

# تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الْمُسَكَّى

## بِأَوَّلِ أَهْلِ السُّنَنِ

تَصْنِيفُ

أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ دَلْمَاسْتَرِي السَّمَرْقَنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ

(ن ٥٢٢٢)

تَحْقِيقُ

فَاطِمَةُ يَوْسُفِ النُّحْمِي

المجلد الأول

مؤسسة الرسالة ناشرون

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الْمَسْكُوعِ

تَاوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



مؤسسة الرسالة ناشرون

منشورات

مركز روضان دكتور

هاتف: ٥٤٦٧٢١ - ٥٤٦٧٢٠

فلسطين: ٥٤٦٧٢٢ (٩١١)

ص.ب.: ١١٧٤٢

بيروت - لبنان

Resalah  
Publishers

Tel: 546720 - 546721

Fax: (961) 546722

P.O. Box: 117460

Beirut - Lebanon

E-mail:

resalah@resalah.com

Web site:

http://www.resalah.com

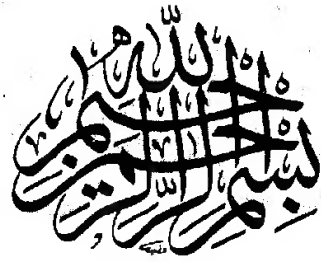
جميع الحقوق محفوظة للناس

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

ISBN 9953-32-096-9

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٤ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



اللهم

اجْعَلْنِي وَمَنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ فِي  
إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ وَمَنْ يَقْرَأُهُ مَعْنٍ يُرَدُّ  
دَعَاءُ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ  
الْسَّلَامُ ﴿رَبَّنَا قَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

فاطمة يوسف الخيمي



## تصدير

بقلم محمد علي حمد الله

هل يُعْنَت رابعة العدويّة؟

هذا أوّل ما نطق به القلم حين جلستُ لأكتب هذا التصدير، وإذا لم يُجْز لي ذلك، والله أعلم، قلتُ:  
قامت في جَنَابِ هذا القرنِ تَفِيّةٌ شبيهةٌ برابعة العدويّة، عدويّة القرن الثاني للهجرة، عدويّة القدس الشريف، حيث  
بقي قبرها إلى اليوم يُشْرِف من راسِ جبلٍ على مآذيه القديمة والقادمة...

رويدك يا قارئ! لا تعذّلي بما قلتُ... وإلا... فما دلاله أن كُتِبَها المطبوعة صارت ثلاثة، وكُلّها في القرآنِ حصراً؟! ما  
معنى أنها منذُ تقاعدت، أي قبلَ عشرين عاماً، تعيش مع التراث الإسلامي في مكتبة الأسد: تعريفاً للمخطوطات الواردة ووصفاً  
لها، ثم في منزلها: تحقيقاً وبخناً، علماً أنها وحيدة: لا أبوين ولا إخوة أو أخوات، ولا أعمام أو عمّات، ولا أحوال أو  
خالات. فكيف تحملت وحشة الوحدة؟! إنها القراءة والكتابة سلواناً ما بعده سلوان... فهنيئاً لها بما أدخرته لصحيفتها.

ما أنا بمُنْ يكبرُ المحققةُ عُمرًا أو ذُكْرًا، ولكنني من أتربها الذين احتضنت أجفانهم صورة سعيد الأفغاني، وأمجد  
الطرابلسي، وشفيق جبيري، وعمر فروخ، وعز الدين التنوخي، وشكري فيصل، وصبحي الصالح، وجودة الركابي،  
ويوسف العش، وإبراهيم الكيلاني، وعبد الكريم الباني، ومصطفى الزرقا، وغيرهم. وأوشك أن أقول:

أولئك أسنادي فحسني بمثلهم .....

أنا الآن لا أترجم ثقافة المحققة، ولكني أترجم العواجل الثقافية التي كوَّنت هذه المحققة تحديداً.

كانت المحققة تسمع - من خلال الكتب - أشياء عن الماتريدي في فترات متباعدة إلى أن عظمت لديها الرغبة في  
استجلاء أمره. ولما سنحت لها فرصة، لم تخطر على البال، حصلت على نسختين من كتاب الرجل. فإذا هو ليس تفسيراً  
محضاً، ولكنه (تاويلات أهل السنة) بمعنى أنه تفسير، غرضه الأول: الرّد والحوار ومقارعة الحجة بالحجة. ومن هنا  
أملت المحققة أن يكون له قرأؤه، رغم التفاسير الأخرى المتاحة.

مضت المحققة في قراءة المخطوطة قراءةً متأنيةً رغم طولها [٣٢٠٠ صفحة من القطع الكبير] ورغم صعوبتها  
البالغة... بسبب النسخ أحياناً، وبسبب أسلوب الماتريدي الذي يدلّ جهره أن صاحبه لم يُحاذِ تماماً أسلوب الأعاجم  
الذين ارتقوا سُدّة الفصاحة بالعربية في محافل العراق التي لم يظأها. ولكن المحققة عزمت متوكّلة على الله أن تُحقّق  
الكتاب باعتمادها على النسخ التي وصفتها، وعلى تفسير كتاب الماتريدي بقلم السمرقندي.

وفي أثناء العمل كانت المحققة لا تالو جهداً، إذا غمض نضر لسوء خط فيه، أو سقط، أو تحريف ناسخ... أن تلجأ،  
إما: إلى المراجع، وإما: إلى أهل التفسير، وعلم العقائد، وعلوم اللغة، وتاريخ الفرق الدينية، ولا سيما أن الماتريدي  
أسهب في نقد عقيدة المعتزلة.

مع كل هذا (الوزع) وال(علم) والخبرة بالمخطوطات (والدأب ثمانين سنوات)، وهي العناصر التي صنعت هذا  
الكتاب، ظلت المحققة تدعو بتواضع:

اللهم قبض لهذا الكتاب من يزيدُه حُسناً وتحقيقاً. وحسبي أن ذلكت الناس عليه، وأكملته بعد تحوّل غيري عنه، أو  
قَطَعِ الطريقَ دونه.

فَيَدُ شُدَّ، وكتبه الضارع إلى الله محمد علي حمد الله

دمشق ٢٧ رمضان المبارك ١٤٢٤ هـ

٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣ م

## استهلال

الحمد لله خنداً، لا يُعَدُّ، ولا يُخَصَى، والصلاة والسلام على خير خَلْقِهِ ذي الصفاتِ المُثلى .  
وبَعْدُ، فإنَّ الله ﷻ دعا رسوله الكريم محمداً ﷺ في أولى آياته التي أنزلها عليه: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١و...] إلى التَّفَكُّرِ بوحدايته والعمل بما أنزل عليه.

وَعَكَفَ الصحابةُ والفُقهاءُ والتابعونَ على القرآن العظيم، يُحاولونَ تفسيره ويَبَيِّنُ إعجازه ليكونوا خَيْرَ خَلْفٍ لخير سَلَفٍ طالِبينَ ثوابَ الله ﷻ في الدنيا والآخرة. وخَلَفُوا ثرائاً ثَرّاً ما زالَ أَكْثَرُهُ حَبِيسَ المَكْتَبَاتِ الخاصَّةِ والعامةِ، يَخْتاجُ إلى مَنْ يُخْرِجُهُ، وَيُقَدِّمُهُ لِطُلابِ العِلْمِ لِيَنْتَهِلُوا مِنْ مَعِينِهِ.

وفد سَهَّلَ الله ﷻ لي بِفَضْلِهِ وَمَنِّهِ العَمَلَ في تَحْقِيقِ وَطَبْعِ كتابِ (الرجوه والنظائر لألفاظِ كتابِ الله العزيز ومعانيها) لِمُصَنِّفِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدامغانِي المُنَوِّفِي سَنَةِ ٤٧٨/ هجرية وكتابِ (وجوه القرآن العظيم) لِمُؤَلِّفِهِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الصُّرَيْرِي النِّسَابُورِي المُنَوِّفِي بَعْدَ سَنَةِ ٤٣٠/ هجرية بِيسير.

وكانَ مِنْ نِعَمِ الله ﷻ عَلَيَّ أَنْ يَسَّرَ لي أيضاً سُبُلَ تَحْقِيقِ هذا الكتابِ (تاويلات اهل السنة) لِمُصَنِّفِهِ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ المائِريدي السَّمَرَقَنْدي الحَنَفِي المُنَوِّفِي سَنَةِ ٣٣٣/ هجرية لأَقْدَمَهُ إلى طالبي معرفةِ عُلُومِ القرآنِ العظيمِ سائِلَةً المولى ﷺ القَبُولَ والفائدةَ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ المُجِيبُ.

فاطمة يوسف الخيمي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ترجمة المؤلف

هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي نسبة إلى مسقط رأسه: ما تُربَد أو مائريت<sup>(١)</sup> وإلى المدينة القريبة من مولده: سمرقند<sup>(٢)</sup>. وقد نسبة الإمام كمال الدين أحمد البياضي في كتابه (إشارات المرام من عبارات الإمام) إلى أبي أيوب الأنصاري<sup>(٣)</sup>.

وظن بعض الباحثين المحدثين أن هذا المؤلف العالم، لم يحظَ باهتمام المؤرخين القدماء لأن بعض كتب التراجم لم تذكره، ولأن تاريخ مولده لم يعرفه أحد، وعزوا فضل التعريف به إلى ما كتب الباحثون في العقدين السابع والثامن من هذا القرن<sup>(٤)</sup>. ورد الدكتور بلقاسم الغالي سبب إغفال المؤرخين القدامى أبا منصور إلى أسباب أربعة.

«أولها: بعد الماتريدي عن مركز الخلافة العباسية بغداد.

وثانيها: دعم القوة السياسية مدرسة أبي الحسن الأشعري التي نشأ صاحبها، ومات في بغداد سنة /٣٢٤ هجرية.

وثالثها: نصره المذهب المالكي الشافعي المدرسة الأشعرية وبقاء المدرسة الماتريدية وحدها لم يدعمها أي مذهب.

ورابعها: سهولة المواصلات على العلماء الدارسين بين مركز الخلافة وبلادهم القريبة منه<sup>(٥)</sup>.

والحقيقة أن هذه الأسباب ليست أربعة، وإنما السبب واحد، هو بعد الماتريدي عن مركز الخلافة وما ينجم عنه، وهو ما أشار إليه الدكتور فتح الله خليف في مقدمة كتابه (التوحيد)<sup>(٦)</sup>، إذ كل حدث يتأثر به من حوله، ويتفاعل معه، ويبقى البعيد عنه في معزلة، وكأنه لا يمت إليه بصلة.

ولعل أكبر دليل على ذلك استقلال بعض الدول الإسلامية وانفصالها عن الدولة العباسية الأم كالدولة السامانية في ما وراء النهر حيث نشأ الماتريدي وغيره من الأعلام في سمرقند والدولة اليزيدية في خوزستان والدولة الصفارية في فارس وما حولها والدولة الحمدانية في الموصل وديار بكر والدولة الإخشيدية في مصر والشام. وكان لحكام هذه الدول اليد الطولى في ازدهار الحياة الاقتصادية والعلمية ودغم أصحاب المذاهب الدينية والفكرية وتنشيط حركة التأليف فيها وفي جاراتها من الدول<sup>(٧)</sup>.

ورغم ظن البعض أن مؤلفنا أبا منصور الماتريدي قد أهمله المؤرخون القدماء أطلق عليه القاب، لم يعرف بها أحد من قبله أو بعده، فسماه أصحابه وتلامذته والذين ترجموه: إمام الهدى وإمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين ورئيس أهل السنة والجماعة ومهدي هذه الأمة وناصر السنة وقامع البدعة ومجبي الشريعة وموطد عقائد أهل السنة<sup>(٨)</sup>.

(١) الأنساب ١٥٥/٥.

(٢) معجم البلدان ٢٤٦/٣ و...

(٣) ص: ٢٣.

(٤) مقدمة كتاب (التوحيد) لأبي منصور الماتريدي تحقيق الدكتور فتح الله خليف ص/٢ ومقدمة كتاب (تفسير الماتريدي المسمى تاويلات أهل السنة) تحقيق وتعليق الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين ص/٩ و...، وكتاب (أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقديّة) تأليف الدكتور بلقاسم الغالي ص/١١ و...

(٥) (أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقديّة) ص/٤٣.

(٦) ص/١٠.

(٧) (محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية) تأليف محمد الخضري ص/٢٩٦ وكتاب (ظهر الإسلام) تأليف أحمد أمين ح/١/٩١ و...

(٨) (الجواهر المضية في طبقات السادة الحنفية) ج ٢/١٣٠ و...، وذيلها ح/٢/٥٦٢ و(تاج التراجم في طبقات الحنفية) رقم الترجمة /٢١٧/ ص/٢٤٩، ومقدمة (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص/٦، و(تحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين) ح/٢/٥، و(القوائد البهية في تراجم الحنفية) ص/١٩٥.

فإن قيل: إن ما وصلنا عن حياة أبي منصور الماتريدي قد اقتصر على ذكر اسمه وكنيته والقاب و تاريخ وفاته التي كانت سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة ومكان قبره في سمرقند وذكر أساتذته وتلامذته وعرض أسماء كتبه في التفسير والعقيدة والفقه فإننا نقول: ألا يفي بغرض الباحث والمتعلم الإطلاع على حياة الفرد العلمية وإسهامه في ما قدّمه للحضارة الإسلامية من آثار وكتب؛ يدافع بها بحججه القاطعة وبراهينه الدامغة عن مذهب الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ويرد بها كل تيار أراد أن يستهدف تهديم دعائم العقيدة الإسلامية، ويأخذ بيد المرء كائنًا من كان وحيث كان إلى طريق السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة؟

وإن أردنا أن نقدّر تاريخ ولادة أبي منصور فإننا نستطيع ذلك بمعرفة تاريخ وفاة بعض أساتذته؛ فإذا كان أستاذه محمد ابن مقاتل الرازي قد توفّي سنة / ٢٤٨ هجرية<sup>(١)</sup> وأستاذه نصير بن يحيى البلخي قد مات سنة / ٢٦٨ هجرية<sup>(٢)</sup>، وكانت صغرى سنّ يتقدم بها المرء إلى مجالس العلم، هي الخامسة، ولا يبلغ الثامنة إلا وقد حفظ القرآن العظيم، فإننا نستطيع أن نقول: إن أبا منصور الماتريدي قد وُلِدَ حوالي سنة / ٢٣٨ هجرية.

هذا وقال مُحَقِّقُ الجزء الأول من كتاب (تأويلات أهل السنة) في مقدّمتيهما<sup>(٣)</sup>: (نستطيع أن نتلخّس مولده في العقد الرابع من القرن الثالث الهجري، أي إنّه وُلِدَ في عهد خلافة المتوكل على الله الخليفة العباسي / ٢٣٢ - ٢٤٧ هجرية، وإنّه يتقدم في مولده على أبي الحسن الأشعري ببضع وعشرين سنة)<sup>(٤)</sup>.

فعلى هذا يمكننا القول: إن أبا منصور الماتريدي قد عاش قرابة مئة عام؛ إذ وُلِدَ على ما قدّرنا سنة / ٢٣٨ هجرية تقريباً، وتوفّي سنة / ٣٣٣ هجرية، ودُفِنَ في سمرقند تاركاً تراثاً ثراً يهتدي به أقرانه وتلامذته والأجيال من بعده إلى الطريق القويم لفهم القرآن العظيم والسنة الشريفة وعقيدة أهل السنة.



(١) و(٢) مقدمة (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص/ ٦، و(إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين) ح/ ٢/ ٥، و(الفوائد البهية في تراجم الحنفية) ص/ ٢٠١ وص/ ٢٢٢.

(٣) ص/ ١٠.

(٤) وُلِدَ أبو الحسن الأشعري سنة / ٢٦٠ هجرية وتوفّي سنة / ٣٢٤ هجرية. انظر الأعلام لخير الدين الزركلي.

## مدرسة أبي منصور الماتريدي

عُرف أبو منصور الماتريدي بين أقرانه العلماء ومن ترجم له أنه حنفي المذهب.

فقد ذكره صاحب أقدم كتاب ترجم رجال المذهب الحنفي عبد القادر بن أبي الوفاء محمد القرشي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ/جبرية في كتابه (الجواهر المضئية في طبقات السادة الحنفيّة)، فقال: (محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي، كان من كبار العلماء؛ تخرّج بأبي نصر العياضي. كان يقال له: إمام الهدى، له كتاب (التوحيد) وكتاب (ردّ الأدلة للكفّري) وكتاب (وهم المعتزلة) وكتاب (تاويلات القرآن)؛ وهو كتاب لا يوازيه فيه كتاب، بل لا يدايه شيء من تصنيف من سبقه في هذا الفن، وله كتب شتى. مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة بعد وفاة أبي الحسن الأشعري بقليل، وقبره بسمرقند)<sup>(١)</sup>.

وحذا المترجمون بعد القرشي حذوه، فكان ما ذكره في كتبهم تأكيداً لقوله وتثبيتاً لمكانة أبي منصور العلمية<sup>(٢)</sup>.

## اساتذة أبي منصور الماتريدي

يبدو لنا من استعراض ما قال هؤلاء المترجمون أن أبا منصور الماتريدي ارتاد مجالس العلم منذ نعومة أظفاره، وتفقه على كبار أئمة عصره الذين اتخذوا المذهب الحنفي سبيلاً، وتمسكوا بأفكار وآراء وعقيدة الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان ابن ثابت الذي يعدّ أول متكلمي أهل السنة من الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

فمن شيوخه الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني الذي أخذ العلم عن أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني، وجمع بين الأصول والفروع وصنّف كتابين: الأول (الفرق والتمييز) والثاني (التوبة)<sup>(٤)</sup>.

ومن شيوخه الإمام أبو نصر أحمد بن العباس.. بن عياض.. بن عبادة الأنصاري السمرقندي، ذكره الإدريسي في تاريخ سمرقند، وقال: (كان من أهل العلم والجهاد؛ حارب الكفرة في بلاد الترك، ولم يكن أحد يضاهيه بعلمه وورعه وجلادته وشهامته إلى أن استشهد مخلصاً أربعين رجلاً من أصحابه كانوا من أقران أبي منصور)<sup>(٥)</sup>.

ومن شيوخه نصير بن يحيى البلخي الذي أخذ العلم عن أبي سليمان موسى بن موسى الجوزجاني وكان بارعاً في الفقه الحنفي والكلام، توفي سنة ٢٦٨ هـ/جبرية<sup>(٦)</sup>.

ومن شيوخه أيضاً محمد بن مقاتل الرازي الذي تفقه على محمد بن الحسن الشيباني؛ كان علماً من أعلام تفسير القرآن العظيم والحديث الشريف، شغل منصب القضاء في الري إلى أن توفي سنة ٢٤٨ هـ/جبرية، وترك كتباً كثيرة منها كتاب (المدعي والمدعى عليه)<sup>(٧)</sup>.

وقد حقّق هؤلاء الأربعة السلسلة المتكاملة بين الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة ١٥٠ هـ/جبرية

(١) ح ١٣٠/٢ و ١٣١.

(٢) ذيل كتاب (الجواهر المضئية في طبقات السادة الحنفيّة) للإمام علي بن (سلطان) محمد الفاري ح ٥٦٢/٢ وكتاب (تاج التراجم في طبقات الحنفيّة) رقم الترجمة ٢١٧/ ص ٢٤٩/ وكتاب (كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان) المخطوط الورقيني ١٢٩/ و ١٣٠/م وكتاب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) ح ١٣٣/٢ وكتاب (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص ٤/ و ٦/ و.. وكتاب (إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين) ح ٥/٢ وكتاب (الفوائد البهية في تراجم الحنفيّة) ص ١٩٥.

(٣) (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص ١٩.

(٤) (إشارات المرام من عبارات الإمام) ص ٦/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢ و(الفوائد البهية في..) ص ١٤/ و ٢١٦.

(٥) (إشارات المرام من..) ص ٦/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢ و(الفوائد البهية في..) ص ٢٣.

(٦) (إشارات المرام من..) ص ٦/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢ و(الفوائد البهية في..) ص ٢١٦ و ٢٢١.

(٧) (إشارات المرام) ص ٦/ و(الفوائد البهية) ص ١٦٣/ و ٢٠١/ و(إتحاف السادة المتقين) ح ٥/٢.

وأبي منصور الماتريدي؛ فقد كان الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني والإمام أبو نصر أحمد بن العباس البياضي ونصير بن يحيى البلخي تلامذة أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني المتوفى بعد سنة / ٢٠٠ هجرية، وكان أبو سليمان موسى الجوزجاني قد تتلمذ على أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى سنة / ١٨٢ هجرية وعلى محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة / ١٨٩ هجرية، وكان كلاهما: أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني قد لازما أبا حنيفة، وأخذوا عنه العلم<sup>(١)</sup>، وكنا ذكرنا أن محمد بن مقاتل كان قد أخذ العلم عن محمد بن الحسن الشيباني.

ومن الجدير بالذكر أن الزمن غالباً ما يدور فيجلس الأستاذ والتلميذ في حلقة بحث واحدة، فيتشاوران، ويشاركان في الرأي، أو يختلفان؛ وإلى هذا أشار الكفوي في كتابه المخطوط (كتاب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان): (ورغم أن أبا نصر أحمد بن العباس البياضي كان شيخاً للماتريدي فإنه كان يجلس معه في حلقة أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، وتخرجاً معاً في حلقتيه)<sup>(٢)</sup>.

### تلامذة أبي منصور الماتريدي

يذكر المترجمون أنه تخرج على أبي منصور كثير من أئمة العلماء:

منهم أبو القاسم إسحاق بن محمد بن إسماعيل الشهير بالحكيم السمرقندي المتوفى سنة / ٣٤٥ هجرية؛ تولى قضاء سمرقند، وألف كتباً كثيرة منها: (الصحائف الإلهية) و (السواد الأعظم) و (الرد على أصحاب الهوى) و (الإيمان جزء من العمل)<sup>(٣)</sup>.

ومنهم الإمام أبو الحسن علي بن سعيد الرشتغني نسبة إلى رشتغن إحدى قرى سمرقند المتوفى سنة / ٣٥٠ هجرية؛ صنف كتباً كثيرة منها: (إرشاد المهدي) أو (إرشاد المبتي) و (الزوائد والفوائد في أنواع العلوم)<sup>(٤)</sup>.

ومنهم الإمام أبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوي المتوفى سنة / ٣٩٠ هجرية؛ برع في الفقه خاصة، وكان من أسرة تخرج منها عباقرة العلماء في الفقه والأصول<sup>(٥)</sup>؛ منهم علي بن محمد المكنى أبا الحسن والملقب بفخر الإسلام والمتوفى سنة / ٤٨٢ هجرية<sup>(٦)</sup>.

ومنهم أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الذي ألف ما يقارب خمسة عشر كتاباً في التفسير والعقيدة والفقه والتصوف، توفي سنة / ٣٧٣ هجرية<sup>(٧)</sup>.

### مؤلفات أبي منصور الماتريدي

إن تلك الحياة المديدة التي عاشها أبو منصور الماتريدي بصحبة الفقهاء والعلماء والمحدثين أتاح له أن يشاهد، ويسمع، ما يجري هنا وهناك من أحداث، ويقرأ ما يطرح أصحاب الفرق والمذاهب من أفكار وآراء، وكوّن لديه حصيلة واسعة ضمت الثقافة العربية واليونانية والفارسية.

وإن أسماء الكتب التي صنفها أبو منصور وذكرها المترجمون تدل دلالة واضحة على أن مؤلفنا قد نذر فكره، وبذل

(١) (إشارات المرام) ص/ ٦ و (الفوائد البهية) ص/ ١٦٣ و ص/ ٢٢٥، و (إتحاف السادة المتقين) ح ٥/ ٢.

(٢) الورقة / ١٢٩ من الكتاب المخطوط و (إتحاف السادة المتقين) ح ٥/ ٢.

(٣) (الجواهر المضية) ح ١/ ١٣٩، و (مفتاح السعادة) ح ٢/ ٢٥٦، و (الفوائد البهية) ص/ ٤٤.

(٤) (الجواهر المضية) ح ٢/ ١٣٠، و (مفتاح السعادة) ح ٢/ ٢٥٦، و (الأعلام) ح ٤/ ٢٩١.

(٥) (الجواهر المضية) ح ٢/ ١٣٠، و (الفوائد البهية) ص/ ١٠١.

(٦) (الفوائد البهية) ص/ ١٢٤ و (الأعلام) ح ٤/ ٣٢٨.

(٧) (الجواهر المضية) ح ٢/ ١٩٦، و (الفوائد البهية) ص/ ٢٢٠.

حياته للدفاع عن العقيدة الإسلامية والرد على المنحرفين عن السنة القويمية. ولا يخفى على الباحث أو الدارس ما أصاب الأمة الإسلامية وتراثها من أحداث ضيّعت أكثر مؤلفاتها، ونسبت كثيراً منها إلى غير أصحابها.

هذا وقد عدّد أول من ترجم له، وهو عبد القادر القرشي صاحب كتاب (الجواهر المضية في طبقات السادة الحنفية) المتوفى سنة / ٧٧٥ هجرية كتبه، فقال: «له كتاب (التوحيد) وكتاب (رد أوائل الأدلة للكفبي) وكتاب (بيان وهم المعتزلة) وكتاب (تاويلات القرآن)». ثم قال: «وله كتب شتى»<sup>(١)</sup>.

وزاد قاسم بن قطلوبغا صاحب كتاب (تاج التراجم في طبقات الحنفية) المتوفى سنة / ٨٧٩ هجرية على تلك الكتب كتاب (المقالات) وكتاب (رد وعيد الفساق للكفبي) وكتاب (رد تهذيب الجدل للكفبي) وكتاب (رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي) وكتاب (رد الإمامة لبعض الروافض) وكتاب (الرد على أصول القرامطة) وكتاب (الرد على فروع القرامطة) وكتاب (مأخذ الشرائع) وكتاب (الجدل)<sup>(٢)</sup>.

واستمرت هذه الزيادة لدى بعض المترجمين، فقالوا: (له: رسالة في ما لا يجوز الوقوف عليه في القرآن) و (وصايا ومناجاة) أو (فوائد)، وهذا الأخير باللغة الفارسية. ونسبت بعض المصادر إلى أبي منصور خطأ كتاب (الدُرر في أصول الدين) وكتاب (شرح الإبانة) وكتاب (شرح الفقه الأكبر) وكتاب (العقيدة الماتريدية)<sup>(٣)</sup>.

ويعدّ كتاب (أبو منصور الماتريدي: حياته وآراؤه العقيدية) لمصنّفه الدكتور بلقاسم الغالي أحدث مؤلف درس حياة أبي منصور وثقافته ومدرسته ومؤلفاته؛ وقد بيّن لنا في نهاية الأمر حصيلة ما ابقى لنا الزمن من آثار أبي منصور، وصنّفها في علوم ثلاثة: التفسير وأصول الفقه وعلم الكلام<sup>(٤)</sup>.

أ - فأما علم التفسير فقد صنّف فيه كتاباً واحداً هو (تاويلات أهل السنة) وهو موضوع ما بين دفتي هذا الكتاب الذي من الله - تعالى - عليّ بتحقيقه.

ب - وأما علم أصول الفقه فقد صنّف فيه كتابين اثنين هما: (مأخذ الشرائع) و (الجدل)، ويعدهما العلماء جامعين للأصول والفروع عند الأحناف ومرجعين لعلم أصول الفقه إلى القرن الخامس الهجري حين ظهر كتاب (مقدمة أحكام القرآن) لأبي زيد الدبوسي المتوفى سنة / ٤٣٠ هجرية، وكتاب (كنز الوصول إلى علم الأصول) لأبي الحسن البزدوي المتوفى سنة / ٤٨٢ هجرية. وكتاب (الأصول) لأبي بكر السرخسي المتوفى سنة / ٤٨٣ هجرية وكانت هذه الكتب خير تعويض عن كتابي أبي منصور اللذين فقدوا في ما فقد من المكتبة العربية الإسلامية<sup>(٥)</sup>.

ج - وأما علم الكلام فقد كانت تصانيفه فيها كثيرة، تحدّثت عن التيارات الفكرية التي هزّت كيان الأمة الإسلامية، وجمعت القضايا العقيدية التي تناولتها الفرق السياسية والدينية، وردّت عليها ردّاً موضوعياً بعيداً عن الهوى والإسفاف.

ونستطيع أن نصنّف كتب أبي منصور في علم الكلام في موضوعات ثلاثة: المقالات والردود وأصول التوحيد.

أ - أما المقالات فقد جمع كثير من العلماء في تلك الحقبة وما يليها أقوال الفرق الإسلامية، وسَمّوا كتبهم في ذلك (المقالات)؛ فكان منها (مقالات الإسلاميين) لأبي القاسم عبد الله بن أحمد الكفبي المتوفى سنة / ٣١٩ هجرية و (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين) لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة / ٣٢٤ هجرية و (المقالات) لمؤلفنا أبي منصور الماتريدي المتوفى سنة / ٣٣٣ هجرية... وما زال كتاب (المقالات) لأبي منصور مخطوطاً حياً في مكتبة كبرلي في إستانبول تحت رقم / ٨٥٦ يحتاج إلى دراسة وتحقيق<sup>(٦)</sup>.

(١) ج ٢ / ١٣٠ و ١٣١.

(٢) ص ٢٤٩ و ٢٥٠.

(٣) ص ٧ من مقدمة كتاب (التوحيد) و ص ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من كتاب (أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقيدية).

(٤) الصفحات / ٧٠ - ٨٥ . (٥) المرجع السابق ص / ٦٠ و...

(٦) ص ١٤ من مقدمة (تفسير الماتريدي المسمى تاويلات أهل السنة) و ص ٦٦ من كتاب (أبي منصور الماتريدي) و ص ٧ من مقدمة كتاب (التوحيد).

ب - ولم يكن أمر علماء الكلام مُقتصرًا على ذكر أقوالهم في كتبهم، وإنما كانوا يحاولون أن يُبشروا صحة مذهبهم بالرد على كل من يخالفهم الرأي بإيراد الحجج السديدة القاطعة والبراهين الدامغة لبيان بطلان كل مذهب غير مذهبهم. وإنما نذكر في هذا المجال كتب إمام المعتزلة الأكبر أبي القاسم عبد الله بن أحمد الكوفي المتوفى سنة / ٣١٩ هجرية: كتاب (تهذيب الجدل) وكتاب (وعيد الفساق) وكتاب (أوائل الأدلة)، ونذكر كتاب (الأصول الخمسة) لإمام المعتزلة أبي محمد أو أبي عمر محمد بن سعيد الباهلي المتوفى سنة / ٣٠٠ هجرية.

وقد تصدّى أبو منصور الماتريدي إلى كل من كتب في مذهب غير مذهب أهل السنة والجماعة ولا سيما في مذهب منحرف عن السنة ليبين للعالم والمتعلم مدى خطئ ذلك المذهب البعيد عن السنة وصحة مذهب أهل السنة؛ فردّ على أبي محمد الباهلي في كتاب (رد الأصول الخمسة)، وردّ على أبي القاسم الكوفي على كتبه بكتاب (رد تهذيب الجدل) وكتاب (رد وعيد الفساق) وكتاب (رد أوائل الأدلة)، وبين ضياع أتباع المعتزلة في كتاب (بيان وهم المعتزلة)، وردّ على الروافض في كتاب (رد الإمامة لبعض الروافض)، وردّ أخيراً على القرامطة في كتابين: الأول (الرد على القرامطة) والثاني (الرد على فروع القرامطة).

ومهما يكن من أمر فقدان هذه الردود من المكتبة العربية الإسلامية فإن عنايتها تدلّ دلالة واضحة على شدة تيارات تلك المذاهب المخالفة التي أرادت أن تُسيء إلى الأمة الإسلامية وإلى دينها الحنيف وتمكّن أبي منصور من الوقوف بوجهها والرد عليها بأسلوب علمي منطقي، يدعونا إلى الدعاء له مرددين قول الله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَسْنَا وَرِيَاةً وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٦] لما بذله في الدفاع عن مذهب أهل السنة الذي يُعدّ من الجهاد في سبيل الله.

ج - ويتصدّر كتاب (التوحيد) كتب أبي منصور في علم الكلام لأن أبا منصور يبيّن فيه المبادئ والأصول التي يجب أن يدركها أهل السنة ليكونوا جديرين بحمل صفات المسلمين المؤمنين ويعملوا ما فيه الخير، فينالوا ثواب الله - تعالى - في الدنيا والآخرة، وجعل عنوان الكتاب (التوحيد) ليؤكد أن الإسلام هو دين الله ﷻ.

بدأ أبو منصور كتابه (التوحيد) ببيان فساد التقليد ووجوب معرفة الدين بالدليل الذي يقبله العقل، ويعبر عنه الكلام، ثم انتقل إلى ذكر صفات الله - جلّ شأنه - وردّ على أفكار بعض الفرق كالمعتزلة والمُشبهة والثنوية والخوارج والماتوية... ، وختّم كتابه بمعالجة بعض المسائل الكلامية والرد عليها؛ وكانت المسألة الأولى منها مسألة القضاء والقدر، وكانت المسألة الأخيرة مسألة الإسلام والإيمان.

وقد احتل هذا الكتاب مكانة عظيمة في كتب علم الكلام، وحظي باهتمام العلماء عبر العصور؛ فكان كل من حصل على نسخة مخطوطة له يُعدّ نفسه من السعداء لأنه يجد فيه بغية في كل موضوع من موضوعات علم التوحيد. ولم يبق الزمن من تلك النسخ إلا واحدة ظلت في مكتبة جامعة كمبردج إلى أن هيا الله لها الدكتور: فتح الله خليف، فحقّقها، ووضع لها مقدمة غنية بموضوعها وفضل مصنفها في الدفاع عن العقيدة الإسلامية وأهل السنة. وصدرت أوّل طبعة لهذا الكتاب سنة / ١٩٧٠ م، وأعيد طبعه سنة / ١٩٨٢ م.





## التعريف بكتاب تاويلات اهل السنة

يُعَدُّ هذا الكتابُ مِنْ أَهَمِّ مَا صَنَّفَ أَبُو مَنْصُورٍ الماتريديُّ لِأَنَّهُ يُمَثِّلُ قِمَّةَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ عِلْمُهُ الَّذِي نَذَرَ فِكْرَهُ وَحَيَاتَهُ لَهُ لِبَيَانِ صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالِدِفَاعِ عَنْهُ تَجَاهَ تِيَارَاتِ الْمَذَاهِبِ الْمَخَالِفَةِ الرَّاغِبَةِ فِي زَعَزَعَةِ صَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وإنَّ عُنْوَانَ الْكِتَابِ (تاويلات اهل السنة) يدْعُونَا إِلَى بَيَانِ مَعْنَى التفسيرِ والتاويلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا. فالتفسيرُ فِي اللُّغَةِ، هُوَ التَّفْعِيلُ مِنَ الْفَسْرِ، وَهُوَ الْبَيَانُ وَالْكَشْفُ، فَسَّرَ الشَّيْءَ يَفْسِرُهُ بِالْكَسْرِ، وَيَفْسُرُهُ بِالضَّمِّ فُسْرًا، وَفُسْرُهُ أَبَانُهُ، وَكَشَفَتْ عَنْهُ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَقْيِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]. والتفسيرُ فِي الْإِصْطِلَاحِ، هُوَ بَيَانُ كَلَامِ اللَّهِ - جَلَّ شَأْنُهُ - وَإِبْصَاحُهُ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمُرَادِ مِنَ الْفَافِظَةِ الْمُشْكِلَةِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي بَيَانِ شَأْنِهِ، فَوَجَدُوهُ آخِرًا يَضُمُّ عِلْمًا كَثِيرًا كَعِلْمِ التَّجْوِيدِ وَعِلْمِ الْقِرَاءَاتِ وَعِلْمِ اللُّغَةِ: صَرْفِهَا وَنَحْوِهَا وَبَيَانِهَا وَبَدِيْعِهَا وَعِلْمِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ: أَسْبَابِ نَزُولِ آيَاتِهِ الْكَرِيمَةِ وَنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا وَمُحْكَمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا وَغَيْرِهَا وَأَمْثَالِهَا وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا وَ... (١).

والتاويلُ فِي اللُّغَةِ، هُوَ التَّفْعِيلُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ؛ أَلْ يُوَوِّلُ أَوَّلًا وَمَا لَا رَجْعَ يَرْجِعُ، وَأَوَّلُ الشَّيْءِ رَجْعُهُ، وَأَوَّلُ عَنِ الشَّيْءِ ارْتِدَادُهُ.

والتاويلُ فِي الْإِصْطِلَاحِ، هُوَ صَرْفُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِلَى مَا تَحْمِلُهُ مِنْ مَعَانٍ يَقْتَضِيهَا الْمُرَادُ مِنْهَا؛ أَوَّلُ الْكَلَامِ وَتَأَوَّلُهُ فَسْرُهُ، وَقَدَّرَهُ، وَدَبَّرَهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد اختلف العلماء في تعريف كلٍّ مِنَ التفسيرِ والتاويلِ؛ فوجد أبو عبيدة مغمَّرُ ابْنُ الْمُثَنَّى المتوفى سنة / ٢١٠ هـ هجرية وطائفة معه: أنهما بمعنى واحد (٢)، ويبيِّن ابْنُ قُتَيْبَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ المتوفى سنة / ٢٧٦ هـ هجرية في كتابه (تاويل بشكل القرآن) أنَّ التاويلَ زيادةٌ فِي الشرحِ والإيضاح (٣).

ووضع أبو منصور الماتريديُّ حدوداً واضحةً لكلٍّ مِنَ التفسيرِ والتاويلِ، فقال في أوَّلِ مقدمة كتابه (تاويلات اهل السنة): (الفرق بين التاويل والتفسير، هو ما قيل: التفسيرُ للصَّحَابَةِ والتاويلُ للفقهاء)، ثم بيَّن الفرقَ بين التفسيرِ والتاويلِ بأسلوبِ عِلْمِ الْكَلَامِ الَّذِي بَرَعَ فِيهِ فِي كُلِّ كِتَابِهِ، ثُمَّ أَتَى بِمَثَالٍ، هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ١ و..] عرضَ فِيهِ أَقْوَالَ الْمَفْسِّرِينَ وَالْمُؤَوِّلِينَ مُتَبَهِّجًا إِلَى قَاعِدَةٍ هِيَ (.. التفسيرُ ذُو وَجْهِ وَاحِدٍ وَالتاويلُ ذُو وَجْهِ) مُحذِّراً مَنْ يَعْتَمِدُ فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى رَأْيِهِ وَمَرْدِّدًا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «.. وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٤).

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفَقْهَ هُوَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ وَالْفَهْمُ لَهُ، وَغَلَبَ عَلَى عِلْمِ الدِّينِ لِسِيَادَتِهِ وَشَرْفِهِ وَفَضْلِهِ عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ الْعِلْمِ. قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى شَأْنُهُ:

﴿يَسْتَفْقَهُمْ فِي الَّذِينَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. وَلَمَّا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ» (٥) أَيِ فَهْمُهُ مَعْنَاهُ وَتَأْوِيلُهُ، اسْتَجَابَ اللَّهُ - تَعَالَى - دَعَاءَهُ، فَكَانَ.. أَعْلَمَ النَّاسِ فِي زَمَانِهِ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ.

(١) (الإتقان في علوم القرآن) ٤/ ١٦٩.

(٢) (مجاز القرآن): المقدمة ج ١/ ١٨ و ١٩، و(الإتقان في علوم القرآن) ٤/ ١٦٧، و(التفسير والمفسرون) ١/ ١٩.

(٣) ص ٧٧ من المقدمة.

(٤) سنن الترمذي ح ١٩٩/ ٥ رقم الحديث / ٢٩٥١.

(٥) مسند أحمد ح ١/ ٢٦٦ و..

وقد بيّنا في ذكر ترجمة أبي منصور أنه كان من أتباع أبي حنيفة النعمان بن ثابت الذي كان يعتمد في شرح أفكاره وآرائه على العقل والنقل بأن واحد، فكان أبو منصور في مقدمة علماء الكلام الذين أخذوا عنه أصول علم الكلام، وعلمنا أنه ردّ على أئمة المعتزلة ولا سيما أبو القاسم الكوفي وأبو محمد الباهلي وعلى الروافض والقرامطة وأنه سجل خلاصة أفكاره العقيدية في كتابه (التوحيد).

وكان مما فضل الله ﷻ على أبي منصور أن وفقه إلى تصنيف هذا الكتاب في تأويل أي الذكر الحكيم ليكون عمدة لأهل السنة والجماعة على مرّ الأزمان والعصور.



## منهج أبي منصور في هذا الكتاب

يستطيع القارئ أن يستخلص منهج أبي منصور في تصنيفه هذا الكتاب من مقدمته التي يعرف بها كتابه ومن عمله نفسه:

أ- فهو بعد أن يذكر اسم السورة يقول: (وقوله تعالى: ﴿...﴾ قيل فيه) أو (يحمل وجهين أو ثلاثة وجوه...)، ويعرض كل وجه، ويؤيده، ويورد أقوال المفسرين من الصحابة والتابعين والمؤولين أهل الثقة، ثم يرجع الوجه الذي يذهب إليه مؤيداً إياه بذكر آية كريمة أو حديث شريف أو خبر صحيح ليثبت صحة ما أراد أن يقرره ومصدراً إياه بقوله: (والأصل عندنا...) أو بقوله (وعندنا...).

ب- وإذا كان هناك أحد قد فسّر الآية الكريمة بوجه مخالف لرأي أهل السنة فإنه يذكر اسمه صراحة كابي بكر الأصم أو جعفر بن حرب، أو يسمي الفرقة التي تقول بذلك الوجه كالمعتزلة والكرامية والباطنية والخوارج...، ويعرض الرأي المخالف، ثم يرد عليه بالأدلة العقلية والعقلية التي يلتزم بها لإيضاح عقيدة أهل السنة الصحيحة متوخياً جادة الصواب والحكمة.

ج- والحكمة هي صفة العالم الحق الذي يقف أمام ميزان الصواب، لا يحيد عنه قيد أنملة، ويعطي كل ذي حق حقه، ولا يعبأ بغير الحق، ويقر لخصومه بصواب رأيهم، إن صحّ لديهم، أيّاً كان خصمه.

فليس عجباً إذن أن ينقل أبو منصور قول بعض العلماء مؤيداً إياهم كقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ﴾ [إبراهيم ٢١]: (قال بعض أهل العلم: إن الكفرة جميعاً أتباعهم ومتبوعينهم أعلم بهداية الله من المعتزلة؛ لأنهم قالوا: ﴿لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ﴾ علموا أن الله هدى لو هداهم لاهتدوا، ويملك هدايتهم، والمعتزلة يقولون: قد هدى الله جميع الكفرة وجميع الخلائق، فلم يهتدوا، وإنه لو أراد أن يهدي أحداً لم يملك، والكفرة حينئذٍ: ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ﴾ رأوا، وعلموا أن الله لو هداهم لاهتدوا؛ لأنهم لو لم يهتدوا بهدائيه إذا هداهم لم يعتدوا إلى أتباعهم: ﴿لَهْدَيْنَاكُمْ﴾).

وليس غريباً أيضاً أن يبرز أبو منصور غلط المعتزلة بهذا الأسلوب التهكمي في قوله: (إليس أعلم بالله من المعتزلة حين رأوا أن الله لا يغوي أحداً، ولا يختص أحداً إلا بصنع منه)، وذلك في تأويل قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي بَأْسَافٌ غَائِبٌ﴾ [الحجر ٣٩].

د- وإذا كانت الآية الكريمة في بيان مسألة فقهية كان أبو منصور يفسرها معتمداً على رأي إمامه الفقيه الأكبر أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ويردّ به على الفقهاء الآخرين.

هـ- وكان أبو منصور يلجأ لتأكيد أفكاره إلى أسلوب الإثبات مرة وإلى أسلوب النفي مرة أخرى ليقرّبها إلى ذهن القارئ، فيفهمها تفهماً جيداً.

و- وكثيراً ما كان يعود إلى تفسير الآية مكرراً ما أتى به ومضيفاً إليه ما فتح الله عليه من أفكار جديدة تزيد ما بينه ووضوحاً وتثبيتاً.

ز- وكان يتجاوز أحياناً ذكر آية كريمة أو بعض آية لأنها لم تكن محط اختلاف آراء المؤولين.

ح- وكان يشير إلى وجوه قراءة بعض الآيات القرآنية الكريمة حتى وجوه القراءات الشاذة ليؤيد بذلك صحة تأويل أهل السنة.

ط- وإذا كان تأويل الآية الكريمة يحتاج إلى بيان لغوي كان أبو منصور يرجع رأيه كنسبته الكلمة حرفاً في قوله تعالى: ﴿الْحَسْبُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] الذي يجمع خصال الخير، وقوله: (منها أن في الحرف الأول من قوله تعالى: ﴿الْحَسْبُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ شكراً لجميع النعم...).

ي - وكان أبو منصور يعتمد في ذكر الأحاديث الشريفة على حافظتيه، فكانت نصوصها عنده تختلف أحياناً عن النصوص المكتوبة في كتب السنة.

ك - وكان ينهي حديثه غالباً بعبارات نجدُها في كتابه (التوحيد) أيضاً تصور شكره لله ﷻ على ما أنعم عليه بهديته إلى ما وصل إليه من التفكير والمناقشة والردّ السليم، فيقول: (والله الهادي) أو (والله التوفيق) أو (والله العظمة والرُشاد) أو نحو ذلك.

ل - وإذا كان من يرُدُّ عليه مُغالياً في تعنتيه يَبَيِّنْ غَلَطَهُ، ثم قال: (فَتَعَوَّذُ بِاللّهِ مِنَ السَّرَفِ فِي الْقَوْلِ).

م - وكان من منهج أبي منصور في هذا التفسير أن يُعْنَى بالمواضيع التي لا يؤمن فيها من الوقوع في الزُيغ. مثال ذلك مَعْنَى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة ٢٩ وفصلت ١١] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف ٥٤ ويونس ٣ والرعد ٢ والفرقان ٥٩ والسجدة ٤ والحديد ٤] وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ [طه ٥].

فقد وَقَفَ عندَ مَعْنَى (الإستواء) و(العَرْشِ) وأحاله إلى مواطن ذكره في القرآن العظيم لِتَقَرُّنِ التَّظْيِيرِ بِتَظْيِيرِهِ، ثم أَرَسَى مُنَاقَشَتَهُ للموضوع، وحَسَمَ رَدَّهُ على (المُسَبَّهَةِ) بأنَّ من ﴿لَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى ١١] عَظَمَةٌ وَقُدْرَةٌ، لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَذْلُومٌ (العَرْشِ) و(الإستواء) في تنزيله على غَيْرِ مِثَالٍ مِمَّا يَمُرُّ في خَاطِرِ الْبَشَرِ مِنَ الْقَعْدِ وَالِاسْتِيلاءِ وَالسَّيْطَرَةِ.

فأتى لِلْبَشَرِ أَنْ تُدْرِكَ عَقُولُهُمُ (المَخْلُوقَةُ) ما لا قِيلَ لها بِأَدْرَاكِهِ مِنْ عَظَمَةِ (الخالقِ) جَلَّ شَأْنُهُ! وأتى لها أَنْ تُحِيطَ بِمَنْ يُحِيطُ بها وبما في الأكوانِ جميعاً! وما كانَ اللهُ لِيَخْلُقَ عَقْلَ الْعَبْدِ لَأَكْثَرَ مِمَّا تُخَاجُهُ حَيَاتُهُ الدُّنْيَا.

فطبيعي جداً إِذْنُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ اسْتِيسْلَاماً وَتَسْلِيماً لِلْحُدُودِ وَالْقُدْرَاتِ الَّتِي رُسِمَتْ لَنَا. وما كانَ لَنَا أَنْ نَكُونَ أَكْبَرَ مِنْ أَنْفُسِنَا أَوْ أَقْدَرَ أَوْ أَعْظَمَ. وإِنَّمَا لَذَاتُ حَدٍّ لَيْسَ شَيْئاً إِذَاءَ مَنْ لا حُدُودَ لَهُ.

وكانَ لذلكِ الْمَنَهِجُ الْعَجِيبُ الَّذِي مَهَرَّ بِهِ أَبُو مَنْصُورٍ حُظُوَّةَ كَبِيرَةٍ مِنَ التَّفْرِيطِ فِي ما وَصَفَهُ بِهِ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَبِي الْوَفَاءِ الْقُرَشِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٥/ هجرية في قوله: (هو كتاب لا يُوازِيهِ فِيهِ كِتَابٌ، بل لا يُدَانِيهِ شَيْءٌ مِنْ تَصَانِيفِ مَنْ سَبَقَهُ فِي ذَلِكَ الْقَرْنِ)<sup>(١)</sup>.

وَاعْتَمَدَ هذا القولُ كُلُّ مَنْ أَتَى بَعْدَهُ مِنَ الْمُتَرَجِّمِينَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا خَيْراً مِنْهُ فِي بَيَانِ مَكَانَتِهِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ.

وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ فِي نَهَايَةِ حَدِيثِنَا عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ: إِنَّ الْأَلْقَابَ الَّتِي أَطْلَقَهَا عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ وَتَلَامِيذُهُ وَمُتَرَجِّمُوهُ: إِمَامُ الْهُدَى وَإِمَامُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَمُصَحِّحُ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ وَرَبِّيسَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمُهْدِيَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَنَاصِرَ السُّنَّةِ وَقَامِعَ الْبِدْعَةِ وَمُخَيِّبَ الشَّرِيعَةِ وَمُوَلِّدَ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ<sup>(٢)</sup> أَفْضَلُ إِجَازَةٍ لِهَذَا الْعَالِمِ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ، رَحِمَهُ اللهُ، وَأَشْكَنَهُ قَسِيحَ جَنَاتِيهِ.



(١) (الجواهر المضية في طبقات السادة الحنفية) ٢/ ١٣٠ و ١٣١.

(٢) المراجع المذكورة في ترجمة المؤلف.

## عملي في تحقيق هذا الكتاب

لا شك أن أول عمل يقوم به المُحَقِّق، هو حصوله على أكثر من نسخة للكتاب الذي يريد العمل به ليضع بين يدي القارئ صورة صحيحة لما كتب المؤلف.

وقد حصلت بعد معاناة شديدة على صورتين من نسخ الكتاب: الأولى من نسخة المكتبة الظاهرية في دمشق والمحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، والثانية من نسخة دار الكتب المصرية في القاهرة.

وكانت لجنة القرآن الكريم المنبثقة عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة قد أصدرت الجزء الأول من هذا الكتاب المتضمن سورة الفاتحة والآيات ١- ١٤٠ من سورة البقرة؛ حققه الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين سنة ١٣٩١ هجرية = ١٩٧١ ميلادية.

وأصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد قسماً من هذا الكتاب يتضمن سورة الفاتحة وسورة البقرة كاملة؛ قام بتحقيقه الدكتور محمد مستفيض الرحمن سنة ١٤٠٤ هجرية = ١٩٨٣ ميلادية.

وإني لأجد من الجدير بالذكر عرض أوصاف ما صار بين يدي. فأبدأ بوصف نسخة المكتبة الظاهرية فأقول: إنها محفوظة اليوم في مكتبة الأسد الوطنية برقم ٤٩٥ ومصورة (بميكرو فيلم) برقم ٣٠٠٥، وهي نسخة خزانة نفيسة مغلفة بغلاف جلدي مزخرف على الأسلوب العثماني المتأخر، وعدد أوراقها ٦٦٠ ورقة، طول كل ورقة ٣١,٥ سم، وعرضها ٢٠,٥ سم، وأطر النص بإطار مذهّب، وعدد أسطر كل صفحة ٤٥ سطراً، وعدد كلمات كل سطر ٢٥ كلمة تقريباً.

وعلى وجه الورقة الأولى (أ. ١) قيد خاتم المكتبة العمومية الظاهرية تاريخه ١٢٢٩ هجرية، وبأعلى ظهر الورقة (أ. ب) لوحة مستطيلة الشكل مزخرفة بزخارف نباتية دقيقة ملونة بألوان مختلفة ومؤطرة بإطار مذهّب، كتب النسخ ضمنها عبارة: فاتحة الكتاب، وتحت هذه اللوحة بدء الكتاب: قال الشيخ أبو منصور: .. وكان النسخ يؤطر اسم كل سورة بإطار مذهّب.

واستخدم النسخ لرتين من المداد: الأحمر والأسود، كتب بالمداد الأحمر أسماء السور و: قوله تعالى، و: قوله، ووضع به خطوطاً فوق العبارات المهمة. وكانت نهاية الكتاب محصورة بحرّفة، كانت آخر عبارة فيها: وعلى ذلك ترك كتابة فاتحة الكتاب، والله أعلم، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وكان خط النسخ تعليقاً حياً وفارسيّاً حياً آخر.

ويبدو أن النسخة مُصَحَّحة لوجود كلمة (صح) في بعض الهوامش. وقد سميت هذه النسخة (الأصل).

أما نسخة دار الكتب المصرية فإني أثبت ما ذكره المحققان في وصفها في مقدمتهما: أنها محفوظة بالدار المذكورة برقم: ٦ تفسير قوله، مجلدة بمجلد واحد، مُدَبَّبة الصفحات، عدد أوراقها ٦٥٦ ورقة، وعدد أسطر كل صفحة ٤٥ سطراً، وعدد كلمات كل سطر ٢٥ كلمة تقريباً.

كتبها مصطفى بن محمد بن أحمد سنة ١١٦٥ هجرية من نسخة المؤلف بخط واضح مُسْتَحْدِمًا المداد الأحمر لكتابة أسماء السور وكلمة (قوله) في بدء كل آية. وعلى هامش بعض الصفحات تعليقات: إما تكميل آية وردت منقوصة في الأصل وإما تعليق على رأي يزيد من توضيح وتبيين لمعنى لغوي وغيره.

وقد سقطت الورقة الأولى من هذه النسخة؛ فكان أول ما بين أيدينا ظهر هذه الورقة المبدوءة بعبارة: في الأرض وغيرها.. والتأويل عندنا ما أجمع عليه أهل الكلام. وقد رُمِزَت إلى هذه النسخة بالحرف: م.

ويبدو من مقابلة النسخة الظاهرية بالنسخة المصرية أنهما أقرب إلى التطابق الذي يدعونا إلى القول: إن النسختين الظاهرية والمصرية قد نُسختا من نسخة المؤلف.

وقد اعتمد المُحَقِّقان: الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين نسخة دار الكتب المصرية التي ذكرنا أوصافها ونسخة كبرلي التركية التي رَمَزَا إليها بالحرف: ك. ورُمِزَت إلى كتابهما ب: ط م (ط: يعني مطبوعاً، وم: يعني مصرياً).

أما المُحَقِّقُ الدكتور محمدُ مستفيضُ الرحمن فقد اعتمدَ غيرَ نسخة. ورَمَزْتُ إلى كتابِهِ ب: ط ع (ط: يَفي مطبوعاً، وع: يَفي عراقياً).

ورَضَعْتُ أُمَامِي النسخةَ التي سَمَّيْتُها (الأصل) وكتابَ المُحَقِّقِ الذي رَمَزْتُ إليه ب: ط م وكتابَ المُحَقِّقِ الذي رَمَزْتُ إليه ب: ط ع، وقُفْتُ بِمُقَابَلَةٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَلَمَّا انْتَهَيْتِ الْمُقَابَلَةَ عَلَى الْكِتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ تَنَاولْتُ نَسْخَةَ دَارِ الْكِتَابِ الْمَصْرِيَّةِ، وَأَصْبَحَتِ الْمُقَابَلَةُ مُقْتَصِرَةً عَلَى نَسْخَةِ (الأصل) ونسخةِ دارِ الْكِتَابِ الْمَصْرِيَّةِ (م).

وَحَاوَلْتُ الْاِسْتِفَادَةَ مِنْ تِلْكَ النسخِ لِخُرُجِ النَّصِّ أَكْثَرَ صِحَّةً وَأَقْرَبَ إِلَى مَا كَتَبَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَرَجَعْتُ إِلَى كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ الْقِرَائِيَّةِ وَكِتَابِ السُّنَنِ الشَّرِيفَةِ وَكِتَابِ التَّفَاسِيرِ، وَبَيَّنْتُ فِي الْحَوَاشِي مَا هُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّفْسِيرِ.

وَبَعْدَ بَدْءِ الْعَمَلِ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْجَلِيلِ شَاءَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُيسَّرَ مِنْ أَمْرِهِ مَا قَدْ كَانَ يَتَعَسَّرُ، فَحَصَلْتُ عَلَى صُورَةٍ لِإِحْدَى نُسخَتِي الْكِتَابِ الْمُحْفَظَتَيْنِ فِي مَكْتَبَةِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ الشَّرِيفِ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَالشُّكْرُ لِمَنْ أَسْعَفَ، وَأَعَانَ!

فَإِذَا هَذِهِ الصُّورَةُ هِيَ شَرْحُ الْكِتَابِ، كَتَبَهُ علاءُ الدِّينِ . . . رَئِيسُ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ أَبُو بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيُّ. لِذَا رَأَيْتُ أَلَّا أُعَدَّ صُورَةَ النسخةِ الْمَكِّيَّةِ بِمَرْتَبَةِ النسخَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَأَنْ أَرْجِعَ إِلَيْهَا أحياناً لِكَشْفِ الْحَقِّ فِي مَوَاضِعِ الْغُمُوضِ أَوْ التَّصْحِيفِ الْوَاقِعَيْنِ فِي النسخَتَيْنِ الْمُعْتَمَدَتَيْنِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَا بَدَّ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالنسخةِ الْمَكِّيَّةِ: انْتَهَى مِنْ نَسْخِهَا مُوسَى السَّيْدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ سَنَةَ ١١٩٢ هَجْرِيَّةً، وَهِيَ مُحْفَظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ الشَّرِيفِ فِي جُزْأَيْنِ مُرَقَّعَيْنِ ب ٥٢٩ و ٥٣٠، وَمُصَوَّرَةٌ بِفِيلْمَيْنِ رَقْمُهُمَا ٢٧٦٨ و ٢٧٦٩.

وَأخيراً لَا بَدَّ لِي مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَمْرَيْنِ:

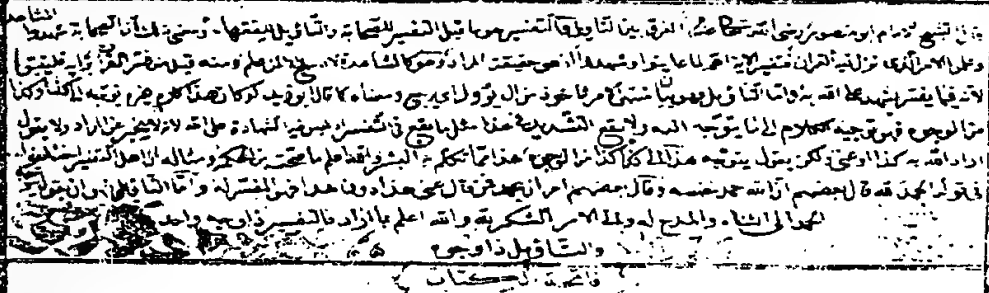
أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ أَبُو مَنْصُورٍ فِي تَفْسِيرِهِ، وَلَهُ تَعَلُّقٌ بِالْعَقِيدَةِ، مُتَّفِقٌ مَعَ مَنَهْجِهِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْمَنَهْجُ مُخَالَفًا لِمَنَهْجِ السَّلَفِ وَبَعْضُ فِرَاقٍ أَصْحَابِ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ.

وَالثَّانِي: وَرُودُ جَمَلٍ فِي الْكِتَابِ ذَاتِ تَرْكِيبٍ خَاصٍّ، قَدْ يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْمَرَادِ مِنْهَا الْكَثِيرُ مِنَ الْقُرَّاءِ الْكَرَامِ، وَذَاتِ الْفَاطِظِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ اسْتِعْمَالِهَا كَاسْتِخْدَامِهِ لِكَلِمَةٍ (حَيْثُ) فِي مَوْضِعِ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ.

لِلَّذَلِكَ كُلُّهُ أَتَرْتُ تَرْكَ التَّعْلِيلِ عَلَى هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ وَتَرْكَ شَرْحِ التَّرَاكِيِبِ جِزْئاً مِنْ عِلْمِي عَلَى تَقْدِيمِ الْكِتَابِ كَمَا أَرَادَهُ الْمُؤَلِّفُ وَوَفَّقُ الْمَنَهْجِ الَّذِي التَّزَمْتُهُ لِإِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ غَيْرَ مُثْقَلٍ بِكَثْرَةِ الْحَوَاشِي خِدْمَةً لِهَذَا الدِّينِ الْحَنِيفِ وَأَدَاءً لِأَمَانَةِ الْعِلْمِ.

وَإِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي الدَّعَاءِ أَنْ يُوقِنَنِي لِأَدَاءِ هَذَا الْعَمَلِ وَإِنْجَازِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ، فَتَكُونَ فِيهِ الْفَائِدَةُ. إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْمَجِيبُ.

فاطمة يوسف الخيمي

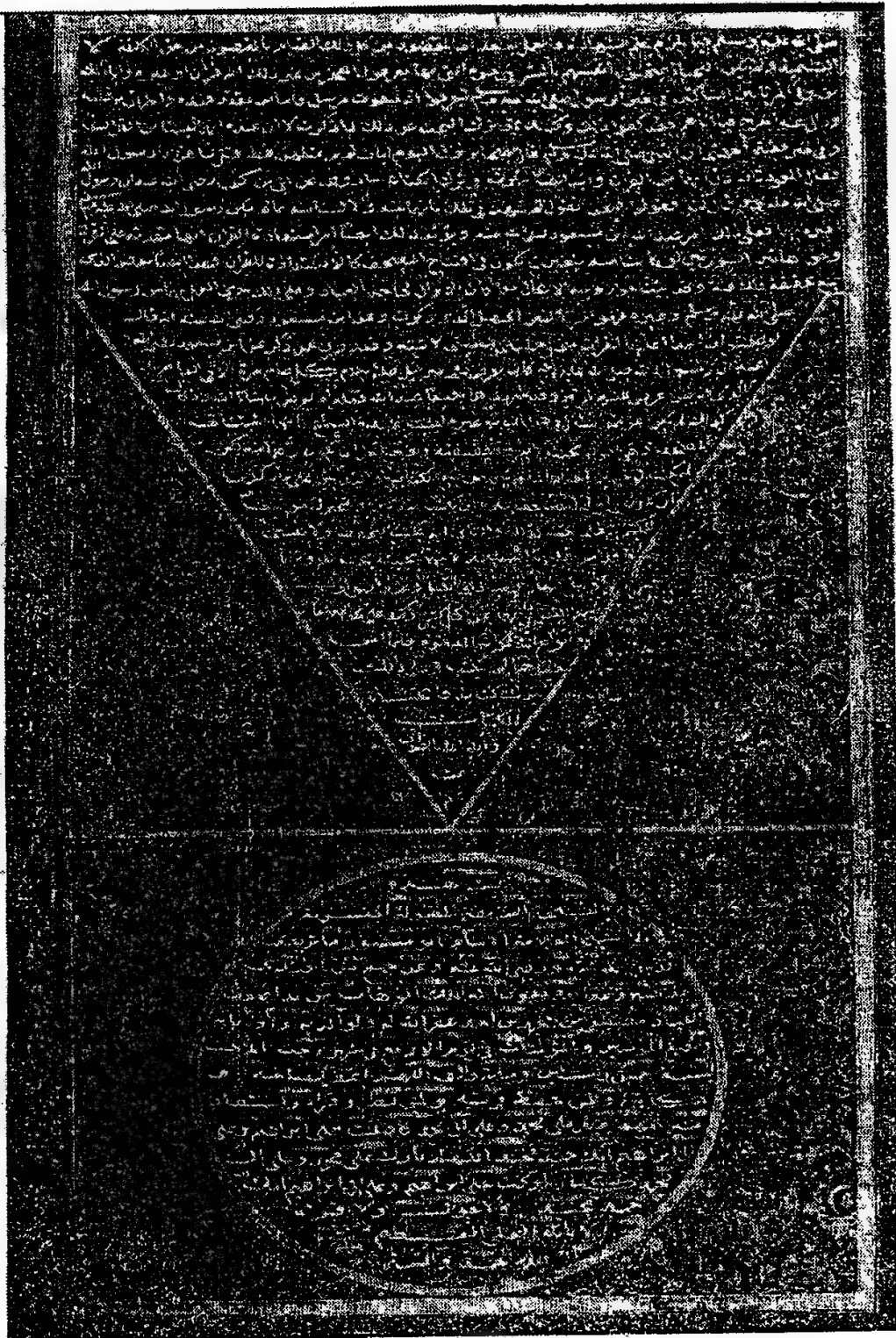
[illegible]





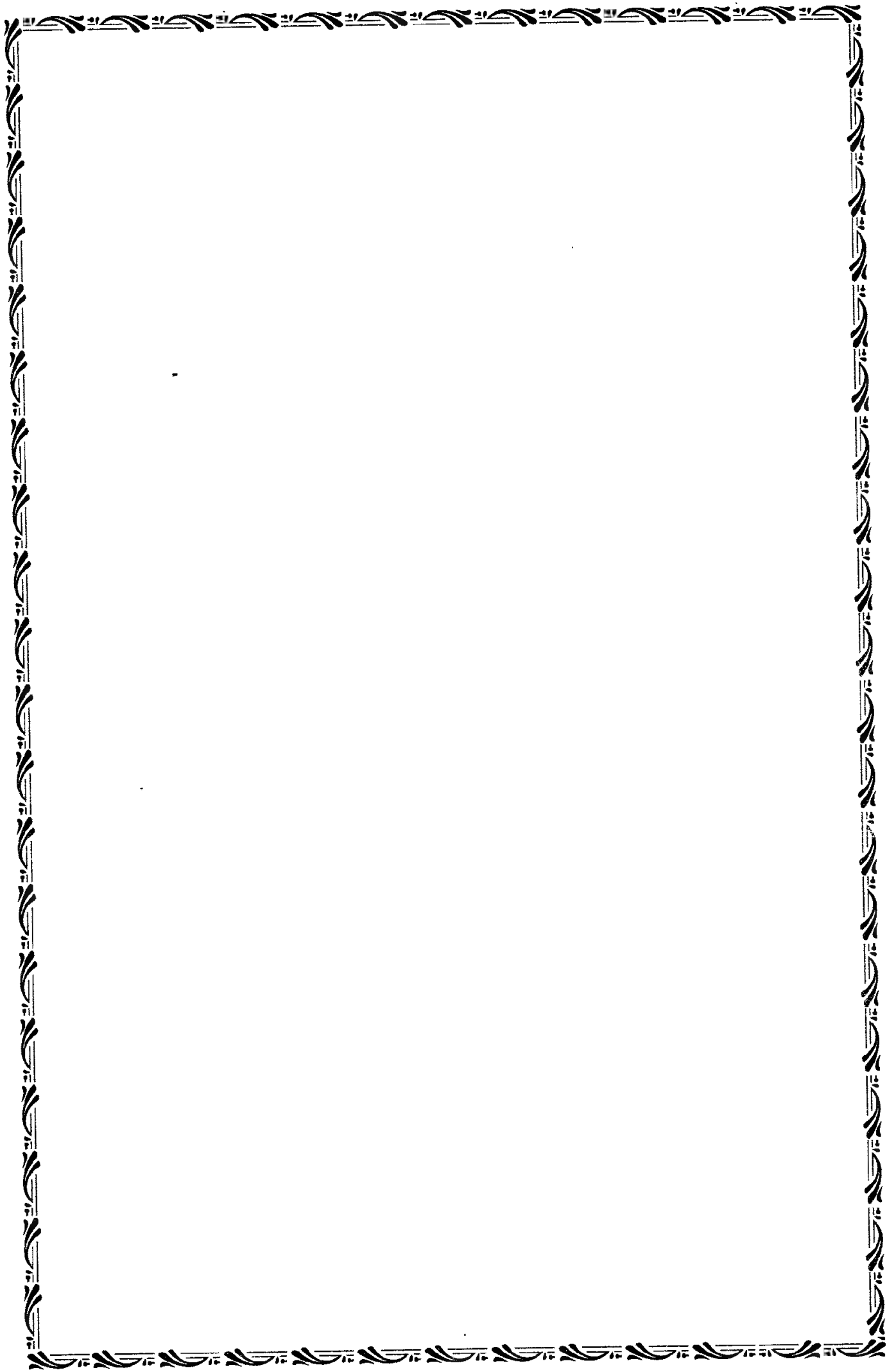


الصفحة الثانية من نسخة دار الكتب المصرية المسمدة قوله



الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية المسماة قوله





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - ب/ [قال الشيخ أبو منصور رحمه الله: الفرق بين التأويل والتفسير، هو ما قيل: التفسير للصحابة رضي الله عنهم والتأويل للفقهاء .

ومعنى ذلك أن الصحابة شهدوا المشاهدة، وعلموا الأمر الذي نزل فيه القرآن. فتفسير الآية أهم لما عاينوا، وشهدوا؛ إذ هو حقيقة المراد، وهو كالمشاهدة، لا يصلح<sup>(١)</sup> إلا لمن علم، ومنه قيل: من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار<sup>(٢)</sup> لأنه في ما يفسر يشهد على الله به.

وأما التأويل، فهو بيان منتهى الأمر، مأخوذ من آل يؤول، أي يرجع. ومعناه كما قال أبو زيد: (لو كان كلام غيره لوجه إلى كذا وكذا من الوجوه) فهو توجيه الكلام إلى ما يتوجه إليه. ولا يقع التشديد في هذا مثل ما يقع في التفسير؛ إذ ليس فيه الشهادة على الله لأنه لا يخبر عن المراد، ولا يقول: أراد الله بكذا، أو عني، ولكن يقول: يتوجه هذا إلى كذا وكذا<sup>(٣)</sup> من الوجوه. هذا مما تكلم به البشر، والله أعلم ما صحته من الحكمة.

ومثاله أن أهل التفسير اختلفوا في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] قال بعضهم: إن الله تعالى حميد نفسه. وقال بعضهم: أمر أن يُحمد. فمن قال: عني هذا دون هذا فهو المفسر له.

وأما التأويل، فهو أن يقول: يتوجه الحمد إلى الثناء والمدح له، وإلى الأمر بالشكر<sup>(٤)</sup> لله تعالى والله أعلم بما أراد. فالتفسير ذو<sup>(٥)</sup> وجه واحد، والتأويل ذو<sup>(٦)</sup> وجوه<sup>(٧)</sup>.



(١) في طع: سمح.

(٢) من طع، ويشير هذا القول إلى ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «... ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» انظر (سنن الترمذي) ج ١٩٩/٥ رقم الحديث / ٢٩٥١.

(٣) من طع، الواو ساقطة من الأصل.

(٤) من طع، في الأصل: الشكر.

(٥) و (٦) من طع، في الأصل: ذا.

(٧) لم تدرج مقدمة المصنف في ط م.

## سورة الفاتحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الآية ١

قوله ﷻ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ اختل أن يكون - جل ثناؤه - حميد نفسه ليغلم الخلق<sup>(١)</sup> استحقاقه الحمد بذاته، فيحمدوه.

فإن قيل: كيف يجوز أن يحمد نفسه، ومثله في الخلق غير محمود؟ قيل له: لوجهين: أحدهما: أنه استحق الحمد بذاته لا بأحد، فيكون<sup>(٢)</sup> في ذلك تعريف الخلق لما يؤلفهم لذي بهما أثنى على نفسه ليشنوا عليه. وغيره إنما يكون ذلك له به ﷻ فعليه توجبه الحمد إليه لا إلى نفسه؛ إذ نفسه لا تسترجه بها بل بالله تعالى. والثاني: أن الله تعالى حقيق لذلك؛ إذ لا عيب يسه، ولا آفة تحل به، فيدخل نقصان<sup>(٣)</sup> في ذلك، ولا هو مأمور<sup>(٤)</sup> بشيء. والعبد لا يخلو عن غيوب تهمه وآفات تحل به، ويمدح بالإتيان، ويذم بتركه. وفي ذلك يكمن<sup>(٥)</sup> النقصان، وحق ليله الفرع إلى الله تعالى والتضرع إليه ليتغمده برحمته، ويتجاوز عن صنيعه.

وعلى ذلك معنى التكبر<sup>(٦)</sup>؛ نحمد بو ربنا، ولا نحمد غيره؛ إذ ليس للعبد معنى يستقيم [به]<sup>(٧)</sup> تكبره؛ إذ هم جميعاً أكفاء من طريق [المحنة والخلق]<sup>(٨)</sup> وما أذكر أحد من فضيلة أو رفعة فبالله أدركه لا بنفسه. فعليه تنزيه الرب والفرع إليه بالشكر لا بالتكبر على أمثاله، والله تعالى، عن هذا الوصف متعال.

ويختل أن يكون قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على إضمار الأمر، أي قولوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لأن الحمد يضاف إلى الله. فلا بد من أن يكون له علينا، فأمر بالحمد لذلك.

ثم مخرج<sup>(٩)</sup> ذلك على وجهين:

أحدهما: ما روي عن ابن عباس ﷻ أنه قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي الشكر لله [بما صنع إلى خلقه]<sup>(١٠)</sup>. فيخرج تأويل الآية على هذا الترتيب<sup>(١١)</sup> على الأمر بتوجيه الشكر إليه. وذلك يتضمن الأمر أيضاً بكل الممكن من الطاعة على ما روي عن النبي ﷺ أنه صلى حتى تورمت قدماء، فقيل له: اليس قد غفر الله<sup>(١٢)</sup> ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً؟» [البخاري ١١٣٠] فصير أنواع الطاعات شكراً له. فمن أطاع الله تعالى فقد شكر له. فيخرج تأويل الآية على هذا.

والوجه الثاني: أن<sup>(١٣)</sup> يخرج مخرج الشاء على الله ﷻ والمدح له والوصف بما يستحقه والتنزيه عما لا يليق به من توجيه النعم إليه وقطع الشراكة عنه في الإنعام والإفضال على عباده.

وعلى ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أن الله ﷻ يقول: «قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين» [مسلم ٣٩٥] فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله ﷻ «حَمِدَنِي عَبْدِي» فجعل الحمد هذا الحرف، وصيرته منه ثناء لوجهين: أحدهما: أنه نسب الربوبية إليه في جميع العالم، وقطعها عن غيره.

والثاني: أنه سمي<sup>(١٤)</sup> ذلك صلاة. والصلاة أتم للشاء والدعاء. وذلك خلاف الذم ونقيضه. وفي الوصف بالبراءة من

(١) في ط: الحق. (٢) في ط: ليكون. (٣) في ط: نقصاناً. (٤) في ط: خاص. (٥) في النسخ الثلاث: يمكن. (٦) في ط: التكبير. (٧) في ط: معه، ساقطة من الأصل. (٨) في ط: المحبة والخلق. (٩) في ط: يخرج. (١٠) من ط: ساقطة من ط. (١١) من ط: الله لك، ساقطة من الأصل. (١٢) في ط: أنه. (١٣) من ط: في الأصل: يجيء، في ط: يسمي.



الذم مدح وثناء بغاية المدح والثناء. ولذلك يُفَرَّقُ القولُ بين الشُّكْرِ والْحَمْدِ؛ إذ أُمِرْنَا بالشُّكْرِ للناسِ بما جاءَ عَنْ رسولِ الله ﷺ: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» [أحمد ٢/٢٥٨] صَيَّرَهُ بِمَعْنَى الْمَجَازَةِ، وَالْحَمْدَ بِمَعْنَى الْوَصْفِ بما هوَ أَهْلُهُ. فلم يُسْتَحَبَّ الْحَمْدُ إِلَّا لِلَّهِ.

وقوله تعالى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أَيِ [١] سَيِّدِ الْعَالَمِينَ». وَالْعَالَمُ كُلُّ مَنْ دَبَّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَقَدْ يَتَوَجَّهُ الرَّبُّ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ لَا إِلَى السُّؤْدُودِ؛ إِذْ يُسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِـ ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] مِنْ بَنِي آدَمَ وَغَيْرِهِ وَنَحْوِ [٢]: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٦ و...]. [مِنْ الرُّبُوبِيَّةِ] [٣] وَ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩ و...]. وَنَحْوِهِ، وَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِسَيِّدِ السَّمَوَاتِ وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ يَتَوَجَّهُ اسْمُ الرَّبِّ إِلَى الْمَالِكِ؛ إِذْ [٤] كُلُّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْمُلْكُ يُسَمَّى مَالِكًا [٥]، وَلَا يُسَمَّى سَيِّدًا [٦] إِلَّا فِي بَنِي آدَمَ خَاصَّةً.

وَاسْمُ الرَّبِّ يَجْمَعُ [٧] ذَلِكَ كُلُّهُ. لِذَلِكَ كَانَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْمَالِكِ أَقْرَبَ، وَإِنْ اخْتَمَلَ الْمَرْوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ سَيِّدٌ مَنْ ذَكَرَ وَرَبُّهُمْ. وَاللهُ الْمُوَفِّقُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ التفسيرِ فِي «الْعَالَمِينَ» فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ إِلَى كُلِّ رُوحٍ، دَبَّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ إِلَى [كُلِّ] [٨] ذِي رُوحٍ فِي الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: اللَّهُ كَذَا وَكَذَا [٩] عَالَمٌ.

وَالْتَاوِيلُ عِنْدَنَا مَا أَجْمَعَ [عليه] [١٠] أَهْلُ الْكَلَامِ: أَنَّ الْعَالَمِينَ اسْمٌ لِجَمِيعِ الْأَنَامِ وَالْخَلْقِ جَمِيعًا. وَقَوْلُ أَهْلِ التفسيرِ يَرْجِعُ إِلَى مِثْلِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَسْمَاءَ الْأَعْلَامِ، وَأَهْلُ الْكَلَامِ مَا يَجْمَعُ ذَلِكَ وَغَيْرُهُمْ.

ثُمَّ الْعَالَمُ اسْمٌ لِلْجَمِيعِ [١١]، وَكَذَلِكَ الْخَلْقُ. ثُمَّ تَعْرِيفُ ذَلِكَ بِالْعَالَمِينَ وَالْخَلْقِ يَتَوَجَّهُ إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي التَّحْقِيقِ تَفَاوُثًا. وَقَدْ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَالَمِ كُلِّ زَمَانٍ وَكَذَا خَلْقِ كُلِّ زَمَانٍ عَلَى حُكْمِ تَجَدُّدِ الْعَالَمِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَفِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ ادَّعَى لِنَفْسِهِ [أَنَّهُ] [١٢] رَبُّ الْعَالَمِينَ كُلِّهِمْ: مَنْ تَقَدَّمَ وَمَنْ تَأَخَّرَ وَمَنْ كَانَ، وَيَكُونُ [وَلَمْ يَقْدِرْ] [١٣] أَحَدٌ أَنْ يَنْطَلِقَ بِالْكُذُوبِ [أَوْ] [١٤] يَدَّعِي مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لِنَفْسِهِ. دَلَّ ذَلِكَ أَنَّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَلَا خَالِقَ لَشَيْءٍ سِوَاهُ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَكِيمًا أَوْ إِلَهًا يُنْشِئُ، وَيَبْدُؤُ ٢ - ١ / وَلَا يَدَّعِيهِ، وَلَا يَفْصِلُ مَا كَانَ مِنْهُ مِمَّا [١٥] كَانَ لِغَيْرِهِ، وَبِنَفْسِهِ قَامَ ذَلِكَ لَا بِغَيْرِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كُنَّا مَعَهُ مِنْ شَيْءٍ إِذَا أَذْهَبَ كُلُّ شَيْءٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فَهَذَا مَعَ مَا [فِي] اسْتِثْنَاءِ [١٦] التَّدْبِيرِ وَاجْتِمَاعِ التَّضَادِّ وَتَعَلُّقِ حَوَائِجِ بَعْضٍ بِبَعْضٍ وَبِقِيَامِ مَنَافِعِ بَعْضٍ بِبَعْضٍ عَلَى تَبَاعُدِ بَعْضٍ مِنْ بَعْضٍ وَتَضَادِّهَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ مُدَبِّرَ [١٧] ذَلِكَ كُلُّهُ وَاحِدٌ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَوْنُ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدَبِّرٍ عَلَيْهِ [١٨]. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

## الآية ٢

وقوله تعالى: ﴿الْكَافِرِ الرَّجِيمِ﴾ اسْمَانِ مَأْخُودَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ. لَكِنَّهُ رُوِيَ فِيهِمَا [١٩]: (رَقِيقَانِ: أَحَدُهُمَا أَرَقُّ مِنَ الْآخَرِ) وَكَانَ الَّذِي رُوِيَ عَنْهُ هَذَا أَرَادَ بِهِ لَطِيفَانِ: أَحَدُهُمَا الْلَطْفُ مِنَ الْآخِرِ؛ دَلِيلُ ذَلِكَ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَجِيءُ الْآثَرِ [٢٠] فِي ذَلِكَ: اللَّطِيفُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى [مِمَّا] [٢١] نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَقِيقٌ. وَمَعْنَى اللَّطِيفِ فِي [٢٢] اسْتِخْرَاجِ الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ وَظَهْوَرِهَا [٢٣] لَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَبْقَى إِلَهُهَا إِنْ تَكُ شَقَالًا حَتَّى يَنْزِلَ﴾

(١) مَنْ ط ع. (٢) الواو ساقطة من الأصل و ط م. (٣) فِي ط ع: من التربية، ساقطة من الأصل و ط م. (٤) فِي ط ع: إن. (٥) أدرج قبلها فِي ط م و ط ع: أنه. (٦) فِي النسخ الثلاث: أنه سبد. (٧) فِي الأصل: بجمع. (٨) مَنْ ط م و ط ع. (٩) الواو ساقطة من الأصل و ط م. (١٠) مَنْ ط م. (١١) مَنْ ط م و ط ع، فِي الأصل: لجميع. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) مَنْ ط م، فِي الأصل و ط ع: لم يقدره. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) فِي ط م: ما، ساقطة من ط ع. (١٦) مَنْ ط م و ط ع، فِي الأصل: استاق. (١٧) مَنْ ط م و ط ع، فِي الأصل: يدبر. (١٨) مَنْ ط م، فِي الأصل و ط ع: عليهم. (١٩) المروي عنه عبد الله بن عباس. (٢٠) فِي ط ع: الآثار. (٢١) مَنْ ط م و ط ع، فِي الأصل: ما. (٢٢) ساقطة من ط م. (٢٣) مَنْ ط م و ط ع، فِي الأصل: وظهور ما.

خَرَدَلٍ فَتَكُنْ فِي سَخَرَةٍ ﴿١﴾ [إلى قوله] ﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦] وبالله التوفيق.

والثاني: أن اللطيف حرف يدل على البر والعطف، والرقعة [تدل] <sup>(٢)</sup> على رقة الشيء التي هي نقيض الغلظ والكثافة كما يقال: فلان رقيق القلب. وإذا قيل فلان لطيف فإنما يراد به: بار عاطف. فلذلك يجوز لطيف، ولا يجوز رقيق. وكذلك فسّر الرحمن بالمعطف على خلقه بالرزق. ودعّب وهم الأول إلى الرقة <sup>(٣)</sup>، وهو بعيد. وإنما هو من اللطيف.

وقوله <sup>(٤)</sup>: (أحدهما أرق من الآخر) بمعنى اللطيف يختل وجهين:

أحدهما: التحقيق بأن اللطيف بأحد الحرفين أخص وألحق وأزهر وأكمل. فذلك رخصته بالمؤمنين أنه يقال: رحيم بالمؤمنين على تخصيصهم بالهداية <sup>(٥)</sup> لديه. ولذا ذكر أمته، وإن أشركهم في الرزق في ما يراهم غيرهم. ألا ترى أنه لا يقال: رحمن بالمؤمنين، وجائر القول، رحيم بهم، وكذلك لا يقال: رحيم بالكافر <sup>(٦)</sup> مطلقاً؟ وبالله التوفيق.

[والثاني] <sup>(٧)</sup>: أن أحدهما ألفت من الآخر كأنه وصف الغاية في اللطيف حتى يتعذر وجه إدراك ما في كل واحد من اللطيف، أو يوصف بقطع الغاية عما يتضمّن كل حرف. وبالله التوفيق.

ثم في هذا أن اسم الرحمن، هو المخصوص به [الله، لا يسمى به غيره] <sup>(٨)</sup> والرحيم: يجوز تسميته غيره به. فلذلك يوصف: أن الرحمن <sup>(٩)</sup> اسم ذاتي، والرحيم فعلي. وإن احتمل أن يكونا مشتقين من الرحمة. ودليل ذلك إنكار العرب الرحمن، ولا أحد منهم أنكر الرحيم حين قالوا: ما ندري: ﴿وَمَا أَرْجُو أَنِّي لَأَمُوتَنَّ﴾ [الفرقان: ٦٠] وذلك قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ التَّسْنِئُ﴾ [الإسراء: ١١٠] يدل على أنه ذاتي لا فعلي، وإن كان الفعل صفة الذات؛ إذ محال صفته بغيره لما يوجب ذلك الحاجة إلى غيره ليحدث له الشفاء والمدح، وفي ذلك خلق الخلق لنفع الاستمداح، وهو عن ذلك متعال، بل بنفسه مستحق لكل حمد ومدح، ولا قوة إلا بالله.

وروي في خبر القسمة أن العبد إذا قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله تعالى: «أنتي عليّ عبي» وإذا قال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال ﷻ: «مجدني عبي» [مسلم ٣٩٥/٤٠]. وذكر أنه قال في الأول: بالتمجيد، وفي الثاني: بالشاء. وذلك واحد، لأن معنى الشاء الوصف بالتمجيد والكرم والجود، والتمجيد هو الوصف بذلك. وبالله التوفيق.

**الآية ٣** [وقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾] <sup>(١٠)</sup> أجمع [على] <sup>(١١)</sup> أن قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ أنه يوم الحساب والجزاء. وعلى ذلك القول ﴿أَنَّا لَمَبِثُونَ﴾ [الصفات: ٥٣] وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ وَبِهِمُ الْحَقُّ﴾ [النور: ٢٥] وهو الجزاء. ومن ذلك قول <sup>(١٢)</sup> الناس: (كما تدين ثدان).

وجائز أن يكون: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ على جعل ذلك اليوم لما يدان اليوم؛ إذ به يظهر حقيقة وعظم مرتبته وجليل موقفه عند ربه.

وفي الآية دلالة وصف الرب بملك ما ليس بموجود لوقت الوصف بملكه، وهو يوم القيامة. ثبت أن الله تعالى بجميع ما يستحق الوصف به يستحقه <sup>(١٣)</sup> بنفسه لا بغيره. ولذلك قلنا نحن: هو خالق لم يزل، وجواد لم يزل، وسميع لم يزل، وإن كان ما عليه <sup>(١٤)</sup> وقع ذلك لم يكن. وكذلك نقول: هو رب كل شيء، وإله كل شيء في الأزلي، وإن كانت الأشياء غير حادثة كما قال ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ اليوم <sup>(١٥)</sup>، وإن كان اليوم بعد غير حادث، وبالله التوفيق.

**الآية ٤** [وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾] فهو، والله أعلم، على إضمار الأمر؛ أي قل: [ذا] <sup>(١٦)</sup>. ثم لم يجعل له أن يستحق في القول به، بل ألزمه القول بالقول فيه. ثم يتوجه وجهين:

(١) أدرج صاحب طع الآية كاملة بدل هذه العبارة. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في النسخ الثلاث: اللطافة. (٤) يعود الضمير على ابن عباس. (٥) ساقطة من طع. (٦) في ط م: بالكافرين. (٧) في النسخ الثلاث: ووجه آخر. (٨) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م و طع، في الأصل: الرحمة. (١٠) من طع، في الأصل و ط م: ثم. (١١) من ط م. (١٢) من ط م و طع. (١٣) من ط م، في الأصل و طع: يستحق. (١٤) من ط م و طع، في الأصل: قبله. (١٥) ساقطة من ط م. (١٦) من ط م.



أَحَدُهُمَا: يُحَالُ الْقَوْلُ بِهِ عَلَى الْخَبَرِ عَنْ حَالِهِ، فَيَجِبُ أَلَّا يُسْتَنَى<sup>(١)</sup> فِي التَّوْحِيدِ. وَإِنْ مَنْ يَسْتَنِي فِيهِ عَنْ شَكِّ يَسْتَنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ الْآيَةُ<sup>(٢)</sup> [الحجرات: ١٥] وكذا<sup>(٣)</sup> سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، فَقَالَ: «إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ» [أحمد: ٢٥٨/٢].

وَالثَّانِي: عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَرُدُّ<sup>(٤)</sup> فِي ذَلِكَ، لَكِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى اعْتِقَادِ الْمَذْهَبِ لَمْ يَجْزِ الشَّكُّ فِيهِ، إِذَا الْمَذَاهِبُ لَا تُعْتَقَدُ لِأَوَاقٍ<sup>(٥)</sup>، إِنَّمَا تُعْتَقَدُ لِلْأَبَدِ. لِذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الشُّبُهَاتُ<sup>(٦)</sup> فِيهِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُكَ بِتَوَجُّهِ وَجْهَيْنِ<sup>(٧)</sup>»:

أَحَدُهُمَا: إِلَى التَّوْحِيدِ. وَكَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٨)</sup> أَنَّهُ قَالَ: (كُلُّ عِبَادَةٍ فِي الْقُرْآنِ فَهِيَ تَوْحِيدٌ).

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى كُلِّ طَاعَةٍ: أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ بِهَا. وَأَصْلُهَا يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ لِيَمَّا عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُؤْخَذَ اللَّهُ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ، لَا يُشْرِكُ فِيهَا أَحَدًا. بَلْ يُخْلِصُهَا. فَيَكُونُ مُوَحَّدًا لِلَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ وَالِدِينِ جَمِيعًا.

وَعَلَى ذَلِكَ قَطْعُ الظَّنِّ وَالْخَوْفُ وَالْحَوَائِجُ كُلُّهَا عَنِ الْخَلْقِ، وَتَرْجِيهِ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْتَ الْفَقْرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

وَعَلَى ذَلِكَ الْمُؤْمِنُ لَا يَقْطَعُ فِي الْحَقِيقَةِ بِأَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ، وَلَا [يَرْفَعُ إِلَّا]<sup>(٩)</sup> إِلَيْهِ الْحَوَائِجَ، وَلَا يَخَافُ إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَخْشَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ سَبَبًا لَوْصُولِ بَلَاءٍ مِنْ بَلَايَاهُ عَلَى يَدَيْهِ. فَعَلَى ذَلِكَ يَخَافُهُ، أَوْ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ سَبَبَ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ عَلَى يَدَيْهِ. فَبِذَلِكَ يَرْجُو، وَيَقْطَعُ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ<sup>(١٠)</sup> مِنَ الصَّالِحِينَ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ التَّعَوُّذُ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الذُّنُوبِ، وَالِاسْتِغْدَاءُ إِلَى كُلِّ أَنْوَاعِ الْبِرِّ.

### [الْقَوْلُ فِي التَّسْمِيَةِ]<sup>(١١)</sup>

ثُمَّ التَّسْمِيَةُ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَتْ [مِنْ]<sup>(١٢)</sup> فَاتِحَةِ الْقُرْآنِ. دَلِيلُ جَعْلِهَا آيَةً [مَا]<sup>(١٣)</sup> رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا عَلَمُكَ آيَةً لَمْ تَنْزِلْ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي إِلَّا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ<sup>(١٤)</sup>»، فَأَخْرَجَ [مِنْ الْمَسْجِدِ]<sup>(١٥)</sup> إِحْدَى قَدَمَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: بَأَيِّ آيَةٍ تَفْتِيحُ بِهَا الْقُرْآنَ<sup>(١٦)</sup>؟ قَالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فَقَالَ: هِيَ هِيَ [بِنْحَوْه: البخاري ٤٤٧٤].

فَنَفِي هَذَا [دَلِيلٌ]<sup>(١٧)</sup> أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنَ السُّورِ لَكَانَ يُعَلِّمُهُ نَيْفًا وَمِئَةً آيَةً لَا آيَةً وَاحِدَةً. وَلَوْ كَانَتْ مِنْهَا أَيْضًا لَكَانَ لَا يَجْعَلُهَا مِفْتَاحَ الْقُرْآنِ، بَلْ يَجْعَلُهَا مِنَ السُّورِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَكَلَّفْ تَفْسِيرَهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ [السُّورِ يُثْبِتُ]<sup>(١٨)</sup> أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهَا. وَلِذَلِكَ<sup>(١٩)</sup> تَرَكَ الْأُمَّةُ الْجَهْرَ بِهَا عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِهَا، ثُمَّ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ مَعَهُ، وَأَنْ يَكُونُوا عَقَلُوا<sup>(٢٠)</sup>، ثُمَّ يُضَيِّعُونَ سُنَّةَ بَلَا نَفْعٍ يَخْصُلُ لَهُمْ، حَتَّى تَوَارِثَ الْأُمَّةُ تَرْكُهَا فِي مَا لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْجَهْرُ سُنَّةً، ثُمَّ يَخْفَى، فَيَكُونُ فِي فِعْلِ النَّاسِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ السُّورِ.

وَدَلِيلٌ آخَرُ عَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي يُصَلِّيهِ؛ فَإِذَا

(١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: يَتَنَى. (٢) أَدْرَجَ فِي ط ع تَمَتُّة الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٣) فِي ط م: وَكَذَلِكَ. (٤) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: تَرُدُّ. (٥) مِنْ ط م، وَ ط ع، فِي الْأَصْلِ: لِأَوَادَات. (٦) فِي ط م: النَّتَاء. (٧) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: بِوَجْهَيْنِ. (٨) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: عَنْهُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَ ط م: يَرْفَعُ، فِي ط ع: يَدْفَعُ إِلَّا. (١٠) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: ذَلِكَ. (١١) مِنْ ط ع، وَأَدْرَجَ مَوْضِعَ التَّسْمِيَةِ فِي ط م قَبْلَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ تَحْتَ عُنْوَانٍ: التَّسْمِيَةُ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَيْسَتْ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (١٣) مِنْ ط م و ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَنْتَظِرُ لِقَاءِ رَبِّهِ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [النمل: ٣٠]. (١٥) مِنْ ط ع. (١٦) فِي ط ع: شَيْءٌ نَفَعَهُ الْقُرْآنُ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ. (١٧) مِنْ ط ع. (١٨) فِي ط م: السُّورَةُ ثَبَتَتْ، فِي ط ع: السُّورُ ثَبَتَتْ. (١٩) فِي ط م: وَكَذَلِكَ. (٢٠) فِي ط ع: فَعَلُوا.

قال العبد<sup>(١)</sup>: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الْكَفَرُ الْيَمِينُ﴾ ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(٢)</sup> [الفاتحة: ١ و ٢ و ٣] [قال الله<sup>(٣)</sup>: «هذا لي» (مسلم ٤٠/٣٩٥)] وهي ثلاث آيات، وقال بغد قولوه: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٤)</sup> [الفاتحة ٥ و ٦ و ٧] [قال الله<sup>(٥)</sup>: «هذا لعبدي» ثبت أنها ثلاث آيات لتستوي القسمة. ثم قال في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] «هذا بيني وبين عبدي نصفين» (مسلم ٤٠/٣٩٥) فثبت أنها آية واحدة. فصارت بغير التسمية سبعة. وذلك قول الجميع: إنها سبع آيات مع ما لم يذكر في خبر القسمة. فثبت أنها دونها سبع آيات.

وقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه [قال<sup>(٦)</sup>: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ [الصديق]<sup>(٧)</sup> وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ رضي الله عنهم فَلَمْ يَكُونُوا يَجْهَرُونَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ [بن أبي طالب]<sup>(٨)</sup> رضي الله عنه وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَجَمَاعَةٌ [من الصحابة - رضوان الله عليهم<sup>(٩)</sup>] وَهُوَ الْأَمْرُ الْمَعْرُوفُ فِي الْأُمَّةِ مَعَ مَا جَاءَ فِي قِصَةِ السُّحْرِ أَنَّ الْمُقَدَّ كَانَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَقَرَأَ عَلَيْهَا الْمُعَوِّذَتَيْنِ دُونَ التَّسْمِيَةِ. فَكَذَا خَبَرَهُمَا مِنَ السُّورِ مَعَ مَا إِذَا<sup>(١٠)</sup> جُعِلَتْ مِفْتَاحًا كَانَتْ كَالْمُعَوِّذِ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

والأصل عندنا أن المعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ فاتحة القرآن فرض على جميع البشر؛ إذ فيه الحمد لله<sup>(١١)</sup> والوصف له بالمجد والتوحيد له، والاستعانة به، وطلب الهداية، وذلك ٢ - ب/ كُلُّهُ يُلْزَمُ كَأَنَّهُ الْعَقْلَاءُ مِنَ الْبَشَرِ؛ إذ فيه معرفة الصانع على ما هو معروف، والحمد على ما هو معروف، والحمد له على ما يستحقه. إذ هو المبتدئ بنعمه على جميع خلقه، وإليه فقر كل عبد، وحاجة كل محتاج. فصارت لنفسها بما جمعت الخصال التي يتأ فريضة على عباد الله.

ثم<sup>(١٢)</sup> ليست هي في حق الصلاة فريضة، وذلك نحو التسيحات بما فيها من تنزيه الله، والتكبيرات بما فيها من تعظيمه فريضة لنفسها؛ إذ ليس لأحد ألا يتره ربه، ولا يُعَظِّمَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَوْجِبَ ذَلِكَ فَرِيضَتَهَا.

ثم ليست هي [بفريضة في حق]<sup>(١٣)</sup> القراءة [في الصلاة لوجوه:

أحدها: أن فريضة<sup>(١٤)</sup> القراءة<sup>(١٥)</sup> عَرَفْنَاهَا<sup>(١٦)</sup> بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا بَيَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠] وفيها الدلالة من وجهين:

أحدهما: أنه قد يكون غيرها أنسر.

والثاني: [أن فريضة<sup>(١٧)</sup> القراءة من حيث الاثنيان بالتخفيف علينا والتيسير، ولو لم تكن فريضة لم يكن علينا في التخفيف منه] [إذ لنا الترك، ثم لا تخير]<sup>(١٨)</sup> في فاتحة القرآن، والآية التي بها عرفنا [الفريضة، فيها]<sup>(١٩)</sup> تخير ما يختار من الأيسر. ثبت أنها رجعت إلى غيرها. وبالله التوفيق.

والثاني: أن نبي الله أخبر عن الله تعالى أنه جعلها<sup>(٢٠)</sup> في حق الناء، وهو ما ذكر في خبر القسمة، فصارت تُقرأ بذلك الحق، فلم يخلص لها حق القراءة، بل ألحق بها حق الدعاء والثناء، وليس ذلك من فرائض الصلاة، وبالله التوفيق.

والثالث: ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ أخى ليلة بقوله: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [الآية]<sup>(٢١)</sup> [المائدة: ١١٨] يو كان يقوم، ويو كان يركع، ويو يسجد، ويو يقعد. فثبت أنه لا تتعين قراءتها في الصلاة مع ما أيده الخبر

(١) في طع: عبدي. (٢) من طع، في الأصل و ط م: إلى قوله ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾. (٣) في النسخ الثلاث: فقال. (٤) من طع، في الأصل و ط م: إلى آخرها. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط م و طع. (٧) من طع. (٨) من طع. (٩) من طع. (١٠) من ط م، في الأصل و طع: إذ. (١١) من ط م. (١٢) أدرج في طع قبلها عنوان هو: ليست فاتحة الكتاب في حق الصلاة فريضة. (١٣) من ط م، في الأصل: بفرضيه، في طع: بفرضية في حق. (١٤) في ط م: فرضية. (١٥) من ط م و طع. (١٦) في النسخ الثلاث: عرفنا. (١٧) في الأصل: بفرضيه، في ط م و طع: أن فرضية. (١٨) في ط م: إذا بالترك ثم لا تخير في، في طع: إذ لنا الترك ثم لا نخير في، في الأصل: إذ لنا الترك ثم قد لا نجيز. (١٩) في ط م: الفرضية في ما، في الأصل و طع: الفرضية فيها. (٢٠) في النسخ الثلاث: جعل بها. (٢١) في طع أدرجت الآية كاملة بدل: الآية.

الذي فيه: «أَنْ أَرْجِعَ فَعَلْتُ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْمَلْ» [البخاري ٧٥٧] إذ<sup>(١)</sup> قَالَ لَهُ وَقَتَ التَّغْلِيمِ: «اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ عَلَيْكَ» [البخاري: ٧٥٦] فَكَبَّتْ أَنْ الْمَفْرُوضُ ذَلِكَ.

وأيضاً رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» [البخاري ٧٥٦]. ثُمَّ رُوِيَ عَنْهُ بَيَانُ مَحَلِّهَا: «إِنْ كَلَّ صَلَاةً لَمْ تَقْرَأْ فِيهَا»<sup>(٢)</sup> بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ؛ نَقْصَانٌ غَيْرُ تَمَامٍ [مسلم ٣٨/٣٩٥] وَالْفَائِدُ لَا يَرُصَفُ بِالنَّقْصَانِ، وَإِنَّمَا الْمَوْصُوفُ بِوَثْلِهِ مَا جَازَ مَعَ النَّقْصَانِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ خَصَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ بِالتَّأْمِينِ بِمَا سُمِّيَ بِالَّذِي ذَكَرَهُ خَبَرُ الْقِسْمَةِ وَغَيْرِ الْفَاتِحَةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ الدَّعَاءُ فَإِنَّهُ لَمْ يُخَصَّ بِهَذَا الْإِسْمِ. لِذَلِكَ لَمْ يُجَهَّزْ بِهِ. فَالَسَّبِيلُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا فِي التَّسْمِيَةِ مَعَ مَا كَانَ هُوَ أَخْلَصَ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ مِنْهَا.

ثُمَّ السُّنَّةُ فِي جَمِيعِ الدَّعَوَاتِ الْمُخَافَتَةُ. وَالْأَصْلُ أَنْ كُلَّ ذِكْرٍ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ فَسُنَّتُهُ الْمُخَافَتَةُ لِحَاجَةِ الْإِعْلَامِ. وَمَذَا يَنْبَغُ<sup>(٣)</sup> قَوْلُهُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَيَزُولُ مَغْنَاهُ. وَسَبِيلُ<sup>(٤)</sup> مِثْلُهُ الْمُخَافَتَةُ مَعَ مَا جَاءَ بِهِ مَرْفُوعاً وَمُتَوَاتِراً<sup>(٥)</sup>. وَخَبَرُ الْجَهْرِ يَحْتَمِلُ السَّبْقَ كَمَا كَانَ يُسَمِعُهُمْ فِي صَلَاةِ النَّهَارِ أحياناً، وَيَحْتَمِلُ الْإِعْلَامَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ جَمَعَتْ هَذِهِ خِصَالاً مِنَ الْخَيْرِ. ثُمَّ كُلُّ خِصْلَةٍ مِنْهَا تَجْمَعُ<sup>(٦)</sup> جَمِيعَ خِصَالِ الْخَيْرِ. مِنْهَا أَنْ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ شُكْرًا لِجَمِيعِ النِّعَمِ، وَتَوَجُّهاً<sup>(٧)</sup> لَهَا إِلَى اللَّهِ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَمَذْحًا لَهُ بِأَعْلَى مَا يَحْتَمِلُ [الْمَذْحُ]<sup>(٨)</sup> وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عُمومِ نَعْمِهِ وَآلَانِهِ جَمِيعَ<sup>(٩)</sup> بَرِّيَّتِهِ.

ثُمَّ فِيهِ الْإِقْرَارُ بِوَحْدَانِيَّتِهِ فِي إِنْشَاءِ الْبَرِّيَّةِ كُلِّهَا، وَتَحْقِيقُ الرُّبُوبِيَّةِ لَهُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَتَأ<sup>(١٠)</sup> يَجْمَعُ خِصَالِ خَيْرِ الدَّارَيْنِ، وَيُوجِبُ لِلْقَائِلِ<sup>(١١)</sup> بِهِ عَنْ صِدْقِ الْقَلْبِ ذِكْرَ الدَّارَيْنِ.

ثُمَّ الْوُصْفُ لِلَّهِ ﷻ بِالْإِسْمَيْنِ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدٍ مَغْنَاهُمَا حَقِيقَةً، أَوْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ الْإِسْتِخْفَاقُ<sup>(١٢)</sup> نَحْوُ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ.

ثُمَّ الْوُصْفُ لَهُ<sup>(١٣)</sup> بِالرَّحْمَةِ الَّتِي بِهَا<sup>(١٤)</sup> نَجَاةُ كُلِّ نَاجٍ، وَسَعَادَةُ كُلِّ سَعِيدٍ، وَبِهَا يَتَّقِي السَّهْلُ كُلُّهَا مَعَ مَا مِنْ رَحْمَتِهِ خَلَقَ الرَّحْمَةَ الَّتِي بِهَا تَعَاوَفَتْ بَيْنَهُمْ، وَتَرَأَّحُواهُمْ.

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِالْقِيَامَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ مَعَ الْوُصْفِ لَهُ<sup>(١٥)</sup> بِالْمَجْدِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ التَّوْحِيدُ [وَمَا]<sup>(١٦)</sup> يُلْزِمُ الْعِبَادَةَ مِنْ إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لَهُ وَالصَّدْقِ فِيهَا مَعَ<sup>(١٧)</sup> جَعْلِ كُلِّ رِفْعَةٍ وَشَرَفٍ مَثَالاً بِهِ ﷻ.

ثُمَّ رَفَعُ جَمِيعِ الْحَوَائِجِ إِلَيْهِ وَالِاسْتِعَانَةَ بِهِ عَلَى قَضَائِهَا وَالظُّفْرَ بِهَا عَلَى طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ وَسُكُونِهِ؛ إِذْ لَا خِيَةَ عِنْدَ مَعُونَتِهِ، وَلَا زَيْغَ عِنْدَ عِصْمَتِهِ.

ثُمَّ الْاسْتِهْدَاءُ إِلَى مَا يُرْضِيهِ، وَالْعِصْمَةُ عَمَّا يُغْوِيهِ فِي حَادِثِ الْوُثْقِ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا ضَلَالَ لِأَحَدٍ مَعَ هِدَايَتِهِ، فِي التَّحْقِيقِ الرَّجَاءَ وَالْخَوْفَ مِنَ اللَّهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ مُعَامَلَاتِ الْعِبَادِ وَمَكَاسِبِهِمْ عَلَى الرَّجَاءِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ جَعْلُ ذَلِكَ سَبَباً، بِهِ يَصِلُ إِلَى مَقْصُودِهِ، وَيُظْفَرُ بِمُرَادِهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ<sup>(١٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فَذَلِكَ طَلَبُ الْمَعُونَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى [قَضَاءِ جَمِيعِ حَوَائِجِهِ]<sup>(١٩)</sup> دِيناً وَدُنْيَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ عَلَى إِثْرِ الْقَرْعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ عَلَى طَلَبِ التَّوْفِيقِ لِمَا أَمَرَ بِهِ وَالْعِصْمَةَ عَمَّا حَذَرَهُ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ الْبَيِّنُ فِي الْخَلْقِ مِنْ طَلَبِ التَّوْفِيقِ وَالْمَعُونَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعِصْمَةَ عَنِ الْمُنْهِي عَنْهُ، جَرَتْ بِهِ سُنَّةُ الْأَخْيَارِ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

(١) من ط م، في الأصل وطع: إن. (٢) من طع، في الأصل وط م: فيه. (٣) من طع، في الأصل وط م: يعلم. (٤) من ط م وطع، في الأصل: وستل. (٥) من طع، في الأصل وط م: متواتراً. (٦) من ط م، في الأصل وطع: مجمع. (٧) في طع: مترجها. (٨) من ط م وطع. (٩) في طع: لجميع. (١٠) ساقطة من ط م. (١١) من طع، في الأصل وط م: القائل. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: لاستحقاقه. (١٣) ساقطة من ط م. (١٤) في ط م: هي. (١٥) من ط م. (١٦) من ط م، في الأصل وطع: ما. (١٧) في طع: مع ما. (١٨) هنا انتهى قول المصنف عن التسمية. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: جميع قضاء حوائجه.

ثم لا يَضْلُحْ هذا على قولِ الْمُفْتَرِزَةِ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَعُونَةَ عَلَى آدَاءِ مَا كُتِّفَ [المرء] <sup>(١)</sup> قد أُعْطِيَ؛ إِذْ عَلَى قَوْلِهِمْ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا، وَقَدْ بَقِيَ شَيْءٌ مِمَّا بِهِ آدَاءُ [مَا كُتِّفَ] <sup>(٢)</sup> عِنْدَ اللَّهِ، وَطَلَّبَ مَا أُعْطِيَ، وَكُتِّمَ <sup>(٣)</sup> الْعُطْيَةُ كُفْرَانًا، فَيَصِيرُ كَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ أَنْ يُكْفَرَ [المرء] <sup>(٤)</sup> نِعْمَةً، وَيُكْتَمَّهَا، وَيَطْلُبَهَا مِنْهُ تَعْتًا، وَظَنُّ مِثْلِهِ بِاللَّهِ كُفْرًا.

ثم لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ اللَّهِ مَا يَطْلُبُ، فَلَمْ يُعْطِهِ التَّامَّ إِذْنًا، أَوْ لَيْسَ عِنْدَهُ، فَيَكُونُ طَلَبُهُ اسْتِهْزَاءً بِهِ؛ إِذْ مَنْ طَلَبَ إِلَى آخِرٍ مَا يَتَلَمَّ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ، فَهُوَ هَازِئٌ بِهِ فِي الْغُرْفِ، مَعَ مَا كَانَ الَّذِي يَطْلُبُ: إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ لَا يُعْطِيهِ مَعَ التَّكْلِيفِ، فَيَنْظُرُ قَوْلَهُمْ: إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَ، وَعِنْدَهُ مَا بِهِ الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، فَلَا يُعْطِي، أَوْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْرُ <sup>(٥)</sup>. وَمَنْ هَذَا عَلِمَهُ بِرَبِّهِ فَالْإِسْلَامُ أَوْلَى بِهِ.

وهذا مَعَ مَا كَانَ لَا يَدْعُو اللَّهَ أَخَذَ بِالْمَعُونَةِ إِلَّا وَيَطْمَئِنُّ قَلْبُهُ أَنَّهُ لَا يَذِلُّ عِنْدَ الْمَعُونَةِ، وَلَا يَزِيغُ <sup>(٦)</sup> عِنْدَ الْعَصْمَةِ. وَلَيْسَ مِثْلُهُ بِمِلْكِ اللَّهِ <sup>(٧)</sup> عِنْدَ الْمُفْتَرِزَةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي خَبَرِ الْقِسْمَةِ: «اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ» [مسلم ٤٠/٣٩٥] وَذَلِكَ يَخْتَلِجُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَرْفٍ مِنْ ذَلِكَ بِمَا فِيهَا <sup>(٨)</sup> جَمِيعًا: الْفَرْعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ وَرَفْعُ <sup>(٩)</sup> الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَإِظْهَارُ غِنَاهُ - جَلٍّ، وَعَلَا - عَنْهُ. فَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ الشَّاءَ عَلَيْهِ وَطَلَبَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ.

وَيَخْتَلِجُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ: اللَّهُ بِمَا فِيهِ عِبَادَتُهُ وَتَوْحِيدُهُ. وَالثَّانِي: لِلْعَبْدِ بِمَا فِيهِ طَلَبُ مَعُونَتِهِ وَقَضَاءُ حَاجَتِهِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ بَقِيَّةُ السُّورَةِ أَنَّهُ أَخْرَجَ عَلَى الدَّعَاءِ.

وقال <sup>(١٠)</sup> اللَّهُ ﷻ: «هَذَا لِعِبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ» [مسلم ٤٠/٣٩٥].

**الآية ٥** وقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷻ: «﴿أَهْدِنَا﴾ <sup>(١١)</sup> أَرْشِدْنَا، وَالْإِرْشَادُ وَالْهُدَايَةُ وَاحِدٌ. بَلِ الْهُدَايَةُ فِي حَقِّ التَّوْفِيقِ أَقْرَبُ إِلَى فَهْمِ الْخَلْقِ مِنَ الْإِرْشَادِ بِمَا هِيَ أَعْمُ فِي تَعَارُفِهِمْ. ثُمَّ الْقَوْلُ بِالْهُدَايَةِ يُخْرِجُ عَلَى وَجوهٍ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: الْيَبَانَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْيَبَانَ قَدْ تَقَدَّمَ مِنَ اللَّهِ ﷻ لَا أَحَدٌ يَرِيدُ بِهِ ذَلِكَ لِمَعْنَى مَا بِهِ الْيَبَانُ مِنْ كِتَابٍ وَسُئِلَ. وَإِلَى ذَلِكَ تَذَهَبُ الْمُفْتَرِزَةُ.

وَالثَّانِي: التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ عَنْ زَيْغِهِ. وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِي مَنْ هَدَيْتَ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٦ و ٥] وَضَعَهُمْ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ. وَلَوْ كَانَ عَلَى الْيَبَانِ عَلَى مَا قَالَتْ الْمُفْتَرِزَةُ فَهُوَ «غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ» فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ. ثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَى مَا قُلْنَا دُونَ مَا دَعَبُوا إِلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى طَلَبِ خَلْقِ الْهُدَايَةِ لَنَا؛ إِذْ نُسَبِّ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ، وَكُلُّ مَا يَقَعْلُهُ خَلْقٌ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: اخْلُقْ لَنَا هِدَايَتَنَا، وَهُوَ الْإِهْدَاءُ مِمَّا <sup>(١٢)</sup>. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ تَأْوِيلُ طَلَبِ الْهُدَايَةِ مِمَّنْ قَدْ هَدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: طَلَبُ الثَّبَاتِ عَلَى مَا هَدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَعَلَى هَذَا مَعْنَى زِيَادَاتِ <sup>(١٣)</sup> الْإِيمَانِ، وَأَنَّهَا بِمَعْنَى الثَّبَاتِ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ كَرَجَلَيْنِ يَنْظُرَانِ إِلَى شَيْءٍ، فَيَرْفَعُ أَحَدُهُمَا بَصَرَهُ عَنْهُ، جَائِزُ الْقَوْلِ بِإِزْدِيَادِ نَظَرِ الْآخَرِ.

[وَالثَّانِي: أَنَّهُ] <sup>(١٤)</sup> فِي كُلِّ حَالٍ يُخَافُ عَلَى الْمَرْءِ فَقَدْ هُدِيَ، فَيَهْدِيهِ مَكَانَهُ ابْتِدَاءً. فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ [الْإِبْتِدَاءِ؛ إِذْ] <sup>(١٥)</sup>

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في ط: ط. (٣) الواو ساقطة من ط م. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) انظر حاشية الآية ١١٢ من سورة الأنبياء. (٦) من ط م وطع، في الأصل: يرفع. (٧) في ط م: لله. (٨) من ط م وطع، في الأصل: فيها. (٩) في ط: ودفع. (١٠) في ط م: فقال. (١١) من ط م. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: أمتنا. (١٣) في ط: زيادة. (١٤) في النسخ الثلاث: روجه آخر على أن. (١٥) من ط: في الأصل: الاهتداء، ان، في ط م: الاهتداء إذ.

في كل وقت إيمان منه دَفَعَ بِهِ ضِدَّهُ. وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦] ونحو ذلك من الآيات. وقد يُحْتَمَلُ أيضاً ٣ - ١ / مَعْنَى الزيادة هذا النوع. وبالله التوفيق.

وأما ﴿الصِّرَاطَ﴾ فهو الطريق والسبيل في جميع التأويل، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

ثم اختلفوا في ما يُرادُ بِهِ؛ فقال بعضهم: هو القرآن، وقال بعضهم: هو الإيمان والإسلام، وأيهما كان فهو القائم الذي لا عِوَجَ لَهُ، والْقِيَمُ الذي لا اِخْتِلَافَ فِيهِ؛ مَنْ لَزِمَهُ وَصَلَ إِلَى مَا ذَكَرَ. وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ قيل: هو القائم بمعنى الثابت بالبراهين والأدلة، لا يُزِيلُهُ شَيْءٌ، ولا يَنْقُضُ حُجَّتَهُ كَيْدُ الْكَافِرِينَ وَلَا حِيلُ الْمُرِييِينَ. وقيل: ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ الذي يَسْتَقِيمُ بِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ حَتَّى يُنْجِيَهُ [وَيُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ] <sup>(١)</sup>.

[وقيل: ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ بِمَعْنَى يُسْتَقَامُ بِهِ كَقَوْلِهِ] <sup>(٢)</sup> ﴿وَاللَّهُكَارُ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] أَي يُبْصِرُ بِهِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ الآية <sup>(٣)</sup> [فصلت: ٣٠] فالمستقيم هو الْمُتَّقِ لُ. وبالله التوفيق.

ثم ذَكَرَ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْمُتَّقِمِ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمْ، وَلِلَّهِ عَلَى كُلِّ مَوْمِنٍ نِعَمٌ بِالْهَدَايَةِ. وما ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصِّرَاطَ هُوَ الدِّينُ لِأَنَّهُ أَنْعَمَ بِهِ عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ.

**الآية ٦** [وهو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾] <sup>(٥)</sup>.

لكن تأويل مَنْ يَرُدُّ إِلَى الْخُصُوصِ يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِمَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالْبِرَاهِينِ. فيكون على التأويل الثاني مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَدَلَّةِ.

والثاني: أَنَّهُ يَكُونُ لَهُمْ خُصُوصٌ فِي الدِّينِ، قُدِّمُوا [بِهِ] <sup>(٦)</sup> عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ كَقَوْلِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ: ﴿أَلَمَسُدَّ إِلَهُ الْأَيُّ فَصَلَّاتًا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ١٥] وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ ﴿أَهْدِنَا﴾.

وَوَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ الْخُصُوصُ الَّذِي خَصَّ بِهِ كَثِيرًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَيْنِ غَيْرِهِمْ. لكنَّ الثَّنِيَا تَدُلُّ عَلَى صَرْفِ الْإِرَادَةِ إِلَى جَمِيعَةِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ انْصَرَفَ إِلَى ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ على قولِ الْمُتَعَزِّلَةِ: ليسَ اللهُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ نِعْمَةً لَيْسَتْ عَلَى ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ إِذْ لَا نِعْمَةً مِنَ اللَّهِ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا الْأَصْلَحُ فِي الدِّينِ وَالْبَيَانُ لِلْسَّبِيلِ الْمَرْضِيِّ، وَتِلْكَ قَدْ كَانَتْ عَلَى جَمِيعِ الْكَفَرَةِ. فَيُتَّطَلُّ عَلَى قَوْلِهِمُ الثَّنِيَا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

**الآية ٧** [وقوله تعالى] <sup>(٧)</sup> ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [اِخْتَلَفَ فِيهِ] <sup>(٨)</sup>:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ وَاحِدٌ؛ إِذْ كُلُّ [ضَالٍّ] <sup>(٩)</sup> قَدْ اسْتَحَقَّ الْغَضَبَ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَنْصُوبٍ عَلَيْهِ اسْتَحَقَّ الْوَصْفَ بِالضَّلَالِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: ﴿الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ هُمُ الْيَهُودُ. وَإِنَّمَا خُصُّوا بِهَذَا بِمَا كَانُوا مِنْهُمْ مِنْ قُضَلٍ تَمَرُّدٍ وَعُتُوٍّ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنَ النَّصَارَى: نَحْوُ انْكَارِهِمْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقُضْدِهِمْ قَتْلَهُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنَ النَّصَارَى ثُمَّ قَوْلُهُمْ فِي اللَّهِ: ﴿يَدَّ اللَّهُ مَقُولَةً﴾ الآية [المائدة: ٦٤] وَقَوْلُهُمْ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَرِيقٌ﴾ الآية [آل عمران: ١٨١] [وقول الله تعالى فيهم] <sup>(١٠)</sup> ﴿لَنَجْجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ﴾ الآية [المائدة: ٨٢] وَكُفْرُهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ اسْتِفْتَا جِهَتِهِمْ وَشِدَّةِ تَعَنُّتِهِمْ وَظُهُورِ النِّفَاقِ. فَاسْتَحَقُّوا بِذَلِكَ اسْمَ الْغَضَبِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا شُرَكَاءَ غَيْرِهِمْ فِي اسْمِ الضَّلَالِ. وبالله التوفيق.

وفي هذا وَجْهٌ آخَرُ [وهو] <sup>(١١)</sup> أَنَّ تَحْمَلَ الذُّنُوبِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

(١) من ط م، في الأصل وطع: ويدخل الجنة. (٢) في طع: ﴿لَكُمْ الْبَلَدُ لَيْسَ كُفْرًا فِيهِ﴾. (٣) أدرجت تنمة هذه الآية في طع بدل: الآية. (٤) من ط م، في الأصل وطع: النعم. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط م. (٧) من طع. (٨) في ط م: ثم اختلف في، مدرجة قبل الآية، في طع: ثم اختلف فيه، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م وطع. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: وقولهم. (١١) من طع.

أَحَدُهُمَا<sup>(١)</sup>: ما يوجبُ الْعَصَبَ، وهو الكفرُ.

والثاني<sup>(٢)</sup>: ما يوجبُ اسْمَ الضلالِ، وهو ما دونه كقولِ موسى ﴿فَقُلْنَا إِنَّا لَأَنَّا مِنَ الْفَالِغِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠].

ورؤية الهداية لأهلها<sup>(٣)</sup> والتعوذُ به من كلِّ ضلالٍ ومن جميع ما يوجبُ مَقَتَهُ وَغَضَبَهُ، وبالله النجاة والخلاص، مع ما في خَبَرِ الْقِسْمَةِ وَغَدِّ جَلِيلٍ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ في إجابةِ الْعَبْدِ مِمَّا يَرْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَوَائِجِ إِذْ قَالَ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ» [مسلم ٣٩٥/ ٤٠] ثم صَيَّرَ آخِرَ السُّورَةِ لِعَبْدِهِ.

وليس في صلاتِهِ<sup>(٤)</sup> سِوَى إظهارِ الْفَقْرِ وَرَفْعِ الْحَاجَةِ وَطَلَبِ الْمَعُونَةِ وَالِاسْتِهْدَاءِ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنْ<sup>(٥)</sup> التَّعَوُّذِ عَمَّا وَصَفَ. وليسَ ذَلِكَ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ الْعَبْدُ أَنَّهُ لَهُ. فَكَيْتَ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ إجابةَ رَبِّهِ في ما أَمَرَهُ بِهِ، وَوَعَدَ ذَلِكَ، وهو لا يُخْلِفُ وَغَدَهُ.

فَأَنَّى لَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ بَعْدَ<sup>(٦)</sup> أَمْرِ الْعَبْدِ بِالَّذِي تَضَمَّنَهُ أَوَّلُ السُّورَةِ، فَقَامَ بِهِ الْعَبْدُ مَعَ لُؤْمِهِ وَجَفَائِهِ، وَاللَّهُ بِكُورِهِ وَجُودِهِ لَا يُنْجِزُ لَهُ مَا وَعَدَ؟ لَا يَكُونُ هَذَا الْبَثَّةُ. وَقَدْ قَالَ ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ الْإِنْجَازُ وَأَنَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ.

ثم [قد جُعِلَتْ<sup>(٧)</sup>] بما جَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ [في تَلَاوتِهَا<sup>(٨)</sup>] أَنَّ [اللَّهَ تَعَالَى قَدَّمَهَا<sup>(٩)</sup>] عَلَى التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ [في الثَّوَابِ<sup>(١٠)</sup>] [وَوَعَدَهَا بِثُلَاثِي<sup>(١١)</sup>] الْقُرْآنِ، وَجَعَلَهَا<sup>(١٢)</sup> شِفَاءً مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدْوَاءِ لِلدِّينِ وَالنَّفْسِ وَالْدُّنْيَا، وَجَعَلَهَا<sup>(١٣)</sup> مَعَاذًا مِنْ كُلِّ ضَلَالٍ وَمَلْجَأً إِلَى كُلِّ نِعْمَةٍ، وَبِاللَّهِ نُسْتَعِينُ، مَعَ مَا أَوْضَحَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَقَّبَ بِهَا فَاتِحَةَ الْقُرْآنِ عَظِيمَ [مَوْقِعِهَا وَجَلِيلَ قَدْرِهَا<sup>(١٤)</sup>] وَهُوَ أَنَّ سَمَاءَهَا<sup>(١٥)</sup> فَاتِحَةُ الْقُرْآنِ بِمَا [بِهَا يُفْتَتَحُ<sup>(١٦)</sup>] الْقُرْآنُ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَفْتَتِحُ الْقِرَاءَةَ بِهَا<sup>(١٧)</sup>. وَسَمَاءَهَا<sup>(١٨)</sup> فَاتِحَةُ الْكِتَابِ بِمَا بِهَا تُفْتَتَحُ كِتَابَةُ الْمَصَاحِفِ وَالْقُرْآنِ. وَسَمَاءَهَا<sup>(١٩)</sup> أُمُّ الْقُرْآنِ لِمَا [تَنُومُ غَيْرَهَا<sup>(٢٠)</sup>] فِي الْقِرَاءَةِ.

وقيل: الْأُمُّ بِمَعْنَى الْأَصْلِ، وهو أَلَّا يُحْتَمَلُ شَيْءٌ مِمَّا فِيهِ النِّسْخُ وَلَا الرُّفْعُ، فَصَارَ أَصْلًا.

وسَمَاءَهَا<sup>(٢١)</sup> الْمَثَانِي لِمَا تُثْنَى فِي الرُّكْعَاتِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

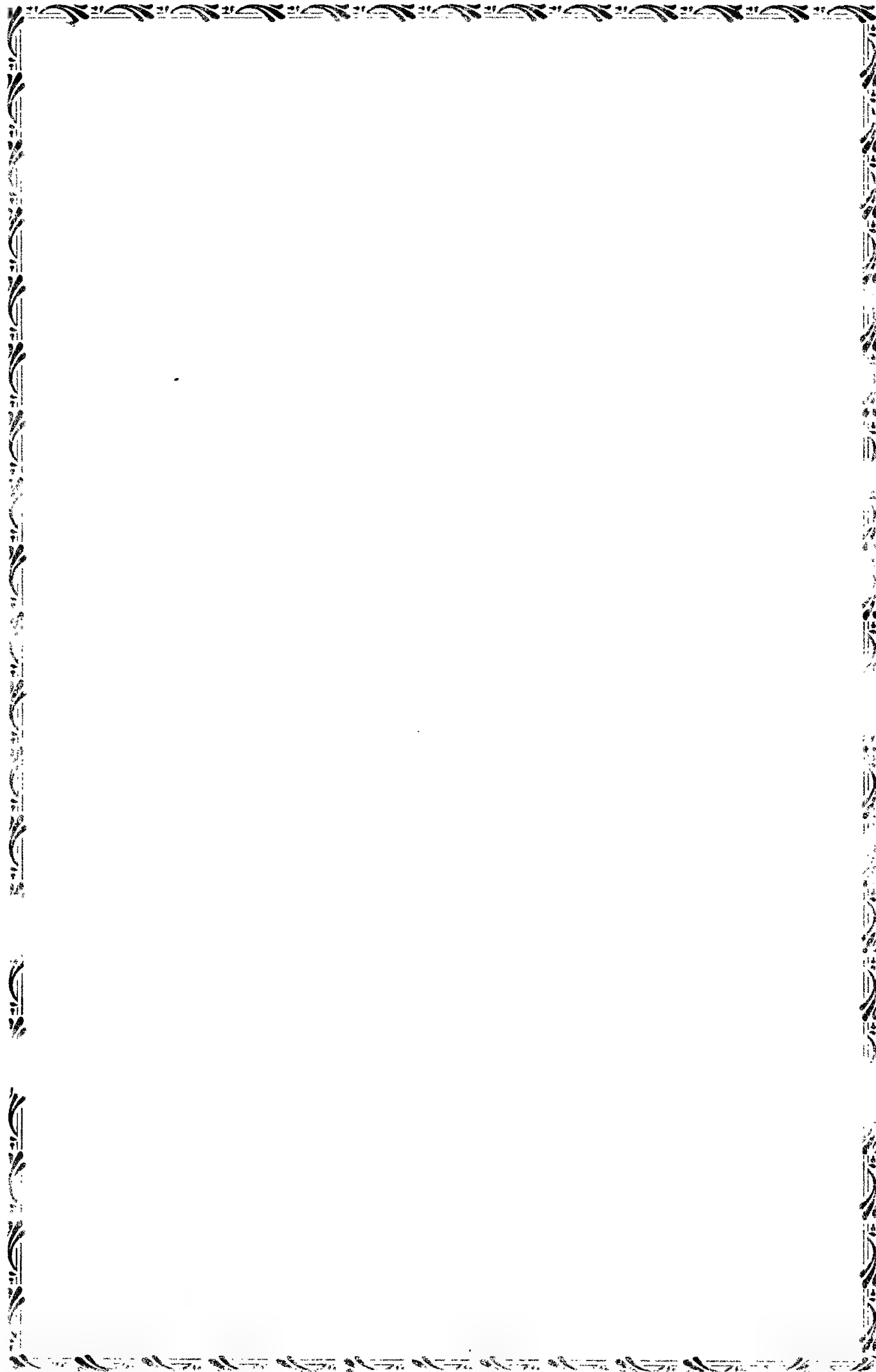
وفي قَوْلِهِ: ﴿أَهْدِنَا﴾ إِلَى آخِرِهِ وَجِهَانِ سِوَى مَا ذَكَرْنَا؛ إِذْ قَوْلُهُ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ دَعَاءٌ كَافٍ عَمَّا تَضَمَّنَ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُ تَفْسِيرٍ هَذِهِ الْجُمْلَةُ:

أَحَدُهُمَا: تَذْكِيرُ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى الَّذِينَ يَقْبَلُونَ دِينَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَالتَّوْفِيقُ [لَهُمْ بِذَلِكَ<sup>(٢٢)</sup>] وَإِفْضَالُهُ عَلَيْهِمْ بِمَا لَيْسَ لَهُمْ عَلَيْهِ.

والثاني: تَعَوُّذُهُمْ عَنْ كُلِّ زَيْغٍ وَمَقْتٍ وَضَلَالٍ وَذَنْبٍ وَالتَّجَاوُزُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.



(١) في الأصل وطع: منهما، في ط م: منها. (٢) في النسخ الثلاث: ومنها. (٣) في ط م: (٤) من ط م، في الأصل: صلاتها، في ط م: متلوها. (٥) في ط م وطع: مع. (٦) من ط م وطع، في الأصل: بعده. (٧) من ط م، في الأصل: قد جعل، في ط م: قيل. (٨) من ط م، في الأصل: في تلاوته، في ط م: من تلاوته. (٩) في الأصل: قدمه، في ط م: قدمها، في ط م: الله تعالى قدمه. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: وعدله بثلاثي. (١١) من ط م، في الأصل وطع: وجعله. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: وجعله. (١٣) في النسخ الثلاث: موقعه وجليل قدره. (١٤) في النسخ الثلاث: سماء. (١٥) في الأصل وطع: به يفتتح، في ط م: به يفتتح. (١٦) في النسخ الثلاث: به. (١٧) و (١٨) في النسخ الثلاث: وسى. (١٩) في النسخ الثلاث: يؤم غيره. (٢٠) في النسخ الثلاث: وسى. (٢١) من ط م، في الأصل: بهم بذلك، في ط م: لهم.



## سورة البقرة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين على القوم الكافرين

## الآية ١

[قوله تعالى<sup>(١)</sup>]: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ رُسُلِهِ الْقُرْآنَ وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي تَلْتَمِذُونَ﴾. قيل: فيه وجوه؛ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ<sup>(٢)</sup>: (قوله ﴿الْحَمْدُ﴾) أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: إنه قسم أقسم به. وقيل: إن هذه الحروف المقطعة<sup>(٣)</sup> مفتاح السورة. وقيل: إن كل حرف من هذه الحروف كناية عن اسم من أسماء الله: الألف لله، واللام لطفه، والميم ملكه. وقيل: إن اللام الآوة، والميم مجده. وقيل: إن الألف هو الله، واللام جبريل، والميم محمد. وقيل: من التشبيب ليفصل بين المنظوم من الكلام والمنثور من نحو الشعر ونحوه. وقيل: إن تفسير هذه الحروف المقطعة ما الحق ذكرها بها على إثرها نحو قوله: ﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ١ و٢] ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ هو تفسير ﴿الْحَمْدُ﴾ و﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١ و٢] و﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿يُزِيلُ إِلَهُكَ﴾ [الأعراف: ١ و٢] و﴿الْحَمْدُ﴾ [هود: ١ وإبراهيم: ١] و﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿يَلْزَمُكَ الْيَمِينُ﴾ [القمان: ١ و٢]؛ كل ملحق بها فهو تفسيرها.

وقيل: إن فيها بيان غاية ملك هذه الأمة من حساب الجميل، لكنهم<sup>(٤)</sup> عذوا بعضها، وتركوا البعض. وقيل: إنه من المتشابه الذي لم يُفْلِحِ الله خلقه علم ذلك. والله أن يمتحن عباده بما شاء من اليمين.

وقيل: إنهم كانوا لا يستمعون لهذا القرآن [كقولهم<sup>(٥)</sup>] ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ رُبُّوهُ﴾ [فصلت: ٢٦] وكقولهم ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْآيَةِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، فأنزل الله ﷻ هذه الحروف المقطعة<sup>(٦)</sup> ليستمعوا إليها، فيلزمهم الحجة.

الأصل في الحروف المقطعة أنه يجوز أن تكون على القسم بها على ما ذكرنا، وأريد بالقدر الذي ذكر كُتِبَ الحروف بما كان من شأن العرب القسم بالذي جل قدره، وعظم خطره. وهي مما بها قوام الدارين، وبها يتصل إلى المنافع أجمع مع ما دلت على نعمتين عظيمتين، اللسان والسمع، وهما مجرى كل أنواع الحكمة؛ فأقسم بها على معنى إضمار بها أو على ما أجل قدرها في أعين الخلق، فيقسم بها، والله<sup>(٧)</sup> ذلك، ولا قوة إلا بالله.

ويحتمل أن يكون بمعنى الرمز والتضمين في كل حرف منها أمراً جليلاً يعظم خطره على ما عند الناس في أمر حساب الجميل. ثم يُخْرِجُ على الرمز بها عن أسماء الله وصفاته ونعمه على خلقه أو على بيان مُنتَهَى هذه الأمة أو عدد أئمتها وملوكها والبقاع التي ينتهي أمرها. وذلك هو في نهاية الإيجاز، بل بالإكتفاء بالرمز عن الكلام بما هو بمعنى الإشارة في الإكتفاء بها عن البسط، ولا قوة إلا بالله، ليعلم الخلائق قدرة الله وأن له أن يضمن ما شاء فيما شاء على ما عليه أمر<sup>(٨)</sup> الخلائق من [لطيف<sup>(٩)</sup>] الأشياء التي كادت العقول وأسباب الإدراك تُقْصِرُ عنها وكنهها التي يدركها كل [واحد، وبين<sup>(١٠)</sup>] الأمرين. فعلى ذلك أمر تركيب الكلام، ولا قوة إلا بالله.

ويجوز أن يكون بمعنى اسم السور، والله تسميتها بما شاء كما سُمِّيَ كتبه، وعلى ذلك: مُنتَهَى أسماء الأجناس خمسة أحرف، وكذلك أمر السور؛ دليل ذلك وصل كل سورة فُتِحَتْ بها إليها، كأنه بنى بها، ولا قوة إلا بالله.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في ط م: عنهما قال، في ط ع: عنه قال. (٣) من ط ع، في الأصل وط م: المعجمة. (٤) في ط م: ولكنهم. (٥) من ط م و ط ع. (٦) من ط ع، في الأصل وط م: المعجمة. (٧) من ط م و ط ع، في الأصل: والله. (٨) من ط م، في الأصل و ط ع: أثر. (٩) من ط م. (١٠) في ط ع: أحد بين.



ويجوز أن يكون على التشبيب على ما ذكرنا للتفصيل<sup>(١)</sup> بين المنظوم من<sup>(٢)</sup> الكلام والمنثور؛ وفي<sup>(٣)</sup> المتعارف أن المنظوم في الشاهد يُشَبَّب، فيخرج عن المقصود بذلك الكلام. فعلى ذلك أمر الكلام المُتَزَل. ألا ترى أنه خرج على ما عليه فنون الكلام في الشاهد، إلا أنه على وجوه ينقطع له المثال من كلامهم؟ فمثلهُ أمر التشبيب، ولا قوة إلا بالله. وجائز أن يكون الله أنزلها على ما أراد ليمتحن عباده بالوقوف فيها وتسليم/٣- ب/ المراد في حقيقة معناه. والذي له يزول ذلك ويعترف أنه من المشايخ، وفيها جاء تعلق الملحدة، ولا قوة إلا بالله.

ويحتمل أن يكون، إذ علم الله من تعنت قوم وإعراضهم عنه وقولهم ﴿لَا تَسْمَعُوا لَنَا أَلْقَا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦] أنزل على وجوه يبعثهم على التأمل في ذلك بما جاء بالعجيب الذي لم يكونوا يعرفون ذلك: [إِنَّا لَعِنْدِهِمْ]<sup>(٤)</sup> أنه كاحديهم [وَأَمَّا لِسِيل]<sup>(٥)</sup> الطعن، إذ خرج عن المعهود عندهم، فتلا عليهم ما يضطرونهم إلى العلم بالنزول من عند من يملك تدبير الأشياء. ولذلك اعترضوا لهذه<sup>(٦)</sup> الأحرف بالتأمل فيها من بين الجميع، ولا قوة إلا بالله. وقيل: إنه دعا خلقه إلى ذلك؛ والله أعلم بما أراد.

### الآية ٢

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، أي هذا<sup>(٧)</sup> الكتاب إشارة إلى ما عنده. وذلك شائع في اللغة، جائز بمعنى هذا. وقيل: ذلك بمعنى ذلك إشارة إلى ما في أيدي السفرة والبررة.

وقوله تعالى ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ قيل: فيه وجوه، لكن الحاصل يرجع إلى وجهين: أي لا ترتأوا فيه، إنه من عند الله، وقيل ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ إنه مُنَزَّل على أيدي الأمانة والثقات.

وقوله تعالى ﴿هُدًى﴾ قيل [فيه]<sup>(٨)</sup> بوجهين.

[أحدهما]<sup>(٩)</sup>: ﴿هُدًى﴾ أي بياناً ووضوحاً. فلو كان المراد هذا فالتقي وغير التقي سواء.

والثاني: ﴿هُدًى﴾ أي رُشدًا وحُجَّةً ودليلاً.

ثم اختلفوا في الدليل؛ فقال الدُّوَيْدِيُّ<sup>(١٠)</sup>: الدليل إنما يكون دليلاً بالاستدلال، لأنه فعل المُسْتَدِلِّ، مشتق من الاستدلال كالضرب من الضارب وغيره.

وقال غير هؤلاء: الدليل بنفسه دليل، وإن لم يستدل به، لأنه حجة، والحجة حجة، وإن لم يحتج بها. غير أن الدليل يكون دليلاً بالاستدلال، ومن لم يستدل به فلا يكون له دليلاً، وإن كان بنفسه دليلاً. بل يكون عليه عمن وخيرة كقوله ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ...﴾<sup>(١١)</sup> قَالَا أَلْوَيْكَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿وَأَمَّا أَلْوَيْكَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَمٌ فَرَادَتْهُمْ رَجَسًا﴾ [التوبة: ١٢٤ و ١٢٥].

وقوله تعالى ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ قيل فيه بوجهين:

أحدهما: يؤمنون بالله غيباً، ولم يطلبوا منه ما طلب<sup>(١٢)</sup> الأمم السالفة من أنبيائهم كقول بني إسرائيل لموسى: ﴿كَأَن لَّكَ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ جَهَنَّمُ﴾ [البقرة: ٥٥].

والثاني: يؤمنون بغيب القرآن وبما يخبرهم القرآن من الوعيد والأمر والنهي والبعث والجنة والنار. والإيمان إنما يكون بالغيب لأنه تصديق، [والكفر هو التكذيب]<sup>(١٣)</sup>، والتصديق والتكذيب إنما يكونان عن الخبر. والخبر يكون عن غيب لا

(١) من ط م و ط ع، في الأصل، التفصيل. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: عن. (٣) الواو ساقطة من الأصل و ط م. (٤) في ط م: لما عندهم. (٥) في الأصل و ط ع: أو لسيل، في ط م: أو السيل. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع: لهذا. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: ذلك. (٨) من ط م و ط ع. (٩) ساقطة في النسخ الثلاث. (١٠) في ط م: الرواندي، وقال المحققان في حاشيتهما: إنه أبو الحسين الرواندي أو ابن الرواندي... فيلسوف مجاهر بالإلحاد، كان متكلماً ثم تزندق وإلى نسبة الرواندية، توفي سنة ٢٩٨ هـ. وقال محقق ط ع في حاشيته: إنه جد محمد بن سهل... بن دويد محدث سكن بغداد، وتوفي سنة ٢٥١ هـ. (١١) في ط ع أنهم الناسخ الآية بدل النقط، وفي ط م: ثم قال. (١٢) في ط م: طلبه. (١٣) من ط ع.

عَنْ مشاهدة. والآية تنقُضُ قول مَنْ يقولُ بأن جميع الطاعات إيماناً لأنه أثبت لهم اسم الإيمان دون إقامة الصلاة والزكاة بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [الآية: ٣].

**الآية ٣** وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ﴾ يحتَمِلُ وجهين:

يَحْتَمِلُ الصلاةَ المعروفة؛ يقيمونها بتمام ركوعها وسجودها والخشوع لها فيها وإخلاص القلب في النية على ما جاء من الخبر «انظر من تُناجي» [الموطأ ٨٠/١].

ويَحْتَمِلُ الحمدَ له والثناء عليه. فإن كان المراد هذا فهو لا يَحْتَمِلُ النسخ ولا الرفع في الدنيا والآخرة.

وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ مِنَ الأموال: يَحْتَمِلُ قَرْضاً وتَفْلاً، وَيَحْتَمِلُ ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ مِنَ القوى في الأنفس وسلامة الجوارح. ﴿يُنْفِقُونَ﴾ يُعِينُونَ، والله أعلم.

**الآية ٤** وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما<sup>(١)</sup>: ما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنَ القرآن.

والثاني<sup>(٢)</sup>: ما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنَ الأحكام والشرائع التي ليس ذكرها في القرآن.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين أيضاً:

يَحْتَمِلُ<sup>(٣)</sup> الكتب التي أنزلت على سائر الأنبياء ﷺ.

ويَحْتَمِلُ: الشرائع والأخبار سوى الكتب، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ بمعنى يؤمنون: والإيقان بالشيء العلم به، والإيمان هو التصديق لكنه إذا ايقن آمن به، وصدق به ليعلم به؛ لأن<sup>(٤)</sup> طائفة من الكفار كانوا على ظن من البعث كقولوه ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، فآخبر ﷺ عن حال هؤلاء أنهم على يقين، ليسوا على الظن والشك كاولئك.

**الآية ٥** وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ قيل: على صواب ورشد من ربهم، وقيل: إنهم على بيان من ربهم. لكن البيان ليس المؤمن أحق به من الكافر؛ لأنه يبين للكافر ما يحتاج إليه: إما من جهة العقل وإما من جهة السمع. فظهر بهذا أن الأول أقرب إلى الاختيال من الثاني.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: الباقون في نعم الله تعالى والخير، وقيل: الظافرون بحاجتهم، يقال: أفلح: أي ظفر بحاجته، وقيل: المفلحون، هم السعداء؛ يقال: أفلح أي سعد، وقيل: المفلحون الناجون، يقال<sup>(٥)</sup>: أفلح: أي نجا. وكلُّه يرجع إلى واحد، كقولوه ﴿فَمَنْ رُخِّعَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، [وكل واحد: مِمَّنْ]<sup>(٦)</sup> رُخِّعَ عَنِ النَّارِ فَقَدْ فَازَ، [وَمَنْ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ]<sup>(٧)</sup>. فكَذَلِكَ الأول.

**الآية ٦** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ هذا، والله أعلم، في قوم خاص علم الله أنهم لا يؤمنون، فآخبر ﷺ رسوله بذلك، فكان كما قال.

وفيه آية النبوة. ويَحْتَمِلُ أيضاً أنهم لا يؤمنون ما داموا في كفرهم كقولوه: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤] ما داموا كافرين ظالمين.

**الآية ٧** وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ روي عن الحسن ﷺ: (أن للكافر<sup>(٨)</sup> خدّاً؛ إذا بلغ ذلك الحد، وعلم الله أنه لا يؤمن، طبع على قلبه حتى لا يؤمن).

(١) في النسخ الثلاث: أي. (٢) في النسخ الثلاث: ويَحْتَمِلُ. (٣) في النسخ الثلاث: يعني. (٤) في طع: لأنه. (٥) من ط م، في الأصل و طع: فيقال. (٦) من طع، في الأصل: وكل واحد من زحزح، في ط م: وكل واحد ممن زحزح. (٧) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م و طع، في الأصل: الكافرين.

وهذا فاسدٌ على مذهب المعتزلة لوجهين :

أحدهما : أنَّ مذهبهم أنَّ الكافر مكلفٌ وإن كان قلبه مطبوعاً عليه .

والثاني : أنَّ الله ﷻ عالمٌ بكلِّ مَنْ يؤمنُ في آخر<sup>(١)</sup> عُمرِهِ وبكلِّ مَنْ لا يؤمنُ أبداً ، بلغ ذلك الحدَّ أو لم يبلغ .

فعلى ما يقوله الحسن إيهامٌ ؛ إنه لا يُعلم ما لم يبلغ ذلك . والمعتزلة يقولون : إنَّ قوله ﴿ خَتَمَ ﴾ و﴿ طَبَعَ ﴾ يُعلم علامة في قلبه أنه لا يؤمنُ كإعلامِ الكتبِ والرسائلِ .

ولكن عندنا [وجهان] :

أحدهما<sup>(٢)</sup> : خَلَقَ ظلمةَ الكفرِ في قلبه .

والثاني : خَلَقَ الخَتَمَ والطبعَ على قلبه إذا [فَعَلَ فَعْلَ الكفرِ لَأَنَّ<sup>(٣)</sup> فَعَلَ الكفرِ مِنَ الكافرِ مخلوقٌ عندنا ، فخلَقَ ذلك الختمَ عليه ، وهو كقولِهِ ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾ [الأنعام : ٢٥] أي خلقَ الأكِنَّةَ ، وغيره من الآياتِ .

والأصلُ في ذلك أنه ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [لَمَّا تركوا التأملَ والتفكيرَ في قلوبِهِمْ]<sup>(٤)</sup> فلم يقع ، ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ لَمَّا لم يسمِعُوا قولَ الحقِّ والعدلِ خَلَقَ الثقلَ عليه ، وخلقَ على أبصارِهِم الغطاءَ لَمَّا لم ينظروا في أنفسهم ولا في خَلْقِ اللَّهِ ليعرفوا زوالها وفناءها وتغيُّرَ الأحوالِ ليعلموا أنَّ الذي خَلَقَ هذا دائمٌ لا يزول أبداً .

#### الآية ٨

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَآلِئِهِمُ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ إخبارٌ عنهم أنهم قالوا ذلك بالسَّيِّئَةِ قولاً ، وأظهروا خلافَ ما في قلوبِهِمْ . فآخبرَ ﷻ نبيَّهُ ﷺ أنهم ليسوا بمؤمنين ؛ أي بمصدقين بقلوبِهِمْ ، وكذلك قوله ﴿ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَابِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة : ٤١] ، وكذلك قوله ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ الآية<sup>(٥)</sup> [النساء : ٦٥] هذه الآياتُ كلها تنقُضُ على الكُفْرَانِيَّةِ لأنهم يقولون : الإيمانُ قولٌ باللسانِ دونَ التصديقِ . فآخبرَ الله ﷻ عن جملةِ المنافقين أنهم ليسوا بمؤمنين لَمَّا لم يأتوا بالتصديقِ . وهذا يدلُّ على أنَّ الإيمانَ تصديقٌ بالقلبِ . والكُفْرَانِيَّةُ يقولون : بل هم مؤمنون .

#### الآية ٩

وقوله تعالى ﴿ يَخَذِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ لا يقصدُ أحدٌ قصداً<sup>(٦)</sup> مُخَادَعَةِ اللَّهِ . لكنهم كانوا يقصدون مُخَادَعَةَ المؤمنين وأولياءِ اللَّهِ . فأضافَ اللَّهُ ﷻ ذلك إلى نفسه لعظيمِ قدرِهِم وارتفاعِ منزلتِهِم عندَ اللَّهِ ، وهو كقولِهِ ﴿ إِنْ تَصُرُوا اللَّهَ يَصُرْكُمْ ﴾ [محمد : ٧] ، والله لا يحتاجُ أن يُنصَرَ ، ولكن كأنه قال : إِنْ تَنصَرُوا أولياءَ اللَّهِ يَنصُرْكُمْ ، وهو كقولِهِ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] والله لا يبايعُ ، ولكن أضافَ<sup>(٧)</sup> ذلك إلى نفسه لعظيمِ قدرِ نبيِّهِ وعُلُوِّ منزلتِهِ عندَ اللَّهِ تعالى . فكذلك الأولُ ؛ أضافَ مُخَادَعَتَهُمُ أولياءَ<sup>(٨)</sup> إلى نفسه لعلُّو منزلتِهِم عندَ اللَّهِ وقدرِهِم لَدَيْهِ . والمُخَادَعَةُ هُوَ فعلٌ اثْنينِ كخداعِ هؤلاءِ بحضورِ المؤمنين ، فذلك<sup>(٩)</sup> معنى ذكرِ المُفاعلةِ ، والله أعلمُ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [فيه وجهان] :

الأولُ<sup>(١٠)</sup> : أي ما يشعرون أنَّ حاصلَ الخداعِ يرجعُ إليهم في الآخرة .

والثاني : ما يشعرون أنَّ الله يُظهِرُ ، ويُطْلِعُ نبيَّهُ ، ما أضَمَرُوا هُم في قلوبِهِمْ / ٤ - أ / والله أعلمُ .

#### الآية ١٠

وقوله تعالى<sup>(١١)</sup> : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَمَزٌ ﴾ ؛ يقال : شَكَّ وَفَاقَ . سَمَّى اللَّهُ ﷻ المنافقين مَرَضَى لِاضْطِرَابِهِمْ في الدين ؛ لأنهم كانوا يُظهِرُونَ المُوافقةَ للمؤمنين بالقولِ ، ويضمِّرونَ الخِلَافَ لَهُمْ في القلبِ . فكانَ حالُهُم كحالِ المريضِ

(١) من ط م و ط ع ، في الأصل : آخرة . (٢) ساقطة من الأصل و ط م و ط ع . (٣) من ط م و ط ع ، ساقطة من الأصل . (٤) من ط م و ط ع ، إضافة . (٥) أتم الناسخ في ط ع الآية بدل كلمة الآية . (٦) ساقطة من ط م . (٧) في ط م : إضافة . (٨) من ط م و ط ع ، في الأصل : أولياء . (٩) من ط ع ، في الأصل و ط م : لذلك . (١٠) في ط م : الأول ، ساقطة من الأصل و ط ع . (١١) من ط م و ط ع ، ساقطة من الأصل .

الذي هو مضطرب بين الموت والحياة؛ إذ المريض يشرف ربما على الموت، ويرجو الإقبال [عليه]<sup>(١)</sup> منه ثانياً، فهو مضطرب بين ذلك. فكذا هم لما كانوا مضطربين؛ ساء لهم موتى لما لم ينتفعوا بحياتهم، ولم يكتسبوا الحياة الدائمة. وسعى المؤمنون حياة لما انتفعوا بحياتهم، واكتسبوا الحياة<sup>(٢)</sup> الدائمة لموافقتهم باللسان والقلب جميعاً لدين الله ﷻ وألهم أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ اختلّف في تأويله: قالت المعتزلة: هو التخليّة بينهم وبين ما اختاروا. وأما عندنا [فهم]<sup>(٣)</sup> على خلق أفعال زيادة الكفر والنفاق في قلوبهم لما زادوا في كل وقت من إظهار الموافقة للمؤمنين بالقول وإضمار الخلاف لهم بالقلب؛ خلق [الله]<sup>(٤)</sup> تلك الزيادة من المرض في قلوبهم باختيارهم. وقد ذكرنا الوجه في ذلك في ما تقدّم في قوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ لأنّ عذاب الدنيا قد يكون، ولا ألم فيه، فأخبر الله ﷻ أنّ عذاب الآخرة عذاب شديد عظيم ليس كعذاب الدنيا.

**الآية ١١** وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بالمخادعة للمؤمنين وإظهار الموافقة لهم بالقول وإضمار الخلاف لهم والاستهزاء بهم عند الخلوة والقول فيهم بما [لا]<sup>(٥)</sup> يليق بهم وعبادة غير الله. وأي فساد أكبر [من] هذا؟ وقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا نحن مُفْلِحُونَ﴾ بإظهار الموافقة بالقول.

**الآية ١٢** وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ أخبر تعالى<sup>(٦)</sup> أنهم ﴿هُمْ الْمُفْسِدُونَ﴾ لما أضمرنا من الخلاف لهم والمخادعة والاستهزاء بهم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [فيه وجهان]:

الأول<sup>(٧)</sup>: أي أنهم لا يشعرون أنّ حاصل ذلك لا يرجع إليهم.

والثاني: لا يشعرون أنّ ما كانوا يفعلون الفساد. فإن كان هذا فهو ينقض قول من يقول بأنّ الحجة لا تلزم إلا بالمعرفة، وهو قول الناس لأنه ﷻ أخبر بفساد [صنيعهم]<sup>(٨)</sup>، وإن لم يشعروا به، وهو كقوله [أيضاً]<sup>(٩)</sup>: ﴿أَن تَحِطُّ أَصْنَائِكُمْ وَأَنْتَ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]؛ أخبر بحيط الأعمال، وإن كانوا لا يعلمون.

**الآية ١٣** وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَايُوا كَمَا ءَامَنَ آتَاسُ﴾؛ تحتجّل الآية أن تكون في المنافقين، وتحتجّل في أهل الكتاب. فإن كانت في المنافقين فكان قولهم: ﴿ءَايُوا﴾ يا أهل النفاق في السرّ والعلانية كما آمن أصحاب محمد ﷺ في السرّ والعلانية جميعاً، وهو كقوله: ﴿فَإِن ءَامَنُوا بِبِئْسَ مَا ءَامَنُوا بِهِ فَقَدْ أَفْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٧]. وإن كان في أهل الكتاب ففيه الأمر بالإيمان الذي هو إيمان، وهو التصديق. والإيمان عندنا هو التصديق بالقلب؛ دليله قول جميع أهل التأويل والأدب أنهم فسروا ﴿ءَايُوا﴾ صدّقوا في جميع القرآن.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُونَ كَمَا ءَامَنَ السَّفَهَاءُ﴾ الآية<sup>(١٠)</sup>؛ السّفه، هو ضدّ الحكمة، وهو العمل بالجهل على العلم أنه يضلّ، والجهل هو ضدّ العلم، والسّفه هو الشّم. يقول الرجل لآخر: يا سفيه.

وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ يقول بعض المتكلمين: إنّ هذا شتم من الله لهم جواباً عن المؤمنين، ويستجيزون ذلك على الجواب، وإن لم يجز على الابتداء والمكر والكيد والإستهزاء والخداع ونحوه. فعلى ذلك هذا.

وأما عندنا فهو جائز لأنّ من شتم آخر يذم عليه، وهو عمل السفهاء، فأخبر ﷻ أنهم هم الذين يعملون بالجهل على علمهم أنّ دينهم الذي يدينون به باطل<sup>(١١)</sup> وأنّ الدين الذي يدينون به المؤمنون حق.

(١) من ط م. (٢) من ط م و ط ع، في الأصل: بالحياة. (٣) من ط م. (٤) من ط م. (٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦) من ط م.

(٧) في ط م: الأول، ساقطة من الأصل و ط ع. (٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل.

(١٠) ساقطة من ط ع. (١١) من ط م و ط ع، في الأصل: بالباطل.

(١) من ط ع. (٢) من ط م وط ع، في الأصل: هم. (٣) في النسخ الثلاث: و. (٤) من ط ع. (٥) في ط م (الأول) ساقطة من ط ع. (٦) في ط م: القصد. (٧) في ط ع: قوله، ساقطة من ط م. (٨) ساقطة من ط م. (٩) في النسخ الثلاث: بعضهم بعضاً. (١٠) من ط م وط ع، في الأصل: و. (١١) في ط م: فيدون. (١٢) في ط م: يطفنوا. (١٣) في ط م: لهم ذلك. (١٤) ساقطة من ط ع. (١٥) من ط م وط ع، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿وَرَبُّهُمْ﴾ أي يخلق فعل الطغيان فيهم، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَخْذِلَهُمْ، وَيَتْرُكَهُمْ [لما] <sup>(١)</sup> اختاروا مِنَ الطغيانِ إلى آخرِ غُمرِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَهْدِهِمْ، وَلَمْ يَوْفِّقَهُمْ، [و] <sup>(٢)</sup> في هذا إضافة المد إلى الله، وإضافة المد <sup>(٣)</sup> على الطغيان لا يضاف إليه إلا للمدح <sup>(٤)</sup>، والمدح يكون بالأوجه الثلاثة التي بيننا، وفي هذا: أنه إذا كان هو الذي يمدُّهُمْ في الطغيانِ قَدَّرَ على ضلِّهِ مَنْ فعل الإيمان، فدلَّ أَنَّ الله [تعالى] <sup>(٥)</sup> خالق فعل العباد، إذ مِنْ قولِهِمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ التَّامَّةَ، هي التي إذا قُدِّرَ على شيءٍ قُدِّرَ على ضلِّهِ. والعَمَّةُ الحيرةُ في اللغة.

## الآية ١٦

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ أي اختاروا الضلالة على المدعو إليه، وهو الهدى، مِنْ غيرِ أَنْ كَانَ عِنْدَهُمُ الْهُدَى، فتركوه بالضلالة، وهو كقولِهِ <sup>(٦)</sup>: ﴿يُتْرِكُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى الظُّلُمَاتِ... يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] مِنْ غيرِ [أَنْ] <sup>(٧)</sup> كانوا فيه، فكذلك الأول؛ تركوا الهدى بالضلالة ابتداءً. وقيل: الضلالة الهلاك؛ أي اختاروا ما به يهلكون على ما به نجائهم، وإن كانوا لا يقصدون شراء الهلاك بما به النجاة كقولِهِ: ﴿مَسَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، لا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى النَّارِ، وَلَكِنْ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى عَمَلٍ يَسْتَوْجِبُونَ بِهِ النَّارَ؟ وكذلك قوله: ﴿بَشَرًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] أي بسما اختاروا ما به هلاك أنفسهم على ما به نجائهم.

وفي هذه الآية دلالة جواز البيع بغير لفظ البيع لأنهم ما كانوا يتلفظون باسم البيع، ولكنهم كانوا يتركون الهدى بالضلالة ٤ - ب. وكلُّ مَنْ تركَ لآخر شيئاً له بِدَلٍ <sup>(٨)</sup> يأخذه منه فهو بيع؛ وإن <sup>(٩)</sup> لم يَتَكَلَّمُوا بكلام البيع. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْكُفَّارِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية [التوبة: ١١١]، وهو على بذل الأموال والأنفس له بالموعود <sup>(١٠)</sup> الذي وَعَدَ لَهُمْ، وهو الجنة.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَاحَتِ يَحَرَّتْهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَبِئِينَ﴾ أي ما ربحوا [في] <sup>(١١)</sup> تجارتهم، لأن التجارة لا تريح، ولكن بالتجارة يُربح <sup>(١٢)</sup>، وقد يُسمَّى الشيء باسم سببه، وهو كقولِهِ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا آلِيلَ لِسَانِكُمْ فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [النمل: ٨٦]؟ والنهار لا يُبصر، ولكن بالنهار يُبصر، وذلك شائع في اللغة جائز تسمية الشيء باسم سببه.

ثم في قوله: ﴿فَمَا رَاحَتِ يَحَرَّتْهُمْ﴾ نفى الريح دون [نفى] <sup>(١٣)</sup> الأصل في الظاهر. غير أن النفي على وجهين؛ نفى شيء يوجب إثبات ضده؛ [وهو] <sup>(١٤)</sup> نفى الأصل <sup>(١٥)</sup>، كقولك: فلان عالم، نفيت الجهل عنه، وفلان جاهل، نفيت العلم عنه. ونفى شيء لا يوجب إثبات ضده؛ وهو <sup>(١٦)</sup> نفى الأعراض، لأنك إذا نفيت لونا لم توجب <sup>(١٧)</sup> ضد ذلك اللون. وقوله: ﴿فَمَا رَاحَتِ يَحَرَّتْهُمْ﴾ نفى الأصل، كأنه قال: بل خسرت تجارتهم؛ أوجب إثبات ضده؛ دليله قوله: ﴿بَشَرًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] و﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَمْلِكُونَ﴾ [المائدة: ٦٢].

## الآية ١٧

وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدُوا نَارًا﴾ اختلِفَ فيه: قيل: إنها نزلت في المنافقين لأنها على إثر ذكر المنافقين، وهو قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلُوا﴾ الآية [البقرة: ١٤]، وقيل: إنها نزلت في اليهود، [لأنه سبق ذكر اليهود] <sup>(١٨)</sup>، وهو قوله: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآية [البقرة: ٦، ويس: ١٠]، ويَحْتَمِلُ نزلها في الفريقين جميعاً.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه <sup>(١٩)</sup> أنه قال: (إن هذا مِنَ المكتوم)، فلا يُحتملُ ما قال؛ لأنه مثلُ ضربة <sup>(٢٠)</sup> الله، والأمثال إنما تُضربُ لِتُفهَمَ، وتُقَرَّبُ إلى الفهم [ما بُعد منه]. فلو حُجِّلَ على ما قال لم يُفهَمَ مرادُه، وما قُرَّبَ إلى الفهم <sup>(٢١)</sup> شيئاً، إلا أن يريد مِنَ المكتوم أنه لم يُعلم في مَنْ نزل، فهو مُحتمَلٌ. والله أعلم.

(١) من ط م. (٢) من ط م. (٣) في ط م. (٤) من ط م. (٥) من ط م. (٦) من ط م. (٧) من ط م. (٨) من ط م. (٩) من ط م. (١٠) من ط م. (١١) من ط م. (١٢) من ط م. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م. (١٥) من ط م. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م. (٢٠) من ط م. (٢١) من ط م. (٢٢) من ط م. (٢٣) من ط م. (٢٤) من ط م. (٢٥) من ط م. (٢٦) من ط م. (٢٧) من ط م. (٢٨) من ط م. (٢٩) من ط م. (٣٠) من ط م. (٣١) من ط م. (٣٢) من ط م. (٣٣) من ط م. (٣٤) من ط م. (٣٥) من ط م. (٣٦) من ط م. (٣٧) من ط م. (٣٨) من ط م. (٣٩) من ط م. (٤٠) من ط م. (٤١) من ط م. (٤٢) من ط م. (٤٣) من ط م. (٤٤) من ط م. (٤٥) من ط م. (٤٦) من ط م. (٤٧) من ط م. (٤٨) من ط م. (٤٩) من ط م. (٥٠) من ط م. (٥١) من ط م. (٥٢) من ط م. (٥٣) من ط م. (٥٤) من ط م. (٥٥) من ط م. (٥٦) من ط م. (٥٧) من ط م. (٥٨) من ط م. (٥٩) من ط م. (٦٠) من ط م. (٦١) من ط م. (٦٢) من ط م. (٦٣) من ط م. (٦٤) من ط م. (٦٥) من ط م. (٦٦) من ط م. (٦٧) من ط م. (٦٨) من ط م. (٦٩) من ط م. (٧٠) من ط م. (٧١) من ط م. (٧٢) من ط م. (٧٣) من ط م. (٧٤) من ط م. (٧٥) من ط م. (٧٦) من ط م. (٧٧) من ط م. (٧٨) من ط م. (٧٩) من ط م. (٨٠) من ط م. (٨١) من ط م. (٨٢) من ط م. (٨٣) من ط م. (٨٤) من ط م. (٨٥) من ط م. (٨٦) من ط م. (٨٧) من ط م. (٨٨) من ط م. (٨٩) من ط م. (٩٠) من ط م. (٩١) من ط م. (٩٢) من ط م. (٩٣) من ط م. (٩٤) من ط م. (٩٥) من ط م. (٩٦) من ط م. (٩٧) من ط م. (٩٨) من ط م. (٩٩) من ط م. (١٠٠) من ط م.

وقوله ﴿: مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدُوا نَارًا﴾ الآية: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ إِلَى مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٨] وقولِهِ: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ الآية [البقرة: ١٤ و ٧٦]. وذلك يُخْرِجُ عَلَى وَجْهِهِ:

أحدهما: أَنَّهُمْ قَصَدُوا قَصْدَ الْمُخَادَعَةِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِهِمْ، فَفَضَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. فَمَا فِي الدُّنْيَا [قَبِمْ] <sup>(١)</sup> مَتَكَ سِرَّهُمْ، وَأَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ أَوْلِيَاءَهُ، فَعَادَتْ إِلَيْهِمُ الْمُخَادَعَةُ، وَعُوقِبُوا بِمَا أَطْلَعَ عَلَى ضَمِيرِهِمْ وَبِمَا أَرَادُوا بِذَلِكَ الْأَمْنِ، فَأَعَقَبَهُمُ اللَّهُ خَوْفًا دَائِمًا كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ: ﴿يَتَقَنَّنَ الْكَافِرِينَ﴾ الآية [النساء: ٧٧]، وَقَالَ: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْغَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وَقَالَ: ﴿رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُظَاهِرُونَ إِلَيْكَ ظَهْرًا وَيَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظْرًا الْمُنْفِقِينَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٢٠]، وَقَالَ: ﴿فَإِذَا جَاءَ لِقَاؤُهُمْ بَنُظْرُونَ إِلَيْكَ﴾ الآية [الأحزاب: ١٩]، وَقَالَ: ﴿يَحْذَرُ الْمُتَنَفِّثُونَ أَنْ تُزَلَّ عَلَيْهِمْ سُورَةُ﴾ الآية [التوبة: ٦٤]، أَوْ أَنْ يَكُونُوا طَلِبُوا بِإِظْهَارِ الْمُوَافَقَةِ فِي الدِّينِ الشَّرَفَ فِيهِمْ وَالْعِزَّةَ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْكُفْرَةِ <sup>(٢)</sup> بِمَا أَظْهَرُوا أَنَّهُمْ يُخَادِعُونَ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنِينَ وَيَسْتَهْزِئُونَ بِهِمْ، فَعَلِمُوا أَنَّهُمْ كَذَلِكَ يُظَاهِرُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ حَالَهُمْ مَعَهُمْ، فَطَرِدُوا مِنْ بَيْنِهِمْ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَّا هُمْ بِنُكْمٍ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [المجادلة: ١٤]، وَقَالَ: ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ الآية [النساء: ١٤٣]، فزَالَ عَنْهُمْ مَا التَّمَسُّوا مِنَ الشَّرَفِ وَالْعِزِّ، وَأَبْدَلَ لَهُمْ بِهِ الْهَوَانَ وَالذُّلَّ. فَمَثَلُهُمْ فِي ذَلِكَ مَثَلُ مُسْتَوْفِدِ نَارٍ لِيَسْتَضِيَءَ بِضَوْئِهَا، وَيَتَنَفَّعَ بِحَرِّهَا، [فَازْهَبَ اللَّهُ ضَوْءُهُ] <sup>(٣)</sup> حَتَّى ذَهَبَ مَا كَانَ يَأْمُلُ مِنَ الْإِسْتِثَارَةِ بِهَا وَالِانْتِفَاعِ، وَأَعَقَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى خَوْفَ الْإِخْتِرَاقِ لَوْ دَنَا مِنْهَا، وَذَهَبَ عَنْهُ مَا طَلَبَ بِذَلِكَ مِنْ شَرَفِ الْوُقُودِ فِي الْأَيَّامِ الشَّاتِيَةِ <sup>(٤)</sup> أَوْ مَا يُصْلِحُ بِهَا مِنَ الْأَغْذِيَةِ بِذَهَابِ الْبَصْرِ. فَيَكُونُ ذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] وَ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]؛ إِذْ عُوقِبُوا بِالْخَوْفِ بِمَا قَصَدُوا بِوَالِ الْأَمْنِ وَالذُّلِّ بِمَا طَلَبُوا بِهِ الْعِزَّ، وَكَذَلِكَ مُسْتَوْفِدُ النَّارِ الذَّاهِبُ نَوْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعلى ذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَهُنَّ أَلْهَادٌ﴾ [البقرة: ١٦] أَيِ اخْتَارُوا الضَّلَالَةَ لَمَّا رَجَعُوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ بِالْهُدَى الَّذِي قَدْ أَظْهَرُوهُ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَكُونُ تَحْقِيقُ اسْتِهْزَاءِ اللَّهِ بِهِمْ وَمُخَادَعَتِهِ إِيَّاهُمْ فَعَلَ أَوْلِيَاءُ بِهِمْ بِمَا أَخْبَرُوا مِنْ سَرَائِرِهِمْ وَبِمَا [حَطُّوا أَقْدَارَهُمْ] <sup>(٥)</sup>، وَذَلُّوا فِي أَعْيُنِهِمْ، فَاضْيَفَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ؛ [إِذْ بَوَّ] <sup>(٦)</sup> فَعَلُوا، كَمَا أَضْيَفَتْ مُخَادَعَتُهُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَيْهِ؛ إِذْ عَنْ دِينِهِ خَادَعُوهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعلى هذا التَّأْوِيلِ امْكُنْ أَنْ يُخْرِجَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْكَافِرِينَ؛ إِنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا <sup>(٨)</sup> وَجَدُوا نَعْتَهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ أَنَّهُ ﴿يَأْمُرُهُمُ بِالْعُرْوَةِ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿تُعَمِّدُ رَسُولُ اللَّهِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ [الفتح: ٢٩]، وَقَوْلُهُ <sup>(٩)</sup> ﴿يَتَرَفُّونَهُ كَمَا يَتَرَفُّونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَاوُوا مِنْ قَبْلِ بَسْتَنْفِئُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا حَسَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، كَانُوا كَمُسْتَوْفِدِ النَّارِ أَيِ طَالِبِ الْوُقُودِ لِيَسْتَضِيَءَ بِهِ، فَلَمَّا ظَفِرَ بِهِ [أَذْهَبَ اللَّهُ نَوْرَهُ] <sup>(١٠)</sup>، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِمَنْفَعَةِ نَوْرِ النَّارِ، فَلَمْ يَتَنَفَّعْ بِهِ. فَكَذَلِكَ لَمَّا كَفَرُوا عِنْدَ بَعْثِ [رَسُولِ اللَّهِ] ﷺ حَسَدًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَبَغْيًا إِذْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ أَوْ خَشْيَةً مِنْهُمْ عَلَى مُلْكِهِمْ أَوْ مَا كَلَبَتْهُمْ بَعْدَ الْعِلْمِ مِنْهُمْ بِعَظَمِ <sup>(١١)</sup> الْمَنْفَعَةِ فِيهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ <sup>(١٢)</sup> [إِنَّهُمْ] <sup>(١٣)</sup> قَصَدُوا مُخَادَعَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَوَالَاتَهُمْ فِي الظَّاهِرِ وَمُشَارَكَتَهُمْ إِيَّاهُمْ فِي الْمَنَافِعِ نَحْوِ الْمَغَانِمِ وَالتَّوَارِثِ وَالتَّنَاجُحِ، وَخَالَفُوهُمْ فِي الْبَاطِنِ، فَكَذَلِكَ اللَّهُ أَشْرَكَهُمْ فِي الْمَنَافِعِ الظَّاهِرَةِ الْحَاضِرَةِ فِي الدُّنْيَا، وَخَالَفَهُمْ بِمَنَافِعِ دِينِهِ فِي الْبَاطِنِ الْغَائِبِ، وَهِيَ الْآخِرَةُ؛ أَرَاهُمْ الْمَشَارَكَةَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَصَرَفَهَا عَنْهُمْ <sup>(١٤)</sup> فِي الْآخِرَةِ، فَكَمَا أَرَاهُمْ الْمُوَافَقَةَ فِي الظَّاهِرِ مَعَ الْمُخَالَفَةِ فِي الْبَاطِنِ، فَكَذَلِكَ مُسْتَوْفِدُ النَّارِ أَظْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ الرِّغْبَةَ فِي ضَوْئِهَا بِالْإِيْقَادِ، وَقَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ

(١) من ط م. (٢) أدرج في ط م وطع بعد كلمة الموت: الآية. (٣) في طع: الكفر. (٤) من ط م، في الأصل: فأذهب الله بضوئه، في ط ع: فذهب الله بضوئه. (٥) من ط م وطع، في الأصل: الشاتي. (٦) من ط م وطع، في الأصل: وبما خطوا أخبارهم. (٧) من ط م وطع، في الأصل: بإذنه. (٨) في ط م: لما. (٩) في النسخ الثلاث: وقال. (١٠) في طع: ذهب الله بنوره. (١١) في ط م: النبي. (١٢) من ط م وط ع، في الأصل: بعضهم. (١٣) هذه فصيحة الله المناقنين والكافرين في الآخرة. (١٤) من ط م. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: عنها.

تعالى ضوءاً<sup>(١)</sup> بصرو، فذهب عنه منفعتُهُ عند ظنِّهِ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهَا كَالْمَنَافِقِينَ فِي الْآخِرَةِ إِذْ ظَنُّوا فِي الدُّنْيَا أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ مَعَهُ فِي الْآخِرَةِ، لَوْ كَانَتْ. وَلِلَّذَلِكَ قَالُوا: ﴿أَنْظِرُونَا نَقِيسَ مِنْ قُرْبِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] وقالوا<sup>(٢)</sup>: ﴿أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٤١].

فذلك وجهُ الإِشْتِهَاءِ بِهِمْ وَالْمُخَادَعَةِ أَنَّهُ اشْرَكَهُمْ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَخَالَفَهُمْ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ.

وَعَلَى ذَلِكَ اشْتِرَاءُ الضَّلَالَةِ بِالْهُدَى عَلَى مَعْنَى اخْتِيَارِهِمْ مَا فِيهِ الْهَلَاكُ عَلَى مَا فِيهِ نَجَاتُهُمْ.

وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِجُ تَاوِيلُ مَنْ صَرَفَ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ لَأَنَّهُمْ آمَنُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ إِذْ آمَنُوا بِكُتُبِهِمْ؛ وَقَدْ كَانَ فِيهَا نَعْتُهُ الشَّرِيفُ، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى مَنَافِعِ الْإِيمَانِ بِالْبَعْثِ إِلَيْهِمْ، وَشَاهَدُوا، كَفَرُوا<sup>(٣)</sup> بِهِ، فَغَرَّقُوا بِحِرْمَانِ مَنَافِعِ كِتَابِهِمْ وَإِيمَانِهِمْ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْجَزَاءِ كَمَا رَدُّوا لِيَمَانَتِهِمْ عِنْدَ الْمُشَاهَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ ضَمَّ تَاوِيلَ هَذِهِ الْآيَةِ وَالَّتِي تَتْلُوهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَوْ كَسِبَتْ مِنْ أَلْسِنَةٍ﴾ [البقرة: ١٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ تَأْتِي مِنْ بَعْدِ اللَّهِ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]. وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، فَيَعْبُدُونَهُ بِحَقِّ الرُّبُوبِيَّةِ لَهُ قَبْلَهُمْ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ، فَيَكُونُ عَمَلُهُمْ لِلْعَوَاقِبِ، وَلَا يَعْرِفُونَ غَيْرَ الدُّنْيَا وَمَنَافِعَهَا، فَجَعَلُوا دِينَهُمْ وَعِبَادَتَهُمْ ثَمَنًا لَهَا؛ فَإِذَا رَأَوْا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ الْغَنَائِمَ وَالسَّلَوةَ أَوْ تِجَارَتَهُمْ مَرِيحَةً أَطْمَأَنَّنُوا بِهَا، وَاجْتَهَدُوا بِالسَّعْيِ فِيهَا. وَإِذَا أَصَابَتْهُمْ الشَّدَّةُ وَالْبَلَاءُ رَأَوْا تِجَارَتَهُمْ مُخْخِرَةً، فَانْصَرَفُوا<sup>(٥)</sup> إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ الدِّينِ. فَمَثَلُهُمْ مَثَلُ الْمُسْتَوْقِدِ<sup>(٦)</sup> نَارًا، إِنَّهُ يَجْتَهِدُ فِي الْإِقْدَادِ مَا دَامَ يَطْمَعُ فِي نَوْرِ النَّارِ وَمَنَافِعِ حَرِّهَا لِمَصَالِحِ الْأَطْعَمَةِ. فَإِذَا ذَهَبَ نَوْرُ بَصَرِهِ أَبْغَضَ النَّارَ بِمَا يَخْشَى مِنَ الْإِخْرَاقِ بِالدُّنُوِّ مِنْهَا وَبِمَا يَذْهَبُ مِنْ مَنَافِعِ خَفِيَّةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَوْقَدَ؛ كَالْمَنَافِقِ فِي مَا اسْتَقْبَلَهُ الْمَكْرُوهُ فِي الْإِسْلَامِ نَعْنَى أَنْ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ قَطُّ. وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَنْ يَأْتِيَ الْآخِرَاتُ يَدُودًا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوا فِي الْآخِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] وَقَوْلُهُمْ<sup>(٧)</sup>: ﴿لَوْ كَانَتْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] وَقَوْلُهُمْ: ﴿قَدْ أَخَذْنَا أَسْرًا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٥٠] وَقَوْلُهُ: ﴿أَنعَمَ اللَّهُ عَلَىٰ لَدُنَّا إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَرِيكًا﴾ [النساء: ٧٢].

وَكَذَلِكَ الْبَرَقُ الَّذِي يَضِيءُ؛ يَمْشِي الْمَرْءُ فِي ضَوْئِهِ. وَكَذَلِكَ الْمَنَافِقُ إِذَا رَأَى خَيْرًا فِي الْإِسْلَامِ مَشَى إِلَيْهِ، وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِ قَامَ مُتَحَيِّرًا حَزِينًا أَلَّا يَكُونَ اخْتَارَ السَّلُوكَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَصْمُ: (مَثَلُ مَنْ يُظْهِرُ / ٥ - أ / الْإِيمَانَ فِي مَا يَتَزَيَّنُ بِنُورِهِ فِي النَّاسِ مَثَلُ مُسْتَوْقِدِ النَّارِ فِي مَا يَسْتَضِيءُ حَوْلَ النَّارِ بِنُورِهَا، ثُمَّ يَذْهَبُ اللَّهُ نُورُهُ فِي الْآخِرَةِ كَمَا أَذْهَبَ هُوَ فِي السَّرِّ، وَكَذَلِكَ أَذْهَبَ اللَّهُ نَوْرَ الْمُسْتَوْقِدِ، فَيَذْهَبُ بِهِ التَّزَيَّنُّ بِالنُّورِ حَوْلَ النَّارِ. قَالَ: وَقِيلَ: ذَا لَعْنٍ؛ كَمَا يُقَالُ: أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُ، أَيْ الَّذِي كَانَ يُظْهِرُهُ. فَيَبْقَى الْمَنَافِقُ فِي ظُلُمَاتِ الْآخِرَةِ وَالْمُسْتَوْقِدُ فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ. ثُمَّ قَالَ: جَعَلَ الدَّعَاءَ إِلَى الْإِسْلَامِ كَالصَّبِّ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْجِهَادِ كَظَلْمَةِ<sup>(٨)</sup> اللَّيْلِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ كَالْبَرَقِ، وَجَعَلَ أَصَابِعَهُمْ فِي الْأَذَانِ مِنْ سَمَاعٍ مَا فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الشَّدَائِدِ نَحْوَ جَعْلِ ذَلِكَ مِنَ الصَّوَاغِقِ).

**الآية ٢٠<sup>(٩)</sup>** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَكَاءُ الْبَرَقِ يَخْتَلِفُ أَبْصَرُهُمْ﴾ أَيْ مَا فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الْغَنِيمَةِ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ، ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ بِالشَّدَائِدِ قَامُوا، وَصَدُّوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ﴾ بِمَا ذَكَرَ؛ أَيْ أَصْنَعُهُمْ، وَأَعْمَاهُمْ.

وَرَوَى عَنْ [الصُّحَاكِيِّ عَنِ]<sup>(١٠)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ<sup>(١١)</sup> (أَنَّ ضَوْءَ الْبَرَقِ وَالنَّارِ لَيْسَا بِدَائِمَيْنِ، فَشَبَّهَ بِهِ إِيْمَانَ الْمَنَافِقِ؛ أَنَّهُ عَنْ سَرِيعٍ يَزُولُ).

وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ: كَانَ الْمَنَافِقُ فِي ظَلْمَةِ الْكُفْرِ، فَاهْتَدَى بِمَا أُعْطِيَ مِنَ النُّورِ كَمُسْتَوْقِدِ النَّارِ<sup>(١٢)</sup> بِنُورِهِ فِي ظَلْمَةِ اللَّيْلِ، وَكَذَلِكَ السَّالِكُ فِي ظَلْمَةِ اللَّيْلِ، فَلَمَّا ذَهَبَ نُورُهُ، أَوْ سَكَنَ لِمَعَانِ الْبَرَقِ، رَجَعَ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ الظُّلْمَةِ.

(١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْل: بِضَوء. (٢) فِي النسخ الثلاث: وَقَوْلُهُ. (٣) فِي ط ع: وَكَفَرُوا. (٤) فِي ط م: عَنْهُمَا. (٥) فِي النسخ الثلاث: فَصَرَفُوا. (٦) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْل: اسْتَوْقَدَ. (٧) فِي الْأَصْل: وَط م و ط ع: وَقَوْلُهُ. (٨) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْل: وَكَظَلْمَةِ. (٩) لَقَدْ تَجَاوَزَ مُحَقِّق ط ع تَفْسِيرَ الْآيَتَيْنِ (١٨ وَ ١٩) لِلْسِّيَاقِ وَسِعِدُوهُ إِلَى تَفْسِيرِهِمَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٢٠، وَقَدْ رَأَيْنَا مَا رَأَاهُ، وَابْتِنَاءً مِنَ النسخ الثلاث: الْأَصْل: وَط م. (١٠) مِنْ ط م. (١١) فِي ط م: عَنْهُمَا. (١٢) تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ النَّارِ فِي الْأَصْلِ.





وجائز إضافته إلى الله تعالى لتعاليه عن الأشياء والأشكال وإحاطة<sup>(١)</sup> احتمال ما احتمل غيره. وبو يقول حسين النجار. وأبو قوم ذلك إلا على إثر أحوال تصرف فهم السامع إلى معنى الاستهزاء؛ نحو أن يذكر على إثر فعل له جزاء، فيفهم منه جزاء الاستهزاء كذكر السب في الجزاء والمكر ونحو ذلك.

ثم يُخْرِجُ ما<sup>(٢)</sup> نحن فيه على [وجهين]:

أحدهما<sup>(٣)</sup>: ما يتنا.

والثاني: ما يُنسب إليه فعل المأمور نحو قول المؤمنين للمنافقين في الآخرة ﴿ارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرًا﴾ [الحديد: ١٣] وقول أهل الجنة ودعائهم أهل النار بالخروج، لو ثبت ما ذكره الكلبي، وقول الملائكة ﴿قَادِعُوا وَمَا دَعَاؤُا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر: ٥٠] وغير ذلك.

### الآية ١٩

[وقوله تعالى ﴿أَوْ كَمِثْرِ ذُرِّيَّتِهِ﴾]<sup>(٤)</sup>، ثم ما ذكر من الظلمات يُخْرِجُ على وجوه ثلاثة:

أحدها: ظلمات كفرهم بقلوبهم إذ<sup>(٥)</sup> أظهروا الإيمان أولاً.

والثاني: المتشابه في القرآن، وهو الذي تعلق به كثير من المشركين حتى نزل قوله ﴿فَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مِّنْ غَيْبٍ﴾ الآية [آل عمران: ٧].

والثالث: ما في الإسلام من الشدائد والإفزاز من الجهاد والحدود وغير ذلك. وأمكن صرف الأول والآخر<sup>(٦)</sup> إلى الفريقين الكافر والمنافق، وصرف تأويل المتشابه إلى الكافر؛ على أن يتنا أن لكل من ذلك حظاً<sup>(٧)</sup>، ويدل آخر الآية، وهو قوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِيطُ بِمَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ على [أن المثل لهم إلا]<sup>(٨)</sup> أن المنافق شريكهم في الكفر، والله الموفق.

وجائز أن يكون المثل المضروب بالآية إنما هو للقوم الذين شهدوا رسول الله ﷺ لأنهم كانوا قبل بعثه صنفين:

صنف: يتنحل الكتاب الذي هو<sup>(٩)</sup> عندهم متى جاء به الرسل، [لكن أئمتهم]<sup>(١٠)</sup> قد غيروا ما في كتبهم من دين الله وأحكامه حتى غلطوا<sup>(١١)</sup> ذلك، وأبدعوا غير الذي جاء به الرسل من الدين والأحكام؛ بين ذلك قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَنفَرُوا﴾ الآية [آل عمران: ١٠٥] وقوله ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ لَّكُمْ﴾ [المائدة ١٥ و١٩] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُم﴾ الآية [الأنعام: ١٥٩]. ومنهم من أبدع الكتاب، ونسب إليهم كقولهم: ﴿وَلَا يَنْهَى لَفِيفًا يَلُونُ أَلَيْسَتْ لَهُمُ بِالْكَاتِبِينَ﴾ [آل عمران: ٧٨] الآية تبين ما ظهر من التفريق فيهم ومن القول في أنبيائهم وفي الله ﷻ.

ومعلوم أن دين الرسل واحد غير مختلف، وبما كان من الفترة اندرست الكتب، وذهبت الرسوم<sup>(١٢)</sup> فصاروا في ظلمة الضلالة وخيرة الزيف، وتاهوا في سبيل الشيطان، وانقطع من بين أظهرهم الأئمة الذين يؤثق بهم في الدين بما ليس لأحد برهان يشهد له بالتمسك بسبيل الأنبياء والإغصام بكتبهم؛ إذ كلهم يدعي ذلك. وقد ظهر فيهم القول المختلف المتناقض الذي لا تحتمله الحكمة ولا يصبر<sup>(١٣)</sup> عليه العقل.

وصنف لا يحتل<sup>(١٤)</sup> الكتاب، ولا يؤمن بنبي من الأنبياء، بل يعبدون الأوثان والنيران والأحجار وما يهتدون بما لا يملك الضر ولا النفع، ولا لهم شرع، بل هم حيارى لا يعرفون معبوداً، ولا يُبصرون طريقاً، وليس فيهم من إذا قرعوا إليه دلهم على المحجة، ولا أطلعهم على الحق، بل هم في الضلالة تاهون، وفي الظلمات متخبرون<sup>(١٥)</sup>.

(١) في ط م: وإحالة. (٢) من ط م: في الأصل و ط ع: في ما. (٣) في النسخ الثلاث: أوجه أحدها. (٤) من ط م. (٥) من ط م: في الأصل و ط ع: أن. (٦) في الأصل و ط م و ط ع: الآخر. (٧) من ط م: في الأصل و ط ع: خطأ. (٨) من ط م و ط ع: ساقطة من الأصل. (٩) ساقطة من ط م و ط ع. (١٠) من ط م: في الأصل و ط ع: لكنهم. (١١) من ط م: في الأصل و ط ع: غلطوا. (١٢) من ط م و ط ع: ساقطة من الأصل. (١٣) في ط ع: الرسل. (١٤) في الأصل و ط م: يثير، في ط ع: يصبر. (١٥) في ط م: يتنحل، وفي ط ع: يتنحل. (١٦) في الأصل و ط ع: الضلالة تاهين وفي الظلمات متحيرين، في ط م: نحون الضلال تاهون وفي الظلمات متحيرون.

فَاخْرَجَ الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا مَا حَلَّ بِهِمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالتَّيِّبِ إِلَى مَنْ يَشْفِيهِمْ مِنْ دَاءِ الضَّلَالَةِ بِنُورِ الْهُدَى وَمَنْ ظَلَمَ الْإِخْلَافَ بِضِيَاءِ<sup>(١)</sup> الْإِثْلَافِ، وَيُخْرِجُهُمْ مِنْ سَبِيلِ الشَّيْطَانِ إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَدْلُهُمْ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ الْحَقِّ لئَلَّا يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ أَرْبَابًا. فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عِنْدَ شِدَّةِ حَاجَتِهِمْ رَسُولًا، وَآكَرَمَهُمْ بِمَا أَرَاهُمْ مِنَ آيَاتِ التَّيِّبِ يَعْلَمُهُمْ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِمْ لِيَسْتَفِيدُوا مِنْ الضَّلَالَةِ إِنْ هُمْ أَطَاعُوهُ/ ٥ - ب/ وَشَكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ. فَكَانُوا كَقَوْمٍ بُلُّوا بِظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالسَّحَابِ، فَتَحَيَّرُوا فِيهَا بِمَا حَالَتْ الظُّلْمَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ حَاجَاتِهِمْ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْوَجْهُ فِي وَضْعِ أَقْدَامِهِمْ، فَتَاهُوا، فَدَفَعَهُمُ التَّيِّبُ إِلَى اسْتِيقَادِ النَّارِ لِيَبْلُغُوا حَوَائِجَهُمْ، وَيَأْمِنُوا الْعَطَبَ فِي وَضْعِ الْأَقْدَامِ، وَكَقَوْمٍ بُلُّوا بِشِدَّةِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ لَضَيْقِ الزَّمَانِ وَجَذْبِهِ، فَاسْتَفَاتُوا بِمَنْ يَمْلِكُ كَشَفَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، فَأَغَانَهُمُ بِالْمَطَرِ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ عَرَفَ نِعْمَةَ مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِمُ بِالْوَقُودِ وَأَغَانَهُمُ بِالْمَطَرِ، فَتَلَقَّوْا نِعْمَتَهُ بِالشُّكْرِ، فَتَجَبَّوْا بِذَلِكَ مَنًا<sup>(٣)</sup> خَشَوْا مِنْ الْهَلَاكِ، وَوَصَلُّوا إِلَى حَوَائِجِهِمْ بِالنَّارِ وَالْمَطَرِ. وَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ اتَّبَعَ مُحَمَّدًا ﷺ وَعَرَفَ نِعْمَ اللَّهِ، وَشَكَرَهُ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَلَقَّى نُورَ النَّارِ بِالْكَفَرَانِ وَالْجَهْلِ بِالْمَنْعَمِ بِهِ عَلَيْهِ، [وَنَسِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ]<sup>(٥)</sup>؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضَرْبًا﴾ [الزمر: ٨ و ٤٩]: آيَاتُ<sup>(٦)</sup> فِيهَا ذِكْرُ مَا ثَبَتَ<sup>(٧)</sup>، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَرِّ﴾ [الأنعام: ٦٧]، فَأَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُ؛ فَلَمْ<sup>(٨)</sup> يَنْتَفِعْ بِنُورِ النَّارِ، وَلَا وَصَلَ إِلَى حَاجَتِهِ التَّيِّبِ بِهَا يَقْضِي. وَذَلِكَ مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ؛ إِنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ، وَلَا قَضَوْا حَاجَاتِهِمْ، بَلْ زَادَهُمْ ذَلِكَ ظُلْمَةً وَخَيْرَةً كَمُسْتَوْقِدِ النَّارِ إِذَا ذَهَبَ بَصَرُهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْمٌ بُلُّوا بِالسُّلُوكِ<sup>(٩)</sup> فِي الطَّرِيقِ عِنْدَ شِدَّةِ الظُّلْمَةِ، وَلَمْ يَتَلَقَّوْا النِّعْمَةَ بِالشُّكْرِ بِالْوَجْهِ<sup>(١٠)</sup> الَّذِي جُعِلَ لَهُمْ [لِيُوضَعَ أَقْدَامُهُمْ]<sup>(١١)</sup> بِنُورِ الْبَرِّ، فَأَذْهَبَ [اللَّهُ]<sup>(١٢)</sup> نُورَهُ، وَسَكَنَ لِمَعَانِ الْبَرِّ، فَعَادَ الْغِيَاثُ لَهُ هَلَاكًا وَالْمَطَرُ الَّذِي [هُوَ رَحْمَةٌ]<sup>(١٣)</sup> عَلَيْهِ بَلَاءً. فَتَنَّهُ مَنْ كَابَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاعْتَرَضَ عَلَى الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهِ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

**الآية ٢١<sup>(١٤)</sup>** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَنْبِئُودَ رَبِّكُمْ﴾ فَالْخَطَابُ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ. وَقَوْلُهُ ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وَخُذُوا رَبَّكُمْ؛ جَعَلَ الْعِبَادَةَ عِبَارَةً عَنِ التَّوْحِيدِ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ الَّتِي هِيَ لِلَّهِ لَا تَكُونُ، وَلَا تَخْلُصُ لَهُ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ. وَيُقَالُ: اعْبُدُوا: [أَيِ اطِيعُوا لَهُ]<sup>(١٥)</sup>، أَيْ اجْعَلُوا عِبَادَتَكُمْ لِلَّهِ، لَا تَعْبُدُوا غَيْرَهُ؛ فِي كَلَا التَّأْوِيلَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى الْكُفْرِ. وَيُقَالُ: اعْبُدُوا: أَيْ اطِيعُوا لَهُ؛ الْعِبَادَةُ جَعَلَ الْعَبْدَ كُلَّيْتَهُ لِلَّهِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَعَقْدًا، وَكَذَلِكَ التَّوْحِيدُ وَالْإِسْلَامُ، وَالطَّاعَةُ تَرْجِعُ إِلَى الْإِجْمَارِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُطَاعَ غَيْرُ اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عَمِلَ بِأَمْرِ آخَرَ فَقَدْ أَطَاعَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، وَلَا كُلَّ مَنْ عَمِلَ بِأَمْرِ آخَرَ فَهُوَ عَابِدٌ لَهُ، وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ.

ثُمَّ بَيَّنَّ الَّذِي أَمَرَ بِالتَّوْحِيدِ [إِيَّاهُ]<sup>(١٦)</sup> وَالْعِبَادَةَ<sup>(١٧)</sup> لَهُ خَالصًا، فَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، [أَيِ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ]<sup>(١٨)</sup>، [وَالَّذِينَ تَعْبُدُونَهُمْ لَمْ يَخْلُقْكُمْ، وَلَا خَلَقُوا الَّذِينَ]<sup>(١٩)</sup> مِنْ قَبْلِكُمْ. فَكَيْفَ تَعْبُدُونَهُمْ دُونَ الَّذِي خَلَقَكُمْ؟ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَّقُونَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ تَتَّقُونَ الْمَعَاصِيَ وَالْمَنَاهِيَ وَالْمَحَارِمَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا، هُوَ الْمَرَادُ، فَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿تَتَّقُونَ﴾ الشُّرْكَ وَعِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى: فَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْكُفْرِ.

قَالَ الشَّيْخُ: (الْأَحْسَنُ<sup>(٢٠)</sup>) فِي الْأَمْرِ بِالتَّقْوَى وَالتَّوْحِيدِ أَنْ يُجْعَلَ عَامًّا، وَفِي الْخَبَرِ عَنِ التَّقْوَى خَاصًّا).

(١) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: بِصِيَتِ. (٢) أَدْرَجَ فِي ط م بَعْدَهَا: بِهَا. (٣) مَنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط م: فَمَا. (٤) فِي ط م: فَشَكَرَهُ. (٥) مَنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) فِي ط ع: الْآيَةُ. (٧) فِي ط م: بَيِّنَتْ. (٨) فِي ط م: فَلَا. (٩) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: فِي السُّلُوكِ. (١٠) فِي ط ع: مِنَ الْوَجْهِ. (١١) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: لَوْضَعُ، فِي ط ع: فَوْضَح. (١٢) مَنْ ط م. (١٣) مَنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ: رَحْمَةً، فِي ط م: وَجْه. (١٤) انْظُرِ الْحَاشِيَةَ التَّاسِعَةَ فِي الصَّفْحَةِ ٢١. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (١٦) مَنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٧) فِي ط م: وَبِالْعِبَادَةِ. (١٨) مَنْ ط ع. (١٩) فِي ط ع: وَالَّذِي تَعْبُدُونَهُ لَمْ يَخْلُقْكُمْ وَلَا خَلَقَ الَّذِينَ. (٢٠) مَنْ ط ع وَ ط م، فِي الْأَصْلِ: الْحَسَنُ.

[وقوله<sup>(١)</sup>]: ﴿تَمْلِكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي كي تتقوا<sup>(٢)</sup>.

**الآية ٢٢** وقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾؛ بين ذاته<sup>(٣)</sup> الذي أمر بالتوحيد له وتوجيه العبادة إليه وإخلاص النية له، فقال: الذي أمر بالتوحيد له وتوجيه العبادة إليه وإخلاص النية له، فقال: الذي فرش لكم الأرض لتتقوا<sup>(٤)</sup> بها، وتقصوا حوائجكم فيها من أنواع المنام عليها واتخاذ المستقر والمسكن فيها.

[وقوله<sup>(٥)</sup>]: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾؛ [أي رفع السماء بناءً]<sup>(٦)</sup>، والسماء: كل ما علا، وارتفع، كما يقال لسقف البيت سماء لا ارتفاعه وسمى<sup>(٧)</sup> السماء بناءً، وإن كان لا يشبه بناء الخلق حتى يعلم أن البناء ليس اسم ما بيني الناس خاصة<sup>(٨)</sup>.

ثم بين بقوله: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ أي: وجهوا العبادة إلى الذي ينزل لكم من السماء ماء عند حوائجكم، ولا تعبوا من تعلمون أنه لم يخلقكم، ولا أنزل من السماء ماء، ولا أخرج من ذلك الماء المنزل من السماء رزقا تأكلونه وماء عذبا تشربونه.

وفي الآية دلالة أن المقصود في خلق السماء والأرض وإنزال الماء منها وإخراج هذه الثمرات وأنواع المنافع بنو آدم؛ وهم الممتحنون [فيها]<sup>(٩)</sup> بدلالة قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ وما ذكر من المخرج والمنزل منها وما ذكر في آية أخرى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] ومنه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْبَلَدَ وَالْأَنْهَارَ﴾ [إبراهيم: ٣٣ والنحل: ١٢]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ﴾ [إبراهيم: ٣٢] مما [يكثر من الآيات]<sup>(١٠)</sup>. أضاف ذلك كله إلينا.

ثم جعل بطريق منافع السماء متصلة بمنافع الأرض على بُعد ما بينهما من المسافة حتى لا تخرج الأرض شيئا إلا بما ينزل من السماء [ومن الماء ليعلم أن منشيء السماء]<sup>(١١)</sup> هو منشيء الأرض لأنه لو كان منشيء هذا غير منشيء الآخر لكان لا معنى لاتصال منافع هذا بمنافع الآخر على بعد ما بينهما ولتوهم كون الخلاف من أحدهما للآخر. فإذا كان كذلك دل على [أن]<sup>(١٢)</sup> منشيئهما واحد، لا شريك له ولا نِد.

ثم زعم قوم أن الأشياء كلها جل لنا طلق غير محظور علينا حتى يجيء ما يخطر، فاستدلوا بظاهر هذه الآية بقوله: ﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾ وبقوله: ﴿كُلُوا مِن مَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨].

وقال آخرون: لا يدل ذلك على الإباحة؛ وذلك أن الأشياء لم تصر لنا من كل الوجوه، فهو على الحظر حتى تجيء الإباحة، ولأن الأشياء لا تجل إلا بأسباب تتقدم<sup>(١٣)</sup>، فظهر الحظر قبل وجود الأسباب، فهو على ذلك حتى يجيء ما يجل ويبيح، أو يقال: خلق هذه الأشياء لنا مبخنة امتحنا بها أو فتنة بها [افتينا]<sup>(١٤)</sup> كقوله ﴿إِنَّمَا أَمْرُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ [الأنعام: ٢٨] وكقوله: ﴿وَلِتَبْلُغُنَّ أَشْئًا مِّنَ الْآيَاتِ﴾ الآية [البقرة: ١٥٥]، ولأن في العقل ما يدفع حمل الأشياء كلها على الإباحة إما في ذلك فساد الخلق وتغانيهم. فبين لكل<sup>(١٥)</sup> منهم ملكا على حدة بسبب يكتسب به لئلا يحملهم على التفاني والفساد، وبالله نستعين.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا بَيْنَهُمْ أَشْدَادًا﴾ أي أعدالا وأشكالا في العبادة، وكله واحد؛ نذ الشيء، هو عذله، وشكله، هو مثله.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ قَاعِلُونَ﴾ [يحتمل وجهين:

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: تتقون. (٣) في ط م: اتقاء. (٤) من ط م، في الأصل و ط ط: فتتقوا. (٥) ساقطة من الأصل و ط م و ط ط. (٦) من ط م. (٧) من ط م، في الأصل و ط ط: وسماء. (٨) في ط ط: خاصته. (٩) من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل و ط ط: يكثر ذلك من الآيات. (١١) من ط م و ط ط. (١٢) من ط م و ط ط. (١٣) من ط م و ط ط: في الأصل: تقدم. (١٤) ساقطة من الأصل و ط م. (١٥) من ط م، في الأصل و ط ط: بكل.

الاول<sup>(١)</sup>: ان<sup>(٢)</sup> لا يد، ولا عدل، ولا شكل لما اراكم من انشاء هذه الاشياء، ولم تروا<sup>(٣)</sup> ذلك ممن تعبدونه شيئاً.

والثاني: «وَأَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» لما انشأ فيكم من الاشياء ما لو تدبرتم، وتفكرتم، وتأملتم، علمتم انه لا يد له، ولا شكل له، كقوله «وَلَوْ أَشْكُرَ أَفَلَا تُبْصِرُونَ» [الذاريات: ٢١].

**الآية ٢٣** وقوله ﷻ: «وَلَنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ يَسَاءَ زَلَالًا عَلَى عِبَادِنَا» من القرآن انه مخلق مفترى وانه ليس منه<sup>(٤)</sup> كقولهم: «إِنْ هَذَا إِلَّا خَيْلٌ» [ص: ٧] وقولهم: «مَا هَذَا إِلَّا إِلَهٌ مُنْتَقَلٌ» [سبا: ٤٣] و«مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» [القصص: ٣٦].

وقوله تعالى: «فَأَلَّا يَشْكُرُوا مِنْ فَضْلِهِ» أي [اثروا انتم]<sup>(٥)</sup> يميل ما اتى هو؛ إذ انتم وهو سواء في الجوهر والخلق واللسان، ليس هو أولى بذلك منكم اعني في الاختلاق<sup>(٦)</sup>.

وقوله تعالى: «وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» أي استعينوا بالهتكم الذين تعبدون من دون الله حتى نعين لكم على إتيان مثله «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» في مقابلتكم انه مخلق مفترى. ويقال: «وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ» يعني شعراءكم وخطباءكم ليبيّنوكم على إتيان مثله. ويقال: «وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ» من التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب المنزلة على الرسل السالفة انه مخلق مفترى.

**الآية ٢٤** وقوله تعالى: «إِنْ لَمْ تَقْعُوا وَلَنْ تَقْعُوا» يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ أنهم أقرؤا على إثر ذلك بالعجز<sup>(٧)</sup> عن إتيان مثله من غير تكلف ولا اشتغال كان منهم لما دفع ﷻ عن أطماعهم إتيان مثله نظماً، [ويَحْتَمِلُ]<sup>(٨)</sup> لا يجتهدوا كل جهدهم، وتكلموا كل طاقاتهم على إطفاء النور، ليخرج قولهم على الصدق بأنه مخلق مفترى، ويظهر كذب الرسول ﷺ انه كلام رب العالمين. «فأقروا عند ذلك بالعجز»<sup>(٩)</sup>؛ فدل إقرارهم بالعجز عن إتيان مثله وترك اشتغالهم بذلك انه كلام رب العالمين منزل على نبيه رسوله ﷺ.

وقوله تعالى: «فَأَنْتُمْ أَتَارَ أَلَى وَقُودًا أَلَى النَّاسِ وَالْجِبَارَةِ» الوقود بالنصب، هو الحطب، وبالرفع، هو النار؛ أخبر<sup>(١٠)</sup> أن حطبها الناس/٦ - أ/ كلها<sup>(١١)</sup> احترقوا أعيدها، وبذلوا كقوله «لَمَّا نَبَتْ جَوْدُهُمْ يَدْلُوهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا» [النساء: ٥٦].

«وَالْجِبَارَةُ» فيه وجهان: قيل: هي الكبريت، وقيل: الحجارة بعينها لصلابتها، وشدتها أشد اخيراً وأكثر إحصاء. وقوله تعالى: «أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» في الآية دلالة أنها لم تعد لغير الكافرين، وهي تنقُص على المعتزلة قولهم حين خلّدوا صاحب الكبيرة في النار، ولم يقلقوا له اسم الكفر<sup>(١٢)</sup>، [وفي زعمهم]<sup>(١٣)</sup> أنها أعدت للكافرين أيضاً، وإن كان تعذيب المؤمن بمعاصي يرتكبها وأوزار حملها وفواجش تماطها. وذلك أن الله تعالى يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ بِمَا شَاءَ، وليس إلى الخلق الحكم في ذلك لقوله: «وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدٌ» [الكهف: ٢٦].

فإن قالوا: إن أطفال المشركين في الجنة، والجنة لم تعد لهم، وإنما أعدت للمؤمنين، ثم جاز دخول غيرهم فيها وتخليد هم. وكذلك النار، وإن كانت معدة للكافرين جاز لغير الكافر التعذيب والتخليد فيها، كقوله «فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ» الآية [آل عمران: ١٠٦] شرط الكفر بعد الإيمان. ثم من ينشأ على الكفر والذي كفر بعد الإيمان سواء في التخليد، فكذلك مرتكب الكبيرة والكافر سواء في التخليد، فيقال لهم: إن كل كافر تشهد خلقته على وحدانيته ربّه؛ فإذا ترك النظر في نفسه، واختار [الإعناد، صار]<sup>(١٤)</sup> ككفر بعد الإيمان لأنه لم يكن مؤمناً، ثم كفر.

(١) في ط م: الأول، ساقطة من الأصل و ط ع. (٢) من ط م و ط ع، في الأصل: أي. (٣) من ط م. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: منهم. (٥) من ط م، في الأصل: اتوني، في ط ع: اتوني أنتم. (٦) من ط م و ط ع، في الأصل: الاختلاف. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: العجز. (٨) من ط ع. (٩) من ط ع. (١٠) في ط م: ورسوله. (١١) في ط ع: أخبره. (١٢) من ط م و ط ع، في الأصل: كلها. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: الكفرة. (١٤) من ط م. (١٥) في الأصل و ط م: الإعناد، فصار، في ط ع: الاختيار، فصار.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْأَطْفَالِ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا أُخْلِدُوا<sup>(١)</sup> [فِي] <sup>(٢)</sup> الْجَنَّةِ جَزَاءَ لِهَمٍّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَاللَّهُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يَعْطِيَ الْجَزَاءَ مَنْ شَاءَ بِلَا فِعْلٍ وَلَا صَنِيعٍ كَانَ مِنْهُ فَضْلًا وَكَرَامَةً. وَذَلِكَ فِي الْعَقْلِ جَائِزٌ إِعْطَاءُ الثَّوَابِ بِلَا عَمَلٍ عَلَى الْإِفْضَالِ وَالْإِكْرَامِ. وَأَمَّا التَّعْذِيبُ فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْعَقْلِ بِلَا ذَنْبٍ يَرْتَكِبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٢٥

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَبَيِّرُ الْآيَاتِ ءَامَنًا وَعَكِلُوا الْفِتَنَاتِ﴾؛ الْآيَةُ تَنْقُضُ قَوْلَ مَنْ جَمَعَ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ إِيْمَانًا لِمَا أَثْبَتَ لَهُمْ اسْمُ الْإِيْمَانِ بِدُونِ<sup>(٤)</sup> الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ، غَيْرَ أَنَّ الْبَيَّارَةَ لَهُمْ وَذَهَابَ الْخُوفُ عَنْهُمْ إِنَّمَا أَثْبَتَا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ. وَتَحْتَمِلُ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَاتُ عَمَلَ الْقَلْبِ؛ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِإِيْمَانٍ خَالِصٍ لِلَّهِ لَا كإِيْمَانٍ الْمُنَافِقِ بِالْقَوْلِ دُونَ الْقَلْبِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ لَمْ يَجْنُ نَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [يَعْنِي بِسَاتِنٍ]. وَقَوْلُهُ: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوُجُودُ: قِيلَ: إِنَّ الْبَسَاتِينَ لَيْسَتْ مِنْ اسْمِ الْأَرْضِ وَالْبَقْعَةِ خَاصَّةً، وَلَكِنْ مَا يَجْمَعُ مِنَ الْأَشْجَارِ وَمَا يَنْبُثُ فِيهَا مِنَ الْأَوَانِ الْغُرُوسِ الْمَشْمُورَةِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُسَمَّى بِسَاتِنًا. وَقَوْلُهُ ﴿نَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾<sup>(٥)</sup> أَيِ مِنْ تَحْتِ أَشْجَارِهَا وَأَغْرَاسِهَا الْأَنْهَارُ. وَقِيلَ ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ مِمَّا يَقَعُ الْبَصَرُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنْزَلُهُ عِنْدَ النَّاسِ وَأَجْلَى وَأَنْبَلُ. وَقِيلَ أَيْضًا: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ أَيِ مِنْ تَحْتِ مَا عَلَا مِنْهَا [مِنْ الْقُصُورِ وَالْغُرُفِ]<sup>(٦)</sup> لَا تَحْتَ الْأَرْضِ [مِمَّا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، يَكُونُ الْمَاءُ تَحْتَ الْأَرْضِ]<sup>(٧)</sup> كَقَوْلِهِ<sup>(٨)</sup> ﴿تَحْتَ كُلِّ شَجَرَةٍ جَنَابَةٌ﴾ [الْبَيْهَقِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ ١/ ١٧٥] أَيِ تَحْتَ مَا عَلَا لَا تَحْتَ الْجَدِيدِ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ مِنْ تَحْتِ مَا عَلَا مِنَ الْقُصُورِ وَالْغُرُفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّمَ رُزُقًا مِنْهَا مِنْ شَمَرَةٍ رُزُقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ قِيلَ: هُوَ بَوُجُودُ: ﴿رُزُقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [أَيِ] فِي الدُّنْيَا [وَقِيلَ: ﴿رُزُقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾]<sup>(٩)</sup> أَيِ هَذَا الَّذِي وَعَدْنَا فِي الدُّنْيَا أَنْ<sup>(١٠)</sup> فِي الْجَنَّةِ هَذَا. وَقِيلَ: ﴿رُزُقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ هُمْ<sup>(١١)</sup> فِي الْجَنَّةِ قَبْلَ هَذَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا بِهِمْ مِثْلَهَا﴾ قِيلَ فِيهِ بَوُجُودُ، [قِيلَ: مِثْلَهَا]<sup>(١٢)</sup> فِي الْمَنْظَرِ مُخْتَلِفًا فِي الطَّعْمِ، وَقِيلَ مِثْلَهَا فِي الطَّعْمِ مُخْتَلِفًا فِي رَآئِ الْعَيْنِ وَالْأَلْوَانِ، لِأَنَّ مِنَ الْفَوَاحِشِ مَا يُسْتَلَذُّ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا دُونَ التَّنَاولِ مِنْهَا، وَقِيلَ: مِثْلَهَا فِي الْحُسْنِ وَالْبَهَاءِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَنْزَجُ مُطَهَّرَةٌ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوُجُودُ: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ وَالِدَّنَاءَةِ، لَيْسَ كَنَسَاءِ الدُّنْيَا لَا يَسْلَمْنَ عَنْ ذَلِكَ. وَقِيلَ: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَسْقَامِ وَأَنْوَاعِ مَا يُبْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الدَّرَنِ وَالْوَسْخِ وَالْحَيْضِ. وَقِيلَ: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ لِصَفَاءِ جَوْهَرِهَا كَمَا يُقَالُ: يُرَى مِثْلُ سَاقِيهَا مِنْ كَذَا وَكَذَا. وَقِيلَ: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ مُخْتَارَةٌ مُهَذَّبَةٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ أَيِ مُقِيمُونَ أَبَدًا. فَالْآيَةُ تَرُدُّ عَلَى الْجَهَنَّمِيِّ قَوْلَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِقَنَاءِ الْجَنَّةِ وَقَنَاءِ مَا فِيهَا، وَيَذْهَبُونَ<sup>(١٤)</sup> إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالْبَاقِي، وَلَوْ كَانَتِ الْجَنَّةُ بَاقِيَةً غَيْرَ فَانِيَةٍ لَكَانَ ذَلِكَ [تَشْبِيهًا، لَكِنَّ ذَلِكَ]<sup>(١٥)</sup> وَهُمْ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، هُوَ الْأَوَّلُ بِذَاتِهِ وَالْآخِرُ بِذَاتِهِ، وَالْبَاقِي [بِذَاتِهِ]<sup>(١٦)</sup>، وَالْجَنَّةُ وَمَا فِيهَا بَاقِيَةٌ بِغَيْرِهَا. وَلَوْ كَانَ فِي مَا ذَكَرَ تَشْبِيهٌ لَكَانَ فِي الْعَالَمِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصِيرِ تَشْبِيهًا، وَلَكَانَ فِي الْخُلُقِ أَيْضًا فِي حَالِ الْبَقَاءِ تَشْبِيهًا. فَلِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَا ذَكَرْنَا تَشْبِيهًا لَمْ يَكُنْ فِي مَا تَقَدَّمَ تَشْبِيهًا. وَأَيْضًا<sup>(١٧)</sup> فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْجَنَّةَ دَارًا مُطَهَّرَةً مِنْ<sup>(١٨)</sup> الْمَعَاصِي كُلِّهَا لِمَا سَمَّاهَا: دَارَ قُدْسٍ وَدَارَ سَلَامٍ. وَلَوْ كَانَ آخِرُهَا لِلْفَنَاءِ لَكَانَ<sup>(١٩)</sup> فِيهَا أَعْظَمُ الْمَعَاصِي؛ إِذِ الْمَرْءُ لَا يَهْنَأُ بِعَيْشٍ إِذَا نُقِصَ عَلَيْهِ بَزْوَالِهِ. فَلَوْ كَانَ آخِرُهُ لِلزَّوَالِ كَانَ نِعْمَةً مُنْقَضَةً عَلَى أَهْلِهَا؛ فَلَمَّا نَزَّ عَنْ الْعُيُوبِ كُلِّهَا، وَهَذَا أَعْظَمُ الْغُيُوبِ، لِذَلِكَ<sup>(٢٠)</sup> كَانَ التَّخْلِيدُ لِأَهْلِهَا أَوْلَى بِهَا.

(١) فِي ط م: خُلِدُوا. (٢) فِي ط م: ط ع. (٣) فِي الْأَصْلِ: وَاللَّهُ. (٤) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَط م: دُونَ. (٥) مِنْ ط م وَط ع. (٦) مِنْ ط م. (٧) مِنْ ط م. (٨) فِي ط م: دَلِيلُهُ مَا رَوَى أَنْ. (٩) مِنْ ط ع. (١٠) مِنْ ط م، فِي ط ع: وَقِيلَ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١١) مِنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: أَيِ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ ط م. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَط م. (١٥) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٧) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٨) فِي ط ع: عَنْ. (١٩) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَط م: كَانَ. (٢٠) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: كَذَلِكَ.

## الآية ٣٦

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ كَانَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَخْرُجُ جَوَابًا عَلَى إِنْشَاءِ قَوْلِ قَالَةِ الْكُفْرَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، فَقَالُوا: مَا يَسْتَحْيِي رُبُّكَ أَنْ يَذْكُرَ الْبَعُوضَ وَالذَّبَابَ وَنَحْوَهَا مِمَّا<sup>(١)</sup> يَصْغُرُ فِي نَفْسِهِ، وَمَلُوكُ الْأَرْضِ لَا يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، وَيَسْتَحْيُونَ؟ فَقَالَ ﷺ جَوَابًا لِقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ الْآيَةُ لِأَنَّ مَلُوكَ الْأَرْضِ إِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْإِسْتِحْقَارِ لَهَا وَالْإِسْتِزْلَالِ، فَيَسْتَحْيُونَ مِنْ ذِكْرِهَا عَلَى الْإِنْكَافِ<sup>(٢)</sup> وَالْأَنَفَةِ، وَاللَّهُ ﷻ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَعْجُوبَةَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ فِي خَلْقِ الصَّغِيرِ مِنَ الْجُثَّةِ وَالْجَسَمِ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَارِ مِنْهَا وَالْعِظَامِ، لِأَنَّ الْخَلَائِقَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَصْوِيرِ صُورَةٍ مِنْ نَحْوِ الْبَعُوضَةِ وَالذَّبَابِ وَتَرْكِيبِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ [مِنْ] الْقَمِّ وَالْأَنْفِ وَالرَّجْلِ وَالْيَدِ وَالْمَدْخَلِ وَالْمَخْرَجِ مَا قَدَرُوا، وَلَعَلَّهُمْ يَقْدِرُونَ [عَلَى] ذَلِكَ فِي الْعِظَامِ مِنَ الْأَجْسَامِ وَالْكَبَارِ مِنْهَا. فَأُولَئِكَ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَاللِّطَافَةِ، وَلَكِنْ نَظَرُوا لِلْحَقَارَةِ وَالْخَسَاسَةِ أَنْفًا مِنْهُمْ وَإِنْكَافًا.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْكَلَامِ فِي إِضَافَةِ الْحَيَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَعْذِبَ مَنْ شَابَ فِي الْإِسْلَامِ [الْعَجْلُونِي فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ ٧٤١] وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ كَالْتَكْبِيرِ وَالِاسْتِهْزَاءِ وَالْمُخَادَعَةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْوَجْهَ فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَحْتَ الْإِنْكَافِ وَالْأَنَفَةِ، وَذَلِكَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَفِيٍّ. وَلَكِنَّ الْحَيَاءَ هُوَ الرِّضَا ههنا، وَالْحَيَاءُ التُّرْكُ، أَيْ لَا يَتْرُكُ، وَلَا يَدْعُ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُوا مَاذَا آرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ أَيِ عَلِمُوا أَنَّ ضَرْبَ الْمَثَلِ بِمَا ذَكَرَ مِنْ صِغَارِ<sup>(٤)</sup> الْأَجْسَامِ حَقٌّ لِمَا نَظَرُوا إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَالْحِكْمَةِ وَاللِّطَافَةِ.

[وقوله تعالى] <sup>(٥)</sup>: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُوا مَاذَا آرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ لَمْ يَنْظُرُوا فِيهَا [لِمَا فِيهَا]<sup>(٦)</sup> مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَالْحِكْمَةِ وَلَكِنْ نَظَرُوا لِلْخَسَاسَةِ وَالْحَقَارَةِ.

وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ يَوْمَ كَثِيرًا وَيَهْدِي يَوْمَ كَثِيرًا﴾ الْآيَةُ [وَفِي وَجْهَانِ]:

الْأَوَّلُ<sup>(٧)</sup>: يُنْقَضُ<sup>(٨)</sup> عَلَى الْمَعْتَرَةِ قَوْلُهُمْ: ﴿مَاذَا آرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا؟﴾ [الْمَدَثَرُ: ٣١] فَقَالَ: آرَادَ أَنْ يُضِلَّ بِهَذَا الْمَثَلِ كَثِيرًا، وَآرَادَ أَنْ يَهْدِيَ بِهِ كَثِيرًا؛ أَضَلَّ بِهِ مَنْ عَلِمَ مِنْهُ<sup>(٩)</sup> أَنَّهُ يَخْتَارُ الضَّلَالَةَ، وَيَهْدِي بِهِ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَخْتَارُ الْهُدَى، آرَادَ مِنْ كُلِّ مَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَخْتَارُ، وَيُؤَيِّرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [وَهُمْ يَقُولُونَ]<sup>(١٠)</sup>: بَلْ آرَادَ أَنْ يَهْدِيَ بِهِ الْكُلَّ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَهْتَدُوا.

وَالثَّانِي: ﴿يُضِلُّ يَوْمَ كَثِيرًا﴾ أَيِ خَلَقَ فَعَلَ الضَّلَالَةَ مِنَ الضَّالِّ، وَخَلَقَ فَعَلَ الْإِهْتِدَاءَ مِنَ الْمُهْتَدِي. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(١١)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ يَوْمَ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ أَيِ مَا يَضِلُّ بِهَذَا الْمَثَلِ إِلَّا الْفَاسِقُ الَّذِي لَا يَنْظُرُ إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الْأَعْجُوبَةِ وَاللِّطَافَةِ فِي الدَّلَالَةِ.

## الآية ٣٧

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ عَهْدُ اللَّهِ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَهْدُ خَلْقِهِ: لِمَا يَشْهَدُ خَلْقُهُ كُلُّ أَحَدٍ عَلَى وَحْدَانِيَةِ الرَّبِّ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ أَفْهِكُمُ أَفْلًا تَجْرُونَ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٢١]. وَكَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ﴾ [الرُّومُ: ٨] الْآيَةُ؛ إِنَّهُ إِنْ نَظَرَ فِي نَفْسِهِ، وَتَأَمَّلَ عَرَفَ أَنَّ لَهُ صَانِعًا، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَعَهْدُ رَسُولِهِ [عَلَى السَّنَةِ الْأَنْبِيَاءِ]<sup>(١٢)</sup> وَالرَّسُلِ ﷺ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ السَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾ الْآيَةُ [الْمَائِدَةُ: ١٢] وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِنَ النَّبِيِّينَ الْوَعْدَ الْأَوَّلَ﴾ الْآيَةُ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٧]. فَتَقَضُّوا الْعَهْدَيْنِ جَمِيعًا: عَهْدُ الْخَلْقِ وَعَهْدُ الرِّسَالَةِ.

(١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: مَا. (٢) الْإِنْكَافُ: مَصْدَرُ أَنْكَفَ: أَنْفَتَ مِنْهُ. (٣) مِنْ ط م. (٤) مِنْ ط م. (٥) ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٥. (٦) مِنْ ط م وَ ط ع، فِي الْأَصْلِ: صِغَارُ. (٧) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) زِدْنَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَذِكْرِ الْوَجْهِ الثَّانِي لِلْآيَةِ. (١٠) فِي ط م وَ ط ع: تَنْقُضُ. (١١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: بِهِ، سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٣) ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْبَاتًا أَلْصَرَطُ السَّيْرِ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٥]. (١٤) مِنْ ط م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ ط ع.

وقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُؤْكَلَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَقْطَعُونَ الْإِيمَانَ بِيَعِضِ الرِّسْلِ، وَقَدْ أَمَرُوا بِالْوَصْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يَكْفُرُ بِبَعْضِ﴾ [النساء: ١٥٠]. وقيل: يَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ صِلَةِ الْأَرْحَامِ.

وقوله تعالى: ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ قِيلَ [فِيهِ] <sup>(١)</sup> بوجهين: يُفْسِدُونَ بِمَا يَأْمُرُونَ <sup>(٢)</sup> فِي الْأَرْضِ [بِالْفَسَادِ] <sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ: ﴿يَأْمُرُونَ بِالشُّكْرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧]. وقيل: يُفْسِدُونَ أَي يَتَعَاطَلُونَ بِأَنْفُسِهِمْ فِي الْأَرْضِ/٦ - ب/ بِالْفَسَادِ كَقَوْلِهِ <sup>(٤)</sup>: ﴿وَيَسْتَوُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣ و٦٤].

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ يَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ: خَسِرُوا لِمَا قَاتَ عَنْهُمْ، وَذَهَبَ <sup>(٥)</sup> مِنَ الْمُنَى وَالْإِمَانِي فِي الدُّنْيَا.

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (أَي قَدُّوا بِأَنْفُسِهِمْ بِاخْتِيَارِهِمْ الْكَفَرَ بَيْنَ أَطْبَاقِ النَّارِ، فَذَلِكَ هُوَ الْخِسَارُ الْمُبِينُ).

### الآية ٢٨

وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: ﴿كَيْفَ﴾ مِنْ أَيْنَ ظَهَرَتْ لَكُمْ الْحُجَّةُ أَنْ تَعْبُدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ حَقٌّ؟ وَلَمْ يَظْهَرْ لَكُمْ مِنْهَا الْإِنشَاءُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا الْإِمَانَةُ بَعْدَ الْإِحْيَاءِ؟ وَقِيلَ: وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا﴾ يَعْنِي نَظْفًا ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، وَأَنْتُمْ لَا تُتَكَبَّرُونَ إِنْشَاءَ الْأَوَّلِ، فَكَيْفَ تُتَكَبَّرُونَ الْبَعْثِ وَالْإِحْيَاءَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ [وَقِيلَ] ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ بِالْإِحْيَاءِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ <sup>(٦)</sup>؟ وَفِي الْعَقْلِ أَنَّ خَلْقَ الْخَلْقِ لِلْإِفْنَاءِ وَالْإِمَانَةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْعَاقِبَةِ عَبَثٌ وَلَعِبٌ؟ لِأَنَّ كُلَّ بَانٍ بَنَى لِلنَّقْصِ فَهُوَ عَابَثٌ. وَكَذَلِكَ كُلُّ سَاعٍ فِي مَا لَا عَاقِبَةَ لَهُ فَهُوَ عَابَثٌ هَازِلٌ. فَكَيْفَ تَجْعَلُونَ فَعْلَهُ <sup>(٧)</sup> إِذْ لَوْ <sup>(٨)</sup> لَمْ يَجْعَلِ لِلْخَلْقِ دَارًا لِلْجَزَاءِ وَالْعِقَابِ كَانَ فِي خَلْقِهِ لِيَاَهُمْ عَابَثًا هَازِلًا خَارِجًا مِنَ الْحِكْمَةِ؟ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [فِيهِ وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ] <sup>(٩)</sup>: أَنْكُمْ تُرْجَعُونَ إِلَيْهِ. وَكَذَلِكَ ﴿الْآخِرُ﴾ [آل عمران: ٢٨ و..] وَ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦].

وَالثَّانِي: تُرْجَعُونَ إِلَى [مَا] <sup>(١٠)</sup> أَعَدَّ لَكُمْ مِنَ الْعَذَابِ. احْتِجَّ عَلَيْهِمْ بِمَا أَخْبَرَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ أَنْشَأَهُمْ بَعْدَ الْمَوْتِ الْأَوَّلَى وَأَنَّهُ <sup>(١١)</sup> يَبْعَثُهُمْ بَعْدَ الْمَوْتِ الْآخَرَى ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ كَأَنَّهُ يَقُولُ: ثُمَّ اغْلُمُوا أَنْكُمْ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ.

### الآية ٢٩

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ قِيلَ: إِنَّهُ صِلَةُ قَوْلِهِ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا﴾ أَي كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ مَا يَدُلُّكُمْ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ <sup>(١٢)</sup>؟

وَيَحْتَمِلُ: كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ نَعِيمًا مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ وَجِبَ لَكُمْ عَلَيْهِ حَقٌّ مِنْ ذَلِكَ لِتَشْكُرُوا لَهُ عَلَيْهَا؟ [تَكَيْفَ] <sup>(١٣)</sup> وَجْهَتُمْ أَنْتُمْ الشُّكْرَ فِيهَا إِلَى غَيْرِهِ؟

وَيَحْتَمِلُ: خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ مِخْنَةً يَمْتَحِنُكُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧ وَالْمَلِك: ٢]، ثُمَّ لِيُجْزَوْنَ فِي دَارٍ أُخْرَى، فَكَيْفَ أَنْكَرْتُمْ الْبَعْثَ؟

وَفِي <sup>(١٤)</sup> خَلْقِ الْخَلْقِ فِي الدُّنْيَا لِلْفَنَاءِ [وَالْإِحْيَاءِ فِي الْآخِرَةِ] <sup>(١٥)</sup> حِكْمَةٌ، وَفِي إِنْكَارِهَا ذَهَابُ الْحِكْمَةِ.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوِي إِلَى السَّمَاءِ﴾ قِيلَ: فِيهِ وَجْهٌ <sup>(١٦)</sup>: قِيلَ: أَسْتَوَى [إِلَى] <sup>(١٧)</sup> الدُّخَانِ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوِي إِلَى

(١) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ ط و ع. و. (٣) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ ط و ع. و. (٤) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ ط و ع. و. (٥) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: عَنْهُمْ ذَهَبَ. (٦) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من ط ع. (٨) زِدْنَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ لِلذِّكْرِ الْوَجْهَ الثَّانِي لِلآيَةِ. (٩) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٠) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ ط و ع. أُنْ. (١١) أُدْرِجَ فِي ط م بَعْدَ كَلِمَةِ وَحْدَانِيَّتِهِ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ إِلَّا وَفِيهِ دَلَالَةٌ وَاحِدَانِيَّةٌ)، فِي ط و ع: (وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا وَفِيهِ دَلَالَةٌ وَاحِدَانِيَّةٌ). (١٢) مِنْ ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: بَيَانُ حِكْمَةِ. (١٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَالْإِحْيَاءُ لِلْآخِرَةِ. (١٥) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: وَجْهًا، فِي ط م: بِوَجْهِهِ. (١٦) مِنْ ط م.



الَّتِي دَعَا ﴿فصلت: ١١﴾، وقيل: استوى: تَمَّ كقولِهِ: ﴿بَلَّغْ أَشَدُّمُ وَأَسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]: أي تَمَّ. وقيل: استوى: أي استولى.

والأصلُ عندنا في قولِهِ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ و﴿أَسْتَوَى عَلَى الْمَرْشَى﴾ [الأعراف: ٥٤ و...] وغيرها مِنَ الآياتِ مِنْ قولِهِ: ﴿وَجَاءَ رُكُوكُكَ وَالْمَلَكُ صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢] وقولِهِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية مِنَ الآياتِ الَّتِي ظَنَّتِ<sup>(١)</sup> الْمُشَبَّهَةُ أَنَّ فِيهَا تَحْقِيقَ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَسْتَحِقُّ كَثِيرٌ مِنَ الْخَلْقِ الْوَصْفَ بِهِ عَلَى التَّشَابُهِ. فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

أحدها: أَنَّ نَصْفَهُ بِالَّذِي جَاءَ بِهِ التَّنْزِيلُ عَلَى مَا جَاءَ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشَبَّهُ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْفِعْلِ فِيوْبَغِيرِهِ لِأَنَّكَ بِالْجُمْلَةِ تَعْتَقِدُ<sup>(٢)</sup> أَنَّ اللَّهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ<sup>(٣)</sup> فِي شَيْءٍ؛ إِذْ لَا يَوْجَدُ حَدُّهُ فِيهِ أَوْ قَدَّمَ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَشَبَّهُهُ اللَّهُ. وَذَلِكَ مَدْفُوعٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ جَمِيعًا مَعَ مَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقْدَرُ الصَّانِعُ عِنْدَ الْوَصْفِ بِالْفِعْلِ كَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ قَدِيرٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ نَفَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ الْخَلْقِ لِمَا يَصِيرُ بِذَلِكَ أَحَدُ الْخَلَائِقِ. وَإِذَا [بَطُلَ هَذَا بَطْلًا]<sup>(٤)</sup> التَّشَابُهِ، وَانْتَفَى، وَلَزِمَ أَمْرُ السَّمْعِ وَالتَّنْزِيلِ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَالثَّانِي أَنَّ يُمَكِّنَ فِيهِ مَعَانٍ تُخْرِجُ الْكَلَامَ مُخْرِجَ الْإِخْتِصَارِ وَالْإِكْتِفَاءِ بِمَوَاضِعِ إِفْهَامٍ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ عَلَى إِتْمَامِ الْبَيَانِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ قولِهِ: ﴿وَجَاءَ رُكُوكُكَ وَالْمَلَكُ صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢] أَيْ بِالْمَلِكِ. وَذَلِكَ كقولِهِ: ﴿فَآذَنَ أَنْتَ وَرُكُوكُكَ فَتَنَّا﴾ [المائدة: ٢٤] [أَيْ بِرَبِّكَ] ﴿فَتَنَّا﴾<sup>(٥)</sup>؛ إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّهُ يَقَاتِلُ بِرَبِّهِ، فَفَهْمٌ مِنْهُ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتُونَ فَكَأَنَّهُ بَيَّنَّ ذَلِكَ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ قولُهُ: ﴿لَا يَسْمِعُونَ بِالْقَوْلِ وَمَنْ يَأْمُرُهُمْ يُعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] وَكَذَلِكَ [قولُهُ]<sup>(٦)</sup>: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية.

وَمِمَّا يَوْضَحُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ إِغْتَفَدَ أَوْ تَصَوَّرَ فِي وَهْمِهِ<sup>(٧)</sup> النَّظَرَ لِإِتْيَانِ الرَّبِّ وَمَجِيئِهِ، وَلَا كَانَ يَنْزُولُهُ وَعَدُّ يَنْظُرُ<sup>(٨)</sup>، وَكَانَ يَنْزُولُ<sup>(٩)</sup> الْمَلَائِكَةُ كقولِهِ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى﴾ [الفرقان: ٢٢] الآية وَقولِهِ: ﴿مَا نُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِلَّا مُنْظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨] فِي مَا ذَكَرْنَا عَظِيمَ أَمْرِهِمْ وَجَلِيلَ شَأْنِهِمْ.

وَمِثْلُهُ<sup>(١٠)</sup> فِي قولِهِ: ﴿الْأَرْحَنَ عَلَى الْمَرْشَى أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] مَعَ مَالِهِ وَجِهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونَ مَعْنَى الْعَرْشِ الْمُلْكُ وَالِاسْتِوَاءُ التَّامُّ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِنَقْصَانٍ فِي مُلْكِهِ أَوْ الْإِسْتِيلَاءُ عَلَيْهِ وَأَنْ لَا سُلْطَانٌ لغيرِهِ وَلَا تَدْبِيرٌ لِأَحَدٍ فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ الْعَرْشُ أَعْلَى الْخَلْقِ وَأَرْفَعُهُ، وَكَذَلِكَ تُقَدَّرُ<sup>(١١)</sup> الْأَوْهَامُ، فَيَكُونُ مَوْصُوفًا بِعُلُوِّهِ عَلَى التَّعَالِي عَنِ الْأَمْكَنِ وَأَنَّهُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ كَوْنِ الْأَمْكَنِ، وَهُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، أَيْ بِالْغَلْبَةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْجَلَالِ عَنِ الْأَمْكَنِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْنَا: إِلَّا تُقَدَّرُ فَعَلَهُ بِفِعْلِ الْخَلْقِ وَلَا وَصْفَهُ بِوَصْفِ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقولُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ مرة<sup>(١٢)</sup> قَالَ: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾، وَمَرَّةً قَالَ: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [الطلاق: ١٢، وَالْمَلِك: ٣]، وَمَرَّةً قَالَ: ﴿فَنَقَّصْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] الآية<sup>(١٣)</sup>، وَمَرَّةً قَالَ: ﴿بَيِّعُ السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ١١٧]. وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ.

(١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: ظَنَّتْ. (٢) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: تَعْتَقِدُ. (٣) فِي ط ع: مِثْلًا. (٤) مِنْ ط م، فِي ط ع: بَطْلَ هَذَا، فِي الْأَصْلِ: بَطْلَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (٦) مِنْ ط ع. (٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَجْه. (٨) فِي ط م: يَنْظُرُ. (٩) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَنْزِلُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م. (١١) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: تُقَدَّرُ. (١٢) مِنْ ط م و ط ع، فِي الْأَصْلِ: وَمَرَّةً. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع.

## الآية ٢٠

أَوْقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ قَالَ الشَّيْخُ رحمته: (القول في ما يتوجه إليه مما تضمنت قصة آدم عليه السلام من سورة البقرة، والكشف عما قال فيها أهل التفسير من غير شهادة لأحدٍ مِنَّا لإصابة جميع [ما]<sup>(٢)</sup> فيه من الحكمة أو القطع على تحقيق شيء، ووجهها<sup>(٣)</sup> إليه بالإحاطة. ولكنَّ الغالب مما يَحْتَمِلُهُ تديُّرُ البشر، وَيُتْلَغُهُ مبلغُ علمنا مما يجوزُ أن يوصفَ به أهلُ المِحنة، وإنَّ كَانَ تنزيهُ الملائكة عن كلِّ معنى، فيه وحشة، أولى بما وصفَهُمُ اللهُ مِنَ الطاعة بقوله: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]، وقوله: ﴿وَقَالُوا أَتُخَذُ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَسْقُونَهُ يَأْتُوا بِالْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ٢٦ و ٢٧] الآية<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] الآية<sup>(٥)</sup>، وقوله: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْيِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وما جاءَتْ به الآثارُ عن رسولِ الله صلى الله عليه وآله من [وصف]<sup>(٦)</sup> طاعتين لله تعالى ومواظبتهم على العبادة وما لا يُذَكَّرُ من أحدٍ من الرسل وصفٌ مَلَكٌ بالمعصية. بل إنما ذلك يُذَكَّرُ عن بعض السلفِ ممَّا لا لومَ في مخالفته في فروع الدين فضلاً عن أن يُبَسِّطَ اللسانُ في ملائكة الله، سبحانه، وبالله المعونة والعصمة<sup>(٧)</sup>.

قَالَ اللهُ تَعَالَى لِمَلَائِكِهِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ الآية<sup>(٨)</sup>. زعم قومٌ أن هذا زَلَّةٌ منهم، لم يكن ينبغي لهم أن يقابلوا قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ بهذا لما يُتَّبَعُ قولُهُمُ هذا. ومعلومٌ عندهم أن يكونَ هوَ يعلمُ ما لا يعلمون، وأيَّد ذلك بما امتحنَهُمُ بالإنبياء عن أسماء الأشياء مقرَّوناً بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، ولو لا أنه سبقَ منهم ما<sup>(٩)</sup> استَحَقُّوا عليه [التَّوَعُّدُ]<sup>(١٠)</sup> لم يكن لذلك الشرط عند القول: ﴿أَتُخَذُ بَنِينَ﴾ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ [البقرة: ٣١] فائدة مع ما يوضَعُ موضع التوبيخ والتهدُّد.

ومنها من قال: إنَّ قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ قول إبليس؛ هو الذي تعرَّضَ بهذا القول، وإنَّ كَانَ الكلامُ مذكوراً باسم الجماعة؛ لأنَّه جازئُ خطاب الواحد على إرادة الجماعة وذِكْرُ الجماعة على إرادة الواحد، وإنَّ كَانَ خطابُ الله تعالى لجملة<sup>(١١)</sup> ملائكتِهِ حينَ قال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ﴾ الآية قوله: ﴿أَتُخَذُ بَنِينَ﴾ بكذا؛ وهو يعلمُ أنهم لا يعلمون ذلك، ولا يَحْتَمِلُ أن يأمرَهُمُ بذلك؛ وهم لا يعلمون. ولو تكلَّفوا ذلك لَلِحَقِّهِمُ الكذبُ في ذلك. ثَبَتَ أنَّ ذلك على التوبيخ والتهديد لما قَرَّطَ منهم.

ويكشف عن ذلك أيضاً عند اعترافهم بأن لا علمَ لهم إلا ما عَلَّمَهُمُ اللهُ / ٧ - أ / ﴿أَلَمْ أَتْلُكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٣] الآية، ولو لم يكن منهم ما استَحَقُّوا به التَّأْدِيبَ والتَّنبِيهَ عَنْ غَفْلَةٍ سَبَقَتْ منهم لم يكن لذلك كثيرٌ معنى؛ إذ لا يَخْفَى على الله صلى الله عليه وآله عِلْمُ<sup>(١٢)</sup> ما ذَكَرَ مِنَ الكفرةِ الأشقياء فضلاً عن<sup>(١٣)</sup> الكرامِ البررة.

ولكن قَدْ يُعَاتِبُ الأخيارَ عِنْدَ الْهَفْوَةِ والزَّلَّةِ بما يَحُلُّ مِنْ خَوْفِ التَّنبِيهِ والتوبيخ نحو قوله: ﴿وَأَقْبُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] وقوله لرسولِ الله صلى الله عليه وآله: ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِمَفَ الْحَيَوةِ﴾ [الإسراء: ٧٥] الآية وملائكتِهِ<sup>(١٤)</sup>: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ﴾ [الأنبياء: ٢٩]. واستَجَارُوا إِمكَانَ الْعَصِيَانِ عِنْدَ الْمِحنة. [ودليل]<sup>(١٥)</sup> المِحنة ما يَتَّبَعُ مِنَ الفعلِ بالأمنِ والخوفِ المذكورِ وما مَدَّحُوا بعبادتهم لله تعالى، وما أوعَدُوا لَوِ ادَّعَوْا الألوهية، ولما لم يَحْتَمِلُ أن يَحْمَدُوا على العبادة والطاعة في ما كَانَ فعلُهُمُ على الخيرِ والشرِّ، ولا تعظُمُ المِحنةُ في ما لا يُمْكِنُ للمعصية<sup>(١٦)</sup>، ولا تَحْتَمِلُهَا الْبَيِّنَةُ؛ إذ الطاعةُ هي اتِّقَاءُ المعصية.

(١) من ط م. (٢) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٣) الواو ساقطة من طع. (٤) في طع أدرج النسخ تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٥) ساقطة من طع. (٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٧) من ط م وطع، في الأصل: بالمعونة. (٨) أدرج النسخ في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٩) من ط م، في الأصل وطع: لما. (١٠) من ط م، في طع: الوعد، ساقطة من الأصل. (١١) من ط م، في الأصل وطع: بجملة. (١٢) من ط م، في الأصل: يعلم، في طع: يعلم. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: من. (١٤) في ط م: ولملائكتِهِ. (١٥) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٦) في ط م: المعصية.

وقال أيضاً: ﴿لَا يَتَّخِذُ اللَّهُ﴾ [التحريم: ٦]، ولا يُقَالُ مثله لمن لا يَحْتَمِلُ فعلَ المعصية.

نَبَتْ أَنْ الْمَعَاصِيَ مِنْهُمْ مَمْكَنَةٌ؛ وَلِذَلِكَ خَطَرُ طَاعَاتِهِمْ وَعِظَمُ قَذَرِ عِبَادَتِهِمْ. وَالْمُتَّخِذُ مَخَوْفٌ مِنْهُ الزَّلَّةُ وَالْهَفْوَةُ بِلِ الْمَعْصِيَةِ وَكُلُّ بَلَاءٍ إِلَّا أَنْ يَعِصَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَحْفَظُهُ. وَذَلِكَ مِنْ اللَّهِ إِفْضَالٌ وَإِحْسَانٌ لَا يُسْتَحَقُّ قِبَلَهُ، وَلَا يُلْزَمُهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ. فَجَائِزُ الْإِبْتِلَاءِ بِوَمَعٍ مَا فِي زَلَّةِ أَمْثَالِهِمْ مِنْ تَرْكِ الرِّجَاءِ بِالْخَلْقِ وَقَطْعِ الْإِيَّاسِ وَالْحَثُّ عَلَى الْفِرَاقِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعْصِيَةِ وَالْمَعُونَةِ، إِذْ لَمْ يَقُمْ لَطَاعَتِهِ أَحَدٌ، وَإِنْ جَلَّ قَدْرُهُ، عِنْدَمَا وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ بِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ يَخْتَارُ فِي شَيْءِ الْخِلَافِ، لَا أَنَّهُ يَفْرَغُ إِلَيْهِ، وَيَنْصَرِّغُ إِلَيْهِ.

وعلى ذلك معنى زلاتِ الرسل ﷺ.

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَيْسَ بِالزَّلَّةِ، بَلِ اللَّهُ تَعَالَى عَصَمَهُمْ عَنْهَا. وَلَكِنْ قَوْلُهُ: ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَى السُّؤَالِ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ، فَقَالُوا: كَيْفَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ خَلَقْتَهُمْ وَرَزَقْتَهُمْ، وَآكْرَمْتَهُمْ بِأَنْوَاعِ النِّعَمِ؟ وَنَحْنُ إِذْ خَلَقْنَا نُسَبِّحُكَ بِذَلِكَ، وَنُقَدِّسُ لَكَ.

أَوْ كَيْفَ تَحْتَمِلُ عَقُولُهُمْ عِصْيَانًا مَعَ عِظَمِ نِعْمَتِكَ عَلَيْهِمْ؟ وَنَحْنُ مَعَاشِرَ الْمَلَائِكَةِ تَأْتِي<sup>(١)</sup> عَلَيْنَا الْعَقُولُ ذَلِكَ. فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أَيِ امْتَحَنَهُمْ بِمَا رَكَّبَ فِيهِمْ [مِنْ] الشَّهَوَاتِ الَّتِي لِقَلْبَتِهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ [تَغْتَرِبُهُمْ أَنْوَاعٌ] الغفلة، وَيَصْعَبُ عَلَيْهِمُ التَّيَقُّظُ لِكثْرَةِ الْأَعْدَاءِ لَهُمْ وَغَلَبَةِ الشَّهَوَاتِ، فَلَمَّا عَظُمَتِ الْمِحْنَةُ عَلَيْهِمْ يَكُونُ مِنْهُمْ ذَلِكَ. وَهَذَا الْوَجْهُ يُخْرِجُ عَلَى سَوَالِ الْحِكْمَةِ فِي خَلْقِ مَنْ يَعِصِيهِ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> مَا لَا يَعْلَمُونَ؛ إِذْ بِذَلِكَ بَيَانُ الْأَوَّلِيَاءِ وَالْأَعْدَاءِ وَبَيَانُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَخْلُقُ مَنْ يَخْلُقُ لِحَاجَةٍ أَوْ لِمَنْفَعَةٍ لَهُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَخْلُقْ مَنْ يَخَالِفُهُ<sup>(٣)</sup> فِي الْقَوْلِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، وَإِنَّمَا خَلَقَ الْخَلْقَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عِبْرًا وَعِظَةً، فَيَكُونُ فِي عَقُوبَةِ الْعَصَاةِ وَوَعِيدِهِمْ مَزْجَرٌ لغيرِهِمْ وَمَوْعِظَةٌ وَلِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَالثَّانِي<sup>(٤)</sup>: أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا﴾ عَلَى الْإِجَابِ، أَيِ أَنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ عَلَيْكَ فِي خَلْقِي مَنْ يَعْصِيكَ ضَرَرٌ، وَلَا لَكَ فِي خَلْقِي مَنْ يُعْلِيكَ<sup>(٥)</sup> نَفْعٌ - جَلُّ شَأْنِكَ - مِنْ أَنْ يَكُونَ فَعْلُكَ لِأَحَدٍ هَذِينَ. وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَرِ أَنْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ﴾ [النور: ٥٠] الْآيَةُ عَلَى إِجَابِ ذَلِكَ لَا عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ، مَعَ أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ: ﴿أَتَزِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَنْثَى﴾ [القصص: ١٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَهْيَأُكُمْ لِتُكْفَرُوا بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩] بِمَعْنَى إِنْكُمْ، وَتَزِيدُ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ.

[وَقَالَ قَوْمٌ] <sup>(٦)</sup>: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [أَنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ أَخْبَرَهُمْ عَنِ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ، وَلَمْ يَكُنْ أَعْلَمَهُمْ مَا فِيهِمْ مِنَ الرِّسَالِ وَالْأَخْيَارِ، فَهُوَ يَعْلَمُ مَا لَا يَعْلَمُونَ] <sup>(٧)</sup> مِنَ الْأَخْيَارِ<sup>(٨)</sup> فِيهِمْ؛ وَلِذَلِكَ ذَكَّرَهُمْ عِنْدَ سُؤَالِ الْإِنْبَاءِ بِمَا أَعْلَمَهُمْ مِنْ عِظَمِ امْتِنَانِهِ عَلَى آدَمَ أَنْ جَعَلَهُ بِمَعْنَى نَبِيٍّ إِلَى الْمَلَائِكَةِ بِمَا عَلَّمَهُمُ الْأَسْمَاءَ، وَلَمْ يَكُنْ بَلَّغَ تَوْهُمَهُمْ أَنَّ فِي الْبَشَرِ مَا يَحْتَاجُ الْمَخْلُوقُونَ<sup>(٩)</sup> مِنَ النُّورِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ رَفْعِ الْأَسْتَارِ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَجَلَاءِ الْأَشْيَاءِ بِهِ، ثُمَّ يَحْتَاجُونَ فِي أَفْتِيَّاسِ الْعِلْمِ إِلَى مَنْ هُوَ مِنْ جَوْهَرِ التَّرَابِ وَالْمَاءِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ السُّتْرِ وَالظُّلْمَةِ، فَأَرَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ لَيْسَ طَرِيقَ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ بِالْأَشْيَاءِ الْخَلْقَةِ، وَلَكِنْ لَطْفُ اللَّهِ وَامْتِنَانُهُ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: كَانَ مِنْهُمْ مَنْ اسْتَحَقَّ الْعِتَابَ مِنْ طَرِيقِ الْخَطَرِ بِالْقُلُوبِ لَا مِنْ طَرِيقِ الزَّلَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَعْصِيَانُ، وَلَكِنَّهُمْ يُعَاتِبُونَ عَلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِهِمُ الْمَعْصِيَةَ لَعَلُّوْا شَأْنَهُمْ وَلِيَعْظِمَ قَدْرُهُمْ، كَمَا قَدْ عَاتَبَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فِي أَشْيَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ مَعْصِيَةً، كَقَوْلِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣] الْآيَةُ وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْنُبُوا عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾

(١) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: تَأْتِي. (٢) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: تَغْيِرُهُمْ عَلَى. (٣) فِي ط ع: يَعْلَمُ يَعْلَمُ. (٤) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَخَالِفُ. (٥) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَالْوَجْهَ الْآخَرَ. (٦) مَنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: يَعْلِيكَ. (٧) فِي ط م: وَقَالَ، فِي الْأَصْلِ وَط ع: قَالَ. (٨) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: الْأَخْيَارُ. (٩) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: الْمَخْلُوقُونَ، فِي ط ع: الْمَخْلُوقِ.

[النساء: ١٠٧] وقوله: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] الآية، ولم يكن إثم في ذلك، وقال: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ الآية [التحریم: ١] [لأنه من غير أن كان منه عصياناً<sup>(١)</sup>؛ ففعل ذلك أمر الملائكة.

ثم تكلموا في معنى ذلك؛ فمنهم من يقول: ظنوا أنهم أكرم الخلق على الله وأنه لا يفضل أحداً عليهم، ومنهم من يقول: ظنوا أنهم أعلم من جميع من يخلق من جوهر النار أو التراب من حيث ذكرت من جوهرهم<sup>(٢)</sup>، أو لعظم عبادتهم لله تعالى وعلمهم بأن في الجن والإنس عصاة. فلهذا امتحنهم بالعلم ثم بالسجود لإظهار علو البشر وشرفه وعظم ما أكرموا [به]<sup>(٣)</sup> من العلم.

ومنهم من [قالوا بقوله]<sup>(٤)</sup>: ﴿وَنَحْنُ نَسَبُحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَسَبُحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾<sup>(٥)</sup> قيل: بأمرك، وقيل بمعرفتك، وقيل بالثناء عليك؛ إذ<sup>(٦)</sup> كانوا أضافوا ذلك إلى أنفسهم دون أن يذكروا عظم مئة الله عليهم بذلك واختصاصه إياهم بالتوفيق له؛ إذ كيف ذكروا من نعوت البشر شراً ما فيهم دون أن يحمّدوا الله بما وقّوا له، أو يدعوا للبشر بالعصمة أو<sup>(٧)</sup> المغفرة بما ابتلوا؟ ولذلك، والله أعلم، صرفوا شغلهم من بعد إلى الاستغفار لمن في الأرض ونصر أولياء الله، ولا قوة إلا بالله.

ومن الناس من أخبر في ذلك أن إبليس سألهم: لو فضل آدم عليهم، وأمروا بالطاعة له ما يصنعون؟ فظهر الله ﷻ أنه أعلم ما كنتم إبليس من العصيان، وأظهروا<sup>(٨)</sup> هم من الطاعة؛ وهذا شيء لا تعلم حقيقة لأن المعاتبة كانت في جملة الملائكة والمخاطبة بالإنبياء، وما ألحق به، وأمر بالسجود كان في غيره؛ ولم يحتمل أن يكونوا يؤاخذون بسؤال إبليس اللعين، ولكن<sup>(٩)</sup> يحتمل وجوه العتاب الأخيار في ما [لم]<sup>(١٠)</sup> يبلّغوا العصيان، والله الموفق.

وقوله<sup>(١١)</sup> تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي آسَاءِ هَؤُلَاءِ﴾<sup>(١٢)</sup> ظاهره أمر، ولكنه يحتمل التوعذ والمعاتبة على ما بيننا، وذلك في القرآن كثير. وإن كان في الحقيقة أمراً<sup>(١٣)</sup>؛ ففيه دلالة جواز الأمر في ما لا يعلمه المأمور إذا كان يحتمل العلم به إلى ذي العلم به تبين له إذا طلب، واستوجب رتبة الثعلّم والبحث.

ويحتمل أن يكونوا نبهوا حتى لا يسبق إليهم عند إعلام آدم أن ذلك من حيث يدركونه لو تكلموا، أو أراد أن يربهم آية عجيبة تدل على نبوته، ذكروهم عجزهم عن ذلك، والزعم الخسوع لآدم ﷺ في<sup>(١٤)</sup> إفادة ذلك العلم له كما قال ﷻ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَتُومَن﴾ [طه: ١٧]؛ ذكره أولاً حاله وحال عصاه ليعلّم ما أراه ما<sup>(١٥)</sup> في يده من آية نبوته، على نبينا وعليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قال<sup>(١٦)</sup> قوم: يريد به آدم ﷺ يخلّف الملائكة في الأرض ومن تقدّمه من الجنّ. وذلك بعيد؛ لأنهم<sup>(١٧)</sup> قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ ولم يكن آدم ﷺ بالذي [كان يفسد]<sup>(١٨)</sup> في الأرض ﴿وَتَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ بل كان يسبّح بحمده، ويُقدّس له.

ولكن يحتمل أن يريد آدم ولده إلى يوم القيامة: أن يجعل بعضهم خلفاء لبعض كقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢] [أو يجعلهم خلفاء]<sup>(١٩)</sup> من ذكروا، إن صحّ الذي قالوا. وجائز أن يكونوا على وجه الأرض إذ هي مخلوقة لهم قراراً ومهاداً<sup>(٢٠)</sup>، وهم جعلوا سكّانها وعمّارها، أن يكونوا خلفاء في إظهار أحكام الله تعالى ودينه كقوله لداوود

(١) في طع: أن كان منه من غير عصيان. (٢) من ط م وطع، في الأصل: جوهرهم. (٣) من طع. (٤) في طع: يقول: منهم قالوا بقوله. (٥) أدرج المحققان في ط م تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قال قوم: وبذلك أمر بنو آدم. قبل قوله هذا مدعين أن ترتيب قول الله تعالى يقتضي ذلك. (٦) في طع: أن. (٧) في ط م: و. (٨) في ط م: وما أظهروا. (٩) من ط م، في الأصل وطع: ولكنه. (١٠) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١١) الواو ساقطة من الأصل. (١٢) أدرج المحققان في ط م تفسير هذا القول بعد تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: أمر. (١٤) من ط م وطع، في الأصل: من. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: مما. (١٦) من ط م وطع، في الأصل: وقال. (١٧) من طع، في الأصل وط م: كأنهم. (١٨) من ط م، في الأصل: كان يفسده، في طع: يفسده. (١٩) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢٠) أدرج بعدهما في ط م وطع: ومهاداً.

﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ فجعله كذلك ليحكم بين أهلها بحكم الله ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾ [ص: ٢٦]. وبذلك أمر بنو آدم.

## الآية ٣١

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَّمَ آلَهُمْ<sup>(١)</sup>، وَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَّمَ بِالرَّسَالِ<sup>(٢)</sup> مَلَكٌ مِنْ غَيْرِ الَّذِينَ امْتَحَنُوا بِهِ. وفي ذلك يَثْبُتُ أَحَدُ وَجْهَيْنِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْأَشْيَاءِ حَقِيقَةً ضَرُورَةً<sup>(٣)</sup> - ب/ يَقَعُ عِنْدَ النَّظَرِ فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ أَدَلَّةٌ وَقَوَعُ<sup>(٤)</sup> عِنْدَ التَّأَمُّلِ فِيهَا نَحْوُ وَقْعِ الدَّرَكِ بِالْبَصَرِ عِنْدَ النَّظَرِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ كَانَ<sup>(٥)</sup> اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ فَعَلَ التَّعَلُّمَ الَّذِي يُعَلِّمُ الْمَرْءَ فِي مَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ عَلَّمَ. وكذا قوله: ﴿عَلَّمَ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤]، وكذا قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الْغَيْثَ وَمَا يَلْبِسُ لَهُ<sup>(٦)</sup>﴾ [يس: ٦٩]. وَلَا يَحْتَمِلُ هَذِهِ الْأَسْبَابُ لِمَا كَانَتْ لَهُ كُلُّهَا، وَلَمْ يَكُنْ تَعَلَّمَ حَقِيقَةً لِيُؤْذَنَ. وكذلك قول الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢] والله الموفق.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في المعاني التي ذكروا، أو<sup>(٧)</sup> إِذْ كُنْتُمْ مُذْ خُلِفْتُمْ مَوْصُوفِينَ بِالصِّدْقِ، أَوْ عَلَى تَحْذِيرِ الْقَوْلِ بِمَا عَلَّمَ؛ وَكَانَ قَالَ: وَاصْدُقُوا، وَاحْذَرُوا الْقَوْلَ بِالْجَهْلِ. وفي ذلك أَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّفُوا بِالْقَوْلِ فِي شَيْءٍ، وَلَمْ يَعْلَمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَيْسَانَ: هَذَا يُبَيِّطُ قَوْلَ الْمُتَنَجِّمَةِ<sup>(٨)</sup> وَالْقَافَةِ<sup>(٩)</sup> بِدَعْوَاهُمْ عَلَى الْغَيْبِ بِمَا تَعَلَّمَ أَدْعَاةُ<sup>(١٠)</sup> مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي قِصَّةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَلَالَةٌ نَبْوَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِمَا عَلَّمَ، إِذْ أَخْبَرَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ بِمَا عَلَّمَ بِمَا فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ مِنَ الْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ مِنْ غَيْرِ أَنْ عُرِفَ بِالْإِخْتِلَافِ إِلَيْهِمْ أَوْ مَعْرِفَةِ الْأَلْسِنِ الَّتِي بِهَا ذُكِرَتْ فِي كِتَابِهِمْ؛ ذَكَرَهَا عَلَى مَا لَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ لَهُ الْعِلْمَ بِهَا التَّكْرَرُ<sup>(١١)</sup> عَلَيْهِ لِيُعَلَّمَ أَنَّهُ بِاللَّهِ عَلَّمَ ذَلِكَ.

وفيه دَلَالَةٌ فَضْلِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَبِي الْبَشَرِ - إِذْ أَحْوَجَ مَلَائِكَتُهُ<sup>(١٢)</sup> لِإِقْتِبَاسِ أَصْلِ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي كُلُّ خَيْرٍ لَهُ كَالْتَابِعِ [بِهِ يَصْلُحُ]<sup>(١٣)</sup>، وَيَنْفَعُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وفيه دَلَالَةٌ بِحَنَةِ الْمَلَائِكَةِ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَعَلُّمُهُمُ الْعِلْمَ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ شَيْءٍ يَحْتَمِلُ الْخَيْرَ؛ إِذْ قَدْ يُلْهَمُ الْمَرْءَ رُبَّمَا مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ، وَهُمْ قَدْ أَمَرُوا بِهِ مَعَ مَا قَدَّمَ مَا يُخْرِجُ مُخْرِجَ التَّهْدِيدِ فِي الْقَوْلِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَتَيْتُونِي﴾. وذلك في ما لَا مِحْنَةَ فَاسِدٌ مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ دَلِيلِ الْمِحْنَةِ.

وَالثَّانِي: فِي مَا أَمَرَهُمْ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى صَبَّرَ مَنْ أَمَى كَافِرًا إِبْلِيسًا. وفي ذلك أَيْضًا دَلِيلُ فَضْلِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ جُعِلَ مَوْضِعَ عِبَادَةِ خِيَارِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وفي<sup>(١٤)</sup> ذَلِكَ أَنَّ السُّجُودَ لَيْسَ بِنَفْسِهِ عِبَادَةً؛ إِذْ قَدْ يَجُوزُ السُّجُودُ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ كَمَا أَمَرَ بِهِ لَآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَقَوْلِهِ<sup>(١٥)</sup>: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وَلَمْ يَجَزْ الْأَمْرُ بِالْعِبَادَةِ لِآدَمَ. وَاللَّهُ اسْمُ الْمَعْبُودِ، وَلَوْ جَازَ لِأَحَدٍ ذَلِكَ لَكَانَ غَيْرَ اللَّهِ إِلَهًا. دَلِيلُ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ الْعَرَبِ كُلِّ شَيْءٍ يُعْبَدُونَهُ إِلَهًا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثم السُّجُودُ يَحْتَمِلُ [وَجْهَيْنِ]:

الْأَوَّلُ: [١٦] الْخُضُوعُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْجُدْ لِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [آية: الحج: ١٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]. فَإِنَّ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْخُضُوعُ وَالتَّعْظِيمُ [فَذَلِكَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذْ<sup>(١٧)</sup> فَضَّلَهُ عَلَيْهِمْ بِمَا أَظْلَعَهُ عَلَى عُلُومٍ خَصَّهُ بِهَا أَمَرَهُمْ بِالْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ<sup>(١٨)</sup>. وذلك<sup>(١٩)</sup> الْحَقُّ عَلَى كُلِّ مُحْتَاجٍ إِلَى آخِرِ مَا بِهِ رَجَاءُ النِّجَاةِ أَوْ ذَرَكُ الْعُلُوِّ وَالْكَرَامَةِ أَنْ يُعْظَمَهُ، وَيُجَلَّهَ، وَيَخْضَعَ لَهُ.

(١) من طع، في الأصل وطع: لهم. (٢) من ط م طع، في الأصل: بالرسالة. (٣) ساقطة من طع. (٤) في ط م: يكون. (٥) ساقطة من ط م. (٦) المنجمة ج منجم، وهو من ينظر في النجوم ويزعم معرفة حظوظ الناس (اللسان). (٧) في ط م العافة، أما القافة فهي جمع قائف وهو من يتتبع الآثار ويدعي معرفة النسب بالنظر إلى أعضاء الوليد (اللسان). وأما العافة فهي جمع عائف وهو الذي يعيث الطير فيزجرها ويتغافل ويتشامم بأسمائها وأصواتها وممرها (اللسان). (٨) من ط م، في الأصل وطع: ادعوه. (٩) في ط م طع: التكبير. (١٠) في طع: الملائكة. (١١) في الأصل وطع: به ويصلح، في ط م: وبه يصلح. (١٢) ادرج المحقق في طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: السجود ليس بنفسه عبادة. (١٣) ساقطة من ط م. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) في الأصل وطع: إذا. (١٦) ساقطة من ط م. (١٧) في ط م: فذلك.

والثاني: أنه<sup>(١)</sup> امتَحَنَهُمْ بِرَجْوٍ يُظْهِرُ قَدْرَ الطَّاعَةِ؛ لَأَنَّ الْخُضُوعَ لِمَنْ يَعْلُو أَمْرُهُ، وَيَجِلُّ قَدْرُهُ أَمْرٌ سَهْلٌ، عَلَيْهِ طَبِيعُ الْخَلْقِ. فإِذَا كَانَ فِي تَقْدِيرِ الْمَأْمُورِ [مَا]<sup>(٢)</sup> بِالْخُضُوعِ أَنَّهُ دَوْنَهُ فِي الرِّبَةِ<sup>(٣)</sup> أَوْ شَكْلُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ كَثِيرٌ تَفَاوُتٍ اشْتَدَّتِ الْيَحْنَةُ فِي مِثْلِهِ بِالطَّاعَةِ لَهُ وَالْخُضُوعِ، فَاِمْتَحَنَهُمُ اللَّهُ بِهِ حَتَّى ظَهَرَ الْخَاضِعُ لِلَّهِ وَالْمُسْتَسْلِمُ لِحَقِّهِ وَالْمُتَكَبِّرُ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ إِبْلِيسُ. وَعَلَى<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ الْغَالِبُ مِنَ اتِّبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَالَّذِينَ يَأْتُونَ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَحْمِلُهُمْ عَلَى الْإِبَاءِ عِظَمُهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ وَظَنُّهُمْ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِأَنْ يَكُونُوا مُتَبَوِّعِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنْ ذِكْرِ السُّجُودِ [حَقِيقَتُهُ]<sup>(٥)</sup>؛ [فَهُوَ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ]<sup>(٦)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُجْعَلَ السُّجُودُ تَحِيَّةً، أَلَزَمَ الْمَلَائِكَةَ تَحِيَّةَ آدَمَ بِهِ، وَهُوَ ابْتِدَاءٌ مَا أَكْرَمَ بِهِ أَصْلُ الْإِنْسِ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ جَمْلَةُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ بِالتَّحِيَّاتِ وَالتَّحْفِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ<sup>(٧)</sup> أَنْفُسُ التَّحِيَّاتِ. وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ بَيِّنٌ أَنَّ السُّجُودَ لَيْسَ عِبَادَةً<sup>(٨)</sup> فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ قَدْ يُؤْمَرُ بِهِ لِلْبَشَرِ، وَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، فَيَكُونُ السُّجُودُ لغيرِهِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ، وَالْعِبَادَةُ بِهِ لِلَّهِ، كغيرِهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ يُضَنَعُ إِلَى الْخَلْقِ؛ وَمِثْلُهُ أَمْرُ سَجُودِ<sup>(٩)</sup> يَعْقُوبَ وَأَوْلَادِهِ لِيُوسُفَ ﷺ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني أَنْ يَكُونَ السُّجُودُ لَهُ بِمَعْنَى التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ [وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ]<sup>(١٠)</sup> لِلَّهِ تَعَالَى نَحْوُ السُّجُودِ لِلْكَعْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى تَعْظِيمًا لَهُ وَتَبَجِيلًا لِلْكَعْبَةِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١١)</sup> وَتَخْصِيصًا مِنْ بَيْنِ الْبِقَاعِ<sup>(١٢)</sup>.

كَذَلِكَ أَمْرُ السُّجُودِ لِآدَمَ ﷺ تَعْظِيمًا لَهُ وَتَبَجِيلًا مِنْ سَائِرِ الْبَشَرِ. كِلَاهُمَا سَيِّئَانِ.

ثُمَّ قَدْ ثَبَتَ نَسْخُ السُّجُودِ لِلْخَلْقِ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرَأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا» [الترمذي ١١٥٩].

وَلَمَّا جُعِلَ السُّجُودُ فِي الْعِبَادَةِ عِبَادَةً لِلْمَسْجُودِ لَهُ وَاعْتِرَافًا بِغُرَبِ الْأَشْرَارِ بِعِبَادَةِ عِظَمَائِهِمْ وَمَنْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى يَصِيرُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، هُوَ السَّابِقُ فِي الْقُلُوبِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْتَمَلُ [لِأَحَدٍ]<sup>(١٣)</sup> دُونَ اللَّهِ، فَتُهَيَّ [عِنْدَهُ]<sup>(١٤)</sup> لِذَلِكَ<sup>(١٥)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ عِبَادَةً لِلْمَسْجُودِ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا نُهَيَّ عَنْ أَشْيَاءَ بِمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْوَحْشَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ مُحْتَمَلًا لَهُ، فَكَذَلِكَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ كَمَا نُهَيَّ عَنْ سَبِّ مَنْ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ خَوْفًا لِسَبِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَيُؤْمَرُ [بِأَمْرٍ]<sup>(١٦)</sup> لَيْسَتْ بِنَفْسِهَا بِقَرِيبَةٍ لِيُتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْقَرِيبَةِ كَالسَّعْيِ إِلَى الْحَجِّ وَالْجُمُعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَفِيهِ أَنَّ السَّنَةَ تَنَسَّخَ الْكِتَابَ لِأَنَّ السُّجُودَ لِآدَمَ ﷺ فِي الْكِتَابِ، وَمِثْلُهُ السُّجُودُ لِيُوسُفَ ﷺ ثُمَّ نَهَى<sup>(١٧)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَحَرَّمَ، فَدَلَّ أَنَّ السَّنَةَ تَنَسَّخَ الْكِتَابَ.

**الآيتان ٣٢ و ٣٣** [وَقَوْلُهُ: «قَالَ يَكَاذِبُونَ أَيُنِيهِمْ بِأَنِّي أَنَا اللَّهُ فَأَلْهَمَ الْفَخْرَ بَنِيَّ أَفُلَ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ الْغُيُوتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ»]<sup>(١٨)</sup>

وقوله تعالى: «سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ» يشبه أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ إِلَى وَهْمِهِمْ مَعْنَى<sup>(١٩)</sup> أَوْ خَطَرٌ فَعَلٍ مِمَّا<sup>(٢٠)</sup> كَانَ بِاللَّهِ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَعْقِلُوا حِكْمَتَهُ: إِمَّا بِمَا لَمْ يَبْلُغُهُمُ الْعِلْمُ بِهَا أَوْ يَخْطَرُ بِبَالِهِمْ [أَنَّهُ تَعَالَى كَيْفَ يَأْمُرُهُمْ؟ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ بِهَا أَوْ يَخْطَرُ بِبَالِهِمْ]<sup>(٢١)</sup> مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ عَلَى مَا يُبْلَى بِهِ الْأَخْيَارُ كَقَوْلِهِ: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى» [الحج: ٥٢] الْآيَةَ، أَوْ [كَانَ]<sup>(٢٢)</sup> كَمَا لَا يَخْلُو بِهِ الْمَمْتَحَنُ عَنْ

(١) ساقطة من ط م. (٢) من ط م. (٣) من ط م وطع، في الأصل: التربة. (٤) من ط م، الواو ساقطة من الأصل وطع. (٥) في ط م: حقيقة السجود، ساقطة من الأصل وطع. (٦) من ط م، في الأصل وطع: فهو مخرج على الوجهين. (٧) من ط م، في الأصل وطع: اختلف. (٨) في ط م وطع: بعبادة. (٩) من ط م، في الأصل وطع: بسجود. (١٠) في الأصل وطع: وهي في الحقيقة، في ط م: وهو الحقيقة. (١١) في الأصل: لكعبة لله تعالى تعظيماً له وتبجيلاً للكعبة، في طع: لكعبة، في ط م: لكعبته. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: البقاء. (١٣) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: كذلك. (١٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٧) من ط م وطع، في الأصل: نفى. (١٨) من طع. (١٩) في النسخ الثلاث: منى. (٢٠) في ط م: ما. (٢١) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢٢) من طع.

الخواطر التي تبلغ المحنة بهم المجاهدة بها في دفعها، وإن لم يكن بما يخطر ببالهم صنع، فقالوا: ﴿سُبْحَنَكَ﴾ تَزْهُوا عما خطر ببالهم، وسبق إلى فهمهم، ووصفوا بأنه ﴿الْعَلِيمُ﴾ لا يخفى عليه شيء ﴿الْعَزِيمُ﴾ لا يخطئ<sup>(١)</sup> في شيء، ولا يخرج فعله عن الحكمة، وبالله التوفيق والعصمة.

وفي الآية منع التكلم في الشيء إلا بعد العلم به، والفرع به إلى الله تعالى عن القول به إلا بعلم. وهذا هو الحق الذي يلزم كل من عرف الله تعالى، وبه أمر الله تعالى نبيه ﷺ فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] الآية.

وسئل أبو حنيفة رحمه الله عن الإرجاء ما بدؤه؟ فقال: (فعل الملائكة إذا<sup>(٢)</sup> سئلوا عن أمر، لم يعلموا، فوضوا ذلك إلى الله تعالى). ومعنى الإرجاء نوعان:

أحدهما: محمود، وهو إرجاء أصحاب الكبار ليحكم الله تعالى فيهم بما يشاء، ولا ينزلهم ناراً ولا جنة لقولهم تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْرُءُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيُفَرِّقُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

[والثاني]<sup>(٣)</sup>: الإرجاء المذموم هو الجبر، أن تُرجأ الأفعال إلى الله تعالى، لا يُجعل للعبد فيه فعلاً ولا تدبير شيء [من]<sup>(٤)</sup> ذلك. [وعلى ذلك]<sup>(٥)</sup> المروي [في ما]<sup>(٦)</sup> قال ﷺ: «صنفان من أمتي لا يتألهن شفاعتي القدرية والمرجئة» [الترمذي ٢١٤٩]. والقدرية هي التي لم تر لله في فعل الخلق تدبيراً، ولا له عليه فذرة التقدير، والمرجئة هي التي لم تر للعبد في ما يُنسب إليه من الطاعة والمعصية فعلاً البتة. فأبطلت الشفاعة لهما، وجعلت للمذهب الأوسط بينهما؛ وهو الذي يحقق للعبد فعلاً والله تقدير، ومن العبد تحركاً بخير وشر، ومن الله خلقه. وذلك على المعقول مما عليه طريق العدل والحق أنه بين التفريط والتقصير. وكذلك قال رسول الله ﷺ: «خير الأمور أوسطها»<sup>(٧)</sup> [البيهقي في الكبرى ٢٧٣/٣]. وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية، ولا قوة إلا بالله.

[قال ابن جريج]<sup>(٨)</sup>: (سجود الملائكة لآدم ﷺ)<sup>(٩)</sup> إيماء) ولم يكن يحل وضع الوجه بالأرض لأحد، [وقال ابن عباس]<sup>(١٠)</sup> (كان سجود الملائكة/ ٨ - ١ / سجود تحية، ولم يكن سجود عبادة)، [وقال قتادة]<sup>(١١)</sup>: (كانت الطاعة لله تعالى والسجدة لآدم ﷺ إكراماً له [به]<sup>(١٢)</sup>)، والله أعلم.

ثم<sup>(١٣)</sup> اختلف في إبليس؛ قال بعضهم: هو من الملائكة، وقال آخرون: لم يكن من الملائكة، وهو قول<sup>(١٤)</sup> الحسين والأصم؛ ذهبوا [في]<sup>(١٥)</sup> ذلك إلى وجوه:

أحدها: ما ذكره عن طاعة الملائكة له بقوله: ﴿لَا يَسْجُدُونَ لِلَّهِ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التحریم: ٦] الآية<sup>(١٦)</sup>، وقوله<sup>(١٧)</sup>: ﴿لَا يَسْقُوتُ بِالْقُورَى﴾ الآية<sup>(١٨)</sup> [الأنبياء: ٢٧]، وقوله<sup>(١٩)</sup>: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحِيرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]؛ وصف الله طاعتهم له والتمارهم إياه، فلو كان اللعين الرجيم منهم لأطاعه كما أطاعوه<sup>(٢٠)</sup>.

والثاني قوله: ﴿خَلَقْنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] والملائكة إنما خلِقوا من النور.

والثالث: قوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠]، ولم يقل من الملائكة، فدللت هذه الآيات أنه لم يكن من الملائكة.

(١) من ط م، في الأصل وطع: يخطر. (٢) من ط م، في الأصل وطع: إذ. (٣) في النسخ الثلاث: و. (٤) من ط م. (٥) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٦) في النسخ الثلاث: حين. (٧) من ط م، في الأصل وطع: أوسطها. (٨) في الأصل: قال ابن جريج قال، في ط م: وعن ابن جريج قال، وافترج المحقق في طع قبل كلمة قال العنوان التالي: سجود الملائكة لآدم إيماء. (٩) من ط م. (١٠) في النسخ الثلاث: وعن ابن عباس. (١١) في الأصل وط م: وعن قتادة قال، في ط م: وعن قتادة أنه قال. (١٢) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٣) ادرج في طع قبل كلمة ثم العنوان التالي: الاختلاف في إبليس عليه اللعنة. (١٤) ساقطة من طع. (١٥) من ط م. (١٦) ادرج الناسخ في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (١٧) في النسخ الثلاث: وقال. (١٨) ساقطة من طع. (١٩) في النسخ الثلاث: وقال. (٢٠) من ط م، في الأصل وطع: أطاعوا له.





ثم <sup>(١)</sup> مَضَى الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَدَمَ وَزَوْجَتِهِ بِالسُّكْنَى وَالْمُقَامِ فِيهَا [أَمَرَهُمَا بِالتَّائُلِ مِنْ جَمِيعِ مَا فِيهَا] <sup>(٢)</sup> إِلَّا شَجَرَةً نُهِيَا عَنِ التَّائُلِ مِنْهَا، وَأَمِيرًا بِالْإِجْتِنَابِ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾، وَذِي صَوْرَةِ الْمُتَحَنِّنِ أَنْ يُؤَمَّرَ، وَيُنْهَى <sup>(٣)</sup> عَنْ شَيْءٍ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ أَي سَعَةً؛ يُقَالُ: ارْغَدَ فَلَانٌ إِذَا وَسَّعَ عَلَيْهِ، وَكَثُرَ مَالُهُ.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ أَي لَا تَأْكُلَا؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا﴾، وَلِأَنَّهُ بِالْقُرْبَانِ مَا يُوَصَّلُ إِلَى التَّائُلِ، وَاللُّغَةُ لَا تَأْبَى <sup>(٤)</sup> تَسْمِيَةَ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ.

ثم <sup>(٥)</sup> اخْتَلَفَ فِي تِلْكَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ شَجَرَةُ الْعَنْبِ؛ وَلِذَلِكَ <sup>(٦)</sup> جَعَلَ لِلشَّيْطَانِ فِيهَا حَقًّا لَمَّا عَصَا رَبَّهُمَا بِهَا. وَقِيلَ: إِنَّهَا كَانَتْ شَجَرَةَ الْحَنْطَةِ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَ غَذَاءَ آدَمَ وَحَوَاءَ <sup>(٧)</sup> وَغَذَاءَ أَوْلَادِهِمَا مِنْهَا <sup>(٨)</sup> إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِيَقَاسُوا جَزَاءَ الْعَصْيَانِ وَالْخِلَافِ لَهُ. وَقِيلَ: إِنَّهَا شَجَرَةُ [الْعِلْمِ لِمَا عَلِمَا] <sup>(٩)</sup> مِنْ ظَهْرِ عَوْرَتَيْهِمَا، وَلَمْ يَكُونَا يَعْلَمَانِ قَبْلَ ذَلِكَ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿بَدَتْ لَكُمَا سَوَاتِنُكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْقَوْلُ فِي مَا هِيَ بِهَا <sup>(١٠)</sup> لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ، وَلَا وَحْيٍ فِي تِلَاوَتِهَا، وَلَا يَجُوزُ الْقَطْعُ عَلَى شَيْءٍ [مِنْ شَيْءٍ] <sup>(١١)</sup> مِنْ ذَلِكَ.

ثم <sup>(١٢)</sup> اخْتَمَلَ مَعْنَى النَّهْيِ عَنِ التَّائُلِ مِنْهَا وَجُوهًا:

أَحَدُهَا: إِيثَارُ الْآخِرِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا أَنْ يُنْهَى الرَّجُلُ عَنِ التَّائُلِ مِنْ شَيْءٍ إِيثَارًا لِآخِرٍ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي <sup>(١٣)</sup>: يَحْتَمِلُ النَّهْيُ عَنِ التَّائُلِ مِنَ الشَّيْءِ لِدَاوِ يَكُونُ فِيهِ لِمَا يُخَافُ الضَّرَرُ بِهِ لَا عَلَى حُجَّةٍ <sup>(١٤)</sup> الْإِيثَارِ وَلَكِنْ إِشْفَاقًا عَلَيْهِ وَرَحْمَةً.

[وَالثَّالِثُ: يَحْتَمِلُ] <sup>(١٥)</sup> النَّهْيُ عَنِ التَّائُلِ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى حُجَّةٍ <sup>(١٦)</sup> الْحُرْمَةِ.

فَإِذَا كَانَ مُتَكِنًا هَذَا مُحْتَمَلًا حَمَلَ آدَمَ وَحَوَاءَ عَلَى التَّائُلِ مِنْهَا لِمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِمَا، وَلَمْ يَعْرِفَا <sup>(١٧)</sup> مَعْنَى النَّهْيِ بِأَنَّهُ نَهْيُ حُرْمَةٍ أَوْ نَهْيِ إِيثَارٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِمَا أَوْ نَهْيِ دَاوٍ لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا يَعْلَمَانِ [أَنَّ ذَلِكَ النَّهْيَ نَهْيُ حُرْمَةٍ لَكَانَا] <sup>(١٨)</sup> لَا يَأْتِيَانِ، وَلَا يَتَنَوَّلَانِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَالَ الَّتِي يَكُونُ فِيهِ الْإِنْسَانُ <sup>(١٩)</sup> فِي سَعَةٍ وَرَغَدٍ يَشْتَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ اللَّعِينِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِأَدَمَ وَحَوَاءَ بِالْوَسْوَسَةِ الَّتِي وَسَّوَسَ إِلَيْهِمَا لِيُرِيْلَ تِلْكَ الْحَالَ عَنْهُمَا؛ وَإِنَّمَا يُبْلَى بِالسَّعَةِ وَالرَّخَاءِ، ثُمَّ لَمَّا لَحِقَتْهُ الشَّدَائِدُ وَالبَلَاءُ مَا كَسَبَتْ أَيْدِينَا بِقَوْلِهِ <sup>(٢٠)</sup>: ﴿وَمَا أَسْبَغْتُ مِنْ تُصْبِيكَتِهِ قَبْلَ مَا كَسَبَتْ أَيْدِيكَرُ﴾ [الشورى: ٣٠].

ثُمَّ الْآيَةُ تَرُدُّ عَلَى بَعْضِ الْمُتَشَفِّعَةِ قَوْلَهُمْ بِنَحْرِيمِ الطَّيِّبَاتِ وَالزَّيْنَةِ.

وقوله: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الْظَالِمِينَ﴾ أَي الضَّارِّينَ <sup>(٢١)</sup> لِأَنَّ كُلَّ ظَالِمٍ ضَارٌّ نَفْسُهُ فِي الدَّارَيْنِ جَمِيعًا، [أَوْ أَي تَصِيرُونَ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِبْلِيسَ: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] أَي صَارَ مِنْهُمْ. وَيَحْتَمِلُ مَعْنَى يَكُونُونَ كَذَلِكَ أَنَّ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُمْ يَصِيرُونَ مَعْنَى فِي عِلْمِ اللَّهِ كَذَلِكَ مَعَ جَوَازِ الْقَوْلِ بِلَا تَحْقِيقِ آخِرَ كَقَوْلِهِ: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] لَا أَنَّ تَمَّ خَالِقٌ غَيْرُهُ] <sup>(٢٢)</sup>.

(١) ادرج محقق طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: معنى الأمر بالسكنى. (٢) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٣) من ط م، في الأصل وطع: ونهى. (٤) من ط م وطع، في الأصل: يأبى. (٥) ادرج المحقق في طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: الاختلاف في الشجرة. (٦) من ط م، في الأصل وطع: وكذلك. (٧) من ط م، في الأصل وطع: منه. (٨) من ط م، في الأصل: السلم لما علموا، في طع: شجرة العلم لما علموا. (٩) من ط م، في الأصل وطع: بينا. (١٠) من طع. (١١) ادرج محقق طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: معنى النهي عن تناولها. (١٢) في النسخ الثلاث: و. (١٣) في ط م وطع: جهة. (١٤) في الأصل: ويحتمل، في ط م وطع: ويحتمل أيضاً. (١٥) في النسخ الثلاث: جهة. (١٦) من ط م وطع، في الأصل: يعرفها. (١٧) من ط م، في الأصل: ذلك النهي لكان، في طع: أن ذلك نهى حرمة لكانا. (١٨) من ط م، في الأصل وطع: للإنسان. (١٩) من طع، في الأصل وطع: لقوله. (٢٠) من ط م، في الأصل وطع: ضارين. (٢١) من طع، وادرج المحقق بعد كلمة غيره العنوان التالي: كلام في ما أصاب آدم من الشجرة.

## الآية ٣٦

[وقوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ أي دعاهما، وزَيَّنَ لهما إلى سبب الزلة والإخراج [منها لا] <sup>(١)</sup> أن تولي إخراجهما وإزالتهما، وقد ذكرنا <sup>(٢)</sup> أن الأشياء تُسمى بأسمائها والأسباب بأسم الأشياء، وذلك ظاهر معروف في اللغة غير ممتنع تسمية الشيء باسم سببه <sup>(٣)</sup>.

ثم تكلموا في ما أصاب آدم من الشجرة وفي جهة النهي عنها <sup>(٤)</sup>؛ فقال قوم: أكل منها، وهو ناسي لعهد الله نسيان ترك الذكر، وأبى ذلك قوم، واحتج الحسن بأن نسيانه نسيان تضييع واتباع الهوى لا نسيان الذكر بأوجوه:

أحدها: ما جرى في حكم الله تعالى من العفو عن النسيان الذي هو ترك الذكر والآ يلحق صاحبه اسم العصيان، وقد عوقب هو به، ونُسب إلى العصيان بقوله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] مع ما تقدم القول فيه أن يكونا من الظالمين.

والثاني: أن عدوه قد ذكره <sup>(٥)</sup> لو كان ناسياً حين قال: ﴿مَا كُنَّا بِكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٠] الآية <sup>(٦)</sup>

وقال: ﴿وَنَاسِيَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢١] وقال: ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢٢]. ولو كان نسيان الذكر لم يكونا ليغترأ <sup>(٧)</sup>

بالقسم والإغواء عن ذلك، ولا وصفا بأن <sup>(٨)</sup> استزلهما الشيطان ونحو ذلك، ثبت أنه كان نسيان تضييع. وذلك <sup>(٩)</sup> كقوله:

﴿وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٦]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسِيهِمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف: ٥١]، وغير ذلك مما

ذكر فيه النسيان، ومعناه التضييع، سُمي به لما كان [كل] <sup>(١٠)</sup> منسي متركاً، وترك اللازم تضييع، أو بما ينسى به <sup>(١١)</sup>،

ويغفل عما يحل به من نعمة <sup>(١٢)</sup> الله، فسُمي به كما وصفت ذنب المؤمن بجهالة الجهلة بما يحل به لا بجهله بحقيقة فعله،

أو سُمي به من حين لا يقصد بذلك عصيان الرب أو طاعة الشيطان. وإلى ذلك يصرف بعض وجوه النسيان لا حقيقة.

ومن يقول بأنه كان على النسيان فهو يخرج النسيان على وجهين:

أحدهما: <sup>(١٣)</sup> أنه لكثرة ما بينه وبين عدوه من التراجع اشتغل قلبه بوجوه الدفاع له والفكر في الأسباب التي بها نجاته

وتخليص من مكائده حتى أنساه ذلك ذكر <sup>(١٤)</sup> العهد.

والسبب الذي ٨ - ب/ يدفع الأشياء عن الأوهام في الشاهد كثرة الاشتغال، وإنما كان النسيان عذراً <sup>(١٥)</sup> في الأمور

وسبباً للعفو لانه لا يخرج الآخذ به عن الحكمة. وذلك معلوم في الشاهد أن من أقبل على شيء، وأخذ في تحفظه وتذكره

سهل عليه ذلك، وإذا أحب ذلك مع الاشتغال بغيره من الأمور صعب عليه، بل الغالب في مثله الخفاء.

وجائز معاتبه آدم مع ذلك <sup>(١٦)</sup> وتسميته عصياناً بأوجوه:

أحدها: أنه لم يكن امتنع بأنواع مختلفة يتعذر عليه وجه الحفظ في ذلك، وإنما امتنع بالإنهاء عن شجرة واحدة

بالإشارة إليها، فجائز ألا يُعذر في مثله. وكذلك النسيان في ما يُعذر في الشاهد إنما يُعذر في النوع الذي يُتلى به، وتكثر به

النوازل؛ ألا ترى أنه يُعذر بالسلام في الصلاة وترك التسمية في الذبيحة ونحو ذلك؟ ولا يُعذر في الأكل في الصلاة وفي

الجماع في الحج ونحو ذلك. فمثل الأمر الذي نحن <sup>(١٧)</sup> فيه.

والثاني: أنه جائز أخذ الأخيار ومعاتبه الرسول بالأمر الخفيف اليسير الذي لا يؤخذ بمثل ذلك غيره لكثرة نعم الله

عليهم وعظم مَنِّهِ عندهم كما أوعدوا التضاعف في العذاب على ما كان من غيره وعلى ما ذكر في أمر يونس <sup>(١٨)</sup> من

العقوبة بماء <sup>(١٩)</sup>، لعل ذلك من عظيم خيرات غيره، إذ فارق قومه لما عاين من المناكير فيهم، وما <sup>(٢٠)</sup> قتل مثله من أحد ما

يوصف به غيره. وكذلك ما عوقب <sup>(٢١)</sup> محمد <sup>(٢٢)</sup> في ما خطر به إليه تقريب أجلة الكفرة إشفافاً عليهم وحرصاً على إسلامهم

(١) في الأصل: منها إلى، في ط م: عنها لا. (٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ من الآية ٣٥. (٣) ساقطة من ط ع.

(٤) ادرج في ط ع بعدها: في ما بينهما. (٥) من ط م، في الأصل وط ع: ذكر. (٦) ادرج النسخ في ط ع تمة الآية بدل كلمة الآية. (٧) في ط ع: ليقرأ. (٨) ساقطة من ط ع. (٩) من ط م وط ع، في الأصل: وكذلك. (١٠) من ط م وط ع، ساقطة من الأصل. (١١) ساقطة من ط م.

(١٢) من ط م، في الأصل وط ع: نعمة. (١٣) في النسخ الثلاث: وجوه أحدها. (١٤) من ط م، في الأصل وط ع: عن ذكر. (١٥) في ط م: عدواً. (١٦) ادرج المحقق في ط ع بعد كلمة ذلك العنوان التالي: تسميته عصياناً. (١٧) من ط م وط ع، في الأصل: نحوه. (١٨) ساقطة من ط ع.

(١٩) أدرجت ما في النسخ الثلاث بعد: أحد. (٢٠) من ط م، وط ع في الأصل: عوقب.

وَمَنْ تَبِعَهُمْ<sup>(١)</sup>، على ذلك مما لعلَّ مَنْ دُونَهُ لَا يُعَدِّلُ شَيْءٌ مِنْ خَيْرَاتِهِ بِالَّذِي عَوَّتَبَ بِهِ، وبالله التوفيق.

والثالث: أنه لما عُرِّبَ بالذي يجوزُ ابتداءُ المحنةِ به ولمثله خَلَقَهُ حِينَ قَالَ: ﴿لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَائِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، لكنه [يُكْرِمُهُ بِالَّذِي]<sup>(٢)</sup> عَوَّدَ خَلَقَهُ مِنْ تَقْدِيمِ إِحْسَانِهِ وَإِنْعَامِهِ فِي الْإِبْتِلَاءِ<sup>(٣)</sup> على الشدائدِ والشُرُوبِ، وإنَّ كَانَ لَهُ التَّقْدِيمُ بِالثَّانِي؛ وَذَلِكَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَيَكُونُ لَهُمْ بِالْمَسْكَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَكُونُ لَهُمْ بِالْأَشْرَارِ وَالْخَيْرِ فَتَنَةً وَإِنَّا نَرْجِعُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وبالله التوفيق.

وعلى ما [في]<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ مِنْ مُعَاتِبَةٍ<sup>(٥)</sup> غَيْرِهِ الزَّجْرُ عَنِ الْمَعَاصِي وَتَعْظِيمُ خَطَرِهِ فِي الْقُلُوبِ إِذْ جُوزِيَ أَبُو الْبَشَرِ وَأَوَّلُ الرِّسَالِ مِنْهُمْ عَلَى مَا فَضَّلَهُ بِمَا امْتَحَنَ [فِيهِ]<sup>(٦)</sup> مَلَائِكَتُهُ بِالْعِلْمِ مِنْهُ وَالسَّجُودِ بِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الدَّلِيلِ لِيَعْلَمَ الْخَلْقُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَمْرِهِ هَوَادَةٌ وَلَا فِي حَكْمِهِ مُحَابَاةٌ فَيَكُونُونَ أَبَدًا عَلَى حَذَرٍ مِنْ عِقَابِهِ وَالفَرْعُ إِلَيْهِ بِالْعَصْمَةِ عَمَّا يُوجِبُ مَقْتَهُ وَالْأَيُّ يَكْلَهُمْ<sup>(٧)</sup> إِلَى أَنْفُسِهِمْ إِذْ عَلِمُوا بِإِبْتِلَاءِ الَّذِي<sup>(٨)</sup> ذَكَرْتُ مُحَلَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ بِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

والثاني<sup>(٩)</sup>: أَنْ يَكُونَ حَفِظَ النَّهْيِ عَنْهُ، لَكِنَّهُ خَطَرُ بَيَالِهِ [النَّهْيِ عَنْ وَجْهِ]<sup>(١٠)</sup> لَا يَلْحَقُهُ فِيهِ وَصْفُ الْعَصِيَانِ، أَوْ نَسِيَ قَوْلَهُ: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]. وَقَدْ ذَكَرْنَا النَّهْيَ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ؛ وَلَكِنْ يُسَمَّى الْوَصْفُ بِالْفِعْلِ مِنَ [الظُّلْمِ] وَالنَّهْيِ، لَعَلَّهُ سَبَقَ إِلَى وَهْمِهِ غَيْرُ جِهَةِ التَّحْرِيمِ؛ إِذْ يَكُونُ النَّهْيُ عَلَى أَوْجِهِ: أَحَدُهَا: لِلْحَرَمَةِ.

والثاني: نَهْيٌ<sup>(١١)</sup> لَمَّا فِيهِ مِنَ الدَّاءِ، وَعَلَيْهِ فِي أَكْلِهِ ضَرَرٌ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ فِي الشَّاهِدِ بِمَا عَلَيْهِ الطَّبَاعُ: نَهْيٌ قَوْمٌ عَنْ أَشْيَاءٍ مُحَلَّلَةٍ هِيَ لَهُمْ مَا يُؤْذِي، وَيَضُرُّ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى وَهْمِهِ ذَلِكَ لِمَا وَعِدَ لَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ النِّعَمِ، تَحَمُّلٌ<sup>(١٢)</sup> مَا خُوفَ بِهِ لِيَصِلَ إِلَى مَا وَعِدَ عَلَى [مَا]<sup>(١٣)</sup> سَبَقَ وَجْهَ النَّهْيِ إِلَى مَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ الضَّرَرُ وَالْمَشَقَّةُ، وَنَسِيَ قَوْلَهُ: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أَوْ ذَكَرًا، وَعَرَفَا أَنَّ الظُّلْمَ قَدْ يَقَعُ عَلَى الضَّرَرِ كَقَوْلِهِ: ﴿كَيْفَا الْبَشَرِ مَاتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَنْظُرْ يَتَنَبَّأُ﴾ [الكهف: ٣٣] لَمْ<sup>(١٤)</sup> يَنْقُصْ مِنْهُ، وَالنَّقْصَانُ فِي النَّفْسِ ضَرَرٌ.

وعلى ذلك فَسَّرَ عَامَّةُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ الظُّلْمَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ الضَّرَرُ؛ وَاسْمُ الضَّرَرِ يَأْخُذُ ضَرَرَ الدَّاءِ وَضَرَرَ الْمَائِمِ؛ وَإِنْ كَانَ حَقِيقَتُهُ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقَدْ يَحْتَمِلُ النَّهْيُ أَنْ يُخْرِجَ مُخْرِجَ الْمَنْعِ لِيَكُونَ غَيْرُهُ هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ بِهِ، وَيَخْصُصُ ذَلِكَ بِهِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ [نَحْوُ]<sup>(١٥)</sup> الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فِي مَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ وَلَدَهُ عَنِ التَّأْوِيلِ مِمَّا يَرِيدُ بِهِ غَيْرُهُ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ<sup>(١٦)</sup>. وَإِذَا اخْتَمَلَ ذَا، ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُ عَظِيمُ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ عَابِنَ عَدُوَّهُ لِيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ [صَنِيعُهُ، وَجَائِزٌ أَنْ سَبَقَ]<sup>(١٧)</sup> إِلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ<sup>(١٨)</sup> إِمَارَةٌ مَلَكَ أَوْ إِلَهَامٌ فِي النَّفْسِ عَلَى مَا يَكُونُ لكَثِيرٍ مِنَ الْأَخْيَارِ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ وَخِي عَدُوُّهُ، فَدَعَتْهُ نَفْسُهُ إِلَى الْأَكْلِ، فَيَكُونُ كَالنَّاسِي وَالْجَاهِلِ بِحَقِيقَةِ وَجْهِ النَّهْيِ، وَإِنْ كَانَ تَعَمَّدَ أَكْلَهُ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ فِعْلَهُ [فَعَّلَهُ]<sup>(١٩)</sup> إِنْ كَانَ عَلَى نِسْيَانِ الْعَهْدِ أَوْ عَلَى الذِّكْرِ لَهُ فَإِنَّ الَّذِي أَصَابَهُ عَقُوبَةٌ، وَإِنْ كَانَ بِالَّذِي يَكُونُ بِهِ الْمَحْنَةُ؛ فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ [إِنْ]<sup>(٢٠)</sup> يَعَاقِبُهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُغَيَّرَ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ بِعَذَابٍ أَنْعَمَهَا عَلَيْهِ. وَقَدْ قَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣]. وَمَا لَا يَحْتَمِلُ الْعَقُوبَةُ بِالتَّغْيِيرِ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ بَعْدَ وَعْدِهِ ذَلِكَ مَعَ مَا قَدْ اغْتَرَفَا بِالظُّلْمِ إِذْ ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

(١) فِي ط م: يَتَّبِعُهُمْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَكْرِمُهُ وَبِالَّذِي. فِي ط م: يَكْرِمُهُ وَبِالَّذِي. (٣) فِي ط م: فِي الْأَصْلِ وَط ع: الْإِبْتِلَاءُ. (٤) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: مِبَالِغَةٌ. (٦) مِنْ ط م. (٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: يَكْلَهُمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَط ع: مِنَ الدِّينِ، فِي ط م: مِنَ الَّذِي. (٩) الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ تَخْرِيجِ النِّسْيَانِ. (١٠) مِنْ ط م. (١١) مِنْ ط م. (١٢) فِي ط ع: مِنْهُ. (١٣) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَط م: يَحْتَمِلُ. (١٤) مِنْ ط م. (١٥) فِي ط م: وَلَمْ. (١٦) فِي ط ع: وَنَحْوُ. (١٧) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٨) فِي ط م: يَسْبِقُ. (١٩) مِنْ ط م وَط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٢٠) فِي ط م: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (٢١) مِنْ ط م.

[الأعراف: ٢٣]، وقد قال الله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، وقد كان قال لهما ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ فكان ما يليه به وجهان:

أحدهما: أن ذلك لم يُزل عنهما اسم الإيمان ولا دُعياً<sup>(١)</sup> إليه بعدُ لِفَعْلِهِمَا ذلك. ثبت أنه لا كلُّ ذنبٍ يزيلُ اسمَ الإيمان، وأن [الذنوبَ لا يُحَقِّقُ فيها]<sup>(٢)</sup> الكذبُ في ما اعتقدَ ألا يعصي الله في شيء، وفي ذلك فسادُ أهل الخوارج والمعتزلة وبيانُ أن قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَافَّةً﴾ [النساء: ١٤] ليس على كلِّ عصيانٍ، ولا الوعيدُ بالظلم المطلق يوجِّه كلَّ ظلم وكلَّ عصيانٍ وغواية، بل يلزمُ به تقسيم<sup>(٣)</sup> هذه الحروف على ما يليقُ به. ومن يريدُ بها الجمعَ في كلِّ الآثامِ<sup>(٤)</sup> خارجَ عن المعروف في أحكام الله في أهل المآثم.

والثاني: أنه قد عُوقِبَ بوجوه لا يُوجِبُ<sup>(٥)</sup> جزاءَ منها بما يُسمَّى المعتزلة كبيرةً، بل يُزيلُ اسمَ الإيمان من نحو شرب قطرة من الخمر [أو قذف]<sup>(٦)</sup> محصنة أو أخذ عشرة دراهم من مالٍ آخر، وكذلك فعلُ أولادٍ يعقوب. ثم لم يَجْتَرِأ أحدٌ على دعوى خروج [من ذكرْتُ]<sup>(٧)</sup> من دين الله، لزم بطلان قولهم: إن الصغيرة لا يجوزُ في الحكمة التعذيبُ عليها ولا الكبيرة العفو عنها. وقد كان عَذَّبَ آدم عليه السلام بأنواع العذاب لما لو لم يكن ما أظهرَ فعلَهُمَا على رؤوسِ الخلائق لكان عظيماً.

ثم<sup>(٨)</sup> اختلف في الوجوه الذي يليه؛ منهم من يقول: لما كان من صلبه من الكفرة، وهم ليسوا بأهل الجنة. وقيل: رحمة للخلق لئلا يتأسوا، ولا يُزيلَ الولاية بكلِّ ذنب. وقيل: بلياً لِنَتِيبِهِ<sup>(٩)</sup> الخلق بهما ألا يقوم أحدٌ بتعاهد نفسه عما يُدْمُ إليه إذا وكلَّ نفسه إليه، فيكون ذلك سبباً لجزر الخلق عن النظر إلى أنفسهم في شيء من الخير والفرج إليه بالعصمة عن كلِّ شيء. وقيل: يليه بحق المحنة إذ هي تردُّ صاحبها بين اللذات والآلام وبين أحوال مختلفة لا يحتملُ أن يضربَ [عليها]<sup>(١٠)</sup> بحيث يأمن الزلزل، وإنما ذلك بحفظ الله ومَنِّه لا بتدبيرٍ أحدٍ وجهده، وإن كان الله تعالى يوفق على قدر الجهد، ويُعَصِّمُ على قدر<sup>(١١)</sup> الرغبة إليه والإغتراف به، ولا قوة إلا بالله.

وليس بنا حاجة إلى ذكرِ حكمة الرِّثَّةِ إذ<sup>(١٢)</sup> كانت نفسه مجبولة على حبه باعته إلى مثله لولا نعمة الرب كما قال يوسف عليه السلام: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَفَّارَةٌ أَفَّارَةٌ بِالشُّوْهِ إِلَّا مَا رَجَعْتُ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣] الآية<sup>(١٣)</sup>، وقال: ﴿وَلَا تَكِبُّ هَكَذَا نَفْسٌ إِلَّا عَلَى قَدَرٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ثم<sup>(١٤)</sup> اختلف في ماهية الشجرة: قيل: بأنها<sup>(١٥)</sup> شجرة العنب، وجعل للشيطان فيها نصيباً مما يليه به أبو البشر وأمههم. وقيل: [الحنطة: فيها]<sup>(١٦)</sup> جعل غذاءً ولُذِيهِ لِيُبْدِلَ<sup>(١٧)</sup> بالراحة الكدَّ وبالنعمة<sup>(١٨)</sup> البؤس. وقيل: شجرة العلم إذ بدت سؤاَتُهُمَا، فَعَلِمَا بذلك ما لم يسبق لهما في ذلك، وفَزَعَا إلى ما يُسْتَرَانِ به من الوري.

فالأصل أن هذا نوعٌ ما يُغْلَمُ بالخبر<sup>(١٩)</sup> من عند عالم الغيب. وليس بنا إلى تعرف حقيقته<sup>(٢٠)</sup> حاجة، وإنما علينا معرفة قدر المعصية، فَنَعْتَصِمُ بالله عنها، والطاعة فرغُب<sup>(٢١)</sup> فيها، وبالله العصمة.

والأصل فيه أن الله تعالى فرق بين دار المحنة ودار الجزاء؛ إذ الجمع بينهما يُزيلُ البلوى، ويكثف الغطاء؛ فجعل اللذيذ الذي لا راحة فيه والمولم الذي لا تنقيص فيه جزاء والتردد بينهما<sup>(٢٢)</sup> محنة، ولا قوة إلا بالله.

(١) من ط م، في الأصل: داعياً، في ط ع: راغباً. (٢) من ط م، في الأصل: الذنوب لا تحقق فيه، في ط ع: الذنب لا تحقق فيه. (٣) في ط ع: تفسير. (٤) من ط ع، في الأصل: الأيام، في ط م: الآثام. (٥) في ط م: يجب. (٦) من ط م وط ع، في الأصل: وقذف. (٧) من ط م. (٨) ادرج المحقق في ط ع قبل كلمة ثم العبارة التالية: اختلاف في الوجه الذي يليه. (٩) في الأصل وط ع: لتنبيه، في ط م: لتنبيهة. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) ساقطة من ط ع. (١٢) من ط م، في الأصل وط ع: إذا. (١٣) ادرج الناسخ في ط ع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (١٤) ادرج المحقق في ط ع قبل كلمة ثم العنوان التالي: ماهية الشجرة. (١٥) من ط م، في الأصل وط ع: بأنه. (١٦) من ط م، في الأصل وط ع: حنطة فيما. (١٧) من ط م، في الأصل وط ع: لبدل. (١٨) من ط م: في الأصل وط ع: وبالنعيم. (١٩) من ط م وط ع، في الأصل: الخير. (٢٠) من ط م وط ع، في الأصل: حقيقة. (٢١) من ط م وط ع، في الأصل: فرغِب. (٢٢) من ط م، في الأصل وط ع: منها.

وقوله<sup>(١)</sup> تعالى: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أي تصيرا ٩ - أ / منهم، وكذلك القول في إبليس: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] أي صارَ منهم، ويَحْتَمَلُ مِمَّنْ يكونون كذلك إذ<sup>(٢)</sup> في عِلْمِ الله أنهم يصيرون مِمَّنْ في عِلْمِ الله كذلك مع جواز القول بلا تحقيق آخر كقولو: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْكَافِرِينَ﴾ [المؤمنين: ١٤] لا أن تمَّ خالق غيره.

ثم اختلف في الوجه الذي أوصل إبليس إليه الوسوسة: فقال الحسن: (كان آدم عليه السلام في السماء، وإبليس في الأرض، ولكنه أوصل إليه بالسبب الذي جعل الله لذلك). وقال قوم: كان خاطبه في رأس حية.

وقيل: كان<sup>(٣)</sup> تصوّر بغير [الصورة التي كان عليها عند<sup>(٤)</sup>] قولو: ﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرِجْلِكَ﴾ [طه: ١١٧] الآية، فاعتز به، ولو عرفه لما اعتز به بعد [أن]<sup>(٥)</sup> حذره الله عنه. والله أعلم كيف كان ذلك.

[وعلى ذلك]<sup>(٦)</sup> اختلف في الوجوه التي يؤسوس إلى بني آدم: منهم من يقول: يجري بين الجلد واللحم كما يجري الدم<sup>(٧)</sup>، فيقابل وجهه بصره بقلبه، فيفقد فيه. ومنهم من يقول: هو بحيث جعلت له قوة إيصال الخطر بباليه والقذف في قلبه من الوجه الذي جعل له، وذلك لا يعلمه البشر. ومنهم من يقول: إن النفس كأنها سيالة في الجسد دائرة في جميع الآفاق، لولا الجسد الذي كان يحبسها لكان له الانتشار على ما يظهر<sup>(٨)</sup> في حال النوم عند سكون جسده، ومن ذلك سلطان فكرة الرجل [على]<sup>(٩)</sup> من في أقصى بقاع الأرض حتى يصير له كالمعابين، ففي ذلك يكون قذحه وقذفه.

ونحن نقول، وبالله التوفيق: إنا لا نعلم حقيقة كيفية ذلك، لكن الله تعالى جعل للحقّ علماً وكذلك للباطل. وكل معنى يدعو إلى الباطل، ويحجب عن الحق، فهو عمل الشيطان؛ يجب التعمّد منه والفرغ إليه. وإن لم يعلم حقيقة كيفية ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَوِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] وفصلت: ٣٦، وقال الله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْبَرُّ أَتَقَرُّ إِذَا مَسَّهُمْ خَلْقٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَكْذُرُوا﴾ [الأعراف: ٢٠١]. وقال الحسن في قولو: ﴿مَا تَنَكَّرَ بِكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مَلَكًا أَوْ تَكُونُوا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. (وقد علم آدم أن الملائكة أفضل، وقد علم أن لا خلوة يكون معه، وقد أخبر أنه يموت، وقد علم أنه لا يكون ملكاً، وقد خلق من طين والملائكة من نور، ولكن يكون على فضل الملائكة).

﴿وَقَسَسَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢١] خلّف لهما في [وسوسته أنه يقول ذلك عن نصيحة]<sup>(١٠)</sup>، فتابعاه في الأكل لا على القول منه ما ذكر؛ إذ لو كان عن قبول [لكان ذلك أعظم]<sup>(١١)</sup> من الأكل، ولكن أكلاً على الشهوة وأتباع الهوى. ولو صدقاه في ذلك لكَفَرَا، وكان هذا أعظم من الأكل، ولم يقل لهما ذلك فيها لأجل ذلك الشيء<sup>(١٢)</sup>؛ وذلك كما يقول رجل لآخر في شيء يقتل عليه أو يقطع [له]<sup>(١٣)</sup>: لو فعلت لا تفعل<sup>(١٤)</sup> بك ذلك<sup>(١٥)</sup>، فيقدم عليه. إنه [يتقدم]<sup>(١٦)</sup> لشهوته لا على التصديق له في ذلك. وكذا من يذكر أحداً بمثل<sup>(١٧)</sup> امرأة يحبها ويشارها إياه، فيأتيها بشهوة لا بتصديق الآخر. فمثله أمر آدم في ما وسوس إليه الشيطان.

وهذا الذي يذكر الحسن يوجب أن يكون آدم كان يعلم أن ذلك من الشيطان عدوّه. وذلك إقدام<sup>(١٨)</sup> على إثّر ما ذكر على ما يصف أنه كان يعلم [أنه]<sup>(١٩)</sup> أمر فطيع<sup>(٢٠)</sup> يوجب فعله على العلم بالنهي أنه لا ينال به خيراً، ولا يصل بذلك إلى

(١) هذه العبارة: وقوله تعالى: ﴿فَتَكُونُ﴾ ... الوسوسة أدرج بدلاً منها في طع العنوان التالي: اختلاف في الوجه الذي أوصل إبليس إليه الوسوسة. ثم الأصل أن معرفة موت البشر وما عت خلق كل شيء إنما هو. (٢) من ط م، في الأصل: إن. (٣) ساقطة من ط م. (٤) من ط م، في الأصل وطع: صورة كان عند. (٥) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٦) من ط م، وأدرج في طع بدلاً عنها العنوان التالي: كيف كان ذلك. (٧) إشارة إلى الحديث الشريف: يجري في الإنسان بين الجلد واللحم مجرى الدم [البخاري ٧١٧١]، انظر أيضاً في ما سيرد من بيان اختلاف العلماء في الشيطان وسلطانته. (٨) من ط م وطع، في الأصل: ظهر. (٩) من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل: وسوسة أنه يقول ذلك عن نصحه، في طع: وسوسته عن نصحه. (١١) من ط م، في الأصل: كان ذلك أعظم، في ط م: كان أعظم. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: شيء. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: تفعل. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: ولك. (١٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٧) من ط م، في الأصل وطع: مثل. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: قطع.

فضل، بل [أتبع] <sup>(١)</sup> الشيطان بما هوى، واشتهى. وهذا لو كان شهده كان فظيماً أن يدعيه على أبي البشر ومن قد فضله الله تعالى بالذي سبق ذكره، بل لو قيل له: إنه لو لم <sup>(٢)</sup> يكن علم من عدوه أو إلهام على ما يكون للأخبار أو كان أسمع [عن غير الصورة التي رآها من قبل كان] <sup>(٣)</sup> أقرب وأحق أن يظن به من أن يذكر الذي ذكر.

ومنى يكون الإقدام [لجهة يجرى لا] <sup>(٤)</sup> على طمع في ذلك، بل لا يُنكر أن يكون له، ولكن على ما يتنا، وليس من ذلك الوجه الوحشة في الدين.

ثم قد ذكر ملكين؛ والكلام في الفضل وغير الفضل على قوله لا معنى له؛ لأنه يجعل فعلهم جبراً <sup>(٥)</sup>، ومن فعله جبراً <sup>(٦)</sup> لا ترتفع درجته، ولا يعلو قدره. ثم يجعل الفضل لهم بالخلقة فكيف كان يطمع في ذلك ولم يكن هو يخلقهم؟ ولهذا أنكر أن يكون <sup>(٧)</sup> منهم عصيان؛ إذ خلقوا من نور. ومن لا يعصي بالخلقة فإنه لا يُحمد. ولو كان يجب الحمد [به] لوجب <sup>(٨)</sup> في كل مواب وكل حيوان لا يعصي بالخلقة. وذلك بعيد.

وجائز، أن يكون آدم عليه السلام طمع أن يكونا ملكين بأن يجعل على ما عليه صنيعهم من العصمة والإتيقار بذكر الله وطاعته عن جميع الشهوات. والله قادر على أن يجعل البشر على ذلك؛ وذلك ما يوجد فيهم من معصوم ومخدول ليُعْلَم أن الخلقة لا توجب شيئاً مما ذكر. ولا قوة إلا بالله.

ثم الأصل أن معرفة موت البشر وما عنه خلق كل شيء، إنما هو سمعي، ليس هو حسي، ولا في الجوهر دليل الفناء. والله تعالى أن يُميت من شاء [ويُحيي من شاء] <sup>(٩)</sup>.

فقول الحسن، إنه عليم، ذلك: ثبت بشبات الخبر عن الله تعالى، ينتهي إليه، أنه كان بلغه في ذلك. وكذلك أمر الملائكة وحال [الأضداد ومجبة] <sup>(١٠)</sup> الذكر وظهور العصمة تُعرف بالمحبة والمشاهدة بمنها، ولا قوة إلا بالله.

ثم ذكر الحسن في خلال ذلك أن آدم عليه السلام قد عليم أن الملائكة لا يموتون. لا أدري ما هذا؟ أهو عقد اعتقد؟ أم جرى على لسانه؟ [لأن مثل هذا] <sup>(١١)</sup> لا يعلم إلا بما لا يرتاب في ذلك أنه جاء عن الله تعالى، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخَايَ الْيَاسِقِينَ إِنِّي إِلَهٌُ بِمَا عَلَّمْتُ، أَفَأَعْبُدُونَ مِن دُونِي أَعْتَدَ لِلْكَافِرِينَ أَعْدَادًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾ <sup>(١٢)</sup> سبب الزلّة والإخراج منها، لا أن تولّى هو إخراجهما وإزالتهما، وقد ذكرنا [أنه قد تسمى] <sup>(١٣)</sup> الأشياء باسم أسبابها والأسباب باسم الأشياء، وذلك ظاهر معروف في اللغة غير ممتنع تسمية الشيء باسم سببه، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخَايَ الْيَاسِقِينَ إِنِّي إِلَهٌُ بِمَا عَلَّمْتُ، أَفَأَعْبُدُونَ مِن دُونِي أَعْتَدَ لِلْكَافِرِينَ أَعْدَادًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾ <sup>(١٤)</sup> التي أنزلها الله تعالى فيها، وأباح لهما التناول مما <sup>(١٥)</sup> فيه.

ثم اختلف في وسوسة الشيطان لآدم وحواء عليهما السلام فيم كان؟ ومن أين كان؟ ولماذا كان؟ قيل: إنه كان في السماء فوسوس إليهما من رأس الحبة حسداً منه لما رآهما يتقلبان في نعيم <sup>(١٦)</sup> الله، ويتنعمان فيه، فاشتد ذلك عليه، وقيل: إنه كان في الدنيا، فوسوس لهما من بُعد، والله أعلم.

ثم <sup>(١٧)</sup> اختلف في الشيطان؛ أله سلطان على القلوب؟ أم يوسوس في صدورهم من بُعد؟ فقال بعضهم: له سلطان على القلب على ما جاء [في الحديث الشريف] <sup>(١٨)</sup>: أنه يجري في الإنسان بين الجلد واللحم مجرى الدم [البخاري ٧١٧١]

(١) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من ط م. (٣) في الأصل: على الصورة التي أراها من كان، في ط م: على غير الصورة التي أراها من قبل كان، في طع: عن الصورة التي أراها من قبل كان. (٤) في ط م: بجهة بخير لا. (٥) من ط م، في الأصل وطع: خيراً. (٦) من ط م، في الأصل وطع: خيراً. (٧) من ط م وطع، في الأصل: يقول. (٨) من ط م، في الأصل وطع: ليجب، والضمير في به يعود إلى الفضل. (٩) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع، في الأصل: الأضداد محبة، في ط م: الاغذاء ومحبة. (١١) من طع، في الأصل: لأنه مثله لا، في ط م: لأن مثله لا. (١٢) في ط م: أي. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: أن قد يسمى. (١٤) في النسخ الثلاث: والنعيم. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: فيما. (١٦) في النسخ الثلاث: نعم. (١٧) أدرج في طع قبل: ثم العنوان التالي: اختلف في الشيطان. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث.

وقيل: إنه لا سلطان له على القلوب، ولكنه يقذف فيهم من البعد، ويدعوهم إلى الشرّ بآثار تُرى في الإنسان من الأحوال من حال الخير والشرّ؛ وكأن تلك الأحوال ظاهرة من أثر الخير والشرّ. فإذا رأى ذلك فعند ذلك يوسوس، ويدعوه إلى الشرّ. وعلى ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]؛ أخيراً أنه لا سلطان له علينا سوى الدعاء لنا. وهو لا يُشبه. والله أعلم.

ثم قيل في من عصى ربه: أليس قد أطاع الشيطان؟ قيل: بلى. فإن قيل<sup>(٢)</sup>: فإذا أطاع الشيطان ألا<sup>(٣)</sup> كفر؟ قيل: [لا]<sup>(٤)</sup> لأنه ليس يقصد قصد طاعة الشيطان، وإنما يكفر بقصد طاعة الشيطان، وإن كان في عصيان الرب طاعته. وكذلك روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه سئل عن ذلك، فأجاب بمثل هذا الجواب.

والأصل أن الفعل الذي يُبلى له ليس هو لنفسه فعل الطاعة للشيطان ليصير به مطيعاً؛ إنما يجعله طاعة القصد بأن يجعله طاعة له. وقد زال ذلك، وإن سرّ هو به، وفَرِح كما<sup>(٥)</sup> سرّ بزوال السرور عنهما واللذة، وإن كان بفعل من لا يجوز وصف من فعل ذلك بطاعة الشيطان، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿وَقُلْنَا أَهْبَطُوا﴾ قيل: الهبوط<sup>(٦)</sup> النزول في موضع كقوله: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] أي انزلوا فيه. ويحتمل الهبوط منها أنه النزول من المكان المرتفع إلى المنحدر والدون من المكان.

وقوله: ﴿بِمَكْرٍ لِيَمِيزَ عَدُوًّا﴾، قيل: يعني إبليس وأولاده [وآدم وأولاده]<sup>(٧)</sup> بعضهم لبعض عدو، والعداوة في ما بيننا وبين الحيات<sup>(٨)</sup> عداوة طبع، والعداوة التي بيننا<sup>(٩)</sup> وبين إبليس عداوة اختيار وأمر؛ إذ الطبع ينفر عن كل مؤذ ومضّر، وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَنْزِيلِ مَنَافِعٌ﴾ تَقْرُونَ فيها كقوله: ﴿جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ فَسْرًا﴾ [غافر: ٦٤].

وقوله: ﴿وَمَتَّعَ الْإِنْسَانَ﴾ أي متاعاً لكم لا نقضاء آجالكم. ويحتمل متاعاً لكم لا نقضاء الدنيا وانقطاعها.

### الآية ٣٧

وقوله: ﴿فَقُلْنَا أَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ﴾ أي أخذ. وقوله: ﴿فَقَالَ عَلَيْهِ﴾ قيل: [إن]<sup>(١١)</sup> فيه وجوهاً: قيل: ﴿فَقَالَ عَلَيْهِ﴾ أي وفق له التوبة، وهداه إليها، كقوله: ﴿فَتَرْتَابَ عَلَيْهِمْ لِسُتُوًّا﴾ [التوبة: ١١٨] أي وفق لهم التوبة، فتأبوا. وقيل: خلق فعل التوبة منه، فتأب، كما قلنا في قوله: ٩ - ب/ هداه إليها، فتأب؛ أي خلق فعل الإهتداء [منه]<sup>(١٢)</sup> فافتدى. وقيل: تأب عليه؛ أي تجاوز. وقيل: إن التوبة هي الرجوع؛ [رجع آدم عن عصيائه]<sup>(١٣)</sup> فرجع هو إلى الغفران والتجاوز، وبعضه قريب من بعض.

وفي الآية<sup>(١٤)</sup>: أنه إنما تأب عليه لكلمات تلقاها من ربه. والآية تنقضي على المعتزلة قولهم؛ لأنهم يقولون: إن من ارتكب صغيرة فهو مغفور له لا يحتاج إلى الدعاء ولا إلى التوبة. فأدّم دعا بكلمات تلقاها منه<sup>(١٥)</sup> فتأب عليه. ولو كان مغفوراً له ما ارتكب لكأن الدعاء [فضلاً وتكلفاً]<sup>(١٦)</sup> وبالله التوفيق.

والكلمات هي ما ذكرت في سورة أخرى: ﴿وَرَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] الآية<sup>(١٧)</sup>.

وقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْتَوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ أي قابل التوبة، وقيل: [أي]<sup>(١٨)</sup> موفق للتوبة وهاه [لها]<sup>(١٩)</sup> لقوله: ﴿غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] وقد ذكرنا في قوله: ﴿فَقَالَ عَلَيْهِ﴾ ما احتل فيه ﴿الرَّحِيمُ﴾ بالمؤمنين ورحيم بالتائبين.

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: في من عصى ربه. (٢) من ط م، في الأصل وطع: قال. (٣) في الأصل وطع: أن لا. (٤) من ط م. (٥) من ط م، في الأصل وطع: كلما. (٦) في ط م: الهبوط هو. (٧) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م وطع، في الأصل: الحياة. (٩) في ط م: وبينهم ظاهرة. وقيل: وبين الحية التي حملت إبليس حتى وسوس لهما من ذوابها. فهذا لا يعلم إلا بالسمع، إذ ليس في الكتاب ذلك غير أن العداوة بيننا. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: وقيل. (١١) من ط م. (١٢) من ط م، في الأصل: راجع آدم عن عصيانه، في طع: رجع آدم من عصيانه. (١٣) أدرج في طع بعدها: آية. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: عنه. (١٥) من ط م، في الأصل وطع: فضل وتكلف. (١٦) أدرجت في طع تمة الآية بدل كلمة الآية. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م.

## الآية ٢٨

وقوله: ﴿فَلَمَّا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَعَلْنَا﴾ ذكر مَبْطُلُهُمْ جميعاً، فإذا مَبْطُلُوا فَرَادَى لم يَخْرُجُوا مِنَ الْأَمْرِ، بل كانوا في الْأَمْرِ، [فَدَلَّ أَنَّ الْجَمْعَ فِي الْأَمْرِ] <sup>(١)</sup> والذكر لا يُصَيِّرُ الْجَمْعَ فِي الْفِعْلِ شَرْطاً.

وقوله: ﴿فَلَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هَذِي﴾ أي لَيَأْتِيَنَّكُمْ. وهذا جائز في اللغة. [وقوله] <sup>(٢)</sup>: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هَذَا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ أي مَنْ تَبِعَ هَدَايَ، ودَاوَمَهُ <sup>(٣)</sup> حتى مات ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وكذلك قوله: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هَذَا فَلَا يَغِيظُ﴾ في الدنيا ﴿وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣] في الآخرة إذا مات عليه.

## الآية ٢٩

وهذه الآية والتي تليها: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ تنقُصُ على الْجَهَنَّمِ لأنهم يقولون بفناء الجنة والنار وانقطاع ما فيها. فلو كانت الجنة نَفْسِي، وينقطع ما فيها، لكان فيها خوف وحزن؛ لأن مَنْ خاف <sup>(٤)</sup> في الدنيا زوال النعمة عنه وفوتها يحزن [عليه] <sup>(٥)</sup> وَيَنْقُصُهُ ذَلِكَ. ولذلك وصف الدنيا بالخوف والحزن لما يزول [نعيمها] <sup>(٦)</sup>، ولا تبقى. فأخبره، ﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ [أي] <sup>(٧)</sup> خوف التيمم <sup>(٨)</sup>، ولا حزن؛ أي حزن فوات النعمة. ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ دل أنها باقية، وأن نعيمها دائم <sup>(٩)</sup>، لا يزول.

وكذلك أخبره ﴿أَنَّ الْكَافَرَ فِي النَّارِ خَالِدٌ﴾ وأن عذابها أليم شديد فلو كان لهم رجاء النجاة منها [لَخَفَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَهَانَ؛ لِأَنَّ مَنْ عُرِيبَ فِي الدُّنْيَا بِعُقُوبَةٍ، وَلَهُ رَجَاءُ النِّجَاةِ مِنْهَا] <sup>(١٠)</sup> هَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، [وَخَفَّ] <sup>(١١)</sup>، وبالله التوفيق.

## الآية ٤٠

وقوله: ﴿يَتَّبِعْ إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا يَتَّبِعْ آلَيْنِ أَمْتٌ عَلَيْكُمُ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ قوله ﴿أَذْكُرُوا يَتَّبِعْ آلَيْنِ﴾ خُصِّصْتُ لَكُمْ دُونَ غَيْرِكُمْ مِنْ نَحْوِ مَا جَعَلَ مِنْكُمْ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُلُوكَ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَكُمْ مِلُوكًا وَأَنبَأَكُمْ أَنَّهُمْ يُبَرِّئُ أَصْدَاقَ الْغَالِبِينَ﴾ [المائدة: ٢٠] وَيَحْتَمِلُ ﴿أَذْكُرُوا يَتَّبِعْ﴾ يعني النجاة مِنْ فِرْعَوْنَ حِينَ كَانَ يَسْتَعِيدُّكُمْ، وَيَسْتَحْدِيكُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ أَبْنَاءُكُمْ لَسَنَحْنُنَّ نِسَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١] الآية <sup>(١٢)</sup>. وَيَحْتَمِلُ ﴿أَذْكُرُوا يَتَّبِعْ﴾ مِنْ نَحْوِ مَا أَعْطَاهُمْ اللَّهُ الْمَنَ وَالسُّلْوَى وَتَظْلِيلَ الْعِمَامِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ دُونِ غَيْرِهِمْ.

وقيل: نعمته محمد ﷺ بعته <sup>(١٣)</sup> وقت اختلافهم في الدين وتفرقهم في ما كان عليه من ماضٍ مِنَ النَّبِيِّ لِيُذَلِّلَهُمْ عَلَى الْحَقِّ مِنْ ذَلِكَ، وَيُؤَلِّفَ بَيْنَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ كَمَا أَحْوَجَهُمُ الْاِخْتِلَافُ إِلَى مَنْ يَقُومُ <sup>(١٤)</sup> بِذَلِكَ مِنْ وَجُوهُ يُعَلِّمُ صِدْقَهُ فِي ذَلِكَ، فَبَعَثَ [الله] <sup>(١٥)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نعمةً مِنْهُ عَلَيْهِمْ؛ إِذْ بَطَّأَتْ نَجَاتُهُمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَيَحْتَمِلُ ﴿أَذْكُرُوا يَتَّبِعْ﴾ أي وَجَّهوا شُكْرَ نِعْمَتِي إِلَيَّ، وَلَا تُوجِّهوها إِلَى غَيْرِي. فَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُرَادُ فَهُمْ وَغَيْرُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ: [إِذْ عَلَى] <sup>(١٦)</sup> كُلِّ مَنَعَةٍ عَلَيْهِ أَنْ يُوَجِّهَ شُكْرَ نِعْمِهِ إِلَى رَبِّهِ. وَكَانَ الْأَمْرُ بِذِكْرِ النِّعْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَمْرًا <sup>(١٧)</sup> بِعِرْفَانِهِ فِي الْقَلْبِ أَنَّهَا مَنَّةٌ لَا الذِّكْرَ بِاللِّسَانِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى ذِكْرِ كُلِّ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ سِوَى الْإِغْتِرَافِ بِالْعَجْزِ عَنْ آدَاءِ شُكْرِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا طَوَالَ عُمُرِهِ.

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ﴾، قد ذُكِّرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ <sup>(١٨)</sup> أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ عَلَى وَجْهَيْنِ <sup>(١٩)</sup>: عَهْدُ خَلْقِهِ لِمَا جَعَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّ أَحَدٍ دَلَالَةً تَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْهُ لِلْعِبَادَةِ، وَلَا يَتَرَكُهُ سُدىً، وَعَهْدُ رَسُولِهِ عَلَى أَلْسِنِ الرُّسُلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾ <sup>(٢٠)</sup> [المائدة: ١٢] وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ١٢] [الآية وكقولوه] <sup>(٢١)</sup> ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٨٧] الآية. [وكقولوه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]] <sup>(٢٢)</sup>.

(١) من ط م. (٢) من ط م و ط ط. ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل: ودام، في ط م و ط ط: ودام عليه. (٤) من ط م و ط ط، في الأصل: خالف. (٥) من ط م و ط ط، ساقطة من الأصل. (٦) من ط م. (٧) من ط م. (٨) في ط م: النعمة. (٩) في ط ط: دائمة. (١٠) من ط م. (١١) من ط م. (١٢) ساقطة من ط ط. (١٣) من ط ط، في الأصل و ط م: بحث. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ط: يقول. (١٥) من ط ط. (١٦) في ط م: وعلى كل. (١٧) من ط م، في الأصل و ط ط: أمر. (١٨) ذلك في تفسير الآية: ٢٧. (١٩) من ط م و ط ط، في الأصل: نوجيهين. (٢٠) أدرجت في ط ط الآية كاملة بدل تقسيمها وإدراج القسم الثاني منها قبل الأول: كقوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ قبل وكقولوه ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ﴾. (٢١) من ط م و ط ط، ساقطة من الأصل. (٢٢) من ط ط.



وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ بِهَدْيِكُمْ﴾ الذي وعدتكم وهو الجنة كقولهِ تعالى: ﴿لَا كُفْرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ جَنَاحُ﴾ (المائدة: ١٢) وَيُقَالُ: ﴿وَأَوْفُوا بِهَدْيِكُمْ﴾ أي أدوا ما فرضت عليكم من فرائض، وَوَجَّهُوا إِلَيَّ شُكْرَ نِعْمَتِي وَلَا تَشْكُرُوا غَيْرِي وَيَكُونُ ﴿وَأَوْفُوا بِهَدْيِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> الذي أخذ على النبيين بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٨١] الآية، ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] فيكون عهده تبليغ ما بين في كتبهم من بعث محمد ﷺ والإقرار به والنصر له إذ بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ.

وقوله ﴿وَلَيْسَ قَارِعُونُ﴾ أي اخشوا سلطانِي وقُدْرَتِي. وقيل: اخشوا عذابِي ونِقْمَتِي. وقيل: اخشوا نقض عهدي وكتمان بعث<sup>(٢)</sup> نبيي محمد ﷺ.

### الآية ٤١

وقوله: ﴿وَمَا أَمْرًا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ على نبيي محمد ﷺ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ مِنَ الْكِتَابِ مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَغَيْرِهِمَا، وَهُمْ قَدْ عَرَفُوا مُوَافَقَتَهُ كِتَابَهُمْ؛ إِذْ لَمْ يَتَكَلَّفُوا جَمْعَ هَذَا إِلَى كِتَابِهِمْ وَمُقَابَلَةً بَعْضُ بَعْضٍ. أَوْ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿مُصَدِّقًا﴾ أَي مُوَافِقًا ﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾ مِنَ الْكِتَابِ. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ صِنفٌ مِنَ الْكُفْرَةِ، وَهُمْ الصَّابِتُونَ: إِنْ الْإِنْجِيلُ نَزَلَ بِالرُّخْصِ، وَالتَّوْرَةُ نَزَلَتْ بِالشَّدَائِدِ، فَقَالُوا بَاطِنِينَ لِمَا لَمْ يَزَلْ نَزُولُ الْكِتَابِ: بَعْضُهَا عَلَى الرُّخْصِ وَبَعْضُهَا عَلَى الشَّدَائِدِ مِنْ وَاحِدٍ حِكْمَةً. فَقَالَ ﷺ: ﴿مُصَدِّقًا﴾ أَي مُوَافِقًا لِلْكِتَابِ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ مِنْ وَاحِدٍ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَدَائِدٌ وَرُخْصٌ؛ إِذْ لَمْ يَنْهَى هَذَا عَنْ شَيْءٍ، وَيَأْمُرُ آخَرَ، وَيَنْهَى فِي وَقْتٍ، وَيَأْمُرُ بِهِ فِي وَقْتٍ، وَلَيْسَ فِيهِ<sup>(٣)</sup> خُرُوجٌ عَنِ الْحِكْمَةِ؛ [إِنَّمَا الْخُرُوجُ عَنِ الْحِكْمَةِ]<sup>(٤)</sup> أَنْ يَأْمُرَ أَحَدًا، وَيَنْهَى فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَفِي حَالٍ وَاحِدٍ وَفِي شَيْءٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ الْمَنْسُوخَ مُوَافِقٌ لِلنَّاسِخِ غَيْرُ مُخَالِفٍ لَهُ لِأَنَّ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ مَا كَانَتْ فِي كِتَابِهِمْ، ثُمَّ نُسِخَتْ لَنَا، فَلَوْ كَانَ فِيهَا خِلَافٌ<sup>(٥)</sup> لَظَهَرَ الْقَوْلُ مِنْهُمْ: إِنَّهُ مُخَالِفٌ، وَإِنَّهُ غَيْرُ مُوَافِقٍ. وَكَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، [فَلَمْ يَكُنْ]<sup>(٦)</sup> بَعْضُهُ مُخَالِفًا لِبَعْضٍ كَقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup> ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوَجهين: قِيلَ: لَا تَكُونُوا أَوَّلَ قَدْرَةٍ يُفْتَدَى بِكُمْ فِي الْكُفْرِ. وَقِيلَ: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ فِي مَا آمَنْتُمْ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا آمَنُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ، فَلَمَّا بُعِثَ كَفَرُوا بِهِ.

[وقيل: هُم أَوَّلُ مَنْ اتَّقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ ظَهَرَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، فَلَوْ كَفَرُوا لَكَانُوا أَوَّلَ مَنْ يَكْفُرُ بِهِ]<sup>(٨)</sup> فَيُلْحَقُهُمْ مَا يُلْحَقُ مَنْ سَلَّ [الْكَفْرَ لِقَوْمِهِ]<sup>(٩)</sup> مَعَ مَا يَكُونُونَ هُمْ بِمَعْنَى الْحُجَّةِ لغيرِهِمْ، إِذْ كَانُوا أَعْرَفَ بِهِ وَابْصَرَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْإِلَهِ وَالْبَرَاهِينِ، فَيَقْتَدِي بِهِمْ مَنْ لَمْ يَشْهَدْ، وَلَا عَلِمَ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمْ لَوْ كَفَرُوا مَا عَلَى أَوَّلِ مَنْ كَفَرَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مَعَ مَا يُلْحَقُهُمْ فِيهِ وَصْفُ التَّعَنُّتِ وَالتَّمَرُّدِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا يَاقِينَ تَمَّا قَلِيلًا﴾ قِيلَ: بِحُجَّتِي. قَالَ الْحَسَنُ: (الآيات<sup>(١٠)</sup>) فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ هِيَ الدِّينُ كَقَوْلِهِ: ﴿أَشْرَكُوا الْفَلَاحَ بِالْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٦ و ١٧٥]. وَأَمَّا عِنْدَنَا فَهِيَ الْحُجَّةُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ اسْمَ الشَّرَاءِ قَدْ يَقَعُ مِنَ اخْتِيَارِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِلَفْظِ الشَّرَاءِ.

وقوله: ﴿وَلَيْسَ قَارِعُونُ﴾ أَي اتَّقُوا عَذَابِي وَنِقْمَتِي. وَيَحْتَمِلُ سُلْطَانِي وَقُدْرَتِي. وَقَدْ ذَكَرْنَا<sup>(١١)</sup>.

### الآية ٤٢

وقوله: ﴿وَلَا تَلْسُوا الْعَرَى بِالْإِطْلَاقِ وَتَكُونُوا الْعَرَى﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ لَا تَشْتَرُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ<sup>(١٢)</sup>، وَيَحْتَمِلُ [لَا تَلْسُوا أَي لَا تَلْسُوا، هُوَ تَلْسُ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَيَحْتَمِلُ<sup>(١٣)</sup> لَا تَلْسُوا أَي لَا تُشَبِّهُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَيَحْتَمِلُ: لَا تَلْسُوا أَي لَا تَكْتُمُوا، وَيَحْتَمِلُ، لَا تَلْسُوا أَي لَا تَمْحُوا بِعَث<sup>(١٤)</sup> مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا تُثَبِّرُوا غَيْرَهُ، وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ.

(١) من ط م. (٢) من ط م. من الأصل و ط ع: نعت. (٣) ساقطة من ط م. (٤) من ط م. (٥) من ط م، في الأصل و ط ع: خلافًا. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع: فلو لم يكن. (٧) في ط م: لبعضه. (٨) من ط م. (٩) من ط م، في الأصل: السن القوم، في ط ع: السنة لقوم. (١٠) في ط ع: آيات. (١١) ذلك في تفسير الآية: ٢١. (١٢) من ط م و ط ع، في الأصل: بالحق بالباطل. (١٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ع: نعت.

ثم ﴿الْحَقُّ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ محمداً ﷺ وبعثه. وَيَحْتَمِلُ ﴿الْحَقُّ﴾ الإيمان، والباطل هو الظلم والكفر، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَنشَرِ مَوْتَهُنَّ﴾ لما دُكِرَ هو وبعثه أنه حق؛ أن كان محمداً، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، أو القرآن [أو الإيمان]<sup>(١)</sup> ولكن تُعَانِدُونَ، وتكذبون.

**الآية ٤٢** وقوله ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة أمراً بقبول الصلاة المعروفة [والزكاة المعروفة]<sup>(٢)</sup> والدعوة<sup>(٣)</sup> إليهما كقوليه ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥] ليس هو إخباراً<sup>(٤)</sup> عَنْ إِمَامَةٍ فَعَلِيَّهَا وَلَكِنْ الْقَبُولَ لَهَا وَالْإِيمَانَ بِهَا. والله أعلم.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الأمر بإقامة الصلاة [وإيتاء]<sup>(٥)</sup> الزكاة أمراً بكونهم على حال تكون صلاتهم [صلاة وزكاتهم]<sup>(٦)</sup> زكاة. [وكانه]<sup>(٧)</sup> قَالَ: كُونُوا فِي حَالٍ تَكُونُ صَلَاتُكُمْ صَلَاةً وَزَكَاتُكُمْ زَكَاةً فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهُمْ كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ، وَكَانُوا يَصَلُّونَ، وَيَصَّدَّقُونَ<sup>(٨)</sup>، وَلَكِنْ صَلَاتُهُمْ وَزَكَاتُهُمْ لَمْ تَكُنْ لِلَّهِ لِمَا لَمْ يَأْتُوا بِالْإِيمَانِ، أُمِرُوا أَنْ يَأْتُوا بِالْإِيمَانِ/ ١٠ - أ/ لِتَكُونَ صَلَاتُهُمْ تِلْكَ صَلَاةً فِي الْحَقِيقَةِ.

وَيَحْتَمِلُ الأمر بإقامة الصلاة [وإيتاء]<sup>(٩)</sup> الزكاة أمراً<sup>(١٠)</sup> بإقامتها بأسبابها وشرائطها مِنْ نَحْوِ الطَّهَارَةِ وَاللِّبَاسِ وَإِخْلَاصِ النِّيَّةِ لَهُ. وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ<sup>(١١)</sup>.

وَيَحْتَمِلُ الأمر بإقامة الصلاة [وإيتاء]<sup>(١٢)</sup> الزكاة [أمراً لمعنى]<sup>(١٣)</sup> فيهما؛ وهو الخضوع والطاعة [له]<sup>(١٤)</sup> والثناء عليه. وَذَلِكَ [على كل]<sup>(١٥)</sup> أَحَدٍ أَنْ يَخْضَعَ لِرَبِّهِ وَيُطِيعَهُ وَلَا يَعْصِيَهُ، وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ [أَحَدٍ]<sup>(١٦)</sup> أَنْ يَزْكِيَ نَفْسَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَافُورَاتِ، وَيَحْفَظَهَا، وَيَصُونَهَا<sup>(١٧)</sup> عَنْ جَمِيعِ مَا يَبْغِضُهَا<sup>(١٨)</sup>، وَذَلِكَ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ.

وقوله ﷻ<sup>(١٩)</sup>: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ قيل: هو بوجوه: قيل: إِنَّ الْيَهُودَ كَانُوا [يَصَلُّونَ، وَلَا يَزْكُونُ، فَأُمِرُوا أَنْ يَصَلُّوا لِلَّهِ، وَيَرْكَبُوا فِيهَا عَلَى مَا يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُونَ. وَقِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا]<sup>(٢٠)</sup> يَصَلُّونَ وَحِدَانًا لِغَيْرِ اللَّهِ، فَأُمِرُوا بِالصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ بِالْجَمَاعَةِ. وَفِيهِ أَمْرٌ بِحُضُورِ الْجَمَاعَةِ. وَقِيلَ: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ أَيِ كُونُوا مَعَ الْمُصَلِّينَ؛ يَعْنِي الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تُخَالِفُوهُمْ فِي الدِّينِ وَالْمَذْهَبِ؛ أَيِ اعْتِقَادًا.

**الآية ٤٤** وقوله ﷻ<sup>(٢١)</sup>: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ قيلَ فِيهِ بوجوه: قيلَ: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ﴾ يَعْنِي الْآتِبَاعَ<sup>(٢٢)</sup> وَالسُّفْلَةَ بِآتِبَاعِكُمْ وَتَعْظِيمِكُمْ لِعَلْمِكُمْ وَتَلَاوِكُمْ الْكِتَابَ ﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ وَلَا تَأْمُرُونَهَا بِآتِبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَتَعْظِيمِهِ لِعَلْمِهِ وَنُبُوَّتِهِ وَلِفَضْلِ مَنْزِلِهِ عِنْدَ اللَّهِ؟

[وقوله]<sup>(٢٣)</sup>: ﴿وَأَنتُمْ تَنُوتُونَ الْكِتَابَ﴾ أَيِ تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ أَنَّهُ كَذَلِكَ. [وقوله]<sup>(٢٤)</sup>: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أَنْ ذَا لَا يَصْلُحُ؟ وَقِيلَ: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ﴾ يَعْنِي الْفُقَرَاءَ وَالضَّعْفَةَ<sup>(٢٥)</sup> بِالْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا تَأْمُرُونَ الْأَغْنِيَاءَ وَأَهْلَ الْمَرْوَةِ<sup>(٢٦)</sup> بِوَلِيمَا تَخَافُونَ قُوَّتَ الْمَاكِلَةِ وَالْبِرِّ وَانْقِطَاعِهِ عَنْكُمْ؟

وَيَحْتَمِلُ [أَنْ ذَا]<sup>(٢٧)</sup> الْخِطَابُ لَهُمْ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الْآ<sup>(٢٨)</sup> يَأْمُرُ أَحَدٌ بِمَعْرُوفٍ إِلَّا وَيَأْمُرُ نَفْسَهُ بِمِثْلِهِ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ

(١) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط م: وَالْإِيمَانُ. (٢) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: الْمَدْعُودَةُ، فِي ط م: وَالْمَدْعُودَةُ. (٤) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: أَخْبَارُ. (٥) مِنْ ط ع. (٦) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (٨) فِي ط ع: وَيَصَّدَّقُونَ. (٩) مِنْ ط ع. (١٠) مِنْ ط م. (١١) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (١٣) مِنْ ط م وَ ط ع، فِي الْأَصْلِ: أَوْ الْمَعْنَى. (١٤) مِنْ ط م. (١٥) فِي ط م: عَلَى جَمِيعِ (الْمُؤْمِنِينَ) عَلَى كُلِّ. (١٦) مِنْ ط م. (١٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: وَيَصُونُونَ. (١٨) فِي الْأَصْلِ: يَفْرُقُهُ بِهِ، فِي ط م: يَبْغِضُهُ بِهِ، فِي ط ع: يَفْرُقُهُ بِهِ. (١٩) مِنْ ط م. (٢٠) مِنْ ط م. (٢١) مِنْ ط م. (٢٢) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: لِاتِبَاعِهِ. (٢٣) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٢٤) مِنْ ط م وَ ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٢٥) مِنْ ط م وَ ط ع، فِي الْأَصْلِ: أَوْ الضَّعْفَةُ. (٢٦) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَ ط ع: الثَّرْوَةُ. (٢٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: إِذْ، فِي ط ع: ذَا. (٢٨) فِي ط ع: إِنَّ.

يبدأ بنفسه ثم بغيره؛ فذلك أنفع وأسرع إلى القبول. ﴿أَلَّا تَعْلَمُونَ﴾ [ذلك]<sup>(١)</sup> في العقل أن يجعل أول السعي في إصلاح نفسه ثم الأمر لغيره، والله أعلم.

#### الآية ٤٥

وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: <sup>(٣)</sup> اسْتَعِينُوا بالصبر على ترك الرئاسة والمأكلة في الدنيا؛ لأن الخطاب كان للرؤساء منهم بقوله ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ إلى قوله ﴿وَأَنْتُمْ تَكُونُونَ مِنَ الْكَاتِبِينَ﴾ والله أعلم.

وَيَحْتَمِلُ أن اضربوا على ترك الرئاسة لمحمد ﷺ والإنقياد له والخضوع لإما يبين لكم من الثواب في الآخرة لمن آمن به وأطاعه وترك الرئاسة له.

وَيَحْتَمِلُ أن اضربوا على المكاري وترك الشهوات بأن الجنة لا تُدْرِك إلا بذلك لما جاء [به الحديث الشريف]<sup>(٤)</sup>: «خُفَّتِ الجنة بالمكاري والنار بالشهوات» [مسلم ٢٨٢٢]

وَيَحْتَمِلُ أن استعينوا بالصوم والصلاة على آدابهما. لكن هذا يرجع إلى المؤمنين، والآية نزلت في رؤساء بني إسرائيل، دليله قوله ﴿وَأَنْتُمْ تَكُونُونَ مِنَ الْكَاتِبِينَ﴾. وإنما يصلح هذا التأويل في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ الآية<sup>(٥)</sup> [البقرة: ١٥٣].

وقوله ﷺ: ﴿وَأَنَا لَكِيمٌ إِلَّا عَلَى الْخَشْيَةِ﴾ يُخْرِجُ، والله أعلم، على ما ذكرنا من ترك الرئاسة والمأكلة في الدنيا؛ إنها كبيرة عليهم إلا على الخاشعين، فإنها غير كبيرة ولا عظيمة عليهم. وَيَحْتَمِلُ: أن ترك الرئاسة لمحمد ﷺ والإنقياد له والخضوع<sup>(٦)</sup> [لقليل إلا على الخاشعين، فإنه لا يثقل ذلك عليهم، ولا يكبر] [وقيل: إن تحويل القبلة إلى الكعبة لثقل]<sup>(٧)</sup> وَيَحْتَمِلُ أن يقال: إن الصبر على الطاعة وأداء هذه الفرائض الكبيرة على المنافقين إلا على المؤمنين خاصة؛ فإنه لا يتعاطم ذلك عليهم. وقيل: إن تحويل القبلة إلى الكعبة لثقل على اليهود، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِلَّا عَلَى الْخَشْيَةِ﴾ [قل]<sup>(٨)</sup>: فيه وجوه: قيل: الخاشع هو الخائف بالقلب، وقيل: الخاشع المتواضع، وقيل: الخاشع هنا المؤمن. وقال الحسن: (الخشع، هو الخوف اللازم بالقلب).

#### الآية ٤٦

وقوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يَبْطُلُونَ أَنْهَمُ مُتْلَفُونَ رَبِّهِمْ﴾ يعني يعلمون، وَيَسْتَفْتُونَ أنهم مُلَافُوا رَبِّهِمْ بكسبهم وصنيعهم. [وقوله]<sup>(٩)</sup> ﴿وَأَنْتُمْ إِلَهِ رَبِّكُمْ﴾ أي سيعلمون يومئذ أنهم راجعون إليه. قال صاحب المنطق: الظن هو الوقف<sup>(١٠)</sup> على أحد طرفي اليقين، والشك هو الوقف على أحد طرفي الظن، والهمم بين هذين.

#### الآية ٤٧

وقوله تعالى: ﴿يَبْقَىٰ إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ ﴿أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ بمحمد ﷺ وذلك أن الناس كانوا على فترة من الرسل وانقطاع من الوحي واختلاف في الأديان والمذاهب، فبعث الله محمداً ﷺ ليجمعهم، ويدعوهم إلى دين الله تعالى، ويؤلف بينهم، ويخرجهم من الحيرة والضياع. وذلك من أعظم نعمه التي أنعمها عليهم، وبالله التوفيق.

وذلك أيضاً يَحْتَمِلُ [في ما]<sup>(١١)</sup> تقدم من الآيات، وقوله: ﴿يَبْقَىٰ إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ ﴿أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ بمحمد ﷺ وذلك أن الناس كانوا على فترة من الرسل وانقطاع من الوحي واختلاف في الأديان والمذاهب، فبعث الله محمداً ﷺ ليجمعهم، ويدعوهم إلى دين الله تعالى، ويؤلف بينهم، ويخرجهم من الحيرة والضياع. وذلك من أعظم نعمه التي أنعمها عليهم، وبالله التوفيق.

(١) في طع: في ذلك. (٢) من طع. (٣) من ط م، في الأصل و طع: أن أي. (٤) ساقطة من ط م و طع. (٥) أدرج الناسخ في طع تنمة الآية بدل: الآية. (٦) ما بين هذا القوس ونهايته [لما بين .. والخضوع] من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من ط م. (٨) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٩) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (١٠) في ط م: الوقوف. (١١) ساقطة من طع. (١٢) أدرج في طع بدل: إلى قوله تنمة الآية.

بِالْبَيْتِ [البقرة: ٤٢] يعني محمداً ﷺ وكذلك قوله ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ [البقرة: ٤٣] أمكن تخريج هذه الآيات كلها على محمد ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً قَوْلُهُ: ﴿يَمَتِّقِ إِلَيْنِ أَمْنَتُكَ عَلَيْنَا﴾ الوجه الذي ذكرناه<sup>(١)</sup>:

أحدها: أن جعل منكم الأنبياء والملوك كقوله ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] كما قيل: إن كل نبي من<sup>(٢)</sup> لذن يعقوب إلى زمن عيسى ﷺ كان من بني إسرائيل.

ويحتمل ما آتاهم ﷺ من أنواع النعم ما لم يؤت أحداً من العالمين كقوله ﴿وَمَا أَتَيْنَاكُمْ مَّا لَمْ يَأْتِ أَحَدًا مِّنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْمَنِّ وَالسُّلْوى وَتَظْلِيلِ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٥٧] وامتداد اللباس على قدر القامة والطول كما قيل: إن ثيابهم كانت تزداد، وتمتد عليهم على قدر ما تزداد قامتهم، وكانت لا تبلى عليهم، ولا تتوسخ. وذلك مما لم يؤت أحداً سواهم.

ويحتمل أيضاً قوله ﴿يَمَتِّقِ﴾ النجاة من فرعون وآله كقوله: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ﴾ [البقرة: ٤٩] الآية وقوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْغَالِبِينَ﴾ قيل: فضلوا على جميع من على وجه الأرض؛ على الدواب بالجوهر وعلى الجن بالرسول وعلى البشر بالإيمان.

ويحتمل تفضيلهم على العالمين وجوهاً أيضاً: ما ذكرناه من بعث الأنبياء منهم والنجاة من أيدي العدو وإهلاك العدو، وهم يرونه، وفرق البحر بهم والنجاة منه وإهلاك العدو فيه. وذلك من أعظم النعم<sup>(٣)</sup> أن ترى عدوك في الهلاك، وأنت بمنزلة آمن.

وقوله ﴿يَمَتِّقِ إِلَيْنِ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ إِلَهِكُمْ عَلَيْنَا﴾ إلى قوله ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْغَالِبِينَ﴾ يحتمل فضل أو إيلهم. وفي هذه الآية وجهان على المعتزلة:

أحدهما: قوله ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ إِلَهِكُمْ عَلَيْنَا﴾ وعندهم أن جميع ما فعل ما فعلوا عليه الفعل، ولو فعل غيره لكان يكون [بـ] جائزاً<sup>(٤)</sup> فإذا كان تركه يفضله جائزاً<sup>(٥)</sup> ففعله حق عليه، ولا أحد يكون بفعله ما لا يجوز له الترك مُنعماً على أحد فثبت أن كان ثم منه معنى زائد<sup>(٦)</sup> خصهم به<sup>(٧)</sup> وأن ليس التخصيص محاباة كما زعمت المعتزلة، ولا ترك الإنعام بخلاً كما قالوا.

والثاني: قوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْغَالِبِينَ﴾. فلو لم يكن منه<sup>(٨)</sup> إليهم فضل معنى لم يكن لهم تفضيل على غيرهم. فثبت أن كان فيهم ذلك.

ومن قول المعتزلة: أن ليس لله أن يخص أحداً بشيء إلا بإسحقاق يفعله، وبذلك هم فضلوا أنفسهم على العالمين، لا هو. فكيف يمتن عليهم بذلك؟ ولا قوة إلا بالله، مع ما لا يخلو تفضيله<sup>(٩)</sup> إياهم على غيرهم من<sup>(١٠)</sup> أن يكون لهم الفضل في الدين أو لا. فإن لم يكن فليس ذلك بتفضيل. [فإن كان<sup>(١١)</sup>] ثبت أن ليس من الحق عليه التسوية بين الجميع في أسباب الدين.

### الآية ٤٨

وقوله ﷺ ﴿وَأَتَيْنَا بِرَبِّنَا لَا تُجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ الآية، والله أعلم، كأنها مؤخره في المعنى، وإن كانت في الذكر مقدمة لأنه قال: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْغَالِبِينَ﴾ ثم ذكر الإفضال واليمن فقال: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ﴾ [البقرة: ٤٩] الآية<sup>(١٢)</sup>، وقوله: ﴿وَإِذْ رَفَقْنَا بَكُمْ الْبَحْرَ فَأَجْنَحْنَاكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَشَدُّ ظَنُونًا﴾ [البقرة: ٥٠]. ذكرهم ﷺ نعمته ومنته عليهم ليذكروا له وليعترفوا أنها منه وأنها فضل منه، ثم حذرهم ﷺ فقال: ﴿وَأَتَيْنَا بِرَبِّنَا لَا تُجْزَى نَفْسٌ

(١) في ط: ذكرناها، وكان الذكر في تفسير الآية: ٤٠. (٢) ساقطة من ط. (٣) في ط: النعمة. (٤) في ط: م وطع: به جائزاً، في الأصل: جائزاً. (٥) في ط: م، في الأصل: وطع: زائداً. (٦) من ط: م، في الأصل: وطع: بهم. (٧) من ط: م، في الأصل: وطع: منهم. (٨) ساقطة من ط. (٩) في ط: م، في الأصل: وطع: فإن كانت. (١٠) ساقطة من ط.

عَنْ نَفْسٍ ﴿١﴾ الْآيَةُ لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ لئَلَّا يُصِيبَهُمْ مَا أَصَابَ الْأَمَمَ السَّالِفَةَ مِنَ الْهَلَاكِ وَأَنْوَاعِ الْعَذَابِ بَعْدَ الْأَمَنِ وَالتَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَلَمَّا شَاؤُوا مَا دُكِّرُوا بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٣ و ٤٤] الْآيَةُ.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: إِنَّ الْوَلَدَ يَصِيرُ مُشْتَوْماً مَقْدُوماً بِشْتَمِ وَالذَّيْوِ لِمَا عَيَّرَهُمْ ﷺ بِصَنِيعِ آبَائِهِمْ بِقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعَجَلَ مِنْ بَدْوِهِ﴾ [البقرة: ٥١]؛ وَهُمْ لَمْ يَتَّخِذُوا الْعَجَلَ، وَإِنَّمَا اتَّخَذُوا<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ آبَاؤُهُمْ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ ﷺ صُنْعَهُ وَمِنْتَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ نَحْوِ النِّجَاةِ مِنَ الْغَرَقِ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ وَفَرَقِ الْبَحْرِ بِهِمْ وَإِهْلَاكِ الْعَدُوِّ؛ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِآبَائِهِمْ [دُونَهُمْ]<sup>(٣)</sup>، لَكِنْ ذَكَرَهُمْ ﷺ عَظِيمٌ مِنْهُ عَلَى آبَائِهِمْ لِيَشْكُرُوا لَهُ عَلَى ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ عَيَّرَهُمْ بِصَنِيعِ آبَائِهِمْ مِنْ اتِّخَاذِ الْعَجَلِ وَإِظْهَارِ الظُّلْمِ لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ مِنْ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﴿يَبْقَى بُرْهَانٌ لَكُمْ أَمْ تَكْفُرُونَ﴾ أَيُّ أَتَيْتُمْ عَلَيْكُمْ أَيُّ بِمَا كَانَ إِنْعَامِي عَلَيْهِمْ بِاتِّبَاعِهِمُ الرَّسُولَ مُوسَى ﷺ وَطَاعَتِهِمْ لَهُ، فَاتَّبِعُوا اسْمَ الرَّسُولِ مُحَمَّدًا<sup>(٤)</sup> ﷺ وَأَطِيعُوا لَهُ / ١٠ - ب / وَلَا تَتْرَكُوا اتِّبَاعَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ قِيلَ: أَيُّ لَا تَوْذِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا كَقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَرَى الْأَزْمُ مِنْ أَيْدِيهِ﴾ [وَأَيُّهِ وَآيِهِ] [عبس: ٣٤ و ٣٥ و ٣٦... الْآيَاتُ]<sup>(٥)</sup>.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهَيْنِ: قِيلَ: لَا يَكُونُ لَهُمْ شَفَعَاءُ يَشْفَعُونَ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠] وَكَقَوْلِهِ ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤] وَقِيلَ: لَوْ كَانَ لَهُمْ شَفَعَاءُ لَا تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُمْ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] أَيُّ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ بِالشَّفَاعَةِ كَقَوْلِهِ ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ وَالْعَدْلُ هُوَ الْفِدَاءُ؛ إِنَّمَا مِنَ الْمَالِ وَإِنَّمَا مِنَ النَّفْسِ. وَذَلِكَ أَيْضاً يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: [يَحْتَمِلُ أَنْ]<sup>(٦)</sup> لَا يَكُونُ لَهُمُ الْفِدَاءُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّفِيعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَوْ كَانَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup> ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَبِشَلَّتْ مَكْرُهُمْ لَيَفْتَدُوا بِهَذَا مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْآخِرَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

ثُمَّ الرَّجُوعُ الَّذِي تَخْلُصُ الْمَرَّةُ فِي الدُّنْيَا إِذَا أَصَابَتْهُ نَكْبَةٌ بِثَلَاثِ: إِمَّا بِفِدَاءٍ يُقْدِي عَنْهُ مَالاً أَوْ نَفْساً، وَإِمَّا بِشَفَعَاءٍ يَشْفَعُونَ لَهُ، وَإِمَّا بِأَنْصَارٍ يَنْصَرُونَ لَهُ، فَيَتَخَلَّصُ مِنْ ذَلِكَ. فَقَطَعَ<sup>(٨)</sup> عَنْهُمْ جَمِيعَ وَجُوهِ التَّخَلُّصِ فِي الْآخِرَةِ.

وَالْآيَةُ نَزَلَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَهُمْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ آلَ مَرْيَمَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارًا﴾ [البقرة: ١١١] وَقَوْلِهِ: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَنْكَاةً مُقْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] وَلِلَّذَلِكَ ذَكَرَ اسْمَ الْفِدَاءِ وَالشَّفِيعِ [وَمَا ذَكَرُوا، أَمَّا]<sup>(٩)</sup> مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْآخِرَةِ فَلَا مَعْنَى لَذِكْرِ ذَلِكَ.

**الآية ٤٩** وَقَوْلُهُ ﴿وَلَا تَجْنَحْكُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ﴾ قِيلَ: أَلَّ الرَّجُلِ شَيْعَتَهُ، وَلِلَّذَلِكَ قِيلَ: أَلَّ رَسُولُ اللَّهِ قَرَابَتَهُ. وَقِيلَ: كُلُّ مُؤْمِنٍ هُوَ مِنْ آلِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ مَنْ آمَنَ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ سَوَاءَ الْقَتْلِ﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهَيْنِ: قِيلَ: يَقْصِدُونَكَمْ سَوَاءَ الْعَذَابِ؛ وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْتِعْبَادِ وَالْإِسْتِخْدَامِ بِأَنْفُسِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ يُذَيِّقُونَكَمْ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى مَا يَسْأَلُونَكَ مِنْ تَذْيِيقِ الْأَبْنَاءِ وَتَقْيِيلِهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿يَذَيِّبُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ أَيُّ يَقْتُلُونَ<sup>(١٠)</sup> أَبْنَاءَكُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَسْتَعِينُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَيْضاً وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ: يَسْتَحْيُونَ مِنَ الْحَيَاءِ؛ أَيُّ اسْتَحْيَوْا قَتْلَ النِّسَاءِ لِمَا لَا يَخَافُونَهُنَّ<sup>(١١)</sup>، وَيَحْتَمِلُ مِنَ الْإِحْيَاءِ؛ أَيُّ تَرَكُوهُنَّ أَحْيَاءَ فَلَمْ يَقْتُلُوهُنَّ.

(١) ساقطة من طع. (٢) من ط م، في الأصل و طع: اتخذوا. (٣) من ط م. (٤) من ط م، في الأصل و طع: محمد. (٥) في الأصل و ط م: الآية، وأدرج الناسخ في طع بدلاً عنها الآيتين (٣٦ و ٣٧). (٦) من ط م و طع، في الأصل: أي. (٧) من ط م و طع، في الأصل: قوله. (٨) من ط م، في الأصل و طع: يقطع. (٩) في النسخ الثلاث: وما ذكر. وأما. (١٠) من ط م و طع، في الأصل: ويقتلون. (١١) في النسخ الثلاث: يخافهن.

وقوله: ﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ لِّمَنِ رَزَقْتُمْ عَظِيمٌ﴾؛ قيل: البلاء ممدود هو النعمة؛ كأنه قال: في ما نَجَّيْنَاكُمْ<sup>(١)</sup> مِنْ فِرْعَوْنَ وَآلِهِ نعمة عظيمة، وقيل: البلى<sup>(٢)</sup> مقصور هو الابتلاء والامتحان؛ كأنه قال: في استبعادهم<sup>(٣)</sup> لِيَاكُم واستيخداؤهم امتحاناً عظيماً.

**الآية ٥٠** وقوله: ﴿وَلَا رَفَقًا يَكُمُ الْبَحْرُ فَأَمَّيْنَكُمْ وَأَعْرَفْنَا مَا لَ فِرْعَوْنَ وَأَشَدُّ نَظَرُونَ﴾ قيل: ﴿رَفَقًا﴾ أي جعلنا لكم البحر رفقاً أي طرُقاً تمرُّون فيها<sup>(٤)</sup>. وقيل: ﴿رَفَقًا﴾ أي [جاوَزْنَاكُمْ]<sup>(٥)</sup> البحر.

**الآية ٥١** وقوله: ﴿وَلَا وََعَدًا مِّنْهُنَّ أَتَيْنَ لَيْلَةً﴾ كان الوعد لهم، والله أعلم، وعدين<sup>(٦)</sup>.

أحدُهما: مِنْ اللَّهِ ﷻ بصرف موسى إليهم مع التوراة كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْزِمْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] أي صدقاً.

ووعد آخر، كان من موسى بانصرافه إليهم بالتوراة على رأس أربعين ليلة كقوله: ﴿فَأَخْلَفْتُ مَوْعِدِي﴾ [طه: ٨٦].

وقوله: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَدُونِهِمْ﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ]<sup>(٨)</sup>: يَحْتَمِلُ<sup>(٩)</sup> أَخَذْتُمُ: أي عبدتُم، فاستوجبوا ذلك التعبير<sup>(١٠)</sup> واللائمة بعبادة العجل لا باتخاذ نفسه، وَيَحْتَمِلُ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ: إلهاً، فاستوجبوا ذلك باتخاذهم إلهاً كقوله: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَداً لَهُ خَوَازٍ فَقَالُوا هَٰذَا إِلَهُكُمُ وَإِلَهُ مَوْمَنَ﴾ [طه: ٨٨] وهذا كانه<sup>(١١)</sup> أقرب. وقيل: ﴿أَخَذْتُمُ﴾ أي صَنَعْتُم، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ قيل في الظلم بوجوه: قيل: إِنَّ كُلَّ فَعْلٍ يَسْتَوْجِبُ بِهِ الْفَاعِلُ عِقَاباً فهو ظلم. وقيل: إِنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَمْ يُؤَدَّنْ لَهُ فهو ظلم؛ وههنا، حين فعلوا ما لم يُؤَدَّنْ لَهُمْ، نسبهم إلى الظلم؛ لأنهم ظلموا أنفسهم. وقيل: إِنَّ الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، فُسِمُوا بذلك لأنهم وضعوا الألوهية في غير موضعها، وهذا كانه، والله أعلم، أقرب.

**الآية ٥٢** وقوله: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ الآية<sup>(١٢)</sup>، تنقُضُ على المعتزلة قولهم؛ لأنهم يزعمون أَنَّ اللَّهَ إِذَا عَلَّمَ مِنْ أَحَدٍ أَنَّهُ يَوْمٌ بِهِ، فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَإِنْ طَالَ، أَوْ يَكُونُ فِي<sup>(١٣)</sup> نَسْلِهِ مِنْ يَوْمٍ إِلَى آخِرِ الْأَبَدِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمِيتَهُ، وَلَا لَهُ أَنْ يَقْطَعَ نَسْلَهُ. فإذا كَانَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُبَيِّتَهُمْ، وَلَا يَقْطَعَ نَسْلَهُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلْإِمْتِنَانِ عَلَيْهِمْ وَلَا لِلْإِفْضَالِ وَطَلَبِ الشُّكْرِ مِنْهُمْ مَعْنًى، إِذْ فَعَلَ<sup>(١٤)</sup> مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ، وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ لَمْ يَكُنْ فَعْلُهُ فَعْلَ إِمْتِنَانٍ وَلَا فَعْلَ إِفْضَالٍ؛ لِأَنَّهُ ﷻ مَنْ عَلَيْهِمْ بِالْعَفْوِ عَنْهُمْ، حِينَ لَمْ يَسْتَأْصِلْهُمْ، وَتَرَكَهُمْ حَتَّى تَنَاسَلُوا، وَتَوَالَّدُوا، ثُمَّ وَجَّهَ الْإِفْضَالَ وَالْإِمْتِنَانَ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَإِنْ كَانَ ذَٰلِكَ الْعَفْوُ<sup>(١٥)</sup> لِأَبَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَهْلَكَ آبَاءَهُمْ، وَقَطَعَ تَنَاسُلَهُمْ، انْقَرَضُوا، وَتَفَانُوا، وَلَمْ يَتَوَالَّدُوا. فَالْمِنَّةُ<sup>(١٦)</sup> عَلَيْهِمْ حَصَلَتْ؛ لِذَلِكَ طَلَبَهُمْ بِالشُّكْرِ لَهُ. والله أعلم.

فإذا كَانَ هَٰذَا مَا وَصَفْنَا دَلَّ أَنْ لَيْسَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ الْأَصْلَحَ<sup>(١٧)</sup> لَهُمْ فِي الدِّينِ؛ وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ أي لكي تشكروا. وكذلك قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦] أي لكي يوحّدوني<sup>(١٨)</sup>. وَذَٰلِكَ يَحْتَمِلُ [وَجْهًا]: يَحْتَمِلُ<sup>(١٩)</sup> أَنْ يُشْهَدَ خَلْقُهُ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَكَذَٰلِكَ يَشْكُرُ خَلْقَهُ كُلُّ أَحَدٍ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ عِبَادَةَ الْآخِيَارِ<sup>(٢٠)</sup> بوحْدَانِيَّتِهِ والشُّكْرَ لَهُ بِمَا أَنْعَمَ، وَأَفْضَلَ عَلَيْهِ؛ وَذَٰلِكَ يَرْجِعُ إِلَى مَنْ يَعْبُدُ، وَيُؤْخَذُ، وَيَحْتَمِلُ [أَنَّهُ]<sup>(٢١)</sup> خَلَقَهُمْ لِأَمْرِهِمْ بِالْعِبَادَةِ والشُّكْرِ لَهُ؛ مَنْ اخْتَمَلَ مِنْهُمْ الْأَمْرَ بِذَٰلِكَ.

**الآية ٥٣** وقوله تعالى: ﴿وَلَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ يعني التوراة. والكتاب اسم كل مكتوب. وقوله: ﴿وَالْفُرْقَانَ﴾ قيل: سُمِّيَ فُرْقَاناً لِمَا فَرَّقَ، وَبَيَّنَّ فِيهَا الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَكُلُّ كِتَابٍ فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فَهُوَ فُرْقَانٌ، وَقِيلَ:

(١) من ط ع، في الأصل وط م: ينجيكم. (٢) في النسخ الثلاث: البلاء. (٣) من ط م وط ع، في الأصل: استبعاد. (٤) ساقطة من ط م وط ع. (٥) في النسخ الثلاث: فيه. (٦) من ط م، في الأصل وط ع: جاوَزْنَا بكم. (٧) من ط م، في الأصل وط ع: وعدان: من علماء اللغة من يلزم المثنى الألف. (٨) من ط م. (٩) ساقطة من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل وط ع: التنبير. (١١) من ط م: كان. (١٢) في ط ع: لأنه. (١٣) في ط م، وط ع: من. (١٤) في ط م: جل وعز. (١٥) من ط م. (١٦) في ط ع: فالسنة. (١٧) من ط م وط ع، في الأصل: الأصح. (١٨) في الأصل وط م: يوحّدون، في ط ع: يوحّدوا. (١٩) من ط م. (٢٠) في ط م: الإخبار. (٢١) من ط م.

سُمِّيَ فرقاناً لما قُرِّقَ فيه بين الحقِّ والباطل، وهما واحدٌ، وقيل: سُمِّيَتِ التوراةُ فرقاناً لما فيها المخرجُ مِنَ الشُّبُهَاتِ. وقيل: الآية (١) على الإضمار؛ كأنه قال: وإذ أتينا موسى الكتاب، يعني التوراة، ومحمداً ﷺ الفرقانَ كقولهِ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ تَهْدُونَ﴾ فالكلام فيه كالكلام في قولهِ ﴿لَكُمْ تَنْكُرُونَ﴾، وقد ذكرنا فيه ما أمكن. والله أعلم.

### الآية ٥٤

وقوله ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَرَّبُ إِلَيْكُمْ فَلَمَّسْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعَجَلِ﴾ [وَقِيلَ: فَلَمَّسْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعَجَلِ إِلَهًا].

وقوله ﷺ: ﴿فَتَوَبَّوْا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ قيل: ارجعوا عن عبادة العجل (٢) إلى عبادة ربِّكم. وقيل: ارجعوا عن (٣) اتِّخَاذِ الْعَجَلِ إِلَىٰ اتِّخَاذِ خَالِقِكُمْ إِلَهًا.

وقوله ﷺ: ﴿فَاتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ قال الفقيه أبو منصور، رحمه الله، لولا اجتماعُ أهلِ التأويلِ والتفسيرِ على صرفِ ما أمر الله تعالى (٤) إياهم بقتلِ أنفسهم على حقيقته (٥) وآلا لم تكن نصرتُ الأمرُ [بقتلِ أنفسهم] (٦) على حقيقة القتل؛ وذلك لأنَّ الأمرُ بالقتلِ [كانَ بعداً] (٧) التوبةَ ورجوعهم إلى عبادةِ [الله تعالى] (٨) والطاعةَ له (٩) والخضوعَ؛ دليلاً قوله ﷺ ﴿وَلَكَّا سَيْطَ فِتْ أَيْدِيهِمْ وَوَأَوَّا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. ظهر بهذا أنهم تابوا قبل أن يُؤْمَرُوا بالقتلِ. وقد شَرَّعَ على السننِ الرسلِ قتالَ الكفرة حتى يُسْلِمُوا، فلا يجوزُ ذلك إن أسلموا، فيحصل الإرسالُ للقتلِ خاصةً لا للدينِ، (١٠) والله أعلم.

ولأنَّ القتلَ، هو عقوبةُ الكفرِ لا عقوبةُ الإسلامِ، وخاصةً (١١) قتلُ استيصالٍ، على ما رُوِيَ في الخبر: أنه قُتِلَ سبعونَ ألفاً في يومٍ واحدٍ؛ وذلك استيصالٌ وإهلاكٌ، ولم يُهلكِ الله قوماً إلَّا في حالِ الكفرِ والعنادِ، إذ الإسلامُ سببُ ذرءِ القتلِ واسقاطِهِ؛ لأنَّ [مَنْ] (١٢) يُقْتَلُ لكفرِهِ، إذا أسلمَ سقطَ القتلُ عنه، وزال، وكذلك إذا أسلمَ، وماتَ عليه، لم يُعاقَبْ في الآخرةَ لكفرِهِ في الدنيا. فعلى ذلك يجبُ ألا يُعاقَبَ هؤلاء في الدنيا بالقتلِ بعد التوبةِ والرجوعِ إلى عبادةِ الله تعالى وطاعته. ويُصرفُ الأمرُ بالقتلِ إلى إجهادِ (١٣) أنفسهم بالعبادةِ لله والطاعةِ له واحتمالِ الشدائدِ والمشقةِ لتفريطهم في عصيانِ ربِّهم باتِّخَاذِهِمُ الْعَجَلِ إِلَهًا وعبادتهم إياه دونَ الله؛ وذلك جارٍ في الناس؛ يقال: فلانٌ يقتلُ نفسه في كذا، لا يَغْتَنُونَ حَقِيقَةَ [القتلِ، ولكنَّ إجهادَهُ] (١٤) نفسه في ذلك وإتباعَهُ إياها واحتمالِ الشدائدِ والمشقةِ فيه. فعلى ذلك يُصرفُ الأمرُ بقتلِ أنفسهم إلى ما ذكرَ بالمعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

ثم صرفُ ذلك إلى حقيقةِ القتلِ، إن احتُمِلَ، بوجهين (١٥):

أحدهما: أن يُجعلَ ذلك ابتداءً محنةً مِنَ الله تعالى لهم بالقتلِ لا عقوبةً، لما سبقَ مِنَ العصيانِ. والله أن يمتحنَهُم بقتلِ أنفسهم كقولهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ / ١١ - أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦] الآية، على تأويلٍ كثيرٍ مِنَ المتأولينَ في ذلك؛ إذ له أن يُعَيِّنَهُم بجميعِ أنواعِ الإماتةِ، فعلى ذلك له أن يأمرَ بقتلِ أنفسهم؛ وفيه إِمَاتَةٌ مَعَ ما فيه الاستسلامُ لعظيمِ ما دُعُوا إليه مِنْ بذلِ النفسِ لله ممَّا في مثله جَعْلُ وفاءِ إبراهيمَ الأمرُ بالذبحِ وبذلِ وليِّه النفسَ له، فيكونُ في ذلك القدرِ وفاءً وتوبةً لا حقيقةَ القتلِ، والله أعلم.

(١) من ط م، في الأصل و ط ط: لأنه. (٢) من ط م. (٣) من ط م و ط ط، في الأصل: إلى. (٤) في ط م: ﷺ، ساقطة من ط ط. (٥) من ط م، في الأصل و ط ط: حقيقة. (٦) من ط م. (٧) من ط م و ط ط، في الأصل: وذلك. (٨) من ط ط، في ط م: الله، ساقطة من الأصل. (٩) ساقطة من ط م. (١٠) من ط م، في الأصل و ط ط: الدين. (١١) الواو ساقطة من ط ط. (١٢) من ط م و ط ط، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ط: اجتهاد. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ط: الأمر ولكن اجتهاده. (١٥) في الأصل و ط ط: ثم اصرف ذلك إلى حقيقة القتل إن احتمل وجهان، في ط م: ثم صرف ذلك إلى حقيقة القتل احتمل وجهين.

والثاني: يجوز ذلك لأنه عقوبة الدنيا [وعقوبات الدنيا]<sup>(١)</sup> وثوابها محنة، فجاز الإمتحان بعد التوبة والرجوع إلى طاعة الله تعالى لأنها دار محنة. وأما عقوبات الآخرة وثوابها [فليست بمحنة]<sup>(٢)</sup> لأنها ليست بدار امتحان؛ ولذلك جاز التعذيب في الدنيا بعد التوبة، ولم يجز في الآخرة إذا مات على التوبة. والله أعلم.

ثم قيل في قوله: ﴿فَاتْلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ بوجوه، قيل: أمروا ببذل الأنفس للقتل<sup>(٣)</sup> والتسليم له، فصاروا كأن قد قتلوا أنفسهم. ويجوز أن يكون الأمر بقتل أنفسهم أمراً<sup>(٤)</sup> بمجاهدة الأعداء، وإن كان فيها تلفهم على ما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَدُّ مِنْ الْكُفَّينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] مذكور ذلك في التوراة، وكذا قوله: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ [البقرة: ٢٢] نهي عن القتل الذي فيه قتل أنفسهم. وقد قيل في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] بمعنى أي لا تقتلوا من تقتلون، فكانا [قد]<sup>(٥)</sup> قتلتم أنفسكم. وعلى هذا التاويل خرّج أبو بكر [الأصم]<sup>(٦)</sup> قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، والله الموفق.

وقيل: أمر بعضاً بقتل بعض كقوله: ﴿فَقَاتِلُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ حَيَّةً يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ [النور: ٦١] أي يسلم بعضهم على بعض. وقيل: أمر كل من عبد المعجل بقتل [نفسه]<sup>(٧)</sup>، والله أعلم.

وقوله: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ قيل: إن التوبة خير لكم عند خالقكم، وقيل: قتلكم<sup>(٨)</sup> أنفسكم خير لكم من لزوم عبادة المعجل. ويحتول: عبادة الرب خير لكم من عبادة المعجل، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَنَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ هُوَ الْوَاوِي الرَّحِيمُ﴾ وقد ذكرنا المعنى في ما تقدّم<sup>(٩)</sup>. وفي بذل أنفسهم للقتل والصبر عليه وكف أيديهم عن الدفع والممارسة فيه وجهان:

أحدهما: أنه كانهم طبعوا<sup>(١٠)</sup> على أخلاق البهائم والدواب. وذلك أن موسى [عليه السلام]<sup>(١١)</sup> استنقذهم من خدمة فرعون وآله، ونجّاهم من الشدايد التي كانت عليهم ولحوق الوعيد بهم، وأراههم من الآيات العجيبة: من آية<sup>(١٢)</sup> العصا واليد البيضاء وقرق<sup>(١٣)</sup> البحر وإهلاك العدو وتفجير الأنهار من حجر واحد وغير ذلك من الآيات ما يكثر ذكرها، أن لو كانت واحدة منها لكفّتهم، ودلّتهم على [صدق نبوته]<sup>(١٤)</sup> ثم مع ما أراههم من الآيات إذ فارقهم دعاهم السامري إلى عبادة المعجل واتخاذها لها كقوله: ﴿هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى قَبْلَ﴾ [طه: ٨٨] فأجابوه إلى ذلك، وأطاعوه.

وكان هارون - صلوات الله على نبينا وعليه - فيهم يقول: ﴿إِنَّمَا قَتَلْتُمْ نَفْسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَبُونَ﴾ [النساء: ١٠] فلم يجيبوه، ولا صدقوه، ولا ائتمروا إليه مع ما كان هارون من<sup>(١٥)</sup> أحب الناس إليهم، فلولا أنهم كانوا مطبوعين على أخلاق البهائم والدواب لما<sup>(١٦)</sup> تركوا إجابته، ولا عبدوا المعجل مع ما أروا من الآيات التي ذكرنا.

فإذا كان إلى هذا ترجع أخلاقهم لم يبالوا ببذل<sup>(١٧)</sup> أنفسهم للقتل، والله أعلم. ونحو ذلك قوله: ﴿قَالُوا يَمْشِي أَجَلٌ لَّا إِلَهَ كَمَا كُنَّا بِالْهَيْمَةِ﴾ [الأعراف: ١٣٨] وعلى ذلك جعلت آيات موسى كلها جسيمة لا عقلية؛ إذ عقولهم كادت تقصر عن فهم المحسوس ودركه فضلاً عن المستدل عليه، والله أعلم.

والثاني: أنهم أروا<sup>(١٨)</sup> ثواب صبرهم [على القتل]<sup>(١٩)</sup> في الآخرة وجزيل جزائهم وكرم ما يهبهم، فهان ذلك عليهم، وخف، كما روي أن امرأة فرعون [لما علم فرعون - لعنه الله - بعبادتها]<sup>(٢٠)</sup> ربها وطاعتها له أمر أن تعاقب بأشد

(١) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٢) من ط م، في طع: ليست بمحنة، ساقطة من الأصل. (٣) من ط م، في الأصل وطع: بالقتل. (٤) من ط م وطع، في الأصل: أمر. (٥) من ط م. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) من ط م. (٨) من ط م، في الأصل وطع: قتل. (٩) كان في ذلك في تفسير الآية ٣٧. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: أطبعوا. (١١) في ط م: صلى الله عليه وسلم. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: آله. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: وخرق. (١٤) من ط م وطع، في الأصل: صدق نبوته. (١٥) ساقطة من طع. (١٦) في النسخ الثلاث: وإلا ما. (١٧) من ط م، في الأصل وطع: إلى يذل. (١٨) من ط م، في الأصل وطع: وأروا. (١٩) من ط م. (٢٠) من ط م، في الأصل: بعبادة، في طع: لما علم فرعون بعبادتها.



العقوبات، ففعل بها، فضحك في تلك الحال لما أريت مقامها في الجنة وكريم ما بها، فهان ذلك عليها، وسهل. فعلى ذلك يَحْتَمِلُ بذل هؤلاء أنفسهم [للقتل]<sup>(١)</sup> والصبر عليه لذلك، والله أعلم.

### الآية ٥٥

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِمُوسَىٰ إِنَّ نُؤْمِنُ لَكَ حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ قال بعضهم: قال الذين اختارهم موسى [وكانوا]<sup>(٢)</sup> سبعين رجلاً: لن نصدقك بالرسالة والتوراة حتى نرى الله جهرَةً؛ يُخبرنا أنه أنزلها<sup>(٣)</sup> عليك. ويَحْتَمِلُ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ أنه إله، ولا نعبده حتى نراه جهرَةً عياناً.

فاتحج بعض من ينفي الرؤية في الآخرة بهذا الآية حين [قالوا]: فلر كان يجوز أن يرى لكان لا تأخذهم الصاعقة<sup>(٤)</sup>، ولا استوجبوا بذلك العذاب والعقوبة.

وأما عندنا فليس<sup>(٥)</sup> في الآية دليل نفي الرؤية، بل فيها إثباتها؛ وذلك أن موسى ﷺ لما سألوا<sup>(٦)</sup> الرؤية لم ينههم عن ذلك [ولا]<sup>(٧)</sup> قال لهم: لا تسألوا [هذا، وكذلك سأل]<sup>(٨)</sup> هو ربُّه الرؤية، فلم ينهه عنها، بل قال: ﴿إِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانُهُ فَسَوْفَ نَرِيهِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وذا حرف<sup>(٩)</sup> الوعد. [لا]<sup>(١٠)</sup> يجوز ذلك لو كان لا يَحْتَمِلُ لأنه كفر، ومحال ترك النهي عنه. وكذلك ما روي في الأخبار من سؤال الرؤية لرسول الله ﷺ حين قالوا: أنرى ربنا؟ لم يأت النهي عنه عن ذلك ولا الرد عليهم؛ فلر كان لا يكون لئلا يَحْتَمِلُ ذلك، وميعوا.

وإنما أخذ هؤلاء الصاعقة بسؤالهم الرؤية لأنهم لم يسألوا سؤال استرشاد، وإنما سألوا سؤال تَعَثُّبٍ؛ دليل التعتُّب في ما جاء من الآيات من وجوه الكفاية لمن يُنصَف؛ لذلك أخذتهم الصاعقة [والله أعلم، أو أن يقال: أخذتهم الصاعقة]<sup>(١١)</sup> بقولهم: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ لا بقولهم: ﴿حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾. وسنذكر هذه المسألة في موضعها إن شاء الله تعالى.

وقوله: ﴿فَأَخَذْنَاكَمُ الْصَّاعِقَةَ﴾ قيل: الصاعقة: كلُّ عذاب فيه هلاك. لكنَّ الهلاك على ضربين: هلاك الأبدان والانس، وهلاك العقل والذهن كقولهم: ﴿وَحَرَّ مَوْسَىٰ صَيْحًا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قيل: مَغْشِيًا، وفيه هلاك الذهن والعقل وكذلك قوله: ﴿فَصَوَّقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] أي غشي، والله أعلم. وقيل: الصعقة صياح شديد.

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ قيل [فيه]<sup>(١٢)</sup> بوجهين: قيل: تعلمون أن الصاعقة قد أخذتهم، واهلكتهم بقولهم الذي قالوا، فكونوا على حذر من ذلك القول. وقيل: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ الخطاب لأولئك الذين أخذتهم الصاعقة؛ أي تنظرون إلى الصاعقة<sup>(١٣)</sup> وقت أخذتها<sup>(١٤)</sup>، أي لم تأخذكم فجأة ولا بغتة ولكن عياناً جهاراً، والله أعلم.

### الآية ٥٦

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكَ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾ يَذْكُرُهُمْ<sup>(١٥)</sup> ﷻ مبتدأ عليهم وجزيل عطائه لهم ببعثهم بعد الموت وتظليل النعماء عليهم، وإنزال المن والسلوى من السماء لهم، وذلك مما<sup>(١٦)</sup> خُصُّوا به دون غيرهم، ثم ما كان من الموعود في الجنة، فكان ذلك لهم في الدنيا معانية من نحو البعث بعد الموت ومن الظل الممدود والطير المشوي واليابس التي كانت لا تبلى عليهم، ولا تتوسخ. فذلك كله مما وَعَدَ لنا في الجنة، وكان لهم في الدنيا معانية؛ يعاينون مع ما كان لهم [من]<sup>(١٧)</sup> هذا، لم يُجيبوا إلى ما دُعوا، ولا تَبَتُّوا على ما عاهدوا؛ وذلك لقلَّة عقولهم وغلظ أفهامهم ونشويهم على أخلاق البهائم، والله أعلم.

### الآية ٥٧

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالْأَلْوَابِيَّ كُلًّا مِنْ طَبَقٍ مِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾ [يَحْتَمِلُ وجهين]<sup>(١٨)</sup>: يَحْتَمِلُ ما لم يُحَلَّ لهم الفضل على حاجتهم، فأباح لهم القدر الذي لهم إليه حاجة، وسماه طَيِّبَات. ويَحْتَمِلُ

(١) من ط م. (٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٣) من ط م، في الأصل و ط ع: أنزل. (٤) من ط ع، في الأصل: أخذتهم الصاعقة، في ط م: أخذتهم الصاعقة لما سألوا الرؤية. (٥) في ط م: فإنه ليس. (٦) في ط م: سئل. (٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٩) في ط م: صرف. (١٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٥) في ط م: يذكرو. (١٦) ساقطة من ط ع. (١٧) من ط ع. (١٨) ساقطة من ط ع.

أَنَّهُ سَمَاءٌ طَيِّبَاتٌ لِّمَا لَا يَشْرَبُهُ<sup>(١)</sup> دَاءٌ يُؤْذِيهِمْ وَلَا أَذًى يُّضُرُّ بِهِمْ، لَيْسَ<sup>(٢)</sup> كَطَعَامِ الدُّنْيَا مِمَّا لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ قِيلَ: الطَّيِّبُ هُوَ الْمُبَاحُ الَّذِي يَسْتَطِيعُهُ الطَّبْعُ، وَيَتَلَذَّذُ بِهِ النَّفْسُ.

وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ قد<sup>(٣)</sup> ذكرنا معنى الظلم في ما تقدم<sup>(٤)</sup>. وقد يحتل وجه آخر؛ وهو النقصان كقوله: ﴿كَلِمَاتُ الْمُنْتَفِينَ مَأْتٌ أَكْهَبًا وَلَمْ يُظْلَمُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣] أي لم تنقص منه. وحاصل<sup>(٥)</sup> ما ذكرنا: أَنَّ الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، وكل ما ذكرنا [يرجع]<sup>(٦)</sup> إلى واحد.

### الآية ٥٨

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ اخْتَلَفَ<sup>(٧)</sup> في تلك القرية: قيل: إنها بيت المقدس كقوله: ﴿يَقُولُوا ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَذَّبَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [المائدة: ٢١]؛ أمروا بالدخول فيها والمقام هنالك لسعة عيشهم فيها ورزقهم إذ هو الموصوف بالسعة والخضيب، وقيل: إِنَّ تلك القرية التي أمروا بالدخول فيها<sup>(٨)</sup> والمقام هنالك هي قرية على انقضاء التيه والخروج منها. غير أن ليس لنا إلى معرفة تلك القرية حاجة، وإنما الحاجة إلى الخلاف الذي كان منهم وما يُلْحَقُهُمْ بترك الطاعة له والإلتزام، والله أعلم/ ١١ - ب.

[وقوله تعالى]<sup>(٩)</sup>: ﴿فَسَكُّنُوا فِيهَا مَتَى شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ والرَّغْدُ قد ذكرنا في ما<sup>(١٠)</sup> تقدم أنه سعة العيش وكثرة المال.

وقوله: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ مُسَجَّدًا﴾ يحتل المراد من الباب حقيقة الباب، وهو باب القرية التي أمروا بالدخول فيها، ويحتل [المراد]<sup>(١١)</sup> من الباب القرية نفسها لا حقيقة الباب كقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ ذكر القرية، ولم يذكر الباب، وذلك في اللغة سائغ<sup>(١٢)</sup> جائز؛ يقال: فلان دخل في باب كذا، لا يعنون حقيقة الباب، ولكن كونه في أمر هو فيه.

وقوله: ﴿مُسَجَّدًا﴾ يحتل المراد من السجود حقيقة السجود، فيخرج على وجوه: يخرج على التحية لذلك المكان، ويخرج<sup>(١٣)</sup> على الشكر له لما أهلك أعداءهم الذين كانوا فيها [لقول]<sup>(١٤)</sup>: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَاحِلِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، ويحتل [حقيقة السجود]<sup>(١٥)</sup> لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ [أنه قال]<sup>(١٦)</sup>: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَمَرُوا بِالْدَّخُولِ مُسَجَّدًا، فَدَخَلُوا مُتَحَرِّفِينَ» [ينحونه مسلم: ٣٠١٥] فما أصابهم إنما أصاب بخلافهم أمر الله تعالى، ويحتل الكناية عن الصلاة؛ إذ العرب تسمي السجود صلاة، كأنهم أمروا بالصلاة فيها<sup>(١٧)</sup>.

ويحتل الأمر بالسجود لا حقيقة السجود والصلاة، ولكن أمر بالخضوع له والطاعة والشكر له على أيادي التي [أسدى إليهم، وأزل من سعة العيش]<sup>(١٨)</sup> والتصرف فيها في كل حال، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ قيل بوجهين: قيل: الحِطَّةُ: هو قول: ﴿إِلَّا إِلَهُ اللَّهِ﴾ [الصافات: ٣٥]؛ سُمِّيَتْ حِطَّةً لأنها تحط كل خطيئة كانت من الشرك وغيره؛ فكأنهم أمروا بالإيمان والإسلام، وقيل: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ أي اطلبوا المغفرة، والتجاوز عما ارتكبتموه من المآثم والخطايا، والندامة على ما كان منكم؛ فكأنهم أمروا أن يأتوا بالسبب الذي يغفر الذنوب، وهو الاستغفار والتوبة والندامة على ذلك، والله أعلم؛ وذلك يحتل الشرك والكبائر وما دونها.

ذكر مرة خطايا، ومرة خطيئات، ومرة قال: ادخلوا، ومرة قال: اسكنوا، ومرة قال: فأنزلنا، ومرة قال:

(١) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٣) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٥) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٨) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (٩) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٠) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١١) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٢) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٥) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٦) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٧) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم. (١٨) من ط م، في الأصل و ط ع: يشربهم.

فأرسلنا، والقصة واحدة، حتى يُعَلَمَ أن ليس في اختلاف الألفاظ والألسن تغيير المعنى، والمراد أن<sup>(١)</sup> الأحكام والشرائع التي وُضِعَتْ لم توضع للأسامي والألفاظ ولكن للمعاني المدرجة والمودعة فيها، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَسَيَرْيِئُ الْمُشْكِينُ﴾ يحتمل المراد من المحسين المسلم<sup>(٢)</sup> الذي كان أسلم قبل ذلك، ويحتمل الذي أسلم بعد قوله: ﴿وَقُولُوا حَقَّ﴾ وكان كافراً إلى ذلك الوقت.

والزيادة تحتل التوفيق بالإحسان من بعد [ذلك]<sup>(٣)</sup> كقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَمَنَّ وَالْفَقْرَ﴾ [الليل: ٥] الآية، وتحتل الثواب على ما ذكر من قوله: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الفصل: ٥٤] الآية.

**الآية ٥٩** وقوله تعالى: ﴿بَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ قوله: ﴿بَدَّلَ﴾ يحتمل إحداث ظلم بعد أن لم يكن، والخلاف لما أمرهم به ويحتمل نشوءهم على غير الذي قيل لهم. ولم يُبين ما ذلك القول الذي بدلوا، وليس لنا إلى معرفة ذلك القول حاجة، وإنما الحاجة إلى معرفة ما [يكون بهم]<sup>(٤)</sup> بالتبديل وترك العمل بأمره وإظهار الخلاف له، فقد تولى الله تعالى بيان ذلك بفضل، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ قيل الرجز هو العذاب المنزل من السماء على أيدي الملائكة كعذاب قوم لوط وغيره، وعذاب ينزل من السماء لا على أيدي أحد من<sup>(٥)</sup> نحو الصاعقة والصيحة ونحوهما.

وقوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ مرة ذكر ﴿يَفْسُقُونَ﴾ ومرة ذكر ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢] وهو واحد.

وفي هذه الآيات التي ذكرناها والأنباء التي وصفنا دلالة رسالة محمد ﷺ وإثبات نبوته. وذلك أن أهل الكتاب كانوا عرّفوا هذه الأنباء بكتبهم، وكان رسول الله ﷺ يذكر ذلك بمشهدهم كما في كتابهم، ولم يكن ظهر منه اختلاف إليهم، ولا درس كتابهم. فدل أنه بالله عرف. وكان فيها تسكين قلب رسول الله ﷺ وتضيئة<sup>(٦)</sup> لظهور الخلاف له من قومه وترك طاعتهم إياه. وإن [ذلك]<sup>(٧)</sup> ليس بأول خلاف كان له من قومه ولا أول تكذيب، بل كان من الأمم السالفة لأنبيائهم ذلك، فصبروا عليه. فاصبر أنت كما صبروا هم<sup>(٨)</sup> كقوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

**الآية ٦٠** وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَشَقُّ مِثْمَنَ لِقَائِهِ قُلْنَا اضْرِبْ بِمِصْرِكَ الْحَجَرِ﴾ يعني طلب الماء لقومه عند حاجتهم إليه، فأوحى الله تعالى إليه ﴿أَنْتَ اضْرِبْ بِمِصْرِكَ الْحَجَرِ﴾ [الأعراف: ١٦٠] قد ذكرنا في ما تقدم<sup>(٩)</sup> أن الله ﷻ قد أراه من عصاة آيات عجيبة من نحو الشبان الذي كان يتلف ما يافكون كقوله: ﴿فَأَلْقَى مِثْمَنَ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَلَاثٌ مَّاءٍ يَلْكُونُ﴾ [الشعراء: ٤٥] وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُبَانٌ مِّثْنٌ﴾ [الشعراء: ٣٢]، ومن ضربه البحر بها حتى انفلق كقوله: ﴿فَأَنفَلَقَ فَمَكَانَ كُلِّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾<sup>(١٠)</sup> [الشعراء: ٦٣]، أو من ضربه الحجر بها وانفجار العيون منه، وغير ذلك من الآيات مما يتكرر ذكرها ﷻ من آيات رساليه وآيات نبوته.

وفي ما أرى منها من عجيب آياته دلالة حدث العالم وإبداعه [من لا]<sup>(١١)</sup> شيء؛ لأنه ﷻ قد أخرج بلطفه من حجر<sup>(١٢)</sup>، يصغر في نفسه مما يحول [من مكان إلى مكان]<sup>(١٣)</sup> من الماء ما يكفي الخلق، لا يحصى عددهم [إلا الله]<sup>(١٤)</sup>، [وفجر]<sup>(١٥)</sup> منه أنهاراً، لكل فريق نهر على جذوة. ثم لا يحتمل كون ذلك الماء بكليته فيه لصغره وخفته، ولا كان ينبغي ذلك من أسفله. فإذا كان [هذا]<sup>(١٦)</sup> كما ذكرنا ظهر<sup>(١٧)</sup> أن الله ﷻ كان يثبتي ذلك الماء فيه، ويحدث من لا شيء، لأن ذلك الحجر لم يكن من جوهر الماء ولا من أصله. فإذا كان قادراً على [هذا فإنه لقادر]<sup>(١٨)</sup> على إنشاء العالم [من لا]<sup>(١٩)</sup>

(١) في ط م: وأن. (٢) في النسخ الثلاث: المعلم. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من ط ع، في الأصل: يكون، في ط م: يلزمهم. (٥) ساقطة من ط م. (٦) في النسخ الثلاث: والتصبر عليه. (٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من ط م و ط ع. (٩) في تفسير الآية: ٣٧. (١٠) أدرج بعدها في ط م: كذا. (١١) في النسخ الثلاث: لا من. (١٢) في النسخ الثلاث: عجز. (١٣) من ط ع و ط م، في الأصل: نفسه وقوله من الماء. (١٤) من ط م و ط ع. (١٥) ساقطة من ط ع. (١٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٧) من ط م، في ط ع والأصل: أظهر. (١٨) في الأصل و ط ع: هذا القادر، في ط م: فإنه قادر. (١٩) من ط م، في الأصل و ط ع: لم يكن.

شيء سبق ولا أصل تقدّم. وكذلك ما أراهم هـ من العصا الثعبان والحية؛ لم يكونا<sup>(١)</sup> من جوهرها ولا من أصلها، ولا تولدُمَا<sup>(٢)</sup> منها، بل أنشأ ذلك، وأبدع بخلقها، والله الموفق.

وقوله: ﴿ثَانِفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَجْفًا﴾ قيل: كانوا اثني عشر سبطاً لقوله: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] وهم بنو يعقوب، فجعل لكل سبط نهرًا على جذوة، فانضم كل فريق إلى أبيهم<sup>(٣)</sup> الذي كانوا منه، ولم ينضموا<sup>(٤)</sup> إلى أعمامهم وبنو أعمامهم؛ ففيه أن الموارث لا تُصرف إلى غير الآباء إلا بعد انقطاع أهل الاتصال بالآباء، وفيه دلالة أن القوم في الصحاري والبراري ينزلون<sup>(٥)</sup> مجموعين غير متفرقين ولا متباعدين بعضهم عن بعض [بحيث يكون بعضهم] عَوْنًا لبعض وظهيراً لأنهم نزلوا جميعاً في موضع واحد مجموعين مع كثرتهم وازدحامهم غير متفرقين ولا متباعدين، وإن كان ذلك أنفع لهم وأهون عليهم من جهة الرعي والرعي وسعة المنازل، وفي الأول سبق المعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿ثَدَّ عَصَا حُلَّ أَنْبَسٍ تَفَرَّتْهُمْ﴾ أي مودعهم. وفيه دلالة قطع التنازع ورفع الاختلاف من بينهم لما بين لكل فريق منهم مؤرداً على جذوة. ولو كان مشتركاً لخيف وقوع التنازع والاختلاف بينهم؛ وفي وقوع ذلك بينهم قطع الأنساب والأرحام، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿كُلُوا﴾ يعني المَن والسلوى. وقوله: ﴿وَأَفْرِيُوا مِنْ يَدَيْ اللَّهِ﴾ من الماء الذي أخرج لكم من الحجر. وكلاهما رزق الله الذي ساقه إليهم من غير تكلف ولا مشقة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْزُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ قيل: لا تسعوا في الأرض بالفساد. ويحتمل ﴿وَلَا تَخْزُوا﴾ أي لا تفسدوا لأن العثر هو الفساد نفسه؛ كأنه قال: لا تفسدوا في الأرض، وتكونوا مفسدين.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْزُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ قيل: لا تسعوا في الأرض بالفساد. ويحتمل ﴿وَلَا تَخْزُوا﴾ أي لا تفسدوا لأن العثر هو الفساد نفسه؛ كأنه قال: لا تفسدوا في الأرض، وتكونوا مفسدين.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْزُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ قيل: لا تسعوا في الأرض بالفساد. ويحتمل ﴿وَلَا تَخْزُوا﴾ أي لا تفسدوا لأن العثر هو الفساد نفسه؛ كأنه قال: لا تفسدوا في الأرض، وتكونوا مفسدين.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْزُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ قيل: لا تسعوا في الأرض بالفساد. ويحتمل ﴿وَلَا تَخْزُوا﴾ أي لا تفسدوا لأن العثر هو الفساد نفسه؛ كأنه قال: لا تفسدوا في الأرض، وتكونوا مفسدين.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْزُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ قيل: لا تسعوا في الأرض بالفساد. ويحتمل ﴿وَلَا تَخْزُوا﴾ أي لا تفسدوا لأن العثر هو الفساد نفسه؛ كأنه قال: لا تفسدوا في الأرض، وتكونوا مفسدين.

(١) من ط م، في الأصل و طع: يكن. (٢) في النسخ الثلاث: ولا يولد هما. (٣) من ط م، في الأصل و طع: بقوله. (٤) من ط م، في الأصل، أبيهم، في طع: أبيهم. (٥) من ط م، في الأصل و طع: ينضموا. (٦) في الأصل و طع: والبراري ينزلون في، في ط م: والبراري ينزلون. (٧) من ط م. (٨) من ط م، في الأصل و طع: بهذه الأشياء. (٩) من ط م. (١٠) في طع: قرأ. (١١) ذكر ابن جني في المحتب أن هذه القراءة لعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، انظر ٨٨/١.

وَيَحْتَمِلُ أَدْنَىٰ أَذَوْنَ وَأَقْلَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا طَلَبُوا، وَسَلُّوا دُونَ الَّذِي كَانَ لَهُمْ. وَيَحْتَمِلُ ﴿قَالَ أَتَشْفِلُونَ أَلَيْسَ هُوَ أَذَنُ الْإِنْسَانِ هُوَ خَيْرٌ﴾ قَدْ أُعْطُوا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ لَمْ يَكُنْ مُوسَىٰ لِيَلُومَهُمْ عَلَيْهِ. ثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ. ثُمَّ أُعْطُوا ذَلِكَ؛ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ قَدْ يَجُوزُ لَهُ فِي الْحِكْمَةِ فَعْلُ مَا كَانَ غَيْرُهُ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿اقْبِلُوا بِسُرْرَةٍ﴾ قِيلَ: الْمَصْرُ الْمَعْرُوفُ، وَقِيلَ: مَصْرٌ مِنَ الْأَمْصَارِ لِأَنَّ مَا طَلَبُوا لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي الْأَمْصَارِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَكْمُ مَا سَأَلْتُمْ﴾ مِنَ الْأَطْعِمَةِ الْمُخْتَلِفَةِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْجِرَارُ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ كَانَ الْأَطْعِمَةُ الْمُخْتَلِفَةُ فَهِيَ كَمَا قَالَ.

وقوله تعالى: ﴿وَسَرَّيْتُ عَلَيْهِمُ الْذِلَّةَ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوُجُوهٌ: قِيلَ ﴿الذِّلَّةُ﴾ [ذِلَّةٌ]<sup>(٣)</sup> اخْتِمَالِ الْمُؤْنَةِ وَالشَّدَائِدِ لِمَا سَأَلُوا مِنَ الْأَطْعِمَةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَقِيلَ: ﴿الذِّلَّةُ﴾ ذِلَّةُ الْجَزْيَةِ وَالصَّغَارِ، بَعْضِيَانِهِمْ رَبُّهُمْ<sup>(٤)</sup>، وَقِيلَ ﴿الذِّلَّةُ﴾<sup>(٥)</sup> ذِلَّةُ الْكَسْبِ وَالْعَمَلِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ يَأْتِيهِمْ مِنْ غَيْرِ كَسْبٍ وَلَا مُؤْنَةٍ.

[وقوله تعالى]<sup>(٦)</sup>: ﴿وَالسَّكَنَةَ﴾ قِيلَ: هِيَ<sup>(٧)</sup> الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ، وَقِيلَ: طَعَنَ رَجَائِهِمْ عَنِ<sup>(٨)</sup> الْآخِرَةِ لِمَا عَصَوْا رَبَّهُمْ. وقوله تعالى: ﴿وَبَاؤُوا بِمَنَاسِكِ اللَّهِ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوُجُوهٌ: قِيلَ: بَاؤُوا رَجَعُوا، وَقِيلَ: [بَاؤُوا]<sup>(٩)</sup> اسْتَوْجَبُوا، وَقِيلَ: [بَاؤُوا]<sup>(١٠)</sup> أَقْرُوا، وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَىٰ وَاحِدٍ.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(١١)</sup> أَنَّ الْآيَاتِ، هِيَ الْحُجُجُ وَالَّتِي أُعْطِيَ الرُّسُلَ، وَأَجْرَاهَا عَلَىٰ أَيْدِيهِمْ. وَقَالَ الْحَسَنُ: (هِيَ دِينُ اللَّهِ).

وقوله تعالى: ﴿وَقِيلُوا لَكَ الْبَاطِلُ الَّذِي يَقُولُ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ مُوسَىٰ نَبِيُّ سِوَىٰ هَارُونَ، وَهُمْ لَمْ يَقْتُلُوهُ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ [بَعْدَ مُوسَىٰ أَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ سِوَىٰ هَؤُلَاءِ وَأَوْلَادِهِمْ]<sup>(١٢)</sup> عَلَىٰ أَنَّ قَتْلَ الْأَنْبِيَاءِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ ظَاهِرًا حَتَّىٰ قِيلَ: قُتِلَ فِي يَوْمٍ كَذَا كَذَا نَبِيًّا، وَلَمْ يُذَكَّرْ قَتْلُ رَسُولٍ مِنَ الرُّسُلِ؛ وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] وَلِقَوْلِهِ<sup>(١٣)</sup>: ﴿إِنَّهُمْ لَمُتَّصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢]. أَخْبَرَ أَنَّهُ يَنْصُرُهُمْ<sup>(١٤)</sup> وَأَنَّهُمْ مَنْصُورُونَ؛ وَمَنْ كَانَ اللَّهُ نَاصِرَهُ فَهُوَ الْمَنْصُورُ أَبَدًا، وَلِأَنَّ الرُّسُلَ هُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْآيَاتِ<sup>(١٥)</sup> الْمَعْجَزَةُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ اسْتِقْبَالُ الرُّسُلِ [بِتِلْكَ لِلآيَاتِ]<sup>(١٦)</sup> الَّتِي كَانَتْ مَعَهُمْ. وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ تِلْكَ الْآيَاتُ الْمَعْجَزَةُ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَدْعُونَ الْخَلْقَ إِلَىٰ دِينِ اللَّهِ بِالْآيَاتِ [الَّتِي كَانَتْ لِلرُّسُلِ وَالْحُجُجِ]<sup>(١٧)</sup> الَّتِي كَانَتْ مَعَهُمْ. لِذَلِكَ<sup>(١٨)</sup> كَانَ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ قَوْمٌ: لَمْ يُقْتَلْ أَحَدٌ مِنَ الرُّسُلِ، وَإِنَّمَا قُتِلَ الْأَنْبِيَاءُ أَوْ رُسُلُ الرُّسُلِ. فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَعَلَىٰ ذَلِكَ يُخْرَجُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْآيَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْنَصْرُ كَانَ بِالْحُجُجِ وَالْآيَاتِ. فَكَانَتْ تِلْكَ لِلْكُلِّ. وَعَلَىٰ ذَلِكَ لَا دَلَالَةَ فِي كَوْنِ الْآيَاتِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِ كَوْنِهِمَا<sup>(١٩)</sup>. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ابْتِدَاءُ شَرْعٍ وَلَا نَسْخٌ، فَعَلَىٰ<sup>(٢٠)</sup> الدِّعَاءِ إِلَىٰ مَا سَبَقَ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَكَانَتْ آيَاتُهُمْ كآيَاتِ الرُّسُلِ أَوْ دَلَالَاتِ الْعَصْمَةِ مَعَ مَا كَانَ بِهِمْ حِفْظُ الْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ بِمَا تَبَدَّلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ فِي ذَلِكَ. وَنَعْتَصِّمُ بِاللَّهِ عَنْ بَسْطِ اللَّسَانِ فِي ذَلِكَ بِالتَّدْبِيرِ دُونَ شَيْءٍ ظَهَرَ عَلَىٰ أَلْسِنِ الرُّسُلِ أَوْ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِشَيْءٍ<sup>(٢١)</sup> إِنْ كَانَتْ آيَةٌ أَوْ لَا. لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ قَدْ أَقَامَ حُجَّتَهُ لِكُلِّ عَلَىٰ قَدْرِ الْكَفَايَةِ<sup>(٢٢)</sup> وَالتَّمَامِ.

(١) من ط م و ط ع، في الأصل: وقيل. (٢) من ط م و ط ع، في الأصل: المراد. (٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: ذلهم. (٥) من ط ع. (٦) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: ذي. (٨) من ط م، في الأصل و ط ع. (٩) من ط ع. (١٠) من ط ع. (١١) في تفسير الآية: ٤١. (١٢) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م، في الأصل: لقوله، ساقطة من ط ع. (١٤) من ط م في الأصل، لم ينصرهم، في ط ع: لينصرهم. (١٥) أدرج بعدها في الأصل و ط ع: من. (١٦) في الأصل و ط ع: بذلك الآيات، في ط م: بذلك للآيات. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م، في الأصل و ط ع: بذلك. (١٩) من ط م، في الأصل و ط ع: كونهما. (٢٠) في النسخ الثلاث: بل على. (٢١) من ط م، في الأصل و ط ع: فني. (٢٢) في ط ع: الكفاية.

## الآية ٦٢

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قيل: [إنه لليهود<sup>(١)</sup>] والنصارى، وهؤلاء جائز أن يكون لهم تعلق بظاهر هذه الآية لأنهم يقولون: إنا آمنّا بالله وآمنا باليوم الآخر، فليس علينا خوف وحزن<sup>(٢)</sup>. لكن الجواب لهذا وجوه:

أحدها: أنه ذكر المؤمنين بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وإيمانهم ما ذكر في آية أخرى؛ وهو قوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ. وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَرَوْنَهُمْ إِلَّا فِي غُطُوفٍ مِنْ شَجَرٍ لَهُمْ فِيهَا سَائِرُونَ وَنَارٌ كَرِيمَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ ومنهم قد فرّقوا بين الرسل بقولهم: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَتَعَلَّقْ بِرَبِّكَ﴾ [النساء: ١٥٠]، وفرّقوا بين الكتب أيضاً؛ آمنوا ببعض، وكفروا ببعض. فهؤلاء الذين ذكرهم في هذه الآية هم الذين آمنوا بجميع الرسل [وآمنوا بجميع الكتب]<sup>(٣)</sup> أيضاً. فإذا كان هذا إيمانهم لم يكن عليهم خوف ولا حزن.

والثاني: [أنه]<sup>(٤)</sup>: ذكر الإيمان بالله [والإيمان بالله، هو]<sup>(٥)</sup> الإيمان بجميع الرسل وبجميع الكتب. لكنهم لا يؤمنون بالله، ولا يعرفونه<sup>(٦)</sup> في الحقيقة، أو أن يقال: ذكر عمل الصالحات، والكفر ببعض الرسل ليس من عمل الصالحات، لذلك بطل تعلّقهم بهذا. والله أعلم.

[والثالث:]<sup>(٧)</sup> في ذلك على<sup>(٨)</sup> التقديم والتأخير؛ كأنه قال: إن الذين هادوا والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر<sup>(٩)</sup> والذين آمنوا.

وللمعتزلة: تعلق بظاهر قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وصاحب الكبيرة عليه خوف وحزن؛ فلو كان مؤمناً لكان لا خوف عليه لأنه أخبر أن المؤمن لا خوف عليه ولا حزن؛ فدل أنه يخرج من إيمانيه إذا ارتكب كبيرة. فقال لهم: لم ينب عنهم الخوف والحزن في<sup>(١٠)</sup> كل الوقت، فيحتمل أن يكون عليه خوف في وقت، ولا خوف عليه في وقت آخر؛ لأن لكل مؤمن خوف البعث وفزع حتى الرسل بقوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [المائدة: ١٠٩] لشدة فزعهم من هول ذلك اليوم. فإذا دخلوا الجنة، ونزلوا منازلهم، ذهب ذلك الخوف والفزع عنهم. فعلى ذلك المؤمن يكون له خوف في وقت، ولا خوف عليه في وقت آخر، والله أعلم.

واختلف في الصابئين؛ قيل: الصابئون<sup>(١١)</sup> قوم يعبدون الملائكة، ويقرؤون الزبور، وقيل: إنهم قوم يعبدون الكواكب، وقيل: هم قوم بين المجوس والنصارى، وقيل: هم قوم يذهبون مذهب الزنادقة؛ يقولون بآئين لا كتاب لهم، ولا علم لنا بهم.

## الآية ٦٣

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ ذكرنا في ما تقدّم<sup>(١٢)</sup> أن ميثاق الله وعهده على وجهين: عهد خلقه وفطرته<sup>(١٣)</sup> وعهد رسالة ونبوة. وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ في التوراة أن يعملوا بما فيها، فنقضوا ذلك العهد لما رأوا فيها الحدود والأحكام والشرائع كرهوا، فرفع الله الجبل فوقهم، فقبلوا ذلك. ويحتمل ما ذكرنا من عهد خلقه وفطرته فنقضوا ذلك.

وقوله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ قيل خذوا التوراة<sup>(١٤)</sup> بالجذ والمواظبة، وقيل: بقوة، يعني بالطاعة له والخضوع.

ثم احتج بعض المعتزلة بهذه الآية على تقدّم القدرة الفعل لأنه أمرهم بالقبول له والاخذ والعمل بما فيها؛ فلو لم يُعطهم قوة [الاخذ والقبول له قبل الاخذ له والفعل]<sup>(١٥)</sup> لكان لا يأمرهم بذلك. لأنهم يقولون: لا قوة لنا على ذلك. [فدل]

(١) في الأصل و ط ع: إن لليهود، في ط م: إن اليهود. (٢) في ط م و ط ع: في الأصل: وبجميع. (٣) في الأصل: وبجميع. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) من ط م، في الأصل و ط ع: هو. (٦) من ط م و ط ع، في الأصل: لا يعرفون. (٧) في النسخ الثلاث: وقيل. (٨) ساقطة من ط ع. (٩) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٠) ساقطة من ط ع. (١١) في ط ع: الصابئين. (١٢) في تفسير الآية ٢٧. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: عهد وفطرته. (١٤) من ط م و ط ع، في الأصل: النبوة. (١٥) من ط م و ط ع، في الأصل: لاخذوا القول له الفعل.

أنه أعطاهم قبل ذلك<sup>(١)</sup>. لكنّه غلظ عندنا، لأنه لو أعطاهم القوة قبل الفعل ووقت الأمر به، ثم تذهب عنهم تلك القوة وقت الفعل، لكان الفعل بلا قوة؛ إذ من قولهم: أن القوة لا تبقى وفتين. فدل أنها تحدث بحدوث الفعل؛ لا يتقدم، ولا يتأخر، ولكن يكونان<sup>(٢)</sup> معاً، ولأنها سُميت قدرة الفعل، [فلو كانت تتقدم الفعل]<sup>(٣)</sup> لم يكن لإضافة الفعل إليها معنى، والله أعلم.

والأصل في ذلك أن الله تعالى قال: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ ومعلوم أن المراد من ذلك الأخذ [بقوة الأخذ]<sup>(٤)</sup>. ثم فيه وجهان:

أحدهما: أن للأخذ<sup>(٥)</sup> قوة غير التي للترك.

والثاني: أنه ذكر الأخذ [بقوة]<sup>(٦)</sup>، فإذا لم تكن معه لم يكن بها أن يرى أن الوقت إذا تباعد لم يحتجّل بما تقدم من القوة أوقاناً، فمثلته وقت واحد.

وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: اذكروا، واحفظوا ما فيه من أمره ونهيهِ، ولا تُضيّعوه.

[وقوله تعالى]<sup>(٧)</sup>: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتْلُونَ﴾ المعاصي والمآثم. ويحتجّل اذكروا ما فيه من التوحيد والإيمان ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتْلُونَ﴾ الشرك والكفر، ويحتجّل: اذكروا ما فيه من الأحكام والشرائع، ويحتجّل الثواب والعقاب والوعد والوعيد، وكلّه واحد.

#### الآية ٦٤

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ يعني من بعد القبول. دل هذا على أنهم كانوا قبلوا ذلك مرة قبل أن يأتيهم موسى عليه السلام<sup>(٨)</sup> بها، فلما أتاهم، ورأوا<sup>(٩)</sup> التشديد والمشقة، أبوا قبولها، وتركوا العمل بما فيها من الأحكام والشرائع، فحَوَّوْا برفع الجبل فوقهم، فقبلوا ذلك، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ يحتجّل وجوهاً: [قيل]<sup>(١٠)</sup>: ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ الإسلام، ﴿وَرَحْمَتُهُ﴾ القرآن، وقيل<sup>(١١)</sup>: ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بمحمد ﷺ بُعِثَ إليكم ليجمعكم، ويؤلف بينكم/١٢ - ب/ ويدعوكم إلى دين الله<sup>(١٢)</sup> الحق بعد ما كنتم في فترة من الرسل وانقطاع من الدين والعمل، ويحتجّل ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ لما أنجى آبائكم من العذاب، ولم يرسل عليهم الجبل، وإلا ما توالدتم أنتم، وقيل: ﴿فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ لما أعطاهم التوراة ووَقَّعَهُمْ على قبولها، وإلا كنتم من الخاسرين، وبعضه قريب من بعض.

#### الآية ٦٥

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ فيه دلالة إثبات رسالة محمد ﷺ كأنه قال: ولقد علمتم أن محمداً ﷺ لم يكن يعلم الذين اعتدوا منكم في السبت، ولا كان علم ما فعل بهم، ثم علم ذلك؛ فإنما علم بالله ﷻ لأنه لم يكن قرأ كتابكم، ولا كان يختلف إلى أحد ممن يعرف ذلك، فبالله ﷻ [عرف]<sup>(١٣)</sup> ذلك، وبه علم، فدل أنه رسول الله إليكم.

ويحتجّل قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِرِينَ﴾ أي علمتم ما أصاب أولئك باعتدائهم يوم السبت بالاضطیاد، وكنتم تقولون: ﴿عَنْ آبَائِكُمُ اللَّهُ وَأَجْبُوتُ﴾ [المائدة: ١٨] يعني أبناء رسل الله وأحباءه. فلو كان كما تقولون لم يكن ليجمعكم<sup>(١٤)</sup> قردة، وهي أقبح خلق الله وأوحشه؛ إذ مثل ذلك لا يفعل بالأجباء والأبناء. أو أن يُحمّل على التحذير لهؤلاء لئلا يكذبوا محمداً ﷺ ولا يعضوه في أمره، فيصيبكم ما أصاب أولئك بتكذيبهم موسى وعضيائهم أمره، والله أعلم.

(١) من ط م و ط ط، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: يكون. (٣) من ط م و ط ط، ساقطة من الأصل. (٤) من ط م و ط ط، في الأصل و ط ط: الأخذ. (٥) من ط م. (٦) من ط ط. (٧) من ط ط. (٨) في ط م: ﷺ. (٩) من ط م، الواو ساقطة من الأصل و ط ط. (١٠) من ط م. (١١) من ط م، الواو ساقطة من الأصل و ط ط. (١٢) من ط م و ط ط، ساقطة من الأصل. (١٣) من ط م و ط ط، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م و ط ط، في الأصل: ليجعلهم.

ثم <sup>(١)</sup> سبب تحريم الاضطياد في السبت كان، والله أعلم، لما قيل: إن موسى <sup>(٢)</sup> أراد أن يجعل يوماً لله خالصاً للطاعة له والعبادة فيه. وهو يوم الجمعة فخالقوا هم أمره ونهيته، وقالوا: نجعل ذلك اليوم <sup>(٣)</sup> السبت لأنه لم يخلق لعمل، فحرم الاضطياد في ذلك اليوم لذلك، وحولوا قردة عقوبة لهم؛ لما نهوا عن الاضطياد في ذلك اليوم، فاضطادوا. وعلى ذاك تاويل قوله: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: ١٢٤] يعني [يوم الجمعة، وقيل: ﴿اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ يعني] <sup>(٤)</sup> في الله.

ثم اختلف في قوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ قال قوم: قوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ من الأصل على ذهاب الإنسانية منهم، وقيل: حوّل جوهرهم إلى جوهر القردة على إبقاء الإنسانية فيهم من الفهم والعقل لأنه قيل: إن الذين ينهونهم عن الاضطياد في ذلك اليوم دخلوا عليهم، فقالوا: <sup>(٥)</sup> لهم: ألم نهكم عن ذلك، ونزجركم؟ فأومأ <sup>(٦)</sup> أي نعم، ودموعهم تفيض على خدودهم. فلو كان التحويل على ذهاب جميع الإنسانية منهم لكانوا لا يفهمون ذلك، ولا حزنوا على ما أصابهم، لأن كل ذي جوهر راض بجوهره الذي خلقه الله، سبحانه، يُسرّ به، ولأن تحويله إياهم قردة عقوبة ليعلموا في التكذيب وجرائهم على الله ليعلموا ذلك، ويروا أنفسهم أقيح خلق الله وأوحش.

وفيه نقض قول المعتزلة لأنهم يقولون: ليس في خلق الله قبيح؛ فلو لم يكن في خلق الله قبيح <sup>(٧)</sup> لم يكن لتحويل صورتهم من صورة الإنسان إلى أقيح صورة معنى ليرا قبح أنفسهم عقوبة لهم بما عصوا أمر الله، ودخلوا <sup>(٨)</sup> في نهي.

وقوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاهَا نَكَالًا﴾ قيل: <sup>(٩)</sup> ما راجعة إلى القرية التي كانوا فيها.

وقوله تعالى: ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ من أهل القرية.

[وقوله تعالى] <sup>(١٠)</sup>: ﴿وَمَا خَلَقْنَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ حوالبها. وقيل: أراد [ب: ها] <sup>(١١)</sup>: القرية ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ من القرى ﴿وَمَا خَلَقْنَا﴾ من القرى. وقيل: أراد [ب: ها] <sup>(١٢)</sup>: العقوبة والنكال. ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ يعني لما مضى من الذنوب ﴿وَمَا خَلَقْنَا﴾ يعني ما بقي، والله أعلم.

[وقوله تعالى] <sup>(١٣)</sup>: ﴿خَسِئَت﴾ قيل <sup>(١٤)</sup>: الخاسي الصاغر، وقيل: الخاسي الذليل، وقيل [الخاسي] <sup>(١٥)</sup>: البعيد، وكله يرجع إلى واحد، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ قيل: [قتيل قتل] <sup>(١٦)</sup> في بني إسرائيل <sup>(١٧)</sup>، وألقي على باب غيرهم، فتنازعوا فيه، واختلّفوا، فأمر الله تعالى نبيه موسى <sup>(١٨)</sup> أن يذبحوا بقرة، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾، فاضربوا ببعضها ذلك الميت، فيخى، فيقول: من قتلني.

[وقوله تعالى] <sup>(١٨)</sup>: ﴿قَالُوا أَتَجِدْنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُهْزَأِينَ﴾ <sup>(١٩)</sup>، قال بعضهم: كفروا بهذا القول لأنهم سمّوه هازئاً، ومن سمى رسولا من الرسل هازئاً يكفر <sup>(٢٠)</sup>؛ ألا ترى أنهم قالوا في الآخر ﴿الَّذِينَ جَاءُوا بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ؟﴾ [البقرة: ٧١] دل أن <sup>(٢١)</sup> ما قال لهم أول مرة ليس بحق عندهم. وليس هذا بشيء، ولا يَحْتَمِلُ ما قالوا [على الهُزء] <sup>(٢٢)</sup> ولكن يَحْتَمِلُ ما قالوا [على المُجازاة] <sup>(٢٣)</sup>؛ كأنهم قالوا: أتجازينا بهذا لما مضى منا، وسبق من العصيان بك والخلاف [لك] <sup>(٢٤)</sup>؟ لما لم يعلموا أنه من عند الله يأمر بذلك. وهذا أمثاله على المُجازاة جائز على ما ذكرنا <sup>(٢٥)</sup> من الاستهزاء.

(١) أدرج في ط ط قبل هذه الكلمة العنوان التالي: سبب تحريم الاضطياد في السبت. (٢) في ط م: ﴿٢٢﴾. (٣) في ط م، يوم. (٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٥) في النسخ الثلاث: فيقولون. (٦) في ط م: فأوحوا. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: قبيحاً. (٨) من ط م و ط ع، في الأصل، وخلقوا. (٩) في النسخ الثلاث: الهاء. (١٠) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١١) في النسخ الثلاث: بالهاء. (١٢) في النسخ الثلاث: بالهاء. (١٣) أدرج هذا القول في ط ط قبل تفسير قوله: ﴿جَعَلْنَاهَا نَكَالًا﴾. (١٤) من ط م، في الأصل و ط ع: يعني: قيل. (١٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٦) من ط م، في ط ط، قتل. (١٧) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (١٨) من ط م. (١٩) أدرج في ط م و ط ع بعدها الآية ٦٨. (٢٠) من ط م، في الأصل و ط ع: لكفر. (٢١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٢) ساقطة من لانسخ الثلاث. (٢٣) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٤) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٢٥) في تفسير الآيتين: ١٤ و ١٥.



والمخادعة والمكر، كلُّهُ على المجازاة جائرٌ، وكنولٍ نوحٍ لقويو: ﴿إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ [هود: ٣٨] على المُجازاة. فكذلك الأول.

وأما الاستهزاء في ما بين الخلق فهو جهلٌ: يسخرُ بعضهم ببعضٍ لجهلٍ بأحوالِ أنفسهم، إذ كلُّهُم سواءٌ من جهة الجوهر والخلقة وتركيب الجوارح وتصوير الصور وتمثيلها. ألا ترى أن موسى أجاب لهم عن الهزء بالجهل فقال: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] وأن<sup>(١)</sup> الهزء في الخلق لجهلٍ فيهم؟ وبالله التوفيق.

ثم استدلَّ قومٌ بهذه الآية على عموم الخطاب وقت قرع السمح لأنه أمرهم بذبح بقرة، لم يبين لهم كيفيتها ولا ما هيئتها وقت الخطاب إلا بعد البحث والسؤال عنها، فثبت أنه على العموم. ألا ترى ما روي في الخبر: «لو عمدوا إلى أدنى بقرة لجزئتهم»<sup>(٢)</sup>، لكنهم شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم؟ [ابن جرير الطبري في تفسيره ٣٣٨/١]. لكن هذا لا يصح لأنه دعوى على الله لحدوث شيء في أمره وبدؤ في حكمه، فذلك كفر؛ لا يقوله مسلم فضلاً عن [ألا يقوله]<sup>(٣)</sup> رسول من الرسل. تأويل هذا أنه قال: إنه يقول كذا، فلو كان الأول على غير ذلك لكان قد بدا له في ما [عظم، وقسّر أنه]<sup>(٤)</sup> لم يكن أراد، [البداء، بل]<sup>(٥)</sup> معنى الرجوع عن الأول مما أراد والتفسير له بغيره، ولا قوة إلا بالله.

ثم في الآية دليلٌ لخصوص الخطاب من وجهين:

أحدهما: أخذ كل آية خرجت في الظاهر على العموم [حتى الخصوص].

والثاني: جواز تأخير البيان على تقدّم الأمر به لما ذكرنا أنها لو حُمِلت على العموم<sup>(٦)</sup> وهو مرادها، ثم ظهر الخصوص، فهو بدؤ وحدث في الأحكام والشرائع، فذلك حال من جهل العواقب والنهايات. تعالى الله عن ذلك.

ومعنى سؤالهم بدعاء الرب لهم البيان بما أريد جعل ذلك آية، فوقع عندهم أن لا كل بقرة تصلح للآيات، ولذلك لم يسألوا موسى عن تفسيرها، إذ الله تعالى هو الذي يعلم الآيات.

والحرف الثاني هو الأول الذي قلنا: إليه انصرف المراد في الابتداء لما يوجبُهُ، وإن الأمر بالذبح في الابتداء كان على ما آل أمرها إليه، وظهر. لكنهم أمروا بالسؤال عنها والبحث عن أحوالها ليصلوا إلى المراد فيه، لا<sup>(٧)</sup> أنه أحدث لهم ذلك بالسؤال. وعلى ذلك ما روي في الخبر: «أن صلة الرحم تزيد في العمر» [ابن عساكر ٢١٠/٥] [أي]<sup>(٨)</sup> لما عليم من عبده أنه يصل رحمَه جعل مدة عمره أكثر مما لو عليم أنه لا يصل لا أنه يجعل أجله إلى وقت. فإذا وصل رحمَه زاد على ذلك لا على ما يقوله المعتزلة: إن الله تعالى يجعل لكل أحد أجلين؛ فإذا وصل [رحمه]<sup>(٩)</sup> أماته في أبعد الأجلين، وإذا لم يصل جعل أجله الأول. فهذا أمر من جهل العواقب؛ فأما من كان عالماً بالعواقب فلا؛ لأنه بدؤ ورجوع عما تقدّم من الأمر.

ثم [من]<sup>(١٠)</sup> استدلَّ بهذه الآية بقبول قول أولياء المقتول وهم لا وجو:

أحدها: ما لا يقبل قول القاتل قبل خروج الروح منه: إن فلاناً قتلني في قطع حق الميراث وإغرام الدية.

والثاني أن ذلك كان آية عظيمة لهم لم يكن ذلك لغيرهم.

والثالث: أن أولياء المقتول قد كانوا قبل أن يخفى يدعون عليهم القتل، فلو كان لهم حق القبول لم يحتج إلى تلك الآية.

والرابع: أن قبول قول الميت أحق من قبول قول الولي، لأن الولي يتفع بقوله [شيئاً]<sup>(١١)</sup>. ثم القاتل لا يقبل قوله في شريعتنا، فكذلك الولي، والله الموفق.

(١) في ط م: دل أن. (٢) في ط م: لأجزئهم، وجزى وأجزى بمعنى واحد. (٣) في الأصل و ط ع: أن يقوله، في ط م: أن يقول له. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: عم وفسر بما. (٥) من ط م: في الأصل و ط ع: وذلك. (٦) من ط م. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: إلا. (٨) من ط م. (٩) من ط م. (١٠) من ط م. (١١) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل.

ثم <sup>(١)</sup> نُوَجِّهُ <sup>(٢)</sup> حكمة <sup>(٣)</sup> جعل البقرة آية دون غيرها وجهين <sup>(٤)</sup>:

أحدهما: ما روي أن رجلاً كان باراً بالديّة مُحِيناً <sup>(٥)</sup> إليهما [عاطفاً عليهما] <sup>(٦)</sup>، وكانت له بقرة على تلك الصفة والشَّيْب، فأراد الله ﷻ أن يُوصِلَ إليه في الدنيا جزاء ما كان منه بمكان والديّة.

والثاني: أنهم كانوا يعبدون البقر والعجائيل، وحُبُّ / ١٣ - / ذلك إليهم كقوليه: ﴿وَأَشْرِيُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلَيْعَلَّ﴾ [البقرة: ٩٣]، ثم تابوا، وعادوا إلى عبادة الله وطاعته، فأراد الله أن يمتحنهم بذبح ما حُبَّ إليهم ليطهر منهم حقيقة التوبة وانتلاع ما كان في قلوبهم من حُبِّ البقر والعجائيل، والله أعلم.

**الآية ٦٨** [وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْ لَنَا رَبِّكَ بَيْنَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْكُلُوا مَا تُكْرُمُونَ﴾] <sup>(٧)</sup>؛ قوله: <sup>(٨)</sup> ﴿لَا فَارِضٌ﴾ يقول: ليست بكبيرة ﴿وَلَا يَكُرُّ﴾ ولا شابة <sup>(٩)</sup> ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ بين الشابة والكبيرة، وقيل: ﴿لَا فَارِضٌ﴾ لا بكبيرة على ما ذكرنا و ﴿وَلَا يَكُرُّ﴾ أي ولا ما تليد ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي قد وَلَدَتْ بطناً أو بطنين.

**الآية ٦٩** [وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْ لَنَا رَبِّكَ بَيْنَ لَنَا مَا لَوْهَأَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرَ﴾] <sup>(١٠)</sup> قوله: <sup>(١١)</sup> ﴿صَفْرَاءُ﴾ قيل: [الصفراء التي تضرب إلى السواد] <sup>(١٢)</sup> وذلك لِشِدَّتِهِ، وقيل: الصفراء من الصَّفْرِ المعروف.

وقوله: ﴿فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ قيل: [صافٍ]. وقوله: <sup>(١٣)</sup> ﴿تَسُرُّ النَّظِيرَ﴾ تُعْجِبُ النَّظِيرَ، وقيل: ﴿قَالُوا أَتَعْ لَنَا رَبِّكَ بَيْنَ لَنَا مَا لَوْهَأَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرَ﴾ صفراء الظِّلْف والقرن، والله أعلم.

**الآية ٧٠** [وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْ لَنَا رَبِّكَ بَيْنَ لَنَا مَا هِيَ إِنْ أَلْبَرْتَنِي عَنِينَا وَإِنَّا شَاءَ اللَّهُ لَمَهْتَدُونَ﴾]

**الآية ٧١** [وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْقَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْفَنَ حِثَّ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾] <sup>(١٤)</sup>.

وقوله: ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ قيل: لَمْ يُدَلِّلْهَا الْعَمَلُ، أي لم يُزِرْغ عليها، ولا هي مما يُسْقَى <sup>(١٥)</sup> عليها [الحرث، وقيل: ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾] <sup>(١٦)</sup> أي بقرة وحشية صعبة تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْقَرْثَ، ولكن إشارة الأرض لم تُدَلِّلْهَا لضعفيتها وشديتها.

وقوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قيل فيه بوجوه: [قيل] <sup>(١٧)</sup>: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ خوفاً على أنفسهم أن يفتضحوا لظهور القتال، وقيل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ لغلاء ثمنها، والأول أقرب، والله أعلم. وقيل: إنهم اشتقصوا في [صفة] <sup>(١٨)</sup> تلك البقرة والسؤال عن أحوالها، والاستقصاء في الشيء ربما يكون للمدافعة، والله الموفق.

وقوله: <sup>(١٩)</sup>: ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمَهْتَدُونَ﴾ وقرئ موسى مَعَ غِلَظِ أَفْهَامِهِمْ وَرِقَّةَ عَقُولِهِمْ، أعرف بالله وأجمل <sup>(٢٠)</sup> توحيداً مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: لأنهم قالوا: لو <sup>(٢١)</sup> شاء الله لكنا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، والمعتزلة يقولون: قد شاء الله أن يهتدوا [وشاؤوا هم ألا يهتدوا] <sup>(٢٢)</sup> فغلبت مشيئتهم على مشيئة الله تعالى على قولهم <sup>(٢٣)</sup>. فنعدو بالله من السرف في القول والجهل في الدين.

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: حكمة جعل البقرة آية دون غيرها. (٢) في النسخ الثلاث: وجه. (٣) ساقطة من ط م. (٤) في النسخ الثلاث: وجهان. (٥) من ط م، في الأصل وطع: محسن. (٦) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٧) لم تدرج هذه العبارة في النسخ الثلاث. (٨) في النسخ الثلاث: وقوله. (٩) أدرج في ط م بعد ولا شابة: وقوله: ﴿عَوَانٌ ... بَقَرَةٌ﴾. (١٠) لم تدرج الآية كاملة في الأصل و ط م، وأدرج في طع بعدها الآيتان: ٧٠ و ٧١. (١١) في النسخ الثلاث: وقوله. (١٢) من ط م، في الأصل: الصفر الذي تضرب، وفي ط م: الصفر الذي يقرب. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: صادق. (١٤) لم تدرج الآيتان كاملتين في الأصل. (١٥) من ط م، في الأصل و طع: يَتَقَى. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م. (١٩) أدرجت العبارة: وقوله ... في الدين في ط م قبل تفسير قوله: ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾. (٢٠) في ط م: وأميل، في الأصل وطع: وأجمل. (٢١) في النسخ الثلاث: إن. (٢٢) من ط م و طع، ساقطة من الأصل. (٢٣) من ط م، في الأصل و طع: قلوبهم.

وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ دليل لأبي حنيفة رحمته وأصحابه أن من حلف لا يأكل لحم بقرة، فأكَلَ لحم نور حنث، لأن الله تعالى ذكر البقرة، ثم بيّن في آخره ما يدل أنه أراد به الثور لقوله<sup>(١)</sup>: ﴿لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ والثور هو الذي يثير الأرض، ويسقي الحرث دون الأنتى<sup>(٢)</sup>؛ لذلك كان الجواب على ما ذكرنا إلا أن يكونوا هم كانوا يحرقون بالأنثى<sup>(٣)</sup> كما يحرق أهل الزمان بالذكور، فحيث لا يكون فيه دليل لما ذكرنا، والله أعلم.

## الآية ٧٢

[وقوله تعالى]<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَا قَتْلَ نَفْسًا قَادَرْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ في الآية دليل مراد الخصوص وإن خرجت في الظاهر مخرج العموم لأنه قال ﷻ ﴿قَتَلْتُمْ﴾ وإنما قتله واحد، وقال: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ وإنما كتمه الذي قتله؛ لذلك قلنا: [علينا]<sup>(٥)</sup> ألا نصرت مراد الآية إلى العموم بلفظ العموم ولا إلى الخصوص بلفظ الخصوص إلا بعد قيام الدليل والبرهان على ذلك، والله الموفق.

## الآية ٧٣

وقوله تعالى: ﴿قَتَلْنَا أَسْرِيَهُ يَتِيمَةً﴾ قال بعضهم: يعني بفخذها الأيمن. لكن هذا لا يعلم إلا بخبر عن الله تعالى، ولكن يقال: ﴿قَتَلْنَا﴾ بقدر ما في الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُعَذِّبُ اللَّهُ أَيُّ هَذَا يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمَوْتَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَتَوَقَّمُونَ إِيَّاهُ﴾ بضرب بعض البقرة عليه. كذلك قوله: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرَ سَحَابٍ فَسَفَتْهُ إِلَى بَلَدٍ يَتَبَنَّى فَالْحَيَاتِ بِهَ الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ اللَّهُ الشُّورُ﴾ [فاطر: ٩] فكما أخى الأرض بعد موتها بالمطر المنزل من السماء يقدّر على إحياء الموتى ويعيهم على الوجه الذي لا يظنون، ولا يتوهمون<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

ويحتل إحياء ذلك القليل لما لم يكونوا اطمأنوا على إحياء الموتى، فأراهم الله ﷻ ذلك ليظمنوا، وليستقروا على ذلك، ولا يضطربوا فيه، والله أعلم.

[وقوله تعالى]<sup>(٨)</sup>: ﴿وَرَبُّكُمْ يَتَّبِعُ﴾ يحتمل ﴿يَتَّبِعُ﴾ [أي]<sup>(٩)</sup> يريكم آيات وحدانيته، ويحتمل ﴿يَتَّبِعُ﴾ [أي]<sup>(١٠)</sup> آيات إحياء الموتى وآيات البعث، ويحتمل ﴿يَتَّبِعُ﴾ في ما يحتاجون إليه كما أرى من تقدّمهم عند حاجتهم، ويحتل ﴿يَتَّبِعُ﴾ آيات [نبوة]<sup>(١١)</sup> محمد ﷺ إذ هو خير عن الغيب؛ وأوضح آيات الرسالة الخبر عن الغيب وذكر القصة على الوجه الذي يعلم أن الاختراع لا يبلغ ذلك ليعلموا أنه بالله عليم، إذ<sup>(١٢)</sup> لم يذكر له خط كتاب ولا اختلاف إلى من عنده، على أنه لو كان مسموعاً منهم لجرى<sup>(١٣)</sup> على مثله القول بالزيادة والنقصان، ولكن منعهم الله تعالى عن ذلك إذ علموا صدقه إشفافاً على أنفسهم أن تنزل عليهم نعمة الله.

وقوله: ﴿وَلَمَّا كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ [لكني نتقّلوا]<sup>(١٤)</sup> آيات وحدانيته، وتعلّلوا<sup>(١٥)</sup> أنه قادر على إحياء الموتى بعد الموت.

## الآية ٧٤

وقوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً وَإِنَّ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَى فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ضرب الله لقلوبهم مثلاً بالحجارة، وشبّهها بها لقساوتها وشدّة صلابتها وأنها أشد قسوة من الحجارة؛ وذلك أن من الحجارة مع صلابتها وشدتها مع قسوة أسباب الفهم والعقل وزوال الخطأ منها [ما]<sup>(١٦)</sup> تخضع له، وتنصدع [كقوله]<sup>(١٧)</sup>: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذِهِ الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَنِيعًا تُصْـدَعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ لَبَّيْكَ لِلْجَبَلِ﴾ الآية<sup>(١٨)</sup> [الأعراف: ١٤٣]. وقلب الكافر مع وجود أسباب الفهم والعقل وسعة سبب القبول لا يخضع له ولا يلبس، وكذلك أخبر الله ﷻ [عن الجبال أنها تلبس، وتخضع لهول ذلك اليوم

(١) من ط م، في الأصل و ط ع: بقوله. (٢) و (٣) أدرج في النسخ الثلاث بعدها: منها، والصواب حذفها. (٤) من ط م و ط ع. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع إحياء. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: يتوهمونه. (٨) من ط م و ط ع. (٩) من ط ع. (١٠) من ط ع. (١١) من ط م و ط ع. (١٢) من ط م، في الأصل و ط ع: أنه إذا. (١٣) في الأصل و ط ع: ليجري، في ط م: يجري. (١٤) من ط م، في ط ع: لكي تعقلون، ساقطة من الأصل. (١٥) من ط م، في الأصل و ط ع: وتعلّلون. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م و ط ع. (١٨) أدرج في ط ع تمة الآية بدل هذه الكلمة.

بقوله: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وقلب الكافر لا يلبس أبداً، أو أن يقال: إن الله ﷻ جعل من الجبال<sup>(٢)</sup> منافع للخلق مع صلابتها وشدتها حتى يتفجر منها<sup>(٣)</sup> الأنهار والمياه، وقلب الكافر مع احتمال ذلك وإمكانه لا منفعة منه لأحد، وبالله التوفيق.

ثم<sup>(٤)</sup> رَجَعُ حِكْمَهُ ضَرْبَ قُلُوبِهِمْ مثلاً بالحجارة وتشبيهها بها دون غيرها من الأشياء الصلبة من الحديد والصفير وغيرهما: ذلك، والله أعلم، أن الحديد يُلَيِّنُهُ النارُ، وكذلك الصفير حتى يُضْرَبَ منها الأواني، [والحجر لا تُلَيِّنُهُ النار]<sup>(٥)</sup> ولا شيء؛ لذلك شبه قلب الكافر بها. وهذا، والله أعلم، في قوم علم الله أنهم لا يؤمنون أبداً.

وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَنِيٍّ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ خرجت على الوعيد أبلغ الوعيد والوعظ حتى ذكّرهم علمه بما يعملون.

**الآية ٧٥** وقوله تعالى: ﴿أَتَنْتَبَهُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ قيل: الآية وإن خرجت على عموم الخطاب فالمراد منها الخصوص، وهو الرسول ﷺ وإلى هذا ذهب أكثر أهل التفسير. وقيل: إن المراد منها بعموم الخطاب العموم، يعني النبي ﷺ وأصحابه، وكأنها خرجت على النهي عن طمع الإيمان منهم<sup>(٦)</sup>. كأنه قال: لا تطمعوا في إيمانهم كقوله: ﴿أَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْآثَارِ؟﴾ [الزمر: ١٩] أي لا تنفذ، وكقوله: ﴿أَأَنْتَ تَشْعُرُ الشَّمَّ؟﴾ [الزخرف: ٤٠].

وقوله: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَلْحَقُونَ﴾ الآية<sup>(٧)</sup>. ليقابل أن يقول: [أيش]<sup>(٨)</sup> في ما كان فريق منهم يسمعون كلام الله، ثم يخرقونه، ما يجب أن يدفع الطمع عن إيمان هؤلاء؟ فهو، والله أعلم، لوجهين: أحدهما: أنهم كانوا أصحاب تقليد، كقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى آثَرِ رَبِّنَا وَلَئِنْ لَمْ نَجِدْ لَهُمْ مَقْنَدَةً﴾ [الزخرف: ٢٣]، فأخبر ﷻ أن هؤلاء، وإن رأوا الآيات العجيبة فإنهم لا يؤمنون أبداً؛ لأنهم أصحاب تقليد لا ينظرون إلى الحجج والآيات.

والثاني: أنهم مع كثرة ما غابوا عن الآيات وشاهدوا من العجائب في عهد رسول الله ﷺ لم يطمع في إيمانهم، فكيف طمعتم أنتم في إيمان هؤلاء، وهم أتباعهم؟ والله أعلم. ولهذا وجهان آخران. أحدهما: كأنه قال: لا تطمع في إيمانهم [لأنهم]<sup>(٩)</sup> في علم الله على ما عليه من ذكر. والثاني: لأن أولئك كانوا خيراً من هؤلاء وأزغب في الحق منهم، ثم لم يؤمنوا مع سماع الحجج [وما]<sup>(١٠)</sup> يجب به الإيمان، فكيف تطمع في إيمان هؤلاء؟.

وقوله: ﴿ثُمَّ يَخْرُفُونَ مِنْ بَدِ مَا عَقِلُوا وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ أنه من عند الله ﷻ وقوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ أنه رسول الله، وأنه حق.

**الآية ٧٦** وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ قد ذكرنا في ما تقدم<sup>(١١)</sup> أنها في المنافقين نزلت.

وقوله: ﴿وَإِذَا خَلَا بِضَعُفُهُمْ إِلَى بَعْضٍ يَخْتِمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتِمِلُ خَلَا بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ إِلَى بَعْضٍ﴾ قَالُوا آمَنَّا وَهُمْ يَكْفُرُونَ بكذا؟ ويحتمل [خلأ المنافقون]<sup>(١٢)</sup> إلى اليهود.

وقوله: ﴿أَتَحْذَرُونَ مِمَّا نَفَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ قيل: ﴿نَفَحَ اللَّهُ﴾ فص الله، وقيل: ﴿نَفَحَ اللَّهُ﴾ قضى الله، وقيل: ﴿نَفَحَ اللَّهُ﴾ من الله عليكم في التوراة، وكله يرجع إلى واحد.

وقوله: ﴿لِيَحْجُوكُمْ بِدِينِهِ﴾ أي باعترافيكم عند هؤلاء، ويحتمل على إضمار رسول الله ﷻ كأنه قال: ليحاجوكم

(١) من ط م. (٢) في ط ع: الجبل. (٣) في النسخ الثلاث: من. (٤) أدرج في ط ع قيل هذه الكلمة العنوان التالي: حكمة ضرب قلب الكافر مثلاً بالحجارة. (٥) من ط م و ط ع، ساقطة من الأصل. (٦) ساقطة من ط ع. (٧) ساقطة من ط م و ط ع. (٨) أي شيء، في ط م: أليس. (٩) من ط م. (١٠) من ط م و ط ع. (١١) من ط م، الواو، ساقطة من الأصل و ط ع. (١٢) من ط ع. (١٣) في تفسير الآية: ١٤. (١٤) في ط م: خلاه المنافقين. (١٥) من ط ع.

بإقراركم عند رسول الله، ويحتمل على معنى يُحاجُّوكُم يو عند ربكم أي في ربكم / ١٣ - ب/ إذ العرب تستعمل حروف الخفض بعضها في موضع بعض، ويحتمل «عند ربكم» أي يوم القيامة، ويكون ليحاجُّوكُم بما عند الله أي بالذي جاءكم من عند الله.

لكن لِقائِل أن يقول: مامعنى ذكرِ المُحاجة عند ربكم؟ والمُحاجة لا تكون إلا عنده، ولا يكون «ليحاجُّوكُم يو» إلا عند الله، أي بالذي جاءكم من عند الله. قيل: لأن ذلك أشد إظهاراً وأقل كتماناً لما سبق منهم الإقرار بذلك، لذلك نُها عن ذلك لأنهم كانوا يَنْهَوْنَ أولئك عن الإقرار بالإيمان عند المؤمنين وإظهار ما في التوراة من بعث رسول الله ﷺ وصفته. وقوله: «أَفَلَا تَعْلَمُونَ» أن هذه حجة لهم عليكم حين تعترفون به، وتُظهرون بغيته<sup>(١)</sup> وصفته، ثم لا تبايعونه<sup>(٢)</sup>، ويحتمل «أَفَلَا تَعْلَمُونَ» أنه حق.

**الآية ٧٧** وقوله تعالى: «أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرْسُوتَ وَمَا يُعْلِنُونَ» قيل: «مَا يُرْسُوتَ» في الخلوة من الكفر به والتكذيب له، «وَمَا يُعْلِنُونَ» لإضحاياه من التصديق له والإيمان به، وقيل: «مَا يُرْسُوتَ» من كتمان بغيته<sup>(٣)</sup> وصفته «وَمَا يُعْلِنُونَ» من إظهار بغيته<sup>(٤)</sup> وصفته الذي في التوراة، ويحتمل: ما يُسرُّ هؤلاء لهم من النهي عن إظهار ما في التوراة وما يُعلن هؤلاء للمؤمنين من إظهار بغيته<sup>(٥)</sup> وصفته، والله أعلم.

**الآية ٧٨** وقوله تعالى: «وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَتْلُمُونَ أَلِكُتَبَ» يقول: من اليهود من لا يقرأ التوراة، ولا يعرفها، إلا أن يُحدِّثهم العلماء والرؤساء عنها. والأُمِّي الذي لا يكتب، ولا يقرأ عن كتابة، لكنه يقرأ لا عن كتابة كالنبي ﷺ كان لا يكتب، ولا يقرأ عن كتابة كقوله تعالى: «وَلَا تَحْطُمُ سَبِيلَكَ» [العنكبوت: ٤٨]، ويقال أيضاً: الذي لا يقرأ، ولا يكتب [لا عن كتابة، ولا عن]<sup>(٦)</sup> غير كتابة.

وقوله: «إِلَّا أَمَانِي» قيل: أحاديث باطلة يحدث لهم، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل: «إِلَّا أَمَانِي» يعني إلا كذباً. وقال الكسائي: «إِلَّا أَمَانِي» إلا تلاوة [كقوليه] <sup>(٧)</sup> «إِلَّا إِنَّا نَسُوقُ آلَى الشَّيْطَانِ فِي أُتْنِيَتِهِ» [الحج: ٥٢] يعني في تلاوته.

وقوله: «وَأَن هُمْ إِلَّا كَمَنْ» يَطْنُونَ في غير يقين. وأصله: أي لا يعلمون علم الكتاب، إنما عندهم أمانى النفس وشهواتها كقوله: «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْعُتَبِ» [النساء: ١٢٣].

**الآية ٧٩** وقوله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ أَلِكُتَبَ بِأَيْدِيهِمْ» قيل: الويل: الشدة، وقيل: الويل: واد في جهنم، وقيل: الويل: هو قول كل مكروب وملهوف يقول: ويل له بكذا.

وقوله: «يَكْتُمُونَ أَلِكُتَبَ بِأَيْدِيهِمْ» يحتمل وجهين<sup>(٨)</sup>: يحتمل «يَكْتُمُونَ» يحسون بغيته<sup>(٩)</sup> وصفته عن التوراة، ويحتمل «يَكْتُمُونَ» يحدثون كتابة على غير بغيته<sup>(١٠)</sup> وصفته.

[وقوله]<sup>(١١)</sup>: «ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» فتكون الكتابة في هذا إثباتاً<sup>(١٢)</sup> كقوله: «كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِسْلَامُ» [المجادلة: ٢٢]. والمثبت هو ذلك المُلْحَق لِطَرَفٍ أنه كذلك في الأصل.

وقوله: «لَيْسَتْ بِيَوْمٍ قَلِيلًا» قد ذكرنا هذا في ما تقدّم<sup>(١٣)</sup>.

وقوله: «فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» ذكر لهم ثلاث ويلات: [أحدها]<sup>(١٤)</sup> ويل بإحداث كتابة

(١) في النسخ الثلاث: نعت. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: تبايعوه. (٣) في النسخ الثلاث: نعت. (٤) في النسخ الثلاث: نعت. (٥) في النسخ الثلاث: نعت. (٦) في الأصل و ط ع: لا عن، في ط م: لا عن كتابة ولا. (٧) من ط ع و ط م، في الأصل: لقوله، في ط م: كقوله. (٨) في الأصل و ط ع: ظن، في ط م: كمن. (٩) من ط م و ط ع، في الأصل: بوجهين. (١٠) في النسخ الثلاث: نعت. (١١) في النسخ الثلاث: نعت. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) في الأصل و ط ع: إثبات. (١٤) في تفسير الآية ٤١. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث.

ببعث رسول الله ﷺ ونحوه وتغييره، والثاني: بقولهم: ﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ والثالث: ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ بِمَا يَكْسِبُونَ﴾ مِنَ المأكلة والهدايا.

**الآية ٨٠** وقوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَسْأَلَكَ النَّارَ إِلَّا أَنْيَامًا مَعْدُودَةً﴾ أجمع أهل التفسير والكلام على صرف الأيام المعدودة المذكورة في هذه الآية إلى أيام عبادة العجل. وذلك لا معنى له لوجهين:

أحدهما: أن هؤلاء لم يعبدوا العجل، وإنما عبد آباؤهم، فلا معنى لصرف ذلك إلى هؤلاء.

والثاني: لو صرف<sup>(١)</sup> ذلك إلى آباؤهم الذين عبدوا العجل لم يُحْتَمَلْ أيضاً لأنهم قد تابوا، ورجعوا عن ذلك، فلا معنى للتعذيب على عبادة العجل بعد التوبة والرجوع إلى عبادة الله كقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والله أعلم.

وتُصَرِّفُ الأيام المعدودة إلى العمر الذي عَصَوْا فيه، لما لم يَرَوْا التعذيب إلا على قدر وقت العصيان والذنب، أو لما لم يكونوا يَرَوْنَ التخليد في النار أبداً، أو لما هم عند أنفسهم كما أخبر الله عنهم كقولهم<sup>(٢)</sup>: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا﴾ [البقرة: ١١١] وكقولهم<sup>(٣)</sup>: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوا﴾ [المائدة: ١٨] يقولون إنا لا نُعَذَّبُ أبداً، إنما نُعَذَّبُ تعذيب الأب ابنه الحبيب<sup>(٤)</sup> ونُعَذَّبُ<sup>(٥)</sup> في وقت قليل، ثم يرضى، ويدخل<sup>(٦)</sup> الجنة. ولكن عقوبة الكفر أبداً والتخليد فيها لا لوقت. فعلى ذلك جزاءه للأبد لا لوقت. وأما من ارتكب ذنباً من المسلمين بشهوة تغلبه في وقت، فيرتكبه، ثم يتركه، فإنما يُعَاقَبُ، إن عوقب، على قدر ما ارتكب في وقت، لأنه لم يتركه للأبد، لذلك افترقا. والله أعلم.

وقوله: ﴿قُلْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ والعهد يحتمل وجهين:

أحدهما<sup>(٧)</sup>: هل خبر عن الله تعالى بانكم لا تُعَذَّبون أبداً، ولكن أياماً معدودة؟ فإن كان لكم هذا فهو لا يُخْلِفُ عهده.

والثاني: أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا أي الكف<sup>(٨)</sup> أعمالاً صالحة عند الله، فوعدكم بها الجنة، فهو لا يُخْلِفُ وعده؟ أي ليس لكم واحد من هذين: لا خبر عن الله بأنه لا يعذبكم ولا أعمالاً صالحة وعَدَ لكم بها الجنة.

وقوله: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ هذا إكذاب من الله ﷻ إياهم بذلك القول، كأنه قال: بل تقولون على الله ما لا تعلمون.

**الآية ٨١** [وقوله تعالى]<sup>(٩)</sup> أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ؟﴾ يقول: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ يعني شركاً ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ﴾ أي مات عليها ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ لا يموتون فيها، ولا يخرجون منها، وقيل: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ﴾ بقلبه.

**الآيتان ٨٢ و ٨٣** وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ قد ذكرنا هذا في ما تقدّم<sup>(١٠)</sup>. وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ قد ذكرنا عهد الله وميثاقه أنه يكون على وجهين: عهد خلقه وفطره، وعهد رسالته<sup>(١١)</sup> ونبوة.

وقوله: ﴿لَا تَسْبُدُونَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ يحتمل وجهين:

[أحدهما]<sup>(١٢)</sup>: يحتمل لا تجعلون الألوهية إلا لله.

(١) في ط م: صرفت. (٢) في النسخ الثلاث بقوله. (٣) في ط م: أو الحبيب حبيبه. (٤) في النسخ الثلاث: يعذب. (٥) في النسخ الثلاث: ويدخل. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) الهمزة ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) في تفسير الآية/ ٢٥. (١٠) ذكر في تفسير الآيتين ٢٧ و/ ٦٣. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث.

[والثاني<sup>(١)</sup>] يَحْتَمِلُ نَفْسَ الْعِبَادَةِ أَي لَا تَعْبُدُونَ [إلا الله، وَلَا تَعْبُدُونَ]<sup>(٢)</sup> الْأَصْنَامَ وَالْأَوْتَانَ وَغَيْرَهَا.

وقوله: ﴿وَيَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ تَحِبُّونَ﴾ بَرَأَ بِهِمَا عِظْفًا عَلَيْهِمَا وَإِلَافًا لَهُمَا وَلِيّنَ الْقَوْلِ لَهُمَا كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ مِّمَّا قَوْلَا كَرِيمًا﴾ وَأَخْفِضَ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ أَرْحَمِهِ [الآية<sup>(٣)</sup>] [الإسراء: ٢٣ و ٢٤]. وكقولوه: ﴿وَسَاجِدُهَا فِي الذُّنُبَا مَقْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِحْسَانِ فِي مَا بَيْنَ الْخَلْقِ يُخْرِجُ مُخْرَجَ الْإِفْضَالِ وَالشَّرْعِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ وَاللُّزُومِ [فهو عندنا على وجهين:

أَحَدُهُمَا]<sup>(٤)</sup>: أَنَّ الْإِحْسَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْحَسَنَ نَفْسُهُ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَكَ أَلَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] اسْتَوْجِبُوا هَذَا بِالْفِعْلِ الْحَسَنِ لَا بِالْإِحْسَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْفِعْلُ<sup>(٥)</sup> الْحَسَنُ فَرَضٌ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ.

والثاني: أَنَّ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ عَلَيْهِمْ [وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ]<sup>(٦)</sup> لَازِمٌ. وَعَلَى ذَلِكَ صِلَةُ الْقَرَابَةِ وَالْمَحَارِمِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَهُوَ لَازِمٌ.

فهذا يَنْقُضُ عَلَى الشَّافِعِيِّ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَوْجِبُ النِّفَقَةَ إِلَّا عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ بِالْقَرَابَةِ، وَلَا سُمُّوا بِهَذَا الْإِسْمِ، فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ الْوَالِدَيْنِ.

وقوله: ﴿وَالْيَتَامَى وَالسَّكِينِ﴾ يَحْتَمِلُ عَلَى الثَّقَلَيْنِ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْفَرَضِ جَمِيعًا.

وقوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

يَحْتَمِلُ: لَا تَكْتُمُوا صِفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ [وبعته، ولكن اظهروهما]<sup>(٧)</sup> وَيَحْتَمِلُ: الدِّعَاءُ إِلَى شَهَادَةٍ: أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَحْتَمِلُ: الْمَرَادُ بِهَذَا الْكَلِمِ، كُلُّ شَيْءٍ وَكُلُّ قَوْلٍ، أَي لَا تَقُولُوا إِلَّا حُسْنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ بِهَا، وَالْقَبُولَ بِهَا<sup>(٨)</sup> وَيَحْتَمِلُ: إِقَامَتَهَا فِي مُوَاقِفِهَا بِتِمَامِ رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا وَخُشُوعِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ كُونُوا فِي حَالٍ ١٤ - أ / تَكُونُ لَكُمْ الصَّلَاةُ وَالتَّزَكِّيَةُ.

[وقوله: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ<sup>(٩)</sup> الْوَجُوهَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الصَّلَاةِ.

وقوله: ﴿لَمْ تَوْفِّقْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الآية<sup>(١٠)</sup>] ظَاهِرَةٌ.

وقوله: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا الْمِيثَاقَ وَالْعَهْدَ فِي غَيْرِ<sup>(١١)</sup> مَوْضِعٍ.

وقوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ<sup>(١٢)</sup>: لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَ غَيْرِكُمْ، فَتَسْفِكُوا<sup>(١٣)</sup> دِمَاءَكُمْ، فَتَصِيرُوا<sup>(١٤)</sup> كَانَكُمْ سَفَكْتُمْ دِمَاءَكُمْ، وَيَحْتَمِلُ: لَا يَسْفِكُ بَعْضُكُمْ دِمَاءَ بَعْضٍ كَقَوْلِهِ: ﴿فَقَتَلُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أَي يَسْلُمُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَذَكَرْتُ نَقْضَ الْعَهْدِ فِي هَؤُلَاءِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَوَائِلِهِمْ، بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَمَّا رَضِيَ هَؤُلَاءِ بِفِعْلِ آبَائِهِمْ.

والثاني بقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ شَرٍّ [وَأِنَّا عَلَىٰ مَا نَهَرِهِمْ مُّتَّبِعُونَ]﴾ وَ﴿مُفْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢ و ٢٣].

وقوله: ﴿وَلَا تُخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ<sup>(١٥)</sup> وَلَا يُخْرِجُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَيَحْتَمِلُ لَا تُخْرِجُوا غَيْرَكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ فَتُخْرِجُوا<sup>(١٦)</sup> مِنْ دِيَارِكُمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: وَ. (٢) فِي ط م: غَيْرَ اللَّهِ مِنْ، فِي الْأَصْلِ وَطَع: إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَعْبُدُوا. (٣) أُدْرَجَ فِي ط ع تِسْمَةُ الْآيَةِ بِدَلِّ كَلِمَةِ الْآيَةِ. (٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: غَيْرِ. (٥) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: وَفَعْلٌ. (٦) مِنْ ط م وَط ع. (٧) فِي الْأَصْلِ: وَنَعْتَهُ وَلَكِنْ أَظْهَرُوهُمَا، فِي ط م: وَنَعْتَهُ وَلَكِنْ أَظْهَرُوهُمَا، فِي ط ع: وَلَكِنْ أَظْهَرُوهُمَا. (٨) مِنْ م ط. (٩) فِي ط ع: وَيَحْتَمِلُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (١١) فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ ٢٧ / وَ ٦٣ / وَ ٨٣. (١٢) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط م: أَي. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: فَيَسْفِكُ. (١٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: فَتَصِيرُونَ. (١٥) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَ ط م: الْآيَةِ. (١٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ط م. (١٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: فَتُخْرِجُونَ.

وقوله: ﴿ثُمَّ أَفْرَضْتُمْ وَأَنْشَرْتُمْ قَتْلَهُمْ﴾ يحتمل: ثم أقرضتم، وأنتم معرضون بالعهد والميثاق، وتشهدون [أنه]<sup>(١)</sup> في التوراة.

**الآية ٨٥** وقوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ يعني يا هؤلاء [وقوله]<sup>(٢)</sup>: ﴿وَتُخْرِجُونَ قَرِيبًا مِنْكُمْ مِنْ دِينِهِمْ﴾ يحتمل الوجهين اللذين ذكرتهما في قوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

وقوله: ﴿تَقْلَهُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ أي تعانون عليهم؛ يعاون بعضهم بعضاً بالإخراج، وهو الظلم والعدوان، [وقوله]: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي ذلك الإخراج مُحَرَّمٌ عليكم.

وقوله: ﴿وَلَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ أَسْرَى تُقْتَلُونَ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> وإن كانت مؤخّرة في الذكر فهي مقدّمة؛ كأنه قال: لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم وإن يأتوكم أسارى فتأدوهم.

وقوله: ﴿أَفْتَوْنُونِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكَفُّونَ بِنَعْصِ الْأَسَارَى﴾ آمنوا بالمفاداة من الأسارى، وكفروا بالإخراج وسفك الدماء، ويحتمل: الإيمان ببعض ما في التوراة، والكفر<sup>(٥)</sup> ببعضها، وهو بعث<sup>(٦)</sup> محمد ﷺ وصفته، إذ لم يكن على مرافقة مرادهم، ويحتمل: أن فادوا أسراهم من غيرهم، وسبوا ذراريهم.

وقوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ إلّا جزئ في الحيوة الدنيا ويوم القيامة يرُدُّونَ إلّا أشدَّ العذاب قيل: الجزئ في الدنيا إجلاء بني النضير من ديارهم وإخراجهم إلى الشام، وقيل: مقاتلة بني قريظة وسبي ذراريهم، وذلك لحرب وقع بينهم، والله أعلم، ويحتمل قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ إلّا جزئ في الحيوة الدنيا<sup>(٧)</sup> أنهم لا يعاقبون في الحياة الدنيا، بل يرُدُّونَ إلى أشدَّ العذاب في الآخرة، وإن استوجبوا ذلك في الدنيا كقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفُولًا عَمَّا يَتَّبِعُ الْمُظْلِمُونَ﴾ إنَّما يُؤَخِّرُهُمْ لِیَوْمٍ﴾ الآية<sup>(٨)</sup> [إبراهيم: ٤٢].

وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وعيد. قد ذكرنا [ذلك]<sup>(٩)</sup> في ما تقدّم<sup>(١٠)</sup>.

**الآية ٨٦** وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَحْفَتُّ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُصْرُونَ﴾ يحتمل أنهم كانوا آمنوا بمحمد ﷺ قبل خروجه وبعثوه، فلما بعث على خلاف مرادهم كفروا به، فذلك اشتراء الحياة الدنيا بالآخرة، ويحتمل ابتداء اختيار الضلال على الهدى والحياة الدنيا على الآخرة من غير أن آمنوا به، والله أعلم.

**الآية ٨٧** وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ يعني التوراة، وهو ظاهر.

وقوله: ﴿وَقَفَّيْنَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ بِالرُّسُلِ﴾ وقيل: ﴿وَقَفَّيْنَا﴾ أزدفنا، وهو من القفا؛ قفا يقفُّ، وقيل: آتينا رسولا على إثر رسول<sup>(١١)</sup> كقوله: ﴿فَأَتَيْنَا بِبَعْضِهِمْ بَعْضًا﴾ [المؤمنون: ٤٤] واحداً على إثر واحد.

وقوله: ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَنَاتِ﴾ قيل: البنات الحجج، وقيل: المعجائب التي كانت تجري على يديه من خلق الطين، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وإناء ما ياكلون، وما يذخرون، وقيل: البنات الحلال والحرام. ثم الرسل أنفسهم<sup>(١٢)</sup> حجج فلم يختج [كل قول يقولون إلى أن يكون مصحوباً]<sup>(١٣)</sup> بدليل وبيان على صدقهم لأنهم أنفسهم حجة. وأما سائر الناس فليسوا بحجج، فلا بد لكل قول يقولون أن يأتوا بدليل يدل على صدقهم وبيان يظهور الحق من الباطل والصواب من الخطأ والصدق من الكذب، وبالله التوفيق.

[وقوله: ﴿وَأَيَّدْتَهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾] قوله: ﴿وَأَيَّدْتَهُ﴾ وقويته. واختلف في قوله: ﴿رُوحِ الْقُدُسِ﴾<sup>(١٤)</sup> قيل: رُوح

(١) من ط م. (٢) من ط م. (٣) من ط م، في الأصل وطع: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾. (٤) أدرج في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٥) في النسخ الثلاث: وكفروا. (٦) في النسخ الثلاث: نعمت. (٧) في النسخ الثلاث: ولكن. (٨) أدرج في طع تنمة الآية بدل كلمة الآية. (٩) من ط م. (١٠) في تفسير الآية ٧٤. (١١) في النسخ الثلاث: رسول الله. (١٢) في ط م: في أنفسهم، في الأصل وطع: في أنفسهم حفظوا. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: إلى كل قول يقولون بدليل. (١٤) في ط م والأصل: ﴿وَأَيَّدْتَهُ﴾ قويا. واختلف فيه، في طع: ﴿وَأَيَّدْتَهُ﴾ رُوحِ الْقُدُسِ وقوله: ﴿وَأَيَّدْتَهُ﴾ قويا، واختلف في قوله: ﴿رُوحِ الْقُدُسِ﴾.



القدس: جبريل. وفي الأصل: القدوس، لكن طُرِحَت الواو [والتضعيف] <sup>(١)</sup> للتخفيف. وتأيدته، هو أن عصمه على حفظه حتى لم يدن منه شيطان فضلاً أن يدنو لشيء <sup>(٢)</sup> والله أعلم.

وقيل: ﴿وَأَيَّدْتَهُ بِرُوحٍ أَفْقَدِشَ﴾ يعني بالروح روح الله. ووجه إضافة روح عيسى إلى الله ﷻ [تعظيماً له وتخصيصاً] <sup>(٣)</sup> وذلك أن كل خاص أضيف <sup>(٤)</sup> إلى الله تعالى [أضيف] <sup>(٥)</sup> تعظيماً لذلك الشيء وتفضيلاً كما يقال لموسى: كليم الله ولعيسى: روح الله وإبراهيم: خليل الله على التعظيم والتفضيل. وإذا أضيف الحمل إلى الله ﷻ فإنما يضاف تعظيماً له ﷻ كقوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٦ و...]. أضيف ذلك إليه تعظيماً وتنزيهاً، والله الموفق.

والأصل في ذلك أن خاصية الأشياء إذا أضيف ذلك إليه أضيف تعظيماً لتلك الخاصية، وإذا أضيف <sup>(٦)</sup> حُمل الأشياء إلى الله فهو يُخْرَج على تعظيم الرب تعالى والتبجيل له.

وقوله: ﴿أَتَكْلَمُنَا بِمَا لَا تَحْكُمُ أَنْفُسُكُمْ أَنتُمْ كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ في ظاهر هذه الآية أنهم كذبوا فريقاً من الرسل، وقتلوا فريقاً منهم. ويقول بعض الناس: إنهم قتلوا الأنبياء، ولم يقتلوا الرسل بقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] ويقول: ﴿إِنَّهُمْ لَمُتْ أَلَمُ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [الصافات: ١٧٢]؛ أخبر أنه ينصُرهم، ومن كان الله ناصره فهو لا يُقتل، [ومنهم] <sup>(٧)</sup> من يقول: إنهم قتلوا الرسل والأنبياء؛ فنقول: يُحْتَمَلُ قوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ في رسول دون رسول، فمن نصره الله فهو لم يُقتل، أو كان ما ذكر من النصرة لهم كان بالحجج في الآيات.

ثم في الآية، دلالة رسالة محمد [عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات] <sup>(٨)</sup> ونبوتيه لأنه <sup>(٩)</sup> أخبرهم بتكذيب بعض الرسل وقتل بعضهم، فسكتوا عن ذلك. فلولا عرفوا أنه رسول، عرفت ذلك بالله تعالى، وإلا لم يسكتوا عن ذلك.

### الآية ٨٨

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَمَّسَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ يعني في أكثته، عليها الغطاء، فلا نفهم ما تقول، ولا نفقه ما تحدث؛ يدعون زوال الخطاب عن أنفسهم كراهية لما سيعوا، وكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿بَلْ لَمَّسَهُمُ اللَّهُ﴾ أي طردهم الله تعالى ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ وغنومهم وتربطهم في تكذيب الرسول <sup>(١٠)</sup> [ﷺ] <sup>(١١)</sup> وعنادهم إياه، [لا أن] <sup>(١٢)</sup> قلوبهم بحل لا يفهمون [شيئاً مما] <sup>(١٣)</sup> يُخَاطَبُونَ [به] <sup>(١٤)</sup> كما يزعمون، ولكن ذلك لترك التفكر والتدبر فيها.

وقيل <sup>(١٥)</sup>: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ يعني أوعية نفهم، وتعي ما يقال، ويخاطب، ولكن لا نفهم ما تقول، ولا نفقه ما تحدث. فلو كان حقاً وصديقاً لَفَهَمْت <sup>(١٦)</sup>، وَلَفَقَهْت؛ يدعون إبطال ما يقول الرسول ﷺ لهم، وذلك نحو ما قالوا للشعيب: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ﴾ [هود: ٩١].

وقوله: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ قيل فيه وجهين: [قيل: ﴿فَقَلِيلًا﴾ أي بقليل ﴿مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ من التوارة لأنهم عرفوا بعته <sup>(١٧)</sup> وصفته وحرّفوه، فلم يؤمنوا به، وقيل <sup>(١٨)</sup>: ﴿فَقَلِيلًا﴾ أي قليلاً منهم يؤمنون بالرسول ﷺ <sup>(١٩)</sup>.

### الآية ٨٩

وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ فلولا أنهم عرفوا أن هذا الكتاب هو موافق لما معهم من الكتاب غير مخالف له، لأظهروا <sup>(٢٠)</sup> الخلاف لو عرفوا ذلك، وَلَتَكَلَّفُوا إطفاء <sup>(٢١)</sup> هذا النور ودفنوه. فدل سكوتهم عن ذلك وترك اشتغالهم بذلك أنهم عرفوا موافقته لما معهم من التوارة؛ فيه آية نبوة محمد ﷺ.

وقوله: ﴿وَكَاثُرًا مِنْ قَبْلِ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَمَسَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ يستنصرون ﴿عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قيل أن يُبعث محمد ﷺ يقولون: اللهم انصرنا بحق نبيك الذي تبعته. فلما لم يجنهم على هوانهم <sup>(٢٢)</sup> ومرادهم كفروا به ﴿فَلَمَسَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من ط م، في الأصل و ط ع: بشيء. (٣) في ط م: أن تكون أضيفت تعظيماً له وتفضيلاً. (٤) من ط م، في الأصل و ط ع: يضيف. (٥) من ط م. (٦) من ط م. (٧) من ط م. (٨) في ط م: صلى الله عليه وسلم. (٩) من ط م، في الأصل و ط ع: لأنهم. (١٠) في ط م: الرسل. (١١) من ط م. (١٢) من ط م، في الأصل و ط ع: لأن. (١٣) من ط م، في الأصل و ط ع: على ما. (١٤) من ط م. (١٥) في ط م: وقيل في قوله. (١٦) من ط م، في الأصل و ط ع: ففهمت. (١٧) في ط م: نعتة. (١٨) من ط م. (١٩) في ط م: صلى الله عليه وسلم. (٢٠) في النسخ الثلاث: وإلا لأظهروا. (٢١) في النسخ الثلاث: على إطفاء. (٢٢) في الأصل و ط ع: يجنهم على هوانهم، في ط م: بجيء على هوانهم.

## الآية ٩٠

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ اللَّهُ يَوْمَ تَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ يقول: اشتروا ما [بِهِ] هلاكهم بما به نجاتهم؛ وذلك أنهم كانوا آمنوا بمحمد ﷺ فكان إيمانهم به نجاتهم في الآخرة، فكفروا به، وذلك هلاكهم، وبالله التوفيق.

وقيل: ﴿يَسْأَلُكُمْ اللَّهُ﴾ باعوا به أنفسهم بعرض يسير من الدنيا بعذاب في الآخرة أبداً.

وقوله تعالى: ﴿بَنِيَّ أَنْ يُزِيلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ قيل: حسداً منهم؛ وذلك [أنهم] قد هروا أن يُنعت محمد ﷺ من أولاد إسرائيل لأنهم كانوا أمته / ١٤ - ب/ فلما بُعث من أولاد إسماعيل [ﷺ] والعرب من أولادهم، كفروا به، وكفروا بعه<sup>(١)</sup> حسداً منهم.

[وقوله: ﴿أَنْ يُزِيلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ يعني النبوة والكتاب على محمد رسول الله] <sup>(٥)</sup> وقيل: ﴿بَنِيَّ﴾ أي ظلمنا؛ ظلموا أنفسهم بكفرهم بمحمد ﷺ وتكذيبهم إياه.

وقوله: ﴿فَبَاءُوا﴾ قد ذكرنا في ما تقدم<sup>(٧)</sup> وقوله: ﴿يَنْصَبُ عَلَى عَصَايَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ مُهِيتٍ﴾ يحتمل وجهين: قيل: استوجبوا الغضب من الله بكفرهم بمحمد ﷺ على إثر غضب بكفرهم بعميس [ﷺ]<sup>(٨)</sup> وبما جاء به، وقيل: إنما استحقوا اللعنة على إثر اللعنة بعصيان بعد عصيان وذنب على إثر ذنب<sup>(٩)</sup>، والله أعلم.

## الآية ٩١

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ على محمد ﷺ من القرآن [وقوله]<sup>(١١)</sup> ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا﴾ يعني التوراة، وهم لم يكونوا آمنوا بها<sup>(١٢)</sup> [لأنهم لو كانوا آمنوا بها]<sup>(١٣)</sup> لكان في الإيمان بها إيمان بمحمد<sup>(١٤)</sup> وبما أنزل إليه وإيمان بجميع الأنبياء [والرسل] <sup>(١٥)</sup> وبجميع ما أنزل عليهم<sup>(١٦)</sup> لأن فيها الأمر بالإيمان بجميع [الأنبياء]<sup>(١٧)</sup> والرسل وكتبهم، لأنه قال: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [أي موافقاً له]<sup>(١٨)</sup>. فالإيمان بواحد منهم إيمان بجميع الكتب، إذ بعضها موافق لبعض.

وقوله: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ قيل: وراء التوراة كفروا بالإنجيل والفرقان، كأنه قال: كفروا بالذي وراءه [وهو الحق] إذ هما موافقان لما معه<sup>(١٩)</sup> غير مخالفين<sup>(٢٠)</sup> له، ويحتمل: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾<sup>(٢١)</sup> يعني وراء موسى وعميس وبمحمد [صلوات الله عليهم وسلامه]<sup>(٢٢)</sup> كأنه قال: من وراءه ﷺ.

وقوله: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فإن قالوا: إنا لم نقتل الأنبياء، ونحن مؤمنون، قيل لهم: إنكم وإن لم تقتلوا القتل، فقد رضيتم بصنيع أولئك، وأتبغتم لهم مع ما قد هموا بقتل محمد ﷺ [مراة]<sup>(٢٣)</sup>، ولذلك أضيف إليهم، وقيل: أخبر نبيهم [سيدنا محمد]<sup>(٢٤)</sup> غاية سفههم وعثوهم ومكابرتهم في تكذيبه؛ وذلك أن النبي ﷺ دعا اليهود إلى الإيمان به وبما أنزل عليه، فقالوا: التينا<sup>(٢٥)</sup> بالآيات والقربان كما كانت الأنبياء من قبل يأتون بها قومهم.

يقول الله ﷻ: قد كانت الأنبياء من قبل تجيء بما تقولون إلى آبائكم من الآيات والقربان، فكانوا يقتلونهم، فيقول الله لمحمد ﷺ ﴿قُلْ لَهُمْ﴾<sup>(٢٦)</sup> ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ﴾؛ يقول: لم تقتل آبائكم أنبياء الله قبل محمد ﷺ؟ وقد جاؤوا بالآيات والقربان إن كنتم صادقين بأن الله تعالى ﴿عَهْدَ إِلَيْنَا﴾ في التوراة ﴿أَلَّا تَقُولُ لِرَسُولِي قَدْ جَاءَنَا بَقَرَانِ فَأَكْلهُ الْكَافِرُ﴾ [آل عمران: ١٨٣] وقد جاؤوا به، فلم تقتلوه؟ [فهم، والله أعلم]<sup>(٢٧)</sup>، أخذوا هذه الحاجة من أوليهم، وقد علموا<sup>(٢٨)</sup>.

(١) من ط م. (٢) من ط م. (٣) ساقطة من ط م. (٤) في النسخ الثلاث: نعت. (٥) من ط م. (٦) أدرج في ط م بعدها: حسداً منهم ما أنزل الله من فضله. (٧) في تفسير الآية / ٦١. (٨) ساقطة من ط م. (٩) في النسخ الثلاث: الذنب. (١٠) من ط م. (١١) في ط م: بالتوراة. (١٢) من ط م. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: محمد. (١٤) في الأصل: عليهم السلام، في ط م: والرسل وبجميع ما أنزل إليهم، في ط م: وبجميع ما أنزل عليهم، عليهم السلام. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٦) في النسخ الثلاث: وموافقاً. (١٧) في ط م: معهم. (١٨) في ط م: مخالف. (١٩) من ط م، ساقطة من الأصل وطع. (٢٠) في ط م: صلى الله عليه وسلم. (٢١) من ط م. (٢٢) في الأصل وطع: سيدنا محمد، ساقطة من ط م. (٢٣) في ط م: آتنا. (٢٤) في ط م: أن قل لهم. (٢٥) في النسخ الثلاث، فهو والله أعلم أنهم. (٢٦) في النسخ الثلاث: وإن.

بما ظهرت نبوة محمد ﷺ وأنه مبعوث، وانتم تقلّدونهم، فقلّدوهم بما أنبئتم<sup>(١)</sup> لو أوتيتهم، كما قلّدوهم، وقد<sup>(٢)</sup> علمتم بما عابتنهم أن<sup>(٣)</sup> لا حجة لكم، والله أعلم.

### الآية ٩٢

وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ البيّنات ما ذكرنا في ما تقدّم<sup>(٤)</sup> من الآيات المعجزة والحجج العجيبة والبراهين الظاهرة على رساليه ونبويه وصديقه ما يدعونه إلى ما يدلّ كلّ أنه من عند الله. ثم مع ما جاءهم موسى بها، عبدوا العجل، واتخذوه إلهاً، وكفروا بالله. يُعزّي نبيّه ﷺ لئلا يظن أنه أوّل مكذب من الرسل، وأوّل من كفر به، حتى لا يضيّق صدره بما يقولون، ويستقبلونه بما يكره، وبالله التوفيق، كقوليه: ﴿وَلَا تَقْصُصْ عَلَيْهِ مِنْ آيَاتِ الرَّسُولِ مَا تَخَيَّلْتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]

### الآية ٩٣

وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ قد ذكرنا<sup>(٥)</sup> في ما تقدّم<sup>(٦)</sup> ما فيه منفع إن شاء الله تعالى.

وقوله: ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ يحتمل وجهين: يحتمل ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ أي واجبيوا، ويحتمل ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ وأطيعوا. لكن هذا في ما بين الخلق جائز: السمع والطاعة. وأما إضافة الطاعة إلى الله ﷻ<sup>(٧)</sup> [فإنه غير جائز؛ إذ]<sup>(٨)</sup> لا يجوز أن يقال: أطاع الله، وأما السمع فإنه يجوز لقوله ﷻ<sup>(٩)</sup>: [سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ] [البخاري ٦٩٠].

[وقوله]<sup>(١٠)</sup>: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [أي]<sup>(١١)</sup> ﴿سَمِعْنَا﴾ قولك ﴿وَعَصَيْنَا﴾ [أمر]<sup>(١٢)</sup> لكن قولهم<sup>(١٣)</sup> ﴿وَعَصَيْنَا﴾ لم يكن على إثر قولهم ﴿سَمِعْنَا﴾ ولكن بعد ذلك بأوقات؛ لأنه قيل: لما أبوا قبول التوراة لما فيها من الشدائد والأحكام رفع الله الجبل فوقهم، فقبّلوا خوفاً من<sup>(١٤)</sup> أن يرسل عليهم الجبل، وقالوا: أطفئنا، فلما زایل الجبل<sup>(١٥)</sup> وعاد إلى مكايه، فعند ذلك قالوا ﴿وَعَصَيْنَا﴾، وهو كقوليه: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٤] فالتولّي منهم كان بعد ذلك بأوقات.

وقوله: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ قيل ﴿وَأَشْرَبُوا﴾ أي جعل ﴿في قلوبهم﴾ حب عبادة العجل ﴿بكفرهم﴾ بالله ﷻ، وقيل: شربوا حب العجل<sup>(١٦)</sup>، وقيل: إن موسى لما أحرق العجل، ونسفه في البحر جعلوا يشربون منه لحبهم العجل، وقيل: لما أحرق، ونسّف في البحر جعلوا يلحسون الماء حتى اصفرّت وجوههم، وقيل: إنهم لما رأوا في التوراة ما فيها من الشدائد قالوا عند ذلك: عبادة العجل أهون مما فيها من الشرائع، وكلّه يرجع إلى واحد، وذلك كلّ آثار الحب.

وقوله: ﴿قُلْ يَٰمُؤْمِنُونَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ قيل: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿قُلْ يَٰمُؤْمِنُونَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ أي بالتوراة إذ كفرتم بمحمد ﷺ وقد وجدتموه فيها: بعته<sup>(١٧)</sup> ووصفه.

### الآية ٩٤

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ قيل: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿قُلْ يَٰمُؤْمِنُونَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ أي بالتوراة إذ كفرتم بمحمد ﷺ وقد وجدتموه فيها: بعته<sup>(١٧)</sup> ووصفه.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ قيل: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿قُلْ يَٰمُؤْمِنُونَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ أي بالتوراة إذ كفرتم بمحمد ﷺ وقد وجدتموه فيها: بعته<sup>(١٧)</sup> ووصفه.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ قيل: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿قُلْ يَٰمُؤْمِنُونَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاتِي﴾ أي بالتوراة إذ كفرتم بمحمد ﷺ وقد وجدتموه فيها: بعته<sup>(١٧)</sup> ووصفه.

(١) في النسخ الثلاث: فقلّدونهم لو أوتيتهم. (٢) في النسخ الثلاث: وإن. (٣) في النسخ الثلاث: إذ. (٤) في تفسير الآية: ٦٠. (٥) من ط م و ط ع، في الأصل: ذكر. (٦) في تفسير الآية: ٦٣. (٧) في ط ع: تعالى. (٨) من ط م. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) من ط ع. (١١) من ط م، في الأصل وط ع: قوله. (١٢) ساقطة من ط ع. (١٣) ساقطة من ط ع. (١٤) في ط ع: زال. (١٥) من ط م. (١٦) في النسخ الثلاث: نعت. (١٧) في النسخ الثلاث: وكقولهم. (١٨) في النسخ الثلاث: وكقولهم. (١٩) من ط م. (٢٠) من ط م.

يجدُ عنده الكرامات والهدايا. فإن كان كما تقولون ﴿فَتَسْتَوُوا النُّورَ﴾ حتى تنجوا من غم الدنيا ومن تحل الشدائد التي فيها ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في زعمكم بأن الآخرة لكم، وأنكم ﴿أَبْتَكُوا اللَّهَ وَأَجْتَكُوا﴾ فإن قيل: إنكم تقولون: إن الآخرة للمؤمنين، ثم لا أحد منهم يتمنى الموت إذا قيل له: تمن الموت، [فما معنى الاحتجاج<sup>(١)</sup> عليهم بذلك؟ وذلك على المؤمنين كهم عليهم؛ قيل بوجهين:

أحدهما: أن المؤمنين لم يجعلوا لأنفسهم من<sup>(٢)</sup> الفضل والمنزلة عند الله [ما جعل أولئك<sup>(٣)</sup>] لأنفسهم، فكان في تمنيههم صدق ما ادَّعوا لأنفسهم، وفي الإمتناع عن ذلك ظهور صدق رسول الله ﷺ.

والثاني: ما ذكرنا أنهم ادَّعوا أنهم ﴿أَبْتَكُوا اللَّهَ وَأَجْتَكُوا﴾ [المائدة: ١٨]، وفي تمنيههم الموت ردُّهم وصرْفهم إلى الحبيب والاب الذي ادَّعوه، ولا أحد يرغب<sup>(٤)</sup> عن حبيب وأبيه، فدل إمتناعهم عن ذلك على كذبيهم في دعاويهم، وبالله نستعين.

فإن سألنا<sup>(٥)</sup> عن قوله: ﴿فَتَسْتَوُوا النُّورَ﴾ [أنهم<sup>(٦)</sup>] إذا تمتوا [اليس<sup>(٧)</sup>] كان انقضاء عمرهم بدون الأجل الذي جعل لهم؟ وفي ذلك تقديم الأجل عن الوقت الذي كان أجلاً، وقال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْذِنُ﴾ [الأعراف: ٣٤....] قيل: إن علم الله منهم في سابق عليه وأزليته أنهم لا يتمنون جعل أجليهم ذلك. ولو علم منهم أنهم يتمنون الموت لكان يجعل أجليهم ذلك في الابتداء، وكذلك هذا الجواب لما روي: «أن صلة الرحم تزيد في العمر» [ابن عساكر ٢١٠/٥] أنه كذلك يَحْتَمِلُ في الابتداء لا أن يجعل أجلاً إلى وقت، ثم إذا وصل رحمه يزيد على ذلك الأجل، أو ينقص، يتمنى<sup>(٨)</sup> الموت عن الأجل المجهول المضروب له، وبالله التوفيق.

**الآية ٩٥** وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْا أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ فيه دلالة إثبات رسالة محمد ﷺ وذلك أنه أخبر ﷺ أنهم لا يتمنون أبداً، فكان كما قال؛ فدل أنه من عند الله علم ذلك.

وقوله: ﴿بِمَا قَدَّمْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ من الذنوب والعصيان / ١٥ - أ / والتكذيب بمحمد ﷺ والحسد له، وهم، والله أعلم، قد عزفوا عن صنيعهم ومالهم عند الله من العذاب والجزاء، لكنهم قالوا ذلك على الثغث والمكابرة والسفاهة، لذلك لم يتمنوا، والله الموفق.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ هو على الوعيد كقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبِ أَنَّ غَفْلَةً عَنَّا بِمَلِ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِتَرَوْهُمُ فِيهِمْ الْأَبْصَرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]. ويَحْتَمِلُ ﴿عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ بما يفضحهم بالحجج، ويظهر كذبهم في الدنيا لثلاث<sup>(٩)</sup> يظن أحد أنه عن غفلة بما يعملون [بل<sup>(١٠)</sup>] خلقهم على علم منه بما يعملون، خلقهم ليُعْلَمَ أنه لا نفع له بخلقهم، خلقهم، وأن ذلك لا يضره.

**الآية ٩٦** وقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُنَّ عَلَى حَبْرٍ﴾ يعني اليهود، ﴿أَخْرَجَ النَّاسَ عَلَى حَبْرٍ﴾ وعلى كراهية الموت. فدل حرصهم على حياة الدنيا أنهم كذَّبه في ما [يدعون، ويزعمون<sup>(١٢)</sup>].

وقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ يعني المجوس ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُشْرِكُ آلفَ سَنُو وَمَا هُوَ بِمُزَحِّجٍ مِّنَ الْكَذِبِ أَن يَشْرُكُ﴾ أي هم أحرص الناس على حياة الدنيا من المجوس الذين لا يؤمنون بالبعث والقيامة، وهم يؤمنون بهما، فهم مع إيمانهم بالبعث وتصديقهم بالقيامة أحرص على حياة الدنيا من المجوس الذين لا يؤمنون بالبعث ولا بالقيامة.

وقيل: إنه على الابتداء [والإلتفاف؛ يقول<sup>(١٣)</sup>] ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ يعني المجوس ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُشْرِكُ آلفَ سَنُو﴾

(١) في الأصل: فما احتجاج، في ط م وطع: معنى الاحتجاج. (٢) أدرج بعدها في الأصل: أنهم من. (٣) في النسخ الثلاث: جعلوا هم. (٤) أدرج في ط م بعدها: (يضفر). (٥) في طع: سألو. (٦) من ط م. (٧) من طع، في الأصل وط م: ليس. (٨) أدرج هذا الخبر في تفسير الآية: ٦٧ من السورة. (٩) في ط م: فيتمنى. (١٠) من ط م، في الأصل: دليلاً، في طع: ولثلاث. (١١) من ط م. (١٢) في ط م: يزعمون ويدعون. (١٣) في ط م: ولا يتناني بقول.

لأنهم يقولون في ما بينهم: ﴿أَلَمْ سَنُؤْمَرْ﴾<sup>(١)</sup> تَأْكُلُ النُّبُورَ وَالْمِهْرَجَانَ، [ويقولون<sup>(٢)</sup> بالفارسية: (هزار سال<sup>(٣)</sup>) بزه] فأخبر الله تعالى: أَنَّ طَوْلَ الْعُمُرِ فِي الدُّنْيَا لَا يُنْجِيهِ مِنَ الْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَبَاعِدُهُ عَنْهُ، وهو قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْخِضَةٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُمَرَّ﴾ وهو كقولهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ ﴿مَا أَفْقَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَسْتَفْتُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ - ٢٠٧].

وقوله: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ هو على الوعيد أيضاً.

### الآية ٩٧

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وذلك أَنَّ الْيَهُودَ قَالُوا: لَوْ كَانَ الَّذِي يُنْزِلُ<sup>(٤)</sup> عَلَى مُحَمَّدٍ بِالْوَحْيِ مِيكَائِيلَ لَتَابَعْنَاهُ، وَأَمَّا<sup>(٥)</sup> يَهُودُ، لِأَنَّ مِيكَائِيلَ هُوَ الَّذِي يُنْزِلُ بِالْغَيْثِ وَالرَّحْمَةِ، وَجِبْرِيلُ هُوَ الْمُنْزِلُ بِالْعَذَابِ وَالْحَرْبِ وَالشَّدَائِدِ، فَهُوَ عَدُوٌّ لَنَا، لِذَلِكَ لَا يَتَّبِعُهُ.

وفي جهة العداوة بينهم وبين جبريل وجه آخر؛ وهو أَنَّ جِبْرِيلَ أَرْسَلَ بِالْوَحْيِ وَالرَّسَالَةِ فِي أَوْلَادِ إِسْرَائِيلَ، لَكِنَّهُ أَنْزَلَهَا فِي أَوْلَادِ إِسْمَاعِيلَ عَدَاوَةً لَنَا وَبُغْضًا، لِذَلِكَ نَصَبُوا الْعَدَاوَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ. فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِزَعْمِهِمْ، فَقَالَ: ﴿نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لَا كَمَا تَقُولُ الْيَهُودُ، وَمَا يُنْزِلُ مِنَ الْعَذَابِ وَالشَّدَائِدِ إِنَّمَا يُنْزِلُ بِأَمْرِهِ لَا مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِهِ وَذَاتِهِ.

ثُمَّ كَانَ إِظْهَارُهُمْ عَدَاوَةَ جِبْرِيلَ لِإِغْتِيَابِهِمْ عَدَاوَةَ اللَّهِ<sup>(٦)</sup> لَكِنَّهُمْ لَمْ يَنْجَرُوا عَلَى عَدَاوَةِ اللَّهِ عَلَى التَّصْرِيحِ، فَدَلَّ أَنَّهُ عَلَى الْكِنَايَةِ عَنْ عَدَاوَةِ اللَّهِ، تَبَارَكَ، وَتَعَالَى، وَبَدَّلَ هَذَا عَلَى أَنَّ الرُّوَافِضَ طَعَنُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ طَعَنُوا.

وقوله: ﴿نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يَقُولُ الْبَاطِنِيُّ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَحْرَفِ الَّتِي تَقْرُؤُهَا، وَلَكِنَّهُ الْهَامُ نَزَلَ عَلَى قَلْبِهِ، ثُمَّ هُوَ يَصُوِّرُهُ، وَيَرْسُمُهُ بِالْحُرُوفِ، وَيَعْبُرُ بِهِ، وَيُعَرِّبُهُ بِالْمُغَرَّبَةِ الَّتِي تَقْرُؤُهَا. فَلَوْ كَانَ عَلَى مَا يَقُولُونَ لَزَالَ<sup>(٧)</sup> مَوْضِعُ الْإِخْتِجَاجِ عَلَيْهِمْ بِمَا أَتَى بِهِ مُعْجَزَاتُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ سَلَّمَتْ أَنْفُسُهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِمَا ثَوَّبَ اللَّهُ مِنْ بَشَرٍ﴾ [النحل: ١٠٣]، إِذْ<sup>(٨)</sup> كَانَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: نَزَلَ<sup>(٩)</sup> عَلَى لِسَانِ الْعَجَمِيِّ، لَكِنَّهُ غَيَّرَ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَحْزَنْ بِهِ لِسَانَكَ لَئِيْلَ يَبْدُو﴾ [القيامة: ١٦] مَخَافَةَ النِّسْيَانِ وَالنَّهَابِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَيْكَ لِالْفُتْرَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْضَحَ إِلَيْكَ وَحَيْثُ﴾ [طه: ١١٤]، فَدَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا [على<sup>(١٠)</sup>] بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ وَفَسَادِ مَذْهَبِهِمْ وَبُغْضِهِمْ عَنْ دِينِ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ.

وقوله: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [أي<sup>(١١)</sup>] هُدًى مِنَ الضَّلَالَةِ وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ بِالْجَنَّةِ.

### الآية ٩٨

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ﴾ الآية<sup>(١٢)</sup>. يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ أَوْ مَلَائِكَتِهِ أَوْ رُسُلِهِ، وَيَحْتَمِلُ افْتِتَاحَ الْعَدَاوَةِ بِهِ دُونَ هَؤُلَاءِ عَلَى التَّعْظِيمِ لَهُمْ وَفَضْلِ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ اللَّهِ وَحَسَنِ الْمَاكِ لَدَيْهِ. كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]؛ مَعْنَى إِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْظِيمِ لَهُ، وَالْإِفْضَالِ لَهُ، لَا عَلَى جَعْلِ ذَلِكَ لِلَّهِ مُفْرَدًا. فَعَلَى ذَلِكَ [مَعْنَى<sup>(١٣)</sup>] افْتِتَاحَ الْعَدَاوَةِ بِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ٩٩

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [بَيِّنٌ فِيهَا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَمَا يُؤْتَى، وَمَا يُنْقَى<sup>(١٤)</sup>، وَمَا يُنْهَى، وَمَا يُؤْمَرُ، وَيَحْتَمِلُ الْآيَاتِ الَّتِي أَنْزَلَهَا عَلَيْهِ لِيُصَرِّحَ بِهَا عَلَى الْمَعَايِدِينَ لَهُ وَالْمُكَابِرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١٥)</sup>].

### الآية ١٠٠

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ يَقُولُ: كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴿بُذِّدَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يَحْتَمِلُ الْيَهُودَ الَّتِي أُخِذَتْ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ: أَنَّ يَوْمُونَا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا يَكْفُرُوا بِهِ بَعْدَ الْإِيمَانِ، أَوْ اخَذَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَكْتُمُوا بَعَثَهُ<sup>(١٦)</sup> وَصَفَتَهُ الَّذِي فِي التَّوْرَةِ [عَنْ أَحَدٍ<sup>(١٧)</sup>]، فَبُذِّدُوا ذَلِكَ، وَنَقَضُوا تِلْكَ الْمَوَاقِفَ وَالْعَهْدَ الَّتِي أُخِذَتْ عَلَيْهِمْ.

(١) من ط م وط ع. (٢) الواو ساقطة من الأصل وط ع. (٣) من ط م وط ع، في الأصل: سالة. (٤) من ط م، في الأصل وط ع: نزل. (٥) في النسخ الثلاث: ونؤمن. (٦) من ط م وط ع. (٧) من ط م وط ع، في الأصل: نقول لزوال. (٨) في ط م: إذا. (٩) في ط م: أنزل. (١٠) من ط م. (١١) من ط م. (١٢) أدرج في ط م تمة الآية قبل كلمة الآية وفي ط م تمة الآية بدل كلمة الآية. (١٣) من ط م. (١٤) في ط ع: ينفي. (١٥) أدرجت في ط ع بعد كتابة الآيات: ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢. (١٦) في النسخ الثلاث: نعت. (١٧) في النسخ الثلاث: لأحد.

ثم في الآية دلالة جعل القرآن حجة لأنه قال: ﴿بَشِّرْهُمْ رَيْقٍ مِّنْهُمْ﴾ ولو كان في كتبهم ما ادَّعوا مِنَ الحجَّةِ والاتباع لأتوا به معارِضاً لدفع ما احتجَّ به عليهم. ثبت أنهم كانوا كذَّبةً في دعاويهم حين ائتمنوا عن معارِضِهِ. وقوله: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ﴾ أي ما يكفرُ بتلك الآيات ﴿إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾.

**الآية ١٠١** وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ يعني محمداً ﷺ. ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ مِنَ الكتابِ أي نعتُهُ الذي كان في التوراة موافقاً لمحمد ﷺ وقيل: لَمَّا جَاءَهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ عَارِضُهُ بالتوراة، فخاصَّمُوهُ بها، فَاتَّفَقَتِ التوراةُ والقرآنُ، فنبذوا التوراةَ والقرآنَ، وأخذوا بكتابِ السحرِ الذي كتبه الشياطينُ. ويَحْتَمِلُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَمَّا جَاءَهُمْ كَانَ موافقاً لِمَا مَضَى مِنَ الرسلِ غَيْرِ مخالفٍ لَهُمْ لَأَنَّ الرسلَ كُلَّهُمْ آمَنُوا بِهِ، وَصَدَّقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وقوله: ﴿بَشِّرْهُمْ رَيْقٍ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴿يَحْتَمِلُ كِتَابُ اللَّهِ التوراةَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَيَحْتَمِلُ كِتَابُ اللَّهِ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.﴾

وقوله: ﴿كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي يعلمون، ولكن تركوا العملَ به والإيمانَ بما مَعَهُمْ كأنهم لا يعلمون؛ لَمَّا لَمْ يَتَّبِعُوا تعليمَهُمْ خَرَجَ فعلُهُمْ فعلٌ مَنْ لَا يَعْلَمُ. أخبر أنهم نبذوا نبذاً مَنْ لَا يَعْلَمُ، لا أنهم لم يُعْلَمُوا، ولكن نبذوه سَفَهًا وَتَعَثًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٠٢** وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَنَ﴾ قيل: تنزل ما كتبت الشياطينُ مِنَ السحرِ، وقيل: تنزل مِنَ التلاوة، وقيل: ﴿مَا تَنَزَّلُ﴾ ما يروي الشياطينُ مِنَ السحرِ، وهو قولُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما وهو يرجع إلى واحدٍ. والآية<sup>(١)</sup> في موضع الإختجاج على اليهود لأنهم ادَّعوا أَنَّ الذي هم عليه أُخِذَ عَنْ سُلَيْمَانَ ﷺ فَإِنْ كَانَ كُفْرًا<sup>(٢)</sup> فَقَدْ كَفَرَ سُلَيْمَانُ. فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ سُلَيْمَانَ مَا ﴿كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ بما عَلَّمُوا النَّاسَ مِنَ السحرِ. ويَحْتَمِلُ: اتَّبَعَ الشياطينُ كَفَرُوا بِإِغْتَادِهِمُ السحرَ وعملَهُمْ به بتعليمِ الشياطينِ، فَتَنِيَبُ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ إِلَى الشياطينِ بما بِهِمْ كَفَرُوا كَمَا نُسِبَتْ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ بِمَا بِهِمْ عَبْدُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وروي عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: (كَانَ أَصْفُ كَاتِبِ سُلَيْمَانَ، وَكَانَ يَعْلَمُ الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ، فَكَانَ<sup>(٤)</sup> يَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ سُلَيْمَانَ، وَيَدْفَنُهُ تَحْتَ كُرْسِيِّهِ، فَلَمَّا مَاتَ سُلَيْمَانُ أَخْرَجَتْهُ الشَّيَاطِينُ، فَكَتَبُوا بَيْنَ كُلِّ سَطْرَيْنِ سِحْرًا وَكُفْرًا وَكَذِبًا، فَقَالُوا: هَذَا الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ بِهِ سُلَيْمَانُ، فَأَكْفَرَهُ جُهَالُ النَّاسِ، وَسُبُّهُ، وَوَقَفَ عِلْمَاؤُهُمْ. فَلَمْ يَزَلْ جُهَالُهُمْ / ١٥ - ب / يَسُبُّونَهُ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَنَ﴾ الآية).

وقال بعضهم: إِنَّ الشَّيَاطِينَ ابْتَدَعَتْ كِتَابًا مِنَ السحرِ وَالْأَمْرِ الْعَظِيمِ، ثُمَّ أَفْتَنَتْ فِي النَّاسِ، وَعَلَّمَتْهُ إِيَّاهُمْ، فَلَمَّا سَمِعَ بِذَلِكَ سُلَيْمَانُ تَنَبَّحَ تِلْكَ الْكُتُبَ، فَدَفَنَهَا تَحْتَ كُرْسِيِّهِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَعْلَمَهَا النَّاسُ، فَلَمَّا قُبِضَ سُلَيْمَانُ ﷺ عَمَدَتْ<sup>(٥)</sup> الشَّيَاطِينُ إِلَى تِلْكَ الْكُتُبِ، فَاسْتَخْرَجَتْهَا مِنْ مَكَانِهَا، وَعَلَّمُوها النَّاسَ، وَأَخْبَرُوهُمْ أَنَّهُ عِلْمُ كَانَ سُلَيْمَانُ يَكْتُمُهُ، وَاسْتَأْذَنَهُ، فَعَذَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ سُلَيْمَانَ<sup>(٦)</sup>، وَبَرَّأَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ الآية.

وقيل أيضاً: لَمَّا مَاتَ سُلَيْمَانُ ﷺ وَقَعَ فِي النَّاسِ أَوْصَابٌ وَأَوْجَاعٌ، فَقَالَ النَّاسُ: لَوْ كَانَ سُلَيْمَانُ ﷺ حَيًّا لَكَانَ [عِنْدَهُ مِنْ هَذَا فَرْجٌ، فَظَهَرَتِ الشَّيَاطِينُ]<sup>(٧)</sup> لَهُمْ، فَقَالُوا: نَحْنُ نَدُلُّكُمْ عَلَى مَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ سُلَيْمَانُ ﷺ فَكَتَبُوا كِتَابًا فَجَعَلُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَاسْتَخْرَجُوا الْكُتُبَ الَّتِي كَتَبَتْ<sup>(٨)</sup> لَهُمُ الشَّيَاطِينُ مِنَ السحرِ وَالسَّجْعِ<sup>(٩)</sup>، فَقَالُوا: هَذَا مَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ سُلَيْمَانُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ الآية.

(١) من ط م، في الأصل وطع: ولأنه. (٢) في طع: لغز. (٣) من ط م، في الأصل وطع: نسبت. (٤) في ط م: وكان. (٥) من ط م، في الأصل وطع: عهدت. (٦) من ط م. (٧) من ط م، في الأصل وطع: عند فرج وظهرت الشياطين. (٨) من ط م، في الأصل وطع: كتب. (٩) ساقطة من ط م.

فلا ندري كيف كانت القصة. غير أن اليهود تركت كتب الأنبياء والرسلي، وأتبعوا كتب الشياطين وما دَعَوْهُمْ إليه من السحر والكفر، وبالله التوفيق.

وفيه دلالة رسالة محمد ﷺ بما أخبرهم عن قصتهم على ما كان، فدل أنه كان عرف ذلك بالله ﷻ وفي ذلك أن [قد] <sup>(١)</sup> نُسب إلى سليمان عليه السلام ما برأه الله من غير أن يبين ماهيته؛ ذكره الله ﷻ لوجهين: دلالة لرسوله وتكذيباً للذين تحلوه بما هو كفر.

وقوله: ﴿عَلَىٰ ثُلُثٍ سَلِّمْنَ﴾ أي في ملكه، إذ <sup>(٢)</sup> كان ذلك الوقت هو وقت ظهورهم، ثم سخرهم ﷻ لسليمان، فامكن ذلك منهم؛ القاء على السن المعادين لسليمان في السر، فرووه عنه بعد الوفاة، فكذبهم الله ﷻ وبرأ نبيه ﷺ من ذلك، وبين كيف كان بذوه. فإنما يبيتها للخلق لئلا يتبعوا في الرواية كل من [لقي النبي] <sup>(٣)</sup>؛ إذ قد يكون من أمثالهم اختراع الرواية والزام السامعين الأمور غير المعتادة من الرسل ورد ما لا يوافق ذلك من الرواية. ولذلك أبطل أصحابنا خبر الخاص في ما يلي به العام.

وقوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ قيل ﴿وَمَا أُنْزِلَ﴾ على النفي والجحد معطوفاً على قوله: ﴿وَمَا كُفِّرَ سَلِيمْنَ﴾، وقيل: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ﴾ [والذي أنزل على الملكين ببابل] <sup>(٤)</sup>، وقيل سئى <sup>(٥)</sup> بابل لما تبلبلت به اللسان، يعني: اختلفت، فلا يعلم ذلك إلا بالسمع.

ثم <sup>(٦)</sup> اختلف في هاروت وماروت؛ فقال الحسن: (لم يكونا ملكين، ولكنهما كانا رجلين فاسقين متمردين، وذلك أن الله ﷻ وصف ملائكتهم بالطاعة له والإيمان بأمره بقوله: ﴿لَا يَقْسُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ الآية <sup>(٧)</sup> [التحریم: ٦] وقوله: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾ الآية <sup>(٨)</sup> [الأنبياء: ٢٧]. وكذلك يقول الحسن [في إبليس] <sup>(٩)</sup>: (إنه لم يكن من الملائكة) وقد ذكرنا هذه المسألة في ما تقدم <sup>(١٠)</sup>، ثم عارض نفسه بقوليهما: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾، (فقال: إن <sup>(١١)</sup> المخبر بمثله إذا عرف ولوع السامع [به ربما] <sup>(١٢)</sup> يعرض مثله على العلم منه أنه يفعل، ولا يرتدع <sup>(١٣)</sup> عن ذلك. يقال: ذلك ترغيباً منه، والله أعلم).

ومنهم من يقول: كانا ملكين، لكنهما علما الإسم الأعظم، فيقضيان به الحوائج إلى أن حل بهما ما حل. وبهذا يخرج في بلاءهم بقوله: ﴿وَأَقْلَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَاسْلَخَ مِنْهَا قَائِمَةً الشَّيْطَانِ﴾ الآية <sup>(١٤)</sup> [الأعراف: ١٧٥] [ثم] <sup>(١٥)</sup> اختلف بعد هذا على أوجه: قال بعضهم: لم يكن ذلك منهما سحر، بل هو تعويد الفرية <sup>(١٦)</sup> يُعَدَّرُ [عليه] <sup>(١٧)</sup>، وقال قائلون: [إن] <sup>(١٨)</sup> ما أنزل على الملكين أنزل كلاماً حسناً صواباً، لكنه خلط بالذي لقنهم الشيطان، فصار سحراً، وقال آخرون: بلى كان هو في نفسه سحراً، يعلمان الناس ذلك، لكنه لا ينهى عن تعليمه، ولا يكفر الذي <sup>(١٩)</sup> تعلم، إنما ينهى عن الاعتقاد له، فكان كالكفر الذي يعلم، لا ينهى عن ذلك، لأنه مالم يعلم <sup>(٢٠)</sup> لم يعلم قبضه وفساده، ولكن إنما ينهى عن الاعتقاد في تعليمه، والله أعلم.

ثم نقول: إن قولهما: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ على الاختيار [منهما] <sup>(٢١)</sup>، وكلمة السحر جارٍ [عليهما] <sup>(٢٢)</sup> في اللسان من غير صنع لهما فيه. والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُعَازِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ قيل: إلا بعلم الله وقضائه <sup>(٢٣)</sup>، وقيل: بخذلانه وتخليه <sup>(٢٤)</sup>، وقيل: بمشيئة الله وإرادته. وأما ظاهر الإذن فهو يخرج على الإباحة، فالعقل يدفعه. وقيل: إنه لا يصل إلى هاروت وماروت أحد من بني آدم، وإنما يختلط بينهم شيطان في كل مسألة، والله أعلم.

(١) من ط م وطع. (٢) من ط م، في الأصل وطع: إذا. (٣) من ط م وطع. (٤) من ط م. (٥) في ط م: سميت. (٦) أدرج في ط م قبل هذه الكلمة العبارة التالية: اختلاف في هاروت وماروت، وجعلت عنواناً. (٧) ساقطة من طع. (٨) ساقطة من طع. (٩) من ط م. (١٠) في تفسير الآية: ٣٤ من السورة. (١١) من ط م، في الأصل وطع: أنا. (١٢) في الأصل: به ترتع وبما، في ط م وطع: له وبما. (١٣) في الأصل: يرتع. (١٤) أدرج في ط م تسعة الآية بدلها. (١٥) من ط م وطع. (١٦) في ط م: الفرقة. (١٧) من ط م وطع. (١٨) من ط م. (١٩) في الأصل وطع: التي. (٢٠) من ط م وطع، في الأصل: يكن. (٢١) من ط م. (٢٢) من ط م. (٢٣) من ط م وطع، في الأصل: نقضاته. (٢٤) من ط م، في الأصل وطع: وتخليل.

ثم<sup>(١)</sup> السحر يكون على وجهين. سحر يكفر به صاحبه؛ فإن كان ذلك منه بعد الإسلام يُقتل<sup>(٢)</sup> به صاحبه لأنه ارتداد منه، وسحر لا يكفر به صاحبه، فلا يُقتل به إلا أن يسعى في الأرض بالفساد من قتل الناس وأخذ الأموال، فهو كقاطع الطريق يُحكّم بحكمهم من القتل وسائر العقوبات، وإذا تاب قبلت توبته. ألا ترى أن سحرة فرعون لما رأوا الآيات آمنوا بالله تعالى، وتابوا توبة لا يقطع [في]<sup>(٣)</sup> مثل تلك التوبة من المسلم الذي نشأ على الإسلام؛ حين أوعدهم فرعون بقطع الأيدي والأرجل والصلب وأنواع العذاب، فقالوا: ﴿لَا ضَيْرَ لَنَا إِلَىٰ رَبِّنَا سَمِعْنَاهُ﴾ [الشعراء: ٥٠].

وذكر عن أبي حنيفة رحمته الله في السحرة أنها لا تُقتل مرة. وذكر عنه مرة أنها تُقتل. وقال في الساحر بالقولين. وأما [ما]<sup>(٤)</sup> روي عنه فيه بالقتل بعمل السحر فهو على ما ذكرنا من قتله الناس بالسحر؛ فهو كالساعي في الأرض بالفساد لا يعين<sup>(٥)</sup> السحر، أو [كمن]<sup>(٦)</sup> كفر بسحره بعد الإسلام، فيُقتل كالمرتد عن الإسلام. وما ذكر عنه أنه لا يُقتل فهو إذا لم يكن سحره سحر كفر، ولا يسمى بالقتل في الأرض، لم يُقتل به.

ثم قوله في الساعي في الأرض بالفساد: إنه إذا تاب قبل أن يُقدّر عليه سقط عنه القتل، فكذا الساحر. وأما الذي هو لأجل الكفر يلزم القتل قبل التوبة بعد القدرة عليه. وعلى هذا يخرج قوله في السحرة أيضاً؛ ففي ما قال: إنها لا تُقتل لما كان سحرها سحر كفر، والنساء لا يقتلن للكفر، وفي ما قال: يقتلن فلائهن يقتلن للسعي في الأرض بالفساد كالرجلي. والله أعلم.

وقال بعض [الناس]<sup>(٧)</sup>: لا تُقبل توبة الساحر<sup>(٨)</sup>، وهو غلط، وأحق من تُقبل توبته الساحر؛ إذ هو أبلغ في تمييز<sup>(٩)</sup> ما هو حجة مما لا حجة. وهذا هو الأصل: إن المدعي لشيء على عهد الأنبياء، إذا استقبلهم بمثلة الأنبياء عليهم السلام فهو أحق من يلزمهم الإيمان به لعلمهم بالحق منه، والعوام<sup>(١٠)</sup> لا يعرفون إلا ظاهر ما يلزمهم من تصديق الحجج، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ في الدنيا ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ في آخريتهم. وقيل: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ في آخريتهم ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ إن علموه. وقوله<sup>(١١)</sup>: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا﴾ يعني اليهود في التوراة ﴿لَكِنِ اشْتَرَوْهُ﴾ يعني اختاروه للسحر<sup>(١٢)</sup>، يقول<sup>(١٣)</sup>: لقد علمت اليهود أن في التوراة آية لمن اختار السحر. وقوله: ﴿مَا لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ يقول: نصيب في الثواب، وقيل: ﴿مَا لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ أي ماله عند الله وجه<sup>(١٤)</sup>.

وقوله: ﴿وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ أي بشئ ما باعوا به أنفسهم؛ يعني اليهود الذين يعلمون الفرية<sup>(١٥)</sup> والسحر. وقيل: ﴿مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ يقول<sup>(١٦)</sup> ما باعوا به أنفسهم [من السحر والكفر]؛ يعني من لا يقرأ التوراة، أو يعني: أن لو كانوا يعلمون ما باعوا به أنفسهم<sup>(١٧)</sup>، ولكنهم لا يعلمون؛ أي لو علموا أنهم بما باعوا أنفسهم من العذاب الدائم لعلّموا أنهم بشئ ما باعوا به.

**الآية ١٠٣** وقوله تعالى<sup>(١٨)</sup>: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ بتوحيد الله ﴿وَأَتَّقَوْا﴾ الشرك [والسحر]<sup>(١٩)</sup> ﴿مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ يقول: لكان ثوابهم ﴿مِنَ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ من السحر والكفر ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. ولكنهم لا يعلمون علم الإنقياع [به]<sup>(٢٠)</sup>؛ وهو كقولهم: ﴿مِمَّنْ بِكُمْ عَمِّي﴾ [البقرة: ١٨ و ١٧] ليسوا بضم ولا بكم ولا عمي في الحقيقة، ولكنهم ضم من حيث لا ينتفعون<sup>(٢١)</sup> به؛ إذ الحاجة من العلم والبصر والسمع الإنقياع [به]<sup>(٢٢)</sup>، فإذا ذهب المنافع بها كان<sup>(٢٣)</sup> كمن لا علم معه، ولا بصر له، ولا سمع، حيث لا يتفهم، ولا يعمل<sup>(٢٤)</sup> به، والله أعلم.

(١) أدرج قبل هذه الكلمة في طع العبارة التالية: السحر على وجهين، وجعلت عنواناً. (٢) من ط م، في الأصل وطع: قتل. (٣) من ط م. (٤) من ط م، في الأصل وطع: بغير. (٥) من ط م وطع. (٦) من ط م وطع. (٧) من ط م وطع. (٨) من ط م، في الأصل وطع: للساحر. (٩) من ط م، في الأصل وطع: تميز. (١٠) أدرج في ط م وطع بعدها: منهم. (١١) في ط م: وقيل قوله. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: في السحر. (١٣) في ط م وطع: وقيل. (١٤) أدرج القول الأول في هذه الآية في طع بعد القول الثاني. (١٥) في ط م: الفرقة. (١٦) في ط م: يعني. (١٧) ساقطة من طع. (١٨) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (١٩) من ط م. (٢٠) من ط م وطع. (٢١) في ط م: يتفهموا. (٢٢) من ط م. (٢٣) في النسخ الثلاث: فكان. (٢٤) من ط م، في الأصل وطع: عمل.



## الآية ١٠٤

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظَرْنَا وَأَسْمِعُوا وَلَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ﴾ قيل: كانت الأنصار في الجاهلية يقولون هذا للرسول الله ﷺ فَنَهَاهُمْ الله تعالى أن يقولوها، وقيل: كانت اليهود تقول للنبي ﷺ رَاعِنَا ١٦ - أ / من الرعونة؛ مِنْ قولك للرجل: يَأْرَعُنُ وَلِلْمَرْأَةِ رَعْنَاءُ، وكانَ الحسنُ يقرؤها راعِنًا بالتونين. وقال الكلبى: كَانَ فِي كَلَامِ الْيَهُودِ: رَاعِنَا سَبًّا قَبِيحًا؛ يَسُبُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَكَانُوا يَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ فَيَقُولُونَ: رَاعِنَا، وَيُضْحَكُونَ، فَيَنْهَى الْمُؤْمِنِينَ عَنْ ذَلِكَ خِلَافًا لَهُمْ.

وقوله: ﴿وَقُولُوا أَنْظَرْنَا﴾ قيل: ﴿أَنْظَرْنَا﴾ فَهَمْنَا [بقول، بين لنا] <sup>(١)</sup>، وقال مقاتل: أَيِ اقْصِدْنَا <sup>(٢)</sup>. وقيل: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِنْظَارِ يَفْعُ مَوْقِعَ الشَّفْعِ فِي النِّظَرَةِ لَوَجْهَيْنِ:

[الاول]: <sup>(٣)</sup> [بالصحة مرة وبالخطاب ثانياً؛ فقولهم ﴿أَنْظَرْنَا﴾ لِمَا لَا تَبْلُغُ أَهْمَانَا الْقَدْرَ] <sup>(٤)</sup> الذي يعني ما تخاطبنا به. والثاني: على قصور عقولهم عن ما يستحقه من الصحة والإيجاب له ﷺ [فأما الأمر] <sup>(٥)</sup> ب: راعنا فهو استعمال في الظاهر بالمراعاة، وذلك يُخَرِّجُ عَلَى التَّكْبِيرِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ التَّوَاضِعِ [له] <sup>(٦)</sup> والخضوع.

وقوله: ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ [قيل: ﴿وَأَسْمِعُوا﴾] <sup>(٧)</sup> أَيِ اجْبِئُوا لَهُ، وقيل: ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ [أي] <sup>(٨)</sup> أَطِيعُوا لَهُ، وقيل: ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ [أي اسْمِعُوا] <sup>(٩)</sup>، وَغَوَا.

## الآية ١٠٥

وقوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ أَيُّ مَآ يَوَدُّ﴾ أَيِ مَا يَرِيدُ، وَمَا يَنْمَنَى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ اليهود والنصارى ﴿وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ مَا يَوَدُّ هَؤُلَاءِ ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْهَمُونَ، وَيَحْبُونَ أَنْ يُبْعَثَ الرَّسُولُ مِنْ أَوْلَادِ إِسْرَائِيلَ، وَهَمَّ كَانُوا مِنْ نَسْلِهِ، فَلَمَّا بُعِثَ مِنْ أَوْلَادِ إِسْمَاعِيلَ ﷺ عَلَى خِلَافِ مَا أَحْبَبُوا، وَهُوَ لَمْ تَطْبَأْ أَنْفُسُهُمْ بِذَلِكَ، بَلْ كَرِهَتْ، وَأَبَتْ أَشَدَّ الْإِبَاءِ وَالْكَرَاهِيَةِ. والثاني: لَمْ يَحْبُوا ذَلِكَ لِمَا كَانَتْ تَذْهَبُ مِنْافِعُهُمُ الَّتِي كَانَتْ لَهُمْ وَالرَّاسَةُ بِخُرُوجِ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ قيل: الْخَيْرُ النَّبُوَّةُ، وَقِيلَ: الْخَيْرُ الْإِسْلَامُ، [وقيل: الْخَيْرُ الرَّسُولُ ههنا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ] <sup>(١٠)</sup>.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَمِرُ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ الْآيَةُ <sup>(١١)</sup>، يَفْقُضُ عَلَى الْمَعْتَرَةِ قَوْلَهُمْ [بوجهين]:

أحدهما <sup>(١٢)</sup>: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعْطِيَ لِكُلِّ <sup>(١٣)</sup> الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَكُلِّ زَمَانٍ. فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْإِخْتِصَاصِ مَعْنَى وَلَا وَجْهٌ.

والثاني: [لأنه] <sup>(١٤)</sup> قَالَ: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ وَالْمَفْضَلُ عِنْدَ الْخَلْقِ، هُوَ الَّذِي يُعْطِي، وَيَبْذُلُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ لَا مَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَأَعْطَاهُ، أَوْ قَضَى [مَا] <sup>(١٥)</sup> عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ لَا يُوصَفُ بِالْإِفْضَالِ، فَدَلَّ أَنَّهُ اسْتَوْجَبَ ذَلِكَ الْإِخْتِصَاصَ، وَذَلِكَ الْفَضْلُ لِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَلِكَ <sup>(١٦)</sup>. وَلَوْ كَانَ لَكَانَ يَقُولُ: ذُو الْعَدْلِ لَا ذُو الْفَضْلِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

## الآية ١٠٦

وقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكَلَامِ: ﴿نَنْسَخُ﴾ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ ﴿أَوْ نُنْهِئَهَا﴾ نَدَّعْهَا فِي اللَّوْحِ. وَقِيلَ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ أَيِ تَرْفَعُ بآيَةٍ أُخْرَى أَوْ نَتْرَكُهَا فِي الْأُخْرَى، وَقِيلَ: ﴿نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾ تَرْفَعُ حَكْمَهَا وَالْعَمَلُ بِهَا ﴿أَوْ نُنْهِئَهَا﴾ [أي] <sup>(١٧)</sup> نَتْرَكُ قِرَاءَتَهَا وَتِلَاوَتَهَا، [فيجوز رفع عينها] <sup>(١٨)</sup>، ويجوز رفع حكمها وإبقاء عينها لأوجوه:

أحدها: ظَهَرُ الْمَنْسُوخِ، فَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ أَنْكَرَ إِذْ وَجِدَ <sup>(١٩)</sup>، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا أَنْكَرَ لَجَهْلٍ بِالْمَنْسُوخِ، لِأَنَّ النَّسْخَ بَيَانُ الْحُكْمِ إِلَى وَقْتٍ لَيْسَ عَلَى الْبَدْوِ كَمَا قَالَتِ الْيَهُودُ.

(١) ساقطة من ط ع. (٢) من ط م، في الأصل: مصدقاً، في ط ع: قصدنا. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) ساقطة من ط ع. (٥) من ط م، في الأصل وط ع: فالأمر. (٦) من ط م. (٧) من ط ع. (٨) من ط ع. (٩) من ط م. (١٠) ساقطة من ط ع. (١١) أدرج في ط م وط ع تنمة الآية بدلها. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) في ط ع: كل. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) من ط ع وط م، ساقطة من الأصل. (١٦) من ط ع وط م، في الأصل: لكان. (١٧) من ط م. (١٨) من ط م وط ع. (١٩) في الأصل: وجدوا.

والثاني: أن للتلاوة [فيها فضلاً<sup>(١)</sup>] كما للعمل، فيجوز رفع فضل العمل وبقاء فضل التلاوة.

والثالث: على جعل الأول في حالة الاضطرار والثاني في وقت السعة كقوله: ﴿حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَهُ﴾ [المائدة: ٣].

نم يجوز أن ترفع عنها، فينسى ذكرها كما روي عن عمر [بن الخطاب]<sup>(٢)</sup> أنه قال: (كنا نعدّل سورة الأحزاب بسورة البقرة حتى [نرفع منها]<sup>(٣)</sup> آيات منها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة).

وأما قوله: ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ وَبِشَلْهَةٍ﴾ [فاختلِف فيه: قيل: ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ وَبِشَلْهَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> أي اخف وأهون على الأبدان. كقوله: ﴿وَعَلَّ الْأَذْيَاتِ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]. إن الأمر بالصوم كان لوقت دون وقت؛ إذ رجع الحكم عند الطاقة إلى غيره<sup>(٥)</sup>، وكذا ما كان من الحكم في تحريم الأكل عند النوم والجماع، وكذا تحريم الميتة [لولا]<sup>(٦)</sup> لم يرد فيها الإباحة والجل عند الضرورة، لكننا نعرفه بالحرمة، وذلك أخف وأهون، والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

وقيل: ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ﴾ في الثواب في العاقبة، وقيل: ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ﴾ في المنفعة أو مثلها في المنفعة، وقيل: ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ﴾ وهو أن يظهر لكم [به الخير في حق الإتيان والمثل في حق الأمر، فيشترك أصحاب المنكرين للنسخ في حق الإتيان بالمثل، ويفضلونه بظهور الأخير]<sup>(٨)</sup>، وهو كالصلاة إلى بيت المقدس، كان لهم مثل ما لليهود في حق الإتيان ما كان ظهر لهم الأخير في وقت ظهور الأمر، وأبهم الخير، وظهر عنده في من أبي أن أتباعه لم يكن لأجل حق المتابعة بل لما كان عنده الحجة.

فأما من جعله خيراً على البدل، فاستبدل<sup>(٩)</sup> بها الآخر رخصة وإباحة؛ والإباحة ورؤدها للتخفيف. ومن استدل على أن النسخ أبداً يرد على ما هو أغلظ [فقد عورض]<sup>(١٠)</sup> بقوله: ﴿فَأَنبِكُمُ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٥] فابدل بمقوية أشد من الأولى، وهو الرجم، بقوله ﴿خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي﴾ [مسلم ١٦٩٠].

ويحتل قوله: ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ﴾ [وجهاً آخر، وهو آية، والآيات هي الحجج. فيكون معناه: ما نرفع من حجة، فتنها عن الأبصار إلا ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ﴾<sup>(١١)</sup> يعني أقوى منها في إلزام الحجة ﴿أَوْ بِشَلْهَةٍ﴾. ولا شك أن ما يعترض هو أقوى حالة الاعتراض في لزوم الحجة على ما غاب<sup>(١٢)</sup> عن الأبصار، فيكون قوله: ﴿ثَأْتِ بِحَئِيرَةٍ يَنْحَأُ﴾ على هذا الوزن؛ أي تأت بحجة، هي أقوى وأكثر من الأولى أو مثلها في القوة.

فإن قيل: ما الحكمة في النسخ؟ وما وجهه؟ قيل: محنة يمتحن بها الخلق. والله أن يمتحن خلقه بما يشاء في أي وقت شاء؛ يأمر بأمر في وقت، ثم ينهى عن ذلك، ويأمر بآخر، وليس في ذلك خروج عن الحكمة، ولا كان ذلك منه ليداء يبدو له، بل لم يزل عالماً بما كان، ويكون، حكيماً، يحكم بالحق والعدل، فنعود بالله من السرف في القول.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ يحتل أن يكون الخطاب له ﷻ والمراد بالخطاب<sup>(١٣)</sup> الذين سبق ذكرهم في قوله: ﴿مَّا يَوْذُ الْأَذْيَاتِ كَفَرُوا﴾ الآية [البقرة: ١٠٥] أنه قادر على إنزال الخير على من يشاء واختصاص بعض على بعض وتفصيل بعضهم على بعض. ويحتل أن يكون المراد في الخطاب له ﷻ على حقيقة العلم على التذكير والتثنية؛ أي: تعلم أنت أن الله على كل شيء قدير، وهو كقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] على حقيقة العلم، ويحتل على الإعلام والإخبار لقوم<sup>(١٤)</sup>، وقد ذكرنا.

**الآية ١٠٧** وعلى ذلك يخرج قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: من كان يملك ملك السموات وملك الأرض يملك تخصيص بعض على بعض وتفصيلهم فيها، ويحكم فيها [بما]<sup>(١٥)</sup> يشاء ويحدث [من]<sup>(١٦)</sup>

(١) من ط م، في الأصل وطع: فيما فضل. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) من ط م، في الأصل وطع: يرفع. (٤) من ط م وطع. (٥) من ط م، في الأصل وطع: غير. (٦) من ط م وطع، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من طع. (٨) من ط م، في الأصل وطع: الخير. (٩) من ط م، في الأصل وطع: فاستدل. (١٠) في الأصل وطع: فعورض، في ط م: عورض. (١١) من ط م. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: غابت. (١٣) من طع، في ط م: له عليه السلام والمراد بالخطاب، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: لقوله. (١٥) من ط م وطع. (١٦) من ط م.

الامر ما اراد، والله أعلم. ويختل نزوله على إثر نوازل لم تُذكر فيه، وذلك في القرآن كثير، وإنما يقال هذا الحرف عند ضيق القلب تسكيناً له، ومعنى تخصيص السموات والأرض بالملك له لِمُنْتَهَى عِلْمِ الْخَلْقِ بهما، وإن كان له ملك الدنيا والآخرة، وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يدل هذا على أنه خرج على إثر نوازل، وإن لم تُذكر.

**الآية ١٠٨** وقوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ سؤال تعنت: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ﴾ تَعْتَأُ ﴿حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وقيل: إنهم سألوا ذلك رسول الله ﷺ كما سأل قوم موسى [موسى] (١). وقيل: سألوا رسول الله ﷺ أن يجعل الصفا لهم ذهباً إن كان ما يقوله حقاً. وقيل: سؤالهم ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْكِتَابَ أَوْ رَأَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١]، وكانوا يسألون سؤال تعنت لا سؤال استرشاد واحتذاء.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّبِدِ الْغَوْرَ بِالْإِيمَانِ﴾ قيل: اختار الكفر بالإيمان، وقيل: ومن يختار شدة الآخرة على رخصتها وسعتها. وفي حرف ابن مسعود رضي الله عنه: ومن يشتري الكفر بالإيمان؛ وذلك كله واحد.

وقوله: ﴿فَقَدْ سَلَ سَرَاءَ السَّبِيلِ﴾ قيل: عدل عن الطريق. وقيل: عدل عن قصد الطريق. وقيل: أخطأ قصد الطريق. وكله واحداً (٢).

**الآية ١٠٩** وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ إنهم كانوا يجهدون كل جهدهم حتى يصرفوا، ولم يردوا أصحاب محمد ﷺ عن دين الله الإسلام إلى ما هم عليه كقولهم تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُغْلَبُوا وَمَا يُغْلَبُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ٦٩] وكقولهم: ﴿إِنْ تُطِيعُوا فِرْعَانَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّكُمْ بِدُونِكُمْ كُفْرًا﴾ [آل عمران: ١٠٠] وقوله (٣): ﴿يَرُدُّكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٩]. وذلك، والله أعلم، لخوف (٤) قوت رياستهم التي كانت وذهاب المنافع (٥) ١٦ - ب/ التي ينالون من الاتباع والسفلة، فودوا ردهم وصرفهم إلى دينهم.

ثم احتجبت المعتزلة علينا بظاهر قوله تعالى: ﴿حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ قالوا: دلَّت الآية على أن الحسد ليس من عند الله بما نفاه رضي الله عنه، وأضافه إلى أنفسهم بقوله: ﴿حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾. قيل: صدقتم في زعمكم بأن الحسد ليس من عند الله تعالى. وكذلك نقول، ولا نجيز إضافة الحسد إليه بحال. ولكن نقول: خلق فعل الحسد من الخلق. وكذلك يقال في الانجاس والافذار والحيات والعقارب ونحوها، إنه لا يجوز أن يُضاف إلى الله تعالى، فيقال: ياخالق الانجاس والحيات والعقارب، وإن كان ذلك كله خلقه، وهو خالق كل شيء. فعلى ذلك نقول: بخلق فعل الحسد وفعل الكفر من العبد، ولا يجوز أن يُضاف إلى الله تعالى.

ثم يقولون في الطاعات والخيرات كلها: إنها من عند الله غير مخلوقة؛ فليكن كانت العلة في الذي لا يكون مخلوقاً، إنه ليس هو من عنده [فالواجب القول] (٦) بِخَلْقِهِ مِمَّا (٧) هو من عنده، ثم لم يقولوا به، فبان أن ما يقولون فاسد باطل ليس بشيء.

ثم جهة الحسد ما ذكرنا أنهم أحبوا أن تكون الرسالة فيهم، وأن يكون من عنده سعة كقولهم: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا﴾ [هود: ١١] وكقولهم: ﴿لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْشِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]. فلهذا بين الرجلين يُخرَجُ حسدُهُمْ قوله: ﴿مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ أي من قبلها [لا أن] (٨) الله تعالى أمرهم، وليس يُضاف إلى الله تعالى بأنه [من عنده] (٩) بما يخلق، ولكن بما يأمر، [أو يلزم] (١٠). ألا ترى أن الانجاس كلها والخبائث والشياطين كلهم مخلوقة، وإن لم يجز نسبها

(١) من ط م. (٢) من ط م وط ع. (٣) في ط م: وكقوله. (٤) من ط م، في الأصل وط ع: الخوف. (٥) من ط ع، في الأصل: منافع، في ط م منافعهم. (٦) في ط م: لوجب القول، مقاطعة من الأصل وط ع. (٧) في النسخ الثلاث: ما. (٨) من ط م، في الأصل وط ع: لأن. (٩) من ط م وط ع. (١٠) من ط م وط ع، في الأصل: ويلزم.

إلى الله تعالى بمعنى أنه من عنده، كذلك ما ذُكِرَ مِنَ الْحَسِدِ، على أنه معلوم أنهم لم يكونوا يَدْعُونَ مِنْ عِنْدِ<sup>(١)</sup> الله خلقاً؟ فذلك<sup>(٢)</sup> الوجه يَنْكُرُ عليهم، بل كانوا يَدْعُونَ الأمر في كل ما نُسِبَ إلى الله تعالى؛ فعلى ذلك ورد العقاب، والله أعلم.  
وقوله: ﴿مِمَّا بَدَا مَا يَبَيِّنُ لَهُمُ الْخُشْيَ﴾ أي بيّن لهم في التوراة أن محمداً ﷺ نبي [وأن]<sup>(٣)</sup> دينه الإسلام كقولِهِ: ﴿يَتَرَفُوتُمْ كَمَا يَقْرَأُونَ آيَاتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦ والانعام: ٢٠].

وقوله: ﴿فَاعْبُوا وَاصْبِرُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾. يحتمل النهي عن مكافأة ما يؤذونه في الدنيا [ثم لم يُنسخ. وقيل: فيه نهى عن قتالهم حتى يأتي أمر الله في ذلك]<sup>(٤)</sup>. ثم جاء بقوله: ﴿فَقِيلُوا لَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ﴾ الآية<sup>(٥)</sup> [التوبة: ٢٩] وقيل: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ أي بعذابه، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ على<sup>(٦)</sup> التعذيب والانتقام [وعلى كل شيء]<sup>(٧)</sup>، ولم يُنسخ هذا.

### الآية ١١٠

وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ كَرَّرَ اللَّهُ ﷻ الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة في القرآن تكراراً كثيراً حتى كانت لا تخلو سورة إلا وذكرهما فيها في غير موضع. ذلك<sup>(٨)</sup> لِعَظَمِ شأنهما وأمرهما وعلو منزلتهما عند الله وفضل قدرهما. وعلى ذلك جعلهما شريعاً في الرسل [السالفة]<sup>(٩)</sup> [صلوات الله عليهم، وسلامه]<sup>(١٠)</sup> ألا ترى إلى قول إبراهيم [على نبينا وعليه الصلاة والسلام]<sup>(١١)</sup> ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٤٠] وقوله لموسى وهارون: ﴿أَنْ تَتَوَكَّلَا عَلَى اللَّهِ بِمَا بَوَّأَاكَ إِلَى قَوْلِهِ﴾<sup>(١٢)</sup> ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [يونس: ٨٧] وقوله عيسى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] وقوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ﴾ [المائدة: ١٢].

وذلك، والله أعلم، أن الصلاة قرينة في ما بين العبد وبين ربه، تجمع جميع أفعال الخير، وفيها غاية مُنتهى الخضوع [لله]<sup>(١٣)</sup> والطاعة من القيام بين يديه والمناجاة فيه والركوع له والسجود على الأرض وتعفير<sup>(١٤)</sup> الوجه فيها حتى<sup>(١٥)</sup> لو أن أحداً ممن أخلص دينه لله لو أعطي ما في الدنيا أن يُعَمَّرَ وجهه بالأرض<sup>(١٦)</sup> لأحد من الخلق ما فعل، وبالله التوفيق.

والزكاة في ما بين العبد وبين الخلق لتأليف<sup>(١٧)</sup> القلوب واجتماعها، وفيها إظهار الشفقة لهم والرحمة.

لذلك عظم الله تعالى شأنهما، وشرف أمرهما، وأعلى منزلتهما، وعلى ذلك قرنتهما بالإيمان في المواضع كلها، أثبت بين الخلق الأخوة بهما بقوله: ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]. ثم هما تكررمان بالعمل لأن الصلاة تجمع جميع أنواع خيرات الأعمال، وفيها غاية الخضوع لله والخشوع على ما ذكرنا، وذلك مما يوجب العقل، وإن لم يرد فيه السمع. وكذلك الزكاة، فيها تركية النفس وتطهيرها، وذلك مما في العقل واجب.

فإن قيل: ما الحكمة في وجوبهما<sup>(١٨)</sup>؟ قيل: إظهار ما أنعم الله على العباد<sup>(١٩)</sup> من الأموال والسعة فيها وما<sup>(٢٠)</sup> أعطاهم من سلامة الجوارح من جميع الآفات يُخْرِجُ مُخْرَجَ الأمر بأداء شكر ما أنعم عليهم ﷻ.

فإن قيل: [ما الحكمة]<sup>(٢١)</sup> في وجوبهما<sup>(٢٢)</sup> في ما أعطى منهما<sup>(٢٣)</sup>، يعني من النفس والمال دون غيره؟ قيل: لأن الوجوب من غيره يُخْرِجُ مُخْرَجَ المعارضة والمبادلة لا مُخْرَجَ أداء الشكر، والله أعلم.

ثم الحكمة في إيجاب الصلاة [والزكاة]<sup>(٢٤)</sup> وغيرهما من العبادات أن الله تعالى إذ عَمَّهُم بنعمه في ما فَضَّلَهُم بالجواهر، وسخر لهم جميع ما في الأرض، وبسط عليهم النعم حتى صار كل منهم لا يبصر غير نعمه من غير استحقاق منهم شيئاً من ذلك أَلَزَمَهُم<sup>(٢٥)</sup> الشكر عليها.

(١) في ط م: دون. (٢) من ط م، في الأصل وطع: فبذلك. (٣) من ط م وطع. (٤) من ط م. (٥) أدرجت تمة الآية في طع بدلها. (٦) في النسخ الثلاث: من. (٧) في النسخ الثلاث: ويكل. (٨) في ط م وطع: وذلك. (٩) من ط م. (١٠) في طع: صلوات الله عليهم وسلامه، ساقطة من ط م. (١١) في ط م: ﷻ. (١٢) أدرجت الآية كاملة في طع بدل العبارة: إلى قوله. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م، الواو ساقطة من الأصل وطع. (١٥) ساقطة من طع. (١٦) في ط م: في الأرض. (١٧) في ط م: التألف، في طع: لتألف. (١٨) في ط م: وجوبها. (١٩) في ط م: عليه. (٢٠) الواو ساقطة من الأصل. (٢١) من ط م. (٢٢) في ط م: وجوبها. (٢٣) في ط م: منها. (٢٤) من ط م وطع. (٢٥) في النسخ الثلاث: لزمهم.

ثم كانت الصلاة تجمع استيعمال جميع الجوارح في ما لله فيها<sup>(١)</sup> القيام شكرآ له مع ما فيها توفراً<sup>(٢)</sup> أحوال نفسه بالإختيار بما هي عليه بالأضطراب والخلة والقلب بالثبة والخوف والرجاء وإحصار<sup>(٣)</sup> الذهن والعقل بالتعظيم والتبجيل، [فيكون كل]<sup>(٤)</sup> شيء منه في شكره لِمَا لَهُ فيه مِنْ سُبُوغِ النعمة، والله أعلم.

وكذلك بالأموال فُضِّلُوا في هذه الدنيا، واشتَمَتُوا بلذيق العيش، فأُمرُوا بالإخراج لله مع ما إذ سُحِرَتْ هذه الأرض بما فيها بجميع البشر ألَزَمَ مِنْ ذَلِكَ صلة مَنْ لَمْ يَمْلِكْ لِيَسْتَوُوا في الاستمتاع بالتسخير لَهُمْ مِنَ الوجوه الذي عَلِمَ اللهُ لَهُمْ في ذلك صلاح الدارين، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ الآية<sup>(٥)</sup>. تُخْرِجُ على خلاف قول المعتزلة؛ لأنهم يقولون: إن مَنْ ارتكب كبيرة، ثم أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وجاهد في سبيل الله، وحج بيت الله الحرام، وقدم خيرات كثيرة، فإنه لا يجد مآ<sup>(٦)</sup> قدَّم شيئاً، ولكن يجد ما قدَّم من شر، وذلك ليس من فعل الكريم والجواد، ولا كذلك وصف الله نفسه، بل وصف نفسه على خلاف ما وصفوا هم، فقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٦]. وهم يقولون: لا يتقبل عنهم ما قدَّموا من الخيرات، ولا يتجاوز عن سيئاتهم؛ وذلك سرف في القول، فنعود بالله من السرف في القول والحكم على الله، وبالله [العصمة]<sup>(٧)</sup> والتوفيق.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ بما قدَّمتم من الخير والشر تنبيه منه ﷻ ليكونوا على حذر من الشر وترغيب منه لهم بالخيرات، والله أعلم.

### الآية ١١١

وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا أَوْ يَتْلُوا تِلْكَ الصَّحُفَ الْأُمِّيَّتَاتِ﴾ إن كُنتُمْ مَكِيدِينَ: يحتمل هذا وجهين: يحتمل أن قالوا ذلك جميعاً لما أرادوا أن يروا الناس الموافقة في ما بينهم ليرغبوا في دينهم، ويتفروا عن دين الإسلام، وإن كانوا هم في الباطن على الخلاف والعداوة. ويحتمل أن يكون ذلك القول من كل فريق في نفسه لا عن كل الفريقين جميعاً على الموافقة؛ دليله قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]؛ دلت الآية أن ذلك القول لم يكن من الفريقين جميعاً على الموافقة ولكن كان من كل في نفسه على [غير]<sup>(٨)</sup> موافقة منهم ولا مساعدة، والله أعلم.

ثم في الآية دليل ألزم الدليل على الثاني لأنهم نفوا دخول غيرهم الجنة بقولهم: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا﴾ فطوليوا بالبرهان بقوله<sup>(٩)</sup>: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مَكِيدِينَ﴾ أنه لا يدخل فيها سواكم.

فإن قيل: إنهم إذا نفوا دخول غيرهم فيها ادَّعوا لأنفسهم الدخول، فإنما طوليوا بالبرهان على ما ادَّعوا ليس على ما نفوا؛ [قيل: لا يحتمل ذا]<sup>(١٠)</sup> لأنهم لم يذكرُوا دخول أنفسهم / ١٧ - أ/ تصريحاً، إنما نفوا دخول غيرهم، وهو كمن يقول: لا يدخل هذه الدار إلا فلان [وفلان]<sup>(١١)</sup> ليس فيه أن فلاناً وفلاناً يدخلان، ولكن فيه نفى دخول غيرهما.

أو نقول: نفوا دخول غيرهم تصريحاً، وادَّعوا لأنفسهم الدخول مُسْتَدَلًّا، وإنما نطلب الحجة على مَصْرَحِ قولهم لا على مُسْتَدَلِّهِمْ.

ألا ترى أن الجواب من الله ﷻ بالإكذاب والرد عليهم خرج [على]<sup>(١٢)</sup> ما نفوا [دخول]<sup>(١٣)</sup> غيرهم، وهو قوله: ﴿بَلَىٰ﴾ يدخل الجنة ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾؟ ألا ترى إلى ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا نكاح إلا بشهود» [نصب الراية: ١٦٧/٣] ليس فيه إثبات النكاح إذا [ما]<sup>(١٤)</sup> كان ثم شهود، ولكن فيه نفى النكاح بغير شهود تصريحاً؟ ألا ترى من قال: «لا نكاح إلا بشهود» لا يُسأل: أن لم قلت: إن النكاح يجوز بالشهود؟ ولكن يُسأل: أن لم<sup>(١٥)</sup>

(١) في ط م: بها. (٢) في ط م: توف. (٣) في ط م: وإحصار. (٤) من ط م: في الأصل وطع: ليكون لكل. (٥) ساقطة من ط م. (٦) من ط م: في الأصل وطع: ما. (٧) من ط م. (٨) من ط م. (٩) ساقطة من ط م. (١٠) من ط م وطع: في الأصل: لا يحتمل قبل ذا. (١١) من ط م وطع. (١٢) من ط م. (١٣) من ط م وطع. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) في ط م: لما.

قُلْتُ: إنه<sup>(١)</sup> لا يجوزُ بغيرِ شهود؟ فعلى ذلك قوله: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا﴾ ليس فيه إثباتُ الدخولِ لهم تصريحاً، وفيه نفْيُ دخولِ غيرهم تصريحاً، والله أعلم.

**الآية ١١٢** وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ قد قلنا: إنه خُرُجٌ مُخْرَجُ الرَّدِّ عليهم والإنكارِ بِحُكْمِهِمْ<sup>(٢)</sup> على الله، فقال: ﴿بَلْ يَدْخُلُهَا مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾.

ثم اختلف في قوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾؛ قيل: أخلصَ لله دينَهُ وعَمَلَهُ، وقيل: أسلمَ نفسه لله، وقد يجوزُ أن يُدْكَرَ الوجهُ على إرادةِ الذاتِ كقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] يعني: إلا هو، وقيل: ﴿أَسْلَمَ﴾ أي وجَّهَ أمرَهُ إلى دينِهِ، فأخلصَ، وبعضُهُ قريبٌ من بغيضٍ، [وقيل<sup>(٣)</sup>]: ﴿أَسْلَمَ﴾ نفسه أي بالعبودية كقوله: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ذُرِّيَّتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنَعَهُمْ إِذْ يَبْعَثُ عَنْ كُلِّ نَسَبٍ رَجُلًا وَلَا يَدْرِي أَفَرَأَى لَهُمْ فِي سُرَّتِهِمْ خُلَافَةً﴾ [الزمر: ٢٩]؛ وذلك معنى الإسلام: أن تُخلصَ نفسك لله، ألا تجعلَ لأحدٍ شريكاً من [عبودية ولا من عبادَةٍ]<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿قُلْ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّي وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قد ذكرنا متضمنته<sup>(٥)</sup> في ما تقدّم<sup>(٦)</sup>.

**الآية ١١٣** وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَاءُ عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَاءُ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ فإن قيل: كيف عاتبهم بهذا القول، وقد أمرَ نبيُّه ﷺ في آيةٍ أخرى أن يقولَ لهم<sup>(٧)</sup> ذلك ﴿قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]؟ قيل: أمرَ نبيُّه ﷺ أن يقولَ لهم ليسوا على شيءٍ إذا لم يُقيموا التوراة، فأما إذا أقاموا التوراة، وفيها أمرٌ لهم بالإسلامِ وأتباعِ الرسولِ محمدٍ ﷺ فهم على شيءٍ، ومعنى هذا الكلام، والله أعلم، أن قالَ لهم: كيف قلتمُ ذلك، وعندكم [من]<sup>(٨)</sup> الكتابِ ما يبيِّنُ لكم، ويُمَيِّزُ الحقَّ مِنَ الباطلِ، ويرفَعُ من بينكمُ الاختلافَ لو تأملتم، وتدبرتم؟

ويختلجُ أن كلَّ فريقٍ لما قالَ لفريقٍ آخرَ ذلك: إنهم ليسوا على شيءٍ [أكذبهم الله تعالى، ورَدَّ عليهم: ﴿بَلْ مَنْ أَسْلَمَ﴾ منهم فهم على شيءٍ]<sup>(٩)</sup> لأنه كانَ أسلمَ من أوائلهم، ويختلجُ أنهم ليسوا على شيءٍ على نفسِ دعاويهم وقولهم في الله بما لا يليقُ، وهم على شيءٍ في تكذيبِ بعضهم بعضاً بما قالوا. وقيل: لما قالت: ﴿الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَاءُ عَلَى شَيْءٍ﴾ من الدين، فما لك يا محمد؟ أتبعَ ديننا؟ فإنهم ليسوا على شيءٍ. وكذلك قولُ الفريقِ الآخرِ له<sup>(١٠)</sup>.

ثم اختلف في الإسلام؛ قيل: الإسلامُ هو الخضوعُ، وقيل: الإسلامُ هو الإخلاصُ بالأفعالِ؛ وهو أن يُسلمَ نفسه لله، أو يُسلمَ دينَهُ، ألا يُشركَ فيه.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ قيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ هم الذين لا كتابَ لهم، وهم مشركو العرب. وقيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ هم الذين لا يقدرون على تلاوةِ القرآنِ والكتابِ<sup>(١١)</sup> وتمييزِ ما<sup>(١٢)</sup> فيه، وهم جهالهم؛ سوى ﷺ بينهم في القول: مَنْ عَلِمَ منهم ومَنْ لم يعلم؛ لأنَّ مَنْ عَلِمَ منهم لم ينتفع بعلمِهِ، فكانَ كالذي لم يعلم شيئاً، وقد ذكرنا هذا في ما تقدّم في قوله: ﴿مُتَّبِعُكُمْ عَنِ﴾ [البقرة: ١٨] أنه ساءهم بذلك إما لم ينتفعوا بالآياتِ والأسبابِ التي أعطاهم الله ﷻ، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [بالعذاب]<sup>(١٣)</sup> لا اختلافَ في ما بينهم وبقولهم في الله تعالى بما لا يليقُ ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾<sup>(١٤)</sup> [الإسراء: ٤٣].

(١) من ط م، في الأصل وطع: إذ. (٢) في ط م: لحكمهم. (٣) من ط م. (٤) في الأصل: سالماً، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وأما قراءة الباقيين فهي سَلَمًا، انظر حجة القراءات ص/٦٢١، في ط م وطع: سَلَمًا. (٥) من ط م، في الأصل: عبودية لا لمن عبادة، في ط م: عبودية ولا من عبادة. (٦) في الأصل وطع: متضمناً، في ط م: متضمنها. (٧) في تفسير الآيتين: ٣٨ و ٦٢. (٨) من ط م وطع، في الأصل: بقولهم. (٩) من ط م. (١٠) من ط م وطع. (١١) في النسخ الثلاث: لأولئك. (١٢) ساقطة من ط م. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: وتمييزها. (١٤) من ط م وطع. (١٥) في النسخ الثلاث: تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

## الآية ١١٤

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ يقول: لا أحد أظلم لنفسه ولا أضع لها. [وقوله<sup>(١)</sup>]: ﴿مَنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [اختلف فيه: قيل: <sup>(٢)</sup> مساجد الله الأرض كلها لأن الأرض كلها<sup>(٣)</sup> مساجد الله كقوله ﷺ «جعلت لي الأرض مسجداً وظهوراً» [البخاري ٣٣٥] منع [أهل الكفر]<sup>(٤)</sup> أهل الإسلام أن يذكروا فيها اسم الله [وأن يظهرُوا]<sup>(٥)</sup> فيها دينه. وقوله: ﴿وَسَمَىٰ فِي حَرَابِهَا﴾ وهو كقوله: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣ و ٦٤]. ويخرج قوله: ﴿أَوَلَيْكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا عَاظِمِينَ﴾ أي لا يدخلون البلدان والأمصار إلا بالخوف أو بالعهد كقوله: ﴿إِلَّا يَحْتَلُونَ مِنْ اللَّهِ وَيَحْتَلُونَ مِنْ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢] وهو العهد. ويحتل قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا عَاظِمِينَ﴾ ما<sup>(٦)</sup> كان ينبغي لهم بما عليهم من حق الله وتعظيمه أن يدخلوا المساجد إلا خائفين وجلين لما كانت هي بقاع اتخذت لعبادة [الله تعالى]<sup>(٧)</sup>، ونسبت إليه تعظيماً لها. فدخلوا مخربين لها ما يبين أهلها من عبادة الله فيها.

وقيل: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ المسجد<sup>(٨)</sup> الحرام؛ وذلك أنهم حائلوا بينها وبين دخول محمد ﷺ، وأصحابه فيها حتى رجعوا من عامهم ذلك، ثم فتح الله ﷻ مكة لهم، فصار لا يدخل مشرك فيها إلا خائفاً كقوله ﷻ «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا» [التوبة: ٢٨].

وقيل: أراد بمساجد الله بيت المقدس؛ قيل: إن النصارى استعاضوا به: بختنصر، وهو رئيس المجوس حتى خربوا المساجد، وقتلوا من فيها من أهل الإسلام، [ثم بنى أهل الإسلام]<sup>(٩)</sup> بعد ذلك بزمان مساجد، فكان<sup>(١٠)</sup> لا يدخل نصراني فيها إلا خائفاً مستخفياً، والله أعلم.

وقوله: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ قيل: الخزي الجزية، ويحتل: القتال<sup>(١١)</sup> ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

## الآية ١١٥

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الشَّرِيفُ الْكَرِيمُ﴾ فآيُنَا تُولُوا فَمَنْ وَجْهَ اللَّهِ؟ قيل: إن رُحطاً [من]<sup>(١٢)</sup> أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا سراً، وذلك قبل أن يصرف<sup>(١٣)</sup> القبلة إلى الكعبة، فحضر وقت الصلاة، فاشتبه عليهم، فتَحَرَّوا؛ فمنهم من صلى إلى المشرق، ومنهم من صلى إلى المغرب؛ صلُّوا إلى جهات مختلفة؛ فلما بان لهم ذلك قَدِمُوا إلى رسول الله ﷺ فسألوا عن ذلك، فنزلت الآية: ﴿فَأَيُّنَا تُولُوا فَمَنْ وَجْهَ اللَّهِ؟﴾.

وهذا يَرُدُّ على الشافعي قوله؛ لأنه يقول: (إن صلى إلى جهة القبلة يجوز، وإلا فلا). وليس في الآية ذكر جهة دون جهة، بل فيها ذكر المشرق والمغرب، وكذلك في الخبر ذكر المشرق والمغرب، فخرج قوله على ظاهر الآية، وهذا عندنا في الاشتباه والتخري، وأما عند القصد فهو قوله: ﴿تُولُوا وَيُوجِّعُكُمْ شَتْرُكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠].

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن قوله: ﴿وَاللَّهُ الشَّرِيفُ الْكَرِيمُ﴾ الآية نزلت في النوافل والأسفار. ولكن عندنا على ما ذكرنا في الكل، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمَنْ وَجْهَ اللَّهِ؟﴾ اختلف فيه: قيل: ثم وجه الله، يعني ثم ما قصدتم وجه الله، وقيل: [ثم وجه الله]<sup>(١٤)</sup> ثم قبلة الله، وقيل: [فَمَنْ وَجْهَ اللَّهِ؟]<sup>(١٥)</sup> ثم الله على ما ذكرنا من جواز التكلُّم بالوجه على إرادة الذات<sup>(١٦)</sup>، أي ليس هو عنهم بغائب، وقيل: [فَمَنْ وَجْهَ اللَّهِ؟ أي]<sup>(١٧)</sup> ثم رضا الله، وقيل: [فَمَنْ؟]<sup>(١٨)</sup> ما ابتغيتم به ﴿وَجْهَ اللَّهِ؟﴾، وقيل فيه: ثم وجه الذي وجهكم إليه إذا<sup>(١٩)</sup> لم يجرى منكم التفسير كما قال رسول الله ﷺ في أكل الناسي «إنما أظعمك الله وسقاك» [أحمد ٤٢٥/٢] وقيل فيه: ثم بلوغكم ما<sup>(٢٠)</sup> قصدتم بفعل الصلاة من وجه الله ورضاه؛ أي ظفركم<sup>(٢١)</sup> به.

(١) من ط م. (٢) من ط م، في ط ع: ثم اختلف في قوله: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ساقطة من الأصل. (٣) من ط م. (٤) ساقطة من ط ع. (٥) في ط ع: ويظهروا. (٦) أدرج قبلها في ط ع: أي. (٧) من ط م و ط ع. (٨) من ط م و ط ع، في الأصل: مسجد الحرام. (٩) من ط م. (١٠) من ط م: في الأصل و ط ع: وكان. (١١) في ط م: انتقال، في ط ع أدرجت العبارة: قيل الخزي. . القتال بعد تنمة الآية. (١٢) من ط م و ط ع. (١٣) في ط م: تصرف. (١٤) من ط ع. (١٥) ساقطة من ط م. (١٦) في تفسير الآية: ١١٢. (١٧) من ط ع. (١٨) من ط م و ط ع. (١٩) من ط م و ط ع، في الأصل: إذ. (٢٠) من ط م، في الأصل و ط ع: مما. (٢١) في ط ع: غفرتم.

ثُمَّ<sup>(١)</sup> الغرض في القبلة ليس إصابة عينها، ولكن أغلب الظن وأكبر الرأي أنه<sup>(٢)</sup> ليس لنا إلى إصابة عينها سبيل؛ إذ سبيل معرفتها بالاجتهاد لا<sup>(٣)</sup> باليقين والإحاطة؛ ليس كالمياه والأثواب وغيرها من الأشياء [لأن هذه الأشياء]<sup>(٤)</sup> في الأصل طاهرة والنجاسة / ١٧ - ب/ عارضة، فيظفر بأعينها على ما هي في الأصل. وأما أمر القبلة فلانما بُني على الاجتهاد والقصد دون إصابة<sup>(٥)</sup> عينها، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عَلَيْهِ﴾ قيل: ﴿وَسِعَ﴾ الغنى، وقيل: ﴿وَسِعَ﴾ الجواد حين جاد عليهم بقبول ما ابتغوا به وجه الله وحين وسع عليهم أمر القبلة. ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بما قصدوا، ونووا.

**الآية ١١٦** [وقوله تعالى]<sup>(٦)</sup>: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ﴾ فيه تنزيه؛ نزهة به نفسه عما قالوا فيه بما لا يليق، ورد عليهم؛ ومعناه، والله أعلم أن اتخاذ الولد والثبني في الشاهد إنما يكون لأحد وجوه ثلاثة توجه إلى ذلك: إما لشهوات<sup>(٧)</sup> تغلبه فيقبضها به [وأما لوحشة]<sup>(٨)</sup> تأخذها، فيحتاج إلى من يستأنس به، وإما<sup>(٩)</sup> لدفع عدو يقهره؛ فيحتاج إلى من يستصير به، ويستغث.

فإذا كان [الله]<sup>(١٠)</sup> يتعالى عن أن يمسه حاجة، أو يأخذه وحشة، أو يقهره عدو فلا شيء يتخذ ولداً؟ وقوله: ﴿بَلْ لَمْ يَمَلِكْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [رد على ما قالوا: من ملك السموات]<sup>(١١)</sup> وما فيها وملك الأرض وما فيها لا يمسه حاجة، ولا يقهره عدو؛ إذ ذلك ملك له، يجري فيهم تقديره، ويمضي عليهم أمره وتديره. وإنما يرغب إلى مثله إذا اغترض له شيء مما ذكرنا [سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا]<sup>(١٢)</sup> [الإسراء: ٤٣].

فإن عورض بالخلة فلانها تقع على وجوه:

الأول: قيل<sup>(١٣)</sup>: تقع على غير جوهر من منه الخلة، والولد لا يكون إلا من جوهره، وإلى هذا يذهب الحسين. والثاني: أن الخلة تقع لأفعال تكتسب وتشتاق<sup>(١٤)</sup> منه، فيعلم أمره، وترتفع مرتبته، فيستوجب بذلك الخلة بمعنى الجزاء، وأما الولد فإنه لا يقع عن أفعال تكتسب، بل بذو ما به استحفاظه يكون<sup>(١٥)</sup> من مولده، وقد نفى عن نفيه ما به يكون بقوله: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَوْ تَكُنْ لَهُ مَرْجَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

والثالث: ما قاله الراوندي: (إنه لا بد من أن يدعى إلى التسمي أو إلى التحقيق؛ إذ في الخلة تحقيق لما)<sup>(١٦)</sup> به تسمى<sup>(١٧)</sup> ثم لم يحتمل [في هذا تحقيق ما به يسمى، والإسم لم يرد به الإذن، وبالله التوفيق].

ويحتمل<sup>(١٨)</sup> قوله: ﴿بَلْ لَمْ يَمَلِكْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وجهاً آخر؛ وهو أن يقال: إن ما في السموات وما في الأرض، كلهم عبيده وإماؤه، فأنتم مع شدة حاجتكم إلى الأولاد لا تستحيئون أن تتخذوا عبيدكم وإماءكم أولاداً، فكيف تستحيئون ذلك لله ﷻ وتسبون إليه مع غناه عنه؟ وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿كُلُّ لَمْ يَكُنُونَ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل<sup>(١٩)</sup>: إن من في السموات والأرض من الملائكة وعيسى وعزير وغيرهم من الذين قلتم: إنه اتخذ ولداً ﴿يَكُنُونَ﴾ له مقررون له بالربوبية له [عبودية أنفسهم]<sup>(٢٠)</sup> له، وقيل: ﴿يَكُنُونَ﴾ مطيعون متواضعون، وقيل: القانت هو القائم، [لكن القائم]<sup>(٢١)</sup> يكون على وجهين: يكون القائم المنتصب على الأقدام، ويكون القائم بالأمر والحفظ.

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: الغرض من القبلة، وجعلت عنواناً. (٢) في النسخ الثلاث: لأنه. (٣) من ط م، في الأصل وطع: ولا. (٤) من ط م وطع. (٥) من ط م وطع، في الأصل: أصلية. (٦) من ط م وطع. (٧) من ط م، في الأصل وطع: الشهوات. (٨) من ط م، في الأصل: أو الوحشة، في طع: وأما الوحشة. (٩) من ط م، في الأصل وطع: أو. (١٠) من ط م. (١١) من ط م، في طع: بل له ما في السموات، ساقطة من الأصل. (١٢) في النسخ الثلاث: تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. (١٣) في ط م وطع: قيل، ساقطة من الأصل. (١٤) من ط م، في الأصل: وتستو، في طع: وتستو. (١٥) ساقطة من طع. (١٦) من ط م وطع. (١٧) في ط م: يسمى. (١٨) من ط م. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: وقيل. (٢٠) في النسخ الثلاث: والعبودية لأنفسهم. (٢١) من ط م.



ثم لا يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْقَانِتِ ههنا المنتصب بالقدم [وإنما هو رجوع<sup>(١)</sup>] إلى الطاعة له وحفظ ما عليه، وهو كقولهِ: ﴿مَوْ قَائِدٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]. وَيَحْتَمِلُ تَنْزِيهِ [الخالقي]<sup>(٢)</sup> لَأَنْ خَلَقَهُ كُلَّ أَحَدٍ تَنْزَهُ رَبُّهُ عَنْ جَمِيعِ مَا يَقُولُونَ فِيهِ، أَوْ أَنْ يُقَالَ: ﴿كُلُّ لَمْ فَتَكُونُوا﴾ في الجملة كقولهِ: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

### الآية ١١٧

وقوله تعالى: ﴿يَدْعِي السَّمَكَاتِ وَالْأَنْزِمِ﴾ ابتدعهما، ولم يكونا شيئاً، والبديع والمُبْدِع [والمُبْدِعُ]<sup>(٣)</sup> واحد، وهو الذي لم يسبقه أحد في إنشاء مثله، ولذلك<sup>(٤)</sup> سُمِّيَ صَاحِبُ الْهَوَى مُبْتَدِعاً لِمَا لَمْ يَسْبِقْهُ فِي مِثْلٍ<sup>(٥)</sup> فعله أحد. ثم فيه الحجة على هؤلاء الذين قالوا: ﴿أَتَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] [برجهمين]:

الاول: أَنْ يُقَالَ<sup>(٦)</sup>: مَنْ قَدَّرَ عَلَى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَلَا سَبَبٍ كَيْفَ لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبِي؟ والثاني: أَنْ يُقَالَ مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ مَا يَصْعُبُ، وَعَظْمُ فِي أَعْيُنِكُمْ بِأَقْلٍ الْأَحْرَفِ عِنْدَكُمْ كَيْفَ لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبِي؟

وقوله: ﴿وَإِذَا قَعَقَ أَمْرًا﴾ قيل<sup>(٧)</sup>: وَإِذَا حَكَمَ حَكَمًا<sup>(٨)</sup>: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [وقيل: ﴿وَإِذَا قَعَقَ أَمْرًا﴾]<sup>(٩)</sup> يعني قَضَى بِإِهْلَاكِ قَوْمٍ وَاسْتِصْلَاحِهِمْ ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

ثم قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ليس هو قول<sup>(١٠)</sup> مِنَ اللَّهِ أَنْ ﴿كُنْ﴾ بالكاف والنون، ولكنه عبارة بأوجز كلام يؤدي المعنى التام المفهوم؛ إذ ليس في لغة العرب كلام التحقيق بحرْفَيْنِ يؤدي المعنى المفهوم بأوجز من هذا، وما سوى [هذا]<sup>(١١)</sup> فهو مِنَ الصَّلَاتِ وَالْأَدْوَابِ، فَلَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم الآية تردُّ على مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ الشَّيْءَ هُوَ ذَلِكَ الشَّيْءُ نَفْسُهُ لَأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِذَا قَعَقَ أَمْرًا﴾ ذَكَرَ ﴿قَعَقَ﴾، وَذَكَرَ ﴿أَمْرًا﴾، وَذَكَرَ ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾؛ وَلَوْ كَانَ التَّكْوِينُ وَالْمُكُونُ وَاحِدًا لَمْ يَحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِ ﴿كُنْ﴾ فِي مَوْضِعِ الْعِبَارَةِ<sup>(١٢)</sup> عَنِ التَّكْوِينِ؛ قَالَ ﴿كُنْ﴾ تَكْوِينُهُ ﴿فَيَكُونُ﴾ الْمَكُونُ، فَبَدُلَ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

ثم لا يخلو التكوين: إِمَّا أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَحَدَّثَ، [وَمَا أَنْ]<sup>(١٣)</sup> كَانَ فِي الْأَزْلِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَحَدَّثَ؛ [وَمَا أَنْ] يَحْدُثُ<sup>(١٤)</sup> بِنَفْسِهِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ لَجَازَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَإِمَّا<sup>(١٥)</sup> بِأَحْدَاثٍ آخَرَ فَيَكُونُ إِحْدَاثًا<sup>(١٦)</sup> بِأَحْدَاثٍ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ. ثَبَتَ<sup>(١٧)</sup> أَنَّ الْإِحْدَاثَ وَالتَّكْوِينِ لَيْسَ بِحَادِثٍ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ فِي الْأَزْلِ أَنَّهُ مُخْدِتٌ مُكُونٌ فَيَكُونُ كُلُّ شَيْءٍ فِي الرُّقْعِ الَّذِي أَرَادَ كَوْنَهُ فِيهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

### الآية ١١٨

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يَعْلَمُونَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سَمَّاهُمْ بِذَلِكَ لِمَا لَمْ يَتَفَعَّلُوا بِعَلِيمِهِمْ. وقيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تَوْحِيدَ رَبِّهِمْ، وَمَنْ مَشَرَّكَو الْعَرَبِ؛ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ فَتُخْبِرُنَا<sup>(١٨)</sup> بِأَنَّكَ رَسُولُهُ. وقيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾ أَي لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَلَفَعُوا الْمَبْلَغَ الَّذِي يَتِمُّونَ تَكْلِيمَ اللَّهِ. وقيل: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُ<sup>(١٩)</sup> قَدْ كَلَّمَهُمْ، وَآخَبَهُمْ بِالْوَحْيِ وَإِتْيَاءِ رَسُولِهِ ﷺ آيَاتٍ عَلَى رِسَالَتِهِ، لَكِنُّهُمْ يُعَانِدُونَ.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ قيل: ﴿الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ بَنُو إِسْرَائِيلَ قَالُوا لِمُوسَى ﷺ<sup>(٢٠)</sup> مِثْلَ مَا قَالَ مَشَرَّكَو الْعَرَبِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ قَوْلُهُمْ<sup>(٢١)</sup>: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ أَوْ نَرَى رُسُلًا﴾ [الفرقان: ٢١]. وقيل: الْيَهُودُ سَأَلُوا مِثْلَ سَوَالِ النَّصَارَى. وقيل: النَّصَارَى سَأَلُوا مِثْلَ سَوَالِ الْيَهُودِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: فَرَجَعَ. (٢) فِي ط م: الْخَلْقُ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَط ع. (٣) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَكَذَلِكَ. (٤) مِنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: مِثْلُهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ: يَقُولُونَ، فِي ط م وَط ع: يَقُولُ. (٦) أَدْرَجَ فِي ط م قَبْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ تَمَتُّةَ الْآيَةِ. (٧) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَط م: وَقَبْلَ، وَفِي ط ع: وَقَوْلُهُ. (٨) مِنْ ط ع. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٠) مِنْ ط م. (١١) فِي ط م: الْعِبَادَةُ. (١٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ. (١٤) فِي ط م: فَمَا أَنْ يَحْدُثَ. (١٥) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ. (١٦) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: إِحْدَاثٍ. (١٧) فِي ط م: يَبَيِّنُ. (١٨) فِي ط م: فَتُخْبِرُنَا. (١٩) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: أَنَّهُمْ. (٢٠) مِنْ ط ع. (٢١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: قَوْلُهُ.

وقوله: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ قيل: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ بالكفر والسُّفُو. وقيل: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ في المقالة، يشبه بعضها بعضاً في السؤال لأنهم سألوا سؤالاً مُتَعَتِبَ لا سؤالاً مُسْتَرَشِدَ.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: هذا القول.

والثاني: أن سألوا<sup>(١)</sup> سؤال التَّعَتُّبِ والعُتُو لا سؤال الإِشْرَافِ؛ إذ الله تعالى قد أثبت آيات الإرشاد لِمَنْ يَبْتَغِي الرشد، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ قيل: ﴿بَيِّنًا﴾ أمر محمد ﷺ بالآيات والحجج التي أقامها: أنه رسول لِمَنْ آمَنَ به، وصدقه، ولم يعانده.

**الآية ١١٩** وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ قيل: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ يامحمد لندعوهم إلى الحق، وهو التوحيد، [وقيل: ﴿بِالْحَقِّ﴾ بالقرآن]<sup>(٢)</sup>. وقيل: ﴿بِالْحَقِّ﴾ بالحجج والآيات ﴿بَشِيرًا﴾ لِمَنْ أطاعه بالجنة و﴿نَذِيرًا﴾ لِمَنْ عصاه، وخالفت أمره بالنار. وقيل: ﴿بِالْحَقِّ﴾ الذي لله على الخلق و﴿بِالْحَقِّ﴾ الذي لبعض على بعض لندعوهم إليه، وتدللهم عليه.

وقوله: ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْ أَحْسَنِ الْجَبْرِ﴾ وجائز أن يكون بمعنى لا تُسأل بعد هذا عنهم، ولم يُذكر أنه سأل عنهم بعده، فيكون ذلك آية له بما هو خيرٌ عن عِلْمِ الغيب. قيل: إن رسول الله ﷺ قال: «ليت شعري ما فعل أبواي» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٥١٦/١] فانزل الله تعالى هذه الآية.

وفيها لغتان: ولا تُسأل بنصب<sup>(٣)</sup> التاء وهو ما ذكرنا، ويحتمل وجهاً آخر: أي لا تشتغل بأصحاب الجحيم فإن ذلك تكلف وشغل. وفيها لغة أخرى برفع التاء ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْ أَحْسَنِ الْجَبْرِ﴾ أي لا تُسأل أنت يا محمد عن ذنوب أصحاب الجحيم. وهو كقوليه: ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْكَ كَانُوا يَسْأَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤ و١٤١] وكقوليه: ﴿عَلَيْهِ مَا جَلَّ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤] / ١٨ - ١ / وكقوليه: ﴿وَلَا يُزِدْ وَإِذْ وَرَدَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤ و...] ونحوه.

**الآية ١٢٠** وقوله تعالى: ﴿وَلَن رَّعَىٰ عَنْكَ أَهْلُوهُ وَلَا أَتَصَرَّىٰ حَتَّىٰ تَبْعَ يَلْتَمِمْ﴾ اختلِف في الجملة، فقيل<sup>(٤)</sup>: الجملة السُّنَّة كقوليه<sup>(٥)</sup>: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ وعلى جملة رسول الله ﷺ وكقوليه: ﴿وَأَتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقيل: الجملة الدين كقوليه ﷺ: «لا يتوارث أهل المِلَّتَيْنِ» [الترمذي: ٢١٠٨]، وقيل: الجملة مهنا القبلة، وهو كقوليه: ﴿وَلَكِن أَتَيْتَ الَّذِينَ أَرَاؤُا إِلَيْكَ بِكُلِّ مَآبَرٍ مَا يَبْغُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِسَاحِلٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥] أيسر رسول الله ﷺ عن اتباع أولئك دينه وقبيلته لأنهم يختارون الدين والقبيلة بهوى أنفسهم لا بطلب الحق وظهوره ولزوم الحجة؛ وذلك أن النصارى إنما اختاروا قبلتهم المشرق لأن مكان الجبل الذي كان فيه عيسى في ناحية المشرق بقوله: ﴿إِذْ أَنْبَأْتُ مِنَ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦]، واليهود اختاروا قبلتهم ناحية المغرب لأن موسى عليه السلام<sup>(٦)</sup> كان بناحية المغرب لما أُعْطِيَ الرسالة، وكلمته ربه كقوليه: ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ آلِ فِرْعَوْنَ إِذْ فَتَنَنَا إِلَىٰ مَوْسَىٰ الْأَنْثَرِ﴾ [القصص: ٤٤]. وأما أهل الإسلام فإنما اختاروا الكعبة. شَرَفَهَا اللهُ. قبيلة بالامر لا اتباعاً لهم؛ والعقل يوجب أن تكون<sup>(٧)</sup> الكعبة قبلة: إذ هي مقصد الخلق من آفاق الدنيا، فلما احتيج<sup>(٨)</sup> في الصلاة إلى التوجه إلى [وجه الله]<sup>(٩)</sup> كان أحق ذلك الموضع الذي جُعل للخلق مقصداً أخرى<sup>(١٠)</sup>.

ثم قوله تعالى: ﴿وَلَن رَّعَىٰ عَنْكَ أَهْلُوهُ وَلَا أَتَصَرَّىٰ حَتَّىٰ تَبْعَ يَلْتَمِمْ﴾ أخبر رسول الله أن ليس في وسعك إرضاء هؤلاء باختلافهم في الدعاوى في الجليل.

(١) في ط م: يسألوا. (٢) من ط م. (٣) هذه قراءة نافع، انظر حجة القراءات ص: ١١١ و ١١٢. (٤) في ط م وطع: قيل. (٥) أي كقول القائل. (٦) في ط م: ﷺ. (٧) من ط م، في الأصل وطع: يكون. (٨) في طع: احتج. (٩) في ط م: وجه، سافطة من طع. (١٠) من ط م، في الأصل: آخر، في طع: أخرى.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ نَهَى رَسُولُهُ عَنِ اتِّبَاعِ مَلَأْتِهِمْ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ أَنَّهُ<sup>(١)</sup> لَا يَنْجُو؟ قِيلَ: لِأَنَّ الْعَصْمَةَ [لَا تُزِيلُ الْمِحْنَةَ، وَلَا تَدْفَعُهَا، بَلِ الْمِحْنَةُ]<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْعَصْمَةِ لَوْجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَصْمَتَهُ لَمَّا مَضَى: لَا تُوجِبُ عَصْمَتَهُ فِي الْحَادِثِ.

والثاني: أَنَّ أَحَقَّ مَنْ يُنْهَى عَنِ الْأَشْيَاءِ مَنْ أُكْرِمَ بِالْعَصْمَةِ إِذْ عَلَى زَوَالِ النَّهْيِ يَرْتَفِعُ عَنْهُ جِهَةُ الْعَصْمَةِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِرَفْعِ النَّهْيِ مُبَاحاً. فلهذا دُلَّ الْقَوْلُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ<sup>(٣)</sup> مَا فِيهِ إِرْضَاؤُهُمْ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَعْصُوماً عَنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. وَفِي إِزَالَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِزَالَةُ فَائِدَةِ الْعَصْمَةِ لِأَنَّ الْعَصْمَةَ هِيَ<sup>(٤)</sup> أَنْ يُعْصَمَ فِي الْأَمْرِ حَتَّى يُوَدِّيَهُ، وَفِي النَّهْيِ حَتَّى يَنْتَهِيَ عَنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي مَتَى اللَّهُ مُوَالِدُهُ وَلَيْسَ أَكْبَنُ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ قِيلَ: إِنَّ دِينَ اللَّهَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ بِالْأَمْرِ وَاتِّبَاعِ الْآيَاتِ وَالْحَجَجِ، هُوَ الدِّينُ لَا كَمَا اخْتَارَ<sup>(٥)</sup> أُولَئِكَ يَهْوَى أَنْفُسَهُمْ وَاسْتِقْبَالَ الْآيَاتِ وَالْحَجَجِ بِالرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ وَالْمُعَانَدَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْسَ أَكْبَنُ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [لَهُ]<sup>(٦)</sup> وَالْبَيَانُ لِأَصْحَابِهِ<sup>(٧)</sup> وَمَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِ، وَصَدَّقَهُ، لَا هُوَ. وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ؛ يُخَاطَبُ هُوَ، وَالْمُرَادُ غَيْرُهُ.

وقوله: ﴿مَا لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ظَاهِرُهُ ﴿مِنْ وَلِيٍّ﴾ يَتَوَلَّى الدِّفَاعَ عَنْكَ ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَمْنَعُكَ مِنَ الْعَذَابِ، وَيَحْتَمِلُ: يَنْصُرُكَ، فَتَغْلِبُ بِهِ سُلْطَانُ اللَّهِ [فِي مَا]<sup>(٨)</sup> يَرِيدُ تَعْذِيبَكَ.

**الآية ١٣١** وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ أَلَيْسَ فِيهِمْ يَوْمُنَ بَدَأَ﴾ قِيلَ: ﴿الْكِتَابَ﴾ أَرَادَ بِهِ التَّوْرَةَ [أَوِ الْإِنْجِيلَ، وَقِيلَ: ﴿الْكِتَابَ﴾ أَرَادَ بِهِ الْقُرْآنَ، وَقِيلَ: ﴿الْكِتَابَ﴾ أَرَادَ بِهِ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ]<sup>(٩)</sup>. وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ قَالَ: فِيهِ إِضْمَارٌ، وَكَانَ قَالَ: الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ الْكِتَابَ [التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ]<sup>(١٠)</sup> ﴿يَتْلُوهُ حَقٌّ يَلَاوِيهِ [أُولَئِكَ]<sup>(١١)</sup> يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [أَيِ]<sup>(١٢)</sup> إِذَا تَلَّوْا حَقَّ التَّلَاوَةِ فَحِينَئِذٍ يُؤْمِنُونَ بِهِ. وَقِيلَ: ﴿يَتْلُوهُ حَقٌّ يَلَاوِيهِ﴾ يَعْنِي يَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عَمَلِهِ، وَلَا يَكْتُمُونَ بَغْتَةً<sup>(١٣)</sup> وَلَا<sup>(١٤)</sup> يُحَرِّفُونَهُ [أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ] وَهُمْ الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْهُمْ، وَقِيلَ: يَتَّبِعُونَهُ حَقَّ اتِّبَاعِهِ، وَهُوَ وَاحِدٌ. وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْقُرْآنِ فَالَّذِينَ ﴿يَتْلُوهُ حَقٌّ يَلَاوِيهِ﴾ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَائِرُونَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(١٥)</sup>.

**الآية ١٣٢** وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعِ إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ الَّتِي أَنْشَأَ عَلَيْكَ وَأَنَّى فَضَّلْنَاكَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا مُتَضَمِّنَهَا فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(١٦)</sup>.

**الآية ١٣٣** وقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(١٧)</sup> [١٨].

**الآية ١٣٤** وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا قَالَتُهُمْ﴾ قِيلَ: الْإِتِّبَالُ وَالْإِمْتِحَانُ فِي الشَّاهِدِ اسْتِفَادَةُ عِلْمٍ خَفِيٍّ مِنَ الْمُتَمَتِّحِينَ وَالْمُبْتَلَى بِهِ لِيَقَعَ عَنْهُ عِلْمُ مَا كَانَ مُلْتَبِساً عَلَيْهِ. [وَأ]<sup>(١٩)</sup> فِي الْغَائِبِ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ إِذْ اللَّهُ ﷻ فِي الْأَزَلِ بِمَا كَانَ وَيَمَا يَكُونُ فِي أَوْقَاتِهِ أَبَدًا.

نَمْ يَرْجِعُ الْإِتِّبَالُ مِنْهُ إِلَى [وَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا<sup>(٢٠)</sup> أَنْ يُخْرِجَ مُخْرِجَ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ أَوْ النَّهْيِ عَنْهُ، لَكِنَّ الَّذِي ذَكَرَ يُظْهَرُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَسُمِّيَ إِتِّبَالاً مِنَ اللَّهِ.

(١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: أَنْ. (٢) مِنْ ط م وَط ع: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: عَلَى. (٤) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: هُوَ. (٥) فِي ط م: يَخْتَارُ، فِي ط ع: اخْتَارُوا. (٦) مِنْ ط م. (٧) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: أَصْحَابِهِ. (٨) مِنْ ط م وَط ع. (٩) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: وَالْإِنْجِيلَ أَرَادَ بِهِ الْقُرْآنَ، فِي ط ع: أَوِ الْإِنْجِيلَ وَقِيلَ أَرَادَ بِهِ الْقُرْآنَ. (١٠) مِنْ ط م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَط ع. (١١) مِنْ ط م وَط ع. (١٢) مِنْ ط م وَط ع. (١٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: نَعْتَهُ. (١٤) الْوَاقِعُ سَاقِطَةٌ مِنَ ط ع. (١٥) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: ٢٧. (١٦) فِي تَفْسِيرِ الْآيَتَيْنِ: ٤٠ وَ ٤٧. (١٧) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: ٤٨. (١٨) مِنْ ط ع. (١٩) مِنْ ط م وَط ع. (٢٠) فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَجْهٌ أَحَدُهُمَا، فِي ط م: وَجْهٌ أَحَدُهُمَا.

والثاني: [أن يكون ما قد علم الله الغيب والشهادة أنه يوجد موجوداً، ويكون ما قد علم الله<sup>(١)</sup> أنه سيكون كائناً، وعلى هذا يخرج قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ تَعْلَمَ الْجَاهِلِينَ بِكُمْ وَالصَّادِقِينَ﴾ [محمد: ٣١] حتى يعلم موجوداً كما علم أنه يوجد كما قال: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣ و...]. عليم الغيب: عليم أنه موجود<sup>(٢)</sup>. وعليم الشهادة: عليم [أنها موجودة]<sup>(٣)</sup> حتى يوجد الذي عليم أنه يجاهد منهم مجاهداً، ويصبر منهم صابراً.

ثم<sup>(٤)</sup> اختلفت في الكلمات التي ابتلاه بها؛ فقال بعضهم: الكلمات هي التي ذكرت في سورة الأنعام، [وهي]<sup>(٥)</sup> قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ عَلَيْهِ أَيْلٌ رَّأَىٰ كَوْكَبًا﴾ و﴿رَأَىٰ الْقَمَرَ بَارِغًا﴾ و﴿رَأَىٰ الْقَمَرَ بَارِغَةً﴾ [الآيات: ٧٦ و٧٧ و٧٨]، [وهي]<sup>(٦)</sup> الحجج التي أقامها على قومه بقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وقيل: ابتلاه بعشر بالطهارة<sup>(٧)</sup>: خمس في الرأس وخمس في الجسد<sup>(٨)</sup> لكن في هذا ليس كبير حكمة؛ إذ يفعل هذا كل واحد، ولكن الحكمة فيه هي ما قيل: إن ابتلاء<sup>(٩)</sup> بالنار حين ألقي فيها، فصبر حتى قال له جبريل: أتستعين بي؟ فقال له: أما بك فلا. وأبطلني بإسكان ذريتي بالوادي الذي لا ماء فيه ولا زرع ولا غرس، وأبطلني بالهجرة من عندهم وتركهم هنالك وهم صغار، ولا ماء معهم ولا زرع ولا غرس، وأبطلني بالهجرة إلى الشام، وأبطلني بذيح ولدو؛ أبطلني بأشياء لم يتل أحد من الأنبياء بمثله، فصبر على ذلك. ففي مثل هذا يكون وجه الحكمة.

وفيه لغة أخرى: ﴿وَلِإِبْرَاهِيمَ بِالرَّفْعِ رَبُّهُ بِنَصْبِ الْبَاءِ<sup>(١٠)</sup>، ومعناه، والله أعلم: أنه سأل ربه كلمات، فأعطاهن، وهو تأويل مقاتل؛ وهو أن قال: ﴿وَلَجَعَلْنَا لِلْمُفْسِقِينَ إِمَامًا﴾<sup>(١١)</sup> [الفرقان: ٧٤]، قال: نعم. [قال]<sup>(١٢)</sup>: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيَاتًا﴾ [البقرة: ١٢٦] قال: نعم<sup>(١٣)</sup>. [قال]<sup>(١٤)</sup>: ﴿وَجَعَلْنَا مُسَلِّمِينَ لَكَ وَمِن دُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، قال: نعم، [قال]<sup>(١٥)</sup>: ﴿وَأَرَأَيْتَ مَا نَسَكَّاهُ وَبَدَّ عَلَيْنَا إِيَّاكَ أَنْتَ الْفَوْاقُ الرَّجِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٨] قال: نعم. [قال]<sup>(١٦)</sup>: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْعَلْنِي رَافِقًا لِّمَنْ تَشَاءُ الْأَخْسَامُ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، قال: نعم. قال: ﴿وَأَلَّفْتُ أَهْلَهُ مِنَ الشَّرَرِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٢٦] قال: نعم. مثل هذا سأل ربه<sup>(١٧)</sup>، فأعطاهن إياه.

وقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ يحتمل جعله رسولاً يُفْتَدَىٰ بِهِ لَأَنَّ أَهْلَ الْأَدْيَانِ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ يَدِينُونَ بِهِ، وَيُقَرُّونَ نُبُوَّتَهُ. وَيَحْتَمِلُ «إِمَامًا» مِنَ الْإِمَامَةِ وَالْخِلَافَةِ.

وقوله: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [فإن قيل: كيف كان قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾؟]<sup>(١٨)</sup> جواباً لقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، وكانت الرسالة في ذريته [كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨]، يحتمل قوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ أحب أن تكون الرسالة تدوم في ذريته<sup>(١٩)</sup> أبداً حتى لا تكون<sup>(٢٠)</sup> بين الرسل؛ فترات [قيل]<sup>(٢١)</sup>: فأخبر أن في ذريته من [هو]<sup>(٢٢)</sup> ظالم، فلا ينال الظالم عهده.

ويحتمل أن يكون سؤاله جعل الرسالة في أولاد إسماعيل لأن العرب من أولاد إسماعيل عليه السلام فأخبر أن في أولادهم [من هو]<sup>(٢٣)</sup> ظالم فلا يناله. والعهد ما ذكرنا<sup>(٢٤)</sup> هو الرسالة والوحي. وقال الحسن: (لا ينال الظالم في الآخرة العهد). ويحتمل أن يكون المراد من ذلك ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ فأخبر أن فيهم من لا يصلح لذلك. ويحتمل أن يريد به الإمامة لا النبوة،

(١) في الأصل وطع: ليجد ما قد علم الغيب والشهادة علم الله أنه يوجد موجوداً وليكون ما قد علم، في ط م ليكون ما قد علم الله أنه يوجد موجوداً ويكون ما قد علم. (٢) في ط م: موجد. (٣) في النسخ الثلاث: به موجوداً. (٤) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: اختلاف في الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم، وجعلت عنواناً. (٥) في النسخ الثلاث: وهو. (٦) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) أدرج بعدها في طع: ففعلهن. (٨) انظر تفسير الطبري والدر المنثور ١/ ١١١. (٩) في ط م وطع: ابتلاه. (١٠) وهي قراءة ابن عباس وأبي الشعثاء، وقد قرأها أبو حنيفة، انظر المختصر في شواذ القرآن ص: ٩. (١١) في النسخ الثلاث: اجعلني للناس إماماً. (١٢) من طع. (١٣) ساقطة من ط م. (١٤) من ط م وطع. (١٥) من ط م وطع. (١٦) من ط م وطع. (١٧) أدرج بعدها في الأصل وط م: هذا. (١٨) من ط م وطع. (١٩) من ط م. (٢٠) في طع: يكون. (٢١) من طع. (٢٢) من ط م وطع. (٢٣) من ط م. (٢٤) في تفسير الآيات: ٢٧ و٤٠ و٦٣ و٨٣.

وقد كانت<sup>(١)</sup> في نسل كل الفرق [و] النبوة كانت فيهم منهم. ويحتل أن يكون قصداً خصوصاً من ذريته ممن علم الله أن فيهم من لا يصلح لذلك. ولا يحتل أن يريد به الإمامة لا النبوة، وقد ذكر أو قال: الإنسان، قيل له: إنه من ذريتك، لكن لا ينال من ذكر. ولهذا خص بالدعاء ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٦] دون ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ١٢٦].

## الآية ١٢٥

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيكَ ثَمَنًا لِلنَّاسِ وَأَنْتَا﴾ [قيل: الثمينة المجمع]. وقيل<sup>(٢)</sup>: الثمينة المرجع [يشوبون: يرجعون]<sup>(٣)</sup>. وقوله ﴿ثَمَنًا لِلنَّاسِ وَأَنْتَا﴾ هو فعل العباد لأنهم يأمنون، ويشوبون؛ أخبر أنه جعل ذلك، ففيه دلالة خلق أفعال العباد. ثم بين فيه شدة اشتياق الناس إليه وتمنيهم الحضور بها مع احتمال ١٨ - ب/ الشدائد والمشقة وتحمل المؤمن مع بُعد المسافة والخطوات<sup>(٤)</sup>. فدل أن الله تعالى بلغفه وكرمه حبب ذلك إلى قلوب الخلق وأنه جعل آيات الربوبية والوحدانية من تدبير سماوي لا من تدبير بشرية. وفيه دلالة نبوة محمد ﷺ إذ أخبر عما قد كان، فثبت أنه أخبر عن الله ﷻ.

وقوله: ﴿وَأَنْتَا﴾ لِمَنْ دَخَلَهُ مِنْ عَذَابِ الآخرة. وقيل: ﴿وَأَنْتَا﴾ لكل مجرم<sup>(٥)</sup> أوى إليه من القتل وغيره كقولهم: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آيئاً﴾ [آل عمران: ٩٧] من كل ما ارتكب. وأما عندنا فإنه إن قتل قتيلاً، ثم التجأ إليه، فإنه لا يقتل ما دام فيه لأنه لا يقتل للكفر هنالك. فعلى ذلك القصاص لقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ﴾ [البقرة: ١٩١] وما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن مكة حرام بتحريم الله إياها يوم خلق الله السموات والأرض؛ لم تجل لأحد قبلي، ولا تجل لأحد بعدي، وإنما أجلت لي ساعة من نهار، لا يخلني خلاها، ولا يفضد شجرها، ولا ينفر صيدها» [البخاري ١٨٣٣ و ١٨٣٤]. وما روي عن ابن عمر ﷺ أنه قال: (لو ظفرت بقايل عمر في الحرم ما قتلتها). وإذا قتل في الحرم يقتل به هنالك.

والوجه فيه أن إقامة مثله عليه في ما يرتكبه في الحرم أحق، إذ هي كفارة ليزجر عما ارتكب، وأحق ما يقع فيه الزجر بمثله ما هو فيه من المكان.

وإذا قتل في غير الحرم، ثم التجأ إلى الحرم؛ قال أبو حنيفة ﷺ<sup>(٦)</sup>: (لا يخرج من الحرم). وأبو يوسف ﷺ<sup>(٧)</sup> جعل ذلك للسلطان؛ ذهب إلى أنه قال: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ وَالَّذِينَ اتَّذَرُوا الْقَتْلَ﴾ [البقرة: ١٩١] كما قال: ﴿وَقَاتِلُوا قَاتِلَهُمْ﴾، فأوجب الإخراج من حيث أخرج كما أوجب القتل من حيث قتل<sup>(٨)</sup>. قيل: لم يخرج من الحرم إذا لم يخرج منه كما لم يقتل في الحرم إذا لم يقتل فيه. أو نقول بالإخراج للقتل قسداً ما لم يسع<sup>(٩)</sup> فعله فيه، كان كالصيد يخرج<sup>(١٠)</sup>، يلزم فيه ما يجب بالقتل، فمثله في موضع الخطر.

وبعد فإنه لو أخرج لم يأمن بالحرم، بل زيد في عقوبته؛ إذ الإخراج عقوبة، فقد زيد عليه مع ما لم يجز في الكفار الذين نهي<sup>(١١)</sup> عن قتلهم إخراجهم للقتل، كذلك القاتل. وذهب الآخر إلى أنه يخرج لإقامة الحد عند أبي حنيفة ﷺ<sup>(١٢)</sup> وإن لم يرتكب فيه. وإخراج المرتكب له أقل في الحكم من إقامته عليه. غير أنه غلط لأن إخراجاً للقتل يرفع<sup>(١٣)</sup> من الحد لأنه يصل إلى قتله ولما في القتل عقوبة واحدة، وفي الإخراج عقوبتان، ثم لم يلزمه العقوبة الواحدة، وهي القتل إذا لم يقتل فيه كان من ألا يلزمه العقوبتان أحق.

وقوله: ﴿وَأَخْرِجُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ اختلِف<sup>(١٤)</sup> في مقام إبراهيم ﷺ: منهم من جعل الحرم كله مقامه [﴿مُصَلًّى﴾]<sup>(١٥)</sup>؛ يصلّي إليه لمقامه هنالك بأولاده. ومنهم من جعل المسجد مقامه لأنه كان مكان عبادته، فهو المصلى. ومنهم من جعل ما ظهر من مقامه، وهو موضع ركوبه ونزوله، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه لما قدم مكة قام إلى الركن

(١) من طع، في الأصل: كان، في ط م: كانت هي. (٢) من ط م. (٣) من ط م وطع، في الأصل: قيل. (٤) من ط م وطع. (٥) في ط م: الخطرات. (٦) في ط م: مجترم، في طع: مجرم. (٧) في ط م: رحمه الله. (٨) في ط م: رحمه الله. (٩) من ط م. (١٠) في ط م: يسع. (١١) من ط م، في الأصل وطع: مخرج. (١٢) في النسخ الثلاث: نهوا. (١٣) في ط م: رحمه الله. (١٤) من ط م، في الأصل وطع: ليرفع. (١٥) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: اختلاف في مقام إبراهيم عليه السلام. وجعلت عنواناً. (١٦) في طع: فصل، ساقطة من الأصل وط م.

الْبِمَانِي، فقال عمر: يا رسول الله: أَلَا تَتَّخِذُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾. وعندنا: القِبْلَةُ الْبَيْتُ لِقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>: ﴿قُولُوا وَبُحْرَمَكُمُ سَطْرُكُمُ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠] وقوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْآيَةَ الْحَرَامَ بَيْنَنَا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] أي مقاماً لقيام العبادات.

وقوله: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَآكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ فيه الأمرُ ببناءه.

وقوله: ﴿أَن طَهَّرَا بَيْتِي﴾<sup>(٢)</sup> يحتملُ التطهيرُ وجهين<sup>(٣)</sup>:

أحدهما: مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأوثَانِ الَّتِي كَانَتْ هُنَاكَ وَعِبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ وَالْأَنْجَاسِ.

والثاني<sup>(٤)</sup>: التَّطْهِيرُ مِنْ كُلِّ أَنْوَاعِ الْأَقْدَارِ [وَمِنْ] <sup>(٥)</sup> كُلِّ أَنْوَاعِ الْمَكَاسِبِ عَلَى مَا رُوِيَ فِي جَمَلَةِ الْمَسَاجِدِ.

وقوله: ﴿إِلَّا لِلَّهِ وَالْمَلَائِكِينَ وَالرُّسُلَ﴾ قيل: الطائفةُ هُوَ الْقَادِمُ، سُمِّيَ طَائِفًا لِدُخُولِهِ<sup>(٦)</sup> بِطَوَافِهِ. وقيل: الْإِسْتِجَابُ<sup>(٧)</sup> لِلطَّوَافِ، لِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: [رَحِمَهُمُ اللَّهُ]<sup>(٨)</sup> الطَّوَافُ لِلْقَادِمِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ لِلْمَقِيمِ أَفْضَلُ. وقيل: الْعَاكِفُونَ الْمَجَاوِرُونَ [أَي مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْقَادِمِينَ إِلَيْهَا]<sup>(٩)</sup>.

### الآية ١٣٦

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيَةً﴾ قد ذَكَرْنَا الرَّجْعَ<sup>(١٠)</sup> فِي قَوْلِهِ ﴿وَأَنشَأْ﴾.

وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَهُكَ مِنَ الْأَشْرَافِ مَنْ أَمَنَ بَيْنَهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْمَكَانَ لَيْسَ بِمَكَانٍ ثَمَرٍ وَلَا عَشْبٍ دَعَا، وَسَالَ رَبُّهُ أَنْ يَرْزُقَ أَهْلَهُ عَطْفًا عَلَى أَهْلِهِ وَعَلَى كُلِّ مَنْ يَتَابِعُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَفَاقِ، ثُمَّ خَصَّ الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ لَوْجُوه:

أحدها: أَنَّهُ لَمَّا أَمَرَهُمَا بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأوثَانِ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يُجْعَلُ لِسُوءِ أَهْلِ الْإِيمَانِ هُنَاكَ مَقَامًا، فَخَصَّهُمْ<sup>(١١)</sup> بِالْدَعَاءِ وَسُؤَالِ الرِّزْقِ.

والثاني: أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُجْعَلَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لِيُرْغَبَ الْكُفَّارُ إِلَى دِينِ اللَّهِ، فَيَصْبِرُوا أُمَّةً وَاحِدَةً، [فَكَانَ كَقَوْلِهِ: <sup>(١٢)</sup> ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرِّمَانِ﴾ الْآيَةَ <sup>(١٣)</sup> [الزخرف: ٢٣].

ورجعه آخراً: قِيلَ لَمَّا كَانَ قِيلَ لَهُ ﴿لَا يَتَّأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فَلَعَلَّهُ خَشِيَ أَنْ يُخْرِجَ ذَلِكَ مُخْرَجَ الْمَعْنُوءِ لَهُمْ عَلَى مَا فِيهِ الْعَصْيَانُ. وَفِي ذَلِكَ أَنْ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الطَّعَامِ مِنَ الْكُفْرَةِ، وَلَا يَصِيرُ ذَلِكَ كَالْمَعْنُوءِ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ الدَّعَاءُ الْمُبْهَمُ لِلْكَفْرَةِ الْقَبِيحِ<sup>(١٤)</sup> إِذْ ذَلِكَ اسْمٌ مَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ.

وقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَتَتْهُ قِيلَآءٌ﴾ بِالنَّعَمِ<sup>(١٥)</sup> لِأَنَّ الدُّنْيَا دَارُ مَحْنَةٍ لَا تُوجِبُ النَّظَرَ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ لِلنَّعَمِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ وَلَا إِلَى الْوَلِيِّ مِنَ الْعَدُوِّ فِي الدُّنْيَا. وَأَمَّا الْآخِرَةُ فَهِيَ دَارُ جَزَاءٍ لَيْسَتْ بِدَارِ مَحْنَةٍ، فَتُوجِبُ النَّظَرَ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿قِيلَآءٌ﴾ لِأَنَّ الدُّنْيَا كُلَّهَا<sup>(١٦)</sup> قَلِيلٌ. ثُمَّ<sup>(١٧)</sup> الْإِمْتِحَانُ عَلَى وَجْهَيْنِ: إِمْتِحَانٌ بِالنَّعَمِ وَامْتِحَانٌ بِالشَّدَائِدِ. وَقَدْ قُرِئَ ﴿فَأَتَتْهُ﴾ عَلَى مَعْنَى دَعَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَتَتْهُ قِيلَآءٌ﴾ بِالْجَزْمِ<sup>(١٨)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا كَانَ تَفَاضُلُ الْإِمْتِحَانِ بِتَفَاضُلِ النَّعَمِ؟ وَإِنَّمَا يُعْقَلُ فَضْلُ الْإِمْتِحَانِ بِفَضْلِ الْعَقْلِ، وَيُعْلَمُ أَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الْمُفَضَّلُ بِالْعَقْلِ، كَيْفَ لَا وَقَعَ فَضْلُ مَا بِهِ يُسْتَحَنُّ وَهُوَ النَّعَمُ؟ [نَقْلٌ: إِنَّ]<sup>(١٩)</sup>: الْعَقْلُ الَّذِي بِهِ يُدْرَكُ الْحَقُّ وَاحِدٌ، ثُمَّ الْعَقْلُ الَّذِي بِهِ<sup>(٢٠)</sup> يُسْتَحَنُّ وَاحِدٌ؛ فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي مَا فِيهِ دَرَكُ الْحَقِّ. إِلَّا<sup>(٢١)</sup> أَنْ أَحَدَهُمَا يَدْرِكُهُ، فَيَتَّبِعُهُ، وَالْآخَرُ يَدْرِكُهُ، فَيَعَايَنُهُ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ مَعْرِفَتُهُ ذُو عَقْلٍ أَعْرَضَ عَنْهُ فَسُمِّيَ مُعَايَنَةً؛ إِذْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ يُسَمَّى مُجَنُونًا.

(١) من ط م، في الأصل وطع: كقولهِ. (٢) أدرج في طع تنمة الآية. (٣) في النسخ الثلاث: لوجهين. (٤) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٥) الواو ساقطة من الأصل. (٦) في ط م: بدخوله. (٧) من ط م وطع، في الأصل: الاستحباب. (٨) من ط م. (٩) من طع. (١٠) في تفسير الآية: ١٢٥. (١١) في النسخ الثلاث: قُحْصَ لَهُمْ. (١٢) من ط م وطع. (١٣) أدرج في طع بدل هذه الكلمة تنمة الآية. (١٤) في ط م وطع: القبيح. (١٥) من ط م، في الأصل: للنعم، في طع: النعم. (١٦) من ط م، في الأصل وطع: كله. (١٧) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: الامتحان على وجهين، وجعلت عنواناً. (١٨) هذه قراءة ابن عامر، انظر المحاسب ١٠٤/١ وحجة القراءات/ ١١٤. (١٩) في النسخ الثلاث: لأن. (٢٠) من طع. (٢١) من ط م، في الأصل وطع: لا.

وقوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلْنَاهُ فِي عَذَابٍ مُنْتَهَى﴾ ذكر الاضطراب، وهو كقوليه: ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى سَوَاكِهِ الْجُمُحِيِّ﴾ [الدخان: ٤٧] وهو السوق، وكقوليه<sup>(١)</sup>: ﴿وَرَبُّونَ الْمُغْرِبِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرَدَّاهُمْ﴾ [مریم: ٨٦]، إنهم يُسَاقُونَ إليها، ويُذْعَوْنَ، لا إنهم يَأْتُونَهَا<sup>(٢)</sup> طوعاً واختياراً. [وقوله: ﴿وَيَقْنُ الْعَصِيرُ﴾ أي بشئ ما صاروا إليه]<sup>(٣)</sup>.

**الآية ١٣٧** وقوله: ﴿وَلَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ أبرا برفع البيت وبناءه، ففعلاً، ثم سألوا ربَّهما أن يتقبل منهما. فهكذا الراجب على كلِّ مأمور بعبادة أو قرية إذا فرغ منها، وأداها، أن يتضرع إلى الله، ويتهلل ليقبل منه، ولا أن يرُدَّ عليه ليضيغ سعيه.

وقوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْغَلِيظُ﴾ لدعائهم ﴿الْقَلِيمُ﴾ بما نزلوا، وأضمرُوا.

**الآية ١٣٨** وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ والإسلام قد ذكرنا في ما تقدم<sup>(٤)</sup> أنه يتوجه إلى وجهين: أحدهما: هو<sup>(٥)</sup> الخضوع والتذلل.

والثاني: هو الإخلاص.

ثم اختلف أهل الكلام في الإسلام؛ فقال بعضهم: إنه يتجدد في كل وقت؛ لذلك سألوا<sup>(٦)</sup> ذلك، وهو كقوليه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْحِجَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]؛ [معناه: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ﴾]<sup>(٧)</sup> في حادث الوقت [لأن الإيمان ترك فعل الكفر في كل وقت؛ فترك<sup>(٨)</sup> الكفر يتجدد الإيمان. وعلى ذلك يخرج تأويلنا في الزيادة بقوله<sup>(٩)</sup>: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، يتجدد لهم<sup>(١٠)</sup>، ويزداد في حادث الوقت.

وقال آخرون: كان سؤالهم الإسلام سؤال الثبات عليه والدوام، وقد ذكرنا أن العصمة لا ترفع خوف الزوال، ومثل هذا الدعاء<sup>(١١)</sup>.

والسؤال على قول المعتزلة يكون عبثاً لأنه لا يملك إعطاء ما سألوا، عندهم، بل هم الذين يملكون ذلك فيخرج السؤال في هذا عندهم مخرج اللعب والعبث<sup>(١٢)</sup>، فتعود بالله من السرف في القول والزيف عن الهدى.

ثم الإيمان هو التصديق بالقلب، يتجدد في كل وقت / ١٩ - / فلا وقت يخلو القلب عنه في حال سكون أو حال حركة، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾ يحتجول أن الأمة المسلمة هي أمة محمد ﷺ وذلك أنه لم يكن من أولاد إسماعيل<sup>(١٣)</sup> رسول سوى محمد ﷺ فسألا أن يجعل<sup>(١٤)</sup> من ذُرِّيَّتِهِما رسولا وأمة مسلمة خالصة له. وإنما الرسل كانوا من أولاد إسحاق<sup>(١٥)</sup> ومن نسله، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَرَادْنَا مَنَاسِكَكُمْ﴾ قيل<sup>(١٦)</sup>: في قوليه: ﴿وَأَرَادْنَا مَنَاسِكَكُمْ﴾ يريد الإراءة إلى يوم القيامة؛ يدل عليه قراءة عبد الله [ابن مسعود]: وأرهم مناسكهم. وفي قراءة غيره ضم<sup>(١٧)</sup> الروية إلى نفيه. والمنسك هو القرية، [وأفعال الحج] سُمِّيَتْ مناسك<sup>(١٨)</sup>. ثم لا يُحتمل أن يسألا<sup>(١٩)</sup> ذلك من غير أمر سبق منه ﷺ بذلك لأنه ليس من الحكمة سؤال إيجاب فضل

(١) الواو ساقطة من طع. (٢) من ط م وطع، في الأصل: يأتوننا. (٣) أدرجت هذه العبارة في الأصل بعد شرح قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾. (٤) في تفسير الآية: ١١٢. (٥) ساقطة من طع. (٦) في الأصل: سئلوا. (٧) من ط م وطع. (٨) في الأصل: فترك، في م ط وطع: لأنه تارك فعل الكفر في كل وقت فترك. (٩) من طع، في الأصل: وط م: بقولهم. (١٠) من ط م، في الأصل: وطع: له. (١١) في تفسير الآية: ١٢٠. (١٢) من ط م وطع، في الأصل: والبحث. (١٣) من ط م وطع، في الأصل: محمد. (١٤) من طع. (١٥) من ط م وطع، في الأصل: بجملا. (١٦) من طع. (١٧) في النسخ الثلاث: وقيل. (١٨) من ط م، في الأصل: وطع: على ضم، هذا وجاء في حجة القراءات ص ١١٤ ما يلي: قرأ أبو عمرو: ﴿وَأَرَادْنَا﴾ مختلساً، والاختلاس هو الإتيان بثلاثي الحركة، وقرأ ابن كثير: ﴿وَأَرَادْنَا﴾ ساكنة في جميع القرآن، وقرأ الباقر: ﴿وَأَرَادْنَا﴾ بكسر الراء. (١٩) في الأصل: أفعال الحج سمي مناسكا، في طع: وأفعال الحج سمي مناسكا، في ط م: وأفعال الحج سمي مناسكا. (٢٠) من ط م وطع، في الأصل: يسأل.

عبادة أو قرينة بغير أمر، فدل أنه قد سبق منه بذلك أمر، لكنه لم يبين لهما، فسألا تعليم ماهيتها وكيفيتها، فعلمتهما جبريل ذلك.

ففيه<sup>(١)</sup> دلالة تأخير البيان عن وقت قرع السمع الخطاب [برجوا:

الأول]<sup>(٢)</sup>: ألا ترى أنه أمر بالنداء للحج، ولم يُعلم؟

والثاني: أن آدم والملائكة كانوا حُجَّوا هذا البيت قبل إبراهيم عليه السلام فدل أن الأمر به قد سبق.

والثالث: قوله في نفس الحج: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

ثم لا يحتل لزوم الكلفة بالخروج قبل وجوب الحج لما لم يأمر بفعل ماله إيجاب الحقوق والفرائض، لكنها أوجبت شكراً لما أنعم عليه، فدل أن الحج كان واجباً قبل الخروج، وقد تأخر الإمكان. فمثلته البيان، والله أعلم.

واحتج بقوله: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]... أن ظاهراً يوجب خضوعاً لزم به ما أذاه السمع على تأخير ماهيته<sup>(٣)</sup>، وكذلك الزكاة، وكذا ظاهر قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

واحتج أيضاً بقول القائل [وسأله]<sup>(٤)</sup> رسول الله ﷺ عن أوقات الصلاة، فقَّله في يومين، وكان يمكنه تعليمه<sup>(٥)</sup> وقت السؤال، لكنه أخر، فدل أن البيان يجوز تأخيره<sup>(٦)</sup> عن وقت قرع الخطاب السمع.

ثم في تأخير البيان محنة المخاطب؛ به أمر في تعلم العلم [وطلب]<sup>(٧)</sup> مراد ما تضمن الخطاب، والله أعلم.

وذكر في أمر الحج عن<sup>(٨)</sup> كل نُسك من المناسك معاني<sup>(٩)</sup>، لكنها ذكرت لأحوال<sup>(١٠)</sup> كانت في شأن آدم وإبراهيم<sup>(١١)</sup> ومحمد عليهما الصلاة والسلام<sup>(١٢)</sup>. وقد كان الحج قبلهم.

وقد ذكر في أمر الرَّمَل أنه كان من رسول الله ومن معه ليُعلم به قوتهم حتى قال عمر عليه السلام أمرٌ كَتَفِي؟ وليس أحد إزاءه، لكني أتبع رسول الله ﷺ<sup>(١٣)</sup> أو كما قال ﷺ<sup>(١٤)</sup>. وقد ذكر ذلك في قصة إبراهيم عليه السلام<sup>(١٥)</sup> أنه رَمَل ولم يكن في وقته من كان الفعل لأجله، وكذلك غيره من الأنبياء ﷺ إلا أنا نقول: جعل الله ذلك<sup>(١٦)</sup> ليعلموا بالحاجة إلى ذلك في وقت قد جعل ذلك نُسكاً، فحفظ ذلك على حق النُسك، وإن لم يكن المعنى مقارناً له [في]<sup>(١٧)</sup> كل وقت، على ما [قال رسول الله ﷺ]<sup>(١٨)</sup>: «إِنَّ صَلَاةَ الرَّحْمَنِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ» [ابن عساكر: ٢١٠/٥] بمعنى جعل<sup>(١٩)</sup> الله أجله، ذلك بما علم أنه يصل الرحم، فيكون صرف العمر إلى تلك المدة لذلك، وكما يُكتب شقياً أو سعيداً في الأزل للوقت الذي فيه يكون كذلك ونحو ذلك، والله الموفق.

ثم الأصل أن الله، جل ثناؤه، جعل على عباده في كل الأنواع التي يتقلب<sup>(٢٠)</sup> فيها البشر للمعاش أو لأنواع اللذات لتكون العبادة منهم في كل نوع مقابل ما يختار [صاحب]<sup>(٢١)</sup> ذلك شكراً<sup>(٢٢)</sup> لما مُكِّن من<sup>(٢٣)</sup> مثله لما يتلذذ به، ويتعيش؛ إذ كُلُّ لذة وكل ما يتعيش [به]<sup>(٢٤)</sup> نعمة خص الله بها صاحبها بلا تقدم سبب يستوجبها العبد، فلزمه في الحكمة الشكر لمن أسدى إليه تلك النعمة. وعلى ذلك نجد التقلب من حال القيام إلى حال القعود والاضطجاع أمراً [عاماً]<sup>(٢٥)</sup> في البشر من أنواع اللذات؛ فمثلته تكون<sup>(٢٦)</sup> العبادة بذلك النوع عامة نحو الصلوات، وعلى ذلك معنى الرق والعبودية لازم لا يفارق؛

(١) أدرج في طع قبل هذه الكلمة العبارة التالية: الحكمة في تأخير البيان عن الخطاب المجمل، ويجعل عنواناً. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في ط م: ما يتيه. (٤) من ط م وطع. (٥) من ط م، في الأصل وطع: تعظيماً. (٦) في ط م: تأخره. (٧) من ط م. (٨) من ط م، في الأصل وطع: عند. (٩) في الأصل وطع: معاني. (١٠) من ط م، في الأصل وطع: الأحوال. (١١) من ط م وطع، في الأصل: وإبراهيم. (١٢) في ط م: عليهم الصلوات والسلام، في ط م ﷺ. (١٣) في ط م: عليه السلام. (١٤) في ط م: رحمه الله. (١٥) سقط هذا السلام من ط م. (١٦) في النسخ الثلاث: كذلك. (١٧) من ط م وطع. (١٨) في النسخ الثلاث: قيل. (١٩) من ط م، في الأصل وطع: جملة. (٢٠) في الأصل وطع: يتقلب. (٢١) من ط م. (٢٢) من ط م، في الأصل وطع: شكر. (٢٣) من ط م، في الأصل وطع: عن. (٢٤) من ط م. (٢٥) من ط م، في الأصل وطع: أمر عام. (٢٦) من ط م، في الأصل وط م: يكون.



فمثلُهُ الإِغْتِرَافُ بِهِ وَالِإِغْتِقَادُ دَائِمٌ، لَا مُحَالَةَ، لَا يَخْلُو مِنْهُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ إِعْطَاءِ النَّفْسِ شَهَوَاتِهَا مِنَ الْمَطَاعِمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا يَعْمُ الْأَوْقَاتُ عَمُومُ التَّقَلُّبِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ؛ إِذْ لَا يَخْلُو مِنْهَا الْمَرْءُ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً، فَجُعِلَتْ<sup>(١)</sup> عِبَادَةُ الصِّيَامِ فِي خَاصِّ الْأَوْقَاتِ، ثُمَّ لَمْ يَمْتَدَّ مَا بَيْنَ الْأَوْقَاتِ [امْتِدَادًا مُتَرَاخِيًا]<sup>(٢)</sup>، فَعَلَى ذَلِكَ جُعِلَ الْعَفْوُ عَنِ الصِّيَامِ، لَمْ يُجْعَلْ كَذَلِكَ، بَلْ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَعَ مَا يَدْخُلُ الصِّيَامُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ.

ثُمَّ لِلنَّاسِ فِي الْأَمْوَالِ مَعَاشٌ، وَبِهَا تَلَذُّذٌ، [وَأ]<sup>(٣)</sup> مِنْهَا قُوَّةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا؛ فَالِإِزْتِفَاقُ بِمِثْلِهِ لَازِمٌ، لَا يَحْتَمِلُ جَعْلُ الْقُرْبَةِ فِيهِ سِوَى أَنْ جُعِلَ [ذَلِكَ]<sup>(٤)</sup> بَعِيْنُهُ قُرْبَةً إِذْ فُرِضَ عَلَى الْمَرْءِ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهِ.

وَمِنْهَا فَضْلٌ بِهِ<sup>(٥)</sup> جُعِلَتْ قُرْبُ التَّصَدُّقِ<sup>(٦)</sup> لِأَنَّهُ لَهُ بِحَقِّ التَّلَذُّذِ لَا بِحَقِّ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ نَوْعُ تَقَلُّبِ الْأَحْوَالِ فِي النَّفْسِ الَّتِي هِيَ بِحَقِّ الضَّرُورَةِ لَمْ يُجْعَلْ لِمِثْلِ<sup>(٧)</sup> ذَلِكَ فَضْلٌ قُرْبَةً يُؤَدِّبُهَا بِسِوَى مَا بِهِ حَيَاتُهُ، وَذَلِكَ يُجْعَلُ بِحَكْمِ الْفُرْصِ عَلَيْهِ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ<sup>(٨)</sup>.

وَكَذَلِكَ أَمْرُ الصِّيَامِ لَمْ يُجْعَلْ عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ [لِلْقُوَّةِ]<sup>(٩)</sup> وَلَكِنْ فَضْلٌ قُوَّةً فِي الْإِخْتِمَالِ.

لَكِنَّ الزَّكَاةَ هِيَ مِنْ حَقُوقِ مَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هِيَ لِغَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ، فَفُرِضَ عَلَيْهِ الْبَذْلُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَحَقُوقُ الْأَفْعَالِ لَا تَحْتَمِلُ أَنْ يَصِيرَ السَّبَبُ الَّذِي لَهُ بِهِ يَجِبُ<sup>(١٠)</sup> أَنْ يَكُونَ [لِغَيْرِهِ]<sup>(١١)</sup>، فَيَجِبُ عَلَيْهِ، فَجُعِلَ فُرْصُ ذَلِكَ الْفَعْلِ فِي نَفْسِهِ، وَهِيَ تَجِبُ لِلْأَحْوَالِ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ فِيهَا [حَقًّا شَائِعًا]<sup>(١٢)</sup> عَلَى نَحْوِ النِّفَقَاتِ<sup>(١٣)</sup>، فَأُخْرِجَتْ هِيَ إِلَى الْحَوْلِ تَخْفِيفًا أَوْ لِمَا هِيَ تَجِبُ فِي مَا لَهُ حَكْمُ الْفَضْلِ.

[وَالثَّانِي: أَنَّ]<sup>(١٤)</sup> الْفَضْلَ مَا يُفْضَلُ عَنِ الْحَاجَةِ، وَالْحَاجَاتُ تَتَجَدَّدُ فِي أَوْقَاتٍ لَا أَنَّهَا تَتَابِعُ، وَلَا يَظْهَرُ فِي مِثْلِهِ الْفَضْلُ إِلَّا بِمَدَّةٍ مَبْنِيَّةٍ، أَكْثَرُهَا حَوْلٌ.

ثُمَّ فُرِضَ الْحَجُّ جُعِلَ فِي الْعُمْرِ<sup>(١٥)</sup> مَرَّةً لِأَنَّهُ فِي حَقِّ الْأَسْفَارِ الْمَدِيدَةِ<sup>(١٦)</sup> الَّتِي لَا يُخْتَارُ مِثْلُهَا لِلذَّاتِ إِلَّا فِي النَّوَائِرِ، فَلَمْ يُوجِبْ مِثْلُهُ إِلَّا خَاصًّا، فَأُوجِبَ فِي جَمِيعِ الْعُمْرِ<sup>(١٧)</sup> مَرَّةً. وَقَدْ أُوجِبَ فِي الْأَمْوَالِ فِي كُلِّ سَنَةٍ لِأَنَّ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ قَدْ يَتَقَلَّبُونَ فِي الْبِلَادِ النَّائِيَةِ رَغْبَةً فِي فَضُولِ اللَّذَاتِ، فَلِلَّذَلِكَ يَجُوزُ فُرْصُ مِثْلِ ذَلِكَ.

[وَعَلَى ذَلِكَ]<sup>(١٨)</sup> أَمْرُ الْجِهَادِ؛ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ كَالَّذِي لَا بُدَّ مِنَ الْأَقْوَاتِ، إِذْ فِي تَرْكِ ذَلِكَ خَوْفٌ غَلِيَّةٌ الْأَعْدَاءِ، وَفِيهَا تَلَفُ الْأَبْدَانِ وَالْأَدْيَانِ [وَالْأَمْوَالِ]<sup>(١٩)</sup>، فَفُرِضَ عَلَى قَدْرِ مَا فُرِضَ مِنَ الْأَقْوَاتِ لِمَا بَيَّنَّتْ مِنَ الْحَلَلِ. ثُمَّ كَانَتْ أَحْوَالُ السَّفَرِ؛ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْمَعْرُوفِ مِنْ أَحْوَالِ الْمُقِيمِينَ فِي حَقِّ الرِّزَانَةِ وَالْوَقَارِ<sup>(٢٠)</sup> وَحَقِّ الْإِنْسِاطِ وَالنَّشَاطِ. فَعَلَى ذَلِكَ فَرَائِضُ الْأَمْرَيْنِ: نَحْوُ الْجِهَادِ؛ فِيهِ أَنْوَاعٌ مَا عُدَّ<sup>(٢١)</sup> فِي غَيْرِهِ مِنَ اللَّعِبِ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْحَجِّ. وَعَلَى مِثْلِ هَذَا يُخْرَجُ رَمِي الْجِمَارِ وَالرَّمْلُ وَالسَّعْيُ وَمِثْلُ ذَلِكَ، فَجُعِلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَسْفَارِ سُنَّةً، وَإِنْ كَانَ مِثْلُ ذَلِكَ عُدَّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ عِبْتًا؛ إِذْ قَدْ بَيَّنَّا مَخْرَجَ الْعِبَادَاتِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَحْوَالُ الْعِبَادِ بِأَنْفُسِهِمْ لَوْلَا الْعِبَادَاتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ جُعِلَ ذَلِكَ فِي امْكِنَةِ مُتَبَاعَدَةِ الْأَطْرَافِ، إِذْ هُوَ بِحَقِّ أَمْرِ الْأَسْفَارِ يَجِبُ فِي الْمَعْمُودِ، فَجُعِلَ [فِي]<sup>(٢٢)</sup> الشُّكِّ بِنَفْسِهِ بِالَّذِي بِهِ يَقْطَعُ الْأَسْفَارَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَوَجْهٌ آخَرٌ مِنَ الْمَعْتَبَرَاتِ<sup>(٢٣)</sup> أَنَّ الْعِبَادَاتِ جُعِلَتْ أَنْوَاعًا: مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْقِيَامُ بِحَقِّهَا الْعَامَ فَصَاعِدًا، [وَهَذِهِ]<sup>(٢٤)</sup> لَمْ

(١) مِنْ ط م. (٢) مِنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ امْتِدَادٌ امْتِزَاجًا. (٣) مِنْ ط ع، فِي ط م: لَكِنْ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (٥) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: فِيهِ. (٦) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: التَّصَدِّيقُ. (٧) فِي ط ع: بِمِثْلِ. (٨) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَلَا نَذِيرَ. (٩) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: مِنَ الْقُوَّةِ. (١٠) مِنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: يَجِبُ. (١١) مِنْ ط م. (١٢) فِي الْأَصْلِ: حَقُوقٌ شَائِعَةٌ، فِي ط م: حَقُوقًا شَائِعًا، فِي ط ع: حَقٌّ شَائِعٌ. (١٣) فِي ط م: نِفَقَاتٌ. (١٤) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَ. (١٥) مِنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: الْعُمُرَةُ. (١٦) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: الْمَدِينَةُ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (١٧) مِنْ ط م وَط ع، فِي الْأَصْلِ: الْعُمُرَةُ. (١٨) فِي ط ع: مِثْلُ ذَلِكَ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٩) مِنْ ط م. (٢٠) فِي ط ع: وَالْوَفَاءُ. (٢١) مِنْ ط م، فِي الْأَصْلِ وَط ع: وَعَدٌ. (٢٢) مِنْ ط م. (٢٣) فِي ط م: الْمَعْتَبَرُ. (٢٤) مِنْ ط م.

يجز أن يجعل وقتها<sup>(١)</sup> ينقص عن احتمال فعلها<sup>(٢)</sup>، ولا وقت من طريق الإشارة أجمع لمختلف<sup>(٣)</sup> الأحوال بعد سقوط اعتبار العمر من السنة.

ثم [لأن]<sup>(٤)</sup> فعل الحج قد يمتد [على]<sup>(٥)</sup> ذلك، ويجاوز؛ لم يجعل ذلك وقتاً له، وإنما جعل العمر لما كان لا وقت يُشار إليه إلا وجميع ما فيه مما يحتمله العام الآخر، وما تقدّمه، وما تأخره. ثم في العمر أحوال، لا تحتمل إضافتها إلى الأعوام؛ لأن ما يضاف إلى عام فذلك لكل عام. وليس ما يضاف إلى العمر موجوداً بحق الأعوام، فجعل ذلك وقته، والله أعلم<sup>(٦)</sup>.

ثم الزكاة، هي تجب للأموال [صونها لها]<sup>(٧)</sup> لكسب عُدَدٍ وفضل غنى / ١٩ - ب/ ولكن على ذلك نكتسب<sup>(٨)</sup> لأحوال الحياة لا لما يختلف<sup>(٩)</sup>، فلم يمتد أمرها إلى العمر؛ على أنها جعلت حقاً<sup>(١٠)</sup> للفقراء. ومتى أريد جعل الوقت له العمر يصير لغيره، ويجب فيه ما يجب في الأول، فتبطل الزكاة، ويبقى الفقراء بلا عيش. إذ الله بفضله قدر أوقات<sup>(١١)</sup> المخلوق، ثم فضل الخلق في الأملاك حتى كان بعضهم لا يملك شيئاً، وبعضهم يجاوز ما ينال أضعاف غيره<sup>(١٢)</sup>.

ثبت أن ذلك له بما<sup>(١٣)</sup> يقتضي به كفاية الفقراء، فلا بد أن يجعل لذلك مدة يتوسّع في ذلك الفريقان جميعاً. ثم كانت الأوقات التي [هي مجعولة]<sup>(١٤)</sup> للخلق [جميعاً]<sup>(١٥)</sup> تتجدد في كل عام على ذلك؛ إذ جعلت أوقات الفقراء في أموال الأغنياء؛ جعلت في كل عام على أنه إذ جعلت أوقات الخلق في كل<sup>(١٦)</sup> بركات السماء والأرض؛ جعلها متجددة بتجدد الأعوام، ولا قوة إلا بالله.

والصلاة والصيام عبادتان تلزم قوى الأبدان؛ فعلى ما تختلف قواهما اختلف<sup>(١٧)</sup> في الأمر بهما والترك وفي أنواع الرخص. لكن الصلاة ليس فيها مكابدة [الشهوات]<sup>(١٨)</sup> ولا مدافعة اللذات؛ إذ لا سبيل إلى مثلها متتابعاً لما يصير اللذة ألماً والشهوة وجعاً، فيبطل حق التتابع، وقدر المفروض من الصلوات لا يشتغل عما يقوم بها النفس. والصيام يضاد<sup>(١٩)</sup> ذلك، ويضر في البدن، فجعل عبادة الصلوات في كل يوم وعبادة<sup>(٢٠)</sup> الصيام في أوقات<sup>(٢١)</sup> متراخية؛ إذ هي تضاد<sup>(٢٢)</sup> معنى المجعول له الأغذية بين إقامة الأبدان، وفي الصيام خوف فانيها، لذلك استعين بطول الإغذاء على أوقات الصيام، ولا قوة إلا بالله.

وإن ثبت قلت: إن الله أنعم على البشر بما هو غذاء وقوام وبما هو لذة وشهوة، ثم أنعم عليهم بما هو لهم به رفعة وجاء عند الخلق، وهي الأموال، فألزمهم في كل نوع من هذه الأنواع عبادات.

وعلى ذلك وضع<sup>(٢٣)</sup> كل نوع منها لقوة<sup>(٢٤)</sup> النعمة التي هي المرغوبة المختارة في الطبيعة، وإلى ما يديم<sup>(٢٥)</sup> تلك [النعمة]<sup>(٢٦)</sup> يدعو العقل لبذل<sup>(٢٧)</sup> ما ينقطع منه، ثم جعلت قوى النفس بشهواتها، ونعم الأموال بأنواع الكد والجهد.

فعلى ذلك خففت حقوق الأموال، فلم يجعل إلا في الفضل الذي الاختيار<sup>(٢٨)</sup> لهم ألا يبلغوا بالجهد ذلك. [ففي ذلك]<sup>(٢٩)</sup> جعلت الحقوق على ما يحتمل الوسع لهم من الترتيب مع اليسر الذي أخبر الله أنه يريد بهم ذلك لا العسر، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَتَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ دل سؤاله<sup>(٣٠)</sup> التوبة أن الأنبياء ﷺ قد يكون منهم الزلاث والعثرات

(١) من ط م، في الأصل وطع: وقته. (٢) من ط م، في الأصل وطع: فعله. (٣) من ط م وطع، في الأصل: المختلف. (٤) من ط م. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط م. (٧) من ط م، في الأصل: صولها، في طع: وصولها. (٨) في ط م: يكتب. (٩) في ط م: يخلف. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من ط م وطع، في الأصل: أوقات. (١٢) في النسخ الثلاث: عمره. (١٣) من ط م وطع، في الأصل: بها. (١٤) من طع، في الأصل: مجعولة، في ط م: هي مجعولة. (١٥) من ط م. (١٦) ساقطة من ط م. (١٧) من ط م، في الأصل وطع: اختلافاً. (١٨) من ط م. (١٩) في طع: يضار. (٢٠) من ط م وطع. في الأصل: عبادة. (٢١) من ط م، في الأصل وطع: أيام. (٢٢) في ط م: قضاء. (٢٣) من ط م، في الأصل وطع: وقع. (٢٤) في ط م: يفوت، في طع: لفوت. (٢٥) في النسخ الثلاث: يدوم. (٢٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢٧) في النسخ الثلاث: يبذل. (٢٨) في ط م: لا اختيار. (٢٩) من ط م وطع. (٣٠) في ط م: سؤال.

[على<sup>(١)</sup>] غير قصد منهم. ثم فيه الدليل على أن العبد قد يُسأل عن زلة لم يتعمدها، ولم يقصدها لأنهم سألوا التوبة مُجَمَّلاً. ولو كان سبق منهم شيء عِلِمُوا به، وعرفوه، لذكروا، فدل سؤالهم التوبة مُجَمَّلاً، على أن العبد مسؤول عن زلات لم يتعمدها.

### الآية ١٢٩

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْتِغِ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [يُخْتِمِلُ وَجْهًا: يَخْتِمِلُ ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ عَهْدَهُ لَا يَنَالُ الظَّالِمَ. وَيُخْتِمِلُ ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> مِنْ جَنَسِهِمْ مِنَ الْبَشَرِ [لأنه أقرب<sup>(٣)</sup>] إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالصَّدَقِ بِمَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنَسِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ الْآيَةُ<sup>(٤)</sup> [الأنعام: ٩]. وَيُخْتِمِلُ ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ أَي مِنْ قَوْمِهِمْ<sup>(٥)</sup> وَمِنْ جَنَسِهِمْ وَبِلِسَانِهِمْ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ وَلَا بِغَيْرِ لِسَانِهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ١٢٨]. [والله أعلم<sup>(٦)</sup>].

وقوله: ﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِكَ﴾ قِيلَ: الْآيَاتُ هِيَ الْحَجَجُ. وَقِيلَ: الْآيَاتُ هِيَ الدِّينُ. وَيُخْتِمِلُ: يَدْعُوهُمْ إِلَى تَوْحِيدِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿وَيُؤْمِنُ الْكِتَابُ﴾ يَعْنِي الْقُرْآنَ: مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ<sup>(٧)</sup>. ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ قِيلَ: الْفَقْهُ؛ يَقُولُ: ﴿وَيُؤْمِنُ الْكِتَابُ﴾ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ. وَقِيلَ: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾: مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ. [وَقِيلَ: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ هِيَ السُّنَّةُ ههنا<sup>(٨)</sup>]. وَقِيلَ: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾: هِيَ الْإِصَابَةُ. وَبَعْضُ هَذَا قَرِيبٌ<sup>(٩)</sup> مِنْ بَعْضٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقال [الحسن<sup>(١٠)</sup>]: (الحكمة، هِيَ الْقُرْآنُ أَعَادَ الْقَوْلَ بِهِ، يَعْنِي تَكَرَّرًا)<sup>(١١)</sup>. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْحِكْمَةُ: الْفَقْهُ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿وَزَكَّيْهِمْ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (يَأْخُذُ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ؛ فَذَلِكَ يَزَكِّيهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَزَكَّيْهِمْ بِهَا﴾) [التوبة: ١٠٣]. وَقِيلَ: يَزَكِّيهِمْ إِلَى مَا بِهِ زَكَاةُ أَنْفُسِهِمْ. وَقِيلَ: يَزَكِّيهِمْ بِعَمَلِ الصَّالِحِ.

فإن قال لنا فائقٌ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ الْإِغْتِرَالِ: أَلَيْسَ اللَّهُ ﷻ أَضَافَ التَّزْكِيَةَ وَالْهُدَايَةَ إِلَى رَسُولِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ حَقِيقَةٌ فَعَلِ التَّزْكِيَةَ وَالْهُدَايَةَ، وَلَا خَلَقَ ذَلِكَ مِنْهُ؟ كَيْفَ لَا قُلْتُمْ أَيْضًا فِي مَا أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ: أَنَّ لَيْسَ فِيهِ مِنْهُ خَلْقٌ وَلَا حَقِيقَةٌ بِسُورِ الدَّعَاءِ وَالْبَيَانِ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ فِي إِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِهِ بِسُورِ الدَّعَاءِ وَالْبَيَانِ؟

قِيلَ: كَذَلِكَ عَلَى مَا قُلْتُمْ؛ إِنَّهُ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَزَكَّيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّكَ تَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وَقَالَ<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] غَيْرَ أَنَّهُ جَعَلَ إِلَى نَفْسِهِ فَضْلَ هُدَايَةٍ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ لِرَسُولِهِ ﷺ. وَابْتِغِ زِيَادَةَ تَزْكِيَةٍ، لَمْ يُثَبِّتْ ذَلِكَ لِرَسُولِهِ ﷺ كَقَوْلِهِ: ﴿أَنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكَ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٢١]<sup>(١٣)</sup>؛ فَذَلِكَ إِضَافَةٌ تِلْكَ الزِّيَادَةِ إِلَى نَفْسِهِ عَلَى أَنَّ لَهُ [فَضْلَ فَعْلٍ]<sup>(١٤)</sup> لَيْسَ ذَلِكَ لِرَسُولِهِ، وَهُوَ خَلَقَ فَعْلَ الْإِهْتِدَاءِ وَفَعْلَ التَّزْكِيَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وبعدُ فإنَّ الرِّسُولَ لَا يُحْتِمِلُ أَنْ يَمْلِكَ قُدْرَةَ فَعْلٍ أَحَدٍ يُقْدِرُهُ عَلَيْهِ لَوْ أَرَادَهُ بِمَا أَقْدَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى الْفَعْلِ حَتَّى قَدَّرُوا، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ، وَ[فِي]<sup>(١٥)</sup> تَحْقِيقِهَا جَوَازُ خَلْقِ ذَلِكَ لَهُ، [وَمِثْلُهُ]<sup>(١٦)</sup> فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُحْتَمَلُ، وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ أَي لَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ. وَالْعَزِيزُ بِذَاتِهِ. وَكُلُّ شَيْءٍ دُونَهُ غَيْرُ عَزِيزٍ ذَلِيلٌ. وَقِيلَ: الْعَزِيزُ: الْمُنِيعُ. وَقِيلَ: الْعَزِيزُ: الْمُسْتَقِيمُ مِنْ أَعْدَائِهِ، وَالْحَكِيمُ: هُوَ الْمَصِيبُ فِي فَعْلِهِ، [وَالْحَكِيمُ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ]<sup>(١٧)</sup>، وَالْحَكِيمُ: هُوَ الَّذِي أَحْكَمَ كُلَّ شَيْءٍ وَجَمَلَهُ<sup>(١٨)</sup> دَلِيلًا عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ.

(١) من ط م وطع. (٢) من ط م. (٣) من ط م، في الأصل وطع: لأن الأقرب. (٤) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٥) من ط م وطع، في الأصل: قولهم. (٦) ساقطة من الأصل وط م. (٧) أدرج في ط م بعد هذه الكلمة: وقوله. (٨) من ط م. (٩) في طع: أقرب. (١٠) من ط م. (١١) من ط م، في الأصل وطع: تكرار. (١٢) في الأصل وطع: وكقوله. في ط م: قوله. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م، في الأصل: فضل فعمل، في طع: فضلاً فعملاً. (١٥) من ط م. (١٦) من ط م. (١٧) من ط م وطع. (١٨) الواو ساقطة من النسخ الثلاث.

ثم ذكر بعض المفسرين عِلَلَ المنايا؛ فقال: سُمِّيَت العرفات عرفات لما قيل له: عَرَفْتَ، [ومنى لما قيل له: تَمَنَّا<sup>(١)</sup>]، ورمي الجمار لما استقبل إبراهيم<sup>(٢)</sup> الشيطان فرمى: فهذه العِلل لا تطنش بها القلوب، وتنفر عنها الطباع. ألا ترى أنه ذُكِرَ في قصة آدم فعل ذلك جملة، فزال المعنى الذي ذُكِرَ [في] إبراهيم<sup>(٣)</sup> ثم قد ذُكِرَ في الخبر أن الملائكة قالت لآدم: (حَبَّجْنَاكَ بِالْفِي عامٍ)، فثبت أنهم قد فعلوا هذا كله؟

ثم يمكن نصب الحكمة فيه من طريق الفعل<sup>(٤)</sup>، وهو أن الحج قصد لزيارة ذلك المكان، أمر<sup>(٥)</sup> بمختلف الأفعال الواقع بها<sup>(٦)</sup> الزيارة؛ كالصلاة: إنها الخسوع لعيبه؛ أمر فيها بإحضار الأفعال المختلفة من حال الخسوع. ثم المرة قد يخضع مرة بالقيام، ومرة بالركوع، ومرة بالسجود؛ أمر بإحضار مختلف الأفعال التي فيها الزورة<sup>(٨)</sup>، غير أن الصلاة تخالف الحج [فلأن]<sup>(٩)</sup> أفعالها فعل المعاشي أمر بإحضار حالة تذكرة [الخسوع والوقوف لله]<sup>(١٠)</sup> مفروقاً بين [تلك]<sup>(١١)</sup> الحالة وحالة المعاشي، ولهذا تُقضى في كل مكان.

ثم أفعال الحج في ظاهرها إلى أفعال المعاشي وما إليه وقع القصد لا عينها، غير أن فيه تكلف<sup>(١٢)</sup> المعاشي، ولهذا ما لا يُقضى<sup>(١٣)</sup> في كل مكان.

### الآية ١٣٠

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ يَلَّةٍ لِرَبِّهِ﴾ ثم اختلف في الملة: قيل: الملة [الدين]، وقيل: الملة: السنة<sup>(١٤)</sup>، وقيل: [الملة]<sup>(١٥)</sup> الإسلام، وكله واحد؛ و[قد]<sup>(١٦)</sup> ذكرنا هذا في ما تقدم<sup>(١٧)</sup>.

وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ بما يعمل من عمل السفو. ويحتمل ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [أي بنفسه]<sup>(١٨)</sup> فكان انتصابه لإنزع حرف الخافض. وقيل: [سَفِهَ نَفْسَهُ]<sup>(١٩)</sup> جهل نفسه، فيضعها في غير موضعها.

[وقوله]<sup>(٢٠)</sup>: ﴿وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَا فِي الدُّنْيَا﴾ بالنبوة والرسالة والعصمة. ويحتمل ما جزأهم في الدنيا بشاء حسن، لم ينقص من جزائهم في الآخرة.

[وقوله]<sup>(٢١)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ فِي الْآخِرَةِ لَيِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ في المنزلة والثواب. ويحتمل ﴿لَيِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ لئمن المرسلين أن يكون بشره في الدنيا أنه كان من الصالحين في الآخرة؛ فيكون في ذلك وعد له بصلاح الخاتمة كما وعد محمداً ﷺ مغفرة / ٢٠ - ١ / ما تقدم من الذنب وما تأخر. وفي ذلك أيضاً وعد بصلاح الخاتمة، والله أعلم، فأخبر بما كان بشره. ويجوز تفاضلهم في الآخرة على ما كانوا عليه.

### الآية ١٣١

وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْغَلِيِّينَ﴾ قيل: [أَسْلِمَ]<sup>(٢٢)</sup> أخلص: ويحتمل [أن يكون] أمراً بابتداء إسلام على<sup>(٢٣)</sup> ما ذكرنا<sup>(٢٤)</sup> من تجذبه في كل وقت يهتد<sup>(٢٥)</sup>، ثم يحتمل أن يكون<sup>(٢٦)</sup> وحياً أوحى إليه؛ أن قل: كذا، فقال بؤ، فإن كان وحياً فهو على أن يسلم نفسه لله، ويحتمل أن يكون إسلام القلب بتغاضي<sup>(٢٧)</sup> الخلق بالإسلام. فإن كان على هذا فهو على الإسلام دون التوحيد<sup>(٢٨)</sup>، ويحتمل [أن يكون]<sup>(٢٩)</sup> إسلام خلقه كقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بالخلق<sup>(٣٠)</sup>. وعلى ذلك يخرج قوله لإبراهيم: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧]، فدعاهم، فأجابوه في أصلاب آباؤهم إجابة الخلق وقت كونهم.

(١) من ط م، في الأصل: ومنا لما قيل: ثمنه، في ط ع: ومنا لما قيل له: ثمنته. (٢) في النسخ الثلاث: لإبراهيم. (٣) من ط م و ط ع. (٤) في ط م و ط ع: العقل. (٥) في ط م: فأمر. (٦) من ط م، في الأصل و ط ع: به. (٧) من ط م، في الأصل و ط ع: مختلفة. (٨) من ط م، في الأصل: المرورة، في ط ع: الضرورة. (٩) من ط م. (١٠) في ط م: الخسوع والوقوف. (١١) من ط م و ط ع. (١٢) من ط م و ط ع، في الأصل: يتكلف. (١٣) من ط م و ط ع، في الأصل: يقتضى. (١٤) من ط م و ط ع، في الأصل: والدين السنة. (١٥) من ط م و ط ع. (١٦) من ط م و ط ع. (١٧) في تفسير الآية: ١٠٢. (١٨) من ط م و ط ع. (١٩) من ط م و ط ع. (٢٠) من ط م و ط ع. (٢١) من ط م و ط ع. (٢٢) من ط م و ط ع. (٢٣) في الأصل: أمر بالأمر بابتداء إسلام، في ط م: (أن يكون) أمر بابتداء الإسلام، في ط ع: أمر بالأمر بابتداء إسلامه. (٢٤) كان ذلك في تفسير الآية: ١٢٨. (٢٥) من ط م، في الأصل و ط ع: يهتد. (٢٦) سقطت العبارة: أن يكون من ط ع. (٢٧) من ط م، في الأصل و ط ع: يتقاضى. (٢٨) من ط ع، في الأصل: توحيد، في ط م: توحيد. (٢٩) من ط م. (٣٠) من ط م، في الأصل: بخلفة، ساقطة من ط ع.

وقيل: يَحْتَمِلُ [أَنْ يَكُونَ أَمْرًا] <sup>(١)</sup> بِإِبْدَاءِ الْإِسْلَامِ كَقَوْلِهِ: ﴿ثَلَاثًا جَزَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلدِّينِ فَطَرْتُ الشَّكَاوَتِ وَالْأَرْضَ حَيِّفًا﴾ [الأنعام: ٧٩] يَكُونُ جَوَابَ قَوْلِهِ: ﴿أَسْلِمْتُ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٣٢** وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا﴾ يعني بالملَّة، [والملة] <sup>(٢)</sup> تَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا. [وقوله] <sup>(٣)</sup>: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾ وهو الإسلام، رَدًّا عَلَى قَوْلِ أُولَئِكَ الْكَفَرَةِ: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ زَعَمَتْ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ يَهُودِيًّا) وَقَالَتِ النَّصَارَى: (بَلْ كَانَ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ). وَعَلَى ذَلِكَ [كَانُوا لغيرِهِمْ يَقُولُونَ] <sup>(٤)</sup>: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]. فَلَمَّا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِمْ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ <sup>(٥)</sup>، فَقَالَ: [قُل] <sup>(٦)</sup> يَا مُحَمَّدُ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَتْ حَيِّفًا مُسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧]. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾: أَخْبَرَ ﷻ أَنَّ دِينَهُ كَانَ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ الَّذِي اصْطَفَاهُ لَهُ، وَالْدِّينُ <sup>(٧)</sup> الَّذِي اخْتَارُوا هُمُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَشَاءُ﴾ [النجم: ٢٤] ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ [النجم: ٢٥]: أَي لَيْسَ لَهُ.

**الآية ١٣٣** وقوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ يقول: أَكُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴿إِذَا حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ أَي مَا كُنْتُمْ شُهَدَاءَ حِينَ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ.

قيل: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ <sup>(٨)</sup> أَنْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ يَعْقُوبَ يَوْمَ مَاتَ أَوْصَى بَنِيهِ بِدِينِ الْيَهُودِيَّةِ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ أَي أَكُنْتُمْ شُهَدَاءَ وَصِيَّةِ يَعْقُوبَ بَنِيهِ؟ أَي لَمْ تَشْهَدُوا وَصِيَّتَهُ، فَكَيْفَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟.

ثُمَّ أَخْبَرَ ﷻ عَنْ وَصِيَّةِ يَعْقُوبَ بَنِيهِ، فَقَالَ: ﴿مَا تَتَّبِدُونَ مِنْ بَدِي قَالُوا نَتَّبِعُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ مَا تَابَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَحِدًا وَنَحْنُ لَمُ مُسْلِمُونَ﴾ <sup>(٩)</sup> يَعْنِي مُخْلِصِينَ <sup>(١٠)</sup> بِالتَّوْحِيدِ وَبِجَمِيعِ الْكُتُبِ <sup>(١١)</sup> وَالرَّسْلِ، لَيْسَ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يَوْمَنُونَ بِيَعِضٍ، وَيَكْفُرُونَ بِيَعِضٍ، ثُمَّ يَدْعُونَ [أَنْ ذَلِكَ] <sup>(١٢)</sup> دِينَ إِبْرَاهِيمَ وَدِينَ بَنِيهِ. ثُمَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي قَالُوا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ مِنْهُ <sup>(١٣)</sup> فِي كُتُبِهِمْ وَلَا سَمَاعٍ مِنْهُمْ وَلَا تَعَلُّمٍ، دَلَّ أَنَّهُ بِاللَّهِ عَلِيمٌ، وَعَنْهُ أَخْبَرَ.

**الآية ١٣٤** [وقوله]: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمُ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَلُونَ عَنْهَا كَانُوا يَمْسِكُونَ﴾ لَمَّا <sup>(١٤)</sup> ادَّعَرُوا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ ذَكَرَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَانُوا عَلَى دِينِهِمْ، فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿وَلَا تُنتَلُونَ﴾ أَنْتُمْ عَنْ دِينِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ <sup>(١٥)</sup>، وَلَا هُمْ يُسْأَلُونَ عَنْ دِينِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ، بَلْ كُلُّ يُسْأَلُ عَنْ دِينِهِ وَمَا يَعْمَلُ بِهِ <sup>(١٦)</sup>.

**الآية ١٣٥** [وقوله تعالى]: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ <sup>(١٧)</sup> [قد ذَكَرْنَا <sup>(١٨)</sup> مُتَضَمِّنًا فِيمَا تَقَدَّمَ] <sup>(١٩)</sup>.

**الآية ١٣٦** وقوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية؛ فَالْآيَةُ تَنْقُضُ عَلَى مَنْ يَسْتَشْنِي فِي إِيْمَانِهِ: لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا قَوْلًا بَاطِلًا لَا ثَنِيَا فِيهِ، وَلَا شَكَّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنَمُ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]. ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا رَدًّا عَلَى أُولَئِكَ الْكَفَرَةِ حِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الرِّسْلِ؛ آمَنُوا بِيَعِضِهِمْ، وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ، وَكَذَلِكَ آمَنُوا بِبَعْضِ الْكُتُبِ، وَكَفَرُوا بِبَعْضِهَا، فَأَمَرَ اللَّهُ ﷻ الْمُؤْمِنِينَ، وَدَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يُؤْمِنُوا بِالرِّسْلِ كُلِّهِمْ وَالْكِتَابِ جَمِيعًا، لَا يَفَرَّقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ كَمَا فَرَّقَ أُولَئِكَ الْكَفَرَةُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ تَعْلِيمِ الْإِيْمَانِ مِنَ اللَّهِ ﷻ لَهُمْ <sup>(٢٠)</sup> بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْجُمْلَةِ.

(١) من ط م. (٢) من ط م وطع. (٣) من ط م وطع. (٤) من ط م وطع. (٥) في ذلك. (٦) في ذلك. (٧) في ط م. (٨) من ط م وطع. (٩) من ط م وطع. (١٠) من ط م وطع. (١١) من ط م وطع. (١٢) من ط م وطع. (١٣) من ط م. (١٤) من ط م وطع. (١٥) من ط م وطع. (١٦) من ط م وطع. (١٧) من ط م وطع. (١٨) من ط م وطع. (١٩) من ط م وطع. (٢٠) من ط م وطع. (٢١) من ط م وطع. (٢٢) من ط م وطع. (٢٣) من ط م وطع. (٢٤) من ط م وطع. (٢٥) من ط م وطع. (٢٦) من ط م وطع. (٢٧) من ط م وطع. (٢٨) من ط م وطع. (٢٩) من ط م وطع. (٣٠) من ط م وطع. (٣١) من ط م وطع. (٣٢) من ط م وطع. (٣٣) من ط م وطع. (٣٤) من ط م وطع. (٣٥) من ط م وطع. (٣٦) من ط م وطع. (٣٧) من ط م وطع. (٣٨) من ط م وطع. (٣٩) من ط م وطع. (٤٠) من ط م وطع. (٤١) من ط م وطع. (٤٢) من ط م وطع. (٤٣) من ط م وطع. (٤٤) من ط م وطع. (٤٥) من ط م وطع. (٤٦) من ط م وطع. (٤٧) من ط م وطع. (٤٨) من ط م وطع. (٤٩) من ط م وطع. (٥٠) من ط م وطع. (٥١) من ط م وطع. (٥٢) من ط م وطع. (٥٣) من ط م وطع. (٥٤) من ط م وطع. (٥٥) من ط م وطع. (٥٦) من ط م وطع. (٥٧) من ط م وطع. (٥٨) من ط م وطع. (٥٩) من ط م وطع. (٦٠) من ط م وطع. (٦١) من ط م وطع. (٦٢) من ط م وطع. (٦٣) من ط م وطع. (٦٤) من ط م وطع. (٦٥) من ط م وطع. (٦٦) من ط م وطع. (٦٧) من ط م وطع. (٦٨) من ط م وطع. (٦٩) من ط م وطع. (٧٠) من ط م وطع. (٧١) من ط م وطع. (٧٢) من ط م وطع. (٧٣) من ط م وطع. (٧٤) من ط م وطع. (٧٥) من ط م وطع. (٧٦) من ط م وطع. (٧٧) من ط م وطع. (٧٨) من ط م وطع. (٧٩) من ط م وطع. (٨٠) من ط م وطع. (٨١) من ط م وطع. (٨٢) من ط م وطع. (٨٣) من ط م وطع. (٨٤) من ط م وطع. (٨٥) من ط م وطع. (٨٦) من ط م وطع. (٨٧) من ط م وطع. (٨٨) من ط م وطع. (٨٩) من ط م وطع. (٩٠) من ط م وطع. (٩١) من ط م وطع. (٩٢) من ط م وطع. (٩٣) من ط م وطع. (٩٤) من ط م وطع. (٩٥) من ط م وطع. (٩٦) من ط م وطع. (٩٧) من ط م وطع. (٩٨) من ط م وطع. (٩٩) من ط م وطع. (١٠٠) من ط م وطع.

ثم اختلف في الحنيف: قيل: الحنيف المسلم، وقيل: الحنيف<sup>(١)</sup> الحجاج، وقيل: كل حنيف ذكر بعده مسلم فهو الحجاج، وكل حنيف لم يذكر بعده مسلم فهو مسلم، وقيل<sup>(٢)</sup>: الحنيف المائل إلى الحق والإسلام.

**الآية ١٣٧** وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِبِئْسَ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾؛ روي عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(٣)</sup> قال: (لا تقرأ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِبِئْسَ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾، فإن الله ليس له مثل، ولكن اقرأ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [أو بما آمنتم به]<sup>(٤)</sup> وكذلك في حرف ابن مسعود رضي الله عنه فإن آمنوا بما آمنتم به<sup>(٥)</sup> تصديقاً لذلك. وعلى ذلك قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أن الكاف زائدة، أي ليس مثله شيء، وهو في<sup>(٦)</sup> حرف ابن مسعود رضي الله عنه كذلك. ويحتمل ﴿آمَنُوا﴾ بلسانهم ﴿آمَنُوا بِبِئْسَ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ من الرسل والكتب جميعاً ﴿فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾<sup>(٧)</sup>.

[وقوله: ﴿فَالْيَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾]<sup>(٨)</sup>؛ قيل: الشقاق هو الخلاف الذي فيه العداوة، والله أعلم.

وقوله: ﴿لَيَكْفِيَنَّكُمْ اللَّهُ﴾ هذا وعيد من الله تعالى لهم، ووعد، وعد نبيه بالنصر<sup>(٩)</sup> له؛ لأن أولئك كانوا يتناصرون بتناصر بعضهم ببعض، فوعد له تعالى بقتل بعض وإجلاء آخرين إلى الشام وغيره.

**الآية ١٣٨** وقوله: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ [قيل: دين الله، وقيل: فطرة الله]<sup>(١٠)</sup>، كقوليه تعالى [﴿كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى فِطْرَةٍ﴾] [مسلم ٢٦٥٨]، وقيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ حجة الله التي أقامها على أولئك، وقيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ سنة الله. ثم يرجع<sup>(١١)</sup> قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ مِثْقَةً﴾ أي ديناً وسنة وحجة تدرك بالدلائل التي نصبها<sup>(١٢)</sup>، وأقامها فيه، ليس كدين أولئك الذين أسسوا على الحيرة والغفلة بلا حجة ولا دليل.

وقيل: إن النصارى كانوا يضعون<sup>(١٣)</sup> أولادهم في ماء ليظهرهم<sup>(١٤)</sup> بذلك، فقال الله تعالى ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ يعني: الإسلام هو الذي يظهرهم لا الماء.

وقوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَعْبُدْكُمْ﴾، قيل: ﴿عَبِدُونَكُمْ﴾<sup>(١٥)</sup> موحدون، وقيل: ﴿عَبِدُونَكُمْ﴾ مسلمون، [وقيل: ﴿عَبِدُونَكُمْ﴾ مخلصون]<sup>(١٦)</sup>، ويحتمل: نحن عبده.

**الآية ١٣٩** وقوله: ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَ فِي اللَّهِ﴾؛ روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ١٨] ونحن أولى بالله منكم، فأنزل الله في ذلك: ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَ فِي اللَّهِ﴾؛ وقيل: ﴿فِي اللَّهِ﴾ يعني في دين [الله]<sup>(١٧)</sup>، أي اتحاجون، وتخاصمون في دين الله؟

وقوله: ﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ أي اتحاجون في الله مع علمكم<sup>(١٨)</sup> وإقراركم أنه ربنا وربكم بقوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقوله: ﴿وَلَا أَغْنَاكُمْ عَنْكُمْ﴾ قيل: لنا ديننا ولكم دينكم كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]. ويحتمل ﴿وَلَا أَغْنَاكُمْ﴾ لا تسألون أئمتنا عنها، ﴿وَلَكُمْ أَغْنَاكُمْ﴾ ولا نسأل نحن عن أعمالكم، كقوله: ﴿وَلَا تَسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤ و ١٤١].

[وقوله]<sup>(١٩)</sup>: ﴿وَمَنْ لَمْ يَخْلُصْ﴾ [أي]<sup>(٢٠)</sup> ديناً وعملاً، لا نشرك فيه غيره.

(١) من ط م وطع، في الأصل: المسلم. (٢) من ط م، في الأصل وطع: وقال. (٣) في الأصل: عنه، في طع: عنه أنه، في ط م: عنهما. (٤) ساقطة من طع. (٥) من طع، في الأصل وطع: بمثل، انظر المحاسب ١١٣/١ وتفسير الطبري ١١٤/٣. (٦) ساقطة من طع. (٧) وأدرج بعد هذه الكلمة في الأصل وطع ما ذكرنا في نهاية تفسير الآية ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ﴾ انظر ذلك؛ وأدرج بعد هذه الكلمة في ط م أيضاً العبارة التالية: ويحتمل ﴿بِئْسَ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ أي بلسان غير لسانهم ﴿فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾. (٨) ساقطة من طع. (٩) من طع، في الأصل وط م: بالصبر. (١٠) في طع: قيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ دين الله، وقيل: ﴿مِثْقَةَ اللَّهِ﴾ فطرة الله. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) من ط م، في الأصل وطع: يرجع. (١٣) من ط م، في الأصل وطع: يصيها. (١٤) في النسخ الثلاث: يصبغون. (١٥) في الأصل وطع: ليظهرهم، في ط م: ليظروهم. (١٦) من طع. (١٧) من طع. (١٨) من طع، في الأصل وط م: مخلصون. (١٩) من ط م وطع. (٢٠) في الأصل: عملكم، وهو سهر الناسخ. (٢١) من طع. (٢٢) من طع.

**الآية ١٤٠** وقوله: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾؛ قيل: بل تقولون، وقيل: على الاستفهام في الظاهر: أتقولون؟ لكنه على الرد والإنكار عليهم؛ وذلك أن اليهود قالوا: إن إبراهيم وبنوه كانوا هوداً أو نصارى. وقال<sup>(١)</sup> الله تعالى: قل يا محمد: أنتم أعلم بدينهم أم الله، مع إقراركم أنه ربكم، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء؟ ومعنى الاستفهام هو تقرير ما قالوه كالرد عليهم والإنكار.

[وقوله]<sup>(٢)</sup>: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَثَرَ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّكَ﴾؛ قيل: الشهادة التي [عنده: علمهم أنهم كانوا مسلمين، ولم يكونوا على دينهم، وقيل: الشهادة التي]<sup>(٣)</sup> عندهم بالإسلام أنه دين الله، وأنه حق، وقيل: الشهادة التي كانت عندهم محمد ﷺ في كتابهم، وأخذ عليهم الموائيق والعهود بقوله: ﴿لَتَبَيِّنَنَّ لِنَاسٍ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] فكشموه، وكذبوه، وقيل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَثَرَ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّكَ﴾ في قول اليهود لإبراهيم ﷺ وما ذكّر من الأنبياء كانوا هوداً أو نصارى، فيقول الله ﷻ لا تكتُموا الشهادة إن كان عندكم علم بذلك<sup>(٤)</sup> / ٢٠ - ب/ وقد علم الله أنكم<sup>(٥)</sup> كاذبون، وقيل: الأسباط بنو يعقوب سُموا أسباطاً لأنه ولد لكل رجل منهم أمة.

وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ خرج على الوعيد؛ أي لا تحسبوا أنه غافل عما تعملون. ويجوز أن يكون لم ينشئهم على غفلة مما يعملون، بل على علم بما يعملون؛ خلقهم ليُعلم أن ليس له في شيء من عمل الخلق له حاجة ليخلقهم على رجاء النفع له، ولا قوة إلا بالله، خلقهم، وهو يعلم بأنهم<sup>(٦)</sup> يعصونه<sup>(٧)</sup>.

وقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ فَذَخْتَ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ الآية، قد ذكرنا هذا فيما مر<sup>(٨)</sup>.

**الآية ١٤١** وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الْكَافِرَةُ مِنَ الْنَّاسِ﴾ هذا، والله أعلم، وعد، كان وعده ﷺ أنه يحوله إلى الكعبة من بيت المقدس، وإخبار عما يقول له اليهود قبل أن يحول، وقيل أن يقولوا له شيئاً! ألا ترى إلى قوله: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبُ رَحِمِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أنه لو لم يكن فيها وعد بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة لكان ثَقَلَبُ وجهه إلى السماء بذلك تخيير منه وحكم<sup>(٩)</sup> عليه، وليس لأحد على الله التخيير والحكم<sup>(١٠)</sup> في الأحكام والشرائع ولا في غيرها؟ فدل أنه على الوعيد ما فعل، والله أعلم.

ثم فيه إثبات رسالة محمد ﷺ حين كان أخبره على ما أخبر من التحويل إلى الكعبة؛ وذلك لأنهم<sup>(١١)</sup> يرون نسخ الشرائع والأحكام أنه<sup>(١٢)</sup> كالبداء والرجوع عنها؛ وذلك فعل من يجهل عواقب الأمور: كإني بنى بناء، ثم نقضه لجهل منه به، لكن ذلك منهم جهل بمعرفة النسخ وقدره. ولو عرفوا ما النسخ ما نقوا الشرائع والأحكام.

وأما النسخ عندنا فهو بيان مُنتهى الحكم إلى وقت ليس فيه [بداء ولا نقض]<sup>(١٣)</sup> لما مضى، بل تجديد حكم في وقت بعد انقضاء حكم على بقاء الأولى لوقت كونه، ليس على ما فهمت اليهود من البداء والنقض لما مضى كالبناء الذي وضعوا، وبالله التوفيق.

وإن كانت الآية في غير اليهود من أهل مكة، على ما يقول بعض أهل التفسير، فقالوا: لما رجع محمد إلى قبلتنا من القبلة الأولى رَجَعَ<sup>(١٤)</sup> إلى ديننا، فقال<sup>(١٥)</sup> الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾<sup>(١٦)</sup>: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ والامكنة كلها والنواحي؛ يأمر بالتوجه إلى أي ناحية شاء شرقاً وغرباً. فالطاعة له في الإتيان لأمره والقبول لدعايته<sup>(١٧)</sup> لا للتوجه نحو المشرق أو نحو المغرب ليهوى هوى وتَمَنَّى تَمَنَّى؛ لأن اليهود جعلوا قبلتهم المغرب اتباعاً

(١) في ط م وطع: قال. (٢) من ط م وطع. (٣) من ط م. (٤) من ط م وطع، في الأصل: ذلك. (٥) من ط م، في الأصل وطع: أنهم.

(٦) في ط م: أنهم. (٧) انتهت في هذه الآية المقابلة على ط م بانتهاه وتحوّل إلى م. انظر ما ذكرته في عملي في المقدمة، أدرج في م وطع

تتمّة الآية. (٨) في م وطع: تقدم، وكان ذلك في تفسير الآية (١٣٤). (٩) في النسخ الثلاث: وتحكم عليه. (١٠) في النسخ الثلاث: والتحكم

عليه. (١١) في النسخ الثلاث: أنهم لا. (١٢) في النسخ الثلاث: لأنه. (١٣) في ط م: بدء ولا نقض. (١٤) في النسخ الثلاث: يرجع. (١٥) من

طع، في الأصل وم: قال. (١٦) من ط م. (١٧) في الأصل: لدعاء.

لَهُزَاهُمْ لَا اتِّبَاعاً لَأَمْرِ أَمْرُوا بِهِ. وكذلك النصارى اتَّخَذُوا الْمَشْرِقَ قِبْلَةً لِيَهْرَى أَنْفُسِهِمْ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup> أَنَّهُمْ يَأْتِمُرُونَ بِاللَّهِ، حَيْثُمَا أَمَرُوا تَوَجَّهُوا نَحْوَهُ.

وقوله: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ هذا على المعتزلة لأنه أخبر الله أنه ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، ولا جائز أن يهدي، وهو لا يهدي، وهم يقولون: شاء أن يهدي ولكن لم يهتدوا. قوله: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ على أن مشيئة الهداية ليست للكل على ما قالت المعتزلة: إن هدايته بيان؛ وذلك للجميع.

وفيه دليل نسخ السنة بالكتاب؛ لأن القِبْلَةَ إلى بيت المقدس لم تكن مذكورة في الكتاب، بل عملوا على سنة الأولين الماضين. وهذا على الشافعي؛ لأنه لا يرى نسخ السنة بالكتاب إلا بعد عمل رسول الله ﷺ فإذا عمل به صار سنة، فهو نسخ السنة بالسنة، لا نسخ بالكتاب. فهذا منه قبيح فاحش، وفيه نبذ الكتاب وهجره، وقد نهينا عنه والحكم على الله ﷻ لأنه لم يجعل الكتاب من القدر ما يقع فيه الزجر على ما كان عليه آنفاً، لولا علمه ﷻ فنعوذ بالله من السرف في القول والزنج عن الهدى، ولكن لم يعرف ما النسخ، وما قدره، ولو علم لما قال بمثله.

وهو عندنا ما ذكرنا من بيان منتهى الحكم إلى وقته، والله، جل جلاله، نصب الأحكام والشرائع في كل وقت؛ بين ذلك مرة بالكتاب وتارة على لسان المصطفى ﷺ وبالله التوفيق، ولما جعل له ﷺ أن يعمل به، نسخ الكتاب فيه تلك الشريعة، فذلك في غيره من الناس، والله أعلم.

**الآية ١٤٣** وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ وكذلك لا يتكلم رسول ﷺ إلا على المظن على ما سبق من الخطاب، وهو، والله أعلم، معطوف على قوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]؛ كأنه قال: كما وفقكم على الإيمان بما ذكر، وهداكم للإسلام، كذلك جعلكم ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ يعني عدلاً ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾.

ثم اختلف في قوله: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾؛ قيل ﴿عَلَى﴾ بمعنى اللام، أي: للناس، وهذا جائز في اللغة سائغ كقوله: ﴿وَمَا يُبَيِّحُ عَلَى النَّسَبِ﴾ [المائدة: ٣]، أي للنسب؛ وقيل: ﴿عَلَى﴾ بمعنى على أن تشهدوا على الأمم للأنبياء على تبليغ الرسالة، ويشهد لهم الرسول بالعدالة. وفيه دليل قبول شهادة أهل الإسلام على أهل الكفر وردُّ شهادتهم علينا؛ لأنه لو قيلت شهادتنا عليهم على التبليغ، ثم شهد أولئك بأنهم لم يبلِّغوا لكان فيه تناقض. فدل أن شهادتنا تقبل عليهم، ولا تقبل شهادتهم علينا، والله أعلم.

وقوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ الذين أبوا إجابة الرسل ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ إن جحدتم الرسالة: وذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الآية؛ أضاف الله إليهم جعلهم أمة وسطاً. ثبت أن الله في فعل ذلك فعلاً، به ذكره منته، والله أعلم.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ فالوسط العدل؛ أخبر الله أنه جعل هذه الأمة عدلاً؛ فالعدل هو المستحق للشهادة والقبول لها. ففيه [وجوه]:

الأول<sup>(٢)</sup>: الدلالة على جعل [إجماع هذه الأمة]<sup>(٣)</sup> حجة، لأنه وصفها بالعدالة، وصيرها من أهل الشهادة، فإذا اجتمعوا على شيء، وشهدوا به لزِمَ قبول ذلك، والحكم بما شهدوا، والشهادة فيه أنه من عند الله وقع لهم ذلك.

والثاني: قال: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]؛ أخبر أن فيهم صدقة يلزم اتباعهم.

والثالث: ما قال ﷻ ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ قُلُوبُهُمْ مَا قَوْلٌ﴾ [النساء: ١١٥]، ولا يجوز الوعيد في مثله إذا لم يكن ذلك، هو الحق عند الله.

(١) من طع، في الأصل وم: من المؤمنين. (٢) أدرج في طع بدلها العبارة التالية: الدلالة على حجة إجماع هذه الأمة وجعلت منواتاً. ساقطة من الأصل وم. (٣) من طع، في الأصل وم: هذه الإجماع.



والرابع: قوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ أمرٌ ﷺ عند التنازع بالرد إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ فدل أنه إذا لم يتنازع لم يجب الرد إلى ما ذكر، والله أعلم.

وقوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (يسأل الله تعالى يوم القيامة الأمم عن تبليغ الأنبياء رسالته إليهم، فيُنكرونها، ثم يأتي بهذه الأمة يشهدون عليهم بالتبليغ)، فذلك قوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ يعني لهم بالعدالة والتركيز، والله أعلم.

قال الشيخ رحمه الله: (وفي قوله: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ وجهان:

أحدهما: على الكفرة؛ وفي ذلك قبول شهادة المسلمين عليهم ورد شهادتهم عليهم لما تنافض، فتزول منفعة الشهادة عليهم.

والثاني: من شهدوا<sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ [مَنْ] شهوداً على مَنْ، يكون بعدهم؛ وفي ذلك دليل من تأخر الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، عن الخلاف لهم: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ إذا خالفتموه، وعصيتُموه.

وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾؛ فهذا، والله أعلم، إما كانوا في المتابعة على قسمين: منهم من تبع هواه، ومنهم من تبعه لما علم أنه الحق من عند الله [فَامْتَحَنَهُمُ اللَّهُ]<sup>(٢)</sup> لِيَتَبَيَّنَ لَهُمْ، ويقع علم ذلك عندهم من المتبع له بهواه ومن المتبع له بالامر والطاعة؟ وقيل أيضاً في قوله: ﴿لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾؛ قيل: ليعلم ما قد علم / ٢١ - / أنه يكون كائناً، وليعلم ما قد علم<sup>(٣)</sup> أنه يوجد، وقيل: إنه يجوز أن يراد بالعلم المعلوم؛ ومعناه<sup>(٤)</sup>، والله أعلم: إلا ليكون المتبع له والمنقلب على عقبيه.

ثم الأصل في هذا ونحوه من قوله: ﴿حَتَّى تَقَرَّرَ الْمُجَاهِدِينَ يَنْكُرُ﴾ [محمد: ٣١]؛ أنا لا نصف الله تعالى بالعلم في الخلق؛ قال غير الحال [التي الخلق عليها؛ لأن وصفنا إياه بالعلم على]<sup>(٥)</sup> غير الحال التي عليها الخلق يومئذ إلى وصفه بالجهل؛ لأنه لا يجوز أن يقال: يعلم من الساكن في حال السكون حركة أو السكون في حال الحركة، أو يعلم من الجالس قياماً أو القائم جلوساً. وكذلك لا يجوز أن يقال: يعلم من العدم موجوداً أو من الموجود معدوماً في حال وجوده لأنه وصف بعلم ما ليس [موجوداً]<sup>(٦)</sup>، وهو محال، وبالله العصة.

وقيل: إن كل علم يذكر على حدوث المعلوم يُذكر بذكر الوقت للمحدث بفتح الدال: أي يستند علمه إلى المحدث بذكر الوقت؛ لأنه<sup>(٧)</sup> لا يفهم بذكره قدم المعلوم في الأزلي. وإذا وصفنا الله بما هو حقيقة بلا ذكر الخلق، مع ذلك نصفه بالذي نصفه به في الأزلي لتعاليه عن التغير والزوال وعن الانتقال من حال إلى حال، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ يعني تحويل القبلة ﴿لَكَبِيرَةً﴾ نقيلة على من كان أتباعه لهواه دون أمرٍ أمر به إلا على الذي يتبع أمر الله فيها، ويعتقد طاعته، فإنها ليست ثقيلة عليه<sup>(٨)</sup> ولا كبيرة.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ قال بعض أهل التفسير: إن قوماً صلُّوا إلى بيت المقدس، ثم ماثوا على ذلك، فلما حوِّلت القبلة إلى الكعبة قالوا: ضاعت صلواتهم التي صلُّوا إليها إشفافاً عليهم. لكن هذا بعيد لا يحتمل لأن الذي اعتقد الإسلام من الصحابة رضي الله عنهم وعرف موقع أمر الله وأمر رسوله، لا يجوز أن يخطر ببالهم حتى يسألوا عن ذلك، بل كانوا أعلم بالله من أن يجذوا<sup>(٩)</sup> عدو الله فيهم، ذلك، ولأنهم قوم ياتَمِرُونَ بأمر الله وطاعته، ويموتون على التصديق، وعلموا أنهم مؤمنون. ثم يشكون في أحوالهم؟

لكن إذا كان ثم سؤال، فهو من اليهود الذين اعتقدوا بطلان التناسخ في الأحكام والشرائع، فكأنوا يحتجون على

(١) في النسخ الثلاث: شهد. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) ساقطة من طع. (٤) في طع: علمه. (٥) في النسخ الثلاث: معناه. (٦) من طع وطم، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) في النسخ الثلاث: لأن. (٩) من طع وم، في الأصل: عليهم. (١٠) في النسخ الثلاث: يجد.

رسول الله ﷺ بأنه ينهى عن التفريق والاختلاف، ثم يدعوهم إلى ذلك، أو [من] <sup>(١)</sup> قوم من الكفرة آذوا رسول الله ﷺ وأفرطوا في التكذيب له والخلاف والمعاداة، فأرادوا الإسلام، فظنوا أن ما كان منهم من العصيان والتكذيب يمنع قبول الإسلام، فأنزل الله ﷻ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ لما كان منكم في حال الكفر، ألا ترى أن آخر الآية يدل عليه؟ وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْكَاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾؛ أخبر أنه رحيم يتجاوز عن تائب، أو [عن] <sup>(٢)</sup> قوم علموا أن لا تناسخ في الدين ولا اختلاف فيه، فظنوا أن نسخ الأحكام وتبديلها يوجب اختلافاً في الدين وتفرقاً فيه.

فتقول: إن الإيمان في الأصل بالذي لا يقع على اعتقاد الصلاة إلى جهة دون جهة، بل يقع على الإتيان فالإيمان من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، الذين ماثوا على اعتقاد <sup>(٣)</sup> الإتيان، فهم مؤمنون باعتقاد الإتيان إلى بيت المقدس، مؤمنون باعتقاد الإتيان إلى الكعبة؛ فلا تفرق ولا اختلاف في الإيمان؛ إذ في الأصل به وقع الاعتقاد للإتيان، وبالله التوفيق.

ثم قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ تأويله: أي لا يضيع إيمانكم بالصلاة إلى بيت المقدس. ولو كان على الصلاة فهو لوجهين:

أحدهما: أنها إنما قامت بالإيمان، فهو سبب لها، وقد يذكر الشيء باسم سببه.

والثاني: أن اليهود عرفوه إيماناً، فورد الخطاب على ما عندهم معروف، كقوله: ﴿فَرَأَى إِلَهُ الْيَهُودِ﴾ [الصافات: ٩١]؛ لا أن كان ثم آلهة، لكن لما عندهم، وكذلك قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ لا أن كان ثم خالق سواه، ولكن لما عرفوا [أن] <sup>(٤)</sup> لكل صانع خالقاً، يخرج الخطاب على ما عرفوا هم، فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

**الآية ١٤٤** وقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ فَلَوْلَيْتَكَ﴾ قد ذكرنا <sup>(٥)</sup> أنه يخرج على الوعد له.

وقوله: ﴿بِقَوْلِهِ تَرْتَضِي﴾ قال بعض المفسرين: إنه كان يقلب بصره إلى السماء لما كان يكره أن تكون قبلة يثقل اليهود. ولكن هذا بعيد؛ لأن مثل هذا لا يظن بأحد من المسلمين، فكيف برسول الله ﷺ؟ إلا أن يقال: كره كراهة الطبع والنفس، أما كراهة الاختيار فلا تحدث، ويقال: إنه كان حُبَّ إليه الصلاة، حتى لا يضير عنها، وقد نهى عن الصلاة إلى بيت المقدس، ولم يؤمر بعد بالتوجه إلى غيرها، فكان ثقل قلب وجهه إلى السماء رجاء أن يؤمر بالتوجه إلى غيرها، أو يقال: ﴿بِقَوْلِهِ تَرْتَضِي﴾ لأنها كانت قبلة الأنبياء من قبل، فلا شك أنه كان يرضاها؛ وهذا جائر في الكلام: يقول الرجل لآخر: أعطيك شيئاً ترضاه، وإن لم تظهر منه الكراهة في ذلك لا الرد.

وقوله: ﴿قَوْلِهِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وقد ذكرنا القول في القبلة والاختلاف فيه [في] <sup>(٦)</sup> ما تقدم.

وقوله: ﴿وَلَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَقُولُنَّ أَهَ الْعَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾؛ يحتمل قوله: ﴿أَهَ الْعَقُّ﴾ وجهين:

[أحدهما] <sup>(٧)</sup>: أي علموا أن تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة [حق] <sup>(٨)</sup>، لكنهم يعاندون، ويتبعون هواهم.

[والثاني] <sup>(٩)</sup>: أن علموا بما بين لهم في كتبهم أن محمداً ﷺ رسول، وأنه حق.

[وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ عَمَّا يَتْلُونَ﴾] <sup>(١٠)</sup>؛ وهو على ما ذكرنا <sup>(١١)</sup> أنه على الوعيد والتهديد، والله أعلم.

**الآية ١٤٥** وقوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ أَنْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ الآية <sup>(١٢)</sup> في قوم علم الله أنهم لا يؤمنون، ولا يتابعون محمداً ﷺ في قبليته؛ حين آتاه من متابعتهم إياه، لأنها لو كانت في أهل الكتاب كلهم لكان لهم

(١) ساقطة من النسخ الثلاث، والصواب إثباتها. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) من طع وم، في الأصل: اعتقادهم. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) كان ذلك في تفسير الآية: ١٤٢. (٦) من طع، وكان الذكر في تفسير الآية: ١٤٢. (٧) من طع. (٨) من طع وم. (٩) من طع ع، في الأصل وم: يحتمل. (١٠) من طع، في الأصل وم: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ﴾ (١١) كان ذلك في تفسير الآية: ٧٤. (١٢) أدرج في طع نعمة الآية بدل هذه الكلمة.

الإختجاجُ على رسولِ الله ﷺ<sup>(١)</sup> ودَعَوَى الكَذِبِ عليه؛ لأنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ قَدْ آمَنَ، فَدَلَّ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا مِنْ عَمومِ اللَّفْظِ عَمومَ المرادِ، وَلَكِنْ فَهَمُوا مِنْ عَمومِ اللَّفْظِ خُصُوصاً، وَكَانَ ظَاهِراً فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِ الْكُفْرِ جَمِيعاً الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup> الذي وَصَفْنَا لَكَ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْهَمَ مِنْ مَخْرَجِ عَمومِ اللَّفْظِ عَمومَ المرادِ.

وفيه دَلَالَةٌ إِبْتِاثِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لَأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْإِخْبَارِ بِالْإِيَّاسِ مِنَ الْإِتِّبَاعِ لَهُ، وَلَا يُوصَلُ إِلَى مِثْلِهِ إِلَّا بِالرَّحِي عَنِ اللَّهِ ﷻ وفيه أَنَّ كَثْرَةَ الْآيَاتِ وَعَظَمَتَهَا فِي نَفْسِهَا لَا يُعْجِزُ الْمَعَانِدَ عَنْ اتِّبَاعِ هَؤُلَاءِ وَالْإِغْتِقَادِ لِمَا يُخَالِفُ هَؤُلَاءِ.

وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتِلْكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ فيه الوَعْدُ لَهُ بِالْعَصَةِ فِي حَادِثِ الْوَقْتِ وَمَا يَتْلُوهُ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتِلْكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ أَيِ وَمَالِكَ أَنْ تُتَابِعَهُمْ فِي الْقِبْلَةِ، وَهَذَا التَّوْبِيلُ كَأَنَّهُ أَقْرَبُ لِمَا خَرَجَ آخِرُ الْآيَةِ عَلَى الرَّعِيدِ لَهُ بِقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ يَوْمَ تَدْرَأُ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ الْآيَةُ<sup>(٤)</sup>؛ وَقَدْ ذَكَرْنَا<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْعَصَةَ لَا تَمْنَعُ النَّهْيَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ [المرادُ مِنَ الْخُطَابِ]<sup>(٦)</sup> غَيْرَهُ.

**الآية ١٤٦** وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتَرَفَعُونَ كُنُفَهُمْ أَنَّهُمْ أَنبَاءُ مُّمٌّ﴾ لَأَنَّ الْأَوْلَادَ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالْأَعْلَامِ وَأَسْبَابِ تَنَقُّدُ. فعلى ذلك معرفةُ الرِّسْلِ ﷺ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْأَدْلَالِ وَالْأَعْلَامِ؛ وَقَدْ كَانَتْ تِلْكَ الدَّلَائِلُ وَالْأَسْبَابُ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ظَاهِرَةً، لَكِنَّهُمْ تَعَانَدُوا، وَتَنَاقَرُوا، وَكُتِمُوا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِوَأَنَّهُ الْحَقُّ. دَلِيلُهُ [قَوْلُهُ]<sup>(٧)</sup>: ﴿وَلَكِنْ قَرِيبًا مِنْهُمْ لِيَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَهُمْ يَسْتَكْبِرُونَ﴾. وَالتَّكْتُمَانُ أَبَدًا إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ؛ لَأَنَّ الْجَاهِلَ بِالشَّيْءِ لَا يُوَصَّفُ بِالتَّكْتُمَانِ. وَرُويَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَعْرِفُهُ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْرِفُ وَلَدِي لِأَنِّي لَا أَدْرِي مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ بَعْدِي). وفيه الدَّلَالَةُ أَنَّ بَعَثَهُ<sup>(٨)</sup> وَصَفَتْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَيَّرَةٍ يَوْمَئِذٍ، وَإِنَّمَا غُيِّرَتْ بَعْدُ؛ حِينَ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كُتِمُوا ذَلِكَ. [وَقِيلَ: ﴿لِيَكْفُرُوا بِالْحَقِّ﴾]<sup>(٩)</sup>، لَا يُؤْمِنُونَ، وَهُوَ عَلَى مَا بَيَّنَّا<sup>(١٠)</sup> مِنْ نَفْيِ بِلْذَهَابِ نَفْعِهِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوهُ<sup>(١١)</sup> بِمَا وَجَدُوهُ بِنَعْيِهِ فِي كِتَابِهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿الرَّسُولَ الَّذِي آتَيْنَاهُ الْكِتَابَ يَمْدُدُكُمْ﴾ الْآيَةُ<sup>(١٢)</sup> [الأعراف: ١٥٧].

**الآية ١٤٧** وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُتَنَبِّينَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخُطَابُ لَهُ، وَالْمَرَادُ غَيْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ هُوَ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَمْتَرِي لِمَا ذَكَرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ الْعَصَةَ لَا تَمْنَعُ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ.

**الآية ١٤٨** وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ رِجْلُهُ مَرَّةً وَرَاجِلُهُ مَرَّةً﴾ قِيلَ<sup>(١٣)</sup> فِيهِ بَوْرُجُوه: قِيلَ: ﴿هُوَ مَرَّةً وَرَاجِلُهُ مَرَّةً﴾ وَمَحْوُلُهَا، وَقِيلَ: ٢١ - ب/ ﴿هُوَ﴾ يَعْنِي الْمُصَلِّي هُوَ مَرَّةً، وَقِيلَ: وَلَى: أَقْبَلَ، وَأَدْبَرَ، هُوَ مُسْتَقْبِلُهَا. وَيَقَالُ فِي قَوْلِهِ: لِكُلِّ مَلَأَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قِبَلَكُمْ جُعِلَتْ قِبَلَتُهَا الْكَعْبَةُ.

وقوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْحَيَاةَ﴾ قِيلَ فِيهِ بَوْرُجُوه: قِيلَ بَادَرُوا الْأَمَمَ السَّالِفَةَ بِالْخَيْرَاتِ وَالطَّاعَاتِ، وَقِيلَ: اسْتَبِقُوا هُوَ اسْمُ الْإِزْدِحَامِ، يَقُولُ: تَبَادَرَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ بِالْخَيْرَاتِ، وَيَحْتَمِلُ: أَيِ اسْتَبِقُوا فِي أَمْرِ الْقِبْلَةِ وَالتَّوَجُّهِ إِلَيْهَا غَيْرَكُمْ مِنَ الْكُفَرَةِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿إِنَّمَا مَا تَكُونُوا بِأَنْ يَكُمُ اللَّهُ جِجِيماً﴾ قِيلَ: أَيْنَ مَا كُنْتُمْ يَقْبِضُ اللَّهُ أَرْوَاحَكُمْ مِنَ الْبِقَاعِ الْبَعِيدَةِ<sup>(١٤)</sup> وَالْأَمَكْنَةِ الْحَصِينَةِ، وَقِيلَ: ﴿إِنَّمَا مَا تَكُونُوا﴾ أَيِ فِي أَيِّ حَالٍ كُنْتُمْ: عِظَامًا نَاحِرَةً<sup>(١٥)</sup> أَوْ بِأَلِيَّةٍ أَوْ رُفَاتًا يَجْمَعُكُمْ اللَّهُ، وَيُخَيِّكُمْ، وَلَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَوَلَا نُنَبِّئُوكَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا﴾ ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ﴾ وَ سُدُودَكُمْ فَسَيُؤْلَوْنَ مِنْ يُمُودِنَا قُلْ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْخِصُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٤٩ و ٥٠ و ٥١]؛ أَخْبَرَ أَنَّ شِدَّةَ الْحَالِ عِنْدَكُمْ لَا تَعْدُرُ عَلَيْهِ وَلَا تَشْتَدُّ مِنَ الْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ.

(١) ساقطة من ط. (٢) من ط. (٣) في الأصل: لمعنى. (٤) في النسخ الثلاث: بقوة. (٥) أدج في ط. (٦) من ط. (٧) من ط. (٨) في النسخ الثلاث: نعت. (٩) من ط. (١٠) في الأصل: لمعنى. (١١) من ط. (١٢) من ط. (١٣) من ط. (١٤) من ط. (١٥) من ط. (١٦) من ط. (١٧) من ط. (١٨) من ط. (١٩) من ط. (٢٠) من ط. (٢١) من ط. (٢٢) من ط. (٢٣) من ط. (٢٤) من ط. (٢٥) من ط. (٢٦) من ط. (٢٧) من ط. (٢٨) من ط. (٢٩) من ط. (٣٠) من ط. (٣١) من ط. (٣٢) من ط. (٣٣) من ط. (٣٤) من ط. (٣٥) من ط. (٣٦) من ط. (٣٧) من ط. (٣٨) من ط. (٣٩) من ط. (٤٠) من ط. (٤١) من ط. (٤٢) من ط. (٤٣) من ط. (٤٤) من ط. (٤٥) من ط. (٤٦) من ط. (٤٧) من ط. (٤٨) من ط. (٤٩) من ط. (٥٠) من ط. (٥١) من ط. (٥٢) من ط. (٥٣) من ط. (٥٤) من ط. (٥٥) من ط. (٥٦) من ط. (٥٧) من ط. (٥٨) من ط. (٥٩) من ط. (٦٠) من ط. (٦١) من ط. (٦٢) من ط. (٦٣) من ط. (٦٤) من ط. (٦٥) من ط. (٦٦) من ط. (٦٧) من ط. (٦٨) من ط. (٦٩) من ط. (٧٠) من ط. (٧١) من ط. (٧٢) من ط. (٧٣) من ط. (٧٤) من ط. (٧٥) من ط. (٧٦) من ط. (٧٧) من ط. (٧٨) من ط. (٧٩) من ط. (٨٠) من ط. (٨١) من ط. (٨٢) من ط. (٨٣) من ط. (٨٤) من ط. (٨٥) من ط. (٨٦) من ط. (٨٧) من ط. (٨٨) من ط. (٨٩) من ط. (٩٠) من ط. (٩١) من ط. (٩٢) من ط. (٩٣) من ط. (٩٤) من ط. (٩٥) من ط. (٩٦) من ط. (٩٧) من ط. (٩٨) من ط. (٩٩) من ط. (١٠٠) من ط. (١٠١) من ط. (١٠٢) من ط. (١٠٣) من ط. (١٠٤) من ط. (١٠٥) من ط. (١٠٦) من ط. (١٠٧) من ط. (١٠٨) من ط. (١٠٩) من ط. (١١٠) من ط. (١١١) من ط. (١١٢) من ط. (١١٣) من ط. (١١٤) من ط. (١١٥) من ط. (١١٦) من ط. (١١٧) من ط. (١١٨) من ط. (١١٩) من ط. (١٢٠) من ط. (١٢١) من ط. (١٢٢) من ط. (١٢٣) من ط. (١٢٤) من ط. (١٢٥) من ط. (١٢٦) من ط. (١٢٧) من ط. (١٢٨) من ط. (١٢٩) من ط. (١٣٠) من ط. (١٣١) من ط. (١٣٢) من ط. (١٣٣) من ط. (١٣٤) من ط. (١٣٥) من ط. (١٣٦) من ط. (١٣٧) من ط. (١٣٨) من ط. (١٣٩) من ط. (١٤٠) من ط. (١٤١) من ط. (١٤٢) من ط. (١٤٣) من ط. (١٤٤) من ط. (١٤٥) من ط. (١٤٦) من ط. (١٤٧) من ط. (١٤٨) من ط. (١٤٩) من ط. (١٥٠) من ط. (١٥١) من ط. (١٥٢) من ط. (١٥٣) من ط. (١٥٤) من ط. (١٥٥) من ط. (١٥٦) من ط. (١٥٧) من ط. (١٥٨) من ط. (١٥٩) من ط. (١٦٠) من ط. (١٦١) من ط. (١٦٢) من ط. (١٦٣) من ط. (١٦٤) من ط. (١٦٥) من ط. (١٦٦) من ط. (١٦٧) من ط. (١٦٨) من ط. (١٦٩) من ط. (١٧٠) من ط. (١٧١) من ط. (١٧٢) من ط. (١٧٣) من ط. (١٧٤) من ط. (١٧٥) من ط. (١٧٦) من ط. (١٧٧) من ط. (١٧٨) من ط. (١٧٩) من ط. (١٨٠) من ط. (١٨١) من ط. (١٨٢) من ط. (١٨٣) من ط. (١٨٤) من ط. (١٨٥) من ط. (١٨٦) من ط. (١٨٧) من ط. (١٨٨) من ط. (١٨٩) من ط. (١٩٠) من ط. (١٩١) من ط. (١٩٢) من ط. (١٩٣) من ط. (١٩٤) من ط. (١٩٥) من ط. (١٩٦) من ط. (١٩٧) من ط. (١٩٨) من ط. (١٩٩) من ط. (٢٠٠) من ط. (٢٠١) من ط. (٢٠٢) من ط. (٢٠٣) من ط. (٢٠٤) من ط. (٢٠٥) من ط. (٢٠٦) من ط. (٢٠٧) من ط. (٢٠٨) من ط. (٢٠٩) من ط. (٢١٠) من ط. (٢١١) من ط. (٢١٢) من ط. (٢١٣) من ط. (٢١٤) من ط. (٢١٥) من ط. (٢١٦) من ط. (٢١٧) من ط. (٢١٨) من ط. (٢١٩) من ط. (٢٢٠) من ط. (٢٢١) من ط. (٢٢٢) من ط. (٢٢٣) من ط. (٢٢٤) من ط. (٢٢٥) من ط. (٢٢٦) من ط. (٢٢٧) من ط. (٢٢٨) من ط. (٢٢٩) من ط. (٢٣٠) من ط. (٢٣١) من ط. (٢٣٢) من ط. (٢٣٣) من ط. (٢٣٤) من ط. (٢٣٥) من ط. (٢٣٦) من ط. (٢٣٧) من ط. (٢٣٨) من ط. (٢٣٩) من ط. (٢٤٠) من ط. (٢٤١) من ط. (٢٤٢) من ط. (٢٤٣) من ط. (٢٤٤) من ط. (٢٤٥) من ط. (٢٤٦) من ط. (٢٤٧) من ط. (٢٤٨) من ط. (٢٤٩) من ط. (٢٥٠) من ط. (٢٥١) من ط. (٢٥٢) من ط. (٢٥٣) من ط. (٢٥٤) من ط. (٢٥٥) من ط. (٢٥٦) من ط. (٢٥٧) من ط. (٢٥٨) من ط. (٢٥٩) من ط. (٢٦٠) من ط. (٢٦١) من ط. (٢٦٢) من ط. (٢٦٣) من ط. (٢٦٤) من ط. (٢٦٥) من ط. (٢٦٦) من ط. (٢٦٧) من ط. (٢٦٨) من ط. (٢٦٩) من ط. (٢٧٠) من ط. (٢٧١) من ط. (٢٧٢) من ط. (٢٧٣) من ط. (٢٧٤) من ط. (٢٧٥) من ط. (٢٧٦) من ط. (٢٧٧) من ط. (٢٧٨) من ط. (٢٧٩) من ط. (٢٨٠) من ط. (٢٨١) من ط. (٢٨٢) من ط. (٢٨٣) من ط. (٢٨٤) من ط. (٢٨٥) من ط. (٢٨٦) من ط. (٢٨٧) من ط. (٢٨٨) من ط. (٢٨٩) من ط. (٢٩٠) من ط. (٢٩١) من ط. (٢٩٢) من ط. (٢٩٣) من ط. (٢٩٤) من ط. (٢٩٥) من ط. (٢٩٦) من ط. (٢٩٧) من ط. (٢٩٨) من ط. (٢٩٩) من ط. (٣٠٠) من ط. (٣٠١) من ط. (٣٠٢) من ط. (٣٠٣) من ط. (٣٠٤) من ط. (٣٠٥) من ط. (٣٠٦) من ط. (٣٠٧) من ط. (٣٠٨) من ط. (٣٠٩) من ط. (٣١٠) من ط. (٣١١) من ط. (٣١٢) من ط. (٣١٣) من ط. (٣١٤) من ط. (٣١٥) من ط. (٣١٦) من ط. (٣١٧) من ط. (٣١٨) من ط. (٣١٩) من ط. (٣٢٠) من ط. (٣٢١) من ط. (٣٢٢) من ط. (٣٢٣) من ط. (٣٢٤) من ط. (٣٢٥) من ط. (٣٢٦) من ط. (٣٢٧) من ط. (٣٢٨) من ط. (٣٢٩) من ط. (٣٣٠) من ط. (٣٣١) من ط. (٣٣٢) من ط. (٣٣٣) من ط. (٣٣٤) من ط. (٣٣٥) من ط. (٣٣٦) من ط. (٣٣٧) من ط. (٣٣٨) من ط. (٣٣٩) من ط. (٣٤٠) من ط. (٣٤١) من ط. (٣٤٢) من ط. (٣٤٣) من ط. (٣٤٤) من ط. (٣٤٥) من ط. (٣٤٦) من ط. (٣٤٧) من ط. (٣٤٨) من ط. (٣٤٩) من ط. (٣٥٠) من ط. (٣٥١) من ط. (٣٥٢) من ط. (٣٥٣) من ط. (٣٥٤) من ط. (٣٥٥) من ط. (٣٥٦) من ط. (٣٥٧) من ط. (٣٥٨) من ط. (٣٥٩) من ط. (٣٦٠) من ط. (٣٦١) من ط. (٣٦٢) من ط. (٣٦٣) من ط. (٣٦٤) من ط. (٣٦٥) من ط. (٣٦٦) من ط. (٣٦٧) من ط. (٣٦٨) من ط. (٣٦٩) من ط. (٣٧٠) من ط. (٣٧١) من ط. (٣٧٢) من ط. (٣٧٣) من ط. (٣٧٤) من ط. (٣٧٥) من ط. (٣٧٦) من ط. (٣٧٧) من ط. (٣٧٨) من ط. (٣٧٩) من ط. (٣٨٠) من ط. (٣٨١) من ط. (٣٨٢) من ط. (٣٨٣) من ط. (٣٨٤) من ط. (٣٨٥) من ط. (٣٨٦) من ط. (٣٨٧) من ط. (٣٨٨) من ط. (٣٨٩) من ط. (٣٩٠) من ط. (٣٩١) من ط. (٣٩٢) من ط. (٣٩٣) من ط. (٣٩٤) من ط. (٣٩٥) من ط. (٣٩٦) من ط. (٣٩٧) من ط. (٣٩٨) من ط. (٣٩٩) من ط. (٤٠٠) من ط. (٤٠١) من ط. (٤٠٢) من ط. (٤٠٣) من ط. (٤٠٤) من ط. (٤٠٥) من ط. (٤٠٦) من ط. (٤٠٧) من ط. (٤٠٨) من ط. (٤٠٩) من ط. (٤١٠) من ط. (٤١١) من ط. (٤١٢) من ط. (٤١٣) من ط. (٤١٤) من ط. (٤١٥) من ط. (٤١٦) من ط. (٤١٧) من ط. (٤١٨) من ط. (٤١٩) من ط. (٤٢٠) من ط. (٤٢١) من ط. (٤٢٢) من ط. (٤٢٣) من ط. (٤٢٤) من ط. (٤٢٥) من ط. (٤٢٦) من ط. (٤٢٧) من ط. (٤٢٨) من ط. (٤٢٩) من ط. (٤٣٠) من ط. (٤٣١) من ط. (٤٣٢) من ط. (٤٣٣) من ط. (٤٣٤) من ط. (٤٣٥) من ط. (٤٣٦) من ط. (٤٣٧) من ط. (٤٣٨) من ط. (٤٣٩) من ط. (٤٤٠) من ط. (٤٤١) من ط. (٤٤٢) من ط. (٤٤٣) من ط. (٤٤٤) من ط. (٤٤٥) من ط. (٤٤٦) من ط. (٤٤٧) من ط. (٤٤٨) من ط. (٤٤٩) من ط. (٤٥٠) من ط. (٤٥١) من ط. (٤٥٢) من ط. (٤٥٣) من ط. (٤٥٤) من ط. (٤٥٥) من ط. (٤٥٦) من ط. (٤٥٧) من ط. (٤٥٨) من ط. (٤٥٩) من ط. (٤٦٠) من ط. (٤٦١) من ط. (٤٦٢) من ط. (٤٦٣) من ط. (٤٦٤) من ط. (٤٦٥) من ط. (٤٦٦) من ط. (٤٦٧) من ط. (٤٦٨) من ط. (٤٦٩) من ط. (٤٧٠) من ط. (٤٧١) من ط. (٤٧٢) من ط. (٤٧٣) من ط. (٤٧٤) من ط. (٤٧٥) من ط. (٤٧٦) من ط. (٤٧٧) من ط. (٤٧٨) من ط. (٤٧٩) من ط. (٤٨٠) من ط. (٤٨١) من ط. (٤٨٢) من ط. (٤٨٣) من ط. (٤٨٤) من ط. (٤٨٥) من ط. (٤٨٦) من ط. (٤٨٧) من ط. (٤٨٨) من ط. (٤٨٩) من ط. (٤٩٠) من ط. (٤٩١) من ط. (٤٩٢) من ط. (٤٩٣) من ط. (٤٩٤) من ط. (٤٩٥) من ط. (٤٩٦) من ط. (٤٩٧) من ط. (٤٩٨) من ط. (٤٩٩) من ط. (٥٠٠) من ط. (٥٠١) من ط. (٥٠٢) من ط. (٥٠٣) من ط. (٥٠٤) من ط. (٥٠٥) من ط. (٥٠٦) من ط. (٥٠٧) من ط. (٥٠٨) من ط. (٥٠٩) من ط. (٥١٠) من ط. (٥١١) من ط. (٥١٢) من ط. (٥١٣) من ط. (٥١٤) من ط. (٥١٥) من ط. (٥١٦) من ط. (٥١٧) من ط. (٥١٨) من ط. (٥١٩) من ط. (٥٢٠) من ط. (٥٢١) من ط. (٥٢٢) من ط. (٥٢٣) من ط. (٥٢٤) من ط. (٥٢٥) من ط. (٥٢٦) من ط. (٥٢٧) من ط. (٥٢٨) من ط. (٥٢٩) من ط. (٥٣٠) من ط. (٥٣١) من ط. (٥٣٢) من ط. (٥٣٣) من ط. (٥٣٤) من ط. (٥٣٥) من ط. (٥٣٦) من ط. (٥٣٧) من ط. (٥٣٨) من ط. (٥٣٩) من ط. (٥٤٠) من ط. (٥٤١) من ط. (٥٤٢) من ط. (٥٤٣) من ط. (٥٤٤) من ط. (٥٤٥) من ط. (٥٤٦) من ط. (٥٤٧) من ط. (٥٤٨) من ط. (٥٤٩) من ط. (٥٥٠) من ط. (٥٥١) من ط. (٥٥٢) من ط. (٥٥٣) من ط. (٥٥٤) من ط. (٥٥٥) من ط. (٥٥٦) من ط. (٥٥٧) من ط. (٥٥٨) من ط. (٥٥٩) من ط. (٥٦٠) من ط. (٥٦١) من ط. (٥٦٢) من ط. (٥٦٣) من ط. (٥٦٤) من ط. (٥٦٥) من ط. (٥٦٦) من ط. (٥٦٧) من ط. (٥٦٨) من ط. (٥٦٩) من ط. (٥٧٠) من ط. (٥٧١) من ط. (٥٧٢) من ط. (٥٧٣) من ط. (٥٧٤) من ط. (٥٧٥) من ط. (٥٧٦) من ط. (٥٧٧) من ط. (٥٧٨) من ط. (٥٧٩) من ط. (٥٨٠) من ط. (٥٨١) من ط. (٥٨٢) من ط. (٥٨٣) من ط. (٥٨٤) من ط. (٥٨٥) من ط. (٥٨٦) من ط. (٥٨٧) من ط. (٥٨٨) من ط. (٥٨٩) من ط. (٥٩٠) من ط. (٥٩١) من ط. (٥٩٢) من ط. (٥٩٣) من ط. (٥٩٤) من ط. (٥٩٥) من ط. (٥٩٦) من ط. (٥٩٧) من ط. (٥٩٨) من ط. (٥٩٩) من ط. (٦٠٠) من ط. (٦٠١) من ط. (٦٠٢) من ط. (٦٠٣) من ط. (٦٠٤) من ط. (٦٠٥) من ط. (٦٠٦) من ط. (٦٠٧) من ط. (٦٠٨) من ط. (٦٠٩) من ط. (٦١٠) من ط. (٦١١) من ط. (٦١٢) من ط. (٦١٣) من ط. (٦١٤) من ط. (٦١٥) من ط. (٦١٦) من ط. (٦١٧) من ط. (٦١٨) من ط. (٦١٩) من ط. (٦٢٠) من ط. (٦٢١) من ط. (٦٢٢) من ط. (٦٢٣) من ط. (٦٢٤) من ط. (٦٢٥) من ط. (٦٢٦) من ط. (٦٢٧) من ط. (٦٢٨) من ط. (٦٢٩) من ط. (٦٣٠) من ط. (٦٣١) من ط. (٦٣٢) من ط. (٦٣٣) من ط. (٦٣٤) من ط. (٦٣٥) من ط. (٦٣٦) من ط. (٦٣٧) من ط. (٦٣٨) من ط. (٦٣٩) من ط. (٦٤٠) من ط. (٦٤١) من ط. (٦٤٢) من ط. (٦٤٣) من ط. (٦٤٤) من ط. (٦٤٥) من ط. (٦٤٦) من ط. (٦٤٧) من ط. (٦٤٨) من ط. (٦٤٩) من ط. (٦٥٠) من ط. (٦٥١) من ط. (٦٥٢) من ط. (٦٥٣) من ط. (٦٥٤) من ط. (٦٥٥) من ط. (٦٥٦) من ط. (٦٥٧) من ط. (٦٥٨) من ط. (٦٥٩) من ط. (٦٦٠) من ط. (٦٦١) من ط. (٦٦٢) من ط. (٦٦٣) من ط. (٦٦٤) من ط. (٦٦٥) من ط. (٦٦٦) من ط. (٦٦٧) من ط. (٦٦٨) من ط. (٦٦٩) من ط. (٦٧٠) من ط. (٦٧١) من ط. (٦٧٢) من ط. (٦٧٣) من ط. (٦٧٤) من ط. (٦٧٥) من ط. (٦٧٦) من ط. (٦٧٧) من ط. (٦٧٨) من ط. (٦٧٩) من ط. (٦٨٠) من ط. (٦٨١) من ط. (٦٨٢) من ط. (٦٨٣) من ط. (٦٨٤) من ط. (٦٨٥) من ط. (٦٨٦) من ط. (٦٨٧) من ط. (٦٨٨) من ط. (٦٨٩) من ط. (٦٩٠) من ط. (٦٩١) من ط. (٦٩٢) من ط. (٦٩٣) من ط. (٦٩٤) من ط. (٦٩٥) من ط. (٦٩٦) من ط. (٦٩٧) من ط. (٦٩٨) من ط. (٦٩٩) من ط. (٧٠٠) من ط. (٧٠١) من ط. (٧٠٢) من ط. (٧٠٣) من ط. (٧٠٤) من ط. (٧٠٥) من ط. (٧٠٦) من ط. (٧٠٧) من ط. (٧٠٨) من ط. (٧٠٩) من ط. (٧١٠) من ط. (٧١١) من ط. (٧١٢) من ط. (٧١٣) من ط. (٧١٤) من ط. (٧١٥) من ط. (٧١٦) من ط. (٧١٧) من ط. (٧١٨) من ط. (٧١٩) من ط. (٧٢٠) من ط. (٧٢١) من ط. (٧٢٢) من ط. (٧٢٣) من ط. (٧٢٤) من ط. (٧٢٥) من ط. (٧٢٦) من ط. (٧٢٧) من ط. (٧٢٨) من ط. (٧٢٩) من ط. (٧٣٠) من ط. (٧٣١) من ط. (٧٣٢) من ط. (٧٣٣) من ط. (٧٣٤) من ط. (٧٣٥) من ط. (٧٣٦) من ط. (٧٣٧) من ط. (٧٣٨) من ط. (٧٣٩) من ط. (٧٤٠) من ط. (٧٤١) من ط. (٧٤٢) من ط. (٧٤٣) من ط. (٧٤٤) من ط. (٧٤٥) من ط. (٧٤٦) من ط. (٧٤٧) من ط. (٧٤٨) من ط. (٧٤٩) من ط. (٧٥٠) من ط. (٧٥١) من ط. (٧٥٢) من ط. (٧٥٣) من ط. (٧٥٤) من ط. (٧٥٥) من ط. (٧٥٦) من ط. (٧٥٧) من ط. (٧٥٨) من ط. (٧٥٩) من ط. (٧٦٠) من ط. (٧٦١) من ط. (٧٦٢) من ط. (٧٦٣) من ط. (٧٦٤) من ط. (٧٦٥) من ط. (٧٦٦) من ط. (٧٦٧) من ط. (٧٦٨) من ط. (٧٦٩) من ط. (٧٧٠) من ط. (٧٧١) من ط. (٧٧٢) من ط. (٧٧٣) من ط. (٧٧٤) من ط. (٧٧٥) من ط. (٧٧٦) من ط. (٧٧٧) من ط. (٧٧٨) من ط. (٧٧٩) من ط. (٧٨٠) من ط. (٧٨١) من ط. (٧٨٢) من ط. (٧٨٣) من ط. (٧٨٤) من ط. (٧٨٥) من ط. (٧٨٦) من ط. (٧٨٧) من ط. (٧٨٨) من ط. (٧٨٩) من ط. (٧٩٠) من ط. (٧٩١) من ط. (٧٩٢) من ط. (٧٩٣) من ط. (٧٩٤) من ط. (٧٩٥) من ط. (٧٩٦) من ط. (٧٩٧) من ط. (٧٩٨) من ط. (٧٩٩) من ط. (٨٠٠) من ط. (٨٠١) من ط. (٨٠٢) من ط. (٨٠٣) من ط. (٨٠٤) من ط. (٨٠٥) من ط. (٨٠٦) من ط. (٨٠٧) من ط. (٨٠٨) من ط. (٨٠٩) من ط. (٨١٠) من ط. (٨١١) من ط. (٨١٢) من ط. (٨١٣) من ط. (٨١٤) من ط. (٨١٥) من ط. (٨١٦) من ط. (٨١٧) من ط. (٨١٨) من ط. (٨١٩) من ط. (٨٢٠) من ط. (٨٢١) من ط. (٨٢٢) من ط. (٨٢٣) من ط. (٨٢٤) من ط. (٨٢٥) من ط. (٨٢٦) من ط. (٨٢٧) من ط. (٨٢٨) من ط. (٨٢٩) من ط. (٨٣٠) من ط. (٨٣١) من ط. (٨٣٢) من ط. (٨٣٣) من ط. (٨٣٤) من ط. (٨٣٥) من ط. (٨٣٦) من ط. (٨٣٧) من ط. (٨٣٨) من ط. (٨٣٩) من ط. (٨٤٠) من ط. (٨٤١) من ط. (٨٤٢) من ط. (٨٤٣) من ط. (٨٤٤) من ط. (٨٤٥) من ط. (٨٤٦) من ط. (٨٤٧) من ط. (٨٤٨) من ط. (٨٤٩) من ط. (٨٥٠) من ط. (٨٥١) من ط. (٨٥٢) من ط. (٨٥٣) من ط. (٨٥٤) من ط. (٨٥٥) من ط. (٨٥٦) من ط. (٨٥٧) من ط. (٨٥٨) من ط. (٨٥٩) من ط. (٨٦٠) من ط. (٨٦١) من ط. (٨٦٢) من ط. (٨٦٣) من ط. (٨٦٤) من ط. (٨٦٥) من ط. (٨٦٦) من ط. (٨٦٧) من ط. (٨٦٨) من ط. (٨٦٩) من ط. (٨٧٠) من ط. (٨٧١) من ط. (٨٧٢) من ط. (٨٧٣) من ط. (٨٧٤) من ط. (٨٧٥) من ط. (٨٧٦) من ط. (٨٧٧) من ط. (٨٧٨) من ط. (٨٧٩) من ط. (٨٨٠) من ط. (٨٨١) من ط. (٨٨٢) من ط. (٨٨٣) من ط. (٨٨٤) من ط. (٨٨٥) من ط. (٨٨٦) من ط. (٨٨٧) من ط. (٨٨٨) من ط. (٨٨٩) من ط. (٨٩٠) من ط. (٨٩١) من ط. (٨٩٢) من ط. (٨٩٣) من ط. (٨٩٤) من ط. (٨٩٥) من ط. (٨٩٦) من ط. (٨٩٧) من ط. (٨٩٨) من ط. (٨٩٩) من ط. (٩٠٠) من ط. (٩٠١) من ط. (٩٠٢) من ط. (٩٠٣) من ط. (٩٠٤) من ط. (٩٠٥) من ط. (٩٠٦) من ط. (٩٠٧) من ط. (٩٠٨) من ط. (٩٠٩) من ط. (٩١٠) من ط. (٩١١) من ط. (٩١٢) من ط

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مِنْ جَمْعِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَإِحْيَاءِ الْعِظَامِ الْبَالِيَةِ.

**الآية ١٤٩** وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَتَهْلِكُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ يقول، والله أعلم: حيث ما كنت من المدائن والبلدان ﴿قَوْلٌ وَتَهْلِكُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: شطره: تِلْقَاءُهُ ونحو وجهيه. وهذا ما يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ يقول: إن المسجد الحرام قبلة لمن نأى عن البيت، وبعد، من أهل الآفاق حيث أمر نبيّه ﷺ بالتوجه إلى شطر المسجد الحرام حيث ما كانت من البلدان. وبالله العصمة والتوفيق.

قال الشيخ، رحمه الله: (ذكر المسجد، ومعناه موضع<sup>(١)</sup> منه؛ عرفت ذلك بالفحص من البقاع البعيدة والأمكنة الخفية لا بالظاهر ولا ذكر وصلّي البيان به).

وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾؛ قيل ﴿وَإِنَّهُ﴾ تحويل القبلة هو الحق ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، وقيل: ﴿وَإِنَّهُ﴾ يعني محمداً ﷺ هو الحق ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، ويحتمل ﴿وَإِنَّهُ﴾ يعني القرآن، هو الحق ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِتَبِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ قد ذكرنا هذا فيما تقدم<sup>(٣)</sup>.

**الآية ١٥٠** وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ على ما ذكرنا<sup>(٤)</sup>. وقوله: ﴿وَعَيْتٌ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَيُؤْفَكُمْ شَطْرُ﴾ خاطب الكل، وأمرهم بالتوجه إليه حيث ما كانوا حتى لا يكون هو المخصوص به دونهم.

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾؛ تأويل هذا الكلام، [والله أعلم]<sup>(٥)</sup>، أنه لما اختار اليهود ناحية المغرب قبله والنصارى ناحية المشرق بهزأهم، أنزل الله ﷻ: ﴿يَتْلُو الشَّرِيفُ وَالْمَغْرِبِيُّ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِيَّاكَ يَرِيطُ مُسْتَقِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup> [البقرة: ١٤٢]، وقال: ﴿فَأَيُّكُمْ تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ عذرهم وججاجهم بما في كتبهم أنه يحولهم، وذلك معنى قوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾.

ثم اختلِف في قوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٧)</sup>؛ قيل: أراد بالناس أهل الكتاب، وأراد بالذين ظلموا غيرهم من الكفرة. وتأويله: لئلا يكون لأهل الكتاب حجة ولا الذين ظلموا، وقيل: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ يعني أهل الكتاب ﴿عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، فيقولوا: ليس هذا الوصف في كتبهم: أنه يُصَلَّى إلى بيت المقدس وقتاً، ثم يُحوَّل إلى الكعبة، ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾؛ يقول: إلا من ظلم منهم عليكم في الكلام بلا حجة [ولا دليل]<sup>(٨)</sup>، [فيقولوا: ليس هذا الوصف]<sup>(٩)</sup>. ومثل هذا جائز في الكلام: يقول [رجل]<sup>(١٠)</sup> لآخر: ليس لك عليّ حجة إلا أن تظلمني بلا حجة، وقال الفراء: هذا كما يقول الرجل لآخر: الناس لك حامدون إلا المعتدي عليك. صواب في المعنى، خطأ في العربية، وذكر بيتاً يدل على الجواز:

ما بالمدينة دار غبر واحد      دار الخليفة إلا دار مروان<sup>(١١)</sup>

[بمعنى ولا دار مروان]<sup>(١٢)</sup>، وقيل أيضاً: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ على القطع من الأول والابتداء بهذا: أي لا تخشوا الذين ظلموا في الضرر لكم، ولكن اخشوني في ترككم إياها، ويقال: لا تخشَوْهم بالقتال والغلبة؛ فذلك لهم من أمن من<sup>(١٣)</sup> الأعداء. وعلى هذا يُخرَجُ قوله: ﴿وَلَا يُتِمُّونَ وَعْدَهُمْ﴾ يعني [لأمن من]<sup>(١٤)</sup> الأعداء. أو أراد بالنعمة كل نعمة من الإسلام والنصر وغيره ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَهْتَدُونَ﴾ القيلة، وتهتدون الإرشاد والصواب.

(١) في النسخ الثلاث: موضعاً. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع، كان الذكر في تفسير الآية: ٧٤ والآية: ١٤٤. (٤) كان ذلك في تفسير الآية ١٤٩. (٥) من طع وطم، ساقطة من الأصل. (٦) من طع، في الأصل: ﴿يَتْلُو الشَّرِيفُ وَالْمَغْرِبِيُّ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ في طم: ﴿يَتْلُو الشَّرِيفُ وَالْمَغْرِبِيُّ﴾ الآية ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. (٧) من طع وم، ساقطة من الأصل، وأدرج قبلها في طع: وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٨) من طع وم. (٩) ساقطة من م، وأدرج بعدها في الأصل: ولا دليل. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) نسب هذا البيت في: كتاب سيبويه إلى الفرزدق ٣٤٠/٢، والمقصود بالخليفة، مروان بن الحكم. (١٢) من طع وم. (١٣) في النسخ الثلاث: عن. (١٤) من طع، في الأصل م: لا من.

## الآية ١٥١

وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ كما حرف لا يصح ذكره إلا على تقدّم كلام؛ إذ هو حرف عطف ونسقي؛ وهو، والله أعلم، كما أرسلنا إليكم رسولاً، وأنعم عليكم بمعرفة وحدانيته وبمعرفة مُحاجة الكفرة عليكم بإكرامه وإياكم بمحمد ﷺ كذلك يجب عليكم أن تذكروهم، وتشكروا له. ويَحْتَمِلُ على التقديم والتأخير على ما قاله أهل التفسير؛ كأنه قال: فأذكروني كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم، وذلك في القرآن كثير.

قال الفراء: (يَحْتَمِلُ) ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا فِيكُمْ﴾ أذكركم، فيكون فيه جوابه؛ لذلك جزم. وهذا كقول الرجل: كما أحسنت فأحين<sup>(١)</sup>. [وقوله: ﴿وَرَزَقْنَاكُمْ﴾] قال ابن عباس رضي الله عنه (ياخذ زكاة أموالكم، ففيه زكائكم) وقيل: ﴿وَرَزَقْنَاكُمْ﴾ يدعوكم إلى ما به زكاة أنفسكم وصلاحتها، وهو التوحيد، وقد ذكرنا هذا فيما تقدّم<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿وَمَلِكُمْ أَلِكْتَبَ﴾ وهو القرآن ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾: قيل فيه بوجوه: قيل: الحكمة: الفقه، وقيل: الحكمة: الحلال والحرام، وقيل: الحكمة: السنّة، وقيل: الحكمة: الوعظ، وقيل: الحكمة [هي الإصابة]<sup>(٣)</sup>، ومنه سمي الحكيم حكيماً لأنه مُصَيَّب. وقال الحسن: (الكتاب والحكمة واحد، وهو على التكرار كقوله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْفُرْقَانِ وَكِتَابُ تُبَيِّنُ﴾ [النمل: ١]، وهما واحد).

وقوله: ﴿وَرَسُولُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَكُونُونَ﴾ من التوحيد والشرائع والمُحاجة، وما أكرمهم بمحمد وما أنعم عليهم من أنواع النعم.

وقوله: ﴿رَسُولًا فِيكُمْ﴾ خاطب العرب، وذكرهم بما أنعم عليهم من بعث الرسل فيهم ومنهم، وإنزال<sup>(٤)</sup> الكتاب بلسانهم، وهم كانوا يتمنون ذلك كقوله<sup>(٥)</sup>: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧] فمرّ عليهم بذلك، وبه استوجبوا الفضيلة على غيرهم، [وكفى به]<sup>(٦)</sup> فضلاً، وقوله: ﴿وَأَنسُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أُنْفُسِهِمْ لَيْتَ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لِّيَكُونُوا أَهْدَىٰ مِنْ أَمْدَىٰ الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ﴾ [الآية]<sup>(٧)</sup> [فاطر: ٤٢].

## الآية ١٥٢

وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾؛ قيل: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ بالطاعة في الدنيا ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ في الآخرة بالتجاوز عن سيئاتكم، وقيل: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ في الرخاء والسعة ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ في الضيق والشدة، وقيل: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ في الخلوات ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ في ملأ [من]<sup>(٨)</sup> الناس، وأذكركم في ملأ من الملائكة. ويَحْتَمِلُ ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ بالشكر بما أنعمت عليكم ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ بالزيادة عليها، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَأَنكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُون﴾: أي وجهوا شكر نعمتي إليّ، ولا تشكروا غيري، ويَحْتَمِلُ: ﴿وَأَنكُرُوا﴾ أي وجهوا العبادة إليّ، ولا تعبّدوا غيري، والله أعلم.

## الآية ١٥٣

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْبُتُورُ مَائِمًا اسْتَسْيِرُوا بِالْغَيْبِ وَالْمَلَكُوتِ﴾ الآية<sup>(٩)</sup>: قد ذكرنا تأويل هذه الآية فيما تقدّم<sup>(١٠)</sup>.

## الآية ١٥٤

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءٌ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: إن العرب تُعرف الميت<sup>(١١)</sup>: من انقطع ذكره؛ إذا لم يبق له أحد يذكر به من نحو الولد وغيره، فيقولون عن<sup>(١٢)</sup> هؤلاء: إن ذكرهم قد انقطع، فأخبر الله تعالى نبيه ﷺ أنهم مذكورون في ملأ من الملائكة.

وقال الحسن: (إن أرواح المؤمنين تُعرض على الجنان، وتُعرض أرواح الكفرة على النيران، فيكون لأرواح الشهداء

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٩٢/١. (٢) كان ذلك في تفسير الآية: ١٢٩، من طع، وقد أدرجت هذه العبارة في الأصل وم بعد نهاية قول الحسن في قوله تعالى: ﴿وَمَلِكُمْ أَلِكْتَبَ﴾. (٣) من م، في طع: الإصابة، في الأصل: هي الإضافة. (٤) من طع، في الأصل وم: وأنزل. (٥) من طع، في الأصل وم: كقولهم. (٦) في طع: كفى بهم، في الأصل وم: بهم. (٧) من م، وأدرجت تمة الآية في طع بدلاً منها، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٠) كان ذلك في تفسير الآية: ٤٥. (١١) في النسخ الثلاث: الموتى. (١٢) في النسخ الثلاث: عند.

فضلٌ لذَّةٌ ما لا يكونُ لغيرِهِمْ مِنَ الأرواحِ، ويكونُ لأرواحِ آلِ فرعونَ فضلٌ ألمٌ بعرضِها على النارِ ما لا يكونُ لغيرِهِمْ مِنَ الكفرةِ ذلكَ، فاستَوْجَبُوا اسْمَ الحياةِ بفضلِ لذَّةٍ ما يَجِدُونَ مِنَ اللذَّةِ على غيرِهِمْ). أخبرَ ﷺ أنَ [أرواحَ الشهداءِ]<sup>(١)</sup> في الغيبِ تَلذَّذُ مثلَ تَلذَّذِهِمْ على ما كانتَ عليه في الأجسادِ في دُنْيَاهُمْ ههـ.

وقيلَ: إنَّ الشهيدَ حيٌّ عندَ ربِّه كما عُرِفَ في اللغةِ أنَّ الشهيدَ، هو [الحاضرُ. أخبرَ ﷺ أنهم حضورٌ عندَ ربِّهم، وإنَّ غابُوا عنكم]<sup>(٢)</sup>، وقيلَ: إنَّ الحياةَ والموتَ على ضروبٍ: فمنها الحياةُ الطبيعيَّةُ<sup>(٣)</sup> والحياةُ العَرَضِيَّةُ<sup>(٤)</sup> [والموتُ الطبيعيُّ]<sup>(٥)</sup> والموتُ العَرَضِيُّ؛ فالحياةُ [العَرَضِيَّةُ، هي اليقظةُ، وهي]<sup>(٦)</sup> الحياةُ بالدينِ كقولِهِ: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ مِثْلًا فَلَحِيتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] وكقولِهِ: ٢٢ - ١ / ﴿فِي الْحَيَاةِ﴾ [غافر: ٥١] بالعلمِ [والموتُ العَرَضِيُّ، هو الموتُ]<sup>(٧)</sup> بالجهلِ. والحياةُ [الطبيعيَّةُ هي التي بها]<sup>(٨)</sup> قِوَامُ النفسِ، والموتُ الطبيعيُّ هو الذي به فِوَاتُ النفسِ، والشهادةُ [هي التي بها]<sup>(٩)</sup> اكْتِسَابُ الحياةِ في الآخرةِ، سُمِّيَ بهِ حَيًّا، واللهُ أعلمُ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ<sup>(١٠)</sup> تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [أي لا تقولوا ﴿أَمُوتَ﴾]<sup>(١١)</sup> لِمَا يَنْفَرُ طَبْعُكُمْ عَنِ الموتِ، ولكن قولوا ﴿بَلْ أحيَاءُ﴾ لترغبَ أنفُسُكُمْ في الجهادِ؛ إذ هو يَرِدُ بحياةِ الدنيا والدينِ مع ما يَحْتَمِلُ أن يكونَ اللهُ بفضلهِ يَجْعَلُ لَهُمْ ما كَانَ لَهُمْ لو كانوا أحياءَ يَمُوتُونَ، فكانهم أحياءُ فيما جُعِلَتْ لَهُمْ حياةُ الدنيا، واللهُ أعلمُ.

## الآية ١٥٥

وقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْفَقْرِ وَالْجُوعِ﴾، وما ذَكَرَ فِيهِ تَذَكُّيرٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ الْخَلْقِ<sup>(١٢)</sup> لئلا يَجْزَعُوا على ما يَصِيبُهُمْ مِنْ أنواعِ ما ذَكَرَ مِنَ المصائبِ؛ وفي كُلِّ نوعٍ [مِنْ ذَلِكَ]<sup>(١٣)</sup> إِضْمَارُ شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ: شَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَشَيْءٍ مِنَ الْجُوعِ، واللهُ أعلمُ؛ لأنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَ فِي غيرِ آيَةٍ<sup>(١٤)</sup> أَنَّهُ خَلَقَهُمْ لِلْمَوْتِ وَالْفَنَاءِ، وَأَنَّ مَا أَعْطَاهُمْ مِنَ الدُّنْيَا وَالزَّيْنَةِ فِيهَا، كُلُّهُ لِلْفَنَاءِ وَالْفَوَاتِ، بقولِهِ: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ الآية<sup>(١٥)</sup> [الملك: ٢] وقولِهِ<sup>(١٦)</sup>: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا﴾ [إلى قولِهِ]<sup>(١٧)</sup>: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُثًا﴾ [الكهف: ٧ و ٨]؛ أَخْبَرَ أَنَّ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا لِلْفَنَاءِ، فَتَمَنَّى عَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ دُونَ ما ذَكَرَ؟ يَعْلمُوا<sup>(١٨)</sup> أَنَّ ما أَعْطَاهُمْ مِنَ الحياةِ والصَّحَةِ والسلامَةِ لم يكنْ أَعْطَاهُمْ لِحَقِّ<sup>(١٩)</sup> لَهُمْ، بَلِ لِلْإِفْضَالِ وَالْإِحْسَانِ، وقد جعلَ ذَلِكَ لِمَدَّةٍ لا لِلأَبَدِ، فكانها في غيرِ تلكَ المَدَّةِ لغيرِهِمْ لا لَهُمْ، فَعَرَفُوا بِهِ مِثْلَهُ لَوْ قَتِ، وَحَقُّهُ وَفَتْ الأخِذِ.

ثم يَحْتَمِلُ ما ذَكَرَ مِنَ الْخَوْفِ وَجَهَيْنِ: على جَهَةِ الْعِبَادَةِ مِنْ نَحْوِ الْأَمْرِ بِمُجَاهَدَةِ الْعَدُوِّ وَالْقِتَالِ مَعَهُ، وَيَحْتَمِلُ لا على جَهَةِ الْعِبَادَةِ. وكذلك<sup>(٢٠)</sup> الْجُوعُ يَحْتَمِلُ الْجُوعَ الَّذِي فِيهِ عِبَادَةٌ، وهو الصَّوْمُ، وَيَحْتَمِلُ ما يَصِيبُهُمْ مِنَ الْمَجَاعَةِ فِي الْقَحْطِ ما أَصَابَ أَهْلَ مَكَّةَ سِنِينَ. وكذلك قولُهُ: ﴿وَنَقُصُّ بِينَ الْأَمْوَالِ﴾ [يَحْتَمِلُ امْتِحَانَهُمْ]<sup>(٢١)</sup> بِأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ، وَيَحْتَمِلُ الْهَلَاكَ بِسَبَبِهِ<sup>(٢٢)</sup>. وكذلك ﴿وَالْأَنْفُسِ﴾ يَحْتَمِلُ الصَّرْفَ على الوجهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُهُمَا. وكذلك ﴿وَالْأَمْوَالِ﴾.

ثم لا يَحْتَمِلُ خُصُوصَ الْإِمْتِحَانِ بما ذَكَرَ دُونَ غَيْرِهِ، لَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ؛ لَهُ أَنْ يَمْتَحِنَهُمْ أَجْمَعِينَ<sup>(٢٣)</sup> بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمُحَنِ. لَكِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ ما ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمَّا عَرَفَهُمْ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ إِنَّمَا خَلَقَ لِلْفَنَاءِ، فَالْبَعْضُ مِنْهُ كَذَلِكَ لِيَخِفَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، واللهُ أعلمُ.

## الآية ١٥٦

[وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾]<sup>(٢٤)</sup>.

أَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَبْشُرَ الَّذِينَ صَبَرُوا عَلَى الْمَصَائِبِ الَّتِي امْتَحَنَتْهُمْ بِهَا ﷻ وَلَمْ يَجْزَعُوا عَلَيْهَا وَ﴿قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ

(١) من طع، في الأصل وم: أرواحهم. (٢) ساقطة من طع. (٣) في النسخ الثلاث: الطبيعي. (٤) في النسخ الثلاث: العرضي. (٥) من طع، ساقطة من الأصل وم. (٦) في النسخ الثلاث: العرضي هو اليقظة وهو. (٧) في النسخ الثلاث: إنه ميت. (٨) في النسخ الثلاث: الطبيعي هو الذي به. (٩) في النسخ الثلاث: هو الذي به. (١٠) من طع، في الأصل وم: وقوله. (١١) من طع. (١٢) في طع: للخلق. (١٣) في طع: ما ذكر من المصائب. (١٤) في النسخ الثلاث: أي. (١٥) أدرج في طع: تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٦) في النسخ الثلاث: وقال. (١٧) في طع: تنمة الآية. (١٨) في النسخ الثلاث: وليعلموا. (١٩) في م: لخبر. (٢٠) الواو ساقطة من الأصل. (٢١) من طع، في الأصل: يمتحنهم، في م: يَحْتَمِلُ. ﴿وَنَقُصُّ بِينَ الْأَمْوَالِ﴾ يمتحنهم. (٢٢) في النسخ الثلاث: بنفسها. (٢٣) في النسخ الثلاث: بأجمعهم. (٢٤) في النسخ الثلاث: ثم.

رَجُومًا<sup>(١)</sup>؛ فيه الإنذارُ بوحْدانيَّتِهِ ﷻ وبالبعثِ بعدَ الموتِ، وقيلَ: إنَّ هذا الحرفَ خَصَّ بِهِ هذه الأُمَّةَ دونَ غيرها مِنَ الأُمَمِ، لأنَّهُ لم يُذَكَّرْ هذا الحرفُ عَنِ الأُمَمِ السَّالِفَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّ يَعْقُوبَ ﷺ عَلَى كَثْرَةِ مَا أَصَابَهُ مِنَ المَحَنِ والمَصَائِبِ والحَزَنِ عَلَى يَوْسُفَ لم يُذَكَّرْ هذا الحرفُ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَالَ: ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]؟ وَلَوْ كَانَ لَهُمْ هَذَا لَظَهَرَ مِنْهُمْ عَلَى مَا ظَهَرَ غَيْرُهُ، فَدَلَّ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهِذِهِ الأُمَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٢)</sup> قَالَ: «مَنْ اسْتَرْجَعَ [عِنْدَ المَصِيبَةِ]<sup>(٣)</sup> جَبَّرَ اللَّهُ مَصِيبَتَهُ، وَاحْسَنَ عِقَابَهُ، وَجَمَلَ لَهُ خَلْفًا صَالِحًا يَرْضَى بِهِ» [الطبراني في الكبير: ١٣٠٢٧].

ثُمَّ الصَّبْرُ هُوَ حَبْسُ النَفْسِ عَنِ الجَزَعِ عَلَى مَا يَفُوتُ؛ إِذْ هُوَ كُلُّهُ ﷻ مُسْتَعَارٌ<sup>(٤)</sup> عِنْدَ الخَلْقِ، والجَزَعُ عَلَى فُوتِ مَا لَغِيرِهِ مُحَالٌ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷻ ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾؟ [الحديد: ٢٣] نَهَانَا أَنْ نَحْزَنَ عَلَى مَا يَفُوتُ عَنَّا؛ إِذْ هُوَ، فِي الحَقِيقَةِ، لَيْسَ لَنَا، وَأَنْ نَفْرَحَ بِمَا آتَانَا؛ إِذْ هُوَ فِي الحَقِيقَةِ لَغَيْرِنَا. وَاللَّهُ المَوْفِقُ.

<sup>(٤)</sup> [وَقَوْلُهُ تَعَالَى]<sup>(٥)</sup>: ﴿يَتَّقُوا مِنَ الْمَوْتِ وَالتَّوْبَةِ﴾: فَهُوَ عَلَى إِضْمَارِ الشَّيْءِ فِي كُلِّ حَرْفٍ؛ إِذْ هُوَ بِحَقِّ العَطْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَكَانَهُ قَالَ: ﴿يَتَّقُوا مِنَ الْمَوْتِ وَالتَّوْبَةِ﴾ وَشَيْءٍ مِنَ الجَوْعِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ يَتَوَجَّهْ إِلَى مَا أَخْبَرَ مِنَ البَلَوَى إِلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتْلُوهُ عِبَادَةً، فِيهَا مَا ذَكَرَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَتْلُوهُ بِالَّذِي ذَكَرَ لَا عَلَى عِبَادَةٍ يُدْفَعُ إِلَيْهَا<sup>(٦)</sup>، وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يَتْلُوهُ بِالْجِهَادِ، وَفِيهِ الخَوْفُ، أَوْ يَتْلُوهُ بِأَنْوَاعِ أَوْصَابٍ تُحُلُّ بِهِ، فَيَخَافُ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ، ﴿وَالْجُوعُ﴾ أَنْ يَتْلُوهُ بِالصِّيَامِ الَّذِي فِيهِ ذَلِكَ، أَوْ بِقِلَّةِ الأَتْرَابِ وَغَلَاءِ الأَسْعَارِ، ﴿وَتَقْصِيرِ مَنَ الْأَمْوَالِ﴾ يَكُونُ فِي الجِهَادِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالمُؤْنِ المَجْعُولَةِ فِي الأَمْوَالِ، وَيَكُونُ<sup>(٧)</sup> فِي الخُسْرَانِ فِي التَّجَارَاتِ وَمَا يَلْحَقُ أَنْوَاعَ المَكَايِبِ<sup>(٨)</sup> مِنَ الحَوَائِجِ، ﴿وَالْأَنْفُسِ﴾ يَكُونُ بِالْجِهَادِ وَمَحَارِبَةِ الأَعْدَاءِ، وَيَكُونُ بِأَنْوَاعِ الأَمْرَاضِ، ﴿وَالْتَّمَرِثِ﴾ تَرْجِعُ إِلَى قِلَّةِ الأَنْزَالِ وَقُصُورِ الأَيْدِي عَمَّا بِهِ يُنَالُ وَمُفَارَقَةِ الأَوْطَانِ لِلْجِهَادِ وَالْحَجِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ.

ثُمَّ اللَّهُ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَتْلُوهُمْ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا لَا بِكُلِّ؛ دَلَّ أَنَّهُ ﷻ لَمْ يَقْطَعْ عَلَيْهِمْ كُلَّ المَخَارِجِ بَلْ جَعَلَ لَهُمْ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْ ذَلِكَ مَسْلَكًا، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ [نَقْصٌ وَضَرَرٌ]<sup>(٩)</sup>. وَجَائِزٌ بَلِغُ ذَلِكَ تَمَامًا مَا فِي كُلِّ نَوْعٍ، لَكِنَّهُ بِلُطْفِهِ قَرَّبَ إِلَيْهِمْ، فِيمَا خَوْفُهُمْ وَجَهَ الرِّجَاءِ. وَعَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ أَفْعَالِ ذِي المِحَنِ: إِنَّهَا مَقْرُونَةٌ بِالْخَوْفِ وَالرِّجَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ دَلَّهُمْ عَلَى مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ، فِيمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَتْلُوهُمْ بِهِ، بِحَرْفِ البَشَارَةِ وَالوَعْدِ الْجَزِيلِ الَّذِي يَسْهُلُ / ٢٢ - ب / بِمَثَلِهِ الْبَدَلُ بِمَنْ لَا حَقَّ لَهُ، فَكَيْفَ وَمَنْ لَهُ [كُلِّيَّةُ ذَلِكَ]<sup>(١٠)</sup>؟ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسِّرِ الصَّابِرِينَ﴾. ثُمَّ وَصَفَ الصَّابِرِينَ، فَقَالَ: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ هَدَى اللَّهُ عَبْدَهُ إِلَى الإِغْتِمَادِ بِحَرْفِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ المَصِيبَةِ؛ إِذْ جُلُّ التَّوْحِيدِ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ، وَفِيهِ التَّبَرُّيُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي حُكْمِ اللَّهِ أَيُّ<sup>(١١)</sup> رَأْيٍ، وَبِذَلِكَ النَّفْسِ لَهُ لِيَحْكُمَ فِيهَا بِمَا شَاءَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ كَانَهُ قَالَ: مَا لَنَا فِيمَا لَيْسَ لَنَا حُكْمٌ وَلَا تَدْبِيرٌ، وَأَبْدَأَ يَكُونُ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مُلْكٍ لِمَنْ يَمْلِكُهُ، وَمِثْلُ هَذَا يَقْدِرُ عَلَى كَفِّ الْأَنْفُسِ عَنِ الجَزَعِ وَخَمْلِهَا عَلَى مَا تَكْرَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ فَكَانَهُ: إِذْ إِلَيْهِ مَرْجِعُنَا، لَا فَرْقَ أَنْ نَرْجِعَ إِلَيْهِ جُمْلَةً أَوْ بِالتَّفَارِيقِ، بَلْ بِالتَّفَارِيقِ عَلَيْنَا الإِبْقَاءَ،

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع. (٣) في النسخ الثلاث: مستعاد. (٤) من طع، وأدرج ما بعد هذين المعقوفين والمعقوفين المقابلين لهما من هنا إلى الصفحة التالية من ١٢ ... ولا قوة إلا بالله<sup>(٥)</sup> في الأصل وم بعد العبارة: وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِن رَّبِّهِمْ﴾ ... فهو على ما أخبرت من كرمه فيما يعامل عبده ﷻ ولا قوة إلا بالله. ص ١١٠ س ٩ و س ١٠. (٥) ساقطة من طع. (٦) في النسخ الثلاث: إليه. (٧) من م وطع، في الأصل: فيكون. (٨) من طع، في الأصل وم: المكاتب. (٩) في النسخ الثلاث: نقصاً وضراً. (١٠) في طع: كليته ذلك. (١١) في الأصل وم: أو رأى في طع: أدرأى.

وفضلُ القبولِ منا البعضَ دونَ الكلِّ. وفي ذلك تذكيرُ النفسِ عاقبتها ليكونَ كَمَنْ يُقَدِّمَ شيئاً مما به قوامُهُ إلى مكانٍ قرارِهِ، وقد انتهى الخبرُ بالبلوغِ، فمعلومٌ أنَّ ذلكَ أطيبُ لنفسِهِ وأسكنُ لقلْبِهِ مِنْ أَنْ يكونَ جميعُ ذلكَ معه، وباللهِ التوفيقُ.

وجملةُ ذلكَ أنَّ هذه الدنيا أنشئت لا لها<sup>(١)</sup>، ولكن ليُكْتَسَبَ بها الآخرةُ، وجعلَ كلُّ شيءٍ منها زائلاً فانياً لِيُنَالَ به الدائمُ الباقي. فهذا لأنَّ حقَّ كُلِّ فيما بصيِّه أن يرى الذي أنشئَ وماله؛ يسعى فيعلمُ أنه بلغَ في تجارته غايتها مِنَ الربحِ، وأنه باعَ الشيءَ الفانيَ بالباقي، مع ما كانَ كلُّ شيءٍ مِنَ الدنيا مؤوقاً<sup>(٢)</sup> بأفاتِ الفناءِ والهلاكِ، [فأبدلَ المؤوقَ]<sup>(٣)</sup> بالذي لا آفةَ فيه، فيجبُ في التدبيرِ ألا يُعَدَّ ذا مصيبةٍ، بل هو أعلى السرورِ وأرفعُ الربحِ، لكنَّ البشرَ جُلَّ على طباعِ نافرةٍ عن كلِّ آلامٍ، جاهلٌ بالعواقبِ التي لعلها يرغبُ فيها كلُّ أحدٍ، لا أن يفرَّ عنها. والله المستعان.

فإن قال قائلٌ: هذا الاسترجاعُ خصَّ به هذه الأمةَ إذ قال يعقوبُ: ﴿يَتَأَسَّى عَلَى يُوسُفَ﴾ الآية [يوسف: ٨٤]، والله أعلمُ، إن كانَ، فهو موضعُ التلقينِ<sup>(٤)</sup> والتعليمِ: أن قولوا ذلكَ، لا لأنَّ<sup>(٥)</sup> هذا المعنى مما يحتملُ أن يكونَ يعقوبُ لا يحقُّه، بل حَقُّه بقولِهِ: ﴿فَصَبَّرْ جَبِيلَ﴾ الآية<sup>(٦)</sup> [يوسف: ٨٣] وقولِهِ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِّي وَحَزَنِي﴾<sup>(٧)</sup> [يوسف: ٨٦]، وهو مع ذلكَ قد كانَ بما أخبره يوسفُ وبما أوحى إليه أنه قد عَلِمَ أنه لم يَهْلِكْ بعدُ، ولم يوجد منه [الجَزَعُ]<sup>(٨)</sup> إلى حينِ يرجعُ إليه مِنَ البعثِ بعدَ الموتِ. ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ<sup>(٩)</sup>.

**الآية ١٥٧** وقولُهُ: ﴿وَأُوتِيكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ﴾؛ قيل: الصلاةُ مِنَ اللَّهِ تَحْتِمِلُ<sup>(١٠)</sup> وجوهاً: تَحْتِمِلُ<sup>(١١)</sup> الرحمةَ والمغفرةَ، وتَحْتِمِلُ<sup>(١٢)</sup> الصلاةُ منه مباحاته الملائكةَ جواباً لهم لما ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠] كيف قلَّتم هذا؟ وفيهم مَنْ يقولُ كذا، وقيل: الصلاةُ منه الثناءُ عليهم، [وأي كرامةٍ تبلغُ كرامةَ ثناءِ اللَّهِ عليهم؟]<sup>(١٣)</sup>.

وقولُهُ: ﴿وَأُوتِيكَ هُمُ الْمُتَهَدِّدُونَ﴾؛ شهدَ اللَّهُ بالاهتداءِ لِمَنْ قَوَّضَ أمرَهُ إلى اللَّهِ، ويسلِّمُ لقضائِهِ<sup>(١٤)</sup> وتقديرِهِ السابقِ، وهو كائنٌ لا محالةً، كقولِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢].

قال الشيخُ، رحمه الله: قولُهُ: ﴿وَلَتَبْلُغُنَّكُمْ بِنْفَى يَنْ الْخَوْفِ﴾ يبلِّغُهُم بالذي كانَ به عالماً ليكونَ به ما علمه يكونُ بالامر والنهي بحقِّ المحنة، وهو كما يستخير<sup>(١٥)</sup> عما هو به خبيرٌ، مع ما كانتِ المحنةُ في الشاهدِ لاستخراجِ الحَقَائِدِ بِكَوْنِ الأمرِ والنهي [فاستعملتُ في الأمرِ والنهي]<sup>(١٦)</sup>، وإن كانَ لا يخفى عليه شيءٌ، بل هو كما قالَ: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣ و...]. ثم لهُ جُعِلَ الغيبُ شاهداً، فجزَّت به المحنةُ ليعلمَ ما قد علمه غائباً شاهداً؛ إذ هو موصوفٌ بذلك في الأزلي، وبالله التوفيقُ.

ثم كانَ العبدُ بجميع ما هو له مِنَ السَّعةِ والسلامةِ، فهو لله في الحقيقة، بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ يعاملُ عبيدَهُ معاملةً مَنْ ليسَ له ما كانَ يطلبُ منه، وبأمرِهِ به، فقالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية<sup>(١٧)</sup> [التوبة: ١١١]، وقالَ: ﴿وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَبًا حَسَنًا﴾ الآية<sup>(١٨)</sup> [المزمل: ٢٠] ليكونَ ذلكَ أطيبَ لأنفسِهِمْ وأرغبَ لهم في البذلِ لما طلبَ منهم، وإن كانَ له أخذُ ذلكَ منهم بلا شيءٍ يَعِدُهُمْ عليه. فعلى ذلكَ قالَ ﷻ: ﴿وَلَتَبْلُغُنَّكُمْ﴾ بالذي ذكرَ؛ يَدُلُّهُمْ على أنَّ ذلكَ منه ليعلموا أنه، فيما كانَ وَعَدَ الإِشْتِرَاءَ مِنْهُمْ، وطلبَ منهم البذلَ بِجَزِيلِ الْعَوَاضِ لَهُمْ، فيخفُ ذلكَ عليهم، وتَطْيِبُ<sup>(١٩)</sup> به أنفسهم، وأن يكونَ

(١) من طع، في الأصل وم: لأنها. (٢) في الأصل وم: مارق باقات، في طع: ماوى باقات، الآفة: العامة أو عرضٌ مفسدٌ لما أصابه: إيفت الزرع كقيل: أصابته الآفة، فهو مؤوق ومثيف: اللسان. (٣) في الأصل: في إبدال الماوى، في م: فأبدل الماوى، في طع: فأبدل الماوى. (٤) من طع وم: في الأصل: التلعين. (٥) في النسخ الثلاث: أن. (٦) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٧) أدرج في طع تنمة الآية بعدما. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) هنا نهاية ما أشرنا إليه آنفاً في: الصفحة السابقة: ص ٩: ﴿[وقوله تعالى: (١٠) في النسخ الثلاث: يحتمل. (١١) في النسخ الثلاث: يحتمل. (١٢) في النسخ الثلاث: يحتمل. (١٣) من طع وم: ساقطة من الأصل. (١٤) من طع وم: في الأصل: قضاء. (١٥) من طع وم، في الأصل: يستخير. (١٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٧) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٨) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٩) من طع، في الأصل وم: ويطلب.



يَذْكُرُ أَوْلَىٰ أَنَّهُ يُنِيلِهِمْ بِالَّذِي ذَكَرَ لِطُغْيَانِهِمْ<sup>(١)</sup> أَنْفُسَهُمْ بِهِ، وَلَا يَتَكَلَّفُوا ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، فَيَضْجَرُونَ عِنْدَ الْإِيتِلَاءِ بِذَلِكَ، وَكَذَا خِلَافٌ لِلطَّبَعِ إِذَا كَانَ عَنْ رِيَاضَتِهِ إِيَّاهُ وَإِشْعَارِهِ بِهِ قَبْلَ النَّزُولِ، كَانَ ذَلِكَ أَيْسَرَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَهُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، مَعَ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ خَطَرٌ فِي الْقُلُوبِ نَسْبُهُ مِثْلُهُ إِلَى الْخَلْقِ وَالتَّشَاؤُمِ بِهِمْ. فَقَدَّمَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ الْبَيَانَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ ذَلِكَ بِالَّذِي جَرَىٰ بِهِ الْوَعْدُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]، فَيَبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ لِنُطْبِيبِ الْأَنْفُسِ، وَتَنْظِيمِ الْقُلُوبِ عَلَيْهِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ الْبَلَوَىٰ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ لَيْسَ بِحَقٍّ لِلْعَبْدِ، بَلْ هُوَ امْتِنَانٌ مِنَ اللَّهِ وَإِفْضَالٌ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يُنْشِئْهُ، وَلَا أَحْيَاهُ نَشْوَ الْأَبَدِيَّةِ وَلَا حَيَاةَ السَّرْمَدِيَّةِ. فَعَلَىٰ ذَلِكَ [جَمِيعُ] <sup>(٢)</sup> مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا سَكَنَ الْعَبْدُ عَلَىٰ هَذَا الَّذِي جُلِّلَ عَلَيْهِ أَمْرُ نَفْسِهِ وَمَا مَلَكَ عَلَيْهِ، سَهَّلَ عَلَيْهِ ذَهَابَهُ، وَطَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ، مَعَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِوَقْتٍ، ثُمَّ هُوَ نِعْمَةٌ [لَهُ] <sup>(٣)</sup> وَلِغَيْرِهِ، فَيَكُونُ الْمَأْخُذُ مِنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ ﷻ ذَكَرَهُ بِالْإِيتِلَاءِ وَالْمَصَائِبِ، فَهُوَ عَلَىٰ مَا أَخْبَرْتُ مِنْ كَرَمِهِ فِيمَا يَعْمَلُ عِبْدَهُ ﷻ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ اللَّهُ ﷻ مَا يُكْرِمُهُمْ، [إِذْ خَنِعُوا لِحُكْمِهِ] <sup>(٤)</sup>، وَرَضُوا بِقَضَائِهِ <sup>(٥)</sup>، مَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ الْآيَةَ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فَقَالَ: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأَوَلَيْكَ هُمْ الْمُهْتَدُونَ﴾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿إِنَّا بَوَقَّ الْمُتَكَبِّرِينَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، فَكَانَ مِنْ فَضْلِهِ أَنْ سَمَّىٰ مَا وَعَدَهُمْ عَلَى الصَّبْرِ أَجْراً. وَمَعْلُومٌ، أَنَّ كَانَ ذَلِكَ حَقّاً. اللَّهُ عَلَيْهِمُ بِالسَّابِقِ مِنْ نِعَمِهِ مَعَ عِظَمِ مَنِيِّهِ، لَكِنَّهُ سَمَّىٰ مَا أَفْضَلَ بِهِ أَجْراً لَهُ، مَعَ مَا كَانَ الْعَبْدُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ بِهِ الْأَجْرَ، لَوْلَا الْإِنْعَامُ مِنْهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

ثُمَّ وَعَدَ لَهُ فِي حَالِ فَعْلِهِ بِخَصَالِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، وَصَلَاتُهُ تَحْتَمِلُ مَبَاهِاتَهُ [الْمَلَائِكَةُ بِهِ] <sup>(٦)</sup> تَعْظِيماً لِمَا بَدَلَ عَبْدُهُ لَهُ، وَخَضَعَ لِحُكْمِهِ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ أَنْ قَالُوا: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا قَدْ سَبَّحَ حَضْرَةَ الْمَصِيبَةِ، وَخَضَعَ لِحُكْمِهِ بِالْإِسْتِرْجَاعِ. وَتَحْتَمِلُ مَغْفِرَتَهُ وَإِجَابَ الثَّوَابِ الْجَزِيلَ لَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ قُلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مَثَرٍ لَمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩ و ١٧٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿مَلَأْنَا كَلْبَكَ عَلَىٰ تَحَرُّرِ شَيْخِكَ﴾ [الصف: ١٠] إِلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَفْضَالِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ. وَتَحْتَمِلُ ثَنَاءَهُ وَذِكْرَهُمْ فِي إِخْبَارِ عِبَادِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [البقرة: ١٥٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩] مَعَ مَا يُرْجَىٰ لَهُ مِنْ زِيَادَةِ الْهُدَىٰ فِي الدُّنْيَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾ [البقرة: ١٧٧]، وَقَوْلِهِ <sup>(٧)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧].

[وَالثَّانِيَةُ: الرَّحْمَةُ] <sup>(٨)</sup>: قَدْ يُرْجَعُ [إِسْتِرْجَاعُهُ رَحْمَةً، يُكْرِمُهُ بِهَا] <sup>(٩)</sup> وَتَحْتَمِلُ مَحَبَّةً <sup>(١٠)</sup> يُلْقِيهَا فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ حَتَّىٰ يَحْبُوهُ <sup>(١١)</sup> بِهَا أَوْ خَلْفاً <sup>(١٢)</sup> يَعْطِيهِ فِي الدُّنْيَا.

[وَالثَّلَاثَةُ: الْهُدَايَةُ] <sup>(١٣)</sup>: ثُمَّ شَهِدَ اللَّهُ لَهُمْ بِالْهُدَايَةِ؛ وَذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا اهْتَدَوْا لِدِينِهِ وَلِمَا مَنَّ عَلَيْهِمْ فِي الْمَصِيبَةِ مِنَ التَّسْلِيمِ لِلَّهِ، وَيَحْتَمِلُ الْإِهْتِدَاءَ لَطَرِيقِ الْجَنَّةِ عَلَىٰ مَا بَيَّنَّ أَنَّهُ وَعَدَ الشَّهَدَاءَ بِقَوْلِهِ <sup>(١٤)</sup>: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] لِلْإِسْتِرْجَاعِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يُعْطَ الْإِسْتِرْجَاعُ مَنْ كَانَ

(١) من طع، في الأصل وم: ليطلبوا. (٢) من م وطع، ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع، في الأصل وم: خصوا الحكمة. (٥) في النسخ الثلاث: لقضائه. (٦) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٧) في النسخ الثلاث: بالملائكة. (٨) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٩) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٠) من ط ع، ساقطة من الأصل وم. (١١) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٢) في م: كقولهم: رحمة، في طع: والثاني: الرحمة. (١٣) في النسخ الثلاث: رحمة هي التي أكرمتها بذلك الاسترجاع. (١٤) في النسخ الثلاث: النعمة أو رحمة. (١٥) في النسخ الثلاث: يحبونه. (١٦) في النسخ الثلاث: خلف. (١٧) في طع: والثالث، ساقطة من الأصل وم. (١٨) في النسخ الثلاث: و.

قَبْلَكُمْ، [عزاه زغلول في موسوعته إلى المسانيد ٢/ ٧٧٤]. فهو على ما بيّنا من القولِ بو. وأما حقُّ التسليم فقد كان في توقيت وقت الصبر، ثم رُوي [عَنْ] <sup>(١)</sup> رسولِ الله ﷺ أنه قال: «الصبرُ عندَ الصدمةِ الأولى» [البخاري: ١٢٨٣].

وقد رُوي عن أنسٍ رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: «ما من مصيبةٍ، وإن طالَ عهدها، فيجذدُ لها العبدُ بالاشترجاع إلا جذدَ له ثوابها كلها» <sup>(٢)</sup> [أشترجع] [بنحوه ابن ماجه: ١٦٠٠]؛ فلعَلَّ هذا لِمَن أحسنَ القبولَ وقتَ المصيبةِ، أو رجَعَ عما فرطَ منه، وتاب، والأوّلُ في غيرِ ذلك، والله الموفق.

ثم في الآيةِ وجوهٌ من المعتبَر:

أحدها: ما يلزمُ العبدَ من المصائبِ وما يستوجبُه إذا وثى بما عليه.

والثاني: في ذلك بيانٌ أنَّ الصحةَ والأمنَ وحفظَ المُقدَّرِ لأحدٍ ليسَ بلازمٌ في الحكمةِ، لكنها إنعامٌ من الله، ولهُ الابتلاءُ بأخذه؛ إذ لو كانَ عليه الأولُ لم يكنَ يلزمُهُ الشكرُ في ذلك. والله الموفق.

والثالث: أنَّ الله تعالى ذكرَ أنه بَلَا العبادَ بالذي ذكرَ.

ومعلومٌ أنَّ ذلك يجري على أيدي العبادِ بو <sup>(٣)</sup>، فأضافَ ذلك إلى نفسه. ثبتَ أنَّ له في ذلك تدبيراً حتى يبلوهم بو، والله أعلم. وفيه أنَّ الله تعالى قال: ﴿وَيَبْلُوكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٥] بكذا، ولم يكنَ كأنَ يومئذٍ، ثم كانَ ذلك، وكذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾ الآية <sup>(٤)</sup> [البقرة: ٢١٤]، ثم بلوا <sup>(٥)</sup> بذلك ليُعْلَمَ أنَّ رسولَ الله ﷺ علمَ ذلك بالله. وتبيّنَ أيضاً أنه بموضعِ البشارة بما يعظمُ على الخَلْقِ، ويقتضي القرارَ <sup>(٦)</sup> في الطبعِ لم يحتملَ أن يُجيزَهُم <sup>(٧)</sup> بو لولا الأمرُ بو وطاعةُ الله في ذلك.

وأيضاً أنه ذكرَ الخوفَ، فيُعْلَمُ أنَّ الخوفَ من الخَلْقِ لا يوهنُ الإعتقادَ؛ وكذلك قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْبَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. فعلى ذلك الرجاء والطمع؛ وجملةُ أنَّ أمرَ الدنيا مَحْمُولٌ كُلُّهُ على أسبابٍ؛ لا أنها تُوجِبُ، ولكنَّ الله تعالى أجرى أحكامَهُ عليها، فيكونُ الخوفُ والرجاءُ في التحقيقِ من الله، تعالى أن يكونَ جعلُ ذلك سبباً، والله الموفق.

وأيضاً أن يُعْلَمَ أنَّ المصائبَ في الدنيا ليستَ كلها عقيبَ الأيام، بل الله تعالى الابتلاءَ بالحسناتِ والسيئاتِ، [لا تدُلُّ أيضاً] <sup>(٨)</sup> على وَهْنِ الإعتقادِ <sup>(٩)</sup> ولا زلةٍ <sup>(١٠)</sup> بَلَا بها. وعلى ذلك أمرُ الأنبياءِ والرسلِ ﷺ ولكنَّ على وجهين:

أحدهما: أنَّ [يكونَ] <sup>(١١)</sup> الله تعالى يريدُ أن يحميَ وليَّهُ لذاتِ الدنيا لينالها مُوفورةً في الآخرة.

والثاني: أن يكونَ لهم بعده زلاتٌ <sup>(١٢)</sup> لا يسلمُ منها البشرُ، فيبتَلوا، فيبتَلوا يومَ القيامةِ، ولا زلةٌ بقيتَ مما تجزيهم تلكَ، ولا قوةٌ إلا بالله. وإنما كذلك جُعِلَتْ لِمَحَنَةٍ <sup>(١٣)</sup>.

### الآية ١٥٨

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾؛ إن صعودَهُما منَ اللازمِ في نسكِه؛ وكذلك صعدَ رسولُ الله ﷺ الصفا، وقال: «نبدأ بما بدأ الله» [مسلم: ١٢١٨]، وقد قالَ الله تبارك، وتعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يُطَوَّفَا بِهِمَا﴾ الآية، ولم يقل بينهما؛ فَمَنْ لم يصعدِ الصفا والمروة، فلم يطف بهما، مع ما قالَ الله تعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٢]، ففي تركِ صعودِهِما إحلالَ شعائِرِ الله، وقد <sup>(١٤)</sup> بيّنَ الله أنهما من شعائره. وما رُوي «أن رسولَ الله ﷺ طافَ بينهما على ناقته» [أحمد: ١/ ٢٣٧] ومعلومٌ أنَّ ناقته لا تصعدُهُما، فهو عندنا للعذرِ فعلَ ذلك؛ وقد <sup>(١٥)</sup> رُوي عن النبي ﷺ «أنهُ صعدَهُما، واستقبلَ البيتَ، وقال: «نبدأ بما بدأ الله» [مسلم: ١٢١٨]. دليلُ ذلك ما رُوي عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما «أنهُ طافَ بينهما على ناقته وبالبيتِ لعذرٍ به» [أحمد: ١/ ٢٣٧]. ولا يحتملُ أيضاً أن يكونَ بغيرِ عذرٍ، وهو المُلقَّبُ <sup>(١٦)</sup> بالسَّنيِّ لِمَا فيه من فعلِ السَّنيِّ، والراكبُ لا يَسْتَعِي.

(١) من طع. (٢) من طع، في الأصل وم: كلها. (٣) في النسخ الثلاث: بهم. (٤) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٥) من طع وم، في الأصل: يبلو. (٦) من طع، في الأصل: الفوار، في م: الغوار. (٧) في م: بخيرهم. (٨) في الأصل: أيضاً لا بد، في م وطع: أيضاً لا يدل. (٩) في النسخ الثلاث: عقد المصائب. (١٠) من طع وم، في الأصل: ذلة. (١١) من طع. (١٢) من طع وم، في الأصل: ذلات. (١٣) أدرج بعدهما في النسخ الثلاث: قال دل. (١٤) في طع: إذ قد. (١٥) في النسخ الثلاث: وإلا فإنه قد. (١٦) من طع وم، في الأصل: المقلب.

وقال الشافعي: / ٢٣ - / (رُوي عن جابر بن عبد الله «أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وبين الصفا والمروة على ناقته ليُري الناس» [الشافعي في مسنده: ٨٩١]، وقال: [خبر جابر أولى من خبر] <sup>(١)</sup> ابن جبير؛ فكانه وقع عنده أنه عن ابن جبير، وذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو أولى: لأن العذر كامن لا يُعرف بالنظر من بعد، وإنما يُعرف بالتأمل أو بالخبر من عند ذي العذر. وعلى هذا خرج خبر ابن عباس رضي الله عنهما على أن خبر جابر، لو صحَّ على ما يُروى، فهو لما ذكر أنه «ليُري الناس»؛ فكانه أراد أن يعلمهم، [وذلك عذر له ﷺ إذ خرج مخرج التبليغ] <sup>(٢)</sup>، وذلك كالتعليم منه، [والتعليم] <sup>(٣)</sup> عليه لازم؛ فهو بتركه يلام عليه، فذلك عذر، والله أعلم، أنه <sup>(٤)</sup> يجوز أن يكون فعله ذلك ليس هو فعل ما كان عليه أن <sup>(٥)</sup> بفعله؟ فكان ذلك، لمكان الدلالة للخلق بذلك، هو الأمر المتوارث من صنيع الحج والعمرة أن الأولين <sup>(٦)</sup> يفعلون ما يفعل الحاج، لا على فعل الحج، ولكن على التعليم. فعلى <sup>(٧)</sup> ذلك أمر المروي عنه ﷺ، والله أعلم.

[وقوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ فيه دلالة أن الصعود على الصفا والمروة من شعائر الله لا الطواف بينهما خاصة على ما قاله <sup>(٨)</sup> قوم؛ دليله قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِن يَطُوفَ بِهِمَا﴾ ولم يقل أن يطوف بينهما، ولما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «نبدأ بما بدأ الله»، ثم صعد الصفا [مسلم: ١٢١٨]، فإن غورض بما روي أنه طاف بينهما على ناقته، ولم يصعد، قيل لهم: يحتمل أنه لم يصعد لما كانت الناقة لا تقدر الإرتفاع به <sup>(٩)</sup> ولا الصعود، أو كان به عذر، فترك الصعود للعذر، وقد تباع الأشياء في حال العذر ما لا يباح في غير تلك الحال] <sup>(١٠)</sup>.

ثم اختلف في الطواف بينهما بعد ما قيل: إن الجناح فيه لوجهين:

أحدهما: ما قيل: كان بالصفا صنم، [وبالمروة صنم] <sup>(١١)</sup>، فَيَتَحَرَّجُونَ <sup>(١٢)</sup> لمكانيهما، [وقيل: كان بينهما] <sup>(١٣)</sup> أصنام، لذلك كان حرجهم <sup>(١٤)</sup>.

ثم قال الشافعي: «إن السعي بينهما مفروض حتى لو نزل الحاج خطوة منه، وأتى أقصى بلاد المسلمين، أمر بالعود ليضع قدمه موضعها، ويخطو تلك الخطوة» [رقم الحديث في مسنده: ٨٩١]، واحتج بما روت صفية بنت فلان أنها سمعت امرأة سألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إن الله كتب عليكم السعي بين الصفا والمروة فاسعوا» [أحمد: ٦/ ٤٢٢]. وهو يأتي مرة بقبول المراسيل لتوهم الغلط، ومرة يحتج بامرأة لا تعرف، ولا يذكر اسمها.

والوجه فيه، إن ثبت، وصح أن الكتاب يحتمل غير ما قاله، وهو أن يقال: كتبت أي حكم، كقوله: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]، [وقوله] <sup>(١٥)</sup>: ﴿كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ قيل: به حكم الله عليكم.

وقال آخرون: ليس بفرض ولا لازم، واحتجوا بما ذكر في حرف [أبي بن كعب] <sup>(١٦)</sup>: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ إلا أن يطوف بهما <sup>(١٧)</sup>، ولا يذكر ذلك في شيء واجب.

والثاني: أن هذه اللفظة لفظ رخصة، ولا يرخص بترك ما [هو] <sup>(١٨)</sup> فرض أو لازم.

ثم الجواب عن الحرف الأول أن اللاءات <sup>(١٩)</sup> ربما تزداد، وتنقص، ولا توجب زيادتها ونقصانها بغير حكمها كقول تعالى: ﴿يَتَنَبَّهْنَ أَنْ تَضْلُوا﴾ [النساء: ١٧٦] أي لا تضلوا، ومثل هذا كثير في القرآن.

[والجواب عن] <sup>(٢٠)</sup> الثاني: ما ذكرنا أن المسلمين كانوا يتحرجون عن الطواف بينهما لمكان الأصنام، فينبى أن لا حرج عليهم في ذلك، لا أن ليس الجناح يدفع الحرج في تركه.

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٤) أدرج قبلها في النسخ الثلاث: وأيضاً. (٥) في النسخ الثلاث: أنه كيف كان. (٦) في الأصل وم: الأولى، ولعل الناسخ أراد الأولى، فسقطت الألف من رسمه، في طع: الأوال، ولعل الناسخ أراد الأوائل، فسقطت الألف والواو في رسمه. (٧) من طع، في الأصل وم: فعل. (٨) من م، في الأصل: على ماله. (٩) في الأصل وم: بهم. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) في النسخ الثلاث: فيخرجوا. (١٣) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٤) في النسخ الثلاث: بخرجه. (١٥) من طع. (١٦) في الأصل وم: أبي، في طع: آتى. (١٧) انظر المحاسب ١/ ١١٥. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٩) في النسخ الثلاث: الذات. (٢٠) في النسخ الثلاث: و.

وأما عندنا: [فهو لازم؛ لأنه نوع مالا يُتبرع به. والأصل عندنا] <sup>(١)</sup> أن ما لا يُتبرع به يخرج الأمر به مخرج الوجوب واللزوم كالطواف وسجدة التلاوة وكالوتر والأضحية وغيره. وقد روي عن عائشة / ٢٣ - ب/ أنها قالت: (ما تم حج امرئ قط إلا بالسني)، فهو وصف [بالنفسان لا وصف] <sup>(٢)</sup> بالفساد، وفرق بين الثمام من النقص وبين الجواز من الفساد.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾: [قيل ﴿شَاكِرٌ﴾ أي يجزيهم جزاء الخطير بعمل اليسير، وقيل: يقبل القليل، ويعطي الجزيل، وهو واحد] <sup>(٣)</sup>؛ عامل الله بكريمه ولطفه عبادة مُعاملة من لا حق له في أموالهم وأنفسهم؛ حين وعد قبول اليسير من العمل وإعطاء الجزيل من الثواب؛ وحين طلب منهم الإقراض، ووعد لهم العظم من الجزاء كمن لا حق له فيها بقوله: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَثَرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وحين خرج القول منه في الابتلاء والامتحان مخرج <sup>(٤)</sup> الإغتيار لهم كان لا حق له فيه بقوله: ﴿وَلَتَبْلُوكُمْ بِغِيٍّ مِنَ الْيَتِيمِ﴾ الآية [البقرة: ١٥٥]، ثم بشر لهم بالجنة بما صبروا على أخذ ماله أخذه، وهو من غاية اللطف والكرم.

**الآية ١٥٩** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَاكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾: قيل: ﴿الْبَيِّنَاتِ﴾ هي: الحجج، أي كتموا ما أنزل الله من الحجج التي كانت في كتبهم، وقيل: كتموا ما بين في كتبهم من بعث <sup>(٥)</sup> محمد وصفته. وجائز أن تكون ﴿الْبَيِّنَاتِ﴾ ما بين للخلق مما عليهم أن يأتوا، ويتقوا من الأحكام من الحلال والحرام.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾: قيل: الصواب والرشد، وقيل: ﴿وَالَّذِينَ﴾ ما جاءت به أنبياءهم من شأن محمد ﷺ وهم ﴿يَجِدُونَهُ مَكْنُوزًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقوله: ﴿مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكَ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ﴾ <sup>(٦)</sup>؛ اختلِف في ﴿بَيْنَكَ لِلنَّاسِ﴾؛ قيل: بينا للمؤمنين ما كتم <sup>(٧)</sup> اليهود من بعث <sup>(٨)</sup> دينه. وتحتل: البيان بالحجج والبراهين، وتحتل: البيان بالخير، أخبر المؤمنين بذلك.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ قال بعض أهل الكلام: اللعن هو الشتم من الله تعالى. لكننا لا نستحسن إضافة لفظ الشتم إليه؛ لأن المضاف إليه الشتم يكون مذموماً به في المعروف مما جُبل عليه الخلق، ونقول: اللعن هو الطرد في اللغة، طردهم ﷻ عن أبواب الخير.

وقوله: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ يعني الداعين عليهم باللعن، سُموا بذلك اللاعنين، وتحتل: يستبعدهم عن الخيرات وأنواع البر، وقيل: [﴿الْأَلْمُوتُ﴾] <sup>(٩)</sup> هم البهائم؛ إذا قحطت السماء وأسنت <sup>(١٠)</sup> الأرض، قالت البهائم: مُبِغْنَا الفطر بذنوب بني آدم، لعن الله عصاة بني آدم.

**الآية ١٦٠** وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَسْلَمُوا وَبَيَّنَّا﴾؛ قيل: ﴿تَابُوا﴾ عن الشرك، ﴿وَأَسْلَمُوا﴾ أعمالهم فيما بينهم وبين ربهم، ﴿وَبَيَّنَّا﴾ صفة محمد ﷺ، وقيل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عن الكتمان، ﴿وَأَسْلَمُوا﴾ ما أفسدوا بالكتمان [﴿وَبَيَّنَّا﴾ ما كتموا] <sup>(١١)</sup>.

وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ أَثُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ <sup>(١٢)</sup>؛ قيل: يتوب عليهم: يقبل توبة من يتوب، وقيل: يتوب عليهم: أي يؤفقههم على التوبة. وقيل: ﴿الرَّحِيمُ﴾ هو المتجاوز عن ذنوبهم في هذا الموضع، وقيل: الكاشف عن كرمهم.

**الآية ١٦١** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَكَرُوا وَمَكَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾؛ قيل: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ هو إدخاله إياهم النار وإخلاقهم فيها، ولعن <sup>(١٣)</sup> ﴿وَأَلْعَنَكُمُ﴾ قوله: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ نَائِيكُمُ رَسُولُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر: ٥٠] جواباً لما سألوهم من تخفيف العذاب، كقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ يَخْفَفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩] وكقوله: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عَذَابْنَا﴾

(١) من طع. (٢) ساقطة من طع. (٣) وأدرجت في الأصل وم بعد العبارة: غاية اللطف والكرم. (٤) في الأصل وم: يخرج.

(٥) في النسخ الثلاث: نعت. (٦) ساقطة من طع. (٧) في النسخ الثلاث: كتمهم. (٨) في النسخ الثلاث: نعمه. (٩) من طع. (١٠) أسنت:

من السنة، وهي الجدب: أسنت الأرض: أجديت. (١١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) من طع، في الأصل وم: ﴿فَأُولَئِكَ أَثُوبُ عَلَيْهِمْ﴾.

الآية (١) [المؤمنون: ١٠٧]، فتقول لهم الملائكة: ﴿أَخْشُوا فِيهَا وَلَا تَكْفُرُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، هذا ما قيل من لعنة الملائكة. وقيل: لعنة ﴿وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ أنهم لما طلبوا من أهل الجنة الماء بقولهم<sup>(٢)</sup>: ﴿أَنْ أَيْمُنُوا عَلَيْنَا مِنْ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ حَرَمْتُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٥٠]. هذه لعنة الناس، والله أعلم.

**الآية ١٦٢** وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْ يَطْرُوكَ﴾؛ قيل لا يخالون، ولا يزدون إلى ما تمنوا، كقوله: ﴿أَوْ تُرَدُّ فَعَمَلُ غَيْرِ الَّذِي كُنَّا تَسْعَى﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقيل: ﴿وَلَا تُمْ يَطْرُوكَ﴾ ولا يوجلون، وقيل: لا يناظرهم خزان النار بالمذاب.

**الآية ١٦٣** وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِلَهًُ وَحِيدٌ﴾ ذكر هذا الاسم لأن كل معبود يعبد عند العرب يسْمُونُ إلهًا، كقوله: ﴿قَرَأَ إِلَهُ الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ٩١]، وكقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَةً﴾ [الجاثية: ٢٣]. لهذا ذكر أن إلهكم الذي يستحق الألوهية والعبادة واحد بذاته، لا واحد من جهة العدد كالخَلْقِ ذي<sup>(٣)</sup> أعداد وأزواج وأشكال، بل واحد بذاته وبجلاله وعظمته وارتفاعه عن شبه الخلق وجميع معانيهم؛ يقال: فلان واحد زمانه؛ يراد لا ارتفاع أمره وعلو مرتبته، لا بحيث العدد؛ إذ بحيث العدد مثله كثير.

وقوله: ﴿إِلَهُكَ إِلَهٌُ وَحِيدٌ﴾ فيه إثبات إله واحد، وفي قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ نفى غيره من الآلهة. [فمن قال]<sup>(٤)</sup>: لم كان هذا دليلاً؟ وهو في الظاهر دغوى؟ قيل له: دليل وحدانيته [في وجوه: أحدها]<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى:

**الآية ١٦٤** ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَالتَّخَلُّفِ إِلَيْهِ وَالنَّهَارِ﴾. خلق السموات، وجعل فيها منافع<sup>(٦)</sup>، وخلق الأرض، وجعل فيها منافع<sup>(٧)</sup> للخلق، ثم جعل منافع السماء متصلة بمنافع الأرض [مع بُعد]<sup>(٨)</sup> ما بينهما، إذ لا منفعة للخلق في منافع إحدهما إلا باتصال منافع الأخرى بها من نحو ما جعل من معرفة الطرق في الأرض بالكواكب وإنصاج الأعناب والثمار وينبعها بالشمس والقمر، وجعل إحياء الأرض وإخراج ما فيها من النبات من المأكول والمشروب والملبوس بالمطار، فدل اتصال منافع أحدهما بالآخر وتعلقها به على أن منشئهما واحد لأنه لو كان من اثنين لكان إذا قطع هذا وصل الآخر، وإذا وصل هذا قطع الآخر، فإذا لم يكن، ولكنه اتصل، دل أنه فعل واحد، فهو ينقص على التورية والزنادقة قولهم، وكذلك يدل اختلاف الليل والنهار على أن خالقهما واحد، لأنه لو كان من اثنين لكان إذا أتى هذا بالليل منع الآخر بالنهار، وإذا أتى أحدهما بالنهار منع الآخر بالليل، وفيه ذهاب عيش الخلق، وفي ذهاب تغاينهم وفسادهم، فدل أنه واحد.

والثاني: أنه جعل للخلق في الليل والنهار منافع<sup>(٩)</sup>، وجعل بعضها متصلة ببعض متعلقة مع تضادهما كقوله: ﴿وَمِنْ تَحْتِهِ جَمَلٌ لَكَ الْإِلَهِ وَالنَّهَارَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَلِيَتَنَفَّسُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣] فدل اتصال منافع أحدهما بالآخر مع اختلافهما وتضادهما أن مخدئتهما واحد.

[والثالث: فيه]<sup>(١٠)</sup> دلالة حديث العالم لما ذكرنا من تغييرها وزوالها من حال إلى حال، فدل تغييرها وزوالها على أنها حدث، ودل أن جهل هذه الأشياء بإبتدائها وعجزها على فذرة مثلها على أن لهما [محدثاً، وأن]<sup>(١١)</sup> كل واحد منهما؛ أعني الليل والنهار، يصير بمجيء الآخر مغلوباً، فلو أن كان ثم لغير فيه تدبير، لما<sup>(١٢)</sup> احتمل أن يصير مغلوباً بعد ما كان غالباً، فدل أن لهما محدثاً، وأنه واحد.

[والرابع: فيه]<sup>(١٣)</sup> دلالة البعث والحياة بعد الموت لأن الليل يأتي على النهار فيثقله، ويذهب به حتى لا يبقى من أثر

(١) أدرج في طع تسمية الآية بدل هذه الكلمة. (٢) في النسخ الثلاث: بقوله. (٣) من طع، في الأصل وم: ذو. (٤) في النسخ الثلاث: فإن قيل. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من طع، في الأصل وم: منافع. (٧) من طع، في الأصل وم: منافع. (٨) في النسخ الثلاث: لبعده. (٩) في النسخ الثلاث: منافع. (١٠) في النسخ الثلاث: وفيه. (١١) في النسخ الثلاث: محدث. والثاني أن. (١٢) في النسخ الثلاث: وإلا. (١٣) في النسخ الثلاث: وفيه.

[النهار شيء، وكذلك النهار يأتي على الليل فينلغه حتى لا يبقى من<sup>(١)</sup> الليل شيء، ثم وجد بعد ذلك كل واحد منهما على ما وجد في البدء<sup>(٢)</sup> من غير نقصان ولا تفاوت؛ فدل أنه قادر على إنشاء أماته، وأتلفه، وإن لم يبق له أثر على ما قدر من إيجاد ما أتلف وإنشاء ما أذهب من الليل بالنهار ومن النهار بالليل، وإن لم يبق له أثر.

وقوله<sup>(٣)</sup>: ﴿وَاصْنَعِ اللَّيْلِ نَارًا وَالنَّهَارَ لُجًا﴾: اختلافا لهما لهما جعل أحدهما مظليماً والآخر مضيئاً، وقيل: اختلافا لهما لنقصانهما وزيادتهما، إذ ما ينتقص من أحدهما يزداد في الآخر، فدل انتقاصهما وزيادتهما على أن منشئهما واحد؛ لأنه لو كان من اثنين لمتنع كل واحد منهما صاحبه من الزيادة والنقصان، وبالله التوفيق، ولتغير التدبير، ولا يجري كل عام الأمر فيه على ما جرى عليه في العام الأول.

وقوله: / ٢٤ - / ﴿وَالْفَلَكَ أَلَىٰ بَحْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾؛ فالآية تنقضي على المعتزلة قولهم؛ لأنه جعل ﴿وَالْفَلَكَ أَلَىٰ بَحْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ من آياته، والمعتزلة جعلوها من آيات البحارين لأن الفلك قبل أن يعمل فيها، ونحت، لا تسمى فلكاً، ولكن تسمى خشباً، فلو لم يكن عمل العباد فعملهم فيها من مصنوعه ومخلوقه [لزال به موضع<sup>(٤)</sup>] الججاج وتسميته باسم الآيات. فدل أن له فيها صنعا وتقديراً حين صار من عجيب آياته.

ثم فيه أعجوبة؛ وهي<sup>(٥)</sup> أن الطباغ تنقر من معافجة<sup>(٦)</sup> البحر بالاطلاع على أمواجه وأهواله، وأراهم من عظم آياته ما يجريه في البحر على الحفظ والأمر الواقع لهم، فدل أنه من عند قادر لطيف خبير.

وفيه أيضاً دلالة وحدانيته؛ وذلك أن أهل البر لهم الانتفاع بأهل البحر، ولأهل البحر الانتفاع بأهل البر على بُعد ما بينهما وتضادهما، فدل أن مخدثهما واحد. ثم فيه دلالة بإحاطة التجارات مع الخطرات على احتمال المشقات وتحمل المؤنات. وفي ذلك دلالة النبوة لأن يعلم أن اتخاذ السفن وما<sup>(٧)</sup> فيه من المنافع لا يقوم له تدبير البشر؛ ثبت أنه علم ذلك بمن علم جواهر الأشياء، وما يصلح الأشياء وما لا يصلح، وفي الحاجة إلى ذلك إيجاب القول بالرسالة للبشر.

وقوله: ﴿وَمَا أَرْزَلْنَاكَ إِلَّا غَنِيًّا﴾ فيه<sup>(٨)</sup> دلالة فضل العلوي على السفلي لأن ما ينزل من السماء من الماء ينزل عذباً، وما يخرج من الأرض يخرج مختلفاً، منه ما هو عذب، ومنه ما هو أجاج، وما هو مر، فدل دلالة فضل العلوي على السفلي.

وقوله: ﴿فَأَنبَأَ بِذَٰلِكَ أَلَمَ الْأَمْرَ أَنَّ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ قد ذكرنا هذا<sup>(٩)</sup> أن فيه دلالة البعث.

وقوله: ﴿وَبَكَ فِيهَا﴾؛ قيل: خلق، وقيل: بسط، وقيل: فرق.

[وقوله<sup>(١٠)</sup>]: ﴿مِنْ كُلِّ ذَاكِرٍ﴾؛ قيل: جعل فيها من كل جوهر الدابة؛ منها ما جعل مأكولاً مُتَنَفِّعاً بها من كل أنواع المنافع ليدلهم، ويرغبهم على ما وعد لهم في الجنة، ومنها ما جعل غير مأكول ولا مُتَنَفِّع بها، بل جعلها أعداء لهم ليدلهم على تحذير ما أوعدوا، وحذروا في النار.

وقوله: ﴿وَتَصْرِيفِ الْوَيْحِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ<sup>(١١)</sup>:

يَحْتَمِلُ: تصريفها مرة للعذاب ومرة للمنافع، لأنه جعل فيها منافع كثيرة للخلق؛ بها تجري السفن في البحار، وبها ينتشر السحاب في الهواء، وبها تُنْتَفَى الأشياء، وبها يَتَمَيَّزُ ما للخلق مما للدواب مما يكثر ذلك. ثم يعلم من عظم لطفه أنه جعل الهواء بحال لا يَبْرُزُ فيها شيء، وإن لطف، والسحاب مع غلظه وكثافته، جعل الهواء مع [لطافته ورئته]<sup>(١٢)</sup> مَقَرّاً للسحاب حتى يعلم أن ليس لغير الله فيه تدبير.

(١) من طع وط م، ساقطة من الأصل. (٢) في م: البدء، في طع: النبوء. (٣) ساقطة من م. (٤) من طع، في الأصل وم: وقيل. (٥) في الأصل: لزال به موضوع، في طع وم: الزوال به موضع. (٦) في النسخ الثلاث: وهو. (٧) عنج يمجج: ضرب. (٨) في النسخ الثلاث: وبما. (٩) في طع: وفيه. (١٠) في النسخ الثلاث: ذا. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) ساقطة من طع. (١٣) في النسخ الثلاث: لطافتها ورقتها.

وَيَحْتَمِلُ تصريفُ الرياحِ صَرْفَهُ<sup>(١)</sup> إياها مرةً صَباً ومرةً دُبوراً ومرةً جُنباً ومرةً نَسِماً ومرةً يَمِيناً ومرةً شِمالاً للمنافعِ.  
ثم فيه دلالةٌ أنها مِنَ الأجسام لا مِنَ الأعراضِ لأنه ﷻ جعلها ماسَّةً مانعةً لا صارعةً مَنْ قامَ في ناحيتها، وذلك صفةُ  
الأجسام لا صفةُ الأعراضِ، لكن لا تُرى لِلطَّافِتِها، فدلَّ أن<sup>(٢)</sup> مِنَ الأجسامِ ما لا يُرى، ولا يَمَسُّ كالهواءِ، لا يُرى ولا  
يَمَسُّ، وكالذرة لا تُرى ولا تَمَسُّ.

ثم دلَّهم ﷻ أن الذي سَخَّرَ السحابَ بالرياحِ التي جعلها في الهواءِ، وما<sup>(٣)</sup> فيها مِنَ المنافعِ التي تقدَّم ذكرها على أن  
مدبَّرها واحدٌ. إذ لو كانَ التدبيرُ مِنْ عِنْدِ اثْنَيْنِ لأوجبَ التناقضَ في التدبيرِ والصنعةِ، إذ يجعلُ كُلُّ منهما على خلافِ ما  
جعله الآخرُ، ويتدبَّرُ كُلُّ منهما لينقُضَ تدبيرَ الآخرِ في اتِّساقِ التدبيرِ. واتقان<sup>(٤)</sup> الصنعةِ وإحكامها دليلٌ أنَّ إلهَكُم، هو  
الواحدُ الذي دعتكُم هذه الأشياءُ إلى الإقرارِ بِوحدانيَّتِهِ، والزمتكُم العبوديَّةَ لَهُ بما أودعَ لَهُ في كُلِّ هذه المصنوعاتِ مِنْ أدلَّةٍ  
وحدانيَّةٍ وآياتِ ربوبيَّةٍ. ولهذا قالَ: ﴿لَقَوْمٍ يَقُولُونَ﴾ لِيُغْتَبَرُوا ما فيها مِنَ الأدلَّةِ والحججِ؛ إذ مَنْ لا يعقلُ جهةَ الحكمةِ في  
خلقِ هذه الأشياءِ: مِمَّ خُلِقَتْ، ولماذا خُلِقَتْ؟ وما الحكمةُ فيها؟ يستوي<sup>(٥)</sup> عليه خلقُها وغيرُ خلقِها.

ثم فيه دلالةٌ أن ما خلقَ مِنَ السمواتِ والأرضِ والليلِ والنهارِ والرياحِ والسحابِ، خلقها لِيَدُلَّهُمْ على وحدانيَّتِهِ وربوبيَّتِهِ،  
وجعلها مسخرةً مدلِّلةً لَهُمْ، وبالله التوفيقُ.

## الآية ١٦٥

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ قيلَ فيه بوجوه: قيلَ: ﴿يَتَّخِذُ﴾: يَعْبدُ ﴿مِن دُونِ  
اللَّهِ أَندَادًا﴾، وقيلَ: ﴿يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ في التسمية، يعني<sup>(٦)</sup>: يَتَّخِذُ الجواهرَ التي تصاغُ، أو تُنَحَتُ، ونحو ذلك  
مما يتعلَّقُ كونُهُم بصنيعِهِمْ؛ يُسَفِّهُهُمْ بهذا: أنهم تركوا عبادةَ مَنْ بِهِ قامتْ لَهُمْ كُلُّ نعمةٍ، وسَلِمَ لَهُمْ كُلُّ خيرٍ، وعبدوا ما  
اتَّخَذُوهُ بالمعالجاتِ، [ولا قوةَ إِلَّا بالله]<sup>(٧)</sup>.

<sup>(٨)</sup> [وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ أي أشباهاً في التسمية أو أعدالاً في العبادة، أو شركاء في  
الحقوقِ بقولِهِ: ﴿هَكَذَا يَلْعَنُ رِجْسُهُمْ﴾ الآية<sup>(٩)</sup> [الأنعام: ١٣٦]؛ يُسَفِّهُهُمْ بما عبدوا ما قد صنَعُوهُ بالصناعةِ أو النحتِ،  
وزَيَّنُوا بأنواعِ الزينةِ، وأعرضوا بذلك عن عبادةِ مَنْ عرفُوهُ بشهادةِ جميعِ العالمِ بِهِمْ، [وعلِمُوا أنه لا يملكُ شيئاً مِمَّا عبدُوهُ  
ضراً ولا نفعاً]<sup>(١٠)</sup>، بل لو كان<sup>(١١)</sup> يجوزُ العبادةُ لغيرِ الله لكانَ أولئك الذين اتَّخَذُوا أولَى مِنَ المُشَخَّذِينَ.

ثم بيَّن عَظَمَ سَفْهِهِمْ، [وهو]<sup>(١٢)</sup> علمُهُم بجَهْلِهِمْ بعبادَتِهِمْ وعجزُها عنِ الدَفْعِ عنها ونصرِها<sup>(١٣)</sup> والدَفْعِ عنها سَفْهاً بغيرِ  
علمٍ.

وقوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ قيلَ: يحبُّونَ عبادةَ الأندادِ وطاعتَهُمْ [كحُبِّهِمْ عبادةً]<sup>(١٤)</sup> اللهَ وطاعتهُ لأنهم يقولونَ:  
﴿مَّا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ويقولونَ: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقيلَ: يحبُّونَ عبادةَ  
الأندادِ كحبِّ المؤمنينَ عبادةَ رَبِّهِمْ. وقيلَ: يحبُّونَ ألَهَتَهُمْ كما يحبُّ الذين آمنوا رَبَّهُمْ.

ثم قالَ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ منهم لآلِهَتِهِمْ: قيلَ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ أي أشدُّ حُبًّا لِأجلِ اللهِ،  
وقيلَ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ أي أشدُّ اخْتِيَاراً لِطَاعَتِهِ وأكثرُ ائْتِمَاراً وإِعْظاماً وإِجلالاً لِأمرِهِ مِنْ إعْظامِهِمْ وإِجلالِهِمْ  
لآلِهَتِهِمْ، واللهُ أعلمُ، [وقيلَ: <sup>(١٥)</sup> ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ أي لعبادَتِهِ مِنْهُمْ لعبادةِ الأوثانِ مِنْ حيثُ لا يؤثرُ المؤيَّنُ على

(١) في ط: ع. (٢) في النسخ الثلاث: أنها. (٣) في النسخ الثلاث: وما. (٤) في ط: اتفاق. (٥) في م: لا يستوي. (٦) في النسخ الثلاث:  
ومعنى. (٧) من الأصل وم، ساقطة من ط. (٨) أدرج تفسير هذه الآية في الأصل وم مرتين: الأولى في الأصل في ص: ١٢٣ من ٧-٢١، وفي م  
ص: ٢٣ وس ٢٨-١٢ وذلك قبل أن ينتهي تفسير الآية: ١٥٨ وبعد العبارة: فعلى ذلك أمر المروي عنه ﷻ، والله أعلم. والمرة الثانية في الأصل  
في ص: ١٢٤ من ٢٦-٣٦، وفي م ص: ٢٤ وس ٣١-٤٢، وقد جمعنا من هاتين النسختين (الأصل وم) ما رأيناه مناسباً لسياق النص وقريباً من  
الكمال وقابلناه بما جاء في ط، وأثبتناه ما بين هذه المعقوفات: المعقوفات الأربع في هذه الصفحة س ١٧: <sup>(٨)</sup> [وقوله... إلى الصفحة التالية  
س ١٣: ... الموفق]<sup>(٩)</sup>. (٩) أدرج في ط بدل هذه الكلمة تنمة الآية. (١٠) من ط. (١١) من ط، في الأصل وم: كانوا. (١٢) ساقطة من  
النسخ الثلاث. (١٣) في النسخ الثلاث: ثم قاموا بنصرها. (١٤) في الأصل وم: كحبهم لعبادته، في ط: كعبادة. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث.

عبادة الله، أعني في الاختيار لا فيما يوجد من ظاهر الأحوال في الدارين جميعاً، ومم يتركون عبادة الأوثان بوجود ما هو أعجب منها أو بأدنى شيء من متاع الدنيا.

ثم المحبة، محبة الشهوة والميل إليها، وهو في الخلق، لا يُحتمل في الله؛ ومحبة الطاعة وإيثار الأمر والإعظام، فهو في الله يُحتمل.

وبعد فإن الحب يُخرج على الشاء وعلى العبادة والطاعة وعلى التبجيل والتعظيم. وقد يُخرج على ميل القلوب. فحب الكفرة هذا، وهو حب الجسداني به الذي يولده الشهوة، أو يستحسنه البصر. وحب الله من المؤمنين من هذين الوجهين فاسد، بل هو من الرجوه التي ذكرنا. وقد كان حب الهيبة والرغبة؛ إذ علموا النعم من الله تعالى، وعلموا أن السلطان والعز لله، ولا أحد ينال شيئاً إلا بالله، فأوجب ما عنده من النعم الرغبة، وماله من السلطان الهيبة. فذلك طريق حب المؤمنين مع ما ظهر من أياديه التي لا تحصى وأفضاليه التي لا تحاط، والعلم بهما موجب<sup>(١)</sup> تعظيم الأمور والمبادرة بالقيام بها مع الأدلة المظهرة تعالى عن تقدير العقول وتصوير الأوهام، فيكون حبه في الحقيقة في تعظيم أمره وحسن صحبة نعمه ومعرفة حقوقه، لا في تروهم ذاتيه وإشعار القلب ما يعقله ليرجع المحبة إلى ذلك، بل هو ما ذكرنا. ولذلك أمر رسول الله ﷺ أن يقول لهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] وهو من أحب آخر محبة الجلال والرفعة عظم رسوله ﷺ وانقاد لما يدعوه إليه، وإن كان في ذلك هلاكه تعظيماً<sup>(٢)</sup> لأمره وتبجيلاً، فكيف فيما فيه نجاته وفوزه في الدارين؟ والله الموفق<sup>(٣)</sup>.

وقوله: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا قُرْئَانَ الْبَيِّنَاتِ﴾<sup>(٤)</sup> جميعاً؛ ومن قرأ بالباء جعل الخطاب لرسول الله ﷺ يقول: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بامحمد شهدوا لك ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾، ومن قرأ بالياء: يقول: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ في الدنيا إذ رأوا العذاب يعلمون ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾.

[ويحتمل لو علم الذين ظلموا إذا علموا عذاب الآخرة يعلمون ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾]<sup>(٥)</sup>، ويحتمل المراد من قوله: ﴿رَى﴾ أي يدخل كقوله: ﴿وَيُرِيدُ الْجَنَّةَ لِيَنبَرِيَ﴾ [النازعات: ٣٦] أي لمن يدخلها، ويصلها.

**الآية ١٦٦** وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ يعني الرؤساء ﴿وَمِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ يعني الاتباع والسفلة؛ تبرأ بعضهم من بعض [القادة من الاتباع والأتباع من القادة]<sup>(٦)</sup>، وهو كقوله: ﴿وَقَالَتْ أَفَرَأَيْتُمْ لِبَنَاتِكُمْ لَكُمْ وَأَوْلَهُنَّ رَبًّا مُتَوَلَّاهُ أَكَلْنَا﴾ الآية<sup>(٧)</sup> [الأعراف: ٣٨]، وكقوله<sup>(٨)</sup>: ﴿وَقَالَتْ أَفَرَأَيْتُمْ لِبَنَاتِكُمْ لَكُمْ وَأَوْلَهُنَّ رَبًّا مُتَوَلَّاهُ أَكَلْنَا﴾ الآية<sup>(٩)</sup> [الأعراف: ٣٩]، وكقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَغْنَوْا﴾ وكقوله<sup>(١٠)</sup> ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَغْنَوْا لِلَّذِينَ اسْتَغْنَوْا﴾ [سبأ: ٣٢ و ٣٣]<sup>(١١)</sup> [مثل هذا]<sup>(١٢)</sup>، وكقوله: ﴿يَوْمَ الْيَقِينِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ﴾ الآية<sup>(١٣)</sup> [العنكبوت: ٢٥].

وقيل: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ يعني الشياطين ﴿وَمِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ الإنس، وقيل: يُبدي<sup>(١٤)</sup> الله كلاً عداءً أن أوثانهم لن تُفني عنهم شيئاً، ولا شركائهم الذين أضلّوهم ولا أشرافهم [الذين]<sup>(١٥)</sup> شغلوا عنهم حين عاينوا النار.

وقوله: ﴿وَتَقَلَّبَتْ بِهِمُ السُّبُطُ﴾؛ قيل: الأرحام والأنساب كقوله: ﴿فَلَا أَسَابَ يَسْهَمَ﴾ [المؤمنون: ١٠١] وكقوله: ﴿يَوْمَ يَرَى الْقَوْمُ مِنْ بَيْنِهِمُ﴾ الآية<sup>(١٦)</sup> [عبس: ٣٤]، وقيل: ﴿وَتَقَلَّبَتْ بِهِمُ السُّبُطُ﴾ يعني اليهود والأيمان التي كانت بينهم في الدنيا، وقيل: تواصلهم في الدنيا وتوادهم لم ينفعهم شيئاً لأنهم كانوا يتواصلون، ويتراودون في الدنيا رجاء أن ينفع بعضهم بعضاً كقوله: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

(١) في النسخ الثلاث: موجباً. (٢) في النسخ الثلاث: وتعظيماً. (٣) هنا انتهى ما أشرنا إليه في بداية تفسير الآية في الصفحة السابقة: س ١٦٨ [وقوله: ﴿ومن الناس...﴾ أي أشباهها... وفوزه في الدارين والله الموفق. [٣] س ١٣ في هذه الصفحة. (٤) انظر حجة القراءات ص: ١٢٠. (٥) ساقطة من طع. (٦) في الأصل: العادة، في م: القادة من الاتباع من القادة، في طع: العبادة من الاتباع من القادة. (٧) أدرجت في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٨) في طع: وقوله، ساقطة من الأصل وم. (٩) أدرجت في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٠) من م، في الأصل: و. (١١) أدرج في طع الآيات: ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من السورة. (١٢) ساقطة من طع. (١٣) أدرجت في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٤) في النسخ الثلاث: يبرأ. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٦) أدرج في طع الآيات: ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من السورة.



## الآية ١٦٧

[وقوله تعالى<sup>(١)</sup>]: ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ﴾ التي لم يريدوا بها الله ﴿حَسَرْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أي حسرة عليهم وندامة، وقيل: كل عمل عملوه أرادوا به غير وجه الله كان ذلك عليهم حسرة يوم القيامة، وقيل: أعمالهم التي عملوها في الدنيا تصير ﴿حَسَرْتَ عَلَيْهِمْ﴾ حين يرفع الله لهم الجنة، فينظرون إلى مساكنهم التي كانت لهم / ٢٤ - ب / وبأسمائهم لغيرهم وبأسماء غيرهم لهم.

قال: وهذا عندي لا يصح أن يجعل الله لأحد نصيباً في الجنة، ثم يحرمه، ولكن هذا على أصل الوعد وعيد من أطاع الله [فله<sup>(٢)</sup>] الجنة ومن عصاه [فله<sup>(٣)</sup>] النار. فهو على أن هؤلاء لو أطاعوا كان لهم نصيب<sup>(٤)</sup> في الجنة، وهؤلاء لو عصوا كان لهم نصيب<sup>(٥)</sup> في النار، أو يكون ذكر النصيب لهؤلاء في الجنة هو الذي ادعوه لأنفسهم كما قالوا: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا﴾ [البقرة: ١١١]، فيحرمون، ويورث عنهم ما ذكروا أنه لهم في الجنة كما قال الله تعالى: ﴿وَرِثَهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٠].

## الآية ١٦٨

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: إنهم كانوا يحرمون تناول من أشياء والإنتفاع من نحو [البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي]<sup>(٦)</sup>، فيقولون: حُرِّمَ الإنتفاع بها، فانزل الله تعالى، فقال: ﴿كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ واتقوا بها، فإن الله تعالى لم يحرمها عليكم كقوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَيِّعٍ وَلَا سَكَيْتٍ﴾ الآية<sup>(٧)</sup> [المائدة: ١٠٣]، وقيل: خلق في الأرض ما هو حلال، وما هو حرام، وأباح تناول من الحلال، ونهى عن الحرام، وقيل: إن قوماً يحرمون تناول من الرفيع من الطعام والرفيع من الملبوس، ويتناولون من الدرن والرثة<sup>(٨)</sup>، فنهوا عن ذلك.

ولا يحتمل أن يراد بالطيبات الحلال منها، ولكن ما تطيب النفس من تناول، لأن النفس لا تتلذذ بالتناول من كل حلال، ولكن وإنما تطيب مما هو لها اللذ وأوق، والله أعلم. وعلى ذلك قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾ الآية<sup>(٩)</sup> [الأعراف: ٣٢]، فيكون: كان الذي في الأرض حلالاً وحراماً، ثم مما حل طيب ودون، فأمر بأكل ما طاب من ذلك إذا قَدَّر عليه؛ لأنه على قدر طيبه يعظم محلّه في القلب، وعلى ذلك يرغب نفسه بالشكر لمن أنعم به عليه والتعظيم لمن أكرمه بالذي طاب له به النفس، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾؛ [اختلّف في قوله: ﴿خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾]<sup>(١٠)</sup>؛ قيل: آثار الشيطان، وقيل: وساوس الشيطان، وقيل: سبل الشيطان كقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فهو يرجع إلى واحد.

وقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾، وذكر في موضع آخر، وسمّاه ولياً بقوله: ﴿أَزَلِيًّا لَهُمُ الظُّلُمُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]؛ فالوجه أنه يريد في الظاهر الموالاة، ولكنه يريد في الباطن إهلاكهم. فإذا كان كذلك فهو في الحقيقة عدو. وجائز أن يكون [وليّاً لهم]<sup>(١١)</sup>؛ أي هو أولى بهم إذ عملوا ما عملوا بأمره أو ولياً<sup>(١٢)</sup> بما [أتوه من]<sup>(١٣)</sup> الفعل، وشاركوه<sup>(١٤)</sup> في الشر، وكان<sup>(١٥)</sup> في الحقيقة لهم [عدواً: وفي ذلك]<sup>(١٦)</sup> هلاكهم، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] لأنه يؤسوس، ويدعو، فإن أطاعه، وإلا ليس له عليه سلطان سوى ذلك، فهو ضعيف لأن من لا يتلذذ على رغبته سوى قوله فهو ضعيف، يوصف بالضعف، والله أعلم، ويكون ضعيفاً على من يتأمل مكابده، ويتحفظ<sup>(١٧)</sup> أحواله.

(١) من طع، في الأصل وم: وكذلك قوله. (٢) و(٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) و(٥) في النسخ الثلاث: نصيباً. (٦) في طع: البحائر والسوائب والوسائل والحوامي. (٧) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٨) الدرن: الوسخ، والرثة: سقط كل شيء. (٩) في طع: الآيات. (١٠) من طع. (١١) في النسخ الثلاث: أولياؤهم. (١٢) في النسخ الثلاث: أولياؤهم. (١٣) في الأصل وم: وأتوهم، في طع: وأنفومهم في. (١٤) في النسخ الثلاث: وشاركهم. (١٥) في النسخ الثلاث: وكانوا. (١٦) في الأصل: أعداء ذلك، في م وطع: أعداء ذلك. (١٧) من طع، في الأصل وم: مكابده وتحفظ.

**الآية ١٦٩** وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾؛ قيل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السُّوءُ هُوَ الْفَحْشَاءُ، وَالْفَحْشَاءُ هُوَ السُّوءُ لِمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَشْتَمِلُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْآثَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السُّوءُ مَا خَفِيَ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْفَحْشَاءُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَقِيلَ: السُّوءُ مَا لَاحِظٌ فِيهِ، وَالْفَحْشَاءُ مَا فِيهِ حَدٌّ مِنَ نَحْوِ الزُّنَى وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: الْفَحْشَاءُ مَا فَحِشَ فِي الْعَقْلِ، وَالسُّوءُ مَا يَنْتَهِي بِالنَّهْيِ عَنْهُ.

وقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ يُخْرِجُ عَلَى<sup>(١)</sup> الْأَوَّلِ، وَهُوَ السُّوءُ وَالْفَحْشَاءُ، بِأَمْرِهِمْ بِذَلِكَ، فَيَقُولُونَ<sup>(٢)</sup>: اللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ مَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أَوْ الْقَوْلَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الْوَلَدِ وَإِشْرَاكِ غَيْرِهِ فِي عِبَادَتِهِ<sup>(٣)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٧٠** وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا اللَّهَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آفَكْنَا عَلَيْهِ أَبَاءُنَا﴾؛ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنْ أَبَاءَهُمْ كَانُوا أَوْصِيَهُمْ أَلَّا يَفَارِقُوا دِينَهُمْ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ، فَقَالُوا عِنْدَ ذَلِكَ: لَا نَدْعُ وَصِيَّةَ آبَائِنَا كَقَوْلِهِ: ﴿أَتَوَصَّوْا بِهِمْ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾؟ [الذاريات: ٥٣]، أَوْ كَانُوا قَوْمًا سَفَهَاءَ أَصْحَابِ التَّقْلِيدِ، فَقَالُوا: إِنَّا قَلَّدْنَا آبَاءَنَا فَلَا<sup>(٤)</sup> نَقْلَدُ غَيْرَهُمْ.

وقوله: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكُمْ لَا تُعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا تَهْتَدُونَ﴾؛ يُخْرِجُ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَيْ تَقْلَدُونَ أَنْتُمْ<sup>(٥)</sup> أَبَاءَكُمْ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا؟ [وَيَحْتَمِلُ: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا نَعْلَمُ﴾ أَيْ وَقَدْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ﴿لَا يُعْقِلُونَ شَيْئًا﴾<sup>(٦)</sup> فَكَيْفَ تَقْلَدُونَهُمْ؟ وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُمْكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءُكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] أَيْ وَقَدْ جِئْتُمْكُمْ، أَوْ أَنْ يَقَالَ: مَنْ جَعَلَ آبَاءَكُمْ قَدْوَةً يُقْتَدَى بِهِمْ؟

**الآية ١٧١** وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْآدِيِّ يَتَّقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾؛ قِيلَ فِيهِ بَوَجْهَيْنِ: قِيلَ: مَا مَثَلُنَا ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْآدِيِّ يَتَّقُ﴾ أَيْ يُصَوِّتُ ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءً﴾ يَسْمَعُونَ الصَّوْتَ، وَلَا يَفْقَهُونَ مَا فِيهِ، وَقِيلَ: ﴿يَتَّقُ﴾ بِمَعْنَى يُتَّقَى: ذَكَرَ الْفَاعِلَ عَلَى إِرَادَةِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ: ﴿نَهَرٌ فِي عِصَةِ رَأْسِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أَيْ مَرْضِيَّةٍ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ<sup>(٧)</sup>، وَهُوَ فِي اللَّفْظِ جَائِزٌ جَارٍ.

وقوله: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُتَىٰ قَهْرٌ لَا يَقُولُونَ سَمَاءُكُمْ بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، إِذِ الْحَاجَةُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا، وَلِذَلِكَ سَمَاءُكُمْ سَفَهَاءٌ لِمَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِعِلْمِهِمْ وَعَقْلِهِمْ.

**الآية ١٧٢** وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ هُمْ أَصْنَاؤُكُمْ مِنْ طَائِفَةٍ مِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾ [يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِذْنُ فِي الْأَكْلِ مَا تَسْتَطِيعُ النَّفْسُ [وَتَتَلَذَّذُ بِوَا<sup>(٨)</sup>] بِوَلِيكُونَ أَرْضَى وَأَشْكُرَ اللَّهُ فِيمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ.

والثاني<sup>(٩)</sup>: عَلَى إِرَادَةِ الْحَلَالِ [بِقَوْلِهِ: ﴿طَائِفَةٍ مِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، فَيَكُونُ فِي الْآيَةِ دَلِيلُ كَوْنِ الرِّزْقِ<sup>(١١)</sup> حَلَالًا وَحَرَامًا؛ إِذْ قَالَ: ﴿مِنْ﴾ ذَا، وَلَمْ يَقُلْ: كُلُّوا ذَا، وَلَوْ كَانَ كُلُّ الرِّزْقِ حَلَالًا لَكَانَ يَقُولُ: كُلُّوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ حَقُّ الْمِحْنَةِ التَّمَكِينُ مِمَّا يُحَرِّمُ، وَيُحَلُّ، وَمِمَّا تَرَعَّبُ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَتَزْهَدُ. فَجَائِزٌ جَمِيعُ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي الْمَلِكِ وَفِي الرِّزْقِ لِيُمْكِّنَ مِنَ الْأَمْرِينِ بِالْمِحْنَةِ، إِذْ ذَلِكَ حَقُّ الْمِحْنَةِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ<sup>(١٢)</sup>].

وقوله: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ هُمْ أَصْنَاؤُكُمْ مِنْ طَائِفَةٍ مِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾؛ يَدُلُّ<sup>(١٣)</sup> عَلَى أَنَّ الَّذِي كَانَ لَهُمُ الْأَكْلُ، وَأَمْرُهُمُ بِالتَّنَاوُلِ مِنْهُ، هُوَ الْجِلُّ. ثُمَّ فِيهِ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مِنَ الرِّزْقِ مَا هُوَ طَيِّبٌ حَلَالٌ، وَمَا هُوَ خَبِيثٌ حَرَامٌ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ [طَيِّبٌ وَخَبِيثٌ]<sup>(١٤)</sup> لَكَانَ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَكَرُ الطَّيِّبِ، بَلْ يَقُولُ: كُلُّوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ الْحِكْمَةِ فِي الْإِمْتِحَانِ بِجَعْلِ الْخَبِيثِ رِزْقًا لَهُمْ؟ قِيلَ: هَذَا أَصْلُ<sup>(١٥)</sup> الْمِحْنَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ: يَجْعَلُ

(١) فِي الْأَصْلِ: عَنْ. (٢) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: فَيَقُولُوا. (٣) فِي الْأَصْلِ: عِبَادَةٌ. (٤) مِنْ م وَطَع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ طَع.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: الْأَوَّلَى. (٨) فِي الْأَصْلِ: يَتَلَذَّذُ. (٩) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَيَكُونُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ: وَمِنْ يَقُولُ

الطَّيِّبَاتِ، فِي طَع: بِقَوْلِهِ الطَّيِّبَاتِ. (١١) فِي طَع: الْمَرْزُوقِ. (١٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَاتِ الْأَرْبَعِ مِنْ طَع، وَفِي الْأَصْلِ: مِنْ ٢٣ أَسْ ٢١ - ٢٤

وَفِي م: مِنْ: ص: ٢٣ وَس ٢٨-٣٢. (١٣) فِي الْأَصْلِ: دَلَّ. (١٤) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ طَيِّبًا وَخَبِيثًا. (١٥) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: أَهْل.

(١) من ط ع - (٢) من ط ع وم: ساقطة من الأصل - (٣) من م، في الأصل: ممن يعبدونه، في ط م: تعدونه. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في النسخ الثلاث: لا. (٧) من ط ع. (٨) في ط ع: اما. (٩) في النسخ الثلاث: وهو. (١٠) من ط ع، في الأصل وم: مات. (١١) في الأصل وط م: فيه. (١٢) في النسخ الثلاث: وهو. (١٣) من ط ع، في الأصل وط م: يحتمل. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) أدرج في الأصل وم بعدها العبارة التالية: ويحتمل أن يكون ﴿عَبْرَ بَلَاغٍ﴾ تفسيراً لقوله ﴿فَمَنْ أَضَلُّ﴾ كقوله ﴿مُحَمَّدٌ غَيْرُ مَكْنُفٍ﴾ الآية، وقد حذفناها لورودها في بدء تفسير الآية. (١٦) من ط ع، في الأصل وم: ويحتمل. (١٧) من ط ع، في الأصل وم: ويحتمل. (١٨) من ط ع، وأدرجت هذه العبارة سهواً في الأصل (الورقة ٢٣ - أس ٢٥-٢٧) وفي م (الورقة ٢٣ و من ٣٢-٣٥).

حرمة متكبرها، صاحبها نُهي عما كان مباحاً له كما روي عن نبي الله ﷺ «لا صلاة للمرأة الناشزة ولا للعبد الابقي» [بنحوه مسلم ٧٠، وليس فيه ذكر المرأة]، وذلك نُهي عن الإباقي والنشوز لا عن الصلاة. فمثلُه لو كان نهياً، فكيف ولا نُهي؟ ولكن ذكر إباحة على صفة لم يُذكر الجِلُّ والتحريم في الابتداء مع تلك الصفة. وجملة أن بُغِيَ [في وجهين: الأول] (١) لا يُحرَّم ما قد أُجِلَّ بالجواهر بالإنفاقي، فكذلك ما أُجِلَّ بالسبب؛ دليل ذلك أمر الكفرة وسائر الفسقة أنه لم يُحرَّم عليهم شيء من ذلك.

والثاني: النهي عن قتله (٢).

ثم اخْتُلِفَ في حُرْمَةِ عَيْنِ الميتة في حال الإضطرارِ وجِلِّها؛ قال بعضهم: عَيْنُها حلالٌ ليسَ بِمُحرَّمٍ، وقال آخرون: عَيْنُها مُحَرَّمَةٌ، لكنَّ التناولَ منها مُباحٌ، وهو قول أصحابنا، رحمهم الله.

فَمَنْ قَالَ بِجِلِّ عَيْنِها للضرورة ذهبَ إلى أنَّ الحَظَرَ أو (٣) الإباحة لا يقع في الأصل لعين الشيء، ولا يُتَكَلَّمُ فيها بِجِلِّ ولا حُرْمَةٍ بِحَقِّ (٤) العين، بل الحرمة والجِلُّ هي الواردة عليها موجبة حق الحرمة. ثم الحرمة ترتفع بالضرورة، فتبقى عَيْنُها على ما كان في الأصل. وَمَنْ قَالَ بِحرمة عَيْنِها وبِجِلِّ التناولِ منها ذهبَ إلى أنَّ الحرمة حدثت [لما كانت] (٥) ميتةً ومُهْلًا [بها] (٦) لغیر وجهٍ لله. فَحُدُوثُ (٧) الجِلِّ للضرورة يدلُّ على أنَّ العلة كانت هي الضرورة في رفع حُرْمَةِ التناولِ، ولم ترفع حُرْمَةَ عَيْنِها، إلا أنه أبيع التناولُ منها للضرورة على بقاء الحرمة. ولكن يجب ألا يُتَكَلَّمُ في هذا ومثله بِحرمة العين وجِلِّها بعد أن تكون الإباحة للضرورة؛ إذ لله أن يجِلَّ عَيْنًا مُحَرَّمَةً في حال الإضطرارِ، ولَهُ أن يُحرَّم عَيْنَها، ويُجِلَّ التناولَ منها لِلاضطرارِ. فالتكلمُ فيه فضلٌ وتكلفت، وبالله التوفيق.

ثم المسألة في الباغي والعادي يُحرَّمُ عليه التناولُ منها في حال الإضطرارِ أم لا؟ قال بعض أهل العلم: مُحَرَّمٌ ذلكَ عليه لِأوجِهٍ:

أحدها: لأنه ظالمٌ، وفي المنعِ عن التناولِ منها زجرٌ عن الظلمِ، وفي [إباحة التناولِ] (٨) منها إعانة على الظلمِ، لذلك حُرِّمَ عليه.

والثاني: أنَّ القاتلَ يُعاقَبُ عندما يَأْوي إلى الحَرَمِ بترك الموائكة والمشاربة والمجالسة إلى أن يُضطرَّ، فيُخرجَ عقوبةً له. فكذلك هذا يُحرَّمُ عليه التناولُ منه عقوبةً له إلى أن ينزجرَ.

وقال [أحدُهم] (٩): إنه قد استحقَّ بالبغي على أهل الإسلام العقوبة العظيمة، ويُعاقَبُ في هذا أيضاً.

ثم من قول هذا الرجل في الباغي: أنه إذا أتلَفَ أموالَ أهلِ العدلِ لا يُتَعَرَّضُ له بها، ولا يُعَرَّمُ، وكذلك العادل إذا أتلَفَ أموالَ البغي لا غرامة عليه. والغرامة نوعٌ من العقوبات، فإذا استويا في سقوط الغرامة. وإن كان أحدهما ظالماً كيف لا يَسْتَوِيَانِ أيضاً في هذا؟ وما الذي يوجب التفرقة بينهما؟ ثم نقول لهذا المخالف لنا: إنَّ الباغي يمسحُ يوماً وليلةً، وإذا سافرَ لم يُرَخَّصْ له المسحُ، وهو في الحضرِ رخصةٌ كهي في السفرِ، فما باله حُرِّمَ إحدى الرخصتين على إباحة الأخرى مع وجود الظلمِ والبغي؟ فقال: لأنَّ الضرورة طريقُ التناولِ، فيه رخصةٌ، لا تُرَخَّصُ للظالمِ، إذ هو تخفيفٌ.

والأصل في المسألة أنَّ الباغي على أهلِ الإسلام ياتَمُرُ بأحكامِ أهلِ الإسلام، إذ لو اشتهرَ أمرٌ بالكفِّ عن بغيه، وإذا لم ياتَمُرْ في ذا لا شك أنه لا ياتَمُرْ في الثاني، ولا يؤمرُ فيه العيبُ، ولا يَزَجَرُ التحريمُ عن التناولِ؛ إذ على العلم بِحرمة البغي بغي ما اشتهت نفسه، فكيف ينتهي للحرمة التي اضطرت إليه نفسه؟ ولم يملك الغلبة عليها في شهوتها إشاراً لها، كذلك إنظاراً لها، كذلك لا معنى لإحداثِ الحرمة عليه ببغيه.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) أدرجت هذه العبارة في الأصل أيضاً سهواً (الورقة ٢٣. أس ٣١-٢٧) وفي م (الورقة ٢٣ و س ٣٤-٣٧)، ساقطة من ط. ع. (٣) في النسخ الثلاث: و. (٤) في النسخ الثلاث: بحيث. (٥) من ط. ع. ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) في ط. ع. فحدث. (٨) في النسخ الثلاث: الإباحة عن التناول. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث.

واصله قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ حَرَّمَ عليهم إلقاء أنفسهم إلى المهالك وقتلهم أنفسهم<sup>(١)</sup>. وفي دفع هذه الرخصة عنه إباحة محرم، وهو أعظم منة عليه، فلم يفعل.

وأما [ما]<sup>(٢)</sup> قال بأن من قتل، فأوى إلى الحرم فإن أهله نهوا عن مواكبتهم ومشاربته، ولم يئة في نفسه [عن]<sup>(٣)</sup> الأكل والشرب؛ إذ لا يقدر أحد منة عن ذلك. فالقول في مثله تكلف فكذا الأول، والله أعلم.

ثم المسألة في القدر الذي يجوز أن يتناول منه<sup>(٤)</sup>: فعندنا: أن الإباحة كانت للإضطرار، فهو على القدر الذي له الدفع والإزالة، وذلك بدون ما فيه شدة المجاعة. وذلك الأصل في إتياء الضرورة.

**الآية ١٧٤** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ أي في الكتاب؛ يحتمل [هذا]<sup>(٥)</sup> وجهين: يحتمل: أن كتموا ما في كتبهم من بعث محمد صلى الله عليه [وعلى آله]<sup>(٦)</sup> وصفته، ويحتمل ما كتموا من الأحكام والشرائع من نحو الحدود والرجم وغير ذلك من الأحكام، وقد ذكرنا هذا فيما تقدم<sup>(٧)</sup>.

وقوله: ﴿وَتَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ قد ذكرنا تأويل هذا فيما تقدم<sup>(٨)</sup>.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ يحتمل<sup>(٩)</sup> وجهين: يحتمل ﴿مَا يَأْكُلُونَ﴾ في دنيائهم إلا أوجب ذلك لهم في الآخرة أكل النار؛ ويحتمل ﴿مَا يَأْكُلُونَ﴾ في دنيائهم إلا أكلوا في الآخرة عنب النار.

وقوله: ﴿وَلَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ﴾؛ قيل: ﴿وَلَا يَكْلُمُهُمُ﴾ بكلام خير، ولكن يكلمهم بغيره، كقولهم: ﴿أَخْشَرُوا فِيهَا وَلَا تَكْلُمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، وقيل: ﴿وَلَا يَكْلُمُهُمُ﴾ غصبا عليهم؛ يقال: فلان لا يكلم فلانا إما غصبا عليه.

**الآية ١٧٥** وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾؛ قيل: استحبوا الضلالة على الهدى، وقيل: اختاروا العذاب على المغفرة، وما قاله الكلبي فهو أحسن: (أنهم اشتروا اليهودية التي هي تحصيل عذابا بالإيمان الذي يحصل مغفرة) وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم<sup>(١٠)</sup> أيضا.

وقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾؛ قيل: فما أذومهم على النار! وقيل: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى﴾ العمل الذي يوجب لهم النار. وقيل: فما أجراهم على عمل أهل النار! وقيل: ما أعملهم بأعمال أهل النار. وقال الحسن: (فما لهم عليها صبر، ولكن ما أجراهم على النار!) وقد يقال لمن يطول حبسه: فما أصبرك على الحبس! لا على حقيقة الصبر لكن على وجوده فيه.

**الآية ١٧٦** وقوله تعالى: ﴿وَرَأَى الَّذِينَ اختلفوا في الكتاب﴾ أي خالفوا، ولا قد اختلف أهل الإيمان والكفر، ولكن أرادوا، والله أعلم، بالاختلاف الخلاف أي خالفوا الكتاب، ولم يعملوا به، ﴿لَنِي شِقَاقِي بَعِيدٌ﴾؛ قيل: لني خلاف بعيد، وقيل: لني ضلال طويل، وقيل: لني عداوة. قيل: حرف البعيد في الوعيد إياس؛ كأنه قال: لا انقطاع له.

**الآية ١٧٧** وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ دُونِ الْإِيمَانِ فِي تَوْجُوهِهِمْ﴾؛ قيل: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ﴾ في نفس التوجو إلى ما ذكره دون الإيمان، [ويحتمل: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ﴾ في ذلك] ﴿وَلَكِنْ أَلَيْسَ﴾ لما يقصد إليه أن قد يقع<sup>(١١)</sup> ذلك لحوائج تعرض؛ تخرج عن القرية، ويحتمل: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ﴾ في التوجو إلى كذا، ولكن في الإتيان لأمري والطاعة له، والبر هو الطاعة في الحقيقة. وقيل: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ﴾ تحويل الوجه إلى المشرق والمغرب، ولكن البر ما ثبت في القلب من طاعة الله، وصدقته<sup>(١٢)</sup> الجوارح، وقيل: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ﴾ أن تخلصوا، ولا أن تعملوا غير الصلاة، كل ذلك يرجع إلى واحد. وجملة [بوجهين]:

(١) احتلت هذه العبارة التي أولها: الإباحة تناول... في طع الصفحة ٣٢٦ محل ما في الصفحة ٣٣٦، وقد أزلنا الالتباس بوضع كل في مكانه. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في النسخ الثلاث منها. (٥) من طع. (٦) ساقطة من طع. (٧) كان ذلك في تفسير الآية: ١٥٩. (٨) كان ذلك في تفسير الآية: ١٦. (٩) من طع، في الأصل وم: أي. (١٠) كان ذلك في تفسير الآية: ١٦. (١١) في طع: وقوله: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ... وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنْ﴾. (١٢) في طع: وصدقه.

أحدهما<sup>(١)</sup>: **«إِنْ يُقَالْ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ كُلُّهُ ذَلِكَ، لَكِنْ مَا ذَكَرَ؛ إِذْ ذَلِكَ الْوَجْهُ اسْتَعْظَمُوهُ<sup>(٢)</sup>، حَتَّى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ مَآبَةٍ مَا تَتِمُّوا فِتْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]،**

والثاني: **«أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ لَيْسَ بِرًّا، وَإِنَّمَا صَارَ بِرًّا بِالْأَمْرِ بِهِ أَوْ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْخَيْرَاتِ، فَمَا<sup>(٣)</sup> زَالَ عَنْهُ الرَّجَاهَانِ سَقَطَ فِعْلُهُ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ بِرًّا.**

وقوله: **﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾** بَأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ يَعْنِي صَدَّقَ بِاللَّهِ، وَبِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، **﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾** : وَصَدَّقَ بِالْبَعْثِ الَّذِي [فِيهِ]<sup>(٦)</sup> جَزَاءُ الْأَعْمَالِ، وَصَدَّقَ بِالْكِتَابِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ.

وللبِرِّ<sup>(٧)</sup> تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا قِيلَ، وَالثَّانِي عَلَى الْإِضْمَارِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ الْبِرُّ بِرٍّ [مَنْ يُؤَلِّي وَجْهَهُ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرٌّ]<sup>(٨)</sup> مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ، كَمَا قَالَ: **﴿أَجْمَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ﴾** [التوبة: ١٩] كَلِمَانِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ؟ وَقِيلَ: **﴿أَجْمَلْتُمْ﴾** صَاحِبُ السَّقَايَةِ<sup>(٩)</sup> **﴿كَفَنَّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾** [التوبة: ١٩]، وَقِيلَ: إِنَّ الْبِرَّ بِمَعْنَى الْبَارِّ مَنْ يَحُولُ وَجْهَهُ / ٢٥ - ب/ قَبْلَ كَذَا، وَلَكِنَّ الْبَارَّ **﴿كَفَنَّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾** [الآية]<sup>(١٠)</sup>.

وقوله: **﴿وَمَا أَلَمَ عَلَىٰ حَبِيبٍ﴾**؛ قِيلَ: أَعْطَى عَلَى حَاجَتِهِ، وَقِيلَ: عَلَى قَلْبِهِ، أَثَرُ غَيْرِهِ عَلَى نَفْسِهِ كَقَوْلِهِ: **﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾** [الحشر: ٩] وَقِيلَ: **﴿ذَوِي الْفُرْجِ﴾** أَي ذَوِي قَرَابَتِهِ.

وفيه دلالة أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَبْدَأَ بِالضَّلَةِ قَرَابَتُهُ ثُمَّ **﴿وَالْيَتَمَنَّى﴾** لِأَنَّ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ حِفْظُهُمْ وَلَآئِهِمْ أَوْعَفُ، فَيَبْدَأُ بِهِمْ قَبْلَ **﴿وَالْيَتَمَنَّى﴾**. وَرُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، قِيلَ: فَمَا الْمُسْكِينُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَجِدُ مَا يُغْنِيهِ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ، وَلَا يُفْطَنُ<sup>(١١)</sup> بِهِ، فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ» [البخاري: ١٤٧٩].

[وقوله]<sup>(١٢)</sup>: **﴿وَابْنَ السَّبِيلِ﴾**؛ قِيلَ: هُوَ الضَّيْفُ يَنْزِلُ [بِالْمُسْلِمِينَ]<sup>(١٣)</sup>، وَقِيلَ: هُوَ الْمُنْقَطِعُ: [حَاجًّا أَوْ غَازِيًا]<sup>(١٤)</sup>، وَهُوَ الْمَجْتَازُ، وَهُوَ وَاحِدٌ. **﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾**؛ قِيلَ: هُمُ الْمَكَايِبُونَ. **﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾** ظَاهِرٌ. **﴿وَالْمُؤْتُونَ بِمَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾**؛ [بِحَتْمِلُ: الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّاسِ]<sup>(١٥)</sup>، وَبِحَتْمِلُ: الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْعَهْدَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَا هُوَ؟ فِيمَا مَضَى<sup>(١٦)</sup>. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ وَالْمُؤْفِنَ عَلَى النَّسَبِ عَلَى الْأَوَّلِ. قِيلَ: إِذَا عَاهَدْتَ عَهْدًا بِلِسَانِكَ فَقَبْلُ<sup>(١٧)</sup> بِهِ بِعَمَلِكَ وَفِعْلِكَ. ثُمَّ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ أَجْمَعُ لَشُرَائِطِ الْإِيمَانِ مِنْ هَذِهِ، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ [السيوطي في الدر المنثور: ٤١١/١]، وَهَكَذَا رُويَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ.

وقوله: **﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالْفَرَغَةِ﴾**؛ قِيلَ: فِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ: السَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَالصَّابِرِينَ. وَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ حَرْفُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ **﴿وَالْمُؤْتُونَ بِمَهْدِهِمْ﴾**.

وقوله: **﴿الْبَأْسَاءِ﴾** مِنَ الْبَاسِ، وَهُوَ الْفَقْرُ، **﴿وَالْفَرَغَةِ﴾**؛ قِيلَ: هُوَ الْمَرَضُ [وَالسَّقَمُ]<sup>(١٨)</sup>، **﴿وَبَيْنَ الْأَيْمَنِ﴾** قِيلَ: عِنْدَ الْقِتَالِ. وقوله: **﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَدَقُوا﴾** فِي إِيْمَانِهِمْ [أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ]<sup>(١٩)</sup>، وَصَبَرُوا عَلَى طَاعَةِ رَبِّهِمْ.

[وقوله: **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾**؛ قِيلَ]<sup>(٢٠)</sup>: الَّذِينَ صَدَقُوا فِي إِيْمَانِهِمْ **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾**؛ رُويَ عَنْ عَمْرِو بْنِ

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: اسقطوهم. (٣) في النسخ الثلاث: فلا. (٤) من ط ع وم، في الأصل: قبله. (٥) في ط م ر ط ع: بأنه. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) من ط ع، في الأصل وم: البر. (٨) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٩) من ط ع وم، في الأصل: الشفاعة. (١٠) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (١١) من ط ع، في الأصل وم: يعطي. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) من ط ع. (١٤) في النسخ الثلاث: حاج أو غاز. (١٥) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (١٦) كان ذلك في تفسير الآية: ٢٧. (١٧) في النسخ الثلاث: نفي. (١٨) من ط ع. (١٩) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٢٠) في الأصل وم: **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾** وقيل، في ط ع: وقوله **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾** وقيل.

شُرَّحِيلَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ عَمِلَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَهُوَ مُسْتَكْمِلُ الْإِيمَانِ)، قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو مَنْصُورٍ: (تَمَامُ كُلِّ شَيْءٍ بِاجْتِمَاعِ مَا يَزِيدُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضَلِّي إِذَا افْتَضَرَ عَلَى فَرَائِضِهَا لَمْ يَتِمَّ لَهُ؟)

**[الآية ١٧٨]** وَقَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ الْآيَةُ<sup>(١)</sup>؛ قِيلَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي حَيِّينَ مِنَ الْعَرَبِ، كَانَ وَقَعُ بَيْنَهُمَا حَرْبٌ وَقِتَالٌ، وَكَانَ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ وَشَرَفٌ عَلَى الْآخَرِ، فَأَرَادُوا بِالْعَبْدِ مِنْهُمْ الْحُرَّ مِنْ أَوْلَئِكَ، وَبِالْأَنْثَى مِنْهُمْ الذَّكَرَ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْمَلْرُ بِالْمَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ وَهِيَ مَنْسُوخَةٌ لِأَنَّ فِيهَا قَتْلَ غَيْرِ الْقَاتِلِ؛ نَسَخَهَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]؛ قِيلَ: ﴿فَلَا﴾ تُسْرِفُ وَلَا تَقْتُلُ غَيْرَ قَاتِلِ وَلِيِّكَ، وَقِيلَ: ﴿فَلَا﴾ تُسْرِفُ أَي لَا تُمَثِّلُ فِي الْقَتْلِ، وَقِيلَ: ﴿فَلَا﴾ تُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ<sup>(٢)</sup> أَي لَا تَقْتُلُ أَنْتَ، إِذْ هُوَ مَنْصُورٌ، فَثَبِتَ بِهَذَا نَسَخُهَا؛ إِذْ لَمْ يُوْذَنْ بِقَتْلِ غَيْرِ الْقَاتِلِ، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ وَلَا يَحْتَمِلُ نَفْسَ غَيْرِ الْقَاتِلِ يَقْتُلُ بِنَفْسٍ؛ دَلِيلُهُ [فِي وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا]:<sup>(٣)</sup> قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٤٥]، وَلَا يُتَصَدَّقُ عَلَى غَيْرِ الْقَاتِلِ، ثَبِتَ [أَنَّهُ] مَنْسُوخُهَا<sup>(٤)</sup> بِمَا ذَكَرْنَا.

وَالثَّانِي: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [إِمَّا إِذَا]<sup>(٥)</sup> هَمَّ بِقَتْلِ آخَرَ يُنَكِّرُ قَتْلَ نَفْسِهِ، فَيُرْتَدِعُ عَنْ قَتْلِهِ، فَتُخَشَى بِهِ النَّفْسَانِ جَمِيعًا، فَلَوْ لَزِمَ قَتْلُ غَيْرِ الْقَاتِلِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ؛ إِذْ لَا يَخْشَى تَلَفَ نَفْسِهِ.

ثُمَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الْقِصَاصِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ، إِذْ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ بَيْنَهُمَا قِصَاصٌ لَمْ يَزْتَدِغْ أَحَدٌ عَنْ قَتْلِهِمْ، إِذْ لَا يَخْشَى تَلَفَ نَفْسِهِ بِهِمْ. فَدَلَّ أَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا فِيَمَا يُجْعَلُ الْآيَةُ آيَةً ابْتِدَاءً لَا فِي الْحَيِّينَ اللَّذِينَ ذُكِرَ بِهِ. ثُمَّ يُقَالُ: لَيْسَ فِي ذِكْرِ شَكْلِ مُشْكِلٍ تَخْصِيصُ الْحَكْمِ فِيهِ وَجْعَلُهُ شَرْطًا وَنَفْيُهُ فِي [غَيْرِ شَكْلِهِ]<sup>(٦)</sup>؛ دَلِيلُهُ مَا رَوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي» قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ: [جَلْدُ مِئَةٍ]<sup>(٧)</sup> وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثَّيْبُ بِالْثَّيْبِ: جَلْدُ مِئَةٍ وَرَجْمٌ بِالْحِجَارَةِ [مُسْلِم: ١٦٩٠]، ثُمَّ إِذَا زَنَى الْبِكْرُ بِالْثَّيْبِ وَجِبَ ذَلِكَ الْحَكْمُ، فَدَلَّ أَنَّ لَيْسَ فِي ذِكْرِ شَكْلِ تَخْصِيصُ فِي الْحَكْمِ، وَلَكِنْ فِيهِ إِيجَابُ الْحَكْمِ فِي كُلِّ شَكْلٍ؛ إِذَا ارْتَكَبَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَقْتُلَ الْحُرُّ إِذَا قَتَلَ آخَرَ. وَالْحُرِّيَّةُ لَا تَمْنَعُ الْإِفْتِصَاصَ لِفَضْلِهِ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ إِذَا قَتَلَ آخَرَ يَقْتُلُ بِهِ، وَالرَّزْقُ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ لِلَّذِي لَدَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْأَنْثَى تُقْتَلُ إِذَا قَتَلَتْ آخَرَ، وَلَا يَمْنَعُ مَا فِيهَا مِنْ ضَعْفٍ فِي وَجوبِ الْقِصَاصِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَلَهُ وَجْهٌ آخَرٌ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ وَمِنْ الْإِنَاثِ إِمَاءٌ، [وَقَدْ أَمَرَ بِالْإِفْتِصَاصِ بَيْنَهُنَّ]<sup>(٨)</sup>. فَلَمَّا وَجِبَ تَخْصِيصُ مَا ذُكِرَ خَاصًّا<sup>(٩)</sup> وَجِبَ أَنْ يَذْكَرَ عَامًّا [مَا]<sup>(١٠)</sup> ذُكِرَ فِيهِ الْعُمُومُ. فَإِنْ قِيلَ: عَلَى عُمُومِ الْإِسْمِ فِي أَحَدِهِمَا وَخُصُوصِ الْقَوْلِ فِي الْآخَرِ؟ قِيلَ: لَيْسَ هَكَذَا؛ لَوْ كَانَ فِي ذِكْرِ الْوِفَاقِ فِي الْإِسْمِ مَنَعُ الْحَقِّ عَنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ الْمَذْكَورِ، إِنَّ ذِكْرَ فِي الْخِلَافِ، لَمْ يَدْخُلْ فِيمَا ذُكِرَ فِي الْوِفَاقِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَإِذَا دَخَلَ عَلِيمٌ أَنَّ ذِكْرَ الْوِفَاقِ فِي الْخِلَافِ فِي حَقِّ إِدْخَالِ مَا لَيْسَ مِنْ شَكْلِهِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ.

ثُمَّ يُقَالُ: إِنَّ نَفْسَ الْعَبْدِ لِلْعَبْدِ فِي حَقِّ الْجَنَائِيَةِ لَا لِلْمَوْلَى، إِنَّمَا لِلْمَوْلَى فِي نَفْسِهِ الْمُلْكُ وَالْمَلِكِيَّةُ<sup>(١١)</sup>؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ أَمَرَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقِصَاصِ أَخَذَ بِهِ، وَلَوْ أَمَرَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ؟ فَدَلَّ أَنَّ نَفْسَهُ لَهُ لَا لِلْمَوْلَى، فَكَانَ كَنَفْسِ الْحُرِّ لِلْحُرِّ، فَيَجِبُ أَنْ يَقْتُلَ الْحُرُّ بِهِ إِذْ هُوَ سَاوِي الْحُرِّ فِي حَقِّ النَّفْسِ، فَيَجِبُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الْقِصَاصِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، ثُمَّ هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ يَقْتُلُ الذَّكَرَ بِالْأَنْثَى، وَهُوَ أَفْضَلُ. وَقَالَ: إِنَّ الْقِصَاصَ إِنَّمَا ذُكِرَ فِي الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ قَالَ بِالْعُمُومِ، وَالزَّمَّ قَتْلَ الْكَافِرِ بِالْمُؤْمِنِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي الْقِصَاصِ الْكَافِرَ، وَتَرَكَ

(١) أُدْرَجَ فِي طَعِ تَمَتَّةِ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٢) انْظُرْ حِجَةَ الْقِرَاءَاتِ ص: ٤٠٢. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (٤) مِنْ طَعِ، فِي الْأَصْلِ وَمِنْ مَنْسُوخِهِ. (٥) فِي طَعِ: لِمَاذَا. (٦) مِنْ طَعِ، فِي الْأَصْلِ وَمِنْ غَيْرِهِ. (٧) فِي طَعِ: مِائَةٌ جِلْدًا. (٨) فِي طَعِ: وَقَدْ أَمَرَ بِالْقِصَاصِ وَقَدْ أَمَرَ بِالْقِصَاصِ بَيْنَهُنَّ. (٩) فِي الْأَصْلِ: خَالِصًا. (١٠) مِنْ طَعِ. (١١) فِي طَعِ وَمِنْ وَالْمَالِيَةِ.

الْقِصَاصَ لِلْكَافِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِ عَلَى عَمُومِ إيجابِ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. فإِذْ جازَ تركُ الْقِصَاصِ، عَلَى ما ذَكَرَ فِيهِ، وَإِدْخَالَ مَنْ لَمْ يَذْكَرْ فِي حَقِّ الْإِقْتِصَاصِ ما يَجِبُ إِنْكَارُ مِثْلِهِ فِي الَّذِي ذَكَرَ عَقِيبَ ذِكْرِ الْحَقِّ؟ وَهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ تَحْتَ الْإِجَابِ مَذْكَورُونَ. ثُمَّ الْإِنَاثُ بِالْإِنَاثِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ يَلْزُمُ الْقِصَاصُ، كَيْفَ لَا لَزَمَ مِثْلُهُ فِي الْأَحْرَارِ؟

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَلَّا يُعْتَبَرَ فِي الْأَنْفُسِ الْمَسَاوِءُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْأَنْفُسَ<sup>(١)</sup> تُقْتَلُ بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ؟ وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا بِأَمْرًا، وَرُوِيَ أَنَّهُ قَتَلَ سَبْعَةَ نَفَرٍ بِأَمْرًا، وَقَالَ: (لَوْ تَمَالَأَ لَهُ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ) وَرَوَى<sup>(٢)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» [البخاري: ١١١].

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ: لَوْ أَنَّ كَافِرًا قَتَلَ كَافِرًا، ثُمَّ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ، يُقْتَلُ بِهِ: فَهُوَ قَتْلُ مُسْلِمًا [تَقْيِيلًا]<sup>(٣)</sup> بَرًّا بِكَافِرٍ، إِذِ الْإِسْلَامُ يُظْهِرُهُ، وَلَمْ يُقْتَلْ مُسْلِمًا فَاسْقًا ارْتَكَبَ الْكَبِيرَةَ بِالْكَافِرِ، إِذِ الْقَتْلُ بِفُسْقِهِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمُسْلِمُ أَحَقُّ أَنْ يُقْتَلَ بِالْكَافِرِ مِنَ الْكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ، وَنَحْوُ<sup>(٥)</sup> ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمَ هُنَاكَ حَرَمَةُ الْإِسْلَامِ بِقَتْلِ الْكَافِرِ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ بِاعْتِقَادِ دِينِ الْإِسْلَامِ حَرَمَةَ دَمِ الدِّمِيِّ، وَهُوَ بِقَتْلِهِ كُمُسْتَحْفٍ بِمَذْهَبِهِ، وَأَمَّا الدِّمِيُّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ بِاعْتِقَادِ مَذْهَبِهِ حَرَمَةَ دَمِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ لَيْسَ بِقَتْلِ الْمُسْلِمِ كُمُسْتَحْفٍ بِمَذْهَبِهِ، وَالْمُسْلِمُ كُمُسْتَحْفٍ بِدِينِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. لِذَلِكَ كَانَ أَحَقُّ بِالْقِصَاصِ مِنَ الْكَافِرِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ قُتِلَ بِهِ لِأَنَّهُ هُنَاكَ حَرَمَةُ الْحَرَمِ كَالْمُسْتَحْفِ بِهِ؟ وَإِذَا قَتَلَ خَارِجًا مِنْهُ، ثُمَّ التَّجَأَ إِلَيْهِ لَمْ يُقْتَلْ فِيهِ<sup>(٦)</sup> حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُمُسْتَحْفٍ بِهِ، وَالْأَوَّلُ مُسْتَحْفٌ، لِذَلِكَ افْتَرَقَا، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْخَبَرُ عِنْدَنَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قِيلَ: إِنْ قَوْمًا قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاسْلَمَ ٢٦ - أ/ بَعْضُهُمْ، فَأَرَادَ أُولَئِكَ أَنْ يَأْخُذُوا مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» [البخاري: ١١١] كَمَا قَالَ: «كُلُّ دَمٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ تَحْتَ قَدَمِي هَذَا» [مسلم: ١٢١٨].

وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَافِرِ الْمُسْتَأْمِنَ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» [البخاري: ١١١] فَنَسَقَ قَوْلَهُ: ذُو عَهْدٍ عَلَى الْمُسْلِمِ، فَكَانَ مَعْنَاهُ: لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ بِهِ، فَكُلُّ كَافِرٍ لَا يُقْتَلُ بِهِ ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، لَمْ يُقْتَلْ بِهِ الْمُسْلِمُ. فَالذِّمِّيُّ يُقْتَلُ بِهِ ذُو الْعَهْدِ، لِذَلِكَ يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ، وَالْمُسْلِمُ إِذَا قَتَلَ مُسْتَأْمِنًا لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، وَكَذَلِكَ الدِّمِيُّ. فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَافِرِ الْمُسْتَأْمِنَ لَا الدِّمِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ»؛ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْقَاتِلُ إِذَا عُفِيَ لَهُ: مَعْنَاهُ: عَنْهُ، فَلْيَتَّبِعِ الْوَلِيَّ بِأَخِيهِ الدِّيَّةَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، شَاءَ الْقَاتِلُ أَوْ أَبِي. احْتِجَّ بِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ فِي قَاتِلِ أَخِيهِ، فَقَالَ: أَتَعْفُو عَنْهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَتَأْخُذُ الدِّيَّةَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَقْتُلُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أَبُو دَاوُدَ: ٤٤٩٩] عَرْضَ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> الدِّيَّةَ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ حَقِّهِ لَمْ يَرْضَ عَلَيْهِ. وَقَالَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «وَلِيُّ الْقَتِيلِ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ بَيْنَ قَتْلِ وَأَخِيذِ دِيَّةٍ» [أَبُو دَاوُدَ: ٤٥٠٤].

وَأَمَّا عِنْدَنَا: فَتَأْوِيلُ قَوْلِهِ: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ»؛ لَيْسَ هُوَ الْقَاتِلُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْفُورًا عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ [لَا]<sup>(٨)</sup> يَتَّبِعُ أَحَدًا، وَهُوَ الْمُتَّبَعُ، بَلْ هُوَ الْوَلِيُّ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْفُورُ لَهُ، لَا الْقَاتِلُ، حِينَ أَمَرَ بِالِاتِّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ يَذِلُّ لَهُ، وَأَعْطِيَ «مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ» قَائِلًا بِالْمَعْرُوفِ؛ وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي اللَّغَةِ: الْعَفْوُ بِمَعْنَى الْبَذْلِ وَالْإِعْطَاءِ عَلَى مَا قِيلَ: خُذْ مَا أَتَاكَ عَفْوًا صَفْرًا؛ أَيْ فَضْلًا. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: («فَمَنْ عُفِيَ لَهُ» أَيْ أُعْطِيَ لَهُ) وَالْحَقُّ عِنْدَنَا هُوَ الْقَوْدُ لَا غَيْرُ عَلَى مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَمْدُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَفْقُوهَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ» [ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ٢٨٦/٦ وَغَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ]. وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «إِلَّا أَنْ يُفَادَى» [بَنَحْوِهِ الْبَخَارِيُّ: ٦٨٨٠]. وَالْمَفَادَاةُ هُوَ فَعْلٌ اثْنَيْنِ، فَلَا يَأْخُذُهُ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ وَاضْطِلَاحٍ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

(١) مَنْ طَع وَم: فِي الْأَصْلِ: النَّفْسُ. (٢) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَقَالَ: رُوِيَ. (٣) مَنْ طَع. (٤) فِي الْأَصْلِ: بَضْعُهُ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ طَع. (٦) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: إِلَيْهِ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.



وفي الآية دلالة أن الحق هو القصاص (لا غير بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾)<sup>(١)</sup> أخبر أن المكتوب عليه والمحكوم القصاص. فلو كان الخيار بين القصاص والعفو وأخذ الدية، شاء أو أبى، لكان لا يكون مكتوباً عليه القصاص، وتذهب فائدة قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾. إنما كان يكون عليه أحدهما، كما لا يقال في الكفارة بأن المكتوب عليه العتق، بل أخذ الثلاثة. فلما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾ دل أن أخذ الدية كان كالحلف عنه. وما روي عنه ﷺ حين قال لولي القتيل: «أتعفو عنه؟ قال: لا، فقال: أناخذ الدية؟ قال: لا» [أبو داود: ٤٤٩٩]، إنما عرض عليه الدية إما علم أن القاتل يرضى بذلك، على ما روي أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته بغض زوجها، فقال: «أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم وزيادة، فقال النبي ﷺ أما الزيادة فلا» [بخرو ابن ماجه: ٢٠٥٦]. وإنما قال لها ذلك الأولى. ولو كانت لفظة العفو تعبر عن إلزام الدية ما أخرجها إلى ذكر الإشارة إلى العفو مرة وإلى أخذ الدية ثانياً. ثبت أن ليس للذي يعفو أن يأخذ الدية بالعفو.

وقيل في قوله: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ عَنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ عَفَا عَنْهُ﴾ أصلها: أنها نزلت في دم: بين نفر يعفو أحدهم عن القاتل، ويتبع الآخرون بالمعروف في نصيبهم لأنه ذكر «شئ»<sup>(٢)</sup>، والشئ هو العفو عن بعض الحق، فالزم الأتباع الآخريين عند العفو بعض حق. ثبت أن العفو لا يلزم الدية.

وروي عن عمر وعبد الله بن مسعود [وعلي]<sup>(٣)</sup> وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أنهم أوجبوا في بعض عفو الأولياء للذين لم يعفوا الدية على ترك السؤال عمن عفا عنك عفوت بديته، ولو كان ثم حق ذكره له، فدل أن العفو لا يوجب الدية، والله أعلم.

ثم لا يخلو: إما أن يكون حقه القصاص، ثم له تركه بالدية؛ فهو إلزام بذل حق قتل آخر من غير رضاه، وذلك مما لم يعمل في شيء، أو كلاهما، فهو أيضاً كذلك؛ لا يكون أحدهما إلا باجتماعهما أو أحدهما، وهو مجهول، فالففو عنه يبطل حقه؛ إذ العفو ترك. وقالوا<sup>(٤)</sup>: إن في أخذ الدية إحياء النفس التي أمر الله بإحيائها، وفي الإمتناع عن أداء الدية إليه والبذل له إذن بالقتل. ومن قول الجميع: إن أحداً لو قال لآخر: اقتلني أنه لا يعمل بإذنه، فإذا كان معنى الإمتناع عن أداء الدية، هو إذن بالقتل، لم يأذن له؛ يقال: أبعدت القياس والتشبيه لأن فيما نحن فيه إذن<sup>(٥)</sup> بالقتل، وظهور<sup>(٦)</sup> الأمر به، وفيما ذكرت لم يظهر حين قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾ فأنى يشبه هذا بذلك، ويُقاس عليه؟ وإما أن يقال<sup>(٧)</sup>: لو كان الأمر كما ذكرت لكان يجيء أن يكون الصلح على كل شيء [مما له]<sup>(٨)</sup>، وفيه تلفت نفسيه أن ليس له منعه.

ومن قول الجميع أن له المنع، وجائز وقوع الصلح على ما فيه تلف ماله، ثبت أن ما يقوم له وهم. وبعد فإن الذي ذكرت تدبير الحق، عليه أن يفعل، لا تدبير الإلزام، ولو كان ذلك لازماً لكان يقتله ببذل نفسه، فيعزم فاعل ذلك، وهذا كما [يفنى الرجل بشراء ما به]<sup>(٩)</sup> قوام نفسيه عند الضرورة إلا أن يلزم لو أبى ذلك، فمثله ديتة بمعنى أن في ذلك تلفت نفس؛ تلك قيمته، فمثله الأول.

وما روي في التخيير بين أخذ الدية وما ذكر فهو، والله أعلم، على بيان الجل والرخصة على ما قيل: إن حُكِمَ التواراة القتل، ولا يجوز لهم العفو ولا أخذ الدية. ومن حُكِمَ أهل الإنجيل العفو، لا يقتل بالقصاص، ولا تؤخذ الدية. فحكم الله ﷻ على أهل القرآن أن جعل لهم القتل مرة والعفو ثانياً وأخذ الدية تارة، فدل أنه يُخَرَّجُ مُخَرَّجَ بيان الجل والرخصة إذا طابَتْ به نفس من عليه ذلك ببذله إذا طَلِبَ، ولا يُوجِبُ قطع الخيار من الآخر، ولهذا ما نقول في قوله: ﴿فَيَذَرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَزْوَاجَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله في التخيير والكفارة: إن ذلك إلى من [عليه لا إلى من]<sup>(١٠)</sup> يأخذ؛ إذ الحق ههنا من جانب واحد، فيجعل الخيار إلى من عليه إذا كان من كلا الجانبين يعتبر رضاهما جميعاً، والله أعلم.

(١) من ط ع وم: ساقطة من الأصل. (٢) من ط ع. (٣) في النسخ الثلاث: وقال. (٤) في النسخ الثلاث: إذن. (٥) في النسخ الثلاث: وظهور. (٦) في النسخ الثلاث: أو. (٧) في النسخ الثلاث: ماله. (٨) من م وط ع، في الأصل: يفنى الرجل بشراء ماله. (٩) من ط ع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ لما ذكرنا من إباحة العفو في حكم القرآن، ولم يكن في حكم غيره من الكتب أخذ الدية أو القتل، ولم يكن في حكم التوراة والإنجيل إلا واحد، ويَحْتَمِلُ أَنْ كَانَ في التوراة هذا أو هذا كما قال: ﴿فَكَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَمِثْلِهِ﴾ [المائدة: ٤٥]، واحتمل أنه ذكر القود شرعاً لنا، بقوله: ﴿فَكَنْ تَصَدَّقَ﴾: لنا خاصة. وقوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾ فيه دلالة: ألا يَقْطَعُ صاحبُ الكبيرة عن رحمة الله، لأنه أخبر أن التخفيف رحمة في الدنيا، فإذا لم يؤيسهم في الدنيا عن رحمة فلا يؤيسهم<sup>(١)</sup> في الآخرة عنها.

[وفي]<sup>(٢)</sup> قوله: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ ذُنُوبَهُ﴾ دلالة: ألا يزول اسمُ الإيمانِ بِارتكابه الكبيرة [لأنه سَمَاءُ أَخًا]<sup>(٣)</sup> من غير إخوة نَسَبٍ، دل أن أخوه في الدين، وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَزِيدُ الْإِيمَانَ إِلَّا إِتْيَانُهُنَّ وَمَدَارُهَا﴾ [الحجرات: ٩]، أبقى لهم اسمُ الإيمان بعد البغي والقتل، دل أن ارتكاب الكبيرة لا يُخرجُه من الإيمان. وهذا يردُّ على المعتزلة قولهم: لأنهم يقولون: إن من ارتكب كبيرة أخرجَه من الإيمان. وما ذكر من التخليد في قتل العمد يُخْرِجُ على وجهين: أحدهما: باستحلال<sup>(٤)</sup> قتله [والثاني]<sup>(٥)</sup> بتعمد ديتيه، وإلا فُتَخْرِجُ الآيتان على التناقض في الظاهر لو لم تُجْعَلْ على ما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمَنْ أَغْتَابَ﴾ بدل ذلك فله عذاب أليم؛ قيل: ﴿فَمَنْ أَغْتَابَ﴾ على القتال بعد ما عَفَى عنه أو بعد ما أخذ الدية، وقيل: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ أي من بعد النهي عن قتله، وقيل: إذا أرى من نفسه ٢٦ - ب/ العفو، ثم أخذ الدية، ثم أراد قتله، فهو الإغتاب. ثم اختلف بعد هذا بوجهين: قال قوم إذا فعل هذا يُتركُ القصاصُ فيه للعذاب المذكور في الآخرة: إذا اقْتَصَّ ارتفع عنه العذاب، وإن لم يَقْتَصَّ فلا.

وجائز عندنا: أن يكون العذاب الأليم في الدنيا: إذا لم يُخَلَّ<sup>(٦)</sup> شيء من العذاب؛ إذ القتل هو الغاية من الألم والوجع، والله أعلم.

**الآية ١٧٩** وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَّأْتِيهِ الْآلَتِيبُ﴾ قيل فيه بوجهين، والآ فظاهر القصاص لا يكون حياة.

[أحدهما: من تَفَكَّرَ]<sup>(٧)</sup> في نفسه قتلها إذا قتل آخر، ارتدع عن قتله، فتخا النفسان جميعاً.

والثاني: من نظر، فرأى يقتل غيره، امتنع عن قتل كل، ففيه الحياة لأنفس جميعاً. ولهذا نقول بوجوب القصاص في الأنفس كلها، وإن اختلفت أحوالها؛ إذ لو لم يُجعل بين الأنفس على اختلاف الأحوال قصاص لم تكن في القصاص حياة. فاحتج من يُجْعَلُ فيه القصاص عند مختلف الأحوال لما يُغضبُ الشريف على الوضيع، فيحملُه غضبه على قتله، فُجْعِلَ القصاص له أو لما يُستخفُّ به.

وأما الوارث لما يطعم وصوله إلى مورثه، [فَيَحْمِلُهُ عَلَى]<sup>(٨)</sup> قتله. نسبُ القتل ليس ما يُذكر، لكنه شدة الغضب. وفي الموارث زيادة، وهو ما يصل إلى ماله، وفي الكافر من استخفافه بدينه من المقتول. فطُلب في المعنى الذي فيه الإحياء، وهو حرمان الميراث. فعلى ذلك التقدير: يُقتل المسلم بالكافر لأن المسلم قد يستخفُّ بالكافر في دار سَلَمِهِ، فَيَحْمِلُهُ استخفافه إياه على قتله؛ ففيه معنى يدعو إلى الفناء، فيجب أن يَقْتَصَّ من المسلم بالكافر لتحقيق معنى الحياة. وعلى هذا التقدير يُقتل الحرُّ بالعبد لأن الحرَّ يستخفُّ بالعبد، فيدعوه استخفافه به على قتله، فهو يُقتل.

أو نقول: يُقتل الولد بالوالد لما يستعجل الوصول إلى ملكه، فيحملُه على قتله، فلزم حفظ ما لأجله الحياة. ثم في الوالد شفقة ومحبة تمنع الوالد عن قتل ولده لذلك انتهى عن<sup>(٩)</sup> القصاص. وهذا معنى قوله ﷺ [لا يُقَادُ وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ]<sup>(١٠)</sup> [الترمذي: ١٤٠٠]، وبالله التوفيق.

(١) من م، في الأصل: لم يؤيسهم... فلا، في طع: فإذا لم يواسيهم... فلا يواسيهم. (٢) من طع وم، في الأصل: و. (٣) من طع، أدرجت في الأصل وم بعد الدين. (٤) في النسخ الثلاث: لاستحلال. (٥) في النسخ الثلاث: أو. (٦) في النسخ الثلاث: يخلو. (٧) في النسخ الثلاث: لكن قيل: من تفكره. (٨) من طع، في الأصل وم: فبطم في. (٩) في النسخ الثلاث: عنه. (١٠) في طع: لا يُقَادُ الوالد بولده.

قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله الْوَالِدُ يُحِبُّ وَلَدَهُ لِأَنَّهُ يَرْغُبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ، وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّمَا يُحِبُّ وَالِدَهُ لَهُ لِنَفْسِهِ وَمَنْفَعَةٍ لَهُ، فَإِذَا كَانَ [الْوَلَدُ لَهُ] <sup>(١)</sup> لَمْ يُقْتَصَرْ مِنْهُ.

**الآية ١٨٠** وَقَوْلُهُ نَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ تَكَلَّمُوا فِيهِ بِأَوْجُو: قِيلَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ بِمَا بَيَّنَّ رحمته الله فِي آيَةٍ أُخْرَى مِنْ حَقِّ الْمِيرَاثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَمْ يُنْسَخْ. ثُمَّ قِيلَ فِيهِ بوجهين: قِيلَ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا حَدِيثِي <sup>(٢)</sup> عَهْدٍ فِي الْإِسْلَامِ؛ يُسْلِمُ الرَّجُلُ، وَلَا يُسْلِمُ أَبَوَاهُ. فَقَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ﴾ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى مَنْ كَانَ لَا يَرِثُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا كَانَتْ لِلْوَارِثِ، وَلَمْ يُنْسَخْ، وَلَرُبَّمَا يَقَعُ الْأَمْرُ فِي غَيْرِ مَنْ يَرِثُ مِمَّنْ ذَكَرَ. لَكِنْ فِي ذَلِكَ ذِكْرٌ ﴿كُتِبَ﴾، وَذَلِكَ إِيْجَابٌ، وَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْهِمْ مَعَ التَّحْذِيرِ عَنِ اتِّخَاذِهِمْ أَوْلِيَاءَ يَقُولُ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَلِئُولَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [التوبة: ٢٣]، وَقَوْلُهُ <sup>(٣)</sup>: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ﴾ الْآيَةَ <sup>(٤)</sup> [المجادلة: ٢٢] وَفِي الْإِزَامِ الْفَرْضِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْرُوفُ إِيقَاءُ الْمَوَالَاةِ وَالزَّامُ الْمَحَبَّةُ، وَقَدْ حَذَرَ جُودَ ذَلِكَ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْآيَةَ فِيمَنْ يَتَوَارَثُونَ الْيَوْمَ، لَكِنَّهَا نُسِخَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ عَلَى مَنْ كَانَ يَرِثُ وَعَلَى مَنْ كَانَ لَا يَرِثُ <sup>(٥)</sup> يَقُولُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾، فَهُوَ كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ مَفْرُوضًا فِي حَقِّ الْوَصَايَةِ.

ثُمَّ مَنْ رَأَى نَسْخَهُ اسْتَدَلَّ يَقُولُ: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾ [النساء: ١١]؛ ذَكَرَ فِيهِ الْوَصَايَةُ عَلَى بَيَانٍ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ. فَلَيْسَ الَّذِي أَوْصَى اللَّهُ بِمَنْعٍ وَصَايَتُهُ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهِمْ. لَكِنْ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ، لَمْ يُنْسَخْ بِهِذِهِ، لَوْجِهَيْنِ <sup>(٦)</sup>:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ﴾؛ فَهُوَ وَصِيَّةٌ، ذَكَرَهُ كَذِكْرِ الْوَصَايَةِ فِي الْأَوَّلِ؛ فَفِيهِ جَعَلَ حَقًّا <sup>(٧)</sup> كَالْحَقِّ الْمَجْمُولِ لَهُمْ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ الْوَصِيَّةَ مَعَ الْمِيرَاثِ، ثُمَّ نَفَاهُ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُؤْصِيكَ بِهَا أَوْ ذَرْبٍ﴾ [النساء: ١٢] فَجَعَلَ حَكْمَ الْإِرْثِ عَلَى ذِكْرِ الْوَصِيَّةِ، وَالْإِرْثَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، فَإِنْ أَنَّ لَهَا حَكْمَ الْبَقَاءِ.

ثُمَّ قِيلَ فِيهِ بوجهين: قَالَ قَائِلُونَ: قَوْلُهُ: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾ [النساء: ١١] لَمْ يَكُنْ مِيرَاثًا، وَلَا هُوَ مِنْ أَجْلِ <sup>(٨)</sup> الْمِيرَاثِ؛ فَحُدُوثُ الْإِرْثِ بِهِ يَمْنَعُ حَقَّ الْقَطْعِ عَنْهُ بِالْمَكْتُوبِ الْأَوَّلِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ فِيمَنْ كَانَ وَارِثًا فَوَرَدَ الْبَيَانُ مِنْ بَعْدِهِ يَقْطَعُ عَنْهُ الْمَكْتُوبُ لَهُ.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ ادَّعَى نَسْخَ هَذَا يَقُولُ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧] وَلَوْ جَعَلَ الْوَصِيَّةَ لَهُ مَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ فِيهِ النَّصِيبَ <sup>(٩)</sup>، خَصَّ بِهِ الْكَثِيرَ دُونَ الْقَلِيلِ، فَثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ رَفَعَ عَنْهُمْ مِمَّا جَعَلَ لَهُمْ الْحَقُّ فِي الَّذِي ذَكَرَ، قَلٌّ، أَوْ كَثُرَ.

ثُمَّ الْوَجْهُ فِيهِ عِنْدَنَا: فَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نُسِخَ بِهِذِهِ الْآيَاتِ، عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ رحمته الله «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي: ٢١٢١] فَبَيَّنَّ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَعْطَى ذَا حَقٍّ حَقَّهُ عَلَى رَفْعِ مَا كَانَتْ لَهُمْ مِنَ الْوَصَايَةِ فِيهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْخَبَرِ الَّذِي رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ، وَتَعَالَى قَدْ «أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي: ٢١٢١]: قَالَ قَائِلُونَ: لَا <sup>(١٠)</sup> يَجُوزُ وَرُودُ النِّسْخِ عَلَى الْآيَةِ إِذِ السَّنَةُ لَا تَرُدُّ عَلَى نَسْخِ الْكِتَابِ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا، وَلَكِنَّهُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَأَخْبَارُ الْأَحَادِ عَلَى قَوْلِكُمْ، لَا تَرُدُّ عَلَى نَسْخِ خَبَرٍ مِثْلِهِ، فَكَيْفَ عَلَى كِتَابِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟

فَأَمَّا الْأَوَّلُ فِي أَنَّ السَّنَةَ لَا تَعْمَلُ فِي نَسْخِ الْكِتَابِ فَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ <sup>(١١)</sup> فِيهِ: إِنَّ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا، هُوَ جَهْلُهُمْ

(١) مَنْ طَع، فِي م: الْوَالِدُ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: حَدِيثٌ. (٣) مَنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُهُ. (٤) أَدْرَجَ فِي طَع تَمَّةَ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٥) مَنْ طَع وَم، فِي الْأَصْلِ: فَهُوَ كَانَ لَا يَرِثُ. (٦) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: الْوَجْهَيْنِ. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: حَقٌّ. (٨) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَهْلٌ. (٩) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (١٠) مَنْ ط م، فِي الْأَصْلِ: قَائِلٌ: لَا، فِي طَع: قَائِلُونَ: فَلَا. (١١) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٠٦ وَ ١٤٢.

بموقع السنة، وإلا لو علموه ما أنكروه، وهو ما قلنا: إن النسخ بيان منتهى الحكم إلى الوقت المجمولة [له]<sup>(١)</sup>. فاما من قال: إنه من أخبار الأحاد فإن الأصل في هذا أن يقال: إنه من حيث الرواية من الأحاد، ومن حيث علم العمل به متواتر. ومن أصلنا أن المتواتر بالعمل هو أرفع خبر بعمل؛ إذ المتواتر المتعارف قرناً بقرن مما عمل الناس به لم يعملوا به إلا لظهوره، وظهوره يغني الناس عن روايته لما علموا خلوه من الخفاء، ولهذا يقول في الخبر: جاء عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع [أحمد: ٣٣٢/١] فترد به الخبر المروي عن رسول الله ﷺ أنه من أخبار الأحاد؛ هو من حيث الرواية من الأحاد، ولكنه من حيث تواتر الناس بالعمل به، صار بحيث يوجب علم العمل. فما لم يجز أن تجتمع الأمة على شيء، علموا<sup>(٢)</sup> كله من كتاب أو سنة غير ما ورد، فيكونوا قد اجتمعوا على تضييع كتاب أو سنة، وكذا هذا: لا يجوز أن يجتمع الناس على ترك الوصية للوارث [من غير]<sup>(٣)</sup> كتاب نسخته أو سنة أخرى تلزم العمل به، فلهذا قضينا بنسخه، والله أعلم.

## الآية ١٨١

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَدَمًا سِمْمًا﴾ قيل فيه وجهين؛ [يَحْتَمِلُ]<sup>(٤)</sup>: فَمَنْ بَدَّلَ هذه الوصية المكتوبة للوالدين إن كان هذا أراد بقوله: ﴿كَيْتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية ﴿فَأَتَاكُمْ بِإِثْمٍ﴾ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ: مَنْ بَدَّلَ الوصية ﴿بَدَمًا سِمْمًا﴾ مِنَ الْمَوْصِي ﴿فَأَتَاكُمْ بِإِثْمٍ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهَا﴾. ثم يَحْتَمِلُ بعد هذا وجهين: يَحْتَمِلُ أنه أراد تبديل الوصي بعد موت الموصي، وَيَحْتَمِلُ تبديل مَنْ حَضَرَ الوصية<sup>(٥)</sup> ذلك الوقت من الشهود وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

[وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْعُ عِلْمٌ﴾ أي ﴿يَبْعُ﴾ لمقالته ووصايته ﴿عِلْمٌ﴾ بجزوه وظلمه أو ﴿عِلْمٌ﴾ بتبديله، والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

## الآية ١٨٢

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْقًا﴾ قيل فيه وجهين؛ يَحْتَمِلُ: ﴿فَمَنْ خَافَ﴾ أي علم من الموصي ظلماً وجوراً على الورثة بالزيادة على الثلث ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ في تبديله ومنعه ورده إلى الثلث وقت وصاية الموصي، وَيَحْتَمِلُ ﴿فَمَنْ خَافَ﴾ أي علم من الموصي خطأ وجوراً بعد وفاته بالوصية ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ في تبديله ورده إلى ما يجوز من ذلك، ويصح، وهو الواجب على الأوصياء أن يعملوا بما يجوز في الحكم. وإن كان الموصي أوصى بخلاف ما يجزئه الحكم، ويوجب.

قال الشيخ، رحمه الله: وكان صرف الخوف إلى العلم أولى، إذ هو تبديل الوصية، وقد نهي عنه، وأذن به للجور. فإذا لم يعلم فهو تبديل بلا عذر، وقد [يَخْفُ لَخَوْفٍ]<sup>(٨)</sup> حق العلم إذا ٢٧ - أ / غلب الوجه، كما أذن للإكراه إظهار الكفر، وذلك في حقيقته خوف عما في التحقيق على العلم بغلبة الوفاء في ذلك.

وقوله: ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ يعني بين الورثة بعد [موت]<sup>(٩)</sup> الموصي ورد ما زاد على الثلث بين الورثة على قدر أنصباهم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ لجور<sup>(١٠)</sup> الموصي وظلمه إذا بدل الوصي ذلك، ورده إلى الحق، وَيَحْتَمِلُ: ﴿عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ لِمَنْ رَدَّ عَلَى الْمَوْصِي جَنَفَهُ وَمِثْلَهُ فِي حَالِ وَصَايَتِهِ، والله أعلم.

والأصل في أمر الوصاية للوارث أن آيات الموارث لم تكن نزلت في أول ما بهم حاجة إلى معرفة ذلك، فيجوز أن يكون في الابتداء كانت الوصايا بالحق الذي اليوم هو ميراث؛ يبين ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ في ابنتي سعد بن الربيع<sup>(١١)</sup>، قُتِلَ بِأَحَدٍ، وقد كان استولى عليهما على ميراثيه، [فسألت أُمَهُمَا]<sup>(١٢)</sup> عن ذلك، فقال: «لم ينزل في شيء» ثم دعاهم، وأعطاهما ما بين الله في كتابه في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ الآية [النساء: ١١]. وكذلك كان للنساء الحول في تركه الأزواج وصية لهن. فعلى ذلك [كان]<sup>(١٣)</sup> الأمر بالوصية، فقال الله ﷻ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ كالمبين بما كان أوجب التبيين على

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) من طع وم، في الأصل: عملوا. (٣) في النسخ الثلاث: ثم. (٤) من طع. (٥) في طع وم: الوصي، في الأصل: الوصي. (٦) في النسخ الثلاث: وغيره. (٧) من طع، أدرجت في الأصل وم، بعد: بغلبة الوفاء في ذلك. (٨) في الأصل وم: يخف للخوف، في طع: يخفف للخوف. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع وم، في الأصل: لجواز. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث، انظر سنن الترمذي ٤/٤١٤ باب ما جاء في ميراث النساء، رقم الحديث (٢٠٩٢). (١٢) في الأصل وم: أيهما في طع: أيهما. (١٣) من طع وم، ساقطة من الأصل.

الميت، فقال: [رسول الله] <sup>(١)</sup> «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي: ٢١٢١]. وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ تَكُونَ الوَصِيَّةَ لِلوَارِثِ لَيْسَتْ تَنْبُتُ فِيمَا هِيَ لَهُ، لِأَنَّهُ الْيَوْمَ، فَيَكُونُ حَصُولُ الوَصِيَّةِ بِنَصِبِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ. [وعلى] <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ الْوَجْهَ لَا يَجُوزُ وَصِيَّةُ الْمَيِّتِ لِأَحَدٍ، فَكَذَلِكَ لِلوَرِثَةِ، وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي وَقْتٍ لَمْ يُبَيِّنِ الْمِيرَاثَ، فَلَا تَكُونُ الوَصِيَّةُ لِمَنْ يَنْبُتُ لَهُ مِيرَاثٌ <sup>(٣)</sup> بِنَصِبِ غَيْرِهِ فِي التَّحْقِيقِ، فَكَانَ يَجُوزُ، ثُمَّ بَطَلَ بَيَانُ السَّنَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي مَثَلِ الْقُرْآنِ حَقِيقَةُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِحَقِّ الْإِنْتِزَاعِ مِنْهُ وَالنَّسْخِ، وَمَعْنَاهُ بِالْإِنْتِزَاعِ أَعْبَدُ عَنِ الْإِحْتِمَالِ مِنْهُ بِالسَّنَةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ حَقُّ التَّوَاتُرِ عِنْدَنَا يَقَعُ بِظَهْرِ الْعَمَلِ بِالشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ ظَهْرِ الْمَنْعِ مِنْهُمْ وَالتَّكْثِيرِ عَلَيْهِمْ بِالْفِعْلِ <sup>(٤)</sup>. وَفِي هَذَا وَجُودُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْفِعْلِ <sup>(٥)</sup>.

ثُمَّ الْقَوْلُ أَيْضاً مِنَ الْأُئِمَّةِ بِالْفَتْوَى بِوَبْلَا تَنَازُعٍ ظَهَرَ فِيهِمْ مَعَ مَا قَدْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْمَوَارِثِ: «غَيْرَ مُضَكَّاتٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ» [النساء: ١٢]، وَتَخْصِيصُ الْوَرِثَةِ قَصْدَ مُضَارَّةٍ بِغَيْرِهِمْ <sup>(٦)</sup> وَاسْتِعْمَالُ الرَّأْيِ فِيمَا قَدْ تَوَلَّى قَسْمَهُ عَلَى غَيْرِ الَّذِي قَسَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ٨٣

وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» هَؤُلَاءِ الْآيَاتُ فِيهِنَّ فَرْضِيَّةٌ بِقَوْلِهِ: «كُتِبَ»، وَإِذْ ذَلِكَ الْإِبْدَالُ فِيهَا الْإِفْطَارُ بَعْدَ وَالْأَمْرُ <sup>(٧)</sup> بِالْقَضَاءِ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطِ الْآدَابِ مَعَ الْإِمْتِنَانِ عَلَيْنَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ» [البقرة: ١٨٥] أَيِ يُرِيدُ بِكُمْ الْإِذْنَ لَكُمْ فِي الْفِطْرِ لِلْعَذْرِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ فَرْضٍ بِدَوِّهِ لَمْ يَكُنِ الْفِطْرُ لِلْعَذْرِ بِمَوْضِعِ الرِّخْصَةِ مَعَ شَرْطِهِ إِكْمَالِ الْعِدَّةِ فِي الْقَضَاءِ مَعْنَى. وَفِي ذَلِكَ لَزُومُ حِفْظِ الْمَتْرُوكِ لثَلَا يَدْخُلُ التَّقْصِيرُ فِي الْقَضَاءِ، وَعَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

ثُمَّ يَبَيِّنُ ﷺ أَنَّهُ <sup>(٨)</sup> لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِمَخْصُوصَةٍ فِي الصِّيَامِ، بَلْ [هِيَ] <sup>(٩)</sup> أَحَقُّ مَنْ فِيهِمْ اسْتَعْمَلَ الْعَفْوَ وَالصَّفْحَ <sup>(١٠)</sup> بِمَا خَصَّهُمْ بِأَنْ جَعَلَهُمْ «شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» [آل عمران: ١١٠]، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ «فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨]، وَلَا الزَّمَهُمُ الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةَ «فَضْلًا» [الأحزاب: ٤٧...]. مِنْهُ عَلَيْهِمْ وَتَخْصِيصًا لَهُمْ إِذْ جَعَلَهُمْ «شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» [البقرة: ١٤٣]، فَقَالَ ﷺ «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» لَكِنْ يَحْتِمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتِمِلُ الْعَذْرَ الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِمْ، وَيَحْتِمِلُ الْفَرْضِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ لَا عَيْنَ مَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْ حَيْثُ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي الْكَافِ فِي قَوْلِهِ «كَمَا» أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَحَقِيقَةٌ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي مَا هِيَ <sup>(١١)</sup> ذَلِكَ الصِّيَامُ.

فَمِنْ الصَّحَابَةِ، رَضَوْنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، مَنْ جَعَلَهُ صَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَيَّامَ الْبَيْضِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلُوا نَسْخَ ذَلِكَ بِصِيَامِ الشَّهْرِ؛ [وَقَدْ رَوَى مَرْفُوعاً أَنَّ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ نَسَخَ كُلَّ صِيَامٍ كَانَ] <sup>(١٢)</sup> [الدراطيني: ٤٧٠٢]، وَرَوَى <sup>(١٣)</sup> عَنْ جَمَاعَةٍ فِي أَمْرِ صَوْمِ عَاشُورَاءَ: أَنَا كُنَّا نَصُومُهُ حَتَّى نَزَلَ صَوْمُ الشَّهْرِ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِهِ، وَلَا يَنْهَانَا.

وَاصِلُ هَذَا أَنَّهُ كَانَ يُصَامُ، لَوْ كَانَ ابْتِدَاءُ الْآيَةِ عَلَيْهِ بِحَقِّ الْفَرْضِ، فَأَبْدَلَ ذَلِكَ بِصَوْمِ الشَّهْرِ، فَارْتَفَعَ عَنْهُ الْفَرْضِيَّةُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يَخْرُجُ مِنْهُ بِالْفِدَاءِ [لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فَرْضِيَّةٌ] <sup>(١٤)</sup> الْقَضَاءِ، وَبَقِيَ الْفَضْلُ فِيهِ؛ إِذِ النِّسْخُ <sup>(١٥)</sup> لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ نَفْسُ الصَّوْمِ، إِذْ مِثْلُهُ مِنَ النِّسْخِ يَكُونُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ، وَلَا بِصَوْمٍ. فَثَبَّتَ أَنَّهُ فِي نَسْخِ الْفَرْضِيَّةِ <sup>(١٦)</sup>، فَبَقِيَ فِيهِ حَقُّ الْآدَابِ وَالْفَضْلِ، وَتَبَيَّنَ النِّسْخُ بِالصَّوْمِ <sup>(١٧)</sup> إِذْ [هِيَ] <sup>(١٨)</sup> مِثْلُهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ صَوْمِ الشَّهْرِ [الْمَذْكُورِ فِي صَوْمِ الشَّهْرِ] <sup>(١٩)</sup> بِقَوْلِهِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا» الْآيَةُ، وَلَوْ كَانَ الْكُلُّ وَاحِدًا لَكَانَ الذِّكْرُ فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ كَافِيًا عَنِ الْإِعَادَةِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَى تَنَاسُخِ الصِّيَامِ. وَقَدْ

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) الواو ساقطة من طع. (٣) في النسخ الثلاث: وصية. (٤) من طع، في الأصل وم: بالعقل. (٥) من طع، في الأصل وم: بالعقل. (٦) في النسخ الثلاث: بغيره. (٧) من طع، في الأصل: وإلا، في م: والأمن. (٨) من م، في الأصل وطع: أن. (٩) من طع. (١٠) في وطع: أو لصفح. (١١) في م والأصل: مائية، في طع: ما يأتيه. (١٢) من م وطع، ساقطة من الأصل. (١٣) من طع وم، في الأصل: وقد روي. (١٤) من م، في الأصل: فريضة. (١٥) من الأصل وم، ساقطة من طع. (١٦) من م وطع، في الأصل: فريضة. (١٧) في النسخ الثلاث: الصوم. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٩) في طع وم: الذكر في صوم الشهر، ساقطة من الأصل.

رَوَى مُعَاذٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ: «أَحِيلَ الصَّيَامُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، [أحمد: ٢٤٦/٥]، وَبَيَّنَّ <sup>(٢)</sup> الْخَبَرُ عَلَى وَجْهِهِ فِي ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ صَوْمُ الشَّهْرِ، وَيَكُونُ تَكَرُّرُ الذِّكْرِ فِي الرُّخْصَةِ لِمَكَانٍ رَفَعَ الْفِدَاءُ أَوْ لِمَكَانٍ ذَكَرَ حَقَّ الْإِمْتِنَانِ بِالتَّيْسِيرِ أَوْ التَّحْرِيفِ عَلَى حِفْظِ الْعَدِيدِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَأَيُّ ذَلِكَ كَانَ، فَلَيْسَ بِنَا حَاجَةً إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَيْفِيَةَ الْإِتِّدَاءِ لَمْ نُكَلِّفْ، وَإِنَّمَا كُتِّفْنَا مَا أَبْقَى فَرَضُهُ، وَهُوَ صِيَامُ الشَّهْرِ الَّذِي لَمْ يُخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ.

ثم قد خاطب، جلَّ ثناؤه، بالصَّيَامِ مَنْ قَدْ آمَنَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْرُ مَأْمُونًا﴾ فَكَانَ فِيهِمَا خَاطِبَ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خَاطِبُ الْمُؤْمِنِينَ <sup>(٣)</sup>، فَعَرَفَ الْمُخَاطَبُونَ أَنَّ الْإِسْمَ يَأْخُذُهُمْ؛ إِذْ لَمْ يُذَكَّرْ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ ظَنَّ خُرُوجَهُ مِنْ حَكْمٍ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَفَاءً بِمَا بِهِ يَسْتَحِقُّ الْإِسْمَ، وَكَذَلِكَ سَاطِرُ [أَعْمَالِ الْعِبَادَاتِ] <sup>(٤)</sup>. وَهَذَا مِنْ أَوْضَحِ مَا يَجِبُ بِهِ الْعِلْمُ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِاسْمٍ لِجَمِيعِ الْقُرْبِ، بَلْ تَحْقِيقُهُ يُصَيِّرُ أَعْمَالَ الْقُرْبِ قُرْبًا. وَفِيهِ: إِذْ لَمْ يُقَلَّ ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْرُ﴾، فَلْتَمَّ: نَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِوَعْدِهِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى هَجْرِ هَذَا الْقَوْلِ، وَأَنَّهُ مِنْ تَلْقِينِ الشَّيْطَانِ لِيُطْلَعَ عَلَيْهِمْ عَقْدُهُمْ كَمَا يُبْطَلُ كُلُّ عَقْدٍ يَسْتَعْمَلُهُ فِيهِ صَاحِبُهُ مِمَّا أَرَادَ الْإِزَامَةُ الْعَقْدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ بِالْعِبَادَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْهَى، لَا يُلْزِمُنَّ غَيْرَهُمْ، فِيهَا الْإِغْتِقَادُ لَا الْأَفْعَالُ الَّتِي هِيَ تَقَرُّمٌ بِالْإِغْتِقَادِ. وَلَيْسَ الْإِغْتِقَادُ بِوَاجِبٍ لِمَكَانٍ تِلْكَ الْأَفْعَالِ حَتَّى تَكُونَ كَالْأَسْبَابِ الَّتِي تُوجِبُ بِإِجَابِ أَعْمَالٍ بِهَا تَقَرُّمٌ، بَلْ لَهُ أَوْجِبُ غَيْرُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ ذَلِكَ عَنِ الْخَلَائِقِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَعَ ارْتِفَاعِ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ؟ ثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ بِذَلِكَ بِحَيْثُ نَفْسُهُ لَا لِغَيْرِهِ، ثُمَّ لَا قِيَامَ لِغَيْرِهِ مَعَ عَدَمِهِ؛ ثَبَتَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يُوَصِّرُ الْمَرْءَ أَهْلًا لِإِحْتِمَالِ فِعْلِ الْعِبَادَاتِ. لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِشَيْءٍ مِنْهَا دُونَ ذَلِكَ. وَلَهُ وَجْهَانِ يَحْتَمِلَانِ <sup>(٥)</sup> الْأَمْرَ أَيْضًا:

أَحَدُهُمَا: الْعَقْلُ؛ أَنَّهُ مِنَ الْبَعِيدِ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ [يُقَرَّرْ بِالْعُبُودَةِ] <sup>(٦)</sup>، وَلَا أَقَرَّ بِالرِّسَالَةِ، يَوْمَرُ بِالْعِبَادَةِ وَبِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ بِحَقِّ الرِّسَالَةِ، بَلْ يَقُولُ: الْإِيمَانُ الْأَوَّلُ حَتَّى يَكُونَ الثَّانِي؛ وَهُوَ كَمَا حَالَ النَّاسِ الْمُنَاطَرَةُ فِي الرِّسَالِ مَعَ مُنْكَرِي الصَّانِعِ وَالْمُرْسَلِ، فَمَثَلُهُ الْأَوَّلُ، بَلْ تَجِبُ كُلُّ قُرْبَةٍ بِهِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: الْقَوْلُ: بَأَنَّ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ أَوْقَاتِ الْعِبَادَاتِ لَا يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، ثُمَّ لِذَلِكَ وَجْهَانِ مِنَ الْمَعْتَبَرِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ <sup>(٧)</sup> إِذَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي خُطَابِ الْقَضَاءِ بِمَا لَيْسَ مَعَهُمْ فِي الْحَالِ مَا يَحْتَمِلُ مَعَهُ الْقَضَاءُ، فَكَذَلِكَ خُطَابُ الْإِتِّدَاءِ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي يُلْزَمُ الْقَضَاءُ فِي الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِتِّدَاءُ فِي حَالِهِ، فَكَانَ ذَا تَكْلِيفٍ <sup>(٨)</sup>، لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِلْمُكَلَّفِ وَجْهَ الْقِيَامِ، وَقَدْ تَبَرَّرَ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنَ التَّكْلِيفِ ٢٧ - ب/ بِقَوْلِهِ ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] مَعَ مَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَمْتَعَهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦] أَنَّ مَا لِلْكَافِرِ [الْتَمَتُّعُ فِي الدُّنْيَا لَا الْعِبَادَاتِ] <sup>(٩)</sup> فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

فَنَبَتْ بِالْآيَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا دُخُولَ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْخُطَابِ؛ إِذْ بَيَّنَّ الرُّخْصَةَ لِلَّذِي <sup>(١٠)</sup> لَهُ الْعَذْرُ فِي الْإِفْطَارِ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ، فَإِذَا يَحْتَمِلُ خُرُوجَ مَنْ لَهُ الْعَذْرُ فِي الْفِطْرِ عَنْ أَنْ يَتَضَمَّنَهُ الْخُطَابُ وَجْهَ الزَّمِّ الْقَضَاءِ. ثَبَتَ أَنَّ مَنْ لَا عَذْرَ لَهُ دَاخِلٌ فِيهِ، وَلَا يَسَعُهُ الْفِطْرُ. وَعَلَى هَذَا جَاءَ مَنْ أَتْبَلِيَ بِالْجَمَاعِ نَهَارًا أَنَّهُ ﷺ أَكَّدَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ، وَالزَّمَمَ الْكُفَّارَةَ عَلَى غَيْرِ سَوَالٍ عَنْ أَحْوَالِ سِوَى مَا عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرِيضٍ أَوْ مُسَافِرٍ <sup>(١١)</sup>. فَكَانَ فِي ذَلِكَ دَلِيلُ تَأْكِيدِ الْفَرَضِ، وَفِي ذَلِكَ إِجْبَابُ الْكُفَّارَةِ

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) سيدرج هذا الحديث عن أنس في تفسير الآية ١٨٥ ص ١٣٦ (٢) في النسخ الثلاث: من المؤمنين. (٣) في النسخ الثلاث: عبادات الأعمال. (٤) في النسخ الثلاث: يحيلان. (٥) في النسخ الثلاث: يقل العبادة. (٦) في طع: بأنهم. (٧) في النسخ الثلاث: تكليف. (٨) من م، في الأصل: التمتع في الدنيا للعبادات، في طع: للتمتع في الدنيا لا للعبادات. (٩) في النسخ الثلاث: الذي. (١٠) في طع: مسافرًا.

لِيُعَذِّبَهُ عَلَى الصَّيَامِ عَلَى حَالٍ لَا يَحْتَمِلُ الْإِرْخَاصَ<sup>(١)</sup>، إِذْ كَانَتْ<sup>(٢)</sup> تِلْكَ الْبَلِيَّةُ فِي اللَّيَالِي، فَلَمْ يُؤْمَرُوا<sup>(٣)</sup> بِهَا مِنْ حَيْثُ كَانُوا يَمْلِكُونَ إِبْقَاءَ الرِّخْصَةِ لَأَنْفُسِهِمْ، لَوْلَا النَّوْمُ، وَفِي ذَلِكَ أَنَّ فَرْضَ الصَّيَامِ بِعَمِّ الْمُؤْمِنِينَ.

ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ وَالشَّهْرُ اسْمٌ لِلْكُلِّ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ [رَاجِعاً إِلَى] لَكَانَ الصَّيَامُ<sup>(٤)</sup> فِي غَيْرِهِ لَأَنَّهُ عِنْدَ هَجُومِ غَيْرِهِ يَتِمُّ شَهْرُهُ، ثُمَّ يَتَنَاقَضُ<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾، وَمَحَالٌ أَنْ يَصُومَ فِي غَيْرِهِ ابْتِدَاءً، فَرَجَعَ التَّأْوِيلُ إِلَى أَنَّ مَنْ ﴿شَهِدَ مِنْكُمُ﴾ شَيْئاً مِنْ شَهْرِ ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾؛ فَمَنْ اعْتَرَضَ الْجَنُونَ فِيهِ فَهُوَ مِمَّنْ قَدْ تَضَمَّنَتْهُ الْخَطَابُ، وَيَجُوزُ فِي حَالَةِ الْفَرْضِ أَيْضاً؛ إِذْ لَوْ شَهِدَ لَيْلَةَ الصَّيَامِ، فَعَزَمَ عَلَى الصَّيَامِ، يَجُوزُ لَهُ [فَرْضُهُ، فَدَخَلَ] فِي حَقِّ الْخَطَابِ، ثُمَّ اعْتَرَضَهُ فِي سَائِرِ اللَّيَالِي عَذْرُ مَنْعِ النَّيَّةِ لَا عَذْرُ مَنْعِ الصَّيَامِ، فَيَقْتَضِيهِ، إِذْ هُوَ أَصْلُ<sup>(٦)</sup> الْحُكْمِ: الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا وَالْقِيَامُ<sup>(٧)</sup> بِذَلِكَ الْفَرْضِ عَلَى مَا وَصَفْنَا، فَقَاتَهُ بِقُوَّةِ النَّيَّةِ كَمَنْ كَانَ قُوَّةَ لَعَذْرِ<sup>(٨)</sup> الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْحَيْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ عَلِمَ أَنَّهُ مِمَّنْ تَضَمَّنَتْهُ الْآيَةُ، فَعَلِيهِ قَضَاؤُهُ.

وَعَلَى ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ، لَمْ يَدْخُلَا فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَلَا كَانَا يَحْتَمِلَانِ فِي حَالِ قَضَاءِ فَرْضِ الصَّيَامِ، فَالْقَضَاءُ فِي غَيْرِهِ عَنْ ذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي حَقِّ الْفَرْضِ، لِذَلِكَ لَمْ يُلْزَمَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى هَذَا أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَجْنُوناً، ثُمَّ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ، إِنَّهُ لَا يَقْضِي مَا مَضَى عَلَى مَا ذَكَرْتُ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله [فِي هَذَا أَنَّهُ يَقْضِي] <sup>(٩)</sup> إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ بِالْغَايَةِ أَخْبِرْتُ أَنَّ صِيَامَهُ لَمْ<sup>(١٠)</sup> يَجْزَ لَعَدَمِ النَّيَّةِ، وَالْكَافِرُ بِنَفْسِهِ، وَمَنْ قُوَّتُهُ لَعَدَمِ النَّيَّةِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ فَرْضِهِ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَمَنْ جُنَّ الشَّهْرَ كُلَّهُ لَا يَقْضِي بِشَرِطِ الشَّهْرِ، وَهُوَ لَمْ يَشْهَدْ شَيْئاً مِنْهُ مَعَ إِمْكَانِ الْإِسْقَاطِ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَإِنْ كَانَ حَقُّ الْخَطَابِ قَدْ اقْتَضَاهُ عَلَى مِثْلِ الْمَرِيضِ الَّذِي لَا يَصُحُّ وَالْمَسَافِرِ الَّذِي لَا يَقِيمُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْتُمْ أَتَعْدُونَ﴾ دَلَالَةٌ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْآيَةِ فِي غَيْرِ صَوْمِ الشَّهْرِ، إِذْ صَوْمُ الشَّهْرِ يُحْفَظُ بِالْأَيَّامِ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذْ عَلَّمَ الْأَمْرَ الظَّاهِرَ فِي الْخَلْقِ أَنَّهُمْ يُعْدُونَهُ بِالْأَيَّامِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ غِنًى. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ كِلْتُمَاهُمَا، وَعَقْدٌ إِصْبَعاً مِنْهَا فِي آخِرِ الْمَرَاتِ» [مُسْلِم: ١٠٨٠]، وَجَاءَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: (مَا كُنَّا نَصُومُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تِسْعَةً وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا نَصُومُ ثَلَاثِينَ) فَجَانِزَ ذَكَرُ قَوْلِهِ: ﴿أَنْتُمْ أَتَعْدُونَ﴾ يَعْنِي يُعْدُّهَا<sup>(١١)</sup> الْخَلْقُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَّقُونَ﴾ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّذَاتِ بِكَفِّ الْأَنْفُسِ عَنِ الَّذِي يَدْعُو بِهَا إِلَى الْأَغْذِيَةِ، أَوْ تَتَّقُونَ نِقْمَةَ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ وَمَخَالَفَتَهُ فِي الْفِعْلِ فِي الدُّنْيَا، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، عِبَادَتِهِ أَعْوَاناً لِلْمُعْتَادِينَ بِهَا عَلَى الْكَفِّ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْخِلَافِ لِلَّهِ فِي الشَّهَوَاتِ، فَقَالَ: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِأُلْقُبِرِ وَأَسْوَدَ﴾ [البقرة: ٤٥]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ أَسْوَدَ تَنَعَّى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْعِبَادَاتِ تَذَكُّرُ أَصْحَابِهَا عِظَمَ أَحْوَالِهِمْ فِي أَوْقَاتِ فِيهَا مِنَ الْمَقَامِ بَيْنَ يَدَيِ الْجِبَارِ، وَتُطْلِعُهُمْ عَلَى الْمَوْعِدِ لَهُمْ فِي الْمَعَادِ، وَهِيَ أَمْرَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: فِي التَّزَجُّرِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْ عِظَمِ الْمَقَامِ وَالْإِطْلَاقِ الرَّاحِدِ الْقَهَارِ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: فِي التَّرْغِيبِ بِمَا يُشْعِرُ قَلْبَهُ مِنَ لَذِيذِ الْمَوْعِدِ مَا يَضْمَجُّ لَذِيذُ كُلِّ لَذَّةٍ دُونَهُ، وَتَنْقَطِعُ شَهَوَاتُهُ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا وَعَدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ط: الْأَوْخَاصِ. (٢) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: كَانَ. (٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: يَأْمُرُوا. (٤) فِي م: إِلَيْهِ رَاجِعاً. (٥) فِي الْأَصْلِ: الْقِيَامُ. (٦) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: يَتَنَاقَضُ. (٧) فِي ط: فَرْصَةٌ تَدْخُلُ. (٨) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: أَهْلُ. (٩) مِنْ ط، فِي الْأَصْلِ وَم: وَلِلْقِيَامِ. (١٠) فِي الْأَصْلِ: لِلْعَذْرِ. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: هَذَا أَنَّهُ يَقْضِي، سَاقِطَةٌ مِنْ ط. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ط. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ط.

## الآية ١٨٤

ثم قال: ﴿وَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ الآية من غير أن ذكرَ فطرًا<sup>(١)</sup>، فلا أشارَ إلى ما ذكرَ مِنَ السفرِ والمرضِ اللذين جعلَ لهُ تأخيرَ الصيامِ إلى أيامٍ آخرَ، ولا أشارَ إلى أميين تلك الأيام. وكذلك قال مثله فيما عرَّفَ الوقتَ لابتداءِ الصيامِ بقوله ﷺ ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾ على إثرِ المعرّفِ لهُ بقوله ﷺ ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾ لكنَّ الفطرَ يُعرَّفُ أنه مضمرٌ فيه بالعقلِ والسمعِ. فأما السمعُ فما جاء من الآثارِ في الإذنِ بالإفطارِ للسفرِ والمرضِ؛ دلٌّ أن في ذكرِ العِدَّةِ من أيامٍ آخرَ إضمارَ فطرٍ، والله أعلم. [وأما العقلُ فإنَّ]<sup>(٢)</sup> الله تعالى جعلَ المرضَ والسفرَ سببَي الرُّخصِ، فلا يجوزُ أن يصيرا سببَي زيادةِ فرضٍ على ما كانَ قبلَ اغتراضيهما. على أن قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ دليلٌ أنه لو كانَ يلزِمُ القضاءُ مع فرضٍ فعلِ الصومِ لكانَ ذلكَ عُسرًا وحرَجًا في الدينِ. وعلى ذلكَ قالَ بعضُ الناسِ: يلزِمُهُما القضاءُ: إن أفطرا أو لا محتجًا بما لم يُذكرَ في القرآنِ الإفطارُ، وذكرَ عِدَّةٌ ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، كأنهُ جعلَ الوقتَ لهما غيرَ الذي هو لغيرِهِما. يؤيدُ ذلكَ المرويُّ عن رسولِ الله ﷺ أنه قالَ: «الصائمُ في السفرِ كالْمُفْطِرِ في الحضرِ» [النسائي: ١٨٣/٤]. ومعلومٌ أن على المُفْطِرِ في الحضرِ القضاءَ وكذلك الصائمُ في السفرِ.

ولكنَّ الآيةَ عندنا على الإضمارِ. وعلى ذلكَ يجري ذكرُ [الرُّخصِ على إثرِ ذكرِ]<sup>(٣)</sup> الحَظَرِ كقوله ﷺ: ﴿إِنَّا حَرَمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾ إلى قوله ﷺ ﴿فَنَسِيَ أَصْطَرَّ غَيْرَ بَكَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> [البقرة: ١٧٣] من غيرِ ذكرِ الأكلِ: أنه على إباحته. وقال الله ﷻ ﴿وَأَيُّهَا الْمَلَأَتْ أَلْفَمَةً يَوْمَ﴾ ثم قالَ الله ﷻ: ﴿إِن أُخْرِجْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] ولم يذكرْ منه الإحلالَ، لكنه معلومٌ أنه على الشكِّ مالم يوجد؛ إذ لا يكونُ العذرُ سببَ الزيادةِ في الفرضِ. وكذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا زُورًا حَتَّى يَبْلُغَ الْمَدَى حَلْفًا﴾ [البقرة: ١٩٦]، ثم قالَ ﷻ: ﴿وَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ الآية؛ وذلكَ على إطلاقِ الحَلْفِ، ثم يلزِمُهُ لأنَّ الأذى والمرضَ يلزِمَانِيهِ، فمثله الأولُ.

ثم الأصلُ أنه لا أحدٌ يلزِمُ فرضَ صيامِ الشهرِ في غيره إذا لم يدركِ الشهرَ، وقد أمرَ مَنْ نحنُ في ذكرِهِ، فبانَ أنه لزمَهُ بإدراكِ الشهرِ لإدراكِ وقتِ الإمكانِ بلا عذرٍ. وقالَ: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وقالَ: ﴿وَلْيَحْلِفُوا أَلْفَمَةً﴾ لنعلمَ أن الذي يلزِمُهُ [يلزِمُهُ]<sup>(٥)</sup> بالشهرِ في أوقاتِ الإمكانِ؛ وذلكَ على ما يلزِمُ الإحداثِ الطهارةَ لأوقاتِ عبادةٍ لا تقومُ دونها وفعلُ الجناباتِ لأوقاتِ الحلولِ، وإن تأخرت. فمثله أمرُ الشهرِ. دليلُهُ ما بيَّنا وما ثبتَ عن رسولِ الله ﷺ وعن صحابتهِ فعلُ الصيامِ في ذلكَ الوقتِ والفطرَ جميعاً.

ثبتَ أن الصومَ يجوزُ، على أن المرضَ والسفرَ، إذ هما لأنفسِهِم، لا يُناقضانِ الصيامَ بما جازَ مَعَهُما، وقد أمرَ بهِ المتمتعُ، وهو مسافرٌ، أن ليسَ ذلكَ على حاضري المسجدِ الحرامِ وذابحِ الصيدِ والبادي بهما لا يُضادانِ الصيامَ. ثم كانَ القضاءُ عَنِ الشهرِ بظاهرِ التلاوةِ، فبانَ أنه يجوزُ فيهما، وإذا جازَ ثبتَ أن التأخيرَ رخصةٌ، والفضلُ في الفعلِ، والله أعلم.

والخبرُ / ٢٨ - أ / على مَنْ يُجهِدُهُ الصيامُ حتى خيفَ عليه. ما جاء من الآثارِ<sup>(٦)</sup>: أن ليسَ مِنَ البرِّ الصيامُ في السفرِ [البخاري: ١٩٤٦] والله أعلم. وعلى هذا يُخرَجُ قولُ أصحابنا في المُكْرَوِ على الفطرِ: إنه إن كانَ [مريضاً أو]<sup>(٧)</sup> مسافراً لا يسعُهُ ألا يفطرَ لما جاء في ذلكَ مِنَ الوعيدِ في الفعلِ في السفرِ في حالِ الضرورةِ، ويسعُهُ لو كانَ صحيحاً مقيماً لما لم يذكرْ لهُ الرخصةُ، ويلزِمُهُ فيه القضاءُ مع ما فيه، إذ لم يكنْ ظهرَ الإذنُ في تلكَ الحالِ، كانَ كُفُّهُ عَنْهُ تعظيماً لأمرِ دينِهِ مِنْ غيرِ أن ذكرَ لهُ في الدينِ النهيُ عَنْهُ، فهو في سَعَةٍ، وليسَ كالمُكْرَوِ على أكلِ الميتةِ، مالم يَسِدْ ذلكَ بذِي بدلٍ. وقد فرَّقَ<sup>(٨)</sup> بينَ ذِي بدلٍ وما لا بدلَ لهُ نحوَ إتلافِ مالٍ آخرَ وأكلِ الميتةِ، ولأنَّ علَّتَهُ الإضطرارُ، وليسَتْ علَّتُهُ الفطرُ في السفرِ، تلكَ إذ قد يجوزُ لا لهُ، فهو عذرُ النفسِ لا ضرورةُ النفسِ، فكانَ غيرَ معقولِ العلَّةِ، وفيه تعظيمُ الدينِ، وليسَ في أكلِ الميتةِ وما ذكرَ، ولا قوَّةٌ إلا باللهِ.

(١) ساقطة من م. (٢) في النسخ الثلاث: والعقل أن. (٣) ساقطة من ط. ع. (٤) أدرج في م والأصل: ﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ وهذا القول هو من الآية الثالثة من سورة المائدة وذكرت الآية كاملة في ط. ع بدل العبارة إلى قوله... الآية. (٥) من ط. ع. (٦) في ط. ع: الآثار. (٧) من ط. ع. (٨) ساقطة من ط. ع.



ثم السفر الذي له الرخص أجمع أنه لم يُردّ به المكان لما جاء الفطر في الأمصار، ثبت أنه لنفس السفر. ثم كان السفر حقيقة الظهور الخروج عن الأوطان، وقد يكون مثله في الخروج إذ<sup>(١)</sup> الضياع ونحوه، ولم يؤدّن في الفطر، ثبت أنه راجع إلى الحد. وعلى ذلك مُتَّفَقُ القول.

ثم كان الحد المرخص عندنا الخروج على قصد سفر ثلاثة أيام [لوجوده ثلاثة]<sup>(٢)</sup> : أحدها: الإجماع على أن هذا الحد مرخص، ودونه تنازع، والتنازع يُوجب الفطر لأن الفتوى بالرخص، وذلك أمر بفعل الصيام.

والثاني مجيء الخبر من وجهين:

أحدهما: في تقدير مسح السفر بثلاثة أيام؛ ومعلوم أنه جعل السفر حداً ووقتاً لفعل رخصة المسح، وأوقات الأفعال على اختلافها تتفق على أنها لا تقصر عن احتمال [الأفعال]<sup>(٣)</sup> على الوفاء، وليس بما لم تدخل الليالي في حق السفر عبرة لأن الأسفار، ولو كانت مؤسسة على قطع الطرق والسير فيها، فإن دوام السفر يُجحف صاحبه، وبهليلكه، وفي ذلك منع السفر. ثبت أن أوقات السعي والسير مشتركة داخلية في حق السفر؛ لذلك صارت الليالي كالمعفوّة، فتكون محيطة بما فيها من فعل المسح.

والثاني: ما جاء من الأثر<sup>(٤)</sup> في النهي عن سفر ثلاثة أيام إلا لمُحَرِّم، وهو المنهي لما جاء به النهي، وفيما دونه تنازع لم يُوجب الرخصة للإشكال في حق الثمام لما له الرخصة على ما كان لما له النهي، والله أعلم.

والوجه الثالث: أن السفر عذر، والنهايات في الأعذار الثلاثة<sup>(٥)</sup>، فكذاك بالأيام، إذ بها يسافر. وقال موسى ﷺ: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّحْهُ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦].

وأما المرض فلم يَجُزْ أن يكون اسماً سبباً للرخصة؛ إذ ربما كان المرض يُخفف الصيام، ويسهل عليه سبيل فعله، ومن البعيد الترخيص بما يسهل فيه الفعل والتضييق لما يشتد، فثبت أنه ليس لإسم المرض. وعلى ذلك الإجماع؛ فهو، والله أعلم، لما يخاف أن يزداد له بترك الأكل الداء، [ويصح على المرء اكتساب الداء]<sup>(٦)</sup> وتعاطي الضرورة<sup>(٧)</sup>، فَرُخِّصَ لَهُ الفطر بذلك، وذلك معنى [البشر به]<sup>(٨)</sup>؛ إذ به تخفيف ما به أو منع ما يغتريه من الضرر. ولهذا ما رخص أصحابنا بمن به رمذ، يخاف الزيادة فيه، وقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يفطر المريض والحليل إذا خافت أن تضع ولدها والمرضع إذا خافت الفساد على ولدها» [بنحوه: أبو داود ٢٣١٨]. ثبت أن الرخصة لما يخاف من فساد ينزل، ولا قوة إلا بالله. وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ مَاتَ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ، وَهُوَ يَقْدَرُ، فَلَهُ النَّارُ»، وبالله المعونة.

وقوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾؛ قال قائلون: يطيقون الفداء، وذلك في الأمر الأول في المسافر والمريض أن له أن يقضي في أيام آخر، وأن يفدي. وفيه: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾: أن تقضوا الصيام، والله أعلم؛ إذ قد يحتمل أيضاً أن كانت الرخصة من قبل فيمن عليه بالخيار بين أن يفدي وبين أن يصوم، والصوم خير على ما ذكر في الآية. ثم نسخ ذلك؛ إن كان على التأويل الأول بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ الآية أنه ألزم القضاء على كل حال، وإن كان الثاني بقوله: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ أنه ألزم الفعل على حال. وبمثل ذلك خبر معاذ<sup>(٩)</sup> في إحالة الصيام أنه كان للمرء خيار بين الفطر والفداء، وبين الصيام، ثم نسخ في قوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ على إثر ذكر السفر والمريض دلالة جعل الصيام في السفر خيراً من الفطر والفداء في غيره، وإن احتمل الذي ذكرته، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: أن. (٢) في النسخ الثلاث: لخصال ثلاث. (٣) من طع وطم، ساقطة من الأصل. (٤) في طع: الآثار. (٥) في النسخ الثلاث: الثلاث. (٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٧) الضارية: ضري يضري، ضري النبيذ يضري: إذا اشتد. (٨) في النسخ الثلاث: البشرية. (٩) هو قوله ﷺ: «أحبل الصوم ثلاثة أحوال» [أحمد: ٢٤٦/٥]، وقد ذكر في أصل فرض الصوم: (ص ١٣١).

ثم الدلالة على النسخ في الوجه الذي ذكرت مُتَّفَقُ القول، على أَنَّ المطلق<sup>(١)</sup> لم يكن له الخروج من ذلك بالفداء، فبذلك عُرِفَ النسخ مع ما ثبت من قطع الآية على القضاء في أحد الوجهين وفعل الصيام في الآخر. وعلى ذلك معتبر القول في الشيخ الغاني الذي لا يقوم للقضاء: أَنَّ له الفطر والفداء لأن الصوم قد ثبت أنه يحتمل الوفاء بالفداء، لكن نُسِخَ بالصيام. فإذا ارتفع الصيام بالعجز عَمَّنْ يحتمل الخطاب بعبارة الأموال، وهم المشايخ، جاز أن يُخاطَبُوا بالصيام ليخرجوا عنه بالفداء. وعلى ذلك ما جاء في الأثر عن رسول الله ﷺ بالامر بالصيام عن الميت أنه الصيام الذي هو صيام من لا يحتمل فعله، وهو الفداء، والله أعلم.

وقد قُرِئَ يَطْوِقُونَهُ<sup>(٢)</sup> بمعنى يَكْلِفُونَهُ ولا يطيقونه. لكن في الآية: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ ولو كان لا يطيقونه: لا يرغبون فيه إلا أن يشترط فيه طاقة الجهد، والله أعلم.

وقوله ﷺ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ من زيادة فداء وما يستزيد من الخيرات، التي لم تعترض ليعود به الخير أو تطوع فيما أُذِنَ له في الفداء بالصوم، والله أعلم. ورُوي عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَا تُسَمُّوا شهرَ رمضانَ رمضانَ فإنما هو اسم من أسماء الله تعالى، انشؤهُ إلى ما نسبهُ القرآن» [النسائي: ١٣٠/٤].

**الآية ٨٥** وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾؛ أضاف الفعل إلى الشهر بقوله: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ فلذلك إذا قُصِدَ به صوم الشهر جاز الصوم، وإن لم يَتَوَقَّضْ سِوَى ما ذكرنا، وكذلك سائر الفرائض نحو الظهر والعصر يُنَوَى ذلك، فيكون ذلك على ما جعله الله من فرض، وإن لم يَتَوَقَّضْ، ولا قوة إلا بالله. وعلى ذلك من نَوَى بالصيام غير صيام الشهر جاز عن صيام الشهر، لما أمرنا بصيام الشهر ولم نؤمر بأن نجعل ذلك [لشيء سواه]، والشهر موجود لنفسه، لا يحتاج صاحبه إلى أن يوجده، كان من ذلك<sup>(٣)</sup> على كل حال. وكذلك كلُّ حقٍّ مُعَيَّن في شيء لم يُزَلَّ عنه نِيَّتُهُ إلى غيره كَمَنْ يأمر إنساناً بشراء شيء بعينه، لم يتحوَّل عنه بالنية، [على أَنَّ ذلك كالظهر والعصر ونحو ذلك]<sup>(٤)</sup> فمحال على تحقيق ذلك قصد غيره. وبعد فإن كلاً يُجْمَعُ ألا يجوز غيره، فثبت أن استحقاق الشهر بصومه لا يَسْتَحِقُّ عليه غيره من الصيام، فجاز عنه.

وعلى ذلك أجاز أبو حنيفة في السفر غيره من حيث أُذِنَ له في تأخير هذا، أو غيره فَرَضَ عليه نحو صوم الظهار والقتل، ولا رخصة له في تأخيره. فجاز فيه إذ هو وقت صيام حُوِّلَ إلى وقت غيره، فصار هذا الوقت بالحكم لغيره، وليس كنية المتطوع لأنه في موضع الرخصة، وفي العمل به قد يكون له مقدار<sup>(٥)</sup> التَطَوُّع من الفضل على غيره، فهو أولى به، ولما قد يجوز النفل بلا نية نفل، فكان<sup>(٦)</sup> لم ينو النفل، فهو رجل لم يعمل برخصة الله، بل عمل بوجه العزم، ولا قوة إلا بالله.

وقوله ﷺ: ٢٨ - ب/ ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَقَوَّنَ﴾؛ قيل: ﴿تَتَقَوَّنَ﴾: الأكل والشرب والجماع، ويَحْتَمِلُ ﴿تَتَقَوَّنَ﴾ المعاصي، لأنَّ النفس إذا جاعت شبعَتْ عن جميع ما تهوى وتشتهي، وإذا شبعَتْ تمتَّتِ الشَّهَوَاتِ، وتمتَّت<sup>(٧)</sup> ما تهوى، ويَحْتَمِلُ: ﴿تَتَقَوَّنَ﴾ عذاب الله وعقابه، والله أعلم.

وقوله ﷺ: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ ألزم بعض الناس على المريض والمسافر قضاء عِدَّةِ الأيام، وإن صاموا، فاستدلوا بهذه الآية، فقالوا: أوجب عليهم القضاء على غير ذكر الإفطار فيها، واحتجوا أيضاً بما رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الصائم في السفر كالمُفْطِر في الحضر» [النسائي: ١٨٣/٤]؛ فقد حَقَّقَ له حكم الإفطار في أن لا صوم له، فدلَّ أنه لم يُجْزَ، فكان تقديم الصوم عن وقته.

وأما عندنا فهو على إضمار الإفطار، كأنه قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَاْفْطَرَ فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾،

(١) من طع وم، في الأصل: المنطق. (٢) انظر المحاسب: ١١٨/١. (٣) ساقطة من طع. (٤) من طع وم. (٥) من م، في الأصل: مقدار، في طع: مقدارا. (٦) من طع، في الأصل وم: فكانه. (٧) في النسخ الثلاث: وتمتت.

وهو كما ذكره في المتأذي: ﴿قَدْ كَانَ مِنْكُمْ غَرِيبًا أَوْ بِرِيءٍ أَدَّى مِنَ تَابِعِهِ فَنَذَرَهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكما قال في المضطر: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ومثله كثير في القرآن، فلا يجوز لأحد أن يأتي ذلك، لأنَّ [للمريض والسفر أَعذاراً] <sup>(١)</sup> رُحِصَ الإفطار فيها تخفيفاً وتوسيعاً على أربابها. فلو كان على ما قال هو لكان فيه تضيق عليهم، ولأنه إذا قضى في عدة من الأيام إنما يقضي عن ذلك الوقت فلم يجز الفعل في ذلك الوقت وفي تلك الحال لكان لا يأمر بالقضاء عن ذلك الوقت ولا عن تلك الحال، فدلَّ أنه على ما ذكرنا، والله أعلم.

وأصله ما روي عن رسول الله ﷺ أنه صام في السفر، وروي أنه أفطر، وروي عن الصحابة أنهم صاموا في السفر، ولو كان لا يجوز لكان لا معنى لصومهم. وأما قوله: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر» [النسائي: ١٨٣/٤]؛ فهو عندنا، إذا كان الصوم أجهداً، وضعفه، لزمه أن يفطر، صار كالذي أفطر في الحضر، والله أعلم، وروي عن أنس رضي الله عنه «الصوم أفضل والفطر رخصة» [بنحوه معاني الآثار ٧٠/٢].

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾؛ قرأ بعضهم: وعلى الذين يطوفونه <sup>(٢)</sup> فمعناه يكتفونه، وقال بعضهم: لا يطيقونه. لكن هذا لا يحتمل؛ وذلك أنه قال: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، دلَّ أن قوله: لا يطيقونه: لا يحتمل، وقيل: كان أول ما ترك الصوم؛ كان من شاء صام، ومن شاء أفطر، وأطعم مسكيناً كل يوم، فلما نزل صوم <sup>(٣)</sup> شهر رمضان نسخ ما كان قبله عمن يطيق الصوم، وأثبت <sup>(٤)</sup> الرخصة لمن لا يطيق من نحو الشيخ الفاني والحلي والمرضع إذا خافت على وليها.

وقيل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ أي الفدية، وقيل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ ثم عجزوا «فَذِيَّةً طَعَامَ سَكِينَةٍ» كل يوم، وقيل: إن المريض والمسافر إن شاء أفطرا، وقضيا، وإن شاء <sup>(٥)</sup> أفطرا، وقضيا.

لكن ذلك كله منسوخ بما ذكرنا بنزول شهر رمضان؛ وروي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: «أحيل الصوم ثلاثة أحوال، فمرة يقضى، ومرة يطعم ومرة يصام، ثم نسخ هذا كله» [أحمد: ٢٤٦/٥] <sup>(٦)</sup>.

ثم الأصل في هذا: أن من عجز عن قضاؤه جُعل له الخروج بالفداء، يعجزوا عن إتيائه من نحو الشيخ الفاني وغيره، ومن لم يعجز عن قضاؤه لم يجعل له الخروج بالفداء من نحو المرضع والحلي والمريض والمسافر لأنهم لم يعجزوا عن غير المفروض والبدل أبداً، إنما يجب إذا عجز عن إتيان الأصل، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرٌ﴾؛ يحتمل زيادة الطواف، ويحتمل نفس الحج، [ويحتمل] <sup>(٧)</sup> أصل التطوع أن كل ما يتطوع به فهو خير له.

وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾؛ [قيل: يهتدون به الطريق المستقيم، وقيل: بيان للناس من الضلالة. وقوله: ﴿وَيَبَيِّنُوا مِنَ الْهُدَى﴾؛ قيل: حجج للناس إذا تأملوه، وقيل: بينات: أي فيه الحلال والحرام والأحكام والشرائع] <sup>(٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَالْفَرَقَانِ﴾ يفرق بين الحق والباطل، وقيل: الفرقان المخرج في الدين من الشبهة والضلالة. قال ابن عباس رضي الله عنهما (نزل الفرقان <sup>(٩)</sup>) إلى السماء الدنيا من اللوح المحفوظ جملة في شهر رمضان في ليلة القدر ﴿فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] جملة واحدة، ثم أنزل بعد ذلك على مواقع النجوم رسلاً <sup>(١٠)</sup> رسلاً في الشهور والأيام على قدر الحاجات <sup>(١١)</sup>.

(١) في النسخ الثلاث: المرض والسفر أَعذار. (٢) انظر المحتسب ١١٨/١. (٣) ساقطة من م. (٤) في النسخ الثلاث: وبثت. (٥) في الأصل وم: شاء أفطر أو قضيا وإن شاء، في ط ع: شاء أفطرا وقضيا. (٦) أدرج هذا الخبر عن معاذ بن جبل في بيان أصل الصوم: ص ١٣١ رص ١٣٤. (٧) من ط ع وم، ساقطة في الأصل. (٨) أدرجت في الأصل بعد العبارة: قدر الحاجة، وفي م: قدر الحاجات الواردة بعد تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْفَرَقَانِ﴾. (٩) من ط ع، ساقطة من الأصل وم. (١٠) من ط ع، ساقطة من الأصل وم. (١١) من ط ع، في الأصل وم: الحاجة.

وقوله ﴿: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ يحتمل قوله: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾ وهو مقيم صحيح ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾، ثم رخص للمريض والمسافر الإفطار بقوله ﴿: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَشْيَاءِ أُخَرٌ﴾. ويحتمل قوله: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أي شهد منكم بعقله ﴿الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، فلا يدخل في الخطاب المجانين ولا الصبيان؛ ألا ترى أن أول الخطاب خرج للمؤمنين<sup>(١)</sup> بقوله ﴿: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾؟ فهو لا يدخلوا فيه، فدل أن قوله: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾ أي شهد منكم بعقله ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾.

ثم<sup>(٢)</sup> يحتمل أن تكون فريضة<sup>(٣)</sup> الصوم [بوجوه:

أحدها]<sup>(٤)</sup>: بقوله ﴿: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾.

والثاني<sup>(٥)</sup>: لا بهذا، ولكن بقوله: ﴿وَلْيُصَلُّوا أَلِمَّةً﴾ إذ لا يجب إكمال العدة لما مضى إلا على حق الفريضة.

[والثالث: بما]<sup>(٦)</sup> قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ بما رخص للمريض والمسافر الإفطار، ولو كان غير فرض لم يكن لما ذكر من الإيماني علينا بالتيسير معنى؛ لأن العنة لا تذكر فيما له تركه، فدل أنه فرض.

والرابع<sup>(٧)</sup>: يحتمل أن تكون فرضيته بقوله ﴿: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ لأن قوله: ﴿كُتِبَ﴾: قيل: فرض، فدل ذلك هذه الايات على أنه فرض.

ثم<sup>(٨)</sup> اختلف في قضاء ما فات منه برخصته الإفطار في السفر أو في المرض: قال بعضهم: لا يجوز إلا متتابعاً، وكذلك روي في حرف أبي بن كعب في قوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَشْيَاءِ أُخَرٌ﴾ متتابعات. وأما عندنا: فإنه يجوز متتابعاً ومتفرقاً اتباعاً بما روي عن خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا: (إن شاء فرق، وإن شاء تابع)، سوى أن علياً عليه السلام قال: (يتابع، لكنه إن فرق جاز).

ثم [روي عن]<sup>(٩)</sup> علي وعبد الله بن عباس وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وآخر لست أذكره ﷺ أنهم قالوا بجواز ذلك، ولا يحتمل أن التابع شرط<sup>(١٠)</sup> فيه، [خفي ذلك]<sup>(١١)</sup> على هؤلاء، أو تركوه أن عرفوه، فدل أنه لا يصح ذكر التابع شرطاً فيه، وليس كذكر التابع في صوم كفارة اليمين في حرف ابن مسعود عليه السلام لأنه لم يخالفه أحد من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، في ذلك، فصار كالمتلو، وهما قد خالفوا أياً في حرفه، فلم يصير كالمتلو، لذلك اختلفا، والله أعلم.

وحرف<sup>(١٢)</sup> أبي، إن ثبت عنه، فهو على الإزب لما ذكر من إجماع الصحابة ﷺ وبما أنه وجب بوقت، وكل ذو<sup>(١٣)</sup> وقت، فليس التابع بشرط فيه في غير ذلك الوقت. ولو كان التابع شرطاً لكان حق الإفطار يلزم الكل حتى يكون القضاء موصولاً [لا متفرقاً]<sup>(١٤)</sup>. فاما إذا جاز التفريق بين بعض، له حكم الابتداء، وبعض له حكم القضاء جاز<sup>(١٥)</sup> في غيره من الإيعاض؛ إذ كل ذلك له في الابتداء، جاز الفعل والترك، فصار حق كل يوم في القضاء لنفسه لا لغيره، إذ كذلك حقه في الترك القضاء، وفي الفعل في الابتداء، ولا قوة إلا بالله.

وما ذكر من المسائل فهو مبني<sup>(١٦)</sup> على هذا الذي ذكرت: أن التابع للفعل لا يحتمل اعتراض رخصة التفريق على إمكان الجمع، ثبت أن الجمع شرط فيه. وما نحن فيه يحتمل صوم كل يوم على الأفراد أن يؤخر فعله في الشهر بالرخصة عن غيره، كذلك القضاء، والله أعلم.

(١) من طع، في الأصل وم: المؤمنين. (٢) وضع محقق طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: فرضية الصوم بما؟ (٣) من م، في الأصل وطع: فرضية. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٦) في النسخ الثلاث: والثاني. (٧) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٨) وضع محقق طع قبل هذه الكلمة العنوان التالي: الاختلاف في قضاء رمضان. (٩) في النسخ الثلاث: من. (١٠) في طع وم: شرطاً، ساقطة من الأصل. (١١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٢) في النسخ الثلاث: وقراءة. (١٣) في النسخ الثلاث: ذي. (١٤) في النسخ الثلاث: أو الابتداء. (١٥) في النسخ الثلاث: لجاز. (١٦) في النسخ الثلاث: مبنية.

ويعدّ لو كان التتابع شرطاً لم يكن لقوله: ﴿فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وقوله ﴿وَلِكُلِّهِمْ أَجَلٌ﴾ كبير فائدة، لأن في التتابع شرط الجملة لا أن يكلف له العدد. وعلى الرجل أن يتم المدة التي للقضاء لا أن يحفظ الحساب لإكمال العدة، والله أعلم/ ٢٩-١.

والأصل أن كل صوم يؤمر بالتتابع بحيث الفعل يكون شرطاً فيه حيث ما كان الفعل، وكل صوم يكون التتابع فيه بحيث الوقت ففوت ذلك الوقت يسقط حق التتابع. ولهم على هذا مسائل:

[الأولى<sup>(١)</sup>]: إذا قال: لله علي أن أصوم شعبان فلزمه أن يصوم متتابعاً، لكنه إذا فات شيء منه يقضي إن شاء متتابعاً، وإن شاء متفرقاً، لأن التتابع بحيث الوقت يسقط لسقوطه.

والثانية<sup>(٢)</sup>: لو قال: لله علي أن أصوم شهراً متتابعاً بلزمه أن يصوم متتابعاً، لا يخرج من نذره إلا به، لأن التتابع ذكر للصوم، فهو لا يسقط عنه أبداً.

[والثالثة<sup>(٣)</sup>]: ما قال ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾، واليسر رخصة، لم يجز أن يجعل فيه ما هو عسير وضيق، وهو التتابع، والله أعلم.

والرابعة<sup>(٤)</sup>: في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ دلالة أنه إذا صام عن غيره لم يجز، لأنه أضاف الصوم إلى الشهر، وأشار إليه بقوله ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾؛ فلو جاز [له أن<sup>(٥)</sup>] يصوم عن غيره لكان فيه صرف إلى غير ما جعله الله، وفي ذلك خوف اغتراض لأمره وإشراك في حكمه، ونسأل الله العصمة من الزيف عن الحق.

وأما قوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [فقد<sup>(٦)</sup>] قالت المعتزلة: من صام في السفر أو<sup>(٧)</sup> في المرض فعل ما لم يرد الله لأن الله أخبر أنه لم يرد العسر، وإنما أراد اليسر. فإذا صام في المرض أو<sup>(٨)</sup> في السفر أراد العسر، والله تعالى أخبر لم يرد [العسر<sup>(٩)</sup>]، فدل أنه فعل ما لم يرد الله.

لكن الوجه عندنا أن قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ﴾ معناه: أراد الله بكم ﴿اليسر﴾ لما رخص لكم الإفطار في السفر لأنهم أجمعوا على أن الصوم في السفر أفضل، والإفطار الرخصة، ولا جائز أن يقال: لم يرد الله ما هو أفضل، وأراد ما هو دونه على قولهم، ولكن يقال: أراد لمن أفطر اليسر، وأراد لمن ترك الإفطار العسر، وأراد به نافذة؛ فلا جائز أن يتنقذ في وجوه، [ولا يتنقذ في وجوه<sup>(١٠)</sup>] آخر، وقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ أي يريد أن يسر عليكم بالإذن في الفطر [لا أن<sup>(١١)</sup>] يسر عليكم بالنهي عنه. وقد يحتمل الفعل لكنه لم يذكر عن أحد أن الله تعالى أراد به اليسر، فصام. ثبت أن الإرادة موجبة مع ما لا يحتمل على قولهم أن يكون الصوم<sup>(١٢)</sup> في السفر غير مراد، وقد قضى به فرض الله، وأطاع الله فيه. والمعتزلة يقولون بالإرادة في كل فعل الطاعة فضلاً عن الفريضة.

وقوله: ﴿وَلِكُلِّهِمْ أَجَلٌ﴾؛ قيل: يعني: تعظمون الله على ما هدنكم، لأمر دينه، ويجوز أن يريد بالتعظيم الأمر بالشكر لما أنعم عليهم من أنواع النعم من التوحيد والإسلام وغيره، ﴿وَلِكُلِّهِمْ أَجَلٌ﴾<sup>(١٣)</sup> ربكم بهدوه النعم التي أنعمها عليكم. ويحتمل أنه أمر بالتعظيم له والشكر لما رخص لهم الإفطار في السفر والمرض، والله أعلم.

### الآية ٨٦

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ هو على الإضمار، والله أعلم؛ كأنه قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ أين أنا؟ عن إجابتهم فقل لهم: إني قريب. ويحتمل قوله ﴿قَرِيبٌ﴾ وجوهاً: يحتمل الإحسان والبر والكرامة، لمن أطاعني، ويحتمل أني ﴿قَرِيبٌ﴾ قرب العلم والإجابة لا قرب المكان والذات كقرب بعضهم من بعض في المكان؛ لأنه كان، ولا مكان، ويكون على ما كان. وكذلك قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِمُهُمْ﴾ الآية<sup>(١٤)</sup>

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: و. (٣) في النسخ الثلاث: والثاني. (٤) في النسخ الثلاث: ثم. (٥) في النسخ الثلاث: لأن. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من طع، في الأصل وم: و. (٨) من طع، في الأصل وم: و. (٩) من طع، ساقطة من الأصل وم. (١٠) ساقطة من طع. (١١) في الأصل: لأن. (١٢) في النسخ الثلاث: الصائم. (١٣) أدرج في طع بعد الآية: أي. (١٤) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة.

[المجادلة: ٧]، وكقوليه: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْآرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، [وكقوليه<sup>(١)</sup>]: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُعْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]. كل ذلك يرجع إلى قرب العلم والإحاطة وارتفاع الجهات لا قرب الذات على ما ذكرنا.

وإن كانت القصة على ما قاله بعض أهل التفسير بأن اليهود قالوا: كيف يسمع ربك دعاءنا؟<sup>(٢)</sup> وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء مسيرة خمسمئة عام، وأن غلظ كل سماء مسيرة خمسمئة عام، فنزل قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾، هذا إما [لم]<sup>(٣)</sup> يعرفوا الصانع، ألا تراهم جعلوا له الولد، وجعلوا له شركاء؟ فخرج سؤالهم، إن كان، مخرج سؤال التعتت لا سؤال المسترشيد.

وقوله: ﴿أُجِيبُ﴾ أي أقبل ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ يعني توحيد الموحدين ﴿إِذَا دَعَا﴾. وكذلك قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] (أي وحدوني أغفر لكم) وقيل: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ على حقيقة الإجابة. وقوله: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ أي إلى ما دعوتهم، ويحتمل على ما ذكرنا في قوله: ﴿أُجِيبُ﴾ لكم إذا استجبت لي بالطاعة والإتيان، ويحتمل ﴿أُجِيبُ﴾ لكم إذا أخلصتم الدعاء لي، ويحتمل على ابتداء الأمر بالترديد؛ كأنه قال: وحدوني. ألا ترى أنه قال: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ إذا فعلوا ذلك؟

### الآية ١٨٧

وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْقِيَامِ سَاءَ لَيْلَةُ الْقِيَامِ﴾: الليل مضاف إلى يومه؛ كأنه قال: ليلة يوم الصوم، وإن لم يكن فيها صوم في الحقيقة لأن نظام الصيام فيها بالنهار، على ما جاء عن رسول الله ﷺ إذ قال: «مُتَّطَّرُ الصَّلَاةِ مَا دَامَ يَنْتَظَرُ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ» [بنحوه مسلم ٢٧٤/٦٤٩ المساجد]، وكذلك قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أضاف الصوم إلى الشهر، يدخل فيه الليل والنهار، لأن اسم الشهر يجمع الليل والنهار جميعاً.

وقوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنِّي يَسْأَلُكُمْ﴾؛ قيل: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ الجماع، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وقيل: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ هو حاجات الرجال إلى النساء من نحو الجماع والمس والتفليل وغيره.

وقوله: ﴿مَنْ يَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ يَأْسَ لَهُنَّ﴾؛ قيل: من سئركم عما لا يعجل، وأنتم سئركن لهن أيضاً؛ يعنف الرجل المرأة، والمرأة بالرجل، وقيل: [﴿مَنْ﴾] <sup>(٤)</sup> سئركن لكم «وَأَنْتُمْ» سئركن لهن؛ يسكن الزوج بالزوجة والزوجة بالزوج، وهو كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا أَيْلًا لِلْيَاسِ﴾ [النمل: ١٠] أي سئركن. [وكقوليه<sup>(٥)</sup>]: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْيَلَّ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [غافر: ٦١]، ويحتمل أن يكون أحدهما يأس الآخر بالليالي، والله أعلم.

وقوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَاوُنَ أَنْفُسَكُمْ﴾: «تَخْتَاوُنَ» وتخونون واحداً؛ قيل: نزلت الآية في شأن عمر رضي الله عنه وذلك أن الناس إذا صاموا، ثم نام أحد منهم، حرم عليه الطعام والجماع حتى يفطر من الغد، فوقع عمر رضي الله عنه امرأة يوماً بعد ما نام، أو نامت، فغدا [إلى]<sup>(٦)</sup> رسول الله ﷺ فأخبره بذلك، فنزل قوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَاوُنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي تظلمون لأن كل خائن ظالم نفسه «فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ» فتاب الله عليه، وعفا عنه، ثم رخص لهم المباشرة بقوله: ﴿فَأَلْفَنُ بِشُرُوءِ﴾ على الرخصة، هو على الإباحة لا على الأمر به.

وقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا﴾ أي اتبعوا<sup>(٧)</sup> «مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ»؛ قيل فيه بوجوه: قيل: «مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» من الولد، وقيل: «مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» من ليلة القدر، وما فيه من نزول الرحمة، وقيل: «وَاتَّبَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» من الرخصة والإباحة في الجماع في لية الصيام، والأكل بعد النوم، وهو كما جاء: «مَنْ لَمْ يَقْبَلْ رُخْصَتَنَا كَمَا يَقْبَلُ عَزَائِمُنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [بنحوه الطبراني في الكبير ١١٨٨٠].

وقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾. ذكر عن عدي بن حاتم أنه قال: «كنت

(١) من ط. ع. (٢) من م، في الأصل: دعا، في ط. ع. دحانا. (٣) من م وط. ع. ساقطة من الأصل. (٤) من ط. ع. (٥) في الأصل: وم، و، ساقطة من ط. ع. (٦) من م وط. ع. ساقطة من الأصل. (٧) من ط. ع. في الأصل: وم، ابتغوا.

أَضْعُ خِيَطَيْنِ تَحْتَ وَسَادَتِي بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، أَحَدُهُمَا أبيضُ، وَالْآخَرُ اسودَّ، فَكُنْتُ أَنْظُرُ فِيهِ مَتَى مَا تَبَيَّنَ لِي إِلَى أَنْ آتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «إِنَّ وَسَادَتَكَ لَمَرِيضٌ» [البخاري: ٤٥١١] يعني أَنَّ الفجرَ هو المعترضُ في الأفقِ. وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(١)</sup> قَالَ: «لَا يَغْرُتُكُمُ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ إِنَّمَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ فِي الْأَفْقِ» [الترمذي: ٧٠٦]، وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ مُسْتَطِيلٌ فِي السَّمَاءِ وَفَجْرٌ مُسْتَطِيرٌ فِي الْأَفْقِ، فَهُوَ الَّذِي يُحَرِّمُ الطَّعَامَ عَلَى الصَّائِمِ وَيُجِلُّ الصَّلَاةَ» [الدارقطني: ١٠٤١] وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَغْرُتُكُمُ أَذَانُ بِلَالٍ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُؤَدِّنُ بِاللَّيْلِ لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ، وَيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ» [البخاري: ٥٢٩٨]، وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ قَالَ: «لَا يَغْرُتُكُمُ أَذَانُ بِلَالٍ عَنْ سُحُورِكُمْ» <sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ [البخاري: ٥٢٩٨] أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ حُدَّ الصَّيَامِ مِنْ وَقْتِ تَبَيُّنِ وَقْتِ النَّهَارِ إِلَى وَقْتِ غَيْبِوَةِ الشَّمْسِ: [الامتناعُ عَنْ] <sup>(٣)</sup> الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجَمَاعِ تَحْقِيقًا مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا تُبَيِّرُفَكَ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوفَ فِي الْمَسْجِدِ»، [وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي مَعْنَى الْمُبَاشَرَةِ] <sup>(٤)</sup> قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ عَنْهُ [اللَّهُ بِهِ الْجَمَاعُ وَمَا دُونَ الْجَمَاعِ] <sup>(٥)</sup>، فَإِنَّمَا ٢٩ - ب/ نُهَوَّا عَنْهَا، وَقِيلَ: الْمُبَاشَرَةُ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

ثُمَّ قَوْلُهُ: «وَلَا تُبَيِّرُفَكَ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوفَ فِي الْمَسْجِدِ» فِيهِ أدلةٌ مِنْ أَوْجُوهٍ: الْآيَةُ كَانَهَا نَزَلَتْ فِي [مَا] <sup>(٦)</sup> بُلُّوا بِهَا، لَا أَنْ كَانُوا يَبَاشِرُونَ نِسَاءَهُمْ فِي الْمَسَاجِدِ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ كَانَتْ أَجَلٌ عَنْدهُمْ مِنْ أَنْ يَجْعَلُوهَا مَكَانًا لِيُوطِئَ النِّسَاءُ. وَلَكِنَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنَّ الْإِغْتِكَافَ: هُوَ اللَّبْثُ فِي مَكَانٍ يَأْخُذُ الْحَقُّ فِي نَفْسِهِ عِنْدَ عَكُوفِهِ الْمَسْجِدَ وَخُرُوجِهِ مِنْهُ، فَذَكَرَ أَنَّ الْعَكُوفَ نَفْسُهُ يُحَرِّمُ الْجَمَاعَ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، لَيْسَ كَالصَّوْمِ يَحَرِّمُ حَالًا دُونَ حَالٍ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يَكُونُوا فِيهَا لِيَعْلَمُوا أَنَّ حَكَمَ الْمَقَامِ فِي الْمَسَاجِدِ أَخَذَ لَهُمْ، وَلَيْسُوا هُمْ فِيهَا. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِي ذَلِكَ لَكَانَ قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوفَ» كَافِيًا إِذْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَقَدْ لَحِقَ النَّهْيُ لِلْمُبَاشَرَةِ <sup>(٧)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْإِغْتِكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ حَيْثُ خَصَّ الْمَسَاجِدَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمَكِنَةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ قَدْ يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا لِمَا لَا يَدْخُلُ مِنْهُ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا لِحَاجَةِ إِنْسَانٍ» [البخاري: ٢٠٢٩]. وَحَاجَةُ الْإِنْسَانِ تَحْتِمِلُ وَجْهَيْنِ: تَحْتِمِلُ لِمَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَوَائِجِ، وَتَحْتِمِلُ حَاجَةَ الْإِنْسَانِ، الْحَاجَةُ الْمَعْرُوفَةُ الَّتِي لَا يُحْتَمَلُ قَضَاؤُهَا فِي الْمَسْجِدِ.

ثُمَّ الضَّرُورَةُ تَقَعُ بِالْخُرُوجِ فِي الْعَكُوفِ بِوَجْهَيْنِ: مَرَّةً فِي نَفْسِهِ، وَمَرَّةً فِي أَعْمَالِهِ يَكْتَسِبُهَا. وَبِهَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي فُرْصَةِ الْخُرُوجِ إِلَى الْجَمْعِ لِأَنَّ مِنْ اغْتِكَافٍ عَلَى الْآلِ يَشْهَدُ الْجَمْعَةَ لَا يُؤَدِّنُ لَهُ فِي ذَلِكَ لِمَا لَا جَائِزَ أَنْ يُؤَدِّنَ بِإِجَابِ قُرْبَةٍ، هِيَ لَيْسَتْ عَلَيْهِ بِتَضْيِيعٍ أُخْرَى، هِيَ عَلَيْهِ، لِذَلِكَ كَانَ مَا ذَكَرْنَا. فَإِنْ قِيلَ: رُويَ أَنَّهُ كَانَ لَا تَبَاعَ الْجَنَازَةُ وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، قِيلَ: إِنَّ ثَبْتَ هَذَا، فَهُوَ إِذْ خَرَجَ لَوْجُوهُ إِذْ بِالْخُرُوجِ، فَخَرَجَ، ثُمَّ عَادَ مَرِيضًا، أَوْ شَهِدَ جَنَازَةً، وَذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَوْ كَانَ يُؤَدِّنُ لِلذَّكَاءِ لَكَانَ <sup>(٨)</sup> يُؤَدِّنُ لِكُلِّ قُرْبَةٍ، إِذْ الْجَنَازَةُ إِذَا شِئَتْهَا الْكَافِي سَقَطَ فَرَضُ التَّشْيِيعِ، فَإِذَا <sup>(٩)</sup> لَمْ يُؤَدِّنْ فِي غَيْرِ هَذَا، وَهَذَا مِثْلُ ذَلِكَ أَوْ دُونَهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّ الْخَبَرَ عَلَى مَا يَثْبُتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مِنْ السَّنَةِ الَّتِي يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ) دَلَّ هَذَا مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ خَبَرَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، إِنَّ ثَبْتَ. وَفِي قَوْلِهِ: «وَلَا تُبَيِّرُفَكَ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوفَ فِي الْمَسْجِدِ» دَلِيلٌ أَنَّ الْإِغْتِكَافَ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ لِأَنَّهُ عَمُّ الْمَسَاجِدِ. وَمَا رُويَ: أَنَّ لَا إِغْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، إِنَّ ثَبْتَ، فَهُوَ عَلَى التَّنَاسُخِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتِكَفَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فَدَلَّ فَعَلُهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مِنْ طَع. (٢) مِنْ طَع. فِي الْأَصْلِ وَم: سَحَرَكَم. (٣) فِي طَع: إِلَى وَقْتِ تَبَيُّنِ النَّهَارِ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) مِنْ طَع. فِي الْأَصْلِ وَم: اخْتَلَفَ فِي الْمُبَاشَرَةِ. (٥) مِنْ طَع. فِي الْأَصْلِ: بِهِ الْجَمَاعُ، فِي م: بِهِ الْجَمَاعُ وَمَا دُونَ الْجَمَاعِ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (٧) مِنْ م وَطَع. فِي الْأَصْلِ: الْمُبَاشَرَةُ. (٨) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: لِمَكَانٍ. (٩) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: فَرَاذَا.

وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ قيل: ﴿تِلْكَ﴾ المباشرة معصية ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ في الإغتيكاف، فحد الأمر ألا تقرّبوها، وقيل: إنه جعل لكل طاعة وأمر ونهي حداً وغاية، فلا يجاوز، ولا يقصّر عنه، وقيل: ﴿تِلْكَ﴾ فرائض الله، وقيل: ﴿تِلْكَ﴾ سنن الله، وكان الأول أقرب.

**الآية ٨٨** وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْفُحْشَاءِ﴾؛ قيل: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، ولا تدلّوا بها إلى الحكّام، [وفي قراءة] <sup>(١)</sup> أبي: فلا تدلّوا بها إلى الحكّام وجهان <sup>(٢)</sup>:

[أحدهما] <sup>(٣)</sup>: على إضمار: لا كقوليه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] أي ولا تكتُموا الحق.

[والثاني على إظهار: لا] <sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ بما تلبسوا على الحكّام، وتقيموا على ذلك حُججاً باطلة، على ما جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَكَأَنَّمَا قَضَيْتُ لَهُ بِقِطْعَةٍ مِنَ النَّارِ» [البخاري: ٢٦٨٠].

وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ جعل مال أخيه كماله ونفس أخيه كنفسه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؛ فإذا أكل مال أخيه بالباطل لزّمه مثله؛ فجعل كأكل ماله بباطل، وجعل قتل نفس أخيه بالباطل قتل نفسه، لأنه إذا قتل بباطل قُتل به.

ثم من الناس من استدلّ بهذا على أبي حنيفة رحمه الله فيما يقول: يمضي العقد إذا شهد الشهود على ذلك عند الحاكم، وقضى به، ثم ظهر أن الشهود شهود زور حين قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾، وما روي من الوعيد للأخذ مكاناً ما أخذ قطعة من نار، فإذا لم يحل ذلك لم يمض العقد.

غير أن الأصل في كل مالٍ اجتمع الخصمان على ذلك بسبب جعل ذلك لهما، فإذا قضى الحاكم بذلك السبب نفذ.

وقوله: ﴿لِتَأْكُلُوا مِمَّا قَبْلُ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: يعني طائفة من أموال الناس.

**الآية ٨٩** وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾؛ يحتجّل قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ أي سألوك ﴿عَنِ الْأَهْلِ﴾، ويحتجّل ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ من بعيد. فإن كان على هذا ففيه دليلٌ رساليه لأنه كان كما أخبر من السؤال عن الأهلة، والله أعلم، هو أنهم لما رأوا الشمس تطلع دائماً على حالٍ واحدة، ورأوا القمر مختلف الأحوال من الزيادة والنقصان، فحملهم ذلك على السؤال عن حال القمر، فأخبر ﷺ أنه جعل الهلال معرّفاً للخلق الأوقات والآجال والمدد ومعرفة وقت الحجّ لأنه لو جعل معرفة ذلك بالأيام لاشتدّ حساب ذلك عليهم، ولتعدّرت <sup>(٥)</sup> معرفة السنين والأوقات بالأيام، فجعل ﷺ بلطفه وبرحمته الأهلة ليعرفوا بذلك الأوقات والآجال، ويعرفوا وقت الحجّ ووقت الزكاة طلباً للتخفيف والتيسير عليهم.

ثم قال: ﴿هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ جعل الأهلة كلّها وقتاً للحجّ. ولهذا ما قال أصحابنا: إنه يجوز الإحرام في الأوقات كلّها على ما يجوز بقاء الإحرام في الأوقات كلّها. وأما أفعال الحجّ فإنها لا تجوز إلا في وقت فعل الحجّ، وهو قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَمْلُوكَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنما هي على أفعال فيه؛ دليله قوله: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ ولا <sup>(٦)</sup> تُفرض من الحجّ في غير الإحرام. دلّ أنه عني به أفعال الحجّ. وقد جاء أنه سُمّي الإحرام على الأفراد حجّاً، وسُمّي <sup>(٧)</sup> الطواف بالبيت حجّاً، وقال: «الحجّ عرفه» [الترمذي: ٨٨٩]، وسُمّي الذبيح حجّاً حيث قال: «أفضل الحجّ العجّ به والشجّ» <sup>(٨)</sup> [الترمذي: ٨٢٧]؛ وإنما سُمّي كلّاً منها حجّاً لما جعلها أوقاناً معلومة يؤدّي فيها. وأما الإحرام فإنه جعل الأشهر كلّها وقتاً له بقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾.

(١) في النسخ الثلاث: وقراءة. (٢) انظر تفسير الطبري: ٥٥٢/٥. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في النسخ الثلاث: وقيل. (٥) في النسخ الثلاث: ولتعدّر. (٦) من م وطع، في الأصل: فلا. (٧) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) العجّ: رفع الصوت بالتليّة، والشجّ: سيلان دم الهدي.



وقوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ لا معنى لعطف هذا على الأول إلا على إضمار<sup>(١)</sup> السؤال؛ كأنهم سألوه عن الأهلّة وعن إتيان البيوت من ظهورها، فأخبر أن ليس البر في إتيان البيوت من ظهورها، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾. ثم اختلف في قصة هذا الكلام.

قال بعضهم: إن بعض العرب إذا أحرم أحدكم لم يدخل بيته من بابه، ولكن يدخل من ظهر البيت مخافة تغطية الرأس إذا دخل من بابه، وقيل: إن بعض العرب إذا خرج أحدكم لحاجة، ولم<sup>(٢)</sup> يقض حاجته، فرجع، لم يدخل البيت من بابه، ولكن يدخل من وراء ظهوره، بكرة دخول بيت غير منجّح، يتطيرون به، ويتفاءلون بقضائها ثانياً. فقال الله ﷻ ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ﴾ فيما<sup>(٣)</sup> تصنّون ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ وأتبع أمر الله، وانتهى عما نهى عنه، وباتي البيوت من أبوابها، ويحتمل أن يكون على التمثيل والرمز، ليس على التحقيق كقوله: ﴿فَتَبَدُّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وكقوله: ﴿بَشِّرْ قُرَيْشَ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا أَلْكِتَبَ كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١] فهو ليس على حقيقة الطرح، ولكن كانوا لا يسمعون كلام الله، ولا يعيرون به، وكذلك كلام رسول الله ﷺ لا يسمعون، ولا يكتفون له<sup>(٤)</sup>، فأخبر أنه كالمنبوذ والمطروح وراء الظهر لما لم يعملوا<sup>(٥)</sup> به. فعلى ذلك الأول: أخبر أن ليس البر في ترك اتباع محمد ﷺ والائتمار بأمره؛ ليس فعل البر مخالفة محمد ﷺ ولكن البر في الإتيان له / ٣٠ - أ / والائتمار بأمره.

وقال القرامطة: إن المراد من الأبواب هو علي بن أبي طالب ﷺ والبيوت هو رسول الله ﷺ؛ أيمروا بإتيان رسول الله ﷺ من عند علي ﷺ على ما جاء أنه قال: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فمن أراد الدخول في البيت لا بد من أن يأتي الباب، فيدخل من الباب، [الحاكم في المستدرک: ١٢٦/٣]. لكن الجواب لقولهم على قدر ما تأولوا ذكر البيوت وذكر الأبواب أيضاً، والبيوت كثيرة، والأبواب كذلك أيضاً؛ فعلي وغيره من الصحابة من نحو أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ فيه شرع سواء. ألا ترى أنه قال: (أنا مدينة الحكمة)، والمدينة لا يعرف لها باب واحد، بل يكون لها أبواب؟ فدل أن تأويلهم في علي ﷺ خاصة، لا يصح، وبالله العصمة.

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي اتقوا الله، ولا تعصوه، ولا تتركوا أمره، وانتهوا عن مناهيه.

**الآية ١٩٠** وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَسْدَرُوا﴾؛ سبيل الله هو دينه وطاعته، أي في إظهار دينه. قيل: هي أول آية نزلت في الأمر بالقتال، وقيل: أول آية نزلت في الأمر بالقتال قوله: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا﴾ [الحج: ٣٩]، ويحتمل أنه أخبر: كأنهم نهوا أولاً، ثم أذن لهم، فقاتلوا، فأُنكر عليهم، فأنزل الله أنه أذن لهم إخباراً، فلا يدرى أيهما أول؟ ولكن فيه الأمر بالقتال والتهني عن الإغدياء ههنا؟ وقيل<sup>(٦)</sup>: هو نهى عن قتل الذراري والنساء والشيخ الفاني على ما جاء أنه بعث سرية: أوصى لهم ألا يقتلوا وليداً ولا شيخاً، وقيل: نهاهم أن يقتلوا<sup>(٧)</sup> في الشهر الحرام إلا أن يبدأهم المشركون بالقتال، والله أعلم.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُشْكِرِينَ﴾ إن الله لا يحب الإغدياء، ولم يحب من اغتدى.

**الآية ١٩١** وقوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوا حَيْثُ تَقْتُلُوا﴾ قيل: لفظ: حيث<sup>(٨)</sup> يعبر عن المكان، ففيه إذن بقتلهم في جميع الأمكنة، وفي تعميم الأمكنة تعميم الأوقات، فهو على عموم المكان إلا فيما استثنى من المسجد الحرام مطلقاً. وأما قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ أَشْهُرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فالأشياء فيه مقيّد، فلا يخرج عن ذلك العام، والله أعلم. ثم منهم من جعل لهم القتال في الحرم وفي أشهر الحج بظاهر هذه الآية، ومنهم من قال: لا يقتل فيهما جميعاً.

(١) من طع، في الأصل وم: الإضمار. (٢) من طع، في الأصل وم: فلم. (٣) من طع وم، في الأصل: مما. (٤) في النسخ الثلاث: إليه، والصواب ما أثبت لأن فعل اكرت يعدي بالباء واللام ولا يعدي إلى، انظر اللسان. (٥) من طع، في الأصل وم: يعلموا. (٦) من طع، في الأصل وم: قيل. (٧) من طع، في الأصل وم: يقتلوه. (٨) من طع، في الأصل وم: حيث.

وقال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: نُقاتِلُ<sup>(١)</sup> في الأشهر الحرم، ولا نُقاتِلُ<sup>(٢)</sup> في الحرم إلا أن [يبدأ العدو]<sup>(٣)</sup> بالقتال، فحينئذ نُقاتِلُ<sup>(٤)</sup>. وكذلك يقولون في من قتل آخر، ثم التجأ إلى الحرم: لم يُقتل فيه، ولكن لا يؤاكل، ولا يُشارِب، ولا يُجالس حتى يُضطرَّ، فيخرج، فيقتل، وإذا قتل في الحرم يقتل. فعلى ذلك لا يُقاتل في الحرم إلا أن [يبدأ العدو]<sup>(٥)</sup> بالقتال، فعند ذلك يجزى القتال<sup>(٦)</sup>. وإنما لم يجز القتال في الحرم إلا أن [يبدأ العدو]<sup>(٧)</sup> به، وإن كان<sup>(٨)</sup> ظاهر قوله: «وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُونَهُمْ» يبيح القتل في الأماكن كلها، بقوله: «وَلَا تَقْبَلُونَهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ» استثنى الحرم دون غيره من الأماكن. وأما قوله: «يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ» ظاهر هذه الآية يحرم القتال في أشهر الحج، لكن فيه دليل جلي للقتال بقوله: «وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ» [البقرة: ٢١٧] يعني بالفتنة الشرك؛ جعل القتل فيه كبيراً، ثم أخبر أن الشرك فيه أكبر وأعظم من القتل.

فالأصل عندنا أن الإتياء، إذا كان، من وجهين: يُختار الأيسر منهما والأخف؛ فلذلك قلنا: إنه يُختار القتل في الحرم على بقاء الفتنة، وهو الشرك، إذ هو أكبر وأعظم، والله أعلم.

وقوله: «وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ»؛ يحتمل قوله: «وَأَخْرِجُوهُمْ» من مكة كما أخرجوكم عام الحديبية، ويحتمل أن أمرهم بأن يصيغوا عليهم، ويضطروهم إلى الخروج كما فعل أهل مكة بهم، ويحتمل الإخراج على ما جاء: «أَلَا لَا يُحْجِرُ مَشْرِكٌ بَعْدَ عَامِي هَذَا» [البخاري: ٣٦٩]، ويحتمل أن يمنوهم عن الدخول فيه. كقوله تعالى: «إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نجسٌ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هكذا» [التوبة: ٢٨]، وكقوله: «يُخْرِجُهُم مِّنَ الْأَرْضِ إِلَى الْيَوْمِ» [البقرة: ٢٥٧]: المنع عن الشرك إخراجاً.

وقوله: «وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ» أي الشرك أعظم جرمًا عند الله من القتل فيه.

وقوله: «وَلَا تَقْبَلُونَهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ إِنْ قَتَلْتُمْ قَاتِلُكُمْ» كما ذكرنا أن هذا وقوله: «وَأَقْتُلُوهُمْ» [البقرة: ١٩١ والنساء: ٨٩] كله يُخرج على المجازاة لهم. وفي لغة أخرى: ولا تقتلوه<sup>(٩)</sup> عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه. فإن قتلوكم فاقتلوهم. [قيل]<sup>(١٠)</sup>: فإن قتلونا، لا سبيل لنا أن نقتلهم، فما معنى هذا؟ قيل: يحتمل قوله: ولا تقتلوه عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم. أي إذا قتلوا واحداً منكم فحينئذ تقتلونه، أو لا تقتلوه حتى يبدؤوا هم<sup>(١١)</sup> بقتلكم، أو أن يقول: لا تقتلوه حتى يقتلوا بعضكم، فإذا فعلوا ذلك فحينئذ تقتلونه والله أعلم.

وقوله: «كَذَلِكَ جَاءَ الْكُفْرَيْنِ» أي هكذا جاء من لم يقبل نعم الله، ولم يستقبلها بالشكر، ويحتمل «كَذَلِكَ جَاءَ» من بدأ بالقتال في الحرم أن يقتل.

**الآية ١٩٢** وقوله تعالى: «إِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» يحتمل وجهين: «إِنْ أَنْهَوْا» عن الشرك، واسلموا يتعمدوهم الله برحمته، ويحتمل: «إِنْ أَنْهَوْا» عن بدء القتال، واسلموا فإن الله يرحمهم، ويغفر ذنوبهم.

**الآية ١٩٣** وقوله تعالى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ» إنما أمرنا بالقتال مع الكفرة لئسلموا، فإن قيل: إيش الحكمة في قتل الكفرة، وهو في الظاهر غير مستحسن في العقل؟ قيل: إنا نقاتلهم<sup>(١٢)</sup> لئسلموا، ولا نقتلهم إلا أن يأتوا<sup>(١٣)</sup> الإسلام، فإذا أتوا ذلك، ثم لم نقتلهم لا يسلمون أبداً. لذلك قتلناهم، إذ في القتل ذهاب الفتنة، ويحتمل «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ» على وجه الأرض؛ أي تطهر من الشرك، وقال قوم: الفتنة هنا العذاب؛ أي قاتلوا حتى لا يقدر<sup>(١٤)</sup> عليه كفار.

وقوله تعالى: «وَيَكُونَ الَّذِينَ يَلِدُونَ» أي ليكون الدين دين الله في الأرض لا الشرك، و«الَّذِينَ» الحكم. وقوله: «إِنْ أَنْهَوْا

(١) في النسخ الثلاث: يقتل. (٢) في النسخ الثلاث: يقتل. (٣) في النسخ الثلاث: يبدؤهم. (٤) في النسخ الثلاث: يقتلهم. (٥) من م وطع، في الأصل: يبدؤهم. (٦) في النسخ الثلاث: القتل. (٧) من م وطع، في الأصل: يبدؤهم. (٨) في طع: كل. (٩) هذه قراءة حمزة والكسائي، انظر حجة القراءات ص ١٢٧. (١٠) من طع. (١١) ساقطة من طع. (١٢) من طع، في الأصل رم: فقاتلوه. (١٣) من طع، في الأصل رم: يأتوا. (١٤) في النسخ الثلاث: يقدر.

فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ؛ فَإِنْ قِيلَ: إِذَا صَارَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، فَلَا ظَالِمَ هُنَاكَ، فَمَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ؟ قِيلَ: يَحْتَمِلُ [أَنْ] لا عدوانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِ الَّذِي أَحْدَثَ الظُّلْمَ مِنْ بَعْدُ، وَيَحْتَمِلُ: أَنْ لَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ مَعَ الظُّلْمِ. فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ يَسْمَى عِدُونَاً، وَالْعِدُونَُ هُوَ مَا لَا يَجِلُّ؟ قِيلَ: لِأَنَّهُ جَزَاءُ الْعِدُونَِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عِدُونَاً<sup>(٣)</sup>، فَسُمِّيَ بِاسْمِهِ كَمَا سُمِّيَ جَزَاءُ السَّيِّئَةِ سَيِّئَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ سَيِّئَةً كَقَوْلِهِ: ﴿وَحَرَّكَأَ سَيِّئَةً مَنَظَّلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وكَمَا سُمِّيَ جَزَاءُ الْإِغْتِدَاءِ [إِغْتِدَاءً]<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ إِغْتِدَاءً، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

## الآية ١٩٤

وقوله تعالى: ﴿الْشَّهْرَ الْحَرَامَ بِالشُّهُرِ الْحُرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ﴾؛ قِيلَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، يَرِيدُ مَكَّةَ، فَصَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ عَنْ دُخُولِهَا، فَجَاءَ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَدَخَلَهَا، وَأَقَامَ ثَلَاثًا، وَقَضَى عِمْرَتَهُ الَّتِي فَاتَتْهُ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ، فَسُمِّيَتْ عِمْرَةُ الْقِضَاءِ. فَذَلِكَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ﴾. هَذِهِ الثَّانِيَةُ صَارَتْ قِصَاصًا بِالْأَوَّلِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا يَعْظُمُونَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ، وَلَا يَقَاتِلُونَ فِيهِ، فَلَمَّا أَنْ ظَهَرَ الْإِسْلَامُ عَظُمَهُ<sup>(٥)</sup> أَهْلُ الْإِسْلَامِ أَيْضًا، وَلَمْ يَقَاتِلُوا فِيهِ حَتَّى جَعَلَ الْكَفَّارُ يَغِيرُونَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَيَسْتَنْصِرُونَ عَلَيْهِمْ، حَتَّى نُسِخَ ذَلِكَ، وَأُمِرُوا بِالْقِتَالِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُبْتَغِلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] كَأَنَّهُ قَالَ: مَا مَتَكْتُمُ مِنْ حَرَمَةِ الشَّهْرِ قِصَاصٌ لِمَا هَتَكُوا.

وقوله: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَبْتَغِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>(٦)</sup>، وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ يَحْتَمِلُ اتَّقُوا مُخَالَفَةَ اللَّهِ، [وَيَحْتَمِلُ]<sup>(٧)</sup> اتَّقُوا عَذَابَ اللَّهِ، وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ يَعْنِي مَعَ الْمُؤْمِنِينَ جَمْلَةً، وَيَحْتَمِلُ: اتَّقُوا الْقِتَالَ فِي الْحَرَمِ قَبْلَ أَنْ يَبْذُوبُوا هُمْ<sup>(٨)</sup> فَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ فِي النَّصْرِ وَالْمُعُونَةِ لَهُمْ.

## الآية ١٩٥

وقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قِيلَ فِيهِ بوجوه: قِيلَ: بِالْإِنْفَاقِ تَرْغِيًا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ، وَإِلَّا كُلُّ مَنْفِقٍ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا يَعْلَمُ / ٣٠ - ب/ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ، وَلَا يُلْقِي نَفْسَهُ فِي الْهَلَاكِ مِنْ حَيْثُ مَنَعَ الْإِنْفَاقَ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ هُوَ أَنْ يَذْنِبَ ذَنْبًا، ثُمَّ يَأْسُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْهُ، وَقِيلَ: أَنْفَقُوا أَي لَا تَصْنَعُوا<sup>(٩)</sup> بِالْإِنْفَاقِ مَخَافَةَ الْقَوْتِ فِي الرَّقَبِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يُخْلِفُ لَكُمْ مَا أَنْفَقْتُمْ، وَقِيلَ: أَنْفَقُوا أَي أَعِينُوا أَصْحَابَكُمْ، وَلَا تُلْقُوا هُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ بِتَرْكِ الْمُعُونَةِ لَهُمْ بِالْإِنْفَاقِ وَالتَّجْهِيزِ لَهُمْ، وَقِيلَ: أَنْفَقُوا أَي تَصَدَّقُوا فَإِنَّ فِيهِ حَيَاةَ أَبْدَانِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ.

وقوله: ﴿وَأَخْسِنُوا﴾؛ قِيلَ: أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِكُمْ بِالْإِعَانَةِ وَالتَّصَدَّقِ، وَقِيلَ: أَحْسِنُوا الظَّنَّ بِاللَّهِ فِي الْإِنْفَاقِ، وَقِيلَ: أَحْسِنُوا الظَّنَّ بِرَبِّكُمْ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْغَزْوِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَأَخْسِنُوا﴾ أَي اسْلِمُوا وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُخْسِنِينَ﴾ يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ.

## الآية ١٩٦

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا لَنَجْعَ وَالْقَمَرَةَ لِلَّهِ﴾ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ وَفِي قِرَائَتِهِ: قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْعَمْرَةُ فَرِيضَةٌ بِهِذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِإِتِمَامِهَا كَمَا أَمَرَ بِإِتِمَامِ الْحَجِّ، وَقِيلَ: هِيَ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى. وَأَمَّا عِنْدَنَا لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَيْنَا لَنَجْعَ وَالْقَمَرَةَ لِلَّهِ﴾ دَلِيلٌ فَرَضِيٌّ<sup>(١٠)</sup> لَأَنَّا لَمْ نَعْرِفْ فَرِيضَةَ الْحَجِّ بِهِذِهِ الْآيَةِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا عَرَفْنَاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

ثُمَّ فِي الْأَمْرِ بِالإِتِمَامِ وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْتَحُونَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ<sup>(١١)</sup>، فَأَمَرُوا بِإِتِمَامِهَا عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْهَيْتُهُمَا، وَأَعَاقِبُ عَلَيْهِمَا: مَتْعَةُ الْحَجِّ وَمَتْعَةُ النَّسَاءِ).

(١) مِنْ ط ع. (٢) فِي ط ع: فَلَمَّا. (٣) فِي النسخ الثلاث: عِدُونَ. (٤) مِنْ ط م و ط ع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي النسخ الثلاث: عَظُمَ. (٦) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ: ١٩٠ وَ ١٩١ وَ ١٩٢. (٧) مِنْ ط ع. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: يَبْذُوبُهُمْ. فِي ط ع: يَبْذُوبُوا هُمْ. (٩) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَم: تَنْظَنُوا. (١٠) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَم: فَرِيضَةٌ. (١١) فِي م: يَفْتَحُونَ الْحَجَّ بِالْعَمْرَةِ، فِي ط ع: يَفْتَحُونَ الْحَجَّ بِالْعَمْرَةِ، يَفْتَحُونَ: مِنَ الْفَتْحِ، وَأَصْلُ الْفَتْحِ: اللَّيْنُ، انْظُرِ النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ٤٠٨/٣ وَالْمُرَادُ مِنَ الْفَتْحِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَكُونُوا يَتَمَنُّونَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ، فَأَمَرُوا بِإِتِمَامِهَا.

والثاني: أنهم كانوا لا يجعلون العمرة لله، فأمروا بجعلها لله. وعلى ذلك روي في حريف ابن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ ﴿وَأَتَيْنَاكَ﴾ والعمرة <sup>(١)</sup> لله [ورعن علي وأبي هريرة رضي الله عنهما] <sup>(٢)</sup> [انهما قالوا: (إن) <sup>(٣)</sup> من تماميهما أن تحرّم من ذؤيرة أهلك].

واحتج أصحابنا، رحمهم الله، أيضاً بما روي عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله «العمرة واجبة هي؟ قال: لا، وإن تفتيم خير لك» [الترمذي: ٩٣١]، وروي أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الحج مكتوب، والعمرة تطوع» [نصب الراية: ١٤٩/٣]، وفي بعضها قال: «الحج جهاد، والعمرة تطوع» [ابن ماجه: ٢٩٨٩] وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الحج فريضة والعمرة تطوع» [نصب الراية: ١٤٩/٣] وعن عائشة رضي الله عنها [أنها] <sup>(٤)</sup> قالت: قلت: يا رسول الله <sup>(٥)</sup> أكل أمهلك يرجع بحجة وعمرة غيري؟ قال: «انفري فإنه يكفبك» [البخاري: ١٥٦١]. إلى هذه الأخبار ذهب أصحابنا.

والأصل: احتج أصحابنا أيضاً بشيء من النظر؛ وذلك أن الله تعالى فرض الصلاة <sup>(٦)</sup> والزكاة والصيام في أوقات خصها بها، وأجمع أهل العلم أن المتطوع بالصدقة والصلاة والصيام <sup>(٧)</sup> يفعل ذلك متى شاء، ثم أجمعوا أن العمرة لا وقت لها، فدل ذلك على أنها تطوع؛ إذ لو كانت فريضة كان لها وقت مخصوص تفعل فيه كغيرها من الفرائض. فإن قيل: إن الحج: التطوع مخصوص بوقت كمخصوص المفروض منه، فكما لا يدل الخصوص الذي في الحج التطوع على وجوبه، فكذلك العموم الذي في العمرة لا يدل أنها تطوع. قيل: وجدنا الفرض كله مخصوصاً لوقت، وجدنا التطوع على ضربين: منه ما هو مخصوص كالحج، ومنه ما هو غير مخصوص كالصلاة والصيام والصدقة. فلما لم نجد في الفرض مالمس بمخصوص بوقت، [فالعمرة تطوع] <sup>(٨)</sup> غير فرض.

واحتجوا أيضاً بأننا وجدنا العمرة تفعل في أشهر الحج، ولم نجد صلاتين تفعلان بوقت واحد فريضتين، ولكن تفعل الصلاة التطوع في وقت الفريضة. ثبت لما جاز أن يجمع بين فعل الحج والعمرة في وقت واحد أنها تطوع كالصلاة التي تفعل في وقت الظهر وغيرها.

واحتج من جعلها فرضاً بأن قال: لم نجد شيئاً يتطوع به إلا وله أصل في الفرض، فلو كانت العمرة تطوعاً لكان لها أصل <sup>(٩)</sup> في الفرض. قيل: العمرة إنما هي الطواف والسعي، ولذلك أصل في الفرض: فرض الحج مع ما أنا وجدنا الإغتكاف تطوعاً، وليس له أصل في الفرض. فعلى ذلك العمرة.

والأصل أن <sup>(١٠)</sup> كل ما يتبدئ الله إيجابه على عباده فإنه يوجب فعله <sup>(١١)</sup> بأوقاف، أو يجعل [لأدائه أوقافاً] <sup>(١٢)</sup>، والعمرة ليس لوجوبها وقت ولا لأدائها، ثبت أنها ليست مما أوجبها الله.

وقوله: ﴿فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ الآية على الإحصار، كأنه قال، والله أعلم ﴿فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ﴾ عن الحج فأردتم أن تجلوا، فاذبحوا ﴿فَإِنْ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ إذ الإحصار نفسه لا يوجب الهدى، لكنه إذا أراد الخروج منه يخرج بهدي. وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٣] كأنه قال، والله أعلم، من ﴿كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ فافطر <sup>(١٣)</sup> ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وقوله <sup>(١٤)</sup>: ﴿أَوْ بِهَذَا أَدَى مِنْ رَأْيِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أو صدقة أو سئل، معناه، والله أعلم ﴿أَوْ بِهَذَا أَدَى مِنْ رَأْيِهِ فَعِدَّةٌ﴾ ولا كون الأذى من رأيه لا يوجب عليه الفداء حتى يزول <sup>(١٥)</sup>، وقوله <sup>(١٦)</sup>: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَالِغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] أي من ﴿أَضْطَرَّ﴾ فاكل منها ﴿غَيْرَ بَالِغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، والاضطرار نفسه لا يوجب الإثم.

ثم اختلف أهل العلم في الإحصار، ما هو؟ وبم يكون؟ وهل يحل؟ روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «إذا أحصر

(١) انظر تفسير الطبري ١٢٠/٢. (٢) من طع. (٣) في الأصل وم: قال، في طع: قال إن. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) أدرج بعدما في الأصل: ﷺ. (٦) في الأصل: من الصلاة. (٧) في الأصل: والقيام. (٨) من طع، في الأصل وم: تطوعاً. (٩) من طع، في الأصل وم: أصلاً. (١٠) من طع، في الأصل وم: بأن. (١١) في النسخ الثلاث فعلها. (١٢) في النسخ الثلاث: لأدائها أوقاف. (١٣) من طع، في الأصل وم: فاكل. (١٤) في النسخ الثلاث: وكقوله. (١٥) من طع، في الأصل وم: تزل. (١٦) في النسخ الثلاث: كقوله.

الرجل من مريض أو حبيس أو كسر أو شبه ذلك بعث الهدي، وواعد يوم النحر، ومكث على إحرامه على أن **يَبْلُغَ الْمَتْنُ** **يَحْلُمُ** وعليه الحج والعمرة جميعاً من قابل [الموطأ: ٣٦٢/١]. وعن عروة بن الزبير [أنه<sup>(١)</sup>] قال: «المحصر من كل شيء يحبس: عدو أو مريض» [الموطأ: ٣٦٢/١]. ورؤي مرفوعاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل» [الترمذي: ٩٤٠]. ومعنى قوله: «فقد حل» أي جاز له أن يحل بغير دم، لأن الله تعالى أذن له في الإحلال بدم، وهذا عندنا كقول رسول الله ﷺ «إذا أقبل الليل، وأدبر النهار، وغابت الشمس، فقد أظفر الصائم» [مسلم ١١٠٠] فمعناه: فقد حل له الإفطار. فعلى ذلك الأول: حل له أن يحل.

ثم قال بعض أهل اللغة من نحو الكسائي وأبي معاذ، قالوا: إن الإحصار من المريض، والحصر من العدو. فإن قيل روي عن ابن عباس [وابن عمر] أنهما قالاهما<sup>(٢)</sup>: (لا حصر إلا عن حصار العدو). ولكن في هذا نسخ الكتاب بقولهما، إن ثبت، وهو<sup>(٣)</sup> لا يرى نسخ الكتاب بالسنة فضلاً أن يراه بقول واحد من الصحابة **عليه السلام** مع ما ترك قولهما، لأنه روي عن ابن عباس **عليه السلام** أنه قال: (ذهب الحصر).

ثم يقال للشافعي، رحمه الله، إذ أجاز أن يجعل المرأة بمنزلة المحصر من غير أن تخاف عدواً، لكنها لما منعها من له أن يمنة، جعلتها محصورة، فهلا جعلت المريض مثلها، وإن كان النص في القرآن جاء في المحصر من العدو على زعمك؟ فقال: لأن المرأة حبسها من له أن يحبسها، فهي أشد حالاً ممن حبسه عدو، وليس له أن يحبسها<sup>(٤)</sup>، فيقال له: المريض أمرضه من له أن يمرضه، فاجعله أشد حالاً من الذي حبسه عدو، وليس له أن يحبسها، أو فرق بين<sup>(٥)</sup> المرأة والمريض. فقال: بل بينهما فرق؛ وذلك أن الخائف بعدو يخاف القتل على نفسه، وقد أباح الله للخائف في القتال أن يتحيز إلى فئة، فينتقل بذلك من الخوف إلى الأمن. قيل له: كما رخص للخائف في ذلك فقد رخص للمريض ألا يحضر القتال، فالرخصة له أكثر من الرخصة للخائف. فإن قال: إن المريض لا يبرأ بالقعود، والخائف يأمن، قيل له: إن الرخص<sup>(٦)</sup> التي جعلت للأعداء لا تجعل لترخصها، ولكن الرخصة لترفيه المشقة، وقيل<sup>(٧)</sup> له أيضاً: قد جعلت المرأة محصورة إذا منعها زوجها، وهي لا تخاف القتل على نفسها، فبطلت علته، وانتقضت؛ فإن قال: إنكم لم تجعلوا من ضل الطريق محصراً، وهو ممنوع من المضي إلى حج، فما الفرق بينه وبين<sup>(٨)</sup> المريض؟ فيقال: لو جعلنا الضال عن الطريق محصراً لم يجز له أن يحل من إحرامه إلا بدم ٣١ - ١ / يوجهه إلى الحرم، فيذبح عنه. وإذا وجد من يذهب إلى الحرم، فيذبح هديه، فليس بضال، لأنه قد وجد دليلاً يده على طريقه؛ لذلك افترقا<sup>(٩)</sup>.

وبعد فإن المريض<sup>(١٠)</sup> أحق أن يكون محصراً<sup>(١١)</sup> في ذلك من العدو وغيره؛ لأنه [لا يقاتل]<sup>(١٢)</sup> العدو والسباع، فيدفع عن نفسه الإحصار، والمريض لا سبل له إلى<sup>(١٣)</sup> دفعه. دل أنه أحق أن يكون عذراً.

وقال بعضهم: يكون محصراً من الحج، ولا يكون من العمرة؛ لأن الحج مما يحتل الفت، والعمرة لا.

وأما عندنا: فإنه يكون محصراً منهما جميعاً؛ لأن الله ﷻ ذكر الإحصار على إثر ذكر العمرة بقوله: **وَأَيُّهَا النَّحْيُ وَالْمَرْءُ** **يَقْدِرُ فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ مَا اسْتَشَرْتُمْ مِنَ الْمَدْيِ**. ورؤي في الخبر، يرويه ابن عمر **عليه السلام** أن رسول الله ﷺ «خرج مغتبراً، نحال كفار قريش بينه وبين البيت الشريف، فنحر هديه، وحلق رأسه بالحديبية» [البخاري: ١٨٠٧].

وقوله: **وَلَا تَحْلُوا زُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَدْيُ يَحْلُمُ** فيه دلالة أن المحصر يبقى حراماً على حاله، لا يحل حتى ينحر عنه الهدي.

واختلف أهل العلم أين يذبح الهدي؟ فعندنا أنه لا يجوز أن يذبح إلا في الحرم؛ روي عن ابن مسعود **عليه السلام** أنه قال:

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع، وم، في الأصل: أنه قال. (٣) إنه ابن عباس. (٤) من طع وم، في الأصل: يحبس. (٥) من طع، في الأصل وم، من. (٦) طع: الرخصة. (٧) في النسخ الثلاث: فقال. (٨) الواو ساقطة من الأصل وم. (٩) من طع وم، في الأصل: افترق. (١٠) في طع وم: المريض. (١١) في النسخ الثلاث: عذراً. (١٢) في الأصل: يقال، في طع وم: يقاتل. (١٣) ساقطة من طع.

«يَبْعَثُ بِهَذِي، وَيَوَاعِدُهُمْ يَوْمًا. فَإِذَا نُجِرَ<sup>(١)</sup> عَنْهُ حَلٌّ» [ابن أبي شيبة ٥٤/٤].

وعن ابن عباس رضي الله عنه مثل ذلك، وعن ابن الزبير رضي الله عنه وعروة بن الزبير رضي الله عنه [٣]: «أَنَّ الْمُحَضَّرَ يَبْعَثُ بِالْهَذِي، فَإِذَا نُجِرَ عَنْهُ حَلٌّ» [ابن أبي شيبة: ٥٤/٤]. وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُسُوكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْمُدَىٰ حَلَمٌ﴾، فَجَعَلَ لِلْهَذِي مَجَلًّا يَبْلُغُهُ، وَيَبَيِّنُ مَوْضِعَ مَجَلِّهِ، فَقَالَ: ﴿هَذَا يَبْلُغُ الْكَفَىٰ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَكَانَتْ الْكَعْبَةُ مَجَلًّا لِحِزَابِ الصَّيْدِ وَالدِّمِّ لِلْمُحَضَّرِ.

قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله: الْمَجَلُّ: اسْمُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحَلُّ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ مَجَلًّا لَمْ يَكُنْ لِلذِّكْرِ الْمَجَلُّ فَائِدَةً. وَاحْتِجَّ مَنْ خَالَفَ أَصْحَابَنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ الْهَذِيَّ يَوْمَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي الْحَرَمِ، يَرْوِيهِ مِرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه<sup>(٢)</sup>] قَالَ: (نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثِيَّةَ، فَحَالَ الْمُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دُخُولِ مَكَّةَ، وَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَعْزِضُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاحَ، فَصَالَحَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسُوقُوا الْبُذْنَ حَتَّىٰ تُنَحَّرَ حَيْثُ شَاءَ) [أحمد: ٣٢٦/٤]. وَلَا يُتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَهْدِي الْهَذِيَّ فِي الْجَلِّ، وَقَدْ أَطْلُقَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ أَنْ يَنْحَرَهَا حَيْثُ شَاءَ، وَهُوَ بِقَرَبِ الْحَرَمِ، بَلْ هُوَ فِيهِ.

وَرُوِيَ عَنْ مِرْوَانَ وَالْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ [أنه<sup>(٣)</sup>] قَالَ: «نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِيَّةِ فِي الْجَلِّ، وَكَانَ يَصْلِي فِي الْحَرَمِ» [بنحوه أحمد: ٣٢٦/٤]، هَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا أَنْ يَنْحَرَ هَذِيَّةً فِي الْحَرَمِ حَيْثُ كَانَ يَصْلِي، وَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَتْرَكَ نَحْرَ الْهَذِيَّ فِي الْحَرَمِ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ قَادِرٌ؛ وَلِأَنَّ الْحَدِيثِيَّةَ مَكَانٌ مُجْمَعُ الْجَلِّ وَالْحَرَمِ جَمِيعًا، فَإِنَّمَا ذَبَحَ فِي الْحَرَمِ لَا فِي الْجَلِّ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَذْبَحَ فِي الْجَلِّ، وَلَيْسَ سَبِيلُ الذَّبْحِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ.

فَإِنْ قِيلَ: حَلَّ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ مِنْ إِحْصَارِهِ بِغَيْرِ دَمٍ، قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا هَكَذَا؛ [لأنه<sup>(٤)</sup>] لَا يُتَوَقَّعُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [أنه<sup>(٥)</sup>] أَنْ يَكُونَ حَلٌّ بِغَيْرِ دَمٍ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُحَضَّرَ بِالدَّمِ. فَإِنْ قَالَ<sup>(٦)</sup>: كَذَلِكَ قَالَ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ صَلَاحِ الْحَدِيثِيَّةِ أَنَّهُ نَحَرَ دَمَيْنِ، وَإِنَّمَا نَحَرَ دَمًا وَاحِدًا. فَمَا وَجْه<sup>(٧)</sup> ذَلِكَ عِنْدَكُمْ؟ قِيلَ: وَجْهٌ ذَلِكَ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الْهَذِيَّ الَّذِي سَأَفَهُ كَانَ هَذِيًّا<sup>(٨)</sup> مَنَعَهُ أَوْ قَرَانٍ، فَلَمَّا مُنِعَ عَنِ الْبَيْتِ سَقَطَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ دَمِ الْإِحْصَارِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ قُلْتَ<sup>(٩)</sup>: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَزَالَ الْهَذِيَّ عَنْ سَبِيلِهِ، وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ مَنْ بَاعَ هَذِيَّةً فَهُوَ مُسِيءٌ؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصْرِفِ الْهَذِيَّ عَنْ نَحْرِهِ لِلَّهِ وَالتَّقَرُّبِ بِهِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا صَرَفَ النِّيَّةَ إِلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا وَأَرْجَبُ، فَكَانَ ذَلِكَ فِي فِعْلِهِ مُتَّبِعًا. وَالَّذِي بَاعَهُ صَرَفَهُ عَنْ سَبِيلِهِ، وَتَرَكَ أَنْ يَنْحَرَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ نَوَى بِهِ الْقُرْبَةَ، فَكَانَ مُسِيئًا. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْهَذِيَّ لِإِحْصَارِهِ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ لَمْ يَحْلُقْ حَتَّىٰ نَحَرَ هَذِيَّةً، وَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْحَرُوا وَجَلُّوا» [أحمد: ٣٢٦/٤].

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ: مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحَضَّرِ بِالْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ مِنَ الْقَضَاءِ إِذَا حَلَّ؟ فَعَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا: إِذَا كَانَ مُحَرِّمًا بِالْحَجِّ يَلْزُمُهُ الْحَجُّ مَكَانَ الْأَوَّلِ وَعَمْرَةٌ بِتَفْرِيتِ الْحَجِّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَيْسَرْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْقَمَرَةِ إِلَىٰ تَلْحِقَ﴾ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ؛ فَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فِيمَا يَكُونُ الرَّجُلُ بِوَيْحَةٍ مُحَضَّرًا، أَنَّهُ قَالَ: ((فَإِذَا أَيْسَرْتُمْ مِنَ الْخَوْفِ وَالْمَرَضِ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْقَمَرَةِ إِلَىٰ تَلْحِقَ)) أَيِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ عَلَيْهِ لِإِحْلَالِهِ بِغَيْرِ الطَّوَافِ عُمْرَةً. فَإِنْ أَخَّرَهَا حَتَّىٰ يَقْضِيَهَا مَعَ<sup>(١٠)</sup> الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ فَعَلَيْهِ لِيَجْمَعَهُ بَيْنَهُمَا دَمًا. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَهْلٍ بِعَمْرَةٍ، وَأَحْصَرَ: (يَبْعَثُ بِهَذِيَّةٍ: فَإِذَا بَلَغَ «الْمُدَىٰ حَلَمٌ» حَلًّا، فَإِنْ اعْتَمَرَ مِنْ وَجْهِهِ، ذَلِكَ إِذَا بَرَأ<sup>(١١)</sup>)، فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَذِيٌّ، وَإِنْ اعْتَمَرَ مِنْ قَابِلٍ بَعْدَ حَجٍّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَذِيٌّ، فَإِنْ وَصَلَهَا بِحَجٍّ مِنْ قَابِلٍ فَعَلَيْهِ

(١) من طع، في الأصل وم: يخبر. (٢) في طع وم: وعروة بن الزبير رضي الله عنه. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) في طع: عليه الصلاة والسلام. (٧) من طع و الأصل، في م: سأل. (٨) من طع، في الأصل وم: وجد. (٩) في النسخ الثلاث: هديا. (١٠) من طع، في الأصل وم: قلنا. (١١) من طع، في الأصل وم: منع. (١٢) من طع، في الأصل وم: بدا.

هَذِي. وَالْحَاجُّ إِذَا أَحْصَرَ فَإِنَّهُ يَبِيعُ بِهِذِي، فَإِذَا بَلَغَ مَجْلُهُ حُلًّا، وَإِنْ اغْتَمَرَ مِنْ وَجْهِهِ، ذَلِكَ إِذَا بَرَأَ، فَإِنَّهُ يَحُجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَإِنْ لَمْ يَزُرْ الْبَيْتَ حَتَّى يَحُجَّ، وَجَعَلَهَا سَفَرًا وَاحِدًا، كَانَ عَلَيْهِ هَذِي آخَرُ: سَفَرَانِ وَهَذِي، أَوْ هَذِيَانِ وَسَفَرٌ وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَيْهِ حَجٌّ وَاحِدٌ.

وَرُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (أَمَرَ اللَّهُ بِالْقِصَاصِ، فَيَأْخُذُ مِنْكُمْ الْعِدَّةُ) أَيُ حَجَّةٌ بِحِجَّةٍ وَغُمْرَةٌ بِغُمْرَةٍ، وَرُويَ فِي خَبَرِ عُمَرَ رضي الله عنه وَعَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَمَّا قَالَ: وَقَدْ حُلَّ، «وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ» [الترمذي: ٩٤٠]، وَلَمْ يَذْكُرْ غُمْرَةً. إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْغُمْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا أَنَّ الدَّمَ وَاجِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ؛ فَعَلَى ذَلِكَ الْغُمْرَةُ يَجُوزُ وَجُوبُهَا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ.

أَمَّا لِإِجَابَتِهِمُ الْغُمْرَةَ لِفَسْخِ الْحَجِّ بِغَيْرِ طَوَافٍ وَحِجَّةٍ مَكَانَ حَاجَّتِهِ؛ فَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ تَنَعَّ بِالْغُمْرَةِ» أَيُ بِالْغُمْرَةِ الَّتِي لَزِمَتْهُ بِإِحْلَالِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه فَكَفَى بِهِ حِجَّةً.

وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنَّا وَجَدْنَا مَنْ يَقُولُ الْحَجُّ يَلْزِمُهُ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَجِبُ <sup>(١)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ قِضَاءُ الْحَجِّ؛ فَارْجِعُوا عَلَى الْمَحْضَرِ غُمْرَةً مَكَانَ الطَّوَافِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْحَجُّ، وَأَوْجِبُوا الْحَجَّ لِمَا دَخَلَ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَجِبُ أَنْ تَسْقُطَ عَنْهُ الْعُمْرَةُ الَّتِي تَجِبُ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْحَجُّ؛ [لَأَنَّ الَّذِي يَقُولُ الْحَجُّ لَا يَحِلُّ مِنْهُ بَدَمٌ، وَإِنَّمَا يَحِلُّ بِالطَّوَافِ] <sup>(٢)</sup>، وَالْمَحْضَرُ قَدْ حُلَّ بِالدَّمِ، فَقَامَ: الدَّمُ الَّذِي لَزِمَهُ يَحِلُّ بِهِ مَقَامَ الطَّوَافِ فِي الَّذِي يَقُولُ الْحَجُّ. قِيلَ لَهُ: إِنْ الْمَحْضَرُ لَوْ لَمْ يَذْبَحْ عَنْهُ هَذَا احتِجَاجٌ أَنْ يَقُومَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَطُوفَ بِهِ، وَلَوْ سَنِينَ، ثُمَّ يَحُجُّ بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَ الْحِجَّةِ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا، فَجَعَلَ لَهُ أَنْ يَتَعَجَّلَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيُؤَخِّرَ الطَّوَافَ الَّذِي لَزِمَهُ بَدَمٌ يُهْرِيقُهُ، فَبِالدَّمِ جَازَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ، وَلَمْ يُبْطِلِ الطَّوَافَ عَنْهُ، وَإِذَا <sup>(٣)</sup> لَمْ يُبْطِلِ الدَّمُ عَنْهُ الطَّوَافَ، وَلَمْ يُجْعَلْ بَدَلًا مِنْهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عُمْرَةً. فَإِنْ قِيلَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ الْمَحْضَرُ جُعِلَ عَلَيْهِ لِيَتَعَجَّلَ بِهِ الْإِحْلَالَ، وَلَمْ يُجْعَلْ بَدَلًا عَنِ الطَّوَافِ؟ قِيلَ: لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الَّذِي يَقُولُ الْحَجُّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الطَّوَافَ الَّذِي لَزِمَهُ بَدَمٌ يُهْرِيقُهُ، بِجَعْلِهِ بَدَلًا عَنِ الطَّوَافِ، فَدَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا يُهْرِيقُ الدَّمَ لِيَتَعَجَّلَ <sup>(٤)</sup> بِهِ إِلَى الْإِحْلَالِ لَا بَدَلًا مِنَ الطَّوَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: «فَمَا اسْتَشَرَّ مِنْ أَهْلِي» رُويَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُمَا قَالَا: شَاءَ. وَأَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، يَرَوْنَ الشَّاءَ مُنْجِزَةً فِي الْمَتْنَةِ وَالْإِحْصَارِ وَالْفِدْيَةِ، وَالْحُجَّةُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَا رُويَ عَنْ [رَسُولِ اللَّهِ] <sup>(٥)</sup> ٣١ - ب / صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ [لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ] <sup>(٦)</sup>، «النَّسْكُ شَاءَ» [السيوطي في الدر المنثور: ١ / ٥١٥]. وَإِجْمَاعُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهَا مُنْجِزَةٌ فِي الْأَصْحِيَةِ.

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ فِي الْمَحْرَمِ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ أَدَى؛ رَخَّصَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَتَأَدِّي حَلْقَ رَأْسِهِ بِفِدْيَةٍ بِقَوْلِهِ: «فِدْيَةٌ مِمَّنْ يَكْرِ أَوْ مَدَنَةً أَوْ سُلُوًّا». رُويَ فِي الْخَبَرِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «يَا كَعْبُ أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَاحْلِقْهُ، وَادْبَحْ شَاءَ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ» [البخاري: ١٨١٤]. وَقَالَ كَعْبٌ: فِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الذَّبْحِ، أَيْنَ يُذْبَحُ؟ قَالَ أَصْحَابُنَا رضي الله عنه لَا يَجُوزُ أَنْ تُذْبَحَ الْفِدْيَةُ إِلَّا بِمَكَّةَ. وَأَمَّا الصَّدَقَةُ وَالصَّوْمُ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ حَيْثُ شَاءَ؛ وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ هَذِي الْمَتْنَةِ؛ لِأَنَّ [هَذِي] <sup>(٧)</sup> الْمَتْنَةَ إِنَّمَا وَجِبَ بِجَمْعِهِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ، وَلَأنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يُفْرِدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَفَرًا فَعَلَّ، فَبَاخِذِهِ بِالرَّخْصَةِ لَزِمَهُ دَمٌ. وَكَذَلِكَ دَمُ الْفِدْيَةِ إِنَّمَا وَجِبَ لِأَخِذِهِ بِالرَّخْصَةِ فِي حَلْقِ رَأْسِهِ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذْبَحَ إِلَّا بِمَكَّةَ. فَدَمُ الْفِدْيَةِ، أَيْنَمَا كَانَ، إِنَّمَا وَجِبَ لِأَنَّهُ رَخَّصَ لَهُ فِي حَلْقِهِ مِثْلَ ذَلِكَ.

(١) ساقطة من طع. (٢) من م، في الأصل: لأن الذي يفوته الحج لا يحل بالطواف، في طع: لا يحل منه بدم وإنما يحل بالطواف. (٣) من طع وم. (٤) من طع وم في الأصل: يستعجل. (٥) من طع وم، في الأصل: ذلك. (٦) من طع وم، في الأصل: كعب بن عجرة. (٧) من طع. (٨) من طع وم، في الأصل: بيجان.

والصدقة هي ثلاثة أصرع على ستة مساكين، على ما ذكر في خبر كعب رضي الله عنه وأما الصوم فإن المتمتع، إذا لم يجد هدياً، صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، فأجمعوا على أنه يصوم السبعة بمكة وفي غيرها، فصوم الفدية كذلك. وكذلك ثلاثة الأيام إذا صامها بعد إحرامه بالعمرة عندنا، وبعد إحرامه بالحج عند مخالفتنا بمكة أو غيرها، فهي مُجزية. وكذلك صيام الفدية يُجزيه حين صامه قياساً على صوم المتمتع.

فأما الصدقة فإن الشافعي ذكر أنها لا تُجزى إلا بمكة، وقال: لأن أهل الحرم ينتفعون [بها كما ينتفعون<sup>(١)</sup>] بالهدي. فيقال له: أرايت [من ذبح<sup>(٢)</sup>] الهدي بغير مكة، ثم تصدق به على أهل الحرم، هل يُجزيه ذلك؟ فإن قال: لا، قيل له: قد بطلت علتك حين لم تُجزِ التصديق على أهل الحرم، وبأن أن الدم حُصَّ بأن يُهراق في الحرم؛ لأن الله تعالى قال: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْمُدَىٰ حَلَالٌ﴾، فأما الصدقة فهي مُجزية حيث كانت.

ثم اختلف في الذي يحلق قبل أن يذبح بغير أذى: فقال أبو حنيفة رضي الله عنه يجب عليه دم، والحجة له بأن الله تبارك، وتعالى منع المحصر من الحلقي ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْمُدَىٰ حَلَالٌ﴾ فإن حلق رأسه لأذى فعليه دم آخر؛ لأن الآية الكريمة في الحلقي في المحصر، فإذا كان الذي يصيبه الأذى في رأسه قبل الوقت الذي أذن له، فعليه<sup>(٣)</sup> فدية، بل الذي يحلق رأسه بغير أذى أخرى أن يكون عليه الفدية. وأبو حنيفة رضي الله عنه يزيد في التغليظ عليه؛ يقول: لا يُجزيه غير الدم، ويُخير صاحب الأذى بين الدم والصدقة والإطعام كما أخبر الله تعالى، فدلّل القرآن شهد لمذهبه.

وخالفه جماعة من أهل العلم فيمن حلق قبل أن يذبح، وليس بمحصر، ووافقه بالمحصر، واحتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما سُئل عن رجل حلق قبل أن يذبح فقال: اذبح، ولا حرج [مسلم: ١٣٠٦]. لكن قوله: «افعل، ولا حرج» يرجع إلى الإثم دون الكفارة؛ افعل، أي لو فعلت لم يكن عليك حرج، لأن الكفارة قد تُحجب<sup>(٤)</sup> في أشياء يفعلها الرجل خطأ وعلى جهة الجهل إنما تجب في ذلك. فلا حجة لمن احتج بهذا الحديث في زوال الكفارة.

وأصله في ذلك أن أحوال الضرورة سبب تخفيف الحكم وتيسيره، لم يُجز إيجاب ذلك الحكم في غير أحوال الضرورة والعذر. وعلى هذا يخرج قولهم في جميع الأصول: إن حال الاضطراب والعذر خلاص ما هو في حال الاختيار. ولهم على هذا مسائل مما يكثر عددها.

وفي الآية دليل لزوم الفداء على المتدبر، لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ أَرْبَعَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ اِثْنَانٌ أَوْ وَاحِدٌ فَعَلُوا صَوْمًا فَلاَ يَكْفُرْ لِيَافِئًا مِنْهُنَّ ذَلِكَ الَّذِي كَانُوا يُفَاءُونَ بِهٖ إِذَا كَانُوا عَلَى الْاِثْمِ وَكَانَ ذِكْرُنَا لَكُمْ قِيَامًا وَنَوْمًا وَهَاجِرًا﴾ وقد ذكرنا أن فيه إضماراً. ثم معروفة حاجة المريض في حال مرضه إلى الدمن، فصار كأنه مذكور في الآية، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْ تَمَنَّىٰ بِفَتْرَةٍ إِلَى الْمَلَأِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْفَدْيِ﴾ وقد ذكرنا هذا وأقاربهم. وقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَسَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ اختلف أهل التأويل فيه؛ قال بعضهم: من حين يحرم، آخرها يوم عرفة. وعن ابن عمر رضي الله عنه [أنه]<sup>(٥)</sup> قال: «ولا تصومهن حتى تحرم» [السيوطي في الدر المنثور: ١/٥١٨]، وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(٦)</sup> قال: «ما بين الهلال ويوم عرفة» وعن علي رضي الله عنه [أنه]<sup>(٧)</sup> قال «فَيَسَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْمَلَأِ» قبل يوم التروية [بيوم ويوم التروية ويوم عرفة]<sup>(٨)</sup> فإن فات ذلك فصيام ثلاثة أيام بعد أيام الشريق [أحمد: ٦/٢٤٣].

أما تأخير الصوم رجاء أن يجد الماء، فيغيثه عن التيسيم<sup>(٩)</sup>. فعلى ذلك يؤخر الصوم حتى يكون آخره يوم عرفة رجاء أن يجد الهدي.

وأما ما اختلفوا فيه من صيامهن حلالاً بعد العمرة، فإن من لم يُجز ذلك ذهب إلى أن الله تعالى قال: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْمَلَأِ﴾ فتأول ذلك على الإحرام. [وقد يجوز أن يكون الأمر كما قال، ويجوز<sup>(١٠)</sup> أن يكون معناه في أشهر الحج. ألا ترى

(١) من طع. (٢) في النسخ الثلاث: أن اذبح. (٣) في النسخ الثلاث: فيه. (٤) من طع، في الأصل وم: تجب. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) من طع وم، في الأصل: ويوم عرفة. (٩) من طع، في الأصل وم: التيسيم. (١٠) من طع وط م، في الأصل: وقد يجوز.



أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ومعناه، والله أعلم: أَنَّ الْحَجَّ يُفْعَلُ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ، وَلِفِعْلِهِ ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾. فلما احتَمَلَتِ الْآيَةُ مَا ذَكَرْنَا وَجَدْنَا السَّنَةَ فِي الْمَتَمَتِّعِ أَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ عَشِيَّةَ التَّروِيَةِ. كَذَلِكَ رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه [أنه<sup>(١)</sup>] قَالَ: «قَدِمْنَا مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ [سَبْعًا، وَسَعَى]<sup>(٢)</sup> بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يُحِلَّ لِأَنَّهُ كَانَ سَاقٍ الْهَدْيِ، وَأَمَرَ مَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ أَنْ يَطُوفَ، وَيُسَعَى، وَيَقْصِرَ، ثُمَّ يُحِلَّ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ أَمَرَهُمْ أَنْ يُلْبِثُوا بِالْحَجِّ، [بِنَحْوِ الْبَخَارِيِّ: ١٦٩١]. فَإِذَا كُنَّا نَأْمُرُ الْمَتَمَتِّعَ أَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ عَشِيَّةَ التَّروِيَةِ فَكَيْفَ بِصَوْمٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا بَقِيَ لَهُ يَوْمٌ وَاحِدٌ؟ فَدَلَّ مَا وَصَفْنَا<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَهُنَّ حَلَالًا بَعْدَ الْعَمْرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿وَسَبَّحُوا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: إِذَا رُجِعَ مِنْ مَنَى، وَقِيلَ: إِذَا أَتَى وَقْتُ الرَّجُوعِ، وَقِيلَ: إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ.

وقوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ قِيلَ: تِلْكَ الْعَشْرَةُ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً فِيهِ كَالْمَوْصُولَةِ فِي حَقِّ الْحَجِّ، وَقِيلَ: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ عَنِ الْهَدْيِ وَافِيَةً أَيْ<sup>(٤)</sup> يُكْمَلُ بِهَا حَقُّ الدِّمِ، وَقِيلَ: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ فِي حَقِّ الثَّوَابِ أَيْ ثَوَابُا كَثْرَابِ الْهَدْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَكُنْ أَهْلُهُمْ حَايَرِي السَّجْدِ الْمَرْكُزِ﴾ جَعَلَ الْحَكَمَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْمَتَمَتِّعِ وَالْمَحْضَرِ لَمْ يَحْضُرْ أَهْلُهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه<sup>(٥)</sup>] قَالَ: «لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَدْيٌ فِي الْمَتَمَتِّعِ» [بِنَحْوِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ٤٢/٤]. وَلِأَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَوْ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَخْصُوصِ<sup>(٦)</sup> مَعْنَى. وَإِذَا كَانَ الْمُعْتَمِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، فَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ. فَالْمَكِّيُّ مُقِيمٌ فِي مَنْزِلِهِ بَعْدَ عَمْرَتِهِ، فَهُوَ أُخْرَى إِلَّا يَجِبُ عَلَيْهِ دُمُ الْمَتَمَتِّعِ، إِنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ إِذَا تَمَتَّعَ فَعَلِيهِ دُمُ الْحَلَالِ لِأَنَّهُ مَنُوهٌ عَنِ التَّمَتُّعِ.

ثم اختلفت [أَهْلُ النَّوَابِلِ]<sup>(٧)</sup> فِي «حَايَرِي السَّجْدِ الْمَرْكُزِ» مَنْ هُمْ؟ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوَاقِيتِ فَمَا دَوَّنَهَا إِلَى مَكَّةَ، فَلَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، فَلَهُمْ جَمِيعًا حَكْمُ «حَايَرِي السَّجْدِ الْمَرْكُزِ») وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، فَلَمَّا بَلَغَ قَدِيدًا، بَلَغَهُ أَنَّ بِالْمَدِينَةِ جَيْشَيْنِ مِنْ جِيوشِ الْفَتَنِ، فَرَجَعَ، وَدَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. وَعِنْدَنَا إِذَا جَاوَزَ جَمِيعَ الْمَوَاقِيتِ، ثُمَّ رَجَعَ فَعَلِيهِ ٣٢ - أ / الإِحْرَامُ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ «حَايَرِي السَّجْدِ الْمَرْكُزِ». وَأَمَّا لِأَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، مَا ذَكَرْنَا. وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِحْصَارٌ؛ لِأَنَّ الإِحْصَارَ هُوَ الْجَيْشُ وَالْحِيلُولَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ دُخُولِهِمْ مَكَّةَ. فَإِذَا كَانُوا هُمْ [فَهُمْ]<sup>(٨)</sup> قَادِرُونَ عَلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَبِذَلِكَ<sup>(٩)</sup> بَطْلُ الإِحْصَارِ.

**الآية ١٩٧** وقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾: عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ»: (شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) [السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ: ٥٢/١] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَعَنِ الْحَسَنِ<sup>(١٠)</sup> وَالشَّعْبِيِّ وَمُجَاهِدٍ وَجُوَيْرٍ [وإِبْرَاهِيمَ وَعَطَاءَ]<sup>(١١)</sup> مِثْلَهُ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّهَا شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ) وَنَرَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَرَادَ مَا أَرَادَهُ الْأَوَّلُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَ أَيَّامِ مَنَى [شَيْءٌ]<sup>(١٢)</sup> مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ، فَكَيْفَ تَكُونُ الْأَيَّامُ الَّتِي<sup>(١٣)</sup> بَعْدَ النَّفَرِ مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ، لَا عَمَلَ فِيهَا لِلْحَجَّاجِ؟

ثم المسألة فِيمَنْ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ؟ مَا عَلَيْهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ إِحْرَامُهُ؟ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ سُئِلَ الْحَجَّ أَلَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، [الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: ٤٤٨/١]. وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ

(١) مِنْ ط ع و م، ساقطة من الأصل. (٢) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ: سَعَى، فِي م: سَبَّحُوا. (٣) فِي ط ع: وَصَفْنَا. (٤) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (٥) مِنْ ط ع. (٦) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَخْصُوصُ. (٧) مِنْ ط ع. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) الْوَاوُ ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ: مِثْلَهُ. (١١) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ: وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ، فِي م: ابْنُ إِبْرَاهِيمَ. (١٢) مِنْ ط ع. (١٣) مِنْ ط ع وَم، فِي الْأَصْلِ: الَّذِي.

قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ) [السيوطي في الدر المنثور: ٥٢٦/١]. فأصحابنا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، يَكْرَهُونَ الإِحْرَامَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَاتَّبَعُوا فِي كَرَاهِيَتِهِمْ مَا رَوَى عَنِ السَّلَفِ: النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ. لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: (إِنْ أَحْرَمَ يَجُوزُ)، وَاحْتِجُّ بِبَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: لِلْحَجِّ مِيقَاتٌ وَوَقْتُ، وَاجْمَعُوا أَنْ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْمِيقَاتِ فَإِحْرَامُهُ صَحِيحٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «أَشْهُرُ مَعْلُومَتٌ» الْأَشْهُرُ كُلُّهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» [التوبة: ٣٦] [وهي الْأَشْهُرُ<sup>(١)</sup> كُلُّهَا. وَهِيَ مَعْلُومَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَتَذَكَّرُ لَكُمْ الْيَوْمَ الْآيَةُ» قُلْ هِيَ مَوْفِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ» [البقرة: ١٨٩]؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا تَأْوِيلَ الْآيَةِ فَفِيهِ دَلِيلٌ جَوَازِ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فِي الْأَشْهُرِ كُلِّهَا.

وَقَالَ آخَرُونَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ» أَي «أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ»؛ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، قَالُوا: (إِنهَا شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) غَيْرَ أَنَّهُ يَرْجِعُهُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ لِفِعْلِ الْحَجِّ «أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ» دَلِيلُهُ قَوْلُهُ [تَعَالَى]<sup>(٢)</sup>: «فَمَنْ رَضِيَ فِيهِكَ لَفِجٌ» سَمَاءٌ حَجًّا بِأَبْعَدِ<sup>(٣)</sup> مَسَبِّ الإِلْزَامِ، ثَبِتَ أَنْ مَا بَعْدَ الإِحْرَامِ حَجٌّ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ لِلْحَجِّ «أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ» لَا يَدْخُلُ فِيهَا غَيْرُهُ، ثُمَّ أَدْخَلَ فِيهَا الْعُمْرَةَ رِخْصَةً. دَلِيلُهُ قَوْلُهُ [تَعَالَى]<sup>(٤)</sup>: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» [مُحَمَّدٌ: ١٢٤١]؛ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: إِنَّ لِلْحَجِّ أَشْهُرًا<sup>(٥)</sup>، أَي لِفِعْلِهِ «أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ رَضِيَ فِيهِكَ لَفِجٌ» اخْتَلَفَ فِيمَا بِهِ فَرَضُ<sup>(٦)</sup> الْحَجِّ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا نَوَى الْحَجَّ صَارَ مُحْرَمًا؛ لَبَّى، أَوْ لَمْ يَلْبُ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِذَا نَوَى أَنْ يَعْمَلَ بِجَمِيعِ مَا أَمَرَ، وَأَنْ يَنْتَهِيَ عَنْ جَمِيعِ مَا نَهَى صَارَ بِذَلِكَ مُحْرَمًا. وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ رَضِيَ فِيهِكَ لَفِجٌ» أَي لَبَّى فِيهِكَ بِالْحَجِّ. دَلِيلُهُ مَا رَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، أَنَّهُمْ قَالُوا: «فَمَنْ رَضِيَ فِيهِكَ لَفِجٌ» أَي لَبَّى. وَأَمَّا بِالْنِيَّةِ مُجَرَّدًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرَمًا. وَمَا رَوَى أَيْضًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ رَأَاهَا حَزِينَةً: مَا لَكَ؟ فَقَالَتْ: أَنَا قَضَيْتُ عُمْرَتِي، وَالْقَانِي الْحَجَّ عَارِكًا، فَقَالَ: ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَحُجِّي، وَقَوْلِي مَا يَقُولُ الْمُسْلِمُونَ فِي حُجَّتِهِمْ» [مُحَمَّدٌ: ١٢١١/١١٩].

فَبَيَّنَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَنْبَاءِهِمْ فِيهَا. وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (لَا يُحْرَمُ إِلَّا مَنْ أَهَلَ، وَلَبَّى). فَذَلِكَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ عَلَى أَنَّ التَّلَبُّيَةَ فَرَضُ الْحَجِّ، وَعَنْ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ وَأَمْثَالِهِمْ [نَاخِذُ الدِّينِ مِنْهُمْ]<sup>(٧)</sup>، فَلَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُمْ وَلَا الْعُدُولُ عَنْ سَبِيلِهِمْ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ [إِنْ خَرَجَ رَجُلٌ]<sup>(٨)</sup> مَعَ بَذَنِيهِ، وَقَلَّدَهَا، وَنَوَى الإِحْرَامَ، فَهُوَ مُحْرَمٌ، [وَيَقُومُ]<sup>(٩)</sup> ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْهُ مَقَامَ التَّلَبُّيَةِ وَالْحُجَّةِ. لِذَلِكَ [إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، فِي حُجَّتِهِ لَمَّا أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا الْعُمْرَةَ، فَقَالُوا لَهُ]<sup>(١٠)</sup>: إِنَّكَ لَمْ تَحِلَّ قَالَ: «إِنِّي قَلَّدْتُ الْهَذْيَ، فَلَا أَجِلُ مِنْ إِحْرَامِي إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ» [الْبَخَارِيُّ: ١٥٦٦]. وَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ مَا سُتُّتُ الْهَذْيَ» [الْبَخَارِيُّ: ٧٢٢٩]. فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الَّذِي مِنْهُ مِنَ الْجِلِّ تَقْلِيدُ الْهَذْيِ، وَأَنَّ ذَلِكَ قَامَ مَقَامَ الإِحْرَامِ لَوْ جَدَّدَهُ بَعْدَ الطَّوَافِ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ [بْنِ مَسْعُودٍ]<sup>(١١)</sup> وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: (إِذَا قَلَّدَ فَقَدْ أَحْرَمَ)، وَكَذَلِكَ قَالَ [عَبْدُ اللَّهِ]<sup>(١٢)</sup> بَنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِذَا قَلَّدَ، وَيُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَقَدْ أَحْرَمَ)، وَمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (لَا يُحْرَمُ إِلَّا مَنْ أَهَلَ، وَلَبَّى)؛ فَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَقْلُدُ، وَلَا يَخْرُجُ مَعَهَا، لَا يَصِيرُ مُحْرَمًا. أَلَا تَرَى مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَتْ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ، وَيَقِيمُ، فَلَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ)؟

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) من طع. (٣) في طع: ما بعد، ساقطة من م. (٤) من طع. (٥) في النسخ الثلاث: أشهر. (٦) من طع، في الأصل وم: كفرض. (٧) في النسخ الثلاث: الذين منهم الذين نأخذ. (٨) في طع: أن رجلاً إذا خرج. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع. (١١) من طع. (١٢) من طع.

وقوله: ﴿فَلَا رَفْتٌ﴾؛ قيل: الرفث جميع حاجات الرجال إلى النساء، وقال ابن عباس: (الرفث: الجماع)، [وعن عبد الله<sup>(١)</sup> بن عمر رضي الله عنه مثله. وأجمع أهل العلم أن المحرم لا يجوز له أن يقبل امرأته، ولا يمسه بشهوة، ويوجبون على من فعل ذلك دماً. روي عن ابن عمر رضي الله عنه: (إذا باشر المحرم امرأته أهرق دماً)، وعن علي رضي الله عنه: (إذا قبل المحرم امرأته فعليه دم). وسئلت عائشة رضي الله عنها عما يجزل للمحرم من امرأته؟ فقالت: (يحرّم عليه كل شيء سوى الكلام).

وقوله: ﴿وَلَا تُسَوِّفُ﴾؛ قيل: التسويف: السب، وقيل: هو كل فسق، والفسق، حقيقة، الخروج من أمر الله تعالى؛ قال الله تعالى: ﴿فَسَقَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الكهف: ٥٠] أي خرج.

وقوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾؛ قيل: [الجدال<sup>(٢)</sup>]: المراء؛ وذلك أن العرب كانت تؤخر الأشهر الحرم، وتعتجل؛ وفي ذلك نزل قوله: ﴿إِنَّمَا النَّبِيُّ زَيْكَاةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، فبين رسول الله ﷺ وقال: «إن السنة قد استدارت كهيئتها يوم خلق السموات والأرض، فعلى ذلك استدار وقت الحج إلى حيث جعل؛ لا يتقدم أبداً، ولا يتأخر، فلا تُماروا فيه» [بخاري: ٤٦٦٢]. وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه<sup>(٣)</sup>] قال: (لا تجادل صاحبك، حتى تغضبه). وأشبه الأمور، والله أعلم، بتأويل الآية أن الله ﷻ أمر بحفظ اللسان والفرج في الإحرام عن كل ما يذكّر من فسوق ومعصية ومجادلة ومخاصمة، وعن الرفث بالفعل والقول؛ لأنه يروى أن الفضل بن العباس كان روى النبي ﷺ وكان الفتى يلاحظ النساء، فينظر إليهن، فجعل<sup>(٤)</sup> النبي ﷺ يصرف وجهه بيده من خلفه، فقال النبي ﷺ: «إن هذا يوم: من ملك سمعه وبصره ولسانه غفر له» [الطبراني في الكبير: ١٢٩٧٤] أو كما قال. وروى عنه أنه قال: «من حج فلم يرفث، ولم يفسق، رجع كيوم ولدته أمه» [البخاري: ١٥٢١].

وقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْتَلْهُمُ اللَّهُ﴾ ويجزوه، ترغيب منه في كل خير. وقوله: ﴿وَسَكَّرُوا﴾؛ قيل: تَزَوَّدُوا للحج والعمرة ما تكفون به وجوهكم عن المسألة، ولا تخرجوا بلا زاد لتكفون عيالاً على الناس. ويحتمل أن يكون الأمر بالتزود للمعاد؛ يدل عليه قوله: ﴿فَلَا تَحْزَنْ أَرْزَاؤُ الْقَوْمِ﴾؛ يقول: إن تقوى الله خير من زاد الدنيا.

وقوله: ﴿وَالْقَوْمِ يَتَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءَ﴾؛ يحتمل «وَالْقَوْمِ» المعاصي والمناهي وكل فسق، ويحتمل على التقديم والتأخير؛ كأنه قال: وتزودوا يا أولي الألباب، واتقوني في المسألة من الناس.

**الآية ١٩٨** وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾؛ قيل: التجارة؛ وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يتخرجون من التجارة في عشر من ذي الحجة، فلما أن كان الإسلام امتنع أهل الإسلام عن التجارة، وأحبوا أن يكون خروجهم للحج خاصة دون أن يخالط<sup>(٥)</sup> غيره من الأعمال، فرخص الله ﷻ [للحجاج طلب<sup>(٦)</sup>] الفضل. وروى عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلاً سأله، فقال: إنا قوم نكاري<sup>(٧)</sup>، ويزعمون / ٣٢ - ب/ أنه ليس لنا حج، فهل لنا حج؟ فقال: السنم تحرّمون، وتقفون؟ فقال: بلى. [قال<sup>(٨)</sup>]: فأنتم حجاج. [وقال: جاء<sup>(٩)</sup>] رجل إلى النبي ﷺ فسأله عما سألتني عنه مثله، [فلم يجبه، حتى أنزل الله تعالى هذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ فقال النبي ﷺ: «أنتم حجاج»<sup>(١٠)</sup>]. [أحمد: ١٥٥/٢].

وأصحابنا، رحمهم الله تعالى، يرون حج الأجير والتاجر تاماً، وظاهر القرآن يدل على ذلك. وكان عند القوم أن الاستتجار على الطاعة لا يجوز أمراً ظاهراً حتى سألوا في هذا.

وأصله: أن الحج لا يمنع أفعال غيره، فأشبه الصوم، ويجوز فيه الإجارة، وكذا<sup>(١١)</sup> في هذا. وأما الصلاة فهي مانعة لما سواها من الأفعال، فاختلفاً.

(١) من طع. (٢) من طع. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع، في الأصل وم: وجعل. (٥) في النسخ الثلاث: يختلط. (٦) في الأصل وطع: للحاج وطلب، في م: للحجاج وطلب. (٧) في النسخ الثلاث: نكري. (٨) من طع. (٩) من طع، في الأصل وم: قال نجا. (١٠) من طع. (١١) الواو ساقطة من النسخ الثلاث.

وقوله: ﴿كَذَٰبًا أَفْقَسْتُمْ مِنَ عَرَفْتُمْ﴾ قيل: إن أهل الجاهلية كانوا يُفَيضُونَ مِنْ عَرَافَاتٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمِنْ الْمَزْدَلِفَةِ<sup>(١)</sup> بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَأَمَرَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ بِالْخِلَافِ فِي الْحَالَتَيْنِ جَمِيعًا: أَنْ يَجْعَلُوا الْإِفَاضَةَ مِنْ عَرَفَةَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَمِنْ الْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الخبر: «خَالِفُوهُمْ فِي الرَّجْعَتَيْنِ جَمِيعًا». وَالْإِفَاضَةُ هِيَ<sup>(٢)</sup> الْإِسْرَافُ فِي الْمَشْيِ فِي اللَّغَةِ، وَقِيلَ: الْإِفَاضَةُ الْإِنْحِدَارُ.

وقوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ يعني المزدلفة، ويحتمل الدعاء فيهما جميعاً، وقال ابن عباس رضي الله عنهما ﴿الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ الْجَبَلُ<sup>(٣)</sup>، وَمَا حَوْلُهُ، وَهُوَ الَّذِي يُوقَفُ عَلَيْهِ، يُقَالُ لَهُ: قُرْحٌ، وَسُمِّيَ: جَمْعًا أَيْضًا لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ آدَمُ وَحَوَاءُ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ (سُمِّيَ الْعَرَافَاتُ عَرَافَاتٍ لِأَنَّ جَبْرِيْلَ عليه السلام لَمَّا عَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ الْمَنَاسِكَ كَانَ يَقُولُ لَهُ: عَرَفْتُ عَرَفْتُ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وقوله: ﴿وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ الْأَمْرُ بِالذِّكْرِ أَمْرًا<sup>(٤)</sup> بِالشُّكْرِ عَلَى مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْوَاعِ النِّعَمِ، وَيَحْتَمِلُ: اذْكُرُوا كَمَا هَدَيْنَاكُمْ وَأَرْشَدْنَاكُمْ لِأَمْرِ الْمَنَاسِكَ، وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ بِالتَّوْحِيدِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَحَدُّهُ كَمَا وَفَّقَكُمْ لِدِينِهِ. وَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَيِّنَ آلُكَايَيْنِ﴾ عَنِ الْهُدَى وَعَنِ الْمَنَاسِكَ وَعَنْ مَعْرِفَةِ النِّعَمِ وَالشُّكْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله (الْهُدَى عَلَى وَجْهَيْنِ: هُدَى عُرْفٍ لِيُوحِدُوهُ، وَهُدَى وَفْقٍ لَطَاعَتِهِ).

**الآية ١٩٩** وقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاشَ النَّكَاشُ﴾؛ قيل: إن أهل الحرم كانوا لا يقفون بعرفات، ويقولون: [إنا]<sup>(٥)</sup> نَحْرُ، أَهْلُ حَرَمِ اللَّهِ، لَا تُفَيِّضُ كَفَبْرِنَا مَعْنَى قَصْدُنَا، فَاَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاشَ النَّكَاشُ﴾ يَأْمُرُهُمْ<sup>(٦)</sup> بِالْوُقُوفِ بِعَرَافَاتٍ وَالْإِفَاضَةِ مِنْهَا: مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ غَيْرُهُمْ مِنَ النَّاسِ.

وَذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: (كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهَا<sup>(٧)</sup> يَقِفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَلَا يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، [وَكَانَ مَنْ سِوَاهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ]<sup>(٨)</sup>، فَاَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاشَ النَّكَاشُ﴾. وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرَضٌ. وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَتْ الْأَثَارُ؛ رَوَى عَنْ [رَسُولِ اللَّهِ]<sup>(٩)</sup> ﷺ: «الْحُجُّ عَرَفَةَ، وَمَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ بَلِيلٍ، وَصَلَّى مَعَنَا بِجَمْعٍ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ» [أَبُو دَاوُدَ: ١٩٤٩]. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّاشَ النَّكَاشُ﴾ مَعْنَى آخَرَ؛ وَهُوَ أَنَّهُمْ رَأَوْا غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ، فَإِذَا قَصَدُوا عَلَى الْإِحْرَامِ مِنْ وَرَاءِ الْحَرَمِ، وَهُمْ أَمَرُوا بِالْإِحْرَامِ، فَلَمَّا خُصُّوا هُمْ بِذَلِكَ ظَنُّوا أَنَّ قِضَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَنَاسِكَ فِي الْحَرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَمَرَ بِالْإِفَاضَةِ بِحَرْفٍ: ﴿ثُمَّ﴾ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَزْدَلِفَةِ، وَالْإِفَاضَةُ مِنْ عَرَافَاتٍ بِتَقْدِيمِ الْمَزْدَلِفَةِ، فَإِنَّ أَنْ حَرَفَ: ثُمَّ مِمَّا قَدْ يُتَدَأُّ بِهِ أَيْضًا).

**الآيات ٢٠٠ - ٢٠٢** وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ قيل فيه بوجهين: قيل: إنهم في الجاهلية كانوا إذا قَضَوْا الْمَنَاسِكَ يَجْتَمِعُونَ فِي مَكَانٍ، وَيَذْكُرُونَ آبَاءَهُمْ وَمَنَاقِبَهُمْ، يَفْتَخِرُونَ بِذَلِكَ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا أَمَرَهُمْ أَنْ يَذْكُرُوا رَبَّهُمْ فِي الْإِسْلَامِ كَذِكْرِهِمْ آبَاءَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ﴿أَزْ أَكْسَدَ وَكْرًا﴾ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنَ الْآبَاءِ.

وقيل: إن يكونوا يذكرون آباءَهُمْ: مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ، وَأَحْسِنَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: اذْكُرُوا لِي فِيمَا تَذْكُرُونَ آبَاءَكُمْ<sup>(١٠)</sup> مَكَانَ آبَائِكُمْ مَا أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ [وَعَلَى آبَائِكُمْ]<sup>(١١)</sup>، فَاجْعَلُوا ذَلِكَ لِي دُونَ آبَائِكُمْ.

(١) من طع، في الأصل وم: مزدلفة. (٢) في النسخ الثلاث: هو. (٣) من طع وم: في الأصل: الجبل. (٤) في النسخ الثلاث: أمر. (٥) من طع. (٦) من طع، في الأصل: أمرهم، في م: يأمروهم. (٧) من طع، في الأصل وم: ديننا. (٨) من طع. (٩) في طع: النبي. (١٠) من طع، في الأصل وط م: آباهم. (١١) ساقطة من طع.

وقوله: ﴿فَمَنْ الشَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ الآية في قوم لا يؤمنون بالبعث والإحياء بعد الموت؛ [طلبوا] <sup>(١)</sup> خيرات الدنيا، ولم يطلبوا الخيرات في الآخرة، فأعطوا ما سألوا من حسنات الدنيا، وهو كقوليه: ﴿وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، فأعطوا ما سألوا من نصيب، [وكقوليه فيها] <sup>(٢)</sup>: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ أي يؤت حَرْث الدنيا والآخرة؛ فمن كان رُكُونُهُمْ إلى الدنيا وميلُهُمْ إليها لم يركنوا إلى دعاء غيرها. وأما من آمن بالبعث والإحياء بعد الموت فإنهم سألوا خيرات الدنيا والآخرة جميعاً بقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾؛ طلبوا حسنات الدنيا لأن الدنيا جعلها محلّ الزاد للآخرة لأنها جعلها لهم، إنما خلقهم للآخرة كقوليه: ﴿وَتَكَرَّروا قَارِبَ خَيْرِ الزَّادِ النَّفْعِ﴾ [البقرة: ١٩٧].

ثم اختلف في الحسنّة في الدنيا والحسنّة في الآخرة؛ قيل: حسنّة الدنيا العلم والعبادة، وحسنّة الآخرة الجنة والمغفرة، وقيل: حسنّة الدنيا النصر والرزق، وحسنّة الآخرة الرحمة والرضوان، وكلُّه واحد.

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ عِبَاداً يَخْبَوْنَ فِي عَافِيَةٍ، ويموتُونَ فِي عَافِيَةٍ، ويدخلُونَ الْجَنَّةَ فِي عَافِيَةٍ، قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِمَ؟» <sup>(٣)</sup> قال: بِكُشْرَةِ قَوْلِهِمْ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [الطبراني في الأوسط: ٣١٢٧].

وقوله: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعٌ الْحِسَابِ﴾؛ قيل فيه بوجوه: قيل: فيه تقديم وتأخير كأنه قال: حسابُهُ «سَرِيعٌ»، وقيل: «سَرِيعٌ» إما أن الإبطاء في الحساب يكون للتفكير فيه والاستدكار وحفظ عقد الأصابع أو لشغل شغلُهُ، فالله يتعالى عن ذلك: أن يُوصَفَ به، أو يشغله شيء، وقيل: «سَرِيعٌ» أي قريب؛ كأن قد جاء، كقوليه: ﴿أَقْرَبَ السَّاعَةِ﴾ [القمر: ١]، وكقوليه: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٧] أي قريب، وقيل: كناية عن عذاب شديد، أي شديد العقاب والعذاب، وهو كقوليه [ﷺ] <sup>(٤)</sup>: «مَنْ نَوَّشَ الْعَذَابَ عَذْبًا» [مسلم: ٢٨٧٦].

**الآية ٢٠٢** وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَقْدُودَاتٍ﴾؛ قيل: إنه يحتمل وجهين: قيل: إنه أراد بالأيام المعدادات أيام النحر والذبح، أي اذكروا الله بالنحر والذبح في أيامكم. فهو عند أبي حنيفة، رحمه الله، يوم النحر ويومان بعده، وقيل: أراد بالأيام المعدادات أيام رمي الجمار؛ دليله قوله تعالى: ﴿مَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، وهي أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد النحر. وروي عن عليّ عليه السلام أنه قال: (الأيام المعدادات يوم النحر ويومان بعده، اذبح في أيّاه شئت، وأفضلها أولها)، وكذلك روي عن عمر عليه السلام، والله أعلم.

وقوله: ﴿مَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾؛ قيل: ﴿مَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ﴾ [أي] <sup>(٥)</sup> بعد يوم النحر يومين <sup>(٦)</sup>؛ يقول: مَنْ نَفَرَ مِنْ مَنَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ [في اليوم الثاني] <sup>(٧)</sup> «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَقَامَ إِلَى الْغَدِ، الْيَوْمِ <sup>(٨)</sup> الثالث، فَرَمَى الْجِمَارَ، ثُمَّ يَنْفِرُ «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»، وقيل: ﴿مَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ﴾ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وَمَنْ تَأَخَّرَ إِلَى الْيَوْمِ <sup>(٩)</sup> الثالث مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ».

ثم لا يحتمل قوله: ﴿مَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» وَمَنْ تَأَخَّرَ «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» أَنْ يَكُونَ جَمِيعاً عَلَى [رخصة التعجل والتأخر] <sup>(١٠)</sup> جميعاً، فلا يلحقه الإثم بكليهما؛ لأنه إذا كان التعجل هو الرخصة، فالتأخر لا يكون رخصة، وإذا كان التأخر هو الرخصة فالتعجل ليس برخصة. لكن الوجه فيه، والله أعلم: ما روي عن ابن عباس عليه السلام أنه قال: ((مَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ غُفِرَ لَهُ وَمَنْ تَأَخَّرَ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ مِنَ الْإِثْمِ وَالذَّنْبِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي أَخَّرَ)، والله أعلم. ويحتمل أنه خير: طع: رخصة التعجيل والتأخير.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في طع: بما. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) من طع: . (٦) ساقطة من م. (٧) من طع. (٨) في الأصل وم: يوم. (٩) من م، في الأصل وطع: يوم. (١٠) في الأصل وم: الرخصة التعجيل والتأخر، في طع: رخصة التعجيل والتأخير.

أي إن فعلَ ذا أو ذا ﴿فَلَا يَأْتِ عَلَيْهِ﴾. وعن ابن مسعود رضي الله عنه [أنه] <sup>(١)</sup> قال في قوله: ﴿فَلَا يَأْتِ عَلَيْهِ﴾: (رجع مغفوراً لله) <sup>(٢)</sup>. وقوله: / ٣٣ - ١ / ﴿لَيْنِ أَتَى﴾؛ قيل فيه بوجوه: قيل: ﴿لَيْنِ أَتَى﴾ قتل الصيد في الإحرام. وعلى ذلك قوله: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ أي فلا تستحلوا قتل الصيد في الإحرام. وقال ابن عباس رضي الله عنه (من أتى معاصي الله جملة). وقيل: ﴿لَيْنِ أَتَى﴾ جميع ما يحرم عليه الإحرام من الرقبة والفسوق والجدال وغيره. وعلى ذلك قوله: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِنْتُمْ تُخْشَوْنَ﴾؛ خوئهم لئقوة <sup>(٣)</sup> في كل معصية؛ خرج الخطاب في الظاهر للمؤمنين، ويحتمل أن يكون للكفار أيضاً بأمرهم أن يتقوا الشرك وإشراك غيره في أفعالهم إما أوعدهم بالخسر والجزاء لأعمالهم.

**الآية ٢٠٤** وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾؛ قيل: إن رجلاً من الكفار كان يأتي رسول الله ﷺ فيخبره أنه يحبّه، وكان يعدّ له الإيمان والمتابعة له في دينه، ويحلف على ذلك، وكان النبي ﷺ يعجبه ذلك، ويؤذيه في المجلس، وفي قلبه خلاف ذلك، فأنزل الله ﷻ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ الآية.

وقيل: إنها نزلت في المنافقين؛ لأنهم كانوا يرون من أنفسهم الموافقة له في الدين، ويظهرون أنهم على دينه ومذهبه، ويضمرون الخلاف له في السر <sup>(٤)</sup> والعدواة، ويحلفون على ذلك، فأنزل الله ﷻ ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَايِرُ﴾ الآية، والله أعلم. وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَايِرُ﴾؛ قيل: أشد الخصام، وقيل: أظلم في الخصومة، لا يستقيم أبداً.

**الآية ٢٠٥** وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَكَتَ فِي الْأَرْضِ لِيُقْسِدَ فِيهَا وَهُنَالِكَ الْكَرَّةُ وَالنَّسْلُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾؛ قيل فيه بوجوه: قيل: ﴿وَهُنَالِكَ الْكَرَّةُ﴾ أي يقتل النساء، وهن حرث، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وفي إهلاك النساء إهلاك [الناس] <sup>(٥)</sup>، وقيل: أراد بالحرث نفسه، وهو الزرع، وبالنسل <sup>(٦)</sup> الدواب؛ يحرق الحرث، ويعقر الدواب وكل حيوان، وقيل: إنهم كانوا يستعملون بالفساد، ويعملون بالمعاصي، فيمسك الله عنهم المطر، فيهلك كل شيء من الناس وغيرهم. ويحتمل: ﴿وَهُنَالِكَ الْكَرَّةُ﴾ قتل ولد آدم، وفي إهلاكهم إهلاك كل حرث؛ لأنهم هم الذين يحرقون، ويتأسلون، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾؛ ظاهر.

**الآية ٢٠٦** وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الزُّرْعَةُ بِالْإِثْمِ﴾؛ ﴿قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ﴾ عن صنيعك، وهو السعي في الأرض بالفساد، حملته الحمية على الإثم تكبراً منه، قال الله تعالى لرسوله ﷺ ﴿فَقَسَبَهُ جَهَنَّمَ وَلَقَسَ إِلَيْهَا﴾ يقول، والله أعلم؛ أعرض عنه، واطرقه وصنيعه، فإن جهنم مصيره وماواه. وروى <sup>(٧)</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (إن أبغض الناس من يقال له: اتق الله، فيقول: عليك نفسك).

**الآية ٢٠٧** وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ آتِيسَاءَ مَرَكَاتِ اللَّهِ﴾؛ يحتمل: يشري نفسه آتيساء أي يهلك نفسه، أي يبيع نفسه في عبادة الله تعالى وطاعته، فذلك شراؤه إياها، ويحتمل: يشري نفسه آتيساء أي يبدل نفسه للجهاد في سبيل الله، وهو كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]؛ فهؤلاء بذلوا أنفسهم لذلك بتفضيل الله ﷻ ببذل الجنة لهم، فهو [الشراء] <sup>(٨)</sup>، والله أعلم، وهو ما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ألقى نفسه على رسول الله ﷺ عندما هم المشركون قتله. وفيه دلالة أن أبا بكر [الصديق] <sup>(٩)</sup> كان أشجع الصحابة وأصلبهم، وإن كان ضعيفاً في نفسه، لما لا يتجاسر أحد من الصحابة على مثله. وما روي [أيضاً] <sup>(١٠)</sup> أنه خرج لمقاتلة أهل الردة وحده. فدل هذا كله أنه كان أشجعهم وأصلبهم في الدين. وقيل: إن هذه الآية نزلت في ضبيب: ابتاع دينه بأهله وماله على ذلك.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع، وم. (٣) في الأصل وم: ليتقوا، في طع: ليتقوا الله. (٤) من طع، في الأصل وم: السير. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في النسخ الثلاث: والنسل. (٧) من طع، في الأصل وم: وما روي. (٨) من طع، في م: الشري، ساقطة من الأصل. (٩) من طع. (١٠) من طع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَاصِينَ﴾؛ يَحْتَمِلُ أَنْ أَرَادَ كُلَّ الْعَبَادِ، وَهُوَ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ، وَأَخْلَصَ دِينَهُ لِلَّهِ، يَتَغَمَّدُهُ فِي رَحْمَتِهِ، وَيَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ عَمَّا كَانَ مِنْهُ فِي الشَّرِكِ وَالْكَفْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ أَرَادَ بِالْعَبَادِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup> خَاصَّةً، [فَهوَ]<sup>(٢)</sup> رَحِيمٌ بِهِمْ.

**الآية ٢٠٨** وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَتَيْنًا مَّا سُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْسِلَةِ كَافَّةً﴾<sup>(٣)</sup>؛ بِالْكَسْرِ وَالنَّصْبِ، فَمَنْ قَرَأَ [ذَلِكَ]<sup>(٤)</sup> بِالْكَسْرِ، فَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَمَنْ قَرَأَ [ذَلِكَ]<sup>(٥)</sup> بِالنَّصْبِ، فَهُوَ الصَّلُحُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَمَرَ بِالدَّخُولِ، وَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ خَاطَبَ الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَتَيْنًا مَّا سُوا﴾؟ قِيلَ بوجوه:

أحدها: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَتَيْنًا مَّا سُوا﴾ [آمَنْتُمْ]<sup>(٦)</sup> بِالسَّنِيحَةِ آمَنُوا بِقُلُوبِكُمْ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَتَيْنًا مَّا سُوا﴾ بِبَعْضِ الرُّسُلِ مِنْ نَحْرِ عِيسَى وَمُوسَى وَغَيْرِهِمَا<sup>(٧)</sup> مِنَ الْأَنْبِيَاءِ آمَنُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَقِيلَ: أَمْرُهُ إِيَّاهُمْ بِالدَّخُولِ أَمْرٌ بِالثَّبَاتِ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا<sup>(٨)</sup> أَمَرَهُمْ فِيهِ لِأَنَّ لِلْإِيمَانِ حَكَمَ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ، وَالْأَفْعَالُ تَنْقُضِي، وَلَا تَبْقَى، كَأَنَّهُ قَالَ: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَتَيْنًا مَّا سُوا﴾ فِيمَا مَضَى مِنَ الْأَوْقَاتِ، آمَنُوا فِي حَادِثِ الْأَوْقَاتِ. وَعَلَى هَذَا يُخْرُجُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَتَيْنًا مَّا سُوا بِإِلَهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦].

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيَاطِينِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ قد ذَكَرْنَا تَأْوِيلَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>(٩)</sup>.

**الآية ٢٠٩** وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَكَعْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكُمْ التَّيْنَتُ﴾ أَيِ مِلَّتُمْ، وَتَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا ظَهَرَ لَكُمْ الْحَقُّ، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. قِيلَ: ﴿عَزِيزٌ﴾ أَيِ مُتَقَمٍّ بِمِيلَتِكُمْ وَتَرِكْتُمْ الْحَقَّ بَعْدَ الظُّهُورِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿عَزِيزٌ﴾ أَيِ غَنِيٍّ عَنْ طَاعَتِكُمْ لَهُ وَعِبَادَتِكُمْ إِيَّاهُ، لَوْ قِيلَ: ﴿عَزِيزٌ﴾ [أَنْ يَفْهَرُ، أَوْ يُذَلَّ، أَوْ يُغْلَبَ؛ لِأَنَّ الْعَزِيزَ نَقِضُ الدَّلِيلِ]<sup>(١٠)</sup>، وَقِيلَ: ﴿عَزِيزٌ﴾ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ، وَلَا<sup>(١١)</sup> يَقْهَرُ الْإِذْلَالَ نَفْسَهُ كَمَا يُقَالُ: [١٢] ﴿عَزِيزٌ﴾ لَا يُرَامُ.

**الآية ٢١٠** وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْفَاقِمِ وَالْمُلْكِ﴾ قِيلَ فِيهِ بوجوه: قِيلَ: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ بِأَمْرِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَقِيلَ: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ أَيِ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، وَكَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] عَلَى إِضْمَارِ الْأَمْرِ فِيهِ، وَقِيلَ: ﴿فِي ظُلُلٍ﴾: الْإِذَا فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ اسْتِعْمَالُ الْإِذَا فِي مَكَانٍ الْإِذَا: بَاءٌ لِأَنَّهُمَا جَمِيعاً مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ، وَالْعَرَبُ تَفْعُلُ ذَلِكَ، وَلَا تَأْتِي.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنَّ إِضَافَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّهِ ﷻ لَا تُوجِبُ حَقِيقَةَ وَجُودِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ عَلَى مَا يَوْجَدُ مِنَ الْأَجْسَامِ، لِمَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا لَا يَوْجَدُ مِنْهُ تَحْقِيقُ ذَلِكَ نَحْوَ مَا يُقَالُ: جَاءَنِي أَمْرٌ فَطُغِ، [وقوله تعالى]<sup>(١٣)</sup>: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَكَهُوا أَلْبَابُهُ﴾ [الإسراء: ٨]، وَجَاءَ فَلَانٌ بِأَمْرِ كَذَا، وَقَوْلِهِ<sup>(١٤)</sup>: ﴿جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فَذَكَرُ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ لَا عَلَى تَحْقِيقِ وَجُودِ ذَلِكَ مِنْهُ. فَعَلَى ذَلِكَ يُخْرَجُ مَا أَضَافَ اللَّهُ ﷻ إِلَى نَفْسِهِ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ وَالِاسْتِوَاءِ مِنْهُ عَلَى تَحْقِيقِ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَجْسَامِ. وَفِي الشَّاهِدِ أَنَّ مَلُوكَ الْأَرْضِ يُضَيِّفُونَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ مَا عَمِلَ بِأَمْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَلَّوْهَا بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَذَلِكَ أَضَافَ، جَلَّ ذِكْرُهُ، أَمْرَ الْقِيَامَةِ إِلَى نَفْسِهِ لِفَضْلِ ذَلِكَ الْأَمْرِ.

نَمِ الْأَصْلُ أَنَّ الْإِتْيَانَ وَالْإِنْتِقَالَ وَالزَّوَالَ فِي الشَّاهِدِ إِنَّمَا يَكُونُ لِحُلَّتَيْنِ: إِمَّا لِحَاجَةِ بَدَثٍ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَالزَّوَالَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لِقَضِيَّتِهَا، وَإِمَّا<sup>(١٥)</sup> لِسَامَةِ وَوَحْشَةٍ، فَيَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لِيَنْفِي عَنْ

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ وَطَع: بِالْمُؤْمِنِينَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (٣) قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَالْكَسَائِيُّ فِي السَّلَامِ بِالْكَسْرِ: انْظُرْ حُجَّةَ الْفَرَاغَاتِ ص ١٣٠. (٤) مِنْ طَع. (٥) مِنْ طَع. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَغَيْرِهِمْ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنْ طَع. (٩) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٦٨. (١٠) مِنْ م. (١١) فِي طَع وَم: أَوْ. (١٢) مِنْ طَع وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَ. (١٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: أَوْ.

نفسه ذلك. وهذان الوجهان في ذا<sup>(١)</sup> المكان، والله يتعالى عن أن تمسّه حاجة، أو تأخذهُ سامة، فبطل الوصف بالإتيان والمجيء والإنقال من حالٍ إلى حالٍ، أو [من]<sup>(٢)</sup> مكانٍ إلى مكانٍ، وبالله التوفيق.

وقيل: إن النص قد ورد بالاستواء والمجيء، والخبر بالنزول والرؤية، ثم قد ورد السمع بأن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ لزم نفي التشبيه فيما ورد عن ذاته، ولزم الإقرار بما جاء من عنده من غير طلب الكيفية له والتفسير. فالسبيل فيه الإيمان بالتنزيل والكف عن التفسير، والله أعلم.

وفي الشاهد: الإتيان في الغرض / ٣٣ - ب/ ظهوره، وفي الجسم بنقله من مكانٍ إلى مكانٍ، وهو، جل ذكره، جل أن يوصف بجسم أو غرض. كذلك إتيانه لا يشبه إتيان الأجسام والأعراض، ويكون إتياناً<sup>(٣)</sup> لا تُعرف كيفيته، وكما جاز أن يكون هو مثبتاً بدليل لا يشبهه غرض ولا جسم، والله أعلم.

**الآية ٣١١** وقوله تعالى: ﴿سَلِّ بِنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بِبَيِّنَاتٍ﴾ يحتمل وجوهاً:

يحتمل أن يكون أمرٌ لله نبيه ﷺ [بسؤاله إياهم عما أتاهم من الآيات على إثر سؤالٍ منهم بطلب الآيات، فقال: سل يا محمد كم آتيناهم وأجداهم من الآيات على يدي موسى؟ فكفروا به، ولم يؤمنوا. فأنتم، وإن آتيناكم آيات لا تؤمنون أيضاً. يخبر نبيّه ﷺ]<sup>(٤)</sup> أن سؤالهم كان سؤالاً تعتيت لا سؤال قبول وتصديق، والله أعلم.

ويحتمل أن يكون لا على إثر سؤالٍ كان منهم، ولكن على الإنبداء: أن سل<sup>(٥)</sup> علماء بني إسرائيل: الآية. ويحتمل: ﴿سَلِّ﴾ لا على الأمر به في التحقيق والتبيين لأنك<sup>(٦)</sup> لو سألتهم لأخبروك، أو يكون المراد من ذلك في الذين تضيق صدورهم عند الإخبار أنهم لو جاءتهم الآيات التي سألوها عنها لا يؤمنون ليخبروا بذلك، فتطمئن بذلك قلوبهم، فتزول عنها الخطرات وأنواع الوسوس، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْدِلْ يُسَمِّهِ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾ قيل: ﴿يُسَمِّهِ اللَّهُ﴾ دين الله؛ من بدله بعد ظهوره وبيانه، وقيل: ﴿يُسَمِّهِ اللَّهُ﴾ يعني محمداً ﷺ أي من كفر به بعد ما علم أنه رسول الله، ويحتمل ﴿يُسَمِّهِ اللَّهُ﴾ النعم المعروفة التي كان آتاهم من المن والسلوى والغمام وغيرها<sup>(٧)</sup> مما لم يؤت أحداً من العالمين مثلاً<sup>(٨)</sup>.

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ خوفهم ﷻ وحذرهم على تبديل ذلك وتركه والكفر بنبيه ﷺ بعد معرفتهم أنه حق، والله أعلم. ويكون تبديل ﴿يُسَمِّهِ اللَّهُ﴾ بتوجيه الشكر إلى غيره، وهو أن يُعبد غيره، والله أعلم.

**الآية ٣١٢** وقوله تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَسَخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال الحسن: (زَيْنٌ لهم الشيطان ذلك، وكذلك قوله: ﴿وَزَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَفَمَلَكْتُمْ﴾) [النمل: ٢٤]. ولكن معناه، والله أعلم، أن زين لهم التزيين، يكون وجهين: بزينة الطبع لقرب الشهوات وبزينة العقل لقيام الأدلة، فيكون التزيين بالثواب. وأما ما ﴿زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ لما رُكِبَ فيهم من الشهوات وميل الطبع إليه. وأما الوجهان الآخران فهما للمؤمنين.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَرَقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾. يحتمل وجهين: يحتمل ﴿فَرَقَهُمْ﴾ في الحجة؛ يقول الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٤١]، ويحتمل ﴿فَرَقَهُمْ﴾ في الجزاء والثواب.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ يحتمل وجوهاً: يحتمل ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ بغير تبعة، ويحتمل: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ لا على قدر الأعمال، ولكن على قدر الشهوة وزيادة عليها؛ لأن رزق الجنة على ما ينتهي إليه من الشهوات ورزق الدنيا مقدّر على قدر الحاجة والقوت؛ إذ لا أحد يبلغ مناه في الدنيا وحاجته، وفي الآخرة: كل ينال فوق مناه، ولأن أكل الشهوة في الدنيا هو المؤذي. ويحتمل ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي من غير أن يُنقص ذلك من ملكه وخزائنه، وإن عظم عطاياه وكثر ماله ليس كخزائن المخلوقين تنقص بالدفع، وتنفد، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: ذي. (٢) من ط. ع. (٣) في النسخ الثلاث: إتيان. (٤) من م وط. ع. (٥) في النسخ الثلاث: سل. (٦) في النسخ الثلاث: أنك. (٧) في النسخ الثلاث: وغيره. (٨) في النسخ الثلاث: مثله.



## الآية ٢١٣

وقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ قال أبو موسى الأشعري رحمه الله وآخروا معه من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، قالوا: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ كُلُّهُمْ كَفَّارٌ إِلَى أَنْ بَعَثَ اللَّهُ ﷺ فِيهِمُ النَّبِيِّينَ وقال عبد الله بن مسعود رحمه الله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ مُؤْمِنِينَ كُلُّهُمْ زَمَنُ نُوحٍ ﷺ [وَهُمْ<sup>(١)</sup>] الَّذِينَ كَانُوا فِي السَّفِينَةِ إِلَى أَنْ اخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدُ، ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ فِيهِمُ النَّبِيِّينَ﴾ وقال بعضهم: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [مُؤْمِنِينَ كُلُّهُمْ زَمَنُ آدَمَ ﷺ]<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ، وَبَعَثَ فِيهِمُ الرُّسُلَ.

ولو قيل بغير هذا كَانَ أَقْرَبُ؛ قوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ يعني صِنْفًا وَاحِدًا، ومعنى الأمة معنى الصِّنْفِ كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلَمٍ يَبْتَغِي بِجَنَاحِهِ إِلَّا أَتَىٰ أُمَّةً أَمَّاكَ﴾ [الأنعام: ٣٨] يعني أصنافًا، ثم خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى صِنْفًا: بَعَثَ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَصْنَافِ تَفْضِيلًا<sup>(٣)</sup> لَهُمْ وَإِكْرَامًا؛ وَبَعَثَ كُلَّ رَسُولٍ إِلَى قَوْمِهِ، فِيهِمْ كَفَّارٌ، وَفِيهِمْ مُؤْمِنُونَ، لِأَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] لِيَعْلَمُوا أَنَّ سَائِرَ أَصْنَافِ الْخَلْقِ خُلِقُوا لَهُمْ وَلِحَاجَاتِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله: (إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ﴾ لِمَنْ أَطَاعَهُ ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ لِمَنْ عَصَاهُ. وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ الْبَشَارَةُ وَالنَّذَارَةُ جَمْلَةً لَهُ<sup>(٤)</sup> عَنِ الرُّقُوعِ بِمَا بِهِ يَقَعَانِ مُخْتَلَفٌ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾ [يس: ١١] وَقَوْلِهِ: ﴿يَكُونُ لِلْمُتَلَبِّثِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وقوله: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُنَبِّئَ بَيْنَ النَّاسِ﴾، يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لِيُنَبِّئَ﴾ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ ﴿لِيُنَبِّئَ﴾ الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ بِالْحَقِّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِنُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأحقاف: ١٢]. وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ ﴿لِيُنَبِّئَ﴾<sup>(٥)</sup> بِالْبَاءِ، وَقَرَأَ آخَرُونَ بِالتَّاءِ؛ فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ جَعَلَ الْكِتَابَ، هُوَ الْمُنْذِرُ، وَمَنْ قَرَأَ بِالبَاءِ صَيَّرَ الرُّسُلَ، هُوَ الْمُنْذِرُ. فَكَذَلِكَ فِي هَذَا لِيَحْكُمَ الْكِتَابُ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ، وَلِيَحْكُمَ الرُّسُلُ بِالْكِتَابِ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ.

وقوله: ﴿فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾؛ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ﴾ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ ﴿فِيهِ﴾ فِي مُحَمَّدٍ ﷺ وَيَحْتَمِلُ ﴿فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup> فِي دِينِهِ؛ وَيَحْتَمِلُ ﴿فِيهِ﴾ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فِي كِتَابِهِ<sup>(٧)</sup>.

وقوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ أَيِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَّا ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ وَالْعِلْمُ؛ إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ وَالْكِتَابِ وَالْخَبَرِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمُعَايِنَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ، لَكِنْهُمْ تَعَانَدُوا، وَكَابَرُوا، وَكَفَرُوا بِهِ.

[وقوله: ﴿بَيْنًا بَيْنَهُمْ﴾؛ قِيلَ: ﴿بَيْنًا بَيْنَهُمْ﴾ أَيِ<sup>(٨)</sup> حَسَدًا بَيْنَهُمْ، وَقِيلَ: ﴿بَيْنًا بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> ظِلْمًا مِنْهُمْ؛ ظَلَمُوا مُحَمَّدًا ﷺ.

وقوله: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ تَأْوِيلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَيِ هَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا مِنْ بَيْنِ الدِّينِ اخْتَلَفُوا. وَيَحْتَمِلُ: هَدَى اللَّهُ مِنْ أَنْصَفَ، وَلَمْ يُعَانِدْ، وَلَمْ يَهْدِ الدِّينَ عَانِدُوا، وَلَمْ يُنْصَفُوا.

وقوله: ﴿بِإِذْنِهِ﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهًا: قِيلَ: ﴿بِإِذْنِهِ﴾ بِأَمْرِهِ، وَقِيلَ: ﴿بِإِذْنِهِ﴾<sup>(١١)</sup> بِفَضْلِهِ. لَكِنْ قَوْلُهُ: ﴿بِإِذْنِهِ﴾<sup>(١٢)</sup> بِأَمْرِهِ لَا يَحْتَمِلُ، وَلَكِنْ ﴿بِإِذْنِهِ﴾ أَيِ بِمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ [أَنَّهُ]<sup>(١٣)</sup> مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْتَدِيَ هَذِهِ<sup>(١٤)</sup>، وَمَنْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَهْتَدِيَ

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع، في الأصل وم: زمن آدم مؤمنين. (٣) في النسخ الثلاث: تفضلا. (٤) ساقطة من م. (٥) انظر معجم القراءات القرآنية ج ١ / ٢٩١ و ٢٩٢. (٦) من طع. (٧) في الأصل وم: ما اختلفوا فيه في كتابه، في طع ﴿فِيهِ﴾ في كتابه. (٨) من طع، في الأصل وم: ﴿بَيْنًا﴾ قِيلَ. (٩) من طع. (١٠) من طع، في الأصل وم: قِيلَ. (١١) من طع. (١٢) من طع. (١٣) من طع وم. (١٤) في النسخ الثلاث: فاهدى.

لَمْ يَهْدِيهِ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَاءَ أَنْ يَهْتَدُوا جَمِيعًا<sup>(٢)</sup> عَلَى مَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزِلَةُ لَكَانَ يَقُولُ: وَاللَّهِ يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَلَمْ يَقُلْ: مَنْ يَشَاءُ [عَلَى أَنَّهُ شَاءَ]<sup>(٣)</sup> إِيْمَانٌ مَنْ آمَنَ، وَلَمْ يَشَأْ إِيْمَانٌ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ. فَالْآيَةُ تَنْقُضُ<sup>(٤)</sup> عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ قَوْلَهُمْ: إِنَّهُ شَاءَ أَنْ يُؤْمِنُوا، لَكِنْ آمَنَ بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يُؤْمِنْ الْبَعْضُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ دَلَالَةٌ عَلَى أَلَّا يُفْهَمُ مِنَ الْبَعْثِ وَالْإِنْيَانِ وَالْمَجِيءِ الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَلَا الزَّوَالُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، لَأَنَّهُ ذَكَرَ الْبَعْثَ، وَهُمْ كَانُوا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَدَلَّ أَنَّهُ يَرَادُ الْوُجُودُ، لَا غَيْرُ.

### الآية ٢١٤

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾؛ قِيلَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ عَلَى إِسْقَاطِ أَمٍّ<sup>(٥)</sup> وَقِيلَ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ بِمَعْنَى: بَلْ حَسِبْتُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾؛ قِيلَ: شَبَّهَ<sup>(٦)</sup>، وَقِيلَ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، خَبَرُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وَقِيلَ: [﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ سُنَنُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾]<sup>(٧)</sup> مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمَحَنِ الَّتِي أَصَابَتْ الْمَاضِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ الْآيَةُ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾ قَبْلَ أَنْ تُثْبِتُوا كَمَا أُثْبِتِي مَنْ قَبْلَكُمْ؛ أَيِ لَا تَنْظُنُّوا ذَلِكَ جَمْلَةً، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَنْ يَدْخُلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٢] [إِلَى آخِرِ الْآيَةِ]<sup>(٨)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّ الْقِصَّةَ فِيهَا<sup>(٩)</sup> أَنَّ الْمَنَافِقِينَ قَالُوا لِلْمُؤْمِنِينَ: لِمَ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ / ٣٤ - أ / وَتُهْلِكُونَ أَمْوَالَكُمْ؟ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ نَبِيًّا لَمْ تَسْلُطْ عَلَيْهِ، فَقَالَ الْمُؤْمِنُونَ لَهُمْ: إِنَّ مَنْ قُتِلَ مِنَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقَالُوا: لِمَ تَمُوتُونَ الْبَاطِلَ وَالْبَلَايَا؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُثْبِتُوا، وَبِصِيغَتِ الشَّدَائِدِ ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾ خَبَرُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ تَسْتَمُ الْبِأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَرَزَّلْنَا﴾؛ قِيلَ: حُرَّكُوا، وَقِيلَ: جُهِدُوا.

وَقَوْلُهُ: ﴿حَقَّ يَقُولُ الرَّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [يَعْنِي: قَالَ الرَّسُولُ]<sup>(١٠)</sup> ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ؟؟﴾ قِيلَ فِيهِ بَوَاجِهَيْنِ: قِيلَ: ﴿يَقُولُ الرَّسُولُ﴾<sup>(١١)</sup> وَالْمُؤْمِنُونَ جَمِيعًا ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ؟﴾ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ لَهُمْ: ﴿أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، [وَقِيلَ: يَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ؟؟﴾ ثُمَّ يَقُولُ الرَّسُولُ: ﴿أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾]<sup>(١٢)</sup>. وَيَحْتَمِلُ هَذَا فِي كُلِّ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أُمَّتِهِ؛ يَقُولُ هَذَا، وَأُمَّتُهُ يَقُولُونَ أَيْضًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ كَانَ هَذَا فِي [رَسُولٍ دُونَ رَسُولٍ]<sup>(١٣)</sup> عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: إِنَّهُ فَلَانٌ. وَلَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ سَبِيلٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، وَلَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

[وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَقْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ١٦]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَقْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وَجَهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ظَنُّوا لَمَّا أَتَوْا بِالْإِيْمَانِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَلَا يُبْتَلَوْنَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمِحْنِ وَالْفِتَنِ وَأَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ، فَأَخْبَرَ<sup>(١٤)</sup> أَنَّ فِي الْإِيْمَانِ الْمِحْنَ وَالشَّدَائِدَ، لَا بَدْءَ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ ﷺ<sup>(١٥)</sup>: «حُقِّقَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُقِّقَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ» [مُسْلِم: ٢٨٢٢]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكَقَوْلِهِ: ﴿الْعَرَّ﴾ ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٢]؛ وَلِأَنَّ الْإِيْمَانُ مِنْ حَيْثُ نَفْسُهُ لَيْسَ بِشَدِيدٍ، لَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ حَقٌّ وَقَوْلٌ صَدِيقٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الصَّدِيقِ [وَقَوْلِ الْكَذِبِ]<sup>(١٦)</sup>، وَمَعْرِفَةُ الْحَقِّ [وَمَعْرِفَةُ الْبَاطِلِ]<sup>(١٧)</sup> فِي اخْتِمَالِ الْمُؤْمِنِ، وَالْإِيْمَانُ مُخَالَفَةُ الْهَوَى وَالطَّبِيعِ؛ وَذَلِكَ فِي أَنْوَاعِ الْمِحْنِ<sup>(١٨)</sup>، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]<sup>(١٩)</sup>.

(١) فِي النسخ الثلاث: يَهْتَدِ. (٢) أَدْرَجَ بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي ط ع: أَنَّهُ مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْتَدُوا جَمِيعًا. (٣) مِنْ ط ع. (٤) فِي ط ع: تَنْقُصُ. (٥) فِي الْأَصْلِ رَم: الْمِيم. (٦) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ رَم: الَّذِينَ مِنْ. (٧) فِي الْأَصْلِ رَم: سُنَنُ ﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، فِي ط ع: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾. (٨) أَدْرَجَ فِي ط ع تَعْمَةَ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْعِبَارَةِ. (٩) فِي النسخ الثلاث: فِيهِ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (١١) مِنْ ط ع. (١٢) مِنْ ط ع. (١٣) مِنْ ط ع رَم. (١٤) مِنْ ط ع. (١٥) فِي الْأَصْلِ رَم: وَالْكَذِبُ. (١٦) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ رَم: وَالْبَاطِلُ. (١٧) أَدْرَجَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي الْأَصْلِ رَم فِي آخِرِ تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٢١٥، بَعْدَ: وَفِيهِ دَلَالَةٌ لَزُومِ نَفَقَةِ الْوَالِدِينَ وَالْمَحَارِمِ. (١٨) مِنْ ط ع.

## الآية ٢١٥

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ﴾ فظاهر هذا القول لم يُخْرِجْ لَهُ الجواب؛ لأنَّ السؤالَ عما يُنْفِقُ؟ فخرج الجوابُ على مَنْ يُنْفِقُ؟ غير أنه يحتمل أن يكون: ماذا؟ بمعنى: مَنْ؟ وذلك مستعمل في اللغة غير متنبع. ويحتمل أن يكونوا سألوا سائلين: أحدهما عما يُنْفِقُ؟ والثاني على مَنْ؟<sup>(١)</sup> يُنْفِقُ؟ فخرج لأحدهما الجوابُ على ما كان من السؤال: على مَنْ يُنْفِقُ؟ ولم يخرج جواب ما كان من السؤال: عما يُنْفِقُ؟ وهذا أيضاً جائز، كثير في القرآن: أن تكثر الأسئلة<sup>(٢)</sup>، ويخرج الجواب لبعض، ولا يخرج لبعض. ويكون جواب سؤال: ممن يُنْفِقُ؟ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمْفَؤُكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٩]، فيكون على ما ذكر، والله أعلم.

وبدل لما قلنا: إنه كان ثم سؤالان: أحدهما: عما يُنْفِقُ؟ والآخر: على مَنْ يُنْفِقُ؟ ما روي عن عمرو بن الجحوم الأنصاري رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله كم تُنْفِقُ؟ وعلى مَنْ تُنْفِقُ؟ فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ الآية [السيوطي في الدر المنثور: ١/٥٨٥]. ثم اختلفت في هذه النفقة.

قال بعضهم: هذه النفقة كانت تطوعاً<sup>(٣)</sup>، فَنَسَخَتْ بِالزَّكَاةِ، وقيل: هذه النفقة صدقة يتصدقون بها على الوالدين والأقربين الذين يربون، نسختها آية الموارث، وقيل: فيه الأمر بالإتفاق على الوالدين والأقربين عند الحاجة، وكان هذا أقرب، والله أعلم. وفيه دلالة لزوم نفقة الوالدين والمحارم.

## الآية ٢١٦

وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الآية<sup>(٤)</sup>. والكراهة المذكورة هنا والمحبة كراهة الطباع والنفس لا كراهة الإختيار، ولا يكون في كراهة الطباع خطاب، لأنَّ طبع كل أحد ينفر عن القتال والمجاهدة مع العدو، لا أنهم<sup>(٥)</sup> كرهوا ذلك كراهة الإختيار؛ لأنه لا يحتمل أن يكون أصحاب رسول الله ﷺ يؤمرون بالقتال والمجاهدة مع العدو، ثم هم يكرهون ما أمروا به إختياراً منهم، لأنَّ ذلك دأب أهل النار. فثبت أنه على ما ذكرنا من نفور كل طبع عن إختيار الشدائد والمشقة وكراهيتها.

وقوله: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ يحتمل هذا في القتال خاصة، وهو أن يكونوا كرهوا القتال لما فيه من المشقة والشدّة، ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لما فيه من الفتح والظفر وسعة العيش ومنال الثواب والدرجات في الآخرة. ﴿وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا﴾ يعني التعمّد على الجهاد ﴿وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ لما فيه من اجترأ<sup>(٦)</sup> العدو والأسر والقتل والذل والصغار وقطع الثواب في الآخرة<sup>(٧)</sup>. ويحتمل هذا في كل أمر يحب [الرجل]<sup>(٨)</sup> في الإبتداء، وتكون عاقبته شراً، ويكرهه أمراً فتكون عاقبته خيراً له؛ هذا لجهلنا بعاقبة الأمور وخواتيمها لنعلم أن ليس إلينا من التدبير شيء<sup>(٩)</sup>، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَتْلُمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي ﴿وَاللَّهُ يَتْلُمُ﴾ ما هو خير لكم في العواقب مما هو شر لكم ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

## الآية ٢١٧

وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْفَحْرِ الْفَحْرِ قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ﴾ معناه، والله أعلم، ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ عن القتال في الشهر الحرام وفي المسجد الحرام ﴿قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ﴾ لو لم يكن من الكفرة ما ذكر من الصد عن رسول الله ﷺ والكفر به ﴿وَلَا تُخْرَجُوا مِنْهُ﴾ لكن إذا فعلوا ذلك لم يكن القتال بجنبية كبيراً، بل الكفر فيه أكبر من القتل. فكانه، والله أعلم، ذكر هذه الأحرف، وعنى بها<sup>(١٠)</sup> الكناية عن الكفر، ثم جعل الكفر أكبر من هذا كله، مع المعرفة أن الذي يوازيه<sup>(١١)</sup> أقل منه. ثم ألزمهم إختيار الأيسر عند البلوى بما بين. والقتال بنفسه كبير لأنَّ فيه تفاني الخلق، ولم يُخْلَقُوا للفتناء.

(١) من الأصل وطع، في م: ما. (٢) من طع، في الأصل وم: الأسولة. (٣) في النسخ الثلاث: تطوع. (٤) أدرجت في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٥) من طع، في الأصل وط: لأنهم. (٦) من طع، في الأصل وم: الفتح والظفر من اجترأ. (٧) أدرج بعدها في الأصل وم: هذا. (٨) من طع، (٩) في النسخ الثلاث في شيء. (١٠) في الأصل وم: يوافيه، في طع: يؤذيه.

ثم فيه نقض على المعتزلة وجهين:

أحدهما: أنه ذكر القتل، وجعل الكفر أكبر منه، ولو أوجب القتل التخليد ما أوجب الكفر لكان فيه التساوي، ولا يكون الكفر أكبر من القتل، فبان أن الكبيرة لا ترجب التخليد ما أوجب الكفر، والله أعلم.

والثاني: قال: والكفر أكبر منه؛ فصيره أكبر، ثم لا يخبره في<sup>(١)</sup> أن يكون بنفسه أو بالكافر أو بالله، ولا يحتمل أن يكون بالكافر؛ لأن فعل الكفر أصغر عنده من فعل الزنى والقتل لأنه يدين بالكفر، ويستحسنه، ويستقبح ذلك، فبان أنه يكبر بنفسه أو بالله. فإن قالوا: بنفسه قيل لهم: لما جاز أن يكون كبره بغير من ينشئه لم لا<sup>(٢)</sup> جاز خلقه بغير من يفعله، أو يكون بالله، وهو قولنا؟

وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ فيه دلالة إثبات رسالة نبينا محمد ﷺ لأنه أخبر أنهم يفعلون كذا، فكان كما قال، فدل أنه إنما عرف ذلك بالله ﷻ.

وقوله: ﴿إِنْ اسْتَغْلَمُوا﴾ ولكن لا يستطيعون أن يرُدُّوكم عن دينكم؛ ففيه إياض الكفرة عن رد هؤلاء إلى دينهم، وأمن هؤلاء عن الرجوع إلى دينهم. وقيل: ﴿إِنْ﴾ بمعنى لو: أي [لو]<sup>(٣)</sup> قدرُوا أن يرُدُّوكم عن دينكم إلى دينهم لفعلُوا؛ أخبر ﷻ عما ودُّوا ﴿إِنْ اسْتَغْلَمُوا﴾ لكن الله بما أكرمهم، وبشرهم من النصر وإظهار الدين لا يستطيعون إلى<sup>(٤)</sup> ذلك؛ أظهر ذلك بقوله: ﴿الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ الآية<sup>(٥)</sup> [المائدة: ٣].

وقوله: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قَاتِلْهُ فَإِنَّكَ بِنِيطَةِ الْأَعْمَالِ بِالْمَوْتِ عَلَى الْكُفْرِ، وَالْعَمَلُ يُحْبِطُ بِالْكَفْرِ دُونَ الْمَوْتِ. والوجه فيه أنه لا يحتمل أن يكون الموت هو سبب إحباط الأعمال بل الكفر نفسه إذا وجد؛ إذ الموت لا صنع فيه للعباد، والكفر فيه لهم اختيار، لم يُجْزِ جعل العمل حبطاً بما لا صنع له فيه؛ دل أن الكفر هو المحبط لا الموت. ولكن ذكر الموت في هذا، لما فيه تمام الحبط والإبطال. ومالم يمض ثرجي له المنفعة بحسابه، لأنه إذا كفر جحد تلك الحسنات، فأبطلها. فإذا أسلم بعد ذلك ندم على جعل ذلك باطلاً، فصار مقابلاً سيناته<sup>(٦)</sup> / ٣٤ - ب/ بحسنات، فهو [حالة إحالة]<sup>(٧)</sup> الانتفاع به كما قال ﷻ ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾؛ أما في الدنيا فذهاب التعظيم والإجلال والثناء الحسن الذي يستوجب بالخير والدين عند الناس، فإذا ارتد عن الإسلام حبط ذلك كله، وصار على أعين الناس أخف من الكلب والخنزير. وأما حبطه في الآخرة فذهاب ثواب أعماله، وكان ما يستوجب المرء من الثواب، إنما يستوجب بما يأتي من الأعمال، ويحضرها<sup>(٨)</sup> عند الله لا بالعمل نفسه، ألا ترى إلى قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثَرَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقوله: ﴿وَمَنْ يَأْتِ بِمُؤْمِنَةٍ﴾ [طه: ٧٥] [فله كذا]<sup>(٩)</sup>؟ دل هذا أن الثواب إنما يستوجب بإحضاره وإتيائه عند الله لا بالعمل نفسه، والله أعلم.

**الآية ٢١٨** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ تضمن قوله: ﴿آمَنُوا﴾ الإيمان بالله والإيمان بجميع ما جاء به الرسل من الرسالات وغيرها.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾؛ الهجرة على وجهين: الهجرة المعروفة التي كانت إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، وهو كقولهم: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَفَقًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية [النساء: ١٠٠]. ثم روي عن رسول الله ﷺ [أنه قال]<sup>(١٠)</sup>: «لا هجرة بعد فتح مكة» [النسائي: ١٤٦/٧].

(١) في النسخ الثلاث: من. (٢) من م، في ط: ينشئه لما لا، في الأصل: يشيته لم لا. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في م وط: على. (٥) أدرج في ط: تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٦) في النسخ الثلاث: لسيناته. (٧) في الأصل وم: حالة، في ط: حالة الإحالة. (٨) في ط: ويحضره. (٩) في ط: تنمة الآيتين: ٧٥ و ٧٦. (١٠) من ط، في م: قال، ساقطة من الأصل.

والهجرة [الثانية: هجرة<sup>(١)</sup>] الآثام والأجرام، فهي لا ترتفع أبداً. وقال الحسن: (في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي بالعداوة منه لمن كفر بالله)، وقال أبو بكر [الصدِّيق<sup>(٢)</sup>]: (أن يهجر قومه وداره، ويخرج لله).

وقوله: ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ المجاهدة تكون على وجوه: مجاهدة العدو ومجاهدة الشيطان ومجاهدة النفس [وقوله<sup>(٣)</sup>]: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ فيه دلالة على أن الذي يحقُّ رجاءه بعمل ما ذكر الله<sup>(٤)</sup>. وقوله: ﴿وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ يحتمل وجهين: الرحمة الجنة، والرحمة المغفرة.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ لما كان منهم من التقصير فيما ذكر من المجاهدة والمهاجرة.

**الآية ٢١٩** وقوله تعالى: ﴿يَتْلُوكَ غَرَبَ الْخَمْرِ وَالنَّيِّبِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بعد الحرمة ﴿وَمَنْعُ النَّاسِ﴾ قبل الحرمة ﴿وَأَشْهُمًا﴾ بعد الحرمة ﴿أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ قبل التحريم، والمنفعة: في الميسر: بعضهم يتنفع به، وبعضهم يخسر، وهو القمار؛ وذلك أن نفراً كانوا يشترون الجزور، فيجعلون لكل رجلٍ منهم سهماً، ثم يفترون، فمن خرج سهمه بُرئ من الشمن حتى يبقى آخر رجلٍ، فيكون ثمن الجزور عليه وحده، ولا حق له في الجزور، ويقنسم<sup>(٥)</sup> الجزور بقيتهم، وقيل: تقسم<sup>(٦)</sup> بين الفقراء، فذلك الميسر.

ثم قال: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ في ركوبهما، لأن فيها ترك الصلاة وترك ذكر الله وركوب المحارم والفواحش. ثم قال: ﴿وَمَنْعُ النَّاسِ﴾ يعني التجارة واللذة والربح. ثم اختلف فيه؛ قال قوم: إن الخمر محرمة بهذه الآية حيث قال: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، والإثم محرّم بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال قوم: لم تحرم بهذه الآية إذ فيها ذكر النفع، ولكن حرمت بقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾ [المائدة: ٩٠] والرجس محرّم، وقال [الله تعالى<sup>(٧)</sup>]: ﴿مَنْ عَلَيَّ الْبَيْتُ﴾ [المائدة: ٩٠] وعمل الشيطان محرّم. ثم أخبر أنه ﴿يُوقِعُ بَيْنَكُمْ الْمَدَافِعَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالنَّيِّبِ وَيَصْذِكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١]. وذلك كله محرّم.

والأصل عندنا في هذا أنهم أجمعوا على حرمة الميسر مع ما كان فيه من المنافع للفقراء وأهل الحاجة والمعونة لهم؛ لأنهم كانوا يقنسمون على الفقراء. فإذا حرّم الله هذا ثبت أن المقرون به أحق في الحرمة مع ما فيه من الضرر الذي ذكرنا، والله أعلم.

وقال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله: ﴿يَتْلُوكَ غَرَبَ الْخَمْرِ وَالنَّيِّبِ﴾ ولم يبيّن في السؤال أنه عن أي [أمرٍ منهما]<sup>(٨)</sup> كان السؤال؟ وأمكن استخراج حقيقة ذلك عن الجواب بقوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾؛ كأن السؤال كان عما فيهما؟ فقال: فيهما كذلك. وعلى ذلك قوله: ﴿يَتْلُوكَ غَرَبَ الْخَمْرِ وَالنَّيِّبِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] كأن السؤال عما يعمل في [أموال] البتامي<sup>(٩)</sup> من المخالطة وأنواع المصالح، وكذلك قوله: ﴿يَتْلُوكَ غَرَبَ الْخَمْرِ وَالنَّيِّبِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] كأنه سأل<sup>(١٠)</sup> عن غشيان في المحيض؛ إذ في ذلك جرى الجواب، لم يبيّن في السؤال إما في الجواب دليله أو لما كان الذين سألوا معروفين يوصل بهم إلى حقيقة ذلك، والله أعلم.

وقيل: هذه الآية تدل على حرمتها بما قال: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْإِثْمَ﴾ [الأعراف: ٣٣] ثبت أن الإثم محرّم. وأكثر السلف على أن الحرمة فيهما ليست بهذه الآية لكن بقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾ [المائدة: ٩٠].

وقوله: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ يبلغ أمر الشرب والميسر إلى ما يكون ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ من نحو ما بين عند السكر والميسر في سورة المائدة [الآية: ٩٥] من وقوع العداوة والبغضاء والصد<sup>(١١)</sup> عما ذكر، وفيهما ﴿وَمَنْعُ النَّاسِ﴾ في ذلك الوقت

(١) من طع وم. (٢) من طع. (٣) من طع. (٤) من طع. (٥) من م، في الأصل وطع: وتقسيم. (٦) في النسخ الثلاث: يقسم. (٧) من طع. (٨) في النسخ الثلاث: أمرهما. (٩) من طع، في الأصل وم: أموالهم. (١٠) في النسخ الثلاث: قال. (١١) من طع، في الأصل وم: وصد.

بوجوده: أما في الخمر فإلى<sup>(١)</sup> أن يسكر، وفي التجارة فيها، وفي الميسر لما كان يفرق ما فيه ذلك على الفقراء وما فيه على التجارة ونحو ذلك. وعلى التأويل الأول يخرج قوله: ﴿قَدْ فِيهَاكُمْ أَكْثَرُ حَرِّمْ﴾ أي في الشرب والعمل إذ حرماً ﴿وَمَنْعُ لِلتَّائِبِ﴾ قبل أن يحرمها، والله أعلم.

ثم الذي علينا أن نعرف حرمتهما اليوم، إن كانت في هذه الآية أو<sup>(٢)</sup> لم تكن، فنهي الإنشاع بهما [وتحذير ذلك]<sup>(٣)</sup>؛ وقد بين الله الكافي من ذلك في سورة المائدة [الآيتين ٩٠ و ٩١]، وجاءت الآثار في تحريمهما على ما في الميسر من الخطر والجهالة، كذلك<sup>(٤)</sup> جاءت الآثار على كون أمثالها في حكم الربا، وفي حكم الخمر ما لا يتخذ للمنافع، وإنما يتخذ للهيء والطرب، وكل ذلك مما نهينا عنه، مع ما في ذلك من ذهاب العقل الذي هو أعز ما في البشر وغلبة السوء في أهله. فحقيق لمن عقل اتقاؤه، لو كان حلالاً، لما في ذلك من التبذير<sup>(٥)</sup>، فكيف وقد ظهرت الحرمة؟

ثم كان معلوماً علّة حرمة الخمر إذا سكر منها الشارب، ثم جاء به القرآن، وليست تلك العلّة في شرب القليل منه، فلم يلحق بحق القليل غيرها، وألحق بالكثير كل شراب يعمل [ذلك العمل]<sup>(٦)</sup> لما فيه المعنى الذي ذكر، إذ كانت الخمر لا تتخذ في المتعارف للمصالح وأنواع المنافع، بل تتخذ لما ذكرت من اللهيء والطرب، ولا يستعمل شربها إلا المعروفون بالفسق، فتكون حرمة الخمر لعينها لا لما ذكرت من قصد العواقب بها، وكل جوهر لا يتخذ، لا يقصد بأخاذه ذلك، فهو محرم بعينه، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْغَنَاءُ﴾ وهو الفضل عن القوت؛ وذلك أن أهل الزروع كانوا يتصدقون بما<sup>(٧)</sup> يفضل عن قوت سنة، وأهل الغلات يتصدقون بما<sup>(٨)</sup> يفضل عن قوت الشهر، وأهل الحرف والأعمال يتصدقون بما يفضل عن قوت يوم، ثم نسخ ذلك بما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «الزكاة نسخت كل صدقة كانت، وصوم رمضان نسخ كل صوم كان، والأضحية نسخت كل دم كانت» [الدارقطني: ٤٧٠٢]، فإن ثبت هذا فهو ما ذكرنا، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(٩)</sup> قال: (كان هذا قبل أن تفرض الصدقة؛ دليل ذلك ظهور أموال كثيرة لأهلها في الصحابة [رضوان الله عليهم أجمعين]<sup>(١٠)</sup> إلى يومنا، لم يخرجوا من أملاكهم، ولا أنكر / ٣٥ - ١ / عليهم، فثبت أن الأمر في ذلك منسوخ أو هو على الإزب بقوله<sup>(١١)</sup> تعالى: ﴿كَذَلِكَ يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون﴾.

**الآية ٢٢٠** [وقوله تعالى]<sup>(١٢)</sup>: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾؛ قيل: أما في الدنيا فتعلمون أنها دار بلاء وفناء، وأما الآخرة [فهي]<sup>(١٣)</sup> دار جزاء وبقاء [فتفكرون، فتعلمون]<sup>(١٤)</sup> الباقية منهما. وقال الحسن: (إي والله! ومن تفكر فيهما ليعلم أن الدنيا دار بلاء، وأن الآخرة دار بقاء)، وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]<sup>(١٥)</sup>: ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (يعني في زوال الدنيا وفنائها)<sup>(١٦)</sup> إقبال الآخرة وبقائها، بل يعلم بالتفكير أن الدنيا للزوال، وأنها<sup>(١٧)</sup> هي للزود لدار القرار، فيصرف سعيه إلى التقديم وجهده في فكاك رقبته وإعتاقها، ولا قوة إلا بالله.

وفي قوله: ﴿كَذَلِكَ يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون﴾ دلالة جواز تأخير البيان لأنه أمر بالتفكير والتدبر، وجعل لهم عند التفكير الوصول إلى المراد في الخطاب، فدل أنه يتأخر عن وقت قرع الخطاب السمع.

وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ كان في السؤال إضماراً لأنه قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ ولم يبين في أي حكم، وإضماره، والله أعلم، أن يقال: يسألونك عن مخالطة اليتامى؛ يبين ذلك قوله: ﴿وَأَنْ تَحَاطُّوهُمْ فَأَخَوْنَكُمْ﴾ أن السؤال كان عن المخالطة، وكذلك قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ولم يبين في أي حكم،

(١) الفاء ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع، في الأصل وم: إذ. (٣) في النسخ الثلاث: ويحذر لك. (٤) في النسخ الثلاث: التي. (٥) من طع وم، في الأصل: التدبر. (٦) ساقطة من طع. (٧) في النسخ الثلاث: ما. (٨) في النسخ الثلاث: ما. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) من طع، في الأصل وم: رضي الله عنه. (١١) في النسخ الثلاث: وقوله. (١٢) من طع. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٤) من طع، في الأصل وم: فتعرفوا. (١٥) ساقطة من النسخ الثلاث، وأدرج فيها بعد ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾: قال. (١٦) من طع، في الأصل وم: زوالها وبقائها. (١٧) في النسخ الثلاث: علم أنها.

فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَسْأَلُونَكَ عَنْ شَرْبِ الْخَمْرِ وَالْعَمَلِ بِالْقَمَارِ وَالْمَيْسِرِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿قَدْ فِيهَا إِنْتُمْ كَبِيرٌ﴾؛ دَلَّ قَوْلُهُ: ﴿قَدْ فِيهَا إِنْتُمْ كَبِيرٌ﴾ أَنَّ السُّؤَالَ كَانَ عَنِ شَرْبِ الْخَمْرِ وَالْعَمَلِ بِالْمَيْسِرِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ، وَفِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ: أَنْ يَكُونَ فِي الْجَوَابِ بَيَانُ السُّؤَالِ أَنَّهُ تَمَّ كَانَ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي السُّؤَالِ كَقَوْلِهِ: ﴿بَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ دَلَّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْفُتْيَا أَنَّ الْإِسْتِفْتَاءَ كَانَ عَنِ الْمَيْسِرِ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمُّ النِّسَاءَ الَّذِي لَا تُوَفُّوهُنَّ مَا كَتَبَ لَهُنَّ﴾ [إلى قوله]<sup>(٢)</sup> ﴿وَأَنْتُمْ تَقْرَأُوا لِيَتَمَّى الْإِنشَاءَ﴾ [النساء: ١٢٧] دَلَّ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ تَقْرَأُوا لِيَتَمَّى الْإِنشَاءَ﴾<sup>(٣)</sup> أَنَّ السُّؤَالَ كَانَ عَنِ النِّسَاءِ الْيَتَامَى، وَهَذَا جَائِزٌ. وَرَبَّمَا يَخْرُجُ الْجَوَابُ عَلَى إِثْرِ نَوَازِلٍ، فَيُعَرَفُ مَرَادُهُ بِالنَّوَازِلِ دُونَ ذِكْرِ السُّؤَالِ.

ثُمَّ السُّؤَالُ يَحْتَمِلُ وَجْهًا<sup>(٤)</sup>: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنِ مُخَالَطَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ جَمِيعًا بِقَوْلِهِ: ﴿قَدْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ حَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ فَإِنَّمَا حَمَلُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى سَوَالِ الْمُخَالَطَةِ مَا قِيلَ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [إلى قوله] ﴿سَعِيرًا﴾<sup>(٥)</sup> [النساء: ١٠] وَقَوْلُهُ: ﴿فَاقْضُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ [النساء: ٦]<sup>(٦)</sup> أَشْفَقَ الْمَسْلُومُونَ مِنْ مُخَالَطَةِ الْيَتَامَى، فَعَزَّلُوا لَهُمْ بَيْتًا، وَعَزَّلُوا طَعَامَهُمْ وَخَدَمَهُمْ وَثِيَابَهُمْ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ الْآيَةُ.

وَفِي الْآيَةِ دَلِيلُ جَوَازِ الْمُتَاهِدَاتِ وَالْمُوَكَالَاتِ فِي الْأَسْفَارِ وَغَيْرِهَا حِينَ أَبَاحَ لَهُمُ الْمُخَالَطَةَ بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى، فَإِذَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ مَالُ الصَّغَارِ مِنَ الْيَتَامَى فَاحْتِمَالُهُ فِي مَالِ الْكَبِيرِ أَشَدُّ؛ إِذْ مَالُ الْكَبِيرِ يَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ وَالْإِذْنَ، وَمَالُ الصَّغِيرِ لَا. وَفِي الْآيَةِ دَلِيلُ جَوَازِ الْقَلِيلِ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْيَسِيرِ مِنْهُ فِي مِلْكِ الصَّغِيرِ وَاحْتِمَالِهِ ذَلِكَ. ذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ أَبَاحَ لَهُمُ الْمُخَالَطَةَ مَعَ الْيَتَامَى عَلَى الْعِلْمِ فِي الْإِسْتِفْاءِ مِبلغَ الْكَبِيرِ، بَلْ يَقْصُرُ عَنْهُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ عِلَّةَ الرِّبَا لَيْسَ هُوَ الْأَكْلُ، عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ النَّاسِ، وَلَكِنْ هُوَ الْكَيْلُ وَالْوِزْنُ، لِأَنَّهُ أَبَاحَ لَهُمُ الْمُخَالَطَةَ فِي الْمَأْكُولِ مِنَ الطَّعَامِ وَالْمَشْرُوبِ مِنَ الشَّرَابِ عَلَى غَيْرِ كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ، عَلَى الْعِلْمِ قَصُورَ الصَّغِيرِ عَنِ الْإِسْتِفْاءِ قَدَّرَ الْكَبِيرَ وَبَلُوغَهُ. فَلَوْ كَانَ [عِلَّتُهُ الْأَكْلُ لَكَانَ]<sup>(٧)</sup> يُبِيحُ لَهُمْ أَكْلَ الرِّبَا، فَدَلَّ أَنْ عِلَّتَهُ لَيْسَ الْأَكْلُ وَلَكِنْ هِيَ الْفَضْلُ عَنِ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ فِي الْجِنْسِ.

وَفِيهِ دَلِيلُ جَوَازِ بَيْعِ التَّمْرَةِ بِالتَّمْرَتَيْنِ لَخُرُوجِهِ عَنِ الْكَيْلِ، وَهَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ خَرَجَ عَنِ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ لَتَرِكِ النَّاسِ مُكَابَلَتَهُ وَمَوَازِنَتَهُ، وَإِنْ كَانَ كَيْلِيًّا يَجُوزُ بَيْعُ وَاحِدٍ بِأُخْرَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يُوَدَّبَ الرَّجُلُ الْيَتِيمَ بِمَا هُوَ صَاحِبٌ لَهُ، وَذَلِكَ كَمَا يُودَّبُ وَلَدُهُ، وَأَنْ يُعَلِّمَهُ بِمَا فِيهِ الْإِغْتِيَادُ لِحِمَايَةِ الْأَخْلَاقِ وَالتَّوَسُّعِ كَمَا أُمِرَ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعًا وَالضَّرْبَ عَلَيْهَا إِذَا بَلَغَ عَشْرًا إِغْتِيَادًا. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُويَ فِي الْخَبَرِ: «شَرُّ النَّاسِ الَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَيَشْرَبُ، وَفِي الْمُخَالَطَةِ: التَّخَلُّقُ بِالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ. وَفِي تَرْكِهَا: التَّخَلُّقُ بِالْأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ وَالْإِغْتِيَادُ بِعَادَةِ السُّوءِ»؟.

وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ حَيْرٌ﴾ فِيهِ دَلِيلُ إِضْمَارٍ، وَهُوَ طَلَبُ الصَّلَاحِ لَهُمْ: إِنَّمَا بِالتَّوَلَّى لَهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ وَالنَّظَرِ لَهُمْ بِمَا يَعْقُبُ نَفْعًا لَهُمْ، أَوْ طَلَبُ التَّخَلُّقِ بِالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ وَالْإِغْتِيَادِ بِالعَادَةِ الْمَحْمُودَةِ. فَذَلِكَ إِصْلَاحٌ خَيْرٌ بِطَلَبِكُمْ الصَّلَاحَ لَهُمْ، أَوْ خَيْرٌ لَهُمْ بِمَا يَعُودُ نَفْعٌ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ، وَإِلَّا فظاهرُ الصَّلَاحِ حَسَنٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِمْ بِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَلَى طَلَبِ النِّفَعِ وَالنَّظَرِ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ فِيهِ دَلِيلُ التَّرغِيبِ كَقَوْلِهِ: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَمَنْ

(١) مِنْ طَعِ وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٢) فِي طَعِ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ عَنْ تَكْفِيرِ الْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ﴾. (٣) مِنْ طَعِ وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَجْهَيْنِ. (٥) فِي طَعِ: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيُّمُونَكَ سَعِيرًا﴾، فِي م: إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سَعِيرًا﴾ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) مِنْ طَعِ، فِي الْأَصْلِ: عَلَيْهِ الْأَكْلُ كَانَ، فِي م: عَلَيْهِ الْأَكْلُ لَكَانَ.

﴿لَا تُخَوِّنُكُمْ فِي الَّذِينَ وَمَوَالِيكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [الأحزاب: ٥] رَغَبُهُمْ ۖ بِمَا أَخْبَرَ أَنَّهُمْ ﴿لَا تُخَوِّنُكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ بطلب الصلاح والنظر والنفع لهم؛ إذ تستوجب بعضهم قِبَل بعض المعونة لهم والحفظ والصلاح كقوله: ﴿إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْنَا﴾ [الحجرات: ١٠]؛ دَلَّ قوله: ﴿لَا تُخَوِّنُكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ [الأحزاب: ٥] على أَنَّ الصغير قد ينفع<sup>(٢)</sup> والذِي فِي الدين، ويجوز<sup>(٣)</sup> منهم التَّذَيُّنُ إِذَا عَقَلُوهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا بَلَّغُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[ثم أَرَعَدَهُمْ ۖ [بقوله]<sup>(٤)</sup>: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ أَي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَعْلَمُ طَالِبَ النِّفَعِ وَالنَّظَرِ لَهُمْ مِنْ طَالِبِ الْفَسَادِ وَالْإِسْرَافِ فِي أُمُورِهِمْ؟

[وقوله]<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ﴾ قِيلَ: يُضَيِّقُ عَلَيْكُمْ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ بِالْمَخَالِطَةِ مَعَهُمْ، وَقِيلَ: لَا تَمُكُّكُمْ فَلَمْ يَرْضَ لَكُمْ بِالْمَخَالِطَةِ، وَقِيلَ: لَا خَرَجَكُمْ، وَهُوَ وَاحِدٌ. وَأَصْلُ الْعَنْتِ الْإِثْمُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] يَعْنِي إِنْثَمُّ.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فِيهِ وَعِيدٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٦)</sup>.

**الآية ٢٢١** وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنُ﴾ اِخْتَلَفَ [أَهْلُ التَّأْوِيلِ]<sup>(٧)</sup>. فِي تَأْوِيلِ [هَذِهِ] الْآيَةِ؛ فَقَالَ قَائِلُونَ: الْحَظَرُ عَلَى كُلِّ مُشْرِكٍ وَمُشْرِكَةٍ كِتَابِيًّا أَوْ غَيْرِ كِتَابِيٍّ، ثُمَّ نَسَخَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]؛ فَالْإِمَاءُ عَلَى الْحَظَرِ لِأَنَّهُ إِنْمَا اسْتَنْتَى الْحَرَائِرَ دُونَ الْإِمَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾.

وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ عَلَى الْمُشْرَكَاتِ خَاصَّةً دُونَ الْكِتَابِيَّاتِ، وَالْكِتَابِيَّاتُ مُسْتَنْتَبَاتٌ، فَدَخَلَتْ كُلُّ كِتَابِيَّةٍ: حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةٌ [تَحْتَ الْإِسْتِثْنَاءِ]<sup>(٨)</sup> لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ عَنْ جَمَلَةِ الْأَدْيَانِ سَوَى دِينِ الْكِتَابِيَّاتِ لَمْ يَحْتَمِلْ دُخُولَ بَعْضِ أَهْلِ ذَلِكَ الدِّينِ دُونَ بَعْضٍ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ فَجَعَلَ الْأَمَّةَ الْمُؤْمِنَةَ خَيْرًا بِالنِّكَاحِ مِنَ الْمُشْرِكَةِ، وَمِنْ قَوْلِهِ: أَنَّهُ<sup>(٩)</sup> بِالْقُدْرَةِ عَلَى طَوْلِ الْحُرَّةِ الْكَافِرَةِ لَا يُبَاحُ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْمُؤْمِنَةِ، فَبَانَ أَنَّ مَوْقِعَ الْآيَةِ لَيْسَ عَلَى التَّنَاسُخِ عَلَى مَا يَقُولُهُ: عَلَى [أَنَّ]<sup>(١٠)</sup> الْإِمَاءَ يَدْخُلْنَ تَحْتَ قَوْلِهِ ۖ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ [دَلِيلُهُ]<sup>(١١)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنَّ إِلَى يَدَيْهِمْ أَصْلَابُكُمْ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ فَتَبَيَّنَّ سَعْفُهَا﴾ [النساء: ٢٥]، فَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ قَدْ يَتَعَقَّقْنَ، فَيَسْتَوْجِبْنَ اسْمَ الْإِحْصَانِ، وَقَدْ جَعَلَ شَرْطَ الْجِلِّ هُوَ ذِكْرُ الْإِحْصَانِ، وَقَوْلُهُ أَيْضاً: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَكُمْ عَلَى إِلْفَةٍ إِنْ أَرَدْتُمْ مَخَصَّنًا﴾ [النور: ٣٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] مُسْتَنْتَبَاً<sup>(١٢)</sup> الْإِمَاءَ مِنْ جَمَلَةِ الْمُحْصَنَاتِ، دَلَّ أَنَّهُمْ دَخَلْنَ فِي الْخَطَابِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى أَنَّهُمْ جِلٌّ لَنَا بِالسَّبِي، وَكُلُّ مَذْكُورٍ فِي الْكِتَابِ يَسْتَوِي الْجِلُّ فِيهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْعَدُوِّ؛ فَإِذَا أُبِيحَ لَنَا تَزْوِيجُ الْمَسِيئَاتِ مِنْهُنَّ بِالْحَرَائِرِ ثَبَتَ أَنَّهُ مُحْكَمٌ بِحُكْمِهِمْ فِي النِّكَاحِ، فَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ أَبْطَلَ نِكَاحَ الْإِمَاءِ، إِذْ ثَبَتَ أَنَّ الْآيَةَ بِخِلَافِ مَا قَالَ، وَيَا لِلَّهِ التَّوْفِيقِ.

ثُمَّ الْآيَةُ تَضَمَّنَتْ أَحْكَامًا:

أَحَدُهَا<sup>(١٣)</sup>: أَنَّ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ الْمَنَاهِي بِحَقِّ<sup>(١٤)</sup> النَّهْيِ، لَا تَرْجُبُ الْحَرَمَةَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْآيَةَ كَيْفَ كَانَ حَمْلُهَا عَلَى الْخُصُوصِ فِي بَعْضِ أَحَقِّ وَالْعُمُومِ فِي بَعْضٍ، وَمَخْرُجُ الْخَطَائِيَيْنِ وَاحِدٌ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ فِي الْآيَةِ ذِكْرَ الْمَنْعِ لَعَلِّ، وَهُوَ الدَّعْوَةُ إِلَى النَّارِ، فَكَيْفَ لَمْ يَلْزَمْ حِفْظُ مَا لِأَجْلِهِ وَجَبَتْ الْحَرَمَةُ عَلَى وَجُودِهِ؟ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ / ٣٥ - ب/ أَنَّ يَحْفَظُ الْأَحْكَامَ بِالْعِلَلِ، مَا دَامَتْ تَوْجَدُ الْعِلْلُ.

(١) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تُخَوِّنُكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ مَدْرَجَةٌ فِيهِمَا فِي آخِرِ تَفْسِيرِ الْآيَةِ بَعْدَ الْعِبَارَةِ: فِيهِ وَعِيدٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
(٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: يَبْقَى. (٣) يَجُوزُ: يُسْتَقْبَلُ. (٤) مِنْ ط ع وَم. (٥) مِنْ ط ع. (٦) أَدْرَجْتَ فِي الْأَصْلِ وَم: بَعْدَ الْعِبَارَةِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَلَى طَلَبِ النَّفْعِ وَالنَّظَرِ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (٧) مِنْ ط ع. (٨) مِنْ ط ع. (٩) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: آيَةٌ. (١٠) مِنْ ط ع وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١١) مِنْ ط ع وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: مُسْتَنْتَبَاً. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: مِنْهَا. (١٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: بَحِثْ.



والرابع: البيان في تولي النكاح، إذ للأولياء خرج الخطاب بقوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يَؤْمِنُوا﴾.

وأما قولنا في النهي فإن النهي يوجب الإنهاء، ولكن لا يوجب الحرمة إلا بدليل يقوم على مراد الحرمة في النهي، لما رأينا من المناهي كثيرة لم توجب الحرمة. فلو كان نفس النهي موجباً لذلك لوجب أن يوجب في كل ذلك، فلما لم يوجب ذلك دل أن نفسه، لا يوجب الحرمة، ولكن الدليل، هو الموجب للحرمة.

وأما قولهم وسؤالهم عن الخصوص والعموم فذلك جائز عندنا: خروج الآية على العموم يعقل بها الخصوص، وهو كثير في القرآن مما لا يحتاج إلى ذكره وشرحه؛ ومن ذلك قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾ [المائدة: ١٢] عقل إيجاب تعظيم الرسل والأنبياء والإيمان لهم على العموم وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة في حق البعض دون البعض<sup>(١)</sup>، وكذا قوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠] فالتخلف غير موجود في بعض الأحيان<sup>(٢)</sup>، وإن حق النهي عن الرغبة عن نفسه أخذ الجميع، فعلى ذلك ههنا يجوز خروجه عاماً يخص بالعقول.

وأما قولهم: وجوب الحكمة لعل، وهو الدعاء إلى النار فله وجهان:

أحدهما: أن الكتابي أقر بكتاب، يفور على إلزام الدين بالدعاء إليه، ففيه رجاء الإسلام، وغيرهم من أهل الشرك لا طمع بمثله.

والثاني: أن علة الحظر قوله: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ والزوجات لا يدعون أزواجهن إلى ذلك، بل الأزواج هم الأصل في الدعاء، وهم الأمراء [على<sup>(٣)</sup>] الزوجات، والزوجات بين الأتباع للأزواج والمذلللات في أيديهم، لذلك أبيع.

ثم الأصل بأن النكاح جعل لأمرين: إما لإبقاء النسل وإما للتحصين والتعفف عن السفاح، ثم قد ينكح من لا نسل فيه، فما بقي إلا وجه المنع عن السفاح. ثم الدعاء إلى النار أعظم من السفاح، بهذا لم يبيح النكاح.

ثم الدلالة على تخصيصها وجهان:

أحدهما: قول<sup>(٤)</sup> الخصوم بالنسخ: إنه ورد على بعض دون بعض، وما ذلك إلا الخصوص.

والثاني: أن ذكر ذلك في الكتابيات لم يجر بحيث إظهار ما يحل وما يحرم، إذ شرط نكاحهن إنما هو عند المعجز عن الحرائر، فجرى الذكر فيهن، إذ هن الأصل في عقود النكاح، وإن الإماء ذخيلات في حق النكاح، وإنما جرى الذكر في جلهن<sup>(٥)</sup> بملك اليمين. لذلك ترك ذكرهن مع ما يجوز دخول الإماء في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥] لما<sup>(٦)</sup> أوجب لهن العفة والتحصن بقوله: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ إِيَّاهُنَّ فَأْتِيْنَ بِنِكَاحٍ قَلِيلٍ يَضْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَابِ﴾ [النساء: ٢٥] ويقول: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥].

والثاني: أن ذكر ذلك في الكتابيات لم يجر بحيث إظهار ما يحل وما يحرم، إذ شرط نكاحهن إنما هو عند المعجز عن الحرائر، فجرى الذكر فيهن، إذ هن الأصل في عقود النكاح، وإن الإماء ذخيلات في حق النكاح، وإنما جرى الذكر في جلهن<sup>(٥)</sup> بملك اليمين. لذلك ترك ذكرهن مع ما يجوز دخول الإماء في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥] لما<sup>(٦)</sup> أوجب لهن العفة والتحصن بقوله: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ إِيَّاهُنَّ فَأْتِيْنَ بِنِكَاحٍ قَلِيلٍ يَضْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَابِ﴾ [النساء: ٢٥] ويقول: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥].

وأما قولهم: خاطب الأولياء [في النهي بقوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، وخاطب<sup>(٧)</sup> الأولياء أيضاً في الأمر بالنكاح الأياشي بقوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَّامَ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، فدل أن [شهادة<sup>(٨)</sup>] الولي شرط في جواز النكاح.

فجوابنا أنه إنما خاطب الأولياء في النهي عن النكاح لما العرف في الأمة ألا يتولى النساء بأنفسهن، بل الأولياء هم الذين يتولون عليهن النكاح برضاهن وأمرهن وتديبرهن، لذلك خرج الخطاب للأولياء مع ما ليس في تخصيص الخطاب دليل إخراج النساء عن ولاية النكاح.

(١) من طع. (٢) من طع وم، في الأصل: لكل وبعضها للخاص. (٣) ساقطة من طع. (٤) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٥) من طع وم، في الأصل: قوم. (٦) في طع: حلمهن. (٧) من طع، في الأصل وم: لا. (٨) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث.

ألا ترى أنه ذكر في الآية الصلاح بقوله: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [النور: ٢٢]، لم يصِرْ ذلك شرطاً في الجواز؟ فعلى ذلك الأول، وهذا يدل أيضاً على أن ليس في تخصيص المحصنات من الكتابيات حظر نكاح الإماميهن. والثاني أن قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، يحتمل أن يكون في الصغار خاصة؛ نهى الأولياء عن تزويج الصغار من المسلمين والمشركات من غير الكتابيات. فإذا كان محتملاً ما ذكرنا لم يكن لمخالفتنا الإختجاج به علينا في إبطال نكاح المرأة نفسها دون وليها، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ اختلف في تأويله: قال قوم هو في غير الكتابيات؛ يبين ذلك قوله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥] فنسق الكتابيات بالإحلال على ما لم تختلف أحوال الجلل من أول الإسلام إلى الأبد، ولا من قبل<sup>(١)</sup> ذلك، نحو الطيبات من الطعام من طعام المؤمنين وأهل الكتاب، ونحو المحصنات من المؤمنات، ومثله الكتابيات؛ إذ يسبق نكاحهن على من ذكر. ولو كان التأويل هذا كانت الآية نطقاً بالآل تنكحوا المشركات غير الكتابيات، فلا يكون في الآية تحريم الإماميهن من أهل الكتاب ولا النهي عن ذلك، وإنما يعرف أن كان يجوز أو لا بدليل آخر سوى هذه الآية.

فإن قيل: على ذلك لم لا كانت آية الإحلال في التخصيص بذكر المحصنات دليلاً على حرمة نكاح الإماميهن؟ قيل: يكون الجواب لأوجه:

أحدها: أن ذكر الجلل في حال لا يدل على الحرمة في غيرها، كذلك ذكر الجلل في صنف لا يدل على حرمة في غيره، ولو كان ذا يدل لكان يجيء أن يكون حكم ما لا يرُد فيه السمع مخالفاً لما يرُد فيه، وذلك فاسد؛ إذ السمع هو دليل الحكم في ما لسمع فيه بالمعنى الذي ضمن فيه، والله أعلم. وأيضاً ذلك قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥]، ثم هن يخللن، وإن لم يؤتوا أجورهن، فمثله الأول.

والثاني: أنه مسوق على مثله في المؤمنات، ثم لم يكن ذلك في المؤمنات على تحريم الإماميهن، فمثله في الكتابيات. فإن قيل: لم يبين في إماء المؤمنات؟ قيل لهن: لم يزعم أحد أن ذلك على نسخ هذه الآية، ثبت أنه ليس في الذكر في المحصنات تحريم الغير، فكذلك في المنسوق على ذلك مع ما لو كان في مثل هذا لكان في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، إذ وقع على غير الكتابيات دليل على الإحلال، فيكون ذكر الحرمة في نوع دليل الجلل في غيره<sup>(٢)</sup> على مثل ذكر الجلل في نوع، وفي ذلك تناقض الأدلة، والله أعلم.

وجه آخر: أن المحصنات يحتمل أن يريد به العفاف وأهل الصلاح، والإماء قد يستحققن هذا الاسم كقوله: ﴿فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَمَنْ أَتَيْتَ بِمَنْجَشَةٍ مَقْتَبَةٍ﴾ [النساء: ٢٥] وقوله: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَوِّمَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥] وقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> [النساء: ٢٤]، وإذا استحققن الاسم فهن في الآية حتى يظهر الإخراج، والله أعلم.

وبعد فإنا نقول: أكثر ما في ذلك أن يكون في ذلك النهي عن تزويج الإماميهن من أهل الكتاب، فإن النهي في ذلك لا يدل على الحرمة لأنه معلوم المعنى الذي له يقع النهي عن نكاح الإماميهن: أنه لِمَكَانِ رُقَى الأولاد ولمكان مخالطة الإماميهن الرجال وخلوتهم بالمولى، وذلك مما ينفر عنه الطباع، ثم كانت النساء الزانيات، جميع ذلك فيهن موجود، والنهي قائم، وقد يلحق أولادهن أعظم الشين الذي يصفى على الرُقَى. ثم لم يمنع النهي جواز نكاحهن بما هو نهى بفار الطباع، لا معنى له في ذلك له بكون الحرمة، فمثله أمر الإماميهن، والله الموفق.

ثم دليل جلهن أن كل امرأة حرمت لنفسها؛ فسواء وجه الجلل بهن في ملك اليمين والنكاح، وكل امرأة كانت حرمتها بالحق فيختلف فيها المُلْكَان؛ فإذا كانت هذه محللة بملك اليمين ثبت أنها لم تُحرَّم لنفسها، فهي تجل بالنكاح كما تجل بملك اليمين. على هذا الأصل أمر المجوسيات والمحارم ونحوها، والله أعلم.

(١) ساقطة من طع. (٢) من طع، في الأصل وم: غير. (٣) أدرجت في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة.

وقال قوم: الآية في جميع المشركات والكتابات، ثم نسخت الكتابات بالآية التي في سورة المائدة<sup>(١)</sup>، وكان النسخ بشرط الإحصان، فبقيت الإمامة على الحرمة؛ دليل ذلك وجهان:

أحدهما: قوله: ﴿وَلَا تُكِبُّوا الشُّرِكِينَ﴾ إنه يدخل في ذلك الكتابي وغيره، فكذا في الأول.

والثاني: قوله: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ / ٣٦ - / الآية؛ إن الكتابي مشرك في الحقيقة، إذ هو بما لا يغفر، والكتابي في الدعاء إليها وغيره سواء، فلذلك كان على ما ذكرت.

فنحن نقول في ذلك، وبالله التوفيق: ليس في ما ذكر دليل على ما ادعى؛ لأنه جائز خروج آية واحدة في أمرين، يختلف موقعهما من الخصوص والعموم بالدليل ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾<sup>(٢)</sup> الآية [التوبة: ١١٩]؛ أنه قد يجوز التخلف عنه لعذر، ولا تجوز الرغبة عنه بحال. وقال في قوله: ﴿لَيْنَ أَمْسَمُ الْمَكْلُوفَ وَأَتَيْتُمُ الرِّكَوَّةَ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> [المائدة: ١٢]، أن ليس كل ذلك مما يقتضي عموم الخلق، وإن كان الظاهر في الكل بالمخرج واحداً<sup>(٤)</sup>. ثم ما ذكرت من الآية دليل الفصل.

والثاني أنه يجوز أن تكون الآية في غير أهل الكتاب؛ دليل ذلك الأمر بالمعروف من التفريق في التسمية، وإن كانوا في الشرك مجتمعين؛ قال الله تعالى: ﴿مَا يَدْعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الشُّرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالشُّرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [الآية: ٥]<sup>(٥)</sup> [البينة: ٦]، وغير ذلك مما فضل الله بينهم في النسبة، وإن كانوا في حقيقة الشرك مجتمعين؛ فجائز أن تكون الآية على ذلك، ثم حرم تزويج المسلمين من أهل الكتاب، لا بهذه الآية، ولكن بغيرها من الأدلة. ألا ترى أنا لا نترك ممالك أهل الإسلام تحت أيديهم لا بهذه الآية، فمثل أمر الإنكاح، والله أعلم؟

ثم في الآية دليل ذلك، وهو قوله: تعالى: ﴿وَلَأَنَّهُ مُفْسِدَةٌ تَحَرَّىٰ بَيْنَ شَرْكَكَ﴾ الآية، وكل يجمع ألا يجعل نكاح الأمة المؤمنة على الحرمة الكتابية، فلو كانت هي مرادة في هذه الآية لكان نكاح من هو خير منها في النكاح لا يحرم عليه، حتى إن الذي يقول بهذا التأويل يحرم لطول الكتابة فضلاً عن نكاحها، ولا قوة إلا بالله.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ دليل أن الإمامة غير داخلات في الخطاب، لأنهم لا يدعون، بل الغالب عليهم أن يتفنن، ويحين لمن هم تحتهم فيما دعين إليه، لا أن يدعون، هذا الأمر المتعارف، والله أعلم.

ثم نقول: أجعل كأن الآية نزلت في الكتابات، فقال: ولا تنكحوا الكتابات؟ فإن الكتاب في جميع ما جرى به الذكر في حقوق النكاح والطلاق والأحكام ضمن<sup>(٦)</sup> الخطاب الأحرار، خاصة فيما أبيهم، وعرفت أمر الحرمة في الإمامة والعبادة بالأدلة العقلية مما دللت عليه أحكام السمع، فكذا هذا، والله الموفق.

وقوله: ﴿وَلَا تُكِبُّوا﴾ محمول على التحريم باتفاق الأمة، وإن احتمل ما هو بهذا المخرج على غير التحريم، على أن الله تعالى قد بين بقوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [إلى قوله]<sup>(٧)</sup> ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكِهُنَّ﴾ الآية<sup>(٨)</sup> [المتحنة: ١٠] أن النكاح قد انفسخ حين أباح لغير الأزواج التزويج، وفي قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أن الإستمعاع بذوات الأزواج إذا سبين، وقال: ﴿وَلَا تُنكِحُوا بِعِصَمِ الْكَافِرِينَ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ ذكر جملة النساء، ونهى الرسل عن التمسك بعصمتهن، واسم الشرك لفريقين بالإطلاق، واسم الكفر للجملة على ما قال: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأُتْعَتِكُمْ فَيَقْبَلُونَكُمْ عَلَيْكُمْ مَبْلَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٩)</sup> الآية، [النساء: ١٠٢] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ

(١) المقصود الآية الخامسة ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾. (٢) أدرج بعدها في ط: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾. (٣) أدرجت تمة الآية في ط بدلا منها. (٤) في النسخ الثلاث: واحد. (٥) أدرج في ط تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٦) في النسخ الثلاث: تضمن. (٧) أدرج في ط بدل هذه العبارة: ﴿تَأْتِيَهُمْ اللَّهُ أَظْمَ بِلَيْتَيْنِ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَتَخَفُوا﴾. (٨) أدرج في ط تمة الآية بدل هذه الكلمة. (٩) من ط.

الْكِتَابِ﴾ الآية [البينة: ٦] وغير ذلك مما جُمع في اسم الكفر، وفرَّق بأسماء المذاهب، وجعل اسم الشرك في التفريق، فدلَّت هذه الآيات على الحرمة في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا﴾ الآية، ويدلُّ قوله في آخر الآية: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ على ذلك. ومعلوم أنَّ أول دعائهم إلى النكاح، فصير ذلك إلى النار، وما يوجبها حرام.

ثم فيها دلالة عموم الآية في الذكور؛ لأنه في تعارف الخلق أنَّ الرجال هم الذين يدعون لا النساء، والنساء تتبعهنَّ، وذلك المعنى في رجال أهل الكتاب وغيرهم سواء، فتكون الحرمة فيهم سواء، وعلى ذلك المرويُّ من الخبر أنَّ رجلاً أسلم، وتحتة ثمانى نسوة واختان، ونحو ذلك، فأسلمنَّ، دلَّ أنهم يتبعن الرجال، لا أنهم يدعون إلى ما يختزن من الدين، والله أعلم.

ثم الدليل على أنَّ النهي أيضاً نهى تحريم في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ أنه لولا خبث فيهنَّ في الحقيقة، يوجب حرمة الاستمتاع، لكان لا ينهي عن التناكح، وذلك من أبلغ أسباب دعوتهم إلى الإسلام بما ذكرت من الفرق في طاعتهم الأزواج فيما يختارون من الدين في المتعارف بمن رويت فيهنَّ الخبر، وخاصة ذلك في المشركات أحق في الجل منه في الكتابيات؛ إذ هنَّ إنما أخذن دينهنَّ عن آبائهنَّ بالاعتقاد والتقليد، ومعلوم أنَّ اغتيادهنَّ ما فيه رضا الأزواج يشار ذلك على ما فيه رضا الآباء حتى يؤثرنهم<sup>(١)</sup> عليهم بما جعل الله بينهم ﴿مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، والكتابيات أخذن دينهنَّ بما علَّمنَّ<sup>(٢)</sup> أنه دين الرسل، [وأنهنَّ أمرنَّ]<sup>(٣)</sup> بالتمسك به، فإذا نهوا عن نكاح المشركات، وأبيح لهنَّ نكاح الكتابيات، والإسلام فيهنَّ بالنكاح أرجى، ثبت أنَّ ذلك لخبث نهوا، وقد حرَّم الله الخباث، والله أعلم.

ثم الله تعالى أخبر أنه حرَّم الخباث، وأحلَّ الطيبات<sup>(٤)</sup>، فلولا أنَّ فيما<sup>(٥)</sup> حرَّم خبثاً<sup>(٦)</sup>، يحتمل الوقوف عليه، وفيما أحلَّ طيباً لسؤال<sup>(٧)</sup> الحرمة والجلُّ له، كان ذلك لم يحتمل التسمية في وصف التحريم والتحليل، هو لا غير، وهذا كما وصفت المؤمن بالحياة والسمع والبصر والكافر بضد ذلك<sup>(٨)</sup> بما في كل معنى ذلك، لا أنه اسم لقب دون أن يكون له حقيقة، له يُسمى، فمثله الذي ذكرت.

ثم كان الخُبث؛ يكون من وجهين: من خبث الأحوال، ومن خبث الأفعال، وله سَمَى الكفر رجساً<sup>(٩)</sup>، وكذا الخمر والميسر<sup>(١٠)</sup>، وذلك كله بخبث الأفعال، وعلى ذلك يكون [تحريم]<sup>(١١)</sup> تزويج المسلمات المشركين لخبث الفعل، وهو خوف وقوع الكفر، إذ هنَّ يتبعن الرجال فيما يؤثرون من الأفعال، ويقلدنهم<sup>(١٢)</sup> الدين، فيكون التحريم لهذا الخوف؛ إذ هو الوجه الذي عليه جرث حرماث النكاح من ذلك نحو نكاح ما كثر عددهنَّ بقوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقِيمُوا فِي التَّنْكِحِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثًى وَّلَكَتُمْ وَرَبَّكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فمنع عن الخمس، وأكثر الخوف وقوع الجور الذي هو في العقل خبيث، ونكاح الأمة بعد الحرَّة، إذ الطبع ينفر عن مناكحة من تخالط الرجال، [يخلون بها]<sup>(١٣)</sup> لا يؤمن عليه السفاخ، فما<sup>(١٤)</sup> يؤثرو مثلاً عند الغنى بالحرَّة عندها إلا لأمر حدث بينهما مما يبعث ذلك على الجور<sup>(١٥)</sup>، فنهوا عن ذلك، وكذلك نكاح المحارم بما قد يجري من الأمور مما يحيل على تضييع الحدود وأنواع النشوز الذي يمنع ذلك القيام بحق النسب وصلته؛ فيكون في ذلك تضييع الفرض، وكذلك محارم المرأة. وعلى هذا يجب تحريم المسلمة على الكتابي وغيره لخوف وقوع فعل الخبيث بينهما، وهو الكفر. ولم يقع النهي عن نكاح الزانية والزاني على ذلك؛ لأنه ليس في الطباع احتمال اتباع أحدهما الآخر في ذلك الوجه، بل ينفر عن ذلك أشدَّ انفار، فلا يُخاف فيه هذا، فهو على الأدب بما يلحق الولد الطعن، وصاحبه يُشتَّم به، لا أن يلحقه وصفه الواقعة ماثم إلا لمكان<sup>(١٦)</sup> الآخر، يكون النهي نهى تحريم، بل كان

(١) من م وطع، في الأصل: يؤثرونهم. (٢) في طع: أعلمن. (٣) من طع، في الأصل وم: وأنهم أمروا. (٤) إشارة إلى قوله في الأعراف: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الآية: ١٥٧]. (٥) من طع وم، في الأصل: فيها. (٦) في النسخ الثلاث: خبث. (٧) في طع وم: لسوء. (٨) إشارة إلى قوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠] وقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْآلِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. (٩) إشارة إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ﴾ [التوبة: ٩٥]. (١٠) إشارة إلى قوله: ﴿إِنَّا لَنَنظُرُ وَالْبَصِيرُ وَالْأَعْمَى وَالْأَكْمَرُ يَجْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]. (١١) من طع. (١٢) في النسخ الثلاث: ويقلدونهم. (١٣) في النسخ الثلاث: ويخلو بهن. (١٤) من طع وم، في الأصل: فيما. (١٥) في طع: الجسور. (١٦) من طع، في الأصل وم: المكان.

على الإرشاد بما يلحق من الطعن دون ما أن يحدث من تعدّي حدّ أو جورٍ في الفعل. وعلى ذلك أمرُ نكاحِ الأُمّةِ، والله أعلم.

ثم وجهُ التفصيل بين الكتابيّة والمشرّكة، والله أعلم، في إباحة التناكح أن المشرّكة آثرت فعلَ البهيمة في الدين على فعلِ البشري، والكتابيّة آثرت فعلَ البشري، وهو ما يدعو إليه العقل لا الطباع، لأنهم يرجعون في الاختيار إلى الإيمان بالرسول، لكن أنهي إليهم أنهم نهوا عن الإيمان بمن يدعوهم إليه، فاعتقدن على ذلك بالإيثار عندهن من الحجج كما اعتقدنا نحن بأن لا نبي بعد نبينا محمد ﷺ لكن خبرنا صحيح، وخبرهم فاسد، وإلا فوجه الإغتراف على ما في العقل ذلك. وأما المشرّكة لم تُخبر ذلك بحجة، إنما كان بوجود الآباء على ذلك من غير الإنهاء / ٣٦ - ب / إلى [ما] (١) في العقل اتباعه كما ﴿قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ مِثْلِ هَٰذَا﴾ الآية (٢) [الزخرف: ٢٢]، فحرّم علينا نكاحها لخبث اختيار واتباع فعل البهيمة وإيثاره على فعل البشري، والله أعلم. وعلى ذلك لو أسلمت لم تعظم درجة إسلامها، لولا أنا نرجو من رحمة الله أن الله، إذا قبلت هي الإسلام بالإغتراف لينير قلبها حتى ينشرح صدرها للحق، لكان لا يكون لإسلامها فضل حميد، والله الموفق.

وجه آخر أن الكتابيّة لما آمنت بكتب الأنبياء [عليهم السلام] (٣) في الجملة، فقد آمنت بذلك بالرسول جميعاً، لكنها كذبت [من كذبت] (٤) مما وقع الخبر عندها بخلاف الحقيقة، فأمكن أن تُنبّه عن حقيقة ذلك بالكتاب الذي آمنت به ليكون إيمانها في الحقيقة إيماناً (٥) بمن كذبت به ظنّت أن في ذلك الكتاب تصديقاً (٦). والمشرّكة اختيج فيها على ابتداء الإلزام، لا أن كان معها ما به اللزوم مما قد وجد إيمانها به، والله أعلم. وعلى هذا لا يُسلم للمرشد حق الكتاب إذا اختاره؛ لأننا نعلم أنه يظهر ذلك، لا أنه في الحقيقة مختار؛ إذ كتابنا مصدق كتابهم، فلم يجز أن تظهر له بما به التصديق التكذيب ليرجع إلى ردّ هذا بقبول الآخر، فلذلك لم تجل ذبايحهم، والله أعلم.

ودليل النهي عن النكاح والإنكاح حتى يكون الإيمان أن الإيمان معروف عندهم، يعلمون به حقيقة الشرط، والله أعلم.

ومخاطبات الأولياء في قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا﴾ تخرج على الأمر بالمعروف من التولي أو على الوقت الذي إليهم حق التولية أو على أن الحق لهم عليهم في التزويج إذا أردن، فنهوا عن ذلك ليعلم أن لا حق لهم في ذلك، والله أعلم.

وقوله: ﴿يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: الخبر عما يدعو بعضهم بعضاً إلى عبادة غير الله؛ وذلك دعاء إلى النار، كما قال [الله تعالى] (٧): ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِن أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦]، بما يوجب الفعل الذي دعوا إليه ذلك، فكانما دعوا إلى ذلك، إذ هو المقصود من الثاني. وعلى ذلك تسمية الجزاء [باسم العمل الذي له الجزاء] (٨)، والله أعلم.

[والثاني] (٩): ﴿يَدْعُونَ﴾ في التناكح للهو واستكثار الأتباع في معاداة الله تعالى ومعاداة أوليائه بالتناكح، والله تعالى يدعو إلى التعفّف واستكثار الأتباع على ما يُنال به مغفرته ورحمته، والله الموفق.

وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ يعني يدعوون إلى العمل الذي يستوجب به النار، ﴿وَأَلَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ﴾ يعني يدعو إلى العمل الذي يوجب لهم الجنة والمغفرة ﴿بِإِذْنِهِ وَيَتَنَبَّأُ بِآيَاتِهِ﴾، للناس لعلهم يتذكرون.

**الآية ٢٣٢** وقوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْرِضُوا عَنِ الْبَشَاءِ فِي الْمَحِيضِ﴾ دلّ جوابه على أن السؤال كان عن قربان النساء في الحيض أو كان عن موضع الحيض، فأخبر [ﷺ] (١٠) أنه «أذى»، والعرب تفعل ذلك؛ ربما أن تفهم

(١) من طع وم. (٢) أخرج في طع الآية بدل هذه الكلمة. (٣) في طع: عليهم الصلوات والسلام. (٤) من طع. (٥) في النسخ الثلاث: إيمان. (٦) في النسخ الثلاث: تصديق. (٧) من طع. (٨) من طع وم، سائطة من الأصل، والمصنف يشير بذلك إلى قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَيَعَزَّزُونَهَا بِقُوَّةٍ يَنْتَهِمُ﴾ الآية: [٤٠]. (٩) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (١٠) من طع.

مَنْ الْجَوَابِ مُرَادُ السُّؤَالِ، وَرَبَّمَا تَبَيَّنَ الْمُرَادُ فِي السُّؤَالِ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُتَّبَعَ غَيْرُ وَقْتِ الْأَذَى بِالْإِصْطِلَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِاغْتِرَالِ يَقَعُ عَلَى اغْتِرَالِ الْأَبْدَانِ وَالْأَشْخَاصِ بِالِاتِّفَاقِ؛ إِذْ كُلُّ يَجْمَعُ أَنْ يَمَسَّهَا بِالْيَدِ أَوْ أَنْ يَقْبَلَهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِمْتَاعِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَمَا تَحْتَ الرِّكْبَةِ، وَيَجْتَنِبُ غَيْرَ ذَلِكَ)، وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمته الله <sup>(١)</sup>: (يَجْتَنِبُ شِعَارَ الدَّمِ)، عَلَى مَا جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: (يَتَّقِي شِعَارَ الدَّمِ، وَلَهُ مَا سِوَى ذَلِكَ). ثُمَّ دَلَّ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْأَذَى؛ دَلِيلُهُ أَوَّلُ الْآيَةِ **﴿قُلْ هُوَ الْأَذَى﴾**.

وَحَجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله مَا رَوَى أَنَّهُ قَالَ: (لَهَا مَا تَحْتَ السَّرَّةِ، وَلَهُ مَا فَوْقَهَا)، وَمَا رَوَى أَنَّ أَزْوَاجَ الرَّسُولِ رضي الله عنهم إِذَا حَضَرَ أَمْرَهُنَّ أَنْ يَتَزَوَّنَ، ثُمَّ يَضَاجِعُهُنَّ [بَنَحْوِ النَّسَائِيِّ فِي الْكِبَرِيِّ: ٩٠٧٠].

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ إِنَّمَا <sup>(٢)</sup> يَنْتَهَى عَنْ قُرْبَانِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِلْأَذَى. وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا أَذَى فِيهِ فَلَا بَأْسَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَهَى عَنْ قُرْبَانِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ مِنْ نَحْوِ الْفَخْذِ وَغَيْرِهَا لِاتِّصَالِهَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْأَذَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ الْإِزَارِ كُنَايَةً عَنِ الْمَوْضِعِ؛ وَعَلَى ذَلِكَ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا سُئِلَتْ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ: (يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا التَّكَاحَ)، وَسُئِلَتْ عَمَّا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ مِنْ أَمْرَاتِهِ؟ فَقَالَتْ: (لَا يَحِلُّ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا الْكَلَامُ).

وَقَوْلُهُ: **﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾** أَي لَا تَجَامِعُوهُنَّ **﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَكَهَّرْنَ﴾** فِيهِ لُغَتَانِ: <sup>(٣)</sup> فِي حَرْفِ بَعْضِهِمْ [بِالتَّشْدِيدِ، وَفِي حَرْفِ آخَرِينَ بِالتَّخْفِيفِ] <sup>(٤)</sup>؛ فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ انْقِطَاعِ الدَّمِ، [وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ حِلِّ قُرْبَانِهَا بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ] <sup>(٥)</sup>. ثُمَّ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ أَيَّامُهَا عَشْرًا يَحِلُّ لَزَوْجِهَا أَنْ يَقْرِبَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ، وَإِذَا كَانَتْ أَيَّامُهَا دُونَ الْعَشْرِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَقْرِبَهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِيمَا كَانَتْ أَيَّامُهَا دُونَ الْعَشْرِ فِي اللَّغَتَيْنِ؛ إِذِ الْغَالِبُ كَانَ عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ لَا يُحِيطُ بِكُلِّ وَقْتٍ، عَلَى مَا رَوَى رضي الله عنه أَنَّهُ رحمته الله قَالَ لِحَفْصَةَ <sup>(٦)</sup> بِنْتُ جَحْشٍ: (تَحِيضٌ) <sup>(٧)</sup> فِي عِلْمِ اللَّهِ مِنَ الشَّهْرِ سِتًّا أَوْ سَبْعًا [الترمذي: ١٢٨]. فَعَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ قُرْبَانُهَا بِالْإِغْتِسَالِ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: **﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾** (إِنَّهُ عَلَى مَا دُونَ الْعَشْرِ مِنَ الْمَدَّةِ؛ الْغَالِبُ كَانَ عَلَى الْإِلَّا يَمْتَدُّ إِلَى أَكْثَرِ الْوَقْتِ، وَلَا يَقْصُرُ) <sup>(٨)</sup> عَنِ الْأَقْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه وسلم أَنَّهُ قَالَ فِي النَّسَاءِ: (مَنْ نَاقَصَتْ [الْعَقْلَ وَالِدِينَ] <sup>(٩)</sup>) [البخاري: ٣٠٤]، وَوَصَفَتْ نَقْصَانَ دِينِهِنَّ أَنْ تَحِيضَ <sup>(١٠)</sup> إِحْدَاهُنَّ فِي الشَّهْرِ سِتًّا أَوْ سَبْعًا؛ وَصَفَتْهُنَّ جَمْلَةً بِنَقْصَانِ الدِّينِ <sup>(١١)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ مَا بَيَّنَّ فِي التَّفْسِيرِ عَنِ الْجَمْلَةِ؛ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ الْغَالِبُ فِي الْجَمْلَةِ حَتَّى خَرَجَ عَلَيْهِ الْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَمْتَدُّ إِلَى الْأَكْثَرِ وَلَا يَقْصُرُ <sup>(١٢)</sup> عَنِ الْأَقْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

وَأَيْدِ هَذَا مَا أَخْبَرَ فِي <sup>(١٣)</sup> ابْتِدَاءِ الْآيَةِ أَنَّهُ الْأَذَى، وَأَمَرَ بِالْإِغْتِرَالِ، ثُمَّ جَعَلَ لَهُ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ حَكْمَ الْأَذَى، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْعَلَ الْحَكْمَ لِمَا لَيْسَ بِحَقِيقَةِ الْأَذَى، فَيَجْعَلُ لِلطَّهْرِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ ذَلِكَ الْحَكْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَبِمَا لَيْسَ لِذَلِكَ حَكْمُ الْأَذَى فِي الْعَشْرِ، إِنْ كَانَ الْوَقْتُ يَضِيقُ عَنْهُ فِي رَفْعِ الصَّلَاةِ، فَكَذَا فِي الْقُرْبَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَعَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْعَرَفِ يَنْصَرِفُ أَمْرُ الْوَقْتِ أَنَّهَا لَوْ أَخَّرَتْ الْإِغْتِسَالِ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ كَانَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَقْرِبَهَا بِمَا لَزَمَهَا مِنْ قَضَاءِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَذَى لَا يَمْنَعُ لَزُومَ الْقَضَاءِ، وَحَصَلَ الْخُطَابُ عَلَى الْوَقْتِ بِالْعَرَفِ أَنَّهُمْ لَا يُؤَخَّرُونَ وَبِمَا ذَكَرْتُ عَنْ

(١) من ط. ع. (٢) ساقطة من ط. ع. (٣) قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر: يَطْهَرْنَ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: يَطْهَرْنَ بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ وَضَمِّ الْهَاءِ أَنْظَرُ حِجَةَ الْقُرْآنِ: ١٣٤. (٤) في ط. ع.: يَطْهَرْنَ بِضَمِّ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِهَا، وَفِي حَرْفِ آخَرِينَ: بِتَشْدِيدِ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا. (٥) من ط. ع. (٦) في ط. ع.: لِحَسَنَةِ. (٧) في الأصل وم: تَحِيضٌ. (٨) في ط. م: يَقْصُرُ. (٩) في ط. ع: عَقْلٌ وَدِينٌ. (١٠) من ط. ع، في الأصل وط. م: تَحِيضٌ. (١١) من م، في الأصل وط. ع: دِينُهُنَّ. (١٢) من ط. ع، في الأصل وم: يَقْصُرُ. (١٣) في النسخ الثلاث: عَنْ.

لزوم القضاء الذي يمنعه حكم الأذى، وبذلك صارَ غسل الحيض كغسل غيره من الأحداث، وهو لا يمنع القربان، والله أعلم.

[وحرّم<sup>(١)</sup>] إتيان الأدبار بما عليه اتفاق الآثار وبما خصّ المكان بالأمر بالقربان وبما أمر بالاعتزال للحيض. ولو كان يحلّ غشيانهنّ في الأدبار لم يكن للأمر بالاعتزال معنى؛ إذ قد بقي أحد الموضعين من المقصود بالغشيان، لو احتمل، والله أعلم.

والأصل في ذلك أنّ الجلّ في الابتداء لم يتعلّق بقضاء الشهوات، ولا كان<sup>(٢)</sup> هذا لها، وإنما القضاء للشهوات خاصة الجنة؛ فأما الدنيا فإنما جعلت لتبعثهم لقضاء الحاجات؛ إذ بها يكون بقاء النسل والأبدان، وبها يكون قوام الأبدان ودوام الحياة إلى انقضاء الأعمال، ورُكِّبَتْ فيهم الشهوات لتبعثهم على قضاء تلك الحاجات؛ إذ لولا الشهوة لكان كلُّ أمرٍ من ذلك على الطباع، يكون كالأدوية والمحنة الشديدة، فخلق الله فيهم الشهوات ليدوم ما به جرى تدبيره في أمر العالم، ولا تتعلق الحاجات بإتيان الأدبار. ولو أُجِّلَتْ لكان الجِلُّ لحق الشهوة خاصة، والدنيا لم تُخلَقْ لها، فلذلك لا يُجعل بها<sup>(٣)</sup> جِلٌّ مع ما لو كان يُحتَمَلُ ذلك لاحتَمَلُ التناكح في نوع، فإذا لم يُحتَمَلْ بأنّ ذلك إنما جعل للنسل / ٣٧ - /، والله الموفق.

وقال بشر: (إذ حرّم الغشيان للحيض بما هو أذى، وهو يكون على ما يتقدّر؛ فالذي [الدبرُ مَجْرَأُ<sup>(٤)</sup>]، والذي منه يخرج من الأذى أوحش وأخبث، وذلك قائم في كلِّ الأوقات كقيام الحيض في أوقاته، فالحرمة لذلك أشدّ، دُكِرَ بوجوه ممكن أن يُبسّط ما قال على الذي وصفته، والله أعلم).

وقوله: ﴿فَأَتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: معنى قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ لا تأتوهم صائحات ولا معتكفات ولا مصليات، ويَحْتَمِلُ: لا تأتوهم حيضاً، ولكن ﴿فَأَتَوْهُمْ﴾ طَهَرًا، وقيل: ﴿فَأَتَوْهُمْ﴾ في الموضع الذي أباح لكم إتيانها، وهو القبل، ولا تأتوهم في أدبارهم، ويشبهه، إذ ﴿حَيْثُ﴾ يعبر به عن المكان، أن يكون ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أن تبتغوا الولد بقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ من الذنوب، ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ من الأحداث والأذى: والثاني ممّن فعل هذا قبل النزول ﴿الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ أنفسهم بالتكفير [والأول<sup>(٥)</sup>] التَّوَّابُ هو الرجاء عما ارتكب، والتارك عن العود إلى ذلك غير مُصِرٍّ على الذنب، ويَحْتَمِلُ التَّوَّابُ الذي لا يرتكب الذنب.

**[الآية ٢٢٣]** وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ [الحَرْثُ هو المَرْزَعُ<sup>(٦)</sup>]؛ وفيه دليل النهي عن الاعتزال عنها، لأنّ المَرْزَعُ إذا تُرك سُدَى يَصْبِغُ، وَيَحْرُبُ، وفيه دليل أنّ الإباحة في إتيان النساء طلبُ التناسل والتوالد لا قضاء الشهوة، لأنّه سُمِّيَ ذلك حَرْثًا، والحَرْثُ ما يُحْرَثُ، فيتولّد من ذلك الولد، وفيه دليل أنّ الإتيان في غير موضع الحَرْثِ مُحَرَّمٌ مِنْهُ<sup>(٧)</sup>. وعلى ذلك جاءت الآثار أنها سُمِّيَتِ اللُّوطِيَّةُ الصُّغْرَى وما جاء أنه نهى عن إتيان النساء في محاشيهنّ؛ يعني في أدبارهنّ. وفي بعض الأخبار: «إتيان النساء [في أدبارهنّ]<sup>(٨)</sup> كُفْرٌ» [بنحوه أبو داود: ٣٩٠٤].

وقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَلَّا تُشْتَمَ﴾ يعني على أي جهة شِئْتُمْ بعد أن يكون ذلك في المَرْزَعِ. ولا بأس بالاعتزال عنها إذا أدْنَتْ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِذَلِكَ أَمْرٌ بَطْلُ النسل لا قضاء الشهوة. فإذا كان كذلك فلها ألا تتحمّل مشقة تربية، وأما الزوج فإنما عليه المؤنة؛ وذلك ممّا صَمِنَ الله لكلّ ذي روح بقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، لذلك نهى هو عن الاعتزال دون إتيانها، ولم تنهه هي عن الإذني عن ذلك، والله أعلم.

(١) من طع، في م: حرم، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: كانت. (٣) من طع وم، في الأصل: بهما. (٤) في طع: مجراء الدبر. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في الأصل وم: وهو المَرْزَعُ، في طع: الحَرْثُ هو الزرع. (٧) في طع: مستهى. (٨) من طع.

وَأَمَّا الْإِغْتِرَالُ عَنِ الْإِمَاءِ وَمَلِكِ الْيَمِينِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَلَّبُ النَّسْلُ مِنَ الْإِمَاءِ فِي الْمَتَعَارَفِ، لِذَلِكَ لَمْ يُكْرَهْ، وَلَا فِي إِجْبَالِهِنَّ إِلَّافًا<sup>(١)</sup>، وَلِلرَّجُلِ أَلَّا يُتْلَفَ مَلَكُهُ، لِذَلِكَ افْتَرَقَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الشَّهَوَاتِ مَجْعُولَةٌ لِمَا بِهَا إِمْكَانُ قَضَاءِ الْحَاجَاتِ الَّتِي يَقْضَى بِهَا جَرْيُ تَدْبِيرِ الْعَالَمِ، وَيُوْى يَكُونُ دَوَامُ النَّسْلِ وَبَقَاءُ الْأَبْدَانِ وَالْحَاجَةُ لَا تَحْتَمِلُ الْوُقُوعَ فِي الْأَدْبَارِ، لِذَلِكَ لَمْ يُجْعَلْ فِيهَا.

وَقَوْلُهُ: تَعَالَى: ﴿وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ﴾: قِيلَ فِيهِ بَوْجِهَيْنِ: قِيلَ: قَدِّمُوا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَقِيلَ: قَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنَ الْوَلَدِ تَحْفَظُونَهُ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الزَّيْغِ عَمَّا لَا يَجِبُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُوهُ﴾: [يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَنْتُمْ مُلْقَوُوهُ﴾ آيَ]<sup>(٣)</sup> مَا قَدَّمْتُمْ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، نَجْزُونَ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠]، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَنْتُمْ مُلْقَوُوهُ﴾ أَيِ مُلَاقُوا رَبِّكُمْ بَوْغِيهِ وَوَعْدِهِ.

### الآية ٢٢٤

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْصَةً لِّإِتِّبَاعِكُمْ﴾ الْآيَةُ<sup>(٤)</sup>؛ قِيلَ: كَانَ الرَّجُلُ يَحْلِفُ أَلَّا يَصْنَعَ الْمَعْرُوفَ، وَلَا يَبْرُ، وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِذَا أَمَرَ بِذَلِكَ قَالَ: إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ عَنْ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا تَحْلِفُوا عَلَى أَمْرِ، هُوَ لِي مَعْصِيَةٌ: أَلَّا تُصْلِحُوا الْقَرَابَةَ وَلَا تُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ، وَصَلَةُ الْقَرَابَةِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنَ الْوَفَاءِ بِالْيَمِينِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالْعُرْصَةُ الْعِلَّةُ؛ يَقُولُ: لَا تَعْلَلُوا؛ أَيِ لَا يَنْتَعِمُ أَنْ تَبْرُوا أَوْ مَا ذَكَرَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ يَبْيَعُ عَلَيْكُمْ﴾ حَرْفَانِ يَخْرُجَانِ عَلَى الْوَعْدِ: ﴿يَبْيَعُ﴾ بِمَقَالَتِكُمْ أَوْ أَيْمَانِكُمْ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بِإِرَادَتِكُمْ فِي حَلْفِكُمْ.

### الآية ٢٢٥

[وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْتِيكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ قَالَ]<sup>(٥)</sup> الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْتِيكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾: [إِنَّ]<sup>(٦)</sup> كَسَبَ الْقُلُوبَ لَا يَكُونُ [عَقْدًا وَلَا حَنْتًا]<sup>(٧)</sup> إِنَّمَا هُوَ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥].

فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ يَمِينِ اللَّغْوِ وَالتَّعَمُّدِ؛ وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْيَمِينَ يَكُونُ فِي مَوْجُودٍ؛ لَا فِيمَا يَوْجَدُ؛ إِذْ فِيهِ وَصْفُ الْمَأْتَمِ، وَفِيمَا يَكُونُ لَمْ يَكْسَبْ قَلْبُهُ مَا يَأْتَمُ فِيهِ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ اللَّغْوِ، فَهُوَ فِي الْمَاضِي، وَلَا يَأْتَمُ بِالْخَطَا، وَيَأْتَمُ فِي غَيْرِ اللَّغْوِ بِالتَّعَمُّدِ. ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْتِيكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْتِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْمَوَاضِدَ تَكُونُ فِي هَذَا بِالْكَفَارَةِ، وَفِي الْأَوَّلِ بِالْمَأْتَمِ، وَفِي اللَّغْوِ لَا يَوْاخِذُ بِهِمَا، فَلَزِمَ تَسْلِيمُ الْبَيَانِ لِمَا جَاءَ فِي كُلِّ ذَلِكَ. ثُمَّ جَمِيعُ الْمَوَاضِدِ فِي كَسَبِ الْقَلْبِ بِالْمَأْتَمِ وَلِزُومِ التَّوْبَةِ، فَكَذَا فِي هَذَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ اللَّعَانِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا مِنْ تَائِبٍ؟» [البخاري: ٤٧٤٧] وَمَعْلُومٌ كَذِبُ أَحَدِهِمَا وَلِزُومُ التَّوْبَةِ مَعَ مَا فِي تَرْكِهِ الْوَعْدَ الشَّدِيدُ مِنَ الْغَضَبِ وَاللَّعْنِ وَلَوْ كَانَتْ فِيهِ كَفَارَةٌ لَكَانَ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا إِلَّا بِالْيَمِينِ، فَهِيَ أَحَقُّ أَنْ تُبَيِّنَ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً [دَلَّ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ]<sup>(٨)</sup> عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ لِلْحَنْثِ، وَالْحَنْثُ عَقِيبُ الْعَقْدِ يَدْفَعُهُ، وَكَانَ هَهُنَا مَلَاقِيًا لَهُ، فَهُوَ يَمْنَعُهُ عَلَى نَحْوِ جَمِيعِ الْحَرَمَاتِ الَّتِي تَفْسُخُ الْأَشْيَاءَ؛ فَهِيَ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ لِمَا قَدْ يَكُونُ بِلَا شَرْطٍ. وَالْيَمِينُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِوِ، وَلَمْ يَكُنْ، فَانْفَرَدَ قَوْلُهُ: وَاللَّهُ.

وَقَدْ يُخْرِجُ مُخْرَجَ الْإِسْتِخْفَافِ الْحَلْفُ بِاللَّهِ كَاذِبًا وَالْجَرَاءَةُ عَلَى اللَّهِ، فَيَجِيءُ أَنْ يَكُونَ كَفَرًا، لَوْلَا أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَخْطُرُ بِإِلَهِ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ دُونَ قَصْدِ الْإِسْتِخْفَافِ بِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ اللَّعَانِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ: أَحَدُكُمَا كَافِرٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا مِنْ مُؤْمِنٍ؟ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْصِدَا ذَا لِقْصِدٍ. فَكَذَا كُلُّ حَالٍ عَلَى تَعَمُّدِ الْكَذِبِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْتِيكُمْ﴾ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: (هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْصَةً

(١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: إِلَّافًا. (٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: يَحْفَظُونَهُ بِالْيَاءِ. (٣) مِنْ ط. ع. (٤) أَدْرَجَ فِي ط. ع. تِمَّةَ الْآيَةِ بِدَلِّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. (٥) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (٦) مِنْ ط. ع. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: عَقْدٌ وَلَا حَنْثٌ. (٨) مِنْ ط. ع.



لَأَتَمِّتَكُمْ ﴿البقرة: ٢٢٤﴾ أي لا يؤاخذكم بنقض إيمانكم التي حلفتم بها لأنها معصية الله ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ بحفظها والمُضَيِّعِ عليها.

ثم اختلفوا في اللغو، ما هو؟ قال بعضهم: هو الإثم، وقيل: هو الغلط. ثم اللغو المذكور الذي أخبر أن لا مؤاخذه على صاحبه: يَحْتَمِلُ الْآلَ<sup>(١)</sup> يؤاخذهُ بالإثم، وَيَحْتَمِلُ الْآلَ يؤاخذهُ بالكفارة، بل إنما يؤاخذهُ<sup>(٢)</sup> بالكفارة بما يعقد. ثم ذكر في الآية الثانية ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، ولو حُمِلَ على أنه لا يؤاخذ أيضاً بالإثم وقع الكلام بحيث لا يفيد في حد التكرار.

والأصل عندهم بأن حمله على ما يفيد أحق من حمله على ما لا يفيد، فثبت أن الأول في نفي الإثم، والثاني في نفي الكفارة. وعلى هذا القول في الغموس: إنه لعظيم الوزر والإثم لم يلزم أن يكفر، فليس فيه الكفارة. وله وجه آخر؛ وهو أن سبب الحنث في اللغو والغموس تلاقي العقد، فلم يصح به اليمين، لأن الحنث يسقط اليمين، فإذا لاقى الحنث اليمين منع صحتها وجوبها. فإذا كانت هذه اليمين غير صحيحة في العقد، لم تلزم الكفارة لخروجها عن الشرط، ثم لم يزل عنه في الغموس الإثم لتعميده الكذب.

وقال<sup>(٣)</sup> الفقيه [أبو منصور]<sup>(٤)</sup> رحمه الله: (والقياس عندي في التعمد بالحلف بالغموس على الكذب أن يكفر، ولهذا ما لحقه<sup>(٥)</sup> الوزر لما أن الإيمان جعلت لتعظيم الله تعالى بالحلف فيها، والحالف بالغموس مجترئ على الله مُسْتَخِفٌّ بِهِ. ولهذا نهى رسول الله ﷺ عن الحلف بالآباء والطواغيت لأن في ذلك تعظيماً<sup>(٦)</sup> لهم وتجيلاً<sup>(٧)</sup>، فالحالف بالغموس في الذي هو مجترئ ومُستخِفٌّ: فالوزر له بالجرأة لازم).

ثم المتعمد مجترئ / ٣٧ - ب/ مُسْتَخِفٌّ بالله تعالى على المعرفة لأنه لا يتسع؛ فسبيله سبيل أهل النفاق، إظهارهم الإيمان بما فيه استخفاف، وإن كان سبباً للتعظيم، للاستخفاف لزمهم العقوبة بذلك، كذا الأول، ولكنه بالحلف خرج فعله على الجرأة للوصول إلى مناه وشهوته لا للقصد إليه.

وعلى ذلك يُخْرِجُ قول أبي حنيفة رحمه الله في سؤال السائل: (إن العاصي مطيع للشيطان، ومن أطاع الشيطان كفر، كيف لا تكفر العاصي؟ فقال: لأنه خرج فعله في الظاهر مخرج الطاعة له، لا أن القصد بكون طاعته، وإنما يكفر بالقصد لا بما يخرج فعله فعل معصيته، فكذا الأول، والله أعلم).

وعلى ذلك جاء في أمر اللعان من القول: «إن<sup>(٨)</sup> أحدكما كاذب، فهل منكما من<sup>(٩)</sup>» تائب؟ [البخاري: ٤٧٤٧] فقيه وجهان:

[أحدهما]<sup>(١٠)</sup>: أنه لم يأمر بالإيمان، ولا قال: أحدكما كافر، فثبت أنه [لا]<sup>(١١)</sup> يكفر به.

والثاني: أنه أمر بالتوبة، وقد يعلم من كذب أن عليه ذلك مع ما في القرآن من اللعن والغضب، ولم يأمر بالكفارة، وهي لا تعلم إلا بالبيان، فهي<sup>(١٢)</sup> أحق أن تبين لو كانت واجبة، والله أعلم.

والأصل عندنا في اليمين الغموس أنه آثم، وعليه التوبة، والتوبة كفارة، وهكذا في كل يمين في عقدها معصية أن تلزمه الكفارة، وهي التوبة، وأما الكفارة التي تلزم في المال، فهي<sup>(١٣)</sup> لا تلزم إلا<sup>(١٤)</sup> بالحنث، لأنه بالحنث يآثم، والحنث نفسه إثم، لذلك<sup>(١٥)</sup> لم يجز إلا بالحنث.

وما روي من الأخبار من قوله ﷺ [١٦]: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ [عَنْ]»<sup>(١٧)</sup> يمينه، ثم ليأت الذي هو خير» [مسلم: ١٦٥٠] أنه إذا كانت يمينه بمعصية يصير باليمين آثماً، فيكُفَّر بالتوبة.

(١) من طع وم، في الأصل: أن. (٢) من طع، في الأصل وم: يؤاخذ. (٣) في طع: قال. (٤) من طع. (٥) من طع وم، في الأصل: خلفه. (٦) في النسخ الثلاث: تعظيم. (٧) في النسخ الثلاث: تبجيل. (٨) في النسخ الثلاث: بأن. (٩) من طع. (١٠) من طع. (١١) من طع وم. (١٢) من طع وم، في الأصل: فهو. (١٣) من طع، في الأصل وم: فهو. (١٤) ساقطة من طع. (١٥) ساقطة من م. (١٦) من طع. (١٧) من طع.

فإن قيل: الحلف بالطلاق والعتاق والحج بالماضي يلزم، كيف لا لزمت الكفارة؟ قيل: لأن الطلاق والعتاق والحج يلزم دون ذكر ما ذكر، إذا قال: (علي حجة)، أو: (أنت طالق)، أو: (هو حر)، ولو قال: (والله) ألف مرة دون ذكر ذلك الفعل لا يكون يمينا، ولا يلزمه شيء؛ لذلك افترقا، والله أعلم.

### الآية ٢٢٦

وقوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرَبُّواْ أَرْبَعَةً أَشْهُرًا فَإِن فَاءُواْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [وقوله: ﴿وَإِن عَزَّوْا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧] وقوله: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ قُرْءُونَ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢٢٨]: قال الشيخ، رحمه الله: (الإيلاء معلوم في اللغة أنه اليمين) وكذلك كان ابن عباس رضي الله عنه يقرأ: للذين يُقسمون<sup>(٢)</sup>. وما هو لليمين من الحكم لا يجب لغيرها نحو الكفارة التي [تجب للحنف فيها، ثم]<sup>(٣)</sup> يجب له على كل حال على أي وصف كانت اليمين، فذلك حكم الإيلاء، وهو قول عبد الله [بن مسعود وعبد الله]<sup>(٤)</sup> بن عباس رضي الله عنه وروى عن علي رضي الله عنه التفريق بين الغضب والرضا.

ثم أوجب الترتيب للمولى؛ فمن كانت يمينه بدون أربعة أشهر فهو بعد المدة ليس بمؤل، فلم يلزمه الحكم الذي جعل الله [للإيلاء]<sup>(٥)</sup>. ألا ترى أنه في المدة ذكر القيء؟ وهو لو وجد منه لم يجب عليه ما في القيء من الكفارة، فكذا بمضي المدة لا يلزمه الطلاق، وبه يقول علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنه: [فيقول ابن مسعود]<sup>(٦)</sup>: (يلزمه حكم يمين [يوم])<sup>(٧)</sup>، وابن عباس رضي الله عنه يقول: (الإيلاء يمين أبدي، وذلك عندنا على إرادة الإتمام، ولو جعله شرطاً لكان الحكم يلزمه بمضي أربعة الأشهر، فلا وجه للزيادة عليه، وهو قول عبد الله [بن مسعود]<sup>(٨)</sup> يلزمه بدونه.

ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم في الوقف بعد أربعة الأشهر على اتفاقهم على [حق]<sup>(٩)</sup> لزوم الطلاق<sup>(١٠)</sup> أو حقه بمضي المدة. ثم لا يجوز أن يحلف بحق الطلاق، فيلزم، ويجوز أن يحلف بالطلاق، فيلزم؛ لذلك كان الطلاق أحق مع ما ذلك زيادة في المدة للترتيب، وجميع المدة<sup>(١١)</sup> التي جعلت بين الزوجين لم تحتمل الزيادة عليها لما جعلت له المدة؛ فمثله مدة الطلاق. وهذا على أن الله تعالى حذر نقض اليمين بقوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُواْ الْاَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] وأطلق في هذا أربعة أشهر بما روي في قراءة أبي [بن كعب]: ﴿فَإِن فَاءُواْ﴾ [فيه]<sup>(١٢)</sup> [البقرة: ٢٢٦]؛ [يعني في أربعة الأشهر]<sup>(١٣)</sup>، ففي غير ذلك حكم النهي له أخذ، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَإِن عَزَّوْا الطَّلَاقَ﴾ كقوله: ﴿أَلَيْكُم مِّنْ يَّمْرُفٍ أَوْ سَرْحُونَ يَمْرُفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣١] وليس ذلك على إحداثه بعد مضي المدة، كذلك الأول، والله أعلم.

[وقوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بالإيلاء عليه السلام بتحقيق حكمه أنه لم يفي إليها مع ما كان كذلك بذاته؛ كأنه قال على<sup>(١٤)</sup> علم بما يكون من خلقه وبما به صلاحهم وما إليه مرجعهم؛ خلقهم وهو عليه السلام بجميع ما به تناجوا، وأسرؤا، وجهروا، والله الموفق]<sup>(١٥)</sup>.

[ثم الدليل على أن المراد من قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءُونَ﴾؛ وإن احتمل الظاهر، يرجع إلى الحيض [في وجوه:

أحدها: [١٧] أن ثَلَاثَةً اسم لتمام العدد، فصير كأنه قال: ثَلَاثَةً أظهار، لو أراد به الظاهر، أو ثلاث حيض، لو أراد به الحيض. ثم هم على اختلافهم اتفقوا أنه بالحيض ثلاثة، وبالظاهر طهران وبعض الأول. ثبت أن الحيض أولى مع ما كان فيه الإختياط، إذا احتمل الوجهين أن يدخل جميعاً في الحق، لا يزال بعد أن ثبت إلا بالبيان، ويبيّن ذا أن في الخبر تلك العدة التي أمر الله أن تطلق ليقبّلها النساء أنه الحيض حتى يكون قبله الظاهر مع ما يحتمل عدة فعل الطلاق لا الإنقضاء.

(١) من طع. (٢) انظر مختصر في شواذ القرآن: ١٣. (٣) من طع وم. (٤) من طع. (٥) من طع، في م: الإيلاء. (٦) من طع، في الأصل وم: يقول. (٧) من طع. (٨) ساقطة من طع. (٩) من طع. (١٠) من طع. (١١) من طع، في الأصل وم: طلاق. (١٢) من طع: الممدد. (١٣) من طع، انظر الدر المنثور ١/ ٢٧٠ والبحر المحيط ٢/ ٤٤٩. (١٤) من طع. (١٥) من طع وم: عن. (١٦) أدرجت هذه العبارة في النسخ الثلاث في تفسير الآية ٢٢٧، ورأينا إثباتها أيضاً هنا لعلاقتها بالإيلاء. (١٧) في الأصل وم: وجوه أحدها، في طع: وذلك.

يَبَيِّنُ ذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ عِدَّةَ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ، وَهِيَ بَعْضُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَوَقْتُ طَلَاقِهَا وَقْتُ طَلَاقِ الْحُرَّةِ [الدارقطني: ٣٧٨٥]، فَإِنَّ أَنَّ الْعِدَّةَ اثْنَتَانِ<sup>(١)</sup>.

[والثاني: ذكر الحيض عند ذكر البذل؛ وذلك حكم الأبدال أن تُذكر أصولها عند ذكرها.

والثالث: قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾ والبلوغ اسمٌ للتمام، وفاسدة المراجعة من بعد الإشراف عليه، وهو بالطهر لا يُعلم حتى يرى الدم، لأن الطهر لا غاية له، وذلك يمنع على قولهم الرجعة، فثبت أنه الحيض لأن له غاية. وإن لم ينقطع الدم وقت [ابتداء الحرمة، ربما كان الطلاق وقت ابتداء الحرمة]<sup>(٢)</sup>، وذلك طهر، ووقت تقضي العدة وقت تمام ذلك. فهو الطهر مع ما يقتضي سلب الملك بالطلاق، ووقته الطهر، وبقية الملك يقتضي العدة، فيجب أن يكون وقته الطهر على حق جميع الفروع مع الأصول والحاقي التوابع بالتبوعين، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ زَرْعٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾ والإيلاء هو اليمين في اللغة؛ يدل على ذلك حرف ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما حين قرأ: الَّذِينَ يَقْسِمُونَ<sup>(٣)</sup> مِنْ نِّسَائِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

ثم اختلف فيه على وجوه: قال ابن مسعود رضي الله عنه: (الإيلاء على يوم فقط، وأما التربص فاربعة أشهر لأنه لم يذكر في الكتاب للإيلاء مدة، وإنما ذكر المدة للتربص) [إلى هذا ذهب ابن مسعود]<sup>(٥)</sup>، وقال ابن عباس: رضي الله عنهما (الإيلاء على الأبد؛ ذهب في ذلك إلى أن الإيلاء كان طلاق القوم)<sup>(٦)</sup>، والطلاق يقع إلى الأبد، وقال آخرون: من ترك القربان في حال الغضب فهو مؤل، وإن لم يحلف، لكن هذا ليس بشيء؛ لأن الله تعالى ذكر الإيلاء، [والإيلاء]<sup>(٨)</sup> هي اليمين؛ دليله ما ذكرنا.

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رجلاً سأل: أنه حلف ألا يقرب امرأته سنتين؟ فقال: (إيلاء، وإنها تبين)<sup>(٩)</sup> إذا مضت أربعة أشهر، فقال: إنما حلفت ذلك لمكان ولدي، فقال: لا يكون إيلاء) فرأى في ذلك إيلاء إذا كان عاصياً، وإذا كان إيلاؤه وترك قربانه إياها بمكان الولد لم ير ذلك إيلاء. ثم لا يجوز أن يحمل ما حمل علي بن أبي طالب رضي الله عنه واعتباره بالعصيان وغير العصيان فالإيلاء هو اليمين، والأيمان لا يختلف وجوبها ووجوب أحكامها في حال العصيان وفي حال الطاعة، فعلى ذلك حكم الإيلاء.

ولو حمل ما حمل ابن مسعود رضي الله عنه لكان لا يبقى الإيلاء بعد مضي اليوم. فإذا لم يكن يمين بعد اليوم لم يبق حكمها، ولو حمل على ما قال ابن عباس رضي الله عنه لكان لا فائدة لذكر التربص؛ فإذا بطل / ٣٨ - أ / ما ذكرنا ثبت قولنا: إن مدة الإيلاء إذا قصرت عن أربعة أشهر لم يلزمه حكم الإيلاء، ولو كان على الأبد لكان لا فائدة في ذكر المدة، وألا يعتبر العصيان ولا الطاعة ولا الغضب ولا الرضا على ما ذكرنا.

وروي في بعض الأخبار أنه قال: الإيلاء ليس بشيء؛ معناه ما قيل: إن الإيلاء كان طلاق القوم<sup>(١٠)</sup>؛ فقوله: ليس بشيء، يقع للحال دون مضي المدة قبل أن يقى إليها في المدة.

قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: إذا مضت أربعة أشهر وقع الطلاق، وقال قوم: [إنه يؤقت بعد مضي المدة؛ فإما أن يقى إليها، وإما أن يطلقها]<sup>(١١)</sup>، واحتجوا في ذلك إلى أن الله تعالى ذكر القيء بعد أربعة أشهر بقوله: ﴿زَرْعٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِنْ فَاتُوا﴾ لذلك كان له القيء بعد مضي [أربعة]<sup>(١٢)</sup> الأشهر، وروي في بعض الأخبار الوقف فيه. وروي عن عمر

(١) أدرجت هذه العبارة في تفسير الآية ٢٢٨ وسنبتها أيضاً في حينها لفائدتها. (٢) من م، في الأصل: ربما كان الطلاق وقت ابتداء الحرمة في م: ابتداء الحرمة. (٣) في الأصل: وم: يقيمون، والصواب ما أثبت على ما ورد في مختصر شواذ القرآن: ١٣. (٤) من الأصل وم، ساقطة من ط ع. (٥) من الأصل وم، ساقطة من ط ع. (٦) من الأصل وط ع، ساقطة من م. (٧) من ط ع، في الأصل وم: اليوم. (٨) من ط ع وم، ساقطة من الأصل. (٩) في النسخ الثلاث: تبين. (١٠) في النسخ الثلاث: اليوم. (١١) من ط ع، في الأصل وم: يوقف فإن فاء إليها ولا تطلق عليه. (١٢) من ط ع.

وعلي وعثمان وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم في المؤلّي: إذا مضت أربعة أشهر؛ فإذا أن يقىء، وإما أن يطلق. إلى هذا يذهبون، لكن هذا يحتمل أن يكون من الراوي دون أن يكون ما قالت الصحابة.

وأما عندنا أن قولهم ذكر الفيء بعد ﴿تَرَبُّعُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ فذلك لا يوجب الفيء بعد مضيتها؛ ألا ترى أن قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلَ فَأَتَيْكُوهُنَّ يَمْرُؤُهُنَّ أَوْ قَارِئُهُنَّ يَمْرُؤُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢] ليس أن يمسيكها بعد مضى الأجل، ولكن معناه: إذا قرب انقضاء<sup>(١)</sup> ﴿أَجَلَهُنَّ فَأَتَيْكُوهُنَّ﴾؟ فعلى ذلك جعل لهم الفيء إذا قرب انقضاء<sup>(٢)</sup> أربعة أشهر. وأما ما روي من الوقف فليس فيه الوقف بعد مضى أربعة أشهر يحتمل الوقف في أربعة الأشهر. وأما عندنا فإنها تبين إذا مضت أربعة أشهر لِمَا روي عن سبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وثمانية من نحو عمر وعلي وابن عباس وجابر وزيد بن ثابت [رضوان الله تعالى عليهم أجمعين]<sup>(٣)</sup> [أنهم قالوا: إذا مضت أربعة أشهر بانث منه]<sup>(٤)</sup>، فأتبعناهم.

ثم اختلف في الطلاق إذا وقع [في وجهين:

أحدهما: ما]<sup>(٥)</sup> قال قوم: هو رجعي، وهو قول أهل المدينة؛ فهو على قولهم: لعنت<sup>(٦)</sup>؛ لأن الزوج يقدم إلى الحاكم، فيطلق أمام الحاكم، ثم كان له حق المراجعة [فيكلفون الحاكم العنت]<sup>(٧)</sup>.

وأما عندنا فهو بانث؛ وعلى ذلك جاءت الأخبار: روي عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(٨)</sup> قال: (إذا مضت أربعة فهي تطليقة بائة) وعن ابن مسعود رضي الله عنه مثله، وروي عن أبي [بن كعب]<sup>(٩)</sup> في قوله: ﴿فَإِنْ قَارِئُوهُنَّ﴾ (فيهن)<sup>(١٠)</sup> يعني في أربعة الأشهر ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ رَجِيمٌ﴾ فثبت أنه جعل الرحمة والمغفرة فيها.

والثاني<sup>(١١)</sup>: قوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْتَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]؛ ولو لم يجعل له القربان والنفق في المدة لكان لا سبيل له إلى نقضها بعد مضى المدة، إذ هي مؤكدة<sup>(١٢)</sup>، فثبت أنه لا بما اعتبروا<sup>(١٣)</sup>.

ثم قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ رَجِيمٌ﴾ يحتمل وجهين: [يحتمل]<sup>(١٤)</sup> بما جعل له الخروج مما ضيق على نفسه لئلا<sup>(١٥)</sup> تطول عليه المدة، ويحتمل أن المغفرة كانت بما ارتكب ما إذا مضى عليه وجد [أنه مستحق]<sup>(١٦)</sup> للعقوبة، فغفر له صنيعة، ورجمه بأن يجاوز عنه ما فعل.

**الآية ٢٢٧** وقوله: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (عزيمة الطلاق مضى أربعة أشهر). وقد ذكرنا قول الصحابة رضي الله عنهم: إن عزيمة الطلاق أربعة أشهر.

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: ﴿سَمِيعٌ﴾ بيلائهم<sup>(١٧)</sup> ﴿عَلِيمٌ﴾ بترك الفيء [وتحقيق حكمه]<sup>(١٨)</sup>، أو ﴿عَلِيمٌ﴾ بما أرادوا<sup>(١٩)</sup> بالإيلاء [كانه قال: إنه على<sup>(٢٠)</sup> علم بما يكون من خلقه وبما به صلاحهم وما إليه مرجعهم، خلقهم وهو السميع بجميع ما تناجوا، وأسرؤا، وجهرؤا، والله الموفق]<sup>(٢١)</sup>.

والفيء الجماع وهو الرجوع في الحاصل لأنه حلف ألا يقربها، فإذا قربها رجع عن ذلك، وهكذا روي عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أنهما قالا: (الفيء الجماع).

**الآية ٢٢٨** [وقوله تعالى: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾؛ اختلف الناس في الأقراء]<sup>(٢٢)</sup>؛ قال بعضهم: [الأقراء]<sup>(٢٣)</sup> هي الأطهار، وقال آخرون: هي الحيض، وهو قولنا. وعلى ذلك اختلف الصحابة: قال عمر وعلي وعبد الله

(١) من طع وم، في الأصل: القضاء. (٢) من طع وم، في الأصل: القضاء به. (٣) من الأصل وطع، في م: رضي الله عنه. (٤) أدرجت هذه العبارة في النسخ الثلاث بعد وثمانية. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) في الأصل: لغت. (٧) في طع: فيكلف الحاكم للميث. (٨) من طع، وم، ساقطة من الأصل. (٩) من طع. (١٠) انظر البحر المحیط: ٤٤٩/٢ والدر المنثور: ٦٤٦/١. (١١) هذا الوجه الثاني من وجوه اختلاف الطلاق. (١٢) في الأصل وم: تتأكد، في طع: تأكد. (١٣) من طع، في الأصل وم: اعتبروا ويلزم. (١٤) من طع وط م، ساقطة من الأصل. (١٥) في م: لأنه لا. (١٦) في الأصل وم: ذاته مستحقاً، في طع: وأنه مستحقاً. (١٧) من طع، في الأصل وم: بالإيلاء. (١٨) من طع. (١٩) من طع، في الأصل وط م: أراد. (٢٠) في طع: عن. (٢١) من طع، في الأصل: وم: والله أعلم. (٢٢) في طع: ثم اختلف الناس في قوله: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾. (٢٣) من طع.

[ابن مسعود<sup>(١)</sup>] هي الحيض، وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم (هي الأطهار)، وبه أخذ أهل المدينة، وقالوا: قلنا ذلك بالسنة والأخبار عن الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، واللسان والمناقضة.

أما السنة فقولهم لعمر: «مر ابنك فليأرجعها، ثم ليطلقها»، وهي طاهر أو حامل، [ينحوه البخاري: ٥٢٥١]؛ فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء هي الأطهار. لكن الجواب لهذا من وجهين:

أحدهما أنه جعل ذلك عدة للطلاق لا عدة عن الطلاق؛ والعدة للطلاق غير العدة عن الطلاق، وكذا نقول في الطهر الذي تطلق فيها النساء: إنها عدة للطلاق لا عنها.

والثاني: [أنه من<sup>(٢)</sup>] قول الرجل: إن له الإيقاع في آخر أجزاء الطهر؛ وقد ذكر في الخبر: الطلاق ليقبل عدتهن، ولو كان المعنى به الطهر لكان الطلاق في آخر أجزاء الطهر قبل الحيض، في آخر أجزاء الطهر لا في القبل، فثبت أن القول بجعل الطهر عدة عن الطلاق بعيد.

[وأما اللسان، فهو<sup>(٣)</sup>] قول الناس، قرأ الماء في حوضه، وقرأ الطعام في شذوقه؛ أي حبس، والطهر حبس الدم. لكن عندنا الطهر جبلة وأصل، وعليها خلقت، وأنشئت، والحيض عارض؛ فإذا كان في الرحم دم خرج، وإلا كانت على أصل خلقها<sup>(٤)</sup> طاهراً، لأن الطهر يحبس الدم؛ فإذا كان هذا ما ذكرنا بطل احتجاجه باللغة واللسان.

وأما المناقضة فهي<sup>(٥)</sup> أن يقول: جعلتم مع زوال الأذى عنها ما لم تغسل في إبقاء حق الرجعة؛ فأما دعوة المناقضة فهي بعيدة لأن الكتاب جعلها باقية [ما لم تغسل]<sup>(٦)</sup> على حكم الأذى، فإن كان فيه طعن فعلى الكتاب.

وقال: ذكر الله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ باسم التذكير لا باسم التأنيث، فدل أنه أراد الأطهار؛ يقال: ثلاثة رجال وثلاث نسوة، فإذا أدخل فيه الهاء غُيِّلَ أنه أراد الطهر. قيل: إن اللغة لا تمنع<sup>(٧)</sup> عن تسمية شيء واحد باسم التذكير والتأنيث كالبر والحنطة ونحو ذلك إذا لم يكن ذي روح، فإذا كان كذلك فلا دلالة فيه على جعل ذلك طهراً. وقال: القرء، وهو الإنثقال [من حال إلى حال] يقال: أقرأ النجم إذا غاب، وأقرأ إذا طلع، ونحوه. لكن هذا ليس بشيء لأنه لو كان القرء، وهو الإنثقال<sup>(٨)</sup> من حال إلى حال، لكان يقال للنجم إذا طلع: أقرأ، فيكون الاسم للظهور لا<sup>(٩)</sup> للغيوب أو لهما جميعاً، فلا دلالة في ذلك.

وأما الأصل عندنا [ففي وجهين]:

أحدهما: قوله<sup>(١٠)</sup> ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ آبَهُنَّ فَانكِحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١] فأمر بالإمساك عند بلوغ أجلهن؛ [والبلوغ اسم للتمام]<sup>(١١)</sup>، ثم لا يخلو بلوغ الأجل من أن يكون بالإشراف على أول أجزاء الطهر وعند انتهائه. فإن كان عند انتهاء [الطهر]<sup>(١٢)</sup> فلا غاية له ينتهي إليها<sup>(١٣)</sup> ليقطع عليه الحكم، وإن كان على الإشراف [على أوله فعليه]<sup>(١٤)</sup> أيضاً كذلك. ثم لو حُجِّلَ على الانتهاء أيضاً لبعده<sup>(١٥)</sup> بما يعرف ذلك بالحيض الذي يقطع جهة الإمساك، فيحمل<sup>(١٦)</sup> على ما يعرف [لا على ما لا يعرف، والله أعلم. فثبت أنه الحيض لأن له الغاية]<sup>(١٧)</sup>.

والثاني: قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبَيِّنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُ فَعِدَّتَهُنَّ﴾ [ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ]<sup>(١٨)</sup> [الطلاق: ٤]؛ أثفقوا فيه أنه مذكور على البديل، ولم يعرف ذكر الأبدال في الأشياء إلا على إثر الأصول حيث ما ذكر، [ذكر الحيض عند ذكر البديل]<sup>(١٩)</sup>، فإن أن البديل من ذلك، إنما هي الحيض المجعولة أصولاً في نقضي العدة، إنما هو الحيض.

(١) من طع. (٢) في طع: إن من، في الأصل: إن. (٣) في الأصل وم: وقال باللسان وهو، في طع: وأما اللسان وهو. (٤) من طع وم: في الأصل: خلقها. (٥) في الأصل وم: هو، في طع: هي. (٦) من طع، في الأصل وم: لم تغسل. (٧) في طع: تمنع. (٨) من طع. (٩) ساقطة من طع. (١٠) في النسخ الثلاث: فقول. (١١) من طع. (١٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٣) في النسخ الثلاث: إليه. (١٤) في طع: على أول عليه، في الأصل وم: عليه. (١٥) في النسخ الثلاث: يبعد. (١٦) في النسخ الثلاث: حمل. (١٧) من طع. (١٨) من طع، في الأصل وم: كذا. (١٩) من طع.

[ثم الدليل على أن المراد من قوله: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وإن احتمل الظهر، يرجع إلى الحيض؛ وذلك أن ﴿ثَلَاثَةً﴾ اسم لتمام العدد، فيصير كأنه قال: ثلاثة أطهار، لو أراد به الظهر، أو ثلاث حيض، لو أراد به الحيض. ثم هم على اختلافهم اتفقوا على أنه بالحيض ثلاثة، وبالظهر طهران وبعض الأول. ثبت أن الحيض أولى مع ما كان فيه الإختياط، إذا احتمل الوجهين أن يدخل جميعاً في الحق، لا يزال، بعد أن ثبت، إلا بالبيان. ويبيّن ذا أن في الخبر تلك العدة التي أمر الله أن تطلق ليقبّلها النساء: إنه الحيض حتى يكون قبلة الظهر مع ما يحتمل عدة فعل الطلاق لا الإنقضاء. يبيّن ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال<sup>(١)</sup>: «إن عدة الأمة، حيضتان، وهي بعض عدة الحرة، ووقت طلاقها وقت طلاق الحرة» [الدراطيني: ٣٧٨٥]. فبان أن العدة اثنتان. ثبت أن أصل ما به تنقضي العدة هو الحيض.

وقال الشافعي: (قوله: «عدة الأمة حيضتان» أي قرءان، والقرءان هما الطهران) فيقال له: أثبتت في النقلة<sup>(٢)</sup>، وأفرطت في الججاج؛ حين فهنت من الحيض القرء، وهو أوضح عند أهل اللسان بالسماع من المفهوم له به مع ما في ذلك تجهيل رسول الله ﷺ باللسان، وهو أفصح العرب، وأعلم البشر، حين عبر عن الظهر بالحيض. ووجه آخر [أنهم اتفقوا على]<sup>(٣)</sup> أنه لو طلق في بعض الظهر، فالبقية منه عدة، ومثله من الإعتداد قرءان ونصف. والكتاب ٣٨ - ب/ أوجب الإعتداد بالثلاث، فثبت أن الأمر بالإعتداد أمر بالحيض لا بالأطهار للمعنى الذي وصفنا، وإن كان القرء اسماً للظهر والحيض في اللغة.

ثم الأصل [في المسألة]: أن ابتداء الجل لزوجها ولغيره، وكذلك نهاية<sup>(٤)</sup> الجل إنما جعلت بالأطهار.

ثم الأصل أن ابتداء حرمتها على الزوج الأول بالظهر، فيجعل انتهاء الحرمة في مثله بالظهر. وحاصل هذا أنه جعل نهاية الجل فيه وفي غيره بما به ابتداء الجل، فكذا يجعل نهاية الحرمة فيه وفي غيره بما به ابتداءه، وإذا ثبت أن المنظور في الجل والحرمة [في الابتداء بالإبتداء، وجب أن يكون المنظور]<sup>(٥)</sup> في الجل، والحرمة بالإنتهاء.

ثم في قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنَّهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وفي قوله: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وفي قوله: ﴿وَسَلُّوْا نَكَاحَ عَنِ الْيَسْرِ قُلْ إِصْلَاحٌ لِّمَنْ حَرَّمَ وَإِنْ تُعَاذِلُوهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] [وفي نحو]<sup>(٦)</sup> هذه الآيات دلالة تأخر البيان حيث لم يبيّن ما الإقراء؟ ولم يبيّن الإعتزال من أي موضع؟ ومن أي مكان؟ ولم يبيّن المخالطة في ماذا؟ وفي أي شيء؟ فالإختلاف فيه باقٍ إلى يوم التنادي، فبطل قول من ينكر تأخر البيان، وثبت [قول من]<sup>(٧)</sup> أقر به، وبالله التوفيق.

وقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتَسِنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِمْ إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ ففي الآية دلائل: أحدها: أن ذكر حرمة الكتمان في من آمن ليس بشرط فيه دون غيره؛ إذ قد يلزم ذلك من هو غير مؤمن، إذ هو غير مستحسن في العقل. ففيه الدليل على أن الحكم الموجب لعلّة يجوز لزومه في ما ارتفعت عنه تلك العلة، وعُدِمَتْ. وهو كقوله: ﴿وَأَسْلِحُوا ذَاتَ يَبَيْكُمُ﴾ [وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ]<sup>(٨)</sup> [إن كنتم مؤمنين] [الأنفال: ١]، وقد يلزم إصلاح ذات البين في غير الإيمان، وكذا قوله: ﴿وَدَرُّوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [إن كنتم مؤمنين] [البقرة: ٢٧٨]، وقد يلزم ترك الربا للمعاهد، وقد يجوز ذلك للمسلم في [غير]<sup>(٩)</sup> داره، فدل أن الحكم إذا ذكر العلة<sup>(١٠)</sup> في أحد لا يمنع لزوم ذلك في غير المذكور.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: (فيه دليل على أن إضافة الحكم إلى سبب لا يمنع حقه ارتفاعه، وفيه دليل ألا يحل ذلك لمن قد آمن من<sup>(١١)</sup> الخلق؛ لأن حقه التصديق وإظهار الحق، وفي الكتمان والتكذيب ترك ما فيه من الشرط، والله أعلم).

(١) من طع، في الأصل وم: واحتجوا بقوله: ﷺ. (٢) في الأصل وم: العقل، في طع: العقلة. (٣) من طع، في الأصل وم: ما اتفقوا أنه. (٤) في طع: أن ابتداء حرمتها على الزوج الأول بالظهر فيجعل انتهاء. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) من طع، في الأصل وم: في. (٧) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٨) من طع، في الأصل وم: إلى قوله. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع، في الأصل وم: لعل. (١١) في النسخ الثلاث: في.

ثم اختلف في قوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾؛ قال بعضهم: الحبل والحيض، وكذلك روي عن علي وعبد الله ابن مسعود وعبد الله<sup>(١)</sup> بن عباس رضي الله عنهما أنهم قالوا: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾ الحبل والحيض فثبت أن موضع<sup>(٢)</sup> الحيض الرحم، ثم الرحم يشغله الحبل عن خروج الدم، فبان أن الحامل لا تحيض. وعلى ذلك قوله عليه السلام: «إنما ذلك دم عزي انقطع» [أبو داود: ٢٨٠]؛ وهو الأمر المتعارف في النساء أن الحبل يحبس الدم. وقال بعض أهل التأويل: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾ الحبل خاصة دون الحيض لوجهين:

أحدهما: أنهم في الجاهلية [كن]<sup>(٣)</sup> يكتمن ذلك، فيلحقن بغير الآباء، فأوعذن على ذلك بعد الإسلام، فثبت أن الحيض لا يحتمل.

والثاني: أن الحيض لا ينسب بكونه في الرحم؛ فإذا كان غير منسوب إليه لم يحتمل كونه فيه، والله أعلم.

لكن الوجه فيه ما ذكرنا من قول الصحابة، وما فيه من الدلالة أنهم<sup>(٤)</sup> مؤتمنات في ما يخبرن لوجهين:

أحدهما: ما جاء من أن الأمانة أن تؤتمن المرأة على قرعها.

والثاني: لولا أنها بمن يقبل [خبرها فيه لما أوعذن]<sup>(٥)</sup> على الكتمان.

[ثم يحتمل الكتمان]<sup>(٦)</sup> من وجهين:

أحدهما: أن يكتمن ذلك يسترجين به الإنفاق من عند أزواجهن بقولهن: العدة باقية<sup>(٧)</sup>، وذلك يحتمل الحيض والحبل جميعاً.

والثاني<sup>(٨)</sup>: ما قاله بعض أهل التأويل من إبقاء حق الرجعة.

ويحتمل قول أبي حنيفة، رحمه الله، في كتمانها؛ إذ قال في المرأة إذا جاءت بولد في العدة، فشهدت<sup>(٩)</sup> امرأة على الولادة، والحبل لم يكن ظاهراً: (يقبل)<sup>(١٠)</sup> قولها، إذ أيرت بالإظهار، والكتمان أورت ثمة في القبول.

ويحتمل: ألا يجعل [لهن]<sup>(١١)</sup> أن يكتمن الحبل، فيلحقن بغيرهم من الأزواج، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمَوْلَاهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل أنهم لا يملكن الرجعة ولا منع أزواجهن عن المراجعة، بل ذلك إلى يعولهن، ويحتمل ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ في نكاح في العدة لا في حق الرجعة؛ إذ الزوج يملك نكاحها في العدة، وغيره من الناس لا يملك، كقوله: ﴿وَلَا تَزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وقوله: ﴿وَمَوْلَاهُنَّ﴾ فيه<sup>(١٢)</sup> دليل أن قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ﴾ إنما عني به المطلق طلاقاً لم يقطع على نفسه جهة العود<sup>(١٣)</sup>.

وقوله: ﴿فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ يحتمل وجوهاً: يحتمل إصلاح ما بينهما، ويحتمل: ﴿إِنْ أَرَادُوا﴾ إمساكنهن بالمعروف كقوله: ﴿وَلَا تُشْكِرْنَ صَرَاحًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، فهو ممسك لها، وإن كان مضراً.

ثم الأصل في هذا أنه، وإن قال: ﴿فَإِمْسَاكُهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ليس على ألا يصير ممسكاً لها بغير المعروف؛ وأصل هذا أن ليس في القول: ألا<sup>(١٤)</sup> تفعلوا دليل الجواز، والفساد إذا قيل ذلك.

ثم اختلف<sup>(١٥)</sup> في قوله: ﴿فِي ذَلِكَ﴾ أي في الوقت الذي يعيد به، أو ﴿فِي ذَلِكَ﴾ القروء، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ يَشَأْ أَلَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (إني أحب أن أتزين لامراتي كما أحب أن تزين لي، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَمْ يَكُنْ يَشَأْ أَلَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾) وقال آخرون: لهن من الكفاف ما عليهن من الخدمة،

(١) من طع. (٢) في طع. موضوع. (٣) من طع. (٤) في النسخ الثلاث: أنه. (٥) من طع. في الأصل: خبر فيه لما أوعذن، في م: خبر فيها. (٦) من طع وم. (٧) من طع وم، في الأصل: باقي. (٨) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٩) في م: فشهد. (١٠) أدرج في النسخ الثلاث: قبلها. أن. (١١) من طع وم. (١٢) من طع، في الأصل وم: وفيه. (١٣) في طع: العود. (١٤) في النسخ الثلاث: بالآ. (١٥) في طع: اختلفت.

وقال غيرهم: لهم من الحق في المهور بتسليم الأزواج إليهم ما عليهم من تسليم البضاع<sup>(١)</sup> إلى الأزواج. فبدل هذا على أن الخلوة والتسليم منها يحل محل قبض الحق منها لزوجها، وقيل: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ الحقوق: ما تُلزمنهن من حقوق الأزواج، يلزم مثلها على الأزواج لهم<sup>(٢)</sup>، وإن كانت مختلفة.

وقوله: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ وَلِلَّهِ عَزَبُ حَكِيمٌ﴾؛ قيل: [هي الطلاق]<sup>(٣)</sup> بيد الرجل وليس بيدها، وقيل: هي الإمارة والأمر، وقيل: هي ما فضل الله به عليها من الجهاد والميراث وغيره، وقيل: [هي]<sup>(٤)</sup> لهم من الفضيلة من الولايات والشهادات والعقل، وذلك ليس لهم، وقيل: [هي]<sup>(٥)</sup> فضيلة في الحق وبما ساق إليها من المهر.

وقال<sup>(٦)</sup> الشيخ أبو منصور، رحمه الله، في قوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾ أي من الحقوق على الأزواج. ثم تحتمل حقرهن المهر والنفقة، وتحتمل ما أتبع من قوله: ﴿فَإِنْ سَاكًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ وتحتمل قضاء ما لها من الحوائج خارج البيت مما به قوام دينها ووقايتها عن النار؛ وعليها من الحقوق مقابل الأول البذل له وآلا يوطئن قُرُشَهُنَّ أحداً، ومقابل الثاني أن يُخسِنَ إليهم في البر باللسان والقول بالمعروف الذي فيه تطيب نفسه به كما وصف الحميدة منهم: «مَنْ إِذَا نَظَرَتْ إِلَيْهَا سَرَتْكَ، وَإِذَا دَعَوْتَهَا أَجَابَتْكَ، وَإِذَا غِيَتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي مَالِكَ وَنَفْسِهَا»<sup>(٧)</sup> [ابن ماجه: ١٨٥٧]، ومقابل الثالث ألا تتلفاه بمكروهم، ولا تُقابلَه بما<sup>(٨)</sup> يُضجره، ويُغضبُه مع الخدمة وكفاية الداخل مما به قوام دينه، والله أعلم. والدرجة التي ما له من الملك فيها والفضل في الحقوق عليها وما جعل قواماً عليها<sup>(٩)</sup> وغير ذلك، والله أعلم.

وتحتمل ما لهم من قوله: ﴿فَإِنْ سَاكًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ وعليهن بذل حقهن المعروف والإحسان إليهن في ما يثبون من الخدمة والقيام بكفاية داخل البيت مع حفظ ماله عندها، والله أعلم.

**الآية ٢٢٩** وقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ﴾؛ فيه<sup>(١٠)</sup> دلالة أن يطلق بينيتين بمَرَّتَيْنِ، وقوله: ﴿فَإِنْ سَاكًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ أن له الرجعة بعد طلاقين بذكره مرتين، وفيه أن المطلق في الطهر الثالث من غير رجعة مطلق للسنة لما خیر بين الإمساك أو التسريح من غير مراجعة، وهو على مالك / ٣٩ - / لأنه يقول: (ليس له أن يزيد على تطلق واحدة إلا أن يراجع). ﴿أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ هو التغطية الثالثة كذلك روي عن رسول الله ﷺ أنه سُئل عن التسريح بإحسان، فقال: «هو التغطية الثالثة» [بنحوه: الدر المنثور ج ١ / ٦٦٤]. فإن قيل: إيش الحكمة في ذكر المعروف في الإمساك والإحسان في التسريح؟ قيل: فذلك أن في التسريح قطع الحقوق التي أوجبها النكاح، فأمر عند قطعها عنها بالإحسان إليها مبتدئاً<sup>(١١)</sup>. والإحسان أبداً إنما يكون عند ابتداء الفعل لا عند المكافأة. وأما المعروف في الإمساك فالنكاح أوجب ذلك بقوله<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ بَيْتًا غَيْظًا﴾ [النساء: ٢١]؛ قيل: الميثاق الغليظ الحقوق التي أوجب النكاح. وهذا، والله أعلم، وجه الحكمة، والمعروف ما عرفاً في النكاح، والإحسان هو ما يتبدى مما لم يعرف.

وقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِنَاءٍ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ اللَّهُ حُكْمًا فَالِ اللَّهِ جُنَاحٌ عَلَيْهِمَا أَنْ أَتَاكَ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ يُوجِبُ ابْتِدَاءَ الْخُطَابِ لِلْأَزْوَاجِ، ثُمَّ آخِرُهَا يُوجِبُ الْخُطَابَ لَهَا جَمِيعاً، ثُمَّ آخِرُهَا يُوجِبُ الْخُطَابَ لغير الأزواج: يَحْفَظُ عليهما حدود الصحبة، فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ [إِضْماراً: الْحَكَمَيْنِ]<sup>(١٣)</sup>، فيكون كقوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، فيكونان هما اللذان يَحْفَظَانِ الْحُدُودَ الْمَحْدُودَ<sup>(١٤)</sup>.

وتحتمل أن يكون الخطاب في قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ إِلَّا يُفِيَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ للحكام لأنهم هم الذين يتولون النظر في أمور الناس ليقوموهم على حفظ حدود الله.

(١) في م: الإيضاع. (٢) من ط ع. (٣) من ط ع وم. (٤) في ط ع: الطلاق هو، في الأصل وم: هو الطلاق. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث. (٦) من ط ع. (٧) من ط ع، في الأصل وم: قال. (٨) من ط ع، في الأصل وم: وتحفظك في النفس والمال. (٩) ساقطة من ط ع. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ عَلَى الْكِسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]. (١١) من ط ع. (١٢) في النسخ الثلاث: فقيه. (١٣) في ط ع: مهتدياً. (١٤) في النسخ الثلاث: كقوله. (١٥) في الأصل وم: الإضمار فيهما الحكمين، في ط ع: الإضمار فهما الحكمين. (١٦) في ط ع: والمحدود.



ثم القول عندنا في قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ إذا كان النشور [واقعا] <sup>(١)</sup> من قبل الزوج، فإنه لا يحل أخذ شيء على الخلع استبدالا بقوله: ﴿وَأِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْهُنَّ مَخْرَجَهُنَّ فِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]. وأما إذا كان النشور من قبلها فإنه لا بأس أن يأخذ قدر المهر، وتكره الزيادة، وتجوز <sup>(٢)</sup>. وأما قدر المهر فإنه لا بأس إذا كان النشور من قبلها استبدالا [بقوله] <sup>(٣)</sup>: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِي مَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾؛ ذكر رفع الحرج عن الذي فدى فيما عنه نهى [في] <sup>(٤)</sup> غير هذا، وهو المؤتى؛ لذلك قلنا: إنه يجوز، إذا كان النشور من قبلها، قدر المهر. وأما الزيادة فإنها <sup>(٥)</sup> تُكره استبدالا بما روي في الخبر أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فذكرت بغض زوجها، فقال: «أتردين عليه حديقته؟» فقالت <sup>(٦)</sup>: نعم وزيادة، [فقال: أما الزيادة] <sup>(٧)</sup> فلا [ينحوه ابن ماجه: ٢٠٥٦]، ففيه <sup>(٨)</sup> الدلالة أن النشور إذا كان من قبلها فإنه يجوز قدر المهر.

وقال أبو داود: (خالف الشافعي ظاهر الكتاب في ما جعل له أخذ ما فدى والزيادة، والكتاب رفع الحرج <sup>(٩)</sup> عن أخذ ما فدى، لم يجعل له غيره بقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعْطَا حُدُودَ اللَّهِ﴾. وقال <sup>(١٠)</sup> ابن شريح: (ما ذلك الأخذ في الطلاق؟ إنما ذلك في الطلاق كرها، لأنه ليس في الآية ذكر الطلاق)، واستدل بقوله: ﴿وَإِنْ طَلِقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا تَكْلَهُنَّ فَبِئْسَ تَكْلًا﴾ [النساء: ٤]؛ فجعل له أكل ما أخذ بالوصف الذي ذكره. ثم كان له أخذ ما تبذل في غير الطلاق. فعلى ذلك في الطلاق، وفي الطلاق أحق، والله أعلم.

والأصل عندنا جواز ما بذلت: أخذه مما احتج به الرجل إن كان له بذلك في غير الطلاق، وهو [في] <sup>(١١)</sup> الطلاق أجوز؛ لأنها تنفع، غير أنه يكره الفضل له <sup>(١٢)</sup> لما ذكرنا من الآية والخبر، ثم يجوز هو لأنه تبادل؛ فكان كالعقود التي تكرر لربح ما لم يضمن على الجواز، فكذا هذا. والأصل بأن الطلاق بالبدل بينهما <sup>(١٣)</sup>، وهو لو لم يملك البيونة مطلقاً لم يملكه بما شرط، ثبت أنه يملك؛ وأصله أنه بالطلاق، ويصرف إليها ما ملك عليها بالعقد، فانتفعت بإزاء ما بذلت، لذلك سلم للزوج ما أخذ، والله أعلم. قال: ويكره أخذ الزيادة بما فيه رفع النكاح، فيصير أخذ ما يأخذ بالذي أعطى، فما يفضل عليه ليس بإزائه بدل، وذلك وصف الربا، والله أعلم.

ثم اختلف في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾؛ قيل: ﴿يَخَافَا﴾ عليهما؛ يعني الرجل والمرأة، وقيل: عَلِمَ الحكمان ﴿أَلَّا يُعْطَا حُدُودَ اللَّهِ﴾. وعلى ذلك [قوله] <sup>(١٤)</sup>: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعْطَا حُدُودَ اللَّهِ﴾؛ قيل <sup>(١٥)</sup> عَلِمْتُمْ، وقيل: الخوف [هو الخوف] <sup>(١٦)</sup>، فكانه أقرب لأن العلم يكون في ما مضى من الحال أنهما أقاما حدوداً، أو لم يقيما، وأما الخوف في حادث الوقت أمكن لأنه لا يعلم باليقين، لذلك كانا ما ذكرنا، وهو كقوله: ﴿إِنْ أَخَافَ إِنْ عَصَيْتَ رَبِّي عَذَابٌ يَوْرٍ عَظِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥].

[وقوله]: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِي مَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾ اختلف فيه <sup>(١٧)</sup>؛ قال بعضهم: أراد بقوله: ﴿عَلَيْهَا﴾ عليه خاصة، وهذا جائز في اللغة إضافة شيء إلى الاثنين والمراد واحد منهما كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّزْزُ وَالْمَرْكَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما، ومثله كثير. وقال آخرون: أريدا جميعاً: المرأة بالفداء، والرجل بالأخذ لأن الزوج نهى عن أخذ شيء مما أتاهما بقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ ثم أباح، ورفع الحرج منه بالأخذ على الشرط، وقيل: أراد بذلك الزوج خاصة، وهو ما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله: ﴿بَلَّغْ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدَّوْهَا﴾؛ قيل: إذا لم يُفهم [بحد من حدود الله تعالى ما يفهم] <sup>(١٨)</sup> من حد الخلق. كيف فهم من استواء الرب ومجيئه من قوله: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْمَرْثَى﴾ [الأعراف: ٥٤ و..] [وقوله] <sup>(١٩)</sup>: ﴿وَبَيَّاهُ رَبُّكَ﴾

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٤) من طع وم، في الأصل: من. (٥) من طع، في الأصل وم؛ فإنه. (٦) في طع: فقال. (٧) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٨) من طع وم، في الأصل: فيه. (٩) في طع: المخرج. (١٠) الواو ساقطة من الأصل وطع. (١١) من طع. (١٢) ساقطة من طع. (١٣) في النسخ الثلاث: بينها. (١٤) من طع. (١٥) في طع: ع. يعني. (١٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٧) في طع: ثم اختلف في قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِي مَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾. (١٨) ساقطة من م. (١٩) في طع: و، ساقطة من الأصل وم.

[الفجر: ٢٢] ما فهم من استواء الخلق ومجيئهم؟ والاستواء والمعني إلى احتمال معاني: أن يُنفى عنه التشبيه أكثر من احتمال الحدود في الشاهد. فإذا لم يفهم من هذا ذلك<sup>(١)</sup> لم يجز أن يفهم من الأول ما فهموا، وقد قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾؛ قيل: أحكام الله وسنته، وقيل: أوامره ونواهيه [وقيل: إرادته، وهو واحد]<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ مستحلاً لها، فيكفر بتعدي ذلك، فهو ظالم ظلم كفر. ويحتمل ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ﴾ تجاوز أمر الله وما نهاه عنه غير مستحل لها، فهو ظالم نفسه، غير كافٍ.

**الآية ٢٣٠** وقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْحٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ هذه الآية رجعت إلى [قوله الأول]<sup>(٣)</sup> ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ فإن طلقها بعد التلقيب تطلقه أخرى ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْحٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. وقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ أُوْتَارِهَا أَوْ تَمْرُغَ بِإِحْسَنٍ﴾ قيل: التلقيب الثالثة. وعلى ذلك جاء الخبر<sup>(٤)</sup>، وهو واحد عندنا؛ يدل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، ويحتمل<sup>(٥)</sup> عقد النكاح خاصة دون الجماع من الثاني؛ إذ ليس في الآية ذكر الدخول بها. وأما عندنا فهو على فعل الجماع في النكاح الثاني؛ يدل عليه قوله، ﴿... لا ... حتى تذوق من عسليتي وذوق من عسليتيها﴾ [البخاري: ٥٢٦٥]، فيكون النكاح مضمرًا، وهو أولى، لأن الآية في عقوبة الأول، ولا يشتد عليه النكاح حتى يتصل به الوطء. وفيه دلالة على كراهة التلقيب الثالثة: أنه هي لا تحل له بعدها إلا بعد دخول زوج آخر بها، وذلك مما ينفر عنه الطبع، ويكرهه.

وقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا﴾ فيه دليل على أن في التراجع إيجاب عقدٍ بهما جميعاً؛ فدل على قطع رجعيته: الثاني: الحل للزوج الأول، وذلك أن لا رجعة فيه لغيره، وقوله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ أَنْتُمْ رَوُّونَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أضفت الرد إلى الأزواج؛ فدل أنهم ينفردون به دونهن.

ثم ذكر الكتاب: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْحٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ جعل سبب الحل على الزوج الأول نكاح الثاني، لم يجز أن ينهى، وقد جعل هو سبب رفع الحرمة؛ إذ في هذا، في أحكام الله تعالى، لا يوجد ٣٩ - ب/ ولا يستقيم هو كالوضوء في ما جعل سبباً لإقامة الصلاة، لم يجز أن يجعل سبباً لها، ثم يكره الإقدام عليه، وينهى عنه، وكالتحريم؛ إذ جعل سبباً للدخول به<sup>(٦)</sup> في الصلاة، لم يجز النهي عنها، وبه<sup>(٧)</sup> قوامها. كذا هذا لما جعل سبباً لرفع الحرمة به، لا جائز أن ينهى عنه.

ثم فيه دلالة جواز نكاح المحلل؛ فإن سئلنا عن قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» [الترمذي: ١١١٩ و ١١٢٠].

نقل<sup>(٨)</sup>: «لحوق اللعن لأجل النكاح على قصد الفراق والطلاق ليس لأجل التحليل على الأول ورفع الحرمة عنه؛ دليلاً قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ ذَوَاقٍ مُطْلَاقٍ» [ابن أبي شيبة: ٢٥٣/٥]، وذلك لقصد الفراق بالنكاح؛ إذ النكاح بُني في الأصل على البقاء والدوام عليه، وفيه التعفف، [وفي]<sup>(٩)</sup> الطلاق زوال ما به يقصد، فلذلك لِحَقُّهُ ما لِحَقُّهُ مِنَ اللَعْنِ.

ثم المحلل له لما طلب بنكاح الزوج الثاني ما ينفر عنه الطبع، وتكرهه: من<sup>(١٠)</sup> عودها إليه بعد مضاجعة غيره<sup>(١١)</sup> إياها واستمتاعه بها، مُنِعَ لهذا المعنى عن إيقاع الثالثة، فإذا<sup>(١٢)</sup> تفكر حرمتها عليه إلا بنكاح آخر انزجر عن ذلك. ثم العقد نفسه لا ينفر عنه الطبع، ولا تكرهه، ثبت أن الدخول شرط فيه ليكون زجراً ومنعاً عن ارتكابه.

(١) من طع، في الأصل وم: ذاك. (٢) في م: آدابه، ساقطة من طع. (٣) في النسخ الثلاث: الأول قوله. (٤) انظر الدر المشور ١/ ٦٦٤. (٥) من طع وم، الواو ساقطة من الأصل. (٦) في النسخ الثلاث: بها. (٧) في النسخ الثلاث: بها. (٨) في النسخ الثلاث: قيل. (٩) من طع وم، الواو ساقطة من الأصل. (١٠) من طع وم، في الأصل: عن. (١١) من طع، في الأصل وم: غير. (١٢) في النسخ الثلاث: لكن إذا.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ يَزَاجَ﴾ يخرج على الترخيص؛ وذلك، والله أعلم، أن الطلاق يُحرّمها عليه، ويُبيّنها منه، كما تُحرّم عليه هي بأنواع الحُرَم، فأخير<sup>(١)</sup> وأباح له النكاح بعد وقوع الحرمة. إن هذه الحرمة ليست كغيرها من الحُرَم التي لا ترتفع أبداً، والله أعلم.

### الآية ٢٣١

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَانِكُوهُنَّ بِمَرْفُوفٍ أَوْ سَرِيحَةٍ بِمَرْفُوفٍ﴾، وقال: [٢٣١] ﴿وَيُؤْتِيَنَّكُمْ أَمْراً بَرّاً﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ذكر في الآية الأولى الإمساك، والإمساك المعروف هو إمساكها على ما كان من المُلْك، وذكر في الآية الأخيرة الرّد، والرّد لا يكون إلا بعد الخروج من المُلْك. هذا هو الظاهر في الآية، لكن بعض أهل العلم يقولون: إنه يُنسبها على المُلْك الأول ويردّها من الحرمة إلى الجِل، لأن من مذهبيهم أن الطلاق يُوجب الحرمة، ولا يُخرجها من مُلكه، وهذا جائز أن تُحرّم المرأة على زوجها، وهي بتد [في] (٣) مُلكه. فإذا كان كذلك فأمر بالإمساك على المُلْك الأول وبالرّد من الحرمة إلى الجِل، وهو قول أهل المدينة، أي يرّدّها من العدة إلى ما لا عدة، ويُنسبها بلا عدة.

وأما عندنا فهو واحدٌ بِحَدِيثِ الإمساك، دليله قوله: ﴿وَلَا تُنكِهَنَّ زِيَاراً﴾ ولو لم يكن الإمساك سوى القصد إليه لكان لم يكن بالقصد إليها مُضراً، وهو في ما أمر بالإمساك بالمعروف، فيه وجهان:

أحدهما: هو أن يُنسبها [على ما كان يُنسبها]<sup>(٤)</sup> من قبل من مراعاة الحقوق ومحافظة الحدود.

والثاني<sup>(٥)</sup>: ما قيل ألا تطول عليها [العدة على ما]<sup>(٦)</sup> في القصة من تطويل العدة عليها، وفيه<sup>(٧)</sup> نزلة الآية، وفيه دلالة أن الزوج يملك جعل الطلاق باتناً بعدما وقع رُجعيّاً لأنه يصير باتناً بترك المراجعة. فعلى ذلك يملك إلحاق الصفة من بعد وقوعه، فيصير باتناً، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَا تُنكِهَنَّ زِيَاراً لَعَنَدُوا﴾ قال الشيخ، رحمه الله تعالى: (الأصل عندنا في المناهي أنها لا تدل على فساد العقل، ولا يستدل بالنهي على الفساد كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ يَزَاجَ﴾ إن طلقاً أن يُنكِهَ حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وعلى ذلك قوله: ﴿وَلَا تُنكِهَنَّ زِيَاراً لَعَنَدُوا﴾ إنه يصير مُنسكاً لها، وإن كان فيه ضرراً<sup>(٨)</sup> لها، وهكذا هذا في كل ما يُنسبُه هذا من قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥] إنه [أذن له]<sup>(٩)</sup> بالفعل في حال، فهو، وإن أوجب نهياً في الفعل، فذلك لا يدل على الفساد في حال أخرى.

وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزْأً﴾ معناه، والله أعلم، أي لا تعملوا بآيات الله عمل من يُخرج فعله بها مُخرَج فعل الهازئ، لأنه معقول أن أهل الإيمان والتوحيد لا يتخذون آيات الله هُزْأً، ولا يقصدون إلى ذلك. وقيل: إنهم في الجاهلية كانوا يلعبون بالطلاق والعِتاق، ويُنسكونهن<sup>(١٠)</sup> بعد الطلاق والعِتاق على ما كانوا يمسكون قبل الطلاق وقبل العِتاق، فنهوا عن ذلك بعد الإسلام والتوحيد.

ثم اختلف في ﴿آيَاتِ اللَّهِ﴾، قيل: حُجَجُ الله، وقيل: أحكام [الله]<sup>(١١)</sup>، وقيل: دين الله، ويحتمل ﴿آيَاتِ اللَّهِ﴾ الآيات المعروفة.

وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ يحتمل وجوهاً: تحتلُّ النعمة ههنا محمداً ﷺ وهو من أعظم النعم، [وتحتلُّ النعمة الإسلام وشرائعه]<sup>(١٢)</sup> وتحتلُّ النعمة [النعم]<sup>(١٣)</sup> التي أنعمها على خلقه جملةً والنعمة<sup>(١٤)</sup> على ثلاثة أوجه: النعمة بالإسلام تقتضي منه المحافظة، [والنعمة الخاصة]<sup>(١٥)</sup> تقتضي الشكر، [والنعمة العامة]<sup>(١٦)</sup> جملةً تقتضي منه التوحيد.

(١) ساقطة من ط ع. (٢) من ط ع. (٣) من ط ع. (٤) من ط ع. (٥) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٦) من ط ع. (٧) قال الطبري في تفسيره: ٤٨١/٢ وأبو حيان الغرناطي في البحر المحيط ٤٨٨/٢ إنها نزلت في رجل من الأنصار اسمه ثابت بن بشار وقال السيوطي في الدر المنثور ٦٨٢/١٠ إنه ثابت بن بشار. (٨) في النسخ الثلاث: ضرراً. (٩) من ط ع. (١٠) في النسخ الثلاث: ويسكونهم. (١١) من ط ع. (١٢) من ط ع. (١٣) في ط ع. هي، ساقطة من الأصل. (١٤) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) من ط ع. في الأصل. (١٦) من ط ع.

وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْكَ مِنْ آيَةٍ إِلَّا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ وهو القرآن، وفيه دلالة أن الكتاب [هو] <sup>(١)</sup> منزل، ليس كما يقول القرامطة، لأنهم يقولون بأن محمداً ﷺ آلف القرآن، وإنما كان يُوحى إليه، [لا] <sup>(٢)</sup> كما يتوهم الرجل شيئاً، فيجعله كلاماً.

وقوله: ﴿وَالْحِكْمَةُ﴾ اختُلف فيه، قيل: [الحكمة] <sup>(٣)</sup> الفقه، وقيل: الحلال والحرام، وقيل: الحكمة هي الإصابة إصابة موضع كل شيء [منه] <sup>(٤)</sup>، وقيل: الحكمة الموعظة، وقيل: الحكمة القرآن، وهو من الإحكام والاتقان <sup>(٥)</sup>، كأنه قال: ﴿اذْكُرُوا مَا آتَاكُمْ مِنَ الْفَقْهِ وَالْإِسَابَةِ وَالْكِتَابِ الْمَحْكَمِ وَالْمُتَقِنِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢].

وقوله: ﴿يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ قيل <sup>(٦)</sup>: القرآن ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيه <sup>(٧)</sup> تخويف وتحذير ليعلموا أن كل شيء في علمه، وأنه لا يعزب عنه شيء، [وبالله العصمة] <sup>(٨)</sup>.

### الآية ٢٣٢

وقوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَقْسَمُوا أَنْ يَتَكَفَّنَ آبُوهُنَّ إِذَا رَضَوْا بَيْنَهُمَا بِالْمَرْوَةِ﴾ اختُلف في تأويله، قال قائلون: فيه نساء النكاح دون الأولياء، واختُجوا بأن قالوا: قال الله تعالى ﴿فَلَا تَقْسَمُوا﴾، ولا ينهي عن القول من غير أن يعمل، إذ <sup>(٩)</sup> القول في ما لا يعمل غير ضارٍ لعضلها به، ثبت أنه عامل، وأن له فيه حقاً، إلى أن نُهوا، ثبت أن قوله: لا تفضل منع إذ لو [لم] <sup>(١٠)</sup> يُجعل منعاً لم يكن ضاراً به، وقال آخرون: فيه دليل جواز نكاحهن دون الأولياء، لأنه تعالى قال: ﴿أَنْ يَتَكَفَّنَ﴾ واستدلوا بأن النكاح على وجود العضل يجوز، ولو كان العضل سبب المنع في الجواز لم يُحتمل جوازه إذا فات. وفيه أن العضل، إذا لم يكن، جاز للنساء تولي النكاح، واحتجوا أيضاً بما أضاف النكاح إليهن بقوله: ﴿أَنْ يَتَكَفَّنَ آبُوهُنَّ﴾ وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَرْوَةِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]. وأضاف [التأويل الأول] <sup>(١١)</sup> الإنكاح إلى الأولياء على إرادة إدخال الصغار. والثاني على وجوب الحق لهنّ عليهم لا أن يجب لهنّ عليهم.

ثم الأصل بأن كل نكاح أريد بالذكر الصغار، وأضيف الإنكاح إلى الأولياء كقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتِمَّ﴾ والصلبين بين عبادكم وإمائكم. [النور: ٣٢] وقوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَأَنَّهُ مُؤْمِنَةٌ كَحَيْرٍ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْبَدْتُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَقَدْ مُّؤْمِنٌ حَيْرٍ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْبَدْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] مع ما احتمل دخول الباليين في هذا؛ دليله قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا أَفَعَلْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والفدية لا تصح من الصغار، وقوله: ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، والصغار لا يُخاطَبان بإقامة حدود الله، وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَرْوَةِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وإن كان متأخراً بالذكر بهذا؛ قيل <sup>(١٢)</sup>: إن وقوع الإنكاح <sup>(١٣)</sup> بالإضافة في الصغار إلى الأولياء، وفي الكبار إليهن، ثم ذُكر الكفاءة والمهر وجري إضافته إلى الأولياء؛ لذلك كان لهم التّعريض / ٤٠ - أ / في فسخه.

ثم قوله: ﴿وَإِذَا رَضَوْا بَيْنَهُمَا بِالْمَرْوَةِ﴾ راجع ذلك <sup>(١٤)</sup> إلى المهر؛ لأن التراضي فعل اثنين، والمهر يُعرف بهما؛ لأن القصة في امرأة بعينها، وكانت ظهرت كفاءة زوجها لها، وقال في الكفاءة: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ووجود الكفاءة إنما تكون من إحدى الجانبين، فذكر ذلك مضافاً إلى الأولياء، لم يُجز دونهم.

والأصل في مسألة النكاح أن الحق في النكاح لها على الولي، لا للولي عليها، دليله ما يزوج على الولي إذا عليم، ويُجبر <sup>(١٥)</sup> عليه إذا وجد، وزوج عليه إذا أبى، وهي لا تُجبر بإرادة الولي إذا أبى، فبان أن الحق لها قبله، ومن ترك حق نفسه في عقد له قيل آخر لم يوجب ذلك فساداً، والله أعلم.

(١) من طع وم. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) من طع. (٤) من طع وم. (٥) من طع وم، في الأصل: الاتفاق. (٦) في طع: يعني. (٧) في طع: وفي قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. (٨) من م، في الأصل: في علمه العصمة، في طع: في علمه وبالله العصمة. (٩) من طع وم، في الأصل: إذا. (١٠) من طع. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) في طع: قبل. (١٣) من طع وم، في الأصل: الإنكار. (١٤) من طع وم، في الأصل: إلى ذلك. (١٥) في الأصل وم: عدم ويُجبر، في طع: عدم ويجز.

وقوله: ﴿فَلَا تَقْسِلُوهُمْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا أَنْزَجَهُمْ﴾ فيه دليل على أن النهي عن العضل إنما كان [في] <sup>(١)</sup> الأزواج كانوا <sup>(٢)</sup> لهم؛ دليله قوله ﴿أَنْزَجَهُمْ﴾، ولا يُسمى الأزواج إلا بعد النكاح، ويدل أيضاً قوله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ذكر الطلاق، فدل أنه كان في أزواج كانوا لهم. ويحتمل أن يكون في الابتداء من غير أن كان ثم نكاح، وجائز تسمية الشيء باسم ما يؤول الأمر إليه لقرب حاله بهم.

وأما أهل التفسير بأجمعهم فقد قالوا: إن الآية نزلت في أخت مغلل بن يسار [المزني] <sup>(٣)</sup>: أن زوجها قد طلقها، وانقضت عدتها، ثم أراد الزوج أن يتزوجها ثانية، وتهوى المرأة ذلك، فيقول الولي: لا أزوجه إياه، فنزل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْسِلُوهُمْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا أَنْزَجَهُمْ إِذَا تَرَائَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهو يحتمل المعنى الذي ذكرنا، والله أعلم <sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ﴾ قيل: ﴿يُوعَظُ بِهِ﴾ <sup>(٥)</sup> بنهاه به، كقوله: ﴿يُعْطِيكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُدُّوا لِيَنبَلِيَهُ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧] أي بنهاكم، وقيل: ﴿يُوعَظُ بِهِ﴾ أي يؤمر به.

وقوله: ﴿ذَلِكَ أَرْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾؛ قيل: [إذا] <sup>(٦)</sup> وضعت أنفسهن حيث هوين [فذلك] <sup>(٧)</sup> أركى وأطهر لكم من العضل من ذلك، ولعل العضل يحيلهن <sup>(٨)</sup> على الفساد والريبة، وقيل: المراجعة خير لكم من الفرق، وأطهر لكم من الريبة.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَتْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [أي: الله يعلم] <sup>(٩)</sup> من حب كل واحد منهما صاحبه ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك، ويحتمل قوله <sup>(١٠)</sup>: ﴿وَاللَّهُ يَتْلَمُ﴾ فيم <sup>(١١)</sup> صلاحكم؟ ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك.

### الآية ٢٣٣

وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ [قال بعضهن: من المطلقات] <sup>(١٢)</sup>، وهو كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ أَبْوْعَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، ذكر ههنا الأجر، وذكر هناك الرزق والكسوة، وهما واحد، وقال آخرون: لا؛ ولكن قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾: من <sup>(١٣)</sup> المنكوحات، وقوله: ﴿وَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ أَبْوْعَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]: من المطلقات. دليل ذلك ذكر الأجر في أحدهما وذكر <sup>(١٤)</sup> الرزق والكسوة في الأخرى، على أن المنكوحة إذا استوجرت على رضاع ولدها منه، وتستوجب قبل الزوج الرزق والكسوة، فدل هذا على أن ذكر الأجر في المطلقات وذكر الرزق والكسوة في المنكوحات. فإن قيل: ما فائدة ذكر الرزق والكسوة في المنكوحة في الرضاع؟ وقد يستوجب ذلك في غير الرضاع؟ قيل: فائدة ذكر الرزق والكسوة فيه، والله أعلم، لأنها تحتاج إلى فضل طعام وفضل كسوة لمكان الرضاع، ألا ترى أن لها أن تظفر لذلك؟ فثبت أن لها فضل حاجة في حال الرضاع ما لا تقع لها تلك الحاجة في غير حال الرضاع، فخرج ذكر الرزق والكسوة فيه، والله أعلم، ذكر تلك الزيادة والفضل، والله أعلم.

وفي القرآن أن مؤنة الرضاع على الأب من أوجبه أحدها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكَرَّرْتُمْ تَتْرُكُهُ لَكُمْ أَثَرًا﴾ [الطلاق: ٦]، والثاني: قوله [سورة] <sup>(١٥)</sup>: ﴿وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ لَهُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، والثالث: قوله [تعالى] <sup>(١٦)</sup>: ﴿لِيَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ فثبت أنه حق على الوالد إلى أن ذكر فيه إيتاء الآخر.

وفيه دلالة على أن شرط الطعام والكسوة للظفر يجوز بقوله: ﴿وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ لَهُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ غير أن الكسوة لا تجوز إلا بإعلام الجنس، والطعام يجوز؛ لأن الظفر لا تكسى كسوة الأهل، وتطعم طعامهم، فلا بد في الكسوة من إعلام جنسه؛ إذ لا يجوز أن تكون كسوة واحدة لها وللأهل، ويجوز في الطعام ذلك؛ لأن الكسوة ليست بذات <sup>(١٧)</sup> غاية تعرف، فاحتج <sup>(١٨)</sup> إلى ذكر الجنس ليقع في حد قرب المعرفة والعلم. أما الطعام فهو ذو غاية عند الناس غير متفاوت ولا متفاضل عندهم، لذلك جاز هذا، ولم يجز الآخر إلا أن يعلم الجنس، فإذا أعلم الجنس فحيث يصير عندهم كالطعام، والله أعلم.

(١) من ط. ع. (٢) من ط. ع. (٣) من ط. ع. (٤) من ط. ع. (٥) من ط. ع. (٦) من ط. ع. (٧) من ط. ع. (٨) في النسخ الثلاث: يحملن. (٩) من ط. ع. (١٠) ساقطة من ط. ع. (١١) من م، في الأصل: فيهم، في ط. ع. فيما. (١٢) من ط. ع. و، ساقطة من الأصل. (١٣) في النسخ الثلاث: من. (١٤) في النسخ الثلاث: و. (١٥) من ط. ع. (١٦) من ط. ع. (١٧) في النسخ الثلاث: بذي. (١٨) في ط. ع. فاحتج.

قال الشيخ، رحمه الله: (يدل على جوازه قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ﴾ أي، والله أعلم، مثل ما على المولود له، ويكون ذلك بعد موته. لذلك يجوز شرط الكسوة والطعام في الرضاع).

وقوله: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ ليس فيه جعل الحولين شرطاً في الرضاع لوجوه:

أحدها: قوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ فلو لم يحتمل الزيادة والنقصان لم يكن لقوله ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ معنى.

والثاني: الإرادة والقدرة ربما تذكّر على غير إرادة وقدرة في الحقيقة، ولكن على إرادة حقيقة الفعل، دليله قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَفْعَلْ كَذَا، وَمَنْ اسْتَطَاعَ [أَنْ يَفْعَلَ]»<sup>(١)</sup> كذا فليفعل» [بتحواه أحمد ١/ ٢١٤] ليس ذلك على حقيقة<sup>(٢)</sup> القدرة والإرادة. ولكن هذا، والله أعلم، على معنى: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلْيَفْعَلْ كَذَا. فكذاك الأول ليس على حقيقة الإرادة ولكن ذكر تلك لما لم يكن الفعل إلا بقدرة وإرادة، والله أعلم.

والثالث: لا يخلو الـ ﴿حَوْلَيْنِ﴾ مَنْ أَنْ يُقَدَّرَ بِالْأَهْلِيَّةِ، فقد ينتقص عن سنتين، أو أَنْ يُقَدَّرَ بِالْأَيَّامِ، فقد يزداد على المعروف من الوقت، ثبت أنه بحيث الاختمال لما ذكرنا، إِذْ يَحْتَمِلُ ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ أَنْ يَزِيدَ حَتَّى يَتِمَّ، أو ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ أَنْ يَنْقُصَ عَلَى التَّمَامِ. على أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ فِي حَقِّ الْحَرَمَةِ، لَكِنَّهَا فِي حَقِّ الْفَعْلِ؛ إِذْ قَدْ تَجِبُ الْحَرَمَةُ لَا بِحَوْلَيْنِ. وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل قوله: ﴿وَحَمَلَهُمْ وَفَعَلَهُمْ تَلَثُوثٌ شَرًّا﴾ [الأحقاف: ١٥]، [وقوله]<sup>(٣)</sup>: ﴿وَفَضَّلَهُ فِي عَائِينَ﴾ [القمان: ١٤] [أنه]<sup>(٤)</sup> قال: (إِنْ كَانَ الْحَمْلُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَفَضَّلَهُ فِي عَامَيْنِ، وَإِنْ كَانَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ فَيُقَدَّرُ الْبَاقِي) فدل هذا على أَنَّ الْحَوْلَيْنِ لَيْسَا<sup>(٥)</sup> بشرط في الفطام، ولا وقت له، لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان، والله أعلم.

وقوله<sup>(٦)</sup>: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [قد ذكرنا أنه قيل بوجهين]<sup>(٧)</sup>؛ قيل: إنه في المطلقة، وقيل: إنه في المنكوحة، وقد دللنا على أنه في المنكوحة، والله أعلم.

وقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا نَفْسَهَا﴾ قال قوم: قوله<sup>(٨)</sup> ﴿إِلَّا وَنَفْسَهَا﴾ إلا ما يسع، ويحل. لكن هذا لو كان على ما ذكرنا لكان بالأمر يسع، ويحل، فكان كانه قال: لا تُكَلِّفُ إِلَّا مَا تُكَلِّفُ، وذلك لا يكون، وقال قوم: قوله<sup>(٩)</sup>: ﴿إِلَّا وَنَفْسَهَا﴾ يعني طاعتها وقدرتها، وهذا أشبه؛ ومعناه: لا يُكَلِّفُ الزَوْجَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَالْكِسْوَةِ إِلَّا مَا يَحْتَمِلُ مُلْكُهُ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَتُهَا<sup>(١٠)</sup> تَفْضُلُ عَمَّا يَحْتَمِلُهُ مُلْكُهُ، لَمْ يُفَرِّضْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا اخْتَمَلَهُ [ملكوته]<sup>(١١)</sup>، والله أعلم، كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَتْهَا﴾ [الطلاق: ٧].

ثم اختلف في تحريم الرضاع في الكبر؛ قال قوم: يحرم، ورووا في ذلك أحاديث، وقال أصحابنا، رحمه الله: لا يحرم، وذهبوا في ذلك إلى آثار رويت عن رسول الله ﷺ أنه ﷺ سئل عن الرضاع، فقال: «مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ، وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ» [أحمد ١/ ٤٣٢] وفي بعض عنه: [«لَا يَتِمُّ بَعْدَ حُلْمٍ»] [البخاري ١٣٠٢] و«لَا رَضَاعَ بَعْدَ حُلْمٍ» و«لَا رَضَاعَ بَعْدَ فَصَالٍ»<sup>(١٢)</sup> [الطبراني في الصغير ٩٣٢] وروى عن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما قالوا: (لا رضاع بعد الحولين)، وعن علي وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا: (لا رضاع بعد الفطام أو الفصال، الشك منا). وروى عن رسول الله ﷺ في بعض الأخبار أنه دخل على عائشة رضي الله عنها فراها رجلاً، فرأت عائشة رضي الله عنها<sup>(١٣)</sup> الكراهة في وجهه، فقالت: إنه أخي من الرضاعة أو عمي، فقال لها رسول الله ﷺ «انظُرْنَ [مَنْ إِخْوَانُكُمْ؟]»<sup>(١٤)</sup> ما الرضاعة؟ / ب/ إنما الرضاعة من المجاعة [البخاري ٢٦٤٧] وروى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رجلاً قال له: إِنَّ أَمْرَاتِي أَرْضَعْنِي، أَتَحَرَّمُ عَلَيَّ؟ فقال نعم، فبلغ ذلك ابن مسعود رضي الله عنه فأتاه، فقال [له: أأنت؟]<sup>(١٥)</sup> تفتي بكذا؟، فقال: نعم، فقال: كذبت، أو كلام نحو هذا، إنما الرضاعة من المجاعة. إلى هذه الأخبار ذهب أصحابنا، رحمه الله، في نفي تحريم الرضاع بعد الفطام وبعد الكبر.

(١) من طع وم، في الأصل: سبيلاً. (٢) من طع، في الأصل وم: إرادة. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث.

(٥) في النسخ الثلاث: ليس. (٦) في طع: وقد ذكرنا أن قوله. (٧) في طع: يحتمل وجهين. (٨) ساقطة من طع. (٩) ساقطة من طع.

(١٠) من طع، في الأصل وم: حاجتهم. (١١) من طع وم. (١٢) من طع. (١٣) من طع، في الأصل وم: الفصال. (١٤) من طع وم. (١٥) من طع.

(١٦) من طع، في الأصل وم: أنت.

وأصله: أَنْ يُنْظَرَ، فَإِنْ كَانَ غِذَاؤُهُ بِاللَّبَنِ أَوْ أَغْلِبَ غِذَائِهِ فَهُوَ مَا <sup>(١)</sup> يُحْرَمُ، وَإِذَا كَانَ بِالطَّعَامِ أَوْ غَالِبَ غِذَائِهِ، فَهُوَ لَا يُحْرَمُ. وأصله ما ذُكِرَ فِي الْخَبَرِ: «مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ» [أحمد: ٤٣٢/١]، فَهُوَ يُحْرَمُ، فَإِذَا كَانَ غِذَاؤُهُ بِالطَّعَامِ سِوَى اللَّبَنِ، فَالطَّعَامُ الَّذِي يُنْبِتُ اللَّحْمَ، وَيُنْشِرُ الْعَظْمَ، فَلَمْ يُحْرَمِ.

ثُمَّ الْأَصْلُ بَأَنَّ كُلَّ مَذْكُورٍ عَلَى الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ، لَا يَمْتَنِعُ عَنْ اخْتِمَالِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ عِرْفَةَ بَلِيلٍ، وَصَلَّى مَعَنَا يَجْمَعُ <sup>(٢)</sup>»، فَقَدْ تَمَّ حُجَّةُ [أَبِي دَاوُدَ ١٩٤٩] وَقَوْلُهُ: «إِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ حُجَّتُكَ» <sup>(٣)</sup> [البيهقي فِي الْكِبَرَى ٢٥٧/٧]، وَقَوْلُهُ: «إِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» [أَبِي دَاوُدَ ٨٥٦]، وَصَفَهُمَا بِالْتِمَامِ، وَالْحَرَمَةُ بَاقِيَةٌ.

ثُمَّ قَدَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ الزِّيَادَةَ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْعِظَامَ رُبَّمَا تُعْتَرِضُ، وَتُعْتَرَى فِي حَالٍ، وَهُوَ حَالُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، مَا لَوْ مِيعَ الرُّضَاعُ مِنْهُ لَأَوْرَثَ هَلَكَ الصَّبِيِّ وَتَلَفَهُ، لِمَا لَمْ يُعَوِّذْ بِغَيْرِهِ مِنَ الطَّعَامِ، فَبِهِ خَوْفٌ هَلَاكِهِ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ خَوْفٌ هَلَاكِهِ لِمَا ذَكَّرْنَا اسْتَحْسَنَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ إِبْقَاءَهَا بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ إِذْ عَلَى هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ تَدَوَّرُ السَّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ زُفَرٌ بِزِيَادَةِ سَنَةٍ؛ ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يُزَادَ بِالْاجْتِهَادِ عَلَى [حَوْلَيْنِ لِأَشْهُرٍ <sup>(٤)</sup>] جَازَ أَنْ يُزَادَ بِالْاجْتِهَادِ عَلَى <sup>(٥)</sup> [الْحَوْلَيْنِ لِسَنَةٍ].

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَعَلَى مَا زِيدَ عَلَى الْمَذْكُورِ مِنَ الْحَبْلِ مِثْلُ أَقْلٍ وَقَبْلُ الرُّضَاعِ يُزَادُ عَلَى الْمَذْكُورِ مِنَ الرُّضَاعِ مِثْلُ أَقْلٍ الْحَبْلِ، أَوْ لَمَّا اخْتَمَلَ الْأَقْلُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْوَسْطِ يَحْتَمِلُ الْوَسْطُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْأَكْثَرِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَحَمَلَهُ وَفَضَّلَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الْإِحْقَافُ: ١٥].

وَقَوْلُهُ: «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدِهَا» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ [لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدِهَا] <sup>(٦)</sup> فِي تَرْكِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَيَحْتَمِلُ «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدِهَا» فِي انْتِزَاعِ الْوَلَدِ مِنْهَا، وَهِيَ تَرْيِدُ إِمْسَاكِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا مَوْلُودٌ لَمْ يُولَدْ» كَذَلِكَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: [يَحْتَمِلُ: لَا يُضَارُّ الْوَالِدُ بِوَلَدِهِ فِي [عَدَمِ] <sup>(٧)</sup> رَدِّهَا الْوَلَدَ عَلَيْهِ وَرَمِيهِ إِلَيْهِ بَعْدَ مَا] <sup>(٨)</sup> أَلْفَ الْوَلَدَ الْأُمَّ، وَيَحْتَمِلُ: لَا يُضَارُّ الْوَالِدُ <sup>(٩)</sup> فِي تَحْمِيلِ فَضْلِ النِّفَقَةِ عَلَيْهِ، وَمُكْنُهُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا اخْتَمَلَهُ مَلَكُهُ.

وَقَوْلُهُ <sup>(١٠)</sup> تَعَالَى: «وَلَا مَوْلُودٌ لَمْ يُولَدْ» فِيهِ <sup>(١١)</sup> دَلِيلٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسَمَّى وَالِدًا <sup>(١٢)</sup> عَلَى الْمَجَازِ، لَيْسَ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِدْهُوَ، إِنَّمَا وَلَدَتْ لَهُ، فَثَبَتَ أَنَّ الرَّجُلَ يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْفَعْلِ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَعْمُولٍ لَهُ [أَنْ] <sup>(١٣)</sup> يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْفَاعِلِ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهُوَ، نَحْوُ <sup>(١٤)</sup> مَا سُمِّيَ وَالِدًا <sup>(١٥)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَلِدْهُوَ، وَإِنَّمَا وَلَدَتْ لَهُ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُغَيِّقُ، وَلَا يَطْلُقُ، فَامْرُؤٌ غَيْرُهُ، فَفَعَلَ، حَنْتَ، وَجُعِلَ كَأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَقَوْلُهُ: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ] <sup>(١٦)</sup>؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدِهَا» مَعْنَاهُ إِلَّا يُضَارُّ الْوَارِثُ أَيْضًا بِالْيَتَمِّ، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَلِّ عَلَى النِّفَقَةِ وَالْكُسُوفِ وَالْمُضَارَّةِ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: هُوَ رَاجِعٌ إِلَى النِّفَقَةِ وَالْكُسُوفِ دُونَ الْمُضَارَّةِ، وَهُوَ قَوْلُنَا لَوْجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَسْقِيَ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَمْ يَنْفَعَنَّ وَكَسَوْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»، فَتَسْقِيهِ عَلَى حَرْفِ «وَعَلَى» أَوَّلَى مِنْ تَسْقِيهِ عَلَى حَرْفِ «لَا» يَنْفَضِحُ [أَنَّهُ لَوْ] <sup>(١٧)</sup> حُمِلَ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا تُضَاكَرُ» لَكَانَ مَا يُوَازِيهِ مِنَ الْكَلَامِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَارِثُ مِثْلُ ذَلِكَ.

(١) فِي ط: لا، ساقطة من م والأصل. (٢) من ط: في الأصل وم: بجمع. (٣) من ط: في الأصل حجه. (٤) من م، في ط: أشهر. (٥) من ط: وم، ساقطة من الأصل. (٦) من ط: في الأصل وم: لا تضار الوالدة. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) من الأصل وم، في ط: ويحتمل «لَا تُضَاكَرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدِهَا» فِي انْتِزَاعِ الْوَلَدِ مِنْهَا وَهِيَ تَرْيِدُ. (٩) من ط: في الأصل وم: الوالدة. (١٠) في ط: وفي قوله. (١١) ساقطة من ط. (١٢) فِي النسخ الثلاث: والد. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٤) من ط: في الأصل وم: يحق. (١٥) فِي النسخ الثلاث: والد. (١٦) فِي ط: ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ». (١٧) فِي النسخ الثلاث: أَنْ.

والثاني: أنه لو حُمِلَ على إضرارٍ مِنَ الوارثِ بالوليدِ في الميراثِ لقَالَ: وعلى المُوَرِّثِ بحقِّ الميراثِ، فلا ضررَ يقع فيه، بل يقع الإنفاقُ، ثبت أن حملَهُ عليه أحقُّ.

ثم [اختلِفَ] <sup>(١)</sup> في قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ﴾؛ قَالَ بعضهم: أرادَ بالوارثِ الوالدَ والأمَّ والجَدَّ، ولا يدخلُ ذو الرحمِ المحرَّمُ فيه؛ ذهبوا في ذلك إلى ما رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه أنه أوجبَ النفقةَ على العمِّ، وقال: (لو لم يبقَ مِنَ العشيرةِ إلَّا واحدٌ لأوجبَ عليه النفقةَ) ورُوِيَ أيضاً عن زيدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه [أنه] <sup>(٢)</sup> قَالَ في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ يَاقُلْ ذَلِكَ﴾: (النفقةُ على كلِّ ذي الرحمِ المحرَّمِ على قدرِ موارثِهِمْ)، فاتَّبَعْنَا الصحابةَ. رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعينَ، في ذلك، وفي الكتابِ دليلٌ وجوبُ النفقةِ على المحارِمِ [وهو] <sup>(٣)</sup> قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْتَمِقِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ حَلَائِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُمُ فُكَاكُهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً﴾ [النور: ٦١]؛ فإنما يأكلُ بحقٍّ لا بالرضا. ألا تَرَى أنه يأكلُ مِنْ بيتِ الأجنبيِّ إذا بذَلَ، ورضي؟ فلو لم يكن أكلُهُ مِنْ بيتِ هؤلاءِ بحقٍّ لم يكن للتحصيلِ فائدة؛ فإن عورِضَ بالصدقِ <sup>(٥)</sup> أنه لا يُفَرَضُ عليه لا تَقَطُّعُ الصداقةِ بينهما، ثم لِقَائِلِ أن يقولَ: كيف لا أوجبَ النفقةَ على كلِّ وارثٍ على ظاهرِ الآية؟ قيلَ: الآيةُ مخصوصةٌ بالإنفاقِ؛ لأنَّ المرأةَ وارثةً، ولا تُفَرَضُ عليها نفقةُ الزوجِ، دلَّ أنه أرادَ وارثاً دونَ وارثٍ، وهو الوارثُ مِنَ الرَّجَمِ المحرَّمِ، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾؛ قيلَ: فإنَّ أرادَ الأبوانِ فِصَالِ الصبيِّ وِفْطَانَهُ بدونِ الحَوْلَيْنِ ليسَ لهما إلَّا بِتَراضيهما جميعاً وائْتفَاقيهما على ذلك، وأمَّا بعدَ الحَوْلَيْنِ فإنه إذا أرادَ أحدهما، وأمَّا الفِصَالُ قبلَ الحَوْلَيْنِ، فِصَالٌ عن غيرِ تمام، ذكره الكتابُ، فلا يُفَصَّلُ إلَّا باجْتِمَاعيهما وائْتفَاقيهما على ذلك، [وأمَّا] <sup>(٦)</sup> ما بعدَ الحَوْلَيْنِ فهو <sup>(٧)</sup> على تمامِ النصِّ، فجازَ ذلك لِرأيِ واحدٍ مِنْهُمَا، وما قبلَهُ لا يجوزُ إلَّا لِرأيِهِمَا جميعاً.

وأصلُهُ أنه بالحَوْلَيْنِ قد ظهرَ التمامُ والكفايةُ، ثم بالنصِّ وما دونهُ يُعَلَّمُ بالإجتهادِ. وعندَ التنازعِ يُؤوَّلُ <sup>(٨)</sup> موضعُ بيانِ الصوابِ قُرْباً <sup>(٩)</sup> إلى الحدِّ المذكورِ، مع ما في القرآنِ للتمامِ ذِكْرُ إرادةِ الفردِ، وللِفَصْلِ <sup>(١٠)</sup> التشاورِ، والله أعلم.

ثم إنَّ الزوجينِ يحكمانِ على <sup>(١١)</sup> أنفسيهما بِرِضَاعٍ ولِدهما؛ لذلك [لا يُحتَاجُ] <sup>(١٢)</sup> إلى نظيرِ غيرِهِما ولا إلى رأيِ آخر، لما لا يجوزُ أن يُعَدِمَ شَفَقَتَهُمَا جميعاً عن ولِدهما، وأمَّا إذا كَانَ الحَكْمُ لِغيرِهِما أو على غيرِهِما فلا بدَّ مِنْ أن يحكُمَ غيرُهُما <sup>(١٣)</sup>. دليلُهُ قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقوله <sup>(١٤)</sup>: ﴿فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِيهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِيهَا﴾ [النساء: ٣٥]؛ فهذا الحَكْمُ على غيرِهِما، ولذلك احتيجَ إلى غيرِهِما، وذلكُما <sup>(١٥)</sup> الزوجانِ يَحْكُمَانِ على أنفسيهما، وينظرانِ لولِدهما، لذلك ائْتَرَقَا، والله أعلم.

والجُنَاحُ والْحَرَجُ واحدٌ، وهو الضيقُ، ومعناه: لا <sup>(١٦)</sup> ضيقٌ، ولا تَبَعَةٌ عليهما، ولا إثمٌ إذا أرادَا فِطَامَهُ بعدَ الحَوْلَيْنِ. وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَرَدُ أَنْ أَتَرَضَّعُوا أَوْلَادُكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فيه جوازُ الرِّضَاعَةِ بعدَ الحَوْلَيْنِ، وحُرْمَتُهُ؛ لأنه ذِكْرٌ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ بِتَراضيهما بدونِ الحَوْلَيْنِ، إذ ذِكْرُ الرِّضَاعِ في الحَوْلَيْنِ بقوله: ﴿لَيْسَ أَرَادَ أَنْ يُنَمَّ الرِّضَاعَةُ﴾، وَذِكْرُ الفِصَالِ بدونِ الحَوْلَيْنِ بقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾، فَحَصَلَ قوله: ﴿وَلَا أَرَدُ أَنْ أَتَرَضَّعُوا أَوْلَادُكُمْ﴾ بعدَ الحَوْلَيْنِ. وهذا [يُؤَيِّدُ قولَ أبي] <sup>(١٧)</sup> حَنِيفَةَ رضي الله عنه ويُقَوِّي مذهبَهُ. وَيَحْتَمِلُ أن تكونَ الآيةُ في استِرضاعِ غيرِ الأمهاتِ إذا أَبَتِ الأمُّ إرضاعَهُ، وهو كقوله: ﴿وَإِنْ تَكَسَّرْتُمْ فَتَرَضَّعُوا لَهَا أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦].

(١) من طع. (٢) ساقطة من طع. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) في الأصل وم: إلى قوله. (٥) من طع وم، في الأصل: بالتصدق. (٦) من طع، في الأصل وم: و. (٧) في النسخ الثلاث: هو. (٨) في النسخ الثلاث: يزول. (٩) في الأصل: قبر، في طع: قبر، ساقطة من م. (١٠) من طع، في الأصل وم: والفصل. (١١) من طع وم، في الأصل: عن. (١٢) في النسخ الثلاث: يحتج. (١٣) في النسخ الثلاث: غيره. (١٤) في النسخ الثلاث: وكفوله. (١٥) في النسخ الثلاث: وذلك. (١٦) من م، في الأصل و طع: أي لا. (١٧) في الأصل وم: بدل لأبي، في طع بدل لقول لأبي.



وقوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ﴾ يعني إذا سلمتم الأمر لله تعالى ﴿مَّا ءَاتَيْتُم بِالْقُرْآنِ﴾ أي قبلتم، ليس هو على الإيتاء، ولكن على القبول. دليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. فعلى ذلك الأول / ٤١ - / و﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ أي قبلتم إيتاء ما عهدوا، وهو الأجر. وقد يكون ﴿مَّا ءَاتَيْتُمْ﴾ عقدتم [عقد الإيتاء؛ إذ<sup>(١)</sup>] الإيتاء هو الإعطاء والعطية، عقدتم التسليم عليه. وذلك دليل لقول من يفرق بين قوله: أعطيتني كذا، ولم أقبضه، والله أعلم. وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ فيما<sup>(٢)</sup> أمركم من الإنفاق والكسوة، ونهاكم عن<sup>(٣)</sup> إضرار أحدهما صاحبه. وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْلَمُونَ بِصِيرٍ﴾ هو<sup>(٤)</sup> وعيد على ما سبق من الأمر والنهي.

### الآية ٢٣٤

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾؛ قيل: هي ناسخة لقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَى إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَعَلَّيْنَ أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] إنها وإن [كانت]<sup>(٥)</sup> مقدمة في الذكر، وتلك مؤخره، و<sup>(٦)</sup>: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ناسخة لتلك. إلى هذا يذهب عامة أهل التأويل. ألا ترى إلى ما جاء [في الخبر]<sup>(٧)</sup> أن امرأة أتت رسول الله ﷺ [فذكرت أن بنتاً لها تُوفِّي عنها زوجها، واشتكت عينها، وهي تريد أن تُكحلها، فقال رسول الله ﷺ: «قد كانت»]<sup>(٨)</sup> إحداكن في الجاهلية تجلس حولاً في منزلها، ثم تخرج عند رأس الحول، فترمي [بالبعرة، وإنما هي أربعة أشهر وعشر]<sup>(٩)</sup> [مسلم: ١٤٨٨]؟ فثبت أن ما كان ذلك، مما تقدّم الأمر به، نُسخ بالثاني.

وقال آخرون: إنه قد أثبت في الآية متاعاً أو وصية، ثم ورد النسخ على كل وصية كانت للوارث بقوله ﷺ: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» [الترمذي: ٢١٢١]، ولأن كان الاعتداد الواجب اللازم هو أربعة أشهر وعشر<sup>(١٠)</sup>، وأمكن أن يُستدلّ بقوله: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ إذ كان على إثر قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]؛ ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ كان النهي على الإخراج دون الخروج، وهذا أصل في الوصايا بالمتاع؛ ألا يمنع الرد، وإن أُجبر على التسليم. وفي الآية دلالة جواز الوصية بالسكنى إذا بطلت بحق الميراث لا بحق الوصية، والله الموفق، وهو جائز في من لم تُنسخ له الوصية.

وأمكن الاستدلال بالآية على عِدَّة الوفاة بالحبَل إذا ثبت ما روي أنه يكون [أربعين يوماً نطفة، و]<sup>(١١)</sup> أربعين يوماً علقه، وأربعين يوماً مضغه، ثم يُنفخ فيه الروح في العشر. فإذا كان ما ذكرنا أُمِرَّت بترَبُّص أربعة أشهر وعشر<sup>(١٢)</sup> ليتبين<sup>(١٣)</sup> الحبَل إن كان بها. وإذا كان بهذا معنى العدة، فإذا ولدت بدوياً انقضت العدة، والله أعلم. فإن قيل: الأُمّة اليسْت<sup>(١٤)</sup> لا تختلِف [عن]<sup>(١٥)</sup> الحرة في تبين الحبَل، ثم لم تُجعل عدتها أربعة أشهر وعشر، فإذا لم تُجعل ذلك، كيف لا بان أن الأمر بترَبُّص أربعة أشهر وعشر إلا لهذا المعنى؟ قيل [لوجوه]:

أحدها<sup>(١٦)</sup>: أن الحرائر هن الأصول في النكاح، وفيهن تجري الأنكحة، فيخرج الخطاب لهن.

والثاني: أنها حق أخذت [الحرة]<sup>(١٧)</sup>، والحقوق التي تأخذ الحرائر هي الأصول في النكاح؛ إذا صُرِفَتْ تلك<sup>(١٨)</sup> إلى الإماء تأخذ نصف ما تأخذ الحرائر.

والثالث: أنه لا تُقصد أجالهنّ لما فيه رِقُّ الولد واكتساب الذل والدناءة.

وروي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: \* (تعتد أبعده الأجلين احتياطاً)؛ ذهب في ذلك إلى أن الإعتداد يُوضع في الطلاق [ولم يُذكر]<sup>(١٩)</sup> في الوفاة، فيَحْتَمِلُ أن يكون ذلك في الوفاة كهُوَ في الطلاق، ويَحْتَمِلُ ألا يكون، فأمرها بذلك احتياطاً.

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) في طع: أي فيما. (٣) في النسخ الثلاث: من. (٤) في طع: وهو. (٥) من طع وم. (٦) من طع وم، في الأصل: ب. (٧) من طع. (٨) من طع، في الأصل وم: إن. (٩) من طع، في الأصل وم: بيرة. (١٠) في طع: وعشر. (١١) من طع وم. (١٢) من طع، في الأصل وم: وعشرا. (١٣) في الأصل و طع: لتبين، في م: لتبيين. (١٤) من طع، في الأصل وم: اليس. (١٥) من طع. (١٦) في طع: لوجهين: أحدها، في الأصل وم: لوجهين: أحدهما. (١٧) من طع وم. (١٨) من طع وم، في الأصل: صرف ذلك. (١٩) من طع، في الأصل وم: وذكر.

وأما عندنا فما روي عن عمر وعبد الله [بن مسعود وعبد الله] <sup>(١)</sup> بن عباس رضي الله عنهما أنهم قالوا: (إذا وضعت ما في بطنها، وزوجها على <sup>(٢)</sup> السرير، انقضت عدتها)، وكذلك روي عن رسول الله ﷺ: «أن امرأة مات عنها زوجها، وكانت حاملاً، فوضعت بعد ذلك بأيام، فأذن لها بالنكاح» [البخاري ٥٣٢٠].

ثم الأمر بالإحداث أربعة أشهر وعشر ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا المرأة على زوجها، فإنها تحد أربعة أشهر وعشر» [البخاري ٥٣٣٤] فإن قيل: اليس وجب ذلك على المطلقة؟ والخبر إنما جاء في الموت، وهو قوت النعمة في الدين، وذلك القوت في الطلاق كهو في الموت. [قيل: <sup>(٣)</sup>] ألا ترى أنه لم يجب ذلك في موت أبيها ولا في موت ولدها؟ دل أنه لم يجب للموت نفسه، ولكن لقوت النعمة في الدين. ألا ترى أنه روي في الخبر: «أن المرأة الصالحة مفتاح الجنة» [بنحوه مسلم ١٤٦٧] فأمرت بإظهار الحزن على ما فات منها من النعمة بترك الزينة والشوف؟ إذ النكاح نعمة، ثم الدخول بها سواء في وجوب المهر والعدة وترك الزينة وإظهار الحزن على فوت النعمة. وأما المطلقة قبل الدخول بها لم يلزمها ذلك، لأن العدة لم تلزمها، فتجدد لها النعمة لما لها أن تنكح للحال، فتكسب نعمة، والله أعلم. ألا ترى أن الصبي الصغير إذا مات عن امرأته تلزمها أربعة أشهر وعشر <sup>(٤)</sup>؟ دل هذا أن وجوبها لقوت النعمة، والله أعلم.

[وقوله: «فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَها فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِأَلْمُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ»؛ قوله: «فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ» أي <sup>(٥)</sup> في الإكفاء بمهر مثلهن، قد ذكرنا هذا في ما تقدم <sup>(٦)</sup>.

### الآية ٢٣٥

وقوله تعالى: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُلُقِ النِّسَاءِ أَوْ أْكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ»؛ قيل: التعريض هو أن يري من نفسه الرغبة في ما يكتفي به من الكلام على ما ذكر في الخبر: أن فاطمة بنت قيس لما استشارت رسول الله ﷺ قال <sup>(٧)</sup> لها: «إذا انقضت عدتك فأذني فاستأذنته في رجلين كانا خطبها، فقال لها: أما فلان فإنه لا يرفع العصا عن عاتقك <sup>(٨)</sup>، وأما فلان فصعلوك <sup>(٩)</sup>، لا شيء له، فعليك بأسامة بن زيد <sup>(١٠)</sup>» [بنحوه: ابن ماجه ١٨٦٩]؛ فكان قوله ﷺ <sup>(١١)</sup>: «فأذني» كناية خطاب <sup>(١٢)</sup> إلى [أن أشار عليها بأسامة] <sup>(١٣)</sup> دون ما ذكره أهل التأويل: إنك لجميلة، وإنك لتعجيني، و: ما أجارز إلى غيرك، و: إنك لناقة. مثل <sup>(١٤)</sup> هذا لا يحل أن يشاف امرأة <sup>(١٥)</sup> أجنبية، لا يحل <sup>(١٦)</sup> له نكاحها [لما ذكر من التعريض لأن الرجل لا يأتيها منزلها، فيعرض لها، والمرأة قد تخرج من منزلها، فتصير في مكان احتمال التعريض، فعند ذلك يقول لها ما ذكرنا.

وفي الآية دلالة أن لا بأس للمتوفى عنها زوجها الخروج بالنهار، <sup>(١٧)</sup> وعلى ذلك جاءت الآثار؛ روي عن رسول الله ﷺ أن امرأة مات زوجها، فأنته فاستأذنته للإكتحال، لم يأت أنه نهاها عن <sup>(١٨)</sup> الخروج. وأما ما روي عن عمر وابن <sup>(١٩)</sup> مسعود رضي الله عنهما بالإذن لهن بالخروج بالنهار والنهي عن البيوتة في غير منزلهن، ولأن المتوفى عنها زوجها مؤنتها على نفسها، فلا بد لها من الخروج. وأما المطلقة فإن مؤنتها على زوجها، والزوج هو الذي يكفي مؤنتها، ويؤرخ علتها، لذلك افترقا، والله أعلم.

ثم التعريض لا يجوز في المطلقة لوجهين:

(١) من طع، في الأصل وم: و. (٢) من طع وم، في الأصل: في. (٣) من طع. (٤) في النسخ الثلاث: وعشرا. (٥) من طع، في الأصل وم: وقوله «فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ». (٦) كان ذلك في تفسير بدء الآية. (٧) في النسخ الثلاث: فقال. (٨) في طع: عتقك. (٩) الفاء ساقة من النسخ الثلاث. (١٠) من طع وم، في الأصل: نهد. (١١) من طع. (١٢) الخطاب: المتصرف في الخطبة. (١٣) في الأصل: أشار على أمه، في طع وم: أن أشار على أسامة. (١٤) في طع: ومثل. (١٥) في النسخ الثلاث: لامرأة. (١٦) ساقة من م. (١٧) في النسخ الثلاث: وفي الآية دلالة أن لا بأس للمتوفى عنها زوجها الخروج بالنهار هذا لا يحل أن يشاف لامرأة أجنبية لا يحل له نكاحها لما ذكر من التعريض لأن الرجل لا يأتيها منزلها فيعرض لها ولكن المرأة قد تخرج من منزلها فتصير في مكان احتمال التعريض فعند ذلك يقول لها ما ذكرنا. (١٨) في النسخ الثلاث: من. (١٩) الواو ساقة من الأصل.

أحدهما: ما ذكرنا: ألا يباح لها الخروج من منزلها ليلاً ونهاراً، والمتوفى عنها زوجها يباح لها الخروج، وإنما ذكر الله، سبحانه، التعريض في المتوفى عنها زوجها، لم يذكره في المطلقة.

والثاني: أن في تعريض المطلقة اكتساب عداوة وبغض في ما بينها وبين زوجها، إذ العدة من حق؛ دليله أنه إذا لم يدخل بها لم تلزمها العدة، وأما المتوفى عنها زوجها [فقد] <sup>(١)</sup> لزمها العدة، وإن لم يدخل بها؛ لذلك يجوز التعريض في المتوفى عنها زوجها [ولا] <sup>(٢)</sup> في المطلقة. قال الشيخ، رحمه الله، ولأن زوجها في الطلاق متى [يعلم ما] يحدث يحدث <sup>(٣)</sup> بينهما الضغن والمكره في الحال، وليس ذلك في الوفاة.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَكْتَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ يعني أخفيتم تزوجها في السر. [وقوله] <sup>(٤)</sup>: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ﴾ سراً وعلانية، وقيل: يعني الخطبة في العدة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾؛ قيل فيه بأرجو؛ قيل: [لا تأخذوا] <sup>(٥)</sup> منهن عهداً ألا يتزوجن غيركن، وقيل: ﴿لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ يعني الزنى، والسر الزنى في اللغة، وقيل: السر الجماع؛ تقول: آتيتك الأربعة والخمسة ونحوه. ثم قال [الله تعالى] <sup>(٦)</sup>: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَّسْرُومًا﴾: [يقول لها قولاً] <sup>(٧)</sup> لينا حسناً، ولا يقول لها قولاً يحملها على الزنى، أو على ما يظهر من نفسها الرغبة فيه على ما ذكر في الآية: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وأن يعد لها عدة حسنة، أو <sup>(٨)</sup> أن يبرها <sup>(٩)</sup> ويحسن إليها لترغب فيه، ولا يقول لها ما لا يحل، / ٤١ - ب/ ولا يجوز، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾؛ قيل: هو على الإضمار؛ كأنه قال: لا تعزموا على عقدة النكاح، وقيل: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا﴾ ولا تعقدوا النكاح ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾؛ يعني بالكتاب ما كتب عليها من العدة حتى تنقضي. ذلك <sup>(١٠)</sup>، وفيه دليل حرمتها على الأزواج لبقية الملك؛ فالخطاب للأجنبي لا للأزواج؛ إذ للأزواج الإقدام على النكاح، وإن كن في عدة منهن.

قال الشيخ رحمه الله: في قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ حيل على التحريم، وإن احتيل، وهو بهذا المخرج غير التحريم، لا اتفاق الأمة على صرف المراد إليه، ولقوله: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ أي ما كتب عليها من الترتيب، ولما كان النهي عن ذلك بما لزمها العدة للزوج الأول، فهي باقية بها على ما سبق من النكاح المحرم لها على غيره؛ فلذلك بقيت الحرمة؛ ولهذا جاز لمن له العدة للزوج الأول، فهي باقية بها، النكاح فيها، إذ لا يجوز أن يمنع حق، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾؛ وهو حرف وعيد؛ أي يعلم ما تضيرون في القلوب، وتظهرون باللسان من التعريض ﴿فاحذروا﴾ ولا تخالفوا أمره ونهيه. [وقوله] <sup>(١١)</sup>: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ خَلِيلٌ﴾ فيه إطماع المغفرة وإمهال العقوبة من ارتكب النهي، وخالف أمره، والله أعلم. ﴿وَأَعْلَمُوا﴾ حذرهم <sup>(١٢)</sup> علمه بما في أنفسهم ليكونوا مراقبين له في ما أسروا، ولتعلموا أنهم مؤاخذون بما أضمرُوا من المعاصي والخلاف له، وأن <sup>(١٣)</sup> الذي لا يؤاخذ به العبد هو الخطر بالبال لا بالعزم عليه والإغتراف.

ثم أخبر أنه ﴿عَفُورٌ﴾ ليعلموا أن استتار ذلك مما غفره، وأنهم استوجبوا بفعليهم الخزي. لكن الله بفضله يستره عليهم ليشكروا عظيم نعمه، أو لئلا يأسوا من رحمته، فيستغفروه. وذكر ﴿خَلِيلٌ﴾ لئلا يغتروا بما لم يؤاخذوا بجزاء ما أضمرُوا في ذلك الوقت، فيظنون الغفلة عنهم <sup>(١٤)</sup> كقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا تَعْمَلُ الْفَالِغُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

**الآية ٢٣٦** وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَنْسُوهُنَّ﴾ <sup>(١٥)</sup> فيه دليل رخصة طلاق غير المدخولات بوجوه في الأوقات كلها، إذ لا يتكلم بنفي الجناح إلا في موضع الرخصة، ولم يخص وقتاً دون وقت.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع. (٣) في الأصل و طع: يحدث، في م: يحدث. (٤) من طع. (٥) من طع، في الأصل وم: لا بقاء خذوا. (٦) من طع. (٧) من طع وم. (٨) من طع وم، في الأصل: و. (٩) في النسخ الثلاث: يبر. (١٠) في طع: تلك. (١١) من طع. (١٢) في النسخ الثلاث: حذروا. (١٣) في الأصل: أو. (١٤) في طع: عنه. (١٥) في الأصل: تماشون: قرا حمزة والكسائي: تماشون بضم التاء والالف، وقرا الباقون ﴿تَنْسُوهُنَّ﴾ بفتح التاء من: منسئت، انظر حجة القراءات/ ١٣٧.

وأما المدخولات بهن فإنه ذكر لطلاقيهن وقتاً بقوله: ﴿فَلْيَتَوَهَّنَ لِيَدْنِي﴾ [الطلاق: ١]؛ لذلك قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: (إنه<sup>(١)</sup>) لا بأس للرجل أن يطلق امرأته في حال الحيض إذا كان [لم يدخل]<sup>(٢)</sup> بها؛ ووجهه<sup>(٣)</sup> أنه إذا كان دخل بها يعرف<sup>(٤)</sup> وقت طهرها مما<sup>(٥)</sup> سبق من الدخول بها، فأمر<sup>(٦)</sup> بالطلاق في ذلك الوقت ليكون أذعى إلى المراجعة إذا ندم على طلاقها).

وأما التي لم يدخل بها، لا يعرف وقت طهرها إما لم يسبق منه ما به يعرف ذلك الوقت، فلم يؤمر بحفظ ذلك الوقت، ولأنه إذا لم يدخل بها فإن الطلاق بينهما منه، فجعل كل الأوقات له وقتاً للطلاق إما لم يجعل له حق المراجعة قبلها لتكون<sup>(٧)</sup> بعض الأوقات له أذعى إلى ذلك، والله أعلم.

ولأن<sup>(٨)</sup> المدخول بها يتوهم علوقها منه، جعل<sup>(٩)</sup> لطلاقها وقتاً ليستبين حالها: أحامل؟ أم لا؛ لئلا يندم على طلاقها، لذلك كان الجواب ما ذكرنا، والله أعلم.

وفيه دليل رخصة طلاق الميمن منه إذا لم يملك إمساكها عند الندامة لأن الطلاق قبل الدخول يبين المرأة من زوجها.

والأصل في الأمرين جعل الطلاق في وقت جلها للأزواج وكل الأوقات في غير المدخول بها وقت الجل.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ معناه: ولم تفرضوا لهن فريضة كأنه عطف على قوله ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ إلى قوله ﴿مَّا لَمْ تَسْؤُهُنَّ﴾؛ دليله قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾؛ دل الأمر بالمتعة أن قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ﴾ معناه: ولم تفرضوا لهن، ودل قوله تعالى: ﴿فَنَصِّفْ مَا قَرْضُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أن ذاك في غير المدخول<sup>(١٠)</sup> بها؛ حين أوجب فيه<sup>(١١)</sup> نصف المفروض أوجب المتعة، ثم مجيء في القياس أن يوجب في غير [المدخول بها]<sup>(١٢)</sup> نصف مهر المثل إلا المتعة لأنه إذا دخل بها أوجب كل المفروض عند الدخول بها ونصف المفروض عند عدم الدخول بها. لكن أوجب المتعة لوجهين:

أحدهما: أن مهر المثل إنما يقدر بها إذا دخل بها، فإذا لم يدخل بها لم يعرف الزوج ما قدر مهر مثلها، فإذا لم يعرف ما قدر مهر مثلها لم يعرف النصف من ذلك.

والثاني: أنهم أوجبوا المتعة تخفيفاً وتيسيراً لأن الحاكم يلحقه فضل كلفة وعناء في تعرف حالها وحال نسايتها، إذ مهر المثل إنما يعتبر بنسايتها، وليس ذلك في المتعة، والله أعلم.

ثم قدر المتعة يعتبر شأنه اختياراً بقدرها لأنه لو اعتبر شأنه قدر ما أوجب لها غناها وغنى أهلها، ومهر المثل لا يبلغ ذلك، فكان في ذلك تفضيل المتعة على مهر المثل. وقد ذكرنا أن المتعة أوجب تخفيفاً، ولو نظر إلى قدرها دون قدره لكلف الزوج ما لا طاقة له به ولا وسع؛ لذلك وجب النظر إلى قدره اختياراً بقدرها، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ لو نسق على قوله: ﴿مَّا لَمْ تَسْؤُهُنَّ﴾<sup>(١٣)</sup> فهو على ما لم تفرضوا لهن فريضة. وعلى ذلك قوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ اللَّاتِيَّاتِ لَمْ يَكُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْتَسُوهُنَّ قَبْلَ أَنْ تَسْؤُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَسْوَهِنَّ سَرَكَاً جَمِيعاً﴾<sup>(١٤)</sup> [الأحزاب: ٤٩]. وعلى هذا إجماع القوم<sup>(١٥)</sup> في جواز النكاح بغير تسمية. وفي ذلك دليل أن قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(١٦)</sup> أن تستنوا بأموالكم محصين<sup>(١٧)</sup> [النساء: ٢٤] الآية<sup>(١٨)</sup> هو ما يُستغنى<sup>(١٩)</sup> من النكاح بالمال لا بتسمية المال، فيكون النكاح موجباً له، به يوصل إلى حق الاستمتاع لا بالتسمية. ولهذا كان لها حق<sup>(٢٠)</sup> حبس

(١) في النسخ الثلاث: إن. (٢) في الأصل وم: لم يدخلها، في طع: لهم لم يدخل. (٣) الواو ساقطة من طع. (٤) من طع وم، في الأصل: تفرق. (٥) من طع وم، في الأصل: ما. (٦) من طع وم، في الأصل: بأمر. (٧) في طع: ليكن. (٨) في النسخ الثلاث: والثاني أن. (٩) في النسخ الثلاث: فجعل. (١٠) في النسخ الثلاث: المفروض. (١١) في النسخ الثلاث: في المفروض. (١٢) في النسخ الثلاث: المفروض. (١٣) في الأصل: تماشوهن انظر الحاشية السابقة المتعلقة بهذه القراءة ص ٤٠٩. (١٤) من طع، في الأصل وم: الآية. (١٥) في النسخ الثلاث: القول. (١٦) من طع، ساقطة من الأصل وم. (١٧) أدرج في طع تمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٨) من طع، في الأصل وم: ينبغي. (١٩) من طع وم، ساقطة من الأصل.

نَفْسِهَا عَنْهُ حَتَّى يُسَلَّمَ إِلَيْهَا مَا مَنَعَ عَنِ الْمُلْكِ إِلَّا مَهْرًا بِوَسْطَى أَوْ غَيْرُ مَسْمُوعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّحْمَتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْخُصْمَتِ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> إِذَا تَأْتَتْهُنَّ أَجُورُهُنَّ [المائدة: ٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ [النَّبِيِّ] تَأْتَتْ أَجُورُهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾<sup>(٢)</sup> [الآية: ٥٠].

وإذا جازَ النكاحُ بلا تسميةٍ لم يفسدُ فسادَ التسمية، بل الذي أفسدَ في أعلى أحواله، كأنه لم يكن. وعلى ذلك اتفاقٌ في ما يزوجُ المرأةَ على ما لا يحلُّ من خمرٍ أو ميتةٍ أو نحو ذلك. فيكونُ في ذلك أمران: أحدهما: أن ما لا يتعلَّقُ جوازُهُ بالشرط، ففسادُ<sup>(٣)</sup> الشرط لا يُفسدُ.

والثاني: أن تبينَ موضعَ النهي عن الشغارِ أنه غيرُ مُفيدٍ للفعل<sup>(٤)</sup> لأنه في جعلِ ذلك بدلًا للبضع، والله تعالى، لم يجعلِ التسميةَ شرطًا لجوازِهِ لِيُفسدَ لفسادِها، والله أعلم.

ثم جعلَ الطلاقَ قبلَ المباشرةِ سببًا لإسقاطِ بعضِ ما أوجبَ العقدُ؛ فهو، والله أعلم، لما يوصلُ إليه كمالُ<sup>(٥)</sup> ماله بقصدِ النكاحِ؛ وإذ هو مجعولٌ للتعقُّبِ، وحقيقتهُ في إمكانِ الاستمتاعِ لا بالعقد، ولولا<sup>(٦)</sup> ذلك لما جعلَ النكاحُ، ولم يَبطلْ كلُّ المهرِ لما تقلَّبَ في الملكِ الذي له البدلُ؛ إذ هو في الحقيقةِ لِلْمُلْكِ لا لِلِاسْتِمْتاعِ؛ دليلُ ذلك ما لا يردُّ لكثرةِ الاستمتاعِ، فثبتَ أنه بدلُ الملكِ في الثقلِ فيه، إذ ليسَ هو سببًا<sup>(٧)</sup> لنسخِ السببِ الموجِبِ للملكِ الذي له وجِبَ [البدلُ]، بل هو ثقلٌ فيه، لم يُدفعْ عنه البدلُ<sup>(٨)</sup> كلُّهُ، والله أعلم، فأوجبَ نصفَ المهرِ، واسقطَ نصفَهُ بما فُقِدَ<sup>(٩)</sup> أحدُ القصدين، ووَجِدَ الآخرُ، والله أعلم.

ثم إذا لم تكنِ التسميةُ جعلَ الله، تبارك، وتعالى، المتعةَ مقابلةً لنصفِ المُسَمَّى عندَ التسمية، وإن كان، لو تُركنا والتدبيرَ بعدَ بيانِ الواجبِ في ما [لم يُسمَ لهنَّ]<sup>(١٠)</sup> مهرُ المثلِ نحو وجوبِ المُسَمَّى في ما يُسَمَّى لكانَ الذي يغلبُ على الوهمِ أنا لا ندركُ إلى<sup>(١١)</sup> تدبيرنا غيرَ نصفِ مهرِ المثلِ، فنقولُ<sup>(١٢)</sup> الله ﷻ ذلكَ ليعلمَ الناسُ، والله أعلم، أن الله يَبينُ كلَّ ما بالخلقِ إليه حاجةٌ على قدرِ ما يحتملُهُ وسُعْمُهُ، وتبلغُهُ عقولُهُمْ، وأن الذي لا يحيطُ به تدبرُهُمْ بَيْنَ لَهُمْ بالإشارةِ إليه تفضلاً منه على عبادِهِ ليؤلفَ به بينهم، ويمتنعُهُم عن التنازعِ، والله أعلم.

ثم يَبينُ لهم ماهيةَ<sup>(١٣)</sup> المتعةِ بالإشارةِ إليها<sup>(١٤)</sup> ٤٢ - أ. ومعلومٌ أن قدرَ الذي يُتَبَيَّنُ في ما عَلِمَ قصورُ التدبيرِ عن الإحاطةِ يُدركُ ذلكَ النوعَ مِنَ الحكمةِ في ما لم يُتَبَيَّنْ؛ فهو، والله أعلم، بما عَلِمَ أن العقولَ تَبْلُغُهُ، وأنه بالتدبيرِ في ما يُتَبَيَّنُ وجهُ الوصولِ إليه، ولا قوةَ إلا بالله. ثم يَبينُ أن الحقَّ أوكدُ عندَ التسميةِ منه في ما لم يكنِ وجهين:

أحدهما: بقوله تعالى: ﴿عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُكُمْ﴾ في ما كانَ الطلاقُ قبلَ المباشرةِ، وعندَ التسميةِ أوجبَ نصفَ المُسَمَّى، اختملَهُ وسُعُهُ أَوْ لا، ومعلومٌ أن الإختِمَالَ على قدرِ الوُسْعِ أخفُ ممَّا كانَ يجبُ اختمالُهُ عندَ الخروجِ مِنَ الوُسْعِ، والله أعلم.

والثاني: بما عَلِمَ مِنْ وقوعِ الإختلافِ بَيْنَ الأئمةِ<sup>(١٥)</sup> فيما لا تسميةَ إذا ماتَ أحدُ الزوجينِ في حقِّ إكمالِ المهرِ وارتفاعِ ذلكَ بما كانَ تَمَّ تسميةً، فهو الدليلُ على أن الحقَّ في أحدِ الوجهينِ أوكدُ منه في الآخرِ. على أن العقودَ والفسوخَ ثَبِتَ<sup>(١٦)</sup> لها عندَ التسميةِ البدلُ، ولا يوجبُ<sup>(١٧)</sup> شيءٌ مِنْ ذلكَ بنفسِ العقدِ البدلَ حتى يُستَوْفَى في بعضِ ذلك، ولا يجبُ شيءٌ في البعضِ على كلِّ حالٍ، فثبتَ به ما ذكرْتُ، فأوجبَ ما ذكرْتُ أَلَّا يُرَادَ بالمتعةِ نصفُ مهرِ المثلِ؛ إذ [قد]<sup>(١٨)</sup> ثبت

(١) من طع، في الأصل وم: إلى قوله: ﷻ. (٢) من طع. (٣) من طع وم: في الأصل: فساد. (٤) من طع، في الأصل وم: العقل، (٥) في طع: كما. (٦) في الأصل: ولو. (٧) في النسخ الثلاث: سبب. (٨) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٩) من طع وم، في الأصل: تقدم. (١٠) في النسخ الثلاث: لهم يسمهن. (١١) من طع، في الأصل وم: لا. (١٢) من طع وم، في الأصل: فنقول. (١٣) في النسخ الثلاث: مائة. (١٤) من طع، في الأصل وم: إليه. (١٥) في النسخ الثلاث: الأمة. (١٦) من طع وم، في الأصل: ثبت. (١٧) في النسخ الثلاث: يجب. (١٨) من طع وم، ساقطة من الأصل.

بالبيان الأول أن التدبير لا يوجب الزيادة عليه، وبالبيان الثاني أن الأمر فيه محمول على التيسير والتخفيف، ومن البعيد المجاوزة بالأمر المؤسس بالتغليظ [في التغليظ] <sup>(١)</sup>.

ولم يبين لنا ماهية <sup>(٢)</sup> المتعة [ما هي؟] <sup>(٣)</sup>؛ ومعروف أن المتعة هي التي يتمتع بها، وأن مهر المثل مما يتمتع به، فجعلنا نصف مهر المثل نهاية المتعة <sup>(٤)</sup> بما هو النهاية في ما كان مبيّناً، فلا يجاوز بها ذلك مع ما فيه وجهان:

أحدهما: إحالة وجوبها أكثر من مهر مثليها، فيكون الدخول بها مسبباً لإسقاط الحق؛ وقد جعله الله تعالى سبباً لمنع السقوط، فثبت أن مهر المثل مغيّر في المتعة.

والثاني: أنها بحكم البدل عن ذلك؛ دليله وجهان:

أحدهما: أن المطابقة كانت بمهر المثل، والطلاق سبب إسقاط حقوق النكاح لإيجابها، فثبت أن المتعة كانت مكان ما فيه المطالبة، لا أن حدث الوجوب بالطلاق.

والثاني: أنه متى وجب مهر المثل لم يوجب بها نحو أن يدخل بها، ثبت أنها كانت بدلاً، فلا يزداد البدل مع إمكان التحويل إلى غير نوع مهر المثل. إنما هو، والله أعلم، إما قد يتعذر تعرفه أو أن لم يعرف ذلك بالاجتهاد والتفحص عن أحوالها ومحلها ومحل قومها، وفي ذلك مؤن وتكلفت. ثم بعد العلم بذلك لا بد من الاجتهاد في الوسيط من ذلك ثم في أمرها منهم، فجعل الله تفضله من [الوجه الذي للمروءة] <sup>(٥)</sup> سبيل العلم [بها] <sup>(٦)</sup> عن ذلك التكلف، أو [لورفع] <sup>(٧)</sup> هو إلى الحائز أمكنة الوصول إلى العلم به بدون ما ذكرت من النظر، فكان ذلك، والله أعلم، نحو ما فرض الله تعالى من زكاة الإبل لا فيها إذا صار بحيث لو كانت فيها لكانت جزءاً يتعذر أخذ مثله ثم التسليم إلى الشراء، فجعل في ذلك بدلاً على أن الذي عليه لو خرج بتسليم العين جاز، فمثله ما نحن فيه. وهذا هو وجه جعل الله تعالى متعة على أنها كانت واجبة نحو الإمساك، لو رام ذلك، إذ عليه النفقة والكسوة؛ فإن <sup>(٨)</sup> طلقها، جعلت هي مكان مهر المثل إذا فات السبب الذي كان يجب بحققها، وجعلت واجبة بحق غيرها حتى لا يقع في الطلاق وجوب أمر لم يكن في ما تقدم، لو أريد بالإمساك. ومن البعيد أن تردّد كسوة المرأة على مهرها أو نصف مهرها في الحق، ولا قوة إلا بالله.

ثم ليس في ظاهر الآية إبطال المهر في مالم يُسم ولا النصف في ما سُمي، وإنما في الأول الأمر بالمتعة، وفي الثاني بيان أن لها نصف الفرض. والقول: إن <sup>(٩)</sup> نصف هذا العبد لفلان أو فلان، كذا من الحق لا ييطل عنه الحقوق جملة أو عن النصف لآخر بذلك القول، بل فيه أنه له، وغيره متروك لدليله، ولا قوة إلا بالله. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَنْذِرُنَّاهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]؛ ليس في ذلك أن لا عِدَّةَ عليهن، ولكن في أن لا عِدَّةَ لهن، ويجوز أن يكون عليها لا له. وكذلك عندنا العِدَّة هي التي عقيب الخلوة، لا يملك هو فيها إمسакها، ويلزمه المؤنَّة، فكانها عليه، لا له في المعتبر. فلما ذكرت بطل <sup>(١٠)</sup> قول من ادعى أن القول بالمهر والعِدَّة في مالا مُماسَّة فيه خلاف الظاهر، والله أعلم، مع ما لو كان في الظاهر ذلك لا يمكن أن يكون من المسيس الإمكان لا حقيقته؛ دليل ذلك أنه لو وجدت القُبلة أو المعانقة في مَلَا <sup>(١١)</sup> من الخلق لوجد المسيس في الحقيقة، ولم يجب به ذلك، فثبت أن المراد من ذلك [معنى في] <sup>(١٢)</sup> المسيس لا ما يحقه اسمه.

ثم الذي يؤيد أنه الإمكان والاجتماع وجهان:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ﴾ الآية <sup>(١٣)</sup> [النساء: ٢٠]؛ فاعظم عليه أخذ شيء مما آتاها بما كان من إفضاء بعض إلى بعض. والإفضاء في اللغة معروف أنه الانضمام لا المجامعة مع ما كانت المجامعة إلى

(١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: مائة. (٣) من طع. (٤) ساقطة من طع. (٥) في الأصل: الوجد الذي للمرأة، في م: الوجه للمرأة، في طع: الوجه الذي للمرأة. (٦) من طع وم: ساقطة من الأصل. (٧) من طع وم، في الأصل: لرفع. (٨) من طع وم، في الأصل: فإذا. (٩) في النسخ الثلاث: بأن. (١٠) في النسخ الثلاث: ييطل. (١١) في طع: الملا. (١٢) من م، في الأصل: معنى ر، في طع: في. (١٣) أدرجت في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة.

الأزواج يُضاف فعلها، وفي هذا إضافة الإنشاء إلى كل واحد منهما؛ ثبت أنه في معنى ذلك من كل واحد منهما نحو الذي من الآخر، وذلك يكون في الاجتماع خاصة، والله أعلم.

والثاني: وجود القول من خمسة من نجباء الصحابة الخُلصاء<sup>(١)</sup>، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فمن دونهم ممن لا يُحتملُ خفاء الآيات عليهم، ومن شهد الخطاب أحق بفهم الحقيقة من المراد أن يسألوا عن ذلك من أن يطالبهم [أحد]<sup>(٢)</sup> على حقيقته، إذا كان بحق<sup>(٣)</sup> احتمال الخفاء، والخاصة النجباء الذين يعلمون أنهم أئمة الخلق، وعلى الافتداء بهم حث الأمة مع ما في ذلك عدول عن الظاهر وقول بالذي لا يُحتمل فهمه عنه، ثبت، إن كان منهم، عن بيان من رسول الله ﷺ أو عن دليل شهوده، أظهر المراد، ولا قوة إلا بالله.

على أن في الآية لو كان في تصريح جماع لكان يلزم ذلك بالخلوة لوجهين سوى ما ذكرت:

أحدهما: [جزئ أحكام]<sup>(٤)</sup> الكتاب والسنة في البذل<sup>(٥)</sup> لأشياء مقصودة [أشياء وتحققاً]<sup>(٦)</sup> يستوجب حق العرفاء بها بحق شرط الله القبض في الرهان والقتال في المغانم والإيتاء في الأجور والمهور والخروج لأمر الهجرة وأمر رؤيا إبراهيم ﷺ لما ﴿أَنكَلَا﴾ [الصافات: ١٠٣] لأمر الله. فعلى ذلك أمر الخروج من الأمانات بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ولو كان لا يخرج إلا بإدخال في الأيدي في الحقيقة لكان لا سبيل إلى القيام بما كلف الله. وعلى ذلك إجماع القول في الإجازات إذا أمكن الإنفاع بها، والله أعلم.

والثاني: أن النساء لا يُمكن<sup>(٧)</sup> من تسليم ما عليهن من الحق، ومحال أن يلزمهن من الحق أكثر مما ذكر، مكن الله وسعته، فثبت أن ليس عليهن غير الذي فعلن فاستوجبن مالهن؛ وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لِرَبِّهِنَّ عَلَيْهُنَّ بِالْمَرْفُوعِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ثم قد أجمع على وجوب المهر في موت أحدهما، وأن الموت لا يُسقطه، وإن لم يكن ثم دخول؛ فهو، والله أعلم، أن المقصود بالنكاح الملك وقيام الزوجية إلى موت أحدهما، وأن ذلك الإستماتع، وقد وجب<sup>(٨)</sup> تمامه، وقد بينا أن المهر للملك لا لنفس الإستماتع، فوجب كماله، وإن مات أحدهما لما بلغ الملك نهايته.

وعلى هذا يخرج قولنا في مالم يُسم لها المهر؛ إذ مهر المثل إنما هو بدل الملك، دليله أنه يوجب لها المطالبة به عند قيامه وإن لم يُسم به.

واصله ما بيننا من تعلّق هذا الملك بالبدل حكماً، وإن لم يكن تعلّق به شرطاً، وقد وجب<sup>(٩)</sup> ثم. وعلى هذا روي عن ابن مسعود رضي الله عنه وقام مغنل بن يسار<sup>(١٠)</sup>، وقال: (نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في بزوع<sup>(١١)</sup> بنت ٤٢ - ب/ واثق بمثل الذي قضيت أنت<sup>(١٢)</sup>) فسُر به عبد الله لموافقة رأيه ما روي عن رسول الله ﷺ [بنحوه أحمد ٤/ ٢٨٠]. وإذا ثبت ذلك فعلى ذلك؛ إذ المعقول بالنكاح أن تبذل المرأة نفسها ليستمتع بها، فإذا جاءت الخلوة وجب<sup>(١٣)</sup> تمام المقصود منها بالنكاح على ما وجب<sup>(١٤)</sup> في موت أحدهما، فيجب كمال المهر كما وجب في الأول، ويستوي في ذلك مهر المثل والمسمى، والله أعلم.

وعلى ذلك في مالم يُوجب جعله بدل المنفعة؛ إذ هو قيمة البضع، وتجب قيمة الأشياء بإتلافها، ولم يوجب<sup>(١٥)</sup> ههنا. وعندنا أنه وإن كانت قيمة ذلك فهي بدل ملك ذلك لا بدل الإنفاع نفسه، إذ لا يجب في الزنى. ثبت أنه للملك يجب أو [لشئيه] وقد وجب<sup>(١٦)</sup> في الأول على تمام ما رجع إليه المقصود، وجب على ما مر بيانه، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: الخلفاء. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في النسخ الثلاث: بحيث. (٤) من طع، في الأصل وم: جرى الأحكام. (٥) في طع: البدل. (٦) من طع، في الأصل وم: أسمى وتحققاً. (٧) في م: لا يملك. (٨) في النسخ الثلاث: وجد. (٩) في النسخ الثلاث: وجد. (١٠) من م، في الأصل: وطع: سنان. (١١) من طع، في الأصل وم: بزوع. (١٢) من طع وم، في الأصل: أثبت. (١٣) في النسخ الثلاث: وجد. (١٤) في النسخ الثلاث: وجد. (١٥) في النسخ الثلاث: يوجد. (١٦) في الأصل وم، شبهته وقد وجد، في طع: لشئيه وقد وجد.

وأوجب قَوْمٌ في المسمّاة بعد النكاح نصف المسمّى إذا طُلّق قبل الدخول استدلالاً بظاهر الآية. ولكن التسمية عند الناس إنما تكون في العقد، [حتى لا يُعرف لها وجود غيرها، وهي التسمية في العقد]<sup>(١)</sup>، فهي المرادة في الخطاب؛ إذ هي المعروفة من الفرض، ثم غيرها بحق<sup>(٢)</sup> الاستدلال؛ فإن الزم الدليل لها حق التسمية في العقد لزم، وإلا لا، ثم وجود جميع الأسباب التي تحتمل الإغتياض جعل ذكر الفرض بعد السبب كلاً ذكر؛ فمثله أمر النكاح، فأوجب ذلك فساد التسمية، فلم يجب المسمّى من بعد إلا حيث يوجب الدليل؛ وقد قام دليل الوجوب عند وجود ماله حكم الدخول بما<sup>(٣)</sup> يجب عند ذلك، وإلا لا.

ثم وجه لزوم القول بما يُخرج على أحوال:

إحداها<sup>(٤)</sup>: أن لهذا التسمية إذا جازت جازت بحق مهر المثل؛ إذ كل<sup>(٥)</sup> سبب، ليس [له]<sup>(٦)</sup> عوض في الحكم، لم يَجْز، ثم كان مهر المثل يسقط قبل الدخول بها كذلك الواجب به، والله أعلم.

والثانية<sup>(٧)</sup>: أن الحكم يوجب تبين<sup>(٨)</sup> مهر المثل ليدفع إليها، إذ لها حق الإمتناع، [إلا به]<sup>(٩)</sup>؛ فاضطلاحها على ما سُمّي من بعد، له مافي الحكم ذلك، وهو التبين؛ ولو بينته الحاكم لكان يسقط، فمثله هذا، والله أعلم.

والثالثة<sup>(١٠)</sup>: أنه معلوم أنه لو كان الذي في علم الله تعالى من طلاقها، لو كان ظاهراً وقت التسمية، لكان حقها عليه المتعة، ولم يكن يجب النظر إلى مهر مثلها إلا من وجه تحديد المتعة، فكذلك إذا ظهر، والله أعلم. وأمكن أن يقال: الأصل في ذلك أن المتعة ليس يوجبها الطلاق، ولكن النكاح يوجب، ثم كان الواجب بالنكاح مجهولاً؛ لا يدري أمر مهر المثل أو المتعة؟ إذ لا يجوز أن يوجب<sup>(١١)</sup> ولا أن يوجب الطلاق أحدهما لما هو بيان ذلك، ثبت أن الواجب في الحقيقة أحدهما، لكن لها مطالبة مهر المثل في الظاهر، ولها التسمية عنه بما العرف في النكاح أنه لل دوام ثم هو للإستمتاع، فحمل الأمر على ذلك الظاهر، وبه أجيزت التسمية. فلما ورد الطلاق قبل الدخول ظهرت حقيقة الواجب، فبطل الذي كان بحق المهر لما ظهر أن الواجب في علم الله المتعة، والله أعلم.

وعلى أصل هذا المعبر أمر المفروض الظاهر أنه نوع الإيمان، وذلك مما لا يزداد، ولا ينقص، فيجب بالطلاق نصف مهورها. ثم إذا كان من نوع ما يزداد، وينقص، فيحدث أحد الوجهين، فليس في الكتاب تسمية ذلك النوع على المعروف ولا القضاء فيه بشيء. ومعلوم أن ذلك لو كان في يدي الزوج لوجب<sup>(١٢)</sup> نصف ذلك في ما كان الطلاق قبل الدخول بها، فيصير بحكم المفروض، وإن لم يكن [بها]<sup>(١٣)</sup> كان حدث من الحق، أو بما كان في حكم الله، أن الحق في ذلك النصف؛ إذ ذلك حكم الطلاق قبل الدخول بها على حق المنصوص، فيكون الذي حدث من النصف حق، أو بما كان ذلك مهراً، والحادوث مُحتمل جعله مهراً؛ فهو فيه على ما عليه مُعتبر الحقوق من لحوق الفروع الأصول، فإذا كان ذلك بعد القبض فقد انقضى أمر الحق، وحدث ما حدث على ملكتها؛ إذ على ذلك يحدث.

فقلنا: لو نقص المهر في العين لكان يُضيف النصف له بحق بعض القبض فيه ثم يُفرض العقد؛ وإذا كان كذلك لا يخلو أمر الزيادة من أن يزداد إليه، فيرجع بشيء لم يُسلم إليها، وذلك فضل على ما أخذ من الحق يأخذه بالحكم، فيكون رباً لأنه لم يسمو، ولا يُسلم إليه، فزال المعنى الذي هو لها فيه، فيكون أخذه بلا عوض في عقد التبادل فيصير رباً. ولو أبقى له على فسخ القبض في المهر والعقد، فيصير ذلك لما فضل من أصل قد تُسخ العقد فيه مما لم يكن لها ببدل بلا بدل، وذلك وصف الرّبا، [وقد حرّم الرّبا]<sup>(١٤)</sup> فيجب بالضرورة جعل المفروض كالهالك، فيجب نصف القيمة ليزول معنى الرّبا، والله أعلم.

(١) من طع وم: ساقطة من الأصل. (٢) من طع وم:، في الأصل: بغير. (٣) في النسخ الثلاث: بها. (٤) في النسخ الثلاث إحداها. (٥) من طع، في الأصل وم: في كل. (٦) من طع وم. (٧) في النسخ الثلاث: وأيضاً. (٨) من م، في الأصل: ثبت، في طع: بينس. (٩) من طع، في الأصل وم: الآية في. (١٠) في النسخ الثلاث: والثالث. (١١) في النسخ الثلاث: يجبان. (١٢) في النسخ الثلاث: ليجب. (١٣) من طع وم. (١٤) من طع.



وعلى ما ذكرتُ يُخْرِجُ قولُ أبي يوسف، رحمه الله تعالى، في [الْمُتْعَةِ وَالْهَيْبَةِ]<sup>(١)</sup>: (أنه يُظْهِرُ الواجب في الحكم). وعند أبي حنيفة رحمته الله ذلك في حقِّ النقصِ بصيرٍ كذلك؛ دليلاً ما لم يكن يجوزُ فيه ثَقُلُ الزوج، لو كان منه، ثم النقص لا يُرَدُّ على ما ليس له حكم المهر، فيبقى ذلك للمرأة على ما كان لها قبل الطلاق؛ إذ الطلاقُ ينقضُ المُلْك في المهر، وليس ذلك بمهر، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: (والمذكور من المتعة في ما فيه الدخولُ يَحْتَمِلُ ما عليه في حالِ النكاح من الكسوة والنفقة إلى تمام العدة، فتكون الآية في ذكرِ النفقة بعد الفراق؛ إذ لا يجوزُ أن يكون الطلاقُ سبباً لإيجاب حق غير واجب قبله، ويَحْتَمِلُ أن يكون في حق المتبرع شرط عليه ليكون تسريحاً بالإحسان على ما رغب في غير المدخول [بها]<sup>(٢)</sup> من الإتمام؛ إذ لا يجوزُ أن يكون ذلك بدلاً، فيكون لِمُلْك واحدٍ بدلان، مع ما جعل الله الطلاق سبباً لتخفيف الحقوق على الزوج ورفع المؤنة ورد الأمر إلى الغنى بالآخر بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَفْقَرَا يَتَيْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣] لم يَحْتَمِلُ به الوجوب، فيصير سبباً للإلزام المؤنة، ولا قوة إلا بالله).

وقوله: ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ فيه دليلٌ لأبي حنيفة رحمته الله [بوجهين]:

الأول<sup>(٣)</sup> حين قال: (إنَّ الذَّمَّ إذا تزوج امرأة، ولم يُسَم لها صداقاً، ثم طَلَّقَهَا قبل أن يدخلَ بها، لا متعة لها، لأن الله تعالى إنما أوجب المتعة على المحسنين، والذَّم ليس بمحسن. والدليل على أن المتعة أوجبت تخفيفاً، ومهر المثل [لا، لأن]<sup>(٤)</sup> مهر المثل أوجب على المرء، احتمله مُلْكُهُ، أم لم يَحْتَمِل، والمتعة لم تُلْزَم إلا ما احتمله مُلْكُهُ، فبان أنها أوجبت تخفيفاً، [فإذا كانت تخفيفاً]<sup>(٥)</sup> لم تزد على مهر المثل.

والثاني: أن المتعة أوجبت بدلاً عن نصف مهر المثل، ثم لا جائز أن يراد بالبدل المبدل كما قيل في سائر الأبدال، والله أعلم.

والمتعة هي<sup>(٦)</sup> ثلاثة أثواب لأنه يُخْرِجُهَا من المنزل، وأقل ما تُخْرِجُ المرأة من المنزل إنما تخرج بثلاثة أثواب. فإن قال لنا فائل: إن الكتاب ذكر المتعة للمطلقة قبل المماسة، إذا لم يُفَرَض لها فرض، وذكر أنه في نصف المفروض إذا طَلَّقَهَا قبل المماسة، وأنتم أوجبتم كلَّ المُسَمَّى وكلَّ مهر المثل إذا خلا بها<sup>(٧)</sup>، ولم يَمَسَّهَا، نقل<sup>(٨)</sup>: في الآية بيان وجوب المتعة في حال [وبيان وجوب نصف المهر في حال]<sup>(٩)</sup> وليس في بيان وجوب النصف<sup>(١٠)</sup> نفى وجوب الكل؛ لأنه إذا قيل: لفلان نصف هذا الشيء، ليس فيه أن النصف الآخر ليس له. فإذا كان ما ذكرنا ليس لِمُخَالَفَتِنَا<sup>(١١)</sup> الإحتجاج علينا بظاهر الكتاب ولا النسبة إلى مخالفة الآية، فصار معرفة ذلك بتدبير آخر من جهة الكتاب مع ما أنه ٤٣ - أ / لا يُوجِبُ المهر كله لِعَيْنِ الْمَسِيْس؛ فكأننا<sup>(١٢)</sup>، نحن وهو، اتَّفَقْنَا جميعاً على إيجابه لا بالكتاب، والله أعلم.

وإن شئت قلت: إن الخلوة لا توجب كمال الصداق، وإنما يوجب صحة العقد؛ دليلاً مطالبة المرأة الزوج بكما لي بعد صحة النكاح، فدل أن وجوبه لا بالخلوة ولكن بصحة العقد. فالكلام إنما وقع في إسقاط البعض، فيسقط إذا قام دليل الإسقاط، والله أعلم.

وإن شئت قلت: إن المرأة لا تملك سوى تسليم نفسها إليه، فالعقد إنما وقع على ما تقدَّر على تسليمه إليه، ليس على ما لا تقدَّر، لأنها لا تقدَّر على تسليم الاستمتاع إليه؛ إذ لو كان العقد واقعاً على ذلك لكان يبطل؛ لأن من باع ما لا يقدر على تسليمه إلى المشتري لبطل العقد بأصله. فعلى [ذلك]<sup>(١٣)</sup> عقد النكاح إذا جُعِلَ واقعاً على تسليم الاستمتاع إليه كان باطلاً كالبيع للمعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

(١) في ط: العلة والهيئة. (٢) من ط: (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من ط: في الأصل: لأن، في م: لا أن. (٥) ساقطة من ط: ع. (٦) من ط: في الأصل: وم: وهي. (٧) في النسخ الثلاث: لها. (٨) في النسخ الثلاث: قيل. (٩) من ط: ع. (١٠) ساقطة من ط: ع. (١١) من ط: وم: في الأصل: لمخالفتنا. (١٢) من ط: وم: في الأصل: فكأننا. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث.

ثم اختلف في المرأة التي مات عنها زوجها، ولم يدخل بها، ولا فرض لها مهرًا: روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لها مهرٌ مثلها» [أحمد: ٤ / ٢٨٠] وروي عن رسول الله ﷺ «أنه قضى ليرزق بنت واشق بمهرٍ مثلها» وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: (لها المتعة بكتاب الله تعالى) وقال: (لا ندع كتاب الله تعالى بقول أعرابي) ذهب، والله أعلم، إلى أن الكتاب ذكر المتعة في الطلاق، ثم كان ذلك الحكم في غير الطلاق كهُوَ في الطلاق. فعلى ذلك: الفرقة التي وقعت بالموت توجب المتعة كوجوبها<sup>(١)</sup> في الفرقة الواقعة في غير الطلاق كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزُقْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ١٢٨]؛ ذكر المطلقات، ثم كانت التي وقعت الفرقة عليها بنغير طلاق يلزمها ما يلزم المطلقة. ومثل ذلك كثير مما يكثر ذكره، والله أعلم.

وأما عندنا: فإنه لا يلزم المتعة، ولكن يلزم المهر لوجوه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ذكر في الطلاق قبل الدخول نصف المفروض، وفي الدخول كل المفروض. فعلى ذلك ما أوجب من الحكم في التي لم يدخل بها، ولم يسَم لها مهرًا، دون ما أوجب في حكم الدخول، والله أعلم.

والثاني: أن المقصود بالنكاح إنما يكون إلى موت أحد الزوجين؛ فإذا كان كذلك لزم كل المسمى أو كل مهر المثل، والله أعلم.

والثالث: الخبر الذي ذكرنا أنه قضى بمهر المثل، وخبر أمثال هؤلاء مقبول إذا كانت البلية في مثله بليّة خاصة؛ إذ يمثل هذا لا يلى إلا الخواص من الناس. لذلك كان ما ذكرنا.

### الآية ٢٣٧

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ<sup>(٢)</sup> وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ذهب قوم إلى ظاهر الآية أنه ذكر فيها: «فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ» ولم يخص المفروض في العقد دون المفروض بعد العقد، فكله مفروض، قلها نصف المفروض سواء أكان المفروض في العقد أم بعد العقد. وعلى ذلك قال قوم: إن الرجل إذا تزوج امرأة على جارية، ودفعها إليها، فولدت عندها ولداً، ثم طلقها قبل الدخول بها، فإن<sup>(٣)</sup> له نصف الجارية لأن الله تعالى قال: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وأنتم لا تجعلون له نصف ما فرضتم، فخالقتم ظاهر الكتاب.

أما الجواب لمن جعل المفروض بعد العقد كهُوَ في العقد في ما جعل لها نصف ما فرض فإن الخطاب من الله تعالى إنما خرج في المفروض بعد العقد. إنما يتعارف في العقد، خرج الخطاب على هذا المتعارف فيهم، وهو المفروض، فيجعل لها نصف ذلك وما يفرض بعد العقد، وإنما يفرض بحق مهر المثل. فإذا وجد الدخول وجب ذلك، وإلا لم يجب.

وأما جواب<sup>(٤)</sup> من قال بأنه إذا تزوجها على جارية، ودفعها إليها، فولدت ولداً: إن له نصف ما فرض؛ فإننا نقول: إن الآية ليست في الفرض الذي معه آخر: ولد أو غيره. ألا ترى أن الجارية إذا كانت عند الزوج، فولدت ولداً فإن لها نصف الجارية ونصف الولد، والولد لم يكن في الفرض وقت العقد<sup>(٥)</sup>. فعلى ذلك الآية ليست في الجارية التي ولدت عندها، ولكن في الفرض لا زيادة معه. ثم لا يخلو: إما أن يجعل له<sup>(٦)</sup> نصف الجارية لها دون الولد، فقد فسخ العقد في الأصل، فبقي الولد بلا أصل، فذلك ريباً، وإما أن يجعل له نصف الجارية مع نصف الولد، وهو غير مفروض، والله تبارك وتعالى، إنما جعل له نصف ما فرض، فبطل قول من قال ذلك، والله أعلم.

قال الشيخ رحمته الله: [في]<sup>(٧)</sup> قوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَعِينِينَ﴾ قيل: يريد به المؤمنين، فيكون في هذا التأويل دلالة على ما قاله أبو حنيفة رحمته الله ألا تلزم الذمّي المتعة، وقيل: على من قصدتهم الإحسان إلى الأزواج، ويثقون الخلاف لما كان عليه النكاح من إمساكٍ بمعروفٍ أو تسريحٍ بإحسان، والله الموفق.

(١) من طع، في الأصل وم: كوجوبه. (٢) في الأصل: تماشوهن وهي قراءة حمزة والكسائي انظر حجة القراءات: ١٣٧. (٣) في النسخ الثلاث: أن. (٤) في طع: الجواب. (٥) من طع وم، في الأصل: القصد. (٦) من طع. (٧) من طع.

واعْتَلَّ قَوْمٌ فِي حَقِّ الْمَتْعَةِ<sup>(١)</sup> وَكَمَالِ الْمَهْرِ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي الطَّلَاقِ لَا عَلَى تَخْصِيصِ الْحَكْمِ لَهُ بَلْ بِكُلِّ مَا يَكُونُ بِهِ تَسْرِيعُهَا، فَمَثَلُهُ يَكُونُ ذِكْرُ الْمُتَاَسَّةِ لَا عَلَى تَخْصِيصٍ وَلَكِنْ كُلُّ مَا يَكُونُ بِهِ تَحْقِيقُهَا<sup>(٢)</sup>، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قَالَ: وَقُدِّرَتِ الْمَتْعَةُ فِي الْإِخْتِيَارِ بِالْقَدْرِ الَّذِي كَانَ يَمْتَنُّهَا بِالْإِمْسَاكِ؛ إِذْ لَا بَدَّ مِنْ كَسْرَتِهَا لِيَعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ لِلْفَرَارِ<sup>(٣)</sup> عَنْ ذَلِكَ بَطْلٌ أَوْ بِمَا يُوْخَرُجُهَا مِنْ مَنْزِلِهِ، فَأَمَرَ أَنْ يَمْتَنَّا بِمَا يُوْخَرُجُ مِنَ الْمَنْزِلِ، وَأَقْلُ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَثَوَابٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ<sup>(٤)</sup> دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ النَّافِ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا لِمَا أَوْجَبَ عِنْدَ الْعَدَمِ فِي مَا لَا تَسْمِيَةَ فِيهِ الشَّيْءُ الْخَطِيرَ، وَهُوَ الَّذِي يُمْتَنُّهَا، وَأَقْلُ مَا تُمْتَنُّ هِيَ لَهُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَثَوَابٍ. وَفِي مَا سُمِّيَ أَمْرٌ عِنْدَ ذَلِكَ [بِالْعَفْوِ؛ وَجِبَّةٌ]<sup>(٥)</sup> لَا يُحْتَمَلُ عَلَى الْعَفْوِ عَنْهَا، وَلَا يُرْعَبُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى [الْفَضْلِ بِمِثْلِهِ]<sup>(٦)</sup>، دَلٌّ أَنَّ لَذَلِكَ حَدًّا قَدْ يَجْرِي بِمِثْلِهِ التَّنَازُعُ، فَيُرْعَبُونَ فِي إِيقَاءِ ذَلِكَ وَاخْتِيَارِ مَا بِهِ التَّالُفُ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لِلَّهِ، جَلَّ ثَنَاهُ، وَقَدْ جَعَلَ إِيقَاءَ النِّكَاحِ بِالْأَمْوَالِ، وَبِهَا أَحَلَّ.

وَقَالَ فِي ذِي الْعَذْرِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ﴾ الْآيَةُ [النِّسَاءُ: ٢٥] وَلَوْ كَانَ<sup>(٧)</sup> بِجِبَّةٍ طَوِيلٍ عَشْرَةً<sup>(٨)</sup> لَكَانَ لَا أَحَدٌ يَعْجُزُ عَنْهَا، فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي تَزْوِيجِ الْمَمْلُوكَةِ وَبِخَاصَّةٍ عَلَى قَوْلِ مَنْ لَا يَبِيحُ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ؛ فَمَنْ رَأَى يُضْطَرُّ إِلَى جِبَّةٍ يَتَوَقَّعُ إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ فَضْلًا أَنْ يَتَخَيَّرَ، ثُمَّ عَلَى ذَلِكَ قَالَ فِي الْإِمَاءِ: ﴿وَرَأَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]، وَالْجِبَّةُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُا أَنْكَرُ مِنَ الْمَنْكَرِ، فَثَبِتَ أَنَّ مَهْرَ الْحَرَائِرِ يَرْجِعُ بَيْنَهُمَا<sup>(٩)</sup>، وَيُظْهَرُ فِي أَهْلِ الْحَاجَةِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِجَعْلِ الْجِبَّةِ مَهْرًا تَامًا، وَوُضِفَ مُلْكُهَا بِمُلْكِ الطَّوْلِ [قَوْلٌ مَهْجُورٌ]<sup>(١٠)</sup> لَا مَعْنَى لَهُ. وَبَعْدَ فَوْنِ النَّاسِ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ الْمَعْرُوفَ بِيَعِضِهَا، وَالبَدْلُ لِلزَّوْجِ بِلَا بَدَلٍ يُلْزِمُهُ، فَصَارَ كَمَتَوَلَّى الْعَقْدِ عَلَى مَا لَيْسَ لَهَا، وَحُطِّ الْقَلِيلِ فِي مِثْلِهِ وَالْكَثِيرِ فِي الْمَنْعِ وَاحِدًا، فَقِيَاسُ<sup>(١١)</sup> ذَلِكَ أَلَّا يَكُونَ الْحَطُّ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا، وَالْجِبَّةُ لَا تَكُونُ مَهْرًا مِثْلَ أَخْبَثِ امْرَأَةٍ فِي الْعَالَمِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ الْحَطُّ، وَلَكِنْ أُجِيزَتْ<sup>(١٢)</sup> الْعَشْرَةُ بِالْإِتْفَاقِ، وَلَمْ يَجُزْ<sup>(١٣)</sup> الْأَكْثَرُ لِلتَّنَازُعِ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْفَسَادَ مِنْ طَرِيقِ التَّنْذِيرِ<sup>(١٤)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَفْتُوكَ﴾ قِيلَ: النِّسَاءُ<sup>(١٥)</sup>، [وَقَوْلُهُ]<sup>(١٦)</sup>: ﴿أَوْ يَفْتُوكَا الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِيهِ؛ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي عِبَاسٍ<sup>(١٧)</sup> [وَهُوَ الزَّوْجُ]<sup>(١٨)</sup>، وَقَالَ قَوْمٌ: وَهُوَ الْوَلِيُّ؛ وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ [الْقَوْلُ بِأَنَّهُ] الْوَلِيُّ لِمَا أَنَّ الْمَهْرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَانَتْ/ ٤٣ - ب/ لِلْأَوْلِيَاءِ؛ دَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ شُعَيْبٍ لِمُوسَى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ عَنْكَ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَلَاثَ حِجَجٍ﴾ [الْقَصَصُ: ٢٧]، [شَرْطًا]<sup>(١٩)</sup> الْمَهْرَ لِنَفْسِهِ، وَكَمَا رُوِيَ فِي (الشَّفَاءِ)<sup>(٢٠)</sup> ثُمَّ نَسِخَ مِنْ بَعْدُ، وَصَارَ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُمْ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَقَوْلُهُ: ﴿وَرَأَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فَإِنَّ طَيْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَسَا فَلَكَؤُوهُنَّ مِمَّا آتَيْنَاهُمْ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٤] وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسِيْدَالَ زَوْجَ نِكَاحٍ إِحْدَاهُنَّ فَقَطْرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾<sup>(٢١)</sup> [النِّسَاءُ: ٢٠]، وَلَآنَهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَلَّا يَجُوزَ لِأَحَدٍ الْعَفْوُ<sup>(٢٢)</sup> فِي مُلْكِ الْآخِرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ لَمَّا ثَبِتَ أَنَّ الْمَهْرَ لَهَا لَا يَجُوزُ [لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ]<sup>(٢٣)</sup> فِيهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَفْتُوكَ﴾ بِعَنِي الْمَرْأَةُ تَتْرَكُ النِّصْفَ وَلَا تَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، [وَقَوْلُهُ]<sup>(٢٤)</sup>: ﴿أَوْ يَفْتُوكَا الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ بِعَنِي الزَّوْجُ؛ يَجْعَلُ لَهَا كُلَّ الصَّدَاقِ؛ يَقُولُ: كَانَتْ فِي حَبَالَتِي، وَمَنْعَتْهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ، وَتَتْرَكُ الْمَرْأَةُ، لَهَا النِّصْفُ، فَتَقُولُ: لَمْ يَنْظُرْ إِلَى عَوْرَتِي، وَلَا تَمْتَنُّ بِي، وَهُوَ عَلَى الْإِفْضَالِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعُقْدَةُ، فِي ط: الْعِدَّة. (٢) فِي ط: تَخْفِيفُهَا. (٣) فِي ط: ع: وَم: الْفَرَارِ، فِي الْأَصْلِ: لِلْفَرَارِ. (٤) فِي م: الْآيَةُ. (٥) فِي ط: وَجِبَّةٌ، فِي م: بِالْعَفْوِ وَجِب. (٦) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: الْفَضْلُ مِثْلُهُ. (٧) فِي م، فِي الْأَصْلِ وَط: كَانَتْ. (٨) فِي م، فِي الْأَصْلِ: عَرَّةٌ، فِي ط: حَرَّةٌ. (٩) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: بَيْنَ. (١٠) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: قَوْلًا مَهْجُورًا. (١١) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: فَقَاسَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَجَبَزَ، فِي ط: يَجُوزُ. (١٣) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: يَجُوزُ. (١٤) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: التَّنْذِيرُ. (١٥) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: الْمَرْأَةُ. (١٦) فِي ط: سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسَخِ الثَّلَاثِ. (١٧) فِي ط: ع: وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٨) لَعَلَّهُ كِتَابُ (شَفَاءِ الصَّدُورِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ) لِمَصْنُفِهِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَعْرُوفُ بِالْفَقَاسِ الْمَوْصَلِيُّ الْمَتَوَفَى/ ٣٥١ هـ. (١٩) فِي ط: ع: وَم: ﴿وَإِنْ طَيْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَسَا فَلَكَؤُوهُنَّ مِمَّا آتَيْنَاهُمْ شَيْئًا﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَرَأَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ٤]. (٢٠) فِي النِّسَخِ الثَّلَاثِ: الْمَعْرُوفُ. (٢١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِلْمَوْلَى الْمَعْرُوفِ، فِي ط: ع: لِلْوَلِيِّ الْمَعْرُوفِ. (٢٢) فِي ط: ع.

أي لا تنسوا الفضل الذي في ابتداء الأمر؛ لأنَّ أمر النكاح في الابتداء مبني على التَّشْفِيعِ والإفضال، فرغَّبَهُمَا ﷺ على ختم ذلك على الإفضال على [ما] <sup>(١)</sup> بُني عليه.

وفيه دلالة على أنَّ العفو هو الفضل في اللغة، وهو البذل؛ تقول العرب: عَفَرْتُ لَكَ: أي بذلتُ؛ فَإِنْ كَانَ الْعَفْوُ هُوَ الْبَذْلُ، فَكَانَ قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ ذُنُوبَهُ مِنِّي فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ<sup>(٢)</sup>﴾ لِقَوْلِ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُومُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَىٰ﴾ معناه، والله أعلم: حَقٌّ عَلَى الْمُتَّقِي أَنْ يَرْغَبَ فِيهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] أَنْ يَرْغَبَ فِيهِ. ثُمَّ لِإِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَى الرِّجَالِ وَجِهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِأَنََّّهُمْ هُمُ الَّذِينَ تَرَكُوا حَقَّهُمْ، وَمِنْ عِنْدِهِمْ جَاءَ هَذَا التَّقْصِيرُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ فِي تَسْلِيمِ ذَلِكَ مِنَ الرِّجَالِ الْكَمَالَ، وَهُمْ فِي الْأَصْلِ مَوْصُوفُونَ بِالْكَمَالِ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ <sup>(٣)</sup>: ﴿وَأَن تَقُومُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَىٰ﴾ يَحْتَمِلُ اشْتِرَاكَ الزَّوْجَيْنِ فِي ذَلِكَ لَا مَعْنَى الْأَخِذِ بِالْعَفْوِ. وَالْفَضْلُ أَوْلَى لِمَنْ يَرِيدُ اتِّقَاءَ ذِنَاءَةِ الْأَخْلَاقِ أَوْ [الْمُفْضَلُ أَوْلَى] <sup>(٤)</sup> يَمُنُّ أَكْرَمَ بِاتِّقَاءِ الْخِلَافِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَحْتَمِلُ الْأَزْوَاجَ بِمَا قَدْ ضَمِنُوا الْإِمْسَاكَ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّسْرِيحَ بِالْإِحْسَانِ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى وَفَاءِ ذَلِكَ وَاتِّقَاءِ الْخِلَافِ لَهُ، عَلَى أَنَّ سَبَبَ الْفِرَاقِ جَاءَ مِنْهُ، فَذَلِكَ أَقْرَبُ لِاتِّقَاءِ الْجَفَاءِ مِنْهُمْ وَأَظْهَرُ لِلْعَذْرِ لَهُمْ فِي مَا اخْتَارُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَعِيدٌ﴾ حرفٌ وعيدٌ عما فيه التعذُّي ومُجَاوِزَةُ الْحَدِّ وَالْخِلَافُ لِأَمْرِهِ.

**الآية ٢٣٨** وقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ وَالْمُحَافَظَةُ هُوَ الْمُفَاعَلَةُ، هُوَ فَعَلٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُ إِذَا حَفِظَهَا عَلَى وَقْتِهَا، وَلَمْ يَنْسُ عَنْهَا حِفْظَتَهُ، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [المنكحوت: ٤٥]، وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (إِنَّ الصَّلَاةَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ)؛ فَعَلَى ذَلِكَ إِذَا حَفِظَهَا عَلَى أَوْقَاتِهَا مَعَ أَحْكَامِهَا وَسُنَنِهَا، وَلَمْ يُدْخِلْ مَا لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْكَلَامِ وَالِاتِّفَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ حِفْظَتَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وَقَوْلُهُ <sup>(٥)</sup>: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الحديد: ٢١] مِنَ الْمَفَاعَلَةِ؛ فَإِذَا بَادَرَ إِلَيْهَا بَدَرَتْ إِلَيْهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله [في] <sup>(٦)</sup>: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَىٰ﴾ [اِخْتَلَفَ فِيهِ] <sup>(٧)</sup>، قَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُهُ <sup>(٨)</sup>: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَىٰ﴾ أَرَادَ كُلَّ الصَّلَاةِ لَا صَلَاةَ دُونَ صَلَاةٍ، وَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الْوُسْطَى، هِيَ مِنَ الدِّينِ، وَهُوَ عَلَى مَا جَاءَ: الْإِيمَانُ كَذَا كَذَا؛ بِصِفَةِ أَعْلَاهَا كَذَا كَذَا، وَأَدْنَاهَا كَذَا؛ فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالصَّلَاةَ﴾ هِيَ <sup>(٩)</sup> [الْوُسْطَى] مِنَ الدِّينِ، لَيْسَتْ بِأَعْلَاهَا وَلَا بِأَدْنَاهَا، وَلَكِنَّهَا الْوُسْطَى مِنَ الدِّينِ. وَقَالَ آخَرُونَ: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَىٰ﴾ هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ وَعَلَى ذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «هِيَ الْعَصْرُ» [الترمذي: ١٨١] وَذَكَرَ فِي حَرْفِ حَفْصَةَ رضي الله عنه أَيْضًا أَنَّهَا هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ. وَقَالَ قَاتِلُونَ: هِيَ الْفَجْرُ؛ ذَهَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ النَّهَارَ يَجْمَعُ الصَّلَاتَيْنِ، وَاللَّيْلُ بِطَرَفَيْهِ <sup>(١٠)</sup> كَذَلِكَ؛ فَالْفَجْرُ أَوْسَطُهَا، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (هِيَ الْفَجْرُ). وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ الظُّهْرُ؛ ذَهَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تُقَامُ وَسَطَ النَّهَارِ، فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (هِيَ صَلَاةُ الظُّهْرِ).

وَمَنْ قَالَ: هِيَ الْعَصْرُ، ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا رُويَ مِنَ الْخَبَرِ وَإِلَى أَنَّ الْعَصْرَ هِيَ الْوَاسِطَةُ مِنَ صَلَاتَيِ النَّهَارِ وَصَلَاتَيِ اللَّيْلِ لِأَنَّ صَلَاتَيْنِ بِالنَّهَارِ قَبْلُهَا وَصَلَاتَيْنِ بِاللَّيْلِ بَعْدَهَا، فَهِيَ الْوُسْطَى <sup>(١١)</sup>. وَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمَغْرِبُ لِأَنَّ الظُّهْرَ سُمِّيَتْ أَوْلَى، وَالْعَصْرُ تَكُونُ الثَّانِيَّةَ، فَالْمَغْرِبُ هِيَ الْوُسْطَى <sup>(١٢)</sup>، لَكِنْ لَمْ يَقُولُوا بِهِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ الصَّلَاةَ وَثَرٌ؛ لِأَنَّ

(١) من طع وم. (٢) في النسخ الثلاث: دليل. (٣) في الأصل وم: وقوله، في طع: في قوله. (٤) في النسخ الثلاث: أولى المفضل. (٥) من طع، في الأصل وم: و. (٦) من طع. (٧) في طع: اختلف أهل العلم في تأويله. (٨) ساقطة من طع. (٩) من طع وم، في الأصل: بطرفين. (١٠) في النسخ الثلاث: الواسطة. (١١) في طع وم: الواسطة، في الأصل: الواسط.

صَلَاتَيْنِ بِالنَّهَارِ قَبْلَهَا وَصَلَاتَيْنِ بِاللَّيْلِ بَعْدَهَا، فَهِيَ الْوُسْطَى. لَكِنْ لَمْ يَقُولُوا بِهِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ الصَّلَاةَ وَتَرَّ؛ لِأَنَّ الشَّفْعَ مِمَّا لَا [وَسَطَ لَهُ] <sup>(١)</sup>. ثُمَّ جَهَتْ الْخُصُوصِيَّةُ إِلَيْهَا كَانَتْ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَصْرًا فَهِيَ مَا ذَكَرَ أَنَّ الْكُفْرَةَ حَمَلُوا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ <sup>(٢)</sup> فَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُمْ إِقَامَتُهَا، فَقَالُوا: احْفَظُوا عَلَيْهِمْ صَلَاةً هِيَ أَكْرَمُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ لَهَا فَضْلًا <sup>(٣)</sup> وَخُصُوصِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ وَتَرَّ أَهْلُهُ وَمَالُهُ» [مسلم ٦٢٦] فَإِنْ كَانَتْ فَجْرًا فَلِأَنَّ الْكِتَابَ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَقَرَأَ الْقَجْرَ إِذَا قُرِئَ الْقَجْرُ كَأَنَّ مَشْهُدًا» [الإسراء: ٧٨]، وَلَمَّا قِيلَ: إِنَّ مَلَائِكَةَ <sup>(٤)</sup> اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَشْهَدُونَهَا، فَذَكَرَتْ لَهَا الْخُصُوصِيَّةَ وَالْفَضْلَ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا ظَهَرَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ خُصُوصِيَّتَهَا وَفَضِيلَتَهَا مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الظَّهِيرِ أَرْبَعًا إِذَا نَزَلَتْ <sup>(٥)</sup> الشَّمْسُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تَفْتَحُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ» [بنيحوه ابن ماجه ١١٥٧].

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: «وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى» نَكَلُمُ فِيهِ بوجهين:

أحدهما: أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الْوُسْطَى مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، فَهِيَ عَلَى أَنَّ الْأَرْفَعَ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ هُوَ التَّوْحِيدُ وَالْإِيمَانُ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي لَا يَرْتَفِعُ بَعْدَهُ، وَلَا يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُحَنَّةِ إِذْ ذَلِكَ فِي الدَّارَيْنِ جَمِيعًا، وَهُوَ الْإِخْلَاصُ، وَنَفْيُ جَمِيعِ مَعَانِي الْخَلْقِ بِهِ عَمَّنْ يُوَحِّدُهُ، وَيَوْمُنْ بِهِ، وَسَائِرُ الْعِبَادَاتِ قَدْ تَقَدَّمَ مَعَ وَجُودِ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ وَالْمَعَاشِ مَعَهَا، وَفِي حَالِهَا بِالَّذِي بِهِ قِوَامُهَا، وَالتَّوْحِيدُ لَا. ثُمَّ الصَّلَاةُ مِمَّا بَهَا تَرَكُّ جَمِيعٍ مَا ذَكَرْتُ فِي حَالِ فَعْلِهَا، فَهِيَ تَشْبَهُ الْإِيمَانَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، ثُمَّ تَسْقُطُ لِلْأَعْدَاءِ، وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ دَارِ الْمُحَنَّةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ غَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ. فَصَارَتْ بِذَلِكَ الْوُسْطَى مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، وَهُوَ الْمَوْفُوقُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ هِيَ صَلَاةً مِنْ جَمَلَتِهَا، فَتَذَكُرُ بِحَرْفِ التَّخْصِصِ لَهَا مِنَ الْجَمْلَةِ لوجهين:

أحدهما: لِبَيَانِ جَمْلَةِ الْفَرَائِضِ أَنَّهَا وَتَرَّ، لَا شَفْعَ <sup>(٦)</sup> إِذْ لَا وَسْطَى لِلشَّفْعِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ بَطْلَانُ قَوْلِ قَوْمٍ أَنْكُرُوا الْعِدَّةَ لَهَا، [وَقَوْلِ قَوْمٍ] <sup>(٧)</sup> زَعَمُوا أَنَّهَا صَلَاتَانِ فِي الْجَمْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وَالثَّانِي] <sup>(٨)</sup>: أَنَّ يُرَادَ بِذَلِكَ التَّفْضِيلَ [الصَّلَاةُ مِنَ الصَّلَوَاتِ] <sup>(٩)</sup> فِي الْحَثِّ عَلَى فَعْلِهَا وَالتَّرْغِيبِ فِي [المَحَافَظَةِ عَلَيْهَا] <sup>(١٠)</sup>، وَيَجِيءُ أَنَّ تَكُونَ تِلْكَ مَعْرُوفَةً <sup>(١١)</sup> عِنْدَ الَّذِينَ خَوِطُبُوا إِمَّا بِالْإِسْمِ وَإِمَّا بِالْحَالِ مِنَ النَّوَازِلِ، لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ أَنَّ يُرْغَبَ فِي فَعْلٍ لَا تُعْلَمُ حَقِيقَةُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ يَكُونُ لِاخْتِلَافِ <sup>(١٢)</sup> مَنْ لَمْ يَشْهَدْ النَّوَازِلَ الَّتِي عَرَفَتْ الْمَرَادَ، فَقَالَ: كُلُّ مُبْلَغٍ جَهْدَهُ فِي مَا آدَى إِلَيْهِ رَأْيُهُ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي الْفَعْلِ: أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا:

فَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ بِالرَّكَعَاتِ، فَقَالَ: أَكْثَرُهَا أَرْبَعٌ، وَأَقَلُّهَا رَكْعَتَانِ، وَالْوَسْطُ مِنْهَا ثَلَاثٌ، فَصَرَفَ التَّأْوِيلَ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَاسْتَدَلَّ فِي التَّرْغِيبِ فِي تَعْجِيلِهَا وَالْمُبَادَرَةِ فِي فَعْلِهَا حَتَّى لَمْ يُؤْذَنْ بِالِاسْتِغَالِ عَنْهَا عِنْدَ هُجُومِ وَقْتِهَا لِنَافِلَةٍ وَلِلْحَاجَةِ، وَذَلِكَ بَعْضُ مَا يُعْرَفُ مِنْ مَعْنَى الْمَحَافَظَةِ، وَهِيَ أَنَّ الصَّلَوَاتِ جُعِلْنَ مُتَّصِلَاتٍ الْأَوْقَاتِ / ٤٤ - أ، وَهِيَ الْوُسْطَى مِنْهُنَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْمٌ رَدُّوا إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّخْصِصِ بِالْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: «وَقَرَأَ الْقَجْرَ إِذَا قُرِئَ الْقَجْرُ كَأَنَّ مَشْهُدًا» <sup>(١٣)</sup> [الإسراء: ٧٨]، وَمَا أَخْبَرَ مِنْ شَهَادَةِ مَلَائِكَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلِأَنَّ وَقْتَهَا الْوَسْطَ مِنْ أَحْوَالِ الْخَلْقِ؛ إِذَا أَحْوَالُهُمْ تَكُونُ سُكُونًا مَرَّةً وَانْتِشَارًا ثَانِيًا، وَبِذَلِكَ خَتَمَ أَوْقَاتِ السُّكُونِ وَانْفِتَاحَ الْإِنْتِشَارِ، وَوَسَطَ الشَّيْءُ هُوَ الَّذِي فِيهِ حِظُّ الْمَوَاشِي <sup>(١٤)</sup>، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ فِي وَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي النسخ الثلاث: وسطى. (٢) من طع، في الأصل وم: الظهر. (٣) في النسخ الثلاث: فضل. (٤) في النسخ الثلاث: ملكي. (٥) في ط ع وم: زالت. (٦) في النسخ الثلاث: الشفع. (٧) في النسخ الثلاث: وقوم. (٨) من طع. (٩) في الأصل وم: الصلاة من الصلاة، في ط ع: للصلاة من الصلوات. (١٠) في النسخ الثلاث: محافظتها. (١١) من طع وم، في الأصل: معرفة. (١٢) من طع وم، في الأصل: الاختلاف. (١٣) من طع، في الأصل وم: الآية. (١٤) في النسخ الثلاث: المواشي.

ومنهم من صرف إلى العصر بما جاء في ذلك من الترغيب ومن الوعيد في ترك ذلك، وبها ختم أحوال الزلات التي تدخل في المكاسب، فتكون بها التوبة عنها والاستغفار<sup>(١)</sup>، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا﴾ على مخاطبة الجملة على الاشتراك؛ إذ المفاعلة اسم ذلك على تضمين الترغيب في الجماعات أو على لزوم كثرة الصلاة أو على ما خرج الأمر بالمسارعة<sup>(٢)</sup> إلى الخيرات والمسابقة لها، وكل في ذلك، والله أعلم، على أن [الظهور سُمِّيَتْ أولى]<sup>(٣)</sup>، فعلى ذلك تكون المغرب الوسطى.

وقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾؛ قيل: خاشعين خاضعين فيها، لا يدخل فيها ما ليس منها. وعلى ذلك روي عن زيد بن أرقم أنه قال: كنا نتكلم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ فلما نزل قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ أمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام، وعلى ذلك سمي الدعاء قنوتاً. وقال آخرون: ﴿قَانِتِينَ﴾ مطيعين؛ وذلك ما قيل: إن أهل الأديان يقومون في صلاتهم خاضعين ساهين، فأمر أهل الإسلام أن يقوموا مطيعين.

والقنوت هو القيام على ما روي [عن رسول الله ﷺ]<sup>(٤)</sup> أنه سئل عن أفضل الصلوات، فقال: «طول القنوت» [مسلم ١٦٥/٧٥٦] وأصل القنوت ما ذكرنا، هو القيام، غير الذي يقوم لآخر، يقوم على الخضوع والخشوع والسكوت. وليس في الآية أنه أمر بذلك في الصلاة، غير أن أهل التأويل صرفوا [إليها ذلك]<sup>(٥)</sup>، لأنها ذكرت على إثر ذكر الصلاة.

**الآية ٢٣٩** وكذلك قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ رَجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ ليس فيه أن ذلك في الصلاة، لكنهم صرفوا إليها ذلك، لأنه ذكر على إثر ذكر الصلاة. ثم اختلف فيه: قالوا: ركبنا على الدواب حيث ما توجهت بهم الدواب يصلون عليها في حال السير والوقوف. وعلى ذلك جاءت الآثار من فعل رسول الله ﷺ وفعل الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، في النوافل، فتكون الفرائض عند العذر به مرادة بالآية، [بل]<sup>(٦)</sup> على ما ظهر فعل النوافل في غيره بالسنة.

وأما قوله: ﴿وَرَجَآلًا﴾ فمما اختلف فيه؛ قولهم<sup>(٧)</sup>: ما يكون ﴿رَجَآلًا﴾ فمشاة، وهو من الرجل، وترجل مشى راجلاً. وأما عندنا فهو على المعروف من الصلاة على الأرجل والأقدام قياماً وقعوداً، لا يزال عن الظاهر والمعروف الذي عرف الفعل به على ما عرفت من الصلاة على الأرجل. وقوله: ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾ على ما عرفت من الركوب، وهو في حال السير؛ ولم تر الصلاة تقوم مع المشي فيها. فإن قيل: صلاة الخوف فيها مشي، فقامت. قيل إن المشي في فعل الصلاة لأنهم في الوقت الذي يمشون لا يفعلون فعل الصلاة، وهو كما يقول: إن الصلاة لا تقوم مع الحدث. فإن أحدث فيها، فذهب ليتوضأ، ليس هو في وقت الحدث مصلياً<sup>(٨)</sup>، وإن بقي<sup>(٩)</sup> في حكم الصلاة. فعلى ذلك المشي<sup>(١٠)</sup> في صلاة، ليس هو في فعل الصلاة، وإن كان باقياً على حكم الصلاة، والله أعلم.

وقوله: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾: [يحتمل أن يصرف قوله]<sup>(١١)</sup>: ﴿فَإِذَا أَذْكُرُوا﴾ إلى الصلاة؛ أي صلوا كما علمكم أن تصلوا في حال الأمر، ويحتمل أن يصرف إلى غيره من الأذكار كقوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ويحتمل أن يصرف إلى الشكر؛ أي اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، واشكروها بي كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا زُوِيَ أَذْكُرْهُم﴾ [البقرة: ١٥٢]، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿عَلَّمَ الْفَرَسَ مَا تَرِيَهُم﴾ [العلق: ٥] وقوله: ﴿عَلَّمَ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٢] و﴿عَلَّمَ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤] دليل أن الله صنع فعل<sup>(١٢)</sup> العباد حين أضاف التعليم إلى نفسه، وهو أن خلق فعل التعليم منه؛ إذ لو لم يكن منه صنع لكان أضاف<sup>(١٣)</sup> ذلك [إلى]<sup>(١٤)</sup> المعلم دون البيان، فدل<sup>(١٥)</sup> إضافته إليه على أن له فيه فعلاً<sup>(١٦)</sup>، نعوذ بالله من السرف في القول والزيف عن الهدى.

(١) من م، في الأصل وطع؛ والاستغفار منها. (٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وسارعوا...﴾ [آل عمران: ١٣٣]، من طع، في الأصل وم؛ المنازعة. (٣) من طع، في الأصل: سميت الظهر، في م: سميت الظهر أولى. (٤) من طع. (٥) في النسخ الثلاث: إلى ذلك. (٦) من طع. (٧) في النسخ الثلاث: قال. (٨) في النسخ الثلاث: مصلى. (٩) في النسخ الثلاث: أبقي. (١٠) من طع وم، في الأصل: المسمى. (١١) من طع، في الأصل وم؛ وقوله: ﴿فَإِذَا أَذْكُرُوا﴾ يحتمل أن يصرف. (١٢) في النسخ الثلاث: في فعل. (١٣) في النسخ الثلاث: أخيف. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) في النسخ الثلاث: فدل. (١٦) في النسخ الثلاث: فعل.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم﴾: من الصلاة في حال الأمان؛ إذ معلوم تقدّم الأمر بالصلاة وتعليم حدودها ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] في الرخصة في التخفيف بحال العذر، ويحتمل ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ بشكر إذ<sup>(١)</sup> آمنكم كما علمكم من الشكر له في النعم، وأي ذلك كان فهو الذي علمهم<sup>(٢)</sup> بعد أن كانوا [غير عالمين]<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وذلك<sup>(٤)</sup> إضافة التعليم في [هذه الآية]<sup>(٥)</sup>، وكذلك في قوله: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤] وقوله ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الْفُتُورَ﴾ [يس: ٦٩] [إليه على وجود]<sup>(٦)</sup> الأسباب من الله تعالى في<sup>(٧)</sup> الأمرين على أن كان من الله تعالى في أحد الأمرين ما ليس منه في الآخر، ومعنى الأسباب فيهما واحد، ثبت أنه على خلق فعل التعليم ونفيه، والله أعلم.

**الآية ٢٤٠** وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَقْرُوفٍ وَاللَّهُ غَظِيبٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٨)</sup> قد ذكرنا في ما تقدّم<sup>(٩)</sup> أنها تُخرَج على وجهين: على النسخ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضُنَّ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ويحتمل على نسخ الوصية خاصة دون نسخ العدة، وأن الأمر بالاعتداد في الآيتين أمر واحد أربعة أشهر وعشْر، ونسخ الوصية بآية الميراث بقول رسول الله ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» [الترمذي ٢١٢١].

وفيه دلالة أن للموصى [لها خياراً]<sup>(١٠)</sup> بين قبول الوصية وبين ردّها. وفيه أن لها ألا تردّها إذا قبلت<sup>(١١)</sup> بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١٢)</sup> إذ في الخروج ردّها؛ وذلك بعد القبول.

وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١٣)</sup> فيما فعلن في أنفسهنّ من مقْرُوفٍ [والله غَظِيبٌ حَكِيمٌ]<sup>(١٤)</sup> قد ذكرنا [في ما تقدّم]<sup>(١٥)</sup> أنها تحتل وجهين: تحتل ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ من التشويف والتزيين، وكذلك روي في حرف ابن مسعود ﷺ: (لا جناح عليهنّ أن يشرفن، ويتزيّن، ويلتبسن الأزواج) وتحتل وضعهنّ أنفسهنّ في كفى<sup>(١٦)</sup> بمهر المثل<sup>(١٧)</sup>، والله أعلم.

**الآية ٢٤١** وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى النَّسَبِ﴾ تحتل الآية [وجوهاً]:

أحدها: [١٨] أن تكون في المطلقات المدخولات بهنّ، وقد فرض لهنّ أن يأمر الأزواج بالمتعة أدباً لا وجوباً على ما روي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه متّع بعشرة آلاف على ما روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قالوا: [قال رسول الله ﷺ]<sup>(١٩)</sup> «إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُتَّقِينَ أَوْ مِنَ الْمُحْسِنِينَ فَمَتَّعَهَا» [البهقي في الكبرى ٢٥٧/٧]؛ فهو أمر أدب لا أمر إيجاب، يُجبر على ذلك.

[والثاني: إن]<sup>(٢٠)</sup> كانت في المطلقة التي لم يَدْخُل بها، ولا قرَضَ [لها]<sup>(٢١)</sup> صداقاً فهو على ما يقوله، وهي واجبة، يُجبر على ذلك. فتخرج هذه الآية والتي قبلها قوله: ﴿وَيَتَوَفَّوْنَ عَلَى الْوَسْعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] على مخرج واحد، غير أن في إحدهما بيان قدر المتعة، وليس في الأخرى سوى ما ذكر.

والثالث<sup>(٢٢)</sup>: أن الأمر بالمتعة أمر بالإنفاق عليها والكسوة لها إذا دخل بها ما دامت في العدة أو على الاختيار على ما ذكرنا لا على الإيجاب؛ إذ لو كان على الوجوب لكان في ذلك إيجاب بدلين: الصداق والمتعة، ولم يُعرف عقد من العقود أوجب بدلين، فكذا هذا، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: إنما. (٢) من طع وم، في الأصل: علمتم. (٣) من طع وم، في الأصل: عاملين. (٤) في النسخ الثلاث: ودل. (٥) من طع، في الأصل وم: هذا إليه. (٦) في طع: إليه على وجوده، في الأصل وم: على وجود. (٧) في طع: له في. (٨) من طع، في الأصل وم: الآية. (٩) في تفسير الآية [٢٣٤]. (١٠) في النسخ الثلاث: له خيار. (١١) في الأصل وم: أن له أن يردّها إذا قبل. في طع: أيضاً أنه له أن يردّها إذا قبل. (١٢) من طع. (١٣) ساقطة من طع. (١٤) ساقطة من طع. (١٥) من طع، وكان ذلك في تفسير الآية [٢٣٤]. (١٦) في طع: الأكفاء. الكفو والكفى كهدى: الكفو، انظر اللسان. (١٧) في طع: مثلهن. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢٠) في النسخ الثلاث: وإن. (٢١) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٢٢) في النسخ الثلاث: ويحتل وجه آخر وهو.

والرابع<sup>(١)</sup>: أَنَّ الطَّلَاقَ سَبَبٌ إِسْقَاطٌ لَا سَبَبٌ إِيْجَابٍ؛ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزَ أَنْ يَوْجِبَ السَّبَبُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الإِسْقَاطِ، لِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ٢٤٢** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ / ٤٤ - ب/ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِغْتِدَادِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِنَّ وَالتَّمَتُّعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ﴿وَلَمَّا لَكُمْ تَقْوِيلُ﴾ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي قَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ أَيَّ كَمَا يَبَيِّنُ فِي هَذَا بَيِّنٌ فِي جَمِيعِ مَا يُعَلِّمُ لَكُمْ إِلَى بَيَانِ ذَلِكَ حَاجَةً عَلَى قَدَرٍ مَا أَرَادَ مِنَ الْبَيَانِ [مِنْ بَيَانِ كِفَايَةٍ أَوْ مِبَالِغَةٍ لِيُعْلِمَ أَنَّ جَمِيعَ مَا إِلَيْهِ بِالْخَلْقِ حَاجَةٌ دَاخِلٌ تَحْتَ الْبَيَانِ]<sup>(٢)</sup> يُوصِلُ إِلَى ذَلِكَ بِقَدَرٍ مَا تَحْتِمِلُهُ الْعُقُولُ عَلَى مَا يَكْرُمُ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ فِيهِ فِي طَلَبِ مَرْضَاتِهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

**الآية ٢٤٣** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ حَرْفُ تَعَجُّبٍ وَتَبْيِيهِ لِيَتَأَمَّلَ فِي مَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِمَّا أَرِيدَ الْإِنْبَاءُ عَنْهُ أَوْ فِي مَا قَدْ سَبَقَ الْإِنْبَاءُ عَنْهُ لِيَتَجَدَّدَ بِالنَّظَرِ فِيهِ عَهْدًا. وَعَلَى ذَلِكَ الْمَعْرُوفِ مِنْ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ وَجْهُ تَأْوِيلِهِ إِلَى الْخَبَرِ مَرَّةً وَإِلَى الْعِلْمِ بِهِ ثَانِيًا وَإِلَى النَّظَرِ فِيهِ ثَالِثًا عَلَى اخْتِلَافٍ مَا قَبْلَ، وَفِيهِ كُلُّ ذَلِكَ، وَاللَّهُ [تَعَالَى أَعْلَمُ]<sup>(٣)</sup>.

[وَقَوْلُهُ] ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ آلِ آلِهِمْ﴾: قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أَلَمْ<sup>(٥)</sup> تُخَبِّرْ، [وَالَمْ تَنْظُرْ، وَمِثْلُ<sup>(٦)</sup>] هَذَا إِنَّمَا يُقَالُ عَنْ أَعْجُوبَةٍ، فَالْقِصَّةُ فِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، جَوَابُ قَوْلِهِ: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] أَخْبَرَهُمُ اللَّهُ عَنْ قِصَّةِ هَؤُلَاءِ أَنَّ جَهْلَهُمْ بِأَجَالِ أَوْلَئِكَ حَمَلَهُمْ عَلَى [هَذَا الْقَوْلِ مِثْلُ جَهْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ حَمَلَهُمْ عَلَى<sup>(٧)</sup>] الْخُرُوجِ ﴿مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ آلِهِمْ﴾ ثُمَّ لَمْ يَتَفَقَّهُمْ ذَلِكَ، بَلْ أَمِيتُوا، كَذَلِكَ<sup>(٨)</sup> هَذَا.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قِصَّةِ هَذَا<sup>(٩)</sup>؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: خَرَجُوا فِرَارًا مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاِمَاتَهُمُ اللَّهُ، ثُمَّ أَحْيَاهُمْ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَالَ آخَرُونَ: وَقَعَ الطَّاعُونَ فِي قَرِيْبِهِمْ، فَخَرَجَ أَنَا، وَبَقِيَ أَنَا، فَمَنْ خَرَجَ أَكْثَرُ مِمَّنْ بَقِيَ، فَتَجَا الْخَارِجُونَ، وَهَلَكَ الْبَاقُونَ، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّانِيَةَ خَرَجُوا بِأَجْمَعِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا، فَاِمَاتَهُمُ اللَّهُ، ثُمَّ أَحْيَاهُمْ، فَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَتِ الْقِصَّةُ؟

فَإِنَّ كَانَتِ الْقِصَّةُ فِي الظَّهْرِ مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَهُ نَظِيرٌ فِي الْآيَاتِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ آلِ آلِهِمْ أَوْ مِنَ الْقَتْلِ﴾<sup>(١٠)</sup> [الأحزاب: ١٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنْ آلِ آلِهِمْ نَفَرُوا فَيُفْرُوتْ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلْئِيقٌ بِكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، [وَقَوْلُهُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾]<sup>(١١)</sup> [النساء: ٧٨]، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ.

وَأَنَّ كَانَتِ [الْقِصَّةُ]<sup>(١٢)</sup> فِي الطَّاعُونَ فَقَدْ جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ فِي أَرْضٍ، وَفِيهَا وَبَاءٌ، فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا» [أحمد ١/ ١٩٢] وَأَنَّ الْفِرَارَ أَنْجَاهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِيهَا، فَدَخَلُوا، فَاصَابَهُمْ، فَاِمَاتَهُمُ اللَّهُ، يَطْلُونُ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا فِيهَا لَمْ يَصِيبَهُمْ ذَلِكَ. فِي الرَّجَحَيْنِ نِسْبَانُ الْقَضَاءِ، وَقَدْ جَاءَ أَنَّ «لَا عَذْوَى وَلَا هَامَّةٌ» [البخاري: ٥٧٠٧].

فَإِنْ قِيلَ «رُوي عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَرَّ عَلَى حَائِطٍ مَائِلٍ أَسْرَعَ الْمَشْيَ» [أحمد: ٣٥٦/٢] كَيْفَ نَهَى عَنِ الْخُرُوجِ عَنْ أَرْضٍ فِيهَا وَبَاءٌ وَطَاعُونَ؟ قِيلَ: إِنْ كَانَ مَخْرَجُهُ مَخْرَجَ آيَةٍ، وَفِيهَا إِهْلَاكُهُمْ، فَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَمْرِ سَبَقَ مِنْهُمْ، فَحَقُّ مِثْلِهِ الْفِرَارُ إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، وَأَمَّا انْكَسَارُ الْحَائِطِ فَلَيْسَ لِأَمْرِ سَبَقَ مِنْهُ، فَجَائِزٌ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ حَذَرُهُ، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ ﷺ لِيُعْلَمَ أَنَّ مِثْلَهُ مِنَ الْخَوْفِ لَا يُعَدُّ نَقْصَانًا فِي الدِّينِ؛ وَذَلِكَ كَالْعِدَّةِ تُتَّخَذُ لِلْحَرْبِ وَالْأَغْذِيَةِ لِلْبَدَنِ، لَا عَلَى ظَنٍّ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْحَيَاةَ دُونَهَا أَوْ قَهْرَ الْعَدُوِّ، وَلَكِنْ عَلَى التَّأَهُبِ وَالِإِثْمَارِ، إِذْ قَدْ جَعَلَ الَّذِي<sup>(١٣)</sup> خِيفَ فِيهِ وَالَّذِي رُجِيَ، اللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَالثَّانِي. (٢) مِنْ طَع وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) مِنْ طَع، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي طَع: وَقَوْلُهُ. (٥) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَم: أَرْلَم. (٦) مِنْ طَع، فِي الْأَصْلِ: وَلَمْ يَنْتَظِرْ مِثْلَ، فِي م، وَلَمْ يَنْتَظِرْ مِثْلَ. (٧) مِنْ طَع. (٨) مِنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: كَذَا. (٩) فِي طَع: هَذِهِ. (١٠) مِنْ طَع، فِي الْأَصْلِ وَم: الْآيَةِ. (١١) مِنْ طَع. (١٢) مِنْ طَع. (١٣) فِي الْأَصْلِ: الَّذِينَ.



وقوله: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ حين أحيائهم بعدما أماتتهم، وذلك فضل منه، وذو ﴿فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ بكل نعمه أنعمها عليهم ليستحق الشكر من الخلق بذلك.

هذه الآية على المعتزلة إذ قالوا: ليس لله أن يفعل بخلقهم إلا الأصلاح لهم في الدين، ولو فعل غير ذلك كان جائراً، فإذا كان هذا عليه فأنى<sup>(١)</sup> يكون الإفضال؟ وإنما يقال: ذو فضل، وذو من إذا أعطى ما ليس عليه، وأما من أعطى ما كان عليه لا يقال: إنه تفضل، أو من، كمن يقضي ديناً عليه لآخر لا يستوجب الشكر بذلك لأنه قضى ما عليه قضاؤه، فكذلك الله تعالى إذا أخرج ذو فضل وذو من لم يكن ذلك عليه، فاستوجب الشكر على الخلق بذلك، وبالله التوفيق.

ثم الكلام في أن أولئك ماتوا بأجاليهم [أولاً بأجاليهم]<sup>(٢)</sup>: قالت المعتزلة: لم تكن أجالهم. ومن قولهم: إن لكل أحد أجلين: إن قُتل فاجلُهُ كذا، وإن مات فكذا. قيل ذلك تأجيل من لا يعلم أنه يقتل أو يموت، فإذا علم الله أنه يموت لم يكتب له أجل القتل، وكذلك ما روي [في الخبر]<sup>(٣)</sup> «أَنْ صَلَّاةَ الرَّجْمِ تَزِيدُ فِي الْعَمْرِ» [ابن عساكر: ٥/٢١٠] إذ<sup>(٤)</sup> كان في علم الله في الأزل أن يصل الرحم، فكتب عمره أزيد مما يعلم في الأزل أنه يقطع، ولا يصل، إذ<sup>(٥)</sup> لو حُجل ذلك على ما يقولون مخرج فعله فعل من يجهل العواقب.

فإن قيل: [قلم يلام]<sup>(٦)</sup> القاتل إذا قتل غيره بغير حق؟ قيل له: لأنه كتب أجل المقتول بقتل<sup>(٧)</sup> هو معصية بما علم الله أنه يقضي<sup>(٨)</sup> به، وكتاب الآجال هو بيان النهايات والأعمار<sup>(٩)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ تَلَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ قد ذكرناه متضمناً في ما تقدم<sup>(١٠)</sup> [١١].

الآية ٢٤٤

الآية ٢٤٥

وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ عامل الله تعالى [عبادة]<sup>(١٢)</sup> بلطفه وكرمه معاملة من لا حق له في أموالهم لا كمعاملة العباد بعضهم بعضاً، وإن كان العبيد وأموالهم كلهم له حين طلب منهم الإقراض كبعضهم من بعض، ثم وعد لهم الثواب على ذلك، فقال: ﴿فَيُصْنَعُ لَهُمْ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ ثم لما سمع اليهود ذلك قالوا: إن إله محمد فقير؛ وهو قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ومرة قالوا لما رأوا الشدة على بعض الناس<sup>(١٣)</sup>: إنما يفعل ذلك ببخله حين قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَتْلُوَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فرأوا المنع إما للبخل وأما للفقير، فأكذبهم الله في قولهم ذلك، فقال: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، قيل: ﴿يَقْبِضُ﴾ أي يفتقر، ﴿وَيَبْسُطُ﴾ أي يوسع<sup>(١٤)</sup>، وقيل: ﴿يَقْبِضُ﴾ ما أعطى أي يأخذ ﴿وَيَبْسُطُ﴾ ويرك ما أعطى، ولا يأخذ منه شيئاً، وقيل: إنها نزلت في أبي الدرداج؛ وذلك أن النبي ﷺ أنه قال: ﴿مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَلَهُ مِثْلُهَا فِي الْجَنَّةِ﴾ [بنحوه أحمد: ٥/٣٩١] فقال أبو الدرداج: إن تصدقت بحديثي فلي مثلي في الجنة؟ فقال: نعم، قال: وأُمُّ الدرداج معي؟ قال: نعم، قال: والصبيّة معي؟ قال نعم، فرجع أبو الدرداج، فوجد أم الدرداج والصبيّة فيها، فقام على باب الحديقة، فنادى: يا أم الدرداج إني جعلت حديثي هذه صدقة، واشترطت مِثْلَهَا في الجنة وأم الدرداج والصبيّة فيها معي، قالت: بآرك الله في ما شريت [وفي ما اشتريت]<sup>(١٥)</sup> أزييت، فخرجوا منها، فتركوا ما كانوا اجتنوا منها، وسلموا الحديقة للنبي ﷺ فنزل [وقوله]<sup>(١٦)</sup> ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ الآية.

[قال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ الآية]<sup>(١٧)</sup> في توجيه الآية إليه

[وجهان]<sup>(١٨)</sup>:

(١) من طع وم، في الأصل: بأن. (٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٣) من طع. (٤) من طع وم، في الأصل: إن. (٥) من طع وم، في الأصل: إن. (٦) من طع وم، في الأصل: فلا يلام. (٧) من طع وم، في الأصل: بعقل. (٨) من م، في الأصل وطع: يفتضي. (٩) من طع وم، في الأصل: الأعمال. (١٠) في تفسير الآية السابقة. (١١) من طع. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) أدرج بعدما في النسخ الثلاث: فقالوا. (١٤) من طع، في الأصل وم: ويوسع. (١٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٦) من طع. (١٧) من طع. (١٨) ساقطة من النسخ الثلاث.

فمنهم من يوجهها إلى جميع المحاسن: يؤثرها، ويختارها لله، فله أضعاف ذلك في الموعود أجلاً وعاجلاً؛ فالأجل ما وعد، والعاجل ثناء الناس وجلالة القدر له في القلوب، متعارف ذلك للأخيار، وسماه قرضاً [لوجهين: الأول]<sup>(١)</sup>: بما هو اسم المعروف ليدكره عظم نعمه عليه أن قبلة قول المعروف بالشكر له في ذلك، وإن كان ذلك حقاً له عليه، والله أعلم.

والثاني: ليعرف الخلق كيفية الصبغة والمعاشرة بينهم: أن الله تعالى عامل عبده في ما هو له معاملة من يستحق الشكر منه بما يسدي إليه من النعم، والله حقيقة ذلك، ليعقل الحكماء أن مثل ذلك في [معاملة الإخوان]<sup>(٢)</sup> وفي ما كان، نعمه في الحقيقة أوجب وأحق ليعظموا المعروفين بالمعروف بما أكرمهم الله تعالى بالأسماء الجليلة، ولا قوة إلا بالله. ومنهم من يوجهها / ٤٥ - أ / إلى الصدقات خاصة؛ سماها قرضاً لوجه:

أحدها: أن جعل معاملة الفقراء والتصدق عليهم معاملة الله تفضيلاً لهم على ما نسب مقارضة<sup>(٣)</sup> المؤمنين إلى الله تعظيماً لهم، فمثل الصدقة، ثم وعد فيه العوض لتصير الصدقة بمعنى الإقراض؛ إذ يرجع في عوضه، فيزول وجه الإمتنان عن الفقير بما يأخذ منه البدل، وبالله التوفيق.

والثاني: سعى ذلك قرضاً بما هو [له]<sup>(٤)</sup> على ما لم يزل الله تعالى، عود به عبادة بالذي عرفوا به كرمه وجوده حتى سعى تسليم الذي له في الحقيقة قرضاً كالتسليم إلى من لا حق له في الحقيقة. وعلى ذلك أمر الشراء بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْكُمُ النَّفْسَ وَأَنفُسَهُمْ وَأَمَّا لَكُمْ يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَكَيْفَ يُعْطَىٰ لَكُمْ أَجْرُكُمْ﴾ [التوبة: ١١١] والله أعلم.

والثالث: أنه ذكرهم وجه القصد في الصدقات والموقع لها ليكون ذلك تبييناً ليعظم منة الفقر عليه؛ إذ وصل [به إلى الله]<sup>(٥)</sup>؛ ذكره، وأجل محله عنده، [فيصير عنده]<sup>(٦)</sup> أحد الأعوان له والانصار على عظيم الموعود وجليل القدر عند الله، فيحمده على ذلك، ويشكر له دون أن يمن عليه أو يؤذيه، والله أعلم.

**الآية ٢٤٦** وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا مَوْعِدَ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ إِنَّهُ لَمَلَكَ نَاقَتٌ تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في هذه الآية والتي قبلها قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ دلالة إثبات رسالة محمد، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، لأن القصة فيهم كانت ظاهرة في أهل الكتاب، ورسول الله ﷺ لم يختلف إلى أحد منهم، ولا نظر إلى كتبهم، ثم أخبر على ما كان، دل أنه إنما عرف ذلك بالله ﷻ.

ثم فيه دلالة أن كل نبي منهم كان إنما يشاور الأشراف من قومه والرؤساء منهم، وإليهم يصرف تدبير الأمور لا<sup>(٧)</sup> إلى السفلة والرذلة<sup>(٨)</sup>، وفيه دلالة أيضاً أن الأنبياء، صلوات الله عليهم وسلامه، لم يكونوا يتولون الجهاد والقتال بأنفسهم، ولكن الملوك هم الذين يتولون ذلك، ثم الملوك هم الراجعون إلى تدبير [الأنبياء]<sup>(٩)</sup> والرسول، عليهم الصلاة والسلام، في أمر الدين والآخرة حين سألوا ملكاً يقاتلون معه عدوهم.

ذكر أن كفار بني إسرائيل قهرؤا مؤمنيهن، وقتلوهن، وسبوهن، وأخرجوهن من ديارهن وأبناءهن، فمضوا زماناً ليس لهم ملك يقاتل عدوهم، فقالوا لنبي [لهم]<sup>(١٠)</sup>، وهو من نسل هارون بن عمران أخي موسى: ﴿أَبْتَكَ لَنَا مَلِكًا نَقْتُلُ عَدُوَّنَا، فَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّكُمْ الْوَكِيلَ أَنْ لَا نَقْتُلَ﴾ اسْتَخْبَارُ عَنْ سَوَالِهِمُ الَّذِي سَأَلُوا: أَحَقُّ هُوَ أَمْ شَيْءٌ أُجْرُوهُ عَلَى السَّتِيهِمْ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ؟ لئلا يستوجبوا العذاب بتركهم ذلك إذا أجيئوا، وأعطوا ما سألوا، وتمنوا لما عرف من شدة القتال مع العدو والجهاد في سبيل الله وكراهية ذلك في كل قوم إلى أن يئثروا الصلة التي حملتهم على ذلك وغاية رغبتهم فيها ومما لأجله كان السؤال: أن ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَقْتُلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾ من القتل وأخذ الأموال وسبي الذراري.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع وم، في الأصل: مقابلة الأحوال. (٣) في النسخ الثلاث: مخادعة. (٤) من طع. (٥) من طع. (٦) من طع، في الأصل: يلى، في م: بالله. (٧) من طع. (٨) في النسخ الثلاث: ولا. (٩) في النسخ الثلاث: والرذالة. (١٠) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١١) من طع.

[وقوله<sup>(١)</sup>] ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ أي فُرِضَ ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ فيه دلالة على أنه قد كان فيهم ما كان في هذه من قوله: ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] من كراهية القتال والجهاد في سبيل الله. وقيل: ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر نفرًا لم يتولَّوا عما سألوا. ثم قال لهم نبئهم:

**[الآية ٢٤٧]** ﴿قوله تعالى<sup>(٢)</sup>﴾: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ قيل: سُمِّيَ طالوتًا لطوله وقوته.

وقوله: ﴿قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾ يتروجه مثل هذا الكلام وجهين: أحدهما: على الإنكار، فلا يُحمَلُ على الإنكار لأنه كفر.

والثاني: على الاسترشاد وطلب العلم لهم منه في ذلك عن جهة جعله له ملكًا لما قد عرفوا: لا يستوجب الملك، ولا يؤلَّى إلا أحد رجلين إما بالوراثية من الآباء أو بالسعة من المال، لذلك قالوا: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾ لأنهم كانوا أبناء الملوك وأرباب الأموال.

ثم بين لهم ٣ أن جهة الاختيار ليست إليهم وأن سبب الملك ليس ما ذكرناه<sup>(٣)</sup> دون غيره، بل الله ٤ يختار من يشاء لذلك بأسباب سوى ما ذكروا بفضل علم وبفضل قوة حين ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسَاطَةً فِي أَعْيُنِهِمُ وَالْجَنَّةِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَالَكُمْ مِّنْ يَشَاءُ﴾ قَرَّرَ عندهم أن الملك يحتاج إلى فضل علم وبفضل قوة، ثم يحتمل قوله: ﴿بَسَاطَةً فِي أَعْيُنِهِمُ﴾ علم الحرب والقتال، ويحتمل علم الأشياء الأخرى على حفظ الرعية وغيره.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾؛ فهو، والله أعلم، لأي معنى جعل له الملك علينا؟ أو كيف يكون له الملك علينا، ونحن بظاهر الأسباب التي تحقق الملك أملاك، فنكون بها أحق بالملك منه؟ فيبين أن المعنى الذي له صار أحق بالملك منهم<sup>(٤)</sup> في ذلك الأمر، والله أعلم.

والخبرف [أن] ٥ وإن كان بما يتعارف في الإنكار، فليس هو كذلك، في الحقيقة؛ إذ قد أخبرهم من هو نبي عندهم، ومن تقرَّر عنده<sup>(٦)</sup> نبوة أحد لا يحتمل تكذيبه إياه في هذا، والله أعلم، ويحتمل كون أهل النفاق فيهم، فيكون منهم الإنكار أيضاً كما كان أمثال ذلك في عهد رسول الله ﷺ يؤيد سؤالهم الآية حتى قال: ﴿إِنَّ آيَةَ مَلِكِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٨] كذا، والله تعالى أعلم، ويؤيد ذلك كثرة مخالفتهم إياه لما امتحنوا بالنهر، والله الموفق.

وفي هذا ونحو ذلك دلالة جواز الآيات لغير<sup>(٧)</sup> الرسل إذا كان فيها تصديق الرسل، فيكون في التحقيق كتابات لهم ظهرت على ألسن غيرهم أو أيديهم ومن أراد ادعاء الرسالة لنفسه، فيعجز عن ذلك، بل لا يُكْرَمُ الله بها من يعلم أنه يدعو إلى تصديق الكذب ومضاهاة الرسل. وبهذا إيجاب لمن يعارض بمن يتعلم القرآن، ثم يأتي موضوعاً لا يعرف، فيحتج به في نبوته<sup>(٨)</sup>، مع ما في ذلك أوجه تمنع الاحتجاج به: من ذلك ما فيه من الأخبار ومن الأسئلة والأنباء عن أمور لا توجد هنالك، والله أعلم، وبما لا يعلم أوله أنه من تعلم تقدم منه إلى من هو حجة أو عن وحي إليه، إذ لم يكن امتحان من قبل، والحجة ما يخرج من المعتاد وحمل الطبيعة يُكْرَمُ بها وقت الدعوة بلا سبب سبق منه في مثله ولا عناية، ولا قوة إلا بالله.

وبعد فإنه قد ظهر في جميع [من]<sup>(٩)</sup> لسانه ذلك اللسان ومن لا يطاق الدفع<sup>(١٠)</sup> لمثله، والإنكار<sup>(١١)</sup>، وانتشر أمر الآتي به، فيظهر بذلك كذبه، ويفتضح عند الدعوى قبل المحنة والتأمل في ما جاء به [إلا أن يأتي به]<sup>(١٢)</sup> من ليس ذلك لسانه ولا معنى للاحتجاج به في أمثالهم، والله الموفق.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) من طع. (٣) في طع وم: ذكر. (٤) من طع، في الأصل وم: منه. (٥) من طع. (٦) في النسخ الثلاث: عند. (٧) في طع: بغير. (٨) في طع: نبوته. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع وم، في الأصل: الرفع. (١١) في النسخ الثلاث: ولا إنكار. (١٢) من طع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَئِيسُ عَالَمِينَ﴾؛ ﴿وَرِيعٌ﴾ أي غَنِيٌّ يُغْنِي مَنْ يَشَاءُ، وَيُعْطِيهِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بَمَنْ يَصْلَحُ لِلْمُلْكِ.

**الآية ٢٤٨** وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ كانوا سألوا نبيهم: ما آية ملكه؟ فقال ﴿نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾<sup>(١)</sup> أن يأتيكم التابوت تحمله الملائكة؛ ذكر في القصة أن التابوت يكون مع الأنبياء إذا حضروا قتالاً قدموا التابوت من بين أيديهم إلى العدو، ويستنصرون به على عدوهم، وفيه سَكينة، كانها رأس هرة، فإذا أن ذلك الرأس سمع التابوت أتى ذلك الرأس، ودق<sup>(٢)</sup> نحو العدو، وهم يمشون معه ما مضى، فإذا استقر ثبوا خلفه. فلما هرب بنو إسرائيل، وغصوا الأنبياء، وسلط الله تعالى عليهم عدوهم، [وأخذ منهم]<sup>(٣)</sup> التابوت [لما سئموا، وملأ منه]<sup>(٤)</sup>، ثم رد عليهم بعد زمان طويل، وجعل ذلك آية ملك طالوت، فلا ندري كيف كانت القصة؟

ثم اختلف في قوله / ٤٥ - ب/ ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾؛ قيل: ﴿سَكِينَةٌ﴾ رِيحٌ مُّفَافَةٌ<sup>(٥)</sup>، فيها صورةٌ كوجوه الإنسان، وقيل: السكينة لها وجهٌ كوجه الهرة، لها جناحان، فإذا صَوَّتَتْ عَرَفُوا النِّصْرَةَ، وقيل: السكينة طُشْتُ مِنْ ذَهَبٍ مِنَ الْجَنَّةِ [كَأَنَّ]<sup>(٦)</sup> يُغْسَلُ فِيهِ قُلُوبُ الْأَنْبِيَاءِ، وقيل: ﴿فِيهِ﴾ أي في التابوت ﴿سَكِينَةٌ﴾ أي طمأنينةٌ مِنْ رَبِّكُمْ؛ [فَلِذَا]<sup>(٧)</sup> كَانَ التَّابُوتُ فِي أَيِّ مَكَانٍ<sup>(٨)</sup> اطْمَأْنَأُوا إِلَيْهِ، وسكنوا. فلا ندري ما السكينة؟ سوى أَنَا عَرَفْنَا أَنَّ قُلُوبَهُمْ كَانَتْ تَسْكُنُ إِلَيْهِ، وتطمئنُّ، فليس لنا إلى معرفة السكينة وكيفيتها حاجة.

وقوله: ﴿وَفِيهِ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿قِيلَ: الْبَقِيَّةُ فِيهِ رُضَاصُ الْأُلُوحِ، وَهُوَ كِسْرُهَا، وَثِيَابُ مُوسَىٰ وَثِيَابُ هَارُونَ، وَقِيلَ: عَصَا مُوسَىٰ وَعَصَا هَارُونَ، وَقِيلَ: الْبَقِيَّةُ قَفِيرٌ مِنْ مَنْ، وَهُوَ التَّرْتَجِبِينَ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُهُ [بنو] إِسْرَائِيلَ فِي أَرْضِ التِّيهِ، وَقِيلَ: فِيهِ سُنَّةُ مُوسَىٰ وَهَارُونَ وَعَلِمَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وفي الآية دليلٌ جَزِيّ الآيَةِ على أيدي الأولياء كما أعطى الطالوت آيةً لمملكه، تُشبه آياتِ الأنبياء حينَ أخبرَ أنه كَادَ ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ إِيَّاهُ. لَكِنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ فِي الْحَاصِلِ تَكُونُ لِلْأَنْبِيَاءِ يُجْرِيهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ لَا<sup>(١١)</sup> أَنْ يَكُونَ لِلْأَوْلِيَاءِ ذَلِكَ. ثُمَّ مَنْ ادَّعَى مِنَ الْأَوْلِيَاءِ بِتِلْكَ الْآيَاتِ النَّبَوِّةِ لِنَفْسِهِ يُعْجِزُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، وَيُخْرِجُ الْآيَةَ مِنْ أَنْ تُصَبِّرَ<sup>(١٢)</sup> آيَةً لَهُ نَحْوَ مَنْ أَتَى مَدِينَةً مِنَ الْمَدَائِنِ الَّتِي لَمْ يُبَلِّغْ أَهْلَهَا هَذَا الْقُرْآنَ، وَلَا عَرَفُوهُ، وَلَا سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ قَطُّ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، وَادَّعَى بِذَلِكَ رَسُولًا لِنَفْسِهِ، أَيْسَعُ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَلَدِ أَنْ يُصَدِّقُوهُ فِي مَا ادَّعَى أَمْ لَا؟ فَإِنَّ لِأَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، جَوَابَيْنِ<sup>(١٣)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ<sup>(١٣)</sup> فِي الْقُرْآنِ مَا يُظْهِرُ بَيِّنَاتٍ كَذِبَ هَذَا الْمُدَّعِي فِي دَعْوِيهِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿يَسْتَوُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩ و ٢١٥ و ٢١٧ و ٢٢٠ و ٢٢٢، المائدة: ٤، الأعراف: ١٨٧، الأنفال: ١، الإسراء: ٨٥، الكهف: ٨٣، طه: ١٠٥، النازعات: ٤٢] عَنْ كَذَا، وَمِنْ نَحْوِ الْأَخْبَارِ وَالْحِكَايَاتِ وَالْقَصَصِ الَّتِي فِيهَا مِمَّا لَا يُحْتَمَلُ كَوْنُهَا إِلَّا بِتَقْدِيمِ أَسْبَابٍ، فَيَكْذِبُهُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَلْزِمُهُمْ تَصْدِيقُهُ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

والثاني: قالوا: إذا ادعى ذلك به يُعْجِزُهُ اللَّهُ ﷻ عَنْ تِلَاوَتِهِ وَإِجْرَائِهِ عَلَى لِسَانِهِ وَأَدْعَاءِ مَا ادَّعَى بِذَلِكَ، وَكَانَ هَذَا أَقْرَبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ٢٤٩** وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا مَسَكَ الْمَلُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ أي مِنَ الْمَدِينَةِ؛ قِيلَ: هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَقِيلَ: كَانُوا مِائَةَ أَلْفٍ، سَارَ بِهِمْ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، فَتَنَزَّلُوا فِي قَفْرَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَأَصَابَهُمْ عَطَشٌ شَدِيدٌ، فَسَالُوا طَالُوتَ الْمَاءِ، فَقَالَ لَهُمْ طَالُوتُ: ﴿قَالَ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بُنْيَانَكُمْ بِهَذَا﴾ [قِيلَ: نَهَرٌ بَيْنَ الْأُرْدُنِّ وَفلسطين، وَقِيلَ: هُوَ نَهَرُ فلسطين] <sup>(١٤)</sup> ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ

(١) من ط ع. (٢) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. دق: تحرك. (٣) في النسخ الثلاث: وأخذوا منه. (٤) ساقطة من ط ع. (٥) هقافة: سريعة المرور في محبوبها (٦) من ط ع. (٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (٨) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: كان. (٩) في الأصل وم: هذا، في ط ع: هذا بنو. (١٠) في النسخ الثلاث إلا. (١١) من ط ع وم، في الأصل: يقرأ. (١٢) في النسخ الثلاث: جوابان. (١٣) في النسخ الثلاث: بأن. (١٤) من ط ع.

فَلَيْسَ مِنِّي ﴿٢٤٩﴾ أَي لَيْسَ مَعِيَ عَلَى عِدْوِي، أَي لَا يَخْرُجُ مَعِيَ، وَجَوُزُ ﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾ مِنْ أَتْبَاعِي وَشِيعَتِي، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بِوِظْهُورِ النِّفَاقِ وَالصَّدْقِ ﴿مِنِّي﴾ فِي الدِّينِ، ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ يَقُولُ: ﴿مِنِّي﴾ أَي<sup>(١)</sup> مَعِيَ عَلَى عِدْوِي؛ فِيهِ دَلِيلٌ أَنْ يُسَمَّى الشَّرَابُ بِاسْمِ الطَّعَامِ وَالطَّعَامُ بِاسْمِهِ، ﴿إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ اسْتَشْنَى الْغُرْفَةَ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي إِلَّا غُرْفَةً، فَفِيهِ جَوَازٌ لِشَبَابِ<sup>(٢)</sup> الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ مِنْ حَرْفِ الثَّنِيَّةِ<sup>(٣)</sup> وَصَرَفَ الْأَوَّلَ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ يَدُلُّ لِأَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، حِينَ قَالُوا فِي مَنْ أَقْرَ، فَقَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ كُرٌّ حَنْطَةٌ وَكُرٌّ شَعِيرٌ إِلَّا نَصَفْتُ كُرَّ حَنْطَةٍ، إِنَّهُ يَصْدُقُ، وَيَلْزَمُهُ مِنَ الْحَنْطَةِ نَصَفُ كُرٍّ، وَيَجْعَلُ أَنْ تَكُونَ الثَّنِيَّةُ<sup>(٤)</sup> عَلَى مَا يَلِيهِ: قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ. وَقِيلَ: شَرِبَ شَرَابَ الدُّوَابِّ، وَالْغُرْفَةُ هِيَ شَرِبَ.

وقوله: ﴿فَتَرَى يَدِيَهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾؛ قِيلَ: الْقَلِيلُ هُمْ ثَلَاثُمِئَةٌ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا اغْتَرَفُوا غُرْفَةً وَاحِدَةً بِأَيْدِيهِمْ؛ وَكَانَتِ الْغُرْفَةُ يَشْرَبُ مِنْهَا هُوَ وَخِدْمَتُهُ وَدَوَابُّهُ، وَقِيلَ: إِنَّمَا اسْتَشْنَى الْغُرْفَةَ بِالْيَدِ لثَلَاثَةِ يَكْرَعُوا كَرْعًا<sup>(٥)</sup> الدُّوَابِّ، ففَعَلَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ، فَرَدَّ طَالُوتُ الْعَصَا مِنْهُمْ، فَلَمْ يَقْطَعُوا مَعَهُ، وَقَطَعَ مَعَهُ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَالثَّلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ جَاءَهُمْ وَالدَّيْرُكَ أَمَّا مَكْرَهُمْ فَلَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ [قِيلَ: هُوَ قَوْلٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾] لَأَنَّهُمْ أَكْثَرُ مِنَّا، وَكَانَ مِئَةُ أَلْفٍ، وَهُوَ ثَلَاثُمِئَةٌ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ الْعَدَدِ.

وقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ إِنَّهُمْ يُلْقُونَكَ أَثْمًا مُلْقُواً اللَّهُ﴾ قِيلَ: الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَيَقْرَءُونَ بِالْبَيْتِ: ﴿كَمْ مِنْ فَتْنَةٍ لَيْسَ لَيْسَ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ﴾ وَقِيلَ<sup>(٦)</sup>: ﴿الَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾ يَعْنِي يَخْشَوْنَ أَنَّهُمْ [يُقْتَلُونَ لِأَنَّهُمْ وَطَّنُوا]<sup>(٧)</sup> أَنْفُسَهُمْ عَلَى الْمَوْتِ، فَطَابَتْ أَنْفُسُهُمْ بِالْمَوْتِ، [﴿كَمْ مِنْ فَتْنَةٍ لَيْسَ لَيْسَ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿يَا ذِي أَلْبَانٍ﴾] [قَالَ بَعْضُهُمْ]<sup>(٨)</sup>: ﴿يَا ذِي أَلْبَانٍ﴾ أَي بِأَمْرِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ لَا تُحْتَمَلُ الْغَلْبَةُ بِالْأَمْرِ، وَلَكِنْ ﴿يَا ذِي أَلْبَانٍ﴾ عِنْدَنَا بِنَصْرِ اللَّهِ. [وَقَوْلُهُ]<sup>(٩)</sup>: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ بِالنَّصْرِ وَالْمَعُونَةِ لَهُمْ.

**الآية ٢٥٠** وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ يَعْنِي لِقَاتِهِمْ<sup>(١٠)</sup> ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا مَبِغًا﴾ يَقُولُ: أَصِْبْ، وَيُقَالُ: أَثِمْنَا: أَثِمْنَا عَلَيْنَا مَبِغًا وَتَكُنْ أَفْدَامَنَا وَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ. وَهَكَذَا الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَقِيَ الْعَدُوَّ أَنْ يَدْعُوَ بِمِثْلِ هَذَا.

وعلى قول المعتزلة: لَا مَعْنَى لِهَذَا الدَّعَاءِ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فَعَلَ الْأَصْلَحَ، فَاسْتَجَابَ اللَّهُ دَعَاءَهُمْ، وَهَزَمَ عَدُوَّهُمْ.

**الآية ٢٥١** وهو قوله تعالى: ﴿فَكَرَّمُوهُمْ يَازَيْدُ اللَّهِ وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ﴾؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿يَا ذِي أَلْبَانٍ﴾ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا [لَا]<sup>(١١)</sup> يَقَاتِلُونَ بِالْأَمْرِ، [وَلَا يَهْزِمُونَ بِالْأَمْرِ]<sup>(١٢)</sup>، وَقَالَ آخَرُونَ: [﴿يَا ذِي أَلْبَانٍ﴾]<sup>(١٣)</sup> بَعْلَمَ اللَّهُ، كَانَ فِي عِلْمِهِ فِي الْأَزَلِ أَنَّهُمْ يَهْزِمُونَهُمْ<sup>(١٤)</sup>، وَقِيلَ: ﴿يَا ذِي أَلْبَانٍ﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ [وَهُوَ أَقْرَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ]<sup>(١٥)</sup>.

وقيلَ فِي الْقِصَّةِ: إِنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ رَاعِيًا، وَكَانَ لَهُ سَبْعَةُ إِخْوَةٍ، مَعَ طَالُوتَ خَرَجُوا<sup>(١٦)</sup> لِلْقِتَالِ، وَلَمَّا أَبْطَأَ خَبَرُ إِخْوَتِهِ عَلَى أَبِيهِمْ، أَرْسَلَ دَاوُدَ إِلَيْهِمْ يَنْظُرُ مَا أَمْرُهُمْ؟ وَيَأْتِيهِ بِخَبَرِهِمْ، قَالَ: فَأَتَاهُمْ، وَهُمْ فِي الصَّفُوفِ، فَبَرَزَ جَالُوتَ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِ أَحَدٌ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ [لَخَرَجَ بَعْضُكُمْ إِلَيَّ]<sup>(١٧)</sup>، فَقَالَ دَاوُدُ لِإِخْوَتِهِ: أَمَا فِيكُمْ أَحَدٌ يَخْرُجُ إِلَى هَذَا الْأَقْلَفِ؟ قَالَ: فَقَالُوا: اسْكُتْ، قَالَ: فَذَهَبَ دَاوُدُ [إِلَى طَالُوتَ، فَقَالَ: أَيُّهَا الْمَلِكُ إِنِّي أَرَأَيْتُمْ تَعْظُمُونَ شَأْنَ هَذَا الْعَدُوِّ]<sup>(١٨)</sup>، مَا تَصْنَعُونَ بِمَنْ يَقْتُلُ هَذَا الْأَقْلَفَ؟ قَالَ طَالُوتُ: أَنْكَحُهُ ابْنَتِي، وَأَجْعَلُ لَهُ نِصْفَ مَلِكِي، فَقَالَ دَاوُدُ لَطَالُوتَ:

(١) مِنْ ط. ع. (٢) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَم: لَنَا. الثَّنِيَّةُ بِالضَّمِّ: كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ. (٣) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَم: لَنَا. ثَنَى الشَّيْءَ كَتَمْتَنِي رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ. (٤) كَرَعَهُ كَرْعًا وَكُرْعًا: تَنَازَلَهُ بِهِ مِنْ مَوْضِعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْرِبَ بِكَفِّهِ وَلَا بِإِنَاءٍ. (٥) مِنْ ط. ع. وَم: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي ط. ع. أَيَّ عَدَدِهِمْ. (٧) مِنْ ط. ع. وَم: فِي الْأَصْلِ: وَطَّنُوا. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ ط. ع. (٩) مِنْ ط. ع. (١٠) مِنْ ط. ع. (١١) مِنْ ط. ع. وَم: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٢) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي ط. ع. وَقَوْلُهُ: (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ النَّسَخِ الثَّلَاثِ. (١٤) مِنْ ط. ع. (١٥) مِنْ ط. ع. (١٦) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ: وَيَهْزِمُونَ. (١٧) مِنْ ط. ع. (١٨) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: مَعَهُ. (١٩) مِنْ ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَم: لَخُرُوجِي إِلَى بَعْضِكُمْ. (٢٠) مِنْ ط. ع.

فأنا أخرجُ إليه، [فلما قال داوود: أنا أخرجُ إليه، قال له طالوت: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا دَاوُودُ ابْنُ فُلَانٍ، فَعَرَفَهُ<sup>(١)</sup> طَالُوتُ، وَرَأَى أَنَّهُ أَجْلَدُ إِخْوَتِهِ، فَأَعْطَاهُ طَالُوتُ دَرْعَهُ وَسِيفَهُ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ دَاوُودُ فِي الدَّرْعِ جَرَّهَا فِي الْأَرْضِ لِأَنَّ طَالُوتَ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ، قَالَ: فَأَخَذَ<sup>(٢)</sup> دَاوُودُ الْعَصَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى جَالُوتَ، فَمَرَّ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَقُلْنَ: يَا دَاوُودُ خُذْنَا مَعَكَ. فَفِينَا مِائَةُ جَالُوتَ، فَأَخَذَهَا، ثُمَّ مَضَى نَحْوَهُ، وَعَلَى جَالُوتَ بَيْضَةٌ؛ هِيَ ثَلَاثُمِةٌ رَطْلٍ، فَقَالَ لَهُ جَالُوتُ: إِنَّمَا أَنْ تَرْمِيَنِي، [وَأَمَّا أَنْ<sup>(٣)</sup> أَرْمِيَكَ] فَقَالَ لَهُ دَاوُودُ بَلْ أَنَا أَرْمِيكَ<sup>(٤)</sup> فَرَمَاهُ بِهَا، فَاصَابَهُ فِي آخِرِهَا، فَوَقَعَتْ فِي صَدْرِهِ، فَفَنَذَتْهُ، وَفَنَلَتْهُ<sup>(٥)</sup>، وَقَتَلَ الْحِجْرُ بَعْدَ مَا نَفَذَ أَنَا سَا<sup>(٦)</sup> كَثِيرَةً، وَهَزَمَ اللَّهُ جُنُودَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ﴾ وَالْقِصَّةُ طَوِيلَةٌ، فَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَتْ؟ وَلَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهَا حَاجَةٌ.

وقوله: ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ فَاَلْمُلْكُ يَحْتَمِلُ عِلْمَ الْحَرْبِ وَسِيَاسَةَ الْقِتَالِ؛ إِذْ لَمْ يَكُونُوا يُقَاتِلُونَ إِلَّا تَحْتَ أَيْدِي الْمُلُوكِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَسَنَدِدَا مَلِكَكُمْ وَآتَيْنَاكَ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْفُلُوبِ﴾ [ص: ٣٠] وَيَحْتَمِلُ الْمُلْكُ بِمَا عَقَدَ لَهُ مِنْ الْجِلَافَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَانْظُرْ إِلَى النَّاسِ يَأْتِيَنَّكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [ص: ٢٦]. وَذَكَرَ ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ الْأَمْرَيْنِ [مَا كَانَ<sup>(٧)</sup> مِنْ قُرْبِ زَمَانِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ] [الآية<sup>(٨)</sup>] أَنَّ الْمُلْكَ يَكُونُ غَيْرَ نَبِيٍّ، فَجَمِعَا جَمِيعاً لَهُ، فَيَكُونُ عَلَى ذَلِكَ تَأْوِيلُ ٤٦ - أ / الْحِكْمَةُ أَنِهَا النُّبُوَّةُ.

[وقوله<sup>(٩)</sup>] ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ قِيلَ: هِيَ الْفَقْهُ، وَقِيلَ: هِيَ النُّبُوَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وقوله: ﴿وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ﴾؛ قِيلَ: صَنَعَهُ الدَّرْعَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبِيسٍ لَكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠] [١١]، [وقوله<sup>(١٢)</sup>]: ﴿وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]؛ وَقِيلَ: كَلَامُ الطَّيْرِ وَتَسْيِخُ الْجِبَالِ [لِقَوْلِهِ<sup>(١٣)</sup>]: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْعَالُ آوِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]؛ وَذَلِكَ مِمَّا خَصَّ بِهِ دَاوُودَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ﴾ أَشْيَاءَ أُخَرَ.

وقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: دَفَعَ بِالْكَفَارِ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ شَرُّهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا فَتَكَ<sup>(١٤)</sup> بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَعْدَاءً إِلَى أَنْ لَمْ يَتَفَرَّغُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ فِسَادَ الْأَرْضِ، وَقَالَ آخَرُونَ: دَفَعَ بِالرَّسْلِ وَالْأَنْبِيَاءِ شَرُّهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَاهُمْ بِهِمْ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: دَفَعَ بِالْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ: دَفَعَ بِالْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَنِ الْقَاعِدِينَ عَنِ الْجِهَادِ، وَإِلَّا لَغَلَبَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْأَرْضِ، وَقِيلَ: يَدْفَعُ بِالْمُضَلِّي عَمَّنْ لَا يُضِلِّي وَبِالْمُزَكِّي عَمَّنْ لَا يُزَكِّي، وَبِالْحَاجِّ عَمَّنْ لَا يَحُجُّ، وَبِالصَّائِمِ عَمَّنْ لَا يَصُومُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾؛ قِيلَ: لَوْ لَمْ يَدْفَعْ بَعْضُهُمْ لِقَتْلِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَأَهْلُ فَرِيقٍ فَرِيقًا، وَفِي ذَلِكَ تَفَانِيهِمْ وَفَسَادُهُمْ، وَفِي ذَلِكَ فِسَادُ الْأَرْضِ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَوْ لَمْ يَدْفَعْ ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ وَأَرَادَ بِفِسَادِ الْأَرْضِ فِسَادَ أَهْلِهَا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْفَعْ لَغَلَبَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى أَرْضِي الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهَا؛ فَإِذَا غَلِبُوا فَسَدَ أَهْلُهَا. وَقَالَ: ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ إِذَا غَلَبَ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهَا هُذِمَتِ الْمَسَاجِدُ وَالصَّوَامِعُ؛ فَفِيهِ فِسَادُ الْأَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿وَلَوْ كُنَّ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ يَدْفَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ. وَعَلَى قَوْلِ الْمَعْتَزِلَةِ: [لَيْسَ<sup>(١٥)</sup>] هُوَ بِذِي فَضْلٍ عَلَى أَحَدٍ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَأَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قَوْلِهِمْ؛ فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا يَصِيرُ هُوَ بِمَا يَدْفَعُ مُفْضَلًا وَلَا مُنْتَضًا، فَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ السَّرَفِ فِي الْقَوْلِ.

(١) فِي ط: فَصَرَفَهُ. (٢) مِنْ ط: فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ فَأَعْطَاهُ طَالُوتَ دَرْعَهُ وَسِيفَهُ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ فِي الدَّرْعِ جَرَّهَا فِي الْأَرْضِ لِأَنَّ طَالُوتَ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَالَ لَهُ طَالُوتُ مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا دَاوُودُ بْنُ فُلَانٍ فَعَرَفَهُ طَالُوتَ، وَرَأَى أَنَّهُ أَجْلَدُ إِخْوَتِهِ، قَالَ: أَخَذَ. (٣) مِنْ ط: فِي الْأَصْلِ: أَوْ أَنَا، فِي م: وَأَنَا أَنْ. (٤) مِنْ ط: (٥) مِنْ ط: فِي الْأَصْلِ: فَقُلْتَ، فِي م: فَتَلَهُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَا سَا، فِي ط: جُنُودًا. (٧) مِنْ ط: (٨) مِنْ ط: (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (١٠) مِنْ ط: (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الثَّلَاثِ. (١٢) مِنْ ط: (١٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: سَفَكَ. (١٤) مِنْ ط: (١٥) مِنْ ط:

**الآية ٢٥٢** وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْزِيلُهَا عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾؛ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿آيَاتُ اللَّهِ﴾ ما ذكره من قتل داوود جالوت بالأحجار<sup>(١)</sup>، ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ مَعَ ضَعْفِ دَاوُودَ وَقُوَّةِ جَالُوتَ عَلَى مَا قِيلَ: أَنَّ قَامَتَهُ كَانَتْ قَدْرَ مِيلٍ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ بِيضَتَهُ كَانَتْ ثَلَاثُمِةَ رَطْلٍ. وَيَحْتَمِلُ مَا ذَكَرَ مِنْ قِيَامِ الْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ لِأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ جُنُودَ جَالُوتَ مِثْلُ أَلْفٍ، وَجُنُودَ طَالُوتَ ثَلَاثُمِةَ وَثَلَاثَةِ عَشَرَ؛ وَذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ. وَيَحْتَمِلُ جَمِيعَ مَا قُصَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ مِنْ خَيْرِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي قَتْلِ دَاوُودَ جَالُوتَ وَقَتْلِ الْقَلِيلِ الْكَثِيرِ دَلِيلٌ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوا لِقُوَّةِ بَأْنَفِيهِمْ، وَلَكِنْهُمْ بِاللَّهِ وَيَنْصِرُوهُ إِيَّاهُمْ. قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ آيَاتِ وَحْدَانِيَّتِهِ قَتْلُ دَاوُودَ جَالُوتَ مَعَ ضَعْفِ دَاوُودَ وَقُوَّةِ عَدُوِّهِ.

**الآية ٢٥٣** وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ الْآيَةُ<sup>(٣)</sup>؛ يَحْتَمِلُ تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ مَا ذَكَرَ: ﴿يَنْهَاهُمْ مِّنْ كُلِّ مَنٍّ اللَّهُ﴾ وَمِنْهُمْ مَّنِ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهُمْ مَّنْ سُحِّرَتْ لَهُ الرِّيحُ وَالطَّيْرُ<sup>(٥)</sup>، مَا كَانَ فِي الْأَنْبِيَاءِ مِثْلَهُ. وَيَحْتَمِلُ ﴿يَنْهَاهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فِي الْجَبَاجِ وَالْحُجَجِ عَلَى الْقَوْمِ لِأَنَّ فِيهِمْ مَّنْ كَانَ أَكْثَرَ مُحَاجَّةً لِقَوْمِهِ وَأَعْظَمَ حُجْجًا، وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمُوسَى. وَيَحْتَمِلُ التَّفْضِيلُ التَّمَكُّنَ فِي الْأَرْضِ؛ مَكَّنَ لِبَعْضِهِمْ مَا لَمْ يُمَكِّنْ لِلْبَاقِينَ. وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي الشَّفَاعَةِ وَرَفْعِ الدَّرَجَاتِ. وَيَحْتَمِلُ ﴿يَنْهَاهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فِي الرِّسَالَةِ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَّنْ أُرْسِلَ إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ جَمِيعًا، وَمِنْهُمْ مَّنْ أُرْسِلَ إِلَى الْإِنْسِ خَاصَّةً، وَمِنْهُمْ مَّنْ أُرْسِلَ إِلَى نَفَرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَلَّا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ تَفْضِيلُ لِبَعْضِ الرُّسُلِ [رَدًّا]<sup>(٦)</sup> عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّهُ<sup>(٧)</sup> قَعَلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ، وَكُلُّ مَنْ قَعَلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْفَضْلِ وَالْإِفْضَالِ، دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا يَقُولُونَ، وَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِ.

وقوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَمَا تَدْرِي عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ الْبَيْنَتُ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(٨)</sup>.

وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ بَدْنِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ وَالْآيَاتُ مِنْ بَعْدِهَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَلَّا يَقْتُلُوا مَا أَفْتَنَّاكُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: شَاءَ اللَّهُ أَلَّا يَقْتُلُوا، وَلَكِنْ أَفْتَنَّاكُمْ، وَالْإِفْتِنَاءُ هُوَ فَعْلُ اثْنَيْنِ، وَفِيهِمْ مَّنْ أَفْتَنَّا ظَالِمًا؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ أَفْتَنَّاكُمْ فَيَنْهَاهُمْ مِّنْ أَمْنٍ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرُ﴾ وَقَوْلُهُ<sup>(٩)</sup>: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَلَّا يَقْتُلُوا، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ. ثَبَتَ الْفَعْلُ فِي الْإِرَادَةِ، وَمِنْهُمْ [مَنْ يَقُولُ]:<sup>(١٠)</sup> لَا يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١١)</sup> ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ مَا أَفْتَنَّاكُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: شَاءَ أَلَّا يَخْتَلِفُوا، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا.

ثُمَّ لَا يَجُوزُ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَى مُشَبِّهَةِ الْقُسْرِ وَالْجَبْرِ لِأَنَّ الْمَشَبِّهَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى مَعْرُوفَةٌ فِي النَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِ الْمَشَبِّهَةِ الْمَعْرُوفَةِ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ أَوْ بَيَانٍ: أَنَّهَا هِيَ الْمَرَادَةُ.

وقوله: ﴿وَمَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ<sup>(١٢)</sup> ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفْتُمْ﴾ جَعَلَهُمْ<sup>(١٣)</sup> عَلَى أَمْرِ وَاحِدٍ وَدِينٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هُود: ١١٨] وَالْمُعْتَزَلَةُ يَقُولُونَ: شَاءَ أَنْ [يَصِيرُوا أُمَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ لَمْ يَصِيرُوا]<sup>(١٤)</sup>، فَنَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّرَفِ فِي الْقَوْلِ فِي اللَّهِ بِمَا [لَا]<sup>(١٥)</sup> يَلِيْقُ بِهِ.

**الآية ٢٥٤** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِمَّا رَزَقْتُمْ أَمْراً بِالْإِنْفَاقِ أَمْراً بِتَقْدِيمِ الطَّاعَاتِ وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرَاتِ مِمَّنْ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [يَمْنُهُمْ، وَيُعْجِزُهُمْ]<sup>(١٦)</sup> عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَوْتُ، وَيَحْتَمِلُ أَمْرُ بِالْإِنْفَاقِ مِنَ الْأَمْوَالِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ مِمَّنْ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ قِيلَ: لَا فِدَاءً وَلَا شَفَاعَةً، وَيَحْتَمِلُ

(١) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ وَم: بِأَحْجَارٍ. (٢) الْمِيلُ: قَدْرُ مَدِّ الْبَصَرِ. (٣) أُدْرِجَ فِي ط ع بَدَلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ تَنْمَةِ الْآيَةِ. (٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّسَاء: ١٢٥]. (٥) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرُ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٧٩] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَابَتُهُ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٨١]. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثِ (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (٨) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ [٨٧]. (٩) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: ثُمَّ قَالَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقُولُونَ. (١١) سَاقِطَةٌ مِنْ ط ع. (١٢) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: وَ. (١٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: فَجَعَلَهُمْ. (١٤) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ: يَصِيرُ أُمَّةً وَاحِدَةً، فِي م: يَصِيرُوا أُمَّةً وَاحِدَةً. (١٥) مِنْ ط ع وَم، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: بِمَنْعِهِ وَيُعْجِزُهُ.

قوله: ﴿وَلَا خُلَّةٌ﴾ أي لا ينفع خليل خليلته كما ينفع في الدنيا، [وكذلك لا شفيع تنفع شفاعته كما تنفع في الدنيا]<sup>(١)</sup>، ويحتل ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ أي لا ينفع أحد أحداً، ولا يخال أحد أحداً، ولا يشفع أحد أحداً، ويحتل: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ فِيهِ﴾ أنهم يملكون بيع أنفسهم من الله تعالى ما داموا أحياء، فإذا ماتوا لم يملكوا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ]<sup>(٢)</sup>؛ فأول الآية، وإن خرج الخطاب للمؤمنين، فالوصف فيها وصف الكافرين، لكن فيها زجراً<sup>(٣)</sup> للمؤمنين [عن صنيع]<sup>(٤)</sup> مثل صنيع الكفار.

## الآية ٢٥٥

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ قيل ﴿اللَّهُ﴾ هو اسم المعبود، وكذلك تُسَمَّى العرب كل معبود إليها، ومعناه، والله أعلم، أن الذي يستحق العباد، ويحق أن يُعبَد هو الله الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لا الذي تعبده أنت من الأوثان والأصنام التي لا تنفعكم عبادتكم إياها، ولا يضركم ترككم العباد لها. ويحتل أن يكون على الإضمار: أن قل ﴿اللَّهُ﴾ الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لأنهم كانوا يقولون بالخالق، ويقولون بالإله كقوله ﷻ: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١] [وكقوله]: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقُولُونَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> [لقمان: ٢٥ والزمر: ٣٨] وكقوله: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْمَرْثِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَنْفَعُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ مَلِكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَمَنْ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩] فإذا كانوا يقولون به، فاخبرهم أن الذي يُقرون به، [وتُسَمَّونه، هو ﴿اللَّهُ﴾ الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَلَيْسَ الْقِيَوْمُ]<sup>(٦)</sup> ويحتل أن يكون لقوم من أهل الإسلام عرفوا الله تعالى، وآمنوا به، ولم يعرفوا نعتَه وصفته أنه ﴿أَلَيْسَ الْقِيَوْمُ﴾ إلى آخره.

وقوله: ﴿أَلَيْسَ الْقِيَوْمُ﴾ قيل: هو ﴿أَلَيْسَ﴾ بذاته لا بحياته هي [حياة غيره]<sup>(٧)</sup>، كالخَلْقِ، هم أحياء بحياته هي [حياة] غيرهم، خلَّت فيهم، لا بد من الموت، والله ﷻ، يتعالى عن أن يحل فيه الموت لأنه حيٌّ بذاته، وجميع الخلق أحياء لا بذاتهم، تعالى الله، ﷻ عما يقول [فيه]<sup>(٨)</sup> الملحدون.

والأصل أن كل من وُصف في الشاهد بالحياة وُصف / ٤٦ - ب/ بذلك للعظمة له والجلال والرفعة، يقال: فلان حيٌّ، وكذلك الأرض سَمَّاها الله تعالى حيَّة إذا اهتزت<sup>(٩)</sup>، وأنبئت لرفعتها على أعين الخلق. فعلى ذلك الله ﷻ حيٌّ للعظمة، وكذلك، الأرض سَمَّاها الله تعالى حيَّة للعظمة والرفعة ولكثر ما تكون تُذكر في المواطن كلها كما سَمَّى الشهداء أحياء<sup>(١٠)</sup> لأنهم مذكورون في الملا من الخلق، ويحتل أنه يُسَمَّى حيًّا لما لا يغفل عن شيء، ولا يشهو، ولا يذهب عنه شيء، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء<sup>(١١)</sup>، وبالله العصمة. وقوله: ﴿أَلَيْسَ الْقِيَوْمُ﴾ [القائم على مصالح أعمال الخلق وأرزاقهم، وقيل: ﴿أَلَيْسَ الْقِيَوْمُ﴾]<sup>(١٢)</sup>. هو القِيَام على كل شيء يحفظه، ويتعاهد كما يقال: فلان قائم على أمر فلان؛ يعنون أنه يحفظ أموره حتى لا يذهب عنه شيء. وقيل: ﴿هُوَ أَلَيْسَ الْقِيَوْمُ﴾ أي لا يغفل عن أحوال الخلق.

وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾؛ [قيل: السنة الثعاس، وأ]<sup>(١٣)</sup> وقيل: السنة بين النوم واليقظة، وسَمَّى وِسَان، وقيل: السنة هي ريح نجيء قبل الرأس، فتغشى العينين، فهو وِسَان بين النائم واليقظان. ويحتل قوله: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ على نفْي الغفلة والسَّهْو عنه؛ إذ لو أخذ صار مغلوباً مقهوراً، فيزول عنه وصفه؛ حيٌّ، قِيَوْم كقوله ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبأ: ٣] على نفْي الغفلة، ويحتل أنه نفَى عن نفسه ذلك لأن الخلق إنما ينامون، ويتغشون طلباً للراحة

(١) من ط ط م، ساقطة من الأصل. (٢) من ط ط م، في الأصل وم: الآية. (٣) في النسخ الثلاث: زجر. (٤) ساقطة من ط ط م. (٥) ساقطة من النسخ الثلاث، والصواب إثباتها. (٦) ساقطة من ط ط م. (٧) في النسخ الثلاث: غير. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) ساقطة من الأصل. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَنَرَى الْأَرْضَ كَايِدَةً فَلَمَّا أَتَيْنَا عَلَيْهَا آفَكَتْ آفَكَةً وَذَاتَتْ رَحْمَتًا وَنَبَذَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ خَشِيمَةً فَلَمَّا أَتَيْنَا عَلَيْهَا آفَكَتْ آفَكَةً وَذَاتَتْ رَحْمَتًا وَنَبَذَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ خَشِيمَةً﴾ [الحج: ٥] وقوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّهُ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَلَمَّا أَتَيْنَا عَلَيْهَا آفَكَتْ آفَكَةً وَذَاتَتْ رَحْمَتًا وَنَبَذَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ خَشِيمَةً﴾ [البقرة: ١٥٤] وقوله: ﴿بَلْ آيَاتُهُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَوِّدُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. (١١) إشارة إلى قوله: ﴿بَلْ آيَاتُهُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَوِّدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] وقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]. (١٢) ساقطة من ط ط م. (١٣) من ط ط م، ساقطة من الأصل.



والمنفعة إما لدفع حُزْنٍ أو وحشة، فأخبر أنه ليس بالذي يحتاج إلى راحة وإلى دفع حُزْنٍ أو وحشة، وقيل: لا يفتُر، ولا ينام.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: التوَمُّ والسَّنَةُ حالانِ تَدَلَّانِ على غفلةٍ مَن حَلَّاهُ، وعلى حاجتهِ إلى ما فيه راحتهِ وعلى عَجْزِهِ؛ إذ هما يغلبان، ويفهزان، فوصفَ الرَّبُّ نَفْسَهُ بِالْعُلُوِّ عَنِ الَّذِي دَلَّا عَلَيْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وهو العالِي على ذلك القاهر له، لا تأخذه سنةٌ ولا وحشةٌ ولا معنى يدلُّ على العجزِ والحاجة، ولا قوةٌ إلَّا بالله.

وقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ أخبر أن<sup>(١)</sup> ما في السموات والأرض عبيده وإماؤه، ليس كما قالوا: فلان<sup>(٢)</sup> ابنُ الله، والملائكة<sup>(٣)</sup> بناتُ الله، بل كلُّهم عبيده وإماؤه، والناس لا يتخذون ولدًا من عبيدهم وإمائهم، فالحقُّ ألا يتخذ، وقد ذكرنا في ما تقدَّم<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ أي لا أحد يجترئ على الشفاعة ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾.

ثم اختلف في الشفاعة: قالت المعتزلة: لا تكون الشفاعة إلَّا لأهل الخيرات خاصة الذين لا ذنب لهم، [أو كان لهم]<sup>(٥)</sup> ذنب، فتأبوا عنه؛ ذهبوا في ذلك إلى ما ذكر الله تعالى في قوله: ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ. وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]؛ أخبر أنهم يستغفرون للذين آمنوا، وتابوا، واتبعوا.

فإذا كان الاستغفار في الدنيا إنما يكون للذين آمنوا، وتابوا، واتبعوا، فعلى ذلك الشفاعة إنما تكون في الآخرة لهؤلاء. وأما عندنا فإن الشفاعة تكون لأهل الذنوب لأن من لا ذنب له [لا يحتاج]<sup>(٦)</sup> إلى الشفاعة، وقوله: ﴿لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ تكون [لهم]<sup>(٧)</sup> ذنوب في أحوال التوبة، فإنما يغفر لهم الذنوب التي كانت لهم، فقد ظهر الاستغفار لأهل الذنوب. فعلى ذلك الشفاعة. فإن قيل: أرايت رجلاً قال لعبده: إن عملت عملاً تستوجب به الشفاعة [فانت حر، فأي عمل يعملهُ ليستوجب به الشفاعة حتى يعتق عبده: الطاعة أم<sup>(٨)</sup> المعصية؟ قيل: الطاعة، فعلى ذلك الشفاعة لا تكون إلَّا لأهل الطاعة والخير لا لأهل المعصية، وقيل: [إن الشفاعة]<sup>(٩)</sup> التي يستوجبها أهل الذنوب إنما يستوجبون بالطاعات التي كانت لهم حالة الشفاعة كقوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] فالشفاعة بخير.

وقالوا: لا شفاعة في الشاهد لأحد في الآخرة لأن الشفاعة هي<sup>(١٠)</sup> أن يُذكر عن مناقب أحد عند أحد وخيراته ليس سواها<sup>(١١)</sup>، كذا في الآخرة. والجواب لهم من وجهين:

أحدهما: أنه إنما يُذكر في الدنيا خيرات المُشْفَعِ له لجهالة هذا بأحواله، فيذكر خيراته ليُعرفَ بها، فيشفع فيه، والله تعالى عارف لا يتعثر.

والثاني: أن ذكر خيراته لحاجة تقع له في مثليها، لا تكون له في الآخرة خاصة، والله يتعالى عن الحاجة عما بالعباد. لذلك اختلفا، والله أعلم.

فإن قال لنا قائل: إنَّ جميع ما ذكر في هذه الآية، من أولها إلى آخرها، كُلُّها دَعْوَى، عَمَّ الدليل على تلك<sup>(١٢)</sup> الدَعْوَى؟ [الجواب له في وجهين:

(١) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: له، والصواب حذفها. (٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣] وقول تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَمْ يَمَأ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦]. (٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. (٤) في تفسير الآية: ١١٦. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) من طع، في م: لا حاجة له، ساقطة من الأصل. (٧) من طع وم. (٨) في طع وم: أو. (٩) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع، في الأصل وم: هو. (١١) في الأصل: سواء، في طع وم: سواء. (١٢) في النسخ الثلاث: ذلك.

أحدهما: <sup>(١)</sup> «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلُهُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَالتَّخَلُّفِ الْبَیْلِ وَالشَّهَارِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٤].

والثاني: مَنْ نَكَرَ الصَّانِعَ، فَيَتَكَلَّمُ أَوَّلًا مَعَهُ فِي حَدَثِ الْعَالَمِ وَحَاجَتِهِ إِلَى مُخَدِّثٍ، فَإِذَا ثَبَتَ حَدَثُ الْعَالَمِ، فَحِينَئِذٍ يُتَكَلَّمُ فِي إثْبَاتِ الصَّانِعِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِلَهًا وَجَدَّ﴾ [البقرة: ١٦٣ و...]. لَيْسَ مِنْ حَبْثِ الْعَدَدِ لِأَنَّ كُلَّ ذِي عَدَدٍ يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ، وَيَحْتَمِلُ الطُّوْلَ وَالْعُرْضَ، وَ[يَحْتَمِلُ] <sup>(٢)</sup> الْقَصَرَ وَالْكَسْرَ، وَلَكِنْ يُقَالُ: ذَلِكَ وَجَدَّ مِنْ حَيْثُ الْعِظَمَةُ وَالْجَلَالُ وَالرَّفْعَةُ كَمَا يُقَالُ: فَلَانٌ وَاحِدٌ زَمَانِيهِ وَوَاحِدٌ قَوْمِيهِ؛ يَعْنُونَ [بِهِ] <sup>(٣)</sup> رَفْعَتَهُ وَجَلَالَتَهُ فِي قَوْمِهِ وَسُلْطَانَتَهُ عَلَيْهِمْ جَائِزَ الْقَوْلِ، فَهَمْ لَا يَعْنُونَ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ لِأَنَّ مِثْلَهُ كَثِيرٌ فِيهِمْ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ هَذَا عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَصِفُونَهُ بِالْعِلْمِ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ الْعِلْمَ. ثُمَّ احْتَمَلَ عِلْمُهُ عِلْمَ الْغَيْبِ، وَقَالَ آخَرُونَ: عِلْمُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا؛ لَا يَعْلَمُونَ إِلَّا مَا يَعْلَمُهُمُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كَقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]. وَمَنْ قَالَ [عِلْمُهُ] <sup>(٤)</sup> عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ الَّذِي قَالَ: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦ و٢٧].

وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَسِعَ عِلْمُهُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ آخَرُونَ: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ قُدْرَتُهُ، وَهُوَ وَصِفٌ بِالْقُدْرَةِ وَالْعِظَمَةِ، وَقِيلَ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَالْكَرْسِيُّ هُوَ أَصْلُ الشَّيْءِ، يُقَالُ: كَرَسَيْ كَذَا، وَالْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ الْمُغْتَمَدُ وَالْمَفْرُغُ لِلخَلْقِ، وَذَلِكَ بِالْعِظَمَةِ وَالْقُوَّةِ، وَيُقَالُ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَهُوَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْكَرْسِيَّ هُوَ الْكَرْسِيُّ، لَكِنَّهُ خَلَقَهُ لِيُكْرِمَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾: قِيلَ: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا: إِنَّهُ قَالَ: لَا يَثْقُلُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ﴾ لَا يُجْهِدُهُ، وَقِيلَ: لَا يُعَالِجُ بِحِفْظِ شَيْءٍ مِثَالِ الْخَلْقِ.

وقوله: ﴿وَهُوَ أَلَمُّ الْأَمِينِ﴾: ﴿أَلَمُّ﴾ عَنْ كُلِّ مَوْهُومٍ يَحْتَاجُ إِلَى عَرْشٍ أَوْ كُرْسِيٍّ، ﴿أَلَمُّ﴾ عَنْ أَنْ يُحَاطَ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ قَالَ: عِلْمُهُ، [أَلَا تَرَى] <sup>(٥)</sup> إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ كُلُّ شَيْءٍ فِي عِلْمِهِ، لَا يَؤُودُهُ حِفْظُ شَيْءٍ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمُّ﴾ عَنْ جَمِيعِ أَحْوَالِ الْخَلْقِ وَشَبَّهَهُمْ، وَ﴿أَلَمُّ﴾ <sup>(٦)</sup> الْقَاهِرُ وَالْغَالِبُ.

### الآية ٢٥٦

[وقوله تعالى] <sup>(٧)</sup>: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾؛ قِيلَ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ أَي لَا يُكْرَهُ عَلَى الدِّينِ، فَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ هَذَا فَهُوَ عَلَى بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ. قَالَ بَعْضُهُمْ: نَزَلَ فِي الْمَجُوسِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ، وَلَا يُكْرَهُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ، لَيْسَ كَمُشْرِكِي الْعَرَبِ أَلَّا يُقْبَلَ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السِّيفُ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ؛ فَإِنْ أَسْلَمُوا، وَإِلَّا قُتِلُوا. وَعَلَى ذَلِكَ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْمُنْذِرِ بْنِ ٤٧ - أ / فَلَانٍ: «أَمَّا الْعَرَبُ فَلَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السِّيفُ، وَأَمَّا أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٦/٣]. وَعَلَى ذَلِكَ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ: ﴿فَتَقَبَّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ [الفتح: ١٦].

وقال قوم: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما] <sup>(٨)</sup>: أَي لَا دِينَ يُقْبَلُ بِإِكْرَاهٍ، بَلْ لَيْسَ ذَلِكَ بِإِيمَانٍ.

والثاني: أَنَّ الرِّشْدَ قَدْ تَبَيَّنَ مِنَ الْغَيِّ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى إِذَا قَبِلَ الدِّينَ قَبِلَ عَنْ بَيَانٍ وَظُهُورٍ لَا عَنْ إِكْرَاهٍ.

(١) فِي النسخ الثلاث: قِيلَ. (٢) مِنْ ط ع و م، ساقطة مِنَ الْأَصْلِ. (٣) مِنْ ط ع. (٤) مِنْ ط ع. (٥) مِنْ ط ع. (٦) مِنْ ط ع، فِي الْأَصْلِ و م: الْعَلِي. (٧) مِنْ ط ع. (٨) ساقطة مِنَ النسخ الثلاث.

وقال آخرون: قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ أي لا إكراه على هذه الطاعات بعد الإسلام لأن الله تعالى حَبَّبَ هذه الطاعات في قلوب المؤمنين، فلا يكرهون على ذلك، ومعناه: إن في الأمم المتقدمة الشدائد والمشقة، ورفع الله تعالى تلك الشدائد عن هذه الأمة، وخففها عليهم؛ دليله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِسْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ومثل ذلك كثير؛ كانت على الأمم السالفة ثقيلاً، وعلى هذه الأمة مخففة، فإذا كانت مخففة عليهم لا يكرهون على ذلك.

وقال آخرون: هو منسوخ بقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فإذا قالوا غَضَمُوا عَنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وحسابهم على الله» [مسلم ٢١ و ٢٢ والبخاري ٢٥].

وقال قوم: إن قوماً من الأنصار كانت تُرضع لهم اليهود، فلما جاء الإسلام أسلم الأنصار، وبقي من عند اليهود من وَلَدِ الأنصار على دينهم، فأرادوا أن يكرهوهم، فنزلت الآية: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: ويحتمل الإكراه في الدين ما قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وقوله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ يعني قد تبين الإسلام من الكفر بالله، فلا تكرهون على ذلك.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾ اختلف فيه: قيل: الطاغوت: الشياطين، وقيل: كل ما يُعبد من دون الله فهو طاغوت من الأصنام والأوثان التي [تُعبد من دون] الله، وقيل: الطاغوت الكهنة الذين<sup>(٢)</sup> يدعون الناس إلى عبادة غير الله [يُكفّر هؤلاء، ويُكذبهم]<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: ومن جملة: ومن يكفر بالذي يدعو إلى عبادة غير الله، ويكذبه في ذلك، ويؤمن بالذي يدعو إلى الله، ويصدق أنه داعٍ إلى حق.

وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ فيه دلالة أن الإيمان بالله هو إيمان بالأنبياء والرسول والكتب جميعاً. إن<sup>(٤)</sup> لم يُذكر معه غيره، والكفر بالذي ذكرت يمنع حقيقة الإيمان بالله، لأن [في آخر السورة ذكر: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] [على طريق التفصيل]<sup>(٥)</sup> مَنْ آمَنَ بِهِ وَبِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَشَرَائِعِهِ، لكن الذي قال: ﴿لَا تَقْرَأُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] لقول قوم حين قالوا: ﴿تُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَتَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وإلا [ما كان]<sup>(٦)</sup> في الإيمان بالله إيمان بجميع ذلك.

وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ اسْتَسْلَكَ الْفَرُّقُونَ﴾ يحتمل هذا وجهين: [يحتمل]<sup>(٧)</sup> فقد عقد لنفسه عقداً وثيقاً لا انفصام لذلك العقد، ولا انقطاع، ولا تقوُّم الحجة ببعضه، ويحتمل: ﴿فَقَدْ اسْتَسْلَكَ الْفَرُّقُونَ﴾ بنصره إياه بالحجج والبراهين النيرة التي من اعتصم بها لا انفصال عنه، ولا زوال.

ثم فيه نقص على المعتزلة لأنه أخبر ﷺ أن مَنْ آمَنَ بالله ﴿فَقَدْ اسْتَسْلَكَ﴾ بكذا، والمعتزلة يقولون: صاحب الكبيرة يخلد في النار، وهو مؤمن بالله، فأي عروة أوهى من هذا على قولهم؟ وأتى<sup>(٨)</sup> له زوال وانقطاع من ثوابه الذي وعد له ﷺ بإيمانه بالله وتصديقه به؟ وبالله العصمة.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَسِّرُ﴾ لقولهم ﴿عَلَيْمٌ﴾ بثوابهم، أو ﴿يَسِّرُ﴾ بإيمانهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بجزاء إيمانهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ قيل: الولي الحافظ، وقيل: الولي الناصر، وهو ناصر المؤمنين

(الآية ٢٥٧)

(١) في الأصل و: تمبدون. في ط: تعبدون. (٢) من ط: م: في الأصل و: م: التي. (٣) في النسخ الثلاث: بكفر هؤلاء وتكذيبهم. (٤) في النسخ الثلاث: إذ. (٥) من ط: ع. (٦) في النسخ الثلاث: لكان. (٧) من ط: ع. (٨) في النسخ الثلاث: وإن.

وحافظهم، وقيل: سُمِّيَ ولياً لأنه قَبِلَ أمورَ الخلقِ مِنَ النصرِ والحفظِ والرزقِ وغيره. وعلى ذلك يُسَمَّى الوليُّ وليّاً لما يلي أمورَ الناسِ، وقيل: قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي الله أولى بهم؛ إليه إجابتهم وطمعهم، وهو الذي يكرمهم، وإن الطاغوت أولى بالكافرين كما قال: ﴿قَالَتِ الْأَشْيَافُ مَتَىٰ هَٰذَا﴾ [فصلت: ٢٤] أي أولى بهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الرعد: ٢] رَفَعَهَا ابتداءً، ليس أن كانت موضوعة، ثم رَفَعَهَا. فعلى ذلك الأول. قوله: ﴿يُخْرِجُهُم﴾ بمعنى أخرجهم، وجائز هذا في اللغة: يُفَعِّلُ بمعنى أفعَلَ، وأفعَلَ بمعنى يُفَعِّلُ، جارٍ فيها، غيرُ مستعٍ عنه.

وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾<sup>(١)</sup> هو ابتداء نشوبهم عليه، ليس أن كانوا فيه، ثم أخرجهم كقوله تعالى: ﴿رَفَعَ السَّمَكَاتِ بِفَرِّ عَيْنٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] رَفَعَهَا ابتداءً، ليس أن كانت موضوعة، ثم رَفَعَهَا. فعلى ذلك الأول. والآية تنقُضُ على المعتزلة قولهم: إذ من قولهم: إن جميع ما أُعطيَ المؤمن من الإخراج من الكفر أُعطيَ مثله الكافر فكأنهم يقولون: أخرجهم جميعاً من الظلمة، وعليه إخراج الكافر<sup>(٢)</sup> أيضاً من الظلمات إذ ذلك هو الأصلح له، وعليه أن يعطي الخلق<sup>(٣)</sup> ما هو الأصلح لهم في الدين. فإذا كان هذا قولهم، فهو ولي الكفرة والمؤمنين جميعاً على قولهم، إذ هو بالسبب الذي ذكر الولاية للمؤمنين، فيعطي أيضاً للكفرة.

فإن قالوا: إنه أضاف الكفر إلى الطاغوت، وأنتم تُضيفونه إلى الله ﷻ قيل: هو ظاهر الكذب؛ إنا لا نضيف ذلك إليه الكفر، إنما نقول: إنه خَلَقَ فعل الكفر من الكافر ككفر، وخلق فعل النور من المؤمن نوراً؛ على أنه إن كان هذا في الكفر، فما القول في الفصل<sup>(٤)</sup> الأول من قولكم: إنه مُنْعِمٌ على المؤمن، ثم<sup>(٥)</sup> لا نعمة فيه على المؤمن إلا بالامر [والإقذار]<sup>(٦)</sup> والإقذار منه موجود للكافر في كفره على قولكم. ثم لا نعمة [تقع]<sup>(٧)</sup> في الامر والدعاء للمؤمنين إلا ويقع مثلها<sup>(٨)</sup> للكافر؛ إذ هو في الامر والدعاء كالمؤمن سواء<sup>(٩)</sup>؟ ولا قوة إلا بالله.

وليس في القول: إنه خالق بأنه خالق فعل كل أحد على ما عليه إضافة الكفر إليه، بل إنما يُضيف الخير إليه بما منه فيه من الإفضال على الشكر [له]<sup>(١٠)</sup>. فدل أن له ﷻ في المؤمن فضل صنع، ليس ذلك له في الكافر.

والكفر في اللغة السُّتْرُ، وكذلك الظلمة هي السُّتْرُ. يُقَالُ: كَفَرْتُ الشيءَ أي سترته، وكذلك يُقَالُ: لَيْلٌ مظلمٌ لأنه يستر ضوء النهار ونوره، فيستر الأشياء عن أبصار الخلق [وكذلك الكفر يستر به حقائق الإيمان عن إحصاء القلوب]<sup>(١١)</sup>.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى، في قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية: دلَّت هذه الآية على أن كان من الله إلى الذين آمنوا معنى لم يكن منه إلى الذين كفروا به، كان إيمانهم، ولو لم يكن إلا الامر والإقذار أو البيان على ما قالت المعتزلة لكان كل ذلك عندهم إلى الكفرة، فلا وجه لتخصيص المؤمنين مما ذكر، وجعل الطاغوت أولى بالكافرين، وصنع الله إلى<sup>(١٢)</sup> كل واحد، ولم يكن من الله، تلك الزيادة. فإذا كان الذي ذكر لهم في أنفسهم فلا وجه للإمتنان بذلك. ومن البعيد ذكر الإمتنان في ما به الإلزام والامر. وما ذكرت المعتزلة إنما هي أسباب الإلزام، ولولا ذلك كان أيسر عليهم وأقل لائمة. فكيف بمن بها ثبت؟ إن كان منه فضل، ليس كذلك في أعدائه، فيه استوجب الحمد منهم. ولهذا تضاف إليه الخيرات على الشكر له وتوجيه الحمد إليه، ولا تضاف إليه الشرور، وربما ليس في ذلك تشكر، إنما منه الخذلان بما علم من إثارة الكافر عداوته واختياره الكفر به. فلذلك لم تجز الإضافة إليه، [والإضافة إليه]<sup>(١٣)</sup>، جل ثناؤه، لا باسم الخلق تُخْرِجُ مُخْرِجَ التعظيم له، والخضوع من العبد بالحمد له والشكر، ولا يجوز مثله في ما ليس فيه ذلك على ما لا يُضاف إليه الانجاس والخباثت والجواهر القبيحة، وإن كانت من طريق الخليفة جرى عليها تدبيره، وخرجت على

(١) أدرج بعدها في النسخ الثلاث: ﴿وَيَكُنِ النُّورُ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾. (٢) من طع و م، ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من طع. (٤) ساقطة من طع. (٥) ساقطة من طع. (٦) من طع. (٧) ساقطة من طع. (٨) في النسخ الثلاث: مثله. (٩) أدرجت في الأصل و م بعد: ولا قوة إلا بالله. (١٠) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١١) من طع. (١٢) من طع و م، في الأصل على. (١٣) ساقطة من م.

تقديره. فعلى ذلك أفعال الخلق، وعلى ذلك القول: بأنه رب كل شيء، وإله كل شيء. ثم على الإشارة: لا يوصف بذلك في الأشياء الخاملة المستخف بها، فمثله/ ٤٧ - ب/ الأول، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و﴿... الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤] و﴿... الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> [المائدة: ١٠٨] ونحو ذلك يُخرج على وجوه:

أحدها: أنه لا يهديهم وقت اختيارهم ذلك، ويكون على ألا يخلق منهم فعل الهداية، وهم يختارون فعل الضلال.

والثاني<sup>(٢)</sup>: من في عليه أنه لا يهدي، فيرجع المراد به إلى الخاص.

والثالث<sup>(٣)</sup>: لا يهدي طريق الجنة في الآخرة من كفر بالله في الدنيا.

والرابع<sup>(٤)</sup>: لا يجعلهم في حكمهم كقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا الشَّيْءَ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَجْعَلُهم وَمَنَافِعُهم سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَحْصَى النَّارَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ذكر أن الكفرة هم أصحاب النار، وذكر في آية أخرى أن الملائكة أصحاب النار بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾ [المائدة: ٣١]، لكنه ذكر أصحاب النار لما يتولون تعذيب الكفرة فيها، فسأهم بذلك، وذكر الكفرة أصحاب النار لأنهم هم المعبذون فيها، والملائكة معذبوهم فيها، والله أعلم.

**الآية ٢٥٨** وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ قد ذكرنا [في ما تقدم]<sup>(٥)</sup> أن قوله ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنما يُفتتح به لأعجوبة كقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]. وفيه إباحة التكلم في الكلام والمناظرة فيه والحجاج بقوله: ﴿حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ ورد على من يمنع التكلم فيه لانا أمرنا بدعاء الكفرة جميعاً إلى وحدانية الله تعالى والإقرار له بذلك والمعرفة له أنه كذلك، وكذلك الأنبياء بأجمعهم أمروا، ونُذِروا إلى دعاء الكفرة إلى شهادة أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له. فإن دعوناهم إلى ذلك فلا بد من أن يطلبوا منا الدليل على ذلك والبيان عليه والوصف له كما هو<sup>(٦)</sup>. والتقير عندهم أنه كذا؛ فلا يكون ذلك إلا بعد المناظرة والحجاج فيه. لذلك قلنا: إنه لا بأس بالتكلم والمناظرة فيه.

وفيه دلالة على إباحة المحاجة في التوحيد، وفيه الإذن بالنظر في النظر لأنه حاجة لينظر، والله أعلم.

[وقوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾]<sup>(٧)</sup> [قال أهل الإعتزال] [في]<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ هو إبراهيم عليه السلام لا ذلك الكافر لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ أخبر أن عهده لا ينال الظالم، والملك عهد. لكنه غلط عندنا لوجوه:

أحدها: أن إبراهيم عليه السلام ما عُرف بالملك.

والثاني: أن الآية دُكرت في مُحاجة ذلك الكافر إبراهيم، ولو كان غير ملك، وكان إبراهيم عليه السلام وهو الملك، لم يقدر المحاجة مع إبراهيم عليه السلام إذ لا مُحاجة إلا عن ملك، دل أنه هو الذي كان الملك.

والثالث: ﴿قَالَ أَنَا أَخِي. وَأُمِّيَّتٌ﴾، ثم قيل: إنه جاء برجلين، فقتل أحدهما، وترك الآخر، فلو لم يكن ملكاً لم يثأث له ذلك بين يدي إبراهيم عليه السلام وهو الذي ﴿ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾، فدل أن المراد به ذلك الكافر، ثم ﴿الْمُلْكَ﴾ يكون في الخلق بأحد الأمرين: إما بالفضل والشرف والعز والسلطان والدين، وإما من جهة الأموال والظول عليها والقهر والعلبة؛ فإن لم يكن له الملك من جهة الأول لكان له ذلك بفضول الأموال، لذلك كان ما ذكرنا، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: أعطى الملك لِيَمْتَحِنَ به كما يُعطي الفنى والصحة، فيمتحن بهما.

(١) من طع. (٢) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٣) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٤) في النسخ الثلاث: ويحتمل. (٥) من طع، وكان الذكر في تفسير الآية (٢٤٣) من السورة. (٦) أدرج بعدها في طع: له. (٧) ساقطة من طع. (٨) من طع.

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ أَلَّذِى يُتَخَذُ وَيُتَبَّعُ﴾ وكان هذا من إبراهيم عليه السلام، والله أعلم، عن سؤال سبق منه أن قال له ذلك الكافر: مَنْ رَبُّكَ الَّذِى تَدْعُونِى إِلَيْهِ؟ فقال: ﴿رَبِّىَ أَلَّذِى يُتَخَذُ وَيُتَبَّعُ﴾ ولا لا يحتجول ابتداء الكلام بهذا على غير سبيل سؤال كان منه، وهو ما ذكر في قصة فرعون حين دعاه موسى إلى الإيمان بربه ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَتَّبَعُ؟﴾ ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِى أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٤٩ و ٥٠]، فعلى ذلك الأول.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا أُخِىَ وَأُيُوسُفُ﴾ [إنه دعا برجلين<sup>(١)</sup>]، فقتل أحدهما، وترك الآخر، على ما قيل في القصة: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [٢٥٨] ﴿قَالَ اللَّهُ تَبَّأَى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأَبَتْ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾؛ قال بعض الجدلبيين: هذا من إبراهيم عليه السلام صرّف<sup>(٢)</sup> المحاجة إلى غير ما كان ابتداءها، ومثله في الظاهر انقطاع وحيد عن الجواب لأن جوابه أن يقول: أنا أفعل كما فعلت، أو أن يقول له: إن هذا الحى كان حياً، ولكن أخى هذا الميت، لكنه فعل هذا لأمرين:

الأول<sup>(٣)</sup>: ليظهر عجزه على الناس، لأن ذلك كان منه تمويهاً أو<sup>(٤)</sup> تليساً على قومه أخذ قلوبهم، فأراد إبراهيم عليه السلام أن يظهر عليه من الحجّة ما هو أظهر وأعجز له وأخذ للقلوب.

والثاني: أراد أن يريه أن هذا مما قدر عليه بغيره إذ<sup>(٥)</sup> الذي لم يجعل له القدرة عليه لم يقدر عليه. ثم لما ثبت عجزه في أحدهما ظهر<sup>(٦)</sup> عجزه في الآخر، والله أعلم.

وقيل: بأن هذا من إبراهيم انتقال من حجة إلى حجة ليس بانقطاع، وهو جائز.

وقوله تعالى: ﴿قَبَّهْتَ أَلَّذِى كَفَرْتُ﴾ قيل: انقطع، وتحير.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ذكر الظالم لأن الظلم هو وضع الشيء في غير محله، كوضع<sup>(٧)</sup> هذا اللعين المحتاج [الشيء]<sup>(٨)</sup> في غير موضعه.

**الآية ٢٥٩** وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ﴾ قيل: هو نسق على قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ وقيل: [هو]<sup>(٩)</sup> نسق على قوله: ﴿أَنَا أُخِىَ وَأُيُوسُفُ﴾ لأنه بذلك أنكر البعث.

ثم اختلف في المار على القرية: قال بعضهم: كافر قال ذلك، وقال آخرون: لا، ولكن قال ذلك مسلم، وقال أكثر أهل التأويل: هو عزيز. فإن كان قائل ذلك كافراً فهو على إنكار البعث والإحياء [بعد الممات]<sup>(١٠)</sup>، وإن كان مسلماً فهو على معرفة كيفية الإحياء، ليس على الإنكار، وهو كقول إبراهيم عليه السلام ﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ ثُبُورٌ﴾ قال بلى ولكن لا يطعن<sup>(١١)</sup> قلى [البقرة: ٢٦٠] وليس لنا إلى معرفة قائله حاجة، إنما الحاجة إلى معرفة ما ذكر في الآية، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَهى حَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ قيل: خالية من سكانها، وقيل: ساقطة سقفها على حيطانها، وحيطانها على سقفها.

[وقوله تعالى]<sup>(١٢)</sup>: ﴿أَنَّى يُتَخَذُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ هو على ما ذكرنا.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ يَاقَةَ غَايَةً ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ أراد، والله أعلم، أن يرى الآية في نفسه، والآية هي آية البعث، ويحتجّل أن تكون آية في المتأخرين.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ كَيْفَ لَيْتُ﴾ سؤال<sup>(١٣)</sup> منه [جلّ، وعلا]<sup>(١٤)</sup>: الاجتهاد بظاهر الحال الذي ظهر عنده ليظهر أنه اجتهد بدليل أو بغيره<sup>(١٥)</sup> على ما يدركه وسمعه، فبان أن المجتهد يحلّ [له الاجتهاد]<sup>(١٦)</sup> بما يدرك في ظاهر الحال، وإن كان [الذي]<sup>(١٧)</sup> حكم فيه الاجتهاد بالغيب.

(١) من طع. (٢) ساقطة من طع و م. (٣) من طع و م، في الأصل: عرفت. (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) في طع و م: و. (٦) في طع: ع. إذا. (٧) في الأصل و طع: يظهره، في م: يظهر. (٨) في النسخ الثلاث: حيث. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) من طع. (١١) في طع: بعد الممات، ساقطة من الأصل و م. (١٢) من طع. (١٣) في النسخ الثلاث: سأل. (١٤) في طع: جل وعز. (١٥) من طع و م، في الأصل: بغير. (١٦) من م، في الأصل: الاجتهاد، في طع: له. (١٧) ساقطة من النسخ الثلاث.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: [أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى] <sup>(١)</sup> بِقَوْلِهِ ﴿كَمْ لَيْسَتْ﴾ التَّنْبِيهُ كَقَوْلِهِ لِمُوسَى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَتِيمِينَكَ بِتُوسَى﴾ [طه: ١٧] لِإِبْرَةِ الْآيَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ، [وَالْأَعْجُوبَةُ مُتَوَجِّهَةٌ] <sup>(٢)</sup> فِيهِ بِوَجْهَيْنِ: مَرَّةً بِإِمَاتَةِ الْحَمَارِ إِذْ مِنْ طَبِيعِهِ الدَّوَامُ، وَمَرَّةً بِإِبْقَاءِ طَعَامِهِ، وَمِنْ طَبِيعِهِ التَّغْيِيرُ وَالْفَسَادُ عَنْ سَرِيعٍ؛ جَعَلَ فِي بَقَاءِ طَعَامِهِ وَحِفْظِهِ مِنَ الْفَسَادِ آيَةً، وَمِنْ <sup>(٣)</sup> طَبِيعِهِ الْفَسَادُ، وَفِي إِحْيَاءِ حَمَارِهِ بَعْدَ إِمَاتَتِهِ، وَطَبِيعُهُ الْبَقَاءُ، لِيَعْلَمَ مَا نَارَعَتْهُ نَفْسُهُ فِي كَيْفِيَةِ الْإِحْيَاءِ ذَلِكَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ثُمَّ قِيلَ فِي وَجْهِهِ مَا رَأَى بِأَوْجُوهِ؛ قِيلَ: إِنَّهُ أَخْبَى عَيْنِيهِ وَقَلْبُهُ، فَأَدْرَكَ بِهِمَا <sup>(٤)</sup> كَيْفِيَةَ الْإِحْيَاءِ فِي بَقِيَةِ نَفْسِهِ، وَقِيلَ: أَخْبَى نَفْسُهُ، فَارَاهُ ذَلِكَ فِي حَمَارِهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَاهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهِ لِأَنَّهُ أَتَى شَابًا، وَوَلَدُهُ [وَوَلَدُ وَلَدِهِ شَيْخٌ، وَذَلِكَ] <sup>(٥)</sup> آيَةً.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: / ٤٨ - أ/ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يَنْتَهَى قَالُ كَمْ لَيْسَتْ﴾ الْآيَةِ؛ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ سَأَلَهُ عَنْ لَبِثِهِ؟ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلِيمًا بِهِ، وَإَيْدُ إِخْبَارِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْسَتْ يَوْمًا عَاكِرٌ﴾؛ قِيلَ: الْقَوْلُ ﴿كَمْ لَيْسَتْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ: ﴿بَلْ لَيْسَتْ يَوْمًا عَاكِرٌ﴾:

أَحَدُهُمَا: عَلَى قَوْلِ الْفَرِيقِ إِلَيْهِ، وَنَطَقِ أَسْمِعَ هُوَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا حَدَّثَتْهُ نَفْسُهُ بِمَدَّةِ لَبِثِهِ فِي حَالِ نَوْمِهِ، فَتَأَمَّلَ فِي ذَلِكَ أَحْوَالَ نَوْمِهِ، وَأَخْبَرَ عَمَّا عَايَنَ مِنْ أَحْوَالِ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ مِمَّا كَانَ ابْتِدَاؤُهُ وَقْتُ [نَوْمِهِ] <sup>(٦)</sup>، فَقَالَ بِالَّذِي ذَكَرَ، ثُمَّ لَمَّا تَأَمَّلَ شَأْنَ الْحَمَارِ، وَاسْتَخْبَرَ عَنِ الْأَحْوَالِ، قَالَتْ لَهُ نَفْسُهُ: ﴿بَلْ لَيْسَتْ يَوْمًا عَاكِرٌ﴾، ثُمَّ أَمَعْنَ <sup>(٧)</sup> نَظَرَهُ فِي حَمَارِهِ، وَمَا رَأَى مِنْ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِ، وَأَنْشَأَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا ذَكَرَ. وَكُلُّ ذَلِكَ خَبَرٌ عَمَّا حَدَّثَتْهُ نَفْسُهُ، حَتَّى <sup>(٨)</sup> عَلَى التَّفَكُّرِ فِي أَحْوَالِهِ وَالنَّظَرِ فِي مَا عَايَنَ مِنْ أَمْرِ الْحَمَارِ، أَوْ كَانَ عَلِيمًا أَنَّ ذَلِكَ مَوْتُ فِيهِ، لَكِنَّهُ اسْتَقْلَلَ ذَلِكَ بِمَا شَهِدَ نَفْسُهُ بِمَا عَايَنَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهَا، فَلَمَّا تَأَمَّلَ شَأْنَ حَمَارِهِ عَلِمَ أَنَّهُ رُفِعَ <sup>(٩)</sup> إِلَى آيَاتٍ عَجِيبَةٍ، وَفُرِغَ <sup>(١٠)</sup> إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَأَنْبَأَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالَّذِي وَصَفَ فِي الْقُرْآنِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَلَوْ كَانَ عَلَى الْقَوْلِ فَإِنَّ <sup>(١١)</sup> فِي السُّؤَالِ عَمَّا يَعْلَمُ السَّائِلُ جَهْلَ الْمَسْئُولِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِمْتِحَانُ عَلَى مَا بِهِ ظَهَرُوا أَحْوَالِ الْمَمْتَحَنِينَ مِنَ الْإِجْتِهَادِ فِي تَعْرِيفِ الْحَقَائِقِ بِالِاسْتِدْلَالِ أَوْ الْخُصُوعِ لَهُ بِالْإِغْتِرَافِ بِقُصُورِهِ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِكَفَعَلِ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ بِنَاسِمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] بِقَوْلِهِمْ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، وَالْأَوَّلُ كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ هَذَا أَنَّهُ ﴿قَالَ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، وَمِثْلُهُ أَمْرُ أَصْحَابِ الْكَهْفِ <sup>(١٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُرَادَ بِالسُّؤَالِ التَّفْقِيرُ عِنْدَهُ مُتَعِظًا <sup>(١٣)</sup> لِمَا يُرَادُ بِهِ مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْآيَةِ كَمَا قَالَ لِمُوسَى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَتِيمِينَكَ بِتُوسَى﴾ الْآيَةِ [طه: ١٧]؛ وَهَذَا فِي مَا كَانَ السُّؤَالُ فِي الظَّاهِرِ خَارِجًا <sup>(١٤)</sup> فِي الْحَقِيقَةِ مَخْرَجَ الْمُحَنَّةِ <sup>(١٥)</sup> نَحْوَ مَا ذَكَرْنَا فِي أَمْرِ الْمَلَائِكَةِ وَأَمْرِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَأَمَّا السُّؤَالُ الَّذِي [هُوَ فِي حَقِّ السُّؤَالِ] <sup>(١٦)</sup> إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ الْإِسْتِخْبَارِ لِيَعْلَمَ مَا عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الْحَالِ بِالسُّؤَالِ، لَكِنَّ الَّذِي ذَكَرْتُ فِي مَا كَانَ سَبِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَهُ الْإِمْتِحَانُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاقْظَرِ إِلَى ظَنِّكَ لَمْ يَقْسَسْهُ﴾ [قيل: لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ السُّنُونُ، أَيِ كَانَهُ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ السُّنُونُ] <sup>(١٧)</sup>، وَقِيلَ: ﴿لَمْ يَقْسَسْهُ﴾ لَمْ يَتَغَيَّرْ، [وَلَمْ يَتَبَيَّنْ] <sup>(١٨)</sup>، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ لِأَنَّهُ يُقَالُ: مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبَيُّنِ لَمْ يَقْسَسْهُ.

(١) من طع، في الأصل م؛ وأراد. (٢) في النسخ الثلاث: متوجهة الأعجوبة. (٣) الواو ساقطة من الأصل. (٤) من طع، في الأصل م؛ بها. (٥) من طع، في م؛ في ولده لأنه أتى شابا وولده شيخ، ساقطة من الأصل. (٦) من طع و م، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من م. (٨) في الأصل م؛ هي، في طع: هي بعته، والصواب ما أثبت. (٩) في طع: دفع. (١٠) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) من طع و م، في الأصل: كان. (١٢) المقصود قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩] وقوله فيها ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا ثُنَايَا﴾ [البقرة: ٢٥]. (١٣) في طع: منقطعاً. (١٤) في النسخ الثلاث: خارج. (١٥) من طع، في الأصل م؛ المحسنة. (١٦) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١٧) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١٨) في طع: وقيل ﴿لَمْ يَقْسَسْهُ﴾ لم يتن.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى جَمَادِكَ وَانْظُرْ إِلَى الظَّالِمِ كَيْفَ نُشِيرُهَا ثُمَّ نَكْمُومًا لَحْشًا﴾ وهو من الإحياء، و﴿نُشِيرُهَا﴾ بالزاي، وهو من الإزفاج والنصب، وفيه لغة أخرى نُشِيرُهَا [بالراء]<sup>(١)</sup>، وهو من الإحياء، ونُشِيرُهَا مِنَ الشَّرِّ<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [أَعْلَمُ]<sup>(٣)</sup> بالنصب؛ صَرَفَ قوله: ﴿أَنْ يَتِيَهُ هَذِهِ اللَّهُ﴾ إلى المسلم، وَمَنْ قَرَأَ بِالْخَفْضِ<sup>(٤)</sup> صَرَفَ إلى الكافر؛ يقول الله له: إَعْلَمُ ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً صَرْفَهُ إِلَى الْمُسْلِمِ؛ وَ﴿أَعْلَمُ﴾ عَلَى الْإِخْبَارِ كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْلَمُ مَا كُنْتُ أَعْلَمُهُ غَيْباً مُشَاهِداً.

وفي هذه الآيات إثبات رسالة محمد ﷺ؛ وذلك أَنَّ هَذِهِ الْقِصَصَ كَانَتْ ظَاهِرَةً بَيْنَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ اخْتِلَافٌ إِلَيْهِمْ وَلَا النَّظَرُ فِي كِتَابِهِمْ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَلَى مَا كَانَ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ [بِاللَّهِ جَلَّ]<sup>(٥)</sup> ثَنَاؤُهُ.

**الآية ٢٦٠** وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ أَتَاكَ أَوَّلَمَ تَوَدُّ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ<sup>(٦)</sup> إِبْرَاهِيمُ ﷺ مُوقِنًا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْمَوْتَى، وَلَكِنْ أَحَبَّ أَنْ يُعَايِنَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَكُونُ عِنْدَ ابْنِ آدَمَ كَالْعِيَانِ عَلَى مَا قِيلَ: لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ. وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ سُؤَالُهُ عَمَّا يَسْأَلُ لِمَا نَارَعَتْهُ نَفْسُهُ، وَحَدَّثَتْهُ فِي كَيْفِيَةِ الْإِحْيَاءِ، وَقَدْ تَنَازَعَ النَّفْسُ، وَتَحَدَّثَ بِمَا لَا حَاجَةَ لَهَا إِلَيْهِ مِنْ [حَدِيثِ النَّفْسِ]<sup>(٧)</sup> لِيَقَعَ لَهُ فَضْلُ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ. وَقِيلَ: ﴿لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ وَأَعْلَمُ أَنَّكَ اسْتَجَبْتَ لِي فِي مَا دَعَوْتُكَ، وَأَعْظَيْتَنِي الَّذِي سَأَلْتُكَ. وَقِيلَ: ﴿أَوَّلَمَ تَوَدُّ﴾ أَيَّ أَوَّلَمَ تُوقِنُ بِالْخَلْقِ الَّتِي خَالَلْتُكَ؟ ﴿قَالَ بَلَىٰ﴾ سَأَلَ رَبَّهُ عَلَى الْخَلْقِ. وَقِيلَ: ﴿أَوَّلَمَ تَوَدُّ﴾ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ بِأَنَّكَ أَرَيْتَنِي الَّذِي أَرَدْتُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ أَرَادَ بِسُؤَالِهِ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ لَهُ آيَةٌ جَسَدِيَّةٌ لِأَنَّ آيَاتِ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ عَقْلِيَّةً، وَآيَاتِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ كَانَتْ عَقْلِيَّةً وَجَسَدِيَّةً، فَاحْبَبَ إِبْرَاهِيمُ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، أَنْ يَكُونَ لَهُ [آيَةٌ]<sup>(٨)</sup> جَسَدِيَّةٌ، عَلَى مَا لَهُمْ، كَسُؤَالِ زَكَرِيَّا رُبُّهُ حِينَ ﴿قَالَ رَبِّكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١]: جَعَلَ لَهُ آيَةً جَسَدِيَّةً، فَعَلَى ذَلِكَ سُؤَالُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ معناه: وَجَّهْنَهُنَّ إِلَيْكَ كَقَوْلِ الرَّجُلِ: صُرْ وَجْهَكَ إِلَيَّ أَيَّ حَوْلٍ وَجْهَكَ [إِلَيَّ]<sup>(٩)</sup>. وَرُويَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ [بِالْكَسْرِ بِمَعْنَى قَطَعْنَهُنَّ]<sup>(١٠)</sup> قِيلَ: هُوَ التَّقْطِيعُ، وَقِيلَ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ اصْطَنَمْنَهُنَّ.

**الآية ٢٦١** وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُبْغِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَكْبَنَتْ سَبْعَ سَاكِلٍ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ يَأْتِيهَا حَبٌّ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١١)</sup> يَحْتَمِلُ ضَرْبُ مَثَلِ النِّفْقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِالْحَبَّةِ الَّتِي ذَكَرَ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَبَارِكَ فِي تِلْكَ النِّفْقَةِ، فَتَرْدَادُ، وَتَنْمُو، عَلَى مَا بَارَكَ فِي حَبَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَصَارَتْ سَبْعَةً وَأَكْثَرَ.

وَالثَّانِي: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرِيزِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦] وَأَوْ<sup>(١٢)</sup>: الصَّدَقَةُ تَتَلَفُ، وَتَتَلَاشَى [فِي أَيْدِي] الْفُقَرَاءِ، فَقَالُوا: كَيْفَ يُرَبِّي، وَهِيَ تَالِفَةٌ؟ فَقَالَ: يُرَبِّي كَمَا أَرْبِي الْحَبَّةَ فِي الْأَرْضِ [بَعْدَ]<sup>(١٣)</sup> مَا تَلَفْتُ فِيهَا، وَفَسَدَتْ، فَصَارَتْ مِثْلَ وَزِيَادَةٍ. فَعَلَى ذَلِكَ الصَّدَقَةُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَالنِّفْقَةِ فِي مَا يُرَبِّي، وَإِنْ [كَانَتْ]<sup>(١٤)</sup> تَالِفَةً.

وقيل: إنها منسوخة بالفرائض، لكن هذا لا يَحْتَمِلُ لِأَنَّهُ وَعْدٌ فِي الْآخِرَةِ، وَالْوَعْدُ لَا يَحْتَمِلُ النِّسْخَ، إِلَّا يَعْنُونَ نِسْخَ عَيْنِ الصَّدَقَةِ بِغَيْرِهَا، فَأَمَّا الْوَعْدُ فَهُوَ حَالٌ<sup>(١٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) من ط. ع. (٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: نُشِيرُهَا بِالرَّاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿نُشِيرُهَا﴾ انْظُرْ (حجة القراءات) ص (١٤٤). (٣) من ط. ع.

(٤) قرأ حمزة والكسائي إَعْلَمَ جَزْماً عَلَى الْأَمْرِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿أَعْلَمُ﴾ عَلَى الْخَبَرِ عَنْ نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ انْظُرْ (حجة القراءات) ص (١٤٤). (٥) من ط. ع.

ط. ع. فِي م: بِاللَّهِ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) من ط. ع. و م: فِي الْأَصْلِ: قَالَ. (٧) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: حَيْثُ نَفْسُهُ. (٨) من ط. ع. (٩) من ط. ع.

(١٠) من ط. ع. (١١) من ط. ع. فِي الْأَصْلِ وَ م: الْآيَةُ. (١٢) فِي ط. ع. وَرَأَوْا، فِي الْأَصْلِ رَم: وَأَرَادَ. (١٣) من ط. ع. و م: فِي الْأَصْلِ: مِنْ.

(١٤) من ط. ع. (١٥) من ط. ع. فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ: حَالَةٌ حُلِّ أَمْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَحَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: وَجِبَ، اللَّسَانُ.



وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَئِيسٌ عَظِيمٌ﴾؛ قيل: ﴿رَئِيسٌ﴾ غني، وقيل: ﴿رَئِيسٌ﴾ جواد، يُوسِعُ على مَنْ يشاء.

**الآية ٣٦٢** وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قَالَ الْمَفْسُورُونَ: لِلجِهَادِ؛ حَصُولُ الجِهَادِ بِهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِأَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا خَرَجُوا لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ خَرَجُوا لِلشَّيْطَانِ، وَتَسْلُكُونَ سَبِيلَهُ وَطَرِيقَهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ إِنَّمَا يَخْرُجُونَ لِيَسْلُكُوا طَرِيقَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَنْصُرُوا دِينَهُ وَأَوْلِيَاءَهُ. لِذَلِكَ كَانَ التَّخَصُّيصُ لَهُ لِقَوْلِهِمْ، وَإِلَّا كَانَ يَجِبُ أَنْ تُسَمَّى الطَّاعَاتُ كُلُّهَا وَالْخَيْرَاتُ سَبِيلَ اللَّهِ لِأَنَّهُ سَبِيلُ اللَّهِ وَطَاعَتُهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يَتَّبِعُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَتَقْتُلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا] (النساء: ٧٦).

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَشْعُرُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنَّا وَلَا أَدْنَى﴾ قيل: ﴿مَنَّا﴾ على الله، و: ﴿أَدْنَى﴾ للفقراء، وقيل: ﴿مَنَّا﴾ على الفقراء، و: ﴿أَدْنَى﴾ له، ثم قيل: مبتدأ على الفقير عد ما أنفق عليه، وتصدق، وأذاه توبيخه<sup>(٢)</sup> عليه بذلك، وأما مبتدأ على الله تعالى [كقوله تعالى]<sup>(٣)</sup>: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنْ أُسْلُوبِ الْإِسْلَامِ قُلْ لَا تَمْنُونَا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قد ذكرنا تأويله في ما تقدم<sup>(١)</sup>.

(الآية ٢٦٣) وقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ قيل: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ كلام حسن؛ يدعو الرجل لآخيه بظهر الغيب، وقيل: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ يستغفر الله ذنوبه في السرِّ ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ له يغفر له، ويتجاوز عن مظلمته، وقيل: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ الأمر بالمعروف ﴿خَيْرٌ﴾ ثواباً عند الله ﴿مِّنْ صَدَقَةٍ﴾ فيها أذى ومن. فإن قيل: كيف جمع بين قول المعروف والمغفرة وبين الأذى والمن، فقال: ﴿خَيْرٌ مِّنْ﴾ كذا، وأحدهما خير، والآخر شر، وإنما يفتل هذا إن كانا جميعاً خيرين؟ فيقال: أيهما أخير؟ قيل: معناه، والله أعلم، هذا خير لكم من ذلك، وهو كقوله: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِوِ وَمِنَ النَّجْوَى﴾ [الجمعة: ١١] في ديناكم، وإن لم يكن اللهو والتجارة من جنس ما عند الله. فعلى ذلك الأول. ونحتمل أن تكون الآية على الابتداء لا على الجمع؛ هذا خير، وهذا شر.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: وجه ذلك أن الصدقة قُرْبَةٌ، وهي خيرٌ، فإذا اتبعتها الأذى أبطلها، فيكون ﴿قَوْلُ مَعْرُوثٍ﴾ أي رد جميلٍ للسائلٍ خيرٌ من إجابة في البذل ثم الرد بالأذى لأن هذا يبقى، وإن كان لا ينتفع<sup>(٦)</sup> به الآخر، والصدقة لا، وإن كان ينتفع<sup>(٧)</sup> بها الفقير، والله أعلم. [وقال بعضهم: المَنُّ والأذى أن يقولَ للسائل: خذْهُ، لا بَارَكَ اللهُ فِيهِ لَكَ]<sup>(٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾ عَنْ صِدْقَاتِكُمْ ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعجلُ / ٤٨ - ب/ بالعقوبة عليكم بالَمَنْ والأذى.

**الآية ٣٦٤** وقوله تعالى: ﴿لَا يَبْتَغُلُوا صَدَقَتَكُمْ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ؛ الْمَرْءُ وَالْأَزْوَاجُ وَالْأَوْلَادُ مَا ذَكَرْنَا. ثُمَّ جَهَّةُ الْبُطْلَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَدَّ لَيَمَنُ تَصَدَّقُ الشُّوَابُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقال: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا نُضَاعِفْهُ إِلَّا لَكُمْ يَزِيدُكُمْ وَرَحْمَةً وَرَبُّكُمْ يُغْنِيكُمْ عَنْ الْمَدَارِسِ وَالدَّرَسِ إِنَّ اللَّهَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [التوبة: ١١١]، وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْوَالُ فِي الْحَقِيقَةِ لَهُ اعْطَاهُمُ الشُّوَابُ عَلَى ذَلِكَ، فَاخْبِرْ أَنْ مَنْ أَعْطَى آخَرَ شَيْئًا؛ يَبْذُلُ، وَلَا<sup>(٩)</sup> يَمْنُ عَلَيْهِ، كَالْمَبَادِلَاتِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ، إِلَّا يَكُونُ لِبَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ جَهَّةُ الْمَنْ، إِذَا أَخَذَ بَدَلَ مَا أَعْطَاهُ، وَأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَمْوَالَ كُلَّهَا لِلَّهِ تَعَالَى، فَلِنَمَّا أَعْطَى مَالَهُ، وَكُلُّ مَنْ أَعْطَى آخَرَ مَالَهُ لَا يَسْتَوْجِبُ ذَلِكَ حَمْدًا وَلَا مَنًّا.

ثم اختلف في قوله تعالى: ﴿كَأَلَيْكَ يَنْفِقُ مَالَهُ رَبُّكَ النَّاسُ﴾ قال بعضهم: هم المنافقون؛ كانوا يُنفقون أموالهم رياءً.

(١) من طع، في الأصل و م: الآية. (٢) في النسخ الثلاث: رويحه. (٣) من طع. (٤) وذلك في تأويل الآيات (٣٨ و ٦٢ و ١١٢). (٥) في النسخ الثلاث: كان. (٦) من طع، في الأصل و م: ينقطع. (٧) أدرج قبلها في الأصل: لا. (٨) من طع، وأدرجت في الأصل و م بعد: لا يعجل... والأذى. (٩) الواو ساقطة من النسخ الثلاث.

دليله قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ شبه الصدقة التي فيها مَنْ وأدى بالصدقة التي فيها رِبَاءٌ؛ وذلك، والله أعلم، أَنَّ الصدقة التي فيها مَنْ وأدى لَمْ يُتَّعَ بها وجهُ الله، فكانت<sup>(١)</sup> كالصدقة التي ينفعها للرباء<sup>(٢)</sup> لا يَتَّعَى بها وجهُ الله تعالى ﷻ والدار الآخرة.

ثم ضرب المثل للصدقة المُتَّعَى بها الرباء والصدقة التي فيها المَنْ والأذى بالصفوان الذي عليه التراب، وهو الحجر الأملس فقال: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابُهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدُرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا﴾ قيل: الوابل المطر الشديد عظيم القطر<sup>(٣)</sup>.

وفي ضرب الأمثال تعريف ما غاب عن الأبصار بما هو محسوس، وذلك أَنَّ الصفوان الذي ضرب به المثل والتراب محسوس، ومن التراب جعل الأغذية للخلق والدواب، ثم الثواب الذي وعد للصدقة<sup>(٤)</sup> ليس بمحسوس، بل هو غائب، فعرفت الغائب بالمحسوس، فقال: لما كان التراب الذي به تكون الأغذية يذهب بالمطر الشديد حتى لا يبقى له أثر فكذلك الثواب الذي يكون للصدقة يذهب، ويتلاشى حتى [لا]<sup>(٥)</sup> يظفر بها بالمَنْ والأذى والرباء كما أذهب المطر التراب الذي على الصفوان، فصار صُلْدًا، لا شيء<sup>(٦)</sup> عليه من التراب.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾؛ قالت المعتزلة: ﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ بكفرهم الذي اختاروا، وقلنا نحن: لا يهديهم وقت اختيارهم الكفر، ويهديهم الإيمان، وفي قوله: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ وجه<sup>(٧)</sup> آخر؛ هو أَنَّ احتمال قوله: ﴿مَّعْرُوفٌ﴾ هذه التسيحات والثناء والحمد، ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ ستر ما ارتكب من المآثم، وقوله: ﴿خَيْرٌ﴾ أي أحب على البدن ﴿مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾، والله أعلم.

**الآية ٢٦٥** وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِنَاكَ مَرَمَاتٍ اللَّهُ وَلَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ [كَمَثَلِ جَنَمٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَفَاتَتْ أَكْثُلَهَا مُمْتَرِدَةً فَإِن لَّمْ يُمْسِكْهَا وَابِلٌ فَطُلَّ وَاللَّهُ يَمَّا تَصْمَلُونَ بِمِثْلٍ﴾<sup>(٨)</sup> في الأمثال التي ضربها الله تعالى، وذكرها في القرآن وجوه:

أحدها: جواز قياس ما غاب من الحكم عن المنصوص بالمنصوص إذا جمعتهما معنى واحد.

والثاني: أَنَّ علوم المحسوسات والمشاهدات هي علوم الحقائق، وهي الأصول التي بها يُستدل، ويوصل إلى معرفة الغائب.

والثالث: فيها إثبات رسالة محمد، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، وذلك أَنَّ العرب لا تضرب الأمثال، ولا كانت تعرفها في أمر التوحيد وتعريف ما غاب عن حواسهم من أمر القيامة ونحو ذلك، ثم بعث الله تعالى محمداً ﷺ وأنزل عليه القرآن، وذكر فيه الأمثال ليذكرهم تلك الأمثال ليعلموا أنه إنما عرفها [بالله]<sup>(٩)</sup> لا أنه أنشأ هذا القرآن من تلقاء نفسه، وذلك من<sup>(١٠)</sup> آيات نبوته ورسالته. وعلى ذلك جعل عدم الكتابة وإنشاء الشعر من آيات نبوته ورسالته، لأن من عادة العرب إنشاء الشعر والكتابة، ويُفَضِّلُونَ أربابها على غيرهم<sup>(١١)</sup>، لنلا يُعرفت هو بها، ويقولوا<sup>(١٢)</sup>: إنه أخذ من الكتب، أو اختلق<sup>(١٣)</sup> من نفسه كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّوْا بِبَيْتِكَ إِذَا لَأَزْتَابَ التَّجْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

والرابع: فيها دلالة أَنَّ الله، جلّ، وعلا، خالق الدنيا وما فيها من المحاسن والخبائث والأعالي والخسائس حين ضرب مثل الرفيع بالرفيع والخسيس بالخسيس، فدلّ [أَنَّ]<sup>(١٤)</sup> خالق هذه الأشياء كلها هو الله تعالى، لا شريك له، ولا شبيه.

(١) في النسخ الثلاث: فكان. (٢) في النسخ الثلاث للزيادة. (٣) في النسخ الثلاث: القدر. (٤) من طع و م، في الأصل: والصدقة. (٥) من طع و م، ساقطة من الأصل. (٦) من طع و م، في الأصل: بشيء. (٧) أدرج قبلها في الأصل و م: وله. (٨) من طع، في الأصل و م: الآية. (٩) من طع و م، ساقطة من الأصل. (١٠) من طع و م، في الأصل: عن. (١١) من طع و م، في الأصل: غير. (١٢) في النسخ الثلاث: ويقولون. (١٣) من طع و م، في الأصل: اختلف. (١٤) من طع.

ثم شبه الصدقة التي هي لله مرة بالربوة من الأرض، وهي المرتفعة منها، ومرة بالحبة التي تُنبث كذا سنبلة، وفي كل سنبلة كذا حبة، ومرة بالأضعاف المضاعفة كقوله<sup>(١)</sup> تعالى: ﴿فَيُضَاعَفُ لَهُمُ أضعافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ فهو، والله أعلم، لما عَلِمَ لله رغبة الناس مرة في العدد في الدنيا، ومرة في البساتين المرتفعة أرضها وتربتها، ليشرفوا على غيرهم من الخلائق والباق، ومرة في الكثير من الأشياء والعظيم منها؛ رَغِبَهُمْ لله في الصدقة بما ذكرنا من الأشياء لعلهم يرغبون فيها ليرغبوا في ذلك، والله أعلم.

وعلى ذلك حَرَّمَ الله تعالى الصدقات على رسول الله ﷺ لأنه كَانَ يُرَغَّبُ النَّاسُ فِي الصدقة لئلا يظنوا فيه ظن السوء، ويقولوا<sup>(٢)</sup>: إنه إنما يُرَغَّبُهُمْ فيها ليتفتح هو بها.

وقوله تعالى: ﴿وَتَكْفِيكًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ اختُلف فيه؛ قيل: ﴿وَتَكْفِيكًا﴾ تصديقاً كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي جَاءْتُكَ بِبَيِّنَاتٍ مِّنْ رَبِّي﴾ [البقرة: ١٢٢]، وقيل: ﴿وَتَكْفِيكًا﴾ أي تيقناً بالإسلام، وقيل: يثبتون في مواضع الصدقة، وقيل: ﴿وَتَكْفِيكًا﴾ في الصدقة إذا كانت لله أمضى، وتصدق بها، وإن خالطه شيء أمسك، والله أعلم. وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾ قيل: الربوة المرتفع من الأرض، وقيل: الربوة الظاهر المستوي من المكان. [وقوله تعالى: ﴿أَسَابِكًا وَإِبِلًا﴾؛ والوايل قد ذكرنا<sup>(٣)</sup> أنه المطر الشديد العظيم القطر]<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿فَتَأْتَيْنَا أَكْثَرَهَا ضَعْفَيْنِ﴾ يعني الجنة أضعفت في ثمرها في الحمل ضعفين حين ﴿أَسَابِكًا وَإِبِلًا﴾. كذلك الذي يُنفق ماله لله تعالى [في غير مئة]<sup>(٥)</sup> يعم بها، يضاعف نفقتها، كثرت النفقة، أو قلت، وقيل: يضاعف الله للمنفق الأجر مرتين.

وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يُمْسِكْهَا رَبُّ لَقَدْ فَلَّهَا﴾ والفل هو المطر الضعيف، وقيل: هو الطش من المطر، [وقيل: هو]<sup>(٦)</sup> الرذاذ من المطر<sup>(٧)</sup> مثل الندى، لا تزال الجنة خضراء دائماً ثمرها؛ قل، أو كثر.

وقوله تعالى: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٌ﴾ الآية<sup>(٨)</sup>؛ ليس لهذا الخطاب جواب لأن جوابه أن يقول: يؤد، أو لا يؤد، لكن الخطاب من الله تعالى يخرج على وجوه ثلاثة:

خطاب يفهم مراده وقت قرع السمع، وخطاب لا يفهم مراده إلا بعد النظر فيه والتفكير والتدبر، وهو كقوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمُ مِن نَّجْمِهِمُ أَنْجَافًا كَثِيرَةً وَأَعْنَابًا﴾ [البقرة: ١٦٤ و ١٦٥]، وكقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١] و﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ [البقرة: ١٦٤ و ١٦٥] وخطاب لا يفهم مراده إلا بالسؤال عنه رسول الله ﷺ أو من له علم في ذلك كقوله تعالى: ﴿تَسْأَلُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. فإذا كان ما ذكرنا فيحتمل أن ما ترك من الجواب للخطاب إنما ترك للطلب والبحث عنه والتفحص.

ثم إن هذا الخطاب يحتمل أن يكون في أهل النفاق؛ وذلك أن المنافق يرى من نفسه الموافقة لأهل الإسلام في الظاهر، وهو مخالف لهم في السر، وعنده أنه يستحق الثواب بذلك وقت الثواب؛ كان كصاحب الضيعة التي ذُكرت في الآية أن صاحبها ٤٩ - أ / يغرس فيها الغرس، وينبت فيها النبات في حال شبابه وقوته رجاء<sup>(٩)</sup> أن يصل إلى الانتفاع بها في وقت الحاجة والضعف<sup>(١٠)</sup>، فإذا بلغ ذلك، واحتاج جيل بينه وبين الانتفاع فيها، فكذلك المنافق الذي كان ديبه لمنافع [في]<sup>(١١)</sup> الدنيا وسعة لها، إذا بلغ إلى وقت الحاجة حرم ذلك، وكذلك هذا في الكافر، لأنه رأى لنفسه النفع بعمله لوقت يأمله<sup>(١٢)</sup> كصاحب الضيعة، ثم عند بلوغه الحاجة حرم عنه ذلك لا غيراض ما اغترض من الآفة، وهو<sup>(١٣)</sup> كقوله تعالى:

(١) في النسخ الثلاث: لقوله. (٢) في النسخ الثلاث: ويقولون. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في تفسير الآية (٢٦٤). (٥) أدرجت هذه العبارة في الأصل وم بعد: الأجر مرتين. (٦) من طع، ساقطة من الأصل وم. (٧) من طع، في الأصل وم: وهو. (٨) من طع. (٩) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١٠) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (١١) من طع، في الأصل وم: جاء. (١٢) ساقطة من طع. (١٣) من طع وم. (١٤) في النسخ الثلاث: تأمله. (١٥) في طع: و.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَغْنَاهُمْ كَرَامٌ يَفْقَهُوْنَ يَحْسَبُوْنَ الْفَلَاحَ مَا لَهُ [حَقٌّ إِذَا جَاءَهُمْ لَرْ يَحْذَرُهُ شَيْئًا]﴾<sup>(١)</sup> [النور: ٣٩] لَأَنَّ الْكَافِرَ بِمَا يَدِينُ مِنَ الدِّينِ إِنَّمَا يَدِينُ لِنَفْعِ يَامُلُهُ<sup>(٢)</sup> فِي الدُّنْيَا، وَالْمُؤْمِنُ إِنَّمَا يَدِينُ بِمَا يَدِينُ لِنَفْعِ يَامُلُهُ، وَيَطْمَعُ فِي الْآخِرَةِ، فَرَجَاءُ الْكَافِرِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، لِذَلِكَ كَانَ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم<sup>(٣)</sup> الأمثال التي ضُرِبَتْ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ لِأَنَّهُمْ نَظَرُوهُمْ مَا فِي الْأَمْثَالِ مِنَ الْمَعْنَى الْمُدْرَجِ وَالْمُودَعِ فِيهَا، لَمْ يَنْظُرُوا أَعْيَنَهَا، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَعْيَنِ الْأَمْثَالِ لَا إِلَى مَا فِيهَا، فَاسْتَحْفَرُوهَا، وَاسْتَبَعَدَتْ عَقُولُهُمْ ذَلِكَ. لِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿لَا يَنْتَظِرُونَ لِقَايَ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٣] و﴿يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤ و ١٠٠] وَوَجْهُ ضَرْبِ هَذَا الْمَثَلِ، وَهُوَ أَنَّ الْكَافِرَ يُحَرِّمُ أَجْرَهُ عِنْدَ أَفْقَرٍ وَأَخْرَجَ مَا كَانَ إِلَيْهِ، كَمَا حَرَّمَ هَذَا نَفْعَ بَسْتَانِهِ عِنْدَ أَفْقَرٍ وَأَخْرَجَ مَا كَانَ إِلَيْهِ، حِينَ كَبُرَتْ سُنَّتُهُ، وَضَعُفَتْ قُوَّتُهُ، وَلَا حِيلَةَ لَهُ يَوْمَئِذٍ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهَا إِمْعَارٌ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْإِعْصَارُ رِيحٌ فِيهَا سُمُومٌ، وَقِيلَ: الْإِعْصَارُ رِيحٌ فِيهَا نَارٌ تَحْرُقُ الْأَشْجَارَ، وَقِيلَ: هِيَ الرِّيحُ تَسْطَعُ فِي السَّمَاءِ، وَهِيَ أَشَدُّ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: ﴿أَيُّدٌ أَمْدُكُمْ أَنْ تَكُونُوا لَهْ جَنَّةٍ﴾ الْآيَةُ: فَمَنْعَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنْ يَكُونَ لَا يَوَدُّ أَحَدٌ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَنَالُ مَنَافِعَهَا فِي وَقْتِ قُوَّتِهِ وَغِنَاهُ بِقُوَّتِهِ عَنْهَا وَبِغَيْرِهَا مِنْ وَجْهِ الْمَعَاشِ، ثُمَّ يُحَرِّمُ نَفْعَهَا وَقْتُ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا بِضَعْفِ بَدَنِهِ وَارْتِكَابِ مُؤْنِ الدَّرِيَّةِ، فَكَذَلِكَ لَا تَرْضَوْنَ<sup>(٤)</sup> مِنْ أَنْفُسِكُمْ فِي وَقْتِ قُوَّتِهَا وَغِنَاهَا الْغَفْلَةَ عَنْهَا لَوْ تَحَاجَّتْهَا إِلَى الْأَعْمَالِ وَالْإِضْطِرَارِ إِلَى ثَوَابِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ: أَيْ لَا تَغْتَرُّوا بِظَاهِرِ أَحْوَالِكُمْ فِي الدُّنْيَا وَبِمَا تَنَالُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ بِالَّذِي أَظْهَرْتُمْ مِنْ مُوَافَقَةِ الْمُؤْمِنِينَ كَاغْتِرَارِ مَنْ ذَكَرْتُ بِجَنَّتِهِ<sup>(٥)</sup> فِي خَاصٍّ مَا عَلَيْهِ حَالُهُ إِلَى آخِرِ الْإِيمَانِ<sup>(٦)</sup> مَا أَرَاهُ اللَّهُ مِنْ عَاقِبَتِهِ أَنَّهُ يَرُدُّ عَنْهُ نَهَايَةَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ الْإِغْتِرَارُ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ كَانَ قِيَامُهُ عَلَى مَا لَا يَضِيعُ عَنْهُ ذَلِكَ بَتَلْكَ الْحَالِ، فَيَخْرُجُ ذَا عَلَى ضَرْبِ الْمَثَلِ لِلْمَنَافِعِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَثَلًا<sup>(٧)</sup> لِمَنْ كَفَرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَمَنْ<sup>(٨)</sup> لَمْ يُؤْمِنْ بِالْبَعْثِ؛ إِنَّ الَّذِي يَنَالُ بِالْكَفْرِ بِهِ مِنَ الرِّيَاسَةِ وَالْعِزِّ كَالَّذِي ذَكَرَ مِنْ صَاحِبِ الْجَنَّةِ أَنَّهُ لَا يَوَدُّ ذَلِكَ الْإِبْتِدَاءَ بِمَا يَعْلَمُ تِلْكَ الْعَاقِبَةَ، فَكَذَا مَا يَنْبَغِي لَهُمْ، إِذْ بَيَّنَّ لَهُمْ عَوَاقِبَ الْكَفْرِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ يُؤْزِرُوا الَّذِي نَالُوا بَعْدَ عَلَيْهِمْ بِشَدَّةِ تِلْكَ الْعَاقِبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمَثَلُ خَرَجَ عَلَى غَيْرِ ذِكْرِ الْجَوَابِ فِيهِ لِمَا قَدْ جَرَى لَهُ الْبَيَانُ لَعَلِمِهِ بِالْمَبْعُوثِ نَبِيًّا<sup>(٩)</sup>، أَوْ بِمَا فِي الْحَالِ الَّتِي [كَانَ]<sup>(١٠)</sup> نَزُولُ الْآيَةِ دَلِيلَ التَّعْرِيفِ، أَوْ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ امْتِحَانُ السَّامِعِينَ بِالتَّأَمُّلِ فِي الْآيَةِ لِيَنَالُ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ، وَلِيُكْرِمَ بِهِ أَهْلَ التَّدَبُّرِ فِي آيَاتِهِ فِي صَرْفِ وَجْهِهِ مِنْ دُونِهِمْ فِي الصَّدُورِ عَنْ آرَائِهِمْ وَالْإِغْتِمَادِ عَلَى إِشَارَتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وجملة ذلك أَنَّ أَعْمَالَ ذَوِي الْإِخْتِيَارِ تَكُونُ لِلْعَوَاقِبِ وَمَا إِلَيْهِ مَرْجِعُ الْفَاعِلِ مَقْصُودًا فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَبَيَّنَ لِمَنْ أَغْفَلَ عَنْهُ بِالَّذِي عَرَفَ مِنْ خَيْرِ الْمَسْرُورِ بِجَنَّتِهِ مِمَّا انْكَشَفَتْ لَهُ عَاقِبَتُهَا حَتَّى لَعَلَّهُ يَوَدُّ أَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تِلْكَ، لِيَكُونَ سُرُورُهُ بِمَا يَحْمَدُ عَاقِبَتَهُ. فَعَلَى هَذَا الْأَمْرِ الْأَفْعَالُ الَّتِي يُغْفَلُ عَنْ عَوَاقِبِهَا إِذَا صَارَ إِلَيْهَا صَاحِبُهَا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

### الآية ٢٦٧

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ فِيهِ دَلِيلٌ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ التَّجَارَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا كَسَبْتُمْ﴾ لِأَنَّ أَمْوَالَ التَّجَارَةِ هِيَ الَّتِي تُكْتَسَبُ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بَيَانٌ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ التَّجَارَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ ذُكِرَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْقَوْلُ بِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالُوا بِهِذِهِ الْآيَةِ.

(١) من طع، في الأصل وم: الآية. (٢) في النسخ الثلاث: يتأمله. (٣) وَضِعَتْ الورقة ذات الصفحتين (٦٢١ و ٦٢٢) في طع بعد الورقة ذات الصفحتين (٦٣٧ و ٦٣٨). (٤) في النسخ الثلاث: لوقت. (٥) في النسخ الثلاث: ترضوا. (٦) في النسخ الثلاث: يجسه. (٧) ساقطة من م. (٨) في النسخ الثلاث: مثل. (٩) في النسخ الثلاث: ممن. (١٠) في الأصل: بينا، في طع وم: مينا. (١١) ساقطة من النسخ الثلاث.

وأما زكاة الفضة والذهب والمواشي في مآلها ذكر في الكتاب والسنة فالزكاة تجب فيها لعينها اكتسبت بها، أم لم يُكْتَسَب؟ وأما أموال التجارة فإن الزكاة تجب فيها بالإكتساب.

وفيه دليل أن النفقة فيه لازمة واجبة لأنه قال: ﴿إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ﴾؛ ذكر الإغماض، والإغماض لا يُذكر في المعروف إنما يُذكر في اللازم والواجب الذي لا مخرج له عنه إلا بالأداء إلا عن عفو وصفح والرضا بدون الحق، ثبت أنه على اللزوم.

وفيه دليل وجوب الحق في الرطاب والخضراوات لأنه ذكر في الآية المخرج، والرطاب هي تخرج من الأرض. وأما الحبوب وإنما تخرج من الأصل الذي [تخرج منه] <sup>(١)</sup>. لذلك كان الرطاب والخضر أولى بوجوب الحق من غيره بظاهر الآية.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: والوجوب في الحبوب بما كانت تخرج من الحقوق، والحقوق <sup>(٢)</sup> بظاهر هذه الآية <sup>(٣)</sup> في التي تخرج من الأرض.

وأما أبو يوسف ومحمد، رحمهما الله تعالى، فإنهما قالا: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ يعني من الأصل الذي يُخْرَجُ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ [كقوله تعالى] <sup>(٤)</sup>: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَنْكَ لِابْنِ آدَمَ بُرْءًا بِمَا نَصَّبْنَا لَكَ إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْجَنَّةَ وَلَا يَتْرِكُهَا﴾. ولا ينزل من السماء اللباس كما هو، ولكن أراد الأصل الذي يكون به اللباس، وكذلك قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الروم: ٢٠] وهو لم يخلقنا من التراب، وإنما الأصل من التراب، وهو آدم ﷺ فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

والوجه فيه <sup>(٥)</sup> أنه من الله تعالى علينا بما أخرج لنا من الأرض [من أنواع ما أخرج بحبة تلقى في الأرض] <sup>(٦)</sup> فيفسد فيها، فيخرج منه النبات بلطفه لا صنع لأحد فيها، وتلك المنة لا تكون على أربابها خاصة دون الفقراء كهي على أربابها، لأنه أخرج رزقا لكل؛ ففيه حق الفقراء والأغنياء جميعاً، ومن ثم <sup>(٧)</sup> جاز وجوب العشر على الصغر <sup>(٨)</sup>. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنزَلْنَاهُ مَاءً ثَمَرًا ثُمَّ لَكُمُ الْوَيْسُوعُ﴾ [النمل: ٦٠]؛ قيل: [أنتم] <sup>(٩)</sup> تَنْبِتُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْمُنْبِتُونَ؟ وأما بعد النبات فيشترك العباد بالسقي والحفظ وغيره، لذلك ما ذكرنا، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ﴾ دالة على ألا يُتَصَدَّقَ بالردى عن الجيد؛ فإذا تصدق بويلزمه فضل ما بين الردى إلى الجيد على قول محمد، رحمه الله تعالى، بظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ﴾؛ وعند أبي حنيفة [وأبي يوسف] <sup>(١٠)</sup>: يجوز، ولا يختار له ذلك؛ وذلك أن الله تعالى أطمع الناس قبول ذلك إذا تناقصوا، فهو أحق أن يطمع فيه القبول لكرمه ولطفه، ولأنه ليس لصفة ما يكال، ويوزن من نوعه قيمة؛ فإذا لم تكن له قيمة لا يلزمه فضل الصفة.

**الآية ٢٦٨** وقوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾؛ قوله: ﴿يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ في الدنيا بالتصدق والإنفاق ﴿وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ بترك الصدقة، ويَحْتَمِلُ ﴿يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ في الدنيا بطول الأمل وفناء المال، ﴿وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ بسوء الظن برؤي، ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ﴾ بالصدقة ﴿وَقَضَاءً﴾ <sup>(١١)</sup> في الدنيا، ويَحْتَمِلُ/٤٩ - ب/ قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ﴾ في الآخرة ﴿وَقَضَاءً﴾ في الدنيا؛ يعني خُلُقاً <sup>(١٢)</sup>، وقيل: ﴿مَغْفِرَةً﴾ لكم <sup>(١٣)</sup> لفحشايتكم ﴿وَقَضَاءً﴾ لغيركم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ زَمِعَ عَلِيْمٌ﴾ أي غني يقدر على إخراج ما أنفقتم ﴿عَلِيْمٌ﴾ بجزاء صدقاتكم، ويَحْتَمِلُ ﴿عَلِيْمٌ﴾

(١) في طع: يخرج منه، في الأصل وم: يخرج من. (٢) في طع: العقوق. (٣) في النسخ الثلاث: الوجوب. (٤) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٥) في النسخ الثلاث: منه. (٦) من طع وم. (٧) في طع: ثمة. (٨) من طع وم، في الأصل: الصغير. (٩) من طع. (١٠) ساقطة من طع. (١١) من طع، في الأصل وم: ﷻ. (١٢) الواو ساقطة من طع. (١٣) من طع، في الأصل وم: خلقا. (١٤) ساقطة من طع.

ما تَنْفِقُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ<sup>(١)</sup>. وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ وَسِعَ عَلَيْكُمْ﴾ و﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦] ونحوه [دلالة أن الله تعالى]<sup>(٢)</sup> إنما رَغِبَ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالنَّفَقَاتِ ابْتِلَاءً وَمَحَنَةً مِنْهُ لَا حَاجَةَ وَفَقْرًا.

**الآية ٢٦٩** وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ قيل: الحكمة في هذا الموضع معرفة القرآن وتفسيره، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وكذا رُوي مرفوعاً، وقيل: الحكمة الفهم في القرآن، وقيل: [الحكمة الفقه، وقيل: <sup>(٣)</sup> النبوة، وقيل الحكمة هي الإصابة. وفيه دليل جواز الاجتهاد، وأنه مصيب في اجتهاده.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: في قوله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ اختلف في تأويل الحكمة في هذا؛ قال قوم: هي القرآن، وهو على ما وصفه ﴿تُورَا﴾ [النساء: ١٧٤، ..] و﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٢، ..] و﴿رُوحًا﴾ [الشورى: ٥٢] و﴿نِفَاقًا﴾ [الإسراء: ٨٢، ..]؛ والنور هو الذي تُبَصِّرُ بِهِ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ، وبالهذى يُدْرِكُ كُلُّ شَيْءٍ<sup>(٤)</sup>، وَيُتَّقَى كُلُّ تَلَفٍ، وبالروح يُحْيِي كُلَّ ذِي رُوحٍ، وبالشفاء يُبْرِئُ كُلَّ سَقِيمٍ، وتُرَالُ كُلُّ آفَةٍ. والذي هذا وصفه فهو الخير، وبالله المعونة. وقال قوم: الحكمة هي الإصابة لحقيقة كل شيء، وبها يُتَّقَى كُلُّ شَرٍّ، ويُنالُ كُلُّ خَيْرٍ، وذلك الخير الكبير. وقال بعضهم: الحكمة هي السُّنَّةُ؛ كانه أكرم رسول الله ﷺ بالذي مَنْ سَلَكَهُ نَجَا، وَمَنْ حَادَّ عَنْهُ غَوَى.

[وقيل: في الأصل]<sup>(٥)</sup> الحكمة في التحقيق وضع كل شيء موضعه، ودفع كل حق إلى محققه، وقيل: هي من إحكام الأمور وإتقانها، وذلك مقارب لما يضاد الحكمة السَّفَهَ، وهو في العقل الإضطراب في الأمور، والله أعلم.

وقال قوم: الحكمة في القرآن هي فهم الحدود والسرائر، وهو الذي به تُدْرِكُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ مِنْ طَرِيقِ الْحَقَائِقِ لَا مِنْ طَرِيقِ الظَّوَاهِرِ، وذلك عمل الحكماء ورعاة الدين، ولا قوة إلا بالله.

وقال قوم: الحكمة هي الفقه، والفقه معرفة الشيء بمعناه الدال على نظيره، وهو الذي به يُوصَلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ وَالْغَامِضِ بِالظَّاهِرِ وَالْفَرْعِ بِالْأَصْلِ، ولا قوة إلا بالله.

وأي هذه الوجوه كانت الحكمة، فذلك يجمع خير الدارين، لو حُفِظَ حَقُّهُ، والذي هذا وصفه فهو الخير الكثير، وبالله المعونة.

وفي الآية دلالة أن الله لا يُؤْتِي كُلَّا الحكمة، وإن كانت فعلاً للحكيم فبإعطاء الله تعالى نالها، وأنه لا يجزأ أن يُعْطِيَهَا أَحَدًا، ثم لا يَنَالُهَا الْمُعْطَى، وهذه الوجوه كلها تخالف رأي المعتزلة.

وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ أَوْفَىٰ حَبْرًا﴾ مِنْ حِفْظِ النَّفْسِ فِي الدُّنْيَا عَنْ جَمِيعِ الْآفَاتِ، وفي الآخرة عَنْ وَجَعِ الْعُقُوبَاتِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْعُرُ إِلَّا أَزْوَاجًا﴾ يعني وما يَتَّعِظُ بِمَا ذَكَرَ إِلَّا دُؤُورًا<sup>(٦)</sup> الفهم والعقل.

وفي الآية نقض على المعتزلة لأنه قال: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [ثم قال]<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أَوْفَىٰ حَبْرًا كَثِيرًا﴾، ولا كل أحد يُؤْتَى بعضاً دون بعض. فلو كان على الله تعالى أن يُعْطِيَ الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ لَكَانَ قَدْ آتَى الْكُلَّ، وبطل الفضل، ومن قال: يُؤْتَى غيرُها فكان خلاف ما في الكتاب.

**الآية ٢٧٠** وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾؛ يَحْتَمِلُ نَفَقَةَ الْمَحَارِمِ، وَيَحْتَمِلُ النِّفَقَاتِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ الْخَلْقِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَفْرُوضَ مِنَ الصَّدَقَاتِ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهَا. ثم رُوي عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ [أنه قال]<sup>(٨)</sup>: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمَعْ فَكْفَارَتَهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكْفَارَتُهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِغْهُ فَكْفَارَتُهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلَيْفَ بِهِ» [ابن ماجه ٢١٢٨] فيه تنبيه وتذكير أن الله تعالى يعلم صدقهم ونذرهم ليحسبوا في النفقة، ويخلصوا، وفي النذر يؤفوا به.

(١) في النسخ الثلاث: والجة. (٢) من طع. (٣) في م: الفقه وقيل، ساقطة من طع انظر تفسير الآية (١٢٩) والآية (٢٣١). (٤) من طع.

(٥) من طع، في الأصل م: وفي الأصل قيل. (٦) في النسخ الثلاث: ذو. (٧) من طع وم. (٨) في الأصل رم: قال، ساقطة من طع.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُن مِّنَ السَّاعِثِينَ﴾ قيل: يقبله، وقيل: يأمر بوفائه، ويَحْتَمِلُ قوله: ﴿يَسْلَمُهُ﴾ أي يعلم ما وقبتم منه، فيجزيكم على ذلك، ويَحْتَمِلُ ﴿يَسْلَمُهُ﴾ ما أردتم بصداقاتكم ونذوركم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ يعني مجير يجيرهم من العذاب، وقيل: ما للظالمين من شفيع يشفع لهم ولا نصير ينصرهم لأنه ما من ظالم إلا وله في الدنيا ظهير.

**الآية ٢٧١** وقوله تعالى: ﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفَقْرَةَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ قال بعضهم: هي الفريضة، وقال آخرون: هو تطوع<sup>(١)</sup>، وهو أوجه، وقال غيرهم: قوله: ﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ هي الفريضة، وإن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفَقْرَةَ هي التطوع.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: لا يُحْتَمَلُ الإخفاء في التطوع، والإبداء في الفرض لما أخبر في الإخفاء أنه خير، ولا يكون التطوع خيراً من الفريضة، ومن حمله على الفريضة يستحب أن يظهر الزكاة المفروضة ليقتدي به، ويرغب الناس عليها، ومنهم من يستحب الإخفاء أيضاً. ويقولون: في الإبداء شيان: الصدقة نفسها والإقضاء.

وفي الإخفاء وجوه:

أحدها: الصدقة.

والآخر: ترك المرأة، وسلامتها.

والثالث: الكف عن المن والأذى. ومنهم من حمل قوله: ﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ على الفريضة، ﴿وإن تُخْفُوهَا﴾ على التطوع، وذهب إلى أن الفريضة ليس فيها الرياء لأنه لا شيء عليه، فسواء فيها الإبداء والإخفاء<sup>(٢)</sup>، وأما التطوع ففيه الرياء لأنه معروف ليس عليه، والإخفاء له أسلم، والله أعلم.

[وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فيه دليل أن من السيئات ما تُكْفَرها الصدقة، ومنها ما لا تُكْفَرُ، وقيل: إن ﴿مِن﴾ ههنا صلة، ففيه إطماع تكفير السيئات كلها بالصدقة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْفِنُ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٥]. وهو نقض على المعتزلة لأنهم لا يرون تكفير الكبائر بغير التوبة عنها، ولا التعذيب على الصغار. فإما إن كانت الآية في الكبائر فبطل قولهم: لا تُكْفَرُ بغير التوبة، أو في الصغار فيبطل قولهم: إنها مغفورة إذ وعدت بالصدقة لأنهم يخلدون صاحب الكبائر في النار، والله تعالى أطمع له تكفير السيئات كلها بالصدقة، والله الموفق.]<sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فيه وعيد وتحذير أنه ﴿يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَعْلَنُونَ﴾ [النحل: ١٩] في الصدقة، ويَحْتَمِلُ ﴿تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ من جزائكم. قال ابن عباس رضي الله عنه، في قوله: ﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> (جعل الله تعالى صدقة السر في التطوع تفضل [على]<sup>(٥)</sup> علانييتها بسبعين ضعفاً وجعل صدقة الفريضة علانييتها أفضل من سرها بخمسة وعشرين ضعفاً، وكذلك جميع<sup>(٦)</sup> الفرائض والنوافل في الأشياء كلها).

وفي بعض الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم، [أنه]<sup>(٧)</sup> قال: «صدقة السر تطفي غضب الرب» [الطبراني في الصغير ١٠١١]. «صنائع المعروف تدفع»<sup>(٨)</sup> مصارع السوء [الطبراني في الأوسط ٦٢٢٢] «صلة الرحم تزيد في العمر» [ابن عساكر ٥/ ٢١٠] وعن الحسن [أنه]<sup>(٩)</sup> قال: (الإبقاء على العمل أشد من العمل) وذلك إن العبد ليعمل العمل سراً، فيكتب<sup>(١٠)</sup> له عمل السر، فلا يزال به الشيطان حتى ينسخ من عمل السر إلى عمل العلانية، ثم لا يزال به الشيطان حتى يحب أن يُحَمَّدَ حتى يكتب له من عمل العلانية في الرياء.

(١) في طع: التطوع. (٢) من طع، في الأصل وم: الإظهار. (٣) من طع، أدرجت في الأصل وم بعد: العلانية في الرياء. (٤) أدرجت تمة الآية في طع بدل هذه الكلمة. (٥) من طع. (٦) من طع وم، في الأصل: جمع. (٧) من طع. (٨) في طع: تنفي. (٩) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث. (١١) في النسخ الثلاث: فكتب.

## الآية: ٢٧٢

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ أخبر أنه ليس عليه هدايتهم، وعليه البيان والتبليغ، فدل أن هناك فضل هدى لا يملك هو ذلك، وهو التوفيق على الهدى والتحقيق له.

وهذا يراد على المعتزلة، ويكذبهم: أن كل الهدى البيان. / ٥٠ - أ/ ولو كان كل الهدى بياناً لكان رسول الله ﷺ يملك ذلك؛ إذ عليه البيان، فدل أنه لا يملك الهدى المراد في الآية، فهو على ما ذكرناه من التوفيق.

ويحتمل قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ أي حساب ترك اختيائهم كقولهم: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] و: ﴿فَمَا عَلَيْكَ أَلْبَلُغُ﴾ [آل عمران: ٢٠ و...].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾؛ «مِنْ خَيْرٍ» أي مال<sup>(١)</sup> ﴿لَأَنفُسِكُمْ﴾ يعني فلأنفسكم الثواب. قيل: قوله<sup>(٢)</sup>: ﴿لَأَنفُسِكُمْ﴾ يعني منفعتكم لكم.

وفي قوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾ دلالة على أنهم كانوا يتخرجون بالتصدق على أربابهم من الكفار خشية ما يقع من التعاون على ما اعتدوا من الدين؛ إذ المكاسب لكل أهل دين إنما يقع من العقلاء مكان ما يُنفقون به لأجل الدين. نبين، جل، وعلا، أن ذلك يقع لكم ولأنفسكم وتكفير ما ارتكبتم.

ثم في الآية دلالة جواز الصدقة على الكفار ودليل جواز دفع الكفارات إليهم بقوله<sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾ فهو دليل لأصحابنا لأنه جعل هذه الصدقة مكفرة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ يعني يوفّر عليكم ثواب صدقاتكم، وإن كان التصديق على الكفرة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تظَلُمُونَ﴾ في جزمان الثواب والجزاء.

## الآية: ٢٧٣

وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ قيل [لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ] أي<sup>(٤)</sup>: «مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ»، يعني حبسوا بالفقر عن الجهاد. وهو<sup>(٥)</sup> كقوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ [التوبة: ٩١]، والعرب تستعمل حروف الخفض بعضها في [موضع]<sup>(٦)</sup> بعض. ويحتمل قوله: تعالى ﴿أُحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي حبسوا أنفسهم في طاعة الله، لا يجدون ما يتجرون ولا ما يحترفون ولا ما يكتسبون.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ مَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ للتجارة.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْعَافًا﴾ يحتمل وجهين: يحتمل<sup>(٧)</sup> لا يظهرُونَ السؤال، أي لا يسألون كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُكَ نَفَقَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣] أي لا يشفع لهم، ويحتمل: فإن كان على السؤال فإنهم إذا سألوا لم يلجفوا؛ دليله قوله ﷺ: «مَنْ فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَاباً مِنَ الْمَسْأَلَةِ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَاباً مِنَ الْفَقْرِ» [البيهقي في شعب الإيمان ٣٥٢٦] وما<sup>(٨)</sup> ذكر في الخبر: «مَنْ اسْتَعْنَى أَغْنَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ اسْتَعْفَ أَغْنَاهُ اللَّهُ» [النسائي ٩٨/٥] وإن<sup>(٩)</sup> كان على التعريض ففيه إباحة التعريض بين يدي أهل الجود والسخاء.

وقوله: تعالى: ﴿تَمَرِفُهُمْ بَيْسَهُمْ﴾؛ [قيل: ﴿بَيْسَهُمْ﴾ يعني التجشع]<sup>(١٠)</sup> وقيل: ﴿بَيْسَهُمْ﴾ بسماء الفقر [عليهم]<sup>(١١)</sup> ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْعَافًا﴾ وقيل: ﴿تَمَرِفُهُمْ بَيْسَهُمْ﴾ أي بتحملهم ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْعَافًا﴾ أي إلحاحاً ولا غير إلحاح.

## الآية: ٢٧٤

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْأَثَارِ﴾ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ قيل: هي النفقة على الخيل المحبسة للجهاد؛ ينفقون ليلاً ونهاراً سرّاً وعلانية لا رياء فيها، ولا إضمار، وعن عليّ وأبي أمامة

(١) في م: أعمال. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع، في الأصل م: يقول. (٤) من طع. (٥) من طع، في الأصل وم: و. (٦) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٧) من طع، في الأصل وم: أي. (٨) في النسخ الثلاث: ثم. (٩) في طع: أو إن. (١٠) في الأصل وم: سماء التجشع وقيل، في طع: قيل ﴿بَيْسَهُمْ﴾ يعني التجشع، والتجشع: التحرص. انظر (اللسان). (١١) من طع.



[الباهلي<sup>(١)</sup>]: (هي النفقة على الخيل في سبيل الله) وعن ابن عباس رضي الله عنه، [أنه قال: (هي)<sup>(٢)</sup> في علف الخيل والنفقة عليها]<sup>(٣)</sup>، وقيل: نزلت [هذه الآية]<sup>(٤)</sup> في نفقة عبد الرحمن بن عوف في جيش العسرة، وقيل: نزلت في علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، أنه لم يكن<sup>(٥)</sup> يملك من المال غير أربعة دراهم، ويتصدق بدرهم ليلاً، وبدرهم نهاراً، وبدرهم سراً<sup>(٦)</sup>، وبدرهم علانية، فقال رسول الله ﷺ: «ما الذي حملك على هذا؟» قال: «حملني أن أستوجب على الله الذي وعدني» [النسائي ٨/ ٢٤٠]، فنزلت فيه هذه الآية، وقيل: نزلت في ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري، فلا ندر في من نزلت، وليس لنا إلى معرفة المنزل بشأنه حاجة سوى أنه وصفهم بالجود والسخاء، ونفقتهم على الناس ليلاً سراً وعلانية، لا رياء فيها، ولا من، ولا أدى.

وفيه نفي الرياء عن نفقتهم، لأن من عود نفسه الفعل في جميع الأوقات لم يراء.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا حَوْلَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَرْجُوتُ﴾ لأن نعيم الدنيا مشوب<sup>(٧)</sup> بالحزن والخوف، لذلك كان ما ذكرنا، والله أعلم.

### الآية ٢٧٥

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ قال بعضهم: ليس على حقيقة الأكل، ولكنه كان على الأخذ كقولہ تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]؛ فإذا كان هذا على الأخذ فقولہ تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ هو على التمثيل ليس على التحقيق، وقال الآخر: هو على نفس الأكل، وما ذكر من العقوبة لما أكلوا من الربا، لا يقومون يوم القيامة إلا كما يقوم المجنون المُنْحَنُ<sup>(٨)</sup>، وقال غيرهم: ذلك لاستحلالهم الربا، وتخطيئتهم<sup>(٩)</sup> الله، جلّ وعلا، في الحكم في تحريمه<sup>(١٠)</sup> الربا بقولهم: ﴿ذَلِكَ يَأْتُهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾.

ثم قوله: ﴿ذَلِكَ يَأْتُهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ فيه دليل جواز القياس في العقل لأنه لو لم يكن في العقل جواز<sup>(١١)</sup> لم يكن لقولهم: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ معنى، لكنهم لم يعرفوا معنى المماثلة.

ثم المماثلة على الوجهين: مماثلة أسباب ومماثلة أحوال. فالمماثلة التي هي مماثلة أحوال، هي ابتداء محنة في الفعل، لا يقاس على غيره نحو أن يقال: اقتد، أو أن يقال: قم، لا يقاس القيام على القعود، ولا القعود على القيام، إنما هو محنة لا يلزم غير المخاطب به. وأما مماثلة الأسباب فهي [سبب]<sup>(١٢)</sup> مماثلة الأحوال نحو أن يقال: جرّم السكر في الخمر، وحيث ما وجد السكر يحرم، لأنه يجني على العقل، فكل شيء يجني عليه فهو محرّم التناول منه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾؛ يقولون: لما جاز أن يباع ثوب<sup>(١٣)</sup> يساوي عشرة بأخذ عشرة، كيف لا جاز أن تباع عشرة بأخذ عشرة؟ وقيل: كان الرجل منهم إذا حلّ ماله على صاحبه طلبه، فيقول المطلوب للطالب: زدني في الأجل، وأزيدك على مالك، فيفضلان على ذلك، وتعملان به، فإذا قيل لهما<sup>(١٤)</sup>: هذا ربا، قالوا<sup>(١٥)</sup>: هما سواء الزيادة في البيع أو الزيادة عند حلّ البيع، فأكدبهم الله تعالى في ذلك، [وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ أي ليس هكذا البيع كالربا]<sup>(١٦)</sup>، ويحتجّل: فيه ابتداء حرمة أن حلّ ما هو بيع لا ما هو ربا.

ثم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾؛ فلقاتل أن يقول: إنما يحرم منه قدر الربا، وأما العقد فإنه يجوز لما ليس فيه ربا. لكن الأصل عندنا فيه أن الدرهم الزائد بأخذ [من]<sup>(١٧)</sup> كل درهم من العشرة قسطاً منه وجزءاً من أجزاء كل درهم منه، فلا سبيل إلى إمضاء العقد لأخذ أجزاء [من]<sup>(١٨)</sup> كل درهم من الذي فيه العقد، وهو ربا.

وفيه وجه آخر؛ وهو أنه ختم الكلام على<sup>(١٩)</sup> قوله: ﴿وَلَا تَبْشُرُوا فَلَئَكُمْ رُءُوسُ أَعْمَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ولا يزداد رأس المال في العقد قد مضى. ثم معرفة الربا من غير الربا ما ليس بإرادة بدّل.

(١) من طع. (٢) في طع: عنه أنه قال هي، في م: عنهما قال. (٣) من طع وم، في الأصل: عليها. (٤) من طع. (٥) ساقطة من طع. (٦) من طع. (٧) في النسخ الثلاث: مشوبة. (٨) في طع: المنحني. (٩) في النسخ الثلاث: وتخييطهم. (١٠) في النسخ الثلاث: تحريمهم. (١١) من طع، ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) في النسخ الثلاث: ثوبا. (١٤) من طع، في الأصل وم: لهم. (١٥) من طع، في الأصل وم: قالوا. (١٦) من طع، في الأصل وم، وقال: ليس هكذا. (١٧) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٨) في طع: عله. (١٩) من طع وم، ساقطة من الأصل.



وقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الزَّيْتِ﴾ وقوله ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [الآية: ٢٧٩] فيهما<sup>(١)</sup> دلالة أن ما جرت بين أهل الإسلام وأهل الحرب من المداينات والمقايضات، ثم أسلموا، تُرُدُّ، وما أخذوا قهراً لا يردون؛ وذلك أن الربا الذي قبضوا لئلا يُردَّ فلم يؤمر برده. فعلى ذلك ما أخذوا قهراً أخذوا لئلا يُردَّ لم يجب رده، وأما رأس المال<sup>(٢)</sup> فإنما أخذوا للرد. فعلى ذلك ما أخذ بعضهم من بعض ديناً أو قرضاً يجب رده؛ ففيه دليل لقول أصحابنا، رحمهم الله تعالى: على ما ذكرنا، والله أعلم.

**الآية ٢٧٩** وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَقْتُلُوا فَأَذِّنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]<sup>(٣)</sup>: (فَمَنْ كَانَ مُقِيمًا عَلَى الرِّبَا مُسْتَحْلًا لَهُ، لَا يَنْزِعُ عَنْهُ فَحَقٌّ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَبِيهَ، فَإِنْ قَاتَبَ، وَإِذَا تَزَعَّ عَنْهُ، وَإِلَّا ضَرَبَ عُنُقَهُ). وقوله تعالى: ﴿فَأَذِّنُوا﴾ فيه لغتان<sup>(٤)</sup> بالقطع والوصل؛ فمن قرأ بالقطع فهو على الأمر بالإعلام لمُستَحْلِيهِ، أنه يصير حرباً له بالاستحلال، ومن قرأ بالوصل فهو على العلم كأنه قال للمؤمنين: إنه حرب لنا. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَقْلِبُونَ وَلَا تَقْلِبُونَ﴾؛ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ أي<sup>(٦)</sup> قَتَرُونَ ﴿وَلَا تَقْلِبُونَ﴾ فَتَقْصُونَ. وقادته، رضي الله عنه، يقول: (بطل الرِّبَا، وبقيت رؤوس الأموال).

**الآية ٢٨٠** وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُنُقٍ فَنُظْرَةٌ إِلَيْكَ مَبْرُورَةً﴾؛ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه قال]: ﴿إِلَيْكَ مَبْرُورَةً﴾<sup>(٧)</sup> هو المطلوب، وهو في الرِّبَا. وفيه جواز الثَّقَلِ في البيع الفاسد؛ لأنه جعل لأرباب الأموال النظرة إلى ميسرة من عليه المال؛ فلو كان له حق أخذه حينما وجده بعد ما تناسخت الأيدي أو كان له حق تضمين من هو أغنى لم يكن لإنظار المغير إلى وقت الميسرة معنى، ولكن يحتاج تضمين أيسرهم وأغناهم إذا كان يقدر، فله خصومته. وإذا كان شرط سقطت الخصومة كما تقول في الذي يكفل عن مغير أو عمن أجل. ثم النظرة بالإختيار ممن له الحق لا أنه يكون هكذا شاء هو أو أبي؛ دليله قوله، رضي الله عنه، «إلصاحب الحق اليد واللسان» [ابن عدي في الكامل ٥٣٤/٧] أما اللسان فيتقاضاه، وأما اليد فيلزمه بها، ويحبسه، ولكنه إذا أجل على نفسه حق اللسان واليد إلى أن يمضي ذلك الوقت، ثبت له حق اللسان واليد، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يعني برؤوس الأموال إذا ظهر إعساره. وعن الضحاك رضي الله عنه [أنه] قال في قوله: ﴿وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾: أخذ رأس المال حسن، وتركه أحسن، وإنما الصدقة على المغير، فأما الميسر فلا. وفيه جواز صدقة الدين وهبته ممن عليه دين، وهو الأخير له إذا ظهر إعساره وفقره، والله أعلم.

**الآية ٢٨١** وقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ تُنْفَخُ فِيهِ إِلَى اللَّهِ [ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾<sup>(٨)</sup>؛ قال عامة أهل التأويل: إن هذه الآية آخر ما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنه فإن كان ما ذكروا فهو، والله أعلم، أنه صلى الله عليه وسلم رغبهم في ذكر ذلك اليوم لما في ترك ذكره طول الأمل، وطول [الأمل]<sup>(٩)</sup> يورث الجرح، والجرح يورث البخل، ويشغلهم<sup>(١٠)</sup> عن إقامة العبادات والطاعات. فإذا كان كذلك فاحق [ما نختم به القرآن هذا النداء لئلا]<sup>(١١)</sup> يتركوا ذكر ذلك اليوم، فيسقطوا عن منزله والجزاء، والله أعلم.

(١) في النسخ الثلاث: فيه. (٢) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (٤) من طع. (٥) قرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم: فأذنوا مفتوحة الهمزة والذال المكسورة وقرأ الباقون ﴿فَأَذِّنُوا﴾ ساكنة الهمزة، انظر (حجة القراءات) ص (١٤٨). (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) ساقطة من طع. (٨) في النسخ الثلاث: ﴿إِلَيْكَ مَبْرُورَةً﴾ قال (٩) من طع. (١٠) من طع. (١١) من طع. (١٢) في النسخ الثلاث: ويشغله. (١٣) في النسخ الثلاث: أن ما يختم القرآن هذا البلا.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: ويصير كأنه قال: اتقوا وعيده تعالى في جميع ما يبعدكم وما الزمكم من الحق.

### الآية ٢٨٢

وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ﴾ فيه دليل جواز السلم من قوله: ﴿إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ﴾ لأن المداينة هو فعل اثنين، وهو السلم نفسه لأنه دين من الجانبين جميعاً. وعلى ذلك روي عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه قال: (اشهدوا<sup>(١)</sup>) أن السلم المضمون مما أجازة الله تعالى في كتابه الكريم) ثم تلا هذه الآية.

فأما الخبر الذي جاء أنه نهى عن [الدين بالدين]<sup>(٢)</sup> فإن ذلك على قوت القبض فيه؛ دليله جواز ما كان ديناً بدين إذا قبض أحد الجانبين. وقال آخرون: ﴿إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ﴾ هو بيع كل دين إلى أجل مسمى، فهو يسمى التدائن كما يسمى البائع والمشتري المتبايعين<sup>(٣)</sup> لأن كل واحد منهما بائع في وجه [ومشتري في وجه]<sup>(٤)</sup>. فعلى ذلك المداينة والتدائن، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَكُمْ يُكَفِّرُ﴾؛ فالعرف في الإسلام عند الناس ألا يخلى عن الأجل، فصار الأجل بالعرف شرطاً في جواز السلم، وإن لم يؤجل؛ لأن الرجل لا يسلم السلف ليؤديه حالة الإسلام؛ لأن الحاجة هي التي تحمله على الإسلام؛ فهو إنما يتسلف ليؤديه في وقت ثانٍ لأنه لو كان عنده حاضراً لا يحتاج إلى غيره، ولكنه يبيعه، فيصل إلى حاجته، ولا يتحمل المؤنة العظيمة، فصار في العرف كأنه بأجل يتسلف<sup>(٥)</sup> لتترك بيان الأجل، والله أعلم. وعلى ذلك [روى] عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «مَنْ اسْلَفَ فَلَيْسَ لَهُ كَيْلٌ مَعْلُومٌ وَوَزَنٌ مَعْلُومٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» [البخاري: ٢٢٤٠].

ثم أمر ﷺ، بالكتابة في التدائن بقوله: ﴿فَاكْتُبُوا﴾، وذلك، والله أعلم لأنه وصل إلى حاجته بقبض رأس المال، والآخر لم يصل، فعمل ذلك يحمله على إنكار الحق والجحود، فأمر ﷺ بالكتابة اختياراً عن الإنكار وجحود الحق له؛ لأنه إذا تذكر أنه كتب، وأشهد عليه، يرتدع عن الإنكار والجحود. فهو كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] لأنه إذا ذكر أنه يقتل ارتدع عن قتل غيره، وكذلك ٥١ - / إذا ذكر أنه مكتوب عليه يمتنع عن الإنكار والجحود لما يخاف ظهور كذبه وفضيحه على الناس، والله أعلم.

ولا كذلك مع العين بالعين لأن كل واحد منهما لا يصل إلى حاجته إلا بما يصل إليه الآخر، فليس هنالك للإنكار معنى، لذلك لم يؤمر بالكتابة في بيع الأعيان، وأمر في المداينات، والله أعلم.

ويحتمل الأمر بالكتابة في التدائن وجهاً<sup>(٦)</sup> آخر، وهو أنه يجوز أن ينسى، فينكر ذلك، أو ينسى بعضه ويذكر بعضاً<sup>(٧)</sup>، فأمر الله تعالى بالكتابة لتلا بطل حق الآخر بترك الكتابة، ولا كذلك بيع العين لذلك افترقا، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: والنسيان يعقب التنازع، والمنازعة توجب التخالف، وفيه الفساد، فأمر بالكتابة لدفع ذلك وللوفاء بالحق ودفع الخصومات، والله أعلم.

ولا يحتمل إلا<sup>(٨)</sup> يفرض الكتابة، وأكثر ما فيه أن يحفظ الحق، ولمن له تركه، كذلك ألا يقبضه مع ما ليست في عقد أو نسخ، فيكلم بوجوب واختيار، إنما هي للحق، فله فعل ذلك، والله أعلم.

ثم اختلف في الكتابة: قال بعضهم: هي واجبة لازمة، واستدلوا على وجوبها بقوله تعالى:

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ أخبر برفع الجناح في التجارة الحاضرة،

فلو كانت في المداينة [غير واجبة] لم يكن لرفع الجناح فيها معنى، فدل أنها لازمة في المداينة<sup>(٩)</sup> حين رفع الجناح منها.

وأما عندنا فهي ليست بواجبة لأنه قال ﷺ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقُومَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ثم أمر، فقال<sup>(١٠)</sup>: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ عَنْتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ ذكر الرهن بدلاً عن الكتابة، ثم ذكر ترك

(١) في طع: أشهد. (٢) في الأصل وم: الدين، في طع: الدين بدين. (٣) في النسخ الثلاث: المتبايعان. (٤) من طع. (٥) في النسخ الثلاث: يفسد. (٦) من طع. (٧) في النسخ الثلاث: وجه. (٨) في النسخ الثلاث: بعض. (٩) في النسخ الثلاث: أن. (١٠) من طع وم: ساقطة من الأصل. (١١) في النسخ الثلاث: قال.

الرهن بالإيمان. فإذا كان له ترك الإزتهان بالإيمان، وهو بدل الكتابة، فعلى ذلك له ترك الكتابة بالإيمان إن كان أصله مفروضاً لم يحتل ترك بدله بالإيمان. فإذا ذلك له دل أنه ليس بمفروض ولا لازم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كِتَابًا بِالْعَدْلِ﴾ فهذا لأن الكاتب مأمون عليه، فيؤذي حق ما اتهم فيه، لا يزيد على ما أملي عليه بالنصيحة وأداء الأمانة. وهكذا الواجب على كل مُحَكَّم<sup>(١)</sup> بين اثنين أن يحكم بالعدل والنصيحة وأداء الأمانة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَعْتَابَ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَعْلَمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] وقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾؛ قال بعضهم: هذا؛ وذلك لأن<sup>(٥)</sup> الكتبة كانوا في صدر الإسلام قليلاً، فنهوا عن ترك الكتابة إذ في ذلك بطلان حقوق الناس وذهابها.

وأما اليوم فلا بأس بالإنباء عليها [من]<sup>(٦)</sup> لم يجد من يكتب له بالأجر، فلا يظل حقه.

وفيه وجه آخر، وهو أن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ [أي لا ياب الكاتب]<sup>(٧)</sup> إذا كتب أن يكتب بالعدل، أي له ترك الكتابة، ولكنه<sup>(٨)</sup> إذا كتب لا يكتب إلا بالعدل، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ وهو نقض على المعتزلة لأنهم يقولون: يكتب، وإن لم يعلمه الله، والله أخبر أنه يكتب بتعليم الله إياه، ولو كان التعليم من الله إتيان الأسباب لم يكن لقوله<sup>(٩)</sup> تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] معنى لأنه قد أعطى أسبابه. والعدل ما ذكرنا: ألا يزيد على الحق ولا ينقص منه، وأصل العدل هو وضع الشيء موضعه.

وقوله تعالى: ﴿رَأَيْتَ لِيَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ ما عليه ﴿رَأَيْتَ لِيَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ [وَلَا يَبْعَثُ]<sup>(١٠)</sup> ولا ينقص منه شيئاً؛ ففيه دلالة على أن القول قوله في قدر الحق حيث أوعده في ما يملى على الكاتب ألا ينقص من حق الطالب شيئاً.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبْلِغَ حَقَّهُ﴾ قال قائلون: هذا كله واحد: السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يبلغ، وقال آخرون: بل يختلف: السفيه: هو الصغير ﴿فَلْيُسَلِّدْ وَلْيُؤَدِّ بِالْعَدْلِ﴾، والضعيف: هو المريض الذي لا يقدر أن يبلغ، والذي لا يستطيع أن يبلغ: هو الجاهل الذي لا يعرف أن يبلغ.

ثم اختلف في الولي: قال بعضهم: الولي هو صاحب الحق، يبلغ بالعدل بين يدي من عليه الحق لئلا يزيد على ذلك شيئاً، فإن زاده، أو نقصه، أنكر عليه صاحبه، وقال آخرون: الولي هو وصي الصغير أو ذو النسب<sup>(١١)</sup> منه.

ثم المسألة في الجبر؛ قال أبو حنيفة رحمته الله: (الجبر لا يمنع عقوده) وقال محمد بن الحسن: (لا يجوز عقوده، ولكن الولي هو الذي يتولى ذلك استدلالاً بظاهر قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبْلِغَ حَقَّهُ﴾ فليُسَلِّدْ وَلْيُؤَدِّ بِالْعَدْلِ) وإنما جعل الإملاء إلى الولي لا إليه، ولو كان يجوز إملاؤه لكان لا معنى لجعل ذلك إلى غيره، دل أنه لا يجوز.

وأما أبو حنيفة رحمته الله فإنه ذهب إلى أنه يجوز بقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ أجاز تداينته، فدل أن الجبر لا يمنع العقد عليه ولا تداينته، ولأن السفيه لم يستفيد الإذن من السلطان إنما استفادة عن الله تعالى، ولا يجوز جبر من لم يستفيد الإذن<sup>(١٢)</sup> منه.

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِبَايَكُمُ﴾ لم يجعل الإشهاد شرطاً في جواز البيع، ولكنه معطوف على قوله ﴿فَاصْكُتُوا﴾؛ أمر رحمته الله بالإشهاد في البيع والتدائين للمعنى الذي ذكرنا: أن ترك الإشهاد والكتابة يحمله على الإنكار

(١) من طع وم، في الأصل: يحكم. (٢) في النسخ الثلاث: كقوله. (٣) في النسخ الثلاث: وكقوله. (٤) في النسخ الثلاث: وكقوله. (٥) في النسخ الثلاث: أن. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) من طع. (٨) الواو ساقطة من الأصل وم. (٩) من طع، في الأصل وم: كقوله. (١٠) من طع. (١١) من طع، في الأصل وم: النسب. (١٢) في طع وم: الإذن.

وجحود الحق، فإذا كان هنالك شهودٌ وكتابٌ يمتنع عن الإنكارِ لخوف<sup>(١)</sup> ظهورِ الكذب، ولم يصِرْ شرطاً فيه جوازُ التداينِ لأنَّ الإشهادَ إنما ذُكِرَ بعدَ المداينةِ والمبايعةِ، وكذلك الكتابةُ، فهر لِمَا ذُكِرْنَا: أَنَّ الإنسانَ مِنْ طَبِيعِهِ النِّسيانُ والسَّهْوُ، فأمرٌ بالإشهادِ والكتابةِ لئلا يَنْسَى، أو يَحْمِلَهُ تركُ الإشهادِ والكتابةِ على الإنكارِ.

وأما الأمرُ بالإشهادِ في النكاحِ ففي عقدِ النكاحِ نفسه؛ دليلاً قوله ﷺ<sup>(٢)</sup>: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهَادَةٍ» [نصب الراية ٣/ ١٦٧] لذلك صارَ شرطاً في عقدِ النكاحِ، ولم يصِرْ شرطاً في المبايعةِ. ووجهُ آخر [وهو]<sup>(٣)</sup> أَنَّ الشهادةَ في النكاحِ تدفعُ تَهْمَةَ الزَّنى عنهما، وقد يحوجُّ إليهِ في أوَّلِ أحوالِهِ، والحاجةُ إلى الشهادةِ في البيعِ إلى ما يتعقَّبُ فيه مِنْ تَوَقُّعِ وقوعِ التنازعِ؛ إذ لَهُ بذلُ ملكِهِ للآخرِ مِنْ غيرِ عقدٍ بيعٍ، وليسَ لها بذلُ فرجها لَهُ مِنْ غيرِ عقدِ النكاحِ. لذلك صارَ الإشهادُ شرطاً في عقدِ<sup>(٤)</sup> النكاحِ، ولم يكنْ شرطاً في البيعِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ في الآية دلالةٌ [على أَنَّ]<sup>(٥)</sup> مَنْ قَضَى بالشاهدِ واليمينِ قَضَى بخلافِ ظاهرِ الكتابِ، وهو أيضاً خلافُ السنة؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا﴾ ليسَ هو الإشهادُ، إنما هو الإحضارُ للشهادة؛ إذ العجزُ لا يقعُ في الإشهادِ إنما يقعُ عندَ الإستهضارِ، ولو كانَ يَمِينُهُ غَنِيَّةً لم يأمرِ المرأتينِ هتَكَ سترِهِما، ولأنَّ الآيةَ ذُكِرَتْ حقُّ القضاءِ في المبايعةِ الواقعيةِ، والأحكامُ إلى سبيلها لزومُ الفصلِ بالقضاءِ بينَ أربابِها. فَمَنْ فصلَ القضاءِ [بالقضاءِ]<sup>(٦)</sup> بالشاهدِ واليمينِ جعلَ على خلافِ ما جعلَهُ مَنْ لَهُ نَصَبُ الشرائعِ والحججِ، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَتْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦].

وأما مخالفةُ السنةِ فقوله ﷺ «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» [الترمذي ١٣٤١] فإذا أتى بشاهدٍ واحدٍ لم يخرجِ الآخرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُدَّعَى عَلَيْهِ؛ فإذا كانَ كذلك، وقد جعلَ النبي ﷺ حُجَّةَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اليمينَ، ولم يجعلِ اليمينَ حُجَّةَ الْمُدَّعِيِ، فلذلك<sup>(٧)</sup> قلنا: إِنَّهُ المخالفُ لظاهرِ<sup>(٨)</sup> الكتابِ والسنةِ، ولأنَّ الله تعالى جعلَ المرأتينِ ٥١ - ب/ في حالِ الضرورةِ، وهو حالُ عدمِ الرجلِ. فلو كانَ يجوزُ القضاءُ بالشاهدِ واليمينِ لم يُحتَجَّ إلى أنْ يَكْلَفَ النساءُ مِنَ الخروجِ إلى أبوابِ القضاءِ والسلطينِ لأداءِ الشهادةِ، وفي ذلك هتَكَ السَّترِ عليهنَّ وكشفُ عورتِهِنَّ وتَكْلُفُ القضاءِ فضلُ التَّفَحُّصِ في حالِهِنَّ ومعرفةِهنَّ، لذلك بطلَ القضاءُ بالشاهدِ واليمينِ، والله أعلم.

فإن قيلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ قَضَى بِهِ، قيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُزَوَّ أَنْهُ فِي مَا قَضَى: فِي الْأَمْوَالِ؟ فلو<sup>(٩)</sup> ثَبَتَ أَنَّهُ فِي مَا قَضَى لَكُنَّا نَقْضِي بِهِ.

ثم قالَ الصحابةُ، رضوانُ اللهِ تعالى عليهم أجمعين: إِنَّهُ قَضَى بالشاهدِ واليمينِ فِي الْأَمَانِ.

ونحنُ نقضي بعضَ أحكامِ الْأَمَانِ بالشاهدِ الواحدِ إذا كانَ عَدْلًا، واليمينُ بَابٌ مَا يُحْتَاطُ فِيهِ إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ أَمَنَهُ لَمْ يُقْبَلْ، وَلَكِنْ يُسْتَرْقَى. وَأَمَّا الْأَمْوَالُ فَإِنَّ الْإِخْتِيَاظَ فِي ذَلِكَ تَرْكُ الْقَضَاءِ إِلَى أَنْ تَقُومَ الْحُجَّةُ الَّتِي تُزِيلُهُ الشُّبْهَةُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وبالله التوفيقُ.

وأما شهادةُ النساءِ فإنها جائزةٌ فِي الْأَمْوَالِ وَفِي غَيْرِ الْأَمْوَالِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ خَاصَّةً فَإِنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ. أما جوازُها فِي غَيْرِ الْحُدُودِ [فمقبولٌ]<sup>(١٠)</sup> لأنَّ الله تعالى ذَكَرَ التَّدايُنَ، وَذَكَرَ فِي التَّدايُنِ الْأَجَلَ، وَالْأَجَلَ لَيْسَ بِعَالٍ. ثم أجازَ شَهِادَتَيْنِ فِي التَّدايُنِ وَفِي الْأَجْلِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ بِعَالٍ. دَلَّ ذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ جَوَازِ شَهِادَتَيْنِ لَيْسَ هُوَ الْمَالِيَةُ نَفْسُهَا، وَأَجِيزَتْ شَهِادَتُهُنَّ فِي الْمَالِيَةِ وَفِيهِ، وَهُوَ الْأَجَلُ. فَظَهَرَتْ أَنَّ عِلَّتَهَا لَيْسَتْ مَالِيَّةً.

وأما بطلانُ شَهِادَتِهِنَّ فِي الْحُدُودِ فَلِأَنَّ شَهِادَتَهُنَّ إِنَّمَا أُجِيزَتْ بِحُكْمِ الْبَدْلِ عَنْ شَهِادَةِ الرِّجَالِ، وَالْأَبْدَالُ فِي

(١) من طع، في الأصل و م: ولخوف. (٢) من طع. (٣) من طع. (٤) في النسخ الثلاث: جواز. (٥) في طع و م: أن، ساقطة من الأصل. (٦) من طع. (٧) من م، في الأصل و طع: فذلك. (٨) من طع و م، في الأصل: الظاهر. (٩) في النسخ الثلاث: فإن. (١٠) ساقطة من النسخ الثلاث.

الحدود غير مقبولة نحو الوكالات والكفالات. فعلى ذلك شهادتهم لما كانت، جوازها بحكم البديل، لم تقبل، ولأنهم جعلوا على السهر والغفلة ونقصان العقل والدين لقوله ﴿بَلَّغْ﴾<sup>(١)</sup>: «إنهم ناقصات عقل ودين» [البخاري ٣٠٤]، فإذا كان ذلك<sup>(٢)</sup> كذلك أوردت ذلك شبهة في الحدود، والحدود مما فيه الدُّرء، لذلك لم تقبل، والله أعلم، ولأن شهادتهم إنما ذكرت في ما يتنقى به الإعلام والإعلان لا الأسرار. فعلى ذلك تقبل شهادتهم في ما يتنقى ذلك المعنى. وأما الحدود وما يلزم [بها] فإنما يتنقى<sup>(٣)</sup> [إلاسراراً والمستر] لذلك قلنا إن شهادتهم تجوز في النكاح والطلاق والعناقي؛ لأن النكاح يتنقى فيه الإعلان على ما جاء: «أغلنوا النكاح» [البيهقي في الكبرى ٢٨٨/٧] لذلك قبلت، والله أعلم.

ومعنى آخر أن الخصم أجاز شهادة النساء بالانفراد في كل شيء ما خلا الحدود والقصاص، لذلك قبل بالرجال؛ ولأن شهادة النساء أجزيت في الأصل توسيعاً، فلا يجوز أن يرَدَّ في ما يتوسَّع، وتقبل في ما يضيق. وأمر النكاح والطلاق في الشهادة أوسع، فهو أحق أن يقبل.

وقوله تعالى: ﴿رَأْسُ شَهَادَةٍ شَهِدْتَنِي مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾؛ فإن قيل<sup>(٤)</sup>: كيف جاء استيهاؤ المرأتين عند وجود الرجلين، والله أمر باستحضار الرجلين عند الحاكم للشهادة، لا أمر بالإشهاد عليهما؟ قيل لوجهين: أحدهما: لقوله<sup>(٥)</sup> ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ أي لا تكلف النساء حضور أبواب القضاة ومجلسهم لأداء الشهادة إلا عند العجز عن وجود الرجال لما في ذلك هتك أستارهن وكشف عورتهم، والله أعلم.

والثاني: إن الله تعالى ذكر امرأتين، وأقامهما مقام رجل فائت، والرجل الذي قامت امرأتان مقامه هو فائت أبداً، فهو غير موجود؛ إذ له أن يشهد عدداً على ذلك الحق، لذلك جازت شهادتهم، وإن كان<sup>(٦)</sup> هناك رجلان، والله أعلم.

فإن قيل: ما الحكمة في ذكر رجلين دون ذكر العدد أو ذكر واحد؟ قيل: لوجوه:

أحدها: ذكر على قدر الأشياء ومراتبها عند الناس؛ إذا كان أمراً عظيماً فظلياً لا تقبل فيه إلا شهادة عدد نحو الزنى كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَوْ يَأْتُوا بَأْرَئَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ الآية<sup>(٧)</sup> [النور: ٤]، وإذا كان خسيساً سهلاً عند الناس قبل قول الفرد حراً كان أو عبداً من نحو الاستئذان للدخول على آخر ونحوه، ثم الأموال وغيرها هي المتوسطة المترددة من هذين الحالين، فقبل الوسط من الشهادة، ولم يقبل دونها، والله أعلم.

وجه آخر: قيل: إنه ذكر ذلك عبارة لا للمعنى<sup>(٨)</sup> المودع فيه، ولكن سماعاً، فهو على ما ذكر لا يطلب معناه.

والثالث: أن الواحد لم تقبل شهادته في الحقوقي بالانفراد لأنه يتنقى بها؛ لأنه من صدق في قوله يتلذذ بتصديقهم إياه. فعلى ذلك لم يقبل قول المدعي في دعوته، وإن كان عدلاً، لما ينتفع بالتصديق وقبول قوله فيه. فإذا كانا اثنين صار تلذذ كل واحد منهما لصاحبه، فحصلت الشهادة خالصة صافية، فقبلت، والله أعلم.

والرابع: أن الإنسان مطبوع على السهر والغفلة، فإذا كان فرداً يخاف عليه النسيان، فأمر بضم آخر إليه ليذكر كل واحد منهما صاحبه إذا نسيه. وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَعْلَمَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ بِمَا أَفْرَأَتْهُمَا الْآخَرَى﴾ لما ذكرت<sup>(٩)</sup> أنهم جعلوا، وطبع على فضل السهر والغفلة، أمر بضم غيرها إليها إذا سهت<sup>(١٠)</sup>، وغفلت عنها.

ثم اختلف في قوله: ﴿شَهِدْتَنِي مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ قال أصحابنا، رحمهم الله تعالى: يرجع الخطاب إلى الأحرار خاصة دون العبيد والكفرة أما الكفرة فلأن الخطاب في الإيتداء للمؤمنين بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الذِّكْرُ مَأْمُورًا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ الآية، فخرج

(١) من طع. (٢) ساقطة من طع. (٣) في الأصل و م: بها، في طع: ذلك إنما يتنقى في ذلك. (٤) في النسخ الثلاث: قال. (٥) في النسخ الثلاث: لذلك قال. (٦) في الأصل و م: كانت، في طع: كانا. (٧) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٨) في النسخ الثلاث: المعنى. (٩) كان ذلك في شرح قوله ﴿بَلَّغْ﴾ «إنهم ناقصات عقل ودين» [البخاري: ٣٠٤]. (١٠) من طع و م، في الأصل: سهت.

الكفار من خطاب الآية، لذلك لم تُقبل شهادتهم على أهل الإسلام. وأما العبيد فلم يدخلوا تحت هذا الخطاب لرجوع:

أحدها: ما ذكرنا أن ظاهر الخطاب للأحرار دون العبيد لما لا يملكون هم التدين والتبائع. فعلى ذلك خطاب الشهادة. فإن قيل: ليس العبيد يملكون التبائع والتدين؟ [قيل: يملكون بالإذن والتولية، لا يملكون بأنفسهم، وذلك]<sup>(١)</sup> القدر من التدين<sup>(٢)</sup> وغيره يملك الكفار، ثم لم يجب قبول شهادتهم، ولا دخلوا تحت ذلك الخطاب، فذلك العبيد.

والثاني: ما قاله ﷺ: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾، ثم لا يملك العبيد الإجابة لكل ما دُعوا لحق السادات. فعلى ذلك ليس عليهم الإجابة في الشهادة لحق السادات، والله أعلم.

والثالث: أن الله تعالى قسم الشهادة قسم الميراث بقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآَتْرَأَكَانِ﴾ وقال في الميراث: ﴿لِلَّذِكْرِ يَمْثِلُ حَظُّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، ثم لا حظ للعبيد في الميراث. فعلى ذلك لا حظ لهم في الشهادة.

والرابع: أن الولايات تجري مجرى الشهادات والتمليكات، ثم لا ولاية<sup>(٣)</sup> تكون للعبيد على غيره ولا تملك. فعلى ذلك الشهادة إذ فيها ولاية وتمليك الحاكم الحكم، والله أعلم. وعلى ذلك بطلت شهادة الكفار على أهل الإسلام لما لا ولاية لهم عليهم.

والخامس: أن الشهود بين حاليين: بين أن يصدّقوا، فتمضي شهادتهم، وبين أن يكذبوا [فلا يضمنوا]<sup>(٤)</sup>. ولما كان العبيد إذا كذبوا لم يضمنوا، لأن ضمان الشهادة معروف، لأنه لا [بدل له]<sup>(٥)</sup> بإزائه، فمن لم يكن من أهل الضمان دل أنه ليس<sup>(٦)</sup> من أهل الشهادة. وعلى ذلك قلنا: إن النكاح يجوز بشهادة الفاسق والحدود في القذف، وإنها من أهل الشهادة فيه لأنهما من أهل الضمان، إن كانت شهادتهما/ ٥٢ - أ/ رُدَّتْ لِتَهْمَةِ الْكَذِبِ فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ. وأما العبد فليس هو من أهل الشهادة بحال للمعنى الذي وصفنا، والله أعلم.

وألا القياس يقتضي أن تجوز شهادة العبيد لأنها من حق الله؟ دليله قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾. [الطلاق: ٢] وقوله: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ مَاتُوا كَوْنًا قَوْمِينَ لِلَّهِ شَهَادَةً بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨]. فإذا كانت من حق الله تعالى، وحقوق الله تعالى لا يختلف العبيد والأحرار فيها، فيجب أن تُقبل شهادتهم. لكنها لم تُقبل للوجوه التي ذكرناها، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآَتْرَأَكَانِ﴾ إلى<sup>(٧)</sup> أن قال: ﴿تَتَذَكَّرَ إِتْدَهَمَا الْآخَرَى﴾ قد ذكرنا في ما تقدّم<sup>(٨)</sup> أنهم لما جُبلن، وطُيُنَ على فضل سهو وغفلة، ضُمَّتْ<sup>(٩)</sup> إليها أخرى لتذكرها<sup>(١٠)</sup> الشهادة إذا نسيَتْ.

وفي الآية دلالة أن الرجل إذا نسي الشهادة، ثم ذكر [فتذكر]<sup>(١١)</sup> يجوز أن يشهد، وإما أخبر بالشهادة، ولم يتذكر، لم يجز له أن يشهد لقوله: ﴿تَتَذَكَّرَ إِتْدَهَمَا الْآخَرَى﴾ إذ<sup>(١٢)</sup> لم يقل: فتخبر إحداهما الأخرى.

وقوله تعالى: ﴿يَمَن رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ فيه دلالة أن من المسلمين من لا يكون مريضاً، وكذلك فيهم من يكون عدلاً، دليله قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ نَّسْكُوا﴾ [الطلاق: ٢]، ولو<sup>(١٣)</sup> لم يكن فيهم مريضاً وغير مريض لكان يقول: وأشهدوا رجلين منكم، ولم يشترط فيه العدالة والرضا. وهو على المعتزلة لأنهم يقولون: المسلم لا يكون غير عدل ولا غير مريض، وفي الآية التي ذكرنا دلالة ما قلنا، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿يَمَن رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ دلالة أن الشهود إذا شهدوا على المدعى عليه بالحق، وكلهم مرضيئون عنده يجب أن يؤدّي إليه حقه لأننا قلنا: إن قوله: ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ أمر باستحضارهم عند الحاكم، فإذا كان كذلك فهو دليل ما قلنا، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: يملك أنفسهم فذلك. (٢) ساقطة من طع. (٣) من طع، في الأصل وم: دلالة. (٤) في النسخ الثلاث: فيضمنوا. (٥) من طع وم، في الأصل: بدله. (٦) في م: أهل الشهادة دل أنهم ليسوا، في طع: الشهادة دل أنهم ليسوا، ساقطة من الأصل. (٧) في النسخ الثلاث: أي. (٨) في شرح قوله ﷺ «أنهم ناقصات عقل ودين» [البخاري ٣٠٤]. (٩) في طع: فضمت. (١٠) في النسخ الثلاث: لتذكر. (١١) من طع. (١٢) من طع وم، في الأصل: إذا. (١٣) الواو ساقطة من الأصل وم.



وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا﴾ اختلِف فيه: قيل: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا﴾ للإشهاد، وقيل: لا يأتوا إذا ما دُعوا للأداء وهذا أشبه لأن للشهود أن يقولوا: أحضر الخصم ههنا لنشهد<sup>(١)</sup> عليه؟ فإننا لا نحضر المكان الذي هو فيه. وليس هذا القول في الأداء؛ إذ الأداء لا يكون إلا عند الحاكم، لذلك كان أولى، كقوليه تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ولا يجذ من يشهدهم، ولا يجذ من يشهد له غيرهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْكُتُبَ إِلَّا بِحَبْلٍ مُنْقَلَبٍ أَوْ كِتَابٍ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ﴾ فيه دلالة جواز السلم في الشياح لأن ما يُكأن، ويوزن، لا يُقال فيه: الصغير والكبير، ولا يُكتب صغيره وكبيره، إنما يُقال ذلك في العددي.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَفْسَدَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ يقول: أعدل عند الله ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ في الحجية.

وقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ أَن يَبْرُكُوا﴾ أقرب إلى دفع الظنون والشكوك الذي يحملكم على التناكر والتنازع الذي عاقبته الفسخ<sup>(٢)</sup>، ولهذا ما أمر الله بالكتابة والإشهاد وذكر كل صغير وكبير لئلا يقع بينهم في العاقبة تنازع وتناكر، فيحمل ذلك الحاكم على فسخ العقد بينها. وعلى ذلك نصبوا الأجل فيه شرطاً لقطع وقوع التنازع والتناكر [الذي حكمه الفسخ في العاقبة]<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ كِتَابًا﴾ الآية<sup>(٤)</sup>؛ استثنى الله التجارة الحاضرة بترك الكتابة والإشهاد والرهن وغيره، وذلك لما ذكرنا أن الديون والقروض تُنسَى، وتُستَبَّه على الناس، فلذلك أمر بالكتابة فيها والإشهاد، ولا كذلك التجارات الحاضرات. وعلى ذلك أمر ظاهر بين الناس أنهم يكتبون، ويشهدون في الديون والقروض، ولم يعلموا ذلك في التجارات الحاضرات الجارية في ما بينهم لا ارتفاع ما يخاف وقوعه في الديون والقروض وخلاتها عن ذلك، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ يقول: يبدأ بيد، أو ليس فيها إيجاب القبض على المجلس.

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ أمر الله بالإشهاد جميعاً، فالأمر بالكتابة لحفظ<sup>(٥)</sup> الحقوق، ومعها عِدَّة<sup>(٦)</sup> كل قليل وكثير فيه، والأمر بالإشهاد للأدب، والأمر بالرهن أمر بالوفاء، والرهن والكتابة والإشهاد كل ذلك يمنع صاحبه عن الإنكار والجحود، ويذكر عند النسيان والسهو عنه<sup>(٧)</sup>، وذلك كله لقطع التنازع الواقع في ما بينهما في المتعقب، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَاقِزْكَ عَلَيْهِمْ وَلَا شَهِيدٌ﴾ اختلِف فيه<sup>(٨)</sup>؛ قال بعضهم: ﴿وَلَا يُنَاقِزْكَ عَلَيْهِمْ وَلَا شَهِيدٌ﴾ لا يُسْغَل الكاتب ولا الشاهد بقول له: اكتب لي كذا، واشهد على كذا، وهو يجذ غيره، وقال آخرون: ﴿وَلَا يُنَاقِزْكَ عَلَيْهِمْ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [أي لا يضار كاتب صاحب]<sup>(٩)</sup> الحق، فيكتب ما لا يتبغى أن يكتب بالزيادة والنقصان، وكذلك الشاهد لا يزيد على الحق، ولا يُقَصِّص من الحق شيئاً، ولا يكتُم الشهادة أيضاً. فهذا أقرب، والله أعلم.

فإن قيل: إذا كان المعنى راجعاً<sup>(١٠)</sup> إلى ما ذكرت: ألا يزيد الكاتب، ولا يُنقص، ألا قال: لا يضار بالرفع<sup>(١١)</sup>؟ قيل: إنه لا يضارزه، [ولا يضارزه]<sup>(١٢)</sup> فطرح إحداهما، فإذا طرحت [الفتحة أو الكسرة]<sup>(١٣)</sup> انتقضت علامة الطرح، إذ هكذا عمل الإضمار.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (الضرار)<sup>(١٤)</sup> أن يقول الرجل للرجل، وهو عنه غني، : إن الله [قد]<sup>(١٥)</sup> أمرك ألا تأتي

(١) من طع، في الأصل: لتشهدوا، في م: لتشهدنا. (٢) من طع وم، في الأصل: النسخ. (٣) من طع، في الأصل: الذي حكمه النسخ في الآخرة، في م: حكمه النسخ في الآخرة. (٤) أدرج في طع ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ قبل هذه الكلمة. (٥) في النسخ الثلاث: لمحافظة. (٦) في النسخ الثلاث: هذه، وهي التعداد والتبيان. (٧) من طع وم، في الأصل: عند. (٨) في طع: أهل التأويل في تأويل ذلك. (٩) من طع، في الأصل وم: لا يضار كاتب وصاحب. (١٠) في النسخ الثلاث: راجع. (١١) انظر المحتسب ١٤٨/١ و ١٤٩. (١٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٣) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٤) في الأصل وم: الاضرار. (١٥) من طع.

إذا ما دُعيت، فَيُضَارُّهُ بِذَلِكَ [وهو مُكْتَرِبٌ بغيره، فنهاه الله تعالى عن ذلك، وقال: ﴿وَلَا تَقْعَلُوا فِائَةً مُسَوِّغَةً بِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، هذا يدلُّ على أنَّ التأويل هو ما ذكرنا من النهي عن الزيادة والنقصان والتحريف والكتمان؛ إذ في ذلك خروجٌ عن الأمر، والفُسُوقُ<sup>(٢)</sup> هو الخروج عن الأمر كقوله: ﴿فَسَقَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥]، وهو على المعتزلة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَقْبُوا اللَّهَ﴾ في المضارَّة من الزيادة والنقصان والكتمان.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ اللَّهُ﴾ الحكم والادب وما يجِلُّ وما لا يجِلُّ.

[وقوله تعالى]<sup>(٣)</sup>: ﴿وَاللَّهُ يَكْفِي عَنْهُ غِيظًا﴾ حرف وعيد.

**الآية ٢٨٢** وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ عَلَى سَعِيرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْتَ مَقْبُوضَةً﴾ قد ذكرنا في ما تقدّم في الأمر بالكتابة والإشهاد: أنهما، والله أعلم، لحفظ الحقوق ما جلَّ منها، وما دقَّ، وألاَّ يَحْمِلَهُم على الإنكار والجحد<sup>(٤)</sup>، وأنَّ يَذْكُرَهُمْ [ذلك حتى لا يَنْسُوا<sup>(٥)</sup>، فعلى]<sup>(٦)</sup> ذلك الأمر بالرهان لئلاَّ يؤخّروا قضاء الدين، ويذكّروه، ولا ينسوه<sup>(٧)</sup>، والله أعلم.

ثم فيه دلالة ألاَّ يجوز الرهن إلاَّ مقبوضاً؛ لأنَّ الرهن يُقْبَضُ لأمرين:

[أحدهما]<sup>(٨)</sup>: لأنه إذا كان مقبوضاً محبوساً عن صاحبه عن جميع أنواع<sup>(٩)</sup> منافعه ذكره، وقضاء<sup>(١٠)</sup> لقضاء دينه، وإذا كان في يديه لم يتقاضه<sup>(١١)</sup> على ذلك. لذلك قلنا: إنه لا يجوز إلاَّ مقبوضاً.

والثاني: إنما يُقْبَضُ لِيُسْتَوْفَى منه الدين، ولا يُسْتَوْفَى إلاَّ بعد القبض، أو يؤخذ<sup>(١٢)</sup> الدين منه من غير بخس فيه، ولا منع عنه. ووجه آخر في ما لا يجوز الرهن إلاَّ مقبوضاً لأنه لجعل وثيقة؛ فلا جائز أن يكون وثيقة، وهو في يدي الراهن غير محبوس ولا ممنوع عن منافعه. فدلَّ ما ذكرنا من طلب الناس بعضهم من بعض الرهون أنهم طلبوا وثيقة؛ فإذا كان وثيقة فهو إنما يكون وثيقة إذا كان في يدي المرتهن محبوساً عن صاحبه. ألا ترى أنَّ الكتاب<sup>(١٣)</sup> أمر بأداء الأمانة إذا أمِنَ بعضهم بعضاً بغير رهن، فلو كان الرهن يكون رهناً في يدي الراهن لذكر فيه أداء الأمانة في [الرهن]<sup>(١٤)</sup>، ولم يكن لذكر القبض وجه. لذلك قلنا: إنَّ الرهن لا يجوز إلاَّ أن يكون مقبوضاً محبوساً عن منافع صاحبه.

وقوله تعالى: ٥٢ - ب/ ﴿فَإِنْ آمَنَ بِكُمْ بَعْضُ قَلْبِكُمْ الَّذِي أَوْثَقَ أَنْتُمْ﴾ فيه دلالة ضمان الرهن: دلالة استيفاء الدين من الرهن لأنه إنما ذكر الأداء في ما أمِنَ بعضهم بلا<sup>(١٥)</sup> رهن، ولم يذكر الأداء في ما فيه الرهن. فلو لا أن جعل في الرهن استيفاء الحق والدين، وإلاَّ لذكر الأداء فيه كما ذكر في أن لا رهن، فدلَّ أنه مضمون به إن هلك هلك به، والله أعلم. وأيضاً قوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِكُمْ بَعْضُ قَلْبِكُمْ الَّذِي أَوْثَقَ أَنْتُمْ وَلَيَنْتَقِي اللَّهُ رَيْبَهُ﴾ فيه دليل لقولهم في الشركات: إنه يكتب اشتراكاً على تقوى الله وأداء الأمانة في ما اتفق.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الشَّاكِكِينَ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ ذكر إثم القلب، والإنم موضع القلب، لكنه يشفع في الجوارح، ويظهر، على ما روي [عن النبي ﷺ أنه قال]<sup>(١٦)</sup>: «إِنَّ فِي النَّفْسِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْبَدَنُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْبَدَنُ» [البخاري ٥٢].

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: وفيه دلالة أنَّ المآثم تُعَمَّدُ القلوب بأي شيء كان. فلذلك وُصِفَ القلب بأنه آثم، وهو كقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْفَلْوِ فِي آيَاتِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وكذا قوله ﷺ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

(١) من طع، في الأصل وم: وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعَلُوا فِائَةً مُسَوِّغَةً بِكُمْ﴾. (٢) في طع: الفسق. (٣) من طع. (٤) في طع: والجحود. (٥) في طع وم: ينسون. (٦) من طع وم. (٧) في النسخ الثلاث: ينسون. (٨) ساقطة من النسخ الثلاث. (٩) من طع، في الأصل وم: أنواعه. (١٠) في النسخ الثلاث: ولقضاء، قضاء نفعية وقضاء: أداء. (١١) في النسخ الثلاث: يتقاضاه. تقاضاه الدين: قبضه، والتقاضى: الطلب. (١٢) في النسخ الثلاث: يأخذ. (١٣) في النسخ الثلاث: الكتاب. (١٤) من طع وم، ساقطة من الأصل. (١٥) من طع وم، في الأصل: فلا. (١٦) من طع.

## الآية ٢٨٤

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ مَنَّا فِي السَّكَوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ كلُّهُمْ عبيدُهُ وإماؤُهُ رَدًّا على قولِهِمْ: ﴿عَذَّبْنَا ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] والملائكة بناتُ (١) الله، وقد ذكرنا الوجه في ما تقدَّم (٢) في غير موضع.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَدُّ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ مَن اسْتَدَلَّ على نسخِها [استدلَّ] (٣) بقوله ﴿فَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ لكنه لا يُحْتَمَلُ [لأن الآية في] (٤) وعِد وخبرٍ بالمحاسبة، والوعد لا يُحْتَمَلُ النسخُ لأنه خَلْفٌ وبَدَاءٌ، وذلك مَن يجهل بالعواقب. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ثم اختلف فيه؛ قال الحسن: (هو على ما خطر بالنفس) وكذا قوله ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (٥): «مَنْ هَمَّ [بحسنة] فلم يَفْعَلْها كُتِبَتْ لَهُ حسنة، فإن عملها كُتِبَتْ لَهُ بِعَشْرَةِ أمثالِها إلى سبعينَ وسبعةَ أمثالِها، وَمَنْ هَمَّ بِسِيئةٍ فلم يَفْعَلْها لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ، فإن عملها كُتِبَتْ عَلَيْهِ سِيئةٌ واحدة» (٦) [مسلم ١٢٨].

وَيَحْتَمِلُ [أن يكون على] (٧) التقديم والتأخير: إن تُخْفُوا ما في أنفسِكُمْ أو تَبْدُوهُ يحاسبُكُم بِهِ اللَّهُ، وَيَحْتَمِلُ أيضاً: ﴿وَلَا تُبَدُّ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ وعزمتُ عليه، واعتقدتُ، لا على الخطر فيه أو حديث النفس أو ما روي: «مَنْ هَمَّ بحسنةٍ فَلَهُ كذا، وَمَنْ هَمَّ بسِيئةٍ [مسلم ١٢٨] [فَلَهُ كذا]» (٨) ليس على ما يخطر فيه أو حديث النفس على ما روي، وتحدث النفس به، ولكن على العزم والإغتراف، وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْفَى وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، هَمَّتْ هي به، هَمَّ: عزم، وهو هَمَّ بها؛ هَمَّ: خطر، والمرء غيرُ مؤاخِذٍ بما يخطر في القلب، وتحدث النفس به، إنما يؤاخِذُ على ما عزم، واعتقد عليه، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ فيه دليلٌ لما قلنا: إنه على العزم والإغتراف عليه لما ذكرنا من العفو والعقوبة عليه.

## الآية ٢٨٥

وقوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ أَرْسَلْنَا بِمَا أَتَى مِنَ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ قوله ﴿مَنْ آمَنَ أَرْسَلْنَا بِمَا أَتَى مِنَ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين؛ [يَحْتَمِلُ آمَنَ بنفسِ المنزل] (٩) ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾. أنه من عند الله وكذلك (١٠) المؤمنون أيضاً آمنوا بما أنزل إليه أنه من عند الله تعالى، وَيَحْتَمِلُ قوله (١١): ﴿مَنْ آمَنَ أَرْسَلْنَا بِمَا أَتَى مِنَ رَبِّهِ﴾ أنه من عند الله بما في المنزل إليه، وكان فيه ما ذكر (١٢) ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وكذلك المؤمنون آمنوا بجميع ما في المنزل، وهو ما ذكرنا.

وفيه دليلٌ أن الإيمانَ بالمنزل على رسول الله ﷺ إيمانٌ بجميع الرسل والكتب كلها والملائكة والبعث والجنة والنار. وفيه دلالةٌ نقضٍ مَنْ يُشَكُّ في إيمانِهِ، ويستنني؛ لأنه شهدَ لهم بالإيمان، فلا يخلو الاستثناء: إما أن يكون لشكِّهم في إتيان ما أُمروا وإما في الذي أخبر الله عنه بما كان، ففيه الويلُّ لهم. وفيه دلالةٌ نقضٍ قولِ المعتزلةٍ لأنَّ شهدَ لهم بالإيمان، وهم نفوا عنهم الإسم الذي شهد الله لهم به بالإيمان به وبالذي ذكر. وكلُّ صاحبِ كبيرةٍ مؤمنٌ بجميع ما ذكر، وقد سمَّاهُ الله به مؤمِنين، وشهدَ لهم به، والله الموفق.

فإن قيل: فقد [ذكر الطاعة في آخرها، قيل] (١٣): ذكر الطاعة في الإجابة، وبتلك الإجابة شهدَ لهم، فيلزِمُهُم ما شهدَ الله لهم، جلَّ، وعلا، بما أجابوا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَفَرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ ... وَيَحْتَمِلُ أن يكونَ هذا خبراً أخبر الله ﷻ عن المؤمنين أنهم قالوا: ﴿لَا تَفَرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ كما فَرَّقَ اليهود والنصارى.

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَعَزَّوْا لَهُ بَيْنَ وَبَيْنَ﴾ [الأنعام: ١٠٠...]. (٢) (٣) كان الذكر أولاً في تفسير الآية (١١٦). (٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (٥) من طع، في الأصل وم: فكذا. (٦) في م: آمن بنفس المنزل، في طع: ويحتمل آمن الرسول. (٧) في طع: بما. (٨) ساقطة من طع. (٩) من طع، في الأصل وم: ذكرنا. (١٠) من طع وم، ساقطة من الأصل.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَالْمَعْنَى﴾ يَحْتَمِلُ ﴿سَمِعْنَا﴾ قولك ودعاءك، و﴿أَطَعْنَا﴾ أي أَطَعْنَاكَ فِي الإِجَابَةِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿سَمِعْنَا﴾ القرآن، و﴿أَطَعْنَا﴾ [أي أَطَعْنَا مَا] <sup>(١)</sup> فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿عَفْرَانِكَ﴾ أي اغفر لنا ربنا ﴿وَالَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ أي المرجع. وهذا جمع جميع شرائط الإيمان، لذلك قلنا: إِنَّ الإِيمَانَ بِالْقُرْآنِ إِيْمَانٌ بِجَمِيعِ الْكُتُبِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْبَعْثِ وَغَيْرِهِ، وَبِاللهِ الْعَصْمَةِ وَالنَّجَاةِ.

**الآية ٢٨٦** وقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قَالَ الْحَسَنُ: (قوله تعالى: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إِلَّا مَا يَجَلُّ، وَيَسْعُ). لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُونَ: هَذَا بَعِيدٌ لَا يَحْتَمِلُ الْآيَةُ [لأنه] <sup>(٢)</sup> إِذَا كُفَّتْ أَحَلُّ، وَوُسْعٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ مَعْنَى. قِيلَ لَهُمْ <sup>(٣)</sup>: هُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ اللَّيْلُ﴾ [المائدة: ٤، ٥] فَإِذَا أَحِلُّ طَيِّبٌ، وَإِذَا طَيِّبٌ أَحِلُّ. فَكَذَا الْأَوَّلُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا <sup>(٤)</sup> الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا. وَتَأْوِيلُ ثَانٍ: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إِلَّا طَائِفَتَهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ بِتَقْدِيمِ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: اسْتَطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ وَاسْتَطَاعَةُ الْأَفْعَالِ، أَمَّا اسْتَطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ فَإِنَّهَا بِتَقْدِيمِهَا، عَلَى ذَلِكَ يَقَعُ الْخَطَابُ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا الْإِسْطَاعَةُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» [الترمذي ٨١٣] ثُمَّ كُلُّ يَجْمَعُ أَنَّ مَنْ كَانَ بِأَقْصَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ يَلْزَمُهُ فَرْضُ الْحِجِّ عَلَى عِلْمِ كُلِّ مَنْهُمْ: أَنَّ تِلْكَ الْإِسْطَاعَةَ لَوْ صُرِفَتْ إِلَى اسْتَطَاعَةِ الْأَفْعَالِ لَمْ تَبْقَ إِلَى وَقْتِ وَجُودِ الْأَفْعَالِ، ثُمَّ قَدْ لَزِمَهُ ذَلِكَ، فَبَانَ أَنَّ الْكُلْفَةَ إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى اسْتَطَاعَةِ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ. وَكَذَلِكَ الْكُلْفَةُ فِي جَمِيعِ الطَّاعَاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَقَعُ هَذَا [على] <sup>(٥)</sup> الْخُرُوجِ، فَيُوجَدُ الْفِعْلُ عَقِيبَ قُوَّةِ الْخُرُوجِ، قِيلَ: لَوْ كَانَ كَذَا لَكَانَ لَا يَلْزَمُ فَرْضُ الْحِجِّ [إِلَّا بِالْخُرُوجِ، وَلَوْ تَرَكُ الْخُرُوجِ، إِذْ بِاِكْتِسَابِ الْخُرُوجِ يَلْزَمُهُ فَرْضُ الْحِجِّ] <sup>(٦)</sup> فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ، بَلْ هُوَ عَلَى مَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا، رَجَمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهَا اسْتَطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ، وَتِلْكَ تَتَقَدَّمُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا اسْتَطَاعَةُ الْأَفْعَالِ فَإِنَّهَا تَخْدُثُ بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ، وَتَتَلَوُّ كَالْأَوَاقَاتِ الَّتِي لَا تَبْقَى فِي وَقْتِ ثَانٍ؛ فَهِيَ كَالْوَقْتِ الَّذِي لَا يَبْقَى فِي وَقْتِ تَارَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ سُئِلْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ: أَيْكُونُ <sup>(٧)</sup> فِي مَا لَا يُطَاقُ؟ فَجَوَابُنَا: أَنَّهُ فِي مَا مُنِعْنَا عَنْهُ فَلَا، وَفِي مَا لَمْ نُمْنَعْ، وَضَعْنَا [مَا أَعْطَيْنَا مِنَ الْقُوَّةِ بِشَغْلِنَا بغيره] <sup>(٨)</sup> قَبْلَى. ثُمَّ الْكَافِرُ بِمَا أُعْطِيَ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْإِسْطَاعَةِ شَغَلَ نَفْسَهُ بغيره <sup>(٩)</sup>، وَضَيِّعَ مَا أُعْطِيَ مِنَ الْقُوَّةِ، فَإِذَا ضَيِّعَ لَمْ يَكُنْ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَبَّقُ [ثُمَّ نَنْظُرُ أَيُّهَا] <sup>(١٠)</sup> أَحَقُّ بِالْقَوْلِ بِتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ؟ <sup>(١١)</sup>.

فَمِنْ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنَّ الْقُرْآنَ تَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ لِيُوجِدَهُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي. ثُمَّ فِي الْوَقْتِ جَعَلُوهُ أَيْضًا قَادِرٍ عَلَى التَّرِكِ لِلْفِعْلِ، وَالْمُتَعَارَفُ عَنِ الْأَمْرِ فِي الظَّاهِرِ بِشَيْءٍ يَفْعَلُهُ فِي وَقْتٍ آلا يَقَعُ الْأَمْرُ بِهِ وَقْتُ مَا يَسْمَعُهُ، وَيَقْرَعُ الْخَطَابُ السَّمْعَ بَلْ فِي ثَانٍ مِنَ الْوَقْتِ ٥٣ - / . فَحَصَلَ عِنْدَهُمُ الْأَمْرُ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ قَادِرٌ فِيهِ. فَأَيُّ تَكْلِيفٍ عَلَيَّ؟ وَقَوْلُهُ <sup>(١٢)</sup>: (الْطَّلُوقُ) [هُوَ] <sup>(١٣)</sup> الْوُسْعُ أَيْنُ مِمَّا قَالُوا) وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ أَفْحَشُ مِنْ هَذَا مَا قَالُوا: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَقَدَّمُ الْفِعْلَ، وَالْفِعْلُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ الْوَلَايَةِ، وَهُوَ فِي وَقْتِ إِجْبَادِ الْفِعْلِ: إِنَّ كَانَ كَفَرًا يُعَادُ <sup>(١٤)</sup>، وَإِنْ كَانَ إِيْمَانًا يُوَالِي <sup>(١٥)</sup>. فَحَصَلَ الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ الْمُوَالَاةَ وَالْمُعَادَاةَ أَبَدًا تَقَعُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْإِنْتِهَاءِ وَالْإِيْمَارِ.

(١) من طع، في الأصل: وأطعناك ما، في م: وأطعناك بما. (٢) ساقطة من النسخ الثلاث. (٣) في الأصل وطع: له، ساقطة من م. (٤) من طع، في الأصل وم: ذكر. (٥) من طع وم، ساقطة من الأصل. (٦) من طع وم، في الأصل: أن يكون. (٧) من طع وم، في الأصل: أن يكون. (٨) في الأصل: بشغلتنا بغيره، في طع وم: بشغلتنا بغيره. (٩) من طع، في الأصل وم: بغير. (١٠) من م، في الأصل: أننا. (١١) ساقطة من طع. (١٢) هو قول الحسن المذكور آنفًا. (١٣) من طع، في الأصل وم: و. (١٤) في النسخ الثلاث يعادي. (١٥) في النسخ الثلاث: يوالي.

ثم قولهم في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ الْآزْدِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] إنه على الجبر، ولا يحتمل ذلك لأنه قد أوجب لكل ذلك مرة بالجبر في الخلق (ومرة بالإختيار)<sup>(١)</sup>، وهو قوله: ﴿أَفَسَبَّحَ بِحَمْدِ اللَّهِ يَمُوتُ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] فقد ألزمهم الإسلام بالخلق، فكان<sup>(٢)</sup> الثاني على الإختيار.

ثم قولهم في استطاعة واحدة لفعلين خطأ، لأن<sup>(٣)</sup> من قولهم: إن الإستطاعة لا تبقى، ثم وجود الفعلين معاً في وقت باستطاعة واحدة محال، ووجود تلك الإستطاعة لأحد الفعلين بعدم الآخر مستحيل لعدم البقاء؛ ووجوده عندهم على البديل محال، إذ جعلوا عين ما هو الأصل لأحدهما للآخر، فثبت أنه خطأ.

وقوله<sup>(٤)</sup> تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ فيه<sup>(٥)</sup> دلالة أن الله تعالى إنما يأمر عبده، وينهى لمنافع لهم ولضرر يلحقهم، لا لِمَنَافِع تكون له في الأمر، فإمراً، أو لضرر يلحقه، فينهي عن ذلك، فيكون في الأمر جازاً منفعياً، وفي النهي دافع مضرراً كما يكون في الشاهد أن من أمر آخر بشيء إنما يأمر لمنفعة بأمل<sup>(٦)</sup> فيه، وينهى عن شيء لدفع ضرر يخافه. وتعالى الله عن ذلك.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قيل فيه بوجهين: قيل: ﴿إِنْ نَسِينَا﴾ يعني تركنا كقولنا كقولنا: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] وكقولنا: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥] أي ترك.

وقوله تعالى: ﴿أَخْطَأْنَا﴾ يعني ارتكبنا ما انتهيينا، وقيل: إنه على حقيقة النسيان والخطأ، كأنه على الإضمار أن قولنا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ الآية.

ثم اختلف بعد هذا: قالت المعتزلة: أمر بالدعاء بهذا تعبداً أو تقرّباً إليه، وكذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَهَبْ لَنَا مِمَّا رَزَقْتَ لَنَا﴾ الآية<sup>(٧)</sup> [آل عمران: ١٩٤]، وكذلك أمر له: ﴿قُلْ رَبِّ أَنْصُرْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، ونحوه خرج الدعاء به مخرج التعبد والتقرب، لأن [رسول الله]<sup>(٨)</sup> أخبر أنه<sup>(٩)</sup> لا يؤاخذنا بالنسيان والخطأ<sup>(١٠)</sup>، وأنه<sup>(١١)</sup> لا يخلف المبعاد<sup>(١٢)</sup>، وكذلك معلوم أنه لا يحكم إلا بالحق، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَلِكِ﴾ [محمد: ١٩]. وقد أخبر أنه تعالى قد غفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر<sup>(١٣)</sup>، ولكنه على ما ذكرنا، وإلى هذا يذهب المعتزلة.

وأما الأصل عندنا في هذا فإنه في وجوه

أحدها: [١٤] أنه جائز في الحكمة أن يعاقب<sup>(١٥)</sup> على النسيان والخطأ ليجتهدوا في حفظ حقوق وحدود وحرُمَاتِهِ لئلا ينسوا. ألا ترى أن الله أوجب على قاتل الخطأ الكفارة، ثم قال: ﴿تَوَكَّبْ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٢]. فلو [كان لا يجوز أن يعاقب على النسيان والخطأ]<sup>(١٦)</sup> لم يكن لوجوب الكفارة عليه والتوبة معنى. دل أنه جائز في الحكمة المؤاخذه به.

والثاني: قوله ﷻ: ﴿وَمَا أَصْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]، وفعل الشيطان مما يتقى، ويحذر. لذلك كان ما ذكر، والله أعلم؛ لأنه لو اجتهد عن فعل السهو والنسيان، سلّم منه<sup>(١٧)</sup>. فجائز أن يسأل السلامة منهما<sup>(١٨)</sup>؛ إذ بالجهد ينسَلَم منه<sup>(١٩)</sup>، وبالعفلة يقع فيه.

والثالث: ما ذكرنا أن النسيان، هو الترك، والخطأ، هو ارتكاب المنهي، والشارك لأمر الله والمرتكب لنهي، يستوجب العقاب عليه، والله أعلم. فيصبح الدعاء على ذلك لئلا يلحقهم العذاب بترك ذلك الأمر وارتكابه المنهي.

(١) ساقطة من النسخ الثلاث. (٢) في النسخ الثلاث: بان. (٣) من طع وم، في الأصل: فان. (٤) من طع، في الأصل وم: وفي قوله. (٥) ساقطة من طع. (٦) في النسخ الثلاث: يتأمل. (٧) أدرج في طع تنمة الآية بدل هذه الكلمة. (٨) في طع: رسوله. (٩) في النسخ الثلاث: أن. (١٠) [إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان] [ابن ماجه: ٢٠٤٣ والدر المنثور ٣٧٦/١]. (١١) الواو ساقطة من النسخ الثلاث. (١٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَخْلِفُ اللَّهُ الْبِعَادَ﴾ [الزمر: ٢٠]. (١٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَقْتَرِ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَنَاسَخَ﴾ [الفتح: ٢]. (١٤) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٥) من طع، في الأصل وم: يعاقب. (١٦) من طع. (١٧) في النسخ الثلاث: عنه. (١٨) في النسخ الثلاث: عنهما. (١٩) في النسخ الثلاث: عنه.

فإن قيل: ما معنى قوله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي النَّيَّانُ وَالْخَطَأُ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ؟» [بنحوه ابن ماجة ٢٠٤٥ وتذكرة الموضوعات ٩١] قيل: إنما جاء هذا في الكفر خاصة لا في غيره؛ وذلك أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا حُدِيثِي<sup>(١)</sup> الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ، يَجْرِي عَلَى السِّتْمِ الْكَفَرُ عَلَى النَّيَّانِ وَالْخَطَأِ، وَكَذَلِكَ يُكْرَهُونَ عَلَى الْكُفْرِ، فَيَجْرُونَ عَلَى السِّتْمِ الْكَفَرِ مَخَافَةَ الْقَتْلِ، فَأَخْبَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ<sup>(٢)</sup> عَنْهُمْ.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: وبعد فإن في الخبر العفو، فيكون في ذلك دليل جواز الأخذ، ولعل الوعد بالعفو مقرون<sup>(٣)</sup> بشرط الدعاء؛ فلذلك يدعون. وذكر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دعا بهذا، فأوجب ألا يؤمر أحد أن يدعو ابتداءً، والله أعلم.

وأما قوله تعالى: «رَبَّنَا وَهَبْ لَنَا مِنْكَ رُحْمَةً وَأَنْتَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ» [آل عمران: ١٩٤] ففيه وجهان:

أحدهما: أنه وعد المؤمنين جملة الجنة؛ فسؤال كل منهم أن يجعله من تلك الجملة التي وعدهم الجنة.

والثاني: يسأل الخنم على ما به يستوجب الموعدة.

وأما الأمر بالاستغفار فهو يُخَرِّجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: ما روي: «الْمُؤَدُّ»<sup>(٤)</sup> يُغْفَرُ لَهُ بِمَدِّ صَوْتِهِ [أحمد ١٣٦/٢] فهو على استيجاب أولئك المغفرة به. فعلى ذلك استغفاره ليغفر به لبعض أمته.

والثاني: أن المغفرة في اللغة هي التغطية والستر، وكأنه يسأل الستر عليه بعد التجاوز عنه.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: ثم الأصل أن الاستغفار هو طلب المغفرة؛ فلو كان لا يجوز له التعذيب فيكون التعذيب، فيصير السؤال في التحقيق سؤال ألا يُجْزَوْا<sup>(٥)</sup> ذلك مما لا يسع المحنة، وكذلك لو كان مغفورا له كان الحق فيها الشكر لما أنعم عليه. وفي ذلك كتمان النعمة، والمحنة بكتمان نعم الله، وكفرائها محال. لذلك لا بد أن يُعَكَّنَ فِي الْآيَاتِ مِمَّا تَتَكَّنُ مَعَهُ الْمِحْنَةُ مِنَ الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قوله ﷻ: «فَلْيَرْبِ أَمْكُرُ بِالْحَقِّ» [الأنبياء: ١١٢]؛ قيل: «بِالْحَقِّ» ههنا هو العذاب؛ كأنه أمره أن يسأل بإنزال العذاب عليهم، وقيل: احكم بحكمك الذي هو الحق. فإذا كان ما ذكر مُحْتَمَلًا دَلَّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَوْلَتْكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» قيل: الإصر، هو العهد، ويقول: لا تحمِلْ علينا عهداً تعذبنا بتركه ونقضه «كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا»؛ وكان من قبلهم إذا أخطوا خطيئة حرم الله عليهم على نحوها مما أحل لهم الطيبات، فقال<sup>(٦)</sup> تعالى: [في اليهود]<sup>(٧)</sup> «فَيُظْلَمُونَ أَلَدًا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ» [النساء: ١٦٠] [وفي أصحاب]<sup>(٨)</sup> الأخدود «فَيُلْقُونَ فِيهَا الْآخِذِينَ بِهِمْ» وغيرهم، فخاف المسلمون ذلك، فقالوا: «رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا» في جرم أجْرَمْنَا، فَتَحَرَّمَ عَلَيْنَا الطَّيِّبَاتِ.

وأصل الإصر الثقل [والشدائد التي كانت]<sup>(٩)</sup> عليهم من نحو ما كان [أمر]<sup>(١٠)</sup> توبيخهم إلا أمراً<sup>(١١)</sup> بقتل بعضهم بعضاً كقوله تعالى: «فَتَوَيَّأَ إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» [البقرة: ٥٤].

وقوله تعالى: «رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا» يحتمل وجهين: يحتمل أن «وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا» لا طاقاً لنا به، ومن القتل والهلاك؛ إذ في ذلك إفناؤهم، وفي الفناء ذهاب طاقتهم.

(١) من طع، في الأصل وم: حديث. (٢) في النسخ الثلاث: مرفوعاً. (٣) في طع: المزمّن. (٤) في النسخ الثلاث: يجرّوا. (٥) في النسخ الثلاث: كقولهم. (٦) ساقطة من النسخ الثلاث. (٧) في النسخ الثلاث: وكأصحاب. (٨) في طع: والتشديد الذي كان. (٩) ساقطة من النسخ الثلاث. (١٠) في الأصل وم: إصر، في طع: أمر.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: أي ما نشتغلُ عما أمرتنا، فيكونُ كالدعاءِ بالعصمة، والله أعلم.  
ويحتملُ أن يُرادَ به طاقةُ الفعل، وهي لا تتقدمُ عندنا الفعل، والله أعلم.  
وقوله تعالى: ﴿وَأَعَفُّ عَنَّا﴾؛ قيل: اتركنا على ما نحن عليه، ولا تُعَذِّبنا.  
وقوله تعالى: ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾ أي استر لنا، والغفرُ [هو] <sup>(١)</sup> السُّرُّ، ولذلك <sup>(٢)</sup> تُسمى المَغْفِرَةُ مَغْفَرًا لأنه يَسْتُرُ، وسُتْرُ  
الذنبِ هو أعظمُ النعم.  
[وقوله تعالى: ﴿وَأَرْحَمَنَّا﴾ أي تَعَمَّدْنَا بِرَحْمَتِكَ [لأنه لا ينجو] <sup>(٣)</sup> أحدٌ إلا بِرَحْمَتِكَ] <sup>(٤)</sup>.  
وقوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾؛ قيل: أنت أولى بنا، وقيل: أنت حافظنا، وقيل: أنت وليُّنا وناصِرُنَا، وقد ذكرنا ذلك  
في ما تقدَّم <sup>(٥)</sup>.  
وقوله تعالى: ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ يحتملُ المعروفين، ويحتملُ الشياطين، أي انصُرْنَا عليهم //.



(١) من طع. (٢) الواو ساقطة من طع. (٣) في طع: لأن لم ينج. (٤) من طع. (٥) في تفسير الآية (٢٥٧).

سورة آل عمران<sup>(١)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم / ٥٣ - ب

**الآيتان ١ و ٢** قوله تعالى: ﴿الْعَمَّ إِلَّا هُوَ الْقَيُّومُ﴾ قال بعضهم: ﴿الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْقَيُّومُ﴾ هو تفسير ما وُصِّلَ به من قوله: ﴿الْعَمَّ﴾، وذلك أَلِكْتَبُ: [البقرة: ٢] هو تفسير ﴿الْعَمَّ﴾، و﴿يَكْتُبُ أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ٢] (هو تفسير ﴿الْعَمَّ﴾) [٢] وجميع ما وُصِّلَ به [من] [٣] الحروف المقطعة، هو تفسيرها. والله أن يُسمِّي نفسه بما شاء؛ سَمَى [نفسه] [٤] مَجِيداً كقوله: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ﴾ [البروج: ١٥]، وسمى القرآن مَجِيداً كقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١] وقال بعضهم: الحروف المقطعة هي مفتاح السورة، وقال آخرون: إن كل حرف منها اسم من أسماء الله تعالى، ومنهم من يقول: بأنها من التشابه التي لا يُوقَف عليها، ومنهم من يقول: [إنها من] [٥] التشبيب إذ من عادة العرب ذلك، وقد مضى الكلام فيه في قوله: ﴿الْعَمَّ﴾ ذلك أَلِكْتَبُ [البقرة: ١ و ٢] بما يكفي.

وقوله تعالى: ﴿الْعَمَّ الْقَيُّومُ﴾ هو الحيُّ بذاته، وكلُّ حيٍّ سواه حيٌّ [بِحياة هي حياة] [٦] غيره. فإذا كان هو حياً بذاته لم يوصف بالتغاير والزوال، ولما كان [كل] [٧] حيٍّ سواه حياً [٨] بغيره احتمل التغاير والزوال، وكانت [٩] الحياة عبارة يوصف بها من عظم [١٠] شأنه، وشرف أمره عند الخلق. ألا ترى أن الله تعالى وصف الأرض بالحياة عند إنباتها لما يعظم قدرها، وتشرف منزلتها عند الخلق عند النبات، وكذلك المؤمن حيٌّ [١١] لعلو قدره عند الناس، [والكافر ميت] [١٢] لِدُونِ منزلته عند الناس [١٣]، فكذلك سبحانه سَمَى [نفسه] [١٤] حياً لعظمته وجلاله وكبريائه. وعلى [هذا] [١٥] يخرج قوله في الشهداء حيث قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَمْوَاتٌ بَلْ أَمْوَاتٌ﴾ [البقرة: ١٥٤] أي مَكْرُمُونَ مُعْظَمُونَ مُشْرَفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿الْقَيُّومُ﴾؛ قال بعضهم: هو القائم على كل نفس بما كسبت، وقال آخرون: ﴿الْقَيُّومُ﴾ الحافظ. وفي حرف ابن مسعود رضي الله عنه: هو القيام. كُلُّه يرجع إلى واحد: القائم والقَيُّوم والقيَام؛ يُقال: فلان قائم على أمر فلان؛ أي يحفظه حتى لا يغيب عنه من أمره. وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (إن اسم الله الأعظم ﴿الْقَيُّومُ﴾).

**الآية ٢** وقوله تعالى: ﴿زَكَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ﴾ ظاهر ﴿بِالْعَمَّ﴾ قيل فيه بوجوه: يَحْتَمِلُ ﴿بِالْعَمَّ﴾ أي هو الحق نفسه: حجة مجعولة وآية معجزة إيس العرب عن أن يعارضوه، أو يأتوا بمثلِهِ، وتحققوا [١٦] عند كل آية [أنه] [١٧] من عند الله إلا من أعرض عنه، وكابر، وعاند، وقيل: ﴿بِالْعَمَّ﴾ أي بالصدق والعدل، وقيل: ﴿بِالْعَمَّ﴾ الذي لله عليهم وما يكون لبعضهم على بعض.

ثم قال: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ أي موافقاً لما قبله من الكتب السماوية، وهي غير مختلفة، ولا متفاوتة. وفيه دلالة نبوة سيدنا محمد ﷺ لأنه أخبر أنه موافق لتلك الكتب غير مخالِف لها، ولو كان على خلاف ذلك لتكلفوا إظهار موضع الخلاف، فإن لم يفعلوا ذلك دلَّ أنهم عرفوا أنه من الله وأن محمداً رسوله، لكنهم كابرُوا، وعاندُوا.

(١) في بداية هذه السورة صارت المقابلة مقتصرة على نسخة الظاهرية المسماة أصلاً ونسخة دار الكتب المصرية المرموز لها ب: م. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل: بحياته هي، في م: بحياة هي غيره. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: حي. (٩) في الأصل وم: وكان. (١٠) من م، في الأصل: عظيم. (١١) في الأصل وم: حياً. (١٢) في م: ميتا. (١٣) من م، ساقطة من الأصل. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) من م. (١٦) في الأصل وم: وتحقق. (١٧) ساقطة من الأصل وم.



## الآية ٤

وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ الْفُورَانَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ﴿مِنْ قَبْلِ هَٰذَا لِنَاسٍ وَأَنزَلَ الْفُورَانَ﴾ من بعد. وقال بعضهم ﴿هَٰذَا لِنَاسٍ﴾ أي بياناً لهم وحجة لمن اهتدى وحجة على من عمي؛ إذ لا يحتمل أن يكون له هدى وعليه حجة، فيه الهلاك، إنما يكون حجة له وهدى إذا اهتدى، وعليه إذ أنزل الإهتداء، فبان أنه بخلاف ما يقوله المعتزلة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ الْفُورَانَ﴾ قد ذكرنا في ما تقدم أنه إنما سمي فوراناً لوجهين:

أحدهما: لما فرق آياته، وفرق إنزاله، والثاني: لما يفرق بين الحق والباطل وبين الحرام والحلال<sup>(١)</sup> وبين ما يتقى ويؤتى. فعلى هذا كل كتاب مبين<sup>(٢)</sup> فيه الحلال ومبين<sup>(٣)</sup> ما يتقى، ويؤتى. والإنجيل [قيل فيه: سمي] إنجيلاً لما يجلي، وهو من الإظهار في اللغة، وقيل: سمي التوراة توراة من أوريث الزند، وهو كذلك، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ قيل: بحجج الله، وقيل: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ أي بالله لأنهم إذا كفروا بآياته كفروا به، وكذلك الكفر بدينه كفر به، والبراءة من دينه براءة منه، والبراءة من رسوله براءة منه.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ قيل فيه برهين: قيل: ﴿ذُو انْتِقَامٍ﴾ لأوليائه من أعدائه، وقيل: ﴿ذُو انْتِقَامٍ﴾ ذو انتصار على الأعداء، وقيل: ذو بطش شديد.

## الآية ٥

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ هو وعيد، كأنه، والله أعلم، قال: لا يخفى عليه ما في السموات وما في الأرض من الأمور المستورة الخفية، فكيف تخفى عليه أعمالكم وأفعالكم التي هي ظاهرة عندكم؟ ويحتمل: إذا لم يخف عليه ما بطن، وما خفي في الأصلاب والضمائر والأرحام، فكيف تخفى أقوالكم وأفعالكم، وهي ظاهرة؟ ألا ترى أنه قال: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّدُكُمْ فِي الْأَنْزَارِ﴾ [آل عمران: ٦] إذ عليم [ما]<sup>(٥)</sup> في الأرحام، وصورها على ما شاء، وكيف شاء؟ وهم ﴿فِي ظُلُمَاتٍ تَلْتَمِسُ﴾ [الزمر: ٦].

## الآية ٦

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّدُكُمْ فِي الْأَنْزَارِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ فيه دليل لنقض قول من يقول بالقائفة<sup>(٦)</sup> لأنه جعل علم التصوير في الأرحام لنفسه، لم يجعله<sup>(٧)</sup> لغيره، كيف عرف القائفة تصوير الأول؟ حين قال الله: إنه على تصريه، وإنه من مآتبه<sup>(٨)</sup>.

ثم اختلف في خلق الأشياء: قال بعضهم [الخلق خلق]<sup>(٩)</sup> الفروع من الأصول، وهن أسباب للفروع، وقال آخرون: يكون بأسباب وبغير أسباب. فإن كانت بعض الأشياء تكون بأسباب من نحو الإنسان من النطفة؛ إلا أن النطفة تلتف، فتكون علقة ثم مضغة، فدل أنه يخلق الخلق كيف شاء؟ من شيء بسبب وبغير سبب، وهو القادر على ذلك، وبالله التوفيق.

## الآية ٧

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُكَيِّفُ هُنَّ أَمْ أَلْكَتِبَ وَأَمْرٌ مُّسْتَكْبِهَةٌ﴾ اختلف فيه: قيل: المحكمات هن النسخات المعمولات بهن والمُتَشَابِهَات من المنسوخات غير معمولي بهن، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقال آخرون: المحكمات هن ثلاث آيات في سورة الأنعام: قوله تعالى: ﴿قُلْ نَكَلُوا أَتِلْ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣] وما ذكر في سورة بني إسرائيل من قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ إلى آخر هذه الآيات [٢٣ و..] سُميت محكمة لأن فيها توحيداً وإيماناً بالله، وغيره من المُتَشَابِه. ثم قيل بعد هذا بوجوه: قيل: المحكمات هي التي يعرفها كل واحد<sup>(١٠)</sup> إذا نظر فيها، وتأمل فيها، والمُتَشَابِه هو المبهم الذي يعرف عند البحث فيه والطلب، وقيل: المحكمات ما يوقف، ويُفهَم مرادُه، والمُتَشَابِه هو الذي لا يوقف البتة بعدما قضى حوائج الخلق من البيان في المحكم منه، ولكن يلزم الإيمان به، وهو من الله محنة على عباده. والله أن يمتحن بما شاء من أنواع المحن لأنها دار محنة، وغيرها ما لا يفهم مرادها.

(١) من م، في الأصل: والباطل. (٢) في الأصل رم: مبين. (٣) في الأصل رم: وبين. (٤) في الأصل رم: فيه يسمى. (٥) ساقطة من الأصل رم. (٦) القائفة: من يعرف الآثار. (٧) في الأصل رم: يجعل. (٨) مآتاته: جهته. (٩) في الأصل رم: لخلق. (١٠) في الأصل رم: أحد.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُحْكَمَاتُ هُنَّ مَا ظَهَرَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى لَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهَا، وَالْمُتَشَابِهُ هُوَ الَّذِي اشْتَبَهَ عَلَى النَّاسِ لِاخْتِلَافِ الْأَلْسِنِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهَا وَلَمَّا يُوَدِّي ظَاهِرُهُ إِلَى غَيْرِ مَا يُوَدِّي بَاطِنُهُ، فَتَعَلَّقَ بَعْضُهُمْ بِالظَّاهِرِ، فَقَالُوا بِهِ، وَتَعَلَّقَ آخَرُونَ بِالْبَاطِنِ كَمَا رَأَوْا ظَاهِرَهُ جَوْرًا وَظُلْمًا أَوْ تَشْبِيهًا عَلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَى نَفْيِ الْجَوْرِ وَالظُّلْمِ عَنْهُ، وَيجوزُ أَنْ يَوْقِفَ عَلَى الْمُتَشَابِهِ بِمَعْرِفَةِ الْمُحْكَمِ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْمُحْكَمُ، هُوَ الْوَاضِحُ الْمُبِينُ؛ فَلَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالُوا / ٥٤ - أ / لَمْ يَكُنْ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ وَادِّعَاءِ كُلِّ أَنْ لَدِي هُوَ عَلَيْهِ، هُوَ الْمُحْكَمُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ظَاهِرًا مَبِينًا لَتَمَسَّكُوا بِهِ، وَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ.

وفيه دليل على المعتزلة؛ لأنهم يقولون بالأصلح في الدين: أنه لا يفعل إلا ذلك، ثم لم يبين لهم المُحْكَمَ مِنْ غَيْرِ الْمُحْكَمِ، وَلَوْ بَيَّنَّ كَانَ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ. فدلَّ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ جَوَّزَ أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ مَا لَيْسَ بِأَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ امْتِحَانًا وَابْتِلَاءً مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنْ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحِكْمَةِ. ثُمَّ مَا قَالُوا<sup>(١)</sup> فِي الْأَمْرِ حَقٌّ لَثَلَا يَأْمُرُ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ مَا لَيْسَ بِأَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ بِمَعْنَى اقْرَبَ وَادَّعَى إِلَيْهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُحْكَمُ مَا فِي الْعَقْلِ بَيَانُهُ، وَالْمُتَشَابِهُ مَا لَا يُدْرِكُ فِي الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِمَعُونَةِ السَّمْعِ، وَقَالَ قَوْمٌ: لَا مُتَشَابِهَ فِي مَا فِيهِ أَحْكَامٌ مِنْ أَمْرِ وَنَهْيٍ وَحَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي مَا لَيْسَ بِالنَّاسِ حَاجَةً إِلَى الْعِلْمِ بِهِ نَحْوُ الْإِنْبَاءِ عَنْ مُنْتَهَى الْمُلْكِ، وَعَنْ عَدَدِ الْمُلُوكِ، وَعَنِ الْإِحَاطَةِ بِحَقِيقَةِ الْمَوْعُودِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. لَكِنْ أَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مُسَمًّى تَشَابُهِ مِمَّا تَشَابَهَ عَلَى أُولَئِكَ الْقَوْمِ حَقِيقَةً مَا رَأَوْا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي طَلَبُوا. وَقَدْ بَيَّنَّا الْحَقَّ مِنْ أَمْرِ التَّشَابُهِ وَمَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ وَالنَّجَاةِ.

وقوله تعالى: ﴿هُنَّ أَمْ الْكِتَابِ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿أَمْ الْكِتَابِ﴾ أَيَّ أَصْلِ الْكِتَابِ، وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْ الْكِتَابِ﴾ أَيَّ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى غَيْرِهَا. وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ [قوله تعالى] (٢): ﴿أَمْ الْقُرْآنِ﴾ [الأنعام: ٩٢ و...]. أعني مكة لأنها هي المتقدمة على غيرها مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَحْتَمِلُ هِيَ أَصْلُ الْقُرْآنِ كَمَا سُمِّيَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ أَمْ الْقُرْآنِ لِأَنَّهَا أَصْلٌ، وَلَأنَّهَا هِيَ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ السُّورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿هُنَّ أَمْ الْكِتَابِ﴾ أَيَّ مَقْصُودِ الْكِتَابِ؛ يَعْنِي الْمَحْكَمَاتِ وَالْمُتَشَابِهَ مِمَّا فِيهِ شَبَهٌ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ مُتَشَابِهٌ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشْبَهُ عَيْنًا﴾ [البقرة: ١٧٠]، وَكَذَلِكَ الْمَشْكِلُ سُمِّيَ مُشْكِلًا لِمَا يَدْخُلُ فِيهِ شَكْلٌ غَيْرُهُ، فَسُمِّيَ مُشْكِلًا، فَكَذَلِكَ الْمُتَشَابِهُ يَدْخُلُ فِيهِ شَبَهٌ غَيْرُهُ، فَصَارَ مُتَشَابِهًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾؛ قِيلَ: مِيلٌ عَنِ الْحَقِّ، وَقِيلَ: الزَّيْغُ هُوَ الرِّيبُ وَالشُّكُّ، ﴿يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ بِهِ أَتِيقَةُ الْوَشْنَةِ﴾ وَلَوْ كَانَ ثُمَّ اتَّبَاعٌ لَعَدِرٍ، وَالْإِتِّبَاعُ لِلشَّيْءِ اتِّبَاعٌ مَا فِيهِ مِنَ الْمَرَادِ. وَعَلَى هَذَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَّبِعُونَ حَقَّ يَلَاؤِيهِ﴾ [البقرة: ١٢١] أَيَّ يَتَّبِعُونَهُ حَقَّ اتِّبَاعِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣]، وَالْمُتَشَابِهُ قَدْ أُنْزِلَ<sup>(٣)</sup> إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا، فَيُحْمَدُ مُتَّبِعُهُ فِي الْحَقِيقَةِ [قُثِبَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ اتِّبَاعٌ فِي الْحَقِيقَةِ]<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَعَدِرٍ وَاقٍ، لَكُنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، اتِّبَاعُ الْآرَاءِ فِي التَّأْوِيلِ بِالْآرَاءِ الْفَاسِدَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ طَلَبُوا بِالتَّأْوِيلِ مُنْتَهَى مُلْكِ هَذِهِ الْأَمَةِ؟ وَفِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ وَقُوفٌ عَلَى عِلْمِ السَّاعَةِ وَسَبَبِ الْقِيَامَةِ، وَذَلِكَ عِلْمٌ لَمْ يُطْلِعِ اللَّهُ الرَّسَلَ عَلَى ذَلِكَ فَضْلًا [عَنْ أَنْ لَمْ]<sup>(٥)</sup> يُطْلِعَ عَلَيْهِ غَيْرَهُمْ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعُهُمْ نَظَرَهُمْ فِي مَا تَقْصُرُ أَفْهَامُهُمْ عَنِ الْإِدْرَاكِ فِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ نَظَرُهُمْ فِي الْمُحْكَمِ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ بَلَغٌ وَكِفَايَةٌ فِي مَا إِلَيْهِمْ بِهِ حَاجَةٌ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أَيَّ مِيلٍ عَنِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ هِمَّتُهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ اغْتِنَادُهُمْ، فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكُفْرَةِ فَهُوَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ فِي أَصْحَابِ الْهَوَاءِ مِنَ الَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ نَجَدُ كُلَّ ذِي مَذْهَبٍ فِي الدِّينِ وَمِمَّنْ اغْتَنَقَ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقْضِي عَنْ بَيْنِ

(١) فِي م: قَالُوهُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْزَلْنَا. (٤) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ.

إِسْرَءِيلَ ﴿الآية [النمل : ٧٦] يتعلّق بظاهر الآية، يدّعي أنها محكمة بما عنده أنه الحقّ بعد أن أجهّد نفسه في طلب الحقّ، وسوّي غير ذلك عليه. فإن كان على ذلك فحقّه التسليم لما عليه توارث الأئمة ظاهراً على ما روي عن نبي الله ﷺ أنه أخبر عن تفرّق الأئمة<sup>(١)</sup>. ثم أشار [إلى]<sup>(٢)</sup> التمسك إلى ما عليه هو وأصحابه ﷺ فعلى ذلك أمر المتوارث؛ فيجب جعله مُحْكَمًا وبيانا [لما]<sup>(٣)</sup> اختلف عليه، ولا قوة إلا بالله.

ويكون المبتدع في ابتغاء تأويله يريد التلبيس على مَنْ لَزِمَ تلك الجماعة<sup>(٤)</sup> وكذلك الأهل الجُهْل في الذين [من فرع]<sup>(٥)</sup> كذا التنازع وترك الاشتغال بتأويل ما اغترضه. فكان<sup>(٦)</sup> متبع المحكم عند الأئمة مطيعاً المتشابه منه، ولا قوة إلا بالله. وإن كان هو الأول فقد ذكر أن ذلك في استخراج مُنتهى ملك الأئمة وأن نهايته الساعة، والعلم به لم يُطْلغ عليه الرسل فضلاً عن دونهم، أو كان ذلك في أشياء تقصّر عقول الضعفاء عن الإحاطة بذلك [فهو يريد]<sup>(٧)</sup> بذلك التلبيس على العوام وأهل الغباوة. فأخبر ﷺ بما ذكر أنه لا يعلم إلا هو<sup>(٨)</sup>، وكان ذلك في ما يُعْلَمُ غيره، أو لا. فإن كان [محمد ﷺ، عَلِمَهُ]<sup>(٩)</sup> فبالله عليم، لا أن في القول بلوغ ذلك، ومعنى الإتيان ما قد بين.

وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾ أي من القرآن: يقول ما اشتبه حسابهم ﴿آيَاتَهُ الْوَشْنَى﴾، قيل: الفتنة الكفر، وتحتل الفتنة المحنة؛ أي يمتحنون أهل الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا تَأْوِيلُهُ﴾؛ يقول: ﴿وَأَيُّهَا تَأْوِيلُهُ﴾ مُنتهى ما كتب الله ﷺ بهذه الأئمة من المدة لهم والوقت. وأصل التأويل هو المنتهى؛ [قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ أي وما يعلم مُنتهى]<sup>(١٠)</sup> تلك الأئمة [إلا الله]<sup>(١١)</sup> ثم التشابه إن كان مما يوقف فيه، فهو، وإن كان مما يعرفه أهل المعرفة، ويعلمه بالواضح، فهو هو. وأصل هذا أن كل ذي مذهب في الإسلام يدّعي على خصمه بما ذهب إليه من الججاج بالآيات الوقوع في التشابه ولنفسه [الوقوع]<sup>(١٢)</sup> في الواضح، وعنده أن ما ذهب إليه هو الحقّ، فلا فرق بين أن يدّعي عليه ذهابه إلى غير الحقّ أو تعدّيه إلى التشابه وترك الواضح؛ فسبيل مثله الفحص والبحث عما ذهب إليه، إن جاء بشيء يضطرّ العقل إلى قبوله سلم له ما جاء به، وإلا فخصمه منه في دعوى مثله بالوقوع له في التشابه بمحلّ دعواه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ قال قوم موضع الوقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ ثم ابتدأ، فقال: ﴿يَقُولُونَ مَآئًا يَوْمَ كُلِّ قَبِيلٍ رِئًا﴾ يقولون بمعنى قالوا ﴿مَآئًا يَوْمَ﴾ بما عرفنا؛ وذلك جائز في اللغة؛ يقول بمعنى قال. وقال آخرون: موضع الوقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ ثم استأنف الكلام، فقال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ في آيهم يقولون مَآئًا يَوْمَ كُلِّ قَبِيلٍ رِئًا المحكم والمتشابه وغيره. قيل: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ هم المتدارسون، وقيل: المتشابهون؛ رُسُخ بمعنى ثبّت، وقيل: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ الناجون؛ يقال: رُسُخ في العلم، ونتج<sup>(١٣)</sup> فيه، فإن قيل: ما الحكمة في إنزال التشابه؟ قيل: إذا كان مما يُعْلَمُ فهو يحتمل وجهين: يحتمل ليُعلم فضل العالم على غير العالم، ويحتمل أن يجعل عليهم طلب المراد فيه والفحص عما أودع فيه. وإن كان مما لا يُعْلَمُ يحتمل المحنة ليمتحنهم في ذلك بالوقف فيه؛ إذ الدار [دار]<sup>(١٤)</sup> محنة، والله أن يمتحن عباده بجميع أنواع المحن.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرْ إِلَّا أُولَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ أي ما يتعظ إلا أولو الحجة والعقل.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَدْ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ فيه وجهان على المعتزلة:

#### الآية ٨

أحدُهما: أنه أضاف الرّيب إلى نفسه، وهو حرف مذموم عند الخلق؛ إذا قيل: فلان أزع فلاناً عن الحقّ، فلذا

(١) وهو قوله: «إن بني إسرائيل قد افرقت على ثنتين وسبعين فرقة، وأنتم تفرقون على مثلها؛ كلها في النار إلا واحدة» انظر المسند ٤/٢٤١، رقم الحديث (١٢٢٠٩). (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم. الجملة. (٥) في م: مرفوع عليه. (٦) في الأصل وم. لكان. (٧) في الأصل وم: يريدون. (٨) في الأصل وم: الله. (٩) في الأصل وم: اطلعه. (١٠) من م. (١١) من م. (١٢) من م. (١٣) الواو ساقطة من م. (١٤) من م.

أضاف الله ﷻ إلى نفيه حرف الزَّيغ دلّ أن فيه معنى سيوى ظاهره حتى جازت إضافته إليه، وهو أن خلقَ منهم فعل الزَّيغ. وكذلك/ ٥٤ - ب/ هذا في الضلال. وأضافت أيضاً الهداية إلى نفيه بقوله: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾؛ فلما كان الهدى البيان [على<sup>(١)</sup>] ما يقرؤه المعتزلة لجاز أن يُضاف ذلك إلى رسول الله ﷺ إذ هو يملك البيان لأنه بُعث نبياً معلماً، فإذا لم يُجز ذلك دلّ أن فيه معنى سيوى التوفيق والعصمة حتى جازت إضافته إليه، ولا تجوز إضافته إلى غيره، والله الموفق.

والثاني: أنهم سألوا العصمة عن الزَّيغ والضلال، فلو كان عليه أن يفعل ذلك، وأن يبذل لهم العصمة، لم يكن للسؤال عن ذلك معنى. دلّ أنه مفضل فيه، فيبذل ذلك لهم، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله: في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا﴾ الآية، فيه وجهان:

أحدهما: أنه لو لم يكن إلا الأصلح في الدين، فتركه جوراً؛ فالقول: يا ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا﴾ لا يخلو من أن تكون الإزاغة أصلح له، وهو يدعو بأن يجور، أو لا يكون أصلح، فهو يدعو بالآل يجور، ومحال الدعاء على خوف الجور. ومن خاف جور الخالق فهو غير عارف به.

والثاني: أن الداعي في ما جُبل عليه الخلق يدعو على أمن أنه لو أجابه لكان لا يُزيغ قلبه، وكذلك موالى العصمة والهداية، ولهذا يؤمن به أيضاً. ولو كان يكون معه زيغ لكان لا فضل في الأمر بين الدعاء بالإزاغة والآل ترغ، لأن الخوف مع الأمرين قائم، والله الموفق. وفي ذلك أيضاً وجهان آخران:

أحدهما: أن الإزاغة إذا أُضيفت إلى أحد خرجت مخرج الشتم [له والتعبير<sup>(٢)</sup>]. ثبت أن في ما أُضيفت إلى الله، تبارك، وتعالى، معنى ليس في ما أُضيفت إلى غيره، وهو، والله أعلم، أن الإزاغة من كل أحد فعل هو زيغ بنفيه، فيه ذم، ومن الله ليست، فيكون فيه أن خلق فعل الزَّيغ ليس بزيغ، وإن كان فعله يُزيغ، والله أعلم، وفيه أن خلق الشيء ليس هو ذلك الشيء، وأنه يكون من الله ما يوصف بالإزاغة، ويصير لديه الآخر زائغاً، ولا شيء يوجد يكون كذلك سيوى خلق فعل الإزاغة من العبيد، والله الموفق.

والثاني: قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ ولو لم يكن من الله في الهداية سيوى البيان لكان يصح ذلك لكل كافر، وتجوز الإضافة إلى الرسل؛ فإن لم يصح ذلك، ولم يُجز، ثبت أن ثم فضل، وهو فعل الهداية والتوفيق الذي معه الإحتداء، لا محالة، وبالله التوفيق والمعونة.

وقوله تعالى: ﴿وَقَبَلْنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾ [الرحمة تحتل وجوهاً<sup>(٣)</sup>]: تحتل الهدى والإسلام؛ إذ به يُستفاد، وتحتل الجنة، وتحتل أنهم سألوه كل رحمة. قال أبو بكر الأصم: (الرحمة السعة في الدنيا والثواب في الآخرة).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَاقِعُ﴾ فهو على قول المعتزلة ليس بوهاب؛ لأن الوهاب هو المفضل الذي يهب، ويبذل ما ليس عليه، وهو على قولهم: عليه أن يُعطي الخلق كل ما هو أصلح لهم في الدين؛ فالآية تُكذِّبهم، وترد عليهم قولهم الوحش في الله. يتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وتحتل ﴿وَقَبَلْنَا﴾ ما تستوجب به الرحمة، وهو عمل الخير كقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِمَّنِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

### الآية ٩

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلِقُ أَلِيمًا﴾ في هذا خاصة أن يراد به القيامة والبعث، وتحتل ﴿لَا يُخْلِقُ أَلِيمًا﴾ في كل شيء مما يصيب الخلق من الخير والشر والفرح والحزن والأسف. يقولون: إنه كان بوعدوه ووعدوه، وإنه كان مكتوباً عليهم ولهم، وإنه لا يكون على خلاف ما كان مكتوباً عليهم ليصبروا على الشدائد والمصائب، فلا يجزعوا عليها، ولا يحزنوا، وليشكروا على الآلاء والنعماء، ولا يفرحوا عليها، وهو كقوله: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

(١) من م. (٢) من م، في الأصل: وله التعبير. (٣) في الأصل: الرحمة تحتل وجوه، في م: تحتل وجوه.

## الآية ١٠

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُنْفِكَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَؤْتَدُهُم مِّنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ وذلك أنهم كانوا يستصبرون بأولادهم وأموالهم في الدنيا، ويستعينون بها على غيرهم، فظنوا أنهم يستصبرون بهم في الآخرة، ويدفعون بهم عن أنفسهم العذاب، وهو كفولهم: ﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ [سبأ: ٣٥]، فآخبرهم الله ﷻ أن أموالكم وأولادكم لا تنفي عنكم من عذاب الله شيئاً.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُم وَقُودُ النَّارِ﴾، [أي حطب النار]<sup>(١)</sup>، فهو، والله أعلم، أن الإنسان إذا وقع في النار في هذه الدنيا لا يحترق احتراق الحطب، ولكنه يذوب، ويسيل منه الصديد، فقال الله ﷻ: إنهم يحترقون في النار في الآخرة احتراق الحطب لا احتراق الإنسان في الدنيا، لأنها أشد بطشاً وأسرع أخذاً وأطول اختراقاً. وعلى<sup>(٢)</sup> هذا يخرج قوله: ﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ليس كعذاب الدنيا، أنه على الإنقضاء والتفاد، ولكن على الدوام فيها والخلود أبداً لأبدين. فنعود بالله منها.

## الآية ١١

وقوله تعالى: ﴿كَذَابَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ قيل: كآشياء آل فرعون، وقيل: كعمل آل فرعون وكصنيعهم، وكله واحد، ثم يحتمل بعد هذا وجهين: يحتمل كصنيع هؤلاء وعملهم، بل كصنيع آل فرعون ومن كان قبلهم بموسى في الكذب والتعنت، فالحق أولئك من العذاب بتكذيب الرسل وتعتيهم عليهم ﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾؛ قد ذكرنا.

## الآية ١٢

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيُهُمْ تَغْشَوْنَ عَلَيْهِمْ إِنْ جَهِتُوا وَيَسِّرْ آلِهَهُمْ﴾ وهذا، والله أعلم، في قوم قد علم ﷻ أنهم لا يؤمنون أبداً. لذلك قال تعالى لنبيه ﷺ: أن ﴿قُلْ لَهُمْ﴾ سَعْيُهُمْ تَغْشَوْنَ عَلَيْهِمْ إِنْ جَهِتُوا، والآ فلا يلحقهم<sup>(٣)</sup> ذلك الوعيد، والله أعلم، لأن من الكفار من يسلم ومن لا يسلم، [ولاً فلا يلحق بالوعيد من الكفار من أسلم]<sup>(٤)</sup>.

## الآية ١٣

وقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي يَسْتَوِيَ الْفَتْحُ﴾ فإن قال قائل ما: في فتحة قليلة، وهي فتحة أهل الإسلام، وفتحة كثيرة، وهي فتحة المشركين، حين غلبت فتحة المسلمين، وهم قليل، فتحة المشركين، وهم كثير يوم بدر، وقد يكون لأهل الكفر إذا كانوا كثيراً<sup>(٥)</sup>، فغلبوا على أهل الإسلام، آية. قيل: ليست الآية في الغلبة خاصة، لكن الآية، فيها، والله أعلم، وجوه [أخرى]<sup>(٦)</sup>.

أحدها: أن غلبة المسلمين مع ضعف أبدانهم وقلة عددهم وخروجهم لا على وجوه الحرب [وقتل المشركين]<sup>(٧)</sup> مع قوة أبدانهم وكثرة عددهم<sup>(٨)</sup>، فاستعدادهم للحرب وخروجهم على الحرب والقتال آية وعلم العدو أن ليس لهم فتحة، ولا لهم رجاء المدد، وأن لا غياث لهم من البشر، وذلك آية الجراؤ وعلامة الشجاعة، ومعه أمن، والله أعلم.

والثاني: أن ما روي أن رسول الله ﷺ أخذ كفاً من تراب، فرمى به على وجوههم، وقال: «شاهت الوجوه» [مسلم ١٧٧٧] فامتلات أعينهم من ذلك، وعموا حتى انهزموا، فصار آية.

والثالث: ما قيل: إن أبا جهل قام، فدعا، فقال: (أيتنا أحق ديناً وأوصل رجماً فانصره، واجعل الغلبة والهزيمة على الآخر)، فاستجيب<sup>(٩)</sup>، فكانت الغلبة والهزيمة عليهم، فكان آية.

والرابع: ما أعان الملائكة المسلمين، وبعثهم الله ﷻ مدد النصرة للمؤمنين على الكافرين يوم بدر، فذلك آية. ووجه آخر ما ذكرنا، وهو أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا خرجوا شبه الأغر<sup>(١٠)</sup> بغير سلاح غير مستعدين للقتال على علم منهم بذلك، وأولئك خرجوا مستعدين لذلك، وكان ما ذكر، والله أعلم.

(١) ساقطة من م. (٢) الواو ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: يلحقه. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: قليلاً. (٦) أدرج قبلها في الأصل وم: في غيره من. (٧) في الأصل: والقتال والمشركين. (٨) أدرج بعدها في الأصل: وخروجهم. (٩) في م: فاستجيب. (١٠) في الأصل وم: الغير.

قَالَ الشَّيْخُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] <sup>(١)</sup>: فِي ذِكْرِ الْقَلِيلِ فِي الْأَعْيُنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ آيَةٌ عَظِيمَةٌ؛ إِذْ هِيَ جَسِيَّةٌ، وَالتَّحَوُّسُ تُؤْذِي عَنِ الْمَحْسُوسَاتِ حَقَائِقُهَا / ٥٥ - أ/ فَجَعَلَهَا اللَّهُ بَحِيثًا لَا تُؤْذِي لِمَا قَالَ: ﴿لَيَقْنِيَنَّ اللَّهُ أَمْرًا كَانَتْ مَعْرُوفًا﴾ [الأنفال: ٤٢ و ٤٤]؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْآيَةِ فِي أَمْرِ الْفَتَنِ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَرْوُونَهُمْ بِفِتْنَتِهِمْ رَأْيَ الْكَافِرِينَ﴾ وَفِي بَعْضِ الْقَرَاءَاتِ بِالنَّاءِ <sup>(٢)</sup>: تَرَوْنَهُمْ؛ يَرَى الْمُؤْمِنُونَ أَوْلَئِكَ مِثْلِي أَنْفُسِهِمْ لَا أَكْثَرَ، هُمْ كَانُوا ثَلَاثَةً أَمْثَالٍ عَلَى مَا رُوِيَ فِي الْقِصَّةِ، وَهَذَا لَمَّا جَعَلَ الْحَقُّ عَلَيْهِمْ قِيَامَ الْوَاحِدِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِإِلَافَتَيْنِ مِنْهُمْ مَعَ ضَعْفِهِمْ، لَجَهْدِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ وَبُلُوغِهِمْ الْغَايَةَ مِنَ اخْتِمَالِ الشَّدَائِدِ وَالْمَشَقَّاتِ. أَخْبَرَ <sup>(٣)</sup> بِمَعْرِفَتِهِمْ أَمْرَ الْحَرْبِ وَشِدَّةَ رَغْبَتِهِمْ فِي تَعْلُمِهِمْ مَا يَحْتَاجُونَ فِي الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ <sup>(٤)</sup> عَلَّمَ الْمُؤْمِنِينَ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُونَ فِي الْحَرْبِ مِنَ الْآدَابِ وَغَيْرِهَا فِي الْكِتَابِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا لَيْسَتْ فِكَةٌ فَاسْتَبْرَأُوا﴾ [الأنفال: ٤٥] أَمَرَهُمْ بِالتَّثَبُّتِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَا تُلْزِمُوهُمُ الْأَلْبَانِ﴾ [الأنفال: ١٥]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِالنَّفْسِ﴾ [الأنفال: ٤٦]؛ فَجَعَلَ التَّنَازُعَ الْوَاقِعَ بَيْنَهُمْ عَلَى خِلَافِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا سَبَبَ الْهَزِيمَةِ، فَفِيهِ أَمْرٌ بِالْإِجْتِمَاعِ وَجَعْلِ التَّدْبِيرِ وَاحِدًا، إِذِ الطَّاعَةُ لِأَمَامِهِمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَكُنْ فِي ذَلِكَ لَيْسَةً يَأْذِي الْأَنْفُسَ﴾ وَإِنَّمَا كَانَ عِبْرَةً لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ خُرُوجِ الْمُؤْمِنِينَ بِقَلَّةٍ عَدِيدِهِمْ وَضَعْفِ أَيْدَانِهِمْ بِلَا اسْتِعْدَادٍ لِلْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، إِنَّمَا [هوَ] <sup>(٥)</sup> خُرُوجُ شِبْهِ الْأَغْرَةِ <sup>(٦)</sup>، وَخُرُوجُ أَوْلَئِكَ بِالْعُدَّةِ <sup>(٧)</sup> مَعَ قُوَّةِ أَيْدَانِهِمْ وَكَثْرَةِ عَدِيدِهِمْ وَطَمَعِ الْمَدَدِ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ، فَفِي مِثْلِ غَلَبَةِ الْمُؤْمِنِينَ الْكَافِرِينَ وَالظَّفَرِ بِهِمْ وَالنَّصْرِ لَهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي وَصَفْنَاهُمْ غَيْرَةً، وَأَنَّهُ لِأُولِي الْأَبْصَارِ وَالْعَبْرِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَمَا ذَكَرَ إِلَى آخِرِهِ. [الآية ١٤]

قَالَ الْحَسَنُ: (وَاللَّهُ مَا زَيْنَهَا إِلَّا الشَّيْطَانُ)، إِذْ لَا أَحَدٌ أَذَمُّ لَهَا وَلَا يُلْهِمُهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ الْمَعْتَزَلَةُ. لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا وَفِي أَمْثَالِهِ أَنَّ اللَّهَ <sup>(٨)</sup> زَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَالتَّزْيِينُ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ يَقَعُ لَوَجْهَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْكَرَاهَةُ تَقَعُ لَوَجْهَيْنِ: تَزْيِينٌ <sup>(٩)</sup> فِي الطَّبَاعِ، وَالطَّبِيعُ يَرْغَبُ فِي مَا يَتَلَذَّذُ، وَيُسْتَهْوِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ حَسَنٌ، وَتَزْيِينٌ <sup>(١٠)</sup> فِي الْعَقْلِ إِلَّا فِي مَا ثَبَتَ حَسَنُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ أَمْرٍ أَوْ حَمْدٍ الْعَاقِبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ جَعَلَ الْعَقْلَ مَانِعًا لَهُ رَادًّا عَمَّا يَرْغَبُ إِلَيْهِ الطَّبِيعُ، وَيَمِيلُ، لِأَنَّ الطَّبِيعَ أَبَدًا يَمِيلُ، وَيَرْغَبُ، إِلَى مَا هُوَ أَلَذُّ وَأَشْهَى وَأَخْفَى عَلَيْهِ، أَوْ <sup>(١١)</sup> يَنْفَرُ عَمَّا يَضُرُّهُ، وَيُؤْلِمُهُ. وَالْعَقْلُ لَا يَنْفَرُ إِلَّا عَمَّا الْقَبِيحِ فِي نَفْسِهِ، وَيَرْغَبُ فِي مَا هُوَ الْحَسَنُ فِي نَفْسِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ <sup>(١٢)</sup>: «حَقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَالنَّارُ بِالشَّهَوَاتِ» [مسلم ٢٨٢٢] لَيْسَ عَلَى كِرَاهَةِ الْعَقْلِ وَلَا عَلَى شَهْوَةِ الْعَقْلِ، لَكِنَّ عَلَى كِرَاهَةِ الطَّبِيعِ وَشَهْوَتِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] لَيْسَ عَلَى كِرَاهَةِ الْإِخْتِيَارِ وَلَكِنْ كِرَاهَةُ الطَّبِيعِ؛ لِأَنَّ كِرَاهَةَ الْعَقْلِ كِرَاهَةُ الْإِخْتِيَارِ، وَكَذَلِكَ رَغْبَةُ الْإِخْتِيَارِ، وَفِيهَا تَجْرِي الْكُلْفَةُ، أَعْنِي عَلَى اخْتِيَارِ الْعَقْلِ لَا اخْتِيَارِ الطَّبِيعِ لِمَا يَمِيلُ، وَيَرْغَبُ فِي الْأَلَذِّ، وَيَنْفَرُ عَنِ الْمَضَارِّ؛ دَلِيلُهُ [قَوْلُهُ تَعَالَى] <sup>(١٣)</sup>: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُ حَتَّى يُعْكِمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَصَصْتُمْ يُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] أَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ مَا وَجَدُوا فِي قَضَائِهِ حَرَجًا. فَدَلَّتِ الْآيَةُ أَنَّ الْخُطَابَ وَالْكُلْفَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى اخْتِيَارِ الْعَقْلِ وَكَرَاهِيَّتِهِ لَا عَلَى اخْتِيَارِ الطَّبِيعِ.

لِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّهُ يَجُوزُ التَّزْيِينُ <sup>(١٤)</sup> فِي الطَّبِيعِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي زَيْنَهَا؛ فَإِنْ عَنَّا أَنَّهُ يُزِينُهَا لَهُمْ، وَيُدْعُوهُمْ إِلَيْهَا، وَيُرِيهِمْ زِينَتَهَا، فَنَعَمْ، وَإِنْ عَنَّا أَنَّهُ يُزِينُهَا بَحِيثًا نَفْسُهَا لَهُمْ فَلَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ الشَّيْطَانَ بِالضَّعْفِ، وَنَفَى عَنْهُ هَذِهِ الْقُدْرَةَ، بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]. فَلَوْ جَعَلْنَاهُ التَّزْيِينُ <sup>(١٥)</sup> لَهُمْ عَلَى مَا قَالُوا لَمْ يَكُنْ كَيْدُهُ عَلَى مَا وَصَفَهُ <sup>(١٦)</sup> بِالضَّعْفِ، وَلَكِنْ كَانَ

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) انظر معجم القراءات القرآنية ١٠/٢. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل وم: الغير. (٥) ساقطة من م. (٦) في الأصل وم: تزين. (٧) في الأصل وم: وتزين. (٨) في الأصل وم: و. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: التزين. (١١) في الأصل وم: التزين.

قَوِيًّا، ولكنه يدعُوهم إليها، وَيُرَغِّبُهُمْ فِيهَا، وَيُرِيهِمُ الْمَزِينَ لَهُمْ. ثُمَّ دَعَاؤُهُ إِيَّاهُمْ، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ، وَقُوَّتُهُ مِنْ حَيْثُ مَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ يَرْجِعُونَ مِنْ حَيْثُ لَا تَدْرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فالعدُو الذي يَرَى هو مَنْ يُعَادِيهِ، وَلَا يَرَى هو كَانِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَحْذَرُ مِنْهُ، وَأَخَوْفَ مِمَّنْ يَرَى.

ووجه آخر: أَنَّ الشهوات التي أَضَافَ التَّزْيِينَ إِلَيْهَا لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّهَا مَخْلُوقَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا بَقِيَ لِلشَّيْطَانِ إِلَّا الدَّعَاءُ إِلَيْهَا وَالتَّرغِيبُ فِيهَا.

وفيه وجه آخر أنه لو لم يُجْعَلْ هَذَا مُزِينًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَرَأَى مَوْضِعُ اسْتِدْلَالِ الشَّاهِدِ عَلَى الْغَائِبِ بِالدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ؛ قَدْ جُعِلَ مَا فِي الدُّنْيَا نَوْعَيْنِ مُسْتَحْسَنًا وَمُسْتَقْبَحًا، وَجُعِلَ ذَلِكَ عِيَارًا لِمَا أَوْعَدَ، وَوَعَدَ. فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ لَا يَصِحُّ مَوْضِعُ التَّنْظِيرِ<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ جَلٌّ، وَعَلَا، بِلَطْفِهِ سَحَرُ كُلِّ مَرْغُوبٍ فِي الدُّنْيَا وَمَدْعُوٌّ إِلَيْهِ مِنْ جَوْهَرِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَحَسَنُهُ لِيَرْغَبَ النَّاسُ عَنْ هَذَا إِلَى مَا فِي الْجَنَّةِ بِحُسْنِهِ وَلَطْفِهِ وَزِينَتِهِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى تَرْكِ مَا فِي الدُّنْيَا مِنَ الْفَاقِي إِلَى نَعِيمٍ دَائِمٍ أَبَدًا.

فلو جُعِلَ هَذَا مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ، لَعَنَهُ اللَّهُ، وَمَصْنُوعُهُ لَهُمْ لَذَهَبَ عَظِيمُ مَوْضِعِ الْإِسْتِدْلَالِ الَّذِي ذَكَّرْنَا. فَدَلَّ أَنَّهُ مُزِينٌ مِنْهُ ﷻ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلوًّا كَبِيرًا.

ثم امْتَحَنَهُمُ اللَّهُ ﷻ بِتَرْكِ مَا زَيَّنَ لَهُمْ فِي الطَّبَاعِ بِمَا رَغَّبَ لَهُمْ مِنَ الْعُقُولِ الْوَافِرَةِ لِيَخْتَارُوا مَا حَسَنَ فِي الْعُقُولِ، وَتَزَيَّنَ. عَلَى ذَلِكَ جَرَتْ الْكَلِمَةُ وَالْخَطَابُ لَا بِمَا مَالَتْ إِلَيْهِ الطَّبَاعُ، وَنَفَرَتْ عَنْهُ الْعُقُولُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثم فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ وَجُوبُ الْحَقِّ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ مِنَ الْمَالِ وَكَذَلِكَ الْخَيْلِ. وَأَمَّا فِي النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ فَمَا مُتَّعُوا بِهِمْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ النِّفَقَةَ، وَكَذَلِكَ الْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ وَالْفِضَّةُ وَالْخَيْلُ الْمُسَوَّمَةُ؛ أَوْجَبَ فِي النِّسَاءِ عَلَيْهِمُ النِّفَقَةَ وَكَذَلِكَ الْبَنِينَ، وَأَوْجَبَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَقًّا. ثُمَّ ذَكَرَ الْخَيْلَ الْمُسَوَّمَةَ، إِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْهُ جَعْلُهَا سَائِمَةً. لِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (إِنْ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةٌ).

ثم اخْتَلَفَ فِي الْمُسَوَّمَةِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ<sup>(٢)</sup> الْمُسَيَّبَةُ الرَّاعِيَّةُ، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ الْمَعْلَمَةُ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله: (الْمُسَوَّمَةُ الرَّاعِيَّةُ)، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: الْمُظَهَّمَةُ، وَهِيَ الْمَحْسَنَةُ.

ثم أَخْبَرَ أَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ هُوَ مَتَاعُ الدُّنْيَا، أَمْرُهُمْ بِتَرْكِ ذَلِكَ، أَخْبَرَ أَنَّ لَهُمْ ﴿عِنْدَهُ حُسْنُ الثََّوَابِ﴾ إِنْ هُمْ تَرَكَوْا مَا امْتَحَنُوا.

**الآية ١٥** ثم قَالَ: إِنْ مَنِ اتَّقَى فِي الدُّنْيَا خَيْرًا لَهُ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَذُنُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ إِلَى آخِرِهِ.

ثم اخْتَلَفَ فِي الْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَلْفٌ وَمِائَتَانِ أَوْقِيَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: اثْنَتَا عَشْرَةَ أَلْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَبْعُونَ أَلْفَ دِينَارٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِلِسَانِ الرُّومِيِّ: مِلَّةٌ مِنْكَ ثَوْرٌ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كُلُّ مِثْقَالٍ قَنْطَارٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ اسْمُ الْمَالِ الْعَظِيمِ الْكَثِيرِ، لَا يُدْرَى مَا مِقْدَارُهُ، لَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ حَاجَةٌ وَلَا فَائِدَةٌ، إِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ الرِّغْبَةِ فِي مَا كَثُرَ مِنَ الْمَالِ؛ إِذْ لَيْسَ قَدْرٌ أَحَقُّ بِأَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ الرِّغْبَةُ مِنَ الْأَمْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تَعَالَى: ﴿حُلِيِّنَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ مِنَ الْأَفَاتِ كُلِّهَا: مِنَ الْأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ وَالْأَقْدَارِ وَالْعُيُوبِ كُلِّهَا. وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ، وَفِي صَدْرِ [سُورَةِ الْبَقَرَةِ]: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [الآية: ٢٥] أَنَّ كُلَّ<sup>(٣)</sup>، أَهْلِي الْجَنَّةِ مُطَهَّرُونَ<sup>(٤)</sup> مِنْ جَمِيعِ الْمَعَائِبِ؛ لِأَنَّ الْعُيُوبَ فِي الْأَشْيَاءِ عِلْمُ الْفَنَاءِ، وَهُمْ خُلِقُوا لِلْبَقَاءِ، إِلَّا أَنْ أَصَلَ<sup>(٥)</sup> الذِّكْرُ جَرَى لِلنِّسَاءِ لِمَا ظَهَرَ فِي الدُّنْيَا مِنْ فَضْلِ<sup>(٦)</sup> الْمَعَائِبِ وَالْأَذَى.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: التَّنْظِيرُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهِيَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: السُّورَةُ: قَالَ: وَكُل. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: مُطَهَّرَةٌ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَهْل. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْفَضْلُ.

## الآية ١٦

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّكَ رَءِيفٌ رَحِيمٌ قَدْ رَضِيَ مِنْهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَفِيهِ تَرْكِهٌ لَهُمْ. وَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ لَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ التَّزَكِّيَةَ بِهَا، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرًا مِنْ هَذَا الَّذِي زَيَّنَ لِلنَّاسِ فِي الدُّنْيَا مِنَ النَّسَاءِ وَمَا ذَكَرَ/ ٥٥ - ب/ إِلَى آخِرِهِ.

وقوله: ﴿اتَّقُوا﴾ يَحْتَمِلُ: اتَّقُوا الشَّرْكَ، وَيَحْتَمِلُ الَّذِينَ اتَّقَوْا الْفَوَاحِشَ وَالْمَعَاصِيَ كُلَّهَا.

## الآية ١٧

وقوله تعالى: ﴿الْفَكَّارِينَ﴾ قِيلَ: ﴿الْفَكَّارِينَ﴾ عَلَى الْمَرَازِي وَالْمَصَائِبِ وَالشَّدَائِدِ. وَالصَّبْرُ هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَنْ جَمِيعِ مَا تَهْوَى، وَتَشْتَهِي.

وقوله تعالى: ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ قِيلَ: فِي إِيْمَانِهِمْ، وَقِيلَ: ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ بِمَا وَعَدُوا، وَقِيلَ: ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ فِي جَمِيعِ مَا يَقُولُونَ، وَيُخْبِرُونَ.

[وقوله تعالى<sup>(١)</sup>]: ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ قِيلَ: الْقَانِتُ الْخَاضِعُ، وَقِيلَ: الْقَانِتُ الْمَطِيعُ، وَقِيلَ: الْخَاشِعُ، وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ. وَأَصْلُهُ: الْقِيَامُ، وَكُلُّ مَنْ قَامَ لِأَخَرٍ كَانَ مَطِيعاً وَخَاشِعاً وَخَاضِعاً وَمُقِرّاً، وَقِيلَ: الْقَانِتُ الْمُقِرُّ كَقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ لَمْ يَقِينُونَ﴾ [الروم: ٢٦] أَيْ مُقِرُّونَ<sup>(٢)</sup>.

[وقوله تعالى<sup>(٣)</sup>]: ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ يَحْتَمِلُ الْإِنْفَاقَ مَا لَزِمَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ، وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ الْمُؤَدِّينَ حَقَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً مِنْ حَقِّ الْقَرَابَةِ وَالصَّلَةِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿الْفَكَّارِينَ﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَصَبَرُوا عَنْ مَحَارِمِهِ، ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ الَّذِينَ صَدَقَتْ نِيَّتُهُمْ، وَاسْتَقَامَتْ قُلُوبُهُمْ وَاسْتَشْتَمُوا، وَصَدَقُوا فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ الْمَطِيعِينَ، ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ يَعْنِي نَفَقَةَ أَمْوَالِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

[وقوله تعالى<sup>(٤)</sup>]: ﴿وَالْفَكَّارِينَ بِالْأَسْمَارِ﴾ قِيلَ: الْمُصْلِينَ بِالْأَسْحَارِ، وَقِيلَ: الْمُصْلِينَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ فِي آخِرِهِ. وَأَصْلُ الْإِسْتِغْفَارِ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ مِمَّا ارْتَكَبَ مِنَ الْعَاصِيَةِ عَلَى نَدَامَةِ الْقَلْبِ وَالْعَزِيمَةِ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ إِلَى مِثْلِهِ أَبَداً، لَيْسَ كَقَوْلِ النَّاسِ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَلَى غَيْرِ نَدَامَةِ الْقَلْبِ. وَأَصْلُ الْإِسْتِغْفَارِ فِي الْحَقِيقَةِ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ بِأَسْبَابِهَا، لَيْسَ أَنْ يَقُولَ: [اسْتَغْفِرُ اللَّهَ بِلِسَانِي]<sup>(٥)</sup>، اغْفِرْ لِي، [وَلَكِنْ]<sup>(٦)</sup> كَقَوْلِ نُوحٍ ﷺ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ أَمَرَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ. ثُمَّ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ لِلصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ١٨

وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ قِيلَ فِيهِ وَجْهٌ<sup>(٧)</sup>: قِيلَ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ شَهَادَةٌ ذَاتِيَّةٌ، أَيْ هُوَ بِذَاتِهِ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَيْ خَلَقَ مِنَ الْخَلَائِقِ مَا تَشْهَدُ خَلْقَهُ كُلُّ وَاحِدٍ بُوْحْدَانِيَّتِهِ وَالْهَيْئَةِ؛ لَوْ نَظَرُوا فِي خَلْقَتِهِمْ، وَنَدَبَرُوا فِيهَا، وَكَذَلِكَ ﴿وَاللَّيْلُ كَأَنَّهُ تُغَمِّدُ﴾ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى تَأْوِيلِ الثَّانِي أَنْ [خَلَقَهُ: الْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلِي]<sup>(٨)</sup> الْعِلْمَ يَشْهَدُونَ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، فَشَهِدُوا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْجُهَالُ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَأَمَّلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ، [وَلَمْ يَتَفَكَّرُوا]<sup>(٩)</sup>، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِهِ لِأَنَّهُ أَمَرَ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ ﷺ بِأَنْ يَقُولُوا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾. فَقَوْلُهُ وَأَمَرُهُ بِهِ شَهَادَةٌ مِنْهُ. وَيَحْتَمِلُ شَهَادَةُ الْقَوْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَكَلَّيْكُمُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الاحزاب: ٥٦]؛ وَذَلِكَ مِنَ اللَّهِ الرَّبُّوبِيَّةُ، وَمِنْ الْخَلْقِ الْعَبْدِيَّةُ لَهُ، فَيَجِبُ أَنْ تُعَرَفَ الرَّبُّوبِيَّةُ مِنَ الْعَبْدِيَّةِ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ خَلْقِ الْإِيمَانِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ لَمْ يَعْرِفْ ذَا مِنْ ذَاكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقيل: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ أَيْ عَلِمَ اللَّهُ ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وَكَذَلِكَ عَلِمَ الْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾. فَإِنْ

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) أدرجت في الأصل وم بعد: وقوله تعالى: ﴿وَالْفَكَّارِينَ﴾ ... والصلة. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) من م، في الأصل: بلسانيه. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في م: بوجوه. (٨) في الأصل: الملائكة وأولو. (٩) في الأصل وم: ولا يتفكروا.



قَالَ لَنَا مَلْحَدٌ: كَيْفَ صَحَّ، وَهُوَ دَعْوَى؟ قِيلَ: لِأَنَّ مَنْ ظَهَرَ صِدْقُهُ فِي شَهَادَتِهِ إِذَا شَهِدَ، وَهُوَ مَقْبُولٌ، وَهُوَ بِمَا ادَّعَى مِنَ الْإِلَهِيَّةِ وَالرَّبُّوبِيَّةِ، إِذَا لَمْ يَسْتَقِيلْهُ أَحَدٌ، ظَهَرَ صِدْقُهُ، وَقَهَرَ كُلُّ مَكْذِبٍ لَهُ فِي دَعْوَاهُ، وَبِاللَّهِ النِّجَاةُ.

وقوله تعالى: ﴿فَآيَةً بِالْقِسْطِ﴾ أي [حافظاً له ومتولياً] <sup>(١)</sup> [كقوليه: ﴿فَآيَةً عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾] [الرعد: ٣٣] أي حافظ لها ومتولٍ <sup>(٢)</sup> كما يقال: فلان قائم على أمر فلان أي حافظ لأمره ومتعاهد لأسبابه. وقال الشيخ، رحمه الله تعالى: وقيل: عادل أي لا يجور، لا أن ثم معنى القيام كقوليه: ﴿قَوَّيْنِ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] مُقْسِطِينَ، لا أن ثم للقيام فيه معنى يسبق الوهم إليه، والله أعلم.

### الآية ١٩

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ قال قائلون: إن الدين الذي هو حق من بين الأديان، وهو الإسلام، لأن كل أحد منهم مما دأب ديناً يدعي أنه دين الله الذي أمر به، وقال قوم: إن الدين الذي أمر به الأمر من عند الله لأنهم كانوا مع اختلافهم مُقَرِّينَ بالإيمان، لكن بعضهم لا يُقَرِّونَ بالإسلام، فأخبر ﷺ أن الدين الذي أمر به، وفيه التوحيد، هو الإسلام، لا <sup>(٣)</sup> غيره. ألا تری أنه قال: ﴿مَا كَانَ إِبرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَتْ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾؟ [آل عمران: ٦٧] أخبر ﷺ أن إبراهيم عليه السلام ليس على دين سوى دين الإسلام، والإسلام هو الإخلاص على ما ذكرنا في ما تقدم.

وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه] <sup>(٤)</sup> قال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالشَّكَّاءُ﴾ شهدوا ﴿وَأَنزَلُوا إِلَيْهِ﴾ أن ﴿الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وأنه قائم ﴿بِالْقِسْطِ﴾. والقِسْطُ، هو العدل في جميع القرآن.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُرْتُوا إِلَيْكَ أَوْتُوا إِلَيْكَ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل الاختلاف التفرق؛ أي تفرقوا في الكفر كقوليه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ الآية [آل عمران: ٦٧]، ويحتمل الاختلاف نفس الاختلاف في الدين كقوليه: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ أخبر أنهم <sup>(٥)</sup> لم يختلفوا عن جهل ولكن عن علم وبيان كقوليه: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَعْدُ﴾ ثم يحتمل قوله ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَعْدُ﴾ وجهين <sup>(٦)</sup>: أي لم يختلفوا إلا من بعد ما علموا، وعرفوا، ويحتمل لم يختلفوا إلا من بعد ما أوتوا أسباب ما لو تفكروا، وتدبروا، لوقع العلم لهم بذلك والبيان، لكنهم [نعتوا، و] <sup>(٧)</sup> كابرُوا، فاختلَفُوا.

ثم في الآية دليل ألا يجوز أن يُفسَّرَ <sup>(٨)</sup> قوله: ﴿وَجَاءَ رُؤُوسُ﴾ [الفجر: ٢٢] وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ونحوه بالانتقال <sup>(٩)</sup> من حال إلى حال ومن مكان إلى مكان لأنه ذكر مجيء العلم، والعلم لا يوصف بالمجيء والذهاب <sup>(١٠)</sup>، وكذلك قوله: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَعَقُ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]؛ ذكر مجيء الحق وزهق <sup>(١١)</sup> الباطل، فهما لا يوصفان بمجيء الأجسام وذهابها <sup>(١٢)</sup> بالانتقال والتحول من مكان إلى مكان، ولا يُعرف ذلك، ولا يُصرف إليه. فعلى ذلك لا جائز أن يُصرف قوله: ﴿وَجَاءَ رُؤُوسُ﴾ [الفجر: ٢٢] و﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْوَرْدِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ونحوه إلى المعروف من استواء الخلق ومجيئهم لتعاليو عن ذلك. قال: والمجيء لا يكون بالانتقال <sup>(١٣)</sup> خاصة، بل يكون مرة ذاك وأخرى غيره، وكذلك الإتيان، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿بَنِيًّا يَنْتَهَرُ﴾ قيل: حسداً بينهم، لأنهم طمعوا أن يُبعثَ الرسول ﷺ من بني إسرائيل على ما بُعث سائر الرسل بعد إسرائيل منهم، فلما بُعث من غير بني إسرائيل حسدوه، وخالفوا <sup>(١٤)</sup> دينه الإسلام، ويحتمل ﴿بَنِيًّا﴾ من البني، وهو الجور.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْثُرْ يَأْتِئْتَ اللَّهُ﴾ أي من المختلفين ﴿فَإِنَّكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ كأنه على الإضمار: أن قل يا محمد ﴿وَمَنْ يَكْثُرْ يَأْتِئْتَ اللَّهُ﴾ من بعد ما جاءهم العلم والبيان ﴿فَإِنَّكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، وله ثلاثة أوجه: لأن ظاهر

(١) في الأصل وم: حافظ ومتولى. (٢) من م. (٣) في الأصل وم: و. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) أدرج بعدد في الأصل وم: أي. (٦) من م. في الأصل: بوجهين. (٧) من م. في الأصل: تفتتوا أو. (٨) من م. في الأصل: بغير. (٩) في الأصل وم: والانتقال. (١٠) في الأصل وم: ولا ذهاب. (١١) في الأصل وم: وزهق. (١٢) في الأصل وم: وذهابهم. (١٣) في الأصل وم: عن الانتقال. (١٤) الواو ساقطة من الأصل.

الجواب على غير إضمار أن يكون ﴿وَمَنْ يَكْثُرْ بِقَايَسَاتِ اللَّهِ فَلَيْسَ اللَّهُ سَرِيعَ الْحِسَابِ﴾ أي العذاب، والله أعلم، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْحِسَابِ عَذَابًا<sup>(١)</sup> لِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿مَنْ نَقَشَ الْعَذَابَ عَذَبَ﴾ [مسلم ٢٨٧٦]، فجعل الحساب عذاباً. ثم أخبر ﷻ أَنَّهُ ﴿سَرِيعَ الْحِسَابِ﴾ لا كالحساب<sup>(٢)</sup> الذي يبين الخلق لأن الخلق يشغلهم أسباب، ويمتنعهم أشياء، يحتاجون إلى التفكير والتدبر، والله تعالى عن أن يشغله شيء، ويمتنعه معنى، جلَّ الله عن ذلك.

وقيل على التقريب: حسابه سريع كأن قد جاء لقريبه، والله أعلم.

[وقوله تعالى] (٣): ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ شهادة ربوبية لا يتوهم له كيفية، ولا يخطر على البال له ماهية، ولا يحتمل الوصول إلى حقيقة ذلك بالتفكير، ولا يحتمل بلوغ العقل الوقوف على ذلك، إذ هو خلق قَصَرَ عن الإحاطة بماهية نفسه وعن إدراك وجه قيايمه بالذي رُكِبَ، أو تحديده<sup>(٤)</sup> من حيث نفسه، وهو تحت جميع ما ذكرته، إذ هو خلق جرى عليه التدبير، ودخل/٥٦- أ/ تحت التدبير.

فالربوبية أحق أن تتخبر فيها الأوهام، وتكفل عن توهم إدراكها الأفهام. وعلى ذلك أمر تكوين الله الأشياء على ما شهدت الأشياء التي هي تحت التكوين في العبارة، لا على توهم في التكوين معنى تحتلله الأفهام، أو تبلغه العقول، وإنما هو عبارة بها جعل لا يقف على العبارات عن المتعالي عن صفات الخلق المحقق له الجلال عن جهاتهم إلا من حيث المفهوم في الخلق للتقريب إلى الأفهام دون تحقيق المفهوم ممَّا عن العبارة عنه قدرة العبارات في الإخبار عن الله ﷻ.

وعلى هذا القول: الله وجميع ما يتعارف الخلق من الأسماء على ما يقرب من الأفهام المراد بها لا تحقيق الحروف أو إدخال تحت تركيب الكلام وتأليف العبارة. وهذا معنى معرفة وحدانيته من جهة ضرورات توجب المعرفة على الوصف بالسبحانية له عن معاني جميع المعروفين، [وبالله العصمة]<sup>(٥)</sup> والمعونة.

ثم قد يحتمل أن يؤدَّن في العبارة عن ذلك بما هو العطف، وأدفع للتوهم، توهم ما لعل للقلب عند ذكر الشهادة فضل حيرة، ليس عند تلك العبارة، وذلك يُخرِّج على وجوه في الإحتمال لما تسمع عقولنا دون القطع على شيء مما وقع عندنا، يمكن الرجوع إليه، والله، سبحانه، أعلم:

أحدها<sup>(٦)</sup>: شهادة الخلائق كلهم ما فيها من آثار الصنعة ودلالة الربوبية وشهادة الألوهية، لتكون شهادة بالذي ذكر بأن ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ في كل شيء سواه هذه الشهادة بالصنعة التي جعلها هو فيه له، والله أعلم.

والثاني: أن يكون بذاته متعال عن جميع معاني من سواه من المعاني التي أدخلها اسم مربوب، وظهر كل شيء في الحقيقة له عند توهم المعبود، ولا يستجق غيره غير آثار الحداثية والجهات<sup>(٧)</sup> المدخلة تحت القدرة والتدبير، وهو بذاته متعال عن كلية الجهات والمعاني التي كانت<sup>(٨)</sup> بعد أن لم تكن، وبها صارت مربوبة عبداً، وهو متعال أيضاً عن الوصف بالجهات والمعاني، بل هو خالق للخلق، ولا قوة إلا بالله.

والثالث: يحتمل شهيد عليم، وكذا من شهد الشيء فقد عليم مخبر خلقتو بأنه العالم، وأنه واحد لا شريك له، إله الكل وخالقهم ليعلموا أنما أعلمهم كما أخبروا ذلك في نقض قول كثير ممن ينفون عن الله تعالى أنه عالم وشاهد كل شيء، والله الموفق.

[والرابع] (٩): يحتمل شهيد على الخلائق أن يكون عليهم القول والإغتياد أنه لا إله غيره بمعنى قضى، وأمر، والله الموفق.

وليس في ما جمعه الله بشهادة من ذكر توهم معنى لشهادة من ذكر مع ما قد يحتمل لما جمع لشهادته شهادة من ذكر وجهان:

(١) في الأصل وم: عذاب. (٢) في الأصل وم: كحساب. (٣) في الأصل: قوله تعالى، في م: قوله تعالى ﷻ. (٤) في الأصل وم: وتجديد. (٥) من م، في الأصل: وبالعصمة. (٦) في الأصل وم: من ذلك. (٧) في الأصل وم: وجهات. (٨) من م، في الأصل: بها كانت. (٩) في الأصل وم: و.

أحدهما: فضل من ذكر شهادته عند ذكر شهادتهم على نحو قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ﴾ الآية [الأنفال: ٤١] إنه ذكر ما له، وإن كان له الخلق كله بوجهين:

أحدهما: بما جعل ذلك لوجوه العبادة كما أضاف إليه المساجد<sup>(١)</sup> على أنها وغيرها له، وذكر في الملائكة الذين عنده في أمر القيامة: ﴿وَأَلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨ و..] ونحو ذلك إما مخصوص لما ذكر من الأوقات في فضل أو غير ما جعل له، أو لما كان ذلك لرسول الله ﷺ فنسب إليه، وإما كان لكلية المعاني لعبادة. فمثل أم شهادت من ذكر، جزئها شهادة<sup>(٢)</sup> الله تفضيلاً لأولئك وتخصيصاً لأولئك من بين الخلائق، والله أعلم.

والثاني: على كون الشهادة من الإخبار بحق الأمر، نسبة إليه كما نسب إليه كتابة الألواح<sup>(٣)</sup> ونفخ جبريل الروح<sup>(٤)</sup> بما كان منه أمر به، فكذا فعله في الإضافة إليه، والله أعلم.

ثم حق ذلك في ما على التحقيق أن يفهم ما عن الله ربوبيته وعن العبد عبودية على جميع ما يضاف إلى الله أنه يفهم من غير الوجه الذي يضاف إلى الخلق، فمثل أم الشهادة، والله أعلم.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الْذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ على معنى جعل أنه صلة في الكلام. وحقيقته ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ الذي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَاللَّهُ يَكْفِيكَهُ﴾ ومن ذكر ﴿إِنَّ الْذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ في الحقيقة جعل ملكية الأشياء لله تعالى بأنه ربها وخالقها على ما هي عليها، جل عن الشركاء.

وقد قيل: الإسلام خضوع، وقيل: الإخلاص، وهو يرجع إلى ما بينا، وذلك قوله: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]. والإيمان هو التصديق لله تعالى بما أخبر أنه رب كل شيء، وأنه له الخلق والأمر، وقيل: هو التصديق بما جاءت به الرسل، وذلك يرجع إلى ما بينا أيضاً، والله أعلم.

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ قيل: هو عادل، لا بجور، لا إن للقيام معنى في ذلك كقوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] بمعنى كونوا عادلين مفسطين، والله أعلم. وقيل: قيام قول وحفظ وكفاية وتديب، فلا<sup>(٥)</sup> يقال: فلان قائم بامر كذا إلا [على]<sup>(٦)</sup> توهم انتصاب. وعلى ذلك قوله: ﴿أَفَتَنْتَ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣].

**الآية ٢٠** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ حَاجُّكَ﴾، ولم يقل: في ماذا يحاجون؟ فيحتمل، والله أعلم، أن يكون هذا بعدما علم الله أنهم لا يؤمنون، ولا يقبلون الحجّة، أمره بترك المحاجة بقوله: ﴿فَقُلْ أَنتَ وَتَبِىءُ اللَّهِ﴾ وكذلك ﴿وَمَنْ أَتَّبَعْنِ﴾ أسلموا أنفسهم لله كقوله: ﴿تَوَلَّوْا عَنْهُمْ﴾ [الذاريات: ٤٥] [وقوله]<sup>(٧)</sup>: ﴿فَاغْرُضْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٣ و..] إيالة عن إيمانهم، وأمره بترك المحاجة معهم.

وقوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَنتَ وَتَبِىءُ اللَّهِ﴾ أي اخلصت، ثم يحتمل قوله ﴿وَتَبِىءُ اللَّهِ﴾ أي نفسي لله، لا أشرك فيها أحداً، ولا أجعل لغير الله فيها على ما جعل الكفار في أنفسهم شركاء وأرباباً.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: وقيل: الإسلام أن يجعل نفسه بكليةها<sup>(٨)</sup> لله تعالى سالمة لا شركة فيها لأحد<sup>(٩)</sup> كما قال: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾<sup>(١٠)</sup> [الزمر: ٢٩]. والإيمان هو التصديق لشهود الربوبية لله من نفسه وغيره، لأنه ما من شيء إلا وفيه شهادة الربوبية.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعْنِ﴾ أي من اتبع ديني فقد أسلموا أنفسهم لله تعالى أيضاً لم يشركوا فيها شركاء وأرباباً،

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ السَّجْدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨].. (٢) في الأصل وم: لشهادة.. (٣) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَحِ﴾ [الاعراف: ١٤٥].. (٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَتَنَزَّلْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١].. (٥) في الأصل وم: كما.. (٦) من م.. (٧) ساقطة من الأصل وم.. (٨) في الأصل وم: لكليتها.. (٩) في الأصل وم: أحد.. (١٠) في الأصل وم: سالماً وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، انظر حجة القراءات ص (٦٢١).

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَتَبِعَ يَلِيَّ﴾ أَيِ اسْلَمْتُ أَمْرَ دِينِي [وَعَمَلِي لِلَّهِ، وَكَذَلِكَ ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ وَاتَّبَعَ دِينِي] <sup>(١)</sup> فَقَدْ اسْلَمُوا [أَنْفُسَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ] <sup>(٢)</sup> وَأَمْرُهُمْ لِلَّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْرَبُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤] وَفِي حَرْفِ ابْنِ سَعْدٍ <sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَنْ تَبِعَنِي﴾ <sup>(٤)</sup> أَيِ وَمَنْ مَعِيَ.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ﴾ قِيلَ: الَّذِينَ ﴿أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ﴿وَالْأُمِّيِّينَ﴾ الْعَرَبُ الَّذِينَ [لَا] <sup>(٥)</sup> يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ، وَلَا لَهُمْ كِتَابٌ ﴿يَأْتَلُوهُ﴾ أَنْتُمْ لِلَّهِ كَمَا اسْلَمْتُ أَنَا وَجِهِي لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي؟ ﴿فَإِنْ اسْتَلَوْا فَقَدِ اسْتَمْسَكُوا﴾ وَأَخْلَصُوا وَجُوهَهُمْ لِلَّهِ وَأَعْمَالَهُمْ ﴿وَلَا تَتْلُوا فَاِثْمًا عَلَيْكَ الْبَلَّغُ﴾ أَيِ إِنْ أَبَوْا أَنْ يُسَلِّمُوا فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ، [كَقَوْلِهِ: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] وَكَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَّغُ﴾ [الشورى: ٤٨]] <sup>(٦)</sup> وَكَقَوْلِهِ: ﴿عَلَيْكَ الْبَلَّغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ هُوَ حَرْفٌ وَعِيدٌ، وَقِيلَ: ﴿بَصِيرٌ﴾ غَيْرُ غَافِلٍ، وَقِيلَ: ﴿بَصِيرٌ﴾ بِجَزَاءِ أَعْمَالِهِمْ، وَقِيلَ: ﴿بَصِيرٌ﴾ بِمَا أَسْرَوْا، وَأَعْلَنُوا، وَفِي كُلِّ وَجْهٍ وَعِيدٌ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ حَاجَّكَ﴾ فَلَمْ يَبَيِّنْ فِي مَاذَا؟ وَقَدْ يَجُوزُ تَرْكُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْقِصَّةِ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يَعْلَمُ أَهْلُهُ.

وَالثَّانِي: بِمَا فِي الْجَوَابِ. دَلِيلُهُ: قَوْلُهُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٢٧ و...] وَ﴿يَسْتَلُونَكَ﴾ [البقرة: ١٨٩ و...]. فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ الْبَيَانِ أَنَّهُ عَمَّ ذَا؟ وَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، دَاخِلُ ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ. ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُحَاجَّةُ قَدْ كَثُرَتْ فِي مَا نَالَ ﴿فَإِنْ حَاجَّكَ﴾ وَالْحُجَّةُ قَدْ ظَهَرَتْ فِيهِ، فَكَانُوا يَعُودُونَ إِلَيْهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَوْدَ تَعَثُّتٍ وَعِنَادٍ، فَأَكْرَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ مُحَاجَّتِهِمْ ذَلِكَ بِمَا ظَهَرَ [مِنْ] <sup>(٧)</sup> تَعَثُّتِهِمْ، فَقَالَ: ﴿فَقُلْ أَتَلَّتْ وَتَبِعَ يَلِيَّ﴾ عَلَى الْإِعْرَاضِ عَنْ مُحَاجَّتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِجُ مَعْنَى الْأَمْرِ بِالتَّوَلَّى عَنْهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُحَاجَّةُ فِي عِبَادَةِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ وَالْأَوْتَانِ الَّتِي كَانُوا [يَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ] <sup>(٨)</sup> فَيُبَيِّنُ، جَلَّ ثَنَاهُ، فِي ذَلِكَ بِالَّذِي يَقُولُ لَهُمْ هُوَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] وَقَوْلِهِ: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٥] وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ٢١

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ قِيلَ: ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ الَّتِي فِي كِتَابِهِمْ مِنْ بَعَثِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَصَفِيِّهِ، وَقِيلَ: ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ بِالْقُرْآنِ/٥٦ - ب/ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ وَ﴿يَتْلُونَ﴾ الَّتِي يَتَّبِعُونَ حَقَّ يَحْتَمِلُ ﴿وَيَتْلُونَ﴾ أَيِ يَهْمُونَ، وَيُؤَدُّونَ قَتْلَهُمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ لَهُمُ﴾ [البقرة: ١٩١]. فَلَوْ كَانَ عَلَى حَقِيقَةِ الْقَتْلِ، فِإِذَا قَتَلْتُمْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] أَيِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] كَذَا، أَيِ إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَقُومُوا لِلصَّلَاةِ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْغَسْلِ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الرِّضَا بِقَتْلِ آبَائِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ، فَأَصَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ آبَاءَهُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا الْأَنْبِيَاءَ، وَقِيلَ: جَاءَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتُلُونَ أَلْفَ نَبِيِّ كُلِّ يَوْمٍ، قَالَ: لَا أَعْرِفُ هَذَا، فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ عَلَى أَنَّهُمْ تَمَتُّوا ذَلِكَ، وَقَتَلُوا نَبِيًّا وَانصَارَةً قَسَمُوا أَنْبِيَاءَ لِمَا كَانَ يُنْبِئُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَنَنْزِلُهُمْ بِكَذَابٍ آلِيمٍ﴾ لَوْ كَانَ أَرَادَ آبَاءَهُمْ كَيْفَ يَأْمُرُ رَسُولَهُ ﷺ بِالْبَشَارَةِ، وَهُمْ مَوْتَى؟ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ التَّوَلَّى هُوَ الْأَوَّلُ: أَنَّ هُمَا يَقْتُلُهُمْ، وَرَضُوا بِصَنِيعِ آبَائِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْبَشَارَةُ الْمَطْلُوقَةُ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي السَّرُورِ وَالْخَيْرَاتِ خَاصَّةً، إِلَّا تَكُونُ مُقَيَّدَةً، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا كَقَوْلِهِ: ﴿فَنَنْزِلُهُمْ بِكَذَابٍ آلِيمٍ﴾ قَبْدَ هَذَا هُنَا. لِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أَنَّ لَيْسَتْ الْحَقَائِقُ أَوْلَى مِنَ الْمَجَازِ، وَلَا الظَّاهِرُ أَوْلَى مِنَ

(١) مِنْ م. (٢) فِي الْأَصْلِ: أَعْمَالُهُمْ، فِي م: أَنْفُسُهُمْ. (٣) انْظُرْ حُجَّةَ الْقُرَاءَاتِ ص (١٥٨). (٤) مِنْ م. (٥) مِنْ م. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٧) فِي الْأَصْلِ: يَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ، فِي م: يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

المجاز، ولا الظاهر أولى من الباطن إلا بدليل على ما صُرفت أشياء كثيرة عن حقائقها بالعرف من نحو الإيمان وغيرها.

### الآية ٢٢

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ يحتمل وجوهاً: يحتمل أفعالهم<sup>(١)</sup> التي فعلوا قبل أن يُبعث محمد ﷺ فلما بُعث كفروا به، فبطلت تلك الأعمال، ويحتمل ما كان لهم من الأعمال من صلة الأرحام والقربى والصدقات، فبطلت لما لا يروم لها إلا بالإيمان، فلما لم يأتوا به بطلت.

وقوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ أما في الآخرة فتوابعها، وأما في الدنيا فحتمها وتناوها، ويحتمل ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ ثواب الدنيا كقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَمِنَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النساء: ١٣٤] والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: فالآيات أعلام وحجج، وهن أنواع: منها الحسيات<sup>(٢)</sup> نحو الخلائق في الدلالة على وحدانية الله تعالى، والخارجة منها عن احتمال وشع البشر، يظهر عند أداء الرسل الرسالة، يشهد على أن الذي أرسلهم هو الذي تولاها ليُعلم بها حجة يوضح بها رسالتهم، ومنها السمعية، وهي التي جاءت بها الرسل من الأنبياء عما لا سبيل إلى الوقوف عليها إلا بالتعلم بلا تقدم تعليم، أو ما لا يعلم حقيقة ذلك إلا الله، هو الذي أطلعهم عليها لتكون آية لهم، والله أعلم. ومنها العقلية، وهي التي تُعرف بالبحر والمحيط عنها ما بها يوصل إلى معرفة التوحيد والرسالة ونحوها. ثم جعلها كلها لرسول الله ﷺ فمن يكفر بها يخرج على وجهين:

أحدهما: على الكفر بحقيقة الآيات أن تكون هن آيات لما أقيمت له، وهن من الوجوه التي ذكرت، ففضى الله تعالى لمن يكفر بها، بما ذكرت، لتعنيهم ومُعاندتهم، والله أعلم.

والثاني: أن يريد بالكفر بالآيات بمن له الآيات، فنسب إلى الآيات لأنها تعلم الحقيقة كما تُنسب الأشياء إلى أسبابها التي بها يوصل إليها، فذلك معنى الكفر بالآيات.

ثم كانت الكتب السماوية وما فيها من النعوت وما أعجزهم عن إتيان مثل القرآن وغير ذلك من الحسيات، والله أعلم. فعلى ما ذكرنا يخرج معنى الكفر بالآيات لأنها بحيث تأخذها الحواس، وتحيط بها الأوهام والعقول، ولكن على أنهم آيات للذي دلّكم<sup>(٣)</sup> عليه أو على الكفر بالذي له آيات توجب تحقيقه، والله أعلم.

### الآية ٢٣<sup>(٤)</sup>

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَبِيًّا مِنْ آلِكَاتِبٍ﴾ وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنما يُتكلّم به لأحد معنيين: إما للتعجب من الأمر العظيم، يقول الرجل لآخر: ألم تر فلاناً، يقول ذلك له لعظيم ما وقع عنده، وإما للتنبيه، فإيهما كان ففيه تحذير للمؤمنين ليحذروا المؤمنين عن مثل صنيعهم كقوله: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحديد: ١٦] حذروا المؤمنين أن يكونوا مثل أولئك الذين [أوتوا]<sup>(٥)</sup> الكتاب، [وأن يخالفوا كما خالفوا]<sup>(٦)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿يَتَوَنَّنَ إِلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ﴾ يحتمل أن يكون أراد بالكتاب التوراة على ما قيل: إن النبي ﷺ قال لهم: «أسلموا تهتدوا، ولا تتكبروا» [بنحوه مسلم ١٧٦٥] فقالوا: نحن أهدى وأحق بالهدى منك، وما أرسل الله رسولا بعد موسى ﷺ فقال لهم النبي ﷺ: «بيني وبينكم التوراة والإنجيل» [السيوطي في الدر المنثور ١٧٠/٢] فإنه مكتوب فيها، يعني: وأني: رسول الله، فأبوا ذلك خوفاً وإشفاقاً على ظهور كذبهم، وقيل: أراد بالكتاب القرآن دُعوا إليه لأنه مصدق لما معهم من الكتاب فأبوا ذلك.

### الآية ٢٤

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمَسَكَ النَّارُ إِلَّا أَنْتَا مَتَدُونَتَا﴾: الأيام التي عبد آباؤهم العجل، فظنوا أنهم إنما يُعذبون في النار [بقدر ما عبد آباؤهم العجل، وأنهم لا يُخلدون في النار، لأنهم كان]<sup>(٧)</sup> قد ﴿وَعَزَّمُ فِي دِينِهِمَا سَكَاوًا يَفْتَرُونَ﴾، ثم خوفهم، فقال: ﴿كَيفَ إِذَا جَمَعْتَهُمْ يَوْمَ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؟

(١) في الأصل وم: إيمانهم. (٢) في الأصل وم: حسيات. (٣) في الأصل وم: ذلكم. (٤) أدرج في الأصل وم: تفسير الآية (٢٥) قبل تفسير هذه الآية. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل: ولا يخالفون كما خالفوا هم، في م: ولا يخالفون كما خالفوا. (٧) من م، في الأصل: إلا قدر عبادتنا العجل فأخبر أن.

## الآية ٢٥

وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وقد اُتَابَ فيه أكثر أهل الأرض [بوجوه]:

أحدهما<sup>(١)</sup>: قيل: قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾ قد يُتَكَلَّمُ به على تثبيت المقول به عند قائله لا على نفي الشك عن كل من سمعه إرادة التأكيد. فعلى ذلك أمكن أن يُخَرَّجَ معناه إذ هو مخاطبة على ما عليه كلامهم، وكذلك قولهم أبداً على دوامه وامتداده لا على حقيقة الأبدية، وكذلك يقولون: ﴿هَذَا إِنْكَارٌ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ١١] وأمر قديم على حقيقة القدم التي نخرج على الكون بعد أن لم يكن، والله الموفق.

والثاني: على أنه لا يرتاب فيه المتأمل المُنصف بما جعل الله لذلك من الآيات وعليه من الأدلة التي من تدبر [ما فيها ير ما]<sup>(٢)</sup> أظهرته له حتى يصير كالمُعاین، ولا قوة إلا بالله.

والثالث: أن يخبر به<sup>(٣)</sup> رسول الله ﷺ، عن قوم مخصوصين ما كانوا يُنازعون فيه بعد علمهم بصدقهم ليعرف تعنتهم، ويُؤْتَبَ عن الطمع فيهم، ولا قوة إلا بالله.

## الآية ٢٦

وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ الآية، يحتمل قوله:

﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ وجهين:

[أحدهما]<sup>(٤)</sup>: ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ كلُّ مُلْكٍ في الدنيا حقيقة المُلْكِ.

والثاني: أن المُلْكَ له يُؤْتَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ مُلْكِهِ، وينزع ممن يشاء المُلْكَ، وهو المالك لذلك، والقادر عليه. والآية ترد على القدرية قولهم لأنهم يقولون: إن الله لا يعطي الكافر المُلْكَ، وهو أخبر ﷺ أنه يُؤْتَى مَنْ يَشَاءُ المُلْكَ، وقد روي: «الكافر له المُلْكُ». فإن قالوا أراد بالملِك الدين، قيل: إن أراد الدين فقد أخبر ﷺ أيضاً أنه ينزع، فكيف يستقيم على قولكم في الأصلح هذا؟

ثم في الآية تقوية لمن قرأ ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣] بالآلف [بوجهين]:

أحدهما: لأنه أعم وأجمع، ولأنه<sup>(٥)</sup> قال: ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾، وهو أعم.

والثاني: المُلْكُ إنما يعبر عن الولاية والسلطان، والمالك إنما يعبر عن حقيقة المُلْكِ، ومن له في الشيء حقيقة المُلْكِ فله ولاية التغلب والتصرف فيه وولاية<sup>(٦)</sup> السلطان ولا كل من له ولاية السلطان يكون له ولاية التغلب فيه، لذلك كان بالآلف أقرب.

ومن قرأ: مَلِكُ ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ بغير ألف<sup>(٧)</sup> ذهب إلى هذا كقوله: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ يَخْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ٥٦]، ومن المُلْكِ يُقَالُ: مَلِكٌ، ويُقَالُ: مالِكٌ، لذلك كان ما ذكر، والله أعلم. والمالك على الإطلاق لا يُقَالُ إلا على الله، وكذلك الربُّ على الإطلاق لا يُقَالُ إلا على الله. أما العبد فإنه يُقَرَّبُ الشيء إليه، فيُقَالُ: ربُّ الدار ومالكها، وربُّ الدابة ومالكها، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ قال القائلون: ٥٨ - ١ / الخطاب لرسول الله ﷺ خاصة، وقال آخرون: الخطاب بذلك لكل عاقل، وهو كقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخر السورة<sup>(٨)</sup>، ذلك الخطاب لكل واحد لا لرسول الله ﷺ خاصة.

قال الشيخ رحمه الله: هو خطاب ولكنه أمر بالبلاغ ليقوله كل أحد لأنه لو خطب به، لم يذكر ﴿قُلْ﴾ عند قراءته.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ﴾ قال قائلون: ﴿اللَّهُمَّ﴾ يعني [يا الله]<sup>(٩)</sup> وقال آخرون: الله على القطع، أمّا: اقصدنا بالخير، والله أعلم.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: هافيا. (٣) ساقطة من م. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: أعم وأجمع لأنه. (٦) الواو ساقطة من الأصل وم. (٧) انظر معجم القراءات القرآنية ٧/١. (٨) في الأصل وم: الآية. (٩) ساقطة من الأصل وم.

قال الشيخ، رَجَمَهُ اللهُ، في قوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلُوكِ﴾ الآية فكان الله ۞ امْتَحَنَ مَنْ رَغِبَ فِي الْمُلْكِ، أو نَالَ حَظًّا مِنْهُ، أَنْ يَصْرِفُوا وَجْهَ الرِّغْبَةِ إِلَيْهِ، أو يَزُوا حَقِيقَةَ مَا نَالُوا مِنْهُ، فَيُوجِّهُوا إِلَيْهِ الشُّكْرَ، وَيَخْضَعُوا لَهُ بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ فِي أَمْرِهِمْ بِوَلِيَّائِهِمْ شَرَفُهُ، وَيَدُومَ لَهُ عِزُّهُ ذَلِكَ يَقُولُ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النساء: ١٣٤] لِيُرِيَهُمْ أَنَّ الَّذِي يَمْلِكُ هَذَا النَّوعَ الَّذِي رَغِبْتَ فِيهِ أَنْفُسُكُمْ، وَمَنْعَتْكُمْ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ، هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ ذَلِكَ، فَإِلَيْهِ فَاصْرِفُوا سَعْيَكُمْ وَلِشُكْرِهِ اسْتَدِيمُوا الَّذِي لَهُ اخْتَرْتُمْ جُلًّا كَدَجِكُمْ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ.

وجملة ذلك في قوله: ﴿وَمَا يَكُمُ يَنْتَمِرُ فَعِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ومعقول، في ما عليه طبع البشر، وإليه دعوتهم عقولهم، أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ تُؤَثِّرُهُ أَنْفُسُهُمْ كَانَ الَّذِي يَحِقُّ عَلَيْهِمْ طَلِبُهُ عِنْدَ مَنْ بِهِ يُوصَلُ إِلَيْهِ وَاخْتِيَارُهُمْ مَا بِهِ يَلْتَمُونَ مَا يُؤْمَلُونَ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَبَلِ الَّتِي تَقْرَأُهُمْ إِلَى ذَلِكَ. فَمَثَلُهُ يَلْزُمُ أَمْرَ الْمَلِكِ وَلَذَاتِ الدُّنْيَا، وَيَقَرُّ فِي قُلُوبِهِمْ وَجُودَ ذَلِكَ لِقَوْمٍ، لَوْ كَانَ يُنَالُ بِالتَّدْبِيرِ أَوْ بِحَسَنِ السِّيَاسَةِ، وَطَلَبُ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَطَالِبُ بِهَا الْبَشَرُ، لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَحَقَّ مِنْ غَيْرِهِمْ، بَلْ كَانَ [فِيهِمْ مَنْ حَرَمُوا مِنْهُ] (١) أَوْلَى بِذَلِكَ، وَأَحَقُّ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَتَبوعاً لَا تَابِعاً مِنَ الَّذِينَ نَالُوهُ لِيُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يَمْلِكُ دَفَعَ ذَلِكَ إِلَى أَحَدٍ أَوْ تَمَلَّيْكَهُ أَحَدًا غَيْرَ الَّذِي صَرَفُوا كَدَحَهُمْ [إِلَيْهِ] (٢)، وَجَعَلُوا لَهُ سَعْيَهُمْ فَيَكُونُ اللَّهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِمَّا عَلَيْهِ أَمْرُ الْبَشَرِ آيَةً عَظِيمَةً وَعِلَامَةً لَطِيفَةً عَلَى تَقَرُّرِهِ بِمُلْكِهِ ذَلِكَ وَتَوْحِيدِهِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهِ لِمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ وَلَمَنْ بِهِ يَمْتَحَنُ عِبَادَةٌ.

وعلى ذلك إذ ثَبَتَ أدلة التوحيد ولزوم الإغتيار له لِيُعْرَفَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ ثَبَتَ الْقَوْلُ بِبَطْلَانٍ مَا يُنْكِرُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْمَلِكَ الَّذِي نَالَهُ الْجَبَابِرَةُ، وَالسَّعَةِ الَّتِي تَصَلُّ إِلَى الْكُفْرَةِ لَمْ يَكُنْ نَالُوهُ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ، وَلَا وَصَلُوا إِلَيْهِ بِتَدْبِيرِهِ (٣)، إِذْ حَقُّهُ مَا ذَكَرْتُ مِنْ عَظَمِ مَا فِيهِ مِنَ النِّعَمِ لِيُلْزَمَهُمْ أَرْفَعِ الْمَحَنَ وَأَعْلَى الشُّكْرِ، وَلَهُ أَنْ يَبْلُغُوا بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ (٤) كَمَا وَعَدَ ۞ وَجَمَلُهُ أَنَّ الدُّنْيَا إِذْ هِيَ دَارُ مَحَنٍ وَمَكَانُ ابْتِلَاءٍ فَلَيْسَ الَّذِي يَعْطِي مِنْهُ عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ وَلَا مَا يَمْنَعُ عَلَى الْعُقُوبَةِ، وَإِنْ احْتِمَلَ الدَّفْعُ وَالْمَنْعُ لِذَلِكَ، وَلَكِنْ لَهُ وَلِلْمَحَنِ وَالْمَحَنَةِ أَكْثَرُ مَا عَلَى مَخَالَفَةِ الْأَهْوَاءِ وَتَحْمُلِ الْمَكَارِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى إعطاء ما يعظم في أنفسهم أَوْ التَّمَكِينِ لِيَمْتَحِنُوا، فَيَتَيَّنُ الْإِثَارُ وَالتَّرْكَ لِرُجُوعِ اللَّهِ وَالرَّغْبَةِ فِي مَنْ إِلَيْهِ حَقِيقَةُ مُلْكِهِ كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ الْمِيلُ إِلَى مَنْ إِلَيْهِ أَنْوَاعُ التَّقْدِيرِ وَالْمَخَادَعَاتِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وعلى ذلك قوله: ﴿إِنَّ آيَاتَهُ تُنْكِرُ﴾ [البقرة/٢٥٨] يَبَيِّنُ ذَلِكَ اخْتِجَاجَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ۞ بِالَّذِي ذَكَرَ وَإِعْضَاءَ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي آتَاهُ الْمَلِكُ إِبْرَاهِيمَ ۞ لَمْ [يَكُنْ لِيَجْتَرِئَ] (٥) عَلَى تِلْكَ الْمَقَالَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَا أَتَى - وَأَمِيتَ ۞ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثم على قول المعتزلة: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يَشَاءُ أَنْ يُؤْتِيَ الْمَلِكَ أَوْلِيَاءَهُ، وَيَنْزِعَ عَنْ أَعْدَائِهِ فِي الْجَمْلَةِ، فَكَيْفَ ادَّعَى لِنَفْسِهِ هَذَا السُّلْطَانَ وَالْمُلْكَ، وَكَانَ الْوُجُودُ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ؟ أَيْظُنُّ الْمُعْتَزِلَةُ أَنَّ الْمَلَاحِدَةَ تَطْعُنُ مَا هُوَ يَوْجِبُ الشُّبْهَةَ فِي حُجْجِ التَّوْحِيدِ بِأَوْضَحِّ مِمَّا أَعْطَاهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَيُمْكِّنُهُمْ مِنَ الطَّعْنِ فِي نَقْضِ مَا ادَّعَتْ الْمُوحِدَةُ (٦) مِنْ عُلُوِّ الرَّبِّ وَقُدْرَتِهِ وَجَلَالِهِ بِأَبْلَغٍ (٧) مِمَّا لَقَّنَهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ بِمَا لَبَسَتْ ثَوْبَ التَّوْحِيدِ، وَاسْتَشْرَتْ بَسْتَرَهُ فِي الظَّاهِرِ، ثُمَّ أَعْطَتْ الْمُلْحِدَةَ هَذَا لِيُظَنُّوا أَنَّهُمْ بَلَّغُوا مَا بِهِ نَقَضُ التَّوْحِيدِ، وَدَفَعُ (٨) حُجْجِ أَهْلِهِ؟ جَلَّ اللَّهُ عَمَّا وَصَفَتْهُ الْمُلْحِدَةُ، وَتَعَالَى، وَبِهِ الْعِصْمَةُ وَالنَّجَاةُ. وَمَا (٩) أَعْطَتْهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ فِي الْجَمْلَةِ سَبْقَهُمْ (١٠) بِوَيْلِيسَ حَتَّى كَانُوا بِهِ وَبِمَثَلِهِ (١١) يَحْتَجُّونَ، فَيُظَنُّونَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِالنَّبُوَّةِ مِنْهُمْ (١٢) وَبِمَا أَعْطَوْا مِنَ الْمُلْكِ وَالثَّرْوَةِ فِي الدُّنْيَا، ظَنُّوا (١٣) أَنَّهُمْ أَجَلُّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَرْفَعُ فِي [الْمَنْزِلَةِ مِنْهُمْ، فَلَمْ] (١٤) يَكُنْ لِيُؤَثِّرَهُمْ بِالرَّسَالَةِ عَنْهُمْ. لَكِنْ أُولَئِكَ [الْمُوحِدِينَ] (١٥) حَقَّقُوا حَقَائِقَ النِّعَمِ لِلَّهِ وَنَبَلَ مَا نَالُوا مِنَ الْمُلْكِ وَالشُّرَفِ بِهِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ رَامَتْ (١٦) إِزَالَهَ ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ لِيُزِيلُوا عَنْهُمْ مَا لَزَمَهُمْ مِنَ الشُّكْرِ لَهُ وَالطَّاعَةِ لِمَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى نَعِيْبِهِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: فِيهِمْ حَرَمُوا مِنْهُمْ، فِي م: فِيْمَنْ حَرَمُوا مِنْهُمْ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: تَدْبِيرُهُ. (٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْتَلُوهُمْ بِالْأَعْرَافِ﴾ [١٦٨]. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَجْتَرِئَ. (٦) فِي م: الْمَلَاحِدَةُ. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بِالْمَنْعِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَوَقَعَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَمَّا. (١٠) فِي الْأَصْلِ: يَسْعَفُهُمْ، فِي م: سَبَقَتْهُمْ. (١١) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَظَنُّوا. (١٣) فِي الْأَصْلِ: الْمُعْتَزِلَةُ مِنْهُمْ لَمْ، فِي م: الْمُعْتَزِلَةُ مِنْهُمْ لَمْ. (١٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٥) فِي م: رَأَتْ.

## الآية ٢٧

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَيْدَ فِي النَّهَارِ يُولُجُ النَّهَارُ فِي أَلَيْدٍ﴾ وقوله: ﴿وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ [وفي نحو<sup>(١)</sup>] ذلك وجوه من الأدلة:

أحدها: أن يعلم أن الله ﷻ [يُبَيِّنُ<sup>(٢)</sup>] في ما يخلق على معونة الأسباب وتوليد الطبائع، لأن الأسباب تكون بموضع الإشكال، وكذلك الطبايع تولد الذي في جوهره نحو الحار يولد الحرارة، والبارد يولد البرودة، فيئن الله تعالى الإنشاء على أحوال التضاد ليعلم أنه القادر على اجتماع ما شاء، ثم شاء بلا معونة من ذلك، ولا توليد، ولا قوة إلا بالله.

والوجه الثاني: أنه جرى تقدير ذلك على ما [لا<sup>(٣)</sup>] تفاوت له، ولا اختلاف في اختلاف الأعوام ليعلم أنها مُسوأة على التدبير، أحكمه<sup>(٤)</sup> على ذلك العزيز الحكيم الذي لا يعجزه شيء، ولا يخفى عليه أمر، وليعلم أن الذي قدر على ذلك واحد، إذ لم يختلِف، ولم يتناقض، ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً: أنه صير كل جوهر إحداث الآخر، كأنه لم يكن قط، ولا كان بقي له أثر، ثم رده بالوصف الذي كان حتى لا يفوت منه شيء حتى لا سبيل إلى العلم بالتفصيل بينهما ليعلم أن قدرته على البعث بعد أن يفني كل الأجزاء والآثار<sup>(٥)</sup>، ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً: أنه إذا بنى الأمر على ما فيه من عظيم الحكمة وعجيب التدبير لم يُعجز أن يكون فعله خارجاً على [العَبَثِ]، ثم في رفع المحنة وإبطال الرسالة في تعليم ما في ذلك من الحكمة وما يلزم بمكان ذلك التدبير من الشكر والمعرفة، ثم من الترغيب في ما يملك من النعمة والترهيب بما<sup>(٦)</sup> عنده من العقوبة لإبطال الحكمة وتقرير العالم مع ما ذكرت على العبث، وذلك فاسد في العقول، وموجود في الجواهر عظم حكمة منشئها. ثبت بذلك العبادة والرسالة والأجزاء، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿تَوَدَّى أَمَلَكُ مِنْ نَشَاءٍ وَتَوَدَّى أَمَلَكُ مِنْ نَشَاءٍ﴾ إلى آخره: يحتمل وجهين: يحتمل أن تؤني ابتداء من غير أن كان أتاها مرة، ثم تنزع أي تمنع ابتداء من غير أن كان أتاها، ثم تنزع، كقوله ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ [الرعد: ٢] رفع ابتداء من غير أن كانت موضوعة، فرفعها، وكقوله: ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] إخراج الابتداء، لا أن كانوا فيها، ثم أخرجهم. فعلى هذا [وعلى<sup>(٧)</sup>] ذلك قوله: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ إيلاج الابتداء، لا أن كان أحدهما في الآخر كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا﴾ [القصاص: ٧١] إلى يوم القيامة والنهار سَرْمَدًا<sup>(٨)</sup> أخبر أنه لم يجعل واحداً منهما مؤبداً.

وكذلك قوله ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ [يونس: ٣١] إخراج الابتداء: أن يخلق الحي من الميت ابتداء، ويخلق الميت من الحي<sup>(٩)</sup> من غير أن كان فيه. ويحتمل هذا كله: أن كان يؤني الملك بعد أن لم يكن، ويُعز بعد الذل، وينزع الملك بعد أن كان فيه. ويؤيد بعد أن كان المرء. وكذا قوله ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ أن يدخل هذا<sup>(١٠)</sup> في هذا، وهذا في هذا.

وقوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ قيل: أن يخرج حي الأقوال من ميت الأفعال [وميت الأفعال<sup>(١١)</sup>] من حي الأقوال، يُخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن على ما سعى الله تعالى الكافر ميتاً والمؤمن حياً في غير موضع من القرآن، وقيل: يُخرج حي الجوهر من ميت الجوهر وميت الجوهر من حي الجوهر، وقيل: يُخرج/ ٥٧ - ب/ الحي من الميت، ويُخرج الميت من الحي، وقيل: البيض من الحي، والحي من البيض، وقيل: يُخرج النخلة من النواة، والنواة من النخلة، والحب من السنبل، والسنبل من الحب.

وقوله تعالى: ﴿وَتَوَدَّى أَمَلَكُ مِنْ نَشَاءٍ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [قيل: لا<sup>(١٢)</sup>] يعرف الخلق عدده ومقداره، وقيل: بغير بعة ولا طلب، أي لا يحاسبهم في ما أعطاهم من بعدما أعطاهم، ويحتمل: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي لا يعطيهم بحساب أعمالهم، ولكن بتفضل خلافاً للعادل، ويحتمل: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ في الآخرة.

(١) في الأصل وم: ونحو. (٢) ساقطة من الأصل وم: (٣) من م. (٤) من م، في الأصل: أحكم. (٥) من م، في الأصل: والأوثان. (٦) في الأصل وم: عما. (٧) من م. (٨) من م. (٩) من م. (١٠) أدرج قبلها في الأصل وم: بعد. (١١) من م. (١٢) ساقطة من الأصل وم.



وعن ابن عباس رضي الله عنه: بغير هندا [وهي كلمة] <sup>(١)</sup> فارسية معربة، وعن مقاتل: (لا يقدر ذلك غيره [كانه] <sup>(٢)</sup>) يقول: ليس فوقى ملك يحاسبني، والله أعلم).

**الآية ٢٨** وقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ: «لَا يَتَّخِذُ» أي لا يكونوا أولياء، [لا يَتَّخِذُوا أولياء، وهم] <sup>(٣)</sup> لهم أعداء كقولوه: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢] وَيَحْتَمِلُ عَلَى النِّهْيِ أي لا تَتَّخِذُوا أولياء كقولوه: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١] وكقولوه: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَةَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ قُتْلًا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ قَرَابَةٌ وَرَجْمٌ، فَيَصِلُونَ أَرْحَامَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَلَّوْا فِي دِينِهِمْ عَلَى مَا جَاءَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمَّا مَاتَ أَبُوهُ أَبُو طَالِبٍ: (إِنَّ عَمَّكَ الضَّالَّ تَوَفَّى، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَذْهَبْ، قَوَارِيءُ» [أحمد ١٠٣/١ و ١٣٠]. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا﴾ عَلَى أَنْفُسِكُمْ «وَيَنْهَهُ قُتْلًا» إِلَّا أَنْ تَخَافُوا مِنْهُمْ، فَتُظْهِرُونَ لَهُمْ ذَلِكَ مَخَافَةَ الْهَلَاكِ، وَقُلُوبُكُمْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (الْفَقِيَةُ التَّكَلُّمُ بِاللِّسَانِ، وَالْقَلْبُ <sup>(٤)</sup> مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ).

وقوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ تَعَسُّؤَكُمْ﴾ قِيلَ: عِقَابُهُ، وَقِيلَ: نَقَمَتُهُ يَقُولُ الرَّجُلُ لآخر: احذر فلاناً، إنما يريدُ نَقَمَتَهُ وَبَوَائِقَهُ. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ تَعَسُّؤَكُمْ﴾ عِقَابُهُ، وَبَوَائِقُهُ تَكُونُ مِنْ نَفْسِهِ، لِمَا <sup>(٥)</sup> يَكُونُ ذَلِكَ بِهِ لَا بِغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ٢٩** وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي سُورَتِكُمْ أَوْ بُدِّلُوهَا﴾ يَحْتَمِلُ مَا تُخَفُّوْنَ مِنْ وَلَايَةِ الْكُفَّارِ، وَتُبْدُوهُ «يَسْلَتُهُ» اللَّهُ فِيهِ إِخْبَارًا أَنْ فِي قُلُوبِهِمْ شَيْئًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ جَمِيعَ مَا يُخَفُّونَ، وَتُبْدُونَ، «وَيَسْلَتُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» الآية.

**الآية ٣٠** وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُنْجَرًّا﴾ قِيلَ: تَجِدُ ثَوَابَ مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ حَاضِرًا لِأَنَّ عَمَلَهُ إِنَّمَا كَانَ لِلثَّوَابِ لَا لِلنَّفْسِ الْعَمَلِ، «وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا» يَحْتَمِلُ «وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ» [تَجِدُهُ مَكْتُوبًا، لَا] <sup>(٦)</sup> يُتَجَاوَزُ عَنْهُ، لِأَنَّ اللَّهَ عز وجل وَعَدَ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَطْمَعَهُ لَهُمْ قَبُولَ حَسَنَاتِهِمْ وَالتَّجَاوُزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ كَقَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَلْنَا عَنْهُمْ آثَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَّابَرُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٦] فَيَجِدُ الْمُؤْمِنُ ثَوَابَ مَا عَمَلَ مِنْ خَيْرٍ حَاضِرًا، وَيُتَجَاوَزُ عَنْ مَسَاوِيهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَجِدُ عِقَابَ مَا عَمَلَ مِنْ سُوءٍ فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] فَلَا يُتَجَاوَزُ عَنْهُمْ، وَتُبْطَلُ خَيْرَاتُهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿أَمَدًا بَعِيدًا﴾ قِيلَ: بَعِيدًا مِنْ حَيْثُ لَا يُرَى، وَقِيلَ: بَعِيدًا: تَوَدُّ: لَيْتَ أَنْ لَمْ تَكُنْ. وَمَا <sup>(٧)</sup> مِنْ نَفْسٍ مُؤْمِنَةٍ وَلَا كَافِرَةٍ إِلَّا وَتَوَدُّ الْبَعْدَ عَنْ ذَنْبِهَا <sup>(٨)</sup>، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ. «وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ تَعَسُّؤَكُمْ» قَدْ ذَكَرْنَاهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَاصِينَ﴾ إِنَّ أَرَادَ رَافَةً الْآخِرَةَ [فَهُوَ] <sup>(٩)</sup> يَعْنِي بِالْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً، وَإِنْ أَرَادَ رَافَةً الدُّنْيَا فَهُوَ بِالْكَفْلِ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَاصِينَ﴾ فَالرَّحْمَةُ مِنَ اللَّهِ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَالرَّافَةُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: فِي حَقِّ الْإِبْدَاءِ أَنْ خَلَقَ خَلْقًا رَكِبَ فِيهِمْ، مَا يُمَيِّزُونَ بِهِ بَيْنَ مُخْتَلِفِ الْأُمُورِ، وَيَجْمَعُونَ بَيْنَ الْمُؤْتَلِفِ، ثُمَّ لَمْ يَأْخُذْ كُلًّا مِنْهُمْ بِمَا اسْتَحَقُّ مِنَ الْعِقَابِ، بَلْ رَجِمَ، وَأَمَهَلَ التَّوْبَةَ وَالرَّجُوعَ إِلَيْهِ، وَهَذِهِ الرَّحْمَةُ رَحْمَةً عَامَّةً، لَا يَخْلُو عَنْهَا عَبْدٌ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: بل هم. (٤) في الأصل وم: وقلب. (٥) في الأصل وم: لا. (٦) في الأصل وم: تجد مكتوباً. (٧) الواو ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: ذنبه. (٩) ساقطة من الأصل وم.

والثاني<sup>(١)</sup>: رحمة في حق الجزاء من التجاوز والمغفرة وإيجاب الثواب للفعل. فهذا لا ينالها أعداؤه لما يوجب التجهيل في التفريق بين الذي جعل في العقول التفريق، ولما يكون وضع الإحسان في غير أهله والإكرام لمن لا يعرف الكرم به، ولما في الحكمة تعذيبهم تخويفاً وزجراً عما يختارون، وينالها من يفرق، واعتقد الموالاة، وكان هو أعظم في قلوبهم وطاعته من جميع لذات الدارين، فإن كانوا يلبون بالمعاصي على الجهالة أو على رجاء الرحمة والعفو، إذ هو كذلك في شرطهم الذي به والوه وبالغلبة، فهي رحمة خاصة، أي هي بالمؤمنين وبالعباد الذين بذلوا أنفسهم له بالعبودية بحق الاختيار، وإن كانوا يلبون على ذلك في أحوال، والله الموفق.

## الآية ٣١

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ قيل: إن ناساً كانوا يقولون في عهد رسول الله ﷺ: إنا نحب الله حباً شديداً، فأنزل الله ﷻ هذه الآية، وبين المحبة علماً، وقيل: إن اليهود لما قالوا: ﴿عَمَّنْ أُنَبِّئُكَ اللَّهُ وَأَحِبُّوكُمُ﴾ [المائدة: ١٨]، أنزل<sup>(٢)</sup> الله تبارك، وتعالى: ﴿قُلْ يَا مُحَمَّدُ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ وذلك من أحب ملكاً من الملوك [فهو]<sup>(٣)</sup> يحب رسوله، ويتبعه في أمره، ويؤثر طاعته لحبه، فإذا أظهرتم أنتم بغضكم لرسولي، وتركتكم أتباعه في أمره وإيثاره طاعته ظهر أنكم تكذبون في مقاليتكم: ﴿عَمَّنْ أُنَبِّئُكَ اللَّهُ وَأَحِبُّوكُمُ﴾ [المائدة: ١٨] لأن من أحب آخر [فهو]<sup>(٤)</sup> يحب المتصلين [به]<sup>(٥)</sup> ورسله وحسنه. والمحبة هنا الإيثار بالفعل طاعة من يحب<sup>(٦)</sup> في ما أحبه، وكرهه، والطاعة له في جميع أمره، والله أعلم.

## الآية ٣٢

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ الآية قد تقدم ذكرها<sup>(٧)</sup>.

## الآية ٣٣

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ﴾ اختُلف فيه: قيل: ﴿اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا﴾ ومن ذكر لرسالته ولنبوته، وقيل: اختارهم لدينه، وهو الإسلام، وقيل: اختاركم في النية والعمل الصالح والإخلاص.

قال الشيخ، رحمه الله: الإصطفاء أن يجعلهم صافين<sup>(٨)</sup> من غير تكدير بالدنيا [وغيرها، وقيل: اختارهم]<sup>(٩)</sup> لأمرين لآخر الآخرة ولأمر المعاش، ألا تری إلى قوله: ﷻ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، نموت موت العبيد لسيده؟» [ينحوه مسلم ٤٩/١٧٥٧] وقال الشيخ، رحمه الله، أيضاً: في قوله<sup>(١٠)</sup>: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ﴾ من ذكر، فهو، والله أعلم، ذكر الله أولياءه وأهل صفوته ثم أعداءه وأهل الشقاء ترغيباً في ما استوجبوا الصفوة وتحذيراً عما به صاروا أهل الشقاء، إذ هما أمران يتولدان عن اختيار البشر، [ويقوم بأعبائها]<sup>(١١)</sup> أهل المحن لا بنفس الخلق والجوهر، فصار الذكر للمعنى الذي ذكرت. وعلى ذلك وجه ذكر عواقب الفريقين في الدنيا، وما إليه يصير أمرهم في المآل. وعلى هذا ما ضرب الله من الأمثال بأنواع الجواهر الطيبة والخبيثة في العقول والطباع ترغيباً وترهيباً. وعلى هذا جميع أمور الدنيا أنها كلها عبر ومواعظ، وإن كان فيها شهوات ولذات وآلام وأوجاع ليعلم أنها خلقت لا لها، لكن لأمر عظيم، كان ذلك هو المقصود من مذكر العالم أن بالعواقب يذم أهل الاختيار، ويحمدون، فجعل الله عواقب الحكماء وأهل الإحسان حميدة لذيدة ترغيباً فيها وعواقب السفهاء وأهل الإساءة ذميمة وخيبة ترهيباً فيها، فخرج جميع فضل الله على الحكمة والإحسان، وإن كانت مختلفة في اللذة والكراهة، لأنه كذلك طريق الحكمة في الجزاء، وفي ابتداء المحنة تكون مختلفة، والجزاء نوع لما هو كذلك في الحكمة والإحسان، إذ كذلك سبق من أهله الاختيار والجزاء على ما اختاره من له وعليه حكمة وإحسان؛ أعني بالإحسان في ما يجوز الإمتحان بلا جزاء بحق الشكر لما أولى وأبلى، والحكمة في ما لازماً ذلك في التدبير، ولا قوة إلا بالله.

## الآية ٣٤

وقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ قيل: ﴿بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ في النسب من ذرية آدم، ثم من ذرية نوح، ثم من ذرية إبراهيم ﷺ وقيل: بعضهم [من]<sup>(١٢)</sup> ذرية بعض، وقيل: بعضهم من جوهر بعض، فلا تتكبروا، كقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥] منع الحر عن التعاطف على العبد.

(١) في الأصل وم: و. (٢) في الأصل وم: فأنزل. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في م: يحبه. (٧) في شرح الآية السابقة. (٨) في الأصل وم: صافيا. (٩) في الأصل: وغيرهم اختارهم، في م: وغيرهم اختارهم. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) في الأصل: ويقومان بأعبائهما، في م: ويقومان بأسابهما. (١٢) من م.

واخْتَلَفَ فِي الذَّرِّيَّةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: الذَّرِّيَّةُ الأولادُ والآباءُ/ ٥٨ - / كقولِهِ: ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلِنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣] وكانوا الأولاد والآباء. والذَّرِّيَّةُ مأخوذةٌ مِنْ ذَرَأَ يَذْرَأُ وهي <sup>(١)</sup> الخَلْقَةُ، وقيل: الذَّرِّيَّةُ الأولادُ خاصةً، يُقال: ذُرِّيَّةُ فلانٍ إنما يُرادُ أولادهُ خاصةً، دليلُهُ قولُهُ: ﴿مَبِّ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] وقولُهُ: ﴿وَلَاؤُا أَمِيذُهُا بِكَ وَذُرِّيَّتُهَا مِن أَلْتَشْيَلِكُنِ الرَّجِيهِ﴾ [آل عمران: ٣٦].

واخْتَلَفَ فِي الآلِ: قيل: آل الرجل المتَّصِلُونَ بِهِ، وقيل: آل الرجل أتباعُهُ، وقيل: أقرباؤُهُ. ورُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «كُلُّ تَقِيٍّ فَهُوَ مِن آلِي» [بنحوه الطبراني في الصغير ٣١٠] وقيل: إِنَّ عِمْرَانَ مِنْ وَلَدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ﷺ.

**الآية ٣٥** وقولُهُ تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ اضْطَفَى آلَ عِمْرَانَ، واختارَهُمْ عَلَى سائرِ الْعَالَمِينَ، وكانَ أَقْلًا ما فِي صَفْوَتِهِ واختيارِهِ <sup>(٢)</sup> أَنْ جَعَلَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ما فِي بَطْنِها مُحَرَّرًا، والمُحَرَّرُ هو العَتِيقُ مِنَ المَعاشِ بِالْعِبَادَةِ، وقيل: المُحَرَّرُ هو الَّذي يَعْبُدُ اللهَ خالِصًا مُطِيعًا، لا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ عَنْ عِبَادَتِهِ <sup>(٣)</sup> فارغًا لَدَلْكَ، وهو قولُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وقيل: المُحَرَّرُ هو الَّذي يَكُونُ للهَ صافيًا، وقيل: المُحَرَّرُ هو مِنْ خَدَمِ المَسْجِدِ.

وقولُهُ تعالى: ﴿إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ جَعَلْتُ ما فِي بَطْنِها للهَ خالِصًا، لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُ الإِسْتِئْثَناسَ بِهِ، ولا ما يَطْمَعُ النَّاسُ مِنْ أولادِهِمْ، وذلكَ مِنَ الصَّفْوَةِ التي ذَكَرَ ﷺ وهكذا الواجبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ وَلَدًا أَنْ يَطْلُبَ لِلرَّجُلِ الَّذِي طَلَبَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ وَزَكَرِيَّا حِينَ ﴿قَالَ رَبِّ مَبِّ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] وما سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ: ﴿رَبِّ مَبِّ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١٠٠] كقولِهِ <sup>(٤)</sup>: ﴿رَبَّنَا مَبِّ لَنَا مِن أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا﴾ الآية [الفرقان: ٧٤] هكذا الواجبُ أَنْ يُطْلَبَ الولدُ، لا ما يَطْلُبُونَ مِنَ الإِسْتِئْثَناسِ والإِسْتِغْنَاءِ بِأَمْرِ المَعاشِ بِهِمْ.

وقولُهُ تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْهُ إِنَّكَ أَنْتَ أَلِيمٌ بِالْعِلْمِ﴾ أَي تَقَبَّلَ مِنْي قُرْباني وما جَعَلْتُ خالِصًا ﴿إِنَّكَ أَنْتَ أَلِيمٌ﴾ لِيَنْذِرِي ﴿أَلِيمٌ﴾ بِقَصْدِي فِي التَّحْرِيرِ، وقيل: ﴿أَلِيمٌ﴾ المَجِيبُ لِدَعائي ﴿أَلِيمٌ﴾ بِبَيْتِي.

**الآية ٣٦** وقولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا وَصَّيْنَاهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّيْتُ أَنْثَى﴾ ومعْنَى قولِها: ﴿إِنِّي وَصَّيْتُ أَنْثَى﴾ مَعَ عِلْمِها أَنَّ اللهَ عَالِمٌ بِما فِي بَطْنِها وبما وَصَّيْنَاهَا [فِي وَجْهَيْنِ] <sup>(٥)</sup>:

أَحَدُهُما: اغْتِذَارٌ <sup>(٦)</sup> لِمَا لَمْ يَكُنِ التَّحْرِيرُ <sup>(٧)</sup> فِي ذَلِكَ الزَّمانِ إِلَّا لِلذَّكَورِ <sup>(٨)</sup> مِنَ الأولادِ، فَاغْتِذَرْتُ ﴿رَبِّ إِنِّي﴾ ما وَصَّيْتُ لا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرْتُ.

والثاني: أَنَّ الإنسانَ إِذَا رَأى شَيْئًا عَجِيبًا قَدْ يَنْطَلِقُ بِذلِكَ، وَإِنْ كانَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَهُ [عَلِيمٌ] <sup>(٩)</sup> ما عَلِمَ هو، وَأَنَّهُ رَأى <sup>(١٠)</sup> بِمِثْلِ ما رَأى هو.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ طَلَبْتُ رَدَّها إِلى مَنافِعِها إِذْ <sup>(١١)</sup> وَضَعْتُ الأَنْثى لَمَّا رَأَتْ لا تَصْلُحُ لَدَلْكَ. وَيَحْتَمِلُ قولُها: ﴿إِنِّي وَصَّيْتُ أَنْثَى﴾ التَّعْرِيفُ لِإِجابَةِ اللهِ تعالى فِي ما قَصَدْتُ مِنْ طاعَتِهِ بِالنَّذْرِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَلَحَتْ لِمَا قَصَدْتُ، قَدْ أَجِيبْتُ فِي قولِها <sup>(١٢)</sup> بقولِهِ: ﴿فَتَقَبَّلْنَاهَا مِنْها بِقَبُولِ حَسَنٍ﴾ نَحْو ما يَتَقَبَّلُ لِرَكانَ ذَكَرًا <sup>(١٣)</sup> فِي الإِخْتِيارِ والإِكْرَامِ، وَجَعَلْها خَيْرَ نِساءِ الْعَالَمِينَ <sup>(١٤)</sup>.

وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قيل: إِنَّ ذَلِكَ قولُها <sup>(١٥)</sup>: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ عَلَى إِثْرِ قولِها: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّيْتُ أَنْثَى﴾ لِمَا نَحْتَاجُ الأَنْثى إِلى فَضْلِ حِفْظِ وَتَعَامُدِ، وَالْقِيامِ بِأسبابِها [ما] <sup>(١٦)</sup> لا يَحْتَاجُ الذَّكَرُ، وقيل: إِنَّ ذَلِكَ قولُ قالِهِ ﷺ لَمَّا قَالَتْ: ﴿إِنِّي وَصَّيْتُ أَنْثَى﴾ جوابًا ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ فِي ما قَصَدْتُ، واللهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الأصلِ وم: وهو. (٢) مِنْ م، فِي الأصلِ: واختيار. (٣) مِنْ م، فِي الأصلِ: عِبادة. (٤) فِي الأصلِ وم: وكقولِهِ. (٥) فِي الأصلِ وم: وَجْهَان. (٦) فِي الأصلِ وم: اغْتِذَارًا. (٧) فِي الأصلِ وم: تَحْرِير. (٨) فِي الأصلِ وم: الذَّكَور. (٩) ساقطة مِنْ الأصلِ وم. (١٠) ساقطة مِنْ م. (١١) فِي الأصلِ وم: إِذا. (١٢) فِي الأصلِ وم: قولكَ. (١٣) مِنْ م، فِي الأصلِ: ذاكِرًا. (١٤) إِشارةٌ إِلى قولِهِ تعالى ﴿وَأَسْكَنْناكُ عَنْ يَسارِ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٤٠].. (١٥) أَدْرَجَ بَعْدَها فِي الأصلِ وم: قَالَتْ. (١٦) مِنْ م، ساقطة مِنْ الأصلِ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَبِيحُ مَرَّةً﴾ فيه دلالة أن التسمية<sup>(١)</sup> إلى الأمهات في الإناث دون الآباء، ثم التجأت إلى الله تعالى حين أعادتها به ﴿وَوَدَّعَتْهَا بِهِ﴾ وفيه دلالة أن الذكر يكون<sup>(٢)</sup> من ذرية الإناث لأنه لم يكن منها إلا عيسى عليه السلام.

## الآية ٣٧

وقوله تعالى: ﴿فَقَبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ يحتمل قوله: ﴿فَقَبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ إذ أعادها ﴿وَوَدَّعَتْهَا بِهِ﴾ على ما سألت، ويحتمل أن جعلها تصلح للتحرير، ولما جعلت، وإن كانت أنثى.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ يحتمل أيضاً ﴿نَبَاتًا حَسَنًا﴾ أن لم يجعل للشيطان إليها سبيلاً، ويحتمل أن ربها تربية حسنة أن لم يجعل رزقها وكفايتها بيد أحد من الخلق، بل هو الذي تولى<sup>(٣)</sup> ذلك، لما<sup>(٤)</sup> يبعث إليها من الوان الرزق كقوله: ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ وكقوله: ﴿وَمَرْزَأَ إِلَيْكَ يَمْنَعُ النَّخْلَةَ تُسْقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِينًا﴾ [مريم: ٢٥].

وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّهَا زَكْرِيَّا﴾ فيه لغتان:

أحدهما: بالتخفيف، والأخرى بالتشديد<sup>(٥)</sup>، فمن قرأ بالتخفيف فمعناه: ضمها زكريا إلى نفسه، ومن قرأ بالتشديد فمعناه: أي الله ﷻ ضمها إلى زكريا.

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ قيل: ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا﴾ فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف، ﴿قَالَ﴾ زكريا ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾؛ قيل فيه وجهين: قيل: استخبار عن موضعه، أو كيف لك هذا؟ على الاستيضاف إنكاراً عليها وإتماماً لما لا يدخل عليها غيره، ولا يقوم بكفائتها سواه، فوقع في قلبه أن أحداً من البشر يأتيها بذلك.

ثم: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي يرزق من حيث لا يحتسب.

## الآية ٣٨

وقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ مَنْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ قيل: فعند ذلك ﴿دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ لما كانت نفسه الخاشعة<sup>(٦)</sup> تحدث بالولد<sup>(٧)</sup> أن يهب له ﴿مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ قيل: فعند ذلك ﴿دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ لما كانت نفسه.. لكثرة لم يدع لما رأى نفسه متغيرة عن الحال التي يطعم منها الولد، فرأى أن السؤال في مثل ذلك<sup>(٨)</sup> لا يصلح، فلما رأى عندها فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف غير متغيرة عن حالها علم عند ذلك أن السؤال يصلح، وأنه يجاب للدعاء في غير محنة، فذلك معنى قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ والله أعلم.

ويحتمل أنه لما رأى ما أكرمته امرأة عمران في قبول دعوتها وتبليغ ابنتها في الكرامة المبلغ الذي رأى فيها ممّا لعل أطماع الأنفس لا تبلغ ذلك دعا الله، جلّ جلاله، أن يكرمه بمن يبق له الأثر به والذكر، وإن كانت تلك الحال حالاً<sup>(٩)</sup> لا تطيع الأنفس في ما رغب ﷻ مع ما كانت<sup>(١٠)</sup> قدرة الله تعالى<sup>(١١)</sup> على ما يشاء من غير أن كان يحسر على طلب الإكرام بكل ما يبلغه قدره حتى رأى ما هو في الأعجوبة قريب مما كانت نفسه تتمنى، والله أعلم بالمعنى الذي سأل.

وقوله تعالى: ﴿رَبِّ مَنْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ أي مجيب الدعاء.

## الآية ٣٩

وقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الْمِحْرَابِ﴾ دل هذا أن المحراب هو موضع الصلاة ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْتَخِرُكَ بِعَيْنٍ مُصَدِّقَةٍ﴾ فيه دلالة لقول أصحابنا، رحمهم الله: إن الرجل إذا حلف ألا يشر فلاناً، فأرسل إليه غيره يشره حنث في يمينه، لأنه هو البشير، وإن كان المؤذي غيره. ألا ترى أن البشارة ههنا أضيفت إلى الله تعالى، فكان هو البشير؟ فكذا هذا.

(١) في الأصل وم: تسميته. (٢) في م: يكونون. (٣) في الأصل وم: متولى. (٤) من م، في الأصل: لم. (٥) قرأ عاصم وحمة والكسائي بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف، انظر حجة القراءات ص (١٦١). (٦) في الأصل وم: الخاسية. (٧) من م، في الأصل: بالوالد. (٨) أدرج بعدها في الأصل وم: إن السؤال. (٩) في الأصل وم: حال. (١٠) في الأصل وم: كان. (١١) من م، في الأصل: ﷻ.

وقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قيل: عيسى عليه السلام كان بكلمة من الله؛ فيحيى صدقه برسالتيه، وقيل: أول من صدق عيسى يحيى بن زكريا، ولهذا أوقع على النصارى شبهة حين قالوا: عيسى ابن الله بقوله: ﴿يَكْفُرُ بَيْنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٩] [ويقول: (١)] ﴿رُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، ظنوا [أن كلمة ﴿مِّنْهُ﴾] (٢) في معنى فيه، لكن ذلك يذكروه (٣) إكراماً لهم وإجلالاً، ولا يوجب ذلك ما قالوا. ألا ترى أن الله ﷻ قال: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ فَتَنٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ونحو ذلك لم يكن فيه أن النعمة منه في شيء. فعلى ذلك الأول.

وقوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا﴾؛ قيل: سيِّداً في العلم والعبادة، وقيل: السيِّد الحليم ههنا، وقيل: السيِّد الذي يطيع ربه، ولا يعصيه، فكذا كان - صلوات الله عليه (٤) - وقيل: السيِّد التقي، وقيل: اشتق يحيى من أسماء الله تعالى من: حي، والله ﷻ هو الذي سماه يحيى، وكذلك عيسى، الله هو الذي سماه مسيحاً بقوله: ﴿يَبْشُرُكُم بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ أَتَمُّ الْبَشِيرِ﴾ [آل عمران: ٤٥] وذلك إكراماً لهما وإجلالاً على ما سُمِّي إبراهيم خليل الله ومحمد حبيب الله وموسى كليم الله إكراماً لهم وإجلالاً، فكذا الأول. وجائز أن يكون يحيى إما (٥) حيي به الدين/ ٥٨ - ب/.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿يَحْيَى﴾: قيل: سماه به لما حيي به الدين والمروءة، أو حيي به العلم والحكمة، أو حيي به الأخلاق الفاضلة والأفعال المرضية، ولهذا، والله أعلم، سمي سيِّداً، لأن السُّود في الخلق يُكسب بهذا النوع من الأحوال، وسمي مسيحاً بالبركة، أو يبارك في كل شيء يمسسه بيده نحو أن يبرأ به، ويحيى، والله أعلم. وحققة السُّود أنه يُكتسب بالأخلاق الحسنة والأفعال المرضية. وجائز أن يكون ﷻ جمعهما فيه، فسمي بهما (٦)، والله أعلم.

والأصل في هذا ونحوه أن الأسماء إذ جعلت للمعارف وليُعلم بها المقصود، فالكف عن التكلف في المعنى الذي له سُمِّي له أسلم، وإن كان في الجملة يختار ما يحسن منه في الأسماع دون ما يقبح على المقال أو على الرغبة في ذكره على [ما] (٧) يختار من كل شيء، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَقْصُورًا﴾ قيل المَقْصُور الذي لا مال له ولا شهوة، وقيل: هو المأخوذ من النساء والممنوع منهن، وقيل: هو الذي لا يشتهي النساء، وكلُّه واحد، والله أعلم ﴿وَنَبِيًّا مِّنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [فيه وجهان: أحدهما: (٨) ذكر أنه من الصالحين، وإن كان كل نبي لا يكون إلا صالحاً على ما سَمِيَ كل نبي صديقاً، وإن كان لا يكون إلا صديقاً.

ووجه ذكره صالحاً أنه كان يتحقق فيه ذلك لأن غيره من الخلق، وإن كان يستحق ذلك الاسم إنما يستحق بجهة، والأنبياء، صلوات الله عليهم، يتحقق ذلك فيهم من الوجوه كلها. والثاني: دعاء أن يلحق بالصالحين في الآخرة، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله: ما ذكر في كل نبي أنه من الصالحين يُخرج على أوجه: على جميع الصِّلَاح وعلى البشارة لهم في الآخرة أنهم يلحقون بأهل الصِّلَاح، وعلى أنهم منهم، لولا النبوة، ليعلم أن النبوة إنما تُختار في الذين لم ينتم لهم وصف الصِّلَاح، وعلى الوصف به أنهم كذلك على السُّنِّي الناس، وأن الذين ردُّوا عليهم ردُّوا بعد علمهم بصلاحهم، أو على الوصف به كالوصف بالصدق، وإن كان كل نبي كذلك مع ما لعل، ولذلك حد (٩) عند الله، ذلك أراد لم يكن اطلع غيره عليه، والله أعلم. وجائز أن يكون يحيى بما حيي به الأخلاق المحمودة والأفعال المرضية، ولذلك سُمِّي سيِّداً.

وجملته أن الله أن يسمي من شاء بما شاء، وليس لنا تكلف طلب المعنى في ما سَمِيَ الجواهر به، إذ الأسماء للتعريف. لكن تُختار الأسماء الحسنة في السمع على التفاؤل، والله أعلم. وقوله: روح الله وكلمته، كقولهم (١٠): خليل الله وحيه وذبيح الله ليس على توهم معنى، يُزيل معنى الخلق، ويوجب معنى الربوبية أو النبوة، وذلك على ما قيل من

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أنه. (٣) من م، في الأصل: يذكرو. (٤) في م: عليهم. (٥) ساقطة من م. (٦) في الأصل وم: مما. (٧) في الأصل وم: به. (٨) من م. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: أحد. (١١) في الأصل وم، كقوله.

ثبوت الله وعلى ما قيل لدينه: نور الله، وقيل لفرائضه: حدود الله لامعنى يخرج عن جملة خلقه بل على تخصيص لذلك في الفضل على أشكاله. وذلك كما قال لمحمد ﷺ: ﴿وَأَنَا بِمَعْرِفَةِ رَبِّكَ فَحَيِّثُ﴾ [الضحى: ١١] وقال في الجملة: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ قَسَمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] لا على ما توهمه النصارى في المسيح، فمثلثة الأول، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي النَّهْدِ وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦] إشارة انبعاثه إلى أن يصير كهلاً.

وفيه وجه آخر، وهو أن قوله في ذلك بيان أن كلامه في المهدي كلام مختار أن ذلك وصف كلام الكهل ليعلم أن قوله: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] إلى آخره إنما هو حقيقة الخضوع لله والإنباء<sup>(١)</sup> عنه لا على خلقه كتنطلي الجوارح في الآخرة، والله أعلم، أو ليكون آية له دائمة، إذ لم يكن على ما عليه أمر البشر من التغيير، على أن الآيات الجوهرية تزول عند الغنى نحو العصا في ما تعود إلى حالها، واليد، ونحو ذلك ليخص هو بنوع من الآيات<sup>(٢)</sup> الحسية بالدوام، ولا قوة إلا بالله.

#### الآية ٤٠

[وقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ الآية؛ يحتمل هذا الكلام وجوهاً:

أحدها: لا على الإنكار أي لا يكون، لكن ههنا<sup>(٤)</sup> يحتمل لأنه كان أعلم بالله وقدرته أن ينطق به، أو يخطر بباله.

والثاني: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ أي كيف وجهه وسيبه؟ وكذلك قوله ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ وقوله<sup>(٥)</sup>: ﴿أَنَّى يَتِي هَذَا اللَّهُ بَعْدَ تَوْبَتِي﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقوله<sup>(٦)</sup>: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ أَلْتَمُكْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧] أي كيف وجهه؟ وما سيبه؟

والثالث: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ في الحال التي أنا عليها، أو أزد إلى الشباب، فيكون لي<sup>(٧)</sup> الولد<sup>(٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَأَنْتَ آتِي عَاقِرٌ﴾ وذكر في سورة مريم ﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [الآية: ٨] ذكر على التقديم والتأخير، وكذلك قوله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْبَاقِرِ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١] وقوله<sup>(٩)</sup>: ﴿تِلْكَ لَآيَاتُ سَوِيَّا﴾ [مريم: ١٠]، والقصة واحدة، وذكر على التقديم والتأخير وعلى اختلاف الألفاظ واللسان. دل أنه ليس على الخلق حفظ اللفظ واللسان [وإنما]<sup>(١٠)</sup> عليهم حفظ المعاني المدرجة المودعة<sup>(١١)</sup> فيها، وبالله التوفيق وعلم<sup>(١٢)</sup> أنه لم يكن على كلا<sup>(١٣)</sup> القولين، ولم يكن بهذا اللسان.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَقَعُ مَا يُنَاشِءُ﴾ كقوليه<sup>(١٤)</sup>: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ﴾ [مريم: ٢١] وإن اختلفت اللسان.

#### الآية ٤١

وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ طلب من ربه آية إما<sup>(١٥)</sup> لعله لم يعرف أن تلك الإشارة إشارة الملائكة أو وسواس [إيليس]<sup>(١٦)</sup>، فطلب آية ليعرف أن تلك الإشارة إشارة الملائكة من الله لا إشارة إيليس لأنه لا يقدر أن يفتعل في الآية لأن فيها تغير الخلقة والجوهر، وهم لا يقدر على ذلك، أو<sup>(١٧)</sup> لعلهم يقدر على الإتيان بالإشارة. ألا ترى أن إبراهيم، صلوات الله على نبينا وعليه، لما نزل به الملائكة لم يعرفهم بالكلام، وهابهم<sup>(١٨)</sup> حتى ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّشْكِرُونَ﴾ [الحجر: ٦٣] و<sup>(١٩)</sup> ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أَتَيْنَاكَ بِكِتَابٍ كَرِيمٍ﴾ [هود: ٧٠] فذهب ذلك الزرع منه بعدما أخبروه أنهم ملائكة، رسل الله، أرسلهم إليه؟

وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا تَشْكُرُ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ تِلْكَ آيَاتُ الْبَاقِرِ إِلَّا رَمَزًا﴾ قال بعض أهل التفسير: حبس لسانه عقوبة له بقوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ لكن ذلك خطأ، والوجه فيه منعه من تكليم الناس، ولم يمنعه عن الكلام في نفسه. ألا ترى أنه أمره أن يذكر ربه، ويُسَبِّح بالعشي والإبكار بقوله<sup>(٢٠)</sup>: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالنَّهْيِ وَالْإِبْكَارِ﴾؟ ويحتمل

(١) من م، في الأصل: والأنبياء. (٢) في الأصل: آيات. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ادرج بعدها في الأصل وم: لا. (٥) في الأصل وم: و. (٦) في الأصل وم: و. (٧) في الأصل وم: إلي. (٨) ادرج بعدها في الأصل وم: هذان الوجهان يحتملان أما الأول فإنه لا يحتمل. (٩) في الأصل وم: و. (١٠) من م، في الأصل: إنما. (١١) من م، في الأصل: المودعة. (١٢) في الأصل وم: ويعلم. (١٣) في الأصل وم: كل. (١٤) في الأصل وم: وقوله. (١٥) ساقطة من م. (١٦) ساقطة من الأصل وم. (١٧) في الأصل وم: علو. (١٨) في الأصل وم: وهابوه. (١٩) في الأصل وم: حتى. (٢٠) في الأصل وم: كقوليه.

أَنْ يَكُونَ أَرَاهُ آيَةً فِي نَفْسِهِ مِنْ نَوْعٍ [مَا كَانَ سَوَالُهُ إِذَا<sup>(١)</sup>] كَانَ عَنِ الْعِلْمِ بِالْوَلَدِ فِي غَيْرِ حِينِهِ، فَأَرَاهُ [أَنْ مَنَعَ<sup>(٢)</sup>] اللسانِ عَنِ النطقِ هو<sup>(٣)</sup> أعلى أحوالِ الإختِمَالِ لِيَكُونَ آيَةً لِلأَوَّلِ.

وقيل: في قوله ﴿رَبِّ أَنْجَلْ لِي آيَةً﴾ إِنَّهُ طَلَبَ آيَةً لَجَهْلِهِ بِمُلُوقِ الْوَلَدِ، وَلِيَعْرِفَ<sup>(٤)</sup> متى بَاتِيهَا.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا رَمَزًا﴾ قيل: الرمزُ تحريكُ الشفتين، وقيل: هو الإيماءُ بشفتيه، وقيل: هو الإشارةُ بالرأس، وقيل: هو الإشارةُ باليد، والله أعلمُ بذلك.

**الآية ٤٢** وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَتَرَمَّيْكُمْ﴾ قَالَ أَهْلُ التفسيرِ: هو جبريلُ عليه السلامُ لَكُنْ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْخَبَرِ، فَإِنْ صَحَّ الْخَبَرُ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا لَمْ يَقُلْ مَنْ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ قَالَ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اسْتَطَاعَكَ﴾ أَنْ [اضْطَفَاها لعبادة<sup>(٥)</sup>] نَفْسِهِ، وَخَصَّهَا لَهُ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ صِفَتُهَا، وَقِيلَ: اضْطَفَاها بولادة عيسى عليه السلامُ إِذْ أَخْرَجَ مِنْهَا نَبِيًّا مُبَارَكًا تَقِيًّا عَلَى خِلَافِ ولادةِ الْبَشَرِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَلَكًا﴾ قيل: مِنَ الْأَنَامِ وَالْفَوَاحِشِ، وَقِيلَ: ﴿وَمَلَكًا﴾ مِنْ مَسِّ الذَّكَوَرِ وَمَا قُدِّمَتْ بِهِ.

[وقوله تعالى<sup>(٦)</sup>]: ﴿وَأَسْطَفَكَ عَلَى نِسَاءِ الْمَلَائِكَةِ﴾ هو مَا ذَكَرْنَا مِنْ صِفَتِهَا أَنْ جَعَلَهَا لِعِبَادَةِ نَفْسِهِ خَالِصَةً<sup>(٧)</sup>، أَوْ مَا قَدْ وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِ أَبِي عَلَى خِلَافِ سَائِرِ الْبَشَرِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلامُ أَنَّهُ قَالَ: (حَظُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرْبَعَةٌ حَظُوظٌ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذِهِ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: خَيْرُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ أَرْبَعٌ: مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ بِنْتُ مِزْحَمٍ وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ﷺ).

**الآية ٤٣** [وقوله تعالى<sup>(٨)</sup>]: ﴿يَتَرَمَّيَنَّ أَقْنِي رَيْكٍ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْأَمْرُ بِالْقَنُوتِ وَالْقِيَامِ<sup>(٩)</sup> ﴿وَأَسْجُدِي﴾ ثُمَّ الْأَمْرُ بِالسُّجُودِ ﴿وَأَذْكُرِي مَعَ الرُّكُوعِ﴾ ثُمَّ الْأَمْرُ بِالرُّكُوعِ ﴿مَعَ الرُّكُوعِ﴾، وَهُوَ الصَّلَاةُ بِجَمَاعَةٍ، فَفِيهِ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْنَا، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَأَذْكُرِي مَعَ الرُّكُوعِ﴾ وَعَلَى ذَلِكَ/ ٥٩ - أ/ رُوِيَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «طَوَّلُ الْقَنُوتِ» [مسلم ١٦٥/٧٥٦] وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ الْأَمْرُ بِالرُّكُوعِ ثُمَّ بِالسُّجُودِ، فَيَدُلُّ أَنَّ السُّجُودَ، وَإِنْ كَانَ مَقْدَمًا ذِكْرُهُ عَلَى الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيمِ ذِكْرِ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ وَلَا تَأْخِيرِ شَيْءٍ فِي الذِّكْرِ، دَلَالَةٌ وَجُوبِ الْحُكْمِ كَذَلِكَ. وَقِيلَ: الْقَنُوتُ هُوَ<sup>(١٠)</sup> الْخُضُوعُ وَالطَّاعَةُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] أَيْ خَاضِعِينَ مُطِيعِينَ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَمَرَتْ بِالرُّكُوعِ مَعَ الرَّاكِعِينَ؟ قِيلَ: كَانُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ذَوِي قَرَابَةٍ مِنْهَا وَرَجَمَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كَيْفَ اخْتَصَمُوا<sup>(١١)</sup> فِي ضَمِّهَا وَإِسْكَاطِهَا حَتَّى أَرَادَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَمِّهَا إِلَى نَفْسِهِ [على أنه<sup>(١٢)</sup>] الْأَحَقُّ بِذَلِكَ؟ دَلٌّ أَنَّ بَيْنَهُمْ رِجْمًا وَقَرَابَةً. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَقْنِي﴾ أَطْلَبِي الرُّكُوعَ فِي الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَحْتَمِلُ ﴿مَعَ الرُّكُوعِ﴾ أَيْ يَمُنُّ بِرُكُوعِهِ، وَيَخُضَعُ لَهُ بِالْعِبَادَةِ، لَا عَلَى الْإِجْتِمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؟

**الآية ٤٤** وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ أَيْ مِنْ أَخْبَارِ الْغَيْبِ لَمْ تَشْهَدْهُ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ، وَلَمْ تَحْضُرْهُ<sup>(١٣)</sup>، بَلْ نَحْنُ أَخْبَرْنَاكَ، وَذَكَّرْنَاكَ [عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ فِي ذَلِكَ<sup>(١٤)</sup>] وَجُوهُ الدَّلَالَةِ:

أَحَدُهَا: أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَهُ عَنْ صِفْوَةٍ هُوَ لَا يَصْنَعُهَا لِيَكُونَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: دَلَالَةُ إِثْبَاتِ رِسَالَتِهِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ اخْتَلَفَ إِلَى أَحَدٍ، أَوْ أَعْلَمَهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُمْ ذَلِكَ، دَلٌّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ ﷻ.

(١) مِنْ م. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَسْجُدُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجَعَلَهَا لِيَعْرِفَ. (٥) فِي الْأَصْلِ: صَفَاها لِعِبَادَةِ، فِي م: صَفَاها لِعِبَادَةِ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: خَالِصًا. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) الْوَارِثَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) أُدْرِجَتْ فِي الْأَصْلِ وَم: قَبْلَ الْقَنُوتِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: اخْتَصَمُوا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَأَنَّهُ. (١٣) الْهَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عِنْدَ ذَلِكَ.

والثالث: أَنْ يَتَمَلَّ وَجْهَ الصَّفْوَةِ لَهُمْ أَنَّهُمْ بِمِ نَالُوهُ، وَاجْتَهَدُوا<sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي ذَلِكَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَى أَنْ ظَهَرَ ذَلِكَ بِالْقَاءِ الْأَقْلَامِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَسَ هُمْ أَفْهَمُ يَكْتُمُونَ مَرِيحًا﴾ الآية: قيل: إنهم القوا أعلامهم على جَرِيَةِ الماء، فذهب الأعلام كلها مع الجَرِيَةِ إِلَّا قَلَمَ زَكْرِيَّا فَإِنَّهُ وَقَفَ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ، وقيل: طَرَحُوا أعلامهم فِي الْمَاءِ، وَكَانَ شَرْطُهُمْ أَنْ مَنْ صَعِدَ قَلَمُهُ عَالِيًا<sup>(٢)</sup> مَعَ الْجَرِيَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَمَنْ سَفَلَ قَلَمُهُ مَعَ الْجَرِيَةِ فَهُوَ الْمَقْرُوعُ، فَصَعِدَ قَلَمُ زَكْرِيَّا، وَتَسَفَّلَتْ أعلامهم، فعند ذلك ضَمَّهَا زَكْرِيَّا إِلَى نَفْسِهِ.

ثم من الناس من احتج بجواز القرعة والعمل بها بهذه الآية حين ضم زكريا مريم إلى نفسه كما خرجت القرعة، لكن القرعة في الأنبياء لتبيين الأحق من غيره لوجهين:

[أحدهما] إحقق الوُخى .

والثاني: لظهور إعلام في نفس الفرعة ما نعلم أنه كان بالله ذلك لا بنفسه، كارتفاع القلم على الماء، ومثل ذلك لا يكون للقلم والمحقق من المبطل وفي ما بين سائر الخلق لدفعهم التهم، فهي لا تدفع أبداً.

وَيَحْتَمِلُ اسْتِعْمَالُ الْقُرْعَةِ فِيهَا لِتَطْيِيبِ الْأَنْفُسِ بِذَلِكَ بِالْوَحْيِ فَلَيْسَ الْيَوْمَ وَحْيٌ، لِذَلِكَ بَطْلُ الْإِسْتِدْلَالِ بِجَوَازِ الْعَمَلِ بِالْقُرْعَةِ الْيَوْمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكَانَ ذَلِكَ آيَةً، وَالْآيَةُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، نَحْوُ قَبُولِ [قَوْلِ] <sup>(٣)</sup> قَتِيلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ آيَةً، لَيْسَ بِهِ مَعْتَبَرٌ <sup>(٤)</sup> فِي جَوَازِ [قَبُولِ قَوْلِ كُلِّ قَتِيلٍ] <sup>(٥)</sup> آخَرَ قَبْلَ الْمَوْتِ.

**الآية ٤٥** وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ بِبَيْتِكَ يَكْمُلُ مِنْهُ أَسْمُ السَّيِّئِ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿يَكْمُلُ مِنْهُ﴾ أَنْ قَالَ: كُنْ فَكَانَ مِنْ غَيْرِ أَبِي وَلَا سَبَبٍ، وَسَائِرُ الْبَشَرِ لَمْ يَكُونُوا إِلَّا بِالْأَبَاءِ وَالْأَسْبَابِ مِنَ النُّطْفَةِ ثُمَّ مِنَ الْعَلَقَةِ ﴿ثُمَّ مِنْ نَضْغَتِهَا﴾ [الحج: ٥] عَلَى مَا وَصَفَ ۖ فِي كِتَابِهِ، وَكَانَ أَمْرُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ ﴿يَكْمُلُ مِنْهُ﴾ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ كَلَّمَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ<sup>(٦)</sup>: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ؕ آتَانِي الْكِتَابَ﴾ الْآيَةُ [مريم: ٣٠] وَذَلِكَ مِمَّا خَصَّ بِهِ عِيسَى، وَهُوَ بِكَلْمَةٍ مِنَ اللَّهِ، قَالَ ذَلِكَ.

**الآية ٤٦** فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ وَالْكَهْلُ يَكَلِّمُ النَّاسَ؟ قِيلَ [الرَّوْجِيْنِ]:  
 [الأول] <sup>(٧)</sup>: لَأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَهْدِ آيَةٌ، وَالْآيَةُ لَا تَدُومُ كَقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ﴾ [النور: ٢٤]،  
 وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ مَرَّةً لَا أَنهَا تَشْهَدُ، وَتَنْطِقُ أَبَدًا، فَأَخْبَرَ أَنَّ تَكْلِيمَهُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، وَإِنْ كَانَ آيَةً، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِالَّذِي يَدُومُ،  
 وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَرَّةً.

والثاني: آمَنَ مِنَ اللَّهِ لَمَرِّمَ وَإِشَارَةً بِهَا [مِنْ وَلَادَتِهِ] <sup>(٨)</sup> إِلَى وَقْتِ كَهَوْلَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُ الْمَسِيحُ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: ﴿الْمَسِيحُ﴾ الْمُبَارَكُ أَي مَسِيحٌ بِالْبَرَكَةِ وَقِيلَ: سُمِّيَ مَسِيحًا لِأَنَّهُ  
 كَانَ يَمْسَحُ عَيْنَ الْأَعْمَى وَالْأَعْوَرِ، فَتُبْصِرُ، وَقِيلَ: ﴿الْمَسِيحُ﴾ الْعَظِيمُ لَكُنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِلِسَانِهِمْ فَيُسْأَلُ: مَا ﴿الْمَسِيحُ﴾  
 الْمَسِيحُ بِلِسَانِهِمْ؟

وقوله تعالى: ﴿وَجِبَاهُ فِي الذُّنُوبِ﴾ بالمنزلة ومكيناً في الآخرة، ومن المقربين في الدرجة والرفعة<sup>(٩)</sup> وَمَنْ كَانَ ﴿وَجِبَاهُ فِي الذُّنُوبِ وَالْآخِرَةِ﴾ فهو مقربٌ فيهما.

**الآية ٤٧** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَتْ رَبِّ أَفَى يَكُونُ لِي وَلَدًا وَلَوْ يَسْتَعْجِلُ بَشَرًا﴾ عَرَفْتُ مَرِيَمَ أَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ بِمَسِّ الْبَشَرِ،

(١) في الأصل وم: فيجهدوا. (٢) من م، في الأصل: غالباً به. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: معبر. (٥) في م: قبول، في الأصل: قول، والإشارة إلى قوله ﴿أَشْرِيئُوا بِمَتْنِيَّاهُ﴾ [البقرة: ٧٣]. (٦) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي النَّهْدِ وَكَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٤٦]. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: عن وفاته. (٩) من م، في الأصل: والرفعة.



وعلمت أنها لم <sup>(١)</sup> تتزوج، ولم <sup>(٢)</sup> يمسنها بشر أبداً لأنها ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ فإن لم يكن مسها <sup>(٣)</sup> أحد قبل ذلك، [فما مسها] <sup>(٤)</sup> في حادث الوقت، فيكون لها منه الولد. فلما لم يقل لها: يمسك، ولكن ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ دل ذلك أنها علمت أنها لا تتزوج أبداً لأنها كانت محررة لله مخصصة له في العباد، والله أعلم.

ويحتمل قوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ أي من أي وجه <sup>(٥)</sup> يكون لي ولد؟ بالهبة؟ لأنها بشرت <sup>(٦)</sup> أن [يوهب لها ولداً] <sup>(٧)</sup> فقالت: من أي وجه يكون لي ولد؟ ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾؟ ثم ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ تاويله ما ذكر في سورة مريم حيث ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ الآية [٢٠] ثم ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْئٍ﴾ الآية [٢١] أي خلق الخلق علي هيئ باب وغير أب وبمس وبغير مس وبسبب وبغير <sup>(٨)</sup> سبب على ما خلق آدم بغير أب ولا أم. فعلى ذلك يخلق بتواليد بعض من بعض وبغير تواليد بعض من بعض كخلق الليل من النهار، يخلق بلا تواليد أحدهما من الآخر، فكذلك يخلق لك ولداً من غير أب ولا مس بشر، وبالله الحول والقوة.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا قَعَقَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ أي إذا قضى أمراً بتكوين أحد أو بتكوين شيء ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ لا يثقل عليه ولا يصعب خلق الخلق وتكوينهم كقولهم ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَسْكُنُكُمْ إِلَّا كَفْتَرٍ وَاحِدٌ﴾ [لقمان: ٢٨] أي خلق الخلق كلهم ابتداءً وبعضهم بعد الموت كخلق نفس واحدة أن يقول ﴿لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وإنما يثقل ذلك على الخلق، ويصعب لموانع وأشغال تشغلهم، فأما الله ﷻ تعالى عن أن يشغله شغل، ويمتنعه مانع، أو يحجب عليه حجاب.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ذكر، والله أعلم، هذا الحرف لأنه ليس في كلام العرب حرف أو جزء منه، يُعبر، فيفهم معناه إلا أن كان منه كاف ونون <sup>(٩)</sup> أو حرف أو هجاء أو صفة، تُفهم، وتُعرف حقيقة، أو يوصف هو بمعنى من معاني كلام الخلق وصفاتهم، [أو يكون لتكوين وقت أو مدة أو حال] <sup>(١٠)</sup> أو يكون تكوين على ما يكون من الخلق، إنما هو حرف أو جزء حرف، يُفهم معناه بالعبادة: إخبار منه ﷻ عن سرعة نفاذ أمره ومشيئته.

**الآية ٤٨** وقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ إشارة منه أيضاً أنه ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ ثم اختلف في الكتاب: قيل: الكتاب هو الخط مهنا، يحطه بيده، ويحتمل الكتاب الكتاب نفسه التوراة والإنجيل، ويحتمل الكتاب كتب النبيين. ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ قيل <sup>(١١)</sup>: الحكم بين الخلق، وقيل: الفقه، وقيل: الحلال والحرام، وقيل: السنة ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ هي الإصابة، وقد ذكرنا في ما تقدم <sup>(١٢)</sup>.

**الآية ٤٩** وقوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أي جعله رسولا إلى بني إسرائيل، وهذا أيضاً إشارة لها منه، وكان عيسى، صلوات الله على نبينا وعليه، من أول أمره إلى آخره آية، لأنه ولد من غير أب على خلاف ما كان سائر البشر ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْهَيْدِ﴾ [آل عمران: ٤٦] وأقر بالعبودية له، ولم يكن لأحد من البشر ذلك، وإبراء الأكمو والأبرص وإحياء الموتى وإنشاء ما كانوا يأكلون، ويدخرون، وما كان له ماوى يأوي إليه، ولا عيش/ ٥٩ - ب/ يتعش هو بو، والبشر لا يخلو عن ذلك، ثم ألقي شبهة على غيره، فقتل بو، ورفع هو إلى السماء، وذلك كله آية، وكانت آياته كلها حسيّة يعلمها كل أحد، وآيات رسول الله، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، كانت حسيّة وعقليّة. أما الحسيّة فهو انشقاق القمر [ونبع الماء من بين أصابعه] <sup>(١٣)</sup> وكلام الشاة المسمومة وقطع مسيرة شهر في ليلة وغير ذلك من الآيات مما يكثر عددها، هذه كلها كانت حسيّة. وأما العقلية فهذا القرآن الذي نزل عليه، وهو بين أظهرهم، وهم فصحاء وبلغاء وحكماء يتلو عليهم [قوله] <sup>(١٤)</sup>: ﴿فَأَنزَلْنَا يُسُورًا مِّنْ نَّبِيلِهِ﴾ الآية [يونس: ٣٨] وقوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَسْمَعْتَ الْإِنشَ وَالْجِنَّ عَلَّ أَنْ يَأْتُوا بِبَيِّنَةٍ هَذَا الَّذِينَ لَا بَأْتُونَ بِبَيِّنَةٍ. وَلَوْ كَانَتْ بَيِّنَتُهُمْ لَإِعْضَ ظُهُرُهُمْ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ فلو كان بهم طاقة أو قدرة أن يأتوا بمثلوه لجهدوا كل جهد،

(١) في الأصل وم: ولا. (٢) في الأصل وم: ولا. (٣) من م، في الأصل: منها. (٤) في الأصل وم: فلم يسها. (٥) في م: جهة. (٦) إشارة إلى قوله تعالى ﴿لَا مَهَبَ لَكَ غَلَمًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩]. (٧) من م، في الأصل: يهب لها ولداً. (٨) من م، في الأصل: وغير. (٩) أدرج تفسير هذا القول في الآية (١١٧) من سورة البقرة. (١٠) من م. (١١) في الأصل وم: وقيل. (١٢) في الآية (٣٢) من سورة البقرة وغيرها. (١٣) من م. (١٤) ساقطة من الأصل وم.

وَتَكْلَفُوا كُلَّ تَكْلَفٍ حَتَّى يُطْفِئُوا هَذَا النُّورَ لِيَتَخَلَّصُوا مِنْ قَتْلِهِمْ وَسَبْيِ ذُرِّيَّتِهِمْ وَاسْتِحْيَاءِ نَسَائِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ دَلَّ أَنَّهُ آيَةٌ مُعْجَزَةٌ، عَجَزُوا عَنْ إِتْيَانِ مِثْلِهِ. فَآيُ آيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا؟ وَبِاللَّهِ النِّجَاةُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ أي بعلاماتٍ أني رسولٌ منه إليكم. ثم فسَّرَ<sup>(١)</sup> الآية، فقال: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ رِبَّكَ الطِّينَ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وقوله<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ﴾ هو على المجاز لا على التخليق والتكوين [لِوَجْهَيْنِ]:

الأول<sup>(٣)</sup>: لَأَنَّ الْخَلْقَ لَيْسَ هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَخْلُوقِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ﷻ لِأَنَّ التَّخْلِيْقَ هُوَ الْإِخْرَاجُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَذَلِكَ فِعْلُ اللَّهِ ﷻ [٥٠] لا يقدرُ المخلوقُ على ذلك، فهو على المجاز. ألا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: ﴿وَلَا أُجِدُّ لَكُمْ بَيِّنَةً إِلَّا هَذِهِ حُرْمٌ عَلَيْكُمْ؟﴾ [آل عمران: ٥٠]، وليس إلى الخلق<sup>(٤)</sup> تحليلٌ شيءٌ أو تحريمُهُ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ ﷻ فَمَعْنَاهُ أَنِّي أَظْهَرُ لَكُمْ جُلَّ بَعْضِ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ رِبَّكَ الطِّينَ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ أي أَظْهَرُ لَكُمْ بِيَدِي مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنَ الطِّينِ طَائِرًا، فَيَكُونُ آيَةً لِرِسَالَتِي إِلَيْكُمْ، وَكَذَلِكَ الْآيَاتُ لَيْسَ بِمَا يُنْشِئُ الْأَنْبِيَاءُ، وَلَكِنْ تَظْهَرُ عَلَى أَيْدِيهِمْ. وَإِنَّمَا لَمْ تَجْزِ إِسَافَةٌ التَّخْلِيْقِ إِلَى الْخَلْقِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَى الْخَلْقِ.

والثاني: أَنَّ التَّخْلِيْقَ هُوَ إِخْرَاجُ الْفِعْلِ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَفِعْلُ الْعَبْدِ إِنَّمَا يَخْرُجُ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّهِ لا يَخْرُجُ عَلَى تَقْدِيرِهِ، كَذَلِكَ لَمْ تَجْزِ إِسَافَةٌ ذَلِكَ إِلَى الْخَلْقِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الشيخ، رَجَمَهُ اللَّهُ: [الْخَلْقُ اسْمٌ]<sup>(٥)</sup> المجاز والحقيقة، والتخليقُ فعلٌ حقيقةٌ خاصةٌ، وآياتُ الأنبياء ﷺ هي التي تَخْرُجُ عَلَى خِلَافِ الْأَمْرِ الْمُعْتَادِ بَيْنَهُمْ يُجْرِيهَا اللَّهُ ﷻ عَلَى أَيْدِيهِمْ. إِنَّ ذَلِكَ [لَمْ يَكُنْ بِهِمْ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ]<sup>(٦)</sup> بالرسول الذين أرسلَهُمْ لِيُذِلَّ عَلَى صَدِيقِهِمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَإِبْرَاءُ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ هُوَ مِنْ آيَاتِ النَّبُوَّةِ لَخُرُوجِهَا عَنِ الْأَمْرِ الْمُعْتَادِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءَ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ مِنْ آيَاتِ النَّبُوَّةِ لِعَجْزِهِمْ عَنِ إِتْيَانِ مِثْلِهِ وَخُرُوجِهِ عَنِ الْمُعْتَادِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَلَكِنْ أَنْبَاءٌ مَا يَأْكُلُونَ، وَيَذْخِرُونَ مَا<sup>(٧)</sup> كَانَ مِنْ آيَاتِ النَّبُوَّةِ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ مُنْجَمٍ، قِيلَ: لَهُ جَوَابَانِ، إِنْ كَانَ يَكُنْ<sup>(٨)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ فِي النُّجُومِ:

أحدهما: أَنَّهُ مَضْمُونٌ إِلَى الْآيَاتِ، فَصَارَ آيَةً بِمَا ضُمَّ إِلَيْهَا.

والثاني: أَنَّ هَذَا، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ النُّجُومَ، فَعَيْسَى، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، لَمَّا عَلِمَ قَوْمُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَى أَحَدٍ فِي تَعْلَمِ عِلْمِ النُّجُومِ، ثُمَّ عَرَفَتْ ذَلِكَ، وَأَنْبَأَهُمْ بِذَلِكَ، دَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ، فَكَانَ آيَةً، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، مَعَ مَا كَانَ فِي قَوْمِهِ أَطْبَاءٌ وَحُكَمَاءٌ وَبُصَرَاءٌ لَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا<sup>(٩)</sup> عَيْسَى ﷺ دَلَّ تَرْكُ اسْتِغَايَلِهِمْ فِي ذَلِكَ عَلَى إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّهَا آيَةٌ سَمَاوِيَّةٌ، لَكُنْهُمْ تَعَانَدُوا، وَكَابَرُوا، فَلَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ<sup>(١٠)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، قِيلَ: بِأَمْرِ اللَّهِ، وَقِيلَ: بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. وَاخْتَلَفَ فِي الْأَكْمَةِ: عَنْ مُجَاهِدٍ: قَالَ: (الْأَكْمَةُ الَّذِي يُبْصِرُ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُبْصِرُ بِاللَّيْلِ) وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: (الْأَكْمَةُ الْأَعْمَى الْمَمْسُوحُ الْعَيْنُ) وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي وَلَدَ مِنْ<sup>(١١)</sup> أُمِّهِ أَعْمَى، لَا يَتَكَلَّفُ أَحَدٌ مِنَ الْأَطْبَاءِ إِبْرَاءَ مِثْلِهِ، وَلَا اسْتِغْلَالَ بِهِ، وَإِنَّهُ دَلَّ أَنَّهُ عَرَفَ ذَلِكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَطْبَاءُ يَتَكَلَّفُونَ فِي دَفْعِ الْعِلَلِ الْعَارِضَةِ الْحَادِثَةِ، وَأَمَّا مَا كَانَ خِلْقَةً مِنْ جِبِلَّةٍ فَلَا.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ قِيلَ: قَالَ إِنَّ هَذَا آيَةٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ، وَقِيلَ: قَالَ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ﴾ فِي رِسَالَتِي ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بِالرَّسْلِ، وَتَحْتَمِلُ: إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ: أَيِ بِالْآيَاتِ أَنَّهُ تَعَرَّفَ مَا جُعِلَتْ<sup>(١٢)</sup> لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) من م، في الأصل: فته. (٢) الواو ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: تعالى. (٥) من م، في الأصل: التخليق. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: لم. (٩) في الأصل وم: يكون. (١٠) في الأصل وم: به. (١١) تكرر بعدها في الأصل وهم العبارة المدرجة آنفا: قال الشيخ... الخلق اسم... حقيقة خاصة. (١٢) في الأصل: في. (١٣) في الأصل جعلتم، في م: جعلن.

**الآية ٥٠** وقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الآية ما ذكر، وقوله تعالى: ﴿فَأَتَيْنُوا اللَّهَ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿فَأَتَيْنُوا اللَّهَ﴾ في تكذيبه في الآيات ﴿وَأُطِيعُون﴾ في تصديقي.

**الآية ٥١** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ ظاهره [وقد ذكرناه]<sup>(١)</sup> في ما تقدم.

**الآية ٥٢** وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ رأى، وهو كقولهِ: ﴿هَلْ تُحِشُّ بِتَنُومٍ مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨] وقيل: ﴿أَحَسَّ﴾ أي وَجَدَ، وهو قولُ الْيَسَائِي، وقيل: عَرَفَ: وهو كُلُّهُ واحدٌ.

ثم قوله: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ يَحْتَمِلُ، والله أعلم، أَنْ قَوْمَهُ لَمَّا سَالَوْهُ أَنْ يَسَالَ رَبَّهُ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْهِمْ ﴿مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢] تَكُونُ لَهُمْ آيَةٌ لِرِسَالَتِهِ وَصَدْقِهِ، ففعل الله ﷻ ذلك، وأنزل عليهم المائدة، ثم أخبر أن مَنْ يَكْفُرُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ بعد إنزال المائدة يُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا<sup>(٣)</sup>، فكفروا به، فَعَلِمَ أَنَّ الْعَذَابَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ، فَاحْبَبَ أَنْ يَخْرُجَ بِمَنْ آمَنَ بِهِ لِمَا يَأْخُذُهُمُ الْعَذَابُ، فقال: ﴿قَالَ مَنْ أَمْكَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَنَاسَتْ ظَالِمَةً مِنَ بَنَاتِ إِبْرَاهِيمَ زَكَرَتَ ظَالِمَةً فَايَدَنَا إِلَيْنَ آمَنُوا عَلَى عَذُوبِهِ﴾ الآية [الصف: ١٤]، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا أَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ لَهُ، وَكَانُوا فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَقَدْ هَمُّوا بِقَتْلِهِ<sup>(٤)</sup> قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿مَنْ أَمْكَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ أَنْصَارٌ إِلَى<sup>(٥)</sup> اللَّهِ يَنْصُرُونَهُ، فَيُظْهِرُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَنَصَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، لِيُظْهِرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(٦)</sup> مِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَايَدَنَا إِلَيْنَ آمَنُوا عَلَى عَذُوبِهِ فَانْبَجَا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].

وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ عِيسَى عليه السلام الْأَمْرُ بِالْقِتَالِ، وَفِي آيَةِ إِشَارَةٍ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَبَدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عُدَّتِهِمْ فَأَجْزَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُمْ خَيْرًا﴾ [الصف: ١٤] أَخْبَرَ أَنَّهُمْ أَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ عَلَىٰ عُدَّتِهِمْ فَلَا يَخْلُو إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ قِتَالًا وَإِنَّمَا غَلَبَةُ بِحُجَّةٍ أَوْ شَيْءٍ بِمَا يَقْهَرُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ مَنَ أَصَاكُ اللَّهُ﴾ اُخْتَلِفَ فِي الْحَوَارِيِّينَ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هُمُ الْقَضَارُونَ الْغَسَالُونَ الثِّيابَ وَمُبَيِّضُوهَا. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أَنَّهُ] <sup>(٧)</sup> قَالَ: (إِنَّمَا سُمُّوا الْحَوَارِيِّينَ لِبَيَاضِ ثِيَابِهِمْ، وَكَانُوا يَصِيدُونَ السَّمَكَ) وَقِيلَ: الْحَوَارِيُّ الْوَزِيرُ وَالنَّاصِرُ وَالْخَاصُّ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيَّينَ، وَحَوَارِيَّ فُلَانٍ وَفُلَانٍ» [البخاري ٢٨٤٦] وَذَكَرَ نَفَرًا مِنَ الصَّحَابَةِ، رَضُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ <sup>(٨)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، النَّاصِرَ وَالْوَزِيرَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا سُمُّوا بِذَلِكَ لِإِصْفَاءِ قُلُوبِهِمْ، وَهُمُ أَصْفِيَاءُ عِيسَى ﷺ كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿تَحْنُ أَنْكَارُ اللَّهِ﴾؛ إِنَّ اللَّهَ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يُنْصَرَ، وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ ﴿تَحْنُ أَنْكَارُ اللَّهِ﴾ أَي أَنْصَارُ دِينِ اللَّهِ وَأَنْصَارُ نَبِيِّهِ أَوْ أَنْصَارُ أَوْلِيَائِهِ عَظَمَاءُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧] [إِنَّ اللَّهَ لَا يُنْصَرُ] <sup>(٩)</sup> وَلَكِنْ يُنْصَرُ دِينُهُ أَوْ رُسُلُهُ أَوْ أَوْلِيَائُهُ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] إِنَّهُ <sup>(١٠)</sup> لَا يُخَادَعُ، وَلَا يُمَكِّنُ [أَنْ يُخَادَعَ] <sup>(١١)</sup> وَلَكِنْ لَمَّا خَادَعُوا أَوْلِيَائَهُ أَوْ دِينَهُ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ لَمَّا نَصَرُوا دِينَ اللَّهِ وَنَبِيَّهِ وَوَلِيَّهِ أَضَافَهُ <sup>(١٢)</sup> إِلَى نَفْسِهِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِلَّهِ شَهِادَةُ الْإِيمَانِ﴾ الآية تَنْقُضُ مَنْ يَجْعَلُ الْإِيمَانَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ لَأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ آمَنُوا وَأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا / ٦٠ - أ /، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ الْفُورَيْنِ﴾ ﴿فَأَنزَلْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ و ٣٦] لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَهُمَا وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مُوسَى لِقُويِّهِ: ﴿يَقُومُ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنِينَ بِاللَّهِ﴾ فَقَالَتْهُ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤] لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ فَرْقًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّ الْعَمَلَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ بَأَن تَصَدَّقَ بِأَنَّكَ عَبْدُ اللَّهِ، وَالْإِسْلَامُ، هُوَ <sup>(١٣)</sup> أَنْ تَجْعَلَ نَفْسَكَ لِلَّهِ سَالِمًا، وَقِيلَ: الْإِيمَانُ اسْمٌ [مَا] <sup>(١٤)</sup> بَطْنٌ، وَالْإِسْلَامُ اسْمٌ مَا ظَهَرَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَازَ فِي الْإِسْلَامِ الشَّهَادَةُ وَفِي الْإِيمَانِ [التَّصْدِيقُ] <sup>(١٥)</sup>؟

(١) في الأصل وم: قد ذكرنا. (٢) في الأصل وم: كفر. (٣) إشارة إلى قوله تعالى ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَوْلَاهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ يَمِينِهِ فَايَهُ أَطِيعُوا عِذَابًا سَاقِطَةً مِنَ الْأَصْلِ وَم: (٨) من م، في الأصل: أرادوا. (٩) من م. (١٠) من م، في الأصل: أن. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: أضاف. (١٣) في الأصل وم: و. (١٤) من م. (١٥) من م.

## الآية ٥٣

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَرْسَلْتَ﴾ يعني، والله أعلم. ﴿بِمَا أَرْسَلْتَ﴾ مِنَ الْكِتَابِ الَّتِي أَنْزَلَهَا عَلَى الرَّسْلِ جَمِيعاً، فَإِنْ أَرَادُوا ﴿بِمَا أَرْسَلْتَ﴾ عَلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِلَإِيْمَانُ بَوَاحِدٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ بَوَاحِدٍ مِنَ الرَّسْلِ إِيْمَانٌ بِالْكِتَابِ كُلِّهَا وَبِالرَّسْلِ جَمِيعاً، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا بِمَا<sup>(١)</sup> تَقَدَّمَ.

## الآية ٥٤

وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرًا لِلَّهِ﴾ مَكْرُوا بَنِيَّ اللَّهِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ كَذَّبُوهُ، وَهَمُّوا بِقَتْلِهِ، ﴿وَمَكْرًا﴾ اللَّهُ أَيُّ يُجَازِيهِمْ جَزَاءً مَكْرِهِمْ، وَحَرْفُ<sup>(٢)</sup> الْمَكْرِ مَذْمُومٌ عِنْدَ الْخَلْقِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَالْإِغْتِدَاءُ مَنَهِيٌّ [عنه]<sup>(٣)</sup> غَيْرُ جَائِزٍ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَسْتَدْرَأُ﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَكَبِّرِينَ [البقرة: ١٩٠] فَكَانَ قَوْلُهُ ﴿فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] هُوَ جَزَاءُ الْإِغْتِدَاءِ، فَيَجُوزُ. فَعَلَى ذَلِكَ الْمَكْرُ وَالْخِدَاعُ وَالِاسْتِهْزَاءُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى [الله]<sup>(٤)</sup> بِهِ، فَيُقَالُ: يَا مَكْرُ، وَيَا خَادِعُ، وَيَا مُسْتَهْزِئُ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ مَذْمُومَةٌ عِنْدَ النَّاسِ، فَيُسْتَمُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِذَلِكَ، لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمُنْكَرِينَ﴾ أَيُّ خَيْرُ الْمُجْزِينَ، [يجازي]<sup>(٥)</sup> أَهْلَ الْجَوْرِ بِالْعَدْلِ وَأَهْلَ الْخَيْرِ بِالْفَضْلِ، وَقِيلَ: ﴿وَمَكْرُؤًا﴾ حِينَ كَذَّبُوهُ، وَهَمُّوا بِقَتْلِهِ، ﴿وَمَكْرًا لِلَّهِ﴾ حِينَ رَفَعَ اللَّهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْقَى شُبُهَةً عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، حَتَّى قَتَلُوهُ، فَذَلِكَ خَيْرٌ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ مَكْرِهِمْ، وَقِيلَ: ﴿وَمَكْرُؤًا﴾ أَيُّ قَالُوا ﴿وَمَكْرًا لِلَّهِ﴾ قَالَ اللَّهُ: قَوْلُهُمُ الشُّرْكُ، وَقَالَ لَهُمْ: قُولُوا [قول] التَّوْحِيدَ ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمُنْكَرِينَ﴾ أَيُّ خَيْرِ الْقَانِلِينَ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمُنْكَرِينَ﴾ بِمَا بِالْحَقِّ يَمَكُرُ، وَيَأْخُذُ مَنْ اسْتَحَقَّ الْإِخْذَ، وَهُمْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْمَكْرُ هُوَ الْإِخْذُ بِالْغَفْلَةِ، وَاللَّهُ يَأْخُذُهُم بِالْحَقِّ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ، فَسُمِّيَ مَكْرًا لِذَلِكَ كَمَا يُقَالُ: امْتَحَنَهُ اللَّهُ، وَهُوَ الْإِسْطِظْهَارُ، وَلَكِنْ يُرَادُ بِهِ هَذَا فِي اللَّهِ.

## الآية ٥٥

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيُوسَىٰ إِنَّهُ مُتَوَفِّيكَ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: هُوَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، ﴿وَرَأَيْتُكَ إِلًا﴾ ثُمَّ ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ بَعْدَ نَزْوِيكَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَكِنْ هُوَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الذِّكْرِ، فَهُوَ سَوَاءٌ، لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ لَيْسَ فِي تَقْدِيمِ الذِّكْرِ وَلَا فِي تَأْخِيرِهِ مَا يَوْجِبُ الْحَكْمَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ كُنْ مِنْ مُتَقَدِّمٍ فِي الذِّكْرِ، هُوَ مُؤَخَّرٌ فِي الْحَكْمِ، وَكُنْ مِنْ مُؤَخَّرٍ فِي [الذِّكْرِ هُوَ مُتَقَدِّمٌ فِي الْحَكْمِ]<sup>(٦)</sup> فَإِذَا كَانَ [كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي تَقْدِيمِ ذِكْرِ الشَّيْءِ وَلَا فِي تَأْخِيرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِيْجَابِ الْحَكْمِ كَذَلِكَ]<sup>(٨)</sup> كَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ فَإِنَّمَا هُوَ قُبْضُ الْأَرْوَاحِ، فَيَحْتَمِلُ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ تَوَفِّيَ الْجِسْمِ أَيُّ مُتَوَفِّيكَ فِي الدُّنْيَا أَوْ قَابِضُكَ، وَلَيْسَ بِوَفَاةٍ مَوْتٍ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّهُ مُتَوَفِّيكَ﴾ أَيُّ مُمِيتِكَ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْبُودٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتُكَ إِلًا﴾ هُوَ عَلَى تَعْظِيمِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ عَلَى مَا قَالَتِ الشُّبُهَةُ بِإِثْبَاتِ<sup>(٩)</sup> الْمَكَانَةِ لَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَرَأَيْتُكَ إِلًا﴾ يَوْجِبُ ذَلِكَ لَوْجِبَ<sup>(١٠)</sup> أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الشَّامِ أَقْرَبَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الصادقات: ٩٩]، وَالْكَفَرَةُ إِلَيْهِ قَرِيبٌ مِنْهُ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ إِلًا مَرِيضُكُمْ﴾ دَلَّ هَذَا أَنَّ مَا قَالُوا خِيَالٌ فَاسِدٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ غُلُوًّا كَبِيرًا، وَلَكِنْ عَلَى التَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ<sup>(١١)</sup>، أَعْنِي الْمَضَافَاتُ إِلَيْهِ. وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْخَاصَّ إِذَا أَضِيفَ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ تَعْظِيمُ ذَلِكَ الْخَاصِّ نَحْوُ مَا قَالَ ﴿يَتَّقِ﴾ [البقرة: ١٢٥] وَ﴿ثَاقَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣ و..] فَهُوَ عَلَى تَعْظِيمِ الثَّاقَةِ، وَنَحْوُهُ مِمَّا يَكْتُرُ وَقَوْعُهُ، وَإِذَا أَضِيفَتْ إِلَيْهِ الْجَمَاعَةُ فَهُوَ عَلَى إِرَادَةِ تَعْظِيمِ الرَّبِّ، جَلَّ شَأْنُهُ، نَحْوُ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] وَ﴿لَمْ تُلْكَ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] وَنَحْوُهُ، كُلُّهُ عَلَى إِرَادَةِ تَعْظِيمِ الرَّبِّ، جَلَّ شَأْنُهُ.

(١) فِي م: فِي مَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْأَحْرَف. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ: الْحَكْمُ وَكُنْ مِنْ مُؤَخَّرٍ فِي الذِّكْرِ هُوَ مُقَدِّمٌ، فِي م: الذِّكْرُ هُوَ مُقَدِّمٌ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: كَذَا. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ م. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بِإِثْبَاتِهَا. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: بِجِبْ. (١٢) فِي م: التَّعْظِيمُ وَالتَّبْجِيلُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمُطَهِّرُكُم مِّنَ الذَّنَبِ كَفَرُوا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: ﴿وَمُطَهِّرُكُم مِّنَ﴾ أذى الكفرة من بين أظهر المخالفين لك، وقيل: ﴿وَمُطَهِّرُكُم مِّنَ﴾ الكفر والفواحش، ويَحْتَمِلُ ﴿وَمُطَهِّرُكُم﴾ مما قالوا فيك.

وقوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يَحْتَمِلُ يجعله فوق الذين كفروا بالقهر والغلبة والقتل، ويَحْتَمِلُ بالحجة، ويَحْتَمِلُ في المنزلة والدرجة في الآخرة، ويَحْتَمِلُ ﴿وَمُطَهِّرُكُم﴾ بقتل الكفرة من وجه الأرض على ما ذكر في بعض القصص أنه يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ، فلا يبقى على وجه الأرض كافر إلا وهو يقتله مع الذين اتبعوه، فذلك تطهيره، وجعل الذين اتبعوه فوق الذين كفروا.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكَ مَرْجِعُهُمْ﴾ ذكر هذا، والله أعلم، وإن كان المرجع لكل إليه في كل حال، لأنهم يُقَرَّبُونَ، ويعترفون في ذلك اليوم أن المرجع إليه، وكانوا ينكرون ذلك في الدنيا، وهو كقوله: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ يَكْبِتُ﴾ [الحج: ٥٦] المَلِكُ كان في ذلك اليوم وفي غير ذلك اليوم، ولكن معناه: لا ينارعه أحد يومئذ في ملكه، ويُقَرَّبُونَ لَهُ بِالْمَلِكِ، [وفي:]<sup>(١)</sup> الدنيا أنكروا ملكه، وهو كقوله: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم: ٢١]؛ كلهم بارزون لله في كل وقت، لكنهم أنكروا بروزهم في الدنيا له، يُقَرَّبُونَ يومئذ بالبروز له، فكذاك الأول، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ تَفْعَلُونَ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ من المَحْجُوقِ منكم؟ ومن المَبْطُلِ؟ ويَحْتَمِلُ ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ أي أجزيكم على قدر أعمالكم.

**الآيتان ٥٦ و ٥٧** وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَ كَفَرُوا فَأَعَذَّ اللَّهُ لَهُمُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ الآية [يَحْتَمِلُ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ، أي أجزي كلًا]<sup>(٢)</sup> بعمله على ما يستوجبون.

وقوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ قيل: القتل أو الجزية ﴿وَالْآخِرَةِ﴾ العذاب.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ يَحْتَمِلُ [وجهين]:

أحدهما<sup>(٣)</sup>: تَوَفِّي الموت بما يقبض روحه كفعليه لجميع البشر تكديماً لِمَنْ ظَنَّ أنه الله أو ابنه، لا يُحْتَمَلُ أن يموت، وقد لزمهم هذا أيضاً بوجهين ظاهرين، وإن كان في ما عليه خَلْقُهُ وجوهره، ثم يُقَلَّبُ<sup>(٤)</sup> من حال إلى حال في نفسه ومكان إلى مكان في حق القرار والحاجة كفاية لمن يعقل الحقائق وبلوغاً<sup>(٥)</sup> لِمَنْ تأمل الأشياء عبراً:

أحدهما: بقوله: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٥] وقوله: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧ و..] حتى نطق به لسان كل منهم. ومعلوم استحالة<sup>(٦)</sup> ابن مريم بشراً إلهياً أو ولداً لإله، إذ هو يكون أصغر منها، وذلك آية حديثه، وكذلك قوله في المهد: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] إلى آخر ما ذكر، مع ما لو احتمل ذلك لكان آدم ﷺ هو الأصل، وهو المقدم، وهو الذي لا يُعْرَفُ له والدان، أحق أو هو إذ هو بجوهره<sup>(٧)</sup>، فهو ولده لا غير، أو ذلك وصف الأولاد، والله أعلم.

والثاني<sup>(٨)</sup>: قوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّلْعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] فأخبر عن حاجته وغلبة الجوع عليه وفقره نفسه إلى ما يقيمها من الأغذية، ثم في ذلك حاجته إلى الخلاء واختياره الأمكنة القدرة لقضاء حاجته، وبالله التوفيق.

[والثاني: قبضه]<sup>(٩)</sup> بنفسه من بين أظهر أعدائه، ورفعته إلى ما به شرفه وتطهيره مما كان يُحْسَنُ منهم من الكفر وأنواع الفساد، وختمه من بين البشر على وجه آية، يكون له عليهم من أول أحوال ظهوره إلى آخر أحوال مقامه فيهم، ليكون أوضح لتابعيه<sup>(١٠)</sup> في الآيات، وعلى مخالفيه في قطع العذر، ولا قوة إلا بالله.

(١) من م، الواو ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: أحكم بينكم أي أجزي كل. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) من م، في الأصل: يقبله. (٥) في الأصل وم: ويلفه. (٦) في الأصل وم: إحالة. (٧) من م، في الأصل: يجوز بجوهره. (٨) هذا الوجه الثاني من الوجهين الظاهرين. (٩) في الأصل وم: والثاني على قبضه، وهذا الوجه هو الثاني من وجهي ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾.. (١٠) في الأصل وم: لتبعه.

وفي الدعاء إلى المباهلة دلالة ظهور التعتب والعناء، وفي تخلفهم عن ذلك دليل علمهم بتعتبهم وخوفهم مما قد وعدوا بالنزول عليهم. ثم/ ٦٠ - ب/ لزمو مع ذلك ما كانوا عليه من السفه والعناد، ليُعلم أن الجبل عمن اعتاد المعاندة منقطعة. ومعلوم أن الدعاء إلى المباهلة لا يكون في أول أحوال الدعوة، وإنما يكون بتوفير الحجة وقطع الشبهة، ففي ذلك بيان أنه كانت ثم محاجات حتى بلغ الأمر على ذلك: أمر القتال أنه لم يوضع في أول أحوال الإرسال، وفي الحال التي للقول وللحق وجه القبول من طريق النصف والعقل، وإنما كان عند ظهور<sup>(١)</sup> معانديهم وكثرة<sup>(٢)</sup> سفهمهم حتى هموا بالقتل، وأكثروا الأذى، وأكروهوا قوماً على الكفر، وأخرجوا رسول رب العالمين من بين أظهرهم بما راموا قتله، وطردوا أصحابه من بلادهم حتى تحصنوا بالغيران، فاذن الله عند ذلك بالقتال وفتح الفتح لتكون آيته في كل وجوه الآيات ظاهرة، وحبته بيته، وفي ذلك جواز محاجة الكفرة والتوحيد والرسالة، لكن على ما قال الله تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] [وقال]<sup>(٣)</sup>: ﴿فَلَا تُنَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرَ﴾ [الكهف: ٢٢]؛ نهى عن التعمق والخوض في ما تقصر عنه الأفهام، وإن كان معلوماً أن الله حجباً ظاهرة وغامضة، ولا قوة إلا بالله.

وفي ذلك تعليم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن ذلك باللطف والرفق، يري المقصود به ليقرر به عنده الحجة، ويزيل عنه الشبهة من الوجه الذي يحتمل عقله، ويبلغه فهمه، فإن رآه يتعاضى في ذلك يؤعده، ويخوفه بالذي في ذاك من الوعيد. فإذا<sup>(٤)</sup> رأيت يكاثر عرفت شؤم طبعه وسوء عنصره، فتداويه<sup>(٥)</sup> بما جاء به التعليم من الضرب والحبس، فإن نفع ذلك، وإلا فكف<sup>(٦)</sup> شره عن غيره وتطهير الأرض، فإنه النهاية في القمع، والغاية في ما يحق من معاملة السفهاء، والله أعلم. لكنه على منازل لا يحتل انتهاء كل أنواع المآثم إلى هذه الغاية، بل فيها ما كان أعظمها دون هذا بكثير، والله أعلم. لذلك يلزم تعرف مقادير الآثام أولاً ليُعرف<sup>(٧)</sup> بها ما يحتل كل إثم من العقوبة فيه والزجر به، ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ لأنه لا يحب الظلم.

## الآية ٥٨

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ قيل: ذلك الذي ذكر في الآية نتلوه عليك يا محمد ﴿مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾؛ [قيل: ﴿الْحَكِيمِ﴾]<sup>(٨)</sup> هو المحكم، وقيل: ﴿الْحَكِيمِ﴾ أي من نظر فيه، وتفكر، يصير حكيماً كما قال: ﴿وَالْهَكَامِ مَبْصُورًا﴾ [يونس: ٦٧] أي يُبصر فيه، والله أعلم.

## الآية ٥٩

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِذْ أَنَا نَاصِرٌ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ قَدِمُوا عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا أَنْتَ تَشْتُمُ صَاحِبَنَا عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ ۖ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾ [٢٥٨]؛ تزعم أنه عبد، وهو يحيى الموتى، ويبرئ الأكمة والأبرص، ويخلق من الطين [طيراً، فأرنا في ما]<sup>(٩)</sup> خلق الله عبداً مثله يعمل هذا.

والنصارى في الحقيقة مُشَبَّهة وَقَدْرِيَّة، وأما التشبيه فإنما علمهم على ذلك ظنهم في قول إبراهيم [صلوات الله عليه]<sup>(١٠)</sup>، حين قال: ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُحِی وَیُمِیتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ظنوا أن عيسى لما قال: ﴿أَنِّي أُنْفِثُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] أنه رب وإله، لأن إبراهيم عليه السلام أخبر أن ربه ﴿الَّذِی یُحِی وَیُمِیتُ﴾ فسموا عيسى إلهاً بهذا، وهم كانوا يرون عيسى يأكل، ويشرب، وينام، فلولا أنهم عرفوا الله ﷻ [ما شبهوه]<sup>(١١)</sup> به، تعالى الله عن ذلك.

وأما القدرية فلما لم يروا الله في أفعال العباد، إنما رأوا ذلك للحق خاصة، فلما رأوا ذلك من عيسى ﷺ ظنوا أنه رب لما لم يروا ذلك من غيره، ولو كانوا عرفوا الله حق المعرفة لعلموا أن لم يكن من عيسى إلا تصوير ذلك الطير وتمثيله، ويكون مثله من كل واحد<sup>(١٢)</sup>، وإنما الإحياء كان من الله ﷻ أجراه<sup>(١٣)</sup> على يدي عيسى ﷺ [إذ له]<sup>(١٤)</sup> تصويره

(١) من م، في الأصل: ظهرت. (٢) من م، في الأصل: وكثر. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: فإن. (٥) في الأصل: فقداوه. في م: فقداوه. (٦) في الأصل وم: كف. (٧) من م، في الأصل: يعرف. (٨) ساقطة من م. (٩) في الأصل وم: إن. (١٠) ساقطة من م. (١١) في الأصل: فأنار فيها، في م: كهينة الطير فيطير وفي ما. (١٢) في م: عليه السلام. (١٣) في الأصل: إلا يشبهوه، في م: إلا ما شبهوه. (١٤) في م: أحد. (١٥) في الأصل وم: جراه. (١٦) ساقطة من الأصل وم.

فقط، وكذلك ما كان من إبراء الأكمه والأبرص وغير ذلك من الله ﷻ أجراء على يديه آيات لنبؤته، لأنهم ادَّعوا له الربوبية من وجهين: لكونه من غير أب، ولآياته.

ثم قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين، والله أعلم:

أحدهما: أن الله ﷻ صَوَّرَ صورةَ آدمَ مِنْ طِينٍ، ثم جعلَ فيه الروحَ، لم يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: صَارَ آدمُ حَيًّا مِنْ نَفْسِهِ لوجود صورته، كيف جازَ لكم أن تقولوا: إنَّ عيسىَ لَمَّا صَوَّرَ ذلكَ الطيرَ مِنَ الطينِ صَارَ مُحييًّا بتصوره إياه دونَ إحياءِ الله تعالى إياه، والله أعلم؟.

والثاني: أنَّ آدمَ ﷺ خُلِقَ مِنْ لا أبَ وأمٍّ، ثم لم تقولوا: إنه ربُّ أو إله، كيف قلتم في عيسى: إنه إله؟ وإنه<sup>(١)</sup> خُلِقَ لا مِنْ أبٍ، إذْ عَدَمَ الأبوةَ في آدمَ لم تُوجِبْ أَنْ يكونَ ربًّا، كيف أوجبَ عَدَمُ الأبوةِ في عيسى كونهَ ربًّا وألهاً؟ والله الموفق، وإنما كانَ عيسى بقوله: ﴿كُنْ﴾ كما كانَ آدمُ أيضاً بـ ﴿كُنْ﴾ من غير أب.

وقوله تعالى: ﴿كُنْ﴾ قد ذكرنا أنه أوجزُ كلامٍ في لسانِ العربِ، يُعَبِّرُ، فيؤدِّي المعنى، فيفهمُ المرادُ إلا أن كانَ مِنَ الله ﷻ كافٌ ونونٌ أو وقتٌ أو حرفٌ، أو يوصَفُ كلامُهُ بشيءٍ مما يوصَفُ به كلامُ الخلقِ، تعالى اللهُ عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: يَحْتَمِلُ ﴿فَيَكُونُ﴾ بمعنى كانَ، والعربُ تستعملُ ذلك، ولا تابه<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن تكونَ الكائناتُ بأسبابها في أوقاتها التي أرادَ كونها على ما أرادَ. وأصلُ ذلك إذا دُكِرَ اللهُ، ووُصِفَ، يُدَكَّرُ بلا ذِكْرِ وقتٍ في الأزلِ، وإذا دُكِرَ الخلقُ معه، يُدَكَّرُ الوقتُ، والوقتُ يكونُ للخلقِ بقولِ خالقٍ لم يزلْ وخالقٍ في وقتِ خلقه.

**الآية ٦٠** وقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ يَحْتَمِلُ هذا وجوهاً: يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الخطابُ لكلِّ أحدٍ، قالَ في عيسى ما قالوا: أي لا تكنَ ﴿مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾ في عيسى. إنه عبدُ الله خالصاً وإنه نبيُّه ورسوله إليكم. ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الخطابُ للنبيِّ ﷺ والمرادُ غيره، وهكذا عادةُ ملوكِ الأرضِ أنهم إذا ما أرادوا أن يُعرفوا رعاياهم<sup>(٤)</sup> شيئاً يُخاطِبونَ أَعْلَهُمْ<sup>(٥)</sup> وأفضَلَهُمْ وأرفعَهُمْ منزلةً وقَدراً عندهم استِخباراً منهم مخاطبةً كلِّ وضيعٍ وسفيهٍ، فكذلك اللهُ ﷻ خاطبَ نبيَّهُ إعظاماً له وإجلالاً، والله تعالى أعلم. ويَحْتَمِلُ ما ذكرنا في ما تقدَّم أن العصمة لا تمنعُ الأمرَ ولا النهيَ، بل تزيدُ أمراً ونهياً، وإن كانَ يُعلمُ أنه لا يكونُ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ.

**الآية ٦١** وقوله تعالى: ﴿مَنْ حَاكَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ فَقُلْ نَقَلْنَا بِرَأْسِنَا وَأَبْنَاءُكُمْ﴾ الآية: دعاهم ﷻ إلى المُبَاهَلَةِ فالمُبَاهَلَةُ في لغةِ العربِ المُلاعِنَةُ، دعاهم إلى الدعاءِ باللعةِ على الكاذبينَ، فامتنعوا عن ذلك خوفاً منهم لخوفِ اللعةِ، فدلَّ امتناعهم عن ذلك أنهم عَرَفُوا كَذِبَهُمْ، لكنهم تعاموا<sup>(٦)</sup>، وكابروا، فلم يُقرُّوا بالحقِّ.

**الآيتان ٦٢ و ٦٣** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ يعني الخبرَ الحقَّ. وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَبِاللهِ لَهْوَ الْغَيْرِ الْكَبِيرُ﴾ ظاهرٌ، وقد ذكرناه فيما تقدَّم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٦٠] يَحْتَمِلُ خبرَ الحقِّ في أمرِ عيسى ﷺ أنه كانَ عبداً بشراً نبياً ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ أي لا يَحْمِلَنَّكَ شدةُ لجاجتِهِمْ وكثرةُهم مِنَ القولِ فيه بهذا الوصفِ على الشكِّ في الخبرِ الذي جاءَ عن الله كقولِهِ: ﴿فَلَمَّا كُنَّا نَارُكَ بَطَضَ مَا بُوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢] إلى آخره على الموعظةِ، لا على أنه يكونُ كذلك، أو على ما سبقَ ذكرُهُ، والله أعلم.

(١) من م، في الأصل: وإن. (٢) أدرج تفسير هذا القول في تفسير الآية (١١٧) من سورة البقرة والآية (٤٧) من هذه السورة. (٣) في الأصل وم: ثاني. (٤) في الأصل وم: رعيته. (٥) من م، في الأصل: أعدلهم. (٦) في الأصل وم: تعانوا.

وَيَحْتَمِلُ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٦٠] أي كلُّ حقٍّ هو عن الله، جائزٌ إضافته إليه على الوجوه التي تُضاف إليه، والباطلُ من الوجه الذي هو باطلٌ، فلا تكونُ في ذلك من الممتريين، والله أعلم.

جائزٌ أن يقول: جعل الله ذلك الفعل بمن فعله باطلاً، ولا يقال: الباطل من الله.

### الآية ٦٤

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ يعني كلمة الإخلاص والتوحيد سواء بيننا وبينكم، أي عدلٌ، أي تلك الكلمة عدلٌ بيننا وبينكم، لأنهم كانوا يُقرّون أن خالق السموات والأرض الله، بقوله<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥..] وكذلك يُقرّون/ ٦١ - ١/ أن خالقهم الله بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] لكن منهم من يعبدون [من دون]<sup>(٢)</sup> الله أو ثنائاً، ويقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ومنهم من يجعل له شركاء وأنشأوا يُشركهم في عبادته، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى أن يجعلوا عبادتهم إلى الذي<sup>(٣)</sup> أنعم عليهم إذ العباد لا تكون إلا لله الذي أقرّوا جميعاً أنه خالق السموات والأرض، وأنه ربهم<sup>(٤)</sup>، وألا يصرفوا عبادتهم إلى غير الذي أنعم عليهم إذ العباد هي تشكّر وجزاء ما أنعم عليهم ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُ أَنَّ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ يَفْعاً بَعْضُنَا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ لأن العباد لواحِدٍ أهون وأخف من العباد لعدد، وأن صرف العباد إلى من أنعم عليكم أولى من صرفها إلى الذي لم يُنعم عليكم؛ إذ ذاك جور وظلم في العقل أن يُنعم أحد على آخر، فيشكر غيره.

قال الشيخ، رحمه الله تعالى: العدل في اللغة وضع الشيء في موضعه وفي إخلاص العباد لله والتوحيد، وذلك وهذا معنى سواء. وجائز أن تكون كلمة يستوي فيها أنها عدلٌ ما شهد لنا بهذا كلُّ أنواع الحجج.

وقوله تعالى: ﴿إِن تَوَلَّوْا﴾ يحتمل ﴿تَوَلَّوْا﴾ عن طاعة الله وتوحيده وصرف العباد إليه، فقل كذا، ويحتمل ﴿إِن تَوَلَّوْا﴾ عن المباحلة والملاعنة فقل: ﴿أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ أي مخلصون العباد له، صارفون الشكر إلى ما أنعم علينا، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله: ﴿إِن تَوَلَّوْا﴾ عن قبول ما دعوتهُم إليه من الاجتماع على الكلمة.

### الآية ٦٥

وقوله تعالى: ﴿يَتَأَفَّلَ الْهَيْدُ لِمَ تُعَاجِرُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ قيل: وذلك أن اليهود قالوا: إن إبراهيم كان على ديننا اليهودية، والنصارى ادّعت أنه كان على دينهم ومذهبهم ليس على دين الإسلام، فنزل قوله: ﴿لِمَ تُعَاجِرُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [صلوات الله عليه؛ يعني في دين إبراهيم]<sup>(٥)</sup> ﴿وَمَا أَرْبَابُ النَّوَازِلِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مِنْ بَدْوَةٍ﴾ يعني من بعد إبراهيم؛ يعني أن التوراة والإنجيل إنما نزلَا ﴿مِنْ بَدْوَةٍ﴾ وأنتم له تشهدون؛ يعني إبراهيم حتى تعلموا أنه كان على دينكم، لم تقولون بالجهل: إنه كان على دينكم؟ ويحتمل ﴿وَمَا أَرْبَابُ النَّوَازِلِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مِنْ بَدْوَةٍ﴾ أي إن التوراة والإنجيل إنما نزلَا من بعد موتو، وكان فيهما أنه كان خيفاً مسلماً ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أنه ﴿كَانَ خَيْفًا مُسْلِمًا﴾؟

### الآية ٦٦

وقوله تعالى: ﴿هَآؤُنَّ مَثْوَاهُ حَبِشْتُمْ فِيْمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُعَاجِرُونَ فِيْمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ وهو ما ذكرنا، وفيه دلالة جواز المحاجة في الدين على العلم به، وإنما نهى هؤلاء عن المحاجة في لا علم لهم [بها]<sup>(٦)</sup> ألا ترى أن الرسل ﷺ حَاجُّوا قومهم: حاج إبراهيم ﷺ<sup>(٧)</sup> قومه في الله، وذلك قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣] ومرسى ﷺ<sup>(٨)</sup> حاج قومه. وما من نبي إلا وقد حاج قومه، في الدين، فذلك قول من يأتي المحاجة في الدين.

قال الشيخ، رحمه الله: وأيد الحق أنه كذلك عجز البشر عن إيراد مثله وعجزهم عن المقابلة بما ادّعوا أنهم عرفوه

بالله<sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل وم: يقول. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: غير الذي. (٤) من م، في الأصل: براهيم. (٥) في الأصل: صلوات الله عليه، في م: يعني في دين إبراهيم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من م. (٨) أدرج تفسير هذه الآية في الأصل وم بعد تفسير الآية (٦٧).



**الآية ٦٧** ثم أكذبهم الله ۞ فقال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ حَنِيفًا مِّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ قال الشيخ، رحمه الله: وفي هذه الآية دلالة أنهم علموا أنه كان مسلماً، لكن ادَّعوا ما ادَّعوا مُتَعَتِّينَ إذ لم يقابلوا كتابهم<sup>(١)</sup> بالذي ادَّعوا من نعتيه، وبخلاف ما ادَّعى عليهم رسول الله ﷺ نعته، وفيه دلالة الرسالة إذ<sup>(٢)</sup> في دعواهم أن رسول الله ﷺ لم يُعرف نعتهم بهم، لما [في]<sup>(٣)</sup> دعواهم غير الذي ادَّعى، ثبت أنه عرف بالله، وذلك علم الغيب، والله الموفق.

**الآية ٦٨** وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْغَايِبُ الْيَوْمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ هَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ وهكذا يكون في العقل أن من اتبع آخر، وأطاعه، فهو أولى به، وإنما الحاجة إلى السمع بمعرفة المتبع له والمطيع أنه ذا أو ذا، فأخبر ﷺ أن الذين آمنوا والنبى ﷺ، هم المتبعون له، فهم أولى به.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ اختلف فيه: قيل: الولي الناصر، وقيل: هو أولى بالمؤمنين، وقد ذكرنا هذا في ما تقدم. وقد يكون وليهم<sup>(٤)</sup> بما دفع عنهم سفة أعدائهم في إبراهيم، وأظهر الحق في قولهم.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله تعالى: ﴿تَمَثَّلُوا لَمَّْا كَلِمَةٍ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية، وفي قوله<sup>(٥)</sup>: ﴿لَمْ تَحْجُوتِ﴾ [آل عمران: ٦٥] وفي قوله<sup>(٦)</sup>: ﴿لَمْ تَلْبُوكِ الْحَقَّ بِالْأَمَلِ﴾ [آل عمران: ٧١] الآية، ونوع ذلك من الآيات التي خص بالخطاب بها أهل الكتاب وجوه من المعتبر:

أحدها: أن الذين حُوطبوا بهذا الاسم كانوا معروفين، وأنه لم يخطر ببال مسلم أنه<sup>(٧)</sup> قصد به غير أهل التوراة والإنجيل، ولا ذكرت تلاوتها في حق الحاجة على غيرهم، ثبت أن المجوس ليسوا بأهل الكتاب، وأن المراد من ذكر أهل الكتاب غيرهم، وأن أخذ الجزية من المجوس ليس مما تضمنتهم قوله: ﴿حَقَّ يَطْغَرُ الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَخِرُوتِ﴾ [التوبة: ٢٩] لكن بدليل آخر، وهو ما روي عن نبي الله أنه قال: «سئوا بهم سئة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا أكلي ذبائحهم» [البيهقي في الكبرى: ١٨٩ و ١٩٠] وعلى ذلك أيّد قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦] ليُعلم أن الكتاب المعروف وأهله هؤلاء، وإن كانت ثم كتب وصحف، والله أعلم.

والثاني: أن الله خص أهل الكتاب بأنواع الحجج، وجعل الحاجة بينهم وبين رسول الله ﷺ ليوضح أنه، وإن كان مُرسلاً إلى جميع البشر كان له التخصيص في الحاجة. وعلى ذلك عامة سورة الأنعام في حاجة أهل الشرك، [على أن أهل المدينة كانوا أهل كتاب، وأهل مكة كانوا أهل شرك، فحاج كلاً بالذي فرض أن يتكلم فيه، وإن كانت الحجة تلزم الفريقين، لأن حاجة أهل الشرك<sup>(٨)</sup> أكثرها في التوحيد وأمر البعث، وعلى وجوده فيه في أهل الكتب بعض المشاركة لهم، ومُحاجة أهل الكتاب بما في كتبهم، وفيه وجهان:

أحدهما: العلم بما قد غاب عن السبب الذي يوصل إليه بالكسب ليُعلم أنه وصل إليه بالوحي، فيكون من ذلك الوجه حجة على الفريقين.

والثاني: ظهور سئة أهل الكتاب بوجه تسقط عند التأمل الريبة [في المحل الذي]<sup>(٩)</sup> كان يمتنعهم ذلك [التأمل]<sup>(١٠)</sup> عن اتباعه، وذلك [التأمل فيه]<sup>(١١)</sup> مديح كتبهم والشهادة<sup>(١٢)</sup> لها بالصدق والحق وإظهار الإيمان برسولهم ليُعلم أنه ليس بين الرسل والكتب اختلاف في الدعاء إلى عبادة الله وتوحيده، وأن أولئك إنما كذبوا لتسلم لهم الرئاسة، ثم مع ذلك ظاهروا أهل الشرك المكذبين لكتبهم ورسولهم ليُعلم كل ذي عقل سفة<sup>(١٣)</sup> في الباطل، إذ ظاهروا أعداءهم في الدين [على الذين]<sup>(١٤)</sup> أظهروا الموالاة<sup>(١٥)</sup> في الدين [ومن هو]<sup>(١٦)</sup> ولي له، فيكون ذلك أبلغ الزجر لمتعتتهم وأعظم الحجة عليهم في ما آثروا من السنة، وتركوا الحق، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: بكتابهم. (٢) في م: أن. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل: من وليهم. (٥) في الأصل وم: قولهم. (٦) في الأصل وم: قولهم. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل: والمحل، في م: والمحل الذي، والمحل هو متبهك الحرام. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: فيها. (١٢) في الأصل وم: وشهد. (١٣) في الأصل وم: شبههم. (١٤) في الأصل: من الذي، في م: من الذين. (١٥) من م، في الأصل: موالاة. (١٦) ساقطة من الأصل وم.

وفي ذلك وجه آخر أن أهل الشرك قد عَرَفُوا حاجاتهم إلى أهل الكتاب في أمور الدين وما عليه السياسة، فيصير ما يلزم أولئك من الحجّة لازمة لهم في مُحاجّجِهِ بالذي في كتبهم لزوم الحجّة معاً عليهم في ذلك بما أقسموا ﴿يَاللّٰهُ جَهَدْ أَيْتَانِي﴾ [آية: فاطر: ٤٢] أبلغ الحجّة في مُحاجّجَةِ أهل الكتاب إذ تمثّلوا أن يكون منهم نذير، فكان وقد<sup>(١)</sup> بلغ المبلغ الذي ظهر بما خُصّوا من الحجج، وشاركوا أولئك في جميع ما به كان أفتخارهم عليهم ودَعَوَى الفضل، والله أعلم. مع ما لم يكن له اللسان الذي به ظهرت<sup>(٢)</sup> كتبهم لغير لسانهم ليعلموا أنه أدرك<sup>(٣)</sup> ذلك بمن له حقيقة كتبهم، والله أعلم.

وفي ذلك وجه آخر أنه حاجّجهم بوجهين:

أحدهما: بالموجود في كتابهم والمعروف عند أئمتهم من العلم بالكلمة التي دعاهم إليها من التوحيد وعبادة مَنْ لَهُ الخلق والأمر وإخبار ما في كتبهم من أنواع البشارات به ومن موافقة الكتب. وعلى ذلك أمر إبراهيم عليه السلام وغيره<sup>(٤)</sup> ليكون أعظم في الحجّة واقطع للشغب، والله أعلم.

والثاني: ممّا قد خَرَفُوا مِنْ كتبهم، وبدّلوا من أحكامهم، وخَرَفُوا مِنْ صفته ونعت أُمته ليعلم كل متأمّل أنه لا وجه لثقل ذلك بهم، إذ لا يُحتمل أن يكون منهم هتْك أسرارهم والإطّلاع على أسرارهم بما لا يَنْهَيّا لهم/ ٦١ - ب/ دفع ذلك ولا المُقابلة في ذلك ليعلم كل الخلاق من افتاد لهم أولاً أن ذلك لا يدركه إلا بمن له العلم بكل سرّ ونجوى، ولا قوّة إلا بالله، مع ما في ذلك وجهان من المُغتَبَر.

أحدهما: أن ذلك الزمان لم يكن زمان حجاج ونظر في أمر الدين، إنما كان [ذلك الزمان تباهياً]<sup>(٥)</sup> في أمر الدنيا وتفاخراً<sup>(٦)</sup> بكثرة الأموال والمواشي، فبعث الله تعالى رسولاً ﷺ<sup>(٧)</sup> نشأ من بين أظهرهم دعاهم إلى ترك التقليد والتّباع الحجج التي لا يُلغى أهل الحجج بعقولهم دون أن يكون لهم المعونة من علم الوحي وما فيه من حكمة الربوبية، فكيف [كان القوم]<sup>(٨)</sup> أصحاب التقليد: إمّا ثقة بأئمتهم الذين ادّعوا علم الكتب المنزلة، وإمّا ثقة وأمناء<sup>(٩)</sup> بأبائهم في ما تشؤوا عليه أن الحق لا يشذ عنهم، على ما في ذلك من الاختلاف الذي يمنعهم الأمرين جميعاً؟ لكنهم إذا لم يكونوا أهل نظر في الدين ومُحاجّج فيه لم يعرفوا أن ذلك يمنّهم التقليد، فأظهر لهم الحجج، وأنبأهم بالموذع من حجاج<sup>(١٠)</sup> أنبيائهم في كتبهم، والزّمهم أن في آبائهم [من يلزم التقليد، كانوا أحقّ بذلك مما كان عندهم أن آبائهم]<sup>(١١)</sup> كانوا على دينهم بما [هو]<sup>(١٢)</sup> بين من تغييرهم وترك الواجب عليهم من حق التّباع، والله أعلم.

والثاني: إذا ظهر فيهم الاختلاف في أئمتهم على ادّعاء كل منهم أن ذلك هو الذي كان عليه الأنبياء والرسل<sup>(١٣)</sup> في أهل الكتاب، وحاجات غيرهم بما ليس عندهم إلا آراء<sup>(١٤)</sup> إباء إبليس عندهم، فضّل على القول.

ثم كان معلوماً عند الاختلاف والتّفريق، فصارت الحاجة قد عمّتهم، والعلم بهم في لزوم الأحكام إلى من يدلّهم على الحجّة، ويعرّفهم الحقّ، قد تفرّز عندهم، فبعث الله بفضله مَنْ أظهر لهم بما أنطق به لسانه من الحجج وأراهم من عليه مما غيّر، وحفّظ، ممّا كان عليهم أوائلهم، فكان ذلك أظهر للبيان وأولى ما يُعرف من إفضال الله عليهم بالإغاثة والإمتنان عليهم بالفرج مما مسّتهم إليه الحاجة، ودفعتهم إلى العلم به الفاقة، والله الموفق.

وفي الفصل الأول بقي حرف لم نذكره، وهو أن دعاءهم إلى الزهد في الدنيا بعد الركون إليها، وإلى الآخرة في الدين، بعد ظهور التفاخر بينهم بتكثير العسائر وتقاتل<sup>(١٥)</sup> القبائل والسخاء بجميع ما طُبعوا عليه بما قدّر عندهم ما إليه ترجع عواقب الأمور، وقام ذلك على قهر العادة ومخالفة الطبيعة التي يُعلم أن ذلك في مثل ذلك العصر آية<sup>(١٦)</sup> سماوية خارجة عن وسع البشر ليكون لعذرهم وأسكن لقلوبهم إليه، فله الحمد على ذلك.

(١) من م، الواو ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ظهر. (٣) في الأصل وم: أدرك. (٤) في الأصل وم: وغيرهم. (٥) في الأصل وم: الزمان في أمر الدين وتناهي. (٦) في الأصل وم: وتفاخر. (٧) ساقطة من م. (٨) في م: والقوم. (٩) الواو ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: الحجج. (١١) من م. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل: هو الرسل. (١٤) في م: الأواء. (١٥) في الأصل وم: وتقاتل. (١٦) من م، في الأصل: أنه.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّقِلْ الْكِتَابَ مَنَّاوَا إِلَا كَلِمَةً سَوِيَّةً﴾ الآية: قبل فيها بأوجوه.

أحدها: أنها العَدْلُ، وهي كلمة التوحيد، وكانت عدلاً باتفاق السُّنَنِ<sup>(١)</sup> إذ سُئِلُوا عَنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي الْفَرْجِ إِلَيْهَا بِالْإِجَابَةِ وَشَهَادَةِ الْخَلْقَةِ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ مَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَمَكُنْ أَنْ يُحَاجَّ جَمِيعُ الْخَلْقِ، وَإِنْ خَصَّ بِهِ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وآخر<sup>(٢)</sup>: أَنْ يُسَوَّى فِيهَا أَنَّهَا حَقٌّ وَعَدْلٌ، وَهِيَ عِبَادَةُ الْوَاحِدِ الَّذِي لَمْ يُخْتَلَفْ فِي أَنَّهُ مُعْبُودٌ، وَأَنْ كُلُّ مَنْ عَبْدَ غَيْرِهِ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ الْعِبَادَةُ، يَعْبُدُهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةِ دَوْنِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ. وَهَذَا الْمَعْنَى يُلْزَمُ الْجَمْعُ أَيْضاً.

والثالث: أَنْ يَكُونَ ﴿إِلَا كَلِمَةً﴾ ظَهَرَ أَنَّهَا عَدْلٌ فِي كِتَابِهِمْ بِمَا جَاءَتْ رُسُلُهُمْ، وَنَزَلَتْ بِهَا كُتُبُهُمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

**الآية ٦٩** وقوله تعالى: ﴿وَدَّتْ خُلَافَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُوَسُّوْكُمْ﴾؛ ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ الْمَشْرِكِينَ أَخَذُوا عَمَّاراً وَخُذِيفَةً، فَقَالُوا لَهَا<sup>(٣)</sup>: دِينُنَا أَفْضَلُ مِنْ دِينِكُمْ، وَأَفْضَلُ مِنَ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا، فَتَزَلَّتْ<sup>(٤)</sup> هَذِهِ الْآيَةُ. وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا مِنْ رُؤْسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَعُلَمَائِهِمُ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ هَذَا الْعَمَلَ. وَأَمَّا الْجُهَالُ مِنْهُمْ وَالرَّدْلُ فَإِنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿لَوْ يُوَسُّوْكُمْ وَمَا يُضِلُّوْكُمْ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الْإِضْلَالُ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهِ: قِيلَ: الْإِضْلَالُ هُوَ الْإِخْمَالُ، أَرَادُوا أَنْ يَخْمَلَ ذِكْرُهُمْ، وَلَا يُذَكِّرُونَ بَعْدَهُمْ أَبَداً كَمَا يَخْمَلُ ذِكْرُ أُولَئِكَ، وَقِيلَ: الْإِضْلَالُ هُوَ الْإِهْلَاكُ، وَقِيلَ: الْإِضْلَالُ هُوَ التَّحْيِيرُ، وَكُلُّ ضَالٍّ فَهُوَ مُتَّخِيَرٌ تَائِهٌ. ﴿وَمَا يُضِلُّوْكُمْ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [أَي وَمَا]<sup>(٥)</sup> يُخْمِلُونَ إِلَّا ذَكَرَ أَنْفُسِهِمْ ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [أَنَّهُمْ يَهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ إِذْ يَجْهَلُونَ ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾] مَاذَا عَلَيْهِمْ فِي مَا وَدَّوْا مِنَ الْبِيمِ الْعِقَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَقَالُ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

**الآية ٧٠** وقوله تعالى: ﴿يَتَأَمَّلِ الْكِتَابَ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تُنْفَذُونَ﴾ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ تُنْفَذُونَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ ﴿وَأَنْتُمْ تُنْفَذُونَ﴾ تِلْكَ الْآيَاتِ، وَتُعَابِنُونَهَا، وَتَعْلَمُونَ أَنَّهَا آيَاتٌ، لَكِنْ تُكَابِرُونَ، وَتُعَابِدُونَ، وَلَا تُؤْمِنُونَ بِهَا، وَيَحْتَمِلُ ﴿وَأَنْتُمْ تُنْفَذُونَ﴾ أَيِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ مِنْ بَعَثِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وَصَفِيهِ [أَنَّهُ]<sup>(٦)</sup> رَسُولُ [عَلَيْهِ] أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَكْمَلُ التَّحِيَّاتِ]<sup>(٨)</sup> وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ﴾ بِبَيِّنِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ بِدَلَالَةِ الْخَلْقَةِ وَشَهَادَةِ كُتُبِهِمْ أَنَّ دِينَ اللَّهِ وَتَوْحِيدَهُ حَقٌّ.

**الآية ٧١** وقوله تعالى: ﴿يَتَأَمَّلِ الْكِتَابَ لِمَ تَلِيْسُونَ أَلَمْ يَأْتِ بِالْبَلِغِ وَتَكْفُرُونَ أَلَمْ تَأْتِ تَلْمِزُونَ﴾ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ جَوَازِ هُنَاكَ السُّتْرِ<sup>(٩)</sup> وَافْشَاءِ الْمَكْنُونِ وَالْمَكْتُومِ مِنَ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ تَحْذِيرٌ لِغَيْرِهِمْ عَنْ مِثْلِهِ وَتَرْغِيبٌ لَهُمْ فِي الْمَحْمُودِ مِنَ الْفِعْلِ، ثُمَّ فِيهِ دَلَالَةٌ إِثْبَاتِ رِسَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِأَنَّهُ يُخْبِرُهُمْ عَمَّا كَانُوا يَكْتُمُونَ، وَيُسِرُّونَ فِي مَا بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ مِنْ إِبْلَاحِ اللَّهِ إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ<sup>(١٠)</sup>. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَيَقُولُوا<sup>(١١)</sup>: مَتَى لَيْسِنَا الْحَقُّ؟ فَدَلَّ أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ تَلْمِزُونَ﴾ ثُمَّ عَلِمَ ذَلِكَ يَكُونُ بَأَنَّ كَانَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ، أَوْ عَلِمُوا بِالْآيَاتِ الْمَعْجَزَةِ، وَيَحْتَمِلُ [قَوْلُهُ]<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَأَنْتُمْ تَلْمِزُونَ﴾ أَنْكُمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ.

**الآية ٧٢** وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ خُلَافَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا يَأْتِي بِالَّذِي أُزِيلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَعَلَتْهُنَّ أَكْفَرًا﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهِ: قِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿وَقَالَتْ خُلَافَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا يَأْتِي بِالَّذِي أُزِيلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَعَلَتْهُنَّ أَكْفَرًا﴾ يَعْنِي بِأَوَّلِ أَمْرِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم لَا النَّهَارَ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ مَا رُويَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ يَقُولُ لِبَعْضٍ: إِنَّ مُحَمَّدًا كَانَ عَلَى قِبْلَتِنَا، وَقِبْلَتُهُ بَيْتُ الْمَقْدِسِ، وَيَصْلِي إِلَيْهَا، فَأَيَّنَا أَنْتُمْ بِوَ ﴿وَأَكْفَرُوا مَا يَزِيدُ﴾ يَعْنِي آخَرَ أَمْرِهِ، يَعْنُونَ: قِبْلَتُهُ الْبَيْتُ الْحَرَامُ الْكَعْبَةُ، أَيِ أَكْفَرُوا بِقِبْلَتِهِ الَّتِي يَصْلِي إِلَيْهَا

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: السَّن. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَأَجْزِي. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُمْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَتَزَلَّتْ. (٥) فِي الْأَصْلِ: أَيِ، فِي م: أَوْ وَمَا. (٦) مِنْ م. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) مِنْ م. (٩) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (١٠) أُدْرَجَ بَعْدَهَا فِي م: وَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿وَأَنْتُمْ تَلْمِزُونَ﴾. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: فَيَقُولُونَ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

الآن، وهي <sup>(١)</sup> الكعبة، وقيل: إن بعضهم يقول لبعض <sup>(٢)</sup>: آمِنُوا بِمُحَمَّدٍ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ حَتَّى يُؤْمِنَ جَمِيعُ الْعَرَبِ، ثُمَّ أَكْفَرُوا بِهِ فِي آخِرِ أَمْرِهِ، [فيقول آخَرُونَ] <sup>(٣)</sup>: لَمْ كُفِّرْتُمْ بِهِ، وَرَجَعْتُمْ عَنْ دِينِهِ؟ فيقولون <sup>(٤)</sup> لَهُمْ: إِنَّا وَجَدْنَا فِي التَّوْرَةِ بَعَثَ نَبِيًّا وَصَفْتُهُ، فَحَسِبْنَا أَنَّهُ هَذَا، فَأَمَّا بِهِ، ثُمَّ نَظَرْنَا فَإِذَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِعَمَتِهِ وَلَا صَفَتُهُ، فَرَجَعْنَا عَنْ دِينِهِ، وَكُفِّرْنَا بِهِ، حَتَّى يَرْجِعُوا جَمِيعاً عَنْ دِينِهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَبَعَثَ الْفَاحِشَ وَالْكَافِرَ﴾ وَقِيلَ أَيْضاً: إِنَّ رُؤُوسَ الْبُهْرَةِ قَالُوا لِلسَّلَافِ: صَدَّقُوا بِالْقُرْآنِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ ﴿وَبَعَثَ الْفَاحِشَ﴾ يَعْنِي أَوَّلَ النَّهَارِ، يَعْنِي صَلَاةَ الْغَدَاةِ، فَإِذَا كَانَتْ <sup>(٥)</sup> صَلَاةُ الْعَصْرِ أَكْفَرُوا بِهِ، فَقُولُوا لَهُمْ: إِنَّ قِبْلَةَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ حَقًّا، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ لِيَرْجِعُوا عَنْ دِينِهِمْ. فَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ؟ وَلَكِنْ فِيهِ دَلَالَةٌ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُهُمْ بِمَا يُضْمِرُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَيُسِرُّونَ، فَذَلِكَ مِنْ إِطْلَاعِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّيْلِ﴾ أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَعَهُ النَّهَارُ أَيِ أَظْهَرُوا لَهُمُ الْإِسْلَامَ وَالْمُوَافَقَةَ، وَلَا تَوْمَنُوا فِي الْحَقِيقَةِ.

**الآية ٧٣** يدُلُّ على ذلك قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ وَبِئْسَ أَتَى الْفِرْعَوْنَ فَخْرُهُ﴾ [آل عمران: ٧٣] في الحقيقة، أي آمِنُوا بِوَظَاهِرًا، وَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا تُؤْمِنُوا ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ وَبِئْسَ أَتَى الْفِرْعَوْنَ فَخْرُهُ﴾.

وقال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿وَقَالَتْ طَافُةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ٦٢ - ١ / «أَمْرًا بِالَّذِي أُزِيلَ عَلَى الَّذِينَ» الآية تحتمل وجهين:

أحدهما: حقيقة النهار ثم يتوجّه وجهين:

أحدهما: أمرُ القِبْلَةِ خاصّةً، فيريدونَ بذلكَ المُحَاجَّةَ بِالْمُوافَقَةِ في أحدِ الوقتينَ عليهما في ما خالَفُوا في ذلكَ، وإن عَلِمُوا أنَّ ذلكَ حَقٌّ يُشَبِّهُوا عَلَى الصَّعْفَةِ: أَنَّهُ لَا نَزَالَ تَنْقِيلُ مَنْ دِينَ إِلَى دِينٍ وَمَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ، وَأَنَّ مَنْ لَزِمَ الدِّينَ الْأَوَّلَ وَالْمَذْهَبَ الْأَوَّلَ أَحَقُّ لِلْمُوافَقَةِ فِيهِ مَرَّةً، وَلِئِمَّا [لَا يُلْزَمُ] <sup>(٦)</sup> الْبَقَاءُ عَلَى الثَّانِي: وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿سَيَقُولُ أَتَشْهَدُ مِنْ أَتَيْتُ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ أَنِّي كَأُولَا عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] وَعَلَى ذَلِكَ أَنْكَرُوا جَوَازَ نَسْخِ الشَّرَائِعِ سَفْهًا مِنْهُمْ، إِذْ لَيْسَ مَعْنَى التَّنَاسُخِ [إِلَّا] اخْتِلَافُ الْعِبَادَاتِ لَا اخْتِلَافُ الْأَوَاقِيتِ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى قَائِمٌ، وَمَا التَّنَاسُخُ إِلَّا مَا عَلَيْهِ تَنَاسُخٌ <sup>(٧)</sup> الْأَحْوَالِ فِي كُلِّ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَاتِ فِيهَا الْمَصْلَحَةُ، وَمَنْ تَعَبَّدَ [وَهُوَ] <sup>(٨)</sup> عَالَمٌ بِالَّذِي بِهِ الْأَصْلَحُ فِي كُلِّ وَقْتٍ فَلَهُ ذَلِكَ.

والثاني: أن يكون الذي [أُنزل] <sup>(٩)</sup> أول النهار لَعَلَّهُ أُنزل بما فيه وصف رسلهم وكتبهم من الهدى والبيان، أو وصف أوائلهم في رعاية الحق وتعاهد الدين، فأَمروا بالإيمان بذلك لِيُروا قومهم أن قد ثبت وصف من تقدم بما ذُكروا أنهم على ذلك. ومنه جاء في ما أخبر من تبديل من بدل من أوائلهم وتحريفهم إلا أن كانوا كذلك لِيُلزِمُوهم التقليد في الأمرين، والله أعلم. وحقه أنه إذا عرفت حال الأول لا [يلتزم] <sup>(١٠)</sup> بهم، فعلى ذلك أمر الآخر ومن به كانت المعرفة، ألزمهم التصديق في الأمرين جميعاً، ومع ما أن في القرآن وصفاً بتصديق كتبهم، فحقهم في ما هموا مقابلة كتب أنبيائهم لتكون هي القاضية والمثبتة للحق أنه على ما ادَّعوا، وأدَّعي عليهم، وقد ظهر <sup>(١١)</sup> تَعَتُّبُهُمْ بمظاهرتهم المنكرين لكتبهم المكذِّبين برسلهم على رسول الله ﷺ بعد تصديقهم إياهم وشهادة كتابه بذلك ليعلم المتأمل عبادتهم بغياً وحسداً <sup>(١٢)</sup> كما أخبر الله تعالى عنهم.

والوجه الآخر من تأويل الآية: أن يراد بما أخبر عنهم أول أمره وآخره لا حقيقة بياض النهار، ثم ذلك يُخرج على وجهين:

(١) من م، في الأصل: وهو. (٢) ساقطة من م. (٣) في الأصل وم: فيقولون لنا. (٤) في الأصل وم: فنقول. (٥) في الأصل وم: كان. (٦) في الأصل: يؤمن، في م: لا يؤمن. (٧) من م. (٨) في الأصل وم: هم. (٩) ساقطة في الأصل وم. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: ظهرت. (١٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿بَلَسْنَا أَشْرَقًا يُؤَيِّنُكُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِنَا أَنْزَلْنَا اللَّهُ بَنِيًّا﴾ [..] [البقرة: ٩٠] وقوله ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِنْ بَدُوِّهِمْ يَتَّبِعُوا وَهْمًا أَخْلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوْهُ مِنْ بَدُوِّ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيِّنَاتٍ يَّبْتَغِيْنَ﴾ [..] [البقرة: ٢١٣]..

أخذهم: أن يكون دعاؤه في أول الأمر إلى التوحيد والإيمان بالكتب المتقدمة، وهم يدعون إلى ذلك. وعلى ذلك كانوا قبل ظهور رسول الله ﷺ وأجر ذلك بما تبين من تحريفهم وتعنتهم لما أخذهم البغي، وغلبهم الحسد، وخافوا على رئاستهم، وأشفقوا على ملكهم، وجزاء الشُّع وإظهار [كثيراً] (١) مما قد كنتم أو أولئهم، فكذبوه في هذا، والله أعلم.

والثاني (٢): أن يكون من ذلك من أنتميهم اصطلاح على الإيمان بذلك حتى يعلم محلهم وحرصهم على قبول الحق، ثم يكفرون به ليكون الأول ذريعة لهم في الثاني أنهم إذ ظنوا أنه على الحق أن غنوا (٣) له، فلما تبين لهم باطله رجعوا عن ذلك، فاطلع الله نبيه ﷺ على ما أسروا ليصير ما ظنوا حجة لهم حجة عليهم. وجملته ذلك أنا لا ندري ما السبب الذي كان منهم القول؟ وفيه كان؟ ولكنه قد بان أن ذلك كان منهم إسرائاً أطلع الله نبيه ﷺ ليكون حجة له وزجراً لهم من كل أنواع التبديل في شأن رسوله، عليه أفضل الصلوات، بما يهتك عليهم، فيفتضحون عند من راموا ستر أمرهم، وتسقط رئاستهم، والله الموفق.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَيْتُ هَذَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مَثَلًا مَا أُوتِيتُمْ﴾ اختلِف فيه: قيل: هو على التقديم والتأخير: قوله: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مَثَلًا مَا أُوتِيتُمْ﴾ كان على إثر قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نُنَاجِي﴾ يقول بعضهم لبعض: ما أنزل الله كتاباً مثل كتابكم، ولا بعث نبياً مثل نبيكم، قالوا ذلك حسداً منهم: إن هذا قول رسول الله ﷺ للمسلمين لما نزل قوله: ﴿إِنْ أَلْهَيْتُ هَذَى اللَّهِ﴾ قال لهم: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مَثَلًا مَا أُوتِيتُمْ﴾ يقول: دين الله الإسلام، هو الدين ﴿أَنْ يُؤْتِيَ﴾: يقول: لن ﴿يُؤْتِيَ أَحَدٌ مَثَلًا مَا أُوتِيتُمْ﴾ من دين الإسلام والكتاب الذي فيه الحلال والحرام، والله أعلم. ويحتمل أن يكون قال: لم يؤت [١] أحد من الأنبياء قبلي من الآيات مثل ما أوتيت أنا، لأن آياتهم كانت كلها حسيّة يفهمها كل أحد، وآيات رسول الله ﷺ كانت حسيّة وعقليّة لا يفهمها كل أحد إلا الخواص من الناس وخيرتهم.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ راجع إلى قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نُنَاجِي﴾ فيحاجُّوكم ﴿به﴾ عند ربكم أنهم قد آمنوا به مرة، وأقروا له، وهو كقولهم: ﴿وَإِذَا قُلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَا بِمَعْشُرِهِمْ إِنْ يَبْعَثُ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦]، إنهم كانوا يظهرون لهم الإسلام والإيمان، ثم إذا خَلَا قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ [البقرة: ١٤]، فقال بعضهم لبعض: نظهرون (٥) لهم الإسلام، فيحاجُّوكم عند ربكم في الآخرة؟

#### الآية ٧٤

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْفَضَلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ شَاءَ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ وقوله: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [هاتان الآيتان] (٦) على المعتزلة لأنهم يقولون: إن الفضل ليس بيد الله، وكذلك الاختصاص، إنما ذلك بيد الخلق، لأن من قولهم: ليس (٧) على الله أن يفعل بالخلق إلا ما (٨) هو أصلح لهم في الدين، ليس له أن يؤتي أحداً فضلاً، ولا له أن يختص أحداً برساليته إلا من هو مستحق لذلك، مستوجب له، فذلك الفضل والاختصاص إنما استوجبوا بأنفسهم لا بالله على قولهم. ففي الحقيقة الفضل عندهم كان بيدهم لا بيد الله، فأكذبهم الله بذلك، إذ الفضل عند الخالق (٩)، هو فعل ما ليس عليه، لا ما عليه، فنعود بالله من السرف في القول والزيف عن الرشد.

قال الشيخ، رحمه الله في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نُنَاجِي﴾ يحتمل: أن يكون في السر، وإن أعطيتهم لهم الظاهر، ويحتمل: أن يكون بعد ما أظهركم ﴿وَأَقْرَبُوا بِأَرْبَابِهِمْ﴾، ويحتمل: لا تؤمنوا بما جاء به إلا لأجل من تبع دينكم، فيكون عندهم قنوة، يثقون عندهم بالذي فعلتم: أنكم أهل الحق، فيبتغكم كيف ما تصيرون إليه، ويحتمل: لا تؤمنوا؛ لا تصدقوا في ما يخبركم عن أو أولئكم ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ على المنع عن تصديق الرسول في ما يخبرهم من التحريف والتبديل.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ويحتمل. (٣) في الأصل وم: غفوا. (٤) في الأصل وم: لن يؤتى. (٥) في الأصل وم: تظهروا. (٦) في الأصل وم: هذه الآية. (٧) أدرج قبلها في الأصل وم: أن. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل وم: الخلق.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ هُوَ اللَّهُ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أحدها<sup>(١)</sup>: البيان: هو ما يَبَيِّنُ الله؛ إذ هو الحق، وكلُّ ما فيه الصرف عنه هو تَليْسٌ وتُمرية.

والثاني<sup>(٢)</sup>: أن يكون الدين هو الذي دعا إليه بما أوضَّحه، وأنازَ برهانه، لا الدين الذي دعا إليه المتحرِّفون ﴿أَنْ يُؤَفِّقَ أَحَدٌ يُنْفِلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ أي لن يُؤْتَى، والله أعلم، من الكتاب والحجج.

والثالث<sup>(٣)</sup>: أن يكون صلة قوله: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ هُوَ اللَّهُ﴾ وهو دينه، أو القرآن، أو ما دعا إليه، ثم يقول ﴿أَنْ يُؤَفِّقَ أَحَدٌ يُنْفِلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ أهل الإسلام من الحجج والبيِّنات<sup>(٤)</sup> التي توضح أن الحق في أيديكم.

وقوله تعالى: ﴿أَرْبَابُكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ فإن كان هو صلة الأول فـ: أو بمعنى: لـ ﴿بِمَا تَزَكَّوْا﴾ أو جنى ﴿بِمَا تَزَكَّوْا﴾ إذا آمَنتُمْ بما دُعوا إليه، فيُحاجُّوكم بذلك ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ أي إذا آمَنتُمْ بالذي جاء بكم من عند ربكم، فيصير ذلك لهم حُجَّةً عليكم، وإن كان صلة الثاني فهو أنهم لا يُؤْتُونَ ﴿مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ من الحجج ليُحاجُّوكم بها عند ربكم في الذي هو عليه حق لما قد ظهرَ تعتُّبهم وتحرُّفهم، والله أعلم، ثم يَبَيِّنُ السبب الذي هو نيل كل خير وفضل، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْفُ نَفْسٍ مِّنْ رَّبِّكُمْ فَذَرْهُمْ هَلْ يَفْقَهُونَ﴾ وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصِمُ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ ينقُضُ على المعتزلة قولهم بوجهين:

أحدهما: أنهم لا يرونَ الله أن يختصَّ أحداً بشيء فيه صلاح غيره، وبصرفه<sup>(٥)</sup> عن ذلك [الغير، بل إن فعل ذلك]<sup>(٦)</sup> كان مُحايياً عندهم وبخلاً، بل في الإيتداء لم يكن له ذلك، وإنما يعطي بالاشتقاق، وذلك حقٌّ يُلزِمُهُ، وقد ذكره<sup>(٧)</sup> بحرف الإمتنان، وعندهم أيضاً ليس له [ألا يشاء]<sup>(٨)</sup> أو لا يعطي، فلا معنى لذكره الذي ذكر مع ما صار ذلك، والله أعلم. والثاني: أن الذي يحق أن يتدلَّ كلاً الأصلح في الدين، وأنه إن قَصَرَ أحداً عن ذلك كان جائراً<sup>(٩)</sup>، ثم الأفضل للعبد بشيء مما أعطي حتى يعطيه في ما أمره، فيكون الفضل في الحقيقة في يد العبد، يُؤتي نفسه إن شاء، والله الموفق.

### الآية ٧٥

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنُ إِذَا تَأَمَّنُوا بِقِطَارٍ يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾ والقِطَارُ ما تقدَّم ذكره ﴿وَيَنْهَهُم مَّنْ إِنْ تَأَمَّنَتْهُ بِدِيَارٍ لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾ وصف الله أهل الكتاب بعضهم بأداء الأمانة وبعضهم بالخيانة، وليس المراد من الآية ٦٢ - ب/ والله أعلم، القِطَارُ نفسه والدينار، ولكن وصفهم بأنَّ فيهم أمانة وخيانة، قلَّت الخيانة، أو عظمَتْ، وكذلك الأمانة. ألا تَرَى أنه يستحقُّ الذمَّ بدون القِطَارِ والدينار إذا خان، وكذلك يستحقُّ الحمد إذا أدى بدون ذلك؟ دلَّ أنه لم يُردَّ به التقدير، ولكن على التمثيل، وهو كقوله ﷻ: ﴿فَمَنْ يَمْلِكُ يَتَقَالَ دَرَوْ خَيْرًا مِنَّا﴾ [الزلزلة: ٧] ليس على إرادة الذرَّة، ولكن على التمثيل لعمل الخير والشرِّ جزاء، وإن قلَّ، فذلك الأول.

وفيه دلالة جواز العمل بالإجتِهَاد، ولما ذكرنا أنه لم يُردَّ القدر الذي ذكره، ولكن لمعنى فيه بالإجتِهَاد يُعرَف، لا بالنصوص. وعلى الشافعي رحمه الله أن الدينار مُستَكْرَرٌ يحلف عليه مدَّعيه عند المَنَير، والله تعالى جعله مُسْتَقْلَلاً. وفيه دلالة أيضاً: جواز شهادة بعضهم لبعضٍ وعلى بعض، إن كانت فيهم نزلة على ما قاله بعض أهل التأويل لأنه وصف الله بعضهم بالأمانة بالمال، وإن كانت الأمانة لهم في الدين، والشهادة أمانة، والله أعلم. ويَحْتَمِلُ في مَنْ أسلم منهم ووصف بالأمانة، ومَنْ لم يسلم ووصف بالخيانة في غير آية من غير رهن ولا كفالة، وهو كقوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَوِّزْ آلَهُ بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِنَّهُ يَمْنَنُ الْيَمِينُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] أمرهم بأداء الأمانة في ما اتَّفقوا.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَالِمًا﴾ قيل: ملازماً مُوَاطِباً دائماً مُتَقَايِضاً، وَمَنْ عاملَ مِنَ النَّاسِ الْمُسْلِمِينَ النَّاسَ هَذِهِ الْمَعَامِلَةَ يُخَافُ دُخُولَهُ فِي هَذَا النَّهْيِ وَالْوَعِيدِ.

(١) في الأصل وم: وجهين: أحدهما: (٢) في الأصل وم: ويحتمل. (٣) في الأصل وم: ويحتمل. (٤) من م، في الأصل: والبيان. (٥) في الأصل وم: إنما. (٦) في الأصل وم: صرفه. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: ذكر. (٩) من م، في الأصل: الأشياء. (١٠) في الأصل وم: جائراً.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُورِ سَبِيلٌ﴾ قالوا ذلك لأنهم كانوا يستحلون أموال المسلمين ظلماً، يقولون: لم يجعل علينا في كتابنا لأموالهم حرمة أموالنا علينا، يقولون: ﴿تَعْنُ أَيْتُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا﴾ [المائدة: ١٨] أراد بالأميين العرب إذ ليس لهم كتاب، وقيل: ذلك الاستحلال بأن قالوا ليس علينا لله فيهم سبيل، وأرادوا بالأميين المسلمين على ما روي عن رسول الله ﷺ [أنه<sup>(١)</sup>] قال: «نحن أمة أئمة لا نحسب ولا نكتب» [البخاري ١٩١٣] وقيل: قالوا لا حرج علينا في حبس أموالهم في التوراة، فأكذبهم الله ﷻ بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بأن ليس في كتابهم حرمة أموالهم ولا لهم عليهم سبيل ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنهم يكذبون على الله ﷻ.

## الآية ٧٦

وقوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ﴾ يحتل قوله: ﴿بَلَى﴾ رداً على قولهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُورِ سَبِيلٌ﴾ عليكم سبيل فيهم، ثم ابتدأ الكلام، فقال: ﴿مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ أي هؤلاء الذين يحبهم، لا أنتم. ويحتل قوله: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ الذي عليه في التوراة؛ أمر بأداء الأمانة وإظهار بعثه ﷺ وصفته التي فيها ﴿وَأَتَّقَى﴾ محارمهم وظلم الناس في ترك الوفاء وفي نقض العهد، وصدق الله ورسوله، ولم يكتم بعثه وصفته فإن الله يحبهم، والله أعلم.

## الآية ٧٧

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ قيل: عهد الله أمره ونهي، ويحتل<sup>(٢)</sup> هذا العهد في ما عاهدوا<sup>(٣)</sup> في التوراة ألا يكتموا بعثه وصفته، ولكن يظهرون ذلك للناس، ويُفَرِّقُونَ بِهِ ﴿وَأَيْتَنِيهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ وأيمانهم التي حلفوا كذباً أن ليس بعثه وصفته فيه مخافة ذهاب منافعهم، ويحتل أن حلفوا كذباً، فأخذوا أموال الناس بالباطل والظلم. وعلى ذلك روي عن رسول الله ﷺ [أنه<sup>(٤)</sup>] قال: «من حلف على يمين [بإثم ليقتطع بها]<sup>(٥)</sup> مال امرئ مسلم لقي الله تعالى، وهو عليه غضبان» [البخاري ٤٥٤٩ و٤٥٥٠] وتلا هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَاتَّيْنَاهُمْ﴾ الآية، والعهد والایمان سواء<sup>(٦)</sup>، ألا ترى إلى قوله ﷻ ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾ الآية؟ [النحل: ٩١] ويحتل عهد الله ما قبلوا عن الله، وما ألزمهم الله، والایمان ما حلفوا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [أي<sup>(٧)</sup>] لا نصيب لهم في الآخرة مما ذكروا أن لهم عند الله من الخيرات والحسان كقوله: ﴿حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٦٩].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْفُرُهُمُ اللَّهُ﴾ يحتل وجوهاً<sup>(٨)</sup>:

أنه أراد بذلك كلام الملائكة الذين يأتون المؤمنين بالتحية والسلام من ربهم كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣ و٢٤] [وكقوله<sup>(٩)</sup>] ﴿بَقُولُوا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الآية [النحل: ٢٢] وقوله: ﴿وَلَا يَكْفُرُهُمُ اللَّهُ﴾ الملائكة على ما يكلمهم المؤمنين<sup>(١٠)</sup>، أضاف ذلك إلى نفسه على ما ذكرنا في ما تقدم من إضافة النصرانية على إرادة أوليائه، فكذا هذا، أو أن يكون الله ﷻ كان قد كلمهم بتكليم الملائكة إياهم لأنهم رسله، فكان كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] صبره ببعث الرسل كان قد كلمهم هو، فكذاك الأول.

ويحتل أن يكون الله ﷻ يكرم المؤمنين في الجنة بكلامه على ما كلم موسى<sup>(١١)</sup> في الدنيا، فلا يكلمهم كما كلم المؤمنين. ويحتل لا يكلمهم بالرحمة سوى أن يقول لهم: ﴿قَالَ اخْشَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨] كقوله<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ يُكَلِّمَهُ﴾.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) الراو ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: عهدوا. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، في الأصل: يكون سواء. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل: وجهين، في م: وجهين يحتل. (٩) من م، ساقطة من الأصل. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَنْهَاهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: ٥١].. (١١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].. (١٢) في الأصل وم: وكقوله.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ نظرَ رحمة كما ينظرُ إلى المؤمنين بالرحمة، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْكَبُكُمْ﴾ أي لا يجعل لخيراتهم ثوباً، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي قَوْمٍ، عَلِمَ اللَّهُ، أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا، فَقَالَ ﴿وَلَا يَرْكَبُكُمْ﴾ أي لا يُزَكِّي<sup>(١)</sup> أعمالهم.

## الآية ٧٨

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونُ آلِسَتَهُمْ بِالْكِتَابِ﴾ أي كانوا يُحَرِّفُونَ السَّنَنُهم بِالْكِتَابِ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّجْهِيلِ ﴿لِتَعَسِبُوا مِنْ الْكِتَابِ﴾ أي كانوا يُحَرِّفُونَ بَعْثَهُ، عَلَيْهِ أَفْضَلَ الصَّلَوَاتِ، وَصَفَتُهُ، ثُمَّ يَتْلُونَهُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّجْهِيلِ ﴿لِتَعَسِبُوا مِنْ الْكِتَابِ﴾ الْمُنْزَلِ مِنَ السَّمَاءِ ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ الَّذِي أُنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ، ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ بَلْ هُمْ كَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷻ ﴿تَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩].

[وقوله تعالى:]<sup>(٢)</sup> ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

## الآية ٧٩

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤَيِّدَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ﴾ أي ما كَانَ لِشَيْءٍ اخْتَارَهُ اللَّهُ لِلَّذِي قَالَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَضَافُوا دِينَهُمُ الَّذِي فِيهِ عِبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ إِلَى أَنْبِيَائِهِمْ كَذِبًا، وَأَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ عِنْدَ مَنْ يَعْصِيهِ عَنْ مِثْلِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] لَا يَجْعَلُهَا حَيْثُ يُخَافُ، وَيُكْتَمُ، وَاللَّهُ الْمُوفِيُّ.

وهذه الآية تنقُضُ عَلَى الْبَاطِنِيَّةِ قَوْلَهُمْ، لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُؤْتِي النَّفْسَ الْبَشَرِيَّةَ الْكِتَابَ وَلَا النَّبُوءَ، إِنَّمَا يُؤْتِي النَّفْسَ الْبَاطِنِيَّةَ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ الرُّوحَانِيَّةُ لِيَأْتِيَ تَحْيِيلٌ فِي قُلُوبِ الْأَنْبِيَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُمْ حَتَّى يُؤَلَّفُوا كَقَوْلِهِ: ﴿تَنَزَّلُ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥] فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِ<sup>(٤)</sup> الرُّسُلِ أُلْفُوا هُمُ الْكِتَابَ وَالصَّحَفَ، لَا يَقْدِرُ غَيْرُ الرُّسُلِ عَلَى ذَلِكَ. ثُمَّ النَّاسُ يَأْخُذُونَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَالْآيَةُ تَكْذِبُهُمْ، وَتَرُدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلَهُمْ حِينَ أَخْبَرُ: يُؤْتِي الْبَشَرَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤَيِّدَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ﴾ وَكَذَلِكَ قَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَهْدِ ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ مَآتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠].

وَفِي الْآيَةِ دَلِيلُ عَصَمَةِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ ﷺ عَنِ الْكُفْرِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤَيِّدَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ﴾ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُفُّوا عِصْيَانًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴿وِخَاصَةً فِي عَصَمَةِ رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧] وَقَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا أَكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] شَرْطُ فِي<sup>(٦)</sup> الْمُؤْمِنِينَ اتِّخَاصًا مَا يَسْتَوْجِبُونَ بِهِ الْأَذَى، وَيَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِشَرْطِهِ فِيهِمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُفُّوا﴾ مَعْنَاهُ: أَي وَلَكِنْ يَقُولُ لَهُمْ ﴿كُفُّوا رَبِّيَّتَيْنِ﴾ [وَكَأَنَّهُ عَلَى الْإِنْتِدَاءِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَيَقُولُ لَهُمْ: ﴿كُفُّوا رَبِّيَّتَيْنِ﴾]<sup>(٧)</sup> ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي ﴿رَبِّيَّتَيْنِ﴾ قِيلَ: مُتَعَبَّدَتَيْنِ لِلَّهِ بِالَّذِي [كَانُوا يَعْلَمُونَ]<sup>(٨)</sup> [وَبِالَّذِي [كَانُوا]<sup>(٩)</sup> يَذَرُسُونَ، وَقِيلَ: الرَّبَّانِيَّتَيْنِ<sup>(١٠)</sup> الْعُلَمَاءُ الْحُكَمَاءُ، وَقِيلَ: حُكَمَاءُ عُلَمَاءُ، وَقِيلَ: عُلَمَاءُ فَهَاءُ، وَهُوَ وَاحِدٌ.

ثُمَّ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَدْرُسُ، وَيَعْلَمُ آخَرَ بِمَا لَا يَفْقَهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ، [وَلَا كُلُّ]<sup>(١١)</sup> مَنْ يَدْرُسُ شَيْئًا أَوْ يَعْلَمُ آخَرَ<sup>(١٢)</sup> يَكُونُ فُقِيهًا فِيهِ، وَيَعْرِفُ مَا أُودِعَ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى [وَفِيهِ دَلَالَةٌ جَوَازِ الْاجْتِهَادِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوصَلُ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى]<sup>(١٣)</sup> وَالْفَقْهُ بِالْاجْتِهَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٨٠

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: / ٦٣ - / ١ / ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨] وَقِيلَ: إِنَّ عِيسَى وَعُزَيْرًا وَمَنْ ذَكَرَ لَا يَأْمُرُونَكُمْ<sup>(١٤)</sup> أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَقَدْ عَصَمَهُمُ بِالنَّبُوءَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَزْكُو. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَسِيطَةُ. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: قُلُوبِهِمْ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مِنْ. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْلَمُونَ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: الرَّبَّانِيَّتَيْنِ. (١٢) فِي الْأَصْلِ: إِلَّا، فِي م: إِلَّا كُلَّ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: آخَرُهُ. (١٤) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٥) فِي الْأَصْلِ: لَا يَأْمُرُكُمْ، فِي م: لَا يَأْمُرُكُمْ.





وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَتَسْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ بِحَتْمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ ﴿أَتَسْلَمُ﴾ أي<sup>(١)</sup> استسلم، وخضع له بالخلق، إذ في خلقه كل دلائل وحدانيته، ويَحْتَمِلُ ﴿وَلَهُ أَتَسْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ يعني الملائكة، ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [يعني<sup>(٢)</sup>] المؤمنين الذين أسلموا ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ يعني أهل الأديان يُقِرُّونَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ، وهو خَلَقَهُمْ كقوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فذلك إسلامهم، وهم في ذلك مشركون. عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه<sup>(٣)</sup>] قال: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ أسلموا ﴿طَوْعًا﴾ وأما أهل الأرض فمنهم من أسلم ﴿طَوْعًا﴾ ومنهم من أسلم ﴿كَرْهًا﴾ مخافة السيف. وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه<sup>(٤)</sup>] قال: ﴿طَوْعًا﴾ مَنْ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ، وكلُّ مَنْ أسلم، ولم يولد في الإسلام، فهو كَرْهًا. وقيل: منهم مَنْ أسلم ﴿طَوْعًا﴾ ومنهم مَنْ جَبَر<sup>(٥)</sup> عليه. والإسلام هو تسليم النفس لله<sup>(٦)</sup> خالصاً، لا يُشْرِكُ فِيهَا غَيْرَهُ كقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ الآية [الزمر: ٢٩] دَلَّتِ الْآيَةُ أَنَّهُ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْإِسْلَامُ هُوَ اسْمُ الْخُضُوعِ، وَكُلُّ مَنْهُمْ قَدْ خَضَعَ<sup>(٧)</sup>، وَلَمْ يَجْتَرِأْ أَحَدٌ أَنْ يَخْرُجَ عَلَيْهِ.

## الآية ٨٤

وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَيَّ لِإِبْرَاهِيمَ﴾ الآية: هذا، والله أعلم، وذلك<sup>(٨)</sup> أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَمَّا آمَنُوا بِبَعْضِ الرِّسَالِ، وَكَفَرُوا بِبَعْضِ الرِّسَالِ، وَكَفَرُوا بِبَعْضِ الْقَالِ<sup>(٩)</sup>: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى بَعْضٍ وَتَكْفُرْ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠] أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِالرِّسَالِ جَمِيعاً، فَأَمَنُوا بِهِمْ جَمِيعاً، وَقَالُوا: ﴿لَا تَفَرِّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَتَحْنُ لَهُمْ مَسِيلَتُونَ﴾ وَالْإِسْلَامُ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٨٥

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ حَسَنَاتُ مَنْ بَغَى غَيْرَ دِينِ الْإِسْلَامِ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ﴾ أي بالمؤمن به ﴿فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥] وَيَحْتَمِلُ: مَنْ أَتَى بِدِينٍ سِوَى دِينِ الْإِسْلَامِ ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾: يَحْتَمِلُ [يَبْتَغِ] يَطْلُبُ ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>(١٠)</sup> كَأَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَقْصِدَ بِالتَّدْبِيرِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ أَنْ يَقْصِدَ بِالتَّدْبِيرِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُهُ لِصَرْفِ الطَّلَبِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ كَمَا دَانُوا بِعِبَادَةِ<sup>(١١)</sup> الْإِوثَانِ وَغَيْرِهَا لِتَقَرُّبِهِمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى [الزمر: ٣] فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُ لِصَرْفِ الطَّلَبِ إِلَى [غَيْرِ]<sup>(١٢)</sup> حَقِيقَةِ ذَلِكَ الدِّينِ وَلَا<sup>(١٣)</sup> الْإِوثَانِ وَغَيْرِهَا لِتَقَرُّبِهِمْ إِلَى اللَّهِ أَنْفُسُ الْكُفْرَةِ قَبُولِ<sup>(١٤)</sup> اسْمِ الْإِسْلَامِ لِدِينِهِمْ، وَأَدْعَا أَنَّهُ دِينُهُمْ هُوَ دِينُ اللَّهِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ دِينَهُ، هُوَ الْإِسْلَامُ، وَأَنَّ مَنْ يَبْتَغِ الدِّينَ لِدِينٍ بَعْدَ غَيْرِهِ فَاللَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ الْإِبْتِغَاءُ الْإِرَادَةَ فَيَكُونُ فِيهِ تَحْقِيقُ الدِّينِ إِذْ هِيَ تَجَامِعُ الْفِعْلَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ دَانَ غَيْرَ دِينِ الْإِسْلَامِ ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، وَإِنْ قَصِدَ اللَّهُ بِالدِّينِ، وَاللَّهُ الْمُوفِيُّ، أَيْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

## الآية ٨٦

وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾ الآية: فَالْآيَةُ تَحْتَمِلُ وجوهاً: تَحْتَمِلُ أَلَّا يَهْدِيَ اللَّهُ قَوْمًا هُمْ مُعَانِدُونَ مُكَابِرُونَ فِيهِ غَيْرُ خَاضِعِينَ وَلَا مُتَوَاضِعِينَ، إِنَّمَا يَهْدِي مَنْ خَضَعَ لَهُ، وَتَوَاضَعَ، فَأَمَّا مَنْ عَانَدَ، وَكَابَرَ، فَلَا يَهْدِي. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا فِي قَوْمٍ مُخْصَرِّصِينَ، عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا، فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَهْدِيهِمْ، وَأَمَّا مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ، وَتَابَ، فَإِنَّهُ يَهْدِيهِ<sup>(١٥)</sup> بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ الآية [النساء: ١٤٦] أَطْمَعَ مَنْ تَابَ، وَأَصْلَحَ، أَنْ يَهْدِيَهُ<sup>(١٦)</sup>، وَيَغْفِرَ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَهْدِيَهُمْ طَرِيقَ الْجَنَّةِ إِذَا مَا تَابُوا عَلَى كُفْرِهِمْ كَقَوْلِهِ ﴿وَلَا يَهْدِيهِمْ طَرِيقًا﴾ ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٦٨ و ١٦٩].

(١) ساقطة من م. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: جبروا. (٦) ساقطة من م. (٧) في الأصل وم: خضعوا. (٨) الواو ساقطة من م. (٩) من م، في الأصل: كقولهم. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) في الأصل: عن عبادة، في م: من عبادة. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: على. (١٤) في الأصل وم: عن قبول. (١٥) في الأصل وم: يهديهم. (١٦) من م، في الأصل: يأتيه.

قال الشيخ، رحمه الله: (وَيَحْتَمِلُ: لا يَهْدِيهِمْ في وقت اختيارِهِمُ الضلالة) وقيل: بما اختاروا مِنَ الضلالة لا يَهْدِيهِمْ، أي لا يُسَمِّيهِمْ ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ وقال<sup>(١)</sup> الشيخ، رحمه الله: ودل قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ أنَّ دين الإسلام هو الإيمان، وأن الكفر مُقابِلُهُ مِنَ الأضداد؟ وكيف يهدي؟ مع كُفْرِهِمْ؟ وقيل: في وقت اختيارِهِمْ، وقيل: ذلك في قوم، علم الله أنهم لا يؤمنون، وكانت هِمَّتُهُمُ التَّعَنُّتُ والمُخَالَفَةُ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الآية تردُّ على المعتزلة قولُهُمُ لأنهم قالوا: إنَّ الهدى البيان، والبيان للكل، قالوا بتقدُّم الفعل، فلو كان متقدِّماً لكان في ذلك إعطاء الهدى للظالم، فأخبر ﷺ أنه لا يهدي الظالم ٩٣ - ب/ وهم يقولون: لا بل يهدي الظالم، فذلك خروج عليه.

قال الشيخ [رحمه الله]<sup>(٢)</sup> في قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي﴾ فلو لم يكن الهدى غير البيان فلقد هداهم إذن على قول المعتزلة.

**الآيتان ٨٧ و ٨٨** وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهمُ أَنَّ عَلَيْهِمُ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ]<sup>(٣)</sup> وقيل: لعنة [الله]<sup>(٤)</sup> عذاب الله، وقيل: لعنة الله، هي الإياس من رحمته وعفوه. واللعن، هو الطرد في اللغة. ولعنة الملائكة ما قيل في آية أخرى: قوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ يَحْفَظُ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾ [قَالُوا أَوَلَمْ تَكُنْ تُرْسَلُكُمْ بِالْأَنْبِيَاءِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا] الآية [غافر: ٤٩ و ٥٠]، وقيل: لعنة الملائكة قولُهُمُ لَهُمْ: ﴿وَنَادَا بِمَلِكٍ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا ذَلِكَ قَالَ إِنَّكَ مَكْشُوكٌ﴾ [لَقَدْ جِئْتُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمُ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ]<sup>(٥)</sup> [الزخرف: ٧٧ و ٧٨]، وقيل: يدعو عليهم باللعن، وقيل: لعنة المؤمنين قوله: ﴿وَنَادَا أَصْحَابَ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنِ آفِسُوا عَلَيْنَا مِنَ الْعَذَابِ أَوْ مِنَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٥٠] فذلك لعنُهُمُ عليهم.

**الآية ٨٩** وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ملحق على قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦] ذكر الكفر بعد الإيمان، ثم ذكر التوبة، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا﴾ الآية؛ أطمع لهم المغفرة والرحمة بالتوبة بعد الكفر بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وما قيل في القصة أيضاً: إنَّ نفراً ارتدوا عن الإسلام، ثم تاب بعضهم، ولم يَتَّبِ البعض، فنزل قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ الآية. وفي الآية دلالة قبول توبة المرتدين لأنَّ قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ﴾ الآية.

**الآية ٩٠** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ﴾ الآية: احتُلف فيه: قيل: قوله: ﴿كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا﴾ أي مانوا على ذلك، فذلك زيادَتُهُمُ الكفر، وقيل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يعيى بعد الإيمان بالرسول جميعاً ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ بمحمد ﷺ ﴿لَّنْ نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ﴾ قيل: لن نُقبِّلَ تَوْبَتَهُمُ التي تابوا مرة، ثم تَرَكُوهَا، وقيل: لن نُقبِّلَ تَوْبَتَهُمُ التي أظهروا باللسان، وما<sup>(٦)</sup> كان ذلك في قلوبِهِمْ، [أي ليست لهم توبة] لا أن تكون توبة منهم، فَتَرَدُّ كقولِهِ: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨] وقيل: هم قوم علم الله أنهم لا يتوبون أبداً، فأخبر أنه لا يقبل تَوْبَتَهُمْ كقولِهِ: ﴿مَّا نَدْرَأَهُمْ أَمْ لَمْ يُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] وقيل: لا نُقبِّلَ تَوْبَتَهُمْ عند الموت كقولِهِ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَحْمَتِهِ﴾ [غافر: ٨٤] وكقولِهِ: ﴿وَلَا يَنْفَعُ النَّفْسَ إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] إنه لا ينفع الإيمان في ذلك الوقت. فعلى ذلك قوله: ﴿لَّنْ نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ﴾ في ذلك الوقت إذا داموا على الكفر إلى ذلك الوقت.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ نُّقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ﴾ ذلك في قوم مخصوصين، أي لا [تكون لهم]<sup>(٧)</sup> كقولِهِ: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا شافع لهم، ﴿وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وَيَحْتَمِلُ عند رؤية فعل الله وجزاء فعلِهِ عند القيامة ومُعَايَنَةِ الموت، يدلُّ على ذلك الآية التي تقدَّمت.

(١) الوار ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) و (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: إلى أخرى. (٦) من م، في الأصل: ولما. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: يكون منهم.

## الآية ٩١

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ يقول: لو كان معهم [ما يفتدُونَ] <sup>(١)</sup> به أنفسهم ما قبل منهم، ولكن لا يكون كقوليه: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَقْعَةٌ وَلَا يُؤْعَدُ مِنْهَا غَدَلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا يكون لهم شفع، وإن <sup>(٢)</sup> كان لهم شفعاء، فيشفعون، فلا تقبل شفاعتهم، ولكن لا يكون لهم، فهذا يدل أن قوله: ﴿لَنْ يُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ أي لا يتوبون، والله أعلم.

وروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «يجاء بالكافر يوم القيامة، فيقال له: أرايت لو كان لك مِلءُ الأرض ذهباً أكنت مُفْتَدِيًّا؟ فيقول: نعم يا رب، فيقال له: قد سئلت أيسر من ذلك» [البخاري ٦٥٣٨].

## الآية ٩٢

وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ يختلص أن تكون الآية، والله أعلم، في كفار منعهم عن الإسلام الزكاة والصدقات التي تجب في الأموال كقوليه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ مَاتْنَا مِنْ فُضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿فَلَمَّا مَاتُوا مِنْ فُضْلِهِمْ خَلَوْا بِدُونِهَا﴾ الآية إلى قوله: ﴿يَمَّا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥ و ٧٦ و ٧٧] أخبر صلى الله عليه وسلم: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تُنْفِقُونَ مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ من الأموال، وكقوليه: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: ٧]. وتختلص الآية في المؤمنين؛ رغبهم صلى الله عليه وسلم في إنفاق ما يحبون كقوليه: ﴿لَئِنْ آتَيْنَا أَنْ تُولُوا وَبُعَدْتُكُمْ يَدَ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْحَقِّ وَالْكَفَالَةِ وَالْيَتَامَى وَالْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧] أخبر أن البر ما ذكر من الإيمان به وإتيان المال في حبه.

وروي عن أنس رضي الله عنه [أنه] <sup>(٣)</sup> قال: (لما نزل قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تُنْفِقُونَ﴾ الآية قال أبو طلحة: يا رسول الله حانطي الذي في مكان كذا وكذا فهو لله، ولو استطعت أن أسره ما أعلنته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجعله في قرابتك أو قرابتك» <sup>(٤)</sup> [أحمد: ٢٦٢/٣] وروي عن عمر رضي الله عنه أنه لما نزل هذا اعتق جارية.

ثم اختلص في البر، قيل: البر هو الجنة ههنا، وقيل: البر هو الإسلام إن كان في الكافرين، وقيل: ﴿لَنْ تَنَالُوا﴾ درجات الجنة وما عند الله من الثواب إلا بإنفاق ما تحبون.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ ففيه دليل قبول القليل من الصدقة لأنهم كانوا يمتنعون عن قليل التصدق استحقاقاً، فأخبر أنه بذلك عليم، وإن قل بعد أن يكون ذلك لله صلى الله عليه وسلم والله أعلم.

## الآيتان ٩٣ و ٩٤

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّمَاكِ كَانَ لِنَبِيٍّ إِسْرَؤِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَؤِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ الآية [مَنْ أَنزَلَهُ عَلَى الْكُذِّبِ مِنْ بَنِي إِسْرَؤِيلَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ] <sup>(٥)</sup> قال ابن عباس رضي الله عنه: ... (وكان الطعام كله حلالاً إلا الميتة والدم ولحم الخنزير) ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَؤِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ يعني يعقوب حرّم على نفسه لحم الإبل والبانها، وكان أحب الطعام إليه) إن ثبت ما ذكر في القصة أن يعقوب عليه السلام أقبل يريد بيت المقدس، فلقيه ملك، فظن يعقوب أنه لص، فعالجه [وظل] <sup>(٦)</sup> بصارعه حتى أضاء له الفجر، فلما أضاء لهما الفجر غمز الملك فخذ يعقوب، فتهيج عليه عرق النساء، فكان يبيت الليل ساهراً من وجعه، فاقسم لئن شفاه الله ليحرّم أحب الطعام والشراب إليه. فإن ثبت هذا فهو إنما حرّم ذلك على نفسه بالإذن من الله صلى الله عليه وسلم والأمير منه. ثم إن اليهود قالوا: إنما كان تحريم ذلك من الله في التوراة، فأمر <sup>(٧)</sup> الله نبيه أن قل لهم: ﴿قَاتِلُوا بِالْتَّوْرَةِ قَاتِلُوا مَا كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أن التحريم من الله في التوراة. ويختلص أن يكون التحريم كان بظلم منهم كقوليه تعالى: ﴿يُظْلَمُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا فَرَعَاؤُهُمْ كَذِبًا عَلَى أُنْفُسِهِمْ﴾ الآية [النساء: ١٦٠] أنكروا تحريم ذلك بظلمهم <sup>(٨)</sup>، فدعوا بإحضار التوراة ليظهر كذبهم، فأبوا ذلك، فلا ندري كيف كانت القصة؟ ولكن فيه إثبات دلالة رسالة رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم حين أخبر عما أسروا وأظهروا ما كنتموا، قال أبو زيد <sup>(٩)</sup>: (إنما قدر أهل الكتاب على تغيير كتابهم والزيادة فيه [والنقصان منه، ولم يكن لأحد تغيير القرآن عن وجهه أو زيادة فيه] <sup>(١٠)</sup> أو نقصان منه، لأن [ما في كتبهم كان يُشبه] <sup>(١١)</sup> كلام غيره من الحكماء، فغيروا

(١) في الأصل وم: لا فتدوا. (٢) في الأصل وم: لا أن. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: أنريانك. (٥) ساقطة من الأصل وم.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) أدرج في الأصل قبلها: ويحتمل. (٨) من م، في الأصل: بظلم. (٩) في الأصل وم: يزيد. (١٠) من م.

(١١) في الأصل وم: كتبهم تشبه.

بغيره من كلام<sup>(١)</sup> الحكماء. وأما القرآن فهو آية معجزة لم يقدرُوا على تحريفه ولا تبديله، وإن عُلِمَ أنه كان كما ذكر، فهو<sup>(٢)</sup>، والله أعلم، لِهَيْتِكَ عَلَيْهِمْ أَسْتَارُهُمْ، وَلِيُظْهِرَ مِنْهُمْ مَا كَتُمُوا. وفيه إِبْثَاتٌ لِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ صَدَّقَ اللَّهُ فَاتِمُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَقِيقًا﴾ الآية قد ذكرناه في ما تقدم<sup>(٣)</sup>.

الآية ٩٥

الآية ٩٦

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: أول بيت مبارك وُضِعَ للناس هو بكة<sup>(٤)</sup>، وقيل أول مسجد وُضِعَ للناس بمكة<sup>(٥)</sup>، وقيل: يريد بكة البقعة، أي أول بقعة خلق الله، هي<sup>(٦)</sup> بكة، ومنها دُجِيت الأرض، وقيل: إن آدم ﷺ لما أُمِرَ بالحج قال له جبريل ﷺ قد حج في الملائكة قبلك بالفي عام، وقيل: خلق الله البيت قبل الأرض بالفي عام.

ثم اختلفت في قوله: ﴿بِكَّةَ﴾ [قيل]<sup>(٧)</sup> الزحام، وقيل: البكة موضع البيت وسائر القرية. وعن ابن عباس ﷺ / ٦٤ - ١ / [أنه]<sup>(٨)</sup> قال: (مكة من فيج<sup>(٩)</sup> إلى التثعيم<sup>(١٠)</sup> إلى المنحر<sup>(١١)</sup>، وبكة من البيت إلى البطحاء<sup>(١٢)</sup>) وقيل: بكة الكعبة حيث يترك الناس أي يزحم<sup>(١٣)</sup> بعضهم بعضاً ما وراءها.

وقوله تعالى: ﴿مُبَارَكًا﴾ قيل: تُغْفَرُ فِيهِ الذُّنُوبُ وَالْخَطَايَا ﴿وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾.

الآية ٩٧

[وقوله تعالى]<sup>(١٤)</sup>: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ ما لو تأملوا لهداهم، وذلك أن الله ﷻ خلق هذا البيت بين الجبال في أرضٍ ملساء قليلة الأنزال والربيع، لا ماء فيها، ولا شجر، ولا نزهة<sup>(١٥)</sup>، ولا<sup>(١٦)</sup> يرغب الخلق إلى مثله، ثم جعل قلوب الناس نميل، وتهوي إليه أفندتهم من غير أن كان<sup>(١٧)</sup> ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ ما ذكر ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ وتلك آياته، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ظاهرة في مَنْ جَنَى<sup>(١٧)</sup>، ثم دخل الحرم، آمِنٌ، لأن من لم يجن<sup>(١٨)</sup> فهو آمِنٌ، أتى دخل إلى<sup>(١٩)</sup> الحرم وغيره. وإنما الآية [إنما تختص]<sup>(٢٠)</sup> بالآمين إذا دخل دون غيره. وقد روي عن جماعة من أصحاب رسول الله محمد ﷺ ما يوافق هذا، وروي عن ابن عباس ﷺ [أنه]<sup>(٢١)</sup> قال: (إذا أصاب الرجل الحد في الحرم أقيم عليه، وإن أصابه [في]<sup>(٢٢)</sup> غير الحرم، ثم لجأ إليه، لا يحدث، ولا يجالس، ولا يؤاكل، ولا يبايع، حتى يخرج منه، فيؤخذ، فتقام عليه الحدود) وروي<sup>(٢٣)</sup> عن ابن عمر ﷺ أنه قال: (لو وجدنا قاتل أبينا في الحرم لم نقتله) وروي عن الحسن، رحمه الله، أنه قال في قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (كان هذا في الجاهلية، فأما الإسلام فلم يزد إلا شدة: مَنْ أصاب الحد في غيره، ثم لجأ إليه، أقيم عليه الحد) [وكان]<sup>(٢٤)</sup> يقال للحسن: إن الصيد كان يؤمن<sup>(٢٥)</sup> في الجاهلية، ثم الإسلام رفع<sup>(٢٦)</sup> ذلك الأمن، بل كان آمِنُ الصيد في حال الإسلام كهُوَ في حال الجاهلية. فعلى ذلك الأمن الذي كان في الجاهلية هو باقي غير زائل في الإسلام.

وأصحابنا، رحمهم الله، يذهبون إلى ما روي عن ابن عباس وابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حرم مكة يوم خلقها، لم تجل لأحد قبلي<sup>(٢٧)</sup>، ولا تجل لأحد بعدي، وإنما أجلت لي ساعة من نهار<sup>(٢٨)</sup>، لا يُخْتَلَى خلالها<sup>(٢٩)</sup>، ولا يُغَضَّدُ شجرها، ولا يُنْفَرُ صيدها، ولا يُحْتَشُّ حبشها» [البخاري ١١٢ و ٢٠٩٠] أخبر رسول الله ﷺ أن مكة بعد الإسلام حرام كما كانت قبله، وأنها لم تجل له [إلا]<sup>(٣٠)</sup> ساعة من نهار، فإذا كان الملتجئ إليها<sup>(٣١)</sup> قبل الإسلام [آميناً]<sup>(٣٢)</sup> فالواجب أن يكون آميناً بعد الإسلام حتى يخرج منها.

(١) ساقطة من م. (٢) أخرج قبلها في الأصل وم: ولا. (٣) في تفسير الآية (١٣٥) من سورة البقرة. (٤) في الأصل وم: بكة. (٥) في الأصل وم: مكة. (٦) في الأصل وم: هو. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) موضع بنجد. (١٠) موضع قريب من مكة أقرب أطراف الحل إلى البيت. (١١) من م، في الأصل: المنحر، وهو موضع نحر الهدي. (١٢) سيل فيه دقاق الحصى. (١٣) في الأصل وم: يزدهم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) الأرض النزهة القريبة من الريف. (١٦) في الأصل وم: مالا. (١٧) في الأصل وم: يجني. (١٨) من م، في الأصل: يجين. (١٩) في الأصل وم: من. (٢٠) في الأصل وم: على ما يخص. (٢١) ساقطة من الأصل وم. (٢٢) ساقطة من الأصل وم. (٢٣) الوار ساقطة من م. (٢٤) ساقطة من الأصل وم. (٢٥) في الأصل وم: يأمن. (٢٦) في الأصل وم: يرفع. (٢٧) من م، في الأصل: قبل. (٢٨) في م: النهار. (٢٩) من م، في الأصل: خلافاً. (٣٠) من م، ساقطة من الأصل. (٣١) ساقطة من م. (٣٢) ساقطة من الأصل وم.

وَحُجَّةٌ أُخْرَى، وهي <sup>(١)</sup> أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ الْمُشْرِكِينَ جَمِيعاً، بَلْ فَرَضَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِلَّا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّهُ لَمْ يُحِلَّ لَهُ قِتَالَهُمْ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَفَضَّلَ مَكَّةَ عَلَى غَيْرِهَا بِمَا خَصَّهَا بِهِ مِنَ التَّحْرِيمِ، فَلَا يَبْعُدُ إِلَّا يُقَامَ عَلَى مَنْ التَّجَاؤُهَا فِي الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَتْ جَنَابَتُهُ أَقْلَ مِنْ كُفْرِ أَهْلِهَا <sup>(٢)</sup>.

وفي الفرق [بين] <sup>(٣)</sup> مَنْ قَتَلَ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا، ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، وَجَهَ آخِرُ: قَالَ <sup>(٤)</sup> اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا مَنْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمُتَرَايِرِ حَتَّى يُقَاتِلَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] أَبَاحَ لَهُمُ الْقَتْلَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذَا قَاتَلْتُمُوهُمْ <sup>(٥)</sup>. فَعَلَى ذَلِكَ يُقَامُ الْحَدُّ إِذَا أَصَابَ، وَهُوَ فِيهِ، وَإِذَا أَصَابَ، وَهُوَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يُقَمْ كَمَا لَمْ يُقَاتِلُوا إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا. وَهَذَا فَرْقٌ حَسَنٌ وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ.

قال الشيخ، رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنِ <sup>(٦)</sup> الْحَرَمِ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ أَنَّهُ كَانَ، [عَلَى مَا] <sup>(٧)</sup> بَيَّنَّ الْخَلْقُ مِنَ الْقِتَالِ وَالْحَرْبِ يَأْمُنُونَ بِالْحَرَمِ إِذَا التَّجَاؤُوا إِلَيْهِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَكَّةَ وَنَحْنُ عَلَى الْكُفْرِ﴾ [العنكبوت: ٢٧] فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ عَلَى عَظِيمٍ <sup>(٨)</sup> مَا بَدَّلُوا مِنَ الْأُمُورِ، وَغَيَّرُوا مِنَ الدِّينِ، مِنْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذَا التَّغْيِيرِ حَتَّى بَقِيَ لِكُلِّ مَنْ شَهِدَهُ آيَةُ أَنَّ اللَّهَ، لَهُ هَذَا السُّلْطَانُ، وَبِهِ قَامَ هَذَا التَّدْبِيرُ الْعَظِيمُ، لَهُ الْعِلْمُ بِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَوَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ.

وعلى ذلك قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِتَسَلَّمُوا أَنْ اللَّهَ يَسَلَّمَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٩٧]: قَدْ جَعَلَ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، ذَلِكَ كَالْأَمْنِ فِي الشَّرْعِ وَالطَّبِيعِ؛ فَأَمَّا الشَّرْعُ فَمَا جَاءَ الرِّسْلُ، وَأَمَّا الطَّبِيعُ فَمَا تَنَافَرَ النَّاسُ حَتَّى سَارَ ذَلِكَ إِلَى الصَّيْدِ الَّذِي يُؤْذِيهِ الْأَخْذُ وَإِلَى أَنْوَاعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي قَامَتْ بِجَوْهَرِ تِلْكَ الْبَقْعَةِ مِنَ النَّبَاتِ <sup>(٩)</sup> لَا بِأَسْبَابِ تَكْتَسِبُ، وَلِهَذَا كَرِهَ بَيْعَ رِيَاعِ مَكَّةَ، وَرُخِّصَ فِي بَيْعِ مَا يَحْدُثُ فِيهِ مِنَ الْبُنْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَدَلَّ قَوْلُهُ: ﴿جَعَلْنَا﴾ كَذَا عَلَى لَزُومِ ذَلِكَ الْحَقِّ لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ بِحَرْفِ الْإِمْتِنَانِ وَالِاخْتِجَاجِ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ الَّذِي هَذَا وَصَفُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ ﴿كَانَ﴾ صَارَ ﴿مَكَّةَ﴾ أَيِ أَوْجَبَ لَهُ الْأَمَانَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَتْلُ كَانَ آمِنًا دُونَ دَخُولِهِ، فَثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ فِي مَنْ لَزِمَهُ، وَإَيْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا مَنْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمُتَرَايِرِ﴾ [البقرة: ١٩١] فَهَمَّ قَوْمٌ قَدْ سَبَقَ مِنْهُمْ الْكُفْرُ وَقَدْ شُرِعَ الْقَتْلُ بِالْكَفْرِ، لَمْ يَأْخُذْهُمْ حَقُّ الشَّرْعِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْكُفْرِ فِي وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ جَزَاؤُهُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ الْقِتَالَ. فَعَلَى ذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ لَا فِيهِ فَهُوَ يَأْمَنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْدَثَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَصْلُهُ أَنَّهُ أَضَافَ الْأَمَانَ إِلَى نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿كَانَ مَكَّةَ﴾ وَكُلُّ حَدٍّ <sup>(١٠)</sup>، يُتْلَفُ نَفْسُهُ، فَلَهُ أَمَانٌ بِالدَّخُولِ فِيهِ، وَكُلُّ حَدٍّ <sup>(١١)</sup>، فِي إِقَامَتِهِ إِحْيَاءٌ مَا جُعِلَتْ الْحَيَاءُ [لِلْإِيقَاقِ] <sup>(١٢)</sup>، مِثْلُهُ، فَهُوَ يُقَامُ لِيَكُونَ زَجْرًا لَهُ وَتَكْفِيرًا [وَحِفْظًا] <sup>(١٣)</sup> عَلَى بَقَاؤِ الْأَمْنِ بَقَاءً <sup>(١٤)</sup> نَفْسِهِ وَرَدَّهُ إِلَى مَا يَذُرُّ أَنَّهُ التَّجَاؤُ إِلَى اللَّهِ لِلْهَرَبِ مِنْ <sup>(١٥)</sup> حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِلْأَمَانِ بِاللَّهِ لِيَصِلَ إِلَى إِقَامَةِ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى آمِنًا، وَفِي إِقَامَتِهِ هَذَا أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا السَّبِيلُ؟ وَبَيَّنَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» [الترمذي ٨١٣] وَهَكَذَا يَقُولُ عُلَمَاؤُنَا: إِنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ وَالسَّبِيلَ، هُوَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ كَمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ بَعْضُ النَّاسِ، إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ بَحْرٌ، لَمْ يَلْزَمُهُ الْحَجُّ، فَكَانَ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فَجَعَلَ <sup>(١٦)</sup> الْبَحْرَ وَأَشْبَاهَهُ مُزِيلًا لِلْإِسْطِطَاعَةِ، فَخَالَفَ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» لِأَنَّ النَّبِيَّ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهُوَ. (٢) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَمِ الْعِبَارَةُ التَّالِيَةُ: وَلَمْ يُحَلَّ قِتَالُهُمْ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: حَوْل. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: قَتَلُونَا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (٧) مِنْ م: فِي الْأَصْلِ: عَلَيْهَا. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عَظِيم. (٩) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: النَّبَات. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: حَق. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: حَق. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَق. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقِي. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْ. (١٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فَعَجَل.

ﷺ هو المبيّن عن الله، فعلينا اتّباعه في قوله وفعله وتفسيره الآية، ولكنّا نجعل من يُحال<sup>(١)</sup> بينه وبين البيت معذوراً في التأخير، ولا يأنّم، إن شاء الله، إذا لم يقدّر على الوصول إلى البيت بعلوّ على جعل التأخير في غيرها من العبادات عند الأعذار والعلل، ولا يأنّم في ذلك.

ثم في الآية دلالة ألا تُلزم المرأة بالحجّ إلا بالمُخرَم، لأن المرأة، وإن وجدت الزاد والراحلة، فإنها تحتاج إلى مَنْ يُركبها، وتُنزلها، ولا تقدّر على ذلك إلا بغيرها، وهكذا العُرفُ فيها، فإذا كان كذلك جعلها<sup>(٢)</sup> كأنها غير واجدة الراحلة، والله أعلم.

وفيه دلالة: أنّ العبد إذا حجّ، ثم أعتق، لزمه حَجّة الإسلام [لا لأنه]<sup>(٣)</sup> يملك الزاد والراحلة، فإذا لم يملك الزاد والراحلة لم يجزّه<sup>(٤)</sup> ذلك من حجة الإسلام، وكذلك روي عنه ﷺ أنه قال: «أيما عبد حجّ ولو عشر حجج فعليه إذا أعتق حَجّة الإسلام» [الطبراني في الأوسط ٢٧٥٢] وليس كالحُرّ الفقير يحجّ، ثم أيسر، جازة<sup>(٥)</sup> ذلك من حَجّة الإسلام، ففرّقوا بينهما وإن كانا في زوال الحجّ في الابتداء سواء، وذلك أنّ الفقير إذا بلغ ذلك المكان صار غنياً، ولزمه الفرض، لأنه لا يحتاج حينئذٍ إلى زاد وراحلة. وأمّا العبد إذا حضر ذلك المكان، لم يُعتق [فلا يجزيه ذلك]<sup>(٦)</sup> لذلك افترقا.

وفي ذلك حُجّة أخرى ما جمع أهل العلم أنّ فقيراً لو حضر القتال ضرب له سهم كامل كما يُضرب لمن كان فرض الجهاد لازماً له، ولو أنّ عبداً شهد الواقعة، وُضِعَ له [أنه]<sup>(٧)</sup> لم يكمل له سهم الحرّ، فافترق<sup>(٨)</sup> حال الفقير والعبد في الجهاد والضرب في السهام. فعلى ذلك يفترق حالهما، والله أعلم.

وقال بعض أهل العلم: إنّ الشيخ الذي لا يستمسك على الراحلة إذا وجد غيره، يلزمه فرض الحجّ، فما يُنكر ممن قال في المرأة بمثلِهِ، فاحتجّ بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما [أنه]<sup>(٩)</sup> قال: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ٦٤ - ب/ فقال: يا رسول الله إنّ أبي شيخ أدركته فريضة الحجّ، وهو لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة، أفيجزي أن أحجّ عنه؟ فقال رسول الله ﷺ: «أرايت لو كان على أهلك دين، فقضيت عنه، أكان يُقبل منك؟ قال: نعم، قال: فانت<sup>(١٠)</sup> أولى بحجّ أهلك» أو كلام نحوه [أحمد: ٤٢٩/٦] وليس في الخبر أنّ فريضة الحجّ [قد أدركته وهو شيخ]<sup>(١١)</sup>، إنما أدركته فريضة الحج قبل ذلك. فلكذلك يقول علماءنا: إنّ الحجّ إذا وجب، فأخّر أدائه حتى أعسر، لم يسقط عنه الحجّ، كذلك إذا وجب عليه الحجّ، فلم يحجّ حتى كبر، فصار لا يستمسك على الراحلة، عليه أن يوصي ليُحجّ عنه، ويختل أيضاً أنه رغبه رسول الله ﷺ في الحجّ عنه متبرّعاً، إلا أنه ألزمه الحجّ في ذلك الوقت لأنه<sup>(١٢)</sup> يثبت على الراحلة. وعندنا أنه لا يلزمه لأنه لا يستمسك على الراحلة، فلا راحلة له. ثم من قول هذا القائل: إنّ من لزمه فرض الحجّ فله التأخير، وفي التأخير قوت<sup>(١٣)</sup> أو إدراك المنيّة، ومن قوله: إنه لو أخر حتى مات يصير فاسقاً، يجعل له رخصة التأخير، ثم يُفسقه، فكانه<sup>(١٤)</sup> يجعل له الرخصة في الفسق، وذلك<sup>(١٥)</sup> قبيح ووَحْش من القول سمج. وأمّا عندنا فلا يسع له التأخير في أوّل أحوال الإمكان على تمام شرط الاختيار كغيره من العبادات التي لزمَت من نحو الصلاة والصيام وغيرهما لا يسع التأخير، فعلى ذلك الحجّ.

ثم من قول الشافعي، رحمه الله: إنّ على الكافر الحجّ والصلاة والصيام في حال كفره، فإذا أسلم سقط ذلك عنه، فذلك عندنا لعب وعيب في دين الله، تعالى، وتبارك، غير جائز أن يلزمه فرض في حال [ليس عليه]<sup>(١٦)</sup> فعله، فإذا جاء سبب الجواز سقط<sup>(١٧)</sup> عنه ذلك، وفي الآية دلالة أنّ الحجّ إنما [كان]<sup>(١٨)</sup> فرضاً على المؤمنين خاصة بقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ عَلَى الْكَافِرِ كَمَا الْمُسْلِمُ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ مَعْنًى، دلّ أنه غير لازم، والله أمر بالعبادات باسم المؤمنين.

(١) في الأصل وم: يحول. (٢) في الأصل وم: جعل. (٣) في الأصل وم: لأنه لا. (٤) و(٥) الهاء ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: و. (٨) في الأصل وم: فانتراق. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فالت. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: لا. (١٣) من م، في الأصل: قوت. (١٤) في الأصل وم: فكان. (١٥) في الأصل وم: فذلك. (١٦) في الأصل وم: له. (١٧) في الأصل وم: يسقط. (١٨) من م، ساقطة من الأصل.

ثم المسألة بيننا وبين المعتزلة في الاستطاعة: قالت المعتزلة: تكون قبل الفعل لأن الله تعالى فرض الحج، وأمر بالخروج إليه إذا قُدِرَ على الزاد والراحلة على ما فسرهُ رسولُ الله ﷺ وإذا لم يُقدِرْ لم يُلْزَمْهُ، فدلَّ أنها تتقدَّم. وأما عندنا فهي على وجهين:

أحدهما: استطاعة الأسباب والأحوال.

والثاني: استطاعة الأفعال.

فأما استطاعة الأحوال والأسباب فيجوزُ تقدُّمها من نحو الزاد والراحلة والجوارح السليمة، وأما استطاعة الأفعال فإنها لا تكون إلا مع الفعل لأنها استطاعة الفعل وسببُه، فلا تكون إلا معه، والوقت في الحج [الفعل الحج] <sup>(١)</sup> لا للإيجاب، لأنه لو كان للإيجاب لكان له ألا يُخرَج، ولا يأتي ذلك المكان، فيجب عليه الحج، ولأنه لو لم يُلْزَمْهُ إلا بالوقت، ثم لا يتمكن فعله به دون المكان، فيجب ألا يُلْزَمْهُ إلا بحضور ذلك، فلا يُلْزَمُ الخروجُ أبداً، إذ الحج غير لازم إلا بالوقت، ولأنه ليس على العبد أن يُكَلَّفَ باكتساب إيجاب العبادات، وعليه أن يجهَد في أداء الواجب عليه.

ثم الأوقات على أقسام ثلاثة: وقت الإيجاب والأداء جميعاً نحو الصلاة والصيام ونحوهما، ووقت الإيجاب نحو الزكاة، ووقت الأداء وهو الحج، إنما وجوبه بالزاد والراحلة. وأما وقته <sup>(٢)</sup> فهو للأداء خاصة، فإذا كان في أقصى بلاد المسلمين فهو لم يُعْطَ قدرة فعل الحج لأنه لا يقدر على فعله إذا كان في ما ذكرنا، دلَّ أن قدرة الفعل لا تتقدَّم الفعل وقدرة الأحوال تتقدَّم لما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ في الآية دلالة أن الله ﷻ إذا أمر عباده بأمر، ليس يأمره حاجة <sup>(٣)</sup> نفسه، ويأمره حاجة العبد لأنه غني بذاته، لا حاجة تمسه.

وأما الأمر في ما بين الخلق فإنما هو لحاجة بعضهم لبعض: إما جرُّ منفعة وإما دفع مكروه، فذلك معنى قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

ثم اختلف في قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه [﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾] قال: من زعم أنه لم يُنَزَّلَ (وعن الحسن: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ قال: من زعم أن الحج ليس بواجب) وقبل: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ قال: هو الذي إن حج لم يرج ثوابه، وإن جلس لم ينجز عقابه، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: <sup>(٤)</sup> ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ والسبيل أن يصح بدن العبد، وأن يكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يُحِبَّ، ثم قال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ يقول: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ بالحج، فلم ير حجه براً ولا تركه مائماً.

[وفي قوله تعالى: <sup>(٥)</sup> ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ دلالتان:

أحدهما: في الوجوب بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ وأيد ذلك قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ وما جاء من الأثر واتفاق القول.

والثانية <sup>(٦)</sup>: جعل البيت شرطاً للقيام لما هو في قوله: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾ ذلك، فيكون فيه دليل لزوم الطواف، وتفسيره <sup>(٧)</sup> في قوله: ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْغَرِيبِ﴾ [الحج: ٢٩] وكذلك أيدَ قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾ [البقرة: ١٥٨] وأيدَ <sup>(٨)</sup> أيضاً ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال في امرأة نفست: «أحسبنا هي؟» [البخاري/١٧٥٧] قيل: إنها أفاضت. وعلى ذلك اتفاق القول بلزوم الطواف، والله أعلم، فلما دلَّ أن الطواف لازم لم يخلُ إما أن يكون الطواف: المبدأ به في الحج، وإما <sup>(٩)</sup> الذي يُخْتَمُ به. والذي يُبدأ به لا يُلْزَمُ كل الناس. ثبت أن الفرض هو الذي يُخْتَمُ به، وهو قوله: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أوجب جعل السبيل إليه والإمكان شرطاً للوجوب، إذ الآية في ذكر الوجوب لا الفعل. وعلى ذلك جميع العبادات جعل الإمكان في وجوبها شرطاً بالوضع <sup>(١٠)</sup> بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وغير ذلك مما ذكر في كل نوع من العبادات من الاستطاعة، وكذا حق هذا بالفعل، وذلك يُخرَجُ على وجهين:

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في النسخ الثلاث: الوقت. (٣) من م، في الأصل: حاجة. (٤) ساقطة من م. (٥) ساقطة من الأصل وم.

(٦) في الأصل وم: والثاني. (٧) الواو ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: وأيد. (٩) في الأصل وم: أو. (١٠) في الأصل وم: بالسمع.



[أحدهما]<sup>(١)</sup>: استطاعة الفعل من القدرة التي تحدث لا محالة ما سلبت الأسباب إلا أن يكون ومن منه الفعل الإعراض عنها بالشغل بغير ذلك: الأفعال أو اشتغال ذلك بالفعل، فيكون فوئ استطاعة بتضييعه، ولا عذر بفوت ما كان المكلف يقوته كفوت العلم به، على أن كان لا يقوم دونه. والذي يؤيد أن هذه الاستطاعة ليست<sup>(٢)</sup> بشرط في الإيجاب أنها لا تبقى، ثم محال وجودها في حال لو أريد إقامة الحج لا يتهيأ، وذلك نحو أن نكون في أقصى البلاد من مكة. ومعلوم أن القدرة التي بها يكون الفعل ليست معه، ومحال تكليف السبب الذي به يجب الفعل، فلذلك لم يجب تكليف الخروج، ولا أمر بالحج، فكأنه يؤمر بتكليف سبب الإيجاب، ثبت أن قد يجب الحج لا بتلك القوة، وكذلك يجوز في الكفارات استعمال الأبدال في حال العجز، وإن كان لا يعلم أن العجز يمتد إلى آخر ما يقوم به الأصل بل على ظهور ألا يمتد بمعنى البدل، ثبت أن لا عبرة لفقد قدرة الفعل وجودها في التكليف، والله أعلم.

والثاني: يراد بالاستطاعة سلامة الأسباب، ولا يجوز التكليف دونها بالفعل لأنه ممنوع، ومحال أمر الممنوع عن الفعل به كالأعمى والمقعّد ونحو ذلك. وإلى مثل هذا انصرفت شرط الاستطاعة، وهو<sup>(٣)</sup> اللزوم في الفعل لما القرب بحق الشكر لما أنعم على المأمور، فإذا منع عنه السبب الذي هو النعمة لم يَحْتَمِلْ أن يؤمر بالشكر، ولا نعمة، والله أعلم. وعلى ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن ذلك فقال: «الزاد والراحلة» [الترمذي ٨١٣] والله الموفق. وعلى ما ذكرت يخرج قول أبي حنيفة رحمته: وجوب الحج، وإن لم يدرك الوقت الذي فيه<sup>(٤)</sup> يقوم الحج على ما لزمه، وإن لم يكن أصاب المكان الذي فيه يقام، والله أعلم بظاهر الآية مع ما ذكرنا من بيان الأنز.

وأصله أن الوقت في الحج جعل بجواز الفعل إذ هو لفوات لا يُحْتَمِلْ في غيره، وكل فعل يجوز في غير وقته فما يُقَرَّب من الوقت به كان أحق بالجواز، فإذا لم يجز هذا، جاز في مثله من القابل ثبت أنه للجواز لا للوجوب، وأيد ذلك ما لا يوصف بالقضاء متى أدي، ولو كان في الأول واجباً لوقت الأول لكان يكون في الثاني قاضياً، فإذا لم يكن ثبت أنه ليس لوجوبه وقت، والله أعلم.

### الآية ٩٨

وقوله تعالى: / ٦٥ - / ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَٰتِ ٱللَّهِ وَآيَٰتِ ٱللَّهِ مَا ذُكِّرْنَا فِي مَا تَقْدَمُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَٱلْقُرْآنِ وَٱلْحَجَّجِ<sup>(٥)</sup>﴾ ﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَقْمُلُونَ﴾ هو حرف وعيد وتنبؤ، يُنبَهُهُمْ عن صنيعهم ليكونوا على حذر من ذلك.

### الآية ٩٩

وقوله تعالى: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنَ ءَمَنَ﴾ من الأتباع الذين كان إيمانهم إيمان تقليد لا إيماناً<sup>(٦)</sup> بالعقل، لأن [من]<sup>(٧)</sup> كان إيمانه إيماناً<sup>(٨)</sup> بالعقل فهو لا يصد، ولا يصرف عنه أبداً، كما عرفت حسن الإيمان وحقيقته بالعقل، فهو لا يتركه<sup>(٩)</sup> أبداً، وأما من كان إيمانه إيمان تقليد، ولم<sup>(١٠)</sup> يكن إيمانه إيماناً حقيقاً، فمثله يصد عنه، إلا أن من يئس الله عليه، فيشرح صدره حتى يكون على نور منه، وذلك أحد وجوه اللطف، والمقلد غير معذور لما معه ما لو استعمله لأوضح له الطريق، وأراه قُبْح ما آثره من التقليد، والله الموفق. ويَحْتَمِلُ قوله: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنَ ءَمَنَ﴾ [أي لم تقصدون] صدّهم عن سبيل الله، وهم لا يرجعون إلى دينكم إياساً<sup>(١١)</sup> منه إياهم عن أن يرجعوا عن دينهم الذي [هم]<sup>(١٢)</sup> عليه كقوله: ﴿آلَيَوْمَ أَكُنْتُ لَكُمْ وَبَيْنَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣] فيه إياس الكفرة عن رجوع المسلمين إلى دينهم. وقيل: كانوا يصرفون المؤمنين عن الحج.

وقوله تعالى: ﴿تَتَّبِعُونَهَا يُحِيجُ﴾ واليُحِيج هو [الميل]<sup>(١٤)</sup> عن طريق الحق، وهو الرّيع، والتعوج عن الحق.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَآءُ﴾ [وقوله]<sup>(١٥)</sup> ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤ وآل عمران: ٧٠] واحد. وحرف حفصة

﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَآءُ عَلَى النَّاسِ﴾.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: ليس. (٣) الواو ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: به. (٥) في الأصل وم: بالحج. (٦) في الأصل وم: إيمان. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في الأصل وم: إيمان. (٩) في الأصل وم: يترك. (١٠) من م، في الأصل: فلم. (١١) في الأصل: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ﴾ قصد، في م: أي ﴿لِمَ تَصُدُّونَ﴾ قصد. (١٢) في الأصل وم: إياس. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ هو حرف وعيد وتنبيه، لأنَّ مَنْ عَلِمَ [أَنَّ عَلَيْهِ رَقِيباً وَحَافِظاً] <sup>(١)</sup> فيكون أحذَرُ وأخوفَ بِمَنْ <sup>(٢)</sup> لم يكن عليه ذلك.

قال الشيخ، رحمه الله: وفيه أنه لا غفلة [عن الذي] <sup>(٣)</sup> يكون منكم، ولكن على عِلْمٍ لِتَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا لِلْحَاجَةِ خَلَقَكُمْ بَلْ لِإِظْهَارِ الْغِنَى وَالسُّلْطَانِ لَهُ، جُلُّ جَلَالِهِ، وَعَمَّ نَوَالُهُ.

**الآية ١٠٠** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا رَبِّيَآ مَنَ الَّذِينَ أَوْثَرُوا آلَ كُنُزٍ﴾ الآية يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أحدها: معلوم أنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُطِيعُونَ الْكُفَّارَ بِحَالٍ فِي الْكُفْرِ، وَلَكِنَّ مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ يَدْعُوهُمْ إِلَى شَيْءٍ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ فِي ذَلِكَ كُفْرًا <sup>(٤)</sup>، نَهَاهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُمْ، وَفِي كُلِّ مَا يَدْعُونَكُمْ إِلَيْهِ كَفَرُوا، وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، وَيَحْتَمِلُ النَّهْيُ عَنْ طَاعَتِهِمْ، نَهَاهُمْ عَنْ أَنْ يُطِيعُوهُمْ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَهُمْ، كَمَا نَهَى الرَّسُولُ ﷺ <sup>(٥)</sup> فِي غَيْرِ آيَةٍ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤ و..] [وَقَوْلِهِ] <sup>(٧)</sup> ﴿فَلَا تَكُونُوا مِنَ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧ و..] فكَذَلِكَ هَذَا.

قال الشيخ، رحمه الله: وَشِبْهُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِي عَرْضِ أُمُورٍ عَظَامٍ، تُرْعَبُ فِيهَا [ثَلَاثُ يَكْفَرٍ] <sup>(٨)</sup> بِهَا، فَحَذَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِمَا بَيَّنَّ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ وَالْحَسَارِ فِي آيَةٍ أُخْرَى <sup>(٩)</sup> لِيَعْلَمُوا أَنَّ ذَلِكَ تِجَارَةٌ مُخْشَرَةٌ، وَقَدْ كَانَتْ لَهُمْ، وَلَا هَلِ كُلُّ دِينٍ وَمَذْهَبٍ هَذَا الْإِعْتِنَاءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَرَاكُمْ الرَّسُولُ ﷺ أَلَدُّ لِلْعُقُولِ وَأَزْوَاجُ <sup>(١٠)</sup> لِلْأَبْدَانِ مِمَّا وَعَدُوهُ مَعَ سُوءِ الْمَآبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٠١** وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾ وهو على وجه التعجبِ ظاهرٌ؟ وَلَكِنَّهُ عَلَى طَلَبِ الْحُجَّةِ فِي كُفْرِهِمْ ﴿وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ يَدْفَعُ عَنْكُمْ الشُّبْهَةَ الَّتِي عَرَضَتْ لَكُمْ بِالْقَاءِ الْكُفَّارِ إِلَيْكُمْ ﴿وَمَنْ يَنْتَعِمِ بِاللَّهِ﴾ أَي مَنْ جَعَلَ اللَّهَ ﷻ مُلْجَأً لَهُ وَمَقَرّاً عِنْدَ الشُّبْهِ وَالْإِشْكَالِ ﴿فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ سِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ أَي يَحْفَظُهُ عَنِ الشُّبْهِ، وَيُرْشِدُهُ ﴿إِلَىٰ سِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَحْتَمِلُ ﴿وَمَنْ يَنْتَعِمِ بِاللَّهِ﴾ يَتَسَكَّكُ بِالَّذِي جَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ سِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

**الآية ١٠٢** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(١١)</sup> قَالَ: ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾ أَنْ يُطَاعَ، فَلَا يُعَصَى، وَيُسْكَرُ، فَلَا يُكْفَرُ، وَيَذْكَرُ، فَلَا يُنْسَى، وَأَرَادَ ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾ مِمَّا يَحْتَمِلُ وَشِعْ الْخُلُقِ وَرُوي عَنْ أَنَسٍ ﷺ [أَنَّهُ كَانَ] <sup>(١٢)</sup> يَقُولُ: ﴿لَا يَتَّقِي [اللَّهُ] <sup>(١٣)</sup> أَحَدٌ﴾ حَتَّى يَخْوَفَ <sup>(١٤)</sup> مِنْ لِسَانِهِ، وَيَعُدُّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أَطِيعُوا اللَّهَ حَقَّ طَاعَتِهِ وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا نَسَخَهُ <sup>(١٥)</sup> قَوْلُهُ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] لَكِنْ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَأْمَرَ الْخَلْقَ بِشَيْءٍ لَيْسَ فِي وَسْمِهِمُ الْقِيَامُ بِهِ، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ بِمَا يُسْتَطَاعُ. وَلَكِنْ أَصْلُهُ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ لَمْ يَأْمُرَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ حَقّاً، وَلِيَعْبَادُوا عَلَيْهِ حَقّاً، وَحَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبْدِهِ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا يُشْرِكَ بِهِ، وَحَقُّ الْعَبْدِ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ إِذَا عَبَدَهُ، وَلَمْ يُشْرِكَ بِهِ أَحَدًا [البخاري ٧٣٧٣] فَيَكُونُ هَذَا تَأْوِيلًا لِلآيَةِ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ لَا <sup>(١٦)</sup> تَكْفُرُوا، فَيَكُونُ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْكُفْرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْمِ أَحَدٍ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾ فِي كُلِّ الْعِبَادَاتِ <sup>(١٧)</sup>، أَلَا تَرَى إِلَى [مَا] <sup>(١٨)</sup> رُوِيَ مِنْ أَمْرِ الْمَلَائِكَةِ مَعَ مَا وَصَفُوا مِنْ عِبَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَقْتَرُونَ، وَلَا يَسْأَمُونَ، ثُمَّ يَقُولُونَ: مَا عِبْدُنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ؟ وَإِذَا كَانَ أَحَدٌ لَا يَبْلُغُ ذَلِكَ، فَلَا يَحْتَمِلُ تَكْلِيفَ مِثْلِهِ. وَجَمَلَتُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِذِي حَدٍّ وَعُنَايَةٍ، فَلِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، الْأَمْرُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ فِي نَفْيِ حَقِّ الْإِشْرَافِ خَاصَّةً لَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، دَلِيلُهُ مَا خَتَمَ بِهِ الْآيَةَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: رَقِيبٌ وَحَافِظٌ، فِي م: أَنَّ عَلَيْهِ رَقِيبٌ وَحَافِظٌ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: بِالَّذِي. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: كَفَر. (٥) فِي م: عَلَيْهِ السَّلَام. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: آي. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَكْفُر. (٩) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرَهُمْ إِلَّا حَسْرَةً﴾ [فاطر: ٣٩]. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَأَرْوَاح. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) فِي الْأَصْلِ: يَخْوَفُ. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: نَسَخَهَا. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَا. (١٧) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعِبَادَةُ. (١٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وفي وَسِعَ الْخَلْقُ إِلَّا يَشْرِكُوا أَحَدًا فِي عِبَادَتِهِ. الْآ تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلَا تُؤْنَسُوا وَلَا أَنْتُمْ تُسْلَوْنَ﴾؟ وفي ظاهر الآية النهي عن الموت إِلَّا [بالإسلام]<sup>(١)</sup> وليس في الموت صنعٌ للخلق. والمعنى، والله أعلم، أي كونوا في حالٍ إذا أذركمُ الموتُ كنتمُ مسلمين، فالنهي فيه نهْيٌ عن الكفر، والأمرُ بالإسلام حتى إذا أذركمُ الموتُ أذركمُ، وهو مسلم، والله أعلم. وقد يكونُ على بيانٍ أن لا عذرَ عند الموت، وإن اشتدَّ أمرُهُ بالذي ليسَ بإسلام.

وروي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال: (أكثر ما يسلب الإيمان عند الموت، كأن الشيطان يطعمه<sup>(٢)</sup>) في أمر، لو أعطاه ما طلب. ويَحْتَمِلُ قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ أي اخذوا عذاب الله حقَّ جِذْرِهِ، واخذوا نَقَمَتَهُ كقولِهِ: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ تَقْسُكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨ و ٣٠] [يعني]<sup>(٣)</sup> نَقَمَتَهُ.

### (الآية ١٠٢)

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ اختلف فيه، قيل: حبلُ الله يعني القرآن، وهو قول ابن مسعود رحمته الله وعن ابن عباس رحمته الله [أنه]<sup>(٤)</sup> قال: (حبلُ الله الجماعة، وإنما هلكَتِ الأُمَمُ الخالية بتفرُّقها) أمر بالكون مع الجماعة، ونهى عن التفرُّق، لأنَّ أهل الإسلام هم الجماعة. الْآ تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَأَتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾؟ [الأنعام: ١٥٣] وصف أهل دين الإسلام بالجماعة وأهل [الاديان غيرهم]<sup>(٥)</sup> بالتفرُّق. وعن ابن مسعود رحمته الله أيضاً [أنه]<sup>(٦)</sup> قال: (حبلُ الله الجماعة) وروي في بعض الأخبار أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ فارق الجماعة قَدْ شَبَّ شَيْبَةً فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ عَنْ عُنُقِهِ» [الحاكم في المستدرک ١/ ١١٧] يعني أصل الإسلام. وروي عنه أيضاً: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ ذَنْبًا كَذَبَ الْغَنَمِ، يَأْخُذُ الشَّاذَّةَ وَالْقَاصِيَةَ وَالنَّاصِيَةَ وَيَأْكُمُ الشُّعَابَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْعَامَةِ وَهَذَا الْمَسْجِدُ» [أحمد ٥/ ٢٣٣] وعن علي بن أبي طالب رحمته الله [أنه]<sup>(٧)</sup> قال: (دعاني رسولُ الله ﷺ ليلة ثلاث مرات، ثم قال: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ قُلْتُ: كَيْفَ نَصَنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ؟ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بَكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ فِيهِ نَبَأٌ مَن قَبْلَكُمْ وَخَيْرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَهُوَ حَكَمٌ فِي مَا بَيْنَكُمْ، مَن يَدْعُهُ فَمَا مِّنْ جَبَّارٍ يَعْصِمُهُ مِّنَ اللَّهِ، وَمَن يَتْرُكُهُ طَالِبًا غَيْرَهُ يُضِلُّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ وَأَمْرُهُ الْحَكِيمُ، فَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تُخْتَلِفُ فِيهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا يُخْلَفُهُ كَثْرَةُ تَرَدُّدٍ، وَلَا تَنْقُضِي عِجَابُهُ» [الترمذي ٢٩٠٦] وقيل: حبلُ الله دينُ الله، والحبل، هو العهد، كأنه أمر بالتسليم بالعهود التي في القرآن والقيام بوفائها والحفظ لها، ونهى عن التفرُّق [كما تفرقت]<sup>(٨)</sup> الأُمَمُ الخالية، واختلفت<sup>(٩)</sup> الأديان.

وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ بمحمد ﷺ وقيل: ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ ٦٥ - ب/ بالإسلام، وقيل: بالقرآن، ولم يكن ذلك بالدين نفسه، ولكن بلطف من الله من يو على أهل دينه، وأخبر أنَّ التاليف بين قلوبهم نعمة، لأنَّ التفرُّق يُوجِبُ التباغض، والتباغض يُوجِبُ التقاتل، وفي ذلك التفاني. وعلى قول المعتزلة: ليس من الله على المسلم من النعمة إِلَّا ومثلها يكون على الكافر، لأنَّ الهدى والتوفيق عندهم البيان، فذلك البيان للكاfer كهُوَ على المسلم، وعلى قولهم لا يكون من الله على أحد نعمة لأنهم لا يجعلون لله في الهداية فعلاً، إنما ذلك من الخلق. وأما عندنا فإنما يكون الإسلام بهدائيه إياه، فذلك من أعظم النعم عليه.

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ أي صرتم بنعمته إخواناً. وقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ﴾ أي كنتم أشقيتم [على]<sup>(١٠)</sup> حفرة من النار، وهو القرب منها لولا أنه من الإسلام، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكون على الكون فيها والوقوع، لا القرب كقولِهِ: ﴿لَتَذَرُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] ليس على الرؤية خاصة، ولكن على الوقوع فيها، وكقولِهِ: ﴿فَذَوْقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ليس على البعد منها، ولكن على الكون، ومثله كثير يُترجم على الوقوع فيها.

وقوله تعالى: ﴿حُفْرَةٍ﴾ كأنه قال: كنتم [على]<sup>(١١)</sup> شفا ذلك من ذركات النار ﴿فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ وهذا أيضاً على المعتزلة، لأنَّ على قولهم: هم الذين يُنْقِذُونَ أَنْفُسَهُمْ لا الله على ما ذكرنا، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: مسلماً. (٢) من م، في الأصل: يطعمه. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل: أديان غيرها، في م: الأديان غيرها. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في م: كما تفرق، ساقطة من الأصل. (٩) من م، في الأصل: واختلف. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، ساقطة من الأصل.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَقُولُ: إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَهُمْ<sup>(١)</sup> قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُفْرَةِ وَالْبِرَّةِ فِي بَذْلِ الْأَصْلَحِ لَهُمْ فِي الدِّينِ، وَلَيْسَ مِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِمْ [بِمَا بِهِ تَنَافَلَتْ قُلُوبُهُمْ]<sup>(٢)</sup> بِنِعْمَتِهِ، [وَمِنْهُ]<sup>(٣)</sup> مَوْجُودٌ مَعَ التَّفَرُّقِ، بَلْ أُولَئِكَ تَفَرَّقُوا بِنِعْمَتِهِمْ، وَبَعْدَ فَإِنَّ النِّعْمَةَ لَوْ كَانَتْ دِينًا فَمَا الَّذِي كَانَ مِنْهُ حَتَّى يَمُنَّ عَلَيْهِمْ بِهِ؟ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ بَلَا فَضْلَ مِنْهُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ﴾ الْآيَةُ [أَنْ قَدْ يَلْزَمُ]<sup>(٤)</sup> خُطَابُ الْإِيمَانِ حِينَ الْعَثْرَةِ<sup>(٥)</sup> لَأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانُوا حَتَّى أَتَقَدُّوا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾: [إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً] فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكُفْرَةٍ<sup>(٦)</sup> مُتَفَرِّقِينَ، وَصِرْتُمْ إِخْوَانًا فِي الْإِسْلَامِ، كَلِمَتُكُمْ<sup>(٧)</sup> وَاحِدَةٌ [لَمَّا كُنْتُمْ تَهْتَدُونَ] لَكِي تَعْرِفُوا نِعْمَتَهُ وَمِنْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ يَكُونُ: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ فِي حَادِثِ الْأَوْقَاتِ لِتَكُونُوا فِيهَا مُهْتَدِينَ كَمَا امْتَدَيْنُمْ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ وَغَدِ التَّوْفِيقِ وَالْبِشَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٠٤** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْتَكُنَّ بِكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ قَوْلُهُ<sup>(٨)</sup>: ﴿وَلَنْتَكُنَّ بِكُمْ أُمَّةٌ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا خَبَرًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ أَمْرًا، فَإِنْ كَانَ خَبَرًا فَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ إِذَا قَامُوا عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ سَقَطَ ذَلِكَ عَنِ الْآخَرِينَ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ حَرْفَ التَّبْعِيضِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿بِكُمْ أُمَّةٌ﴾ الْآيَةُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَمْرِ فِي الظَّاهِرِ وَالْحَقِيقَةِ جَمِيعًا، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿بِكُمْ﴾ صَلَةً. فَإِنْ كَانَ عَلَى هَذَا فَفِيهِ أَنَّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: كُونُوا ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ [الآية آل عمران: ١١٠] لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، مِنْهَا هَذَا: ﴿وَلَنْتَكُنَّ بِكُمْ أُمَّةٌ﴾ وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وَذَمٌّ مِنْ تَرْكُهُمَا بِقَوْلِهِ: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩].

وَرُوِيَ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَهُ: قَدْ أَعْيَانِي أَنْ أَعْلَمَ مَا فَعَلَ بِمَنْ أَمْسَكَ عَنِ الْوَعِظِ، فَقُلْتُ: أَنَا أَعْلَمُكَ ذَلِكَ. [إِقْرَأِ الْآيَةَ التَّالِيَةَ<sup>(٩)</sup>]: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ الشُّرُوءِ﴾ [الأعراف: ١٦٥] فَقَالَ لِي: أَصَبْتُ فَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَهْلَكَ مِنْ عَمَلِ السُّوءِ، وَمَنْ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ مِنْ<sup>(١٠)</sup> يَعْمَلُهُ، فَجَعَلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، الْمَمْسُكِينَ عَنْ نَهْيِ الظَّالِمِينَ [مَعَ الظَّالِمِينَ]<sup>(١١)</sup> فِي الْعَذَابِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]<sup>(١٢)</sup> قَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ تُقَرِّبُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِعِقَابٍ» [الترمذي ٢١٦٨] وَعَنْ جَرِيرٍ [أَنَّهُ]<sup>(١٣)</sup> قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ فِي الْقَوْمِ، وَيَعْمَلُ فِيهِمْ بِمَعَاصِي الرَّحْمَنِ، وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَعَزُّ، وَلَوْ شَاءُوا أَنْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ لَأَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَهَبُوا لَهُ، فَيُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِهِ» [بنحوه ابن ماجه ٤٠٠٩] وَعَنْ حُذَيْفَةَ [أَنَّهُ]<sup>(١٤)</sup> قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُعَذِّبَنَّ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْ عَذَابِهِ، ثُمَّ لَتَدْعُوهُ، وَلَا يَسْتَجِيبُ لَكُمْ» [الترمذي ٢١٦٩] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ [أَنَّهُ]<sup>(١٥)</sup> يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَقُولَ: مَا يَنْفَعُكَ إِذَا رَأَيْتَ مَنْكَرًا أَنْ تُنْكِرَهُ، [فَإِنَّهُ إِذَا لَقِيَ عَبْدًا]<sup>(١٦)</sup> حُجَّتَهُ، فَقَالَ: إِي رَبِّ وَفَّقْتُ بِكَ، وَفَرَّقْتُ مِنَ النَّاسِ» [ابن ماجه ٤٠١٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]<sup>(١٧)</sup> قَالَ: (اجْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُلْنَا بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ الْمَعْرُوفِ إِلَّا مَا عَلَّمْنَا بِهِ، وَانْتَهَيْنَا عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى لَا

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عَنْهُمْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: بِهِ تَنَافَلَتْ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالَّتِي مِنْهُ. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَنْ يَلْزَمُ. (٥) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْعَثْرَةُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْكُفْرَةُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: كَلِمَةٍ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَوْلُهُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: الثَّانِيَةِ. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مِمَّنْ. (١٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٧) فِي الْأَصْلِ: فَإِذَا لَقِيَ عَبْدًا. (١٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

يَتَّبِعُوا إِلَّا نَامُرًا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا تَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فقال: «مروا بالمعروف وإن لم تعملوا به كله، وأنهوا عن المنكر وإن لم تنتهوا عنه، ولا ينبغي للرجل أن يقول: لست ممن يعمل بالمعروف كله، وينتهي عن المنكر كله، فأمر غيري، وأنها، فإن فعله المعروف واجب عليه، فلا يجب إذا قصر في واجب أن يقصر في غيره» [بنحوه: طرفه الأول في الطبراني في الصغير ٩٦٠].

**الآية ١٠٥** [وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ لأن التفريق هو سبيل الشيطان بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ﴿وَيَوْمَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيْتُ﴾ والبيئات هي الحجج التي أتى بها، ويَحْتَمِلُ بيان ما في كتابهم من صفة رسولنا محمد ﷺ وبغية الشريف، ويَحْتَمِلُ ﴿تَفَرَّقُوا﴾ عما نهج لهم الله، وأوضح لهم الرسل، فابذعوا لأنفسهم الأديان بالأهواء، فحذرنا ذلك، وعرفنا أن الخير كله في اتباع<sup>(١)</sup> من جعله الله حجة له ودليلاً عليه وداعياً إليه، ولا قوة إلا بالله، ﴿وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ دل هذا أن السبيل هو الذي يدعوا الشيطان إليها.

**الآيتان ١٠٦ و ١٠٧** [وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الآية [وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْتِغَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ الآية]<sup>(٢)</sup> وصف الله ﷻ وجوه أهل الجنة بالبياض [لأن البياض]<sup>(٣)</sup> هو غايته ما يكون به الصفاء، لأن كل الألوان تظهر في البياض، ووصف ﷻ وجوه أهل النار بالسواد، فهو شبيهة بالظلمة، وقد يَحْتَمِلُ أن يكون المراد من وصف البياض والسواد ليس البياض والسواد، ولكن البياض هو كناية عن شدة السرور والفرح، والسواد كناية عن شدة الحزن والأسف كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّشْفَرَةٌ﴾ [سجدة: ٣٨] ووصف وجوه أهل الجنة بالضحك/٦٦ - أ/ وليس على حقيقة الضحك، ولكن [هو]<sup>(٤)</sup> بغاية السرور والفرح، وكذلك وجوه أهل النار وصفها بالعبر والقتير<sup>(٥)</sup>، وهو وصف لشدة الحزن، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ﴾ ما آمنتم بمحمد ﷺ قبل أن يُبْعَثَ بوجودكم بعثته وصفته في كتابكم؟ وعلى هذا قال بعض أهل التأويل [في قوله]<sup>(٦)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ يُخَاجِرُونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُمْ﴾ [الشورى: ١٦] أي على استجابة كثير منهم من الأجلّة والكبراء الذين لا يعرفون بالتفتت في الدين ولا بالتقليد، والله أعلم، ويَحْتَمِلُ قوله ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ أنتم بعد [أن]<sup>(٧)</sup> آمن منكم فزق؟ لأن منهم من قد آمن، ومنهم من قد كفر، فقال لمن كفر: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ أنتم<sup>(٨)</sup>، وقد آمن منكم نفر؟ ألا ترى أنه قال: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّؤْمِنُونَ أُمَّةٌ هُتِدَتْ بِالْحَقِّ﴾؟ [الأعراف: ١٥٩] والله أعلم، وقال<sup>(٩)</sup>: ﴿فَأَمَّا تِلْكَ الْأُمَّةُ الَّتِي بَوَّأْتِ لِنُرُوحِكُمْ لَتَكُونُنَّ عَلَاقَةً﴾ [الصف: ١٤] وقيل: أراد بالإيمان الذي قالوا حين أخرجوا من ظهر آدم<sup>(١٠)</sup>.

وفي الآية رد قول المعتزلة بتخليد أهل الكبار في النار وإخراجهم من الإيمان من غير أن أدخلوهم في الكفر لأنه ﷻ لم يجعل إلا فريقين: بيض<sup>(١١)</sup> الوجوه وسود<sup>(١٢)</sup> الوجوه، فيض<sup>(١٣)</sup> الوجوه هم المؤمنون وسود<sup>(١٤)</sup> الوجوه هم الكافرون لأنه قال: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ فأصحاب الكبار لم يكفروا بإزتكابهم الكبيرة، ولم يجعل الله تعالى فرقة ثالثة، وكذلك قال ﷻ: ﴿فَرِيقٌ فِي النَّارِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] لم يجعل الخلق إلا فريقين، ومن جعلوا فرقاً كقوله<sup>(١٥)</sup>: ﴿فَنَكَّرَ كَافِرٌ وَمَنْكُرٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] فإن قيل: ذكر في الآية الكفر بعد الإيمان، ثم لم يكن فيه منع دخول من لم يكفر بعد الإيمان، فامتنع ألا يكون فيه منع دخول صاحب الكبيرة، فجوابنا ما سبق أن خلقه كل كافر تشهد على وحدانية الله تعالى، لكنهم كفروا باستهتارهم، وذلك كفر بعد الإيمان، فلم يجوز أن يدخل في الآية من لم يكن كافراً في حكم الكافر، وبالله التوفيق.

(١) في الأصل وم: الاتباع. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) إشارة إلى قوله تعالى ﴿تَتَّبِعُوا يَوْمَئِذٍ عَذَاباً﴾ [نجم: ٤٠ و ٤١ و ٤٢].. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من م. (٩) في الأصل وم: وكقوله (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَلَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَتَتْكُمُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٩٢].. (١١) في الأصل وم: بياض. (١٢) في الأصل وم: وسواد. (١٣) في الأصل وم: فيبايض. (١٤) في الأصل وم: وسواد. (١٥) في الأصل وم: وكقوله.

وقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ في الظاهر أمر، لكنه في الحقيقة ليس بأمر لأن العذاب لا يُدأق، وإنما يُذوق هو، فكانه قال: اعلّموا أنّ عليكم العذاب.

### الآية ١٠٨

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ الآية، تَحْتَمِلُ ﴿آيَاتُ اللَّهِ﴾ براهينه، وتَحْتَمِلُ ﴿آيَاتُ اللَّهِ﴾ القرآن، ﴿بِالْحَقِّ﴾ ببيان الحق، وتَحْتَمِلُ ﴿بِالْحَقِّ﴾ بالدين، والدين، هو الحق. قال الشيخ، رحمه الله: أي بالأمر بالدعاء إلى الحق، وتَحْتَمِلُ ﴿بِالْحَقِّ﴾ الذي لله على عباده وليعضهم على بعض.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، فإذا كان من في السموات وما في الأرض كله له، ومن وُصف في الخلق بالظلم فإنما وُصف لأنه يضع حق بعض في بعض، ويمنع حق بعض، فيجعل لغير المحق، فالله يتعالى عن ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ أي لا يريد أن يظلمهم، وإن شئت قلت: الإرادة صفة لكل فاعل في الحقيقة، فكانه قال: لا يظلمهم، فكيف يظلم؟ وإنما يظلم لينفع نيرة<sup>(١)</sup> إليه النفس أو ضرر يدفع به، فالغني بذاته متعال<sup>(٢)</sup> عن ذلك.

### الآية ١٠٩

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ اللَّهُ رُجْعُ الْأُمُورِ﴾ أي إليه يرجع أمر كل أحد فلا يَحْتَمِلُ الظلم وجود الظلم منه<sup>(٣)</sup>.

### الآية ١١٠

وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: يَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ﴾ أي صِرْتُمْ ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ أظهرت للناس بما تدعو الخلق إلى النجاة والخير، ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ في الكتب السالفة بأنكم ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ إذ<sup>(٤)</sup> أمرتكم بالمعروف، ونهيتكم عن المنكر، ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ﴾ صِرْتُمْ ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ وكانوا كذلك: هم خير أمة، وكانوا كذلك: هم خير ممن تقدمهم من الأمم بما بذلوا مهجهم لله في نصر دينه، وإظهار كلمته والإشفاق على رسوله حتى كان أحب إليهم من أنفسهم، ويروونه أولى، والله الموفق.

ثم اختلف في المعروف والمنكر: قيل: المعروف كل مستحسن في العقل فهو معروف، وكل مستقبح فيه فهو منكر، ويَحْتَمِلُ الأمر بالمعروف، هو الأمر بالإيمان، والنهي عن المنكر، هو النهي عن الكفر، دليله قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية: يؤمنون هم، ويأمرون غيرهم بالإيمان، وينهون عن الكفر.

وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [أنه]<sup>(٥)</sup> قال: (خير الناس أنفعهم للناس، و﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي تأمرونها أن يشهدوا ألا إله إلا الله، والإقرار بما أنزل الله، وتقاتلون عليه. ولا إله إلا الله هو أعظم المعروف، والمنكر هو التكذيب، فهو أنكر المنكر).

وعن علي رضي الله عنه أنه قال: (قال النبي ﷺ: «أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء» قلنا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وأُعطيت مفاتيح الأرض، وسُئِلْتُ أَحْمَدَ، وجُعِلَ التُّرَابُ لي طهوراً، وجُعِلَتْ أمتي خير الأمم» [أحمد: ٩٨/١].

قال الشيخ، رحمه الله: [قوله]<sup>(٦)</sup> ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ﴾ له وجهان: أي كنتم على السنن الرسل في الكتب المتقدمة خير أمة، ويَحْتَمِلُ ﴿كُنْتُمْ﴾ صِرْتُمْ بإيمانكم برسول الله ﷺ وأتباعكم ما معه خير أمة على وجه الأرض، [لأن من قبلكم]<sup>(٧)</sup> آمنوا ببعض، وكفروا ببعض.

وقوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ يتوجه إلى وجوه ثلاثة: المعروف، هو المعروف في العقول أي الذي تستحسنه العقول، والمنكر، هو الذي قبحته العقول، وأنكرته، ويَحْتَمِلُ أن يكون المعروف هو الذي عُرف

(١) من م، في الأصل: شره. (٢) من م، في الأصل: تعال. (٣) أدرج تأويل الآيات ١٠٥ - ١٠٩ في الأصل وم بعد إدراج تأويل الآية (١١٠). (٤) في الأصل وم: أي. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: لأنهم.

بِالْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَالْمُنْكَرُ مَا عُرِفَ بِالْحَجَجِ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> قَبِيحٌ، وَيَحْتَمِلُ <sup>(٢)</sup> الْمَعْرُوفُ هُوَ الَّذِي جَرَى عَلَى السِّنِّ الرِّسْلِ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَالْمُنْكَرُ هُوَ الَّذِي أَنْكَرُوهُ، وَنَهَوْا عَنْهُ. فَعَلَى هَذِهِ الْوُجُوهُ يُخْرَجُ تَأْوِيلُ الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ مَاتَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ لَا شَكَّ أَنَّ الْإِيمَانَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُمْ أَبَوْا الْإِيمَانَ، وَتَمَسَّكُوا بِالْكَفْرِ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ عِزَّةٍ وَشَرَفٍ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَأَهْلُ دِرَايَةِ الْكِتَابِ يَتَنَابَّ إِلَيْهِمُ النَّاسُ، وَيَحْتَلِفُونَ إِلَيْهِمْ بِحَوَائِجِهِمْ، فَخَافُوا ذَهَابَ ذَلِكَ عَنْهُمْ إِذَا آمَنُوا، فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُمْ إِنْ آمَنُوا كَانَ <sup>(٣)</sup> خَيْرًا لَهُمْ مِنَ الذِّكْرِ وَالشَّرَفِ وَالْعِزِّ فِي أَهْلِ الْإِيمَانِ أَكْثَرَ مِمَّا لَهُمْ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ الْكِتَابِ وَعِلْمَانِيَّتُهُمْ كَانَتْ لَهُمْ مِنَ الذِّكْرِ وَالشَّرَفِ فِي الْإِيمَانِ مَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ [مِنْهُمْ مَاتَ] <sup>(٤)</sup> عَلَى الْكُفْرِ، نَحْوُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ [وَكَعْبٍ] <sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْبَارِ، وَإِنَّمَا كَانُوا مِنْ عِلْمَانِيَّتِهِمْ، لَمْ يَكُونُوا مِنْ عِلْمَاءِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، فَتَالُوا بِالْإِيمَانِ مِنَ الذِّكْرِ وَالْعِزِّ وَالشَّرَفِ مَا لَمْ يَتَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ، مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ، بَلْ جَمَلُ ذِكْرِهِمْ، وَانْتَشَرَ فِي أَهْلِهِمْ فَضْلًا فِي أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ كَانُوا أَبَوَا الْإِسْلَامِ وَاتَّبَعَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَاخْتَارُوا الْمَقَامَ عَلَى الْكُفْرِ خَوْفًا وَاشْفَاقًا عَلَى مَا لَهُمْ مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَنَالِ، يَذْهَبُ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِالْإِسْلَامِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُمْ لَوْ آمَنُوا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ، إِذْ ذَاكَ يَنْقُطُ، وَيَذْهَبُ عَنْ قَرِيبٍ، وَالَّذِي لِأَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْآخِرَةِ بَاقٍ دَائِمٌ لَا يَزُولُ أَبَدًا، لِمَا كَانَ الَّذِي يُنَالُ بِالْإِيمَانِ غَيْبًا <sup>(٦)</sup>، وَكَذَلِكَ مَا يَحُلُّ بِالْكَفَرِ مِنْ جَزَاءٍ [الْكَفْرِ غَيْبًا] <sup>(٧)</sup> اشْتَدَّ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ وَالتَّدْبِيرُ، فَلَا يَمْتَنِعُهُمْ عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَيُنْغَصُّ عَلَيْهِمُ اللَّذَاتِ، فَاتَّارُوا مَا هَوَتْهُ أَنْفُسُهُمْ، وَتَلَذَّذُوا بِهِ عَلَى التَّدْبِيرِ مَعَ مَا كَانَ إِدْرَاكُ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ [أَمْرًا عَسِيرًا] <sup>(٨)</sup> لَا يُوَصِّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِفَضْلِ اللَّهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ، ذَلِكَ لَا يُسْقِطُ مَعْنَى الْإِنْفَالِ وَالْإِنْعَامِ، وَيَصِيرُ حَقًّا مَعَ مَا كَانَ مِنْهُمْ بِقَدِيمِ الْجَفَاءِ وَإِثَارِ زَجَرَةِ الدُّنْيَا وَبَهْجَةِ الْغِنَى عَلَى الْمَوْعُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ أَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ كَذَلِكَ كَانُوا: كَانَ الْمُؤْمِنُونَ أَقْلًا، وَالْكَافَرُ أَكْثَرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١١١** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَصُرُّكُمْ إِلَّا أَذَىٰ ۚ وَإِنْ يَتَّبِعُوكُمْ يَوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ﴾ فِيهِ بَشَارَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْأَمْنُ لَهُمْ مِنْ عَذَابِ الْمُشْرِكِينَ وَضَرَرِهِمْ إِلَّا أَذَىٰ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَسْتُمْ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وَقَوْلِهِ ﴿لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ قُتِلُوا لَا يَصُرُّكُمْ﴾ الْآيَةُ [الحشر: ١٢] وَنَحْوُهُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا بَشَارَةٌ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ بِالنَّصْرِ لَهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَنْ يَصُرُّكُمْ إِلَّا أَذَىٰ﴾ الْآيَةُ دَلَالَةٌ لِإِبَاتِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ، فَكَانَ عَلَى مَا أَخْبَرَ، فَدَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ ﷻ.

**الآية ١١٢** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ﴾ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ) وَلَيْسَ فِيهِ الذَّلَّةُ، وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ: (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ وَالذَّلَّةُ) [ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الذَّلَّةِ] <sup>(٩)</sup> قِيلَ: هِيَ الْجَزِيَّةُ الَّتِي ضُرِبَتْ عَلَيْهِمْ، وَهِيَ ذَلَّةٌ كَقَوْلِهِ: ﴿عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] لِأَنَّهُمْ كَانُوا بِأَنْفُسِهِمْ مِنْهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ مَا تُقِفُوا﴾ أَيِ وَجَدُوا ﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ﴾ يَعْنِي بِعَهْدِ مِنَ اللَّهِ وَعَهْدِ مِنَ النَّاسِ، يَكُونُ عِنْدَ <sup>(١٠)</sup> قَوْمٍ يُؤَدُّونَ الْجَزِيَّةَ. وَكَذَلِكَ تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ٦٦ - ب / ﴿بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ﴾ أَيِ بِعَهْدِ مِنَ اللَّهِ وَعَهْدِ مِنَ النَّاسِ. وَقَالَ مُقَاتِلٌ ﷺ: وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَالنَّبِيُّ ﷺ خَاصَّةً. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ بِكَفَرِهِمْ فِي

(١) أدرج قبلها في الأصل وم: التي. (٢) أدرج قبلها في الأصل وم العبارة التالية: ويحتمل أن يكون المعروف هو الذي عرف بالحجج أنه قبيح، والصراب حذفها. (٣) في الأصل وم: لكان. (٤) في الأصل وم: مات منهم. (٥) في الأصل وم: ومن أسلم منهم نحو كعب. (٦) في الأصل وم: غيب. (٧) في الأصل: غيب، في م: الكفر عيب. (٨) في الأصل وم: أمر عسير. (٩) من م، ساقطة من الأصل. (١٠) في الأصل وم: تحت.

ما بين المسلمين بعد ما كانوا أهل ذكرٍ وشرفٍ وعزٍّ في ما بينهم ﴿إِنْ مَا تُفْعَلُوا﴾ أي لا يوجدون ﴿لَا يَحِلُّ مِنْ اللَّهِ وَحَلُّ مِنْ النَّاسِ﴾ بالإسلام، أي لا يظفرون بهم، ولا يوجدون إلا أن يسلموا لخوفهم على أنفسهم.

وقوله تعالى: ﴿وَبَاءَهُ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ قيل: استوجبوا غضباً من الله بكفرهم، وقيل: رجعوا، وقيل: وجب عليهم الغضب، وقد ذكرنا هذا في غير موضع، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ﴾ وهي الحاجة والفقر، وهو ما ذكرنا أنهم ظاهروا المشركين على رسول الله ﷺ مع قريتهم برسول الله ﷺ وبعيدهم بالمشركين، فإن<sup>(١)</sup> الله تعالى بذلك، وجعلهم أهل حاجة وصنعة في ما بين المسلمين بعد ما كانوا أهل عزٍ وشرفٍ في ما بينهم، وهو كقوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَاحِبِهِمْ وَقَدْ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦].

قال الشيخ، رحمه الله: وقد يَحْتَمِلُ رجوع الآية إلى خاص، وهم الذين ذكر الله في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمُ﴾ الآية [الأحزاب: ٢٦] وغير ذلك مما يصير فيه المسلمون، يعرف حقيقة المراد من شهد النوازل، وعرف الأسباب التي جاءت باليسارات. ويَحْتَمِلُ أن الله تعالى جعل كل حاجتهم إلى ما يقنى، وهو الدنيا التي لا بقاء لها، ولا منفعة في الحقيقة، فهي حاجة، ثم بما فيهم بالجهل أن ذلك فيهم حاجة، ويَحْتَمِلُ أن الله مع ما [وسع عليهم]<sup>(٢)</sup> الدنيا جعل في قلوبهم خوف الفقر وأعظم الحاجات، فهي المسكنة.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ وآيات الله ما ذكرنا في غير موضع. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: أن أوائلهم قد قتلوا الأنبياء بغير حق، وهؤلاء رَضُوا بذلك وإن كانوا لم يتولّوهم بأنفسهم، فأضاف الله تعالى ذلك إليهم لأنهم شاركوا في صنيعهم، وهو كقوله: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَكَّرَ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] ويَحْتَمِلُ أن يكونوا قَصَدُوا<sup>(٣)</sup> قتل محمد ﷺ فإذا قَصَدُوا ذلك فكانهم قَصَدُوا الأنبياء كلهم كما ذكرنا في قوله: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا﴾ الآية [المائدة: ٣٢] ويَحْتَمِلُ أن يكونوا قَتَلُوا<sup>(٤)</sup> محمد ﷺ ويَحْتَمِلُ أن يكون غارهم<sup>(٥)</sup> بأبائهم إذ هم قلدوهم في الدين، فبين سوء صنيعهم بالأنبياء ﷺ ليعرفوا به سفههم وسفه كل من قَصَدَ تقليدَهم، والله أعلم. ويَحْتَمِلُ أن يكونوا قَتَلُوا<sup>(٦)</sup> أتباع محمد ﷺ فأضاف [القتل إليهم]<sup>(٧)</sup>، وهو كما أضاف مخادعتهم المؤمنين إلى نفسه<sup>(٨)</sup> وكما أضاف نصر أوليائِهِ إليه<sup>(٩)</sup>، وإن كان الله لا يُخَادِعُ، ولا يُنْصَرُ. فعلى ذلك إضافة القتل إليه<sup>(١٠)</sup> لقتلهم الأتباع، والله أعلم.

### الآية ١١٣

وقوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ الآية، أي لا استواء بين من آمن منهم، ويعني ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ومن لم يؤمن منهم، [لأن منهم]<sup>(١١)</sup> من قد آمن، فصاروا أمة قائمة، قيل: عدلة كقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّؤْمِنٍ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَتَذَلَّلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩] وقيل: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ على حدود الله وفرائضه وطاعته وكتابه، لم يحرفوه، وقيل: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ مهتدية، وهم الذين آمنوا منهم.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: [أنه]<sup>(١٢)</sup> قال: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ مِائَةً أَلْفَ﴾ وأطراف النهار أمة محمد ﷺ ﴿وَمَنْ يَسْجُدُونَ﴾ ولم يكن هذا للأمم السالفة، وفي حرف حفصة: (ليس أهل الكتاب [سواء لأن]<sup>(١٣)</sup> منهم أمة قائمة) كقوله تعالى: ﴿أَتَنْتَبَهُنَّ كَأَنَّهُنَّ كَوْنٌ كَانَتْ فَاصِقًا لَا يَسْتَوْنَ﴾ ﴿أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ ثَلَاثُونَ﴾<sup>(١٤)</sup> ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ الآية [السجدة: ١٨ - ٢٠].

(١) فان: يفين: جاء. (٢) من م، في الأصل: وعليهم. (٣) في الأصل وم: قصد. (٤) في الأصل وم: قتل. (٥) في الأصل وم: غيرهم، غارهم: أصابهم. (٦) في الأصل وم: قتل. (٧) في الأصل وم: إليه. (٨) إشارة إلى قوله تعالى ﴿لَا تُشْفِقُونَ يَخَيَّرُونَ اللَّهَ وَفَوْقَ خَدَيْعِهِمْ﴾ [النساء: ١٤٢].. (٩) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَلْيَسْمَعْ اللَّهُ مِنْ يُسْمِعُ﴾ [الحج: ٤٠] وقوله تعالى ﴿إِنْ تَضَرَّعُوا إِلَى اللَّهِ يَسْتَجِبْكُمْ﴾ [محمد: ٧]. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلْبُهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) في الأصل وم: كذا. (١٣) في الأصل وم: ليسوا. (١٤) في الأصل وم: كذا.



(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في م: رحمه الله. (٣) في الأصل: تكفرون، في م: تكفرو. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في م: رحمه الله. (٦) في الأصل وم: أن. (٧) في م: الله. (٨) في الأصل وم: فينفع. (٩) من م، في الأصل: كثير. (١٠) في الأصل وم: الناس. (١١) في الأصل وم: فكان. (١٢) من م، في الأصل: والآخرة. (١٣) أدرج بعدها في الأصل وم: وقبل هي الصوت. (١٤) من م، في الأصل: يتأفون. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) في الأصل وم: وضع الله.

قال الشيخ [رحمة الله عليه: في القول<sup>(١)</sup>]: تقديم وتأخير، وأصل ذلك أن الله قد وضع كل نفس الخلقة بموضع العبودية، فجعلوها عبدة غيره.

**الآية ١١٨** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ﴾ اختلَف فيه: [قيل<sup>(٢)</sup>] نهى الله المؤمنين أن يُخالُوا<sup>(٣)</sup> المنافقين، ويُؤاخوهم، ويتولَّوهم دون المؤمنين، وقيل: في حرف حفصة: (لا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِ أَنْفُسِكُمْ) يعني دون المؤمنين. وعني ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (نهى الله المؤمنين أن يتَّخذوا اليهود والنصارى والمنافقين بطانة دون إخوانهم/ ٦٧ - أ/ من المؤمنين، فيُحدِّثوهم، ويُفُشوا إليهم سرهم دون المؤمنين) والبطانة: قيل: هم الإخوان، يجعلونهم<sup>(٤)</sup> موضع إفساء سرهم.

قال الشيخ، رحمه الله: والنهي عن اتِّخاذ الكافر بطانة لوجهين:

أحدهما: العرف به، إذ كلُّ يُعرف بمن يصحبه.

والثاني: الميل إليه بما يُريد عدوه أنه حسن العشرة<sup>(٥)</sup> وحسن الصُّحبة مع ما فيه الإسقاط عما به يُستعان على أمر الدين والإغفال عن حقه.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ حَيَّاكٌ﴾ يقولون: لا يَتَّيرون<sup>(٦)</sup> عهدهم في إفساء أمركم. وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ أي يَوَدُّونَ، ويَتَمَتَّونَ ما أُنِيتُمْ. قال الشيخ، رحمه الله: أي ودُّوا أن تشارِكهم في أشياء تؤذِيهم، وتفتكهم عليه، وقيل: العنت الضيق أي ذلك قُضدُهم [كآيات التالية]<sup>(٧)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ من قال: إن أول الآية في المنافقين يقول: قوله ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ما ذكر في آية أخرى ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] أنهم كانوا يعرفون المنافق في لحن كلامه. قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ما كان من التعريض<sup>(٨)</sup> بقوله: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٧] وإظهار السرور بتكثيهم ﴿وَأَنْ مَنَكُمْ لَنْ يُبْلَغَ﴾ الآية [النساء: ٧٢]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُخْفِي سُودُكُمْ أَكْبَرُ﴾ وذلك كانوا يُظهرون الموافقة لهم ويُضَمِّرون العداوة والخلاف لهم. والسعي في هلاكهم مما<sup>(٩)</sup> كانوا يُضَمِّرون أكثر مما كانوا يُظهرون.

ومن قال بأن الآية في الكفار فهو ظاهر، وقوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ من الشتيمة والعداوة، ويُضَمِّرون أكثر من ذلك من الفساد والسرور، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يَحْتَمِلُ قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الآيات، ويَحْتَمِلُ]<sup>(١٠)</sup> ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَتَّقُونَ﴾ بعقولكم لأنه قد ذكر في غير آية من القرآن أنهم لا يَعْلَمُونَ، قد كان لكم عقول لكنكم لم تَتَّقُوا [بها]<sup>(١١)</sup>، نفى عنهم العقل رأساً.

**الآية ١١٩** وقوله تعالى: ﴿مَتَّسْتُمْ أَوْلَاءَ يُحِبُّونَكُمْ وَلَا يَحِبُّونَكُمْ﴾ من قال: إن أول الآية في المنافقين فهذا يدلُّ له، ويشهد، لأنه قال: ﴿وَإِذَا لَقُّوكُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ الآية، يقول: ها أنتم يا هؤلاء المسلمين تحبُّونهم، يعني المنافقين، ولا يحبُّونكم على دينكم، قال الشيخ، رحمه الله: وفي الآية بيان أن أولئك قوم يحبُّهم المؤمنون إِمَّا بظاهر الإيمان وإِمَّا<sup>(١٢)</sup> بظاهر الحال منهم من طلب مودَّتهم، فاطلع الله المؤمنين على سرهم لئلا يغتروا بظاهرهم وليكون حُجَّةً لهم ولرسول الله ﷺ بما أطلعه الله على ما أسروا<sup>(١٣)</sup>، والله أعلم. ومن قال: إن أول الآية في الكفار يجعل قوله: ﴿مَتَّسْتُمْ أَوْلَاءَ يُحِبُّونَكُمْ وَلَا يَحِبُّونَكُمْ﴾ على الابتداء والقطع من الأول لأنه وصفهم بصفة المنافقين، وَرَسَمَهُمْ بِسَمَتِهِمْ، وليس في الأول ذلك.

(١) في الأصل: رحمه الله عليه، في م: رحمه الله. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: يشخلوا. (٤) في الأصل وم: ويجعلونهم. (٥) من م، في الأصل: العزة. (٦) في الأصل وم: يتركون، ألا يَأْلُو: قَصُرَ، يُقْصَرُ، وَتَرْتِيْرُ: نَقْصٌ يَنْقُصُ. (٧) في الأصل وم: كآية التالي. (٨) في الأصل وم: التفريق. (٩) في م: ما. (١٠) ساقطة من م. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: أو. (١٣) من م، في الأصل: أمروا.

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ عَلَيْكُمْ الْآثَامُ مِنَ الْآثَامِ أَنْ تَقْتُلُوا نَفْسَكُمْ﴾ هو على التمثيل؛ يقال عند شدة الغضب: فلان يَعْضُ أنامله على فلان، وذلك إذا بلغ الغضب غايته. قال الشيخ، رحمه الله، في قوله: ﴿قُلْ مَوْتُوا بِمَنِّكُمْ﴾ إن ما كان يَنْيَظُهُمْ ما كان للمسلمين من السُّعَةِ والنصر والتكثير والعز، فيكون في ذلك دعاؤهم بتمام ذلك حتى لا يروا فيهم الغيْر، والله أعلم. وفي [حرف] (١) حفصة: ﴿قُلْ مَوْتُوا بِمَنِّكُمْ﴾ لَنْ تَضُرُّونا شيئاً ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ على الوعيد.

### الآية ١٢٠

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْكُمُ حَسَنَةً كَسُوءَةٍ﴾ قال: ليس هذا وصف المنافقين في الظاهر لأنهم كانوا [يُطِنُونَ عنهم] (٢) الخيرات، لكنه يَحْتَمِلُ أنهم كانوا يَفْضِلُونَ (٣) بخيرات تكون لهم لا للمؤمنين ﴿وَلَنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ ذَكَرَ في القصة أنهم إذا رأوا للمسلمين الظفر على عدوهم والغنيمة يسوؤهم ذلك، وإذا رأوا القتل والهزيمة عليهم يفرحون بهم (٤)، ورُسِرُون، وقيل: إذا رأوا للمؤمنين الخصب والسعة ساءهم، وإذا رأوا لهم القحط والجذب وغلاء السعر فرحوا به. لكن هذا يَحْتَمِلُ في كل خير رأوا لهم، اهتموا لذلك، وفي كل مصيبة ونكبة رأوا لهم، فرحوا بها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ وعد النصر بشرط لا يضرهم كيدهم شيئاً. أخبر أن المؤمنين إذا اتقوا، وصبروا، لا يضرهم كيدهم شيئاً حتى يعلم أن ما يصيب المؤمنين إنما يصيب بما كسبت أيديهم. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا يَمْلِكُ مِجْطاً﴾ على الوعيد.

### الآية ١٢١

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَّتْ مِنْ أَهْلِكَ تُبُوُّ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ قوله: ﴿تُبُوُّ﴾ قيل: تُهَيِّئُ للمؤمنين أمكنة القتال، وقيل: تُنَزِّلُ المؤمنين، وقيل: ﴿تُبُوُّ﴾ للمؤمنين تَتَّخِذُ للمؤمنين مقاعد لقتال المشركين، وقيل: ﴿تُبُوُّ﴾ تَوَطَّنَ، وقيل: تَسْتَعِدُّ للقتال، كله يرجع إلى واحد.

ثم اختلفت في أي حرب كان؟ وفي أي يوم؟ قال أكثر أهل التفسير: كان ذلك يوم أحد، وقيل: إنه كان يوم الخندق، وقيل: كان يوم الأحزاب، فلا يعلم ذلك إلا بخبر يصح أنه كان يوم كذا، لكن في ذلك أن الأئمة هم الذين يتولون أمر العساكر، ويختارون (٥) لهم المقاعد، وعليهم تعاهد أحوالهم ورفع الخلل والضباع عنهم ما احتمل وسعهم، وعليهم طاعة الأئمة وقبول الإشارة من الإمام وذلك في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَوْلِيَّ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ذكر مقاعد القتال في هذه الآية، لكن الذي لزم من ذلك في آية أخرى ذكر الصف بقوله ﷺ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَنٌ مُرْتُصُونَ﴾ وذكر في الآية الأخرى الثبات بقوله ﷺ ﴿إِذَا لَيْسَتْ نَفْسٌ قَاتِبَتُوا وَآذَكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأنفال: ٤٥].

والأصل أنهم أمروا بالثبات، فالأحسن أن يختار لهم أمكنة لهم بها معونة على الثبات، والله أعلم، بقوله ﷺ ﴿إِذَا لَيْسَتْ أَلْيَتٌ كَفَرُوا رَعَفًا فَلَا تُولَهُمُ الْأَذْبَارُ﴾ ﴿وَنَ بُولَهُمْ يَوْمَهُ دُبُرُهُ إِلَّا مَحَرَفًا لِقِتَالٍ أَوْ مَحَرَفًا﴾ [الأنفال: ١٥ و ١٦] فيه رخصة الحملة على العدو وباجتهاد إن كان فيها تولي الأدبار، ويَحْتَمِلُ أن يكون أراد بالمقاعد الأماكن والمواطن للقتال والحرب، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿سَمِيعٌ﴾ لمقالتكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بسرائركم، ويَحْتَمِلُ ﴿سَمِيعٌ﴾ بذكركم الله والدعاء له، لأنهم أمروا بالذكر لله والثبات للعدو بقوله ﷺ ﴿فَاتَّبِعُوا وَآذَكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأنفال: ٤٥] و﴿عَلِيمٌ﴾ بنوايتكم، ويَحْتَمِلُ قوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ البشارة من الله ﷻ بالنصر لهم والأمن من ضرر يلحقهم كقوله تعالى (٦) ﴿لَمُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لِنَا﴾ الآية ﴿فَالَا رَتْنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُقِرَّ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطَّعَنَا﴾ [طه: ٤٤ و ٤٥]، ثم قال ﷻ ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] أمتهم من عدوهم بقوله ﷻ ﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ فعلى ذلك يَحْتَمِلُ ذا في قوله ﷻ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ويكون ﴿سَمِيعٌ﴾ أي أسمع دعاءكم بمعنى أجيْب، وأعلم ما به نصركم وظهركم، والله أعلم.

### الآية ١٢٢

وقوله تعالى: ﴿إِذْ مَتَّ عَلَيْنَا أَنْ تَفْتَلَنَا﴾ قوله: ﴿مَتَّ﴾ يَحْتَمِلُ إِذْ مَتَّوْا هَمَّ خَطَرٍ،

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: يطمنون، أطن: قطع. (٣) في الأصل وم: يطمنون، وأطن: قطع. (٤) في الأصل وم: به.

(٥) في الأصل وم: ويختار. (٦) ساقطة من الأصل من م. (٧) في م، أن.

وَيَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup> إِذْ<sup>(٢)</sup> هَمُّوا مِمَّ عَزَمَ، وكذلك هذا التأويل في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْثَمَ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤] هَمَّتْ هي به، مِمَّ عَزَمَ، وهَمَّ بها مِمَّ حَظَرٍ، ومِمَّ الخطرِ يَقَعُ مِنْ غَيْرِ صُنْعٍ مِنْ صَاحِبِهِ، وهَمَّ العزمُ يكون بالعزيمة والقصد.

وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَفْشَلَا﴾ والفشل ليس مما ينهى عنه لأنه يقع من غير فعله، لكنه، والله أعلم، هَمُّوا أَنْ يَفْعَلُوا فَعَلَ الْفَشْلُ؛ وَذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ الطَّائِفَتَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ بَنِي كَذَا وَالْأُخْرَى مِنْ بَنِي كَذَا، فلا يجب أَنْ يُذَكِّرُوا إِلَّا أَنْ يُقَرِّبُوا هُمُ بِذَلِكَ، وكانوا يقولون: نحنُ كُنَّا فَعَلْنَا، وما يجب إِلَّا أَنْ نَكُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّنَاهُ﴾ ظهرَ لنا ولايةُ الله، ولو لم يكن لم يظهر.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّنَاهُ﴾ قد ذكرنا هذا في غير موضع، أَنَّ الْوَلِيَّ، قيل: هو الناصرُ، وقيل: هو الحافظُ، وقيل: إنه أولى بهم، قال الشيخُ، رَحِمَهُ اللهُ: الْمُؤْمِنُ يَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ مِنْ نَصْرَةِ اللهِ لَا يَغْلِبُهُ شَيْءٌ، وَمَنْ يَخْذِلُهُ اللهُ لَا يَنْصُرُهُ شَيْءٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللهُ تَلَيََّوَكِلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [حَقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا يَتَوَكَّلُوا إِلَّا عَلَى اللهِ] قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللهُ: تَوَكَّلَ<sup>(٣)</sup> أَيِ اعْتَمَدَ عَلَى مَا وَعَدَ، وَاجْتَهَدَ فِي الْوَفَاءِ<sup>(٤)</sup> بِمَا عَاهَدَ، وَقَوَّضَ كُلَّ أَمْرِهِ إِلَى اللهِ إِذْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْلِيهِ اللهُ، وَإِلَيْهِ مَرْجِعُهُ، وَبِهَذِهِ الْجُمْلَةِ عَاهَدَ أَنْ يَنْصُرَ دِينَهُ، وَيُؤَلِّيَ<sup>(٥)</sup> عَدُوَّهُ دُورَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٢٢** وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ يَذْكُرُهُمْ اللهُ لَا يَكُلُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ/ ٦٧ - ب/ لكثرتهم ولقوتهم ولعدوتهم، ولا يَتَّقُوا بِأَحَدٍ سِوَاهُ، بَلْ عَلَى اللهِ يَتَوَكَّلُونَ، وَإِلَيْهِ يَكْلُونَ، وَبِهِ يَتَّقُونَ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا ضَعْفَاءَ، فَنَصَرَهُمْ، وَأَمَدَّ لَهُمْ بِالْمَلَائِكَةِ حَتَّى قَهَرَ عَدُوَّهُمْ مَعَ ضَعْفِهِمْ، وَقَلَّةِ عَدَدِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ، وَيَوْمَ أَحَدٍ كَانُوا أَقْوِيَاءَ كَثِيرِي الْعَدَدِ، فَوَكَّلُوا [إِلَى]<sup>(٦)</sup> أَنْفُسِهِمْ، فَكَانَتْ الْهَزِيمَةُ عَلَيْهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ يعني اتَّقُوا مَعَاصِيَهُ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ فِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الشُّكْرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي طَاعَتِهِ وَاتَّقَاءِ مَعَاصِيهِ، وَأَنَّ الْمَحَنَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الشُّكْرِ لِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ وَالتَّكْفِيرِ لِمَا سَبَقَ مِنْهُ مِنَ الْجَفَاءِ وَالْغَفْلَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٢٤** وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَكُمْ رَبُّكُمْ بِكَلِمَةٍ مِنَ الْمَلَكِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ وَذَكَرَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ: ﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَكِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ [الآية: ٩] فَاخْتَلَفَ فِيهِ: كَانُوا عَشْرَةَ آلَافٍ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَرَّةً ﴿بِكَلِمَةٍ مِنَ الْمَلَكِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] وَمَرَّةً ﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَكِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ [الأنفال: ٩] فَيَكُونُ الْفَقِيرُ<sup>(٧)</sup>، فَذَلِكَ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَقِيلَ: كَانُوا تِسْعَةَ آلَافٍ: ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسَةَ آلَافٍ وَالْفَأْ<sup>(٨)</sup>، وَقِيلَ: كَانُوا كُلُّهُمْ خَمْسَةَ آلَافٍ: ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَالْفَقِيرُ<sup>(٩)</sup> مَدَّدَا لَهُمْ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِيهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ يَوْمَ أَحَدٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: يَوْمَ بَدْرٍ بِقَوْلِهِ<sup>(١٠)</sup> تعالى: ﴿فَاسْتَبَابَ لَكُمْ أَنِّي مُبَدِّلُكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَكِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ [الأنفال: ٩] يَوْمَ بَدْرٍ، وَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ؟ وَلَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْقِصَّةِ حَاجَةٌ سِوَى أَنْ فِيهِ بَشَارَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالنَّصْرِ لَهُمْ وَالْمَعُونَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا جَعَلَ اللهُ إِلَّا بُرْئَى لَكُمْ وَلِتَطْلُبَ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] جَعَلَ فِي ذَلِكَ تَسْكِينَ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قِتَالِ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: قَاتَلَ الْمَلَائِكَةُ الْكُفَّارَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَمْ يُقَاتِلُوا، وَلَكِنْ جَاؤُوا بِتَسْكِينِ قُلُوبِهِمْ مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ [١٢٦] وَلَا يُحْتَمَلُ الْقِتَالُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْآيَةِ ﴿تَقَاتِلْهُمْ فِي أَغْيَاسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤] وَلَوْ كَانُوا يُقَاتِلُونَ لَمْ يَكُنْ لِمَا يَقُلُّ مَعْنَى، لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ كَافٍ بِجَمِيعِ الْمَشْرِكِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ جَبْرِيلَ<sup>(١١)</sup> كَيْفَ رَفَعَ قَرِيَابَ لُوطٍ، فَقَلَّبَهَا؟ فَدَلَّ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَقِيلَ: قَاتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، وَلَمْ يُقَاتِلُوا يَوْمَ أَحَدٍ، فَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ؟

**الآية ١٢٥** وقوله تعالى: ﴿سُورِينَ﴾ قِيلَ: ﴿مُزِيلِينَ﴾ وَ﴿سُورِينَ﴾ سَوَاءٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْأَالِ وَالتَّسْوِيمِ<sup>(١٢)</sup>، وَقِيلَ:

(١) ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: أن. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) من م، في الأصل: الدعاء. (٥) في الأصل وم: ولا يتولى. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: ألفان. (٨) في الأصل وم: ألف. (٩) في الأصل وم: وألفان. (١٠) في الأصل وم: وقوله. (١١) أدرجت في الأصل وم: عم. (١٢) في الأصل وم: من التسويم.

مُعَلِّمِينَ بِعَلَامَةٍ، وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِيُعَلِّمَ الْمُؤْمِنُونَ حَاجَتَهُمْ إِلَى الْعَلَامَةِ، لَا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْعَلَامَةِ، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ يَوْمَ بَدْرٍ: «تَسَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتْ» [ابن أبي شيبة ١٤/ ١٨٥١٥].

**الآية ١٣٦** وقوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ لِيُعَلِّمَ أَنَّ فِي النَّصْرِ لُطْفًا<sup>(١)</sup> لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ لَأَنَّهُ نَفَاهُ عَنْهُمْ مَعَ مَدَدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِيُعَلِّمَ أَنَّ كُلَّ مَنْصُورٍ عَلَى آخِرٍ إِنَّمَا كَانَ مِنَ اللَّهِ ﷻ.

**الآية ١٣٧** وقوله تعالى: ﴿يَقْطَعُ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية، قَالَ قتادة: (كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ قَتْلُ صِنَادِيهِمْ وَقَادَتِهِمْ فِي الشَّرِّ)، وَقِيلَ ﴿طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَكْبِتُنَّ﴾ قِيلَ: يُخْزِيهِمْ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٢)</sup> قَالَ: (الْكِبْتُ الْهَزِيمَةُ) وَقِيلَ: الْكِبْتُ هُوَ الضَّرْعُ عَلَى وَجْهِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَنْقَلِبُوا خَآئِبِينَ﴾ وَالْخَائِبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ، أَيْ رَجَعُوا، وَلَمْ يُصِيبُوا مَا أَمَّلُوا.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا ذَكَرَ مِنْ حُضُورِ الْمَلَائِكَةِ الْحَرْبِ، فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فِي حَقِّ مُحَنَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَاللَّهُ أَنْ يَمْتَحِنَهُمْ بِمَا شَاءَ مِنَ الْحُضُورِ وَالْمَعُونَةِ وَالْكَفِّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ الدَّعَاءَ لِأَوْلِيَائِهِ بِالنَّصْرِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْوَجُوهِ الَّتِي يَمْتَحِنُ بِهَا عِبَادَهُ، وَفِيهِمْ مَنْ قَدْ امْتَحَنَهُ عَلَى الْأَرْزَاقِ وَالْأَرْوَاحِ وَالْأَمْطَارِ وَالْأَعْمَالِ وَأَنْوَاعِ الْأَذْكَارِ وَالْأَفْعَالِ [إِذْ هُمْ خَلَقُوا اضْطِفَافَهُمْ، وَاخْتَارَهُمْ لِعِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ فِي جَمِيعِ مَا يَأْمُرُهُمْ لِيُجِلَّ بِهِ قَدْرَهُمْ، وَيُعَلِّي رُتَبَتَهُمْ، لَوْ أَذِنَ لَهُمْ بِالْمَعُونَةِ أَعَانُوا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى قَذْرِ الْإِذْنِ لَهُمْ]<sup>(٣)</sup> [إِذْ هُمْ عَلَى مَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ [بِقَوْلِهِ تَعَالَى]<sup>(٤)</sup> ﴿لَا يَسْقُوتُ بِالْقُلُوبِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَمْعَتُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُسَيِّحُونَ لَمْ يَأْتِلْ وَالتَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْتَمُون﴾ [فصلت: ٣٨] وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا وَصَفَهُمُ بِالطَّاعَةِ لَهُ وَالْإِتْبَاعِ لِأَمْرِهِ، وَمَا أَكْرَمَهُمْ مِنْ هَيْبَتِهِ وَجَلَالِهِ وَخَوْفِ عِقَابِهِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي حُضُورِهِمْ أَنْوَاعُ الْبِشَارَاتِ فِي مَا لَمْ يَكُنْ إِذْنٌ لَهُمْ بِالْقِتَالِ وَأَنْوَاعُ الْآيَاتِ فِي مَا قَدْ إِذْنٌ لَهُمْ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ أَمْرِ بَدْرٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ مِنْ إِرْسَالِ جُنُودِهِ وَهَزِيمَةِ أَعْدَائِهِ بِمَنْوَةِ وَفَضْلِهِ: مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكِكَةِ إِنِّي مَكِّمٌ لِّقِتْوَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية [الأنفال: ١٢] [وَفِيهِ وَجْهَانِ]:

أَحَدُهُمَا<sup>(٥)</sup>: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُؤَيِّدُهُمْ بِمَا بِهِ تَشْجِيعُ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا قَدْ أَمَكَّنَ الْأَعْدَاءَ<sup>(٦)</sup> مِنْ أَنْوَاعِ الْوَسَاوِسِ الَّتِي لَدَيْهَا تَضَطَّرَبُ قُلُوبُهُمْ، فَمَثَلُهُ يُمْكِنُ أَوْلِيَائِهِ فِي تَشْجِيعِ الْمُؤْمِنِينَ لِيُسَكِّنَ قُلُوبَهُمْ، وَتُبَّتْ أَقْدَامُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الَّذِي جُبِلَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ أَحَدٍ [عِنْدَ]<sup>(٧)</sup> مُعَايِنَةِ الْحَاجَةِ إِلَى رِعَايَةٍ، وَمَا يَحْتَمِلُهُ وَنُسْعُهُ مِنْ مَعُونَةٍ: عَلَيْهِ أَقْبَلُ، وَبِهِ أَرْغَبُ، فَيَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِحُضُورِهِمْ رَجَاءٌ<sup>(٨)</sup> النَّصْرِ بِدَعَائِهِمْ، وَيَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ الآية [غافر: ٥١] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ [إِذْ]<sup>(٩)</sup> كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَصْرِهِمْ<sup>(١٠)</sup> يَبْشُرُهُمْ بِحُضُورِهِمْ، فَيَكُونُ لَهُمْ بِذَلِكَ فَضْلٌ ثَابِتٌ وَقَرَارٌ حَيَاةٍ مِنْهُمْ بِمَا أَعْلَمُوا<sup>(١١)</sup> أَطْلَاعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ لَهُمْ فَضْلٌ قُوَّةٌ بِذَلِكَ وَاقْبَالٌ عَلَى الْأَمْرِ عَلَى مَا جُبِلَ الْخَلْقُ مِنَ الْإِقْبَالِ عَلَى الْأُمُورِ الْمَهْمَةِ، وَإِذَا كَثُرُوا، فَعَلَى<sup>(١٢)</sup> ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِذْ أَغْجَبْنَاهُ كَثْرَتَكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥] وَلَعَلَّهُمْ أَيْضًا بِمَا يَطْمَعُونَ أَنَّهُمْ لَوْ أَطَاعُوا اللَّهَ، وَتَبَتُوا لِأَعْدَائِهِ أَنْ لَهُمُ النَّصْرُ وَالرَّفْعَةُ<sup>(١٣)</sup>، فَكَانَ ذَلِكَ بَعْضُ مَا يَسْتَشْبِرُونَ. وَعَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا بَلَّيَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْهَزِيمَةِ، إِنَّمَا كَانَ يَصْرِفُ قُلُوبَهُمْ إِلَى بَعْضِ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا وَالْإِعْجَابِ بِالْكَثْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ثُمَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَعْلَامِ فِي ذَلِكَ مَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِلظَّالِمِينَ قُلُوبُكُمْ يَوْمَ، وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٢٦] فَتَكُونُ الْبِشَارَةُ وَالطَّمَانِينَةُ بِالَّذِي جُبِلَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ عَلَى مَا يُثَبِّتُ، وَيَكُونُ النَّصْرُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الَّذِي مَتَى أَرَادَ نَصْرَ أَحَدٍ فَلَنْ يُغْلَبَ: قُلْتُ أَعْوَانُهُ، أَوْ كَثُرَتْ. وَذَلِكَ لُطْفٌ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ يُرِيهِمُ النَّصْرَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ رَم: لُطْف. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٦) فِي الْأَصْلِ رَم: أَعْدَاء. (٧) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَجَاء. (٩) فِي الْأَصْلِ رَم: أَوْ. (١٠) فِي الْأَصْلِ رَم: عَصَرَهُمْ. (١١) فِي الْأَصْلِ رَم: أَعْمَلُوا. (١٢) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ رَم: وَالدَّفْعُ.

إلا هو، وفي حال الانقراض من أنفسهم أن يقوم لعدوهم ليغلبوا عظيم لطفه الذي بمثلِهِ ارتفعت درجات الأخيار، وشرفت منازلهم، ولو كان لهم بالإذن على ما ذكر من قوة جبريل عليه السلام في قلب قريبات لوط بجناح واحد، لم يكن يقوم لمثلِهِ أهل الأرض فضلاً من عدد يسير منهم، ولكنهم لا يتقدمون بين يدي الله، والله لم يكن أذن لهم في القتال عند كل مشهد، والله أعلم.

## الآية ١٢٨

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ إنما أنت عبد مأمور، فليس لك من الأمر شيء، إنما ذلك إلى الواحد القهار الذي لا شريك له، ولا نذكر قوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ الآية فيه أنه كان من النبي صلى الله عليه وسلم معنى [قول وفعل]<sup>(١)</sup> حتى نزل قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ ولكننا لا نعلم ذلك المعنى؛ إنه قيل في بعض القصص: إن النبي صلى الله عليه وسلم شج يوم أحد في وجهه، وكسرت رباطه، فدعا عليهم، فنزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وقيل: إن سريته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجوا إلى قتال المشركين يقاتلونهم حتى قتلوا جميعاً، فشق على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بقتلهم، فدعا عليهم باللعنة، يعني على المشركين أربعين يوماً في صلاة الغداة، فنزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد: «اللَّهُمَّ ائْتِنَا أبا سفيان، اللهم ائْتِنَا» فلاناً حتى أمّن نفر<sup>(٢)</sup> منهم، فنزل قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ فأمره بكف الدعاء عنهم) [الدر المنثور ٣١٢/٢ وينحوه في البخاري ٤٠٦٩] والله أعلم بالقصة في ذلك.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ إن<sup>(٣)</sup> كانت القصة في الكفار فكانت طلب التوبة والهدى، وأفرط في الشفقة، فقال صلى الله عليه وسلم: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ۖ ٦٨ - أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ فيهدبهم لدينه ﴿أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ على كفرهم ﴿فَأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ كقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفصل: ٥٦] [وإن كانت في<sup>(٤)</sup> المؤمنين فقوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ﴾ عن ذنبهم الذي ارتكبوا ﴿أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ بذنبهم، ولا يعفو عنهم، والله أعلم بذلك.

## الآية ١٢٩

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية فيه دلالة على ما ذكرنا في قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إنما الأمر إلى الله الذي له ﴿مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ هو الذي ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾.

وفي قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ جواز<sup>(٥)</sup> العمل بالإجتهاد، لانه [صلى الله عليه وسلم]<sup>(٦)</sup> عَمِلَ بِالْإِجْتِهَادِ لَا بِالْأَمْرِ حَتَّى مُنِعَ عَنْهُ. قال الشيخ، رحمه الله: قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِثْرِ أَمْرٍ مِمَّا جُعِلَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ: مَا رَأَى فِي ذَلِكَ صَلاَحَ<sup>(٧)</sup> الخلق، ومما عليه التدبير بحيث الإطلاق، فقيل هذا، وأن يكون على ما رأيت ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وإنما الذي إليك الصفح عن ذلك والإعراض، والله أعلم بما<sup>(٨)</sup> كان. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَبْتَدِئُ الْقَوْلَ بِهِ [من]<sup>(٩)</sup> غير أن سبق منه ما يعاتب عليه، أو أن يُمنع منه ليكون أبداً مُقْبِلاً نَحْوَ الْإِذْنِ لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَالْأَمْرِ، وَلَا تَطْمَعُ نَفْسُهُ فِي شَيْءٍ لَمْ تُسَبِّقْ لَهُ الْبِشَارَةَ بِهِ، عَلَى [أن النهي والوعيد أمران جائزان، وإن كان قد عُصِمَ عن ركوب النهي ووجوب الوعيد]<sup>(١٠)</sup> إذ هنالك تظهر رتبة العصمة، ولا قوة إلا بالله.

والظاهر أن يكون على إثر أمر استعجل ذلك من دعاء الهلاك والهداية لقبول الحق والخضوع، فيقول: ليس لك شيء من ذلك في أحد على الإشارة، إنما ذلك إلى الله يصنع فيهم ما عنده من الثواب والتعذيب على قدر ما تعلم من إقبالهم على الطاعة أو نفاقهم<sup>(١١)</sup> عنها، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: قولاً وفعلًا. (٢) في الأصل وم: ترك. (٣) في الأصل وم: نفرًا. (٤) في الأصل وم: فإن. (٥) في الأصل وم: فإن كان من. (٦) في الأصل وم: لجواز. (٧) في م: عليه الصلاة والسلام. (٨) من م، في الأصل: اصطلاح. (٩) في الأصل وم: وما. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، في الأصل: النهي والوعيد. (١٢) نفذ كسمع نقاداً ونقداً: فني وذمب.

## الآية ١٣٠

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ قوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ كقولهم: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨] ففيه نهى عن الأخذ، وكقولهم: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١] فعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ أي لا تأخذوا.

وقوله تعالى: ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ [قيل: حُكْمٌ] <sup>(١)</sup> النهي عن المضاعفة وغير المضاعفة حراماً، وقيل <sup>(٢)</sup>: يَحْتَمِلُ هذا وجوهاً: يَحْتَمِلُ أن يكونَ هذا قَبْلَ تحريم الربا، فَنُهُوا عن أخذ المضاعفة، وَيَحْتَمِلُ قوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ أي لا تَكْثُرُوا <sup>(٣)</sup> أموالكم بأخذ المضاعفة، وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ أي لا تَصْرُفُوا على استحلال الربا [فَتَسْبِعُوهُ آخِرَ الْأَبْدَانِ] <sup>(٤)</sup> وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ تضعيف العذاب، وَيَحْتَمِلُ ما قيل: كَانَ أَحَدُهُمْ يَبَايِعُ الرَّجُلَ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ زَادَ فِي الرِّبَا، وَزَادَ الْآخَرُ فِي الْأَجَلِ، [ذلك] <sup>(٥)</sup> كَانَ رِبَا الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الْأَكْلَ لِأَنَّهُ نِهَاءٌ كُلُّ كَسْبٍ، وَيَحْتَمِلُ الْأَخْذَ كَقَوْلِهِ ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١] وقوله ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨] وقوله ﴿أَمْوَالَكُمْ مُمْسِكَةً﴾ فِي الْأَخْذِ أَيْ لَا تَأْخُذُوا [لِتَكْثُرَ أَمْوَالُكُمْ] <sup>(٦)</sup> وتقصدوا بذلك تضاعف أموالكم إلى غير حدٍّ. وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْقَلِيلَ لَيْسَ بِمَحْرُومٍ، لَكِنَّ ذَلِكَ هُوَ مَقْصُودٌ بِأَصْلِهِ <sup>(٧)</sup>، فَتُهُوا عَنْ ذَلِكَ، وَحَرَمَةُ الْقَلِيلِ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي [مَا زَادَ عَلَيْهَا خَرَجَ التَّهْمِ] <sup>(٨)</sup> لا على الإذن بدونه ذلك.

ولو كَانَ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَكْلِ فَهُوَ عَلَى النَّهْيِ عَنِ التَّوَسُّعِ بِالرِّبَا أَوْ الْأَمْرِ بِالْعُودِ إِلَى مَا لَا رِبَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ ضَيْقٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ إِضْمَارٌ، يَقُولُ: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ فَإِنَّكُمْ إِنْ أَكَلْتُمُوهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ تَضَاعَفَتْ عَلَيْكُمْ الْمَآثِمُ وَالْعُقُوبَاتُ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِلرِّبَا أَعْلَاماً دَلَّتْ عَلَى مَا غَلِظَ شَأْنُهَا نَحْوَ مَا أَوْعَدَ <sup>(٩)</sup> مَنْ لَا يَتَّقِيهِ بِالْخُرُوجِ بِحَرْبٍ <sup>(١٠)</sup> اللَّهُ وَحَرْبِ رَسُولِهِ <sup>(١١)</sup> ﷺ وَبِالتَّخْبِطِ <sup>(١٢)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَانْتِفَاحِ الْبَطْنِ <sup>(١٣)</sup> وَمَا جَرَى فِي مُعَاقِبَةِ الْيَهُودِ بِتَحْرِيمٍ <sup>(١٤)</sup> أَشْيَاءَ بِمَكَانِ ذَلِكَ وَقَوْمِ شَعِيبٍ <sup>(١٥)</sup> مَا حَلَّ بِهِمْ بِلُزُومِهِمْ تَعَاطَى الرِّبَا.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ وَلَا تَأْخُذُوا الرِّبَا، وَلَا تَسْتَحِلُّوهُ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتْلَحَّوْنَ﴾.

## الآية ١٣١

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ لَمْ تُعَدَّ لِغَيْرِهِمْ، فَذَلِكَ يَرُدُّ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ حِينَ خَلَدُوا صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ فِي النَّارِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: إِنَّهَا ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ وَهُمْ يَقُولُونَ: وَلِغَيْرِ الْكَافِرِينَ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٣٣] يَحْتَمِلُ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا الشَّرْكَ كَقَوْلِهِ ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢] وَيَحْتَمِلُ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْمَعَاصِي.

فَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ هُوَ الْأَوَّلُ، فَكُلُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ بِفِعْلِهِ اسْمَ الْكُفْرِ هُوَ فِي الْآيَةِ، إِذْ قَالَ فِي النَّارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ لَمْ يُجْزَ أَنْ يَكُونَ هِيَ أَبَدًا لِغَيْرِهِمْ لَوْجْهَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى، فِي م: فَإِنْ قِيلَ مَا حَلَّ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لَكِنَّهُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: تَكْثُرُونَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَتَسْبِعُونَ عَلَيْهِ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَكْثُرُوا أَمْوَالَهُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: أَهْلُهُ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: نَازِلَةٌ عَلَيْهَا خَرَجَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَصَفَ. (١٠) (١١) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِرَسُولِنَا إِلَهُهُ وَرَسُولُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٩].. (١٢) فِي م: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (١٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَخَبَّطُوا الشَّيَاطِينُ بَيْنَ أَلْسِنَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧٥].. (١٤) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَبْنُونَ فِي الْأَنْطُرِينَ﴾ [الدخان: ٤٥] وَقَوْلِهِ ﴿تَتَالَفُونَ بَيْنَ الْأَنْطُرِينَ﴾ [الصافات: ٦٦ وَالرَّاقِعَةُ: ٥٣] وَقَوْلِهِ ﴿أَوَلَيْكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا أَنْثَارُ﴾ [البقرة: ١٧٤] وَقَوْلِهِ ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].. (١٥) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَابِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْغِطْلِ﴾ [يَوْمَ يَخْسِرُونَ عَلَى مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فَتُكَوِّفُ بِهِمَا جَهَنَّمَ فَتَكُونُ فِيهَا جَهَنَّمُ] [النسوة: ٣٤ وَ٣٥] وَقَوْلِهِ ﴿وَحَرِّمْنَا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ آفِيزَةً عَلَى أَهْلِهِمْ﴾ [فَلْ هَلَمْ شَهِدَاكُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَنَّهُمْ حَرَّمَ هَذَا] [الأنعام: ١٤٠ وَ١٥١].. (١٦) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَخْذَتِ الْيَهُودَ ظُلْمُوا النَّبِيَّةَ﴾ [هود: ٩٤] وَقَوْلِهِ ﴿فَتَأْخُذُهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ الظُّلُمِ﴾ [الشعراء: ١٨٩] وَقَوْلِهِ ﴿فَتَأْخُذُهُمُ الرِّجْسَةُ﴾ [العنكبوت: ٣٧].

أحدُهما: إذ لا يجوز أن تكون الجنة المُتَخَذَةُ للمؤمنين تكون لغيرهم، فكذلك النار المُتَخَذَةُ للكافرين، وهذا أولى بجواز القول في إيجاب الجنة لِمَنْ لا يكون منه الإيمان، نحو الذرية، وفساد القول فيهم بالنار، والله أعلم.

والثاني: أنها لو<sup>(١)</sup> جعلت لغيرهم أو أعدت لغيرهم لكان لا يكون للكفر فضلُ هيبه ولفعله فرغ في القلوب بوجود ذلك. ومعلوم أن ذلك بالعواقب لا بنفس الفعل، ثبت أنه لا يجب خلود مَنْ ليس بكافر فيها حتى يكون لِمَنْ أعدت له ولغيره<sup>(٢)</sup> أثر وتحذير لا تحقيق ذلك كله، والله أعلم.

وإن كان التأويل هو الثاني من اتقاء جميع المعاصي فيكون لذلك عبارتَان:

أحدُهما: أن قد ظهر أهل الجنة وأهل النار، وبينهم قوم لم تبلغ بهم الذنوب الشرك، فدخلون في الوعيد بالنار المُتَخَذة لهم، ولا اتقاء جميع المعاصي، فيكونون<sup>(٣)</sup> في الوعيد المطلق في مَنْ أعدت له الجنة، فحقه الوقف فيه حتى يظهر ذلك في قوله: ﴿وَيَقُولُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وفي قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ تَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٦] وقوله: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَهْلَ يَدُونِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] وغير ذلك من الآيات العفو والمغفرة وما كان ذلك واجباً في الحكمة، فيكون القائم به يستحق وصف العدل لا العفو والمغفرة. ثبت أن ذلك في ما قد وجب، أو في مَنْ يجزيهم، ويدخلهم الجنة، إذ أخبر أنه لا يجزي السيئة إلا بمثلها، وبالتخليد مضاعفة ذلك من وجهين:

أحدُهما: أنه عذاب الكفر، وهذا دونه.

والثاني: منع لذة الحسنات بكلّيتها، بل حتى ذلك أن يكون كقوليه: ﴿فَمَنْ يَمَسَّ مِنْ فَنَقَالٍ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>(٤)</sup> [الزلزلة: ٧] أن يجزي بالأمرين جميعاً، ولا قوة إلا بالله.

والثاني<sup>(٥)</sup>: أنه قد جاء بمقابل [السيئة من الحسنات ومقابل] كل [نوع]<sup>(٦)</sup> من أنواع المعاصي من الطاعات، وقد وعد على الحسنات<sup>(٨)</sup> عشرة أمثالها، فمحال أن يقابل مثل الذي دون الشرك من السيئات الشرك في إحباط العمل، ولا يقابل مثل الذي دون الإيمان في إحباط الذنوب، وتجب له الجنة.

ثم مع ذلك الإيمان الذي بعثه على الخوف والرجاء وقت الإساءة، وعلى أنه لو خشى على نفسه كل بلاء [وكل رجاء]<sup>(٩)</sup> يقع في الكفر بربه، لم يؤثر ذلك مع ما وعد على الحسنات عشرة أمثالها، ثم يُبطل لذة ذلك كله، ويلزم خلق القول فيه بالكرم والعفو والرحمة، ولا قوة إلا بالله.

**الآية ١٣٢** وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ ذكر، والله أعلم. طاعة الرسول لأن من الناس من لا يرى طاعة الرسول، فأمر بطاعة رسول الله لئلا يخالفوا أمر الله ولا أمر رسوله، [وإن من أطاع الله، ولم ير طاعة رسوله]<sup>(١٠)</sup> فهو لم يطع الله في الحقيقة. ويَحْتَمِلُ ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾ وأطيعوا الرسول في ما بين في سببه، أو دعا، أو بلغ. والقصد في الآية إلى فرض طاعة الرسول [في قوله]<sup>(١١)</sup> ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] في أمره ونهيهِ كما أفضت الله في أمره ونهيهِ.

**الآية ١٣٣** وقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أن يكون هذا موصولاً بقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ مِمَّا كَسَبْتُمْ﴾ فثبوتها أملاككم، وحقيقته ﴿وَسَارِعُوا إِلَى﴾ ما فيه وعد المغفرة من ربكم بالإجابة له إلى ما دعا والقيام به بحق الوفاء، ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ في استئصال الربا لأن من استحل محرماً فقد كفر. وحقيقته اتقوا ما أوعدكم ربكم عليه النار.

وأصل الطاعة الإتيان بأمر المطاع في كل أمر، فمن أطاع الله في ما أمر، وأطاع رسوله، رحمه ربه، وفي الطاعة رحمة الخلق على ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لن تدخلوا الجنة ما لم تراعوا»، قالوا: كلنا نرحم يا رسول الله، قال: ليس رحمة الرجل ولده، ولكنه رحمة عامة [بنحوه الهشمي في مجمع الزوائد ١٨٧/٨ وعزاه للطبراني].

(١) في الأصل وم: إذا. (٢) في الأصل وم: ولنير. (٣) في الأصل وم: فيكون. (٤) أدرج بعداً في الأصل وم: الآية. (٥) هذا الوجه الثاني من وجهي المبارتين في اتقاء جميع المعاصي المدرجة اتقاء. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في م: الحسنات. (٩) في الأصل وم: ورجاء كل. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) ساقطة من الأصل وم.



وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾ في تحريم الربا، ﴿وَالرُّسُولَ﴾ في تبليغِهِ إِلَيْكُمْ تحريمَ الربا والنهي عن أخذه/ ٦٨ - ب/ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أنتم، وتنجون من النار ومن عذاب الله، ثم قال: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أي بادروا بالتوبة والرجوع عن استحلال الربا وتركه عن أخذه.

والمغفرة هي فعلُ الله، لكنه، والله أعلم، كأنه قال: بادروا إلى الأسباب التي بها تستوجبون المغفرة من ربكم، والمغفرة هي السَّترُ في اللغة. ثم يَحْتَمِلُ أن يكونَ لا يَهْتِكُ أَسْرَارَكُمْ في الآخرة إِذْ أَتَيْتُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْسِيَكُمْ<sup>(١)</sup> سيئاتكم في الجنة، لأن ذكر المساوي في الجنة تُنْقِصُ عليهم<sup>(٢)</sup> نعمته، فأخبر ﷺ أنه يُنْسِيهِمْ مساوئَهُمْ في الجنة لئلا يَنْقُصَ ذلكَ عليهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَالَمَهَا الْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وبادروا أيضاً بالتوبة عن استحلال الربا إلى ﴿وَجَعَلْنَا عَالَمَهَا الْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فمعنى [﴿عَالَمَهَا﴾ ضرب الجنة كضرب<sup>(٣)</sup> السموات والأرض، وذلك، والله أعلم، (ما ذكر أن<sup>(٤)</sup>) للسموات والأرض أحوالاً، وليست<sup>(٥)</sup> تلك الأحوال كغيرها من الخلقات بقوله ﷻ: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ وذلك أنها عندهم من أشد الخلقات وأقواها، فقال: إن الذي قدر على اتِّخَاذِ ما هو أشدُّ وأقوى وأصلب لقادر على إنشاء ما هو دونه، وهو هذا العالم الصغير، ووصف أيضاً السموات والأرض بالغلظ والكثافة والشدة بقوله ﷻ ﴿سُبْحًا يَدَاكَ﴾ [النبي: ١٢] غلاظاً<sup>(٦)</sup>. ثم أخبر ﷻ أنها مع غلظها وكثافتها تكادُ تَنْشَقُّ لِعَظِيمِ ما قالوا: بأنَّ لله ولداً وشريكاً بقوله: ﴿نَكَادُ السَّمَوَاتِ يَنْقَطِرْنَ مِنِّي وَنَشَقُّ الْأَرْضَ وَنَغْرُ لِبَالِ هَذَا﴾ ﴿أَنْ دَعَا لِلزَّيْنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠ و ٩١] لِيَعْلَمُوا عَظَمَ القولِ وقبحه لئلا يقولوا في الله ما لا يليق به، ووصف أيضاً السموات والأرض بالدوام إلى وقت يُبْعِدُ فَنَاءَهَا في أوهام الخلق، وإن [كانت فانية] بقوله ﷻ: ﴿خَلْقِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧ و ١٠٨] فإذا كان للسموات والأرض ما ذكرنا من الأحوال عند الخلق، وليست تلك الأحوال كغيرها من الخلقات من شدتها وقوتها وصلابتها، وسعتها شُبُهَ عَرْضِ الجنة، وسعتها سَعَةُ السموات والأرض، وعرضها كما هما عند الخلق ليسا بِذَوِي نهاية، وإن كانا ذَوِي نهاية وغاية، كما وصف أهل الجنة وأهل النار بالدوام فيها كدوام السموات والأرض، وإن كانا فَانِيَيْنِ<sup>(٨)</sup> غير دائمين أبداً لبعْدِ فَنَائِهِمَا عن أوهام الخلق، فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

وفيه دلالة أن الجنة ذات<sup>(٩)</sup> نهاية المكان، والعرض، وإن لم يكن بذِي نهاية الوقت وغايته، لأنه ذكر العرض لها، فهو<sup>(١٠)</sup> عرضٌ يَحْتَمِلُ نهايةَ عرضيه، والله أعلم. ولو لم يكن ذا<sup>(١١)</sup> نهاية من حيث العرض [كان<sup>(١٢)</sup>] الله غيرَ موصوفٍ بالقدرة على الزيادة، ومن زال عنه وصف ذلك انقطع عنه الطمع، واضمحَلَّ الرجاء.

وبعد فإنَّ قَمَ داراً<sup>(١٣)</sup> أخرى سوى الجنة، فأوجب ذلك نهاية الجنة من حيث العرض<sup>(١٤)</sup>، إذ كان غير الجنة داراً أخرى مثلها في ارتفاع نهاية الوقت. وجائز وجود أمرين مختلفين على اتفاق في الوقت، ومحال وجودهما في مكان واحد [على<sup>(١٥)</sup>] اتفاق بمكان، لذلك لَزِمَتْ<sup>(١٦)</sup> نهايتهما، وإن زالت عنهما نهاية الوقت.

وقوله تعالى: ﴿أَعِدَّتْ لِلشَّاقِينَ﴾ والإنقاء، هو من الطاعة في كل أمرٍ ونهيٍ وتركِ مُخَالَفَتِهِ في ذلك كله. ثم سبب الثَقْوَى بِكَوْنِ بوجوه ثلاثة:

[أحدها]<sup>(١٧)</sup>: بذكر عظمته وجلاله ورفيعته، [فيمتعه]<sup>(١٨)</sup> عن مخالفة أمره ونهيهِ، فَيَذَلُّهُ ذلك، ويَحْقِرُهُ، فيمتعه عن مُخَالَفَتِهِ.

(١) في الأصل وم: ينسي عليكم. (٢) في الأصل وم: عليه. (٣) في الأصل وم: ضرب الجنة بضرب. (٤) في الأصل وم: ذكر مو. (٥) الوار ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: وغلاظاً. (٧) في الأصل وم: كانا فانيان. (٨) في الأصل وم: فانيان. (٩) في الأصل وم: ذو. (١٠) في الأصل وم: ذو. (١١) في الأصل وم: ذو. (١٢) في الأصل: وكان. (١٣) في الأصل: دار. (١٤) ساقطة من م. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) في الأصل وم: لزمت. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) ساقطة من الأصل وم.

والثاني<sup>(١)</sup>: بذكر نعمته وإحسانه، فيمنعه ذلك عن ارتكاب ما نهى عنه حياة منه<sup>(٢)</sup>.

والثالث: بذكر نعمته وعذابه في مخالفة أمره ونهيه، فينفي ذلك عذاب الله ونقمته.

قال الشيخ، رحمه الله: وقوله ﷻ: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ثم فسّر الذين يتقون إلى آخر ذلك، فهو يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد من ﴿أَعِدَّتْ﴾ من جميع الذي ذكر.

والثاني: أن يريد بـ ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ الذين اتَّقُوا الشُّرْكَ<sup>(٣)</sup> بالذي أخبر ﷻ بقوله: ﴿إِنْ يَسْتَهْزِئُوا بِكُمُ اللَّهُ مَا فَدَّ سَلَفُكُمْ﴾

[الأنفال: ٣٨] ثم وصفهم بالذي ذكرهم من الأفعال المحمودّة [لا أن ذلك بكلّيّة]<sup>(٤)</sup> شرط لأن تُعَدَّ الجنة حتى يُحرَمَ من لم يبلغ ذلك.

فإن كان على الأوّل فكانه وصف النهاية [لمن أعِدَّتْ لهم]<sup>(٥)</sup> الجنة، وقد يجوز أن يكون لهم اتباع في الشُّرْكَ<sup>(٦)</sup>، فإن

لم يبلغوا تلك الرتبة بفضل الله أو بما أعطى من ذكر منهم من الشفاعة أو بما شاركوا أولئك في أصل الاعتقاد بقبول ذلك،

وإن كان منهم تقصير على أنه يُذكر في كل أمر من الأمور العظيمة والنهاية في تلك على مشاركة من دونهم<sup>(٧)</sup> لهم في ذلك.

وعلى ذلك ما ذكر من بعث الرسل إلى الفراعنة على دخول من دونهم في ذلك، وعلى من طه<sup>(٨)</sup> أهل الجلال في ذلك

ودخول من دونهم في الحق وكذلك ذكر الخطاب في أهل الرفعة والعلو على تضمن من دون ذلك، فكذلك الأوّل،

وكذلك الله، سبحانه، ذكر في القرآن من الكفرة الذين جمعوا مع الكفر العناد<sup>(٩)</sup> والتمرد، وذكر أهل الإيمان لهم مع ذلك

الخيرات مثلاً أنه ذكر هؤلاء بأعلى ما استحقوا من الثناء، والأوّل بأعلى ما به يصير لمقتبه من غير تخصيص في أصل له

الوعد والوعيد إلا من حيث التشديد والتفصيل، فمثل الأوّل. أي ذلك قسمته أهل الجنة قسمين: التابعين وأصحاب

اليمين<sup>(١٠)</sup>، ثم قال في الذين من ذكر الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً<sup>(١١)</sup>، وقد بين في آخر ذلك ما يدل على ذلك،

وهو من ذكر من الذين يأتون الفواحش والظلم، ثم لم يصيروا على ما فعلوا<sup>(١٢)</sup>، ويكون في ذلك وجهان:

أحدهما: أن الله تعالى بمنه يوفق بما يرضيه في آخر أمره ليُخْتِمَ به إذا كان في وقت ارتكابه ما ارتكب وتقصيره في ما

قَصَرَ معتقداً جلال ربه خائفاً لنقمته<sup>(١٣)</sup> راجياً رحمته متعرضاً لما عَرَفَهُ من الكرم<sup>(١٤)</sup> والعفو، فيكون هو شريك من ذكر في

الخاتمة، وإن كان منه تخلّف عنه في الابتداء، والله أعلم، أو يكون<sup>(١٥)</sup> يجزيو لما قَصَرَ، وقَرَّط حتى يظْهَرُ مما كان من

الخلط، فيرجع إلى ما وافق الأوّل في جملة الاعتقاد، فتكون [الجنة]<sup>(١٦)</sup> مُعَدَّة لِمَنْ جَمَعَ<sup>(١٧)</sup> ذلك، والجمع يكون للذي

ذكر، أو بالعفو والجود [إذ جعل الجزاء: طريقه الجود]<sup>(١٨)</sup> والكرم لا الاستحقاق، والله أعلم.

وإن كان على معنى الثاني فالآية تُخْرِجُ مُخَرَّجَ الترغيب في جميع تلك الأوصاف، وتكون الجنة في الإطلاق مُعَدَّة

للمتقين الذين اتَّقُوا الشُّرْكَ<sup>(١٩)</sup>، والدرجات وما فيها من الفضائل والمراتب على قدر ما يتقن من أنواع الخلاف في

الأفعال، ويُتَوَسَّلُ إلى الله تعالى بالمبادرة والمسارة إلى ما فيه الرغائب. وعلى ذلك أمر الوعد تفضيل للدرجات في الجنة

وتعريف الدرجات في النار على ما أعدت النار في الجملة للكفرة، ويتفاوت أهلها بتفاوت الأفعال من الخلاف والتمرد،

والله الموفق.

ثم السبب الذي به يُستعان على التفوّز [في وجوه]<sup>(٢٠)</sup> ثلاثة:

أحدها: أن يذكر المرء عظمت وجلاله وقدرته في كل أحواله، فيتقن مخالفته بالهبة والجلال.

(١) في الأصل وم: أ. (٢) في الأصل وم: منهم. (٣) في الأصل وم: الشركة. (٤) من م، في الأصل: لأن ذلك. (٥) في الأصل وم: من أعدت. (٦) في الأصل وم: الشركة. (٧) في الأصل وم: دونه. (٨) طه: أراده. (٩) في الأصل وم: والعناد. (١٠) إشارة إلى قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ يَوْمَ الْأَلْيَيْنَ﴾ ﴿ثَلَاثَ يَوْمَ الْأَلْيَيْنَ﴾ [الواقعة: ١٣ و ١٤]. (١١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آخِرِينَ الَّذِينَ آمَنُوا وَأَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ وَعَنْ نَحْوِهَا جَنَّاتٌ فِي أُثْقَى أَبْنَى الْأَرْضِ وَالْأُولَئِكَ فِي الْإِيمَانِ أَهْلٌ لَهُمْ سَبْعُ ثَوَابٍ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التوبة: ١٠٢]. (١٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَغْفِرُوا لَهُمْ وَسَيُغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. (١٣) في الأصل وم: عظمته. (١٤) في الأصل وم: الكرم. (١٥) في الأصل وم: أن يكون. (١٦) ساقطة من الأصل وم. (١٧) في الأصل وم: جميع. (١٨) من م، ساقطة من الأصل. (١٩) في الأصل وم: الشركة. (٢٠) ساقطة من الأصل وم.

والثاني: أن يذكر عظم منته عليه ونعمه عنده وأياديه التي فيها يتقلب ، وبها يتمتع ، فيثقي حياء منه .  
والثالث: أن يذكر نفسه عظم نعمته الموعودة وعذابه الموعدة<sup>(١)</sup> لأهل الخلاف له ، فيثقي إشفاقاً على نفسه ، والله الموفق.

وجملة ذلك أن من تأمل ما إليه مرجعه والذي منه مبدؤه مع ما فيه متقلب من أول أحواله إلى منتهى آجاله حتى صير ذلك كله كالبيان لقلبه سهل عليه وجه الثقوى لما عند ذلك تذهب شهواته ، وتضمحل أمانيه ، والله الموفق.

**الآية ١٣٤** وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالْفَرَاءِ﴾ قيل: السراء الرخاء ، والضراء الشدة / ٦٩ - أ / وقيل: السراء السعة ، والضراء الضيق ، وهو واحد ، وقيل: السراء [ما يسر لهم]<sup>(٢)</sup> الإنفاق من نحو الولد وغيره ، يسره الإنفاق عليه ، والأجنبي يضره . وعلى تأويل أن الإنفاق في حال الرخاء والسعة يسر وأهون على المرء من الإنفاق في حال الضيق والفقر ، فإذا أنفق في الأحوال [كلها]<sup>(٣)</sup> يستوجب بذلك المدح ، والله أعلم .  
والسبب الذي يتيسر عليه الأمر [في وجهين]<sup>(٤)</sup>:

أحدهما: علمه بأن الذي في يديه في الحقيقة في يدك ، فهو يصرف ذلك حين يصرفه لم يخرج من يده ، [بل أبقاه]<sup>(٥)</sup> في يده .

والثاني: علمه<sup>(٦)</sup> بجود ربه وقدرته حيث يكون ذلك في ما به قضاء حاجته والوصول إلى منفعة مع ما يعلم بالوجود وكثرة الانتفاع بما لا ملك للمتفع به وحرمة ذي الملك فيه .

قال الشيخ ، رحمه الله ، في قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالْفَرَاءِ﴾ يحتمل في ما يسرهم ، ويضرهم أو في حال يسر وعسر أو حال بلاء ونعمة ، ثم السبب الذي يسهل سبيل الإنفاق في تلك الأحوال ، وإن كان بالذي ذكر في تسهيل الثقوى [هو في]<sup>(٧)</sup> وجوه ثلاثة:

أحدها: أن ترى ما في يدك لمن له [ما في]<sup>(٨)</sup> يدك ، امتحنتك بحق ذلك وحفظه ، وأنك إذا بذلت ارتفعت عنك مؤنة الحفظ ومراعاة الحق على ما لم يكن زال عنك نفعه الذي كان له وقت كونه في يدك ، إذ هو بعد البذل في يد من يدك قبله في يده ، فكانه لم يخرج من يدك بحيث النفع ، وإنما سقطت<sup>(٩)</sup> عنك ما ذكرت من المؤنة ، إذ معلوم وجودها في الظاهر ، لا متفجع به ، ومن لا ملك له في الشيء متفجع به على العلم باستواء الأمر على من له بذلك ، والله أعلم .

والثاني: أن تشير قلبك جوده بمن أثره على ما عنده وقدرته على إعطائه إياه من خزائنه التي لا تنفذ ، ولا يتعذر عليه ، فتبين بذلك ، وتعلم أنه لك على الإيصال إليه في ما لم يكن أوصله . وعلى ذلك في ما أعطاه في القدرة واحد ، فيهرن عليه ذلك ، والله أعلم .

والثالث: أن تعلم أن الذي عليه جيل ، وإليه دفع ، ليس للوقت الذي فيه ، ولكن ليتزود لمعاد ، ويكتسب به الحياة الدائمة والمنفعة التي لا تنفذ ، فيصير كبايع الشيء بأضعاف ثمنه أو بأذل ما فيه مكان رقبته أو كمدم ما يمتنن إلى مكان مهنته أو كمن يبع الشيء في مسكنه لوقت حاجته ، فإن مثله أثر الشيء في الطبيعة ، والذي [هو]<sup>(١٠)</sup> شيء في العقل ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأصل في قوله: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ من لم يبلغ بما تركت من المعاصي الكفر لم يتمتع من احتمال التسمية المتقين على إرادة خصوص الثقوى ، وهو ممنوع عن احتمال التسمية بالكفر على ما صرف الآية في إعداد<sup>(١١)</sup> النار إلى خصوص

(١) في الأصل وم: المعدة . (٢) من م ، في الأصل: بأسره . (٣) ساقطة من الأصل وم . (٤) في الأصل وم: وجهان . (٥) ساقطة من الأصل وم . (٦) في الأصل وم: يعلم . (٧) في الأصل وم: هذا . (٨) ساقطة من الأصل وم . (٩) من م ، في الأصل: سقت . (١٠) ساقطة من الأصل وم . (١١) في الأصل وم: أعداء .

أو عموم، فثبت به خروج صاحب الكبائر عن أهل الإسم الذي أعدت النار<sup>(١)</sup> [لهم] ولم يثبت خروجه عن أهل الإسم الذي أعدت الجنة [لهم]<sup>(٢)</sup>، فالقول فيه بالقطع في النار. وإنما ذلك في الجنة فاسدًا بأوجوه:

أحدها: مع الإشكال في ما يحرم الجنة والإحاطة بأن النار لم تذكر أنها أعدت له، أدخل فيها، فيكون في ذلك إسقاط شهادة [ثبت<sup>(٣)</sup> يبين الشك وإيجاب شهادة<sup>(٤)</sup>] لم تجب بالخيال.

والثاني: أن يكون في ذلك إسقاط اسم العود الرحمة؛ إذ لو لم يجعل ليمثله لبطل أن يكون موضع ما في غيره استحقاق، والله أعلم،

والثالث: ما فيه إسقاط الموازنة وإفساد المقابلة مع مجيء الآيات والكتب التي تُقر الموازين التي توزن مع ما في ذلك مخالفتها الترهّم بالكريم الذي أمرنا أن نسميه بها مع ما قد جاء من التجاوز عن السيئات والتقبل للحسنات من واحد، وفي ذلك قلب ذلك، والله أعلم.

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَالْكَاذِبِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ روي عن رسول الله ﷺ [أنه]<sup>(٦)</sup> قال: «مَنْ كَظَمَ غِيظًا، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى إِنْفَاذِهِ، مَلَأَ اللَّهُ أَمْنًا وَإِيمَانًا» [السيرطي في الدر المنثور ٣١٦/٢] والغيط كأنه متردد بين الحزن والغضب؛ والحزن على مَنْ فوقه، والغضب على مَنْ دونه، والغيط بين ذلك. مدحهم ﷺ بترديد حزنهم وغيظهم في أجوابهم.

وقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ أي عمن ظلم. وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما عفا رجل عن مظلمة إلا زاده الله بها عزًا، ومن عفا عن الناس عن مظلمة فقد أحسن بذلك كما يقال: فلان يُحسِنُ كذا، ولا يُحسِنُ» [بنحوه أحمد ٤٣٨/٢].

وقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾؛ والإحسان يحتل وجهين: يحتل العلم والمعرفة، ويحتل أن يفعل فعلاً ليس عليه من نحو المعروف والأيادي التي ليس عليه، إنما فعله الإنضال؛ ذكر ههنا المحسنين وحبّه [إياهم]<sup>(٩)</sup>، وأخبر في الآية الأولى أن الجنة «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» بقوله ﷺ «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» ثم قال: «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»، وأخبر أن النار «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» [البقرة: ٢٤ وآل عمران: ١٣٢].

ثم اختلفوا فيه: قال بعضهم: مَنْ لم يكن من المتقين لم تعد الجنة له، فهو ممن أعدت له النار، وهو قول الخوارج والباطنية، وقال آخرون: إنه أخبر أن النار «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» فهو إذا لم يكن كافراً ممن أعدت له النار فهو ممن أعدت له الجنة، وقال غيرهم: أخبر أن النار «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»، وأخبر أن الجنة «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» فوصف المتقين بأنهم<sup>(١٠)</sup> الذين اتقوا معاصيته، وتركوا مخالفة أمره ونهيه. فإذا كان قوم لهم مساوئ لم يدخلوا في إطلاق قوله ﷺ «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» ولا دخلوا في قوله: «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» فيكون لهم موضع بالنار.

وأما عندنا فإنه [في وجهين]:

أحدهما<sup>(١١)</sup>: يُرجى دخول مَنْ ارتكب المساوئ من المؤمنين في قوله ﷺ «وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَذَا» «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» وقوله<sup>(١٢)</sup> ﷺ: «وَأَخْرَجُوا عَنْهَا مَنْ أَصْلَحَ مِنْهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ» [التوبة: ١٠٢] ذكر خلط عمل الصالح بعمل السيء، ثم وعد لهم التوبة بقوله ﷺ: «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ» وال «عَسَى» من الله واجب.

والثاني: قوله ﷺ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبْلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ» [الأحقاف: ١٦]؛ فإذا تجاوز لم تقب مساوئ، فصاروا من أهل هذه الآية: «أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» وقوله «لِلْمُتَّقِينَ» [الشعراء: ٩٠ و..] وقوله أيضاً:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: له. (٣) في م: ثبت. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في م: ﷺ. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في م: ﷺ. (٨) في م: ﷺ. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فهم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: بقوله.

## الآية ١٣٥

﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ فَعَسَىٰ أَمْرُهُ أَنْ تَبُوءَ بِمَا صَدَّقُوا عَنْ رَبِّهِمْ﴾ أخبر أنهم ﴿إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ وقد ذكرنا في ما تقدم أنهم لأي معنى ظلموا أنفسهم حين لم يسلموا أنفسهم خالصين، والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، فإذا لم يسلموا وضَعُوا أَنْفُسَهُمْ في غير موضعها؛ لذلك صاروا ظالمة أنفسهم، ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [أي طلبوا الذنوبهم] (١) مغفرة، وأقروا أنه لا يغير الذنوب إلا الله ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ﴾ والإصرار هو الدوام عليه.

## الآية ١٣٦

ثم أخبر أن جزاء هؤلاء ﴿مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّتْ تَحْتِيهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ إلى آخر ما ذكر. دلت هذه الآيات على تأييد قولنا: إن أهل المساوي والفواحش إذا تابوا صاروا بمن أهدت لهم الجنة، وإن لم يكونوا من المتقين من قبل، فمئة إذا تجاوز الله عن سيئاتهم، [وعفا عنهم] (٢) بما هو عفو غفور، والله أعلم.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية يحتمل أن يكون الظلم غير الفاحشة، ويحتمل أن يكونا واحداً في المراد؛ إذ قد يكون في المعنى أن كل عاصٍ (٣) ظالم لنفسه بمعنى ضررها، بفحش (٤) لحظها، إذا فعل ما هو ليس له الفعل، ووضع اختياره في غير موضعه، وهما مغنياً (٥) الظلم، وكذلك من تعدى حد الله، أو أثر ما يزجره العقل والشرع فقد فحش فعله، وذلك معنى الظلم الذي وصفت، إذ فعل ما ليس له واختياره غير الذي له هو الذي يزجره العقل والشرع، والله أعلم. ويحتمل التفريق؛ وهو أن الظلم يجمع كل وجوه الخلاف عظم، أو صغر؛ ولذلك قد نسب ذلك إلى زلات الأخيار نحو ما قيل لآدم عليه السلام: ﴿وَحَوَّاءَ فِي أَكْلِ الشَّجَرَةِ﴾: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩] وقيل في الشرك: إن الله لا يحب القوم الظالمين والفواحش، ما يظهر، ويتبين فحشه/ ٦٩ - ب/ لا ما قل، أو كثر في الذنوب. وعلى ذلك نقصان ظلم (٦) بقوله: ﴿وَلَمْ تَطْلُرْ بِنْتَهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣]. وقد يوصف العيب والنقصان بالفحش لكنه إذا كثر، وظهر، فمئة في الزلات، ويكون كالطبيب في المحلات من المباح ونحوه في الدرجة، والله أعلم.

ثم ليس بنا حاجة إلى معرفة المقصود بالذكر في الآية لما فيه الرجوع عن ذلك وطلب المغفرة. وكل أنواع المآثم بالتوبة تغفر بما وعد الله في الشرك والزنى والقتل فما دونه بقوله: ﴿يُصَنَّفُ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ إلى تمام الآية [الفرقان: ٦٩] والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً﴾ تحتل الفاحشة ما فحش في العقل، وقبح. وقال آخرون: كل محرم منهى [عنه] (٧) فهو فاحشة، والأول كأنه أقرب لأن الشيء ما لم يبلغ في الفحش والقبح غاية فإنه لا يقال: فاحشة، وإذا بلغ الغاية فحينئذ، كالطبيب: إنه ذلك إذا بلغ غايته في الجل واللذة، فأما أن يقال لكل جل في الإطلاق طيباً فلا. فعلى ذلك الفواحش لا يقال لكل محظور محرم، إنما ما بلغ في القبح والفحش غايته، فأما أن يقال ذلك لكل محرم منهى [عنه] (٨) فلا، وبالله التوفيق. والطبيب ما استطابه الطبع، فإذا بلغ طيبه غايته في الطبع فهو طيب، والله أعلم.

## الآية ١٣٧

وقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَلْبِكُمْ سُنَنٌ﴾ يحتمل احكاماً. والاحكام تكون على وجهين: حكم يجب لهم، وهو الثواب عند الطاعة واتباع الحق، وعذاب يحل (٩) بهم عند الخلاف والمعصية، وتحتل السنن الاحكام المشروعة ﴿فَيَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ حتى تروا آثار من كذب الرسل، وما حل بهم حتى يخبروكم، أو يسيروا في الأرض أي سلوا من يعلم ما الذي حل بهم حتى يخبروكم وما مضى من الهلاك في الأمم الخالية. فهذا تنبيه من الله ﷻ إليهم: إنكم إن كذبتم الرسل فسبحل (١٠) بكم ما قد حل (١١) بمن كان قبلكم وإن أظفتم الرسول ﷺ فلنكن من الثواب، ما لهم، فاعتبروا به كيف كان جزاؤهم بالكذب؟ وما في القرآن مثل هذا فمعناه: لو سألت لأخبروك. وقيل: يسيروا في الأرض أي تفكروا في القرآن

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: وعفاهم. (٣) من م، في الأصل: عالم. (٤) في الأصل وم: ويحسن. (٥) من م، في الأصل: معنات. (٦) في الأصل وم: ظلمنا. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) من م، في الأصل: يحتل. (١٠) في الأصل وم: فيحل. (١١) في الأصل وم: قل ..

يخبركم عن الاسم الماضي، فكانكم سيزتم في الأرض، وما في القرآن مثل هذا فمعناه: لو سألت لأخبروك، فإن فيه خبر من كان قبلكم من الاسم الماضي، وما لهم من الثواب بالتصديق والطاعة وما عليهم من العقاب بالكذب، والله أعلم.

[وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ يَحْتَمِلُ فِي الْمَكْذِبِينَ بِالرَّسْلِ وَالْمُصْذِقِينَ، [وقوله<sup>(٢)</sup>: ﴿فَيَسِّرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ يَحْتَمِلُ لَوْ سِزْتُمْ فِيهَا لَرَأَيْتُمْ آثَارَهُمْ وَلَعَرَفْتُمْ مَا إِلَيْهِ تَرْجِعُ عَوَاقِبُ الْفَرِيقَيْنِ وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرَ بِالتَّأْمَلِ فِي آثَارِهِمْ وَالنَّظَرَ فِي الْأَنْبَاءِ<sup>(٣)</sup> عَنْهُمْ لِيَكُونَ لَهُمْ<sup>(٤)</sup> بَوَالِغُ الْعِبَرِ وَعَمَّا هُمْ مَرْجَرٌ. وَتَحْتَمِلُ السُّنَنُ الْمَوْضُوعُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَبِمَا بُوِ اثْنَجْنَ مَنْ قَبْلَهُمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ الَّذِي بُلُّوا بِهِ لَيْسَ بِبَدِيعٍ، بَلْ عَلَى ذَلِكَ أَمْرٌ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ كَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ مَّا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الْأَرْسِلِ﴾ [الأحقاف: ٩] وكَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الْأَرْسِلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] والله أعلم.

**الآية ١٣٨** وقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ﴾؛ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿هَذَا بَيِّنَاتٌ﴾ يَعْنِي الْقُرْآنَ هُوَ ﴿بَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى﴾ مِنَ الضَّلَالَةِ ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أَي يَعْطَى بِهِ الْمُتَّقُونَ، وَيَحْتَمِلُ ﴿بَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ﴾ مَا ذَكَرَ مِنَ السُّنَنِ الَّتِي فِي الْأَمْرِ الْخَالِيَةِ. دَلَّ قَوْلُهُ: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] أَنَّ اللَّهَ فِي صَرْفِ الدَّوْلَةِ إِلَى أَهْلِ الشَّرِكِ [فَعْلًا وَتَدْبِيرًا]<sup>(٥)</sup>؛ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِ مَا بِهِ الدَّوْلَةُ ثُمَّ ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ وَقَهْرٌ وَتَذَلِيلٌ، فَثَبَّتَ جَوَازَ كَوْنِ مَا هُوَ فَعْلٌ بِمَعْصِيَةِ إِلَى اللَّهِ مِنْ طَرِيقِ التَّخْلِيقِ وَالتَّقْدِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُمْ بِمَا هُمْ عَصَاءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٣٩** وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ وَلَا تَضَعُوا فِي مُحَارِبَةِ الْعَدُوِّ ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾ بِمَا يَصِيبُكُمْ مِنَ الْجَرَاحَاتِ وَالْقُرُوحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠] وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ فِي الْحَرْبِ، وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ لِلَّهِ، فَلَا<sup>(٦)</sup> تَضَعُونَ فِيهَا، وَهُمْ يَعْمَلُونَ لِلشَّيْطَانِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾ عَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنْ إِخْوَانِكُمُ الَّذِينَ قُتِلُوا، وَيَحْتَمِلُ مَا أَصَابَكُمْ مِنَ الْقُرُوحِ؛ أَي تِلْكَ الْقُرُوحُ وَالْجَرَاحَاتُ لَا تَمْنَعُكُمْ عَنْ قِتَالِ الْعَدُوِّ، وَلَكُمُ الْأَجْرُ وَالشَّهَادَةُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهِهِ: قِيلَ: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ الْمُحِقُّونَ<sup>(٧)</sup> بِالْحُجَجِ، وَقِيلَ: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ فِي النَّصْرِ، أَي تَرْجِعُ عَاقِبَةُ الْأَمْرِ إِلَيْكُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّصْرَ لَكُمْ إِنْ لَمْ تَضَعُوا فِي الْحَرْبِ وَلَمْ تَغْضُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ وَيَحْتَمِلُ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ لَكُمْ الشَّهَادَةُ إِذَا قُتِلْتُمْ، وَأَحْيَاءُ عِنْدَ اللَّهِ وَهُمْ أَمْوَاتٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٨)</sup>: ﴿إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ لَيْسَ عَلَى الشَّرِيطِ، وَلَكِنْ عَلَى الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ أَرْوَاحَهُمْ إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَي إِذْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَإِذْ<sup>(٩)</sup> كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ بِالْوَعْدِ وَالْخَبَرِ.

**الآية ١٤٠** وقوله تعالى: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرْحٌ﴾ فِي آخِرِ الْأَمْرِ، يَعْنِي فِي أَحَدٍ، فَقَدْ مَسَّ الْمَشْرِكِينَ فَرْحٌ مِثْلُهُ يَوْمَ بَدْرٍ؛ يَذْكُرُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّسْكِينِ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَمْ يُخْصُوا بِذَلِكَ.

وقوله تعالى<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾؛ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ وَجْهًا: يَوْمًا لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَوْمًا عَلَيْهِمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ بِمُجَاهَدَةِ الْعَدُوِّ وَالْقِتَالِ مَعَهُمْ مِحْنَةٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ يَمْتَحِنُهُمْ، وَيَبْتَلِيهِمْ مَرَّةً بِالظَّفَرِ [لَهُمْ وَالنُّصْرَ عَلَى عَدُوِّهِمْ وَمَرَّةً بِالظَّفَرِ]<sup>(١١)</sup> لِلْعَدُوِّ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَتَبْلُوكُمْ بِالنَّارِ وَالْخَبَرِ فَتَنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] وكَقَوْلِهِ: ﴿وَيَبْلُوكُم بِالنَّارِ وَالْخَبَرِ فَتَنَةً﴾ [الأعراف: ١٦٨] يَمْتَحِنُ عِبَادَهُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبَحْنِ بِالْخَيْرِ مَرَّةً وَبِالشَّرِّ ثَانِيًا، وَتَحْتَمِلُ الْمُدَاوِلَةُ أَيْضًا وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الظَّفَرَ وَالنُّصْرَ لَوْ كَانَ أَبَدًا لِلْمُؤْمِنِينَ لَكَانَ الْكُفَّارُ إِذَا أَسْلَمُوا [أَسْلَمُوا]<sup>(١٢)</sup> إِسْلَامَ [اخْتِيَارٍ، وَلَكِنْ]<sup>(١٣)</sup> إِنَّمَا آمَنُوا إِيْمَانًا قَهْرًا وَكَرْهًا وَجَبْرًا لِمَا يَخَافُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْهَلَاكِ إِذَا رَأَوْا الدَّوْلَةَ وَالظَّفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كَانَ الظَّفَرُ وَالنُّصْرَ أَبَدًا لِلْكَفَّارِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ: وَفِي قَوْلِهِ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ: م. (٣) فِي الْأَصْلِ: الْأَنْبِيَاءُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَ: م. لَه. (٥) فِي الْأَصْلِ وَ: م. فَعْلٌ وَتَدْبِيرٌ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَ: م. إِذْ هُمْ لَا. (٧) فِي الْأَصْلِ: الْمُحَقِّقُونَ، فِي: م. لِلْحَقِّقِ، (٨) فِي: م. ﷻ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَ: م. وَإِنْ. (١٠) فِي: م. ﷻ. (١١) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ: م. (١٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اخْتِيَارَهُمْ لَكِنْ.

فَعَلِمْتُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمُ الْمُحِقُّونَ، فَمَنْعَهُمْ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَا يَصِيبُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا يَصِيبُ بِمَعْصِيَةِ سَبَقَتْ مِنْهُمْ أَوْ خِلَافِ كَانَتْ مِنْهُمْ: مِنْ تَرْكِ أَمْرٍ أَوْ ارْتِكَابِ نَهْيٍ، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]<sup>(٢)</sup>

فَإِنْ طَعَنَ طَائِفٌ مِنَ الْمُلْحِدَةِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِن تَصُرُوا اللَّهَ يَصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧] وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِن يَصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٠]؛ أَلَيْسَ وَعَدَ أَنْكُمْ إِنْ نَصَرْتُمْ دِينَهُ يَنْصُرْكُمْ؟ وَآخِرُ أَيْضاً أَنَّهُ إِنْ نَصَرْتُمْ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ، فَإِذَا نَصَرْتُمْ دِينَهُ، فَلَمْ يَنْصُرْكُمْ، أَلَيْسَ يَكُونُ خُلُفًا فِي الْوَعْدِ؟ وَإِنْ نَصَرْتُمْ، فَتَلَيُّكُمْ يَكُونُ كَذِبًا فِي الْخَبَرِ؟ قِيلَ لِهَذَا جَوَابٌ مِنْ أَوْجُو: قِيلَ: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ﴾ فِي الدُّنْيَا ﴿يَصُرْكُمْ﴾ فِي الْآخِرَةِ بِالْحُجَجِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةُ [غافر: ٥١] وَكَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، وَقِيلَ: ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ﴾ وَلَمْ تَعْصُوا اللَّهَ فِيهِ ﴿يَصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ﴾ جُمْلَةً ﴿يَصُرْكُمْ﴾ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿لَنْ يَغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ الْقَوْمَ مِنْ قَلْبِهِمْ وَاحِدٌ﴾ [عزاه زَغَلُولٌ إِلَى الْمَسَانِيدِ: الْجَامِعُ الْكَبِيرُ ٢/٢٦٤] وَكَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ مِنْ كَلٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وَقِيلَ: ﴿إِن تَصُرُوا﴾ دِينَ ﴿اللَّهُ يَصُرْكُمْ﴾ أَيِ يَجْعَلُ الظَّفَرَ وَالنَّصْرَ فِي الْعَاقِبَةِ لَكُمْ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ الْغَلْبَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ لَهُمْ فِي الْحُرُوبِ كُلِّهَا، وَمَقْدَارُ مَا كَانَ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا كَانَ لِأَمْرِ سَبَقَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا إِعْجَابًا بِالْكَثْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَعْجَبَكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٢٥]، وَإِنَّمَا خِلَافًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُذَوُّهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ دَلَالَةٌ أَنَّ كَانَ مِنَ اللَّهِ مَعْنَى لَدِيهِ: تَكُونُ الْغَلْبَةُ لَهُمْ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِن يَصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] [وَلَا كَانَ]<sup>(٣)</sup> هُوَ يَجْعَلُ أَبَدًا الدَّوْلَةَ لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَجْعَلُهَا<sup>(٤)</sup> لَهُمَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَانَتْ الدَّوْلَةُ بِالْغَلْبَةِ، فَتَبَتَ أَنَّ مِنَ اللَّهِ فِي صُنْعِ الْعِبَادِ صُنْعًا<sup>(٥)</sup> لَهُ، أُضِيفَتْ إِلَيْهِ صَنِيعُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ الْغَلْبَةَ لَوْ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ كَانَ ذَلِكَ الزَّمَّ لِلْحُجَّةِ وَأَظْهَرَ لِلدَّعْوَةِ وَأَدْعَى إِلَى الْإِجَابَةِ، وَفِيهَا كُلُّ صَلَاحٍ، فَتَبَتَ أَنَّ لَيْسَ فِي الْمِحْنَةِ شَرْطٌ إِعْطَاءِ الْأَصْلَحِ<sup>(٦)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُذَوُّهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ رَدُّ قَوْلِ الْأَصْلَحِ حِينَ قَالُوا<sup>(٧)</sup>: إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ/ ٧٠ - أ/ إِلَّا الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ. يُقَالُ لَهُمْ: أَيُّ صَلَاحٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي مَدَاوِلَةِ الْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ؟

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَيِ لَيَعْلَمَنَّ مَا قَدْ عَلِمَ بِالْغَيْبِ أَنَّهُ يَكُونُ<sup>(٨)</sup> بِالْإِمْتِحَانِ مُؤْمِنًا شَاهِدًا، وَلَيَعْلَمَنَّ مَا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ كَانًا. وَجَائِزٌ أَنْ يُرَادَ بِالْعَلَمِ الْمَعْلُومُ كَقَوْلِهِمْ<sup>(٩)</sup>: الصَّلَاةُ أَمْرُ اللَّهِ أَيِ بِأَمْرِ اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ<sup>(١٠)</sup> ﷺ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةُ يُخْرِجُ عَلَى أَوْجُو:

أَحَدُهَا: أَنَّ مَا وَصَفَتْ اللَّهُ بِهِ إِذَا ذَكَرَتْ مَعَهُ الْخَلْقَ [ذَكَرَتْ وَقْتُ كَوْنِ الْخَلْقِ]<sup>(١١)</sup> لَكَلَّا يُتَوَهَّمُ قَدَمُهُ، وَإِذَا وَصَفَتْ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا ذَكَرَ الْخَلْقَ وَصَفَتْهُ بِهِ فِي الْأَزَلِ نَحْوُ أَنْ تَقُولَ: عَالَمٌ قَادِرٌ سَمِيعٌ فِي الْأَزَلِ، فَإِذَا ذَكَرْتَ الْمَسْمُوعَ وَالْمَقْدُورَ عَلَيْهِ وَالْمَعْلُومَ ذَكَرْتَ وَقْتُ كَوْنِهِ لِتُرَيْلَ تَوَهَّمِ الْقَدَمِ عَلَى الْآخِرِ. وَعَلَى هَذَا عِنْدَنَا الْقَوْلُ بِ: خَالِقٌ وَرَازِقٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: عَلَى تَسْمِيَةِ مَعْلُومٍ عِلْمًا فِي مَجَازِ اللَّغَةِ، وَذَلِكَ كَمَا سُمِّيَ عَذَابُ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ أَمْرُهُ، وَسُمِّيَ النَّاسُ الصَّلَاةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ أَمْرُهُ عَلَى أَنَّهَا تُفْعَلُ بِأَمْرِهِ، وَكَذَلِكَ مَا سُمِّيَتْ الْجَنَّةُ رَحْمَةً عَلَى أَنْ كَانَتْ بِهِ، فَيَكُونُ ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَيِ لَيَكُونُ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى مَا عِلْمُهُ يَكُونُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّالِثُ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فِي الْغَيْبِ شَهْرَدًا إِذْ هُوَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ<sup>(١٢)</sup>، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ

(١) فِي الْأَصْلِ: لِلْمُؤْمِنِينَ، فِي م: بِمَعْصِيَةِ الْمُؤْمِنِينَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اللَّهُ وَأَعْلَمُ. (٣) فِي م: عَلَيْهِ السَّلَامُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَكَانَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَم: يَجْعَلُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: صَنَعَ. (٧) هَذَا الشَّرْطُ هُوَ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَاحِدِ ادِّعَاءِهِمْ، وَقَدْ زَوَّدَ كَثِيرًا، وَزَوَّدَ عَلَيْهِ الْمَاتَرِيدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ. (٨) انْظُرِ الْحَاشِيَةَ السَّابِقَةَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: يُؤْمِنُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: كَقَوْلِهِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَفِي قَوْلِهِ.

(١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ﴿عَلَيْكُمْ الْغَيْبِ وَاللَّكْهُنُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٧٣ وَ...].

بحادث العلم؛ وذلك نحو مَنْ يعلمُ الغدَّ يكونُ بعلمِهِ بعدُ الغدِّ، وإنْ لم يكنْ له حدوثُ العلمِ قد كانَ. وعلى هذا قَبْلَ كونه، والله أعلم.

وقال بعضُ أهلِ التأويل: ليكونُ الذي علمُهُ يكونُ بالمحنةِ ظاهراً موجوداً، وهو يرجعُ إلى ما بيَّنا، وقال بعضهم: ليراء، وهذا من صاحبه ظنُّ أنَّ الكلامَ في الرؤيةِ لِعِلَّةِ البُسرِ، وعن الثَّشْبِيِّ أبعُد، وعنه: مَنْ يغزو الله حَقَّ المعرفة: هما واحد. والاصلُ في هذا ونحوه في الإضافاتِ إلى الله أنها كانت بالأحرفِ المتعارِفِ [عليها] <sup>(١)</sup> في الخَلْقِ، ثم هي تُؤدِّي عن كلِّ [ما] <sup>(٢)</sup> يُضافُ إليه، ويُشارُ إليه ما كانَ عُرِفَ مِنْ حَالِ ذلكَ قَبْلَ الإضافةِ [لا أن] <sup>(٣)</sup> يُقدَّرُ عندَ الإضافةِ معنى لا يُعرَفُ <sup>(٤)</sup> بولوا ذلكَ على ما عُرِفَ مِنَ الإشتراكِ في اللفظِ والاختلافِ في المعنى. فعلى ذلكَ أمرُ الإضافةِ إلى الله تعالى. ويوضِّحُ ذلكَ ما لم يُفهمْ أحدٌ مِنْ قولِهِ ﷺ: ﴿يَلِكُ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٨٧ و...] ما فهمَ مِنْ إضافةِ الحدودِ إلى غيره، وكذلك يَبُوءُ الله <sup>(٥)</sup> وعبادُ الله <sup>(٦)</sup> وروحُ الله <sup>(٧)</sup> وكلمته <sup>(٨)</sup> ونحو ذلكَ لِمِثْلِهِ الذي نحنُ فيه.

وجائزٌ في الجملة أنْ يوصَفَ الله بأنه لم يَزَلْ عالماً <sup>(٩)</sup> بكونِ كلِّ ما يكونُ مع كلِّ ما يكونُ كيف يكونُ؟ وفي وقتِ كونه كائناً بعدَ كونه قد مَضَى كونه على تحقيقِ التغيُّرِ في أحوالِ الذي يكونُ لا في الله ﷻ إذ تغيَّرَ الأحوالُ واستحالَتْها مِنْ آياتِ الحديثِ وأماراتِ الصنعة.

قال الشيخ، رحمه الله، في قولِهِ ﷻ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] قِيلَ فِيهِ بوجهين:

أحدهما: ولم يعلم، وهو يُخْرِجُ على وجهين:

أحدهما: على إثباتِ أنه عَلِمَ [مَنْ] <sup>(١٠)</sup> لم يجاهدوا كقولِ الناسِ: ما شاء الله كانَ، وما لم يشأْ لم يكن، أي ما شاء ألا يكون.

والثاني: أنه عالمٌ بكلِّ شيء، فلو كانَ مِنْكُمْ جهادٌ لكانَ يَعْلَمُهُ، وإنما لم يَعْلَمْهُ لأنه لم يكن. وعلى ذلكَ قولُهُ ﷻ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] أي ليسَ لَهُمْ.

والثاني <sup>(١١)</sup>: قولُهُ ﷻ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ﴾ بمعنى إلّا كقولِهِ: ﴿لَمَّا عَلِيًّا حَاطَّ﴾ [الطارق: ٤]؛ فيكونُ معنى الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾ لا تُدْخَلُوا إلّا أنْ يَعْلَمَ الله مجاهدتكم أي حتى تجاهدوا، فَيَعْلَمَ الله ذلكَ مِنْكُمْ موجوداً، والله أعلم. وكذلك قولُهُ ﷻ: ﴿وَيَعْلَمُ الْقَادِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] أي لَيَعْلَمَ ما قد عَلِمَ [أنهم صاروا صابرين] <sup>(١٢)</sup>، وكذلك قولُهُ ﷻ: ﴿لَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَذَبُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣] أي لَيَعْلَمَنَّ الذين قد عَلِمَ أنهم يصدّقون صادقين، وَلَيَعْلَمَنَّ الذين قد عَلِمَ أنهم يكذّبون كاذبين، وكذلك قولُهُ ﷻ: ﴿حَتَّى تَهْزَأَ السُّجُودُ﴾ [محمد: ٣١] أي حتى يَعْلَمَ ما قد عَلِمَ أنهم يُجاهِدُونَ مجاهدين.

واصلهُ قولُهُ ﷻ: ﴿عَلِمَ الْقَتِيبَ وَالشَّهَادَةَ﴾ [الأنعام: ٧٣] لَيَعْلَمَ شاهداً ما قد عَلِمَ غائباً، والله أعلم.

وقولُهُ تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ أي يُسْتَشْهِدُونَ في سبيلِ الله بأيدي عَدُوِّهم، وَيَحْتَمِلُ [قولُهُ] <sup>(١٣)</sup>: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ على الناسِ كقولِهِ ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. وفيه دلالةٌ أنهم لا يَسْتَوْجِبُونَ بنفسِ الإيمانِ الشهادةَ على الناسِ حتى تظهرَ الصيانةُ والعدالةُ في أنفسهم.

### الآية ١٤١

وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَيَحْصَحَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي يُمَحِّصَ ذنوبُهُمْ وسيئاتُهُمْ. وقولُهُ تعالى: ﴿وَيَتَنَقَّ﴾

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: لأن. (٤) في الأصل وم: يعرفه. (٥) إشارة إلى قوله ﴿وَأَنَّ السَّجْدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]. (٦) إشارة إلى قوله ﴿هَمَّ بِكَدِّ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ١٩] وقوله ﴿وَيَسَاءُ أَرْحَمِينَ﴾ [الفرقان: ٦٣] وقوله ﴿يَبَادِ اللَّهُ﴾ [الصافات: ٤٠ و...]. (٧) إشارة إلى قوله ﴿وَوُجَّهَتْ﴾ [النساء: ١٧١] وقوله ﴿وَيَنْقُضُ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٨٧]. (٨) إشارة إلى قوله ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ [النساء: ١٧١ و...]. (٩) في الأصل وم: عالم. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) هذا هو الوجه الثاني من وجهي تعليق الشيخ على قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. (١٢) في الأصل وم: يصير صابراً. (١٣) ساقطة من الأصل وم.



الْكَافِرِينَ أَي يُهْلِكُهُمْ، وَيَسْأَلُهُمْ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيَسْجَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا» مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَمْحِصِ الذُّنُوبِ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «السَّيْفُ مَحَاةٌ لِلذُّنُوبِ» [بنحوه أحمد ٤/١٨٥] «وَيَتَحَقَّقُ الْكَافِرِينَ» أَي يُهْلِكُهُمْ، وَلَا يَكُونُ السَّيْفُ تَمْحِصاً لَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ، بَلْ يُهْلِكُهُمْ فِي النَّارِ.

## الآية ١٤٢

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ» قِيلَ: بَلْ «حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ» [قِيلَ فِيهِ بوجهين]:  
أَحَدُهُمَا: أَي لَمْ يُجَاهِدُوا.

وَالثَّانِي: <sup>(١)</sup>: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ» [لَمَّا يَعْلَمُ بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ، يَعْنِي] <sup>(٢)</sup> لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» [الطارق: ٤] مَنْ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ فَمَعْنَاهُ <sup>(٣)</sup>: إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ، وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ فَمَعْنَاهُ: لَعَلَّهَا حَافِظٌ، وَمَا صَلَوةٌ <sup>(٤)</sup>.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ أَيْضاً: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ» أَي ظَنَنْتُمْ ذَلِكَ «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «أَوْ لَمَّا أَصَبَتْكُمْ مُصِيبَةٌ» [آل عمران: ١٦٥] بِمَعْنَى أَوَّلَمُ تَجَاهَدُوا، أَوَّلَمُ يَصْبُغُكُمْ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ، فِي ذَلِكَ وَغَدَ أَنْ يَصِيبَ أُولَئِكَ الَّذِينَ خَاطَبَهُمْ بِمَا أَصَابَ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَجَاهِدُونَ قَبْلَ الْمَوْتِ. وَعَلَى هَذَا قَالَ نَوْمٌ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ» [الاحزاب: ٢٣] أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ إِذَا أَصَابَ بِمِثْلِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» [الطارق: ٤] بِالتَّشْدِيدِ <sup>(٥)</sup>: إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْإِضْمَارِ: أَي لَا تَدْخُلُوا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ. وَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِي الْعِلْمِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ [أَنَّ لَهُ وَجْهَيْنِ] <sup>(٦)</sup> أَيْضاً:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْعَالَمُ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَلَوْ كَانَ لَكَانَ يَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَعْلَمُوا أَنْ يَكُونُوا لَمْ يَجَاهِدُوا بَعْدُ، وَسَيَجَاهِدُونَ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ١٤٣

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ» قِيلَ فِيهِ بوجهين: قِيلَ: قَوْلُهُ ﷺ «تَمَنَّوْنَ» مَا فِيهِ الْمَوْتُ، وَهُوَ الْقِتَالُ، وَقِيلَ: «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» نَفْسُ الْمَوْتِ. ثُمَّ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ: يَتَمَنَّوْنَ إِشْفَاقًا عَلَى دِينِهِمُ الْإِسْلَامَ لِقَلَا يَخْرُجُوا مِنَ الدُّنْيَا عَلَى غَيْرِ دِينِهِمُ الَّذِي هُمْ <sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا تَمَنُّوا الْمَوْتَ لِيُجُودَا، وَيَتَخَلَّصُوا مِنْ تَعْلِيلِ الْكُفَارِ إِيَّاهُمْ وَتَعْيِيرِهِمْ، عَلَى مَا قِيلَ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا يُعَذِّبُونَهُمْ، فَطَلَبُوا <sup>(٨)</sup> النِّجَاةَ مِنْهُمْ وَالْخَلَاصَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقِيلَ: يَتَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ أَي يَتَمَنَّوْنَ الشَّهَادَةَ لِمَا سَمِعُوا لَهَا مِنْ عَظِيمِ الثَّوَابِ وَجَزِيلِ الْأَجْرِ، تَمَنُّوا أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ اللَّهِ ﷻ أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقِيلَ فِي تَوِيلِهِ ﷺ: «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» ذَلِكَ حِينَ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ عَنْ قَتْلِ بَدْرٍ وَمَا هُمْ فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ، فَتَمَنُّوا يَوْمًا مِثْلَ يَوْمِ بَدْرٍ <sup>(٩)</sup>، فَأَرَاهُمُ اللَّهُ يَوْمَ أُحُدٍ، فَانْهَزَمُوا، فَمَوْتُوا بِذَلِكَ: «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ» يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ <sup>(١٠)</sup>.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ» يَحْتَمِلُ أَيْضاً وَجْهًا: يَحْتَمِلُ فَقَدْ رَأَيْتُمْ سَبَابَ الْمَوْتِ وَاهْوَالَهُ، وَيَحْتَمِلُ فَقَدْ رَأَيْتُمْ أَصْحَابَكُمْ الَّذِينَ قُتِلُوا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ عَلَى تَأْوِيلٍ مَنْ صَرَفَ قَوْلُهُ ﷺ «تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» إِلَى الْقِتَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْتُمْ نَظَرْتُمْ» يَحْتَمِلُ «وَأَنْتُمْ نَظَرْتُمْ» إِلَى الْمَوْتِ، يَعْنِي إِلَى مَوْتِ أَصْحَابِكُمْ أَوْ إِلَى الْقِتَالِ، وَيَحْتَمِلُ «وَأَنْتُمْ نَظَرْتُمْ» أَي تَعْلَمُونَ أَنْكُمْ «كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ١٤٤

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَفَلَنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ» يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: أَي لَمْ يَجِدُوا وَقِيلَ، فِي م: قِيلَ فِيهِ بوجهين أَي لَمْ يَجِدُوا وَقِيلَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَمَّا بِمَعْنَى إِلَّا يَعْلَمُ بِمَعْنَى. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فَكَانَ مَعْنَاهُ. (٤) انْظُرْ حُجَّةَ الْفَرَاءَاتِ ص (٧٥٨). (٥) انْظُرْ الْحَاشِيَةَ السَّابِقَةَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَى أَنْ لَهُ وَجْهَانِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: طَلَبُوا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَدْر. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ م.

[أحدهما]<sup>(١)</sup>: يَحْتَمِلُ / ٧٠ - ب/ والله أعلم، أنكم لما آمنتم بحمد ﷺ قبل أن يُبعث لم تؤمنوا به لأنه محمد ﷺ ولكن آمنتم بالذي أرسله إليكم، والمُرسل حتى وإن كان محمد ﷺ قُتل، أو مات على زعمكم، فكيف «انقلبتم على أعقابكم»؟.

قال الشيخ، رحمه الله: وفي الآية خبر انقلاب مَنْ عَلِمَ الله أنه يرتد بموت رسول الله ﷺ كقولهم ﷺ: «وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ» [البقرة: ٢١٧].

[وقوله: «الشَّاكِرِينَ»]<sup>(٢)</sup> الذين جاهدوهم؛ قد أخبر الله تعالى أنه «يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ» [المائدة: ٥٤].

وقال الحسن: (إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان، والله، إمام الشاكرين). ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى وَعِيسَى كانوا يكذبون رسلهم ماداموا أحياء حتى قال لهم موسى ﷺ: «يَقُولُ لِمَ تُوذُونِي وَقَدْ تُنْكِرُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ» [الصف: ٥] وكذلك قال عيسى ﷺ: «يَبْنَئِ بِشَرِّهِ لِي رَسُولُ اللَّهِ لَنَكُرَ نَصِيْقًا» الآية [الصف: ٦]. فإذا ماتوا ادَّعَوْا أَنَّهُمْ عَلَى دِينِهِمْ، وَأَنَّهُمْ صَدَّقُوهُمْ<sup>(٣)</sup> في ما دَعَوْهُمْ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْقَلِبُوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ<sup>(٤)</sup>، فكيف تَقْلُبُونَ أَنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ؟ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ ﷺ أَوْ قُتِلَ. وَالْإِنْقِلَابُ عَلَى الْأَعْقَابِ عَلَى الْكُنْيَةِ وَالتَّمْثِيلِ، لَيْسَ عَلَى التَّصْرِيحِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ مِنَ الدِّينِ.

وقوله تعالى: «وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنَ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا» أي مَنْ يَرْتَدَّ بَعْدَ الْإِسْلَامِ «فَلَنَ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا» لأنه لم يَسْتَعْمَلْهُمُ لِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَهُمْ لَأَنْفُسِهِمْ لِيَسْتَوْجِبُوا بِذَلِكَ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّمَا يَضُرُّونَ بِذَلِكَ أَنْفُسَهُمْ لَا اللَّهُ تَعَالَى.

والثاني<sup>(٥)</sup>: أنه إنما يامرهم، وَيُكَلِّفُهُمْ لِحَاجَةٍ أَنْفُسِهِمْ لَا أَنَّهُ يَأْمُرُ لِحَاجَةٍ نَفْسِهِ. وَمَنْ أَمَرَ آخَرَ فِي الشَّاهِدِ إِنَّمَا يَأْمُرُ لِحَاجَةِ نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِمْزَ لِحَقِّهِ<sup>(٦)</sup> ضَرَرُ نَفْسِ ذَلِكَ الْأَمْرِ. فَإِذَا كَانَ اللَّهُ ﷻ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَأْمَرَ لِحَاجَتِهِ، فَإِنَّمَا يَأْمُرُ لِحَاجَةِ الْمَأْمُورِ، فَإِذَا تَرَكَ أَمْرَهُ ضَرَّ نَفْسَهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

[وقوله تعالى]<sup>(٧)</sup>: «وَسَيَعْرِىَ اللَّهُ الشَّاكِرِينَ» قِيلَ: الْمُؤَحِّدِينَ لِلَّهِ<sup>(٨)</sup>، وَقِيلَ: الَّذِينَ آمَنُوا، وَجَاهَدُوا، يَجْزِيهِمْ فِي الْآخِرَةِ، وَكُلُّ مُتَمَسِّكٍ بِأَمْرِ اللَّهِ وَمُؤْتِمِرٍ بِأَمْرِهِ، فَهُوَ شَاكِرٌ.

**الآية ١٤٥** وقوله تعالى<sup>(٩)</sup>: «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: «إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» أَي لَا يَمُوتُ إِلَّا بِقَبْضِ الْمُسْلِمِ عَلَى قَبْضِ الْأَرْوَاحِ رَوْحَهُ كَقَوْلِهِ: «قُلْ يَتَوَفَّنَا مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ» [السجدة: ١١] إِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ، وَيَحْتَمِلُ «إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» إِلَّا بِعِلْمِ اللَّهِ «كُنَّا مُؤَجَّلًا» قِيلَ: وَقَتًا مُؤَقَّتًا لَا يَتَقَدَّمُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ، مَاتَ، أَوْ قُتِلَ، مَا لَمْ تَسْتَوْفِ رِزْقَهَا وَأَجَلَهَا، وَقِيلَ: «كُنَّا مُؤَجَّلًا» أَي مُبَيَّنًا<sup>(١٠)</sup> فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَكْتُوبًا فِيهِ.

وقوله تعالى: «وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا» أَي أَرَادَ بِمَحَاسِنِ أَعْمَالِهِ الدُّنْيَا «نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِيهِ مِنْهَا» أَي «وَمَنْ يُرِدْ» بِأَعْمَالِهِ الصَّالِحَاتِ وَمَحَاسِنِ «الْآخِرَةِ نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَسَيَعْرِىَ الشَّاكِرِينَ» وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَمْ يَكُنْ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ فِي حَرْثِهِ» عَلَى قَدَرِ مَا قَدَّرَ «وَمَا لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ» [الشورى: ٢٠]. فَكَذَلِكَ هَذَا أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٤٦** وقوله تعالى: «رَكَابَيْنِ تَبَيَّنَ قَتْلَ مَسْ رِيثُونَ كَيْدٌ» قِيلَ فِيهِ لُغَاتٌ<sup>(١١)</sup>:

أحدهما: قَاتَلَ مَعَهُ بِالْأَيْفِ، وَتَأْوِيلُهُ. وَكَمْ «بَيْنَ تَبَيَّنَ قَتْلَ مَسْ رِيثُونَ كَيْدٌ» فَقِيلَ عَلَى الْإِضْمَارِ: [وَقَاتَلَ]<sup>(١٢)</sup>

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم. والشاكرون. (٣) من م، في الأصل: صدقوا. (٤) في الأصل وم: أعقابكم. (٥) هذا الوجه هو الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما المؤلف في بدء تفسير الآية «وَمَا تَحْتَدُّ». (٦) في الأصل وم: لحق. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من م. (٩) في م: ﷻ. (١٠) من م، في الأصل: بينا. (١١) انظر معجم القراءات القرآنية (١/ ٥٨٩). (١٢) ساقطة من الأصل وم.

والثانية<sup>(١)</sup>: ﴿وَكَايْنِ يَنْ لَيْتَ﴾ قُتِلَ ﴿مَعَهُ رَيْبُؤُنَ كَيْفَ﴾ برفع القاف .

والثالثة<sup>(٢)</sup>: ﴿وَكَايْنِ يَنْ لَيْتَ﴾ قُتِلَ ﴿مَعَهُ رَيْبُؤُنَ كَيْفَ﴾ قُتِلَ بالنصب، ومعنى الآية، والله أعلم: وَكَمْ ﴿يَنْ لَيْتَ﴾ [قُتِلَ، وَقُتِلَ]<sup>(٣)</sup> ﴿مَعَهُ رَيْبُؤُنَ﴾ فلم يتغلب أتباعه على أعقابهم، بل كانوا بعد وفاتهم أشدَّ أتباعاً لهم من حال حياتهم، قالوا: لن يبعث الله من بعده رسولاَ فما بالكم يخطر ببالكم الانقلاب على أعقابكم إذا أخبرتم أنه قُتِلَ نبيكم، أو مات؟

وفي أنباء هذه الأمة وقصص الأمم الخالية وأخبارهم وجهان:

أحدهما: دلالة إثبات رسالة رسول الله محمد ﷺ لأنهم علموا أنه لم يختلف إلى أحد منهم ممن يعلم هذا، ثم أخبر بذلك، فكان ما أخبر، فدل أنه علم ذلك بالله .

والثاني: العمل بشرائعهم وسنتهم إلا ما ظهر نسخه بشريعتنا . ألا ترى أنه ذكر محاسنهم وخيراتهم ؟ وإنما [ذكر]<sup>(٤)</sup> ليتبعهم في ذلك، ويقتدي بهم، وذكر مساوئهم ومالحقهم بها لينتهي عنها، ويكون على حذر مما أصابهم بذلك، والله أعلم .

وقوله تعالى: ﴿رَيْبُؤُنَ كَيْفَ﴾ اختلف فيه: عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (عالم كثير) وعنه: (الجموع الكثيرة) وعن الحسن، رحمه الله، ومثله، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (الآلوف). وعن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنِ يَنْ لَيْتَ﴾ قُتِلَ ﴿مَعَهُ رَيْبُؤُنَ كَيْفَ﴾ يقول: قاتل، ألا ترى أنه يقول: ﴿فَمَا وَهَمُوا لِمَا أَصَابَهُمْ﴾؟

ثم اختلف في قوله: ﴿فَمَا وَهَمُوا﴾ و﴿فَمَا سَمِعُوا﴾ قيل: ﴿فَمَا وَهَمُوا﴾ في الدين و﴿فَمَا سَمِعُوا﴾ في أنفسهم في قتال عدوهم بذهاب النبي ﷺ من بينهم، فما بالكم تضعفون أنتم؟

ويحتمل قوله: ﴿فَمَا وَهَمُوا لِمَا أَصَابَهُمْ﴾ يعني فما عجزوا لما نزل بهم من قتل أنبيائهم، و﴿فَمَا سَمِعُوا﴾ في أنفسهم لما أصابهم في سبيل الله من البلايا، وقيل: قوله ﷻ: ﴿فَمَا وَهَمُوا﴾ يرجع ﴿قُتِلَ﴾ إلى المقاتلين وقتل<sup>(٥)</sup> إلى الباقيين.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَسْتَكَاوُوا﴾ قيل: لم يزلوا في عدو لهم، ولم يخضعوا<sup>(٦)</sup> لقتل نبيهم، بل قاتلوا [بعدة] على ما قاتلوا معه<sup>(٧)</sup>، فهلا قاتلتم على ما قاتل عليه نبيكم كما قاتلت القرون من قبلكم إذا أصيب أنبياؤهم ؟ والله أعلم، والله يحب الصابرين ﴿على قتال عدوهم وعلى كل مصيبة تصيبتهم﴾.

**الآية ١٤٧** وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ قيل: ﴿وَمَا كَانَ﴾ قول الأمم السالفة عند قتل نبيهم ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾؛ الآية تقول: يعلم الله هذه الأمة، ويعاتبهم: هلا قلتم أنتم حين نعي إليكم نبيكم كما قال<sup>(٨)</sup> القوم في الأمم السالفة؟

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ قيل: الذنوب، هي المعاصي .

وقوله تعالى: ﴿وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ والإسراف هو المجاوزة في الحد والتعدي عن أمره، وقيل: هما واحد. وقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَفْدَأُنَا﴾ يحتمل وجهين: ثبتنا على الإيمان ودين الإسلام. والقدم: كناية كقولهم: ﴿فَقَزَلْ قَدَمٌ بَدَتْ ثَوْبَهَا﴾ [النحل: ٩٤] أي تكفرت بعد الإيمان كقولهم: ﴿يَزِدُّكُمْ عَلَىٰ عَفْوِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٩]، وذكر القدم لما بالقدم ثبت، ويحتمل قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَفْدَأُنَا﴾ في قتال العدو لنا<sup>(٩)</sup> فرغوا إلى الله ﷻ بعد ذهاب نبيهم ليحفظهم على ما كان يحفظهم في حياة نبيهم . وقوله تعالى: ﴿وَأَنْصَرْنَا عَلَىٰ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ يحتمل النصر عليهم بالحجج والبراهين، ويحتمل النصر بالغلبة [عليهم والهزيمة]<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل وم: والثاني. (٢) في الأصل وم: والثالث. (٣) في الأصل وم: «قاتل». (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: في قتل. (٦) من م، في الأصل: يحفظوا. (٧) في الأصل: معه، في م: معه على ما قاتلوا عليه. (٨) في الأصل وم: قالوا. (٩) في الأصل وم: و. (١٠) في الأصل وم: والهزيمة عليهم.

## الآية ١٤٨

وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ الذكر والثناء، ومم كذا اليوم، يتبعهم، وتقتدى آثارهم، ومم مروتى. ويحتمل على ما قيل: النصر والغنيمة. وقوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ﴾ الدائم؛ وذكر في ثواب الآخرة الحسن، ولم يذكر في ثواب الدنيا الحسن لأن ثواب الآخرة دائم لا يزول أبداً، وثواب الدنيا قد يزول، أو أن يكون<sup>(١)</sup> في ثواب الدنيا آفات وأحزان، فينقص ذلك، وليس ثواب الآخرة كذلك، والله أعلم. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ الإحسان يحتمل وجوهاً ثلاثة: يحتمل المحسن العارف كما يقال: فلان يحسن، ولا يحسن، ويحتمل المعروف من الفعل مما ليس عليه صنع إلى آخر تفضلاً منه وإحساناً، ويحتمل اختيار الحسن من الفعل على القبيح من الفعل والسوء، وكان كقوليه: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ تَكِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] هذا يختار المحاسن من الأفعال على المساوي، والله أعلم، ويحتمل ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ إلى أنفسهم باستعمالها في ما به نجاتها.

## الآية ١٤٩

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَزِيدُوا كُفْرَهُمْ تَحْتَمِلُ الطَّاعَةُ لَهُمْ طَاعَةَ الدِّينِ: أَيِ طَاعَةِ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> في كفرهم، وتحتمل الطاعة لهم في ترك الجهاد مع عدوهم كقولهم: ﴿وَقَالُوا لَا وَفَاءَ لَهُمْ إِذَا صَرُّوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِدَّةً مَا مَاتُوا وَمَا قَتَلُوا لِيَجْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً﴾ الآية [آل عمران: ١٥٦]. وقوله تعالى: ﴿يَزِيدُكُمْ عَلَىٰ عَقَبِكُمْ﴾ قد ذكرنا / ٧١ - أ / أي يزودكم على دينكم الأول، وهو على التمثيل والكناية.

## الآية ١٥٠

وقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ أي أولى بكم، أو ناصركم، أو حافظكم، أو وليكم ﴿وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ أي خير من ينصر من نصره، فلا يغلب، كقوليه ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

## الآية ١٥١

وقوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ وكذلك روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ» [الطبراني في الكبير ١١٠٥] وكان ما ذكر لأن رسول الله ﷺ كان يأتيهم بعد ذلك، ويقصدهم، لا أنهم أتوه. وكانوا قبل ذلك يأتون رسول الله ﷺ ويقصدونه ﴿بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ أي بالشرك ما نزل في قلوبهم من الرعب<sup>(٣)</sup> من غير أن كان لهم بما أشركوا حجة أو كتاب أو برهان أو عذر. قال ابن عباس رضي الله عنهما (السلطان في القرآن حجة).

وقوله تعالى: ﴿وَمَادَنَّهُمُ النَّارُ﴾ أي مقامهم النار<sup>(٤)</sup> ﴿وَيَسَّسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ أي النار بنس مقام الظالمين.

## الآية ١٥٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ اللَّهُ وَغَدَهُ﴾ أي أنجز الله وغده حين أخبر أنه يلقي في قلوبهم الرعب، وقد فعل ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾ قال أهل التفسير: إذ تفضلونهم. وقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُشِيتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْزِجِ﴾ وهو على التقديم والتأخير: حتى إذا تنازعتم فشيتم؛ إذ التنازع هو سبب الفشل والجبن كقوليه: ﴿وَلَا تَنَزَّعُوا فَتَفْشَلُوا﴾ [الأنفال: ٤٦]. وقوله تعالى: ﴿وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ قيل في القصة: إن نفراً من رماة أمرهم رسول الله ﷺ أن يكونوا في مكان، والآن يدعوا موقفيهم، فتركوه، ووقعوا في غنايهم، فعوقبوا على ذلك.

وقوله ﷺ: ﴿بَيْنَ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ يَحْتَمِلُ ﴿مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ مِنَ الْهَزِيمَةِ وَالْغَنِيمَةِ، وَيَحْتَمِلُ ﴿مَا أَرْسَلَكُمْ﴾ مِنَ النَّصْرِ لَكُمْ عَلَىٰ عَدُوِّكُمْ وَإِنْجَازِ الْوَعْدِ لَكُمْ.

وقوله تعالى: ﴿يَنْصُرْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (ما كنا نعرف أن أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ يريد الدنيا حتى نزل قوله: ﴿يَنْصُرْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَكَّنَّاكُمْ عَنْهُمْ﴾ روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ مَكَّنَّاكُمْ عَنْهُمْ﴾ (يعني هزم المسلمون؛ يقول: صرّفوا عن المشركين منهزمين بعد أن كانوا هزموهم. لكن لما غصوا، وتركوا المركز، صرّفهم الله عن عدوهم ﴿لِيَبْلِغَكُمْ﴾ أي ذلك الصرّف كان لكم من الله ابتلاءً ومحنة) وقيل كان العصيان الذي منكم كان من الله ابتلاءً ليبلغ من قد علم أنه يعصي

(١) في الأصل: وم. يثوب. (٢) في الأصل: وم. بهم. (٣) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَقَدْذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦] والحشر: ٢٢.

(٤) من م، في الأصل: في النار.

عاصياً، والله أعلم. ودلّ قوله ﷻ ﴿ثُمَّ مَرَقَكُمْ عَنْهُمْ﴾ وإن كان الانصراف فعلهم، فإن الله يفعلهم على ما عليه فعلهم خالفهم، وإن خلّو الشيء ليس هو ذلك الشيء، إذ ذلك إذا كان انصرافاً عن العدو معصية، وقد يَسَّرَ الله، تعالى عن أن يُضاف إليه المعاصي، وقد أضاف انصرافهم إلى فعله، وهو الصرف، ثبت أنه على فعلهم، والله أعلم.

[وقوله تعالى<sup>(١)</sup>]: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل ﴿عَفَا عَنْكُمْ﴾ حين لم يستأصلكم بالقتل، ويحتمل ﴿عَفَا عَنْكُمْ﴾ حين قبل رجوعكم وتوبتكم عن العصيان.

وهذه الآية: قوله ﷻ ﴿ثُمَّ مَرَقَكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَبَيْنَكَ الْآيَاتُ تَدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] يَرْدَانِ<sup>(٢)</sup> على المعتزلة، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَبَّرَ الَّذِينَ كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤] لأنهم يقولون: هم الذين صرّفوا لا الله، وهم الذين كتبوا عليهم القتل لا الله، وهم الذين يداولون لا الله، وقد أضاف ﷻ ذلك إلى نفسه. فعلى ذلك لا يضيف إليه إلا [فعلًا له صنّع]<sup>(٣)</sup> فيه، ولأنهم يقولون: لا يفعل إلا الأصلح لهم في الدين، فأي صلاح كان لهم في صرفه إياهم عن عدوهم؟ وأي صلاح لهم في ما كتب عليهم القتل؟ فدل أن الله قد يفعل بعباد ما ليس ذلك بأصلح لهم في الدين، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالعموم عنهم وقبول التوبة حين عصوا رسول الله ﷺ. وتركوا أمره. وعلى قول المعتزلة: عليه أن يفعل ذلك؛ فعلى قولهم: ليس هو يذِي فضل على أحد، نعوذ بالله من السرف في القول. قال الشيخ، رحمه الله: الفائدة في تخصيص المؤمنين بالإمتنان<sup>(٤)</sup> عليهم دون جُمْلَةِ مَنْ بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ فيهم ومنهم، مع ما ذكره مَنَّهُ<sup>(٥)</sup> بالبعث من أنفسهم. وقد بيّنا وجه البينة في البعث من جوهر البشر [في وجهين]<sup>(٦)</sup>:

أحدهما: أن مَنْ لم يؤمن به لم يكن عرفه نعمة من الله [تعالى]<sup>(٧)</sup>، وإن كان في الحقيقة نعمة منه لهم ورحمة للعالمين؟ فَحَصَّ مَنْ عَرَفَهُ لِيَشْكُرُوا لَهُ بما ذكرهم، وهو كقولهم ﷻ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَوِيَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ [يس: ١١] أي هم يقبلون، ويعرفون حتى الإنذار.

والثاني: أنه صار لهم حُجَّة على جميع الأعداء أنهم لا يطيعونه لمعنى كان منهم إلا [وهو]<sup>(٨)</sup> للمؤمنين عليهم وجه رفع ذلك بما كان عليه مما عرفوه قبل الرسالة، كما فيه لزوم القول بصدقه، فيكون ذلك منه لهم سروراً ونعمة عظيمة، فاستاداهم الله ليشكرها، ولا قوة إلا بالله.

**الآية ١٥٣** وقوله تعالى: ﴿إِذْ تُسَيِّرُونَ وَلَا تَكُونُونَ﴾ فيه لغتان<sup>(٩)</sup>: تَصْعَدُونَ بفتح التاء، وهو من الصعود: أن صعدوا الجبل، و﴿تُسَيِّرُونَ﴾ بالرفع: هو أن اصعدوا أصحابهم نحو الوادي، لأن المنهزم إذا التفت، فرأى منهزماً آخر اشتد، وقيل: الإصعاد هو الإبعاد في الأرض، وقيل: ﴿تُسَيِّرُونَ﴾ من صعود الجبل، في الوادي من الجبل. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُونَ عَلَى أَحَدٍ﴾ أي لا تلتفتون على أحد، ولا ترجعون؛ أي الرسول ﴿يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ﴾ الرسول يدعوكم، ويُنَادِي وراءكم: إليّ أنا الرسول، وقيل: يُنَادِيكُمْ مِنْ بُعْدِكُمْ: إليّ أنا رسول الله يا معشر المؤمنين، وكان يصعد نداؤه في أخراهم بأولهم بعضهم ببعض، فلم يرجعوا إليه.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنْتَبَهُمْ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ اختلِف فيه: قيل: الغم الأول الهزيمة والنكبة التي أصابتهم، والغم الآخر الصوت الذي سمعوا: قيل محمد، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، فذلك غم على غم، ويحتمل ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأول بضميائهم]<sup>(١٠)</sup> رسول الله ﷺ اغتموا، والغم الآخر أن<sup>(١١)</sup> كيف يعتذرون إلى رسول الله ﷺ بتبركهم المركز

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: يرد. (٣) في الأصل وم: عن فعل وضع له. (٤) من م، في الأصل: الإنسان. (٥) من م، في الأصل: منه. (٦) في الأصل وم: وجهان. (٧) من م. (٨) من م، في الأصل: و. (٩) تَصْعَدُونَ بفتح التاء وتشديد العين: أبو خيرة، ﴿تُسَيِّرُونَ﴾ في الرازي: أبي بن كعب، انظر المختصر في شواذ القرآن ص (٢٣) والبحر المحيط ٣/ ٣٨٤. (١٠) في الأصل وم: عصيانهم. (١١) من م، في الأصل: أي ..

وعصيانهم إياه والخلاف له؟ وقيل: قوله ﷺ: ﴿فَأَتَيْنَكُمُ عَمَّا يَفْعُرُ﴾ أي مرة بعد المرة الأولى، وقيل: ﴿عَمَّا يَفْعُرُ﴾ أي هزيمة بعد هزيمة؛ أصابتهم هزيمة بعد هزيمة من قبل إخوانهم، وأصابتهم الجراحات، وقيل: ﴿فَأَتَيْنَكُمُ عَمَّا﴾ بعصيانكم رسول الله ﷺ ﴿يَفْعُرُ﴾ الذي أدخلوا على رسول الله وبتروكم المركز والطاعة. وفي قوله ﷺ: ﴿فَأَتَيْنَكُمُ عَمَّا يَفْعُرُ﴾ هو<sup>(١)</sup> غم الهزيمة والتكبة بالغم الذي أدخلوا على رسول الله ﷺ في عصيانهم إياه وإهماليهم المقعد الذي أمرهم بالمقام فيه. وقيل: ﴿عَمَّا يَفْعُرُ﴾ الذي له تركوا المركز، وهو أن غمهم اغتيان أصحابهم. وقيل: غم الإغتيال إلى رسول الله ﷺ بالغم الذي جفوه به حين مألوا إلى الدنيا في ما أمرهم. وقيل: ﴿عَمَّا﴾ على إثر غم نحو القتل والهزيمة والإرجاف بقتل رسول الله ﷺ وحقيقته أن يكون أحد الغميين جزاء، والآخر ابتداء، وفي ذلك تحقيق الزلة والجزاء، وذلك كقوله ﷺ: ﴿وَمَا أَصْبَكُم مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْمَلُونَ عَنْ كَيْبَرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ مِّنَ الدُّنْيَا وَلَا مَا أَصَابَكُمْ مِّنَ الْقَتْلِ وَالْهَزِيمَةِ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ مِّنَ الدُّنْيَا وَلَا مَا أَصَابَكُمْ﴾ فيها من أنواع الشدائد بما أدخلتكم على رسول الله ﷺ من الغم بعصيانكم إياه. [وقوله]<sup>(٢)</sup> ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ على الوعيد/ ٧١ - ب/.

## الآية ١٥٤

[وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَدِّ السَّمَاءِ تَاسِجًا جَلِيلاً يَأْتِيكُمُ الْمَوْتُ مِنْ أَيْنَ لَا تَشْعُرُونَ﴾] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَدِّ السَّمَاءِ تَاسِجًا جَلِيلاً يَأْتِيكُمُ الْمَوْتُ مِنْ أَيْنَ لَا تَشْعُرُونَ﴾ فيه وجهين: قيل: الطائفة التي أتاها النعاس، هم المؤمنون؛ سمعوا بانصراف العدو<sup>(٣)</sup> عنهم، فصدقوا الخبر، فناموا، لأن الخوف إذا غلب يمنع النوم، وأما الطائفة التي قد أمهتهم أنفسهم، هم المنافقون، لم يصدقوا الخبر، فلم يذهب عنهم الخوف، فلم ينعسوا، وذلك كقوله ﷺ: ﴿يَحْسِرُونَ الْأَنْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا﴾ الآية [الأحزاب: ٢٠]. وقيل: كانت الطائفتان جميعاً من المؤمنين؛ لكن إحداها قد أتاها النعاس لما آمنوا العدو، والأخرى لا؛ بعصيانهم رسول الله ﷺ وتركهم أمره منيع ذلك النوم عنهم؛ أن كيف تلقون رسول الله ﷺ؟ وكيف تعتذرون إليه؟ والله أعلم.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (النعاس في الصلاة من الشيطان وفي القتال أمانة).

وقوله تعالى: ﴿يُظَنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾؛ قيل: ﴿يُظَنُّونَ بِاللَّهِ﴾ ألا ينصروا محمداً ﷺ وأصحابه؛ ذا في غير المؤمنين. وقيل: ﴿يُظَنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ ظنونا كاذبة؛ إنما هم أهل شرك وريبة في أمر الله ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ قيل: ﴿يَقُولُونَ﴾ بعضهم لبعض: ﴿هَلْ لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ يعني بالامر النصر والغنيمة. وقيل: قالوا ذلك للمؤمنين ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ يعني النصر والفتح كله بيد الله ﴿يَحْفُوتُ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ﴾. والذين يخفون قولهم: لو أقمنا في منازلنا ﴿مَا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ وقيل: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ قالوا: ليس ﴿لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ إنما الأمر إلى محمد، [ولو ما]<sup>(٤)</sup> كان الأمر ما خرجنا إلى هؤلاء حتى ﴿قُتِلْنَا هَهُنَا﴾.

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَسَاجِدِهِمْ﴾، قيل: ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ كما يقولون ﴿لَبَرَزَ﴾ يعني لخرج من البيوت ﴿الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ﴾ لظهر الذي كُتِبَ عليه [القتل]<sup>(٥)</sup> حيث كان. وقيل: إذا كُتِبَ على أحد القتل أتاؤه، ولو كان في البيت، [وهو]<sup>(٦)</sup> كقوله ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [النساء: ٧٨]. وقيل: متى كتب الله على قوم القتل فلم يموتوا أبداً. وفي هذا بيان الآجال المكتوبة؛ [وهي]<sup>(٧)</sup> التي تنقضي بها الأعمار<sup>(٨)</sup> إن كان [البيان]<sup>(٩)</sup> قتلاً فقتل، وإن كان موتاً فموت، لا على ما قالت المعتزلة: إن القتل تعجيل عن أجله المكتوب<sup>(١٠)</sup> له وعليه، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: وهو. (٢) ساقطة من الأصل وم: (٣) من م، في الأصل: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ﴾. (٤) في الأصل وم: ولو. (٥) ساقطة من الأصل وم: (٦) في الأصل وم: و. (٧) ساقطة من الأصل وم: (٨) في الأصل وم: الأعمال. (٩) ساقطة من الأصل وم: (١٠) في الأصل وم: المكتوبة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيَبْلَيْنَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ والابتلاء هو الاستظهار كقوله ﷺ: ﴿يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]: يُبْدِي، وَيُظْهِرُ، وذلك يكون بوجهين: يُظْهِرُ بالجزاء مَرَّةً، وَمَرَّةً بالكتاب، يُعْلِمُ الخَلْقَ مَنْ كَانَتْ سِرِّيَّتُهُ حَسَنَةً بِالْجَزَاءِ، وكذلك إذا كَانَتْ سَيِّئَةً، وَيُعْلِمُ بالكتاب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيَبْلَيْنَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ مِمَّا مَضَى، وَلَيَجْعَلَنَّ ظَاهِرًا لَهُمْ ﴿وَلَيُخَصِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ من الذنوب. وعن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (الْإِبْتِلَاءُ وَالتَّحْمِيصُ هُمَا وَاحِدٌ).

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ يقول: هو عالم بما في صدورهم من سرايرهم، ولكن يجعلها ظاهرة<sup>(١)</sup> عندكم. وَيَحْتَمِلُ الْإِبْتِلَاءُ ههنا الْأَمْرَ بِالْجِهَادِ لِيَعْلَمُوا الْمَنَافِقَ مِنْهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٥٥** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُم يَوْمَ التَّنْعَةِ الْأَجْتَمَاعِ﴾ يعني إِنَّ الَّذِينَ انصَرَفُوا عَنْ عَدُوِّهِمْ مُذِيرِينَ مِنْهُمْ مُنْهَرِمِينَ ﴿يَوْمَ التَّنْعَةِ الْأَجْتَمَاعِ﴾ جَمْعُ الْمُؤْمِنِينَ وَجَمْعُ الْمُشْرِكِينَ. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَسْأَلَهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ أي إِنَّمَا انْهَزَمُوا، وَلَمْ يَنْتَبَهُوا خَوْفًا أَنْ يُقْتَلُوا بِالثَّبَاتِ، فَيَلْقَوْنَ اللَّهَ، وَعَلَيْهِمْ عَصِيَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَرِهُوا أَنْ يُقْتَلُوا، وَعَلَيْهِمْ مَعْصِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ ﷻ ﴿وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ بما خافوا الله بعصيانهم رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَسْأَلَهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ أَنَّ اللَّعِينَ لَمَّا رَأَوْهُمْ أَجَابُوهُ إِلَى مَا دَعَاهُمْ مِنْ اسْتِغَاثَتِهِمْ بِالْغَنِيمةِ وَتَرْكِ الْمَرْكَزِ وَعَصِيَانَتِهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُمْ إِلَى الْهَزِيمَةِ، فَانْهَزَمُوا، وَتَوَلَّوْا عَدُوَّهُمْ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ أَي بِكُسْبِهِمْ؛ قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كُنتُمْ آيْدِكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، فَكَذَلِكَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>]: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ ذَلِيلٌ تَوَّابٌ﴾، وَعَفَا عَنْكُمْ، ﴿حَلِيمٌ﴾ لَمْ يَأْخُذْكُمْ<sup>(٣)</sup> وَقَتَّ عَصِيَانَكُمْ، وَلَا عَاقَبَكُمْ، وَ﴿حَلِيمٌ﴾ بِتَأْخِيرِ الْعَذَابِ عَنْكُمْ.

**الآية ١٥٦** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ الآية: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: نَهَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ؛ يَعْنِي الْمَنَافِقِينَ: لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا، وَمَا قُتِلُوا. وَقِيلَ: لَا تَكُونُوا كَالْمَنَافِقِينَ الَّذِينَ<sup>(٤)</sup> قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ؛ يَعْنِي لِبَعْضِهِمْ: لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا، وَمَا قُتِلُوا. وَقِيلَ: قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ؛ يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ: تَوَلَّوْا، وَهُمْ كَانُوا إِخْوَانَهُمْ فِي النَّسَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا إِخْوَانَهُمْ فِي الدِّينِ وَالْمَذْهَبِ. فَلَا<sup>(٥)</sup> حَاجَةَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ قَائِلِهِ مَنْ كَانَ؟ وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَلَّا يَقُولُوا بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ لِمَنْ قُتِلَ.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ تُجَارًا ﴿أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ أَي غُرَاةً. وَقِيلَ: قَوْلُهُ ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ عَلَى إِسْقَاطِ الْأَلِفِ<sup>(٦)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ أَي لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْقَوْلَ الَّذِي قَالُوا حَسْرَةً تَتَرَدَّدُ فِي أَجْرَانِهِمْ، وَيَجْعَلَ قَوْلُهُ: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً﴾ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَقَوْلِهِ ﴿أَغْتَابَهُمْ حَسْرَتِ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخَيُّ وَيُئِيبُ﴾ أَي وَاللَّهُ يَخَيُّ وَيُؤِيبُ. مَنْ ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ، وَغَزَا، ﴿وَيُؤِيبُ﴾ مَنْ أَقَامَ، وَلَمْ يَخْرُجْ غَازِيًا، أَي لَا يَتَقَدَّمُ الْمَوْتَ بِالْخُرُوجِ فِي الْغَزْوِ، وَلَا يَتَأَخَّرُ فِي الْمَقَامِ وَتَرْكِ الْخُرُوجِ، دَعَاهُمْ إِلَى التَّسْلِيمِ: إِنَّمَا هِيَ أَنْفَاسُ مَعْدُودَةٌ وَأَرْزَاقٌ مَقْسُومَةٌ وَأَجَالٌ مُضْرُوبَةٌ مَا لَمْ يُلْفِئْهَا، وَيُسْتَوْفِئْهَا، وَيُنْقِصْ<sup>(٧)</sup> أَجْلَهَا، لَا يَأْتِيهَا ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَمَلُّونَ بِعُيُوبِ﴾ وَعَيْدٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: ظَاهِرًا. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: بِأَخَذَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْهُ. (٥) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) قَرَأَ الْحَسَنُ وَالزُّهْرِيُّ بِخَفِيفِ الزَّايِ، وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ [غُرًى] بِشَدِيدِ الزَّايِ، انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٤٠١/٣. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَنْقُصُهَا وَانْقُصَ.

**الآية ١٥٧** وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَكَيْفَ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ﴾ إِنَّ الموتَ وَإِنْ كَانَ لَابَدًا نَازِلٌ بِكُمْ بِقَتْلِكُمْ أَوْ مَوْتِكُمْ فِي طَاعَتِهِ وَجِهَادِهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَنْزِلَ بِكُمْ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ وَسَبِيلِهِ، وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْتُمُونَ﴾ مِنَ الْأَمْوَالِ.

**الآية ١٥٨** [وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>]: ﴿وَكَيْفَ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِرَبِّكُمُ اللَّهُ تَحْسُرُونَ﴾ أَيِ إِنْ مِتُّمْ عَلَى فَرَاثِكُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَايِهِ تُحْسِرُونَ، فَمَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَيِ [إِنْ<sup>(٣)</sup>] لَمْ تَقْدِرُوا عَلَى أَنْ لَمْ تُحْسِرُوا إِلَيْهِ كَيْفَ تَقْدِرُونَ [عَلَى أَنْ<sup>(٤)</sup>] لَا يَنْزِلَ عَلَى فَرَاثِكُمْ بِكُمْ الْمَوْتُ؟ وَإِنْ أَقَمْتُمْ فِي بَيْوتِكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٥٩** وقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ رَبُّكَ إِنَّكَ لَكُمُ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ قِرْحَمَةً مِّنَ اللَّهِ عَلَيْكَ ﴿لَيْتَ لَكُمُ﴾ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ رَحِيمًا عَلَى [خَلْقِ اللَّهِ]<sup>(٥)</sup> عَلَى مَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «لَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَرَاحُمُوا» فَقِيلَ: كُنَّا نَرَحِمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَيْسَ تَرَاحِمُ الرَّجُلِ وَلِذَلِكَ أَوْ أَخَاهُ، وَلَكِنْ تَرَاحِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» [بَنَحْوِهِ الْهَيْثُمِي فِي مَجْمَعِ الزَّوَادِ ١٨٧/٨ وَعِزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ] أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا، وَمَا جَاءَ: «مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَلَمْ يُؤَقِّرْ كَبِيرَنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [التِّرْمِذِيُّ ١٩٢١] وَمَا جَاءَ: «مَنْ لَمْ يَرْحَمْ أَهْلَ الْأَرْضِ لَمْ يَرْحَمْ أَهْلَ السَّمَاءِ» [الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ ٣٣٣٤] كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ [الْجَانِبِيَّةُ: ١٤]، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ أَنْ يُعَامِلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِالرَّحْمَةِ وَاللِّينِ إِلَّا عِنْدَ الْمَعَانِدَةِ وَالْمُكَابَرَةِ؛ فَحِينَئِذٍ أَمَرَ بِالْقِتَالِ كَقَوْلِهِ لِمُوسَى وَهَارُونَ حِينَ أَرْسَلَهُمَا إِلَى فِرْعَوْنَ، فَقَالَ: ﴿قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَّنَا لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَخْشَوْنَ﴾ [طه: ٤٤] وَكَانَ اللَّيْنُ مِنَ الْقَوْلِ أَنْفَذَ فِي<sup>(٦)</sup> الْقُلُوبِ وَأَسْرَعَ إِلَى الْإِجَابَةِ وَأَدْعَى إِلَى الطَّاعَةِ مِنَ الْحَشِينِ مِنَ الْقَوْلِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي النَّاسِ. لِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ ﷻ رُسُلَهُ<sup>(٧)</sup> بِاللِّينِ مِنَ الْمَعَامَلَةِ وَالرَّحْمَةِ عَلَى خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ سَبَبَ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ وَجَمْعِهَا، وَجَعَلَ الْحَشِينَ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفُظَّ سَبَبَ الْفُرْقَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا فِي الْقَوْلِ لَغَلَبْتَ الْقُلُوبَ لَأَنْفَقُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ أَيِ لَوْ كُنْتَ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَظًّا غَلِظًا لَتَفَرَّقُوا، وَلَمْ يَجْتَمِعُوا عِنْدَكَ.

وقوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾ بِأَذَاهُمْ إِيَّاكَ وَلَا تُكَافِئُهُمْ ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ٧٢-١/ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ بِمَا عَصَوْكَ، وَالْأَوَّلُ تَنْصَرُّ مِنْهُمْ. وَكَذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ جَمْلَةً أَنْ يَعْفُوا عَنْهُمْ، وَالْأَوَّلُ يَنْتَصِرُوا مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وَكَانَ أَرْجَى آيَةٍ لِلْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ الْآيَةُ [الْجَانِبِيَّةُ: ١٤]، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيَاكَ﴾ [غافر: ٥٥] وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، لَا جَائِزَ أَنْ يَأْمُرَ بِالْإِسْتِغْفَارِ لَهُمْ، ثُمَّ لَا يَفْعَلُ. وَإِذَا فَعَلَ الْإِجَابَ، فَدَلَّ أَنْهُ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكَذَلِكَ دَعَا إِبْرَاهِيمَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقْرَأُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١] وَدَعَا نُوحَ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتَنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعُو هَؤُلَاءِ الْأَنْبِيَاءَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَسَلَامُهُ، ثُمَّ لَا يَجِبُ لَهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَسَاوَرْتَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ أَمَرَ اللَّهُ ﷻ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يُشَاوِرَ أَصْحَابَهُ فِي الْأَمْرِ؛ فَبِهِ [وَجْهَانِ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا]<sup>(٨)</sup>: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بِالشَّوَارَةِ فِي مَا فِيهِ النَّصُّ، وَإِنَّمَا يَأْمُرُ بِهِمَا فِي مَا لَا نَصَّ فِيهِ، فَبِهِ دَلِيلُ جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْإِجْتِهَادِ.

والثَّانِي: لَا يَخْلُو أَمْرُهُ بِالشَّوَارَةِ إِمَّا لِعِظَمِ قَدْرِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ أَوْ لِفَضْلِ الْعَقْلِ وَرُجْحَانِ اللَّبِّ. فَكَيْفَ مَا كَانَ فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ دُونُهُمْ أَنْ يُسَوِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِهِمْ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَأْمُرَ نَبِيُّ ﷺ بِشَاوَرَةِ أَصْحَابِهِ ﷺ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ بِرَأْيِهِمْ. دَلَّ أَنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا كَانَ الْحَقُّ لَا يَشُدُّ عَنْهُمْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا أَمَرَ نَبِيُّ ﷺ بِشَاوَرَتِهِمْ فِي أَمْرِ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ. وَعَنِ الْحَسَنِ ﷺ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلَهُ: ﴿وَسَاوَرْتَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ غَيِّبَانِ عَنِ

(١) فِي م: ﷻ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) مِنْ م. (٤) فِي الْأَصْلِ: أَيِ، فِي م: أَنْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: خَلَقَهُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَم: أَرْسَلَهُمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: رَجُوه ثَلَاثَةً: أَحَدَهَا.



مُشَاوَرَتِكُمْ» [البيهقي في الشعب ٧٥٤٢] ولكنه أن يكون سُنَّةً لَأَمِيَّةٍ. وعني ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقرأ ﴿وَشَاوَرَهُمْ﴾ في بعض الأمور، وقيل: أمر الله نبيه ﷺ أن يُشَاوِرَ أصحابه في الأمور، وهو يأتيه وحي السماء لأنه أطيّب لأنفس القوم، وأن القوم إذا شاورَهُمْ: بعضهم بعضاً، فأرادوا بذلك وجه الله، عزّم الله لَهُمْ على أرشده. وقيل: إن العرب في الجاهلية كانوا إذا [رأوا سيّدَها] <sup>(١)</sup> يقطعُ أمراً دونَهُمْ، لا يُشَاوِرُهُمْ في الأمر، شقّ عليهم، فأمر الله النبي ﷺ أن يُشَاوِرَهُمْ في الأمر إذا أراد؛ فإن ذلك أعطف لَهُمْ عليه، وأذهب لأضغانهم.

في بعض الأخبار قيل: يا رسول الله: ما الغزْمُ <sup>(٢)</sup>؟ قال: «أن تستشير ذا الرأي، ثم تطيعه» [البيهقي في الكبرى ١٠/١١٢] وكان يقال: ما هلك امرؤ عن مشورة، ولا سعيذ بتور. قيل: البتور الذي لا يستشير، ويعملُ براهيه.

وقوله تعالى <sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أي لا تتكلن إلى نفسك، ولا تعتمدن على أحد، ولكن اعتمد على الله، وكلّ الأمر إليه. وقيل: فإذا فرق ذلك الأمر بعد المشاورة فامضِ لأمرك، فإن كان في أمر الحرب على ما قيل، فهو، والله أعلم: لا تفجبن بالكثرة، ولا ترين النصر به، ولكن اعتمد بالنصر على الله كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَفْجَيْنَاكُمْ كَثْرَتَكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٢٥] والله أعلم، بما أراد بذلك، وكقوله <sup>(٤)</sup>: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

**الآية ١٦٠** وقوله تعالى <sup>(٥)</sup>: ﴿إِنْ يَصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ صدق الله: من كان الله ناصره فلا يغلبه العدو من بعده <sup>(٦)</sup> ﴿وَأَنْ يَخْذَ لَكُمْ﴾ أي يترككم ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَصُرْكُمُ؟﴾ والنصر يَحْتَمِلُ وجهين: يَحْتَمِلُ المعونة، ويَحْتَمِلُ المنع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ تَمِيرٍ﴾ [آل عمران: ٢٢...]. وقوله ﷻ ﴿إِنْ يَصُرْكُمُ اللَّهُ﴾، أي أعانكم الله، فلا يغلبكم العدو ﴿وَأَنْ يَخْذَ لَكُمْ فَمَنْ﴾ الذي أعانكم سواه؟ ومن يمنع <sup>(٧)</sup>؟ أي إن منع الله منكم العدو ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَأَنْ يَخْذَ لَكُمْ﴾ ولم يمنعكم فَمَنْ الذي أعانكم؟ ومنعكم <sup>(٨)</sup> من بعده؟ والخذلان في الحقيقة، هو ترك المأمور منه ما أمّل منه، واستعمل في هذا كما استعمل الإنبياء على حقيقته.

وقوله تعالى ﴿وَعَلَّ اللَّهُ فَلَئَوْلَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ هو على الأمر في الحقيقة؛ كأنه قال: وعلى الله فتوكلوا أيها المؤمنون. والتوكل، هو الإغتماد عليه وتفويض الأمر إليه لا بالكثرة والأسباب التي يقوم بها من نحو القوة والغلبة والنصرة والغلبة. وفي الشاهد إنما يكون عند الخلق بثلاث: إما بالكثرة وإما بفضل قوة بطش وإما بفضل تدبير ورأي في أمر الحرب. وجميع نصر رسول الله ﷺ وغلبته على عدوه إنما كان لا بذلك، ولكن بالتوكل عليه وتفويض الأمر إليه. دلّ أن ذلك كان بالله ﷻ وذلك من آيات نبوته ﷺ.

**الآية ١٦١** وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ فيه قراءتان <sup>(٩)</sup>: بنصب الياء ورفع الياء ونصب الغين؛ ومن قرأ بنصب الياء فذلك يَحْتَمِلُ ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ أي لم يكن لنبي من الأنبياء غلٌ قط، وهو أحق [ألا تهتموه لِعِلْمِكُمْ] <sup>(١٠)</sup> به، فكيف اتهمتم <sup>(١١)</sup> هذا بالغلُول؟ وقيل: إن ناساً من المنافقين خشوا ألا يفسم رسول الله ﷺ الغنيمة بينهم، فطلبوا القسمة، فنزلت هذه الآية. وقيل: قالوا: اغدِل يا محمد في القسمة، فنزل هذا. ويَحْتَمِلُ قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ أي قد كنتم عرفتموه من قبل أن يُرْسَلَ، فما عرفتموه خائفاً قط، وغلّ. فكيف يَحْتَمِلُ الخيانة بعدما أرسل؟ هذا لا يَحْتَمِلُ.

ومن قرأ بالرفع فهو أيضاً يَحْتَمِلُ وجهين: أي يَتَّهَمُ بالغلُول في الغنيمة، فهو يرجع إلى التأويل الأول. ويَحْتَمِلُ قوله أن يُغْلَّ أن يخاف في الغنيمة؛ لا يجوز، ولا يجلّ أن يخاف النبي في الغنيمة، فإنه يُطْلَعُ على ذلك؛ يُطْلَعُ الله ورسوله على ما جاء في بعض الأخبار «أنه مرّ بقبر، فقال: إنه في <sup>(١٢)</sup> عذاب، قيل: بماذا يا رسول الله؟ فقال: إنه كان أخذ من الغنيمة قَدْرَ دَرَهْمَيْنِ

(١) في الأصل و م: أرادوا سيدها أن. (٢) من م، في الأصل: الحزم. (٣) في م: ﷻ. (٤) الواو ساقطة من الأصل وم. (٥) في م: ﷻ. (٦) في الأصل و م: بعد. (٧) في الأصل و م: المنع. (٨) الواو ساقطة من الأصل وم. (٩) قرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم «أَنْ يَغُلَّ» بفتح الياء وضم الغين، وقرأ الباقون أن يُغْلَّ بضم الياء وفتح الغين، انظر حجة القراءات (١٧٩). (١٠) في الأصل و م: من لا يهتمون لعلكم. (١١) في الأصل و م: اتهمتموه. (١٢) من م، في الأصل: من.

أَوْ نَخَوْهُ [ينحوه الحاكم في المستدرک ١٢٧/٢] وَيَحْتَمِلُ خُصُوصَ الْغَنِيمَةِ بِمَا يَتَنَوَّلُ<sup>(١)</sup> الْغَالُ جَلَّهُ بِمَا لَا يُعْرِفُ لَهُ صَاحِبُ كَالْمَالِ الَّذِي لَا مَالَكَ لَهُ، وَرَبِّمَا يُبَاحُ التَّنَاوُلُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ لِلْحَاجَةِ وَالْأَخْذُ بِغَيْرِ الْبَدْلِ بَوَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ بَتْلَكَ أَكْلَ الْجِلِّ مِنْ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أي يُوْخَذُ بِوَيْومِ الْقِيَامَةِ. وهكذا كُلُّ مَنْ أَخَذَ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: وَإِنَّمَا خُصَّ الْغَنِيمَةُ بِفَضْلِ وَعَيْدٍ لِأَنَّ الْغُلُولَ فِيهَا يُجْحَفُ بِحَقِّ الْفُقَرَاءِ وَأَهْلِ الْحَاجَةِ، أَوْ يُضَرُّ. ذَلِكَ أَضَافَهُ لِلْخَلْقِ، وَسَانَرُ الْأَمْوَالِ لَيْسَ كَذَا. وَقِيلَ: إِنَّمَا جَازَ الْوَعْدُ فِي هَذَا أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ نَفَاقٍ يَسْتَحِيلُونَ الْغُلُولَ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْأَخْذَ مِنْهَا، وَهَذَا كَانَ أَشْبَهَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أَنَّهُ قَالَ: <sup>(٣)</sup>] بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَيْشًا، فَعَلُّوا رَأْسَ ذَهَبٍ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَيْضًا [أَنَّهُ <sup>(٤)</sup>] قَالَ: (فَقُدَّتْ قَطِيفَةٌ حُمْرَاءُ يَوْمَ بَدْرٍ مِمَّا أُصِيبَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ النَّاسُ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا لِنَفْسِهِ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾).

**الآية ١٦٢** وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ آتَىٰ رِشْوَنَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ﴾ قِيلَ: أَفَمَنْ لَمْ يَغْلُ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْئًا كَمَنْ غَلَّ، وَأَخَذَ مِنْهَا؟ لَيْسَ سَوَاءً؛ رَجَعَ أَحَدُهُمَا بِرِضْوَانِ اللَّهِ، وَالْآخَرُ بِسَخَطِهِ، وَيَحْتَمِلُ ﴿أَفَمَنْ آتَىٰ رِشْوَنَ اللَّهِ﴾ أَفَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَاتَّبَعَ أَمْرَهُ كَمَنْ عَصَى اللَّهَ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ.

**الآية ١٦٣** وقوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ وَالدرجاتُ، وَاللهُ أَعْلَمُ، مَا يَقْصِدُهَا أَهْلُهَا، وَالذَّرَكَاتُ مَا يُدْرِكُهَا مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَقْصِدُوهَا كَالذَّرَكِ فِي الْعُقُودِ يُدْرِكُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَقِيلَ: الدَّرَجَاتُ مَا يَغْلُو، وَالذَّرَكَاتُ مَا يَسْفُلُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. فَهَذَا فِي التَّسْمِيَةِ الْمَعْرُوفَةِ أَنَّ سُمِّيَتِ النَّارُ ذَرَكَاتٍ وَالْجَنَّةُ دَرَجَاتٍ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ وَاحِدٌ. وَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ.

**الآية ١٦٤** وقوله تعالى <sup>(٥)</sup>: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ وَجَّهَ الْمِنَّةَ فِي مَا بَعَثَ الرَّسْلَ عَلَيْهِمْ [السلام] <sup>(٦)</sup> مِنَ الْبَشَرِ، وَلَمْ يُرْسِلْهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَلَا مِنَ الْجِنِّ [فِي] <sup>(٧)</sup> وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ كُلَّ جَوْهَرٍ يَأْلَفُ بِجَوْهَرِهِ، وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَأْلَفْ بِجَوْهَرِهِ غَيْرُهُ، وَلَا يَنْضَمُّ إِلَى جَنْسٍ آخَرَ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَالرَّسْلُ إِنَّمَا بُعِثُوا لِتَأْلِيفِ قُلُوبِ الْخَلْقِ ٧٢ - ب/ وَجَمْعِهِمْ وَالدَّعَاءِ إِلَى دِينٍ يُوجِبُ الْجَمْعَ <sup>(٨)</sup> بَيْنَهُمْ، وَيُدْفَعُ الْإِخْتِلَافَ مِنْ بَيْنِهِمْ، فَإِذَا كَانَ [هَذَا] <sup>(٩)</sup> وَصَفْنَا بُعِثُوا مِنْ جَوْهَرِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لِيَأْتُوا <sup>(١٠)</sup> بِهِمْ، وَيَنْضَمُّوا إِلَيْهِمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَالثَّانِي: أَنَّ الرَّسْلَ لَا يَدَّ لَهُمْ مِنْ أَنْ يُقِيمُوا آيَاتٍ وَبَرَاهِينَ لِرِسَالَتِهِمْ، فَإِذَا كَانُوا مِنْ غَيْرِ جَوْهَرِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لَا تَظْهَرُ لَهُمُ الْآيَاتُ وَالْبَرَاهِينُ لِمَا يَقَعُ عَنْدهُمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْتُوا ذَلِكَ بِطَبَاعِهِمْ دُونَ أَنْ يَأْتُوهُمْ بِغَيْرِ إِعْطَائِهِمْ لِيَاها ذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ لَيْسَ فِي وَسْعِ الْبَشَرِ مَعْرِفَةُ غَيْرِ جَوْهَرِهِمْ وَغَيْرِ جَنْسِهِمْ مِنَ نَحْوِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَشَرَ لَا يَرَوْنَهُمْ؟ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بُعِثُوا مِنْهُمْ لِيَعْرِفُوهُمْ، وَلَتَظْهَرَ لَهُمُ الْحُجَّةُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ الْمِنَّةُ الثَّانِيَّةُ حِينَ بَعَثَهُمْ مِنْ نَسَبِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لَمْ يَبْعَثْهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ [تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا <sup>(١١)</sup>: أَنَّهُمْ إِذَا بُعِثُوا مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ وَجَنْسِهِمْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ صِدْقُهُمْ وَلَا أَمَانَتُهُمْ فِي مَا ادَّعَوْا مِنَ الرِّسَالَةِ، فَبَعَثَهُمْ مِنْهُمْ لِيَظْهَرَ صِدْقُهُمْ وَأَمَانَتُهُمْ كَمَا ظَهَرَ صِدْقُهُمْ وَأَمَانَتُهُمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ لَهُمْ أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَكْذِبُوا بِشَيْءٍ قَطُّ، وَلَا خَانُوا فِي أَمَانَةٍ لَا يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مِنْ غَيْرِ نَسَبِهِمْ فَلَعَلَّهُمْ إِذَا أَتَوْا بِآيَةٍ أَوْ بَرَاهِينَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِتَعْلِيمٍ مِنْ أَحَدٍ وَإِخْتِلَافٍ إِلَى أَحَدٍ مِمَّنْ يَفْتَعِلُ بِمَثَلِ هَذَا؛ بَعَثَهُمُ اللَّهُ مِنْهُمْ لِيَعْلَمُوا [أَنَّهُمْ لَمْ <sup>(١٢)</sup> يَتَعَلَّمُوا] <sup>(١٣)</sup> مِنْ أَحَدٍ، وَلَا اخْتَلَفُوا إِلَيْهِ <sup>(١٤)</sup>. إِنَّهُمْ

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَتَأَوَّلُ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: التَّأَوَّلُ. (٣) (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي م: هُجَّ. (٦) وَ (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: نَجْمٌ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) بَالِغٌ يَبَالِغُ مِبَالِغَةً وَبِلَاغًا إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْأَمْرِ، انْظُرِ اللَّسَانَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَذَلِكَ. (١٢) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي م: إِذْ. (١٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهِ.

إِنَّمَا عَلِّمُوا ذَلِكَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا بِأَحَدٍ مِّنَ الْبَشَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَتَى بِهِ مُوسَى، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، مِنْ الْآيَاتِ مِنْ نَحْرِ الْعَصَا وَالْيَدِ الْبَيْضَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَوْ كَانَ سِحْرًا فِي الْحَقِيقَةِ لَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ آيَاتِ رِسَالَتِهِ؟ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ إِلَى أَحَدٍ فِي تَعْلِيمِ السِّحْرِ قَطُّ، وَقَدْ نَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، فَكَيْفَ وَلَمْ يَكُنْ سِحْرًا؟ فَدَلَّ أَنَّ اللَّهَ عَلَى خَلْقِهِ مَنَّ عَظِيمَةً فِي مَا بَعَثَ الرِّسْلَ مِنْ نَسَبِهِمْ وَمَعْنَى نَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ لِلْمَعْنَى الَّذِي وَصَفْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿رَسُولًا يَنْفُثُ فِيهِ الرُّوحَ﴾ أَيِ مِنَ الْعَرَبِ مَعْرُوفِ النَّسَبِ أُمِّيًّا لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى بِمَا<sup>(١)</sup> أَنَّى سَمَاوِيًّا وَخِيًّا، وَالْأَوَّلُ بَرْتَابُوا فِي رِسَالَتِهِ وَفِي مَا يَقُولُهُ: ﴿وَلَا تَحْطُمُوا بِمِصْرَتِكُمْ إِنْ لَأَنْتَابَ الْمُبِطُونَ﴾ الْآيَةُ [العنكبوت: ٤٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ﴾ يَحْتَمِلُ أَعْلَامَ رِسَالَتِهِ وَنُبُوَّتِهِ، وَتَحْتَمِلُ الْآيَاتِ الْحَجَجَ، وَالْبِرَاهِمِينَ وَهَمَا<sup>(٢)</sup> وَاحِدًا، وَتَحْتَمِلُ الْآيَاتِ<sup>(٣)</sup> الْقُرْآنَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَزَّكِيَّكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ التَّرْكِيزَ مِنَ الزَّكَاةِ وَالنَّمَاءِ؛ وَهُوَ أَنَّ أَظْهَرَ ذِكْرُهُمْ، وَأَفْشَى شَرَفُهُمْ وَمَذَاهِبُهُمْ حَتَّى صَارُوا أَيْمَةً، يُدْعَوْنَ، وَيُقْتَدَى<sup>(٤)</sup> بِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] أَظْهَرُهُمْ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يُحْمِلْ ذِكْرُهُمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾؟ [الشمس: ١٠] أَيِ اخْفَاهَا، وَاخْتَلَاهَا. وَيَحْتَمِلُ ﴿وَرَزَّكِيَّكُمْ﴾ أَيِ يُظْهِرُهُمْ بِالْتَرْحِيدِ. وَقِيلَ: ﴿وَرَزَّكِيَّكُمْ﴾ أَيِ [يَأْخُذُ مِنْهُمْ]<sup>(٦)</sup> الزَّكَاةَ لِيُظْهِرَهُمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُهَا الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ﴾ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى وَجْهِهِ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ وَقَدْ ذَكَّرْنَا الضَّلَالَ أَنَّهُ يَتَوَجَّهُ إِلَى وَجْهِهِ: إِلَى الْهَلَاكِ إِلَى الْحَيْرَةِ وَإِلَى تَحْمُولِ الذِّكْرِ وَغَيْرِهِ.

**الآية ١٦٥** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مَعْصِيَتَكُمْ مُعْصِيَةً﴾ يَوْمَ أُحُدٍ حَيْثُ قُتِلَ مِنْكُمْ سَبْعُونَ ﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾ يَوْمَ بَدْرٍ، قَتَلْتُمْ سَبْعِينَ، وَأَسْرَئْتُمْ سَبْعِينَ. وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَوْمَ أُحُدٍ كَانَتْ الدُّبْرَةُ وَالْهَزِيمَةُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ فِي ابْتِدَائِهِ، ثُمَّ هُزِمَ الْمُؤْمِنُونَ؛ يَقُولُ: إِنْ أَصَابَكُمْ فِي آخِرِهِ مَا أَصَابَ فَقَدْ أَصَابَهُمْ أَيْضًا ﴿مِثْلَهَا﴾؛ يَذْكُرُ هَذَا لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّسْلِيَةِ بِمَا أُصِيبُوا لِيَتَسَلَّى ذَلِكَ بِذَلِكَ، أَوْ يَذْكُرُهُمْ نِعْمَةً عَلَيْهِمْ بِمَا أُصِيبَ الْمَشْرِكُونَ وَمِثْلِي ذَلِكَ لِيَشْكُرُوا لَهُ عَلَيْهَا، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَمْ يُخْصُوا بِذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْتُمْ أَنَّا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ كَأَنَّهُ يَعْائِيهِمْ بِتَرْكِهِمْ الْإِسْتِغَالَ بِالتَّوْبَةِ عَنْ مَا ارْتَكَبُوا مِنْ عِصْيَانِ رَبِّهِمْ وَالْخِلَافِ لِنَبِيِّهِمْ ﷺ إِذْ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّنْ كَانَ مُتَّبِعًا عَنِ ارْتِكَابِ الْمُنَهِيِّ وَالْخِلَافِ لَامِرِهِ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْهُ ارْتِكَابُ الْمَنَاهِي وَالْخِلَافُ لِرَبِّهِ فَلَا يَسَعُ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ مَا أَصَابَهُمْ إِنَّمَا أَصَابَ مِحْنَةً مِنْهُ، وَاللَّهُ أَنْ يَمْتَحِنَ عِبَادَهُ بِأَنْوَاعِ الْمَحْنِ عَلَى أَيْدِي مَنْ شَاءَ، إِذْ كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ، فَعَائِبَتُهُمْ لَمَّا لَمْ يَعْرِفُوا مِحْنَتَهُ، وَ﴿قُلْتُمْ أَنَّا هَذَا﴾ وَنَحْنُ مُسْلِمُونَ نَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُمْ مُشْرِكُونَ؟ فَقَالَ: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ يَقُولُ: بِمَعْصِيَتِكُمُ الرَّسُولَ ﷺ وَبِتَرْكِكُمْ مَا أَمَرَكُمْ بِهِ مِنْ حِفْظِ الْمَرْكَزِ وَغَيْرِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسْرَةٍ مِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ مِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩].

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْتُمْ أَنَّا هَذَا﴾ يُخْرِجُ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النِّفَاقِ، مُخْرِجَ الْإِسْتِهْزَاءِ، أَيْ لَوْ كَانَ مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنَ النَّصْرِ وَالرِّسَالَةِ حَقًّا فَمَنْ أَيْنَ؟ بَلْ بِهَذَا وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُلْنَا هَذَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] وَقَوْلِهِمْ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢] وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا عَلَيْهِ مُتَعَمِّدُهُمْ فِي إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ فَهُوَ سُؤَالُ تَعْرِيفِ الْوَجْهِ الَّذِي بُلُّوا بِهِ، وَهُمْ أَنْصَارُ دِينِ اللَّهِ، وَعَدَدُ أَنْصَارٍ دِينِهِ النَّصْرَ، وَإِنَّ الَّذِي يُنْصَرُّهُ اللَّهُ لَا يَغْلِبُهُ شَيْءٌ. وَكَانُوا<sup>(٧)</sup> قَدْ وَعِدُوا بِالْقَاءِ<sup>(٨)</sup> الرَّعْبِ فِي قُلُوبِ أَعْدَائِهِمْ أَوْ بِمَا كَانُوا يَرَوْنَ<sup>(٩)</sup> الدُّبْرَةَ عَلَيْهِمْ وَالْهَزِيمَةَ مِنَ الْأَعْدَاءِ، فَيَقُولُونَ: بِمِثْلِ أَنْفُسِنَا أَلَيْسَ بِهَذَا مَا قَدْ عَصَا،

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: بِهِ مَا. (٢) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: آيَات. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَقْتَدُونَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: ظَهَرَهُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَأْخُذُهُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَانَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: إِلْقَاء. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: رَأَى.

ومالوا عن الله. وإن كانَ عن بعضهم لا عن كلهم فجاء ذلك بحق المحنة؛ إذ قد يجوز الابتداء به مع ما ذلك عن المعاصي أزجر، وللاجتماع على الطاعة أدعى؛ إذ المحنة بمثلها تدعو كلاً إلى اتقاء الخلاف ومنع إخوانه أيضاً عن ذلك، فيكون به التألف وصلاح ذات البين، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ من النصر والهزيمة، ولكن ما أصابكم إنما أصاب بمنصيتكم ربكم وخلافكم رسول الله ﷺ وأصابكم محنة منه إياكم.

**الآية ١٦٦** وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ جمع المؤمنين وجمع المشركين ﴿فَيَاذَنَّا﴾ قيل: فبمشيئة الله وإرادته، وقيل: ﴿فَيَاذَنَّا﴾ فبتخليصة الله إياكم لما يعلمهم [أنهم] <sup>(١)</sup> رأوا النصر والغلبة بالكثرة أو بالقوة والعدو، فخلّاهم الله بينهم وبين عدوهم ليتعلموا أن أمثالهم مع قلةهم وضعفهم انتصروا <sup>(٢)</sup> من أمثال هؤلاء مع كثرة عدوهم وقوة أبدانهم وعدتهم في سلاحيهم. ولكن بالله ينصرون منهم، ويتلبون عليهم، وقيل: ﴿فَيَاذَنَّا﴾ فبإذن الله أي يعلم الله ما يصيبكم من خير أو شر، ليس عن سهو وغفلة منه يصيبكم.

**الآية ١٦٧** وقوله تعالى: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ولَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ تَأْتَوْنَ ﴿لِمَا ذُكِّرْنَا فِي مَا تَقَدَّمْ﴾ ليعلم ما قد علم أنهم يؤمنون، وينصرون على البلاء والقتال مؤمنين صابرين محتسبين <sup>(٣)</sup>، وكذلك ليعلم ما قد علم أنهم ينافقون، ولا يبرون <sup>(٤)</sup>، منافقين غير صابرين ولا محتسبين <sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾ قوله: ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ يحتمل ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ أي كثروا السواد لأن المشركين إذا رأوا سواد المؤمنين كثيراً يرهّبهم ذلك، ويخوفهم كقولهم ﷺ: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْقَيْلِ رَهْبُكُمْ بِهِ، عَدُوُّ اللَّهِ وَعَدُوُّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. ويحتمل ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ العدو عن أنفسكم لما لعلهم يقصدون أنفس المؤمنين المقاتلين ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ عن أموالكم وذرائعكم، ويقصدون ذلك ﴿أَوْ ادْفَعُوا﴾ عن دينكم إذا قصدوا دينكم، وقد يقصدون ذلك. أو أن يكون قوله ﷺ ﴿فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾ واحداً أي قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿هُمُ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ يعني المنافقين؛ أخبر أنهم إلى الكفر أقرب من الإيمان للكفر وإلى الكفر من الكفر، كل ذلك لغة وفي حرف حفصة: ﴿هُمُ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ﴾ هم إلى الكفر أقرب. وتاويله، والله أعلم، أن المنافقين كانوا لا يعرفون الله ﷻ ولا كانوا يعبدونه؛ فإنما هم عباد النعمة، يميلون إلى حيث مالت النعمة، إن كانت مع المؤمنين فيظهرون من أنفسهم الوفاق لهم، وإن كانت مع المشركين فمعهم كقولهم ﷻ ﴿الَّذِينَ يَرْتَابُونَ ۚ ٧٣ - ١﴾ يكتم فإن كان لكم فتح من الله قالوا آله نكن معكم﴾ الآية [النساء: ١٤١] وكقولهم ﷻ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَبْغِي اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ﴾ الآية [الحج: ١١].

وأما الكفار فإنهم كانوا يعرفون الله لكنهم يعبدون الأصنام والأوثان لوجهين:  
أحدهما: لما اتخذوها أرباباً.

والثاني: يطلبون بذلك تقريبهم إلى الله زلفى كقولهم: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢] لكنهم إذا أصابتهم الشدة، ولم يروا في ما عبدوا الفرج عن ذلك، فزغوا إلى الله ﷻ كقولهم تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَا اللَّهَ غَوِيصِينَ لَهُ الْذِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، فإذا ذهب ذلك عنهم عادوا إلى دينهم الأول، وقوله ﷻ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِسْكَانَ شُرَكَاءُ رَبِّهِمْ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ الآية [الزمر: ٨].

وأما المؤمنون فهم في جميع أحوالهم: الرخاء والشدة والضراء والسرّاء مخلصين لله صابرين على مصائبهم وشدايقهم ﴿قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

(١) ساقطة الأصل وم. (٢) في الأصل وم: لا تصرون. (٣) احتسب بكذا أجراً عند الله: اعتده ينوي به وجه الله. (٤) في م: يصبرون. (٥) من م، في الأصل: تحسبن.

وقوله تعالى: ﴿هُمَ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ يَحْتَمِلُ هذا وجوهاً: قيل: إنما كانوا كذا لأنهم كانوا يقولون للمؤمنين: ﴿أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا وَتَمْنَعْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١] ذكروا كونهم مع المؤمنين، وذكروا في الكافرين استحوذوا بهم عليهم ومنعهم عن المؤمنين، فذلك آية الأقرب منهم. ويَحْتَمِلُ ﴿أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ لأن ما أظهروا من الإيمان كَذِبٌ، والكفر نفسه كَذِبٌ، فما أظهروا من الإيمان فهو كَذِبٌ إلى الكذب الذي هم عليه أقرب، وهو الكفر. وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿هُمَ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ أَنَّهُ قَالَ: (هم يومئذ أقرب لأنهم كانوا في الحقيقة كُفَّاراً على دينهم). وفي قوله تعالى: ﴿هُمَ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ يَحْتَمِلُ الذَّمُّ، وقيل: كقولهِ ﷺ: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْيَقِينَةَ لَأَتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤] فيكون الوصف بالقرب على الوقوع والوجوب كقولهِ ﷺ: ﴿إِنَّ رَحِمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ أي هي لهم، وبالله التوفيق.

وذلك لأنهم كانوا أهل نفاق، والكفر لم يكن يفارق قلوبهم، وما كان من إيمانهم كان بظاهر اللسان، ثم قد يفارقها أكثر أوقاتهم، والله أعلم. وقد يكونون<sup>(١)</sup> على القرب من حيث كانوا شاككين في أمر الكفر والإيمان تاركين<sup>(٢)</sup> الإيمان. إن حقيقة تصديق عن معرفة، ولم يكن لهم معرفة، والكفر قد يكون بالكذب، كان لهم بما يكذب علم بالكذب أولاً، فلذلك كان الكفر أقرب إليهم.

ويَحْتَمِلُ ﴿أَقْرَبُ مِنْهُمْ﴾ أولى بهم، وهم يوأحق أن يعرفوا بما جعل الله لهم من أعلام ذلك في لحن القول ثم في أفعال الخير ثم في [أحوال]<sup>(٣)</sup> الجهاد ومما يظهر منهم من آثار الكفر في الأقوال والأفعال مما جاء به القرآن، والله أعلم. فلان قيل في قوله: ﴿أَوَلَمْ أَصْنَعْكُمْ مِصْبَةً قَدْ أَصْبَحْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَتَى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ كيف عم هؤلاء بالعقوبة؟ وإنما كان العصيان والخلاف في الأمر من بعضهم لا من الكل؟ قيل: لما خرج لهم ذلك مخرج الإمتحان والابتلاء لا مخرج الجزاء ليفعلهم، والله أن يمتحن عباده ابتداءً بأنواع المحن من غير أن يسبق منهم خلاف في الأمر وعصيان، وكل عقوبة خرجت مخرج جزاء عصيان وخلاف في أمر لم يؤخذ غير مرتكبها لقوله ﷺ: ﴿وَلَا تُزْرُ وَإِذْرُ وَتَزِدْ أَفْرَأً﴾ [الأنعام: ١٦٤]. وما خرج مخرج الإمتحان جاز أن يعمهم لما ذكرنا أن له ابتداءً، وإن كان ما كان منهم بمعونة غيرهم، فعمهم لذلك بذلك كقطع الطريق والسراق<sup>(٤)</sup> أن تعمهم العقوبة جميعاً: من أخذ، ومن لم يأخذ، ومن تولّى ومن لم يتول، فكل ذلك هذا، وكانوا جميعاً كنفس واحدة، فعمهم بذلك، والله أعلم.

### الآية ١٦٨

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَاخِوَانِهِمْ﴾ في الدين ومعارفهم من المنافقين ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ ولم يخرجوا إلى الجهاد ﴿مَا قُتِلُوا﴾ وقيل: لإخوانهم في النسب والقربة، ولبسوا بإخوانهم في الدين [والولاية كقولهِ ﷺ: ﴿وَالِىَ شَوْءَ آتَاهُمْ صَلياً﴾] [الأعراف: ٧٣] ليس بأخيه في الدين والولاية، ولكن كان أخاهم في النسب والقربة ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ وقعدوا عن الخروج في الجهاد لما قتلوا في الغزو.

ثم قال لِنَبِيِّ ﷺ ﴿قُلْ لَهُمْ﴾ فَأَذَرُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ أَي ادفعوا عن أنفسكم الموت ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ بأنهم لو قعدوا في بيوتهم ما قتلوا. فمعناه، والله أعلم: أن من قتل في سبيل الله فمكتوب ذلك عليه، ومن مات في بيت فمكتوب عليه. فإذا لم يقعدوا دفع ما كتبت عليهم<sup>(٥)</sup> من الموت كيف زعمتم أنهم لو قعدوا ما قتلوا؟ وهو مكتوب عليهم كالموت.

وفي هذه الآية رد<sup>(٦)</sup> على المعتزلة قولهم: إنهم يقولون: إن من قتل مات قبل أجله وقبل أن يستوفي<sup>(٧)</sup> أجله، فهم واليهود، في ما أنكر<sup>(٨)</sup> الله عليهم قولهم ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ وقعدوا ﴿مَا قُتِلُوا﴾، سواء بقوله: ﴿فَأَذَرُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ إن كنتم صادقين.

### الآية ١٦٩

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: إن المنافقين قالوا: للذين

(١) في الأصل و م: يكون. (٢) في الأصل و م: تاركو. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل: وكسراق، في م: والسارق.

(٥) في الأصل و م: عليكم. (٦) في الأصل و م: ترد. (٧) من م، في الأصل: يسري. (٨) في الأصل و م: أنكروا.

قُتِلُوا بِأَحَدٍ وَيَبْذَرُ أَمْوَاتًا كَسَائِرِ الْمَوْتَى ﴿بَلْ أَحْيَاَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، وقيل: قالوا إِنَّ مَنْ قُتِلَ لَا يَحْيَى أَبَدًا، وَلَا يُنْعَثُ، فقال ﴿بَلْ يَحْيَوْنَ، وَيُنْعَتُونَ، كَمَا يَحْيَى، وَيُنْعَثُ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمَوْتَى، وقيل: إِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْمِي الْمَيِّتَ مَنْ انْقَطَعَ ذِكْرُهُ، أَوْ مَاتَ، وَلَمْ يُذَكَّرْ، أَيْ لَمْ يَبْقَ لَهُ أَحَدٌ يُذَكِّرُهُ بِهِ، فقالوا: إِذَا قُتِلَ هَؤُلَاءِ مَاتُوا، أَيْ لَا يُذَكَّرُونَ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُمْ مَذْكُورُونَ فِي مَلِكِ الْمَلَائِكَةِ وَمَلِكِ الْبَشَرِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَعْرُوفُ فِي الْخَلْقِ: أَنَّ الشَّهَدَاءَ مَذْكُورُونَ عِنْدَهُمْ، وقيل: قوله ﷻ: ﴿بَلْ أَحْيَاَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أَيْ تَجْرِي أَعْمَالُهُمْ بَعْدَ قَتْلِهِمْ كَمَا كَانَتْ<sup>(١)</sup> تَجْرِي فِي حَالِ حَيَاتِهِمْ، فَهُمْ كَالْأَحْيَاءِ فِي مَا يَجْرِي لَهُمْ ثَوَابُ أَعْمَالِهِمْ وَجَزَائُهُمْ، لَيْسُوا بِأَمْوَاتٍ، وقيل: إِنَّ حَيَاتَهُمْ حَيَاةٌ كَلْفَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِأَحْيَاءِ أَنْفُسِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، فَسُمُّوا أَحْيَاءَ لِذَلِكَ، وَالْكَفَّارُ لَمْ يُخَيَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، بَلْ أَمَاتُوا، فَسُمِّيَ أُولَئِكَ أَحْيَاءَ، وَالْكَفَّارُ مَوْتَى، وقيل: سُمِّيَ هَؤُلَاءِ أَحْيَاءَ لِأَنَّهُمْ انْتَفَعُوا بِحَيَاتِهِمْ، وَسُمِّيَ الْكَفَّارُ أَمْوَاتًا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِحَيَاتِهِمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ ﷻ سَمَّاَهُمْ مَرَّةً ﴿مُتَّ بِكُمْ عَنِّي﴾ [البقرة: ١٨] لِمَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِسَمْعِهِمْ وَلَا بِبَصَرِهِمْ وَلَا بِلِسَانِهِمْ، وَلَمْ يُسَمِّ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنِينَ لِمَا انْتَفَعُوا بِذَلِكَ كُلُّهُ؟ فَعَلَى ذَلِكَ سُمِّيَ هَؤُلَاءِ أَحْيَاءَ لِمَا انْتَفَعُوا بِحَيَاتِهِمْ وَأُولَئِكَ الْكَفَرَةُ مَوْتَى لِمَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِحَيَاتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال الحسن: (إِنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ تُغْرَضُ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْجَنَانِ وَأَرْوَاحَ الْكَفَّارِ عَلَى النَّارِ، فَيَكُونُ لِأَرْوَاحِ الشَّهَدَاءِ أَفْضَلُ اللَّذَّةِ مَا لَا يَكُونُ لِأَرْوَاحِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكَفَرَةِ ذَلِكَ، فَاسْتَوْجَبُوا لِأَفْضَلِ اللَّذَّةِ عَلَى غَيْرِهِمْ اسْمَ الْحَيَاةِ). أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾؟ وقيل: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقُولُونَ فِي مَا بَيْنَهُمْ: مَنْ قُتِلَ يَبْذَرُ وَأَحَدٌ مَاتَ فَلَانَ، وَمَاتَ فَلَانٌ، فَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

### الآية ١٧٠

وقوله تعالى: ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ رُوِيَ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلَّيْنَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرْوَاحُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ خُضِرَ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ فِي أَيَّهَا شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى قَنَادِيلِهَا» [مسلم ١٨٨٧] والحديث طويل.

وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ الْآيَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ صُحُفٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا مَنْ يَلْحَقُ بِهِمْ مِنَ الشَّهَدَاءِ، فَبِذَلِكَ يَسْتَبْشِرُونَ). وقيل: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فَارَقُوهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَأَمْرِهِمْ بِمَا قَدِمُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكِرَامَةِ وَالْفَضْلِ وَالنَّعَمِ الَّتِي أَعْطَاهُمُ اللَّهُ. وقيل: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ / ٧٣ - ب/ يَعْنِي يَفْرَحُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ، يَعْنِي مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ إِخْوَانِهِمْ فِي الدُّنْيَا رَأَوْا قِتَالًا، اسْتَشْهِدُوا، فَلَجِقُوا. وقيل: ﴿لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَالِاسْتَبْشَارُ هُوَ الْفَرَحُ أَوْ طَلَبُ الْبَشَارَةِ؛ كَانَهُمْ طَلَبُوا الْبَشَارَةَ لِقَائِهِمْ لِيَعْلَمُوا بِكَرَامَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ وَمَنْزِلَتِهِمْ كَقَوْلِهِ مَنْ ﴿قَالَ بَلَّغْتَ قَوْمِي يَمْلِكُونَ﴾ ﴿يَا عَفْرَى لِي رَبِّي وَحَمَلَنِي مِنَ الْكُرْمَيْنِ﴾ [يس: ٢٦] و[٢٧]. وقيل: إِنَّ الْحَيَاةَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: حَيَاةَ الطَّبِيعِيِّ وَحَيَاةَ الْعَرَضِيِّ، وَكَذَلِكَ الْمَوْتُ عَلَى وَجْهَيْنِ: مَوْتُ الطَّبِيعِيِّ وَمَوْتُ الْعَرَضِيِّ. ثُمَّ حَيَاةَ الْعَرَضِيِّ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهَا: حَيَاةُ الدِّينِ وَالطَّاعَةِ كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وَحَيَاةُ الْعِلْمِ وَالْبَصِيرَةِ وَالْيَقَظَةِ، سُمِّيَ الْعَالَمُ حَيًّا وَالْجَاهِلُ مَيِّتًا، وَحَيَاةُ الزِينَةِ وَالشَّرَفِ عَلَى مَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْأَرْضَ مَيِّتَةً فِي حَالِ يُبْسَوَسِيهَا وَحَيَّةٌ فِي حَالِ خُرُوجِ النَّبَاتِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ افْتَحَتْ وَابَّتْ﴾ [الحج: ٥] [إِنَّهُ هُوَ]<sup>(٣)</sup> الَّذِي أَحْيَاهَا، وَحَيَاةُ الذِّكْرِ وَاللَّذَّةِ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُمْ «أَحْيَاَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ» أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَيَاةٌ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَ: حَيَاةُ ذِكْرٍ وَلَذَّةٍ، أَوْ حَيَاةُ زِينَةٍ وَشَرَفٍ، أَوْ حَيَاةُ الْعِلْمِ بِأَهْلِ الدُّنْيَا عَلَى مَا كَانَ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ حَيَاةُ دِينٍ وَعِبَادَةٍ، أَوْ يُجْزَى عَلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ قَبْلَ الشَّهَادَةِ، وَإِنْ كَانَتْ أَجْسَادُهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مَيِّتَةً فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا. وَهَذَا يَقْوِي قَوْلَنَا فِي الْمَرْتَدِّ: إِنَّهُ إِذَا لَحِقَ بِدَارٍ يُحْكَمُ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ حَيًّا عَلَى مَا حُكِمَ فِي أَمْوَالِ الشَّهَدَاءِ وَأَنْفُسِهِمْ بِحُكْمِ الْمَوْتَى لِمَا [لَا يَمُوتُونَ]<sup>(٤)</sup> إِلَى الدُّنْيَا، وَإِنْ كَانُوا عِنْدَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْزُرُونَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنَّ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَمُوتُونَ.

رَبُّهُمْ أَحْيَاءَ . فعلى ذلك يُحَكِّمُ في نفس المرتدّ وأمواله بحكم المَوْتَى لِمَا لَا يَعُودُ إِلَى دَارِنَا، وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ حَيًّا عِنْدَ اللَّهِ لِمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا عِنْدَ اللَّهِ مَبْتَأً عِنْدَنَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَبْتَأً عِنْدَنَا حَيًّا عِنْدَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وحياة الطيعي وهو مَلَائِكُهُ وَمَوْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وموتُ العَرَضِيِّ هُوَ جَهْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٧١** وقوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [يَحْتَمِلُ] ﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾<sup>(١)</sup> أي يدين من الله كقولِهِ تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] قيل: بدينه، وَيَحْتَمِلُ ﴿بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ الجنة ﴿وَفَضْلٍ﴾ زيادات لَهُمْ وكرامات<sup>(٢)</sup> مِنَ اللَّهِ ﷻ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَثَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي لَا يُضِيعُ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ وَخَيْرَاتِهِمْ، وَإِنْ قُلَّ، وَصَغُرَ، كقولِهِ ﷻ: ﴿تَقَبَّلْ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحزاب: ١٦] [وكقولِهِ تعالى]<sup>(٣)</sup>: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] وكقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا عَظِيمًا﴾ الآية [النساء: ٤٠].

**الآية ١٧٢** وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية قيل: أجابوا الله ﷻ والرسول ﷺ إلى ما دعاهم إليه، وأطاعوا في ما أمرهم به ﴿وَمِمَّا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ أي الجراحة، قيل: دعاهم إلى بدرِ الصُّغرى بعدما أصابهم بأحدِ القروح والجراحات، فاجابوه، فذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية.

وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ﴾ في الإجابة لَهُ بعدما أصابَتْهُمْ الجراحة، وشهدوا القتال معه ﴿وَاتَّقُوا﴾ الخلاف لَهُ وترك الإجابة، وَيَحْتَمِلُ اتَّقُوا النارَ وعقوبته ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ في الجنة وثوابٌ جليل، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٧٣** وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ الآية: قيل: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ قَالُوا لأصحابِ رسولِ الله ﷺ بعدما انهزمَ كُفَّارُ مَكَّةَ، وَوَلَّوْا دُبُرَهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ يَخَوْفُونَهُمْ حَتَّى لَا يَتَّبِعُوا عَلَى إِثْرِهِمْ، فتلَك<sup>(٤)</sup> عادتُهُمْ لَمْ تَزَلْ كقولِهِ تعالى: ﴿مَّا زَادَكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧] إلا فساداً، وقيل: إِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لَهُمْ رَجُلٌ، يَقَالُ لَهُ: نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ، وَلَا نَدْرِي كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ؟.

وقوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ لَمَّا وَجَدُوا الأَمْرَ عَلَى مَا قَالَ لَهُمْ رسولُ الله ﷺ وَوَعَدَ لَهُمْ لَا عَلَى مَا قَالَ أُولَئِكَ، فزادَهُمْ ذَلِكَ إيمَاناً أي تصديقاً زادَهُمْ، قيل: جرأة وقوة وصلابة على ما كانوا مِنْ قَبْلُ فِي الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ . وَيَحْتَمِلُ زَادَهُمْ ذَلِكَ فِي إيمانِهِمْ قُوَّةً وصلابةً وتصديقاً . وقيل: قوله ﷻ ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ أي تصديقاً وتيقناً بجراتِهِمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ وَيَقِينَهُمْ بِرَبِّهِمْ واستجابَتِهِمْ لِنَبِيِّهِمْ ﷺ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى قولِهِ ﷻ: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾؟ عَلَى إِثْرِ قولِهِ ﷻ ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ وقولِ ذَلِكَ قَوْلٌ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَزِيدَ الإِيمَانَ، وَلَيْسَ كقولِهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا ثَلِثْتَ عَلَيْهِمْ مَائِتَتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] لأنها حججٌ، والحججُ تزيدُ التصديقَ، أو تُحَدِّثُ، أو تُدْعُو إِلَى الثباتِ عَلَى ذَلِكَ، فيزيدُ الإِيمَانَ، فقولُهُمْ: ﴿فَاخْشَوْهُمْ﴾ كَيْفَ يَزِيدُ؟.

قِيلَ يَخْرُجُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمْ إِذْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ أَهْلُ النِّفَاقِ<sup>(٥)</sup>، وَأَنَّهُمْ يُخَوِّفُونَ بِذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ وَعْدُهُمْ رسولُ الله ﷺ بِصَنِيعِهِمْ، فَكَذَّبُوهُمْ بِذَلِكَ، وَأَقْبَلُوا نَحْوَ رسولِ الله ﷺ إجابةً لأمْرِهِ وتصديقاً لوعدهِ ومجانبةً لِأَغْتِرَارِهِمْ بِأَخْبَارِ أَعْدَائِهِمُ وَالنِّزُولِ عَلَى قولِهِمْ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ اسْمًا<sup>(٦)</sup> زائداً فِي أَسْمَائِهِمْ مَعَ مَا فِي تَكْذِيبِهِمْ ذَلِكَ نَحْوَ قولِهِ ﷻ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْبٌ﴾ الآية [آل عمران: ٧] إِنَّهُ إِذَا زَادَ بِتَكْذِيبِ آيَاتِ اللَّهِ رَجْساً فَمِثْلُهُ تَكْذِيبُ الْمُكْذِبِ بِالآيَاتِ. لِذَلِكَ يَزِيدُ إيمَاناً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ رسولُ الله ﷺ أَخْبَرَهُمْ بِتَفَرُّقِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَتَثْبِيتِ أَمْرِهِمْ، وَأَخْبَرَهُمُ الْمُنَافِقُونَ بِالْاجْتِمَاعِ، فَصَارُوا إِلَى مَا

(١) ساقطة من الأصل . (٢) الواو ساقطة من الأصل . (٣) ساقطة من الأصل وم . (٤) في الأصل: بذلك، في م: وذلك . (٥) من م، في الأصل: النار . (٦) في الأصل وم: ذلك.

نَعْتَهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدُوا الْأَمْرَ عَلَى مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ٤٤] وَالْإِنْبَاءُ عَنِ الْغَيْبِ مِنْ أَعْظَمِ آيَاتِ النُّبُوَّةِ، فَرَادَهُمْ ذَلِكَ إِيْمَانًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ <sup>(١)</sup> ﴿وَأَقْمِنِّي أَتَّبِعُ رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٢].

وَالثَّالِثُ: لَا اغْتَرَّوا <sup>(٢)</sup> بِقَوْلِ الْمُنَافِقِينَ، وَلَا قَصَدُوا لَذَلِكَ، وَلَا ضَمَعُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ لِيَزِيدَهُمْ بِذَلِكَ إِيْمَانًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثم معنى زيادة الإيمان يُخْرِجُ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: نَحْوُ الْإِبْتِدَاءِ فِي حَادِثِ الْوَقْتِ، إِذْ لَهُ حُكْمُ التَّجَدُّدِ فِي حَقِّ الْأَفْعَالِ بِمَا هُوَ لِلْكَفْرِ بِهِ تَارِكٌ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَتَأْتِيهَا الْآيَاتُ مَآثِرًا﴾ [الآية]، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِحَقِّ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا مَضَى، وَإِنْ كَانَ بِحَقِّ التَّجَدُّدِ فِي حَقِّ الْحَادِثِ الْفَرْدِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لَهُ الثَّبَاتُ عَلَيْهِ، إِذْ حُجِّجَ الشَّيْءُ تَوْجِبُ لَزُومَتِهِ وَالِدَوَامِ عَلَيْهِ، فَسُمِّيَ ذَلِكَ زِيَادَةً. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَزَادُ فِي أَمْرِهِ بَصِيرَةً وَعَلَى مَا رَغِبَ فِيهِ إِقْبَالًا، [وَلِحَقُوقِهِ مُرَاعَاةً] <sup>(٣)</sup>، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي قُوَّتِهِ أَوْ فِي نُورِهِ أَوْ بِزِيَادَةِ وَتَمَامِهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ.

وَالثَّالِثُ <sup>(٤)</sup>: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دَاعِيًا <sup>(٥)</sup> إِلَى مَحَافِظَةِ حَقُوقِ وَالتَّمَسُّكِ بِأَدْلَتِهِ وَالْوَفَاءِ بِشَرَائِطِهِ، فَيَزِيدُ بِذَلِكَ فَضْلُهُ كَمَا عُدَّتْ صَلَاةٌ وَاحِدَةً فِي التَّحْقِيقِ الْفَاءُ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حِفْظِ الْحَقُوقِ وَمُرَاعَاةِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ فَرَعَوْا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا رَأَوْا مِنْ صِدْقِ وَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ وَظَهَرَ كَذِبُ قَوْلِ الْمُنَافِقِينَ لَهُمْ ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [الآية]، أَوْ قَالُوا ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُنَافِقِينَ إِيَاهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ فَوَضُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَسَلَّمُوا لِمَا رَأَوْا النَّصْرَ مِنْهُ رِضًا مِنْهُمْ بِكُلِّ مَا يُصِيبُهُمْ بِقَوْلِهِ ﷺ ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] مَدَحَهُمُ اللَّهُ ﷻ بِمَا رَأَوْا أَنْفُسَهُمْ لِلَّهِ. فَكَذَلِكَ هَذَا <sup>(٦)</sup>.

#### الآية ١٧٤

وقوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلَ﴾ تَحْتَمِلُ النِّعْمَةُ نِعْمَةَ الدِّينِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَقِيلَ: انْقَلَبُوا بِنَصْرِ مِنَ اللَّهِ وَالْغَنِيمَةِ. وَتَحْتَمِلُ النِّعْمَةُ مِنَ اللَّهِ لَا مِنَ الْعَذْرِ / ٧٤ - أ / لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا يُخَوِّفُونَهُمْ بِقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وَتَحْتَمِلُ النِّعْمَةُ الْجَنَّةَ، ﴿وَفَضَّلَ﴾ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ. وَقِيلَ: انْصَرَفُوا بِأَجْرِ مِنَ اللَّهِ ﴿وَفَضَّلَ﴾ وَهُوَ مَا تَشَوَّفُوا بِهِ مِنَ الشُّوقِ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ سَوْءٌ﴾ وَلَا قَتْلٌ وَلَا هَزِيمَةٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ وَرِضَا رَسُولِهِ ﷺ وَقِيلَ: اتَّبَعُوا طَاعَتَهُ وَرِضَاهُ. وَتَحْتَمِلُ ﴿يَتَمَقَّوْنَ مِنَ اللَّهِ وَفَضَّلَ﴾ الزِّيَادَةَ فِي الْإِيْمَانِ، وَهُوَ الصَّلَابَةُ وَالْقُوَّةُ.

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ سَوْءٌ﴾ مِمَّا كَانُوا يُخَوِّفُونَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ وَتَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ﴾ أَيْ رَجَعُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ.

[وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ أَيْ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ يَدْفَعُ الْمُشْرِكِينَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ] <sup>(٧)</sup>.

#### الآية ١٧٥

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُمْ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ﴾ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ وَأَعْدَاءَهُ، [لَكِنَّ أَعْدَاءَهُ لَا يَخَافُونَهُ، وَأَوْلِيَاءَهُ يَخَافُونَهُ] <sup>(٨)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا تُشَدُّونَ مِنْ أَتْبَعِ الذِّكْرِ﴾ [يس: ١١] وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ. لَكِنَّ مَنْ أَتْبَعَ كَانَ يَقْبَلُ إِنْذَارَهُ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعِ الذِّكْرَ لَا، وَإِلَّا كَانَ يُنْذِرُ الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا. فَعَلَى ذَلِكَ الشَّيْطَانُ كَانَ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ وَأَعْدَاءَهُ جَمِيعًا. لَكِنَّ أَعْدَاءَهُ لَا يَخَافُونَهُ، وَأَوْلِيَاءَهُ يَخَافُونَهُ. وَتَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُمْ﴾ أَيْ بِأَوْلِيَائِهِ. وَجَائِزٌ هَذَا فِي الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَيُنْذِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ﴾ [الشورى: ٧] أَيْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَغْتَرُّوا. (٣) فِي الْأَصْلِ: لِحَقِّهِ مِنْ إِعَادَةٍ، فِي م: وَلِحَقِّهِ مُرَاعَاةً. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَمِلُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: دَاعٍ. (٦) أَدْرَجَ بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ وَمِ الْعِبَارَةُ التَّالِيَةُ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ أَيْ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ يَدْفَعُ الْمُشْرِكِينَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَحَلُّ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَعْدَ: رَجَعُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ. (٧) ذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ قَدْ أَدْرَجْتَ فِي الْأَصْلِ وَم قَبْلَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلَ﴾. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَخَافُونَهُ.



أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلَا السَّيِّئِينَ لِيُوحُونَ إِلَا أَوْلِيَائِهِمْ يُجَدِِّلُونَ﴾؟ [الأنعام: ١٢١] فعلى ذلك قوله: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُمْ﴾ أو بأوليائِهِ، والله أعلم. وعن ابن عباس رضي الله عنه (يُخَوِّفُكُمْ أَوْلِيَائُهُ)، وهذا يؤيد تأويل مَنْ يَتَأَوَّلُ: ويخوف بأوليائِهِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أي لا تخافوهم<sup>(١)</sup> لمُخَالَفَتِكُمْ لِيَاؤِهِمْ<sup>(٢)</sup>، وخافوني أي خافوا مُخَالَفَتَكُمْ أَمْرِي كَقَوْلِهِ ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾، إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ، لذلك قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ لِمَا لَيْسَ لَهُمْ<sup>(٣)</sup> عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ ﴿وَخَافُوا مِنِّي﴾ لِمَا لِي عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ، وبالله العصمة.

**الآية ١٧٦** وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْرِغُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ نَحْتَمِلُ الْآيَةَ وَجْهَيْنِ: نَحْتَمِلُ ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ﴾ ظَاهَرُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَشْرُكِينَ عَلَيْكُمْ، وقد ظاهر أهل مكة غيرَهُمْ مِنَ الْمَشْرُكِينَ عَلَيْكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْصُرُكُمْ، فَيُخْرِجُ هَذَا مُخْرِجَ الْبَشَارَةِ لَهُ بِالنَّصْرِ عَلَى أَعْدَائِهِ وَالْغَلَبَةِ عَلَيْهِمْ.

وَنَحْتَمِلُ أَيْضاً وَجْهًا آخَرَ، وهو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ كُفْرُهُمْ بِاللَّهِ، وَيَحْزَنُ لِذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَلَكَّ بَنَجٌ تَلَسَّكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣] فَيُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾ مُخْرِجَ تَسْكِينِ [الْحَزَنِ]<sup>(٤)</sup> وَدَفْعِهِ عَنْهُ وَالتَّسْلِي عَلَى ذَلِكَ لَا مُخْرِجَ النَّهْيِ، إِذِ الْحَزَنُ يَأْخُذُ الْإِنْسَانَ، وَيَأْتِيهِ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ وَلَا تَصْنَعٍ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٠] هو عَلَى مُخْرِجِ التَّسْكِينِ وَالدَّفْعِ عَنْهُ لَا عَلَى النَّهْيِ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى لَأَمْ مُوسَى ﷺ ﴿وَلَا تَحْزَنْ﴾ [مريم: ٢٤].

وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ أَي لَنْ يَضُرُّوا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ ضَرَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَمْتَدَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وَيَحْتَمِلُ ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي نَفْعِهِمْ وَعَمَلِهِمْ نَفْعٌ، وَلَا فِي تَرْكِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ضَرَرٌ؛ إِنَّمَا الْمَنْفَعَةُ فِي عَمَلِهِمْ لَهُمْ، وَالضَّرَرُ فِي تَرْكِ عَمَلِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ تَنْقُضُ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ قَوْلَهُمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَرَادَ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ حِطًّا، وَالْمَعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: بَلْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ، إِذْ يَقُولُونَ: أَرَادَ لَهُمُ الْإِيمَانَ، وَبِالْإِيمَانِ يَكُونُ لَهُمُ الْحِطُّ فِي الْآخِرَةِ. فثبت بِالْآيَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ لَهُمُ الْإِيمَانَ، وَالْآيَةُ فِي قَوْمٍ خَاصٍّ، عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا، فَأَرَادَ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا تَقَوْلُهُ الْمَعْتَزِلَةُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ لِمَا أَرَادَ لَهُمْ أَنْ يُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا، لَكَانَ حَاصِلُ قَوْلِهِمْ أَرَادَ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُؤْمِنَ فِي الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ جَوْرٌ عِنْدَهُمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَذَكَرَ مَرَّةً ﴿أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠] وَمَرَّةً ﴿شَدِيدٌ﴾ [آل عمران: ٤ و...]. لِأَنَّ التَّعْذِيبَ بِالنَّارِ أَشَدُّ الْعَذَابِ فِي الشَّاهِدِ وَأَعْظَمُ، وَلِذَلِكَ أَوْعَدَ بِهَا فِي الْغَالِبِ<sup>(٥)</sup>، وَجَعَلَ شَرَابَهُمْ وَطَعَامَهُمْ وَلِبَاسَهُمْ مِنْهَا، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

**الآية ١٧٧** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَشْرَكُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا تَأْوِيلَ هَذَا فِي مَا تَقَدَّمَ<sup>(٦)</sup> ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ عَلَى الرَّجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفْتُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٧٨** وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا تَمَلَّى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ الْآيَةُ اخْتَلِفَ فِي قِرَاءَتِهَا<sup>(٧)</sup>؛ قَرَأَ بَعْضُهُمْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَخَافُوهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَأِي. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُ. (٤) مِنْ م. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْغَائِبِ. (٦) كَانَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ (١٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ. (٧) قَرَأَ حَمْزَةً بِالتَّاءِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ، انْظُرْ حِجَّةَ الْقِرَاءَاتِ (١٨٢).

بالياء، وبعضهم بالتاء، فَمَنْ قرأ بالتاء صَرَفَ الخطاب إلى رسول الله ﷺ، فقالَ وَلَا تَحْسَبَنَّ يا محمدُ ﴿أَنَا نَبِيٌّ لَمْ يَكُنْ خَيْرٌ لَّهُمْ إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا شَرًّا وَإِنَّمَا لَهُمْ﴾. فالآية على المعتزلة، لكنهم تأولوا بوجهين:

أحدهما: على التقديم والتأخير؛ كأنه قال: وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا، إِنَّ مَا نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ. فيقال لَهُمْ: لو جازَ حَمَلُ<sup>(١)</sup> الآية وصرْفُها على مَا حَمَلْتُمْ عليه، وصرَفْتُمْ إليه، جازَ حَمَلُ جميع الآيات التي فيها وَعْدٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وصرْفُها إلى الكافرين<sup>(٢)</sup> وما كَانَ فيها وَعْدٌ لِلْكَافِرِينَ [جازَ صَرْفُها]<sup>(٣)</sup> إلى المؤمنين، إذ لَا فرق بين هذا وَجَعَلِكُمُ الْخَيْرَ مَكَانَ الْإِثْمِ وَالْإِثْمَ مَكَانَ الْخَيْرِ، وبين جعلِ الوعيد<sup>(٤)</sup> في موضعِ الوعيد والوعيد في موضعِ الوعيد والوجه الثاني: [تأولوه بوجهين أيضاً:

الأول]<sup>(٥)</sup>: قالوا: أخبرَ الله تعالى عما يؤولُ أمرُهُمْ في العاقبة لَا أَن كَانَ في الْإِبْتِدَاءِ كذلك كقولِهِ تعالى: ﴿قَالَتِ نَفْسُهُ مَالٌ فَرَعَتْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] ومعلوم أَنَّهُمْ لم يلتقطوا ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، ولكن إخبارَ عَنْ مَا آلَ أمرُهُ في العاقبة، أَن صارَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا، وكذلك يقالُ للرجل: سَرَقْتَ لَتُقَطَعَ [يذك]<sup>(٦)</sup> وَقَتَلْتَ [نفساً]<sup>(٧)</sup> لَيُقْتَلْ، وهو لم يَسْرِقْ لَيُقَطَعَ [يذة]<sup>(٨)</sup>، ولا قَتَلَ [نفساً]<sup>(٩)</sup> لَيُقْتَلَ، ولكن إخبارَ عَنْ مَا آلَ أمرُهُ وحالُهُ في العاقبة، فكذلك هذا. لكنَّ الإخبارَ عما يؤولُ الأمرُ يُخَرِّجُ مُخَرِّجَ التنبؤِ عَنِ السُّهْرِ والغفلةِ في الْإِبْتِدَاءِ، فالله ﷻ يتعالى عَنْ ذلك، فمُخَرِّجُ ذلك مُخَرِّجُ التحقيقِ في الْإِبْتِدَاءِ لَا مُخَرِّجُ الإخبارِ عما يؤولُ الأمرُ في العاقبة، وبالله التوفيق.

والثاني<sup>(١٠)</sup>: مَنْ أرادَ أمراً يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فهو لجهلٍ يريدُ ذلك أَوْ لِعَبَثٍ؛ فالله سبحانه يتعالى عَنِ الْجَهْلِ بالعواقِبِ أَوْ الْعَبَثِ فِي الْفِعْلِ. دَلَّ أَنَّهُ كَانَ عَلَى [مَا]<sup>(١١)</sup> أرادَ لَا مَا لَمْ يَرِدْ. ولو كَانَ اللهُ ﷻ لَا يَفْعَلُ بِخَلْقِهِ إِلَّا مَا هُوَ أَصْلَحُ لَهُمْ فِي الدِّينِ وأخيراً لَمْ يَكُنْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنِ الْإِعْجَابِ مَا أُعْطِيَ الْكَفَرَةُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ بِقَوْلِهِ ﷻ ﴿فَلَا تُحِبِّكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٥ و ٨٥] [مغنى]<sup>(١٢)</sup> دَلَّ أَنَّهُ قَدْ يُعْطَى مَا لَيْسَ هُوَ بِأَصْلَحَ<sup>(١٣)</sup> فِي الدِّينِ، وَلَا أَخَيْرَ، والله أعلم.

قال الشيخ، رَحِمَهُ اللهُ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ وقولِهِ ﷻ: ﴿فَلَا تُحِبِّكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ الآية [التوبة: ٥٥ و ٨٥] وقولِهِ تعالى: ﴿يَتَسَبَّوْنَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِه مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾ ﴿تُكْرَهُ لَهُمْ فِي الْغَيْرِ بَلَّ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥ و ٥٦] ونحو ذلك مِنَ الْآيَاتِ، فِيهَا وَجْهَانِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ:

أحدهما: قولُهُمْ فِي الْأَصْلَحِ: إِنَّ الله تعالى لو فعلَ بِالْخَلْقِ شَيْئاً غَيْرُهُ أَصْلَحُ لَهُمْ فِي الدِّينِ فِي حَالِ الْمُحَنَةِ كَانَ ذَلِكَ جَوَازاً<sup>(١٤)</sup>.

ومعلومُ أَنَّ الْفِعْلَ بِهِمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا لَا يَبْلُغُ فِي الصَّلَاحِ فِي الدِّينِ الْفِعْلَ بِهِمْ لِيَزَادُوا بِهِ بِرًّا، ومعلومُ أَنَّهُ لو كَانَ كذلك لَمْ يَكُنْ لِيَجُوزَ أَنْ يُحَذَّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فيقولُ: لَا يُعْجِبُكَ كَذَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يُعْجِبُكَ الَّذِي هُوَ صَلَاحٌ فِي الدِّينِ، ثُمَّ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ [يُمْلِي]<sup>(١٥)</sup> لَهُمْ ذَلِكَ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا، ثُمَّ شَهِدَ عَلَى مَنْ حَسِبَ مَا حَسِبْتَهُ الْمُعْتَزِلَةُ بِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَكَانَ ذَلِكَ شَهَادَةً مِنْهُ تَعَالَى، ﷻ عَلَى كُلِّ مَنْ وافقَ رَأْيَهُ رَأْيَ أَوْلَئِكَ الْكَفَرَةِ بِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ.

ومعلومُ أَنَّ الْحَابِرَةَ وَالْفَرَاعَةَ لو لم يجعلِ اللهُ تعالى لَهُمْ تِلْكَ الْحَوَاشِيَّ وَالتُّلُكَ وَالْقُوَّةَ لَمْ يَكُونُوا<sup>(١٦)</sup> لِيَجْتَزُوا عَلَى دَعْوَى / ٧٤ - ب / الرُّبُوبِيَّةِ، وَيَبْلُغُوا فِي الْمَآثِمِ مَا بَلَّغُوا، فَيَكُونُ فَوْثُ ذَلِكَ أَصْلَحَ لَهُمْ فِي الدِّينِ. وقد قَالَ اللهُ تعالى:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: جَعَلَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْكَافِر. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْوَعِيد. (٥) هاقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) مِنْ وَجْهِي مَالِ الْأَمْرِ فِي الْعَاقِبَةِ. (١١) مِنْ م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) فِي الْأَصْلِ: بِمَا صَلَحَ، فِي م: بِإِصْلَاح. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: جَوَازاً. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَكُن.

﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ﴾ الآية [الزخرف: ٣٣]. ثم كان معلوماً أنه إذا كان بما يجعل ذلك للكفرة يكفرون، فلو جعل للمؤمنين يؤمنون، ثم لم يجعل كذلك، والله اعلم. وأيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ الآية [التوبة: ٥٥].

والثاني<sup>(١)</sup>: أن الإرادة إذ هي صفة لكل فاعل مختار في الحقيقة، قد [اخبر]<sup>(٢)</sup> لأي وجوه أعطى، ثبت أنه أراد ذلك مع ما كان المتعالم من فعل كل أحد لا يخرج على ما أراده، ولا يبلغ به ما لو فعل أنه يكون من جهل أو سقو، فالأول: يكون فعله على ظن أن يكون ذلك، فلا يكون. والثاني: إذا علم ألا يكون، فيكون له به عابثاً سفيهاً، جل الله، تعالى عن الوجهين. ثبت أن فعله لما علم أنه يكون لا لغيره ليحقق به وصف جهل أو سقو، وبهما سقوط الربوبية. وجهه المعتزلة [على الآية إلى]<sup>(٣)</sup> وجهين:

أحدهما: على التقديم والتأخير بمعنى: ولا يحسن الذين كفروا أنما نعلمي لهم ليزدادوا إثماً إنما نعلمي لهم ليزدادوا خيراً؛ وذلك فاسد لوجهين:

أحدهما: لو كان جعل الخير شراً والشر خيراً بالتأويل، وصرفت الآية عن سياقها ونظمها، جاز ذلك في كل وعد وعيد وأمر ونهي وتحليل وتحريم، فيصير كل أمور الدنيا مقلوباً.

والثاني<sup>(٤)</sup>: أنه لو كان كذلك لكان يجب<sup>(٥)</sup> أن يعجب به رسول الله ﷺ إذ [كان]<sup>(٦)</sup> على ذلك متعجباً، ولكنا في ما حسبوا أن ذلك خير<sup>(٧)</sup> لهم، يشعرون، لا ألا يشعروا مع ما قيل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالباء، وفي بعض القراءات [بالتاء]<sup>(٨)</sup>، ومتى كان يحسب الكفرة ذلك شراً حتى يعاتبوا على الحسبان؟ والله الموفق.

والثاني<sup>(٩)</sup>: قالوا: ذلك خير عما يؤول الأمر إليه كقولهم تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُ﴾ مَالٍ رَمَزَتْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَابًا [الفصص: ٨] وهم لا لذلك التفطوا، وكمن يقول للشارق: سَرَقْتَ لِنَقْطِ يَدُكَ؟ وكما يقال: لِدُوا لِلْمَوْتِ واثبوا للخراب. والذي قالوه إنما هو تنبيه وإيقاظ لقوم لا يذكرون عواقب الأمور، فيخربون عليها عن غفلة بالعواقب.

فأما الله ﷻ فمحال أن يكون أمره على ذلك ليكون في ما يذكره ذلك. ألا ترى أن أحداً لا يقول: وَلَذْتُ لِلْمَوْتِ، أو بَنَيْتُ لِلْخَرَابِ؟ لأنه لا لذلك يفعل، وإن كان إليه يؤول، وإنما هو قول الواقع لهم بما ذكرته، كذلك بطل هذا، أو أمر قوم فرعون لم يقل ليكون لهم عند الله أو بما أراد الله، وكان كذلك، ولا قوة إلا بالله. وقد بينا ما في الحكمة حقيقة من طريق الاعتبار، ولا قوة إلا بالله، وأصل في ذلك أن الله تعالى عالم بمن يؤثر عداوته، ويعاين آياته؛ فإرادته ألا تكون منه [في]<sup>(١٠)</sup> ذلك حاجة إليه في موالاته أو إيجاب غلبه عليه في بعض ما يريد. جل الله عن هذا الوصف.

### الآية ١٧٩

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ قيل فيه بوجوه: قيل: لا يترك الله المؤمنين على [ما]<sup>(١١)</sup> أنتم عليه أيها المنافقون، ولكن يمتحنكم بالجهاد وبأنواع المحن ليظهر المنافق لهم من المؤمنين وقيل: ليظهر الكافر لهم من المؤمنين المصدق، وقيل فيه بوجه آخر: وذلك أن المنافقين كانوا يظعنون أصحاب<sup>(١٢)</sup> رسول الله ﷺ ويستنهزون بهم سرّاً، فقال الله ﷻ: لا يدع ﴿الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ مِنَ الطَّغْنِ فِيهِمْ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِهِمْ، ولكن يمتحنكم بأنواع المحن لتفتضحوا، وليظهر نفاقكم عندهم، ويحنل وجهاً آخر، وهو أن قوله ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ أي لا يدع ﴿الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ مِنَ الشَّقَاقِ وَالْكُفْرِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، ولكن يجعل لكم داراً أخرى يميز بها الخبيث من الطيب، يجعل الخبيث في النار والطيب في الجنة كقولهم تعالى: ﴿يَمِيزُ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَجْعَلُهُ جِمَاعًا يَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ﴾ الآية [الأنفال: ٣٧].

(١) من وجهي رد الشيخ على المعتزلة. (٢) من م. (٣) في الأصل وم: الآية إلا. (٤) الثاني: من وجهي فساد رأي المعتزلة في التقديم والتأخير. (٥) في الأصل وم: يجب. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: خيراً. (٨) ساقطة من الأصل وم، وقد ذكرت القراءتان في حاشية تفسير الآية ص ١٩٣. (٩) الثاني من وجهي جهة المعتزلة في الآية. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) في الأصل وم: لأصحاب.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهَيْنِ: قِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: لَا نُؤْمِنُ حَتَّى نُؤْتَى بِثَلَاثِ أَوْتِي الْأَنْبِيَاءَ كَقَوْلِهِمْ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى بِثَلَاثِ أَوْتِي رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ومِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ثَلَاثُ بُرُودٍ كُلُّ أَمْرٍ يُنْتَهَى أَنْ يَكُونَ مُحْكَمًا مُتَّفَقًا﴾ [المدثر: ٥٢ و ٥٣] فعلى ذلك قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ إِلَّا مَنْ اجْتَبَاهُ لِوَحْيِهِ، وَجَعَلَهُ مَوْضِعًا لِرِسَالَتِهِ، أَيْ لَا يَجْعَلُكُمْ رُسُلًا، إِنْ عَلِمَ الْغَيْبَ إِلَّا<sup>(١)</sup> مِنْ آيَاتِ رِسَالَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: إِنَّ الشَّيَاطِينَ كَانُوا يَضَعُدُونَ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَسْتَرْقُونَ، فَيَأْتُونَ بِأَخْبَارِهَا إِلَى الْكَهَنَةِ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ إِنَّ الْكَهَنَةَ يُخْبِرُونَ بِهَا غَيْرَهُمْ مِنَ الْكَفَرَةِ، فَانزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ بَعْدَ مَا بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَبِيًّا كَمَا كُنْتُمْ تَظْلِمُونَ عَلَى أَخْبَارِ السَّمَاءِ قَبْلَ بَعْثِهِ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ أَيْ يَصْطَفِي مَنْ يَشَاءُ، فَيَجْعَلُهُ رَسُولًا، فَيُوجِي إِلَيْهِ ذَلِكَ، أَيْ لَيْسَ الْوَحْيُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَيَحْتَمِلُ<sup>(٢)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ أَيْ لَا يُظْلِمُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَلَى الْغَيْبِ إِلَّا مَنْ اجْتَبَاهُ مِنْكُمْ لِرِسَالَتِهِ<sup>(٣)</sup>. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ أَيْ يَنْسَخُ شَرَائِعَهُ وَأَحْكَامَهُ بِرَسُولٍ آخَرَ نَحْوَ مَا بَيْنَ مُوسَى إِلَى عِيسَى ﷺ إِنْ كَانَ فِي مَا بَيْنَهُمَا نَبِيٌّ. لَمْ يَجْعَلْ لَهُ أَحْكَامًا<sup>(٤)</sup> سِوَى أَحْكَامِ مُوسَى ﷺ أَنْفَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ، وَكَذَلِكَ مَا بَيْنَ عِيسَى إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَاجْتَبَى هَؤُلَاءِ لِإِقْبَاءِ شَرَائِعِهِمْ وَأَحْكَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ ظَاهِرٌ ﴿وَأَنْ تَوَمَّنْ﴾ بِرُسُلِهِ كُلِّهِمْ ﴿وَتَتَّقُوا﴾ الْمَعَاصِيَ ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ وَيَحْتَمِلُ ﴿وَأَنْ تَوَمَّنْ﴾ وَتَتَّقُوا الشُّرَكَ ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

## الآية ١٨٠

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَنَّ الَّذِينَ آتُوا الْكِتَابَ أَنْ مَا يُؤْتُونَ مِنَ الْمَالِ، وَيَتَالُونَ مِنَ النَّبْلِ بِكُتْمَانٍ بَعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَصَفِيَّهِ وَنَحْرِفِيهِمَا أَنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَلَوْ لَمْ يَكُتْمُوا كَانَ خَيْرًا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَشَرًّا، وَفِي الْآخِرَةِ ثَوَابًا وَجَزَاءً. وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي [مَنْ مَنَعُوا]<sup>(٦)</sup> الزَّكَاةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا يَحْمِلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فَإِنْ كَانَ عَلَى التَّوَابِلِ الْأَوَّلِ مِنْ كُتْمَانٍ بَعِثَ<sup>(٧)</sup> وَصَفِيَّهِ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يُطَوَّقُ ذَلِكَ فِي صَفَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِيَعْرِفَهُ كُلُّ أَحَدٍ كَقَوْلِهِ ﷻ ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]. وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّوَابِلِ الثَّانِي قِيلَ: إِنَّ الزَّكَاةَ الَّتِي مَنَعَهَا تَصِيرُ حِجَةً<sup>(٨)</sup> ذَكَرَ شُجَاعًا<sup>(٩)</sup> أَفْرَعَ<sup>(١٠)</sup> ذَا<sup>(١١)</sup> رَيْبَتَيْنِ؛ يَعْنِي نَابِتَيْنِ، فَيَطَوَّقُ بِهَا فِي عُنُقِهِ، فَتَنْهَشُهُ بَنَابِيهَا<sup>(١٢)</sup> فَيُثْقِلُهَا بِذِرَاعِيهِ حَتَّى يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ، فَلَا تَرَاهُ مَعَهُ حَتَّى يُسَاقَ إِلَى النَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَرِثُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُوتُونَ لَيْسَ عَلَى مَا يَقُولُهُ الْقَرَامِطَةُ: إِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ مِيرَاثَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. وَالْوَارِثُ هُوَ الَّذِي يَخْلُفُ الْمَوْتَرِ، دَلَّ أَنَّهُ مَا ذَكَرْنَا، وَإِنْ كَانُوا هُمْ وَجَمِيعٌ مَا فِي أَيْدِيهِمْ لِلَّهِ تَعَالَى، ﷻ مُلْكٌ لَهُ وَعَبِيدُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَوَى فِي الْخَبَرِ: لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ إِلَّا الْمَوْلَى مِنْ عَبِيدِهِ؟ [الترمذي ٢١٠٧] سُمِّيَ مَا يَكُونُ لِلْمَوْلَى مِنْ عَبْدِهِ مِيرَاثًا، وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ وَمَا فِي يَدِهِ مُلْكًا<sup>(١٣)</sup> لِلْمَوْلَى. فعلى ذلك الْأَوَّلِ سَمَّى اللَّهُ ﷻ ذَلِكَ مِيرَاثًا لَهُ، وَإِنْ كَانُوا<sup>(١٤)</sup> عَبِيدُهُ وَمَا فِي أَيْدِيهِمْ مُلْكًا<sup>(١٥)</sup> لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ يَرِثُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ وَكَانَتْ لَهُ لَا بِحَقِّ الْمِيرَاثِ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: / ٧٥ - / عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ ذَهَابِ أَهْلِهَا وَبَقَايِهِ ﷻ دَائِمًا، إِذْ ذَلِكَ وَصَفُ الْمَوَارِيثِ أَنْ يَكُونَ لِمَنْ يَكُونُ لَهُ الْبَقَاءُ بَعْدَ فَنَاءِ مَنْ تَقَدَّمَ. وَاللَّهُ ﷻ هُوَ الْبَاقِي بَعْدَ فَنَاءِ الْكُلِّ مَعَ مَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِمَا هُوَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ قَبْلِهِ بِالْمِيرَاثِ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنَّ. (٢) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بِرِسَالَتِهِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحْكَام. (٥) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: كَذَا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا بَقِيَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: نَعْتُهُ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بِحِجَةٍ. (٩) الشُّجَاعُ بِالضَّمِّ الْحِجَةُ الذِّكْرُ. (١٠) الْأَفْرَعُ هُوَ الَّذِي تَمَرَّطَ جِلْدُ رَأْسِهِ لِكثْرَةِ شُمِّهِ وَطُولِ عَمَرِهِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: ذُو. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: بَنَابِين. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مُلْك. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: مُلْك.

حيث مُلِكَ غَيْرُهُ الْإِنْتِفَاعُ بِذَلِكَ . وعلى ذَلِكَ الْمَرْوِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ إِلَّا الْمَوْلَى مِنْ عَبْدِهِ » [الترمذي ٢١٠٧] وليس ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ مِيراثاً<sup>(١)</sup>، إِذْ كَانَ لَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَلَكِنْ كَانَتْ وَلَايَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، فَرَأَى . وعلى مِثْلِ هَذَا وَرَاثَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ لَا عَلَى انْتِقَالٍ مِنْ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِمْ، وَلَكِنْ عَلَى بَقَائِهِمْ فِيهَا وَحصولِ أَمْرِهَا لَهُمْ أَوْ عَلَى وَرَاثَةِ مَا لَوْ كَانَ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ آمَنَ وَمَا ادَّعَا أَنَهَا لَهُمْ بِقَوْلِهِمْ «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا» [البقرة: ١١١] فَصَارَتْ مِيراثاً لِغَيْرِهِمْ مَا ادَّعَا أَنَهَا لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنْ يَتَلَمَّ كُلُّ بِالْمَوْتِ حَقِيقَتَهَا أَنَهَا لَهُ، فَأُضِيفَتْ إِلَيْهِ بِالْمِيرَاثِ عَنْهُمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﷻ «وَيَرْزُقُوا لِلَّهِ جَمِيعًا» [إبراهيم: ٢١] [وَقَالَ]<sup>(٢)</sup> «وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْحَقِيقَةِ الْمَعِينَةِ» [المائدة: ١٨ و..] وَالْمَرْجِعُ<sup>(٣)</sup>، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ غَيْبِيَّةٍ، وَلَكِنْ مِمَّا يَعْلَمُ كُلُّ إِذْ ذَاكَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا بِتَوْحِيدِ اللَّهِ» [الانفطار: ١٩] وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَهُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَفِي الذِّكْرِ وَالْأَخْبَارِ أَنَهَا لَهُ مِيرَاثٌ تَحْرِيطٌ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَالتَّزَوُّدِ، إِذْ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِغَيْرِ أَهْلِهَا، إِنَّمَا لَهُمْ مَا يَنْفَقُونَ، وَيَتَزَوَّدُونَ دُونَ مَا يُسْكِنُونَ . وفيهِ مِنْهُنَّ الْإِمْسَاكُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَرْثُ السَّخِرَاتُ وَالْأَرْضُ» [الحديد: ١٠] وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>: «وَاللَّهُ يَمَّا تَمَكُّونَ حَبِيرٌ» وَعَيْذُ مِنْهُ ﷻ يَا هُمْ .

**الآية ١٨١** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ» قِيلَ: لَمَّا نَزَلَتْ: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» [البقرة: ٢٤٥] قَالَتِ الْيَهُودُ: وَرَبُّكُمْ يَسْتَقْرِضُ مِنْكُمْ، وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ بَيَانٌ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ إِنَّمَا قَالَهُ الْيَهُودُ أَوْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْكُفَرَةِ، وَلَكِنْ فِيهِ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ، فَلَا نَدْرِي مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشَارَ إِلَى أَحَدٍ بَعِيْنَهُ إِلَّا بِبَيَانٍ.

ثُمَّ يَحْتَمِلُ هَذَا الْقَوْلُ وَجْهًا:

[أَحَدُهَا]<sup>(٥)</sup>: أَنْ يَكُونَ قَالَ ذَلِكَ أَوَائِلُهُمْ عَلَى مَا قَالَ فِي قَتْلِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَقْتُلُوا، وَلَكِنْ إِنَّمَا قَتَلَهُمْ أَوَائِلُهُمْ؛ أُضِيفَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ رِضًا مِنْهُمْ بِصَنِيعِهِمْ . فعلى ذَلِكَ الْقَوْلِ الَّذِي قَالُوا يَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا .

والثاني<sup>(٦)</sup>: أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ قَالُوا ذَلِكَ بِحَضْرَةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَشْهَدِيهِمْ، أَوْ قَالُوا ذَلِكَ فِي سِرٍّ؛ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ أَوَائِلُهُمْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَغْلَمَ ذَلِكَ رَسُولَهُ تَضْيِيرًا لَهُ وَتَسْكِينًا لِتَضْيِيرٍ عَلَى الْكُفَرِ حِينَ قَالُوا فِي اللَّهِ مَا قَالُوا، فَكَيْفَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؟ ذَلِكَ لِيَكُونَ ذَلِكَ آيَةً مِنْ آيَاتِ رِسَالَتِهِ.

[وَالثَّانِي]<sup>(٧)</sup>: إِنْ كَانُوا قَالُوا ذَلِكَ بِحَضْرَةِ أَصْحَابِهِ ﷺ فَفِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّسْكِينِ وَالتَّضْيِيرِ عَلَى أَذَاهُمْ .

والثاني: لِيَعْلَمُوا أَنَّ جَمِيعَ مَا يَقُولُونَ مُحْفُوظٌ عَلَيْهِمْ، لَيْسَ بِغَائِبٍ وَلَا غَافِلٍ عَنْهُ كَقَوْلِهِ ﷻ «وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا تَعْمَلُ الْفَالِكِينَ» إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِئَوْفَرِ الْآيَةِ [إبراهيم: ٤٢] لَكِنَّهُ يُؤَخِّرُ ذَلِكَ إِلَى وَقْتٍ، وَإِنْ كَانُوا قَالُوا ذَلِكَ سِرًّا فَفِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرْنَا أَنْ يَكُونَ آيَةً مِنْ آيَاتِ النُّبُوَّةِ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ، عَلَى عِلْمٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي مَا بَيْنَهُمْ مَنْ يُنْهِي الْخَبَرَ إِلَيْهِ .

والثاني: خَرَجَ عَلَى التَّغْزِيَةِ وَالتَّضْيِيرِ عَلَى أَذَاهُمْ .

ثُمَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى «وَأَنزَلْنَا اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا» [المزمل: ٢٠] وَقَوْلِهِ: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» [البقرة: ٢٤٥] يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: مِيرَاث. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «ثُمَّ إِنَّكَ مَرْجِعُهُمْ» [آل عمران ٥٥]. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْآيَةِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِلُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَمِلُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ.

أحدهما: لئلا يمتنوا على الفقراء، إنما يتصدقون عليهم، إذ يعلمون أنه ليس بفقير، ولا يحتاج إلى غيرهم، فيستفرض لفقره ولحاجته، وكل من أقرض آخر لا حاجة له في ذلك القرض ولا فقر، ولكن ليكون ماله عنده محفوظاً في الشاهد فإنه لا يمتن المقرض عليه، بل تكون المئة للذي عنده القرض على المقرض حيث يحفظ ماله في السفائح<sup>(١)</sup>. فعلى ذلك المال الذي يقرضون، ويتصدقون، على الفقراء، يكون محفوظاً عند الله ليوم حاجتهم إليه، فلا مئة تكون على الفقير، والله أعلم.

والثاني: إنباء عن جود وكرمه لأن العبد، وما في يده، له فلو أراد أن يأخذ جميع ما في يده لكان له ذلك، ثم يطلب منه يبدل يضاعف على ذلك.

والثالث<sup>(٢)</sup>: أن المولى في الشاهد إذا طلب من عبده القرض يكون في ذلك شرف للعبد وعظم.. فعلى ذلك الله ﷻ إذا طلب من عبده القرض على علم منه في أنه غني بذاته لا يجب أن يخل عليه، وفي ذلك شرفه وعظمه، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنَاكُمْ﴾ قال أهل التفسير: قالت اليهود، وذلك تنبيه لصنيعهم وشدة سفههم حتى زعموا أن يد **﴿اللَّهُ مَقُولُهُ﴾** [المائدة: ٦٤] لكن ليس في الآية بيان القائلين، ولا في النسبة [إلى]<sup>(٣)</sup> أحد نفع سوى خوف الكذب، لو لم يكن ذلك منه، لكنهم قالوه. والأغلب على مثله أن يكونوا قالوه سراً؛ يكون في إظهاره آية الرسالة، أو كانت الأواويل يقولون، فيكون في ذلك، إذ لا يحتج أن يصير لمثله يقال بحضرة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين إلا أن يكون في وقت أمرؤ بالكف. فيكون في ذلك بيان قدر طاعتهم لله مع عظم ما سمعوا من القول؛ وجملة أن في ذكر ذلك دعاء إلى الصبر على أذاهم وسوء قولهم، إذ هم مع ثقلهم<sup>(٤)</sup> في نعم الله تعالى وعليهم بأنهم لم ينالوا خيراً إلا بالله تعالى اجترؤا<sup>(٥)</sup> عليه بمثل هذا القول، وتلغ عتوهم هذا، والله، جل ثناؤه، مع قدرته وسلطانه يخلهم عنهم ليوم وعدهم فيه الجزاء. فمن ليس منه إليهم نعمة، ولا تقدم عليهم كبير منة، أحق بالصبر لأذاهم والإعراض<sup>(٦)</sup> عن مكافأتهم. وعلى ذلك قوله تعالى [لرسوله ﷺ]<sup>(٧)</sup> ﴿قُلْ لِلَّيْلِ آمَنُوا يُقَرَّبُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ الآية [الجاثية: ١٤]، [وقوله تعالى]<sup>(٨)</sup>: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ١٣].

وقوله تعالى: ﴿سَكَتُكُمْ مَا قَالُوا﴾ قيل سنجزيهم جزاء ما قالوا<sup>(٩)</sup>، وقيل: سَنَحْفَظُ مَا قَالُوا، وَسَنُثَبِّتُ، وَسَنُلْزِمُ<sup>(١٠)</sup> كقولهم: ﴿وَكَلَّ إِنْسِي أَلَمَتَهُ طَلَبُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقَتْلُهُمُ الْآلِيَةَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ قد ذكرنا هذا في ما تقدم أنه يحتج أن قتل أوائلهم الأنبياء [قد أضيف]<sup>(١١)</sup> إليهم ليرضاهم بفعلهم كقولهم: ﴿مَنْ تَكَلَّ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَكَّرَ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّ قَتَلَ النَّاسِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] ليرضاهم بقتله. فإن قيل: ما الحكمة في قوله: ﴿وَقَتْلُهُمُ الْآلِيَةَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ والأنبياء، صلوات الله تعالى عليهم، وسلامه، لا يرتكبون ما يجب به قتلهم كقولهم تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٧] أطلق القول فيه من غير ذكر اكتساب شيء يستوجب به ذلك، وشرط في المؤمنين اكتساب ما يستوجبون كقولهم تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ الآية [الأحزاب: ٥٨]، فكيف ذكر ههنا **﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾** وهم لا يكتسبون ما يستوجبون به القتل؟

قيل: يحتج بقوله: **﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾** أي بغير حاجة لأنهم كانوا يقتلون بلا منفعة تكون لهم في قتلهم على ما قيل: إنهم كانوا يقتلون كذا نبياً حين<sup>(١٢)</sup> يهيج لهم سواف<sup>(١٣)</sup>. فإذا كان كذلك يحتج **﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾** أي بغير حاجة كقول لوط

(١) مفردة: السُّفْنَجَةُ، وهو أن يعطي مالا آخر وللآخر مال في بلده، فيوفيه إياه ثم فيستفيد أمن الطريق (اللسان). (٢) هذا الوجه هو الثالث من وجوه قوله تعالى **﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾**. (٣) من م. (٤) من م، في الأصل: تقيهم. (٥) في الأصل: اجترأ. (٦) في الأصل: وم: إعراض. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: قال الله تعالى لرسوله ﷺ. (٩) من م، في الأصل كانوا. (١٠) في الأصل وم: وسألزم. (١١) في الأصل وم: فاضيف. (١٢) في الأصل وم: ثم. (١٣) السواف: الموت، بالضم: الغشي والجنون.

﴿قَالَ يَتْلُوا هَٰذَا مِنِّي مَقَالُكُمْ﴾ ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِن حَقٍّ﴾ [هود: ٧٨ و ٧٩] أي من حاجة، والله أعلم. ويحتفل قوله ﴿وَقَتْلُهُمُ الْآلِيبَةَ﴾ أي قُضِدُوا قُضِدَ قَتْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فكان قد قُتِلوه، أو قُتِلُوا أصحابه ﷺ فأضيف إليهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَنَقُولُ دُفُّوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ أي المَحْرَق، وقد ذكرنا هذا.

**الآية ٧٢** وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ﴾ ذكر الأيدي لما بالأيدي يُقَدَّم، وإن لم يكن هذا مُقَدَّمًا باليد في الحقيقة، وكذلك قوله ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] لما باليد يُكْتَب، والله أعلم.

**الآية ٧٣** وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ رِسُولًا حَتَّى يَأْتِيََنَا بِقُرْآنٍ﴾ قيل: إنهم لما دُعُوا إلى الإسلام، يعني اليهود ﴿قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ رِسُولًا حَتَّى يَأْتِيََنَا بِقُرْآنٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ وكان ذلك آية في بني إسرائيل، فسأل اليهود من نبينا محمد ﷺ ذلك؟ وقيل: كان/ ٧٥ - ب/ من قبلنا في الأمم الخالية ذلك، فسألوا من رسول الله ﷺ؟ ولكن لم يكن القربان من آيات النبوة والرسالة. إن كان فهو من آيات الثَّقَوَى كقوله ﷺ: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي مَادَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقِفِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْتَبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]. كان القربان من آيات الثَّقَوَى.

الا ترى أنه قال: يا محمد ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِ الْبَيْتِ﴾ وبالأذى قُتِلَتْ يعني القربان<sup>(١)</sup> ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؟ أنه<sup>(٢)</sup> من [آيات] النبوة، أو ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه عهده إليكم ألا تؤمنوا به حتى يأتي بقرآن؟ والله أعلم.

وفي قوله ﷺ أيضاً: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِ الْبَيْتِ﴾ وبالأذى قُتِلَتْ قَلِيلٌ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [أن] أوائلهم، والله أعلم<sup>(٣)</sup> ادَّعُوا الذي ذكروا من العهد، وهم تبعوا أولئك، فعرَّفَهُمْ صَنَعَ مَنْ [يَدْعُونَ أَنْ]<sup>(٤)</sup> بهم احتجوا لهم فيه آية: إما يكذبهم بما احتجوا بوصية المتقدمين في ذلك فَبَطَلَ عذرهم، إذ هم قتلوه، فلا يجوز تصديقهم على العهد الذي ادَّعوا، وذلك صَنِيعُهُمْ، وإما يَقْرُونَ أنهم أخبروا بالعهد من غير أن [يتبينوا أن كان]<sup>(٥)</sup> كذباً وباطلاً، فَبَطَلَ حججهم. على أن في الآية: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] فجعل ذلك آية الثَّقَى لا آية النبوة.

والأصل فيه أنا لما عَرَفْنَا آيات الرسل ﷺ لا يُذكر فيها القربان ثبت أن هذا الذي ادَّعوا ليس هو بعهد جاء به الرسل ﷺ ولكنه جِلُّ السفهاء بتلقين الشياطين ووَخِيهِمْ، لذلك لم يجب الذي ذكروا، والله أعلم.

**الآية ٧٤** وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾ يا محمد في القول وما جئت من آيات تَدُلُّ، وتوضح أنك رسول الله، وأنت صادق في قولك ﴿فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءَهُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ يُعْزِي نَبِيَّهُ ﷺ وَبُصْبَرُهُ لِيُصْبِرَ على أذاهم وتكذيبهم كقوله ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣٥].

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ وجوه:

أحدها: أن يُصْبِرَهُ على ذلك بما له فيه أجر كما<sup>(٦)</sup> صَبَرُوا على عَظَمِ ذلك عليهم؛ وذلك في قوله ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

والثاني: على رفع العذر عنه في ترك الإبلاغ أن ذلك لم يمنع من تقديمه.

والثالث: على الإنباء أنهم أصحاب تقليد في التكذيب لا أن يكذبوا من محنة وظهور؛ فذلك أقلُّ لِلتَّأْذِي بِهِ وَلِتَوَهُمِ الْإِرْتِيَابِ فِي الْأَنْبَاءِ لِيَسْتَقِنَ مَنْ حَضَرَهُ، وَصَدَقَهُ، أن ذلك منهم على الإغتياد والتقليد دون المحنة. والظهور، والله أعلم.

(١) من م، وفي الأصل: القرآن. (٢) أدرج في الأصل قبلها: أن الله عهد إلينا ألا نؤمن لرسول إلا بكذا أي إن كان ذلك من آيات النبوة لم نلتزم الأنبياء الذين أتوا به أو لم قتل أوائلكم الأنبياء إذ أتوا بالقربان ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: فهو والله أعلم ادَّعوا أن أوائلهم. (٥) في الأصل وم: يدعوا. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: أن.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ كُنَّا آيَةً﴾ قد ذكرناها في ما تقدم في غير موضع، وقوله تعالى: ﴿وَالزُّبُرُ﴾ قيل: أحاديث الأنبياء ﷺ من قبلهم بالنبوة على ما يكون، وقيل: والزُّبُر هي الكتب؛ أي جازوا بالبينات والزُّبُر، يعني الكتب ﴿وَالْأَنْبِيَاءُ﴾ قيل: الزُّبُر والكتاب واحد، وقيل ﴿وَالْأَنْبِيَاءُ﴾ هو الذي فيه الحلال والحرام والأحكام المكتوبة عليهم، والمنير هو الذي أنار قلب كل من تمسك بالهدى كما قيل في الفرقان: إنه <sup>(١)</sup> يفصل، ويُفَرِّق بين الحق والباطل، والله أعلم. وتسمى كتب الله كلها فرقاناً ومنيراً بما يُفَرِّق [فيها] <sup>(٢)</sup> بين الحق والباطل، ويبيِّن السبلين جميعاً، والله أعلم.

**الآية ١٨٥** وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ فيه دلالتان:

أحدها: دليل إثبات الرسالة لأنه ليس في العقل ألا تبقى هذه الأنفس أبداً، [ولا] <sup>(٣)</sup> تدوم، ولا فيها آثار فنائها، ثم وجود العلم من كل منهم بالموت والتسليم له والإقرار منهم أن كل نفس تموت، يدل أنهم إنما عرفوا ذلك، وأيقنوا به من خبر السماء بالوحي، والله أعلم.

ثم إن كل حي <sup>(٤)</sup> يتلذذ بحياته، وجب [الموت عليه] <sup>(٥)</sup> ويُكرهه، ويتبغضه <sup>(٦)</sup>، دل أن هذا العالم لم يكن بالطباع ولكن كان بغيره لما يتلذذ به طبع كل منهم بالحياة، ويُكرهه بالموت، ويتبغضه <sup>(٧)</sup>؛ إذ لو كان به <sup>(٨)</sup> لكان يختار ما يتلذذ به، ويدفع ما يُكرهه، ودل أن غيراً فعل ذلك، وخلق لما ذكر: ﴿عَلَى الْآلَمَاتِ وَالْخَلْقِ﴾ الآية [الملك: ٢]. وفي ذلك بطلان قول أصحاب الطبايع. وأيضاً إن كل نفس يجتمع فيها الطبايع المختلفة المتضادة التي من طبيعتها النافور <sup>(٩)</sup> لم يجز أن تكون لنفسه تنجس، ودل أن له جامعاً <sup>(١٠)</sup> وأيضاً أن العالم لو كان بنفسه وطبيعته لا يختار كل لنفسه أموالاً أحسن الأموال وألذها، فيبطل به الشرور والقبائح. فدل وجود ذلك على كونه بغيره.

ثم فيه أن ذلك الغير الذي كان به العالم واحد لا عدد؛ إذ لو كان بعدد لم يتحول وجود العالم على الطبايع المختلفة والهمم المتفرقة ما جمع هذا فرق الآخر، وما أثبت هذا نفى <sup>(١١)</sup> الآخر، وفي ذلك هنا فساد الرئوبية. فدل وجوده على ما ذكرنا أنه واحد لا عدد، فأتسق تدبيره، ونفذ أمره مع ما كان الأمر المعتاد بين الملوك في الشاهد أن ما فعل هذا نقض الآخر، وما رام هذا إيجاده يريد الآخر إعدامه، وما أبقي هذا أراد الآخر إفناءه، وفي ذلك تناقض وتناقض. فدل الوجود على أن الذي به كان واحداً <sup>(١٢)</sup> لا عدداً <sup>(١٣)</sup>. ثم يتحول على الاصطلاح منهم لأنه يدل على المعجز والجهل؛ إن المعجز والجهل هو الذي حملهم على الاصطلاح، والعاجز والجاهل لا يصلح أن يكون إلهاً ورباً، وبالله التوفيق.

ثم الدلالة على حكمته وعلوه ما لم يُعَيَّن شيء، ولا يُشاهد، إلا وفيه حكمة عجيبة ودلالة بديعة بما يُعْجِز عن إدراك ماهيته وكيفية خروجه على ما خرج. وعلم كل أحد يقصر <sup>(١٤)</sup> على ما عنده من الحكمة والعلم عن إدراك كنه ذلك في ما ذكرنا. وخروج الفعل متقناً مُحْكَمًا دالة حكمة مُبْدِيِهِ وخالفه وبالله التوفيق.

ثم الدلالة أنه لم يخلق الخلق للفناء خاصة، ولكن خلق للعواقب؛ يؤمل <sup>(١٥)</sup>، ويرجى، ويخاف، ويحذر.

وخروج فعل كل أحد في الشاهد من الحكمة إذا بُنِيَ للفناء والنقض. فإذا كانت <sup>(١٦)</sup> الحكمة التي هي جزاء، خرج <sup>(١٧)</sup> فعله عن الحكمة، إذا كان ذلك للفناء والهلاك خاصة، وخروج كل [فعل] <sup>(١٨)</sup> [عن ذلك] <sup>(١٩)</sup> أخرى وأولى أن يكون سبباً لا حكمة، والله الموفق.

قال: دلت طمأنينة القلوب بموت كل نفس، وترك حكماء البشر الإحتيال في دفعه على ما ليس في الجوهر دليله، ولا في العقل امتناعه، أنه عَرِفَ بِمَنْزِلَةِ التدبير فيها بالوحي إليه، وفي ذلك إيجاب القول بالرسول. ثم دل قهر جميع الحكماء

(١) في الأصل وم: أن. (٢) ساقطة في الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: و. (٤) من م، في الأصل: وحي. (٥) في الأصل وم: ذلك إليه. (٦) في الأصل وم: ويتبغضه. (٧) من م، في الأصل: ويتبغظه. (٨) من م، في الأصل: فيه. (٩) النافور: القلب. (١٠) في الأصل وم: جامع. (١١) من م، في الأصل: لنفي. (١٢) في الأصل وم: واحد. (١٣) في الأصل وم: عدد. (١٤) في الأصل وم: يتصور علمه. (١٥) في الأصل وم: يتأمل. (١٦) في الأصل وم: كان. (١٧) في الأصل: ويخرج، في م: يخرج. (١٨) ساقطة من م. (١٩) ساقطة من الأصل.



فيه على حب الحياة إليهم وبُغض الموتِ عندهم على خروج جميع الأحياء عن تدبيرهم، وفي خروجهم خروج الأموات إذ هم تحت تدبير الإحياء.

ثم طمأنينة كل قلب على الموتِ دلالة التدبير للواحد، إذ لو كان لاكثر لتَجَوَّزَ الثَّمَانُعُ وإبطال الوارد من الحي؛ وفي ذلك ازدياب مع ما كانت كل نفس تحت أمورٍ تَقْهَرُها، وتُخَوِّجُها<sup>(١)</sup> إلى أمورٍ، تعلم أنْ مُدْبِرُها هَيَّأَها على ذلك، وطَبَعَهَا، وأنه العليم بما به صلاحها وقوامها، وإليه حاجتها. وعلى ذلك جَبَلَهَا لِيُظْهَرَ عَظَمَ حُكْمِهِ وتعالیه عَنِ الشُّرْكِ في التدبير أو المعونة في التقدير.

ثم لا يَحْتَمِلُ نشوء مثله على ما جَرَى عليه من حكمته في موت كل أنه كان للموت أنشأ لا لغيره<sup>(٢)</sup>، إذ تدبير فعل واحد للفناء خاصة من حكماء البشر يَخْرُجُ عن معنى الحكمة، يدل على قصور صاحب ذلك وسَفْهِهِ. فَجُمِلَ العالم الذي كانت حكمة الحكماء جزءاً<sup>(٣)</sup> منها وعقل العقلاء بعضاً<sup>(٤)</sup> منها أحق وأولى. ثبت أنها أنشئت ﴿يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّهِمُ الْغَالِبِينَ﴾ [المطففين: ٥ و ٦] يَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا عَمِلَتْ<sup>(٥)</sup>، وذلك قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ الآية.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَفَّوْنَا أَجْرَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ لِمَا / ٧٦ - / ذكرنا أنهم لَهَا خُلِقُوا؛ أعني: الآخرة للجزاء والثواب.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ رُخِّعَ عَنِ الشَّارِ﴾ قِيلَ: أَبْعَدَ<sup>(٦)</sup>، وَنَجَا، عنها ﴿وَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَذُو قَارٍ﴾ قِيلَ: فَازَ نَجَا، وقِيلَ: سَعَدَ، وقِيلَ: الفائر السابق، وقِيلَ: فَازَ غَنِمَ. وأصل الفوز النجاة أي نَجَا مِنَّا يَخَافُ، ويَحْذَرُ، ويظفر بما يَأْمُلُ<sup>(٧)</sup>، ويَرْجُو.

وقوله: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْمُرُورِ﴾ حياة الدنيا غرور كقوله ﷺ: ﴿اعْلَمُوا أَنَّما الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَبَثٌ وَلَقَدْ وَرِثَتْهُ وَتَفَاحَرُ بَيْنَكُمْ وَتُكَاثِرُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَزْوَاجِ﴾ [الحديد: ٢٠] حَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَغُرُورٌ، والآخرة ليست بلعب ولا لَهُوَ ولا غُرُورٍ. وأصل الغرور هو أن يَتَرَاءَى الشيء في ظاهره حسناً مُرَمَّهاً، يَغْتَرُّ بها كل ناظرٍ إليها ظاهراً، فإذا نظر في باطنها وَجَدَهَا قَاتِلَةً مُهْلِكَةً، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بها. وقيل: ﴿الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ على ما عند أولئك الكفرة لعبٌ وَلَهُوَ وعند المؤمنين حكمة.

**الآية ٨٦** وقوله تعالى: ﴿تَتَّبِعُونَ فِي أَنْوَاعِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الْإِتِّبَاءُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ أَنْ يَتَّبِعُوا فِي النِّقَاصِ فيها كقوله ﷺ: ﴿وَتَتَّبِعُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْغُفْرِ وَالْجُوعِ وَتَقِيصُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ﴾ الآية [البقرة: ١٥٥] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَّبِعُوا بِمَا جَعَلَ فيها مِنَ الْعِبَادَاتِ مِنْ نَحْوِ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْحَقُوقِ الَّتِي جَعَلَ فيها وفي الْأَنْفُسِ مِنَ الْعِبَادَاتِ مِنْ [نَحْوِ]<sup>(٨)</sup> الصلاة والجهاد والحج وغيرها مِنَ الْعِبَادَاتِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ تَمَنَّاهُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يعني الذين لَهُمْ عِلْمٌ بِالْكِتَابِ، ومن غيرهم ﴿أَذَى كَثِيراً﴾ أي تَسَمُّعُونَ أنتم مِنْ هَؤُلَاءِ ﴿أَذَى كَثِيراً﴾ على ما سَمِعَ إِخْوَانُكَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ أَقْوَامِهِمْ ﴿أَذَى كَثِيراً﴾ كقوله ﷺ: ﴿إِنَّ كَذِبُكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

وقوله ﷺ: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا﴾ على أذاهم ﴿وَتَتَّقُوا﴾ مكافأتهم كما<sup>(٩)</sup> صَبَرَ أولئك، وَاتَّقُوا مكافأتهم ﴿وَإِنْ ذَلِكَ مِنْ عَذَابِ الْأُمُورِ﴾ قِيلَ: مِنْ خَيْرِ الْأُمُورِ؛ هذا يَحْتَمِلُ.

وقيل: ﴿وَلَقَدْ تَمَنَّاهُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ مِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وَمِنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ يعني العرب ﴿أَذَى كَثِيراً﴾ نَصَبَ الْحُرُوبِ فِي مَا بَيْنَهُمُ وَالْقِتَالِ وَالسِّفِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا﴾ على ذلك والطاعة ﴿وَتَتَّقُوا﴾ مَعَاصِيَ الرَّبِّ ﴿وَإِنْ ذَلِكَ مِنْ عَذَابِ الْأُمُورِ﴾ يعني مِنْ خِزْمِ الْأُمُورِ.

(١) في الأصل: يجوزها. (٢) في الأصل وم: لغير. (٣) في الأصل وم: جزء. (٤) في الأصل وم: بعض. (٥) في الأصل وم: عمل.

(٦) في الأصل وم: بعد. (٧) في الأصل وم: تأمل. (٨) ساقطة من الأصل وم: (٩) في الأصل وم: على.

## الآية ١٨٧

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ أي الذين<sup>(١)</sup> أوتوا العلم بالكتاب؛ وإذ أخذ الميثاق ليبيئوا أي يبيئوا للناس ما في الكتاب من الأمر والنهي وما يحل وما يحرم وغير ذلك من الأحكام، ولا يتكلموا ذلك. ويحتمل أن أخذ عليهم الميثاق أن يبيئوا للناس بعث<sup>(٢)</sup> محمد ﷺ وصفته، ولا تكتموه بالتحريف وترك البيان.

وقوله تعالى: ﴿فَتَبَدُّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ أي لم يعلموا بما فيه، ولا يبيئوا للناس، فهو كالمنبؤ وراء ظهورهم ﴿وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية قد ذكرنا معناه في غير موضع. وعن علي عليه السلام [أنه]<sup>(٣)</sup> قال: (ما أخذ الله ميثاقاً على أهل الجهل بطلب العلم حتى أخذ ميثاقاً من أهل العلم لأن العلم كان قبل الجهل).

## الآية ١٨٨

وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا آتَاكَ﴾ قيل: بما غيروا من بعث<sup>(٤)</sup> محمد عليه افضل الصلوات<sup>(٥)</sup> وصفته في كتابهم، وكتموه، وتبدلهم الكتاب وإعجاب<sup>(٦)</sup> الناس ذلك وحمدهم على ذلك، وقيل: إن اليهود دخلوا على رسول الله ﷺ فقالوا: نحن نعرفك، ونصدقك، وليس ذلك في قلوبهم، فلما خرجوا من عند رسول الله ﷺ قال لهم المسلمون: ما صنعتم، فيقولون: عرفتاه، وصدقناه، فيقول المسلمون: أحسبتم، بارك الله فيكم؛ يحمدهم المسلمون على ما أظهروا من الإيمان، وهم يحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا. وقيل: إنهم قالوا: نحن أهل الكتاب الأول والعلم، وأهل الصلاة والزكاة، ولم يكونوا كذلك، وأحبوا أن يحمدا على ذلك، والله أعلم بالقصة.

وفي قوله أيضاً ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا آتَاكَ وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ الآية دل ما دم الله عباده، وأوعدهم عليه أليم عقابه في ما أحبوا الحمد على ما لم يفعلوا. تعالى الرب عن قول المعتزلة في قولهم: ليس لله في الإيمان تدبير سوى الأمر، ولا صنع، وقد أحب أن يحمدا عليه بقوله ﷺ: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦] وبقوله ﷺ: ﴿بَلَّغْ اللَّهُ يَمُنْ عَلَيْكَ أَنْ مَدَنَّاكَ لِإِيْمَانٍ﴾ [الحجرات: ١٧] وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [البقرة: ٦٤ و ١٠٠] في غير موضع من القرآن، ولا قوة إلا بالله. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ امتدح، جل ثناؤه، بإدخال كل شيء تحت قدرته، وبو خوف من عائد نعمته، وأطمع من خضع له عظيم ثوابه. فلئن جاز إخراج شيء تحت القدرة عن قدرته اضمحل الخوف عما خوفه، وأرجأه في ما أطمعه<sup>(٧)</sup> إن لم يظهر على ذلك قدرته إلا بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢ و ١٠٠] وما لا صنع لأحد في شيء إلا بإقداره؛ ومحال أن يقدر على ما لا يقدر هو عليه، أو تزول به قدرته لما فيه ما ذكرت، فلذلك قلنا في بطلان قول المعتزلة بإخراج أفعال صنع الخلق عن قدرة الله وامتناعه عن تدبيره، ولا قوة إلا بالله.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله ﷺ ﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ نقول، وبالله نستعين، أخبر الله أن في ما ذكر آيات لمن ذكر. ومعلوم أن الآيات إنما احتيج إليها لمعرفة أمور غابت عن الحواس، يوصل إليها بالتأمل والبحث عن الوجوه التي لها جعلت تلك الأشياء المحسوسة التي يعني من له اللب دخولها تحت الحواس عن تكلف العلم بها بالتدبير. بل علم الحواس هو علم الضرورات، وأوائل علوم البشر الذي منه ترتقي إلى درجات العلوم، تلزم<sup>(٨)</sup> طلب ذلك، فبطل يه قول من قال: العلوم كلها ضرورات، لا تقع بالأسباب، ولا تلزم الخطاب دون تولى الرب إنشاء العلم في القلوب تحقيق<sup>(٩)</sup> ما في الخطاب إذ ذلك يرفع حق الطلب، ويستوفي فيه الموصوف باللُّب وغير الموصوف والمتفكر [في الأمر وغير المتفكر]<sup>(١٠)</sup>، وقد قال الله تعالى ﴿وَيَتَنَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية؛ في ذلك دليل أن المقصود بما أظهر، ويُعلم ما جعل في الذي دليله علم<sup>(١١)</sup>. وهذا لكل أنواع العلوم؛ إن منها [ظاهراً مستغنياً]<sup>(١٢)</sup> بظهوره عن الطلب وخفياً<sup>(١٣)</sup> يطلب بماله في الذي ظهر من أثر يبيئ عنه التأمل، والله أعلم.

(١) في الأصل و م: الذي. (٢) في الأصل و م: من نعت. (٣) ساقطة من الأصل و م. (٤) في الأصل و م: نعت. (٥) في م: ﷺ. (٦) من م، في الأصل: وأعجب. (٧) من م، في الأصل: أطمعه. (٨) في الأصل و م: فنلزم. (٩) في الأصل و م: تحقيقه. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) في الأصل و م: وعلم. (١٢) في الأصل و م: ظاهر ستغن. (١٣) في الأصل و م: وخفي.

وفي ذلك دليل لزوم التوحيد باللبّ إذ صيّرَها آياتٍ لِمَنْ لَهُ ذلك، وأوّل درجات العلوم<sup>(١)</sup> أن يُعرَفَ مُنشئُها وجاعِلُها آيات، والله أعلم. ثم دلّ اتصال منافع السماء والأرض، على تباعد ما بينهما، حتى قام بها، وحيّ جميع من دبّ على وجه الأرض، وانفع بشيء، ثم في إيصال الليل بالنهار في منافع كل حي، على تضاد ما بينهما، حتى صارا كالشكّلين، والسماء والأرض كالقريّتين، على أن مُنشئ ذلك كلّ واحد، وأنه لو اختلف المُنشئ<sup>(٢)</sup> لتناقض التدبير وبطل وجود<sup>(٣)</sup> النفع، وأن الذي أنشأ ذلك علّم كيف يدبّر لإيصال المنافع واجتماعها بغيرها على اختلاف ما بينهما، وأنه حكيم؛ وضع كل شيء، على ما لو تدبّر الحكماء فيه، لم يكن يُعرَف اتصال<sup>(٤)</sup> أقرب في المنافع على اختلاف في الجواهر وتضاد في الأحوال وأبلغ<sup>(٥)</sup> من ذلك، بل تقصّر حكمتهم عن الإحاطة بوجه الحكمة أو الظفر بظرف منها إلا بمَعونة من دبّر ذلك، سبحانه!

وذلك هو الدليل على قدرته، وهو سلطانه، إذ سخر ذلك [كله لبدل]<sup>(٦)</sup> ما فيها من المنافع لِمَنْ جعلها له، وجعل لبعض على بعض سلطاناً وقهراً ليُعَلِّم أن التدبير يرجع إلى غير ذلك، ويُعلِّم أن مَنْ قَدَرَ على ذلك، علّم قبل [خلق]<sup>(٧)</sup> المُتَفَعِّلِينَ بما خلَق على أي تدبير يخلُق ذلك؟ وبأي وجه يصل كل خلق في ذلك إلى منافعها؟ وما الذي سوى معاشهم؟ وعلى أي تدبير ذلّهم عليه؟ [وانه]<sup>(٨)</sup> لقادر على إعادة مثله والزيادة منه على أنواع ذلك؟ إذ كل أمر له حقّ الإبتداء، وكان ذلك أبعد عن التدبير ممّا ٧٦ - ب/ له حقّ الإحتذاء بغيره أو الإعادة مع ما كان في إعادة الليل والنهار، وجعل كل من ذلك كالذي مضى، وإن كان الذي مضى مرة دالة كافية للبعث والقدرة عليه، والله الموفق.

ومنها<sup>(٩)</sup> أنها جعلت على تدبير يُعرَف صاحبها ومنشئها، وأنه دبّرَها على ما فيها من وجوه الحكمة التي صارت الحكمة جزءاً منها وفنون العلم التي تتناول بالتأمل فيها ممّا يوضح أن الذي أبرمها حكيمٌ علّم مع ما فيها من آثار الإحكام والإتقان الكافية في الإنشاء لِلْحِكْمَةِ، وأن الذي أبدع ذلك ليس بعابث ولا سفيه. ثم معلوم أن الفعل للهلاك والفناء غير داخل في الحكمة، ثبت أن ذلك غير المقصود، فصارت المقصود من ذلك وجهاً يَبْقَى، فثبت أن بعد<sup>(١٠)</sup> هذه [الدار داراً]<sup>(١١)</sup> أخرى تَبْقَى، [وهي المقصودة]<sup>(١٢)</sup>، جعلت بحقّ الجزاء. وفي ذلك لزوم المحنة والقول بالرسالة ليُعَلِّم بالوحي كيفية وجود<sup>(١٣)</sup> المحنة مع ما لم يخل شيء من أن يكون فيه آثار النعمة من غير أن كان منه ما يستحق ذلك، فثبت أنه في حقّ الإبتداء ولازم شكر المُنعم في العقول، فيجب به وجهان:

أحدهما: القول بالرسالة لبيان وجوه الشكر، إذ النعم مختلفة.

وأصل الشكر يتفاضل على قدر المُنعمين، وكذلك النعم تتفاضل على قدر تفاضل متولّيها؛ لا بد من بيان ذلك مِمَّن يعرف حقيقة مقادير النعم وجلالة حقّ المُنعم، وبالله التوفيق، فكان فيها آيات الرسالة والتوحيد وحكمته وعلوه وجلاله عن الأشياء والشركاء، وبها جلّ عن احتيال الشريك في صنعه أو السبب.

على أن كُليّة كل من سواه تحت القدرة، وهو المتعالي عن ذلك. وفيه دالة البعث لما ذُكرت عقوبة الكفران، وقد يخرج المعروف به سليماً غريقاً في النعم. وفي الحكمة والعقل عقوبته، لزم أن يكون ثم دار أخرى مع ما كان خلق الخلق لا لِمَنْ يعرف الحكمة من السّفه، والولاية من العداوة، والخير من الشر، والرغبة [من الرّهبة؛ إذ]<sup>(١٤)</sup> لا معنى له بما فيه تضييع الحكمة وجمع بين الذي حقّه التفريق والفعل، وذلك آية السّفه، ومحال كونه من الحكمة صفته والعدل نعمة، فلزم به خلق المنتحن بالذي ذُكرت، فصارت جميع الخلائق لِلْمَحْن.

ثم لا بد من ترغيب وترهيب؛ إذ على مثله جليل، يحتمل<sup>(١٥)</sup> المحن، فلزم به القول بالدار الأخرى، وهو البعث،

(١) في الأصل: الآيات. (٢) في الأصل: الإنشاء. (٣) في الأصل: وجوه. (٤) في الأصل: اتصالاً. (٥) الواو ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل: كلها البدل. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من الأصل. (٩) المقصود: ومن قدرته. (١٠) في الأصل: مع. (١١) في الأصل: دار. (١٢) في الأصل: وهي المقصود. (١٣) في الأصل: وجوه. (١٤) في م: من الرّهبة، ساقطة من الأصل. (١٥) في الأصل: وم: يحتملوا.

لِتَكُونَ إِحْدَاهُمَا بِحَقِّ ابْتِدَاءِ النَّعْمِ<sup>(١)</sup>، وَالْأُخْرَى بِحَقِّ اسْتِحْقَاقِ الْجَزَاءِ، وَإِنْ كَانَ لِلَّهِ التَّكْلِيفُ [بِالْجَزَاءِ لِسَابِقِ]<sup>(٢)</sup> النَّعْمِ: وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَالْمَعَاقِبَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْحِكْمَةِ لِلْجَفَاءِ وَالْكَفَرَانِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ يَمُوتُونَ فَمِنَ الْعَذَابِ﴾ وقيل ﴿يَمُوتُونَ﴾ أي بِنَجَاةٍ مِنَ الْعَذَابِ، وهو ما ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْفَوْزِ أَنَّهُ نَجَاةٌ عَلَى مَا يُخَافُ، وَيُحْذَرُ، أَي لَيْسُوا هُمْ بِنَجَاةٍ مِنَ الْعَذَابِ، بَلْ لَهُمْ ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

**الآية ١٨٩** وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ يُشْبِهُ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ، أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَاباً لِقَوْلِهِمْ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَوَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١] أَي كَيْفَ جَارَتْ<sup>(٣)</sup> نَسْبَةُ الْفَقْرِ إِلَيْهِ وَالْحَاجَةِ، وَلَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَنَسْبَةُ الْبُغْيِ إِلَى أَنْفُسِكُمْ، وَأَنْتُمْ عِبِيدُهُ وَإِمَاؤُهُ، وَمَا فِي يَدِ الْعَبْدِ يَكُونُ لِمَوْلَاهُ؟ أَوْ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِقَوْلِهِمْ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ [البقرة: ١١٦] أَي كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً، وَلَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ وَإِمَاؤُهُ؟ وَالْوَلَدُ فِي الشَّاهِدِ إِنَّمَا يَتَّخِذُ لِأَحَدٍ وَجْهَ ثَلَاثَةٍ: إِمَّا لِوَحْشَةٍ أَصَابَتْهُ، فَيَسْتَأْنِسُ بِهَا، وَإِمَّا<sup>(٤)</sup> لِحَاجَةٍ تَبْدُو لَهُ، فَيَذْفُقُ بِهَا، وَإِمَّا<sup>(٥)</sup> لِقَهْرٍ وَعُغْلَةٍ؛ يَخَافُ مِنْ عَدُوٍّ، فَيَسْتَنْصِرُ بِهَا عَلَى أَعْدَائِهِ، وَيَرِثُ مُلْكَهُ إِذَا مَاتَ.

فَإِذَا كَانَ لِلَّهِ لَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يُصِيبَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَيْفَ جَارَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ [البقرة: ١١٦] وَكَانَ<sup>(٦)</sup> الْخَلْقُ، كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ وَإِمَاؤُهُ، وَأَنْتُمْ لَا تَتَّخِذُونَ الْوِلَادَ مِنْ عِبِيدِكُمْ وَإِمَائِكُمْ؟ كَيْفَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ اتَّخَذَ وَلَداً مِنْ عِبِيدِهِ؟

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وهذا على المعتزلة لأنهم يقولون: لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ فَعْلٍ الْعَبْدُ، وَعَلَى قَوْلِهِمْ: غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

**الآية ١٩٠** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ فِي الْآيَةِ وَجْهٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِلْبَشَرِ وَلِمَنَافِعِهِمْ، لَا أَنَّهُ خَلَقَهَا لِأَنْفُسِهَا، لَا مَنَفَعَةَ لَهَا بِخَلْقِهِ إِيَّاهُمَا حَتَّى يَكُونَ خَلْقُهُ لَأَنْفُسِهَا أَنْ خَلَقَ الشَّيْءَ لَا لِمَنَفَعَةٍ أَحَدٍ أَوْ لِلْفَنَاءِ خَاصَةً عَبَثٌ، فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا مَنَفَعَةَ لَهَا فِي خَلْقِهَا، دَلٌّ أَنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَهُمَا لِمَنَافِعِ الْبَشَرِ، وَسَخَّرَهُمَا لَهُمْ. ثُمَّ جَمَعَ مَنَافِعَ السَّمَاءِ مَعَ بُغْيِهَا مِنَ الْأَرْضِ مُتَّصِلَةً بِمَنَافِعِ الْأَرْضِ، حَتَّى لَا تَقُومَ مَنَافِعُ هَذَا إِلَّا بِمَنَافِعِ الْآخَرِ، فَيُضَيِّرُهُمَا كَالْمُتَّصِلِينَ لَا تَصَالِ الْمَنَافِعُ مَعَ بُغْيِ مَا بَيْنَهُمَا. فَدَلٌّ هَذَا أَنَّ الَّذِي أَنشَأَهُمَا وَاحِدٌ.

وكذلك اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ هُمَا مُخْتَلِفَانِ؛ أَحَدُهُمَا ظِلَامٌ، وَالْآخَرُ نُورٌ، يُفَنِّيَانِ الْأَعْمَارَ، وَيُقَرِّبَانِ الْآجَالَ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ لَا تَشَابُهَ، وَلَا تَشَاكُلَ، وَإِنْ أَحَدُهُمَا نُورٌ، وَالْآخَرُ ظِلَامٌ، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ، لَكِنْ خَلَقَهُمَا لِمَنَافِعِ الْبَشَرِ، وَالْمَقْصُودُ بِخَلْقِهِمَا<sup>(٧)</sup> بَنُو آدَمَ لَا نَفْسَاهُمَا<sup>(٨)</sup> عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ لَا مَنَفَعَةَ لَهَا فِي خَلْقِهَا<sup>(٩)</sup>، ثُمَّ صَيَّرَهُمَا مَعَ اخْتِلَافِهِمَا وَتَضَادِّهِمَا كَالشَّكْلَيْنِ لَا تَصَالِ مَنَافِعَ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ. دَلٌّ أَنَّ مُنْشِئَهُمَا وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ حِينَ جَمَعَ مِنَ الْمُتَضَادِّينِ الْمُخْتَلِفَيْنِ كَالشَّكْلَيْنِ، وَهُمَا لِعِلْمٍ وَحِكْمَةٍ وَتَدْبِيرٍ صَارَا كَذَلِكَ.

وفيهما دَلَالَةُ الْبُعْثِ لَأَنَّهُمَا يُفَنِّيَانِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ اللَّيْلِ أَثَرٌ حَتَّى يَجِيءَ النَّهَارُ، فَيَذْهَبُ النَّهَارُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ النَّهَارِ أَثَرٌ، فَيَجِيءُ الْآخَرُ، لَا يَزَالَانِ كَذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ اللَّيْلِ وَإِنْشَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَثَرٍ بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ، فَكَذَلِكَ [هُوَ]<sup>(١٠)</sup> قَادِرٌ عَلَى إِنْشَاءِ النَّهَارِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبْقَى مِنَ اللَّيْلِ أَثَرٌ ظِلَامٌ، [فَإِنَّهُ]<sup>(١١)</sup> لِقَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْشِئَ الْخَلْقَ ثَانِيًا، وَيُخَيِّبَهُمْ، وَإِنْ قَتَلُوا، وَهَلَكُوا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَثَرٌ فَإِذَا كَانَ خَلْقُ<sup>(١٢)</sup> السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا لِمَنَافِعِ الْبَشَرِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي خَلْقِهِمَا لَا غَيْرُهُ مِنَ الْخَلَائِقِ لِمَا رَغِبَ فِيهِمْ مِنَ الْعُقُولِ [وَالْبَصَرِ اللَّذَيْنِ]<sup>(١٣)</sup> بِهِمَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالنَّعْمِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: بِمَا جَزَاءِ السَّابِقِ. (٣) فِي الْأَصْلِ: جَازَ، سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَإِنْ كَانَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: بِخَلْقِهِمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْفُسُهُمْ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُمْ فِي خَلْقِهِمْ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْبَصِيرَ الَّذِي.

وَبَيْنَ الْخَبِيثِ وَالطَّيِّبِ وَبَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ، وَلَمْ يُرْكَبْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمْ مِنَ الْخَلَائِقِ لِابْدُ مِنْ أَمْرِ وَنَهْيٍ ، يَأْمُرُ بِأَشْيَاءَ ، وَيَنْهَى عَنْ أَشْيَاءَ ، يَمْتَحِنُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ؛ إِذْ هُمْ أَهْلُ التَّمْيِيزِ<sup>(١)</sup> وَالْفَهْمِ وَالْبَصَرِ . فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا لِابْدُ أَيْضاً مِنْ دَارٍ أُخْرَى لِلْجَزَاءِ ، يُكْرَمُ الْمُطِيعُ لَهُ فِيهَا وَالْوَلِيُّ ، وَيُعَاقَبُ الْعَدُوُّ فِيهَا وَالْعَاصِي ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

**الآية ١٩١** وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا لِمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ فِي كُلِّ حَالٍ نِعْمَةً ، لَيْسَتْ تِلْكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْوَالِ نَحْوُ أَنْ جَعَلَ الْقِيَامَ نِعْمَةً فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِ وَتَقْلِيهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَجَعَلَ الْقُعُودَ رَاحَةً لَهُ عِنْدَ الْإِعْيَاءِ ، كَذَلِكَ الْإِضْطِجَاعُ ، فَاسْتَادَاهُمْ بِالشُّكْرِ لَهُ فِي كُلِّ نِعْمَةٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ ، وَمَذَحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذَا فَعَلُوا .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرُهُمْ أَنْ يَذْكُرُوهُ فِي كُلِّ حَالٍ : [فِي حَالٍ]<sup>(٢)</sup> الرِّخَاءِ [وَالشَّدَّةِ وَفِي حَالٍ]<sup>(٣)</sup> الضَّرَاءِ وَالسَّرَاءِ لَا فِي [حَالٍ]<sup>(٤)</sup> دُونَ حَالٍ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ خَلْقِهِ ، يَذْكُرُونَهُ فِي حَالِ الشَّدَّةِ وَالضَّرَاءِ ، وَلَا يَذْكُرُونَهُ فِي حَالِ الرِّخَاءِ وَالْيُسْرِ ، وَلَا يَذْكُرُونَهُ فِي حَالِ [الرِّخَاءِ ، وَيَذْكُرُونَهُ فِي حَالٍ]<sup>(٥)</sup> الشَّدَّةِ وَالْبَلَاءِ . فَمَدَحَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَهُ فِي كُلِّ حَالٍ ، لَا عَلَى مَا فَعَلَهُ أَهْلُ الشُّرْكِ عَلَى إِرَادَةِ نَفْسِ الْقِيَامِ وَنَفْسِ الْقُعُودِ وَالْإِضْطِجَاعِ وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ [حَالٍ]<sup>(٦)</sup> وَفِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقيل : إنه جاء في رُخْصَةِ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ، يُضَلِّي قَانِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ ، وَإِلَّا فَقَاعِدًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ، وَإِلَّا فَمُضْطَجِعًا . وكذلك عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ .

وقوله تعالى : ﴿وَيَتَذَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إِنْ فِي / ٧٧ - أ / خَلْقِهَا دَلِيلٌ وَخُدَائِيَّتِهِ ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ أَيِ عَبَثًا ، وَلَكِنْ خَلَقْتَهُمَا دَلِيلًا عَلَى وَخُدَائِيَّتِكَ وَشَاهِدًا عَلَى رَبوبيَّتِكَ . وقوله تعالى : ﴿سُبْحَانَكَ﴾ هُوَ التَّزْيِيدُ ، وَالتَّزْيِيدُ هُوَ إِبَاعَدُهُ عَنِ الْقَيْبِ وَتَبَرُّقُهُ مِنْهُ وَنَظْهِيرُهُ مِمَّا يَقُولُ الْكَفَّارُ ، وَهُوَ حَرْفٌ يُقَدِّمُ<sup>(٧)</sup> عِنْدَ حَاجَاتٍ تَرْفَعُ إِلَيْهِ وَدَعَاوَاتٍ يُدْعَى بِهَا .

**الآية ١٩٢** وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ قِيلَ : أَذَلَّلْتَهُ ، وَفَضَحْتَهُ ، وَاهْتَنَتْهُ ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ أَيِ مَانِعٍ يَمْنَعُهُمْ الْعَذَابَ ، وَيُدْفَعُ . وَيَحْتَمِلُ الْأَنْصَارُ الْأَعْوَانُ ؛ أَيِ لَيْسَ لَهُمْ أَعْوَانٌ يُعِينُونَهُمْ فِي الْآخِرَةِ .

**الآية ١٩٣** وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَلَى حَقِيقَةِ السَّمْعِ أَنْ سَمِعُوا مُنَادِيًا يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ الْقُرْآنُ ، كِلَاهُمَا يَدْعُوَانِ الْخَلْقَ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ . وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : ﴿سَمِعْنَا﴾ أَيِ عَقَلْنَا ، وَعَقَلَ كُلُّ أَحَدٍ يُدْعَى<sup>(٨)</sup> إِلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ بِهِ ، وَقِيلَ : سَمِعُوا دَعْوَةَ اللَّهِ ، فَأَجَابُوا لَهَا ، وَصَبَرُوا عَلَيْهَا . وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : (الْمُنَادِي مُحَمَّدٌ ﷺ) ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا فِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ [الْأَنْعَامُ : ٧٩] وَعَنْ غَيْرِهِ : الْمُنَادِي هُوَ الْقُرْآنُ يَدْعُوهُمْ ﴿أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَاقْنَأْ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ هُوَ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ عَلَى مَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ ، وَلَكِنَّهُ فَرْدٌ تُضَدِّقِي ، لِأَنَّهُ قَالَ لَهُمْ ﴿آمِنُوا بِرَبِّكُمْ﴾ لَمْ يَطْلُبُوا التَّفْسِيرَ ، وَلَا قَالُوا : كَمْ أَشْيَاءَ تَكُونُ؟ وَلَكِنْ أَجَابُوهُ إِجَابَةً مُوجِزَةً ، فَقَالُوا : ﴿فَقَانَأْ رَبَّنَا﴾ .

ثُمَّ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ لَا ثَنِيًّا فِي الْإِيمَانِ لِأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ إِيْمَانِهِمْ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ الثَّنِيَّةِ . دَلٌّ أَنَّ الْإِيمَانَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الثَّنِيَّةَ .

وقوله تعالى : ﴿فَاغْنِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ أَيِ اغْصِنْنَا فِي مَا بَقِيَ مِنْ عُثْرِنَا ، أَوْ وَقَفْنَا لِلْحَسَنَاتِ الَّتِي تُكَفِّرُ سَيِّئَاتِنَا لِمَا قَدْ يَلْزَمُ الْعَبِيدُ<sup>(٩)</sup> التَّكْفِيرَ لِمَا أَسَاوُوا ، وَقِيلَ : الْمَغْفِرَةُ وَالتَّكْفِيرُ كِلَاهُمَا سَوَاءٌ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ هُوَ السَّرُّ ، وَكَذَلِكَ سُمِّيَ الْخَرَاتُونُ كُفَّارًا لِسَرِّهِمْ الْبُزْرَ فِي الْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ سَمِّيَ كَافِرًا لِسَرِّهِ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ وَلِسَرِّهِ جَمِيعُ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِتَوْجِيهِ الشُّكْرِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) مِنْ م ، فِي الْأَصْلِ : التَّمْيِيزُ . (٢) مِنْ م ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ . (٣) فِي الْأَصْلِ : وَفِي ، فِي م : وَ . (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ . (٥) مِنْ م ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ . (٦) مِنْ م ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ . (٧) فِي الْأَصْلِ وَفِي : يَدْعُو . (٨) فِي الْأَصْلِ وَفِي : يَدْعُو . (٩) فِي الْأَصْلِ وَفِي : الْعَبْدُ .

وقوله تعالى: ﴿وَتَوَقَّأَ مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَتَوَقَّأَ مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ تَوَقَّأَ، اجْعَلْنَا مَعَ الْأَبْرَارِ، وَيَحْتَمِلُ ﴿وَتَوَقَّأَ﴾ مِنَ الْأَبْرَارِ، وَفِي الْأَبْرَارِ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْبَرِّ: قِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يُؤْذِي أَحَدًا، وَقِيلَ: الْأَبْرَارُ الْأَخْيَارُ وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَتَوَقَّأَ﴾ عَلَى مَا عَلَيْهِ تُؤَيِّتُ الْأَبْرَارُ ﴿وَتَوَقَّأَ﴾ وَإِنَّا أَبْرَارٌ. وَالْبِرُّ الطَّاعَةُ، وَالتَّقْوَى تَرْكُ الْمَعْصِيَةِ.

## الآية ١٩٤

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَهَبْنَا لَنَا مَّا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ قِيلَ فِيهِ بوجهين؛ قِيلَ: ﴿وَهَبْنَا لَنَا مَّا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ السَّنِ رُسُلِكَ عَلَى إِصْمَارِ السَّنِ كَقَوْلِهِ ﷻ ﴿رَبَّنَا أَلْمُؤْمِنِينَ يَآنَ لَمْ يَنْ أَلَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]، وَقِيلَ ﴿مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ مَا جَعَلْتَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُؤْمِنِينَ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩] وَكَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ الْآيَةِ <sup>(١)</sup> [إبراهيم: ٤١] وَكَقَوْلِ نُوْحٍ ﷺ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

ثُمَّ بَيَّنَّا وَبَيَّنَّ الْمَعْتَزِلَةَ كَلَامَ فِي الْآيَةِ: قَالَتِ الْمَعْتَزِلَةُ: يَجُوزُ الدُّعَاءُ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِمَا قَدْ أُعْطِيَ، وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ نَحْوُ مَا ذَكَرَ مِنَ السُّؤَالِ بِمَا وَعَدَ، وَمَا وَعَدَ لِأَنَّكَ أَنْهُ يُعْطَى، وَأَنَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ ﷻ: ﴿قُلْ رَبِّ أَسْكُرْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، وَهُوَ لَا يَحْكُمُ بِالْجَوْرِ. وَمَا عِنْدَنَا أَنَّ السُّؤَالَ عَمَّا عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الدُّعَاءِ لَهُ: رَبَّنَا لَا تَجْرُ، وَلَا تُظْلِمُ؛ إِنَّ هَذَا لَا يُقَالُ إِلَّا لِمَنْ يُخَافُ الْجَوْرَ مِنْهُ وَالظُّلْمَ، إِذْ يَغْلُمُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَالسُّؤَالَ عَمَّا أُعْطِيَ مُحَالٌ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مَخْرَجَ كَيْفَانٍ مَا أُعْطِيَ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يُعْطِيهِمْ، فَيَخْرُجُ مَخْرَجَ الشُّخْرِيَةِ بِهِ، لِذَلِكَ بَطَلَ السُّؤَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم تأويل الآية عندنا على وجوه:

أحدها: قَوْلُهُ: ﴿مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَعْدُ مِنْهُ لِرُسُلِهِ بِاسْتِغْفَارِ الرُّسُلِ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتِغْفَارَ وَسؤال كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤] وَعَدَ لَهُمُ الْمَغْفِرَةَ لَهُمْ بِاسْتِغْفَارِ الرُّسُولِ، إِذَا كَانَ مِنْهُمْ اسْتِغْفَارَ وَسؤال؛ يَقُولُ: اجْعَلْ دُعَائِي دُعَاءَ مَنْ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَغْفِرًا، فَاسْتَغْفَرَ لَهُ، وَكَقَوْلِهِ أَيْضًا: ﴿لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَتْ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُورًا﴾ [الفرقان: ١٦].

والثاني: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَعْدُ لَهُمْ إِذَا مَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، فَالدُّعَاءُ كَانَ مِنْهُمْ، وَالسُّؤَالُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَتْهُمْ يُعْطِيهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ عَلَى مَا كَانُوا أَحْيَاءَ، وَالْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ حِينَئِذٍ تَكُونُ لَهُمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٠] كَذَا؟ وَلَمْ يَقُلْ: مَنْ عَمِلَ بِهَا فَلَهُ كَذَا، وَلَكِنْ ذَكَرَ مَجِيئَهُ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَفِي مَا ذَكَرَ مِنْ تَأْوِيلِ الْآيَةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ كِفَايَةٌ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثالث: يَدْعُو لِيَجْعَلَهُمْ مِنَ الْجَمْلَةِ الَّذِينَ كَانَتْ لَهُمُ الْوَعْدُ، إِذْ الْوَعْدُ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ لِمَنْ هُوَ، فَسَأَلُوا أَنْ يَجْعَلَهُمْ فِي تِلْكَ الْجَمْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ١٩٥

وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَعْدَ لَهُمْ كَانَ مَقْرُونًا بِشَرْطِ السُّؤَالِ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ﴾ وَالْإِسْتِجَابَةُ تَكُونُ عَلَى إِثْرِ السُّؤَالِ <sup>(٢)</sup> كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ الْآيَةِ [البقرة: ١٨٦].

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَا أَصْنَعُ عَمَلًا عَمِلَ بَيْنَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتُمْ بِصُفْحٍ مِنْ بَعْضٍ﴾ قِيلَ مِنَ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ، لَكِنْ جَعَلَ جِزَاءَ أَعْمَالِ الْكَفَرَةِ فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَقَرُّ فِيهَا لَا يَبْخُونَ﴾ [هود: ١٥]، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ [فَجَزَاؤُهُمْ] <sup>(٣)</sup> فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَإِنَّ مَا يُعْطِيهِمْ لَيْسَ بِجِزَاءٍ، وَقَوْلُهُ تعالى: ﴿تُؤْتِيهِمُ إِلَهُهُمْ أَغْنَاهُمْ﴾ أَي تَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ ﴿وَقَرُّ فِيهَا لَا يَبْخُونَ﴾ [هود: ١٥] أَرْزَاقُهُمْ. وَقِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿مِنْكُمْ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً كَقَوْلِهِ ﷻ ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ الْآيَةِ [التوبة: ٧١].

(١) ساقطة من م. (٢) من م، في الأصل: الرسول. (٣) ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوْدُوا فِي سَبِيلِ﴾ الآية ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ إلى الله ورسوله طوعاً وَاخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ أَي اضْطُرُّوهُمْ حَتَّى خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، فَهَاجَرُوا ﴿وَأُوْدُوا فِي سَبِيلِ﴾ أَي فِي طَاعَتِي ﴿وَنُتِلُوا﴾ حَتَّى قُتِلُوا، وَنَحْتَمِلُ هَذَا كُلَّهُ: أَنَّ هَاجَرَ بَعْضُ طَوْعاً، [وَأُخْرِجَ بَعْضٌ] <sup>(١)</sup> مِنْ دِيَارِهِمْ حَتَّى هَاجَرُوا، وَقَاتَلَ بَعْضٌ حَتَّى قُتِلُوا، وَقَاتَلَ بَعْضٌ، وَلَمْ يُقْتَلُوا، وَقُتِلَ بَعْضٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا دُخْلَنَّهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ الآية. وتاويلها ظاهراً.

**الآيتان ١٩٦ و ١٩٧** وقوله تعالى: ﴿لَا يَغْرُرُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾ يَحْتَمِلُ تَقَلُّبُهُمْ وَجُوهاً:

[أَخَذَهَا: ذَلِكَ] <sup>(٢)</sup> نِعْمَةً مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لِتَرْكِهِمْ يَتَجَرَّوْنَ فِي الْبِلَادِ مَعَ كُفْرِهِمْ بِرَبِّهِمْ.

والثاني: أَعْطَاهُمْ أَمْوَالاً يَتَعَمَّقُونَ فِيهَا، وَيَتَلَذَّذُونَ.

والثالث: مَا أَخَّرَ عَنْهُمْ الْعَذَابَ وَالْهَلَكَ إِلَى وَقْتٍ. يَقُولُ: لَا يَغْرُرُكَ يَا مُحَمَّدُ ذَلِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ مَتَاعٌ بَسِيرٌ، مَصِيرُهُمْ إِلَى النَّارِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تُحِيزَكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٥٥ و ٥٨] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْزَنُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ تَمَلَّيْ لَهُمْ حَرٌّ وَلَا نَفْسِهِمْ إِنَّمَا تَمَلَّيْ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِفْسَافاً﴾ الآية [آل عمران: ١٧٨]. قَالَ: وَلَيْسَ الْإِغْتِرَارُ فِي نَفْسِ الثَّقَلِ لِأَنَّهُ جَهْدٌ وَمَشَقَّةٌ، وَلَكِنْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَمْنِ وَالسَّعَةِ وَالْقُوَّةِ، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾. ثُمَّ قَوْلُهُ <sup>(٣)</sup>: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا مِنْهُمْ: سَعِيَهُمْ <sup>(٤)</sup> لِلْآخِرَةِ مَتَاعٌ، لَا يَنْقُطُ.

**الآية ١٩٨** وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ يَعْنِي الشُّرَكَاءَ ﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ ثَوَاباً ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ مَا ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْقِصَصِ أَنَّ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ قَالُوا: إِنَّ الْكُفَّارَ فِي خِضْبٍ وَرَخَاءٍ، وَنَحْنُ فِي جَهْدٍ وَشِدَّةٍ، فَتَزَلْ: ﴿لَا يَغْرُرُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾ وَذَلِكَ ثَوَابُهُمْ فِي الدُّنْيَا. وَأَمَّا ثَوَابُ ﴿الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ فَمَا <sup>(٥)</sup> ذَكَرَ.

**الآية ١٩٩** وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ﴾ الآية ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ يَعْنِي التَّوْرَةَ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي نَزْوِيهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: نَزَلَ فِي شَأْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَصْحَابِهِ [الَّذِينَ] <sup>(٦)</sup> أَقْرَبُوا بِأَنَّهُ وَاحِدٌ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَصَدَّقُوا رَسُولَهُ ﷺ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup>، وَقِيلَ: نَزَلَ فِي شَأْنِ النَّجَاشِيِّ. وَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى [عَلَى] <sup>(٨)</sup> النَّجَاشِيِّ قَالَ أَنَسٌ مِنَ الْمَنَافِقِينَ: يُصَلِّي عَلَى حَبِشِيٍّ، مَاتَ فِي أَرْضِ الْحَبَشَةِ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، ﷻ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ الآية).

[وَعَنِ] <sup>(٩)</sup> الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا مَاتَ النَّجَاشِيُّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لَذَلِكَ الْعِلْجُ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البخاري ١٣٢٧] الآية) وَقِيلَ: لَمَّا صَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْمَنَافِقُونَ: صَلَّى عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الآية.

وعن الزُّهْرِيِّ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَصَفَّنَا فِي الْمُصَلَّى خَلْفَهُ، وَكَانَ مَاتَ فِي الْحَبَشَةِ، قَالَ: وَالنَّوْازِلُ عَلَى وَجْهَيْنِ، مَنْ تَرَكَ بِسَبِيهِ خَيْرًا وَسَعَةً فَلَهُ فِيهِ فَضْلٌ لِأَنَّهُ كَانَ مُفْتَاحَ الْخَيْرِ، وَمَنْ تَرَكَ بِسَبِيهِ ضَيْقًا فَعَلَيْهِ [ضَيْقٌ يَوْمَ] <sup>(١٠)</sup> لِأَنَّهُ كَانَ [مُفْتَاحَ] الضِّيقِ. وَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى مَا فِيهِ نَزَلَ، فَيُشْتَرَكُ فِيهِ الْحَلْقُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: نَزَلَ فِي شَأْنِ فُلَانٍ لَا فِي شَأْنِهِ [بِمَعْنَاهُ: الطَّبْرِي فِي تَفْسِيرِهِ: ٢٢٠/٤].

**الآية ٢٠٠** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا﴾ قِيلَ: عَلَى أَدَاءِ الْفَرَائِضِ وَالْعِبَادَاتِ، وَقِيلَ: ﴿أَصْبِرُوا﴾ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَبَعْضٌ أَخْرَجُوا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَذَلِكَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَسَمِعِهِمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَإِلَى آخِرِ مَا. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: الآية. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: فَضْلٌ يَوْمَ كَانَهُ.

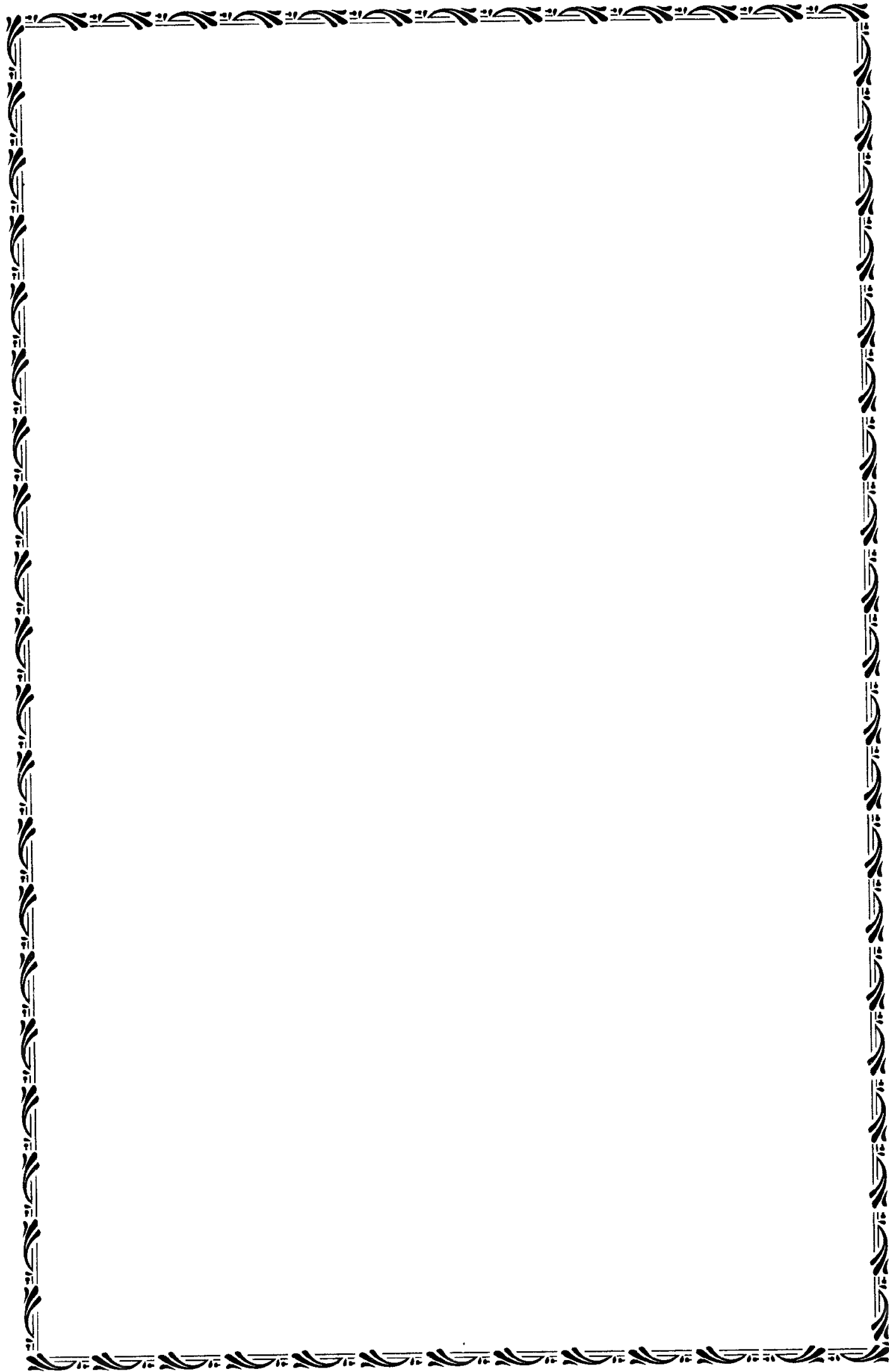
البلايا والمصائب والشدائد ﴿وَصَابِرُوا﴾ في الجهادِ لِعَدُوِّكُمْ، وقيل ﴿أَصْبِرُوا﴾ على أمرِ الله وفرائضِهِ ﴿وَصَابِرُوا﴾ مع النبي ﷺ وعلى آله وصحبه في المواطنِ.

وعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: (أَمُرُوا أَنْ يَصْبِرُوا عَلَى دِينِهِمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَلَا يَدْعُوا دِينَهُمْ لِشِدَّةِ وَلَا لِرَخَاءِ وَلَا ضَرَاءٍ وَلَا سَرَاءٍ حَتَّى يَمُوتُوا، وَيَكُونُوا يُصَابِرُونَ<sup>(١)</sup> الْكُفَّارَ حَتَّى يَكُونُوا يَمِيلُونَ<sup>(٢)</sup> عَنْ دِينِهِمْ، وَأَمُرُوا أَنْ يُرَابِطُوا الْمَشْرِكِينَ) وَقِيلَ: ﴿أَصْبِرُوا﴾ عَلَى الْجِهَادِ ﴿وَرَابِطُوا﴾ لِعَدُوِّكُمْ ﴿وَرَابِطُوا﴾ أَي دَارِمُوا عَلَى دِينِكُمْ ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. قَالَ: وَالصَّبْرُ فِي نَفْسِهِ خَاصَّةٌ فِي طَاعَةِ بِصَبْرٍ عَلَيْهَا وَمَعْصِيَةٍ بِصَبْرٍ عَنْهَا، وَفِي بَلْوَى، وَالْمُصَابَرَةُ مَعَ غَيْرِهِ. وَقَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى الْمَعْنَتَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ مُصَابَرَةِ عَدُوٍّ فِي مَا يُطِيعُ دِينَهُ. وَقِيلَ ﴿وَرَابِطُوا﴾ مَعَ عَدُوِّكُمْ مَا أَقَامُوا ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ فِي مَا أَمَرَكُمْ بِهِ، فَلَا تَدْعُوا ذَلِكَ مَعَ نِيَّتِكُمْ، وَذَرُوا مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ.



(١) في الأصل وم: يصابروا . (٢) في الأصل وم: يميلوا.





## سورة النساء

## بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين<sup>(١)</sup>]

## الآية ١

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ في ما كان الخطاب للكفرة ذكر الله ﷻ على إثره حجاج وحدانيته ودلائل ربوبيته لأنهم لم يعرفوا ربهم من نحو ما ذكر ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ الآية، وكقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١] وكقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّكُمُ الْغَيُورَةُ الذُّنُوبَ﴾ [فاطر: ٥] وغيره كثير. ذكر الحجاج والدلائل التي بها يوصل إلى معرفة الصانع وتوحيده ليتفكروا، فيعرفوا بها خالقهم واللهم.

وفي كل ما كان الخطاب للمؤمنين لم يذكر حجاج الوحانية ولا دلائل الربوبية لأنهم قد عرفوا ربهم قبل الخطاب، ولكن ذكر على إثره نعمته التي أنعمها عليهم وثوابه [الذي]<sup>(٢)</sup> وعد لهم نحو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿وَأَعْتَمِسُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٢ و ١٠٣] إلى آخر ما ذكر نعمته التي أنعمها عليهم، وكقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرُسُولِهِ يُؤْتِكُمُ﴾ [الحديد: ٢٨] إلى [آخر]<sup>(٣)</sup> ما ذكر. على هذا يخرج الخطاب في الأغلب. وقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾؛ قيل: ﴿اتَّقُوا﴾ عذابه ونقمته، وقيل: ﴿اتَّقُوا﴾ عصيانه في أمره ونهيهِ، وقيل: ﴿اتَّقُوا﴾ الله بحقه في أمره ونهيهِ.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ أضاف خلقنا إلى آدم، إذ الإنسان من النطفة. قال: دلت إضافة خلقنا من آدم، وإن لم تكن أنفسنا مستخرجة منه، على أمرين:

أحدهما: جواز إضافة الشيء إلى الأصل الذي، إليه المرجع، وإن بعد ذلك عن الرجوع إليه على التوالد والتتابع. والثاني: أنا لم نكن بأبداننا فيه، وإن أضيف خلقنا إليه؛ إذ لو كنا فيه لكانا منه بحق الإخراج لا بحق الخلق منه. وذلك يُبطل قول من يجعل صورة الإنسان من النطفة [مع الإحالة أن يكون مضافاً إلى<sup>(٤)</sup> التراب أو النطفة]<sup>(٥)</sup> إذ هما من الموات<sup>(٦)</sup> الخارج من أحياء<sup>(٧)</sup> دراكون، والله أعلم.

[وقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا بَيِّنَاتٌ كَثِيرًا مِّنْ بَيْنِهِمَا﴾ أي فرق، ونشر، وأظهر بينهما أولاداً كثيراً ذكوراً وإناثاً]<sup>(٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ قوله: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ أي اتقوا الله الذي تساءلون ببعضكم من بعض، أي يسأل بعضكم من بعض الحوائج والحقوق به؛ يقول: أسألك بوجه الله، وبحق الله، وبآدم، ويسأل بعضكم من بعض بالرجم؛ يقول الرجل لآخر: أسألك بالرجم والقراية أن تعطيني.

وقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾؛ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يقول: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ واتقوا في الأرحام، وصلوها. وقرئ بالنصب والخفض<sup>(٩)</sup>: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾؛ فمن قرأ بالنصب فيقول: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ فلا تعصوه، واتقوا الأرحام

(١) ساقطة من م. (٢) من م. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في م: في. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) في م: الموت. (٧) من م، في الأصل: أحياء. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) قرأ حمزة: والأرحام خفضاً، وقرأ الباقون ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ نصباً. انظر حجة القراءات ١٨٨ والمحتسب ١٧٩/١.

فلا تقطعوهما، وَمَنْ قَرَأَ بِالْخَفِضِ فَيَقُولُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ والأرحام. وَرُويَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَصِلُوا الْأَرْحَامَ فَإِنَّهُ أَتَقَى لَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَخَيْرٌ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٢٧/٤] وَالآيَةُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْعَقْلِ وَالنَّبِيِّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ هُوَ عَلَى التَّنْبِيهِ وَالْإِبَاعِظِ.

## الآية ٢

وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا آلَئِنَّكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ:

أحدهما: احفظوا أموالهم إلى أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ الْيَتَمِ، فَإِذَا خَرَجُوا مِنَ الْيَتَمِ أَغْطَوْهُمْ أَمْوَالَهُمْ.

والثاني<sup>(١)</sup>: قوله ﷻ: ﴿وَأَتُوا آلَئِنَّكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ أَيِ أَنْفَقُوا عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، [وَوَسَّعُوا]<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمُ النِّفَقَةَ، وَلَا تُضَيِّقُوهَا لِتَنْظُرُوا إِلَى أَمْوَالِهِمْ<sup>(٣)</sup>. وَ﴿وَأَتُوا﴾ بِمَعْنَى وَأَتُوا لَوْحِ<sup>(٤)</sup> الْخُرُوجِ مِنَ الْيَتَمِ، أَيِ احْفَظُوا لِتُؤْتُوا.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا لَمَنِّي بِالْطَّبِيبِ﴾ [أَيِ لَا تَأْخُذُوا]<sup>(٥)</sup> الْخَبِيثَ، فَتَتْرَكُوا لَهُمْ مَا وَعَدَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ بِحِفْظِ أَمْوَالِهِمْ. وَقِيلَ: لَا تَأْخُذُوا الْجِيَادَ مِنْ مَالِهِ وَتُعْطُوا<sup>(٦)</sup> الرِّدْيَ مِنْهُ<sup>(٧)</sup>؛ لَمْ، فَذَلِكَ تَبْدِيلُ الْخَبِيثِ، وَهُوَ أَمْوَالُ الْيَتَامَى، وَتَذَرُوا الطَّبِيبَ، وَهُوَ أَمْوَالُكُمْ إِشْفَاقًا عَلَى أَمْوَالِكُمْ أَنْ تَنْفَقَ<sup>(٨)</sup>. وَقِيلَ: لَا تَأْكُلُوا الْحَرَامَ مَكَانَ الْحَلَالِ لِأَنَّ أَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ حَرَامٌ، وَأَكْلَ مَالِكُمْ حَلَالٌ<sup>(٩)</sup>، فَهِيَ أَنْ يُبْذَلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّبِيبِ. وَيَحْتَمِلُ: لَا تَأْخُذْ مَالَهُ، وَهُوَ خَبِيثٌ فَيُؤْخَذُ<sup>(١٠)</sup> مِنْكَ الَّذِي لَكَ، وَهُوَ طَبِيبٌ. وَيَحْتَمِلُ: لَا تَأْكُلُوا ذَلِكَ إِيقَاءً لِأَمْوَالِكُمْ الَّتِي ٧٨ - ١ / طَبِيبُهَا اللَّهُ [تَعَالَى لَكُمْ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ طَبِيبًا]<sup>(١١)</sup>. وَيَحْتَمِلُ: لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ فِي الدُّنْيَا، فَتَكُونَ هِيَ نَارًا تَأْكُلُونَهَا، فَتَتْرَكُوا الْمَوْعِدَ لَكُمْ فِي إِيقَاءِ الْخَبِيثِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَيْئِنَّكُمْ طَلْمًا﴾ [النساء: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ أَيِ مَعَ أَمْوَالِكُمْ، أَيِ لَا تَخْلُطُوا أَمْوَالَهُمْ مَعَ أَمْوَالِكُمْ، فَتَأْكُلُوا، فَفِيهِ نَهْيٌ عَنِ الْخَلِطِ وَالْجَمْعِ. وَيَحْتَمِلُ ﴿أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ أَيِ بِأَمْوَالِكُمْ، فَفِيهِ النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ أَمْوَالِهِمْ بِأَمْوَالِ أَنْفُسِهِمْ تَبَعًا كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ بِمَعْنَى لَا تَجْمَعُوهَا إِلَيْهَا، فَتَأْكُلُوهَا<sup>(١٢)</sup> مَعًا. وَيَحْتَمِلُ: مَعَ أَمْوَالِكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ كَانَ حُوبًا كَيْدًا﴾؛ قِيلَ: [جَوْرًا، وَقِيلَ: <sup>(١٣)</sup> الْحُوبُ الْإِثْمُ، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَقِيلَ: خَطَأً، وَقِيلَ: ذَنْبًا كَبِيرًا، وَقِيلَ: إِثْمًا، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## الآية ٣

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْيَتَمِ فِي خِفْتُمْ﴾؛ قِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا يَخَافُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى، وَيَتَحَرَّجُونَ مِنْهَا لِكثْرَةِ مَا جَاءَ مِنَ الْوَعِيدِ فِيهَا، فَتَزَلْ هَذَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ وَتَحَرَّجْتُمْ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى فَكَذَا، فَتَخْرُجُوا مِنَ الزَّوْنِ ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الْآيَةُ.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (نَزَلَتْ فِي يَتَامَى مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ كُنَّ عِنْدَ الرِّجَالِ، فَتَكُونُ الْيَتِيمَةُ الشَّوْهَاءُ عِنْدَ الرَّجُلِ، وَهِيَ ذَاتُ مَالٍ، فَلَا يَنْكِحُهَا لِشَوْهَتِهَا ضَنًّا بِمَالِهَا لِثَمَرَتِهَا، فَيَرِثُهَا، وَإِنْ نَكَحَهَا أَمْسَكَهَا عَلَى غَيْرِ عَذْلِ مِنْهُ فِي آدَاءِ حَقِّهَا إِلَيْهَا، وَالْأَوَّلَى لَهَا سِوَاهُ، يَطَالِبُ بِحَقِّهَا، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الآية]. وَرُويَ عَنْهَا أَيْضًا أَنَّهَا سَلَّتْ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَتْ: (نَزَلَتْ فِي الْيَتِيمَةِ، تَكُونُ فِي جَنْبِ وَلِيِّهَا، فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا، وَيَنْفَرُ مِنْ صَدَاقِهَا، فَتُهَوَّأُ عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمِيرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُ مِنَ النِّسَاءِ). قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَأَسْتَفْتِي النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَمِلُ. (٢) فِي م: وَسَعَوْا، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: غَيْرِهِمْ. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْوَقْتُ. (٥) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَتَأْخُذُوا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: رَتَعُوا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْهَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: تَبَقَى. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: مَالَهُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيُؤْخَذَ. (١١) فِي الْأَصْلِ: لَكُمْ طَبِيبًا، فِي م: تَعَالَى لَكُمْ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ خَبِيرًا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: تَأْكُلُونَهَا. (١٣) فِي الْأَصْلِ: قَبْلَ.

تَنكِحُوهُنَّ ﴿النساء: ١٢٧﴾ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِيهَا فِي نِكَاحِهَا وَأَمْسَكُوا<sup>(١)</sup> فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا لِشَوْهَتِهَا وَقِلَّةِ مَالِهَا تَرْكُوهَا، وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ. قَالَتْ: (فَكَمَا يَتْرَكُونَهَا حَتَّى يَرْغَبُوا عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ يُقْطِعُوا لَهَا، وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْوَفَرَ مِنَ الصَّدَاقِ).

وَقِيلَ: لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] تَرَكَ الْمُؤْمِنُونَ مُخَالَطَةَ الْيَتَامَى، وَتَنَزَّهُوا عَنْهَا، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَاسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مُخَالَطَتِهِمْ، [وَقَالَ: «يَكُونُ»]<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الرَّجُلِ عِدَّةٌ مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ لَا يَعْدِلُ بَيْنَهُنَّ [بِمَعْنَاهُ الطَّبَرِي فِي تَفْسِيرِهِ ٢: ٢٣٤] فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلِيلُوا﴾ [النساء: ١٠] الْجَوْرَ فِي مُخَالَطَةِ الْيَتَامَى، فَكَذَلِكَ خَافُوا جَمْعَ النِّسَاءِ وَتَرَكَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُنَّ فِي التَّفَقُّعِ وَالْجَمَاعِ.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُبِيحُ نِكَاحَ الشَّيْءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾، فَذَلِكَ تَسْعَةٌ. وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ [لِلْوَجْهِينَ]:

أَحَدُهُمَا<sup>(٣)</sup>: لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾ مَتْنِي أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعَ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلِيلُوا فَوَجِدْ﴾ اسْتَشْنَى الْوَاحِدَةَ إِذَا خَافَ أَلَّا يَعْدِلُ بَيْنَهُنَّ. فَلَوْ كَانَ مَا ذُكِرَ لَكَانَ لَا مَعْنَى لِاسْتِثْنَاءِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَلَكِنْ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلِيلُوا﴾ بَيْنَ الشَّيْءِ [فَتَمَانِي أَوْ سَبْعًا أَوْ سِتًّا]<sup>(٤)</sup>. فَلَمَّا لَمْ يَسْتَشْنِ إِلَّا وَاحِدَةً دَلَّ أَنَّ التَّأْوِيلَ مَا ذَكَرْنَا مَتْنِي أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

وَالثَّانِي: مَا ذُكِرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ عِدَّةٌ مِنَ النِّسَاءِ عَشْرًا وَأَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ، فَخَرَجَ ذَلِكَ عَلَى بَيَانٍ مَا يَحِلُّ مِنَ الْعِدَّةِ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ.

وَرُويَ أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ، وَنَحْتَهُ ثَمَانِي نِسْوَةٍ، فَاسْتَلَمَنَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا، وَفَارِقِ الْبَوَاقِي» [أَبُو دَاوُدَ ٢٢٤١] وَالْخَبَرُ فِي بَيَانِ مُنْتَهَى مَا يَحِلُّ مِنَ الْعِدَّةِ دُونَ وَجْهِ الْجِلِّ، فَاحْتَمَلَ أَنْ يَخْتَارَ أَرْبَعًا عَلَى اسْتِغْبَالِ النِّكَاحِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْطِعُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: ١٠]، قِيلَ فِيهِ بِوُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ قَالَ: إِذَا خِفْتُمْ الْجَوْرَ فِي كِفَالَةِ الْيَتَامَى، فَاتَّقَبَّضُوا، فَخَافُوا فِي كِفَالَةِ النِّسَاءِ، فَلَا تُكْثِرُوا مِنْهُنَّ.

وَالثَّانِي: أَنْكُمْ<sup>(٥)</sup> إِذَا خِفْتُمْ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى، فَتَحَرَّجْتُمْ ضَمَّ أَمْوَالِهِمْ إِلَيْكُمْ إِشْفَاقًا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْهَا، فَخَافُوا النِّسَاءَ مُوَاقَعَتَهُنَّ مِنْ وَجْهِ يُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ، فَانْكِحُوهُنَّ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْكُمْ<sup>(٦)</sup> خِفْتُمْ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ لَوْ تَزَوَّجْتُمُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ لَيْسَ مَعَهُنَّ مَنْ يَمْنَعُكُمْ مِنْ ظُلْمِهِنَّ، فَانْكِحُوهُنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ فِي مَا<sup>(٧)</sup> إِذَا جُرْتُمْ مِنْكُمْ مِنْ ذَلِكَ.

لَكِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحَدَّ فِي عِدَّةِ النِّسَاءِ لِخَوْفِ الْجَوْرِ، وَبِمَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ عَجْزِ الْبَشَرِ عَلَى مَا جُبِلَ عَلَيْهِ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِوَفَاءِ الْحَقِّ فِي أَكْثَرِ مِمَّا ذَكَرَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلِيلُوا فَوَجِدْ﴾ [النساء: ١٠] لَيْسَ عَلَى الْحُكْمِ وَالْحَثْمِ، [وَلَكِنَّهُ عَلَى الْأَدَبِ]<sup>(٨)</sup>، لِأَنَّهُ، وَإِنْ خَافَ أَلَّا يَعْدِلَ فَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا، جَارَ، وَهُوَ مِثْلُ الَّذِي نَهَى فِي الْمِرَاجِعَةِ، وَأَمَرَ بِالْقَضْدِ فِيهَا وَالْعَدْلِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَيْمًا، وَرَجَعَتْهُ صَحِيحَةً، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالطَّلَاقِ فِي الْعِدَّةِ وَالتَّهْيِ فِي غَيْرِ الْعِدَّةِ، ثُمَّ إِذَا طَلَّقَ فِي غَيْرِ الْعِدَّةِ وَقَعَ، فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلِيلُوا﴾ فِي الْقَسَمِ وَالْجَمَاعِ وَالتَّفَقُّعِ «فَوَجِدْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [النساء: ١٠] إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَاءِ قَبْلَ سَادَتِهِنَّ حَقُّ الْجَمَاعِ وَالْقَسَمِ؛ يَنْكِحُ مَا شَاءَ، كَأَنَّهُ قَالَ هَذَا لِمَا لَيْسَ لِأَكْثَرٍ مِنْ غَايَةٍ، فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ مَا

(١) فِي الْأَصْلِ رَمَ: وَنَسَبَتْهَا. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَكَانَ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ. (٤) فِي الْأَصْلِ رَمَ: فَتَمَانٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ سِتٍّ. (٥) فِي الْأَصْلِ رَمَ: أَنْهُمْ. (٦) فِي الْأَصْلِ رَمَ: أَنَّهُ. (٧) فِي الْأَصْلِ رَمَ: مِنْ (٨) فِي الْأَصْلِ: أَدَبٌ، سَاقِطَةٌ مِنْ م.

شاء من الإماء في ملكيه، وليس له أن يجمع بالنكاح أكثر من أربع. ولو كان التأويل ما ذهب إليه لم يكن لقوله ﴿أَزْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وجه، وفيه إذن يتكثير العيال، [مع ما أن كثرة العيال]<sup>(١)</sup> معدودة من الكرم إذا أحسن إليهم لم يحتسب أن يزهد فيه. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَقُولُوا﴾ قال بعض أهل العلم: إن قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ من كثرة العيال: أعال يعيل إعالة، فهو مُعِيلٌ، ولا يُقَالُ: عال يعول، وإنما يُقَالُ ذلك في الجواز.

فإن قيل: روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا بِمَنْ نَعُولُ» [البخاري ١٤٢٦] لكن تأويله، والله أعلم، ابداً بمن تلزمك نفقته، أي ابداً بمن تصير<sup>(٢)</sup> جاتراً بترك النفقة عليه. وكذلك يُقَالُ: عال يعول عولاً إذا أنفق على عياله، وليس عن كثرة<sup>(٣)</sup> العيال في شيء. ألا ترى أن على الرجل أن يبدأ بمن يعول؟ فلو كان قوله: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَقُولُوا﴾ من العيال لكان المتزوج واحدة ذا عيال، وأن قول الله تعالى: ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ المتزوج واحدة يعولها. فدل بما ذكرنا أن قوله ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ أي لا تجوروا، ولا تميلوا على ما قيل.

وعن عائشة رضي الله عنها ﴿أَلَا تَقُولُوا﴾ ألا تميلوا. وعن ابن عباس رضي الله عنهما مثله. والقول هو المجاوزة عن الحد، ولذلك سمي الحساب الذي ازداد على أصله عولاً لمجاوزته الحد. فعلى ذلك القول ههنا: هو المجاوزة عن الحد الذي جعل له، وهو الجور.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْلُوا فَوَاحِدَةً﴾ ليس بشرط لمُنْفِقِ الْعَوْل، ولأنه لا حاجة لمعرفة حد الخوف<sup>(٤)</sup> الذي يجعل شرطاً للجواز، وكل عدل يخاف أذى خوف. بل جميع أمور الدين هو على الخوف والرجاء، ولأنه يوجب جهل النساء بمن يجعلهن النكاح، ويحرمهن إذ لا يعرفن ذلك. ومتى حرم عليه حرم عليها. ولا يحتسب أن يجعل للجل شرطاً لا يوصل إلى حقيقة ولظهور الجور في الأمة على ٧٨ - ب/ الإبقاء على النكاح فضلاً من خوفه مع ما قوله: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ الآية [النساء: ١٢٩] دلالة ظاهرة. وكذلك في قوله: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَا نُفُوراً أَوْ إِعْرَاضاً﴾ الآية [النساء: ١٢٨] وقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَّا بَعْدَ مَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

#### الآية ٤

وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿نِحْلَةً﴾ أنه قال: المهر، وقيل: النحلة الفريضة، أي أتوهن فريضتهن، وقيل: ﴿نِحْلَةً﴾ أي عطية أي [لها لا لوليها]<sup>(٥)</sup> وهو من الثلثي. وقيل: نِحْلَةً مِنْ نَحْلٍ<sup>(٦)</sup> الدين أن تزوتا النساء صدقاتهن، ليس على ما كانوا يفعلون في الجاهلية؛ يتزوجون النساء بغير مهرهن، ففيه أن لاهل الكفر النكاح بغير مهر.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوا مِنْهُ حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ في<sup>(٧)</sup> الآية دلالة جواز هبة المرأة لزوجها<sup>(٨)</sup> وفساد قول من لا يجيز هبة المرأة [مالها، تلذ، وتبقى في بيته سيئة]<sup>(٩)</sup>، فيجوز أمرها. وفي الآية أيضاً دليل أن المهر لها حين أضاف إحلال الهبة إليهن بقوله: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوا مِنْهُ حَيْثُ شِئْتُمْ﴾. وفيه دليل أيضاً أن هبة الديون والبراءة منها جائزة كما جازت هبة المرأة مهرها، وهو دين.

وقيل: فيه وجه آخر، وهو أن الآباء في الجاهلية والأولياء كانوا يأخذون مهر نسايتهم، فأمرهم ﷺ ألا<sup>(١٠)</sup> يأخذوا ذلك، وحكم أن المهر للمرأة دون وليها [إلا أن تهب لوليها]<sup>(١١)</sup>، فيجل حينئذ.

وقوله ﷺ: ﴿فَكُلُوا مِنْهُ حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ لا داء فيه ﴿مِنْهَا﴾ لا إثم فيه. وقيل: الهنيء، هو اللذيذ الشهى الذي [يُمْتَع] <sup>(١٢)</sup> عند تناوله وسيره، والمرء الذي تحمد عاقبته.

ثم الحكمة في ذكر الهنيء والمرء هنا [في وجهين]<sup>(١٣)</sup>:

(١) من م، في الأصل: كثيرة. (٢) في الأصل وم: تصيره. (٣) في الأصل: كثيرة. (٤) في م: القذف، في الأصل: الحذف. (٥) في الأصل وم: هي لا وليها. (٦) في الأصل وم: نحلة. (٧) في الأصل: وفي. (٨) في الأصل وم: من زوجها. (٩) في الأصل وم: بمالها تلذ أو تبقى في بيته سنة، ولذ: خصمه (اللسان). (١٠) في الأصل وم: أن. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: وجهان.

أحدهما: ما ذكر في الآيات من الوعيد بأخذه منها؛ بقوله <sup>(١)</sup> ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾ إلى قوله: ﴿بِمُضْغِكُمْ إِنْ بَقِيَ﴾ [النساء: ٢١، ٢٢] لئلا يمتنعوا عن قبول ذلك للوعيد الذي ذكر في الآيات.

والثاني: أن الإمتناع عن قبول ما بذلت الزوجة يحيل <sup>(٢)</sup> على حدوث المكرر، ويورث الضغائن، وذلك سبب قطع الزوجية ما في بينهما.

وقيل: قوله <sup>(٣)</sup> ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ ذَلَّةً﴾ يعني بطيبة أنفسكم؛ يقول: لا تعطوهن مهرهن، وأنتم كارهون، ولكن آتوهن، وأنفسكم به طيبة؛ إذ كانت <sup>(٤)</sup> المهور لهن دونكم.

وقيل: قوله <sup>(٥)</sup> ﴿فَإِنْ طَبَعَ لَكُمْ﴾ أي ما طابت به أنفسهن من غير كره، هو حلال. وعن علقمة أنه قال لامرأته: أطمعيني من الهنيء المريء. وعن علي <sup>(٦)</sup> أنه قال: (إذا اشتكى أحدكم فليسال امرأته ثلاثة دراهم من <sup>(٧)</sup> صداقها، ثم يشتري بها عسلاً، ثم يشربه بماء السماء، فيجمع الله تعالى الهنيء والمريء والشفاء والماء).

وفي قوله أيضاً <sup>(٨)</sup> ﴿تَكْلُوهُ مَيْتًا مَرِيًّا﴾ أن النفقة، وإن كانت عليه، فهي إذا قامت بها في نفسها، لا يخرج هو، لأن نفقتها عليها ليست بأعظم من مالها إذا تطيبت. ووصف بالهنيء المريء بما ربما يستقبل <sup>(٩)</sup> الطبع عن مالها كراهة الإمتنان، أو بما كان عليه كفايتها، أو بما جرى من الوعيد الشديد في منع مهرها، أو بما قد تختشمه، فتبدل له، أو بما يؤهم الطمع في مالها والرغبة في النكاح لذلك، فطيبه الله تعالى حتى وصفه بغاية ما يحتمل المال. وفيه بيان جواز معروفها، وترغيب في حسن المعاشرة بينهما حتى أبقي ذلك بعد الفراق بقوله <sup>(١٠)</sup> ﴿إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَقُولَ آذَى يَكُونُ بَيْنَهُمَا غِلْدَةٌ نِكَاحٌ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٧] وذلك أخذ ما يورث المحبة والمودة، أو يديهما، أن جعل الله بينهما <sup>(١١)</sup> ﴿وَمِنْ مَائِيَّتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢١].

مسألة في العبد لا يتزوج أكثر من اثنتين: روي عن عبد الله بن عيينة <sup>(١٢)</sup> أنه قال عمر بن الخطاب <sup>(١٣)</sup> (ينكح العبد اثنتين، ويطلق اثنتين، وتغتد الأمة حيضتين، فإن لم يحضن فشهراً ونصف). وعن علي <sup>(١٤)</sup> أنه قال: (لا يحل للعبد أن ينكح فوق اثنتين). وعن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: (يتزوج العبد اثنتين). وعن عمر <sup>(١٥)</sup> أنه قال لابن مسعود <sup>(١٦)</sup> (ما يحل للعبد من النساء؟ قال: اثنتان <sup>(١٧)</sup>)، قال عمر <sup>(١٨)</sup> (ذلك أرى). وعن الحكم قال: اجتمع أصحاب رسول الله <sup>(١٩)</sup> على أن العبد لا يجمع من النساء فوق اثنتين، فهؤلاء ستة نفر من أصحاب رسول الله <sup>(٢٠)</sup>، ثم <sup>(٢١)</sup> عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف وعلي وابن مسعود والفضل بن عباس والانساري <sup>(٢٢)</sup> اتفقوا على أن العبد يتزوج اثنتين، ولا يتزوج أكثر من ذلك.

وأيضاً عن ابن عمر <sup>(٢٣)</sup> أنه قال: قال رسول الله <sup>(٢٤)</sup> «الامة تطلق تطلقين، وتغتد حيضتين» [الموطأ ٥٨١/٢]. فإن احتج محتج لعموم الآية: أن الله تعالى قال: ﴿مَنْ زَكَرَ وَلَدًا﴾ ولم يذكر عبداً ولا حراً، فهو على عموم. قيل: في الآية دليل أن الخطاب للأحرار، وهو قوله <sup>(٢٥)</sup> ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فهو على من له النكاح بنفسه، والعبد يكون له النكاح بغيره بقوله <sup>(٢٦)</sup> ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ﴾ [النور: ٣٢] فكان المخاطب بنكاح العبيد مواليتهم، ليس له أن ينكح المرأة إلا بإذن مولاه، ومولاه يزوجه إذا شاء بغير أمره، فإنما الخطاب لمن له أن يتزوج إن شاء، والعبد من ذلك خارج.

ألا ترى أنه قال <sup>(٢٧)</sup> ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ والعبد لا يملك ملك اليمين؟ فدل أن الخطاب راجع إلى الأحرار دون العبيد. فإن قيل: قد جعلتم للعبد أن يطلق الحرة ثلاثاً، فجعلتم له من الطلاق مثل الذي جعلتموه للحرة، فيجب أن تجعلوا له من تزوج النساء مثل الذي يجوز للحرة. قيل: الفرق بينهما أن الطلاق عندنا بالنساء لأن الحرة يطلق امرأته الأمة

(١) من م، في الأصل: يقول. (٢) في الأصل وم: يحتمل. (٣) في الأصل وم: كان. (٤) أدرج بعدها في م: ما طابت به أنفسهن من غير كره فهو حلال. (٥) في م: يشتغل. (٦) في الأصل وم: اثنتين. (٧) في الأصل وم: منهم.

تظليفتين، فتُخَرَّم عليه، والتزويجُ بالرجالِ لا يُنظرُ فيه إلى النساءِ. فللمعبد أن يتزوج النصف من تزويج الحر، كما أن عدة الأمة وطلاقها على النصف من عدة الحرة على ما روينا من الخبر عن رسول الله ﷺ حتى يكون للمعبد في امرأتين شيء<sup>(١)</sup> نصف ما للحر من الأربع.

وروي [عن]<sup>(٢)</sup> الحسن أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥] يعني الكفار، وقيل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ فيكونوا قياماً عليكم، ولكن أنتم قياماً عليهم. وقيل: لا تؤتوهم أموالكم فيكونوا أرباباً عليكم، وكونوا أرباباً بأموالكم عليهم.

ومن صرف الثأويل إلى التامى جعل معنى قوله ﷻ: ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾ كقولهِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وكقولهِ: ﴿فَسَلُّوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] يريد [من]<sup>(٣)</sup> تروته في البيوت. فعلى ذلك إضافة أموال التامى إلى الأولياء.

### الآية ٥

وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ الآية: السفه<sup>(٤)</sup> في الحقيقة من يعمل عمل الجهال [أو لما]<sup>(٥)</sup> قد يلقب العالم به إذا ضيع الحدود، وتعاطى الأفعال الذميمة. وعلى ذلك ما جاء الكتاب بتسفيه علماء أهل الكتاب. ثم قد يسمى الجهال به لما الجهل، هو السبب الباعث على فعل السفه.

فقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ يحتمل ذلك الوجهين. وأي الأمرين كان ففيه التحذير للمعنى الذي بين من قوله: ﴿أَلَيْسَ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ فِتْنَةٍ﴾ [سواء] كان قواماً للمعاش أم<sup>(٦)</sup> للمعاد أو لهما.

وطريق الإنفاق في الوجهين والإمساك، لهما التدبير ومراعاة الشرع / ٧٩ - أ / وتعاهد الأسباب. والوجهان جميعاً بمنعان الوفاء بما جعلت له الأمور، فحذر من أنعم بها من تضييع ذلك بالتسليم إلى من ذكر مع ما يكون في ذلك اتباع من يستحق أن يكون متبوعاً لمن حقه أن يجعل تابعا، وذلك خارج عن حد الحكم وما يحمله العقل.

ثم قد صرقت الآية إلى النساء بما جعل من إليه التدبير، وهو الذي أنشأهن تحت أيدي الرجال في الأمور مع وضف الرجال أنهم ﴿فَوُتِّمُوا عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وصرقت أيضاً إلى الصغار بما ضمن حفظ مثلهم الكبار، وجعلوا مكفولين عند البالغين. فأموال البالغين أحق بذلك، وحقيقة السفه ما ذكرت.

وجائز أن يكون المقصود بالذخر من ذكر الصغار والنساء بما خاطب من حذر بالدفع إلى من ذكر رزق أولئك وكسوتهم، ولا يجب رزق الجهال والسفهاء على غيرهم، فيكون ما ذكروا أولى بمراد الآية، وإن كان للمعنى الذي قصد بالآية التي ذكرتهم قد استحقوا. ولما غلبت تلك الأحوال على هؤلاء جعل من ذكرت قواماً عليهم.

وقد ذكرت عن الحسن أنه صرف الآية إلى الكفار؛ فكانه تأول في القيام القيام بأمر الدين، والكفار لا يجوز الاستعانة بهم، ولا<sup>(٨)</sup> جعل المال عندهم<sup>(٩)</sup>، مع ما كره العلماء تسليط [الكفرة على العقود]<sup>(١٠)</sup> لجهلهم بحق شرع الإسلام فيها. فمثلته دفع الأموال إليهم.

وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ فِتْنَةٍ﴾؛ عن ابن عباس ﷺ: ﴿أَلَيْسَ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ فِتْنَةٍ﴾ يعني قوام أمركم ومعيشتكم، وهو كذا؛ جعل الله هذه الأموال [أغذية للخلق، بها يقوم دينهم وأبدانهم].

وقوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ يقول: لا تؤتوهم، ولكن أرزقوهم أنتم، واكسوهم، وقيل: يقول: أنفقوا عليهم منها، وأطعموهم، وقيل: لما أضاف الأموال<sup>(١١)</sup> إلى الدافعين لا [إلى]<sup>(١٢)</sup> المدفوعة إليهم دل على وجوب نفقة الولد وكسوته على الرجل.

(١) في الأصل وم: شيئاً. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: فالفقه. (٥) في الأصل وم: في الحقيقة أولاً لما. (٦) في الأصل وم: فاما إن. (٧) في الأصل وم: أو. (٨) في الأصل وم: وله. (٩) في الأصل وم: عنده. (١٠) في الأصل: الكفر العقود، في م: الكفر العقوبة. (١١) ساقطة من م. (١٢) ساقطة من الأصل.

وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مِّمَّا كُنْتُمْ لَهَا بِهِنَّ عِدَّةَ خَسَنَةٍ جَمِيلَةٍ: سَأَفْعَلُ، وَسَأَكْسُوهُ، وَقِيلَ<sup>(١)</sup> مُرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، [وَانْتَهُوهُمْ]<sup>(٢)</sup> عَنِ الْمُنْكَرِ، وَقِيلَ: عَلِّمُوهُمْ الْأَدَبَ وَالِدِينَ، وَقُولُوا لَهُمْ كَلَامَ الْبِرِّ وَاللِّينِ وَاللُّطْفِ.

**الآية ٦** وقوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ اِخْتَلَفَ فِيهِ: قَالَ [بَعْضُهُمْ]<sup>(٣)</sup>: قَوْلُهُ هَـ: ﴿حَتَّىٰ﴾ صِلَةٌ<sup>(٤)</sup>، وَتَأْوِيلُهُ: وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجْعَلُ الْإِبْتِلَاءَ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْإِبْتِلَاءِ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُبْتَغَى الْيَتَامَى قَبْلَ الْبُلُوغِ<sup>(٥)</sup> بِأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ لِيَعْتَادُوا بِهَا، وَيَتَأَدَّبُوا<sup>(٦)</sup> لِيَعْرِفُوا حَقَقَ الْأَمْوَالِ وَنَذَرَهَا، وَيَحْفَظُوهَا، إِذَا بَلَغُوا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا ابْتَغُوا بَعْدَ الْبُلُوغِ لَمْ يَعْرِفُوا مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْفَرَائِضِ وَقَتَ الْبُلُوغِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ تَضْيِيقُ حَقَقِ اللَّهِ وَفَرَائِضِهِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقِيَامِ بِهَا وَقَتَ<sup>(٧)</sup> الْبُلُوغِ. فَأَمَرَ الْأَوْلِيَاءَ أَنْ يَبْتَغُوهُمْ قَبْلَ الْبُلُوغِ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا بَلَغُوا عَارِفِينَ لِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْحَقَقِ حَافِظِينَ لَهَا.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ أَمَرَ الْأَبَ<sup>(٨)</sup> أَنْ يَأْمَرَ وَلَدَهُ بِالصَّلَاةِ إِذَا كَانَ ابْنُ سِنْعٍ، وَأَمَرَهُ<sup>(٩)</sup> بِالضَرْبِ وَالتَّأْدِيبِ إِذَا كَانَ ابْنُ تِسْعٍ وَالتَّثْرِيقِ فِي الْمَضَاجِعِ، وَهُوَ مِنْ حُقُوقِ الْخَلْقِ؟ فَهَذَا لِيَعْتَادُوا، وَيَأْخُذُوا بِالْأَدَبِ<sup>(١٠)</sup> قَبْلَ الْبُلُوغِ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا عَرَفُوا مَا عَلَيْهِمْ، وَهَانَ الْقِيَامُ بِهَا. وَإِذَا لَمْ يُعَوَّدُوا قَبْلَ ذَلِكَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْعِبَادَاتِ وَأَدَاءِ الْحَقَقِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ.

وَالثَّانِي<sup>(١١)</sup>: أَنْ تُبْتَغَى عَقُولُهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ يَتَجَرَّوْنَ بِهَا، وَيَتَقَلَّبُونَ<sup>(١٢)</sup> فِيهَا لِيَنْظُرُوا هَلْ يَقْدِرُونَ عَلَى حِفْظِ أَمْوَالِهِمْ عِنْدَ حُدُوثِ الْحَوَادِثِ وَالتَّوَاتُبِ؟ فَبِهِ دَلِيلُ جَوَازِ الْإِذْنِ فِي التِّجَارَةِ حَالِ الصَّغَرِ لِأَنَّهُ لَا يَنْظَرُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتِّجَارَةِ. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْإِبْتِلَاءِ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْكِبَرِ فَهُوَ أَيْضًا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ الْعِلْمَ بِهَا نَفْسَهُ، وَيَحْتَمِلُ الْعِلْمَ بِهَا وَالْعَمَلِ، فَلَا يَضَعُونَهَا<sup>(١٣)</sup> فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا.

وقوله: إِنَّ حَرْفَ ﴿حَتَّىٰ﴾ صِلَةٌ أَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا صِلَةً لَجَازَ لغيره أَنْ يَجْعَلَ ﴿رُشْدًا﴾ صِلَةً فِيهِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنْ يُجْعَلَ صِلَةً.

ثُمَّ اِخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ مَاتَ أَحَدُكُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَنْ يَصِيرَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ. فَحِينَئِذٍ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ. فَعَلَى قَوْلِهِ: يَجْبِي أَنْ تُنْتَزَعَ الْأَمْوَالُ مِنْ أَيْدِي الْفَسَاقِ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لَهُمْ، وَمِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ الْيَتِيمَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِثْنَائِ الرُّشْدِ مِنْهُ. فَلَوْ كَانَ شَرْطُ الرُّشْدِ هُوَ شَهَادَةُ لَكَانَ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ لِمَا لَا يَقْبَلُ الشَّهَادَةَ مَا لَزِمَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدٍ. دَلٌّ أَنَّ الرُّشْدَ لَيْسَ مَا ذَكَرَ، وَلَكِنْ مَا قِيلَ مِنَ الْعَقْلِ وَالْحِفْظِ لِمَالِهِ [وَالِإِصْلَاحِ فِيهِ]<sup>(١٤)</sup>.

وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ مَاتَ أَحَدُكُمْ رُشْدًا﴾ قَالَ: إِنْ أَدْرَكَ بِحِلْمٍ وَعَقْلٍ وَوَقَارٍ، وَهُوَ يَقُولُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتِيمًا رُشْدًا﴾ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: اخْتَبَرُوا الْيَتَامَى مِنْ عِنْدِ الْجِلْمِ؛ فَإِنْ عَرَفْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فِي حَالِهِمْ وَالِإِصْلَاحِ فِي أَمْوَالِهِمْ فَادْفَعُوا<sup>(١٥)</sup> إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ.

وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ حَسِبْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ. وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ: وَابْتَغُوا الْيَتَامَى فِي أَمْوَالِهِمْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ بَعْدَ كِبَرِهِمْ.

ثُمَّ لَا يَخْلُو مَنْعُ الْأَمْوَالِ مِنْهُمْ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ، إِمَّا أَنْ تُمْنَعَ لِقَرِطِ الْبَذْلِ وَالِإِنْفَاقِ جُودًا وَسَخَاوَةً وَحُسْنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ أَنَّهُ هَيَّئَ يَرْزُقُهُمْ، وَيُعْطِيهِمْ خَلْفَ نَفَقَتِهِمْ. وَهَذَا لَا يُحْتَمَلُ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَسِيرَتِهِمْ، فَلَا

(١) الواو ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: وانها. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) أدرج قبلها في الأصل وم: إذا صرف. (٥) في الأصل وم: بلوغ. (٦) في الأصل وم: ويتأدبون. (٧) في الأصل وم: حتى. (٨) من م، في الأصل: الأدب [أبو داود: ٤٩٥]. (٩) في الأصل وم: وأمر. (١٠) في م: الأدب. (١١) في الأصل وم: وجه آخر. (١٢) من م، في الأصل: ويتقلبون. (١٣) في الأصل: ولا تضعوها، في م: ولا تضعوها. (١٤) في الأصل وم: والاصطلاح فيها. (١٥) من م، في الأصل: لي ادفعوا.



يُحْتَمَلُ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ. [وَأَمَّا أَنْ] <sup>(١)</sup> تُمْنَعُ لَعَلِّيَّةً وَلِقْضَاءً وَظَرْهَمَ وَحَاجَتَهُمْ، يُتَّفَقُونَ الْأَمْوَالَ لِيَصِلُوا إِلَى ذَلِكَ؛ فَلَانَهُمْ إِنْ مُنِعُوا عَنْ أَمْوَالِهِمْ يَتَنَاولُوا <sup>(٢)</sup> مِنْ أَمْوَالٍ غَيْرِهِمْ، وَيَتَعَاظُوا <sup>(٣)</sup> مَا لَا يَحِلُّ، وَيَحْسُنُ، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُمْنَعُوا لِذَلِكَ. [وَأَمَّا] <sup>(٤)</sup> أَنْ تُمْنَعُ عَنْهُمْ الْأَمْوَالُ لَأَفِيَّةٍ فِي عَقْلِهِمْ وَنَفْصٍ فِي لُبِّهِمْ. فَإِنْ كَانَ لِهَذَا <sup>(٥)</sup> تُصْنَعُ أَمْوَالُهُمْ عَنْهُمْ فَيَجِبُ أَنْ تُمْنَعُ أَبَدًا، لَا وَقْتُ فِي ذَلِكَ، وَلَا مُدَّةٌ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ ذَلِكَ وَزَوَالِهِ عَنْهُمْ. وَهُوَ الْوَجْهُ [الَّذِي] <sup>(٦)</sup> يُمْنَعُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْتَسَرَ مِنَ الرُّشْدِ.

ثُمَّ جَعَلَ إِدْرَاكَهُ وَبُلُوغَهُ بِالْإِحْتِلَامِ لِأَنَّ كُلَّ جَارِحَةٍ مِنْ جَوَارِحِ الْإِنْسَانِ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا الْجَارِحَتَيْنِ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا <sup>(٧)</sup> إِلَّا صَاحِبُهَا، فَجَعَلَ الْإِحْتِلَامَ عِلْمًا لِبُلُوغِهِ وَإِدْرَاكِهِ لِذَلِكَ. وَلِهَذَا مَا لَمْ يَعْمَلِ الْإِكْرَاءُ عَلَيْهِمَا نَحْوُ مَنْ أَكْرَهَ بِالزُّنَى فَزَنَى فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ لِأَنَّ الْإِكْرَاءَ لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا كَانَ يُفَعَّلُ مِنْهُ إِلَّا الْوَالِي فَإِنَّهُ إِذَا أَكْرَهَ آخَرَ بِالزُّنَى، ففَعَّلَ، لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ، لِمَا جَعَلْنَا ذَلِكَ كَالْعِلْمِ بِالسَّبَبِ الَّذِي يَحِلُّ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَ حَتَّى وَطِئَ امْرَأَةً لَزِمَهُ الْعَفْوُ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُكْرَاهَةِ. وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ مِنْ أَمْوَالِهِ، ففَعَّلَ، لَرَجَعَ <sup>(٨)</sup> عَلَى الْمُكْرَاهَةِ لِلْمَعْنَى الَّتِي وَصَفْنَا. وَلِهَذَا مَا وَقَعَ طَلَاقُ الْمُكْرَاهَةِ وَنِكَاحُهَا وَعَتَاقُهَا لِأَنَّ <sup>(٩)</sup> هَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِنَّمَا تَقَعُ بِاللِّسَانِ، وَاللِّسَانُ مِمَّا لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ الْإِكْرَاءُ، لِذَلِكَ جَازَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا السُّبُوحُ وَالْأَشْرَبُ وَالْعَقُودُ كُلُّهَا سِوَى هَؤُلَاءِ يَكُونُ التَّسْلِيمُ وَالْقَبْضُ [بِهَا] <sup>(١٠)</sup> دُونَ التُّطْقِ بِاللِّسَانِ وَالتَّكَلُّمِ بِهَا، فَالْإِكْرَاءُ مِمَّا يَعْمَلُ عَلَيْهَا مَا امْكُنَّ اسْتِعْمَالُهَا غَيْرُهُ. لِذَلِكَ افْتَرَقَا.

ولِهَذَا مَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِيمَانَ يَكُونُ بِالْقَلْبِ دُونَ اللِّسَانِ لِأَنَّهُ إِذَا أَكْرَهَ حَتَّى يَكْفُرَ، فَأَجْرَى كَلِمَةُ الْكُفْرِ عَلَى لِسَانِهِ، وَكَانَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا <sup>(١١)</sup> بِالْإِيمَانِ، لَمْ يَكْفُرْ. فَإِذَا أَطْمَأَنَّ قَلْبُهُ بِالْكُفْرِ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاءَ لَا يَعْمَلُ عَلَى الْقَلْبِ، وَلَا يَصِيرُ الْمُكْرَاهَةُ مُسْتَعْمِلًا لَهُ، إِنَّمَا الْمُسْتَعْمِلُ هُوَ لَا غَيْرَ. لِذَلِكَ كَانَ الْجَوَابُ مَا ذَكَرْنَا.

وَمَعْنَى الْإِحْتِلَامِ بُلُوغًا هُوَ اسْتِعْمَالُ سَائِرِ الْجَوَارِحِ دُونَهُ يَعْنِي الْفَرْجَ إِلَّا بَعْدَ الْكِبَرِ. وَمَا كَانَ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ وَمَا كَانَ يَجْرِي الْأَمْرُ بَابْتِغَاءِ الْمَكْنُونِ <sup>(١٢)</sup> مِنَ الْوَلَدِ يَكُونُ بَعْدَ الْبُلُوغِ. وَبَعِيدٌ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَوْ ابْتِغَى لَوْجَدَ، وَلَعُذِرَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ ذَلِكَ إِلَّا فِي خُرُوجِ الْمَاءِ لِلشَّهْوَةِ، ثُمَّ يَكُونُ فِي الْمَتَعَارِفِ الْإِحْتِلَامُ ٧٩ - ب/ عَنْ ذَلِكَ، فَجُعِلَ عِلْمًا لَهُ، وَلِلذَلِكَ قِيلَ: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ ثُمَّ فَرَّقَ فِي حَقِّ الْكِتَابِ بَيْنَ اللِّسَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ قَهْرَ لِسَانٍ آخَرَ حَتَّى يَنْطِقَ دُونَ صَاحِبِهِ فِيهِ، يُظْهِرُ سَبَبَ جَرِي الْقَلَمِ مِنَ الْأَفْرَادِ بِالْبُلُوغِ. وَهَذَا مَا جُعِلَ سَبَبُهُ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ لِيَكُونَ أَوَّلُ أَحْوَالِ الْبُلُوغِ وَقَوْعُ قَوْلِهِ بِحَقِّ <sup>(١٣)</sup> الْبُلُوغِ مَعَ مَا كَانَ النَّطْقُ فَعْلًا مَنْ يَجْرِي فِي جَنْبِهِ الْخَطَابُ، وَكَأَنَّهُ اتَّصَلَ امْرَأَةٌ بِالسَّبَبِ الَّذِي خُصَّ بِهِ الْمُتَمَتِّحُ مِنَ الْعَقْلِ إِذْ كَانَ الْعَقْلُ يُعَرَّفُ بِالْمَعْنَةِ، وَالْإِحْتِلَامُ لَا.

فَأَمَرْنَا بِالْإِبْتِلَاءِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْقُولُ، وَلَمْ نُؤَمِّرْ مِنْ حَيْثُ الْإِحْتِلَامُ، بَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ.

وَدَلَّ قَبُولُ قَوْلٍ مَنْ بَلَغَ بِالْإِخْبَارِ عَنْ اخْتِلَائِهِ، وَبِهِ يَجْرِي الْقَلَمُ عَلَيْهِ، وَتَلَزِمُ الْحَقُوقُ أَنْ يَقْبَلَهُ؛ يَجُوزُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى قَوْلِي مَنْ يَرَى الْإِبْتِلَاءَ بَعْدَ الْإِدْرَاكِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْبَلْ فِيمَ يَنْتَلِيهِ؟

ثُمَّ إِذْ جَازَ قَوْلُهُ لَزِمَ كُلَّ أَمْرٍ عُلِقَ بِهِ، وَعَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنْ أَوَّلِ مَا عُلِقَ بِهِ الْقَوْلُ فِي حَقِّ الْبُلُوغِ دَلِيلُ اتِّصَالِ حَكْمِ الْقَوْلِ بِالْعَقْلِ وَتِمَامِ الْعَقْلِ بِالْبُلُوغِ إِذْ بِهِ يَجْرِي الْقَلَمُ. وَدَلَّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ امْتِنَاعِ اللِّسَانِ عَنْ سُلْطَانِ غَيْرِ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ عَلَى لَزُومِ كُلِّ حَقٍّ مُتَعَلِّقٍ بِهِ عَلَى الْإِكْرَاهِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ بغيرِهِ، وَهُوَ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ، ثُمَّ كُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ اللِّسَانُ سَبَبًا فِيهِ كَالْمُعْلِمِ عَنْهُ، وَهُوَ مِمَّا يَجْرِي عَلَيْهِ الْقَلَمُ، وَتُعْلَمُ قُوَّتُهُ بِهِ، فَيُتَّطَلُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ آثَانِكُمْ﴾ الإسرافُ هُوَ أَكْلُ مَا نَهَى عَنْهُ، وَقِيلَ: الْإِسْرَافُ هُوَ أَكْلُ فِي غَيْرِ حَقٍّ، وَكَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَتَنَاولُونَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَتَعَاظُونَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٥) فِي م: لِهَذَا مَا.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: اسْتِعْمَالُهَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَرْجِعَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(١١) فِي الْأَصْلِ وَم: مُطْمَئِنًّا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَكْتُوب. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: بِحَيْثُ.

(١) أثَّل ماله : عظمه . (٢) في الأصل وم : من ماله . (٣) ساقطة من م . (٤) أفضى : اتَّسع . (٥) في الأصل وم : للذي . (٦) في الأصل وم : للذي . (٧) في الأصل وم : سعدان . (٨) الوار ساقطة من م . (٩) في الأصل وم : الثلاثان . (١٠) من م ، في الأصل : نصف . (١١) في الأصل وم : الثلاثين للثلاثة .

ثم تحتل الآية وجهين بعد هذا: تحتل أن يكون المراد الأولاد خاصة، لا غير، فيدخل كل ولد [من] (١) ولد البنات وولد البنين لأنهم كلهم أولاد. وتحتل أن يكون المراد منها الرجال والنساء، فيدخل ذوو (٢) الأرحام في ذلك. فلما لم يدخل بنات البنات في ذلك، وهم أولاد دُلَّ أنه أراد النساء والرجال جميعاً لا الأولاد خاصة.

وفيه دلالة نسخ الوصية للوارث لأنه قال ﷺ: ﴿لِيَبْلَغَ نَيْبٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَقْرُوضًا﴾ أي معلوماً بما أوجب في كل قليل، ثم قال في قوله: ﴿نَيْبًا مَقْرُوضًا﴾ قيل: ذا يرجع إلى ما بين فرضه، وهم (٣) أصحاب الفرائض دون العصابات، فيكون على ما أشار إلى حقّه من حيث الاسم في القرآن.

ويحتل ما بين، وقد جرى فيه ذكر حَقَّين؛

أحدهما: حق العصبية كما ذكر في الأب والإخوة والأولاد.

[والثاني: حق] (٤) أصحاب الفرائض. ولو كان على ذلك فقد يتضمن الفرض ما يُعلم بالإشارة إليه والدلالة لأن أكثر من يوصي بحق العصبية هو ما لا نص فيه. والذي فيه النص هو في الأولاد والإخوة خاصة والوالد. وقيل: يتضمن كل الأقرباء على اختلاف الدرجات، فيكون منصوحاً وأيضاً مدلولاً عليه، ويؤيد هذا التأويل قوله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَيْنَهُمْ أَوْلَى بِغَضِّ﴾

ثم من المؤمنين والذين هاجروا أولئك هم البعداء الذين هم (٥) إخوة الدين والهجرة. فإذا بقي أحد لم يضر ذلك إلى المؤمنين، وقد قدّم حقهم على المؤمنين والمهاجرين بالرجم، لذلك هم أولى مع ما للإمام صرف ذلك بحق الإيمان إليهم، فيصير الدفع إليهم بحق الجوار، وإلى غيرهم شك عند قيامهم، فالدفع إليهم أولى لوجهين: أحدهما: عموم الكتاب على تحقيق حق لكل آية منها دون إدخال حكم أنه في حكم آخرين بلا ضرورة. والثاني: الإجماع من الوجه الذي / ٨٠ - / ذكرت مع اتفاق أكثر الصحابة ﷺ، والفتوى إلى يومنا هذا.

### الآية ٨

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقَرْبَىٰ﴾ قيل فيه: بوجهين: قيل: أراد بالقسمة قسمة الموارث بين الورثة بعد موت الميت، وقيل: أراد به قسمة الموصي، وهو الإيصاء؛ يوصي، ويبر من (٦) ذكر من الأقرباء واليتامى والمساكين بشيء، فالخطاب للموصي، ومن قال بقسمة الموارث فالخطاب للورثة؛ إن كانوا كباراً يعطوا (٧) لهؤلاء شيئاً، ويبروهم (٨) بشيء، وإن كانوا صغاراً يقولوا (٩) لهم قولاً معروفاً أي [يعيدوا لهم عدة] (١٠) حسنة إلى وقت خروج الأنزال أو إلى وقت البيع إن باعوها.

ثم اختلف المتأولون فيها؛ قال بعضهم: هي منسوخة، وقال آخرون: هي مُحْكَمَة، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ومن قال: هي منسوخة قال: نسخها آية الموارث قوله ﷺ: ﴿يُؤْمِرُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] لأنهم كانوا يوصون للأولاد والآباء والأمهات كقوله ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] نسخت آية الموارث وصية الموصي. ومن قال: هي مُحْكَمَة مُتَقَنَة، فهو ابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم لأنه المعروف والبر والإحسان، وذلك ما لا يحتل الشك.

وقيل: إن عبد الله بن عبد الرحمن قسم ميراث أبيه، وعاشته حية، فلم يدع مشكيناً ولا ذا قرابة إلا قسم له من ميراث أبيه، وتلا هذه الآية: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ الآية، فذكر ذلك لابن عباس رضي الله عنهما فقال: ما أصاب ليس ذلك له، إنما ذلك في الوصية، يريد الميت أن يوصي لهم.

وقوله تعالى: ﴿فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ قيل: إذا كان المال كثيراً رَضَخَ (١١)، وأعطى شيئاً، وإذا كان

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: ذوي. (٣) في الأصل وم: وهو. (٤) في الأصل وم: وحق. (٥) في الأصل وم: لهم. (٦) في الأصل وم: لمن. (٧) في الأصل وم: يعطون. (٨) في الأصل وم: يبرونهم. (٩) في الأصل وم: يقول. (١٠) في الأصل وم: يعيد لهم. (١١) رَضَخَ: أعطى عطاء غير كثير.

قليلاً اعتذر إليهم، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل: أمر من يرث أن يرضخ، ويعطي لمن لا يرث شيئاً، وهو قول الحسن، ويقول<sup>(١)</sup> لهم قولاً مفروفاً. والقول المعروف يحتج ما ذكرنا: أن يعطي لهم، إن كانوا كباراً؛ أعني الورثة، ويعد لهم عدة إن كان المال ضياعاً إلى وقت خروج الأنزال والغلات أو إلى وقت خروج الثمن، أو يعطي الورثة، إن كانوا كباراً، أو يفتذر إليهم الوصي إن كانوا صغاراً.

## الآية ٩

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ يُصَلُّوا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ﴾ قيل: هو الرجل يحضره الموت، وله ولدٌ صغير، فيقول له آخر: أوص بكذا، أو اغتبق كذا، أو افعل كذا، ولو كان هو الميت لأحب أن يترك لولده، فخوف هذا القائل بقوله: ﴿فَلْيَسْأَلُوا اللَّهَ﴾ وأمر أن يقولوا له مثل ما يحب أن يقال له في ولده بالعدل بقوله ﷺ: ﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل: هو الرجل يحضره الموت، فيقول له من يحضره: اتق الله، وأمسك عليك لوليدك الصغير والضعفاء، ليس أحد أحق بمالك منهم، ولا توص من مالك شيئاً، فنهى أن يقال له لما لو كان هو الموصي، وله ورثة صغار ضعفاء، أحب أن<sup>(٢)</sup> يقال له ذلك، فذلك لا يقول هو له. والأول أشبه.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ قيل: عدلاً؛ يأمر أن يوصي بما عليه من الدين والوصية، ولا يجوز في الوصية. وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (نهى من حضر منهم مريضاً عند الموت أن يأمره أن ينفق ماله في العتق والصدقة أو في سبيل الله. ولكن أمره أن يبين ماله وما عليه من دين [أو حق]<sup>(٣)</sup>).

## الآية ١٠

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ أي استخلاقاً؛ فإذا استحل كَفَر. فذلك الوعيد له. وقيل: ﴿ظُلْمًا﴾ أي غصباً. والأكْل هو عبارة عن الأخذ كقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٠]؛ إنما هو نهى عن أخذه. وكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقوله: ﴿وَدَرُوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ أَمْوَالِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٨] إنما هو نهى عن قبض الرِّبَا، فعلى ذلك الأكل في هذه الآية عبارة عن الأخذ والاستحلال.

ومن حمل الآية على الغضب جعل الوعيد عليه إلا أن يتوب؛ إذ الله العذاب من شاء من ارتكب من عباده جرماً كما جعل الوعيد على المستحل إلا أن يتوب. وقيل: إنه على التمثيل أن الذي يأكل من مال اليتيم كأنه يأكل ناراً ليخيبه وشدة. وعن قتادة أنه قال: (ذكر لنا أن رسول الله ﷺ كان يقول: «اتقوا الله في الضعيفين» قيل: ومن هما يا رسول الله؟ قال: «اليتيم والمرأة، فإن الله أيتمه، وأوصى به، وابتلاه، وابتلى به» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٤٥/٥]. وقيل: في قوله: ﴿فَلْيَسْأَلُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا﴾ للميت إذا جلسوا<sup>(٤)</sup> إليه: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ أي عدلاً في وصيته. ولا يجوز من عدل في وصيته عند موته، فكانما وجه ماله في سبيل الله.

قال<sup>(٥)</sup> سعد بن أبي وقاص: (فُسِّلَ<sup>(٦)</sup> النبي ﷺ: بكم<sup>(٧)</sup> يوصي الرجل من ماله؟ فقال: «الثُلث، والثُلث كثير، لأن تدع عيالكَ أغنياء خير من أن تتركهم عالة، يتكففون الناس» [البخاري ٢٧٤٣ و٢٧٤٢]. ثم قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى تصدق عليكم بثُلث أموالكم [زيادة في أعمالكم]<sup>(٨)</sup> عند وفاتكم». [أحمد: ٤٤١/٦].

## الآية ١١

وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي آزْوَاجِكُمْ لَذَّةً مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ قيل: قوله: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ﴾ [أي يفرضكم الله]<sup>(٩)</sup>، وقد سَمَّى الله تعالى الميراث فريضة في غير آية من القرآن بقوله: ﴿لِلرِّجَالِ نِصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نِصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْنَا﴾ [النساء: ٧]، وقال أيضاً في آخر هذه الآية: ﴿فَرِيشَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾. ولأنه شيء نزل الله إيجابه من غير احتساب أهله فهو كالفرائض التي أوجبها الله على عباده من غير احتساب أهلها، فعلى ذلك سَمَّى هذه فريضة، لأن الله تعالى أوجبها، والله أعلم.

وقيل: قوله: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي آزْوَاجِكُمْ﴾ إلى آخر ما ذكر فيه<sup>(١٠)</sup> نسخ الوصية للوالدين والأقربين في قوله: ﴿كُتِبَ

(١) في الأصل وم: ويقال. (٢) في الأصل وم: بأن. (٣) في الأصل وم: أحق. (٤) في الأصل وم: جلس. (٥) في الأصل وم: فقال. (٦) في الأصل وم: فسأل. (٧) في الأصل وم: وكم. (٨) من م. (٩) من م. (١٠) في الأصل وم: وفيه.

عَلَيْكُمْ إِذَا حَمَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ [البقرة: ١٨٠]. ودليلُ نسخِهِ ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثِّهِ» [الترمذي ٢١٢١]. ثم قيل: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يُورَثُونَ<sup>(١)</sup> النساء ولا الصغار من الأولاد والإناث، وإنما كانوا يُورَثُونَ الرجلَ ولم يُجَوِّزُوا<sup>(٢)</sup> الغنيمة، فنزل قوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ﴾ الآية [النساء: ٧]. فالآية في بيان الحق للإناث في الميراث، وكذلك قوله: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ. فيه بيان حق الميراث للذكور والإناث جميعاً.

وقيل: تاويل هذه الآية ما بين في ذوي الأرحام، وإن كانوا مختلفين في سبب ذلك، وأن الآيات التي بعدها من قوله: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ إلى آخر الآيات التي فيها ذُكِرَ الموارث فسر بها مبلغ النصيب الذي أوجبه الله للنساء والرجال في الآية الأولى مجتملاً. واجتمعوا أن الرجل إذا مات، وترك ولداً ذكوراً وإناثاً، فالمال بينهم ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّتَيْنِ﴾. ويحتمل قوله: ﴿فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ أولاد<sup>(٣)</sup> موتاكم. وهذا جائز في اللغة لأنه لا يجوز أن يفرض على الرجل قسمة الميراث في أولاده، وهو حي. دل أنهُ أراد أولاد الموتى، أو يحتمل ما ذكرنا لأنهم<sup>(٤)</sup> كانوا لا يورثون<sup>(٥)</sup> الإناث من الأولاد والصغار منهم؛ فخطب الجملة بذلك لئلا يحرّموا الإناث من الأولاد والصغار.

وفي قوله أيضاً: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي﴾ أَوْلَادِكُمْ أي في أولاد من مات منكم؛ إذ لا يحتمل خطاب الحي ما ذكر في وليه. فهذا إن كان تاويل: يوصي: يفرض أو يأمر، وإن كان تاويل ذلك: يُبينُ فذلك جائز بعد أن يجيز الحي ما يُبين الله في أولاده بعد موته في ماله. وذلك يمنع الوصية لأنه يُزيل حق البَيَانِ، ولما يُمكن رفع القسمة وتحصيل<sup>(٦)</sup> ٨٠ - ب/ الوصية على بعض لبعض، وذلك بعيد إذ لا يملك في غيرهم.

ثم من الناس من رأى نسخ الوصية للوارث بقوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾ الآية [النساء: ٧] لأن<sup>(٧)</sup> الآية أوجبت<sup>(٨)</sup> الميراث في ما قل أو كثر. فلو كانت الوصية تجب للوالدين بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَمَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ الآية [البقرة: ١٨٠] لكان الميراث لا يجب في ما قل منه، وإنما يجب في ما يفضل منه. لكن الآية إذا لم تمنع الوصية للأجنبي، وهو يصرف السهم المفروض إلى ما يفضل من الوصية، فمئله للوارث. لكن في الآية دلالة على رفع الكتاب؛ إذ في الأولى أنها كُتِبَتْ. فلما أوجب الحق في كل قليل وكثير لم يبق معه الفرض والوجوب، ولكن يجب الفضل.

ثم كان حق الوالدين ومن ذكر بحق الزوم، وقد سقط ذلك، وبو كان يجوز. فلما سقط الحق جاء في الخبر أن «فلا وصية لوارث». وقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثِّهِ» [الترمذي ٢١٢١] فسقط الحق بالآية من الوجه الذي يثبت والنقل [بقوله: ﷺ]<sup>(٩)</sup>: «فلا وصية لوارث».

فمن هذا الوجه الذي ذكرنا يسقط حق الوصية بالقرآن، لكن قد ذُكِرَ للمرأة لا بحرف الوجوب بقوله: ﴿مَتَّعْنَا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ثم سقط أيضاً بالخبر الذي فيه نظر؛ إذ ليس في الآية ذكر المرأة بما ذكر فيها ميراث الأولاد والأقربين، وقد بقي حق المتاع، إذ له أن يوصي لغير الورثة، لكن ذكر في ميراث المرأة وصية كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ﴿وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢]. والوصية منه مكتوبة على ما للوالدين والأقربين. ثم أشرك الزوجين في ميراث الوالدين والأقربين مما قل أو كثر، كقوله: ﴿الْيَتَامَى﴾ [النساء: ١١] و﴿الزُّبُرِ﴾ [النساء: ١٢] و﴿النَّسَبِ﴾ [النساء: ١٢] مما ترك. وقد بينا أن الآية نسخت ما ذكرنا، فصارت ناسخة للامرين جميعاً.

فهذا من جهة الاستخراج في حق النسخ، على أنها<sup>(١٠)</sup> على مذهبنا [أهل]<sup>(١١)</sup> السنة كافية في بيان نسخ الحكم الذي بيته الكتاب إذ هو بيان منتهى الحكم من الوقت، وقد جعل الله تعالى نيته ﷺ بحيث البيان ما في القرآن.

(١) في الأصل وم: يورثون. (٢) في الأصل وم: ومن يجوز. (٣) من م، في الأصل: وأولاد. (٤) في الأصل وم: أنهم. (٥) في الأصل وم: يورثون. (٦) في الأصل وم: كان. (٧) في الأصل وم: أوجب. (٨) من م، الأصل: بقول. (٩) في الأصل وم: أنه. (١٠) ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [فيه] <sup>(١)</sup> دلالة أن المال كله للذكر من الولد إذا لم يكن ثمة أنثى لأنه جعل للذكر مثلي [ما] <sup>(٢)</sup> جعل للأنثى، و﴿يُورِثُكُمَا﴾ [النساء: ١١] إذا لم يكن معها ذكر قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. فدل أن للذكر من الولد [مثلي ما] <sup>(٣)</sup> جعل للأنثى عند الجمع، له ذلك بحق الكل. ففي حال الإنفراد له الكل.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ قال بعضهم: بين الحق لما فوق اثنتين، ولم يبين للثنتين، ولهما النصف الذي ذكر للواحدة، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه.

وأما عندنا فإن للثنتين ما للثلاث فصاعداً، فيكون بيان الحق للثلاث بيانه <sup>(٤)</sup> للثنتين، لأن الله تعالى جعل حق ميراث الواحدة من الأخوات النصف بقوله تعالى: ﴿وَلَكُلُّ أَخْتٍ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] كما جعل حق الابنة النصف إذا لم يكن معها ذكر بقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِلأَبَوَيَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]. ثم جعل للأختين الثلثين بقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

فإذن نزلت الأخوات منزلة البنات في استحقاق النصف إذا كانت واحدة واستحقاق الثلثين إذا كانتا اثنتين فصاعداً، فعلى ذلك نزل بيان الحكم في الأختين منزلة بيان الحكم في الإبتنتين. وقيل: يفوق اثنتين اثنتان فما فوقهما، وقيل: يبين الكتاب الاستواء بين الابنة الواحدة والأخت الواحدة ليعلم استواء حق الوالد والوالدة الأب.

ثم يبين [الحكم] <sup>(٥)</sup> في الأخوات: للإبتنتين <sup>(٦)</sup> «الثلثان» [النساء: ١٧٦] وفي البنات لما فوقهما، ليكون الذكر في الأختين دليلاً على الإبتنتين، وفي ما كثر من البنات على ما ذكر من الأخوات. وأيد ذلك أمر الاجتماع بين البنتين <sup>(٧)</sup> والبنات، وإن كثروا بالإخوة والأخوات، وإن كثروا، مع ما كان معلوماً أن بنات الرجل أحق من بنات أبيه <sup>(٨)</sup>. أيد ذلك أن بنات ابنه قد يرثن، وبنات أبيه لا، فلا يجوز أن تكون الأختان <sup>(٩)</sup> أكثر حقاً من الإبتنتين، وفي الأغلب أن يجعل لهن ميراث هؤلاء. وأيد ذلك أنه ما دام يوجد في الأولاد من له فرض أو فضل لم يضرَف إلى أولاد الأب، ثبت أنهم بمعنى الخلف من هؤلاء. وعلى ما ذكر جاءت الآثار، واجتمع أهل الفتوى.

وقوله تعالى: ﴿وَلِلأَبَوَيَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ «إن كان لهما» اختلِف فيه؛ قال بعضهم: أراد بالولد الذكور خاصة، لأنه جعل للأبوين لكل واحد الشُّدُس إذا كان الولد ذكراً. أما إذا كان الولد أنثى فللاب يكون الثلث.

وأما عندنا فإن اسم الولد يجمع الذكور والإناث جميعاً، فإنه إن كان الولد ههنا ذكراً أو <sup>(١٠)</sup> أنثى يُنظر <sup>(١١)</sup> إن كان ذكراً يكون لكل واحد من الأبوين الشُّدُس، والباقي للولد، وإن كان أنثى فلها النصف وللأبوين الشُّدسان <sup>(١٢)</sup>، والباقي للاب على ما جاء في الخبر: «ما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر» [البخاري: ٦٧٣٢].

وقالت الروافض: الباقي للإبنة؛ ذهبوا في ذلك إلى أن الذي يقابل الابنة، هو الابن، والذي يقابل الأب، هي الأم. فالذي يقابل الابنة هو أولى بإحراز الميراث من الذي يقابل الأم، وهو الأب. فعلى ذلك الذي يقابل الابن، وهي الابنة، أولى بذلك من الذي يقابل الأم، وهو الأب.

وأما عندنا فإن الأب أولى بذلك من الابنة لأن للاب حقيين: حق فريضة وحق عَصبة. أما حق الفريضة [فهو] <sup>(١٣)</sup> بقوله: ﴿وَلِلأَبَوَيَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ وأما حق العَصبة [فهو] <sup>(١٤)</sup> بقوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلأَبِ ثُلُثٌ﴾؛ جعل الباقي له. فذو حقيين أولى بذلك من ذي حق واحد، والابنة ليس لها إلا حق الفريضة. لذلك كان الأب أولى. وفي الخبر دلالة أن حكم الإبتنتين وما فوقهما سواء، وهو الثلثان: ما روي عن جابر بن عبد الله أنه قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بابتنتين إلى رسول الله ﷺ

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: إذا. (٤) في الأصل وم: بيان. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، في الأصل: للثنتين. (٧) في الأصل وم: البنتين. (٨) من م، في الأصل: ابنه. (٩) في الأصل وم: الأختين. (١٠) في الأصل وم: و. (١١) في الأصل وم: فينظر. (١٢) في الأصل وم: الشُّدسان. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم.

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ ابْنَتَا ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، أَصِيبَ مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُمَا مَالَهُمَا، وَلَمْ يَدَعْ لِهَمَا شَيْئاً إِلَّا أَخَذَهُ، فَمَا تَرَى يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ لَا تُنْكَحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِرُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَمْرُ الْجَارِيَتَيْنِ: «أَعْطِيهِمَا الثَّلَاثِينَ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثَّمَنَ، وَلَكَ مَا بَقِيَ»<sup>(١)</sup> [أبو داود ٢٨٩١].

ثم في الآية دلائل: أحدها<sup>(٢)</sup>: يُخْرِجُ الخطابُ على العموم، والمرادُ منه خاصٌّ لأنه ذكرُ الأولادِ، والولدُ قد يكونُ على غيرِ دينِهِ فلا يرثُ، وقد يكونُ مملوكاً فلا يرثُ على ما رُوِيَ في الخبر: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ» [الترمذي ٢١٠٨]. وما رُوِيَ: «لَا يرثُ المسلمُ الكافرَ ولا الكافرُ المسلمَ إِلَّا العبدُ لمولاهُ» [الحاكم في المستدرک ٣٤٥/٤]. وذلك في الحقيقة ليسَ بميراثٍ، ولكن ما للعبدِ يكونُ لمولاهُ. وفي هذا دليلُ جوازِ الاستثناءِ من غيرِ نوعِهِ حيثُ استثنى العبدُ، وذلك في الحقيقة ليسَ بميراثٍ<sup>(٣)</sup>.

وفي الآية دليلٌ<sup>(٤)</sup> جوازِ القياسِ والفكرِ فيها والإعتبارِ لأنَّ ميراثَ الإبنَتَيْنِ مُستَدَلٌّ عليه<sup>(٥)</sup> غيرُ منصوصٍ، وكذلك ميراثُ الذكورِ مِنَ الأولادِ بالانفرادِ مُستَدَلٌّ عليه غيرُ منصوصٍ، وما يُحرِّزُ الأبُ مِنَ الميراثِ لِحَقِّ العَصْبَةِ مُستَدَلٌّ عليه لا منصوصٌ، وما يَسْتَحِقُّ بالفريضة فهو منصوصٌ عليه. وهكذا كُلُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ/ ٨١ - أ/ شيئاً بحَقِّ الفريضة فهو منصوصٌ عليه. فدلَّ أَنَّ ما تُرِكَ ذِكْرُهُ إنما تُرِكَ لإلجتهادِ والتفكيرِ فِيهِ والإعتبارِ.

وفيه دليلٌ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ يجوزُ أَلَّا يُطْلَعَ اللهُ عِبَادَهُ على الأشياءِ بقوله تعالى: ﴿مَّا تَأْتِيكُمُ الْبَنَاتُ وَأَبْنَاؤُكُمُ لَا تُدْرِكُونَ أَيْهَمَ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً﴾ إِذْ لَمْ يُبَيِّنْ أَيْهَمُ<sup>(٧)</sup> أَقْرَبُ نَفْعاً. دَلَّ قَوْلُهُ: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأَبَوَيْهِ الْأُلْثُ﴾ إِذْ ذَكَرَ وَرَاثَتَهُمَا، وَلَمْ يُبَيِّنْ حَقَّ الْأَبِ أَنَّهُ جَعَلَهُ عَصْبَةً يُرَدُّ إِلَيْهِ الْفَضْلُ، فَيُظْهِرُ لِلأَبِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ ﴿يُؤْمِرُكُمُ﴾ إِلَى آخِرِهَا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: حَقُّ الْعَصْبَةِ.

والثاني: حَقُّ الْفَرَضِ بقوله: ﴿لِكُلِّ وَجْهٍ مِنْهُمَا آلِثْ دُسٌّ وَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَمْ وَلَدٌ﴾.

ثم بعدَ هذا فِيهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ لَهُ حَقُّ الْعَصْبَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللهُ تَعَالَى نَصِيبَ الْإِبْنَةِ أَنَّهُ النِّصْفُ، وَنَصِيبُ الْأَبِ مَعَ الْوَلَدِ أَنَّ لَهُ الشُّدُسَ. فَزَعَمَتِ الشَّيْعَةُ أَنَّ الْفَضْلَ يُرَدُّ إِلَى الْإِبْنَةِ لِأَنَّهَا وَلَدٌ، وَلَمْ تَذْكُرْ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ إِلَّا الشُّدُسَ. وَعِنْدَنَا يُرَدُّ إِلَى الْأَبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لِلْإِبْنَةِ إِلَّا النِّصْفَ. ثُمَّ قَدْ جَعَلَ الْأَبَ عَصْبَةً فِي مَا، لَهُ حَقُّ الْفَضْلِ عَنِ الْمَفْرُوضِ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْإِبْنَةَ، لِذَلِكَ كَانَ الرَّدُّ إِلَى الْأَبِ أَحَقُّ مَعَ مَا يَحْتَمِلُ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرٌ، ثُمَّ حُرِّمَتِ الْأُمُّ بِالْإِبْنَةِ إِذْ هِيَ تُحَرِّمُ بِالْأَخَوَاتِ، فَالْبَنَاتُ أَحَقُّ إِذْ هُنَّ أَقْرَبُ.

والثاني: أَنَّهُ إِذْ جَعَلَ لِلأَبِ السَّهْمَ مِنْ وَجْهَيْنِ، ثُمَّ الَّذِي لَهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، صَارَ لِلْجَدِّ دُونَ أَوْلَادِهِ، وَبَيَّنَّ لَأَوْلَادِ الْأَبِ الْحَقَّ وَإِبْقَاءَ حَقِّ الْجَدِّ لِمَا بَيَّنَّ لَوْلَدِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ مَالُهُ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي، وَهُوَ أَوْلَى لِأَنَّ حَقَّ الْعَصْبَاتِ يُخْرِجُ عَلَى الْحَاقِ الْآبَعْدِينَ فِيهِ بِالْأَقْرَبِينَ، وَحَقُّ الْفَرَائِضِ لَا حَتَّى تُبَيَّنَّ.

ثم فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ: أَنَّهُ أَتَمَّ ذَلِكَ الذَّكَرُ ذِكْرَ الزَّوْجَتَيْنِ<sup>(٨)</sup>، وَذَكَرَهُمَا مَعَ الْوَلَدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَهُمَا الْوَالِدَيْنِ<sup>(٩)</sup>، فَثَبَتَ أَنَّ أَمْرَهُمَا يَدْخُلُ فِي حَالِهِمَا فِي مَا كَانَ لَا فِي حَالِهِمَا أَيْ الزَّوْجَتَيْنِ<sup>(١٠)</sup>. وَإِذْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: إِنَّهُ بَقِيَ حَالُهُمَا مَعَ [الزَّوْجَتَيْنِ]<sup>(١١)</sup> مَعَ الْوَلَدِ<sup>(١٢)</sup> عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ دُونَ الزَّوْجَتَيْنِ مَعَهُ، فَعَلَى ذَلِكَ حَالُهُمَا بِلَا وَلَدٍ. وَفِي ذَلِكَ وَجُوبُ صَرْفِ حَقِّهِمَا إِلَى مَا فَضَّلَ كَمَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾، فَيَكُونُ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ بِالْكَلِّ لَوْلَا الزَّوْجَتَانِ<sup>(١٣)</sup>.

(١) روي مثل هذا الخبر في تأويل الآية (١٨٢) من سورة البقرة في زوجة ابن الربيع وابنتيه. (٢) في الأصل وم: أحدهما. (٣) من م، في الأصل: ميراث. (٤) هذا هو الدليل الثاني. (٥) في الأصل وم: عليهما. (٦) هذا هو الدليل الثالث. (٧) في الأصل وم: أنهم. (٨) في الأصل وم: الزوجين. (٩) في الأصل وم: الوالدان. (١٠) في الأصل وم: الزوجين. (١١) في الأصل وم: الزوجين (١٢) من م، في الأصل: الوالد. (١٣) في الأصل وم: الزوجان.

وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ السُّدُسُ﴾ اختلف في حكم الآية من أوجه ثلاثة: قال بعضهم: لا يخجب الأم عن الثلث أخوان أو أختان حتى يكونوا<sup>(١)</sup> ثلاثة لأن الله تعالى قال: ﴿يُورِثُكُمُ﴾، وأقل الإخوة ثلاثة، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقال آخرون: يخجب الأم عن الثلث الذكور، ولا تخجب الإناث لأن الله تعالى ذكر الإخوة، [والإخوة]<sup>(٢)</sup> اسم للذكور منهم دون الإناث، إذ الإناث اسم على جذوة، وهو الأخوات. لذلك حجب الذكور، ولم يخجب الإناث.

وأما عندنا فإن الإخوة اسم للذكور والإناث جميعاً في الحكم. وإن لم يكن اسماً<sup>(٣)</sup> لهما جميعاً في الحقيقة. ألا ترى أن الله تعالى ذكر الإخوة، ثم جعل بالتفسير اسماً<sup>(٤)</sup> لهما جميعاً بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١٧٦] وأن اسم الإخوة يجمع الذكور والإناث جميعاً في الحكم. لذلك حجب الأم عن الثلث ذكوراً كانوا أو إناثاً؟

وأما قولنا بأن الاثنين يخجباها عن الثلث ما روي عن علي وعبد الله وزيد بن ثابت أنهم قالوا: يخجب الأخوان الأم عن الثلث كما يخجبهما الثلاثة، وجعلوا الأخوين إخوة، والفرائض على اختلافها اتفقت في أن حكم الاثنين حكم الأكثر، فذلك في حق الحجاب، والله أعلم.

وحجة أخرى، وهي أن الله تعالى حكم في الكلام إذا كان واحداً أن له السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، فجعل حكم الاثنين والثلاثة واحداً؛ يشتركون في الثلث، فوجب أن يكون حكم الاثنين والثلاثة من الإخوة في حجب الأم عن الثلث سواء.

وحجة أخرى، وهي أن الله، تبارك، وتعالى، جعل للاختين من الأب والأم الثلثين، وسوى بين حكم الاختين والثلث في الميراث. فعلى ذلك يجب أن يسوى [بين حكم]<sup>(٥)</sup> الأخوين والثلث في حجاب الأم عن الثلث.

ثم المسألة بيننا وبين الروافض [في وجوه]:

أحدها: [٦] أن الإخوة من الأم يخجون<sup>(٦)</sup> الأم عن الثلث لأنهم منها. فمن البعيد أن يخجبوها، ويمنعوا ذلك عنها، ويجعلوا<sup>(٧)</sup> ذلك لغيرها؛ يضرون بالأم، وينفعون غيرها، وقد قال: ﴿وَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَسَبًا مَّا رُبِعْتُمْ مِنْكُمْ﴾.

والثاني: أن الحجاب قد يجوز أن يقع بمن يحصل له ما حجب عنها نحو الإخوة من الأب والأم إذا حجبوا الأم عن الثلث وقع لهم ذلك. وأما الإخوة من الأم فإن وقع لهم الحجاب لم يجعل لهم ذلك المنحجب منها، فلا يحتمل الحجاب بهم. وأما عندنا فإنه ليس لهم بحق القرب والبعد ما يخجون، ولكن بحق الميت، فإذا كان ما ذكرنا فسواء كانوا من قبل الأم أو من قبل الأب في حق الحجاب.

والثالث: [٨] أن الموارث جعلت بحق الإبتداء لا بحق الوارثين؛ فلا<sup>(٩)</sup> يحتمل أن يختار المورث من هو أبعد على من هو أقرب نحو من يموت عن ابنة وابن عم لا يحتمل أن يختار ابن العم على ابنة في النصف الباقي. دل أنه على الإبتداء.

ونقول في الإخوة من<sup>(١٠)</sup> الأم: إنهم في الحجاب كالإخوة من الأب والأم، وإن كان الحق لغيرهم لما أن الإخوة لما تفرقت حقوقهم ذكراً، وكذلك الأولاد. فلو كان الحجاب يفرق لكانت الحاجة إلى الذكر لازمة<sup>(١١)</sup>؛ إذ بعيد ترك الأمر للتظير في ما لا أصل له في الأثر، ولا أصل له في هذا بالتفريق. بل قد جمع ذلك بين الإخوة والأخوات على ما في ذلك من اختلاف الحقوق [لميت أن غير الحجاب من الحقوق]<sup>(١٢)</sup> ليس بأصل له.

والأصل أن ذلك لو كان على اختيار الحق هو بحق الميت لا بحق الأبوين لأنه لم يعرف لإيجاب حق من لا حق له،

(١) في الأصل وم: يكون. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: اسم. (٤) في الأصل وم: اسم. (٥) ساقطة من الأصل وم.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: يحجب. (٨) في الأصل وم: ويجعلون. (٩) في الأصل وم: والثاني. (١٠) في الأصل وم:

لا. (١١) في الأصل وم: في. (١٢) في الأصل وم: لازم. (١٣) من م، ساقطة من الأصل.



ولا حقّ لهم مع الأب، فبأنّ أنه ليس بمُعْتَبَرٍ حقّ الميت يقع بالحجاب<sup>(١)</sup>، والمعنى منه واحد. ولو كان حجاب الإخوة من الأب بالأب لكان الأب إذن حجب الأم. فإذا كان هو لا يحجب بأنّ ولّدها لا يخجّبونها، إذ هو بحقّ الميت.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوسَىٰ بَنِيَّ أَوْ دَيْنٍ﴾ ذكر الله تعالى الوصية قبل الدين، وأجمع أهل العلم أنّ الدين يُبدَأُ به قبل الوصية والميراث. وروى عن عليّ عليه السلام [أنه قال]:<sup>(٢)</sup> قال رسول الله ﷺ: «الدين قبل الوصية، والوصية قبل الميراث، ولا وصية لوارث» [الترمذي: ٢٠٩٤]. واجتمعوا أنه إذا قضى الدين [نظراً]<sup>(٣)</sup> إلى أهل الوصايا، ووصاياهم، إن جاوزت<sup>(٤)</sup> الثلث، تُردُّ<sup>(٥)</sup> إلى الثلث، إن لم يُجزر الورثة، ويُقسَّم الثلثان بين الورثة على فرائض الله تعالى.

وليس معنى قول الله ﷻ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوسَىٰ بَنِيَّ أَوْ دَيْنٍ﴾ أن يخرج الثلث، فيبدَأُ بدفعه إلى الموصى لهم، ثم يدفع الثلثان إلى الورثة لأن الموصى له شريك الورثة، إن هلك من المال شيء قبل القسمة ذهب من الورثة والموصى له جميعاً، ويبقى سائر المال بالشركة بينهم. ولكن معناه ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي﴾ إعلام أنّ الميراث يجري في المال بعد وضع الوصية من جمليته إذا كان الثلث أو دونه، وإن لم يكن دفع ذلك إلى أصحاب الوصايا.

ثم لم يُذكر في الآية قدر الدين أو الوصية. ومن قولهم: إنّ الدين إذا أحاط بالتركة منع الميراث والوصية، وإذا لم يحيط لم يمنع. والوصية تجوز قدر الثلث، ولا تجوز أكثر من الثلث إلا أن يُجزر الورثة. والآية لم تخصّ قدراً من الدين دون قدر، وكذلك الوصية. لكن تفسيره ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الثلث/ ٨١ - ب/ والثلث كثير» [البخاري ٢٧٤٣] وما روي في خبر آخر: «أن الله تعالى تصدّق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم» [أحمد ٤٤١/٦] لم يجعل له أكثر من ذلك، وما روي في خبر آخر عن أبي بكر الصديق عليه السلام وعمر وعثمان رضي الله عنهم: (الخمس اقتصاد، والرُبُع جهْد، والثلث حيف، ثم الوصية جواز الاستحسان، والإفضال من الله تعالى، والقياس يُبطلها)؛ وذلك أنّ الله تعالى لم يملك الخلق أغني الأموال، وإنما جعل الانتفاع لهم بها.

الا ترى أنهم نهوا عن إضاعته؟ ولو كان أعين المال لهم لكان لا معنى للنهي عن إضاعته. دلّ أنه إنما جعل لهم الانتفاع<sup>(٦)</sup> فيها إلى وقت موتهم، وبالموت ينقطع الانتفاع بها، فيُنظر من الأحقّ بها بعد الموت: الغريم صاحب الدين أو الوارث وإلا جواز الوصية الإفضال من الله تعالى على عباده بقوله ﷻ: «إن الله تصدّق عليكم بثلث أموالكم» [عند وفاتكم]<sup>(٧)</sup> [أحمد ٤٤١/٦]. دلّ هذا الخبر أنّ جوازها الإفضال والاستحسان منه إلى عباده، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوسَىٰ بَنِيَّ أَوْ دَيْنٍ﴾ يدلّ على أنّ ما ليس بدين، ولم يوص به الميت فإنه لا يخرج من ماله. ويدخل عندنا في هذا الجنس الحج، يكون على الرجل، والنذر والزكاة، وأشباه ذلك ليس بشيء منها دين، فإذا لم يوص الميت بها فلا يجب أن تؤدّى من التركة إلا أن يُنفذها الورثة.

فإن قال قائل: هي دين كسائر الديون قيل له: أرايت إن كان عليه دين وزكاة يُبدَأُ بالدين أو تُقسَّم التركة بالخصص إذا لم يبق بذلك كلّ؟ فإن قال: يُبدَأُ بالدين قيل له: لو كانت الزكاة ديناً كديون الناس كانت أسوتها في القضاء. فإن قال: أجعل الزكاة أسوة في القضاء مع الديون؟ قيل له: ما تقول في رجل أفلس، وعليه ديون، هل يُقسَّم بين غرمائه؟ فإن قال: نعم قيل: فإن كانت عليه زكاة هل يُضرب لها بسهم؟ فإن قال: لا قيل: كيف ضربت لها بسهم بعد الموت لما قسّمت ماله، ولم تضرب لها بسهم في الحياة إن كانت كسائر الديون بعد الموت فيجب أن تكون كسائر الديون في الحياة؟ إلا أنّ الزكاة حالة واجبة على من كان عنده مال، فحال عليه الحول، فاستهلكه، وليس بجواز له تأخير قضاء الدين. وفي إقرارك أنّك تبدَأُ بالدين قبل الزكاة في الحياة دليل على أنه يجب أن يُبدَأُ بالدين قبل الزكاة بعد الموت.

فإن قيل: قول رسول الله ﷺ للمرأة التي سألت: هل تحج عن أبيها؟ [أرايت لو كان على أبيك دين، فقضيتي، ألم

(١) في الأصل وم: الحجاب. (٢) في الأصل: قال، ساقطة من م. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: جاوز. (٥) في الأصل وم: فرد. (٦) من م، في الأصل: الانقطاع. (٧) من م، ساقطة من الأصل.

تُجْزَى عَنْهُ؟ [النسائي ١١٨/٥] يدلُّ على أنَّ الحجَّ دينٌ، قيلَ له: ليسَ فيه دلالةُ الوجوبِ عليها، إنما فيه دليلُ جوازِ الحجِّ عن الميت وقبوله إذا كان قضاءً ما هو أوكدُّ منه من ديونِ العبادِ قضاءً صحيحاً. فالحجُّ الذي هو دونُ ذلك في التأكيدِ أخرى أن يُقبل، كأنه أرادَ هذا، والله أعلم.

ودليلُ آخرُ أنَّ الزكاةَ لا تجوزُ أن تؤدَّى عن الميت إذا لم يُوصَ بها لأنَّ الزكاةَ لا تؤدَّى إلا بنيةَ المُزَكِّي، والنيةُ عملُ القلبِ، ولا جلات في أنه لا يصلَّى عن الميت، ولا يُصامُ عنه. فلما لم يُجْزَ أن يُقضى عن الميت عملُ الأبدانِ لم يُجْزَ أن تقومَ نيةُ الورثة في أداءِ الزكاةِ مقامَ نيةِ الميت.

قال الشيخ، رحمه الله، في قوله ﷻ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْمَ يَأْتِ أَوْ دَيْنٌ﴾ ظاهره أن تُقدَّم الوصيةُ على الميراث. ولكن أجمع أن الابتداءَ عن حقِّ حدِّ الميراث، ثم يُورَّع. فيُخرَجُ التأويلُ على وجوه.

أحدها: أن قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ كأنه سؤى، أي سواءَ لكم أن تُوصوا [وما]<sup>(٢)</sup> أوصاكم الله فيه بكذا.

والثاني: أن يكونَ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ﴾ أي من بعد ما أوصيتم، ويكونُ الميراثُ بعد الإيصاء.

[والثالث: يَحْتَمِلُ]<sup>(٣)</sup> ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ أن كانَ عليكم الإيصاء. والذين أَمَرْتُمْ بالمواريث، فيكونُ فيه نسخُ قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْمَ يَأْتِ أَوْ دَيْنٌ غَيْرَ مُضْكَأٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢]. فدلَّت هذه الآيةُ على حجبِ بعضِ الوصايا بقوله ﷻ: ﴿غَيْرَ مُضْكَأٍ﴾ لكن يُحتملُ أن تكونَ المضاربةُ تُبطلُ الفضلَ.

[والرابع: يَحْتَمِلُ]<sup>(٤)</sup>: ألا تُبطلَ كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِرُوهُنَّ فِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١] في الرجعةِ على إمضاء الرجعةِ على ذلك. لكن الإضرارَ في الرجعةِ مقصودٌ في هذا مفضولٌ، فيمكنُ التفريقُ بين الأمرين. فقال ﷻ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٣] الآيتين<sup>(٥)</sup>، وأوعِدَ جهنَّمَ على تعدِّي هذه الحدودِ. وهذا لا يُحتملُ مع جوازِ الفضلِ. وأيدَ ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ نُسُوبٍ فَجَنَّتْ أَوْ إِنَّمَا فَاصلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٨٢] ولو كانَ يجوزُ لكانَ لا يملكُ معه الإصلاحُ، فثبتَ أن من الوصايا ما يبطلُ مع ما كانَ الله ذكرَ في الموارِيثِ ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾ فلا يملكُ إبطالُ فريضةِ الله. وبالإذن منه يجوزُ فعله، لذلك تبطلُ بعضُ الوصايا.<sup>(٦)</sup>

والأصلُ في ذلك أنَّ الأموالَ أنشئت للأحياء، وخُلِقَتْ لِمَنَافِعِ الأحياء، فكأنَّهُمْ ملكوا منافعها إلى انقضاءِ أجلهم، ثم صارت إلى من بو ملكوها، يجعلها لمن شاء، ويضعها عند من يشاء. وقد بينَ ﷻ أنها لمن، ومن أحقُّ بها فصارَ الموصي كأنه أوصى بحقٍّ من بين أن بحقه فيه غيره، فإن تفضلَ الله عليه في ذلك من شيء، وإلا فذلك كسائرِ الأملاك التي بئست أربابها لم يكن لغيرهم فيها حقٌّ إلا بجعلِ الله أو جعلِ من له.

فعلى ذلك هذا قد جاءَ عن الله بيانُ حدِّه بعد ما بيئت هذه الآياتُ جعلَ الحقَّ له إلى الثلثِ؛ فذلك له صدقةٌ من الله تعالى. وفي الفضلِ إن أجازَ المَجْعُولُ، جازَ، وإلا لا، والله أعلم. فَجَعَلْتَ لِلْوَصِيَّةِ حَدًّا، ولم تجعلَ للذين [حدًّا]<sup>(٧)</sup> لأنَّ الذينَ ممَّا يتَّصِلُ بحيواتِهِ في حالِ حياتِهِ؛ إذ هو يلزَمُ بالأسبابِ التي بها معاشُهُ وغذاؤُهُ، فصارَ مُقَدِّمًا على المتروكِ في الحُكْمِ. وإنما جَعَلْتَ الموارِيثَ في المتروكِ مع ما كانَ الغرماءُ أحقَّ بملكِهِ في حياتِهِ، يَعَجُزُ عن كثيرٍ من المعروفِ في مرضِهِ بهم. فلو لم يكنَ لهم الحقُّ لا مَتَّعُوا مِنَ المداينَاتِ إلا بوثائقِ يكونونَ هم أحقَّ بها بعد الوفاةِ من الورثة، أو يَمْتَنِعُونَ مِنَ المداينَاتِ، وفي ذلك تَفْصِيرُ القوتِ والأغذية عن مُضِيِّ الأجلِ، وهو بو مأمورٌ، فَجَعَلْتَ الدُّيُونَ كأنها استَحَقَّتِ الأملاكَ في حالِ الحياة، فلم تَجْعَلْ منهمُ التركة، وليست كالمدايناتِ لأنها تَجِبُ في الفُضُولِ عن الحاجاتِ، والدُّيُونَ في الأصولِ، فليست العباداتُ بالتي تمنعُ الوفاةَ بالأجلِ، ولا كانَ بأربابها تلكَ الضروراتُ، فإنما هي بحقِّ القُربِ، وهي

(١) من م، في الأصل: سبحانه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: ويحتمل. (٤) في الأصل وم: ويحتمل. (٥) المقصود الآيتان [١١ و ١٢]. (٦) في الأصل وم: وصايا. (٧) ساقطة من الأصل وم.

عملُ الأحياء. فإذا ماتوا زالَ الإمكانُ، وجرت في الأموال الموارِيثُ. وكذا المعروف من الدين المذكور في القرآن من قوله ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ إنَّ العبادات لا توصف بالديون، ولا يفهم من إطلاق القول بالديون، فصارت بمعنى الفضل عن الوصايا والديون إلى أن تؤجل، وهو [في] <sup>(١)</sup> الحقيقة ألا يكون للمولى على عبده دين، فيكون المذكور ديناً في الأفعال كما ذكرت العبادات ديناً في الأخلاق لا في حقيقة الذمم مع ما كانت هي لله، وقد جعل الله له فريضة لأقوام بأعيانهم، لا يمنع عنهم، إلا بالوصية كما جعل للموصي.

وعلى أن العبادات لا تقوم إلا بالبينات، ولا تؤدى عن أحد في حياته إلا بأمره، وإن احتمل قيام بعض منها عن بعض، وسائر الديون تجوز دونه. فعلى ذلك بعد الوفاة، وإن كان كل ما يؤدى به، فهو الذي حدثت به الوصية. وقد جاء الحد/ ٨٢ - ١/ لها مع ما كانت العبادات لا تحتل لحقوق الأموات ولا الإيجاب عليهم في أموالهم، ثبت أنها حقوق الحياة خاصة. والديون تحتل، فهي حقوقهم في الحالين.

ثم قد ذكر في الدين ﴿غَيْرَ مُضْكَأَةٍ﴾ بل الدين أقرب إلى حرف الثبنا. ومعلوم أنه لا يقع منه في الديون الظاهرة المعلومة مضارة بالورثة، إن كان يقع يقع في الغرماء، إذ تؤخذ منه بلا إصاء، ولا يحتمل النهي من حيث الغرماء لما فيه إلزام المكاسب في أوقات العجز لقضاء الديون. ثبت أن ذلك لا يعرف من الديون، وإنما يرجع فيها إلى قوله، فبطل بالذي ذكرته جواز إقراره <sup>(٢)</sup> إلى كل حال لكل أحد، إذ لا ضرر يقع من حيث فعله، فيرد. وقد بينا أن المضارة في هذا تمنع الجواز، ثبت أن من الإقرار ما لا يجوز، فقال أصحابنا، رجمهم الله، لا يجوز إقراره لبعض الورثة وقت الإياس من نفسه لأنه وقت الإيثار والسخاء مما عنده من المال، وما أبطل وصيته للورث بما يخرج مخرج الإيثار.

فنحن إذا أجزنا إقراره فيهن لنظرة، لم نمنع الوصية، لا ينتفع، بل يذهب الكل، وفي الأول لم يكن يذهب، والله أعلم.

ثم الأصل أنه أجز في الكل بحق الأمانة وصيته بحق الملك، ثم جعل في ورائه كمن لا ملك له إذ قد يقصد به التفضيل والتخصيص إلى القرية. فعلى ذلك في ما خان في الأمانة، يجعل كمن لا أمانة له لما يخرج على ما بينا وإسقاط الأخبار لتوهم من الأمانة أوجه <sup>(٣)</sup> في الأحكام ومن إسقاط المعروف عن الأملاك، والله أعلم.

وعلى ذلك في ما كانت عليه ديون ظاهرة قد يبقى الضرر <sup>(٤)</sup> بأهلها لبعض من له بشأنه غاية، وفي ما بينهما حقوق توجب الحق <sup>(٥)</sup> على المعروف والصلوة له وقت السخاء بماله، وللعلم [بأنه] عن [الانقضاء به] <sup>(٦)</sup> عاجز، فيقر لهم، ذلك يفهم <sup>(٧)</sup> في الحقوق التي ظهرت.

ثم كانت عبادات الأموال قد تقام عن الأموات بالأمر، ولا تقام عبادات الأفعال لوجبهين:

أحدهما: جواز بعض عن بعض في أحد النوعين في ما للعباد بلا أمر في الحياة. ولا يجوز في الآخر، فمثله العبادات بالأمر.

والثاني: أن السبب الذي به تجب عبادات الأموال لا يجوز فعل ذلك حق القيام بالأفعال. وعلى ذلك الثبات إذ ليس من الحقوق التي تتصل بالأموال في شيء من الأمور، لم يقم بها أحد عن أحد. لذلك لم يجوز إلا بأمر، فيكون الأمر بالأمر لما أمرنا به [ناوياً له] <sup>(٨)</sup>، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَكُمْ أَوْلِيَاءَ لَكُمْ نَعْمٌ﴾ اخلف فيه: قال بعضهم: هذا في الدنيا، وهو أن يلزم الابن نفقة والده عند الحاجة والقيام بأمره، والأب يلزم أن يتفق على ولده في حال صغره وعند الحاجة إليه والقيام بحفظه وتعهده. فإذا كان ما ذكرنا لم يلزم أيهما أقرب نفعاً نفع هذا لهذا؟

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: إفراده. (٣) في الأصل وم: أوجد. (٤) من م، في الأصل: الضرب. (٥) في الأصل وم: البعث. (٦) من م، في الأصل: الانقطاع. (٧) في الأصل وم: ينهم. (٨) في الأصل: ناو، في م: ناولة.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَالَ: ﴿لَا تَذَرُون﴾ أَنْتُمْ أَيُّ نَفْعٍ [أَقْرَبُ إِلَيْكُمْ نَفْعٌ] <sup>(١)</sup> الْآبَاءُ أَمْ نَفْعُ الْإِبْنَاءِ؟ فَإِنْ كَانَ التَّوَالِدُ مَا ذَكَرْنَا فِيهِ دَلَالَةً بِظُلْانِ شَهَادَةِ الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّ هَذَا نَفْعٌ فِي مَالٍ هَذَا وَلِهَذَا فِي مَالٍ هَذَا. فَإِذَا ثَبَتَ النَّفْعُ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ مَنْ يَشْتَفِعُ بِشَهَادَتِهِ. وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: إِنَّهُ <sup>(٢)</sup> لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ أَنْ يَبِيعَ مِنْ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ أَوْ وَالِدِيهِ لِمَا يَشْتَفِعُ بَيْعِهِ مِنْهُ وَبِالشِّرَاءِ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا اشْتَرَى مِنْ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مُرَابَحَةً إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ [أَنَّهُ لَا] <sup>(٣)</sup> يَشْتَفِعُ بِهِ. وَقِيلَ: هَذَا فِي الْآخِرَةِ؛ وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله: ﴿وَالْآلُوكُمُ وَأَبْنَاؤُكُمُ لَا تَذَرُونَهُمْ أَتَيْتُمُ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ يَقُولُ: أَطَوَّعُكُمْ لَكُمْ مِنَ الْآبَاءِ وَالْإِبْنَاءِ أَرْفَعُكُمْ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ رحمته الله يَشْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ. وَقِيلَ: ﴿لَا تَذَرُون﴾ أَنْتُمْ فِي الدُّنْيَا ﴿أَتَيْتُمُ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ فِي الْآخِرَةِ فِي الدَّرَجَاتِ الْوَالِدُ لَوَلَدِهِ أَمْ الْوَلَدُ لَوَالِدِهِ؟ إِذْ هُمْ فِي الدُّنْيَا لَا يَذَرُونَ أَتَيْتُمْ أَقْرَبَ لِصَاحِبِهِ نَفْعًا فِي الْآخِرَةِ حَتَّى يَرْجُوا <sup>(٤)</sup> فِي الْآخِرَةِ؟ قَالَ: فَإِنْ كَانَ الْوَالِدُ أَرْفَعَ [دَرَجَةً] <sup>(٥)</sup> فِي الْجَنَّةِ مِنْ وَلَدِهِ فَسَيَرْفَعُ <sup>(٦)</sup> اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ وَلَدَهُ فِي دَرَجَتِهِ لَتَقَرَّ بِذَلِكَ عَيْنُهُ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ أَرْفَعَ دَرَجَةً مِنْ [وَالِدِيهِمْ فَسَيَرْفَعُ] <sup>(٧)</sup> اللَّهُ تَعَالَى الْوَالِدَيْنِ إِلَى الْوَلَدِ فِي دَرَجَتِهِمْ لَتَقَرَّ بِذَلِكَ أَعْيُنُهُمْ بِرَفْعِ الْأَسْفَلِ إِلَى الْأَعْلَى وَالْأَذْوَنَ إِلَى الْأَفْضَلِ. وَهُوَ كَقَوْلِهِ رحمته الله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ يَعْنِي بِإِيمَانِ الْآبَاءِ ﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ﴾ يَعْنِي الْآبَاءُ ﴿وَمَنْ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الشَّفَاعَةِ، أَوْ لَا يُدْرَى مَا ذَلِكَ النَّفْعُ؟ وَمَا مَقْدَارُهُ؟ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَذَرُونَهُمْ أَتَيْتُمُ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ الْقُرْبِ، وَلَكِنْ عَلَى الْكِبَرِ وَالْعِظَمِ [وَقَدْ] <sup>(٨)</sup> يَتَكَلَّمُ بِهَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨] لَيْسَ عَلَى أَنَّ آيَةَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْرَى، وَلَكِنْ عَلَى وَصْفِ الْكُلِّ مِنْهَا بِالْكِبَرِ <sup>(٩)</sup> وَالْعِظَمِ. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَذَرُونَهُمْ أَتَيْتُمُ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ عَلَى وَصْفِ كُلِّ مِنْهُمْ بِالنَّفْعِ عَلَى الْإِعْظَامِ وَالْإِكْبَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا﴾ أَيِ أَوْجِبُ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] أَيِ وَاجِبٌ لِلْمُحْسِنِينَ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ.

وقوله تعالى: ﴿قَرِيبٌ مِّنْكَ اللَّهُ﴾ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْمَوَارِيثَ فَرَائِضَ لِمَا ذَكَرْنَا لِأَنَّهُ كَانَ بِلِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَا بِاِخْتِسَابٍ؛ إِذْ لَمْ يَمْلِكِ الْخَلْقُ أَعْيُنَ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا مَلَكَهُمْ الْمَنَافِعُ مِنْهَا إِلَى وَقْتٍ وَفَاتِهِمْ، إِذَا مَاتُوا صَارَ ذَلِكَ الْمَالُ لِلَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُ. لِذَلِكَ سَمَّى اللَّهُ فَرَائِضَ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ يَبْدُو حَالِيَهُمْ وَبِمَعَاشِيهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ وَمَا يَصْلُحُ لَهُمْ وَمَا لَا يَصْلُحُ، ﴿حَكِيمًا﴾ فِي مَا فَرَضَ مِنْ قِسْمَتِهَا، وَبَيَّتْهَا. وَالْحَكِيمُ هُوَ الْمَصِيبُ، وَاضْعُ كُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ. وَالظَّالِمُ هُوَ وَاضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

### الآية ١٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ فِيهِ يَرَادُ الْخُصُوصُ. وَإِنْ كَانَ مَخْرَجُ الْخُطَابِ عَامًا <sup>(١)</sup> لِأَنَّ الزَّوْجَ أَوْ الزَّوْجَةَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينِ صَاحِبِهِ وَعَلَى وَصْفِهِ لَمْ يَجْزُ بَيْنَهُمَا التَّوَارِثُ، دَلٌّ أَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ الْإِحْتِجَاجُ بِعَمُومِ الْمَخْرَجِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَالْأُمِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ عَلَى وَصْفِ بَعْضٍ لَمْ يَجْزُ بَيْنَهُمَا التَّوَارِثُ، دَلٌّ أَنَّ عَمُومَ مَخْرَجِ الْخُطَابِ لَا يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْمُرَادِ.

ثُمَّ الْآيَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْآيَاتِ لِأَنَّهُا ذُكِرَتْ بِحَرْبِ الْعُظْفِ وَالنَّسَبِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ وَالرُّبُعُ إِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴿فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ وَالنُّصْرُ إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ النُّصْرُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾.

بَيَّنَّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى مِيرَاثَ الْآبِ وَالْأُمِّ وَمِيرَاثَ الْأَوْلَادِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مِيرَاثَ الْأَزْوَاجِ. ثُمَّ بَيَّنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَتَسَّقَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ دَلٌّ أَنَّ الْأَزْوَاجَ وَالزَّوْجَاتِ إِذَا كَانُوا مَعَهُمْ فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِمْ: يَكُونُ لِلْأُمِّ ﴿أَلْتَلَّتْ﴾ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ان. (٣) في الأصل وم: لانه. (٤) في م: يرجعوا. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل وم: رفع. (٧) في الأصل وم: والده رفع. (٨) من م، في الأصل: دون. (٩) من م، في الأصل: والكبر. (١٠) في الأصل وم: عام.

[وَلَدًا<sup>(١)</sup>] وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَصَاعِدًا، وَ﴿الْشُّدُشُ﴾ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ؛ يَكُونُ لَهَا مَعَ هَؤُلَاءِ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ حِينَ نَسَقَ هَذَا عَلَى الْأُولَى.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً﴾ اخْتَلَفَ فِي الْكَلَالَةِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: الْكَلَالَةُ الْمَيْتُ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ؛ وَعَنِ الْحَسَنِ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَنَّهُ قَالَ: (الْكَلَالَةُ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ) أَوْ (الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ) أَوْ (الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ). ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا ذُكِرَ فِي آيَةٍ أُخْرَى قَوْلُهُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَشْرَأَ هَؤُلَاءِ قَوْلًا وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا يَصْفُ/ ٨٢ - ب/ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

وَالنُّصْفُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ. وَذَلِكَ تَفْسِيرُ الْكَلَالَةِ؛ دَلَّ أَنَّهَا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ [أَوْ مِنَ الْأَبِ]<sup>(٢)</sup>. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: (الْكَلَالَةُ مَا خَلَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ)، وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: (أَنْتَى عَلَيَّ زَمَانٌ، وَمَا أَدْرِي مَا الْكَلَالَةُ؟ أَلَا إِنَّ الْكَلَالَةَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ). وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: (الْكَلَالَةُ مَا خَلَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ). وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: (أَلَا إِنَّ الْآيَةَ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ فِي مِثَالِ الْفَرَائِضِ أَنْزَلَهَا فِي الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ<sup>(٣)</sup>، وَالْآيَةُ الثَّانِيَّةُ<sup>(٤)</sup> أَنْزَلَهَا فِي الزَّوْجِ وَالْمَرْأَةِ وَالْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ، وَالْآيَةُ الَّتِي خَتَمَ بِهَا سُورَةَ النَّسَاءِ أَنْزَلَهَا فِي الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْآيَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ فِي: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٧٥] فِي مَا جَرَتْ فِي الرَّجْمِ مِنَ الْعَصَبَةِ).

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: (الْكَلَالَةُ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ، وَيَقَعُ عَلَى الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ وَالْأُمِّ)، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعُمَرَ عليه السلام أَنَّ الْكَلَالَةَ مَا عَدَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ، فَكَانُوا يَذْهَبُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الْأَعْمَامَ وَبَنِي الْأَعْمَامِ يَرْجِعُونَ فِي النَّسَبِ مَعَ الْمَيْتِ إِلَى جَدِّهِ، وَقَدْ تَكَلَّلَهُمُ الْأَبُ وَالْأُمُّ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا أَبْعَدَ فِي النَّسَبِ مَعَ الْمَيْتِ إِلَى جَدِّهِ، وَقَدْ تَكَلَّلَهُمُ أَبُو الْأُمِّ، فَسَيَّلَهُمْ فِي ذَلِكَ سَبِيلُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ الَّذِينَ تَكَلَّلَهُمُ الْأَبُ وَالْأُمُّ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا أَبْعَدَ فِي النَّسَبِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لَمْ يَرِثُوا مَعَهُمْ، فَاجْتَمَعُوا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْرَأَ هَؤُلَاءِ قَوْلًا لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ﴾ [النساء: ١٧٦] فِي الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَمِنْ الْأَبِ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، وَلَا وَلَدَ لَهُ، ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى، تُعْطَى الْأَخْتُ النُّصْفَ تَسْمِيَةً.

فَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الشَّيْعَةِ: الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ ابْنَةً وَاخْتَأَ فَإِنَّ<sup>(٥)</sup> الْمَالَ كُلَّهُ لِلْإِبْنَةِ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَخْتِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهَا الْمِيرَاثَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، فَسَوَّى الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنَ الْأَوْلَادِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوا لِأَنَّ إِذَا جَعَلْنَا لِلْإِبْنَةِ النُّصْفَ، وَجَعَلْنَا مَا بَقِيَ لِلْأَخْتِ، فَلَمْ نُعْطِهَا مَا أُعْطِيَهَا بِالتَّسْمِيَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ كَانَتْ لِهَمَا عِنْدَنَا مَا بَقِيَ؟ وَلَوْ جَعَلْنَا ذَلِكَ لِهَمَا تَسْمِيَةً أُعْطِيَاهُمَا الثُّلَاثِينَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِهَمَا الثُّلَاثِينَ بِالتَّسْمِيَةِ، وَلَيْسَ سَبِيلُ مَا تَأْخُذُهُ الْأَخْتُ بِالتَّسْمِيَةِ لِأَنَّهُ يُنْقَضُ فِيهِمَا شَيْءٌ مِمَّا تَأْخُذُهُ مِنَ الْبَاقِي بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّ<sup>(٦)</sup> اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ الشُّدُسَيْنِ مَعَ الْوَلَدِ؟ فَإِنْ كَانَتْ ابْنَةٌ وَأَبًا فَلَهُمَا النُّصْفُ، وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ، فَقَدْ أُعْطِيَ الْأَبُ أَكْثَرَ مِمَّا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى، وَلَكِنَّا لَمْ نُعْطِ الزِّيَادَةَ بِالتَّسْمِيَةِ، فَلَمْ يَلْزَمْنَا الْخِلَافَ فِي زِيَادَتِهِ.

فَإِنْ خَالَفُونَا فِي ذَلِكَ نُقُلْ<sup>(٧)</sup>: قَدْ سَبَقَ لِذَلِكَ جَوَابٌ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَبَ بِالْبَاقِي أَوْلَى مِنَ الْإِبْنَةِ. لِذَلِكَ لَمْ نَذْكُرْهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. فَإِنْ قَالَ [قَائِلٌ]<sup>(٨)</sup>: الْإِبْنَةُ أَوْلَى بِمَا زَادَ عَلَى النُّصْفِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥] فَكَانَتْ الْإِبْنَةُ أَحَقَّ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ إِنَّمَا أَوْجِبَ أَنَّهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ مِنَ الْأَجْنَبِيِّينَ. يَبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الاحزاب: ٦] لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَارَثُونَ

(١) من: م، ساقطة من الأصل. (٢) من: م، ساقطة من الأصل. (٣) المقصود الآية (١١). (٤) المقصود الآية (١٢). (٥) في الأصل وم: ان.

(٦) من: م، ساقطة من الأصل. (٧) في الأصل وم: قبل. (٨) ساقطة من الأصل وم.

بالهجرة، فنسخ الله ذلك، وجعل الميراث لذوي القربى. وليس في الآية دليل على أن الغريب أولى بالميراث ممن هو أبعد منه في القربى.

وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] يقول، والله أعلم،: الأخ من الأب يرث الأخت المال كله، إن لم يكن لها ولد، وترث من الأخ النصف، إذا كان هو الميت. وقال الله ﷻ: ﴿إِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا زَكَّاهُ﴾ [النساء: ١٧٦] فأجمعوا أن الرجل والمرأة إذا مات أحدهما، وترك أخاً وأختاً، فما زاد على ذلك من الذكور والإناث كان الميراث بينهم ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. فهذا ما نص الله تعالى عليه في فرائض الموارث. وقد تكلم أهل العلم في الرد والعول وميراث ذوي الأرحام. فأما ميراث ذوي الأرحام فإن الله تعالى قال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]...

فمن زعم أن المال لبيت المال، فلم يجعل بعض الأرحام أولى ببعض [بل جعل الغرباء أولى] <sup>(١)</sup> بالميت من أولي الأرحام <sup>(٢)</sup>، فكان قول المورثين عندنا أولى، وهو قول عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وجماعة من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، ألا زيد بن ثابت ﷺ فإنه جعل ذلك لبيت المال.

فإن قيل: إن قول الله ﷻ <sup>(٣)</sup>: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥] إنما هو في من سواه الله بهم؛ ما قيل في الخبر دليل أنه في غير الذين سمي الله لهم سهماً: ما روي عن عمر بن الخطاب ﷻ أنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح، قال: قال رسول الله ﷺ: «الله ورسوله ولي من لا ولي له، والخال وارث من لا وارث له» [الترمذي ٢١٠٣]. وروي أيضاً أن عمر ﷻ قضى للخالة بالثلث والعممة الثلثين، وعن زر بن حبیش عن عمر ﷻ أنه قسم الميراث بين العممة والخالة، وعن عبد الله ﷻ أنه قال في العممة: (للعمة الثلثان وللخالة الثلث). فآخذ علماءنا في ذلك بما روي عن النبي ﷺ وعن الأجلة من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. وكان ذلك موافقاً لظاهر الآية وعمومها، وكان اتباع ذلك عندهم أولى من غيره.

فأما الكلام في العول فإن ابن عباس ﷻ كان يكرهه، ويقول: (لا تعول الفريضة)، وكان علي ﷻ وعبد الله وزيد بن ثابت يقولون بقول الفرائض. وروي عن الحارث [أنه] <sup>(٤)</sup> قال: (ما رأيته قط أحسب من علي ﷻ؛ أنه أت، فقال: يا أمير المؤمنين رجل مات، وترك ابنتيه وأبويه وامراته، ما لامراتيه؟ قال: صار ثمنها تسعاً)، وكان ابن عباس ﷻ يكره أن ينقص الأب من السدس. وقد سمي الله تعالى له السدس. ثم لم ينقص <sup>(٥)</sup> على هذا الأصل لأنه قال في الابنتين وأبوين وامراته (للمرأة الثمن، وللأبوين السدسان، وما بقي فللابنتين)، فنقص الابنتين مما سمي الله لهما. فلم كانتا <sup>(٦)</sup> أولى بالنقصان كله من غيرهما؟ وسائر الصحابة أدخلوا النقصان على كل وارث بقدر نصيبه لئلا يلحق النقصان على أحد، ويأخذ البقية كمال نصيبهم، وجعلوا ذلك كقوم أوصي لهم بوصايا تجاوز الثلث إذا جمعت؛ فالحكم أن ينقسم الثلث بينهم بالخصص، وكقوم صح لهم دين على ميت، وتركته لا تنفي بذلك، فهم جميعاً أسوة يلحق كل واحد منهم النقصان بقدر حصته.

وأما الرد فإن علياً ﷻ [وعبد الله ﷻ] <sup>(٧)</sup> قالوا به على اختلافهما في من يرث عليه وسبيل ذوي الأرحام لأن ذا الرجم يباقي المال أولى من الأجنبية بقول الله ﷻ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]... فمن لا رجم له فلا حق له غير سهمه. وليس في الزوج والزوجة خلاف، وبين أهل العلم أنه لا يرث عليهما، ولأن في الآية الرد على غيره من أهل السهام، ومنع الرد عليهما لأنه ذكر للأبوين السدسين إذا كان/ ٨٣ - ١ له ولد وسمى للام الثلث، ولم يسم للأب شيئاً، فيرد الباقي عليه، وكذلك سمي للذكور من الأولاد مع الإناث نصيباً بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

(١) ساقطة من م. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) من م، في الأصل: تعالى. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: بضر. (٦) في الأصل وم: كانت. (٧) من م، ساقطة من الأصل.

الْأُنثَىٰ وَلَمْ يُسَمِّ لِهُم شَيْئًا فِي حَالِ الْإِنْفِرَادِ، فَيُرَدُّ الْكُلُّ عَلَيْهِمْ. وَلَمْ يَزَلْ لِلزَّوْجَيْنِ ذِكْرُ تَسْمِيَةِ سَيَاهِمَا فِي حَالِ، بَلْ ذَكَرَ سَيَاهِمَهُمَا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا: فِي حَالِ الْوَلَدِ وَفِي حَالِ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ؛ فَلِذَلِكَ مَنَعَ دَلِيلَ الرَّدِّ.

وقوله تعالى: ﴿عَبَّرَ مُضَاكِرَ وَصِيَّةَ يَنْ أَلَّهِ﴾ وَمَرَّةً ﴿فَرِيضَةً مِنْ أَلَّهِ﴾ حَتَّى يُغْلَمَ أَنَّهُمَا وَاحِدًا. ثُمَّ ذَكَرَ الْمُضَارَّةَ فِي مِيرَاثِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ. فَهَوُا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي هَذَا لِأَنَّهُ بِهِمْ خَتَمَ الْمَوَارِيثَ، فَتَكُونُ تِلْكَ الْمُضَارَّةُ؛ كَأَنَّهُ كَالْمَذْكُورَةِ فِي الْأَوْلَادِ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَزْوَاجِ؛ إِذْ بِذَلِكَ خَتَمَ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَكَرَ هَهُنَا الْمُضَارَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مَا ذَكَرْنَا لِمَا فِي الطَّبْعِ يَقْصِدُ الرَّجُلُ إِلَى مُضَارَّةِ الْأَخِ وَالْأَخْتِ، وَمَنْ بَعْدَ مِنْهُ، وَلَا يَقْصِدُ فِي الْمُتَعَارَفِ إِلَى مُضَارَّةِ الْأَبَاءِ وَالْأَوْلَادِ وَمَنْ ذَكَرْنَا. فَلِذَا جَاءَ النُّهْيُ فِي مُضَارَّةٍ مَنْ يَقْصِدُ الرَّجُلُ مُضَارَّةً فَلِأَنَّهُ يُنْهَى عَنْهَا فِي مَا لَا يَقْصِدُ بِالطَّبْعِ أَحَقُّ.

ثُمَّ بَيَانُ الْمُضَارَّةِ فِي الْوَصِيَّةِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>: «الثَّلْثُ وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ» [البخاري ٢٧٤٣] وقوله: «إِنَّكَ إِنْ تَدَخَّرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ» [البخاري ٢٧٤٢] وَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ الرَّجُلُ لَيَعْمَلْ عَمَلًا خَيْرَ سِتِّينَ سَنَةً، فَإِذَا أَوْصَى خَانَ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلْ عَمَلًا أَهْلَ الشَّرِّ سَنَةً، فَيَعْدِلُ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ» [أحمد ٢/٢٧٨]. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَفَرَّوْا إِنْ شِئْتُمْ: تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَكُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ» [النساء: ١٣ و ١٤] وَمَا رُوِيَ: «الثَّلْثُ حَبِيبٌ»، وَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>: «لَا ضِرَارَ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكَفَّارِ». ثُمَّ قَرَأَ: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ» [النساء: ١٤] إِلَى [آخِرِ مَا]<sup>(٤)</sup> قَالَ فِي الْوَصِيَّةِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفَ أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» [البقرة: ١٨٢].

ثُمَّ الْإِضْرَارُ قَدْ يَكُونُ أَيْضًا: إِذَا أَوْصَى لَوَارِثٍ، وَلَمْ يُوصِ لِلْبَاقِينَ لِأَنَّهُ أَضَرَّ بِهِ بِالْوَصِيَّةِ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ الْبَاقِينَ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُضَرَّ بِبَعْضِ الْوَرِثَةِ وَبَيْنَ<sup>(٥)</sup> أَنْ يُضَرَّ الْوَرِثَةُ كُلُّهَا. فَبَيْنَهُ دَلِيلٌ بَطْلَانِ الْوَصِيَّةِ لِبَعْضِ الْوَرِثَةِ دُونَ بَعْضٍ. ثُمَّ الْإِضْرَارُ قَدْ يَكُونُ بِالَّذِينَ عَلَى مَا يَكُونُ بِالْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ الْمَرِيضُ لِبَعْضِ الْوَرِثَةِ بِذَيْنِ فَإِنْ إِقْرَارُهُ لَا يَجُوزُ كَمَا لَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهُ. وَالْإِقْرَارُ بِالَّذِينَ أَحَقُّ أَلَّا يَجُوزَ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ فِي الْمَرَضِ جَوَازُهُ بِحَقِّ الْأَمَانَةِ؛ إِذْ يَجُوزُ جَوَازُ الشَّهَادَةِ، وَالشَّهَادَةُ أَمَانَةٌ، وَالْوَصِيَّةُ جَوَازُهَا بِحَقِّ الْمَلِكِ؛ فَإِذَا بَطَلَتْ<sup>(٦)</sup> الْوَصِيَّةُ لَوَرِثَةٍ، فَلِإِقْرَارِهِ لَهُ فِي الْمَرَضِ أَحَقُّ أَنْ يَنْظَلَ. وَعَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنِ فِي الصَّحَّةِ، فَأَقْرَأَ بِذَيْنِ، فغَرَمَاءِ الصَّحَّةِ أَوْلَى بِذَيْنِهِمْ مِنْ غَرَمَاءِ الْمَرَضِ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِضْرَارًا بِغَرَمَاءِ الصَّحَّةِ لِأَنَّ ذَيْنَهُمْ قَدْ تَعَيَّنَ فِي مَالِهِ، وَتَحَوَّلَ مِنَ الذَّمِّ إِلَى الثَّرِكَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ غَرِيمًا دُونَ غَرِيمٍ؟ فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِسْمَةُ الْمَالِ بَيْنَ غَرَمَاءِ الصَّحَّةِ وَبَيْنَ<sup>(٧)</sup> مَنْ أَقْرَأَ لَهُمْ بِالَّذِينَ فِي الْمَرَضِ، إِذْ فِيهِ الْإِضْرَارُ بِهِمْ، إِذْ تَعَيَّنَ حَقُّهُمْ، فَلَا فَرْقَ أَنْ يُكْسِبَ الضَّرَرَ عَلَى الْوَارِثِ وَبَيْنَ أَنْ يُكْسِبَ الضَّرَرَ عَلَى الْغَرَمَاءِ. فَإِذَا بَاعَ شَيْئًا بِقِيمَتِهِ فِي الْمَرَضِ، أَوْ اسْتَقْرَضَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ، وَيُبْدَأُ بِهِ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ لِلْغَرَمَاءِ إِذْ تُقْضَى ذُيُوبُهُمْ مِمَّا أَخَذَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ، أَوْ اسْتَأْجَرَ، فَيَكُونُ أَسْوَأَ الْغَرَمَاءِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ لَهُمْ، إِنَّمَا يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ<sup>(٨)</sup> اكْتِسَابُ الضَّرَرِ عَلَى الْغَرَمَاءِ، فَيَكُونُ أَسْوَأَ. ثُمَّ إِذَا أَضَرَّ لَمْ يَجْزِ، وَيُرَدُّ ذَلِكَ الضَّرَرُ، وَيُنْسَخُ<sup>(٩)</sup>. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُنْهَى عَنِ الْإِضْرَارِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَلَوْ فَعَلَ، يَجُوزُ، قِيلَ: إِنَّ الْإِضْرَارَ إِذَا حَصَلَ فِي مَلِكِهِ أَوْ فِي نَفْسِهِ يُنْهَى، وَيَجُوزُ لِأَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ غَيْرَهُ، وَإِذَا حَصَلَ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ، وَيُرَدُّ. وَهَهُنَا إِنَّمَا حَصَلَ فِي مُلْكِ الْوَرِثَةِ وَالْغَرَمَاءِ، لِذَلِكَ بَطَلَ. وَلَا يُوصَى بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلْثِ، وَلَا يُوصَى لَوَارِثٍ، وَلَا يَقْرَأُ بِحَقِّ<sup>(١٠)</sup> عَلَيْهِ مُضَارَّةٌ لِلْوَرِثَةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَصِيَّةَ يَنْ أَلَّهِ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿وَصِيَّةَ يَنْ أَلَّهِ﴾ الَّذِي<sup>(١١)</sup> نَهَى عَنِ الْمُضَارَّةِ وَصِيَّةً، وَيَحْتَمِلُ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَوَارِيثِ ﴿وَصِيَّةَ يَنْ أَلَّهِ﴾ وَفَرِيضَةً مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: آخِرُهُ. (٤) مِنْ م، ساقطة من الأصل. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: بَطَلَ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مَا. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مِنْهُ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَيَصْبِحُ. (٩) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (١٠) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَيْ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بمن ضارَّ الوارث، وزاد على الثلث، وبمن [لَمْ] <sup>(١)</sup> يُضَارَّ ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يُعَجَّلُ بالعقوبة على من ضارَّ. ويحتلُّ العليم والحليم أن يكونا سواء لأنَّ ضِدَّ [العليم السفيه] <sup>(٢)</sup>، وكذلك الحليم.

## الآية ١٣

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ قيل: فرائض الله التي أمركم بها من قسمة الميراث، وتحتلُّ ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ ما حدَّ لنا حتى لا نتجاوزَ مُجاوِزَها لا لما فهم من حدِّ الخلق؛ كيف فهم من قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْمَرْيَمَ﴾ [الأعراف: ٥٤ و...] ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ما فهم من استواء الخلق. فإذا لم يفهم من حدود الله ما فهم من حدِّ الخلق لم يجز أن يفهم من استواء الله ما يفهم من استواء الخلق، وكذلك لا يفهم من رؤية الرب ما يفهم من رؤية المخلوق، ولا يفهم من مجيئه مجيء الخلق ولا من نزوله نزول الخلق على ما لم يفهم من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ حدود الخلق؛ أنه <sup>(٣)</sup> لا فرق بين هذا وبين الأول.

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ يحتلُّ وجهين:

أحدهما: أوامره ونواهيه وما حرَّم، وأحلَّ.

والثاني: <sup>(٤)</sup> حدود شيء من ذلك، فيرجع تأويل الأول إلى نفس العبادات والثاني إلى نهايات العبادات.

والمعروف من الحدود التي تُنسب إلى الخلق وجهان:

أحدهما: نهاية المنسوب إليه، وذلك حقُّ حدِّ الأعيان.

[والثاني: الأثر] <sup>(٥)</sup> الذي يُضاف إليه؛ وذلك حدُّ الصفات: أن <sup>(٦)</sup> يُقال: حدُّ الفعل كذا، وحدُّ البصر والسمع يراد به الأثر الذي به يُعرف، أو هنالك ما ذكر. ثم لم تكن الحدود التي أُضيفت إلى الله ﷻ على واحد من الوجهين اللذين يُضافان <sup>(٧)</sup> إلى الخلق إذ قد ثبت بضرورة العقل وحجج السمع تعاليه عن المعاني التي هنَّ معاني خلقه. فعلى ذلك ما أُضيف إليه من طريق العقل من الاستواء والمجيء والرؤية لم يجز في ذلك تصوير المعنى الذي في إضافة ذلك إلى الخلق يكون بما في ضرورة العقل والسمع جلاله وكبريائه عن ذلك المعنى، وبالله العصمة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ قيل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ في أداء فرائضه وسُنَّةِ رسوله ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ إلى آخر ما ذكر. وقيل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ في ما أمر، ونهى، وأطاع رسوله في أمره ونهيه فله ما ذكر. وقيل: إذا أطاع الله فقد أطاع رسوله، وإذا أطاع رسوله فقد أطاع الله تعالى، وهو واحد، كقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ تعالى في ما أمر، ونهى، وحرَّم، وأحلَّ ﴿وَرَسُولَهُ﴾ في ما بلغ، وبين. وقيل: ذا <sup>(٨)</sup> ليس بتفريق، لكن من الذي يطيع الله هو الذي يطيع رسوله لأنه إلى طاعة الله دعاء، [وفي عبادته رغبة] <sup>(٩)</sup>، فتكون طاعته كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وكقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

## الآية ١٤

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ وهذا/ ٨٣ - ب/ كذلك أيضاً إذا عصى الله فقد تعدَّى حدوده، ومن تعدَّى فقد عصى الله، ومن يعص الله ورسوله في ما لم ير أمراً ونهياً، ويتعدَّ حدوده وشرايعه، أي لم يرَها حقاً ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا كَالَّذِي فِيهَا وَلَكُم﴾ ما ذكر.

## الآيتان ١٥ و ١٦

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيكَ الْفِتْنَةُ مِنْ إِبْطَاهِكُمْ فَأَسْتَخِذُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّكَ مِنْكُمْ فَتَادَوْهُمَا﴾ قيل: كان هذان الحكمان في أول الإسلام: الأول منهما للمرأة، والثاني: للرجل، وقيل: إن آية الأذى

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل: الحكيم سفيه، في م: الحليم سفيه. (٣) في م: إذ. (٤) في الأصل وم: ويحتل. (٥) في الأصل: والباقي الآت، في م: والباقي الأثر. (٦) من م، في الأصل: إذ. (٧) في الأصل وم: يضاف. (٨) في الأصل وم: ذي. (٩) في الأصل وم: وعلى عبادته رغب.



كَانَتْ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَآيَةُ الْحَبْسِ كَانَتْ فِي حَبْسِ الْمَرْأَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ آيَةُ الْأَذَى فِي الْبِكْرِ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعاً، وَآيَةُ الْحَبْسِ فِي الثَّيِّبِ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ آيَةُ الْأَذَى فِي الرَّجَالِ خَاصَّةً فِي مَا يَأْتِي الذَّكَرُ ذَكَراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ فَعْلٍ قَوْمٍ لَوِطَ، وَآيَةُ الْحَبْسِ فِي الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعاً.

فَإِنْ كَانَتْ <sup>(١)</sup> آيَةُ الْأَذَى فِي الرَّجَالِ خَاصَّةً فَفِيهَا حُجَّةٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله حِينَ لَمْ يُوجِبْ عَلَى مَنْ عَمِلَ عَمَلًا قَوْلَ لَوِطَ الْحَدِّ، وَلَكِنْ أَوْجَبَ التَّغْزِيرَ، وَالْأَذَى، هُوَ مَنْسُوخٌ، إِنْ كَانَ فِي هَذَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ فَهِيَ مَنْسُوخَةٌ.

ثُمَّ اخْتَلِفَ بِمَا بِهِ نَسَخٌ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: نُسِخَ بِقَوْلِهِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. لَكِنْ عِنْدَنَا: هَذَا يُجَوِّزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ حُكْمَيْهِمَا، فَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ النَّسَخُ؟ وَلَكِنْ نُسِخَ عِنْدَنَا بِالْخَبَرِ؛ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(٢)</sup> قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ، الْبِكْرُ يُجْلَدُ، وَالثَّيِّبُ يُجْلَدُ، وَيُرْجَمُ» [مسلم ١٦٩٠] فَفِيهِ دَلِيلٌ حُكْمِ نَسَخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ. فَإِنْ قِيلَ: فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ وَغَدِ النَّسَخُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَحْمَلَ اللَّهُ لَكُمْ سَبِيلًا﴾ فَإِنَّمَا صَارَ مَنْسُوخاً بِمَا وَعَدَ اللَّهُ فِي الْآيَةِ مِنَ النَّسَخِ لَا <sup>(٣)</sup> بِالسُّنَّةِ. وَقِيلَ: مَا مِنْ آيَةٍ أَوْ سُنَّةٍ، كَانَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ النَّسَخُ، إِلَّا وَالْوَعْدُ فِيهِ النَّسَخُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُوراً؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَجْعَلُ الْحُكْمَ فِي الشَّيْءِ لِلْأَبَدِ، ثُمَّ يَنْسَخُ، لِأَنَّهُ بَدَلُ، وَذَلِكَ فِعْلُ الْبَشَرِ لَا فِعْلُ الرُّبُوبِيَّةِ. فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْسَخَهُ الْوَحْيُ <sup>(٤)</sup>، يَكُونُ قُرْآنًا يَتْلَى، [وَالسُّنَّةُ، فِيهَا] <sup>(٥)</sup> أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ. رَوَى أَنَّهُ رُجِمَ مَاعِزٌ إِذْ أَقْرَ بِالزُّنَى مِرَاراً، وَرُجِمَ أَيْضاً غَيْرُهُ؛ [بِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا عَسَفَ آخَرَ، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] <sup>(٦)</sup>: «سَافِضِي بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» وَقَالَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] <sup>(٧)</sup>: «وَاعْظُوا يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا؛ فَإِنْ هِيَ اغْتَرَفَتْ فَارْجُمُوهَا» [البخاري ٢٦٩٥ و ٢٦٩٦].

وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضَلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ. أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ [عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَحْصَيْنَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ] <sup>(٨)</sup>، وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ اغْتَرَفَا] <sup>(٩)</sup>، وَفَدَّ قُرَانَاهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهمَا الْبَتَّةَ نَكَالاً مِنَ اللَّهِ. رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ).

وَقَالَ قَوْمٌ: الرَّجْمُ بَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَهُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَالْجَلْدِ بِالْآيَةِ، وَلَمَّا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَجَمَ يَهُودِيًّا؛ قِيلَ: إِنَّمَا رَجَمَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَوَى أَنَّهُ دَعَا بِالتَّوْرَةِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقْرَؤُوا عَلَيْهِ، فَوَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ ذُكِرَ الرَّجْمُ، فَقَرَأُوا غَيْرَهُ. قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: إِنَّهُمْ كَتَمُوهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَرَأُوا: فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ <sup>(١٠)</sup>. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ نَسَخَ حُكْمَ التَّوْرَةِ، لِذَلِكَ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِمُ الرَّجْمُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْحَدَّ يَقَامُ عَلَى مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَوِطَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. قِيلَ: لَا يَحْتَمِلُ وَجُوبَ الْحَدِّ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخْتَلِفٌ حُكْمُ هَذَا مِنْ هَذَا فِي الْحَرَمَةِ وَوُجُوبِ الرَّجْمِ <sup>(١١)</sup> وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُعْرَفَ حُكْمُ شَيْءٍ بِمَا <sup>(١٢)</sup> يُخَالِفُهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَجَمِيعِ الْوُجُوهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَنَاحَةُ مِنْ إِسَائِكَمْ﴾ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ جَوَازِ الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحُكْمَ فِي النِّسَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرَّجَالِ ذَلِكَ الْحُكْمَ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفَانِ فِي هَذَا الْحُكْمِ لِمَا يُلْزَمُ الْمَرْأَةَ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ يُلْزَمُ الرَّجُلَ مِثْلُهُ، دَلٌّ مَا تَرَكَ ذِكْرَهُ فِي الْمَنْصُوصِ وَالْإِنْتِزَاعِ مِنْهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ عَلَى الثَّيِّبِ الْجَلْدَ وَالرَّجْمَ جَمِيعاً، دَهَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى مَا رَوَى عَنْ عُبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(١٣)</sup> قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ يُجْلَدُ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ يُجْلَدُ، وَيُرْجَمُ» [مسلم ١٦٩٠] أَوْجَبَ الْجَلْدَ وَالرَّجْمَ عَلَى الثَّيِّبِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَلَا. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: بِرُحْمِي. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَفِيهِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا رَوَى أَنَّ عَسِيفَ الرَّجُلِ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَقَالَ، انْظُرِ الْمُسْنَدَ ١١٥/٤. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: إِذَا أَحْصَيْنَ الرَّجُلَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: اعْتَرَفَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَرْجِمُهُمْ. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْمَهْرُ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لَمَّا. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وأما عندنا فإنه لا يُوجِبُ مع الرَّجْمِ الجَلْدُ لِمَا رُوِيَنا مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَجِمَ مَاعِزًا، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ جُلِدَ، وَمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(١)</sup> قَالَ: «وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اغْتَرَفْتَ فَارْجُمِهَا» [٢٦٩٥ و ٢٦٩٦] لَمْ يُذَكَّرْ هُنَاكَ جُلْدُ. وَالْأَخْبَارُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا. وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذِرَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرِ بِسِتْرِ اللَّهِ الَّذِي سَتَرَهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ مِنْ أَيْدِي لَنَا صَفْعَةٌ أَقْمَنَا عَلَيْهِ حَدَّ اللَّهِ» [مالك في الموطأ ٢/ ٨٢٥].

ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷺ: «وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ يُجْلَدُ، وَيُرْجَمُ» فِي اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ: يُجْلَدُ فِي حَالٍ، وَيُرْجَمُ فِي حَالٍ، أَوْ يُجْلَدُ ثَيْبٌ، وَيُرْجَمُ آخَرٌ، لِأَنَّهُ لَا كُلُّ ثَيْبٍ يُرْجَمُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَيْبًا غَيْرَ مُحْصَنٍ لَا يُرْجَمُ. دَلٌّ أَنَّهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، أَوْ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ يُجْلَدُ، وَتُنْفَى، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ [يُجْلَدُ، وَيُرْجَمُ]<sup>(٢)</sup>» [مسلم ١٦٩٠] أَيِ الْبِكْرِ مَعَ الْبِكْرِ، وَالثَّيْبِ مَعَ الثَّيْبِ؛ فَيَكُونُ ثَيْبٌ يُجْلَدُ، وَثَيْبٌ آخَرٌ يُرْجَمُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي نَفْيِ الْبِكْرِ، قَالَ قَوْمٌ: النَّفْيُ ثَابِتٌ وَاجِبٌ. وَعِنْدَنَا إِنْ كَانَ فَهُوَ مُنْسَوخٌ؛ وَدَلِيلُ نَسْخِهِ مَا رُوِيَ فِي خَبَرِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ [الْجَهَنِّي]<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ الرَّجُلُ بَكْرًا، يُذَكَّرُ أَنَّهُ نَفْيٌ، وَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَفَى رَجُلًا، فَارْتَدَّ، وَلَحِقَ بِالرُّومِ، وَقَالَ: لَا أَتْنَفِي بَعْدَ هَذَا أَبَدًا، وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: (كَفَى بِالنَّفْيِ نِشَةً). وَإِنْ كَانَ فَهُوَ عَقُوبَةٌ، وَلَيْسَ بِحَدٍّ كَحَبْسِ الدَّعَاةِ وَغَيْرِهِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ لَيْسَ بِحَدٍّ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ فِي الْإِمَاءِ: «فَإِذَا أَحْصَيْتَ إِنْ أَتَيْتَ بِمَحْشَرَةٍ قَلَّتْ يَنْصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» [النساء: ٢٥].

وَالْأَمَةُ لَا تُنْفَى لِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَلْيَبْغِهَا وَلَوْ بِضَفْرٍ» [البخاري ٢١٥٢-٢١٥٤] أَمَرَ بِجَلْدِهَا، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالنَّفْيِ، وَلَوْ كَانَ حَدًّا لَأَمَرَ بِهِ كَمَا أَمَرَ بِالْجَلْدِ. دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَدٍّ فِي الْمُرَةِ<sup>(٤)</sup>، وَلِأَنَّهُ أَوْجِبَ عَلَى الْإِمَاءِ نَصْفٌ مَا أَوْجِبَ عَلَى الْحَرَائِرِ وَلَا نَصْفٌ لِلنَّفْيِ دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَدٍّ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ، أَوْ إِنْ كَانَ فَهُوَ حَبْسٌ، وَفِي الْحَبْسِ نَفْيٌ، فَيُحْبَسَانِ<sup>(٥)</sup>، أَوْ يُنْفَيَانِ، لِئَنِّيَا مَا أَصَابَا لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَأَاهُمَا يُذَكَّرُ فَعَلَهُمَا، فَيُنْفَيَانِ لِذَلِكَ، لَا أَنَّهُ حَدٌّ، وَلَكِنْ لِيُنْسِيَا ذَلِكَ، وَلَا يُذَكَّرَا<sup>(٦)</sup>.

وقوله تعالى أيضاً: «وَأَلَيْكَ الْفَلْحَةُ مِنَ إِنْكَارِكُمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِنَّ تَابَا وَأَصْلَحَا» [النساء: ١٥ و ١٦] يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ، لَوْ كَانَتِ الْآيَتَانِ فِي الزَّوْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ الْإِنَاثِ الْحَبْسُ، وَفِي الذُّكُورِ الْإِيذَاءُ. وَلِذَلِكَ جَمِيعٌ مِنَ الْجَمِيعِ فِي الْخَبَرِ الَّذِي بِهِ النَّسْخُ، فَارْتَفَعَ الْحَبْسُ وَالْإِيذَاءُ جَمِيعًا، وَذَلِكَ مَفْعُولٌ تَأْنِيهِ الرَّجُلِ بِوَأَرْجُو لَهُ، وَحَبْسُ الْمَرْأَةِ أَقْطَعُ لُزُجُوهُ الزَّوْنِ.

وَالثَّانِي: <sup>(٧)</sup> أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ الْأُولَى فِي الْمُحْصَنَاتِ عَلَى تَضَمُّنِ الْمُحْصَنِينَ بِالْمَعْنَى وَالْآيَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ [عَلَى تَضَمُّنِ الْإِنَاثِ]<sup>(٨)</sup> بِالْمَعْنَى. لَكِنْ جَرَى الذُّكُورُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ فَضْلِ صَيَانَةِ الْأَبْكَارِ فِي الْإِنَاثِ إِمَّا تَدْنِيًّا أَوْ حَيَاءً أَفْتِضَاحًا<sup>(٩)</sup> أَوْ بِمَا الْغَالِبُ عَلَيْهِنَّ الصُّوْنُ مِنَ الْمَحَارِمِ وَالْحِفْظُ عَنْ قُرْبِ الذُّكُورِ، لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي الذُّكُورِ وَلَا فِي الثِّبَاتِ مِنَ النِّسَاءِ<sup>(١٠)</sup> عَلَى أَنَّهُ بَعِيدٌ بَلُوغُ النِّسَاءِ فِي قَلَّةِ الْحَيَاءِ إِلَى أَنْ يُغْلَبْنَ حَتَّى يَشْهَدَهُ أَرْبَعَةٌ<sup>(١١)</sup>. وَالْغَالِبُ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُخَالِظْنَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْعَدَدِ.

ثُمَّ الدَّلَالَةُ عَلَى دُخُولِ الْكُلِّ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» ذِكْرُهُنَّ عَلَى مَا جَرَى بِهِ الذُّكُورُ فِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ جُمِعَ فِي التَّفْسِيرِ بَيْنَ الْكُلِّ. ثَبَتَ أَنَّ الذُّكُورَ قَدْ يُضْمَنُ الْكُلُّ. وَذَلِكَ يَبْطُلُ تَأْوِيلُ ٨٤ - أ / مِنْ يَضْرِبُ الْآيَةَ إِلَى الْأَبْكَارِ مِنَ الْإِنَاثِ وَالذُّكُورِ. وَمَتَى يَحْتَمِلُ وَجُودُ [الْكُلِّ]<sup>(١٢)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ بَعْدَ النِّكَاحِ عَلَى إِثْرِ خُلُوةِ الْأَزْوَاجِ بِهِنَّ وَالْإِظْلَاجِ عَلَى مَا فِيهِ الْمُسَبَّةُ الدَّائِمَةُ وَالْعَارُ اللَّازِمُ لَهُ، ثُمَّ كَشَفْتُ ذَلِكَ لِجَمِيعِ مُحَارِمِهَا، ثُمَّ خَوْفُ الْإِنْتِشَارِ بِهِ ظَاهِرٌ. وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ إِلَى مُفَكِّحٍ مَنْ ذَكَرَ دُونَ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى زَوْجِهَا؟

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: الحر. (٤) في الأصل وم: فيحبس. (٥) في الأصل وم: يذكر. (٦) في الأصل وم: أو. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) في م: الانفضاح. (٩) في الأصل وم: الناس. (١٠) في الأصل وم: أربع. (١١) من م، ساقطة من الأصل.

فتأويل من وجّه الآية إلى الأبيكار خارج عن المعروف، ثم المزوي من السُّنَّة، ثم [ما] <sup>(١)</sup> اجتمع عليه أهل التأويل عند صاحبه على هذا جهله بالآ لا يجوز بيان نسخ حكم بيته الكتاب بالسُّنَّة، ويحكم على الله تعالى وعلى رسوله بحجر هذا النوع. وقوله ﷺ: «وَأَلْنِي يَأْتِيكَ الْفَجْشَةُ مِنْ نِكَاحِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهَا أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا» الآية؛ ومعلوم أن عقوبة الزَّنا بتولّاهما الاثمة، فكان الخطاب عليهم خرج، ثم قد ثبت <sup>(٢)</sup> الفاجشة منه، ولم ياذن في إقامة عقوبتها حتى يستحضر أربعة، فيشهدوا <sup>(٣)</sup> بها. فعلى هذا أن ليس للأثمة تولي حد الزَّنا بعلمهم حتى يكون ثم شهود. وفي ذلك لزوم حق السُّنَّة إلى أقصى ما يتّهي إليه الفعلان من الزَّنا، إذ ذلك أمر معلوم في ما يجلّ ألا يفعل إلا في أحوال الخلوات التي تُعلم حقيقة ذلك بالولد يكون. فاما من حيث الكون دونه فإنما هو غالب الظن. فالذي لا يجلّ من ذلك أن يكون بحيث لا تُعلم حقيقة أبداً. يدل على ذلك جميع الأمور التي منها المباح والمخطور؛ إذ المخطور منه ابتعد من الظهور والعلم من المباح. فعلى ذلك أمر هذا مع ما أيد ما جعل فيه من هذا الرُّمي وجهين:

أحدهما: الزجر عن هتك هذا النوع من السُّنَّة حتى خرجت شهادة من رمى بذلك بما هتك ستر الله.

والثاني: فُحش الشين بفعل ذلك ولزوم المسبة في صاحب ذلك، وذلك غاية معنى لزوم الشين. وكذلك روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئاً فَلَيْسَ يَسْتَرِ بِسُتْرِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْدَى صَفَحَةِ أَفْمُنَا عَلَيْهِ حَدُّ اللَّهِ» [الموطأ ٢/ ٨٢٥]. فإذا بلغ العمد الذي حده ما ذكرت من العقوبة من نهاية السُّنَّة النهاية من الإعلان حتى ظهر ذلك للجماعة؛ يفعل ما يشيئه فعلة ما ذكرت استحق ما ذكرت من العقوبة بجرأته على ذلك وبِقَلَّة <sup>(٤)</sup> حياته حين أظهر الذي ذلك حقه السُّنَّة عقوبة ذلك الفعل، فالزوم من إليه ذلك القيام به لله. ثم جعل الله في ذلك عقوبات مختلفة على اختلاف أوقات الفعل وأهله على ما علم من مصلحة الخلق بها وزجرهم وتخفيفهم بها.

ثم إن الله ﷻ جعل أول عقوبة الزنى في نوع من الخلق ظاهراً يكتسبون به عَرْض الدنيا في <sup>(٥)</sup> ذلك في الإمام حتى قال الله تعالى: «وَلَا تُكْرِهُوا بُنْيَانَكُمْ عَلَى الظُّلُمِ» الآية [النور: ٢٣]، وحتى كانوا يدعون الأنساب في أولاد الزنى من الإمام حتى بلغ من ظهور ذلك إلى أن يمازح به الحرائر في الطُّرُق تعامياً عن حالهن، فنزل قوله ﷻ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَمَنْ أَلْفَظِيْنَ يَدِيْكَ عَلَيْنَ مِنْ بَنِيْهِمْ ذٰلِكَ اذَّكَ اَنْ يَّعْرِضَ فَلَآ يُؤْذِنُ» [الاحزاب: ٥٩].

وإن كان هذا حالهم في ذلك الوقت فعليهم <sup>(٦)</sup> خوف مُواقعة الزنى، وكذلك على الحرائر لكثرة ما يرين <sup>(٧)</sup>، أو يسمعن. وذلك [في وجهين]:

أحدهما <sup>(٨)</sup>: معنى ينبعث من شرهت نفسه، وقل <sup>(٩)</sup> تفكره في أمر عاقبته مما ينزل به، أو يشيئه، وقد رُكِبَ هذه الشهوة في كل البشر، فحقت الله عقوبته في الابتداء أن جعل في الحبس والإمساك في البيوت، ثم صار ذلك إلى الضرب لما أن يُخرج الناس من بيوتهم، ويعظم <sup>(١٠)</sup> ذلك في أعينهم. وجعل في الشَّمِ به الحد ليغرفوا عظم موقعه عند الله، ويستنهوا <sup>(١١)</sup> عن فعله.

وقد جعل في ذلك في بغض الأحوال الرَّجَم، وهي الحال التي يزول فيها كل وجوه العذر، وترتفع جميع معاني الشبه لعظم أمره.

والثاني: أن السَّبب الباعث على ذلك قرب بغض ببغض ومخالطة بغض ببغض على عظم الشهوة، فعَلَبَ عليهم الأمر، واستعدتْهُمْ الشهوة حتى واقعوا ذلك.

ثم في الحبس [وجوه]:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أثبت. (٣) في الأصل وم: فيشهدون. (٤) أدرج قبلها في الأصل وم: محله. (٥) من م، في الأصل: وفي. (٦) في الأصل وم: عليهم. (٧) في الأصل وم: يدين. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم: وقلة. (١٠) في الأصل وم: وعظم. (١١) في الأصل وم: وانتهوا.

أحدها<sup>(١)</sup> الكف عن المعنى الذي يدعو إليه من الاختلاط وتلاقي الأبصار.

والثاني: ما فيه من ضجر وتضييق الحال إذ جعل ذلك إلى الموت، فيكون في ذلك عقوبة من حيث الضجر ومعونة على الكف عنه بالحبس حتى لا يقع بصر ذكر على أنثى وأنثى على ذكر.

والثالث: أن يكون في الحبس ترغيب الأرحام في الحفاظ والزام القرابة بعد ما يُزجر عن تضييع حقوق الرّجيم، ويدعو إلى القيام بالكفاية إن ضيق على الفاعل ذلك. وذلك يوجب قبل الواقعة الاستعلام عن الأحوال والجهن في الحفاظ، إذ في ذلك بغض عقوبة أهل الاتصال من تكليف الإمساك والقيام بالكفاية، فيكون أبلغ في العفاف وأقرب إلى الصّلاح. وعلى مثل ذلك جعل أمر المعاقلة ليقوم أهل الصّلاح في كل قبيلة في كف أهل الفساد، والله أعلم.

ثم لما انقطعت العادة، وقام الناس بالتعاهد، وتفرق الفريقان حتى لا يؤذن بالاجتماع إلا أن يكون ثم من جبل على الإياس من ذلك، ونشئ<sup>(٢)</sup> على قطع الشهوة فيهن، فجعل في ذلك حدًا، وفي ذلك ﴿هَنْ سَبِيلًا﴾. وذلك، والله أعلم، يُخرج على أوجه يجب التأمل في الوجه [الأول]<sup>(٣)</sup> الذي سُمي ما نسخ به اللازم في ذلك، وذكر في ما ذكر حد مرة ورجم ثانياً. ومعلوم أن المجمع له السبيل: والرجم والحد أشد عليهم من الحبس. وقد روي عن نبي الرّحمة ﷺ: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهم سبيلاً، البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام، والثيب بالثيب يُجلد، ويرجم» [مسلم ١٦٩٠]. فهو، والله أعلم، أنه<sup>(٤)</sup> بهذه الشريعة خلّى سبيلهن، لا أن أوجب على المحبوسات إقامة ذلك بما قد حُسِن<sup>(٥)</sup> بالزنى، ولكن في هذا تخلية السبيل على أنهن إذا زُنَّ فَعَلَّ بهن ذلك على رفع الحبس عنهن إذا حُسِن<sup>(٦)</sup> بما لم يَبَيَّن حد ذلك، فإذا بَيَّن زال ذلك، ولا حد حتى يكون منها ذلك. فالسبيل المجمع له تخلية السبيل، ثم بَيَّن الحكم في الحادث.

والرابع<sup>(٧)</sup>: أن السبيل في الحقيقة مجمع لمن كُلفت إمساكهن، وإن أُضيف إليهن بما فيهن، ضيق عليهن الأمر، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَدْنَىٰ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، والإماء لا يُؤتَيْن الأجر لكن بمعنى فيهن ذكر الأجر، فأضيف إليهن نحو ما أُضيف أهل القرى إلى القرى بالتسمية فأخرجت على تسمية القرى. وإذا كان المراد أهل ذلك في تسمية الأهل التذكير والقرية التانيث فكانه جعل للمأمورين بالإمساك سبيلاً في أن يقيموا الحد، ويُرَبَّل<sup>(٨)</sup> عنهن مؤنة الإمساك والقيام بالكفاية.

والخامس: أن يكون في طول الحبس ضجر وضيق وحيلة بين المحبوس والشهوات كلها وقطع بين وبين الأحباب وتحمل مثله بمره<sup>(٩)</sup> أيسر على النفس وأهون من دوام الدل والفهر. ثم لا مخلص عن ذلك إلا بما في الأول يكون مره<sup>(١٠)</sup>. فلذلك سُمي، والله أعلم، ﴿هَنْ سَبِيلًا﴾.

ثم دل الخبر الذي ذكرته على أمرين:

أحدهما: أن الحبس، وإن كان مذكوراً في النساء، فهو في جميع الزناة لأنه قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهم سبيلاً». ثم ذكر ما به جعل لهم السبيل في الذكور والإناث في المحصنين وغيرهم جميعاً ليُعلم أن الحكم يجمع الكل، وإن كان الذكور فيهن؛ وذلك كما ذكر حد المماليك/ ٨٤ - ب/ في الإماء وحد الزناة في قذف المحصنات، والحكم يجمع الذكر والأنثى من حيث اتفاق المعنى الذي جعل، فوثقه في ما نحن فيه.

والثاني: بيان نسخ المذكور من الحكم في الكتاب بالسنة. وذلك لوجهين.

أحدهما: أنه لم يوجد على الترتيب الذي ذكر في القرآن مع ما ذكر تخلية السبيل، وليس بمذكور في شيء من القرآن، ثبت أن ذلك كان بوحي غير القرآن.

(١) في الأصل وم: وجهان أحدهما. (٢) في الأصل وم: وانثى، نثى الحديث: حدث به، وأشاعه. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: أن. (٥) في الأصل وم: حبس. (٦) في الأصل وم: حبس. (٧) في الأصل وم: ووجه آخر. (٨) في الأصل وم: ويزول. (٩) في الأصل وم: ثمره. (١٠) في الأصل وم: ثمره.

والثاني: أنه ﷺ قال: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي» ثم أَخْبَرَ عَنْ جَعْلِ اللَّهِ لَهُنَّ السَّبِيلَ. فدلَّ قوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي» أنه بيانٌ لجعلِ الله. وهكذا معنى النَّسخِ أنه<sup>(١)</sup> بيانٌ لجعلِ الله مدَّةَ حُكْمِ الأوَّلِ بما يَخْدُثُ فِيهِ الْحُكْمُ.

وليسَ لِقَوْلِ<sup>(٢)</sup> مَنْ يَقُولُ: فِي هَذَا الْقُرْآنِ وَعْدٌ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَوْ يَحْتَمِلُ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا» معنى أن<sup>(٣)</sup> كُلُّ شَيْءٍ فِي حُكْمِ اللَّهِ يَنْسَخُهُ<sup>(٤)</sup>؛ فَالْوَعْدُ فِي حُكْمِهِ قَائِمٌ [لَا بَأْسَ]<sup>(٥)</sup> يَقُولُ قَائِلٌ: لَا يَصْدُقُ الرَّسُولُ ﷺ بَيَانٍ وَعْدِ الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا يَصْدُقُ بَيَانٍ وَعْدِ الشَّرْطِ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يُخْبِرَ مِنْهُ إِيْمَانًا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ، مَعَ مَا إِذَا جَارَ أَنْ يَعِدَ النَّسخَ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ حَقِيقَةً يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ الْمَذْكُورَ حَقِيقَةً<sup>(٦)</sup>.

وبعدُ فَإِنَّ مَنْ يَقُولُ هَذَا بَعَثَهُ عَلَيْهِ جَهْلُهُ بِمَعْنَى النَّسخِ أَنَّهُ الْبَيَانُ عَنْ مُنْتَهَى حُكْمِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْوَقْتِ، وَلَا<sup>(٧)</sup> رَبَّ أَنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيَانٌ مُنْتَهَى الْحُكْمِ مِنَ النَّوعِ، فَمَثَلُهُ الْوَقْتُ. ثُمَّ إِذَا كَانَ هَذَا أَوَّلَ عَقُوبَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، فَثَبَّتَ بِوَسْطِهِ النَّسخَ الْحَكْمَ بِالتَّوْرَةِ وَالْعَمَلُ إِذَا كَانَ فِيهَا الرَّجْمُ، وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَجَّمَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ، وَقَالَ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ أَخَيَّ سُنَّةَ أَمَاتِهَا» [بِنَحْوِ الطَّحَاوِيِّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ٤/ ١٤٢]. وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ التَّوْرَةِ، ثُمَّ ثَبَّتَ نَسْخَ حُكْمِهِ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِمُ الرَّجْمُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ مَعَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ» [الدَّارِقُطْنِيُّ ٣٢٦٦] وَأَنَّهُ أَخْبَرَ بِالرَّجْمِ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُحْصَنِ. وَقَالَ قَوْمٌ: عَقُوبَةُ الْحَبْسِ فِي الْإِنَاثِ خَاصَّةٌ.

وَأَمَّا فِي الذُّكُورِ فَفِيهِمُ الْأَذَى بِاللِّسَانِ وَالتَّغْزِيرُ<sup>(٨)</sup> بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَكَأُوهُمَا» الْآيَةَ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتِ النِّسَاءُ، مَكَانَهُنَّ الْبُيُوتُ، وَامْتَنَحْنَ حَفَظَهُنَّ عَنِ الزَّنى بِتَسْلِيْمِهِنَّ<sup>(٩)</sup> إِلَى الْأَزْوَاجِ مَرَّةً وَالْمَحَارِمِ ثَانِيًا.

وَالرِّجَالُ إِذَا حُسِبُوا تَحَوَّلَتْ مَوْتُهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ عَقُوبَةُ فِعْلِهِمْ تَلْزَمُ غَيْرَهُمْ، وَالرَّاحَةُ تَكُونُ لَهُمْ. وَأَمَّا النِّسَاءُ فَمَوْتُهُنَّ فِي الْأَصْلِ عَلَى غَيْرِهِنَّ، فَلَيْسَ فِي حَبْسِهِنَّ زِيَادَةٌ عَلَى غَيْرِهِنَّ، فَذَلِكَ عَقُوبَةُ لَهُنَّ<sup>(١٠)</sup> مَعَ مَا كَانَ الرِّجَالُ بِحَيْثُ يُمْكِنُ تَغْيِيرُهُمْ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ مَا يَرْجُرُ الْعُقْلَاءَ.

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الرِّجَالِ؛ إِذْ لَا يُذَكَّرُ فِي عَمَلٍ قَوْمٍ لَوِطَ الْعَقُوبَةُ، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ ﷻ حَاجَةَ النَّاسِ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؛ إِذْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِيْتَانِ النِّسَاءِ حُقُوقًا وَحُرُمَاتٍ وَأَحْكَامًا لَيْسَتْ فِي إِيْتَانِ الذُّكُورِ، عَرَفَ الْخَلَاقُ تِلْكَ، فَلَمْ يَحْتَمِلْ أَنْ يُنْزَلَ عَقُوبَةُ الذُّكُورِ فِي الزَّنى بَعْدَ أَنْ فُرِّقَ أَحْكَامُ الْأَمْرَيْنِ، فَيُشَبَّهَ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ عَلَى ذَلِكَ. وَإَيْدَ ذَلِكَ ﷻ أَنَّهُ ﷻ قَالَ: «قَاتِ تَابًا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا» وَلَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ جَعْلَ السَّبِيلِ.

وَقَدْ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فِي كُلِّ أَقْسَامِ الزَّنى؛ ثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ فِي مَا ذَكَرَ، فَتَكُونُ الْمُعْقُوبَةُ<sup>(١١)</sup> الْأُولَى فِي ذَلِكَ أَخْفَ مِنْ الْحَدِّ، [فَتِلْكَ الْعَقُوبَةُ]<sup>(١٢)</sup> الثَّانِيَةُ مَعَ مَا يَكُونُ فِي مَا يُؤْذِيَانِ بِتَفْرِيقٍ، وَهُوَ تَغْزِيرٌ، وَذَلِكَ هُوَ الْبَاقِي أَبَدًا، إِذَا لَمْ يَظْهَرْ مَعْنَى النَّسخِ. وَإَيْدَ الَّذِي ذَكَرْتُ اسْتِثْنَاءَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي جَمِيعِ عُقُوبَاتِ الزَّنى فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ وَحَدِيثِهِ مِنْ حُدُودِ الْمَمَالِكِ وَالْأَحْرَارِ وَالْثِّيَابِ وَالْأَبْكَارِ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرٌ تَأْوِيلُ الْآيَةِ.

وَالثَّقْفِيُّ الْمَذْكُورُ فِي الْخَبَرِ يَحْتَمِلُ لَوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: [أَحَدُهُمَا]<sup>(١٣)</sup> مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخُصُومُ مِنْ جَعْلِهِ عَقُوبَةً، وَأَنَّهُ الثَّقْفِيُّ مِنَ الْبَلَدِ. وَلَكِنَّ الْحُدُودَ إِذَا جُعِلَتْ كَقَارَاتٍ قَدْ جُعِلَتْ زَوَاجِرَ فِي الزَّنى بِخَاصَّةٍ؛ إِذْ أَمَرَ فِيهِ بِالْحَبْسِ أَرِيدَ قَطْعُ السَّبِيلِ إِلَيْهِ، وَفِي الْإِشْخَاصِ وَالْإِخْرَاجِ مِنَ الْبُلْدَانِ تَمْكِينًا، وَذَلِكَ بَعِيدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَعَلَى ذَلِكَ لَوْ كَانَ عَقُوبَةً، فَهُوَ عَلَى الْحَبْسِ، فَيَنْقُى عَنْ وَجْهِهِ الْإِجْتِمَاعِ<sup>(١٤)</sup> عَلَى مَا كَانَ مِنْ قَبْلُ، فَيَنْقُى ذَلِكَ الْعَذْرُ مِنْهُ لظَهْوَرِ خُشُوعِ التَّوْبَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْل. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ. (٤) أُدْرِجَ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْآيَةَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: حَقِيقَتُهُ لَا فِيهِ. (٧) الْوَاقِعَةُ مِنْ الْأَصْلِ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: التَّغْزِيرُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَسْلِيمُهُنَّ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُنَّ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: عَقُوبَةُ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَذَلِكَ عَقُوبَةُ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهًا أَحَدًا. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْإِجْتِمَاعُ.

والثاني<sup>(١)</sup>: **يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالنَّفْيِ قَطْعُ الذَّكْرِ وَرَفْعُ الْمَسْبِيَّةِ**، فَيُنْفَى، لِيُنْسَى ذَلِكَ، فلا يُعَيَّرُ بِذَلِكَ، وكذلك في الإماء لا في الكفرة؛ إذ ما فيهم من الذل أعظم، مع ما لا يجب لسب<sup>(٢)</sup> من ذكرت حدًّا لِعِلْمِ عَظِيمِ مَوْقِعِ ذَلِكَ في الأحرار. ولو كان على العقوبة فهو منسوخ بما جرت السنة في الإماء بحدن من غير ذكر الحبس، وقال الله ﷻ: ﴿فَمَلَكَيْنِ نَصَفَ مَا عَلَى الْمُعَصَّاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. والمذكور في الثيب يحتمل بجلده في حال ويرجم في حال؛ إذ لا كل ثيب تُجلد، وإن كان ثم نسخ بما ذكر من خبر ما عر وغيره.

وقوله تعالى: ﴿فَقَادُوا مَوْتًا﴾؛ قيل: ﴿فَقَادُوا مَوْتًا﴾ بالتغير ﴿قَاتَ تَابًا وَأَصْلَحًا﴾ كُفُوا عن ذلك، وقيل: فسبواهما، لكن ذا قبيح، والتغير أقرب.

**الآية ١٧** وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَسْمَلُونَ الشُّرُكَ بِحَقِّهَا﴾ يحتمل قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ﴾ كذا؛ أي توفيق التوبة وهدايته على الله ﷻ إذا كانت نفسه ترغب فيها، وتميل إليها، على الله توفيقه<sup>(٣)</sup> على ذلك إذا علم الله منه أنه يتوب. ويحتمل قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ أي قبول التوبة على الله سبحانه إذا تاب، ورجع عما كان فيه، وارتكبه.

وفي قوله أيضاً: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ﴾ [لِمَنْ ذَكَرَ]<sup>(٤)</sup> يحتمل قبولها [بوجهين]: الأول<sup>(٥)</sup>: بمعنى أن الذي لا يسوف التوبة، ولا ينتظر بها وقت المنع عن ركوب ما عنه يتوب والإياس من إمكان العود إلى ما عنه يتوب لله<sup>(٦)</sup>، فالله يقبلها إذا كان ذلك دأبه وعادته، وإن بلغ ذلك الضيق بأمر دفع إليه، أو كان يتوب من قريب من الذنب بالآ يستخف به، فيترك الرجوع لقلّة مبالاة به، فلا يقبلها ممن هذا وصف توبته وحال استخفافه بالذنب. والثاني: أن يكون توفيق التوبة والهداية إليه ممن يفرغه ذنبه، وينبئه على الرجوع إلى الله والتعرض لرحمته وإحسانه. ولا يوفق من لا يبالي بالذي يذكر، ولا يتضرع إليه. وقيل: [حال]<sup>(٧)</sup> الأول في الصغائر، والثاني: في الكبائر، والثالث<sup>(٨)</sup>: في الكفر؛ فإن صاحب الصغيرة أرق قلباً وأخلص<sup>(٩)</sup> ذكراً له ورجوعاً إلى ربه. وصاحب الكبيرة أفسى قلباً من الأول وأظلم؛ فهو لا يتدبّر إلا بغد شدة وبغد طول المحنة وضيق القلب، قيل<sup>(١٠)</sup>: فليس على الله قبول توبة من يتوب في تلك الحال، ولا توبة من بان منه ما يأمله بالذي عليه قبول ذلك، ولكن يقبل، ويوفق له بما كان منه من الخيرات والحسنات التي هُنَّ أسباب التقرب إلى الله ﷻ والكافر لا يقبلها؛ إذ هو لا يتوب حتى يموت، فيستيقن بالعذاب، والله أعلم.

ويحتمل أن تكون هذه الآخرة في الكفار، فيكون فيهم من يظهر التوبة عند الضرورة والدفع إلى الحال يزول عنه وضع الإمكان، ويأس من الإمهال، ويصل إلى ماله كان يذنب، فالله لا يقبل توبته؛ إذ ليست في الحقيقة توبة متمكن<sup>(١١)</sup>، بل توبة مضطر أو توبة دفع ما حل به؛ إذ هو وقت يشغل عن الاستدلال وعن الوقوف على الأسباب من جهة التأمل والنظر، ولا يري غير الذي أقبل عليه؛ يظن أن له الخلاص بالذي يبذل، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿يَسْمَلُونَ الشُّرُكَ بِحَقِّهَا﴾ هذا أيضاً يحتمل وجهين: يحتمل جهل الفعل، فيقع فيه من غير قصد، ويحتمل قصد الفعل، والجهل بموقع الفعل. والعمل بجهالة يخرج على وجوه: يكون عن غلبة تغلب عليه شهوته، فيفعل ذلك العمل على طمع منه أنه سيتوب من بغد، ويصير رجلاً صالحاً على ما فعل إخوة يوسف حين قالوا: ﴿أَتَأْتِلُوا يُوسُفَ أَوْ لَطِفَهُ أَوْ أَرْسَلْنَا بِحُلٍّ لَكُمْ وَجْهَ أَيْكُم وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]. ثم ساء لهم جهلة بذلك في آية أخرى حيث قال لهم: ﴿قَالَ قُلْ عَلِمْتُ / ٨٥ - ١ / مَا قُلْتُمْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩].

(١) في الأصل وم: وقد. (٢) من م، في الأصل: نسب. (٣) في الأصل وم: يوفقه. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: الله. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) المقصود حال الكفر. (٩) في الأصل وم: وأخص. (١٠) في الأصل وم: مثل. (١١) في الأصل وم: ممكن.

وَيَحْتَمِلُ الْعَمَلُ بِجَهَالَةٍ جَهَالَةً عَقُوبَةً عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ. وكذلك الخطأ والنسيان. [والخطأ<sup>(١)</sup>] على وجهين: خطأ الفعل، وهو الذي ليس بصواب ولا رشيد، وخطأ القصد عمداً للفعل، وهو الذي قصده أمراً<sup>(٢)</sup>، فأصاب غيره. والنسيان على وجهين أيضاً: نسيان ترك، وهو الذي يجوز أن يضاف إلى الله ﷻ من هذا الوجه، [ونسيان عمداً]<sup>(٣)</sup>.

وقيل: نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِمَكَلَ﴾ الآية في المؤمنين، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَاتِ﴾ إلى آخر الآية [النساء: ١٨] في الكافرين، وقيل: إنها جميعاً في المؤمنين، والثالثة<sup>(٤)</sup> في الكفار. وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغتر). وروى عن النبي ﷺ [أنه]<sup>(٥)</sup> قال: «مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تُغْرَغَ نَفْسُهُ، وَيُعَايِنَ الْمَلَائِكَةَ قَبْلَ اللَّهِ تَوْبَتَهُ» [أحمد ٣٦٢/٥].

والأصل في هذا أن توبة الكافر [تقبل إذا كانت]<sup>(٦)</sup> توبة اختيار. وأما إذا كانت توبة اضطرار ودفع فإنها لا تقبل أبداً كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] إذا كان إيمانها دفع واضطرار عند معاينة العذاب فإنه لا يقبل أبداً، وهو أيضاً كإيمان فرعون حين قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَقْكَ الْفَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ، بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ الآية [يونس: ٩٠] لم يقبل إيمانه لأنه إيمان دفع واضطرار.

فعلى ذلك كل إيمان دفع واضطرار فإنه لا يقبل أبداً. [وهو كقوله]: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَنَعَدُكَ﴾ [غافر: ٨٤].

#### الآية ١٨

وقوله<sup>(٨)</sup> تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ﴾ ألقنهم هم الذين يتوبون عند معاينتهم الموت؛ أخبر أنه لا يقبل توبتهم، لأنهم يتوبون في الآخرة دفع العذاب عن أنفسهم، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وكقوله<sup>(٩)</sup>: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

#### الآية ١٩

وقوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ قال بعضهم: كان يجوز لهم أن يرثوا النساء طوعاً لأنه إنما نهى أن يرثوهن كرهاً، فكان فيه دليل جواز وراثتهن طوعاً. وأما عندنا فإنه ليس فيه دليل جواز وراثتهن طوعاً. وإن كان النهي فإنما<sup>(١٠)</sup> كان في حال الكره، لأن الأصل عندنا أن ليس في حظر الحكم في حال: دليل إباحته في حال أخرى، ولا في إباحته في حال دليل حظره في حال أخرى، ولا في جله في حال: دليل حرمة في حال أخرى، ولا في حرمة في حال: دليل جله في حال أخرى. دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ يَمْلِكُوا﴾ [الإسراء: ٣١] ليس على أن لهم أن يقتلوه إذا لم يخشوا الإملاق، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا لَكَ آيَاتِكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجْرَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وقوله<sup>(١١)</sup> تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فُرُجَةً﴾ [النساء: ٣].

والقصة في الآية ما قيل: إن الرجل إذا ما ترك امرأة كان أولياؤه أحق بامراتيه من تولي<sup>(١٢)</sup> نفسها؛ إن شأوا زوجوها، وإن شأوا لم يزوجوها، فنزلت الآية في ذلك، وقيل أيضاً: كانوا في أول الإسلام إذا مات الرجل [أقبل]<sup>(١٣)</sup> أقرب الناس منه، فيلقي على امراته ثوباً، حدث يكأحها طوعاً وكرهاً، فنزلت الآية في ذلك. والآية عندنا خرج مخرج بيان التحريم على ما كانوا يفعلون. دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢] نهى الأبناء أن ينكحوا ما نكح آبائهم من النساء، فدل أن النهي كان في الحالين جميعاً في حال الكره والرضا، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ الآية تحتل حرمة وراثتهن أبداً؛ وإن ذكره كرهاً لا وجو:

أحدهما: أن ليس في ذكر الحرمة في وجو أو ذكر الحرمة دلالة تخصيص الحال كقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أحد. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) المقصود قوله تعالى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: كان توبته. (٧) في الأصل وم: وكقوله. (٨) في الأصل وم: وقيل. (٩) في الأصل وم: وقوله. (١٠) في الأصل وم: إنما. (١١) في الأصل وم: وكقوله. (١٢) في الأصل وم: ولي. (١٣) من م، ساقطة من الأصل.

﴿إِنَّمَا﴾ [الإسراء: ٣١] وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَرِجَةً﴾ [النساء: ٣]. وقوله ﴿إِنَّا أَمَلْنَا لَكَ أَرْوَاجَ الْيَتَامَى﴾ [الأنعام: ٥٠]؛ إِنْهُمْ [لا يَحْلِلْنَ إِنْ] (١) لم يُؤْتَيْنِ أَجُورَهُنَّ، وإذا لم يَصِرْ ذَلِكَ شَرْطاً صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ اللهُ: ﴿يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾، والله أعلم.

والثاني: أن تكونَ الْوَرَاثَةُ (٢) أَبَدًا كُرْهًا، وَيَجِبُ الْمِيرَاثُ، سواءً (٣) مَنْ فِيهِ، وَلَهُ أَوْلَادٌ؛ إِذَا كَانَ هَذَا وَجْهُ الْوَرَاثَةِ فَذِكْرُهُ ذَلِكَ وَغَيْرُ ذِكْرِهِ سَوَاءً.

والثالث: أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَارَثُونَ النِّكَاحَ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا يَحْتَمِلُ [الانْقِسَامَ، وَلَا عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ الْإِسْتِمْتَاعَ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى تَرَاوِيحٍ مِنْهُمْ لِوَاحِدٍ، أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي مَا كَانَتْ الْوَرَاثَةُ تَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِحَقِّ النِّكَاحِ لَا الْمِيرَاثِ، فَإِذَا حُرِّمَ النِّكَاحُ] (٤) فِي حَقِّ مَنْ يَرِثُ مِنَ الذَّكَوْرِ، وَمَنْ الْآبَاءُ وَالْأَبْنَاؤُ، فَبَطَلَ الْمِيرَاثُ لَوْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَوْرَثَ. ثُمَّ دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى قَطْعِ وَرَاثَةِ مَنَافِعِ الْإِبْضَاعِ، [وَمِلْكُ الْإِبْضَاعِ] (٥) أَذْوَمُ مِنْ مِلْكِ الْإِجَارَاتِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَطْعُ الْإِجَارَاتِ أَوَّلَى.

ودليلٌ آخَرُ عَلَى بُطْلَانِ الْوَرَاثَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَرِثُ الْمِيرَاثَ، فَتَكُونُ وَرَاثَةً بَعْضُ نَفْسِهَا، فَبَطَلَ مِنْ حَيْثُ يُرَادُ إِثْبَاتُهُ. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا عَنْهُمْ مَا أَتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَى مُبَيَّنَةٍ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوَرَاثَةِ؛ نَهَى أَنْ يُعْضِلُوهُمْ لِيَذْمِبُوا بِمَا آتَوْهُمْ ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَى مُبَيَّنَةٍ﴾، قِيلَ: لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ عُقُوبَةٌ إِذَا أَتَتْ الْمَرْأَةُ بِفَاحِشَةٍ سِوَى اخْتِذَاكِ الْمَهْرِ مِنْهَا، وَكَانُوا يُنْصِفُونَهَا عَلَى الْوَرَاثَةِ، فَإِذَا أَتَتْ بِفَاحِشَةٍ (٦) أَخَذَ مَا آتَاهَا، ثُمَّ يَسْرِحُهَا. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا نَهَانَا عَنِ الْوَرَاثَةِ لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا وَرَثَهَا وَرِثَتْ هِيَ نَفْسَهَا، فَيَبْطُلُ بِذَلِكَ، فَالْتَّهَمِي لَذَلِكَ، قِيلَ: لَوْ كَانَ لَذَلِكَ فَالْمَرْأَةُ، إِنْ كَانَتْ يَمُنُّ لَا تَرِثُ عَنِ الزَّوْجِ، مَمْلُوكَةٌ، يَجِبُ أَنْ يَجِلَّ ذَلِكَ، إِذْ لَا وَرَاثَةَ ثَمَّةً. فَإِذَا لَمْ يَجُزْ دَلٌّ أَنَّهَا خَرَجَتْ عَلَى بَيَانِ التَّحْرِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْضُوا عَنْهُمْ مَا أَتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَى مُبَيَّنَةٍ﴾ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، لَيْسَتْ عَلَى الْأَوَّلِ نَهْيُ الزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا آتَاهَا مِنَ الْمَهْرِ ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَى مُبَيَّنَةٍ﴾.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِفَحْشَى مُبَيَّنَةٍ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ، هُوَ الزَّوْنِي، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا، وَقَالَ آخَرُونَ: الْفَاحِشَةُ هُنَا هُوَ الشُّبُورُ، أَيْ إِذَا نَشَرْتَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا آتَاهَا، وَقِيلَ: هُوَ مَا ذَكَرَهُ ﴿فِي آيَةِ أُخْرَى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] نَهَى الْأَزْوَاجَ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ فَحِينَئِذٍ أَبَاحَ اخْتِذَاكِهَا ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْضُوا عَنْهُمْ مَا أَتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَى مُبَيَّنَةٍ﴾ وَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشُّبُورِ خَوْفُ تَرْكِ إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ أَبَاحَ لَهُمْ اخْتِذَاكِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَعَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: قِيلَ: هُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَعَايَرُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِيحَةٍ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسَّالْكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِالْعُسْرِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وَقِيلَ: ﴿وَعَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يَحْتَمِلُ بِالْفَضْلِ، وَيَحْتَمِلُ كَمَا لَوْ قِيلَ بَكَ مِثْلُ ذَلِكَ لَمْ تَنْكِزُهُ، بَلْ تَغْرِفُهُ، وَتَقْبَلُهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ بَوَاجْهَيْنِ: قِيلَ: كَرِهْتُمْ صَحْبَتَهُنَّ مِنْ قُبْحِهِنَّ وَدِمَائِهِنَّ أَوْ سِوَى خُلُقِهِنَّ، فَصَبَرْتُمْ عَلَى ذَلِكَ ﴿وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ قِيلَ: يَهَبُ لَكُمْ مِنْهُنَّ أَوْلَادًا تَقْرَأُ بِهِمْ أَعْيُنُكُمْ، أَوْ يُعْطِي لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابًا جَزِيلًا بِصَحْبَتِكُ إِيَّاهُنَّ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ أَيْ كَرِهْتُمْ فِرَاقَهُنَّ يُجْعَلُ (٧) اللَّهُ تَعَالَى فِي الْفِرَاقِ ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَفْرَقَا يَتَيْنِ اللَّهُ كَلًّا مِّنْ سَعْيِهِ﴾ [النساء: ١٣٠].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْلِلْنَ وَإِنْ. (٢) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: يَكُونُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: سَاءَ. (٤) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي م: لِيَذْمِبُوا بِمَا آتَوْهُمْ إِلَى. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَجْعَلُ.



## الآية ٢٠

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْسَبِدَ أَلْزَمَ مَكَّاتَ رَجْعَ وَأَتَبَسَّزَ إِخْدَسَهُنَّ فَنَطَارَا﴾ من الذهب. وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (إن كرهت امرأتك، أو أعجبتك غيرها، فطلقت هذه، وتزوجت تلك، فأعطت هذه مهرها، وإن كان فَنَطَاراً) والفَنَطَارُ اثنا عشر ألف درهم أو ألف دينار، [وقيل: الفَنَطَارُ ألف ومئتا ديناراً<sup>(١)</sup>] فهذا على التمثيل، ليس على التقدير.

وجه النهي والوعيد في ذلك، والله أعلم، ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن النساء عندكم عوان؛ اتخذتموهن بأمانة الله تعالى، واستحللتم فروجهن/ ٨٥ - ب/ بكلمة الله تعالى» [ابن جرير الطبري في تفسيره ٤/ ٣١١] نَوَعَدَ ﷺ الأزواج في غير آية من القرآن عن أخذ مهرهن أو غيرها من الأموال لضعفهن في أنفسهن، والرجال هم القوامون عليهن، لئلا ييسر الأزواج في أموالهن إشفاقاً عليهن، أي لما إذا أخذ منها مهرها بقيت له المنفعة بلا بدل. لكنه أجزأ له ذلك لأنه تقلب في الملك، وكل من تقلب في ملكه يبدل جاز له ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾ قيل: ظُلماً بغير حق، وقيل: إذا أراد طلاقها لا يضارها بكذب لتفتدي منه مهرها **رَأْسًا بُيُوتًا** ويحتمل أن يكون البهتان والإثم واحداً.

## الآية ٢١

وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ وقيل: الإفضاء هو الجماع، والاشبه أن يكون الإفضاء الاجتماع لأنه أضاف إليهما جميعاً، فهو بالاجتماع أشبه، وإليه أقرب، فيجب المهر بالاجتماع والخلوة بها، والجماع فعل الزوج يضاف إليه خاصة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْتُمْ مِنْكُمْ يَمِينًا غَلِيظًا﴾ قيل: عَفْدَةُ النكاح، وقيل: هو ما ذكرنا في قوله: ﴿فَأَنسَاكَ يَمْرُؤٍ أَرْتَرِيحَ يَأْخُذُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وقيل: الميثاق الغليظ ما ذكر أن النبي ﷺ كان يقول: «اتقوا الله في النساء فإنكم إنما اتخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، وإنهن عندكم عوان لا يملكن من أمرهن شيئاً» [مسلم ١٢١٨]. وقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس إن لكم على نسايتكم حقاً، وإن من حقكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم [أحداً]<sup>(٢)</sup>، ولا ياذن [في]<sup>(٣)</sup> بيوستنكم لأحد تخرمونه، ولا يأتين بفاحشة مبينة. فإن من فعلن ذلك فقد أحل الله لكم أن تضربوهن ضرباً غير مبرح» يعني غير شائن. «وإن من حقهن عليكم الكسوة والثففة بالمعروف» [مسلم ١٢١٨] وقيل: إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ماذا يحل لنا من نسايتنا؟ وماذا يحرم علينا منهن؟ فقال رسول الله ﷺ: «حرثك؛ فأتو أئى شئت، ولا تضرب الوجه، ولا تبعه، ولا تهجرها إلا في بيتها، وأطعمها إذا أكلت، وأمسها إذا اكتسبت» [أحمد ٤٤٧/ ٤ و ٣/ ٥].

وقيل: الميثاق الغليظ ما أقرؤا به من قول الله: ﴿فَأَنسَاكَ يَمْرُؤٍ﴾ [البقرة: ٢٣١].

## الآية ٢٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ حَرَّمَ الله تعالى على الأبناء نكاح نساء الآباء؛ وذلك أنهم كانوا يفعلون في الجاهلية ما قيل في القصة: إن أبا قيس [ابن الأسلت]<sup>(٤)</sup> ثوفي، فعمد ابنة، يقال له: مُحَضَّنٌ، فتزوج امرأة أبيه، فنهى الله تعالى عن ذلك، فقال ﷺ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. وقيل: إن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ خرج سألًا سيقه، فقيل له: ما شأنك؟ فقال: إن رجلاً تزوج بامرأة أبيه. فهذا إذا تزوجها مستحلاً لها، فهو يكفر، لذلك كان قصده قتله، وكذلك<sup>(٥)</sup> حَرَّمَ الله ﷺ على الآباء نكاح نساء الأبناء بقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كَانْتُمْ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ أي إنكم إذا انتهيتُمْ عن ذلك في الإتيان<sup>(٦)</sup> يغير لكم **مَا قَدْ سَلَفَ** وإنه **كَانَ فَحِشَةً** في الإسلام **وَمَقْتًا** قيل: بُغْضًا **وَسَاءَ سَبِيلًا** أي بشئ المسلك تزوج نساء الآباء. ويحتمل أن تكون الآية في الطلاق؛ إذا كان الرجل يطلق امرأته، ثم يندم على طلاقها، فيتزوجها ابنة، فيمقت ذلك الأب، وينقض.

وقوله تعالى: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ أي بشئ السبيل نكاح امرأة أبيه: المسلك.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم، انظر تفسير الطبري ٤/ ٣١٨.

(٥) في الأصل وم؛ ولذلك. (٦) في م: الاتيان.

## الآية ٢٢

وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَمَا ذَكَرَ وَالْجَمَاعُ بَيْنَهُنَّ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ نِكَاحُ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ. فَإِنْ كَانَ هَذَا أَرَادَ فَلَا يُحَرِّمُ النِّكَاحَ لِنَفْسِ النِّكَاحِ، وَلَكِنْ يُحَرِّمُ النِّكَاحَ لِمَا بِهِ يُوَصِّلُ إِلَى الْإِسْتِمْنَاعِ بِالنِّسَابِ، وَإِلَيْهِ يُقْصَدُ. فَدَلَّ أَنَّهُ يُحَرِّمُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي الْإِسْتِمْنَاعِ فِي مَلِكِ الْيَمِينِ، وَلَا يُحَرِّمُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَقْدِ.

ثم الحرمة في الأمهات والبنات والأخوات، ولم يذكرها<sup>(١)</sup> في الجدات، فهنَّ محرمات، وإن علون، ولم يذكرها<sup>(٢)</sup> في بنات البنات، فهنَّ محرمات وإن سفلن. فعندنا أن ذكر الحرمة في الأمهات والبنات ذكر في الجدات، وإن علون في بنات البنات، وإن سفلن لأنه ذكر الحرمة في العمات والخالات، والعمات من ولد الجد، والخالات من ولد الجدات، فإنما ذكرت في الأولاد والحرمة في الأخوات والإخوة. فعلى ذلك ذكر الحرمة في الأمهات ذكر الحرمة في البنات وبنات البنات لِمَا ذكرنا. أو يُقال: إن بنات البنات، وإن سفلن، دخلن<sup>(٣)</sup> في ذكر الحرمة نصاً، وكذلك أم الأم، وإن علت دخلت<sup>(٤)</sup> في الخطاب.

وقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِمَّنْ أَرْضَعْتُمْ مِمَّنْ أَرْضَعْتُمْ مِمَّنْ أَرْضَعْتُمْ﴾. ولم يذكر البنات. قال: إنما يذكر الفحل، فعندنا لبن الفحل محرم، وعند البشر لا يحرم لبن الفحل.

ذكر الله ﷻ الحرمة في النسب بيننا، وبين بيان إحاطته وحقيقته، وذكر الحرمة في الرضاع، وبين بيان كفاية لا بيان إحاطة. فإما إن ترك لإلجتهاد والاستنباط من الذكور، وقد أجمعوا جميعاً أن بنات الإخوة والأخوات من الرضاة [كالذكور في أولادهم]<sup>(٥)</sup>. فعلى ذلك يجب أن يكون ذكر الحرمة في الأمهات من الرضاة ذكراً<sup>(٦)</sup> في بناتها أو ترك بيان ذلك للشيء.

رُوي عن رسول الله ﷺ [أنه]<sup>(٧)</sup> قال: «يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب» [البخاري ٢٦٤٥]. وما رُوي عن عائشة رضي الله عنها<sup>(٨)</sup> قالت: (جاء عني من الرضاة، فاستأذن علي، فأبيت أن أذن له حتى أسأل رسول الله ﷺ فجاء رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال: إنه عني، فأذني له، فقلت: يا رسول الله إنما أَرْضَعْتِي الْمَرْأَةَ، وَلَمْ يَرْضِعْنِي<sup>(٩)</sup> الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ عَمَّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ» [البخاري ٥٢٣٩] فقالت عائشة رضي الله عنها: (وذلك بعد أن ضرب علينا الجباب).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن رجل له امرأتان أو جارية وامرأة، فأرضعت هذه جارية وهذه غلاماً، هل يضلح للغلام أن يتزوج الجارية؟ فقال: (لا للفاخ واحد).

وعن عمره [بنت عبد الرحمن]<sup>(١٠)</sup> عن عائشة رضي الله عنها أنها أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان عندها، وأنها سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة رضي الله عنها قالت عائشة رضي الله عنها (فقلت: يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك)، فقال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ فُلَاناً، [إنه]<sup>(١١)</sup> لَعَمَّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ» [البخاري ٢٦٤٦]. فقالت عائشة رضي الله عنها: (يا رسول الله لو كان فلان حياً، [وهو عمها]<sup>(١٢)</sup> مِنَ الرِّضَاعَةِ [أَدْخَلَهُ عَلَيَّ]؟ فقال رسول الله ﷺ: «نَعَمْ إِنَّ الرِّضَاعَةَ»<sup>(١٣)</sup> تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ» [البخاري ٢٦٤٦].

وعن علي رضي الله عنه: (لا تنكح من أرضعت امرأة أهلك ولا امرأة أخيك ولا امرأة ابنك).

(١) في الأصل وم: يذكر. (٢) في الأصل وم: يذكر. (٣) في الأصل وم: فدخلن. (٤) في الأصل وم: فدخلت. (٥) ساقطة من الأصل وم: (٦) في الأصل وم: كالذكر في أولادها. (٧) في الأصل وم: ذكر. (٨) ساقطة من الأصل وم: (٩) ساقطة من الأصل وم: (١٠) في الأصل وم: أرضعتني، انظر أحكام القرآن (١/٢٦). (١١) ساقطة من الأصل وم: (١٢) ساقطة من الأصل وم: (١٣) في الأصل وم: لعمها. (١٤) ساقطة من الأصل وم، انظر المسند (٦/١٧٨).

وعن عائشة رضي الله عنها: (أن أفلح أخا أبي القعيس استأذن عليها وهو عنها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب، قالت: فأيئت أن أذن له، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت، فأمرني بأن أذن له علي).

وحجة أخرى من النظر بأن الله تعالى حرّم الابنة على أبيها وعلى جدّها، والابنة حدثت عن ماء الأب بعينها، ولم تحدث عن ماء الجد، ولكن الجد سبب ماء الأب الذي حدثت عنه الابنة. قال: فاللبن، وإن كان حدوده من الأم/ ٨٦ - ١/ فإن سبب كونه هو الأب، فيجب أن تحرم المرأة التي أرضعتها أمراؤه عليه إذا كان سببا لذلك اللبن كما يحرم المرضع إذا كان سببا على الذي أرضعته.

ثم بقيت مسألتان: إحداهما في التّقدير، والأخرى في الحد. أما في التّقدير فعموم قوله ﷺ: «وَأَنْتُمْ كُمُ النَّبِيِّ أَرْضَعْتُمْ وَأَنْتُمْ كُمُ رَسُولِ اللَّهِ أَرْضَعْتُمْ» لم يخصّ قدراً دون قدر. وروى عن علي وعبد الله رضي الله عنهما [أنه] <sup>(١)</sup> قال: «الرضعة الواحدة تحرم» [لا تحرم عند مسلم ١٠٧٤/٢، أحكام القرآن للجصاص ٦٧/٣]. فإن قيل: روي عن عائشة رضي الله عنها [أنها قالت: (كان في ما أنزل) <sup>(٢)</sup> عشر رضعات، ثم صرن إلى خمس، فتوفي النبي ﷺ (وهن في ما يقرأ من القرآن) قيل: <sup>(٣)</sup> لسنا نجد في القرآن آية الناسخ (ولا آية المنسوخ) <sup>(٤)</sup> ولا يجوز أن يقال من القرآن شيء، فلا نترك ما نجده ثابتاً في القرآن، مخفوفة برواية قد غلطت فيها.

وروي عنها أنها قالت: (يحرم من الرضاع ما أثبت اللحم والدّم)، وروي عنها أيضاً أنها قالت: (لا تحرم المصّة والمصّتان ولا الإملاجة والإملاجتان) قيل <sup>(٥)</sup> ذلك لابن عمر رضي الله عنهما فقال: (حكّم الله أولاً وخيراً، [من حكمها، وكلام نحو هذا] <sup>(٦)</sup>).

وعن عمر بن دينار قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما فذكر شيئاً من الرضاع، فقال: (لا نعلم إلا أن الله حرّم الاختين من الرضاعة)، قال: فقلت: إن أمير المؤمنين ابن الزبير يقول: (لا تحرم المصّة والمصّتان ولا الإملاجة والإملاجتان) لما لم يتحقق بالمصّة والمصّتين أن اللبن قد صار في جوف الصّبي، ووصل إليه، فلذلك لم يحرم به).

وأما المسألة في الحد فإن <sup>(٧)</sup> الرضاع في الكبير لا يحرم عندنا، وما روي في خبر عائشة رضي الله عنها [أنه] ﷺ دخل عليها، فرأى عندها رجلاً، فتغيّر وجه رسول الله ﷺ فقال: من هذا؟ قالت: إنه أخي <sup>(٨)</sup> من الرضاعة، فقال: [انظرون من ترضعن فلنما] <sup>(٩)</sup> الرضاعة من المجاعة [البخاري ٢٦٤٧]، وما روي عن رسول الله ﷺ [أنه] <sup>(١٠)</sup> قال: «الرضاع ما فتق الأمعاء» [الترمذي ١١٥٢]. إنما يكون في الصّغير لأن أمعاء الصّبي تكون ضيقة <sup>(١١)</sup> لا تحبيل الطعام لضيقها، وأما فتقه باللبن [نهر] <sup>(١٢)</sup> على ما وصفه ﷺ: «لَبَنًا خَالِصًا سَائِمًا لِلشَّرْبِ» [التلح: ٦٦]. فإذا كان غذاؤه إنما يكون باللبن للمعنى الذي وصفنا كانت كفاية مجاعته به، وكان هذا معنى قوله ﷺ: [إنما الرضاعة من المجاعة، وكذلك ما روي عنه ﷺ] <sup>(١٣)</sup>: «ما أثبت اللحم، وأنشز العظم» [أحمد ٤٣٢/١] وفي الكبير لا يثبت اللحم، ولا يثبت العظم.

وروي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجرعة تحرم كما يحرم حولاين كميلان». فإن ثبت هذا فهو الأصل في ذلك، والمعتد عليه، فإن عورض بما في خبر سالم [بن حذيفة] <sup>(١٤)</sup> حين قال [لسهلة بنو سهيل ابن عمرو] <sup>(١٥)</sup>: «أرضعي سالمًا خمس رضعات تحرمي عليه» [أحمد ٢٠١/٦] [فإنه يقال: <sup>(١٦)</sup> هذا يحتل أن يكون ذلك لسالم خاصة دون غيره من الناس. فإذا كان كذلك لا يقاس عليه غيره، ويحتل أن يكون منسوخاً بما روي من الأخبار المرفوعة والموقوفة بإيجاب الحرمة بالقليل منه والكثير.

(١) في الأصل: رضي الله تعالى عنه، ساقطة من م. (٢) في الأصل وم: قالت كان فيما ترك. (٣) في الأصل وم: وهو فيما يقرأ، قيل. انظر الجامع لأحكام القرآن (١٠٩/٥). (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: قال. (٦) في الأصل وم: وكلام نحو هذا من حكمها. (٧) في الأصل وم: ان. (٨) في الأصل وم: عمي. (٩) في الأصل وم: انظري ما الرضاعة إنما، انظر المسند (٢١٤/٦). (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: ضيقا. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم. انظر المسند (٦/٢٠١). (١٥) ساقطة من الأصل وم. انظر المصدر السابق. (١٦) في الأصل وم: قيل.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِبُكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ الآية؛ اجتمع أهل العلم في الرِّبِّيَّة على أنها لا تحرُم على الرجل الذي كان قد تزوج أمها، وطلقها قبل الدخول، أو مائت، وإنما تحرُم عليه إذا دخل بها.

واختلف في أم المرأة إذا لم يدخل بالابنة حتى يأنث منه. قال أصحابنا، رحمهم الله: هي حرام عليه؛ كان دخل بالأم أم لم يدخل. وقال آخرون: بشرط: الدخول في آخر القصة راجع إلى الرِّبِّيَّة والأم جميعاً. فما لم يدخل بواحدة منهما حل له أن<sup>(١)</sup> يتزوج بالأخرى إذا فارقتها، وهو القياس الظاهر في الكتاب في أمر الشرط. والثَّابِت أن يكون الشرط فيهما جميعاً لأنه قال الله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِبُكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾؛ ذكر أمهات النساء وربائب النساء، ثم شرط الدخول بهن، فيجب أن يكون الشرط لاحقاً بهما جميعاً. وكذلك روي عن علي<sup>(٢)</sup> [أنه<sup>(٣)</sup>] قال: (هي بمنزلة الرِّبِّيَّة)، وعن جابر [أنه<sup>(٤)</sup>] قال: (ينكح أمها إن شاء)، وعن ابن مسعود<sup>(٥)</sup> أنه أفتى في امرأة تزوجها رجل، فطلقها قبل أن يدخل بها، أو مائت، قال: (لا بأس أن يتزوج أمها)، فلما أتى المدينة رجع، فأتاهم، فنهاهم عن ذلك، فقيل: إنها ولدت أولاداً، فقال: (ولو ولدت). إلى هذا يذهب<sup>(٦)</sup> أولئك، وهو الظاهر من الآية.

واحتج بعض أصحابنا في ذلك أن الثَّابِت المُلْحَق في آخر الكلام ربما يلحق الكل على ما تقدّم من الكلام، وربما يقع على ما يليه. فلما كان غير مُلْحَق على الكل من المذكور وقع على ما يليه. فإن قيل: يلحق على ما تقدّم من الذكر ما لا يُحْتَمَل، [فهو<sup>(٧)</sup>] ليس على ما لا يُحْتَمَل. ألا ترى أن الله تعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَلْدَمُ وَلَعْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهِلَ بِهِ الْغَيْبُ اللَّهُ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّيِّئُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] ثم ألحق الكل؛ ولا أوقع على ما يليه خاصة، ولكنه ألحق على ما احتُمِلَ عليه؟ فعلى ذلك في هذا لم يلحق الكل لأنه لا يُحْتَمَل، وأوقع على الأم والرِّبِّيَّة لأنه يُحْتَمَل.

واحتج أصحابنا، رحمهم الله، أيضاً أن الحرمة ثبتت بقوله ﷺ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ رَبَّ الرِّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ فلا تُشْتَحَلُ بالشك، وفي الرِّبِّيَّة لم تثبت إلا بالشرط، فلا تحرُم بالشك.

وقيل أيضاً: إن الدخول لو كان شرطاً في الأم والرِّبِّيَّة جميعاً لاكتفى بذكر النساء: الأمهات وربائب، فنقول: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ من ربائِكُم ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، ولم يحتج إلى أن يذكر ﴿وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ على ما اكتفى بذكر الحرمة في الأنساب والرضاع في الأصول عن الشعوب. فلما لم يحتج بذلك دل أن الربائب مخصوصات بالشرط دون الأمهات. ومما يبين ذلك أن الرِّبِّيَّة لو لم تذكر لم يجز أن يبقى من الكلام ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ اللاتي دخلتم بهن، ولو لم يذكر الأمهات، فبقي من الكلام ﴿وَرَبَائِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ كان كلاماً تاماً. فدل ذلك على أن قوله تعالى: ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إنما هو في الربائب دون الأمهات.

واضله ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أي ما رجل تزوج امرأة، فطلقها قبل أن يدخل بها، أو مائت عنده، فلا بأس أن يتزوج ابنتها» وأي ما رجل تزوج امرأة، فطلقها قبل أن يدخل بها، أو مائت عنده، فلا يحل له أن يتزوج أمها [البيهقي في الكبرى ١٦٠/٧].

وعن ابن عباس وعمران بن حصين في ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [أنهما<sup>(٨)</sup>] قالوا: (هي مبهمة).

وقال أكثر أهل العلم: إذا تزوج الرجل امرأة، ودخل بها، لم يجز له أن يتزوج ابنتها، وإن لم تكن ربيته وفي بيته وحجره، وهي في ذلك بمنزلة لو كانت في حجره وربها. وأجمعوا جميعاً أن الجمع بين المرأة وأمها وابنتها في الجمع

(١) من م، في الأصل: انه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل رم: يذهبون. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم.

في [ملك] <sup>(١)</sup> اليمين حرام. وكذلك روي عن عمر رضي الله عنه أنه سُئِلَ عن ذلك، فقال: (ما أُجِبَ ذلك) فإن قال قائل: إن الخطاب كما ذكرت [الآية] <sup>(٢)</sup> يدل على الشرط في الدخول بالأمهات إنما هو سبب الرائب، فما تُنْكَرُ أن يكون حكم الأمهات حكم الرائب كما كان حكم حلائل الأبناء حكم نساء الآباء، قيل: لا يجوز أن تُقاس المنصرات بعضها على بغض، وإنما يُقاس ما لا نص فيه على المنصوص. فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

ثم يجب أن يُنظر أي حكمه أوجبَت تخريم الجمع بين المحارم: بين محارم الرجال ومحارم النساء؟ وروي عن أنس [أنه] <sup>(٣)</sup> قال: (أصحاب رسول الله ﷺ كانوا <sup>(٤)</sup> يكرهون الجمع بين القرائب في النكاح، وقالوا: (لأنه يُورث الضغائن)، أو كلاماً <sup>(٥)</sup> نحو هذا. فقيل له: (يا أبا حمزة من منهن؟) فقال: أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وروى مرفوعاً: ٨٦ - ب/ أنه [قال] <sup>(٦)</sup>: «لا تُنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها» [مسلم ١٤٠٨/٣٧]. وروي في بعضها أنه يُوجب القطيعة. وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كره الجمع بين ابنتي [عمين] <sup>(٧)</sup>، وقال: (لا أحرم، ولكن أكره لأنه يُوجب القطيعة). فلم يُحرم لأن صلة القرابة في ما بينهما ليست بمفترضة، والصلة بين المحارم مفترضة فإذا كانت مفترضة فالجمع بينهما يحيل على القطيعة، فحرم.

وعلى ذلك في نساء الآباء وحلائل الأبناء إذا فارقَ واحدَ امرأتَه، فليعلوَ يندم على ذلك، فيريد العود إليها، فإذا تزوجها أبوه أو ابنته أوزرت ذلك في ما بينهما الضغائن والقطيعة، لذلك حرم، والله أعلم. وكذلك هذا المعنى في الابنة، إذا طلقها [زوجها] <sup>(٨)</sup>، ثم تزوجَ بأمها، حملها على الضغينة في ما بينهما. وأما إذا تزوج الأم، ثم فارقها قبل أن يدخل بها، حل أن يتزوج بابنتها، لأن الأم تُؤثر ابنتها على نفسها في المتعارف، فلا يخول ذلك على القطيعة، والابنة لا تؤثر أمها على نفسها، بل تؤثر نفسها على أمها. لذلك <sup>(٩)</sup> كان ما ذكر.

وأما إذا دخل بالأم لم يحل له أن ينكح الابنة <sup>(١٠)</sup> لأنه يذكر استمتاع هذه، فيكون جامعاً بينهما في الاستمتاع، لذلك حرم.

ثم اختلف في الجماع والدخول بها إذا كان من غير رُشد، قال أصحابنا، رحمهم الله: يُحرم كما يُحرم الحرام <sup>(١١)</sup>، ويُمنع نكاح الربيبة كما يمنع الحرام <sup>(١٢)</sup>. وقال قوم: لا يُحرم، ولا يُمنع نكاح الربيبة، واستدلوا في ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ لأن الله تعالى حرم ربائب النساء إذا دخل بالأمهات، والمزني بها ليست بزوجة للزاني، فلا تُحرم ابنتها. لكنه لا حجة لهم في ذلك، وذلك أن الله تعالى <sup>(١٣)</sup> ذكر الدخول بهن، ولم يذكر النكاح، ولا خص الدخول في النكاح، وهو على كل [حال] <sup>(١٤)</sup> دخول رُشداً كان أو سفاهاً، والسفاح أحق في الحرمة من الحلال، إذ حكمه أغلظ وأشد. فعلى ذلك في إيجاب الحرمة من الحلال يجيء أن يكون أشد وأغلظ، وهو، ولو كان ذكر الدخول ههنا في النكاح [لم يكن فيه ما يمنع وجوب الحرمة إذا كان في النكاح] <sup>(١٥)</sup>. ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ؟﴾ [والربيبة التي لا تكون في حجر الرجل مثلها في الحرمة، ولم يجعل قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ <sup>(١٦)</sup> خصوصاً فيها دون ما أشبهها. وكذلك يجوز ألا يجعل قوله: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ خصوصاً الدخول بالزوجات دون ما أشبههن، وهن الموطوءات مع ما ذكرنا أن ليس في الآية ذكر نساينا، لذلك لم يكن فيه دليل الحظر في غيره.

وبعد [فإننا] <sup>(١٧)</sup> قد ذكرنا في ما تقدّم أن ليس في حظر شيء في حال حظره في غير تلك الحال، والحرمة من ذلك الاستمتاع أنه إذا استمتع بإحدهما لم يكن له الاستمتاع بالأخرى، ألا ترى إلى ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال:

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: كان. (٤) في الأصل وم: كلام. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: عم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: كذلك. (٩) في الأصل وم: بالابنة. (١٠) في الأصل وم: الحلال. (١١) في الأصل وم: الحلال. (١٢) ساقطة من م. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) من م، ساقطة من الأصل. (١٥) من م، ساقطة من الأصل. (١٦) ساقطة من الأصل. (١٧) ساقطة من الأصل وم.

«مَلْعُونٌ مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ ابْنَتِهَا؟» [ابن حجر في فتح الباري ١٩٥/٩ رقمه ٥١٠٥]. ومغلولٌ أنه لا ينظرُ إلى فَرْجِيهما<sup>(١)</sup> في وقتٍ واحدٍ، وإنما ينظرُ في وقتين، فهو، والله أعلم، إذا نظرَ إلى فَرْجِ إحداهما، ثم نظرَ إلى فَرْجِ أخرى بذكرِ نظرةٍ في فَرْجِ هذه، فهو كالقاضي وطرةً فيهما. كذلك في الرُّنَى كهو في النكاح، والله أعلم.

على أنهم أجمعوا أنَّ من وطئ أمةً له لم يكن له أن يتزوَّج ابنتها، فدلَّ أنَّ الدخولَ بهما في النكاح وفي غير النكاح سواء، وأنه مُحَرَّمٌ. وما أجمعوا عليه أيضاً أنه إذا وطئ امرأةً في النكاح [فايدةً في<sup>(٢)</sup>] الشبهة حُرِّمَتْ ابنتها عليه، وهو وَطْءٌ حرامٌ. فدلَّ هذا على أنَّ التحريمَ إنما يكونُ بالاستِمْتاعِ بها لا غير. وروى أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ لَمْ تَحِلَّ لَهُ امَّتُهَا وَلَا ابْنَتُهَا» [ابن أبي شيبة ١٦٥/٤]. وعن عمران بن حصين في رجلٍ زنى بأمِّ امرأته [أنه]<sup>(٣)</sup> قال: «حُرِّمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ»، وعن عبد الله [أنه]<sup>(٤)</sup> قال: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْنَتِهَا» [الدارقطني ٣٦٤٠]. إلى هذه الأخبار ذهب أصحابنا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ نِسَابُكُمْ رَبِّيَعْلَمُ﴾ الآية: الأصلُ أنَّ الله ﷻ بيَّنَ المحرَّماتِ في الأنسابِ بيانَ الإِبْلَاحِ، وفي غيرِ الأنسابِ بيانَ الكِفَايَةِ؛ إذ بيَّنَ في الأنسابِ الحرمةَ في الطَّرَفَيْنِ: في اللِّوَاتِي عُلُوْنَ، وسَقَلْنَ، نحو الأمهاتِ والبناتِ، ثم في اللِّوَاتِي يَتَّصِلْنَ بِالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ نَحْوِ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ، ثم في اللِّوَاتِي يَشْرُكُنَ الطَّرَفَيْنِ بِالْإِسْمِ كَالْأَخَوَاتِ. وذكرَ في الرِّضَاعِ مِنَ الْإِنْفُسِ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ، وفي الشُّعُوبِ مَا يَشْرُكُنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِذِكْرِ طَرَفٍ مِنَ الْإِنْفُسِ عَنِ الطَّرَفِ الْآخَرِ، وبِذِكْرِ الْمُشْتَرَكَاتِ مِنَ الشُّعُوبِ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِهِ عَنْ ذِكْرِ الْمُتَفَرِّدَاتِ. فعلى ذلك أُمِرَ الْإِنْفُسُ فِي الْخُطَابِ بِالْحُرْمَاتِ. فلَمَّا ذَكَرَ فِي ذَلِكَ الْأُمَّهَاتِ وَالْبَنَاتِ جَمِيعاً عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْوَاحِدِ فِي مَا كَانَ الْمَذْكُورُ فِي نَوْعِهِ بِحَقِّ الْكِفَايَةِ مِنَ الْبَيَانِ لَا بِحَقِّ الْإِبْلَاحِ دَلَّ أَنَّ ذَلِكَ لِمَا أُرِيدَ بِهِ التَّفْرِيقُ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وآيةُ ذلك خبرُ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رسول الله ﷺ وأقاربِ جماعةِ الصحابةِ مع ما كانَ في ذلك إمكانُ شُبُهَةٍ. فحَقُّهُ، إذ لو اقتصرَ على ابتداءِ الآية، الحرمةُ بالعقد، لا يُزَالُ ذَلِكَ بِالشُّكِّ.

على أنَّ وَجْهَ الْإِغْتِيَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَرَمَةِ قَبْلَ الدَّخُولِ لَتَكُونَ حَرَمَةُ الْإِبْنَةِ عَلَى الْأُمِّ فِي زَوْجِهَا حَرَمَةً الْأُمِّ عَلَيْهَا، على ما عليها أَمْرُ الْإِبْنِ مِنَ الْأَبِ فِي زَوْجَتِهِ. لكنَّ [هناك]<sup>(٥)</sup> فَرْقٌ مِنْ حَيْثُ إِسَاءَةُ الرَّجُلِ فِي الْإِخْتِيَارِ إِذَا اخْتَارَ الْأُمُّ عَلَى الْإِبْنَةِ إِنْ عَلِمَ، أَوْ الْغَفْلَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلِيمٌ. وَحَقٌّ مِثْلُهُ الرَّجُلُ عَنْهُ وَالتَّوْبَةُ عَنْ مِثْلِهِ. فَجَعَلَ لَهُ مُفَارَقَتَهَا لِابْنَتِهَا. وَقَدْ يَعْلَمُ بِذَلِكَ قَبْلَ الدَّخُولِ. عَلَى أَنَّ الْمَدْخُولَ مَذْكُورٌ<sup>(٦)</sup> لَهُ مَا كَانَ بِهَا فِي حَالِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا.

وقد حُرِّمَ ذَلِكَ الْجَمْعُ حَرَمَةً أَبَدِيَّةً مَا يَتَّبَعِي أَنْ يُجْعَلَ بِمَا يُذَكَّرُ، وَسَبِيلُ الْحَفْظِ بِالْقَلْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وليسَ أَمْرُ الْإِبْنِ وَالْأَبِ هَذَا؛ إِذْ إِلَيْهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ الْإِخْتِيَارُ وَالْإِثَارُ. وَكُلُّ يُؤْثِرُ الَّذِي لَهُ عَلَى الَّذِي هُوَ لَغِيْرُهُ. وَفِي النِّسَاءِ إِنَّمَا يَجِبُ بَعْدَ الْخُطَابِ، وَلَيْسَ مِنْهُنَّ عَرْضٌ. لِذَلِكَ لَمْ يُعْتَبَرْ حَالُهُنَّ. عَلَى أَنَّ الْأُمَّهَاتِ فِي الْعُرْفِ يُؤْثِرُونَ<sup>(٧)</sup> لَذَاتِ بَنَاتِهِنَّ عَلَى لَذَاتِهِنَّ، فَلَا تَلَحُّقُهُنَّ فِي الْفِرَاقِ لِأَجْلِ الْبَنَاتِ غَضَاضَةً وَتَلَحُّقُ الْبَنَاتِ<sup>(٨)</sup>. فَلِذَلِكَ فُرِّقَ.

وَأَمَّا بَعْدَ الدَّخُولِ فَهُوَ مُوجِبٌ الْحَرَمَةَ لَا مِنْ حَيْثُ الْإِثَارُ، إِذْ مِنْ جِهَةٍ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ، يُوجِبُ ذَلِكَ. فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْأَمْرَانِ. قَالَ بَشَرٌ: دَلَّ تَخْصِيصُ ذِكْرِ الْأَصْلَابِ فِي حَلَالِ الْبَنَاتِ عَلَى رَفْعِ حَرَمَةِ الرِّضَاعِ أَوْ عَلَى الْإِبْنِ الْإِبْنِ إِلَّا مِنَ الصُّلْبِ. وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ<sup>(٩)</sup> اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْكُونِ كَانَ أَقْرَبَ؛ إِذْ خَصَّ ذِكْرُ الْأَصْلَابِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِبْنُ إِلَّا مِنَ الصُّلْبِ لَكَانَ الْقَوْلُ بِحَلَالِ آبَائِكُمْ كَافِياً عَنْ ذِكْرِ الْأَصْلَابِ مَعَ مَا فِيهِ وَجُوبُ الْإِلْحَاقِ بِقَوْلِهِ ﷺ<sup>(١٠)</sup>: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ [مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ]<sup>(١١)</sup>» [البخاري ٢٦٤٦]. وَمَغْلُومٌ أَنَّ الْحَرَمَةَ مِنَ الْوِلَادَةِ بِمَا كَانَ سَبَباً

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: فَرْجُهُمَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْفَاسِدَةُ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَذْكَرٌ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يُوْثِرُ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: لِلْبَنَاتِ. (٩) الْوَارِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

له، فلذلك يصير مُرضعاً إما كانت هي مُرضعة، وإن لم يكن منه حقيقة الإرضاع إما كان، هو سبب إما فيه دُرُور اللَّبَنِ. وأَيْدَ ذلك أمرُ حلالٍ أبناءِ الأبناءِ بل حلالٍ أبناءِ البناتِ، وإن لم يكونوا للصلْبِ للاتِّصالِ به بالنَّسَبِ<sup>(١)</sup> على البُعْدِ عما ذكرنا حقاً، والله أعلم، مع ما يجوز أن يقال: صار الرُّضاعُ ولأدأ في الحُكْمِ بالخبر، فيصير للصلْبِ بالحُكْمِ نحو قولهِ تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

ثم يُعْتَبَرُ فِيهِمُ الْوَلَاءُ فِي الْجَبَابِ إِذَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كُلُّحُمَةِ النَّسَبِ، وَيَصِيرُ ذَا<sup>(٢)</sup> نَسَبٍ وَرَجَمَ بِالْحُكْمِ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْخَبَرِ. فَمَثَلُهُ الْأَوَّلُ مع ما قد قيل: إِنَّ فائدةَ ذِكْرِ الصُّلْبِ أَلَّا تَحَقُّقَ حُرْمَةُ حَلَالِ أبنَاءِ النَّبِيِّ بِالْأَصْلَابِ. ولذلك قال تعالى، والله أعلم: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِيَكُنِيَ لَكَ يَدٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزِلِ أَحِبَّائِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقال<sup>(٣)</sup> ﷺ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ إِذْ يَحْتَمِلُ الْجَمْعُ فِي الْعَقْدِ ٨٧ - ٨٨ / والجَمْعُ فِي الْمَلِكِ وَالْجَمْعُ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ، وَيَحْتَمِلُ الْجَمْعُ فِي حِسِّ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَرْجِعَ الْمُرَادُ إِلَى مَعْنَى مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَرْجِعُ إِلَى الْكُلِّ. ثُمَّ كَانَ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهِمَا مَرَّةً وَاحِدَةً غَيْرَ مُمْكِنٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ حُرْمَةٌ، فَهِيَ لِمَعْنَى، هُنَالِكَ يَوْجَدُ فِي حَالِ الْجَمْعِ، لَا أَنَّ الْخَطَابَ يَأْخُذُهُ، إِذْ هُوَ غَيْرُ مُمْكِنٍ وَجُودُهُ، وَلَا يَنْهَى اخْتِمَالُهُ لِيُقْصَدَ بِالْخَطَابِ نَحْوُهُ. وَلَكِنْ مِنْ خَاطَبٍ، يَجُوزُ أَنْ يَخَاطَبَ، يَجْعَلُ فِيهِ تَحْرِيمَهُ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ فِي الْخَطَابِ.

ثم الْمَلِكُ الْمَطْلُوقُ وَالْعَقْدُ الْمَطْلُوقُ قد يَوْجَدَانِ غَيْرَ مُحَرَّمَيْنِ نَحْوَ عَقْدِ<sup>(٤)</sup> بِهِ يُمْلِكُ مُلْكَ يَمِينٍ، فَنَبَتْ أَنَّ الْمَقْصُودَ لَوْ كَانَ مُلْكاً أَوْ عَقْداً فَهُوَ مُقْبَدٌ نَحْوَ مُلْكِ النِّكَاحِ أَوْ عَقْدِ مُلْكِ النِّكَاحِ، وَقَدْ أُجْمِعَ عَلَى دُخُولِ هَذَا فِي حَقِّ الْخَطَابِ، إِذْ قَدْ أُجْمِعَ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ<sup>(٥)</sup> بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي النِّكَاحِ<sup>(٦)</sup> لَا يَصِحُّ، وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ بِعَقْدَيْنِ كَانَ<sup>(٧)</sup> نِكَاحٌ ثَانِيَةً فَاسِداً<sup>(٨)</sup> مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ جَمِيعُ فِي الْعَقْدِ بِلِ فِي الْمَلِكِ، لَوْ ثَبَتَ الْعَقْدُ فِي الثَّانِيَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ الْحُرْمَةُ بِهَذَا الْعَقْدِ، وَالْمَلِكُ لَمْ يَكُنْ لِعَقْدِ مُلْكِ الْيَمِينِ، وَلَا يُمْلِكُهُ، وَلَا لِلْعَقْدِ؛ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَا يَفْعَلُ هَذَا الْعَمَلُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ الْإِسْتِمْتَاعُ، وَالْجَمْعُ فِي الْفِعْلِ بِهِ غَيْرَ مُمْكِنٍ، فَنَبَتْ أَنَّهُ لِمَعْنَى قَدْ وَصَفَ الْجَمْعُ بِالْإِسْتِمْتَاعِ. وَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: عَقْدُ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَهُوَ عَقْدُ النِّكَاحِ، إِذْ عَقْدُ مُلْكِ الْيَمِينِ قَدْ يَوْجَدُ وَلَا يَوْجِبُ حَقَّ الْإِسْتِمْتَاعِ.

وَالثَّانِي<sup>(٩)</sup>: مُلْكُ النِّكَاحِ؛ إِذْ هُوَ لَا يَخْلُو مِنْ [أَنْ]<sup>(١٠)</sup> يَوْجِبُ ذَلِكَ الْحَقَّ. ثُمَّ كَانَ نَفْسُ الْإِسْتِمْتَاعِ بِحَقِّهِ أَحَقُّ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لَهُ، وَالْعِدَّةُ مِمَّا يَوْجِبُ الْإِسْتِمْتَاعَ نَفْسُهُ، فَهِيَ أَحَقُّ أَنْ تَكُونَ شَرْطاً لِلْمَنْعِ بَلْ هُوَ أَوْلَى، إِذْ يَمْنَعُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِمُلْكِ الْيَمِينِ، وَلَا يَمْنَعُ الْجِلُّ وَلَا الْمَلِكُ وَلَا السَّبَبُ. فَلِذَا وَجِبَ الْمَنْعُ فِي النِّكَاحِ إِذَا هُوَ سَبَبٌ لَهُ فَهُوَ لَا يَجِبُ بِحَقِيقَتِهِ أَحَقُّ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ لَمْ يَتَفَرَّدِ الْخَلْقُ لِنَوْعٍ مِنَ السَّبَبِ دُونَ أَنْ يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَسْبَابِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةُ السَّبَبِ مُجْهُولَةً<sup>(١١)</sup> لَا تُظَلِّقُ مَا قَدْ ثَبَتَ الْحُرْمَةُ إِلَّا بَيِّنِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّلَاثُ<sup>(١٢)</sup>: أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ قَدْ حُرِّمَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا، لَكِنَّ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْهِ فِي مُحَارِمِهَا، وَعَلَيْهَا فِي الْكُلِّ. ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ يَمْلِكُ الزَّوْجُ فِيهَا مَا بِهِ يَجِلُّ لغيرِهِ مِنَ الْفِرَاقِ لِحُضْرَةِ فَعَلِهِ. فَلَمَّا دَخَلَ عَجَزٌ عَنْ ذَلِكَ بِمَا أَخَذَتْ لَهُ فِيهَا الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا حَقّاً بَعْدَ الْفِرَاقِ، أَبْقَاهَا عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْوَضْعِ بِلَا فِرَاقٍ. فَعَلَى ذَلِكَ مَا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ بِمَا فِيهِ الشَّرْكُ عَلَى أَنَّهَا فِي بَقِيَّةِ مُلْكِهِ لَهُ بِنِكَاحٍ، عَمِلَتْ فِيهَا بِقِيَّةِ مُلْكِهِ عَمَلٌ صِلَةٌ مُلْكِهِ. فَمَثَلُهُ فِيهِ.

وَقَدْ أَلْحَقَ بَعْضُ مَنْ أَنْكَرَ حُرْمَةَ الْجَمْعِ فِي الْعِدَّةِ بِالْوَطْءِ حُرْمَةً مَا تَرَكَ فِيهَا<sup>(١٣)</sup> مِنَ اللَّبَنِ عَلَى اخْتِمَالِ دُرُورِ دُونِهِ وَدُونَ الْوَلَدِ بِمَا هُوَ كَانَ سَبَباً<sup>(١٤)</sup> فِي ذَلِكَ، كَانَتْ حُرْمَةُ الْعِدَّةِ أَحَقُّ بِذَلِكَ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْحُرْمَةَ قَدْ ثَبَتَتْ بِالنِّكَاحِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِرْقَةُ أَشْكَلَ زَوَالُهَا، فَلَا يُزَالُ بِالشَّكِّ مَعَ مَا فِي الْإِزَالَةِ تَغْلِيْقُ الْحُرْمَةِ بِالْجِلِّ أَوْ بِالْمَلِكِ خَاصَّةً. وَقَدْ بَيَّنَّا وَجُوبَهَا لَا لِتِلْكَ الْوُجُوهِ.

(١) من م، في الأصل: بالنسبة. (٢) في الأصل: ذو. (٣) في الأصل: وم: وقوله. (٤) في الأصل: وم: عقدة. (٥) في الأصل: وم: من أجمع. (٦) أدرج بعدها في الأصل: وم: أنه. (٧) في الأصل: وم: أن. (٨) في الأصل: وم: فاسد. (٩) في الأصل: وم: و. (١٠) ساقطة من الأصل: وم. (١١) في الأصل: وم: مجهولاً. (١٢) في الأصل: وم: وأيضاً. (١٣) في الأصل: وم: منها. (١٤) في الأصل: وم: سبب.

ثم الأصل في النكاح أن المقصود منه الاستمتاع، ويجله يحل، ويحرمه يحرم، فيجب أن يكون هو الأصل للتحريم والتخليل. وعلى هذا يحرم كثيراً من الإماء في حق الاستمتاع بهن، وإن لم يحرم فيهن الملك، ويحرم بالاستمتاع في ذلك، وإن كان الملك لا يوجب الحرمة. فإذا ثبت أن الاستمتاع أحق بالتحريم<sup>(١)</sup>، والعدة، حق الاستمتاع أوجبها، فيجب أن تكون هي محرمة. لذلك لم يجز نكاح الأخت فيها مع ما كانت موجبة في ملك اليمين. ثم كان الاستمتاع بملك اليمين يحرم الاستمتاع بالأخت. فالعدة التي هي منجولة لتأكيد الحرمان وقطع المجمعول للحل خاصة أحق أن تمنع، والله أعلم.

وعلى ما بيّنا إذا ثبت أن الاستمتاع هو الأصل في التحريم، سؤاله وقع من وجوه يحل أو لا؟ فيهن<sup>(٢)</sup> الحرمة، حرمة الأنفس لا حرمة الجفجف، إذ لا أين يقع جفجف؟

ثم الأصل [في]<sup>(٣)</sup> ذلك أن تعلق الحرمان بالمحرم من الأعيان أظهر منه بالمحللة منها. ثم كان الاستمتاع بالأعيان المحللة توجب حرمة الأمهات والبنات، فهو بالمحرم أحق مع ما لا يخلو أن تكون الحرمة لا تجب إلا في ما يحل، فيجب ألا يجب في النكاح الفاسد ولا في وظء جارية بغد وظء الإبن، إذ<sup>(٤)</sup> الملك فيهما أيضاً زائل لا<sup>(٥)</sup> النسب. فيجب ألا تجب الحرمة في ما لا يكون منه نسب وفي وقت لا يتمكن أو بإيجاب الحقوق، فيجب ألا تجب في مماسه الأمة دون الفرج أو الاستمتاع خاصة، فيجب استواء حال السفاح والنكاح.

وقوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ قال بعضهن: هو كناية عن الجماع، لكنه عندنا الدخول بها هو أخذه يدها في إدخالها في موضع الخلوة والجماع لا نفس الجماع كما يقال: فلان دخل بفلان موضع كذا، لا يراد به عين الدخول به المعروف، وهو أخذ اليد، والدخول فيه، لذلك قلنا بأنه إذا أدخلها<sup>(٦)</sup> في موضع، وخلا بها، وجب كمال المهر بظاهر الآية، ووجبت<sup>(٧)</sup> الحرمة، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ كنى به عن الجماع من حيث لا يكون الجماع إلا بالدخول بها مكاناً ينمو<sup>(٨)</sup> بها، وإلا فحقيقة الدخول بآخر ليس بجماع، ولا يضلح القول به مطلقاً دون ذكر المكان إلا في المرأة بما يعلم أنه<sup>(٩)</sup> لماذا يدخل؟ وفيه يدخل؟ فجاز أن يكون في الحرمة على حق الكناية، والمراد منه الجماع. وجزاء على حقيقة الدخول بها مكاناً لذلك؛ إذ هو الظاهر.

وهذا الثاني يكون بأخذ يدها أو شيء منها ليكون هو الداخل، لا هي. ووجوده لا يكون إلا للشهوة، فيكون هو المذكور للحرمة. فإذا لم يظهر حقيقة المراد يجب الاحتياط في إيجاب الحرمة من كل وجوه، أو تحقيق هذا، إذ هو أظهر له. وله أدلة ثلاثة:

أحدها: ما روي: «ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها» [ابن حجر في فتح الباري ١٩٥/٩ رقمه ٥١٠٥]. إنه أوجب اللعن بالنظر، فلولا أن النظر الأول قد حرّم الثاني، لم يلحق به اللعن، ثم النظر دون اللعن في العبادات والأحكام، فالمرأى في إيجاب الحرمة.

والثاني: ما بيّنا أن علّة الحرمة الاستمتاع. ومعلوم أن معناه في القبلية، والمباشرة أعلى منه في السبب الذي به يفتني به الاستمتاع، وهو النكاح. وقد أوجب له؛ فالقبلية أحق أن يوجب لها، وذلك كما أوجب بسبب الحدث، وهو النوم، حكمه. ثم لا يجب إلا من حال دون حال. وقد يجب لنفس الحدث على كل حال؛ فمثله سبب الاستمتاع من حقيقته، والله أعلم.

والثالث: أن كل أنواع الاستمتاع في الحرمة، والحل متّصل بالجماع، ولخاصة في حقوق الأملاك. فعلى ذلك في

(١) في م: في التحريم. (٢) المقصود بذلك الإماء. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل وم: أو. (٥) في الأصل وم: أو. (٦) من م، في الأصل: أدخلت. (٧) في الأصل وم: ووجب. (٨) من م، في الأصل: يمس. (٩) في الأصل وم: أنها.



فَنَسَخَ الْأَمْلَاقَ وَنَهَرَ جِمَاحَهَا، عَلَى أَنَّهُ يَنْغُدُّ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ يَسْتَمْتِعُ بِالْمَرْأَةِ عَاماً، ثُمَّ يَسْتَمْتِعُ بِهَا وَلَدَهُ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ بِابْنَتَيْهَا دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِبْلَاجِ لَعْنَةً أَوْ جَبًّا، تَرْتَفِعُ عَنْهُ الْحَرَمَةُ أَبَدًا، فَيَشْتَرِي أُمَّاً وَابْنَةً، وَيَسْتَمْتِعُ بِهِمَا أَبَدًا، وَكَذَلِكَ بَعِيدٌ، فَتَجِبُ الْحَرَمَةُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ ذِكْرُ<sup>(٢)</sup> الصُّلْبِ وَجَوْهَاً: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ الصُّلْبِ لِيُغْلَمَ أَنَّ الْحَرَمَةَ فِي حَلِيلَةِ الْوَلَدِ، كَهَيِّ<sup>(٣)</sup> فِي وَلَدِ الصُّلْبِ، وَكَذَلِكَ الْحَرَمَةُ فِي حَلِيلَةِ ابْنِ الرِّضَاعِ كَهَيِّ فِي حَلِيلَةِ ابْنِ الصُّلْبِ عَلَى مَا كَانَتْ فِي مَحَارِمِ الرِّضَاعِ. وَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ [مَحَارِمَ الرِّضَاعِ]<sup>(٤)</sup> نَحْوَ أَنْ ذَكَرَ أُمَّهَاتِ الرِّضَاعِ وَأَخَوَاتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهَا. ثُمَّ دَخَلَ مَا دُونَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمَةِ. فَعَلَى ذَلِكَ هَذَا.

وَقَالَ بَشْرٌ: دَلَّ تَخْصِيصُ الْأَصْلَابِ عَلَى نَسْخِ حَرَمَةِ حَلِيلَةِ الْإِبْنِ، إِذَا لَا يَكُونُ مِنَ الرِّضَاعِ ابْنٌ. قُلْنَا: لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الرِّضَاعِ ابْنٌ لَمْ يَكُنْ لِدُكْرِ الصُّلْبِ لِلْإِبْنِ مَعْنًى وَلَا فَائِدَةٌ. دَلَّ أَنَّهُ مِنَ الرِّضَاعِ ابْنٌ عَلَى مَا يَكُونُ مِنَ النَّسَبِ، وَأَنَّ الْحَرَمَةَ مِنَ الرِّضَاعِ كَهَيِّ فِي النَّسَبِ، وَإِنْ [كَانَ الْأَوْلَادُ]<sup>(٥)</sup> فِي الْحَقُوقِ [مُخْتَلِفِينَ نَحْوُ]<sup>(٦)</sup> الْعِتَاقِ، بَعَثَتْ بَعْضُ عَلَى بَعْضٍ يَوْجِبُ لِبَعْضٍ فِي أَمْوَالِ بَعْضٍ التَّفَقُّةَ. وَحَقُوقُ بَعْضٍ لَمْ تَوْجِبْ فِي مَحَارِمِ الرِّضَاعِ. ٨٧ - ب/ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الرِّضَاعَ انْتِفَاعٌ، وَالنَّسَبُ حَدُوثٌ نَفْسٍ<sup>(٧)</sup> بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَوْجِبِ الرِّضَاعُ إِلَّا حَرَمَةَ الْإِنْتِفَاعِ خَاصَّةً، وَهُوَ الْإِسْتِمْنَاعُ.

وَأَمَّا النَّسَبُ فَهُوَ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَحُدُوثُ نَفْسِهِ مِنْهُ، فَأَوْجَبَ مَعَ ذَلِكَ حُقُوقًا. وَلَآنَ فِي إِقْرَارِ بَعْضِهِمْ [أَنَّ]<sup>(٨)</sup> فِي يَدِ بَعْضٍ مَمَالِيكَ وَعِيْدًا قَهْرًا وَغَلَبَةً، لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ [فِي مَا]<sup>(٩)</sup> لَمْ يَخْضَلْ لِبَعْضِهِمْ قَهْرُ بَعْضٍ. لِذَلِكَ كَانَ الْجَوَابُ مَا ذَكَرْتُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ ذَكَرَ أَبْنَاءَ الْأَصْلَابِ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ<sup>(١٠)</sup> النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا، وَقَدْ كَانَ تَبْنَاءً، فَعَابَهُ الْمَنَافِقُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالُوا: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً ابْنِيهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ وَجَوْهَاً: يَحْتَمِلُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَقْدِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى، لَمْ يَجِلْ لَهُ نِكَاحُ الْأُخْرَى. دَلَّ أَنَّهُ لَمْ يُرْذَ بِهِ الْجَمْعُ فِي الْعَقْدِ.

وَيَحْتَمِلُ الْجَمْعُ فِي الْمَلِكِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَيْضًا أَنَّ لَهُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي مَلِكِ الْيَمِينِ. فَدَلَّ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِمْنَاعِ. وَإِذَا اسْتَمْتَعَ بِإِحْدَاهُمَا<sup>(١١)</sup> بِنِكَاحٍ، ثُمَّ فَارَقَهَا، لَمْ يَجِلْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا، وَالْأُولَى فِي عِدَّةٍ مِنْهُ مِنْ طَلَاقٍ بَاطِلٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمْنَاعَ هُوَ الَّذِي حَبَسَهَا عَنِ الْأَزْوَاجِ، فَكَانَ كَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِمْنَاعِ، وَلَآنَ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ حَرَمَ الْجَمْعُ فِي مَلِكِ النِّكَاحِ، ذَلِكَ، إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ، مَوْجُودًا، وَهُوَ خَوْفُ الْقَطِيعَةِ، فِي مَا بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ وَلَآنَ أَكْثَرَ أَحْكَامِ الرِّوَجَاتِ قَائِمٌ بَيْنَهُمَا نَحْوُ الْإِسْكَانِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَالْحَاقِ الْوَلَدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ.

وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَلَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا حَتَّى تَزَوَّجَ أُخْتَهَا؟ فَفَرَّقَ عَلِيُّ مَا بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَ الصَّدَاقَ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَقَالَ: (تُكْمِلُ الْأُخْرَى عِدَّتَهَا، وَهُوَ خَاطِبٌ).

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ، تَحْتَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَطَلَّقَ إِحْدَاهُنَّ ثَلَاثًا، أَيْتَزَوَّجَ رَابِعَةً؟ فَقَالَ: (لَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهُ الَّتِي طَلَّقَ). وَعَنْ عَائِشَةَ عليها السلام مِثْلَهُ.

وَاخْتُلِفَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنْ مَلِكِ الْيَمِينِ؛ عَنْ عُمَرَ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَأُخْتِهَا مِنْ مَلِكِ الْيَمِينِ، هَلْ تُوْطَأُ

(١) فِي الْأَصْلِ رَمَ: وَلِدَهَا. (٢) فِي الْأَصْلِ: فَمَهُ، فِي م: كَهَو. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ. (٤) فِي الْأَصْلِ رَمَ: كَانُوا. (٥) فِي الْأَصْلِ: مُخْتَلَفٌ عَنْ، فِي م: مُخْتَلَفٌ نَحْوُ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: بَعْضُ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ. (٨) فِي الْأَصْلِ رَمَ: فَمَا. (٩) فِي الْأَصْلِ رَمَ: أَنْ. (١٠) فِي الْأَصْلِ رَمَ: أَحَدُهُمَا.

بعد الأخرى؟ قال: (ما أحبُّ أن أُجيزَهما جميعاً)، ونهى عنه. وعن ابن مسعود رضي الله عنه إنه جُنْتُ في الأختين من ملك اليمين، فقال: (حَمَلْ أَحَدُكُم [جُنْتُ] <sup>(١)</sup> مَلِكَ الْيَمِينِ). وعن ابن مسعود رضي الله عنه [أنه] <sup>(٢)</sup> قال: (يَحْرُمُ مِنْ جَمِيعِ الْإِمَاءِ مَا يَحْرُمُ مِنْ جَمِيعِ الْحَرَائِرِ إِلَّا الْعَدَّةُ). وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ، لَهُ امْتَانِ اخْتَانِ، وَقَعَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، أَيْقَعَ عَلَى الْأُخْرَى؟ قَالَ: (لَا مَا دَامَتْ فِي مَلِكِهِ).

واجتمعوا أيضاً على أنه إن تزوج بامرأة، فاشترى أختها، لم يجز له أن يطأها. إلى هذا ذهب أصحابنا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى، ثم إن طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، أَوْ مَاتَتْ، [فإنه يجز] <sup>(٣)</sup> له أن يتزوج أختها، ولم يجز له أن يتزوج بأمها. وذلك، والله أعلم، بأن الحرمة في الأخت في نفسها، وليس في ولدها، والحرمة في الأم والابنة في نفسيهما، وهي في ولدهما <sup>(٤)</sup>.

فإذا كانت الحرمة في الأخت من وجوه، وفي الأم من وجهين؛ ففي ما كانت الحرمة من وجوه كانت الحرمة الجَمْعَ لا حرمة التَّابِيدِ، وفي ما كانت من وجهين [كانت] <sup>(٥)</sup> حرمة جَمْعٍ وحرمة تَابِيدٍ، لأنها بادَتْ إلى أولادها، وفي الأخت لم تَبَدْ، لذلك اختلفا.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَوُماً زَكِيماً، يَحْتَمِلُ [قوله] <sup>(٦)</sup>: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ قبل التَّحْرِيمِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَإِنَّهُمْ إِذَا انْتَهَوْا عَنْ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [قوله] <sup>(٧)</sup>: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ إِنَّهُ كَانَ نَجِشَةً [النساء: ٢٢] كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَاجِشَةً، وَيَحْتَمِلُ ﴿كَانَ نَجِشَةً﴾ أَي صَارَ فَاجِشَةً فِي الْإِسْلَامِ.

### الآية ٢٤

وقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ اخْتُلِفَ فِي تَأْوِيلِهِ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (ذَوَاتُ <sup>(٨)</sup> الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ)، وَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: (ذَوَاتُ <sup>(٩)</sup> الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ). ذَهَبَ [عبد الله] <sup>(١٠)</sup> بِنُ مَسْعُودٍ إِلَى أَنَّ بَيْعَ الْأُمَةِ طَلَاقُهَا، يُجِزُّ لِلْمُشْتَرِي وَطَاقُهَا، وَأَشْرَ الْكِتَابِيَّةِ وَالْمُشْرِكَةِ يُجِزُّ لِمَوْلَاهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَذَهَبَ عَلِيٌّ رضي الله عنه إِلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْمُشْرِكَاتِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما [أنه] <sup>(١١)</sup> قَالَ: (كُلُّ ذَاتِ زَوْجٍ إِيَّانَهَا زِنَى إِلَّا مَا سُبِّتَ).

وَرَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه [أنه] <sup>(١٢)</sup> قَالَ: (وَقَعْتُ فِي سَهْمِي يَوْمَ أُوطَاسَ <sup>(١٣)</sup> جَارِيَةً، فَبَيْنَا أَنَا أَسْرِقُهَا إِذْ رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَى الْحِجْلِ، فَقَالَتْ: ذَلِكَ زَوْجِي، فَانْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الْآيَةَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه: فَاسْتَحْلَلْنَا فَرُوجَهُنَّ بِهَا؛ بَيَّنَّ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه فِي حَدِيثِهِ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْمُشْرِكَاتِ ذَوَاتِ <sup>(١٤)</sup> الْأَزْوَاجِ، وَكَانَ حَدِيثُهُ يَقْوِي قَوْلَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه وَمَنْ وَافَقَهُ.

وَقِيلَ أَيْضاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قِيلَ <sup>(١٥)</sup>: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [أَيْمَانُهُمْ؛ قِيلَ: <sup>(١٦)</sup> مَلِكُ يَمِينِهِ امْرَأَتُهُ. وَعَنِ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: (مَا سُبِّتُمْ مِنَ النِّسَاءِ) إِذَا سُبِّتَ الْمَرْأَةُ، وَلَهَا زَوْجٌ مِنْ قَوْمِهَا، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطْأَهَا.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قَالَ: (لَا يَجُزُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَوْقَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِنَّ، وَهُوَ عَلَيْهِ حَرَامٌ كَأَمُّهُ وَابْنَتُهُ وَاخْوَتُهُ) ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الْإِمَاءُ؛ فَإِنَّهُ [زِيَادَةُ] <sup>(١٧)</sup> عَلَى أَرْبَعٍ، [وَأَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ] <sup>(١٨)</sup>.

وَعَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (مَنْ نَسَاؤُكُمْ). قَالَ: كَانَ النِّسَاءُ يَأْتِيْنَا <sup>(١٩)</sup>، يُهَاجِرُونَ وَلَا

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: جَلْ: (٤) في الأصل: أنفسهما وهي ولدهما. في م: أنفسهما وهي ولدهما. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: ذات. (٩) في الأصل وم: ذات. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) أوطاس: واد بديار هوازن. (١٤) في الأصل وم: ذات. (١٥) في الأصل وم: قال. (١٦) في الأصل وم: يمينك. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) من م، ساقطة من الأصل. (١٩) من م، في الأصل: يصيبن. انظر تفسير الطبري [١٦٤/٨].

يُهَاجِرُ أَزْوَاجَهُنَّ، فَمُنِعْنَاهُنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي الْمَمْتَحَنَةِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]؛ [فَقَوْلُهُ تَعَالَى] (١)؛ ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ أَحْلَاهُنَّ (٢) لَنَا بَعْدَ أَنْ نَتَزَوَّجَهُنَّ. وَفِيهِ نَهَى عَنِ الرِّزْيِ، وَأَبَاحَ [التَّزْوِجَ، فَجَعَلَ] (٣) مُلْكَ الْيَمِينِ التَّزْوِجَ (٤).

وَأَصْحُ [التَّأْوِيلَاتِ وَأَوَّلَاهَا] (٥) مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَصَّلَ فِي غَيْرِ [هَذَا] (٦) الْمَوْضِعِ بَيْنَ التَّزْوِجِ وَمُلْكِ الْيَمِينِ، فَجَعَلَ مُلْكَ الْيَمِينِ الْإِمَاءَ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] وَالْمَعَارِجُ: ٣٠؟ قَالَ: لَا يَجِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ، وَلَا أَنْ تُبَدِّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ. فَهَاتَانِ (٧) الْآيَتَانِ تَدُلَّانِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ ﷻ فِي آيَةِ ﴿وَالْمُعْتَصِتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَاتِ (٨) كَمَا رُوِيَ عَنِ الْجَمَاعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ.

ثُمَّ الْكَلَامُ بَيْنَ عَلِيٍّ وَآبِي مَسْعُودٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ آبا مَسْعُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْجَبَ عَلَى الْأَمَةِ، إِذَا بَاعَهَا مَوْلَاهَا، وَلَهَا زَوْجٌ، الْعِدَّةَ، إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا، وَأَنَّهَا عِنْدَهُ، لَا تَجِلُّ لِمَوْلَاهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، فَلَمْ يَجْعَلْهَا حَلَالًا لِلْمَوْلَى الثَّانِي بِمِلْكِهِ إِيَّاهَا. فَكَانَ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشْبَهَ بِظَاهِرِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى مُتَزَوِّجَةٍ تَجِلُّ بِالْمَلِكِ لِمَوْلَاهَا فِي حَالِ الْمَلِكِ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ مَسْعُودٍ] (٩) إِذْ جَعَلَهَا مُحَرَّمَةً، وَإِنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ (١٠) عِدَّتُهَا.

وَفِي ذَلِكَ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى [فِي قَوْلِهِ] (١١): ﴿وَالْمُعْتَصِتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يُحَرِّمُهَا (١٢) عَلَى الْبَائِعِ، وَيُحِلُّهَا لِلْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَخْصُصْ اللَّهُ تَعَالَى أَحَدًا مِنَ الْمَالِكِينَ. رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُكْمُ الْآيَةِ عَلَى امْرَأَةٍ كَافِرَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ سُبِّتَ فَاحْلَاهَا ٨٨-٨٩ / اللَّهُ تَعَالَى لِمَالِكِهَا، فَلَمْ تُغْزَلْ مِنْ حَالِ الْمَمْلُوكَةِ. هَذَا مَعَ مُوَافَقَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَظَاهِرُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْسُورَةَ ذَاتَ الزَّوْجِ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] فَأَمَرَ الْآيَةُ بِزَوَّجِهِنَّ (١٣)، وَيُنْكِحُنَّ. فَلَمَّا جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرَّةُ إِذَا خَرَجَتْ مُسْلِمَةً، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، حَلَّتْ إِذَا سُبِّتَتْ، فَمِلْكَتْ.

قِيلَ: [فِيهِ وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا] (١٤) تَغْتَدُّ.

وَالثَّانِي: إِنَّمَا كَانَتْ حُرَّةً، فَانْبَطَلَ السَّبَبُ حَكْمَ الْحُرِّيَّةِ وَالزَّوْجِيَّةِ، فَكَذَلِكَ يُبْطَلُ حَكْمُ الْعِدَّةِ. هَذَا كُلُّهُ إِذَا سُبِّتَتْ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا زَوْجُهَا. فَلَمَّا سُبِّتَتْ، وَزَوْجُهَا مَعَهَا، فَإِنَّ الْفَرْقَةَ لَا تَقَعُ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ لَوْ [بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا] (١٥) بَانَتْ لِلرَّقِّ، وَالرَّقُّ لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ، كَيْفَ يَفْعَلُ فِي فَسْخِ نِكَاحٍ ثَابِتٍ؟ وَلَكِنْ اخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ هُوَ الْمَوْقِعُ فِي مَا بَيْنَهُمَا الْفَرْقَةُ لِقَوْبِ الْاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا فَاتَ الْاجْتِمَاعُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْإِبَاسُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ، وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ فِي مَا بَيْنَهُمَا. وَهَذَا يُبْطَلُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: تَقَعُ (١٦) الْفَرْقَةُ فِي مَا بَيْنَهُمَا لِلرَّقِّ.

وَالثَّلَاثُ: إِنَّ الْعِدَّةَ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّقَى لِلْحَرْبِيِّ عَلَى الْمُسْلِمَةِ الْخَارِجَةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ حَقٌّ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، وَسَبِيلُ الْأَمَةِ الْمُسْلِمَةِ تَزَوُّجُهَا، وَوُظُوها لِمَوْلَاهَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ فِي رَجُوعِهِ مِنْ خَيْبَرَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَدِينَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ كَبِيرٌ، وَأَنَّ عِدَّتَهَا مِنْهُ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ تَنْقُصْ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ. فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ لَا عِدَّةَ عَلَى مَسِيَّةٍ مِنْ زَوْجِهَا الْمُقِيمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَا عَلَى مُسْلِمَةٍ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ، وَأَقَامَ زَوْجُهَا هُنَاكَ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: فاحللن. (٣) في الأصل وم: التزويج فجعلوها. (٤) في الأصل وم: التزويج. (٥) في الأصل وم: التأويلين وأولاهما. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: فهذان. (٨) في الأصل وم: الأزواج. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: تبقى. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) أدرج قبلها في الأصل وم: وعند الله. (١٣) في الأصل وم: يردمن. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) من م، ساقطة من الأصل. (١٦) أدرج قبلها في الأصل وم: إنه.

وقوله تعالى: ﴿وَالْمَعْسُكُ مِنَ الْإِسَاءِ﴾ الآية، قيل فيه بأوجوه أربعة<sup>(١)</sup>:

أحدهما: في [المسيئات ذوات]<sup>(٢)</sup> الأزواج، وكذلك روي عن علي وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما فيكون فيه أمران: أحدهما: الحرمة على الأزواج.

والثاني: ارتفاع العدة، إذ هما حقان للحري؛ وحقه في نفسه لا يمنع الاستيفاق، ولو كانت حرمة الاستمتاع، فمثلته في زوجته، لكن يدخل على هذا سبب الزوج معها: أن الرق قد يثبت فيهما، ولم يبطل النكاح. فيجاء لهذا بوجهين: أحدهما: الاستحسان من حيث يلزم المولى حق الإنكاح بقوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَبْنَىٰ وَبَنَاتَ الْأَبْنَىٰ وَبَنَاتِ الْأَبْنَىٰ﴾ الآية [النور: ٣٢]، ولم يبطل عليه التجديد. وليس هذا في سبب الزوجة؛ إذ لا تعف لها به [وهو]<sup>(٣)</sup> في دار الحرب.

والثاني: أن يكون الزوج، وحق الرق إنما يجب إذا خرج المرء من يد نفسه، والمملوك قد يكون له يد في النكاح، فكانها لم تخرج من يده إذا سبي معها، وإذا لم يُسب<sup>(٤)</sup> لا يكون لمن في دار الحرب يد في دار الإسلام.

وفي حق الآية عبارة<sup>(٥)</sup> أخرى؛ أنها إذا سببت دونه انقطعت عنها عضة الزوج، وقد جعل الله تعالى انقطاع عظمته بسبب جل غيره بقوله<sup>(٦)</sup> تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ التَّوْبَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُمْ﴾ [المتحنة: ١٠] وقد جعل ذلك في الزوج سبباً لقطع عظمته بقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [المتحنة: ١٠]. وعضة الزوجين عضة مشتركة؛ أيهما<sup>(٧)</sup> خرج مسلماً خرج لئلا يعود. وكذلك المختلف يختلف لئلا يخرج، فتبطل العضة بينهما، فأحل التناكح، ولو خرجاً معاً، لا. فمثلته أمر السبي.

وتأويل آخر<sup>(٨)</sup> أن قوله تعالى: ﴿وَالْمَعْسُكُ مِنَ الْإِسَاءِ﴾ الآية وقوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْإِسَاءِ﴾ الآية [النساء: ٣] على ألا يجعل وراء الأزواج إلا ملك يمين. وعلى هذا في غير ذوات<sup>(٩)</sup> الأزواج. وقد روي مثله عن ابن عباس رضي الله عنهما ويكون في ذلك بيان ما كانت حرمة من حيث العدد يختص في النكاح. فإن كان النكاح وملك اليمين في ما كانت الحرمة من حيث المنكوحة يستوي من حيث كانت حرمة العدد بحيث العقد بما فيه من الحقوق التي لا يقوم لها إلا بشر قد عصم، وقد ملك اليمين، وما كانت الحرمة بحيث نفس امرأة يستوي لاستيواء المملكين في حق الجل والحرمة.

وروجه آخر<sup>(١٠)</sup>: قيل: المخصنات هن الحرائر وما ملكن إيمانكم بالنكاح، فذهب من يقول بهذا إلى ما لو لم يذكر إيمان. ولكن قال: ﴿وَالْمَعْسُكُ مِنَ الْإِسَاءِ﴾ إلا [ما ملكت إيمانكم]<sup>(١١)</sup>، فيكون التحريم في غير النكاح، لكنه بعيد على المعهود من الكلام: أنه لا يتكلم به إلا في ملك اليمين خاصة، ويجوز جعل الأمرين في الإماء على حظر وظء الزانيات على المولى واختيار المتعفات منهن لمكان الأولاد.

وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾؛ قيل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ ما ذكر مما مر هؤلاء الإناث. وقال الكسائي نصب ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ على قوله: حرّم كذا، وأحل كذا: ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على الأمر [يقول]<sup>(١٢)</sup> عليكم كتاب الله، دونكم كتاب الله، أتبعوا كتاب الله، في نحو هذا المعنى. وقيل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بقول: هذا حرام الله عليكم في الكتاب. وقيل: هذا التحريم من النكاح قضاء الله عليكم في الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ اختُلف فيه: قيل: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أي ما سوى ذلكم، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما دليله قوله: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١] أي سواه. وقيل: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أي ما قبله وأمامه، وهو كقوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، وهو كان أمامهم. وقيل: وراء ذلك أي بعد ذلك وخلفه، وهو ظاهر.

(١) في الأصل وم: ثلاثة. (٢) في الأصل وم: المسية ذات. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: مسياً. (٥) هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الأربعة التي أشار إليها المؤلف في قوله تعالى ﴿وَالْمَعْسُكُ مِنَ الْإِسَاءِ﴾. (٦) في الأصل وم: لقوله. (٧) في الأصل وم: أيها. (٨) هذا هو الوجه الثالث من الوجوه الأربعة الآتية الذكر. (٩) في الأصل وم: ذات. (١٠) هذا هو الوجه الرابع والآخر من الوجوه الأربعة السابقة الذكر. (١١) في الأصل وم: ما ملكتم. (١٢) من م، ساقطة من الأصل.

وَمَنْ قَالَ سِوَى ذَلِكَ يَقُولُ: أَجَلَ لَكُمْ مَا سِوَى ذَلِكَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ مَا لَمْ يُسَمَّ لَكُمْ. وَمَنْ قَالَ: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أَمَامَ ذَلِكَ وَقَبْلَهُ، وَهُوَ مَا ذَكَرَ قَبْلَ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ قَوْلُهُ: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]. وَمَنْ قَالَ: ﴿مَا وَرَاءَ﴾ بَعْدَ أَيِّ بَعْدَ أَرْبَعَةِ الْأَصْنَافِ الْمُحَرَّمَةِ: الْمُحَرَّمَاتِ بِالنِّسَبِ وَالْمُحَرَّمَاتِ بِالرِّضَاعِ وَالْمُحَرَّمَاتِ بِالضَّهْرِ وَالْمُحَرَّمَاتِ بِالْجَمْعِ، يَقُولُ: أَجَلَ لَكُمْ مَا بَعْدَ هَؤُلَاءِ أَرْبَعَةِ الْأَصْنَافِ. وَقِيلَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُتَعَفِّاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ هُنَّ الْمُتَعَفِّاتُ مِنَ الْإِمَاءِ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ مِنَ الْإِمَاءِ الْمُسَافِحَاتِ الزَّانِيَّاتِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: فَاسْتَمْتِعُوا بِالْمُتَعَفِّاتِ مِنْهُنَّ، وَلَا تَسْتَمْتِعُوا بِالزَّانِيَّاتِ لِأَنَّهُ يُلْبِسُ عَلَيْكُمْ النَّسَبَ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكْرِهُوا أَنْتُمْ عَلَى الْإِغْوَاءِ إِنْ أَرَادَ نَحْصُكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

وقوله تعالى: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ. بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِبَدَلٍ، يَكُونُ مَالًا<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿بِأَمْوَالِكُمْ﴾. وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَيْضًا أَنَّ مَا يُمْلِكُ، لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَالِ لَا يَكْفِيَنَّ مَهْرًا لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وَلَا يُسَمَّى الدَّائِقُ وَالْحَبَّةُ مَالًا، وَلَوْ كَانَتْ الْحَبَّةُ مَالًا كَانَتْ<sup>(٢)</sup> التَّمْرَةُ مَالًا، فَتَبَّ بِمَا وَصَفْنَا مِنَ دَلَالَةِ الْآيَةِ أَنَّ الْمَهْرَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَمْوَالِ. فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «قَدْ زَوَّجْتُكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» [البخاري ٥٠٢٩] فَقُلْ<sup>(٣)</sup>: تَأْوِيلُهُ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، «بِمَا مَعَكَ»: بِسَبَبِ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ السُّورَةُ مَهْرًا بِدَلِيلِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْدِلُ بِمَالٍ. وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يَكُونُ لَهُ قِيَمَةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿فَقِصْفٌ مَا قَضَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّورَةَ وَمَا [لَا]<sup>(٤)</sup> يَتِمُّوْلُ لَا يَكُونُ مَهْرًا.

ورُوِيَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ﷺ تَزَوَّجَ عَلَى وَزْنِ نَوَاقِ مِنَ الذَّهَبِ؛ يَكُونُ دِينَارًا. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ بَيَّنَّ فِي الْخَبَرِ، فَقِيَمَتُهَا: ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ وَتُلْتِ، لَكِنْ لَا نَذْرِي مَنْ كَانَ الْمُقِيمُ لِلنَّوَاقِ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ تَقْيِيمُ ذَلِكَ الْمُقِيمِ وَتَفْسِيرُهُ<sup>(٥)</sup> حُجَّةٌ عَلَى عِلْمَانَا حَتَّى نَعْلَمَ ذَلِكَ مَعَ مَا قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ النَّوَاقِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَهُوَ مَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ/ ٨٨ - ب/.

فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٦)</sup> ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٧)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أُعْطِيَ فِي نِكَاحٍ مِلَّةٌ كَفَّهُ طَعَامًا أَوْ دَقِيقًا أَوْ سُورِيًّا فَقَدْ اسْتَحْلَ» [الدارقطني ٣٥٥٣]. وَكَذَلِكَ يَقُولُ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَلَكِنْ يُتَمُّ لَهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ)، وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ مَعَ مَا يَقُولُ الْمُخَالِفُ لَنَا: إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مِمَّا لَا يَتِمُّوْلُ لَمْ يَكُنْ مَهْرًا، وَمِلَّةٌ الْكَفِّ مِنَ الطَّعَامِ لَا يَتِمُّوْلُ، وَإِنْ جُعِلَ ذَلِكَ مَهْرًا، فَقَدْ تَرَكْ أَصْلَهُ أَنَّ مَا لَا يَتِمُّوْلُ لَيْسَ<sup>(٨)</sup> بِمَهْرٍ. فَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٩)</sup> قَالَ: «زَوَّجْتُكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» [البخاري ٥٠٢٩] وَلَمْ يَذْكُرْ [أَنَّ]<sup>(١٠)</sup> لَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ.

وأهل العلم مُجْتَمِعُونَ عَلَى أَنَّ السُّورَةَ لَا تَكُونُ مَهْرًا. وَمِنَ الْحُجَّةِ لِعِلْمَانَا مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا مَهْرَ دُونَ عَشْرَةِ» [الدارقطني ٣٥٥٩]. وَرُوِيَ عَنِ عَلِيٍّ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(١١)</sup> قَالَ: (لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ)، وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ ﷺ مِثْلَهُ.

عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِبَدَلٍ، وَأَنَّهُ خَالَفَتْ سَائِرَ الْأَمْوَالِ الَّتِي تُرْهَبُ، وَيُتَصَدَّقُ بِهَا بِغَيْرِ بَدَلٍ. وَكُلُّ يَجْعَلُ لِلذَّكَاءِ حَدًّا، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الْمُقَدَّرِ وَالْحَدِّ. [وَلَمْ]<sup>(١٢)</sup> يُجْعَلَ الْبَدَلُ إِلَّا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ إِذَا كَانَ النِّكَاحُ مَخْصُوصًا إِلَّا يُمْلِكُ إِلَّا بِبَدَلٍ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ.

وقوله تعالى: ﴿مُتَحَصِّنِينَ غَيْرَ مُسْنِفِينَ﴾ قِيلَ: مُتَنَاقِحِينَ غَيْرَ زَانِينَ بِكُلِّ زَانِيَةٍ. وَقِيلَ: ﴿مُتَحَصِّنِينَ﴾ أَيُّ عَفَائَتٍ لِلْفُرُوجِ وَغَيْرِ مُسَافِحِينَ فِي الْعِلَاقَةِ بِالزَّوْنِ. وَكَأَنَّهُ أَمَرَ ﷺ بِابْتِغَاءِ<sup>(١٣)</sup> النِّكَاحِ بِالْأَمْوَالِ، وَنَهَى عَنِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِغَيْرِ مَالٍ. وَقِيلَ: السَّافِحُ الَّذِي يَزْنِي بِكُلِّ امْرَأَةٍ يَجِدُهَا، وَالْمُسَافِحَةُ كَذَلِكَ تَزْنِي بِكُلِّ أَحَدٍ. وَالْمُتَخَذَاتُ أَخْدَانُ هُنَّ اللَّاتِي لَا يَزْنِينَ إِلَّا بِأَخْدَانِهِنَّ. وَالسَّافِحُ مِنَ الْفَعْلِ مَا ظَهَرَ، وَعَلَا مُسْلِمَةً فِي النِّكَاحِ.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل دم: وكان. (٣) في الأصل دم: قيل. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل دم: وتفسير. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) ساقطة من الأصل دم. (٨) في الأصل دم: فليس. (٩) ساقطة من الأصل دم. (١٠) من م، ساقطة من الأصل. (١١) ساقطة من الأصل دم. (١٢) ساقطة من الأصل دم. (١٣) في الأصل دم: ابتغاء.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ ذهب قوم إلى جواز المشعة بهذه الآية؛ يقولون: ذكر الاستمتاع بهن، ولم يذكر النكاح، وذكر الأجر بعد الاستمتاع. والمهر إنما يجب في النكاح بالعقد، يؤخذ [من] (١) الزوج أولاً بالمهر، ثم يستمتع بها، فهو بالمشعة والإجارة أشبه كقوله تعالى: ﴿إِن أَرْسَلْتُمْ لَكُمْ فَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] أمر بإتياء الأجرة إذا أرضعن، ذلك لما ذكرنا الاستمتاع بهن، وأمر بإتياء الأجر لا المهر. دل أنها نزلت في المشعة.

وأما عندنا فإنها نزلت في النكاح؛ دليلاً ما تقدم من الذكر، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وقوله (٢) تعالى: ﴿تُحْصِنِينَ﴾ متصاحين ﴿غَيْرِ مُسْتَفْهِينَ﴾ غير زانين، وقوله تعالى: ﴿أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ كل ذلك يدل أنه في النكاح. فكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ في النكاح ﴿فَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ وقد سمي الله المهر أجراً بقوله: ﴿إِنَّا أَنلَيْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ مَاتَتْ أُجُورُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وقوله (٣) تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَدْنَىٰ أَهْلِهِنَّ رَهْأَنُهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٥].

وأما قولهم: ذكر إتياء الأجر بعد الاستمتاع، والمهر يجب بالنكاح، فهو على التقديم والتأخير، كأنه قال: فاتوهن أجورهن إذا استمتعتم بهن، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتْ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَيْرِ حُجَّةٍ مُّبَيَّنَةٍ وَاللَّهُ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] أي طلقوهن إذا طلقتم لِمَدَّتْ ﴿لِمَدَّتْ﴾ ونحو ذلك كثير.

وقال أبو بكر الأصم: دل قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ﴾ مهرهن كملأ، وإذا لم يدخلوا بهن فالنصف بالآية الأخرى (٤). فهذا فائدة ذكر الأجور والاستمتاع، وهو بالنكاح أشبه وأولى من المشعة لما ذكرنا من تحريم الأجناس من المحرمات [في أولها] (٥) وباجتهاد في آخرها ما وراء ذلك. وبين أيضاً أن الاستمتاع، هو النكاح، وأن الأجر هو المهر لما ذكرنا.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه (أنه) (٦) قال: (رحم الله عمر) (٧)، ما كانت المشعة إلا رحمة رحم الله بها أمّة محمد. فلولاً نهيه عنها إياها ما زنى إلا شقي، وكان يراها حراماً خلافاً، وكان يقول في حلف أبي (بن كعب) (٨): ﴿إِلَّا أَجَلَ نُسْتَى﴾. وروى أنه قال: (إن الناس بهذا، قد أكثروا في المشعة)، فقال: (إنها لا تجل إلا لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير) (٩). فدل قوله أنها بمنزلة الميتة، على أنه رجّع عن قوله الأول. فإن كانت المشعة في حال غير الضرورة حراماً، فهي في حال الضرورة حلال (١٠). وإنما أحل الله المحرم في الضرورة إذا خاف الرجل على تلف نفسه، وليس في ترك الوطء خوف تلف نفسه.

روى عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ (أنه) (١١) قال: (نسحها [قوله تعالى] (١٢): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾) الآية [الطلاق: ١]. هذا يدل على أنه رجّع عن قوله الأول. ومن الدليل على تخريمها قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ حَفَظُونَ﴾ ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦٥] فحرم الله تعالى [المشعة] (١٣) من الجماع ما عدا ملك النكاح، وملك البمين. والمشعة ليست بملك نكاح ولا ملك بيمين، فهي داخلة في التحريم.

ومن الدليل على تخريمها ما روي عن علي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمير الإنسية. وعن سيرة الجهنني عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل: قوله. (٣) في الأصل وم: وقال. (٤) المقصود قوله تعالى: ﴿فَضُفَّ مَا قَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. (٥) ساقطة من م. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) المقصود بذلك قول عمر وهو على المنبر أيام خلافته: (معتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما) وسيدرج هذا القول بعد حين. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنلَيْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ مَاتَتْ أُجُورُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. (١٠) في الأصل وم: حرام. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

وعن ابن عمر رضي الله عنه [أنه<sup>(١)</sup>] قال: (نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن متعة النساء، وعن أكل لحوم الحمير الأهلية [البخاري ٤٢١٦] وفي<sup>(٢)</sup> خبر آخر أنه كان قائماً بين الركن والمقام، وهو يقول: «إني كنت أذنت لكم في المتعة، فمن كان عنده شيء فليبقاره، ولا تأخذوا مما آتيموهن شيئاً، فإن الله ﷻ قد حرّمها إلى يوم القيامة» [مسلم ١٤٠٥/٢١].

وعن ابن عمر رضي الله عنه [أنه<sup>(٣)</sup>] قال: (سمعت عمر رضي الله عنه يقول في المتعة: (لو تقدّمت فيها لرجعت). وعن عبد الله [أنه<sup>(٤)</sup>] قال: (المتعة متعة النساء منسوخة نسختها الطلاق والصدّق والعدّة والميراث والحقوق التي توجب النكاح). وعن عائشة رضي الله عنها أنها إذا ذكر لها [المتعة]<sup>(٥)</sup> قالت: (والله ما نجد في كتاب الله النكاح والاستيثار)، ثم تثلو هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْجِيهِمْ خَفَلُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> إِلَّا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ الآية [المؤمنون: ٥ و: ٦].

وعن عمر رضي الله عنه [أنه<sup>(٧)</sup>] قال: (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهي عنهما، وأعاقب عليهما). فأنكر قوم على عمر رضي الله عنه إقراره أنهما فعلا في عهد النبي ﷺ ونهيه<sup>(٨)</sup> عنهما.

لكن الجواب في ذلك كحكم أنه عليم بنهي النبي ﷺ عن متعة النساء وما نزل فيها من نص القرآن، فكان وعيده لاحقاً بمن فعلها ليعلم بأنها منسوخة.

وقوله ﷻ: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ يحتمل الأجرة، ويحتمل الشريح بالنكاح: أنه إذا كان بعد الاستمتاع<sup>(٩)</sup> يؤتيهن كل المهر لأنه ذكر في النكاح والبغض بعد الطلاق في هذا. وأيد هذا التأويل ما كان عليه ذكر المعمرات والإحلال أنه كله بالنكاح. وكذلك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ [النساء: ٢٥] أن كله في النكاح لا في الأجرة وصفت أنه بغني، ونهوا عن ذلك.

وبقره تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْجِيهِمْ خَفَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٥] ذكر أن مئني وراء ذلك باغياً بهذا لو عرفت بحكم الكتاب، فما ذكرته له [الآية]<sup>(١٠)</sup> ناسخ؛ ولو عرفت بالأخبار؛ لكانت<sup>(١١)</sup> الإباحة رويّت مقرونة بهذا النهي. فمن رام الأخذ بطرف منها على الإغضاء عن الطرف الثاني أعطى خصمه الإغضاء عنه<sup>(١٢)</sup> بالطرف الثاني والمنع عما قال به. ثم امتناع الأمة/ ٨٩ - أ/ عن العمل على ظهور الحاجة، ونفور الطباع عن قبول مثله من أحد من<sup>(١٣)</sup> المتصدّين فأضبر على الحق. ثم دل ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه نسخت الطلاق والعدّة أن الأول كان نكاحها يمضي بمضي المدّة، أبطله ارتفاع أحكام النكاح عنه.

وقوله ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَزَوَّجْتُمْ بِهِ مِنْ بَيْنِ الْقَرِيبَةِ﴾ في الآية دلالة أن الزيادة في المهر جائزة، لأن الفريضة هي التسمية. فإن قيل: قوله تعالى: ﴿فِيمَا تَزَوَّجْتُمْ﴾ معناه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَتَوَفَّاكَ أَوْ يَتَوَفَّاكَ يَتَوَفَّاكَ﴾ عَقْدَةُ النِّكَاحِ [البقرة: ٢٣٧] هو أن تبدّل المرأة من مهرها شيئاً للزوج<sup>(١٤)</sup> أو الزوج لها، قيل: لو كان ذلك كذلك برضاها؛ يعني رضا زوجها.

وقال: ﴿تَزَوَّجْتُمْ بِهِ﴾ فجعل للزوج في الرضا نصيباً. ومعناه، والله أعلم: أن الزوج إذا زاد على المهر، فذلك جائز، فهذا التراضي إنما يكون منهما جميعاً في الحالين. وذلك أصل الزيادة في المهر والتّمنّي في البيع وأشباه ذلك.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يخطب أم سلمة، ويقول: «إِنْ كَانَ إِيْمَانُكَ أَنْ أَزِيدَكَ فِي الصَّدَاقِ زِدْتُكَ، وَإِنْ أَزِدَكَ أَزِدْ»<sup>(١٥)</sup> النِّسْوَة. وروي عن علي رضي الله عنه [أنه<sup>(١٦)</sup>] قال: (زدها فهو أعظم للبركة). وروي عن عثمان وعمار كذلك. وقد دل الكتاب والسنة وقول الصحابة على جواز ذلك، فهو الحق، وعلى<sup>(١٧)</sup> ذلك جمهور المسلمين في بيعاتهم وتجاراتهم.

(١) الواو ساقطة من الأصل وم. (٢) الواو ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) من م، ساقطة من الأصل. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: ونها. (٨) في الأصل وم: الانتفاع. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فكانت. (١١) في الأصل وم: عليه. (١٢) في الأصل وم: في. (١٣) في الأصل وم: الزوج. (١٤) في الأصل وم: وأن أزيدك أزيد. (١٥) ساقطة من الأصل وم. (١٦) الواو ساقطة من الأصل وم.

ومن الدليل أيضاً على جواز الزيادة في الثمن والمهر وأنها تُصيرُ كأنها كانت مُستأًة في عقد البيع أن رجلاً اشترى من رجلٍ عبداً بيعاً باتاً، ثم أن أحدهما: جعل لصاحبه الخيار يوماً، فنقض البيع، إن نقضه جائز، وتصير ذلك كالأخبار المشروطة<sup>(١)</sup> في أصل البيع. وكذلك رجل اشترى عبداً بالف درهم حواله<sup>(٢)</sup>، ثم إن البائع أجل المشتري بالثمن شهراً، كان الأجل جائزاً، وتصير كأنهما سُميا الأجل في عقد البيع، فوجب أن تكون الزيادة بغد البيع في الثمن كأنها كانت في عقد البيع.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ في ما حرم، وأحل ﴿حَكِيماً﴾ حيث وضع كل شيء موضعه.

## الآية ٢٥

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وقال ﴿فِي آيَةِ نَفْسِهَا﴾<sup>(٣)</sup>: ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ فقال بعض أهل العلم: لا يجوز تزوج الأمة حتى ينفجر عن نكاح الحرّة، ويخشى مع ذلك العنت. فإذا اجتمع الأمران فحينئذ يجوز أن يتزوج الأمة. ولا يجوز أن يكون تأويل الآية في هذا وذلك أن الإمام أعز وجوداً اليوم من الحرائر، ويجد الرجل حرّة يتزوجها بأذن شيء ما لم يجد بمثلها الأمة لا أن يقال: الإمام في ذلك الزمان أوجد، وإن الحرائر أعز، وإن مؤنة الإمام ومهورهن أقل، فخرج الخطاب على ذلك.

وإنه لما نزل قوله ﷺ ب: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ يَنْكِحُوا وَأَصْلَابِيَّ بَيْنَ عِبَادِكُمْ وَأَيْمَانِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] رغب السادات في تزوج<sup>(٤)</sup> الإمام بشيء يسير. فعند ذلك نزل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ الآية، وإلا الأمر الظاهر ما ذكرنا أنه أعز وجوداً من الحرائر وأكثر مؤنة، وأن الحرائر أهون وجوداً ومؤنتهن أقل، أو أن تكون الآية في الإنفاق عليهن، ليس في ابتداء النكاح. وهو أن الرجل إذا تزوج حرّة لزمه أن يُنفق عليها شاء، أو أبى. فإذا عجز عن الإنفاق عليها يطلّقها، ويتزوج بامة؛ إذ نفقة الأمة على سيدها، ونفقة الحرّة عليه، فأمر أن يطلّق الحرّة التي نفقتها عليه، ويتزوج أمة تكون نفقتها على سيدها. هذا أشبه، والله أعلم، بما قاله أولئك. أو أن يقال: إنه أراد بالنكاح الوطء لا العقد والتزويج<sup>(٥)</sup> على ما قال علي ابن أبي طالب عليه السلام: (والنكاح اسم للوطء والتزويج<sup>(٦)</sup> جميعاً).

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣] وتأويله: الواطئ، وكذلك الأول. ومعنى قول علي عليه السلام حين حمل الآية على الوطء لأنه لا يتزوج الأمة على الحرّة: كأنه منعه من ذلك أنه<sup>(٧)</sup> قادر على وطء الحرّة، ويتزوج الحرّة على الأمة؛ يقول: يتزوج الأمة، ولم يكن قادراً على وطء الحرّة، فجاز نكاحه. أو إن كانت الآية في ابتداء النكاح والتزويج<sup>(٨)</sup> على ما قالوا، فليس فيها حظر نكاح الإمام وبطلانه في حال الطول والقدرة لأنه أباح نكاحهن في حال عدم الطول والقدرة.

ومن أصلنا أن ليس في إباحة الشيء وجله في حال دلالته حظوه ومنعه في حال أخرى؛ دليلاً قوله تعالى: ﴿أَزْوَاجَ النَّبِيِّ مَا يَنْتَ أَجْرُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ليس فيه أنه لا يحل له إذا لم يؤت أجورهم. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوْجَةً أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] ليس فيه حظر الأربع، وإن خافت ألا يغذل، فهذا يدل على أن حظر الشيء ومنعه (في حال)<sup>(٩)</sup> لا يوجب الحظر في حال أخرى، وإباحة الشيء في حال وجله لا يوجب منعه وحزمته في حال أخرى.

على أن المخالفة لما لم يجعل الإيمان المذكور في الآية شرطاً لقوله تعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فإذا لم يصير الإيمان شرطاً في حال نكاح الإمام كيف صار الطول والقدرة شرطاً فيه؟ إذ من قوله ليس له أن ينكح الأمة إذا كان له طول نكاح المحصنة الكتابية لأنه يقول: لأن الله تعالى شرط فيهن الإيمان بقوله ﴿فَإِنْ فَنِيْنَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فإذا لم يصير الإيمان شرطاً في المحصنات كيف كان شرطاً في الإمام؟ وذلك كله عندنا ليس بشرط.

فإن قال قائل: إن قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِلْعَامُ﴾ [المجادلة: ٤] كذا ليس صار ذلك شرطاً حتى لا يجوز

(١) من م، في الأصل: كالمشروط. (٢) في الأصل وم: حالة. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: تزويج. (٥) في الأصل وم: والتزويج. (٦) في الأصل وم: لأنه. (٧) في الأصل وم: لأنه. (٨) في الأصل وم: والتزويج. (٩) ساقطة من الأصل وم.



غيره، إذا كان له طول العتاق وقُدْرَةُ الصوم ما يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ بِمَثْلِهِ، قِيلَ صَارَ ذَلِكَ شَرْطاً فِيهِ لِأَنَّهُ فَرَضَ لَزِمَهُ بِشَرِيطَةٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخُرُوجُ وَالتَّعَدِّي إِلَى غَيْرِهِ.

وَأَمَّا النِّكَاحُ فَلَيْسَ هُوَ بِفَرْضٍ لَزِمَهُ بِوُجُودِ الطَّوْلِ وَالْقُدْرَةِ، وَالتَّعَاتُ وَمَا ذَكَرَ فَرَضَ لَزِمَهُ بِوُجُودِ الطَّوْلِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَبِجُورِ الطَّعَامِ، لَكِنْ لَمْ يَسْقُطِ الْفَرَضُ الَّذِي لَزِمَهُ عَنْهُ. لِذَلِكَ صَارَ شَرْطاً فِيهِ، وَالْأَوَّلُ لَمْ يَصِرْ.

فَإِنْ قَالَ: مَا مَعْنَى الْآيَةِ إِذَنْ؟ قِيلَ: مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْإِخْتِيَارِ وَالْأَدَبِ، أَوْ عَلَى الْإِنْفَاقِ الَّذِي ذَكَّرْنَا، أَوْ أَلَّا يَخْتَارَ نِكَاحَ الْأَمَةِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ إِذَا كَانَ لَهُ طَوْلُ الْحُرَّةِ عَلَى مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه [أَنَّهُ] <sup>(١)</sup> قَالَ: (أَيُّ مَا حُرٌّ تَزُوجُ فَقَدْ أَرَقُّ نِصْفُهُ، وَأَيُّ مَا عَبْدٌ تَزُوجُ فَقَدْ اغْتَقَ نِصْفُهُ، لَا يَخْتَارُ نِكَاحَ الْأَمَةِ، وَلَهُ إِلَى طَوْلِ الْحُرَّةِ سَبِيلٌ). وَيَجِيءُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْغَنَى﴾ أَلَّا يُحْمَلَ عَلَى الزَّوْنِ، وَلَكِنْ يُحْمَلُ عَلَى مُخَالَطَتِهِنَّ النَّاسَ وَاسْتِرْقَاقِ الْأَوْلَادِ. فَإِذَا أَمِنَهُ السَّيِّدُ عَنِ اسْتِرْقَاقِ الْوَلَدِ وَعَنْ تَرْكِ الْإِخْتِلَاطِ بِالنَّاسِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَزَوَّجُهَا؛ إِذْ قُلُوبُ النَّاسِ لَا تَحْتَمِلُ اخْتِلَاطَ أَزْوَاجِهِنَّ بِالنَّاسِ وَاسْتِرْقَاقِ الْأَوْلَادِ، فَحُمِلَ الْعَنْتُ عَلَى هَذَا أَشْبَهَ مِنَ الزَّوْنِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ أَيْضاً عَلَى أَلَّا يُعْتَبَرَ الطَّوْلُ عَلَى التَّزْوِجِ عَلَى مَا قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ أَمَةٌ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى تَزْوِجِ الْحُرَّةِ لَمْ يَفْسُدْ نِكَاحُ الْأَمَةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فَقُلِيَ ذَلِكَ طَوْلُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ نِكَاحِ الْأَمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. عَلَى أَنَّ عَدَمَ الطَّوْلِ فِي الْأَصْلِ لَا يَمْنَعُ نِكَاحَ الْحُرَّةِ؛ إِذْ شَيْءٌ يَلْزَمُ الذَّمَّةَ، وَعَدَمُ النَّفَقَةِ يَمْنَعُ الْإِمْسَاكَ عِنْدَهُ. فَدَلَّ أَنَّ الْآيَةَ لِعَدَمِ نَفَقَةِ الْحُرَّةِ أَشْبَهَ مِنْ عَدَمِ طَوْلِ مَهْرِ الْحُرَّةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ عَلَى مَا ذَكَّرْنَا.

وَالْأَصْلُ إِنْ كَانَ أَمْرٌ بِجُورٍ بِشَرْطِ الْإِضْطِرَارِ فَإِنَّ ارْتِفَاعَ الصَّرُورَةِ يَمْنَعُ الْبَقَاءَ. فَإِذَا لَمْ يَمْنَعْ بَانَ أَنَّهُ لَا عَلَى الْحِلِّ بِالضَّرُورَةِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْتَارُ لِمَنْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ مُفَارَقَةُ الْأَمَةِ؛ إِذْ بِإِمْسَاكِهَا رَقُّ الْوَلَدِ الَّذِي يَقْبُحُ فِي الْعَقْلِ اخْتِيَارُهُ، وَمُخَالَطَةُ الزَّوْجَةِ فِي الطَّبْعِ نِفَارٌ مِنْهُ. فَمَثَلُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَعَ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ وَلَيْسَ عَنِ الَّذِي فِيهِ الضَّرُورَةُ شَرْطُ الصَّبْرِ.

ثُمَّ الْقَوْلُ وَاحِدٌ فِيهِنَّ بِمَلِكِ الْمَالِ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ، يَخْشَى الْعَنْتُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ النِّكَاحَ، وَجَمِيعُ مَا لَهُ الْحُرْمَةُ يَسْتَوِي غَيْبُهُ/ ٨٩ - ب/ ذَلِكَ وَحَضْرَتُهُ كِنِكَاحِ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ وَالْأَخْتِ عَلَى الْأَخْتِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مَعَ مَا لَوْ كَانَتْ خَشْيَةُ الْعَنْتِ تَصِيرُ سَبَباً لِلْحِلِّ فِي شَيْءٍ لَكَانَ مَلِكُ الْحُرَّةِ الَّتِي هِيَ عَنْهُ غَائِبَةً إِذَا لَمْ تَصِرِ الضَّرُورَةُ مُبِيحَةً. فَإِذَنْ بَانَ أَنَّ الْحُرْمَةَ لِنَفْسِ النِّكَاحِ فِي الْوُجُودِ، وَالْحِلَّ لِعَدَمِهِ لَا لِلْسَّبِيلِ إِلَى ذَلِكَ وَغَيْرِ السَّبِيلِ.

ثُمَّ قَوْلُهُ عليه السلام: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْغَنَى﴾ إِنَّمَا هُوَ الضَّيْقُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أَيْ يُضَيِّقُ عَلَيْكُمْ مُخَالَطَةُ الْإِيْتَامِ أَوْ الْإِنْتَمِ، وَكَقَوْلِهِ عليه السلام: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]. وَكُلُّ رَجُلٍ فِيهِ وَنْعُ الْإِسْتِمْنَاعِ فَهُوَ يَخْشَى الْإِنْتَمِ، فَيجيئُ أَنْ يُبَاحَ لَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ يُرْجَعَ إِلَى الضَّيْقِ، فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْإِمْسَاكَ دُونَ الْعَقْدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ خَشْيَةُ الزَّوْنِ أَنْ يَحْتَمِلَ أَنْ يَصِيرَ شَرْطاً لِلْحِلِّ، وَقَدْ حَصَلَ لَهُ عُقُوبَةٌ، فِيهَا أَبْلَغُ الرَّجْرِ لِمَنْ غَفَلَ عَنْ رَجْمٍ أَوْ حَدٍّ، بَلْ يُفَرِّضُ عَلَيْهِ إِبْقَاءَ ذَلِكَ بِكُلِّ وَجْهِهِ الْإِمْكَانِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ عَنْهُ بَغْيَ النِّكَاحِ سَبِيلاً فِي الْإِمْتِنَاعِ أَيْضاً.

وَقَدْ جَاءَ أَيْضاً الْأَمْرُ بِالصِّيَامِ بِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> لَهُ وَجَاءَ، فَإِنَّمَا خَشْيَةُ ذَلِكَ خَشْيَةُ خَطَرٍ لَا حَقِيقَةٍ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يُجْعَلَ عَدراً لِرَفْعِ الْحُرْمَاتِ، وَيُقَدَّرَ عَلَيْهِ بِالمُبَاحِ مِنَ الصِّيَامِ.

الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الْآيَةُ: نَقُولُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، تَحْتَمِلُ الْآيَةُ وَجْهًا:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) الوار ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: بان.

أحدها: طول عقد النكاح مذكور أيضاً في نكاح الأمة بقوله: ﴿وَالَّذِينَ أُجِرُوا بِالْمَعْرُوفِ﴾ ومعلوم وجود الحرّة بالمهر الذي يوصف في المعروف من المهور، بل لعل ذلك في الحرائر أوجده؛ إذ قد جاز نكاح الحرائر بالأشياء الضعيفة. ومغروف وجودهن في كل عصر بدون ما يوجد [في مثله] (١) الإمام، فمحال أن يشترط في نكاح الإمام عدم ما لا يوجد السبيل إليه إلا بوجود ذلك أو ما هو أعظم في الوجود.

وأما التفقة والمنسكن فقد يكون بمال السيد دون أن يؤخذ به، وفي الحرّة هي لا سبيل إليها إلا بمال الزوج. ففيها يذكر الوجود لا في ما يستوي الذكور فيه في المثلوث. ثم في الحاجة على ما عليه العرف فيه فضل. ولا قوة إلا بالله.

والوجه الثاني: ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تنكح الأمة على الحرّة» [البيهقي في الكبرى ١٧٥/٧] ولو كان يجوز نكاحها عند وجود طول الحرّة لم يكن للنهي عن ذلك بعد النكاح وجه؛ إذ ليس لذلك وجود لما الطول يمنع وجوده.

والثالث: أن الذي به يجب النكاح ليس للوجود شرط فيه، والذي به الإمساك شرط؛ إذ قد يجوز بذمة من لا يملك، ولا يملك. ثبت أن ذلك في حق الإمساك. وبعد لو كان يمنع بالذي ذكر لكان جوازه بحق الضرورة، وهذا مما لا يقع بالضرورة (٢). ثبت أن ذلك في حق الإمساك.

ثم لو كان التأويل على النكاح لم يكن في ذلك تخريم النكاح على وجود طول الحرّة لخصال (٣):

أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون نكاح الإمام يجوز بحق الإبدال والإضطرار. وذلك لا يحتل حق النكاح لوجوه:

أحدها أن طريق ذلك إباحة ورخص، والفروج لا تحتل الإباحات، بل الإباحات توجب حد المبيع وعقوبته، وتجعل كمبيع ما لا يملكه.

والثاني: أن الحرّمات التي كانت في جميع النكاح كانت ظاهرة لم يرفع شيء منها لحاجات، وكذلك نكاح الإمام لو كان من الحرّمات. بل الحكم أن كل امرأة لا تحتل [النكاح] (٤) فهي لا تحل بملك اليمين. فلو قلنا: إنه لا يحل نكاحها لذاتها لم تحل في ملك اليمين فأدخلت بما (٥) ذكرت، وليس كالزيادة على الأربع، لأن ملك الحرمة لحق المنكوح لا لِمكان المرأة، وكذلك الأخت ونحو ذلك. دليل ذلك جواز ذلك لا بحق الإبدال والإضطرار إذا عديم نكاح غيره بعد وفاته لم يجعل في شيء من الجمل والحرمة المأل، بل قال الله تعالى: ﴿وَالسَّغِيَرَاتِ اللَّاتِي لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا﴾ الآية [النور: ٣٣] صبراً لعدم شرط الترك، وله قد يفسخ لأنه شرط الإباحة، فلذلك أمر نكاح الإمام.

والثالث: أن الأصل في الإضافة الجمل والحرمة إلى أنه لا يوجب عند ذلك في غير ملك الحال بل هو في غيرها موقوفاً على قيام الدليل من ذلك المضاف إليه أو غيره، لا أنه يوجب ذلك. دليل ذلك أمور النكاح. قال الله تعالى لِنَبِيِّ: ﴿إِنَّا أَمَلْنَا لَكَ أَنْزَلَكَ النَّبِيُّ أَمَّا تَبْتَ أُجْرُهُمْ﴾ [الاحزاب: ٥٠] لا أنه يعلم لو لم يؤتوا الأجور لم يخللن، وكذلك قوله ﷺ: ﴿وَالْحَسَنَتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُجْرَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥].

وقال ﷺ: ﴿فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَإِنْ آتَيْتَ بِشَيْءٍ﴾ الآية لأن الحد لا يجب لو لم يخص. وقال ﷺ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْطِغْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَصْحَحَ التَّحَصُّنَ الْمُؤَمَّنَ﴾ لا على جعل الإيمان شرطاً، وقال الله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] لأن الأمة لا تحل إذا لم يخف العدول في الحرائر وغير ذلك مما يكثر؛ إذ ليس في إضافة الجمل إلى حال قطع عن غيره. فمثله أمر النكاح في ما نحن فيه.

ثم احتج بعضهم بالآيات التي فيها: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْطِغْ﴾ [النساء: ٢٥] و﴿مَنْ لَمْ يَحْذَ﴾ [البقرة: ١٩٦] لتوجيه ذلك الحق ههنا. وقد دخل جواب هذا في ما قلنا: إن الحكم في غيره موقوفاً على الدليل، فيه مئنا لا بهذا، مع ما بينا دليل ما نحن فيه ليس بشرط.

(١) في الأصل وم: من مثله. (٢) في الأصل وم: الضرورة. (٣) في الأصل وم: الخصال. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل وم: بأن ما.

الَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ شَرْطَ الْإِيمَانِ فِي الْمُحْصَنَاتِ وَمَا<sup>(١)</sup> لَمْ يَصِرْ شَرْطًا، وَقَدْ صَارَ فِي الْكُفَّارَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَمِثْلُهُ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ ثُمَّ الْفَضْلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ يَقَعُ [مِنْ] <sup>(٢)</sup> وَجُودِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ تِلْكَ بِحَقِّ الْإِبْدَالِ وَالِاضْطِرَارِ، دَلِيلُهُ زَوَالُ حُكْمِهِ عِنْدَ الْإِزْتِغَاعِ، وَفِي هَذَا، إِلَّا أَنْ يَرْتَفَعَ لِنِكَاحِ الْحُرَّةِ، فَلِلذَلِكَ اخْتَلَفَ الْأَمْرَانِ. وَلَوْ جَعَلْنَا الْأَمْرَ بِهِ فِي حَالٍ أَوْ الْإِشَارَةَ بِالْجِلِّ إِلَيْهَا دَلِيلًا عَلَى النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ نَهْيًا عَنْ نِكَاحِ الْإِمَاءِ فِي حَالِ طَوْلِ الْحَرَائِرِ. فَلَا يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ مُبْطِلًا لِلْفِعْلِ لِأَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ يَقَعُ النَّهْيُ كَانَ مَفْقُودًا، وَمِثْلُهُ لَا يُخْتَمَلُ الْفَسَادُ، وَذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرْقَى وَلَدُهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ تُخَالِطَ امْرَأَتُهُ الرِّجَالَ، وَذَلِكَ بَغْضُ مَا يَشِينُ الرَّجُلَ. ثُمَّ كَانَ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ مَعَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ. وَيَجُوزُ مَعَ الْأَمْرِ بِطَلْقِهَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ أَغْظَمُ فِي الشَّيْنِ إِذْ قَدْ ظَهَرَ بِهِ مَا يَخَافُهُ فِي الْمَمْلُوكَةِ، وَيَصِيرُ وَلَدُهُ مَشْتُومًا أَمَامَهُ، وَهُوَ أَوْحَشُ فِي الْعُقُولِ مِنْ كُلِّ رَقٍّ وَعُبُودَةٍ، وَيُقَالُ لَهُ: يَا ابْنُ الزَّانِيَةِ، وَذَلِكَ أَيْضًا تَلْبِيسُ النَّسَبِ وَشُبْهَتُهُ<sup>(٣)</sup>. ثُمَّ لَمْ يُجَبَّ بِهِ الْفَسَادُ. فَامْرُؤُ الْمَمْلُوكَةِ الْآخَرَى.

وَالثَّانِي<sup>(٤)</sup>: لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَى نَهْيِ الْحُرْمَةِ عَنْ نِكَاحِ الْعَبِيدِ، وَلَهُ يُرْقَى الْأَوْلِيَاءُ، وَيُضَرَفُ حَقُّ نَسَبِ الْأَبَاءِ إِلَى الْمَوَالِي. إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّ الطُّغْيَانَ عَلَيْهِمْ فِي الْخِلَافِ أَقْبَحُ مِنْهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ جَوَازَ النِّكَاحِ، فَمِثْلُهُ مَا نَحْنُ فِيهِ.

وَالثَّلَاثُ<sup>(٥)</sup>: أَنَّ الْحُرْمَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ: حُرْمَةُ النَّفْسِ الْمُنْكَوحَةِ لِلِاسْتِمْتَاعِ<sup>(٦)</sup>، وَحُرْمَةُ لِحَقِّ النِّكَاحِ. وَكُلُّ مُحْرَمَةٍ لِذَاتِهَا: فَهِيَ لَا تَجِلُّ بِمُلْكِ الْيَمِينِ وَلَا بِمُلْكِ النِّكَاحِ، وَمَا كَانَتْ الْحُرْمَةُ بِحَقِّ<sup>(٧)</sup> النِّكَاحِ تَجِلُّ. فَإِذَا كَانَتْ الْأَمَةُ تَجِلُّ بِمُلْكِ الْيَمِينِ ثَبَّتَ أَنَّ حُرْمَتَهَا لَيْسَتْ لِنَفْسِهَا وَلَا لِلِاسْتِمْتَاعِ؛ فَهِيَ تَجِلُّ بِمُلْكِ الْيَمِينِ؛ بَلْ جُلُّهَا فِي الْأَصْلِ بِمُلْكِ النِّكَاحِ أَحَقُّ، إِذْ لَيْسَ إِلَّا لِلِاسْتِمْتَاعِ. فَإِذَا حُلَّتْ بِهِ فَبِالْآخَرَى أَنْ تَجِلَّ بِالنِّكَاحِ. ثُمَّ قَدْ يُحْرَمُ النِّكَاحُ الْخَاصُّ، لَا يُجَازُ مِنَ الْأَمْوَالِ بِجِلِّ. فَكَذَا مَا نَحْنُ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ بِخْتِمِلِ وَجْهَيْنِ؛ يَخْتِمِلُ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، حَقِيقَةُ ذَلِكَ، [وَيَخْتِمِلُ مَا]<sup>(٨)</sup> فِيهِ لُزُومُ الْعَمَلِ بِالظَّاهِرِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ يَخْتِمِلُ ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ فِي الدِّينِ، وَيَخْتِمِلُ ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ﴾ نَسَبِ ﴿بَعْضٍ﴾. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَسَبَ ٩٠ - ١ / بَعْضِهِمْ مِنْ دِينِ بَعْضٍ وَمِنْ نَسَبِ بَعْضٍ، فَلَيْسَ لِبَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ فَضْلٌ مِنَ الدِّينِ وَالنَّسَبِ؛ إِذْ نَسَبُهُمْ وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ لِلْحُرَّةِ عَلَى الْأَمَةِ فَضْلٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَحْبَبْتَ﴾ فَإِنْ أَتَيْتَ بِتَحِيَّةٍ قَمَلَتْهُ يَضُفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمَذَائِبِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَصْفِ لَزِمَهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ. دَلٌّ أَنَّ وَجُوبَ الْحُكْمِ فِي حَالٍ عَلَى وَصْفٍ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي حَالٍ آخَرَى عَلَى غَيْرِ الْوَصْفِ الَّذِي وَصِفَ فِي تِلْكَ الْحَالِ. وَهَذَا بِالْمُخَالَفِ لَنَا الزَّمُ، لِأَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلِأَمَّةٍ مُؤْمِنَةٍ حَتَّى يُنْشِرَكَ﴾ [البقرة: ٢٢١] إِنَّ النَّهْيَ وَقَعَ عَلَى جَمِيعِ الْمُشْرِكَاتِ كِتَابِيَّاتٍ وَغَيْرِ كِتَابِيَّاتٍ. ثُمَّ صَارَ [نَهْيُ الْكِتَابِيَّاتِ مَنْسُوخًا]<sup>(٩)</sup> بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْحَصْنَتُ مِنَ الَّذِينَ أُرْوُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

ثُمَّ قَالَ: إِذَا كَانَ لَهُ طَوْلٌ مُحْصَنَةٍ كِتَابِيَّةٍ لَمْ يَجِلَّ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْمُؤْمِنَةِ. وَاخْبَرَ ﷺ أَنَّ الْأَمَةَ الْمُؤْمِنَةَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ، وَهُوَ يَقُولُ: بَلِ الْمُشْرِكَةُ خَيْرٌ مِنَ الْأَمَةِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَارِهِ فِي قَوْلِهِ عَلَى مَذْمُونِ مَا قُلْنَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٢١] عَلَى الْمُشْرِكَاتِ خَاصَّةً مِنْ غَيْرِ الْكِتَابِيَّاتِ عِنْدَنَا؛

(١) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: وَشَبْهَهُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: وَأَيْضًا. (٥) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: وَأَيْضًا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: الْاسْتِمْتَاعُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: بَحِثْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: ر. (٩) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: الْكِتَابِيَّاتُ مَنْسُوخَةٌ.

دليله قوله تعالى: ﴿مَا يَوْزُ الدِّينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الشِّرْكِ أَنْ يُتَزَلَّ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] ذكر المشركين، وذكر الكتابيات؛ دل هذا أن المشركين في هذه الآية غير الكتابيات. وقد ذكرنا الوجه في ذلك في صدر السورة ما يغني [عن<sup>(١)</sup>] ذكره في هذا الموضع. فإذا كان ما ذكرنا حلًّا له أن يتزوج كتابية مُحَصَّنَةٌ كانت أو أمة. وقد أقمنا الدليل على أنه<sup>(٢)</sup> ليس في ذكر الإيمان فيهن دليل جعليه شرطاً في جواز نكاحهن على ما لم يكن في ذكر الإيمان فيهن شرطاً.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ أي هو أعلم بحقيقة إيمانهم، وأنتم لا تعلمون حقيقة<sup>(٣)</sup>، وإن كان أثبت لنا علم الظاهر<sup>(٤)</sup> بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا جُوهَرٌ أَلَمْ يَأْتِيَنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] أمرنا بالعمل بعلم الظاهر لا بعلم الحقيقة بقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠] فهذا يدل على أن الإيمان هو عمل القلب لا عمل اللسان، لأنه لو كان عمل اللسان لكان يعلم حقيقة كل أحد، فظهر أنه ما وصفنا.

وقوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ قيل فيه بوجوه: [قيل<sup>(٥)</sup>]: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ في الولايات في الدين كقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وقيل: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ في النسب، إذ كلُّ منهم من أولاد آدم، ويختلج ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ قبل الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ أي بإذن ساداتهن، سُمي السادات أهلاً لهن. دل أنهن من أهلهن. وفيه أن للمرأة أن تزوج نفسها إذا أذن لها وليها لأنه تعالى قال: ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ والمرأة إذا كبرت<sup>(٦)</sup> لها أن تزوج<sup>(٧)</sup> من غيره. وهذا في النساء أولى لأن الرجل إذا كانت له جارية يستمتع بها، ولا يؤزجها<sup>(٨)</sup> من غيره، والمرأة إذا كانت لها جارية، هي التي احتاجت إلى تزويج جارتها. لذلك كان في هذا أولى. وفيه أن ليس للعبد ولا لئمة أن يتزوج إلا بإذن من سيده. وكذلك روي عن رسول الله ﷺ [أنه<sup>(٩)</sup>] قال: «أي ما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر» [أبو داود ٢٠٧٨].

وقال بعض أهل العلم: قوله: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ إذا كن مؤمنات على ما سبق من ذكر الإيمان بقوله ﴿فَنَبِّئِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ لكن هذا؛ إن<sup>(١٠)</sup> كان نهياً عن نكاح الإماء، إذا كن غير مؤمنات.

ألا ترى أن النساء نهي عن تزويج أنفسهن من العبيد، وذلك ما يشتبهن؟ ثم لم يمنع ذلك النهي عن التزويج منهم. فعلى ذلك لا يمنع شرط الإيمان فيهن، والنهي عن نكاحهن<sup>(١١)</sup> إذا فعل جاز ذلك النكاح. فعلى ذلك الأول. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] ذكر الصلاح فيهن. ثم إذا كانوا على غير ذلك الوصف جاز. فكذا ذلك الأول. وكذلك قوله تعالى: ﴿مُحَصَّنَاتٍ غَيْرِ مُسَوِّغَاتٍ﴾ ذكر الإحصان فيهن، ثم لم يصير الإحصان فيهن شرطاً في جواز النكاح لأنهن إذا كن غير مُحَصَّنَاتٍ يجوز نكاحهن. فعلى ذلك الأول.

ولو كان الطول والفدرة مما يمنع جواز نكاح الإماء بمعنى البذل لكان إذا تزوج أمة، ولم يكن له طول على نكاح الحرّة في ذلك الوقت. ثم كان الطول على نكاح الحرّة يجيء أن يفسد النكاح لأنه إذا مُنِعَ الابتداء يُمنع القرار في ملكه. فإذا لم يُمنع دل أنه ليس على حكم البذل؛ إذ الأبدال لا قرار لها، ولا ثبات عند وجود الأصول. دل أنه ليس عليه، ولكن على الاختيار والتأديب ألا يُختار نكاح الإماء على الحرائر والمسافحات، ولا تُختار المشركات على المؤمنات. فإن قيل: إنكم تمنعون<sup>(١٢)</sup> نكاح الأمة على الحرّة، ثم لا تفسخون نكاح الأمة على الحرّة لحق حرمة الجمع كالجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها [يقول<sup>(١٣)</sup>] فاما إذا لم يكن ثم جمع لم يمنع، وهذا ليس بشيء.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا أُجُورَهُنَّ﴾ بإذن أهلهن على ما ذكر الإذن في النكاح بقوله ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أن. (٣) في الأصل وم: حقيقة. (٤) في الأصل وم: الظاهرين. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: كانت. (٧) في الأصل وم: تزوج. (٨) في الأصل وم: يتزوجها. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: وإن. (١١) في الأصل وم: نكاحها. (١٢) أدرج بعداً في الأصل وم: على. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْتِيَ أَجْرَهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ مُوَلَاها إِذَا كَانَتْ الْجَارِيَةُ مِمَّنْ تَحْفَظُ مَالَ سَيِّدِهَا، وَتَتَعَاهَدُهُ؛ إِذِ النَّاسُ يَشْتَرُونَ الْمَمَالِيكَ لِجَفَظِ أَمْوَالِهِمْ وَصَوْنِ أَمْلَاقِهِمْ، نَحْوُ مَا جَاءَ مِنَ الْوَعِيدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ حَتَّى الْعَبْدُ عَنْ مَالِ سَيِّدِهِ» [البخاري ٥١١٨] فَإِذَا كَانَ مَا وَصَفْنَا لَا بَأْسَ بِأَنْ يُدْفَعَ الْأَجْرُ وَالْمَهْرُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَتْ هِيَ مِمَّنْ تَحْفَظُ مَالَهُ، وَتَصْرُفُهُ.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ أُجُورُهُمْ﴾ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُلْكِ لِلْمَمَالِيكِ، وَبُيِّحَ لَهُمُ التَّمَتُّعُ بِالْجَوَارِي وَيَقُولُهُ تَعَالَى أَيْضاً: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَّتَى يَسْكُرُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُنْفِقُهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢] لَوْ لَمْ يَمْلِكُوهُمْ حَقِيقَةَ الْمُلْكِ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ حَقِيقَةَ الْمُلْكِ اسْتِدْلالاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] أَخْبَرَ أَنْ لَيْسَ لَهُمْ فِي مَا رَزَقَهُمْ شُرَكَاءَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ. دَلَّ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ حَقِيقَةَ الْمُلْكِ. فَإِنْ قَالُوا: لَيْسُوا<sup>(١)</sup> يَمْلِكُونَ التَّمَتُّعَ فِي النِّكَاحِ إِذَا مَلَكَوا، مَا يَنْتَعِ<sup>(٢)</sup> أَيْضاً أَنْ يَمْلِكُوا رِقَابَ الْأَشْيَاءِ إِذَا مَلَكَوا؟ قِيلَ: إِنَّ السَّادَاتِ لَا يَمْلِكُونَ مِنَ النِّكَاحِ إِذَا مَلَكَوا، بَلْ بِالْأَمْسِ. أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَةَ لَا تَمْلِكُ مِنْ غَيْرِهَا التَّمَتُّعَ بِهِ؟ إِنَّ مُلْكَ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ خَاصَّةً، لِذَلِكَ مَلَكَ مُلْكُ التَّمَتُّعِ فِي النِّكَاحِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ أُجُورُهُمْ﴾ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِذْنِ مِنْ أَهْلِيهِ وَلِمَا جَعَلَ النَّهْيُ جَفَظَ الْأَمْوَالِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ قِيلَ: مَهْرٌ غَيْرُ مَهْرِ الْبَغْيِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَعْلُومُ<sup>(٣)</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُنْجَذَبَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: ﴿يُنْفِقُهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢] بِغْنَى سَادَاتِهِمْ، إِذْ مَقْدَارُ مَا يُطْعَمُونَ، وَيُسَرَّبُونَ، مِمَّا جَعَلَ لَهُمُ الْإِنْفَاقَ بِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَحْسِنَ﴾ قِيلَ: إِذَا اسْلَمْنَا، وَقِيلَ: ﴿فَإِذَا أَحْسِنَ﴾ إِذَا تَزَوَّجْنَا. وَيَحْتَمِلُ ﴿فَإِذَا أَحْسِنَ﴾ إِذَا بَلَغْنَا مَبْلَغَ النِّسَاءِ. وَقِيلَ: ﴿فَإِذَا أَحْسِنَ﴾ أَي عَفَفْنَا. وَتَأْوِيلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيْنَكُمْ/ ٩٠ - ب/ عَلَى آلِهَةٍ إِنْ أَرَدْتُمْ مُحْصَنَاتٍ﴾ [النور: ٣٣] إِذَا تُرِكْنَا لِلتَّعَقُّفِ، وَلَمْ يُكْرَهْنَا عَلَى الْبَغْيِ ﴿فَتَيِّنَ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمَذَابِ﴾ فَهِيَ<sup>(٤)</sup> الْحَرَانُ؛ لِأَنَّ عَذَابَ الْمُتَزَوِّجَةِ، إِذَا دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا، الرُّجْمُ، وَلَا يُصَفُّ لِلرُّجْمِ، وَإِنَّمَا خَذَ الْأَمَةَ الْجُلْدَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُحْصَنَاتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ [مَوْضِعُ ذَوَاتِ]<sup>(٥)</sup> الْأَزْوَاجِ؛ لِأَنَّ عَذَابَ ذَوَاتِ<sup>(٦)</sup> الْأَزْوَاجِ الرُّجْمُ، وَلَا يُصَفُّ لَهُ. دَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِحْصَانِ الْإِسْلَامَ.

وَرُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا خَدَّ عَلَى الْأَمَةِ حَتَّى تَتَزَوَّجَ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَإِنَّ عَلَيْهَا الْحَدَّ لِمَا رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِجُلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ، وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ. فَذَلِكَ حُجَّةٌ يَقُولُ مَنْ قَالَ: إِحْصَانُهَا إِسْلَامُهَا، وَهُوَ مَا رُويَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَيْبِلٍ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، قَالُوا: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْأَمَةِ؛ تَزْنِي قَبْلَ أَنْ تُحْصَنَ، قَالَ: «اجْلِدُوهَا»<sup>(٧)</sup>، فَإِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا<sup>(٨)</sup>، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: «فَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفْرٍ». [البخاري ٢٢٣٢ و٢٢٣٣]. هَذَا الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمَةَ إِذَا زَنَتْ تُجْلَدُ، وَإِنْ [لَمْ]<sup>(٩)</sup> تَتَزَوَّجْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ أَي وَإِنْ تَصَبَرُوا، وَلَا تَتَزَوَّجُوا الْإِمَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، لِأَنَّ أَوْلَادَكُمْ يَصِيرُونَ عَبِيداً، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيِنِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ كُلُّهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، لَيْسَ عَلَى الْحُكْمِ إِلَّا بِخِتَارٍ، لَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ لَا يَجُوزُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛ يَحْتَمِلُ «عَفُورٌ رَحِيمٌ» حِينَ كَفَّرَ عَنْكُمْ مَا ارْتَكَبْتُمْ فِي الدُّنْيَا

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مَنَعَ. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْحُلُوم. (٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فَهِيَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: ذَات. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: ذَات. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: اجْلِدُوهَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: فَاجْلِدُوهَا. (٩) مِنْ م، ساقطة من الأصل.

بالعذاب الذي يُقام عليكم، ولم يجعل عذابكم في الآخرة؛ إذ عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، وذلك من رحمته. ويَحْتَمِلُ ﴿عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ من رحمته أن يجعل الحدود في الدنيا زواجر من العود إلى ارتكاب مثله من الأفعال.

## الآية ٢٦

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ﴾ أن يبين لكم ما تؤثرون، وما تتقون، وما لكم، وما عليكم، ويبيّن<sup>(١)</sup> ما به صلاحكم ومعاشكم في أمر دينكم ودنياكم. لكن حقيقة المراد بالآية إما أن تكون أراد جميع ما ذكر أو معنى خاصاً مما احتمله الكلام. وليس لنا القطع على ما أراد به.

وقوله تعالى: ﴿رَبُّوْكُمْ سُنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً: أي يبين لكم سبيل الذين من قبلكم، أي سبيل الأنبياء والرسل ﷺ. [وَهُمْ أَهْلُ] <sup>(٢)</sup> الهدى والطاعة منهم، ليعملوا ما عملوا هم، ويتقوا [عَمَّا انْتَهَوْا] وكذلك في حرف ابن مسعود ﷺ ﴿سُنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أي أمر الرسالة والنبوة [ليَهْدِيَكُمْ] محمد ﷺ وهو رسول، إذ أمر الرسالة والنبوة <sup>(٣)</sup> ليس ببديع، قد كان في الأمم السالفة رسل وأنبياء ﷺ فأمر رسالة محمد ﷺ، ونبؤيته ليس <sup>(٤)</sup> ببديع ولا حادث كقولهِ تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩].

ويَحْتَمِلُ قوله تعالى: ﴿رَبُّوْكُمْ سُنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أي يبين لكم أن كيف كانت سُنَّتُهُ <sup>(٥)</sup> في الذين خلوا من قبل في إهلاك من عاند الله ورسوله واستبصال من استأصلهم بتكذيب الرسل والأنبياء ﷺ والخلاف لهم كقولهِ تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وقيل: ﴿سُنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ شرائع <sup>(٦)</sup> الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ من المحرمات والمحللات من أهل التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب.

وقوله تعالى: ﴿وَيَتَوَبَّ عَلَيْكُمْ﴾ يريد <sup>(٧)</sup> أن يتوب عليكم. وفي قوله تعالى: أيضاً ﴿سُنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ يَهْدِيكُمْ تلك السُنَّ [سُنَّ] <sup>(٨)</sup> الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ؛ يَحْتَمِلُ يَهْدِيكُمْ تلك السُنَّ التي <sup>(٩)</sup> يبينها لكم أنها كانت ماذا؟ ويَحْتَمِلُ ﴿سُنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ بمعنى جعل تلك السُنَّ الهداية لكم. ثم قوله ﷻ ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ سُنَّةَ وسيرة الذين <sup>(١٠)</sup> مِنْ قَبْلِكُمْ ليتعبروا بها. ويَحْتَمِلُ سُنَّتَهُم التي لزموها وسيرتهم التي سلكوها بما لها من العواقب ليتعظوا بها، والله أعلم بحقيقة ما انصرف إليه مراد الآية. لكن [في ما] <sup>(١١)</sup> اُحْتَمِلَ ههنا <sup>(١٢)</sup> مَوْعِظَةٌ بَيْنًا فِيهِ. وعلى ذلك معنى قوله ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ كل ما به نفع أو كل [ما إلينا] <sup>(١٣)</sup> حاجة، أو كل ما علينا القيام به، أو يرجع ذلك إلى الخاص مما يريد بالآية الإخبار عنه.

وإن الذي علينا النظر في ما يفضل البيان عنه وفي ما أنبأنا عن سُنَّةٍ [مِنْ سُنَنِ مَنْ] <sup>(١٤)</sup> تَقَدَّمْنَا وَمَا نَرْجُو بِهِ الْهَدَايَةَ وَالشُّفَاءَ للقيام بما علينا في ذلك من الحق دون الشهادة عليه، جل ثناؤه، بالمراد فيها في مخرج الكناية دون التصريح من الموعود <sup>(١٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعَ لَكُمْ﴾ [أَنْ مَا] <sup>(١٦)</sup> يبين في مفهوم الخطاب وما جرى به الذكر في هذه الآية واحد. إذ لو كان [ذِكْرُ مَا] <sup>(١٧)</sup> ييسبق إلى الفهم غير الذي سبق في هذا [مَا عَلِمَ] <sup>(١٨)</sup> ما حق على العباد من التفاهم، والله أعلم. ثم كان معلوماً في ما أراد بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ أنه لو لم يبين ما أراد بهذا الوعد، ولم يهد، كان يلحقه الخلف في الوعد.

فَعَلَى ذَلِكَ فِي مَا <sup>(١٩)</sup> قَالَ: يُرِيدُ اللَّهُ ﴿أَنْ يَتَوَبَّ عَلَيْكُمْ﴾ و﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧ و ٢٨] [لو لم يكن يُخَفِّفُ] <sup>(٢٠)</sup>، ويتوب، على مَنْ أريد بقوله: ﴿يَتَوَبَّ﴾ و﴿يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ لِلْجَعْلِ <sup>(٢١)</sup> الخلف في الوعد.

(١) في الأصل وم: وبين. (٢) في الأصل وم: هل. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل وم، وليس. (٥) في الأصل وم: كان سنة. (٦) أدرج قبلها في الأصل وم: أن. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) من م، في الأصل: أي. (٩) أدرج قبلها في الأصل وم: في. (١٠) من م، في الأصل: فيها. (١١) في الأصل: فهنا. (١٢) في الأصل وم: بينا. (١٣) في الأصل وم: في من. (١٤) من م، في الأصل: الموعود. (١٥) في الأصل وم: وإن. (١٦) في الأصل وم: ذكران. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) في الأصل وم: من. (١٩) ساقطة من م. (٢٠) في الأصل وم: يلحقه.

ثم يُخَالَفُ وصفت كافر في حالٍ أَنَّهُ مِمَّنْ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ. ثَبَّتَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٢٧]. فإذا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَجَبَ فِيهِ أَمْرَانِ:

أحدهما: أَنَّ الإرادة لَيْسَتْ بِأَمْرٍ إِذْ قَدْ أَمَرَ الْكَافِرَ بِالتَّوْبَةِ.

والثاني: أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَتُوبْ فَهُوَ مِمَّنْ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِ، وهو قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

على أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿يُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وَقَالَ فِي الْكَافِرِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦]؛ على التَّفْرِيقِ: مَنْ الَّذِي فِي عِلْمِهِ أَنْ يَخْتِمَ مُؤْمِنًا وَمَنْ فِي عِلْمِهِ أَنْ يَخْتِمَ كَافِرًا عَلَى إِرَادَةِ الْهِدَايَةِ مَعَ إِرَادَةِ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُ الْحِطَّ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْمَوْعِدِ خُلْفًا وَإِرَادَةِ مَنْ لَا تَذْيِيرَ لَهُ فِي فِعْلِهِ، وَلَا يَتَّصِلُ فِيهِ بِوَفْعَلُهُ تَمَنٍّ فِي مُتَعَارِفِ الْأَمْرِ وَتَشَمُّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْإِرَادَةُ، وَهِيَ الَّتِي يُوصَفُ بِهَا مَنْ فَعَلَهُ الْإِخْتِيَارُ. ثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ<sup>(١)</sup> تَعَالَى فِي فِعْلِ الْعِبَادِ فِعْلًا بِحَيْثُ فَعَلَهُ يُوصَفُ بِالْإِرَادَةِ. وَفِي ذَلِكَ وَجُوبُ الْقَوْلِ بِخَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ تِلْكَ الْإِرَادَةِ، إِذْ لَمْ يَخْتَمِلِ التَّمَنِّيَ وَلَا الْأَمْرَ، أَنْ تَكُونَ الْإِرَادَةُ الَّتِي تُنْفِي الْقَهْرَ وَالْعَلَبَةَ، فَيَلْزَمُ إِذَا ثَبَّتَ نَفْيُ الْقَهْرِ الْوُضُفَ بِالْإِرَادَةِ، وَيُثَبِّتُ أَنَّهُ مَرِيدٌ لِكُلِّ فِعْلٍ نَفَى عَنْهُ الْقَهْرُ فِي وَجُودِهِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بِمَا يُؤْتِي، وَيُنْقِى ﴿عَلِيمٌ﴾ بِمَا بِهِ مَعَاشِكُمْ وَصَلَاتُكُمْ وَمَا بِهِ فَسَادُكُمْ وَفَسَادُ مَعَاشِكُمْ وَنَحْوُهُ: ﴿حَكِيمٌ﴾ وَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ٢٧

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: قَدْ أَرَادَ اللَّهُ تَوْبَةَ مَنْ لَا يَتُوبُ. فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا التَّوْبَةُ عِنْدَكُمْ؟ [الْيَسْتِ التَّوْبَةُ عِنْدَكُمْ]<sup>(٢)</sup> التَّجَاوُزُ وَالِدَعَاءُ؟ فَإِذَا وَعَدَ أَنْ يَتُوبَ، فَلَمْ يَفْعَلْ، فَهَلْ تَرَكْ، لَا يَتَجَزَّى، أَوْ بَو، أَوْ ذَلِكَ الْوَصْفُ لَهُ بِالْمُعْجِزِ أَوْ الْجَهْلِ، فَتَعَوَّدُ بِاللَّهِ مِنَ الرَّيْبِ عَنِ الْحَقِّ وَالسَّرَفِ فِي الْقَوْلِ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُهُ عِنْدَنَا: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ فِي الَّذِي عِلْمُهُ أَنَّهُمْ يَتُوبُونَ، أَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ إِخْبَارٌ عَنْ قَوْمٍ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، فَتَابُوا: وَقَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ أَيِ يَأْمُرُ أَنْ يَتُوبُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ الْآيَةُ. مَنْ اخْتَارَ الدُّنْيَا عَلَى الدِّينِ، وَالْأُولَى عَلَى الْآخِرَةِ [هَوَى يَتَّبِعُهُ]<sup>(٣)</sup>، وَشَهْوَةٌ تَغْلِبُهُ؛ لَا لِتَقْصِيرِ ٩١ - ١ / مِنْ اللَّهِ ﷻ عَنِ الْبَيَانِ بَلْ لِتَرْكِهِمُ النَّظَرَ وَالتَّأَمُّلَ بِالْعَوَابِ، غَلَبَتْ عَلَيْهِمْ شَهَوَاتُهُمْ، وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَ أَنْفُسِهِمْ: إِمَّا رِئَاسَةً طَلَبُوهَا، وَإِمَّا سَعَةً فِي الدُّنْيَا بَعُوهَا. فَذَلِكَ الَّذِي يَمْنَعُهُمْ عَنِ النَّظَرِ فِي الْعَاقِبَةِ وَالتَّأَمُّلِ فِي الْآخِرَةِ. لِذَلِكَ مَالُوا مِيلًا عَظِيمًا، وَخَسِرُوا خُسْرَانًا مُبِينًا، وَضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا.

### الآية ٢٨

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ هَذَا. إِنَّهُ خَفَّفَ عَلَيْنَا، وَلَمْ يَخْجِلْ مَا حَمَلَ عَلَى الْأَمَمِ السَّالِفَةِ مِنْ الْأَصْرِ وَالشَّدَائِدِ وَالْإِنْقَالِ وَالْمَشَقَّاتِ مِمَّا جَعَلَ تَوْبَتَهُمْ قَتْلَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَجَعَلَ تَوْبَتَنَا الدَّامَةَ بِالْقَلْبِ وَالرَّجُوعَ عَمَّا ارْتَكَبْنَا<sup>(٤)</sup>، أَوْ يُقَالُ: خَفَّفَ عَنَّا حِينَ<sup>(٥)</sup> لَمْ يَسْتَأْصِلْنَا، وَلَمْ يَهْلِكْنَا بِالْخِلَافِ وَتَرْكِ الطَّاعَةِ عَلَى مَا اسْتَأْصَلَ أُولَئِكَ وَأَهْلَكَهُمْ. وَيَحْتَمِلُ التَّخْفِيفُ عَنَّا أَيْضًا مَا خَفَّفَ عَلَيْنَا مِنْ إِقَامَةِ الْعِبَادَاتِ وَالطَّاعَاتِ مِنْ نَحْرِ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِهِ حَتَّى جَعَلَ الْقِيَامَ بِذَلِكَ أَخَفَّ عَلَى الْإِنْسَانِ وَأَيْسَرَ مِنْ قِيَامِهِ بِأَخْفِ الْعِبَادَاتِ وَالطَّاعَاتِ وَأَيْسَرَهَا. وَذَلِكَ مِنْ تَخْفِيفِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَتَيْسِيرِهِ، وَفَضْلٍ<sup>(٦)</sup> مِنْهُ وَرَحْمَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِثْقَلًا﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الْكَافِرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [إِنَّا نَسْتَعْتِجُ جَزْعًا] [المعارج: ١٩ و ٢٠]. وَقَدْ قِيلَ: كُلُّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ الْإِنْسَانَ [فِيهِ]<sup>(٧)</sup> فَهُوَ فِي كَافِرٍ، مِنْ صَغْفِهِ يَضْبِقُ صَدْرَهُ، وَتَمَلُّ نَفْسُهُ بِطُولِ التَّرْكِ فِي النِّعَمِ حَتَّى يَضْجَرَ فِيهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْكَافِرَ وَالْمُسْلِمَ، وَوَصَفَهُ فِي ابْتِدَاءِ حَالِهِ أَنَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: اللَّهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: أَلَيْسَ التَّوْبَةُ عِنْدَكُمْ، فِي م: أَلَيْسَ عِنْدَكُمْ التَّوْبَةُ. (٣) لَهُؤْلَاءِ يَتَّبِعُهُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: ارْتَكَبُوا. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: حَيْثُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَفَضْلًا. (٧) سَائِقَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

كَانَ ضَعِيفًا كَقَوْلِهِ ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، وَيَحْتَمِلُ وَضْعُهُ بِالضَّعْفِ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي نَفْسِهِ مُلَوَّلٌ<sup>(١)</sup> مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لَيْسَ كَالْمَلَانِكَةِ حِينَ وَصَفَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَفْتُرُونَ<sup>(٢)</sup> وَلَا يَسْتَحِيرُونَ<sup>(٣)</sup> ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠ و ١٩]. وَلَا كَذَلِكَ بَنُو آدَمَ.

## الآية ٢٩

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْزَةً﴾ الظاهر في الثُّنْيَا أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَنْتَى لِأَنَّهُ اسْتَنْتَى التَّجَارَةَ ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ بَيْنَهُمْ. وَأَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ لَيْسَ مِنَ التَّجَارَةِ، وَلَا التَّجَارَةُ مِنْ نَوْعِ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ. وَالثُّنْيَا فِي الْأَصْلِ جَعْلُ تَحْصِيلِ الْمُرَادِ فِي الْمُجْمَلِ مِنَ اللَّفْظِ. فإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ نَوْعِهِ كَيْفَ جَازَ؟ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِثْنَاءِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ وَلَكِنْ كُلُّوا بِتَّجَارَةٍ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا﴾ ﴿إِلَّا نَيْلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ [الواقعة: ٢٥ و ٢٦] اسْتَنْتَى السَّلَامَ، وَالسَّلَامَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ اللَّغْوِ. لَكِنْ مَغْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا: لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا، وَلَكِنْ يَسْمَعُونَ فِيهَا سَلَامًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الثُّنْيَا بَيَانُ تَخْصِصِ الْمُرَادِ فِي الْمُظْلَقِ مِنَ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ﴾ ﴿إِلَّا مَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨ و ٥٩]. دَلَّ اسْتِثْنَاؤُهُ آلَ لُوطٍ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ يَقُومُ مُجْرِمِينَ قَوْمَ لُوطٍ خَاصَّةً لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَفِي<sup>(٤)</sup> غَيْرِهِمْ مِنْ أَقْوَامٍ مُجْرِمِينَ. دَلَّتِ الثُّنْيَا عَلَى مُرَادِ الْخُصُوصِ.

فَعَلَى ذَلِكَ يَدُلُّ اسْتِثْنَاؤُهُ التَّجَارَةَ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِأَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ تِجَارَةً مِنْ غَيْرِ تَرَاضٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ يَصِيرُ مَالُهُ هَذَا، وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ غَيْرِهِ، فَيُتْلِفُهُ، فَيُلْزِمَهُ بَدَلَهُ، فَيَصِيرُ مَا عَوَّضَ مِنْ بَدَلِهِ بِمَا أَتْلَفَهُ قِصَاصًا. فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تِجَارَةٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ بَيْنَهُمْ مَا لَا يَجُوزُ، وَلَا يَطِيبُ، لِأَنَّ حَرْفَ الْبَيْنِ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مَا كَانَ الْبَدَلُ مِنَ الْجَائِزِينَ. فَإِذَا كَانَ مَا وَصَفْنَا مُحْتَمَلًا كَانَتْ<sup>(٥)</sup> الثُّنْيَا مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ يَطِيبُ، وَمِنْ وَجْهِ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَطِيبُ. وَفِيهِ دَلِيلُ أَنَّ التَّجَارَةَ هِيَ جَعْلُ الشَّيْءِ بِبَدَلٍ، وَتَرْكُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْعَلَمَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]. ذَكَرَ الشَّرَى، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ إِلَّا تَرَكَ الْهُدَى بِالْكَفْرِ. ثُمَّ سَمَّى ذَلِكَ تِجَارَةً بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَمَا رَیَحَتْ بِهِنَّهُمْ وَمَا كَانُوا مُتَعِدِّينَ﴾ [البقرة: ١٦].

وفيه دلالة أَنَّ الْبَيْعَ يَتِمُّ بِوُقُوعِ التَّرَاضِي بَيْنَ الْمُتَبَاعِيَيْنِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ قَوْمٌ: لَا يَتِمُّ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنِ الْمَكَانِ، فَيَكُونَا<sup>(٦)</sup> تَارِكَيْنِ عِنْدَنَا بَظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنْ اخْتَجَعَا بِالْخَبَرِ الَّذِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» [البخاري ٢١٠٨]. لَكِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: بِعْتُكَ عَبْدِي بِكَذَا. فَلِصَاحِبِهِ أَنْ يَقُولَ: قَبِلْتُ الْبَيْعَ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ. أَوْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذَا قَالَ: بِعْتُكَ كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ الْآخَرُ: قَبِلْتُ. عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ تَفَرُّقًا عَنِ الْمَكَانِ وَتَفَرُّقًا الْأَبْدَانِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ [قَالَ]<sup>(٧)</sup>: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا يَنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠] وَلَا يُفْهَمُ الْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ تَفَرُّقُ الْمَكَانِ وَالْأَبْدَانِ؟ وَلَكِنْ وَقَعَ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ وَالطَّلَاقِ. عَلَى أَنَّ فِي الْآيَةِ بَيَانَ تَمَامِ الْبَيْعِ بِوُجُودِ التَّرَاضِي بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْزَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا بَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ لَا يَتِمُّ بِالتَّرَاضِي فَمَتَى يُشْهَدُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؟ فَهَلِ الْمَقْرُ صَادِقٌ فِي أَنَّ لِصَاحِبِهِ عَلَيْهِ الثَّمَنُ، أَمْ كَاذِبٌ إِذَا كَانَ الْبَيْعُ لَمْ يَتِمَّ؟ وَمَا يَنْفَعُهُ الْإِشْهَادُ إِنْ كَانَ لِلْمَقْرِ أَنْ يَبْطُلَ قَرَارُهُ، وَبَرْدُ<sup>(٨)</sup> السَّلْعَةِ؟ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يُشْهَدُ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُتْلَفَ الْمَالُ قَبْلَ الْإِشْهَادِ، فَإَيْنَ التَّحْصِينُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تعالى؟

(١) فِي الْأَصْلِ رَم: مَسْل. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَلَا. (٣) مِنْ م، الرَوَا سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) فِي الْأَصْلِ رَم: كَانَ. (٥) فِي الْأَصْلِ رَم: فَكَانُوا. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٧) الرَوَا سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم.



ومما يدل على تأويلنا في الخبر ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه [أنه<sup>(١)</sup>] قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، ولا يحل لأحد أن يعجل فراقه خشية أن يستقيله» [الترمذي: ١٢٤٧] وقوله: «يستقيله» يدل على أن ليس له أن يرده إلا بأن يقبله صاجبه. ويدل<sup>(٢)</sup> قوله ﷺ «ما لم يتفرقا» [على<sup>(٣)</sup>] بيعهما. على أن التفريق هو الفراغ من عقد البيع لا غيره.

ومما يدل على أن الخيار ليس بواجب قول عمر رضي الله عنه: (إن البيع عن صفقة أو خيار) فكان موافقا لما روى أبو هريرة رضي الله عنه: يقول: (دل قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا﴾ إلى قوله: ﴿بِحَسْرَةٍ عَنْ تَرْضَى﴾ على الإذن في الأكل إذا وجدت التجارة عن تراض من الناس).

والتجارة معروفة عند جميع من له عقل، ومعروف أن يتفرق<sup>(٤)</sup> المتعاقدان بعد الفراغ من العقد؛ لم يعرف في ما هو عند الخلق تجارة. ولكن التفريق بانقضاء ما له الاجتماع والفراغ منه بما ليس من معاقدة العقلاء الوقوف في مكان بلا حاجة، فليس التفريق لما يَحْتَمَلُ أن يظنه حكيم أو سفيه من التجارة. وقد أذن في الأكل، والأكل عبارة عن الأخذ وكل أنواع المنافع بالباطل. فثبت أن قد ملك بالفراغ عن التجارة بغير الرضا. وأيد ذلك قوله: «وأشهدوا إذا تبايعتم» [البقرة: ٢٨٢] والتبايع [هو<sup>(٥)</sup>] الذي عليه الإشهاد، وهو التعاقد لا التفريق. ومن البعيد أن يكلفوا الإشهاد على التبايع قبل وجوب الواجب من الحق الذي عليه الإشهاد.

فثبت بذلك وجوب ما جعل البائع برؤوبه دون التفريق. وإذا ثبت الذي ذكرنا من أحكام القرآن مع الكفاية بالأمر الذي لا يجوز شذوذ حق لا يسلم منه بشر عن علم البشر، وكل أهل التبايع يتعارفون [الحق بينهم<sup>(٦)</sup>] بالفراغ من العقود، ولا يجوز شذوذ العلم بحق، ذلك محله، فيكون اتفاق الخلق على الجهل بالإغتراف في أمر يعرفه الرسول ﷺ ثم أئمة الهدى لا ينهون<sup>(٧)</sup> عن ذلك، والله أعلم.

فإذا لزم ذا الولاء المروي من الخيار [أن كل متبايعين بالخيار<sup>(٨)</sup>] «ما لم يتفرقا» حمل الخبر على [ما<sup>(٩)</sup>] فيه بعض العلم بحق القرآن وما عليه أمر الخلق على اتساع لغير ذلك الوجوه، بل لعلة بغيره أولى. ثم يخرج على [وجهين]:

أحدهما<sup>(١٠)</sup>: على إضمار حق، على المتبايعين أن يكونا كذلك في حق الجعل لا في حق العبارة عن واجب، دليله رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» [البخاري ٢١٠٨] أي لا يحل لأحدهما أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله. ثبت أن المعنى بالخيار في حق الجعل لو طلب الفسخ/ ٩١ - ب/ في الاستقالة، والله أعلم.

والثاني: أن يريد به ما في التبايع: دليل ذلك ائتمال اللفظ بقوله تعالى: «وأشهدوا إذا تبايعتم» [البقرة: ٢٨٢] الإشهاد على التبايع. والتبايع هو فعل اثنين، وقد ثبت منهما مع الفراغ الإشهاد على التبايع. وهذا أحق بوجوه:

أحدها: حق اللغة أنه اسم التفاعل، وهو اسم لفعلهما، فيستحقان ذلك في وقت كونهما فيه كالتضارب والتقاتل ونحو ذلك، وبعد الفراغ التسمية. ويكون بحق الحكاية دون تحقيق الفعل.

والثاني: بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيعهما» [البخاري ٢١٠٨] ويصحبهما معروف، والله أعلم.

والثالث: متفق القول من أهل العقل على رؤية وجوب البيع دون التفريق عن المكان، والله أعلم.

والرابع: أن يجعل ذلك الحد لإصلاح البياعات أنهما ما لم يتفرقا يملكان الإصلاح، وإذا تفرقا لا<sup>(١١)</sup> وهو أولى.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) أدرج بعدها في الأصل وم: عليه. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: تفرق. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من م. (٧) في الأصل وم: ينتهون. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) من م، ساقطة من الأصل. (١٠) في الأصل وم: وجوه. (١١) في الأصل وم: تفرق إلا.

إِنَّ الْحَدَّ<sup>(١)</sup> جَعَلَ التَّفَرُّقَ التَّامَّ شَرْطاً لِلْفَسَادِ وَمَنْعَ الْإِصْلَاحِ، وَقَدْ كَانَ فِي بَعْضِ الْعُقُودِ مِمَّا تَصِحُّ<sup>(٢)</sup> الْعُقُودُ بِالْقَبْضِ، فَهُوَ عَلَى الْوُجُودِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، ثُمَّ لَا تَصِحُّ<sup>(٣)</sup> إِذَا وَجَدَ التَّفَرُّقُ. فَمِثْلُهُ مِمَّا كَانَ الصَّلَاحُ بِالْقَوْلِ فِي الْإِصْلَاحِ. وَعَلَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ أَحَدٌ لِلْآخَرِ: اخْتَرْ، انْقَطَعَ خِيَارُهُ لَوْ كَانَ تَفَرُّقاً مِنَ الْقَوْلِ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ: بَعَثْتُ مِنْكَ فِي حَقِّ الْإِصْلَاحِ، فَتَبَّتْ أَنَّ التَّفَرُّقَ يَقْطَعُ الْإِصْلَاحَ لَا لِلْإِصْلَاحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَأَنْ<sup>(٤)</sup> لِلنَّاسِ عُرُفاً<sup>(٥)</sup> فِي التَّبَاطُحِ فِي وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي التَّعَاقُدِ.

والثاني: فِي التَّقَابُضِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنَ الْخَبَرِ فِي مَا يَبِيعُ عَنْ تَقَابُضٍ وَهُوَ بَيْعُ الْمُدَاوَمَةِ؛ إِذَا تَرَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ يُفَارِقُهُ عَلَى مَا سَلَّمَ، وَقَبْضَ، كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا. وَجَازَ ذَلِكَ أَيْضاً بِحَقِّ الْآيَةِ فِي الْإِبَاحَةِ عَنْ تَرَاضٍ.

وَأَسْمُ التَّجَارَةِ قَدْ يَقَعُ عَلَى تَبَادُلٍ لَيْسَ فِيهِ قَوْلُ الْبَيْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦ و ١٧٥] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، وَذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَمَا رِبْعَتْ يَحْتَرِثُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] أَنَّ الْبَيْعَ الْمَوْقُوفَ إِذَا أُجِيزَ يُبَاحُ الْأَكْلُ لِمَا كَانَ وَقْتُ الْأَكْلِ قَدْ وَجَدَتْ التَّجَارَةُ عَنْ تَرَاضٍ. وَفِي ذَلِكَ دَلِيلُ وَجوبِ خِيَارِ الرُّوْيَةِ إِذْ قَدْ جَعَلَ الرُّضَا سَبَباً، وَهُوَ بِمَا يُجْهَلُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ بِالرُّوْيَةِ، وَفِيهِ أَنَّهُ بِالْقَبْضِ يَمْضِي حَقُّ الْعَقْدِ؛ إِذِ التَّجَارَةُ لِلْأَكْلِ، وَلَا يَوْضَعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْقَبْضِ. فَإِذَا فَاتَ [فَاتَ انْتِهَاءً]<sup>(٦)</sup> التَّجَارَةُ، فَيَنْبُطُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ أَيْضاً: «الْبَيْعَانِ»<sup>(٧)</sup> وَإِنْ كَانَ اسْمًا لِفَعْلٍ اثْنَيْنِ فَلَمَّا تَفَصَّلَ صَحَّةُ كَلَامِ كُلِّ مِنْهُمَا، إِذَا كَانَ الْآخَرُ حَاضِرًا، فَكَانَهُمَا اشْتَرَكَ فِي صِحَّتِهِ، فَصَارَا بِهِ مُتَابِعَيْنِ نَحْوَ قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ فَلَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»<sup>(٨)</sup> [البخاري ٢١١٣].

وَالتَّفَرُّقُ اسْمٌ لِفَعْلٍ اثْنَيْنِ، لَكِنْ أَحَدُهُمَا إِذَا فَارَقَ مَكَانَ الْبَيْعِ، وَالْآخَرُ لَمْ يُفَارِقْهُ، فَقَدْ وَجَدَ حَقَّ التَّفَرُّقِ مِنْ أَنْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا: بِجَنْبِ الْآخَرِ، فَكَانَهُمَا اشْتَرَكَ فِي التَّفَرُّقِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجِدِ الْفَعْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا<sup>(٩)</sup>: لَا يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَتَلَ [أَحَدًا]<sup>(١٠)</sup> آخَرَ يَقْتُلُ بِهِ، فَكَانَهُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ، إِذْ لَوْ لَا قَتَلَهُ إِيَّاهُ لَمْ<sup>(١١)</sup> يَقْتُلْ بِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَضَافَ الْقَتْلَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذْ كُلُّهُمْ [مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ]<sup>(١٢)</sup> وَجَوْهَرٍ وَاحِدٍ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ أَيِ مِنْ رَحْمَتِهِ أَنْ جَعَلَ فِي مَا بَيْنَكُمْ الْقِصَاصَ وَأَخَذَ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ بِالْمَالِ، وَفِي ذَلِكَ حَيَاةُ أَنْفُسِكُمْ وَإِبْقَاءُ أَمْوَالِكُمْ. وَمِنْ رَحْمَتِهِ أَيْضاً أَنْ جَعَلَكُمْ مِنْ جَوْهَرٍ وَاحِدٍ؛ إِذْ كُلُّ ذِي جَوْهَرٍ يُؤَلَّفُ بِجَوْهَرِهِ، وَيُسَكَّنُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمِنْ رَحْمَتِهِ [أَنْ]<sup>(١٣)</sup> أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْكِتَابَ، وَأَوْضَحَ لَكُمْ السُّبُلَ. وَمِنْ رَحْمَتِهِ أَنْ أَنْهَلَ لَكُمْ، وَسَتَرَ عَلَيْكُمْ، وَدَعَاكُمْ إِلَى الْمَنَابِ، وَمِنْ رَحْمَتِهِ رَفَعَ عَنْكُمْ الْآفَاتِ، وَأَوْسَعَ لَكُمْ الرِّزْقَ. وَالْمُؤْمِنُونَ<sup>(١٤)</sup> خَاصَّةً بِرَحْمَتِهِ اهْتَدَوْا، وَسَلِمُوا مِنْ كُلِّ دَاءٍ.

### الآية ٣٠

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾ ﴿عُدْوَانًا﴾ لِمُجَاوَزَتِهِ حُدُودَ اللَّهِ ﴿وَوَظْلَمًا﴾ عَلَى صَاحِبِهِ. وَالْعُدْوَانُ هُوَ اسْمُ التَّعَدِّيِّ وَالْمُجَاوَزَةِ عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَظْلَمًا﴾ عَلَى نَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]. وَهَذَا الرُّعِيدُ، وَاللَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: حَد. (٢) وَ (٣) فِي الْأَصْلِ: يَصْح، فِي م: تَصْلَح. (٤) الرَّاو سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَرَف. (٦) فِي الْأَصْلِ: نَاه، فِي م: فَاتَ نَاه، نَاه: انْتَهَى. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَبَاطُحًا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: تَعَالَى: حَتَّى يَتَفَرَّقَا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: أَي. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَا ثُمَّ. (١٢) فِي الْأَصْلِ: بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فِي م: مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ. (١٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَبِالْمُؤْمِنِينَ.

أَعْلَمُ، لِمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مُسْتَحْفًا بِحُدُودِ اللَّهِ وَاسْتِحْلَالَ مِنْهُ لِدَلِك. وَإِلَّا لَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْإِسْتِحْفَافِ بِهَا وَالْإِسْتِحْلَالِ لَهَا لَمْ يَسْتَوْجِبْ هَذَا الْوَعِيدُ.

الْأَتْرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ثُمَّ قَالَ ﷺ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] إِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، ثُمَّ أَتَى الْأُخُوَّةَ فِي مَا بَيْنَهُمَا، وَاخْتَبَرَ أَنَّ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْهُ وَرَحْمَةٌ وَتَخْلِيدٌ<sup>(١)</sup> فِي النَّارِ؟ وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ حَرًّا لَهَا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] إِذَا قُتِلَ مُسْتَحْلًا لَهُ مُسْتَحْفًا بِتَحْرِيمِ اللَّهِ إِيَّاهُ اسْتَوْجَبَ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا مَنْ فَعَلَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْتِحْلَالِ وَالْإِسْتِحْفَافِ بِحُدُودِهِ فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿عَذَابَنَا وَظَلَمْنَا﴾ يَحْتَمِلُ [وَجْهَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا: [٣] الْإِسْتِحْلَالُ؛ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾ وقوله<sup>(٤)</sup> ﷺ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ وقوله<sup>(٥)</sup>: ﴿ذَلِكَ غَنِيْفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] أَتَى<sup>(٦)</sup> الْأُخُوَّةَ الَّتِي كَانَتْ يَقُولُهُ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٧٨] فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِيمَانَ بَعْدَ بَاقٍ، فَمَا بَقِيَ لَهُ الرَّحْمَةُ وَالْأُخُوَّةُ. وَههنا<sup>(٧)</sup> زَالَ. كَذَلِكَ افْتَرَقَ<sup>(٨)</sup> الْإِثْنَانِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ وَعَدَ إِصْلَاحَهُمْ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخُلُودَ؛ وَجَائِزٌ تَعْذِيْبُهُ فِي الْحِكْمَةِ. وَالتَّنَازُعُ فِي الْخُلُودِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَازَعْ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ. وَإِنَّمَا التَّنَازُعُ فِي إِبْقَاءِ اسْمِ الْإِيمَانِ فِي لُزُومِ الْوَعِيدِ. فَلَايَةُ<sup>(٩)</sup> فِي مَنْ لَمْ يَبْقَ لَهُ الْاسْمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ٣١

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبَرُوا كَبَائِرَ مَا نَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ ﴿كَبَائِرُ الشُّرْكِ﴾، لِأَنَّ كَبَائِرَ الشُّرْكِ أَنْوَاعٌ: مِنْهَا: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَمِنْهَا: الْجُحُودُ بِبَعْضِ الرُّسُلِ ﷺ وَمِنْهَا: جُحُودُ الْعِبَادَاتِ وَاسْتِحْلَالُ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَحْرِيمُ الْمُحَلَّلَاتِ وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ شُرْكٌ بِاللَّهِ. فَقِيلَ: أَرَادَ بِالْكَبَائِرِ الشُّرْكَ. فَلِذَا اجْتَنَبَ كَبَائِرَ الشُّرْكِ صَارَتْ مَا دُونَهَا مَرُوعًا لَهَا الْمَغْفِرَةُ بِالْمَشِيئَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وَعَدَّ بِالْمَغْفِرَةِ لِمَا دُونَ الشُّرْكِ، وَقَرَنَهُ بِمَشِيئَتِهِ؛ فَهُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقيل: أَرَادَ بِالْكَبَائِرِ كَبَائِرَ الْإِسْلَامِ. ثُمَّ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ بَعْدَ هَذَا: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّغَائِرُ مَغْفُورَةً بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّغَائِرُ مَغْفُورَةً بِالْحَسَنَاتِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: ﴿تُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾؟ وَالتَّكْفِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحَسَنَاتِ؟ أَوَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّرَّاتِ﴾؟ [هود: ١١٤] أَخْبَرَ أَنَّ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا يُذْهِبُهَا<sup>(١٠)</sup> الْحَسَنَاتُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّكْفِيرُ لَهَا جَمِيعًا، وَإِنْ لَمْ تُجْتَنَّبْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنْ بُشِدُوا الصَّدَقَاتِ فَيَسِمًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وَقَالَ ﷺ: ﴿ثَوْبًا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُومًا عَنِ رَبِّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾؟ [التحریم: ٨] أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ<sup>(١١)</sup> قَالَ: قَالَ<sup>(١٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي نَائِلَةٌ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي؟» [أَبُو دَاوُدَ ٤٧٣٩] وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ امْرَأَةً تَدْعُو: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَهْلِ شَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ» فَقَالَ: (مَنْ،) فَقُولِي: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْفَائِزِينَ؛ فَإِنَّ شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ»<sup>(١٣)</sup> ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنْ تَحْتَبَرُوا كَبَائِرَ مَا نَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ (الآية).

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ الْكَبَائِرِ وَمَاهِيَّتِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا أَوْجَبَ / ٩٢ - أ / الْحَدُّ فَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنْ نَحْوِ الزُّنَى وَالسَّرِقَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَخْلُدُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَاسْتَوْجِبَ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: ثُمَّ قَالَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فَابْقَى. (٧) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: افْتَرَقَتْ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهِيَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَذْهِبُهَا. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وَالْقَذْفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَالَ آخَرُونَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ بِغَيْرِ حَقِّهَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّبَا وَقَوْلُ الْبُهَنَانِ وَالْفَرَارِ مِنَ الرَّجْفِ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه [أنه قال<sup>(١)</sup>]: (الكبائر تسع) فقال ابن عباس رضي الله عنه: (هُنَّ إِلَى التَّسْعِينَ اقْرُبُ، وَلَكِنْ لَا كَبِيرَةَ مَعَ تَوْبَةٍ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ إِضْرَارٍ).

وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ [أنه]<sup>(٢)</sup> قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا تَقُولُونَ فِي الزَّانِي وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ؟» قَالَ: (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) قَالَ: «هُنَّ قَوَاجِشُ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِكَبَائِرِ الْكِبَائِرِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ» قَالَ: وَكَانَ مُتَكِنًا، فَجَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ الْآلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» قَالَهُ ثَلَاثًا «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾» [الطبراني في الكبير ١٤٠/٨، رقم الحديث ٢٩٣] ذَكَرَ تَكْفِيرَ السَّيِّئَاتِ إِنْ اجْتَنَّبَ الْكِبَائِرَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحُكْمَ إِذَا لَمْ يَجْتَنِبْهَا، فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْتَنِبْ لَا يُكْفَرُ، فَهُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ كَفَّرَ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ وَجُوبَ الْحُكْمِ لَا يُوجِبُ إِبْجَابَ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي حَالٍ أُخْرَى خَطَرًا كَانَ، أَوْ حَلَالًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُقْرَأُ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ: إِنْ تَجَنَّبُوا كَبِيرَ<sup>(٣)</sup> مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ فَإِنْ ثَبَتَ هَذَا فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّمَا أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكِبَائِرِ كِبَائِرَ الشُّرْكِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْخُلُوا مَنَازِلَ كَرِيمًا﴾ قِيلَ: الْجَنَّةُ.

### الآية ٣٢

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ الْآيَةُ. قِيلَ: لَا يَتَمَنَّى الرَّجُلُ مَالَ أَخِيهِ وَلَا امْرَأَتَهُ وَلَا دَارَهُ وَلَا شَيْئًا مِنَ الَّذِي لَهُ، وَلَكِنْ لِيَقْلُ اللَّهُمَّ أَزْوَاجِي، وَيَذْكُرُ<sup>(٤)</sup> النُّوعَ الَّذِي ذَكَرَ، وَاللَّهُ وَاجِدُ ذَلِكَ، وَهُوَ الْوَاسِعُ الْعَلِيمُ. وَقِيلَ: هُوَ كَذَلِكَ فِي التَّوَرَةِ. وَقِيلَ: إِنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ يَغْزُو الرِّجَالُ وَلَا نَغْزُو، وَيَذْكُرُ الرِّجَالُ وَلَا نُذْكُرُ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّمَنِّيُّ فِي الدِّيَانَةِ وَفِي الدُّنْيَا<sup>(٥)</sup> أَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَهُوَ أَنْ يَتَمَنَّى أَحَدٌ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مِثْلَ قَدْرِ الْآخَرِ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الْعِلْمِ وَالزَّهْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتُهَيَّيْ أَنْ يَتَمَنَّى ذَلِكَ؛ لَمْ يَبْلُغْ هُوَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ إِلَّا بِإِحْتِمَالِ الْمَكَارِهِ وَالْمُسْتَقَى وَالْجَهْدِ، وَفِي الدُّنْيَا<sup>(٦)</sup> هُوَ أَنْ يَتَمَنَّى مَالَ أَخِيهِ وَزَوْجَتَهُ وَخَدَمَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ مَا ذَكَرَ فِي خَبَرٍ أَمَّ سَلَمَةَ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ الْكُفْرَانَ بِنِعْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِنَّ الْقِتَالَ، وَبِغَيْرِهَا<sup>(٧)</sup> مِنَ الْخَيْرَاتِ رَفَعَ عَنْهُنَّ بَعْضَ الْمَوْنَاتِ، فَفِي التَّمَنِّيِّ الْكُفْرَانُ بِتِلْكَ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِنَّ.

وَفِي قَوْلِهِ أَيْضًا: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ أَيِ الَّذِي ﴿فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِمَا فِيهِ السُّخْطُ لِخُكْمِهِ، تُرِيدُ الصَّرْفَ إِلَيْكَ، أَوْ لِمَا فِيهِ أَنَّهُ قَصَرَ فَضْلَهُ عَلَى مَا رَأَى، وَأَلَّا يَسَعَ فَضْلُهُ لَهُ وَلِلَّذِي فَضَّلَهُ، وَلِمَا النَّظَرُ إِلَى مَا أَكْرَمَ بِهِ غَيْرَهُ بِحَقِّ التَّمَنِّيِّ تَلَهَّى عَنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، أَوْ يُخْرِجُ ذَلِكَ مُخْرَجَ الْعَدَاوَةِ. وَحَقُّ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَعْرِفَ التَّعْظِيمَ لَهُ. وَكَذَلِكَ فَضْلُهُ عَلَى غَيْرِكَ لِيَرْحَمَهُ، وَيَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup> لِلتَّعْظِيمِ.

وَالْتَّمَنَّى أَوْحَشَ مِنَ الْحَسَدِ، لِأَنَّ الْحَسَدَ هُوَ إِرَادَةُ الصَّرْفِ عَنْهُ، وَفِي التَّمَنِّيِّ ذَلِكَ وَإِرَادَةُ الْفَضْلِ لَهُ بِهِ عَلَيْهِ، [وَمَا سَأَلُوا]<sup>(٩)</sup> اللَّهُ ﷻ مِنْ فَضْلِهِ [وَكَانَ فَضْلُهُ]<sup>(١٠)</sup>، هُوَ مَالُهُ أَلَا يَبْدُلُ؟ وَذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى فَضْلِ فِي الدِّينِ أَوْ فَضْلِ فِي الْخَلْقِ وَالْمَرْوَةِ. فَأَمَّا فِي مَا يَرْجِعُ إِلَى نِعَمِ الدُّنْيَا مِمَّا يَسْتَعْمِلُهُ فِي أَحَدِ ذَيْنِكَ الْوَجْهَيْنِ فَهُوَ فِي الظَّاهِرِ نِعْمَةٌ، وَفِي الْحَقِيقَةِ بَلَاءٌ وَمِخْنَةٌ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَلَا تُصِجْكَ أَثْمَلُهُمْ﴾ الْآيَةُ [التوبة: ٥٥ و ٨٥] وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُسْقِطُ مِنْ ثَوَابٍ مِنْ ثَوَابٍ وَبَيْنَ﴾ [المؤمنون: ٥٥].

(١) فِي الْأَصْلِ: يَقُولُ، فِي م: عَنْهُمَا يَقُولُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ر. م. (٣) هِيَ قِرَاءَةُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، انْظُرِ الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ (٢٥).  
(٤) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ر. م. (٥) فِي الْأَصْلِ ر. م. الدُّنْيَا. (٦) فِي الْأَصْلِ ر. م. وَغَيْرِهَا. (٧) فِي الْأَصْلِ ر. م. عَلَيْهِ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَسَالُوا. (٩) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وجائز أن تكون الآية في النهي مع ما مكثوا من النعم لو وقفوا للخيرات. فإن كان، لما<sup>(١)</sup> وقفوا للخيرات، فتحق ذلك أن يشكروا الله بما أكرمهم<sup>(٢)</sup> من حسنات، ويرغبهم<sup>(٣)</sup> في التوفيق لمثلها. وإن كان في أمر النعم فتحقه أن يعينه بالدعاء لتكون النعمة له نعمة لا بليته ونفقه، وترغب في ما يقربك إلى الله في عاقبة.

وقد ذكرنا أن أم سلمة تمتت بغض ما يقوم به الرجال من العبادات نحو الجهاد وأشكاله، فنزل النهي عن ذلك والترغيب في فضله في نوع ما تحيل هي من الخيرات دون الذي تفضل عليهم بالرفع عنهم.

وفي قوله أيضاً: ﴿وَلَا تَكْمَنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ الآية يَحْتَمِلُ أن يكون على ما خاطب رسول الله ﷺ، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْمَنُوا﴾ الآية: [الحجر: ٨٨ وطه: ١٣١]، فاحذر أن الذي أعطى لم يُعطِ للكرامة، ولكن ليفتنه به. والعقل يابى الرغبة في ما يُفتن به دون ما يكرم به، ثم بين الذي هو أولى بالمستهي من الثمني، فقال: ﴿لِرِجَالٍ تَصِيبُ مِمَّا اكْتَسَبُوا﴾ فَرَعِبَ في ماله، وإما بالسؤال من فضله ألا يكون كسبه له إلا بفضله كقولهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ثم قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَمَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١] فَبَيَّنَ أن كسبه له<sup>(٤)</sup> بفضل الله، وَبَيَّنَ أن الأولى به الإقبال على ماله عاقبة والتضرع إلى الله تعالى بالإكرام دون الذي عليه في ذلك خوف المقات، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ مثله؛ فإن فضله واسع، ولا تَتَمَنَّ مَالِ أَخِيكَ<sup>(٥)</sup> وداره، واسأل<sup>(٦)</sup> الله تعالى الإعانة<sup>(٧)</sup> ولا تَتَمَنَّ ألا يكون لأخيك، ويكون لك.

ثم أخبر أن ما يكون للرجال إنما يكون بالاكْتِسَابِ، وما يكون للنساء يكون بالاكْتِسَابِ؛ يكون لكل ما اكتسب من الأجر وغيره.

### الآية ٢٣

وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَمَلًا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ اختتم هذا، والله أعلم، أن يكون معطوفاً مَرْدُوداً إلى قوله ﷺ: ﴿لِرِجَالٍ تَصِيبُ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ تَصِيبُ مِمَّا تَرَكَ﴾ الآية [النساء: ٧] ذكر ههنا ما يرث الرجال والنساء من الوالدين والأقربين، ولم يذكر ما يرث الوالدان من الأولاد والأقربون بعضهم من بغض من نحو العم وابن العم وغيرهم من القربات، فذكرها هنا ليُعلم أن للمولى من الميراث مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ما لأولئك من الوالدين والأقربين، إذا لم يكن أولئك؛ أن جعل لهؤلاء ما جعل لأولئك. ولم يذكر أيضاً ما للوالدين من الأولاد في قوله تعالى: ﴿لِرِجَالٍ تَصِيبُ مِمَّا تَرَكَ﴾ الآية [النساء: ٧] ولكن ذكر في آية الوصية في قوله: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠] ذكر الوصية للوالدين والأقربين، ولم يذكر للأولاد، والله أعلم، لأن الرجل قد يؤثّر ولده على نفسه وعلى غيره من الأقرباء، ولا كذلك [الولد للوالدين]<sup>(٨)</sup>. فذكر الوصية للوالدين والأقربين لهذا المعنى: ليصل<sup>(٩)</sup> إليهم المعروف. وأما الأولاد فإنهم لا يؤثرون<sup>(١٠)</sup> على غيرهم، لذلك لم يذكرهم، والله أعلم.

وقيل في قوله: ﴿وَلِكُلِّ جَمَلًا﴾ أي بيتاً، فيكون فيها بيان ما في الأولى من الموارث. ثم قيل في الموال: إنهم هم العصبة. وقيل: هم أولياء الأب أو الأخ وغيرهما<sup>(١١)</sup> من العصبة. وقيل: هي الوارثة، وهو قول ابن عباس، وكله واحد.

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(١٢)</sup> قال: (قال رسول الله ﷺ: «أنا أولى بالمؤمنين من مات، وترك مالا، فماله لموالي العصبة، ومن ترك كلاً أو ضياعاً فانا وليه فلا دعي له») [البخاري ٧٦٤٥] عن ابن عباس رضي الله عنه<sup>(١٣)</sup> قال: قال

(١) في الأصل وم: فلما. (٢) في الأصل وم: أكرم. (٣) في الأصل وم: يرغب. (٤) في الأصل وم: عليه لا. (٥) في الأصل وم: أخيه. (٦) في الأصل وم: واسألوا. (٧) في الأصل وم: العبادة. (٨) في الأصل: الوالد، في م: الولد الوالد. (٩) في الأصل وم: يصل. (١٠) في الأصل وم: يرثون. (١١) في الأصل وم: وغيرهم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

رسول الله ﷺ: «الْحَقُّ الْفَرَايِضُ بِأَهْلِهَا فَمَا أَنْقَبَتِ السَّهَامُ فَلَأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» [البخاري ٦٧٣٢] وعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [١] قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ) [٢]: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ» [أبو داود ٢٩١٧] وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ: إِذَا كَانَتِ الْعَصْبَةُ أَقْرَبَ فَهِيَ أَحَقُّ بِالْمَالِ.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ السَّهَامِ إِذَا اسْتَوْفَوْا سَهَامَهُمْ، وَبَقِيَ مِنَ الْمَالِ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ [٣] لِعَصْبَةِ الْمَيِّتِ، وَهُمْ الرِّجَالُ مِنْ قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَمَوَالِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ عَصْبَةً/ ٩٢ - ب/ إِلَّا أَخَوَاتٌ مِنَ الْآبِ وَالْأُمِّ أَوْ [٤] مِنَ الْآبِ مَعَ الْبَنَاتِ وَالْمَرْأَةُ الْمُعْتَقَّةُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ [٥] عَصْبَةٌ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ اتَّصَلَتْ قَرَابَتُهُ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ بِالْمَيِّتِ فَلَيْسَ عَصْبَةً [٦]، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَعْتَقَتْ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَلَهَا عَصْبَةٌ بَعْدَ مَوْتِ أُمِّهَا [٧] إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لِلذَّوِي الْأَرْحَامِ دُونَ الْمَوَالِي.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ عَصَبَتَانِ فَاقْرَبُهُمَا أَوَّلَى، وَأَقْرَبُ الْعَصْبَةِ الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ، وَإِنْ سَقَلَ، ثُمَّ الْآبُ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ مِنَ الْآبِ وَالْأُمِّ، ثُمَّ الْعَمُّ مِنَ الْآبِ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ مِنَ الْآبِ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ مِنَ الْآبِ، ثُمَّ مَوَالِي النَّعْمَةِ، وَإِنْ سَقَلَ، فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ عَصْبَةُ الْمَيِّتِ. وَأَقْرَبُهُمْ أَوْلَاهُمْ بِمَا فَضَّلَ مِنَ الْمَالِ عَنْ أَصْحَابِ السَّهَامِ الْمَذْكُورَةِ سَهَامُهُمْ؛ هُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ دَلِيلِ الْآيَةِ وَالسُّنَّةِ وَمَا تَوَارَثَ مِنَ الرِّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وفي قوله: ﴿وَلِكُلِّي جَمَلًا مَوْلَى يَمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ يَحْتَمِلُ: ﴿وَلِكُلِّي﴾ مِنَ الْمَوَالِي جَعَلْنَا عَلَى إِضْمَارِ نَصِيبٍ أَوْ حَقٍّ فِي مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، فَيَكُونُ تَأْوِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧] فَيَكُونُونَ هُمْ مَوَالِيَهُ يَحَقُّ الْمِيرَاثَ عَلَى تَأْوِيلِهِ أَنَّهُمْ أَوَّلَى مِمَّا تَرَكُوا، أَوْ عَلَى مِثْلِهِ: ﴿وَمَنْ قِيلَ تَقَالُوْا فَقَدْ جَمَلْنَا لَوْلِيِهِ سُلْطَانًا﴾ [الاسراء: ٣٣].

وَوَلِيُّهُ مَنْ يُلْحِقُهُ فِي مِلْكِهِ بغيره [في] [٨] قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١] وجميع الآيات في المَوَارِيثِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْوَالِدَيْنِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَلَا الزَّوْجَيْنِ، وَلَا يَدْخُلُونَ فِي اسْمِ الْقَرَابَةِ وَلَا فِي اسْمِ الْأَوْلَادِ. وَقَدْ جَاءَ بِالْإِيجَابِ لَهُمْ كِتَابٌ، وَاجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ عَلَى غَيْرِ دَعْوَى التَّنْخِيحِ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ لِيُعْلَمَ أَنَّ التَّخْصِيصَ بِالذَّكْرِ فِي الْحَقِّ لَا يَقْطَعُ حَقَّ غَيْرِ.

لَكِنَّهُ يَكُونُ الْأَمْرُ مُوقُوفًا عَلَى وَجُودِ دَلِيلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى أَنَّ فِي الْإِيجَابِ لِلْأَقْرَبِينَ وَلِلْمَوَالِي كِفَايَةً عَنْ ذِكْرِ مَنْ ذَكَرَ؛ إِذْ بِهِمْ تَكُونُ كُلُّ الْقَرَابَةِ، وَبِالتَّنَاقُحِ يَكُونُ التَّنْسُلُ، وَهُوَ الْمَجْعُولُ لِلذَّكَرِ. وَكَذَلِكَ لَا يَسْقُطُ حَقُّ هَؤُلَاءِ، وَلَا يُخْجَبُونَ عَنِ الْكُلِّ بِأَحَدٍ، وَقَدْ جَرَى ذِكْرُ حَقِّهِمْ فِي مَا نَسَخَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ مِنَ الْوَصِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّي جَمَلًا مَوْلَى يَمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ أَنْ [٩] يُرْجَعَ إِلَى الْمَوَالِي إِلَى الَّذِينَ وَرِثُوهُ مِنْ تَرِكَةِ الْأَبَوَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، يُخْبِرُ أَنَّ قَدَ تَجَرِي الْمَوَارِيثُ فِي مَا قَدْ وَرَثَتْ نَحْوَ مَا يَجْرِي فِي مَا لَمْ يَكُنْ وَرَثَ مَرَّةً، فَرَجَعَ ذَا إِلَى غَيْرِ أَوْلَادِ الْأَوَّلِ وَأَقْرَبَانِهِمِ الْأَوَّلِ، أَوْ أَنَّ يَكُونُ الْمَقْصُودُ فِي مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ بِمَا ذَكَرَ فِي أَبِيهِمْ ﴿نَصِيبًا مَقْرُوصًا﴾ [النساء: ٧] أَنَّ يَكُونُ هَذَا فِي مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مَعَ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ. فَتَكُونُ الْآيَةُ فِي حَقِّ الْعَصَبَاتِ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ لَهُمْ دُونَ أَنْ يَكُونُ مَعَهُمْ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ يَرِثُونَ بِحَقِّ السَّهَامِ وَلَا بِحَقِّ الْفَضْلِ، فَيَكُونُ حَمْلُ الْآيَةِ فِي الْمَوَارِيثِ [في ثلاثة] [١٠].

أَحَدُهَا: فِي أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَقْرُوصًا﴾ [النساء: ٧].

وَالثَّانِي: فِي حَقِّ الْعَصَبَاتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّي جَمَلًا مَوْلَى﴾ الْآيَةُ.

وَالثَّلَاثُ: فِي حَقِّ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِمَنْزِلَةِ أُولَى بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ الْآيَةُ [الأنفال: ١٧٥] الْأَحْزَابُ: ٦.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: أنه. (٤) من م، في الأصل: و. (٥) في الأصل وم: هاتين. (٦) في م: بعصبة. (٧) في الأصل وم: أمة. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) من م، في الأصل: أي. (١٠) في الأصل وم: ثلاث.

ثم الحق بهؤلاء الأبعدين أهل العقد بقوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَتُهُمْ﴾. إنما ذكر ذلك في ما يترك الميث وأوجه العون والرقي والتضرع مع ما ذكر نصيحتهم في التركة كما ذكر لأصحاب الفرائض. وعلى ذلك المرفوع لرسول الله ﷺ في «من أسلم على يدي آخر فإنه»<sup>(١)</sup> أحق الناس [به]<sup>(٢)</sup> «محياء ومماتة» [أحمد ١٠٢/٤].

وكذلك روي عن عمر وعلي وعبد الله ﷺ مع ما كانت الموارث بهذا من قبل، فتسبح بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥ والأحزاب: ٦] فإذا ارتفع ذلك ذهب التناضح، فوجب لهم؛ إذ بيت المال يرث بولاية الإيمان جملة. ولهذا ملك<sup>(٣)</sup> الولاء له ولاية أخرى، فهو أحق، والله أعلم، ويخلف هؤلاء من له رجم كما خلف ولأه العتاقة بما تقدم من النعمة بالإعتاق حق العصبية من ذي النسب بقوله ﷺ: «الولاء لخمعة كلخمعة النسب» [البيهقي في الكبرى ٢٩٢/١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَتُهُمْ﴾ قيل: هو من الإيمان؛ كان خلف في الجاهلية: يقول الرجل لآخر: يرثني وارثك، وتعتل عتي، وأعقل عنك، وتنصرتني، وأنصرك، ويتحالفان<sup>(٤)</sup> على ذلك. وقد قرئ بالالف<sup>(٥)</sup> على عاقدة، فهو من المحالفة. ثم روي عن رسول الله ﷺ [أنه قال]<sup>(٦)</sup> «لا خلف في الإسلام، وما كان من خلف في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة» [ابن جبان ٤٧٠].

وقيل: هو من ضرب اليمين، وهو المباينة؛ كان الرجل يعاقد الرجل، ويبايعه في الجاهلية، فيموت، فيرثه. وقيل: إن أبا بكر ﷺ عاقد رجلاً، فمات، فورثه، ولذلك خص المماليك بالذكر بهذا من قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] لأنهم يشترون للخدمة، والمرء<sup>(٧)</sup> إذا خدم نفسه إنما يخدمها بيمينيه. فإذا كان تأويل الآية ما ذكرنا فهو منسوخ بقوله ﷺ «وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال ٧٥ والأحزاب: ٦] وبما روي من الخبر من قوله ﷺ: «لا خلف في الإسلام، وما كان من خلف في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة».

ويحتمل أن تكون الآية في من أسلم على يدي آخر، ووالاه على ما روي عن رسول الله ﷺ [أنه]<sup>(٨)</sup> قال: «من أسلم من أهل الكفر على يدي رجل من المسلمين فهو أولى الناس به محيائه ومماته» [أحمد ١٠٢/٤].

وروي عن عمر ﷺ أن رجلاً سأل عن رجل أسلم على يدي رجل، ويؤليه، قال: هو مولا، فإن أبي قليب المال. وروي عن مسروق [أنه]<sup>(٩)</sup> قال: أتيت عبد الله، فقلت: إن رجلاً كان عاملاً علينا، فخرج إلى الجبل، فمات، وترك ثلاثمائة درهم، فقال عبد الله: هل ترك وارثاً، أو لأحد عليه ولا؟ قلت: لا، فجعل ماله لي بيت المال.

وكذلك يقول أصحابنا، رجمهم الله: من مات، وترك وارثاً، فماله لوارثه، وإن لم يكن له وارث فللذي أسلم على يديه، ووالاه، لما روي من الخبر: «هو أولى الناس به محيائه ومماته» [أحمد ١٠٢/٤] وقوله «محياء» في الفعل، «ومماتة» في الميراث، وما روي من الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَتُهُمْ﴾ قيل: هي الوصية إلى تمام الثلث؛ لأن الميراث قد نسخ بالآية التي في الأحزاب<sup>(١٠)</sup> بقوله ﷺ: «وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ» ويقول<sup>(١١)</sup> «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا لَكُمْ مَعْرُوفًا» [الآية: ٦] فهي الوصية إلى تمام الثلث. فإذا كانت الآية في الذي أسلم على يديه، ووالاه، وعاقده، فهو ليس بمنسوخ. وقيل: «فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَتُهُمْ» من النصير والمؤونة والمشورة، ولا ميراث. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ بما ذكر من الشرط والوفاء به، وبالله التوفيق.

(١) في الأصل: أم. أنه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) من م، في الأصل: تلك. (٤) في الأصل وم: وتحالفان. (٥) قرأ عاصم وحزمة والكسائي بغير ألف، وقرأ الباقون بالالف، أنظر تفسير الطبري (٢٧٣/٨) وحجة القراءات (٢٠١). (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من م، في الأصل: والمراد. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل: عاقدت، أنظر تفسير الطبري (٢٧٣/٨) وحجة القراءات (٢٠١). (١١) في الأصل وم: الأنفال، والآية المقصودة (٦). (١٢) في الأصل وم: ثم قال.

## الآية ٢٤

وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ قال أهل التاويل: الآية نزلت في الأزواج؛ دليله قوله تعالى: ﴿وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾. والأزواج هم المأخوذون بتفقه زوجاتهم. وفيه دليل وجوب تفقه المرأة على زوجها، وعلى ذلك إجماع أهل العلم.

وقال بعض أهل العلم في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ دليل ألا يجوز النكاح إلا بالولي حيث أخبر أنهم القوامون عليهن دونهن. قيل له: إن كانت الآية في الأزواج وفي الأولياء على ما ذكرت ففيه دليل جواز النكاح بغير ولي لا بظلاله؛ وذلك قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ كما فصل الله بضعهن عن بضع. أخبر أنه فصل بضعهن عن بضع. وذلك التفضيل [تفضيل] (١) خلقه، وهو أن جعل الرجال من أهل المكاسب والتجارات والقيام بأنواع الحرف والتعلب في حاجاتهم.

فالرجال هم القوامون كذلك، بل جعلهن ضعيفات (٢) عاجزات عن القيام بالمكاسب والحرف والتعلب في حاجاتهم، فالرجال هم القوامون / ٩٣ - ١ / عليهن ومؤلفو (٣) أمرهن وقاضو حوائجهن، قائمون (٤) على ذلك. ففرض على الرجال القيام بمصالحهن كما ذكر (٥) مع ما فرض ذلك على الرجال [ما] (٦) يجوز إذا ولين بأنفسهن، وقمن بحوائجهن من البياعات والأشربة وغير ذلك، فعلى ذلك النكاح. وإن كان الرجال هم القوام عليهن فإنهن إذا ولين ذلك بأنفسهن، وقمن، جاز ذلك كما جاز غيره.

ولهذا ما أمر الأولياء بالتزويج في قوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ﴾ الآية [النور: ٣٢]، ونهاهم عن الغضل عن النكاح بقوله ﷺ: ﴿فَلَا تَمُتُوا مَنْ أَن يَكُنْ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٢] لأن ذلك حق عليهم أن يفعلوا حتى يلين ذلك بأنفسهن إذ لا بد من حضور مشهود الرجال ومجلسهم ليشهدوا على ذلك.

فذلك [على] (٧) الأولياء القيام به، ولهذا جعل نفقتهن إذا لم يكن لهن مال على محارمهن لأنهن لا يقمن بالمكاسب وأنواع الحرف والتجارات، والرجال يقومون، فجعل مؤنتهن عليهم ليضعفهن وعجزهن عن القيام بالمكاسب خلقه.

ولهذا ما لم يجعل للذكور من المحارم بضعهم على بغض التفقه لما يقومون بالمكاسب. فإذا صار زينا، وعجز عن المكاسب، جعل نفقته على محاربه لأنه صار في الخلقة كالمرأة، والله أعلم. وعن ابن عباس ﷺ، في قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ كما فصل الله بضعهن عن بضع (٨) قال: (أمرأ عليهن أن يطعنهن) (٩) في ما أمر الله به من طاعته. وطاعته أن تكون [المرأة] (١٠) موحية إلى أهلها حافظة [لمال زوجها] (١١) وقضيه عليها بتفقيه عليها وسعيه).

وقيل: نزلت الآية في رجل لطم امرأته لظمة في وجهها (١٢)، فنشزت عن فراش زوجها، واستغذت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله (١٣) لطمني زوجي فلان لظمة، وهذا أثر يديه في وجهي، فقال لها رسول الله ﷺ: «أقتضي منه، وكان القصاص بينهم يومئذ بين الرجال والنساء في اللظمة والسجعة والضربة، ثم أبصر النبي ﷺ جبريل ينزل، فقال لها: كفي حتى أنظر ما جاء به جبريل في أمرك» فأنأه بهذه الآية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ كما فصل الله بضعهن عن بضع (١٤) [ابن جرير: تفسيره: ٥/ ٥٨] أي المسلمون على آداب النساء في الحق. وقيل: تفضيلهن عليهن بالعقل والبيارات والقيء، والله أعلم. ثم قال رسول الله ﷺ: «أرذنا أمراً، وأراد الله أمراً، والذي أراد الله خير مما أرذنا» [السيوطي في الدر المنثور ٥١٣/ ٢].

وقيل: في قوله: ﴿وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ بما ساقوا من المهر والتفقه. استدلال الشافعي، رحمه الله، بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الآية على أن النكاح لا يجوز إلا بالولي، فصرف في تاويل الآية إليهم، وفيها ﴿وَيَمَّا أَنْفَقُوا﴾ فيلزم التفقه، وهو لا يقول به.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: ضعفاء. (٣) في الأصل وم: وألغير. (٤) في الأصل وم: قائمين. (٥) في الأصل وم: ذكروا. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) من م، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم: نطيعه. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: لماله. (١٢) من م، في الأصل: زوجها. (١٣) من م، ساقطة من الأصل.



وَيَعْدُ فَإِنَّ الْآيَةَ لَوْ كَانَتْ فِي الْأَوْلِيَاءِ فَهُوَ فِي كُلِّ امْرِءٍ لَهُنَّ إِلَيْهِمْ حَاجَةٌ، فَمَنْ خَرَجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ الْحَقِّ لَهُنَّ فِي أَنْ يَقُولَهُنَّ الْعُقُودَ كُلُّهَا، وَيَقُومُوا فِي كِفَايَتِهِنَّ وَكِفَايَتِهِنَّ، لَا أَتَهُنَّ لَوْ قُتِلْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ يُبْتَغَىٰ فِعْلُهُنَّ<sup>(١)</sup>. فَمَثَلُهُ أَمْرُ النِّكَاحِ. وَأَهْلُ الثَّأْوِيلِ يَحْمِلُونَ الْآيَةَ عَلَى الْأَزْوَاجِ. وَمَنْ تَذَبَّرَ الْآيَةَ عَلِمَ أَنَّهَا فِي مَا قَالَ أَهْلُ الثَّأْوِيلِ دُونَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَالْمُطِيعَتُ قَتْنَتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(٢)</sup> قَالَ: ﴿قَتْنَتُ﴾ يعني مُطِيعَاتٍ، وَالْقَانِتُ هُوَ الْمُطِيعُ. وَيَخْتَمِلُ: مُطِيعَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَخْتَمِلُ مُطِيعَاتِ الْأَزْوَاجِ. وَيَخْتَمِلُ ﴿قَتْنَتُ﴾ أَيِ قَانِمَاتٍ بِإِدَاءِ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِنَّ مِنْ حَقُوقِهِ وَحَقُوقِ أَزْوَاجِهِنَّ.

وقوله تعالى: ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ﴾ قِيلَ: ﴿حَفِظْتُ﴾ لِمَا اسْتَوْدَعَهُنَّ اللَّهُ مِنْ حَقِّهِ، وَ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ﴾ لَغَيْبِ أَزْوَاجِهِنَّ. وَقِيلَ: ﴿حَفِظْتُ﴾ لِأَنْفُسِهِنَّ لِغَيْبَةِ أَزْوَاجِهِنَّ فِي فُرُوجِهِنَّ. وَيَخْتَمِلُ ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ﴾ أَيِ لِدَيْهِ فِي أُمُورِهِ وَنَوَاحِيهِ، وَالْقَانِمَاتُ<sup>(٣)</sup> بِحَقُوقِهِ. وَقَانِمَاتٌ وَحَافِظَاتٌ، هُوَ تَفْسِيرُ صَالِحَاتٍ.

وقوله تعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ اخْتَلَفَ فِي تِلَاوَتِهِ. وَتَأْوِيلُهُ: فِي حَرْفِ بَعْضِهِمْ بِالنَّصْبِ ﴿بِمَا حَفِظَ﴾ اللَّهُ وَتَأْوِيلُهُ بِحَفِظَ اللَّهُ، لَكِنَّهُ نَصِبٌ لِسُقُوطِ حَرْفِ الْخَافِضِ<sup>(٤)</sup>. وَمَنْ رَعَى جَعَلَ تَأْوِيلُهُ بِمَا اسْتَحَفَّظَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَاوَنُ تُخَاوَنُ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ: سَمَّى الْعِلْمَ خَوْفًا لِأَنَّهُ اضْطُرَّ فِي الْعِلْمِ، وَقَالَ آخَرُ، وَهُوَ الْفَرَاءُ: الْخَائِفُ الظَّانُّ لِأَنَّهُ يَرْجُو، وَيَخَافُ.

وَأَمَّا الْأَصْلُ فِي أَنَّهُ سَمَّى الْعِلْمَ خَوْفًا لِغَلَبَةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ، فَيَعْمَلُ عَمَلٌ<sup>(٥)</sup> الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهِنَّ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ بِالْإِجْتِهَادِ وَبِأَكْبَرِ الرَّأْيِ وَالظَّنِّ. وَهَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ سَبِيلَ مَعْرِفَتِهِ الْإِجْتِهَادُ، فَإِنَّ غَالِبَ الظَّنِّ وَأَكْبَرَ الرَّأْيِ يَفْعَلُ عَمَلُ الْبَقِيَّةِ<sup>(٦)</sup> فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا حَقِيقَةً.

أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا تَرْحَمُوهُمْ إِلَّا الْكَثِيرَ﴾ [الْمَمْتَحَنَةُ: ١٠] أَلَزَمْنَا الْعَمَلَ بِظَاهِرِ عِلْمِنَا، وَإِنْ لَمْ نَصِلْ إِلَى حَقِيقَةِ إِيْمَانِهِمْ؟ فَعَلَى ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ مِنْهَا الشُّشُورُ عِلْمٌ أَكْبَرَ الظَّنِّ. وَأَغْلَبُهُ يَعْمَلُ عَمَلُ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الْعِظَّةُ وَغَيْرَهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿تَخَاوَنُ تُخَاوَنُ﴾ لَيْسَ عَلَى وَجُودِ الشُّشُورِ مِنْهَا لِلْحَالِ حَقِيقَةً، وَلَكِنْ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ وَأَكْبَرَ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ نَاشِئَةً كَيْفَ يَعِظُهَا؟ وَكَيْفَ يَنْهَرُهَا؟ وَبِضَرْبِهَا؟ فَدَلَّ أَنَّهُ عَلَى غَالِبِ الْعِلْمِ.

أَوْ لَا تَرَى أَنَّهُ مَنْ أَكْبَرَهُ عَلَى أَنْ يَنْطِقَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، فَقَبِلَ، أَوْ ضَرْبَ، فَخَافَ مِنْهُ الثَّلَثُ، كَانَ فِي جِلِّ وَسْعَةٍ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنِّتًا بِالْإِيْمَانِ؟ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَعْلَمُ عِلْمٌ غَالِبِ الظَّنِّ وَأَكْبَرَ الرَّأْيِ لَا يَعْلَمُ عِلْمٌ حَقِيقَةً، ثُمَّ أُبِيحَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ عَمَلُ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ. فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَهَى اللَّهُ ﷻ الْمَرْأَةَ عَنْ خِيَانَةِ زَوْجِهَا، وَأَمَرَهَا بِطَاعَتِهِ فِي نَفْسِهَا كَمَا أَمَرَهُ أَنْ يُخَيِّنَ عَشْرَتَهَا. وَهَذَا هُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هُوَ الْحَقُّ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ مُجْمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الْآيَةُ: ٢٢٨]. وَقَسَرَ الْحَقُّ عَلَيْهِنَّ فِي هَذِهِ السُّورَةِ؛ وَهُوَ<sup>(٧)</sup> أَنْ تُطِيعَهُ فِي نَفْسِهَا، وَتَحْفَظَ عَيْتَهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتُمُ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾؟ وَرُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَنْ تَطِيعَهُ، وَهِيَ عَلَى قَتَبٍ، أَنْ تُطِيعَهُ» [ابن ماجه ١٨٥٣].

وقوله تعالى: ﴿يُطِيعُوكُمْ﴾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، [أَنَّهُ قَالَ]<sup>(٨)</sup>: (عِظُوهُنَّ بِكِتَابِ اللَّهِ) ﴿فَإِنْ أَطَعْتُمُ﴾ أَيِ رَجَعْنَ إِلَى الْفَرَاشِ وَالطَّاعَةِ، وَإِلَّا ﴿وَأَجْبُرُوهُنَّ﴾ وَالْهَجْرُ الْإِجْبَاعُ، أَوْ لَا يُضَاجِعُهَا عَلَى فَرَاشِهِ، وَيُؤَلِّمُهَا الظُّهْرَ. فَإِنْ أَقْبَلَتْ، وَإِلَّا فَقَدْ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَضْرِبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ، وَلَا تُكْسِرَ لَهَا عَظْمًا، فَإِنْ أَقْبَلَتْ، وَإِلَّا فَقَدْ حُلَّ لَكَ مِنْهَا الْفِدَاءُ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: فَعَلْنَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الْقَانِمُ. (٤) انْظُرِ الْمُحْتَسِبَ (١/ ١٨٨) وَالْمَخْتَصِرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ (٢٦). (٥) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: عَلِمَ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اللَّيْنُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهَذَا (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: فَقَالَ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْلِكُ﴾ أي يقول لها: كُنِي مِنَ الصَّالِحَاتِ وَمِنَ الْقَانِتَاتِ وَمِنَ الْحَافِظَاتِ، وَلَا مِنْ كَذَا، عَلَى الرَّفْقِ وَاللِّينِ. فَإِنْ تَرَكْتَ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ، وَإِلَّا فَاهْجُرْهَا. وَالِهْجُرُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: [أَحَدُهُمَا]<sup>(٢)</sup>: التَّخْوِيفُ عَلَى الْإِعْزَالِ مِنْهَا وَتَرْكِ الْمُسَاجَعَةِ وَالْجَمَاعِ.

وَالثَّانِي<sup>(٣)</sup>: أَنْ يَهْجُرَهَا، وَلَا يُجَامِعَهَا لَا عَلَى التَّخْوِيفِ مِنْ تَرْكِ ذَلِكَ. فَإِنْ هِيَ تَرَكْتَ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ، وَإِلَّا ضَرَبَهَا عِنْدَ ذَلِكَ الضَّرْبِ الَّذِي ذَكَرْنَا غَيْرَ مُبَرَّحٍ وَلَا شَائِنٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّرْتِيبِ: يَعْظُمُ أَوَّلًا بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الرَّفْقِ بِهَا وَاللِّينِ، لَعَلَّهَا أَطَاعَتْهُ، وَتَرَكْتَ ذَلِكَ. ثُمَّ إِذَا لَمْ تُطِيعْهُ خَوْفُهَا بِالْهَجْرَانِ، فَلَعَلَّ قَلْبَهَا لَا يَحْتَمِلُ الْهَجْرَانَ وَتَرْكَ الْمُسَاجَعَةِ، فَتَطِيعُهُ. فَإِنْ أَبَتْ ذَلِكَ جَبْنًا هَجَرَهَا، وَلَمْ يُجَامِعْهَا، وَلَا يُضَاجِعْهَا. فَإِنْ أَطَاعَتْهُ، وَإِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ ضَرَبَهَا. فَإِنْ هِيَ أَطَاعَتْهُ، وَإِلَّا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَرْفَعَانِ [أَمْرُهُمَا]<sup>(٥)</sup> إِلَى الْحَاكِمِ. وَهَذَا يَجِبُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى الرَّفْقِ وَاللِّينِ أَوَّلًا، وَلَا [يُغْلِظُ لَهُ]<sup>(٦)</sup> فِي الْقَوْلِ. فَإِنْ هُوَ قَبِلَ ذَلِكَ، وَإِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ [أَغْلِظَ لَهُ فِي الْقَوْلِ]<sup>(٧)</sup> فَإِنْ قَبِلَ ذَلِكَ، وَإِلَّا بَسَطَ يَدَهُ فِيهِ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ [الْأَزْوَاجَ أَنْ يَمِيلُوا]<sup>(٨)</sup> النِّسَاءَ مِنَ الْعِظَةِ ثُمَّ الْهَجْرَانِ ثُمَّ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِينَ.

وَرُوِيَ فِي الْحَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ / ٩٣ - ب/ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٩)</sup> قَالَ: لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ، فَتَرَكَ النَّاسُ ضَرْبَهُنَّ، فَجَاءَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ<sup>(١٠)</sup>: (وَاللَّهُ لَقَدْ ذَمَّرَ<sup>(١١)</sup> النِّسَاءَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) فَأَمَرَ بِضَرْبِهِنَّ، قَالَ: (فَطَافَ)<sup>(١٢)</sup> بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرًا يَشْتَكِينَ أَزْوَاجَهُنَّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَقَدْ طَافَ)<sup>(١٣)</sup> اللَّيْلَةَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً يَشْتَكِينَ الضَّرْبَ، وَاللَّهُ لَا تَجِدُونَ أَوْلَئِكَ خِيَارَكُمْ) [أَبُو دَاوُدَ ٢١٤٦] وَقَالَ: (خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي) [التِّرْمِذِيُّ ٣٨٩٥] وَقَالَ: [أَكْمَلُ]<sup>(١٤)</sup> الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَأَلَطْفُهُمْ بِأَهْلِيهِ. [أَبُو دَاوُدَ ٤٦٨٢].

وَالْمَوْعِظَةُ كَلَامٌ يُلِينُ الْقُلُوبَ الْقَاسِيَةَ، وَيُرَغِّبُ الطَّبَائِعَ النَّافِرَةَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ تَذْكِيرَ عَوَاقِبِ الْأُمُورِ وَمَبَادِرِ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَلَى ذَلِكَ يَعْظُمُ زَوْجُهَا بِأَنْ يُذَكِّرَهَا بِنِعَمِ الرَّبِّ، جَلَّ جَلَالُهُ، وَمَا جَعَلَ مِنَ الْحَقِّ، وَمَا وَعَدَ فِي ذَلِكَ، وَأَوْعَدَ. فَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ دَلَالَةٌ لُزُومِ الْاجْتِهَادِ تَكْلِيفَ مَا لَا يَصِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُكَلَّفِ بِهِ إِلَّا بِالتَّذَبُّرِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْأُمُورِ الْمَعْتَادَةِ أَوْ الْأَسْبَابِ الْمَعْقُولَةِ فِي جَعْلِهَا أَسْبَابًا لِلْمُضْلَحَةِ وَسُبُلًا لِلْوُقُوفِ عَلَى مَا فِي الْأَصُولِ تِلْكَ التَّوَاوُلِ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ جَعَلَ تَأْدِيبَهُنَّ إِلَى الْأَزْوَاجِ لَا إِلَى الْأَنْعَمِ؛ إِذِ الْعُقُوبَةُ<sup>(١٥)</sup> تَكُونُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَمَا يُلْحَقُهَا مِنَ الْمَكْرُوهِ فِي مَا لَهُ أَمْرٌ بِالتَّأْدِيبِ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ السَّرِّ، وَيَكُونُ الْغَالِبُ مِنْهُ مَا لَا يَجِدُ لِسَبِيلِ الْإِظْهَارِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَيَكُونُ فِي أَوْقَاتٍ تَضِيقُ عَنِ اخْتِمَالِ ذَلِكَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ أَصْلًا لِتَأْدِيبِ كُلِّ كَافِلٍ [مَنْ أَجْرَمَ مِنْ]<sup>(١٦)</sup> الْإِثَامِ وَالصَّغَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمِنْ مَآبِئِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الرُّومُ: ٢١] فَيَجْعَلُ التَّأْدِيبَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي فِيهِ جَفُظُ الْمَجْعُولِ لَنَا آيَةً وَرِعَايَةً<sup>(١٧)</sup> مَا جَعَلَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمُنَازَعَاتِ الْخُصُومَاتِ إِلَى [الْحَاكِمِ يَقْطَعُ تِلْكَ]<sup>(١٨)</sup>. فَجَعَلَ<sup>(١٩)</sup> لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ قَدْرًا مَا لَا يَقْطَعُ مِثْلَهُ مِنَ التَّأْدِيبِ الْمَعْنَى الْمَخْجُولِ بَيْنَهُمْ. وَلِلذَلِكَ لَمْ يَأْذَنْ بِالضَّرْبِ الْمُبَرَّحِ، وَلَا أَذِنَ إِلَّا عِنْدَ انْقِطَاعِ الْجَبَلِ الَّتِي تَجْعَلُ الْأَلْفَةَ وَالْمَحَبَّةَ. عَلَى أَنَّ فِي خَفِيفِ ذَلِكَ إِظْهَارَ الْإِشْفَاقِ عَلَى مَا اعْتَرَضَ مِنْ خَوْفِ انْقِطَاعِ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَإِبْدَاءِ الْعِتَابِ الَّذِي هُوَ آيَةُ التُّضْحِ وَالرَّحْمَةِ إِذْ ذَلِكَ بِمَا يُخَافُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ تَمَامٌ مَا قَدْ افْتَتِحَ مِنَ السَّرِّ وَالشَّفَقَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ [وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ بِمَا سَاقُوا مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّمَقُّةِ]<sup>(٢٠)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَرَكَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَمِلُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: تَرَكَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَغْلِظُهُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: غَلِظَ الْقَوْلُ بِهِ. (٨) فِي الْأَصْلِ: تَعَامَلُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) الْوَاقِعُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(١١) فِي الْأَصْلِ وَم: دَبَّرَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَطَافَ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: أَطَافَ. (١٤) فِي م: أَحْسَنَ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عُقُوبَةٌ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَجْرَمَ. (١٧) فِي م، فِي الْأَصْلِ: وَدَعَايَةً. (١٨) فِي الْأَصْلِ: الْحُكْمُ يَقْطَعُ، فِي م: الْحُكْمُ يَقْطَعُ تِلْكَ. (١٩) فِي الْأَصْلِ وَم: جَعَلَتْ. (٢٠) فِي م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يَهْجُرَهَا في حالِ مُضَاجَعَتَيْهِ<sup>(١)</sup> إياها، في آلا يُكَلِّمَهَا، [لا في أن]<sup>(٢)</sup> يترك مُضَاجَعَتَهَا، إذ المُضَاجَعَةُ حقٌّ بَيْنَهُمَا، عليه في تركها ما عليها؛ لا يُؤْذِبُهَا بما<sup>(٣)</sup> يَضُرُّ حَقَّهُ ونَفْسَهُ، والله أعلم.

[والثاني: أن يَهْجُرَهَا في المَضْجِعِ]<sup>(٤)</sup>، ومُضَاجَعَةُ أُخْرَى في حَقِّهَا، فيكونُ حقاً عليه في حالِ المُواقَعَةِ وجَفْظِ حُدُودِ الله بَيْنَهُمَا إلّا في حالِ التَّضْيِيعِ. وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، أنه قال: (يَهْجُرُهَا في آلا يُجَامِعُهَا، ولا يُضَاجِعُهَا على فراشِهِ، ويُولِيهَا ظَهْرَهُ) لكِنَّهُ على هذا يشتركان في التَّأْدِيبِ لأنَّهُ به يُؤْذَبُ نَفْسُهُ في ذلك إلى حاجتِهِ. لكنَّ المعنى مِنْ ذلك آلا يُجَامِعُهَا لَوْ قَبِلَ عَلَيْهِ شَهْوَتُهَا وحَاجَتُهَا، وإنما يُنْظَرُ شَهْوَتُهُ دونها.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَبْعُوا عَلَيَّ سَبِيلًا﴾ إن أظعنكم؛ أي لا تَطْلُبُوا عليهنَّ عللاً، وقيل: لا تُكَلِّفُوهُنَّ الحُبَّ، وإنما جعلَ الله المُواعَظَةَ<sup>(٥)</sup> والهَجْرَانَ والضَّرَرَ في المَضَاجِعِ. وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، أنه قال: (فإن أظاعته فلا سبيلَ له عليها).

ثم الضربُ هو ما ذكرنا أنه يَضْرِبُهَا ضرباً غيرَ مُبْرَحٍ، وهو ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ، [أنه]<sup>(٦)</sup> قال: «عَلَّقَ سَوْطَكَ، أو ضَعَّ حيثُ تَرَاهُ أَهْلَكَ، ولا تَضْرِبُهَا به، قيل: وبِمَ تَضْرِبُ؟ قال: بِتَغْلِيكَ ضرباً غيرَ مُبْرَحٍ» [الطبراني في الكبير ١٠٦٧٢] يعني غيرَ مؤثِّرٍ ولا شائِنٍ. ورُوِيَ في خَبَرٍ آخرٍ [أنه]<sup>(٧)</sup> قال رسولُ الله ﷺ: «اتَّقُوا الله في النساءِ فإنَّكم أخذتُموهنَّ، بأمانةِ الله، واستحللتم فروجهنَّ بكلمةِ الله، وإنَّ لَكُمْ عليهنَّ أن لا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أحداً تَكْرَهُونَ، فإن فَعَلْنَ فاضِرِبوهنَّ ضرباً غيرَ مُبْرَحٍ، ولَهُنَّ عليكم رِزْقُهُنَّ وكِسَوْتُهُنَّ بالمعروفِ» [مسلم ١٢١٨].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيرًا﴾ هذا، والله أعلم، تذكيرٌ مِنَ الله عِبَادَهُ وأمرٌ مِنْهُ إِيَّاهُمْ أنه مع علُوهِ وسلْطَانِهِ وعَظَمَتِهِ وجلالِهِ وقُدْرَتِهِ لا يُؤَاخِذُنَا بأوْلٍ عِضَيَانٍ نَعْصِيهِ ولا بأوْلٍ غَثَرَةٍ نَغْشِيهَا مع قُدْرَتِهِ على الأخذِ على ذلك وإهلاكِ إِيَّاهُمْ، لا تُؤَاخِذُوهنَّ أيضاً بأوْلٍ مَعْصِيَةٍ يَعْصِيَنَّ فَيْكُمْ، والله أعلم. ويَحْتَمِلُ ذِكْرُ هَذِهِ الْآيَةِ، وهو كذلك، لِيُذَكِّرَ عُلُوَّهُ وكِبَرَهُ، فيَحْفَظَ حُدُوهُ في ما جعلَ لَهُ مِنَ التَّأْدِيبِ، ويُذَكِّرَ قُدْرَتَهُ عليه.

### الآية ٣٥

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْشُرُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ الآية. كانت<sup>(٨)</sup> هذه المُخَاطَبَةُ، والله أعلم، لِغَيْرِ<sup>(٩)</sup> الأزواج، لأنه قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ ولو كانت المُخَاطَبَةُ في ذلك لِلأزواجِ<sup>(١٠)</sup> لَقَالَ<sup>(١١)</sup>: فإن خافا شِقَاقَ بَيْنِهِمَا [أو إن]<sup>(١٢)</sup> خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِكُمْ. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعُظْمُهُمْ﴾ الآية [النساء: ٣٤] خاطبَ بذلك الأزواجَ لأنه قال: ﴿وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ وذلك إلى الزَّوْجِ، أي لِلزَّوْجِ إذا خافَ نُشُوزَ امرأَتِهِ أن يَعْظُمَهَا أَوَّلًا، فإن قَبِلَتْ، وإلّا قَبَعْدَ ذلك يَهْجُرُهَا<sup>(١٣)</sup>، ثم يَضْرِبُهَا إن لم تقبل ذلك. فإن لم يَنْقُصْ ذلك كُلَّهُ قَبَعْدَ ذلك يَرْفَعُ<sup>(١٤)</sup> الأمر إلى الحاكم [أو الإمام، الذي يُوجِّهُ]<sup>(١٥)</sup> الحكَمَيْنِ. ورُوِيَ نحو ذلك عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه أنه قال: يَبْعَثُ الْحَكَمَيْنِ<sup>(١٦)</sup> حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا [فيقولُ حَكَمُ أَهْلِهَا]<sup>(١٧)</sup> يا فلانُ ما تَنْقِصُ مِنْ زَوْجِكَ؟ [فيجيب]<sup>(١٨)</sup> أَنْقِصُ مِنْهَا كَذَا وكَذَا، يقول: أَرَأَيْتَ أَنْ<sup>(١٩)</sup> تَرْغَبَ عَمَّا تَكْرَهُ إلى ما تُحِبُّ؟ هل أنت تَنْقِصِي الله، وتُعَاشِرُهَا بِالْحَقِّ عليك مِنْ نَفَقَتِهَا وكِسْوَتِهَا؟ فإذا قال: نَعَمْ قال الحَكَمُ مِنْ أَهْلِهِ: يا فلانةُ ما تَنْقِصِينَ مِنْ زَوْجِكَ؟ فتقولُ مِثْلَ ذلك. فإن قالت: نَعَمْ جَمَعَ الله بَيْنَهُمَا بِالْحَكَمَيْنِ بما<sup>(٢٠)</sup> يَجْمَعُ الله، [وبما يُفَرِّقُهُما]<sup>(٢١)</sup>.

ثم اختلف في الحَكَمَيْنِ؛ هل يُفَرِّقانَ بَيْنَهُمَا؟ قال بعضهم: يُفَرِّقانَ بَيْنَهُمَا؛ إن شاء الله، وإن شاء جَمَعَهُمَا. ورُوِيَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما [أنه]<sup>(٢٢)</sup> قال: (بُعِثْتُ أنا ومُعاويةُ حَكَمَيْنِ، فقيلَ لنا: إن رأيتُمَا أن تَجْمَعَا جَمَعْتُمَا وإن رأيتُمَا أن تُفَرِّقا فَرَّقْتُمَا).

(١) في الأصل وم: مضاجعه. (٢) في الأصل وم: لا أن في أن. (٣) في الأصل وم: بها. (٤) في الأصل وم: ويحتمل اهجرهن عن المضاجع. (٥) في م: الموعظة. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: كان. (٩) من م، في الأصل: بغير. (١٠) في الأصل وم: الأزواج. (١١) من م، في الأصل: تقال. (١٢) من م، في الأصل: فإن. (١٣) في الأصل وم: هجرها. (١٤) في الأصل وم: رفع. (١٥) في الأصل وم: الإمام يوجه. (١٦) في الأصل: يبعث الحكمان، في م: قال: يبعث الحكمان. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) ساقطة من الأصل وم. (١٩) في الأصل وم: بهما. (٢٠) في الأصل وم: وبهما يفرقان. (٢١) ساقطة من الأصل وم.

وأما عندنا فإنهما لا يفرقان إلا برضا الزوجين: ما روي أن رجلاً وامرأته أنيا [علياً]<sup>(١)</sup> مع كل واحد منهما ثياباً من الناس، فقال علي، عليه السلام: ما شأن هذين؟ قالوا بينهما شقاق، قال علي، عليه السلام: ابتشوا ﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ إن يُريدَا إصلاحكما يوفق الله بينهما ﴿ثم قال﴾<sup>(٢)</sup>: هل تدريان ما عليكما إن رأيكما أن تفرقا فترقما. قالت المرأة: رضىت بكتاب الله، قال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال علي، عليه السلام: كذبت والله لا تنفقت مني حتى تُفركما أقرت. أخبر علي أن فرقة الحكمين إنما تجب برضا الزوجين. فلو كانت فرقتهما تجوز بغير رضا الزوجين لم ينظر إلى سخط الزوج في الفرقة، وقال علي، عليه السلام: فرقا إن رأيكما ذلك: كره الزوج، أو رضى.

وفي قوله أيضاً: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ أي علمتم؛ إذ حق ذلك أن يجتهد في الحال بينهما، فيعلم على الغالب وللغالب حق العلم في الأعمال وحق الرب في الشهادة، فذكر باسم الخوف على ما فيه من علم العمل، على أن في ظاهر الآية التفريق في المنزل حتى يبعث عن كل واحد منهما، ولو كانا في منزل واحد<sup>(٣)</sup> فحقه أن يجمع بين الحكمين لا أن يبعث ما<sup>(٤)</sup> يدل على ظهور الخلاف والشقاق، والله أعلم.

قال: وأمر / ٩٤ - ١ / الحكمين بالإصلاح بين الزوجين، وهو الأمر الذي أمر بين جميع المؤمنين من قوله: ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] وقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْسَةً لِّبَيْنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] وقوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجُوتِهِمْ إِلَّا مَنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، وذلك في حق التأليف وما به تمام الأخوة بقوله: ﴿وَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] لا بما يضرب به أهله، ويوجب التفريق بينهم والتباغض. وعلى ذلك أمر الحكمين في النكاح، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ وعن ابن عباس، عليه السلام: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ هما الحكمان. وعن مجاهد مثله. وقال آخرون: قوله: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ هما الزوجان.

وفي الآية دليل على أنه ليس للحكمين أن يفرقا لأن الله تعالى قال: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ وليس فيها دليل أن فرقتهما جائزة بشيء. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا حَدُودَ اللَّهِ فَلَاحِجَّ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] يدل على أن الخلع إليهما دون الحكمين. وكان الحكمين يؤجها ليعرف من الظالم من الزوجين؟ يستظهر بهما على الظالم لأن كل واحد منهما ذو<sup>(٥)</sup> شكاية بين الناس من صاحبه، لا يعرف الظالم منهما من غير الظالم. فإن كان الزوج هو الظالم أخذ على يده، وقيل [له]<sup>(٦)</sup>: لا يجزئ لك أن تفعل هذا لتختلج منك، وأمر أن ينفق عليها. وإن كانت هي الظالمة وكانت في غير منزل ناشرة لم يؤمر بالإنفاق عليها، وقيل له: قد حلت<sup>(٧)</sup> الفدية، وكان في أخذها مغلوراً بما ظهر للحكمين من نشوز المرأة، والله الموفق.

وفي قوله أيضاً: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ لا يخلو من أمرين: إما أن يريد به الزوجين وإما<sup>(٨)</sup> الحكمين. ثم الإصلاح يكون مرة بالجمع ومرة بالتفريق. فعلى الجمع تأويل التوفيق الجمع بينهما، وعلى إرادة التفريق تأويله التوفيق للإصلاح، وعلى التوفيق للإصلاح يدخل فيه الأمران. وفي ذلك أن الفرقة والإجماع إليهما؛ إذ عليهما إرادة الإصلاح. وانصرف معنى الآية إلى الزوجين. وأكد ذلك قوله ﷺ: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ إلى قوله: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعِدُوا﴾ الآية [النساء: ١٢٨ و ١٢٩]. ثم قوله ﷺ: ﴿وَإِنْ يَفْتَرَقَا يَفْعَلِ اللَّهُ كَمَا يَسْتَشِئُ﴾ الآية [النساء: ١٣٠].

فعلى ما ظهر منه النشوز صرف أمر التفريق إلى الزوجين، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فأشركهما في الإتياء الذي به الفراق، ويريد به الحكمين، فيكون ذلك على الترغيب في طلب الأصلح بينهما وعلى إتياء العذل والصواب كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٧] وقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ الآية [النساء: ١٣٥].

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: فقال علي، عليه السلام. (٣) من م، ساقطة من الأصل. (٤) في الأصل وم: يبعث. (٥) في الأصل وم: ذا. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: حلت. (٨) في الأصل وم: أو.

[وقوله تعالى<sup>(١)</sup>]: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ له وجهان:

[أحدهما: التوفيق<sup>(٢)</sup>] بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِرَكَّةٍ قِيَامِ الْحَكَمَيْنِ لِلَّهِ وَابْتِغَائِهِمَا الصَّلَاحَ بَيْنَهُمَا، فَيُوفِّقُ الزَّوْجَيْنِ لِمَا لَهُ النُّكَاحُ مِنَ السَّكَنِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَوَدَّةِ وَالْعِفَّةِ.

والثاني<sup>(٣)</sup>: ﴿يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ فِي إِصَابَةِ مَا أَرَادَا مِنَ الإِصْلَاحِ.

ثم العِلْمُ بِإِرَادَتِهِمَا الْأَصْلَحَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ. فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُوجِبَ لِهَمَا فِي الْحُكْمِ التَّفْرِيقَ. وَالَّذِي جَوَابُهُ وَغَدُ التَّوْفِيقِ لَمْ يَبَيَّنْ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِهَمَا حَقُّ التَّفْرِيقِ، إِنَّمَا إِلَيْهِمَا إِعْلَامُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، ثُمَّ هُمَا عَمِلَا لِهَمَا، فَيَكُونُ لِهَمَا الرِّضَا بِمَا رَأَيَا وَغَيْرُ الرِّضَا.

وَأَصْلُهُ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهُمَا اسْتَوْجَبَا الْقِيَامَ بِالتَّوَلِّيَةِ وَالرِّضَا مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَبِمَنْ يَخَافُ الشَّقَاقَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ قَامَا بِبَغْثِ النَّاسِ، فَقَامَا بِبَغْثِ مَنْ لَا يَمْلِكُ الْفِرَاقَ، يَسْتَوْجِبَانِ بِهِمْ ذَلِكَ. أَوْ إِنْ قَامَا بِبَغْثِ الزَّوْجَيْنِ قَرْصِيًّا، وَهُمَا بُعِثَا فِي ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِهَمَا غَيْرُ الَّذِي كَانَ فِيهِ الرِّضَا عَلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنَّهُمَا بُعِثَا لِلْعِلْمِ بِالسَّبَبِ الَّذِي حَمَلَهَا عَلَى الشَّقَاقِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ مِنْهُمَا، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُلْزِمَاهُ<sup>(٤)</sup> الطَّلَاقَ بِلَا ذَنْبٍ مِنْهُ، فَتَمَكَّنَ كُلُّ امْرَأَةٍ تَرِيدُ مُفَارَقَةَ الزَّوْجِ وَإِعْرَاقَهُ الْمَهْرَ. وَإِذَا لَمْ يُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ لِهَمَا حَقُّ التَّفْرِيقِ بِهَذَا الْبَغْثِ مَعَ مَا بُعِثَا لِدَفْعِ الشَّقَاقِ الْهَانِجِ بَيْنَهُمَا وَالرَّدُّ إِلَى الصَّلَاحِ الَّذِي لَهُ كَانَ النُّكَاحُ، عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِخْذَ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ مِنْهُمَا وَالْقَهْرَ عَلَى الْعَوْدِ إِلَى مَا فِيهِ الصَّلَاحُ بِالتَّأْدِيبِ، لَمْ يُجْزَ أَنْ يُلْزِمَا الْفِرَاقَ، وَإِنْ كَرِهَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم الْأَصْلُ أَنَّهُمَا بِالْغَانِ لَا يُلْزِمَانِ النُّكَاحَ إِذَا كَرِهَا، وَرَأَى<sup>(٥)</sup> الْقَوْمُ الصَّلَاحَ إِلَى التَّنَاحُجِ عَلَى اخْتِمَالِ وَجُودِ الْوِلَايَاتِ. فِي النُّكَاحِ؛ كَانَا أَنْ يُلْزِمَا<sup>(٦)</sup> الطَّلَاقَ إِذَا كَرِهَا عَلَى امْتِنَاعِهِ عَنْ وَجُوبِ الْوِلَايَاتِ بِهِ لِتَغْيِيرِ الزَّوْجَيْنِ أُخْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ مِنَ الظَّالِمِ مِنْهُمَا؟ وَمَنِ الْمَظْلُومُ؟ وَقِيلَ: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بِنَصِيحَتِهِمَا لِهَمَا ﴿عَلِيمًا﴾ بِمَا أَشَارَتْ<sup>(٧)</sup> الْمَرْأَةُ إِلَى حَكِيمِهَا وَالزَّوْجُ إِلَى حَكِيمِهِ ﴿حَكِيمًا﴾ بِمَا أَطْلَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَكَمَيْنِ مَنْ صَاحِبِهِ عَلَى مَا أَقْبَى بِهِ إِلَيْهِ، أَصْدَقُهُ؟ أَمْ لَمْ يُصَدِّقْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: فَأَتَرَا حِكْمَةً مِنْ أَهْلِهِ وَحِكْمَةً مِنْ أَهْلِهَا.

### الآية ٣٦

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ قِيلَ: وَحَدِّثُوا اللَّهَ، وَقِيلَ: أَطْبِعُوا اللَّهَ.. وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي مَا تَقَدَّمَ ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ يُحْتَمَلُ النُّهْيُ عَنِ الْإِشْرَاقِ فِي الْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ، وَيُحْتَمَلُ النُّهْيُ عَنِ الْإِشْرَاقِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَلَهِيَّةِ. وَيُحْتَمَلُ النُّهْيُ عَنِ الْإِشْرَاقِ فِي سُلْطَانِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، [وَكُلُّ ذَلِكَ]<sup>(٨)</sup> إِشْرَاقٌ بِاللَّهِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْعِبَادَةُ هِيَ الطَّاعَةُ الَّتِي مَعَهَا الْخُضُوعُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّوْحِيدُ. وَأَصْلُهَا: أَنْ يَجْعَلَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ لِلَّهِ عَبْدًا، لَا يُشْرِكُ فِيهَا غَيْرَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ. وَمَا كَانَ مِنْ وَجْهِ الْإِشْرَاقِ ثُمَّ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: فِي الْإِغْتِقَادِ، وَالثَّانِي: فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ، وَأَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى ذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ. لَكِنَّ الْمَعْنَى الَّتِي بِهِ أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ وَالْفِرَقِ مُخْتَلِفٌ.

أَمَّا الْإِحْسَانُ إِلَى الْوَالِدَيْنِ [فَهُوَ أَنْ]<sup>(٩)</sup> يَشْكُرَ لِهَمَا بِمَا أَحْسَنَا إِلَيْهِ، وَرَبَّيَاهُ صَغِيرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَاكَ﴾ [لَقَمَان: ١٤] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أُنِّي﴾ الْآيَةُ ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَحِمْتَ صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٣ و ٢٤] يَذْكُرُ حَالِ صَغَرِهِ وَصَغَرِهِ؛ إِذْ كَيْفَ رَبَّيَاهُ، وَيَشْكُرُ لَهُمَا عَلَى ذَلِكَ. وَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا جَزَاءَ لِمَا أَحْسَنَا إِلَيْهِ، وَرَبَّيَاهُ صَغِيرًا. وَقَالَ اللَّهُ تعالى أَيْضًا:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أي. (٣) في الأصل وم: ويحتمل. (٤) في الأصل وم: يلزمناه. (٥) في الأصل وم: وراء.

(٦) في الأصل وم: يلزمان. (٧) في الأصل وم: أشرت. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم.

﴿وَرَمَيْتَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الأحقاف: ١٥] فالإحسان إلى الوالدين جزاء وتَشْكُرُ لِمَا أَنْعَمَا هُمَا عَلَيْهِ، وذلك بِكَوْنِ مِنْ جَانِبِ الْوَلَدِ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ لَا يُلْزَمُ الْوَالِدَيْنِ لِوَلَدَيْهِمَا<sup>(١)</sup> وذلك فَرَضٌ عَلَى الْوَلَدِ حَتَّى عُدَّ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَايِرِ.

رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [أَنَّهُ]<sup>(٢)</sup> قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَايِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» [البخاري: ٥٩٧٦] والواجبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُطِيعَ وَالِدَيْهِ وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِمَعْصِيَةٍ، أَوْ يَنْهَاهُ<sup>(٣)</sup> عَنْ أَدَاءِ فَرِيضَتِهِ أَوْ تَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهَا، فَإِنْ طَاعَتْهُمَا حِينَئِذٍ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «وَلَنْ جَهْدًا لَكَ عَلَيَّ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا؟» [لقمان: ١٥] أَمَرَهُ بِمُصَاحَبَتَيْهِمَا<sup>(٤)</sup> بِالْمَعْرُوفِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِمَعْصِيَةٍ<sup>(٥)</sup> ولهذا قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْتُلَ أَبَاهُ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ مُحَارِبًا إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّهُ الْآبُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ: «رَاصِحُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا». فَمِنْ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا أَلَّا يَقْتُلَهُ، وَلَا يُشْهَرِ عَلَيْهِ السَّلَاحَ. وَقَالُوا أَيْضًا: إِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا يَتَوَلَّى<sup>(٦)</sup> ذِفَنَهُ؛ وَذَلِكَ مِنْ حُسْنِ الصُّحْبَةِ وَالْمَعْرُوفِ.

رُويَ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لَمَّا مَاتَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ ﷺ «اذْهَبْ فَوَارِثَهُ» [أحمد ٩٧/١].

ثُمَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ فِي مَا أَمَرَ لَهُ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا، وَأَنْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْأَبِ فَضْلًا فِي ذَلِكَ عَلَى الْأُمِّ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِسْلَامَ كُلِّ وَاحِدٍ / ٩٤ - ب/ مِنَ الْأَبَوَيْنِ لِلصَّغِيرِ؛ إِذْ كَانَ الْإِجْمَاعُ قَائِمًا فِي إِسْلَامِ الْآبِ إِسْلَامَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «غَيْرَ أَنَّ أَبَوَيْهِ يَهُودَانِ أَوْ نَصْرَانِ» [البخاري ١٣٨٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِذِي الْقُرْبَى﴾ أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى ذِي الْقُرْبَى، وَمَعْنَى الْأَمْرِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، صِلَةٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ؛ وَذَلِكَ مِنْ جَانِبَيْنِ: مَا يُلْزَمُ هَذَا أَنْ يُحْسِنَ إِلَى هَذَا، لَزِمَ الْآخَرُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهِ؛ وَذَلِكَ إِبْقَاءٌ لِلْمَوَدَّةِ فِي مَا بَيْنَهُمُ وَالْمَحَبَّةِ. وَذَلِكَ فَرَضٌ أَيْضًا أَنْ يَصِلَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، لِأَنَّ صِلَةَ الْقَرَابَةِ فَرِيضَةٌ.

وَالْأَمْرُ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْيَتَامَى يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: لِمَا لَيْسَ لَهُمْ وَالِدٌ يَقُومُ بِكَفَايَتِهِمْ عَلَى مَا يَقُومُ لَهُ وَاجِدُهُ. وَأَمَرَ بِذَلِكَ لِمَا يَبْرُؤُ الرَّجُلُ وَلَدَ آخَرَ لِمَكَانِ وَالِدَيْهِ. فَإِذَا مَاتَ وَالِدُهُ لَا يَمْتَنِعُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَنْ يُحْسِنَ<sup>(٧)</sup> إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ وَالِدَيْهِ عَلَى مَا [كَانَ يُحْسِنُ]<sup>(٨)</sup> فِي حَيَاتِهِ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَخْرَجَ إِلَيْهِ إِذْ لَا شَفَقَةَ عَلَيْهِ، وَشَفَقَةُ وَالِدِهِ مَعْدُومَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي الْأَمْرِ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْمَسَاكِينِ يَحْتَمِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ شُكْرًا عَلَى مَا مَنَّ عَلَيْهِمْ، وَأَنْعَمَ بِالْإِفْضَالِ عَلَى أَوْلَئِكَ أَنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُمْ إِلَى اللَّهِ مَعْنَى يَسْتَوْجِبُونَ ذَلِكَ دُونَهُمْ، أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ. [وَيَحْتَمِلُ ثَنَاءً لِمَا أَنَّهُمْ]<sup>(٩)</sup> مِنْ جَوْهَرِهِمْ وَجَنَسِهِمْ فِي الْخَلْقَةِ يَحْتَاجُونَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. يَأْمُرُهُمُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ شَفَقَةً مِنْهُمْ لِيَتَّقُوا عَلَى أَدَاءِ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ إِذْ هُمْ [فِي الْحَقِيقَةِ بِثَلَاثَةٍ]<sup>(١٠)</sup> فِي الْخَلْقَةِ وَالْجَوْهَرِ. وَهَذَا<sup>(١١)</sup> الْإِحْسَانُ إِلَى الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ مِنْ جَانِبِ لَيْسَ مِنْ جَانِبَيْنِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَى ابْنِ السَّبِيلِ لِلْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفَتْهُمَا فِي الْمَسَاكِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيلَ فِي الْيَتَامَى: إِنَّهُ أَمَرَ الْأَوْصِيَاءَ بِالْقِيَامِ عَلَى مَا لَهُمْ وَحِفْظِهِمْ رَحْمَةً لَهُمْ وَلِلَّذِينَ لَهُمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ وَهُوَ<sup>(١٢)</sup> ذُو قَرَابَةٍ، وَلَهُ حَقَّانٍ؛ حَقُّ الْجَوَارِ وَحَقُّ الرَّجْمِ. كَذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْجِيرَانُ ثَلَاثَةٌ، جَارٌ لَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ، وَجَارٌ لَهُ حَقَّانٍ، وَجَارٌ لَهُ ثَلَاثَةُ حَقُوقٍ. فَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقُوقٌ ثَلَاثَةٌ [قُلَهُ]<sup>(١٣)</sup> حَقُّ الْقَرَابَةِ. وَحَقُّ الْإِسْلَامِ وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَالَّذِي لَهُ حَقَّانٍ [هُمَا]<sup>(١٤)</sup> حَقُّ الْإِسْلَامِ وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَالَّذِي لَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ هُوَ حَقُّ الْجَوَارِ» [كشَفُ الْأَسْتَارِ عَنْ زَوَائِدِ الْبَزَارِ ١٨٩٦].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لَوْلَدِهِ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَنْهَاهُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: بِمُصَاحَبَتِهِمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: مَعْصِيَتِهِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَتَوَلَّى. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْسِنُوا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانُوا يَحْسِنُونَ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْثَنَاءُ فِي أَنَّهُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهَذِهِ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهَذِهِ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَهَمْ. (١٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وقوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ خَصَّ اللهُ ﷻ الجارَ الجُنُبَ دونَ غيره من الجيرانِ الملازقين، وكانَ ذلكَ دليلاً على أنَّ الحقوقَ التي تُلزَمُ بالجوارِ إنما تُلزَمُ في الجيرانِ الملازقينَ لأنَّهُم الجيرانُ بالملك، يَمَسُّ مَلِكُ بَعْضِهِمْ بَعْضاً، وَيَلْمِصُّ بِهِ، كما في الرَّجَمِ يَمَسُّ أَنْفُسُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ.

ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله إنه إذا أوصى لجيرانه فالوصية للملازقين دونَ غيرهم، لأنهم هم الذين يُلزَمُ لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ حَقُّوقٌ يَقُومُونَ بِأَدَائِهَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمْ. فإذا ماتوا فأوصوا إنما أوصوا<sup>(١)</sup> بأداء ما كانَ بينهم. وكذلك قال في الوصية لذي قرابة: إنها لقرابة الذين يفرضُ عليهم صلتُهُمْ إذا كانوا أحياء، فإذا مات، فأوصى، فإنما يوصي بما كانَ يؤدي في حالِ حياتِهِ، وذلكَ عما عليه الأداء.

وفيه دليلٌ على أنَّ الشُّفْعَةَ الواجِبَةَ للجارِ إنما تكونُ لِلْجَارِ الْجُنُبِ الملازِقِ دونَ غيره من الجيران. وقد ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حقَّ الجارِ، وأمرَ بِمُسامَحَتِهِ.

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه [أنه]<sup>(٢)</sup> قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما زال جبريلُ يوصيني بالجارِ حتى ظننتُ أنه سيورثُ»، [أبو داود ٥١٥١].

وفي بعضِ الأخبار: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ» [المنذري في الترغيب ٣٧٧٠] وفي بعضها: «ما آمَنَ مَنْ أَمْسَى شُبْعَانًا، وَجَارُهُ جَانِعٌ» [الطبراني في الكبير ٧٥١/١] و: «إِذَا بَيْعَ بَيْعُكَ دَارًا وَأَرْضًا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [أنه]<sup>(٣)</sup> قال: «الجارُ أحقُّ بِسَقَمِهِ» [البخاري ٢٢٥٨] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ [أنه]<sup>(٤)</sup> قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ أَرْضُ لَيْسَ لَاحِدٍ فِيهَا شِرْكٌ إِلَّا الْجَارُ، فَقَالَ: «الجارُ أَحَقُّ بِشُّفْعَةِ جَارِهِ مَا كَانَ» [الترمذي ١٣٦٩].

وعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ [أنه]<sup>(٥)</sup> قال: (عَرَضَ عَلَيَّ سَعْدٌ بَيْتًا، فَقَالَ: خُذْهُ، فَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا تُعْطِينِي، وَلَكِنَّكَ أَحَقُّ لَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الجارُ أَحَقُّ بِسَقَمِهِ»).

وعَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَضَى بِالشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ)، وَعَنْهُ أَيْضًا [أنه]<sup>(٦)</sup> قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِشُّفْعَةِ جَارِهِ إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا، يُنْتَظَرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا» [الترمذي ١٣٦٩]. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «يُنْتَظَرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْتَظَرُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

وفي ذلكَ دليلٌ على أَنَّ الشَّفِيعَ إِنْ أَمْسَكَ عَنْ طَلَبِ الشُّفْعَةِ، وَقَدْ عَلِمَ بِالْبَيْعِ، بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الشُّفْعَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ لِلْجَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِمَا يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ جَوَارِ الْمُشْتَرِي وَالضَّرَرِ الَّذِي عَسَى أَنْ يَلْحَقَهُ مِنْهُ. فَلَوْ جَعَلْنَا الشَّفِيعَ عَلَى شُفْعَتِهِ أَبَدًا لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يَبْنِيَ الْمُشْتَرِي فِي الدَّارِ، وَيُنْفِقَ فِيهَا نَفَقَةً عَظِيمَةً، ثُمَّ يَجِيءُ الشَّفِيعَ، فَيَطْلُبُ الشُّفْعَةَ، فَيَقَالَ لِلْمُشْتَرِي: سَلِّمِ الدَّارَ، أَوْ ارْفَعْ بِنَاءَكَ، وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ يَبِينُ.

وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، [أنهما]<sup>(٧)</sup> قالا: (قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، بِالشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ). وَعَنْ شُرَيْحٍ [أنه]<sup>(٨)</sup> قال: (كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ أَقْضِيَ لِلْجَارِ بِالشُّفْعَةِ).

وإلى هذه الآثارِ ذهب أصحابنا، رَجَمَهُمُ اللهُ، فِي إيجابِ الشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَأَنْكَرَ قَوْمٌ آلا تَكُونَ إِلَّا فِي مَا يُقَسَّمُ مِنَ الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَابْنِ سَلَمَةَ. [أنهما]<sup>(٩)</sup> قالا: (قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وُضِعَتِ الْحُدُودُ، وَرُصِفَتِ الطَّرِيقُ، فَلَا شُفْعَةَ). وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(١) في الأصل وم: أوصى (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) و (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم.

لكن تأويل الحديث عندنا، والله أعلم، أن قوله: قَضَى بِإِيجَابِ الشُّفْعَةِ فِي مَا لَمْ يُقَسِّمْ قَوْلَ الرَّاوي لَأَنَّهُ لَمْ يُخَكِّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا شُّفْعَةَ فِي مَا قُسِّمَ: فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَ ذَلِكَ، فَحَكَاهُ، وَلَمْ يُعْمَلْ بِمَا رَوَاهُ الْآخَرُونَ بِإِيجَابِ الشُّفْعَةِ فِي مَا قَدْ قُسِّمَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَإِذَا وَضِعَتْ<sup>(١)</sup> الْحُدُودُ فَلَا شُّفْعَةَ، فَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ حَكَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ الرَّاوي. أَوْ إِنْ قَالَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا قَالَ فِي الْقِسْمَةِ: «لَا شُّفْعَةَ فِي الْقِسْمَةِ» عِنْدَنَا. ثُمَّ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِبَعْضِهِمْ<sup>(٢)</sup> عَلَى بَعْضِهِمْ حُقُوقًا بِاتِّصَالِ أَمْلَاكِهِمْ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ دَارَهُ فَلْيَسْتَأْذِنْ جَارَهُ» فَإِذَا أَرَادَ الْبَائِعُ اخْتِيَارَ الْجَارِ الَّذِي لَا حَقَّ لَهُ عَلَى الْجَارِ الَّذِي لَهُ حَقٌّ جُعِلَ لَهُ أَبْطَالُ ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ غَرْضُهُ مِنَ الْبَيْعِ إِلَّا الثَّمَنُ، وَقَدْ<sup>(٣)</sup> يَوْجَدُ فِي الْجَارِ. وَأَمَّا الْبَيْعُ فَالْمَقْصُودُ فِيهِ الثَّمَنُ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَالْجَارُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارُ الْجُنُبُ﴾ الْبَعِيدُ بَيْنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي ذُكِرَ لِلْجَارِ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ لَيْسَ هُوَ بِحَقِّ الْقَرَابَةِ، بَلْ هُوَ بِحَقِّ الْجَوَارِ، فَأَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى مَنْ لَهُ جَوَارٌ بِالنَّسَبِ. ثُمَّ كَانَ الْحَقُّ قَدْ يَصِيرُ مَنْ يَجُورُ النَّسَبِ بِحَالٍ مَعَ مَا كَانَتْ الصَّلَةُ مَفْرُوضَةً فِي مَنْ مَسَّ مُلْكُهُ مُلْكَهُ، فِي الْمُلْكِ وَجُوبُهُ، فِي مَا وَقَعَ التَّمَسُّسُ بِالْبَدَنِ فِي الْبَدَنِ.

عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فِي مَا أَمَرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى جَمِيعٍ مَنْ ذَكَرَ قَدْ يَصِيرُ ذَلِكَ حَقًّا يَلْزَمُ بِحَالٍ، فَمَثَلُهُ حَقُّ الْجَوَارِ. وَذَلِكَ لَا يَغْرِثُ غَيْرَ حَقِّ الشُّفْعَةِ. وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ، وَتَوَارَتْ الْمُسْلِمُونَ فِي ذَلِكَ [الطَّلَبُ وَالْإِخْتِيَالُ فِي الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ، فَإِنَّ أَنَّ الْحَقَّ بِهِ ظَاهِرٌ لَا يَحْتَمِلُ الْخَفَاءَ مَعَ مَا لَا يَشْكُ [أَحَدًا]<sup>(٤)</sup> مِنَ الْعَوَامِّ فِي<sup>(٥)</sup> ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدَهُ حَظٌّ مِنَ الْعِلْمِ فِيهِ ٩٥/ - ١/ لَا يَوْجَدُ مِثْلُهُ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَقُوقِ]<sup>(٦)</sup> فِي عَيْنِ أَمْلَاكِ الْمُحَقِّقِينَ.

وَهَذَا الْبَيَانُ وَالظُّهُورُ ثَبَتَ أَنَّ أَمْرَهُ<sup>(٧)</sup> كَانَ مَعْرُوفًا فِي الْأُمَّةِ حَتَّى جَرَى بِهِ التَّوَارُثُ. ثُمَّ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْعِلْمِ لَا يُحْتَمَلُ انْتِشَارُهُ وَتَبْلُغُهُ بِالرَّأْيِ، فَصَارَ كُسْنَةً ظَاهِرَةً، لَهَا حَقُّ التَّوَارِثِ مِمَّا قَدْ يُسْتَفْتَى عَنْ رَوَايَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ أَغْلَمَ أَنَّ النَّاسَ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ مُتَّفِقُونَ<sup>(٨)</sup> عَلَى وَجُوبِ حَقِّ الشُّفْعَةِ بِحَقِّ الشَّرِكِ فِي مَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ.

فَأَمَّا أَنْ يَجِبَ بِحَقِّ الْقِسْمَةِ فَيَجِبُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُحْتَمِلِ الْقِسْمَةِ، وَذَلِكَ مِمَّا بَابَاهُ [أَنْفُسُ]<sup>(٩)</sup> الْجَمِيعِ أَوْ يَجِبُ بِمَا جُعِلَ مِنَ الْحَقِّ الْجَوَارِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ، وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ، أَوْ بِمَا جُعِلَ مِنْ تَأْذِي بَعْضِ الْجِيرَانِ بِبَعْضٍ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ فِي الْخَلْقِ مِنَ الْإِسْتِخْبَارِ عَنْ أَحْوَالِ الْجِيرَانِ قَبْلَ تَأْمُلِ الدُّورِ وَتَفَاوُثِ الْقِيَمِ بِاخْتِلَافِ الْجِيرَانِ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُؤْنِ وَالْمَضَارِّ. وَآيَ هَذَيْنِ كَانَ فَالْشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ بِالْجَوَارِ لِأَنَّهُمَا أَمْرَانِ لَا يُسَلَّمُ مِنْهُمَا عَلَى ثَبَاتِ الْجَوَارِ، فَيَجِبُ بِهِ الشُّفْعَةُ مَعَ مَا أَمْكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْآثَارِ بِمَا لَا يَحْتَمِلُ تَسْمِيَةَ الشَّرِكِ جَارًا مِنْ حَيْثُ الشَّرِكُ لِيُوجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا:، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مَّتَجَوَّرَاتٌ﴾ [الرعد: ٤] لَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ مِنْ حَيْثُ الْأَرْضُ مُتَجَاوِرَةً حَتَّى اثْبَتَ لَهَا الْقِطْعَ، فَأَوْجَبَ بِالْقِطْعِ التَّجَاوُرَ مَعَ مَا كَانَ الْجَوَارُ فِي اللُّغَةِ اسْمَ الثَّقَارِبِ وَالْإِلْتِصَاقِ لَا لِتَدَاخُلِ مَعْرُوفِ ذَلِكَ [عِنْدَ مَنْ]<sup>(١٠)</sup> نَفْسُهُ مُكَابِرَةٌ الْمَعَارِفِ.

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: مَا لَا يُسَمَّى الشَّرَكَاءَ فِي عَيْنِ الْعَرَصَاتِ جِيرَانًا. ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ اسْمًا<sup>(١١)</sup> لِلشَّرِكِ؛ فَلَا وَجْهَ لِصَرْفِ الْخَبَرِ بِاسْمِ الْجَوَارِ إِلَى الشَّرِكِ مَعَ مَا قَدْ جَاءَ مَا يُقْطَعُ مِنْ عَوَارِضَ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ إِلَّا الْجَوَارُ أَنَّهُ قَالَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ]، «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ» [البخاري ٢٢٥٨] وَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ يُنْتَظَرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا» [الترمذي ١٣٦٩].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَعَتْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنْ بَعْضُهُمْ. (٣) فِي م: مَوْقَدٌ. (٤) سَائِقَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي الْأَصْلِ: عَنْ. (٦) سَائِقَةٌ مِنَ م. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَمْرَاهُ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: مُتَّفِقِينَ. (٩) سَائِقَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: عِنْدَهُمْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَسْمَاءُ. (١٢) سَائِقَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.



فَيَجِبُ بِمَا ذَكَرْتُ صَرَفُ غَيْرِ الشَّرِيكِ إِلَى وَجْهِ يُوَافِقُ خَبَرَ الْجَارِ. وَلَهُ أَوْجَهُ ثَلَاثَةٌ:

أحدها: أَنَّ قَوْلَهُ: قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِشَرِيكِ<sup>(١)</sup>، لَمْ يُفَسِّمْ، غَيْرُ مُقَابِلِ خَبَرِ<sup>(٢)</sup> الْجَوَارِ؛ إِذْ هُوَ أَحَقُّ فِي الْقَوْلَيْنِ، وَمَا رُوِيَ مِنَ الْقَوْلِ إِذَا وُضِعَتْ<sup>(٣)</sup> الْحُدُودُ، وَرُصِفَتْ<sup>(٤)</sup> الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ. فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْ هَذِهِ الْفِعْلِ: لَا شُفْعَةَ فِي رُصْفِ<sup>(٥)</sup> الطَّرِيقِ وَإِظْهَارِ الْحُدُودِ؛ إِذِ الْقِسْمَةُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فِي الْأُمُورِ حَتَّى مُنْعِ الْإِفْتِسَامِ فِي كُلِّ مَا يَحْتَمِلُ التَّفَاضُلَ إِلَّا بِمَا يَجُوزُ بِهِ، فَقِيلَ: لَا شُفْعَةَ فِي هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَ هَذَا فَلَا شُفْعَةَ لَهُمْ مَعَ مَنْ لَمْ تُوضَعْ<sup>(٦)</sup> بَيْنَهُمُ الْحُدُودُ، وَلَا رُصِفَتْ<sup>(٧)</sup> بَيْنَهُمُ الطَّرِيقُ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ].

والثالث: إِذَا وُضِعَتْ<sup>(٨)</sup> الْحُدُودُ، فَتَبَايَنَتْ، وَرُصِفَتْ<sup>(٩)</sup> الطَّرِيقُ، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]، فَتَبَاعَدَتْ؛ إِذْ فِي مَا لَمْ يَتَبَايَنَّا ثُمَّ حَدٌّ، لَيْسَ وَاحِدًا<sup>(١٠)</sup> مِنَ الْأَمْرَيْنِ. وَإِذَا اخْتَمَلَ خَبَرُ الشَّرِيكِ مَا ذَكَرْنَا ثَبَتَ أَمْرُ الشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ وَالشَّرِيكِ جَمِيعًا عَلَى التَّرْتِيبِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَلَوْ كَانَ الْجُنُبُ اسْمُهُ لَيَعِيدُ الْجِيرَانِ بِالنَّسَبِ اسْتَحَقَّ بِمَا كَانَ الَّذِي بِهِ الْجَوَارُ يَلْتَصِقَانِ، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِجَنْبِ الْآخَرِ؛ إِذْ لَا يُسَمَّى كُلُّ بَعِيدٍ بِهِ. فَبِهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: الْحَقُّ بِالِاتِّصَالِ.

والثاني: بَيَانُ مَا بِهِ يَكُونُ الْجَوَارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هِيَ الْمَرَأَةُ)، وَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَذَلِكَ أَيْضًا: (هِيَ الْمَرَأَةُ). وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (هُوَ الرَّفِيقُ فِي السَّفَرِ) وَكَذَلِكَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ: (فَإِنَّ الصَّاحِبَ بِالْجَنْبِ هُوَ الْمَرَأَةُ، فَالْأَمْرُ بِالْإِحْسَانِ مِنْ جَانِبٍ، وَإِنْ كَانَ الرَّفِيقُ فِي السَّفَرِ فَمِنْ جَانِبَيْنِ: مَا يُلْزَمُ هَذَا يُلْزَمُ الْآخَرُ مِثْلُهُ بِحَقِّ الْمُصَاحِبَةِ).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الْأَمْرُ وَجْهَيْنِ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْمَمَالِيكِ: [يَحْتَمِلُ<sup>(١٢)</sup>] شُكْرًا لِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِمَّا جَعَلَ لَهُمْ مِنَ الْحَقِّ مِنْ<sup>(١٣)</sup> جَوْهَرِهِمْ وَأَمْثَالِهِمْ فِي الْخَلْقَةِ أَذِلَّةً تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، يَسْتَحْدِمُونَهُمْ، وَيَسْتَغْفِلُونَهُمْ فِي حَوَائِجِهِمْ، [وَيَحْتَمِلُ ثَنَاءً]<sup>(١٤)</sup> لِمَا هُمْ أَمْثَالُهُمْ فِي الْحَاجَةِ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ، وَهُمْ [مَقْهُورُونَ فِي أَيْدِيهِمْ. وَقَدْ يَتْرُكُ الرَّجُلُ النَّظَرَ لِمَنْ هُوَ]<sup>(١٥)</sup> مَقْهُورٌ فِي يَدَيْهِ. أَمَرَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد جاءتِ الْآثَارُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]<sup>(١٦)</sup> قَالَ: (كَانَ عَامَّةُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الصلاة وما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [ابن ماجه ٢٦٩٨ وأبو داود ٥١٥٦].

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]<sup>(١٧)</sup> قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوصِي بِالْمَمْلُوكِ خَيْرًا، وَيَقُولُ: «وَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ» [أبو داود ٥١٥٦].

وعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [أَنَّهُ]<sup>(١٨)</sup> قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُوصِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَمَا مَلَكَتِ [الْأَيْمَانُ]<sup>(١٩)</sup>) [أبو داود ٥١٥٦]

وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا [أَنهَا قَالَتْ: ]<sup>(٢٠)</sup> (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ: «الصلاة وما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». فَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وَمَا يَقْضِضُ بِهَا لِسَانَهُ) [ابن ماجه ٢٦٩٨].

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِشَرِيكِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لَخْبَرِ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَضِعَتْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَصُرِفَتْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: صُرِفَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: تَقَعَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: صُرِفَتْ. (٨) فِي م: وَقَعَتْ. (٩) فِي م: صُرِفَتْ. (١٠) فِي م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَاحِدٌ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) أُدْرِجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (١٥) فِي م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٢٠) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْهُ قَالَ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه [أنه<sup>(١)</sup>] قال: (قال رسول الله ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ»)  
[مسلم ١٦٦٢].

وعن أنس رضي الله عنه، [أنه<sup>(٢)</sup>] قال: (كان آخر وصية رسول الله ﷺ، حين حضرته الوفاة - الصلاة وما ملكت أيمانكم).  
ثم جعل رسول الله ﷺ يُغْرِغُ بِهَا فِي صَدْرِهِ، وَلَا يُفْصِحُ بِهَا لِسَانَهُ.

وعن أبي ذر رضي الله عنه [أنه<sup>(٣)</sup>] قال: (سمعت رسول الله ﷺ [يقول<sup>(٤)</sup>] في المال: «هُمُ إِخْوَانُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ خَوْلَهُمْ إِيَّاكُمْ، فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ»)  
[مسلم ١٦٦١].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ الآية؛ قيل: المختال هو المتكبر، وقيل: هو من الخداع، وقيل: هو الذي يمشي مَرَحًا، وهو واحد. يتكبر [على<sup>(٥)</sup>] عبادته تعالى، ويتكبر على عباد الله تعالى، ويخذه عنهم. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨ والحديد: ٢٣] لا يحب الاختيال، وكذا كل ما ذكر: لا يحب ذا، ويحب ذاك قوله: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَّهِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، و﴿لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧ و١٤٠] لانه يحب الطهارة والثوبة، ولا يحب الظلم والكفر. فإذا لم يحب هذا لم يحب فاعله ليفعله، وإذا أحب هذا أحب فاعله ليفعله<sup>(٦)</sup>.

### الآية ٣٧

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ الآية. تختل الآية أن تكون تفسيراً لما تقدم من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ وَضَمًّا لَهُمْ؛ إِذْ لَا يَتَكَلَّمُ بِفِعْلِهِ إِلَّا [عَمَّا<sup>(٧)</sup>] تَقَدَّمَ. وتختل على الابتداء كقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الآية [الزخرف: ٦٩].

ثم تختل وجوهاً: يختل قوله: ﴿يَبْخَلُونَ﴾ بما عندهم من الأموال وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ. وهكذا دأب كل بخيل أن يبخل، ويأمر به غيره. ويختل ﴿يَبْخَلُونَ﴾ بما عندهم من العلوم والأحكام؛ لم يعلموا غيرهم، ويأمرؤن الناس بذلك. ويختل قوله: ﴿يَبْخَلُونَ﴾ بإظهار بغف<sup>(٨)</sup> محمد ﷺ ويأمرؤن الناس به. ألا ترى أنه قال: ﴿وَيَكْشُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؟﴾ أي يكشون بعث محمد ﷺ وصفته.

ويختل قوله: ﴿وَيَكْشُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي يكشون من العلوم والحكمة. ويختل ما ذكرنا أنهم يكشون ﴿مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ من الأموال، ولا ينفقونها؛ [إِذَا<sup>(٩)</sup>] فِي تَرْكِ الْإِنْفَاقِ وَالتَّصَدَّقِ<sup>(١٠)</sup> كَيْثَانُ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

وعلى ذلك روي [عن<sup>(١١)</sup>] رسول الله ﷺ، [أنه<sup>(١٢)</sup>] قال: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ نِعْمَةً فَلْتَرِ عَلَيْهِ [بنحوه أبو داود ٤٠٦٣]. لَعَلَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «فَلْتَرِ عَلَيْهِ» أَنْ يُنْفِقَهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَيَتَصَدَّقَ بِهَا، وَيَلْبِسَهَا. وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، الْإِنْفَاقُ وَالتَّصَدَّقُ عَلَى غَيْرِهِ<sup>(١٣)</sup>. فَعَلَى ذَلِكَ كَيْثَانُ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْأَمْوَالِ إِذَا تَرَكُوا الْإِنْفَاقَ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتْ لَهُ الْأَمْوَالُ لَا يَتْرُكُ الْإِنْفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ.

وقيل في ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ أي بما أنعم الله عليهم من الأموال أو بما بين لهم من صفاته، عليه الصلوات، أو بما أمروا به من العبادات حملهم على الكفر أحد هذه الأوجه الثلاثة، إِذْ كَانُوا اسْتَحَلُّوا أَحَدَهَا، فَكَفَرُوا بِذَلِكَ، لَرَمَهُمُ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَيْثَانُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى كَيْثَانِ الْبَغْيِ<sup>(١٤)</sup> وَالْحَقُوقِ وَالْعِبَادَاتِ فِي أَنْفُسِهِمْ لِئَلَّا يُعْرِفُوا بِالْعُدُولِ عَمَّا فِي كُتُبِهِمْ وَذَلِكَ يُخَوِّفُهُمْ<sup>(١٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ ظاهر. قد ذكرناه<sup>(١٦)</sup> في غير موضع.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل: وإذا أحب فاعله لفعله، ساقطة من م. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: نعت. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: الصدق. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: غيرهم. (١٤) في الأصل وم: التمتع. (١٥) في الأصل وم: تخوفهم. (١٦) في الأصل وم: ذكرنا.

## الآية ٢٨

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ / ٩٥ - ب / أَمْوَالَهُمْ رِيقًا لِلَّهِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ سِرًّا. وقيل: إنها نزلت في المنافقين؛ كانوا يُنْفِقُونَ مِرَاةً؛ كانوا يُظْهِرُونَ المُواثَاقَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ، وكانوا ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ سِرًّا. وقيل: إنها نزلت في الَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي مُعَادَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُونَ مَعَهُ، يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ مِرَاةً النَّاسِ، يَظْلُمُونَ بِذَلِكَ الرِّقَاسَةَ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَكَأَنَّهُ قَرِينًا﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الدُّنْيَا: ﴿وَقَبَضْنَا لَهُ قُرْآنًا فَذُوقُوا لَهُمْ﴾ الآية [فصلت: ٢٥]، وَيَحْتَمِلُ فِي الْآخِرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلَسَ الْقَرِينُ﴾ ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَتُحْكَمُونَ فِي الْمَذَابِ مُتَرَكَونَ﴾ [الزخرف: ٣٨ و ٣٩] فهذا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِأَنَّ كُلَّاهُمَا كَانَ يُقْبِحُ الشَّيْطَانُ، وَيَأْتِي عَنْهُ، وَيُحَسِّنُ الْمَلَائِكَةُ، وَيَحْمَدُهُمْ حَتَّى ضَرَبَ مَثَلُ الْفُجْحِ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِالشَّيْطَانِ كَقَوْلِهِ ﴿ظَلَمَهَا كَأَنَّ رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥]. فَضَرَبَ مَثَلُ الْحُسْنِ بِالْمَلَائِكَةِ؛ وَذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِقُبْحِ الشَّيَاطِينِ وَحُسْنِ الْمَلَائِكَةِ؛ وَذَلِكَ إِنَّمَا عَرَفُوا بِالْخَبَرِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعَايِنُوا مَلَكَ، عَرَفُوا حُسْنَهُ بِالْمُعَايَنَةِ، وَلَا شَاهِدُوا شَيْطَانًا، عَرَفُوا قُبْحَهُ بِالشَّاهِدَةِ، وَلَكِنَّهُمْ عَرَفُوا ذَلِكَ [بِالْخَبَرِ؛ فِيهِ دَلِيلُ إِثْبَاتِ الثَّبُوتِ لِأَنَّهُمْ مَا عَرَفُوا ذَلِكَ] <sup>(١)</sup> إِلَّا بِهِ. دَلَّ بِهِ اسْتِغْبَاحُ الْجَمِيعِ الشَّيَاطِينِ وَاسْتِنكَارُهُمْ وَاسْتِخْسَانُهُمُ الْمَلَائِكَةَ وَاسْتِعْظَامُهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ شَهِدُوا مِنْ أَحَدٍ مِنَ <sup>(٢)</sup> الْفَرِيقَيْنِ عَلَى قَبُولِ الْإِخْتِيَارِ؛ إِذْ عَنِ الْأَلْسِنِ نَطَقُوا بِهِ وَعَلَى إِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ إِذْ هُمْ جَاؤُوا بِالْأَنَارِ عَمَّنْ شَهِدَهُمْ، وَأَنشَأَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٢٩

وقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، صَلَوةُ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِيقًا لِلَّهِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ﴿وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُنْفِقُونَ مِرَاةً طَلَبَ الرِّقَاسَةَ وَابْقَاءَهَا، فَقَالَ: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ تَبَقَّى لَهُمُ الرِّقَاسَةُ، وَيَكُونُ لَهُمُ الذِّكْرُ. بَلِ [لَوْ ءَامَنُوا كَانُوا] <sup>(٣)</sup> فِي الْإِيمَانِ أَكْثَرُ ذِكْرًا وَأَعْظَمَ قَدْرًا وَمَنْزِلَةً. أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ مِنْ نَحْوِ ابْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ، كَانَ لَهُمْ ذِكْرٌ فِي الْإِسْلَامِ وَبَعْدَ مَوْتِهِمْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَقَمَتْ بِهِمْ إِلَيْهِمْ فِي حَقِّ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ؟ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَلَى الْكُفْرِ لَمْ يُذَكَّرْ أَبَدًا. فَاخْبَرَ اللَّهُ ﷻ، أَنَّ لَيْسَ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَاتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ذَهَابُ شَيْءٍ مِمَّا تَخَافُونَ ذَهَابَهُ مِنْ <sup>(٤)</sup> الرِّقَاسَةِ وَالْمَنَافِعِ الَّتِي تَظْلَمُونَ وَصَوْلَهَا إِلَيْكُمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ [حِينَ قُلْتُمْ]: <sup>(٥)</sup> ﴿إِنْ نَجَّيْنَاكَ مِنَ الْمَدَائِنِ مَكَاءُ تَتَخَلَّفُ مِنْ أَرْضِنَا﴾ [القصص: ٥٧] فَقَالَ: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أَي لَمْ يَكُنْ مِمَّا خَافُوا بِاتِّبَاعِ الْهَدْيِ قَلِيلًا أَوْ <sup>(٦)</sup> كَثِيرًا.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أَحَدُهُمَا] <sup>(٧)</sup>: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ؛ يَفْعَلُونَ [مَا يَفْعَلُونَ] <sup>(٨)</sup> مِنْ فَعْلِ الْكُفْرِ وَالشَّرِّ وَنَحْوِهِ مِنْ خُلُقِ إِبْلِيسَ لَا عَنْ جَهْلِ وَلَا عَقْلَةٍ، لَيْسَ كَصَنِيعِ مُلُوكِ الْأَرْضِ أَنَّهُمْ إِذَا فَعَلُوا فِعْلًا، ثُمَّ أَقْبَلَ <sup>(٩)</sup> الْخِلَافَ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِعَقْلَةٍ مِنْهُمْ وَجَهْلٍ بِالْعَوَاقِبِ، فَاللَّهُ ﷻ كَانَ، [وَلَمْ] <sup>(١٠)</sup> يَزَلْ عَالِمًا بِهِمْ، لَكِنَّهُ تَرَكَهُمْ عَلَى ذَلِكَ لِمَا [لَا] <sup>(١١)</sup> يُلْحَقُهُ الضَّرَرُ بِالْعِضَابِ وَلَا التَّنْعُ بِالطَّاعَةِ. بَلِ حَاصِلُ الضَّرَرِ وَالتَّنْعِ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ.

والثَّانِي: يُخْرِجُ مُخْرِجَ التَّحْذِيرِ لَهُمْ وَالتَّنْبِيهِ لَا مِنْ عِلْمٍ أَنَّ مَنْ عِلِمَ أَنَّ آخَرَ يَفْعَلُ بِصَنِيعِهِ كَانَ أَخَذَرَ وَأَخْوَفَ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَافِظٌ. وَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ قَوْلُهُ: ﴿كَرَامًا كَثِيرِينَ﴾ ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الأنفطار ١١ و ١٢] لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ مِنْ ذَلِكَ.

وقيل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا]: <sup>(١٢)</sup> أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا فِي [قَوْلِهِ هَذَا] <sup>(١٣)</sup> أَيْضًا: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ أَي أَنشَأَهُمْ لِيَعْلَمَ الْخَلَائِقُ أَنَّ مُخَالَفَتَهُمْ إِيَّاهُ لَا تَضُرُّهُ، إِذْ كُلُّ مَنْ بَصُرَهُ الْخِلَافُ لَا يَتَوَلَّى ابْتِدَاءً، إِلَّا عَلَى الْعَقْلَةِ بِبُغْضِهِ مِنَ الضَّرَرِ يُلْحَقُهُ بِالْخِلَافِ.

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من م. (٣) في الأصل وم: آمنوا كان ذلك. (٤) في الأصل وم: عن. (٥) في الأصل وم: حيث قالوا. (٦) من م، في الأصل: و. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من م. (٩) في الأصل وم: استقبل. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: هذا قوله.

والثاني: على التحذير وقت الفعل بتذكير المراقب عليه ما عليه الأمر المعتاد من الإنهاء عن أمور تهواها النفس بالمراقب عليه. ويختلج كان على إرادة نفى حديثه العلم، أو أخبر يعلم يفعلهم، وماله من الجزاء، والله أعلم.

## الآية ٤٠

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قَبِيلاً﴾ [النساء: ٤٩] والإسراء: ٧١ [وقوله تعالى] (١): ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قَبِيلاً﴾ [النساء: ١٢٤] [وقوله تعالى] (٢): ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] ذكر هذا، والله أعلم، لئلا يظن جاهل إذا رأى ألم الأطفال والصغار، وما يحل بهم أن ذلك ظلم منه، لكن ذلك، والله أعلم، ليغلم أن الصحة والسلامة إفضال من الله تعالى لهم لا لحق عليه (٣) ذلك؛ إذ له أن يخلق كيف يشاء صحيحاً أو سقيماً.

ثم من ظلم، أخبر في الشاهد فلما يظلم لإحدى خلتين: إما لجهل بالعدل والحق، وإما لحاجة تمسه [تذفعه، فتحملة] (٤). فالله عز وجل بذانيه، عالم لم يزل، يتعالى عن أن تمسه حاجة، أو يخفى عليه شيء مع ما كان معنى الظلم في الشاهد هو التأول من (٥) ليس له، وكل الخلاق من كل الوجوه له، فلا معنى ثم للظلم.

ثم قبل في الذرة: إنها نملة، وكذلك في حرف ابن مسعود رضي الله عنه ومثقال نملة. وقيل: ومثقال حبة، وهو على التمثيل، ليس على التحقيق، ذكر بصغر جثته أنه لا يظلم ذلك المقدار، فكيف ما فوق ذلك؟ لا أن مثله يحمّل أن يكون، لكن لو كان فهو بتكوينه. وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْ حَسَنَةٌ يَخْتَفِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيماً﴾ هذا على المعتزلة لأنهم يقولون: من ارتكب كبيرة. يخلد في النار، ومعه حسنات كثيرة. فأخبر الله: ﴿وَإِنْ تَكْ حَسَنَةٌ يَخْتَفِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيماً﴾ وهي الجنة، وهذا يسوء ظنهم وإياسهم من رحمته.

عن أنس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَظْلِمُ الْمُؤْمِنَ حَسَنَةً؛ يُثَابُ عَلَيْهَا إِذَا بَذَلَ فِي الدُّنْيَا وَإِذَا بَجَزَاءُ فِي الْآخِرَةِ» [مسلم ٢٨٠٨] وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِحْسَانٍ» [بنحوه الطبراني في الصغير ٨٦١] قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، (فَمَنْ شَكَّ فَلْيَقْرَأْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾).

## الآية ٤١

وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ يعني نبيها ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يا محمد ﴿وَعَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾ عليهم؟ يعني على أمته شهيداً بالتصديق لهم لأنهم يشهدون على الأمم للرسل أنهم بلغوا ما أرسلوا بها، هو دليل صدقهم، وقامت براهينهم بالرسالة، صارت شهادة على هؤلاء، على هذا التأويل كقول الله تعالى: ﴿وَمَا دُخِيَ عَلَى النَّسَبِ﴾ [المائدة: ٣]. أي ويختلج عليهم لو كذبوا، وزلوا.

وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ يعني نبيها ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يا محمد على أمته شهيداً على تبليغ الرسالة؟

## الآية ٤٢

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الْوَلِينَ الْقُرْآنَ وَكَفَرُوا وَعَصَوْا الرَّسُولَ لَوْ شِئْنَا لَوَسَّيْنَا يَوْمَ الْآزْمِ﴾ قيل: فيه بوجوه: إذا ميز الله أصحاب اليمين وأصحاب الشمال قال للوحي والظير والسباع كوني ثراباً، فتكون ثراباً. فعند ذلك يتمنون أن يكونوا ثراباً مثل الوحش ﴿لَوْ شِئْنَا لَوَسَّيْنَا يَوْمَ الْآزْمِ﴾.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما يخمد أهل الشرك يوم القيامة أنهم كانوا مشركين، فينطق الله تعالى جوارحهم، فتشهد عليهم، فيؤدون لو (٦) كانوا ثراباً كقول الله: ﴿يَلْبِسُنِي كُتَّ ثَرَاباً﴾ [النبأ: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿يَلْبِسُنَا كُتَّ الْقَائِمَةِ﴾ [الحاقة: ٢٧]. فذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿لَوْ شِئْنَا لَوَسَّيْنَا يَوْمَ الْآزْمِ﴾ لئنا لم نبعث، ولم نخي.

(١) في الأصل وم: و. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: عليهم. (٤) في الأصل وم: يدفع فيحمله. (٥) في الأصل وم: عما. (٦) من م، في الأصل: على. (٧) في الأصل وم: أنهم.

وَيُزَكَّرُ<sup>(١)</sup>: تَسَوَّى وَتَسَوَّى وَتَسَوَّى وَتَسَوَّى. وفي حرف حفصة: لو تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْفُرُونَ اللَّهَ حَتَّىٰ﴾ وقيل: لَمَّا أَنْطَقَ اللَّهُ تَعَالَى جَوَارِحَهُمْ، وشهدت عليهم حين أنكروا [أنهم كانوا]<sup>(٢)</sup> مشركين بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] لم يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِاللَّهِ حَتَّىٰ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ﴿وَلَا يَكْفُرُونَ اللَّهَ حَتَّىٰ﴾ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا يَوْدُونَ فِي الْآخِرَةِ، وَيَتَمَنَّوْنَ أَنْ لَمْ يَكُونُوا كَتَمُوا فِي الدُّنْيَا حَتَّىٰ.

### الآية ٤٣

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ قِيلَ: لَا تَذْنُبُوا مَكَانَ الصَّلَاةِ، وَأَنْتُمْ سُكَارَى، نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ. وَكَذَلِكَ الْجُنُبُ لَا يَذْنُبُوا مَكَانَ ٩٦ - أ / الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَقِيلَ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا صَنَعَ طَعَامًا، فَدَعَا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ، فَكُلُوا، وَسَقَاهُمْ خَمْرًا، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُحَرَّمَ، فَحَضَرَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ، فَأَمَّهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] بِطَرَحِ اللَّاءِ، فَتَنَزَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾. [بنحوه: السيوطي في الدر المنثور ٢/ ٥٤٥].

ورُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، [أنه]<sup>(٣)</sup> قَالَ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ، وَهُوَ لَا يَقْبَلُ صَلَاتَهُ» [بنحوه: إحياء علوم الدين ١/ ٢٥٢].

فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ فِي الصَّلَاةِ قَوْلًا قَرَضًا، نَهَى عَنْ قُرْبَانِهَا فِي حَالِ السُّكْرِ مَخَافَةَ تَرْكِهِ، أَوْ نَهَى عَنْ قُرْبَانِهَا فِي حَالِ السُّكْرِ خَوْفًا أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا قَوْلًا لَيْسَ مِنْهَا. وَفِي ذَلِكَ دَلِيلُ فَسَادِ الصَّلَاةِ بِالْكَلَامِ عَمْدًا، كَانَ خَطَأً، لِأَنَّ السُّكْرَانَ لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ عَلَى الْعَمْدِ، وَلَكِنْ عَلَى الْخَطِئِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَنْهَ<sup>(٤)</sup> عَنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ لِنَفْسِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنْ نَهَى عَنِ السُّكْرِ. وَذَلِكَ قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ لِلْعَبْدِ الْآبِقِ وَلَا لِلْمَرْأَةِ النَّاشِزَةِ» [بنحوه مسلم ٧٠ وليس فيه ذكر المرأة] لَيْسَ النَّهْيُ فِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنَّ النَّهْيَ عَنِ الْإِبَاقِ وَالتَّشَوُّزِ نَفْسِهِ. وَهَكَذَا كُلُّ عِبَادَةٍ<sup>(٥)</sup> نَهَى عَنْهَا بِأَسْبَابٍ تَتَقَدَّمُ، فَالنَّهْيُ<sup>(٦)</sup> إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ لَا عَنِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا، لِأَنَّ الْإِبَاقَ وَالتَّشَوُّزَ وَالسُّكْرَ لَيْسَتْ بِالنَّهْيِ تَعْمَلُ<sup>(٧)</sup> فِي إِسْقَاطِ ذَلِكَ الْفَرْضِ وَتِلْكَ الْعِبَادَاتِ.

وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ السُّكْرَانَ مُخَاطَبٌ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ نَهَى قُرْبَانَ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ<sup>(٨)</sup>. فَالنَّهْيُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي حَالِ السُّكْرِ، فَإِذَا كَانَ مُخَاطَبًا عَمِلَ طَلَاغُهُ، وَتَفَذَّتْ عَقُودُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الْفَاطِنُ أَنْ يُفَوِّعَ بَيْنَكُمْ الْمَدَّةَ وَالْبَقْعَةَ فِي الْكُفْرِ وَالنَّيْبِ رَيْبًا عَنْ دِكْرِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٩١] يَعْنِي وَلَا دِكْرَ عَلَيْهِمْ؟ دَلَّ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ، وَلِهَذَا مَا قَالَ أَبُو يَوْسُفَ، رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ إِذَا ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ [فلا]<sup>(٩)</sup> يَكُونُ ارْتِدَادُهُ ارْتِدَادًا، وَلَمَّا تَفَذَّ طَلَاغُهُ وَسَائِرَ عَقُودِهِ وَفُسُوخِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْارْتِدَادُ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ [رَحِمَهُ اللَّهُ]<sup>(١٠)</sup>: لَا يَصِيرُ مُرْتَدًّا اسْتِحْسَانًا، لَيْسَ كَسَائِرِ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ، لِأَنَّ سَائِرَ الْعُقُودِ يَتَعَلَّقُ جَوَازُهَا بِاللِّسَانِ. وَإِنْ كَانَ رِضَا الْقَلْبِ مُشْرُوطًا فِيهَا، وَأَمَّا الْإِيمَانُ وَالْكُفْرُ فَإِنَّمَا يَكُونُ بِالْقَلْبِ، وَإِنْ كَانَتْ<sup>(١١)</sup> الْعِبَارَةُ بِاللِّسَانِ، [فتكون]<sup>(١٢)</sup> شَرْطًا فِي مَا بَيَّنَّ الْخَلْقُ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَإِذَا سَكِرَ يَذْهَبُ السُّكْرُ الْقَلْبَ، فَجُعِلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْطِقْ، وَأَمَّا [ما]<sup>(١٣)</sup> كَانَ سَائِرَ الْعُقُودِ يَتَعَلَّقُ بِاللِّسَانِ، فَإِذَا نُطِقَ [بها جازت]<sup>(١٤)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفَ<sup>(١٥)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ مِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَى مَكَانِ الصَّلَاةِ؛ إِذِ الصَّلَاةُ فِعْلٌ، وَالْفِعْلُ لَا يُقَرَّبُ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَى الْفِعْلِ أَيْ لَا تُصَلُّوا. أَيْ الْوَجْهَيْنِ أَرِيدَ بِهِ، فَالْآخِرُ دَاخِلٌ فِيهِ لِأَنَّهُ إِذَا نُهِيَ عَنْ حُضُورِ مَكَانِهَا لِحُرْمَتِهِ فِيهِ أَعْلَى فِي الْحُرْمَةِ وَأَحَقُّ فِي الْمَنْعِ. أَيْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: «حَقٌّ تَقَلُّمًا مَا نَقُولُونَ» وَالْعِلْمُ بِالْقَوْلِ يُحْتَاجُ

(١) انظر حجة القراءات (٢٠٣). (٢) في الأصل وم: أن يكونوا. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: بنه. (٥) في الأصل وم: عادة. (٦) من م، في الأصل: بالنهي. (٧) في الأصل وم: ليسوا بالذي يعملون. (٨) في الأصل وم: السكران. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) من م، في الأصل: صلى الله عليه وسلم. (١١) في الأصل وم: كان. (١٢) في الأصل وم: يكون. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) في الأصل وم: به جاز. (١٥) الواو ساقطة من الأصل وم.

في حق الفِعلِ لئلا يترك المفروض من الذكر، فيفسد، أو يدخل المحرم فيفسد. وفي ذلك دلالة أحد الوجهين، وفي حق العموم الوجهان جميعاً، وهو على الخطأ يقول. فثبت أن الخطأ من القول في الصلاة مفسد، إذ لو كان لا يفسد لم يكن سوى النهي. وفي التأخير نهى أيضاً، والله أعلم. ولو أريد به الصلاة فإنما المكان لأجلها، فلا وجه للحضور دون مكان الفعل، والله أعلم.

وعلى ذلك أمر الجنب واستثناء عابري السبيل ليكون على فعل الصلاة بالتيمم، فيكون في الآية دلالة التيمم للجنب أو [عابري] المكان، فيباح الدخول فيه على العبور فيه بالتيمم. فعلى ذلك عندنا الدخول للإغتسال فيه، إذا كان فيه، والله أعلم. وإذا أبيع للجنب على المنع عن دخول المسجد إلا بالتيمم فثبت أن التيمم قد جعل له الطهارة، فله الصلاة به لغذر، والله أعلم.

ثم في المزوي دلالة عمّن أم في المغرب بـ ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] على طرح اللآءات في حال السكر حتى نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ أن كلام الكفر في حال السكر لا يكفر صاحبه إذا خاطبهم باسم الإيمان. فلذلك لم يكن عند أبي حنيفة، رحمه الله، كافراً، على أن المخطئ لما يجري على لسانه كلمة الكفر لا يصير كافراً في الحكم، والسكران يجري على لسانه على الخطأ؛ دليله ما لا يذكره، وما كان من عقد القلب، فهو لا ينسى، ولخاصة المذاهب كلها يختار عن ذكر الأسباب وعن اختيار الأحق من الأمور عنده لحجة أو شبهة أو شهوة من نحو الإنف بالتقليد وحسن الظن. والذي يكون على ما ذكرت لا يَحْتَمِلُ الشَّهْوَةَ عَنْهُ حَتَّى لَا يَخْطُرَ بِبَالِهِ، لو أراد بدعوة عن قريب، ثبت أنه كان عن خطئ. وقد جاء برفع الخطأ. وأصله [أن] الإنسان، مُعَبَّرٌ عَنِ الْإِغْتِقَادِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَبِخَاصَّةٍ [٢] في الكفر الذي يكون بالقلب خاصة بلا استعمال اللسان دون القلب الذي اللسان عنه مُعَبَّرٌ. وَمَنْ عَبَّرَ [عن] [٣] الكفر باللسان، ووصفه لا يكفر إلا بأن يكون يُعَبَّرُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ اعْتَقَدَهُ، فلذلك كان على ما يتنا. على أنه قد يجري بتلاوة القرآن على اللسان بالغلط ما يكفر عليه بالتعمد، فلا يجوز أن نجعل تلاوته للتعظيم. والإيمان بها [٤] كُفْرٌ. ثبت بذلك ورفع حكم الكفر عمّن أخطأ في إجرائه على اللسان، فمثله السكران، إذ هو مخطئ، والله أعلم.

ثم اختلف أهل التأويل في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ أَنَّهُ قَالَ: (هو أن يكون مسافراً ولا يجد الماء فيتيمم) وعن ابن عباس ؓ [أنه] [٥] قَالَ: (هو المسافر). وقيل: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ نَهَى أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ وَمَكَانَ الصَّلَاةِ ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ إِلَّا مُجْتَازًا. وَمَنْ تَأَوَّلَ آيَةَ عَلَى الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ فَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ. يَقُولُ: إِنَّمَا كُرِهَ لِلْجُنُبِ أَنْ يَسْتَوِطِنَ الْمَسْجِدَ، فَأَمَّا الْمَارُّ لِأَمْرِ يَغْرُضُ لَهُ فَقَدْ رُخِّصَ لَهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْجُنُبَ رُخِّصَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ بَعْضَ آيَةِ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتِمَّهَا. [فَمُرُورُهُ فِي الْمَسْجِدِ] [٦] إِذَا لَمْ يَجْلِسْ فِيهِ كَقِرَائَتِهِ بَعْضَ آيَةِ إِذَا لَمْ يُتِمَّهَا وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْجُنُبِ وَاسْتِثْنَاءُ عَابِرِ السَّبِيلِ يَكُونُ عَلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ، فَيَكُونُ فِي آيَةِ دَلَالَةٌ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ وَالْمَكَانِ فَيُباحُ الدَّخُولُ فِيهِ عَلَى الْعُبُورِ فِيهِ بِالتَّيَمُّمِ أَيْضاً، فَعَلَى ذَلِكَ عِنْدَنَا الدَّخُولُ لِلْإِغْتِسَالِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْهُ بِالتَّيَمُّمِ، وَإِذَا أُبِيحَ لِلْجُنُبِ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِالتَّيَمُّمِ فَبُتَّ أَنْ التَّيَمُّمِ قَدْ جُعِلَ لَهُ الطَّهَارَةُ، فَلَهُ الصَّلَاةُ بِهِ لَغْذَرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَاءِ﴾ الآية أباح الله تعالى للمريض المقيم أن يتيمم. والآية ذكرت المرض عامّاً. واجتمعوا أن المريض الذي لا يخاف أن يضرب به الماء لا يتيمم إنما أجازوا أن يتيمم إذا خاف ضرر الماء، إن هو تَوَضَّأَ بِهِ. فدل أن الله تعالى لما [٧] أباح للمريض التيمم لم يُبَحِّ بِاسْمِ الْمَرَضِ، ولكنه لمعنى في المرض. دليله ما ذكر أنه لم يُبَحِّ لِكُلِّ مَرِيضٍ، وإنما يُبَحِّ لِمَرِيضٍ دُونَ مَرِيضٍ.

وفيه دليل [قَالَ أَبُو] [٨] حَنِيفَةَ ؒ، حِينَ أَباحَ لِلْمَقِيمِ الْجُنُبِ التَّيَمُّمَ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَكَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُباحُ

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) إشارة إلى قوله ﷺ، رفع عن أمي النسيان والخطأ وما استكروها عليه [ابن ماجه ٢٠٤٣]. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل: الذي ولخاصة، في م: الدين ولخاصة. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: به. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: المساجد. (٩) في الأصل وم: ما. (١٠) في الأصل وم: لقوله أبي.

لَهُ التَّيْمُّمُ فِي الْأَمْصَارِ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ السَّفَرِ مَوْجُوداً لِقَدَمٍ مَعْنَى السَّفَرِ؟ فَعَلَى ذَلِكَ إِبَاحَةُ التَّيْمُّمِ لِلْمَرِيضِ إِبَاحَةً لِمَعْنَى فِي الْمَرَضِ<sup>(١)</sup>. أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ مَجِيئَهُ مِنَ الْغَائِطِ؟ وَالْغَائِطُ هُوَ الْمَكَانُ الْمَطْمَأَنُّ الَّذِي فِيهِ يَقْضَى الْحَاجَةُ، وَلَا كُلُّ مَنْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ يَلْزَمُهُ الْوُضُوءُ وَالتَّيْمُّمُ. دَلَّ أَنَّهُ لِمَعْنَى فِيهِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلُ.

«وَرُويَ أَنَّ جَرِيحاً غُسِلَ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَخْبُرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: قَتَلُوهُ، فَإِنَّمَا يَكْفِيهِ كَفٌّ مِنْ تَرَابٍ، وَكَذَلِكَ غُسِلَ مَخْدُودٌ، إِنَّمَا<sup>(٢)</sup> يَكْفِيهِ كَذَا، وَنَحْوُ هَذَا» [ينحوه أبو داود ٣٣٦/٩٦ - ب/ فإذا ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْغَائِطِ الْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ لَا لِعَيْنِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْغَائِطِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ لَا كُلَّ مَرِيضٍ يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُّمُ، وَإِنَّمَا يُبَاحُ لِمَرِيضٍ دُونَ مَرِيضٍ، وَكَذَلِكَ لَمْ يُبَاحْ لِكُلِّ سَفَرٍ [وَمَكَانٍ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ لِسَفَرٍ]<sup>(٣)</sup> دُونَ سَفَرٍ وَمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُغْدَمُ الْمَاءُ فِيهِ، وَيُقْفَدُ، فَعَلَى ذَلِكَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ لَكَسْتُمْ أَلْسَاءٌ فَلَمْ تَحِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» عَيْنُ اللَّئِيسِ، وَهُوَ الْجَمَاعُ. وَكَذَلِكَ رُويَ عَنِ [ابْنِ] عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٤)</sup> قَالَ: (الْمُلَازِمَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ وَالْإِفْضَاءُ وَالرُّتُّ وَالْجَمَاعُ النِّكَاحُ وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ). وَعَنِ الْحَسَنِ وَعُيَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ وَعَطَاءٍ [أَنَّهُمْ]<sup>(٥)</sup> قَالُوا: الْمُلَامَسَةُ الْجَمَاعُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْجُحْمَةُ فِي ذِكْرِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْغَائِطِ وَالْمُلَامَسَةِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ ذِكْرِهَا غَيْرُهَا؟ قِيلَ: الْجُحْمَةُ فِي ذِكْرِهَا هُوَ أَنَّ الْمَرَضَ فِي أَغْلَبِ<sup>(٦)</sup> أَحْوَالِهِ يُعْجِزُ الْمَرْءَ عَنْ إِبَاحَةِ الْمَاءِ وَكَذَلِكَ السَّفَرُ فِي أَغْلَبِ أَحْوَالِهِ يُعْجِزُ صَاحِبَهُ عَنِ الْمَاءِ، فَخَرَجَ الذَّكْرُ عَلَى أَغْلَبِ الْأَحْوَالِ، وَكَذَلِكَ «وَيَنْ أَلْغَائِطُ» الْأَغْلَبُ أَنَّهُ يَجِيءُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَخْرُجُونَ إِلَّا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُلَامَسَةُ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْأَغْلَبُ فِيهَا قَضَاءُ الْوَطْرِ وَالْحَاجَةِ. فَعَلَى ذَلِكَ خَرَجَ الذَّكْرُ وَاخْتِصِلَ غَيْرُهُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِخْتِجَاجَ بِالظُّوَاهِرِ وَالْعُمُومِ [فِي حَقِّ]<sup>(٧)</sup> الْمَخْرَجِ بَاطِلٌ لِمَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْتِجَعَ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَقُولَ: عَلَى كُلِّ مَرِيضٍ، أَوْ عَلَى كُلِّ مُسَافِرٍ إِلَّا كَذَا.

ثُمَّ اللَّئِيسُ إِذَا أُريدَ بِهِ الْجَمَاعُ فَهُوَ مُمَكِّنٌ لَوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْبَلِيَّةُ بِالْقَبْلَةِ وَاللَّئِيسُ بِالْيَدَيْنِ لِلزَّوْجَيْنِ ظَاهِرٌ<sup>(٨)</sup> لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُعْرَفَ بِهِ الرِّسُولُ وَالْأَيْمَةُ مِنْ فِعْلِ الْعَوَامِ. فَلَوْ كَانَ الْوَصْفُ فِيهِ [مُحْتَمَلاً لَذِكْرٍ]<sup>(٩)</sup> لَأَنَّ مَا لَا يُحْتَمَلُ تَرْكُ إِظْهَارِ الْبَيَانِ حَتَّى يَلْزَمَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ الْمُتَكَرِّرُ فِي فِعْلِ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ فِي كُلِّ لَيْسٍ وَمَنْ جَرَى الذَّكْرُ بِهِ بَيْنَ الذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثِ فَهُوَ بِحَقِّ الْكِفَايَةِ عَنِ الْجَمَاعِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحُرُوفِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْكِنَايَةِ عَنْهُ مِنْ نَحْوِ الْمُبَاشَرَةِ وَالْعُشْيَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَبِهِ قَالَ مَنْ أَجَازَ التَّيْمُّمَ لِلْجُنُبِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَنْ أُريدَ غَيْرُ الْجَمَاعِ مِمَّا قُدِّمَ يَحْتَمِلُ وَجْهًا، فَهُوَ لَا يَجْمَعُ الْكُلَّ، وَلَكِنْ يَرْجِعُ إِلَى خَاصٍّ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْغَالِبِ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ خُرُوجٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَهِيَ الْمُبَاشَرَةُ الْفَاجِئَةُ؛ دَلِيلُهُ ذِكْرُ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ عَلَى غَيْرِ إِقْرَانِ الْحُكْمِ بِنَفْسِهِ، إِذْ هُمَا<sup>(١٠)</sup> اسْمَانِ لِيُوجِبُوا، فَانْصَرَفَا إِلَى غَايَةِ مَالِهِ وَقَعَتِ الرُّخْصَةُ مِنَ الْعَجْزِ وَالْقَدَمِ. فَمِثْلُهُ أَمْرُ الْوُضُوءِ فِي الْأَوَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: تَعَالَى: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» [قَبْلَ: التَّيْمُّمُ الْقَضْدُ]<sup>(١١)</sup> يُقَالُ: تَيَمَّمْتُ الصَّعِيدَ، وَأَمَمْتُهُ لُغَتَانِ. وَقَوْلُهُ «فَتَيَمَّمُوا» وَتَعَمَّدُوا «صَعِيداً طَيِّباً» فَإِذَا كَانَ التَّيْمُّمُ الْقَضْدُ فَالتَّعَمُّدُ<sup>(١٢)</sup> إِلَى الصَّعِيدِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِالْيَدَيْنِ، لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْقَضْدِ إِلَيْهِ وَالتَّعَمُّدِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ بِالْيَدَيْنِ لِأَنَّ الْقَضْدَ يَدٌ.

وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: تَأَمُّوا صَعِيداً طَيِّباً، أَيِ اقْضُوا قَضْدَهُ.

وَالصَّعِيدُ قِيلَ: هُوَ وَجْهُ الْأَرْضِ، وَسُمِّيَ صَعِيداً لِمَا يُضَعَّدُ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: هُوَ الْأَرْضُ الَّتِي تُثْبِتُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَرِيضُ. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَغْلَبُ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: فَحَق. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: ظَاهِرًا. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا هُوَ. (١٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالتَّعَمُّدُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [أَنَّهُ] <sup>(١)</sup> قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَظَهْرًا إِلَّا السَّبْحَةَ وَالْمَقْبَرَةَ؟» [البخاري ٣٣٥ و ٤٣٨] وقيل: [لأنهما مَلْعُونَتَانِ] <sup>(٢)</sup>، ولهذا قَالَ أَبُو يَوْسُفَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، إِنَّ التَّيْمَمَ لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَرْضِ السَّبْحَةَ لِأَنهَا لَا تُطَيَّبُ مَا يَتَّبَثُ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: الطَّيِّبُ هُوَ الطَّاهِرُ الْحَلَالُ، لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِهِ إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ. وَالطَّيِّبُ اسْمٌ مَا حَمَلَ مِنْ الْمَقْصُودِ فِيهِ. وَالْمَقْصُودُ فِي التَّيْمَمِ التَّطَهُّرُ؛ فَهُوَ الظُّهُورُ وَالطَّاهِرُ. وَأَيْدِي الْخَبَرِ الَّذِي ذُكِرَ مِنْ جَنَلِ الْأَرْضِ ظَهْرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنسَوْا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ الْأَمْرُ يَقَعُ بِمَنْحِ الْأَيْدِي عَلَى الذَّرَاعَيْنِ دُونَ الْكُفَيْنِ. دَلِيلُهُ أَمْرُ الْوُضُوءِ، أَنَّهُ يَغْسِلُ الذَّرَاعَيْنِ وَقَدْ غَسَلَهُمَا، فَالذَّرَاعَانِ ذَخَلَتَا فِي الْمَنْحِ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ <sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْكُفَيْنِ يُغْسَلَانِ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ، فَالْأَمْرُ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ <sup>(٤)</sup> يَقَعُ عَلَى الذَّرَاعَيْنِ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ.

وعَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ أَبِي جُهَيْنَةَ [أَنَّهُ] <sup>(٥)</sup> قَالَ: «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَائِطٍ وَبَوَّلَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَضَرَبَ بِالْيَدَيْنِ <sup>(٦)</sup> الْحَائِظَ ضَرْبَةً، فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى، فَمَسَحَ بِهَا يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ؛ ثُمَّ رَدَّ السَّلَامَ» [ابن ماجه ٣٥١] وهكذا يَقُولُ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بِالضَّرْبَتَيْنِ: ضَرْبَةً لِلرَّجُلِ وَضَرْبَةً لِلذَّرَاعَيْنِ: الْأَصْلُ أَنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ، فِي الْوُضُوءِ: ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]: [وَهُوَ] <sup>(٧)</sup> أَنَّهُ فِي وَقْتِ الْأَمْرِ يُفْضَلُ الْغَسْلُ إِلَى الْمَرَافِقِ غَيْرَ مُخَاطَبٍ بِغَسْلِ الْكُفَيْنِ عَلَى حَقِّ [غَسْلِ الذَّرَاعَيْنِ] <sup>(٨)</sup> إِذْ قَدْ قُضِيَ فَرْضُ غَسْلِهِمَا مِنْ قَبْلُ، فَصَارَتِ الْآيَةُ كَأَنَّهَا فِي غَسْلِ الذَّرَاعَيْنِ <sup>(٩)</sup> بِالْأَمْرِ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ <sup>(١٠)</sup> وَعَرَفَتْ بِذَلِكَ [الْكُفَيْنِ لَا بِالذَّرَاعَيْنِ] <sup>(١١)</sup>، فَمِثْلُهُ أَمْرُ التَّيْمَمِ، وَصَارَتِ الْآيَةُ كَأَنَّهَا فِي حَقِّ الذَّرَاعَيْنِ <sup>(١٢)</sup>، وَدَخَلَ الْكُفَانِ <sup>(١٣)</sup> فِي ذَلِكَ بِالْخَبَرِ عَلَى أَمْرِ الطَّهَارَةِ فِي مَا أُضِيفَتْ إِلَى عَضْرِ أَوْ بَدَنِ لَمْ يَجِدْ [الْمَاءَ] <sup>(١٤)</sup> لَمْ يَدْخُلْ كَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْإِشْتِرَاكِ بِقَضَاءِ حَقِّهَا نَحْوَ الْجَنَابَةِ وَالْوَجْهِ وَالرَّاسِ، فَكَذَلِكَ أَمْرُ الْيَدَيْنِ <sup>(١٥)</sup> فِي التَّيْمَمِ. لَكِنْ قُصِرَ عَنِ التَّعَامِ بِدَلَالَةِ بَيَانِ السُّنَّةِ وَعُمُومِ الْفَتْوَا مَا لَا شَكَّ فِي قَضَاءِ حَكْمِ الْوُضُوءِ، وَلَيْسَ هُوَ فِي بَعْضِ الْيَدَيْنِ <sup>(١٦)</sup> فَلَا يُجْعَلُ فِي مَا لَيْسَ فِيهِ بَدَلُهُ؛ إِذْ حَقُّهُ التَّقْصِيرُ عَنْ كَمَالِ وَظِيفَةِ الْأَصْلِ لَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا﴾ لِمَا مَضَى مِنَ الذَّنْبِ ﴿عَفُوًّا﴾ لِمَا يَنْتَقِلُ. وَالْعَفْوُ وَالصَّفْحُ وَالْمَحْوُ وَالْعَفْرُ السُّتْرُ؛ هُوَ يَغْفُو عَنْهُ، وَيَسْتُرُّ عَلَى صَاحِبِهِ، وَالْعَفْوُ هُوَ التَّجَاوُزُ، فَيَخْتَلِفُ اللَّفْظُ عَلَى إِرَادَةِ مَعْنَى وَاحِدٍ.

**الآية ٤٤** وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَرَادُوا نَصِيحًا﴾ يَقُولُ: أَعْطَوْا حَقًّا مِنْ عِلْمٍ ﴿الْكِتَابِ﴾ وَهُمْ عُلَمَاءُ هُمْ ﴿يَسْتَرْوُونَ السَّلَافَ﴾ يَعْلَمُ الْكِتَابَ. وَيَخْتَمِلُ ﴿يَسْتَرْوُونَ السَّلَافَ﴾ بِالْهَدَى، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي حَرْفٍ خَفِضَ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿أَشْتَرُوا السَّلَافَ وَالْهَدَى﴾ [البقرة: ١٦ و ١٣٥] وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا [أَتَوْا بِمُحَمَّدٍ] <sup>(١٧)</sup> ﷺ، قَبْلَ أَنْ يُنَبِّئَتْ. فَلَمَّا لَمْ يُنَبِّثْ عَلَى هَوَاهُمْ كَفَرُوا بِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ بِشَكِّهِمْ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]. وَيَخْتَمِلُ يَسْتَرْوُونَ ضَلَالٌ غَيْرُهُمْ بِالتَّخْرِيفِ وَالرَّشَا وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٦] وَقَوْلِهِ: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا﴾ [العنكبوت: ١٢]. أَلَمْ تَرَ حَرْفَ التَّعْجِيبِ عَنْ أَمْرٍ قَدْ بَلَغَهُ، فَيُخْرِجُ مُخْرِجَ التَّذْكِيرِ، أَوْ لَمْ يَبْلُغَهُ، فَيُخْرِجُ مُخْرِجَ التَّعْلِيمِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَرِيدُونَ أَنْ تَحِلَّوْا السَّبِيلَ﴾ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: ﴿وَرِيدُونَ﴾ أَيِ يَتَمَنُّونَ ﴿أَنْ تَحِلَّوْا السَّبِيلَ﴾ لِيَتَدَوَّمَ، لَهُمُ الرِّئَاسَةُ وَالسِّيَاسَةُ، إِذْ كَانَتْ لَهُمُ الرِّئَاسَةُ عَلَى مَنْ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينِهِمْ، فَتَمَنَّوْا

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: أنها ملعونة. (٣) و(٤) في الأصل وم: اليد. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: اليد. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) من م، في الأصل: يغسل الذراع. (٩) في الأصل وم: الذراع. (١٠) في الأصل وم: اليد. (١١) في الأصل وم: الكف لا بها. (١٢) في الأصل وم: الذراع. (١٣) في الأصل وم: الكف. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) في الأصل وم: اليد. (١٦) في الأصل وم: اليد. (١٧) في الأصل وم: أتوا محمداً.



أَنْ يَكُونُوا عَلَى دِينِهِمْ لِيَكُونَ لَهُمُ الرِّئَاسَةُ عَلَيْهِمْ وَقِيلَ: ﴿وَرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ أَي يَأْمُرُونَهُمْ وَيَذَعُونَهُمْ إِلَى دِينِهِمْ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ طَلَبِ الْمَنَافِعِ وَإِبْقَاءِ الرِّئَاسَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٤٥

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾ كَانَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَطْلُبُونَ مَوَالَاةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُظْهِرُونَ<sup>(١)</sup> لَهُمُ الْمُوَافَقَةَ، فَتَمَى اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَوَالَاتِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا يَطَايَةَ بَيْنِ دُونِكُمْ لَا يَأْلُوَنَكُمْ خِيَالًا وَدُّرًا مَا عِثُّكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: ﴿هَآتَيْتُمْ أَزْوَاجَهُمْ وَلَا تُحِبُّونَهُمْ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ١١٨ و ١١٩] فَأَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ، الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ مِنْكُمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ اسْتَنْصَرُوهُمْ، وَاسْتَعَانُوا بِهِمْ فِي أَمْرٍ، فَأَخْبَرَ ﷻ، أَنَّهُمْ أَعْدَاؤُكُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ أَي كَفَى بِهِ وَلِيًّا وَمُعِينًا، وَكَفَى بِهِ نَاصِرًا. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿وَكَفَى/ ٩٧ - ١/ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ مِمَّا أَعْطَاكُمْ مِنْ أَعْطَاكُمْ، أَي لَا وَلِيَ أَفْضَلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَاصِرَ أَفْضَلُ مِنْهُ، مِنْهُ الْبَرَاهِينُ وَالْحُجَجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٤٦

وقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ وَ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْإِبْتِدَاءِ خَبَرٌ. وَفِي حَرْفِ غَيْرِهِ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَفِيسًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ لَا ذِكْرَ لِلنَّصَارَى فِي ذَلِكَ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، ذِكْرُ النَّصَارَى فِي ﴿الَّذِينَ أَوْتُوا نَفِيسًا مِنَ الْكِتَابِ﴾. وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ ﷺ، ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ مَنْ يُحَرِّفُ ﴿الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾. ثُمَّ تَحْرِيفُ الْكَلِمِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ تَغْيِيرَ الْمَعْنَى وَتَبْدِيلَ التَّأْوِيلِ عَلَى جِهَاتِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنْهَرُ لَنَفِيرًا يَلُؤْنَ آلِئِنَّهُمْ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ٧٨]، وَيَحْتَمِلُ تَغْيِيرَ اللَّفْظِ وَالْكِتَابَةِ نَفْسِهَا كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩].

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ قِيلَ: ﴿سَمِعْنَا﴾ قَوْلُكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أَمْرُكَ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ قِيلَ: أَسْمَعَ قَوْلَنَا ﴿غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ أَي غَيْرَ مُجِيبٍ. وَقِيلَ: ﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ لَا سَمِعْتَ عَلَى السَّبِّ. وَقَوْلُهُمْ<sup>(٢)</sup> ﴿وَعَصَيْنَا﴾ الْإِسْرَارُ بِهِ مِنْهُمْ، أَظْهَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِيَكُونَ آيَةُ الرِّسَالَةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَرَدَعْنَا﴾ قِيلَ: يَقُولُونَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، ﴿وَرَدَعْنَا﴾ سَمْعَكَ، وَقِيلَ: ﴿وَرَدَعْنَا﴾، حَقُوقَنَا، وَهُوَ مِنَ الرُّعَايَةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْتَ بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ أَي تَحْرِيفًا. وَالتَّحْرِيفُ مَا ذَكَرْنَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلُؤْنَ آلِئِنَّهُمْ بِالْكِتَابِ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ٧٨]. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ أَيِ اسْمَعْ يَا مُحَمَّدُ مِنَّا قَوْلَنَا غَيْرَ مُسْمِعٍ مِنْكَ قَوْلُكَ، وَلَا مَقْبُولٍ مَا نَقُولُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعَ وَأَطَعْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ أَي لَوْ قَالُوا: سَمِعْنَا قَوْلَكَ، وَأَطَعْنَا أَمْرَكَ، وَأَنْظَرْنَا، فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا، تَنْظَرُ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْظَرْنَا﴾ أَفْهَمْنَا.

وقوله تعالى: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [مِمَّا قَالُوا، أَي]<sup>(٣)</sup> لَوْ قَالُوا: سَمِعْنَا قَوْلَكَ، وَعَصَيْنَا أَمْرَكَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَدَوَامُ الرِّئَاسَةِ الَّتِي خَافُوا قُوَّتَهَا لَوْ أَطَاعُوهُ، وَاتَّبَعُوهُ، آمَنُوا [أَي آمَنُوا لَهُمْ لَوْ أَطَاعُوهُ]<sup>(٤)</sup> تَنْبِيْهُ، فَلَمْ تَذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّئَاسَةُ وَالذِّكْرُ فِي الدُّنْيَا، بَلْ زَادَهُمْ<sup>(٥)</sup> شَرَفًا وَذِكْرًا فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ. وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَثَوَابٌ دَائِمٌ غَيْرُ زَائِلٍ أَبَدًا.

وقوله تعالى: ﴿وَأَقْرَمَ﴾ أَي أَغْدَلَ وَأَضْرَبَ لِمَا ذَكَرْنَا. ﴿وَلَكِنْ لَمَنْهُمْ اللَّهُ يَكْفُرُ بِهِمْ﴾ وَاللَّعْنُ الطَّرْدُ، طَرَدَهُمُ اللَّهُ ﷻ مِنْ رَحْمَتِهِ وَدِينِهِ لَمَّا عَلِمَ مِنْهُمْ [أَنَّهُمْ]<sup>(٦)</sup> لَا يُؤْمِنُونَ بِاخْتِيَارِهِمُ الْكُفْرَ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيُظْهِرُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: وَقَوْلُنَا. (٣) فِي الْأَصْلِ: مِمَّا قَالُوا، فِي م: أَي. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: إِذْ آمَنَ مِنْهُمْ وَأَطَاعُوهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَزَادَهُمْ لَهُمْ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ قيل: والقليل مَنْ نَحَرِ ابْنِ سَلَامٍ وَأَصْحَابِهِ<sup>(١)</sup>، وقيل: قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي لا يؤمنون إِلَّا بِقَلِيلٍ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَنْبِيَاءِ ﷺ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَتُكَفِّرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

## الآية ٤٧

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلْزَمْنَا لَكُمْ مَعَكُمْ﴾ ذَلَّتْ<sup>(٢)</sup> هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ الْمَجُوسَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا يَمُنُّونَ ﴿أَوْفُوا الْكَيْدَ﴾ لِأَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا مَنَّا زَلَمْنَا مَعَكُمْ﴾ وَلَيْسَ عِنْدَ الْمَجُوسِ كِتَابٌ حَتَّى يَكُونَ الْمُتَزَلُّ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا﴾ [مَعَهُمْ ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ أَي مُوَافِقًا لِمَا مَعَكُمْ]<sup>(٣)</sup> وَإِنَّمَا كَانَ مُوَافِقًا لِمَا مَعَهُمْ بِالْمَعْنَى الْمُدْرَجَةِ فِيهِ وَالْأَحْكَامَ لَا بِالنَّظْمِ وَاللِّسَانِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ مَا مَعَهُمْ مِنَ الْكِتَابِ مُخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ نَظْمًا وَلِسَانًا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى مُوَافِقٌ بَعْضُهَا بَعْضًا مَعَانِيًّا<sup>(٤)</sup> وَأَحْكَامًا، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي النَّظْمِ وَاللِّسَانِ. دَلَّ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى نَزَلَتْ، إِذْ لَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ [كَانَتْ]<sup>(٥)</sup> مُخْتَلِفَةً.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾؟ [النساء: ٨٢]. فففيه دليلٌ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ حِينَ أَجَازَ الصَّلَاةَ بِالْقِرَاءَةِ بِالْفَارِسِيَّةِ لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ النَّظْمِ وَالْإِخْتِلَافُ بِاللِّسَانِ لَمْ يُوجِبْ تَغْيِيرَ الْمَعْنَى وَاجْتِلَافَ الْأَحْكَامِ حِينَ أُخِيرَ ﷺ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا مَعَهُمْ، وَهُوَ فِي اللَّسَانِ وَالنَّظْمِ مُخْتَلِفٌ، وَالْمَعْنَى مُوَافِقٌ لِمَا مَعَهُمْ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ بِصِفَتِهِ وَنَعْتِهِ وَتَبَوُّؤِهِ وَمَنْعَتِهِ وَزَمَانِهِ فِيهِ لِمَا<sup>(٦)</sup> مَعَكُمْ لَا يُخَالِفُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُنْعَثَ، فَكَيْفَ كَفَرْتُمْ بِاللَّهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾ الْآيَةُ؛ قِيلَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَدِمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَلَمَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كُنْتُ أَرَى أَنِّي أَصِلُ إِلَيْكَ حَتَّى يَتَحَوَّلَ وَجْهِي فِي قَفَايَ. وَقِيلَ: طَمَسُهَا أَنْ تَغْمَى أَبْصَارُهَا وَرَدَّهَا عَلَى أَذْيَارِهَا. وَقِيلَ: طَمَسَ الْوَجْهَ أَنْ تَغْمَى، وَتُرَدُّ عَنْ بَصِيرَتِهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ مُسْتَبْقِينَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ يَجْدُونَهُ فِي كُتُبِهِمْ. يَقُولُ: حَقَّقُوا إِيْمَانَكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَكِتَابِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَضِلُّكُمْ عَنْ هُدَاكُمْ، فَتَصِيرُوا ضَلَالًا، فَلَا تَعْلَمُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ خَرَجَتْ عَلَى الْوَعِيدِ، وَهِيَ عَلَى التَّمْثِيلِ لَا عَلَى التَّحْقِيقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعْنَا أَسَافَةَ التَّيْبَتِ﴾ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الْآخِرَةِ.

وقوله تعالى أيضًا<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾ يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةَ، فَيَرْجِعُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَيُذْهِبُ فِيهِ<sup>(٨)</sup> جَمِيعَ مَحَاسِنِ الْوُجُوهِ<sup>(٩)</sup>، أَوْ نَظْمِ وَجْهِ الْحَقِّ [عَنْهُمْ بِمَعَانِدَتِهِمْ، فَيُبْصِرُوا]<sup>(١٠)</sup> الْحَقَّ بِغَيْرِ صُورَتِهِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا رَأَوْا كُلَّ شَيْءٍ بِصُورَتِهِ فِي كُتُبِهِمُ الْمُتَزَلَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَوْ<sup>(١١)</sup> نَظْمِ وَجْهِهِمْ عِنْدَ اتِّبَاعِهِمُ الَّذِينَ لِأَجْلِهِمْ غَيَّرُوا، وَخَرَقُوا، بِمَا يُظْلِمُهُمْ عَلَى خِيَانَتِهِمْ، وَيُظْهِرُ لَهُمْ تَبْدِيلَهُمْ، وَقَدْ فَعَلَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَدْ يَحْتَمِلُ الْوَعِيدُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ، إِنْ لَمْ يَزِمُونَا حَقِيقَةً، ذَلِكَ كَقَوْلِهِ بِأَصْحَابِ السَّبْتِ تَغْيِيرُ<sup>(١٢)</sup> الْجَوْهَرِ. ثُمَّ لَعْلٌ أَوْلَنَكَ قَدْ أَسْلَمُوا، أَوْ [نَزَلَ بِهِمُ الْعَذَابُ]<sup>(١٣)</sup>، وَلَمْ يُذَكِّرُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ أَي [كَانَ بِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ]<sup>(١٤)</sup> مَفْعُولًا كَمَا يُقَالُ: الْجَنَّةُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَالْمَطَرُ رَحْمَةُ اللَّهِ. فَعَلَى ذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ أَي عَذَابُ اللَّهِ نَازِلًا بِهِمْ.

## الآية ٤٨

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ بَشْرِكَ يَوْمَ تَتَفَرَّقُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ أَجْمَعَ النَّاسُ أَنَّهُ<sup>(١٥)</sup> يَغْفِرُ الذُّنُوبَ كُلَّهَا: الشُّرْكَ وَمَا دُونَهُ إِذَا انْتَهَى، وَتَابَ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَنْتَهِوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] دَلَّ أَنْ إِظْمَاعَ الْمُغْفَرَةِ لِمَا دُونَ الشُّرْكِ لِمَنْ يَنْتَهِى<sup>(١٦)</sup> عَنْهُ. وَقَالَ الْخَوَارِجُ: الْكِبَايَرُ كُلُّهَا الشُّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ ارْتَكَبَهَا دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ بَشْرِكَ يَوْمَ تَتَفَرَّقُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

(١) أدرج بعدها في الأصل وم: وهم. (٢) في الأصل وم: دل. (٣) من م، في الأصل: معكم. (٤) في الأصل وم: معاني. (٥) من م، ساقطة من الأصل (٦) في الأصل وم: في ما. (٧) ساقطة من م. (٨) في الأصل وم: عنه. (٩) في الأصل وم: الوجه. (١٠) في الأصل وم: عنه بمعاندته فيبصر. (١١) في الأصل وم: أن. (١٢) في الأصل وم: تغير. (١٣) في الأصل: بهم، في م: نزل بهم. (١٤) في م: بأمر الله كان. (١٥) في الأصل وم: أن. (١٦) في الأصل وم: لم ينته.

والمسألة بيننا وبينهم في ذلك. فيقال لهم: المعتبر الذي صار مُشركاً عندكم بإرتكاب الكبيرة، ذلك المعنى موجود في ارتكاب الصغائر، فيجيب أن يكون كافراً، فإذا لم يصِرْ بذلك كافراً، لم يصِرْ بإرتكابه الكبائر كافراً.

وقالت المعتزلة: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر. وقال أبو بكر الأصم: ظهر الوعيد في الكبائر وشروط المغفرة لنا دون الشرك بقوله تعالى: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فهو الصغائر كقولوه: ﴿تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] أخبر أن من السيئات ما يكفر، ومنها ما لا يكفر، فهو للصغائر.

وأما عندنا فإن الله ﷻ أطمع المؤمنين المغفرة ما دون الشرك. ثم له المشيئة؛ إن شاء عذبهم فيها، وإن شاء عفا عنهم. وأما إطماع المغفرة في الشرك فإنه لا يجوز في العقل؛ لأن من اعتقد ديناً/ ٩٧ - ب/ فإنما يعتقده للأبد. وليس كل من ارتكب ذنباً يرتكبه للأبد، بل إنما يرتكبه لقضاء شهوة<sup>(١)</sup> تغلبه، فهو يندم على إثمه. لذلك قلنا: يجوز في العقل إطماع المغفرة لما دون الشرك، ولا يجوز للشرك، وبالله التوفيق.

ووجه آخر أن الوعيد الذي ذكرته يَحْتَمِلُ الاستِحْلال<sup>(٢)</sup> والاستِخفاف بالأمر والنهي، فلا ينزل بما أطمع بهذه الآية من المغفرة، فيزال الطمع والرجاء بالوعيد المتوجّه وجهين [في الرقي]<sup>(٣)</sup> فيهم. فأما القطع في أحد الوجهين بالمُحْتَمِلِ، ومنع القطع بالآخر لإلّاختمال فهو بحكم، ولا قوة إلا بالله.

ووجه آخر أن الآية في التفصيل بين المُحْتَمِلِ لِلْعُقُورِ والذي لا يَحْتَمِلُ؛ فإذا صُرِّقَتْ إلى الصغائر، ينظر<sup>(٤)</sup> تخصيص اسم الشرك، ويُنْتَسَبُ على السامع جله<sup>(٥)</sup>. وليس أمر الوعيد في ما جاء بموضع التفصيل، بل الذي جاء بحق التفصيل ذكر الغفران بالتكفير مقابلة الجزاء من حسنات أو عقوبات كقولوه تعالى: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَايَرًا مَا تُهَوِّنَ عَنْهُ﴾ الآية [النساء: ٣١].

ووجه آخر: قال الله ﷻ: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾. وهذا كناية عن الأنفس المغفورات لا عن الآثام التي تُغْفَرُ، لم يجز صرف تخصيص إلى الآثام بالآية المكنى بها عن الأنفس، وفي آيات الوعيد في الذين جاء بهم، وفي ما جاء عاماً قَبَانٍ [أنه]<sup>(٦)</sup> لا صرف [له]<sup>(٧)</sup> في ذلك، فهو أولى، وبالله التوفيق.

وبعد فإنه ﷻ قال: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ والصغائر عندكم مغفورة بالحكمة لا بالوعد، والآية في التعريف، ولا قوة إلا بالله. وقوله أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَذَكَّرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ فمعلوم أنه في ما يلزمه حتى يختم به، لا في ما يتوب عنه. أي ذلك قوله: ﴿إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٨] وغير واحدة من الآيات التي جاءت في الكفرة لما آمنوا، والله أعلم، فصار كأنه قال: ﴿لَا يَتَذَكَّرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ إذا لم يثبت عنه ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وإن لم يثبت عنه<sup>(٨)</sup>.

فلو كان شيئاً مما دونه لا يَحْتَمِلُ في الحكمة المغفرة لَصُمُّهُ إلى المُتَنَبِّحِ عن الإحتمال لا أن الحقه بالمُحْتَمِلِ له في ما كان معلوماً أنه القصد فيه إلى بيان ما فيه الرجاء والإياس. وأي ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّ مِنْ رِجِّ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. فلو كان يلزم الإياس لما دونه لَوَجِبَ<sup>(٩)</sup> الوصف له بالكفر؛ إذ الإياس لهم بالكفر وفي تحقيقه. فأي الوجهين لزم تبعه الآخر في حق الإياس لا في وجود فعله؛ إذ قد يوجد فعل الرجاء في الكفرة، ثبت أن ذلك في الحكم والتحقيق لا في وجود الفعل، وبالله التوفيق.

#### الآية ٤٩

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَرَّكُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ قيل: هم اليهود جاؤوا بأبنائهم أطفالاً، فقالوا: يا محمد هل على أولادنا هؤلاء من ذنب؟ قال: لا، قالوا: فوالذي نخلف<sup>(١٠)</sup> به ما نحن إلا تزكيتهم؛ ما من ذنب نعمله بالنهار إلا كفر عتاً بالليل، وما عملنا بالليل إلا كفر عتاً بالنهار، فذلك التزكية منهم. وقيل: تزكيتهم أنفسهم بقولهم: ﴿عَنْ آبَائِنَا اللَّهُ وَأَبْنَائِهِمْ﴾ [المائدة: ١٨] لا ذنوب لنا. ويَحْتَمِلُ أن تكون تزكيتهم أنفسهم ما قال ﷻ: ﴿يَتَّبِعِ إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا شَيْئًا أَلَيْسَ إِنَّهُنَّ أُمَّتٌ

(١) في الأصل وم: شهوته. (٢) من م، في الأصل: الاستحالة. (٣) في الأصل: الرقي، في م: الوقف. (٤) في الأصل وم: فيبطل. (٥) في الأصل وم: محله. (٦) و(٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: منه. (٩) في الأصل وم: ليجب. (١٠) من م، في الأصل: علمنا.

عَلَيْكُمْ وَأَيُّ فَضْلِكُمْ عَلَى الْغَائِبِينَ [البقرة: ٤٧ و ١٢٢]. وكان أكثر الأنبياء ﷺ، إنما بُعِثُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وكانوا يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِذَلِكَ. فقال <sup>(١)</sup> ﷺ: ﴿بَلِ اللَّهُ يَزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ أَوْ يَزِيئُ مِنَ الذُّنُوبِ﴾.

ثم التَّزْكِيَةُ تُدْمُ: أَنْ يُزَكِّيَ أَحَدٌ نَفْسَهُ، لِأَنَّ التَّزْكِيَةَ، هِيَ التَّنْزِيهِ مِنَ الْغُيُوبِ كُلِّهَا أَوِ الذُّنُوبِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْهَا، وَلَا يَبْرَأُ، وَلَا يَسْتَحِقُّ مَخْلُوقٌ، وَذَلِكَ مَعْنَى النِّهْيِ: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]؛ إِذْ تُخْرِجُ التَّزْكِيَةُ مَخْرَجَ التَّكْبِيرِ، وَذَلِكَ لِجَهْلِهِ بِنَفْسِهِ بِمَا لَا يَرَى غَيْرَهُ شَكْلَ نَفْسِهِ وَلَا مِثْلَهُ، فَتَكَبَّرَ عَلَيْهِ. وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ مِثْلُهُ وَشَكْلُهُ مَا تَكَبَّرَ عَلَى أَحَدٍ قَطُّ، وَلَا زَكَّى نَفْسَهُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ: أَنَا مُؤْمِنٌ لَيْسَ ذَلِكَ تَزْكِيَةً إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ شَيْءٍ أَكْبَرَهُ بُو، وَالتَّزْكِيَةُ هِيَ الَّتِي يَرَى ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ.

وقوله تعالى: أَيْضاً: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ لَيْسَ فِي إِظْهَارِ الْإِيمَانِ تَزْكِيَةً لِمَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُظْهَرَ لِمَنْ أَيْ مُشَارَكَتِكَ فِيهِ، فَعَلَيْكَ الْإِظْهَارُ بِحَقِّ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ لِدَعْوَةِ إِلَى مَا تَدِينُ بِهِ، أَوْ هُوَ يُشَارِكُكَ فِيهِ، وَالتَّزْكِيَةُ فِي الْحَقِيقَةِ فِي مَا يُوجِبُ تَقْدِيمَكَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا، وَأَيْضاً إِنَّ الْقَوْلَ بِالْإِيمَانِ لَيْسَ بِمَقْدَرٍ عَنْ مَعْنَى الْعِبَادَةِ أَوْ سَبَبٍ، فِيهِ عُلُوٌّ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ أَمْرٍ، هُوَ فِي اللُّغَةِ تَصْدِيقٌ بِأَمْرٍ هُوَ ذَلِكَ، لَيْسَ بِالَّذِي يُعَدُّ فِي الرُّتَبِ، بَلْ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ، وَلَا أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ يُؤْمِنُ بِأَشْيَاءَ تُصَدِّقُ، فَلَيْسَ فِي الْقَوْلِ بِهِ مَنَقِبَةٌ.

وكذلك ما مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ التَّكْذِيبُ بِأَمْرٍ، فَلَا بِالتَّكْذِيبِ فِي الْإِطْلَاقِ لَوْمٌ، وَلَا بِالتَّصْدِيقِ بِالْإِطْلَاقِ مَذْحٌ، إِذْ فِي كُلِّ ذَلِكَ، لَكِنْ لَزِمَ فِي تَكْذِيبٍ بِهِنَ فَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ كَذَلِكَ دُؤِمَت. ثُمَّ يَتَفَاوَتْ عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِ الْكُذِبِ. ثُمَّ التَّصْدِيقُ لَوْ كَانَ ثُمَّ مَذْحٌ، فَهُوَ يَصْدُقُ كُلُّهُ، فَيَصِيرُ الْمَرْءُ بِوَضْعِهِ نَفْسَهُ صَادِقاً فِي شَيْءٍ تَزْكِيَةً وَمَذْحاً، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

عَلَى أَنَّ لِلْإِيمَانِ حَدّاً، وَكُلَّ عِبَادَةٍ ذَاتَ حَدٍّ، فَلَا امْتِدَاحَ وَمَنْ قَدْ أَذَاهَا بِالْإِخْتِيَارِ عَنِ الْأَدَاءِ وَلِخَاصَّةٍ <sup>(٢)</sup> الْفَرَائِضِ مِنْهَا، نَحْوُ: مَنْ يَقُولُ: أَنَا <sup>(٣)</sup> بَرٌّ أَوْ تَقِيٌّ أَوْ حَبِيبُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يُعْرَفُ حَدُّهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ، فَهُوَ بِذَلِكَ يَرْتَفِعُ عَلَى الْأَشْكَالِ، وَيَنْتَجِرُ عَلَيْهِمْ، فِي مَا لَوْ كَانَ صَادِقاً كَانَ مِنْهُ إِغْفَالٌ عَنْ حَقِّ ذَلِكَ. وَلَوْ كَانَ كَاذِباً [كَأَنَّ جَانِئاً] <sup>(٤)</sup> مَنَقُوتاً بِالْكَذِبِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ تَيْبِلًا﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٥)</sup> ﷺ، [أَنَّهُ] <sup>(٦)</sup> قَالَ: (الْقَتِيلُ مَا قَتَلْتَ بَيْنَ إِصْبَعَيْكَ، وَالتَّيْبِيلُ الَّذِي يَكُونُ فِي ظَهْرِ النَّوَاةِ، وَهُوَ عَلَى التَّمْثِيلِ). وَقِيلَ فِي حَرْفِ حَفْصَةَ: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّا تَزَكَّى أَنْفُسَنَا؟ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ.

وقوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِمْ إِثْمًا مُبِينًا﴾ الآية ظاهرة.

الآية ٥٠

الآية ٥١

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَبِيًّا مِنَ الْكِتَابِ﴾ قِيلَ: أَعْطُوا حَقّاً مِنَ الْكِتَابِ، وَهُمْ عِلْمَاؤُهُمْ ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّاغُوتِ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قِيلَ: الْجَنَّةُ الشَّيْطَانُ، وَالطَّاغُوتُ الْكَاهِنُ، وَقِيلَ: الْجَنَّةُ السُّخْرُ، وَالطَّاغُوتُ الشَّيْطَانُ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup> ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(٢)</sup> قَالَ: (الْجَنَّةُ الشَّيْطَانُ بِكَلَامِ الْجَبَشَةِ، وَالطَّاغُوتُ كَهَانُ الْعَرَبِ) وَقِيلَ: الْجَنَّةُ الْكَاهِنُ، وَالطَّاغُوتُ الشَّيْطَانُ. وَقِيلَ: الْجَنَّةُ حُمَيُّ بْنُ أَخْطَبَ، وَالطَّاغُوتُ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ؛ يُخْبِرُ <sup>(٣)</sup> عَنْ سَفَهِهِمْ بِإِيمَانِهِمْ بِهِؤْلَاءِ وَحَسَدِهِمْ مُحَمَّدًا <sup>(٤)</sup> وَأَصْحَابَهُ <sup>(٥)</sup> وَيُحَذِّرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ صَنِيعِهِمْ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا عِلْمَاءَهُمْ مُؤْمِنِينَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّاغُوتِ ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾.

قِيلَ فِي الْقِصَّةِ: إِنَّ هَؤُلَاءِ أَتَوْا مَكَّةَ لِيُحَالِفُوا قُرَيْشاً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ <sup>(٦)</sup> ﷺ، وَيَنْقُضُوا الْعَهْدَ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ <sup>(٧)</sup> ﷺ، قَبْلَ أَجْلِهِ، فَفَعَلُوا، فَدَخَلَ أَبُو سُفْيَانَ فِي مِثْلِ عِدَّتِهِمْ، فَكَانُوا بَيْنَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَتَحَالَفُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ <sup>(٨)</sup> ﷺ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ، وَضَوَّانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: [لِتَكُنْ كَلِمَتُنَا] <sup>(٩)</sup> وَاحِدَةً، وَلَا نَخْذِلُ بَنَظْرَنَا، فَفَعَلُوا. ثُمَّ قَالَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُهُ (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَلِخَاصَّةٍ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ. (٣) فِي الْأَصْلِ: ذَلِكَ جَانِئاً فِيهِ وَلِخَاصَّةٍ، فِي م: ذَلِكَ جَانِئاً فِيهِ كَانَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: سَفَهَم. (٧) فِي الْأَصْلِ: لَتَكُونَ كَلِمَتُنَا، فِي م: لَتَكُونَ كَلِمَتُنَا.



إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَكَثْرَةُ النِّسَاءِ لَهُ لَا تَمْنَعُ ثُبُوتَ الرِّسَالَةِ وَالثَّبُوتَ، وَإِنَّمَا تَمْنَعُ كَثْرَةُ النِّسَاءِ لِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ: إِمَّا الْخَوْفَ مِنَ الْجَوْرِ وَإِمَّا الْعَجْزَ عَنِ الْقِيَامِ بِإِفَاءِ حَقِّهِ. فَالْأَنْبِيَاءُ ﷺ، يُؤْمِنُ نَاحِيَتَهُمُ الْجَوْرَ، وَكَانُوا يَقُومُونَ بِإِفَاءِ حَقِّهِمْ مَعَ مَا كَانَ قِيَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً لِيَتَسَعَّ أَوْ لِعَشْرِ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ آيَاتِ الثَّبُوتِ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْعِبَادَةِ لِلَّهِ لَيْلًا وَبِالْقِيَامِ لَهُ نَهَارًا، وَتَحْتَمِلُ الْجُوعَ وَأَنْوَاعَ الْمَشَقَّةِ تَبَاعًا.

وَمَعْلُومٌ فِي الْخَلْقِ أَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَفَاءِ حَقِّ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فَضْلًا أَنْ يَقُومَ بِإِفَاءِ<sup>(١)</sup> حَقِّ الْعَشْرِ وَاعْتَمَرَ. فَذَلِكَ أَنَّهُ بِاللَّهِ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ.

وَعَلَى ذَلِكَ قِيَامُ دَاوُدَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ، [بِإِفَاءِ حَقِّ]<sup>(٢)</sup> مِثْقَلِ مِنَ النِّسَاءِ وَقِيَامُ سُلَيْمَانَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، [بِإِفَاءِ حَقِّ]<sup>(٣)</sup> الْأَلْفِ مِنْهُمْ. فَذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الثَّبُوتِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِ أَحَدٍ سِوَاهُمُ الْقِيَامُ بِذَلِكَ. وَكَذَلِكَ فِي قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِإِظْهَارِ هَذَا الدِّينِ مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ كَانَ لَهُ أَوْ مُلْكٍ لَهُ أَوْ سَعَةٍ دَلِيلٌ أَنَّهُ كَانَ يَنْصُرُ اللَّهَ وَيَعُوذُ بِهِ جَمِيعُ الْخَلْقِ عَلَى دِينِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿أَمْرٌ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا﴾ ذَكَرَ ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ الْآيَةُ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْمُحَاجَّةُ: أَنْ كَيْفَ يَحْسُدُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَاتِّبَاعُهُ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَأَوْلَادِهِ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ فَضْلِهِ؟ وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَمْ يَكُونُوا حَسَدُوهُمْ.

### الآية ٥٥

عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَنْهَوْنَ عَنْ مِمَّا﴾ أَيَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ بِكِتَابِهِ [الَّذِي]<sup>(٤)</sup> أُنْزِلَ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّصْبِيرِ عَلَى أَذَاهُمْ الَّذِي كَانَ مِنْهُمْ بِالْحَسَدِ. فَقَدْ<sup>(٥)</sup> كَانَ هَذَا فِي مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٦)</sup> وَمِنْ الْحَسَادِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ وَالْمُؤْذِينَ لَهُمْ، فَصَبَرُوا، وَلَمْ يَكْفُتُوهُمْ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَنْهَوْنَ عَنْ مِمَّا﴾ أَيَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ أَوْ آلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْأَصْلُ فِي اخْتِلَافِ التَّأْوِيلِ، وَالْآيَةُ وَاحِدَةٌ فِي مَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَقِّ، أَنَّهُ عَلَى أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَتَسَبَّحُ الْكُلُّ.

[وَالثَّانِي]<sup>(٧)</sup>: يَحْتَمِلُ دُخُولَ الْكُلِّ فِي الْمُرَادِ.

[وَالثَّالِثُ]<sup>(٨)</sup>: يَحْتَمِلُ إِرَادَةَ الْبَعْضِ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ يَلْزَمُ طَلَبُ الدَّلِيلِ عَلَى التَّوَقُّعِ لِلْمُرَادِ؛ فَإِنْ وَجَدَ مِنْ طَرِيقِ الْإِحَاطَةِ [فَقَدْ]<sup>(٩)</sup> شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْمُرَادِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ [يُعْمَلُ]<sup>(١٠)</sup> بِهِ عَلَى حَسَبِ الْإِذْنِ فِي الْعَمَلِ بِهِ بِالْإِجْتِهَادِ مِنْ غَيْرِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ لَا غَيْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَإِنْ حَقَّقَهُ الشَّهَادَةُ يُشْهَدُ بِهِ عَلَى مَا هُوَ فِي الْحِكْمَةِ وَجُوبُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْضَى عَلَى الْآيَةِ بِقَضَائِ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ تَتَسَبَّحُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، نَحْوُ الْقَوْلِ: ﴿إِنَّهُ سَيِّعٌ عَلَيْهِ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٢٠٠] عَلَى إِثْرِ [أُمُورٍ لَهُمْ]<sup>(١١)</sup> مِنْ أَدِلَّةِ الْخُصُوصِ، لَوْ كَانَتْ تَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ.

وَفِي الْحِكْمَةِ أَنَّهُ سَامِعٌ كُلِّ صَوْتٍ وَعَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ فِيهِ يُشْهَدُ. وَلَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ [يَكُونَ]<sup>(١٢)</sup> مِنَ الْخَاصِّ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَزَايَا الطَّلَقِ فَإِنَّ اللَّهَ سَيِّعٌ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]. قَالَ قَوْمٌ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى يُوقَعَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ ﴿سَيِّعٌ﴾ وَلَوْ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِغَيْرِ قَوْلٍ لَمْ يَكُنْ لِيَذْكُرَ السَّمِيعَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ<sup>(١٣)</sup> فَائِلَةٌ. وَقَالَ قَوْمٌ ﴿سَيِّعٌ﴾ لِإِبِلَائِيٍّ، إِذْ<sup>(١٤)</sup> هُوَ قَسَمَ بِطَيْقٍ بِهِ ﴿عَلَيْهِ﴾ بِغَزْوِهِ. وَقَدْ ذَكَرَ ﴿سَيِّعٌ عَلَيْهِ﴾ فَيَجِبُ تَرْجِيهِ كُلِّ حَرْفٍ لِيُفِيدَ حَقِيقَتَهُ، ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ. وَلَوْ كَانَ لَا يَقَعُ دُونَ قَوْلٍ لَكَانَ كُلُّ أَمْرٍ ﴿سَمِيعًا فَيَلْتَفِي﴾<sup>(١٥)</sup> الْقَوْلُ بِأَنَّهُ ﴿سَمِيعٌ﴾ عَنِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ﴿عَلَيْهِ﴾.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِإِفَاءِ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فَمَا. (٦) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: وَمِنْ فَضْلِهِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: عَمَلٌ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أُمُورُهُمْ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَوْضِعُ. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: إِنْ. (١٥) فِي الْأَصْلِ: سَمِيعٌ لِيَلْتَفِي، فِي م: سَمِيعٌ فَيَلْتَفِي.

وفي جملة القُصْدِ<sup>(١)</sup> من طريق الحكمة أنه سَمِعَ بِكُلِّ صَوْتٍ، ﴿عَلِمَ﴾ بِكُلِّ شَيْءٍ. لكن في التَّوَاوُلِ يَتَوَجَّهُ وَجْهَيْنِ: [أحدهما: (٢)] لا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَيْهِ فِي الْإِرَادَةِ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مَا يُوجِبُ الْإِحَاطَةَ، وقد عَمِلَ بِهِ الْخَلْقُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ، والله أعلم.

ووجه آخر: مَنْ التَّوَاوَلَ أَنَّهُ يَخْتَمِلُ وَجْهًا لَا يَسَعُ لِلْكَوْنِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ وَفِي حَقِّ الشَّهَادَةِ، لكنها لأحدِ الْحَقِيقَيْنِ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْعَمَلِ يَجِبُ طَلَبُ دَلِيلِهِ. ويكون الدليل على وجهين:

أحدهما: أَنْ يُوجِبَ عَلَى حَقِّ الْعَمَلِ وَالشَّهَادَةِ جَمِيعًا، وَالْآخَرُ أَنْ يُوجِبَ [على] (٣) حَقِّ الْعَمَلِ خَاصَّةً، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ فَيَجِبُ الْوَقْفُ فِي تَحْقِيقِ الْمَرَادِ وَالتَّسْلِيمِ لِلَّهِ حَتَّى يَظْهَرَ؛ وَذَلِكَ فِي حَقِّ إِضَافَةِ الْإِسْتِوَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ وَالْقَوْلِ بِالرُّؤْيَةِ مِنْ حَيْثُ مَا يَرَى عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ / ٩٨ - ب/ لَا بِالْإِحَاطَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَجْهٌ آخَرُ أَنْ يَكُونَ اخْتِمَالُ وَجْهَيْهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِمُقَدَّمَاتٍ، فَتَخْتَلِفُ عَلَى اخْتِلَافِ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ، فَلَا يَجُوزُ تَاوِيلُ تِلْكَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْمُقَدَّمَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهَا غَيْرَ مَعْرُوفَةِ الْمَوْقِعِ مِنَ الْمُقَدَّمَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشرح: ٧] لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ تَاوِيلٌ وَاحِدٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ حَتَّى يُعْلَمَ بِالسَّنْعِ أَنَّهُ يَسِمُ كَانَ مَشْغُولًا؟ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَاتِنَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ طَلَبُ مُرَادٍ قَائِلِهِ أَوْ تَاوِيلُ مُرَادِهِ، وَلَا يَنْظُرُ بِهِ إِلَّا بِالرَّخِي، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالْقَوْلُ فِي حَقِّهِ إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ مَا كَانَ فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ فَلَا زِمَ الْوَقْفُ فِيهِ حَتَّى يَظْهَرَ. وَمَا كَانَ فِي حَقِّ الْعَمَلِ، فَإِنْ كَانَ فِي نَوْعٍ مَا يَخْتَمِلُ الْإِخْتِيَاطَ فَحَقُّهُ الْقِيَامُ بِهِ حَتَّى يَظْهَرَ دَلِيلُ التَّوَسُّعِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُ. وَإِنْ كَانَ فِي مَا لَا يَخْتَمِلُ الْإِخْتِيَاطَ فَحَقُّهُ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَظْهَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يَخْلُو شَيْءٌ إِلَّا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ بِهِ حَاجَةٌ مِنْ دَلِيلٍ يَكُونُ لَهُ.

وقوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ أَيِ غَيْرِ جُلُودِ النَّصِيجَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ نَكُنْ لَكُمْ جَذِيًّا﴾ [الرعد: ٥] أَيِ نَجْدٍ مَا قَدْ قَبِيَ. وَكَذَلِكَ أُعِيدَ مَا قَدْ كَانَ مِنَ الْجُلُودِ قَبْلَ النَّصِيجِ جَدِيدًا فِي رَأْيِ الْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ صَارَ الْأَوَّلُ نَصِيجًا لَا أَنْ كَانَ هَذَا غَيْرَ الْأَوَّلِ؛ بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ غَيْرُ نَصِيجٍ، إِنَّ ذَلِكَ بَعَثُ<sup>(٤)</sup> الْأَوَّلِ وَتَعَذِيبُ مَا كَانَ ارْتَكَبَ الْمَعْصِيَةَ لِأَنَّ التَّعَذِيبَ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى غَيْرِ الَّذِي أُنِمَ فِيهِ.

وَقَالَ قَاتِلُونَ: الْجُلُودُ وَالْعِظَامُ وَنَحْوُ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ عَصِيَّتَ، وَلَا أَطَاعَتْ بَلِ اسْتَعْمِلْتَ قَهْرًا وَجَبْرًا، لَا أَنَّهُ عَمِلَتْ طَوْعًا، لَكِنَّ الَّذِي بِهِ عَمِلْتَ وَالَّذِي اسْتَعْمَلْتَهَا فِي الْجَسَدِ، بِهِ يَتَلَذَّذُ، وَيَتَأَلَّمُ، فَهُوَ الْمُعَذَّبُ وَالْمُثَابُّ بِمَا صَدَرَ مِنَ الْجَسَدِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَجْسَادَ أَهْلِ الْجَنَّةِ تَزْدَادُ [حَسَنًا وَجَمَالًا، وَجُعِلَ لِأَصْلِحِهَا] (٥) حَذًّا لَا يَزْدَادُ، وَلَا يَنْقُصُ، وَأَجْسَادُ أَهْلِ النَّارِ مُشَوَّهَةٌ قَبِيحَةٌ لِيَكُونَ لَهُمْ فِي التَّقْيِيقِ عَقُوبَةٌ، وَلِلْأَوَّلِ بِالتَّخْسِينِ ثَوَابٌ، فَكَانَتْ فِيهَا أَحْوَالٌ لِلْجَزَاءِ لَمْ تَكُنْ لِلْأَعْمَالِ؟ فَكَبَتْ أَنَّ الْمُثَابَّ وَالْمُعَاقِبَ مَا ذَكَرْتُ، لَكِنَّهُ بِتَأَلُّمٍ، وَيَتَلَذَّذُ، فَجُعِلَتْ عَلَى مَا بِهَا تَمَامُ اللَّذَّةِ وَالْأَلَمِ مِنَ الْأَجْسَادِ لَا عَلَى إِعَادَةِ أَنْفُسِ تِلْكَ الْأَجْسَادِ بَلْ عَلَى التَّجْدِيدِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقُرْآنُ.

وَكَذَلِكَ الْمَقْطُوعُ بَعْضُ الْأَعْضَاءِ فِي حَالِ الْكُفْرِ إِذَا اسْلَمَ يُبْعَثُ سَلِيمًا لَا كَذَلِكَ، وَمِثْلُهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ، لَوْ أُرِيدَ لَمْ يُرْفَعْ عَنْهُ أَلَمٌ ذَلِكَ. فَذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَى حَقِّ تَجْدُدٍ<sup>(٦)</sup> وَالثَّانِي: عَلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، وَالَّذِي بِهِ كَانَ الْمَأْتَمُ وَالْبُرُّ عَلَى مَا قَدْ كَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِلْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْجَزَاءَ هُوَ لِمَا يُخْتَمُ عَلَيْهِ، إِذْ<sup>(٧)</sup> لَوْ كَانَ اسْلَمَ<sup>(٨)</sup> لَتَمَنَّى لِنَفْسِهِ أَحْسَنَ الْأَحْوَالِ، وَاسْلَمَ النَّبِيُّ<sup>(٩)</sup> لِيَسْتَعْمِلَهَا بِالْخَيْرِ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ إِبْطَالَ جَمِيعِ السِّيَّئَاتِ، كَانَتْ بِجَوَارِحٍ ذَهَبَتْ، أَوْ بَقِيَتْ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعَقْدُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: نَعَتْ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْحَسَنُ وَالْجَمَالُ وَجُعِلَ لَاهِلِهِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: تَجَدَّدَ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: إِذَا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: إِسْلَامٌ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَيْتَةُ.

وكذلك مَنْ اخْتَارَ<sup>(١)</sup> الْكُفْرَ فَقَدْ أَثَرَهُ، واختارَ أَنْ يكونَ على ذلكَ وَإِنْ سَلِمْتَ جَوَارِحُهُ، وَتَمَتَّ، فَلَزَمَهُ<sup>(٢)</sup> حُكْمُ اخْتِيَاظِ جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ بِكُلِّ فَائِتٍ وَبَاقٍ.

وفي الأولِ اسْتَوْجَبَ جَعْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ بِالْفَائِتِ وَالْبَاقِي حَسَنَاتٍ لِمَا نَدِمَ عَنِ الْكُلِّ بِكُلِّ الْجَوَارِحِ، فَلَحِقَ حُكْمُ تَبْدِيلِ السُّبُتَاتِ بِالْحَسَنَاتِ فِي الْكُلِّ، فيكونُ على حُكْمِ إِعَادَةِ الأولِ بِحَقِّ التَّجْدِيدِ فِي الْمَعْنَى، وَاللهُ أَعْلَمُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ حِمَلَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [آل عمران: ٢٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْعِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ الآية [الفرقان: ٧٠]، وفي الإعادةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُبَيِّدْنَا﴾ الآية [الإسراء: ٥١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَا لَيَّ خَلْقِي جَدِيدٍ﴾ الآية [الرعد: ٥] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الْبَعْثِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: الْوَاجِبُ مِنَ الْعُقُوبَةِ لِلْكَفْرِ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهِ بِحُكْمِ التَّبَعِ لَهُ، وَكَذَلِكَ الثَّوَابُ الْوَاجِبُ عَنْهُ لِلْإِيمَانِ وَلِغَيْرِهِ بِحُكْمِ التَّبَعِ، بَلْ بِهِ قَامَ، وَالْأَوَّلُ بِهِ سَقَطَتْ مَشِيئَةُ الْعَفْوِ، فَصَارَ الَّذِي بِهِ الْجَزَاءُ خَاصًّا، وَغَيْرُهُ بِحُكْمِ التَّبَعِ يَزَادُ، وَيَنْقُصُ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْجَزَاءِ وَالتَّجْدِيدِ وَالْإِعَادَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِلَّذِي هُوَ بِحَقِّ التَّبَعِ وَالْإِتْبَاعِ فِي الشَّاهِدِ تَتَجَدَّدُ عَيْنُ الْأَفْعَالِ، وَلَا تَدُومُ، [وَالْإِغْتِقَادُ فِي الْأَمْرَيْنِ يَدُومُ عَلَى<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ، وَاللهُ الْمُؤَفَّقُ].

ولهذا الوجهُ مَا يُبْطِلُ الْجُلُودَ لِمَا سِوَى الْكُفْرِ؛ إِذْ فِي ذَلِكَ إِبْطَالُ الْجَزَاءِ الدَّائِمِ مِنْ حَيْثُ الْأَفْعَالُ، وَإِدَامَةُ الْجَزَاءِ الْمُتَقَطِّعِ مِنْ حَيْثُ الْأَفْعَالُ. فيكونُ فِيهِ زِيَادَةٌ فِي الْعُقُوبَةِ عَلَى الْبَثْلِ، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿فَلَا يَجْزِيكَ إِلَّا يَتْلَاهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠ وَغَافِرُ ٤٠] وَاللهُ الْمُؤَفَّقُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي السَّبْعُوثِ أَنَّهُ يُبْعَثُ بِجَسَدِهِ، أَوْ يُبْعَثُ [الْبَعْثُ]<sup>(٥)</sup> الرُّوحَانِيُّ، مِنْهُ سِمَةٌ بَعْضُ الْفَلَاسِفَةِ نَفِيًّا، وَبَعْضُهُمْ جَوْهَرًا رُوحَانِيًّا، وَبَعْضُهُمْ بَسِيطًا. فَإِنْ كَانَ جَسَدًا، فِيهِ رُوحَانِيٌّ فِي حَيَاتِهِ، وَمَنَافِعُهُ وَجَسَدُهُ لَهُ كَالْمَنَافِعِ عَنْ جَمِيعٍ مَا يَخْتَمِلُ مِنَ الْأَحْوَالِ<sup>(٦)</sup>؛ إِذِ الْجَوْهَرُ الرُّوحَانِيُّ لَطِيفٌ، يَنْفُذُ فِي الْأَشْيَاءِ، وَيَتَخَلَّلُ إِلَّا بِالْحَاسِسِ، يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَمْرُ النَّائِمِ أَنَّ النَّفْسَ تَخْرُجُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] أَوْ هِيَ مِمَّا تَسْكُنُ الْجَوَارِحَ، وَيَنْقَطِعُ عَنْهَا هَمُّ الْجَسَدِ، بِهِ تَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةِ<sup>(٧)</sup> جَوْهَرِهِ، فَيَرَاهَا تَطَوُّثٌ فِي الْبَلَادِ النَّائِيَةِ وَفِي الْأَمَكَةِ الْعُلُويَّةِ حَتَّى لَا تَضَعَهَا أَرْضٌ وَلَا سَمَاءٌ، نَاتِي بِالْأَخْبَارِ عَنْهَا كَانَتْ شَاهِدَةً.

أَمَّا مَا كَانَ ذَلِكَ عَمَلُهَا بِالْجَوْهَرِ حَيْثُ يَكُونُ مِنَ النَّفَازِ إِذَا لَمْ تُحْبَسْ، أَوْ هِيَ بِالْجَوْهَرِ تَخْرُجُ، فَيَعْمَلُ ذَلِكَ، وَهِيَ تَسْنَعُ، وَتُبْصِرُ، وَتَغْفِلُ فِي الْمَنَامِ، كَانَتْهَا بِالْجَسَدِ كَانَتْ<sup>(٨)</sup>. فَدَلَّ أَنَّ الْعَمَلَ فِي حَالِ الْيَقَظَةِ، وَمَالَهُ الْجَزَاءُ لَهَا. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْجَزَاءِ، وَعَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ الْجَوَاهِرِ الَّتِي بِهَا الْأَغْذِيَّةُ. وَالْحَيَاةُ لَيْسَتْ بِأَعْيُنِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، وَلَكِنْ بِمَا جَعَلَ [الله]<sup>(٩)</sup> فِي سِرِّيَّتِهَا مِنَ الرُّوحَانِيِّ، وَهِيَ الْقُوَى الَّتِي تَظْهَرُ فِي الْبَدَنِ إِلَى كُلِّ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ، فَتَقْوَى، وَتَصِيحُ فِيهِ بِحَيَاةِ رُوحِهِ، وَتَزُولُ عَنْهُ الْآفَاتُ. وَكَذَلِكَ عَنِ السَّنْعِ وَالْبَصَرِ حَلُّ شَيْءٍ ثُمَّ بَلْقَاءُ نَفْلِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْمَعَادِ مِنَ الْجَزَاءِ، فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ الثَّوَابُ يَكُونُ مِنْ كُلِّ مَوْعِدٍ مِمَّا يُعْرَفُ فِي الشَّاهِدِ بِجَسَدِهِ يُرْجِعُ الرُّؤْيَا الَّتِي هِيَ رُوحٌ فِي الْجَسَدِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا تَبْقَى فِي الْآخِرَةِ بِالْكُلِّ الْأَجْسَادُ الَّتِي تُلْقَى، وَهِيَ الْأَنْفَالُ الَّتِي تَفْضُلُ فِي الْجَسَدِ، وَيَخْرُجُ عَنْهَا جَمِيعٌ مَا فِيهَا مِنَ الْأَقْوِيَةِ وَالرُّوحِ؟ فَتَبَّتْ أَنَّ الْأَمْرَ يَرْجِعُ إِلَى مَا ذَكَرْتُ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ» [البخاري: ٣٢٤٤] لِأَنَّ ذَلِكَ الْجَوْهَرَ لَا تَرَاهُ الْعَيْنُ، وَلَا تَسْمَعُهُ الْأُذُنُ فِي الشَّاهِدِ، وَلَا يَخْطُرُ عَلَى الْقَلْبِ، وَتَكُونُ لَذَّةُ ذَلِكَ رُوحَانِيَّةً<sup>(١٠)</sup>، لَا [مِثْلَ]<sup>(١١)</sup> هَذِهِ لَذَّةُ الْحَيَاةِ، بِحَيَاتِهَا السَّنْعِ وَالْبَصَرِ، وَكُلُّ بَاطِنٍ فِي الْجَوْهَرِ. وَلَذَّةُ الْأَجْسَادِ إِنَّمَا تَكُونُ بِاللَّهْوَةِ فِي الطَّغْمِ وَبِالْعَيْنِ فِي اللَّوْنِ، وَهَذَا النَّوْعُ: يَذْهَبُ هَذَا، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ.

(١) مَنْ م، فِي الْأَصْلِ: اخْتِيَارَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَلَزَمَهُ. (٣) مَنْ م، فِي الْأَصْلِ: لِكُفْرِ. (٤) فِي م: وَالْإِغْتِقَادُ فِي الْأَمْرَيْنِ يَدُومُ فَعَلَى، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَمْوَالِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: حِصَّة. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: كَذَلِكَ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: رُوحَانِيًّا. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.



وعلى ذلك تذهبُ العباداتُ الجَسَدَانِيَّةُ، وتَبْقَى الرُّوحَانِيَّةُ مِنَ الْحَمْدِ وَالشَّائِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْهَيْبَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ يَبْقَى أَبَدًا. بل يَزْدَادُ لِمَا يَذْهَبُ عَنْهَا الْحَوَاجِبُ مِنَ الْجَسَدَانِيَّةِ.

وعلى ذلك يَبْطُلُ تَقْدِيرُ الرُّؤْيَا، وإِبْطَالُهُ مِمَّا عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّاهِدِ لِذَهَابِ مَا بِهِ كَوْنُهَا فِي الشَّاهِدِ. وَرُجُوعُ الْأَمْرِ إِلَى مَا يُحَاطُ بِهِ عَلَى سُقُوطِ الْحَوَاجِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِخْتَلَفَ مَنْ ذَكَرَتْ فِي أَمْرِ الْبَغْثِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَى عَلَى إِحْيَاءِ فِي الْجَسَدِ مِنَ الرُّوحَانِيَّةِ قَنَاءَ. وَالْبَغْثُ هُوَ إِسْفَاطُ الْأَجْسَادِ وَخُرُوجُ مَا فِيهَا مِنَ الرُّوحَانِيَّةِ بِصُورِهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَنْتَنِي، وَتُعَادُ عَلَى حَالِهَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذِكْرَ الْجَدِيدِ لَا يُخْتَمَلُ بِلَا ذَهَابِ الْأَصْلِ، وَذِكْرُ الْإِعَادَةِ بِلَا فَوْتِهِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يَأْتِيهِمْ أَلْزَمَ الْكِبَرُ مِنْ نُفُوسِهِمْ أَمْ يُبْعَثُونَ قُلِ الَّذِينَ يَفْقَهُونَ آيَاتِ اللَّهِ يَرْغَبُونَ فِي الْإِعَادَةِ لَا يَخْشَوْنَ. وَلَيْسَ ثُمَّ أُخْرَى، بَلْ هِيَ الْأُولَى. وَالْأُولَى هِيَ عَلَى مَا تَرْتَعُونَ غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ الْمُتَكَبِّرِينَ. فَتَحْتَاجُ عَلَيْهِمْ بِهَا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَعْرِفُوا الْأُولَى أَوَّلًا، ثُمَّ يُسَاعِدُوا / ٩٩ - أ / عَلَى نَفْيِ الْبَغْثِ، وَيُزَكِّمُوا<sup>(١)</sup> الْإِظْهَارَ.

وَالدَّهْرِيَّةُ وَمُنْكَرُو<sup>(٢)</sup> الْبَغْثِ يَقُولُونَ فِي جَمِيعِ الْعَالَمِ بِالظُّهُورِ بَعْدَ الْكَوْنِ وَبِالْكَوْنِ فِي الْأَصُولِ بِالْقُوَّةِ ثُمَّ الظُّهُورِ بِالْفِعْلِ. فَكَيْفَ يُنْكَرُونَ الْبَغْثَ لِحْتَاجِ عَلَيْهِمْ بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ قَوْمٌ بِالْبَغْثِ بِالْأَجْسَادِ عَلَى مَا كَانَتْ، لَكِنَّهَا كَانَتْ فِي الدُّنْيَا مُنْشَأَةً لِلْقَنَاءِ، مُشْتَمِلَةً عَلَيْهَا آثَارُ الْقَنَاءِ، وَيُحِيطُ بِهَا مِنْ<sup>(٣)</sup> [أَعْلَامِ الْهَلَاكِ وَمِنْ آفَاتِ كُلِّهَا سِوَايَ<sup>(٤)</sup> تَحْجِيزٍ عَنْ أَعْمَالٍ لَطَائِفِ الْجَوَاهِرِ وَعَنْ إدْرَاكِ الرُّوحَانِيَّةِ. وَإِلَّا فَهِيَ كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ خَلَقَهُمْ ﴿فَإِنْ أَحْسَنَ تَقْوِيرَهُ﴾ [التين: ٤] وَكَرَّمَهُمْ بِأَقْوَمِ جَوْهَرٍ وَآكَمَلِ<sup>(٥)</sup> سِرٍّ وَأَتَمِّ خَلْقَةٍ.

فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَيْهِمُ الْآفَاتُ، وَأُعِيدُوا لِلْبَقَاءِ، تَزُولُ<sup>(٦)</sup> عَنْهُمْ جَمِيعُ الظُّلُمَاتِ الَّتِي هِيَ حَوَاجِبُ وَسَوَائِرُ لَهُمْ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَبِوَاطِنِهَا. وَعَلَى شَكْلِهِمْ تَنْشَأُ الْأَجْسَادُ الْمَجْمُوعَةُ جَزَاءَ لَهُمْ، فَيُلْحَقُونَ بِجَمِيعِ اللَّطَائِفِ أَجْسَادًا<sup>(٧)</sup> بِمَا فِيهَا مِنَ الْجَوَاهِرِ الرُّوحَانِيَّةِ؛ تَصِيرُ هَذِهِ فِي اللَّطْفِ، كَذَلِكَ الْجَوْهَرِ. وَهِيَ مَا تَنْقَلُ إِلَى الْتَلَفٍ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْتَوْرَ لَهُمْ كَمَا لَا مَرُوءَا، فَيَقْضَلُونَ عَلَى الرُّوحَانِيَّةِ بِأَجْسَادٍ فِيهَا مَعَانِيهَا مِنَ اللَّطَافَةِ وَالتَّقَاضِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ كَالرُّوحَانِيَّةِ فِي التَّمَثِيلِ، وَمَا فِيهِمْ حَقُّ الرُّوحَانِيَّةِ: الظُّفَرُ عَنْ ذَلِكَ بَارْتِفَاعِ آثَارِ الْقَنَاءِ عَنْهَا وَخُرُوجِهَا مِنْ أَنْ يَغْمَلَ فِيهَا الْفَسَادُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَجْسَادُ الْجَزَاءِ فَإِنَّهَا تُخْرَجُ مِنَ الْآفَاتِ، وَتُمنَعُ مِنَ الْفَسَادِ، وَتَصِيرُ أَجْسَادًا فِي الطَّيِّبِ، وَالضِّيَاءِ الرُّوحَانِيَّةِ<sup>(٨)</sup> بَقِيَ فِيهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَبْقَى.

وَالْأَصْلُ فِيهِ الْجَزَاءُ بِحَقِّ<sup>(٩)</sup> الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ لَا بِحَقِّ الْأَغْذِيَةِ وَحَيَاةِ الْمُسْتَضْعَفِينَ بِهَا، فَتَكُونُ هِيَ بِجَسَدِهَا وَسِرِّيَّتِهَا وَاحِدَةً، وَبَقَاءُ<sup>(١٠)</sup> الْأَجْسَادِ إِلَيْهَا أَحَقُّ مِنْ بَقَاءِ الرُّوحَانِيَّةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ مِنْ طَرِيقِ الْإِغْتِيَارِ لِأَنَّ الَّذِي لَهُ حَقُّ الرُّوحَانِيَّةِ فِي الشَّاهِدِ بِهِ الْبَقَاءُ وَالْغِذَاءُ وَالْحَيَاةُ لِمَا يَدْفَعُ بِهَا الْآفَاتِ الْعَارِضَةَ فِي الْأَرْوَاحِ مِنْ جَهَةِ الْغَوَالِبِ الَّتِي تَضَعُفُ، وَتَقْوَى. وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَفْرُضُ الْآفَاتُ، فَتَحْتَاجُ<sup>(١١)</sup> فِيهَا إِلَى الْأَغْذِيَةِ، وَإِنَّمَا تَنَالُ أَوْفَقَ مِنْ حُجَجِ السَّنْعِ، وَمَا عَلَيْهِ الْإِعْتِبَارُ.

وَأَمَّا حُجَجُ السَّنْعِ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ آتَيْنَا فَلَمَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ [الحج: ٥] وَقَالَ: ﴿أَوَلَمْ نَكُنَّا عَيْنًا يَتَنَبَّأُ﴾ [الإسراء: ٤٩، ٩٨]، وَقَالَ: ﴿مَنْ يَتَّبِعِ الْيُتْلَمَ وَهِيَ رَيْبَةٌ﴾ ﴿قُلْ يَحْيَا أَلَّذِي أَنْشَأَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا حَاجَّ بِهِ مُنْكَرِي الْبَغْثِ. وَالْإِشْكَالُ كَانَ لَهُمْ فِي الْأَجْسَادِ وَفِي مَا جَرَتْ بِهِ الْمُحَاجَّاتُ. لِذَلِكَ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ اللَّطِيفَةُ الَّتِي لَا تَمُتُ، وَلَا تُحْسَرُ، فِي التَّجْدِيدِ، لَمْ تَكُنْ بِحَيْثُ اخْتِمَالِ الْإِنْكَارِ لِوُجُودِهِمْ فِي كُلِّ حَالٍ، نَحْوُ الْعُقُولِ تَذْهَبُ بِأَسْبَابٍ، ثُمَّ تَعُودُ، وَكَذَلِكَ الْعُقُولُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، ثُمَّ الْجِسْمَاتُ نَحْوُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالتُّورِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيُزَكِّمُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَمُنْكَرِي. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَسَوَائِرُ. (٥) الْوَاقِعَةُ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فَتَزُولُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: جَسَدًا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: كَالرُّوحَانِيَّةِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِحَقِّ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَبَقَايَا. (١١) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

وَالظُّلُمَةُ وَالظُّلُّ وَتَحْوُ ذَلِكَ؛ يَرَوْنَ الْفَنَاءَ وَالْعَوْدَ فِي كُلِّ حِينٍ، وَلَا يُنْكِرُونَ<sup>(١)</sup> هَذَا النُّوعَ لِيُحَاجُّوا بِالَّذِي ذَكَرَ وَبِهَذَا، فَلذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِالْأَجْسَادِ أَحَقَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْإِغْتِيَارُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَنشَأَ هَذَا الْخَلْقَ عَلَى مَا يَتَلَذَّذُونَ، وَيَتَأَلَّمُونَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ عِلْمًا لِلتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ بِالْمَوْعُودِ وَمَا يَحُلُّ مِنَ الْآفَاتِ وَأَضْدَادِهَا فِي الرُّوحَانِيِّ، فِي الْجَسَدِ يَكُونُ لَهُ سُرُورٌ، وَحُزْنٌ، يَتَأَلَّمُ، وَيَتَلَذَّذُ. وَقَدْ جَرَى الْوَعْدُ بِالْمُؤْلِمِ وَالْمُلِذِّ. وَكَذَلِكَ حِكْمَةُ خَلْقِ الْجَسَدِ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَحَقِّقُ الْعِلْمَ بِالْمُرْغِبِ وَالْمُرْهِبِ مِنَ الْمَوْعُودِ. عَلَى أَنَّ السُّرُورَ وَالْعُمُومَ لَيْسَا يُرْغَبُ فِيهِمَا، أَوْ يُرْهَدُ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَأْلَمُ الْجَسَدُ، وَيَتَلَذَّذُ، بَلْ يَكُونُ فِيهِ الْأَمْرَانِ لِيُسْرَ، وَيَحْزَنَ. فَذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِالْأَجْسَادِ أَحَقَّ مِنْ طَرِيقِ التَّقْدِيرِ عَلَى مَا جَرَى بِهِ حَقُّ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ، وَبِيَدِهِ الْمُلْكُ، يُكْرِمُ مَنْ يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ فَضْلًا مِنْهُ، يُهِينُ مَنْ يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ عَذْلًا مِنْهُ، وَاللَّهُ الْمُؤْتِقُ.

وقوله تعالى: ﴿فَيَنْتَهُم مِّن مَّائَةٍ يَوْمٍ﴾ بما أنزل على محمد ﷺ، مِنَ الْيَهُودِ ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ صَدَّ عَنْهُ﴾ يعني عن إبراهيم ﷺ. وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّ يَجْتَمِعَنَّهُمْ سَعِيرًا﴾ كَانَ جَهَنَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُعْظَمُ النَّارِ وَجَمِيعُ ذَرَكَاتِهَا، وَالسَّعِيرُ هُوَ الْتِهَابُهَا وَرَقُودُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى، ﷻ: ﴿وَلَا يَجْتَمِعَنَّهُمْ لَمَوْعِدَةٍ مُّجْمِعِينَ﴾ ﴿لَمَّا سَمِعَتْ أَبْنَاءُ ابْنِكِ لَبَّابًا مِنْهُمْ جُزْءَ مَقْسُومٍ﴾ [الحجر: ٤٣ و ٤٤]. وَيَخْتَلِبُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنَّ يَجْتَمِعَنَّهُمْ﴾ أَيِ الْتِهَابِ جَهَنَّمَ الْتِهَابًا، إِذِ السَّعِيرُ الْإِتِهَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ٥٦** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ تَحْتَمِلُ الْآيَاتُ أَعْلَامَ الدِّينِ وَأَتَارَهُ، وَتَحْتَمِلُ الْآيَاتُ آيَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ لَهُ، وَتَحْتَمِلُ الْآيَاتُ أَعْلَامَ رِسَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ، فَيَكُونُ الْكُفْرُ بِهَا كُفْرًا بِاللَّهِ.

وقوله تعالى: ﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ قِيلَ: ﴿نُصْلِيهِمْ﴾ نُشْوِيهِمْ. يُقَالُ: شَاءَ مُضْلِيَةً مُشْوِيَةً. وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَبَّهْتُمْ جُلُودَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ كُلَّمَا اخْتَرَقَتْ ﴿جُلُودُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ أَيِ جَدَّدْنَا لَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا، لِيَزْدَادُوا الْتِهَابًا وَلِيَقَادُوا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْكُنَ أَلَمُ الْعَذَابِ؛ فَهِيَ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَيْثُ التَّجْدِيدُ غَيْرُهَا<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى قَدْ اخْتَرَقَتْ، وَنُصِبَتْ، وَمِنْ حَيْثُ الْعَيْنُ نَفْسُهَا.

أَلَا تَرَى مَا يُقَالُ: تَبَدَّلَ فُلَانٌ، فَإِنَّمَا يُقَالُ مِنْ حَيْثُ تَغْيَرُهُ مِنْ لَوْنٍ إِلَى لَوْنٍ، لَا أَنْ كَانَتْ تَحَوَّلَتْ نَفْسُهُ وَتَبَدَّلَتْ<sup>(٤)</sup> مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَقُلِيَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ هِيَ مِنْ حَيْثُ الْعَيْنُ إِنَّهَا تِلْكَ بِعَيْنِهَا وَاحِدَةٌ<sup>(٥)</sup>. وَعَلَى ذَلِكَ الْبَغْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْإِنْشَاءُ مِنْ حَيْثُ التَّجْدِيدُ غَيْرُهُ<sup>(٦)</sup> حَيْثُ أَتَوْا<sup>(٧)</sup>، وَذَهَبَتْ آثَارُهُمْ، وَمِنْ حَيْثُ الْإِعَادَةُ إِلَى الْحَالَةِ الْأَوَّلَى هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ لَيْسُوا بِغَيْرِهِمْ<sup>(٨)</sup>. وَعَلَى ذَلِكَ قَدْ سُمِّيَ الْبَغْثُ خَلْقًا جَدِيدًا، وَإِنْ كَانَ بَغْثُ الْأَوَّلَى فِي الْمَعْنَى.

ثُمَّ تَكَلَّمُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾؛ قَالُوا: كَيْفَ كَانَ؟ أَنْ يُعَذَّبَ جُلُودًا لَا مَائِمَ، وَإِنَّمَا الْمَائِمُ فِي الْجُلُودِ الَّتِي اخْتَرَقَتْ، وَنُصِبَتْ، وَقَالُوا: أَيْدُنَا فِي مَنْ قُطِعَتْ<sup>(٩)</sup> يَدُهُ، وَهُوَ كَافِرٌ، ثُمَّ اسْلَمَ، فَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ. مَا حَالُ الْيَدِ الْمَقْطُوعَةِ؟ تُعَذَّبُ فِي النَّارِ، أَمْ تَكُونُ مَعَ النَّفْسِ فِي الْجَنَّةِ؟ وَفِي مَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَهُوَ مُسْلِمٌ، ثُمَّ كَفَرَ، وَمَاتَ عَلَى كُفْرِهِ. تَلْحَقُ النَّفْسُ، أَمْ تَكُونُ فِي الْجَنَّةِ؟ فَالْجَوَابُ لِهَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْجَوَارِحَ وَالْأَعْضَاءَ لَيْسَتْ تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُ بِالْإِخْتِيَارِ وَالطَّوْعِ، وَلَكِنَّمَا كَالْمُكْرَهَاتِ وَالْمَقْهُورَاتِ فِي الْعَمَلِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِكْرَاءَ عَلَيْهَا يُوجِبُ تَحْوِيلَ الْفِعْلِ مِنْهَا إِلَى الْمُكْرَهِ، فَيُجْعَلُ كَأَنَّ الْمُكْرَهَ هُوَ الَّذِي قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الضَّمَانِ؟ فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ هَذِهِ الْجَوَارِحَ كَالْمُكْرَهَاتِ وَالْمَقْهُورَاتِ [لِحَقَقَاتِ النَّفْسِ]<sup>(١٠)</sup> حَيْثُ كَانَتْ. ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ اسْلَمَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ يَتَمَنَّى سَلَامَةَ جَوَارِحِهِ الَّتِي كَانَتْ ذَهَبَتْ عَنْهُ لِيَعْمَلَ بِهَا فِي طَلَبِ مَرْضَاةِ رَبِّهِ تَعَالَى. وَكَذَلِكَ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ

(١) فِي الْأَصْلِ رَمَ: لَهَا يَنْكُرُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ رَمَ: فَهِيَ. (٣) فِي الْأَصْلِ رَمَ: غَيْرِ. (٤) فِي الْأَصْلِ رَمَ: تَبَدَّلَ. (٥) فِي الْأَصْلِ رَمَ: وَاحِدٌ. (٦) فِي الْأَصْلِ رَمَ: غَيْرِ. (٧) فِي الْأَصْلِ رَمَ: نَفَانُوا. (٨) فِي الْأَصْلِ رَمَ: بَغِيرَ. (٩) فِي الْأَصْلِ رَمَ: قَطَعَ. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: لِحَقَقَاتِ النَّفْسِ.

يَتَنَبَّئُ سَلَامَةً جَوَارِحِهِ، لِيَسْتَعْمِلَهَا<sup>(١)</sup> فِي مَا اخْتَارَ مِنَ الدِّينِ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لِحَقِّبِ النَّفْسَ حَيْثُ كَانَتْ فِي طَاعَتِهَا وَمَغْصِبَتِهَا.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِنَ الْمُلْحِدَةِ: إِنَّ الثَّوَابَ فِي الْآخِرَةِ لَا يَكُونُ لِهَذِهِ النَّفْسِ الَّتِي تَأْكُلُ، وَتَشْرَبُ، وَتَعْمَلُ كُلَّ مَا تَعْمَلُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يَكُونُ لِلرُّوحَانِيِّ الَّذِي جَوْهَرُهُ<sup>(٢)</sup> جَوْهَرُ النُّورِ. لَكِنَّ هَذِهِ النَّفْسَ مُنْتَحَنَةً فِي الدُّنْيَا بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَشُوبَةً بِالْآفَاتِ وَالْعُيُوبِ. فَإِذَا صَفَّتْ عَنِ الْآفَاتِ، وَتَنَزَّهَتْ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي بِهَا امْتَحِنَتْ، صَارَتْ أَهْلًا لِلثَّوَابِ الْعَظِيمِ وَمَحَلًّا لِلْجَزَاءِ الْجَزِيلِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ وَالتَّجَاةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ أَمَّا ذُوقُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَيَكُونُ<sup>(٣)</sup> بِالْقَمِّ، لِيُعْرِفَ طَعْمُهُ وَلَذَّتُهُ. وَأَمَّا ذُوقُ الْعَذَابِ فَلِنَّمَا يَكُونُ بِكُلِّ جَارِحَةٍ مِنْهُ لِيُحَذَّرَ<sup>(٤)</sup> أَلَمَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْجَوَارِحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالدُّوْقُ / ٩٩ - ب/ فِي الْعُرْبِ لِيُعْرِفَ الطَّعْمُ يَقْلُبُ فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ، فَيَعْرِفُ<sup>(٥)</sup>. يُقَالُ: لِفُلَانٍ ذُوقٌ فِي أَمْرِ كَذَا أَيْ بَصَرٌ وَمَعْرِفَةٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَزِيمًا حَكِيمًا﴾. قِيلَ: الْعَزِيمُ مَا يَتَعَزَّرُ وَجُودُهُ فِي الشَّاهِدِ. وَقِيلَ: هُوَ عَزِيمٌ، لَا يُعْجَزُ، فَهُوَ عَزِيمٌ لِمَا لَا يُوجَدُ فِي الْإِفْهَامِ، وَلَا يُذْرَكُ بِالْأَوْهَامِ، وَقِيلَ: الْعَزِيمُ الْمُتَّقِيمُ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

**الآية ٥٧** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَمْ يَمَيِّزْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ مِنَ الْآفَاتِ وَالْعُيُوبِ لَيْسَ كَأَزْوَاجِ الدُّنْيَا وَنِسَائِهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ لَا تَنْسَخُهُ الشَّمْسُ، وَلَا أَدَى فِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ فِيهَا مَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَأَدَى، وَكَذَلِكَ الْقَمَرُ فِيهِ أَدَى، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَنَافِعٌ، وَالظُّلْمَةُ كَذَلِكَ فِيهَا مَنَافِعٌ وَأَدَى. وَأَمَّا الظُّلُّ نَفْسُهُ فَلَيْسَ فِيهِ أَدَى عَلَى كُلِّ حَالٍ. فَإِنْ كَانَ فَهُوَ لِلزَّمَانِ لَا لِلظُّلِّ بِنَفْسِهِ. فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ يُدْخِلُهُمُ الظُّلُّ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَدَى الشَّمْسِ وَلَا أَدَى الظُّلْمَةِ وَلَا أَدَى الزَّمَانِ، لَيْسَ كِظْلُ الدُّنْيَا مَشُوبًا بِأَدَى غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَذَلِكَ تَأْوِيلُ الظُّلِيلِ أَنْ يُظْلَلَ عَنْ جَمِيعِ الْمُؤْذِيَّاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ٥٨** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْثَلِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ قِيلَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ مَكَّةَ عَلَى [يَدِ] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ<sup>(٦)</sup> الْعَبَّاسُ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ جَعَلْتَ السَّقَايَةَ وَالْحِجَابَةَ فِينَا؛ فَأَخَذَ مِفْتَاحَ الْكَعْبَةِ مِنْ وَلَدِ شَيْبَةَ، فَدَفَعَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ مِفْتَاحَ الْكَعْبَةِ، فَرَدَّهَا إِلَى وَلَدِ شَيْبَةَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، يَا عَمُّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَبُّ أَنْ يَرْزَأَ، وَلَا يَرْزَأَ أَشْيَاءَ» [بمعناه السيوطي في الدر المنثور ٢/ ٥٧٠] وَقِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأُمَرَاءِ فِي النَّبِيِّ الَّذِي اسْتَأْمَنَهُمْ عَلَى [جَمْعِهِ وَقِسْمَتِهِ]<sup>(٨)</sup> وَالصَّدَقَاتِ الَّتِي اسْتَأْمَنَهُمْ عَلَى جَمْعِهَا وَقِسْمَتِهَا.

وَالْآيَةُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ نَازِلَةً فِي كُلِّ أَمَانَةِ الثِّمَنِ الْمَرْءِ فِيهَا<sup>(٩)</sup> مَنْ نَحَرُ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ وَمَا كَانَ فِيهَا بَيْنَ الْخَلْقِ. أَمَّا مَا كَانَ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَمِنْ<sup>(١٠)</sup> نَحْرِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي أَمَرَ الْمَرْءَ بِأَدَائِهَا وَمَنْ نَحَرُ تَغْلِيمِ [الْعِلْمِ]<sup>(١١)</sup> الَّذِي رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ [الْأَحْزَابُ: ٧٢] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّايِمَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ الْآيَةُ [الْمَائِدَةُ: ٨] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٨]. كُلُّ ذَلِكَ أَمَانَةٌ تَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْثَلِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ وَكَذَلِكَ كُلُّ أَمَانَةٍ يُؤْتَمَنُ الْمَرْءُ عَلَيْهَا تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ.

ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ عَلَيْهَا وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٣٥]. وَمَنْ قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْأُمَرَاءِ اسْتَدْلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِلَى الْأُمَرَاءِ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْثَلِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ قَالَ: (هِيَ مُبْتَهَمَةٌ، الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ سَوَاءٌ؟).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نَبَأًا يَنْتَقِرُ بِهِ﴾ مِنَ الْحُكُومَةِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيمًا بَعِيرًا﴾ يَخْتَمِلُ مُجِيبًا

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَسْتَعْمِلُهَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: جَوْهَرُهَا. (٣) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَجِدَ. (٥) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: فَقَالَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: جَمْعُهَا وَقِسْمَتُهَا. (٩) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: فِيهَا. (١٠) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

لِمَنْ [دَعَا، وَسَأَلَهُ] <sup>(١)</sup> كَقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا سَأَلْتَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ» [البقرة: ١٨٦] يُجِيبُ لِمَنْ اسْتَجَابَهُ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ. وَيَخْتَمِلُ «سَيِّئًا بَعِيدًا» أَي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْعَارِيَةِ إِذَا ضَاعَتْ؛ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ غَيْرُهُمْ: عَلَيْهِ الضَّمَانُ. وَلَا أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عِدَّةُ الْحُجَجِ:

أَحَدُهَا <sup>(٢)</sup>: أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ إِن لَبِسَ الْقَمِيصَ، أَوْ رَكِبَ الدَّابَّةَ، أَوْ حَمَلَ عَلَيْهَا، مَا أُذِنَ لَهُ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهَا، وَأَصَابَهَا فِي ذَلِكَ نَقْصَانٌ فِي قِيَمَتِهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي مَا وَقَعَ بِهَا مِنَ الضَّرَرِ وَالنَّقْصِ بِفِعْلِهِ وَلِسْبِهِ وَرُكُوبِهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا هَلَكَ مِنْهَا بِتَغْيِيرِ فِعْلِهِ.

وَالثَّانِيَةُ <sup>(٣)</sup>: مَا رُوِيَ عَنِ [أَبِي حَنِيفَةَ] <sup>(٤)</sup> عَنْ عَلِيٍّ ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(٥)</sup> قَالَ: (الْعَارِيَةُ لَيْسَتْ <sup>(٦)</sup> بِتَبِعَةٍ وَلَا مَضْمُونَةٍ إِنَّمَا هِيَ مَعْرُوفَةٌ إِلَّا أَنْ [٧] <sup>(٧)</sup> تُخَالِفَ). وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ] <sup>(٨)</sup> قَالَ: (إِذَا خَالَفتَ صَاحِبَ الْعَارِيَةِ ضَمِينَ) وَاحْتِجُّ مَنْ خَالَفتَ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ أَنْ تُرَدَّ مَا أَخَذْتَ إِذَا [كَانَتْ قَائِمَةً] <sup>(٩)</sup> عَلَيْهَا رَدُّهَا» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٦١]. أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَدِيعَةَ لَا تُضْمَنُ إِذَا تَلَفَتْ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا إِذَا كَانَتْ قَائِمَةً؟ فَالْعَارِيَةُ مِثْلُهَا؟

وَالثَّلَاثَةُ <sup>(١٠)</sup>: أَنْ يَخْتَمِلَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْقَضْبِ وَأَشْيَاعِهِ. فَعَلَى الْغَاصِبِ أَنْ يَرُدَّهَا [قَائِمَةً أَوْ تَالِفَةً] <sup>(١١)</sup>. وَلَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْخَبَرِ الْعَارِيَةُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَدِيعَةَ لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ [وَأَنَّ كَانَ فِيهِ أَخْذًا] <sup>(١٢)</sup>؟

وَاخْتَجَرُوا أَيْضًا بِحَدِيثِ صَفْوَانَ [ابْنِ أُمَيَّة] <sup>(١٣)</sup> «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْ صَفْوَانَ يَوْمَ حُتَيْنٍ أَذْرَعًا، فَقَالَ: أَعْضَبَ يَا مُحَمَّدٌ؟ فَقَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٦٢] وَرُوِيَ فِي خَبَرٍ آخَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَبَ يَوْمَ حُتَيْنٍ مِنْ صَفْوَانَ ابْنَ أُمَيَّةٍ أَذْرَعًا» <sup>(١٤)</sup> فَقَالَ: يَا صَفْوَانُ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ سِلَاحٍ؟ قَالَ: عَارِيَةٌ أَوْ غَضْبًا؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ، فَأَعَارَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الضَّمَانَ» [أَبُو دَاوُدَ ٣٥٦٣].

فَهِيَ <sup>(١٥)</sup> عِنْدَنَا، إِنْ ثَبَتَ خَبَرُ صَفْوَانَ، مَضْمُونَةُ الرَّدِّ؛ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ رَدُّ الْعَارِيَةِ، لَيْسَتْ <sup>(١٦)</sup> كَالْوَدِيعَةِ، لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ مَا لَمْ يَطْلُبْ صَاحِبُهَا [رَدَّهَا لَا] <sup>(١٧)</sup> تُرَدُّ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُؤَيِّدُ قَوْلَنَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ» [البيهقي في الكبرى ٨٨/٦].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِذَا حَكَكْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» كَقَوْلِهِ <sup>(١٨)</sup> ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى» فَمَنْ وَلَّى أَمْرًا أَوْ حُكْمًا فِي مَا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ وَلَّى الْأَمَانَةَ، وَعَلَيْهِ <sup>(١٩)</sup> أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَى أَهْلِهَا.

وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَتِ الْأَثَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، قَلَّتْ، أَوْ كَثُرَتْ، فَلَا يَغْدِلُ فِيهَا إِلَّا أَكْبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّارِ» [بِعْنَاءِ أَحْمَدَ ٣/٦]. وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: «أَيُّ مَا أَمَرْتُ وَلَّى مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْهُمْ مِثْلَ مَا يَحُوطُ بِهِ نَفْسَهُ وَأَهْلَهُ لَمْ يُرَخَّ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [البخاري ٧١٥٠] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(٢٠)</sup> قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ وَأَقْرَبِهِمْ مَجْلِسًا مَنَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ عَادِلٌ، وَإِنْ أَبْغَضَ النَّاسَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدَّهُمْ عَذَابًا إِمَامٌ جَائِرٌ») [الترمذي ١٣٢٩].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلِيقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِالْخُطَابِ بِالطَّاعَةِ لَهُ وَطَاعَةِ الرَّسُولِ وَأُولِي الْأَمْرِ بِمَا يَعُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرَ جَمِيعًا؟ قِيلَ بِوُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

(١) مِنَ الْأَصْلِ وَم: دَعَا لَهُ وَسَأَلَ. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَحَدُهُمَا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّانِي. (٤) فِي الْأَصْلِ: ابْنُ الْحَنِيفَةِ، ابْنُ الْحَنْظَلَةِ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ قَائِمًا. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّانِي. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَائِمًا أَوْ تَالِفًا. (١٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَخَذَ. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: صَفْوَانُ هَرَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرِيدُ حُنَيْنًا. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهُوَ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (١٧) فِي الْأَصْلِ وَم: لَمْ. (١٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ. (١٩) فِي الْأَصْلِ: يَجِبُ، فِي م: عَلَيْهِ يَجِبُ. (٢٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٢١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ.

أحدهما: أَنَّ عادة الملوك أَنَّهُمْ إِذَا خَاطَبُوا بِشْيءٍ إِنَّمَا يُخَاطَبُونَ أَهْلَ الشَّرَفِ والمَجْدِ وَمَنْ كَانَ أَسْمَعَ لِيُخَاطَبِهِمْ وَاغْظَمَ لِقَوْلِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُنذِرُونَ فِي أَمْرِي﴾ [النحل: ٣٢] وقوله<sup>(١)</sup> تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَأْتِيكُمْ بِبُرْهَانٍ﴾ [النحل: ٣٨]; يُخَاطَبُونَ أَيْ أَهْلَ الشَّرَفِ وَمَنْ هُوَ أَقْبَلُ لِقَوْلِهِمْ وَأَطَوُّ لَأَمْرِهِمْ. فَعَلَى ذَلِكَ خَاطَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، وَيُطِيعُوا رَسُولَهُ، وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ يَتِمُّهُمْ.

والثاني: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ بِذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً لِأَنَّ الْكَافِرَ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِاعْتِقَادِ الطَّاعَةِ لَهُ أَوَّلًا. فَإِنْ أَجَابَ إِلَى ذَلِكَ فَعِنْدَ ذَلِكَ يُخَاطَبُ بِغَيْرِهِ. وَالْمُؤْمِنُ قَدْ اغْتَفَدَ طَاعَةَ رَبِّهِ وَطَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ لِذَلِكَ خَرَجَ الْخِطَابُ مِنْهُ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثالث<sup>(٢)</sup>: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَخْصِيصُ الْخِطَابِ لِلْمُؤْمِنِينَ [لَمَّا أَمَرَ بِطَاعَةِ]<sup>(٣)</sup> أَوَّلِي الْأَمْرِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِطَاعَةِ أَوَّلِي الْأَمْرِ إِذَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فِيهِ دَلَالَةٌ جَوَازِ الطَّاعَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عَمِلَ بِأَمْرِ آخَرَ فَقَدْ أَطَاعَهُ. [وَالطَّاعَةُ هِيَ الْإِثْمَارُ بِالْأَمْرِ]<sup>(٤)</sup> وَأَمَّا الْعِبَادَةُ فَهِيَ<sup>(٥)</sup> إِخْلَاصُ الشَّيْءِ بِكُلِّيَّةٍ لِلَّهِ ﷻ، حَقِيقَةٌ؛ إِذْ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا لِلَّهِ بِكُلِّيَّتِهَا حَقِيقَةٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ سِوَاهُ. لِذَلِكَ لَمْ يُجَزَّ أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُطَاعَ غَيْرُهُ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الطَّاعَةَ هِيَ الْإِثْمَارُ بِالْأَمْرِ، وَلَيْسَ الْعِبَادَةُ كَذَلِكَ. لِذَلِكَ افْتَرَقَا.

ثم طاعة الرسول ﷺ، تكون طاعة لله؛ لَأَنَّهُ بِأَمْرِهِ يُطَاعُ، وَفِي طَاعَتِهِمْ / ١٠٠ - أ / لَهُ طَاعَتُهُ.

ثم قيل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ فِي قَرَائِصِهِ، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ﷺ، فِي سُنَّتِهِ. وَقِيلَ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ فِي مَا أَمَرَكُمْ، وَنَهَاكُمْ فِي كِتَابِهِ ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ﷺ فِي مَا أَمَرَكُمْ، وَنَهَاكُمْ فِي سُنَّتِهِ.

ثم اخْتَلَفَ فِي «وَأَوَّلِ الْأَمْرِ». قِيلَ: هُمُ الْأُمَرَاءُ عَلَى السَّرَايَا. وَقِيلَ: هُمُ الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ. وَقِيلَ: هُمُ أَهْلُ الْخَيْرِ. وَيَحْتَمِلُ «وَأَوَّلِ الْأَمْرِ» الَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ السَّرَايَا. فَكَيْفَ مَا كَانَ، وَمَنْ كَانَ قَبِيهِ الدَّلَالَةُ أَلَا يُؤَلَّى إِلَّا مَنْ لَهُ الْعِلْمُ وَالْبَصَرُ؟ مِنْ ذَلِكَ: أُمَرَاءُ السَّرَايَا كَانُوا أَوْ غَيْرُهُمْ لِأَنَّهُ ﷻ أَمَرَ بِطَاعَتِهِمْ. وَلَا يُؤَمَرُ بِطَاعَةِ أَحَدٍ إِلَّا بِعِلْمٍ وَبَصَرٍ يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ.

وَالْآيَةُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ، وَهِيَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَوَّلِي الْأَمْرِ الْأُمَرَاءُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ الْحُكَّامَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى بِالْعَدْلِ. وَأَمَرَ الرُّعِيَّةَ بِالسَّمْعِ لَهُمْ وَالطَّاعَةِ فِي مَا يَحْكُمُونَ، وَيَأْمُرُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُوِيَ فِي الْخَبَرِ عَنْ<sup>(٦)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [أَنَّهُ]<sup>(٧)</sup> قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا. وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ حَبِشِيٌّ مُجْدَعٌ فَاسْمَعُوا لَهُ، وَأَطِيعُوا مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابُ اللَّهِ؟» [ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٤١/٢] وَعَنْ<sup>(٨)</sup> ابْنِ عُمرَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ قَالَ]<sup>(٩)</sup>: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي مَا أَحَبَّ، وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَمَنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ عَلَيْهِ وَلَا طَاعَةَ» [بمعناه البخاري: ٢٩٥٥].

وَبَعْدَ فَإِنَّ<sup>(١٠)</sup> الْآيَةَ الَّتِي تَلِيهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَوَّلِي الْأَمْرِ الْفُقَهَاءُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وَالتَّنَازُعُ يَكُونُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. فَكَانَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَمَرَ فِي [الْآيَةِ الْأُولَى بِطَاعَةِ «وَأَوَّلِ الْأَمْرِ» وَأَمَرَ فِي الثَّانِيَةِ]<sup>(١١)</sup> أَوَّلِي الْفِقْهِ بِرَدِّ مَا يَخْتَلِفُونَ<sup>(١٢)</sup> فِيهِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَالْآيَةُ تَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ عَلَى الْعَامَّةِ طَاعَةَ أَمْرَانِهِمْ فِي أَحْكَامِهِمْ، وَعَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ عُلَمَائِهِمْ فِي قُصُولِهِمْ. يَبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] فَلَوْلَا لَمْ يَجِبْ عَلَى قَوْمِهِمْ قَبُولُ قَوْلِ عُلَمَائِهِمْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ إِذْئَارُ قَوْمِهِمْ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ إِبْطَالُ قَوْلِ الرَّافِضَةِ فِي الْإِمَامَةِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَوَّلِ الْأَمْرِ يَنْكَرُ﴾

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: ر. (٣) فِي الْأَصْلِ: مَا أَمَرَ بِطَاعَتِهِ، فِي م: لِمَا أَمَرَ بِطَاعَتِهِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ الْإِثْمَارُ لِلْأَمْرِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهُوَ. (٦) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: مِنْ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: هَذِهِ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: آيَةُ أَوَّلِي الْأَمْرِ بِطَاعَتِهِمْ وَأَمْر. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَخْتَلِفُونَ.

فليس يَخْلُوْهُ أَوْلُو الْأَمْرِ مِنْ أَحَدٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجُوْ: إِنَّمَا أَنْ يَكُوْنَ الْأَمْرُ وَالْفَقْهَاءُ وَالْإِمَامُ الَّذِي تَدْعِيهِ الرَّافِضَةُ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى فِي أَوْلِي الْأَمْرِ الْفَقْهَاءُ أَوْ الْأَمْرَاءُ، فَفِيهِ إِبْطَالُ قَوْلِ الرَّافِضَةِ: إِنَّهُ الْإِمَامُ الَّذِي يَصِفُونَهُ، وَمُحَالٌ أَنْ يَكُوْنَ هُوَ الْإِمَامُ، الَّذِي يَذْكُرُونَهُ لِأَنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. وَذَلِكَ الْإِمَامُ عِنْدَهُمْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةٌ، وَهُمْ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُتَنَازِعِينَ عِنْدَهُمْ، وَمُخَالَفَتُهُ كُفْرٌ فِي مَذْهَبِهِمْ. فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَقَالَ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ: فَرُدُّوهُ إِلَى الْإِمَامِ، فَإِنْ مَنْ خَالَفَهُ فَقَدْ كَفَرَ. وَلَكِنَّهُ تَعَالَى ﷻ أَمَرَ بِرَدِّ التَّنَازُعِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فَدَلَّ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَ أَحَدٍ لَا يَقُومُ فِي الْحُجَّةِ مَقَامَ قَوْلِ [رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] <sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ قيل: إلى الله، أي كتاب الله تعالى أو إلى الرسول إذا كان حَيًّا. فَلَمَّا مَاتَ فَإِلَى سُنَّتِهِ. وَاسْتَدَلَّ قَوْمٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى إِبْطَالِ الْاجْتِهَادِ وَتَرْكِ الْقَوْلِ إِلَّا بِمَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَيَقُولُونَ: فَتَكِلْ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَرَسُولِهِ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَواتِ وَالْحَمَلُ الثَّجِياتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَنَا. وَالْآيَةُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يُحْمَلَ تَأْوِيلُهَا عَلَى أَنَّ التَّنَازُعَ إِذَا كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَبَ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِ ﷺ وَيُسْأَلَ عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَادِثَةِ الْاجْتِهَادُ وَلَا النَّظَرُ. فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ التَّنَازُعِ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ حُكْمَ الْحَادِثَةِ يُطْلَبُ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ فِي إجماعِ الْمُسْلِمِينَ. فَإِنْ وَجَدَ الْحُكْمَ فِي أَحَدِهَا <sup>(٢)</sup> يَتَنَبَّأُ، وَإِلَّا قِيلَ بِالْاجْتِهَادِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُوْنَ الْمُجْتَهَدُ إِذَا مَا اجْتَهَدَ فِيهِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فيقول: وَجَدْتُ فِي الْكِتَابِ أَوْ فِي السُّنَةِ كَذَا وَكَذَا، وَهَذِهِ الْحَادِثَةُ تُشَبِّهُ هَذَا الْحُكْمَ، فَحُكْمُهَا حُكْمُهُ. فيكون [رَدُّ حُكْمِ] <sup>(٣)</sup> الْحَادِثَةِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ شِبْهِهَا بِمَا وَجَدَ مِنَ الْحُكْمِ فِيهِمَا. وَإِذَا كَانَ مَا وَصَفْنَا مِنْ تَأْوِيلٍ مُحْتَمَلًا فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وفي الآية دلالة جَعْلِ الْإِجْمَاعِ، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية؛ إِنَّمَا أَمَرَ بِالرُّدِّ إِلَى [كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ] <sup>(٤)</sup> الرُّسُولِ ﷺ عِنْدَ التَّنَازُعِ، لَمْ يَأْمُرْ بِالْإِجْمَاعِ <sup>(٥)</sup>. دَلَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَمَّ إِجْمَاعٌ لَا تَنَازُعَ فِيهِ لَمْ يَجِبِ الرُّدُّ إِلَى مَا أُوْدِعَ فِي الْكِتَابِ وَفِي السُّنَّةِ.

وفي الآية دلالة أَنَّهُ يُذَرَّكَ بِالطَّلَبِ الْمُودِعِ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يُذَرَّكَ، أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ لِلرُّدِّ إِلَى ذَلِكَ مَعْنَى. أَلَا تَرَى [أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ] <sup>(٦)</sup>: ﴿لَقَوْلِهِمْ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَ﴾ [النساء: ٨٣] فَإِنَّمَا يُسْتَبِطُ مَا فِيهِ؟ دَلَّ أَنَّ كُلَّ أَحْكَامٍ <sup>(٧)</sup> الْخَوَارِثِ مَذْكُورٌ فِي هَذَيْنِ: فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْفَرَجُ عِنْدَ النَّظَرِ وَالطَّلَبِ لَكَانَ لَا يُقْبَدُ الْأَمْرُ بِالرُّدِّ إِلَيْهِمَا مَعْنَى. ثُمَّ لَا تَوْجَدُ نُصُوصَ فِي كُلِّ مَا يُتَنَبَّأُ <sup>(٨)</sup>. ثَبَتَ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ الْبَحْثِ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمُودِعِ مِنَ الْمَنْصُوصِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ الآية تخصيصُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي اللَّزُومِ؛ يَخْرُجُ عَلَى أَوْجُوْ:

أحدها: عَلَى مُخَاطَبَةِ الْأَشْرَافِ وَالشُّجَبَاءِ. وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْمُلُوكِ فِي الْأُمُورِ؛ يُرِيدُونَ اشْتِرَاكَ الرَّعِيَّةِ وَأَهْلِ الْمَمْلَكَةِ فِي ذَلِكَ كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا﴾ [النمل: ٢٩ و ٣٢]، وَقَالَ سُلَيْمَانُ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا﴾ [النمل: ٣٨] ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا﴾ [القصص: ٣٨] وَقَالَ [ﷻ] <sup>(٩)</sup>: ﴿إِلَّا فِرْعَوْنَ وَمَلَأُوْهُ﴾ [الأعراف: ١٠٣ و...]. فَمِثْلُهُ <sup>(١٠)</sup> الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في الأصل: الرسول الله تعالى. (٢) في الأصل وم: أحدهم. (٣) في الأصل: أراد الحكم، في م: رد الحكم. (٤) ساقطة من الأصل وم.  
(٥) في الأصل وم: عند الجماع. (٦) في الأصل وم: أنه قال الله تعالى. (٧) في الأصل: حكم، في م: ماحكم. (٨) في الأصل وم: يئلى.  
(٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) أدرج قبلها في الأصل وم: ذلك.

والثاني: أنهم مما قد عَرَفُوا الأمورَ والمَنَافِي<sup>(١)</sup>، فَقِيلَ لَهُمْ: أَطِيعُوا مَا ذَكَرُوا، عَلِمُوا أَنَّهُمْ فِي مَنْ أَمَرُوا بِهِ، وَنَهَوْا عَنْهُ. وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْكَفَرَةِ عِلْمٌ بِالَّذِي يُوجِّهُونَ الْأَمْرَ إِلَيْهِمْ. فَلِذَلِكَ خَصَّ مَنْ ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثالث: أَنَّ الْكَفَرَةَ قَدْ انْكَرَبَتِ الْمَعْبُودَ وَالرَّسُولَ، فَجَرَى الْخِطَابُ فِي مَنْ ثَبَتَ لَهُمُ الْمَعْرِفَةُ بِذَلِكَ مَعَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْخِطَابِ فِي الشَّرَائِعِ، وَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِلْكَفَرَةِ، فَلِذَلِكَ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْتُ.

والرابع: مَا أَدْخَلَ فِي الْخِطَابِ أُولِي الْأَمْرِ مِتًا، وَلَا يُلْزِمُهُمْ طَاعَتُهُمْ، لِذَلِكَ خَصَّ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ الْمَقْصُودُ بِالْآيَةِ بَيَانُ طَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ مِتًا، وَإِلَّا كَانَتْ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَطَاعَةُ الرَّسُولِ ﷺ بِمَا كَانَ إِيْمَانُهُمْ قَدْ ثَبَتَ. وَلَكِنْ جَمَعَتْ طَاعَةُ مَنْ ذَكَرَ لِيُعْلَمَ أَنَّ قَدْ يَكُونُ بِطَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ طَاعَةُ اللَّهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

وَمِمَّا بَيَّنَّ الَّذِي ذَكَرْتُ أَنَّ الْكُلَّ مَنْ عَرَفَ الْإِلَهَ عَرَفَ أَنَّ عَلَيْهِ طَاعَتَهُ بِمَا عَرَفَ اسْمَهُ الَّذِي سَمَّى<sup>(٢)</sup> كُلَّ مَعْبُودٍ إِلَهًا. فَتَمَّ عَرَفَ مِنْهُمْ الْإِلَهَ عَرَفَ أَنَّهُ مَعْبُودٌ، ثُمَّ عَرَفَ مَالَهُ عِنْدَهُ مِنَ الْآيَادِي، وَعَلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ، عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ شُكْرَهُ وَطَاعَتَهُ بِهِ. ثُمَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ طَاعَتَهُ هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ لِأَنَّهُ إِلَهُ يَدْعُو، وَعَنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ يَأْمُرُ، وَيَنْهَى، إِذْ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ إِلَى الْخَلْقِ. وَلَيْسَ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ، وَعَرَفَ الرَّسُولَ ﷺ يَعْرِفُ أَنَّ عَلَيْهِ طَاعَةَ أُولِي الْأَمْرِ بِمَا لَمْ يَزَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَبَيِّنُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِيُعْلَمُوا أَنَّ طَاعَتَهُمْ هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ ﷺ.

وَذَلِكَ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى جَعْلِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَأَنَّ مُتَّبِعَهُمْ<sup>(٣)</sup> هُوَ مُطِيعٌ لِلَّهِ تَعَالَى، إِذْ صَيَّرَ اللَّهُ طَاعَتَهُمْ طَاعَتَهُ، وَمَنْ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ.

وعلى مَا ذَكَرْتُ مِنْ شَأْنِ ١٠٠ - ب/ الرَّسُولِ ﷺ يُخْرِجُ [قَوْلُهُ تَعَالَى]<sup>(٤)</sup> ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ [حَتَّى] يُحْكَمَوكَ بِمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٥)</sup> [النساء: ٦٥] صَيَّرَ الْوَاحِدَ حَرَجًا مِمَّا قَضَى وَاحِدًا حَرَجًا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ نَفْيِ حُكْمِ الْإِيْمَانِ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] أَيِ لِيَتَكُونَ عَلَيْهِمْ طَاعَتُهُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ أَوَّلًا لِيَتَكُونَ طَاعَتُهُ طَاعَةَ اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَبِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي أُولِي الْأَمْرِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ إِلَيْهِمْ يَرْجِعُ تَذْيِيرُ أُمُورِ الدِّينِ، وَعَنْ آرَائِهِمْ تَضَدُّرُ، وَهُمْ<sup>(٦)</sup> الَّذِينَ تَضَمَّنَتْهُمُ آيَةُ، فِيهَا<sup>(٧)</sup> الْكِفَايَةُ فِي تَعْرِيفِ الْمَقْصُودِ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَلِيطُونَ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] فَجَعَلَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْ عِنْدِهِمُ الْإِسْتِثْبَاطَ، وَشَهِدَ لَهُمْ بِالْعِلْمِ فِي مَا رَدَّ إِلَيْهِمْ. فَثَبَتَ أَنَّهُمُ الْفُقَهَاءُ الْمَعْرُوفُونَ بِالْإِسْتِثْبَاطِ وَرِعَايَةِ أُمُورِ الدِّينِ.

وَفِي هَذَا أَيْضًا دَلَالَةٌ عَلَى إِصَابَتِهِمْ فِي مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ؛ إِذْ شَهِدَ لَهُمْ فِي الْجُمْلَةِ بِالْعِلْمِ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ١١٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الْآيَةُ [البقرة: ١٤٣].

ثُمَّ كَانَتْ الشَّهَادَاتُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِلْعُلَمَاءِ بِهِمَا. ثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى شَيْءٍ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ يَكُونُ إِجْمَاعًا لِأَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. وَتَجَوُّزُ شَهَادَتِهِمْ عَلَى جَمِيعِ الْعَوَامِّ وَمَنْ تَأَخَّرَهُمْ. وَمَنْ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ أُولَئِكَ الْخَاصِّ عَلَى ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَغْيَرُوا، وَلَا شَهِدُوا فِي ذَلِكَ بِغَيْرِهِ. وَأَمْرَاءُ السَّرَايَا لَوْ كَانُوا أَهْلَ الْبَصَرِ فِي الْأَمْرِ مَعَ الْعِلْمِ بِالشَّرْعِ وَالْفَنَاءِ لَلَزِمَ فِيهِمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ صَيَّرُوا فِي الْبَابِ أَهْلَ الْأَمْرِ. وَإِذْ الْأَوَّلُ أَنَّهُمُ الْعُلَمَاءُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَلَى الْعَوَامِّ الَّذِي الْإِشْكَالُ وَالْحَاجَةُ الرَّدِّ إِلَى أُولِي الْأَمْرِ بِمَا ذَكَرْتُ مِنَ الْآيَةِ، فَثَبَتَ<sup>(٨)</sup> أَنَّ هَذَا فِي تَنَازُعِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ يُوضِّحُ إِبْطَالَ قَوْلِ الرَّاوِفِي فِي جَعْلِ أُولِي الْأَمْرِ إِمَامَهُمْ وَإِبْطَالَ قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُ أُولِي الْأَمْرِ [أَمْرَاءَ

(١) مَنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَالْمَنَافِي. (٢) فِي الْأَصْلِ رَم: سَمِعْتُ. (٣) فِي الْأَصْلِ رَم: مُتَّبِعِهِمْ. (٤) مَنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) فِي الْأَصْلِ رَم: الْآيَةُ. (٦) الْوَاقِعُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَم. (٧) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ رَم: أَرَجُو أَنْ يَكُونَ. (٨) فِي الْأَصْلِ رَم: ثَبَتَ.

وَنَحْوَهُمْ<sup>(١)</sup>. وإنما هم العلماء في كل نوع حتى يُمكنَ فيهِمُ التَّنَازُعُ، وإمامُهُمُ واحدٌ لا مَعْنَى لِلتَّنَازُعِ [فيهِمُ. والتَّنَازُعُ]<sup>(٢)</sup> إنما يكونُ عن تَدْبِيرٍ وَبَحْثٍ وَنَظَرٍ، ولا مَعْنَى في ذلك لِلْعَوَامِّ الَّذِينَ<sup>(٣)</sup> لا يَعْرِفُونَ الْأَصُولَ وَالْفُرُوعَ. واللهُ الْمُؤْتَق.

ثم اخْتَلَفَ في تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْءُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فقال قومٌ: كأنه قيل: كُلُّوا الْأَمْرَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّسُولِ ﷺ ولا تَجْتَهِدُوا فِيهِ لِقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] ولأنَّ الْإِخْتِلَافَ كَانَ عَلَى تَأْوِيلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. فكيف يُطْلَبُ مَنْ بَعْدَ مِنْهُمَا، وبعْدَ الطَّلَبِ حَدَثَ التَّنَازُعُ؟

وقال قومٌ: الْإِخْتِلَافُ يَقَعُ في التَّأْوِيلِ بقَوْلِهِ ﷺ: ﴿قُرْءُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ إلى ظاهر ذلك. ولا تَتَأَوَّلُوا [تُخْتَلِفُوا] لَأَنَّ الْإِخْتِلَافَ<sup>(٥)</sup> كَانَ عَلَى التَّأْوِيلِ.

وقال قومٌ: هذا كَانَ في عهدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَظْهَرُ في ذلك نَصُّ الْحُكْمِ وَالْحَقُّ في ذلك. فيكونُ الْأَمْرُ الذي يَتَنَازَعُ فِيهِ أَوَّلُ الْأَمْرِ لم يَجْزُ لِأَحَدٍ الْعَمَلُ إِلَّا بِالْبَيَانِ. وَلَهُمْ وَجْهٌ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيَانِ في الْحَقِيقَةِ، فَأَمَرُوا بِذلك مَعَ ما كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّنَازُعُ في وقتٍ لم يَقْرَأْ عن بَيَانٍ جَمِيعٍ ما بِالْخَلْقِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ بِالْكِفَايَةِ، إذ كَانَ ذلك الْوَقْتُ وَقْتُ حَدُوثِ الشَّرَائِعِ وَوَقْتُ اخْتِمَالِ التَّنَاسُخِ وَتَبْدِيلِ الْأَحْكَامِ. فإذا وَقَعَ التَّنَازُعُ [بَيِّنَ]<sup>(٦)</sup> الْمُجْتَهِدِينَ فَلَهُمْ مَعَ أَشْكَالِ التَّنَازُعِ شُبْهَةٌ اخْتِمَالِ [هُوَ]<sup>(٧)</sup> أَنْ أَصْلَهُ لَمْ يَزَلْ، وَأَنَّ الذي يَتَضَمَّنُ مِنْ حُكْمِهِ مِنَ الْمَنْصُوصِ لَمْ يَتْلُغْهُمْ في ذلك. فَيَجِبُ في ذلك الرُّدُّ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِالرُّدِّ إِلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وأما بَعْدُهُ فَقَدْ فُرِعَ عَنْ<sup>(٨)</sup> جَمِيعِ أَصُولِ الْحَوَادِثِ التي يَعْلَمُ اللَّهُ ﷻ أَنَّهَا تَقَعُ بَيَانٌ كِفَايَةً؛ إذ لو لم يُبَيِّنْ ذلك الْقَدَرُ لَبَقِيَ<sup>(٩)</sup> تَنَازُعٌ لا ارْتِفَاعَ لَهُ، ولا جازِ<sup>(١٠)</sup> الْحُكْمِ، وَلَكَانَ لا يَعْلَمُ الْحَادِثُ الذي لَهُ أَصْلٌ يُطْلَبُ ذلك. وفي ذلك تَمَكُّينُ الْمَعْنَى الذي يُخْرِجُ إِلَى الرِّسَالَةِ مَعَ ما قد تَكَلَّمَ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمُ الْيَوْمَ في الْحَوَادِثِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ عَنْ أَحَدٍ قَوْلٌ بَأَنَّ هذا هو ما لم يَنْزِلْ لَهُ الْأَصْلُ، فَصَارَ ذلك إجماعاً في بَيَانِ أَصُولِ كُلِّ حَادِثٍ، فَيَجِبُ طَلَبُهُ في الْأَصُولِ، واللهُ أَعْلَمُ.

والأصلُ أَنَّهُ في ما يُوكَلُ إِلَى أَحَدٍ يُوكَلُ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ الْحُكْمَ، وَيَمْلِكُ إِظْهَارَهُ. فلر كَانَ التَّنَازُعُ يَجِبُ الرُّدُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَرْكُ الْحُكْمِ في ذلك بِالْإِجْتِهَادِ. فإذا نَظَّلَ أَنْ يَكُونَ في الرُّدِّ إِلَيْهِ عِلْمُ الْحِكْمَةِ إِلَّا لِلْوَقْتِ الذي لا يَحْتَاجُ إِلَى الْحُكْمِ، وهو يَوْمُ الْقِيَامَةِ، على أَنَّهُ مَعْلُومٌ لو كَانَ يُرَدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكَانَ لا يَدْعُهُمْ على ما هُمْ<sup>(١١)</sup> عَلَيْهِ مِنَ التَّنَازُعِ الذي هو أَضْلُ كُلِّ شَيْءٍ وَفَسَادُهُ<sup>(١٢)</sup>. فَعَلَى ذلك في ما يُرَدُّ إِلَى اللَّهِ ﷻ وإذْ [أَعْلَمَ ﷻ أَنْ جَمِيعَ<sup>(١٣)</sup> التَّوَاظِلِ كُلُّهَا مَرْدُودَاتٌ إِلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُ فِيهَا إِذْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] وإذا لم يَحْكَمْ فِيهَا لم يَصِرِ الْحُكْمُ إِلَيْهِ، بل لا حُكْمَ فِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. فلَمَّا وَجَبَ بالذي ذَكَرْتُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ الْبَيَانُ لَزِمَ الْإِجْتِهَادُ.

ثم لو كَانَ الْحَقُّ عِنْدَ التَّنَازُعِ الظَّاهِرِ دُونَ أَنْ يُطْلَبَ على أَصْحَ التَّأْوِيلَاتِ دَلِيلٌ لَكَانَ لا يَجُوزُ التَّنَازُعُ أَنْ يَقَعَ؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ قد كَانَ في أَيْدِيهِمْ، وهو حُجَّتُهُ، لا يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَرَكَّهُ أَحَدٌ إِلَّا بِالْأَدْلَى لَرِ كَانَ حُجَّةً، وَكَانَ قد قَامَ الدَّلِيلُ على لُزُومِ الْعُدُولِ عَنِ الظَّاهِرِ بِتَأْوِيلِ جَمِيعِ أُولَى الْأَمْرِ في ذلك، فَتَبَيَّنَ أَنَّ دَلِيلَ ذلك مَطْلُوبٌ، يُوجَدُ؛ يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، إِذَا أَنْصَفُوا وَامْتَعَنُوا<sup>(١٤)</sup> النَّظَرَ، وَاعْتَرَبُوا<sup>(١٥)</sup> عَنْ حُسْنِ الظَّنِّ تَقْوِيضاً<sup>(١٦)</sup> مِنَ الْأَيْمَةِ. على أَنَّ الذي يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ يَقْتَضِي أَحْكَامَ الْحَوَادِثِ كُلُّهَا بِتَقْيِينٍ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ أَحْكَامَهُمْ مُودَعَاتٌ في الْمَنْصُوصِ، فَصِرَتْ مُتَعَلِّقَاتٌ بِالْمَعْنَى لا بِالظَّوَاهِرِ.

ثم الأصلُ أَنَّ الْعَمَلَ بِالظَّوَاهِرِ في مُحْتَمَلِ الْمَعْنَى وَمُخْتَلَفِ التَّأْوِيلَاتِ مِمَّا فِيهِ التَّنَازُعُ في الْأَمَّةِ، وَالتَّنَازُعُ أَمْرٌ بِالرُّدِّ،

(١) في الأصل وم: أمير ونحوه. (٢) من م، في الأصل: التنازع. (٣) من م، في الأصل: الذي. (٤) في الأصل وم: كقول. (٥) في الأصل وم: فتختلفوا إذ الأول. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: من. (٩) في الأصل وم: لبق. (١٠) في الأصل وم: يجوز. (١١) في الأصل وم: هو. (١٢) في الأصل وم: فساد. (١٣) في الأصل وم: علم ﷻ لجميع. (١٤) في الأصل وم: انصموا. (١٥) في الأصل وم: واعرضوا. (١٦) في الأصل وم: تفريق.



فَبَعِيدَ أَنْ يُرَدَّ إِلَى مَا لَمْ يُثَبِّتْ صِحَّتَهُ. بل في الظاهر وَجْهٌ في ظاهر الاسم باللسان أو الظاهر مِنَ التَّفَاهُي فِي الْمُعْتَادِ نَحْوُ الْقَوْلِ <sup>(١)</sup> «بِأَنْ اغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ أَنْهَ بَأَيِّ شَيْءٍ الْعَسَلُ يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْعَسَلِ فِي اللُّغَةِ؟ لَكِنْ لِمَا يُغْسَلُ بِهِ عَادَةً فِي الْإِسْتِعْمَالِ». إِلَى ذَلِكَ يَنْصَرِفُ الْخَطَابُ، وَيَصِيرُ الظَّاهِرُ فِي الْمُعْتَادِ بِهِ أَرْزَلَى مِنَ الظَّاهِرِ فِي اللِّسَانِ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مَنَعٌ الَّذِي ذَكَرَ حَتَّى يُوَضِّحَهُ دَلِيلٌ، أَوْ يُعْلَمَ أَنَّهُ الْمُعْتَادُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ لَا يَحْتَمِلُ التَّنَازُعُ فِي مَا فِيهِ الْمُعْتَادُ مِنَ التَّفَاهُيِ الْمُدَوَّلِ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَيَجِبُ الْقَوْلُ لِمَنْ عَدَلَ إِنْ كَانَ عَنْدهُ دَلِيلٌ، فَيَكُونُ بِمَا يُوجِبُ الْعَمَلُ مَنَعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ بِأَوْجُوهٍ ثَلَاثَةٍ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ تَعَالَى فِي مَا بَلَغَ، وَ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ تَعَالَى فِي مَا قَرَضَ ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فِي مَا سَنَّ، وَ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ تَعَالَى فِي مَا أَنْزَلَ، وَنَصْرٌ، وَ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فِي مَا بَيَّنَّ. وَالْأَصْلُ فِي مَعْبُودِ اللِّسَانِ أَنَّ الطَّاعَةَ تَكُونُ فِي الْإِيتِمَارِ. فَرسولُ اللَّهِ ﷺ مُطَاعٌ فِي جَمِيعِ مَا أَمَرَ، لَا زِمَةً <sup>(٢)</sup> طَاعَتُهُ، فِي ذَلِكَ أَمْرُهُ، إِذَا ثَبَّتَ أَنْ <sup>(٣)</sup> أَمْرُهُ، هُوَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى ﷻ وَطَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَاعَةُ اللَّهِ ﷻ وَلَهُ يَجِبُ ظُهُورُ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ وَالتَّنَاسُخِ جَمِيعًا، وَبِهِ يَبَيَّنُ الْقَرَضَ وَالْأَدَبَ وَكُلَّ نَوْعٍ، وَمَا يَظْهَرُ فَبِاللَّهِ تَعَالَى ظَهَرَ عَلَى لِسَانِهِ ﷺ كِتَابًا كَانَ أَوْ تَنْزِيلًا. فَالتَّقْسِيمُ بَيْنَ الَّذِي لِلَّهِ ﷻ وَالَّذِي لِرَسُولِهِ ﷺ يُوجِبُ الشُّبْهَةَ وَتَوَهُمَ الْإِخْتِلَافِ. جَلَّ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَبْعَثَ رَسُولًا يُخَالِفُهُ، وَبِاللَّهِ الْمَعْرُوفَةُ وَالتَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ <sup>(٤)</sup> الرَّدُّ خَيْرٌ إِلَى مَا ذَكَرَ. وَيَحْتَمِلُ ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الْإِيتِلَافَ <sup>(٥)</sup> فِي مَا امْتَكَنَ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَأَحْمَدُ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ١٠١ - ١ / أَي عَاقِبَةٌ. وَقِيلَ ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ أَي خَيْرًا. وَفِي حَرْفِ حَفْصَةٍ: ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ ثَوَابًا. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [أَنَّهُ] <sup>(٦)</sup> قَالَ: (الْقُرْآنُ أَحْسَنُ تَأْوِيلًا).

**الآية ٦٠** وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَرَّعُوا أَنْفُسَهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ الْآيَةُ؛ ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا؛ أَحَدُهُمَا: مُنَافِقٌ وَالْآخَرُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ الْمُنَافِقُ: أَذْهَبَ بِنَا إِلَى كَتَبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَقَالَ الْيَهُودِيٌّ: أَذْهَبَ بِنَا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَاخْتَصَمَا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى لِلْيَهُودِيِّ عَلَى الْمُنَافِقِ. فَلَمَّا خَرَجَا قَالَ الْمُنَافِقُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ نَخْتَصِمُ إِلَيْهِ، فَأَقْبَلَ مَعَهُ الْيَهُودِيٌّ إِلَى عُمَرَ ﷺ فَقَالَ الْيَهُودِيٌّ: يَا عُمَرُ إِنَّا اخْتَصَمْنَا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَقَضَى لِي عَلَيْهِ، فَرَّعَمَ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِقَضَائِهِ، وَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ بِقَضَائِكَ [رَاضٍ] <sup>(٧)</sup>، فَأَقْضِ بَيْنَنَا. فَقَالَ عُمَرُ ﷺ لِلْمُنَافِقِ: كَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ [رَوَيْدِي مَا] <sup>(٨)</sup> أَخْرَجَ الْبَيْكَمَا، فَدَخَلَ عُمَرُ ﷺ الْبَيْتَ، فَاشْتَمَلَ عَلَى السِّيفِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَضَرَبَ بِهِ الْمُنَافِقَ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَرَّعُوا أَنْفُسَهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ وَالطَّاغُوتُ هُوَ كَتَبُ بْنُ الْأَشْرَفِ. وَقِيلَ: الطَّاغُوتُ: اسْمُ الْكَافِرِ. وَالطَّاغُوتُ هُوَ كُلُّ مَعْبُودٍ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى. وَعَلَى هَذَا الشَّائِلِ خَرَجَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ يَسْأَلُونَكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٦٢] أَي جَاءَ أَهْلُ التَّفَاقِي يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ [أَنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا بِالتَّحَاكُمِ] <sup>(٩)</sup> ﴿إِلَّا إِحْسَنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].

وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ لِثَبَاتِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا﴾ قَصْدُوا <sup>(١٠)</sup> أَنْ يَتَحَاكَمُوا بَعْدَهُ، فَخَبَّرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِاللَّهِ، لَكِنَّهُمْ لِيُشَدَّ نَعْتُهُمْ وَتَمَرُّدُهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ <sup>(١١)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ أَي أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِالطَّاغُوتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْل. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا زِمَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ. (٤) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَي. (٥) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَي. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: رَوَيْدِي. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِالتَّحَاكُمِ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَتَّبِعُوا.

وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ أي يُزَيِّنُ لَهُمُ الشَّيْطَانُ لِيَضِلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا؛ أي لا يَعُودُونَ<sup>(١)</sup> إلى الهدى أبداً. فيه إخبار أنهم يَمُوتُونَ على ذلك. فكَذَلِكَ كَانَ. وهو في مَوْضِعِ الْإِيَّاسِ عَنِ الْهُدَى. وقيل: ﴿بَعِيدًا﴾ عَنِ الْحَقِّ، وقيل: ﴿بَعِيدًا﴾ طَوِيلًا، وهو واحد.

**الآية ٦١** وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ أي إذا قِيلَ لَهُمْ: تَعَالَوْا إِلَى حُكْمِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ﴿وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ وإلى<sup>(٢)</sup> أمر الرسول ﷺ وَسُنَّتِهِ ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ وَالصُّدُودُ هُوَ الْإِعْرَاضُ فِي اللَّغَةِ. وَالصُّدُّ الصَّرْفُ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: (يَقْرَأُ يَصُدُّونَ بِضَمِّ الْبَاءِ<sup>(٣)</sup>). وَفِي حَرْفٍ حَفْصَةً: وَإِذَا دَعَوْتَ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾.

**الآية ٦٢** وقوله تعالى: ﴿فَكَيفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ﴾ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءَهُمْ بِخَلْفَةٍ يَلْفُوفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا مَا ذُكِرَ فِي الْقِصَّةِ الْأُولَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَتَلَ ذَلِكَ الرَّجُلَ الْمُنَافِقَ جَاءَ الْمُنَافِقُونَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا أَرَادَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَّا إِحْسَانًا أَوْ تَخَفِيفًا وَتَيْسِيرًا عَلَيْكَ الْمَوْتَةَ وَتَوْفِيقًا إِلَى الْخَيْرِ وَالصَّوَابِ.

وقيل: نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِي بِنَاءِ مَسْجِدٍ ضَرَاراً كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلْيَخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ﴾ [التوبة: ١٠٧]. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَيفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ﴾ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءَهُمْ بِخَلْفَةٍ يَلْفُوفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الْآيَةُ فِي كُلِّ مُصِيبَةٍ تَصِيبُهُمْ وَكُلِّ نَكْبَةٍ تَلْحَقُهُمْ؛ إِذْ كَانُوا يَأْتُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَعْتَذِرُونَ كَمَا ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعَذِّرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ بَيَّنَّا اللَّهُ لَكُمْ أَنْبَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْمَلُونَ إِلَى حَيْثُ مَا كَانُوا يَظْمَعُونَ فِي<sup>(٤)</sup> الْمَنَافِعِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَغَيْرِهَا إِنْ رَأَوْا<sup>(٥)</sup> التَّكْبَةَ وَالتَّيْبَةَ عَلَى الْكَافِرِينَ يَظْهَرُونَ<sup>(٦)</sup> الْمَوَاقِفَ لَهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَرْتَابُونَ بَيْنَكُمْ فَإِنْ كَانَتْ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا إِنَّكُمْ كَانُوا لَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا إِنَّهُمْ كَانُوا لَكُنْ مَعَكُمْ وَنَسْتَعِذُّكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١] هَذَا كَانَ دَائِبُهُمْ عَادَتُهُمْ أَبَدًا.

وقوله تعالى ﷻ: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ قِيلَ فِيهِ بُجُوءٌ: قِيلَ: إِلَّا تَخَفِيفًا وَتَيْسِيرًا عَلَيْكَ، وَقِيلَ: قَالُوا: تَحَاكَمْنَا<sup>(٧)</sup> إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَفَّقَ، وَإِلَّا رَجَعْنَا إِلَيْكَ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ بَطْلَانِ تَحْكِيمِ الْكَافِرِ وَالتَّحَاكُمِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ حُجَّةٌ لِأَصْحَابِنَا، رَجِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ٦٣** وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ مِنَ النِّفَاقِ وَالْخِلَافِ غَيْرَ مَا حَلَفُوا ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ وَلَا تُعَاقِبُهُمْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾ إِنْ فَعَلْتُمْ مِثْلَ هَذَا ثَانِيَةً عَاقَبْتُكُمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَعِيدِ، أَيْ لَا تُعَاقِبُهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﷻ هُوَ مُعَاقِبُهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ قِيلَ: أَيْ تَخَفِيفًا وَتَيْسِيرًا عَلَيْكَ؛ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَفَّقَ لِلصَّوَابِ، وَإِلَّا رَجَعْنَا إِلَيْكَ ﴿إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ لِمَا نَقُولُ<sup>(٨)</sup>: التَّحَاكُمُ إِلَيْهِمْ يَحْمِلُهُمْ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ. وَقِيلَ: ﴿إِحْسَانًا﴾ يُخَسِّنُونَ إِلَيْنَا، وَيَبْرُؤُنَا بِفَضْلِ أَمْوَالِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ بِفَضْلِ أَمْوَالِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ أَيْ صَوَابًا.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِتْنَتُهُمْ قَوْلًا بَيِّنًا﴾ قِيلَ: أَوْعِظُهُمْ وَعِيدًا، حَتَّى إِذَا عَادُوا إِلَى مِثْلِهِ يُعَاقَبُونَ. وَقِيلَ: الزَّمَنُ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ، وَأَبْلَغُهَا إِلَيْهِمْ، حَتَّى إِذَا عَادُوا عَاقَبْتَهُمْ.

**الآية ٦٤** وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أَيْ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. وَقِيلَ: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أَيْ بِأَمْرِ اللَّهِ. وَقِيلَ: ﴿لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أَيْ بِعِلْمِ اللَّهِ. وَمَنْ قَالَ: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَعُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أُولَى. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الصَّادُ، وَأُدْرَجَ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ: يَصُدُّونَ بِضَمِّ الْبَاءِ، وَكَسْرِ الصَّادِ: الْحَسَنُ. أَنْظَرُ ص (٢٦). (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: رَأَى. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَظْهَرُونَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَحَكَّمْنَا. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: نَقَلَ.

بِمَشِيئَةِ اللَّهِ أَي مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا يُطِيعُهُ بِمَشِيئَتِهِ. وكذلك مَنْ عصاهُ إِنَّمَا يَعْصِيهِ بِمَشِيئَةِ مَنْ أَطَاعَهُ، أَوْ عَصَاهُ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ كُلُّهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَمَنْ تَأَوَّلَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ الْعَلِيمِ يَقُولُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ مَنْ يُطِيعُهُ وَمَنْ يَعْصِيهِ؛ أَي كُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِعِلْمِهِ لَا عَنْ غَفْلَةٍ مِنْهُ وَسَهْوٍ كَصَنِيعِ مُلُوكِ الْأَرْضِ إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُهُمْ مِنَ الْعِصْيَانِ وَالْخِلَافِ [بِعَنِ غَفْلَةٍ] (١) مِنْهُمْ وَسَهْوٍ بِالْمَوَاقِبِ. فَأَمَّا اللَّهُ ﷻ، إِذَا بَعَثَ رَسُولًا بَعَثَ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِالطَّاعَةِ لَهُمْ وَبِالْمَعْصِيَةِ، مَا (٢) بَعَثَهُمْ لِمَا تَنْفَعُهُ طَاعَةُ أَحَدٍ، أَوْ تَضُرُّهُ مَعْصِيَةُ أَحَدٍ، إِنَّمَا ضَرُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَنَفْعُهُ لَهُمْ.

ثم قالت المعتزلة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا أَرْسَلَ الرَّسُولَ إِلَّا لِيُطَاعَ، وَبَيَّنَّ الرُّسُلَ مَنْ لَمْ يُطَاعَ. كَيْفَ لَا؟ بَشَّرُوا أَنَّ مَنْ الْفِعْلُ مَا قَدْ أَرَادَ ﷻ أَنْ يَفْعَلَ، وَأَنْ يَكُونَ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا أَرْسَلَ الرَّسُولَ مِنَ الرُّسُلِ (٣) إِلَّا لِيُطَاعَ. ثُمَّ مَنْ قَدْ كَانَ مِنَ الرُّسُلِ (٤)، وَلَمْ يُطَاعَ؟ قِيلَ: هُوَ مَا ذَكَرَ فِي آخِرِهِ ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ بِإِذْنِ اللَّهِ أَي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. فَمَنْ شَاءَ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ يُطَاعَ فَقَدْ أَطِيعَ، وَمَنْ شَاءَ إِلَّا يُطَاعَ فَلَمْ يُطَاعَ. وكذلك مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُطَاعُ، فَارْسَلَهُ لِيُطَاعَ، فَأُطِيعَ. وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُطَاعُ، فَلَمْ يُطَاعَ. وَمَنْ أَرْسَلَ لِيُطَاعَ (٥)، بِأَمْرِ لِيَكُونَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَذَلِكَ مُسْتَقِيمٌ، وَمَنْ أَرْسَلَ لِيُطَاعَ بِالْأَمْرِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطَاعَ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿لِيُطَاعَ﴾ بِإِذْنِ اللَّهِ قِيلَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ. وَقِيلَ: ﴿لِيُطَاعَ﴾ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَيُطِيعُهُ كُلُّ مَنْ شَاءَ اللَّهُ: يَعْلَمُ اللَّهُ، فَهُوَ فِي مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُطِيعُهُ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ الطَّاعَةَ يَمُنُّ لَا يَكُونُ.

والمعتزلة / ١٠١ - ب/ [نقول في هذا: إِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَرْسَلَ الرَّسُولَ] لِيُطَاعَ، وَلَمْ يُطَاعَ الْكُلُّ، وَمَا يُعْبَدُ مِنْ (٦) يَكُونُ أَرَادَ لِيُطَاعَ، وَإِنْ كَانَ لَا يُطِيعُهُ الْكُلُّ. فَقُلْنَا: إِذْ قَالَ: ﴿لِيُطَاعَ﴾ بِإِذْنِ اللَّهِ وَالْإِذْنُ يُتَوَجَّهُ إِلَى مَا ذَكَرْتُ. فَعَلَى ذَلِكَ ﴿لِيُطَاعَ﴾ بِمَنْ يُطِيعُهُ لَا غَيْرَ، فَحَصَلَ الْأَمْرُ عَلَى الدَّعْوَى، وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّغَارَ مِنْهُمْ لَا يَعْْبُدُونَ، فَخَرَجَ الْحُجُومُ إِلَى الْخُصُوصِ بِالْوُجُودِ، لَا أَنَّ كَانَ فِي كُلِّ أَمْرٍ أَمْرُ الْإِرَادَةِ فِي مَنْ وَجَدَ، لَا أَنَّهُ فِي كُلِّ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ يَعْلَمُ. هُوَ يَرْجِعُ إِلَى بَعْضِ دُونَ الْكُلِّ. فَمِثْلُهُ الْإِذْنُ عَلَى إِرَادَةِ الْمَشِيئَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ أَي عَلِمُوا أَنَّ حَاصِلَ ظُلْمِهِمْ رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ لِأَنَّ الظُّلْمَ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَهُمْ وَضَعُوا أَنْفُسَهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفُوا أَنْفُسَهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا خَالِقَهَا.

وقوله تعالى: ﴿جَاءَكَ وَكَأَنَّكَ تَفْتَرُوهُ﴾ أَي جَاءَكَ مُسْلِمِينَ نَائِبِينَ عَنِ السَّحَاكُمُ إِلَى غَيْرِكَ رَاضِينَ بِقَضَائِكَ نَادِمِينَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ، وَاسْتَغْفَرُوا لَهُمُ الرَّسُولَ، لَوْ (٨) يَشْفَعُ ﴿لَهُمُ الرَّسُولَ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ أَي قَابِلًا لِنُوبَتِهِمْ.

### الآية ٦٥

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿فَلَا﴾ صِلَةٌ فِي كُلِّ قَسَمٍ أَقْسَمَ بِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا أَتَمُّ بِبُورِ الْقَيْصَةِ﴾ [القيامة: ١] وَنَحْوَهُ كُلُّ صِلَةٍ. كَأَنَّهُ قَالَ: أَقْسِمُ ﴿وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وَقِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾ لَيْسَ هُوَ عَلَى الصِّلَةِ. وَلَكِنْ يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى نَفْيِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ وَإِنْكَارِهِ كَقَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ هُوَ ابْتِدَاءُ الْكَلَامِ، وَلَكِنْ عَلَى نَفْيِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ. فَعَلَى ذَلِكَ هَذَا.

وفيه تفضيلُ رسولنا محمد ﷺ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى وَاحِدٍ تَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّعْظِيمِ لِذَلِكَ الْوَاحِدِ وَالتَّخْصِصِ لَهُ. وَإِذَا كَانَتْ إِلَى جَمَاعَةٍ [تَخْرُجُ] (٩) تَعْظِيمًا لَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ أَلَسَّجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] وَقَوْلِهِ: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦ و...]. وَنَحْوُهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَاكِمًا، وَإِنْ لَمْ يُحَكِّمُوهُ؛ لَيْسَ مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ أَي حَتَّى يَرْضُوا بِحُكْمِكَ وَقَضَائِكَ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُهُمْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: لَكِنَّهُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: الرَّسُولُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: الرَّسُولُ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: أَنْ يُطَاعَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: فِي هَذَا أَنَّهُ أَخْبَرَ أَرْسَلَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: أَنْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَمَنْ: إِنْ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَمَنْ.



ولو كان قوله تعالى: ﴿أَن أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ قَتَلَ بَعْضُ فِئْتِكَ مِمَّا أَمَرُوا بِهِ بِمُجَاهَدَةِ الْعَدُوِّ وَالْإِخْرَاجِ مِنَ الْمَنْزِلِ وَالْهَجْرَةِ. ثُمَّ اخْبَرَ أَنَّهُمْ لَا يَقْعُلُونَ ذَلِكَ ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ يُخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما: <sup>(١)</sup>] لو قَعَلُوا مَا يُؤْمَرُونَ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالطَّاعَةِ ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ ذَلِكَ.

والثاني <sup>(٢)</sup>: يُخْتَمِلُ لَوْ ﴿أَنَّهُمْ قَعَلُوا مَا﴾ يُؤْمَرُونَ بِهِ مِنَ الْقَتْلِ، لَوْ كُتِبَ عَلَيْهِمْ ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ فِي الْآخِرَةِ ﴿وَأَشَدَّ تَنبِيئًا﴾ قِيلَ: حَقِيقَةً، وَقِيلَ: تَحْقِيقًا فِي الدُّنْيَا، وَقِيلَ: ﴿مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ فِي دِينِهِمْ ﴿وَأَشَدَّ تَنبِيئًا﴾ يَعْنِي تَصْدِيقًا بِأَمْرِ اللَّهِ.

**الآيتان ٦٧ و٦٨** وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِنَ لَّدُنَّا آجْرًا عَظِيمًا﴾ [وَلَهَدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا] <sup>(٣)</sup> يُخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما <sup>(٤)</sup>]: [الْأَجْرُ الْعَظِيمُ فِي الْآخِرَةِ.

والثاني <sup>(٥)</sup>: يُخْتَمِلُ فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَيَرُؤُا لِّلشِّرِ﴾ [الليل: ٧]

**الآية ٦٩** وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ الآية. قِيلَ فِي بَعْضِ الْقِصَصِ: إِنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَوَلَدِي وَاهْلِي، وَإِنِّي لَأَذْكُرُكَ، فَلَوْلَا أَنِّي أَجِيءُ، فَانْظُرْ إِلَيْكَ لَرَأَيْتَ أَنِّي سَامُوْتُ، وَذَكَرْتُ مَوْتِي وَمَوْتَكَ وَمَنْزِلَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، وَتَرَفُّعُ مَعَ النَّبِيِّينَ، فَإِنِّي وَإِنْ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ كُنْتُ دُونَ ذَلِكَ، وَذَكَرْتُ فِرَاقِي إِيَّاكَ عِنْدَ الْمَوْتِ، فَبَكَيْتُ لِدُنْكَ، فَمَا أَجَابَنِي النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ الآية.

قَالَ <sup>(٦)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَرَأَى [عَلَى] <sup>(٧)</sup> وَجُوهَهُمْ كَأَنَّهُمْ وَجَعًا، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا لَكُمْ؟ وَمَا غَيْرُ وَجُوهِكُمْ وَلَوْنِكُمْ؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بِنَا مِنْ مَرَضٍ وَلَا وَجَعٍ غَيْرَ أَنَا إِذَا لَمْ نَرَكَ، وَلَمْ نَلْقَكَ، اشْتَقْنَا إِلَيْكَ، وَاسْتَوْحَشْنَا وَخَشَةَ شَدِيدَةً حَتَّى نَلْقَاكَ، فَهَذَا الَّذِي تَرَى مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ. وَنَذْكُرُكَ بِالْآخِرَةِ فَتَخَافُ الْآ تَرَاكَ هُنَاكَ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْآيَةَ: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ/ ١٠٢-١/ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ الآية. وَيُخْتَمِلُ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي وَجُوهٍ أُخَرَ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْيَهُودَ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْكَافِرَةِ وَالذِّينِ آذَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفَرَطُوا فِي تَعْتِيبِهِمْ وَتَمَرُّدِهِمْ فِي تَرْكِ إِجَابَتِهِمْ إِيَّاهُ وَطَاعَتِهِمْ لَهُ، ظَنُّوا أَنَّهُمْ، وَإِنْ أَسْلَمُوا، وَأَطَاعُوا الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ: تَوْبَتُهُمْ، وَلَمْ يَنْزِلُوا مَنْزِلَةً مَنْ لَمْ يُؤْذِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ طَاعَتَهُ، فَاخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ إِذَا أَطَاعَ [الْمَرْءُ] <sup>(٨)</sup> اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَيَكُونُ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ كَانَ لَمْ يَتْرُكْ طَاعَتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَفْتَهُوا يُفْتَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

والثاني <sup>(٩)</sup>: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَمَّا سَمِعُوا أَنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَ الدُّنْيَا، فَظَنُّوا أَلَّا يَكُونُ لَهُمْ الْإِجْتِمَاعُ وَالْإِلْتِقَاءُ لِيُعْذِبَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَاخْبَرَ ﷺ أَنَّ يَكُونُ لَهُمُ الْإِجْتِمَاعُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ وَأَجْلَهَا.

والثالث <sup>(١٠)</sup>: أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ: أَنَّ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ فَسَيَكُونُ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، لَا يَكُونُونَ فِي غَيْرِهَا <sup>(١١)</sup>.

فَهَذِهِ الْوُجُوهُ كَأَنَّهَا أَشْبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِذَا <sup>(١٢)</sup> هُمْ فِي الطَّاعَةِ أَجَابُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم. و. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم. و. (٦) في الأصل وم. فقال. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم. يحتمل. (١٠) في الأصل وم. يحتمل. (١١) في الأصل وم. غيره. (١٢) في الأصل وم. إذ.

ثم اخْتَلَفَ فِي ﴿وَالصِّدِّيقِينَ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُمْ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنَ التَّعْلِيمِ وَالِدَعَاءِ لَهُمْ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ وَطَاعَةٍ. وَقِيلَ: الصِّدِّيقُ<sup>(١)</sup>، هُوَ الَّذِي يَصْدُقُ الرَّسُولَ ﷺ فِي أَوَّلِ دَعْوَةٍ دَعَا إِلَى دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي أَوَّلِ مَا عَايَنَهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشُّهَدَاءَ﴾ قِيلَ: الشَّهِيدُ الَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقِيلَ: الشَّهِيدُ هُوَ الْقَائِمُ بِدِينِهِ، وَقِيلَ: ﴿وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ﴾ كُلُّهُ وَاحِدٌ.

## الآية ٧٠

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عِلِمًا﴾ ذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْجَزَاءَ إِفْضَالٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ سَبَقَ مِنْ عِنْدِهِ الْإِنْعَامُ وَالْإِفْضَالُ عَلَيْهِمْ، فَتَخْرُجُ طَاعَتُهُمْ لَهُ مَخْرَجَ الشُّكْرِ لَهُ، لَا أَنَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْإِنْعَامَ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْهِ وَالْإِفْضَالُ<sup>(٢)</sup>.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ﴾ مَا أَحْسَنَ مِنَ الرَّفْعَةِ بَيْنَهُمْ فَذَلِكَ فَضْلٌ مِنْهُ. وَالْآيَةُ تَرُدُّ عَلَى أَصْحَابِ الْأَصْلَحِ<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ إِنَّمَا صَارَتْ قُرْبَةً لِلَّهِ بِإِنْعَامٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِفْضَالِهِ وَتَرْفِيقِهِ، وَبِهِ اسْتَوْجَبُوا الثَّوَابَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ﴾ بَعْدَ الْعِلْمِ أَنَّ الْفَضْلَ هُوَ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَبِذَلِكَ مَا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْوَفَاءُ لَا الْفَضْلُ فِي مُتَعَارِفِ اللَّسَانِ وَالْمُعْتَادِ. ثُمَّ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهُ إِلَى الْخَيْرَاتِ الَّتِي اكْتَسَبُوهَا، فَيَبْتَغِي بِهَ قَوْلَ الْمُعْتَزَلَةِ بِمَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ أَوْ مِثْلُهُ إِلَى الْكَافِرِ أَوَّلَى. فَإِنْ كَانَ مِنْهُ وَجْهٌ يَسْتَحِقُّهُ، وَقَدْ كَانَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلَمْ يَنْلُ تِلْكَ الدَّرَجَةَ، وَلَا بَلَغَ تِلْكَ الرُّتَبَةَ، فَبَانَ أَنَّهُ لَا بِذَلِكَ بَلَغَ مَنْ بَلَغَ، فَيَكُونُ مِنْهُ فِي مَا لَمْ يَكُنْ.

وَأَيْضًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ذَلِكَ عَنْهُمْ لَمْ يَكُنِ الْبَذْلُ فَضْلًا لِمَا ذَكَرْتُ. ثَبَتَ أَنْ لَيْسَ الْحَقُّ عَلَيْهِ كُلُّ مَا بِهِ الْأَصْلَحُ فِي الدِّينِ لِمَا يُزِيلُ مَعْنَى الْفَضْلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِعْطَاءُ الْكَافِرِ مِثْلَهُ. فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُحَابَاةٌ مِنْهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُ مَا عَلَيْهِ فِي الْأَصْلَحِ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ بُخْلٌ، عَمَّا وَصَفُوهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الثَّوَابِ. دَلَّ أَنَّ لَهُ أَنْ يُعِيبَ حَتَّى يَصِيرَ مَا أَثَابَ عَلَيْهِ فَضْلًا. وَلَا يَحْتَمِلُ إِلَّا يَرْضَى بِطَاعَةِ الْعَبْدِ وَاتِّبَاعِ رَسُولِهِ ﷺ ثَبَتَ أَنَّ الرِّضَا لَيْسَ هُوَ الثَّرَاءُ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عِلِمًا﴾ قِيلَ: ﴿عِلِمًا﴾ بِالْآخِرَةِ وَثَوَابِهَا. وَقِيلَ: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عِلِمًا﴾ بِمَا وَعَدَ مِنَ الْخَيْرِ فِي الْآخِرَةِ لِهَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [أَنَّهُ]<sup>(٤)</sup> قَالَ: (الصِّدِّيقُونَ هُمُ الَّذِينَ أَذْرَكُوا الرَّسُولَ ﷺ وَصَدَّقُوهُمْ). وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]<sup>(٥)</sup> قَالَ: (الصِّدِّيقُونَ الْمُؤْمِنُونَ). وَقِيلَ: الصِّدِّيقُونَ السَّابِقُونَ الَّذِينَ سَبَقُوا إِلَى تَصْدِيقِ النَّبِيِّينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالصِّدْقِ<sup>(٦)</sup>، وَالشُّهَدَاءُ هُمُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالشَّهَادَةِ، وَالصَّالِحُونَ<sup>(٧)</sup> هُمُ الْمُؤْمِنُونَ أَهْلُ الْجَنَّةِ.

## الآية ٧١

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ قِيلَ: خُذُوا عِذَّتَكُمْ مِنَ السَّلَاحِ. وَقِيلَ: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ مِنْ جَمِيعٍ مَا يُخْتَرَسُ [مِنَ الْعَدُوِّ]<sup>(٨)</sup> كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الْآيَةُ: ٦٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُمْ عُدَّةً﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٦] أَمَرَ اللَّهُ ﷻ بِالِاسْتِعْدَادِ<sup>(٩)</sup> لِلْعَدُوِّ، وَهُوَ الْإِعْدَادُ لَهُ؛ إِذْ يُوَكِّلُ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ دُونَ الْإِعْدَادِ لِلْعَدُوِّ قَبْلَ لِقَائِهِ، وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ [عَلَى]<sup>(١٠)</sup> نَصْرِ أَوْلِيَائِهِ وَقَهْرِ عَدُوِّهِ مِنْ غَيْرِ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ مَعَهُمْ؛ إِذْ فِي ذَلِكَ مِخْتَةٌ امْتَحَنَتْهُمْ بِهَا.

فَعَلَى ذَلِكَ أَمَرَهُمْ بِالِاعْدَادِ لِلْعَدُوِّ وَاخِذِ الْحِذْرَ [مِنْهُمْ]. وَتِلْكَ<sup>(١١)</sup> أَسْبَابُ تَعَدُّ قَبْلَ لِقَائِهِمْ لِيَاءَهُ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ تَعْلَمُ آدَابَ الْحَرْبِ قَبْلَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ لِيُخْتَرَسَ مِنْهُ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ إِيَابَةِ الْكَسْبِ لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِمُ الْجِهَادَ، وَأَمَرَ بِالِاعْدَادِ لَهُ لِيُخْتَرَسَ مِنَ الْعَدُوِّ؛ وَلَا يُوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْكَسْبِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ أَيِ مَا تَحْذَرُونَ بِهِ عَدُوَّكُمْ. وَمَا تَحْذَرُونَهُ [فِي وَجْهِهِ]<sup>(١٢)</sup>: مِنْهَا الْأَسْلِحَةُ، وَمِنْهَا الْبُيُوتَانُ، وَمِنْهَا التَّنَاكُارُ عِنْدَ الْإِلْتِقَاءِ، وَالثَّبَاتُ، وَذَكَرَ اللَّهُ ﷻ كَمَا قَالَ: ﴿فَاتَّبِعُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الصِّدِّيقِينَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ. (٣) هُمُ الْمُعْتَزَلَةُ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: الصِّدِّيقُ. (٧) فِي الْأَصْلِ: الصَّالِحِينَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْهُ الْعَدُوُّ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: بِالِاعْتِدَادِ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُمْ وَذَلِكَ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

[الأنفال: ٤٥]. وفي هذا أمرٌ بالإعدادِ لِلْعُدُوِّ قَبْلَ اللَّفَاءِ. وإيّد ذلك قوله ﷺ: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالْإِعْدَادِ قَبْلَ وَفِي الْحَاجَةِ دَلِيلَ جَوَازِ الْكَسْبِ لِحَاجَاتِ تَجَدُّدَتِ. وَالْإِسْتِعْدَادُ لِلْحَاجَاتِ لَيْسَ بِرَغْبَةٍ فِي الدُّنْيَا؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ [فِي] <sup>(١)</sup> الْإِعْدَادِ نَفْسٌ وَلَا تَرْكُ التَّوَكُّلِ. عَلَى أَنَّ الْجُوعَ وَحَاجَاتِ النَّفْسِ تُعِينُ [عَلَى تَلْقَى] <sup>(٢)</sup> الْعُدُوَّ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ قِيلَ: الثُّبَاتُ هُوَ السَّرَايَا ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ بِعَنِي عَسْكَرًا. وَقِيلَ ﴿ثُبَاتٍ﴾ بِعَنِي فِرْقًا ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ جُمُوعًا <sup>(٣)</sup>. وَقِيلَ: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ أَيِ عَضْبًا ﴿أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ] <sup>(٤)</sup> قَالَ: (رَخَفًا). وَقِيلَ: الثُّبَاتُ وَالتَّثْبِيتُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ، وَمَعْنَاهُ: انْفِرُوا كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا. وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ الْأَمْرِ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْعُدُوِّ فَرَادَى وَجَمَاعَاتٍ <sup>(٥)</sup> وَفِرْقًا وَجَمَاعَاتٍ <sup>(٦)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ كَذَلِكَ <sup>(٧)</sup>. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ مَغْلُومٌ أَنَّ عَلَيْهِمُ الدَّفْعَ. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْفِرُوا﴾ إِذَا أَوْدُوا، أَيِ عَلَى مَا اسْتَغْفَرْتُمْ مِنْ جَمِيعٍ أَوْ بَعْضٍ. فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ قِيَامِ الْبَغْضِ عَنِ الْكُلِّ عَلَى غَيْرِ الْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ.

وقد يَجِبُ قَرَضٌ فِي مَجْهُولٍ: عَلَى كُلِّ الْقِيَامِ حَتَّى تُغْلَمَ الْكِفَايَةُ <sup>(٨)</sup> بِمَنْ خَرَجَ. وَهَذَا كَقَرَأْتُمْ <sup>(٩)</sup> لَا تُعْرِفُ بَعِيْنَهَا، أَوْ حُرْمَاتٍ تَظْهَرُ، لَا تُعْرِفُ الْمُحَرَّمَ بِعَيْنِهِ. فَعَلَى ذَلِكَ مَنْ [أَحْرَمَ فَعَلِيًّا] <sup>(١٠)</sup> الْإِفَاءُ وَالْقِيَامُ بِجَمِيعٍ <sup>(١١)</sup> الْفَرَائِضِ لِيُخْرِجَ مَا <sup>(١٢)</sup> عَلَيْهِ. ثُمَّ إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِمْ فِي التَّدْبِيرِ الْكِفَايَةُ بِمَنْ خَرَجَ، سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَسْقُطُ لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ اسْتِغْفَارُ الْبَغْضِ. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ [قَوْلُهُ تَعَالَى] <sup>(١٣)</sup>: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣].

وَأَضْلَهُ أَنَّهُ فَرَضَ لَعَلَّةٍ لَا يَجُوزُ نَفَادُهُ، وَقَدْ زَالَتِ الْعَلَّةُ. عَلَى أَنَّ خُرُوجَ الْجَمِيعِ مِنْ جِهَةِ ابْتِدَاءِ الْعُورَةِ مِنْ جِهَاتٍ. فَلِلَّذَلِكَ لَمْ يَحْتَمِلْ تَكْلِيفُهُ خُرُوجَ <sup>(١٤)</sup> الْجَمِيعِ مِنْ جِهَةٍ اسْتَغْفَرَ مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ٧٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْكُرُ لَكُمْ لِئَلَّا يَكُونَ﴾؛ قَوْلُهُ ﴿يَنْكُرُ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهًا: يَحْتَمِلُ فِي الظَّاهِرِ ﴿يَنْكُرُ﴾، وَيَحْتَمِلُ فِي الْحُكْمِ ﴿يَنْكُرُ﴾ وَيَحْتَمِلُ فِي الدَّعْوَى ﴿يَنْكُرُ﴾ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَدْعُونَ أَنَّهُمْ مَنَا، وَيُظْهِرُونَ الْمُوَافَقَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كَانُوا فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَكُونُوا.

وقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا يُظْهِرُونَ النَّاسَ عَنِ الْجِهَادِ، وَيَتَخَلَّفُونَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَمْلِكُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ يَنْكُرُ وَالْقَائِلِينَ لِخَزَائِمِهِمْ هَلَمْ إِيْتَانَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨] كَانُوا يُسِرُّونَ ذَلِكَ/ ١٠٢ - ب/ وَيُضْمِرُونَ، فَاطْلَعَ اللَّهُ ﷻ نَبِيَّهُ عَلَى ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَفَ ذَلِكَ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَفِيهِ دَلَالَةٌ إِبْطَالِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ، ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصْبَةٌ فَقَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾. ﴿وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَانَ لَمْ تَكُنْ يَنْتَكُمُ رَبِّيَنَّهُ مَوَدَّةً﴾ [النساء: ٧٣] [وَعَلَى] <sup>(١٥)</sup> التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ يُسْرًا، وَيَفْرَحُ: إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ يَنْتَكُمُ رَبِّيَنَّهُ مَوَدَّةً﴾ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ مَوَدَّةٍ إِذَا أَصَابَتْهُ نَكْبَةٌ يَخْزَنُ عَلَيْهِ، وَيَتَأَلَّمُ. فَاخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّ مَوْلَاءِ الْمُنَافِقِينَ <sup>(١٦)</sup> إِذَا أَصَابَتْ الْمُؤْمِنِينَ نَكْبَةٌ يُسْرُونَ بِذَلِكَ، وَلَا يَخْزَنُونَ، كَانَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ مَوَدَّةٌ وَلَا صُحْبَةٌ.

### الآية ٧٣

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ﴾ يَعْنِي الْغَنِيمَةَ وَالْفَتْحَ ﴿لَيَقُولُنَّ كَانَ لَمْ تَكُنْ يَنْتَكُمُ رَبِّيَنَّهُ مَوَدَّةً﴾ يَلْبِسُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُورَ قُورًا عَظِيمًا أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْغَنِيمَةِ نَصِيبًا وَافِرًا.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْه. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَلَقَّى. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مَجْمُوعًا. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) وَ(٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجَمَاعَةٌ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: ذَلِكَ. (٨) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ الْكُتَابَةُ. (٩) أُدْرِجُ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: تَعْرِفُ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: حَرَمَ عَلَيْهِ. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الْجَمِيعُ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: عَمَّا. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: لَخُرُوجِ. (١٥) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ وَ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمُنَافِقُونَ.

وقوله تعالى: ﴿إِن أَمْسَبْتُمْ فُجُوبَةً قَالَتْ قَدْ أَتَمَّ اللَّهُ عَنِّي إِذْ لَوْ أَنَّ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ هذا قول المُكذِّبِ الثَّامِتِ ﴿وَلَيْنِ أَمْسَبْتُمْ فُقُلًا مِّنَ اللَّهِ﴾ الآية هو قول الحاسد، وهو قول قتادة. وقوله تعالى: ﴿وَأَن يَنْكُرَ لَنَ لِبَلِيلَةٍ﴾ يعني ليخلفن عن اليقين ﴿إِن أَمْسَبْتُمْ فُجُوبَةً﴾ يعني شدة وبلاء من العيش والعدو ﴿قَالَتْ قَدْ أَتَمَّ اللَّهُ عَنِّي إِذْ لَوْ أَنَّ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ فَيُصَيِّبُنِي مَا أَصَابَهُمْ ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ يَتَنَبَّهْ وَيَنْتَهُ مَوَدَّةً﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾ دل أن فرض الجهاد فرض كفاية يسقط بقيام البعض عن الباقي، لأنه قال: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾ أمر بتغيير الثبات. فلو كان لا يسقط بقيامهم عن الباقي لم يكن للأمر به معنى. وتاويله، والله أعلم، إذا قيل لكم: انفروا ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾.

**الآية ٧٤** وقوله تعالى: ﴿فَلْيَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ كانه، والله أعلم، نهى المنافقين [عن الخروج] <sup>(١)</sup> إلى الغزو كقوله <sup>(٢)</sup> تعالى: ﴿إِن رَّجِمْتَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَفْذُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَّنْ نَخْرُجَ مَعِيَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٣] وأمر المؤمنين أن يخرجوا لذلك، لأنه قال تعالى: ﴿فَلْيَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ والمؤمنون هم الذين يشتررون الحياة الدنيا.

وقوله ﷺ: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قيل: في إظهار دين الله، وقيل: في طاعة الله تعالى ونصرة أوليائه. وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَفْتَلِ أَوْ يَلْبَسَ مَسَوًى تَزِيوُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ في الآية دلالة أن بذل نفسه وماله لله تعالى غاية ما يجب أن يبذل استوجب العوض قبله، وإن لم تثلف نفسه فيه، ولا أخذت؛ لأنه قال ﷺ: ﴿وَمَن يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَفْتَلِ أَوْ يَلْبَسَ﴾ جعل لمن تثلف نفسه فيه الثواب، والعوض [للذي لم] <sup>(٣)</sup> تثلف نفسه فيه. وكذلك قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّهُ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١] يجعل لمن قتل، ولم يقتل فيه العوض.

فهذا يدل على مسايل الناس؛ ذلك أن المرأة إذا سلمت نفسها إلى زوجها في الوقت الذي كان عليها التسليم استوجب كمال الصداق، وإن لم يقض الزوج منها. ومن ذلك البائع أيضاً إذا سلم المبيع إلى المشتري كان مسلماً <sup>(٤)</sup>، وإن لم يقض المشتري. وكذلك من صلى صلاة الظهر في منزله، ثم خرج إلى الجمعة يصير أفضاً للظهر لأن عليه الخروج إليها، فيصير بالخروج إليها كالمباشر لها، وإن لم يباشر على سبيل ما جعل الباذل نفسه لله، والمسلم إليه، كانه أخذت منه في استيجاب العوض الذي وعده.

فعلى ذلك يجب أن يجعل تسليم [الحق الذي ذكر] <sup>(٥)</sup> كأخذ الحق منه، وإن لم يأخذه، لا كالقيام <sup>(٦)</sup> إلى الخامسة ولا كالمتوجه إلى عرفات قبل فراغه من العمرة، لأن [على] <sup>(٧)</sup> هؤلاء الفراغ مما كانوا فيه، ثم التوجه إلى عرفات والقيام إلى الخامسة، فلم يصح ذلك. وأما المرأة والبائع ومؤدي الظهر في منزله فعليهما <sup>(٨)</sup> التسليم والبذل، لذلك كان ما ذكرنا، والله أعلم.

وفي الآية [دليل] <sup>(٩)</sup> أن الله تعالى عامل عباده معاملة أهل الفضل والإحسان كان لا حق له [إلا] <sup>(١٠)</sup> معاملة ذي الحق، وإن كانت الأنفس والأموال كلها له في الحقيقة حين فرض عليهم الجهاد، وجعل لهم بذلك عوضاً كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَفْتَلِ أَوْ يَلْبَسَ مَسَوًى تَزِيوُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وقوله <sup>(١١)</sup> ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] من المؤمنين كثير ممن لا حق له فيها، وهي له في الحقيقة، ووعده لهم على ذلك عوضاً وأجرًا عظيماً.

(١) في الأصل وم: بالخروج. (٢) في الأصل وم: قوله. (٣) في الأصل وم: الذي. (٤) في الأصل وم: مسلم. (٥) في الأصل وم: ما ذكر الحق. (٦) في الأصل وم: يأخذ القيام. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: عليهم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: لا. (١١) في الأصل وم: وقال الله.



وقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَّا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣٨] مثل هذا لا يقال إلا لتفريط سبق منهم، ثم لم يزل اسم الإيمان فيهم<sup>(١)</sup> بذلك، وكان<sup>(٢)</sup> الجهاد فرضاً عليهم. فهذا ينقض على من [قال]<sup>(٣)</sup> بخروج مرتكب الكبيرة من الإيمان.

### الآية ٧٥

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(٤)</sup> قال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [كنت أنا وأمي من المستضعفين]<sup>(٥)</sup> وكذلك روى [الكسائي] عنه<sup>(٦)</sup>.

وفيه دلالة أن على المسلمين أن يستنقذوا أسراهم من أيدي الكفرة إذا أسروا بأي وجوه ما قدرُوا عليه بالأموال والقتال وغير ذلك، وذلك فرض عليهم، وحق ألا يتركهم في أيديهم لأنه قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية دلالة أن إسلام الصغار إسلاماً، وكفرهم كفر، إذا عقلوا؛ لأنه قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ والكبار من الرجال والنساء لا يسمون ولداناً، إنما يسمي<sup>(٧)</sup> الصغار منهم [ولداناً]<sup>(٨)</sup> لأنه عاتبهم بتركهم في أيدي الكفرة، فلر كانوا أولاد الكفرة لم يكن للتغيير<sup>(٩)</sup> والعتاب وجه بتركهم في أيديهم؛ إذ لم يعاتبوا بترك<sup>(١٠)</sup> ولدان الكفرة في أيديهم. فدل أنه إنما لحقهم العتاب لأسراهم<sup>(١١)</sup>.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْرَبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ الآية [النساء: ٩٧] ثم استثنى المستضعفين من الرجال والنساء والولدان [الذين]<sup>(١٢)</sup> لا يستطيعون جيلة. فلر لم يكن إسلام الولدان إسلاماً ولا كفرهم كفراً لم يكن لاستثنائهم من أولئك وإخراجهم من الوعيد الذي ذكر مغنى، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ سألوا الله ﷻ أن يخرجهم من القرية، وهم علموا أنه [يتولى ذلك من في السماء]<sup>(١٣)</sup> على أيدي قوم يعينونهم على ذلك، وهم علموا أن الله<sup>(١٤)</sup> في ذلك صنعا. والمعتزلة لم يعلموا [ذلك]<sup>(١٥)</sup>، وذلك ينقض قولهم، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ كل ظالم [منع أهلها]<sup>(١٦)</sup> عن الخروج إلى دار الإسلام والهجرة. ﴿وَأَجْمَلْنَا لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ ولياً في ديننا ونصيراً يمنعنا عن المشركين. ويقال: مانعاً يمنع عنا المشركين. وقد ذكرنا الولي والنصير في غير موضع، والله أعلم.

### الآية ٧٦

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ذكرنا الذي يأمر خلقه بالسُّلوك فيه.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه: (الطاغوت هو الشيطان في هذا الموضع لأنه هو الذي يأمر بالسُّلوك في سبيله).

وفي الآية دلالة ألا يأمر الكفار بالجهاد ولا بالصلاة، ولا يأمر بالزكاة ولا بغيرها من العبادات لأنه أخبر أنهم لو قاتلوا إنما يقاتلون في سبيل الشيطان، وكذلك إذا صلُّوا صلُّوا له، وكذلك سائر العبادات، ولكن يأمرُونَ أولاً بآتيان [الشيطان]<sup>(١٧)</sup> ما لو فعلوا من العبادات ١٠٣ - / كانت في سبيل الله، وهو الإيمان، وهذا ينقض قول من يقول: إن الكافر مأمور مكلف بالصلاة والزكاة وغيرها من العبادات، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾ هذا يدل على أن الطاغوت هو الشيطان ههنا، وكل ما عِدَّ دون الله فهو طاغوت.

(١) في الأصل: منهم. (٢) في الأصل: وما كان. (٣) ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل. (٥) ساقطة من الأصل. (٦) في الأصل: عن الكسائي. (٧) في الأصل: يسمعون. (٨) ساقطة من الأصل. (٩) من م. في الأصل: للتغير. (١٠) في الأصل: ترك. (١١) في الأصل: لإسلامهم. (١٢) ساقطة من الأصل. (١٣) في الأصل: لا يتولى نحو السماء ولكن. (١٤) في الأصل: الله. (١٥) ساقطة من الأصل. (١٦) في الأصل: منعهم. (١٧) ساقطة من الأصل.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ﴾ إِنَّ كَيْدَ أَوْلِيَاءِ ﴿الشَّيْطَانِ﴾ كَانَ ضَعِيفًا إِذَا كَانَ اللَّهُ نَاصِرَكُمْ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنْ يَمُرُّكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وَيَحْتَمِلُ: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ﴾ كَانَ ضَعِيفًا أَنَّهُ <sup>(١)</sup> لَا يَفْعَلُ سِوَى الدُّعَاءِ وَالْأَمْرِ؛ يَدْعُوهُمْ إِلَى سَبِيلِهِ، فَذَلِكَ لِضَعْفِهِ، لَا لِثَابِتِ الْقِتَالِ وَلَا الضَّرَرِ، إِنَّمَا هُوَ إِشَارَةٌ مِنْهُ. وَدُعَاءُ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

**الآية ٧٧** وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَقْعُونَ﴾ الآية اختلفت فيه: قيل: نزلت الآية في بني إسرائيل، وهي الآية التي ذكرها الله تعالى في سورة البقرة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَقْعُونَ﴾ الآية: [٢٤٦] وقيل: إنها نزلت في المؤمنين من أصحاب رسول الله ﷺ استأذنوا رسول الله ﷺ في قتال كُفَّار مكة يبرأ لكثرة ما يلقون من الأذى منهم، فنزل قوله تعالى: ﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ أي لم يؤمروا بالقتال، فنهاهم عن ذلك ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَقْعُونَ﴾ الآية، وقيل: إنها نزلت في المنافقين الذين كانوا يقاتلون مع النبي ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ أي يخشون الناس؛ يعني المنافقين كخشية المؤمنين الله ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ كقولهِ ﷺ ﴿يُخْشَوْنَهُمْ كَخَشْيَةِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وإن كانت في المؤمنين فتأويله ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ﴾ في القتال ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ في الموت ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ لأنه أهيّب وأسرع نقاداً، والله أعلم.

وفوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنِ الْآيَةِ؛ تَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ خَبْرًا عَنْ أَمْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ﴾ ﴿قَالُوا لَنَبْغِي لَهُمْ أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا﴾ الآية [البقرة: ٢٤٦] لأنهم<sup>(٢)</sup> أمرُوا بالكُفِّ عَنِ [المُقَاتَلَةِ، فَتَمَنَّوْا]<sup>(٣)</sup> الإِذْنَ فِي ذَلِكَ، وَسَأَلُوا نَبِيَّهُمْ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. ثُمَّ مِنْهُمْ<sup>(٤)</sup> مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْإِيمَانِ يَتَمَنَّوْنَ الإِذْنَ فِي ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَتَشَوَّعُونَ آلَ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]. فَوَعِظُوا [لِمَا ذَكَرَ]<sup>(٥)</sup> لِيَقْبَلُوا الْعَاقِبَةَ، وَلَسَلَا يَتَمَنَّوْا مِخْنَةً فِيهَا شِدَّةً، فَيَعْبَثُوهَا عَلَى مَا بَعَثَ أَوْلَكَ.

وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَتَمَتَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا رَيْكُمُ الْعَاقِبَةَ، وَإِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَتَسَوَّرُوا فِي رُجُومِهِمْ» [البخاري ٢٩٦٦ و ٣٠٢٦] وَكَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ<sup>(٦)</sup>، فَأَخْبِرُوا بِالَّذِينَ قُتِلُوا [وما]<sup>(٧)</sup> حَلَّ بِهِمْ لِيَلَّا يَفْعَلُوا بِشَلِّ فَعَلِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَشِيَّتُهُمْ ﴿كَخَنِيَّةٍ آلُو﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] إِلَى تَمَامِ الْقِصَّةِ.  
وَقَدْ قِيلَ: الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي مَا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَجِيبُوا فِي ذَلِكَ. ثُمَّ خَاطَبَهُمْ بِالَّذِي <sup>(٨)</sup> ذَكَرَ. لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ؛  
فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كَانَ فِي الصَّدِيقَيْنِ، لَكِنْ اشْتَدَّ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ مَا كَانَ مِنْهُنَّ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَأُحُدٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ حَتَّى  
أَعَانَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفَرَّجَ عَنْهُمْ يَمْنَهُ.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتُّونَ الْعُمُوتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] أي ما فيه الموت من الجهاد. وعلى ذلك ﴿يَتَمَتُّونَ النَّاسَ كَحَفِيَّةٍ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ لَمَّا<sup>(١٠)</sup> عَانُوا السَّبَبَ الذي فيه هلاكهم، وتبلغ عند ذلك الخشية غايتها نحو قُرْبِ الموتِ وشدة المَرَضِ، يكون المَرُءُ يخشى مِنْهُ الموتَ ما لا يخشى لولا تلك الحال: أنه يرى الموتَ [أفضل]<sup>(١١)</sup> مِنَ المَرَضِ، وإن كان الذي، يظهرُ عليه مِنْ خَشْيَةِ الموتِ في تلك الحالِ أشدَّ، فهي في الحقيقة خَشْيَةٌ مِنَ الله تعالى أن يكونَ جَعَلَ ذلك سَبَبَ الموتِ، وأنه حضره، وقرب منه، فيكونُ في ظاهرِ الأمرِ كَمَنْ يَخْشَى مِنْ تِلْكَ الأحوالِ. وقد جُعِلَ لَمَّا جُعِلَ عَلَيْهِ الخُلُقُ في مثله معروفًا<sup>(١٢)</sup> مثله، أعني أن المَرِيضَ يَسْتَعِدُّ لِلْمَوْتِ، لَمَّا يَغْلِبُ عَلَيْهِ الموتُ، لَمَّا يَغْلِبُ عَلَيْهِ الإيَّاسُ مِنْ حَيَاتِهِ، وإن كان الذي يُصِيبُ تَسْتَوِي عليه أحواله.

(١) في الأصل وم: لأنه. (٢) في الأصل وم: أنهم. (٣) في الأصل وم: مقاتلته تمنوا. (٤) في الأصل وم: فيهم. (٥) في الأصل وم: لمن ذكرت. (٦) في الأصل وم: يأروهم. (٧) في الأصل وم: و. (٨) في الأصل وم: الذي. (٩) في الأصل وم: فلما. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: معروف.

فعلى ذلك أمر الأول. وعلى ذلك في ما طبع عليه الخلق من طمأنينة القلب عند ملك أسباب الرزق والقُدرة عليه ما لم يكن في غيرها. وإن كان من حيث قُدرة الله واحداً<sup>(١)</sup>، فتكون تلك الخشية جيلية طبيعية لا اختيارية أو سُخْطاً<sup>(٢)</sup> يحكم الرب، وهو كالذي [جاء فيه]<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦].

وقوله تعالى على ذلك: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْأَوَّلِينَ وَلَا لِّلْآخِرِينَ إِنَّ أَوْلَىٰ بِالْهَمِّ لِّلْأَوَّلِينَ﴾ الآية تختل وجهين:

أحدهما: الخبر عما في طباعهم كما قال ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦]. وقال النبي ﷺ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ» [مسلم ٢٨٢٢] وإنما ذلك على الطبع كالسائل عن ذلك. وربما يصيغون القول والسؤال على اغتبار الأحوال إلى ما لا يطيق له. فعلى ذلك هذا، والله أعلم.

والثاني<sup>(٤)</sup>: أن يكون قولاً ينههم عن وجو الحكمة لهم بالامر في ما علم أنهم يبتلون بالقتل والجبن إلى حال لا يقومون للعدو، ولا يملكون أنفسهم في ذلك الوقت. فأخبر الله ﷻ أن الذي حملهم على ذلك رغبته في التمتع بالدنيا. ولو صوّروا متاع الآخرة في قلوبهم لذهب<sup>(٥)</sup> عنهم ذلك، ويتبنون للعدو، ولا يتألون للعدو، [ويزفون]<sup>(٦)</sup> بما يحل، ولا يخشون ذلك، وكأنه وعد لهم أن متاع الآخرة لكم، على هذا الفعل لو صبرتم خير لكم، وما وعد لكم عليه خير من متاع الدنيا.

وايضاً أن يقال: إن هذا، وإن عظم<sup>(٧)</sup>، هو له على الطبع. فإنه إذا كان لله بحق العباد هو أنيسر وأهون من الموت على صاحبه إذا حضر إذن يريهم الله متاع الآخرة أو بغض ما فيه الكرامة، فيصير ذلك متاع الآخرة لهم وقت الموت، فهو خير من تمتعهم في الدنيا ثم الموت، ولا بد<sup>(٨)</sup> منه كما قيل في [تاويل قوله]<sup>(٩)</sup> ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ لِقَاءَهُ» [البخاري ٦٥٠٧ و٦٥٠٨].

إن المؤمن يرى ماله من الكرامة، فيحب الموت أن يعجل به ليصل إلى ذلك. والكافر يرى سُخْطَهُ، فيكرهه.

وعلى هذا تاويل [قوله] ﷺ<sup>(١٠)</sup> في الدنيا: «إنها سجن المؤمن وجنة الكافر» [والآخرة سجن الكافر وجنة المؤمن]<sup>(١١)</sup> [مسلم ٢٩٥٦] أن يكون كذلك في ذلك الوقت، والله أعلم.

وتاويل آخر أن تكون الآية في المنافقين أنه تظهر وقت التفاني الميعة بالجهاد دون غيره من العبادات.

قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نَزَّلَتْ سُورَةٌ﴾ الآية [محمد: ٢٠] بين ما نزل بالمنافقين. وكذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ يَمْلَأُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ سُرُورًا﴾ الآيات: [الأحزاب: ١٨ و ١٩ و ٢٠]، والله أعلم، في من نزلت الآية. لكننا معلوم أن فيها ترغيباً في ما عند الله وتزهيذاً في الدنيا ودعاء إلى الرضا بحكم الله تعالى في ما خف، وقفل، والله المستعان.

وعلى التأويل الآخر جميع ما ذكر ظاهر في المنافقين، مذكور ذلك في الآيات التي ذكرتها. وفيهم قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَّنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ﴾ الآية [الأحزاب: ١٦] وغير ذلك مما دل على إنكارهم وفضل خوفهم من<sup>(١٢)</sup> ذلك، والله أعلم.

فإن قال قائل: كيف قال [الله تعالى]<sup>(١٣)</sup>: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ وقد هلك به أكثر البشر؟ قيل: قد يخرج على وجوه، والله أعلم:

أحدها: أنه يضعف كيده على من يعود بالله تعالى كقوليه تعالى: ﴿وَإِنَّا بَرَزْنَاكَ مِنَ السَّيْطَانِ فَتَرْتَدَّ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ الآية [الأعراف: ٢٠٠]، وإنما يقول على من جئ له، وما إلى ما دعاه إليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ الْوَيْلُ أَتَقْوَاهُ إِذَا مَسَّاهُمْ طَلِيفٌ مِنَ السَّيْطَانِ﴾ الآية إلى قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١ و ٢٠٢].

(١) في الأصل وم: واحد. (٢) في الأصل وم: سُخْط. (٣) في الأصل وم: جائز. (٤) في الأصل وم: ويحتمل. (٥) في الأصل وم: لذهب. (٦) في الأصل وم: و. (٧) في الأصل وم: أعظم. (٨) في الأصل وم: ذلك. (٩) من م. في الأصل: تاويله. (١٠) في الأصل وم: القول. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) من م. في الأصل: في. (١٣) ساقطة من الأصل وم.

والثاني: أن يكون ضعيفاً على المُقْبِلِ على ربه والذاكِر له في أحواله/ ١٠٣ - ب/ والمُفَوِّضِ أمره إلى ربه. فاما مَنْ تَوَلَّاهُ، وأقبل على إشارته، فهو الذي جعل له السلطان على نفسه بما أثره في شَهْرَاتِهِ، ومال به هواه كقوليه تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية [النحل: ٩٩]، وقد سَمَّاهُ الله تعالى: ﴿الْوَسْوَاسَ الْخَفَّاسَ﴾ [الناس: ٤] بما يَخْنُسُ<sup>(١)</sup>. يذكر الله تعالى، ويؤسوس عند الغفلة عن الله، فكان سلطانُه، والله الموفق.

والثالث: أنه لا يملك الجبر والقهر ولا كتاب<sup>(٢)</sup> الضرر في الأبدان والأموال، فهو ضعيف، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾ قبل: في حَرْفِ حَفْصَةٍ: وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قالوا ربنا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ فلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا هُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ. كأن في الآية إضماراً<sup>(٣)</sup>، يبيِّن ذلك حَرْفُ حَفْصَةٍ، وإلا لم يكن في ظاهر الآية خبر حتى يكون قوله تعالى: ﴿لَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا هُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ الآية جواباً له.

وقوله ﴿لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾، فإن كانت الآية في المتأففين فهو على الإنكار قالوا ذلك، وإن كانت في المؤمنين فهو يخرُج على طلب الحكمة في فرض القتال علينا. وقد تطلب الحكمة في الأشياء، ولا عيب يدخل في ذلك.

وأصله أن كل [من]<sup>(٤)</sup> أمر في الظاهر من هو قوته فذلك سؤال له في الحقيقة لا أمر، فيخرج سؤاله مخرج الخسوع والتضرع له. ومن أمر من دونه فهو في الحقيقة ليس بسؤال، فهو يخرج على الأمر والنهي، وهو الأمر الظاهر في الناس.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ معناه، والله أعلم: أنا لم نخلقكم للدنيا وللمتاع فيها، إنما خلقناكم للآخرة وللمقام فيها. فلو خلقناكم<sup>(٥)</sup> للدنيا، ثم كتبنا<sup>(٦)</sup> عليكم القتال لكان ذلك عبثاً خارجاً عن الحكمة، ولكن خلقناكم للآخرة وللمقام فيها.

ويحتمل فيها قوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾ إلى آخره أن لم يقولوا ذلك قولاً، ولكن كان ذلك خطراً في قلوبهم، فآخبرهم نبي الله ﷺ عما اضمروا ليعلموا أنه إنما عرف ذلك بالله تعالى، ﴿لِيَذِلَّهُمْ عَلَى نُبُوَّتِهِ وَرِسَالَتِهِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَيْكَ آيَاتِنَا قَبْلَ هَذَا﴾ فتَمُوتُ خَشْفَ أَنْفُسِنَا<sup>(٧)</sup>، ولا نُقَتِّلُ قَتْلًا، فَيَسِّرْ بِذَلِكَ الْأَعْدَاءُ ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٨٥] وفي القتل فِتْنَةٌ.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا أنهم لم يُخلَقُوا لِمَتَاعِ الدُّنْيَا، ولكن خُلِقُوا لِمَتَاعِ الْآخِرَةِ.

والثاني: قليل من متاع الآخرة كقوليه ﷺ ﴿كَمَا مَتَعَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨] وكقوليه تعالى: ﴿أَسْرَبَتْ إِنَّمَا مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ﴾ ﴿ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧].

وقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى﴾ لأن متاع الآخرة دائم غير منقطع، ومتاع الدنيا زائل منقطع.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُبُونَهَا فَيَلَا﴾ قد ذكرناه.

### الآية ٧٨

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ قيل: لَمَّا اسْتَشْهِدُ<sup>(٨)</sup> مَنِ اسْتَشْهِدَ يَوْمَ الْحَدِّ قَالَ الْمُنَافِقُونَ: لو كان إخواننا عندنا ما ماتوا، وما قُتِلُوا، قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ ويحتمل أن يكون جواباً لما سبق من القول قولهم: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ يقول: من كتب عليه الموت ينزل به لا محالة؛ قاتل، أم لم يغاتل، ويقول<sup>(٩)</sup>: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(١) من م. في الأصل: يختص. (٢) في الأصل وم: الكتاب. (٣) في الأصل وم: إضمار. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: خلقناكم. (٦) في الأصل وم: كتب. (٧) في الأصل: أنفسنا. (٨) في الأصل وم: استشهد. (٩) في الأصل وم: وقوله.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ نَازِلًا بِكُمْ، لَا مُحَالَةً، فَالْقَتْلُ<sup>(١)</sup> أَنْفَعُ لَكُمْ؛ إِذْ تَسْتَرْجِعُونَ بِالْقَتْلِ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ، وَلَا يَكُونُ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ لَكُمْ إِذَا مِتُّمْ حَتَّى تُنْفِكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فِي بَرٍّ مُسْتَدَوٍّ﴾ قَالَ الْفَرَاءُ: (الْمُسْتَدَوُّ وَالْمُسْتَدَّ وَاحِدٌ، غَيْرُ أَنَّ الْمُسْتَدَّ بِالتَّشْدِيدِ فِي مَا يَكْثُرُ الْفِعْلُ، وَالْمُسْتَدَّ فِي مَا لَا يَكْثُرُ الْفِعْلُ. وَقِيلَ الْمُسْتَدُّ هُوَ [الْمُجْصَصُ، وَالْمُسْتَدُّ بِالْجِصِّ]<sup>(٣)</sup>). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿بَرٍّ مُسْتَدَوٍّ﴾ أَي حَصْبِيَّةٌ، وَقِيلَ: قُصُورٌ مُحَصَّنَةٌ طَوَالَ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ سَيَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ مَغْلُومٌ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ حَسَنَةً فِي الدِّينِ وَسَيِّئَةً فِي دِينِهِمْ، وَلَكِنْ إِنْ مَا أَرَادُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ مَغْلُومٌ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ حَسَنَةً فِي الدِّينِ وَسَيِّئَةً فِي دِينِهِمْ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَرَادُوا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْبَلَايَا وَالشَّدَائِدِ؛ ذَلِكَ أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَحْزَنُونَ لِمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ السَّيِّئَةِ فِي الدِّينِ، وَلَا كَانُوا يَفْرَحُونَ بِالْحَسَنَةِ وَالْخَيْرِ فِي الدِّينِ، وَلَكِنْ فَرَحَهُمْ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْخَصْبِ وَالسَّعَةِ، وَحُزْنَهُمْ بِمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الضَّيْقِ وَالشَّدَةِ.

وَكَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَكَذَا كَانَ ذَابُ الْكُفْرَةِ مِنْ قَبْلِ؛ كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِالْأَنْبِيَاءِ ﷺ كَقَوْلِهِ ﷺ إِخْبَاراً عَنْ قَوْمِ مُوسَى - عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا أَتُزَكِّيْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ قَالِ مَلَكُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]. وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَلَا إِنَّا طَارِفُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١].

فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ تَطْيِيراً<sup>(٤)</sup> مِنْهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أَي<sup>(٥)</sup> بِتَقْدِيرِهِ كَانَ وَقَضَائِهِ فَضْلاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. وَجَزَاءً كَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] أَي مَا أَصَابَكُمْ<sup>(٦)</sup> بِسُوءِ صَنِيعِكُمْ<sup>(٧)</sup> بِرَسُولِ اللَّهِ ﷻ وَتَكْذِيبِكُمْ<sup>(٨)</sup> إِيَّاهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ أَمْوَالُ اللَّهِ لَا يَكَادِرُونَ بِهَا الْقَوْمَ لَا يَفْقَهُونَ حَرْبِيًّا﴾ أَي لَا يَفْقَهُونَ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ.

### الآية ٧٩

وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾. وَرُويَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]<sup>(٩)</sup> قَالَ: (وَأَنَا قَدَرْتُهَا عَلَيْكَ). يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ يَرْجِعُ مَا ذَكَرْتَ مِنَ السَّعَةِ وَالْعَافِيَةِ وَنَحْوِهَا<sup>(١٠)</sup> ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ الْبَلَاءِ وَالشَّدَةِ﴾ [فَمِنَ نَفْسِكَ] بِحَقِّ الْجَنَائِذِ عَلَى آلَاةِ [يَرْجِعُ]<sup>(١١)</sup> إِلَى مَا ذَكَرْتَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ الْأُولَى فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَى فِي أَمْرِ الدِّينِ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْإِصَافَةُ فِي هَذَا، وَاتَّفَقَتْ فِي الْأُولَى:

إِذِ الْأُولَى: عَلَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ الْمُخْتَلَفَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَلَوُّكُمْ بِأَشْرٍ وَخَفِيرٍ فَتَنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَلَوُّنَهُمْ بِالْمُتَنَبِّتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ خَلْقَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ يَتْلَوُكُمْ أَتُكْرَهُنَّ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]؛ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْتَلَفَ أَحْوَالِ الْعِبَادِ [لَا يَمْتَنِعُ]<sup>(١٢)</sup> لَهُمْ فِي ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَسْتَسْكِنَ اللَّهُ بِشْرًا﴾ [الأنعام: ١٧] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٢٦] وَالْعَنْكَبُوتُ: ٦٢.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي الْقَتْلِ. (٢) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: يَكُونُونَ. (٣) فِي الْأَصْلِ: التَّجْصِصُ وَالْمُسْتَدُّ الْجِصٌّ. فِي م: الْمَجْصَصُ وَالْمُسْتَدُّ الْجِصٌّ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: تَطْيِيرٌ. (٥) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَصَابَهُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: صَنِيعُهُمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَكْذِيبُهُمْ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَنَحْوَهَا. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَمْتَنِعُ.

والثانية<sup>(١)</sup>: في حق الأفعال، فيضاف إلى الله ما صلح منها شُكراً وحمداً بما أنعم الله عليه؛ وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا فُضِّلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَحِمْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ﴾ الآية [إبراهيم: ١١] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُغْنِيهِمْ عَنْ طُلُوكِ الْبُلْبُلِ﴾ [التوبة: ٢٥٧] وقوله تعالى: ؟ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ﴾ الآية [الحجرات: ٧] وغير ذلك، فيضاف إليه بما منه<sup>(٢)</sup> في ذلك من الفضل والنعمه شُكراً. (وما في زلة<sup>(٣)</sup>) وضلالة لا تجوز الإضافة إليه لما يشبه<sup>(٤)</sup> الإغذار، ولا عذر لأحد في ذلك، [فيقال: إنه<sup>(٥)</sup>] رب السموات والأرض، ولا يقال: هو رب الخنازير والأقذار ونحو ذلك لما يقتضيه في السمع، وإن كان من حيث الخلق والتقدير واجداً. فمثله أمر الأفعال، والله الموفق.

ونفي الإضافة عنه لا يدل على نفي أن تكون خلقته لما بيّنا من الإشباه الإضافة إليه، كالتخصيص/ ١٠٤ - أ، فيقال: يا خالق القردة والخنازير، يا إله الأقذار والخبائث، يا رب الشُّرور والمصائب، وإن كان كل ذلك داخلاً في أسماء الجملة، والحق<sup>(٦)</sup> منه تقديرها وخلقها، وكذلك الفواجش والكبائر، والله أعلم.

والثاني<sup>(٧)</sup>: الخبرات والأعمال الزاكية قد تُضاف إليه لا من وجه التخليق عند الجميع، بل عندنا من جهة الإنفال بالتوفيق والإنشاء. وعند المعتزلة من جهة الأمر والترغيب. فعلى ذلك نفى الإضافة في ما لم يُضف إليه لهذا. وإدلت هذا قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (وأنا قد رتتها عليك)<sup>(٨)</sup>.

قال قائل: ذلك لا يقع على الأفعال لقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ ولو كان عليها كان يقول: ما أصبت. ثم كان له جوابان:

أحدهما: أن الإجابة اسم مشترك: ما يصيبه هو يُصيب ذلك، فسواء لو أُضيف إليه، أو أُضيف هو إليه، والله أعلم.

والثاني: أن ذلك يُخرج [مخرج<sup>(٩)</sup>] الجزاء أيضاً إذا كان على ما يقول، فيكون على، ما يصيبه من جزاء حسنة أو سيئة. وإذا لم يجعل الله في حسنة فضلاً، لو يَحْتَمِلُ الإضافة إليه مع ما قد بيّنا من إضافات أعمال الخير إليه ودفع الشر لما ليس في فعله من الله إفضال عليه، بوإنعام، وكان في فعل الخير ذلك لا بالأمر والنهي، إذ هما يستريان في كل، والله أعلم.

ثم أوضح ذلك خبر عبد الله [بن مسعود]<sup>(١٠)</sup>، فقلته قوم لمخالفة المصحف المعروف. قلنا: ليس بذي خلاف، إنما هو بيان المطلق. وقد يُقبل خبر الأحاد في مثله، والله أعلم. وقيل: خبر عبد الله [بن مسعود]<sup>(١١)</sup> من خبر الأحاد، ولعله ليس قبل مصحفه تزوي عنه العامة، لا يَحْتَمِلُ التبديل. وأما خبره عن رسول الله ﷺ فلا<sup>(١٢)</sup> يجوز اختراع القراءة مرفوعاً<sup>(١٣)</sup>، وخبر الفرد فيه يُقبل في ما لا خلاف فيه، وإن كان فيه تأويل الظاهر، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ قيل: في حرف حفصة: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ إلى الناس ﴿رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ قيل: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي بأنك رسول الله. وقيل: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ وقيل: لا شاهد أفضل من الله بأنك رسوله.

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ وجوه:

أحدها: إن جحدوا بتبليغك في الدنيا، وقالوا<sup>(١٤)</sup>: لم تُعلم رسالتك.

والثاني: أن يكون بالآيات التي جعلها الله تعالى رسالتك تحقق شهادة الله لك بالرسالة شهيداً لك أو مبيناً أو حجة.

والثالث: أن يكون جعل علم الأنبياء والرسل ﷺ وتبليغهم الخبر إليهم شهادته: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ على ما أضاف بيعة الرسول ﷺ إليه، ونضر أوليائه إليه. قال الله تعالى: ﴿أَرْزُقْ يَكُنْ لَمْ يَلَمْ أَن يَلْمُوا عَلَّمُوا بَيِّنَاتٍ لِّشَرِّكَ بَل﴾ [الشعراء: ١٩٧].

(١) في الأصل وم: والثاني. (٢) في م: لعنة. (٣) في الأصل: والثاني في زلة. في م: والثاني في زلة. (٤) في الأصل وم: شبه. (٥) في الأصل وم: ويقتضيه في الإضافة. (٦) من م. في الأصل: ومحق. (٧) في الأصل وم: والثاني، المقصود بذلك القول الثاني قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسْرَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾. (٨) قراها أيضاً ابن عباس وأبي بن كعب وأبو صالح. انظر تفسير الطبري (٥٥٩/٨) والبحر المحيط (٧١٩/٣). (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: لا. (١٢) في الأصل وم: مرفوع. (١٣) في الأصل وم: ويقولوا.

وَيَحْتَمِلُ **«شَيْدًا»** مُبِينًا؛ فَمَعْنَاهُ: فَيَبِينُ لَهُمْ بِالْمُعَايِنَةِ مَا كَانَ بَيِّنَةً بِالذَّلَالَةِ وَالآيَاتِ مُحْكَمًا<sup>(١)</sup> فاصلاً بَيْنَ الْمُحَقِّقِ وَالْمُبْطِلِ، فَيَخْرُجُ الْوُجْهَانِ جَمِيعًا، وَخَرَجَ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْمُحَاجَّةِ مِمَّا يَظْهَرُ مِنَ الْعِنَادِ وَالْمُكَابَرَةِ وَتَقْوِيضِ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ وَإِخْبَارٍ عَنِ الْفَرَاغِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِمْ مِنْ حَقِّ الْبَلَاغِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

**الآية ٨٠** وقوله تعالى: **«مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»** [يَحْتَمِلُ وَجُوهًا]:

أحدها<sup>(٢)</sup>: أَنَّ اللَّهَ **«أَمَرَ بِطَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِذَا أَطَاعَ رَسُولَهُ ﷺ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»**؛ لِأَنَّهُ اتَّبَعَ أَمْرَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ **«أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»** [النساء: ٥٩...]. حَتَّى<sup>(٣)</sup> جَعَلَ طَاعَةَ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ شَرْطِ الْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ **«وَلَا وَرَكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ»**؟ الْآيَةُ [النساء: ٦٥].

والثاني: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا يَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ. فَإِنْ أَطَاعَ رَسُولَهُ ﷺ وَاتَّصَرَ بِأَمْرِهِ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ **«لأنه هو الأمر بطاعة الله، وبالله التوفيق»**.

[والثالث: أَنَّ<sup>(٤)</sup> الرَّسُولَ ﷺ يَأْمُرُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، لِذَلِكَ كَانَتْ طَاعَتُهُ طَاعَةَ اللَّهِ.

وَذَكَرَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَدِينَةِ: **«مَنْ أَحْبَبَنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، وَمَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»** [بنحوه البخاري ٢٩٥٧] فَعَبْرَةُ الْمُنَافِقُونَ فِي ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَضَدِيقًا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»** فَقَدْ ذَكَرَ [اللَّهُ تَعَالَى]<sup>(٥)</sup> وَإِنْ قُلْتُ: صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَتِلَاوَتُهُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ عَصَاهُ فَقَدْ نَسِيَ اللَّهَ تَعَالَى، وَإِنْ كَثُرَتْ: صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَتِلَاوَتُهُ الْقُرْآنَ. فَطَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا تَكُونُ فِي اتِّبَاعِ أَمْرِهِ [وَالْإِنْتِهَاءِ عَنْ<sup>(٦)</sup> مَنَاهِيهِ، وَكَذَلِكَ حُبُّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي اتِّبَاعِ أَمْرِهِ وَتَوَاهِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **«قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ»** [آل عمران: ٣١].

وقوله تعالى أيضاً: **«مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»** [الامر]<sup>(٧)</sup> ظاهرٌ مكشوفٌ. حَقِيقَتُهُ<sup>(٨)</sup> أَنَّهُ يُطِيعُهُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، إِذِ الْأَمْرُ [أَنَّ<sup>(٩)</sup> يُطِيعُهُ، عَلَى أَنَّهُ يَذْعُرُهُ إِلَى طَاعَتِهِ، وَطَاعَتُهُ إِجَابَةٌ لَهُ بِمَا يُطِيعُ اللَّهَ بِهِ. وَحُكْمَتُهُ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مِثْلَكَ الطَّاعَةِ عِبَادَةً، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ اللَّهُ عِبَادَةً، وَلَا تَجُوزُ عِبَادَةُ الرَّسُولِ، فَصَيَّرَ اللَّهُ طَاعَتَهُ عِبَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى. فَأَعْلَمَ أَنَّ الطَّاعَةَ قَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُسْتَحِقَّةٍ لِاسْمِ الْعِبَادَةِ؛ إِذْ قَدْ تُسَمَّى لَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ. وَلِذَلِكَ<sup>(١٠)</sup> جَازَ الْقَوْلُ: بِطُوعٍ فِي الْخَلْقِ، وَلَا يَجُوزُ بِمَعْبُودٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأيضاً فيه شهادة له بالعِصْمَةِ فِي كُلِّ مَا دَعَا إِلَيْهِ، وَأَمَرَ بِهِ، وَالزَّامُ الْخَلْقَ الشَّهَادَةَ لَهُ بِالصِّدْقِ فِي ذَلِكَ وَالْقِيَامِ<sup>(١١)</sup>. وَبِهِ أَكَّدَ وَيَقُولُهُ تَعَالَى: **«فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ»** [النور: ٦٣] وَيَقُولُهُ **«وَلَا وَرَكَ لَا يُؤْمِنُونَ»** [النساء: ٦٥] الْآيَتَيْنِ جَمِيعًا. وَتِلْكَ الْآيَةُ عَلَى لُزُومِ طَاعَتِهِ أَخَوَاتِ مُخَالَفَةِ الْعَذَابِ، وَأَزَالَ عَنِ الْوَاجِدِ فِي نَفْسِهِ مِنْ قَضَائِهِ الْحَرَجَ الْإِيمَانُ. نَمَ لَيْسَتْ [الطَّاعَةُ]<sup>(١٢)</sup> طَاعَةً فِي فِعْلِهِ خَاصَّةً أَوْ قَوْلٍ مَا يَقُولُهُ، وَلَكِنَّهَا بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: اغْتِنَادٌ وَكُلُّ فِعْلٍ وَقَوْلٍ عَلَى مَا عَلَيْهِ عِنْدَهُ مِنْ خُصُوصٍ وَعُمُومٍ أَوْ إِلْزَامٍ أَوْ آدَابٍ أَوْ إِبَاحَةٍ وَتَرْغِيبٍ.

والثاني: فِي الْوَفَاءِ بِالَّذِي مِنْهُ الْمُرَادُ؛ فِيهِ مَنْ يَفْعَلُ كَفِعْلِهِ، أَوْ يَتَّقِي ذَلِكَ، أَوْ يَسْتَعْمِلُهُ فِي حَقِّ الْإِبَاحَةِ، أَوْ مَا أَرَادَ مِنْ مُحَلِّهِ، فِيهِ يَعْرِفُ مَوْقِعَ كُلِّ مَنْ ذَلِكَ بِالْأَدَلَّةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقَوْلٌ مَنْ يَقُولُ: لَا تَلْزَمُ طَاعَتَهُ، أَوْ تَلْزَمُ، كَلَامٌ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ لَا مَعْنَى لَهُ.

وقوله تعالى: **«فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا»** فِي أَعْمَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا عَمِلُوا، وَعَلَيْكُمْ [مَا عَمِلْتُمْ]<sup>(١٣)</sup>، مَا تُسْأَلُ أَنْتَ عَنْ أَعْمَالِهِمْ، **«وَلَا تُنْثَلُونَ عَنْهَا كَأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ»** [البقرة: ١٣٤] وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: **«فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا»** تَطْلُغُ عَلَى سِرَائِرِهِمْ، إِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تُعَامِلَهُمْ عَلَى الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَحْكَمًا. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَحَق. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقِيلَ لِأَنَّ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَانْتِهَاء. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: حَقِيقَةٌ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم:

وَكَذَلِكَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْقِيَامَةُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

## الآية ٨١

وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا طَاعَةٌ﴾ قيل: إن المنافقين قد أظهرُوا التصديقَ لله تعالى ولرسوله ﷺ فإذا دخلُوا على رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله أمرك طاعة فمَرْنَا بما شئتَ نفَعَلْهُ، وإذا أمرهم بأمرٍ، ونهاهم عنه، خالفوا أمره، وغَيَّرُوا ما أمرهم<sup>(١)</sup>، ونهاهم، فأنزل الله تعالى على رسوله ﷺ [قوله]<sup>(٢)</sup>: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ [النساء: ٨٠ و ٨١].

وقوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ قوله: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ قيل: غَيَّرُوا<sup>(٣)</sup> ما أمرهم به: وقيل: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ أي قَدَّرُوا بالليل القول، [والقوا، وكلُّ كلام، هو]<sup>(٤)</sup> مُقَدَّرٌ بالليل مؤلَّفٌ فيه يقال: مُيِّتٌ<sup>(٥)</sup>؛ ومعناه: والله أعلم [أنهم غَيَّرُوا قول]<sup>(٦)</sup> رسول الله ﷺ فهذا، والله أعلم، معنى قوله: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ وإلا ظاهرُ هذا ليس على ما قاله أهلُ التفسير، وبالله التوفيق.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَكْتُشِبُ مَا يَبْهَتُونَ﴾ أي الله تعالى يأمرُ بإثبات ما يَبْهَتُونَ مِنَ القولِ الكَذِبِ والمُغَيَّرِ مِنَ القولِ لِتُزِمَهُمُ الْحُجَّةُ لأنهم كانوا يُسِرُّونَ ذلك، ويُضْمِرُونَهُ، لا يُظْهِرُونَهُ<sup>(٧)</sup> إظهاراً، لِيُجْزِيَهُمْ جَزَاءَ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ يَخْتِمِلُ ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ / ١٠٤ - ب/ ولا تُكَافِئُهُمْ على هذا. وَيَخْتِمِلُ ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ولا تَتَكَلَّفُ إظهارَ سرِّهم، ولا تَظْلِغُ عليه. إنما ذلك إليَّ لأُظْلِعَكَ<sup>(٨)</sup> على ما يُسِرُّونَ لِيَعْلَمُوا أنك إنما عَرَفْتَ ذلك بالله. ففيه دلالةٌ إثباتِ الرِّسَالَةِ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ وثق بالله، ولا تُخَفِّهْ، فإن الله تعالى يَدْفَعُ عَنْكَ شَرَّهُمْ وَيَكِيدُهُمْ.

وَيَخْتِمِلُ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ في جزائهم فإن الله هو يَقُولِي جَزَاءَ تَكْذِيبِهِمْ إِنَّاكَ، والله أعلم.

[وقوله تعالى]<sup>(٩)</sup>: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ في ما ذكرناه أي ﴿وَكُنْ﴾ به مايعاً، فلا أَحَدَ أَمْنَعُ منه. وقيل: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] بما يَبْهَتُونَ وحافظاً. وقال بعضهم: لا يكونُ التَّيَسُّتُ إِلَّا بالليلِ يُؤَلِّفُونَ الشَّيْءَ، وَيَقْدَرُونَهُ بالليلِ.

## الآية ٨٢

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُ أَنْبِيَائِهِمْ الَّيْنَ أَنْزَلْنَاهُ فِيهِمْ أَنْبِيَائُهُمْ كَثِيرًا﴾ لو كان الحُكْمُ الظاهرُ المَخْرَجُ على ما يَقُولُهُ قَوْمٌ لَكَانَ الْقُرْآنُ خَرَجَ مُخْتَلِفًا مُتَنَاقِضًا. قال<sup>(١٠)</sup> الله تعالى ﷻ في الآية: ﴿لَا يَسْتَفْهِمُونَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٤٤] وقال<sup>(١١)</sup> في آيةٍ أخرى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَفْهِمُونَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٤٥] [فإن]<sup>(١٢)</sup> كان على ظاهرِ المَخْرَجِ، فهو مُخْتَلِفٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَفَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وقال الله ﷻ في [الآيةِ نَفْسِهَا]<sup>(١٣)</sup>: ﴿فَإِنْ طَلَفَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ في [أولِ الآية]<sup>(١٤)</sup> حَظَرٌ، وفي آخِرِهَا<sup>(١٥)</sup> إباحةٌ. فلو كان على ظاهرِ المَخْرَجِ والعموم لَكَانَ مُخْتَلِفًا مُتَنَاقِضًا. وَيَجِدُ أَهْلُ الإلْحَادِ أَوْضَحَ طَعْنٍ فِيهِ وَأَيَسَرَ سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بأنه غيرُ مُنْزَلٍ مِنْ عِنْدِ الرَّحْمَنِ، إِذْ بِهِ وَضَعَهُ أَنَّهُ لَوْ ﴿كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ وقال ﷻ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَتَّلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ الآية [فصلت: ٤٢] وقال ﷻ ﴿وَإِنَّا لَكُمُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثم وَجَدَ أَكْثَرَ ما فِيهِ الحُكْمُ مَتَّفِقًا إِلَى غَيْرِ المَخْرَجِ، فَذَلَّ بِهِ أَنَّ الحُكْمَ لا كذلك، ولكن لِمَعْنَى مُودَعٍ<sup>(١٦)</sup> فيه، والمودَعُ لا يُوصَلُ إِلَيْهِ<sup>(١٧)</sup> إِلَّا بالتَّدْبِيرِ والتَّكْوِينِ فِيهِ. وإلى هذا نَدَّبَ اللهُ عِبَادَهُ لِيَتَذَكَّرُوا فِيهِ، لِيَفْهَمُوا مَضْمُونَهُ وَلِيَعْمَلُوا<sup>(١٨)</sup> بِهِ.

ثم يُخْتَمَلُ بَعْدَ هذا وجهان:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ أي لو كان هذا القرآن ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ لَكَانَ لا يُوَافِقُ لِمَا أَخْبَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سَرَائِرِهِمْ مُوَافِقًا لَهُ، دَلٌّ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنِ اللَّهِ تعالى.

(١) في الأصل وم: أمر لهم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: غير. (٤) في الأصل وم: بالغوا وكل كلام وقوله، في م: والغوا ركل كلام وقوله. (٥) في الأصل وم: بيت. (٦) في الأصل وم: أن. (٧) في الأصل وم: لا يظهرون. (٨) في الأصل وم: لا تلمعكم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) أدرج قبلها في الأصل وم: لأنه. (١١) في الأصل وم: ويقول. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: آية أخرى. (١٤) في الأصل وم: أحدهما. (١٥) في الأصل وم: الأخرى. (١٦) في الأصل وم: المودع. (١٧) في الأصل وم: إلى ذلك. (١٨) في الأصل وم: وليعلموا.



والثاني: أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَنْشَأَ﴾ [ص: ٧] و﴿مَا هَذَا إِلَّا إِلَهٌ مُّقَرَّبٌ﴾ [سبأ: ٤٣] ونحوه، فأخبر الله ﷻ أَنَّهُ لَوْ ﴿كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ لَكَانَ لَا يُوَافِقُ لِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْكُتُبِ، بَلْ كَانَ مُخْتَلِفًا. فَلَمَّا خَرَجَ هَذَا الْقُرْآنُ مُسْتَوِيًّا مُوَافِقًا لِسَائِرِ الْكُتُبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] و﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [المائدة: ٤٦] دَلَّ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ نَزَلَ.

وَيَخْتَلِفُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَوَاقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ عَلَى تَوَازِلٍ مُخْتَلِفَةٍ. فَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ نَزَلَ لَخَرَجَ مُخْتَلِفًا مُنَاقِضًا بَعْضُهُ بَعْضًا. لِأَنَّ حَكِيمًا مِنَ الْبَشَرِ لَوْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَاتٍ فِي أَوَاقَاتٍ مُتَبَاعِدَةٍ لَخَرَجَ كَلَامُهُ مُنَاقِضًا مُخْتَلِفًا إِلَّا أَنْ يَسْتَعِينَ بِكَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَيَعْرِضَهُ عَلَيْهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَتَنَاقِضُ<sup>(١)</sup>. فَلَمَّا خَرَجَ هَذَا [الْقُرْآنُ]<sup>(٢)</sup> مَعَ تَبَاعُدِ الْأَوَاقَاتِ غَيْرِ مُخْتَلِفٍ وَلَا مُتَنَاقِضٍ دَلَّ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى نَزَلَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وفيه الإحتجاجُ عَلَى الْمُلْحَدَةِ<sup>(٣)</sup> حِينَ قَالَ ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَخْلَيْنَا كَثِيرًا﴾ فَلَوْ وَجَدُوا لِأَظْهَرُوا ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا يُسُورَةً مِنْ عِندِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] وَلَوْ قَدَرُوا عَلَى ذَلِكَ لَأَتَوْا بِهِ. دَلَّ تَرْكُ إِتْيَانِهِمْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى إِتْيَانِ مِثْلِهِ، وَلَوْ وَجَدُوهُ مُخْتَلِفًا<sup>(٤)</sup> لِأَظْهَرُوهُ، وَلَوْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ عَلَى مَا قَالُوا لَأَتَوْا بِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَشَرِ. فَظَهَرَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

وقوله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ وقوله: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ [ص: ٢٩] دلالة بيّنة على [وجوه]:

أحدها<sup>(٥)</sup>: أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ يَذْكُرُ بِالتَّامُّلِ وَالتَّدْبِيرِ، إِذْ بِهِ جَرِي الْأَمْرِ وَالتَّرغِيبُ قَبْلَ وَقْتِ الْعَمَلِ، بَلْ الْإِزَامُ<sup>(٦)</sup> الْقِيَامُ بِمَا يُفَعَّلُ<sup>(٧)</sup> بِالتَّدْبِيرِ. ثُمَّ فِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ عَلَى مَخْرَجِ كَلَامٍ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ وَلَا عَلَى حَقِّ الْآيَةِ فِي اللَّغَةِ أَوْ حَقِّ مِثْلِهِ أَنْ يُرَغَّبَ فِي مَعْرِفَةِ الْمَوْقِعِ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ مِنَ الْمَخْرَجِ، وَالْوَجْهُ إِلَيْهِ لَا يَذْبُرُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني<sup>(٨)</sup>: أَنَّ التَّدْبِيرَ فِيهِ حِطُّ الْحُكَمَاءِ وَأَهْلِ الْبَصَرِ لِاحْطَاءِ الْعَوَامِّ. وَمَا يُعْرَفُ مِنْ حَيْثُ اللِّسَانُ فَهُوَ حِطُّ الْقَرِيقَيْنِ. ثَبَتَ أَنَّ عَلَى الْعَوَامِّ اتِّبَاعَ الْخَوَاصِّ فِي مَا فَهَمُوهُمْ وَالْإِقْفَاءَ بِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: أَنَّهُ جَعَلَ وَجْهَ مَعْرِفَةِ الْإِخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهِ، لَا يَقْرَعُ الْكَلَامُ السَّمْعَ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزِمِ الْعَمَلُ بِشَيْءٍ مِنَ الظَّاهِرِ حَتَّى يُعْرَفَ الْمَوْقِعُ أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ بِالتَّدْبِيرِ لِئَلَّا يُلْحَقَ الْمُتَمَسِّكُ بِهِ التَّقْيِضُ بِالتَّدْبِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والوجه الثالث: بِمَا تَضَمَّنَتْ الْإِخْتِلَافَاتُ أَنَّ ارْتِفَاعَ الْإِخْتِلَافِ جَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَنَّهُ عَنِ اللَّهِ؛ إِذْ عَلِمَ [أَنَّ]<sup>(٩)</sup> اللَّهُ وَمَا جَبَلَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ أَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَمْلِكُ بِحَقِّ الْإِخْتِرَازِ<sup>(١٠)</sup> لَا عَنْ عِلْمِ السَّمَاعِ يُنْفِي إِلَيْهِ عَنِ اللَّهِ خَيْرَ<sup>(١١)</sup> الصَّادِقِينَ، وَيَمْلِكُ<sup>(١٢)</sup> تَالِيفَ الْكَلَامِ وَنَظْمَ مِثْلِهِ غَيْرَ<sup>(١٣)</sup> مُتَنَاقِضٍ وَلَا مُخْتَلِفٍ، يَنْفِي بِتَنْفِي الْإِخْتِلَافِ مَا قُرِنَ بِهِ مِنَ الْكَهْنَةِ؛ إِذْ كَذَلِكَ كَلَامُ الْكَهْنَةِ يُخْرَجُ مُخْتَلِفًا وَمَا قُرِنَ مِنْ تَعْلِيمِ الْبَشَرِ وَأَسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ وَالسُّحْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ إِذْ كُلُّ يُخْرَجُ ذَلِكَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ.

وفي ذَلِكَ بَيَانُ خَطَرِ جَعْلِ الْمُخْرَجِ بِحَقِّ اللِّسَانِ مِنَ الْإِسْمِ حُجَّةً وَدَلِيلًا لِمَا يُوجَدُ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ﴿أَخْلَيْنَا كَثِيرًا﴾. وَلَوْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ الْإِخْتِجَاجُ لَوَجَدَ الْإِخْتِلَافُ. وَمَنْ رَامَ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ، لَوْلَا بَيَانُ الْخَبَرِ، مَوْقِعَهُ عَلَى جِهَةٍ قَدْ بَقِيَ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ دُونَهُ، فَهُوَ وَصَفَ الْقُرْآنَ مَعَ اجْتِمَاعِ الْخَبَرِ بِتَنْفِي الْإِخْتِلَافِ.

وَأَمَّا هُوَ، فِي نَفْسِهِ مُخْتَلِفٌ، فَمَثَلُهُ لِكُلِّ كَاهِنٍ وَيَسَّرَ أَرِيدَ ثَبَتَ التَّنَاقُضُ؛ أَمْكَنَ لِمَنِ التَّدْبُّ عَنْهُ، إِنْ كَانَ عَنْهُ مُتَرَجِّمًا مُتَبَرِّأً، يَجِبُ ضَمُّ تَأْوِيلِهِ إِلَيْهِ، فَيَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَحَدٍ وَجُودَ اخْتِلَافٍ فِي مَكَانٍ، وَيَكُونُ اخْتِجَاجُ الْعَوَيْنِ غَنِيًّا. جَلَّ عَنْ ذَلِكَ. ثُمَّ مَا ذَكَرَ يَخْتَمِلُ الْأَحْكَامَ وَالْحُدُودَ وَالْأُمُورَ وَالتَّوَاهِي؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنَّ التَّنَاسُخَ وَالْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ لَا يَكُونُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَنَاقُضَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: الْمُلْحَدَات. (٤) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: مُخْتَلَف. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهَيْنِ أَحَدَهُمَا. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: الزَّم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَل. (٨) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهِي التَّدْبِيرِ. فِي الْأَصْلِ وَم: وَمَعْلُوم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي م: الْإِخْتِرَاع. (١١) فِي م: الْإِخْتِرَاع. (١٢) الْوَاقِعُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْ.

مُخْتَلِفًا، وَيَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَأَعْنِي بِالْإِخْبَارِ [الْإِخْبَارُ]<sup>(١)</sup> عَنِ الْغَيْبِ وَعَمَّا كَانَ أَخْبَرَ عَنْ شِرْكِهِ الْمُنَافِقِينَ وَعَمَّا إِلَيْهِ مَرْجِعُ الْأُمُورِ وَعَمَّا كَانَ عَنْهُمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا خَرَجَ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٨٢

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام وَإِذَا جَاءَهُمْ نَبَأٌ مِّنْ خَوْفٍ أَوْ أَمْنٍ أَذَاعُوهُ، وَكَذَلِكَ فِي حَرْفِ حَفْصَةَ. قَالَ الْكِسَائِيُّ: (هُمَا لُغَتَانِ: أَذَعْتُ بِهِ، وَأَذَعْتُهُ، إِذَا<sup>(٢)</sup> أَفْشَيْتُهُ. وَقِيلَ: سَمِعُوا بِهِ، وَأَفْشَوْهُ. وَقِيلَ: أَفْشَوْهُ، وَأَشَاعُوهُ).

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي مَنْ نَزَلَتْ؛ قَالَ الْحَسَنُ: (نَزَلَتْ فِي الْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا خَبْرًا مِّنْ أَخْبَارِ السَّرَايَا وَالْعَسَاكِرِ مِمَّا يُسْرُونَ، وَيَفْرَحُونَ أَفْشَوْهُ فِي النَّاسِ فَرَحًا مِنْهُمْ، وَإِذَا سَمِعُوا مَا يُخْزِيهِمْ، وَيَهْمُهُمْ، أَظْهَرُوهُ فِي النَّاسِ حُزْنًا وَعَمًّا).

ثُمَّ اسْتَشْنَى ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ لَا يُذِيعُونَ، وَلَا يُفْشُونَ الْخَبَرَ. فَلَوْ سَكَتُوا، وَرَدُّوا الْخَبَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ مَا كَانَ مِنَ الْأَمْرِ، وَرَدُّهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى أُولِي الْأَمْرِ، حَتَّى يَكُونُوا هُمُ الَّذِينَ يُخْبِرُونَ بِهِ، كَانَ أَوْلَى. وَهُوَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْكِسَائِيُّ: (نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي الْمُنَافِقِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ إِذَا سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُخْبِرُ عَنْ نَصْرِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى<sup>(٤)</sup> الْأَعْدَاءِ بِذَلِكَ لِأَعْدَائِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا سَمِعُوا أَنَّ الْأَعْدَاءَ قَدْ اجْتَمَعُوا، وَأَعَدُّوا لِلْحَرْبِ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ

ضَعْفَةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَمْتَنِعُوا عَنِ الْخُرُوجِ إِلَيْهِمْ. فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ﴾ حَتَّى كَانَ هُوَ / ١٠٥ - أ / مُخْبِرُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَرَدُّهُ<sup>(٥)</sup> إِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ، لِيُخْبِرُوا بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ﴾ قِيلَ:

هُمْ أَمْرَاءُ السَّرَايَا، وَقِيلَ: هُمْ [الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ]<sup>(٦)</sup> ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَ مِنْهُمْ﴾ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ عِلْمَهُ بِقَوْلِهِ. وَقِيلَ: ﴿أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ ههنا مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنهم ﴿لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَ مِنْهُمْ﴾ أَيِ يَسْتَخْرِجُونَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقِيلَ: ﴿أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ وَلَا أَمْرٌ ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَ﴾ وَالَّذِينَ ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ قَوْمٌ إِمَّا مُنَافِقُونَ، وَإِمَّا مُؤْمِنُونَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. إِنَّمَا هُوَ ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ الْآيَةُ<sup>(٧)</sup>.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قِيلَ: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ﴾ رَسُولُنَا [مُحَمَّدٌ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ] -<sup>(٨)</sup> ﴿وَرَحْمَتُهُ﴾ الْقُرْآنَ. نَأْوِلُهُ: لَوْلَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَالْقُرْآنُ لَا تَبِعُوا الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ، وَلَكِنْ آمَنُوا بِالْعَقْلِ. وَقِيلَ: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ فِي الْأَمْرِ وَالتَّهْيِ عَنِ الْإِذَاعَةِ وَالْإِنْشَاءِ، وَإِلَّا [لَاذَاعُوا بِهِ]<sup>(٩)</sup>، وَاتَّبِعُوا الشَّيْطَانَ فِي إِذَاعَتِهِمْ بِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ<sup>(١٠)</sup> لَا يُذِيعُونَ بِهِ.

وَعَنِ الضَّحَّاكِ [أَنَّهُ]<sup>(١١)</sup> قَالَ: (هُمْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا حَدَّثُوا أَنْفُسَهُمْ بِأُمُورٍ مِّنْ أُمُورِ الشَّيْطَانِ إِلَّا طَائِفَةٌ مِنْهُمْ لَمْ يُحَدِّثُوا بِهَا أَنْفُسَهُمْ).

وَقَالَ آخَرُونَ: هُمْ الْمُنَافِقُونَ؛ كَانُوا إِذَا بَلَغَهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَظْفَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَفَتَحَ عَلَيْهِمْ، صَغَرُوهُ، وَحَقَّرُوهُ. وَإِذَا بَلَغَهُمْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ نَكَبُوا شَتَعُوهُ، وَعَظَّمُوهُ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مِنْهُمْ [أَنَّهُ]<sup>(١٢)</sup> يَقُولُ: (لَعَلِمَ<sup>(١٣)</sup> الْأَمْرَ الَّذِينَ اسْتَشْنَى اللَّهُ ﷻ جِبْنَ قَالَ إِبْلِيسُ - لَعَنَهُ اللَّهُ -: ﴿لَاخْتِيكَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٦٢] وَحِينَ قَالَ: ﴿وَلَاغَوَيْتُمُ آبَائِيَّ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُتَخَلِّصِينَ﴾ [الْحَجَر: ٤٠-٣٩].

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: مَا ذَكَرْنَا عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ: وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: وإذا. (٣) في الأصل وم: وردوه. (٤) في الأصل وم: إلى. (٥) في الأصل وم: أوردوه. (٦) في الأصل وم: علماء الفقهاء. (٧) أدرج بعدها في الأصل وم: على قوله بعض. (٨) في الأصل وم: محمداً عليه أفضل الصلوات. في م: محمد ﷺ. (٩) في الأصل: لاذاعوا. في م: لاذاعوه. (١٠) من م. في الأصل: بأنهم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: لعلم.

## الآية ٨٤

وقوله تعالى: ﴿نَقِيلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُلْفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ قوله: ﴿لَا تَكُلْفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما: كقولوه تعالى<sup>(١)</sup> ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] وكقولوه ﷺ: ﴿نَالِمًا عَلَيْهِ مَا حُلَّ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤].

والثاني: ﴿لَا تَكُلْفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ أي تُكَلِّفُ أَنْتَ بِالْقِتَالِ وَالْجِهَادِ، وَإِنْ تَخَلَّفَ<sup>(٢)</sup> هَؤُلَاءِ عَنِ الْخُرُوجِ مَعَكَ. يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (هَذَا حِينَ اسْتَنْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ ﷺ بَوَغْدِ أَبِي سُفْيَانَ [يَوْمَ] بَذَرِ الصُّغْرَى، فَخَذَلَهُ<sup>(٣)</sup> النَّاسُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْأَخْرُجَنَّ إِلَى بَذَرٍ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ» فَتَبِعَهُ<sup>(٤)</sup> أَقْلُ الصَّاحِبَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - وَقَالَ: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وفيه دليلٌ وَغْدِ النَّصْرِ لَهُ وَالْفَتْحِ وَالتَّكْبَةِ عَلَى الْأَعْدَاءِ [لأنهم تَخَلَّفُوا عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهُ]<sup>(٥)</sup> فلو لم يكن وَغْدُ النَّصْرِ لَهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْخُرُوجِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَعَسَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ؟

وفي قوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ﴾ وَغْدُ نَصْرِهِ، وَإِنْ خَرَجَ وَخَذَهُ؛ إِذْ: عَسَى هُوَ مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَى الْقِتَالِ يَحْتَمِلُ وَجْهًا:

[أحدها]<sup>(٦)</sup>: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِالثَّوَابِ لَهُمْ وَكَرِيمِ الْمَاَبِ عَلَى ذَلِكَ.

والثاني<sup>(٨)</sup> قوله: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَى الْقِتَالِ لِمَا فِي الْقِتَالِ مَعَهُمْ إِظْهَارُ دِينِ اللَّهِ الْإِسْلَامِ، وَفِي تَرْكِ الْمُجَاهَدَةِ وَالْقِتَالِ مَعَهُمْ نَصْرُ الْعَدُوِّ عَلَيْهِمْ وَإِظْهَارُ دِينِهِمْ أَمَرَ ﷻ رَسُولَهُ ﷺ لِيُرْغَبَهُمْ فِي مُجَاهَدَةِ أَعْدَائِهِمْ.

والثالث: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَى الْمُجَاهَدَةِ وَالْقِتَالِ مَعَهُمْ وَغْدًا بِالنَّصْرِ لَهُمْ وَالْفَتْحِ وَالْغَنِيمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَال: عَسَى مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ. وَعَدَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ ﴿أَنْ يَكُفَّ عَنْهُمْ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ قِيلَ: ﴿أَشَدُّ بَأْسًا﴾ لِمَا يَذْفَعُ بَأْسَ الْمُشْرِكِينَ عَنْكُمْ، وَلَا يَقْدِرُونَ هُمْ دَفْعَ بَأْسٍ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، فَبَأْسُ اللَّهِ أَشَدُّ. وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ قِيلَ: التَّنْكِيلُ هُوَ الْعَذَابُ الَّذِي يَكُونُ لِأَخْرَفِ فِيهِ زَجْرٌ وَمَنْعٌ. وَقِيلَ: حِينَ قَالَ لَهُ: ﴿لَا تَكُلْفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعْكَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ لَكُفَّ اللَّهُ عَنْكَ بَأْسَ الْمُشْرِكِينَ. وَقِيلَ: الْبَأْسُ هُوَ عَذَابُ الدُّنْيَا، وَالتَّنْكِيلُ وَالتَّنْكَالُ هُوَ عَذَابُ الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخَوِّفُهُمْ بِأَسْهُ لِيَتَخَلَّفُوا عَنِ الْعَدُوِّ وَمَخَافَةَ بَأْسِهِمْ وَعَذَابِهِمْ، فَأَخْبَرَ ﷻ أَنَّ بَأْسَ اللَّهِ وَعَذَابَهُ أَشَدُّ مِنْ بَأْسِ الْأَعْدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ٨٥

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾ لَمْ يَذْكُرْ مَا تِلْكَ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَشْفَعُ. فَتَحْتَمِلُ الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ الدُّعَاءُ<sup>(٩)</sup> لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَهُوَ لِذَلِكَ مُسْتَوْجِبٌ، فَيَكُونُ لَهُ [مِنْ ذَلِكَ]<sup>(١٠)</sup> نَصِيبٌ، وَالشَّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ هُوَ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ<sup>(١١)</sup> بِاللَّعْنِ وَالْمَقْتِ، وَهُوَ لِذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَوْجِبٍ، فَيَكُونُ لَهُ مِنْهَا نَصِيبٌ. وَقِيلَ: [هُوَ كَقَوْلِهِ<sup>(١٢)</sup> ﷻ]: «الدَّاءُ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعُهُ» [مسلم ١٨٩٣] وَ«مَنْ ذَلَّ أَخَّرَ عَلَى الْخَيْرِ قَلَهُ فِي ذَلِكَ نَصِيبٌ» [بنحوه الترمذي ٢٦٧٤] وَكَذَلِكَ مَنْ ذَلَّ أَخَّرَ عَلَى الشَّرِّ.

وَتَحْتَمِلُ الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ فِي مَظْلَمَةٍ [أَنْ يَسْمَى الْمَرْءُ]<sup>(١٣)</sup> فِي دَفْعِ مَظْلَمَةٍ عَنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَهُوَ شَفَاعَةُ حَسَنَةٍ، فَلَهُ فِي ذَلِكَ نَصِيبٌ. وَتَحْتَمِلُ الشَّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ [أَنْ يَسْمَى الْمَرْءُ]<sup>(١٤)</sup> فِي فَسَادِ أَمْرِ يَلْحَقُهُ مِنْ ذَلِكَ نَقْمَةٌ وَمَظْلَمَةٌ، فَلَهُ فِي ذَلِكَ إِثْمٌ. وَقِيلَ: الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ هِيَ الَّتِي تَنْتَفِعُ بِهَا [وَتَعْمَلُ بِهَا]<sup>(١٥)</sup>؛ هِيَ بَيْنُكَ وَبَيْنَهُ، وَأَنْتُمْ<sup>(١٦)</sup> فِيهَا شَرِيكَا، [وَالشَّفَاعَةُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَي. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: تَخْتَلِفُ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَخَذَلَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: فَاتَبِعَهُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَنَّهُ تَخَلَّفَ الْخُرُوجِ وَعَدَهُ فَلَوْلَا لَمْ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: رِيحَتُمُ الْمُؤْمِنِينَ. (٩) أَدْرَجَ قَبْلُهَا فِي

الْأَصْلِ وَم: هِيَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لِذَلِكَ. (١١) أَدْرَجَ فِي الْأَصْلِ وَم قَبْلُهَا: لَهُ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلُهُ الْعَرَبِ. فِي م: كَقَوْلِهِ الْعَرَبِ.

(١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَسْمَى. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ أَنْ يَسْمَى. (١٥) فِي م: وَعَمِلَ بِهَا. سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: هُمَا.

السَّيِّئَةُ<sup>(١)</sup> هي التي تُصَيِّرُكُمَا<sup>(٢)</sup> فيها شَرِيكَيْنِ<sup>(٣)</sup>. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الشُّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ كُلُّ مَعْرُوفٍ وَكُلُّ آمِرٍ بِهِ، وَالشُّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ كُلُّ مُنْكَرٍ وَآمِرٍ بِهِ، فهما<sup>(٤)</sup> شريكان في ذلك: الآمِرُ والفَاعِلُ جميعاً.

وَيَحْتَمِلُ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٥)</sup> قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» [مسلم ١٠٠٥] «وَالدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعُهُ» [مسلم ١٨٩٣] وَ «اللَّهُ يُحِبُّ إِغَاثَةَ اللَّهْفَانِ» [الجزار في كشف الخفاء ١٩٥١] وعن الحسن ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٦)</sup> قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَدَقَةٌ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ اللِّسَانِ، قِيلَ: وَمَا صَدَقَةُ اللِّسَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الشُّفَاعَةُ تُجْرِيهَا إِلَى أَخِيكَ، وَقَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ ثَقُلُ الْكَرْيَةِ، وَتُخْفِي بِهَا الذَّمَّ» [بنحوه السيوطي في الدر المنثور: ٦٠٢/٢].

وَالْكِفْلُ وَالنَّصِيبُ وَاحِدٌ. وَقِيلَ: الْكِفْلُ الْجَزَاءُ، وَقِيلَ: إِنَّمِ، وَلَكِنْ لَيْسَ إِيَّاهُ خَاصَّةً. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿يُؤَيِّكُمُ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِي﴾؟ [الحديد: ٢٨]. وَالشُّفَاعَةُ مِنْ أَعْظَمِ مَا أُخْتِيجُ إِلَيْهَا؛ إِذْ قَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِهَا وَالْأَنَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالشُّفَاعَةُ فِي الْمَغْهُودِ مِنَ الْأَمْرِ يَكُونُ عَنْهُ زَلَّاتٌ تَسْتَوْجِبُ بِهَا الْمَقْتُ وَالْمَقْرَبَةُ، فَيُعْفَى عَنْ مُرْتَكِبِهَا بِشَفَاعَةِ الْأَخْيَارِ وَأَهْلِ الرِّضَا بِهِمْ. ثُمَّ كَانَتْ الصَّغَائِرُ وَمِنَّا، لَا يَجُوزُ التَّعْذِيبُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْخُلُودِ بِالْكَبَائِرِ، وَالْكَبَائِرُ وَمِمَّا تُعْفَى بِالشُّفَاعَةِ. فَإِذَا بَطَلَ عِظَمُ مَا جَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَنَارِ فِي الْإِعْتِنَانِ، وَسَقَطَ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ، وَيَبْتَغِلُ رَجَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِشَفَاعَةِ الرُّسُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الشُّفَاعَةُ تَخْرُجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

[أَحَدُهُمَا]<sup>(٧)</sup>: عَلَى ذِكْرِ مَحَاسِنِ أَحَدٍ عِنْدَ آخَرٍ لِيَقْدَرَ عِنْدَهُ الْمُنَزَّلَةُ وَالرُّتْبَةُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَدْعُوَ لَهُ. فَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَحْتَمِلُ تَوَجُّعَ الشُّفَاعَةِ إِلَيْهِ. وَالثَّانِي: قَدْ بَيَّنَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْعَظِيمُ﴾ [غافر: ٧ و ٨ و ٩] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وَالْخَوْفُ يَدُلُّ عَلَى وَجْهَيْنِ<sup>(٨)</sup> الشُّفَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَرْضَى هُوَ ذُو مَنَزَلَةٍ وَقَدَرٍ، وَهُوَ يَمُنُّ تَضَمُّنَةً شَفَاعَةَ الْمَلَائِكَةِ. فَيَقَالُ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي الْآخِرَةِ لَا مَعْنَى لَهُ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْأَمْرِ عِنْدَ مَنْ يَجْهَلُهُ، وَاللَّهُ، جَلَّ قَنَازُهُ، هُوَ الْعَلِيمُ بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ، بَلْ غَيْرُهُ مِمَّا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ خَفَاءُ الْحَقَائِقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ / ١٥٥ - ب/ أَرْسَلَ يَقُولُ مَاذَا أُجِيبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [المائدة: ١٠٩]، وَقَالَ عِيسَى ﷺ: ﴿مَا قُلْتُ لَكُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧]. وَكَانَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْحَقَائِقَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ، وَهُمْ تَبَرَّؤُوا عَنِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ، وَاقْرَأُوا بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِعِلْمِ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ثَمَّةَ كِتَابٍ تُقْرَأُ فِيهَا أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ وَمَا سَبَقَ مِنْهُمْ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، فَهِيَ الْكَافِيَةُ فِي التَّقْدِيرِ، إِنْ كَانَ فِي حَقِّ الْإِخْتِجَاجِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ الْإِعْلَامِ. فَعَلِمَ اللَّهُ بِهِمْ مَعْنَى عَنْ ذَلِكَ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَكَذَلِكَ نَقُولُ بِدُعَاءِ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ الْوَصْفُ، وَيُشْفَعُ لَهُ فِي مَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْهُ مِنَ الْعَاقِبَةِ وَالذُّنُوبِ، لَا أَنَّهُ إِذَا [كَانَتْ كُلُّ أَعْمَالِهِ]<sup>(٩)</sup> ذَلِكَ فَيُشْفَعُ لَهُ<sup>(١٠)</sup>، لِأَنَّهُ [لَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ تَعْذِيبُهُ]<sup>(١١)</sup> عَلَى ذِكْرِ مِنَ الْأَفْعَالِ، بَلْ لَهُ<sup>(١٢)</sup> عَلَيْهَا أَعْظَمُ الثَّوَابِ وَارْتَقَى الْمَأْوَى.

وَطَلَبُ الشُّفَاعَةِ وَالْمَغْفِرَةِ لِمَنْ لَيْسَ يَفْخُحُ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ<sup>(١٣)</sup> لَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ؛ [فَكَانَهُ طَلِبَ مِنْهُ مَا]<sup>(١٤)</sup> لَا يَجُوزُ، وَلَا يَسَعُهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ<sup>(١٥)</sup> فَسَقَ الْخَلْقُ يَخْرُجُ مَخْرَجَ السَّفَى فَضْلاً مِنْ أَنْ يَتَضَرَّعَ إِلَى اللَّهِ بِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ الْحَلِيمِ عَنْ هَذَا الْوَصْفِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: تصير به مما. (٣) في الأصل وم: شريكان. (٤) في الأصل وم: فيهما. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: وجهين. (٩) في الأصل وم: كان كل أفعالهم. (١٠) في الأصل وم: لهم. (١١) في الأصل: تعذيبهم. (١٢) في الأصل: لهم. (١٣) ساقطة من م. (١٤) في الأصل وم: فكانهم طلبوا منه. (١٥) في الأصل وم: لا.

والثاني: أَنْ يَخْلُو<sup>(١)</sup> في مثله، إذ هو مُثَابٌ غيرُ مُعَاتَبٍ؛ يَلْقَى ذَلِكَ مِنْهُ بِالشُّكْرِ وَالْحَمْدِ، وفي الدعاءِ كِتْمَانٌ ذَلِكَ وَكُفْرَانُهُ، وَمُحَالٌ الإِذْنُ فِي مِثْلِهِ، وباللهِ التوفيقُ.

والثالث: أَنَّ ذَلِكَ فِي الْمَوْعودِ بِالْجَنَّةِ وَالْمُبَشِّرِ بِهَا، فَطَلَبُ مِثْلِهِ يُوصَفُ<sup>(٢)</sup> بِجَهَالَةٍ بِذَلِكَ، لَا أَنَّ الْوَقْتَ لَمْ يُبَيَّنْ [ذَلِكَ]<sup>(٣)</sup>؛ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِعْجَالِ، وهو قولنا في أصحابِ الْكِبَائِرِ: إِنَّهُمْ لَوْ عَذَّبُوا بِقَدْرِ الذُّنُوبِ لَكَانَ ذَلِكَ فِي الْحِكْمَةِ عَذْلًا، فَيُشْفَعُ لِسَائِلِهِمْ بِالْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ دُونَ الْعَذْلِ وَالْإِسْتِفَاءِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

والأصل أنها مَقَادِيرُ الْمُعْقوباتِ؛ إِنَّمَا تُعْرَفُ مَنْ يُعْرِفُ مَقَادِيرَ الْأَجْرَامِ، وَلَيْسَ مِنَ الْخِلَافِ [مَنْ]<sup>(٤)</sup> يَخْتَمِلُ تَرْكِيبَةَ اخْتِمَالِ الْعِلْمِ بِمَقَادِيرِهَا؛ إِذْ لَا أَحَدٌ يَلْتَمِعُ فِي مَعْرِفَةِ تَعْظِيمِ اللَّهِ كُنْهَ عَظَمَتِهِ لِيَعْرِفُوا قَدْرَ الْخِلَافِ لِأَمْرِهِ، جَلٌّ، وَعَلَا، وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ فَحَقُّ الْقَوْلِ الْإِتْبَاعُ: أَنَّ اللَّهَ لَا يَجْزِي السَّيِّئَةَ إِلَّا بِمِثْلِهَا.

ثم معلوم أَنَّ لَا سَبِيلَةَ أَغْظَمَ مِنَ الْكُفْرِ، وَجَعَلَ مِثْلَهَا مِنَ الْجَزَاءِ الْخُلُودُ فِي النَّارِ. فَمَنْ أَلْزَمَ ذَلِكَ لِمَا دُونَهُ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِهَا، وَاللَّهُ ۖ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَا يَجْزِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً﴾ نَكُونُ فِي مَا بَيْنَ الْمَرْءِ [وَأَخِيهِ]<sup>(٥)</sup>؛ يَشْفَعُ إِلَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ لِأَحَدٍ وَالتَّجَاوُزِ عَنِ الْمَذْنِبِ، فَيَكُونُ [لَهُ]<sup>(٦)</sup> نَصِيبٌ مِنْهَا. وَيَخْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ يَرْحُمُهُ عَلَى أَخِيهِ بِالشَّفَاعَةِ إِلَيْهِ بِالتَّجَاوُزِ عَنْهُ وَالْمَغْفِرَةِ. وَيَخْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى، إِذَا عَفَّرَ لَهُ، فِي شَفِيعِهِ شَفَاعَةً، يَهَبُهُ لَهُ كَمَا وَهَبَ الْأَوَّلَ لَهُ.

وفي السَّيِّئَةِ فِي مَا يَلْتَمِئُهُ أَوْ يَدْعُو اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْهَلَاكِ عَنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، أَوْ عَلَيْهِ فِي بَقَايِهِ ضَرَرٌ، يَكُونُ لَهُ نَصِيبٌ، بِلَغَنِ الْآخِرِ، أَوْ أَحَدُهُمْ<sup>(٧)</sup> يَلْتَمِئُهُ، وَيَدْعُو عَلَيْهِ بِهِ أَنْ يُعَاقِبَهُ بِإِشَارَتِهِ إِلَى أَخِيهِ فِي طَلَبِ الْهَلَاكِ بِمَا مَعْنَى لَهُ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَمَنْ يَنْفَعُ﴾ الْآيَةُ تَحْتَمِلُ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ يَشْفَعُ لَهُ بِخَيْرٍ إِلَيْهِ مِنْ عَفْوٍ وَتَجَاوُزٍ أَوْ يَسُوءُ إِلَيْهِ مِنْ لَغْوِهِ أَوْ هَلَاكِهِ. وَالنَّصِيبُ مِنْهَا بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: الْمَغْفِرَةُ فِي الْأَوَّلِ، هِيَ بِرَحْمَتِهِ أَخَاهُ وَإِشْفَاقِهِ عَلَيْهِ، أَوْ يُعْطِي الْمَشْفُوعَ الشَّفَاعَةَ، فَيَكُونُ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا.

والثاني<sup>(٨)</sup>: يَجْزِيهِ بِإِصَابَةٍ مِنْ لَغْوِهِ وَدَعَاؤِهِ عَلَيْهِ بِالْهَلَاكِ بِمَا اسْتِحْقَاقٍ؛ يَقْبِضُ الْأَوَّلَ أَوْ وَاحِدًا بِمِثْلِهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَخْتَمِلُ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ بِوَجْهِ:

أحدهما: بِمَا يَشْفَعُ إِلَى مَنْ بَيْنَ أَخِيهِ وَآخِرِ سُوءٍ فِي دَفْعِ ذَلِكَ، وَقَدْ<sup>(٩)</sup> حَلَّتِ التَّحِيَّةُ أَوْ الْإِلْفَةُ أَوْ ضِدُّ ذَلِكَ [أَوْ]<sup>(١٠)</sup> يَنْفَعُ فِي إِقَالَةِ عَثْرَةٍ، أَوْ يَنْتُمِ بَيْنَهُمَا لِإِلْقَاءِ عِدَاوَةٍ، أَوْ يَشْفَعُ إِلَيْهِ بِالدَّلَالَةِ عَلَى مَلْهُوفٍ فِي إِعَانَةٍ أَوْ مَظْلُومٍ فِي نَكْبَةٍ، أَوْ يَضَعُ مَعْرُوفًا أَوْ مُنْكَرًا، يَبْعَثُ ذَلِكَ عَلَى خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِلًا﴾ قِيلَ: هُوَ الْحَافِظُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ۖ وَقِيلَ: ﴿مُقْبِلًا﴾ حَسْبًا أَيْ مُقْتَدِرًا مُجَازِيًا بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ. وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَاكَلَ بِمُسْلِمٍ أَكَلَهُ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ قَامَ بِأَخِيهِ مَقَامَ سَمْعَةٍ وَرِيَاءٍ أَقَامَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَقَامَ سَمْعَةٍ وَرِيَاءٍ، وَمَنْ تَتَبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَعَ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ» [بنحوه أحمد ٢٧٩/٥].

وَعَنِ الْقَرَّاءِ وَالْكِسَانِيِّ، [أَنَّهُمَا]<sup>(١١)</sup> قَالَا: (الْمُقْبِلُ الْمُقْتَدِرُ مِنْ: أَقَاتَ يُقْبِئُ إِقَاتَةً). وَقِيلَ: الْمُقْبِلُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَوْبِ؛ يَقُولُ: رَزَقَ كُلَّ دَابَّةٍ عَلَى اللَّهِ حَتَّى تَسْتَرْفِيَ أَكْلَهَا وَرِزْقَهَا. وَقِيلَ: ﴿مُقْبِلًا﴾ وَاحِدًا<sup>(١٢)</sup>؛ يَكْلُؤُهُمْ، وَيَرْزُقُهُمْ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْكِسَانِيُّ: (وَهُوَ مَا اخُذَ مِنَ الْكِتَابِ السَّابِقَةِ، لَيْسَ هُوَ بِلسَانِنَا، فَتَحْنُ لَا نَتَأَوَّلُهُ، فَلَعَلَّهُ عَلَى خِلَافِ مَا نَتَأَوَّلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَخْلُقُ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَرْجِبُ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَفِي الثَّانِي. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحَدٌ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَاجِبًا.

## الآية ٨٦

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ ذَكَرَ التَّحِيَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا تِلْكَ التَّحِيَّةُ؟ وَاسْمُ التَّحِيَّةِ تَقَعُ عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْ نَحْوِ مَا جَعَلَ الصَّلَاةَ [تَحِيَّةً لِلْمَسْجِدِ] <sup>(١)</sup> وَالطَّلَاةَ تَحِيَّةً لِلْبَيْتِ <sup>(٢)</sup> وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ عَدُّهَا. لَكِنْ أَهْلُ الثَّوَابِ أَجْمَعُوا عَلَى صَرْفِ هَذِهِ التَّحِيَّةِ إِلَى السَّلَامِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ التَّحِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷺ ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾؟ وَلَوْ كَانَ غَيْرَهَا <sup>(٣)</sup> أَرَادَ لَمْ يَقُلْ ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾ لِأَنَّهُ غَيْرَهَا مِنَ التَّحِيَّةِ لَا تُرَدُّ، إِذْ فِي الرَّدِّ تَرْكُ الْقَبُولِ، وَلَمْ يَأْمُرْ <sup>(٤)</sup> بِذَلِكَ.

دَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالتَّحِيَّةِ السَّلَامَ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ آيَاتٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النور: ٦١] فَجَعَلَ تَحِيَّةَ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ <sup>(٥)</sup> السَّلَامَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] وَجَعَلَ تَحِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ السَّلَامَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا سَلَفًا﴾ [مریم: ٦٢] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [يونس: ١٠] وَتَحِيَّةَ الْمَلَائِكَةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالسَّلَامِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷻ ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟﴾ [الآية: النور: ٦١].

فَعَلَى ذَلِكَ يُفَكِّرُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ السَّلَامَ وَجَعَلَ اللَّهُ ﷻ السَّلَامَ عَلَمًا وَشِعَارًا فِي مَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَانًا يُؤْمَرُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ شَرِّهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ الرِّيَّةِ لَا يُسَلِّمُونَ، وَلَا يُرَدُّونَ السَّلَامَ؟ وَإِنْ كَانُوا <sup>(٦)</sup> لَا يَعْرِفُونَ تَفْسِيرَهُ وَلَا مَغْنَاهُ، وَلَكِنْ عَلَى الطَّلَبِ جُعِلَ ذَلِكَ لَهُمْ.

وَالسَّلَامُ: قِيلَ: هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا: [مِنْهَا أَنَّهُ] <sup>(٧)</sup> سَلَامٌ مُسَلَّمٌ طَاهِرٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَالْأَشْكَالِ، وَسَلَامٌ عَدْلٌ مُنْزَعٌ عَنِ الْعُيُوبِ كُلِّهَا وَالتَّجَوُّرِ وَالظُّلْمِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَحِمَتْ اللَّهُ﴾ [هود: ٧٣] أَيْ بِرَحْمَتِهِ يُنْجُو مِنْ نَجَاءٍ، وَتَسَعَّدُ مِنْ سَعْدٍ ﴿وَبَرَكَاتُهُ﴾ بِهَيْئَالٍ كُلِّ خَيْرٍ، وَهِيَ اسْمٌ كُلُّ خَيْرٍ. أَلَا تَرَى أَنَّ التَّحْلِيلَ مِنَ الصَّلَاةِ بِقَوْلِهِ ﷺ <sup>(٨)</sup>: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» [الطبراني في الكبير ٦١١٤] عَلَى مَا جَعَلَ تَرْحِيمَهَا بِاسْمِ اللَّهِ؟ فَعَلَى ذَلِكَ جَعَلَ الْإِفْتِيحَ بِمَا بُوِجِعِلَ الْخَتْمَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ ﷻ ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ. وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٩)</sup> قَالَ: (نُهِينَا أَنْ نَرِيدَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى: عَلَيْكَ، وَعَلَيْكُمْ). وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١٠)</sup> قَالَ: (السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ فِي الْأَرْضِ فَالْفُشُوءُ بَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَلَّمَ كُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، فَإِنْ هُمْ رَدُّوْهَا عَلَيْهِ كُتِبَتْ لَهُمْ بِمِثْلِهَا) <sup>(١١)</sup>.

وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ بِالزِّيَادَةِ ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾ بِمِثْلِهَا. وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أَنَّهُ رَدَّ السَّلَامَ فَقَالَ] <sup>(١٢)</sup>: «وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ١٠٦ - ١ / فَقَالَ: وَعَلَيْكُمْ، فَقِيلَ: إِنَّكَ زِدْتَ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي: فَقَالَ: إِنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي: قَدْ أَبْقَيْتَ لِي زِيَادَةً، وَهَذَا لَمْ يَبْقِ زِيَادَةٌ [الطبراني في الكبير ٦١١٤].

وَقِيلَ: إِنَّهُ رَوَى أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «عَشْرٌ» يَعْنِي عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَسَلَّمَ عَلَيْهِ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَالَ: «عَشْرُونَ»، وَقَالَ آخَرُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ: «ثَلَاثُونَ» [البيهقي في شعب الإيمان ٨٨٧٤] وَمُنْتَهَى السَّلَامِ وَبَرَكَاتِهِ كَقَوْلِهِ «وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ» [الطبراني في الكبير ٢٦٧٣].

فَإِنْ قِيلَ: يُسَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَلَا يَقُولُ فِي التَّحْلِيلِ مِنَ الصَّلَاةِ: وَبَرَكَاتُهُ، قِيلَ: لِوَجْهَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: لِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْبَيْتِ. (٣) مِنْ م. فِي الْأَصْلِ: غَيْرِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَوْمَر. (٥) أُدْرِجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: صَلَاة. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِلُ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: مِثْلُهُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

[أحدهما: تفضيلاً<sup>(١)</sup>] لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والثاني: إيقاظ لهم في الرد زيادة.

وَرُسُلُ الرَّاكِبِ عَلَى الْمَاشِي، وَالْقَائِمُ عَلَى الْفَاعِدِ. رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أنه<sup>(٢)</sup>] قَالَ: «يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ عَلَى الْجَالِسِ، وَالصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ» [البیهقي في شعب الإيمان ٨٨٦٧].  
وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ فَلْيُسَلِّمْ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ قَامَ، وَالْقَوْمُ جُلُوسٌ، فَلْيُسَلِّمْ، فَلْيَسِتِ الْأُولَى بِأَحَقِّ مِنَ الْآخِرَى» [الترمذي ٢٧٠٦].

وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ [أنه<sup>(٣)</sup>] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ تَشَبَّهَ بغيرنا فَلَيْسَ مِنَّا» [الترمذي ٢٦٩٥] وَقَالَ: «لَا تُسَلِّمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَ النَّصَارَى بِالْأَكْثَفِ وَتَسْلِيمَ الْيَهُودِ بِالْإِشَارَةِ» [الدليمي في الفردوس ٧٣٢٣] وَيُكَرَّهُ أَنْ يَبْتَدَأَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ بِالتَّسْلِيمِ. وَلَكِنْ إِذَا بَدَّوْا هُمْ يَرُدُّ [عليهم<sup>(٤)</sup>]. عَلَى ذَلِكَ جَاءَتْ الْأَثَارُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ [أنه<sup>(٥)</sup>] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالتَّسْلِيمِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِمَا» [مسلم ٢١٦٧] وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْغِفَارِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ يَوْمًا «إِنِّي رَاكِبٌ إِلَى يَهُودَ، فَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» [أحمد ٣٩٨/٦].

ثُمَّ قِيلَ فِي تَفْسِيرِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ بِرُجُوعِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: تَأْوِيلُهُ: اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَقِيلَ: اللَّهُ قَائِمٌ عَلَيْكُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «أَمَّا مَنْ هُوَ قَاهٍ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ» [الرعد: ٣٣] بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ، يَرْزُقُهُمْ، وَيَحْفَظُهُمْ، وَيَسْتَجِيبُ لَهُمْ. وَقِيلَ: هُوَ الدُّعَاءُ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَالسَّلَامَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا بَدْءًا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا» قِيلَ: شَهِيدًا، وَقِيلَ: حَافِظًا، وَقِيلَ: كَافِيًا مُقْتَدِرًا، يُقَالُ: حَسَبِي هَذَا، أَيْ كَفَانِي. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: (مُسْتَنْقَذٌ مِنَ الْحِسَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ حَسِيبًا» [الإسراء: ١٤] أَيْ حَاسِبًا كَالْأَمِيرِ وَالْأَمِيرِ وَالْقَدِيرِ وَالْقَادِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

**الآية ٨٧** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْزِيََنَّا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَبَّ بَيْنَهُ» هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَمَّا أَلْزَمَ اللَّهُ وَاجِرًا عَلَى السُّنَنِ [كَلِمَةً<sup>(٦)</sup>] اللَّهُ، وَأَنَّهُ خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَأَنَّهُ خَالِقُهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧] أَخْبَرَ أَنَّ الَّذِي سَمَّيْتُمُوهُ اللَّهُ، وَقُلْتُمْ: إِنَّهُ خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ هُوَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ؛ هُوَ وَاحِدٌ، لَا شَرِيكَ مَعَهُ، وَلَا نِدَّ، وَأَنَّ الْأَصْنَامَ الَّتِي تَعْبُدُونَهَا دُونَ اللَّهِ قَدْ تَعَلَّمُونَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُكُمْ إِنْ عَبَدْتُمُوهَا، وَلَا تَضُرُّكُمْ، إِنْ تَرَكْتُمْ عِبَادَتَهَا. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «لِيَجْزِيََنَّا» قِيلَ فِيهِ بوجهين: قِيلَ: «لِيَجْزِيََنَّا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» كَقَوْلِهِ: «يَوْمَ يَجْمَعُكُم يَوْمَ الْمُنَاجَاةِ» [التغابن: ٩]، وَقِيلَ: «لِيَجْزِيََنَّا» فِي الْقُبُورِ «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا» مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، تَقْبَلُونَ الْحَدِيثَ، بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّ حَدِيثَكُمْ يَكُونُ صِدْقًا، وَيَكُونُ كَذِبًا، فَكَيْفَ لَا تَقْبَلُونَ حَدِيثَ اللَّهِ وَخَبْرَهُ فِي الْبَغْتِ وَمَا أَخْبَرَ فِي الْقُرْآنِ، وَحَدِيثُهُ لَا يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ؟ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، تَأْوِيلُهُ.

**الآية ٨٨** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً» اخْتَلَفَ فِي قِصَةِ الْآيَةِ؟ قِيلَ: إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاسَلَّمُوا، وَأَقَامُوا بِهَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقِيمُوا، ثُمَّ نَدِمُوا عَلَى الْهَجَرَةِ وَالْإِقَامَةِ فِيهَا، وَأَرَادُوا الرُّجْعَةَ إِلَى مَكَّةَ، فَخَرَجُوا يَتَحَوَّلُونَ مَنَقَلَةً مَنَقَلَةً حَتَّى تَبَاعَدُوا مِنَ الْمَدِينَةِ، فَلَحِقُوا بِمَكَّةَ، فَكَتَبُوا كِتَابًا، ثُمَّ بَعَثُوا بِهِ مَعَ رَسُولٍ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَفْضِيلًا. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحْسَبِي. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

يَبْلِيهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَدِمَ بِهِ الرَسُولُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا فِيهِ: إِنَّا عَلَى الَّذِي فَارَقْنَاكَ عَلَيْهِ مِنَ التَّضْيِيقِ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ<sup>(١)</sup>، اسْتَقْنَا إِلَى أَرْضِنَا، وَاجْتَرَيْنَا الْمَدِينَةَ. ثُمَّ إِنَّهُمْ خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى الشَّامِ لِلتَّجَارَةِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: فَمَا صُنْعُنَا؟ أَنْخَرُجَ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَغِبُوا عَنْ<sup>(٢)</sup> دِينِنَا، وَتَرَكُوا هَجْرَتَنَا، فَتَقْتُلُهُمْ، وَنَأْخُذُ مَا مَعَهُمْ؟ فَقَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ: كَيْفَ تَقْتُلُونَ قَوْمًا عَلَى دِينِكُمْ؟ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاكِنٌ، لَا يَنْهَى وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، حَتَّى نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ﴾ بَيَّنَّ اللَّهُ ﷻ لِرَسُولِهِ أَمْرَهُمْ، وَمَا صَارُوا إِلَيْهِ.

وَقِيلَ: تَخَلَّفَ رَجُلَانِ عَنْ أَحَدٍ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِتْنَتَيْنِ: فِرْقَةٌ تَقُولُ: اغْفُ عَنَّهُمْ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ﴾. وَقِيلَ: إِنَّ قَوْمًا كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَاسْتَخَصَّمُوا فِي أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُمْ كُفَّارٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُمْ أَكَلُوا ذَبَابَ نَحْكُمَ، وَصَلُّوا صَلَاتِنَا، وَاجَابُوا دَعْوَتَنَا، فَهُمْ مَعَكُمْ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: تَرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ وَتَخَلَّفُوا عَنْهُ، فَأَكْثَرُوا فِي ذَلِكَ [فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى]<sup>(٣)</sup>: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ﴾ الْآيَةُ.

فَلَا نَذَرِي كَيْفَ كَانَتِ الْقِصَّةُ؟ وَلَكِنْ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْإِخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعِ بَيْنَهُمْ، كَأَنَّهُ قَالَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: كَيْفَ تَخْتَلِفُونَ فِي قَوْمٍ ظَهَرَ بِنَافِقَتِهِمْ؟ وَكَيْفَ لَا تَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَالِهِمْ؟ وَهُوَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الْآيَةُ [النساء: ٥٩]. وَظَهَرَ نِفَاقَهُمْ بِخَتْلِ الْخَبَرِ مِنْهُمْ نَصًّا أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ، وَيَحْتَمِلُ الظُّهُورَ بِالْإِسْتِدْلَالِ عَلَى أفعالِهِمْ. وَقَدْ يُوقَفُ عَلَى حَالِ الْمَرْءِ بِفَعْلِهِ أَنَّهُ كَافِرٌ أَوْ مُؤْمِنٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ قَالَ الْكَسَائِيُّ: (فِيهِ لُغَتَانِ؛ يُقَالُ: أَرْكَسْتُهُ، وَارْتَكَسَ الرَّجُلُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ) وَقِيلَ: فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَخَفَضَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهُ رَكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا. ثُمَّ قِيلَ: أَرْكَسَهُمْ أَي رَدَّهُمْ.

ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ وَجْهَيْنِ: [يَحْتَمِلُ مَا أَظْهَرُوا مَا]<sup>(٤)</sup> كَأَن فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ وَالْإِخْلَافِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وَيَحْتَمِلُ ابْتِدَاءَ كَسْبٍ كَسَبُوا بَعْدَ مَا أَسْلَمُوا، أَيْ كَفَرُوا، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَا صَحَّ إِسْلَامُهُمْ.

وَفِي<sup>(٥)</sup> إِضَافَةِ ارْتِكَاسِهِمْ إِلَى اللَّهِ دَلَالَةً لَخَلْقِ فَعْلِهِمْ وَجِزْمَانِ [أَمْرٍ]<sup>(٦)</sup> يَمْلِكُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِمَا كَسَبُوا مِنْ إِحْدَاثِ شِرْكٍ، أَوْ بِكَسْبِهِمْ بِالْقُلُوبِ وَقَدْ إِظْهَارِهِمُ الْإِيمَانَ فِي أَنَّ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ بِلُحُوقِهِمْ إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْكُفْرَةِ، أَوْ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ أَعْلَامِ التَّفَاقِيهِ الَّتِي ظَهَرَتْ بِفَرْضِ الْجِهَادِ وَالْعِبَادَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ تَارِيْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا﴾ وَقَدْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَضِلُّوا لِمَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَهْتَدُونَ بِاخْتِيَارِهِمُ الْكُفْرَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ إِذَا لَمْ يَهْدِهِمُ اللَّهُ تَعَالَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ قِيلَ: أَنْ [تُسَمُّوا مُهْتَدِينَ]<sup>(٧)</sup> وَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ ضَلَالَتَهُمْ ضَلَّةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ﴾ حَذَرُهُمْ عَنِ الْإِخْتِلَافِ فِي التَّسْمِيَةِ بَعْدَ الْبَيَانِ، وَقِيلَ: أَنْ تَجْعَلُوهُمْ مُهْتَدِينَ، وَقَدْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ ضَالِّينَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ/١٠٦- ب/ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الْآيَةُ؛ أَيْدَا تَمَامُ الْآيَةِ، وَأَوْضَحَ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ يَقُولُ: مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَنِ الْهُدَى ﴿فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ يَهْتَدِي [بِهِ]<sup>(٨)</sup> وَقِيلَ: دِينًا، وَقِيلَ: مَخْرَجًا، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ٨٩** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُوا سَوَاءً﴾ قِيلَ: الَّذِينَ تَرَكُوا الْهَجْرَةَ، فَارْجَعُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ: الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ [فِيهِمْ]<sup>(٩)</sup>: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ﴾ [النساء: ٨٨] ﴿لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا﴾ أَي تَشْرِكُونَ الْهَجْرَةَ، وَتَرْجِعُونَ كَمَا رَجَعُوا هُمْ، فَتَكُونُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ سَوَاءً شِرْعًا فِي الْكُفْرِ، فَسَمَّاهُمُ اللَّهُ كُفَّارًا، وَأَمَرَهُمُ بِالْبِرَاءَةِ مِنْهُمْ،

(١) الواو ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: من. (٣) في م: فنزلت الآية. (٤) في الأصل وم: أظهرهم بما. (٥) الواو ساقطة من م.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: تسمعون مهتدين. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم.



فَقَالَ: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ بِالْهَجْرَةِ الْأُولَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَةَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]. نَهَاهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا أَوْلِيَاءَ ﴿حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ هِجْرَةً ثَانِيَةً إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَتَّبِعُوا عَلَى ذَلِكَ.

هَذَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا هَاجِرُوا، ثُمَّ لَحِقُوا بِمَكَّةَ. أَمَّا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا فِي أَهْلِيهِمْ، تَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ فِيهَا، وَلَمْ يُهَاجِرُوا، فَمَعْنَى هَذَا: لَا ﴿تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ كَمَا هَاجَرَ غَيْرُهُمْ.

وَقِيلَ: الْمُهَاجِرُونَ عَلَى طَبَقَاتٍ: مِنْهُمْ مَنْ هَاجَرَ، وَأَقَامَ، وَسَمِعَ، وَأَطَاعَ، وَبَيَّتَ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ هَاجَرَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَحِقَ بِأَهْلِيهِ، وَأَبْطَلَ هِجْرَتَهُ الَّتِي (٢) هَاجَرَ وَإِيمَانَهُ الَّذِي (٣) آمَنَ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ، وَأَقَامَ بِأَهْلِيهِ، وَلَمْ يُهَاجِرْ، وَلَهُ قُوَّةٌ [عَلَى] (٤) الْهَجْرَةِ، كَانَ كَذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ قُوَّةٌ عَلَى الْهَجْرَةِ، كَانُوا مُسْتَظْعَفِينَ. وَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الْمُتَّضِعِّينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ﴾ [النساء: ٩٨] وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَظْعَفِينَ). وَالَّذِينَ آمَنُوا، وَلَمْ يُهَاجِرُوا، وَلَهُمْ قُوَّةٌ [عَلَى] (٥) الْهَجْرَةِ، مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ بَيْنَ وَلِيِّيهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ [النساء: ٨٩]. وَيَحْتَمِلُ مَنْ أَظْهَرَ الْمُوَافَقَةَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ لِلْكَفَرَةِ، وَلَحِقَ بِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ مَنْ قَدْ آمَنَ، وَلَمْ يُهَاجِرْ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ عَلَى وَلايَةِ الدِّينِ، وَالثَّانِي: عَلَى وَلايَةِ الْمِيرَاثِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ بَيْنَ وَلِيِّيهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢].

وَمَنْ يَتَأَوَّلِ الْآيَةَ عَلَى إِظْهَارِ الْكُفْرِ دُونَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَمُهَاجِرَتُهُ تَخْرُجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَدْ انْضَمَّ إِلَى مَعَانِي الْكُفْرِ، فَمَا (٦) يَتْرُكُ صُحْبَتَهُمْ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَهَاجِرَ الْأَعْلَامَ الْمَجْعُولَةَ لِأَهْلِ الثِّقَاقِ مِمَّا تُظْهِرُ ذَلِكَ فِي مَا امْتَحَنُوا بِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَيُظْهِرُ خِلَافَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الاحزاب: ٢٤].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن قَوْلَا﴾ وَأَبَوَا الْهَجْرَةَ ﴿فَعُدُّوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ لِأَنَّهُمْ صَارُوا حَرَامًا لَنَا حَيْثُ تَرَكُوا الْهَجْرَةَ، وَأَبْطَلُوا إِيْمَانَهُمُ الَّذِي تَكَلَّمُوا بِهِ ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

#### الآية ٩٠

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِنْ قَوْمٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ شَيْءٌ﴾ يَخْرُجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي لُحُوقِ قَوْمٍ مِنْ مُظْهِرِي الْإِيْمَانِ، أَنَّهُمْ (٧) لَوْ لَحِقُوا بِمَنْ لَا مِيثَاقَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ، وَلَا عَهْدَ، فَأَقْتُلُوهُمْ حَتَّىٰ يَتُوبُوا، وَيُهَاجِرُوا. وَلَوْ لَحِقُوا بِأَهْلِ الْمِيثَاقِ وَالْعَهْدِ لَا تَدْعُوا لَهُمُ الْوَلَايَةَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِي قَوْمٍ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ لَوْ انْضَمُّوا إِلَى أَهْلِ الْمِيثَاقِ وَالْعَهْدِ فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ عَقِيبَ مُوَادَعَةِ تَجْرِي بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ قَوْمٍ فِي دُورِهِمْ عَلَى آلَا تَمَانَعٍ بَيْنَهُمْ لِأَهْلِ الْإِتِّصَالِ فِي الزِّيَادَةِ وَالْاجْتِمَاعِ إِلَى الْمُدَّةِ الْمَجْعُولَةِ لِلْعَهْدِ مِمَّنْ إِذَا خِيفَ مِنْهُمْ يُبْنَى إِلَيْهِمُ الْعَهْدُ، وَتُرْفَى إِلَيْهِمُ الْمُدَّةُ إِذَا وَقُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٤] وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَمَا اسْتَفْتَمُوا لَكُمْ فَاسْتَفْتُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِنْ قَوْمٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ شَيْءٌ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: اسْتَشْنَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دَارِ الْهَجْرَةِ مُرْتَدِّينَ إِلَى قَوْمِيهِمْ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ عَهْدٌ وَمِيثَاقٌ، وَقَالُوا (٨) ... وَفِيهِمْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٤] كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ: إِنْ وَصَلَ هَؤُلَاءِ إِلَى أَوْلِيكَ الَّذِينَ «بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ وَمِيثَاقٌ» فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّذِي. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّذِينَ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيمَا. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَوْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقَالَ.

وقيل: كَانَ هذا في حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَانٌ وَعَهْدٌ، وَكَانَتْ<sup>(١)</sup> الْمُوَادَعَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَنَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ آمِنٌ.

يَقُولُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: إِنَّ وَصَلَ هَؤُلَاءِ أَوْ غَيْرُهُمْ إِلَى أَهْلِ عَهْدِهِمْ، [وَقَالُوا: نَعَاهِدُكُمْ]<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ لَهُمْ بِثَلٍّ الَّذِي لَأُولَئِكَ مِنَ الْعَهْدِ وَتَرْكِ الْقِتَالِ.

وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما [أَنَّهُ قَالَ]<sup>(٣)</sup>: (لَمَّا صَدَّ مُشْرِكُو مَكَّةَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْتِ جَاءَ رَجُلٌ، يُقَالُ لَهُ: كَذَا مِنْ بَعْضِ الْقِبَائِلِ لِيَنْظُرَ مَا أَمْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَقُرَيْشٍ، فَرَأَاهُمْ قَدْ خَالُوا بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ هَلْ كُنْتُمْ أَتْرُدُونَ قَوْمًا عَمَّا ضَفَرُوا رُؤُوسَهُمْ عَنِ الْبَيْتِ؟ وَاللَّهُ لَا تُشْرِكُكُمْ فِي هَذَا، فَصَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَادَعَهُ أَلَّا يَكُونُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَكُونُوا عَلَيْهِ، وَمَنْ لَجَأَ إِلَيْهِ فَهُوَ آمِنٌ). فَلَا نَذْرِي كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ؟ غَيْرَ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا أَنَّ مَنْ اتَّصَلَ بِأَهْلِ الْعَهْدِ، وَكَانَ عَلَى رَأْيِهِمْ، فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِمْ، لَا يَقَاتِلُهُمْ.

وَمِنْ قَوْلِنَا: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا وَادَعَ أَهْلَ بَلَدَةٍ مِنْ بُلْدَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَمَنْ دَخَلَ فِيهَا، أَوْ اتَّصَلَ بِهِمْ، فَهُمْ آمِنُونَ مِثْلَهُمْ، لَا يَجِلُّ قِتَالُهُمْ وَلَا أَسْرُهُمْ حَتَّى يُنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ. وَإِذَا آمَنَ قَوْمًا مِنْهُمْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَوَادَعَهُمْ، ثُمَّ انْضَمَّ إِلَيْهِمْ آخَرُونَ، فَدَخَلُوا مَعَهُمْ دَارَ الْإِسْلَامِ، [لَا يَجِلُّ]<sup>(٤)</sup> لَهُ قِتَالُهُمْ وَأَسْرُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ قيل: أَي ضَيِّقَةُ صُدُورِهِمْ. وَهَكَذَا قَالَ الْكِسَائِيُّ: (كُلُّ مَنْ ضَاقَ صَدْرُهُ عَنْ فِعْلٍ أَوْ كَلَامٍ فَقَدْ حَصِرَ). فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا ذَكَّرْنَا: أَنَّ الْمُوَادَعَةَ أَلَّا يُعَيِّنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْقِتَالِ، وَلَا يُعَيِّنُوا عَلَيْهِمْ غَدُوَّهُمْ. فَتَنَاهُمُ اللَّهُ عَنْ قِتَالِهِمْ لِمَا أَخْبَرَ أَنَّ قُلُوبَهُمْ تَضَيِّقُ عَلَى أَنْ يَقَاتِلُوهُمْ مَعَ قَوْمِهِمْ مَعَكُمْ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَرْفُ مَا ضَمَّنَهُ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَمَنْ ذَكَرْتُ إِذَا كَانَ هَذَا صِفَتُهُ: أَنْ يَضَيِّقَ صَدْرُهُ عَنْ مُقَاتَلَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ جَمِيعًا إِمَّا بِالطَّنْعِ وَإِمَّا بِوَفَاءِ الْعَهْدِ وَإِمَّا بِالنَّظَرِ فِي الْأَمْرِ لِيَتَّبِعَنَّ لَهُ الْحَقُّ، وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِي الْأَمْرِ بِمَا يَجِدُ الْعَارِفِينَ<sup>(٥)</sup> بِالْكِتَابِ الَّتِي اخْتَجَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْتَلِفِينَ فِيهِ عَلَى [كَمَالٍ]<sup>(٦)</sup> عَقُولِهِمْ، مُرْتَقِبٌ بِهِمْ، أَوْ تَخَلُّفٍ<sup>(٧)</sup> عَنِ الْإِحَاطَةِ بِحَقِّ الْحَقِّ إِلَّا بَعْدَ طَوِيلِ النَّظَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بِمَعْنَى وَجَاؤِهِمْ. وَيَحْتَمِلُ فِي قَوْمِ سِوَى [مَا]<sup>(٨)</sup> ذَكَرْتُ مِنَ الَّذِينَ يَصِلُونَ لَكِنَّ أُولَئِكَ الْمُعَاهِدِينَ [أَنْفُسُهُمْ هُمْ]<sup>(٩)</sup> الَّذِينَ أَبَتْ أَنْفُسُهُمْ نَقْضَ الْعَهْدِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَرَضُوا<sup>(١٠)</sup> عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ، وَأَبَتْ أَنْفُسُهُمْ أَيْضًا مَعُونَةَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى قَوْمِهِمْ بِالْمُوَافَقَةِ بِالْمَذْهَبِ وَالدينِ. وَعَلَى ذَلِكَ وَصَفَ جَمِيعَ الْمُعَاهِدِينَ الَّذِينَ عَرَضُوا عَلَى الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَّرْنَا.

ثُمَّ بَيَّنَّ [لِلَّذِينَ يَنْفَضُونَ]<sup>(١١)</sup> الْعَهْدَ أَوْ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ مَنَى سُبُلُوا عَنِ الْكُونِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَالْعَوْنِ لِأَعْدَائِهِ الْأَمْرِ فِيهِمْ؛ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ يَرْبِ لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى]<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَا تَوَّعَا﴾ [الْأَحْزَاب: ١٣ وَ ١٤]. وَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْفِتْنَةُ﴾ [الْأَحْزَاب: ٦٠] فَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْإِذْنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ أَي نَزَعَ مِنْ<sup>(١٣)</sup> قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ وَالْخَوْفَ ﴿فَلَقَاتِلُوا مِنْكُمْ﴾ وَلَمْ يَطْلُبُوا مِنْكُمْ الصُّلْحَ وَالْمُوَادَعَةَ ﴿فَإِنْ آخَزْتُمْ فَلَمْ يَغْلِبْكُمْ﴾ ١٠٧ - / وَأَلْفَوْا بِإِيْتِمَارِهِمْ الصُّلْحَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وقيل: قَالُوا: إِنَّا عَلَى دِينِكُمْ، وَأَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ أَي حُجَّةً وَسُلْطَانًا الْقِتَالِ. أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ ﷺ بِالْكَفِّ عَنْ هَؤُلَاءِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَانَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ قَالَ عَهْدَكُمْ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَعْرُوفِينَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَخَلَّفَ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: نَفْسِهِ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَعَرَضُوا. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَنْفَضُونَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي.

## الآية ٩١

وقوله<sup>(١)</sup> تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَآخِرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوا بَكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ الآية. قيل: كَانَ رَجَالٌ تَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ مُتَعَوِّدِينَ لِأَمَانَةِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَقَوْهُمْ، وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ بِكُفْرِهِمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ بِقَاتِلِهِمْ لَا<sup>(٢)</sup> أَنْ يَغْتَرِلُوا عَنْ قِتَالِهِمْ. وقيل: قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَآخِرِينَ﴾ غَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَا بَقِي لَكُمْ مَا كَانَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِنَ الْعَهْدِ، ﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوا بَكُمْ﴾ يَقُولُ: يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا<sup>(٣)</sup> فِيكُمْ، فَلَا تَتَعَرَّضُوا لَهُمْ، وَيَأْمَنُوا فِي قَوْمِهِمْ بِكُفْرِهِمْ، فَلَا يَتَعَرَّضُوا لَهُمْ.

ثم أَخْبَرَ ﷺ عَنْ صَنِيعِهِمْ وَحَالِهِمْ، فَقَالَ: ﴿كُلُّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ يعني الشُّرْكَ ﴿أَزْكُوا فِيهَا﴾ أَي كَلَّمُوا دُعُوا إِلَى الشُّرْكَ [رَجِعُوا فِيهِ]<sup>(٤)</sup> فَهَؤُلَاءِ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ ﷺ بِقَاتِلِهِمْ، وَعَرَفَهُ صِفَتَهُمْ، إِنَّ لَمْ يَغْتَرِلُوا، أَوْ يَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ عَنْ قِتَالِكُمْ ﴿فَتَحَذُّوهُمْ وَأَقْلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا نُّبَيِّنَا الْقَتْلَ وَحُجَّتَهُ.

وفي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ عَنْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ. وفي حَرْفِهِ: رُكِسُوا فِيهَا. وفي حَرْفِ حَفْصَةَ: رُكِسُوا فِيهَا. وفي حَرْفِهَا: أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ<sup>(٥)</sup>، وَيُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ.

ثم يُخْتَمَلُ نَسْخُ هَذِهِ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] بِقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup> تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقَاتِلُوا بِأَيْدِيهِمْ وَأَلْفَاكُمْ إِيَّاهُمْ أَسْلَمَ﴾ [النساء: ٩٠] وبِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَاتَّقُوا الشُّرْكَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] لِأَنَّ الْفُرْضَ فِي الْقِتَالِ أَوَّلُ مَا كَانَ فُرْضَ أَنْ تُقَاتِلَ مَنْ قَاتَلَنَا، وَبَدَأْنَا. ثم إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ<sup>(٧)</sup>: ﴿فَاتَّقُوا الشُّرْكَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَحَذُّوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

## الآية ٩٢

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٨)</sup> قَالَ: (﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾) أَي لَا يُنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا بِغَيْرِ حَقٍّ عَمْدًا إِلَّا خَطَاً فِي مَا يَمْلِكُهُ. وقيل: إِلَّا بِوَضْعِ الْوَاوِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا وَلَا خَطَاً، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ. وقيل: وَمَا كَانَ يُنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَتْرَكَ قَتْلَهُ إِذَا قَتَلَ آخَرَ عَمْدًا إِلَّا خَطَاً، فَإِنَّهُ يَتْرَكَ قَتْلَهُ، وَلَا يَقْتُلُ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الْكَيْسَانِيِّ. وقيل: وَمَا كَانَ يُنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَتْرَكَ حُكْمَ قَتْلِهِ إِلَّا خَطَاً. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْكَيْسَانِيُّ: (حُكْمُ الْقَتْلِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِصَاصِ وَالْقَوْدِ أَوْ كَلَامٌ نَحْنُ هَذَا).

وَيُخْتَمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ قَطْعًا بِغَدِّ مَا سَبَقَ مِنَ اللَّهِ بَيَانُهُ فِي<sup>(٩)</sup> غَيْرِ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ نَبِيًّا أَنْ تَأْتِيَنَا الشُّكُوكُ﴾ [المائدة: ٤٥] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَرِيقِهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] وَغَيْرُهُمَا<sup>(١٠)</sup> مِنَ الْآيَاتِ ﴿إِلَّا خَطَاً﴾. فَإِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ الْحُكْمُ فِيهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

وقيل: لَيْسَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ مُخْطِئًا. فَعَلَيْهِ مَا فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا ذَكَرْنَا عِنْدَ الْخَطِإِ عِنْدَنَا عَلَى وَجْهَيْنِ: خَطِإٌ قَصْدٌ وَخَطِإٌ دِينٌ. فَخَطِإُ الْقَصْدِ هُوَ أَنْ يَقْصِدَ أَحَدًا<sup>(١١)</sup>، فَيَصِيبُ غَيْرَهُ، وَخَطِإُ الدِّينِ هُوَ أَنْ يَغْرِقَهُ مُشْرِكًا<sup>(١٢)</sup> كَافِرًا مِنْ قَبْلِ<sup>(١٣)</sup> حَلَالِ الدِّمِ، فَيَقْتُلَهُ عَلَى مَا عَرَفَهُ مِنْ قَبْلُ، وَهُوَ لِلْحَالِ مُسْلِمٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَزِمَهُ فِي قَتْلِ الْخَطِإِ مَا لَزِمَهُ مِنَ الْكُفْرَةِ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّ لَا مُوَآخَذَةَ لَهُ، وَأَنْ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ فِي آيَاتِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَمَعَّدْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] وَغَيْرِهَا مِنَ الْآيَاتِ؟ قِيلَ: إِنَّ الْفِعْلَ [فِي الْأَوَّلِ]<sup>(١٤)</sup> فَعَلُ مَا تَمَّ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ الْقَصْدُ فِيهِ، فَمَا أُوجِبَ إِنَّمَا أُوجِبَ لِمَا الْفِعْلُ فَعَلُ مَا تَمَّ، وَفِي<sup>(١٥)</sup> الثَّانِي بِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَكْلِفُنَا بِتَرْكِ الْقَتْلِ، وَالْفِعْلُ فِي حَالِ السُّهُوِّ وَالْعُقْلَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: ثُمَّ قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: إِلَّا. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لِأَمَانَةٍ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَارْجِعُوا فِيهِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَرَسُولُهُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: بِقَاتِلِكُمْ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي قَوْلِهِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالُوا أَنْ. (٩) سَائِقَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَغَيْرِهَا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَحَدٌ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مُشْرِكًا. (١٤) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: قَتَلَ. (١٥) سَائِقَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿لَا تَوَاعِدْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ نَحْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَالْخَطَأُ يَنْقُضُ<sup>(١)</sup> الصَّوَابَ، فَلَا يُجَوِّزُ أَنْ يُؤَمَّرَ بِطَلَبِ الصَّوَابِ، وَلَا يُنْهَى عَنْ إِيْتَانِ ضِدِّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْكَ تَصِيبَكَ مِنْ الدُّنْيَا﴾؟ [القصص: ٧٧].

ثم اِخْتَلَفَ فِي الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجِبَ عَلَيْهِ رَقَبَةُ مُؤْمِنَةٍ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: [٢] قِيلَ: لِأَنَّهُ ائْتَلَفَ نَفْسًا خَلَقَهَا اللَّهُ لِعِبَادَتِهِ، فَأَوْجِبَ مَكَانَهَا نَفْسًا مُؤْمِنَةً لِتَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى مَا عِبَدَتْ تِلْكَ. لَكِنْ التَّأْوِيلُ لَوْ كَانَ هَذَا لَكَانَ يَجِبُ فِي الْعَمْدِ مَا رَجَبَ فِي الْخَطِّ لِأَنَّهُ وَجِدَ ذَلِكَ الْمَعْنَى. لَكِنْ أَوْجِبَ لَا لِذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَكِنْ تَغْلِيظًا وَتَشْدِيدًا عَلَيْهِ لَمَّا ائْتَلَفَ نَفْسًا مَخْطُورًا [قَتْلُهَا]<sup>(٣)</sup> لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ لَنَلَا يُقَدِّمَ عَلَى مِثْلِهِ. وَلِلَّهِ أَنْ يُرْجِبَ عَلَى مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ لِمَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَالَ: لِمَ؟ وَ: كَيْفَ؟ وَ: أَيْنَ؟

وَالثَّانِي: أَوْجِبَ عَلَيْهِ رَقَبَةُ مُؤْمِنَةٍ لِأَنَّهُ ابْتَقَى لَهُ نَفْسًا أَوْجِبَ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا رَقَبَةُ مُؤْمِنَةٍ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ اِخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ﴾ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِإِضْمَارِ ﴿وَمَا كَانَتْ﴾ بِمَثْرُوكٍ [لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا] يُخْرِجُ مَعْنَى: بِمَثْرُوكٍ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ [الْمُلْقَبُ بِالْأَصَمِ]<sup>(٤)</sup>: أَيِ بِمَثْرُوكٍ لَهُ فِي الْقِصَاصِ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ خَطَاً. لَكِنْ هَذَا يُوجِبُ مَنْعَ الْعَفْوِ لِمَا بِهِ التَّرْكَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ أَمُرُ رُغَبٍ فِيهِ حَتَّى دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيَّ الْقَتِيلِ إِلَى الْعَفْوِ، ثُمَّ إِلَى اخِذِ الدِّيَةِ. ثُمَّ لَمَّا أَبَتْ نَفْسُهُ عِنْدَ ذَلِكَ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِقْتِصَاصِ. وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ عَفَى لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٨] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٥] إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ فِي قَوْلِهِ: بِمَثْرُوكٍ إِلَى الْوُجُوبِ؛ أَيِ لَا يُزْفَعُ عَنْهُ إِجْبَابُ الْقِصَاصِ إِلَّا إِنْ<sup>(٥)</sup> قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً. فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَا كَانَ بِمَثْرُوكٍ لَهُ مِنَ التَّأْدِيبِ وَالتَّوْبِيخِ وَالتَّغْيِيرِ بِسُوءِ صَنِيعِهِ بِأَخِيهِ وَتَعَدِّيهِ حَدَّ اللَّهِ وَمَعُونَةِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ إِذْ قَالَ: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ قَتْلِ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ تَكَلَّفًا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] فَحَقُّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُظْهِرُوا لَهُ التَّكْبَرَ عَلَيْهِ، وَيَقُومُوا بِالنَّصْرِ لَوَلِيِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَاً فَلَا يَتَلَقَّوْنَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ، بَلْ يَقُومُونَ بِالشَّفَاعَةِ لَهُ وَالْمَعُونَةِ فِي اخْتِمَالِ مَا لَزِمَهُ. وَلِذَلِكَ جُعِلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَمْرُ الْفِعْلِ عَلَى مَا بِهِ مِنْ إِبْقَاءِ الْإِنْفَعِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ وَاجْتِمَاعِ النَّالِ فِي الْمُصِيبَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي تَأْوِيلِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ﴾ أَيِ حَرَامٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ رِيْمًا بَيْنَهُمَا مِنَ الْأُخُوَّةِ فِي الدِّينِ رِيْمًا هُوَ شَفِيعُهُ وَجَنُّهُ يَتَأَلَّمُ بِمَا يَتَأَلَّمُ بِهِ الْآخَرُ، وَيَتَأَذَى الْآخَرُ، وَالنَّفْسُ عَنْ مِثْلِهِ تَنْتَهِي، وَالطَّنْجُ يَنْفَرُ، فَمَا كَانَ لَهُ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَقْتُلَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا خَطَاً﴾ قِيلَ فِيهِ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: [٦] أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى الْخَطِّ، فَيَكُونُ عَلَى مَا لَا تَلَحُّفُهُ اللَّائِمَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا وَلَا وَصْفُ التَّعَدِّي الَّذِي وَصَفْنَا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ لِمَا يَبَيِّنُ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ بِمَعْنَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ الْبَتَّةَ. لَكِنْ مَنْ ﴿قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢] بِمَعْنَى لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءَ الْبَتَّةِ، لَكِنْ الَّذِي يَسْمَعُونَ يَسْمَعُونَ سَلَامًا.

وَالثَّالِثُ: [٧] ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ إِلَّا أَنْ [لَا]<sup>(٨)</sup> يَعْلَمُهُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَكَانَ عَرَفَهُ كَافِرًا، لَهُ قَتْلُهُ<sup>(٩)</sup> بِمَا رُوِيَ مِنَ الْإِذْنِ فِي الْبَيَانِ وَقَتْلِ غُيُوبِ الْكُفْرَةِ بِمَا سَبَقَ مِنْ ظَهْرِ كُفْرِهِمْ، وَإِنْ اِخْتَمَلَ إِيْمَانُهُمْ فِي مَا بَيْنَ الرَّقَّتَيْنِ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى: حَرَامٌ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَنْ هَذَا وَصَفُهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقْبِضُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمَغْلَبُ بِالْأَمْسِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: مَنْ. (٦) فِي الْأَصْلِ: أَحَدُهُمَا. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَقِيلَ. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: قَبْلَهُ.

والرابع<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ أي ليس لمؤمن ذلك قط إلا أن يقتل خطأ؛ فإنه ليس في من يقال: ١٠٧ - ب/ كان له أولاً إما يقع به إلا أن يفعل هو في التحقيق؛ إذ حقيقة الفعل أن يقع بإرادة، ويخرج عليها، وهذا لا يقع بها، ولا يخرج عليها.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ فلم يذكر في القاتل أنه مؤمن عند ذكر قتلوه. لكنه رجع إليه بوجهين:

أحدهما: أن الآية في بيان قتل يكون من المؤمنين. وعليها جرى تفسير الحكم عند الوقوع.

والثاني: قوله تعالى: ﴿تَوْبَةُ مِنَ اللَّهِ﴾ والتوبة بالتحريم تكون للمؤمن لا غيره، والله أعلم. على أنه حق الشرع من العبادات، فلا يتحمل قصد الكافر به. وأيد ذلك المذكور من الصيام، وهو لا يقوم إلا بالإيمان.

ثم جعل الإيمان شرطاً من حيث الذكر، وتأكد به بأربع ثلاث:

أحدها: بالتأكيد: يذكر كل قتل على اختلاف أصل<sup>(٢)</sup> القتل. وفي ذلك دليل أن ذلك جعل عليه [فكان أمراً]<sup>(٣)</sup> يدخل على دينه مما عليه ما الحق أن يحفظ حرمة. ويحرمته بنفي ما ذكر؛ إذ حرم دينه عليه [القتل]<sup>(٤)</sup>، فيصير في قتله مضيئاً، والزم ما ذكرت في كل أنواع القتل<sup>(٥)</sup> يرجوع أمر ذلك كله إلى توضيح من حق دينه. ولذلك قال<sup>(٦)</sup>: ﴿تَوْبَةُ مِنَ اللَّهِ﴾ وذلك يخرج على وجهين:

أحدهما: أن تحقق معنى التوبة في فعل الله. وذلك يخرج على وجهين:

أحدهما: على ما تجاوز منه إذ لم يأخذه بالخطأ، فيكون بحق جعل ذلك شكراً من العبد بما لم يؤاخذ بالخطأ، فيكون معنى التوبة منه أنه لم يؤاخذ بالخطأ، لا أن [في الاعتاق ذلك]<sup>(٧)</sup> والاعتاق للشكر له في ما لم يكن أخذه. ويجوز أن يؤاخذ لما بالجهد في التحفظ قد يؤمن ذلك. فلما لم يكلفه، وتجاوز عنه، كان على الخطأ يأمر بالشكر لذلك.

والثاني<sup>(٨)</sup>: قبولاً منه ذلك في حق التوبة عن غير القتل من الزلات، فيكون في قيام بما أمره بوجه في جكمة العفو عن مثله، يجعل ذلك من العبد مقبولا بحق التوبة من الزلات، ونسبت إلى التوبة منه إذا كانت على التوفيق ليفعل إلى ذلك تسمية الله ثواباً على التوفيق أو التجاوز، والله أعلم.

والثاني<sup>(٩)</sup>: يرجع إلى فعل العبد، فتكون ﴿تَوْبَةُ مِنَ اللَّهِ﴾ على عبده، والقاتل بأن يتوب باعتاق رغبة مؤمنة. وذلك يخرج على وجهين:

أحدهما: أن يكون الفعل فعل مأم، والله تعالى مؤاخذة<sup>(١٠)</sup> عليه؛ لأنه بالجهد إفاء ذلك. ولذلك تعبّد بقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وإذا كان كذلك فيكون ذلك منه توبة إلى الله ليحفظ عن مثله في الدين.

والثاني<sup>(١١)</sup>: أن يكون عليه حفظ دينه عما يقع فيه من التضييع الذي يبلى [بوا]<sup>(١٢)</sup> بإنساء الشيطان، أو [أن]<sup>(١٣)</sup> يقرط غفلة، أو نحو ذلك، فيلزم حين<sup>(١٤)</sup> ذلك بما ذكر، وإن لم يعلم؛ إذ قد يجوز وقوع الثفصان في ذي الحُرُمات من وجوه، لا إثم يلحق، نحو المذكور في المنادى.

وفي أمر السهو في ذلك، فيؤمر به ليحيز<sup>(١٥)</sup> ذلك؛ وذلك نحو ما قد يفسد بأمر من وجوه لا يعلم به. فكذلك أمر الثفصان، فيؤمر بالتوبة إلى الله عن ذلك بما يمتحن الله به من الأمور، والله أعلم، مع ما قد يتصل بالقتل ما له في حكم الخطأ؛ يأثم المرأة عليه، ويخرج. فجائز أن يرجع خوف التوبة من الله إلى ذلك، وهو سمي خطأ العميد.

(١) في الأصل وم: ويجوز. (٢) في الأصل وم: أهل. (٣) في الأصل وم: لكان أمر. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: القبيل. (٦) في الأصل وم: قيل. (٧) في م: الإعتاق في ذلك. (٨) هذا الوجه الثاني من وجهي تحقق معنى التوبة في فعل الله. (٩) هذا الوجه الثاني من وجهي تحقق معنى التوبة في فعل العبد. (١٠) في الأصل وم: مؤاخذته. (١١) هذا الوجه الثاني من وجهي فعل العبد. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) في الأصل وم: خبر. (١٥) في الأصل وم: ليخير.

والثاني<sup>(١)</sup>: مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَعْلِ الْإِيمَانِ شَرْطاً أَنَّهُ جُعِلَ لِمَا وَقَعَ فِي حَقِّ الدِّينِ مِنَ التَّضْيِيعِ إِذَا تَعَلَّقَتْ الْحُرْمَةُ بِالَّذِينَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيْنَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ عِبَادَةٍ يُشَارُ إِلَيْهَا، يَقَعُ فِيهَا تَضْيِيعٌ فِي حَدِّ مِنْهَا، يُبْرَمُ تِلْكَ بِكَفَّارَةٍ، وَبَيْنَ جُمْلَةٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ يَنْتَقِدُهَا الْإِنْسَانُ، وَضَمُّ<sup>(٢)</sup> الْوَفَاءِ بِمَا يَقَعُ فِي حَدِّ مِنْهَا تَضْيِيعٌ أَوْ بِقَدَارٍ أَحَدِهَا مِنَ الْقَرْضِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا مَنْ يَعْلَمُ حَدَّ التَّضْيِيعِ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَا يَعْلَمُ حَدَّهُ غَيْرُ<sup>(٣)</sup> الَّذِي جَعَلَ الْحُدُودَ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ بَيَانُ الْمُبْرَمِ، وَبِدُونِهِ لَعَلُّهُ لَا يُنَجِّزُ، فَالزَّمْ بِالْإِخْتِيَاظِ، ذَلِكَ أَمْرُ الْحُدُودِ لِلْإِحْرَامِ.

والثالث<sup>(٤)</sup>: مُتَّفَقُ الْقَوْلِ عَلَى مَوْقِعِ الشَّرْطِ أَنَّهُ يَحَقُّ الزُّرُومُ؛ وَعَلَى ذَلِكَ شُرْطُ فِي التَّائِبِ فِي الصِّيَامِ لَهُ هَذَا الْمَعْنَى وَالْأَوَّلُ جَمِيعاً. وَعَلَى هَذَا الْإِتِّفَاقِ جَعَلَ قَوْلُ أَمْرٍ هَذَا أَضْلاً لِغَيْرِهِ مِنَ الْكَفَّارَاتِ. وَنَحْنُ لَا نَجْعَلُهَا لَوْجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لِمَا<sup>(٥)</sup> لَمْ يَجْعَلْ ذِكْرُ التَّائِبِ [فِي هَذَا أَضْلاً لِكُلِّ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ التَّائِبُ]<sup>(٦)</sup>.

والثاني: لِمَا بَيْنَنَا مِنْ مَحَلٍّ كُلِّ مِنْ أَضْلٍ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ مَنْ عَلِمَ مَا حَدُّوا مِنَ الْأَصْلِ. وَمَعْلُومُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكُلِّ. لِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ هَذَا. لَكِنْ يُطْلَقُ الْمُطْلَقُ وَيُقَيَّدُ الْمُقَيَّدُ بِالذِّكْرِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ذَكَرَ فِي كُلِّ قِتْلٍ، وَلَوْ كَانَ بِالَّذِي يَخْتَمِلُ ذَلِكَ الْحَدَّ بِالتَّذْيِيرِ لَكَانَ تَرْكُ الذِّكْرِ فِي ذَلِكَ لِإِفْهَامِ الْحُكْمِ فِي نَوْعِ الْمَذْكُورِ أَقْرَبَ مِنْهُ فِي غَيْرِ نَوْعِهِ، فَيَنْبَغِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَوْجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لِلتَّيْسِيهِ عَلَى زُرُومٍ فِي هَذَا إِلَى الذِّكْرِ.

والثاني: لِلتَّيْسِيهِ أَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ لِمَكَانِ الْقِتْلِ، لَكِنْ لِمَا وَقَعَ فِي الدِّينِ مِنَ التَّضْيِيعِ. وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ شَرْطُ الْإِيمَانِ بِمَا سَبَقَ فِي تَضْيِيعِ حَدِّ مِنَ الْحُدُودِ الَّذِي اقْتَضَى إيجابُهُ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ، فَأَمَرَ بِإِعْتِنَائِهِ مَنْ يُسَلِّمُ لَهُ الرَّقَبَةَ لِحَفِظِ مَا أَلَزَمَهُ حَقُّ الْإِيمَانِ مِنَ الشُّغْلِ عَنْهُ بِحَقِّ الرِّقِّ فِيهِ لِغَيْرِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُبْقِيَتْ بِهِ نَفْسُهُ، وَهِيَ مُؤَمَّنَةٌ، فَأَمَرَ أَنْ يَشْكُرَ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِنْقَاءِ نَفْسٍ مُؤَمَّنَةٍ؛ إِذْ بِالْعِتْقِ إِحْيَاءٌ. وَعَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ اخْتِلَافِ الْحُدُودِ، وَمَا لَهُ حُدُودٌ، وَفِي حَقِّ الشُّرْعِ لَمْ يَقْسِ الطَّعَامُ عَلَى الصِّيَامِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ عَلَى مَا قَضَى بِهِ فِي حَقِّ الظَّهَارِ وَالْفِطْرِ مَعَ مَا فِي الظَّهَارِ حَقٌّ لِمَا لَمْ يَكُنِ التَّأْخِيرُ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَوْ مُلْكِ الرَّقَبَةِ، وَلَيْسَ هَهُنَا.

وَأَمْرُ الْفِطْرِ هُوَ فِي بَعْضِ صِيَامٍ قَدْ جُعِلَ لِأَصْلِهِ مِنَ الطَّعَامِ عَوَاضاً، عُرِفَ حَدُّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ١٨٤]. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ عَوَاضِ التَّعْدِي فِيهِ. وَلَيْسَ فِي أَمْرِ الْقِتْلِ ذَلِكَ، وَذَلَّتِ الْآيَةُ بِذِكْرِ الْإِيمَانِ عَلَى أَنَّ لَهُ حَدّاً يُعْرَفُ مَوْقِعُهُ. ثُمَّ الَّذِي تَبَيَّنَ فِيهَا أَنَّهُ التَّضْدِيقُ خَاصَّةً مَا جَمَعَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ سَائِرُ الشَّرَائِعِ وَالَّذِي لَا يَخْتَمِلُ سِوَى نَفْسِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَنَا؛ إِذْ قَدْ يُؤْمِنُ مَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِمَا فِي الْعَقْلِ دَلِيلُهُ، وَلَا يَعْلَمُ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الشَّرَائِعِ.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِبْلَاحِ فِي وَصْفِ مَا يُكْفَرُ بِهِ إِبْلَاحٌ فِي التَّحْذِيرِ عَنِ الْعَقْلَةِ الَّتِي لَدَيْهَا خَوْفٌ وَقَوَعٌ مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَضْيِيعِ حَقِّ الزَّيْمَةِ دِينُهُ: [أَلَزَمَ التَّعَوُّدُ]<sup>(٧)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْكَفَّارَةَ عَلَى التَّمَامِ لِمَا انْفَرَدَ كُلُّ بِمَا لَزِمَهُ مِنَ الْحَقِّ بِدِينِهِ فِي التَّضْيِيعِ. وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْمُخْرَمِينَ يَقْتُلُونَ الصَّيِّدَ: إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَنَى عَلَى إِحْرَامِهِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ إِحْرَامُهُ بِإِحْرَامِ غَيْرِهِ.

عَلَى أَنَّ النَّفْسَ إِذْ هِيَ لَا تَخْتَمِلُ [التَّجْزِئَةَ لَمْ تُجْزَأْ]<sup>(٨)</sup> الْمَجْعُولُ لَهَا. وَعَلَى هَذَا أَمْرُ الْقِصَاصِ. وَالذِّبَّةُ لَمْ تَجِبْ فِي الْحَقِيقَةِ لِلنَّفْسِ؛ إِذْ هِيَ تَجِبُ لِمَا دُونَهَا فِي مَا تَخْتَمِلُ التَّجْزِئَةَ<sup>(٩)</sup> أَكْثَرَ مِمَّا يَجِبُ لِلنَّفْسِ. وَإِذَا بَلَّغَتِ النَّفْسَ، فَسَقَطَ بَعْضُ مَا لَهُ مِنْهَا حُكْمُ الْوُجُوبِ. وَلِذَا هِيَ تَرْجَعُ إِلَى غَيْرِ الْجَانِي. وَمُحَالٌ أَخْذُ الْكُلِّ وَمَنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ بِالْكُلِّ بِمَا يَكُونُ فِي طَلَبِ

(١) هذا الوجه الثاني من وجوه جعل الإيمان شرطاً. (٢) في الأصل: وضموها. في م: وجعل. (٣) من م: في الأصل: غيره. (٤) هذا الوجه الثالث من وجوه الإيمان شرطاً. (٥) في الأصل: وم: مما. (٦) ساقطة من الأصل وم: (٧) في الأصل: لزمت الفرد. في م: لزمت التعود. (٨) في الأصل: وم: التجربة لم تجز. (٩) في الأصل: وم: لتجربة.

التَّخْفِيفِ الإِجْحَافُ وإِهْلَاكُ الْخَلْقِ، ولَمَّا كَانَ حَقُّ النَّفْسِ مِنْ حَيْثُ الْقَتْلُ فِي الْمَالِ يَخْتَلِفُ، وَمِنْ حَيْثُ الْقِصَاصُ وَالْكَفَّارَةُ، لَا يَتَّبَعُ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي هَذَيْنِ إِلَى أَحْوَالٍ فِي نَفْسِ الْقَائِلِينَ فِي<sup>(١)</sup> دِينٍ يَضِيعُ حَقُّهُ أَوْ امْتِنَاعٍ عَنِ اخْتِمَالِ التَّجْزِئَةِ<sup>(٢)</sup> أَوْ إِحْيَاءٍ أُرِيدَ بِالمَوْضُوعِ. وَلَوْ لَمْ تُجْعَلْ فِي الْجَمَاعَةِ لَذَهَبَتْ<sup>(٣)</sup> فَائِدَةُ الإِحْيَاءِ؛ إِذِ الْوُجُودُ [بِالإِحْيَاءِ غَيْرُهُ]<sup>(٤)</sup>، فَيَنْطَلُ الإِحْيَاءُ فِي أَتْلَافِ أَحْوَالِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ إِذَا رَجَعَ أَمْرُ الْكَفَّارَةِ إِلَى مَنْ تَوَلَّى قَتْلَهُ، وَقَدْ سَبَقَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدِّيَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ بِمَعْنَى: عَلَيْهِ تَحْرِيرُ مَا ذَكَرَ، أَوْ قَدْ أُوجِبَ عَلَيْهِ.

وَعَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَمْرِ عَلَى إِثْرِ الْأَسْبَابِ.

ثُمَّ نَسَقَ عَلَى ذَلِكَ / ١٠٨ - أ / بقوله: ﴿وَدِيَةٌ مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ﴾ فَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ. وَالْخَبَرُ الْوَارِدُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ الْفِعْلِ الَّذِي تَوَارَثَتْ الْأُمَةُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا بِلِ الْأُمَمِ حَتَّى كَانَ قَدْ ظَهَرَ عَنْ [أَمَمِ الرِّسَالِ]<sup>(٥)</sup> السَّالِفَةِ بِحَقِّ التَّوَاتُرِ فِي الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ الْمُنْكَرِينَ<sup>(٦)</sup> لَهُمْ. فَكَانَ ذَلِكَ بِحَقِّ التَّعَاوُنِ. وَلِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي الَّذِينَ لَا عَاقِلَةَ لَهُمْ: تَجِبُ الدِّيَةُ فِي أَمْوَالِهِمْ. وَعَلَى ذَلِكَ فِي مَا يَظْهَرُ بِأَقْوَابِهِمْ دُونَ الْيَتَامَى، وَهُوَ الْحَقُّ: إِذْ فِي مَا يَجِبُ فِيهِ الْقِصَاصُ، أَنْفُسُهُمْ تَتَلَفُ. فَعَلَى ذَلِكَ الدِّيَةُ.

وَالْأَضْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْقِصَاصِ مَقْضُوعٌ أَيْدِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] فَلَا مَعْنَى لِيَصْرَفَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْمُتَوَلَّى لِمَا يُذْهِبُ الْحَيَاةَ. وَجَائِزٌ شَرَعَ ذَلِكَ بِحَقِّ الْفِعْلِ لِيَنْتَزِجَ النَّاسُ بِهِ، وَلِتَسَلَّمَ لَهُمُ الْحَيَاةُ الَّتِي هِيَ أَلَدُّ الْأَشْيَاءِ؛ إِذْ بِهَا تُعْرَفُ اللَّذَاتُ كُلُّهَا، وَذَلِكَ الْمَعْنَى لَيْسَ نَفْسُ الْقَتِيلِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ الْقِصَاصُ لِحَقِّهِ، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُجْعَلَ لَا مُحَالَةَ لِلزُّورِ مَعَ مَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ نَفْسَ الْقَتِيلِ لَا تَنْتَفِعُ، بَلْ إِنَّمَا نَفْعُهَا فِي أَنْ يَتَّقَى لِحُرُوفِ الْقِصَاصِ.

فَمَنْ يَرُومُ قَتْلَهُ أَشْفَقُ<sup>(٧)</sup> عَلَى نَفْسِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَمْرِ الدِّيَةِ بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا تُوجِبُ بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَلَمْ تَجِبْ مِنْ وَجْهِ تَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْقَضَاةُ وَالْعَدَاوَةُ الَّتِي لَدَيْهَا سَفْكَ الدَّمَاءِ عَلَى حَقِّ تَخْصِصِ الدَّمَاءِ لِمَا هِيَ تَجِبُ بِالْخَطِّ مِنْ وَجْهِ يُعْلَمُ عُذْرُ مَنْ مِنْهُ ذَلِكَ. لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِفَضْلِهِ يَمَّا جَعَلَ لِلْمُتَّصِلِينَ مَعُونَةً فِي حَيَاتِهِ وَشَرَفًا فِي كَثَرَةِ الْأَقْوَامِ وَنَبَاهَةً فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَقَعُ بِهَا التَّنَاصُرُ وَالتَّنَادُفُ الَّذِي يُمَثِّلُهُ الدَّوَامُ وَالْقِيَامُ، فَتَعَظُمَ فِي مَثَلِهِ مُصِيبَةُ الْفِعْلِ<sup>(٨)</sup> وَالْخَاصَّةُ مِنْ وَجْهِ لَعَلَّهُ يَسْبِقُ إِلَيْهِمُ الْأَفْعَالُ فِي التَّلَاسُّ عَلَى أَهْلِهِ بِالْخَطِّ.

وَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَقٍّ، فَيُخَافُ وَقُوعُ الشَّرِّ بَيْنَهُمُ وَالْعَدَاوَةُ الَّتِي تُؤَلِّدُ الْفَسَادَ. فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ لَهُمْ مَا تَطْيِبُ بِمَثَلِهِ أَنْفُسُهُمْ، وَتَسْكُنُ: الْمَعْنَى الَّذِي يُخَافُ مِنْ خُلُوتِ الشَّرِّ بَيْنَهُمْ مَعَ مَا لَهُ<sup>(٩)</sup> جَمِيعُ مَا لِلْخَلْقِ لَهُ ابْتِدَاءُ الْجِنْحَةِ بِمَا ذَكَرَ بِلَا سَبَبٍ يَسْبِقُ؛ فَهُوَ بِالسَّبَبِ أَحَقُّ. وَإِذَا جَعَلَ بِهَذَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَهُ حَقُّ الْإِبْتِدَاءِ، فَلَهُ وَضَعَ ذَلِكَ فِي أَحْوَالِهِمْ مِنْ إِيَّائِهِمْ نَفْسَ الْقَتْلِ<sup>(١٠)</sup> لَهُمْ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْمَنَافِعِ عَلَى مَا جَعَلَ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُرْجَعْ مَنَفَعَةُ الْوَاجِبِ فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَتِيلِ بِمَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يُقْتَلُ لِيُجْعَلَ ذَلِكَ لِيُوجِبَ يَتَزَوَّدَهُ<sup>(١١)</sup> لِمَعَادِهِ، وَإِنْ حُرِّمَ ذَلِكَ فِي دُنْيَاهُ، فَيَصِيرُ الْمَجْعُولُ فِي ذَلِكَ فِي مَنْ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ بِالَّذِي ذَكَرْتُ مِنْ دَفْعِ الْفَسَادِ وَالْقِيَامِ بِحَقِّ الْإِحْسَانِ.

ثُمَّ الْأَضْلُ فِي إِتْلَافِ الْأَمْوَالِ أَنَّ مَنَافِعَهَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَمَضَارُّهَا<sup>(١٢)</sup> عِنْدَ الْإِتْلَافِ تَرْجِعُ إِلَى أَزْيَابِهَا خَاصَّةً. وَالْأَنْفُسُ تَرْجِعُ مَالُهَا فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَشَائِرِ وَالْمُتَّصِلِينَ. فَعَلَى ذَلِكَ الْمَجْعُولُ فِيهَا مَعَ مَا كَانَتْ الْأَمْوَالُ تُمْلِكُ، فَيَصِيرُ مِنْ ضَمِيمِهِ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ؛ وَكُلُّ مُشْتَرَى بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُضْمَنَ مَنْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ الْجِنَايَةُ لِمَا يَسْقُطُ لَوْ ضَمِنَ بِعَقْدِ

(١) مَنْ م. فِي الْأَصْلِ: مَنْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: التَّجْزِئَةِ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَذْهَبَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَحَادُ غَيْرِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أُمَةُ الرِّسُولِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْمُنْكَرِينَ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: إِشْفَاقٌ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعَقْلُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَهُمْ. (١٠) فِي الْأَصْلِ: يَانِفَا نَفْسَ الْقَاتِلِ. فِي م: يَانِفُ نَفْسُ الْقَاتِلِ. (١١) مَنْ م. فِي الْأَصْلِ: يَتَزَوَّدُ. (١٢) مَنْ م. فِي الْأَصْلِ: مَصَارِفُهَا.

التَّسْلِيمِ، وَلَا عَلَى ذَلِكَ أَمْرُ جَنَايَاتِ الْأَنْفُسِ. فَجَائِزٌ فِي حَقِّ الشَّرْعِ الْمَوْضُوعِ عَلَى غَيْرِ مَنْ يَتَوَلَّى؛ إِذْ عَلَى غَيْرِ التَّسْلِيمِ إِلَى أَحَدٍ يَسْتَوْجِبُ بَدَلَهُ.

ثم وَقَعَ الْخَطَأُ بِكَوْنِهِ مِنْ [وَجْهِهِ]:

أَحَدُهَا<sup>(١)</sup>: مِنْ جِهَةٍ دِينِهِ نَحْوُ [ظَنُّهُ الرَّجُلَ]<sup>(٢)</sup> كَافِراً بِمَا كَانَ عَرَفَهُ كَذَلِكَ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ سِيَمَاءُ الْكَفَرَةِ.

[وَالثَّانِي: مِنْ]<sup>(٣)</sup> جِهَةٍ نَفْسِهِ فِي أَنْ يَزِمِي غَيْرَهُ، قَيْصِيَّةً، وَالْحُكْمُ [مِنْ وَجْهِهِ الْخَطَأُ وَاحِدًا]<sup>(٤)</sup>.

[وَالثَّالِثُ: هُوَ]<sup>(٥)</sup> الَّذِي لَمْ يَفْتَضِهِ حَقُّ هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ عِنْدَ الضَّرْبِ قَدْ يَقَعُ ذَلِكَ فِي مَا أَخْطَأَ [فِي]<sup>(٦)</sup> الدِّينِ أَوْ فِي مَا تَعَمَّدَ أَوْ [فِي]<sup>(٧)</sup> النَّفْسِ جَمِيعاً.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَدِيكُمُ الْمُسْلِمَةُ إِلَى أَهْلِهَا﴾ لَمْ يُبَيِّنْ مَنْ أَهْلُهُ؟ وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِوَيْهِ سُلْطَانًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٣] وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ وَلِيَّتُهُ؟ فَكَانَ الْأَهْلُ وَالْوَلِيُّ هُمَ وَرَثَتُهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ وَرَثَتُ امْرَأَةِ أَشِيمٍ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا، وَإِنْ كَانَتِ الدِّيَّةُ لِأَهْلِ الْعَصِيَّةِ مِنْهُمْ مِنْ قَبْلُ، وَلَآنَ هَذِهِ الدِّيَّةُ إِنَّمَا وَجِبَتْ لِمَكَانٍ مَا لَهُمْ مِنَ الْمَنَافِعِ مِنَ الْقَتْلِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ. فَإِذَا قُتِلَ، فَذَهَبَتْ مَنَافِعُهُ عَنْهُمْ، أَوْجَبَ ذَلِكَ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُتَنَفِعُونَ فِي حَيَاتِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْقَتْلَ يُوجِبُ الضَّغَائِنَ فِي مَا بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ وَأَوْلِيَاءِ الْقَاتِلِ، فَيَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْفَسَادِ وَالْإِهْلَاكِ. فَإِذَا ذُنِبَ وَجِبَتْ هَذِهِ الدِّيَّةُ لِتَطْيِيبِ أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ، وَلَا يَحْمِلُ<sup>(٨)</sup> ذَلِكَ عَلَى الضَّغَائِنِ وَالْحَقْدِ.

وَقِيلَ: أَوْجِبَتْ هَذِهِ الدِّيَّةُ لِئَلَّا يَدْعِيَ [الْقَاتِلُ]<sup>(٩)</sup> الْخَطَأَ، فَيُسْقِطَ الْقِصَاصَ عَنْ نَفْسِهِ بِدَعْوَى الْخَطَأِ؛ فَأَوْجِبَتْ الدِّيَّةُ لِمَا<sup>(١٠)</sup> إِذَا ادَّعَى الْخَطَأَ أَخِذَ بِالدِّيَّةِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْخَطَأَ عَلَى [وَجْهِهِ]:

أَحَدُهَا: [١١] أَنْ يَقْصِدَ شَيْئاً<sup>(١٢)</sup>، فَيُصِيبَ إِنْسَاناً؛ فَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ أَصَابَ غَيْرَ الْقَصْدِ بِالضَّرْبَةِ.

وَالثَّانِي: خَطَأُ الدِّينِ، وَهُوَ [ظَنُّهُ الرَّجُلَ]<sup>(١٣)</sup> كَافِراً، فَتَنَلَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَاصِداً لَهُ، فَهُوَ خَطَأٌ.

وَالثَّالِثُ<sup>(١٤)</sup>: وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلَ قَاصِداً لِذَلِكَ بِغَيْرِ حَدِيدَةٍ.

فَإِنْ كَانَ الَّذِي ضَرَبَهُ [بِهِ]<sup>(١٥)</sup> حَجَراً صَغِيراً أَوْ عَصاً صَغِيرَةً فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَطَأِ، وَإِذَا كَانَ حَجَراً كَبِيراً، مِثْلُهُ يَقْتُلُ أَوْ عَصاً عَظِيمَةً، فَإِنَّ أَصْحَابَنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: (لَا قَوْدَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى مَا تَنَلَّهُ الدِّيَّةُ مَغْلَظَةً). وَقَالَ مُحَمَّدٌ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (يُقْتَلُ بِهِ إِذَا كَانَ مَا<sup>(١٦)</sup> مِثْلُهُ لَا يُنْجِي). وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْعَمْدَ مَا كَانَ بِحَدِيدٍ، فَهُوَ حُجَّةٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله فِي الْحَجَرِ الْعَظِيمِ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقُصْدَ بِالضَّرْبِ قَدْ يَكُونُ خَطَأً. وَرُوِيَ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رحمته الله عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم [أَنَّهُ]<sup>(١٧)</sup> قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا الْحَدِيدُ وَالسَّيْفُ» [الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤٢/٨]. وَسَنَذَكُرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي بَابِ شَيْءِ الْعَمْدِ<sup>(١٨)</sup>، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الرَّقَبَةَ عَلَى الْقَاتِلِ لَا عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى مَنْ نَجِبُ؟ فَقَالَ أَكْثَرُ السَّلَفِ: الدِّيَّةُ أَيْضاً عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَعَلَى ذَلِكَ تَوَاتَرَتْ الْأَثَارُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الدِّيَّةُ أَيْضاً عَلَى الْقَاتِلِ كَالرَّقَبَةِ. فَيَقَالُ لَهُ: إِنَّ الصِّيَامَ بَدَلٌ عَنِ الدِّيَّةِ أَوْ عَنِ الْعِتْقِ؛ قِيلَ لَهُ؛ فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ هُوَ الْعِتْقُ الَّذِي إِنْ لَمْ يَجِدْهُ صَامَ مَكَانَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ لَيْسَتْ عَلَيْهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنْ ظَنَّهُ الْقَاتِلُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَمِنْ. (٤) فِي الْأَصْلِ: وَجْهِهِ. فِي م: وَجْهِهِ الْخَطَأُ وَاحِدًا. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْخَطَأُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِلُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: لَا. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْهَيْنِ وَهُوَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: سَبَابًا. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ عَرَفَهُ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلِلْخَطَأِ وَجْهٌ آخَرُ. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (١٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٨) ذَلِكَ فِي تَغْلِيبِ الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ.



عن مُقْسِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه<sup>(١)</sup>] قَالَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ: أَنْ يَغْفُلُوا مَعَاقِلَهُمْ، وَيُقَدُّوا عَائِنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أنه<sup>(٢)</sup>] قَضَى فِي الْجَنِينِ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وَالَّتِي ضَرَبَتْ ضَرْبَهَا يَغْمُودُ فُسْطَاطٍ، فَتَقْتُلُهَا، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِدِيَّتِهَا عَلَى عَصَبَةِ الْعَاقِلَةِ وَفِي مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةً، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَغْرَمَ مَنْ لَا طَعِمَ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا صَاحَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُقْتَلُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَسَجَّعَ كَسَجَعَ الْأَعْرَابِ؟ تَغْرَمُ، فَإِنَّ الدِّيَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْمِيرَاثَ لِأَهْلِ الْفَرَانِضِ، وَغَمُودُ الْفُسْطَاطِ مِمَّا يَقْتُلُ بِمِثْلِهِ [مسلم ١٦٨١ و ١٦٨٢]. وَلَمْ يُوجِبِ النَّبِيُّ ﷺ الْقِصَاصَ، فَذَلِكَ حُجَّةٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ: (إِنَّ الْحَسْبَةَ الْعَظِيمَةَ وَالصَّغِيرَةَ سَوَاءٌ، وَلَا قِصَاصَ فِيهِ) وَالْأَخْبَارُ فِيهِ كَثِيرَةٌ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَّا أَهْلِيهِ﴾ على الحثِّ والترغيب في التسليم والتفهي عن التعاسر الذي عنه تؤمَّمُ خُدُوثُ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ الذي يدفع مثله جعلَ الْقَرْصِ فِي قَتْلِ الْخَطَا. وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ مَقَةٌ فَأَبْيَعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاكَ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] وقد بَيَّنَّ مَنْ يُسَلِّمُ لَهُمْ؛ بَيَّنَّ التَّسْلِيمَ / ١٠٨ - ب/ إلى أَهْلِ الْقَبِيلِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ أَهْلُهُ؟ وقد أَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى أَنَّ أَهْلَهُ وَرَثَتُهُ.

والأصلُ في ذلك أَنَّ الدِّيَّةَ جُعِلَتْ بَدَلًا لِنَفْسِ الْقَتِيلِ، فَتَصِيرُ مُتْرُوكَةً عَنْهُ. وعلى ذلك لو كَانَتْ مِنْهُ الْوَصَايَا، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُقَدُّ مِنْهَا، فَصَارَتْ فِي مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نِصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ﴾ [الآيات: [البقرة: ٧ - ١٢] التي فيها بَيَانٌ مَنْ يَرِثُ مِنْ بَعْدِ الْوَصِيَّةِ وَالذِّينِ. فَذَلِكَ لَهُمْ، فَيَصِيرُ أَهْلُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ مَنْ يَنْتَفِعُ بِتَرْكِهِ؛ إِذْ كَذَلِكَ وَصَفَ الْأَهْلُ فِي الْحَيَاةِ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَصِلِينَ بِهِ وَيَتَنَاوَعُ مَعَ مَا كَانَ اسْمُ الْأَهْلِ فِي الزَّوْجَةِ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَيَجِبُ دُخُولُهَا فِي ذَلِكَ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْوَرَثَةِ أَحَقُّ. وقد رُوِيَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ [الحديث الشريف<sup>(٣)</sup>] مرفوعاً فِي تَوْرِيثِ امْرَأَةِ أَشِيمَ الضَّبَّانِيِّ، وَعَمِلَ بِهِ عُمَرُ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ، وَضَوَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَالذِّينَ، لَهُمْ سَائِرُ الْوِلَايَاتِ سِوَى وِلَايَةِ الْمِيرَاثِ، أَحَقُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ فَالْتَّبَانِ مِنَ الدِّيَّةِ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِي الْغَنَى حَتَّى يَخْتِمَلَ التَّصَدُّقَ. وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْقِصَاصِ: ﴿تَمَنَّيْنَاكَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَكَ﴾ [المائدة: ٤٥] وَذَكَرَ التَّصَدُّقَ عَلَى مَا عَلَيْهِ التَّرْغِيبُ فِي الدِّيُونِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

ثم الأصلُ أَنَّ التَّصَدُّقَ مِنَ الْمَعْرُوفِ إِلَى ذَوِي الْحَاجَاتِ، وَالْفِعْلُ إِنَّمَا وَضِعَ أَصْلُهُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ. لَكِنْ يُخْرَجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْآيَةَ جَاءَتْ بِذِكْرِ الْقَاتِلِ وَوُجُودِ الدِّيَّةِ الْمُسَلَّمَةِ كُلِّهَا، وَلِكُلِّ<sup>(٤)</sup> قَاتِلٍ عَشِيرَةٍ. فَكَانَ التَّرْغِيبُ عَلَى ذَلِكَ.

والثاني: أَنَّهُ مَعْرُوفٌ فِي الدِّيُونِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الصَّدَقَاتِ؛ إِذْ لَا يَقَعُ لَهُ الثَّوَابُ فِي الدُّنْيَا لِإِبْرَاءِ يَقَعُ لِغَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ، فَيَكُونُ فِعْلُهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لِلَّهِ، لَا لِإِنْفِائِ الْجَزَاءِ، فَسُمِّيَ صَدَقَةً؛ إِذْ هُوَ اسْمٌ مَا يَقَعُ مِنَ الْمَعْرُوفِ لِلَّهِ مَعَ مَا يَتِمَّ كُنْ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ شَرْطُهُ الْغِنَى الَّذِي [لَهُ<sup>(٥)</sup>] تَجِبُ الزَّكَاةُ.

وغير ذلك النوع من الغنى لا يُخْرَجُ أَصْلُهُ<sup>(٦)</sup> عَنْ اخْتِمَالِ الصَّدَقَةِ، بَلْ جُعِلَ عَلَى أَهْلِ الدِّيُونِ، وَهُمْ الَّذِينَ أَمْوَالُهُمْ هِيَ الَّتِي تُخْرَجُ بِحَقِّ الْعَطَايَا، تُؤَاخَذُ لِوَقْتِ الْخُرُوجِ لَا بَعْدَ الْوُقُوعِ بِالْمُلْكِ، وَتَمَامُ شَرْطِ الْغِنَى لَهُ. وَفِي هَذَا صَرَفُ التَّنْبِيهِ إِلَى الَّذِي ثَلَاثِي مِنَ الْكَلَامِ دُونَ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَحَمَلُهُ عَلَى بَعْضِ الْكَلَامِ دُونَ الْكَلَامِ لِيُعْلَمَ أَنَّ مَوْقِعَ الْفَهْمِ عَنِ الْحُكْمِ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ حَقُّ الْحُكْمِ دُونَ الَّذِي يَتَّبِعُ إِلَيْهِ حَقُّ اللَّسَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مَوْثِقٌ فَشْتَرُوا رَقَبَةً مَوْثِقَةً﴾ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أنه<sup>(٧)</sup>] قَالَ:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: أهله. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) الواو ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) في الأصل وم: أهله. (٨) ساقطة من الأصل وم.

(يكون الرجل مؤمناً، وقومُه كفارٌ في دارِ الحربِ، فيقتلهُ مُسلمٌ، فلا ديةَ عليه، ولكن عليه عتقُ رَقَبَةٍ مُؤمِنَةٍ). وعنه أيضاً [أنه]<sup>(١)</sup> قال: (كان الرجلُ يُسلمُ، ثم يأتي قومُه، فيقيمُ فيهم، فيمُرُّ بهم الجيشُ من المسلمين<sup>(٢)</sup>)، فيُصابُ في مَنْ يُصابُ، فانزَلَ اللهُ تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾).

وقال بعضهم: كيف يكون للمؤمن المقيم في دارِ الحربِ ديةً، وأولياؤه حُرَبٌ لنا؟ فهل يجوزُ أن تُغَطَّى لَهُمُ الدِّيةُ، ونَحْنُ نَغْتَنِمُ أموالَهُمْ؟ فإن قيل: تكونُ الدِّيةُ لبيتِ المالِ، قيل له: إنما يجوزُ أن تكونَ لبيتِ المالِ [لأن]<sup>(٣)</sup> مَنْ لو كانَ حياً كانَ له في بيتِ المالِ حقٌّ.

فأما المُسلمُ المقيمُ في دارِ الحربِ فلا حقَّ له في بيتِ المالِ لأنَّ حُكْمَنَا لا يجري في دارِهِ، فكيف يستحقُّ بيتُ المالِ دِيَّتَهُ<sup>(٤)</sup>؟ وبَعْدُ فإنَّ المُسلمَ في دارِهِمْ لم يَصِرْ بالإسلامِ مُحَرِّراً نَفْسَهُ ومَالَهُ، لأنَّ دارَ الحربِ ليستْ بدارٍ تُحرَّرُ بها الدماءُ والأموالُ. فإذا كانَ كذلك فلم يكنْ لِلْأَنْفُسِ والأموالِ هنالكَ بَدَلٌ. لذلك لم تَجِبِ الدِّيةُ.

الآ تَرَى مَنْ أَتَيْتَ مَالَ ذَلِكَ المُسْلِمِ لَمْ يُغْرَمَ بَدَلُ نَفْسِهِ لأنَّ حُرْمَتَهَا سَوَاءٌ في دارِ الإسلامِ؟ ثم اُخْتَلِفَ في تأويلِ قولِهِ تعالى أيضاً: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ الآيةُ على الاتِّفَاقِ لا دِيَّةَ فِيهِ، لكنَّ الاختِلَافَ في أَنَّهُ يُخْرَجُ على أربعةٍ<sup>(٥)</sup> أقوالٍ:

أحدهما: أنَّ ذلكَ في ما يُقْبَلُ<sup>(٦)</sup> على الإغارة؛ نَحْوُ أَنْ يُغَارَ على أهلِ الحربِ، وفيهم مُسلمٌ، فإنه لا دِيَّةَ فِيهِ لِمَا أُيْحِتِ الإغارةُ. فَجِبَّ على هذا أمرانٌ:

أحدهما: أن يكونَ دَفْعُ الكَفَّارَةِ<sup>(٧)</sup> في ذلكَ أَحَقُّ مِنْ دَفْعِ الدِّيةِ التي هي حقُّ العبادِ ولم يَرِدْ مِنْ هِيَ لهُ الإِبَاحَةُ. فلَمَّا أوجِبَتْ هي فَالدِّيةُ أَحَقُّ أَنْ تَجِبَ. فإذا لم تَجِبْ بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ على ما قُدِّرُوا.

والثاني: أن يكونَ لو كانَ كذلكَ، فيجِبُ أن يكونَ ذلكَ في مَنْ ﴿كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ أو لا سَوَاءٌ مِنْ حَيْثُ الإغارةُ [بَل] <sup>(٨)</sup> إذا صَارَتْ مُبَاحَةً، وإن كانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ، ذهبَ حقُّ النَّفْسِ مِنَ الْأُمُورِ جَمِيعاً مِنَ الدِّيةِ وَالْكَفَّارَةِ. وكذلك الجوابُ في قومٍ يَتَرَبَّصُونَ<sup>(٩)</sup> بالمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ إِذَا أُبِيحَ الرَّمْيُ، فَتَسْتَوِي الْأُمُورُ جَمِيعاً مِنَ الدِّيةِ وَالْكَفَّارَةِ. وعلى ذلكَ اُخْتَلِفَ في مَنْ لهُ الْقِصَاصُ في ما دُونَ النَّفْسِ، فماتَ عَنِ الْقِصَاصِ، أن لا كَفَّارَةٌ في ذلكَ، وقد اُخْتَلِفَ في الدِّيةِ. وعلى ذلكَ مَنْ يَفْتُلُهُ مِمَّنْ لا يَحْتَمِلُ الْعِلْمَ. وما أوجِبَ مِنَ الْفِعْلِ في الوجودِ بلا دِيَّةٍ يُوجِبُ أن تكونَ الدِّيةُ أَحَقُّ في الإيجابِ مِنَ الْكَفَّارَةِ. فإذا لم تَجِبْ بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ دَفْعُ الدِّيةِ لِمَا ظَنُّوا.

والقولُ الثاني<sup>(١٠)</sup>: دَعَبُوا إلى الْقَتِيلِ الذي قومُهُ أهلُ الحربِ لا تَجِبُ فِيهِ الدِّيةُ بقولِهِ تعالى: ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ﴾. يُؤَيِّدُ ذلكَ قولُهُ: ﴿فَدِيَّةٌ مَسْكُوءَةٌ لَكُمْ أَهْلِهِمْ﴾ وأَهْلُهُ عَدُوٌّ، ولا يُحْتَمَلُ التَّسْلِيمُ إِلَيْهِمْ بما لنا أَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، فَبَصِيرَ بِذلكَ لَنَا.

وأما الكَفَّارَةُ فَهِيَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ اللَّهِ تعالى، فَتَلَزَمُ إِذْ هِيَ في حقِّ التَّوْبَةِ، والكَفَّارَةُ لِمَا في ذلكَ مِنْ مَعْنَى الْإِثْمِ، فَيَدْخُلُ على ذلكَ أمرانٌ:

أحدهما: إبطالُ الدِّيةِ عن كُلِّ نَفْسٍ لا واريَتْ لها إذا قُتِلَ مِنْ أَهْلِ دارِ الإسلامِ في دارِ الإسلامِ، إِذْ لا أَهْلَ لهُ، وَعَدَمُ الْأَهْلِ أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِ الْأَهْلِ، وَهُمْ أَعْدَاءُ لهُ، بَلْ يُغْرَمُ الذي قَتَلَهُ، وَقَوَامُهُ<sup>(١١)</sup> لبيتِ المالِ. فَعَلَى ذلكَ الْأَوَّلُ لو كانَ يَجِبُ، وَلَكِنْ لَمْ يَجِبْ لا لِهذا إِذْ قد رَأَيْنَا الرُّجُوبَ مع ما هو أَغْظَمُ في الْعِدَّةِ مِنْ هَؤُلَاءِ. وَإِنَّ ذلكَ الإيجابَ في الْمُؤْمِنِ الذي قومُهُ مِنْ أَهْلِ المِثَاقِ أو الكافرِ الذي هو مِنْ أَهْلِ المِثَاقِ، والعداوةُ لم تكنِ انْقَطَعَتْ بِالْمِثَاقِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل، المسلم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: دية. (٥) في الأصل وم: ثلاثة.

(٦) في م: يقتل. (٧) في الأصل وم: الكفار. (٨) من م، ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل وم: يترصبوا. (١٠) هو القول الثاني من وجوه الاختلاف في قتل المؤمن في أهله الأعداء. (١١) في الأصل وم: وقومه.

والأمر<sup>(١)</sup> الثاني: أنه لا توارث يجري بينَ المسلم وأهل الكفر لِيَبْطُلَ حق الدية بوجوبها لهم، بل يَتَحَوَّل الميراث بالإسلام إلى أهل الإسلام، وإن لم يكن له خصوص أهل. وعلى ذلك جميع تركته، فبان أنه لا لهذا لم يوجب.

والقول الثالث<sup>(٢)</sup>: أن الآية في مَنْ أَسْلَمَ في دار الحرب، ولم يَخْرُجْ إلينا حتى يَقْتُلَهُ مؤمن خطأ: أن عليه تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ولا دية فيه. فيكون المعنى: ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ هو مَنْ قَوْمٍ في الظاهر عند القتلى، لم يَخْرُجُوا بَعْدَ عَنْ إظهارِ المعادة. ثم يكون ثقلُ الخطأ مِنْ وجهين:

أحدهما: بما كَانَ عَرَفَ كُفْرَهُ، ولم يَظْهَرِ انْتِقَالُهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ في الظاهر، لا بِخُرُوجِهِ إلى دار الإسلام، ولا سِيَمَا يَظْهَرُ، وذلك ظاهرُ الوجود. وفي مثله نَزَلَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ لَكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ الآية [النساء: ٩٤] وقد أَخْبَرَ أنهم كانوا لذلك يَكْتُمُونَ دينَهُمْ حتى [مَنْ]<sup>(٣)</sup> الله عليهم بالإظهار، فيكون هذا يَبَيِّنُ أَظْهَرَهُمْ على الأمر الأول.

وعلى ذلك شأنُ المسلمين الذين دَخَلُوا تلك الدارَ بالإيمان، ولا يُحْتَمَلُ أن يَلْحَقَهُ هذا النوعُ مِنْ قَتْلِ الخطأ، فَيَلْزَمَ في نَفْسِهِ البَدَلُ، والأصلُ على حال.

والثاني: أن يَرْمِي غَيْرَهُ، فَيُصِيبُهُ على ما يكونُ خطأ أهل هذه الدار، ولم تَجِبْ لَهُ الديةُ لِمَا يَقَعُ فِيهِ الخطأ مِنْ الوجه الذي على الأمر يُفَعَّلُ ما يَنْتُ. فلا يَحْتَمِلُ أن يُجْعَلَ لِنَفْسِهِ بَدَلُ.

والأصلُ في ذلك أن دار الحرب، وفي الحرب سَفَكُ الدماءِ وإتلافُ الأموال، فلا يَقَعُ فيها إحرازُ الدماءِ والأموال. فلذلك لم يَجِبْ فيها البَدَلُ، وليست<sup>(٤)</sup> كدار الإسلام لأنها دارُ سِلْمٍ وأمنٍ حتى جُعِلَتْ تُخْرَجُ بها الدماءُ والأموالُ على ما كانت<sup>(٥)</sup> أنفُسُ الأعداءِ إذا دَخَلَتْ بالميثاقِ إلينا اسْتَوْجَبَ/ ١٠٩ - أ/ حَقُّ الأعراضِ ولزومُ البَدَلِ. وإن كانوا مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لنا؛ إذ هي الدارُ [داراً]<sup>(٦)</sup> سِلْمٍ وإحرازٍ، ولا يُشْبِهُ الذي أَسْلَمَ، ولم يَخْرُجْ، الذي خَرَجَ مِنْ هذه الدارِ مُسْلِمًا لِمَا كَانَ يَخْرُجُ بآمانٍ.

وفي الآياتِ لزومُ حِفْظِ الأمرِ الأولِ، وليس في الأولِ: ذلك عِلْمٌ أن أحدَ الأمرينِ في ابتداءِ الإيجابِ، والآخرُ في البقاءِ على ما وَجِبَ. ومعلومٌ تفاضلُ هذينِ في الأصولِ واختلافُ الأمرِ بينهما، وقد كَانَ في إبقاءِ بَعْضٍ ما يَسْتَوْجِبُ بالدينِ لِتَرْكِ الهِجْرَةِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَثَقٍ وَلَتُنِيهَنَّ مِنَ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]

وقد نَسِخَتْ تلك الهِجْرَةُ إلى دار الإسلام، وإن نُسِخَتْ إلى المدينة فلم يَكُنْ لنا ﴿مِنْ وَلَتُنِيهَنَّ مِنَ شَيْءٍ﴾ وإنما حَقُّ بَدَلِ الأنفُسِ لِمَنْ يَبْقَى عَنْهُ مِنَ الأولياءِ، وقد بَقِيَ ذلك. فلذلك لم يَجِبْ. وعلى ذلك يَخْرُجُ قولنا فيه: لو قَتَلَ عَمْدًا أن يَجِبَ الْقِصَاصُ لا الديةُ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيتِهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] وقد بَقِيَ في ما نَحْنُ فِيهِ الزَّلايَةُ كذلك بَطَلَ<sup>(٧)</sup> السلطانُ، وفي بَطْلَانِهِ بَطْلَانُ البَدَلِ، وَيَجُوزُ مَعَهُ بقاءُ الحَقِّ الذي يَنْتُهُ وَيَبَيِّنُ اللهُ لِبَيَاتِ تلك الحُرْمَةِ.

[والقول الرابع]<sup>(٨)</sup> في تأويلِ قوله: ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ أن في قَوْمٍ مَظْهَرِ العداوةِ؛ دليلُ ذلك أنه، وإن خَرَجَ إلى هذه الدارِ، فيهم قَوْمُهُ، لكنه ليسَ فيهم يَرْجِعُ إلى مؤمنِ آمِنٍ، وهو يَعُدُّ فيهم، أنه<sup>(٩)</sup> لا شيء. فإذا خَرَجَ، فإن عادَ أَوَّلًا فَلَهُ حُكْمُ نَازِلِهِ؛ لم يَقْتَضِهِ حَقُّ الآية؛ فيَجِبُ فيه الذي يَجِبُ على حَسَبِ الدليلِ المَوْجِبِ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِمْ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ اِخْتَلَفَ فيه: قال بَعْضُهُمْ: ذلك القَتْلُ مُعَاهِدٌ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ميثاقٌ، فَاخْتَجَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، رَجَمَهُمُ اللهُ، بهذه الآية الكريمة في إيجابِ الديةِ: في قَتْلِ المُعَاهِدِ دِيَّةً مُسْلَمَةً، وهي مثلُ دِيَّةِ المُسْلِمِ لأنَّ الله تعالى قال فيهما جميعاً: ﴿فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ﴾ فهما سَوَاءٌ. وقد رُوِيَ ذلك عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما.

(١) في الأصل وم: والوجه. (٢) هو القول الثالث من وجوه الاختلاف في قتل المؤمن في أهله الأعداء. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: وليس. (٥) في الأصل وم: كان. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) من م، في الأصل: يطلب. (٨) في الأصل وم: وجه آخر، وهو القول الرابع من وجوه الاختلاف في قتل المؤمن في أهله الأعداء. (٩) في الأصل وم: أن.



أحدهما: أَنَّ الْآيَةَ فِي الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةٌ، لَكُنْهُمْ عَلَى أَسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

أحدها: عَلَى الشُّرُوءِ عَلَى الْإِيمَانِ.

والثاني<sup>(١)</sup>: عَلَى إِحْدَاثِ الْإِيمَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ.

والثالث: عَلَى إِحْدَاثِ الْإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ الْمِيثَاقِ فِي دَارِ الْعَهْدِ.

والثاني<sup>(٢)</sup>: مِنْ وَجْهَيْنِ:

[أحدهما: فِي<sup>(٣)</sup>: الْآيَةُ بَيَانُ جَمِيعِ مَا يَجِبُ فِي نَفْسِهِ حَقٌّ إِذَا قُتِلَ خَطَأً، مِنْ مُؤْمِنٍ قَدْ أَخْرَزَ دَمَهُ بِالْإِيمَانِ أَوْ بِالْإِيمَانِ

[فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْ بِالْإِيمَانِ بِالْعَهْدِ<sup>(٤)</sup>. وَفِي ذَلِكَ إِنَّمَا قَطَعَ الْحَقُّ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَنْتَهِي عَنْ قَتْلِهِمْ إِذَا لَمْ تَتَضَمَّنْهُمْ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ نَحْوِ نِسَاءِ الْحَرْبِ وَالذَّرَارِيِّ، فَلَمْ تَجِبِ الدِّيَّةُ بِمَا لَمْ تُخْرَزْ دِمَاؤُهُمْ بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ بِارْتِفَاعِ الْمِيثَاقِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَقْتُلُهُمْ.

فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ هَذَا فَكَانَ فِي الْآيَةِ أَيْضاً بَيَانُ<sup>(٥)</sup> تَخْصِصِ الْقَتِيلِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، أَنْ لَا دِيَّةَ فِيهِ، وَفِيهَا كَانَ فَهْمُ الْإِجْمَاعِ أَنَّ اللَّهَ لَوْ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْقَتِيلَيْنِ لَكَانَ يَخْرُجُ الْأَمْرُ عَلَى الْإِبْلَاحِ عَلَى مَا فِي الْكَفَّارَةِ وَمَا فِيهِمَا مِنْ صِفَةِ الْإِيمَانِ أَوْ عَلَى الْإِجَازِ وَالتَّذْرِيجِ فِيهَا بِالْمَعْنَى. فَالذِّكْرُ فِي قَتِيلٍ وَاحِدٍ كَانَ. فَلَمَّا ذَكَرَ فِي قَتِيلَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْوَاحِدِ دَلُّهُ أَنْهُ عَلَى التَّفْرِيقِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ أَمْرُ الصَّبَا، أَنَّهُ ذَكَرَ مَرَّةً، وَالْحُكْمُ بَأَنِّي عَلَى الْكُلِّ. وَعَلَى/ ١٠٩ - ب/ ذَلِكَ حَقُّ الدِّيَّةِ مَعَ مَا بَيَّنَّ الَّذِي هُوَ وَصَفَهُ.

وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ [الْأَوَّلُ فَقَدْ وَجَبَ<sup>(٦)</sup> فِي الْمُعَاهِدِ بِالْمَرْوِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَضَى فِي عَامِرِيِّينَ، دَخَلَا بِأَمَانٍ، فَقُتِلَا، بِدِيَّةِ حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ<sup>(٧)</sup>. وَفِي ذَلِكَ بَيَانُ الدِّيَّةِ، لَمْ تَكُنْ وَجِبَتْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْقَتْلِ؛ إِذْ هُوَ فِي الذَّرَارِيِّ وَالنِّسَاءِ قَائِمٌ، وَلَمْ يَجِبْ، لَكِنْ بِالْعَهْدِ. فَإِذَا كَانَ عَلَى الْإِتِّفَاقِ فِي الدِّينِ، فَالنَّهْيُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِالْعَهْدِ. فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْإِتِّفَاقِ فِي الدِّينِ، وَالنَّهْيُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِمَكَانِ الْعَهْدِ وَالْإِحْرَازِ.

وَأَيَّدَ التَّأْوِيلُ الثَّانِي شَرْطَ الْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ﴾ فَلَوْلَا أَنَّ الذِّكْرَ يَقْتَضِي الْقَتِيلَ مِنَ الْعَدُوِّ لَمْ يَكُنْ لِيُخْتِاجَ إِلَى ذِكْرِ الْمُؤْمِنِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْمَقْصُودِ فِي ابْتِدَاءِ الْآيَةِ. فِي النَّهْيِ وَالشُّبْهِ جَمِيعاً. فَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي أَهْلِ الْمِيثَاقِ، صَارَ مَثْرُوكاً عَلَى [مَا<sup>(٨)</sup> يَقْتَضِيهِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ وَصَفَهُ أَنَّ ذِكْرَ الشُّعْبَيْنِ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ، إِذْ لَيْسَ عَلَى حَقِّ الْإِقْتِضَاءِ بِالْمَعْنَى لَا عَلَى حَقِّ الْإِبْلَاحِ فِي الْبَيَانِ. وَجَمِيعُ الْكُلِّ يَخْرُجُ عَلَى ذَيْنِكَ اللَّفْظَيْنِ فِي حَقِّ الْحِكْمَةِ، لِذَلِكَ صَارَ إِلَى حَقِّ التَّفْرِيقِ.

ثم الظاهر قد يُضْمَنُ الْخُطَابُ بِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: فِي هَتَاكِ الْحُرْمَةِ.

والثاني<sup>(٩)</sup>: فِي حَقِّ الْعَوَظِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ فِي وَرْثَةِ الْمَلْفُوظِ. وَجَاءَ الْبَيَانُ لِلْوَاحِدِ، وَهِيَ دِيَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّ الْبَيَانَ فِي الْآيَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَأْخُذُ الْكُلُّ لَكَانَ<sup>(١٠)</sup> يَجِبُ التَّفْرِيقُ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ أَمْرِ الصَّبَا وَحَقِّ التَّوْبَةِ. وَإِنْ ذَكَرَ الْآحَادُ فِي حَقِّ بَيَانِ التَّضَمُّينِ، كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ الدِّيَّةُ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ مَعَ مَا اسْتَوَى أَمْرُ الْكُفَّارِ فِي مَالِهِ حَقُّ الْبَيَانِ التَّامُّ أَوْ بَيَانِ الْكِفَايَةِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلُ.

وَأَيَّدَ ذَلِكَ وَجْهَانِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْآخِر. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْآخِر، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ تَأْوِيلِ الْآيَةِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْدَارُ فِي دَارِ الْعَهْدِ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَى. (٦) رَوَى ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَقْمَ الْحَدِيثِ (١٤٠٤). (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَوَّلَى، فَالْوَجِبُ. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْآخِر. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: إِلَّا أَنْ.

أحدهما: أَنَّ الدِّيَّةَ بِمَبْلَغِهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأُقِرَّتْ عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ.

وكذلك حَقُّ الْقَسَامَةِ، وَكَانَتْ كَذَلِكَ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ عِنْدَ الْأَمَانِ. فَعَلَى ذَلِكَ الْيَوْمَ، أَوْ يُلْزَمُ الَّذِي عُرِفَ، حَتَّى يَظْهَرَ، وَلِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَمْ يَجُزْ فِي الْأَمْرِ الْبَيَانُ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْرُوفًا<sup>(١)</sup>. وَأَيْدِ ذَلِكَ جَمِيعُ الْأُمُورِ الْمُتَقَسِّمَةِ مِنْ نَحْوِ الْحُدُودِ بَيْنَ الْعَبِيدِ وَالْأَحْرَارِ فِي التَّفْرِيقِ وَالذِّيَابِ بَيْنَ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ: أَنَّهُ يَجِبُ ذَلِكَ الْإِنْقِسَامُ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ. فَعَلَى ذَلِكَ حَدُّ الْجُمْلَةِ وَالنَّصَبِ.

وَالثَّانِي: خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه فِي الْعَامِرِيِّينَ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما وَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه فَهُوَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي بَلَغَتْ مِنْ الْأَبْدَالِ لَأَنْفُسِهِمْ لِأَنَّهُ [لَا يَهُمُّ جُمْلَتِ الدِّيَّةِ]<sup>(٢)</sup> لَكِنْ بِالشَّرْعِ؛ فِيهِ يُعْرِفُ التَّفْرِيقُ وَالْجَمْعُ. فَمَا لَمْ يَثْبُتِ التَّفْرِيقُ، وَالْمَعْنَى فِي كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَإِلَيْهَا مَا فِي غَيْرِهَا، لَزِمَ الْجَمْعُ حَتَّى يَجِيءَ عِلْمُ التَّفْرِيقِ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْبَدَلَ أَمْرٌ يَزْجِعُ إِلَى مَنَافِعٍ تَقَعُ لِلْمَجِيءِ عَلَيْهِ مَكَانَ مَا ذَهَبَ مِنْهُ أَوْ لِيُغَيِّرَهُ فِي مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّقْصَانِ بِقَوْتِ نَفْسِهِ. ثُمَّ كُلُّ أَمْرٍ مَجْعُولٍ لِلْمَنَافِعِ؛ فَالْتَّظَرُّ فِيهَا إِلَى قَدْرِ الْمَنَافِعِ عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَهْلِ الدِّمَّةِ أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ لِتَنْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ لَهُمْ<sup>(٣)</sup> فِي الدُّنْيَا؛ إِذْ لَا حَظَّ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ.

وَقَدْ رَعَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ بَاعَ عَلَى أَنَّهُ كَافِرٌ، فَوَجَدَهُ مُسْلِمًا؛ أَنَّهُ غَيْبٌ يَرُدُّ، فَيَصِيرُ الْإِسْلَامُ عَيْبًا فِي قِيَمَتِهِ، فَلَا يَجِيءُ الْحُرُّ مِنْهُمْ أَقْلُ قِيَمَةٍ مِنَ الْحُرِّ مِتًا، وَمَحَلُّ الدِّينِ مَا ذَكَرْتُ. فَهَذَا، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ الْقَوْلُ شَبِيحًا، لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْتَجَّ بِهِ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ التَّنْبِيهِ، وَقَوْلُهُ يُلْزِمُهُ كَقَوْلِهِ رضي الله عنه: ﴿مَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] فَحَاجَّهُمْ بِالَّذِي عِنْدَ أَيْمَتِهِمْ. فَعَلَى ذَلِكَ يُحَاجُّ بِالَّذِي عِنْدَهُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقَدْ حَاجَّ بِنَفْيِ الْإِلَهِيَّةِ بِمَا لَا يَنْفَعُ، وَلَا يَضُرُّ، وَلَا يَسْمَعُ، وَلَا يُبْصِرُ، وَإِنْ كَانَ وَجُودُ مَا انْتَفَى لَا يُوجِبُ الْقَوْلَ بِهِ.

ثُمَّ الْقَتْلُ عَلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ: [أَحَدُهَا: قَتْلُ]<sup>(٤)</sup> عَمْدٍ، وَهُوَ يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَعَمَّدَ نَفْسَ الْقَتِيلِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَتَعَمَّدَ دِيْنَهُ [فَيَقْتُلُهُ لِأَخْلِي دِيْنِهِ].

وَالثَّانِي: قَتْلُ]<sup>(٥)</sup> خَطَأً؛ وَهُوَ أَيْضًا عَلَى قِسْمَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقَعَ بِحَدِّ الْجَنَائِيَةِ عَنْ غَيْرِ قَضِيْدِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقَعَ بِهِ<sup>(٦)</sup> عَلَى قَضِيْدِهِ لَكِنْ [عَلَى]<sup>(٧)</sup> ظَنٍّ لُزُومِهِ الدِّينَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ الْقَتْلَ بِهِ.

وَبَيْنَ الْخَطَأِ وَالْعَمْدِ قَتْلُ آخَرٍ سُمِّيَ خَطَأً الْعَمْدُ أَوْ شِبْهُ الْعَمْدِ<sup>(٨)</sup> وَمَا لَمْ يُبَيَّنْ حُكْمُهُ فِي مَنْصُوصِ الْقُرْآنِ، وَلَا هُوَ [بِمَا]<sup>(٩)</sup> يَخْتَلِ مَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ بِالْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَيْنِ جِنَايَةٌ تَقَعُ مِنْ حَيْثُ الْوُقُوعُ إِلَّا عَنْ عَمْدٍ أَوْ خَطَأٍ، فَصَارَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا، وَحُكْمُهُ بِالشَّرْعِ، وَلِلَّهِ أَنْ يُشَرِّعَ فِي حَقِيقَةِ الْخَطَأِ وَالْعَمْدِ شَرْعًا وَاحِدًا<sup>(١٠)</sup> عَلَى مَا عَلَيْهِ أَمْرُ شَرْعِهِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ.

قَدْ جَاءَ الْخَبَرُ فِيهِ وَاتِّفَاقُ الصُّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، عَلَى إِجَابِ الدِّيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ ذِكْرُ الْكَفَّارَةِ. فَلَمَّا ثَبَتَ الْحَاقَةُ بِالَّذِي هُوَ خَطَأً فِي الْحُكْمِ قِيَسَ عَلَيْهِ أَمْرُ الْكَفَّارَةِ مَعَ مَا كَانَ لِذَلِكَ أَوْجُهُ تَقْدِيرٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ فِي الْعَمْدِ مَا هُوَ لِنَفْسِهِ كَفَّارَةٌ، وَهُوَ الْقِصَاصُ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ، وَالدِّيَّةُ تُلْزَمُ الْعَاقِلَةَ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ كَفَّارَةٍ فِي ذَلِكَ كَالَّذِي ذَكَرَ فِي الْخَطَأِ فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْكَفَّارَةِ: ﴿تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ﴾. وَالتَّوْبَةُ مِنَ اللَّهِ تُخْرِجُ عَلَى أَوْجُهُ ثَلَاثَةٌ: عَلَى التَّوْفِيقِ لِفِعْلِهِ، أَوْ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: مَعْرُوفٌ، فِي م: عَلَى مَعْرُوفٍ. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) فِي م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

(٤) فِي الْأَصْلِ: وَ، فِي م: فَيَقْتُلُ لِأَجْلِ دِيْنِهِ وَ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: بِأَحَدٍ. (٦) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ

الْقَتْلِ. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي م: وَاحِدٌ.

ما كَانَ مِنَ الزُّلَّةِ، أَوْ عَلَى جَنْبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنْهُ تَوْبَةٌ عَنْ زَلَّتِهِ. وَأَيُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ كَانَ فِي ذَلِكَ مَعْنَى وَضْعِ التَّوْبَةِ، فَيَكُونُ مِمَّا قَدْ يَتَوَجَّهُ إِلَى عِنْدِ يَلْحَقُ وَضْعَ الزُّلَّةِ، أَوْ أَمْرٍ تَجُوزُ الْكُلْفَةُ بِهِ، فَيَقَعُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِذْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ يَمَّا أخطَأْتُمْ بِهِ. وَلَكِنْ مَّا تَمَدَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فَإِنْ جَعَلَ فِي ذَا تَوْبَةٍ فَهُوَ فِي وَجْهِ فِيهِ جُنَاحٌ، وَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْخَطَا، يَبَيِّنُهُ الْخَبَرُ.

والثالث: اتَّفَقَ أَهْلُ الْفَتَاوَى عَلَى الْقَوْلِ بِهِ وَايضاً أَنَّ الَّذِي يَقَعُ الْخَطَا فِيهِ لِيَدِينَهُ قَضَدٌ تَعَمَّدُ قَلِيلُهُ، وَأَوْجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، فَقَدْ وَجِدَتْ كَفَّارَةً مَعَ تَعَمَّدٍ فِي مَا لَا بُدَّ لِنَفْسِهِ مَا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَّ فِي الْخَطَا. وَإِنَّمَا يَجِبُ طَلَبُ الْعَمَلِ بِالْحُكْمِ فِي مَا لَمْ يَبَيَّنْ نُصُوصاً مِنَ التَّوَاوِيلِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لِّلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْماً إِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ فَقَدْ جَعَلَهُ مُبَيَّنّاً بِالتَّضَمُّينِ لَا بِالتَّضَرُّيخِ، فَهُوَ مَثْرُوكٌ لِلتَّضَمُّينِ.

والرابع<sup>(١)</sup>: أَنَّ الْكَفَّارَةَ فِي حَقِّ الرَّجُلِ عَنْهُ وَالتَّكْفِيرَ لِفِعْلِهِ، وَفِي السَّيْفِ ذَلِكَ وَالزِّيَادَةِ فِيهِ. فَلِذَلِكَ لَمْ يُضْمَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ. ثُمَّ مَعْلُومٌ أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ بِمَا مَعَهُ الْإِبْقَاءُ حَتَّى يَصُومَ شَهْرَيْنِ، وَفِي مَا فِيهِ الْقِصَاصُ لَا مَهْلَةٌ لَهُ، تَسْتَرْجَبُ بِهِ بَقَاءَ النَّفْسِ لَتَقَوْمَ بِالْكَفَّارَةِ. لِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ.

والخامس: الْإِتِّفَاقُ أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِ لَا تَلَزُّمُهُ الْكَفَّارَةُ. فَمَنْ وَجَبَ لَهُ حُكْمُ الْعَمْدِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ. وَلَوْ أَوْجِبْنَا<sup>(٢)</sup> الْكَفَّارَةَ عَلَى الْقَاتِلِ جَعَلْنَاهَا حَقّاً لِلَّهِ مِنْ حَيْثُ النَّفْسُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فِي الْجَنَائِيَةِ، لَهُ تَجِبْ. وَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْقَاتِلِ وَالْقَتِيلِ<sup>(٣)</sup> سَوَاءٌ؛ فَيَكُونُ وَلِيِّ الْقَتِيلِ أَخَذَ الَّذِي لَهُ وَقَعَ الْقِصَاصُ. لَكِنْ [لَيْسَ]<sup>(٤)</sup> لَهُ الْكَفَّارَةُ، فَتَلَزُّمُهُ. فَإِذَا لَمْ تَجِبْ بَانَ أَنَّهَا تَجِبُ بِحَالٍ فِي النَّفْسِ وَالْجَنَائِيَةِ، فَلَمْ تَجِبْ بِحَالٍ فِي النَّفْسِ وَالْجَنَائِيَةِ، فَلَمْ تَجِبْ فِي مَا عَدِمَتْ تِلْكَ الْحَالَةُ؟

وَالْأَضَلُّ أَنَّهَا لَمْ تُجْعَلْ لِلْحَظَرِ وَلَا لِلنَّفْسِ الْحُرَّةِ؛ إِذْ قَدْ يُوجَدُ قَتْلُ نَفْسٍ مَخْطُورَةٍ لَمْ تُجْعَلْ فِيهَا الْكَفَّارَةُ نَحْوَ الدَّرَارِيِّ وَالنِّسَاءِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ، بَلْ لَوْ كَانَ لِذَلِكَ كَانَ الْخَطَا مِنْ أَبْعَدِ مَا تُجْعَلُ لَهُ الْكَفَّارَةُ. فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تُجْعَلْ لِذَلِكَ. وَمَنْ يَقْسُ بِقِسْ بِذَلِكَ، فَيُطْلُ [دَمَهُ وَحَقَّهُ]<sup>(٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُجْزَى إِلَّا مَنْ صَامَ، وَصَلَّى. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [أَنَّهُ]<sup>(٦)</sup> قَالَ: (الرَّقَبَةُ الْمُؤْمِنَةُ كُلُّ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ: صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا). وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُجْزَى الصَّغِيرُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا يُجْزَى عَنْهُ الْكَبِيرُ مِنْهُمْ؛ إِنْ كَانَ حُكْمُ الصَّغِيرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حُكْمَ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ الْحُكْمَ لِلصَّغِيرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ: مِيرَاثُهُ<sup>(٧)</sup> وَتَزْوِيجُهُ<sup>(٨)</sup> وَطَلَاقِ الرَّجُلِ الزَّوْجَةَ الصَّغِيرَةَ حُكْمَ الْكَبِيرَةِ، فَهُمْ مُؤْمِنُونَ فِي الْحُكْمِ، إِنْ كَانُوا / ١١٠ - أ / صِغَاراً وَلَكِنْ لَسْنَا نَذْكُرُ مِنْ أَصْحَابِنَا رِوَايَةً مُنْصَرِفَةً فِي جَوَازِهِ. وَالْقِيَاسُ مَا ذَكَّرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَمِيصًا مَشْتَرَيْنِ مُسْتَأْمِنَيْنِ﴾ وَصَفَ اللَّهُ ﷻ، الشُّهْرَيْنِ بِالتَّائِبِ، وَوَصَفَ الرَّقَبَةَ بِالإِيمَانِ فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَحْتَمِلُ عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ لِمَا يَجُوزُ أَنْ يُجَاوَزَ [جُرْمُ الْخَطَا]<sup>(٩)</sup> جُرْمٌ غَيْرُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ، نَحْوُ أَنْ يَقْتُلَهُ بِعَصَا أَوْ بِسَوْطٍ وَنَحْوَهُ قَاصِداً. وَلَا شَكَّ أَنَّ جُرْمَهُ أَكْبَرُ مِنْ جُرْمِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُرْجَبُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالظَّهَارِ وَغَيْرِهِ. فَغَلَطَ فِيهِ مَالِمٌ يُغْلَظُ فِي غَيْرِهِ فِي الرَّقَبَةِ وَالتَّائِبِ فِي الصَّيَامِ. وَهَذَا كَمَا يَقُولُونَ: إِنْ ضَرَبَ التَّعْزِيرَ أَشَدَّ مِنْ ضَرْبِ حَدِّ الزَّنى وَحَدِّ شُرْبِ الْخَمْرِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ جُرْمَ فِعْلِ التَّعْزِيرِ رَبِّمَا بَلَغَ جُرْمُ الزَّنى، أَوْ تَجَاوَزَهُ<sup>(١٠)</sup>، وَهُوَ أَنْ يَحْقِرَ<sup>(١١)</sup> آخَرَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ لَا شَكَّ أَنَّ حُرْمَتَهُ أَكْبَرُ مِنْ حُرْمَةِ مَنْ قَذَفَ آخَرَ، وَشَرِبَ قَطْرَةً مِنْ خَمَرٍ، فَغَلَطَ فِيهِ، وَشَدَّدَ لِمَا ذَكَّرْنَا<sup>(١٢)</sup>.

فَعَلَى ذَلِكَ شَرْطُ الْإِيمَانِ فِي الْعِتَاقِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالتَّائِبِ فِي الصُّرْمِ تَغْلِيظاً وَتَشْدِيداً لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَّرْنَا؛ وَهُوَ أَنْ يَقْتُلَهُ قَتْلٌ شَبِهُ الْعَمْدِ: أَيَّ عَمْدٍ الْقَضْدِ خَطَا الْحُكْمِ.

(١) فِي الْأَصْلِ رَمَ: وَالثَّانِي. (٢) فِي الْأَصْلِ رَمَ: أَجْبَنَ. (٣) فِي الْأَصْلِ رَمَ: الْقَتْلُ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ رَمَ. (٧) فِي الْأَصْلِ رَمَ: وَمِيرَاثُهُ. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَتَزْوِيجُهُ. (٩) فِي الْأَصْلِ رَمَ: جَرَمَ حُكْمَ الْخَطَا. (١٠) فِي

الْأَصْلِ رَمَ: تَجَاوَزَ. (١١) فِي الْأَصْلِ: تَحْقِيقٌ، فِي م تَحْقِيقٌ. (١٢) كَانَ ذَلِكَ فِي قَتْلِ شَبِهُ الْعَمْدِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ غُلِّظَ فِي الذِّبَةِ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ، وَلَمْ يُغْلَظْ فِي غَيْرِهِ؟ وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «قَتِيلُ السُّوَيْطِ أَوْ الْعَصَا فِيهِ الذِّبَةُ مُغْلَظَةٌ» [النسائي: ٤٢/٨].

وعن الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، [أنه]<sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السِّيفَ وَالْحَدِيدَ، وَلِكُلِّ خَطِيٍّ أَرْشٌ» [البيهقي في الكبرى ٤٢/٨].

ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى قَتْلَ الْخَطِيِّ وَالْعَمْدِ، فَبَيَّنَ حُكْمَهُمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا فِي كِتَابِهِ. لَكِنَّا عَرَفْنَا قَتِيلَ شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْحُكْمَ فِيهِ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَخَبَرِ الثُّعْمَانِ [بْنِ بَشِيرٍ] عَنْهُ رضي الله عنه، حَيْثُ قَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتِيلَ خَطِيٍّ الْعَمْدِ قَتِيلُ السُّوَيْطِ وَالْعَصَا، فِيهِ الذِّبَةُ مُغْلَظَةٌ. ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ جَفَّةً وَأَرْبَعُونَ مَا بَيْنَ ثِنْتَيْهِ إِلَى نَازِلِ عَامِهَا، كُلُّهَا خِلْفَةٌ» [أبو داود ٤٥٥٠].

وَاخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: رَوَى عُمَرُ رضي الله عنه مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ اثْنَلَاثًا. وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَرِيبًا مِنْ اثْنَلَاثًا. وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَالْمُغِيرَةِ مَا رَوَيْنَا مِنَ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ اثْنَلَاثًا. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَاعًا: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ.

ثُمَّ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، قَالُوا ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> رَأْيًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ لِأَنَّهُ هَذَا بَابٌ لَا يُوقَفُ إِلَّا بِالسَّمْعِ، وَالْخَبَرُ عَنِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَيُحْتَمَلُ<sup>(٣)</sup> كَانَهُمْ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَذَلِكَ أَنَّهُ فِي وَثْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، فَهُوَ عَلَى التَّنَاسُخِ، فَلَمْ يَظْهَرْ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مِنَ الْآخِرِ، فَأَوْجِبَ الْأَخْفَ بِالْيَقِينِ، وَلَمْ يُوجِبِ الْأَغْلَظَ بِالشَّكِّ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، حِينَ قَالَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ بِالْأَرْبَاعِ. وَأَمَّا مُحَمَّدٌ، رَجَمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِثْلَاقِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا، رَجَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي مَنْ رَمَى آخَرَ فِي بَحْرٍ، فَمَاتَ. قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، [رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]<sup>(٤)</sup>: لَا يُقْتَلُ بِهِ. وَقَالَ فِي مَنْ أَخْرَقَ آخَرَ بِالنَّارِ: قُتِلَ بِهِ. وَكَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ الرَّامِي فِي الْمَاءِ: أَخَسَبُ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ يُحْسِنُ أَنْ يَسْبَحَ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فَصَارَ ذَلِكَ شُبْهَةً يَزُولُ بِهَا الْقِصَاصُ عَنِ الرَّامِي. وَأَمَّا الَّذِي رَمَى صَاحِبَهُ فِي النَّارِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ مِثْلَ ذَلِكَ، لَمْ يَزَلْ عَنْهُ الْقِصَاصُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ النَّارَ جَارِحَةٌ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي مَضْنَعِ<sup>(٦)</sup> السَّلَاحِ، وَمُحَارَبَتِهَا، وَهِيَ مِنْ أَشَدِّ السَّلَاحِ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَاءُ.

ثُمَّ الْقَوْلُ فِي مَبْلَغِ الذِّبَةِ مِنَ الْإِبِلِ: رُوِيَ أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِعَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ فِي الْعُقُولِ: «فِي النَّفْسِ مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ» [أبو داود ٤٥٤٧] وَمَا رَوَيْنَا مِنْ خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتِيلَ خَطِيٍّ الْعَمْدِ فِيهِ الذِّبَةُ مُغْلَظَةٌ مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ» [النسائي: ٤٢/٨] ثُمَّ الْقَوْلُ فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ فِي الذِّبَةِ وَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، [أنه]<sup>(٧)</sup> قَالَ: «ذِيبَةُ الْخَطِيٍّ أَخْمَاسٌ» [أحمد ٣/٣٨٤] وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِالْأَخْمَاسِ، وَعَنْ عُمَرَ، كَذَلِكَ، [وعن]<sup>(٨)</sup> عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فِي الْخَطِيٍّ أَرْبَاعًا.

وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ [رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]<sup>(٩)</sup> يَذْهَبُ إِلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَإِلَى مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه وَيَجْعَلُ ذِيبَةَ الْخَطِيٍّ أَخْمَاسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي شِبْهِ الْعَمْدِ بِالْإِثْلَاقِ بِالْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ. وَالْوَجْهُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا.

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ فِي مَبْلَغِ الذِّبَةِ مِنَ الْوَرَقِ [مَا]<sup>(١٠)</sup> رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَضَى بِالذِّبَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جَعَلَ الذِّبَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. وَرُوِيَ عَنْ عُبيدة السَّلْمَانِيِّ [أنه]<sup>(١١)</sup> قَالَ: وَضَعَ عُمَرُ بْنُ

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل: إن لك. (٣) في الأصل وم: فيجعل. (٤) في الأصل: رضي الله عنه، ساقطة من م. (٥) في الأصل وم: حسب. (٦) في الأصل وم: موضع. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: و. (٩) في الأصل: رضي الله عنه، ساقطة من م. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) ساقطة من الأصل وم.



الْحَقَابِ ۖ لِلَّذِيَّاتِ: قَوْضَعٌ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ<sup>(١)</sup> دِرْهَمٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِئَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِئَتِي بَقْرَةً، وَعَلَى أَهْلِ الشَّيْءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مِئَتِي حُلَّةً، ثُمَّ رَوَى عَنْ عُمَرَ ۖ أَنَّهُ قَالَ: (قَوْمُوا الْإِبِلَ) فَقَوْمُوا أَوْقِيَّةً، ثُمَّ غَلَّتِ الْإِبِلُ، فَقَالَ: (قَوْمُوا)، فَقَوْمَتْ أَوْقِيَّةً وَنِصْفًا، ثُمَّ غَلَّتْ حَتَّى قَوْمَتْ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ. فَلَوْ عَلِمَ عُمَرُ ۖ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ۖ قَضَى بِالدِّرَاهِمِ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى أَنْ يَقَوْمُوا الْإِبِلَ، وَمُحَالٌ أَنْ يَخْفَى عَلَى عُمَرَ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، سُنَّةُ النَّبِيِّ ۖ، حَتَّى يُضْطَرُّوا إِلَى تَقْوِيمِ الْإِبِلِ، فَذَلَّ أَنَّ الْخَبَرَ فِي اثْنِي عَشَرَ غَيْرُ ثَابِتٍ.

ثم الاختلاف أن الدية من الدنانير ألف دينار. فوجب أن تكون الدية من الورق عشرة آلاف لأنه روي عن عُمَرَ ۖ أَنَّهُ جَعَلَ قِيمَةَ كُلِّ دِينَارٍ عَشْرَةَ. وَرَوَى أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ أَنْ تَأْخُذَ الْجَزِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ؛ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَمِنْ أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ. وَعَنْ عَلِيٍّ ۖ [أَنَّهُ]<sup>(٢)</sup> قَالَ: (لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ). دَلٌّ مَا ذَكَّرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: أَنَّ قِيمَةَ كُلِّ دِينَارٍ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ. فَلَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى<sup>(٣)</sup> أَنَّ الدِّيَّةَ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ.

الْأَتَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ فِي الزَّكَاةِ مِنْ مِئَتِي دِرْهَمٍ خُمُسُهُ دِرَاهِمٍ، وَمِنْ<sup>(٤)</sup> عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ؟ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ عَشْرَةَ آلَافٍ.

ثُمَّ يَحْتَمِلُ الْخَبَرُ، إِنْ ثَبَتَ، أَنَّ الدِّيَّةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَزُنْ سِتَّةَ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ كَانَ أَضْلَاهَا الْإِبِلَ، فَقَوْمَتْ الْإِبِلُ دِرَاهِمَ، فَيَلْعَبُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا مِنْ وَزْنِ سِتَّةَ. ثُمَّ رُدَّتِ الْأَوْزَانُ إِلَى وَزْنِ سَبْعَةٍ، فَكَانَتْ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا وَكُسِرَ وَزْنُ سَبْعَةٍ، وَالْقَوَا<sup>(٥)</sup> الْكُسْرُ لِأَنَّ أَلْفَهُمْ لَا يُعْرَفُ مَنْصُوصًا، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْإِجْتِهَادِ، وَقَدْ تَزَادَا [قِيمَتُهُ]<sup>(٦)</sup> وَتَقْصُصُ، وَيَكُونُ بَيْنَ الْقِيمَتَيْنِ الشَّيْءُ الْيَسِيرُ، فَتَرَكُوا ذَلِكَ الْكُسْرَ لِمَا وَصَفْنَا، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الدِّيَّةِ فِي أَضْلَاهَا كُسْرٌ، وَهَذَا وَجْهٌ مُحْتَمَلٌ، أَخَذَ أَصْحَابُنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، بِأَخْرِ التَّقْدِيرِ لِأَنَّ الْأَوْزَانَ اسْتَقَرَّتْ عَلَى وَزْنِ سَبْعَةٍ، وَبَقِلَ وَزْنُ سِتَّةَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ وَزْنَ سَبْعَةٍ هِيَ الْآخِرَةُ لِاسْتِقْرَارِهَا فِي النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قِسْيَامَ شَهْرَيْنِ مُكْتَلَبَيْنِ﴾ قَدْ ذَكَّرْنَا مَعْنَى التَّنَائُعِ<sup>(٧)</sup> / ١١٠ - ب/ فِي ذَلِكَ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قِسْيَامَ شَهْرَيْنِ مُكْتَلَبَيْنِ﴾ عِنْدَ جَمِيعِ<sup>(٨)</sup> مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْقَائِلِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَوْبَةُ مَنْ أَلَّهِ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: نَدَامَةٌ مِنْ [مَغْصِيَةٍ]<sup>(٩)</sup> اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ يَنْدُمُ الرَّجُلُ عَلَى فِعْلِهِ خَطَاً. لَكِنْ عِنْدَنَا عَلَى حَقِيقَةِ التَّوْبَةِ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِعْلُ مَا نَسِمَ، وَإِنْ كَانَ خَطَاً، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَ الْإِنْسَانُ، وَيُنْهَى فِي حَالِ الْخَطَاِ لِمَا لَا يَتَأَمَّلُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَنْظُرُ، لِئَلَّا يَتْرَكَ التَّأَمُّلَ فِي ذَلِكَ وَالنَّظَرَ. فَتَكُونُ التَّوْبَةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَا ذَكَرَ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿تَوْبَةُ مَنْ أَلَّهِ﴾ قَدْ بَيَّنَّا الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: التَّوْبَةُ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ<sup>(١٠)</sup> النَّدَامَةُ عَلَى الْأَمْرِ وَكُلُّ مَنْ يَتَوَلَّدُ مِنْ فِعْلِهِ قَتْلُ أَحَدٍ فَهُوَ يَنْدُمُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي حَدَثَ مِنْهُ الَّذِي ذَكَرَ، وَيَحْزَنُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَعْنَى التَّوْبَةِ إِلَى<sup>(١١)</sup> اللَّهِ إِلْقَاءَ ذَلِكَ الْحُزَنِ فِي قَلْبِهِ أَوْ رُجُوعَهُ بِالتَّاسُّفِ إِلَى اللَّهِ بِالْإِعْتَاقِ وَالصَّيَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّ اللَّهُ عَلَيَا حَكِيمًا﴾ بِمَنْ قَتَلَهُ [قَتْلًا]<sup>(١٢)</sup> خَطَاً، وَلَمْ يَقْصِدْهُ، وَمَنْ قَصَدَهُ، أَوْ ﴿عَلِيًّا﴾ بِمَا حَكَمَ [عَلَيْكُمْ مِنَ الدِّينِ وَالْكَفَّارَةِ، أَوْ ﴿عَلِيًّا﴾ بِمَا جَعَلَ الْحُكْمَ ﴿حَكِيمًا﴾ فِي قَضَائِهِ وَحُكْمِهِ حَيْثُ وَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَلْف. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَفِي. (٥) الْوَاقِعَةُ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) وَذَلِكَ فِي الْوَجْهِ الثَّلَاثِ مِنْ وَجْهِ جَعْلِ الْإِيمَانِ شَرْطًا لِتَحْقِيقِ التَّوْبَةِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: الْجَمِيع. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: هُوَ. (١١) فِي الْأَصْلِ: أَمْرٌ، فِي م: مِنْ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

والثاني: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ ولم <sup>(٤)</sup> يَزَلْ ﴿عَلِيمًا﴾ بالذي يكون من عباده وبالذي [هو] <sup>(٥)</sup> الصالح [بينهم]، فَحَكَمَ بما فيه <sup>(٦)</sup> الصالح في ما عليم من وقوع الجنایات.

والثالث<sup>(٧)</sup>: تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا عَن جَهْلٍ يَقَعُ الْخِلَافُ لِأَمْرِهِ وَلِمَا لَمْ يَرْضَ بِهِ مِنْ خَلْفِهِ وَلَا عَن خَطَا فِي التَّذْيِيرِ؛ أَيِ عَلِيمٌ بِالَّذِي يَكُونُ مِنَ الْخَلْقِ لَا عَن جَهْلٍ بِهِمْ خَرَجَ أَمْرُهُمْ، وَحَكِيمٌ فِي التَّذْيِيرِ؛ أَيِ لَا يَلْحَقُهُ الْخَطَأُ فِي تَذْيِيرِ الْخَلَائِقِ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْهُمْ مِنَ الْفَسَادِ وَالشَّرِّ؛ إِذْ بِمِثْلِهِ مِنْ غَيْرِهِ يُعْلَمُ الْخَطَأُ لِمَا فِيهِ ضَرَرٌ يَقَعُ بِهِ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنِ هَذَا<sup>(٨)</sup>.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ الْآيَةَ [يَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

أحدها<sup>(٩)</sup>: قِيلَ فِي بَعْضِ الْقِصَصِ: إِنَّ رَجُلًا قَتَلَ آخَرَ عَمْدًا. فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ اِزْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ، فَتَزَلَّ الْوَعِيدُ. وَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَفِيرُونَ﴾ [فصلت: ٧] كَانُوا [يُتَمَنَّبِعُونَ عَنْ] <sup>(١٠)</sup> الزَّكَاةِ لِمَا كَانَ عَنْدهُمْ أَنَّ الزَّكَاةَ تُنْقِصُ الْمَالَ، فَجَحَدُوا بِهَا رَأْسًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَكُ مِنْ الْمُصَلِّينَ﴾ [وَلَوْ نَكُ نُلْمُ الْيَتَامَى] ﴿وَكُنَّا نَحْمُومُ مَعَ الْفَالِظِينَ﴾ [وَكُنَّا نَكْذِبُ بَيْنَهُ الَّذِينَ] [المصدر: ٤٣ - ٤٦] فَتَرَكُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لِمَا يَلْحَقُهُمْ بِذَلِكَ مِنْ مُؤْنٍ وَأَشْغَالٍ تَشْغَلُهُمْ. ذَلِكَ كُلُّهُ مِمَّا <sup>(١١)</sup> تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ، فَأَنْكَرُوا رَأْسًا لَانَّهُمْ إِنْ صَلَّوْا، وَآدَوْا الزَّكَاةَ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ صَلَاةً وَزَّكَاةً إِذْ كَانُوا يَكْذِبُونَ بَيْنَ الدِّينِ.

فَعَلَىٰ ذَٰلِكَ قَاتِلُ الْمُسْلِمِ عَمْدًا، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَقْتُولٌ بِهِ تَرَكَ دِيْنَهُ، فَصَارَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا.

والثاني: <sup>(١٣)</sup> يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِماً مُتَعَمِّداً﴾ لِدِينِهِ، يَقْتُلُهُ عَمْدًا غَيْرَ غَالِطٍ وَلَا جَاهِلٍ عَالِماً <sup>(١٤)</sup> بذلك، وَإِلَى قَتْلِهِ لِدِينِهِ قَاصِداً <sup>(١٥)</sup>، وَمَنْ كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَوَجِبَ لَهُ هَذَا الْوَعِيدُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ إِلَّا أَنْ يُجَدِّدَ إِيمَانَهُ <sup>(١٦)</sup>، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ إِيمَانَهُ وَتَوْبَتَهُ.

والثالث: أن يكون الوعيد الذي ذكره في كتابه، ذلك جزاؤه، والله الإفضال عليه بالعفو والمجاوزة؛ إذ ذلك جزاؤه إن لم يكن له حسنات كقوليه: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

ثم الدليل أن الآية في مَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا لِدِينِهِ قَاصِدًا لِنَفْسِهِ دُونَ دِينِهِ قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُ أَكْثَرُ النَّاسِ بِهِمْ إِنِ عَظِمْتَ الذُّنُوبُ﴾ [البقرة: ١٧٨] وإنما كُتِبَ <sup>(١٦)</sup> عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ قَتْلَ عَمْدٍ، وَابْقَى لَهُمْ بَعْدَ الْقَتْلِ اسْمُ الْإِيمَانِ. ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفَى كُفْرًا مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ فابْقَى لَهُمْ اسْمُ الْأُخُوَّةِ. ثم قال: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ أَطْمَعُهُ فِي رَحْمَتِهِ ﷺ، وَبَعِيدٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعَ هَذَا خُلُودٌ فِي النَّارِ. فَذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى بَقَاءِ اسْمِ الْإِيمَانِ وَعَلَى رَجَاءِ الرَّحْمَةِ، وَهُمَا مَعْنِيَانِ يَقْضَانِ قَوْلَ الْمُعْتَرِئَةِ جِئْنِ خَلَّدُوا [صاحب] <sup>(١٧)</sup> الْكَبِيرَةِ فِي النَّارِ، وَلَأنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَجَرَّأُوهُهُمْ حَتَّىٰ حَضَرُوا فِيهَا﴾، وَلَمْ يَقُلْ: يَجْزِيهِ. وَلَهُ أَنْ يَتَفَضَّلَ بِالْعَفْوِ عَنْهُ عَلَى مَا وَصَفْنَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالنَّجَاجَةُ.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه، في تأويل الآية ما يؤيد ما قلنا؛ روي عنه أنه قال في قوله ﴿فَجَزَّأَوْهُ جِزْمًا﴾ الآية قال: (جزأوه إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له).

وَرَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي مَنْ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ» <sup>(١٨)</sup> قَتَلَ يَسْعًا وَيَسْعِينَ نَفْسًا، فَسَالَ

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) في الأصل وم: خرج عليه. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) الواو ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، ساقطة من الأصل. (٧) في الأصل وم: والثاني. (٨) من م، في الأصل: هذه. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل: يمتنعون. في م: يمتنعون. (١١) في الأصل وم: عما. (١٢) في الأصل وم: و. (١٣) في الأصل وم: عالم. (١٤) في الأصل وم: قاصد. (١٥) في الأصل وم: إيمان. (١٦) في الأصل وم: يكتب. (١٧) ساقطة من الأصل وم. (١٨) ساقطة من م.



وعن ابن عباس [أنه]<sup>(١)</sup> قال: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ كُفَّارًا تَقَاتُلُونَ عَلَى الدُّنْيَا وَعَرَضِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ عَادَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَأَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ عِنْدَ الشُّبْهَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُويَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ وَقَاتَ وَزَّانٌ» وَقَاتَ عِنْدَ الشُّبْهَةِ وَوَزَّانٌ، يَزِنُ الْأَعْمَالُ، فَيُخْتَارُ أَفْضَلُهَا.

### الآية ٩٥

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ قَالَ الْحَسَنُ: (كَانَ هَذَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ الْجِهَادُ تَطَوُّعًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَرَضًا لَكَانَ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي﴾ كَذَا وَكَذَا<sup>(٢)</sup> وَهُمَا غَيْرُ مُسْتَوِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فَرِضٌ عَلَيْهِ، وَالْآخَرُ: لَا). قِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ لَيْسَ بِفَرِضٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَايِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] وَقَالَ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُوا الْوَحْيِ سَوَاءً تَحِيَّتُهُمْ وَتَسَاتُتُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٦]، جَمَعَ بَيْنَ مُتَضَادَّيْنِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]. فَعَلَى ذَلِكَ [هَذَا]<sup>(٣)</sup> وَهُوَ أَوْلَى.

وقوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ اسْتَشْنَى أَهْلَ الضَّرَرِ مُجْمَلًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَبَيَّنَ أَمْرَهُمْ، وَمَا أزال عَنْهُمْ مِنْ فَرِضِ الْجِهَادِ فِي آيَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١] وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ الْآيَةُ [التوبة: ٩١]. وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَأَزَالُوا الْحَرَجَ عَنْهُمْ كَمَا فِي مِثْلِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَعَذَرَهُمْ فِي تَخْلُفِهِمْ عَنِ الْجِهَادِ.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، [أنه]<sup>(٤)</sup> قَالَ: لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ رَغَّبَهُمْ فِي الْجِهَادِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الْآيَةُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ، وَحَالُنَا مَا تَرَى، وَنَحْنُ نَسْتَوِي الْجِهَادَ، فَتَزَلْ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فَجَعَلَ لَهُمْ مِنَ الْآخِرِ مَا لِلْمُجَاهِدِينَ لِزَمَانِهِمْ. وَعَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: الضَّرَرُ مُصْدَرُ الضَّرِيرِ، وَالْمَضْرُورُ وَالضَّرِيرُ الْأَعْمَى؛ يُقَالُ: ضُرُّ يَضُرُّ فَهُوَ ضَرِيرٌ وَمَضْرُورٌ إِذَا عَمِيَ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الْقَاعِدَ وَالْمُجَاهِدَ ﴿وَقَضَى اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قِيلَ: هَذَا الْفَضْلُ لِلْمُجَاهِدِ عَلَى الْقَاعِدِ الَّذِي قَعَدَ لَا يُعْذَرُ، جُعِلَ لَهُ الْأَجْرُ الْعَظِيمُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَضَى اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَائِدِينَ دَرَجَةً﴾ [المجاهد]<sup>(٥)</sup> عَلَى الْقَاعِدِ الَّذِي قَعَدَ يُعْذَرُ [جُعِلَ لَهُ]<sup>(٦)</sup> فَضِيلَةٌ عَلَيْهِ بِدَرَجَةٍ. وَفِي الثَّانِي جَعَلَ فَضِيلَةً عَلَيْهِ بِدَرَجَاتٍ.

### الآية ٩٦

لكن قوله: ﴿دَرَجَةً﴾ وَ﴿دَرَجَتَيْنِ﴾ [النساء: ٩٦] عِنْدَنَا وَاحِدٌ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ دَرَجَةً﴾ [البقرة: ٢٢٨] لَيْسَ، هُوَ [شَيْئًا وَاحِدًا]<sup>(٧)</sup> وَاحِدٌ، وَلَكِنَّهُ أَشْيَاءٌ، وَالَّذِي قَعَدَ يُعْذَرُ يَسْتَوِي وَالْآخَرُ<sup>(٨)</sup> الَّذِي خَرَجَ إِذَا كَانَ يَتَمَنَّى أَنْ يَخْرُجَ إِنْ قَدَّرَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ لَا مَعْنَى لِلْإِسْتِثْنَاءِ؟

وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ أَنَّ فَرِضَ الْجِهَادِ فَرِضٌ كِفَايَةٌ يَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ بِقِيَامِ بَعْضِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ بِعُمُومِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وَفَرِضُ الْخُرُوجِ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ فَرِضٌ كِفَايَةٌ إِذَا خَرَجَ بَعْضُهُمْ لِيَطْلُبَهُ يَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ ذَلِكَ. فَعَلَى ذَلِكَ الْجِهَادُ وَإِنَّ ذَلِكَ خِلَافٌ مَا عَاتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا<sup>(٩)</sup> فِي سُورَةِ «بَرَاءةٍ» لِأَنَّ أُولَئِكَ تَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَرْجِعُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [الآية: ١٢٠] فَإِنَّمَا عَاتَبَ أُولَئِكَ لِتَخَلُّفِهِمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) ساقطة من الأصل رم. (٢) في الأصل رم: من كذا. (٣) ساقطة من الأصل رم. (٤) ساقطة من الأصل رم. (٥) ساقطة من الأصل رم.

(٦) في الأصل رم: لأنه جعل (٧) في الأصل رم: شيء واحد. (٨) في الأصل رم: في الآخر. (٩) في الأصل رم: خلفوا.

## الآية ٩٧

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَلْمَلِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(١)</sup> قال: (نزلت الآية في قوم من المنافقين، خرجوا مع المشركين إلى بدر، فلما التفتي<sup>(٢)</sup> المسلمون والمشركون أبصروا قلة المسلمين، وهم مع المشركين على المؤمنين قالوا<sup>(٣)</sup>: ﴿عَرَّ هَؤُلَاءِ دِينَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩] وأظهروا النفاق، فقتلوا وعامتهم ضربت الملائكة، فاقالة لهم<sup>(٤)</sup>: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا كَمَا مَسْتَضَمِينَ فِي الْأَنْفُسِ﴾).

وقيل: إنها نزلت في نفر أسلموا بمكة مع رسول الله ﷺ، ثم أقاموا عن الهجرة، وخرجوا مع المشركين إلى القتال، فلما رأوا قلة المؤمنين شكوا في النبي ﷺ، فقالوا: ﴿عَرَّ هَؤُلَاءِ دِينَهُمْ﴾ فقتلوا، فقالت الملائكة: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا﴾ كذا.

وقيل: نزلت في قوم أسلموا بمكة، ولم يهاجروا، وكانت الهجرة يومئذ مفترضة، فكفروا بترك الهجرة يومئذ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَعْدٍ حَتَّى يهاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] فلا نذري كيف كانت القصة؟ وليس لنا إلى معرفة القصة حاجة بعد أن نعرف<sup>(٥)</sup> ما أصابهم مماذا أصابهم؟

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا كَمَا مَسْتَضَمِينَ﴾ هذا يتوجه وجوهاً:

أحدها: مع من كنتم؟ مع محمد ﷺ وأصحابه أو أعدائهم؟

والثاني: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ﴾ أي في دين من كنتم؟ في دين محمد ﷺ أو في دين أعدائه.

والثالث: ﴿قَالُوا﴾ بمعنى يقولون، أي يقول لهم [الملائكة]<sup>(٦)</sup> في الآخرة: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ قَالُوا﴾ كذا. ويقولهم<sup>(٧)</sup> ﴿كَمَا مَسْتَضَمِينَ فِي الْأَنْفُسِ﴾ اعتذروا أن كانوا مستضعفين في الأرض. وظاهر هذا أن منعنا من الخروج إلى الهجرة، وحال المشركون بيننا وبين إظهار الإسلام فقالوا [لهم]<sup>(٨)</sup>: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتهاجروا فيها﴾ يعني: المدينة واسعة آمنة لكم من العدو، فتخرجوا إليها، فتقبلوا بين أظهرهم، والله أعلم. كانهم اعتذروا في التحلف عن ذلك لما كانوا يتقبلون بين أظهر الكفرة، ويتعشون فيهم، فقالوا [لهم]<sup>(٩)</sup>: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً﴾ [فقطعوا عليهم الاعتذار]<sup>(١٠)</sup>.

ويحتمل وجهاً آخر؛ وهو أنهم إن منعوكم عن الإسلام ظاهراً، وحالوا بينكم وبين إظهاره، ألسنتم تقيدون على دين<sup>(١١)</sup> الإسلام سراً [فلا تعلموا]<sup>(١٢)</sup> هم بذلك ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ أخبر أن لا عذر لهم في ذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿يَمِمْ كُنْتُمْ﴾ دلالة إخبار الموتى في القبر والسؤال فيه عما عملوا في الدنيا، والله أعلم.

## الآية ٩٨

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا السُّتَمِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ الآية بين الله تعالى أهل العذر في ذلك حين قال: ﴿لَا يَسْطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنه (كنت أنا وأمي من المستضعفين).

## الآية ٩٩

[وقوله تعالى]<sup>(١٣)</sup>: ﴿قَالُوا لَكَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ﴾ و: عسى من الله واجب / ١١١ - ب/ كأنه يقول: فأولئك يغفر الله عنهم.

## الآية ١٠٠

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يهاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ قيل: المرع: المذعب والملجأ، ﴿وَسَعَةً﴾ في الرزق؛ أي يجد في الأرض: في غير الأرض التي هم فيها ما ذكر. وقيل: المرع: المتزخر؛ أي يجد متزخراً عما يكره ومراحاً. وعن ابن عباس رضي الله عنه [أنه]<sup>(١٤)</sup> قال: (المرع: الثحول من أرض إلى أرض، والسعة: في الرزق). وقيل: من الضلالة إلى الهدى، ومن العيلة إلى الغنى. وقيل: المرع: المهرب.

وقيل: لما نزلت هذه الآية سمعها رجل، وهو شيخ كبير، وقيل: إنه مريض، فقال: والله ما أنا بمن استثنى الله،

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: التفت. (٣) في الأصل وم: فقال. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: يعرف.

(٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: وقولهم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: قطعوا.

عليهم. (١١) في الأصل وم: اديان. (١٢) في الأصل وم: لا يعلمون. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من الأصل وم.

ولاني لأجد حيلة، والله لا آيت الليلة بمنكة، فخرجوا به يخملونه حتى أنوا التثيم، فاذركه الموت بها، فصفق يمينه على شماله، ثم قال: اللهم هذ لك وهذ لرسولك أبيك إلى ما بايعت عليك رسولك، ومات. فنزل فيه: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ أي وجب أجره.

وقيل: إنه لما سمع الرجل أن الملائكة ﴿يَقْرَأُونَ جُودَهُمْ وَأَذْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠ ومحمد: ٢٧]، وقد أذنت للموت، قال<sup>(١)</sup> أخرجوني، فاحتمل بيته يريد<sup>(٢)</sup> النبي، فلما انتهى<sup>(٣)</sup> إلى عقبه، فتوفي بها، أنزل<sup>(٤)</sup> الله هذه الآية، والله أعلم بذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَائِهِمْ وَالْوَدَانَ إِذَا عَقَلُوا إِسْلَامَهُمْ إِسْلَامًا، وَكُفْرَهُمْ كُفْرًا، لَأَنَّهُ تَعَالَى اللَّهُ اسْتِثْنَاهُمْ، وَعَذَرَهُمْ فِي تَرْكِ الْهَجْرَةِ. فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِسْلَامُهُمْ إِسْلَامًا وَكُفْرُهُمْ كُفْرًا لَكَانَ<sup>(٥)</sup> مُقَامُهُمْ هُنَالِكَ وَخُرُوجُهُمْ مِنْهَا سَوَاءً، وَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِثْنَاءِ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ خُرُوجٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٠١** وقوله تعالى: ﴿وَلِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ الآية؛ أباح الله تعالى القصر من الصلاة إذا ضرب في الأرض، إذا خاف أن يفتنه الكفار، ولم يبين القصر في ماذا؟ فيختل القصر قصرًا من الرغبات على ما قال أصحابنا، رجمهم الله تعالى، ويختل القصر قصر الإفتداء؛ وذلك أيضاً مباح عند الخوف. ثم ناول قوم أن الصلاة كانت ركعتين، فزيدت في صلاة الحضر، وأقرت في صلاة السفر، ورخصت<sup>(٦)</sup> في القصر من ركعتي السفر إلى ركعة واحدة<sup>(٧)</sup> في حال الخوف، وقالوا: صلاة الخوف.

وروي عن ابن عباس<sup>(٨)</sup> [أنه] قال: (فرض الله تعالى صلاة الحضر أربعاً، وصلاة السفر ركعتين، وصلاة الخوف ركعة على لسان نبيكم) وكذلك روي عن جابر بن عبد الله<sup>(٩)</sup> [أنه] قال: (صلاة الخوف ركعة واحدة<sup>(١٠)</sup>). وقال آخرون: إنما رخص الله تعالى في قصر الصلاة من أربع، إذا كان الخوف، فردّها إلى ركعتين رخصة، وقالوا: ثم إن رسول الله<sup>(١١)</sup> أعلمنا أن الله تعالى تصدق علينا أن تقصر في حال الأمن، فثبت بالشيء أن القصر في غير الخوف جائز كما أجمعه الله في حال الخوف.

والقصر في قول هؤلاء أن ترد الأربع إلى ركعتين، والقصر في قول الأولين أن ترد الركعتان في حال الخوف إلى ركعة. وقال غيرهم: القصر إنما كان في حال الخوف كما قال الله تعالى.

فأما الآن فإن المسافرين إذا صلى ركعتين فليس ذلك بقصر، ولكنه إتمام بقول عمر<sup>(١٢)</sup> حين قال: (صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم).

وروي أن رجلاً سأل عمر<sup>(١٣)</sup> عن قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال: وقد آمن الناس اليوم، فقال عمر<sup>(١٤)</sup> [أنه]: (عجبت مما عجبتم منه، فسألت رسول الله<sup>(١٥)</sup>، فقال: «صدقة تصدق الله تعالى بها عليكم فاقبلوا صدقته» [مسلم ٤/٦٨٦]، فيختل أن يكون قوله: (صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر). يريد به أن النبي<sup>(١٦)</sup>، لما قال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا القرض ركعتين» [بخاري ٥/٦٨٧] وارنفع القصر، وصارت الركعتان تماماً غير قصر، إذ كانتا هما القرض بعد الصدقة التي تصدق بها الله تعالى بها علينا.

فكل واحد من الخبرين موافق لصاحبه؛ أعني خبر عمر<sup>(١٧)</sup> مع ما روي عن ابن عباس<sup>(١٨)</sup> [أنه قال]<sup>(١٩)</sup>: (كان النبي<sup>(٢٠)</sup> يسافر من المدينة إلى مكة، لا يخاف إلا الله، يصلي ركعتين) وهذا يؤيد حديث عمر<sup>(٢١)</sup>: «صدقة تصدق الله بها عليكم» لأن النبي<sup>(٢٢)</sup> كان [لا يصلي]<sup>(٢٣)</sup>، وهو آمن: ركعتين مع شرط الله الخوف، إلا وقد رفع الله شرط الخوف عن المسافرين.

(١) في الأصل وم: فقال. (٢) في الأصل وم: وبين. (٣) من م، في الأصل: انتهى. (٤) في الأصل وم: فأنزل. (٥) في الأصل وم: فكان. (٦) في الأصل وم: ورخص. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من م. (١٠) من (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) من م، في الأصل: من صلى.

وقال قوم: إِنَّ التَّقْصِيرَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضْرَ هُوَ الْإِتْمَامُ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ قَالُوا<sup>(١)</sup>: فَوَقَّعَ الْحَرْجُ عَنِ الْمُقْصَرِ، وَلَوْ كَانَ التَّقْصِيرُ حَتْمًا لَكَانَ قَالَ: وَعَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ. لَكِنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَمَا تَوْهَمُوا، وَذَلِكَ أَنَا قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ النَّصَّ فِي الْقَضْرِ فِي حَالِ الْخَوْفِ. وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا نَصَّ فِي مَا يَوْجِبُ الْقَضْرَ، وَإِنَّمَا جَازَ الْقَضْرُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي حَالِ الْأَنْسِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ» وَتَقْصِيرِهِ فِي سَفَرِهِ. وَمُحَالٌ أَنْ يَتَصَدَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بِالرُّكْعَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> عَلَيْنَا، وَيَقُولَ قَائِلٌ: فَرَضَ قَانَمُ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ الصَّدَقَةِ؟ إِذْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَا ذَكَّرُوا.

وهذا عندنا مَغْنَى قَوْلِ عُمَرَ ﷺ (إِنَّ صَلَاةَ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ تَمَامًا إِذَا كَانَتَا فَرَضَ الْمَسَافِرِ) مَعَ مَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ سَافِرٌ أَسْفَارًا كَثِيرَةً، فَلَمْ يَزِرْ عَنْهُ أَحَدٌ أَنَّهُ أَتَمَّ الصَّلَاةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ فِي سَفَرِهِ. وَكُلُّ رَوَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَلَوْ كَانَتِ الْفَرِيضَةُ أَرْبَعًا، وَالْقَضْرُ رُخْصَةً، لَأَتَمَّ فِي وَقْتٍ، وَقَضَرَ فِي وَقْتٍ. أَلَا تَرَى الْإِنْفَاطَرَ فِي السَّفَرِ لَمَّا كَانَ رُخْصَةً غَيْرَ حَتْمٍ أَنْفَطَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَوْقَاتٍ، وَصَامَ فِي أَوْقَاتٍ؟ نَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ فَرَضَ الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ غَيْرُ قَضَرٍ.

رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ [أَنَّهُ<sup>(٣)</sup>] قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَنْ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عَثْمَانَ ﷺ، صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا) وَمَا صَلَّيْتُ أَرْبَعًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَزَمَ عَلَى الْمَقَامِ.

وكَذَلِكَ رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ [أَنَّهُ<sup>(٤)</sup>] قَالَ: إِنَّمَا صَلَّيْتُ أَرْبَعًا لِأَنَّهُ أَرْمَعَ أَنْ يُقِيمَ بَعْدَ الْحَجِّ.

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ [أَنَّهُ<sup>(٥)</sup>] قَالَ: (حَاجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَقَامَ بِمَكَّةَ [ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا]<sup>(٦)</sup> لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ [ﷺ]<sup>(٧)</sup> لَأَهْلِ مَكَّةَ: «صَلُّوا أَرْبَعًا، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ» [بِنَحْوِهِ أَبُو دَاوُدَ ١٢٢٩] وَخَالَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا أَقَامَ بِبَلَدٍ فِي غَيْرِ حَرْبٍ أَرْبَعًا يُمُّ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَزَمَ عَلَى الْمَقَامِ بِذَلِكَ الْبَلَدِ.

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [أَنَّهُ<sup>(٨)</sup>] قَالَ: «صَلَاةُ الْمُسَافِرِ رَكْعَتَانِ حَتَّى يُؤُولَ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ يَمُوتَ» [مُسْلِمٌ ٦/٦٨٧] وَرَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، قَالَ: (رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ<sup>(٩)</sup>)، مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ كَفَرَ.

وَاسْتَدَلَّ قَوْمٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: / ١١٢ - أ / ﴿وَإِذَا مَرَّنتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ أَنَّ الْقَضْرَ رُخْصَةٌ، وَالْفَضْلُ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ؛ إِذْ: لَا جُنَاحَ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ التَّخْفِيفِ لَا فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ عَلَى نَحْوِ الصِّيَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَهَذَا حَرْفٌ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ وَالْإِجَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسَلَّمَ قَوْمٌ لَهُمْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ، وَرَدُّوا الْقَضْرَ إِلَى قَضْدِ<sup>(١٠)</sup> الْخَوْفِ يَلْحَقُ عِنْدَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، وَإِذَا كَانَ [فَهُوَ<sup>(١١)</sup>] عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي بَيَانِ الْمُرَادِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ وِجَالَ أَوْ رُكْبَاتًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَمَامِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الصَّلَاةِ لَكِنَّ عَلَى الْقَضْرِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْخَوْفُ مِنْ أَمْرِ الْقِبْلَةِ أَوْ تَرْكِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى الْإِيمَانِ<sup>(١٢)</sup> وَالْقُعُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الرُّكْعَتَيْنِ. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: ثَمَانِي عَشْرَةَ أَيَّامَ (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: قَضَر. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) فِي م: الْإِيمَانِ.

والثاني: ما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ الآية: [النساء: ١٠٢] وإنما يذكر ذلك في أحوالهم؛ ألا نفروا معاً<sup>(١)</sup>، وهو [حال من]<sup>(٢)</sup> أحوال السفر. ومعلوم أن ذلك في حق الإفتداء: قال: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ بالإفتداء به، وإن قَصَرْتُمْ في الإفتداء عن تمام حَقِّهِ مِنَ الجماعة، وكذلك إصَابَةُ الكُلِّ أَفْضَلُ، فَيَبَيَّنُ [أَنْ]<sup>(٣)</sup> ارتفاع ذلك لا يَمْنَعُكُمْ الإفتداء، ولا يُلْزِمُكُمْ نَضْبَ إمام آخر لِيَتَوَدَّوا جميع الصلاة في الجماعة.

وأيَّدَ الرَّجْهَيْنِ قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَفْقُلُوتُمْ﴾ [النساء: ١٠١ و ١٠٢] وصلاة السفر على ما عليه ليس بالخوف، أيَّدَ ذلك ما التَّبَسَّ على عُمَرَ رضي الله عنه حتى سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «صَدَقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» [بنحوه مسلم ٥/٦٨٧] بِمَعْنَى حُكْمِ حَكَمِ اللهِ فِي أَنْ لَمْ يَقْرَضْ عَلَيْكُمْ فِي السَّفَرِ غَيْرَ رَكْعَتَيْنِ.

وكذا جميع المذكور عن الله مِنَ الْعَفْوِ فهو في الإسقاط. وأيَّدَ ذلك ما كَانَ يَقُولُ عُمَرُ رضي الله عنه، بَعْدَ ذَلِكَ: (صلاة السفر رَكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ) فَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي حَقِّ الْآيَةِ، لَكِنْ فِي ابْتِدَاءِ<sup>(٤)</sup> الشَّرْعِ.

وعلى ذلك المزوي بأن الصلاة كانت في الأصل رَكْعَتَيْنِ، فَرِيدَتْ فِي الْحَضَرِ، وَأَقْرَبَتْ فِي السَّفَرِ. وإلى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ يَتَوَجَّهُ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللهُ، وَقَدْ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ قَصْرَ السَّفَرِ.

ثم قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ يَرْجِعُ إِلَى وَحْدَيْنِ:

أحدهما: إِلَى تَرْكِ الرُّكْعَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ السَّفَرُ بَعْدَ الْخُرُوجِ لَهُ، وَلَيْسَ كَسَائِرِ الْأَعْدَارِ نَحْوَ الْحَيْضِ، إِذَا لَمْ يَتِمَّ فَإِنَّهُ<sup>(٥)</sup> يُلْزَمُ إِعَادَةُ الْمَثْرُوكِ، وَالْإِغْمَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَمْرُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ بَعْدَ الْخُرُوجِ لَهُ، وَلَيْسَ كَسَائِرِ الْأَعْدَارِ إِذَا تَرَكَ فَإِنَّهُ<sup>(٦)</sup> يُعَادُ.

والثاني: [قوله تعالى]<sup>(٧)</sup>: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ فِي السَّفَرِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ اخْتِيَاراً<sup>(٨)</sup> مِنْكُمْ لِتَرْكِ صَلَاةِ الْحَضَرِ، أَوْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ مَا عَلَى الْمُقِيمِ لَوْ لَمْ يَتِمَّ، فَإِذَا رَجَعَ الْجُنَاحُ فِي ذَلِكَ بَقِيَ الْأَمْرُ بِالْقَصْرِ، وَإِنْ خَرَجَ يَجِدُ الْخَيْرَ، إِذْ قَدْ يَكُونُ الْخَيْرُ<sup>(٩)</sup> فِي الْمَخْرَجِ أَمْراً فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥ و ٦٦] وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّقَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] أَنَّهُ لَمَّا صَارَ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ رَاجِعاً إِلَى مَا كَانَ ثُمَّ مِنَ الْأَصْنَامِ أَوْ الْفِعْلِ بَقِيَ حَقُّ الْأَمْرِ بِالصَّوَابِ عَنِ الْجَمِيعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ١٠٢

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ الآية. اختلف أهل العلم في صلاة الخوف؛ قال بعض أهل العلم: يجعل الإمام القوم طائفتين؛ يَصَلِّي بالطائفة [الأولى]<sup>(١٠)</sup> رَكْعَةً، وَتَقُومُ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مَصَافَّ الْعَدُوِّ. فَإِذَا صَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً يَقُومُونَ<sup>(١١)</sup>، وَيُصَلُّونَ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَخِدَاناً. ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ، وَيَقُومُونَ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، وَتَرْجِعُ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ مَصَافَّ الْعَدُوِّ. فَيَصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمُ الْإِمَامُ، وَيَقُومُونَ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَخِدَاناً. وَيَقُولُونَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ إِتْيَانُ الطَّائِفَةِ الْأُولَى وَعَوْدُهَا إِلَى الْإِمَامِ. كَذَلِكَ لَا يُفْعَلُ. وَقَالُوا أَيْضاً: إِنَّ الْقِيَامَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ مَصَافَّ الْعَدُوِّ أَظْمَعُ وَأَرْجَى مِنَ الْقِيَامِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ.

وأما أصحابنا، رَحِمَهُمُ اللهُ، فَإِنَّهُمْ دَهَبُوا إِلَى مَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ: رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه (أَنَّهُ قَالَ: [قال]<sup>(١٢)</sup> ﷺ: «صَلَاةُ الْخَوْفِ» [البخاري ٩٤٢] فَصَلَّى بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَةً، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةٌ الْعَدُوِّ. ثُمَّ انْصَرَفُوا، وَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ مُقْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ، وَجَاءَ أَوْلَئِكَ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ. ثُمَّ قَضَى هَوْلَاءِ رَكْعَةً، وَهَوْلَاءِ رَكْعَةً).

(١) في الأصل وم: عنه. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: الابتداء. (٥) في الأصل وم: أنه. (٦) في الأصل وم: أنه. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم: اختيار. (٩) في الأصل وم: خيراً. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: فيقومون. (١٢) في الأصل وم: قال.



وعن عبد الله [أنه قال: (قال: <sup>(١)</sup>) «صلاة الخوف» فقاموا صفين؛ فقام صف خلف النبي ﷺ، وصف مستقبل العدو، وصلى رسول الله ﷺ، بالصف الذي يلونه ركعة، ثم قاموا، فذهبوا، فقاموا مقام أولئك، واستقبل هؤلاء العدو. وجاء أولئك، فقاموا مقام هؤلاء، فصلّى بهم رسول الله ﷺ، ثم سلم، فقاموا يصلّون لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، فذهبوا، فقاموا مقام أولئك مستقبلين العدو، وجاء أولئك إلى مقامهم، فصلّوا لأنفسهم ركعتين، ثم سلموا).

وروى ابن عباس وزيد بن ثابت وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم عن النبي ﷺ نحو ذلك. فاتفق على هذه الرواية عن النبي ﷺ، هؤلاء الجماعة من الصحابة، رضوان الله تعالى أجمعين: ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وحذيفة رضي الله عنهم كلهم يقولون: إن رسول الله ﷺ صلى بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجها العدو، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعة، وإن واحداً منهم لم يقض بقية صلاته حتى فرغ النبي ﷺ من صلاته كلها، وصلى المؤمنون ما بقي عليهم من صلاتهم. وهذا نظر لما عليه المسلمون جميعاً في ما سبقهم الإمام، لا يقضونه حتى يفرغ الإمام من صلاته. ثم يقضون ما فاتهم.

والأخبار التي جاءت بخلاف ذلك تحتل أن تكون في الوقت الذي كانوا يقضون الفائتة قبل فراغ الإمام من صلاته. ثم نسخ ذلك بما توارثت الأئمة القضاء بعد الفراغ، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ اختلّف فيه؛ قيل: هم الطائفة التي بإزاء العدو، يأخذون السلاح ليكونوا أجوب <sup>(٢)</sup> للحرب والقتال، وقيل: هم الطائفة الذين يصلّون؛ يأخذون السلاح حتى إذا استقبلهم العدو والحرب يقدرون على ذلك، وقيل: إذا وقع بينهم الحرب قلّهم تأخير الصلاة إلى وقت انقطاع الحرب بينهم.

وقال الحسن: (يصلّي الإمام لكل طائفة سجدة، والسجدة هي اسم التمام، وهذا جائز في اللغة).

لكن عندنا ما ذكرنا من الأخبار عن الصحابة؛ عن عمر وابن عباس وغيرهما <sup>(٣)</sup>، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، حين قالوا: (صلاة السفر ركعتان، وصلاة الفطر والأضحية ركعتان، وصلاة الخوف ركعة تمام غير قسري). وما روي أن النبي ﷺ سجّد بالصف الأول، ولم يسجد معه الصف الثاني. فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه من السجدة سجدوا أهل الصف الثاني. فهذا يدل على أن الأمر ما وصفنا.

وإذا كان العدو مواجهاً القبلة فالإمام بالخيار؛ إن شاء جعل القوم صفين: صفاً أمامه بإزاء العدو، معه يصلّي بهم. هكذا روي عن رسول الله ﷺ، [أنه فعل] <sup>(٤)</sup> بالمسلمين.

روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى بهم، والعدو في القبلة؛ فصلّى بطائفة ركعة، وجاءت الأخرى، فصلّى بها أخرى.

وإن شاء جعل القوم كلهم خلفه صفين؛ فيصلّي بهم. فإذا انتهوا إلى السجود سجّد الصف / ١١٢ - ب/ الأول، والصف الثاني يحرّس [من] <sup>(٥)</sup> العدو. فإذا <sup>(٦)</sup> قرع هؤلاء سجّد الآخرون. ثم كذلك يفعل بهم في الثانية. وهذا أيضاً روي أنه يختار <sup>(٧)</sup> أيهما شاء.

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِهِمْ﴾ أي لتكونوا مصاف العدو، تحرّسونهم من العدو.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ يحتل قوله: ﴿حِذْرَهُمْ﴾ أي يأخذون ما يستترون <sup>(٨)</sup> به [ويحترسون من] <sup>(٩)</sup> العدو من نحر الثرس والدّرع [ونحوهما، ويحتل] <sup>(١٠)</sup> قوله ﴿وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ ما يقاتل به من السلاح، ويحارب. ويحتل ما يحصن به من نحو الجبال وغيرها.

(١) في الأصل وم: قال. (٢) في الأصل وم: أجيب. (٣) في الأصل وم: وغيره. (٤) من م، في الأصل: فعلى. (٥) ساقطة في الأصل وم. (٦) في الأصل وم: فلما. (٧) في الأصل وم: فيختار. (٨) في الأصل وم: يسترون. (٩) في الأصل وم: يحرسون. (١٠) في الأصل وم: نحوه و.

وفيه الأمر بتعلم آداب الحرب والقتال وأخذ الأمانة والإعداد ودون أن يكلموا الأمر إلى ذلك. ولكن يكلمون الأمر إلى ما وعد الله لهم من النصير بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَلْتَمَسْ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦ والأنفال: ١٠] ويقولو تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] وقوله تعالى: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ زِبَاطِ الْغَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا ثَبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] وغيرها من الآيات؛ فيها الدلالة على تعلم آداب الحرب وأخذ الأمانة فيه، حين أمرهم ﷻ بمجاهدة العدو في غير آية من القرآن.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْلَبُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ الآية هذا يعلم بالطلع أن كل أحد يطلب الفرصة على عدوه والغلبة منه، هذا معروف في طباع الخلق. وقوله تعالى: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾ ما يحارب به، ويقاثل. وقوله تعالى: ﴿وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ ما يُعْتَرَسُ بِهِ مِنْ<sup>(٢)</sup> العدو، ويُستتر به منه؛ أي يطلبون الغلبة عن الأسلحة والأمتعة. وتختل الأمتعة [ما يُراد<sup>(٣)</sup> بها غيرها من الثياب وغيرها].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىً مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ في الآية دلالة أن الله تعالى لم يرز بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] بذلها للقتل حين رخص لهم وضع الأسلحة وأخذ الحذر عندما بلوا بالمطر أو المرض لأنه لو كان المراد بشراء الأنفس منهم بذلها للقتل لكان لا يرفع ذلك عندما يخافون على أنفسهم من الهلاك؛ إذ المرض وخوف الهلاك لا يرفع ذلك في الأحوال كلها إذا كان الأمر بذلك أمراً بالقتل والهلاك.

ألا ترى أن من وجب عليه الرجم لم يرفع عنه بالمرض الرجم لأن في الرجم هلاكه، فلما رفع [الله تعالى]<sup>(٤)</sup> عنهم القتال في حال المرض أو في الحال الذي يخاف الهلاك دل أنه لم يرز بشراء الأنفس بذلها للقتل، ولكن أراد، والله أعلم، إظهار دينه<sup>(٥)</sup> ونصر أهل دينه؟

ألا ترى أنه قال في آية أخرى: ﴿فَيَقْتُلْ أَوْ يَنْتَحِلْ أَوْ يَقْبَلْ فَسَوْفَ نَجْزِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾؟ [النساء: ٧٤] جعل الثواب والأجر عند الغلبة على عدوه مثل ما جعل عند القتل. ولو كان الأمر بذلك أمراً بالقتل خاصة لا يستوجب الأجر والثواب لغيره دل أنه ما ذكرنا.

ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَتَغْلِبُونَ وَيُغْلَبُونَ وَتَقَاتِلُونَ أَلَيْسَ عَلَى الْقَتْلِ﴾ يدل أن الأمر بذلك ليس على القتل.

وقوله تعالى: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ قد ذكرنا أن الأمر بأخذ الحذر يختل وجهين:

أحدهما: فيه الأمر بتعلم آداب الحرب وأسباب القتال، والآ يكلموا الأمر إلى ذلك خاصة لكن إلى ما وعد لهم من النصير والظفر على عدوهم بعد أخذ الأمانة.

ألا ترى أنه قال: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ الآية؟ [الأنفال: ٦٠].

والثاني: يختل أن يأمرهم بأخذ ما يدفعون به سلاح العدو عن أنفسهم، ويقفون به من الثرس أو الدرع أو البنيان، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ أي أعد لهم من العذاب ما يهانون فيه: نصروا، أو غلبوا. وأعد لكم من الثواب ما تشربون، وتعززون به: نصرتهم، أو غلبتهم: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾ [النساء: ٧٥].

**الآية ١٠٣** وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُوبِكُمْ﴾ قيل: يختل وجهين: يختل: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ الصَّلَاةَ﴾ أي إذا فرغتم منها ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ على كل حال تستعينون به للنصر على عدوكم. كقوله تعالى:

(١) في الأصل وم: وأخذوا. (٢) في الأصل وم: يحرس به. (٣) في الأصل وم: يريد. (٤) ساقطة من الأصل وم: (٥) في الأصل وم: دين الله.

﴿إِذَا لَيْسَ فِيكُمْ قَائِمٌ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥] أَمَرَ بِالثَّابِتِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَذَكَرَ اللَّهَ اسْتِعَانَةً مِنْهُ عَلَى عَدُوِّهِمْ. فَعَلَى ذَلِكَ [الْأَوَّلُ] <sup>(١)</sup>.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَقْضُوا الصَّلَاةَ ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ كَثِيرًا فِي أَيِّ حَالٍ كُنْتُمْ: فِي حَالِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢]. مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ، فَأَرَدْتَ أَنْ تُقِيمَ لَهُمُ الصَّلَاةَ <sup>(٢)</sup>، فافْعَلْ كَذَا. فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ هذا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُقَابِلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَّكُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١] وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقَصْرَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا؛ يَحْتَمِلُ الْقَصْرُ لِلضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ الْقَصْرُ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، وَيَحْتَمِلُ لِلْمَرَضِ وَالْخَوْفِ، فَهُوَ قَصْرُ الْإِيمَانِ، فَنَحْنُ نَأْخُذُ بِذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الْوُجُوهَ الَّتِي ذَكَرْنَا: أَيِ إِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ: صِرْتُمْ أَصِحَّاءَ، فَصَلُّوا كَذَا صَلَاةَ الْأَصِحَّاءِ. وَيَحْتَمِلُ: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ أَمِنتُمْ مِنَ الْخَوْفِ فَصَلُّوا كَذَا. وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ إِذَا رَجَعْتُمْ، وَأَقَمْتُمْ، صَلَّوْا صَلَاةَ الْمُقِيمِينَ أَرْبَعًا. فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مُقَابِلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَّكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ أَيِ لَهَا وَقْتُ كَوْنِ الْحُجِّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَقِيلَ: ﴿كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ مَحْدُودًا فَتَحْنُ نَقُولُ بِهَذَا كُلُّهُ: إِنَّهَا مَفْرُوضَةٌ مُوقَّتَةٌ مَحْدُودَةٌ عَلَى [مَا ذَكَرَ] <sup>(٣)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْآيَةُ تُرَدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ عَلَى الْكَافِرِ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُ اخْبَرَ [اللَّهُ تَعَالَى] <sup>(٤)</sup> أَنَّهَا ﴿كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ وَهُمْ يَقُولُونَ عَلَى الْكَافِرِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ. لَكِنَّا كُنَّيْتُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَعَلًا وَعَلَى الْكَافِرِينَ قُبُولًا. هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ أَيِ لَمْ تَزَلْ كَمَا <sup>(٥)</sup> كَانَتْ ﴿كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ عَلَى الْأَمَمِ السَّالِفَةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ خُصِّتْ بِهَا كَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٤٠] وَقَوْلِ عِيسَى عليه السلام: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ [مريم: ٣١]، وَقَوْلِ مُوسَى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلُوا يَوْمَكُمْ يَوْمًا﴾ [يونس: ٨٧].

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَتْ﴾ صَارَتْ <sup>(٦)</sup> ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ. وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ. لَكِنْ لَا نَشْهَدُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ كَذَا. وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَّكُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ نَتَأَوَّلُ فِيهِ، وَنَعْمَلُ فِيهِ بِالْوُجُوهِ كُلِّهَا عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَلَا نَقْطَعُ الْقَوْلَ فِيهِ، وَلَا نَشْهَدُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ كَذَا. وَهَكَذَا السَّبِيلُ فِي جَمِيعِ الْمُجْتَهِدَاتِ أَنْ نَعْمَلَ، وَلَا نَشْهَدَ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ ذَا وَأَمَرَ بِهِ: ذَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَا بَيَّنَّ فَرَضَ الصَّلَاةِ وَوُجُوبَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ: مِنْهَا الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوُنْكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

وَلَمْ تَذَلْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ وَعَدِيدِهَا إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِهَا وَلُزُومِ فَرَضِهَا. وَذَلَّتْ آيَاتٌ أُخَرُ عَلَى عَدِيدِهَا وَجُمْلِ أَوْقَاتِهَا. قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨] فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ.

وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه [أَنَّهُ] <sup>(٧)</sup> قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ﴾ قَالَ: (إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ قَالَ: بَدَأَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ).

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، في الأصل: الصلوات. (٣) في م: ما، ساقطة من الأصل. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: هي. (٦) في الأصل وم: أي صارت. (٧) ساقطة من الأصل وم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، [أنه]<sup>(١)</sup> قال: ﴿يَذُكُّوكَ النَّسِيسَ﴾: ذُكُّوكُهَا<sup>(٢)</sup> زَيْعُهَا بَعْدَ نِصْفِ / ١١٣ - / النِّهَارِ، وهو وَقْتُ الظُّهْرِ. وعن ابن عباس رضي الله عنهما [أنه]<sup>(٣)</sup> قال: (ذُكُّوكُهَا: زَوَالُهَا). وقد رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ [أَنَّهُمَا قَالَا]<sup>(٤)</sup>: (ذُكُّوكَ الشَّمْسِ: غُرُوبُهَا) فَإِنَّ الثَّوِيلَيْنِ كَانَ ذُكُّوكَ الشَّمْسِ فَقَدْ أَوْجَبَ فِيهِ صَلَاةٌ وَصَلَاةٌ عِنْدَ غَسَقِ اللَّيْلِ وَصَلَاةٌ عِنْدَ الْفَجْرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ<sup>(٥)</sup> صَلَوَاتٍ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ [هود: ١١٤] فَأَخَذَ طَرَفَيِ النَّهَارِ يَجِبُ فِيهِ صَلَاةُ الْفَجْرِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. وَالطَّرَفُ الْآخَرُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَهَذِهِ [خَامِسَةٌ، وَهِيَ صَلَاةُ<sup>(٦)</sup> الْعَصْرِ. وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ رضي الله عنه (أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ مَجْمُوعَةٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ قَالَ: [فِي الطَّرَفِ الْأَوَّلِ]<sup>(٧)</sup> صَلَاةُ الْفَجْرِ، وَالطَّرَفِ الْآخَرِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ، ﴿وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ. فَإِنَّ الثَّوِيلَيْنِ كَانَ فَإِنَّ صَلَاةَ الْعَصْرِ مَذْكُورَةٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، [أنه]<sup>(٨)</sup> قال: (جَمَعَتْ [هَاتَانِ الْآيَتَانِ]<sup>(٩)</sup> مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُسَبِّحُونَ﴾ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ﴿وَحِينَ تُصِيحُونَ﴾ [الروم: ١٧] الْفَجْرَ ﴿وَعِشِيًّا﴾ الْعَصْرَ ﴿رَبِّينَ تُظَاهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨] الظُّهْرَ). وعن ابن عباس أيضاً [أنه قال]: (الصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١٠)</sup> ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾ [طه: ١٣٠].

دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَرَضَ عَلَى عِبَادِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَمْسَ صَلَوَاتٍ.

[وَبَيَّنَ]<sup>(١١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟ وَمَتَى فُرِضَتْ؟ وَرُوِيَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ [أنه]<sup>(١٢)</sup> قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ أَتَى بِهِنَّ، لَمْ يُضَيِّعْ<sup>(١٣)</sup> مِنْ حَقِّهِنَّ شَيْئاً اسْتِخْفَاناً بِحَقِّهِنَّ، فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ. وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ» [أَبُو دَاوُدَ ١٤٢٠].

وعن أبي سعيد الخُدْرِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، حِينَ بَعَثَ مُعَاذاً إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ الْكِتَابِ، فَأَذْهَبْهُمْ إِلَى الشَّهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ. فَإِنْ أَطَاعُوكَ لَذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ» [مسلم ٣١/١٩].

وَعَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ. إِلَّا أَنَّ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ بَعْدَ ذَلِكَ الْوَثْرَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً أَلَا وَهِيَ الْوَثْرُ» [أحمد ١٨١/٢] وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ ذِكْرٌ وَلَا دَلِيلٌ وَجُوبِهِ، فَتَرَكْنَا الْكَلَامَ فِيهَا. لَكِنْ أبا حَنِيفَةَ رضي الله عنه سَلَّكَ مِنْهَا مَسَلَّكَ الْمَكْتُوبَةِ.

**الآية ١٠٤** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْرِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ فَلِإِنَّهُمْ يَأْلُمُونَ كَمَا تَأْلُمُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ فَرَضِيَّةُ الْجِهَادِ، لِأَنَّهُ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ يَأْلُمُونَ، وَتَتَوَجَّعُونَ بِمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الْجِرَاحَاتِ كَمَا تَأْلُمُونَ أَنْتُمْ، وَتَتَوَجَّعُونَ. فَلَوْ<sup>(١٤)</sup> كَانَ فَضْلاً لَكَانَ يَرْفَعُ عَنْهُمْ الْجِهَادَ عِنْدَ الْأَلَمِ وَالتَّوَجُّعِ [كَمَا يَرْفَعُ شَأْنَ<sup>(١٥)</sup> التَّوَافِلِ عِنْدَ الْأَلَمِ وَالتَّوَجُّعِ. فَدَلَّ أَنَّهُ قَرَضٌ، لَكِنَّهُ قَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَفَرَضُ الْكِفَايَةِ يَسْقُطُ بِقِيَامِ الْبَغْضِ عَنِ الْبَاقِينَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ هَذَا الْوَجْهَ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْرِ﴾ فَمَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَي لَا عُذْرَ لَكُمْ فِي تَأْلِمِكُمْ أَنْ تَهِنُوا فِي ابْتِغَائِهِمْ،

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم. (٣) في الأصل وم. (٤) من م، في الأصل عند. (٥) في الأصل وم. رابعة وهي. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم. (٩) في الأصل وم. (١٠) في الأصل وم. قال الصلاة المكتوبة: مدرجة بعد نهاية الآية. (١١) من م، ساقطة من الأصل. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم. يفيض. (١٤) أدرج قبلها في الأصل وم العبارة التالية: في الآية دلالة فرضية بها. (١٥) في الأصل وم: ما يرفع ساء.

فَأَنَّهُمْ بِالْمُؤْنِ كَمَا تَأْلَمُونَ، وَلَا يَضْعَفُونَ فِي ذَلِكَ، وَتَرْجُونَ أَنْتُمْ الْعَاقِبَةَ مِنَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ مَا لَا يَرْجُونَ. ثُمَّ هُمْ لَا يَضْعَفُونَ، فَكَيْفَ تَضْعَفُونَ أَنْتُمْ فِي ذَلِكَ؟ وَكُلُّ أَمْرٍ، لَا عَاقِبَةَ لَهُ، فَهُوَ عَبَثٌ، وَلَيْسَ لِأَمْرِهِمْ عَاقِبَةٌ، وَهُوَ عَبَثٌ، وَلَا أَمْرَكُمْ عَاقِبَةٌ مَخْمُودَةٌ، فَأَنْتُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ.

وَدَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهَيَّأُوا فِي آيَةِ الْقَوْرِ﴾ عَلَى تَأْكِيدِ<sup>(١)</sup> فَرَضِيَّةِ الْجِهَادِ؛ إِذْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ فِي التَّخَلُّفِ عَنْ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّأَلُّمِ وَخَوْفِ هَلَاكِ النَّفْسِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ بَيَّنَّ مَا يَخَفُ لِمِثْلِهِ تَحْمُلُ الْمَكْرُوهِ عَلَى الطَّلَبِ لَهُ، وَقَدْ يَخْتَارُ لَهُ مُبَاشَرَةُ الْإِتْعَابِ فِي النَّفْسِ مِنْ عَوَاقِبِ تَقْطُوعِ، وَتَرْوُلِ، فَكَيْفَ فِي مَا لَا انْقِطَاعَ لَهُ مِنْ رَجَاءِ الثَّوَابِ بِذَلِكَ التَّأَلُّمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بِتَأْلِيمِكُمْ، أَيِ عَنْ عِلْمِ التَّأَلُّمِ أَمْرَكُمْ بِذَلِكَ لَا عَنْ جَهْلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

### الآية ١٠٥

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾ يَتَوَجَّهُ وَجْهًا: [يَحْتَمِلُ]<sup>(٢)</sup> بِحَقِّ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنْزَلَ إِلَيْكَ الْكِتَابَ. وَيَحْتَمِلُ بِحَقِّ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ أَنْزَلَ إِلَيْكَ الْكِتَابَ [لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ]، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾ أَيِ بِالْمِخْنَةِ يَمْتَحِنُهُمْ بِهَا؛ إِذْ فِي عَقْلِ كُلِّ أَحَدٍ ذَلِكَ، وَإِعْمَالُ كُلِّ ذِي لُبٍّ [أَنْ يَأْمُرَ]<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَنْهَى، خُرُوجٍ عَنِ الْحِكْمَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا<sup>(٤)</sup> بِالْحَقِّ وَبِالْعَوَاقِبِ لِتَكُونَ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِالْحَقِّ﴾ أَيِ بِالْحَقِّ الَّذِي لِلَّهِ أَوْ لِبَعْضٍ [عَلَى] بَعْضٍ أَوْ لِأَمْرٍ كَانَ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ الْبَغْثُ، لِيُعْدَلَ، وَتَرْوَدُوا بِالَّذِي يُحْمَدُ عَلَيْهِ فَاعِلُهُ؛ إِذِ الْحَقُّ صِفَةٌ لِكُلِّ مَا يُحْمَدُ فَاعِلُهُ، وَالْبَاطِلُ لِمَا يُذَمُّ. وَقَدْ يَحْتَمِلُ ﴿بِالْحَقِّ﴾ بِالْعَدْلِ وَالصُّدْقِ عَلَى الْأَمْرِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتَكِ اللَّهُ﴾، قِيلَ: إِنَّ فِي الْآيَةِ جَوَازَ الْاجْتِهَادِ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتَكِ اللَّهُ﴾. [دَلَّ قَوْلُهُ]<sup>(٦)</sup>: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتَكِ اللَّهُ﴾ بِالْكِتَابِ أَنَّهُ<sup>(٧)</sup> يَحْكُمُ بِمَا يُرِيدُ بِهِ اللَّهُ بِالتَّذِيرِ فِيهِ وَالتَّأْمُلِ. لَكِنْ اجْتِهَادُهُ كَالنَّصِّ، لِأَنَّهُ لَا يُخْطِئُهُ<sup>(٨)</sup>، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُرِيدُ ذَلِكَ، فَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ غَيْرَ الصَّوَابِ. وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً، لِأَنَّهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْطَانُ هُوَ الَّذِي أَرَاهُ ذَلِكَ، فَيَكُونُ خَطَأً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِالصَّوَابِ. مَا لَمْ يَظْهَرْ. وَأَمَّا اجْتِهَادُهُ ﷺ، فَهُوَ كُلُّهُ يَكُونُ صَوَابًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي أَرَاهُ ذَلِكَ، فَيُشْهَدُ أَنَّهُ صَوَابٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْمُخَلَّفِينَ خَصِيمًا﴾ قَالَ اخْتَرُ أَهْلَ التفسيرِ: إِنَّهُ هُمْ أَنْ يَقْوِيَ سَارِقًا يُقَالُ لَهُ: طُعْمَةُ [بَنٍ] أَبِيْرِ<sup>(٩)</sup>. وَيُصَدَّقُهُ فِي قَوْلِهِ، فَتَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْمُخَلَّفِينَ خَصِيمًا﴾. فَلَوْ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ كَانَ أَوْفَقَ وَاحْسَنَ، فَإِنْ كَانَ مَا قَالُوا فَذَلِكَ لِمَا تَظْهَرُ مِنْهَ الْخِيَانَةِ عِنْدَهُ؛ إِذْ ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ وَجَدَ السَّرَقَةَ فِي دَارِ غَيْرِهِ. فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا كَانَ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِلْمُخَلَّفِينَ خَصِيمًا نَهْيٌ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِمَا عَصَمَهُ اللَّهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤ و...]. [وَقَوْلُهُ]<sup>(١٠)</sup> ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾ [البقرة: ١٤٧] وَإِنْ كَانَ عَصَمَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ. وَالْعِصْمَةُ إِنَّمَا تَنْفَعُ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ أَمْرٍ وَنَهْيٍ. فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، فَلَا مَعْنَى لِلْعِصْمَةِ [وَبِاللَّهِ]<sup>(١١)</sup> التَّوْنِيقُ.

### الآية ١٠٦

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ﴾ لَيْسَ هُوَ قَوْلُ النَّاسِ: نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. وَلَكِنْ كَأَنَّهُ قَالَ: كُتُبُوا عَلَى الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ أَعْمَالُكُمْ مُكْفَرَةً لِلذُّنُوبِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ هُودٍ لِقَوْمِهِ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: تَأَكَّد. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا يَزْمُر. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يُقَالُ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَتْ. (٧) أُدْرِجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَكِنْ تَقُولُ لَهُ. (٨) أُدْرِجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: دَل. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: يَخْصَمُهُ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكَ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾ الآية [هود: ٣]، وقول<sup>(١)</sup> نوح عليه السلام ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾؟ الآية [نوح: ١٠] ﴿تَلَوْا أَرَادُوا﴾<sup>(٢)</sup> أن يقولوا: نَسْتَغْفِرُ اللهَ لَكَ أَنْ لَا يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ. فعلى ذلك قوله: ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ بِكَ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

وحقيقة الاستغفار [في وجهين]<sup>(٣)</sup>:

أحدهما: الإنهاء عما أوجب العقوبة لقوله تعالى: ﴿إِن يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وعلى ذلك معنى قول من ذكر.

والثاني: طلب الستر بالعفو والتجاوز.

**الآية ١٠٧** وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْدِلْ عَنِ الَّذِيكَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية: هو ما ذكرنا أن العصمة لا تنفع إن لم يكن أمر ونهي.

وقوله تعالى: ﴿يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ لا أحد يقصد خيانة نفسه.

ولكن لما رجع في العاقبة حاصل الخداع إليهم صاروا كأنهم خدعوا أنفسهم. فعلى ذلك الأول، والله أعلم.

**الآية ١٠٨** وقوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَخْتَمِلُ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ﴾ أي يَخْتَمِسُونَ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَلْعَمُوا بِصَنِيعِهِمْ، ولا يَخْتَمِسُونَ مِنَ اللَّهِ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ لَا يَخْفَى / ١١٣ - ب / عليه شيء. وَيَخْتَمِلُ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ﴾ أي يَسْتَتِرُونَ بِسِرِّهِمْ مِنَ النَّاسِ. وكذلك روي في حَرْفِ خَفَصَةٍ: وَلَا يَسْتَتِرُونَ مِنَ اللَّهِ. ولكن الله يُظْلِعُ النَّاسَ عَلَى مَا يُسِرُّونَ، وهو مَعَهُمْ، أي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ على وجهين:

أحدهما: على نفي القدرة وإثباتها أنَّهُمْ ذَلِكَ فِي الْإِخْفَاءِ مِنَ النَّاسِ وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْإِخْفَاءِ مِنَ اللَّهِ.

والثاني: على قلة المبالاة بعلم اطلاع<sup>(٤)</sup> الله عليهم، وتركهم مراقبة الله في الأمور، واجتهادهم في ذلك عن الخلق، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ عن ابن عباس [أنه]<sup>(٥)</sup> قال: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى﴾ يقول: مِنَ الْعَمَلِ وَالْفِرْيَةِ مِنَ الْيَهُودِيِّ (بالسرقة). وقيل: ﴿يُبَيِّنُونَ﴾ أي يُزْلِفُونَ الْقَوْلَ فِي مَا يَبْتَنُهُمْ، فيقولون: نأتي به النبي ﷺ [فنقول له]<sup>(٦)</sup> كذا وكذا ليدفعوا<sup>(٧)</sup> عن صاحبهم الخيانة والثَّغْمَةَ، وهو طُعْمَةٌ [بني أبيرق]<sup>(٨)</sup> على ما قيل في القصة: إنه سَرَقَ دِرْعَ رَجُلٍ فِي دَارِ يَهُودِيٍّ، وقيل: إنه خَبَأَهَا فِي دَارِ يَهُودِيٍّ، فَلَمَّا طَلَبَتْ مِنْهُ حَلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ مَا سَرَقَ. وقيل: التَّيْبِيتُ هو التَّقْدِيرُ بِاللَّيْلِ، [وقد ذكرناه]<sup>(٩)</sup> في قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ الآية [النساء: ٨١].

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَفْعَلُونَ مُحِيطًا﴾ هو على الوعيد: أي عَنْ عِلْمٍ مِنْهُ يَفْعَلُونَ هَذَا لَا عَنْ غَفْلَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَفْعَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢] لَكِنَّهُ يُؤْخِرُهُمْ إِلَى يَوْمٍ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ ذَلِكَ؛ وعلى الإعلام أن الله لم يزل عالماً بما يكون، وعلى ذلك امتحانهم، وبالله التوفيق.

**الآية ١٠٩** وقوله تعالى: ﴿هَآأَنَتِ هَآؤِلَاءِ جَدَلْتُمْ﴾ هَآأَنَتِ: يا هؤلاء ﴿جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ قيل: يعني أصحاب طُعْمَةَ [بني أبيرق، أي لؤا]<sup>(١٠)</sup> خَاصَمْتُمْ عَنْهُمْ يَا هَؤُلَاءِ فِي الدُّنْيَا ﴿فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ لا أَحَدٌ يُخَاصِمُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ يُخَاصِمُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ<sup>(١١)</sup>. وقيل: كَفِيلًا أي فِي الدَّفْعِ عَنْهُمْ كَقَوْلِهِ

(١) في الأصل وم: وقال. (٢) في الأصل وم: فلم يريدوا. (٣) في الأصل وم: وجهان. (٤) في الأصل وم: باطلاع. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: في قوله. (٧) أدرج قبلها في الأصل وم: إليه. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم: قد ذكرنا. (١٠) في الأصل: أي، في م، أي لو. (١١) من م، ساقطة من الأصل.

تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٣٥ و...] أي في دفعها وإرادته أن يَدْخُصُوا بِالْبَاطِلِ. وقيل: رَقِيبًا. وقيل: كَفِيلًا. والوكيل هو القائم بحفظ الأمور والقاضي للحوائج والمُزِيح لِلْعِلَلِ.

**الآية ١١٠** وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ هما سَوْءٌ؛ أي مَنْ عَمِلَ سُوءًا فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، وَمَنْ ظَلَمَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَمِلَ سُوءًا. وَيَحْتَمِلُ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا﴾ إِلَى النَّاسِ ﴿أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ.

ثم رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه [أنه<sup>(١)</sup>] قَالَ: (أَرْجَى آيَةٍ<sup>(٢)</sup>) فِي الْقُرْآنِ هَذِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ (الآية). وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا [أنه قَالَ<sup>(٣)</sup>]: (أَرْبَعُ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ وَسُودِهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا ذَرًّا وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَتَّبِعَهَا﴾ إِلَى آخِرِهِ [النساء: ٤٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٦٤] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ﴾ (الآية) [النساء: ١١٠].

وَعَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ [أنهما<sup>(٤)</sup>] قَالَا: (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَا يَتَيْنِ، مَا أَصَابَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فَقَرَأَهُمَا، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ لَهُ: [الأولى<sup>(٥)</sup>] ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [آل عمران: ١٣٥] [والثانية<sup>(٦)</sup>]: ﴿وَمَنْ يَمَلِّ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ﴾ [النساء: ١١٠]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] يَحْتَمِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ الْآخَرُ، كَرَّرَ عَلَى التَّكْيِيدِ فِي مَا يَجْرَى لَهُ الذِّكْرُ. وَيَحْتَمِلُ التَّفْرِيقُ أَنْ يَكُونَ سُوءًا إِلَى النَّاسِ وَخَطِيئَةً إِلَيْهِمْ، أَوْ يَطْلِمِ نَفْسَهُ بِمَا يَأْتُمُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ.

**الآية ١١١** وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ لَأَنَّ حَاصِلَهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ كَسَبَ عَلَى نَفْسِهِ.

**الآية ١١٢** وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ وَاحِدًا؛ الْخَطِيئَةُ هِيَ الْإِثْمُ، وَالْإِثْمُ هُوَ الْخَطِيئَةُ. وَقِيلَ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً﴾ سَرَقَةُ الذَّنْعِ ﴿أَوْ إِثْمًا﴾ يَقُولُ بِمِثْلِهِ الْكَاذِبَةُ: إِنَّهُ<sup>(٨)</sup> لَمْ يَسْرِفْهَا، وَإِنَّمَا سَرَقَهَا فَلَا أَنْ يَهُودِيَّ.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَرِ بِهِ بَرِيئًا﴾ قِيلَ: لَمَّا طَلَبَتِ الذَّنْعُ فِي دَارِهِ رَمَاهَا فِي دَارِ الْيَهُودِيِّ، ثُمَّ حَلَفَ بِاطْلَافٍ وَزُورًا أَنَّهُ لَمْ يَسْرِفْهَا. وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ آخَضَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ يَقُولُ كَذِبًا عَلَى آخَرٍ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ، وَالبُهْتَانُ هُوَ أَنْ يَبْهَتَ الرَّجُلُ كَذِبًا بِمَا لَمْ يَفْعَلْ ﴿وَأِنَّمَا مِثْلُنَا﴾ بِمِثْلِهِ الْكَاذِبَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١١٣** وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَمَكَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَلَّا يُصَلُّوكَ﴾ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الثَّأْوِلِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي شَانِ طُعْمَةَ [بْنِ أَبِي رِيْقٍ]<sup>(٩)</sup> الَّذِي سَرَقَ دِرْعَ جَارٍ لَهُ بِالَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَقَالُوا: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّ<sup>(١٠)</sup> قَوْمٌ طُعْمَةُ [بْنِ أَبِي رِيْقٍ]<sup>(١١)</sup> أَنْ يُصَلُّوكَ أَيِ يُخْطَرُوكَ. وَلَيْسَ هُوَ الْإِضْلَالُ فِي الدِّينِ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ مَا قَالُوا فَهُوَ تَخَطُّطُ الْحُكْمِ.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: ﴿أَلَّا يُصَلُّوكَ﴾ أَنْ<sup>(١٢)</sup> يُجْهَلُوكَ فِي حُكْمِ السَّرْقَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا فِي سَرَقَتِهِ لِمَا لَمْ يَذَرِ أَنَّهُ سَرَقَ، وَكَأَدَ<sup>(١٣)</sup> يَضْدُقُهُ فِي الْحُكْمِ أَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ بِالْوَحْيِ، ثُمَّ أَغْلِمَ أَنَّهُ قَدْ سَرَقَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِي الْكُفَارِ كُلِّهِمْ، لِأَنَّ الْكُفْرَةَ وَالْمُنَافِقِينَ لَمْ يَزَالُوا يُرِيدُونَ<sup>(١٤)</sup> أَنْ يُضِلُّوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهُدَى، وَيَضْرِبُوهُ<sup>(١٥)</sup> عَنْهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَاؤُا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِمَّنْ أَحْبَلَ الْكِتَابَ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: الآية. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) أدرج بعدها في الأصل وم: أيضاً. (٨) من م، في الأصل: إن. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: لقد هم. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) في الأصل وم: أي. (١٣) في الأصل: يدرك أنه كان، في م: يدرك أنه سرق وكان. (١٤) أدرج قبلها في الأصل وم: كانوا. (١٥) في الأصل وم: ويصرفوا.

ثم يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ [وجهين]:

أحدهما: جِئْتَ عَصَمَكَ<sup>(١)</sup> بِالثَّبُوءِ. وَإِلَّا لَأَضْلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ؛ [وهو]<sup>(٢)</sup> الْهُدَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَشِّرَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَبَكًا قَسِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤].

والثاني: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ جِئْتَ أَعْلَمَكَ بِالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ، وَنَصَرَكَ بِهِ بِالْوَحْيِ، وَصَرَفَكَ عَنْ تَصْدِيقِ ذَلِكَ الْخَائِنِ أَوْ تَبْيِيتِ<sup>(٣)</sup> مَا قَالُوا، وَإِلَّا لَهُمَا أَنْ يُحْطِثُوكَ<sup>(٤)</sup>، وَيُجْهَلُوكَ فِيهِ.

ثم فِي الْآيَةِ، تَقْضِي قَوْلِ الْمُتَنَزِّلِ لِأَنَّهُ مَنْ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ عَصَمَهُ، وَهُمْ يَقُولُونَ: كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْصِمَهُ، وَهُوَ كَانَ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ قَبْلَهُ. فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْإِمْتِنَانِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَعْنَى؛ إِذْ فَعَلَ مَا كَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، لَمْ يَفْعَلْ أَنَّهُ مُفْضَلٌ. دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالُوا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ.

[وقوله تعالى]<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: يَكْفُهُمْ عَمَّا هُمُوا.

والثاني: يَعْصِمُهُ عَمَّا رَامُوا فِيهِ: أَنْ يَظْفَرُوا مِنْهُ بَعْدَ أَنْ أَظْهَرُوا مَا طَلَبُوا.

وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّوكَ﴾ يُجْهَلُوكَ الْحُكْمَ بِالتَّلْيِيسِ وَأَنْوَاعِ التَّمْوِيهِ؛ يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى [أَمْرَيْنِ]

أحدهما: الرِّثْلَةُ<sup>(٦)</sup>.

والثاني: أَنْ يَكُونَ الْإِضْلَالُ عَنِ السَّبِيلِ وَالْجَبَلُ فِي الصَّرَفِ عَنِ الْحَقِّ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ أَعْدَاءُ اللَّهِ يَفْصِدُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ وَبِجَمِيعِ أَهْلِ الْخَيْرِ.

كَفَّهُمْ بِوَجْهَيْنِ: يَتَوَجَّهُ كُلُّ وَجْهِ إِلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: ظَوَاهِرُ الْأَسْبَابِ مِنَ الْوَحْيِ.

[والثاني: الْآيَاتِ]<sup>(٧)</sup>، وَكَذَا فِي كَفَّهِمْ مَرَّةً بِالْقِتَالِ وَالْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ، وَمَرَّةً بِاللُّطْفِ وَالْعِصْمَةِ. وَسَمِيَ ذَلِكَ فَضْلًا وَرَحْمَةً لِغَرَفِ أَنْ ذَلِكَ فَضْلُهُ، لَيْسَ<sup>(٨)</sup> حَقًّا قَبْلَهُ، إِذْ لَيْسَ بِذَلِكَ الْحَقُّ يُعَدُّ فِي الْفَضَائِلِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ لَا [أَحَدٌ يَقْصِدُ]<sup>(٩)</sup> إِضْلَالًا نَفْسِيًّا، لَكِنْ لِمَا رَجَعَ حَاصِلُ ذَلِكَ الْإِضْلَالِ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، كَانَتْهُمْ<sup>(١٠)</sup> ضَلُّوا أَنْفُسَهُمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَمْشُرُونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ أَمَّنْ رَسُولُهُ مِنْ ضَرَرٍ أَوْلَنَكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَتَعَصَّدُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ كُلِّهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢] فَهُوَ كَذَلِكَ كَانَ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ فِي مَا عَلَّمَكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَعَصَمَكَ بِالثَّبُوءِ وَالرِّسَالَةِ، وَصَرَفَ عَنْكَ ضَرَرَ الْأَعْدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

#### الآية ١١٤

وقوله تعالى: ﴿لَا حَرَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَلْبَابِهِمْ﴾ اخْتَلَفَ فِي التَّجْوِي؛ قِيلَ: التَّجْوَى الْقَوْمُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا

(١) فِي الْأَصْلِ رَمَ: حَيْثُ عَصَمَكُمْ. (٢) أَدْرَجْتَ فِي الْأَصْلِ وَمَ بَعْدَ: الْهُدَى. (٣) فِي الْأَصْلِ: ثَلَاثٌ، فِي مَ: ثَبِتَ. (٤) مِنْ مَ، فِي الْأَصْلِ: يَحْفَظُوكَ. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَمَ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَمَ: نَازَلَهُ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَمَ: وَالْآيَاتِ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَمَ: لَا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَمَ: يَقْصِدُ قَصْدَ أَحَدٍ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَمَ: كَانُوا.



﴿مُتَجَوِّزًا﴾ [الإسراء: ٤٧] أي رجال. وقيل: التَّجَوَّى: هو الإسراعُ كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ / ١١٤ - ١. الآية [المجادلة: ٧]. ثم استثنى ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ الآية. فإذا كَانَ التَّأْوِيلُ مِنَ التَّجَوَّى هو فِعْلُ التَّجَوَّى خَاصَّةً فَكَأَنَّهُ قَالَ ﴿لَا حَبَرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُجُونِهِمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾ بِالصَّدَقَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ. وَإِنْ كَانَ هَذَا أَقْرَبَ إِلَى (١) مَعْنَى الثَّنَاءِ الْكَثِيرِ فِي مَا يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْمِ. فَكَأَنَّهُ قَالَ ﴿لَا حَبَرَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ يَرْجِعُ أَمْرُهُ إِلَى مَا ذَكَرَ، فَيَصِيرُ إِلَى خَيْرٍ. وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ قَوْمًا يَرْجِعُ نَجْوَاهُمْ إِلَى خَيْرٍ، وَهُمْ أَقْلُهُمْ. وَمِنْ [فِعْلِ التَّجَوَّى] (٢) عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ رُبَّمَا يَكُونُ فِعْلَ خَيْرٍ، وَإِنْ كَانُوا أَهْلَ الثَّقَافِ وَالْكُفْرِ. لَكِنْ يَبَيِّنُ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعِيَ مَرْضَاةَ اللَّهِ. وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ١١٥

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قيل: [الْعَا تَبَيَّنَتْ] (٣) خِيَانَتُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَحْيَى أَنْ يُقِيمَ بِالْمَدِينَةِ، فَارْتَدَّ، وَلَحِقَ بِمَكَّةَ كَافِرًا، فَتَنَزَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ؛ يَقُولُ: يُخَالِفُ الرَّسُولَ﴾ (٤) مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وعن ابن عباسي رضي الله عنهما (أنه قال) (٥): ﴿مَنْ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى﴾ مِنْ (٦) بَعْدَ مَا كَانَ كَافِرًا تَبَيَّنَ الْإِسْلَامَ) وَقَالَ: (لَمَّا بَانَ أَمْرُ طُعْمَةَ [ابْنِ أَبِي رِيٍّ] (٧)، وَعَلِمَ أَنَّهُ سَرَقَ الدَّرْعَ، وَأَنْزَلَ (٨) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، قِيلَ لَهُ: يَا طُعْمَةُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [قَاطِعٌ يَذْكُ، فَخَرَجَ] (٩) هَارِبًا إِلَى مَكَّةَ).

وقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَغْنِي غَيْرَ دِينِ الْمُؤْمِنِينَ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَسَلَّكَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ). وقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا مَا قَوْلُ﴾ أَي تَنَزَّهُوا وَمَا تَوَلَّوْا مِنْ وَلايَةِ الشَّيْطَانِ. وَقِيلَ: نَدَّعَاهُ وَمَا اخْتَارَ غَيْرَ دِينِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿وَتُفْصِلُوهُمُ جَهَنَّمَ﴾ أَي تُذْخِلُهُمْ جَهَنَّمَ فِي الْآخِرَةِ. وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَوَلَّوْا مَا قَوْلُ﴾ أَي تَوَلَّوْا فِي الْآخِرَةِ مَا تَوَلَّوْا فِي الدُّنْيَا ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ يَقُولُ: بِشَسِّ الْمَصِيرِ [الَّذِي] (١٠) صَارَ إِلَيْهِ.

وقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا مَا قَوْلُ﴾ إِنَّهُ تَوَلَّى الشَّيْطَانَ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ وَلِيًّا [لَهُ] (١١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا﴾ [النساء: ١١٩] وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَيَكُونُ: ﴿يَتَّخِذُ﴾ لَهُ فِي مَا اخْتَارَهُ، وَيَكُونُ: [مَا قَوْلُ] (١٢) جَزَاءُ تَوَلَّيْهِ، وَيَكُونُ [لَهُ مِنْ الْخَلْقِ] (١٣) جَوْرًا بَاطِلًا مُهْلِكًا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الآية ١١٦

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَقْبِضُ مَا دُوتَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ الآية. فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ أَلَّا يَصِيرَ [الْإِنْسَانُ] (١٤) بِكُلِّ ذَنْبٍ مُشْرِكًا عَلَى مَا قَالَهُ الْخَوَارِجُ لَمَّا قُسِّمَ الْكِتَابُ. وَلَا يُحْتَمَلُ إِضْمَارُ التَّوْبَةِ لِأَنَّ الشُّرْكَ قَدْ يُغْفَرُ بِالتَّوْبَةِ، فَبَطُلَ قَوْلُهُمْ. وَفِيهِ بَطْلَانٌ قَوْلِ مَنْ يُبْطِلُ الْمَغْفِرَةَ فِي الْكِبَايِرِ بِلا تَوْبَةٍ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِنَفْسِهِ مَشِيئَةَ الْمَغْفِرَةِ، وَذَلِكَ فِي مَا فِي الْحِكْمَةِ وَقَعَ سَفْوُهُ، فَلَزِمَ الَّذِي ذَكَرْنَا الْقَرِيبَيْنِ جَمِيعًا.

ثم الذي يَنْقُضُ قَوْلَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ (١٥) يُكْفَرُونَ بِازْتِكَابِ الصَّغَائِرِ مَا بُلِيَ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْلِيَاءُ، وَمَا يَكْفُرُ صَاحِبُهَا (١٦) تَسْفُطُ التَّوْبَةُ وَالْوَلَايَةُ. وَمَنْ كَانَ وَصَفُ إِيمَانِهِ بِالْأَنْبِيَاءِ ﷺ هَذَا فَهُوَ (١٧) كَافِرٌ بِهِمْ.

وعلى المعتزلة فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ الْأَنْبِيَاءَ ﷺ، بِالْإِعْلَاءِ لَهُ ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وَ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] وَتُكَابِهُهُمْ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الزُّلَّاتِ وَتَضَرُّعِهِمْ إِلَيْهِ حَتَّى أَجِيبُوا فِي دَعَائِهِمْ. [وَلَوْ لَمْ] (١٨) تَكُنْ ذُنُوبُهُمْ بِحَيْثُ تُحْتَمَلُ التَّعْذِيبُ عَلَيْهَا فِي الْحِكْمَةِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ تَعَدِّي الْحَدِّ وَالْوَصْفُ بِالْجَوْرِ وَالتَّعَوُّدُ بِهِ، وَذَلِكَ أَعْظَمُ مِنَ الزُّلَّاتِ. فَهَذَا يَنْقُضُ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي إِثْبَاتِ الْمَغْفِرَةِ فِي الصَّغَائِرِ وَإِحْرَاجِ فِعْلِ التَّعْذِيبِ عَنِ الْحِكْمَةِ، وَقَوْلُ الْخَوَارِجِ بِإِزَالَةِ اسْمِ الْإِيمَانِ بِهَا. وَلَا عِصْمَةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْفِعْلُ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: تَبَيَّنَ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) أَدْرَجَ فِي الْأَصْلِ وَم قَبْلَهَا: يَقُولُ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) الْوَارِثُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: قَاطِعٌ فَيُخْرِجُ. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: نَجَزَهُ. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الَّذِي. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: صَاحِبِهِ. (١٦) أَدْرَجَ فِي الْأَصْلِ وَم بَعْدَهَا: عَلَى. (١٧) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَمْ.

ثم قوله تعالى: ﴿لَا يَقْنُرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ. وَيَقْنُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [يَحْتَمِلُ] (وجهين: أخذهما) <sup>(١)</sup> الشُّرْكُ في الإغْتِقَادِ، وهو أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَالْوَهْبِيَّةِ.

والثاني: أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي عِبَادَتِهِ، وذلك كُلُّ شَيْءٍ سِوَهُ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَالْوَهْبِيَّةِ وَبَيْنَ أَنْ يُشْرَكَ غَيْرُهُ فِي عِبَادَتِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷺ: ﴿أَنَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِهِ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّيَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] جَمَلَ الْإِشْرَاكَ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِشْرَاكَ فِي الْعِبَادَةِ وَاحِدًا، كُلُّهُ شُرْكٌ بِاللَّهِ؟ وبالله التوفيق.

ثم قوله تعالى: ﴿وَيَقْنُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ لَا يَحْتَمِلُ [مَا] <sup>(٢)</sup> قَالَتِ الْمُغْتَرِلَةُ، إِنَّهُ وَعَدَ الْمَغْفِرَةَ فِي مَا يَشَاءُ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي الصَّغَائِرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وَقَدْ ثَبَتَ الْوَعْدُ فِي الْكَبَائِرِ، وَتَقَيُّ <sup>(٣)</sup> الْوَعْدُ بِحَقِّهِ لَمْ يَزَلْ بِالَّذِي ذَكَرَ لِاحْتِمَالِهِ.

وقيل: قوله ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَنْفُسِ الْمَغْفُورَاتِ عَنِ الْآثَامِ وَالْأَجْرَامِ الَّتِي تُغْفَرُ، لَمْ يُجْزِ صَرْفَ التَّخْصِصِ إِلَى الْآثَامِ بِالْآيَةِ الْمُكْنِي بِهَا عَنِ الْأَنْفُسِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: مَا يَشَاءُ، وَلَكِنْ قَالَ ﷺ: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فَذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَنْفُسِ. وَفِي آيَاتِ الْوَعْدِ تَخْصِصٌ <sup>(٤)</sup> فِي الَّذِينَ جَاءَ بِهِمْ. وَفِي مَا جَاءَ عَلَى مَا قِيلَ لَا صَرْفَ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ أَوْلَى. وَيَعْدُ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وَالصَّغَائِرُ عَنْدهُمْ مَغْفُورَةٌ بِالْحِكْمَةِ لَا بِالْوَعْدِ، وَالْآيَةُ فِي التَّغْرِيفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١١٧** وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْسَانًا﴾ عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ] <sup>(٥)</sup> قَالَ: (الْإِنَاثُ الْأَمْوَاتُ الَّتِي لَا رُوحَ فِيهَا) <sup>(٦)</sup>. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقِيلَ: قَوْلُهُ ﴿إِنْسَانًا﴾ هُمُ الْمَلَائِكَةُ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ، فَعَبَدُوها، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا عَبَدُوا الْإِنَاثَ عَنْدهُمْ، وَفِي زَعِيمِهِمْ.

وقيل: ﴿إِنْسَانًا﴾ مِنَ الْوَتَنِ. وَكَذَلِكَ رُوِيَ فِي حَرْفِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَقْرَأُ: إِنْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْتَانًا [وَهِيَ الْأَصْنَامُ سَمِيَتْ] <sup>(٧)</sup> إِنَاثًا لَمَّا صَوَّرُوها، بِصُورِ الْإِنَاثِ، وَخَلَّوها، وَقَلَّدُوها، وَزَيَّنُوها [بِزِينَةٍ، ثُمَّ عَبَدُوها] <sup>(٨)</sup> عَلَى مَا كَانَ فِي الْأَصْلِ، فَسُمِّيَتْ <sup>(٩)</sup> بِذَلِكَ.

وقيل: سُمِّيَتْ <sup>(١٠)</sup> إِنَاثًا لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ مَا يَعْبُدُونَ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْتَانِ: اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ. فَاسْمَاؤُهُنَّ أَسْمَاءُ إِنَاثٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَدْعُوا إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ، وَإِنْ كَانُوا يَفِرُّونَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَا <sup>(١١)</sup> يَأْلَفُونَهُ، فَإِنَّهُمْ بِعِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ وَالْأَوْتَانَ يَعْبُدُونَ الشَّيْطَانَ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي يَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ، فَكَانَتْهُمْ عِبَدُوهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ [صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] <sup>(١٢)</sup> قَالَ ﴿يَا بَنِيَّ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [مريم: ٤٤] جَعَلَ عِبَادَةَ الصَّنَمِ عِبَادَةَ الشَّيْطَانِ حِينَ قَالَ لَهُ: ﴿لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ فَذَلَّ أَنْ عِبَادَتَهُمُ الْأَوْتَانَ عِبَادَةٌ لِلشَّيْطَانِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

وقوله تعالى: ﴿مَرِيدًا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَالْمَرِيدُ هُوَ الْعَاتِي).

**الآية ١١٨** وقوله تعالى: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ اللَّعْنَةُ الْإِبْعَادُ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَسُمِّيَ مَلْعُونًا لِأَنَّهُ مُبْعَدٌ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ مَطْرُودٌ مِنْهَا.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْجِزَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَفْسًا مَفْرُوسًا﴾ إِنَّهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ، وَإِنْ قَطَعَ الْقَوْلُ فِيهِ: ﴿لَا تَحْجِزَنَّ مِنْ﴾ كَذَا قَطْعًا فَهُوَ ظَنٌّ فِي الْحَقِيقَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْنَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ﴾ [سبأ: ٢٠] دَلَّ أَنَّ مَا قَالَهُ ظَنٌّ <sup>(١٣)</sup>. لَكِنَّهُ خَرَجَ مُقْطوعًا مُحَقَّقًا. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) الواو ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: تحقيق. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) في الأصل وم: وهو الصنم سمي. (٨) في الأصل وم: بزيهيم ثم يعبدونها. (٩) في الأصل وم: سمي. (١٠) في الأصل وم: سمي. (١١) في الأصل وم: و. (١٢) في م: عليه السلام. (١٣) في الأصل وم: ظناً.

وقوله تعالى: ﴿نَسِيْبًا مَّفْرُوضًا﴾ أي مُبَيَّنًّا مَعْلُومًا. والنَّصِيْبُ الْمَفْرُوضُ هو ما ذَكَرَ ﴿وَلَا أُسْلِنَتْهُمْ﴾ إلى آخِرِ ما ذَكَرَ ﴿مَّفْرُوضًا﴾ أي مُبَيَّنًّا: مَنْ يُطِيعُهُ وَمَنْ لَا يُطِيعُهُ.

**الآية ١١٩** وقوله تعالى: ﴿وَلَا أُسْلِنَتْهُمْ وَلَا يُنْفَسَتْهُمْ﴾ الآية: قيل: هذا إخبارٌ عن الله تعالى عبادةً عن صَنِيعِ اللَّعِينِ لِتَكُونُوا على حَدَرٍ مِنْهُ. ثم قوله: ﴿وَلَا أُسْلِنَتْهُمْ﴾ ليس على حَقِيقَةِ الإِضْلَالِ وَتَرْزِيْنٍ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِمْ طَرِيقُهُ وَالْبَاسِ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمْ طَرِيقُ الْهُدَى. فَذَلِكَ مَعْنَى إِضَافَةِ الإِضْلَالِ إِلَيْهِ. وَإِلَّا لَمْ يَمْلِكْ إِضْلَالُ أَحَدٍ فِي الْحَقِيقَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ شَلْطَنٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْنَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ثم إِذَا ضَلُّوا بِدَعَائِهِ إِلَى ذَلِكَ وَتَرْزِيْنِهِ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا يُعْنِيهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَتَمَتُّوا أَشْيَاءَ كَقَوْلِهِمْ: ﴿رَقَالَ الَّذِينَ ١١٤ - ب/ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُوا إِلَيْهِ﴾ الآية: [الأحقاف: ١١] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١] وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَذَلِكَ بِمَا يُعْنِيهِمُ الشَّيْطَانُ، لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وعن ابن عباس رضي الله عنه (﴿وَلَا أُسْلِنَتْهُمْ﴾) يَنْعِي عَنْ الدِّينِ ﴿وَلَا يُنْفَسَتْهُمْ﴾ أَنْ يُصِيبُوا خَيْرًا لَا مُحَالَةً لِيَأْمَنُوا. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه (وَلَا عَذْبَتُهُمْ، وَلَا مَنِيَّتُهُمْ، وَلَا حَرَمَتْهُمْ) عَلَيْهِمُ الْإِنْعَامُ، وَلَا مَرْتُهُمْ فَلْيَبْدُلْ خَلْقَكَ).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا مَرْتُهُمْ فَلْيَنْزِكْ لَهُمْ مَادَاتِ الْآلِهَةِ﴾ فَيَجْعَلُوهَا نَحْرًا لِلْأَصْنَامِ وَالْأَوْتَانِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا مَرْتُهُمْ فَلْيَنْزِكْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ يَخْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ يَسُوَّى مَا قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذَا الْخَلْقَ لِيَأْمُرَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ، وَلِيَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ لَهُ؛ لَا يَتَعَبَّدُونَ دُونَ اللَّهِ غَيْرَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ﴾ الآية [الذاريات: ٥٦ و ٥٧] فَهُوَ دَعَاهُمْ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهُوَ مَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَطَرْتُ أَوَّلَ النَّاسِ عَلَيَّ لَئِنْ لَمْ يَنْبُدْ لِيَخْلُقِ اللَّهُ ذَلِكَ الْآيَةُ الْقَيُّمَةُ﴾ [الرُّوم: ٣٠]، قِيلَ: الدِّينُ اللَّهُ. فَعَلَى ذَلِكَ يَخْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْزِكْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ أَي عَنِ الَّذِي كَانَ خَلْقُهُ إِيَّاهُمْ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ ﷻ، خَلَقَ الْإِنْعَامَ وَالتَّهَانِمَ لِمَنَافِعِهِمْ، وَسَخَّرَهَا لَهُمْ، فَهُمْ حَرَمُوهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَجَعَلُوهَا لِلْأَوْتَانِ وَالْأَصْنَامِ كَالْجَهَنَّةِ وَالسَّابَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ؛ ضَبَعُوا مَنَافِعَهَا الَّتِي خَلَقَهَا لَهُمْ عَلَى<sup>(٥)</sup> أَنْفُسِهِمْ؛ وَذَلِكَ تَغْيِيرُ مَا خَلَقَ اللَّهُ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا غَيْرَ الَّذِي ذَكَرْنَا. [قَالَ]<sup>(٦)</sup> بَعْضُهُمْ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْزِكْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ الْإِنْخَاءُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ دِينُ اللَّهِ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَيْضًا [أَنَّهُ قَالَ: (دِينُ اللَّهِ)]<sup>(٧)</sup>. وَقِيلَ: هُوَ مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ [عَمَلِ]<sup>(٨)</sup> الْوَائِسَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَةِ وَالْوَاصِلَةِ وَالْوَائِسَةِ، وَلَا يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَطَرُ بَيَالِهِ يَوْمَئِذٍ أَنَّهُ أَرَادَ بِتَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ مَا قَالُوا مِنَ الْإِنْخَاءِ أَوْ الْمُثَلَّةِ [وَعَمَلِ]<sup>(٩)</sup> الْوَائِسَةِ وَالنَّامِصَةِ؛ كَأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ طَلَّبَ مِنْ رَبِّهِ النَّظْرَةَ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ، وَلَا يَخْتَمِلُ لَهُ عِلْمُ مَا<sup>(١٠)</sup> لَا يَجِلُّ هَذَا أَوْ النَّهْيِ، عَنْ مِثْلِهِ، إِذْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَرَدَّ الشَّرِيعَةُ فِي مِثْلِهِ، لِذَلِكَ بَعْدَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أَي يُطِيعُهُ، وَجَبِيَّةٌ إِلَى مَا دَعَاهُ، وَيَعْبُدُهُ<sup>(١١)</sup> ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خَسْرَانًا مُبِينًا﴾ [فِي الدُّنْيَا]<sup>(١٢)</sup> وَالْآخِرَةِ. أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَذَهَابُ الْمَنَافِعِ عَنْهُ<sup>(١٣)</sup> الَّتِي جَعَلَهَا<sup>(١٤)</sup> لِلْأَصْنَامِ وَالْأَوْتَانِ، وَفِي الْآخِرَةِ الْعُقُوبَةُ.

**الآية ١٢٠** وقوله تعالى: ﴿يَبْدُهُمْ﴾ إِنَّمَا قَفَرُوا وَإِنَّمَا سَعَتْ<sup>(١٥)</sup> وَيُمْنِيَّتُهُمْ هُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِمَانِي وَقَضَاءِ الشَّهَوَاتِ فِي الدُّنْيَا ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ وَالْغُرُورُ هُوَ أَنْ يَرَى شَيْئًا، وَيُظَاهِرُ خِلَافَهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَزَيْن. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَلْبِس. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَا حَرَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: دَعَاهُمْ. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْ. (٦) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: دِين. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَعْبُدُهُ. (١٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: عَنْهُمْ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: جَعَلُوهَا.

## الآية ١٢١

[وقوله تعالى: ﴿١﴾] «أُولَئِكَ مَاؤُنْهْمُ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا» الآية ظاهرة: قيل: مَفْرَأً، وقيل: مَلْجَأً.

## الآية ١٢٢

وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا» قد

ذَكَرْنَا هَذَا<sup>(٢)</sup> فِي مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ، وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَاتُ غَيْرُ التَّصَدِيقِ.

وقوله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا» تأويلُ هذا، والله أعلم، أَنْ يُقَالَ: إِنَّكُمْ مِمَّنْ تَقْبَلُونَ الْأَخْبَارَ وَالْقَوْلَ مِنَ النَّاسِ، ثُمَّ لَا أَحَدَ أَصْدَقُ قَوْلًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا أَنْجَزُ وَغَدًا مِنْهُ. كَيْفَ لَا تَقْبَلُونَ قَوْلَهُ وَخَبْرَهُ: أَنَّهُ بَعَثَ وَجْهًا وَنَارًا، وَتَكْذِبُونَ قَوْلَ إِبْلِيسَ: أَنْ لَا جَنَّةَ وَلَا نَارَ وَلَا بَعَثَ؟

## الآية ١٢٣

وقوله تعالى: «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ» أَخْبَرَ<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ

بِالْأَمَانِيِّ، وَلَكِنْ إِلَى اللَّهِ<sup>(٤)</sup>، فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِالْمَنْزِلَةِ وَالْقَدْرِ عِنْدَ اللَّهِ لَانْهَمُ قَالُوا: «عَنْ أَتَبْتُوا اللَّهَ وَاجْتَبَوْهُ» [المائدة: ١٨] وَقَالُوا: «لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَقْدُودَةً» [آل عمران: ٢٤] وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ دَمُّوا إِلَى غَيْرِ هَذَا، وَقَالُوا: إِنَّ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ دِينَنَا خَيْرٌ مِنْ دِينِكُمْ، وَنَحْنُ أَفْضَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَتَنَزَّلَ «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ».

وقوله تعالى: «وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا» ذَلِكَ وَصْفُ الْكَافِرِ الْآلَا يَكُونُ لَهُ وَلِيٌّ يَنْزُلِي حِفْظُهُ، وَلَا نَصِيرٌ يَنْصُرُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ»؟ [النساء: ١٢٤] ذَكَرَ لِلَّذِينَ<sup>(٥)</sup> يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ، وَهُمْ مُؤْمِنُونَ، أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، فَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ أَنَّ قَوْلَهُ<sup>(٦)</sup> «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ» أَرَادَ بِهِ الشُّرْكَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup> «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ» أَيِ<sup>(٨)</sup> كُلِّ سُوءٍ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ<sup>(٩)</sup> لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ [أَنَّهُ]<sup>(١٠)</sup> قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الْفَلَاحُ بَعْدَ هَذَا، وَكُلُّ شَيْءٍ عَمِلْنَاهُ<sup>(١١)</sup> جُزِينَاهُ؟ قَالَ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ! أَلَسْتَ تَخْزَنُ؟ أَلَسْتَ تَغْضَبُ؟ أَلَسْتَ تَمْرُضُ؟ أَلَسْتَ يُصِيبُكَ الْأَذَى؟ فَهَذَا مَا يُجْزَى<sup>(١٢)</sup> بِهِ بِجَزَائِهِ<sup>(١٣)</sup> الْمُؤْمِنُ فِي الدُّنْيَا وَالْكَافِرُ فِي الْآخِرَةِ. فَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ هَذَا فَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا» إِذَا لَمْ يَزَجَعْ عَنْ كُفْرِهِ، وَمَاتَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذَا رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَتَابَ، وَمَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ يَجِدُ وَلِيًّا وَنَصِيرًا؛ يَنْصُرُهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ» فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَاتِ غَيْرُ الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» وَلَوْ كَانَ [الْعَمَلُ]<sup>(١٤)</sup> إِيمَانًا يَصِيرُ<sup>(١٥)</sup> كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ يَعْمَلْ الْإِيمَانَ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَذَلِكَ بِمَا<sup>(١٦)</sup> ذَكَرْنَا أَنَّهَا غَيْرُ الْإِيمَانِ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَيْضًا أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ إِنَّمَا تَنْفَعُ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ إِيمَانٍ لِأَنَّهُ شَرَطَ فِيهَا<sup>(١٧)</sup> الْإِيمَانَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُوَ مُؤْمِنٌ»؛ دَلٌّ أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ لَا تَنْفَعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ إِيمَانٍ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

## الآية ١٢٤

وقوله تعالى: «وَلَا يُظَلَّمُونَ نَقِيرًا» قد ذَكَرْنَاهُ.

## الآية ١٢٥

وقوله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّا أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ» الْآيَةُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: (١٣) مَنْ أَحْسَنُ دِينًا [مِنْ] (١٤) الْمُسْلِمِينَ مَنْ (١٥) يَعْمَلُ جَمِيعَ عَمَلِهِ مُوَافِقًا لِلدِّينِ [أَمْ مِنْ] (١٦) لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا؟ وَهُوَ كَمَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ وَرَنَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ<sup>(١٧)</sup> بِإِيْمَانِ جَمِيعِ أُمَّتِي لَرَجَعَ إِيْمَانُهُ»

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في تفسير الآيتين ٢٥ و ٢٦٦ من سورة البقرة. (٣) في الأصل وم: الذين. (٤) من م، في الأصل: أو. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) من م، في الأصل علمناه. (٧) في الأصل وم: يجوزون. (٨) في الأصل وم: بجزائها. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فيصير. (١١) من م، في الأصل بها. (١٢) في الأصل وم: فيه. (١٣) في الأصل وم: يحتمل. (١٤) ساقطة من الأصل وم. (١٥) في الأصل وم: ممن. (١٦) في الأصل وم: ممن يعمل بل الذي عمل بجميع عمله موافقا لدينه أحسن دينا من الذي.

[ابن عدي في الكامل ٣٣٥/٥]، وقال رسول الله ﷺ: «هُوَ قَوِيٌّ فِي دِينِهِ ضَعِيفٌ فِي بَدَنِهِ». ألا تَرَى أَنَّهُ خَرَجَ لِمُقَاتَلَةِ أَهْلِ الرَّدَّةِ وَخَذَهُ، وَذَلِكَ لِقَوِيَّتِهِ فِي الدِّينِ وَصِلَابَتِهِ فِيهِ لَا لِرِيبَاذَةِ الْإِيمَانِ وَلَا لِنُقْصَانِ إِيْمَانٍ فِي غَيْرِهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني: مُقَابَلَةُ سَائِرِ الْأَدْيَانِ؛ أَيِ «وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» مِمَّنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ لِلَّهِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ» عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ قَالَ] <sup>(١)</sup> (جَمِيعُ جِهَةِ أَمْرِهِ إِلَى اللَّهِ، جَمِيعُ مَا يَفْعَلُ إِنَّمَا يَعْمَلُ اللَّهُ لَا يَفْعَلُ لِغَيْرِ اللَّهِ). وَقِيلَ: «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» أَيِ أَخْلَصَ نَفْسَهُ لِلَّهِ، وَلَا يَجْعَلُ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكَاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَرَجُلًا سَلَمًا رَجُلًا» [الزمر: ٢٩] أَيِ يُسَلِّمُ نَفْسَهُ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» يُحْسِنُ مَا يَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَعْمَلُ يَعْلَمُ لَهُ <sup>(٢)</sup> فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» مِنَ الْإِحْسَانِ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ الْعَمَلَ عَلَى الْمَفْرُوضِ عَلَيْهِ؛ يُؤَدِّي الْمَفْرُوضَ عَلَيْهِ، وَيَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً.

وقوله تعالى: «وَأَتَّسَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» المِلَّةُ: قِيلَ: هِيَ الدِّينُ، وَقِيلَ: المِلَّةُ السُّنَّةُ أَقْرَبُ لِأَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ ١١٥ - أ / كُلُّهُمْ وَاحِدٌ؛ لَا يَخْتَلِفُ دِينُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ وَدِينُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ.

وَأَمَّا السُّنَنُ وَالشَّرَائِعُ فَيَجُوزُ أَنْ تَخْتَلِفَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُويَ فِي الْخَبَرِ: «مِلَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَفِي [بَعْضِ الْأَخْبَارِ] <sup>(٣)</sup>. «سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» جَعَلَ السُّنَّةُ تَفْسِيرَ المِلَّةِ، فَالْمِلَّةُ بِالسُّنَّةِ أَشْبَهُ، ثُمَّ خَصَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، لِأَنَّ سُنَّتَهُ كَانَتْ تُوَافِقُ سُنَنَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؟

وقوله تعالى: «حَنِيفًا» قِيلَ: مُخْلِصًا، وَقِيلَ: سُمِّيَ «حَنِيفًا» أَيِ مَانِلًا إِلَى الْحَقِّ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْأَخْتَفُ اخْتَفَ لِمَعْلُومٍ إِنْ خَذَى <sup>(٤)</sup> قَدَمَيْهِ إِلَى الْأُخْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَوْحَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ: أَنْ لِي خَلِيلًا فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ: لِمَنْ؟ أَيِ لِمَنْ تَسْأَلُنِي عَنْهُ؟ قَالَ: حَتَّى <sup>(٥)</sup> أَجِبَهُ، وَاتَّخَذَهُ كَمَا اتَّخَذْتَهُ خَلِيلًا، أَوْ كَلَامٌ نَحْوُ هَذَا، فَقَالَ: أَنْتَ يَا إِبْرَاهِيمَ.

وَأَصْلُ الْخُلَّةِ: الْمَنْزِلَةُ وَالرَّفْعَةُ وَالْكَرَامَةُ؛ يَقُولُ: «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» أَيِ جَعَلَ لَهُ عِنْدَهُ مَنْزِلَةً وَكَرَامَةً لَمْ يَجْعَلْ مِثْلَهَا <sup>(٦)</sup> لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلَائِقِ لِمَا ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِبَلَايَا، وَامْتَحَنَهُ بِمِحَنٍ لَمْ يَبْتَلِ [أَحَدًا بِمِثْلِهَا] <sup>(٧)</sup>، فَصَبَّرَ عَلَيْهَا؛ مِنْ ذَلِكَ مَا أَلْقَى فِي النَّارِ، فَصَبَّرَ، وَلَمْ يَسْتَعِنْ بِأَحَدٍ سِوَاهُ، وَمَا أَتَّبَعِي بِذَنْبٍ وَلَدَيْهِ، فَمَا أَفْجَعَهُ، وَمَا أَمَرَ بِتَرْكِ أَهْلِيهِ وَوَلَدِيهِ الطِّفْلِ فِي جِبَالٍ مَكَّةَ؛ لَا مَاءَ هُنَاكَ، وَلَا زَرْعَ، وَلَا نَبَاتَ، فَفَعَلَ، وَمِنْ ذَلِكَ أَمْرُ الْمُهَاجِرَةِ وَمَا يَكْثُرُ ذَلِكَ، فَجَائِزُ تَخْصِيصُهُ بِالْخُلَّةِ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَجَائِزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَرَامَةً أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِهَا لِأَنَّ أَهْلَ الْأَدْيَانِ كُلَّهُمْ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ، وَيَدْعُونَ أَنَّهُمْ عَلَى دِينِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُنَا <sup>(٨)</sup>: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ [البخاري: ٣٣٧٠]. قِيلَ: خُصَّ هُوَ بِهِذَيْنِ الرَّجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُهُمَا فِي الْخُلَّةِ [وَالْمِلَّةِ] <sup>(٩)</sup>. وَقِيلَ: إِنَّهُ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا لِأَنَّهُ كَانَ يُعْطَى، وَلَا يَأْخُذُ، وَكَانَ يُحِبُّ الضَّيْفَ، وَكَانَ لَا يَأْكُلُ وَخَذَهُ، وَإِنْ بَقِيَ طَوِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وَأَصْلُ الْخُلَّةِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْكَرَامَةِ وَالْمَنْزِلَةِ لِأَنَّ مَنْ يُحِبُّ آخَرَ يَبْرُهُ، وَيُكْرِمُهُ. وَمَنْ لَا يُحِبُّهُ يُعَادِيهِ، وَيُظْهِرُ لَهُ الْجَفَاءَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) من م، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل وم: بعضها. (٤) في الأصل وم: أحد. (٥) في الأصل وم: من.

(٦) في الأصل وم: مثله. (٧) في الأصل وم: بمثله. (٨) في الأصل وم: قوله. (٩) ساقطة من الأصل وم.

واختلف في المعنى الذي وُصف به بالخلة أنه خليل الله؛ فقد قيل: بما سَخَتْ نَفْسُهُ فِي بَذْلِ كُلِّ لَذَّةٍ مِنْ لَذَاتِ الدُّنْيَا لِلَّهِ؛ [إِذْ يَبِيتُ<sup>(١)</sup>] فِي مَكَانٍ إِبْتِغَاءَ الْأَصْيَافِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَكَانَ لَا يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَكَانَتْ عَادَتُهُ التَّقْدِيمَ بِكُلِّ مَا يَتَهَيَّأُ لَهُ عِنْدَ نَزُولِ الْأَصْيَافِ عَلَيْهِ، وَالِابْتِدَاءَ بِذَلِكَ قَبْلَ كُلِّ أَمْرٍ، وَالْقِيَامَ لِلْأَصْيَافِ مَعَ عَظَمِ مَنَزَلَتِهِ. أَيْدِ ذَلِكَ أَمْرُ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ<sup>(٢)</sup> جَاءُوهُ بِالْبَشَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: إنما اِمْتَحَنَهُ اللَّهُ بِأُمُورٍ، فَصَبَرَ عَلَيْهَا، نَحْوَ النَّارِ: أُلْقِيَ فِيهَا<sup>(٣)</sup>، وَذُبِحَ الرَّكْدُ وَبَذِلَ الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ لِلَّهِ، حَيْثُ لَا ضِرْعَ وَلَا ذَرْعَ، وَلَا مَاءَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّشَاءِ عَلَيْهِ بَوْفَاءَ مَا امْتَحَنَ [بِهِ وَاتِمَامَ]<sup>(٤)</sup> مَا ابْتُلِيَ: فِي<sup>(٥)</sup> قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَهِمَ الَّذِينَ وَلَّيُوا﴾ [النجم: ٣٧]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَتْهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]. وَفِي مَا حَاجَّ فِرْعَوْنَ وَجَمِيعَ قَوْمِهِ، [وَجَادَلَهُمْ فِي مَا]<sup>(٦)</sup> يَغْبُدُونَ، فَقَلْبَهُمْ، وَالزَّمَهُمْ حَجَّةَ اللَّهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الْمِحْنِ.

وقيل: بما بِهِ كَانَ بَدْءُ الْبَيْتِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ ﴿يَمِينًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] وَمَأْمَنًا لِلْخَلْقِ وَمَتَابًا لَهُمْ<sup>(٧)</sup> وَمَشْكَا، فَقَطَّمْ شَأْنَهُ فِي مَا بِالْخَلْقِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ فِي أَمْرِ الدِّينِ. وَعَلَى ذَلِكَ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمِلِّ الْقُلُوبِ وَإِظْهَارِ التَّدْنِ بِدِينِهِ مِنْ جَمِيعِ أَصْنَافِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: إنما هي خَصَائِصُ فِي أَهْلِ مِنَ الرُّسُلِ وَأُولَى<sup>(٨)</sup> الْعَزْمِ مِنْهُمْ؛ اخْتَصَّهُمْ بِأَسْمَاءٍ عُرِفَتْ فِي الْفَضَائِلِ وَالْكَرَامَاتِ نَحْوِ الْقَوْلِ بِكَلِمَةِ اللَّهِ وَرُوحِ اللَّهِ وَذُبْحِ اللَّهِ وَحَبِيبِ اللَّهِ. فَعَلَى ذَلِكَ كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خُصُوصِيَّةٌ فِي الْإِسْمِ، فَسَمَّاهُ خَلِيلًا.

فَنَحْنُ نَقُولُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: [لَمْ يُسَمَّ]<sup>(٩)</sup> بِالَّذِي ذَكَرَ عَبْنًا بِاطِلًا، وَلَكِنَّهُ سَمَّاهُ بِهِ تَعْظِيمًا لِقُدْرِهِ وَإِظْهَارًا لِكِرَامِيَّتِهِ وَيَبَانًا لِمَنَزَلَتِهِ عِنْدَهُ لِمَا شَاءَ مِنَ الرَّجْوِ الَّتِي لَعَلَّهَا لَمْ يَطْلُغْ عَلَيْهَا [أَحَدًا]<sup>(١٠)</sup> مِنَ الْخَلْقِ، وَلَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَذَرَكَ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَحْيِ. فَحَقَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا تَعْظِيمُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِالَّذِي اخْتَصَّهُ اللَّهُ، وَاضْطِفَاهُ دُونَ تَكْلُفِ الْمَعْنَى الَّتِي لَهُ كَانَ ذَلِكَ مَعَ لَا وَجْهَ، وَلَا مَعْنَى، صَارَ حَقِيقَ ذَلِكَ وَاحْتَرَمَ إِلَّا بِمَعْنَى أَكْرَمَهُ اللَّهُ. وَأَكْرَمَهُ [اللَّهُ بِفَضْلِهِ]<sup>(١١)</sup> وَرَحْمَتِهِ. وَاللَّهُ أَنْ يَتَّقِيَهُ بِالْخَلَّةِ، ثُمَّ يُكْرِمَهُ بِأَنْوَاعِ الْكَرَامَاتِ الَّتِي لَدَيْهَا تَقَعُ كِرَامَةُ الْخَلَّةِ، وَتَضْلُجُ. وَاللَّهُ الْمَنُّ فِي ذَلِكَ وَالْفَضْلُ، وَعَلَيْنَا الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالشُّكْرُ بِمَا [أَنْعَمَ عَلَيْنَا]<sup>(١٢)</sup> مِنْ مَعْرِفَةِ كِرَامِ خَلْقِهِ، وَجَعَلَ فِي قُلُوبِنَا مَوَدَّتَهُمْ، حَتَّى صَارُوا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَمْسِ الْخَلْقِ بِنَا بِلَ مِنْ أَنْفُسِنَا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ لَيْسَ لِلنَّصَارَى ادِّعَاءُ النَّبُوءَةِ لِلَّهِ مِنْ حَيْثُ الْكَرَامَةُ عَلَى الْإِغْتِبَارِ بِالْخَلَّةِ لِأَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ عَظَمَ أَمْرُ الْأَوْلَادِ حَتَّى جَعَلَهُ كَالشُّرَكِّ، وَلَا كَذَلِكَ أَمْرُ الْخَلَّةِ، وَلِأَنَّ أَمْرَ الْأَوْلَادِ، حَقُّهُ الْمَجَانَسَةُ، وَلِلْخَلَّةِ حَقُّ الْمَوَافَقَةِ.

ثُمَّ [الْأَصْلُ: فِي]<sup>(١٣)</sup> الْأَوْلَادِ الشُّهُورَةُ وَالْحَاجَةُ [وَفِي الْخَلَّةِ]<sup>(١٤)</sup> الطَّاعَةُ وَالتَّعْظِيمُ، مِمَّا يُرْجَعُ أَحَدَ الرَّجْهَيْنِ إِلَى شُهُورَةِ الْوَلَدِ وَحَاجَتِهِ، وَالْآخَرُ إِلَى تَعْظِيمِ يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْعَبْدِ وَتَبَجُّلِهِ وَالطَّاعَةِ لَهُ وَالْخُضُوعِ.

ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي تَقْتَضِيهِ الْخَلَّةُ قَدْ يُجَوِّزُ أَنْ يَنْظَرَ كُلُّ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ لَهُ فِي حَقِّ النِّهَايَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٢٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وَالْمَحَبَّةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْخَلَّةِ. وَمُحَالٌ أَنْ يَحِقَّ مَعْنَى الْأَوْلَادِ وَالنَّبُوءَةِ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّاعَةِ، لِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْأَمْرَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الآية ١٢٦

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ. تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ أَكْرَمَهُمْ، وَاعْظَمَ مَنَزَلَتَهُمْ عِنْدَهُ، وَأَعْلَاهَا، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا عَنْ عِبَادَتِهِ، وَلَمْ يُخْرِجُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عِبِيدًا، بَلْ كَلَّمَا<sup>(١٥)</sup> أَزْدَادَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً وَقَدْرًا<sup>(١٦)</sup> كَانُوا اخْضَعُ لَهُ وَأَطَاعُوا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: بَيَّنَّا. (٢) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: الَّذِي. (٣) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: اللَّهُ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: إِتِمَام. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: مِنْ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَجَادِلُهُمْ فِي مَنْ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَتَى قَوْمَهُ قَالَ﴾ [الأنعام: ٨٠]. (٧) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ خَلَلْنَا إِلَيْكَ مَتَابَةً لِلنَّاسِ وَنَاسًا﴾ [البقرة: ١٢٥]. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: وَأُولُوا، وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولُوا الْقُرْبَى مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا يَسْمِيهِ. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: بِفَضْلِ اللَّهِ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْعَمْنَا. (١٣) فِي الْأَصْلِ: أَصْل، فِي م: الْأَصْل. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالْخَلَّة. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: كُلُّهَا. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: قَدْرًا.

يَسْمَلُونَ ﴿[الأنبياء: ٢٦ و ٢٧] وفي مواضع آخر ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [الأعراف: ٢٠٦ والنحل: ٤٩ والأنبياء: ١٩ والسجدة: ١٥] ﴿وَلَا يَسْتَحِيرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

وقوله تعالى: ﴿وَكَاثَ اللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ مُخِطًا﴾ أي احاط بكل شيء علمه. وهو يُخْرِجُ على الوعيد، أي [لا] <sup>(١)</sup> عن جهل بضيعهم كملوك الأرض، وبالله التوفيق.

وقوله <sup>(٢)</sup> أيضاً: ﴿وَكَاثَ اللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ مُخِطًا﴾ و ﴿نَصِيرًا﴾ [البقرة: ٩٦ و...] و ﴿عَلِيمًا﴾ [البقرة: ٢٩ و...] ونحو ذلك يُخْرِجُ على الوعيد والتخويف ليكنوا مراقبين له حذرين كمن يعلم في الأمور أن عليه رقيباً، والله أعلم. ويخرج على الشاء <sup>(٣)</sup> [في وجهين:

أحدهما] <sup>(٤)</sup>: أنه أمر من يكتب الأعمال لا للخفاء عليه، لكن بما إذا لا يمنح حاجة به، ولكن لمصلحة عباده <sup>(٥)</sup> فيمنح بما شاء. فامتنح أولئك الكتبة بما يكونون <sup>(٦)</sup> متفنيين ناظرين لا يغفلون عن ذلك طاعة منهم لله.

والثاني: أن يكون العلم بمن يكتب عليه كل أمر في ما جيل عليه البشر أذكر له وأشد في التنبيه، فجرى حكم الله في ذلك، إذ أمر المبحث موضوع على المصلحة؛ وذلك أبلغ في الوجود، والله أعلم.

ويخرج على أن الله تعالى بذلك ﴿مُخِطًا﴾ ليعلّموا أنهم لا يتركون سدى، بل يخصي عليهم للجزاء، والله أعلم. وجملته ذلك أن الله تعالى قال: ﴿وَكَاثَ﴾ كذا يعلم أنه لا عن جهل خلق الخلق، وبعث الرسل ﷺ وأنشأ الآيات مما عليه أمر الخلق أنهم يعاملون من ذكرث، وذلك خارج على حق الحكمة، وإن كان لا يعرف <sup>(٧)</sup> في بعث الرسل من يكذبهم، ولا تقوية الأعداء على ما بذلك <sup>(٨)</sup> قهر الأولياء، ولا الأمر والنهي لمن لا ياتمر، ولا ينهي، كبير حكمة. وإنما كان ذلك من الله، فهو خارج على حد الحكمة، أو ذلك كله من الخلق يقع حاجة أو لمنفعة ترجع إليهم. فإذا ناقض خرج الفعل من الحكمة.

فأما الله ﷻ [فإنه] <sup>(٩)</sup> يمنح عباده، وبعث الرسل ﷺ لحاجة بالمبعوث إليهم وبالمنتحنين وللمنافع ترجع إليهم، فيكون ذلك منه كهديا. / ١١٥ - ب/ فمن لا يقبلها فنفسه [يضرها ويلحقها] <sup>(١٠)</sup> ينحس، فلا <sup>(١١)</sup> يرجع إليه ذلك، ويؤزل <sup>(١٢)</sup> ذلك المعنى الذي له خرج الفعل من الخلق عن الحكمة. فلزم القول بموافقة الحكمة والمصلحة، ولا قوة إلا بالله.

### الآية ١٣٧

وقوله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ الآية. ذكر الاستفتاء في النساء، وليس فيه بيان عما وقع به السؤال؛ إذ قد يجوز أن يكون في الجواب بيان المراد في السؤال نحو قوله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] دل الأمر باعتزال عن النساء في المحيض، وعلى أن السؤال عن المحيض إنما كان في الاعتزال، وإن لم يكن في السؤال بيان المراد. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٠] على أن السؤال إنما كان عن مخالطة النكاح، وقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] على أن السؤال عن الخمر والميسر ما ذكر في الجواب من الإثم، وإن لم يكن في السؤال بيان ذلك.

ثم قوله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ ليس في السؤال ولا في الجواب بيان ما وقع به السؤال في أمورهن جميعاً في الميراث وغير ذلك من الحقوق. ثم ذكر واحداً فواحداً كقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نِصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نِصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ٧] وقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نِصِيبٌ مِمَّا أَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نِصِيبٌ مِمَّا أَكْتَسَبْنَ﴾ الآية [النساء: ٣٢] هذا في الميراث.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: البناء. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل: العباد، في م، لعباده. (٥) في الأصل وم: يكون، والإشارة إلى قوله تعالى: ﴿كَلِمَةً مَثَرًا﴾ [عبس: ١٦]. (٦) في الأصل وم: يعرفون. (٧) في الأصل وم: به. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) في الأصل وم: يضر ويلحقها. (١٠) في الأصل وم: لا أن. (١١) في الأصل وم: فوال.

وأما في الحقوق فقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتْلُ الْآدَى عَلَيْهِنَ بِالْمَرْفِ﴾ [البقرة: ٢٨٨] وَيُحْتَمَلُ غَيْرُهَا مِنْ الْحُقُوقِ سِوَى حُقُوقِ النِّكَاحِ، فَتَرَكَ الْبَيَانُ فِي الْجَوَابِ لِمَا ذَكَرَ وَاحِدًا وَفَوَاحِدًا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْآيِ؛ إِذِ الْجَوَابُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْعِدَّةِ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِقَوْلِهِ ﷺ ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ وَقَدْ فَعَلَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُحْتَمَلُ غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ يَتَرَكَ الْبَيَانُ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ لِتَوَازُلِ يَغْرِفُهَا أَهْلُهَا لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى بَيَانِ مَا وَقَعَ بِهِ السُّؤَالُ لِمَعْرِفَةِ أَهْلِهَا بِهِ. وَيُحْتَمَلُ مَا قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: وَهُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُورَثُونَ<sup>(١)</sup> النِّسَاءَ وَلَا الصِّغَارَ مِنَ الْأَوْلَادِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُورَثُونَ الْمُقَاتِلَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالَّذِينَ يُحْرَزُونَ الْغَنَائِمَ. فَلَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ ﷻ لِلنِّسَاءِ وَالصِّغَارِ نَصِيبًا<sup>(٢)</sup> فِي الْأَمْوَالِ، وَقَرَضَ لَهُمْ حَقَّهَا، سَأَلُوا عِنْدَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَسْتَفْتُونَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُنَبِّئُكُمْ فِيهِنَّ﴾. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَذَكَرَتْ الْقِصَّةَ هَكَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ وَقَعَ عَنْ يَتَامَى النِّسَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﷻ: ﴿وَمَا يَتَلَّ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتِيَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ الْآيَةُ؟ قِيلَ كَانَتْ الْيَتِيمَةُ فِي جَنْبِ الرَّجُلِ ذَاتِ مَالٍ يَرْغَبُ عَنْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِدِمَائِمَتِهَا، وَيَمْنَعُهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ رَغْبَةً فِي مَالِهَا. وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الْآيَةُ [النساء: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّغِيرَاتُ مِنَ الْوَلَدَانِ﴾ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَانَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿وَتَسْتَفْتُونَكَ﴾ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمِيرَاثِ وَالْحُقُوقِ ﴿وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ﴾ فِي إِنْغَاءِ حُقُوقِهِمْ وَأَدَاءِ مَا لَهُمْ عَلَيْكَ ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ يَجْزِيكُمْ<sup>(٣)</sup> بِهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾ أَيِ تَرَغِبْنَ عَنْ نِكَاحِهِنَّ. وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ: يَرْغَبُ عَنْ<sup>(٤)</sup> نِكَاحِهَا، لِدِمَائِمَتِهَا، وَلَا يَتَزَوَّجُهَا<sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِهِ رَغْبَةً فِي مَالِهَا. وَقَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ﴿وَرَغِبْنَ﴾: يَرْغَبُ عَنْ نِكَاحِهَا رَغْبَةً فِي مَالِهَا. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ﴾ الْآيَةُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ الْآيَةُ [النساء: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾ دَلَالَةٌ أَنَّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُزَوِّجَ الْيَتِيمَةَ الصَّغِيرَةَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْعِتَابِ عَلَى تَرْكِ [تَزْوِيجِهَا مِنْ غَيْرِهِ]<sup>(٦)</sup> مَعْنَى: فَإِنْ قِيلَ: اسْمُ الْيَتِيمِ يَقَعُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ جَمِيعًا فَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ الْيَتِيمَةِ الْكَبِيرَةِ ههنا، قِيلَ: كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ الْغَالِبَ يَقَعُ عَلَى الصِّغَارِ مِنْهُنَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّ النِّكَاحَ قَدْ يَقُومُ بِالْوَحِيدِ لِأَنَّهُ قَالَ ﷻ: ﴿وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْعِتَابِ مَعْنَى، دَلَّ أَنَّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ.

**الآية ١٢٨** وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ قِيلَ: خَافَتْ، أَوْ عَلِمَتْ ﴿مِنْ بَیْلِهَا نُشُورًا﴾ وَقِيلَ: الْخَوْفُ ههنا خَوْفٌ، لَا غَيْرَ. فَمَنْ قَالَ بِالْخَوْفِ فَهُوَ حَمَلٌ عَلَى أَنْ يَظْهَرَ لَهَا مِنْهُ جَفَاءٌ، يَجْفُوهَا لِدِمَائِمَتِهَا أَوْ لِكِبَرِهَا، وَيُسَبِّئُ صُحْبَتَهَا لِيَتَرْضَى بِالْفِرَاقِ عَنْهُ، وَلِيَتَزَوَّجَ<sup>(٧)</sup> غَيْرَهَا، وَهُوَ الْخَوْفُ حَقِيقَةً.

وهكذا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ]<sup>(٨)</sup> قَالَ: (إِنَّ سُورَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ خَشِيتُ أَنْ يُطْلَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَجَعَلْتُ يَوْمَها لِعَائِشَةَ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ الْآيَةَ، ثُمَّ قَالَ: فَهَذَا الصُّلْحُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ [بِهِ]<sup>(٩)</sup>، فَجَعَلَ الْخَوْفَ ههنا خَشْيَةً.

وَعَنِ عَائِشَةَ ﷺ، أَنِهَا قَالَتْ: (هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ دَمِيمَةً، وَلَا يُجِبُّهَا زَوْجُهَا [تَقُولُ لَهُ]<sup>(١٠)</sup> لَا تُطْلَقْنِي، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنْ شَأْنِي).

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَرْتُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: نَصِيب. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فَيَجْزِيكُمْ، (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فِي. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: يَزُوجُ. (٦) فِي الْأَصْلِ: تَزَوَّجَهُنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ، فِي م: تَزَوَّجَهُنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ. (٧) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.



وقيل: «خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا» أي عَلِمَتْ، والعِلْمُ هو أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ امْرَأَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا كَبِيرَةٌ دَمِيمَةٌ، وَالْأُخْرَى شَابَةٌ، يَمِيلُ قَلْبُهُ إِلَى الشَّابَةِ مِنْهُمَا، وَيَكْرَهُ صُحْبَةَ الْكَبِيرَةِ مِنْهُمَا، وَيَسْتَقْبِلُ الْمَقَامَ مَعَهَا، وَإِرَادَةُ فِرَاقِهَا، فَتَقُولُ لَهُ: لَا تُفَارِقْنِي، وَاجْعَلْ أَيْامِي لِضُرَّتِي، أَوْ يُصَالِحِهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الشَّابَةِ أَكْثَرُ مِنْ عِنْدَ الْكَبِيرَةِ. وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: (هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ دَمِيمَةً، وَلَا يُجِبُّهَا زَوْجُهَا، فَتَقُولُ: لَا تُطْلُقْنِي، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنْ شَانِي). فَالْخَوْفُ هُوَ مَا يَظْهَرُ لَهَا مِنْ نُشُوزِهِ.

قيل: تَزَوَّجَ أُخْرَى بِإِعْلَامٍ، وَالْعِلْمُ هُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْ تَرْكِ مُصَاحَبَتِهِ إِيَّاهَا وَسُوءِ صُحْبَتِهِ مَعَهَا. وَعَلَى هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ رُويَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَضَوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، عَنْ بَعْضِهِمْ: يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ: أَحْدَاهُمَا كَبِيرَةٌ، وَالْأُخْرَى شَابَةٌ، فَيُؤَيِّرُ الشَّابَةَ عَلَى الْكَبِيرَةِ، فَيُجْرِي بَيْنَهُمَا صَلَاحًا<sup>(١)</sup> عَلَى أَنْ يُنْسِكَهَا، وَلَا يُفَارِقُهَا عَلَى الرِّضَا مِنْهَا بِإِبْطَالِ حَقِّهَا أَوْ بِدُونِهِ؛ وَهُوَ مَا رَوَيْنَا مِنْ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ سُبُودَةً رضي الله عنها جَعَلَتْ أَيْامَهَا لِعَائِشَةَ رضي الله عنها خَشْيَةً أَنْ يُفَارِقُهَا. وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه.

رُويَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه (أَنَّهُ أَنَاهُ رَجُلٌ يَسْتَفْتِيهِ فِي امْرَأَةٍ «خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا» فَقَالَ<sup>(٢)</sup>: هِيَ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَتَنْتَبِرُ عَيْنَاهُ مِنْ دَمَائِمِهَا أَوْ كِبَرِهَا أَوْ فَقْرِهَا أَوْ سُوءِ خُلُقِهَا، فَيَكُونُ فِرَاقُهُ، فَإِنْ وَضَعَتْ لَهُ مِنْ مَهْرِهَا شَيْئًا حَلَّ لَهُ، وَإِنْ جَعَلَتْ مِنْ أَيْامِهَا شَيْئًا لِغَيْرِهَا فَلَا حَرَجَ). دَلَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْنَا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ لَهُ نِسْوَةٌ [عَلَيْهِ]<sup>(٣)</sup> أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ؛ فَيُقِيمَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَضْطَلِحَ<sup>(٤)</sup> عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ «وَالضَّلْحُ خَيْرٌ» كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى [فِي الْآيَةِ نَفْسِهَا]<sup>(٥)</sup>.

يَبَيِّنُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَمْدُلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ» الْآيَةَ [النِّسَاءُ: ١٢٩] أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ، وَإِنْ عَدَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي قِسْمَةِ الْأَيَّامِ، أَلَّا يُخَلِّيَ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْوِطْءِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ، وَلَا يَكُونُ وَطْؤُهُ كُلَّهُ لِغَيْرِهَا، وَتَكُونُ الْأُخْرَى كَالْمُعْلَقَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَيِّمٍ وَلَا ذَاتَ زَوْجٍ. لَكِنَّمَا إِذَا رَضِيَتْ بِإِبْطَالِ حَقِّهَا أَوْ بِدُونِ حَقِّهَا فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الزَّوْجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَفْعُ الْحَرَجِ عَنِ الزَّوْجِ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِمَا؛ إِذْ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ فِي تَرْكِ حَقِّهَا حَرَجٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفْلَحَتْ/ ١١٦ - ١/ يَوْمَهُ» [البقرة: ٢٢٩] لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ جُنَاحٌ فِي الْإِفْتِدَاءِ لَأَنَّهَا تَقْتَدِي بِمَا لَهَا. وَلَهَا أَنْ تَمْلِكَ عَلَى مَا لَهَا مِنْ شَاءَتْ، فَكَانَهُ قَالَ عليه السلام: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِي اخْتِارِ مَا افْتَدَتْ أَوْ فِي إِبْطَالِ حَقِّهَا، إِنْ رَضِيَتْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى [مَا]<sup>(٦)</sup> ذَكَرَ، وَهُوَ أَنْ لَا حَرَجَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْمَقَامِ مَعَهُ، وَإِنْ اسْتَقْبَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ، وَكَرِهَ صُحْبَتَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَأُخْبِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، [أَنَّهُ]<sup>(٧)</sup> قَالَ: (شَحِبَتِ الْمَرْأَةُ بِنَصِيبِهَا مِنْ زَوْجِهَا أَنْ تَدْعَهُ لِلْأُخْرَى، وَشَحِبَ الرَّجُلُ بِنَصِيبِهِ مِنَ الْأُخْرَى). وَقِيلَ: الشُّحُّ الْجِرْصُ؛ وَهُوَ أَنْ يَخْرِصَ كُلٌّ عَلَى حَقِّهِ، وَكَانَ الشُّحُّ وَالْجِرْصُ وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِي الْمَنْعِ وَالْآخَرُ فِي الطَّلَبِ لِأَنَّ الْبُخْلَ يَحْمِلُهُ عَلَى الْجِرْصِ، وَالْجِرْصُ يَحْمِلُهُ عَلَى الْمَنْعِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ سَبَبَ الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا» فِي أَنْ تُعْطَوْهُنَّ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِنَّ «وَتَتَّقُوا» فِي الْإِنْفَاءِ حَقِّهِنَّ وَالتَّوْبَةِ بَيْنَهُنَّ، «وَتَتَّقُوا» الْجَوْرَ وَالْمِيلَ وَتَفْضِيلَ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ. وَيَحْتَمِلُ: «وَإِنْ تُحْسِنُوا» فِي اتِّبَاعِ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ مِنْ طَاعَتِهِ «وَتَتَّقُوا» عَمَّا نَهَاكُمْ مِنْ مَعَاصِيهِ.

وقوله تعالى «فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا» عَلَى التَّزْغِيْبِ وَالْوَعِيدِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا مَعْنَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وقوله تعالى: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَمْدُلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَنْ

الآية ١٢٩

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: صَلَحَ. (٢) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: بِصَطْلِحِهَا. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم.

تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَقْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَانِ فِي إِيفَاءِ الْحَقِّ أَنْ يَسْتَوِيَ فِي قُلُوبِهِمُ الْحُبُّ ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ عَلَى الْعَذْلِ لَا تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ إِلَى الَّتِي تُحِبُّ فِي الثَّقَةِ وَالْقَسَمِ، فَتَأْتِيَ الشَّابَّةُ الَّتِي تُعْجِبُكَ، وَتَدْعُ الْآخَرَى بِغَيْرِ قَسَمٍ وَلَا ثَقَّةٍ.

رُويَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ أَمَا قَلْبِي فَلَا أَمْلِكُ، وَلَكِنْ أَرْجُو أَنْ أَغْدِلَ فِي مَا يَرَى ذَلِكَ). وَالْعَذْلُ هُنَا التَّسْوِيَةُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي آيَةِ أُخْرَى: ﴿وَهُمْ يَرْيَبُونَ بَدَلِ لَوْكُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] لَيْسَ هُوَ ضِدُّ الْجَوْرِ، وَلَكِنْ [هُوَ] <sup>(١)</sup> التَّسْوِيَةُ: يُسَوُّونَ بَيْنَ الْأَصْنَافِ فِي الْعِبَادَةِ. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ [أَنَّهُ] <sup>(٢)</sup> قَالَ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَقْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ فِي الْحُبِّ. وَرُويَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم)، كَانَ يَغْدِلُ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي الْقِسْمَةِ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِي مَا أَمْلِكُ، فَلَا تُؤَاخِذْنِي فِي مَا تَمْلِكُ أَنْتَ، وَلَا أَمْلِكُ» [أَبُو دَاوُدَ ٢١٣٤].

وَاضْلُ ذَلِكَ أَنَّ فِي كُلِّ مَا كَانَ الْمَرْءُ مَذْفُوعاً مُضْطَرّاً فَإِنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ فِي ذَلِكَ، [وَفِي كُلِّ مَا كَانَ بِاخْتِيَارٍ مِنْهُ وَإِثَارٍ غَيْرَ مَذْفُوعٍ إِلَيْهِ] <sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُ مُكَلَّفٌ فِي ذَلِكَ <sup>(٤)</sup>. وَالْحُبُّ مِمَّا يَدْفَعُ الْمَرْءَ [إِلَيْهِ، وَيُضْطَرُّهُ، وَلَا] <sup>(٥)</sup> صُنْعَ لَهُ فِيهِ، لَمْ يُكَلَّفِ التَّسْوِيَةُ فِي مَا يَكُونُ [الْمَرْءُ مَذْفُوعاً إِلَيْهِ] <sup>(٦)</sup> مُضْطَرّاً لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّسْوِيَةَ.

وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ قَوْلُنَا: إِنَّ الْكَافِرَ مُكَلَّفٌ بِالْإِيمَانِ فِي حَالِ الْكُفْرِ لِشُغْلِهِ بِهِ وَاخْتِيَارِهِ فَعَلَّ الْكُفْرَ لَيْسَ كَالْمُضْطَرِّ، وَفَدَّ ذَكَرْنَا فِي مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ تَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْطِطَاعَةُ أَحْوَالٍ وَأَسْبَابٍ وَاسْطِطَاعَةُ أَعْمَالٍ. وَالْإِسْطِطَاعَةُ الَّتِي هِيَ اسْطِطَاعَةُ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ مِنْ تَحْوِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ وَغَيْرِهِمَا تَجُوزُ قَبْلُ وَمَعَ وَبَعْدُ. أَمَّا اسْطِطَاعَةُ الْأَعْمَالِ <sup>(٧)</sup> فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ فِي الثَّقَةِ وَالْقِسْمَةِ؛ مَعْنَاهُ: لَا تَحْبِلَنَّكُمْ شِدَّةُ الْحُبِّ وَالْمِيلِ بِالْقَلْبِ أَنْ تَتَرَكُوا الْأَلْفَافَ عَلَيْهَا وَإِفَاءَ الْحَقِّ؛ أَغْنَى حَقَّ الْقَسَمِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمَلْعَةِ﴾ لَيْسَتْ بِأَيْمٍ وَلَا ذَاتُ بَغْلٍ؛ لَيْسَتْ بِأَيْمٍ تَتَكَلَّفُ مَوْنَتَهَا كَمَا تَتَكَلَّفُ الْأَيْمُ، وَلَا ذَاتُ بَغْلٍ يَتَحَمَّلُ [بِعَلَّهَا مَا عَلَيْهِ] <sup>(٨)</sup>. وَفِي حَرْفِ أَبِي بِنِ كَنْبٍ: فَتَذَرُوهَا كَالْمَسْجُونَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا؛ لَا يَنْفُضُ هُوَ عَنْهَا، وَلَا يُطْلَقُهَا لِتَتَزَوَّجَ زَوْجاً آخَرَ، فَهِيَ كَالْمَسْجُونَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا﴾ هُوَ مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ [النساء: ١٢٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ هَذَا يَنْفُضُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَحِيماً ثُمَّ صَارَ رَحِيماً لِأَنَّهُ اخْتَبَرَ أَنَّهُ كَانَ رَحِيماً، وَهُوَ يَقُولُ: صَارَ رَحِيماً وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ بَأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا جَعَلَتْ آيَاتَهَا لِضَرْبِهَا كَانَ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ، وَتَفْسَخَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ لَهَا مَا لَمْ يَجِبْ بَعْدَ [لَمْ] <sup>(٩)</sup> يَلْزَمَ، فَكَانَتْ <sup>(١٠)</sup> كَمَنْ أَبْرَأَ آخَرَ عَنْ حَقٍّ لَمْ يَجِبْ بَعْدُ، فَإِنْ إِبْرَاءَهُ بَاطِلٌ؛ لَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ، فَيَأْخُذَهُ بِهِ إِذَا وَجِبَ. فَعَلَى ذَلِكَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٣٠** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا بَيْنَ اللَّهِ كَلًّا مِّنْ سَعْيِهِ﴾ أَيُّ الرُّوْجَانِ إِنْ تَفَرَّقَا لِمَا لَمْ يَقْدِرِ [الرُّوْجُ] <sup>(١١)</sup> عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ ﴿يَعْنِي اللَّهُ كَلًّا مِّنْ سَعْيِهِ﴾ الْمَرْأَةُ تَتَزَوَّجُ آخَرَ، وَالرَّجُلُ [يَتَزَوَّجُ] <sup>(١٢)</sup> بِامْرَأَةٍ أُخْرَى. وَيَتَحَمَّلُ ﴿يَعْنِي اللَّهُ كَلًّا مِّنْ سَعْيِهِ﴾ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ غَيْبًا بِالْآخَرِ فِي حَالِ النِّكَاحِ فَالِلَّهِ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُغْنِيَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْدَ الْإِفْرَاقِ كَمَا كَانَ يَرْزُقُهُمَا <sup>(١٣)</sup> قَبْلَ الْفِرَاقِ.

وَفِيهِ ذَلِيلٌ قُطِعَ طَمَعُ الْإِزْتِرَافِ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يُجْعَلَ غَيْرُهُ سَبَباً فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ ﷻ: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا بَيْنَ اللَّهِ كَلًّا مِّنْ سَعْيِهِ﴾ لِيَعْلَمَ كُلُّ مَنْ غَنَاهُ لَمْ يَكُنْ بِالْآخِرِ حِينَ وَعَدَ لَهَا الْغَنَى. وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَبْنَىٰ سَكَرًا وَالصَّالِحِينَ﴾ إِلَى

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في م: عليه. (٤) من م، ساقطة من الأصل. (٥) في الأصل: وفيه ويضطر، في م: فيه يضطر ولا. (٦) في الأصل وم: مدفوعاً فيه. (٧) في الأصل وم: أحوال. (٨) في الأصل وم: البعل. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: فكان. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) في الأصل وم: يرزق.

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢] دليلٌ قَطَعَ طَمَعَ ارتزاق<sup>(١)</sup> بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فِي النِّكَاحِ لَمَّا وَعَدَلَهُمُ الْغِنَى إِذْ كَانُوا فُقَرَاءَ.

وفيه دليلٌ وقوعُ الفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا بِالْمَرْأَةِ بِالْمُكْنَى مِنَ الْكَلَامِ لِمُشَارَكَتِهَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُتَفَرِّدَ بِالْفِرَاقِ، لِمَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا بَيْنَ اللَّهِ كَلًّا يَنْ سَعَتِي﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا الْمُتَفَرِّقَ أَوْ سَرِيحًا﴾ [البقرة: ٢٣١] والله أعلم.

وفيه دليلٌ لزومُ التَّفَقُّعِ فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْإِفْتِرَاقَ: إِنَّمَا يَكُونُ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ غِنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْأَخْرِ قِلِّ الْفِرَاقِ. دَلٌّ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ غِنًى بِالزَّوْجِ مَا دَامَتْ بِالْعِدَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ قِيلَ ﴿وَاسِعًا﴾ جَوَادًا، وَقِيلَ: ﴿وَاسِعًا﴾ يُوسِعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ رِزْقَهُ ﴿حَكِيمًا﴾ حَكَمَ<sup>(٢)</sup> عَلَى الزَّوْجِ إِمْسَاكًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحًا بِإِحْسَانٍ، وَقِيلَ: ﴿حَكِيمًا﴾ جَبْنَ حَكَمَ فِرْقَتَهُمَا. وَأَضْلُ الْحُكْمِ أَنْ يُوضَعَ<sup>(٣)</sup> كُلُّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ.

### الآية ١٣١

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ الآية؛ وَصَّى الْخَلْقَ كُلَّهُمْ ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ ثُمَّ قَوْلُهُ ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ قِيلَ: ﴿وَصَّيْنَا﴾ أَمَرْنَا، وَقِيلَ: ﴿وَصَّيْنَا﴾ فَرَضْنَا عَلَى ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ قِيلَ: أَمَرْنَاهُمْ أَنْ يُؤْخَذُوا بِاللَّهِ، وَيَتَّقُوا الشَّرْكَ. وَقَالَ مُقَاتِلٌ ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أَيِ وَخَذُوا اللَّهَ. وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أَيِ أَطِيعُوهُ فِي مَا أَمَرَكُمْ، وَنَهَاكُمْ عَنْهُ. وَيَحْتَمِلُ ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أَيِ اتَّقُوا عَذَابَ اللَّهِ وَنَقَمَتَهُ، وَلَا تَعْبُدُوا غَيْرَهُ دُونَهُ ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾ وَلَمْ تَتَّقُوا فِي مَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ، وَنَهَاكُمْ، فَإِنَّ ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ذَكَرَ هَذَا عَلَى إِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِذَلِكَ لِحَاجَةٍ لَهُ فِي عِبَادَتِهِمْ، وَيَأْمُرُ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِيَّةٍ، إِذْ مَنْ لَهُ مُلْكُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى آخِرٍ يَنْتَفِعُ بِهِ، وَلَكِنْ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ لِحَاجَتِهِمْ فِي ذَلِكَ وَلِمَنْفَعَةٍ أَنْفُسِهِمْ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ ﴿غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَهُ وَطَاعَتِكُمْ إِيَّاهُ، وَ﴿حَمِيدًا﴾ فِي سُلْطَانِهِ؟ وَيَكُونُ غَنِيًّا عَنْ خَلْقِهِ فِي الْأَوَّلِ ﴿حَمِيدًا﴾ فِي فِعْلِهِ. وَذَلِكَ الْحَمِيدُ فِي الْفِعْلِ يَخْرُجُ عَلَى إِتْقَانِ الْفِعْلِ وَإِحْكَامِهِ أَوْ عَلَى إِحْسَانِهِ إِلَى خَلْقِهِ وَإِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ.

### الآية ١٣٢

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ هُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ غِنَاهُ عَنْ عِبَادَةِ خَلْقِهِ وَطَاعَتِهِمْ لَهُ.

### الآية ١٣٣

[وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْكُمْ﴾] <sup>(٤)</sup> ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْكُمْ﴾ أَيْ يَهْلِكْكُمْ أَوْ يَبَدِّلْكُمْ أَيْ يَتَّخِذْ مِنْكُمْ وَاحِدًا مِنْكُمْ. لَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ عِبَادَتِكُمْ وَطَاعَتِكُمْ. لَمْ يَخْلُقْكُمْ فِي الْإِنْبَاءِ/ ١١٦ - ب/ لِحَاجَتِهِ فِي عِبَادَتِكُمْ وَلِمَنْفَعَةٍ لَهُ، وَلَكِنْ لِحَاجَةٍ أَنْفُسِكُمْ وَمَنَافِعِكُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْكُمْ﴾ فِي قَوْمٍ خَاصٍّ كَمَا كَانَ فِي الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْإِمْلَاقِ عِنْدَ الْمُعَانَدَةِ وَالْمُكَابَرَةِ. وَيَحْتَمِلُ فِي الْكُلِّ ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْكُمْ﴾ أَيْ يَهْلِكْكُمْ كُلَّكُمْ<sup>(٥)</sup> ﴿وَيَأْتِ بِتَارِخٍ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ أَيِ كَانَ اللَّهُ عَلَى الْإِهْلَاقِ وَالْإِبْدَالِ قَدِيرًا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

### الآية ١٣٤

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُبِيدُ قَوَائِمَ الدُّنْيَا فَسَدَ اللَّهُ تَوَابَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: مَنْ كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: الْارْتِزَاقُ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنْ م. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَضَعُ. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْكُلُّ.

يُرِيدُ بِعَمَلِهِ الَّذِي يَعْمَلُهُ عَرْضَ الدُّنْيَا، وَلَا يُرِيدُ بِوَاللَّهِ أَنَّهُ مَا أَحَبَّ مِنْ عَرْضِ الدُّنْيَا، أَوْ دَفَعَ عَنْهُ مَا أَحَبَّ<sup>(١)</sup> فِي الدُّنْيَا، فَلَيْسَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ ثَوَابٍ لِأَنَّهُ عَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ، هُوَ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿مَنْ يَسْأَلُ رَبَّنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وَمَنْ أَرَادَ بِعَمَلِهِ الَّذِي يَعْمَلُهُ فِي الدُّنْيَا ثَوَابَ الْآخِرَةِ أَنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَرْضِ الدُّنْيَا مَا أَحَبَّ، وَدَفَعَ عَنْهُ، وَجَزَاهُ فِي الْآخِرَةِ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ فِي الدُّنْيَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ غَيْرَ هَذَا [وَجْهَيْنِ]:

أحدهما<sup>(٢)</sup>: أَنَّهُمْ يَتَّخِذُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً يَتَّبِعُونَهَا طَلَبًا لِلرَّثَاثَةِ وَالْعِزِّ وَالشَّرَفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١ و ٨٢] فَأَخْبَرَ أَنَّ الْعِزَّ وَالشَّرَفَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ عِنْدَ اللَّهِ عِزُّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. والثاني: أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ الْأَوْثَانَ وَالْأَصْنَامَ، وَيَقُولُونَ: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣] وَيَقُولُونَ: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فَأَخْبَرَ أَنَّ لَيْسَ فِي عِبَادَتِكُمْ هَذِهِ الْأَصْنَامَ مَنَافِعَ تَأْمَلُونَ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَالسَّعْيُ فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [الآية [العنكبوت: ١٧]]. فَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَوَيْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لَا مَا تَطْلُبُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا﴾ لِمَقَالَتِكُمْ ﴿بِصِرَاطٍ﴾ بِمَا تُرِيدُونَ، وَتَعْمَلُونَ، وَهُوَ وَعِيدٌ.

**الآية ١٣٥** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْعَدْلِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية: عن ابن عباس ﷺ [أنه<sup>(٣)</sup> قال: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْعَدْلِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى مَا كَانَتْ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، وَلَوْ عَلَى [أَنْفُسِكُمْ فَأَقْرُوا]<sup>(٤)</sup> بها).

وكذلك قال عامة أهل التأويل: قوله تعالى: ﴿قَوَّامِينَ﴾ قَوَّالِينَ لله؛ يقول<sup>(٥)</sup>: في كلِّ عملٍ وقولٍ يُلْزَمُ أَنْ يَقُومَ [المرء به]<sup>(٦)</sup> لله، وَيَجْعَلَ الشَّهَادَةَ لَهُ. فإذا قَعَلَ هكذا لا يمتنع عن القيام بها قُرْبُ أَحَدٍ وَلَا بُعْدُهُ وَلَا [مَا]<sup>(٧)</sup> يَحْضُلُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ وَالِدِيهِ. وكذلك قال الله تعالى في آية أخرى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢] فإذا جَعَلَهَا [المرء]<sup>(٨)</sup> لله ﷻ لم يَجْعَلَهَا لِمَخْلُوقٍ امْتَكَنَ لَهُ الْقِيَامُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَنْ ذَكَرَ.

ثم ما يَمْنَعُ الْقِيَامَ بِهَا مُخْتَلِفٌ: أَمَا عَلَى نَفْسِهِ [فَلْيَنْفَعْ يَطْمَعُ بِهِ]<sup>(٩)</sup> أَوْ لِيُدْفَعَ ضَرَرٌ يَدْفَعُهُ<sup>(١٠)</sup> بِذَلِكَ، وَأَمَا عَلَى الْوَالِدَيْنِ بِالْإِحْتِشَامِ، يَحْتَشِمُ<sup>(١١)</sup> مِنْهُمَا، فَيَمْتَنِعُ عَنْ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ، وَأَمَا [عَلَى]<sup>(١٢)</sup> الْقَرَابَةِ فَطَلَبُ الْغِنَى لَهُمْ وَدَفْعُ الْفَقْرِ عَنْهُمْ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ ﴿أَوَّلُ يَسَّاءٍ﴾ فَلَا يَمْتَنِعُ غِنَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَا قَفَرُهُ الْقِيَامَ بِهَا وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَمْدُلُوا﴾ قِيلَ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَمْدُلُوا﴾ وَتَعْمَلُوا لِغَيْرِ اللَّهِ. وَقِيلَ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ كَرَامَةً ﴿أَنْ تَمْدُلُوا﴾ عَنِ الْحَقِّ مِنَ الصَّرْفِ بِالْعُدُولِ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَرَضُوا﴾ فِيهِ لُغَتَانِ<sup>(١٣)</sup>: تَلَوُا بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْوَلَايَةِ، يَقُولُ: كُونُوا عَامِلِينَ لله وَقَائِلِينَ لَهُ مُؤَدِّينَ الشَّهَادَةَ لَهُ، وَإِنْ كُنْتُمْ وَلَيْتُمْ ذَلِكَ. وَقِيلَ: ﴿تَلَوُا﴾ بِوَاحِدَةٍ مِنَ التَّحْرِيفِ؛ يَقُولُ: لَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ، وَلَا تُحَرِّفُوا الشَّهَادَةَ، وَلَا تُغْرِضُوا عَنْهَا. وَتَكْتُمُوهَا.

وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ ﷻ: إِنْ يَكُونُوا أَغْنِيَاءَ أَوْ فَقَرَاءَ فَاللَّهُ ﴿أَوَّلُ يَسَّاءٍ﴾ وَعَنْ قَتَادَةَ ﷻ [أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾] أَنَّهُ أَوَّلَىٰ بِغِنَاكُمْ وَفَقْرِكُمْ، فَلَا يَمْتَنِعُكُمْ غِنَى غَنِيٍّ أَنْ [تَشْهَدُوا عَلَيْهِ لِحَقِّ عِلْمَتِهِمْ]، أَوْ أَمَرْتُ بَيْتَ لِفَقِيرٍ أَنْ تَشْهَدُوا لَهُ لِحَقِّ عِلْمَتِهِ<sup>(١٤)</sup>. وَفِي حَرْفِ حَفْصَةَ ﷻ: وَإِنْ تَلَوُا ﴿أَوْ تَرَضُوا﴾ وَهُوَ مِنَ الْوَلَايَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا. وَقِيلَ: ﴿وَإِنْ

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: أَوْجِب. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجُوهَا أَحَدَهَا. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: نَفْسُهُ فَاقْر. (٥) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَكِنْ. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) مِنْ م، ساقطة من الأصل. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِنَفْع. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: يَدْفَع. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَحْتَشِم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) قَرَأَ حَمْزَةً رَابِعَةً بِوَاحِدَةٍ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِوَاحِدَةٍ، أَنْظَرَ حُجَّةَ الْقُرْآنِ ص (٢٣٥). (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: يَقُولُ، مَدْرُجَةٌ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: تَشْهَدُ عَلَيْهِ لِحَقِّ عِلْمَتِهِ وَلَا مَرَّتَ لِفَقِيرٍ أَنْ تَشْهَدَ عَلَيْهِ لِحَقِّ عِلْمَتِهِ.

تَلَوْا ﴿مِنَ التَّحْرِيفِ وَطَلَبِ الْإِطَالِ﴾. وفي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ مِنَ الْعَدْلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنَ الصَّرْفِ وَالْعُدُولِ عَنِ الْحَقِّ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ خَرَجَ عَلَى الْوَعِيدِ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرَ: مَنَعَ الشَّهَادَةَ وَالْقِيَامَ لَهَا وَتَحْرِيفَ مَا لَزِمَ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

وَيُمِثِّلُ ذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتِمِّمْ شَهَادَتَهُ عَلَى مَا كَانَتْ» [بنحوه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٢٢/٥]. وَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْحَدُ حَقًّا هُوَ عَلَيْهِ، وَلْيُؤَدِّهِ غَفْرًا، وَلَا يُلْجِئْهُ إِلَى سُلْطَانٍ وَلَا إِلَى خُصُومَةٍ لِيَقْطَعَ بِهَا حَقَّهُ» وَ: «أَيُّ مَا رَجُلٍ خَاصَمَ إِلَيَّ، فَقَضَيْتُ لَهُ عَلَى أَخِيهِ لَيْسَ هُوَ إِلَيْهِ، فَلَا يَأْخُذْنَهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ جَهَنَّمَ» [البخاري: ٢٤٥٨].

وفي خبر آخر: «يَا ابْنَ آدَمَ أَقِمِ الشَّهَادَةَ [ولو على نفسك أو على ذي قرابتك، فإنما الشهادة]» <sup>(١)</sup> لِلنَّاسِ، إِنَّ اللَّهَ رَضِيَ الْعَدْلَ وَالْإِقْسَاطَ لِنَفْسِهِ، وَالْعَدْلُ مِيزَانُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ؛ يَرُدُّ عَلَى الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ وَعَلَى الضَّعِيفِ مِنَ الشَّدِيدِ وَعَلَى الْمُحَقِّقِ مِنَ الْمُبْطِلِ، وَبِالْحَقِّ يُصَدِّقُ اللَّهُ الصَّادِقَ، وَيُكَذِّبُ اللَّهُ الْكَاذِبَ، وَيَرُدُّ الْمُعْتَدِيَّ، أَوْ يُؤَيِّدُهُ، وَبِالْعَدْلِ أَضْلَحَ اللَّهُ النَّاسَ» [ابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٢٢/٥].

### الآية ١٣٦

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ يَخْتَمِلُ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وَجُوهًا: [يَخْتَمِلُ] <sup>(٢)</sup> «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» فِي مَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ «آمِنُوا» فِي حَادِثِ الْوَقْتِ. وَيَخْتَمِلُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» أَيِ اثْبُتُوا عَلَيْهِ.

وَيَخْتَمِلُ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» بِالنِّسْبَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِآنُورِهِمْ وَلَهُ تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

وَيَخْتَمِلُ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» عِنْدَ رَبِّهِمْ لِلْبَاسِ وَالْعَذَابِ «آمِنُوا» فِي الْحَقِيقَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُمْ﴾ [غافر: ٨٤].

وَيَخْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ كَمَا آمَنَ الْمُؤْمِنُونَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] وَهُمْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بَعْضُ، وَيَكْفُرُونَ بَعْضُ.

وَيَخْتَمِلُ [قَوْلُهُ تَعَالَى] <sup>(٣)</sup> «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» بِمُحَمَّدٍ ﷺ، قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ «آمِنُوا» بِهِ حِينَ <sup>(٤)</sup> بُعِثَ لَانَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ <sup>(٥)</sup> بِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ، فَلَمَّا بُعِثَ تَزَكُّوا الْإِيمَانَ بِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩].

[وَيَخْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى] <sup>(٦)</sup>: «آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ، «وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ» أَيِ آمِنُوا بِالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ «وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ» أَيِ آمِنُوا أَيْضًا بِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ.

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ حَقِيقَةُ إِيْمَانٍ بِجَمِيعِ الرُّسُلِ وَالْكِتَابِ لِأَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ كَانَ يَدْعُو إِلَى الْإِيمَانِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ كِتَابٍ مِنَ الْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ دُعَاءٌ إِلَى الْإِيمَانِ بِجَمِيعِهِمْ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَفَرَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ كُفْرٌ بِاللَّهِ وَبِجَمِيعِ الرُّسُلِ وَالْكِتَابِ وَمَا ذَكَرَ؟ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الْآيَةُ يَخْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَخْتَمِلُ «وَمَنْ يَكْفُرْ»

(١) من م، ساقطة من الأصل. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) في الأصل وم: إذا. (٥) في الأصل وم: مؤمنون.

(٦) ساقطة من الأصل وم.

بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ ﴿فَقَدْ ضَلَّ صَلَاتًا بَعِيدًا﴾ وهو على التأكيد. وَيَحْتَمِلُ ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ﴾ تعالى أو مَلَائِكَتِهِ أو كُتُبِهِ أو رُسُلِهِ أو  
اليَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ كَانَ مَا ذَكَرَ لِأَنَّ الْكُفْرَ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ كُفْرٌ بِالْكَلِّ حَتَّى لَوْ أَنْكَرَ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كَفَرَ بِاللَّهِ وَبِالْكَتُبِ  
وَالرُّسُلِ كُلِّهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَيْدِيَهُمْ أَغْرَسُوا ۚ إِنَّهُمْ فِي شَرِّ الْوَقْعِ الْكَافِرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وَقِيلَ: إِنَّا نَرْكَثُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا بِمُوسَى ﷺ ثُمَّ كَفَرُوا بَعْدَ مُوسَى، ثُمَّ آمَنُوا بِعِيسَى وَابْنِ مَرْيَمَ، ثُمَّ كَفَرُوا بَعْدَ عِيسَى، ثُمَّ آمَنُوا بَعْدَ عِيسَى، ثُمَّ كَفَرُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴿ثُمَّ أَزْوَاجُكُمْ﴾ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَبِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى.

وقيلَ غَيْرُ هَذَا . لكنْ ليس بنا إلى أنها فِيهِمْ نَزَلَتْ حَاجَةٌ ، ولكنْ فِيهِ دَلِيلٌ أنها فِي قومٍ ، عَلِمَ اللهُ أَنَّهُمْ لَا يَوْمِنُونَ أَبَدًا ، وَلَا يَتُوبُونَ ، لِأَنَّهُ قَالَ : ﴿لَنْ يَكُنِيَ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ نَقْبَلَ تَوْبَهُمْ﴾ [آل عمران : ٩٠] لِمَا عَلِمَ اللهُ أَنَّهُمْ لَا يَتُوبُونَ ، وَإِلَّا لَوِ آمَنُوا ، وَتَابُوا ، قَبِلْتُ تَوْبَتَهُمْ . فَعَلَى ذَلِكَ الْأَوَّلِ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَتُوبُونَ ؛ عَلَى ذَلِكَ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ .

وفيه دليل أن تُقْبَلَ تَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ إِذَا تَابَ، لَيْسَ كَمَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ تَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ لِأَنَّهُ اثْبَتَ لَهُمُ الْإِيمَانَ بَعْدَ الْكُفْرِ وَالْإِزِيدَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿ءَامِنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامِنُوا ثُمَّ﴾ كَذَا، فَذَلَّ أَنَّهُ إِذَا تَابَ تُقْبَلُ مِنْهُ.

وقال أصحابنا: يُسْتَتَابُ الْمُرْتَدُّ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَسْلَمَ، وَإِلَّا قُتِلَ. رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام [أنه] <sup>(٢)</sup> قَالَ: (يُسْتَتَابُ الْمُرْتَدُّ ثَلَاثًا، ثُمَّ ثَلَا هَذِهِ الْآيَةُ). وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه كَذَلِكَ. وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه (أَنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْجَيْشِ، فَقَالَ: هَلْ حَدَّثَ لَكُمْ جَدُّ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ارْتَدَّ، وَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ، فَاخْتَدَاهُ. قَالَ: مَا صَعَنْتُمْ بِهِ؟ قَالَ <sup>(٣)</sup>. قَتَلْنَاهُ. قَالَ: هَلَا ادْخَلْتُمُوهُ بَيْتًا، وَاغْلَقْتُمْ عَلَيْهِ أَبَابًا؛ أَظَعَنْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا، وَاسْتَبَيْتُمُوهُ ثَلَاثًا؟ فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قَتَلْتُمُوهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَشْهَدْ، وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ حِينَ بَلَّغْتَنِي).

وقال أبو حنيفة رحمته الله: (إذا ارتدَّ ثلاثاً، ثم تاب في كل مرة، فإنه يُحبس في الثالثة، إذا تاب حتى يظهر منه خشوع التوبة؛ وذلك إثر الثبات على التوبة<sup>(٤)</sup>، لأنه أظهر الفسق، والفايق يُحبس حتى يظهر خشوع التوبة<sup>(٥)</sup>).

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ لا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ الْبَيَانَ عَلَى مَا قَالَهُ قَوْمٌ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَلَّى لَهُمُ الْبَيَانَ، لَكِنَّهُمْ تَعَانَدُوا، وَلَمْ يَهْتَدُوا، فَذَلَّ أَنْ تَمَّ مَعْنَى فِيهِ سِوَى الْبَيَانِ لَمْ يُعْطِهِمْ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَبَدًا، وَهُوَ التَّوْفِيقُ، فَهَذَا يَزِيدُ عَلَى مَنْ لَا يَجْعَلُ الْهُدَى إِلَّا بَيَانًا إِذْ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ ذَلِكَ.

**الآية ١٣٨** وقوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنِيعِينَ﴾، بكذا، البشارة المطلق المرسلة لا تكون إلا بالخير خاصة. وأما إذا كانت مُقَيَّدة مُفَسَّرَةً فإنها تجوز في الشر كقوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنِيعِينَ أَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٣٨] وكذلك قوله تعالى: ﴿لَنَنَزِلُنَّهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١ والنوبة: ٣٤]. وفي القرآن كثير ما ذكرها في الشر إلا مُفَسَّرَةً مُقَيَّدة.

وقوله تعالى: ﴿بَشِيرِ الْمُتَّقِينَ﴾ يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى فِي أَهْلِ التَّفَاقٍ، وَالْمِرَادُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّأْوِيلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ فِي مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ لَهُمْ سِوَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وَيَحْتَمِلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالِاتِّبَاعِ عَلَى غَيْرِ ذِكْرِ تَقَدَّمَ. وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْقُرْآنِ، كَثِيرٌ.

ثم [في المنافقين قال] <sup>(٦)</sup>: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم: قالوا. (٤) في الأصل وم: توبة. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) في الأصل وم: المناققين فقال.

ثُمَّ يَخْتَلِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قَوْلًا وَفِعْلًا. وَأَمَّا الْقَوْلُ فَكَقُولِهِمْ<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ [البقرة: ١٤] وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ. وَأَمَّا الْفِعْلُ [فَقَدْ كَانُوا]<sup>(٢)</sup> يَمْنَعُونَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَغْزَوْهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنْكُرُ لَكُمْ لِئَلَّا تُبَاطِلُوا﴾ [النساء: ٧٢] وَكَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> تَعَالَى: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاغْلُظْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَبَطَّوهُمْ وَقِيلَ أَنَّهُمْ مَعَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٤٦] كَانُوا يَمْنَعُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمُسْلِمِينَ عَنْ أَنْ يَغْزَوْهُمْ، وَيُقَاتِلُوهُمْ. فَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا يُرَوْنَ مِنْ أَنْفُسِهِمُ الْمَوَافَقَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا فِي الْحَقِيقَةِ مَعَهُمْ. فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَيَبْنَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ﴾ قيل: قوله تعالى: ﴿أَيَبْنَعُونَ﴾ على طَرَجِ الْإِلْفِ، وَأَنَّهُ زَائِدَةٌ؛ أَيِ يَبْنَعُونَ بِذَلِكَ مِنْ عِنْدِهِمُ الْعِزَّةَ، ثُمَّ يَخْتَلِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَيَبْنَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ﴾ وَجِهَيْنِ: تَخْتَلِلُ ﴿الْعِزَّةَ﴾ الْمَضْنَعَةُ وَالتُّضَرَّةُ، وَكَانُوا يَطْلُبُونَ بِذَلِكَ التُّضَرَّةَ وَالْقُدْرَةَ عِنْدَ الْكَافِرِينَ. وَتَخْتَلِلُ ﴿الْعِزَّةَ﴾ لِيَتَعَزَّزُوا بِذَلِكَ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ، مِنْ<sup>(٤)</sup> اللَّهُ، لَهُ حَقُّ الْإِجَابِ عَلَى [مَا]<sup>(٥)</sup> يَفْتَضِي جَوَابُهُ مِنْ حَقِيقَةِ الْاسْتِفْهَامِ أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ يَسْتَفْهَمُ. جَلَّ عَنْ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ أَلْرَّءَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ أَيِ الْقُدْرَةَ وَالتُّضَرَّةَ، كُلُّهَا لِلَّهِ، مِنْ عِنْدِهِ تَكُونُ، وَبِهِ يَتَعَزَّزُ [الْمَرْءُ]<sup>(٦)</sup> فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لَيْسَ مِنْ عِنْدِ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ.

**الآية ١٤٠** وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ قَالَ بَغُضُّهُمْ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ هُوَ مَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الآية: ٦٨]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الآية: ٦٩] نَهَاهُمْ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ إِذَا خَاضُوا فِي طَعْنِ الْقُرْآنِ وَآيَاتِ اللَّهِ، فَأَخْبَرَ أَنَّ لَيْسَ لَهُمْ ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ إِذَا قَعَدُوا. ثُمَّ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِذَا نَشَأُوا. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ نَهَاهُمْ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذَا نَشَأُوا. نَهَاهُمْ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ إِذَا قَعَلُوا ذَلِكَ يَكُونُونَ مِثْلَهُمْ.

فَهُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى النَّسْخِ، نَسَخَ هَذَا الْأَوَّلَ.

وَيَخْتَلِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ فِي الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ يُلْحَقُهُمْ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَالْمَأْنَمِ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى مَنَعِ الْمُنَافِقِينَ عَنْ ذَلِكَ؛ فَشَارَكَهُمْ<sup>(٧)</sup> فِي الْعُقُوبَةِ فِي مَا يَقْدِرُونَ عَلَى مَنَعِهِمْ، فَلَمْ يَمْنَعُوا، وَدَفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ فِي مَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِهِ.

وفيه دلالة أَنَّ مَنْ بُلِيَ بِمُنْكَرٍ، لَهُ قُدْرَةُ التَّغْيِيرِ عَلَى أَهْلِهِ، فَلَمْ يُغَيِّرْ، [بَلِ شَارَكَهُمْ]<sup>(٨)</sup> فِي ذَلِكَ. أَوْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قُدْرَةُ التَّغْيِيرِ عَلَيْهِمْ فَعَلَّ؛ أَيِ انْكَرَ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرُهُ، وَإِلَّا فَارْقَهُمْ، وَإِلَّا يَخَافُ أَنْ يُشَارَكَهُمْ فِي الْعُقُوبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ الْآيَةُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَعَهُمْ فِي السَّرِّ وَالْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانُوا يُظْهِرُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمَوَافَقَةَ بِاللِّسَانِ؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَقَائِقَ فِي الْعَوَاقِبِ هِيَ<sup>(٩)</sup> مَا يُسَرُّ الْمَرْءُ، وَيُضْمِرُ، لَيْسَتْ<sup>(١٠)</sup> مَا يُظْهِرُ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الظَّاهِرِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ: فِي الْأَنْكِحَةِ وَالْعُقُودِ كُلِّهَا وَإِظْهَارِ الْإِيمَانِ لَهُمْ بِاللِّسَانِ، لَكِنَّهُمْ إِذْ<sup>(١١)</sup> أَضْمَرُوا خِلَافَ مَا أَظْهَرُوا لَمْ يَنْفَعَهُمْ. ذَلِكَ أَنَّ الْحَقَائِقَ فِي الْعَوَاقِبِ<sup>(١٢)</sup> مَا يُسَرُّ، وَيُضْمَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَوْلِهِمْ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَكَانُوا. (٣) الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) أَدْرَجَ قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: كُلُّهُ. (٥) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: فَشَارَكَهُمْ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنْ يَشَارَكَهُمْ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: هِيَ. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لَيْسَ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: إِذَا. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: الْعُقُوبَاتِ.

## الآية ١٤١

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَزِيدُونَ يَكْمًا﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛ يَحْتَمِلُ ﴿يَزِيدُونَ﴾ الْغَنِيمَةَ وَالنُّصْرَ. فإذا كَانَ الْفَتْحُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿كَانُوا أَلَّةَ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾ فِي الْإِيمَانِ وَالْأَحْكَامِ كُلِّهَا؛ يَظْلُمُونَ الْغَنِيمَةَ وَالْإِشْرَاقَ فِيهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ﴾ [الْأَحْزَابُ: ١٩] وَإِذَا كَانَتِ الدَّبْرَةُ وَالْبَوَارُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لِلْكَافِرِينَ يَقُولُونَ: ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا وَتَمْنَعْنَا مِنْهُمُ﴾ يَقُولُهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الْأَحْزَابُ: ١٨] كَانُوا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَعُيُونٍ لَهُمْ يَخْبُرُونَ<sup>(١)</sup> عَوْرَاتِهِمْ، وَيُظْلِمُونَهُمْ عَلَى مَقْصُودِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَذَلِكَ مَنَعُهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَاسْتِخْوَادُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ ﴿يَزِيدُونَ يَكْمًا﴾ يَعْنِي أَمْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ عِنْدَهُمْ بِالْأَيْدِمْ ذَلِكَ بَلْ يَنْقَلِبُ<sup>(٢)</sup> عَنْ قَرِيبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَحْتَمِلُ ﴿يَزِيدُونَ﴾ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَرَّبْتُمْ وَأَزَلَّتُمْ﴾ [الحديد: ١٤] ثُمَّ خَرَجَ تَأْوِيلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَمٌ يَتَرَعَّوْنَ فِيهِمْ يَقُولُونَ خَشَى أَنْ تُبَيِّنَ دَابْرَهُ﴾ [المائدة: ٥٢]. ثُمَّ خَصَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَجَدَّدُ مَا يُبْفِقُ مَقَرَّمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَابِرُ﴾ [التوبة: ٩٨]. فَبَيَّنَ أَنَّهُمْ يَتَرَبَّصُّونَ لِانْقِلَابِ الْأَمْرِ وَرُجُوعِهِ إِلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ. فَمَشَى ظَهَرَتْ لَهُمُ الْعَوَاقِبُ أَظْهَرُوا الَّذِي دِينَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ كَانَ لِسَعَةِ الدُّنْيَا/ ١١٧ - ب/ وَتَعْيِيهَا كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَا يَنْكُرُ لَنْ يُبَيِّنَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَبْغُ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا أَيْضًا وَجْهَيْنِ؛ يَحْتَمِلُ ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْحُجَجِ فِي الدُّنْيَا: أَيْ لَيْسَ لِلْكَافِرِينَ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي الدِّينِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يُمَوِّهُوا<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ، وَيَقْتَعِلُوا<sup>(٤)</sup> بِهِ بَعْجِزِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(٥)</sup> فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ<sup>(٦)</sup> وَدَفْعِ [تَمْرِيهَا تَمْرِيهِمْ. وَلَيْسَ لِلْكَافِرِينَ] <sup>(٧)</sup> ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْآخِرَةِ عَلَى دَفْعِ شَهَادَتِهِمْ لِأَنَّ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] [ثُمَّ لَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى دَفْعِ شَهَادَتِهِمْ]<sup>(٨)</sup> لِأَنَّ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ [هُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ]<sup>(٩)</sup> عَلَيْهِمْ، [وَيُرَدُّونَ شَهَادَتَهُمْ]<sup>(١٠)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [وَيَحْتَمِلُ]<sup>(١١)</sup> ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْحُجَّةِ أَوْ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْخُصُومَةِ، وَإِنَّمَا إِذَا دُعُوا إِلَى كُتْبِهِمْ أَجَابُوا فِي مَا دَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ بِالْكِتَابِ وَالرُّسُلِ ﷺ أَوْ فِي النَّصْرِ، فَيَرْجِعُ أَمْرُهُ عَلَى الْعَوَاقِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا﴾ [قِيلَ]<sup>(١٢)</sup> الْإِسْتِخْوَادُ الْعَلْبَةُ، وَقِيلَ: الْإِسْتِخْلَاءُ.

وقال بعضهم: أَلَمْ تُخْبِرْكُم بِعَوْرَةِ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَتُظْلِمُكُمْ عَلَى سِرِّهِمْ، وَنَكُتُ بِهِ إِلَيْكُمْ؟

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أَنَّهُ قَالَ]<sup>(١٣)</sup>: أَلَمْ نُحِطْ مِنْ وَرَائِكُمْ؟ وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا﴾ وَمَنْعَانَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ؟

قَالَ الْكَسَائِيُّ: هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ظَاهِرٌ، وَمَعْنَى ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ﴾ إِنَّا اسْتَحْوَذْنَا، وَمَنْعَانَا، وَهُوَ ظَرِيفٌ.

وَاصِلُ الْإِسْتِخْوَادِ الْعَلْبَةُ وَالْقَهْرُ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ يَجِيئُونَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

[وقوله تعالى]<sup>(١٤)</sup>: ﴿فَاللَّهُ يَجْعَلُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ وَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنْ يُثَرِّلَ الْمُؤْمِنِينَ الْجَنَّةَ وَالْمُنَافِقِينَ النَّارَ ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فِي الْحُجَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: يُقَالُ: حُجَّةٌ، وَقِيلَ: ظُهُورًا، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَشْبَهُ. وَيَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّهَادَةِ أَنَّهُ جَعَلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ إِلَى دَفْعِهَا وَرَدِّهَا عَنْ<sup>(١٥)</sup> أَنْفُسِهِمْ سَبِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: لِيُغَيِّرُونَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: يَنْفَع. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: يَمُوه. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَيَفْتَعِل. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: الْمُؤْمِن. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَيْهِ. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: تَمْرِيهَا تَمْرِيهِمْ وَلَا لَيْسَ لِلْكَافِرِ. (٨) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: التَّي. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَرَدُّوْهَا. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَيْضًا وَهُوَ الرَّجْعُ الثَّانِي. (١٢) أَدْرَجْتَ فِي الْأَصْلِ وَم: قِيلَ: أَجَابُوا. (١٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٦) فِي الْأَصْلِ وَم: عَلَى.



## الآية ١٤٢

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ قوله ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ أولياء الله أو دينه، فأضيف إليه، فهو جائر، وفي القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَصُرُوا اللَّهَ يَصْرُكُمْ﴾ [محمد: ٧] أي تنصروا دين الله أو أولياءه ﴿يَصْرُكُمْ﴾ وقد ذكرنا هذا في صدر الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ أي يخزيهم جزاء خداعهم المؤمنين، فسمى خداعاً، وإن لم يكن في الحقيقة خداعاً لأنه جزاء الخداع، وهو كما سمي ﴿وَيَحْزَنُوا سِنَةً سِنَةً﴾ [الشورى: ٤٠] وإن لم تكن الثانية في الحقيقة سِنَةً. وكذلك سمي جزاء الإغتياء اغتياء، وإن لم يكن الثاني اغتياء. فعلى ذلك سمي هذا خداعاً لأنه جزاء الخداع، واللغة غير مُنتبِهة عن تسمية الشيء باسم سببه على ما ذكرنا، والله أعلم.

ثم اختلف في جهة الخداع، عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه<sup>(١)</sup>] قال: (يُعطي [الله] <sup>(٢)</sup> المنافقين على الصراط المستقيم نوراً كما يُعطي المؤمنين، فإذا مضوا به على الصراط أظفأ نورهم، ويبقي نور المؤمنين، يمشون بنورهم، فينادون المؤمنين: ﴿انظروا فقيس من نوركم﴾ [الحديد: ١٣] فتجوز به، فيناديهم الملائكة: ﴿ارجعوا وركبوا فالتسوا نورا﴾ [الحديد: ١٣] وقد علموا أنهم لا يستطيعون الرجوع، فذلك ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ وكذلك قال الحسن، ثم قال: (فتلك خديعة الله ليأهم).

وقال آخرون: يفتح لهم باب من أبواب الجنة، فإذا رأوا ذلك الباب، فلما ذنوا منه أغلق دونهم. فذلك الخداع، والله أعلم.

ونحن نرجح وجهاً آخر؛ وهو أنهم شاركوا المؤمنين في هذه الدنيا ومنافعها والتمتع والثقل فيها، فظنوا أنهم يشاركونهم في منافع الآخرة والتمتع بها، فيحرمون. تلك الخديعة، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ جعل الله تعالى للمنافقين أعلاماً في [القول والفعل] <sup>(٣)</sup> يعلم بها المنافقون. أما في القول [فهي] <sup>(٤)</sup> ما قالوا: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفِكُوا لَنْ يَنْفِكُوا﴾ [النساء: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّضِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْرَجِهِمْ هَلْمْ إِلَيْنَا﴾ الآية [الأحزاب: ١٨].

وأما في الفعل فهي <sup>(٥)</sup> قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] وقوله ﷻ: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨] أي القتال، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ لِقَاؤُ رَأْسِهِمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْغُيُوبِ﴾ الآية [الأحزاب: ١٩] ومثلها <sup>(٦)</sup> كثير في القرآن مما جعل ذلك علامة لهم، وهو كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ الآية [المنافقون: ٤] وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ الآية [التوبة: ١٢٧] يراؤون في جميع أفعالهم الناس. وفي حרב حفصة رضي الله عنها <sup>(٧)</sup> يراؤون <sup>(٨)</sup> الناس والله يعلم ما في قلوبهم.

[وقوله تعالى] <sup>(٩)</sup>: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [أنه قال] <sup>(١٠)</sup>: (أما والله لو كان ذلك القليل منهم لله لقلبه، ولكن ذلك القليل رياء). وقيل: لو كان ذلك القليل لله، يريدون به وجهه، فقلبه، لكان كثيراً، ولكن لا يقبله، فهو لا شيء، وقد يتكلم بالقليل واليسير على إرادة التفي من الأصل، والله أعلم.

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه [أنه<sup>(١١)</sup>] قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْسَنَ الصَّلَاةَ حَيْثُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَأَسَاءَهَا حَيْثُ يَخْلُو، فَتِلْكَ اسْتِهَانَةٌ يَسْتَهِنُ بِهَا رَبُّهُ» [عبد الرزاق الصنعاني في المصنف ٣٧٣٨].

وروي في علامة المنافق أخبار: روى أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ لِلْمُنافِقِينَ عِلَامَاتٍ يُعْرَفُونَ بِهَا: تَحِيَّتُهُمْ لَعْنَةً، وَطَعَامُهُمْ نُهْبَةً، وَغَيْمَتُهُمْ غُلُولٌ، لَا يَقْرَبُونَ الْمَسَاجِدَ إِلَّا هَجْرًا، وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا ذَبْرًا» [أحمد ٢/٢٩٣].

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم. وهو.

(٦) في الأصل وم. ومثله. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) في الأصل وم. فقال. (٩) ساقطة من الأصل وم.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [أَنَّهُ قَالَ] <sup>(١)</sup>: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا شَتَمَ خَانَ» [البخاري ٣٤] وَرُوي: «ثَلَاثٌ».

وَرُوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [أَنَّهُ] <sup>(٢)</sup> قَالَ: (اغْتَبَرُوا الْمُنَافِقَ بِثَلَاثٍ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، ثُمَّ قَرَأَ الْآيَاتِ ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ مَاتْنَا مِن فَضْلِهِ﴾ [الآية] [التوبة: ٧٥]. وَعَنْ وَهْبٍ [أَنَّهُ] <sup>(٣)</sup> قَالَ: (مِنْ خِصَالِ الْمُنَافِقِ أَنَّهُ يُحِبُّ الْحَمْدَ، وَيَكْرَهُ الذَّمَّ).

**الآية ١٤٢** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الثَّأْوِيلِ: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ مُخْلِصِينَ، وَلَا مُشْرِكِينَ مُصْرَجِينَ. وَهُوَ أَيْضًا قَوْلٌ قَتَادَةَ. وَقَالَ مُقَاتِلٌ: لَيْسُوا مَعَ الْيَهُودِ فَيُظْهِرُوا <sup>(٤)</sup> وَلَا يَتَّهَمُونَ لَهُمْ، وَلَيْسُوا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّضَدِّيقِ مَعَ الْوَلَايَةِ. وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ [أَنَّهُمْ لَمْ يَظْهَرُوا] <sup>(٥)</sup> لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرِيقَيْنِ مِنْهُمْ الْمُرَافَقَةُ لَهُمْ وَالْكُورُنُ مَعَهُمْ، بَلْ ظَهَرَ مِنْهُمْ الْخِلَافُ عِنْدَ كُلِّ فَرِيقٍ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَصْحَابَ طَمَعٍ عَبَادَ أَنْفُسِهِمْ، يَكُونُونَ حَيْثُ رَأَوْا السَّعَةَ مَعَهُمْ؛ فَلَا ﴿إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ فِي حَقِيقَةِ الدِّينِ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ ﴿وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ فَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، تَأْوِيلُهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ قِيلَ: حُجَّةٌ عَلَى مَا قِيلَ فِي الْأَوَّلِ، وَقِيلَ: ﴿فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ يَعْنِي هُدًى [وَطَرِيقًا مُسْتَقِيمًا] <sup>(٦)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَنِ الْحَسَنِ: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ مَا دَامَ كَافِرًا، فَإِذَا تَابَ، وَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَهُ السَّبِيلُ.

**الآية ١٤٤** وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [أَنَّهُ] <sup>(٧)</sup> قَالَ: (نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴿الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سَمَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى مُؤْمِنِينَ بِإِقْرَارِهِمْ بِالْإِيمَانِ عَلَانِيَةً وَتَوَلَّيَهُمُ الْكَافِرِينَ سِرًّا) وَيُقَالُ <sup>(٨)</sup>: سُمُّوا مُؤْمِنِينَ لِمَا كَانُوا يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ / ١١٨ - أ / فَسُمُّوا بِذَلِكَ. وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي الْمُؤْمِنِينَ: نَهَاهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا الْمُنَافِقِينَ أَوْلِيَاءَ بِإِظْهَارِهِمُ الْإِيمَانَ عَلَانِيَةً، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيَاءَ. ثُمَّ رَجَعَ <sup>(٩)</sup> النَّهْيُ فِي الْوَلَايَةِ وَاتِّخَاذِهِمْ أَوْلِيَاءَ يَكُونُ مِنْ وَجْهِ:

يَحْتَمِلُ النَّهْيُ عَنْ وَلَايَتِهِمْ وَلَايَةِ الدِّينِ: أَيْ لَا يَتَّبِعُوا بِهِمْ، وَلَا تُصَادِقُوهُمْ، وَلَا تَأْمَنُوهُمْ فِي الدِّينِ، فَإِنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَضُرُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُلَيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَزِدُّوكُمْ عَلَى أَغْوَاكُم﴾ [آل عمران: ١٤٩].

وَيَحْتَمِلُ <sup>(١٠)</sup> النَّهْيُ [عَنْ وَلَايَةِ الْأَوْلِيَاءِ] <sup>(١١)</sup> فِي أَمْرِ الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ بَنِي دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ خَبْرًا﴾ [آل عمران: ١١٨] نَهَى الْمُؤْمِنِينَ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوا الْمُنَافِقِينَ مَوْضِعَ سِرِّهِمْ فِي أَمْرِ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ.

[وَيَحْتَمِلُ النَّهْيُ] <sup>(١٢)</sup> فِي كُلِّ أَمْرٍ، أَيْ لَا تُصَادِقُوهُمْ، وَلَا تُجَالِسُوهُمْ، وَلَا تَأْمَنُوهُمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ قِيلَ: عَذْرًا مُبِينًا، وَقِيلَ: حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ يَخْتَجُّ بِهَا عَلَيْكُمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ هُوَ <sup>(١٣)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، الْإِرَادَةُ، وَهِيَ صِفَةُ كُلِّ فَاعِلٍ فِي الْحَقِيقَةِ. وَخَرَفَ الْإِسْتِفْهَامُ مِنَ اللَّهِ إِيْجَابًا، فَكَانَهُ قَالَ: قَدْ جَعَلْتُمْ لِلَّهِ فِي تَغْذِيْبِكُمْ حُجَّةً بَيِّنَةً يَغْضَبُهَا الْكُلُّ، أَيْ ذَلِكَ يَكُونُ، وَهُوَ اتِّخَاذُ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ حُجَّةً ظَاهِرَةً فِي لُزُومِ الْمَقْتِ؟

وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ نَحْوِ الْأَمْرِ بِتَضَرُّعِ اللَّهِ وَالْقَوْلِ بِمُخَادَعَةِ اللَّهِ. وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ حُجَّةً بَيِّنَةً عَلَيْهِمْ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ أَنَّهُمْ لَا يَتَّخِذُونَ الشَّيْطَانَ وَلِيِّ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، فَاتَّخَذُوهُ <sup>(١٤)</sup>، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَالَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرِ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: وَطَرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ أَنْ يَقَالَ. (٩) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَجَدَ. (١٠) هَذَا هُوَ الرَّجْعُ الثَّانِي. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْلِيَاءَ. (١٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَالثَّالِثُ. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: فَهِيَ. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: اتَّخَذُوهُ.

## الآية ١٤٥

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ الدَّرَكُ بِالْجَزْمِ وَالْفَتْحُ لُتْنَانٍ، وهما واحد. يقال: لِلْجَنَّةِ دَرَجَاتٌ وَعُزْفَاتٌ، وللنَّارِ دَرَكَاتٌ، بَعْضُهَا أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ. وقيل: كُلُّمَا كَانَتْ <sup>(١)</sup> أَسْفَلَ كَانَ الْعَذَابُ فِيهَا أَشَدَّ. لَا تَرَى أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَصْلَانَا مِنَ الْيَمِينِ وَالْأَيْمَنِ تَجْعَلُهَا تَحْتَ أَفْدَانَا لِيَكُونَ مِنَ الْآسَفِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] فلو لم يَكُنْ أَسْفَلُ مِنْهُمْ فِي الدَّرَكَاتِ أَشَدَّ عَذَابًا لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِمْ ﴿تَجْعَلُهَا تَحْتَ أَفْدَانَا﴾ مَعْنًى. قَدْ لَمْ أَنْ كُلَّ مَا كَانَ أَسْفَلَ مِنَ الدَّرَكَاتِ كَانَ فِي الْعَذَابِ الْأَشَدَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وذكر أن النبي ﷺ ذكر عبد المطلب وهشام بن المغيرة؛ قال: هما من أذى أهل النار عذاباً، وهما في ضحضاح من النار خالدين فيها. وأذى أهل النار عذاباً في رجله نعلان يغلي منه دماغه، [البخاري ٣٨٨٣ و ٣٨٨٥].

وعن ابن مسعود ﷺ [أنه] <sup>(٢)</sup> قال: الإدراك <sup>(٣)</sup> ترويض من حديد، نُصِّتَ عَلَيْهِمْ فِي أَسْفَلِ النَّارِ. وقيل: إن العذاب في النار واحد في الظاهر، وهو مُخْتَلِفٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَيْدِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﷻ: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ﴾ [العنكبوت: ١٣] لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَشْعُرُ بِعَذَابٍ غَيْرِهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ أَهْرَبُهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَصْلَاؤُنَا فَفَاعِلْنَاهُمْ عَذَابًا صِغْفَاءً مِمَّنْ أَنْتَ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] سَأَلُوا رَبَّهُمْ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ضِعْفًا مِنَ الْعَذَابِ جَزَاءَ مَا أَصْلَوْا، فَاخْبَرَ أَنْ لِكُلِّ ضِعْفًا مِنَ الْأَثَامِ <sup>(٤)</sup>.

ثم تخصيص المنافقين ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ مِنَ النَّارِ دُونَ سَائِرِ الْكَفَرَةِ [يَحْتَمِلُ وَجْهًا] <sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةً:

أحدها: أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْعَوْنَ فِي إِفْسَادِ ضَعْفَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُشَكِّكُونَهُمْ فِي دِينِهِمْ، وَيَتَكَلَّفُونَ فِي إِخْرَاجِهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ. وَكَانَ ذَلِكَ دَأْبَهُمْ وَعَادَتُهُمْ، فَاسْتَوْجَبُوا بِذَلِكَ الْعَذَابَ جَزَاءَ فِي إِفْسَادِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني <sup>(٦)</sup>: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا عُيُونًا لِلْكَفَرَةِ وَطَلَائِعَ لَهُمْ، يُخْبِرُونَ بِذَلِكَ عَنْ أَخْبَارِهِمْ وَسَرَائِرِهِمْ، وَيُظَلِّلُونَ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ. فَذَلِكَ سَعْيٌ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ بِالْفَسَادِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَسْتَوْذِعْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١].

والثالث <sup>(٧)</sup>: أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا أَهْلَ دِينٍ، يُقِيمُونَ عَلَيْهِ فِي حَالِي <sup>(٨)</sup> الرِّخَاءِ وَالضُّبْقِ، وَلَكِنْ كَانُوا مَعَ السَّعَةِ وَالرِّخَاءِ حَيْثُ كَانَ، وَلَا كَذَلِكَ سَائِرُ الْكَفَرَةِ، بَلْ كَانُوا فِي حَالِ الرِّخَاءِ وَالشَّدَّةِ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ يَغْبُدُونَ الْأَصْنَامَ. أَوْلَنَّا كَانُوا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فِي حَالٍ إِذَا كَانَتِ السَّعَةُ مَعَهُمْ، وَمَعَ الْكَافِرِينَ فِي حَالٍ إِذَا كَانَتِ السَّعَةُ مَعَهُمْ، لَا يَقْرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ مَرَدِّينَ بَيْنَ ذَلِكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وَالْكَفَرَةُ عِبَادًا مَنْ عَبَدُوا عَلَى رَجَاءِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ ﷻ لَهُمْ بِذَلِكَ لِيَكُونُوا لَهُمْ شُفَعَاءَ عِنْدَ اللَّهِ <sup>(٩)</sup>.

وأهل التفاني لم يَكُونُوا يَغْبُدُونَ غَيْرَ بَطُونِهِمْ وَمِنْ مَعَهُ شَهَوَاتِهِمْ. فَلذَلِكَ أَزَادَ عَذَابُهُمْ عَلَى عَذَابِ غَيْرِهِمْ وَلَمَّا جَمَعُوا إِلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ الْمُخَادَعَةَ وَالتَّغْيِيرَ وَإِعْرَاءَ الْأَعْدَاءِ وَاسْتِعْلَاءَهُمْ <sup>(١٠)</sup>، وَلَمَّا قَدْ أَشْرَكُوا الْفِرْقَ كُلَّهُمْ فِي اللَّذَاتِ وَفِي طَلَبِ الشَّهَوَاتِ، فَعَادَ إِلَيْهِمْ مَا اسْتَحَقَّ كُلُّ مِنْهُمْ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَبِمَا بِذَلِكَ شَارَكُوا فِي كُلِّ الْمَعَاصِي أَوْ سَبِيلِهَا إِعْطَاءَ الْأَنْفُسِ الشَّهَوَاتِ مَعَ مَا مِنْهُمْ تَغْيِيرُ ضَعْفَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّلْيِيسُ عَلَيْهِمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

## الآية ١٤٦

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ [أنه] <sup>(١١)</sup> قال: تابوا مِنَ التَّفَاقِي، وَأَصْلَحُوا أَعْمَالَهُمْ، وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ. وقيل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يقول: أَي صَارُوا كَسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ. وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ وَأَبِي [بْنِ كَعْبٍ] <sup>(١٢)</sup>: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ وَأَمَّنُوا بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَمَا أَنْزَلَ [إِلَى] <sup>(١٣)</sup> النَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلُ، ثُمَّ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ؛ وَاعْتَصَمُوا بِهِ ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) فِي الْأَصْلِ: الْأَدَارَكُ، فِي م: الدَّرَك. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: الْأَتَمَّة. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: وَجْه. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِل. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: يَحْتَمِل وَجْهًا آخَرَ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: حَال. (٩) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُتْرَكُونَ إِلَى اللَّهِ يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ﴾ [الزمر: ٣] وَقَوْلِهِ ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: وَاسْتِعْلَانَهُمْ. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) ساقطة من الأصل وم. (١٣) ساقطة من الأصل، فِي م: مِنْ.

الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَتُوبِ إِلَى اللَّهِ أَلْحَقْنَا بِهِمْ وَأَخْلَصُوا بِهِمْ لِلَّهِ [أَنَّهُ] <sup>(١)</sup> قَالَ: (لَمْ يَرَأُوا، وَكَانَتْ سِيرَتُهُمْ كَعَلَانِيَتِهِمْ وَأَفْضَلُ).

**الآية ١٤٧** وقوله تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ تاويله، والله أعلم، أن ليس لله حاجة في تغذيبه إياكم إن صدقتم، وآمنتم. ولكن الحكمة توجب تغذيب من كفر به. وإلا ليس له حاجة في تعذيبكم، والله أعلم.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي قَوْمٍ قَرَّطُوا فِي التَّكْذِيبِ وَمُعَانَدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ، وَإِنْ آمَنُوا بِهِ، وَصَدَّقُوهُ، لَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ مَا كَانَ مِنَ التَّفْرِيطِ فِي التَّكْذِيبِ وَالتَّمَرُّدِ فِي الْمُعَانَدَةِ. فَخَبَّرَ ﷺ أَنَّهُ لَا يُعَذِّبُهُمْ إِنْ آمَنُوا بِهِ بِمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْكَذِبِ وَالْعِنَادِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] والله أعلم.

ثم الشُّكْرُ فِي مَا بَيَّنَّ الْخَلْقُ يَكُونُ عَلَى الْجَزَاءِ وَالْمُكَافَأَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي وَسْعِهِمُ الْقِيَامُ بِأَدَاءِ شُكْرِ أَصْغَرِ نِعَمٍ أَنْعَمَهَا عَنْهُمْ. فَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْرُجُ الْأَمْرُ عَلَى مَا بِهِ أَمُرُ الْمَكَافَاةِ. وَلَكِنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى وَجْهِ: [أَحْذَهَا] <sup>(٢)</sup>: عَلَى مَعْرِفَةِ النِّعَمِ أَنَّهَا مِنْهُ.

والثاني: عَلَى مَعْرِفَةِ التَّقْصِيرِ وَالِاغْتِرَافِ بِالْعَجْزِ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِهَا.

والثالث: أَلَّا يَسْتَغْمِلُوهَا إِلَّا فِي طَاعَةِ رَبِّهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاحِكًا عَلِيمًا﴾ يَقْبَلُ الْإِيمَانَ بَعْدَ الْجُحُودِ وَالتَّكْذِيبِ، إِذَا تَابَ. وَقِيلَ: ﴿شَاحِكًا﴾ أَي يَقْبَلُ الْقَلِيلَ مِنَ الْعَمَلِ إِذَا كَانَ لَهُ خَالِصًا لَيْسَ كَمَلُوكِ الْأَرْضِ لَا يَقْبَلُونَ الْبَسِيرَ مِنَ الْأَشْيَاءِ. وَقِيلَ: ﴿شَاحِكًا﴾ يَقْبَلُ الْبَسِيرَ مِنَ الْعَمَلِ، وَيُعْطِي الْجَزِيلَ مِنَ الثَّوَابِ. وَذَلِكَ هُوَ الْوَصْفُ فِي الْغَايَةِ مِنَ الْكَرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: مَا يَغْبِئُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ ﴿إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاحِكًا عَلِيمًا﴾ لِأَعْمَالِكُمُ الْحَسَنَةِ ﴿عَلِيمًا﴾ بِهَا، وَهُوَ مَا ذَكَّرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٤٨** وقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ وَتِلَاوَتِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الدَّعَاءِ﴾ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup> <sup>(١٥)</sup> <sup>(١٦)</sup> <sup>(١٧)</sup> <sup>(١٨)</sup> <sup>(١٩)</sup> <sup>(٢٠)</sup> <sup>(٢١)</sup> <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> <sup>(٢٤)</sup> <sup>(٢٥)</sup> <sup>(٢٦)</sup> <sup>(٢٧)</sup> <sup>(٢٨)</sup> <sup>(٢٩)</sup> <sup>(٣٠)</sup> <sup>(٣١)</sup> <sup>(٣٢)</sup> <sup>(٣٣)</sup> <sup>(٣٤)</sup> <sup>(٣٥)</sup> <sup>(٣٦)</sup> <sup>(٣٧)</sup> <sup>(٣٨)</sup> <sup>(٣٩)</sup> <sup>(٤٠)</sup> <sup>(٤١)</sup> <sup>(٤٢)</sup> <sup>(٤٣)</sup> <sup>(٤٤)</sup> <sup>(٤٥)</sup> <sup>(٤٦)</sup> <sup>(٤٧)</sup> <sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> <sup>(٥٠)</sup> <sup>(٥١)</sup> <sup>(٥٢)</sup> <sup>(٥٣)</sup> <sup>(٥٤)</sup> <sup>(٥٥)</sup> <sup>(٥٦)</sup> <sup>(٥٧)</sup> <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> <sup>(٦١)</sup> <sup>(٦٢)</sup> <sup>(٦٣)</sup> <sup>(٦٤)</sup> <sup>(٦٥)</sup> <sup>(٦٦)</sup> <sup>(٦٧)</sup> <sup>(٦٨)</sup> <sup>(٦٩)</sup> <sup>(٧٠)</sup> <sup>(٧١)</sup> <sup>(٧٢)</sup> <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup> <sup>(٧٥)</sup> <sup>(٧٦)</sup> <sup>(٧٧)</sup> <sup>(٧٨)</sup> <sup>(٧٩)</sup> <sup>(٨٠)</sup> <sup>(٨١)</sup> <sup>(٨٢)</sup> <sup>(٨٣)</sup> <sup>(٨٤)</sup> <sup>(٨٥)</sup> <sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup> <sup>(٨٨)</sup> <sup>(٨٩)</sup> <sup>(٩٠)</sup> <sup>(٩١)</sup> <sup>(٩٢)</sup> <sup>(٩٣)</sup> <sup>(٩٤)</sup> <sup>(٩٥)</sup> <sup>(٩٦)</sup> <sup>(٩٧)</sup> <sup>(٩٨)</sup> <sup>(٩٩)</sup> <sup>(١٠٠)</sup> <sup>(١٠١)</sup> <sup>(١٠٢)</sup> <sup>(١٠٣)</sup> <sup>(١٠٤)</sup> <sup>(١٠٥)</sup> <sup>(١٠٦)</sup> <sup>(١٠٧)</sup> <sup>(١٠٨)</sup> <sup>(١٠٩)</sup> <sup>(١١٠)</sup> <sup>(١١١)</sup> <sup>(١١٢)</sup> <sup>(١١٣)</sup> <sup>(١١٤)</sup> <sup>(١١٥)</sup> <sup>(١١٦)</sup> <sup>(١١٧)</sup> <sup>(١١٨)</sup> <sup>(١١٩)</sup> <sup>(١٢٠)</sup> <sup>(١٢١)</sup> <sup>(١٢٢)</sup> <sup>(١٢٣)</sup> <sup>(١٢٤)</sup> <sup>(١٢٥)</sup> <sup>(١٢٦)</sup> <sup>(١٢٧)</sup> <sup>(١٢٨)</sup> <sup>(١٢٩)</sup> <sup>(١٣٠)</sup> <sup>(١٣١)</sup> <sup>(١٣٢)</sup> <sup>(١٣٣)</sup> <sup>(١٣٤)</sup> <sup>(١٣٥)</sup> <sup>(١٣٦)</sup> <sup>(١٣٧)</sup> <sup>(١٣٨)</sup> <sup>(١٣٩)</sup> <sup>(١٤٠)</sup> <sup>(١٤١)</sup> <sup>(١٤٢)</sup> <sup>(١٤٣)</sup> <sup>(١٤٤)</sup> <sup>(١٤٥)</sup> <sup>(١٤٦)</sup> <sup>(١٤٧)</sup> <sup>(١٤٨)</sup> <sup>(١٤٩)</sup> <sup>(١٥٠)</sup> <sup>(١٥١)</sup> <sup>(١٥٢)</sup> <sup>(١٥٣)</sup> <sup>(١٥٤)</sup> <sup>(١٥٥)</sup> <sup>(١٥٦)</sup> <sup>(١٥٧)</sup> <sup>(١٥٨)</sup> <sup>(١٥٩)</sup> <sup>(١٦٠)</sup> <sup>(١٦١)</sup> <sup>(١٦٢)</sup> <sup>(١٦٣)</sup> <sup>(١٦٤)</sup> <sup>(١٦٥)</sup> <sup>(١٦٦)</sup> <sup>(١٦٧)</sup> <sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup> <sup>(١٧٠)</sup> <sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup> <sup>(١٧٣)</sup> <sup>(١٧٤)</sup> <sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup> <sup>(١٧٧)</sup> <sup>(١٧٨)</sup> <sup>(١٧٩)</sup> <sup>(١٨٠)</sup> <sup>(١٨١)</sup> <sup>(١٨٢)</sup> <sup>(١٨٣)</sup> <sup>(١٨٤)</sup> <sup>(١٨٥)</sup> <sup>(١٨٦)</sup> <sup>(١٨٧)</sup> <sup>(١٨٨)</sup> <sup>(١٨٩)</sup> <sup>(١٩٠)</sup> <sup>(١٩١)</sup> <sup>(١٩٢)</sup> <sup>(١٩٣)</sup> <sup>(١٩٤)</sup> <sup>(١٩٥)</sup> <sup>(١٩٦)</sup> <sup>(١٩٧)</sup> <sup>(١٩٨)</sup> <sup>(١٩٩)</sup> <sup>(٢٠٠)</sup> <sup>(٢٠١)</sup> <sup>(٢٠٢)</sup> <sup>(٢٠٣)</sup> <sup>(٢٠٤)</sup> <sup>(٢٠٥)</sup> <sup>(٢٠٦)</sup> <sup>(٢٠٧)</sup> <sup>(٢٠٨)</sup> <sup>(٢٠٩)</sup> <sup>(٢١٠)</sup> <sup>(٢١١)</sup> <sup>(٢١٢)</sup> <sup>(٢١٣)</sup> <sup>(٢١٤)</sup> <sup>(٢١٥)</sup> <sup>(٢١٦)</sup> <sup>(٢١٧)</sup> <sup>(٢١٨)</sup> <sup>(٢١٩)</sup> <sup>(٢٢٠)</sup> <sup>(٢٢١)</sup> <sup>(٢٢٢)</sup> <sup>(٢٢٣)</sup> <sup>(٢٢٤)</sup> <sup>(٢٢٥)</sup> <sup>(٢٢٦)</sup> <sup>(٢٢٧)</sup> <sup>(٢٢٨)</sup> <sup>(٢٢٩)</sup> <sup>(٢٣٠)</sup> <sup>(٢٣١)</sup> <sup>(٢٣٢)</sup> <sup>(٢٣٣)</sup> <sup>(٢٣٤)</sup> <sup>(٢٣٥)</sup> <sup>(٢٣٦)</sup> <sup>(٢٣٧)</sup> <sup>(٢٣٨)</sup> <sup>(٢٣٩)</sup> <sup>(٢٤٠)</sup> <sup>(٢٤١)</sup> <sup>(٢٤٢)</sup> <sup>(٢٤٣)</sup> <sup>(٢٤٤)</sup> <sup>(٢٤٥)</sup> <sup>(٢٤٦)</sup> <sup>(٢٤٧)</sup> <sup>(٢٤٨)</sup> <sup>(٢٤٩)</sup> <sup>(٢٥٠)</sup> <sup>(٢٥١)</sup> <sup>(٢٥٢)</sup> <sup>(٢٥٣)</sup> <sup>(٢٥٤)</sup> <sup>(٢٥٥)</sup> <sup>(٢٥٦)</sup> <sup>(٢٥٧)</sup> <sup>(٢٥٨)</sup> <sup>(٢٥٩)</sup> <sup>(٢٦٠)</sup> <sup>(٢٦١)</sup> <sup>(٢٦٢)</sup> <sup>(٢٦٣)</sup> <sup>(٢٦٤)</sup> <sup>(٢٦٥)</sup> <sup>(٢٦٦)</sup> <sup>(٢٦٧)</sup> <sup>(٢٦٨)</sup> <sup>(٢٦٩)</sup> <sup>(٢٧٠)</sup> <sup>(٢٧١)</sup> <sup>(٢٧٢)</sup> <sup>(٢٧٣)</sup> <sup>(٢٧٤)</sup> <sup>(٢٧٥)</sup> <sup>(٢٧٦)</sup> <sup>(٢٧٧)</sup> <sup>(٢٧٨)</sup> <sup>(٢٧٩)</sup> <sup>(٢٨٠)</sup> <sup>(٢٨١)</sup> <sup>(٢٨٢)</sup> <sup>(٢٨٣)</sup> <sup>(٢٨٤)</sup> <sup>(٢٨٥)</sup> <sup>(٢٨٦)</sup> <sup>(٢٨٧)</sup> <sup>(٢٨٨)</sup> <sup>(٢٨٩)</sup> <sup>(٢٩٠)</sup> <sup>(٢٩١)</sup> <sup>(٢٩٢)</sup> <sup>(٢٩٣)</sup> <sup>(٢٩٤)</sup> <sup>(٢٩٥)</sup> <sup>(٢٩٦)</sup> <sup>(٢٩٧)</sup> <sup>(٢٩٨)</sup> <sup>(٢٩٩)</sup> <sup>(٣٠٠)</sup> <sup>(٣٠١)</sup> <sup>(٣٠٢)</sup> <sup>(٣٠٣)</sup> <sup>(٣٠٤)</sup> <sup>(٣٠٥)</sup> <sup>(٣٠٦)</sup> <sup>(٣٠٧)</sup> <sup>(٣٠٨)</sup> <sup>(٣٠٩)</sup> <sup>(٣١٠)</sup> <sup>(٣١١)</sup> <sup>(٣١٢)</sup> <sup>(٣١٣)</sup> <sup>(٣١٤)</sup> <sup>(٣١٥)</sup> <sup>(٣١٦)</sup> <sup>(٣١٧)</sup> <sup>(٣١٨)</sup> <sup>(٣١٩)</sup> <sup>(٣٢٠)</sup> <sup>(٣٢١)</sup> <sup>(٣٢٢)</sup> <sup>(٣٢٣)</sup> <sup>(٣٢٤)</sup> <sup>(٣٢٥)</sup> <sup>(٣٢٦)</sup> <sup>(٣٢٧)</sup> <sup>(٣٢٨)</sup> <sup>(٣٢٩)</sup> <sup>(٣٣٠)</sup> <sup>(٣٣١)</sup> <sup>(٣٣٢)</sup> <sup>(٣٣٣)</sup> <sup>(٣٣٤)</sup> <sup>(٣٣٥)</sup> <sup>(٣٣٦)</sup> <sup>(٣٣٧)</sup> <sup>(٣٣٨)</sup> <sup>(٣٣٩)</sup> <sup>(٣٤٠)</sup> <sup>(٣٤١)</sup> <sup>(٣٤٢)</sup> <sup>(٣٤٣)</sup> <sup>(٣٤٤)</sup> <sup>(٣٤٥)</sup> <sup>(٣٤٦)</sup> <sup>(٣٤٧)</sup> <sup>(٣٤٨)</sup> <sup>(٣٤٩)</sup> <sup>(٣٥٠)</sup> <sup>(٣٥١)</sup> <sup>(٣٥٢)</sup> <sup>(٣٥٣)</sup> <sup>(٣٥٤)</sup> <sup>(٣٥٥)</sup> <sup>(٣٥٦)</sup> <sup>(٣٥٧)</sup> <sup>(٣٥٨)</sup> <sup>(٣٥٩)</sup> <sup>(٣٦٠)</sup> <sup>(٣٦١)</sup> <sup>(٣٦٢)</sup> <sup>(٣٦٣)</sup> <sup>(٣٦٤)</sup> <sup>(٣٦٥)</sup> <sup>(٣٦٦)</sup> <sup>(٣٦٧)</sup> <sup>(٣٦٨)</sup> <sup>(٣٦٩)</sup> <sup>(٣٧٠)</sup> <sup>(٣٧١)</sup> <sup>(٣٧٢)</sup> <sup>(٣٧٣)</sup> <sup>(٣٧٤)</sup> <sup>(٣٧٥)</sup> <sup>(٣٧٦)</sup> <sup>(٣٧٧)</sup> <sup>(٣٧٨)</sup> <sup>(٣٧٩)</sup> <sup>(٣٨٠)</sup> <sup>(٣٨١)</sup> <sup>(٣٨٢)</sup> <sup>(٣٨٣)</sup> <sup>(٣٨٤)</sup> <sup>(٣٨٥)</sup> <sup>(٣٨٦)</sup> <sup>(٣٨٧)</sup> <sup>(٣٨٨)</sup> <sup>(٣٨٩)</sup> <sup>(٣٩٠)</sup> <sup>(٣٩١)</sup> <sup>(٣٩٢)</sup> <sup>(٣٩٣)</sup> <sup>(٣٩٤)</sup> <sup>(٣٩٥)</sup> <sup>(٣٩٦)</sup> <sup>(٣٩٧)</sup> <sup>(٣٩٨)</sup> <sup>(٣٩٩)</sup> <sup>(٤٠٠)</sup> <sup>(٤٠١)</sup> <sup>(٤٠٢)</sup> <sup>(٤٠٣)</sup> <sup>(٤٠٤)</sup> <sup>(٤٠٥)</sup> <sup>(٤٠٦)</sup> <sup>(٤٠٧)</sup> <sup>(٤٠٨)</sup> <sup>(٤٠٩)</sup> <sup>(٤١٠)</sup> <sup>(٤١١)</sup> <sup>(٤١٢)</sup> <sup>(٤١٣)</sup> <sup>(٤١٤)</sup> <sup>(٤١٥)</sup> <sup>(٤١٦)</sup> <sup>(٤١٧)</sup> <sup>(٤١٨)</sup> <sup>(٤١٩)</sup> <sup>(٤٢٠)</sup> <sup>(٤٢١)</sup> <sup>(٤٢٢)</sup> <sup>(٤٢٣)</sup> <sup>(٤٢٤)</sup> <sup>(٤٢٥)</sup> <sup>(٤٢٦)</sup> <sup>(٤٢٧)</sup> <sup>(٤٢٨)</sup> <sup>(٤٢٩)</sup> <sup>(٤٣٠)</sup> <sup>(٤٣١)</sup> <sup>(٤٣٢)</sup> <sup>(٤٣٣)</sup> <sup>(٤٣٤)</sup> <sup>(٤٣٥)</sup> <sup>(٤٣٦)</sup> <sup>(٤٣٧)</sup> <sup>(٤٣٨)</sup> <sup>(٤٣٩)</sup> <sup>(٤٤٠)</sup> <sup>(٤٤١)</sup> <sup>(٤٤٢)</sup> <sup>(٤٤٣)</sup> <sup>(٤٤٤)</sup> <sup>(٤٤٥)</sup> <sup>(٤٤٦)</sup> <sup>(٤٤٧)</sup> <sup>(٤٤٨)</sup> <sup>(٤٤٩)</sup> <sup>(٤٥٠)</sup> <sup>(٤٥١)</sup> <sup>(٤٥٢)</sup> <sup>(٤٥٣)</sup> <sup>(٤٥٤)</sup> <sup>(٤٥٥)</sup> <sup>(٤٥٦)</sup> <sup>(٤٥٧)</sup> <sup>(٤٥٨)</sup> <sup>(٤٥٩)</sup> <sup>(٤٦٠)</sup> <sup>(٤٦١)</sup> <sup>(٤٦٢)</sup> <sup>(٤٦٣)</sup> <sup>(٤٦٤)</sup> <sup>(٤٦٥)</sup> <sup>(٤٦٦)</sup> <sup>(٤٦٧)</sup> <sup>(٤٦٨)</sup> <sup>(٤٦٩)</sup> <sup>(٤٧٠)</sup> <sup>(٤٧١)</sup> <sup>(٤٧٢)</sup> <sup>(٤٧٣)</sup> <sup>(٤٧٤)</sup> <sup>(٤٧٥)</sup> <sup>(٤٧٦)</sup> <sup>(٤٧٧)</sup> <sup>(٤٧٨)</sup> <sup>(٤٧٩)</sup> <sup>(٤٨٠)</sup> <sup>(٤٨١)</sup> <sup>(٤٨٢)</sup> <sup>(٤٨٣)</sup> <sup>(٤٨٤)</sup> <sup>(٤٨٥)</sup> <sup>(٤٨٦)</sup> <sup>(٤٨٧)</sup> <sup>(٤٨٨)</sup> <sup>(٤٨٩)</sup> <sup>(٤٩٠)</sup> <sup>(٤٩١)</sup> <sup>(٤٩٢)</sup> <sup>(٤٩٣)</sup> <sup>(٤٩٤)</sup> <sup>(٤٩٥)</sup> <sup>(٤٩٦)</sup> <sup>(٤٩٧)</sup> <sup>(٤٩٨)</sup> <sup>(٤٩٩)</sup> <sup>(٥٠٠)</sup> <sup>(٥٠١)</sup> <sup>(٥٠٢)</sup> <sup>(٥٠٣)</sup> <sup>(٥٠٤)</sup> <sup>(٥٠٥)</sup> <sup>(٥٠٦)</sup> <sup>(٥٠٧)</sup> <sup>(٥٠٨)</sup> <sup>(٥٠٩)</sup> <sup>(٥١٠)</sup> <sup>(٥١١)</sup> <sup>(٥١٢)</sup> <sup>(٥١٣)</sup> <sup>(٥١٤)</sup> <sup>(٥١٥)</sup> <sup>(٥١٦)</sup> <sup>(٥١٧)</sup> <sup>(٥١٨)</sup> <sup>(٥١٩)</sup> <sup>(٥٢٠)</sup> <sup>(٥٢١)</sup> <sup>(٥٢٢)</sup> <sup>(٥٢٣)</sup> <sup>(٥٢٤)</sup> <sup>(٥٢٥)</sup> <sup>(٥٢٦)</sup> <sup>(٥٢٧)</sup> <sup>(٥٢٨)</sup> <sup>(٥٢٩)</sup> <sup>(٥٣٠)</sup> <sup>(٥٣١)</sup> <sup>(٥٣٢)</sup> <sup>(٥٣٣)</sup> <sup>(٥٣٤)</sup> <sup>(٥٣٥)</sup> <sup>(٥٣٦)</sup> <sup>(٥٣٧)</sup> <sup>(٥٣٨)</sup> <sup>(٥٣٩)</sup> <sup>(٥٤٠)</sup> <sup>(٥٤١)</sup> <sup>(٥٤٢)</sup> <sup>(٥٤٣)</sup> <sup>(٥٤٤)</sup> <sup>(٥٤٥)</sup> <sup>(٥٤٦)</sup> <sup>(٥٤٧)</sup> <sup>(٥٤٨)</sup> <sup>(٥٤٩)</sup> <sup>(٥٥٠)</sup> <sup>(٥٥١)</sup> <sup>(٥٥٢)</sup> <sup>(٥٥٣)</sup> <sup>(٥٥٤)</sup> <sup>(٥٥٥)</sup> <sup>(٥٥٦)</sup> <sup>(٥٥٧)</sup> <sup>(٥٥٨)</sup> <sup>(٥٥٩)</sup> <sup>(٥٦٠)</sup> <sup>(٥٦١)</sup> <sup>(٥٦٢)</sup> <sup>(٥٦٣)</sup> <sup>(٥٦٤)</sup> <sup>(٥٦٥)</sup> <sup>(٥٦٦)</sup> <sup>(٥٦٧)</sup> <sup>(٥٦٨)</sup> <sup>(٥٦٩)</sup> <sup>(٥٧٠)</sup> <sup>(٥٧١)</sup> <sup>(٥٧٢)</sup> <sup>(٥٧٣)</sup> <sup>(٥٧٤)</sup> <sup>(٥٧٥)</sup> <sup>(٥٧٦)</sup> <sup>(٥٧٧)</sup> <sup>(٥٧٨)</sup> <sup>(٥٧٩)</sup> <sup>(٥٨٠)</sup> <sup>(٥٨١)</sup> <sup>(٥٨٢)</sup> <sup>(٥٨٣)</sup> <sup>(٥٨٤)</sup> <sup>(٥٨٥)</sup> <sup>(٥٨٦)</sup> <sup>(٥٨٧)</sup> <sup>(٥٨٨)</sup> <sup>(٥٨٩)</sup> <sup>(٥٩٠)</sup> <sup>(٥٩١)</sup> <sup>(٥٩٢)</sup> <sup>(٥٩٣)</sup> <sup>(٥٩٤)</sup> <sup>(٥٩٥)</sup> <sup>(٥٩٦)</sup> <sup>(٥٩٧)</sup> <sup>(٥٩٨)</sup> <sup>(٥٩٩)</sup> <sup>(٦٠٠)</sup> <sup>(٦٠١)</sup> <sup>(٦٠٢)</sup> <sup>(٦٠٣)</sup> <sup>(٦٠٤)</sup> <sup>(٦٠٥)</sup> <sup>(٦٠٦)</sup> <sup>(٦٠٧)</sup> <sup>(٦٠٨)</sup> <sup>(٦٠٩)</sup> <sup>(٦١٠)</sup> <sup>(٦١١)</sup> <sup>(٦١٢)</sup> <sup>(٦١٣)</sup> <sup>(٦١٤)</sup> <sup>(٦١٥)</sup> <sup>(٦١٦)</sup> <sup>(٦١٧)</sup> <sup>(٦١٨)</sup> <sup>(٦١٩)</sup> <sup>(٦٢٠)</sup> <sup>(٦٢١)</sup> <sup>(٦٢٢)</sup> <sup>(٦٢٣)</sup> <sup>(٦٢٤)</sup> <sup>(٦٢٥)</sup> <sup>(٦٢٦)</sup> <sup>(٦٢٧)</sup> <sup>(٦٢٨)</sup> <sup>(٦٢٩)</sup> <sup>(٦٣٠)</sup> <sup>(٦٣١)</sup> <sup>(٦٣٢)</sup> <sup>(٦٣٣)</sup> <sup>(٦٣٤)</sup> <sup>(٦٣٥)</sup> <sup>(٦٣٦)</sup> <sup>(٦٣٧)</sup> <sup>(٦٣٨)</sup> <sup>(٦٣٩)</sup> <sup>(٦٤٠)</sup> <sup>(٦٤١)</sup> <sup>(٦٤٢)</sup> <sup>(٦٤٣)</sup> <sup>(٦٤٤)</sup> <sup>(٦٤٥)</sup> <sup>(٦٤٦)</sup> <sup>(٦٤٧)</sup> <sup>(٦٤٨)</sup> <sup>(٦٤٩)</sup> <sup>(٦٥٠)</sup> <sup>(٦٥١)</sup> <sup>(٦٥٢)</sup> <sup>(٦٥٣)</sup> <sup>(٦٥٤)</sup> <sup>(٦٥٥)</sup> <sup>(٦٥٦)</sup> <sup>(٦٥٧)</sup> <sup>(٦٥٨)</sup> <sup>(٦٥٩)</sup> <sup>(٦٦٠)</sup> <sup>(٦٦١)</sup> <sup>(٦٦٢)</sup> <sup>(٦٦٣)</sup> <sup>(٦٦٤)</sup> <sup>(٦٦٥)</sup> <sup>(٦٦٦)</sup> <sup>(٦٦٧)</sup> <sup>(٦٦٨)</sup> <sup>(٦٦٩)</sup> <sup>(٦٧٠)</sup> <sup>(٦٧١)</sup> <sup>(٦٧٢)</sup> <sup>(٦٧٣)</sup> <sup>(٦٧٤)</sup> <sup>(٦٧٥)</sup> <sup>(٦٧٦)</sup> <sup>(٦٧٧)</sup> <sup>(٦٧٨)</sup> <sup>(٦٧٩)</sup> <sup>(٦٨٠)</sup> <sup>(٦٨١)</sup> <sup>(٦٨٢)</sup> <sup>(٦٨٣)</sup> <sup>(٦٨٤)</sup> <sup>(٦٨٥)</sup> <sup>(٦٨٦)</sup> <sup>(٦٨٧)</sup> <sup>(٦٨٨)</sup> <sup>(٦٨٩)</sup> <sup>(٦٩٠)</sup> <sup>(٦٩١)</sup> <sup>(٦٩٢)</sup> <sup>(٦٩٣)</sup> <sup>(٦٩٤)</sup> <sup>(٦٩٥)</sup> <sup>(٦٩٦)</sup> <sup>(٦٩٧)</sup> <sup>(٦٩٨)</sup> <sup>(٦٩٩)</sup> <sup>(٧٠٠)</sup> <sup>(٧٠١)</sup> <sup>(٧٠٢)</sup> <sup>(٧٠٣)</sup> <sup>(٧٠٤)</sup> <sup>(٧٠٥)</sup> <sup>(٧٠٦)</sup> <sup>(٧٠٧)</sup> <sup>(٧٠٨)</sup> <sup>(٧٠٩)</sup> <sup>(٧١٠)</sup> <sup>(٧١١)</sup> <sup>(٧١٢)</sup> <sup>(٧١٣)</sup> <sup>(٧١٤)</sup> <sup>(٧١٥)</sup> <sup>(٧١٦)</sup> <sup>(٧١٧)</sup> <sup>(٧١٨)</sup> <sup>(٧١٩)</sup> <sup>(٧٢٠)</sup> <sup>(٧٢١)</sup> <sup>(٧٢٢)</sup> <sup>(٧٢٣)</sup> <sup>(٧٢٤)</sup> <sup>(٧٢٥)</sup> <sup>(٧٢٦)</sup> <sup>(٧٢٧)</sup> <sup>(٧٢٨)</sup> <sup>(٧٢٩)</sup> <sup>(٧٣٠)</sup> <sup>(٧٣١)</sup> <sup>(٧٣٢)</sup> <sup>(٧٣٣)</sup> <sup>(٧٣٤)</sup> <sup>(٧٣٥)</sup> <sup>(٧٣٦)</sup> <sup>(٧٣٧)</sup> <sup>(٧٣٨)</sup> <sup>(٧٣٩)</sup> <sup>(٧٤٠)</sup> <sup>(٧٤١)</sup> <sup>(٧٤٢)</sup> <sup>(٧٤٣)</sup> <sup>(٧٤٤)</sup> <sup>(٧٤٥)</sup> <sup>(٧٤٦)</sup> <sup>(٧٤٧)</sup> <sup>(٧٤٨)</sup> <sup>(٧٤٩)</sup> <sup>(٧٥٠)</sup> <sup>(٧٥١)</sup> <sup>(٧٥٢)</sup> <sup>(٧٥٣)</sup> <sup>(٧٥٤)</sup> <sup>(٧٥٥)</sup> <sup>(٧٥٦)</sup> <sup>(٧٥٧)</sup> <sup>(٧٥٨)</sup> <sup>(٧٥٩)</sup> <sup>(٧٦٠)</sup> <sup>(٧٦١)</sup> <sup>(٧٦٢)</sup> <sup>(٧٦٣)</sup> <sup>(٧٦٤)</sup> <sup>(٧٦٥)</sup> <sup>(٧٦٦)</sup> <sup>(٧٦٧)</sup> <sup>(٧٦٨)</sup> <sup>(٧٦٩)</sup> <sup>(٧٧٠)</sup> <sup>(٧٧١)</sup> <sup>(٧٧٢)</sup> <sup>(٧٧٣)</sup> <sup>(٧٧٤)</sup> <sup>(٧٧٥)</sup> <sup>(٧٧٦)</sup> <sup>(٧٧٧)</sup> <sup>(٧٧٨)</sup> <sup>(٧٧٩)</sup> <sup>(٧٨٠)</sup> <sup>(٧٨١)</sup> <sup>(٧٨٢)</sup> <sup>(٧٨٣)</sup> <sup>(٧٨٤)</sup> <sup>(٧٨٥)</sup> <sup>(٧٨٦)</sup> <sup>(٧٨٧)</sup> <sup>(٧٨٨)</sup> <sup>(٧٨٩)</sup> <sup>(٧٩٠)</sup> <sup>(٧٩١)</sup> <sup>(٧٩٢)</sup> <sup>(٧٩٣)</sup> <sup>(٧٩٤)</sup> <sup>(٧٩٥)</sup> <sup>(٧٩٦)</sup> <sup>(٧٩٧)</sup> <sup>(٧٩٨)</sup> <sup>(٧٩٩)</sup> <sup>(٨٠٠)</sup> <sup>(٨٠١)</sup> <sup>(٨٠٢)</sup> <sup>(٨٠٣)</sup> <sup>(٨٠٤)</sup> <sup>(٨٠٥)</sup> <sup>(٨٠٦)</sup> <sup>(٨٠٧)</sup> <sup>(٨٠٨)</sup> <sup>(٨٠٩)</sup> <sup>(٨١٠)</sup> <sup>(٨١١)</sup> <sup>(٨١٢)</sup> <sup>(٨١٣)</sup> <sup>(٨١٤)</sup> <sup>(٨١٥)</sup> <sup>(٨١٦)</sup> <sup>(٨١٧)</sup> <sup>(٨١٨)</sup> <sup>(٨١٩)</sup> <sup>(٨٢٠)</sup> <sup>(٨٢١)</sup> <sup>(٨٢٢)</sup> <sup>(٨٢٣)</sup> <sup>(٨٢٤)</sup> <sup>(٨٢٥)</sup> <sup>(٨٢٦)</sup> <sup>(٨٢٧)</sup> <sup>(٨٢٨)</sup> <sup>(٨٢٩)</sup> <sup>(٨٣٠)</sup> <sup>(٨٣١)</sup> <sup>(٨٣٢)</sup> <sup>(٨٣٣)</sup> <sup>(٨٣٤)</sup> <sup>(٨٣٥)</sup> <sup>(٨٣٦)</sup> <sup>(٨٣٧)</sup> <sup>(٨٣٨)</sup> <sup>(٨٣٩)</sup> <sup>(٨٤٠)</sup> <sup>(٨٤١)</sup> <sup>(٨٤٢)</sup> <sup>(٨٤٣)</sup> <sup>(٨٤٤)</sup> <sup>(٨٤٥)</sup> <sup>(٨٤٦)</sup> <sup>(٨٤٧)</sup> <sup>(٨٤٨)</sup> <sup>(٨٤٩)</sup> <sup>(٨٥٠)</sup> <sup>(٨٥١)</sup> <sup>(٨٥٢)</sup> <sup>(٨٥٣)</sup> <sup>(٨٥٤)</sup> <sup>(٨٥٥)</sup> <sup>(٨٥٦)</sup> <sup>(٨٥٧)</sup> <sup>(٨٥٨)</sup> <sup>(٨٥٩)</sup> <sup>(٨٦٠)</sup> <sup>(٨٦١)</sup> <sup>(٨٦٢)</sup> <sup>(٨٦٣)</sup> <sup>(٨٦٤)</sup> <sup>(٨٦٥)</sup> <sup>(٨٦٦)</sup> <sup>(٨٦٧)</sup> <sup>(٨٦٨)</sup> <sup>(٨٦٩)</sup> <sup>(٨٧٠)</sup> <sup>(٨٧١)</sup> <sup>(٨٧٢)</sup> <sup>(٨٧٣)</sup> <sup>(٨٧٤)</sup> <sup>(٨٧٥)</sup> <sup>(٨٧٦)</sup> <sup>(٨٧٧)</sup> <sup>(٨٧٨)</sup> <sup>(٨٧٩)</sup> <sup>(٨٨٠)</sup> <sup>(٨٨١)</sup> <sup>(٨٨٢)</sup> <sup>(٨٨٣)</sup> <sup>(٨٨٤)</sup> <sup>(٨٨٥)</sup> <sup>(٨٨٦)</sup> <sup>(٨٨٧)</sup> <sup>(٨٨٨)</sup> <sup>(٨٨٩)</sup> <sup>(٨٩٠)</sup> <sup>(٨٩١)</sup> <sup>(٨٩٢)</sup> <sup>(٨٩٣)</sup> <sup>(٨٩٤)</sup> <sup>(٨٩٥)</sup> <sup>(٨٩٦)</sup> <sup>(٨٩٧)</sup> <sup>(٨٩٨)</sup> <sup>(٨٩٩)</sup> <sup>(٩٠٠)</sup> <sup>(٩٠١)</sup> <sup>(٩٠٢)</sup> <sup>(٩٠٣)</sup> <sup>(٩٠٤)</sup> <sup>(٩٠٥)</sup> <sup>(٩٠٦)</sup> <sup>(٩٠٧)</sup> <sup>(٩٠٨)</sup> <sup>(٩٠٩)</sup> <sup>(٩١٠)</sup> <sup>(٩١١)</sup> <sup>(٩١٢)</sup> <sup>(٩١٣)</sup> <sup>(٩١٤)</sup> <sup>(٩١٥)</sup> <sup>(٩١٦)</sup> <sup>(٩١٧)</sup> <sup>(٩١٨)</sup> <sup>(٩١٩)</sup> <sup>(٩٢٠)</sup> <sup>(٩٢١)</sup> <sup>(٩٢٢)</sup> <sup>(٩٢٣)</sup> <sup>(٩٢٤)</sup> <sup>(٩٢٥)</sup> <sup>(٩٢٦)</sup> <sup>(٩٢٧)</sup> <sup>(٩٢٨)</sup> <sup>(٩٢٩)</sup> <sup>(٩٣٠)</sup> <sup>(٩٣١)</sup> <sup>(٩٣٢)</sup> <sup>(٩٣٣)</sup> <sup>(٩٣٤)</sup>

واصلُ هذا الاستثناء أن الأول، وإن لم يكن من نوع ما استثنى فهو جزاءه، وجزاء الشيء يُسمى باسمه كما سُمي جزاء السيئة سيئة. بقوله ﴿وَيَزَكِّيًا سَيِّئَةً نِّظَامًا﴾ وسمى جزاء الإغتياء اغتياء، وإن لم يكن الثاني اغتياء ولا سيئة. فعلى ذلك استثنى ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ وإن لم يكن من نوعه لأنه جزاء الظلم والإغتياء، والله أعلم.

وقيل: إن الآية نزلت في الضيف، ينزل بالرجل فلا يُضيِّفه، ولا يُحسِن إليه، فجعل له أن يأخذه بلسانه. وإلى هذا يذهب أكثر المتأولين، لكنه بعيد.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ دليل على أن ليس في إباحة الشيء في حال يوجب حظه في حال أخرى لأنه نهى عن الجهر بالسوء من القول. ثم لم يدل ذلك على أنه لا ينهى عن ذلك في غير حال الجهر به.

**الآية ١٤٩** وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ تَبِيعًا عَليَّ﴾ بجهن السوء ﴿عَليَّ﴾ به. ثم قال: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوا أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾ يَحْتَمِلُ، والله أعلم، أن العفو والتجاوز خير عند الله من الانتصار. وَيَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup> هذا وجهين: يَحْتَمِلُ أن يكون على الترفع، رَغِبَتْهُمْ بِالْعَفْوِ عَنِ السُّوءِ وَالْمَظْلَمَةِ. فكما أنه عَفُو عَنْ خَلْقِهِ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُمْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْتِقَامِ، فَاعْفُوا أَنْتُمْ عَنْ ظَالِمِكُمْ أَيْضًا، وَإِنْ قَدَّرْتُمْ عَلَى الْإِنْتِقَامِ وَالْإِنْتِقَامِ مِنْهُ، فَيَكُونُ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ الثَّوَابُ.

وَيَحْتَمِلُ أن يأمرهم بالعفو عن مَظَالِمِهِمْ لِيَعْفُو عَنْ مَظَالِمِهِمُ الَّتِي فِي مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ. وعلى ذلك يَخْرُجُ قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ فَإِنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَى عَفْوِ ذُنُوبِكُمْ مِنْكُمْ عَلَى عَفْوِ صَاحِبِكُمْ الْمُسِيءِ إِلَيْكُمْ. وقال بعضهم: الله أجدر وأخرى أن يَغْفِرَ عَنْكَ إِذَا عَفَوْتَ عَنْ أَخِيكَ فِي الدُّنْيَا، وهو على ذلك أَقْدَرُ.

**الآية ١٥٠** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ يَحْتَمِلُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، فَيَكُونُوا: ﴿يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيَقُولُونَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، فَذَلِكَ فِيهِمْ. وقوله تعالى ﴿وَرُسُلِهِ﴾ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ، وَيَكْفُرُونَ بِالرُّسُلِ كُلِّهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ فِي الَّذِينَ كَفَرُوا بِبَعْضِ الرُّسُلِ، وَأَمَّنُوا بِبَعْضِ الرُّسُلِ، ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾. ثم اخبر عنهم جميعاً مع اختلاف مذاهبهم أنهم كفار. وَتَحَقَّقُ<sup>(٢)</sup> الْكُفْرُ فِيهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥١].

وَيَحْتَمِلُ أن يكون في مَنْ آمَنَ بِبَعْضِ الرُّسُلِ، وَكَفَرَ بِبَعْضٍ، فَيَكُونُ الْكُفْرُ بِبَعْضِ الرُّسُلِ كُفْرًا بِاللَّهِ وَبِجَمِيعِ كُتُبِهِ لِأَنَّهُ كَلَّمَ مِنَ الرُّسُلِ يَدْعُو الْخَلْقَ كُلَّهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْإِيمَانِ بِجَمِيعِ الرُّسُلِ وَالْكِتَابِ؛ فَإِذَا كَفَرَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَبِالرُّسُلِ جَمِيعًا. والله أعلم.

**الآية ١٥١** وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما]<sup>(٣)</sup>: الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ بِاللَّهِ.

والثاني: يَكْفُرُونَ بِبَعْضِ الرُّسُلِ: إِنَّهُمْ، وَإِنْ كَفَرُوا بِبَعْضِ الرُّسُلِ، فَقَدْ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ بِاللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْكُفْرَ بِوَاحِدٍ مِنَ الرُّسُلِ كُفْرٌ بِالرُّسُلِ جَمِيعًا.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ وقوله تعالى ﴿مُهِينًا﴾ يُهَانُونَ فِيهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ أَيِ وَتَخَذُونَ غَيْرَ ذَلِكَ سَبِيلًا. وعلى طرح إرادته أن: أَيِ يَتَّخِذُونَ بَيْنَ ذَلِكَ بَيْنَ إِيمَانِ بَعْضِ الرُّسُلِ وَكُفْرِ بَعْضِ الرُّسُلِ دِينًا. فَذَلِكَ لَا يَتَّفِقُهُمْ إِذَا كَفَرُوا بِبَعْضِ الرُّسُلِ.

(١) الواو ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: وحق. (٣) ساقطة من الأصل وم.

**الآية ١٥٢** ثم نعت المؤمنين، فقال ﷻ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَكَذَرُوا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ يعني من الرُّسُلِ؛ قالوا ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ إِذْ هِيَ﴾ إلى آخر ما ذكر [البقرة: ١٣٦].

وفي الآية نفض قول المعتزلة لأنهم لا يُسمون صاحب الكبيرة مؤمناً، وهو قد آمن بالله ورُسُلِهِ ﴿وَلَمْ يُقِرُّوا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ فدخل في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَوْفَ يَدَيْهِمْ أُجُورُهُمْ﴾ وهم يقولون لا يؤتيهم أجورهم ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ أخيراً ﷻ أنه لم يزل غفوراً رحيمًا. ولكن صار غفوراً رحيمًا، وبالله العظمة.

**الآية ١٥٣** وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ قيل في أحد التاويلين: كان يريد كل أحد منهم أن يأتي إلى كل رجل منهم بكتاب أن محمداً رسول الله ﷺ، وهو كقولهم ﷻ: ﴿يَلْ يَرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُنْزَلَ سُبْحَانًا مِثْلَ مَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾ [المدثر: ٥٢ و ٥٣] وكقولهم تعالى: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ بِرُبِّكَ حَتَّى نُنَزِّلَ عَلَيْكَ كِتَابًا فَنَقْرَأُكَ﴾ [الإسراء: ٩٣] قيل: سألوا أن يأتيهم بكتاب ﴿مِثْلَ التَّوْرَةِ﴾ وبمثل قولهم ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَجُودًا﴾ [الفرقان: ٣٢] كما أنزلت التوراة على موسى جُمْلَةً واحدة؛ أنها <sup>(١)</sup> غير متفرقة، فاجترأ أنهم ﴿سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا إِنَّا اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] وقد سألوا محمداً ﷺ بمثل سؤال أولئك موسى، وهو قوله تعالى ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ أَنْ تَنبَيَّ﴾ [الفرقان: ٢١] يعزى ﷻ ويصبره على إذا هم بقوله، والله أعلم: إنهم سألوا آيات على رساليه، فأتى بها، فلم يؤمنوا به؛ يخبر أن سؤالهم سؤال تغتلب لا سؤال استرشاد لأن سؤالهم لو كان <sup>(٢)</sup> سؤال استرشاد لكانوا <sup>(٣)</sup> إذا أوتوا بها قبلوها. ولذلك أخذهم العذاب بقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّخْرَةَ بِظُلُمِهِمْ﴾ لأنهم كانوا يسألون سؤال تغتلب لا سؤال رشيد.

وفي الآية دلالة أن المسؤول لا يلزم الدليل على شهوة السائل وإرادته، ولكن يلزم أن يأتي بما هو دليل في نفسه. وفيها <sup>(٤)</sup> دلالة أيضاً أن المجوس ليسوا من أهل الكتاب لأنه قال: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ ولم يخطر ببال أحد أنه أراد المجوس بقوله تعالى: ﴿أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّخْرَةَ بِظُلُمِهِمْ﴾ والصاعقة هي العذاب الذي فيه الهلاك، وقد ذكرنا في ما تقدم، وإنما أخذهم العذاب بكفرهم بموسى بعد ما أتاهم موسى ﷺ بآيات الرسالة لا بسؤالهم <sup>(٥)</sup> الرؤية لأنه لو كان ما أخذهم بسؤال الرؤية لكان موسى بذلك أولى حين ﴿قَالَ رَبِّ آتِنِي آيَةً﴾ [الأعراف: ١٤٣] فدل أن العذاب إنما أخذهم بتغيتهم وبكفرهم بعد ظهور الآيات لهم أنه رسول الله؛ وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَخَذُوا الْعَبْلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ فَكَيْدَهُمْ أَتَتْهُمُ آلَيْتُهُمْ﴾ يخبر نبيه ﷺ عن شدة تغيتهم في تكذيب الرُّسُلِ وكثرة تمردهم وسفاههم ليضرب على أذى قومي، ولا يظن أنه أول مكذب من الرُّسُلِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا إِلَّا نِيَّيْنًا﴾ قيل: السلطان المبين يختصم الآيات التي أراههم ما يعقل كل أحد، إن لم يعاند، ولم <sup>(٦)</sup> يكابر، أنها سماوية؛ إذ هي كانت مُحاجَّةً عن الأمر المعتاد بين الخلق من نحو اليد البيضاء والمصا وفرق البحر وغير ذلك.

**الآية ١٥٤** وقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ﴾ حين لم يقبلوا التوراة، فعند ذلك قبلوا. ثم أخذ عليهم الميثاق بذلك، وهو ما ذكرنا، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا أَبْوَابَ مَدْيَنَ وَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ لَا تَقْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ عن ابن عباس ﷺ [أنه] <sup>(٧)</sup> قال: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَقْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ يقول: لا تعملوا في السبت عملاً من الدنيا، تفرغوا فيه للعبادة. وفي حرف حفصة ﷺ لا تعدوا ﴿فِي السَّبْتِ﴾ <sup>(٨)</sup> وقال أبو معاوية: (وتقرأ: ولا تعدوا على معنى: لا تتعدوا، تلقى إحدى <sup>(٩)</sup> التامين، وإن شئت [فأقرأ] <sup>(١٠)</sup>: تَعْتَدُوا لم تُدْعَ التاء في الدال).

(١) في الأصل وم: لأنهم. (٢) من م، في الأصل: كانوا. (٣) في الأصل وم: لكان. (٤) في الأصل وم: وفيه. (٥) في الأصل وم: سؤالهم. (٦) في الأصل وم: ولما. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) قرأ نافع: لا تعدوا: ساكنة العين مشددة الدال، وقرأ ورش: لا تعدوا بفتح العين، وقرأ الباقون: لا تعدوا خفيفة الدال، انظر حجة القراءات ص (٢١٨). (٩) في الأصل وم: على أحد. (١٠) ساقطة من الأصل وم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ هو ما ذكرنا. مَنْ أَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ رَسُولًا، فَأَقْرَبَهُ، فَقَدْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ مِيثَاقًا غَلِيظًا. وقال مقاتل: الميثاق الغليظ إقرارهم بما عهد الله إليهم في التوراة.

**الآية ١٥٥** وقوله تعالى: ﴿فِيمَا تَفَضُّهُمْ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ يَنْتِفِئُ وَيُكَفِّرُهُم بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ قال الكسائي: ما مهنا صلة: فَيَنْقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ.

وفي حرف ابن مسعود عليه السلام ﴿وَكُفِّرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَتْ. وقال مقاتل: (فَيَنْقُضُهُمْ إِقْرَارَهُمْ بِمَا فِي التَّوْرَةِ وَيُكَفِّرُهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ يَعْنِي بِالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، وَهُمْ الْيَهُودُ).

وقوله تعالى: ﴿وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغْيًا حَتَّى﴾ يَحْتَمِلُ عَلَى حَقِيقَةِ الْقَتْلِ، وَيَحْتَمِلُ عَلَى الْقَضْدِ وَالْهَمِّ، وَقَدْ هَمُّوا بِقَتْلِ<sup>(١)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام [أنه]<sup>(٢)</sup> قَالَ: (كَانُوا يَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ، وَأَمَّا الرُّسُلُ فَكَانُوا مَعْصُومِينَ، لَمْ يَقْتُلْ رَسُولٌ قَطُّ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] وَقَالَ ﷺ ﴿إِنَّهُمْ لَكُفْرٌ لَكُمُ التَّصَوُّوتُ﴾؟ [الصافات: ١٧٢].

وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ قِيلَ بوجهين:

أحدهما: أَنَّهُمْ قَالُوا: قُلُوبُنَا أَوْعِيَةٌ لِلْعِلْمِ، لَا تَسْمَعُ شَيْئًا إِلَّا حَفِظْنَاهُ، فَالْقُرْآنُ فِي هَذَا الْوَجْهِ غُلْفٌ.

والثاني: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُوا إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٥] لَا تَفْقَهُ مَا نَقُولُ، فَالْقِرَاءَةُ فِي هَذَا الْوَجْهِ غُلْفٌ فِيهِ.

ثم قَالَ ﷺ ﴿كَلَّ طَبَعَ اللَّهِ عَلَيْنَا بِكُفْرِهِمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَابًا وَرَدًّا عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ قُلُوبَنَا أَوْعِيَةٌ لِلْعِلْمِ، لَا تَسْمَعُ شَيْئًا إِلَّا وَغَتْ؛ أَخْبَرَ أَنَّهُ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ بِكُفْرِهِمْ، فَلَا يَفْقَهُونَ شَيْئًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٥٦** وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بَيِّنَاتٍ عَظِيمًا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عليه السلام: قَذَّفُوهَا بِالرَّزَى، وَهُوَ قَوْلُهُمْ:

﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] وَقِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُكَفِّرُهُمْ﴾ أَيِ كُفْرِهِمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِالْقُرْآنِ ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ﴾ مَا ﴿قَالُوا يَمْرُؤُهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧].

**الآية ١٥٧** [وقوله تعالى]<sup>(٣)</sup>: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ قِيلَ: سُمِّيَ الْمَسِيحُ: يَعْنِي مَاسَحًا<sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ كَانَ يَمْسُحُ الْمَرِيضَ وَالْأَبْرَصَ وَالْأَكْمَةَ، فَيَبْرِأُ، فَسُمِّيَ لِلذَّكَاءِ مَسِيحًا وَذَلِكَ الْفَعْلُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ<sup>(٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ. لِيَغْضِبَ النَّاسَ تَعَلُّقُ بِهِذِهِ الْآيَةُ بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: فِي اخْتِمَالِ الْغُلَطِّ وَالْخَطِّ فِي الْمُشَاهَدَاتِ وَالْمُعَايَنَاتِ.

والثاني: فِي اخْتِمَالِ الْمُتَوَاتِرِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْغُلَطِّ وَالْكَذِبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قِيلَ فِي الْقِصَّةِ: إِنَّ الْيَهُودَ طَلَبَتْ عِيسَى ﷺ لِيَقْتُلُوهُ، فَحَاصِرُوهُ فِي بَيْتٍ، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنَ الْخَوَارِيزِيِّينَ، فَادْرَكَهُمْ الْمَسَاءُ، فَبَاتُوا يَحْرُسُونَ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى عِيسَى ﷺ ﴿إِنِّي مُرْفِقُكَ وَرَافِقُكَ إِلَيْ﴾ [آل عمران: ٥٥] فَخَبَّرَ أَصْحَابَهُ، وَقَالَ: أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يُلْقَى عَلَيْهِ شَبَهِي، فَيُقْتَلَ، وَيَجْعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعِي فِي دَرَجَتِي؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ شَبَهَهُ، فَقَتَلُوهُ، وَصَلَبُوهُ.

وقيل: إِنَّهُ ﷺ لَمَّا هَمُّوا بِقَتْلِهِ اتَّجَعُوا إِلَى بَيْتٍ، فَدَخَلَ، [فَلَمَّا]<sup>(٦)</sup> جَاؤُوا فِي طَلَبِهِ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ الْبَيْتَ لِقَتْلِهِ، فَأَبْطَأَ عَلَيْهِمْ، فَظَنُّوا أَنَّهُ يُقَاتِلُهُ. فَلَمَّا خَرَجَ، وَقَدْ أَلْقَى [اللَّهُ]<sup>(٧)</sup> شَبَهَهُ عَلَيْهِ، قَتَلُوهُ<sup>(٨)</sup>، وَقَالُوا لَمَّا قَتَلُوا ذَلِكَ [الرَّجُلَ]<sup>(٩)</sup>، وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ عِيسَى لِمَا كَانَ بِهِ شَبَهٌ<sup>(١٠)</sup>، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَا يَمْنَعُ أَيْضًا أَنْ يُشَاهَدَ، وَيُعَايَنَ: إِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا شَاهَدَهُ أُولَئِكَ الْقَوْمُ، وَعَابَتْهُ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ عِيسَى، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم الْخَبَرُ أَيْضًا قَدْ تَوَاتَرَ فِيهِمْ بِقَتْلِ عِيسَى، فَكَانَ كَذِبًا مَا يَمْنَعُ أَيْضًا أَنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ بِجَوَازِ أَنْ تَخْرُجَ كَذِبًا وَغُلَطًا. وَقِيلَ<sup>(١١)</sup>: الْخَبَرُ بِقَتْلِهِ إِنَّمَا انْتَشَرَ عَنْ سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْقِصَّةِ. وَالْخَبَرُ الَّذِي كَانَ انْتِشَارُهُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْعَدُوِّ هُوَ<sup>(١٢)</sup> مِنَ الْأَخْبَارِ الْآحَادِ عِنْدَنَا.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: قَتَلَ. (٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مَاسَح. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فَاعِل. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) فِي الْأَصْلِ وَم: قَتَلُوهُ. (٨) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: شَبَهَةٍ. (١٠) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: وَهُوَ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ شِئَ لَهُمْ﴾ [فإنه<sup>(١)</sup>] يجوز أن يكون ذلك التلبيه تشبيه خبر أنه قتل من إلقاء الشبه على غيره، وقئل حقيقة؛ وذلك أنه ذكر في بعض القصص أنهم لما طلبوه<sup>(٢)</sup> في ذلك البيت، فلم يجدوه، ولم يكن غاب واحد منهم، قالوا<sup>(٣)</sup>: قتلناهم لأنهم قالوا: إنه دخل البيت، فدخلوا هم على إثرو، فلم يجدوه، وكان<sup>(٤)</sup> ذلك إنباء عن<sup>(٥)</sup> عظيم رسالته، فلم يجيبوا أن يقولوا ذلك، قالوا: قتلناهم كذباً، فذلك تشبيه منهم لهم، والله أعلم.

فإن احتمل هذا لم يكن ما قالوا من تخطيطه الغير لهم ذلك. فقد<sup>(٦)</sup> كان ما قال أهل التأويل من إلقاء شبهه عليه: ذلك<sup>(٧)</sup> من آيات رسالته، أراد الله أن تكون آياته قائمة بغد غيبته عنهم، وفي حال إقامته بينهم، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَبِئْسَ أَهْلُ الشُّكِّ﴾ يقولون: إنه ابن الله ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ أي ليس لهم بذلك إلا اتباع الظن إلا قول منهم يقننهم في غير يقين ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ أي ما قتلوا ظنهم يقيناً ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ أي يقيناً ما قتلوه.

### الآية ١٥٨

[وقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ حين حال بينهم وبين عيسى أن يقتلوه، ويصلوا إليه ﴿حَكِيمًا﴾ حكيم أن يرفعه حياً.

وعن ابن عباس رضي الله عنه ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ أن رسله يكونون منصوبين، وهو قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَخِيهِ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَتَّبِعْ أَهْلَ اللَّهِ قَوْلَهُ قَوْلَ عَزِيزٍ﴾ وقوله أيضاً: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَاتُنَا لِمَآذِنَ الْعَرْشِينَ﴾ [إنيهم لهم التصرون] [الصافات: ١٧١ و ١٧٢] وقد ذكرنا هذا في ما تقدم.

### الآية ١٥٩

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ اختلّف فيه: قال بعضهم: قوله تعالى: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أي قبل موت عيسى إذا أنزل من السماء آمنوا به أجمعون. وبو يقول الحسن. وقال الكلبي: (إن الله تعالى إذا أنزل عيسى عليه السلام عند مخرج الدجال يؤمن به بقية أهل الكتاب فلا يبقى يهودي ولا نصراني إلا أسلم). وقال بعضهم: ﴿إِلَّا لِيُؤْمِنَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أي قبل موت الكتابي؛ لا يموت يهودي حتى يؤمن بعيسى عليه السلام. وكذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنه [أنه<sup>(٩)</sup>] قال: (لا يموت يهودي حتى يؤمن بعيسى عليه السلام) قيل: وإن ضرب بالسيف. وقيل<sup>(١٠)</sup> في حرف أبي [بني كعب]<sup>(١١)</sup>: لما ليؤمنن به قبل موته.

لكن التأويل إن كان هو الثاني فهو في رؤسائهم الذين كانت لهم رئاسة، فلم يؤمنوا خوفاً على ذهاب تلك الرئاسة والمنافع التي كانت لهم. فلما حضرهم الموت اتقنوا بذهاب ذلك عنهم. فعند ذلك يؤمنون؛ وهو، والله أعلم، كقول تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْتَوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا/ ١١٩ - ب/ حَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنِّ﴾ [النساء: ١٨] لكن لا ينفعهم إيمانهم في ذلك الوقت كقول تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِشْرَافًا لَوْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] لأنه<sup>(١٢)</sup> إيمان دفع العذاب والاضطرار كقول تعالى: ﴿فَلَسَّا رَاوًا بَاسًا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَرَعَدُوهٗ﴾ الآية [غافر: ٨٤] فكان إيمانهم إيمان دفع العذاب عن أنفسهم لا إيمان حقيقة، لأنه لو كان إيمان حقيقة لقيل، ولكن إيمان دفع كقول فرعون ﴿حَتَّى إِذَا آتَرَكْتَهُ التَّرَفُّ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] فلم يقبل ذلك منه لأنه إيمان دفع العذاب وإيمان اضطرار لا إيمان حقيقة. فعلى ذلك [هذا]<sup>(١٣)</sup> وبالله التوفيق.

وقيل في حرف ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾. وفي حرف حفصة رضي الله عنها وإن كل أهل الكتاب لما ليؤمنن به. قيل: بالله، وقيل: بعيسى، وقيل: بمحمد عليه السلام، [وذلك أن عيسى عليه السلام]<sup>(١٤)</sup> إذا أنزل<sup>(١٥)</sup> يدعو الناس إلى الإيمان بمحمد عليه السلام.

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) في الأصل وم: طلبوا. (٣) في الأصل وم: فقالوا. (٤) الوار ساقطة من الأصل وم. (٥) في الأصل وم: من. (٦) في الأصل وم: فلو. (٧) في الأصل وم: فذلك. (٨) ساقطة من الأصل وم. (٩) ساقطة من الأصل وم. (١٠) في الأصل وم: وقال: هي. (١١) ساقطة من الأصل وم. (١٢) من م، في الأصل: لأنها. (١٣) ساقطة من الأصل وم. (١٤) ساقطة من م. (١٥) في الأصل وم: نزل.



وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أَلْيَسَ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَيْدًا﴾ فإنه قد بَلَغَ رسالة ربِّهِ إليهم، وأقرَّ على نفْسِهِ بالمُبودَةِ. وقيل: الشهيد الحائِظُ. وقيل: ﴿وَيَوْمَ أَلْيَسَ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَيْدًا﴾ يكونُ محمدٌ عليهمَ شَهِيداً. وهذا كُلُّهُ مُحْتَمَلٌ، والله أعلمُ بما أرادَ.

### الآية ١٦٠

وقوله تعالى: ﴿فَيُظْلَرُ مِنَ الَّذِينَ قَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ لولا آية (١) أُخْرَى بِمَوِي هِذِهِ. وَلَا صَرَفْنَا قَوْلَهُ ﷺ: ﴿حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ﴾ على المَنعِ دُونَ تَحْقِيقِ التَّحْرِيمِ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كُفْرٍ، فَلَا يُبَالُونَ بِالمُحَرَّمِ والمُحَلَّلِ، وَلَا يَمْتَنِعُونَ عَنِ التَّأْوِيلِ مِنْ ذَلِكَ. فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا فَيَجِبُ أَنْ يُصَرَّفَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ إِلَى المَنعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ المَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الفصص: ١٢] فَلَيْسَ هُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَلَكِنْ عَلَى المَنعِ؛ أَي مَنَعْنَاهُ فَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ لَبَنِ المَرَضِيعِ دُونَ لَبَنِ أُمِّهِ. فَتَعْلَى ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ.

ثم المَنعُ لَهُمْ يَكُونُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: مَنعٌ مِنْ جِهَةِ مَنعِ الْأَنْزَالِ لِقِلَّةِ الْأَمْطَارِ وَالْقَحْطِ كَسَنِي يُوسُفَ ﷺ وَبَنِي مَكَّةَ عَلَى مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الْقَحْطِ.

والثاني: مِنْ جِهَةِ الْخَلْقِ لَا يُعْطُونَ شَيْئاً لَا يَبْعاً وَلَا شِرَاءً مَعْرُوفاً. وَلَكِنْ فِي آيَةٍ أُخْرَى بَيَانٌ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (٢) عَلَى التَّحْرِيمِ لَيْسَ عَلَى المَنعِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ قَادُوا حَرَمَنَا كُلَّ ذِي ظُلْفَرٍ وَرِيسَ الْبَقَرِ وَالْفَنَسِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَاكِي أَوْ الْخَوَابِكَا أَوْ مَا اخْتَلَفَ بِظُلْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَنِيهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] فَدَلٌّ مَا ذَكَرْنَا فِي الْآيَةِ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى تَحْقِيقِ التَّحْرِيمِ لِمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا لَا يَسْتَحِيلُونَ مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ، وَلَكِنْ كَانُوا يَتَنَاولُونَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْتِحْلَالِ، فَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

وفي قوله تعالى: ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ دَلَالَةٌ لِأَصْحَابِنَا، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ مَنْ أَقَرَّ، فَقَالَ: هَذَا الشَّيْءُ لِفُلَانٍ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ، وَلَا فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ: هَذَا الشَّيْءُ لِفُلَانٍ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ، إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْهُ، لَا يَكُونُ لِفُلَانٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِقْرَاراً لَهُ. لَكِنَّهُ عَلَى الْإِضْمَارِ، كَأَنَّهُ قَالَ: هَذَا الشَّيْءُ، كَانَ لِفُلَانٍ، اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ أَي كَانَتْ لَهُمْ. وَكَذَلِكَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ وَحَرْفِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ﴾ كَانَتْ ﴿أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَيَمْدَدُهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ صَدُّوا مَنْ يَسْتَحِيلُونَ، وَيَسْتَشْفِهُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ؛ كَانُوا يَدُلُّونَ عَلَى الْبَاطِلِ وَعَلَى غَيْرِ سَبِيلِ اللَّهِ، فَذَلِكَ الصَّدُّ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِالْقِتَالِ وَالْحَرْبِ.

### الآية ١٦١

وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ دَلٌّ أَنَّ الرِّبَا لَمْ يَزَلْ مُحَرَّمًا عَلَى الْأُمَمِ كُلِّهَا كَمَا حُرِّمَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَكْبَهُمْ أَتَوَلَّ الْأَنْبِيَاءُ بِالْبَاطِلِ﴾ يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ (٣) أَكَلَ أَمْوَالِهِمْ بِالْبَاطِلِ وَهُوَ (٤) الرِّشْوَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَكْبَهُمُ الشُّعْتَ﴾ [المائدة: ٦٢ و ٦٣] وَقِيلَ: هُوَ الرِّشْوَةُ، وَقِيلَ (٥): مَا كَانُوا يَنَالُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ وَالسُّفَلَةِ بِتَحْرِيفِهِمُ التَّوْرَةَ لَهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الْآيَةُ ظَاهِرَةٌ.

### الآية ١٦٢

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْأَعْلَى اسْتَنْتَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ. وَالرُّسُخُ هُوَ إِبْثَاتُ الشَّيْءِ فِي الْقَلْبِ.

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْأَعْلَى مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ رُوِيَ عَنْ

(١) هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ الظَّالِمِ كَانَ جَلًّا لِقِيٍّ لِمَنْ يَكُونُ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَؤِيلُ عَلَى نَفْسِهِ. مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنْزَلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]. (٢) أَدْرَجَ قَلْبَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: أَنَّهُ. (٣) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ. (٤) الْوَارِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي.

عائشة رضي الله عنها [أنها] <sup>(١)</sup> قالت: (هذا خطأ من الكاتب، هو والمقيمون «الصَّلَاةُ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةُ») وكذلك في حرف ابن مسعود رضي الله عنه والمقيمون «الصَّلَاةُ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةُ».

وقال الكسائي: (وجه قراءتنا: «يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ» لقوله تعالى: «يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ» ويؤمنون بإقامة الصلاة كما قال ﷺ في سورة البقرة: «وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ أَمَرٍ نَاسٍ» [الآية: ١٧٧] معناه: ولكن الإنسان بالإيمان بالله).

وقال بغضهم: قوله تعالى: «يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ» وبالمقيمين الصلاة يعني الرُّسُلَ. وفي حرف حفصة رضي الله عنها «لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْبُلْبُلِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ» والمؤتين «الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» أولئك تؤتيمهم «أَجْرًا عَظِيمًا» وكذلك في حرف أبي [بن كعب] <sup>(٢)</sup>: والمقيمين الصلاة بالنصب.

**الآية ١٦٣** وقوله تعالى: «إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَاللَّيْنِ مِنْ بَنِي إِدْرِيسَ» قيل فيه بوجوه: قيل: قوله «كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ» الكاف صلة زائدة؛ معناه: إنا أوحينا إليك ما أوحينا إلى نوح ومن ذكر من بعده؛ أي لا يختلف ما أنزل إليك وما أنزل إلى غيرك من الرُّسُلِ. وهو كقوله تعالى: «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ الَّذِي كُنَّا نُنزِلُ فِي الْبُرْجِ» [الشعراء: ١٩٦] «وَقَوْلِهِ تَعَالَى» <sup>(٣)</sup> «إِنَّا هَذَا لَيْ الصَّحُفِ الْأُولَى» <sup>(٤)</sup> [الأعلى: ١٨].

وقيل: «إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ» من الحُجَجِ والآيات ما يَدُلُّ على رسالتك وتبوتك كما أعطيت أولئك من الحُجَجِ والآيات على صِدْقِ ما دُعُوا <sup>(٥)</sup> من الرسالة والنبوة، ثم لم يؤمنوا.

وقيل: إن اليهود قالوا: إن محمداً لو كان يؤتى كتاباً جُمْلَةً كما أُوتِيَ موسى كتاباً جُمْلَةً من غير وحي، قال تعالى: «إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَاللَّيْنِ مِنْ بَنِي إِدْرِيسَ» وخياً من غير أن أُوتِيَ كُلُّ <sup>(٦)</sup> منهم كتاباً جُمْلَةً كما أُوتِيَ موسى. ثم كان أولئك رُسُلًا. فعلى ذلك محمد ﷺ رسول <sup>(٧)</sup>، وإن لم يؤت كتاباً كما أُوتِيَ موسى. والله أن يفعل ذلك؛ يؤتي من يشاء كتاباً كما أُوتِيَ موسى. والله أن يفعل ذلك؛ يؤتي من يشاء كتاباً جُمْلَةً مرةً، ومن <sup>(٨)</sup> يشاء يوجي إليه بالتفريق، والله أعلم بذلك.

وقوله تعالى: «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ» ومن ذكر. يحتل ذكر إبراهيم ومن ذكر أولاده بعد قوله: «إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَاللَّيْنِ» على الشخصيص لإبراهيم ومن ذكر لأنه ذكر النبيين من بعد نوح، فدخلوا فيه. ثم خصهم <sup>(٩)</sup> بالذكر تفضيلاً وتخصيصاً <sup>(١٠)</sup>. ويحتل أن يكون قوله تعالى: «وَاللَّيْنِ» الرُّسُلَ الذين كانوا بعد نوح قبل إبراهيم. ثم ابتدأ الكلام، فقال «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِبْرَاهِيمَ» ومن ذكر.

وفي حرف حفصة رضي الله عنها: «إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ» وكما أوحينا إلى الرُّسُلِ من بعده <sup>(١١)</sup> وكما أوحينا «إِلَى إِبْرَاهِيمَ» فهذا يدل على ما ذكرنا من ابتداء الذكر لهم، والله أعلم.

والآية ترد <sup>(١٢)</sup> على القرامطة ومذهبهم لأنهم يقولون: الرُّسُلُ ستة، سابعهم قائم الزمان لأنه ذكر في الآية أكثر من عشرة، فظهر كذبهم بذلك وجعلهم التي سؤلها لهم الشيطان، وزنتها في قلوبهم.

**الآية ١٦٤** وقوله تعالى: «وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ١٢٠ - ١ / وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ» ذكر في بغض القصص أن اليهود قالوا: ما بال موسى لم يذكر في من ذكر من الأنبياء؟ فأنزل الله ﷻ: «وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ» هؤلاء بمكة في الأنعام <sup>(١٣)</sup> وفي غيرها <sup>(١٤)</sup> لأنه قيل: إن هذه السورة مدنية. ثم في قوله تعالى: «وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ» دلائل من وجوه:

(١) ساقطة من الأصل وم. (٢) ساقطة من الأصل وم. (٣) في الأصل وم. (٤) أدرج بعدها في الأصل وم: الآية. (٥) في الأصل وم: ادعوا. (٦) في الأصل وم: كلا. (٧) في الأصل وم: رسولا. (٨) الواو ساقطة من الأصل. (٩) في الأصل وم: بعدهم. (١٠) أدرج بعدها في الأصل وم: لهم. (١١) في الأصل وم: بعدهم. (١٢) في الأصل وم: تدل. (١٣) المقصود قوله تعالى: «يَقُصُّوا عَلَيْكَ لَقِيَّ وَإِلَى الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ يَأْتِيَنَّكَ رُسُلٌ يَقُولُونَ عَلَيْكَ نَاقٍ...» [الأعراف: ٣٥]. (١٤) في الأصل وم: «يَقُصُّوا عَلَيْكَ لَقِيَّ وَإِلَى الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ يَأْتِيَنَّكَ رُسُلٌ يَقُولُونَ عَلَيْكَ نَاقٍ...» [الأعراف: ٣٥].

أخذها: أن معرفة الرُّسُلِ بأخمتهم واجداً بعد واحد ليس من شرط الإيمان بعد أن يؤمنَ بهم جميعاً لأنه أخبرَ ٥ أن من الرُّسُلِ من «لَمْ تَقْصُصْهُمْ عَلَيْهِ» ولو كانت<sup>(١)</sup> معرفةُهم من شرط الإيمان لَقُصِّصَ عَلَيْهِمُ جميعاً، لا يَحْتَمِلُ تَرْكَ ذلك. دل أنه ليس ذلك من شرط الإيمان، والله أعلم.

والثاني: أن الإيمان ليس هو المعرفة، ولكنه التَّضَلُّيقُ لأنه لم يُؤْخَذْ عَلَيْهِ معرفةُ الرُّسُلِ [وقد أخبر<sup>(٢)</sup>] بتضديقهم والإيمان بهم جُمْلَةً.

وقوله ٥: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» اختُلِفَ فِيهِ: قال بعضهم: خلق الله كلاماً وصوتاً، وألقى ذلك في مسامعيه. وقال آخرون: كتَبَ لَهُ كتاباً، فَكَلَّمَهُ بِذَلِكَ، فذلك معنى قوله: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» لا أن كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ. ولا نَذَرِي كيف كان سَوَى أَنَا نَعْلَمُ أَخَذَتْ صَوْتاً لَمْ يَكُنْ، فَاسْتَمَعَ مُوسَى ذَلِكَ كيف شاء، وما يَشَاءُ وَمَنْ شَاءَ لَأَنَّ كَلَامَهُ الَّذِي هُوَ موصوفٌ بِهِ فِي الْأَزَلِّ وَلَا يُوصَفُ بِالْحُرُوفِ وَلَا بِالْهَجَاءِ وَلَا بِالصُّوَرِ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ كَلَامُ الْخَلْقِ بِحَالٍ. وما يُقَالُ هَذَا كَلَامَ اللَّهِ، إِنَّمَا يُقَالُ عَلَى الْمُوَافَقَةِ وَالْمَجَازِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ» [التوبة: ٦] وَلَا سَبِيلَ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي هُوَ موصوفٌ بِهِ بِالْأَزَلِّ، وَلَكِنَّهُ عَلَى الْمُوَافَقَةِ وَالْمَجَازِ يُقَالُ بِذَلِكَ.

وقوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» يَخْرُجُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَخْرَجَ التَّخْصِصِ لَهُ، إِذْ مَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا وَقَدْ كَانَ لَهُ خُصُوصِيَّةٌ. وَلِمُوسَى<sup>(٣)</sup> ٥ إِذْ كَلَّمَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ ثَمَّةَ سَفِيرٍ أَوْ رَسُولٍ، وَكَانَ لِسَائِرِ الرُّسُلِ وَخِي يُوجِي إِلَيْهِمْ، أَيْ دَلِيلُ لِرُسُلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» دلُّ الْمَضْدَرُّ عَلَى تَحْقِيقِ الْكَلَامِ؛ إِذِ الْمَصَادِرُ مِمَّا تُؤَكِّدُ حَقَائِقَ مَا لَهُ الْمَصَادِرُ فِي مَوَاضِعِ اللَّغَةِ. وَإِنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْمَشْهُورَ مِنْ تَسْمِيَةِ مُوسَى: كَلِيمَ اللَّهِ، وَمَا جَرَى عَلَى أَلْسِنِ الْخَلْقِ مِنَ الْقَوْلِ بَأَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى، فَبَيَّنَّ أَنَّهُ كَانَ لَهُ فِي مَا كَلَّمَهُ خُصُوصِيَّةٌ، لَمْ يَشْرُكْ فِيهَا<sup>(٤)</sup> غَيْرُهُ مِنَ الرُّسُلِ. وَعَلَى حَقِّ الْوَحْيِ وَالْإِزَالِ الْكُتُبِ لَهُ شَرِيكَ<sup>(٥)</sup> فِي ذَلِكَ مِنَ الرُّسُلِ. فَبَيَّنَّ أَنَّ لِمَا وَصَفَ بِهِ مُوسَى خُصُوصِيَّةً [وخصُوصِيَّةً]<sup>(٦)</sup> كَثِيرٍ مِنَ الرُّسُلِ بِأَسْمَاءٍ أَوْ نُعُوتٍ أَوْجَبَتْ لَهُمُ الْفَضِيلَةَ بِهَا، وَإِنْ كَانَ حَمَلُ مَا يَحْتَمِلُ تِلْكَ الْخُصُوصِيَّةَ، قَدْ تَنَوَّجَهُ إِلَى مَا قَدْ يَشْتَرِكُ فِي ذَلِكَ جُمْلَةُ الرُّسُلِ: فَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ تَكْلِيمِ<sup>(٧)</sup> مُوسَى ٥.

### الآية ١٦٥

وقوله تعالى: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ» أَخْبَرَ أَنَّهُ بَعَثَ الرُّسُلَ بِالْبَشَارَةِ فِي الْعَاقِبَةِ لِمَنْ أَطَاعَهُ وَالْإِنْذَارِ لِمَنْ عَصَاهُ. فَهَذَا لِيُعْلَمَ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ، لَا عَاقِبَةَ لَهُ، فَهُوَ غَيْبٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَأَنَّ الَّذِي دَعَا الرُّسُلَ الْخَلْقَ إِلَيْهِ إِنَّمَا دَعَا لِأَمْرِ لَهُ عَاقِبَةٌ، إِذْ فِي عَقْلِ كُلِّ أَحَدٍ أَمْرٌ، لَا عَاقِبَةَ لَهُ لَيْسَ بِحِكْمَةٍ، فَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَعْنَى قَوْلِهِ: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ» لِمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ بِالْجَنَّةِ «وَمُنْذِرِينَ» لِمَنْ عَصَاهُ بِالنَّارِ.

وقوله تعالى: «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ» يَحْتَمِلُ هَذَا وَجْهَيْنِ: يَحْتَمِلُ «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ» الْإِخْتِجَاجَ بِأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلِ الرُّسُلَ إِلَيْنَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَ اللَّهِ ٥ ذَلِكَ، فَيَقُولُوا: «لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَّبِعَ، إِنَّكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَدْلُ وَنَحْزَنَ» [طه: ١٣٤]

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ» حَقِيقَةَ الْحُجَّةِ: [فَأَمَّا مَا]<sup>(٨)</sup> يَكُونُ فِي الْعِبَادَاتِ وَالشَّرَائِعِ الَّتِي سَبِيلُ مَعْرِفَتِهَا السَّمْعُ لَا الْعَقْلُ، فَلَا تَكُونُ [الْحُجَّةُ]<sup>(٩)</sup>. وَأَمَّا الَّذِينَ فَإِنَّ سَبِيلَ لَزُومِهِ الْعَقْلُ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ، إِذْ فِي خَلْقِهِ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الدَّلَائِلِ مَا لَوْ تَأَمَّلَ وَتَفَكَّرَ فِيهَا لَدَلَّتْ<sup>(١٠)</sup> لَهُ عَلَى إِلَهِيَّتِهِ وَعَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ، لَكِنْ بَعَثَ الرُّسُلَ لِقَطْعِ الْإِخْتِجَاجِ لَهُمْ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ الْحُجَّةُ. وَإِنْ كَانَ عَلَى حَقِيقَةِ الْحُجَّةِ، فَهُوَ فِي الْعِبَادَةِ وَالشَّرَائِعِ، فَبَعَثَ الرُّسُلَ<sup>(١١)</sup> عَلَى قَطْعِ الْحُجَّةِ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: كَانَ. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَأَخَذَ. (٣) الرَّاوِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهِ. (٥) أَدْرَجَ بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ وَم: فِيهِ. (٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٧) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: تَكْلِيفٌ. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: لَكِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا. (٩) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٠) فِي الْأَصْلِ وَم: لَدَلَّ. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: الرَّجُلُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ أي لا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ عَنْ إِعْزَازٍ مَنْ أَرَادَ أَنْ [يُعِزَّهُ، وَلَا عَنْ] <sup>(١)</sup> إِذْلَالٍ مَنْ أَرَادَ إِذْلَالَهُ ﴿حَكِيمًا﴾ يَعْرِفُ وَضَعَ كُلِّ شَيْءٍ مُوَضَّعُهُ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا تَأْوِيلَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

**الآية ١٦٦** وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ﴾ قِيلَ فِيهِ بوجهين: قِيلَ: يَشْهَدُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ أَيْضًا أَنَّ هَذَا الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَا كَمَا ﴿يَقُولُونَ إِنَّمَا يَكَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] [وَقَوْلِهِ تَعَالَى] <sup>(٢)</sup> ﴿وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِنْكَاسٌ مَقَرٍّ﴾ [سبأ: ٤٣] [وَقَوْلِهِ تَعَالَى] <sup>(٣)</sup> ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا آتِلَانُ﴾ [ص: ٧] كَمَا قَالُوا.

وقيل: قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي يَبَيِّنُ بِالْآيَاتِ وَالْحُجَجِ [مَا] <sup>(٤)</sup> يَعْجِزُ الْخَلَائِقُ عَنْ إِتْيَانِ مِثْلِهَا، وَيُزَكِّمُهُمُ الْإِقْرَارَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: [يَخْتَمِلُ] <sup>(٥)</sup> أَنْزَلَهُ بِالْآيَاتِ وَالْحُجَجِ السَّمَاوِيَّةِ. وَيَخْتَمِلُ ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ أَيْ أَنْزَلَهُ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ يَمْنُ يَقْبَلُ وَيَمْنُ لَا يَقْبَلُ، لَيْسَ كَمَا يَتَّبِعُ مُلُوكُ الْأَرْضِ يَغْضُفُهُمْ إِلَى بَغْضِ رَسَائِلَ وَهَذَا لَا يَغْلُمُونَ قَبُولَهَا وَلَا رَدَّهَا، وَلَا عِلْمَ لَهُمْ يَمْنُ يَقْبَلُهَا وَيَمْنُ يَرُدُّهَا. قُلُوا كَانَ لَهُمْ بِذَلِكَ عِلْمٌ مَا أَرْسَلُوا الرُّسُلَ، وَلَا بَعَثُوا الْهَدَايَا، إِذَا عَلِمُوا أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ. فَاخْبَرَ ﷻ أَنَّهُ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ أُنْزِلَ بِمَنْ يَقْبَلُ وَيَمْنُ يَرُدُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي شَاهِدًا عَلَى مَا ذَكَّرْنَا مِنْ شَهَادَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَحَدِ التَّائِيلِينَ وَيَخْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿شَهِيدًا﴾ أَيْ مُبَيِّنًا أَيْ كَفَى بِاللَّهِ مُبَيِّنًا بِالْآيَاتِ وَالْحُجَجِ.

وعن ابن عباس رضي الله عنه [أَنَّهُ] <sup>(٦)</sup> قَالَ: لَمَّا نَزَلَ [قَوْلُهُ تَعَالَى] <sup>(٧)</sup> ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْغَيْمِ يَنْتَهَبُونَ﴾ [النساء: ١٦٦] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ الْآيَةُ [النساء: ١٦٥] قَالَتْ قُرَيْشٌ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ أَنَّ مَا تَقُولُ حَقٌّ؟ فَاُنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أَوْ أُنْزَلَ: ﴿قُلْ أَكْثَرُ شَهَادَةٍ قُلُوبُ اللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ الْآيَةُ [الأنعام: ١٩].

**الآية ١٦٧** وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أَيْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴿وَصَدَّوْا﴾ النَّاسَ ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ أَيْ قَدْ تَاهَوْا، وَتَحَيَّرُوا تَحْيِيرًا طَوِيلًا. وَيَخْتَمِلُ ﴿قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ أَيْ هَلَكُوا هَلَاكًا، لَا نَجَاةَ <sup>(٨)</sup> لَهُمْ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا هَذَا فِي مَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

**الآية ١٦٨** وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا﴾ أَيْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَحُجَجِهِ، وَظَلَمُوا أَمْرَ اللَّهِ، وَتَرَكُوهُ. وَيَخْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ حِينَ جَعَلُوا أَنْفُسَهُمْ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَجَعَلُوا الْعِبَادَةَ لِمَنْ دُونَهُ، وَهُوَ إِنَّمَا خَلَقَهُمْ لِيُجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ لَهُ، فَقَدْ وَضَعُوا أَنْفُسَهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا؛ لِذَلِكَ وَضَعَهُمْ بِالظُّلْمِ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضَعَ شَيْءٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ. وَيَخْتَمِلُ ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَقْصِدُونَ ظُلْمَ أَنْفُسِهِمْ فَإِنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، فَكَانَتْهُمْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٦٩** وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ كَانَهُ عَلَى الْإِضْمَارِ بِأَلَّا يَهْدِيَهُمْ فِي الْآخِرَةِ طَرِيقًا ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾. وَيَخْتَمِلُ مَا قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: قَالُوا: لَا يَهْدِيَهُمْ طَرِيقَ الْإِسْلَامِ ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ طَرِيقَ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ، وَهَذَا <sup>(٩)</sup> طَرِيقًا جَهَنَّمَ فِي الدُّنْيَا، وَالْإِسْلَامُ، هُوَ طَرِيقُ الْجَنَّةِ فِي الدُّنْيَا.

وهذه الآية والآية الأولى في قوم، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا، وَيَمُوتُونَ عَلَى ذَلِكَ حِينَ أَخْبَرَ / ١٢٠ - ب/ أَنَّهُ ﷻ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ، وَلَا يَهْدِيَهُمْ ﴿خَلْقَيْنَ فِيهَا كَذِبًا﴾ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: يَعْجِزُهُ وَلَا عَلَى. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: وَ. (٣) ساقطة من الأصل وم. (٤) ساقطة من الأصل وم. (٥) ساقطة من الأصل وم. (٦) ساقطة من الأصل وم. (٧) ساقطة من الأصل وم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: تَجَارَةً. (٩) الْوَاوُ ساقطة من الأصل.

**الآية ١٧٠** وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بِالْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِكُمْ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بِالْحَقِّ الَّذِي لِيَنْغِضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ مِنَ اللَّهِ بِبَيَانِ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْبَاطِلِ وَنَقِضُهُ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَزَالَ الشُّبُهَةَ إِنْ لَمْ تُعَانِدُوا، وَلَمْ تُكَابِرُوا ﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ لِأَنَّ الَّذِي كَانَ يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ حُبُّ الرِّئَاسَةِ وَخَوْفُ زَوَالِ الْمَنَافِعِ الَّتِي كَانَتْ لَهُمْ، فَقَالَ: ﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ لِأَنَّ ذَلِكَ لَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ دَائِمٌ، لَا يَزُولُ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنَ الَّذِي يَكُونُ فِي وَقْتٍ، ثُمَّ يَزُولُ عَنْكُمْ عَنْ سَرِيعٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ: يُخْبِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ اللَّهَ <sup>(١)</sup> يَأْمُرُ خَلْقَهُ، وَيَنْهَى، لَيْسَ يَأْمُرُ، وَيَنْهَى لِحَاجَةٍ لَهُ وَلِمَنْفَعَةٍ، وَلَكِنْ يَأْمُرُ، وَيَنْهَى لِحَاجَةِ الْخَلْقِ وَمَنَافِعِهِمْ؛ إِذْ مَنْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمُلْكُهُمَا لَا تَقَعُ لَهُ حَاجَةٌ وَلَا مَنَفَعَةٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ بِذَاتِهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ﴿عَلِيمًا﴾ عَنْ عِلْمٍ بِأَحْوَالِكُمْ؛ خَلَقَكُمْ لَا عَنْ جَهْلِ، ﴿عَلِيمًا﴾ بِمَا بِهِ صَلَاحُكُمْ وَفَسَادُكُمْ ﴿حَكِيمًا﴾ جِئِن وَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ.

ويَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وَجَهًا آخَرَ؛ وَهُوَ الَّذِي تَكْفُرُونَهُ يَقْدِرُ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا آخَرَ مِثْلَكُمْ يُطِيعُونَهُ إِذْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٧١** وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ وَالْغُلُوُّ فِي الدِّينِ هُوَ الْمُجَاوِزَةُ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي حُدِّ لَهُمْ [وَكذلك الإغتياء وهو المُجَاوِزَةُ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي حُدِّ لَهُمْ] <sup>(٢)</sup> فِي الْفِعْلِ وَفِي النَّطْقِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَفْسِيرُ الْغُلُوِّ مَا ذُكِرَ: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ فَالْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ غُلُوٌّ. وَقِيلَ: ﴿لَا تَغْلُوا﴾ لَا تَعْمَقُوا ﴿فِي دِينِكُمْ﴾ وَلَا تَشَدُّدُوا، فَيَحْمِلُكُمْ ذَلِكَ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالْقَوْلِ بِمَا لَا يَحِلُّ، وَلَا يَلِيقُ. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ إِلَّا الصَّدَقُ <sup>(٣)</sup>.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ يَقُولُ: (لَا تَقُولُوا: اللَّهُ تعالى [وَلَدَّ أَرْ صَاحِبًا] <sup>(٤)</sup>). وَفِي حَرْفِ حَفْصَةٍ رضي الله عنه: وَلَا تَقُولُوا <sup>(٥)</sup>: اللَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ. إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ الْخَطَابُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى لِلْخَلْقِ كُلِّهِمْ لِأَنَّ عَلَى الْخَلَائِقِ أَلَّا يَغْلُوا فِي دِينِهِمْ، وَهُوَ فِي الظَّاهِرِ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ؛ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ النَّصَارَى دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ فِي مَخْرَجِ عُمُومِ اللَّفْظِ دَلِيلُ عُمُومِ الْمُرَادِ وَلَا فِي مَخْرَجِ خُصُوصِهِ دَلِيلُ خُصُوصِهِ. وَلَكِنْ قَدْ يُرَادُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ الْخُصُوصُ وَخُصُوصِ اللَّفْظِ الْعُمُومُ، فَيُطْلَقُ بِهِ قَوْلٌ مَنْ يَغْتَفِدُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ عُمُومَ الْمُرَادِ وَبِخُصُوصِ اللَّفْظِ خُصُوصَهُ.

ثُمَّ افْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثَلَاثٍ <sup>(٦)</sup> فَرَقَ فِي عِيسَى، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ ابْنُ مَرْيَمَ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ إِلَهٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ابْنُ الْإِلَهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ: الرَّبُّ وَالْمَسِيحُ وَأُمُّو. فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِمْ، وَاخْتَبَرَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ابْنُ مَرْيَمَ. وَلَوْ كَانَ هُوَ إِلَهًا لَكَانَتْ أُمُّهُ أَحَقُّ أَنْ تَكُونَ إِلَهًا، لِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ قَبْلَ عِيسَى رضي الله عنه وَمَنْ كَانَ قَبْلَهُ أَحَقُّ بِذَلِكَ بِمَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَئِنْ مَنِ اتَّخَذَ الْوَلَدَ إِنَّمَا يَتَّخِذُ مِنْ جَوْهَرِهِ، لَا يَتَّخِذُ مِنْ غَيْرِ جَوْهَرِهِ. فَلَوْ كَانَ بِمَنْ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ جَوْهَرِ الْبَشَرِ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَكُمُ لَاحَدَةً مِنْ لَدُنَّا﴾ الْآيَةُ [الأنبياء: ١٧].

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمْنَاهُ آتَيْنَاهَا إِكْرَامًا وَإِنْ مَرْيَمَ دَرَجَةً مِنْهُ﴾ قَالَ بَعْضُهُمْ: كَلِمَتُهُ: أَنْ قَالَ لَهُ: ﴿كُنْ﴾ [آل عمران: ٤٧-٤٩ مريم: ٣٥] فَكَانَ. لَكِنَّ الْخَلَائِقَ كُلَّهُمْ [أيسرًا] <sup>(٧)</sup> فِي هَذَا كَعِيسَى لِأَنَّ كُلَّ الْخَلَائِقِ مَا <sup>(٨)</sup> كَانُوا بِقَوْلِهِ ﴿كُنْ﴾ فَكَانُوا، فَلَيْسَ لَهُمْ كَعِيسَى <sup>(٩)</sup> رضي الله عنه خُصُوصِيَّةٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا. (٢) مِنْ م، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٣) فِي الْأَصْلِ: الْقَوْلُ، فِي م: أَيِ الصَّدَقِ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَلَدًا وَلَا صَاحِبَةً. (٥) فِي الْأَصْلِ وَم: تَقُولُ. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: ثَلَاثَةٌ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) فِي الْأَصْلِ وَم: إِنَّمَا. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: فَكَانَ فَلَيْسَ لِعِيسَى.

واضله انه سماء<sup>(١)</sup>: كَلِمَةُ اللَّهِ لَمَّا الْقَامَا إِلَى مَرْثَمٍ، وَلَا تَذَرِي أَيَّ كَلِمَةٍ كَانَتْ؟ وَإِنَّمَا خَلَقَهُ بِكَلِمَتِهِ الَّتِي الْقَامَا إِلَيْهَا، فَسَمَاءُ بِذَلِكَ كَمَا خَلَقَ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، فَتَسَبَّهَ<sup>(٢)</sup> إِلَيْهِ، وَخَوَاءَ خَلَقَهَا مِنْ ضِلَعِ آدَمَ، فَتَسَبَّهَ إِلَيْهِ، وَسَائِرُ الْخَلْقِ خَلَقَهُمْ مِنْ التُّطْفَةِ، فَتَسَبَّهَ إِلَيْهَا. فَعَلَى ذَلِكَ عِيسَى لَمَّا خَلَقَهُ بِكَلِمَةِ الْقَامَا إِلَيْهَا نَسَبَهُ<sup>(٣)</sup> إِلَيْهِ. لَكِنْ فِي آدَمَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخَلَائِقِ ذَكَرَ فِيهِمُ التَّغْيِيرُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي عِيسَى، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ الْخُصُوصِيَّةُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَنفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحریم: ١٢] فَسَمِيَ ذَلِكَ رُوحًا لِمَا بِهِ كَانَ يُخَيِّى الْمَوْتَى. أَلَا تَرَى أَنَّهُ سَمِيَ الْقِرَآنَ رُوحًا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] سَمَاءُ رُوحًا يُخَيِّى الْقُلُوبَ كَمَا يُخَيِّى الْإِبْدَانِ بِالرُّوحِ.

وقيل: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ أَيِ أَحْيَاءِ اللَّهِ، وَجَعَلَهُ رُوحًا، قِيلَ: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ أَيِ رَسُولٍ<sup>(٤)</sup> مِنْهُ. وَقِيلَ: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ أَيِ أَمْرِ مِنْهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَتَأْمُرُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾ لَأَنَّ الرُّسُلَ كُلَّهُمْ لَمْ يَدْعَوْكُمْ إِلَى الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ؛ إِنَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، إِنَّمَا دَعَاكُمْ الرُّسُلَ [إِلَى]<sup>(٥)</sup> أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا وَلَدٌ ﴿أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ بِمَا ذَكَرْنَا بِالْآيَاتِ الْأُولَى. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾ بِالرُّفْعِ، أَيِ لَا تَقُولُوا: هُوَ ثَلَاثَةٌ.

وقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنْ عَظِيمٍ مَا قَالُوا فِيهِ بَأْسًا لَهُ وَلَدًا. ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وَإِنَّمَا يَتَّخِذُ الْوَلَدَ لِإِخْدَى إِخْصَالٍ ثَلَاثٍ: إِمَّا لِحَاجَةِ تَمَسُّهِ، فَيَذَنُّهَا بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِمَّا<sup>(٦)</sup> لِيُوحِشِيهُ تَعْصِيَةً، فَيَسْتَأْنِسُ بِهِ [وَأَمَّا]<sup>(٧)</sup> لِيُخَوِّفَ غَلَبَةَ الْقُدُورِ، فَيَسْتَنْصِرُ بِهِ، وَيَقْهَرُهُ أَوْ لِمَا يَخَافُ الْهَلَاكَ، فَيَتَّخِذُ الْوَلَدَ لِيَرِثَ مُلْكَهُ. فَإِذَا كَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يَتَعَالَى<sup>(٨)</sup> عَنْ أَنْ تَمَسَّهُ حَاجَةٌ، أَوْ تُصِيبَهُ وَخْشَةٌ، أَوْ [يَخَافُ لِمُلْكِهِ زَوَالًا، فَإِنَّهُ]<sup>(٩)</sup> يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا، وَهُوَ عَبْدُهُ.

[وقوله تعالى]<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَكُنَّ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ قِيلَ: حَافِظًا، وَقِيلَ: شَهِيدًا، وَقِيلَ: الْوَكِيلُ، هُوَ الْقَائِمُ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الآية ١٧٢** وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. قَالَ الْحَسَنُ: (فِيهِ تَفْضِيلُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْبَشَرِ [لِوَجْوه]:

أَخَذَهَا: [١١] لِأَنَّهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ لِأَنَّ الثَّانِيَّ يَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّكَايُدِ لِلْأُولَى. وَأَبْدَأَ إِنَّمَا يَذْكُرُ مَا بِهِ يُؤَكِّدُ إِذَا كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ وَأَرْفَعَ، لَا يَكُونُ التَّكَايُدُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِمَا دُونَهُ، كَمَا يَقَالُ: لَا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلَعَ هَذِهِ الْخَشَبَةَ وَاحِدًا وَلَا عَشْرَةً، وَلَا يَفْعَلُ هَذَا الْعَمَلُ وَاحِدًا وَلَا عَدَدًا.

وَالثَّانِي: [لِأَنَّهُ]<sup>(١٢)</sup> قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦] وَقَالَ ﷻ: ﴿يُسَبِّحُونَ أَثِيلَ وَالتَّهَارَ لَا يَفْقَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] وَقَالَ فَكَيْفَ يَسْتَوِي حَالُ مَنْ يَعْصِي مَعَ حَالِ مَنْ لَا يَعْصِي، وَحَالُ مَنْ لَا يَفْقَرُ عَنْ عِبَادَتِهِ طَرَفَةً عَيْنٍ مَعَ حَالِ مَنْ يَزْتَكِبُ الْمَنَاهِي؟

وَالثَّلَاثُ: لِمَا<sup>(١٣)</sup> قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْلِيسَ حِينَ قَالَ لِآدَمَ وَخَوَاءَ ﷻ: ﴿مَا تَهْبِكُنَا بِهَذَا الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠] لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَلَائِكَةِ فَضْلٌ عَلَيْهِمْ<sup>(١٤)</sup> وَمَنْزِلَةٌ، لَيْسَ ذَلِكَ لِلْبَشَرِ، لَمْ يَكُنْ إِبْلِيسَ الَّذِي يُفَرِّقُهُمَا بِذَلِكَ الْمَلَائِكَةِ وَالْوَعْدِ لَهَا أَنَّهُمَا يَصِيرَانِ مَلَائِكِينَ، وَلَا كَانَ آدَمَ وَخَوَاءَ بِاللَّذِينَ<sup>(١٥)</sup> يُفَرِّقَانِ بِذَلِكَ. دَلٌّ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْبَشَرِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: سَمَى. (٢) فِي الْأَصْلِ وَم: فَتَسَبَّهَ. (٣) فِي الْأَصْلِ وَم: نَسَبَ. (٤) فِي الْأَصْلِ وَم: وَرَسُولًا. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: أَوْ. (٧) فِي م: أَوْ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ. (٨) فِي م: وَتَعَالَى. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لِمُلْكِهِ زَوَالًا. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١٣) فِي الْأَصْلِ وَم: مَا. (١٤) فِي الْأَصْلِ وَم: عِنْدَهُمْ. (١٥) فِي الْأَصْلِ وَم: بِالَّذِي.

الرابع: لأن<sup>(١)</sup> الأنبياء، صلوات الله عليهم، ما استغفروا لأحد إلا بدؤوا بالاستغفار لأنفسهم ثم لغيرهم من المؤمنين كقول نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ الآية [نوح: ٢٨] وكقول إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي ۖ وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [إبراهيم: ٤١] وما أمر الله نبيه محمداً ﷺ بالاستغفار، فقال: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَلِكِ﴾ الآية [غافر: ٥٥] ومحمد: ١٩ وقال: ﴿لِغْفَرِ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] وما أمر بذلك، وما فعلوا ذلك إلا لما يحتسب ذلك فيهم).

والملائكة لم يستغفروا لأنفسهم، ولكنهم طلبوا المغفرة للمؤمنين من البشر كقوله تعالى: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]. وإلى هذا ذهب الناس بتفضيلهم الملائكة على البشر. وقال<sup>(٢)</sup> آخرون بتفضيل البشر على الملائكة. ولا يجب أن يتكلم في تفضيل البشر على الإطلاق على الملائكة لأنهم يعملون بالفساد وبكل فسق إلا أن يتكلم في تفضيل أهل الفضل من البشر والمغفور بذلك على الملائكة.

لذلك يحتسب أن يتكلم فيه، ويذهب من قال بتفضيل من ذكرنا من البشر على الملائكة إلى أنه ليس في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ على أن الملائكة كملهم أفضل منهم لأنه إنما ذكر الملائكة لم يذكر الملائكة مطلقاً. فيجوز أن يكون لما<sup>(٣)</sup> ذكر فضل على الملائكة<sup>(٤)</sup>.

وكلامنا في تفضيل الجوهر على الجوهر، ولأن البشر ركب فيهم من الشهوات والاماني ما<sup>(٥)</sup> يذغورهم إلى ما فيه الخلاف لله والمنصية له، وجعل لهم أعداء، أمروا بالمجاهدة معهم من نحو أنفسهم والشرطين الذين سلطوا عليهم، ولا كذلك الملائكة ﷺ فمن حفظ نفسه، وصانها، وأخلصها من بين الأعداء، وقمع ما ركب فيه<sup>(٦)</sup> من الشهوات والحاجات الداعية إلى الخلاف لله والمنصية له، كان أفضل ممن لا يشغله شيء من ذلك، والله أعلم. وما ذكر من اغترار آدم وحواء بقول إبليس: ﴿إِنَّ أَنْتُمْ لَكَاكِبٌ﴾ [الأعراف: ٢٠] لا يحتسب أن يكون آدم لما<sup>(٧)</sup> خلقه من جوهر البشر، واخبر أنه جعله خليفة في الأرض، لا<sup>(٨)</sup> يتناول ما نهى عنه ليصير من جوهر الملائكة. ولكنه، والله أعلم، رأى أن الملائكة طيعوا على حب العباد لله، ولم يركب فيهم من الشهوات والحاجات ما<sup>(٩)</sup> يشغل المرء عن العباد لله والطاعة له، فأحب أن يطيع بطيعهم ليقوم بعبادة الله كما قاموا هم، والله أعلم. والكلام في مثل هذا [يرجع]<sup>(١٠)</sup> فضل ذلك إلى الله تعالى، وإليه التخير والافصال.

ثم تأويل قوله ﷺ والله أعلم: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ أنهم<sup>(١١)</sup> كانوا يعبدون الملائكة دون الله، ويعبدون المسيح دونه. فأخبر أن أولئك الذين تعبدونهم أنتم لم يستنكفوا عن عبادتي، فكيف تستنكفون أنتم؟ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي، وَيَسْتَكْبِرْ، فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا﴾ فهو، والله أعلم، على الإضمار؛ كأنه قال: وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي، وَيَسْتَكْبِرْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَنْكِفْ، وَلَمْ يَسْتَكْبِرْ، فَسَيَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا.

**الآية ١٧٣** ثم بين جزاء من لم يستنكف عن عبادتي، ولم يستكبر، ومن استنكف، واستكبر، فقال: ﴿فَأَنَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قِيَوْمَهُمْ أَجُورُهُمْ﴾ الآية ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا﴾ الآية وآلا لم يكن في الذين استنكفوا مؤمن بل كانوا كلهم كفاراً بالاستكبار والاستكبار عن عبادتي، والاستكفاف والاستكبار واحد في الحقيقة.

وقال الكسائي<sup>(١٢)</sup>: وإنما جمع بينهما لإختلاف اللفظين، وهذا من حسن كلام العرب كقول العرب: كيف حالك؟ وبالك؟ والحال والبال واحد، ومثله في القرآن والشعر كثير. لكن الاستنكاف والافتة لا يضافان<sup>(١٣)</sup> إلى الله تعالى. والاستكبار يضاف [لأن هذا]<sup>(١٤)</sup> المعنى مختلف. وأما في الحقيقة فهما واحد، والله أعلم.

(١) في الأصل وم: أن. (٢) في الأصل وم: قال. (٣) في الأصل وم: لمن. (٤) في الأصل وم: البشر. (٥) في الأصل وم: التي. (٦) في الأصل وم: فيها. (٧) من م، في الأصل: لا. (٨) في الأصل وم: أنه. (٩) في الأصل وم: التي. (١٠) ساقطة من الأصل وم. (١١) في الأصل وم: وذلك أنهم. (١٢) في الأصل وم: الكسائي. (١٣) في الأصل وم: يضاف. (١٤) في الأصل: من لهذا، في م: من هذا.

**الآية ١٧٤** وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ والبُرْهَانُ هو الْحُجَّةُ، توضيح<sup>(١)</sup>، وتُظهِرُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ. وقيل: بَيَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ، وهما واحد. وقال<sup>(٢)</sup> بَعْضُهُمْ: هو النَّبِيُّ ﷺ وقال آخرون: هو الْقُرْآنُ. فَأَيُّهُمَا كَانَ فَهُوَ حُجَّةٌ وَبَيَانٌ يَلْزَمُ الْحَقَّ، وَيُبَيِّنُ لِمَنْ لَمْ يَعَايِدْ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَرْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ يُبَصِّرُ بِهِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَبِهِ يُعْرَفُ، وَهُوَ الْقُرْآنُ؛ سَمَاءُ نُورًا لِمَا بِهِ يُبَصِّرُ الْحَقُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ بِنَفْسِهِ نُورًا كَالنَّهَارِ سَمَاءً مُبْصِرًا<sup>(٣)</sup> لِمَا بِهِ يُبَصِّرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ كَذَلِكَ. وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿نُورًا مُبِينًا﴾ هُوَ مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَفِيهِ بَيَانُهُ وَنُورُهُ وَهُدَاهُ وَعِصْمَةُ لِمَنْ اغْتَصَمَ بِهِ.

**الآية ١٧٥** وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾ جَعَلَ الْإِغْتِصَامَ بِهِ مَا بِهِ تُنَالُ رَحْمَتُهُ، وَفَضْلُهُ فِي الْإِغْتِصَامِ هُوَ أَنْ يُلْتَجَأَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ، وَبِهِ تَوَكَّلُ، لَا يُلْتَجَأُ بِمَنْ دُونَهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ كَانَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ: فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فَسَيَكُونُ لَهُمْ فِي رَحْمَةِ رَبِّهِمْ، يَغْنِي الْجَنَّةَ، ﴿وَقَصِّلِ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُؤَيِّنِهِمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ١٧٣].

**الآية ١٧٦** [وقوله تعالى: <sup>(٤)</sup> ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وَالْكَلَالَةُ مَا ذَكَرَ: ﴿إِنْ أَرَادَا مَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَثَرٌ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ. قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَزَلَتْ فِي [الآية])<sup>(٥)</sup>. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: (مَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَلَالَةِ، ثُمَّ طَعَنْ فِي صَدْرِي بِأَصْبِعِهِ، فَقَالَ: «أَلَا تُكْفِيكَ آيَةُ النُّصْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ» [مسلم ١٦١٧].

وفيه دلالة أَنْ قَدْ نَزَلَ بَيَانٌ مَا يُذَرِّكُ بِالْإِجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ، وَلَا يَتَبَيَّنُ [إِلَّا بِأَنْ يُجْتَهِدَ]<sup>(٦)</sup> وَيُذَرِّكَ بِالنَّظَرِ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ غَيْرَ مَرَّةٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ، وَأَشَارَ إِلَى الْآيَةِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ [مَا]<sup>(٧)</sup> سَأَلَ عَنْهُ لِيَنْظُرَ، وَيَجْتَهِدَ لِيُذَرِّكَ. وَفِيهِ دَلِيلٌ جَوَازٌ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ لِأَنَّ عُمَرَ سَأَلَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلَمْ يَبَيِّنْهُ<sup>(٨)</sup> حَتَّى أَمَرَهُ بِالنَّظَرِ فِي الْآيَةِ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ عَرَفَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَدَلَّ جَوَازًا تَأْخِيرَ الْبَيَانِ.

قَرَوِيٌّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (الْكَلَالَةُ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ)، وَكَذَلِكَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: (إِنِّي لَا أَسْتَحْيِي<sup>(٩)</sup> مِنَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ). وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ: (مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ). وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ]<sup>(١٠)</sup> قَالَ: (مَرِضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ مَعَهُ، فَوَجَدَنِي قَدْ أَغْمَيْتُ عَلَيَّ، فَصَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَقَفْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي، وَكَانَ لِي تِسْعُ أَخَوَاتٍ، وَلَمْ يُجِبْنِي حَتَّى نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إِنْ أَرَادَا مَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَثَرٌ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ. قَالَ جَابِرٌ: فِي نَزَلِ الْآيَةِ [البخاري: ٦٧٤٣].

قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ ابْنَةً وَأَخْتًا فَلَا شَيْءَ لِلْأَخْتِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنْ أَرَادَا مَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَثَرٌ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ﴾ وَالْإِبْنَةُ وَلَدٌ، فَلَا مِيرَاثَ لِلْأَخْتِ وَلِلْأَخِ مَعَ الْإِبْنَةِ لِأَنَّهَا وَلَدٌ، فَيُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ لِلْإِبْنَةِ النُّصْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ابْنٌ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النُّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. فَلِذَا مَاتَ، وَتَرَكَ ابْنَةً وَأَخْتًا فَلِلْإِبْنَةِ النُّصْفُ، وَذَلِكَ النُّصْفُ الْبَاقِي إِذَا لَمْ يُعْطَ لِلْأَخْتِ يَرُدُّ إِلَى الْإِبْنَةِ، فَيَكُونُ لَهَا كُلُّ الْمِيرَاثِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِيرَاثَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ ذَكَرَ، النُّصْفُ، أَوْ لَا يَرُدُّ إِلَى الْإِبْنَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ أَيُّهُمَا أَحَقُّ بِذَلِكَ النُّصْفِ الْبَاقِي [فقد جاء]<sup>(١١)</sup> فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ. لِذَلِكَ كَانَتْ الْأَخْتُ أَوْلَى بِذَلِكَ النُّصْفِ الْبَاقِي/ ١٢١ - ب/ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: وَتَوْضِيح. (٢) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالنَّهَارُ مُبْصِرٌ﴾ [يونس: ٦٧] وَالنَّمْل: ٨٦ وَغَانَر: ٦١. (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٥) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٦) فِي الْأَصْلِ وَم: لِيَجْتَهِدَ. (٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (٨) مِنْ م، فِي الْأَصْلِ: يَتَبَيَّنُ. (٩) فِي الْأَصْلِ وَم: لَا أَسْتَحْيِي. (١٠) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَم. (١١) فِي الْأَصْلِ وَم: فَجَاءَ.



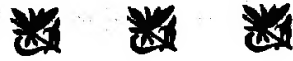
وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الْكُلَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ ذَكَرَ لِلْأُثْنَيْنِ الثَّلَاثِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِلثَّلَاثِ قَصَاعِدًا مِنْهُنَّ، وَذَكَرَنِي الْإِثْنَةُ الْوَاحِدَةَ التَّصَفُّفِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّلَاثِ قَصَاعِدًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [الآية: ١١] فَتَرَكَ بَيَانَ الْحَقِّ فِي الْإِثْنَتَيْنِ لِبَيَانِهِ فِي الْأُثْنَيْنِ، وَتَرَكَ الْبَيَانَ لِلْأَخَوَاتِ لِبَيَانِهِ فِي الْبَنَاتِ. فَفِيهِ دَلِيلُ الْقِيَاسِ حِينَ اكْتَفَى بِبَيَانِ الْبَعْضِ عَنِ الْآخَرِ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ قوله تعالى: ﴿إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً﴾: إِنْ اسْمُ الْإِخْوَةِ بِجَمِيعِ الْإِنَاثِ وَالذُّكُورِ جَمِيعًا لِأَنَّهُ ذَكَرَ إِخْوَةً، ثُمَّ فُسِّرَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَهُوَ دَلِيلٌ لَنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُنثَى الشُّدُشُ﴾ [النساء: ١١] أَنَّهُمْ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ عَنِ الثَّلَاثِ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿يَبْتَئِنُّ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ قِيلَ: أَلَا تَضِلُّوا. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: الْعَرَبُ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: اظْغَمْتُكَ أَنْ تَجُوعَ، وَأَغْنَيْتُكَ أَنْ تَفْتَقِرَ عَلَى مَعْنَى أَلَا تَجُوعَ، وَلَا تَفْتَقِرَ. وَفِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ مِثْلُ هَذَا. ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿يَبْتَئِنُّ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ قِيلَ: أَلَا تَضِلُّوا فِي تَسْمِيَةِ الْمَوَارِيثِ، وَقِيلَ: أَلَا تُضِلُّوا، وَقِيلَ: أَلَا تُخْلِطُوا، وَهُوَ وَاحِدٌ. [وقوله تعالى: (١)]: ﴿يَبْتَئِنُّ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ وَعَيْدٌ، وَبِاللَّهِ الْخَوْفُ وَالْقُوَّةُ.

تم بعون الله المجلد الأول

ويليه الثاني وأوله سورة المائدة



5	تصدير .....
6	استهلال .....
7	ترجمة المؤلف .....
13	التعريب بكتاب تاويلات أهل السنة .....
15	منهج أبي منصور .....
17	عملي في تحقيق هذا الكتاب .....

١	مقدمة المؤلف .....
٢	تفسير سورة الفاتحة .....
١٣	تفسير سورة البقرة .....
	تفسير سورة آل عمران .....
	تفسير سورة النساء .....